

جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بالقاهرة
الدراسات العليا
قسم اللغويات

عرائس المحصل من نفائس المفصل

المجلد الرابع - للفخر الرازي المتوفى ٦٠٦هـ
دراسة وتحقيق

رسالة لنيل درجة العالمية (الدكتوراة)

إعداد

أحمد محمد عبد النعيم

إشراف

أ. د. إبراهيم عبد الرزاق البسيوني

أ. د. صبحي عبد الحميد محمد عبد الكريم

الجزء الأول

١٤٠١هـ - ١٩٨٥م

جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بالقاهرة
الدراسات العليا
قسم اللغويات

عرائس المحصل من نقائس المفصل
المجلد الرابع - للفخر الازى المتوفى ٦٠٦ هـ
دراسه وتحقيق
رسالة لنيل درجه العالمية (الدكتوراه)
إعداد

أحمد محمد عبد النعيم
المدرس المساعد في كلية اللغة العربية بالن قازيق
إشراف

د. ابراهيم عبد النازق البسيوني
د. صبحى عبد الحميد محمد عبد الكريم

١٩٨٥ م

١٤٠٥ هـ

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم • والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين • وبعد

فلقد كان موضوع رسالتى للماجستير : دراسة وتحقيق البهجة المرضية فى شرح الألفية للعلامة جلال الدين السيوطى •

وفى أثناء هذه الرحلة العلمية تعرفت على المفصل من خلال شرح العلامة ابن يعيش له ، وأدركت قيمة هذا الكتاب فى مجال الدراسات النحوية والصرفية •

ولاعجب فى هذا ، فلقد قامت حوله عشرات الشروح ، ونصب كثير من العلماء أنفسهم له بشرحونه ، وبينون مسائله ، ويكشفون أسرارها ، ويظهرون روائعه •

بجانب هذا عرفت حق المعرفة قدر صاحبه وتفقه فى علوم الدين واللغة ، فلقد عرف الباحثون والدارسون الزمخشري بكشافه ، كما عرفوه بمفصله ، وتطلعت نفسى لعمل يتصل بالمفصل ، وظلت هذه الرغبة تمتلك مشاعرى ، وتسيطر على تفكيرى ، حتى انتهيت من مرحلة الماجستير •

حينئذ عرفت أن بعض زملائى قد عثر على عرائس المحصل للإمام فخر الدين الرازى فى مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة ، وعرضوا الكتاب على أستاذنا فضيلة الدكتور أحمد عبد الله هاشم ، فشجعهم على دراسته وتحقيقه ، لما وجدته فيه من قيمة علمية جديرة بالدراسة والتحقيق ، وسجلوا بحوثهم فى المجلدات الثلاثة الأولى ، وتبقى المجلد الرابع والأخير •

ولما قرأت الكتاب ، وعشت معه فترة طويلة ، وجدت فيه من الأسباب ما يحتملنى على ضرورة تحقيقه ، ومن ذلك :

أ - إن الكتاب حافل بآراء نحوية وصرفية كثيرة لعلماء أجلاء لهم شأنهم فى مجال الدراسات النحوية والصرفية ، وبعض هؤلاء العلماء لم نر كتبهم حتى الآن ، ولعل الزمن يكشف عنها فى مستقبل الأيام ، لنتعرف على هذه الآراء فى مصادرها •

ب - لقد اشتهر الإمام الرازى ببراعته فى التفسير وعلم الكلام ، والبالغة والطب وسائر المعارف العامة ، أفلا يحق للباحثين والدارسين أن يتعرفوا على مواهبه الأخرى فى ميدان الدراسات النحوية والصرفية ؟ لتظهر شخصيته العلمية بمواهبها المتعددة متكاملة أمامهم ؟

(ب)

ج - ونظرا لأن الأجزاء الأولى من الكتاب كان قد بدأ تحقيقها وعلى وشك الظهور ، رأيت من الضروري أن أحقق الجزء الأخير منه ؛ ليظهر الكتاب متكاملًا ، حتى يكون عونًا للباحثين والدارسين في ميدان الدراسات النحوية والصرفية ، وحتى أضيف - مع زملائي - سفرا قيما إلى مكتبة تراثنا العربي الخالد .

واشتمل بحثي على قسمين :

القسم الأول : قسم الدراسة ، وتضمن ثلاثة فصول :

الفصل الأول : وتحدث فيه عن الزمخشري وكتابه المفصل .

الفصل الثاني : وتناولت فيه عصر الإمام الرازي ، وحياته وآثاره العلمية .

الفصل الثالث : ودار حول عرائس المحصل ، حيث وضحت فيه :

سبب تأليفه ، وزمده ، واسم الكتاب ونسخه ، ونسبته للإمام الرازي ، وأشارت إلى مصادره التي استقى منها المؤلف معلوماته .

وفي هذا الفصل - أيضا - ألقى الضوء على منهج الإمام الرازي في عرائسه ، وبينت اتجاهه النحوي ، وموقفه من النحاة ، ثم موقفه من العلامة الزمخشري .

بعد ذلك أشرت إلى موقفه من الشواهد ، وعقدت موازنات بين عرائس المحصل

وشرح ابن يعيش ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، والتخمير لصدرا الأفاضل

الخوارزمي ، ثم وضعت عرائس المحصل في الميزان ، مبينا ماله وما عليه .

وفي نهاية قسم الدراسة بينت منهجي في التحقيق .

القسم الثاني : قسم التحقيق ، وسرت فيه وفق الخطوات التي بينتها في منهجي .

وفي نهاية التحقيق وضعت خاتمة للبحث ضمنيتها أهم نتائجه ، وما استطعت

أن أستنتجه خلال رحلتي العلمية الطويلة مع عرائس المحصل صاحبه .

وأخيرا يطيب لي أن أتقدم بخالص شكرى لأستاذي الكريم فضيلة الدكتور إبراهيم

عبد الرازي البسيوني الذي أشرف على رسالتي ، وشرفها ، وتعهديني بالرعاية وحسن

التوجيه ، فلقد أثار فضيلته لي الطريق ، ومهد لي سبل البحث ، ودلل أمامي

الصعاب ، وفتح لي قلبه الكبير ، وأمدني بعلمه الزاخر ، وفمرني بعطفه طوال هذه

الرحلة المضنية . جزاء الله غنى خير الجزاء .

كما أتوجه بخالص الشكر والعرفان لأستاذي فضيلة الدكتور صبحي عبد الحميد

الأستاذ في كلية اللغة العربية بالقاهرة ؛ لتفضله بقبوله المشاركة في الإشراف

(ج)

على رسالتى .

ولقد بذل معى فضيلته من جهده وقتته الكثير ، وأعطانى الأمل فى التقدم ،
ومهد أمامى سبيل العلم والمعرفة .

أسأل الله له السعادة والتوفيق جزاء إخلاصه وإنسانيته .

"رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ، وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً ، إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ" .



القاهرة فى ١٩ من ربيع الآخر ١٤٠٥ هـ

الموافق ١١ من يناير ١٩٨٥ م

الباحث

أحمد محمد عبد النعيم

المدرس المساعد فى قسم اللغويات

كلية اللغة العربية بالزقازيق

قسم الدراسة

الفصل الأول

الزمخشري و كتابه المفصل

الفصل الأول

الزمخشري وكتابه المفصل

مولده ونشأته :

هو : أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري^(١) ، جار الله^(٢) .
ولد ب : " زمخشر " في يوم الأربعاء السابع والعشرين من رجب سنة ٤٦٧ هـ^(٣) .
وكان مولده في عهد السلطان ملكشاه السلجوقي ، ووزيره : نظام الملوك ،
وهو من أزهى الفترات التي نهضت فيها الآداب والعلوم .

نشأ ب : " زمخشر " ، ودرس على شيوخها ، ثم رحل إلى " بخارى " ^(٤) ليطلب
العلم في مطلع حياته ، لأنها كانت في ذلك العهد مثابة المجد ، وكعبة الملك ،
ومجمع أفراد الزمان ، ومطلع نجوم أدباء الأرض^(٥) .

وجد ير بالذكر أن الزمخشري كان في مطلع حياته طموحا ، يأمل في أن يتبوأ
المكانة التي تكافئ علمه وأدبه وذكاءه ، كما كان يأمل في أن ينال من المال ما يكفل له
رغد الحياة ، ولما لم يحقق آماله في " بخارى " رحل عنها إلى " خراسان " ^(٦) ، ثم إلى
" أصفهان " ^(٧) عاصمة السلاجقة ، ومنها إلى " بغداد " ^(٨) .

- (١) نسبة إلى " زمخشر " ، وهي : قرية جامعة من قرى " خوارزم " (معجم البلدان ١٤٢/٣) .
- (٢) سقى : جار الله ؛ لكثرة مجاورته بيت الله الحرام .
وينظر : انباء الرواة للقفطي ٢٦٨/٣ تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
(ط دار الكتب المصرية - ١٣٦٩ هـ) وفيات الأعيان ١٦٩/٥ والنجوم الزاهرة
لابن تغري بردى ٢٧٤ / ٥ (نسخة مصورة عن ط دار الكتب المصرية) وخفية
الرواة للسيوطي ٢٧٩/٢ ، ٢٨٠ .
- (٣) ينظر : وفيات الأعيان ١٧٣/٥ وشذرات الذهب ١٢١/٤ وانباء الرواة ٢٦٧/٣
والنجوم الزاهرة ٢٧٤/٥ .
- (٤) مدينة قديمة ، كثيرة البساتين ، تقع بالقرب من " خوارزم " (معجم البلدان ٣٥٣/١) .
- (٥) ينظر : وفيات الأعيان ١٧٠/٥ ومعجم الأدباء لياقوت ١٢٧/١٩ (الطبعة
الأخيرة - مطبوعات دار المأمون) .
- (٦) مدينة عظيمة أول حدودها ما يلي العراق ، وآخر حدودها ما يلي الهند (معجم
البلدان ٣٥٠/٢) .
- (٧) مدينة كبيرة من أعلام المدن (معجم البلدان ٢٠٦/١) .
- (٨) مدينة السلام ، وهي الآن عاصمة العراق (معجم البلدان ٤٥٦/١) .

ولما أحس الزمخشري بسمو نفسه ، وتخلصها من المطامع اتجه إلى " مكة (١) " مشوقا ،
راجيا الصفح من ربه عما فرط ، معتزيا أن يقيم بها ، مترددا على بيت الله ، لكنه بعد أن
أقام بها سنين ، شدة الحنين إلى وطنه ، فرحل إليه ، ثم أقام به : " خوارزم " إلى
أن حم القضاء ليلة عرفة سنة ٥٣٨ هـ (٢) .

وتحدثنا كتب التاريخ أن رجلاه قطعت بسبب خراج ، وقيل : أصابها برد الثلج
لكثرة رحلاته من أجل العلم في نواحي " خوارزم " ، وقيل : سقط من دابة ، فكسرت ،
وضع في مكانها رجلا من خشب ، فكان إذا مشى ألقي عليها ثيابه الطويلة ، فيظن
من يراه أنه أعرج (٣) .

وسميا يك من شئ فلقد كان العلامة الزمخشري رجلا صالحا ، محمود السيرة ،
مبرزاً في عدة فنون :
فقد كان نحويًا لغويًا ، مفسراً ، وهياتة مواهبه أن يكون إمام عصره في عدة
علوم ، حتى لقب به : " فخر خوارزم " .

وسا لامك فيه أن العلامة الزمخشري كان معتزلياً ، داعية إلى الاعتزال ، مجاهداً
به ، شديد الإنكار على غيره ، حتى نقل عنه أنه كان إذا قصد صاحباً له ، واستأذن
في الدخول عليه ، يقول لمن يأخذ له الإذن : قبل له : أبو القاسم المعتزلي بالباب .
وتفقه على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعماني (٤) .

أساتذته :

استقى الزمخشري علومه ومعارفه من يتابع كثير من العلماء الذين عاصروهم ، كما
نهل من موهلات سابقة ، ولعل أعظم أساتذته أثراً في نفسه :

-
- (١) أم القرى ، وفيها بيت الله الحرام (معجم البلدان ١٨١/٥) .
 - (٢) ينظر : وفيات الأعيان ١٢٣ / ٥ وشذرات الذهب ١٢١/٤ وانباء الرواة ٣ / ٢٦٨ ونزهة الألباء لأبي البركات الأنباري ٣٩٣ / تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (ط دار نهضة مصر - القاهرة) ومعجم الأدباء ١٢١/١٩ والزمخشري للدكتور أحمد الحوفي / ٣٥ .
 - (٣) ينظر : انباء الرواة ٢٦٨/٣ .
 - (٤) ينظر : وفيات الأعيان ١٢٠/٥ وانباء الرواة ٢٢٠/٣ وشذرات الذهب ١٢٠ / ٤ .

* - أبو مضر محمود بن جرير الضبي الأصفهاني (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ) ، وكان
يلقب بفريد العصر ، ووحيد الدهر في علم اللغة والنحو ، ويضرب به المثل في أنواع
الفنائل .

(١)
وكان الزمخشري مجبا لأستاذه هذا ، وفيما له ، وأخذ عنه : النحو ، والأدب .
* - أبو علي الحسن بن المظفر النيسابوري ، وقد أخذ عنه : الأدب (٢) .
* - أبو بكر عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله الهامري الأندلسي
(المتوفى سنة ٥١٨ هـ) قرأ عليه الزمخشري بـ " مكة " كتاب سيويه (٣) .

* - شيخ الإسلام أبو منصور الحارثي ، وأبو سعد الشقاني ، وأبو الخطاب
ابن أبي البطر ، وسمع منهم الحديث (٤) .

* - أبو منصور الجواليقي ، قرأ عليه بعض كتب اللغة (٥) .

تلاميذه :

كان العلامة الزمخشري صادقا إلى الثقافة ، يتردد على مناهلها ، هرتوي من
رجالها ، ثم كان له تلميذ عطاش إلى منهلها ، يسرعون إليه في كل بلد حل به ،
فيستقون منه ، ويجرون ما استقوه جداول تنقع غلة الناس .
يقول القفطي : " .. إنه دخل " خراسان " ، وورد العراق ، وبادخل بلدا
إلا واجتمع الناس عليه ، وتتلذذوا له ، واستفادوا منه ..
ويقول أيضا : " إنه أقام بـ : " خوارزم " تضرب إليه أكباد الإبل ، وتحيط
بفنائنه رجال الرجال ، وتحدي باسمه مطايا الآمال .. (٦) .

-
- (١) ينظر : معجم الأدباء ١٢٧/١٩ وشذرات الذهب ١١٩/٤ ونغمة الوماء
للسيوطي ٢٧٩/٢ .
 - (٢) ينظر : معجم الأدباء ١٢٧/١٩ والنغمة ٢٧٩/٢ .
 - (٣) ينظر : النغمة ٤٦/٢ والزمخشري للدكتور أحمد الحوفي / ٥٥٠ .
 - (٤) ينظر : معجم الأدباء ١٢٧/١٩ والنغمة ٢٧٩/٢ والزمخشري للدكتور الحوفي /
٤٩ وطبقات المفسرين للسيوطي / ١٢٠ .
 - (٥) ينظر : معجم الأدباء ٢٠٥/١٩ والزمخشري للدكتور الحوفي / ٥٥٠ .
 - (٦) انباء الرواة ٢٦٦/٣ .

- ونستمع إلى ياقوت فنجد ، يحدثنا أنه قدم بغداد في طريقه إلى الحج ،
فاجتمع الناس حوله ، ليسمعوا منه ، ونهلوا من معارفه (١).
- وتلاميذ الزمخشري كثيرون منهم :
- * — أبو عمرو عامر بن الحسن السماري : " زمخشر " (٢).
 - * — أبو المحاسن إسماعيل بن عبد الله الطويلي ب " طبرستان " (٣).
 - * — أبو المحاسن عبد الرحيم بن عبد الله البزازي ب " أبيورد " (٤).
 - * — أبو سعد أحمد بن محمود الشامي ب " سمرقند " (٥).
 - * — أبو طاهر سامان بن عبد الملك الفقيه ب " خوارزم " (٦).
 - * — الموفق بن أحمد بن أبي سعيد المعروف ب : " أخطب خوارزم " ، وكان
متمكنا في العربية ، غزير العلم ، فقيها ، أديبا شاعرا (٧).
 - * — علي بن محمد العمراني الخوارزمي أبو الحسن الأدب الملقب بحجة الأفاضل ،
وفخر المشايخ (المتوفى سنة ٥٦٦ هـ) ، قرأ الأدب على الزمخشري ، وصار من أكبر
أصحابه ، وأوفرهم حظا من غرائب آدابه ، وسمع منه الحديث (٨).
 - * — محمد بن أبي القاسم بايجوك أبو الفضل البقالي الخوارزمي ، الملقب ب :
" زين المشايخ " ، النحوي الأديب ، كان إماما في الأدب ، وحجة في لسان العرب .
أخذ اللغة وعلم الإعراب عن أبي القاسم الزمخشري ، وجلس بعده ، مكانه ، وأخذ
الحديث عنه وعن غيره ، وتوفى سنة ٥٦٢ هـ (٩).
 - * — أبو يوسف يعقوب بن علي بن محمد بن جعفر البلخي ، أحد الأئمة في
النحو والأدب ، أخذ عن الزمخشري ولزمه (١٠).
 - * — علي بن عيسى بن حمزة بن وهاس ، من ولد سليمان بن الحسن بن علي
ابن أبي طالب ، قرأ على الزمخشري ب : " مكة " ، ثم صار إماما تفرد إليه الرجال ،

-
- (١) معجم الأدباء ١٢٧/١٩
 - (٢) ينظر : الأنساب للسمعاني ٣١٦/٦ (ط الهند ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م)
 - (٣) المرجع السابق
 - (٤) المرجع السابق
 - (٥) المرجع السابق
 - (٦) السابق
 - (٧) ينظر : البغية ٢ / ٣٠٨
 - (٨) ينظر : معجم الأدباء ٦١/١٥ والبغية ٢ / ١٩٥
 - (٩) ينظر : معجم الأدباء ٥٥/١٩
 - (١٠) السابق ٥٥/٢

توفي بـ : " مكة " سنة " نيف وخمسين وخمسمائة (١) .

* - زينب بنت الشعرى التى أجازت ابن خلكان المتوفية سنة ٦١٥ هـ بمد ينة
" نيسابور " (٢) .

مؤلفاته :

شغل الزمخشري منذ صباه بالدرس والبحث ، فامتج بالعلوم العربية والإسلامية
امتزاجا شغل قلبه ، وامتلك نفسه ، وساعده على هذا أنه كان عزيا لاتصرفه عن
التأليف شواغل الآباء بالأسرة والأبناء .

لهذا كله فرغ نفسه للعلم ، فانهمرت عليه سحائب العلم ، ومنح الثقافة
نشاطه ، فكثر مؤلفاته وتنوعت ، وخلد كثير منها إلى اليوم .
وقد ذكر مؤلفاته أكثر الذين ترجموا له ، وسوف يقتصر حديثى على أهم هذه
المؤلفات (٣) :

* - أساس البلاغة

(طبع فى مجلدين بمطبعة دار الكتب بالقاهرة سنة ١٣٤١ هـ - ١٩٢٢ م ،
وطبع فى دار الشعب سنة ١٩٦٠ م) .

* - أعجب العجب فى شرح لامية العرب
(طبع بالقاهرة سنة ١٣٢٤ هـ وأخرى سنة ١٩٢٨ م) .

* - الأنموذج

(طبع بمصر سنة ١٢٩٨ هـ مع كتابى : نزهة الطرف فى علم العـرف
للميدانى ، وقواعد الإعراب لابن هشام) ، كما طبع فى دار الآفاق الجديدة
- بيروت (ط أول ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م) .

(١) السابق ٨٥/١٤ ينظر : انباء الرواء ٢٦٨/٣ .

(٢) ينظر : وفيات الأعيان ٣٤٤/٢ والنجوم الزاهرة ٢٦٦/٦ وعذرات الذهب ٦٣/٥
والزمخشري للدكتور أحمد الحرفى ٥٤/٥ و" نيسابور " من كبريات المدن الفارسية
(معجم البلدان ٥ / ٣٣١) .

(٣) ينظر : وفيات الأعيان ١٢٣/٥ ومعجم الأدباء ١٩ / ١٣٣ وعذرات الذهب
١١٩/٤ والبغية ٢٧٩/٢ وانباء الرواة ٢٦٦ / ٣ والنجوم الزاهرة ٢٧٤/٥
ولسان الميزان ٤/٦ .

- * - الجبال والأمكنة والمياه
(طبع في ليدن سنة ١٨٨٥ م ، ثم طبع في العراق سنة ١٩٦٢ م) .
- * - ديوان الزمخشري
(مخطوط بدار الكتب المصرية - رقم ٥٢٩ أدب) .
- * - ربيع الأبرار ونصوص الأخيار
(مخطوط بدار الكتب المصرية - رقم ١٥٥ أدب ، وطبع في القاهرة
والعراق) .
- * - شرح مقامات الزمخشري
(طبع الطبعة الأولى في القاهرة سنة ١٣١٢ هـ ، والطبعة الثانية بمطبعة
التوفيق بالقاهرة سنة ١٣٢٥ هـ) .
- * - الغائق في غريب الحديث
(طبع في ثلاثة مجلدات بمطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة - تحقيق الأستاذين :
على البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم من سنة ١٣٦٤ هـ - ١٣٦٧ هـ -
١٩٤٥ م - ١٩٤٨ م) .
- * - الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل .
(طبع أول مرة بالمطبعة البهية المصرية بالقاهرة سنة ١٣٤٣ هـ فـس
مجلدتين ، ثم طبع بعد ذلك عدة طبعات) .
- * - المستقصى في أمثال العرب ، ويحتوي على (٣٤٦١ مثلاً) .
(طبع الطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد ١٣٨١ هـ
- ١٩٦٢ م ، كما طبع طبعة ثانية في بيروت سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م) .
- * - معجم عربي فارسي
(نشره فتزشتاين - لينج سنة ١٨٤٣ م) .
- * - الفصل في النحو
(ترجم إلى الألمانية ، كما طبع بإدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة مع شرح
موفق الدين يعيش بن علي في عشرة أجزاء) (١) .

وفاته :

توفي بجرجانية " خوارزم " بعد رجوعه من " مكة " ليلية عرفة سنة ٥٣٨ هـ (١).

حول المفصل :

نظرا لأن عرائس المحصل (موضوع الدراسة والتحقيق) هو شرح للمفصل ، ونظرا لأن هذا الكتاب الجليل قامت حوله شروح كثيرة مستفيضة ، ومع نفعه في كل زمان ومكان ، وشغل العلماء والدارسين سنين طويلة ، كان لابد من إلقاء الضوء على هذا الكتاب والإشارة إلى أهم الشروح التي قامت من حوله .

وما هو جدير بالذكر أن العلامة الزمخشري قد درس النحو ، وتفوق فيه ، كما درس اللغة ومرع فيها ، وكان يميل إلى البصريين في آرائه ، كما يتبين من مؤلفاته ، وخاصة " المفصل " الذي قد شرع في تأليفه في غرة رمضان سنة ٥١٣ هـ ، وشرع منه في غرة المحرم سنة ٥١٥ هـ .

نحن عندما نقرأ مفصل العلامة الزمخشري ، وننعم النظر في فصوله وأبوابه ، نجد أن مؤلفه قد وصل به إلى مرحلة النضج في التأليف ، وحسن التنسيق والتنظيم . وهذا يدفعنا إلى القول بأن الزمخشري قد أفاد من محاولات السابقين عليه في هذا الفن ، فالتحقيق شأنه شأن سائر العلوم والفنون ، تسير في سلم الترقى والتطور حتى تصل إلى الغاية المنشودة .

ومفصل الزمخشري بحسن تنظيمه ، وسهولة تعبيراته ، ودقة إشاراته ، يعرفنا بما لا يدع مجالا للشك أن ثمة محاولات عديدة سبقته في هذا المجال ، حتى استوى ساقه ، وقوى عوده ، ووقف على قدمين ثابتتين .

لهذا كله ومن أجله أستطيع أن أقول : إن الزمخشري في مفصله حاول أن يتجنب الملاحظات التي يمكن أن تؤخذ على من سبقه ، وهذا - أيضا - ما جعل مفصله يظهر في أسلوب جديد في التأليف ، يسهل على الباحث والدارس مراجعته موضوعات النحو في يسر ، ودون عناء .

(١) ينظر : نزهة الألباء ٣٩٣ / ٢ والبغية ٢٨٠ / ٢ وأنباء الرواة ٢٦٨ / ٣ ووفيات الأعيان ١٧٣ / ٥ والنجوم الزاهرة ٢٧٤ / ٥ وشدراة الذهب ١٢١ / ٤ .

ونظرة فاحصة في مفصل الزمخشري ترينا أنه قسم كتابه أربعة أقسام :

القسم الأول : قسم الأسماء :

وفيهِ بحث الأسماء المعربة ، كما بحث الأسماء البنية ، ثم بحث موضوعات مختلفة تندرج تحت باب الأسماء .

وعند بحثه الأسماء المعربة ، تناول موضوعات : المنوع من الصرف ، إعراب الأسماء ، المرفوعات :

(الفاعل ، المبتدأ والخبر ، خبر " إن " وأخواتها ، خبر " لا " التي لنفسى الجنس ، اسم " ما " ، و " لا " المشبهتين بـ " ليس ") .

كما تناول - أيضا - المنصوبات : (المفعول المطلق ، المفعول به ، المنادى ، التحذير ، المضمير على شريطة التفسير (الاشتغال) ، المفعول فيه ، المفعول معه ، المفعول له ، الحال ، التمييز ، الاستثناء ، خبر " كان " ، اسم " إن " ، اسم " لا " النافية للجنس ، خبر " ما " ، و " لا " المشبهتين بـ " ليس " و " لا ") .

ثم تحدث عن : المجرورات ، الإضافة ، التوابع .

ولما تطرق الزمخشري إلى الأسماء البنية ، بحث موضوعات : الضمير ، الإشارة ، الموصولات ، أسماء الأفعال والأصوات ، الظروف البنية ، المركبات ، الكنايات . ثم تحدث عن موضوعات :

المثنى والجمع ، المعرفة والنكرة ، المذكر والمؤنث ، المضرغ والمنسوب ، العدد ، المقصور والمدود ، الأسماء المتحلة بالأفعال (المصدر - المشتقات) .

القسم الثاني : قسم الأفعال :

وفي هذا القسم تناول بالبحث : الماضي ، المضارع ووجوه إعرابه ، الأمر ، الفعل المتعدي وغير المتعدي ، المبني للمفعول ، أفعال القلوب ، الأفعال الناقصة ، أفعال المقاربة ، فعلا المدح والذم ، الفعل الثلاثي المجرد والمزيد ، الفعل الرباعي المجرد والمزيد .

القسم الثالث : قسم الحروف :

وفي هذا القسم تحدث العلامة الزمخشري عن : حروف الإضافة ، الحروف المشبهة بالفعل ، حروف المعطف ، حروف النفي ، حروف التثنية ، حروف النداء ، حروف

التصديق والإيجاب ، حرفى الخطاب ، حروف الصلة ، حرفى التفسير ، الحرفيين
المصدرين ، حروف التحضيف ، حرف التقریب ، حروف الاستقبال ، حرفى الاستفهام ،
حرفى الشرط ، حرف التعليل ، حرف الردع ، اللامات ، تاء التأنيث الساكنة ، التنوين ،
النون الموقدة ، هاء السكت ، شين الوقف ، حرف الإنكار ، حرف التذكير .

القسم الرابع : المشترك :

وتناول فيه العلامة الرمخشى : الإمالة ، الوقف ، القسم ، تخفيف الهمزة ،
التقاء الساكنين ، حكم أوائل الكلم ، زيادة الحروف ، إبدال الحروف ، الاعتلال ، القول
فى الواو ، والياء ، فائين ، القول فيهما عنيين ، القول فيهما لامين ، الإدغام ، مخارج
الحروف ، الإدغام الشاذ . وهنا ينتهى الكتاب .

ونظرا للطريقة الجديدة التى سار على هديها الرمخشى فى مفصله ، ذاع أمر
هذا الكتاب ، وعرفه العلماء فى كل مكان ، فأكبوا على درسه وشرحه والتعليق
عليه .

وهاهو ابن يعيش يصف المفصل فى مقدمة كتابه بقوله : " .. جليلا قدره ،
نابها ذكره ، قد جمعت أصول هذا العلم فصوله ، وأوجز لفظه ، فتيهر على الطالب
تحصيله .. " (١) .

كما يقول عنه الإمام الرازى : " .. وقد أكب أبناء الزمان على تحصيله ، وصرفوا
همهم إلى تدبره وتفصيله ، لتعينه فى أصناف جنسه ، وتضمنه شعاف (٢)
الآدب وأسسه ، وتهذيبه بالإيجاز ، وتذهيب فصوله بالإعجاز ، حتى غفر (٣)
جاء الأغيار ، وسهر وسيفه بصائر الاستبصار ، ولمحت الأعين عالمه بالنفاة ، وأشارت
الأصابع بالرياسة ، أردت شرحه لمن يعاينه .. " (٤) .

-
- (١) ابن يعيش ١/١ .
 - (٢) شعاف : جمع شعفه ، وهى رأس الجبل . الصحاح (شعف) ٤ / ١٣٨١ .
 - (٣) غفره فى التراب : مرغه فيه ، أودسه . اللسان (غفر) ٤ / ٣٠٠٨ .
 - (٤) ينظر : الرازى مؤسسه فى النحو مع تحقيق الجزء الأول من عرائس المحصل
للدكتور طارق نجم / ٢ ، ٣ قسم التحقيق (رسالة) .

شرح المفصل :

عندما ظهر المفصل في عالم الوجود ، حاز إعجاب النحاة ، وشد انتباه العلماء ،
وأثار تفكيرهم ، فتنفرغ له عدد كبير من النحاة بالشرح والدراسة والتعليق .
ومن يتابع القراءة عما كتب من شرح حول المفصل ، يجدها قد تجاوزت المائة
والخمين شرحاً .

ونظراً لأن زميلي الدكتور طارق نجم عبدالله الذي قدم رسالته إلى كلية اللغة
العربية بالقاهرة عام ١٩٨٣م لنيل درجة الدكتوراه ، وكان موضوعه (الرازي ومنهجه
في النحو مع تحقيق الجزء الأول من عرائس المحصل من نفائس المفصل) قد كتب ثبناً
وافياً لشرح المفصل ^(١) ، نقلاً عن الدكتور العثميين الذي حقق الجزء الأول من شرح
المفصل الموسوم بـ : " التخمير " للخوارزمي ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة
العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠٢هـ ، والذي هيأ له مركز البحث
العلمي وأحياء التراث الإسلامي التابع لجامعة أم القرى - كما يقول الدكتور طارق -
إمكانات قد لا تتوفر لغيره في تعداد ، لشرح المفصل ، فسوف يقتصر حديثي على
بعض هذه الشروح التي اعتبرتها من وجهة نظري مهمة ، وسوف أتناول هذه الشروح
حسب وفاة أصحابها :

* - شرح العلامة الزمخشري ، ويسمى : " حواشي المفصل " ، منه نسخة في
ليدن برقم ١٦٤ وحوزتي نسخة مصورة منها ، ويبدو أنها مختصرة عن الأصل ، وتوجد
منه نسخة أخرى في " فينا " برقم ٢٥٤ ولم ينتهياً إلى الاطلاع عليها .

* - شرح الإمام فخر الدين الرازي (المتوفى سنة ٦٠٦هـ) موضوع هذه
الرسالة ، وسيأتي الحديث عنه .

* - شرح أبي البقاء العكبري (المتوفى سنة ٦١٦هـ) (٢) .

(١) ينظر : ص ٤٢ وما بعدها من قسم الدراسة .
(٢) ينظر : كشف الظنون ١٧٢٤/٢ والبغية ٣١/٢ ونشأة النحو للشيخ طنطاوي /
١٨٠ تحقيق الدكتورين : عبدالمعظم الشناوي - محمد عبدالرحمن الكردى
(ط ثانية ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م) والمحصل في شرح المفصل للأندلسي / ٤٤
قسم الدراسة للدكتور عبدالباقى الخزرجي (رسالة دكتوراه - كلية اللغة
العربية بالقاهرة ١٩٨٢م) .

* - التخمير : وهو شرح القاسم بن الحسين الخوارزمي (المتوفى سنة ٦١٧ هـ) ، وهو الشرح الكبير ، وقد حقق الدكتور عبدالرحمن العيثيمين الجزء الأول منه ، وحصل به على درجة الدكتوراه ، كما سبق (١) .

* - المجمرة : وهو الشرح المتوسط لأبي القاسم الخوارزمي الذي مر ذكره آنفاً (٢) .

* - السبكة : وهو الشرح الصغير لأبي القاسم الخوارزمي أيضاً ، ولم أعثر عليهما (٣) .

* - شرح ابن يعيش موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ) (٤) وهو من أشهر شروح الفصل ، طبع في القاهرة في عشرة أجزاء ، وصورت هذه الطبعة في بيروت ، وهي المتداولة الآن .

ويعتبر هذا الشرح من أكثر شروح الفصل فائدة ، وأفضلها للدارسين .

* - الفصل في شرح المنصل لعلم الدين السخاوي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ) (٥) وقد حقق منه الدكتور عبدالكريم جواد الجزأين : الأول والثاني في رسالته التي نال بها درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٩ م ، وعنوانها : " الفصل وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية خلال القرن السابع الهجري مع دراسة وتحقيق الجزأين : الأول والثاني من كتاب الفصل في شرح المنصل لعلم الدين السخاوي " . والأجزاء الباقية من الكتاب مسجلة رسائل دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة .

* - شرح أبي علي الشلوبين (المتوفى سنة ٦٤٥ هـ) (٦) . وقد حققه الأستاذ حماد الثمالي ، ونال به درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠٣ هـ .

-
- (١) ينظر : الرازي ومنهجه في النحو للدكتور طارق نجم / ٤٣ قسم الدراسة .
والبنية ٢٥٢/٢ ، ٢٥٣ .
- (٢) ينظر : البنية ٢٥٣/٢ . (٣) المرجع السابق .
- (٤) ينظر : البنية ٢ / ٣٥١ ، ٣٥٢ نشأة النحو / ١٨٥ .
- (٥) ينظر : البنية ٢ / ١٩٢ نشأة النحو / ١٨٥ .
- (٦) ينظر : كشف الظنون ١٧٧٤/٢ والبنية ٢٢٥/٢ نشأة النحو / ١٩٩ .

* - الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ) (١).
وقد حققه الدكتور موسى بنأى العلملى ، ونال به درجة الدكتوراه من كلية دارالعلوم
- جامعة القاهرة سنة ١٩٧٥ م ، وطبع فى "بغداد" سنة ١٩٨٣ م .

* - شرح علم الدين الأندلسى (المتوفى سنة ٦٦١ هـ) (٢) واسمه :
"المحصل" وهو من أوسع شروح المفصل .
وقد حقق الدكتور عبد الباقي الخزرجى الجزء الأول منه ، ونال به درجة
الدكتوراه من كلية اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٨٢ م .

* - شرح يحيى بن حمزة العلوى (المتوفى سنة ٧٤٥ هـ) (٣) ومنه نسخ
متعددة ، منها نسخة برلين برقم ٦٥٢٥ والفاثيكان ثالث ١٠٢١ وقد حقق جزءا
منه الدكتور خالد أبو جندية ، وحصل به على درجة الدكتوراه من كلية اللغة
العربية بالقاهرة عام ١٩٨٢ م .

(٤)
* - شرح بدر الدين الحسن بن أم قاسم المرادى (المتوفى سنة ٧٤٩ هـ) .
وهناك شروح أخرى كثيرة بيد أنها مجهولة المؤلف .



-
- (١) ينظر : البغية ١٣٤/٢ ، ١٣٥ ونشأة النحو / ١٨٦ وكشف الظنون ١٧٢٤/٢ .
(٢) ينظر : كشف الظنون ١٧٢٥/٢ (ط دار الفكر) والأعلام ٦/٦ .
(٣) ينظر : الأعلام ١٧٤ / ٩ .
(٤) ينظر : البغية ٥١٧/١ ونشأة النحو / ٢٣٣ وكشف الظنون ١٧٢٤/٢ .

الفصل الثانی

عصر الإمام الرازی و حیاتہ و آثارہ

الفصل الثاني

عصر الامام الرازي وحياته وأثاره

أولا : عصر الامام الرازي :

سألقى الضوء على عصر الإمام الرازي محاولا كشف النقاب عن أحواله السياسية ، والاجتماعية ، والعلمية باختصار ؛ وذلك لأننى أرى أن أحوال العصر لها تأثير كبير فى توجيه ثقافته ، ومن هنا كان لها تأثير فى شخصية الإمام الرازي وفكره ، ولذلك كان لابد من التعرف على سمات هذا العصر ؛ لتدرك مدى تأثيرها على الرازي ، وتأثيره بها .

وسوف أوجز الحديث فى هذا المجال ؛ لأننى لست بصدد بحث تاريخى ، أو كتابة رسالة تاريخية عن الرازي .

والذى يعنينى من دراستى لشخصية الإمام الرازي ببيان منهجه ، واتجاهه النحوى فى الجزء الأخير من كتابه : عرائس المحصل (الحروف - المشترك) السدى هو موضوع هذه الرسالة .

وأخيرا فهناك كتب كثيرة ورسائل مستفيضة قد أسهبت فى الحديث عن عصر الرازي وحياته ، فمن أراد المزيد فعليه بالرجوع إليها ^(١) .

الحالة السياسية والاجتماعية :

عندما نقلب صفحات التاريخ نلاحظ أن الإمام الرازي عاش معظم حياته فى القرن السادس الهجرى ، كما شهد المنين الست الأولى من القرن السابع ^(٢) .

وهذه الحقبة التى ولد وعاش الرازي فيها كانت جزءا من دور الضعف والانهيار الذى منيت به الخلافة العباسية بوجه خاص ، والبلاد الإسلامية بوجه عام ، وأسباب هذا كله تتركز فيما يلى :

أ - تعدد الملوك وتناحرهم على السلطة والسلطان ، وعدم تورع كثير منهم من اتخاذ أية وسيلة فى سبيل تحقيق مآربه وأطماعه ، حتى لو اقتضى منه ذلك الاستعانة

(١) ينظر : فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية للأستاذ محمد صالح الزركان /

٨ وما بعده (ط دار الفكر) .

(٢) ولد الإمام الرازي سنة ٥٤٣ أو ٥٤٤ هـ . وتوفى سنة ٦٠٦ هـ كما سيأتى بعد قليل .

بالمعدو الخارجى على بنى جلده .

ب- قيام الحروب الصليبية سنة ٤٩٣ هـ واستمرارها قرابة قرن من الزمان .
وما صاحب ذلك وجهه من ضرر وتخلف .

ج- ازدياد قوة المغول على الحدود الشرقية من العالم الاسلامى ، وتحفزهم للانقضاض على حدود البلاد الإسلامية عند أول فرصة سانحة .
ولقد تأثرت الأحوال الاجتماعية كثيرا بالأحوال السياسية ، وكانت ظلالها ، كما كانت موازية لها فى مسيرها من سى ، إلى أسوأ (١) .

ونتيجة لانحراف كثير من الحكام عن مبادئ الدين الإسلامى التى تنادى بالشورى والديمقراطية فى الحكم ، والعدل الاجتماعى بين المحكومين ، برز الظلم الاجتماعى ، وبدأت الطبقات الاجتماعية تشكل سمة بارزة من سمات هذا العصر :
فهناك طبقة الحكام ، وهى صاحبة السلطان والثروة ، تبتدأ أموال الأمة كيف تشاء ، ولمن تشاء ، وتفرض أنواعا من الضرائب والغرامات ، وتجمع الأموال بغير الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، ثم لاتنفقها فى طرقها المعروفة .
وبجانب هذه الطبقة الطبقة الوسطى ، وهى القرية من الحكام والمنتفعة منهم .
وكانت تعيش فى رغد من العيش .

أما عامة الشعوب وسواد الناس فكانوا يعيشون حياة الفاقة والحرمان ، وكانت المجاعات تهددهم ، كما تهزم تقلبات الطبيعة عندما تجذب الأرض ، وتقل الأمطار ، وترتفع الأسعار (٢) .

الحالة العلمية :

على الرغم من أن الدولة العباسية تفككت فى هذا العصر ، وانقسمت إلى دويلات متنازعة متطاحنة ، وضعفت سياسيا واجتماعيا ، إلا أنها قويت من الناحية

-
- (١) ينظر : فخر الدين الرازى وآراؤه الكلامية والفلسفية للأستاذ محمد صالح الزركان / ٨ .
(٢) ينظر : إغاثة الأمة بكشف الغمة للمقرئ ٢٣ / (ط دار ابن الوليد) والكامل فى التاريخ لابن الأثير ١٨ / ٩ (ط رابعة - دار الكتاب العربى - بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) والبداهة والنهاية لابن كثير ٢٢٣ / ١٢ (ط ثانية - مكتبة المعارف - بيروت ١٩٧٧ م) . وقصة الحضارة ل : ول ديورانت ١٨ / ١٣ (ط الثالثة - الإدارة الثقافية - جامعة الدول العربية ١٩٧٣ م) .

العلمية والأدبية ، ولاغربة في أن يعبء هذا العصر عصر المأمون في النشاط العلمي ،
وكثرة الإنتاج في شتى المجالات .
يقول " ول ديورانت " :

" .. وكانت بلاد الإسلام حتى هذه الفترة من عهود الاضطلال تنزعم العالم
كله في الشعر ، والعلم ، والفلسفة ... وجرى الحكام المسلمون جميعهم ، بل صغار
الملوك أنفسهم على سنة الخلفاء العبّاسيين في مناصرة الآداب والفنون ... (١) .

وقد حفل هذا العصر بعدد كبير من العلماء والأدباء ، أذكر منهم على سبيل
المثال :

- * - أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني (المتوفى سنة ٥١٨ هـ) .
 - * - آدم بن أحمد بن أسد الهروي النحوي اللغوي (المتوفى سنة ٥٣٦ هـ) .
 - * - الزمخشري المفسر النحوي اللغوي (المتوفى سنة ٥٣٨ هـ) .
 - * - عبد القادر الجبلاني الصوفي (المتوفى سنة ٥٦١ هـ) .
 - * - ابن رشد الفيلسوف الفقيه (المتوفى سنة ٥٩٥ هـ) .
 - * - صدر الأفاضل الخوارزمي النحوي الأديب (المتوفى سنة ٦١٢ هـ) .
 - * - يحيى بن معطي النحوي (المتوفى سنة ٦٢٨ هـ) .
 - * - ابن الفارض الشاعر المتصوف (المتوفى سنة ٦٣٢ هـ) .
 - * - المخاوي النحوي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ) .
 - * - ابن يمين النحوي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ) .
 - * - ابن الحاجب النحوي (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ) .
 - * - عز الدين بن عبد السلام الفقيه الشافعي (المتوفى سنة ٦٦٠ هـ) .
- وفيرهم كثير (٢) .

وإذا أردنا أن نتعرف على ملامح النحوي هذا العصر ، وجدنا العلماء قد
اتجهوا إلى :

-
- (١) ينظر : قصة الحضارة ١٣ / ٣٢١ ، ٣٢٢ .
 - (٢) ينظر : مذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ١٩٨ / ٤ (ط المكتب التجارى
للطباعة والنشر - بيروت) وفخر الدين الرازي للزركان ١٠ / ١٠ والزمخشري للدكتور
أحمد محمد الحوفي / ٣٢ (ط ثانية - الهيئة المصرية العامة للكتاب) .

أ - تأليف المختصرات ابتداءً من فصول ابن معطى ، وروى بكافية ابن الحاجب وشافيته ، وانتهى بمؤلفات ابن مالك التى توفى فى بعضها الإيجاز ، مثل كتاب " التسهيل " الذى قامت حوله كتب ودراسات كثيرة ومستفيدة .

ب - وضع الأراجيز وحيث بدأ ابن معطى نظم الفقه المشهورة ، ثم أعقبه ابن الحاجب بنظم واقبته ، ثم توسع ابن مالك فى هذا الميدان من التأليف بأراجيزه الطويلة .

ج - الفروع : ومن أهم ما يميز طابع التأليف فى هذا العصر الاتجاه إلى شرح المتن والمختصرات ، والإسهاب فى هذه الفروع ، ما غذى الدراسات النحوية والصرفية بشرة كبيرة كان لها أثرها فى هذا العصر والعصر الذى تلاه .

وما تجدر الإشارة إليه أن الاتجاه لشرح مفصل الزمخشرى كان من سمات العصر البارزة ، فلقد شرحه الرازى (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ) . وشرحه صدرا الأفاضل الخوارزمى (المتوفى سنة ٦١٢ هـ) .

ومن بعدهما : الصخاوى (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ) .

وابن يمين (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ) .

وابن الحاجب (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ) . وغيرهم كثير .

وفى ضوء ما سبق أستطيع أن أقول : إن هذا العصر كان عصر ازدهار للنحو والصرف (١) .



(١) ينظر : الرازى ومنهجه فى النحو ، مع تحقيق الجزء الأول من كتابه عرائس المحصل من نفائس المفصل / ٤ قسم الدراسة للدكتور طارق نجم عبداللـه - رسالة دكتوراه - كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) .

ثانيا : حياة الامام الرازي وآثاره

اسمه ولقبه :

هو : أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن علي فخر الدين ، الرازي^(١)
مولدا ، الطبرستاني^(٢) أصلا ، القرشي^(٣) ، التيمي^(٤) البكري^(٥) نسبا ، الفقيه
الشافعي .

ولقب به : " الإمام فخر الدين الرازي " ، وكان يعرف بابن خطيب الري ، لأن والده
كان خطيب مسجد الري ، ثم خلفه هو في منصبه ذلك^(٦) .

وإذا ذكر في كتب الأصول الشافعية ، أو العقائد الأشعرية لقب " الإمام " فمعنى به : " فخر الدين الرازي " .
وكان يلقب في " هراة " (٧) بـ : " شيخ الإسلام " (٨) .

- (١) الرازي : نسبته على غير قياس إلى " الري " وهي : مدينة قديمة مشهورة .
وينظر : معجم البلدان ١ : باقوت الحموي ٣ / ١١٦ (ط دار صادر - بيروت ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م) .
- (٢) نسبة إلى " طبرستان " وأقامت عائلة الرازي في " طبرستان " ، ثم رحلت إلى
" الري " و " طبرستان " مدينة فارسية قديمة (معجم البلدان ٤ / ١٣) .
- (٣) كثير من كتب التراجم تشير إلى أنه قرشي .
وينظر : جذرات الذهب ٥ / ٢١١ والبداية والنهاية لابن كثير ١٣ / ٥٥ وطبقات
الشافعية للإسنوي ٢ / ٢٦٠ تحقيق : عبد الله الجبوري (ط أولى - مطبعة
الإرشاد - بغداد ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م) .
- (٤) نسبة إلى " تميم " عشيرة أبي بكر الصديق .
وينظر : وفیات الأعيان لابن خلكان ٤ / ٢٤٨ تحقيق : د . إحسان عباس
(ط دار صادر - بيروت ١٩٧١ م) والبداية والنهاية ١٣ / ٥٥ .
- (٥) نسبة إلى أبي بكر الصديق .
وينظر : وفیات الأعيان ٤ / ٢٤٨ وطبقات المفسرين للسيوطي ١٥ / ١٠ تحقيق : علي
محمد عمر (ط أولى - مكتبة وهبة - القاهرة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م) .
- (٦) ينظر : البداية والنهاية ١٣ / ٥٥ وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨ / ٨١
تحقيق : عبدالفتاح محمد الحلو - محمود محمد الطناحي (ط أولى - عيسى
الحلبي - القاهرة) .
- (٧) مدينة عظيمة من أمهات مدن إقليم " خراسان " (معجم البلدان ٥ / ٣٩٦) .
- (٨) ينظر : طبقات الشافعية للإسنوي ٢ / ٢٦٠ وفیات الأعيان ٤ / ٢٥٠ .

مولده ونشأته :

يقول ابن خلكان : " .. وكانت ولادة فخر الدين في الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة أربع وأربعين ، وقيل : ثلاث وأربعين وخمسة ب : (الري) .. (١) " .

أما عن نشأته : فقد نشأ في بيت علم ، فقد كان والده ضياء الدين عميره أحد الأشاعرة في العقيدة ، وعلم من أعلام الشافعية ، وله مؤلفات في عقائد أهل السنة ، مثل كتاب : " غاية المرام في علم الكلام " في مجلدين ، قال عنه السبكي : " .. وهو من أنفس كتب أهل السنة ، وأسدها تحقيقا .. " (٢) . كما وصفه بأنه : " .. كان فصيح اللسان ، قوى الجنان ، فقيها أصوليا ، متكلم صوفيا ، خطيبا محدثا ، أدبها له نشر في غاية الحسن ، يكاد يحكى ألفاظ مقامات الحريري من حسنه وحلاوته ، ورشاقه سبعة .. " (٣) .

أسرته :

تحدثنا كتب التراجم التي أرخت للإمام الرازي بأنه كان له أخ يكبره في السن ، يلقب بـ " الركن " ، وكان أهوج ، مختل العقل ، يسير خلف أخيه فخر الدين ، ويتوجه إليه في أي بلد يقصده ، ويشنع عليه ، ويصفه المقتغلين بكتبه والناظرين في أقواله ، ويقول : ألت أكبر منه ، وأعلم منه ، وأكثر الناس معرفة بالخلاف والأصول ؟ فما للناس يقولون : فخر الدين ، ولا أسمعهم يقولون : ركن الدين ؟ وكان الإمام الرازي يشفق على أخيه من الحسد والحقد الذي أصابه ، ولا يقطعه ، بل يصله بالزيارة والمال (٤) .

وأعقب الإمام فخر الدين ابنين :

الأول : يلقب بـ : " ضياء الدين " ، وكان له اشتغال ونظر في العلوم ، وتجنسه لخدمة السلطان محمد بن تكش المعروف بـ : " خوارزم شاه " .
والثاني : ولقبه : " شمس الدين " ، وكنيته : " أبوبكر " ، وكان ذا فطنة عالیه .

- (١) ينظر : رفيات الأعيان لابن خلكان ٢٥٢/٤ وطبقات الشافعية للسبكي ٨٥/٨ .
- (٢) ينظر : طبقات السبكي ٢٤٢/٧ .
- (٣) المرجع السابق .
- (٤) ينظر : فخر الدين الرازي للزركان / ٢٣ وطبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة / ٤٦٥ تحقيق : د . نزار رضا (ط ١٩٦٥م - مكتبة العمارة - بيروت) .

وذكاء نادر ، وكان أبوه يقول عنه : " إن عاش ابنى هذا فإنه يكون أعلم منى " (١) .
وفى تفسير الرازى الكبير نجد إشارة إلى ولد له اسمه : " محمد " مصرح بموفاته ،
فقال بعد إتمام تفسير سورة " هود " :
" .. وكان لى ولد صالح ، حسن السيرة ، فتوفى فى الغربة فى عنفوان شبابه ، وكان
قلبى كالمحترق لذلك .. " (٢) .

ولما أتم سورة " يوسف " قال :
" .. وكنت ضيق الصدر جدا بسبب وفاة الولد الصالح محمد ، تمنى الله بالرحمة
والغفران .. " .

وقال شعرا فى رثائه (٣) .
وما هو جدير بالذكر أن الرازى عندما ألف كتابه عرائس المحصل ، قال فى مقدمته :
" وألح على ولدى محمد — أبقاء الله — بإتمامه ، لشدة شغفه وقراءته .. " (٤) .
ليس هذا فقط ، بل لقد أشار الصفدى فى كتابه : الوافى بالوفيات إلى أن
الرازى كان له ولد اسمه : " محمد " (٥) .

وتحدثنا كتب التاريخ أن الإمام الرازى رزق بنتا ، تزوجها الوزير علاء الدين الذى
تقلد الوزارة للسلطان خوارزم شاه ، وكان فاضلا ، متقنا لعلوم الأدب ، وله شعر
بالعربية والفارسية (٦) .

أسانذته :

كان الإمام فخر الدين الرازى من أفضل علماء عصره فى الفقه ، وعلوم اللغة
والمنطق ، والمذاهب الكلامية ، ومن أبرع أهل زمانه فى الطب والحكمة ، فهو عالم مشهور

-
- (١) ينظر : البداية والنهاية ٥٥/١٣ والوافى بالوفيات للصفدى ٢٥٢/٤ ط ثانية
باعتنا . س . ديدريخ — دار النشر — فرانكشتايز ١٣٩٤ هـ — ١٩٧٤ م) ،
وطبقات الأطباء لابن أبى أصيبعة ٤٦٥ .
 - (٢) التفسير الكبير ٨٢/١٨ .
 - (٣) المرجع السابق ٢٢٩/١٨ .
 - (٤) ينظر : الرازى وشيخه فى النحو ، المجلد الأول / ٣ قسم التحقيق للدكتور
طارق عبد الله نجم .
 - (٥) ينظر : الوافى بالوفيات ٢٥٢/٤ .
 - (٦) ينظر : البداية والنهاية ٥٥/١٣ وطبقات الأطباء لابن أبى أصيبعة ٤٦٦ .

فى تاريخ الفكر الإسلامى ، جوانبه العلمية عديدة ، وإنتاجه فى التأليف غزير ، وأثره فى جيله والأجيال التى جاءت بعده أثر عميق فعال .

وسميا يك من أمر ، فقد تتلمذ الإمام الرازى على مجموعة من علماء عصره ، منهم :

* - والده ضياء الدين بن عمر ، وهو من فقهاء الشافعية ، ومن علماء

الأشاعرة فى العقيدة ، وعنه أخذ الرازى علم الأصول والفقه (١) .

* - الكمال السمنانى ، ودرس عليه بعد وفاة والده ، وأفاد منه الكثير (٢) .

* - المجد الجبلى ، وكان من أفاضل العلماء ، وله تصانيف جليلة ، وقرأ عليه

الإمام الرازى مدة طويلة فى علم الكلام والحكمة (٣) .

* - والد محبى الدين قاضى " مرند " (٤) ، وعنه أخذ الفقه (٥) .

وسمما تجدر ملاحظته أن كتب التاريخ لم تحدثنا عن أساتذة له فى الطب ،

والنحو ، والبلاغة ، والأدب ، وغالب الظن أنه كون معارفه فى هذه العلوم عن طريق

القراءة والاطلاع .

تلاميذه :

كان الإمام الرازى قبلة يتجه إليها طلاب العلم من كل صوب ، ينهلون من معارفه الغزيرة ، ويقتبسون من علومه المتنوعة فى شتى المجالات ، ولا غرابة فى أن تكون له حلقة درس فى كل مكان يحل فيه ، كما أقامت له مدارس كثيرة فى بلدان شتى (٦) . يقول ابن خلكان : " .. وكان العلماء يقصدونه من البلاد ، وتشد إليه الرحال من الأقطار .. " (٧) .

(١) ينظر : وفیات الأعيان ٢٤٢/٧ وطبقات السبكي ٨٦/٨ وفخر الدين الرازى للزركان / ١٢ .

(٢) ينظر : وفیات الأعيان ٢٥٠/٤ وطبقات السبكي ٨٦/٨ ورواة الجنان للياقوتى ٨/٤ (ط ثانية - مؤسسة الأعلى - بيروت ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م) وفخر الدين الرازى للزركان / ١٨ .

(٣) ينظر : وفیات الأعيان ٢٥٠/٤ وطبقات السبكي ٨٦/٨ وفخر الدين الرازى للزركان / ١٨ وحيون الأنبياء فى طبقات الأطباء لابن أبى أصيبعة / ٤٦٢ .

(٤) مرند : بفتح أوله وثانيه ، وضم ساكنة ، ودال : من مشاهير مدن أذربيجان ، بينها وبين تبريز يومان (معجم البلدان ١١٠/٥) .

(٥) ينظر : فخر الدين الرازى للزركان / ١٨ .

(٦) ينظر : البداية والنهاية لابن كثير ٥٥/١٣ وطبقات الأطباء لابن أبى أصيبعة / ٤٦٢ .

(٧) وفیات الأعيان ٢٥١/٤ .

ولوأرهننا أسماعنا صوب كتب التاريخ لألفنهاها تحدثنا أن الإمام الرازي تتلمذ عليه أكثر من ثلاثمائة طالب ، كانوا يحيطون به في الحل والترحال ، يسألونه وهو يجيب ، في الفلسفة ، وعلم الكلام ، والفقه ، والأصول ، والطب ، والكيمياء ، والنحو ، والأدب ، والتفسير ، والتاريخ (١) .

وسا يروى عنه في هذا المجال أنه كان إذا جلس للتدريس أحاط به تلامية الكبار ، وأحاط بهؤلاء التلامذة الصغار ، ثم تتسع الحلقة للطلوك والروساء والوجهاء وسائر الناس .

فإذا جاء من يستفسر عن مشكلة تولى الإجابة عنها الطلبة الصغار ، فإن لم يستطيعوا رفعت إلى الكبار ، والا فالإمام هو الحكم الفصل (٢) .

وقد أحصى الأستاذ الزركان أشهر تلاميذه ، ومنهم (٣) :

- * — زين الدين الكشي عبد الرحمن بن محمد .
- * — قطب الدين المصري ، طبيب مغربي الأصل ، أقام في مصر ، ورحل إلى "خراسان" ، وتلمذ على الإمام فخر الدين ، وألف كتباً في الطب ، بيد أنه قتل في "نيسابور" لما استباحها التتار سنة ٦١٨ هـ .
- * — شهاب الدين النيسابوري .
- * — محمد بن رضوان .
- * — الليثي .
- * — محيي الدين ، قاضي مرند .
- * — شرف الدين الهروري .
- * — أشير الدين الأبهري ، المتوفى سنة ٦٦٣ هـ .
- * — إبراهيم بن أبي بكر الأصفهاني والذي أملى عليه وصيته .
- * — أفضل الدين الخوجي ، درس على الرازي الفلسفة والمنطق ، وتولى قضاء مصر بعد أن رحل إليها ، وتوفى سنة ٦٤٦ هـ .

-
- (١) ينظر : مرآة الجنان ٨/٤ وعذرات الذهب ٢١/٥ .
 - (٢) ينظر : البداية والنهاية ٥٥/١٣ وفخر الدين الرازي للزركان ٣٢ وطبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة / ٤٦٢ .
 - (٣) فخر الدين الرازي ٣٢-٣٦ وينظر : الوافي بالوفيات ٢٥٠/٤ وطبقات الشافعية للسنوي ٢٦٠/٢ وطبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة / ٤٦٢ .

- * — تاج الدين الأرموي ، توفي سنة ٦٥٤ هـ .
- * — شمس الدين الخهري ، كان ماهرا في الطب والفلسفة ، وعلم الكلام ، وهو الذي قيل عنه : إنه أتم تفسير الرازي ، مات في دمشق سنة ٦٣٢ هـ .
- * — تاج الدين النزوي .
- * — ابن عنين الشاعر .
- * — أبو يعلى الماليني الهروي .
- * — سراج الدين الأرموي .

رحلاته :

لقد حفلت حياة الإمام الرازي بكثرة الأسفار ، طلبا للعلم ، أو نشره له ، وكانت أولى هذه الرحلات مع شيخه المجد الجيلي عندما سافر إلى " مراغة " (١) . ثم يمس وجهه شطر " خوارزم " (٢) وفيها جرت بينه وبين المعتزلة مناظرات أدت إلى خروجه منها .

بعد ذلك اتجه إلى بلاد ماوراء النهر ، ومكث فترة عاد بعدها إلى " الري " . يقول ابن خلكان : " وكان بها طبيب حاذق له ثروة ونعمة ، وكان للطبيب ابنتان ، ولغفر الدين ابنان ، فمرض الطبيب ، وأيقن بالموت ، فزوج ابنتيه لولدي فخر الدين ، ومات الطبيب ، فاستولى (٣) فخر الدين على جميع أمواله ، فمن ثم كانت له النعمة ، ولزم الأسفار .

وعامل شهاب الدين الفوري صاحب " غزنة " (٤) في جملة من المال ثم مضى إليه لاستشفاء حقه منه ، فبالغ في إكرامه ، والإنعام عليه ، وحصل له من جهته مال طائل .

وعاد إلى " خراسان " ، واتصل بالسلطان محمد بن تكش المعروف بـ " خوارزم شاه " ،

-
- (١) مراغة : بالفتح والغين المعجمة : بلدة مشهورة عظيمة وأشهر بلاد أذربيجان (معجم البلدان ٩٣ / ٥) .
 - (٢) خوارزم : إقليم عظيم من بلاد الفرس (معجم البلدان ٣٩٥ / ٢) .
 - (٣) هكذا يقول ابن خلكان وربما يقصد : أنها ألت إليه .
 - (٤) غزنة : بفتح أوله وسكون ثانيه : مدينة عظيمة ، وولاية واسعة في طبرستان " خراسان " ، وهي الحد بين خراسان والهند (معجم البلدان ٢٠١ / ٤) .

وحظي عنده ، ونال أسنى المراتب ، ولم يبلغ أحد منزلته عنده . . . (١) .

مؤلفاته :

مما لا شك فيه أن الإمام الرازي كان من خيرة العلماء في عصره ، فقد برز في
الفقه ، وعلوم اللغة ، والمنطق ، والمذاهب الكلامية ، كما كان من أبرع أهل زمانه
في الطب والحكمة ، شاع فضله في كل ذلك ، وبعد صيته بين الناس ، ولألبقاع
والأسماع ، فأمه الطلاب من كل بلد ، يتلقون العلم عنه ، ويغترفون من علومه وفضله .
وكان صحيح النظر ، بليغ القول ، جيد التعبير عن كل ما يقصد إلى بيانه ،
نلمس هذا بوضوح في كتابيه : التفسير الكبير ، وعرائس المحصل ، وغيرهما من مؤلفاته
العديدة .

وسا هو جدير بالذكر أن الرازي عندما رحل عن الدنيا خلف ثروة علمية ضخمة ،
تركت آثارا بعيدة المدى في دراسة مختلف العلوم ، وأفادت الدارسين فائدة كبيرة تستحق
الإعجاب والتقدير .

لقد ألف الرازي كتباً كثيرة في مختلف العلوم والفنون ، وهذه الكتب اشتهر
أمرها ، وأقبل الطلاب على دراستها وفهمها .
يقول ابن خلكان :

” . . . وكل كتبه ممتعة ، وانتشرت تعانيفه في الآفاق ، ورزق فيها سعادة عظيمة ، فإن
الناس اشتغلوا بها ، ورفضوا كتب المتقدمين ، وهو أول من اخترع هذا الترتيب في
كتبه ، وأتى فيها بما لم يسبق إليه . . . (٢) .

ومثل هذا يحكيه الصفدي ، حيث يقول : ” . . . إنه يذكر المسألة ، ويفتح
باب تقسيمها وقسمه فروع ذلك التقسيم ، ويستدل بأدلة السبر والتقسيم ، فلا يشذ منه
عن تلك المسألة فرع له بها علاقة ، فانضبطت له القواعد ، وانحصرت معه المسائل . . . (٣) .

-
- (١) رغبات الأعيان ٢٥٠ / ٤
وينظر : طبقات السبكي ٨ / ٨٦ - ٩٣ والوافي بالوفيات ٢٥٠ / ٤ والبداية والنهاية
١٣ / ٥٥ وشذرات الذهب ٥ / ٢١ .
(٢) رغبات الأعيان ٤ / ٢٤٩ .
(٣) الوافي بالوفيات ٤ / ٢٤٩ .

ومن ينعم النظر في تاريخ الإمام الرازي يجد أن القدامى قد اهتموا بمؤلفاته
وصفا ، وثناء ، واحصاء .
كذلك اهتم بها الباحثون المعاصرون ، وأولوها عنابة فائقة ، فكتب عن تراثه
العديد من البحوث العلمية ، ونوقشت في جوانب تفكيره رسائل عديدة .
ولقد أحصيت مؤلفات الرازي في مقدمة تفسيره الكبير ، كما أحصاها بدقة الأستاذ
الزركان في كتابه : " فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية " (١) .
ومؤلفات الإمام الرازي تجاوزت المائة والخمسين مؤلفا ، وفيها يلي ثبت بأهم
هذه المؤلفات (٢) .

✱ — في التفسير :

- ١- كتاب التفسير الصغير ، واسمه : أسرار التنزيل وأنوار التأويل .
- ٢- البرهان في قراءة القرآن .
- ٣- تحصيل الحق في علم التفسير .
- ٤- درة التنزيل ووفرة التأويل في الآيات المتشابهات .
- ٥- كتاب رسالة في التنبيه على بعض الأسرار المودعة في بعض سور القرآن الكريم .
- ٦- تفسير سورة الإخلاص .
- ٧- كتاب تفسير الفاتحة وبيان أنها تشتمل على آلاف المسائل .
- ٨- المسك العبيق في قصة يوسف الصديق .
- ٩- التفسير الكبير ، واسمه : مفاتيح الغيب (٣) .

✱ — في الحديث :

- ١- سداسيات في الحديث .

(١) فخر الدين الرازي / ٤٠ - ١٥٣ .
(٢) هذه المصنفات متناثرة في : كشف الظنون ، وهدية العارفين ، وجمع بعضها
الشيخ محمد محيي الدين في مقدمة تفسير سورة الفاتحة (المطبعة المصرية
سنة ١٩٣٣ م) . وفي مقدمة التفسير الكبير (طهبران) .
(٣) طبع أكثر من طبعة .

* - في الفقه :

- ١ - المحصول في الفقه •
٢ - المعالم في الفقه •

* - في الفلسفة وعلوم الكون :

- ١ - إبطال القياس •
٢ - أحكام الأحكام •
٣ - إرشاد النظائر إلى لطائف الأسرار في علم الكلام •
٤ - الإنارات في شرح الإشارات لابن سينا •
٥ - البيان والبرهان في الرد على أهل الزيغ والطغيان •
٦ - تهذيب الدلائل وهيون المسائل في علم الكلام •
٧ - الخمسين في أصول الدين •
٨ - رسالة الجوهر الفرد •
٩ - رسالة في النفس •
١٠ - الرياض المؤتقة •
١١ - الزبدة في علم الكلام •
١٢ - شرح هيون الحكمة •
١٣ - كتاب الطريقة في الجدل •
١٤ - طريقة في الخلاف •
١٥ - المحصول في علم الكلام •
١٦ - الملخص في الفلسفة •
١٧ - الملل والنحل •

* - في الطب :

- ١ - كتاب التشريح من الرأس إلى الحلق •
٢ - كتاب الجامع الكبير في الطب •
٣ - كتاب مسائل الطب •
٤ - كتاب النهض •

* - في التصوف :

- ١ - رسالة في ذم الدنيا •
٢ - نفثة محدود •

* - في التراجم :

- ١ - أخلاق فخر الدين •
٢ - بحر الأنساب •
٣ - فضائل الأصحاب •
٤ - مناقب الإمام الشافعي •

* - في اللغة والأدب :

- ١- شرح سقط الزند لأبي العلاء المعري .
- ٢- شرح المفصل (موضوع رسالتى) .
- ٣- شرح نهج البلاغة .
- ٤- مواخذات على النحاة .
- ٥- نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز فى علم البيان .

* - معارف عامة :

- ١- حقائق الأنوار فى حقائق الأسرار .
- ٢- الدلائل فى عيون المسائل .
- ٣- رموز الأبواب إلى كنوز الكتاب (١) .
- ٤- شرح القانون لابن سينا .
- ٥- كتاب عصمة الأنبياء .
- ٦- كتاب الفراسة .
- ٧- لباب الإشارات فى تلخيص شرح الإشارات (٢) .
- ٨- معارج الهدى إلى مدارك المدى (٣) .
- ٩- كتاب فى الهندسة .

وفاته :

انتقل الإمام فخر الدين الرازى إلى جوار ربه ب : (هراة) فى يوم الاثنين أول شوال سنة ٦٠٦ هـ (٤) .

وتيل : إنه توفى فى ذى الحجة من هذه السنة ، كما قيل : إنه مات مسموماً ، وإن الفرق التى كان يناظرها قد دسّت له من سقاء السم (٥) .



- (١) أشار إليه الرازى فى "عرائس المحصل" ، المجلد الأول / ٥ (رسالة) .
- (٢) ينظر : الفخر الرازى للزركان / ٤٠ - ١٥٣ وعرائس المحصل من نفائس المفصل ، المجلد الثالث / ١٩ - ٢٣ قسم الدراسة (رسالة دكتوراه - د . محمد محمد فهى - كلية اللغة العربية - أسيوط ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) .
- (٣) أشار إليه الرازى فى عرائس المحصل ، المجلد الأول / ٤٤ (رسالة) .
- (٤) ينظر : وفيات الأعيان ٢٥٢/٤ وطبقات السبكي ٢٦/٢ ٩٣/ ٨ و مرآة الجنان ١١/٤ والوافى بالوفيات ٢٥٠/٤ ولسان الميزان لابن حجر العسقلانى ٤٢٩/٤ (ط ثانية - منشورات الأعلى - بيروت ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م) .
- (٥) ينظر : شذرات الذهب ٢١/٥ و مرآة الجنان ٩/٤ وطبقات الأطباء لابن أبى أصهبة / ٤٦٦ .

الفصل الثالث

حول عرائس المحصل

الفصل الثالث

حول عرائس المحصل

أولا - سبب تأليف العرائس :

عندما ننظر في مقدمة كتاب عرائس المحصل ، نجد أن الإمام الرازي وضع لنا في هذه المقدمة سبب تأليفه هذا السفر الجليل ، حيث يقول :
" . . . فإني لما رأيت كتاب المفصل ، برد الله مضجع مولفه ، وطيب مهجع مصنفه ، وقد أكب أبناء الزمان على تحصيله ، وصرفوا همهم إلى تدبيره وتحصيله ؛ لتعنيه في أصناف جنسه ، وتضمنه شعاف الأدب وأسه ، وتهذيبه بالإيجاز ، وتذهيب فصوله بالإعجاز ، حتى غفر غموضه جلاء الأقمار ، وسهر وميضه بعائر الاستبصار ، ولمحت الأعين عالمه بالنفاضة ، وأشارت إليه الأصابع بالرياسة ، أردت شرحه لمن يعانیه مما يكشف غوامض معانيه ، ويسهل مسالك شعابه ، ويسر مدارك صغابه . . . "

ثانيا - زمن تأليف العرائس :

لم أجد في عرائس المحصل ما يشير بالتحديد إلى السنة التي بدأ الإمام الرازي فيها تأليفه كتابه ، أو السنة التي انتهت منه فيها ، كذلك لم أجد أحدا من الذين ترجموا له قد أشار إلى ذلك ، وألفت الصمت المطبق يلف هذا الموضوع ، ولعل الأيام القادمة تبوح بهذا السر المكنون .

لكن من يتصفح مقدمة هذا الكتاب يدرك تمام الإدراك أن صاحبه قد ألفه على فترات ، وسبب هذا انشغاله بالحياة ، وكثرة المناصب التي تقلدها فكانت تعوقه أحيانا عن الاستمرار في التأليف .

أيضا من ينعم النظر في هذه المقدمة يرى أن صاحبه قد فرغ من تصنيفه في أخريات حياته ، حيث يقول :

" . . . وكنت لعمري ما كلفته من المراتب الدنيوية ، ومزيد ما قلدته من المناصب الدينية ، أجد في شرحه حيناً ، وأدعه أحيانا ، وأقبل عليه زمانا ، وأعرض عنه أزمانا ، كمن يقدم رجلا ، ويؤخر آخرى ، ويتخذ طول الأمد ذخرا ، حتى خمد نسوري

من الشباب ونارى ، وهدم وفد البياض عذارى (١) ، . . . واشتعل الرأس شيبا . . . (٢) ،
وامتلأت العمية (٣) عيا ، وبلغت معترك المنايا ، وأضحت القوى للهدم سبايا ، والصح
على ولدى محمد — أبقاه الله تعالى — لشدة شغفه وغرامه ، فأثرت مراقبته ، وقدمت
اجابته بما يصغر حجمه ، ويمعظم فائدته . . . (٤) .

ثالثا — اسم الكتاب :

لقد أشار الإمام الرازى فى مقدمة العرائس إلى اسم الكتاب ، حيث يقول :
" . . . وسميته : عرائس المحصل من نفائس الفصل ، راجيا كونه سعيها يجدى على ،
ونورا يسعى بين يدي بمنه وجوده . . . " (٥) .
بيد أننا عندما تلقى نظرة على ورقة الغلاف نلاحظ أن اسم الكتاب : المحصل
فى شرح الفصل تأليف الإمام فخر الرازى نور الله ضريحه . . .
وغالب الظن أن هذا الاختصار كان يفعل من فهرسوا الكتاب فى المكتبات .

رابعا — نسخ الكتاب :

لهذا الكتاب نسختان :
الأولى : فى مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ١٥٠ نحو ، وعلى ورقة الغلاف
(كتاب المحصل من نفائس الفصل تأليف الإمام الفخر الرازى نور الله ضريحه) .
وعدد أوراق هذه النسخة (٤١٣) ورقة من الحجم الكبير ، وسطرتها (٣٦)
سطرا ، وتبلغ كلمات السطر الواحد (٢٠) كلمة فى المتوسط .
والقسم الثالث والرابع (الحروف — المشترك) يبدأ من الورقة (٣٠١) وينتهى
بالورقة (٤١٣) .

-
- (١) العذاران : جانبى اللحية ، وعذار الرجل : شعره النابت فى موضع العذار .
 - (٢) اللسان (عذر) ٢٨٥٢ / ٤ : " قال رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا ،
سورة مريم ، من الآية / ٤ : " .
 - (٣) العمية : وعاء من آدم ، يكون فيه المتاع . اللسان (عيب) ٣١٨٤ / ٤ .
 - (٤) ينظر : الرازى ومنهجه فى النحو / ٣ من التحقيق .
 - (٥) السابق .

وهذه النسخة كاملة ، تبدأ من مقدمة الكتاب إلى آخر ما كتبه الرازي فى قسم المشترك ، ولا تنقص إلا سطورا قليلة .

وسا هو جدير بالذكر أن فهارس مكتبة " عارف حكمت " قد أشارت إلى سقوط ورقتين من آخر الكتاب ، وعند تحقيق الكتاب عثرت على هاتين الورقتين قرب آخر الكتاب ، وكل منهما وضعت فى غير موضعها ، فالورقة (٤٠٥ ب) لصقت خطأ بهامش الورقة (٤١٢ أ) ، والورقة (٤٠٦ أ) وضعت فى مكان الورقة (٤١٢ ب) .

وقد أصلحت هذا الخطأ ، وهو واضح ، لأن كلام الشارح يسير وفق كلام المصنف .

ولأن هذه النسخة كاملة فلقد اعتمدت عليها فى التحقيق ، لكنها كانت مليئة بالتحريف والتصحيف ، وفيها سقط كثير ، ولقد أشرت إلى كل ذلك فى موضعه .

وليس فى هذه النسخة أدنى إشارة إلى الناسخ ، أو سنة النسخ . ويلاحظ أنها كتبت بخط النسخ العادى .

الثانية : عثر عليها فى مكتبة " ولى الدين " ب " تركيا " ، لكن هذه النسخة جزء من الكتاب ، فهى مبتورة من البداية والنهاية ، تبدأ بالمجلد الثانى (البنى من الأسماء) وتنتهى بتمام الصنف الثانى من الأفعال (الفعل المضارع) .

وعدد أوراق هذه النسخة (٤٢ ورقة ، وسطرتها (٢١) سطرا ، وتبلغ كلمات السطر الواحد فى المتوسط (١٢) كلمة فى المتوسط .

وهذه النسخة نسبت - خطأ - فى مكتبة " ولى الدين " للأندلسى . ولم أفد بهذه النسخة ، لعدم اشتغالها على قسمى (الحروف - المشترك) ، وكان اقتصادى فى التحقيق على النسخة الأولى .

خامسا : نسبة الكتاب للرازي :

أما عن نسبة كتاب عرائس المحصل للإمام الرازي فالأدلة على ذلك كثيرة منها :

أولا : نلاحظ أنه قد كتب على ورقة الغلاف ما يلى :

(كتاب المحصل فى شرح المفصل تأليف الإمام الفخر الرازي نور الله

ضريحه) .

ثانيا : نسب الكتاب فى مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة إلى الفخر الرازي .

ثالثا : أشار عدد كبير من العلماء إلى أن الرازى قد شرح المفصل ، ومن هؤلاء العلماء :

- أ - العلامة القفطى (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ) قد نص فى كتابه :
 "أخبار العلماء بأخبار الحكماء" ^(١) على أن اسم الشرح :
 "كتاب المحصل فى شرح كتاب المفصل" .
- وهذا الدليل يثبت على الاطمئنان فى نسبة الكتاب للرازى ؛ لأن العلامة القفطى كان قريب عهد بالرازى ، وليس بمستبعد أن يكون قد التقى به .
- ب - أشار ابن أبى أصيبعة (المتوفى سنة ٦٦٨ هـ) فى كتابه "عيون الأنباء فى طبقات الأطباء" ^(٢) إلى أن للرازى شرحا على المفصل .
- ج - أثبت ابن خلكان (المتوفى سنة ٦٨١ هـ) فى كتابه : "وفيات الأعيان" ^(٣) أن الرازى قد شرح المفصل .
- د - العلامة الصفدى (المتوفى سنة ٧٦٤ هـ) أشار فى كتابه : "الوافى بالوفيات" ^(٤) إلى أن الإمام الرازى له شرح على المفصل .
- هـ - البافعى (المتوفى سنة ٧٦٨ هـ) أشار فى كتابه : "مرآة الجنان" ^(٥) إلى شرح الرازى على المفصل .
- و - السبكى (المتوفى سنة ٧٧١ هـ) أشار فى كتابه : "طبقات الشافعية" ^(٦) إلى هذا الشرح .
- ز - أشار الإمام السيوطى (المتوفى سنة ٩١١ هـ) فى كتابه : "طبقات المفسرين" ^(٧) إلى أن الرازى قد شرح المفصل .
- ح - حاجى خليفة (المتوفى سنة ١٠٦٧ هـ) فى كتابه : "كشف الظنون" ^(٨) يثبت أن الرازى قد شرح المفصل .

(١) ينظر : ص ١٩٢ .	(٢) ينظر : ص ٤٧٠ .
(٣) ينظر : ٢٤٩/٤ .	(٤) ينظر : ٢٥٥/٤ .
(٥) ينظر : ٨/٤ .	(٦) ينظر : ٨٢/٨ .
(٧) ينظر : ص ١١٥ .	(٨) ينظر : ١٧٧٤/٢ .

رابعاً : إننى أتساءل : إذا كان الكتاب قد خلا من ذكر أهم مروج الفصل
اللاحقة له - مثل : شرح ابن بعث ، وشرح السخاوى ، وشرح ابن الحاجب -
فلماذا لا يكون هذا دليلاً قوياً - وإن لم يكن قاطعاً - على نسبة الكتاب للرازى ؟

خامساً : مادام الكتاب لم ترد فيه نصوص لعلماء جاءوا بعد الفترة الزمنية
التي عاش فيها الرازى ، فهذا دليل آخر لترجيح نسبة الكتاب لمن نسب إليه .

سادساً : عندما نقرأ كتاب عرائس المحصل ، نلاحظ أن صاحبه سلك مسلك
علماء الكلام فى معالجة بعض القضايا النحوية ، ولقد كان الرازى كذلك من علماء الكلام

سابعاً : من يتصفح كتاب التفسير الكبير للإمام الرازى يلاحظ أنه يميل إلى
التقسيم والتفريع ، والإكثار من ذكر المسائل وتفرعاتها ، وهذا الأسلوب نلمسه بوضوح
فى "عرائس المحصل" .

ثامناً : إذا رجعنا إلى مقدمة الكتاب لمسنا دليلاً ساطعاً ، وحجة قوية
تثبت أن الكتاب للرازى ، فلقد جاء فيها :

"... وألح على ولدى محمد - أبقاء الله تعالى - بإتمامه ، لفائدة
شففه ، وغرامه ، فأثرت مراقبته ، وقدمت إجابته بما يصغر حجمه ، ويعظم فائدته...
وسميته : عرائس المحصل من نقائس الفصل... (١)" .

وقد حديثى عن "عائلة الرازى" أشرت إلى أنه أنجب ولداً ، اسمه : "محمد"
قد صرح باسمه فى تفسيره الكبير ، حيث قال - بعد إتمام سورة يوسف - : "وكان
لى ولد صالح حسن السيرة ، فتوفى فى الغربة فى غفوان شابه ، وكان قلبى كالمحترق
لذلك... (٢)" .

سادساً : مصادر عرائس المحصل فى (الحروف - المشترك) .

إن من يتصفح الجزء الأخير من كتاب عرائس المحصل (الحروف - المشترك) يرى
أن الإمام الرازى قد اعتمد فى تأليف كتابه على مصادر كثيرة ، ننظر إليها بعين
الاعتبار ، ونعتبرها ذات أثر جليل فى ميدان اللغة والدراسات النحوية والصرفية ،
ونعدها المصادر الأساسية لتوثيق آراء علماء اللغة والنحو .

(١) ينظر : عرائس المحصل ٣/١ (رسالة) .

(٢) التفسير الكبير للرازى ٨٢/٨ .

وبعد أن هذه المصادر لم تكن كل معتمد الإمام الرازي في تأليف هذا الجزء من كتابه الكبير ، وغالب الظن أنها المصادر التي اعتمد عليها اعتمادا مباشرا ، ونقل عنها نصوبا كثيرة ، وهناك مصادر أخرى أفاد عنها ، ولم يشر إليها ، شأنه في هذا شأن كل باحث وشارح ، يشير إلى المصادر التي كانت عماد بحثه ، ويلتزم الصمت حيال المصادر الأخرى التي كان اعتمادها عليها غير مباشر .

وأنا بدوري أكتب شيئا للمصادر التي اعتمد عليها الإمام الرازي اعتمادا مباشرا ، وأشار إليها في أثناء شرحه ، وسوف تكون مرتبة ترتيبا أبجديا :

- | | |
|---|--------------------------------|
| ١- الإبدال لابن السكيت | (مطبوع) |
| ٢- الأدوات | (لم أهتم إليه ولا إلى صاحبه) |
| ٣- أساس اللغة للزمخشري | (مطبوع) |
| ٤- الاستغناء لأبي بكر الأدفي | (لم أهتم إليه) |
| ٥- أسرار العربية لابن الأنباري | (مطبوع) |
| ٦- إصلاح المنطق لابن السكيت | (مطبوع) |
| ٧- الأصول لابن السراج | (مطبوع) |
| ٨- إعراب القرآن | (لم أهتم إليه ولا إلى صاحبه) |
| ٩- إعراب القرآن لابن النحاس | (مطبوع في ثلاثة أجزاء) |
| ١٠- الإقناع لأبي سعيد السيرافي | (لم أهتم إليه) |
| ١١- الإنصاف لأبي البركات الأنباري | (مطبوع) |
| ١٢- الأنموذج للزمخشري | (مطبوع) |
| ١٣- الإيضاح المضدي لأبي علي الفارسي | (مطبوع) |
| ١٤- بحر المذاهب ، لعله للإمام أبي الحسن | |
| الرويانى (١). | (لم أهتم إليه) |
| ١٥- التبصرة والتذكرة للصيمري | (مطبوع) |
| ١٦- التخمير (شرح المفصل) لصدر الأفاضل | |
| الخوارزمي . | (مخطوط) (٢) |

(١) ينظر : كشف الظنون ١/٢٢٠ .

(٢) في حوزتي نسخة مصورة عن نسخة المتحف البريطاني - لندن رقم ٣٢٤٠ .

- ١٧- التصريف للمازنى (مطبوع)
 ١٨- التفصّل للخارزنجى (لم أهدت إليه)
 ١٩- التيسير لأبى عمرو الدانى (مطبوع)
 ٢٠- جمهرة اللغة لابن دريد (مطبوع)
 ٢١- حواشى المفصل للزمخشري (مخطوط) (١)
 ٢٢- الخصائص لابن جنى (مطبوع)
 ٢٣- خلق الإنسان (لم أهدت إليه ولا إلى صاحبه)
 ٢٤- دستور اللغة للنطنزى (مخطوط) (٢)
 ٢٥- الديباج للمازنى (لم أهدت إليه)
 ٢٦- الزاهر لأبى بكر الأنبارى (مطبوع)
 ٢٧- سر صناعة الإعراب لابن جنى (طبع منه الجزء الأول)
 ٢٨- الشافى للمبرد (لم أهدت إليه)
 ٢٩- الشامل فى اللغة لأبى منصور الأصبهاني (لم أهدت إليه)
 ٣٠- شرح أبيات الغريب المصنف لابن السيرافى (لم أهدت إليه)
 ٣١- شرح أبيات كتاب سيويه لابن السيرافى (مطبوع)
 ٣٢- شرح أبى الحسن الوراق (لم أهدت إليه)
 ٣٣- شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (مطبوع)
 ٣٤- شرح السيرافى للكتاب (مخطوط) (٣)
 ٣٥- شرح العوامل المائة لعبد القاهر (لم أهدت إليه)
 ٣٦- شواذ القراءات للكرمانى (لم أهدت إليه)
 ٣٧- الصحاح للجوهري (مطبوع)
 ٣٨- العين للخليل بن أحمد (مطبوع)
 ٣٩- الفرائب والعجائب للكرمانى (مخطوط) (٤)
 ٤٠- الكتاب لسيويه (مطبوع)
 ٤١- الكشف للزمخشري (مطبوع)

(١) فى حوزتى نسخة مصورة عن نسخة ليدن - هولندا رقم ١٦٤٠
 (٢) مخطوط بدار الكتب المصرية - رقم ٣٢٦ لغة
 (٣) مخطوط بدار الكتب المصرية - رقم ٥٢٨ نحو تيسير
 (٤) مخطوط بدار الكتب المصرية - رقم ٤٩٢ تفسير طلعت

- ٤٢- الكشف لأبي الحسن الباقولي
٤٣- مجمع الأمثال للميداني
٤٤- المجمل لابن فارس
٤٥- المشرق لابن مضاء
٤٦- معاني الحروف للرماني
٤٧- الفتح لعبد القاهر
٤٨- المختصر لعبد القاهر
٤٩- المختضب للبرد
٥٠- المنتقى في شواذ القراءات لميس اللخمي
٥١- النصف لابن جني
٥٢- نزهة الطرف للميداني
٥٣- كتاب الهمز
٥٤- الوقوف على أسرار الحروف
٥٥- ينبيع اللغة
- (مخطوط) (١)
(مطبوع)
(مخطوط) (٢)
(لم أهتم إليه)
(مطبوع)
(لم أهتم إليه)
(مطبوع)
(مطبوع)
(لم أهتم إليه)
(مطبوع)
(مطبوع)
(لم أهتم إليه ولا إلى صاحبه)
(لم أهتم إليه ولا إلى صاحبه)
(لم أهتم إليه ولا إلى صاحبه)

سابعاً : منهج الإمام الرازى فى عرائس المحصل

إن من يلقي نظرة على مقدمة كتاب "عرائس المحصل" يرى الأسس التى بنى عليها الإمام الرازى منهجه فى تأليفه هذا الكتاب ، وكان شأنه فى ذلك شأن كثير من العلماء الذين وضعوا أسس منهجهم فى مقدمة كتبهم التى شرعوا فى تأليفها .

يقول الإمام الرازى فى مقدمة كتابه :

" يتحتم على كل من حاول شرح كتاب الالتفات إلى خمسة أطراف :

الأول : تبديل ما غرب من كلماته بلفظ هو أشهر فى ذلك المصطلح ، وأعرف عند أهل تلك الصناعة .

الثانى : إتيان كل معنى من بابه ، بالإبانة عن مقاصده ، والكشف عن جهات تناسبها له .

الثالث : حمل كلام المصنف على أحسن التقديرات ، وعلى ما هو أكثر فائدة ، وأقرب إلى الصواب ، وإن بعد احتمال تناول اللفظ له .

الرابع : استلحاق ما اتفق إعماله فى مسألة ، أو دليل ، أو زيادة تقرير ، أو اختلاف قول .

الخامس : الإيلاء إلى ما عساه يعرض من استدراك أو سهو . . . (١) .

هذا هو المنهج الذى رسمه الإمام الرازى لنفسه ، وسوف نرى مدى التزامه به ، ولكنى من ناحية أخرى ، أرى أن منهجه أوسع دائرة مما اختطه لنفسه ، وسوف يتضح كل هذا من الأمثلة الآتية :

« - لقد تناول الإمام الرازى المفردات الغامضة فى متن الفصل بالشرح والتوضيح ، ولم يكتف بهذا ، بل تناول بالشرح المفردات الغامضة ، والمعانى غير الواضحة فيها استشهد به من آيات قرآنية ، وأحاديث نبوية ، وأشعار العرب وأقوالهم وأمثالهم ، معتمداً فى ذلك على أمهات الكتب والمراجع ، مثل كشف الزمخشري ، وصحاح الجوهرى ، والشامل فى اللغة لأبى منصور الأصبهاني ، ومجمع الأمثال للميداني ، وغير ذلك كثير ، ومارأيت شرحاً من شروح الفصل فى حدود ما اطلعت عليه قد توسع نفس هذا المضمار كما توسع الرازى ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها :

(١) ينظر : الرازى ومنهجه فى النحو / ٤ من التحقيق .

أ - عندما مثل الزمخشري بقوله : (الركض فى الميدان) لبيان أن (فى) تفيد الطرفية ، وضع الرازى معنى (الركض) من خلال ما نقله عن الجوهري ^(١) ، قائلا : "الركض : تحريك الرجل : ٠٠ وتقول : رَكَضْتُ الْفَرَسَ بِرَجْلِي : إِذَا اسْتَحَثَّه لِيعُدَّ ، ثم كثر حتى قيل : رَكَضَ الْفَرَسُ : إِذَا عَدَا ، وليس بالأصل ، والصواب : رَكَضَ الْفَرَسُ ، على ما لم يسم فاعله ، فهو مركوز ٠٠" ^(٢) .

ب - عند الحديث عن (حروف الإضافة) وشرحه كلام الزمخشري : (سببت بذلك ، لأن وضعها على أن تنفص بمعنى الأفعال إلى الأسماء ، وهى فوض فى ذلك ، وإن اختلفت بها وجوه الإفشاء) .

وضع الرازى معنى قوله : (على أن تنفص) قائلا : "معناه : على أن توصل ، تقول : أفصى بيده إلى الأرض : إذا باشرها براحتيه" ^(٣) .

ثم بين قول المصنف : (وهى فوض فى ذلك ، وإن اختلفت بها وجوه الإفشاء) مستعينا بما قاله الجوهري :

"قَوْمٌ فُوضُوا ، أَيْ : مُتَسَاوُونَ لِرَأْسِ لَهُمْ ، وَيُقَالُ : أَمْوَالُهُمْ فُوضَ بَيْنَهُمْ ، أَيْ : هُمْ شُرَكَاءُ فِيهَا ، وَنَهْ تَفَاوَضَ الشَّرِيكَانِ فِي الْمَالِ" ^(٤) .

ج - لما تناول الإمام الرازى الموضع الذى تزايد فيها الباء ، استشهد بقول الشاعر :

تِلْكَ الْحَرَائِرُ لَأَسَاتُ أَخْمَرَةٍ ٠٠ سَوْدُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّوَرِ

وضع ما غرض فى البيت ، مستعينا بـ : (شامل اللغة ، والصحاح) حيث يقول :

"وَأَخْمَرَةٌ : جَمْعُ خَمَارٍ ، وَالْخَمَارُ لِلْمَرَأَةِ ، تقول منه : اخْتَمَرَتِ الْمَرَأَةُ ٠٠" ^(٥) .

قال فى شامل اللغة : محجر العين : ما يدور من النقاب ^(٦) .

قال الجوهري : السُّورُ : جمع سُورَةٍ ، مثل : بُسْرَةٍ وَسُرٍّ ، وهى كل منزلة من النبأ ، ومنه سُورَةُ الْقُرْآنِ ؛ لأنها منزلة بعد منزلة مقطوعة عن الأخرى ، والجمع سُورِيًّا الْفَتْحُ ^(٧) .

(١) الصحاح (ركض) ١٠٢٩/٣ .

(٢) ينظر : ص ٣٦ من التحقيق .

(٣) الصحاح (فصا) ٢٤٥٥/٦ وينظر : ص ١٣ من التحقيق .

(٤) السابق (فوض) ١٠٩٩/٣ وينظر : ص ١٣ من التحقيق .

(٥) السابق (خمر) ٦٤٩/٢ .

(٦) السابق (حجر) ٦٢٤/٢ .

(٧) السابق (سور) ٦٩٠/٢ وينظر : ص ٤٥ من التحقيق .

د - لما استشهد الرازي بقوله تعالى: "لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون" (١)، وذلك لدخول لام الابتداء على معمول الخبر المقدم عليه، وضح معنى العمه، قائلا: "قال الجوهري: العمه: التحير والتردد" (٢).

هـ - عند بيان أن (لكن) مثل: (إن) في العطف على الاسم بعد الخبر، وتوضيح قول الزمخشري: (وقد أجرى الزجاج الصفة مجرى المعطوف، وحمل عليه قوله تعالى: "قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب" (٣)، فسر الرازي معنى (يقذف بالحق) قائلا: "قال في الكشف: ... ومعنى يقذف بالحق: يلقيه وينزله إلى أنبيائه، أي: يرى به الباطل، فيدمغه ويذهقه" (٤).

و - عند تعرض الرازي للكلمات التي ذكرها المصنف، وشذت عن القياس فسي الإغلال، ومنها: (أغليت) فسر معنى هذه الكلمة بقوله: "ويقال: أضرت الغيلة بولد فلان: إذا أتيت أمه، وهي ترضعه، وفي الحديث: "لقد هممت أن أنهي عن الغيلة" (٥). والغيلة: اسم ذلك اللبن، وقد أغالت المرأة ولدها، فهي: مفيل، وأغليت أيضا: إذا سقت ولدها الفيل، فهي مفيل" (٦).

ح - عند استشهاد الزمخشري بقول العرب: (فلان من صيابة قومه) لشذوذ إغلال الواو، مع أن القياس يقتضي تصحيحه، لبعده من الطرف، لتوسط ألف (فعال) بين الواو التي هي عين الكلمة، والباء التي هي لامها، وضح الإمام الرازي قول العرب هذا بما حكاه عن ابن جنى، حيث يقول:

"وقال ابن جنى: قولهم: (فلان من صيابة قومه) يريدون: من صوابتهم، أي: من صميمهم وخالصهم، وهو: من (صاب يصب: إذا نزل)، كأن عرقه فيهم قد ساخ وتمكن" (٧).

-
- (١) سورة الحج، آية ٧٢.
 - (٢) الصحاح (عمه) ٢٢٤٢ / ٦ وينظر: ص ١٣٠ من التحقيق.
 - (٣) سورة سبأ، آية ٤٨.
 - (٤) الكشف ٢٣ / ٥ وينظر: ص ١٣٨، ١٤٠ من التحقيق.
 - (٥) ينظر: صحيح مسلم ١٠٦٦ / ٢، ١٠٦٧، وسنن الترمذي ٤٠٦ / ٤ وسنن البيهقي ٢ / ٢٣١.
 - (٦) ينظر / ص ٩٤٢ من التحقيق.
 - (٧) المنصف ٢ / ٢٥١ وينظر: ص ٩٩٧ من التحقيق.

اعتمد الإمام الرازى فى شرحه للمفصل على توضيح المقصود منه بعبارة سهلة ، حيث تناول المسائل النحوية ، بأسطا القول فيها ، وموضحا آراء النحاة ، معللا لها ، والكتاب حافل بالأمثلة ، ومنها :

أ - عندما تعرض الرازى لشرح كلام المصنف : (والشرط كالاستفهام فى أن شيئا مما فى حيزه لا يتقدمه) ، ذكر رأى البصريين وحجتهم ، وكذلك رأى الكوفيين وحجتهم فى عبارة سهلة واضحة ، حيث يقول :

" اعلم أن الاستفهام والشرط بينهما من المشابهة مالاخفاء فيه ، ألا ترى أنك إذا قلت : (إن تضرب أضرب) كان كلاما معقودا على الشك ، كما أن الاستفهام كذلك .

وهذه المشابهة اقتضت حمل أحدهما على الآخر ، فكما لا يجوز أن يتقدم ما بعد الاستفهام ما قبله - لما عرفت - فكذلك لا يجوز أن يتقدم ما بعد الشرط ما قبله . هذا مذهب أهل البصرة .

ومذهب أهل الكوفة إلى خلافه ، وقالوا : إن الأصل فى الجزاء أن يكون مقدما على الشرط ، وأن يكون مرفوعا بأنه ابتداء كلام ، إلا أنه لما تأخر ، انجزم على الجوار .

فإذا قيل : (أنت طالق إن دخلت الدار) كان التقدير عند البصريين : (أنت طالق إن دخلت الدار فأنت طالق) وتكون الجملة الواقعة قبل الشرط دالة على الجزاء المحذوف من اللفظ .

وعند الكوفيين : الجملة المتقدمة هى الجزاء نفسه . (١) .

ب - عند الحديث عن (النون المؤكدة) تطرق إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين فى جواز إدخال النون الخفيفة على فعل الاثنين ، وفعل جماعة النسوة ، حيث يقول :

" اختلاف أهل البصرة ، وأهل الكوفة فى جواز إدخال النون الخفيفة على فعل الاثنين ، وفعل جماعة النسوة فى نحو : (افعلان) و (افعلنان) : فذهب الكوفيون وروى البصرى إلى جواز ذلك ، وقالوا : كل موضع دخلته النون الثقيلة ، جاز أن تدخله النون الخفيفة .

(١) ينظر : ص ٣٥٩ - ٣٦٠ من التحقيق .

وقال البصريون : النون الخفيفة يمتنع أن تدخل فعل الاثنين ، وفعل جماعة النسوة .

وحجة الكوفيين : أن الخفيفة تفيد التوكيد ، كما أن الثقيلة كذلك ، فوجب أن تدخل في كل موضع دخلته الثقيلة .

فإن قلت : إنه يؤدى إلى اجتماع الساكنين في الدرج ، وهما : الألف ، والنون إذا قلت في فعل الاثنين : (اضربان) ، وفي فعل جماعة النسوة : (اضربن) وجمع الساكنين في الدرج على غير حده ممتنع .

قلت لانسلم امتناع ذلك ، فإنه قد جاء ذلك في كلام العرب في نحو : (التفت حلقنا البطان) بإثبات الألف مع لام التعريف ، وهما ساكنان ، وقول بعض العرب : " له ثلثا المال " بإثبات الألف ، فجمع بينها وبين لام التعريف .

وقرأ نافع : " مَحْيَا " (١) يسكون الياء بعد الألف ، وجمع بين ساكنين . وقراءة ابن عامر : " وَلَا تَتَّبِعَان " (٢) بنون التوكيد الخفيفة ، والمراد : موسى وهارون .

والذى سورغ جميع هذا أن الألف فيها فرط مد ، والمد يقوم مقام الحركة (٣) من خلال النموذجين السابقين يتضح لنا : وضوح عبارة الإمام الرازى ، وحسن بسطه لآراء النحاة وأدلتهم .

* — ان من ينعم النظر في عرائس المحصل (الحروف — المشترك) يلاحظ أن الإمام الرازى تتبع عبارة العلامة الزمخشري في مفصله ، فحملها على أحسن التقديرات ، وعلى ما هو أكثر فائدة وأقرب إلى الصواب ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها :

أ — عند الحديث عن (الضابط الذى يميز موقع كل من "إن" و "أن") ، وعند شرح الرازى لقول المصنف : (لأن تقدير : " لو أنك منطلق لانطلقت " : لو وقع أنك منطلق ، أى : لو وقع انطلاقك) ، قال :

" اعلم أن هذا بيان لكون الفعل يليها ، دون الاسم ، وأنه إن وقع بعدها اسم ، فعلى إضمار فعل .

(١) سورة الأنعام ، من الآية ١٦٢ : " قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ " .

(٢) سورة يونس ، من الآية ٨٩ : " قَالَ قَدْ أُجِيتَ دَعْوَتُكُمَا ، فَاسْتَقْبَا ، وَلَا تَتَّبِعَان سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ " .

(٣) ينظر : ص ٤٣١ ، ٤٣٢ من التحقيق .

فإن قلت : إن المصنف قال — هنا — التقدير : لو وقع أدك منطلق ، فجعل خبر (أن) الواقعة بعد (لو) اسما ، وهو يناقض ما ذكره في مباحث (حرفى الشوط) فإنه نص ثمة على أنه يقع خبرها اسما ، ويجب أن يكون فعلا ، فقال : (ولطلب " لو " الفعل ، وجب في " أن " الواقعة بعدها أن يكون خبرها فعلا ، كقولك : " لو أن زيدا جأني لأكرمه " ، ولو قلت : " لو أن زيدا حاضري لأكرمه " لم يجز) .

قلت : لا تناقض بين ما ذكره — ههنا — وبين ما ذكره ثمة ؛ لأن من النحويين من لم يشترط في خبر (أن) الواقعة بعد (لو) أن يكون فعلا ، واحتج بقوله تعالى : " وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ " (١) . فلعلمه أراد بذلك الإشارة إلى كل واحد من المذهبين ؛ لتكثير الفائدة (٢) .

عند الحديث عن (إن) النافية ، ذكر قول الزمخشري : (ولا يجوز إعمالها عمل " ليس " عند سيديه ، وأجاز البرد) . ثم يتساءل الرازي — كعادته — قائلا : " فإن قلت : إن مذهب أهل الكوفة إعمالها عمل " ليس " فلم اقتصر المصنف على ذكر البرد وحده ؟ " .

وحينئذ نراء يجيب على تساؤله قائلا : " قلت : مراد المصنف : أنه لم يذهب من أهل البصرة إلى مخالفة سيديه سوى البرد ، وليس مراده تخصيص البرد بالإعمال " (٣) .

وليس معنى ما ذكرت أن الإمام الرازي في عرائسه ، كان يسلم نفسه لعبارة الزمخشري ، ويستسلم لها ، ولكنه في كثير من المواقف ، كان يرفض عبارته ، ويوجه إليها النقد ، قائلا :

" وفي عبارته نظر " ، " ولا تخلو عبارته من تساهل " .

وسوف أتحدث عن هذا كلف في فصل أعقد . بين الرازي والزمخشري ، حتى لا يكون الحديث معادا وملا .

(١) سورة لقمان ، من الآية / ٢٧ .

(٢) ينظر : ص ١١٤ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ٣٦٣ من التحقيق .

(٣) ينظر : ص ٢٣١ ، ٢٣٢ من التحقيق .

* — لقد تابعت وتتبع حديث الرازي في عرائس المحصل ، فألفت — بما لا يدع مجالا للشك — أنه كان بارعا في ربط مسائل الكتاب بعضها ببعض ، وكذلك مناقشة ما جاء فيه من قضايا نحوية ، صرفية ، ولغوية ، وكان سبيله في ذلك كله الإحالة على ما ذكره ، أو سيذكره في موضعه ؛ لدرجة أنني أستطيع أن أقرر أن كتابه في مجله ، وفي عامة مسائله خلا من التكرار المعيب ، والحشو الذي لا خير يرجى منه .

وسا هو جدير بالذكر أن هذا العالم المحقق ما كانت تأتي مسألة فيها زيادة تقرير ، أو اختلاف عما ذكره ، أو سيذكره في موضعه ، إلا نص عليه ، وأشار إليه .
كذلك كان إذا عرض له بيت من الشعر ، فإن كان قد سبق الحديث عنه توقف عن توضيحه وأشار إلى أنه قد سبق ، أو تناوله بالتوضيح ، وتارة كان يعلن أنه سيوضحه في موضعه .

وهكذا كان شأنه فيما يعرض له من مسائل لغوية ، وغيرها ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها :

أ — عند الحديث عن (حتى) الجارة ، ذكر أنها قد تأتي حرف عطف ، ثم قال :
" وسيتأتى حكمها في حروف العطف " (١) .

ب — لما ذكر الشارح (حروف الجر) وتعرض ل : (واو القسم) لم يستطرد في حديثه ، ويتكلم عن (القسم) ولكنه أرجأ الحديث عنه قائلا :
" اعلم أن مباحث القسم ستأتى في قسم المشترك ، فلا يحسن استقصاء الكلام فيه ههنا " (٢) .

ج — لما تطرق الشارح إلى (الحروف المشبهة بالفعل) ، وتعرض لقول الزمخشري :
(وتلحقها " ما " الكافة ، فتعزلها عن العمل ، ويبدأ بعدها الكلام) ، قال :
" وقال صاحب الأدوات : إن أقسام (ما) عشرة : ستة أسماء ، وأربعة حروفا " .
ثم قال : " وسنفصلها في مباحث (الحرفين المصدريين) " (٣) .

د — عند حديث الرازي عن (لَمَّا ، وَلَمْ) النافيتين ، ذكر قول الزمخشري :
(ويسكت عليها ، دون أختها " لم " في قولك : " خرجت ولما " ، أى : ولما تخرج ، كما

(١) ينظر : ص ٢٥ من التحقيق .

(٢) ينظر : ص ٦٨ من التحقيق .

(٣) ينظر : ص ١٠٢ من التحقيق .

يسكت على (قد) في ٠٠ وكان قد (ثم قال : " وقد سبق تفسيره في أول الحروف " (١)
يعنى بذلك بيت النايغة الذبياني :

أَفِدَّ التَّحِلَّ غَيْرَ أَنَّ رَكَابِنَا ٠٠ لَمَّا تَزَلَّ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدَّ

هـ - لما تعرض الشارح ل : (نون التوكيد الخفيفة إذا لقيها ساكن) ، وعند

الحديث عن البيت الذي استشهد له الزمخشري :

لَا تَهِينِ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ ٠٠ تَرْكِعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

قال : " وقد تقدم شرح هذا البيت فلا نعيده " (٢).

فيما سبق يتجلى لنا المنهج الذي رسمه الرازي لنفسه ، وطبقه بدقة ، وفي

أمانة .

لكنى من ناحية أخرى أرى أن منهجه أعم وأشمل مما ذكره ، والتصور الكامل

لهذا المنهج يتضح من خلال عرض الملاحظات الآتية :

وإذا نساونا : كيف كان منهج الرازي في تناوله متن الفصل وشرحه ؟ أكان

يذكر الفصل مرة واحدة ، ثم يتناوله بعد ذلك بالشرح والتعليق ؟

أم أنه كان يذكر من متن الفصل ما يحيط بأطراف المسألة ، حتى إذا ما فرغ منها

ذكر ما يلزم بمسألة أخرى ؟

والواقع أنه لم يسلك هذا ولا ذاك ، وإنما كان يأتي بجزء من المتن ، ثم يتناوله

بالشرح ، فإذا ما فرغ منه ، أتى بجزء آخر ، وهكذا حتى نهاية الكتاب .

والطريقة التي سلكها في شرحه أنه كان يأتي بكلمة (المتن) يعقبها بكلمة

(قوله) ثم يورد تحتها عبارة المصنف ، ثم يأتي بعد ذلك بكلمة (التفسير) ، ويعدّها

يشرح في شرح كلام المصنف .

فإذا ما انتهى من شرح الجزء الذي ذكره ، بدأ كلامه بكلمة (قوله) ، وتحتها

يورد عبارة المصنف ، وهكذا حتى ينتهي من الباب الذي شرح في تفصيله .

وكلمتا (المتن - التفسير) كانتا تظهران فقط في بداية الأبواب ، وما عدا ذلك ،

فكان يأتي بقول المصنف تحت كلمة (قوله) ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها :

* - لما بدأ الإمام الرازي حديثه عن (حروف الإضافة) قال :

(١) ينظر : ص ٢٢٤ من التحقيق .

(٢) ينظر : ص ٤٤٨ من التحقيق .

"المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : حروف الإضافة .. إلى الحروف المشبهة
بالفعل) .

التفسير : اعلم أن الحرف النحوى : اسم جنس تحته أنواع مختلفة ، يأتيك تفصيلها ..
قوله : (سميت بذلك ؛ لأن وضعها على أن تغضى بمعاني الأفعال إلى الأسماء) .

اعلم أنك إذا قلت : " سرت من موضع كذا " فقد أضفت السير إلى ما بعد
(من) ... (١) .

وهكذا حتى ينتهى من الباب الذى شرع فى شرحه ، وهذا هو النهج العام الذى
سار عليه الرازى فى الجزء الأخير من " عرائس المحصل " ، ولم يخرج عن هذا النهج
إلا نادرا ، وذلك يظهر بوضوح فى بداية القسم الثالث (الحروف) ، فالرازى عندما
شرع بشرح هذا القسم خالف فى بدايته الطريقة العامة التى سار عليها فى كل
الأبواب بعد ذلك ، حيث صدر كلامه ببحثين عن معنى الحرف :

أحدهما : فى معنى الحرف عند اللغويين .

والثانى : فى معنى الحرف عند النحويين .

ولما بدأ يشرح متن الزمخشري بدأ هكذا :

قوله : (الحرف : ما دل على معنى فى غيره) .

ثم بدأ يشرح هذه العبارة مباشرة ، دون إثبات بكلمة (المتن) أمام عبارة
المصنف ، وكلمة (التفسير) أمام شرحه (٢) .

وقلما كان يخرج الشارح عن طريقته فى الشرح ، فلا يأتى بعبارة المصنف
تحت كلمة (المتن) أو تحت كلمة (قوله) ، كما لا يأتى بشرحه تحت كلمة (التفسير) ،
ولكنه يادى ذى بدء ، كان يمزج كلامه بكلام الزمخشري ، وهذا يتضح فيما يأتى :

أ - عند الحديث عن زيادة (لا) لم يذكر الشارح كلام المصنف ، ولكنه بدأ
شرحه ، قائلا :

" ورابعها : (لا) وهى من حروف الصلة ، وتزاد بعد (أن) المصدرية
مطلقا ، وبعد حرف العطف المتقدم عليه النفى ، وقيل (أقسم) قليلا ، وفى مثل
قوله : فِي بَيْتٍ لَأُحَوِّرَ ...

(١) ينظر : ص ١٢ من التحقيق .

(٢) ينظر : ص ٣٠١ من التحقيق .

كما يأتيك بيانه ، والفذكر من أمثلة زيادتها ستة . . (١)
وهكذا حتى ينتهي الشارح من هذه المسألة .

ب- أيضا عند الحديث عن الفصل بين (قد) وبين الفعل بالقسم ، لم يذكر
الشارح كلام المصنف ، ولكنه بدأ في شرح المسألة مباشرة ، قائلا :
" المسألة الأولى : أنه يجوز الفصل بين (قد) وبين الفعل الذي يليه بالقسم ،
ويمتنع ذلك في (سوف ، والسين ، والألف ، واللام) ؛ لأنهم لما سوفوا حذف
الفعل الذي في نحو قول الشاعر :
أَفِدَّ التَّرحُلُ غَيْرَ أَنْ رَكابَنَا . . . لَمَّا تَزَلُّ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ
فلأن يجوز الفصل بينه وبين الفعل الذي يليه القسم أولى . . .
وهكذا حتى ينتهي من عرض هذه المسألة .

ولكن هذا لا يتكرر كثيرا في أثناء شرح الإمام الرازي ، والذي يتكرر هو المنهج العام
الذي أشرت إليه في بداية حديثي .

إن من يقرأ " عرائس المحصل " يلاحظ أن الرازي قبل أن يشرع في شرح الفصل
كثيرا ما كان يمهّد لذلك في صورة بحوث ، وأوجه ، وتقسيمات وتفرعات ، وخير مثال
على ذلك ما يأتي :
أ- عندما تعرض الشارح ل : (حتى) وقبل ذكره متن الفصل ، مهّد لذلك
بقوله :

" وثالثها : (حتى) . وقبل الشروع في شرح المتن ، لا بد من الوقوف على بحثين :
البحث الأول : أن (حتى) تأتي على ثلاثة أوجه :
الأول : أن تكون حرف جر . . .
الثاني : أن تكون عاطفة . . .
الثالث : أن تكون حرف ابتداء . . .
البحث الثاني : قال صاحب المشرق : حتى لانتها ، الغاية ، وهي تنقسم قسمين :
عاملة ، وغير عاملة . . . (٣) .

(١) ينظر : ص ٢٨٠ ، ٢٨٣ من التحقيق .
(٢) ينظر : ص ٣١٢ من التحقيق .
(٣) ينظر : ص ٢٦ من التحقيق .

ومعد هذا التمهيد يعلن الشارح عودته إلى شرح المتن ، قائلا : "نعود إلى شرح المتن" (١).

ب- عند الحديث عن (حروف الاستقبال) ، ومعد أن بدأ الباب بالسير على النهج العام من الإتيان بكلمة (المتن) أمام عبارة المصنف ، وكلمة (التفسير) أمام شرحه ، بدأ يمهّد لهذا الباب ، قائلا :

"وقيل شرح كلامه ، لا بد من تمهيد ، فنقول : من شرطه أن يكون الكلام مطابقا لما سبقه ، وناسبا له ، على معنى أن الكلام السابق إن كان غير موكد ، كان جوابه أيضا غير موكد ، تحقيقا لمقصود التطابق بينهما .

وان كان الكلام المتقدم موكدا ، كان جوابه — أيضا — كذلك" (٢). وهكذا نلمس بوضوح التمهيد للمسألة ، وأعرضها في صورة بحوث ، وأوجهه ، وتقسيمات ظاهرة عامة في "عرائس المحصل" من بدايته إلى نهايته .

ومن المنهج الذي اتبعه صاحب العرائس أنه كثيرا ما كان يعرب الآية التي يستشهد بها ، وأحيانا كان يبين فيها أوجه الإعراب المختلفة ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها :

أ- عند الحديث عن زيادة (ما) مع (إن) الشرطية للتأكيد ، أعرب الآية الكريمة التي استشهد بها الزمخشري :

"فَإِذَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنْ هُدًى ، فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ ، فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ، وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ" (٣)

قائلا : "الفاء" للتعقيب ، و (إن) حرف ، و (ما) صلة زائدة ، أكدت بها (إن) ، وقوله : (يأتينكم) جزم بـ (إن) لكنه لم تظهر فيه علامة الجزم ، لمكان لحاق النون التي أكد بها الفعل ، كما أكدت (إن) بـ : (ما) . ثم يقول :

"و (كم) نصب بأنه مفعول (يأتين) ، وقوله : (من) جار ومجرور ، وقوله :

(هدى) رفع بفعله ، وفعله (يأتين) فـ (من) جواب (إما) ، و (من) رفع بالابتداء ،

و (تبع) فعل ماض ، و (هداي) نصب مفعول (تبع) ، وقوله : (فلا) جواب (من)

و (من) وجوابه جواب (إن) . وقوله : (خوف) رفع بالابتداء ، و (عليهم) جار

ومجرور في موضع الرفع خبر المبتدأ .

(١) ينظر : ص ٢٦ من التحقيق .

(٢) ينظر : ص ٣١٨ ، ٣١٩ من التحقيق .

(٣) سورة البقرة ، من الآية / ٣٨ .

قال في الكشاف : جواب الشرط الأول : الشرط الثاني مع جوابه . . . (١)

ب- وكما أعرب الإمام الرازي الآية في المثال السابق ، كثيرا ما كان يبين أوجه الإعراب المختلفة في الآية ، إن كان فيها ذلك ، وهذا يتضح عند ورود المسألة (" لَكِنَّ " مثل : " إِنَّ " في المعطوف على الاسم بعد الخبر) ، فلقد أتى الإمام الرازي بقول الزمخشري : (وقد أجرى الزجاج الصفة مجرى المعطوف ، وحمل عليه قوله تعالى : " قُلْ إِنْ رَأَى الْقَائِدُ بِالْحَقِّ عَلامَ الْغَيْبِ ") .

ومعد أن يبين الإمام الرازي رأي الزجاج الذي يقول : إن (علام) مرفوع ، وهو صفة (رى) ورفعها باعتبار محل الموصوف ، فإن محله رفع ، وحجته أنه يجوز في باب النداء في قولك : " يا زيد الظريف " بنصب (الظريف) حملا على المحل ، أشار إلى رأي سيويه وأكثر النحويين الذي يرفض أن يكون (علام) صفة ، وذلك لما فيه من الفصل بين الصفة والموصوف .

ثم تساؤل - كعادته - قائلا :

" فإن قلت : لأى شيء يرتفع (علام الغيوب) ؟
وأجاب على تساؤله :

" قلت لرفعه خمسة أوجه :

الأول : أن يكون خبر مبتدا محذوف ، والتقدير : هو علام الغيوب .

الثاني : أن يكون خبرا ثانيا .

الثالث : أن يكون بدلا من الضمير في (يقذف) .

الرابع : قاله في الحواشي : إنه محمول على الضمير في (يقذف) على طريق البيان .

الخامس : قال عبد المجيد : هو فاعل (يقذف) وحينئذ لا يكون في (يقذف) ضمير .

واستغنى عن العائد إلى (رى) ؛ لأن الثاني هو الأول في المعنى . (٢) .

ومعد هذا إذا تساؤلنا : أكان للإمام الرازي منهج عام سلكه إبان استشهاد

بأشعار العرب ؟

والإجابة على هذا التساؤل تقتضيها أن نقول : إن الرازي كان له منهج عام

سلكه في ذلك :

(١) ينظر : ص ٣٥٦ ، ٣٥٧ من التحقيق .

(٢) ينظر : ص ١٣٨ ، ١٣٩ من التحقيق .

فلقد كان يأتي بالبيت موضع الشاهد ، وتارة يأتي البيت قبله ، وأخرى يبييت بعده ، وأحيانا يأتي به بين عدة أبيات ، ثم يفسر الكلمات التي تحتاج إلى تفسير ، ويبين المعنى العام ، وكثيرا ما كان يبين موضع الشاهد ، ويعرب بعض كلمات البيت .

وما تجدر ملاحظته أن صاحب المرائس ، استعان كثيرا في عمله هذا بشرح ابن السيرافي لأبيات الكتاب ، ونقل عن هذا الشرح صفحات بأكملها ، وقليل ما صرح بذلك .

ولقد أحصيت المواضع التي نقل فيها عن هذا الشرح مصرحا أو غير مصرح ، وسوف أتحدث عن كل ذلك عندما أضع عرائس المحصل في الميزان .

وأمثلة الضميج العام الذي سار عليه الإمام الرازي في تناول الأبيات موضع الاستشهاد كثيرة ، ومنها :

أ - عند حديثه عن (حتى) التي يتبدأ مابعد ها ، أتى بالبيت الذي احتج به المصنف على أن (حتى) قد يتبدأ مابعد ها ، وهو قول امرئ القيس :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى يَكُلَّ غَزِيهِمْ ٠٠ حَتَّى الْجِيَادُ مَا يَنْدَنُ بِأَرْسَانِ
وذكر الشارح البيت الذي قبله :

وَجَرَّ كَفْلَانِ الْأَنْعَامِ بِالْبَحْرِ ٠٠ رِيَّارَ الْعُدُوِّ ذِي زُهَارٍ وَأَرْكَانِ
ثم قال : " قال يوسف بن الحسن : المجر : الجيش الكثير . والغلان : جمع غلال ، وهو الوادي الكثير الشجر ٠٠٠

ونقل كل ما قاله ابن السيرافي في توضيح معنى الكلمات ، وبيان المعنى العام ، والشاهد ، وأعرب بعض كلمات البيت موضع الاستشهاد (١) .

ب - عند الحديث عن العطف على اسم (إن) بعد الخبر ، استشهد الشارح ببيت بشر بن أبي خازم :

وَالَا فاعلموا أنا وأنتهم ٠٠ بَغَاةٌ مَابَقَيْنَا فِي شِقَاقِ
وذكر البيت الذي قبله :

إِذَا جَزَتْ نَوَاصِي آلِ بَدْرٍ ٠٠ فَادُّوها وَأَسْرِ فِي الرَّشَاقِ
ثم وضع الشاهد ، قائلا :

" الشاهد فيه : أنه أتى بعد اسم (أن) وهم ضمير منصوب بـ : (أنتم) وهو ضمير مرفوع ، ولوعطف على الاسم ، لوجب أن يقول : (وإياكم) ولكنه قدره متأخرا عن الخبر ٠٠٠

بعد ذلك بين الشارح سبب إنشاد هذا الشعر ، وفسر بعض الكلمات التى تحتاج إلى تفسير ، ثم بين سبب تقديم (أنتم) على الخبر ، وهو التنبيه على أن المخاطبين أوغل فى الوصف بالبلغاة من قومه (١).

وما ذكرته كان منهجا غالبا فى الأبيات التى تناولها الشارح مستشهدا بها . وأيضا من خلال معاشتى لعرائس المحصل الفيت صاحبه يشرح مفصل الزمخشري ، مستعينا بكتبه الأخرى ، مثل : الكشف ، وحواشى الزمخشري على المفصل ، والأنموذج ، وأساس اللغة ، وصنيع الرازى هذا كان مسلكا عاما فى عرائسه ، ولم أجد أحدا من شراح المفصل - فى حدود ما اطلعت عليه من شروح - أكثر من الاستشهاد بكتب الزمخشري الأخرى مثل الإمام الرازى ، وهذا ميزة ينبغي أن تسجل لصاحب العرائس ، فلقد كان هذا ضمن منهجه العام الذى سلكه فى شرحه ، ويكفى أن ننظر فى ثبوت الكتب التى ورد ذكرها فى المخطوطة ؛ لنرى المواضع التى ذكرت فيها كتب الزمخشري ، والتى استعان بها الرازى لتوضيح أفكار صاحب المفصل ، والأمثلة على ذلك كثير منها :

أ - عند الحديث عن العطف على اسم (ان) بعد الخبر ، أورد كلام الزمخشري : (قال : وأما قوله تعالى : " والصابئون " فعلى التقديم والتأخير ، كأنه ابتداء " والصابئون " بعد ماضى الخبر) ثم ربط بين كلام الزمخشري فى مفصله ، وكلامه فى الكشف ، قائلا : " قال فى الكشف : " الصابئون " رفع على الابتداء " ، وخبره محذوفه والنية به التأخير عن اسم (إن) وخبرها ، وكأنه قيل : إن الذين آمنوا ، والذين هادوا ، والنصارى حكمهم كذا ، والصابئون كذلك ، وهو عطف جملة ، ولا محل لها من الإعراب ، حملا على التى عطف عليها . . . " (٢)

ب - لما تطرق الإمام الرازى للحروف المشبهة بالفعل ، ودخول (ما) عليها ، أشار إلى أن بعض النحاة يلغى عمل هذه الحروف ، وبعضهم يعملها ، وأتى بكلام الزمخشري فى المفصل : (إلا أن الإعمال فى " كأنما " ، و " لعلما " ، و " ليتما " ، أكثر منه فى " إنما " ، و " أنما " ، و " لكنما " . . .) .

ثم ربط كلام الزمخشري فى المفصل بكلامه فى حواشيه ، قائلا : " قال فى الحواشى : علة ذلك أن " كأنما " ، و " ليتما " ، و " لعلما " أقوى فى العمل ؛ لأنها تفيد

(١) ينظر : ص ١٤٣ ، ١٤٤ من التحقيق .

(٢) ينظر : ص ١٤٢ ، ١٤٣ من التحقيق .

فائدة زائدة على ما تضمنه المبتدأ والخبر ، وليس كذلك : "إنما" ، و "أنما" ،
و "لكما" ، لأنها لا تنفد إلا تأكيد مضمون الجملة وتحقيقه ، ولذلك جاز أن تقول :
"إن زيدا منطلق وعمره" بالرفع ، وامتنع "لعل بكرا ذاهب وخالد" ... (١).

وأخيرا لا آخر لقد نهج صاحب العرائس نهجا تربويا في شرحه ، حيث كان
يصوغ عبارته - في حالات كثيرة - في صورة سؤال وجواب ، وما ذلك إلا ليشير ذهن
القارئ ، ويشد انتباهه ، ويجدد نشاطه لما يقوله ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها :

أ - عند الحديث عن (حتى) يقول :

"فإن قلت: فهل يكون للجملة الواقعة بعد (حتى) موضع من الإعراب ، كما تكون كذلك
بعض الجمل ؟

قلت: قال أبو البركات : لا يكون للجملة الواقعة بعدها موضع من الإعراب ، لأن
الجملة إنما يحكم لها بموضع من الإعراب ، إذا وقعت موقع اسم مفرد ، وذلك أن
تقع وصفا ، كقولك : (مررت برجل يكتب) ، أو حالا ، نحو : (جا زيدا يضحك) ،
أو خبر مبتدأ ، نحو : (خالد ذهب) ، وهذه الجمل في معنى : ضاحك ، وكاتب ،
وذاهب .

والجمل الواقعة بعد (حتى) ليست في معنى اسم مفرد ، فلم يكن لها موضع
من الإعراب" (٢).

ب - عند الحديث عن زيادة (إن) بعد (ما) ، و (أن) بعد (لما) ، أشار
الشارح تساؤلا ، ثم أجاب عنه بما يبين سبب استعمال كل منهما في موضعه ، حيث
يقول :

"فإن قلت : لم زيدت المكسورة بعد (ما) والمفتوحة بعد (لما) ؟ قلت :
إن (لما) فيها معنى الشرط ، بدليل قولك : (لما جاءني زيد جئت) ، فامتنع
وقوع (إن) المكسورة بعدها ، لأنها أصل في باب الجزاء ، فاستبحوا جعلها تابعة
لما هو فرع لها .

وهذا المعنى مفقود في (ما) النافية ، و (ما) المدة ، فلذلك استقام وقوع
المكسورة بعدهما" (٣).

هذا هو المنهج العام الذي سار عليه الإمام الرازي في عرائسه .

(١) ينظر : ص ١٠٦ من التحقيق .

(٢) ينظر : ص ٣٤ من التحقيق .

(٣) ينظر : ص ٢٧٤ من التحقيق .

ثامنا : اتجاه الرازي النحوى ، وسوقه من النحاة فى

عرائس المحصل

إذا تساءلنا : إلى أى مدرسة كان انتماء الإمام الرازى ؟ أبصرى هو ؟ أم كوفى ؟
أم شأنه شأن العلماء الذين ظهروا بعد المبرد البصرى (المتوفى سنة ٢٨٥ هـ) ،
وشعلب الكوفى (المتوفى سنة ٢٩١ هـ) عندما خمدت نهيران التعصب التى شبأوا بها
بين زعماء المدرستين : البصرية على يد الخليل بن أحمد (المتوفى سنة ١٢٥ هـ)
وسيبويه (المتوفى سنة ١٨٨ هـ) والمبرد من ناحية ، والرواس الكوفى (المتوفى
سنة ١٨٢ هـ) والكسائى (المتوفى سنة ١٨٩ هـ) ، وشعلب من ناحية أخرى ؟

والإجابة على هذا السؤال تقتضينا أن نقول : إن الإمام الرازى ظهر ، وعاش
فى النصف الثانى من القرن السادس الهجرى ، وأوائل القرن السابع ، وعلماء هذه الفترة ،
والفترات اللاحقة لها ، كانوا يختارون من المذهبين : البصرى ، والكوفى ما يتفق مع
اتجاهاتهم النحوية ، فأحيانا يفتقون مع المذهب البصرى ، وأحيانا يرجحون المذهب
الكوفى ، مما نتج عنه ظهور طائفة من النحاة أطلق عليهم - أحيانا - البغداديون^(١)

ولقد عايشت عرائس المحصل ، وأمعنت فكرى فيه ، لكنى أحدد اتجاه الرازى
وسوقه من التيارات النحوية ، فألفيته يعرض آراء البصريين ، وآراء الكوفيين فى
المسألة الواحدة ، ويذكر أدلة كل فريق ، دون ترجيح لرأى على آخر - فى الأعم
الأغلب - وقليل ما يرجح مذهب فريق على الآخر ، وهو فى كل هذا كان مجرد ناقل -
وشارح لآراء العلماء من كلتا المدرستين ، ولم أتعرف له على مذهب واضح القسما ،
واتجاه معين محدد .

وفضلا عن ذلك ، فلقد حاولت - جاهدة - أن أجده فى الجزء الأخير (الحروف
- المشترك) بعض العبارات ، أو الكلمات التى تنتم على مذهب معين ، أو تحدد علاقته
بمدرسة معينة ، مثل العبارات التى جاءت فى فصل الزمخشري ، وتدل على بصريته ،
مثل قوله :

" ويجوز عندنا (إن زيدا لسوف يقوم) ولا يجهيزه الكوفيون " (٢)

(١) ينظر : نشأة النحو للشيخ الطنطاوى / ١٥٨ - ١٦٣ .

(٢) ينظر : متن ص ٤١٢ من التحقيق .

ومثل قول أبى سعيد السيرافى الذى يدل على مذهبه البصرى (وقال بعض أصحابنا : دخول النون فى القسم ، للفصل بين الحال والاستقبال) ^(١) فخاب مسعاى ، ورجعت بخفى حنين ، ورضيت من الغنيمة بالإياب .

لكننى من خلال عرض المسائل النحوية ، وخاصة الخلافة ، وجدت ميله للاتجاه البصرى ، حيث كان يجنح إلى آراء البصريين ، ويكثر من ذكر أدلتهم ، ويلتزم الصمت حيال أدلة الكوفيين ، مما يتبين معه أنه كان يسير فى تيار البصريين ، والأمثلة على ما ذكرت كثيرة ، منها :

أ — عند حديث الرازى عن (رب) قال :
 "وسابعها : (رب) ، وهو من حروف الجر عند أهل البصرة . ومعتقد أهل الكوفة أنه اسم ، وهو فى الأصل دال على التقليل ، كم أن (كم) تدل على التكثير" ^(٢).
 ونلاحظ أن الشارح — هنا — اكتفى بعرض رأى كل فريق ، ودون أن يبين أدلته ، ودون ترجيح لرأى على الآخر ، كما لم يبين لنا موقفه فى هذه المسألة .

ب — عند حديثه عن (من) الجارة ، قال :
 "وهى لا ابتداء ، الغاية ، وقد اختلف فيها البصريون والكوفيون : فذهب أهل الكوفة : إلى أنه يجوز استعمالها فى الزمان والمكان . وذهب البصريون : إلى أنه يمتنع استعمالها فى الزمان .
 واحتج أهل الكوفة بقوله تعالى : "لَمَسْجِدَ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ" ^(٣) .

وقال البصريون : تقديره : من تأسيس أول يوم ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه .

قالوا : إنما اختلفت بالمكان ؛ لأن (منذ) لا ابتداء ، الزمان ، فكما لا يجوز أن تقول : (سرت من بغداد) ، كذلك لا يجوز أن تقول : (مارأيت من يوم السبت) .
 قال صاحب التفصّل : إنها حرف يدل على ابتداء الغاية فى الأمكنة والأزمنة وغيرها" ^(٤).

(١) ينظر : ص ٥٩٤ من التحقيق .

(٢) ينظر : ص ٥٣ من التحقيق .

(٣) سورة التّٰهة ، من الآية / ١٠٨ .

(٤) ينظر : ص ١٤ — ١٥ من التحقيق .

وعند النظر في هذا النص نجد أن الرازي اكتفى ببيان الخلاف في هذه المسألة ، ثم ذكر حجة الكوفيين ومتسكهم ، ورد البصريين عليهم ، ثم بين دليل البصريين .

وفي نهاية المطاف حكى مقاله صاحب التفصلة الذي يؤيد الكوفيين فيما قالوه ، واكتفى الرازي بهذا العرض ، ولم يبين مع من يقف .
لكنني من خلال ذكره رأى صاحب التفصلة ، أستنتج أنه يؤيد رأى الكوفيين الذي دعه برأى صاحب التفصلة .

ج - حكى الإمام الرازي الخلاف بين البصريين والكوفيين في عمل الواو الجرفى الصور التى سقطت فيها (رب) ، وأورد البيت :
مَلْدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ . . . إِلَّا الْبِعَافِيرُ وَالْأَلْمِيسُ
ثم قال :

" فذهب الكوفيون إلى أنها هي الجارة ، واليه ذهب المبرد من البصريين .
ومعتقد أهل البصرة أن واو (رب) لاتعمل ، وإنما تعمل (رب) مقدرة .
وقال قوم : جميع حروف المعطف يجوز أن تكون عوضاً (١) .

نحن بدورنا نلاحظ أنه اكتفى - هنا - بمجرد العرض ، ودون ذكر أدلة لكل فريق ، كما لم يرجع رأى فريق على آخر ، ولم يبين لنا رأيه في المسألة .

د - عند الحديث عن تخفيف (إِنْ وَأَنَّ) وإبطال عملها ، قال : " المسألة الرابعة : أن الفعل الذى تدخلان عليه ، يجب أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، نحوه : (كان) الناقصة وأخواتها ، وأفعال القلوب . . . خلافاً لأهل الكوفة .

وذلك لأن هذه الحروف الأصل فيها أن تدخل على المبتدأ والخبر ، فإذا دخلت على الفعل ، ناسب أن يكون ذلك فعلاً داخلاً على المبتدأ وخبره ، حتى لا يفوتهم الدخول على ما يقتضياناه (٢) .

وعند مناقشة ما ذكره الرازي نجد أنه أشار إلى الخلاف في هذه المسألة بين البصريين والكوفيين ، بيد أنه تجاهل أدلة الكوفيين ، مما يدل على أنه كان يميل إلى البصريين ، ويسير فى ركابهم .

(١) ينظر : ص ٦٥-٦٦ من التحقيق .

(٢) ينظر : ص ١٤٨ من التحقيق .

هـ - عند الحديث عن (ما) الاستفهامية التي دخلت عليها (كى) الجارة ، يحكى الرازى قول الزمخشري : (واختلف فى إعرابها) ، ثم يقول : " اعلم أن الضمير المودث يرجع إلى (ما) الاستفهامية التي دخل عليها (كى) فى : (كيمه) .

ومذهب أهل البصرة أنها مجرورة المحل به : (كى) ، وذلك عندهم لما كانت من حروف الجر ، جعلوا الاسم بعدها مجرورا بها .
ومعتقد أهل الكوفة أن محلها نصب بفعل مضمر .

قال أبو سعيد : " وزعم الكوفيون أن (مه) فى : (كيمه) و (حتامه) ليست مخفوضة ، ولكنها منصوبة على مذهب المصدر ، كقول القائل : (أقوم كى تقوم) ، سمعته المخاطب ، ولم يفهم (تقوم) ، فقال : (كيمه ؟) ، يريد : (كى ماذا) ، والتقدير : كى تفعل ماذا ؟

فموضع (مه) نصب على جهة المصدر ، والتشبه به ، وليس له : (كى) فى : (مه) عمل .

قال أبو سعيد : والصحيح ما قاله سيويه ؛ لأن سقوط الألف من (ما) فى الاستفهام ، إنما يكون إذا كانت (ما) فى موضع خفض ، واتصل بها الخافض .
وإذا كانت (ما) استفهاما ، وقعت فى صدر الكلام ، ولم تسقط منها الألف ، كقولك : (ما تصنع ؟) ، ولا يجوز (وم تصنع ؟) .

ولو كان الأمر على ما قاله الكوفيون لجاز أن يقول : (أن مه ؟) ، و (لن مه ؟) ، و (إذن مه ؟) ، إذا لم يفهم المستفهم ما بعد هذه الحروف من الفعل ؛ لأنه يسأل عن مصدر ، والمصدر فى الأفعال بعد (أن ، ولن ، وإذن) ، وبعد (كى ، وحشى) واحد .

ثم حكى الرازى قول الزمخشري : (وما أرى هذا القول بعيدا عن الصواب) الذى يعضد فيه رأى الكوفيين ، قائلا :

" اعلم أن المصنف ارتضى مذهب الكوفيين ، ولم يتعرض لبيان علة استصوابه ذلك ، ويطلبه ما حكيناه عن أبى سعيد " (١) .

ومن خلال عرض الرازى أدلة الفريقين ندرك تمام الإدراك أنه يؤيد البصريين صراحة فيما ذهبوا إليه ، ويهطل رأى الكوفيين الذى ارتضاه الزمخشري .

ولقد أتى بعد ذلك ابن يعيش ، وأبطل — أيضا — ما ذهب إليه الزمخشري ،
حيث يقول ١ / ١٥ :

" وقوله : (وما أرى هذا القول بعيدا عن الصواب) بعيد عن الصواب " (١).

و— عند شرح قول الزمخشري : (حرفا الخطاب : وهما : الكاف ، والتاء
اللاحتقان علامة الخطاب ، في نحو : " ذاك ، وذلك ... وأرايتك ...) قال الرازي :
" قوله : (أرايتك) بفتح التاء ، الكاف فيه حرف خطاب ؛ لقولهم : (أرايتك
زيدا ماضع) ، فقد استوفت (رأيت) مفعولها الأول منهما (زيدا) ، والثاني جملة
الاستفهام ، و (رأيت) معلق عليه ، والكاف حرف لاموضع لها من الإعراب .

وقال أهل الكوفة : إن الكاف هو المفعول الأول .
وهو ضعيف ؛ لأن شرط المفعول الثاني في هذا الباب إذا كان مفردا أن يكون هو الأول
في المعنى ، وهذا الشرط منتف فيهما ذكرناه ... (٢).

ومن خلال عرض هذه المسألة نرى الإمام الرازي يقف مع البصريين ، ويضعف —
في صراحة — ما ذهب إليه الكوفيون .

(١) ينظر : التعليق على ص ٣٨٢ من التحقيق .
(٢) ينظر : ص ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ من التحقيق .

تاسعا : بين الإمام الرازى والعلامة الزمخشري

حديثى فى هذا الفصل دوشقين :

الأول : يتضح فيه مدى اهتمام الإمام الرازى بنسخ المفضل ؛ ليصل من هذا إلى نسخة يمكن الاعتماد عليها فى شرح كلام الزمخشري .

الثانى : ويتبين فيه مواقف الرازى من عبارة المفضل وما جاء فيه .

والحقيقة التى لا مراء فيها أن الإمام الرازى عنى غاية فائقة بنسخ المفضل المتعددة ، وهذه العناية لم ألمسها فيما اطلعت عليه من شرح المفضل الأخرى . فمن يتتبع عرائس المحصل ، يلاحظ أن صاحبه كان شديد العناية بنسخ المفضل ، يوازن ، ويقارن بين بعضها ، ليس هذا فقط ، بل وجدته شديد العناية والاهتمام بالنسخ التى قرئت على المصنف ، وكثيرا ما صرح بهذا . ولم يكتب الشارح المحقق بكل هذا ، بل نراه يتابع النسخ التى قرئت على المصنف وأقرها ، ثم عن له الصواب ، واتضح له الحقيقة ، فتراجع وألغى بعض ماورد فيها ، والكتاب حافل بما يشير إلى ذلك .

وهنا يطيب لى أن أسجل بالغفر والإعزاز صنيع هذا العالم المدقق ، الذى يعرف طريقه حق المعرفة إلى البحث والتأليف .

والأمثلة التى توضح هذه الحقيقة كثيرة ، منها :

أ - عند الحديث عن (حروف الجر) وتعرضه لشرح قول الزمخشري :

(و"كى" فى قولهم : " كيه " من حروف الجر بمعنى : " له ") وقال : " وهذا الفصل ساقط فى نسخة قرئت على المصنف ، وهو منقاس ، حتى لا يناقض قول المصنف - أول الفصل - إن حروف الجر سبعة عشر " (١) .

ب - عندما تعرض الإمام الرازى للبيت الذى أورده الزمخشري على أن (جبر) بمعنى (أجل) ، ولا يصدق بها إلا فى الخبر خاصة ، ولا تستعمل فى جواب الاستفهام ، وهو :
وَقُلْنَ عَلَى الْفَرْدِ وَسْ أَوَّلَ مَشْرِبٍ . . . أَجَلَ جَبْرٍ إِنْ كَانَتْ أَيْبَحَتْ دَعَائِرُهُ
قال : " والرواية فى البيت الكسر ، وحينئذ يكون دليلا على دعواه أن الراء مكسورة .

وقد وقع في بعض النسخ مقيدا بالفتح ، فيكون حجة على قوله : (وقد تفتح) . . . (١).

ج - عند الحديث عن (نعم) بيان اللغات المنقولة فيها ، بين أنها أربعة :

الأولى : نَعَمْ يفتح النون ..

الثانية : نَعِم بكسر العين ..

والثالثة : نَعِم بكسر النون والعين معا ..

والرابعة : نقلها النضر بن شميل (نَحَم) بالحاء المهملة ..

ثم يقول الرازي مشيرا إلى اللغة الرابعة :

" وهذه اللغة لم ينقلها المصنف ، وإنما وقعت على الحاشية في بعض النسخ ، فغلط بعض الكتبة ، وجعلها من الأصل " (٢).

د - عند الحديث عن (حرف الإنكار) وشرحه قول الزمخشري :

(وهي زيادة تلحق الآخر في الاستفهام على طريقتين) قال :

" اعلم أنه ربما وقع في بعض النسخ (وهو) بكناية المذكر ، والمراد صيغة (هي) على التانيث " (٣).

هـ - في باب الإمالة ، وعند شرح قول الزمخشري : (لِتَجَانِسَ الصَّوْتُ) قال : " اعلم أن الرواية على صيغة الفعل المضارع ، بإثبات حرفين بين اللام والجيم ، وقد وقع في قليل من النسخ (لِتَجَانِسَ الصَّوْتُ) على صيغة المصدر ، ومعناها متقارب ، وهو أن المقصود من الإمالة ذلك " (٤).

و - عند حديث الإمام الرازي عن الكلمات التي أميلت شذوذا على غير قياس ، قال :

" اعلم أنني وجدت في نسخة قرئت على المصنف خلوها عن الصورة الخامسة ، وهي :

(غاب) ولما روجع العمراني فيها ، امتنع عن روايتها عن المصنف ، وأنكر كونها من المتن . . . " (٥).

ز - عند الحديث عن (إبدال الواو من الياء) ذكر أنها ثمان .. ثم قال : " الثالثة :

(١) ينظر : ص ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ من التحقيق .

(٢) ينظر : ص ٢٥٧ من التحقيق .

(٣) ينظر : ص ٤٦٠ من التحقيق .

(٤) ينظر : ص ٤٨٣ من التحقيق .

(٥) ينظر : ص ٥٢٠ من التحقيق .

الياء الساكنة الواقعة بين الفاء ، والعين فيما كان من المصادر على (فِيْعَال) بكسر
الفاء ، مثل : (ضِرَاب) فإنه إذا صغر ، قلبت ياءوه ، واوا ، وقيل : (ضَوِيرِب) .
ولقائل أن يقول : إن المصنف ذكر هذه الصورة في أول الأمر في أمثلة السواد
المنقلبة عن الألف بعد قوله : (ضَوَارِب ، وَضَوِيرِب) وكانت هفوة ، وكتب كذلك في جميع
النسخ المتقدمة .

فلما هاجر إلى بيت الله الحرام ، ودخل "بغداد" عن له زيادة الإمام
أبي حنيفة ، فلما سرح نظره فيه ، وقف على هفوته ، فطلب من خادم البقعة دواة وقلما ،
فأتاه الخادم بهما ، فضرب على هذه الصورة بالقلم ، وخط عليها ، ثم كتبها فـسـى
الموضع الذي أوردناها فيه .

فلما رآه خادم المشهد قد فعل ذلك ، غضب لفعله ، وشمته ، وقال : أنسدت
نسخة كتبها جارا لله بيده ، وتعلق به ، ورام رفعه إلى ديوان الخليفة ، واجتمع
عليه جم غفيرة ، فعرف بعضهم الخادم به ، فاعتذر إليه ، وتركه . (١)

ومثل هذا كثير ، وقد تكرر في الجزء الأخير من عرائس المحصل ، ويكفي أن ننظر
في الصفحات الآتية من التحقيق : ٣٧٢ ، ٣٩٦ ، ٤٦٠ ، ٥٢٠ ، ٥٥٨ ، ٥٧٨ ،
٦٥٤ ، ٦٨٤ .

وماسبق يرينا مدى اهتمام الإمام الرازي بنسخ المفضل ، ومدى دقته في العمل
الذي نصب نفسه له .

الشرط الثاني من حديثي في هذا يتضح في موقف الإمام الرازي ما جاء في المفضل ،
ولقد أشرت - فيما سبق - إلى أن الرازي في عرائس المحصل - غالبا - كان مجرد شارح
للنص ، يسطر المسائل النحوية ، والصرفية في عبارة سهلة واضحة ، هي إلى الإطناب
أقرب منها إلى الإيجاز ، تارة ينقد عبارة المصنف بأن فيها نظرا ، وأخرى بأن فيها
تساهلا ، وأحيانا يفصل ما أجمله الشارح ، وأن ظهر في المسألة خلاف ، يسطر
رأى كل فريق ، ودعه بالحجج ، وفي نهاية المطاف لاحظت أن صاحبنا يوثق السلامة ،
ويتوارى دون أن يحسم الخلاف ، ودون أن يبدى رأيا .

وليس معنى هذا أن الإمام الرازي كان مجرد شارح في كل أحواله ، يسلم نفسه
 لعبارة الزمخشري ، ويستسلم لها ، ولكنه - أحيانا - كان يعمل عقله المتفتح ،

فيناقش كلام المصنف ، ويفنده ، يقبل ما يراه صوابا ، ويرد ما عداه ، وكان ينتقد عبارة المصنف ، ثم يبدى ما يراه صوابا ، وتارة يكفى بلفت نظر القارى ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها :

* — عند ما بدأ الشارح يوضح عبارة الزمخشري :

(الحرف : ما دل على معنى فى غيره ، ومن ثم لم ينفك من اسم ، أو فعل يصحبه ، إلا فى مواضع مخصوصة ، حذف فيها الفعل ، واقتصر على الحرف ، فجرى لذلك مجرى النائب ، نحو قولهم : " نَعَمْ ، وَلَى ، وَآى ، وَآتَ ، وَيَا زَيْدٌ ، وَقَدْ " فى قوله : وَكَأَنَّ قَدْ ... سلب الأضواء على هذه العبارة ، وفندها متساويلا :

" ولقائل أن يقول : إن هذا الحد غير مانع فإنه قد دخل فيه ما ليس بحرف ، وشرط الحد أن يكون جامعا مانعا ...

ثم يقول :

" وبيان ذلك أن جميع المصادر أسماء لاهروف ، وهى تدل على معان فى الفاعلين ، وكذلك (كم) اسم ، وهى تدل على معنى فى غيرها " .

ثم يقول :

" ولا معنى لإلحاق المصنف لها بـ (إِنَّ) فإن حرف التصديق إنما هو مجرد (إِنَّ) ... ولا يكتفى بهذا ، بل يناقش عبارة الزمخشري : (فجرى لذلك مجرى النائب)

حيث يقول : " اعلم أن الرواية عن المصنف : (النائب) بالنون ، وقد وقع فى كثير من النسخ (مجرى الثابت) مقيدا بثلاث نقط ، وعلى كل واحد من اللفظين اعتراض ...

ثم أورد البيت الذى استشهد به المصنف :

أَنْدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رُكَّابَنَا ... لَمَّا تَزَلَّ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ قَاوَلَا : الشاهد فيه : أن (قد) حرف ، وقد حذف متعلقه من اللفظ ، وهو ثابت فى

التقدير ، والمعنى : وكان قد زالت .

وعلى ضوء هذا أخذ الشارح يفند عبارة الزمخشري ، قائلا : " إذا عرفت هذا

فاعلم أنا لو قلنا : (فجرى لذلك مجرى النائب) هو النون أشكل بهذه الصورة ، فإن (قد) فيها غير نائب عن الفعل ، وإنما هو ثابت فى النية ، ومقدر فى الكلام ، كما عرفت .

وأشكل — أيضا — بقولك : (يازيد) فى باب النداء على مذهب سيبويه ، فإن الفعل ثابت فى النية ، ولم ينبع عنه حرف النداء ، كما بيناه .

ولو قلنا : إنه من (الثبوت) كان فيه إشكال — أيضا — لأن معنى الكلام

إذ ذاك :

(ومن ثمة لم ينفك من اسم ، أو فعل يصحبه في اللفظ ، إلا في مواضع مخصوصة) .
لكن الإمام الرازى يقول :
" وليس الأمر على ما ذكره ، فإن الحذف من مجرد اللفظ ، ليس مختصا ببعض
الصور ، كما ذكره ، بل يجوز ذلك في جميع الصور التي دل فيها دليل على أن
الحذف من اللفظ مراد في المعنى " (١) .

* — عند الحديث عن (حروف الجر) وعند توضيح عبارة الزمخشري :
(وهى : على ثلاثة أضرب : ضرب لازم للحرفية ، وضرب كائن اسما وحرفا ،
وضرب كائن حرفا وفعل) .
استدرك على المصنف قائلا : " ولقائل أن يقول : إن المصنف أهمل ضربا رابعا ، وهو
ما يكون على ثلاثة أشياء : اسم ، وفعل ، وحرف . . " (٢) .

* — عند الحديث عن (زيادة من) وشرح قول المصنف :
(ولاتزاد عند سيويه إلا في النفي . .)
وجه نقده لهذه العبارة قائلا :
" لقائل أن يقول : قول المصنف : (ولاتزاد عند سيويه إلا في النفي . .)
ليس كذلك ؛ لأن سيويه يجوز زيادتها بعد النفي ، وبعد الاستفهام — أيضا —
نحو قولك : " هل في الدار من أحد ؟ " .
فالأحسن أن يقال : ولاتزاد عند سيويه في الواجب " (٣) .

* — عند الحديث عن الحروف المشبهة بالفعل ، وبيان قول المصنف :
(ومنهم من يجعل " ما " مزيدة ويعملها . .)
وجه الإمام الرازى نقده إلى هذه العبارة ، قائلا :
" ولقائل أن يقول : إن الحرف الزائد يخالف الملقى — كما ذكرناه في مباحث (من)
— فالأجدر بالمصنف أن يقول : ومنهم من يجعل (ما) ملغاة " (٤) .
وسا لا شك فيه أن هذا يدل على دقة الشارح في التعبير ، وفهم الأساليب .

(١) ينظر : ص ٦ — ١١ من التحقيق .

(٢) ينظر : ص ١٣ من التحقيق .

(٣) ينظر : ص ١٨ من التحقيق .

(٤) ينظر : ص ١٠٠ ، ١٠٦ من التحقيق .

* - عند الحديث عن (لام الابتداء مع "إن" المكسورة) وتعرضه لشرح قول المصنف: (وما يحكى من جرأة الحجاج على الله عز وجل أن لسانه سبق في مقطع "والعادات" إلى فتح "أن" فأسقط اللام ٠٠) .
قال: "ولقائل أن يقول: إن الجرأة وقعت من المصنف على تخطئة الحجاج، فإن فتح الهمزة من (أن) وحذف اللام من (خبير) ما قرئ به في الشواذ .
وإذا كانت هذه القراءة مروية عن الأئمة، ولم يجز نسبة ما ذكره المصنف إلى الحجاج، وظاهر الحال يقتضى أنه قصد التلاوة بالرواية الشاذة، لا الجرأة على كتاب الله تعالى .

كيف وقد نقل عنه أنه أجاز القراءة، ورويت عنه .
قال الكرمانى - فيما جمعه من شواذ القراءات - "وحكى الضحاك، والحجاج ابن يوسف" أن رسمهم "بفتح الهمزة"، "خبير" بغير لام .
ولأن فتح الهمزة لو كان لسبق لسانه، لم يعتمد المصير إلى حذف اللام من كتاب الله تعالى، فإن لإثباتها - مع فتح الهمزة - وجهها من العربية .
ثم يقول: قال صاحب الاستغناء: أخبرنا أبو جعفر، قال: حدثنا على بن سليمان عن محمد بن يزيد أنه يجوز فتح (أَنَّ) مع اللام؛ لأنها زائدة، ودخولها كخروجها، إلا أنها أفادت التأكيد، وأيضاً فإنهم اتفقوا على أن اللام الزائدة قد تقع في الخبر، وذلك كما أنشد: قطرب:

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيسَى ٠٠ أَنْ مَعَايَاكَ لِمَنْ خَيْرُ الْمَطِيسَى (١)
وهذا إن دل فإنما يدل على سعة فهم الشارح، وإلمامه الواسع بعلم القراءات، وعدم استسلامه لكل ما يقوله المصنف .

* - عند الحديث عن تخفيف ("لَكِنَّ" وإبطال عملها) وشرحه قول المصنف: (وتخفف فيبطل عملها، كما يبطل عمل "إِنَّ" و "أَنَّ") قال:
"لقائل أن يقول: في عبارة المصنف نظر .
بيان ذلك: أن بطلان عمل "إِنَّ" بعد التخفيف ليس بالآزم، كما عرفته، ومطلان عمل "لَكِنَّ" بعد تخفيفها لازم، فكيف يستقيم تشبيه أحدهما بالآخر؟
فإن قلت: إنه أراد المشابهة في عموم كون كل واحد لا يعمل فيها كان يعمل

فيه قبل التخفيف .

قلت : ليس في كلامه ما يدل على خصوص هذا المعنى ، ولا معنى لإجمال اللفظ سوى هذا (١) .

* - اعترض الإمام الرازي على عبارة المصنف (و " أجل " لا يصدق بها إلا في الخبر خاصة ، يقول القائل : " لقد أتاك زيد " ، فتقول : " أجل " ، ولا تستعمل في جواب الاستفهام ، و " جبر " نحوها ، بكسر الراء ، وقد تفتح ، قال :
 قُلْنَ عَلَى الْفَرْدِ وَسَّ أَوَّلَ مَشْرَبٍ . . . أَجَلَ جَبْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبْحِتْ دَعَا شَرُّهُ
 ويقال : جبر لأعلن بمعنى " حقا ") .

قائلا : " ولقائل أن يقول : في إيراد المصنف هذا البيت في هذا الموضع نظير ، فإن الجوهرى أورد ، حجة على أن (جبر) بكسر الراء يمين للعرب ، وأن معناها : (حقا) ، فقال : " جبر لآتينك " بكسر الراء يمين للعرب ، ومعناها : (حقا) قال الشاعر :

قُلْنَ عَلَى الْفَرْدِ وَسَّ أَوَّلَ مَشْرَبٍ . . . أَجَلَ جَبْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبْحِتْ دَعَا شَرُّهُ
 فاحتج به على أنه يكون بمعنى : (حقا) ، ويكون المعنى على ما ذكره : أجل : حقا .
 إذا عرفت هذا ، فأجدر بالمصنف أن يذكر هذا البيت بعد قوله :

(ويقال : " جبر لأعلن " بمعنى : حقا) ليكون حجة على أن (جبر) يكون بمعنى : (حقا) كما حكاه عن الجوهرى . . .

ثم يقول الرازي : " قال في الحواشي : وإنما وقع (جبر) موقع القسم ، لأن اليمين والقسم من واحد واحد " (٢) .

وهذا - أيضا - يدل على سعة اطلاع الرازي ، وفزارة معلوماته .

* - عند الحديث عن (الحرفين المصدريين) وتعرضه لقول المصنف : (وهما : " ما " و " أن ") قال :

" لقائل أن يقول : (أن) المشددة المفتوحة - أيضا - من حروف المصدر ، في نحو قولك : " أعجبنى أنك قائم " ، وقد أغفل المصنف ذكرها وهنا " (٣) .

(١) ينظر : ص ١٦٩ من التحقيق .

(٢) ينظر : ص ٢٤٨ ، ٢٥٤٤ من التحقيق .

(٣) ينظر : ص ٢٩٣ من التحقيق .

* — خالف الشارح المصنف عند الحديث عن (كيمه) حيث يقول المصنف :
 (فهي عند البصريين مجرورة ، وعند الكوفيين منصوبة بفعل مضمر ، كأنك قلت :
 " كي تفعل ماذا " ، وما أرى هذا القول بعيدا عن الصواب) .
 هنا اعترض الرازي على كلام المصنف ، وخالفه الرأي ، حيث يقول :
 " اعلم أن المصنف ارتضى مذهب الكوفيين ، ولم يتعرض لبيان علة استصوابه ذلك ،
 ويظله ما حكيناه عن أبي سعيد الذى يقول :
 " والصحيح ما قاله سيويه ؛ لأن سقوط الألف من (ما) فى الاستفهام إنما يكون إذا
 كانت (ما) فى موضع خفض ، واتصل بها الخافض .
 وإذا كانت (ما) استفهاما وقعت صدر الكلام ، ولم تسقط منها الألف ، كقولك :
 " وما تصنع ؟ " ، ولا يجوز : " وم تصنع ؟ " .
 ولو كان الأمر على ما قاله الكوفيون لجاز أن يقول : (أَنْ مَهْ ؟ ، وَلَنْ مَهْ ؟ ، وَأَنْ مَهْ ؟)
 (مَهْ ؟) إذا لم يفهم المستفهم ما بعد هذه الحروف من الفعل ؛ لأنه يسأل عن مصدر ،
 والمصدر فى الأفعال بعد (أَنْ ، وَلَنْ ، وَأَنْ) ، وبعد (كَيْ ، وَهَتَّى) واحد " (١) .
 وهذه المسألة — أيضا — تكشف النقاب عن ميل الإمام الرازي لمذهب البصريين .

* — عند الحديث عن (التنوين) نلاحظ أن اليمخشى ذكر له خمسة أضرب :
 أ — التنوين الدال على المكانة والصرف . .
 ب — التنوين الفاصل بين المعرفة والنكرة . .
 ج — التنوين الواقع عوضا عن المضاف إليه . .
 د — التنوين النائب مناب حرف الإطلاق فى إنشاء بنى تعميم .
 هـ — التنوين العالى : وهو كل تنوين لحق قافية مقيدة للترنم .
 ونلاحظ — هنا — أن الإمام الرازي قد استدرك على المصنف ضربا سادسا ، وهو :
 تنوين المقابلة ، حيث يقول :
 " ولقائل أن يقول : إن المصنف قد أهمل ضربا سادسا من أضرب التنوين ، وهو تنوين
 المقابلة ، وهو كل تنوين لحق جمع المؤنث السالم فى نحو : (مسلمات ، وعرفات) سمى
 بذلك ؛ لأنه فى مقابلة النون فى : (مسلمين ، وقانتين) . . " (٢) .

(١) ينظر : ص ٣٧٨ — ٣٨٢ من التحقيق .

(٢) ينظر : ص ٤٢٠ — ٤٢٦ من التحقيق .

* - عند الحديث عن (شين الوقف) عرض الشارح قول الزمخشري :
(وعن معاوية أنه قال يوما : من أفصح الناس ؟ فقال رجل من جرم - وجرم من
فصحاء الناس - قوم تباعدوا عن فراتية العراق ، وتيامنوا عن كشكشة تميم ، وتياسروا
عن كسكشة بكر ، ليست فيهم غممة قضاة ، ولا طمطانية حمير . قال معاوية : فمن ؟
قال : هم قومي)

ثم يعلق الرازي على هذه العبارة قائلا :
" ولقائل أن يقول : قول المصنف : (قال قومي) فيه تساهل ، والرواية الصحيحة أنه
قال : قومك يا أمير المؤمنين " .
ولسعد بين الشارح متمسكه في ذلك بأن هذا أدعى للأدب في حضرة الملوك (١) .

* - عند الحديث عن (الإمالة) ذكر قول الزمخشري :
(يشترك فيها الاسم والفعل) ، ثم عقب على ذلك بقوله :
" لقائل أن يقول : فيما ذكره المصنف نظر من ثلاثة أوجه :
أولها : أنه قدم صنف الإمالة على ذكر ما تشترك فيه الأضرب الثلاثة ، والقياس يقتضي
أن يكون موخرا عنه ؛ لأن ما تتوارد فيه الأضرب الثلاثة أقعد في هذا القسم ما يتوارد
فيه ضربان لا غير ، فكان أحق بالبداية ، وأولى بالتقديم .
وثانيها : أن الحروف الواقعة موقع الجمل يجوز إمالتها ، كما يأتيك في موضعه ، فلا
معنى لإهمالها ، وتخصيص الإمالة بالاسم والفعل " (٢) .

* - عند الحديث عن (الإمالة) ذكر الشارح قول الزمخشري :
(أن تتحوبا لألف نحو الكسرة) ثم وجه نقده لهذه العبارة قائلا :
" وفيه نظر من وجهين :
أحدهما : أنهم اتفقوا على أن السال والسال إليه لابد وأن يكونا من جنس
واحد ، إما من الحروف ، أو من الحركات ، على الوجه الذي بيناه .
والثاني : أنه تخرج عنه إمالة الحرف إلى الحرف ، وإمالة الحركة إلى الحركة ،
ففي نحو : (الكبر ، والعبر) . . . (٣) .

(١) ينظر : ص ٤٥٢ ، ٤٥٩ من التحقيق .

(٢) ينظر : ص ٤٧٩ - ٤٨١ من التحقيق .

(٣) ينظر : ص ٤٨٢ من التحقيق .

* — عندما تحدث الرازي عن البدل ، شرح قول المصنف :
(ويجمعها قولك : استنجد . يوم صال زط ٠٠) ثم استدرك الشارح على المصنف
قائلا :

" لقائل أن يقول : إن ابن السكيت ذكر في كتابه الذي ألفه في القلب والإبدال
حروفا كثيرة خارجة عما ذكره من الحروف الثلاثة عشر ، منها : إبدال الباء — بنقطة
— من الميم . قال أبو سرار الغنوي : باسمك ؟ يريد : ما اسمك ؟
ومنها : إبدال الراء من اللام ، تقول في الدع : نشره ، والأصل : نثله . ومنها :
إبدال التاء من السين . قال الأصمعي : ملس الظلام ، وملت الظلام ، أى : اختلط .
وكذلك : إبدال الكاف من القاف ، تقول : قهرته ، وكهرته .
ومنها : إبدال الكاف من النون . وقرئ في الشواذ : " وَأَمَّا السَّائِلُ فَلَا تَكْهَرُ " (١) إلى
غير ذلك مما يكثر عدده ، وإن ذاك فلا تكون منحصرة فيما ذكره .
فإن قلت : لعله أراد بذلك الحروف التي اشتهر إبدالها .
قلت : ليس في كلامه ما يدل على ذلك : لأبوالوضع ، ولأبالقرينة " (٢) .

* — وأخيرا لا آخرا ، فلقد انتقد الرازي الزمخشري في تقديمه البدل على مخارج
الحروف قائلا :

" إن تقديم مسائل هذا الباب لا يمكن إلا بعد معرفة مخارج الحروف ، ومعد الوقوف
على أقسامها الكثيرة : من الحروف المجهورة ، والنطعية ، وحروف الصغير ما يطول نقله
ههنا .

وكل معلوم يتوقف العلم به على العلم بشئ آخر ، فالأولى أن يذكر بعد ذلك
الغير ، إن ذاك فذكر باب الإبدال بعد ذكر مباحث مخارج الحروف وأقسامها أجدر .
كما انتقده ، لأنه ذكر أول باب الإدغام أن السين المهملة من جلة الحروف
المبدلة ، وقد أهمل ذكره ، فإنه لم يذكر أن السين تبدل من حرف مخصوص ، كما
ذكره في غيرها من حروف الإبدال .

وانما ذكر أن (الصاد ، والزاي) تبدلان من السين ، فتكون السين حرفا مبدلا
منه ، لا بدلا من غيره (٤) .

وانتقده — أيضا — لأنه ذكر أول باب (الإبدال) أن حروفه ثلاثة عشر ، وهي
مع حرفي (الصاد ، والزاي) خمسة عشر ، فيكون ما فصله منافيا لما ذكره أولا (٥) .



- | | |
|-------------------------------------|-------------------------------|
| (٢) ينظر : ص ٧٦٦ ، ٧٦٧ من التحقيق . | (١) سورة الضحى ، آية / ١٠ . |
| (٤) ينظر : ص ٨٦٧ ، ٨٦٨ من التحقيق . | (٣) ينظر : ص ٨٦٧ من التحقيق . |
| | (٥) ينظر : ص ٨٦٨ من التحقيق . |

عاشرا : الشواهد فى عرائس المحصل

لقد أشرى الإمام الرازى عرائسه بالشواهد الكثيرة والمتنوعة ، وما ذلك إلا ليدعم بها القضايا اللغوية ، والمسائل النحوية نارة ، ونارة أخرى كان يأتى بها فى سياق عرض الآراء والمذاهب ، ومن خلال تدعيم كل فريق حجته فى وجه الفريق الآخر .

لهذا كله ومن أجله حفل عرائس المحصل بالشواهد المتنوعة : قرآنية ، وحدیثية ، كما حفل بأشعار العرب ، وأمثالهم ، وأقوالهم ، ولم يكتف صاحبیه بهذا كله ، بل كان للأمثلة العادية نصيب موفور فى هذا الكتاب ، وفيما يلى أتناول كل نوع من هذه الشواهد بالحدیث :

أولا : الاستشهاد بالقرآن الكريم :

القرآن الكريم هو الدستور العظيم الذى أنزله الله بلسان عربى مبين ، وهو الذى حفظ للعرب لغتهم ، ووجد صفوفهم بعد أن كانوا أعداء متناحرين ، وجعل منهم أمة متحضرة ، وشعبا تشارك فى سعادة الإنسانية وتقدمها .

قرآن هذا أثره ، لا عجب أن تقوم حوله الدراسات المختلفة ، تنهل من معينه الفياض الذى لا ينضب ، ومن هذه الدراسات ، الدراسات النحوية والصرفية .

ولهذا كله فلا غرابة أن يكثر الإمام الرازى - فى عرائسه - من الاستشهاد بالقرآن الكريم ، فهو المفسر البارع ، والبالغ القدير ، والمنطقى الحاذق ، وفضلنا عن ذلك فهو صاحب المواهب المتعددة فى شتى فروع المعرفة .

وان من يتصفح الجزء الأخير من عرائس المحصل (الحروف - المشترك) ويحصى شواهد القرآنیه يجد أنها قد بلغت ثلاثة وستين ومائتى شاهد ، وكان استشهاد الرازى بها متنوعا :

إما لإقرار قضية لغوية ، أو لإثبات قاعدة نحوية ، ولتدعيم مذهب من المذاهب ، وأمثلة ذلك كثيرة ، منها :

أ - استشهاد الإمام الرازى بالقرآن الكريم لإقرار قضية لغوية ، وذلك عند توضيحه معنى الحرف فى أصل اللغة ، حيث يقول :

" الحرف فى أصل اللغة : اسم مشترك ، موضوع لمعان مختلفة ، قال الله تعالى : " وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ (١) ... " .

قالوا : على وجه واحد ، وهو أن يعبد ، على السراء ، ودون الضراء * (١).

- ب - استشهد بالقرآن الكريم لإثبات قاعدة نحوية في مواطن كثيرة ، منها :
- * - مجىء (من) بمعنى (على) كما في قوله تعالى : " وَنَصَرْنَا مِنْ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا " (٢) . أى : على القوم (٣).
- * - مجىء (إلى) بمعنى (مع) كما في قوله تعالى : " لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُوءِ لِنَعَجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ " (٤) . أى : مع نعاجه (٥).
- * - زيادة الباء في المرفوع ، كما في قوله تعالى : " وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا " (٦).
- ج - استشهد الإمام الرازي بالقرآن الكريم لتدعيم مذاهب النحاة ، وأقوالهم ، ويتضح هذا فيما يأتي :

- * - استشهد بقوله تعالى : " لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ " (٧) ، لتدعيم مذهب الكوفيين الذين يرون دخول (من) الجارة على الزمان والمكان على السواء (٨).
- * - استشهد بقوله تعالى : " يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ " (٩) ، لتدعيم رأى الأخفش الذى يجوز زيادة (من) فى الواجب (١٠).

وإذا تساءلنا : ماذا كان موقف الإمام الرازي من القراءات والقراء ؟ والإجابة على هذا السؤال تقتضيها أن نقول - بكل الإعزاز والتقدير - إن هذا العالم الجليل وقف موقفا معتدلا من القراءات ، والقراء :

فقد استشهد بكثير من القراءات : المتواترة ، والسبعية ، والآحادية ، والشاذة ، كما وقف موقفا منصفاً من القراء ، فلم يتحامل عليهم ، ولم ينسب الجهل ، أو اللعن لبعضهم ، كما فعل المازنى فى تصريحه .

- (١) ينظر : الصفحة الأولى من التحقيق .
- (٢) سورة الأنبياء ، من الآية / ٧٧ .
- (٣) ينظر : ص ٢٠ من التحقيق .
- (٤) سورة ص ، من الآية / ٢٤ .
- (٥) ينظر : ص ٢١ من التحقيق .
- (٦) سورة النساء ، من الآيتين / ٧٩ ، ١١٦ وينظر : ص ٤٥ من التحقيق .
- (٧) سورة التوبة ، من الآية / ١٠٨ .
- (٨) ينظر : ص ٤٥ من التحقيق .
- (٩) سورة نوح ، من الآية / ٤ والأحقاف ، من الآية / ٣١ .
- (١٠) ينظر : ص ١٨ من التحقيق .

فى هذا الصدد ، يقول العالم المحقق الشيخ عضيمة فى مقدمة المقتضب:
 " ... هذه الحملة الآثمة على القراء بتلحينهم ، ورد قراءاتهم ، استفتح بابها ،
 وحمل لوائها نحات البصرة المتقدمون ، ثم تطاير شررها إلى بعض نحات الكوفة ،
 فأسهم فيها .

فالقراء ينسب الوهم إلى بعض القراء الذين تواترت قراءاتهم فى السبعة ؛ كما
 كان للكسائى مشاركة فى هذه الحملة .
 وقد كان للمازنى أستاذ البيرد نصيب موفور فى قيادة هذه الحملة الآثمة ، فقد
 طاب له أن يختم كتابه التصريف بالطعن على القراء ، والسخرية منهم ، وعدهم من
 الجهلاء الذين يتعلقون بالألفاظ ، ويجهلون المعانى .
 وقد اقتدى به تلميذه ، ونقل فى مقتضيه ما أثبتته المازنى فى تصريفه من الطعن
 على نافع بن نعيم أحد القراء السبعة .. (١) .

أما موقف الإمام الرازى من القراءات ، فيتجلى فى استشهاد به بقراءة الثمانية ،
 والقراءة السبعية ، والآحادية ، والشاذة فيما يلى :

أ - استشهد بقراءة القراء الثمانية ، والقراءة الشاذة ، حيث يقول : " أجمع
 القراء الثمانية على النصب فى قوله تعالى :

" وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا .. (٢) " ؛ لما ذكرناه (٣) .

وقرأ الحسن ، والأعمش شاذاً : " وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ .. " بالرفع على أنه اسم (كان) ،
 وجعلوا قوله : " .. إِلَّا أَنْ قَالُوا .. " هو الخبر " (٤) .

ب - استشهد بالقراءة الآحادية ، والسبعية ، حيث يقول : " .. (حاشا) بالالف

فى الحرفين قرأها أبو عمرو وحده ، ووقف عليها بغير ألف ، وذلك أنه فعل ماض على زنة
 (فاعل) مأخوذ من (الحشا) الذى هو الناحية ..

ثم يقول : " قرأ باقى الثمانية (حاشا) (٥) بغير ألف فى الحرفين ، وذلك

لأن الأفعال التى أعلت لاماتها ، قد تحذف منها اللام تخفيفاً ، نحو قولك : (لا أدرك) ،

(١) المقتضب ١١٩/١ وينظر : الخزانة ٢٥٣/٢ ، ٢٥٨ ، ٣٣٩ .

(٢) سورة الأعراف ، من الآية / ٨٢ .

(٣) ذكر أن حرف (أن) مع الفعل نازل منزلة الاسم المضمّر ، وهو أعرف المعارف ،
 بخلاف المصدر .

(٤) ينظر : ص ٢٩٦ من التحقيق .

(٥) سورة يوسف ، من الآية / ٥٤ : " قال ما خطبك إذا راودتن يوسف عن نفسه ،
 قلن حاشا لله .. " .

ولأنهم زعموا أن الألف في المصحف محذوفة * (١).

ج - استشهد الإمام الرازي - أيضا - بالقراءة الأحادية ، حيث يقول :
 " وقرأ نافع " ... مَحْيَايَ " (٢) بسكون الياء بعد الألف ، وجمع بين ساكنين ،
 وقراءة ابن عامر : " ... وَلَا تَتَّبِعَانِ " (٣) ...
 واستشهد أيضا بالقراءة الأحادية قراة يعقوب : " أَنَّ الْحَدَّ " ... بتشديد
 النون في قوله : " وَأَخِرُ دَعَاؤُهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ " (٤).

د - وكما استشهد الإمام الرازي بالقراءة الأحادية ، استشهد - أيضا -
 بالقراءة الشاذة ، حيث استشهد بقوله تعالى :
 " وَأَمَّا السَّائِلُ فَلَا تَكْهَرْ " (٥) ، وذلك على إبدال الكاف من القاف (٦).
 واستشهد - أيضا - بقوله تعالى :
 " هِيََاكَ نَعْبُدُ وَهِيََاكَ نَسْتَعِينُ " (٧) على إبدال الهاء من الهمزة (٨).

أما موقف الرازي من القراء ودفاعه عنهم ، فيتجلى في دفاعه عن نافع بن نعيم
 عندما حاول المازني الطعن فيه ، وفي قراءته :
 يقول الرازي : " قال المازني : فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معاش) بالهفز ،
 فهي خطأ ، فلا يلتفت إليها ، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن يسدري
 ما العربية ، وله أحرف يقرأها لحنا نحو من هذا ... (٩) "
 لقد دافع الرازي عن الإمام نافع قائلا :
 " والصواب أن الرواية مختلفة : فأكثر أصحابه يروى عنه : (معاش) بالياء
 الصريحة من غير همز "

-
- (١) ينظر : ص ٩٠ ، ٩١ من التحقيق .
 (٢) سورة الأنعام ، من الآية / ١٦٢ : " قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي
 لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ " .
 (٣) سورة يونس ، من الآية / ٨٩ : " قَالَ قَدْ أُجِيتَ دَعْوَتُكُمَا ، فَاسْتَبِقَا وَلَا تَتَّبِعَانِ
 سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ " .
 وينظر : ص ٤٣١ ، ٤٣٢ من التحقيق .
 (٤) سورة يونس من الآية / ١٠ وينظر : ص ١٥٧ من التحقيق .
 (٥) سورة الضحى ، آية / ١٠ .
 (٦) ينظر : ص ٧٦٧ من التحقيق . (٧) سورة الفاتحة ، آية / ٥٥ .
 (٨) ينظر : ص ٨٣٥ من التحقيق . (٩) النصف ١ / ٣٠٧ .

وانما روى عنه الهمزة "خارجة بن مصعب" ، فلعل الخطأ فى الرواية عنه * (١)
بالإضافة إلى ذلك يكفينا أن ننعم النظر فيما قاله الإمام الرازى ؛ لنذكر مدى
اهتمامه بالقراءات ، وتفضيل الاستشهاد بها على غيرها من الشواهد .
" كثيرا ما نرى النحويين متحيرين فى تقرير الألفاظ الواردة فى القرآن ، فلماذا
استشهدوا فى تقريره ببيت مجهول فرحوا به ، وأنا شديد التعجب منهم ، فإنهم إذا
جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلا على صحته ، فلأن يجعلوا ورود القرآن
دليلا على صحته كان أولى " (٢) .

ثانيا : الاستشهاد بالحديث :

ما هو جدير بالذكر أن قضية الاستشهاد بالحديث ، ثار حولها جدل عنيف
بين مؤيد الاستشهاد به ، وبين رافض ذلك .
ومن هؤلاء الذين أجازوا الاستشهاد به ابن مالك ، وتبعة العلامة الرضى
الذى استشهد بالحديث ، وكلام أهل البيت أيضا .
أما الذين منعوا الاستشهاد به فطائفة من العلماء ، منهم :
ابن الفائع ، وأبو حيان الذى يقول فى شرح التسهيل - معرضا بابن مالك الذى
أكثر من الاستشهاد بالحديث - :
" قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع فى الأحاديث على إثبات القواعد الكلية
فى لسان العرب ، وما رأيت أحدا من المتقدمين ، والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره .
على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرين للأحكام من لسان العرب ،
ك : (أبى عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه) من أئمة البصريين ،
(الكسائى ، والفراء ، وعلى بن المبارك الأحمر ، وهشام الضرير) من أئمة الكوفيين ،
لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين ، وغيرهم من نحاة
الأقاليم ، كحاة بغداد ، وأهل الأندلس (٣) . . .

أما سند الرافضين الاستشهاد بالحديث فأمران :

أحدهما : أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وانما
رويت بالمعنى .

(١) ينظر : ص ١٠٠٣ و ١٠٠٤ من التحقيق .

(٢) ينظر : دراسات لغوية / ٦٥ د . عبد الصبور شاهين (المطبعة العالمية
القاهرة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م) .

(٣) ينظر : الخزانة ٥/١ .

وثانيهما : أن أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بشئ منه (١).

ولست بصد مناقشة موقف المؤيدين والمعارضين الاستشهاد بالحديث ، ولكن الحقيقة التي أقصد تقريرها أن الرازي لم يتعرض لقضية الاستشهاد بالحديث في كتابه عرائس المحصل ، كما لم يرفض الاستشهاد به .

ومن يقرأ الجزء الأخير من كتابه (الحروف - المشترك) يجد أنه قد استشهد بالحديث في ستة مواضع ، منها ما كان لإثبات قاعدة نحوية ، أو صرفية ، أو لإقرار قضية لغوية ، ويتضح هذا فيما يأتي :

* - استشهد الإمام الرازي بالحديث لإثبات قاعدة نحوية ، ويتضح ذلك فيما يأتي :

أ - عندما تحدث عن المواضع التي تفتح فيها همزة (أن) وذكر موضعين : أحدهما : عندما يخبر بمعنى عن معنى ، مثل : (أول ما أقول : أني أحصد الله) على تأويل : أول قولى : حمد الله ، ونظر لهذا المعنى بقوله عليه السلام : " أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " (٢).

ب - عندما تعرض الإمام الرازي بالشرح لقول الزمخشري : (ومعض العرب يرفع الفعل بعد " أن " تشبيها بـ : " ما ") قال : " قالوا : هذه لغة شاذة ، كما شد قوله : " كما تكونوا يولى عليكم " محذوفا منه النون " (٣).

وكما استشهد الإمام الرازي بالحديث لإثبات بعض القواعد النحوية ، استشهد به - أيضا - لإثبات بعض القواعد الصرفية ، وهذا يتضح فيما يأتي :

أ - استشهد بقوله صلى الله عليه وسلم : " لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ مَصِيَامٌ فِي أَسْفَرٍ " وذلك على إبدال الميم من لام التعريف ، مشيرا بذلك إلى أن هذه لغة طائفة من أهل اليمن (٤).

ب - استشهد بقوله عليه السلام لرجل أشار بسبابته في التشهد : " أَحَدٌ ، أَحَدٌ " ، وذلك على إبدال الهمزة من الواو (٥).

(١) المرجع السابق .
(٢) ينظر : ص ١٢٠ من التحقيق .
(٣) ينظر : ص ٢١٢ من التحقيق .
(٤) ينظر : ص ٣٩٥ ، ٨١٥ من التحقيق .
(٥) ينظر : ص ٢٨١ من التحقيق .

ج - استشهد بقوله عليه السلام : " ارْجِعَنَّ مَا زَوَّرَاتٍ غَيْرَ مَا جَوَّرَاتٍ " ، وذلك
لهمزكلمة (ما زوررات) إتباعاً لهزمة (ما جورات) .

ومع أن هذا حديث صحيح ، لكن الإمام الرازي عند الاستشهاد به ، لم يصرح
بذلك ، لأنه أورده تحت عبارة (قالوا) (١) .

وكما استشهد الإمام الرازي بالحديث لإثبات بعض القواعد النحوية والصرفية ،
استشهد به - أيضاً - لإقرار بعض القضايا اللغوية ، وذلك يتضح في استشهاد
يقول ابن جنى الذى حكاه عن ابن السكيت :

" أغالت المرأة وأغيت " بالإعلال والتصحيح ، عندئذ فسر (الغيلة) بإتيان الأم
وهي ترضع طفلها ، ثم دعم كلامه بقوله عليه السلام : " لَقَدْ هَمَّتْ أَنْ أَنَّهُنَّ عَنِ
الْغِيلَةِ " (٢) .

ثالثاً : الاستشهاد بالشعر :

إن من يقرأ تاريخ النحو العربى ، يدرك تمام الإدراك أن علماء ، اعتبروا أقوال
العرب من شعر ونثر المصدر الرئيسى الذى منه تستنبط قواعد العربية ، وهذا
ما جعلهم يشدون الرحال إلى البوادر ، ليشافهوا الأعراب ، ويسمعوا منهم .
بيد أن علماء النحو ، لم يطلقوا مسألة الاستشهاد بأقوال العرب : سواء فيما
صلهم بالرواية ، أو فيما سمعوه مشافهة من الأعراب المعاصرين لهم ، بل جعلوا
لذلك قيوداً ، واعتبروها على جانب كبير من الأهمية فى مسألة الاستشهاد .
لهذا كله ومن أجله ، رأينا أهل الصناعة النحوية ، يقسمون الشعراء الذين
يعول عليهم فى الاستشهاد ، إلى ثلاث طبقات :

الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون :

وهم الذين عاشوا قبل الإسلام ، مثل : امرئ القيس ، والنابغة ، وزهير ، والأعشى ،
وغيرهم .

الطبقة الثانية : الشعراء المخضرمون :

وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، مثل : حسان بن ثابت ، ولبيد ، والحطيئة ،
وغيرهم .

(١) ينظر : ص ١٢٠٢ من التحقيق .

(٢) ينظر : ص ٩٤٢ من التحقيق .

الطبقة الثالثة : الشعراء الإسلاميون :

وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام ، ويمتد وجودهم في عصر الدولة الأموية ، وأوائل العصر العباسي الأول ، مثل : الفرزدق ، وجبير ، والمعجاج ، وروبة ، وإبراهيم ابن هرمة (١) .

وب : إبراهيم بن هرمة ختم النحاة عصر الاحتجاج بالشعر ، ولقد حكى عن الأصمعي أنه قال :

" ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة ، وهو آخر الحجج " (٢) .

ولقد كان العلامة الرازي يعني هذا جيداً ، ويدركه تمام الإدراك ، فلقد استشهد بيت إبراهيم بن هرمة :

يَا لَلَّهِ رَبِّكَ إِنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ . . . هَذَا ابْنُ هَرْمَةَ وَاقِفًا بِالْبَابِ

ثم حكى ما قاله الجوهرى ، والأصمعي ، قائلًا :

" قال الجوهرى : ابن هرمة - وهو بالراء المهملة الساكنة - شاعر ، واسمه :

إبراهيم ، وهو قرشي .

وقال الأصمعي : هو آخر من يحتج بشعره ، وكان في الدولة الأموية والعباسية " (٣) .

ومن يقلب النظر في الجزء الأخير (الحروف - المشترك) من عرائس المحصل ، يلاحظ أن الإمام الرازي ، قد استشهد بشعر شعراء الطبقة الأولى ، والثانية ، والثالثة ، وتنوع استشهاده بين تدعيم المسائل النحوية ، وتقرير بعض القضايا اللغوية ، وملفت الشواهد الشعرية في هذا الجزء اثني عشر ومائتي شاهد ، وأمثلة ذلك تتضح فيما يأتي :

أولا : من شعراء الطبقة الأولى :

١ - امرؤ القيس ، واستشهد بقوله :

وَجَرَّ كَفْلَانِ الْأَنْعَامِ بِالْبَغِ . . . دِيَارَ الْعُدُوِّ ذِي زُهَارٍ وَأَرْكَانِ
سَرِيَتْ بِهِمْ حَتَّى يَكِلَ غَزِيهِمْ . . . وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يَقْدُنَ بِأَرْسَانِ

(١) ينظر : الخزانة ٣/١ والرازي ومنهجه في النحو ٩٦/ من قسم الدراسة .

(٢) ينظر : الاقتراح للسيوطي ٧٠ / والخزانة ٤/١ .

(٣) ينظر : ص ٦٠٨ ، ٦٠٩ من التحقيق .

على أن (حتى) قد يتدا مابعدھا (١).

واستشهد بقوله :
أَلَا هَلْ أَنَا وَالْحَوَارِثُ جَمَّةٌ . . . بَانَ امر القيس بن تملك بيقرا
وذلك على مجىء الباء زائدة فى المرفوع (٢).

واستشهد بقوله :
فَالْيَوْمَ فَاشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ . . . إِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغْفِرْ
فى موضعين :

الأول : عند تفسيره كلمة (الواغل) بأنه الداخلى على القوم ، وهم بشرىون ،
ولم يدع ، فدعم كلامه ببيت امرى القيس .

الثانى : عند استشهاده بقراءة ابن كثير : . . . إِنَّهُ مِنْ يَتَقَى وَيَصْبِرُ . . .
بسكون (يَصْبِرُ) مخففاً من (يَصْبِرُ) بالضم ، على أساس أن (مَنْ) هنا بمعنى (الذى)
وليس للشرط ، قال :

" وثانيها : أن يكون (يَصْبِرُ) مخففاً من : (يَصْبِرُ) بالرفع ، فسكن كما سكن الباء فى
قول الشاعر :

فَالْيَوْمَ فَاشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ . . . إِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغْفِرْ
والأصل : إِنَّمَا هُوَ (أشرب) بالتحريك بالرفع . (٤).

واستشهد بقوله أيضا :
إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمَسْكُ مِنْهُمَا . . . نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيَا الْقَرْنَفِلِ
وذلك لتوضيح معنى كلمة (ريا) (میان) أن ريا كل شئ رائحته (٥).

ب - النايغة ، واستشهد بقوله :
أَنْدُ التَّرْحَلُ غَيْرَ أَنْ رَكَابِنَا . . . لَمَّا تَزَلَّ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَسِدَ
وذلك على مجىء (قد) حرفاً مع حذف متعلقه فى اللفظ ، وثبوته فى التقدير (٦).

(١) ينظر : ص ٣٢ من التحقيق .

(٢) ينظر : ص ٤٦ من التحقيق .

(٣) سورة يوسف من الآية / ١٠ . . . إِنَّهُ مِنْ يَتَقَى وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ
الْمُحْسِنِينَ .

(٤) ينظر : ص ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ من التحقيق .

(٥) ينظر : ص ١٠٥٦ من التحقيق .

(٦) ينظر : ص ١٠٦ من التحقيق .

واستشهد بقوله أيضا :
قالت : أَلَا كُنْتُمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا . . . إِلَى حَامَتِنَا أَوْ نَصْفَهُ فَقَدِ

في موضعين :
الأول : على جعل (ما) لغوا ، وبإبطال عملها ، ونصب (الحمام) بـ : (ليت) .
الثاني : على أن (ليت) إذا دخلت عليها (ما) جاز إعمالها ، والغاؤها ،
والإعمال أكثر (٢) .

ج - زهير بن أبي سلمى ، واستشهد بقوله في مدح هرم بن سنان :
هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ . . . عَفَا وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا فَيُطْلِمُ
وذلك على إبدال الطاء من التاء ، وقد روى في البيت أربعة أوجه ، حكاه الإمام
الرازي (٣) .

واستشهد بقوله أيضا :
وَلَيْسَ مَانِعٌ ذِي قُرْبَى وَلَا رَحِيمٍ . . . يَوْمًا وَلَا مُعَدِّمًا مِنْ خَائِبٍ وَرَقَا
وذلك لتوضيح معنى (خبط بنعمة) الذي ورد في شعر علقمة :
وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَ بِنِعْمَةٍ . . . فَحَقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنْبٌ
وفسر (الخابط) بأنه : كل طالب (٤) .

د - الأعشى ، واستشهد بقوله :
فِي فِتْنَةٍ كَسَيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا . . . أَنَّ هَالِكَ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ
وذلك على مجيء (أن) مخففة ، واسمها : ضمير الشأن (٥) .

واستشهد بقوله أيضا :
قَالَيْتُ لَا أَرَى لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ . . . وَلَا مِنْ حَفٍّ حَتَّى تَلْقَى مُحَمَّدًا
وذلك على تسكين الباء في (تلاقى) لضرورة الشعر (٦) .

-
- (١) ينظر : ص ٦٣ من التحقيق .
(٢) ينظر : ص ١٠٧ من التحقيق .
(٣) ينظر : ص ١٢٠٩ من التحقيق .
(٤) ينظر : ص ١٢١٨ ، ١٢١٩ من التحقيق .
(٥) ينظر : ص ١٥٧ ، ١٥٨ من التحقيق .
(٦) ينظر : ص ١٠١٨ ، ١٠١٩ من التحقيق .

ثانيا : من شعراء الطبقة الثانية :

أ - الحطيئة ، واستشهد بقوله :
فَإِنْ تَكُ ذَا مَالٍ كَثِيرٍ فَاِنَّهُمْ
لَهُمْ جَامِلٌ مَا يَهْدُ اللَّيْلُ سَامِرُهُ
وذلك عند توضيحه كلمة (الجامل) بأنه : مالك الجمال ، أو : القطيع من الإبل
مع رعائه (١).

واستشهد بقوله أيضا :
يَا بَارِي الْقَوْسِ بَرِيًّا لَسْتَ تَحْسِنُهَا
لَا تَفْسِدُهَا وَأَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيَهَا
وذلك على تسكين الباء في (باريها) لضرورة الشعر ، والقياس بالنصب (٢).

ب - حسان بن ثابت ، واستشهد بقوله :
سَأَلْتُ هَذِيْلَ رَسُولِ اللَّهِ فَاجْشَعَتْ
ضَلَّتْ هَذِيْلُ بِمَا قَالَتْ لَمْ تَصِبْ
وذلك على إبدال الألف من الهمزة (٣).

ج - لبيد ، واستشهد بقوله :
نَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نَصْفَيْنِ بَيْنَنَا
فَقُلْتُ لَهُمْ هَذَا لَهَا هَذَا لِلْبَا
وذلك على مجيء (ها) للتببيه ، وتقديسها على الواو (٤).

د - قطري بن الفجاءة ، واستشهد بقوله :
فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّيْحِ دَرِيْشَةً
مَنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي
وذلك على مجيء (عن) اسما بمعنى (جانب) بدليل دخول حرف الجر عليها ؛
لأن الحرف لا يدخل على الحرف (٥).

ثالثا : من شعراء الطبقة الثالثة :

أ - الفرزدق ، واستشهد بقوله :
وَمِنَّا الَّذِي اخْتِمْ الرَّجَالَ سَاحَةً
وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِعُ
وذلك على حذف حرف الجر (من) لفظا وتقديرا ، وتعدى الفعل (اختير) بنفسه (٦).

- (١) ينظر : ص ٦٢ من التحقيق .
- (٢) ينظر : ص ١٠٢٠ من التحقيق .
- (٣) ينظر : ص ٦٤٠ من التحقيق .
- (٤) ينظر : ص ٢٣٧ من التحقيق .
- (٥) ينظر : ص ٧٨ من التحقيق .
- (٦) ينظر : ص ٩٤ من التحقيق .

واستشهد بقوله أيضا :
 أَعِدْ نَظْرًا يَأْبُدُ قَيْسَ لَعْلَمَ . . أَضَاءُ لَكَ النَّارُ الْجَمَارُ الْقَيْدَا
 وذلك على أن (لعل) لما كتب : (ما) وقعت بعدها الجملة الفعلية ، وهي :
 (أضاء لك النار) (١).

ب - العجاج ، واستشهد بقوله :
 يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبُرْدِ الضَّمَمِ
 وذلك على مجيء الكاف بمعنى (مثل) ، ولذلك استقام دخول حرف الجر عليها (٢).

واستشهد - أيضا - بقوله :
 نَحَى الذَّنَابَاتِ شَمَالًا كَثِيرًا
 وَأَمَّ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا
 ذَاتَ الْيَمِينِ غَيْرَ مَا إِنْ يَنْكَبَا
 وذلك على دخول الكاف على الضمير في (كها) اضطرارا (٣).

ج - روية ، واستشهد بقوله :
 مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافِقُ الْقَصِيَا
 وذلك على إجرائه الوصل مجرى الوقف في تشديد الباء (٤).

واستشهد - أيضا - بقوله :
 إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ
 وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَطْلُقِ
 وذلك على أنه أثبت الألف في (ولا ترضاها) ، والقياس حذفها لأجل النهي .

بعد هذا العرض السريع والموجز لاستشهاد الرازي بشعراء الطبقات الثلاث
 يطيب لنا أن نتساءل :

ألا يصح الاستشهاد بشعر المولدين ؟

وهل استشهد النحويون بكلامهم ؟

-
- (١) ينظر : ص ١٠٤ من التحقيق .
 (٢) ينظر : ص ٨١ من التحقيق .
 (٣) ينظر : ص ٨٢ من التحقيق .
 (٤) ينظر : ص ٦٧ من التحقيق .

وموقف الإمام الرازي تجاه شعر المولدين ؟
والاجابة على هذا كله تقتضي أن أقرر الحقائق الآتية :
* - يقول البغدادي : " .. وأما الرابعة : فالصحيح أنه لا يستشهد
بكلامها مطلقا ، وقيل : يستشهد بكلام من يوثق منهم ، واختاره الزمخشري .. " (١).

* - من ينعم النظر في مؤلفات علماء النحو الذين ظهروا في القرن السادس ،
الهجري وما بعده ، يلاحظ أنهم قد أقدموا على الاستشهاد بشعر المولدين الموثوق
فيهم (٢).

* - أما عن الإمام الرازي : فقد تصفحت الجزء الأخير من عرائسه ، وأنعمت
نظري فيه ، فما وجدته استشهد بشعر المولدين ، إلا بيت واحد لأبي العلاء المعري :
مَتَى سَأَلْتُ بَغْدَادَ عَنِّي وَأَهْلَهَا .. فَإِنِّي عَنْ أَهْلِ الْعَوَاصِمِ سَأَلْتُ
واستشهد به على تضعيف الهمزة في اسم الفاعل عند إرادة البالغة مع سقوط ألف
(فاعل) (٣).

وأرى أن أبا العلاء - وإن كان من الشعراء المولدين - إلا أنه من الموثوق
فيهم .

رابعاً : الاستشهاد بأمثال العرب وأقوالهم :

حفل الجزء الأخير من عرائس المحصل بكثير من أمثال العرب وأقوالهم ، واستشهد
بها الإمام الرازي تارة لإثبات قاعدة نحوية ، وأخرى لتقرير قضية لغوية :

أ - فقد استشهد بأمثال العرب في الجزء الأخير (الحروف - المشترك) وبلغ
عدد ما في هذا الجزء سبعة ، منها :

* - " بَعَيْنٌ مَا أَرَيْنَكَ " ، واستشهد به على مجيء (ما) زائدة (٤).

* - " التَّقْتُ حَلَقْنَا الْبَطَانَ " ، واستشهد به على ثبوت الألف مع لام التعريف ،
وهما ساكنان (٥).

* - " إِنَّ فِي الْمَعَارِضِ لَمُدَّوْحَةً عَنِ الْكُذْبِ " ، واستشهد به على أن الضاد

- (١) ينظر : الخزانة ٤/١ .
- (٢) ينظر : ص ٢٣٧ من التحقيق .
- (٣) ينظر : ص ٢٨ من التحقيق .
- (٤) ينظر : ص ٩٤ من التحقيق .
- (٥) ينظر : ص ١٠٤ من التحقيق .

تمنع الألف من الإمالة ، وإن وقعت بعدها بحرفين (١).

* - " مَا بِالْأَدَارِ نَافِعُ ضُرْمَةٌ " ، واستشهد به على أن الخاء المتأخرة عن الألف بحرف تمنعها من الإمالة (٢).

* - " لَمْ يَحْرَمُ مِنْ فَرْدٍ لَهُ " ، واستشهد به على إبدال الزاي من الصاد (٣).

* - " هُوَ أَخْرَقَ مِنْ حَمَامَةٍ " ، واستشهد به ، ليلقى الضوء على قول عبيد

ابن الأبرص :

عَبُو يَأْمُرُهُمْ كَمَا عَيْتُ بَيْبِضَتِهَا الْحَمَامَةُ
وَضَعَتْ لَهَا عَوْدِينَ مِنْ ضَعْفٍ وَعَوْدًا مِنْ ثَمَامَةٍ

وذلك لأن عبيدا شبه قومه بنى أسد بالحمامة في خرقها (٤).

ب - وكما استشهد بأمثال العرب ، استشهد - أيضا - بأقوالهم ، وأمثلة ذلك كثيرة ، منها :

أ - استشهد بقولهم : " هَذَا جَحْرٌ ضَبَّ خَرْبٌ " ، وذلك على جر (خرب) على الجوار ، والقياس : رفعه ؛ لأنه صفة (جحر) (٥).

ب - استشهد بقولهم : " ضُرِبَتْ فَلَانَةٌ بِعَرْقٍ " ، وذلك لإلقاء الضوء على قول الزمخشري : (وَضَرِبَهَا بِعَرْقٍ فِيهَا) (٦).

ج - استشهد بقولهم : " إِنْ تَزِينْكَ لِنَفْسِكَ ، وَانْ تَشِينْكَ لِهَيْبِهِ " ، وذلك على دخول (إِنْ) المكسورة المخففة على الفعل المضارع (يزين) ، و (يشين) ، وانهما ما يمتنع دخولهما على البتداء والخير (٧).

خامسا : الاستشهاد ببلهجات العرب :

إن من يطلع على عرائس المصطلح (الحروف - المشترك) يلاحظ أن الإمام

(١) ينظر : ص ٥٠٤ من التحقيق .

(٢) ينظر : ص ٥٠٥ من التحقيق .

(٣) ينظر : ص ٨٦٢ من التحقيق .

(٤) ينظر : ص ١٠٢٥ من التحقيق .

(٥) ينظر : ص ٣٤٢ ، ١٢٠٢ من التحقيق .

(٦) ينظر : ص ١١٣ من التحقيق .

(٧) ينظر : ص ١٥٥ من التحقيق .

الرازي ، كما استشهد بأمثال العرب وأقوالهم ، استشهد - أيضا - ببلهجاتهم ، وهذا يتضح فيما يأتي :

أ - عند حديث الإمام الرازي عن : (القول في الياء والواو فائين) ، ذكر أبنية الثلاث من المعتل الفاء (واوا) ، ثم حكى ما قاله الميداني :

" ولم يأت فتح الماضي ، وضم المضارع إلا في حرف واحد ، وهو : (وَجَدَ يَجِدُ) ، وهي لغة بني عامر ، قال لبيد بن ربيعة العامري :

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعُ الْغَوَاذَ بِشَرِّهِ . تَدْعُ الصَّوَادِي لَا يَجِدَنَّ غَلِيظًا (١)

ب - عند الحديث عن (نعم) وبيان لغات العرب فيها ، حكى ما نقله النضر

ابن شميل عن بعض العرب أنهم ينطقون (نعم) : (نعم) بالحاء المهملة (٢)

(١) ينظر : ص ٨٨٠ من التحقيق .

(٢) ينظر : ص ٢٥٧ من التحقيق .

حادى عشر : موازنات بين عرائس المحصل وبعض شروح المفصل

لقد عاهدت نفسى أن أكون منصفاً فى حديثى عن العلماء الأجلاء الذين أسهموا فى بناء صرح الإنسانية ، وأناروا لها طريق العلم والمعرفة ، وقدموا الخير للإنسانية بوجه عام ، ولطلاب المعرفة والعربية بوجه خاص .
وأنا عندما أوازن بين عرائس المحصل وغيره من شروح المفصل ، لا أحاول أن أقلل من شأن هذه الشروح ، رافعا من شأن عرائس المحصل على حساب بقية الشروح الأخرى ، فما إلى هذا قصدت ، وذلك لأن هؤلاء العلماء الذين شرحوا مفصل الزمخشري ، قد بذلوا جهودا مشكورة ، لا ينكرها إلا كل مكابر ، ولا يحاول النيل منها إلا كل من أغض عينيه عن الحقيقة ، وأعماء التعصب عن رؤية الأعمال العظيمة لخيرة العلماء وصفوة المفكرين ، فما شروح المفصل إلا ثمرة جهود مخلصة ، وأعمار أنفقتها أصحابها ، ولبيال سهروها فى سبيل خير البشرية والحفاظ على مقومات حضارتها ، وعاد تقدمها ورقتها .
وفى هذا الفصل سأوازن بين عرائس المحصل وثلاثة من شروح المفصل ، هى :

أ - شرح ابن يعيش .

ب - شرح ابن الحاجب ، المعروف بـ : " الإيضاح فى شرح المفصل " .

ج - شرح أبى محمد صدر الأفاضل الخوارزمي ، الموسوم بـ : " التخمير " .

أولا : بين عرائس المحصل وابن يعيش (١)

مما لا شك فيه أن شرح ابن يعيش أسبق شروح المفصل ظهورا ، وأوسعها انتشارا ، ولا يستطيع باحث منصف أن ينكر قيمة هذا السفر العظيم ، فهو ملاذ العلماء والباحثين قطالما اغترفوا من بحره الزاخر ، ونهلوا من موارد الصافية ، فلا تكاد تخلو رسالة منه باعتباره مرجعا من مراجع النحو التى يعتد بها ، كما لا يستطيع باحث فى النحو الاستغناء عنه .

(١) هو : يعيش بن على بن يعيش بن محمد بن أبى السرايا بن يحيى النحوى الحلبي ، موفق الدين أبو البقاء المشهور بابن يعيش ، ولد فى الثالث من رمضان المعظم سنة ٥٥٣ هـ بـ : (حلب) ، وقرأ النحو على فتيان الحلبي ، وأبى العباس البيروزي .

كان من كبار أئمة العربية ، ماهرا فى النحو والتصريف ، كما كان حسن الفهم ، لطيف الكلام ، قدم (دمشق) ، وجالس الكندي ، وطال عمره ، وشاع ذكره .
من تصانيفه : شرح المفصل ، وشرح تصريف ابن جنى . مات بـ : (حلب) سنة ٦٤٣ هـ . ينظر : البغية ٣٥١/٢ ، ٣٥٢ وشأفة النحو ١٨٤/١ ، ١٨٥ .

وأنا عندما أوازن بين الشرحين سأحاول جاهدا تسليط الأضواء على منهج كل منهما في طريقة تناوله ، متن الفصل ، ومعالجته القضايا اللغوية ، والمسائل النحوية ، ومع هذا سأشير إلى مواطن الاتفاق والاختلاف بينهما ، راجيا الله أن يجنبني الزلل والانحراف عن سواء السبيل ، فإنه نعم المولى ونعم النصير .
مواطن الاتفاق بين الشرحين :

- أ - عندما ننعم النظر في عرائس المحصل وابن يعيش نلاحظ أن كلا من شارحيهما صاغ عبارته في أسلوب سهل ، بعيد عن التكلف والتعقيد ، كما حاول كل منهما تفصيل ما أجمله الزمخشري ، واستقصا ما لم يستقصه ، واتمام ما لم يتمه .
- ب - في كلا الشرحين نجد أن شارح كل منهما قد ألم بالمسائل النحوية ، وعرف خلاقات النحاة فيها وأدلتهم .
- ج - في عرائس المحصل وابن يعيش ، ومن خلال شرحهما لفصل الزمخشري ، ندرك أن اتجاه كل منهما بصرى ، وسيله مع البصريين ، بيد أن هذا الاتجاه ظهر واضحا عند ابن يعيش ، لكنه توارى في عرائس المحصل .
- د - ابن يعيش وعرائس المحصل حفلا بآراء النحاة الذين أدلوا بدلوهم في مجال الدراسات النحوية ، كما حفلا بآراء علماء اللغة الذين يعتد بهم ، بيد أن عرائس المحصل قد تفوق في هذه الناحية على ابن يعيش .

مواطن الاختلاف بين الشرحين :

- * - من يقرأ ابن يعيش وعرائس المحصل يجد اختلافا في المنهج العام الذي سار عليه كل منهما ، فابن يعيش سار على منهج التزم به ، ولم يغيره في المجلد الرابع (موضع الموازنة) ، وقدم نصا كاملا لمتن الفصل ، لم ينقص منه شيئا ، فكان يأتي به على مرة ، أو مرتين ، أو ثلاث حسب طبيعة المسألة التي يتعرض لها بالشرح ، فإذا تعرض لفصل من فصول الزمخشري ، بدأ هكذا :
- (فصل) قال صاحب الكتاب ، ثم يورد كلام الزمخشري ، وبعد ذلك يصدر كلامه بقوله : (قال الشارح) ويستمر في شرح عبارة الزمخشري ، فإذا ما فرغ من ذلك شرع في فصل جديد بنفس الصورة التي بدأ بها الفصل السابق .
- أما إذا كان قد قسم كلام الزمخشري على مرات فإنه يستأنف عبارة الزمخشري

يقوله : (قال صاحب الكتاب) ومعدّها يورد عبارة الزمخشري ، ثم يشرح كلامه تحت عبارة (قال الشارح) ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها :

أ - في ابن يعيش :

(فصل) قال صاحب الكتاب : " ف : (من) معناها ابتداء الغاية ، كقولك (مسرت من البصرة) ، وكونها مفعضة في نحو : (أخذت من الدراهم) ٠٠ الخ .

قال الشارح : قد صدر صاحب الكتاب كلامه ، وابتدأه ب : (من) وهي حرة بالتقديم ؛ لكثرة دورها في الكلام ، وسعة تصرفها ومعانيها ، وإن تعددت فمتلاحمة (١) الخ .

ب - في ابن يعيش نلاحظ أن الشارح لم يأت بالفصل من كلام الزمخشري — مرة واحدة ، ولكنه أتى به على مرتين ، حيث يقول تحت عنوان :

(ومن أصناف الحرف : حروف الإضافة)

(فصل) قال صاحب الكتاب : " سميت بذلك ؛ لأن وضعها على أن تفضى بمعانى الأفعال إلى الأسماء ٠٠ الخ .

ومعد ذلك يشرح عبارة الزمخشري ، قائلا :

قال الشارح : اعلم أن هذه الحروف تسمى حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معانى الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها ، وتسمى حروف الجر ؛ لأنها تجر ما بعدها من الأسماء ، أى : تخفضها (٢) ٠٠ الخ .

ومعد أن ينتهى من شرح عبارة الزمخشري يعود لإكمال الفصل ، قائلا :

قال صاحب الكتاب : (وهي على ثلاثة أضرب : ضرب لازم للحرفية ، وضرب كائن اسما وحرفا ، وضرب كائن حرفا وفعلًا ٠٠٠ الخ)

ثم يشرح هذه الفقرة ، قائلا :

قال الشارح : قد قسم حروف الجر هذه إلى ثلاثة أقسام ٠٠٠ الخ .

وهكذا حتى نهاية الشرح .

وعندما يطول كلام الزمخشري ، وتتشعب مسأله النحوية ، نرى العلامة ابن يعيش يقسم الفصل ثلاثة أقسام ، ثم يتناول كل قسم على حدة ، وهذا يتجلى واضحا عند حديثه عن (قلب اليا ، واوا ، والواو ياء في الناقص) (٣) .

(١) ينظر : ابن يعيش ١٠/٨ .

(٢) ينظر : السابق ٨/٧ .

(٣) السابق ٩/١١ ، ١٢ ، ١٣ .

هذا هو المنهج العام الذي سار عليه ابن يعيش في شرحه ، والتزمه في
(الحروف - المشترك) ولم يحد عنه .

أما الإمام الرازي فقد وضحت منهجه فيما سبق ، وبينت أنه كان يأتي بكلام
الزمخشري تحت كلمة (المتن) يعقبها بكلمة (قوله) ثم يورد بعد ذلك عبارة
الزمخشري .

بعد ذلك يأتي بكلمة (التفسير) وتحتها يشرح عبارة المصنف التي أتى بها ،
فإذا فرغ من ذلك أتى بعبارة أخرى للزمخشري ، تحت كلمة (قوله) ، ثم يستأنف
الشرح مباشرة ، وهكذا حتى يفرغ من الفصل .

وهذا هو المنهج العام الذي سار عليه الإمام الرازي في المجلد الرابع -
(الحروف - المشترك) ، لكنه - أحيانا - كان يخرج عن هذا المنهج ، فلا يصدر
عبارة المصنف بكلمة (المتن) كما لا يصدر شرحه بكلمة (التفسير) ، ولكنه يبدأ شرحه
مباشرة بكلمة (قوله) يعقبها بعبارة الزمخشري ، ثم يستأنف الشرح مباشرة ، حتى إذا
ما فرغ من شرح هذه العبارة ، أورد أخرى للمصنف تحت كلمة (قوله) ، ثم يشرحها ،
وهكذا حتى نهاية الفصل .

وأحيانا كان الإمام الرازي يترك كل هذا ، ويمتدج كلامه بكلام المصنف ، وفي
أثناء هذا تدو بعبارة الزمخشري وتتلاشى ، ولقد وضحت كل هذا مشفوعا بالأمثلة
عند حديثي عن منهج الإمام الرازي في عرائسه (١) .

وعند الموازنة بين المنهجين نلاحظ أن ابن يعيش قد تفوق في هذا على
الإمام الرازي ، لأن ابن يعيش أورد نص الزمخشري متكامل ، لم ينقص منه كلمة ،
فقارنه يستطيع أن يلم بأطراف المسألة عند المصنف والشارح ، وليس في حاجة إلى
أن يصطحب معه متن الفصل .

أما عرائس المحصل فلأن صاحبه قسمه جزأ جزأ فقارنه مضطرا أن يصطحب معه
متن الفصل ، ليحيط علما بكلام المصنف ، حتى لا يجد غتا في متابعة كلام الزمخشري ،
وهذا ما دفعني إلى كتابة متن الفصل أعلى الصفحة ، ليكون الأمر واضحا أمام القارئ .

« - في شرح ابن يعيش استطعت أن أتعرف على بصرية صاحبه بوضوح ، وذلك من
خلال عرضه أدلة البصريين ، وكثرة استشهاد به ، قاله أعلام البصريين ، أمثال

سيدييه ، والمبرد ، والسيرافي وغيرهم ، وابن يعيش في أشياء شرحه كان يكشف عن بصريته بصريح لفظه ، حيث يقول عند حديثه عن (من) وبما أنها لا تكون عند سيدييه إلا في المكان " وقد أجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ، وهو رأى أبى المبردين المبرد ، وابن درستويه من أصحابنا .. (١) " .

ومثل هذا يقوله عند الحديث عن (حذف جواب الشرط للعلم به في مثل : " لو ذات سوار لطمتي ") :

" وقال أصحابنا : إن حذف الجواب في هذه الأشياء أبلغ في المعنى من إظهاره .. (٢) " .

وهنا نلاحظ في وضوح بصرية ابن يعيش ، وسيله الواضح إلى البصريين ، بينما تبيحت عرائس المحصل ، فلم أجد في المجلد الرابع مثل هذه العبارات التي جاءت على لسان ابن يعيش .

* — عند عرض المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون لاحظت أن الإمام الرازي ، كان يعرض رأى كل فريق وأدلته ، وكان يقف موقفا محايدا في كثير من هذه المسائل . أما ابن يعيش فيبدو أن اتجاهه البصري الواضح ، وسيله الشديد إلى البصريين جعله — أحيانا — يغفل رأى الكوفيين ، ولا يتعرض لما قالوه في المسألة ، وهذا يتضح عند التعرض لقول الزمخشري :

(والشرط كالاستفهام في أن شيئا ما في حيزه لا يتقدمه)

هنا نجد ابن يعيش يكتفي بشرح كلام الزمخشري الذي تبني وجهة نظر البصريين ، ولا يتعرض إلى ما قاله الكوفيون في هذه المسألة (٣) .

أما صاحب العرائس فقد عرض رأى البصريين ، وبين أدلتهم ، ثم عرض رأى الكوفيين ، ووضح أدلتهم ، ولم يكتف بهذا ، بل ذكر ما حكاه أبو البركات عن الكوفيين . وهذا موقف لصاحب العرائس جدير بالتنويه .

* — في ميدان التعرض للشواهد الشعرية ، وتوضيح مفرداتها ، وبما معناها العام ، ونسبتها إلى قائلها ، وإظهار ما فيها من روايات ، وأعراب بعض كلماتها نجسده أن

(١) ابن يعيش ١١/٨ .

(٢) السابق ٩/٩ .

(٣) السابق ٩/٢ — ٩ .

(٤) ينظر : ٣٥٩ ، ٣٦٠ من التحقيق .

عرائس المحصل قد تفوق في هذا على ابن يعيش ، فلقد كان الإمام الرازي يمسس
مفردات البيت موضع الاستشهاد ، ومعناه العام ، وما جاء فيه من روايات ، وأحياناً يذكر
مناسبتة ، ويوضح موطن الاستشهاد ، ويعرب بعض كلماته .
واعتمد الإمام الرازي في ذلك على معاجم اللغة ، مثل الصحاح للجوهري ، والشامل
في اللغة لأبي منصور الأصبهاني .

كما اعتمد على الكتب التي غنيت بشرح الشواهد النحوية ، مثل شرح أبيات
الكتاب لابن السيرافي ، وهذا كله يتضح فيما يأتي :

عندما استشهد الزمخشري بقول امرئ القيس :

وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يَقْدُنَ بِأَرْسَانِ

على مجيئ (حتى) عاطفة ، وابعدها مبتدأ ، نجد أن ابن يعيش يورد البيت
كاملاً :

سَرِيتْ بِهِمْ حَتَّى يَكُلَ مَطِيهِمْ . . . وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يَقْدُنَ بِأَرْسَانِ

ثم يبين الشاهد فيه ، ويوضح المعنى العام ، ويكتفى بهذا (١) .

أما صاحب العرائس فأتى بالبيت موضع الاستشهاد ، وأتى ببيت قبله ، وهو :
وَمَجَّرَ كَفْلَانَ الْأَنْعِيمِ بِالْبَيْغِ . . . دِيَارَ الْعَدُوِّ ذِي زُهَاهُ وَأَرْكَسَانِ
ثم وضع مفردات البيتين ، وأشار إلى ما في البيت موضع الشاهد من روايات ، وبين المعنى
العام ، وذكر موضع الشاهد ، وأعرّب بعض الكلمات ، واستعان في كل هذا بشرح
أبيات الكتاب لابن السيرافي (٢) .

وهنا نذكر تمام الإدراك تفوق صاحب العرائس في هذا الميدان على ابن يعيش .

« — عند حديثي عن منهج الرازي في عرائسه أشرت إلى أنه استعان كثيراً في شرحه
بكتب الزمخشري الأخرى ، مثل : حواشي الزمخشري على المفصل ، والكشاف ، والأنموذج ،
وأساس اللغة (٣) ، ولم أجد هذا واضحاً عند ابن يعيش .
وأرى أن هذه ميزة تسجل لصاحب العرائس .

(١) ابن يعيش ١٩/٨ .

(٢) ينظر : ص ٣٢ — ٣٣ من التحقيق .

(٣) ينظر : ص ٤٨ من الدراسة .

« — أشرت — فيما سبق^(١) — إلى أن الإمام الرازي عندما شرع بشرح المفصل اطلع على نسخ كثيرة ، منها ما قرئ على الزمخشري ، ومنها ما صوره الزمخشري بنفسه ، ومنها نسخ أقرها تلميذ الزمخشري ، مثل العمراني ، وقد أشار الإمام الرازي إلى كل ذلك ، ولم أجد مثل هذا عند ابن يعيش .
وهذا لا يمنع أن يكون ابن يعيش قد اطلع على نسخ كثيرة ، واعتمد نسخة عنه . رأى أنها أفضل نسخة للمفصل ، بيد أنه لم يصرح بذلك ، ولم يشر إليه ففى شرحه .

« — من خلال قرائتي في ابن يعيش أدركت أن صاحبه لم يكن يميل إلى الاستطراد في شرحه ، فلم يكن يخرج عن الهدف الذي نصب نفسه له .
أما صاحب العرائس فأحيانا كان يستطرد في شرحه ، وخاصة عند تعرضه للشواهد الشعرية ، وذلك بالإفاضة في الشرح ، مع عدم الاكتفاء بالبيت موضع الشاهد ، ولكنه يذكر بيتا قبله ، أو بعده ، وأحيانا يذكره بين عدة أبيات ، ثم يفسر المفردات ، والمعنى العام ، والروايات في البيت ، ويعرب بعض الكلمات ، ولا يكتفى بهذا ، بل يذكر قصصا ، ويشير إلى حكايات تجعله يخرج عن الضهج العام الذي سار عليه ، وسوف يتضح هذا عند وضع عرائس المحصل في الميزان^(٢) .
وما ذكرته ميزة ينبغي أن تسجل لابن يعيش .

« — من يدقق النظر في أسلوب ابن يعيش يلاحظ أنه قرأ ، واستوعب ما قرأ ، وتفاعل به معه ، ثم صهر ذلك كله عقله الذكي ، فصاغه بأسلوبه ، ولهذا لم يكن يشير إلى من نقل عنهم إلا نادرا ، وإذا أشار فإنه يكتفى بهذا دون نقل نصوص .
أما صاحب العرائس فنقل كثيرا ، وكان ينسب النصوص إلى قائلها ، وفي معظم الأحيان كانت تقف مهمته عند هذا الحد .

ومن خلال ما سبق أستطيع أن أقول : إن أسلوب ابن يعيش وعرضه في كتابه يدل على البراعة الفائقة ، والقدرة على الاستيعاب ، والسيطرة على الموضوع ، وامتلاك ناصية القول ، كما تدل على ذكاء مفرط .

أما أسلوب صاحب العرائس فيوحى بأن صاحبه غزير المعلومات ، كثير الاطلاع ،

(١) ينظر : ص ٥٥ من الدراسة .

(٢) ينظر : ص ١٠٠ من الدراسة .

معنيا بحمد الآراء وأنه قد امتلك مكتبة لغوية ونحوية حافلة بأسماء الكتب .

« — ابن يعيش كان يبدأ شرحه بعد إيراد عبارة الزمخشري مباشرة ، دون ذكر مقدمات أو تمهيد للموضوع ، وهذا يتضح فيما يأتي :

عند تعرض ابن يعيش لقول الزمخشري :

(الحرف : ما دل على معنى في غيره ، ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه)
بدأ في شرحه مباشرة ، قائلا :

قال الشارح : لما فرغ من الكلام على قسما الاسم والفعل ، انتقل إلى الكلام على الحرف ، والحرف : كلمة دلت على معنى في غيرها (١) .

أما صاحب العرائس فقد مهد لهذه المسألة ببحثين :

أولهما : عن الحرف في أصل اللغة .

والثاني : عن الحرف عند النحويين .

وبعد أن انتهى من بيان هذا كله شرع يشرح عبارة الزمخشري وفق النهج العام الذي سار عليه في شرحه (٢) .

ولاشك فطريقة صاحب العرائس — هنا — تهيب « ذهن القارئ » للموضوع ، وتثري معلوماته النحوية ، وتساعد على أن يلم بأطراف المسألة .

ثانيا : بين عرائس المحصل والإيضاح لابن الحاجب (٣)

ابن الحاجب من ألمع نجوم القرن السابع الهجري التي ظهرت في مجال الدراسات النحوية والصرفية ، وله مكانته المرموقة بما تركه من تراث يشهد بقيمة هذا الرجل العلمية ورسوخ قدمه في هذا المضمار .

فما لا شك فيه أن ابن الحاجب عرف بين العلماء بكافيته الشهيرة التي قامت حولها الشروح والدراسات المستفيضة ، تحاول كشف أسرارها وإظهار روائعها .

كما اشتهر بشافيته التي شرحها العلامة الرضوي وغيره ، هذه الشافية التي يجد فيها الخلاصة الوافية كل من يريد أن يلم بمسائل الصرف ويحيط بقضاياها ، فهي المنهل العذب ، والمورد الصافي الذي طالما نهل من معينه طلاب الدراسات الصرفية والباحثون في هذا الفن .

(١) ابن يعيش ٢/٨ .

(٢) ينظر : ص ٦١ من التحقيق .

(٣) هو : عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس العلامة جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب الكندي الدويني الأصل ، الإسناثي المولد .

ولد سنة ٥٧١ هـ ب : (إسنا) في صعيد مصر ، وكان ذكيا بارعا .

لهذا كله ومن أجله رغب في إقامة موازنة بين عرائس المحصل وإيضاح ابن الحاجب ؛ ليستطيع القارىء أن يدرك مدى الاتفاق والاختلاف بين الكتابين ، ويتعرف على منهج كل منهما في طريقة شرح المفصل ، وعرض قضايا اللغوية ومسائله النحوية والصرفية .

أوجه الاتفاق بين الشرحين :

أ - إن من يقرأ عرائس المحصل وإيضاح ابن الحاجب يلاحظ أنهما اتفقا فيما يأتي :
أ - كل من الكتابين يشرح مفصل الزمخشري ، ويحاول إظهار مسائله النحوية والصرفية بعبارة واضحة .

ب - كل من الكتابين تتبع متن المفصل جزءاً جزءاً .

أوجه الاختلاف بين الشرحين :

من خلال قراءتي في هذين الشرحين أدركت أن مواطن الاختلاف بينهما أكثر من مواطن الاتفاق ، وهذا يتضح فيما يأتي من الأمثلة ، ومن خلال الموازنة بين نصوص الكتابين :

أولاً : عند الحديث عن (من) الجارة ، جاء في إيضاح ابن الحاجب ما يلي :
(فصل) قوله : (ف : " من " معناها ابتداء الغاية . . إلى آخره) ثم يشرح ابن الحاجب عبارة الزمخشري هذه بقوله :
" وتعرفها بأن يصح معها (إلى) الانتهاء لفظاً وتقديراً ، كقولك : (سرت من البصرة إلى بغداد) .

وقد يأتي لغرض الابتداء ، دون أن يقصد إلى انتهاء مخصص إذا كان المعنى لا يقتضى إلا الابتداء منه ، كقولك : (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) ، و (زيد أفضل من عمرو) وأشياء ذلك ، فتكون بمعنى ، وتعرفها بأن يصح موضعها بمعنى ، كقولك : (أخذت من الدراهم) .

من تصانيفه : الكافية وشرحها ونظمها ، الوافية وشرحها ، الإيضاح في شرح المفصل (موضوع الموازنة) ، الأمالي في النحو ، والشافية وشرحها في الصرف .
توفي سنة ٦٤٦ هـ .

ينظر : البغية ١٣٤ / ٢ ، ١٣٥ وشاة النحو / ١٨٦ .

وقد تكون مبينة ، وتعرفها بأن تكون كالصفة لما قبلها ، كقوله تعالى :
 "فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ" (١) . أى : الذى هو الوثن .
 وقد قيل : إن البعضية ما يكون المذكور قبلها لفظا أو معنى بعضا ما بعدها ،
 والتى للتبيين عكس ذلك .

فعلى هذا إذا قلت : (أخذت درهما من الدراهم) فهى مبعضة على
 التفسير الثانى ، مبينة على التفسير الأول .
 ومزيدة ، وتعرفها بأن تسقطها ، فيبقى الكلام على أصل معناه ، كقولك :
 (ما جاءنى من أحد) (٢) .

أما صاحب العرائس فقد استهل حديثه بقوله :
 "الضرب الأول : فيما لا يكون إلا حرفا جارا ، وعدد حروفه تسعة : أولها : (من)
 وهى لا ابتداء الغاية ، وقد اختلف فيها البصريون والكوفيون : فذهب أهل الكوفة :
 إلى أنه يجوز استعمالها فى الزمان والمكان . وذهب البصريون : إلى أنه يقتضى
 استعمالها فى الزمان .

واحتج أهل الكوفة بقوله تعالى : "لَمْ يَسْجُدْ وَاسْتَسْوَأْ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوْلَى
 يَوْمٍ أَهَقَ أَنْ تَقُومَ فِيهِ" (٣) .
 وقال البصريون : تقديره : من تأسيس أول يوم ، فحذف المضاف ، وأقيم
 المضاف إليه مقامه .

قالوا : وإنما اختلفت بالمكان ؛ لأن (مند) لا ابتداء الزمان ، فكما لا يجوز
 أن يقول : (سرت من بغداد) ، كذلك لا يجوز أن يقول : (مارأيت من يوم السبت) .
 قال صاحب التفصيلة : إنها حرف يدل على ابتداء الغاية فى الأمكنة ، والازمنة
 وغيرهما .

قوله : (وكونها مبعضة فى نحو : "أخذت من الدراهم" ومبينة فى نحو : "فَاجْتَنِبُوا
 الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ" ، ومزيدة فى نحو : "ما جاءنى من أحد" راجع إلى هذا) .

وهذه عبارة الزمخشري ، شرحها الإمام الرازى بقوله :
 "اعلم أن هذا الكلام يتضمن حكيمين :

- (١) سور القحج ، من الآية / ٣٠ .
- (٢) ينظر : الايضاح ١٤٢/٢ ، ١٤٣ .
- (٣) سورة التوبة ، من الآية / ١٠٨ .

أحدهما : أن (من) تستعمل لكل واحد من هذه المعاني الثلاثة .
والآخر : أن هذه المعاني الثلاثة بأسرها ترجع عند التحقيق إلى المعنى الأول ،
وهو ابتداء الغاية .

أما بيان الأول : فهو أن قولك في التبعيض : " أخذت من الدراهم " معناه :
أخذت بعضها منها ، وهذا يدل على أنه لم يأخذ جميعها .
وقوله تعالى : " فاجتنبوا الرجس من الأوثان " (١) .

قال في الكشف : " ومن الأوثان بيان للرجس ، وتمييز له ، كقولك : " عندى عشرون
من الدراهم " ؛ لأن الرجس مبهم ، يتناول غير شيء ، فكانه قال : فاجتنبوا الرجس
الذى هو الأوثان " (٢) .

وسميت الأوثان رجسا على طريق التشبيه ، يعنى أنكم تنفرون بطباعكم عن
الرجس ، وتتجنبونه ، فعليكم أن تنفروا عن الأوثان مثل تلك النفرة .

قال ابن السراج : " الرجس : اسم جنس يقع على الأوثان وغيرها من
المحرمات ، فلما دخلت (من) بينت أن المراد من الجنس بعض أنواعه ، وهو الأوثان .
وقوله : (ما جاءنى من أحد) كلمة (من) فيه زائدة ، على معنى أنها لو لم
تدخله كان الكلام مستقيما ، ولا يراد به أنها لا تغيد شيئا ، فإنها تغيد التوكيد
بالإجماع ، ولا تدخل إلا على النكرات ، دون المعارف .

وأما بيان الأمر الثانى ، وهو أن (من) فى هذه المعاني الثلاثة ، ترجع إلى
معنى (من) التى لا ابتداء الغاية ، فهو أنك إذا قلت : " أخذت من الدراهم " ،
فقد جعلت ابتداء ما أخذته " من الدراهم " .

قال أبو العباس : " إنما دل على التبعيض ، من حيث صار ما بقى انتهاه له ،
والأصل واحد " .

قال أبو العباس : قولك : " زيد أفضل من عمرو " فإنما ابتدأت فى إعطائه الفضل ،
من حيث عرفت فضل عمرو ، فابتدأت من هذا الموضع ، فلم يخرج من ابتداء الغاية .
وقوله : (من الأوثان) فإنما معناه : الذى ابتدأوه من هذا الصنف .

قال أبو محمد : " وكذا كونها مزيدة راجع إلى معنى الابتداء أيضا فى قولك : " هل
من رجل فى الدار ؟ " ، و " ما جاءنى من رجل " لاستغراق الجنس ؛ لأنها دخلت
لا ابتداء الجنس إلى انتهاه .

(١) سورة الحج ، من الآية / ٣٠ .

(٢) الكشف ٤ / ٨٣ .

والتقدير : هل من رجل إلى ما في قوله : " في الدار " ، إلا أنه اكتفى
بذكر (من) عن ذكر (إلى) ، دلالة إحدى الغائبتين على الأخرى .
فإن قلت : قد ذكرت أن (من) هذه مفيدة للتوكيد ، ولم تثبتوا جهة التوكيد ،
لأسيما وقد نص ابن السراج على أن قولك : " ماضرت من رجل " إنما هو : " ماضرت
رجلا " .

قلت : قال سيويه : إذا قلت : " ما جاءني رجل " فاللفظ عام ، ولكن يحتمل
أن يؤول ، فيقال : ما جاءني رجل ، بل رجلان ، أو رجال .
وإذا قلت : " ما جاءني من رجل " اقتضى نفي جنس الرجال على العموم من
غير تأويل .

فهذا هو المراد من قولهم : (إنها تفيد التوكيد) (١) .
وعند الموازنة بين النصين السابقين يتضح لنا ما يأتي :

أ - أورد ابن الحاجب جزءاً قليلاً من كلام المصنف ، ثم شرح كل ما يتعلق بهذه المسألة ،
وهذا هو المنهج العام الذي سار عليه العلامة ابن الحاجب في (الحروف - المشترك) .
أما الإمام الرازي : ففي بداية الأمر منج عبارته بعبارة الزمخشري ، وبعد ذلك
أتى بكل ما قاله الزمخشري في المسألة ، بيد أنه عرضه متفرقا : جزءاً جزءاً ، متناولاً
كل جزء بالشرح .

ب - اختلف البصريون والكوفيون في إفادة (من) للزمان والمكان ، ولم يشر ابن الحاجب
إلى ذلك ، وأشار إليه الإمام الرازي ، بما يتضح معه أن ابن الحاجب ، لم يكن يعنى
في شرحه - أحياناً - بعرض المسائل الخلاقية .

ج - لم يهتم ابن الحاجب بأقوال العلماء في هذه المسألة ، بعكس الرازي الذي
دعم شرحه بما قاله أئمة النحاة ، أمثال : سيويه ، والمبرد ، وابن المراج ، وأبى
محمد .

د - في إيضاح ابن الحاجب (الحروف - المشترك) لم أجد ، يستعين في شرحه
بكتب الزمخشري الأخرى ، مثل : الكشف وغيره ، بعكس الإمام الرازي الذي كان
دائماً يستعين بهذه الكتب ، والنص السابق خير شاهد لذلك .

(١) ينظر : ص ١٤-١٨ من التحقيق .

هـ - من خلال النصين السابقين نلاحظ أن الإمام الرازي كان ترويا في شرحه ، يصوغ عبارته في سؤال وجواب ؛ ليشير ذهن القارئ ، كما ورد في النص السابق :

” .. فإن قلت : قد ذكرتم أن (من) هذه مفيدة للتوكيد ...

قلت : قال سيدييه .. الخ .

ولم أجد مثل هذا في نص ابن الحاجب .

و- عند قراءة النصين والانتها ، منهما نلاحظ أن ابن الحاجب يميل في شرحه إلى الإيجاز غير المخل ، أما الرازي فكان يميل إلى الإطناب ، واستقصاء المسألة من جميع جوانبها .

ز- في النصين السابقين نلاحظ أن الإمام الرازي يميل في شرحه إلى التقسيم والتفريع ، فهو يقول :

” اعلم أن هذا الكلام يتضمن حكيمين :

أحدهما : أن (من) الخ .

والآخر : أن هذه المعاني .. الخ .

ولم ألاحظ مثل هذا - كثيرا - في إيضاح ابن الحاجب .

ثانيا : عند الحديث عن (الحروف المشبهة بالفعل) أورد الزمخشري في مفصله

عدة أبيات مستشهدا بها ، منها :

أ - تَحَلَّلْ عَالِجَ ذَاتِ نَفْسِكَ وَانظُرْ
ب - أَعِدْ نَظْرًا يَأْبُدُ قَيْسَ لَعْلَمَا
ج - قَالَتْ أَلَا لَيْتَنَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا
.....

وقد التأمل في هذه الشواهد ؛ لنرى موقف ابن الحاجب والرازي منها ، نلاحظ

أن ابن الحاجب أتى بجزء من الشاهد الأول ، وهو :
..... لَعْلَمَا أَنْتَ حَالِمٌ

وأتى ببعض البيت الثاني :

..... لَعْلَمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارَ

وأتى بالشاهد الثالث كما هو .

بيد أنه لم يتعرض لهذه الشواهد بكلمة واحدة ، والتزم حيالها الصمت (١) .

(١) ينظر : إيضاح ابن الحاجب ١٦٣/٢ ، ١٦٤ .

أما الإمام الرازي فقد أتى بالشاهد الأول ، وأتى ببیت قبله ، وهو :
 أَتَتْنِي يَمِينٌ مِنْ أَنْاسٍ لِيَرْكَبَنَنْ . . . عَلَى وَدُونِي هُضْبُ غُولٍ مَقَادِمُ ؟
 ثم بين الشاهد ، وأعرب بعض كلمات البيتين ، وأرجع الضمائر فيهما ، وأشار - أيضا -
 إلى ما يروى في البيت الذي يسبق البيت موضع الاستشهاد ، ولم يكتف بهذا ، بل وضع
 المعنى العام للبيتين .

وهكذا نلاحظ الإثراء في عرائس المحصل ، واهتمامه بالشواهد من جميع
 نواحيها ، بعكس الإيضاح الذي جاء موجزا .

كذلك الشاهد الثاني أورد الإمام الرازي كاملا ، وبين الشاهد فيه ثم فسر
 بعض كلماته ، مستعينا بما قاله الجوهري ، ووضح معناه العام من خلال ما قاله
 أبو محمد صاحب التخمير .

أما الشاهد الثالث : فأتى به الإمام الرازي كاملا ، ولم يكتف بهذا ، بل أتى

ببيت قبله ، وهو :
 أَحْكَمْ كَحْكَمِ فِتَاةٍ الْحَيِّ إِذْ نَظَرْتُ . . . إِلَى حَمَامٍ شَرَّاعٍ وَارِدِ الثَّيْبِ
 ثم أفاض في شرح المفردات ، وبيان المعنى العام ، مستعينا بما قاله عبد المجيد (١) .

ثالثا : عند الحديث عن (الحروف المشبهة بالفعل) لاحظت أن ابن الحاجب بدأ
 شرحه بقوله : " قد تقدم وجه تشبيهها بالفعل في المرفوعات . . (٢) " .

أما الإمام الرازي فإنه مهد لهذا الموضوع بذكر بحثين ، بين فيهما ما قاله
 العلماء في عددها ، وفي أوجه مشابهتها بالفعل .

وهذه ظاهرة عامة لاحظتها في كلا الشرحين ، فابن الحاجب لا يمهّد لموضوعاته ،
 أما الرازي فكان - غالبا - يمهّد لهذه الموضوعات .

رابعا : أشرت مرارا إلى أن الرازي ، كان معنيا بنسخ الفصل ، حريصا أشد الحرص على
 تنبيهها ، وبخاصة النسخ التي قرئت على الزمخشري ، أو أقرها تلاميذه ، وطالما أشار
 إلى هذا في عرائسه ، لكني لم أجد ما يشير إلى مثل هذه العناية في إيضاح ابن الحاجب .
 وفي نهاية المطاف حول هذين الشرحين العظيمين أحب أن أشير إلى أن منهج ابن
 الحاجب في كل مؤلفاته كان يميل إلى الإيجاز والتركيز ، ويكتفى بالإشارة أحيانا ،
 والتلميح تارة أخرى .

(١) ينظر : ص ١٠٤ - ١٠٨ من التحقيق .

(٢) ينظر : إيضاح ابن الحاجب ١٦٢/٢ .

أما كتب الرازي فعندما نقرأها نلاحظ التفصيل ، والتحليل ، والتقسيم ، والميل إلى الإطناب .

وجزى الله العالمين خير الجزاء ، وفقر لهما جزاء ما أسدياه للعلم والمعرفة .

ثالثا : بين عرائس المحصل والتخمير لأبي محمد صدر الأفاضل الخوارزمي (١)

يعتبر (التخمير) من أسبق شرح الفصل ، ومن أعظمها قيمة ، وأكثرها فائدة . وواقع الأمر أن هذا الشرح جميل في عبارته ، وفي طريقة عرضه للمسائل النحوية ، وفي المنهج العام الذي اتبعه صدر الأفاضل في معالجة متن الفصل .

وسر جمال عبارة هذا الكتاب أن مؤلفه أديب منحه الله حسا مرهفا ، وذوقا رفيعا ، وميانا ساحرا ، استطاع به أن يصوغ المسائل النحوية في أسلوب شيق واضح . فالكتاب رائع في طريقة عرضه ، وفي أسلوبه ، وكيفية معالجته للشواهد ، أسلوبه وسط ، لاهويا لإيجاز المخل ، ولاهويا لإطناب الممل ، لكنه وسط بين هذا وذاك ، جمع بين التركيز والتوضيح ، مما يدل على مهارة فائقة لصاحبه في حسن التأليف ، ومراعاة أدبية في إبراز الشواهد النحوية .

وسا هو جدير بالذكر أن الجزء الأول من هذا الكتاب قد حققه الدكتور عبد الرحمن العيثيمين ، ونال به درجة (الدكتوراه) ، كما أشرت إلى ذلك عند حديثي عن شرح الفصل .

أما الجزء الأخير (الحروف - المشترك) فما زال مخطوطا ، ولقد حصلت عليه من المتحف البريطاني بـ : (لندن) بعد عناء ، وطول محاولات ، وأمد قد طال .

وإذا تساؤلنا عن سبب عقد موازنة بين عرائس المحصل والتخمير ؟ فالإجابة على هذا التساؤل تقتضينا أن نقول :

إن صاحب العرائس أفاد كثيرا من هذا الشرح ، ونقل عنه نصوبا مطولة ، ويكفى أن نلقى نظرة سريعة على فهرس الأعلام ، لنرى كم من الصفحات تردد فيها اسم أبي محمد ، لنذكر مدى تأثير الإمام الرازي بهذا الشرح ، وفيما يأتي سألقى الأضواء على هذين الشرحين ، لأبين أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما ، والله ولي التوفيق .

(١) تنظر ترجمته : ص ٢ من التحقيق .

أوجه الاتفاق بين عرائس المحصل والتخمير :

عندما ننعم النظر في هذين الشرحين ، نلاحظ أنهما اتفقا فيما يأتي :

أ - كل من الشرحين وضع الفصل في عبارة سهلة ومعينة عن التكلف والغموض .

ب - كل منهما كان يعنى بتفسير الكلمات اللغوية ، وبيان المعنى العام ، وتكملة البيت موضع الاستشهاد إن ورد ناقصا ، وبيان الشاهد فيه ، وإظهار ما فى الشواهد من روايات ، وأعراب بعض كلماتها .

بيد أن الإمام الرازى تفوق على صاحب التخمير فى هذه الناحية .

ج - كل من الرازى ، وأبى محمد سلك فى شرحه مسلكا تربويا ، حيث كان يصوغ عبارته - أحيانا - فى صورة سؤال ، ثم يتولى الإجابة عنه ، وما ذلك إلا ليجذب القارى ، ويشير انتباهه .

د - لاحظت أن كلا الشارحين - يمهّد - أحيانا - للمسائل النحوية قبل عرضها ، وأمثلة ذلك كثيرة ، منها :

أ - عند الحديث عن (على) ومجيئها اسما ، يورد أبو محمد عبارة الزمخشري هكذا :

" قال جار الله : (وهو اسم فى نحو قوله :
غَدَتِ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا

أى : من فوقه) " .

ثم يتولى شرح هذه العبارة ، قائلا :

" قال المشرح : إنما يستعمل اسما إذا دخلت عليه (من) خاصة ، وإن لافرق بينهما حرفا ، وبينها اسما .

فإن سألت : (على) كما تكون اسما وحرفا ، فكذلك تكون فعلا ، تقول : " عَلَا زَيْدًا ثَوْبٌ " ، كما تقول : " عَلَى زَيْدٍ ثَوْبٌ " فهو أحد الأشياء ، فكيف أورده فيما هو أحد الشيئين ؟

أجبت صورته إذا كان فعلا غير صورته إذا كان حرفا ، وأاسما .

تمامه : تَصِلُ عَنْ قَبِيضٍ بِيَدٍ مَجْهَلٍ

تصل - بالصاد المهملة - يقال : جاءت الخيل تصل عطشا ، وذلك إذا سمعت لأجوافها صليلا ، أى : صوتا .

القيض : ما يفلق من قشور البيض الأعلى . يصف قطعة .
وعند التأمل في هذا النص نلاحظ أن عبارته سهلة ، وواضحة ، وأن صاحبه
صاغه في صورة سؤال وجواب ، وأكمل الشاهد الذي أتى به المصنف ، ثم وضع بعض
مفرداته ، وكشف النقاب عن معناه العام (١) .
ومثل هذا كان يصنع الإمام الرازي ، كما بينت ذلك مرارا (٢) .

ب- عند الحديث عن (حذف حرف الجر ، وتعدى الفعل بنفسه) يـورد
صاحب التخمير قول الزمخشري هكذا :

" قال جار الله :

فصل " وتحذف حروف الجر ، فيتعدى الفعل بنفسه ، كقوله تعالى : " وَاخْتَارَ مُوسَى
قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا رِمِيقَاتِنَا " (٣) .

وقوله :

أمرتكم الخير فافعل ما أمرتكم به .

ثم يشرح في شرح كلام المصنف ، قائلا :

" قال المشرح : تمام البيت الأول :
وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِعُ

البيت للفرزدق ، ومعه :
وَمِنَّا الَّذِي قَادَ الْجِيَادَ عَلَى الْحَفَا . . . بِنَجْرَانٍ حَتَّى صَبَحَتْهَا التَّرَابِيعُ
الزعازع : جمع زعزعه ، وهى : الريح الشديدة ، أراد : الشتاء ، وفيه نقل الألبان ،
وتعدم الأزواد ، ويضن الجواد .

يقول : وهو جواد فى مثل هذا الوقت ، وعنى بهذا الجواد : غالب بن صعصعة ،
وكان جوادا ، وهو الذى عاقر سحين ين وشيل الرياحى فعقره .
عنى بالذى قاد الجياد على الحفا فيما يقال : عمر بن جرير بن نهشل ، ويقال : بل
الأضبط بن قريع من بنى ثعل ، ويقال : بل الأقرع بن حابس ، وهذا أشبه بشعره .
يريد أنه أبعد الغزاة حتى حفيت خيله إلى أن أتى (نجران) ، ونظم الترابيع ،
وهى الخيل الكرام .

(١) ينظر : التخمير ٢ ورقة ١٢٨ (مخطوط) .

(٢) ينظر : ص ٧٤ ، ٧٥ من التحقيق .

(٣) سورة الأعراف ، من الآية / ١٥٥ .

وقيل : هي التي انتزعت من أيدي الأعداء . وقيل : هي التي تنزع إلى أوطانها .
تمام البيت الثاني : فقد تركتك ذا مال وذا نسب .
وهكذا نلاحظ أن صاحب التخمير يعرض شرحه في أسلوب واضح ، ويهتم بالشواهد
الشعرية ، فيكملها ، ثم يوضح مفرداتها ، ويبين مناسبتها ، وما قيل فيها من روايات .
وعندما ننظر إلى مقاله الإمام الرازي في عرائسه في هذا الموضع نراه يصنع
صنيع أبي محمد ، ويتفوق عليه في التفسير اللغوي ، مستعيناً بما قاله الجوهري (٢) .

أوجه الاختلاف بين الشرحين :

كما كان بين الشرحين اتفاق في بعض الأمور ، بينهما كذلك اختلاف في بعض
المواضع ، وذلك يتضح فيما يلي :

أ - عند النظر في التخمير نجد أن صاحبه سار على منهج عام ، لم يحد عنه في
الجزء الأخير (الحروف - المشترك) ، حيث كان يأتي بكلام الزمخشري تحت عبارة
(قال جار الله) ، ثم يبدأ شرحه بقوله : (قال المشرح) ، صحيح أن كلام أبي
محمد والرازي قد جزأ من الفصل ، وكان يأتي به جزء جزء ، ويتناول كل جزء بالشرح .
بيد أن أبا محمد حافظ على نص الفصل ، فلم ينقص منه شيئاً ، والتزم بمنهجه
هذا من بداية (الحروف) إلى نهاية الكتاب .

أما الإمام الرازي فكان يخرج - أحياناً - عن المنهج العام الذي سار عليه في
معظم حالاته ، ولقد أشرت إلى ذلك سابقاً عند حديثي عن منهجه .

ب - الإمام الرازي كان يميل إلى التقسيم والتفريع ، كما كان يعرض شرحه - أحياناً -
في صورة بحوث يصدر بها مسائله النحوية .
ولم أر مثلاً هذا عند صاحب التخمير .

ج - صاحب التخمير لم يكن يحفل كثيراً بإظهار المسائل الخلافية بين نحاة البصرة
والكوفة ، بيد أنني لا أنكر أنه كان يدعم كلامه - أحياناً - بأقوال النحاة السابقين .
أما الإمام الرازي فكان يظهر المسائل الخلافية ، ويذكر حجج كل فريق ، لكنه في
غالب أحواله ، كان يكتفي بمجرد العرض ، فلا يبدأ رأياً ، ولا يرجح قول فريق على الفريق
الأخر .

(١) ينظر : التخمير ٢ ورقة ١٣٠ (مخطوط) .

(٢) ينظر : ص ٩٤ ، ٩٥ من التحقيق .

د - في التخمير لم أجد صاحبه يستطرد كثيرا عند عرض الشواهد الشعرية ، أما الرازي : فكان يستطرد - أحيانا - بذكر قصص وحكايات تبعد القارى عن المسألة النحوية التى يتعرض لها بالشرح .

هـ - في عرائس المحصل عنى صاحبه فى توثيق كلام الزمخشري بالاطلاع على نسخ متعددة للمفصل ، بعضها قرى عليه ، وبعضها أقره تلاميذه ، وكنت ألاحظ أن صاحبه يشير باستمرار إلى هذه النقطة ، بينما لم أجد هذه الظاهرة فى كتاب التخمير ، وأمثلة ذلك كثيرة ، منها :

أ - عند الحديث عن (من) الجارة ، وبيان معناها ، أورد أبو محمد كلام الزمخشري تحت عبارة (قال جار الله) ، ثم بدأ شرحه ، قائلا : " قال المشرح : إذا قلت : "سرت من البصرة " فكأنك قلت : ابتداء سبرى من البصرة ، وكونها ببعضه راجع إلى معنى الابتداء " .

قال أبو العباس : لأن قوله : " إنما أخذت من ماله " إنما تجعل " من ماله " ابتداء غاية ما أخذ ، فدل على التبعيض من حيث صار مابقى انتهاء له قال ابن السراج : فإذا قلت : " من الأوطان " فإنما معناه : الذى ابتدأه من هذا الصنف . . . الخ .

وفى هذا النص نلاحظ أن صاحب التخمير قد سار على منهجه العام الذى التزم به فى كتابه ، بيد أننا نلاحظ أنه لم يتطرق إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين فى مجى (من) للزمان والمكان ، لكنه دعم شرحه بما حكاه عن البصريين وابن السراج (١) .

أما الإمام الرازي فقد عرض الخلاف فى هذه المسألة ، ووضح رأى كل فريق مدعما بأدلته (٢) .

ب - عند الحديث عن (فى) أتى بعبارة الزمخشري ، هكذا : " قال جار الله . فصل (و " فى " معناها الظرفية ، كقولك : " زيد فى أرضه " ، و " الركض فى الميدان " ، ومنه : " نظر فى الكتاب " ، و " سمى فى الحاجه ") .

(١) ينظر : التخمير ٢ ورقة ١٢١ (مخطوط) .

(٢) ينظر : ص ١٤ ، ١٥ من التحقيق .

ثم بدأ شرحه قائلا :

" قال المشرح : الكتاب كأنه احتوى وأحاط به . وأما " سعى في حاجته " فمعناه : استولى عليه الحرص على تحصيلها ، والسعى لكفايتها ، حتى منعه التقدم والتأخر للقيام بسائر أشغاله وسهماته ، فكانه منها في ظرف " (١) .
وهكذا نلاحظ المنهج الذى سار عليه أبو محمد فى شرحه ، ولم يتخل عنه .

وفى نهاية المطاف أرى أن الحديث فى هذا الموضوع : موضوع الموازنة يطول الكلام فيه ، وما ذكرته كان لمجرد إلقاء الضوء على منهج هذه الشروح ، وبيان بعض الاتفاق والاختلاف بينها ، والا فالموازنة بمعناها الشامل بين الكتب الثلاثة تقتضى مئات الصفحات ، لكى ألم بما يمكن أن يقال فى هذه المسألة .

وليت أحد الباحثين يتصدى لهذا العمل ، ويكتب رسالة يعقد فيها موازنات ، ولتكن بين أهم شروح الفصل ، ليكون هذا العمل نبزاسا يضى الطريق لمن يحقق شرحا من هذه الشروح ، ولمن يريد أن يتعرف على المنهج الذى سار على هديه كل عالم من هؤلاء العلماء الذين تصدوا لشرح الفصل .



(١) ينظر : التخمير ٢ ورقة ١٢٣ ، ١٢٤ (مخطوط) .

ثاني عشر : عرائس المحصل في الميزان

لا جدال في أن الزمن قد قال كلمته في شخصية الإمام الرازي ، وحكم له العلماء والمؤرخون بما هو جدير به ، فهو المفسر البارع ، والعالم المدقق ، والطبيب الحاذق ، والمتكلم الذي لا يجارى ولا يبارى ، والبلاتق الذي ملك ناصية البيان .

لقد كان هذا العالم - بحق - شخصية متعددة المواهب ، خاض غمار البحث والعلم ، وتفوق في علوم القرآن واللغة وفيهما ، صال في كل ميدان من ميادين العلم والمعرفة في عصره ، أجاد وأبدع ، وألف كثيرا من الكتب التي هي شاهد عيان لهذه الشخصية التي طبقت شهرتها الآفاق ، والتي قل أن يوجد الزمان بمثلا ، إلا بين الحين والحين .

وأنا لأحاول في هذه الكلمة - أن أقوم الرجل فأظهر محاسنه ، وأبين مساوئه ، فما لا شك فيه أن هذا العالم وأمثاله كانوا مصابيح على الطريق أنارت لناد يا جبر الظلام ، ومهدت أمانا السبل ، وعبرت بنا إلى شاطئ العلم والمعرفة .

ما قصدت تقويم الرجل ، وإنما قصدت أن أقول كلمتي ، وأصدر حكلي على الجزء الأخير من عرائس المحصل (الحروف - المشترك) .
ولاشك أن الإنسان قد تكون له أعمال كثيرة وعظيمة ، إذا نظرنا إليها ككل خلقنا بصاحبها ، وارتفعنا به إلى عنان السماء .
أما إذا نظرنا إلى بعضها الذي شابه شيئا من القصور ، فقد تختلف النتيجة ، ويأتي الحكم على غير ما كنا نهوى ونتوقع .

وما أصعب أن يقف الباحث موقف الحكم تجاه العلماء ، وأذاذ الرجال ، وتكمن صعوبة هذا الموقف في إدراك أهمية الكلمة ومسئوليتها التي تحتّم على الباحث أن يكون منصفا في كل ما يقوله ، كما تلزمه أن يكون محايدا فيما يصدره من أحكام ، فلا يكون لكثرة مصاحبته لهذه الشخصية أثر في أحكامه ، ولا يدفعه طول ملازمته لمن يصدر أحكامه عليه إلى أن يتخاض عما يهدو من هفوات .

ليس هذا فقط ، بل إن صعوبة موقف الباحث تتبع من مدى الإحساس بالأمانة ، فما يكتبه سيطلع عليه كثير من الباحثين والدارسين ، وربما يتأثر بعضهم بما كتب ،

فيقتنع به ، ويبنى عليه أحكاما وقضايا ، وفي النهاية يتحمل الباحث الأول مسئولية ما قال وما أصدر من أحكام .
وفيما يأتي سأضع عرائس المحصل في الميزان ، لأبين محاسنه ، وأسلف الغزو على ماظهر فيه من هنات .

أولا : محاسن عرائس المحصل :

* - إن من يتصفح عرائس المحصل ، وينعم فيه النظر ، يدرك مدى الجهد الذي بذله الإمام الرازي في تصنيفه ، وكثيرا ماكنت أتساءل بيني وبين نفسي : كم سنة قضاها هذا العالم في تأليف هذا السفر ، خاصة وأن المصادر لم تشر إلى ذلك ؟
والذي دفعني إلى هذا كله أنني وجدت أمامي سفرا هائلا ، يعتبر - بحق - كتابا من أمهات كتب النحو والصرف . .
وهذا السفر العظيم قسم على أربعة من الباحثين ، كل منهم أخذ جزءا ، ليعده لنيل الدكتوراه ، ولقد أنفق كل باحث في إعداد الجزء الذي أخذه السنين الطوال والشهور والليالي ، وهذا سر تساؤلي .

* - فضلا عن ذلك فمن يطلع على مصادر هذا الكتاب يتساءل أيضا : أي مكتبة اقتناها واطلع عليها هذا العالم الفذ ؟ وكيف تمكن من الحصول على هذا الحشد الكبير من الكتب والمراجع ؟
ولاشك أن الآراء الكثيرة التي كان ينقلها الإمام الرازي في المسألة الواحدة تشهد له بخزارة اطلاعه وسعة معارفه .

* - لقد أشرت - فيما سبق - إلى نسخ المفصل الكثيرة التي قرأها هذا العالم ، واطلع عليها ، والتي حاول من خلالها أن يصل بنص المفصل إلى درجة الاطمئنان فيما يقوله .

وهذه ميزة لم أجدها في شرح من شروح المفصل في حدود ما اطلعت عليه .
* - كان الإمام الرازي في عرائسه - غالبا - ينسب كل قول لصاحبه ، وكان في معظم ما نقل أميننا في نقله ، وهذا ما جعل كتابه يحتوي على آراء قيمة لعفوة العلماء وخيرتهم .

* - لقد شد عرائس المحصل انتباهي إلى كثير من الكتب القيمة التي بلغها

الزمان بصباب كثيف ، والتي يطبق حولها الصمت الرهيب ، وأتبنى أن ينكشف النقاب عنها يوما من الأيام ، وهذه الكتب مثل : الشافى للمبرد ، والدياج للمازنى ، والمفتاح لعبد القاهر الجرجانى ، والإقناع لأبى سعيد السيرافى ، والتفصلة للخارزجى ، والشامل فى اللغة لأبى منصور الأصبهاني ، والمشرق لابن مضا ، والتفسير الكبير للقاضى عبد الجبار ، والاستغناء للإدقوى ، والوقوف على أسرار الحروف ، وكتاب الأدوات ، وغيرها كثير مما ورد ذكره فى عرائس المحصل ، ولكن لا وجود له فى عالم الواقع ودنيا العلم والعلماء .

* — من يطلع على تراجم الذين نقل عنهم الإمام الرازى ، وخاصة فى ميدان النحو والصرف واللغة ، يجد أنه استقى آراءه النحوية والصرفية واللغوية من علماء لا يشق لهم غبار فى هذا المضمار .

وهناك شخصيات تحدث عنها الإمام الرازى ، ونقل عنها ، وأرجو أن ينكشف الستار عنها ، لتتضح لنا معالم شخصياتهم ، ونطلع على مؤلفاتهم ، مثل : عبد المجيد ، وعبد الباقي ، وغيرهما . من ورد ذكره مرارا وتكرارا .

* — كان أسلوب الإمام الرازى فى تأليف كتابه يميل إلى البساطة فى التعبير ، والوضوح فى عرض الآراء ، والحجج بعيدا عن التعقيد والغموض الذى أصاب كثيرا من كتب النحو والصرف .

ولقد أشرت — فيما مضى — إلى أن هذا العالم المحقق كثيرا ما كان يشرح كلام المصنف فى صورة بحوث ، وتقسيمات ، وضروب ، ومسائل ما جعل أسلوبه قريبا من الأساليب العصرية فى التأليف .

ليس هذا فقط ، فلقد سلك الإمام الرازى مسلكا تربويا فى تأليف كتابه ، حيث كان يشرح عبارة الزمخشري فى صورة سؤال وجواب ، ليثير انتباه القارى ، ويجعله متيقظا لما يقرأه .

* — وأخيرا لا أخرا ، فلقد أثنى الرازى كتابه بالتفسيرات اللغوية ، وتوضيح المعنى لكل ما يعنى من كلمات تحتاج إلى تفسير ، وهذه ميزة لم أجدها فى شرح من شرح المفصل الأخرى ، وفى حدود ما اطلعت عليه ، وكانت سمة عامة فى عرائس المحصل من بدايته إلى نهايته .

ثانيا : هنات فى عرائس المحصل :

لاحظت أن فى الجزء الأخير من عرائس المحصل هنات ، ولو خلا منها لجاء الكتاب أكثر فائدة ، وأعم نفعا ، ولو صل درجة - فى اعتبارى - تقرب من الكمال .
بيد أن هذه الهنات لاتغض من هذا العمل الجليل ، ولا تقلل من الجهد الذى بذله صاحبه ، فنحن أولا وقبل كل شئ مد ينون لهذا العالم بما قدمه للإنسانية ، وما أسداه إلى مكتبة التراث الإسلامى والعربى ، وما هبناه لطلاب العلم والمعرفة .
وسأ حاول - جاهدا - الاقتصار على ما أراه ضروريا فى إلقاء الضوء على هنات هذا الكتاب بعيدا عن الإفراط والتفريط :

أولا : إن من يتصفح عرائس المحصل يلمس الضهج الذى سلكه صاحبه فى طريقة تناوله متن الفصل ، وشرحه ، كلام الزمخشري ، فهو لم يأت بالفصل من كلام الزمخشري دفعة واحدة ، أو ما يتعلق بالمسألة كلها مرة واحدة ، ثم بعد ذلك يشرح هذا الفصل ، أو يوضح هذه المسألة ، ولكنه كان يأتى بجزء صغير من متن الفصل تحت كلمة (قوله) ثم يبدأ فى شرحه ، حتى إذا ما انتهى منه شرع فى آخر ، وهكذا حتى نهاية الفصل .

وهذه الطريقة - لاشك - تفتت كلام الزمخشري ، ولا تجعل بينه رابطا ، وتلزم من يطلع على عرائس المحصل أن يصطحب معه مفصل الزمخشري ، ليستطيع أن يلم بكلام الزمخشري فى تركيز ، ويستطيع أن يفرق بين الشرح والمشرح .

أضف إلى هذا أن الإمام الرازى - أحيانا - كان يمزج كلامه بكلام المفصل ، وحينئذ تكون قد ضاعت معالم الفصل .

و أرى أن هذه هنة من هنات عرائس المحصل ، جعلتنى اضطر لكتابة متن الفصل فى أعلى الصفحة ، حتى لا يجد القارى غشا فى متابعة كلام الزمخشري ، وقد أشرت إلى هذا عند حديثى عن منهج الإمام الرازى ، وذكرت أمثلة تثبت صحة ما أقوله .

ثانيا : من هنات عرائس المحصل أن صاحبه - أحيانا - كان يسرف فى شرحه ، فيستطرد ، وخاصة عند تعرضه للشواهد الشعرية ، فلا يكتفى بالبيت موضع الشاهد ، ولكنه يأتى ببيت قبله ، وربما ببيت بعده ، وأحيانا يأتى بعدة أبيات ، ثم يبين الشاهد ، ويوضح الكلمات التى تضمنتها الأبيات ، وكذلك المعنى العام .

ليس هذا فقط ، بل أحيانا يذكر مناسبة البيت ، وما قيل فيه من روايات ، ثم يعرب بعض كلمات البيت موضع الشاهد .

وتارة يذكر قصة لانتم إلى المسألة النحوية بصلة ، وأمثلة ذلك تتضح فيما يأتي :

أ - عندما ذكر البيت الذي استشهد به الزمخشري على حذف (لا) من جواب

القسم لفظا ، وقائها معنى ، وهو :

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ دُوحِيْدٌ . . . بِمُشَخَّرِهِ الطَّيِّبَانِ وَالْأَسُ

أورد أربعة أبيات قبله ، ثم بين الشاهد ، وأفاض في توضيح معنى الكلمات التي اشتملت عليها الأبيات الخمسة ، وذكر الروايات في البيت الذي استشهد به ، واستمر حديثه صفحة ونصف الصفحة (١) .

وما تجدر الإشارة إليه أن الشارح - هنا - نقل كل ما قاله ابن السيرافى

في شرح أبيات الكتاب (٢) ، ولم يشر إلى ذلك أدنى إشارة .

ولاشك فهذا إطناب ابتعد به صاحبه عن المهمة التي من أجلها ألف هذا

الكتاب ، وأرى أن هذا شيء معيب في التأليف .

ب - عند الحديث عن (حروف التنبيه) استشهد الشارح بقول الشماخ :

أَلَا يَا سِقْمَانِي قَبْلَ غَارَةٍ سِنَجَالٍ . . . وَقَبْلَ مَنَآيَا قَدْ خَضَرْنَ وَأَجْبَل

ثم أتى البيت بعد :

وَقَبْلَ اخْتِلَافِ الْقَوْمِ مِنْ بَيْنِ سَالِبٍ . . . وَآخِرَ مَسْلُوبٍ هَوَى بَيْنَ أَبْطَال

وضح الشارح الشاهد في البيت الأول ، وهو أنه أدخل حرف التنبيه على حرف النداء ، والنداء محذوف ، والتقدير : (ألا يا قوم) .

ثم أفاض الشارح في بيان معنى الكلمات ، ووضح مناسبة البيتين ، ولبيته توقف

عند هذا الحد ، ولكنه ذكر رواية أخرى للبيت موضع الاستشهاد ، قائلا : " وفي

رواية أخرى :

أَلَا يَا صِخَانِي قَبْلَ غَارَةٍ سِنَجَالٍ . . . وَقَبْلَ مَنَآيَا عَادِيَاتٍ وَأَجْبَل

ثم استطرد الشارح إلى ذكر قصة لا أدري ما علاقتها بهذه المسألة النحوية ؟

(١) ينظر : ص ٥٩٢ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ من التحقيق .

(٢) ينظر : شرح أبيات سيهويه لابن السيرافى ١ / ٣٤٥ .

حيث يقول :

" قال بعض تلامذته : صفت (أصبحاني) وقت القراءة ، فقلت : (أصبحاني) ، فقال رضى الله عنه : هذا كتصحيح أبى حاتم السجستاني في قوله :
 وَفَرَرْتُ مِنْ رِزْمٍ أَنْتَ . . . كَ لَا بِنَ الصَّيْفِ تَامِر
 فقال : لاثنى بالتصحيح تامر ، فقال له الأصمعي : أنت في هذا التصحيح أشعر من
 الحطيفة (١) .

ج - عندما استشهد ببيت أبى جندب الهذلي :
 وَكَتُّ إِذَا جَارِي دَعَا لِمُضَوِّفَةٍ . . . أَشْرُ حَتَّى يَنْصَفَ السَّاقَ مِثْلَ نَزِي
 وذلك على قلب الياء ، وأما في (مضوفة) شذوذا ، أتى ببيتين بعده ، وهما :
 فَلَا تَحْسَبَنَّ جَارِي لَدَى ظِلِّ مَرْخَةٍ . . . وَلَا تَحْسَبَنَّ فَقْعَ قَاعٍ يَقْوِيهِ
 وَلَكِنِّي جَمْرُ الْغَضَا مِنْ وَرَائِهِ . . . يَخْفَرُنِي سَيْفِي إِذَا لَمْ أَخْفِر
 وبعد ذلك أفاض الشارح في توضيح مفردات كل بيت ، وتوضيح معناه على حدة (٢) .

د - عندما استشهد بالبيت :
 قَعَمْتُ لِلزُّورِ مَرْتَعًا فَأَرْقَنْسِي . . . قَعَمْتُ : أَهَى سَرْتَامَ عَادِنِي حُلْمٍ
 وذلك على جواز تسكين ها الضمير (هو) لوقوعه بعد همزة الاستفهام ، وأنسى
 الشارح بيت قبله ، وهو :
 زَارَتْ رَوِيْقَةً شَعْمًا بَعْدَمَا هَجَعُوا . . . لَدَى نَوَاحِلَ فِي أَرْسَافِهَا الْخَدَمُ
 كما أتى بيت بعده ، وهو :
 وَكَانَ عَهْدِي بِهَا وَالْمَشَى يَبْهَظُهَا . . . مِنَ الْقَرِيبِ وَبِهَا النَّوْمُ وَالسَّامُ
 ثم أفاض الشارح - كعادته - في توضيح المفردات ، وبيان المعنى العام للأبيات ،
 ولم يتوقف عند هذا الحد ، لكنه تطرق إلى إعراب بعض الكلمات والجمل في الأبيات ،
 وأرى أن هذا ليس له ما يبرره (٣) .

ثالثا : لاحظت في الجزء الأخير من عرائس المحصل أن الإمام الرازي نقل نصها كثيرة
 من مصادر متعددة : لغوية ، ونحوية ، وصرفية ، وهذه النصوص تجاوزت الصفحات أحيانا ،

(١) ينظر : ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ من التحقيق .

(٢) ينظر : ص ١٥٩ ، ١٦٠ من التحقيق .

(٣) ينظر : ص ٧٠١ ، ٧٠٢ من التحقيق .

ونص عبارة قائلها ، لكنه لم يشر إلى أصحابها ، ولا إلى مصادرها .
وأرى أن أمانة البحث العلمى تحتم أن يشير المحقق والباحث إلى كل مصدر
يستقى منه معلوماته ، أو ينقل عنه .

والأمثلة التى تثبت صحة هذه الدعوى كثيرة ، منها :
أ - نقل الشارح عن ابن السيرافى كثيرا صفحات بأكملها ، وقليل ما كان يشير إلى
ذلك ، وهذا النقل كان يظهر عندما يتعرض الشارح لتوضيح مفردات الأبيات التى
يستشهد بها ، ويبان معانيها ، واظهار موضع الشاهد فيها .

ولقد أحصيت المواطن التى نقل فيها عن ابن السيرافى فوجدتها سبعة وعشرين
موضعا ، صرح بنسبة القول فيها لابن السيرافى فى ستة مواضع ^(١) ، ولم يصرح فى
الباقى ^(٢) ، ولقد أشرت إلى كل هذا فى موضعه من التحقيق .

ب - بعد الحملة التى شنّها المازنى على نافع بن أبى نعيم ، واتهامه بأنه
لم يكن يدري ما العربية ، حاول الرازى الدفاع عن الإمام نافع ، لكننى وجدت عبارته
فى الدفاع هى عبارة ابن جنى فى المنصف ٣٠٨/١ نقلها الشارح ، دون إشارة إلى
ذلك ^(٣) .

ج - نقل الرازى عن المازنى فى تصريفه ^(٤) ، ولم يشر إلى ذلك ^(٥) .

د - نقل الشارح نصا مطولا ، ونسبة إلى سيويه ، بيد أنه نص عبارة البسود
فى المختضب ١٢٠/١ ، ولم يشر الشارح إلى ذلك ^(٦) .

هـ - نسب الشارح إلى سيويه عبارة ، هى عبارة الصيرى حكاه عن سيويه ،
بيد أن الشارح نقلها دون أدنى إشارة إلى ذلك ^(٧) .

-
- (١) ينظر : صفحات : ٨٢ ، ١٤٢ ، ١٥٧ ، ٣٣٥ ، ٣٧٣ ، ٥٦١ من التحقيق .
(٢) ينظر : صفحات : ١٣١ ، ١٤٤ ، ٣٤٧ ، ٤٢٩ ، ٤٤٦ ، ٥٦٨ ، ٥٧٤ ، ٦٠٠ ، ٦١١ ،
٦٤٠ ، ٨٠٦ ، ٩٦٥ ، ٩٩٥ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٥ ، ١٠٧٥ ، ١١٨٠ .
١٢٢٩ من التحقيق .
(٣) ينظر : ص ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ من التحقيق .
(٤) ينظر : المنصف ٣٠٧/١ .
(٥) ينظر : ص ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ من التحقيق .
(٦) ينظر : ص ١١٠٨ من التحقيق .
(٧) ينظر : ص ١١٨٥ من التحقيق .

و- نقل الشارح نص عبارة الجوهرى فى توضيح معنى (وطف) ولم يشر إلى ذلك (١).

رابعاً : التيسر الأمر على الشارح - أحياناً - فكان ينسب إلى عالم ما قاله الآخر، وأمثلة ذلك تتضح فيما يأتى :

أ - مانسبه (٢) الشارح إلى عبد المجيد هو عبارة ابن السيرافى فى شرح أبيات الكتاب ٣٤٦/٢.

ب - مانسبه (٣) الشارح إلى عبد الباقي هو عبارة ابن جنى فى المنصف ٣٢٧/٢.

ج - مانسبه (٤) الشارح إلى عبد المجيد هو عبارة ابن جنى فى سر الصناعة ٧٢/١.

د - نسب الشارح إلى سيويه نصين هما عبارة أبى سعيد السيرافى (٥).

هـ - نسب الشارح للمازنى عبارة ابن جنى فى المنصف (٦).

خامساً : عند حديثى عن منهج الرازى أشرت إلى أن أسلوبه فى عرائس المحصل كان يجعله فى هيئة بحوث ، وتقسيمات وأضرب ، وهذا الأسلوب يساعد فى فهم مسائل النحو ، وينح هذا المؤلف صفة التنظيم .

لكن الامام الرازى - أحياناً - كان يكثر من هذه التقسيمات ، والتفريعات ، والأضرب ، والأوجه ، فيجعل القارى وكأنه فى معركة حربية ، على فيها الأمر ، فاختلط الحابل بالنابل ، فلا يكاد يتبين الإنسان عدوه من صديقه ، وأمثلة ذلك تتضح فيما يأتى :

* - عند حديث الرازى عن تخفيف (إِنَّ ، وَأَنَّ) قسم الفصل شطرين ، ثم قسم الشطر الأول إلى ست مسائل ، ثم تحدث عن المسألة الأولى ، وبين أنها تتضمن أوجهها ثلاثة ، وأفاض فى الحديث عن كل وجه .

ثم تحدث عن المسألة الثانية ، والثالثة ، والرابعة ، والخامسة ، والسادسة . وانتقل بعد ذلك إلى الشطر الثانى ، وأشار إلى أن أمثلته تسعة عشر مثلاً ، منها عشرة فى المكسورة ، وتسعة فى المفتوحة .

-
- (١) ينظر : ص ١١٣٧ من التحقيق .
 - (٢) ينظر : ص ١٢١٠ من التحقيق .
 - (٣) ينظر : ص ١٢١٠ من التحقيق .
 - (٤) ينظر : ص ١١٢٥ من التحقيق .
 - (٥) ينظر : ص ١١٠٦ من التحقيق .
 - (٦) ينظر : ص ١٠٤٢ من التحقيق .

وبين أن هذا كله يشتمل على صنفين :
الصنف الأول : وتحت ثلاث ضرب ، وهو فى أثناء كل هذا يتطرق إلى بعض الآيات ،
وبين أوجه الإعراب المختلفة فيها .
بعد أن يبين الضرب الأول ، ينتقل إلى الثانى ، ويشير إلى أن أمثله ثلاثة ..
ثم ينتقل إلى الضرب الثالث ، وبين أن صورته ثلاث ..
وأخيرا يتحدث عن الصنف الثانى ، وبين أنه يتضمن ضربين ، وهكذا ما يشتمل ذهبن
القارى ، ويجعله لا يستطيع أن يلم بأطراف المسألة ، أو يحصر ما يريد أن يقوله
الشارح (١) .
وأرى أن هذا أسلوب معيب فى التأليف .

* - حفلت المخطوطة بشتى ألوان التحريف والتصحيف ، مما يدل على جهل
الناسخ ، وعدم إلمامه بأبسط قواعد النحو والإملاء ، ولقد قومت هذا الخل ، وأسمرت
إليه فى مواضعه من التعليق ، والرسالة حافلة بما يثبت ذلك .
* - فى المخطوطة بعض المسائل النحوية والصرفية التى جانب المؤلف فيها
الصواب ، وانحرف بها عن الحقيقة ، وأمثلة ذلك تتضح فيما يأتى :
أ - عند الحديث عن (حرفى الخطاب) وبيان اختلاف البصريين والكوفيين فى
(تلك) هل الاسم التاء والياء ، أم التاء فقط ؟ قال :
" .. والاسم عند الكوفيين التاء والياء ، كما قالوا فى (ذلك) إن الاسم :
الذال والألف .

وقال البصريون : الاسم الذال وحدها .. .
والواقع أن مانسبه الشارح إلى الكوفيين هو كلام البصريين ، ومانسبه إلى
البصريين هو كلام الكوفيين ، وقد أثبت صحة قولى عند تعليقى على هذه المسألة (٢) .

ب - عند الحديث عن (الإعلال بالحذف) ، تطرق الشارح إلى كلمتى :
(الإقامة ، والاستقامة) ، فنسب إلى الخليل وسيبويه القول : بحذف الألف
الأولى ، ومقا الألف الزائدة ، كما نسب إلى الأخفش القول بحذف الألف الثانية .
وهذا تحريف واضح ؛ لأن الخليل وسيبويه كلاهما يرى أن المحذوف هو الألف

(١) ينظر : ص ١٤٦ - ١٥٨ من التحقيق .

(٢) ينظر : ص ٢٦٨ من التحقيق .

الثانية ؛ لأنها زائدة ، وحذف الزائد أولى من حذف الأصل .
أما الأخفش : فيرى أن المحذوف هو الألف الأولى ؛ لأن الثانية زيدت للمعنى ،
فلا يصح حذفها ، وقد أشرت إلى كل هذا في موضعه (١) .

ج - عند الحديث عن (القول في الواو ، والياء فائين) ذكر الإمام السرازي
أبنية الفعل الثلاثي من المعتل الغاء (واوا) وبين أنها خمسة ، ثم حكى عبارة الميداني :
" ولم يأت فتح الماضي ، وضم المضارع ، إلا في حرف واحد ، وهو : (وَجَدَ يَجِدُ) ،
وهي : لغة بني عامر ، قال لبيد بن ربيعة العامري :
لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعُ الْغَوَادُ بِشَرِّهِ . . . تَدْعُ الصَّوَادِي لَا يَجِدُنْ غَلِيمًا .
وعند التأمل في هذا النص نلاحظ أن الإمام الرازي جازى الميداني في نسبة
البيت ل : لبيد بن ربيعة العامري ، وقد التبس الأمر على الميداني والشارح ، فالبيت
ليس ل : (لبيد) لكنه ل : (جرير) ، وذلك لما يأتي :

أولاً : البيت في ديوان جرير ، برواية :
لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعُ الْغَوَادُ بِشَرِّهِ . . . تَدْعُ الْحَوَائِمُ لَا يَجِدُنْ غَلِيمًا .
ثانياً : يقول ابن بري في حواشيه على الصحاح :
" البيت ل : جرير ، وليس ل : لبيد ، كما زعم " (٢) ، ويقصد : الجوهرى .
ثالثاً : نسب ابن هشام في المغنى البيت ل : جرير (٣) .
رابعاً : يقول البغدادى في شرح شواهد الشافعية :
" البيت الذى أنشده الشارح المحقق ليس ل : لبيد ، وإنما هو ل : جرير ،
وهو تميم " (٤) .

د - نسب الشارح إلى أبي على القول بأن حروف البديل اثنا عشر حرفاً ، وهذا
لم يقله أبو على ؛ لأنه نص - صراحة - في كتابه التكملة على أن حروف
البديل أحد عشر حرفاً (٥) .

ومثل هذا جاء في : المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ، حيث

- (١) ينظر : ص ١١٩ ، ١٢٠ من التحقيق .
- (٢) ينظر : كتاب التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بري (وجد) ٦٠ / ٢
تحقيق : عبد العليم الطحاوى (ط أولى - الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٨١) .
- (٣) ينظر : المغنى ١ / ٢٣٢ .
- (٤) ينظر : شرح شواهد الشافعية / ٥٥٥ . وينظر الموضوع : ص ٨٨٠ من التحقيق .
- (٥) ينظر : التكملة / ٥٦٢ - ٥٦٦ .

يقول : " وحروف البديل التي هي من حروف الزيادة عند أبي على : الهيمزة ، والألف ، والياء ، والواو ، والميم ، والتاء ، والهاء ، واللام .
 أما الثلاثة الأخر التي ليست من حروف الزيادة : فهي : الطاء ، والدال ، والجيم^(١) .
 ولا شك فهذه أحد عشر حرفاً^(٢) .

هـ - في حروف الجر ، وعند الحديث عن (واو القسم) لم يتعرض الشارح لقول المصنف :

" وقولهم : " م الله " أصله : " من الله " ؛ لقولهم : " من ربي إنك لأشرف " فحذف النون ؛ لكثرة الاستعمال . وقيل : أصله : " أيم " ومن ثم قال : " من ربي " بالضم .

ورأى بعضهم أن تكون الميم بدلا من الواو ؛ لقرب المخرج .
 فالإمام الرازي لم يتعرض لشرح هذا الجزء من كلام المصنف ، كما لم يبين اختلاف العلماء في : " أيم الله " ، وليس في المخطوطة ما يشير إلى سقوط صفحة ، أو صفحات في هذا الموضع ؛ لأن كلام الشارح قبل هذا الجزء ومعه متصل ببعضه ببعض في صفحة واحدة .

ولقد تناول ابن يعيش^(٣) ، كما تناول ابن الحاجب^(٤) هذا الجزء من كلام المصنف بالشرح والتوضيح ، ولقد أشرت إلى هذا في موضعه^(٥) .

و - نقل الشارح نصا وقع فيه تحريف ، حيث يقول :
 " قال في كتاب خلق الإنسان : إن الجنين الذي يولد لتسعة أشهر ، يصير نطفة شبيهة بالرغوة في ستة أيام ، تأتي من موقعها في الرحم ، ثم تصير شبيهة بالدم بعد تسعة أيام ، تأتي بعد الستة الماضية ، ثم تصير مضغة بعد عشرة أيام ، تأتي بعد التسعة والستة ، ثم يتصور بعد ثمانية عشر يوما ، تأتي بعد ما ذكرناه من الجملة .

وجملة ذلك كله [خمسة وأربعون يوما] .

- (١) ينظر : المقتصد ١ ورقة ١٠١ (مخطوط) .
- (٢) ينظر : المسألة ص ٧٦٥ من التحقيق .
- (٣) ابن يعيش ٣٥/٩ ، ٣٦ .
- (٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٥٥/٢ .
- (٥) ينظر : ص ٧٢ من التحقيق .

صواب العبارة الأخيرة : [ثلاثة وأربعون يوما] (١).

ز - عند حديث الإمام الرازي عن (أَنَّ) المفسرة ، وشرحه لقول الزمخشري :
(وَأَمَّا "أَنَّ" المفسرة ، فلا تأتي إلا بعد فعل في معنى القول) تسأل الرازي -
كعادته - قائلا :

"فإن قلت : فإذا كان الفعل قولا ، نحو قوله تعالى : "مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أُمَرْتُ بِهِ
بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ" .. (٢).

فهل يستقيم جعل "أَنَّ" هي المفسرة ، أولا ؟

ثم يجيب على هذا التساؤل ، قائلا :

"قلت : قال عبد الجبار : لا يجوز أن تكون (أَنَّ) - ههنا - بمعنى (أى) المفسرة ؛
لأن القول قد صرح به ، و (أى) لا تكون مع التصريح بالقول ..
ثم قال الإمام الرازي : "وما ذكره مذهب أكثر النحويين .

وقال صاحب الفرائب والقيس : يجوز أن تكون بمعنى (أى) المفسرة " (٣).

والشارح - هنا - قد جانب الصواب في قوله : إن ما ذهب إليه عبد الجبار
هو مذهب أكثر النحويين ، وذلك لأن أكثر النحويين قال بأن (أَنَّ) في هذه الآية
بمعنى (أى) المفسرة ، لأنهم حملوا فعل القول على معناه ، لأن معنى "ما قلت
لهم إلا ما أمرتني به" : ما أمرتهم إلا ما أمرتني به .
وهذا - أيضا - ما أقره الخليل ، وسيبويه (٤) ، وابن الأنباري (٥) ، وابن
يعيش (٦).

غير هذا فلقد أجاز ابن عصفور أن تكون (أَنَّ) مفسرة بعد صريح القول كما في
هذه الآية (٧).

فكيف يزعم الشارح بعد ذلك أن ما قاله عبد الجبار هو مذهب أكثر النحويين !!

(١) ينظر : ص ٩٦ من التحقيق .

(٢) سورة المائدة ، من الآية / ١١٧ .

(٣) ينظر : ص ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٤) الكتاب ١٦٢/٣ .

(٥) البيان في غريب أعراب القرآن ١/٣١٠ .

(٦) ابن يعيش ١٤٢/٨ .

(٧) ينظر : المغنى لابن هشام ٣٢/١ والهمع ١٨/٢ والتصريح ٢٣٢/٢ والتفسير

الكبير للرازي ١٢ / ١٤٤ والكشاف ٢ / ٥٦ .

ح - لما تطرق الشارح إلى (الإمالة) قال :
" وقد اختلف في جوازها :

فلسة أهل الحجاز ، ومن جاورهم من بنى تميم الإمالة ، ولغة بعض من بنى تميم ،
وغيرهم منعها .
بيد أني تصفحت مقاله العلماء في هذه المسألة ، فوجدتهم لا يتفقون مع الشارح
فيما ذهب إليه :

يقول سيوريه : " وجميع هذا لا يميله أهل الحجاز " (١).
ويقول الزمخشري في الحواشي : " وأما ترك الإمالة : فهو مذهب أهل الحجاز " (٢).
ويقول ابن يعيش : " والإمالة لغة بني تميم ، والفتح لغة أهل الحجاز " (٣).
ويقول أبو محمد في التخمير : " بنو تميم يميلون ، وأما أهل الحجاز فلفظتهم التخمير " (٤).
وبيد وأن الشارح - هنا - نقل عبارة أبي البركات في أسرار العربية ، فهو الذي
يقول مثل ما قال (٥).

ط - في فصل (تصحيح العين إذا اعتلت اللام) وعند شرح الرازي قول
الزمخشري : (وقد أجروا نحو : " حَيٍّ ، وَحَيٍّ ، مَجْرَى " بَقِيٍّ ، وَفَنِيٍّ " فلم يعملوا ،
وأكثرهم يدغم ، فيقول : " حَيٍّ ، وَحَيٍّ " بفتح الفاء وكسرها ، كما قيل : " لى ، ولى ")
قال الإمام الرازي :

" اعلم أنك إذا أدغمت عين الكلمة في لامها ، كت مخيرا في تحريك فاء الكلمة :
فإن شئت أبقيتها مفتوحة على ما كانت عليه ، وقلت : " حَيٍّ ، وَحَيٍّ " بفتح الحاء - من
الأولى ، والعين من الثانية .

وان شئت كسرتها ، ونقلت كسرة العين إلى الفاء " (٦).
وواقع الأمر أن الزمخشري والرازي كلاهما جانب الصواب في هذه المسألة ، لأن (حَيٍّ)
البنى للفاعل ، لم يرد في اللغة ، ولا في القراءات كسرفائه ، وإنما الذي ورد كسرفائه
(حى) البنى للمفعول .

ولقد فطن لهذا العلامة الرضى في شرح الشافية ، حيث يقول :

-
- (١) الكتاب ١١٨/٤ .
 - (٢) الحواشي ٦١/ .
 - (٣) ابن يعيش ٥٤/٩ .
 - (٤) التخمير ٢ ورقة ١٨٥ (مخطوط) .
 - (٥) أسرار العربية / ١٦٠ وتنظر هذه المسألة في : ص ٤٧٩ من التحقيق .
 - (٦) ينظر : ص ١٠٧١ ، ١٠٧٢ من التحقيق .

"قوله : وقد تكسر الفاء ، يعنى فى (حَيَّ) المبنى للفاعل ، والظاهر أنه غلط نقله من المفصل ، وإنما أورد سيديه فى المبنى للمفعول (حَيَّ وَحَيَّ) ، كقولهم فى الاسم فى جمع قرن ألوى : (قرون لُوى) بالضم والكسر (١) .

وأخيرا لا آخرا ، فلقد حاولت فى هذا الفصل ، وفى نقدي لـ : "عرائس المحصل" أن أكون منصفاً ، موضوعياً ، بعيداً عن الانسياق وراء العاطفة ، وقصدت إحقاق الحق ، فإن أكن قد وفقت فهذا ما قصدته ، وإن تكن الأخرى ، فحسبى أننى اجتهدت ، وقلت ما اقتضت به .

والله الموفق إلى سبيل الرشاد .



(١) ينظر : شرح الشافية والتعليق عليه ١١٢/٣ والنصف ١٨٩/٢ .

منهجى فى التحقيق

لقد سرت فى منهجى على الخطوات الآتية :

أولاً : وضعت متن الفصل أعلى الصفحة ، حتى يستطيع القارىء الإلمام بما قاله الزمخشري ، دون أن يصطحب معه الفصل ، وذلك لأن الشارح جزءاً من الفصل ، وأحياناً كان يعجز عبارته بعبارة الفصل لدرجة يصعب معها معرفة كلام الزمخشري .

ثانياً : اعتمدت فى تحقيق متن الفصل على نسختين :

أ - نسخة ابن يعيش (١) .

ب - نسخة الفصل المطبوع (٢) .

وكنت أوازن بين هاتين النسختين وبإشارة الزمخشري فى عرائس المحصل ، وأثبت أعلى الصفحة ما رأيته صواباً ، وأشارت إلى ذلك فى التعليق .

ثالثاً : حررت النصوص وفق القواعد الإملائية المتبعة اليوم .

رابعاً : إذا لم يستقم النص إلا بكلمة ، أو عبارة ، وضعتها بين حاصرتين هكذا : [] وأشارت إلى ذلك فى التعليق .

خامساً : ضبطت بالشكل الشواهد القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والشواهد الشعرية ، وأمثال العرب وأقوالهم ، كما ضبطت الكلمات التى قد تشكل على القارىء .

سادساً : اعتنيت بتوثيق الآراء النحوية الواردة فى الشرح ، وذلك بالرجوع إلى مصادرها ، أو كتب أصحابها الأخرى ، أو بالرجوع إلى أمهات الكتب النحوية ما أمكن ذلك .

سابعاً : بالنسبة للشواهد القرآنية :

أ - ذكرت اسم السورة ، ورقم الآية منها ، وذلك بالرجوع إلى المصحف الشريف .

ب - أكملت الآية فى التعليق عند الحاجة إلى ذلك .

ج - صوت الآيات التى وردت خطأ فى المخطوطة ، وأشارت إلى ذلك .

د - رجعت إلى بعض كتب القراءات ، إن ورد فى الآية قراءات ، وأشارت إلى أصحاب هذه القراءات كلما تيسر ذلك .

ثامناً : قمت بتخريج الأحاديث من مصادرها .

تاسعاً : خرجت أمثال العرب وأقوالهم من كتب الأمثال ، وضمهرها ، ووضعت سبب إطلاق المثل ، ووضع الشاهد إن دعت الضرورة لذلك .

(١) ابن يعيش (ط . بيروت) .

(٢) الفصل المطبوع (ط ثانية - دار الجيل - بيروت) .

هاشرا : بالنسبة للشواهد الشعرية ، سرت على النهج الآتى :

- أ - بينت بحر كل بيت .
- ب - نسبت الأبيات إلى قائلها ما أمكن ، وذلك بالرجوع إلى دواوين الشعراء ، أو كتب النحو واللغة .
- ج - أكملت الأبيات الناقصة .
- د - إذا كان فى البيت روايات أثبتتها - غالبا - مع ذكر مصادرها .
- هـ - أشرت إلى الكتب التى ورد فيها البيت ، وتيسر لى الاطلاع عليها .
- و - شرحت الكلمات الصعبة ، وذلك بالرجوع إلى المعاجم اللغوية .
- ز - قمت بشرح الأبيات الشعرية إن اقتضى الأمر ذلك .
- ح - بينت موضع الشاهد إن اقتضت الضرورة ذلك .
- ط - رقت الشواهد الشعرية برقم بين حاصرتين هكذا : [] أول كل شاهد .

حادى عشر : عرفت بالأعلام الواردة فى الشرح تعريفا موجزا ، وخاصة أعلام النحويين واللغويين .

ثانى عشر : فسرت بعض الكلمات التى تحتاج إلى تفسير ، وذلك بالرجوع إلى معاجم اللغة .

ثالث عشر : رجعت فى كل مسألة يوردها الشارح إلى كتب النحو الأخرى ، وذلك للوقوف على رأى العلماء فيها .

رابع عشر : وضحت الآراء الفاضة ، وعلقت على بعض المسائل الخلافية التى وردت فى الكتاب ، مشيرا إلى أهم الكتب النحوية التى ورد فيها الخلاف .

خامس عشر : وضعت عناوين للموضوعات على رأس كل موضوع ، وبين حاصرتين .

سادس عشر : أشرت بخط مائل إلى انتهاء صفحة الأصل ، ووضعت الرقم على الجانب الأيسر من الشرح .

وأخيرا : لم أدخر جهدا يمكن إضافته ، إلا ومذلت ، وأملا فى أن يخرج التحقيق على صورة طيبة نافعة .

فإن أكن رفقت ، فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم .



(ملاحظات ملحقية)

—

1

[illegible][illegible]

قسم التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثالث من أقسام الكتاب : فى مباحث الحروف

القسم الثالث من أقسام الكتاب : فى مباحث الحروف

[معنى الحرف عند اللغويين والنحويين]

ونصدها بباحثين :

البحث الأول : الحرف فى أصل اللغة : اسم مشترك ، موضوع لمعنيين مختلفة ، قال الله تعالى : * [و] ^(١) مِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ * .
قالوا : على [وجه ^(٢)] واحد ، وهو أن يعبد ، على السراء ، ودون الضراء ، والحسرف :
الناقة الضامرة الصلبة ^(٣) .
وكان الأصمعي ^(٤) يقول : الحرف : الناقة المهزولة ^(٥) .

- (١) سقط من المخطوطة .
- (٢) سورة الحج ، من الآية / ١١ .
- (٣) سقط من المخطوطة .
- (٤) ينظر : الصحاح للجوهري (حرف) ١٣٤٢/٤ (ط ثانية - بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) .
- (٥) الأصمعي : عبد الملك بن قريش بن عبد الملك ، البصرى اللغوى ، أحد أئمة اللغة والغريب ، روى عن أبي عمرو بن العلاء . من تصانيفه : غريب القرآن ، وكتاب القلب والإبدال . توفي سنة ٢١٥ هـ .
ينظر : طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزيدى / ١٦٧ تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - مصر - ١٩٧٣م . ونزهة الألباء لأبي البركات الأنبارى / ١١٢ تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر - القاهرة . ونغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى / ١١٢/٢ تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (ط أولى - مطبعة الحلبي - مصر - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م) .
- (٦) الصحاح (حرف) ١٣٤٢ / ٤ ونقل الشارح عبارة الجوهري ولم يشر إلى ذلك . وينظر : الجنى الدانى فى حروف المعانى لابن أم قاسم المرادى / ٨٩ . تحقيق : طه محسن (بغداد ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م) .

قال " الجوهري (١) : " وحرف كل شئ : طرفه وشفيه وحده ، ومنه حرف الجبل ، وهو : أعلاه المحدد ، والحرف : واحد حروف التهجى (٢) .
وقال فى " شامل اللغة (٣) : " الحرف - عند النحويين - ما جاء لمعنى ، وليس باسم ، ولا فعل (٤) .
قال " أبو محمد (٥) : " هو مأخوذ من حرف السيف ، وهو : حده ، ولأن حـ حرف السين : طرف من أطرافه ، وحرف الكلمة : طرف من أطرافها (٦) .

- (١) الجوهري : إسماعيل بن حماد ، صاحب الصحاح ، كان إماما فى اللغة والأدب ، دخل العراق ، وقرأ على أبى على الفارسي ، والسيرافي . توفي سنة ٣٩٣ هـ .
ينظر : نزهة الألباء / ٣٤٤ وغية الوعاة / ١ / ٤٤٦ .
- (٢) الصحاح (حرف) ١٣٤٢ / ٤ .
- (٣) كتاب فى اللغة لأبى منصور محمد بن على الأصبهانى ، شارح فصيح ثعلب ، ولم أشر على هذا المعجم الذى نقل الرازى عنه كثيرا .
وينظر : معجم الأدباء لياقوت ١٨ / ٢٦٠ مطبوعات دار المأمون (الطبعة الأخيرة) وانباء الرواة على أنباء النحاة للقفطى ٤ / ١٧٠ تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (دار الكتب المصرية - ١٣٦٩ هـ) .
- (٤) ينظر : أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى / ٦ (ليدن ١٣٠٣ هـ - ١٨٨٦ م) .
والمرتجل لابن الخشاب ٢٣ / تحقيق : على حيدر (دمشق ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م) .
وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٢ (ط بيروت) والإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢ / ١٣٧ تحقيق : الدكتور موسى بنائى العليلى (مطبعة العائى - بغداد) والقاموس المحيط للفيروزى ٣ / ١٣١ (ط ثانية ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م) مطبعة الحلبي - مصر .
- (٥) أبو محمد : القاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمى النحوى صدر الأفاضل . ولد سنة ٥٥٥ هـ .
من تصانيفه : التخمير فى شرح المفصل بسيط ، والسبكة فى شرحه متوسط ، والمجمر فى شرحه صغير ، كما شرح الأنموذج .
ينظر : معجم الأدباء ١٦ / ٢٣٨ وغية الوعاة ٢ / ٢٥٢ .
- (٦) التخمير لأبى محمد الخوارزمى ٢ ورقة ١١٩ مخطوط بالمتحف البريطانى - لندن تحت رقم ٣٧٤٠ وفى حوزتى نسخة مصورة عنها ، وبإشارة أبى محمد : " الحروف : جمع حرف ، كالظروف جمع ظرف ، والسيوف جمع سيف ، ويراد بالحرف شيان :
أحدهما : بعض الكلمة كالجيم من " جعفر " ، والضاد من " ضرب " ، والثاني : من " فى " .

.....

وقال "أبو البركات" (١) : إنما سمي الحرف حرفاً ، لأن الحرف في اللغة : هو الطرف ، وهو يأتي في طرف الكلمة ، فسمى حرفاً لذلك (٢) .

البحث الثاني : اضطرب النحويون في تعريف الحرف الذي هو بمعنى الكلمة ، وذكروا في تعريفه حدوداً ، لا يكاد أكثرها يكشف عما هو المقصود منه : قال "سيويه" (٣) : الحرف : ما جاء لمعنى ، ليس باسم ، ولا فعل (٤) .

وانما حسن منه تعريف الحرف بهذا ، لأنه قدم على ذكره تعريف الاسم ، وتعريف الفعل .

واذا عرفت معنى الاسم والفعل ، ثم وجدت كلمة ، واعتبرتها بما ذكره من معارف الاسم والفعل ، وظهر لك أنها ليست باسم ولا فعل ، وعلمت أنها مغايرة لكل واحد منهما ، فهى المسماة بالحرف .

وقال "عبد الباقي" (٥) : كل لفظة امتنع عليها دليل الاسم ، ودليل الفعل ،

والثاني : أن يراد به النوع الثاني من الكلم ، وذلك نحو : "من ، وفى ، وقد ، وسوف" .

والمراد بالحرف : حرف السيف ، وهو : طرف من أطرافه ، كما أن حرف الكلمة طرف من أطرافها . . .

ويروى أن "أبا محمد" ألف كتابه "التخدير" في فترة متقدمة من سنى عمره ، فأفاد منه الرازى ، ونقل عنه الكثير ، مع أن "أبا محمد" مات بعد الرازى بسنوات قليلة .

(١) أبو البركات : عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى ، من أعلام النحو من تصنيفه : الإنصاف في مسائل الخلاف ، وأسرار العربية ، ونزهة الألباء ، وأعراب القرآن . توفي سنة ٥٧٢ هـ .

ينظر : إنباء الرواة ١٦٩/٢ وبغية الوعاة ٨٦/٢ والأعلام لخير الدين الزركلى ١٠٤/٤ المطبعة العربية بمصر ١٣٤٥ هـ .

(٢) أسرار العربية / ٦ .

(٣) سيويه : عمرو بن عثمان بن قنبر ، إمام البصريين ، نشأ بالبصرة ، وأخذ عن الخليل ويونس ، وأبى الخطاب ، وعيسى بن عمر .

مات بالبصرة سنة ٩٤ هـ .

ينظر : البغية ٢٢٩/٢ والأعلام ٢٥٢/٥ .

(٤) ينظر : الكتاب لسيويه ١٢/١ تحقيق : عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب (ط ثانية ١٩٧٧ م) .

(٥) عبد الباقي : بن محمد بن الحسن بن عبد الله النحوى ، قرأ على أبى على الفارسى . من مصنفاته : الدواة واشتقاقاتها ، وشرح حروف العطف . توفي سنة ٤٠٠ هـ .

ينظر : إنباء الرواة ١٥٥/٢ والبغية ٧١/٢ .

.....

فهي حرف .

وقال " عبد القاهر (١) " : إن النحويين لم يذكروا في حد الحرف شيئاً يظهر به معناه ، فأفردت فصلاً لذكر ما يتميز به الحرف عن الاسم والفعل .
قال : وليس للحرف شيء يدخل عليه ، ليميزه ، كالألف واللام للاسم ، وقد ، وسوف للفعل (٢) .

وما ذكره النحويون يصعب تصوّره على المبتدئ ، فلا بد من أن يحتال في وضع معيار ، يقرب مأخذه ، وذلك ما أذكره لك فتأمله :
فإذا وجدت كلمة ، ولا يدري : أحرف هي أم لا ، فاعتبر ذلك بأن تنظر :
فإن لم يصح أن تدخل عليها علامات الفعل التي ذكرتها ، ولا يقع بمعناها ما تدخله هذه العلامات ، فاعلم أنها ليست بفعل ، نحو : " هل " ، كأنك شككت فيه : أحرف هو ، أم فعل ؟

فلما وجدته لا يحتمل علامات [الفعل] (٣) وهي : " قد ، وسوف " ،
ولاحرف الجزم ، ولاتاء الضمير ، ولاتاء التانيث ، ولا هو بمعنى فعل ، تدخله هذه العلامات ، كـ : " هيهات " - فإنه ليس / بحرف ؛ لأنه بمعنى " بعيد " - ١ / ٣٠٢
عرفت أنه ليس بفعل .

وإن شككت في الكلمة : أحرف هي ، أم اسم ، فالحيلة في ذلك أن تنظر :
فإن جاز أن يدخلها واحد من علامات الاسم ، أو جاز أن يقع بمعناها ما تدخله

- (١) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي ، الإمام المشهور ، أبو بكر .
أخذ النحو عن أبي الحسين عبد الوارث ، وكان من كبار علماء العربية والبيان .
من مصنفاته : المغنى في شرح الإيضاح ، والمقتصد في شرحه ، والجمل ، والمعامل المائمه ، وأسرار البلاغة ، وإعجاز القرآن . توفي سنة ٤٧٤ هـ .
- ينظر : شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٣ / ٣٤٠ (ط بيروت) ،
والبغية ١٠٦ / ٢ والأعلام ٤٨ / ٤ .
- (٢) ينظر : المرتجل لابن الخشاب ٢٣ / ٢٣ .
- (٣) زيادة يقتضيها السياق .

علامات الاسم ، فاعلم أنها ليست بحرف .
وإن امتنع ذلك ، فاعلم أنها حرف ، فـ " زيد " لاشك في أنه ليس بحرف ،
لوجودك فيه علامات الاسم ، وكذلك : " كيف " ليس بحرف ، لأنه يقع موقعه ، ومعناه
ماتدخله علامات الاسم .

وذلك أنك إذا قلت : كيف زيد ؟

فالمعنى : أصحيح زيد أم سقيم ؟

وكذلك : " إذا " ليس بحرف ، لأنك إذا قلت : " آتيك إذا احمر البسر " كان بمعنى :
" آتيك وقت احمرار البسر " ، فـ " إذا " اسم مثل : " وقت " .

وـ " هل " لا يدخله شيء من علامات الاسم ، فلا يجزئ ولا يدخله الألف
واللام ، ولاغير ذلك من العلامات ، وليس هو - أيضا - بمعنى اسم ، كما كان
" كيف " .

وإذا عرفت أنه ليس باسم ، ولا يفعل ، عرفت أنه حرف .

فهذا ، فاعتبر الحرف ، واحكم هذه الشرائط التي ذكرت لك .

واعلم أن هذا البيان حسن ، وهو راجع إلى ما ذكره " سيويه " (١) في حـ

الحرف .

(١) الكتاب ١٢/١ . وعبارته : " فالكلم : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس
باسم ولافعل " .

(فصل) " الحرف : مادل على معنى فى غيره ، ومن ثم لم ينفك من اسم " أوفعل يصحبه ، إلا فى مواضع مخصوصة ، حذف فيها الفعل ، واقتصر على الحرف ، فجرى لذلك (١) مجرى النائب ، نحو قولهم : " نعم ، ولى ، ولى ، وإنه ، ويازيد ، وقد فى قوله : وكأن قد " "

قوله : (الحرف : مادل على معنى فى غيره) :

اعلم أن هذا الحد نقله أكثر المتأخرين (٢) ، وارتضوه ، ويشتمل على قيدين : أحدهما : قوله : (مادل على معنى) ، وه خرجت بمسائط حروف التهجى ، وبعض الكلمات التى لاتدل على شىء أصلا .

والثانى : قوله : (فى غيره) ، وه خرجت الأسماء والأفعال ، فإن كل واحد منهما دال على معنى فى نفسه من حيث الوضع .

الاثنى أنك إذا قلت : " سرت من البصرة " فمعناه : أن ابتداء سيرك من البصرة ، فلم يكن بد من ذكر المتعلق الذى هو " البصرة " .

بخلاف ما [لو (٣)] قلت : " ابتداء سبرى حسن " فإنه يستقيم من غير أن تذكر متعلقه .

قال "أبو محمد" : إنما وجب تعلق الحروف بغيرها ، لأنها نسب وروابط ، ولا يخفى أن معرفة النسبة متأخرة عن معرفة المنسوب والمنسوب إليه (٤) .

ولقائل أن يقول : إن هذا الحد غير مانع ، فإنه قد دخل فيه ما ليس بحرف ، وشرط الحد أن يكون جامعا مانعا .

(١) ثبت عند الرازى ، ولم يثبت عند ابن يعيش ٥/٨ ، والمفصل المطبوع ٢٨٣ (ط شانية - دار الجيل - بيروت) .

(٢) ينظر : أسرار العربية ٦/٦ والمرتجل ٢٤/٢ والإيضاح لابن الحاجب ١٣٧/٢ وابن يعيش ٢/٨ والجنسى الدانى فى حروف المعانى للمرادى ٨٥/٠ .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) التخمير ٢ ورقة ١٢٠ وبجاءته : " . . . وهذا لأن الحروف نسب وروابط ، إلا أن جهة النسبة ما تتفاوت فى كل حرف ، والحرف والنسبة لا يتصور معناهما إلا بتصور معنيين آخرين ، وهما : المنسوب والمنسوب إليه " "

.....

بيان ذلك أن جميع المصادر أسماء ، لاحروف ، وهى تدل على معان فسى
الفاعلين ، وكذلك " كم " اسم ، وهى تدل على معنى فى غيرها .
قوله : (ومن ثم لم ينفك من اسم ، أو فعل يصحبه ، إلا فى مواضع مخصوصة ، حذف
فيها الفعل ، واقتصر على الحرف ، فجرى لذلك مجرى النائب) .

اعلم أنه لما ذكر أن الحرف معناه متعلق بغيره من الكلم ، كان ذلك الغير
اسما ، أو فعلا ؛ لما عرفته من أن أفراد الكلم ثلاثة :
اسم ، وفعل ، وحرف ، ولم يكن بد من تصور ذلك الاسم ، والفعل .
تقول فى الاسم : " أناسائر من بغداد " وفى الفعل : " مررت بزيد " .
ونقل " الحضرمي ^(١) " هذا المعنى بعبارة أخرى فقال : الحرف كل كلمة فائدة
معناها فيما تدخل عليه من اسم ، أو فعل ، أو منهما جميعا .
وان شئت قلت : الحرف : عبارة عن اللفظ المعرب عن المعنى الحادث به
فى الفعل ، أو الاسم ، ويختلف معناه لاختلاف ألفاظه ، وقد تختلف المعانى ،
ولا يختلف اللفظ ، كما كان فى الاسم والفعل .
قوله : (إلا فى مواضع مخصوصة) :
اعلم أن هذا الاستثناء متصل ، ويحسن جعله منفصلا على تأويل تذكره لك
فيما بعد .

(١) الحضرمي : لعله : أبو بكر عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمي البصري ، أحد
الائمة فى العربية ، كان واسع العلم بكلام العرب . أخذ عن نصر بن عاصم ، ويحيى
ابن يعمر ، وجد فى هذا العلم حتى بلغ الغاية فيه ، سئل عنه يونس ، فقال :
هو والنحوسوا ، كان أول من غل النحو ، كما كان شديد التجريد للقياس والعمل
به . وعاصر عيسى بن عمر الشافى ، وأبو عمرو بن العلاء . مات سنة ١١٧ هـ .
ينظر : طبقات الزبيدي ٣١ / ونزهة الألباء ١٨ / والبغية ٤٢ / ٢ ونشأة النحو
للشيخ محمد الطنطاوى / ٥٨ تعليق الدكتور عبدالمظيم الشناوى والدكتور محمد
عبدالرحمن الكردى (ط ثانية ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م) وأخبار النحويين البصريين
للسيرافى / ١٩ ، ٢٠٠ .

[حذف الفعل وإبقاء الحرف]

قوله : (حذف فيها الفعل) :

لنائل أن يقول : كما جاز حذف الفعل ، جاز - أيضا - حذف الاسم ،

كما سنبينه .

قوله : (فجرى لذلك مجرى النائب) اعلم أن الرواية عن المصنف (النائب) بالنون ، تقول : ناب عن فلان ، أى : قام مقامى ^(١) .

وقد وقع فى كثير من النسخ (مجرى النائب) مقيدا بثلاث نقط ، وعلى كل

واحد من اللفظين اعتراض سنذكره .

وقد أورد المصنف من الصور التى حذف فيها الفعل خمسا :

أولها : قولك فى جواب من قال " هل قمت ؟ " : " نعم " .

الشاهد فيه : أن " نعم " - ههنا - قد ناب عن قولك فى جوابه : " قمت " ، وقام مقامه .

وعلى هذا التأويل ، لا يكون للحرف متعلق يتعلق به ، لافى اللفظ ، ولا فى

النية ، وإنما هو فى معنى فعل ، وحينئذ لا يكون حرفا ، ويكون الاستثناء منقطعا .

وعلى قولنا : إنه بمعنى (الثبوت) الشاهد فيه : أن الفعل الذى هو

متعلق " نعم " محذوف من اللفظ ، ومراد فى النية ، وثابت فى التقدير ، ومعناه :

" نعم قمت " ، وحينئذ يكون " نعم " باقيا على ما كان عليه من الحرفية ، ويكون

الاستثناء متصلا ، وتقدير الكلام :

(ومن ثم لم ينفك من فعل ، أو اسم ملفوظ به ، إلا فى مواضع مخصوصة ،

فإن متعلق الحرف فيها محذوف من اللفظ ، وثابت فى النية والتقدير) .

وثانيها : قولك فى جواب من قال : " ألم تفعل ؟ " : " بلى " .

الشاهد فيه : أن " بلى " فى الأصل حرف من حروف التصديق ، وقد ناب عن قولك

فى جواب المستفهم " فعلت " سد مسده .

وعلى هذا لا يكون " بلى " حرفا ، ولا يحتاج إلى متعلق يتعلق به ، وإنما معناه

الفعل ، ويكون الاستثناء منقطعا .

.....

وعلى قولنا : (إنه بمعنى الثبوت) يكون باقيا على حرفيته ، ويحتاج
إلى متعلق يتعلق به ، ويكون ذلك المتعلق ثابتا في النية ، والتقدير : " بلى
فعلت " .

وثالثها : قولك في جواب المستخبر : " هل كان كذا ؟ " : " إى والله " بكسر
الهمزة ، واسكان اليا ، ولا تستعمل إلا مع / القسم .
والكلام في أنها بمعنى (النائب عن الفعل) أو بمعنى (الثابت في التقدير)
على مثال ما قبله .

ورابعها : قولك في جواب من قال لك : " قد كبرت " : " إى " .
الشاهد فيه : أن " إى " المكسورة المشددة - ههنا - بمنزلة قولك : " نعم " .
قال الشاعر :

بَكَرَ الْعَوَاذِلُ فِي الصَّبْرِ ح يَلْمَنِي وَالْوَهْنُ هُ
[١] وَيَقْلَنُ شَيْبٌ قَدْ عَمَّ لَا ك وَدَّ كِبَرْتُ فَقُلْتُ : إِنَّهُ (١)

(١) من مجزوء الكامل ، تأثلهما : عبيد الله بن قيس الرقيات (الديوان / ٦٦)
وفيه ورد البيت الأول :

بَكَرْتُ عَلَى عَوَاذِلِي يَلْحِينِي وَالْوَهْنُ هُ
والشاعر : من بني عامر بن لوئى ، وظهر في عصر بني أمية (الشعر والشعراء
لابن قتيبة ٤٥٠ / ٢ دار الثقافة - بيروت والخزانة للبغدادي ٢ / ٢٦٥
ط أولى - المطبعة الأميرية - بولاق) .

والبيتان من شواهد : الكتاب ١٥١ / ٣ ، ١٦٢ / ٤ ، وأمالى بن الشجرى
٣٢٢ / ١ (دار المعرفة - بيروت) والأزهية في علم الحروف للهروى / ٢٥٨
تحقيق عبد المعين الملوحي (ط ثانية - دمشق ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م) .
والصاحح (أنن) ٢٠٧٤ / ٥ (روايته كرواية الديوان) وابن يعيش ٦ / ٨ ،
١٢٥ وشرح الكافية للرضى ٣٨٣ / ٢ (ط ثانية - بيروت ١٣٩٩ هـ -
١٩٧٩ م) .

ورصف المباني في حروف المعاني للمالقي ١١٩ تحقيق أحمد محمد الخراط
(دمشق ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م) والجنى الدانى / ٣٨٤ والمغنى لابن
هشام ٣٨ / ١ تحقيق محمد محيى الدين (مطبعة صبيح - القاهرة)
والخزانة ٤٨٥ / ٤ .

والصباح : الخمر . الصحاح (صبح) ٣٨٠ / ١ .
والشاهد فيه : ورود " إنه " بمعنى " نعم " والها ، فيها للسكت ، وجعلها بعض
النحاة " إن " الناسخة ، والها ، اسمها بتقدير الخبر " قد كان ماتقلن " .
وتنظر : المراجع السابقة .

.....

أى : "نعم" . والكلام فيه على ما سبق .
ولقائل أن يقول : لامعنى لإلحاق المصنف الهاء بـ "إِنَّ" فإن حـرف
التصديق إنما هو مجرد "إِنْ" كما ستعرفه .
(١)
وفى هذه الحروف الأربعة مباحث أخرى أتيتك شرحها فى حروف التصديق .
وخامسها : قولك فى النداء : "يازيد" .
الشاهد فيه : أن "يا" حرف ، ومذهب قوم أنه نائب عن الفعل ، وقائم مقامه ،
والتقدير : "أدعوزيدا" (٢) .

وعلى هذا المذهب لا يكون فى الكلام محذوف .
(٣)
وعلى تأويل (الثبوت) يكون التقدير : "يا أدعوزيدا" كما هو مذهب "سيويه" ،
ويكون "يا" حرف متعلق بـ "أدعو" ، إلا أن المتعلق محذوف من اللفظ ، وثابت
فى التقدير .

السادسة : قوله : (وكان قد) قال الشاعر :

[٢] أَفَدَ التَّرْحَلَ غَيْرَ أَنْ رَكَبْنَا . . . لَمَّا تَزَلْ بِرَحْلِنَا وَكَأَنَّ قَدَ (٤)

- (١) ينظر : ص ٢٤٨ من التحقيق .
- (٢) ينظر : ابن يعيش ١٢٧/١ ووصف المباني فى حروف المعانى / ٤٥٣ .
- (٣) الكتاب ٢٩١/١ : "قولك : "يا عبد الله" . . . حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم
هذا فى الكلام ، صار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل ، كأنه قال : "يا أريد
عبد الله" فحذف (أريد) وصارت (يا) بدلا منها ، لأنك إذا قلت : "يا فلان"
علم أنك تريد . . ."
- (٤) من الكامل ، قائله : النابغة الذبياني (الديوان / ٨٩) والنابغة من شعراء
العصر الجاهلى . (الشعر والشعراء / ٩٢/١) والمؤتلف والمختلف للأمدى /
١٩٢ تعليق الدكتور ف . كرنكو (ط ثانية - بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) .
والبيت من شواهد : الخصائص لابن جنى ٣٦١/٢ ، ٣ / ٣١ تحقيق
محمد على النجار (ط ثانية - دار الهدى - بيروت) والأزهية / ٢١١
برواية (أزف) فى موضع (أفد) ولبن يعيش ٥/٨ ، ١٤٨/١١٠٥ والجنى
الدانى ١٧٨ والمغنى ١٧١/١ والخزانة ٢٣٢/٣ ، ٤ / ٣٦٢ .
أفد الترحل : أى : دنا الرحيل وقرب ، والركاب : الإبل . وكأن قد : أى قد
زالت لقرب وقت زوالها ودنوه .
والبيت من قصيدة للنابغة يصف فيها المتجردة زوجة النعمان .

.....
الشاهد فيه : أن " قد " حرف ، وقد حذف متعلقه من اللفظ ، وهو ثابت في التقدير والمعنى : وكأن قد زالت .

وسأتى شرح البيت في " مباحث حرف التقريب (١) " .

إذا عرفت هذا ، فاعلم أنا لو قلنا : إن قوله : (فجرى مجرى النائب) هو بالنون ، أشكل بهذه الصورة ، فإن " قد " فيها غير نائب عن الفعل ، وإنما هو ثابت في النية ، و مقدر في الكلام ، كما عرفته .

(٢) وأشكل - أيضا - بقولك : " يازيد " في باب النداء على مذهب " سيويه " ، فإن الفعل ثابت في النية ، ولم ينب عنه حرف النداء ، كما بيناه . ولو قلنا : إنه من (الثبوت) كان فيه إشكال - أيضا - لأن معنى الكلام إذا ذاك : (ومن ثمة لم ينفك من اسم ، أو فعل يصحبه في اللفظ ، إلا في مواضع مخصوصة) .

وليس الأمر على ما ذكره ، فإن الحذف من مجرد اللفظ ، ليس مختصا ببعض الصور ، كما ذكره ، بل يجوز ذلك في جميع الصور التي دل فيها دليل على أن المحذوف من اللفظ مراد في المعنى .

- (١) لم يشرح الشارح هذا البيت في مباحث (حرف التقريب) ص ٣١٧ ، ولكنه قال : " وقد سبق شرح هذا البيت في مباحث (حروف النفي) والرجوع إلى مباحث (حروف النفي) ص ٢٢٤ تبين أن الشارح لم يتعرض لشرح البيت ولكنه قال : " وقد سبق تفسيره في أول الحروف . مع أنه في مباحث (الحروف) أعلن أنه سأتى شرح البيت في مباحث (حرف التقريب) وهذا ما يؤخذ عليه .
- (٢) الكتاب ٢١١/١ : " وأما : (يازيد) .. حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام ، وصار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل كأنه قال : (يا ، أريد عبد الله) فحذف (أريد) وصارت (يا) بدلا منها ، لأنك إذا قلت : (يا فلان) علم أنك تريد . وما يدل على أنه ينتصب على الفعل وأن (يا) صارت بدلا من اللفظ بالفعل قول العرب : (يا إياك) إنما قلت : يا إياك أغنى ، ولكنهم حذفوا الفعل ، وصار : (يا ، وأيا ، وأى) بدلا من اللفظ بالفعل " .

ومن أصناف الحرف : حروف الإضافة [الجر]

(فصل) "سميت بذلك ؛ لأن وضعها على أن تفضى بمعانى الأفعال إلى الأسماء" ، وهى فوضى فى ذلك ، وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء .
وهى على ثلاثة أضرب : ضرب لازم للحرفية ، وضرب كائن اسما وحرفا ، وضرب كائن حرفا وفعلًا .
فالأول : تسعة أحرف : "من ، وإلى ، وحتى ، وفى ، والباء ، واللام ، ورب ، وواو القسم ، وتاء" .
والثانى : خمسة أحرف : "على ، وعن ، والكاف ، ومذ ، ومنذ" .
والثالث : ثلاثة أحرف : "حاشا ، وعدا ، وخلا" .

المتن : قوله : (ومن أصناف الحروف : حروف الإضافة . . إلى الحروف المشبهة بالفعل)

التفسير : اعلم أن الحرف النحوى اسم جنس تحته أنواع مختلفة ، يأتيك تفصيلها .
والمراد من حروف الإضافة : الحروف الجارة .
قال "ابن السراج" ^(١) : حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها ، فتصل الاسم بالاسم فى قولك : "الدار لعمرؤ" ، وتصل الفعل بالاسم ، كقولك : "مررت بزيد" ، فاللباء هى التى أوصلت المرور بزيد .
قوله : (سميت بذلك ؛ لأن وضعها على أن تفضى بمعانى الأفعال إلى الأسماء) .
اعلم أنك إذا قلت : "سرت من موضع كذا" فقد أضفت السير إلى ما بعد "من" ،

- (١) ابن السراج : محمد بن السرى بن سهل ، أبوبكر ، أحد أئمة الأدب والعربية ، من أهل بغداد ، كان أكبر أصحاب المبرد سنا ، مع ذكاء وفطنة .
قرأ على المبرد كتاب سيويه ، ويقال : ما زال النحو مجتونا حتى عقله ابن السراج بأصوله . أخذ عنه الزجاجى ، والسيرافى ، والفارسى ، والرومانى . من تصانيفه :
الأصول ، شرح كتاب سيويه . مات شابا فى ذى الحجة سنة ٢١٦ هـ .
ينظر : إنباء الرواة ١٤٥/٣ ، والبغية ١٠٩/١ ، والأعلام ٦/٧ .
- (٢) الأصول ١/٣٢٥ - رسالة دكتوراة - تحقيق د . عبد الحسين محمد الفتلى عام ١٩٧٠ - مكتبة جامعة القاهرة - رقم ٨٦٤ .

.....
 وإذا قلت : " مررت بخالد " فقد أضفت المرور إلى " خالد " بحرف الجر ، وكذلك
 قولك : " هذا لعبد الله " .

وإذا قلت : زيد في الدار " فقد أضفت كينونته في الدار بـ " في " إلى الدار .
 وإذا قلت : " فيه خصلة سوء " فقد أضفت الرداءة إليه ، فلذلك سميت :
 حروف الإضافة .

وقوله : (على أن تفضي) معناه : على أن تحصل ، تقول : أفضى بيده ، إلى
 الأرض : إذا باشرها براحتيه (١) .
 قوله : (وهي فوضي في ذلك ، وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء) .

قال " الجوهري " : قوم فوضي ، أي : متساوون ، لا رئيس لهم . . . وقال : أموالهم
 فوضي بينهم ، أي : هم شركاء فيها . ومنه : تفاوض الشريكان في المال (٢) .
 وقوله : (في ذلك) .

اعلم أن حرف الإشارة ، يتعلق بما تقدم ، وهو : وضعها على أن تفضي
 بمعنى الأفعال ، إلى الأسماء ، إلا أن جهة الإفضاء ، مختلفة ، فإن لكل حرف إفضاء
 يخصه ، ولا يكون لغيره ، كما سنبينه في مباحث كل صنف منها .
 وقوله : (وهي على ثلاثة أضرب : ضرب لازم للحرفية ، وضرب كائن اسما وحرفا ،
 وضرب كائن حرفا وفلا) .

ولقائل أن يقول : إن المصنف أهمل ضربا رابعا ، وهو : ما يكون على ثلاثة أشياء :
 اسم ، وفعل ، وحرف ، كما سنبينه .

- (١) الصحاح (فضا) ٢٤٥٥/٦ .
 (٢) الصحاح (فوض) ١٠٩٩/٣ . ومبارته : " . . . وقوم فوضي ، أي متساوون لا رئيس
 لهم . قال الأفرود الأودي : لا يصلح الناس فوضي لاسراة لهم . . . ولا سراة إذا جهالهم سادوا
 ونعمام فوضي : مختلط بعضه ببعض . وقال : أموالهم فوضي بينهم ، أي : هم
 شركاء فيها . . . وتفاوض الشريكان في المال : إذا اشتركا فيه أجمع . وهي شركة
 المناوذة . . . "

[من]

(فصل) "و": "من" معناها ابتداء الغاية ،كقولك : "سرت من البصرة " . وكونها
بعضة في نحو : "أخذت من الدراهم " وسبينة في نحو : "فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنْ
الْأَوْثَانِ . . ."

ومزودة في نحو : "ما جاءني من أحد " راجع إلى هذا (١)
ولاتزاد عند "سيويه " إلا في النفي ، و "الأخفش " يجوز الزيادة في الواجب ،
ويستشهد بقوله تعالى : "يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ" . . .

الضرب الأول : فيما لا يكون إلا حرفا جاريا ، وعدد حروفه تسعة :

أولها : "من" : وهي لا ابتداء الغاية ، وقد اختلف فيها البصريون والكوفيون :

فذهب أهل الكوفة : إلى أنه يجوز استعمالها في الزمان والمكان .

وذهب البصريون : إلى أنه يستعمل استعمالها في الزمان .
واحتج أهل الكوفة بقوله تعالى : "لَمَسْجِدٍ أُسَسَّ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ
أَقْبَ أَنْ تَقُومَ فِيهِ" . . . (٢) .

وقال البصريون : تقديره : من تأسيس أول يوم ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف
إليه مقامه .

قالوا : وإنما اختلفت بالمكان ؛ لأن "منذ" لا ابتداء الزمان ، فكما لا يجوز أن
يقول : "سرت منذ بغداد " كذلك لا يجوز أن يقول : "مارأيت من يوم السبت" .

(١) الأخفش : هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط . قرأ النحو على
"سيويه " وكان أسن منه .

من تصانيفه : الأوسط في النحو ، معاني القرآن ، المقاييس في النحو . توفي
سنة ٢٢١ هـ . ينظر : طبقات الزبيدي / ٢٢ ونزهة الألباء / ١٣٣ والبغية
١ / ٥٩١ والأعلام ٣ / ١٥٤ .

(٢) سورة التوبة ، من الآية / ١٠٨ .

(٣) الإنصاف لأبي البركات الأنباري ١ / ٣٢٠ (تحقيق : محمد محي الدين دار
الفكر) . ويقول ابن يعيش ٨ / ١٠ : "ولا تكون (من) عند سيويه إلا في
المكان ، وأبو العباس البرد يجعلها ابتداء كل غاية ، وإليه يذهب ابن
درستويه ، وغيره من البصريين ، فنقول : "خرجت من الكوفة " ، و "عجبت
من فلان " ، و "في الكتاب من فلان إلى فلان" .

قال الله تعالى : "وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ" أي : من دار أهلك ، وقال
تعالى : "وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ" ، وقال "نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ
الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ" . . .

ف "من" في الشجرة والشاطئ لا ابتداء غاية النداء . وقد أجاز الكوفيون
استعمالها في الزمان ، وهو رأي أبي العباس البرد ، وابن درستويه من أصحابنا ،
كما : "منذ" و "منذ" واحتجوا بقوله تعالى : "لَمَسْجِدٍ أُسَسَّ عَلَى التَّقْوَى مِنْ
أَوَّلِ يَوْمٍ" . . . وأرجح مذهب الكوفيين ، لوضوحه في هذه المسألة ، ولأن
الشواهد القرآنية والعربية تؤيده .

قال صاحب^(١) التفصّل : وإنها حرف يدل على ابتداء الغاية في الأكمة ، والأزمنة وغيرهما^(٢) .

قوله : (وكونها مبعضة في نحو : "أخذت من الدراهم" وبسبب في نحو : "فاجتنبوا الرجس من الأوثان" ، ومزودة في نحو : "ما جاءني من أحد" راجع إلى هذا) .

اعلم أن هذا الكلام يتضمن حكيم :

أحدهما : أن "من" تستعمل لكل واحد من هذه المعاني الثلاثة .
والآخر : أن هذه المعاني الثلاثة بأسرها ، ترجع عند التحقيق إلى المعنى الأول ، وهو ابتداء الغاية .

أما بيان الأول : فهو أن قولك في التبعيض : "أخذت من الدراهم" معناه : أخذت بعضا منها ، وهذا يدل على أنه لم يأخذ جميعها .
وقوله تعالى : "فاجتنبوا^(٣) الرجس من الأوثان^(٤)" /
قال في الكشف : "من الأوثان" بيان للرجس ، وتمييز له ، كقولك :
"عندي عشرون من الدراهم" لأن الرجس مبهم ، يتناول غير شيء ، فلكانه قال :
فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان^(٥) .

= أما تأويل البصريين ماورد من هذه الشواهد : ففيه تعسف ، ولا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل .

وينظر : الأزهية للهروي ٢٢٤ / وشرح الكافية للرضي ٣٢٠ / ٢ ورصف البيهقي للمالقي ٣٢٢ / والجنى الداني للمرادي ٣١٤ / وشرح الأشعري بحاشية الصبان ٢١١ / ٢ (عيسى الحلبي - مصر) وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (عيسى الحلبي - مصر) .

(١) هو : أحمد بن محمد البستي ، يعرف بالخازنرجي ، أبو حامد ، إمام الأدب بـ : "خراسان" في عصره ، شهد له مشايخ العراق بالتقدم .

من تصانيفه : تكملة كتاب العين ، شرح أبيات أدب الكاتب ، كتاب التفصّل . (ولم أعثر عليه) . مات في رجب سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة . البغية ٣٨٨ / ١ .

(٢) هو في هذا يتفق مع الكوفيين .

(٣) في المخطوطة (واجتنبوا) وهو تحريف .

(٤) سورة الحج ، من الآية ٣٠ / .

(٥) الكشف ٨٣ / ٤ تحقيق محمد مرسى عامر - دار المصنف - القاهرة - ط ثانية ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

وسميت الأوثان رجسا على طريق التشبيه ، يعنى : أنكم تنفرون بطباعكم عن الرجس ، وتتجنبونه ، فعليكم أن تنفروا عن الأوثان مثل تلك النفرة . قال " ابن السراج " : الرجس : اسم جنس يقع على الأوثان وغيرها من المحرمات ، فلمَّا دخلت " من " بينت أن المراد من الجنس بعض أنواعه ، وهو الأوثان (١) .

وقوله : (ما جئني من أحد) . كلمة " من " فيه زائدة ، على معنى أنها لو لم تدخله ، كان الكلام مستقيما ، ولا يراد به أنها لا تغيد شيئا ، فإنها تغيد التوكيد بالإجماع ، ولا تدخل إلا على النكرات دون المعارف .

وأما بيان الأمر الثانى - وهو أن " من " فى هذه المعانى الثلاثة ، ترجع إلى معنى " من " التى لا بداء الغاية - فهو أنك إذا قلت : " أخذت من الدراهم " فقد جعلت ابتداء غاية ما أخذته " من الدراهم " (٢) .

- (١) التخدير ٢ ورقة ١٢١ يقول أبو محمد : " . قال ابن السراج : فإذا قلت : " من الأوثان " فإنما معناه : الذى ابتدأه من هذا الصنف .
- (٢) وينظر : شرح الكافية للرضى ٣٢٢/٢ وابن يعيش ١٢/٨ والمغنى ٣١٩/١ . اضطرب كلام المبرد فى زيادة " من " فمرة ينكر زيادتها ، حيث يقول فى المقتضب ١٨٣/١ تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمه (القاهرة ١٣٩٩ هـ) : " . . . وأما قولهم : إنها تكون زائدة ، فلمست أرى هذا كما قالوا ، وذلك أن كل كلمة إذا وقعت ، وقع معها معنى ، فإنما حدثت لذلك المعنى ، وليست بزائدة . فذلك قولهم : " ما جئني من أحد " ، و " ما رأيت من رجل " ، فذكروا أنها زائدة ، وأن المعنى : " ما رأيت رجلا " و " ما جئني أحد " . وليس كما قالوا ، وذلك لأنها إذا لم تدخل ، جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه ، تقول : " ما جئني رجل " و " ما جئني عبد الله " . إنما نفيت مجي " واحد " . وإذا قلت : " ما جئني من رجل " فقد نفيت الجنس كله ، ألا ترى أنك لو قلت : " ما جئني من عبد الله " لم يجز ؛ لأن عبد الله معرفة ، فإنما موضع موضع واحد .
- ومرة يقول بزيادتها ، وفى المقتضب ١٣٧/٤ : " . . . وأما الزائدة التى دخلها فى الكلام كسقوطها ، فقولك : " ما جئني من أحد " و " ما كلمت من أحد " . فهذا موضع زيادتها ، إلا أنك دللت فيه على أنه للنكرات دون المعارف . وفى المقتضب ٤٢٠/٤ يقول : " وذلك قولك : " ما جئني من أحد إلا زيد " على البديل ؛ لأن " من " زائدة ، وإنما تزداد فى النفى ، ولا تقع فى الإيجاب زائدة
- وينظر : الكتاب ٢٢٤/٤ وابن يعيش ١٢/٨ وما بعده وشرح الكافية للرضى ٣٢٢/٢ وما بعده وتعليق الشيخ عضيمه على المقتضب ١٨٣/١ .

قال "أبو العباس" (١) : "إنما دل على التبعية ، من حيث صار مابقى انتهاء له ، والأصل واحد (٢) .

قال "أبو العباس" : قولك : "زيد أفضل من عمرو" فإنما ابتدأت فى إعطائه الفضل ، من حيث عرفت فضل عمرو ، فابتدأت من هذا الموضع ، فلم يخرج من ابتداء الغاية (٣) .

وقوله : (من الأوثان) فإنما معناه : الذى ابتدأه من هذا الصنف .

قال "أبو محمد" : وكذا كونها مزيدة ، راجع إلى معنى الابتداء أيضا فى قولك : "هل من رجل فى الدار؟" و "ما جاءنى من رجل" لاستفراق الجنس ، لأنها دخلت لابتداء الجنس إلى انتهائه .

والتقدير : هل من رجل إلى ما فى قوله : "فى الدار" ، إلا أنه اكتفى بذكر "من" عن ذكر "إلى" لدلالة إحدى الغائيتين على الأخرى (٤) .

فإن قلت : قد ذكرت أن "من" هذه مفيدة للتوكيد ، ولم تثبتوا جهة التوكيد ،

لا سيما وقد نص ابن السراج "على أن قولك : "ماضيت من رجل" إنما هو : "ماضيت رجلا" (٥) .

(١) أبو العباس : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري المبرد ، إمام العربية ببغداد فى زمانه .

من تصانيفه : معانى القرآن ، الكامل ، المقتضب . ولد سنة عشر ومائتين بالبصرة ، وتوفى ببغداد سنة خمس وثمانين ومائتين .

ينظر : إنباء الرواة ٢٤١/٣ والبغية ٢٦٩/١ والأعلام ١٥/٨ .

(٢) نقل صاحب المرائس مقالاه "أبو محمد" فى التخمير ٢ ورقة ١٢١ : "قال "أبو العباس" : لأن قوله : "إنما أخذ من ماله" إنما تجعل "من ماله" ابتداء غاية ما أخذ ، يدل على التبعية من حيث صار مابقى انتهاء له" .

ويقول المبرد فى المقتضب ١٨٢/١ : "وكونها فى التبعية راجع إلى هذا . وذلك أنك تقول : "أخذت مال زيد" فإذا أردت البعض ، قلت : "أخذت من ماله" فإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية" .

(٣) المقتضب ١٨٢/١ : "وقولك زيد أفضل من عمرو" إنما جعلت غاية تفضيله "عمرا" فإذا عرفت فضل عمرو علمت أنه فوقه" .

وينظر : الكتاب ٢٢٥/٤ .

(٤) التخمير ٢ ورقة ١٢١ وانسبه الشارح إلى "أبى محمد" نقله "أبو محمد" عن "ابن السراج" وكان الأجدر بالشارح أن ينسب الكلام لصاحبه .

(٥) الأصول ٣٢٧/١ وينظر التخمير ٢ ورقة ١٢١ .

قلت : قال "سيويه" : إذا قلت : "ما جاءني رجل" فاللفظ عام ، ولكن يحتمل أن
يؤول ، فيقال : ما جاءني رجل ، بل رجلان ، أو رجال .
وإذا قلت : "ما جاءني من رجل" اقتضى نفى جنس الرجال على العموم ، من غير تأويل .
فهذا هو المراد من قولهم : (إنها تغيد التوكيد) .
قوله : (ولا تزداد عند "سيويه" إلا في النفي ، و "الأخفش" يجوز الزيادة في
الواجب ، ويستشهد بقوله تعالى : "يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ" (٢) . (١) .

لقائل أن يقول : قول المصنف : (ولا تزداد عند "سيويه" إلا في النفي ،
ليس كذلك ؛ لأن "سيويه" يجوز زيادتها بعد النفي ، وبعد الاستفهام أيضا ، نحو
قولك : "هل في الدار من أحد ؟" (٣)
فالأحسن أن يقال : ولا تزداد عند "سيويه" في الواجب (٤) .
ومن استقرأ كلام [العرب] علم أنهم لم يستعملوا "من" مزيدة في
الواجب ، ولم يقولوا : "ضرب من رجل" و "شرب من أحد" و "رأيت من فقيه" بمعنى :
ضرب رجل ، وشرب أحد ، ورأيت فقيها (٦) .
واحتج "الأخفش" وأهل الكوفة بالآية ، وقالوا : المعنى : يغفر لكم ذنوبكم (٧) .
ولقائل أن يقول : جاز أن تكون "من" ههنا للتبعيض ، فإنه عز وجل يغفر

- (١) الكتاب ٤ / ٢٢٥ .
- (٢) سورة نوح ، من الآية ٤ / والأحطاف ، من الآية ٣١ .
- (٣) الشارح محق في قوله ؛ لأن سيويه يجوز زيادتها بعد النفي ، وبعد الاستفهام ،
حيث يقول في الكتاب ٢ / ١٣٠ " وما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير . ومن
ذلك : هل من طعام ؟ أي : هل من طعام في زمان أو مكان ، وإنما يريد : هل
طعام ؟ ، ف : من طعام في موضع (طعام) ، كما كان : ما أتاني من رجل
في موضع : ما أتاني رجل
- ويقول في ٤ / ٢٢٥ : " . . . وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام
مستقيما ، ولكنها توكيد بمنزلة (ما) ، إلا أنها تجر ؛ لأنها حرف إضافة ، وذلك
قولك : ما أتاني من رجل ، وما رأيت من أحد ، ولو أخرجت (من) كان الكلام حسنا ،
ولكنه أكد بـ (من) لأن هذا موضع تبعيض ، فأراد أنه لم يأت به بعض الرجال
والناس
- (٤) الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ١٤٣ : " قوله : " ولا تزداد عند سيويه إلا في النفي ،
ليس بمستقيم ؛ لأنها تزداد في قولك : " هل جاءك من أحد " باتفاق ، غلو قال :
في غير الواجب كان أسد " .
- (٥) زيادة يستقيم بها الكلام . (٦) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ١٤٤ .
- (٧) ينظر : الأزهية في علم الحروف ٢٢٨ / وأسرار العربية ١٠٤ / والإيضاح ٢ / ١٤٣ ،
وابن يعيش ٨ / ١٣ وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ورفيع المباني في
شرح حروف المعاني ٢٢٥ / والجنى الداني في حروف المعاني ٣٢١ .

.....
 لمن يشاء جميع ذنوبه ، كما فى قوله تعالى : " وَإِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا " (١)
 ويغفر لمن يشاء بعضها ، ويعذبه ببعضها ، كما ورد به الحديث .

قال فى "الكشاف" : إنما بعض فى قوله : " من ذنوبكم " لأن من الذنوب ما لا يغفر
 [بالإيمان (٢)] كذنوب المظالم ونحوها .

ونحوه : قوله تعالى : " أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا " يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ (٣) .
 ويتعلق بما نحن فيه بحثان :

البحث الأول : أن " من " تكون مزيدة فى المرفوع ، نحو قولك : " ما جاءنى من
 أحد " ، والمعنى : ما جاءنى أحد .

وقد تكون مزيدة فى المنصوب ، نحو : " مارأيت من أحد " ، والتقدير :
 مارأيت أحدا .

قال "عبد القاهر" : والقياس أن تكون مزيدة فى المنصوب ؛ لأن حروف الجر موضوعة
 لمعنى المفعولية ، ألا ترى أنها تصل معانى الأفعال إلى الأسماء ، وتوقعها
 عليها .

فإذا قلت : " مررت بزيد " ، أوقعت الباء الفعل على " زيد " ، وكذا إذا قلت :
 " خرجت من البصرة " كانت " من " معلقة الخروج بالبصرة ، وكذا : الباب .

وإذا كانت موضوعة لمعنى المفعولية ، كان دخولها فى حال الزيادة على
 المنصوب أقيس ، لجعلك حال الزيادة تابعة لحال الأصل ، فقولك : " مارأيت
 من رجل " أحسن من قولك : " ما جاءنى من أحد " (٤) .

البحث الثانى : أن " من " قد تكون غاية ، كقولك : " رأيت من ذلك الموضع " .
 قال "ابن السراج" : حقيقة هذه المسألة ، أنك إذا قلت : " رأيت الهلال من موضع " .

(١) سورة الزمر من الآية ٥٣ : " وَلَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ، وَإِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ
جَمِيعًا " .

(٢) سقط من المخطوطة ، وثبت فى الكشاف .

(٣) سورة نوح ، آية ٣ / ٤ ، وتام الآية (٤) : " وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ،
إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ " .
 وينظر : الكشاف ٢٥٨ / ٥ .

(٤) المقتصد ٢ / ٢٦١ رسالة الدكتوراه - تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان عام ١٩٢٥
 مكتبة جامعة القاهرة رقم ١٤٨٢ .

ف : " من " لك ، وإذا قلت : " رأيت الهلال من خلال السحاب " ف " من " للهلال ،
والهلال غاية لرويتك (١) .

يريد : أن الأولى للابتداء ، والثانية للانتهاء ، ومثله : قولك : " شممت من
دارى الرياح من الطريق " ف : " من " فى قولك : " من دارى " للابتداء ، وهى
فى قولك : " من الطريق " للغاية .

قال " ابن السراج " : ف " من " الأولى للفاعل ، و " من " الثانية للمفعول ، وعلى
هذا جميع الباب (٢) .

يريد : أن " من " إن وقعت بعد الفاعل ، كانت للابتداء ، وإن وقعت
بعد المفعول ، كانت للغاية ، والأمر كما قاله ، كما نراه فيما ذكرنا من المثال .

وكذلك تقول : " رأيت من موضعى البرق من السحاب " ف : " من " الأولى
واقعة بعد الفاعل ، وهو التاء فى " رأيت " ، وهى لابتداء الغاية ، و " من " الثانية
واقعة بعد المفعول ، وهو " البرق " وهو الغاية .

ولقائل أن يقول : إن كلمة " من " قد جاءت لعمان أخرى سوى ما ذكره

المصنف من الأوجه الأربعة :

الأول : أن تكون بمعنى " على " ، قال الله تعالى : " وَضَرَبْنَا مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ
كَذَبُوا بِآيَاتِنَا ۖ (٣) " أى : على / القوم (٤) .

ب/٣٠٣

الثانى : أن تكون بمعنى الباء ، كما فى قوله عز وجل : " مِنْ كُلِّ أُمٍّ " (٥) والمعنى :
بكل أمر (٦) .

الثالث : أن تجيء بمعنى " فى " ، كما فى قوله تعالى : " أَرْضِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ۖ " (٧)
أى : فى الأرض (٨) .

(١) الأصول ٣٢٨/١ وينظر : الكتاب ٣٠٧/٢ وما بعده والمقتضب ١٣٩/٤ .
(٢) الأصول ٣٢٨/١ ، ٣٢٩ : " وهذه المسألة ونحوها إنما تكون فى الأفعال المتعدية ،

نحو : " رأيت ، وسمعت ، وشممت ، وأخذت " ، تقول : " سمعت من يلاذى الرد من السماء " .
و " رأيت من موضعى البرق من السحاب " و " شممت من دارى الرياح من الطريق " .
ف : " من " الأولى : للفاعل ، و " من " الثانية : للمفعول ، وعلى هذا جميع الباب ،
لا يجوز عندي غيره . إنما جاز هذا ، لأن للمفعول حصة من الفعل ، كما للفاعل .

(٣) سورة الأنبياء ، من الآية ٧٧ .
(٤) الصحاح (من) يقول الجوهري : " وقد تكون بمعنى (على) كقوله تعالى :
" وَضَرَبْنَا مِنَ الْقَوْمِ " " أى : على القوم " . ونسب المرادى فى الجنى الدانى

ص ٣١٨ - هذا التأويل للأخفش .
(٥) سورة القدر ، من الآية ٤ : " تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أُمٍّ " .

(٦) ينظر : الجنى الدانى ٣١٨ ، ٣١٩ .

(٧) سورة فاطر ، من الآية ٤٠ .

(٨) ينظر : الجنى الدانى ٣١٩ .

[إلى]

(فصل) "و" إلى "معارضة ل" من " دالة على انتهاء الغاية ، كقولك : "سرت من البصرة إلى بغداد" ، وكونها بمعنى المصاحبة في نحو قوله تعالى : "ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم" راجع إلى معنى الانتهاء .

وثانيها كلمة "إلى"

قوله : ("و" إلى "معارضة ل: "من" ، دالة على انتهاء الغاية) .

اعلم أنه فسر المعارضة بكونها دالة على انتهاء الغاية .

ألا ترى أنك إذا قلت : "سرت من البصرة إلى بغداد" كانت "إلى" دالة على أن "بغداد" منتهى سيرك ، والموضع الذي انقطع عنده السير ، كما دلت "من" على أن "البصرة" مبتدأ السير وأوله .

قوله : (وكونها بمعنى المصاحبة في نحو قوله تعالى : "ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم" راجع إلى معنى الانتهاء) . اعلم أن مضمون هذا الكلام حكمان :

أحدهما : أن "إلى" قد تكون بمعنى "مع" .

والآخر : أنه وإن كانت بمعنى "مع" فهي راجعة إلى معنى الغاية .

بيان الأول : قوله تعالى : "لقد ظلمك يسؤال نعبتك إلى نعبه" . (١)

أى : مع نعبه ، وقوله تعالى : "ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم" . (٢)

قال في "الكشاف" : معناه : ولا تنفقوها مع أموالكم . وحقيقته : ولا تضموها إليهم في الإنفاق ، حتى لا تفرقوا بين أموالكم وأموالهم ، قلة مبالاة بالأفضل لكم ، وتسوية بينه وبين الحلال (٣) .

قال في "إعراب القرآن" (٤) : "الواو" للعطف ، و "لا" حرف

- (١) سورة "ص" من الآية ٢٤ .
- (٢) سورة النساء ، من الآية ٢ : "وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ، وَآتَيْنَاكَ الْقُرْآنَ بِتُسْوِيَةٍ ، وَلَا تَأْكُلْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِهِمْ ، إِنَّهُ كَانَ حُومًا كَبِيرًا" .
- (٣) الكشاف ١/ ٢٢٦ .
- (٤) بحث في كتب إعراب القرآن المتوفرة لدى ، ولم أهتم إلى هذا القول ، ولا إلى قائله ، وأسوق أقوال أصحاب إعراب القرآن في هذه المسألة :
يقول الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤٣ ، تحقيق د . عبد الجليل عبده شلبي (منشورات المكتبة العصرية - بيروت) :

[نهي] (١) "تأكلوا" : جزم بـ "لا" . "أموالهم" نصب مفعول "تأكلوا"،
و"الهباء" ، واليسم "خفف بالإضافة" ، و"إلى" لانتهاء الغاية .

و"أموالكم" جزم بـ "إلى" فجعل "إلى" بمعنى الغاية ، ولم يقدرها بمعنى "مع"
قال "عبد المجيد" (٢) : "إلى" متعلقة بمحذوف ، وهو في موضع الحال ، أى :

... وكذلك : لتأكلوا أيضا أموالهم إلى أموالكم ، أى : لتضيفوا أموالهم في
الأكل إلى أموالكم ، أى : إن احتجتم إليها ، فليس لكم أن تأكلوها مع
أموالكم .

وقول الأخفش في معاني القرآن ٢٢٤/١ تحقيق : د . فائز فارس (ط) إلى
المطبعة العصرية - الكويت ١٤٠٠ هـ - ١٩٧٩ م) : "وقال : (ولا تأكلوا
أموالهم إلى أموالكم) أى : مع أموالكم .

وفي إعراب القرآن لابن النحاس ٣٩٢/١ تحقيق : د . زهير غازي زاهد
(مطبعة العاني - بغداد ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م) يقول : " (ولا تأكلوا أموالهم
إلى أموالكم) أى : لتجمعوا بينهما فتأكلوها .

وفي إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨٠٦/٣ تحقيق : إبراهيم الأنباري
(ط) وزارة الثقافة المصرية ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م) : " (ولا تأكلوا أموالهم إلى
أموالكم) أى : مضمومة إليها .

أما أبو البركات الأنباري : فلم يتناول هذه الآية في كتابه : البيان في غريب
إعراب القرآن ٢٤٠/١ تحقيق : د . طه عبد الحميد طه (ط) الهيئة
المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) .

لكن أبا حيان في البحر المحيط ١٦٠/٣ (ط ثانية - دار الفكر ١٣٩٨ هـ -
١٩٧٨ م) أشار إلى مثل ما قال به صاحب إعراب القرآن ، حيث يقول : "ومعنى
(إلى أموالكم) قيل : مع أموالكم . وقيل : (إلى) في موضع الحال ، والتقدير :
مضمومة إلى أموالكم . وقيل : تتعلق بـ : (تأكلوا) على معنى التضمين ، أى :
ولتضموا أموالهم في الأكل إلى أموالكم .

(١) في المخطوطة (نفي) وهو خطأ ، لأن (لا) النافية لاتجزم .
(٢) لم أهتم إلى معرفة هذه الشخصية ، ولعله : عبد المجيد بن إسماعيل
ابن محمد القيس ، أبو سعيد الهروي ، كان من علماء النحو ، ومات في
"هراة" سنة ٥٣٧ هـ .

ينظر : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ٥ / ٦١٩
(منشورات مكتبة المتنبى - بغداد) .

ومضافا إلى أموالكم . وقيل : هو مفعول به على المعنى ؛ لأن معنى : لا تأكلوا أموالهم ، لاتضيفوها (١) .

قال في " الحواشي " (٢) : قوله : (ولا تأكلوا) في معنى [فعل] (٣) متعدب : " إلى " ، وهو : ولا تضموا ، ولا تضيفوا على سبيل الأكل (٤) .

وصاحب " إعراب القرآن " يختار أن " إلى " - ههنا - بمعنى الانتهاء ، وليست بمعنى " مع " ؛ لأن " إلى " متعلق بمحذوف في موضع الحال ، والتقدير : ولا تأكلوا أموالهم مضمومة إلى أموالكم (٥) .

ونظيره قوله في التنزيل : " .. مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ؟ .. " (٦) .

التقدير : من يضيف نصرته إياي إلى نصره الله ، وليس المعنى (مع نصره الله) .
واعلم أنك إذا قلت : " سرت إلى الكوفة " فجائز أن تكون بلغتها ، ولم تدخلها ، وجائز أن تكون دخلتها ، ولكن لم تجاوزها ؛ لأنها غاية ، ومابعدا ليس بغاية .

قال " عبد المجيد " : اختلف في معنى " إلى " إلى أربعة أقوال :

قيل : هي ظاهرة في الانتهاء ، فلا يدخل مابعدا فيما قبلها إلا مجازا .

وقيل : هي ظاهرة في الدخول ، ولا تستعمل في غيره إلا مجازا .

وقيل : مشتركة فيهما .

وقيل : إن كان مابعدا من جنس ما قبلها دخل ، والا فلا (٧) .

(١) ينظر : البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ١٦٠/٣ .

(٢) هي حواشي للزمخشري على كتابه المفصل (مخطوط رقم ١٦٤ - ليدن - هولندا)
محوزتي نسخة مصورة عنها .

(٣) سقط من المخطوطة .

(٤) الحواشي ورقة / ٥٤ .

(٥) مقاله صاحب إعراب القرآن يتفق مع ما قال به عبد المجيد .

(٦) سورة آل عمران ، من الآية : ٥٢ : " فَلَمَّا أَحْسَسَ عِيسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ ، قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ؟ .. " .

والفراء في معاني القرآن ١٢٨/١ يقول : " .. المفسرون يقولون : من أنصاري مع الله ، وهو وجه حسن .. " .

وينظر : الجنى الداني / ٣٧٣ .

(٧) ينظر : رصف المباني في حروف المعاني / ٨٠ ، ٨١ ، والجنى الداني / ٣٧٣ .

[حَتَّى]

(فصل) " و " حتى " فى معناها ، إلا أنها تفارقها فى أن مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من الشئ ، أو ما يلاقى آخر جزء منه ؛ لأن الفعل المعدى بها ، الفرض فيه أن ينقض ما تعلق به شيئاً فشيئاً ، حتى يأتى عليه ، وذلك قولك :

" أكلت السمكة حتى رأسها " و " نمت البارحة حتى الصباح " .

ولا تقول : " حتى نصفها ، أو ثلثها " كما تقول : " إلى نصفها ، وإلى ثلثها " . ومن حقه أن يدخل ما بعدها فيما قبلها :

ففى سألتى السمكة والبارحة ، قد أكل الرأس ، ونيم الصباح .

ولا تدخل على مضمرة ، فتقول : " حتاه " كما تقول " إليه " .

وتكون عاطفة ، ويستدأ ما بعدها فى نحو قول امرئ القيس :

..... وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يَقْدَنُ بِأَرْسَانِ

ويجوز فى مسألة السمكة الوجوه الثلاثة .

وَالثَّاهَا : " حتى " . وقيل الشروع فى شرح المتن ، لابد من الوقوف على بحثين : البحث الأول : أن " حتى " تأتى على ثلاثة أوجه :

الأول : أن تكون حرف جر ، ونحو قوله تعالى : " سَلَامٌ هِىَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ " (١) ، وما بعدها مجرور بها فى قول أكثر النحويين (٢) .

قال أبو البركات : " وفيه قول شاذ ، لا يعرج عليه أن ما بعدها مجرور بتقدير " إلى " بعد " حتى " وهو ظاهر الفساد (٣) .

الثانى : أن تكون عاطفة ، حملاً على الواو ، فتتبع الثانى الأول فى الرفع ، والنصب ، والجر ، تقول : " جَاءَنِى الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٌ " و " رَأَيْتُهُمْ حَتَّى زَيْدًا " و " مَرَرْتُ بِهِمْ حَتَّى زَيْدٌ " .

والثالث : أن تكون حرف ابتداء ، كـ : " أَمَا " ، ولا يكون لها عمل بمنزلة " هل " ، نحو : " ضَرَبَ الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٌ ضَارِبٌ " ، و " ذَهَبَتْ حَتَّى عَمْرُو ذَاهِبٌ " .

(١) سورة القدر ، آية ٥٠ / .

(٢) ينظر : أسرار العربية / ١٠٦ .

(٣) ينظر : المرجع السابق ، وللعلماء فى الجرب (حتى) ثلاثة أقوال :

أ - يرى الخليل وسيبويه أن (حتى) هى الجارة لما بعدها .

ب - يرى الكسائى أن خفض ما بعدها باضمار " إلى " .

ج - يرى الفراء أن (حتى) تخفض ، لنبايتها عن " إلى " .

ينظر : ابن يعيش ١٧/٨ والجنى الدانى ٤٩٨/ .

.....

قد نقل المصنف كل واحد من هذه الأوجه الثلاثة ، كما يأتيك بيانه .
البحث الثاني : قال صاحب "المشرق" (١) : حتى لانتهاء الغاية ، وهي تنقسم
تسمين :

عاملة ، وغير عاملة .
فالعاملة تنقسم تسمين :

مايقع بعده الاسم مخفوضا ، نحو : " قام القوم حتى زيد " .
ومايقع بعده الفعل منصوبا ، نحو : " مشيت حتى تطلع الشمس " .
ف : " تطلع " منصوب بإضمار " أن " ، و " أن " مع " الفعل " بمعنى " المصدر " ،
والمصدر مخفوض بـ " حتى " ، تقديره : " حتى طلوع الشمس " .
غير العاملة على ضربين :

(٢)
حرف عطف ، نحو : " قام الإخوة حتى عمرو " وسيأتي حكمها في حروف العطف .
وحرف يدخل على الجمل : من المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، والشرط
والجزاء ، وسندكر أمثلة لذلك .
قال : والاسم المفرد ، الواقع بعد " حتى " على ثلاثة أحوال :
أ - ماليجوز إلا خفضه ، وهو : ما لم يدخل فيه ما بعد " حتى " فيما دخل فيه
ماقبلها ، كقولك : " صمت الأيام حتى يوم الفطر " .
ب - وماليجوز إلا نصبه ، وهو : ما دخل ما بعد " حتى " فيما دخل فيه ما قبلها ،
وزاد عليه ، كقولك : " ضربت القوم حتى زيدا أيضا " أو : " ضربت القوم حتى
زيدا زيادة " ، أي : حتى ضربت زيدا أيضا .
فالنصب - ههنا - لاغير ، وفيه نظره
وقال " الخصري " : إذا قلت : " رأيت القوم حتى زيدا " ، كان الأولى نصب " زيد "

-
- (١) صاحب المشرق : ابن مضاء ، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن
حريث . من تصانيفه : المشرق في النحو (لم أعثر عليه) ، الرد على
النحويين ، تنزيه القرآن عما لا يليق به .
ولد بـ " قرطبة " سنة ثلاث عشرة وخمسمائة ، وتوفي بـ " إشبيلية " سابع عشر جماد
الأولى ، سنة ثنتين وتسعين وخمسمائة .
ينظر : البغية ٣٢٣/١ ونشأة النحو ١٩٧ وطبقات القراء ٦٧/١ والاعلام ١٤٢/١ .
(٢) ينظر ص ١٨٧ من التحقيق .

.....

لأن كلمة "حتى" أيضا مؤنثة بأن "زيدا" قد دخل في الروئية ، فجعلت عاطفة .
ج - وما يجوز فيه الخفض وغيره ، وهو على ثلاثة أوجه :

- (١) * - ما يجوز خفضه ، ونصبه ، وذلك نحو : "ضربت القوم حتى زيد" ، وحتى زيد^(١)
- (٢) * - ما يجوز خفضه [ورفعه] ، وذلك نحو : "قام القوم حتى زيد" ، وحتى زيد^(٢)
- (٣) * - ما يجوز خفضه ، ونصبه ، ورفعه ، نحو : "أكلت السمكة حتى رأسها" كما^(٣)
- (٤)

١/ ٣٠٤

سنقره /٠

نعود إلى شرح المتن .

قوله : (وحتى في معناها) .

يريد : أن "حتى" إذا كانت حرف جر ، كانت في معنى "إلى" الغائية ، ولا تدخل إلا على الاسم ، لأن الجبر مختص به ، نحو قوله تعالى : "حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ"^(٥) ، وقولك : "ضربت القوم حتى زيد" .

وقال "ابن درستويه"^(٦) : "حتى" لا تكون إلا غاية ، إلا أنها ربما وقع بعدها اسم مصرح به ، فذاك هو الذي يسمونه الغاية .

وربما وقع بعدها جملة كلام ، فلا يسمون الجملة غاية ، وليس ذلك بمبطل عن "حتى" معنى الغاية ، وإنما هي جملة تقع موقع اسم^(٧) .

(١) بالخفض على كون "حتى" جارة ، والنصب على جعلها عاطفة ، فـ "زيد" معطوف على الفاعل .

(٢) في المخطوطة (نصبه) وهو خطأ ، لأنه تحدث عما يجوز خفضه ونصبه ، والصواب ما أثبتته ، لأنه يتفق مع ما مثل به ، وسياق الكلام يقتضيه .

(٣) بالخفض على كون "حتى" جارة ، والرفع على جعلها عاطفة ، فـ "زيد" معطوف على الفاعل .

(٤) بالخفض على كون "حتى" جارة ، والنصب على جعلها عاطفة ، والرفع على جعل "حتى" استئنافية ، وما بعدها مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : حتى رأسها ، أكلت .

(٥) سورة القدر ، من الآية / ٥ "سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ" .

(٦) ابن درستويه : أبو محمد عبد الله بن جعفر ، أحد من اشتهر ، وعلاقته ، وجيد التصنيف ، صاحب البرد ، ولقى ابن قتيبة ، وأخذ عن الدارقطني وغيره ، وكان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة .

من تصانيفه : الإرشاد في النحو ، شرح الفصيح ، غريب الحديث ، المقصود

والممدود ، معاني الشعر . ولد سنة ٢٥٨ هـ ومات سنة ٣٤٢ هـ .

ينظر : طبقات الزبيدي / ١١٦ ونزهة الألباء / ٢٨٣ والبلغية / ٣٦ / ٢ .

(٧) ينظر : ابن يعيش / ١٦ / ٨ ورف المبانى في حروف المعانى / ١٨٠ .

قوله : (إلا أنها تفارقها) •

اعلم أن الضمير الأول المنصوب يرجع إلى " حتى " والضمير الثاني المجرور يعود إلى " إلى " ، والاستثناء منقطع ، لأنه لا عموم في معنى " إلى " والتقدير : ولكنها تفارقها •

قد أورد المصنف من الفروق بين " حتى " الجارة ، وبين " إلى " ثلاثة :

أولها :

أنه يشترط في مجرور " حتى " أحد أمرين :

وهو : أن يكون آخر جزء من الأول ، أو ملاقى آخر جزء •

مثال الأول : " أكلت السمكة حتى رأسها " فإن المجرور بعد " حتى " وهو الرأس آخر جزء من السمكة •

ومثال الثاني : " نمت البارحة حتى الصباح " فإن المجرور بعد " حتى " ليس جزءا من البارحة ، وإنما هو ملاقى آخر جزء منها •

ولا يجوز أن تقول : " أكلت السمكة حتى ثلثها ونصفها " •

ولا يشترط هذا في " إلى " بل كما يجوز أن يكون المجرور بها آخر جزء ، يجوز أيضا ألا يكون آخر جزء :

فيجوز أن تقول : " أكلت السمكة إلى رأسها " ، ويجوز أن تقول : " أكلت السمكة إلى نصفها وثلثها " •

قوله : (لأن الفعل المعدى بها ، الغرض فيه أن ينقضى ما تعلق به شيئا فشيئا ، حتى يأتي عليه) •

اعلم أن هذا الكلام أورد في معرض التقدير لما ذكره أولا من اشتراط أحد الأمرين في مجرور " حتى " •

بيان ذلك أن مقصود المتكلم ، لما كان إعلام السامع أنه أكل السمكة بأسرها ، وأنه نام البارحة بتمامها ، وكانت " حتى " صالحة للدلالة على مقصود ، لم يكن بد من تعدى الأكل إلى جميع أجزاء السمكة ، والنوم إلى جميع أوقات الليل بواسطة " حتى " قال " عبد المجيد " : لما كان وضع " حتى " لهذا الغرض ، وجب أن يكون الاسم المجرور بها آخر جزء ، أو ما يلاقيه ، ولا انتفى الغرض المقصود منها (١) •

(١) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ١٤٥/٢ : " .. لما كان وضعها لهذا الغرض ، وجب ألا يكون بعدها إلا ذلك ، ولا انتفى الغرض المقصود " •
وينظر : ابن يعيش ١٧/٨ والجنى الداني ٤٩٩/ •

وثانيها : قوله : (ومن حقها أن يدخل مابعدھا فيما قبلھا) :

اعلم أنه شرط في المجرور بـ " حتى " أن يكون محكوما عليه بما حكم به على الاسم الواقع قبل " حتى " فإذا قلت : " أكلت السمكة حتى رأسها " بالجاء فلا بد وأن يكون الرأس مأكولا .

وإذا قلت : " نمت البارحة حتى الصباح " بالجاء فلا بد وأن يكون قد نمت في الصباح ، بخلاف " إلى " فإنه لا يشترط في مجرورها ذلك .

فيجوز أن تقول : " أكلت السمكة إلى رأسها " ويكون الرأس غير مأكول . وكذلك : يجوز أن تقول : " نمت البارحة إلى الصباح " وإن لم تكن قد نمت في الصباح .

ولقائل أن يقول : فيما ذكره المصنف نظر من وجهين :

الأول : أن " أبوسعيد ^(١) " نص في كتابه المسمى بـ " الإقناع ^(٢) " وفي شرحه ^(٣) :

أنه لا بد وأن يكون المجرور بها بعضا من الاسم الواقع قبلها ، نحو قولك : " ضربت القوم حتى زيد " .

ولو قلت : " رأيت الخيل حتى الحمار " لم يجز ؛ لأن الحمار ليس بعض الجملة التي ذكرتها قبل " حتى " .

ولو قلت : " ركبت الخيل حتى البراذين " جاز ؛ لأن البراذين من الخيل . وكذلك : لو قيل : " أكرمت القوم حتى هند " بالجاء جاز ؛ لأن " هند " من القوم بطريق التغليب .

(١) أبوسعيد : الحسن بن عبد الله المرزبان ، القاضي أبوسعيد السيرافى ،

نحوى ، عالم بالأدب ، أخذ النحو عن ابن السراج ومبرمان . من تصانيفه : شرح سيويه ، ألفات القطع والوصل ، أخبار النحاة البصريين والكوفيين . مات بـ " بغداد " في خلافة الطائع سنة ٣٦٨ هـ . ينظر : طبقات الزبيدي / ١١٩ ، وزهرة الألباء / ٣٠٢ ، والبغية / ٥٠٢ / ١ ، والأعلام / ٢١٠ / ٢ .

(٢) كتاب لأبى سعيد السيرافى ، لم يكمله ثم كمله ولده جمال يوسف النحوى ، وكان يقول : وضع والدى النحوى المزايل بالإقناع ، ولم أعثر على هذا الكتاب .

وينظر : كشف الظنون / ١ / ١٤٠ .

(٣) المقصود بهذا الشرح : شرح السيرافى لكتاب سيويه ؛ لأن السيرافى لم يعرف أنه شرح الإقناع .

.....
 ويمتنع جاءني الرجال حتى هنيء "؛ لأن التغليب - ههنا - متعذر (١) .
 ومقتضى ما ذكره " أبو سعيد " أنه يمتنع أن يقال : " نمت البارحة حتى الصباح " بالجر؛ لأن الصباح ليس من البارحة في شيء .

الثاني : أن " عبد القاهر " ذكر في كتابه المسمى بـ " المفتاح " (٢) أن " حتى " إذا كانت جارة ، جاءت على وجهين :
 أحدهما : أن يكون ما بعدها داخلًا في حكم ما قبلها ، كقولك : " أكلت السمكة حتى رأسها " فإن الرأس ، قد دخل في الأكل .

والوجه الآخر : ألا يدخل ما بعدها فيما قبلها ، كقولك : " نمت البارحة حتى الصباح " ألا ترى أن الصباح لم يدخل في النوم ، كما دخل الرأس في الأكل .
 قال : ولا يجوز أن تقول : " نمت البارحة حتى الصباح " فتتصب ، وتجعل " حتى " عاطفة بمنزلة الواو ؛ لأجل أن النوم لم يشتمل على الصباح (٣) .

وهذا يخالف قول المصنف : (أن من حقها أن يدخل ما بعدها فيما قبلها ، وأن الصباح قد نيم فيه) .

فإن قلت : ما الذي أوجب أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها ؟
 قلت : قال " عبد القاهر " : الذي أوجب ذلك أن " حتى " للغاية ، والدلالة على أحد طرفي الشيء ، ولانتصاف أن يكون طرف الشيء من غيره .
 فلو قلت : " رأيت القوم حتى حمار " لكنت قد جعلت الحمار طرفًا للقوم ، ومنقطعًا لهم ، وذلك محال .

(١) شرح الكتاب ٥٠٩/٣ : (مخطوط دار الكتب المصرية رقم ٥٢٨ نحو تيمور) .
 " إن موضع " حتى " في الأسماء أن يكون الاسم الذي بعدها من جملة ما قبلها ، وأن " حتى " اختصت به من بين الجملة ؛ لأنه يستبعد فيه الفعل أكثر من استبعاده في سائر الجملة . . . " .

(٢) لم أعثر على هذا الكتاب .
 (٣) يقول عبد القاهر في المقتصد ٧٨٠/٢ : " وفي (حتى) أصل آخر ، وهو أن المذكور بعدها على ضربين :
 أحدها : أن يكون شيئًا ينتهي به الشيء ، كالرأس في السمكة .

والثاني : أن يكون المذكور شيئًا ينتهي عنده الشيء كالصباح لليلة .
 فإذا كان المذكور بعد (حتى) من الضرب الأول ، وهو : ما ينتهي به الشيء ، جاز فيه الجر والعطف ، نحو : " أكلت السمكة حتى رأسها " ، وحتى رأسها .
 وإذا كان من الضرب الثاني ، لم يجوز إلا الجر ، وامتنع العطف ، تقول : " سهرت البارحة حتى الصباح " ولو قلت : " حتى الصباح " بالنصب ، لم يجوز ، لأن الصباح ليس جزءًا من الليلة ، كما كان الرأس جزءًا من السمكة ، وإنما الليلة منتهية عند وجود أول جزء من الصباح . . . " .

ولهذا كان فيها التعظيم والتحقير ، وذلك أن الشيء إذا أخذ من أدناه فأعلاه غاية وطرف ، والأنبياء عليهم السلام غاية جنس الناس ، إذا أخذنا من أدنى المراتب ، واستغرناها صاعدين ، فنقول :
 " مات الناس حتى الأنبياء عليهم السلام " .

وان أخذ من أعلى الشيء ، فأدناه غاية له وطرف ، وذلك كالمشاة في الحجاج تأخذ من الركبان المتمكين ، وتنزل فتنتهي إلى المشاة ، ونقول : " قدم الحجاج حتى المشاة " فيكون المشاة منقطعا ، كما كان الأنبياء عليهم السلام منقطعا في الوجه / الأول (١) .

٣٠٤ / ب

وثالثها : أن " حتى " إذا كانت جارة ، لاتدخل على اسم مضمرة بخلاف " إلى " فلا يجوز أن تقول : " حتاه " ويستقيم أن تقول : " إليه " (٢)
 ومنع " البرد " هذا الفرق ، واختار التسوية بينهما .
 وحجته أن " حتى " حرف جر ، كما أن " إلى " كذلك ، فكما جاز دخول " إلى " على الاسم المضمرة " إليه " جاز دخول " حتى " أيضا عليه ، واستقام قولك " حتاه " (٣) .

قال بعضهم : الذي يدل على امتناع دخول " حتى " على الاسم المضمرة أنهم

(١) المقتصد ٢/ ٧٨٠ .

(٢) الكتاب ٢٣١/٤ فرق " سيويه " بينهما حيث يقول : " وأما (إلى) فمنتهاى لا ابتداء الغاية ، تقول : " من كذا إلى كذا " وكذلك (حتى) . . . وهي أعم في الكلام من (حتى) تقول : " قمت إليه " فجعلته منتهاك من مكانك ، ولا تقول : (حتاه) . . .

وينظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٢٦ .

(٣) يقول ابن يعيش ١٦/٨ : " وكان أبو العباس البرد يرى إضافة ماضع سيويه إضافة إلى المضمرة في هذا الباب ، ولا يمنع منها ، ويقول : إذا كان مابعدا (حتى) منصوبا : (حتى إياه) ، وإذا كان مرفوعا : (حتى هو) وإذا كان مجرورا : (حتاه ، وحتاك) . . .

وينظر : شرح ابن الحاجب لكافيته ٢١٩/ ط استنبول والجنى الدانسي / ٤٩٩ والمغنى ١/ ١٢٣ . وجمع الهوامع للسيوطي ٢/ ٢٣ (دار المعرفة - بيروت) والدرر اللوامع للشنقيطي ١٦/٢ (ط ثانية - بيروت ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م) .

.....

مستعملة كثيرا كاستعمال "إلى" فلو كان دخولها على المضمرة جائزا ، لوقع استعماله ، ولنقل ، كما أنه في قولهم : "إليه" كذلك .
وانتفاؤه اللازم دليل على انتفاؤه ملزومه .
ولأن إثبات الألف مع المضمرة في "حتاه" ، وقبله "يا" في "عليه" و "إليه" و "لديه" تفرقة بين المتماثلات ، والقياس يأباه (١) .
قوله : (وتكون عاطفة)

اعلم أنه لما فرغ من ذكر الفروق بين "حتى" الجارة ، وبين "إلى" ذكره بعده الوجه الثاني من أوجه "حتى" وهو أنها قد تكون عاطفة ، حملا على الواو . ويشترط فيها إذا كانت عاطفة أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها ، ولا يشترط ذلك في الواو .
وقال "أبو البركات" : إنما وجب هذا ؛ لأن وضع "حتى" الفاية ، والدلالة على أحد طرفي الشيء ، ولا يتصور أن يكون طرف الشيء من غيره (٢) .
لما بيناه لك ، وسيأتى بيان ذلك في مباحث حروف العطف (٣) .
قوله : (ويبتدأ ما بعدها)

اعلم أن هذا هو الوجه الثالث من أوجه "حتى" على ما ذكرناه في البحث الأول .

- (١) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٢ / ١٤٥ : " ولا تدخل على مضمرة ، فتقول : (حتاه) ، كما تقول : (إليه) ؛ لو قالوا : (حتاه) لأثبتوا مع المضمرة ألفا فيما غيرت ألف أمثاله إلى الياء ، كقولك : "عليه ، وإليه ، ولديه" ، وذلك في كل ألف آخر حرف ، أو اسم غير متمكن ، اتصل به مضمرة ، فلو قلبوها ياء ، لتغيروها ألفا ، وتغييرها على غير قياس أصل كلامهم من غير حاجة ولا استغنائهم عنها بـ "إلى" .
- (٢) أسرار العربية / ١٠٦ وبجاءته : " فإن قيل : فلم إذا كانت عاطفة ، وجب أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها ، ولا يجب ذلك في الواو ؟ " .
قيل : لأنها لما كانت للفاية ، والدلالة على أحد طرفي الشيء ، فلا يتصور أن يكون طرف الشيء من غيره .
- (٣) فلو قلت : " جاء الرجال حتى النساء " ، لجعلت النساء غاية للرجال ومنقطعاً لهم ، وذلك محال .
- (٣) ينظر : ص ١٨٢ من التحقيق .

اعلم أن "حتى" إذا كانت حرفاً ، يتدا مابعدھا ، لم يكن لها عمل ، وتكون نازلة منزلة "هل" و"أما" ، وتدخل على الاسم والفعل ، فتقول: "خرجت النساء حتى هند خارجة" ، وحتى خرجت هند .

وقد احتج المصنف على أن "حتى" قد يتدا مابعدھا بقول امرئ القيس:
 وَمَجَرَّ كَغُلَانِ الْأُنَيْعِمِ بِالْبِغِ . . دِيَارَ الْعُدُوِّ ذِي زُهَاهُ وَأَرْكَانِ
 [٣] سَرِيَتْ بِهِمْ حَتَّى يَكُلَّ غَزِيهِمْ . . وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يَقْدَنَ بِأَرْسَانِ (١)
 قال "يوسف بن الحسن" (٢) :

"المجر : الجيش الكثير . والغلان : جمع غال ، وهو الوادي الكثير الشجر . والأنيعم : اسم مكان .

وقوله : (بالغ ديار العدو) يعني أنه لا يمكن رده عن الموضع الذي يسير فيه ؛ لكثرتة وعزه ، وأنه لا يقاومه جيش .
 وقوله : (ذی زُهاً) أي : يحذر حذراً ، فأما مقدار عدده ، فلا يمكن ضبطه .

(١) من الطويل (شرح الديوان / ٢١٠) وأمرؤ القيس بن حجر بن عمر الكندي ؛ شاعر جاهلي ، من الطبقة الأولى (الشعر والشعراء ٦٠/١ والمؤتلف ١١/١) .
 والبيت الثاني من شواهد : الكتاب بروايتين : في ٢٧/٣ برواية (مطيهم) فسي موضع (غزيمهم) وفي ٦٢٦/٣ برواية (غزيمهم) وهو : اسم جمع "غاز" ؛ لأن (فعيلاً) ليس مما يكسر عليه الواحد إلا شذوذاً ، نحو : "العبيد" و"الكلب" ، ولا يكاد يقع - مع قلته - إلا في جمع (فعل) لكثرة دووانه في الكلام .
 ينظر : التعليق على الكتاب ٦٢٦/٣ .

وهو - أيضاً - من شواهد المقتضب ٣٩/٢ والمخصص لابن سيده (طأولى - المطبعة الأميرية - مصر ١٣١٦ هـ) ٦١/١٤ وأسرار العربية ١٠٦ برواية (مطوت بهم حتى تكل ركابهم) والتخمير ٢ ورقة ١٢٣ وابن يعيش ٥ / ٧٩ ، ٣١/٧ ، ١٩/٨ والأرسان : جمع رسن - بالتحريك - وهو البيل والزمام يجعل على الأنف .
 الصحاح (رسن) ٢١٢٣/٥ .

(٢) يوسف بن الحسن بن عبد الله ، الإمام أبو محمد السيرافي . قرأ على والده ، وخلفه في جميع علومه ، وتم له كتب قد شرع فيها ، ولم يتمها ، منها : الاقناع من تصانيفه : شرح أبيات الكتاب ، وشرح أبيات اصلاح المنطق ، وشرح أبيات الغريب المصنف . مات في ربيع الأول سنة ٣٨٥ هـ عن ٥٥ سنة .
 ينظر : البغية ٣٥٥/٢ .

يقول الذى يراه : هو مقدار كذا ، ويقال : هم زها ، ألف ، إذا كانوا مقدار ألف .
والأركان : النواحي .

وقوله : (مجر) مخفوض بـ " رب " .

وقوله : (سریت بهم) [أى : سرت بهم ^(١)] ليلا .

ويروى : (مطوت بهم) ، والمطو : المد ، يريد : أنه مد بهم فى السير .

والكلال : الإعياء ، والمطى ^(٢) : جمع مطية ، وهو البعير الذى يركب ظهره .

[ويروى ^(٣)] : (حتى تكل غزاتهم) وهو جمع (غاز) .

وقوله : (وحتى الجياد ما يقدن بأرسان) .

يعنى : أن الخيل كلت ، فطرحت أرسانها على أعناقها ، وتركت تسييرها ، ولم يحتاجوا إلى قودها ، لأنها قد ذهب نشاطها ومرحها ، فهى إذا خليت لم تذهب يميناً ولا شمالاً ، وسارت معهم .

والشاهد فى البيت : أنه لما جاء بـ : " حتى " التى تنصب ما بعدها ، وأراد أن يذكر بعدها ما لا يجوز أن يعطف عليها ، جاء بـ " حتى " فى الكلام الثانى ، وما بعد الأول منصوب لأنه غاية .

والجملة الثانية مبتدأ وخبر ، و " حتى " التى هى غاية لا تدخل على المبتدأ والخبر ^(٤) .

فجاء بـ : " حتى " التى ترفع ما بعدها من الأفعال ، وتدخل على المبتدأ والخبر . قال " عبد القاهر " : " الجياد " : مبتدأ ، وما بعده خبر .

وانما دخلت الواو على " حتى " لأنها ليست حرف عطف ، ولو جاز أن تكون

حرف عطف ، لوجب أن يمتنع دخول حرف عطف آخر عليها ، لأن الجمع بين حرفى عطف لا يجوز .

(١) ما بين الحاصرتين سقط من المخطوطة .

(٢) هذه الكلمة لم ترد فى البيتين ، ولعل ابن السيرافى قصد تفسير الرواية الأخرى : (حتى تكل مطيهم) وتبعه فى ذلك صاحب العرائس .

(٣) سقط من المخطوطة .

(٤) شرح أبيات الكتاب لابن السيرافى ٧٢/٢ ، ٧٣ تحقيق د . محمد على الريح هاشم (ط دار الفكر - القاهرة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م) .

.....

ألا تراك لاتقول : "ضربت القوم وفعمرا" .
 فقله : (فحتى الجياد) بمنزلة قولك : "وأما الجياد " في كون مابعدھا مبتدأ ،
 والعاطفة بهذه المنزلة في الدخول على الجملة .
 فإذا قلت : "ضربت القوم حتى ضربت عمرا " جاز أن تكون "حتى " عاطفة ،
 لأنك تقول : "ضربت القوم وضربت زيدا" .
 وإن أدخلت الواو على "حتى " لم يمكن أن تكون عاطفة (١) .
 فإن قلت : فهل يكون للجملة الواقعة بعد "حتى " موضع من الإعراب ، كما تكون
 ذلك بعض الجمل ؟

قلت : قال "أبو البركات" : لا يكون للجمل الواقعة بعدها موضع من الإعراب ؛
 لأن الجملة إنما يحكم لها بموضع من الإعراب ، إذا وقعت موقع اسم مفرد ، وذلك أن
 تقع صفا ، كقولك : "مررت برجل يكتب " أو حالا ، نحو : "جاء زيد يضحك " .
 أو خبر مبتدأ ، نحو : "خالد ذهب " ، وهذه الجمل في معنى : "ضاحك" و"كاتب"
 و"ذاهب" .

والجمل الواقعة بعد "حتى " ليست في معنى اسم مفرد ، فلم يكن لها موضع
 من الإعراب (٢) .

قله : (ويجوز في مسألة السمكة الوجوه الثلاثة) .

اعلم أن هذا يحسن أن يكون جوابا عن سؤال مقدر .
 بيان ذلك : أنه لما ذكر أن "حتى " تأتي على أحد أوجه ثلاثة : جارة ، وعاطفة ،
 وحرفا مبتدأ بعدها ، قيل له :

(١) المقتصد ٢/ ٧٨١ وزاد عبد القاهر : " وكذا إذا كان مابعدھا اسما يعطف
 بالواو ، كقولك : "أكلت السمكة حتى رأسها " نصبت الرأس بالعطف ، كما
 نصبت إذا قلت : "ورأسها" .

فإذا قلت : "أكلت السمكة حتى رأسها مأكول " كان "حتى " حرف ابتداء ، ولأنك
 لو أردت العطف ، لقلت : "حتى رأسها " فنصبت ، كما تقول : "أكلت السمكة
 فرأسها" ، ولا تقول : "أكلت السمكة فرأسها مأكول " لأن العطف في المفرد
 يغنيك عن هذا . . .

(٢) أسرار العربية ١٠٦/ .

فهذه الأوجه الثلاثة ، هل متنافية يتنوع اجتماعها ، أم هو غير متنافية ، فيستقيم اجتماعها في صورة واحدة على سبيل البدل ؟

فأجاب : بأنها غير متنافية ، وقد استقام كل واحد منها في مسألة السمكة ، فنقول : " أكلت السمكة حتى رأسها " بالجر على الفاية ، أى : حتى انتهى الأكل إلى الرأس .

والنصب على أن " حتى " عاطفة ، والمعنى : وأكلت [رأسها^(١)] والرفع على الابتداء ، والتقدير : ورأسها مأكول .

واعلم أنك إذا قلت : " أكلت السمكة حتى رأسها ، ورأسها " بالجر والنصب / ٣٠٥ / ١ كان الكلام في حاجة إلى شيء يقدرفيه .

فإن قلت : " حتى رأسها " بالرفع ، احتجت إلى خبر ، لجعلك " رأسها " متبداً ، فنقول : " حتى رأسها مأكول " .

ويجوز أن تحذفه ، وتقتصر على قولك : " حتى رأسها " لدلالة الحال عليه ، كما تقول : " زيد منطلق وعمره " تريد : " وعمره منطلق " .

فإن قلت : " خرج القوم حتى زيد غضبان " لم يجوز أن تحذف الخبر ، لأن الخروج ليس من جنس الغضب ، فيدل عليه .
ولقائل أن يقول :

قول المصنف (ويجوز في مسألة السمكة الوجوه الثلاثة) فيه نوع تجوز واستعاره .
بيان ذلك أن (الثلاثة) جمع قلة ، فالأجدر به أن يقول : (الأوجه الثلاثة) ؛ لأنه أحد جموع القلة ، كما عرفت .

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(فصل) "و" في معناها الظرفية ، كقولك : "زيد في أرضه" و"الركض في الميدان" ومنه : "نظر في الكتاب" و"سعى في الحاجة" .
وقولهم في قول الله عز وجل : "وَلَا صَلْبَيْنَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ" ، إنها بمعنى "على" ، عمل على الظاهر ، والحقيقة أنها على أصلها ، لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الظرف فيه . . .

ورابعها : "في" بمعناها : الظرفية .

قال "عبد المجيد" : "في" يدل على تضمن شيء لغيره (١) .
وقال "الحضرمي" : "في" للوعاء ، تقول : "زيد في البيت" و"الجنين في بطن أمه" ، و"الدرهم في الكيس" .
وتقول : "الأسير في الغل" كأنه تضمنه ، واشتمل عليه (٢) .
وقد أورد المصنف أربعة أمثلة ، والظرفية متحققة في الأولين ، مقدرة في الأخيرين .
قوله : (كقولك : "زيد في أرضه" و"الركض في الميدان") .

اعلم أن كل واحد منهما طرف حقيقي ، فإن الأرض مشتملة على "زيد" ، والميدان مشتمل على "الركض" الواقع فيه .
قال "الجوهري" : الركض : تحريك الرجل . . . وتقول : ركضت الفرس برجلي : إذا استحثثته ليعدو ، ثم كثر حتى قيل : ركضت الفرس : إذا أعدا . وليس بالأصل . والصواب : ركض [الفرس] (٣) على ما لم يسم فاعله ، فهو مركوض (٤) .

- (١) ينظر : أسرار العربية / ١٠٤ وابن يعيش / ٢٠ / ٨ .
- (٢) الكتاب ٢٢٦ / ٤ : "وأما (في) فهي للوعاء" ، تقول : هو في الجراب ، وفي الكيس ، وهو في بطن أمه ، وكذلك : هو في الغل ، لأنه جعله ، إذا أدخله فيه كالوعاء له . وكذلك : هو في القبة ، وفي الدار .
وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا ، وإنما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس مثله .
- وينظر : ابن يعيش / ٢٠ / ٨ ووصف المباني في حروف المعاني / ٣٨٩ والجنى الداني / ٢٦٦ .

- (٣) سقط من المخطوطة .
- (٤) الصحاح (ركض) ١٠٧٩ / ٣ .

قوله : (ومنه " نظر في الكتاب " و " سعى في الحاجة ") .

اعلم أن الظرفية مقدرة في كل واحدة من هاتين الصورتين ، والمعنى : أن الكتاب اشتمل على مطارح نظره ، وأن الحاجة اختلطت به ، واشتملت عليه ، وأوجبت سعيه .

قال " أبو محمد " : كأن الكتاب احتوى وأحاط بنظره .

وأما سعى في الحاجة : فمعناه : استولى عليه الحرص على تحصيلها ، حتى منعه التقدم والتأخر للقيام بسائر أشغاله ومهمات ، فكأنه في ظرف وعاء ، اشتمل عليه (١) . قوله : (وقولهم في قول الله عز وجل (٢) : " .. وَلَا صَلْبَيْنِكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ " ..) (٣) ، وإنها بمعنى " على " عمل على الظاهر ، والحقيقة أنها على أصلها (٤) .

اعلم أن هذا الكلام يتضمن حكيمين :

الأول : أن بعضهم ذهب إلى أن " في " — ههنا — بمعنى " على " (٤) — قال المصنف : (وهو عمل الظاهر) — لأن الجذع غير مشتمل على المصلوب ، وغير وعاء له ، وإنما هي بمعنى " على " مأخوذ من الاستعلاء .
الثاني : أنها على أصلها ، وإنما قصد البالغة في الاستقرار ، فاستعمل حـرف الظرفية (٥) .

- (١) التخمير ٢ ورقة ١٢٣ ، ١٢٤ .
- (٢) في ابن يعيش ٢٠ / ٨ [في قول الله تعالى] ورواية صاحب العرائس تتفق مع الفصل المطبوع / ٢٨٤ .
- (٣) سورة طه ، من الآية / ٧١ .
- (٤) ينظر : الأزهية في علم الحروف / ٢٦٢ والإيضاح لابن الحاجب ٤٦ / ٢ أو وصف المباني / ٣٨٨ والجنى الداني / ٢٦٦ .
- (٥) يقول ابن يعيش ٢١ / ٨ : " .. وَأَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى (وَلَا صَلْبَيْنِكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ) فَلَيْسَتْ فِي مَعْنَى (عَلَى) عَلَى مَا يَظُنُّهُ مِنْ لَا تَحْقِيقٍ عِنْدَهُ ، وَلَمَّا كَانَ الصَّلْبُ بِمَعْنَى الْإِسْتِقْرَارِ وَالْتِمَكُّنِ ، عَدَى بِـ " فِي " كَمَا يَعْدَى الْإِسْتِقْرَارُ ، فَكَمَا يُقَالُ : تَمَكَّنَ فِى الشَّجَرَةِ ، كَذَلِكَ مَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ " .. " .
- وينظر : الكتاب ٤ / ٢٦٦ وشرح الكافية للرضي ٣٢٧ / ٢ والجنى الداني / ٢٦٨ .

قوله : (لتمكن المصلوب في الجذع تمكّن الكائن في الظرف فيه)

اعلم أنه لما قال : والحقيقة أنها على أصلها ، احتج بما ذكره ، لأن تمكّن المصلوب في الجذع واستقراره عليه مثل تمكّن المظروف في ظرفه ، واستقراره فيه .
وقوله : (تمكّن) منصوب بأنه مصدر ، وتقدير الكلام :

لتمكّن المصلوب في الجذع تمكّنا مثل تمكّن الثابت في الظرف في ظرفه .

وقوله : (فيه) الضمير يرجع إلى (الظرف) والمعنى :

تمكّن الكائن في الظرف .

ولابد من تقدير هذا التكرير في اللفظ .

وحرف الجر الأول متعلق بـ (كائن) ، وحرف الجر الثاني متعلق بـ (تمكّن) .

والتقدير : لتمكّن المظروف في الظرف ، كما تقول : تمكّن ضارب زيد في الدار . وقال

بعضهم (١) : إنها قد جاءت بمعنى " مع " في قوله تعالى :

(٢) أي : مع عبادي .

قال " أبو الحسن " : إنها على بابها ظرفا ، لأن المعنى : في جملتهم ، أو في

زمرتهم وعرضهم (٣) .

(١) ينظر : الأزهية / ٢٦٨ وشرح الكافية للرضي ٣٢٢/٢ ورف المبانى / ٣٩١ ،

والجنى الدانى / ٢٦٦ .

(٢) سورة الفجر ، آية / ٢٩ .

(٣) ينظر : الأزهية ٢٦٨ وشرح الكافية للرضي ٣٢٢ / ٢

وعرضهم بمعنى : وعاشهم . الصحاح (عرض) ١٠٨٩ / ٣ .

[الباء]

(فصل) "و" الباء معناها (الإلصاق) كقولك : "بداء" أى : التصق به وخامره ،
 و"مررت به" وارد على الاتساع ، والمعنى : التصق مرورى بموضع يقرب منه .
 ويدخلها معنى (الاستعانة) فى نحو : "كبت بالقلم" و"نجرت بالقدر" ،
 و"بتفريق الله حجبت" ، و"بفلان أصبت الغرض" ، ومعنى (المصاحبة) فى نحو :
 "خرج بعشيرته" و"دخل عليه بثياب السفر" و"اشتري الفرس يسرجه ولجامه" .
 وتكون مزيدة فى المنصوب كقوله تعالى : "وَلَاتَقْلُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ" وقوله "بأيكم
 المفتون" ، وقوله :

.....
 سُدَّ الْحَاجِرُ لَا يَقْرَأُ بِالْسُّورِ
 وفى المرفوع كقوله تعالى : "كفى بالله شهيدا" ، و"بحسبك زيد" وقول امرئ
 القيس :
 أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ . . . بَانَ امْرَأُ الْقَيْسِ بَنَ تَمْلِكَ بَيْقَرًا .

(١) وخامسها : الباء الجارة ، ومعناها : الإلصاق بالشئ ، تقول : لصق به ، ولصق ،
 ولزق بمعنى (٢)

قال "الجوهري" : زيد لصيقى ، أى : بجنبى (٣) .
 وقد أورد المصنف من ضرورها أربعة :

الضرب الأول : ما كانت الباء (لمجرد الإلصاق) ، والمذكور منه صورتان :

الأولى : قولهم : "به داء" لزمه .

الشاهد فيه : أن الباء الجارة معناها : التصق به داء وخامره .

(٤) قال "عبد المجيد" : خامره ، أى : لزمه ، من قولهم : خامر الرجل المكان ، إذا لزمه .

الثانية : قولك : "مررت بنزيد" .

قال "عبد القاهر" : المعنى : ألصقت المرور به (٥) .

(١) ينظر : الكتاب ٢١٢/٤ والمقتضب ١٤٢/٤ وشرح الكافية للرضى ٣٢٢/٢ .

(٢) الصاحح (لزق - لسق) ١٥٤٩/٤ .

(٣) الصاحح (لسق) ١٥٤٩/٤ : " . . . وفلان لستى ، ولصقى ، ولستى ، ولصقى ،
 ولصيقى ، ولصيقى ، أى : بجنبى ."

(٤) الصاحح (خمر) ١٥٠/٢ .

(٥) المقتصد ٢ / ٢٦٣ .

والصواب-ماقاله المصنف:- (أن ذلك وارد على سبيل الاتساع) ؛ لأن المرور

لم يلتصق بزيد نفسه ، وإنما التصق المرور بموضع يقرب من زيد .

الضرب الثاني : ما يكون فيه معنى (الاستعانة) ، وأمثله المذكورة أربعة :

الأول : قولك : " كُتِبَ بالقلم " .

الشاهد فيه : أن الباء - ههنا - كما دلت على الإلصاق ، دلت أيضا على الاستعانة ،

والمعنى : " كُتِبَ مستعينا بالقلم " .

قال " عبد القاهر " : المعنى : أنك ألصقت الكتابة بالقلم (١) .

وعلى ما ذكره من التفسير ، يكون من الضرب الأول .

الثاني : قولك : " نَجرت بالقدوم " ، تقديره : نَجرت الخشبة ، مستعينا بالقدوم ،

فتكون دالة على الإلصاق والاستعانة جميعا .

قال " الجوهري " : القَدُومُ التي ينحت بها مخففة (٢) .

قال " ابن السكيت " (٣) : ولا تَقُلْ : قَدُومٌ بالتشديد (٤) .

الثالث : قولك : " بتوفيق الله حججت " .

الشاهد فيه : أن المعنى : حججت مستعينا بتوفيق الله وإيائى ، فكأنك ألصقت

استعانتك بتوفيق الله ، كما ألصقت استعانتك بالقلم ، والقدوم .

الرابع : قوله " بفلان أصبت الغرض " ، ومعناه : بسبب فلان أصبت الغرض .

وهذا / الضرب متضمن معنى التعليل ، ألا ترى أنك إذا قلت : " بفلان ٣٠٥/ب

(١) المقتصد ٧٦٣/٢ .

(٢) الصحاح (قدم) ٢٠٠٨/٥ .

(٣) ابن السكيت : يعقوب بن إسحاق أبو يوسف ابن السكيت ، كان عالما بنحو

الكوفيين وعلم القرآن واللغة والشعر ، راوية ثقة ، أخذ عن البصريين والكوفيين ،

كالغراء ، وأبى عمرو الشيباني ، والأثرم ، وابن الأعرابي .

له تصانيف كثيرة فى النحو ، ومعانى الشعر ، وتفسيره وأوين العرب .

مات فى يوم الاثنين لخمس خلون من رجب سنة ٢٤٤ هـ .

ينظر : طبقات الزبيدى ٢٠٢/ وزهة الألباء ١٢٨/ والبغية ٣٤٩/٢ .

(٤) الصحاح (قدم) ٢٠٠٨/٥ .

أصبحت الغرض " ، كان معناه : بسببه فعلت كذا ، كقولك : " بنعمة الله وصلت إلى كذا " .

الضرب الثالث : ما تكون الباء فيه بمعنى (المصاحبة) ، وصوره ثلاث :

الأولى : قولهم : " خرج بعشيرته " ومعناه : خرج ملتصقا بعشيرته .

قال " أبو محمد " : وهذه تسمى باء الملازمة (١) .

الثانية : قولهم : دخل عليه بثياب السفر .

قال " عبد القاهر " : المعنى : دخل عليه ، وعليه ثيابه (٢) .

وماقاله راجع إلى معنى : الملازمة .

الثالثة : قوله : " اشترى الفرس بسرجه ولجامه " أى : مصاحبا لهما .

وبالباء فى هذه الصور الثلاثة للحال .

قال " عبد القاهر " : " .. وهذا بخلاف قولهم : " ذهب [فلان] بالمال " (٣)

والمعنى : أباده ، وأهلكه ، ولا يراد : أنه صاحبه وحصله .

ويوضحه قولهم : " ذهب بـ" وجهه " ، ومعناه : أذهب ، وأزاله .

وكذلك قوله تعالى : " .. يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ " (٤) " .. " (٥) .

الضرب الرابع : فيما تكون الباء فيه مزيدة فى المنصوب والمرفوع ، وقد بينا - فيما

تقدم - أن الأصل فى حروف الجر المزيدة ، أن تدخل على المنصوب ، دون المرفوع ،

وتحت هذا صنفان :

الصنف الأول : فيما تكون الباء فيه مزيدة فى المنصوب ، وأمثله المذكورة ثلاثة :

الأول : قوله تعالى : " .. وَلا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ " (٦)

الشاهد فيه : أن الباء زائدة ، والمعنى : ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة ، وتكون

الأيدى عبارة عن الأنفص ، والمعنى : ولا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة .

(١) التخمير ٢ ورقة ١٢٤ .

(٢) المقتصد ٢ / ٧٦٤ .

(٣) سقط من المخطوطة .

(٤) سورة النور ، من الآية / ٤٣ .

(٥) المقتصد ٢ / ٧٦٤ .

(٦) سورة البقرة ، من الآية / ١٩٥ .

قال "عبد الجبار" (١) : الباء زائدة ، يقال : ألقى يده ، وألقى بيده (٢) .
 وقال "المبرد" : ليست الباء زائدة ، بل هي متعلقة بالفعل ، كـ : "مررت بزيد" (٣) .
 ولقائل أن يقول : يحتمل أن يكون في الكلام مفعول محذوف من اللفظ ،
 وهو مراد في المعنى ، كما يقال : "أهلك فلان نفسه بيده" .
 وحينئذ تكون الباء أصلية دلالة .
 بيان ذلك : أنه يجوز أن يكون التقدير : "ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم إلى التهلكة" ،
 فلا تكون الباء زائدة ، وهذا التأويل أظهر ، لأن الإضمار أكثر في كلامهم من الزيادة ،
 فكان ظن وقوعه أرجح (٤) .

- (١) عبد الجبار : قاضى القضاة : أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن الخليل
 الهمداني ، لم تحدد كتب التراجم تاريخ مولده ، إلا أن الذين كتبوا عنه قالوا :
 إنه توفي حوالى سنة ٤١٥ هـ وكان معمرًا .
- (٢) من تصانيفه : التفسير الكبير ، وتنزيه القرآن عن المطاعن ، ومتشابه القرآن .
 ينظر : معجم الأدباء ٢٤٥/١ وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١١٣/١١
 (دار الكتاب العربي - بيروت) ولسان الميزان لابن حجر العسقلاني ٣٨٦/٣
 (ط الهيئة) والأعلام ٤٧/٤ وطبقات المفسرين للسيوطي ٥٩/ تحقيق : على
 محمد عمر - مكتبة وهبه - القاهرة (ط أولى ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م) .
- (٣) ينظر : التفسير الكبير للإمام فخر الدين الرازي ١٤٧/٥ دار الفكر - بيروت
 (ط أولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م) . والكشاف ١١٦/١ .
- (٤) ينظر : الجنى الداني ١١٤ .
- يقول الرازي في تفسيره الكبير ١٤٧/٥ : "قال قوم : الباء زائدة ،
 والتقدير : ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة ، وهو كقوله : "جذبت الشوب بالشوب" ،
 وأخذت القلم بالقلم" ، فهما لغتان مستعملتان مشهورتان .
 أو المراد بـ (الأيدى) : الأنف ، كقوله : "بما قدمت يداك" أو "بما كسبت
 أيديكم" ، فالتقدير : "ولا تلقوا بأنفسكم إلى التهلكة" .
 وقال آخرون : بل ههنا حذف ، والتقدير : "ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم إلى التهلكة"
 والرازي يرجح عدم زيادة الباء ، متعجبا من تكلفات النحويين ، قائلا : "إنسى
 لأتعجب كثيرا من تكلفات هؤلاء النحويين في أمثال هذه المواضع ، وذلك
 أنهم لو وجدوا شعرا مجهولا ، يشهد لما أرادوا ، فرحوا به ، واتخذوه حجة قوية ،
 فورد هذا اللفظ في كلام الله تعالى المشهود له من الموافق والمخالف بالفصاحة ،
 أولى بأن يدل على صحة هذه اللفظة واستقامتها" .
 وينظر : الكشاف ١١٦/١ وابن يعيش ٢٥/٨ وشرح الكافية للرضي ٣٢٨/٢ ،
 والجنى الداني ١١٣ .

الثاني : قوله تعالى : " فستبصر ويبصرون " ^{٩٥/٥} . ^{٩٥/٥} بأيكم الفتون (١) .
 الشاهد فيه : أن المعنى : أيكم الفتون ، والباء زائدة .
 قال " عبد القاهر " : إنه — وإن كان على معنى : " أيكم الفتون " — فإن موضع " أي " نصب ، لوقوع ما في الكلام من معنى العلم عليه ، فهو بمنزلة في قولك :
 " علمت أيهم منطلق " (٢) .

قال في " الكشاف " : " الباء " : مزيدة ، والفتون : مصدر ، كالمعقول ، والمجلود ،
 أي : بأيكم الجنون ، أو بأي الفريقين منكم : أبغريق المؤمنين ، أم بغيرق الكافرين ،
 أي : في أيهما من يستحق هذا ؟ " (٣)

وهو : المجنون .

ونقل عبد الجبار في الباء ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها زائدة .

والثاني : أن الفتون مصدر .

والثالث : هي بمعنى " في أي " : في أي طائفة منكم المجنون (٤) .

(١) سورة القلم ، آية ٥ ، ٦ .

(٢) المقتصد ٧٦٥/٢ .

(٣) الكشاف ١٤٠/٦ .

(٤) يقول الرازي في تفسيره الكبير ٨٢/٣٠ : " وأما قوله تعالى : " بأيكم الفتون " ففيه وجوه :

أحدها : وهو قول الأخفش ، وأبي عبيد ، وابن قتية ، أن الباء صلة زائدة ،
 والمعنى : " بأيكم الفتون " وهو الذي فتن بالجنون ، كقوله : " تثبت بالدهن " .

أي : تثبت الدهن ، وأنشد أبو عبيد :
 نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو الْفَرْجَ

والفراء طعن في هذا الجواب ، وقال : إذا أمكن فيه بيان المعنى الصحيح ،
 من دون طرح الباء ، كان ذلك أولى ، وأما البيت فمعناه : نرجو كشف
 مانحن فيه بالفرج ، أو نرجو النصر بالفرج .

وثانيها : وهو اختيار الفراء ، والمبرد أن (الفتون) — ههنا — بمعنى (الفتون)
 وهو الجنون ، والمصدر تَجَى على المفعول نحو : " المعقود " و " الميسور " .
 بمعنى : " العقد " و " اليسر " ، يقال : ليس له معقود رأى ، أي : عقداً رأى .
 وهذا قول : الحسن ، والضحاك ، ورواية عطية عن ابن عباس .

وثالثها : أن الباء بمعنى (في) ومعنى الآية : " فستبصر ويبصرون في أي
 الفريقين المجنون ، أم في فرقة الإسلام ، أم في فرقة الكفار .

قال في "الحواشي" : أصله : فستبصر ويصرون أيكم هو المفتون ، بنصب "أى" على أنها هي الموصولة ، كأنه قيل : فستبصر ، ويصرون الذى هو المفتون منكم ، ثم إنه حذف الشطر الأول الذى هو من صلتها ، فصار : "أيكم المفتون" ، كقوله تعالى : "أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا" (١) "فى قراءة" (٢) هارون (٣) بالنصب ، ثم أدخلت الباء مزيدة ، فقيل : "بأيكم المفتون" ، فدخولها على منصوب ، كما ترى .
ولانقل إن أصله : "ويصرون أيكم المفتون" على أن "أيا" مبتدأ ، والمفتون خبره ، وأن (أيا) هي المتضمنة لمعنى الاستفهام التى من شأنها التعليق ، فإن (أبصر) ليس من الأفعال التى تعلق ، كما أن (ننزع) فى الآية الأخرى كذلك .
ولأنك لاتقول : "علمت بأيهم فى الدار" وأنت معلق . ونعم الكوفيون : أن (المفتون) مصدر ، والباء متعلقة به ، كأنه قيل : "بأيكم الفتنة ؟" (٤) .

الثالث : قول الشاعر :

[٤] رَتَلَكُ الْحَرَائِرُ لَا رِيَّاتٍ أَخْمِرَةَ . . . سُدَّ الْحَاجِرُ لَا يَقْرَأُ بِالْسُّورِ (٥)

ورابعها : المفتون : هو الشيطان ، إذ لاشك أنه مفتون فى دينه ، وهم لما قالوا : "إنه مجنون" فقد قالوا : إن به شيطانا ، يقال تعالى : "سيعلمون غدا" بأيهم شيطان الذى يحصل من مسه الجنون واختلاط العقل . . .
وينظر : البيان لابن الأنبارى ٤٥٣/٢ (ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) . ومعانى القرآن للقرآن ١٧٣/٣ تحقيق : محمد على النجار (ط الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ م) .

- (١) سورة مريم من الآية : ٦٩ : "ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا" .
- (٢) البيان لابن الأنبارى ١٣٣/٢ : "وأما من قرأ : (أيهم) بالنصب ، فإنه نصبها بـ (لننزعن) ، وجعلها معربة ، وهى لغة لبعض العرب" .
- (٣) هو : هارون بن موسى بن شريك الأخفش أبو عبد الله التغلبى ، شيخ المقرئيين بدمشق . مات سنة ٢٩٢ هـ . ينظر : معرفة القراء الكبار لشمس الدين الذهبى ١٩٩/١ تحقيق محمد سيد جاد الحق (ط أولى - مصر - بدون تاريخ) .
- (٤) الحواشى ورقة ٥٤ وينظر : التخيير ٢ ورقة ١٢٤ .
- (٥) يروى البيت لشاعرين متعاصرين : أحدهما : الراعى النميرى (الديوان ١٠٨) برواية (هن) فى موضع (تلك) والآخر : القتال الكلابى (الديوان : ٥٣) وفيه روى الشطر الأول هكذا : (هن الحرائر لاريات أحمرة) وقد وجدت البيت فى كلا الديوانين .

.....

الشاهد فيه : أن الباء مزيدة ، والمعنى : لا يقرأ السور .
وأخمرة : جمع خمار ، والخمار للمرأة ، تقول منه : اختمرت المرأة .
والمحاجر : جمع محجر .
قال في " شامل اللغة " : مَحْجَرُ الْعَيْنِ : ما يدوم من النقاب (١) .
قال " الجوهري " : السُّور : جمع سُورَةٍ ، مثل : بُسْرَةٍ و مُسْرَةٍ ، وهي : كل منزلة مسن البناء .
ومنه : سُورَةُ الْقُرْآنِ ؛ لأنها منزلة بعد منزلة مقطوعة عن الأخرى ، والجمع : سُورٌ ، بفتح الواو (٢) .

وقال " أبو محمد " : يصف بذلك بذاتهن (٣) .
قال " الجوهري " : تقول : بَدَأَ الْهَيَاةُ ، أى : رُشِهَا ، بَيْنَ الْبَذَانَةِ وَالْبَذُونَةِ (٤) .
الصف الثاني : فيما تكون الباء فيه مزيدة في المرفوع ، وصوره أيضا ثلاث :

الأولى : قوله تعالى : " وَكُفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا " (٥) .

الشاهد فيه : أن الباء مزيدة في (الفاعل) والمعنى : كفى الله شهيدا .
قال صاحب الوقوف على أسرار الحروف : قيل : كفى اكتفاؤه ، بالله ، وقيل معناه :
اكتف به شاهدا (٦) .

==
والراعى النميرى : هو حصين بن معاوية ، من بنى نمير (الشعر والشعراء ٣٢٢/١ والمؤتلف ١٢٢) .
والقتال الكلابى من بنى أبى بكر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة .
(الشعر والشعراء ٥٩٤/٢ والمؤتلف ١٦٧ والخزانة ٣ / ٦٦٧) .
والبيت من البسيط ، وهو من شواهد : التخمير ٢ ورقة ١٢٤ والإيضاح لابن الحاجب ١٤٨/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٩/١ والمغنى ١٠٩ ، ٢٩/١ ، ٦٧٥/٢ والخزانة ٦٦٧/٣ برواية :
(هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رِيَاءَ لَهُنَّ)

يقول البغدادي : " قال الجواليقي في شرح أدب الكاتب : والأخمرة جمع حمار ، بالحاء المهملة ، جمع قلة ، وخص الحمير ، لأنها رذال المال وشبهه .
ثم يقول : وقد صحف الدماميني في الحاشية الهندية هذه الكلمة بالخماء المعجمة .
يدعو الشاعر — مخلصا — لهؤلاء الحرائر اللواتي يضررن بخمرهن على جيوشهن ،
ظاهرات غقيقات ، لسن كفيرهن ممن زيجن الحواجب والعيون ، وتركن تلاوة القرآن ، وإن سترن الوجه الفاتن بالنقاب الخادع .

- (١) الصحاح (حجر) ٢/٦٢٤ .
- (٢) السابق (سور) ٢/٦٩٠ .
- (٣) التخمير ٢ ورقة ١٢٤ .
- (٤) الصحاح (بدن) ٢/٥٦١ .
- (٥) سورة النساء ، من الآيتين / ٢٩ ، ١٦٦ .
- (٦) لم أهدت إلى الكتاب ولا إلى صاحبه .

الثانية : قولهم : " بحسبك زيد " .
الشاهد فيه : أن الأصل : حسبك زيد ، والباء مزيدة ، ومثله : " بحسبك أن تفعل كذا " .

قال " عبد القاهر " : الأصل : " حسبك أن تفعل كذا " ، فـ : " حسبك " مرفوع بالابتداء ، و " أن تفعل " خبره ، كأنه قال : " كفايتك هذا " ، والباء زائدة (١) .

الثالثة : قول امرئ القيس :
[٥] أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ . . . بِأَنَّ أَمْرًا الْقَيْسُ بْنُ تَمْلِكٍ بَيَّقِرَا (٢)

الشاهد فيه : أن المعنى : ألا هل أتاه أن امرئ القيس ؟
و (أن) [ومعوليتها (٣)] في موضع رفع ، وإن هي بمنزلة قولك : " ألا هل بيقر امرؤ القيس ؟ " .

قال في " شامل / اللغة " : بيقر الرجل : هلك . وأقام . وأعيا . . . وهاجر من أرض ٣٠٦ / ١ إلى أرض . وأسرع في مشيه . وبيقر : وإذا خرج من الشام إلى العراق (٤) .

وقال " الجوهري " : بيقر الرجل : أقام بالحضر ، وترك قومه بالبادية (٥) .

ولقائل أن يقول : قد جاءت هذه الباء لمعان آخر ثلاثة ، منها : أنها جاءت بمعنى (فى) [فى] (٦) قولك : " ما بالدار أحد " ، يريد : " ما فى الدار أحد " .

ومنها : أن تكون مزيدة لتأكيد النفى [أو الاستفهام] (٧) كقولك : " ليس زيد بخارج " ، و " ما زيد بذاهب " ، و " هل خالد بقاءم ؟ " .

وقال " عبد المجيد " : زيادتها فى النفى والاستفهام قياسى (٨) .

(١) المقتصد ٧٦٥/٢ .

(٢) البيت من الطويل (شرح الديوان : ٨٦) وهو من شواهد :

الخصائص ٣٣٥/١ والمنصف ٨٤/١ والصاحح (بقر) ٥٩٥/٢ والتخمين ورقة ١٢٤

وشرح الكافية للرضى ٣٢٨/٢ وابن يعيش ٢٣/٨ واللسان (بقر) ٣٢٤/١ ،

والخزانة ١٦١/٤ .

" تملك " : أم امرئ القيس ، والمشهور فى اسمها : فاطمة .

يقول البغداد فى الخزانة ١٦١/٤ : " على أن الباء قد تزداد بقلة مسع (أن)

الواقعة مع معوليتها فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل (أتاه) . . . " .

(٣) زيادة للتوضيح .

(٤) اللسان (بقر) ٣٢٤/١ .

(٥) الصاحح (بقر) ٥٩٥/٢ .

(٦) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٧) زيادة يستقيم بها المعنى ، وتتفق مع ما مثل به صاحب العرائس .

(٨) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١٤٧/٢ وشرح الكافية للرضى ٣٢٨/٢ .

وهذه الزيادة ، تخالف الزيادة في المنصوب والمرفوع ، فإنها فيهما لغولا يفيد نص عليه عبد القاهر (١) .

قال " تاج القراء " (٢) : وما حكى عن بعض الفقهاء أن الباء في قوله تعالى : **وَأَسْحُوا بُرُوسَكُمْ** . (٣) " للتبخيص ، فليس [منقولاً] (٤) عن النحاة ، وإنما هي زيادة في المنصوب ، كقوله تعالى : **وَأَتْلَوْا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ** (٥) . (٦) ومنها : أن أن تكون للمقابلة ، كقولك : " بعث هذا بهذا " .

وذكر صاحب كتاب الوقوف : أنها تأتي على ثمانية عشر نوعاً (٧) .

والمشهور ما ذكرناه .

- (١) الذي نص عليه عبد القاهر في المقتصد ٧٦٥/٢ : " أن الأقيس في حروف الجر الزيادة أن " تدخل على المنصوب دون المرفوع " .
- (٢) تاج القراء : محمود بن حمزة بن نصر الكرماني النحوي ، أحد العلماء النبلاء من تصانيفه : لباب التفسير ، الغرائب والعجائب ، الإيجاز في النحو ، النظام في النحو ، الإفادة في النحو .
- كان في حدود الخمسمائة ، وتوفي بعدها .
- ينظر : طبقات الزبيدي / ١٢١ والبيعية ٢٧٧/٢ وطبقات القراء ٢٩١/٢ .
- (٣) سورة المائدة ، من الآية / ٦ .
- (٤) في المخطوطة [منقول] وهو خطأ نحوي ؛ لأن خبر (ليس) يكون منصوباً .
- (٥) سورة البقرة ، من الآية / ١٩٥ : " وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ، وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ " .
- (٦) غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني / ٤٢ ب (مخطوط) ، دار الكتب المصرية رقم ٤٩٢ تفسير طلعت . ويقول الرض في شرح الكافية ٣٢٨/٢ : " **وَأَسْحُوا بُرُوسَكُمْ** " قال ابن جنى : إن أهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى ، بل يورده الفقهاء ، ومذهبه أنها زائدة ؛ لأن الفعل يتعدى إلى مجرورها بنفسه . . .
- (٧) ينظر : الأزهية في علم الحروف / ٢٨٢ ورصف الباني / ١٤٣ والجنى الداني / ١٠٢ وما بعده .

(فصل) " واللام للاختصاص ، قولك : " المال لزيد " و " السرج للدابة " ،
و " جاءني أخ له ، وأبن له " .
وقد تقع مزيدة ، قال الله تعالى : " رَدِفَ لَكُمْ "

وسادسها : اللام الجارة :

قال " عبد القاهر " : أصلها للملك والاستحقاق ، تقول : " المال لزيد " ، فتضيف
المال إليه ، وتخبر بأنه ملك له .

وقد تكون على الاستحقاق المجازي ، كقولهم : " السرج للدابة " ، و " الجل^(١)
للفرس " ، وذلك إذا اختص بها ، ودام ملاسته لها ، جرى مجرى الملوك لها ،
وإن كانت الدابة مما لا يكون لها ملك .

وكذلك قولك : " هذا العسل له حلوة صادقة " .
وذلك أنه لما اختص بضرب من الحلوة ، لا يكون في غيره ، ولم ينفك منه ، صار كأنه
قد ملكها ، فقيل : " لهذا العسل حلوة " ، فقرر ذلك له ، كما تقرر " المال لزيد " ،
إذا قيل : " لزيد مال " .

وكيفما يصرف اللام فإنه لا يعمرى من معنى الملك والتقدير^(٢) .
إذا عرفت هذا ، فقد اقتصر المصنف على ذكر نوعين لا غير ، وهما :

لام الاختصاص . واللام الزائدة .
والمذكور من صور النوع [الأول]^(٣) ثلاث :

الأولى : قوله : " المال لزيد " .

الشاهد فيه : أنك أضفت المال لزيد ، وخصصته به من بين سائر الناس ، وهذه
اللام - وإن أفادت تخصيص المال بزيد - فقد أفادت أمرا آخر زائدا على الاختصاص ،
وهو : أن المال ملوك لزيد .

الثانية : قوله : " السرج للدابة " .

قال " عبد القاهر " : هذه اللام للاستحقاق المجازي ، وذلك أن الدابة لا ملك لها ،

(١) جُلَّ الدابة وجلَّها : الذي تلبسه لسان به ، وجمع الجلال أجلة . وتجليل^٢
الفرس أن تلبسه الجل . اللسان (جلل) ١/٦٦٤ .

(٢) المقتصد ٢/٢٦٥ .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

.....

ولكنها تستحقه من جهة اختصاصها به ، على الوجه الذى ذكرناه أولاً (١) .
الثالثة : قولك : " جاءنى أخ له ، وابن له " .

قال " عيد القاهر " : قولك : " فلان صديق لى ، وأخ لى ، وابن لى " كل ذلك نوع من الاستحقاق (٢) .

والأولى أن يقال : إن اللام فيما هذا شأنه لمجرد الاختصاص ، كما قررناه ؛ لتعدد تقدير الاستحقاق فيه .

وانما يستقيم إطلاقه عليه مجازاً ، واستعارة ، كما ذكرناه أولاً .
والمذكور من صور النوع الثانى : قوله تعالى :

" [قل (٣)] عسى أن يكون ردف لكم بعض الذى تستعجلون (٤) .

الشاهد فيه : أن اللام مزيدة ، والتقدير : " ردفكم " ، قاله صاحب الشامل (٥) .
وقال فى الكشف : استعجلوا العذاب الموعود ، فقليل لهم : عسى أن يكون ردفكم بعضه " وهو : عذاب يوم بدر ، فزيدت اللام للتأكيد ، كالباء فى قوله :
" .. وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمْ .. " (٦) .

أو ضمن معنى فعل يتعدى باللام ، نحو : " دنا لكم ، وأزف [لكم] (٧) " .
[وحينئذ لا تكون اللام زائدة (٨)] ومعناه : [تبعكم] (٩) ولحقكم .

- (١) المقتصد ٧٦٥/٢ .
- (٢) السابق ٧٦٦/٢ .
- (٣) سقط من المخطوطة .
- (٤) سورة النمل ، آية ٧٢ .
- (٥) اللسان (ردف) ١٦٢٢ / ٣ : " .. يجوز أن يكون أراد : (ردفكم) فزاد اللام ، ويجوز أن يكون (ردف) ما تعدى بحرف جر ، وبغير حرف جر " .
- (٦) سورة البقرة ، من الآية ١٩٥ : " وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ، وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ " .
- (٧) سقط من المخطوطة .
- (٨) ما بين الحاصرتين من كلام صاحب العرائس .
- (٩) سقط من المخطوطة .

وقد عدى بـ : " من " في قول الشاعر :
 [٦] فَلَمَّا رَدُّفْنَا مِنْ عَمِيرٍ وَصَحْبِهِ . تَوَلَّوْا سِرَاعًا وَالنِّمَّةَ تَعْنِي سُرْعًا (١)

يعنى : دنونا من عمير .
 وقرأ " الأعرج " (٢) : " رَدَّفَ لَكُمْ " بوزن (نَهَبَ) وهما : لغتان ، والكسر أفصح .
 ولقائل أن يقول : إن هذه اللام جاءت لمعان آخر :

الأول : أن تكون للاستعانة ، وقد سبق حكمها .
 والثانى : أن تكون للتعليل ، كقولك : " جئتكَ لإكرامك " ، لأن التقدير : " جئتكَ لأن أكرمك " و " أن " مع الفعل بمنزلة المصدر ، وإذا كان كذلك ، كان قولك :
 " لأكرمك " و " لإكرامك " واحد فى المعنى .
 الثالث : أن تكون بمعنى الواو فى القسم ، كقوله :

[٧] لِلَّهِ [يَقِي] (٤) عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ . يَمْشِخِرِبُهُ الظَّيَّانُ وَالْأَمْسُ (٥)

- (١) بيت من الطويل ، ولم أهتمد لقائده ، وهو من شواهد : الكشف ٢٠٨/٤ .
- (٢) هو : عبد الرحمن بن هرمز ، أبو داود المدنى ، تابعى جليل ، توفي سنة ١١٧ هـ . ينظر : طبقات القراء لابن الجزرى ١/٢٦٥ عنى بنشره ج . برجستراسر (ط ثلاثة - بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) وتذكرة الحفاظ للذهبي ١/٩٢ (ط رابعة - دار احياء التراث العربى - بيروت) والأعلام ٣/٣٤٠ .
- (٣) ينظر : شواند القراءات لابن خالويه / ١١٠ والكشاف ٢٠٨/٤ .
- (٤) سقط من المخطوطة .
- (٥) بيت من البسيط ، قاله : مالك بن خالد الخناعى ، كما فى ديوان الهذليين ٢/٣ (ط الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م) ورواية الصدر فيه : وَالْخَنْسُ لَنْ يَعْجِزَ الْأَيَّامُ ذُو حَيْدٍ ونسب فى الكتاب ٣/٤٩٢ إلى أمية بن أبى عائذ ، ونسبه الزمخشري فى المفصل لعبد مناف الهذلى ، ونسبه ابن يعيش ٩٨/٩ لعبد مناة الهذلى . وهو من شواهد : المتنضب ٢/٣٢٣ وأمالى الشجرى ١/٣٦٩ برواية (تال للهِ يَتَقَى) (٥٠) والإيضاح لابن الحاجب ٢/١٤٩ ووصف المياني ١١٨ والجنى الدانى / ١١٤ والخزانة ٢/٣٦١ برواية (يَأْمَى لَا يَعْجِزُ الْأَيَّامُ ذُو حَيْدٍ) والخزانة ٤/٢٣١ برواية / (تال له يَتَقَى) (٥٠) .
- يتقى : أراد : لا يتقى ، فحذف الناقى ، الحيد : اعوجاج فى قرن الوعل .
- يريد بذى الحيد : الوعل . المشمخر : الجبل العالى . والظيان : ياسمين البر .
- والأس : الريحان . والخنس : البقر . الصحاح (خنس) ٣/٩٢٥ .
- الشاهد فيه : دخول اللام على لفظ الجلالة فى القسم بمعنى التعجب .

الرابع : أن تكون للتعدية ، ولها في هذا الوجه حالتان :

إحدهما : أن يجوز سقوطها وثبوتها ، كقولهم : " نصحتك ونصحت لك " .
إذا قيل : " نصحتك " كان الفعل متعديا بنفسه ، وإذا قيل : " نصحت لك " كانت
اللام لتعدية (نصحت) إلى (الكاف) .

وهكذا حالها مع المصادر التي تنصب ، وأسماء الفاعلين :
تقول : " عجبت من ضربى زيدا " ، ومن ضربى لزيد " ، و " أنا ضارب زيدا " ، وضارب
لزيد " .

إذا أدخلت اللام ، أردت أن تعدى المصدر ، وأسم الفاعل إلى المفعول .
وإذا أسقطتها ، كانا متعديين بأنفسهما ، مستغنيين عن الواسطة ، كالفعل
إذا قلت : " ضربت زيدا " .

والحالة الثانية : أن تأتي باللام للتعدى ، ويقتنع إسقاطها ، وذلك مع فعل التعجب ،
كقولك : " ما أضربك لعمرى " ، ولا يجوز أن تقول : " ما أضربك عمرا " ؛ لأن فعل
التعجب لا يتعدى بنفسه إلى المفعول به ، كما يتعدى المصدر فى قولك : " ضربى
زيدا " .

وهكذا حكم (أفعل) للمفضل ، تقول : " أنت أضرب لزيد من عمرو " ، و " أنت
أضرب الناس لزيد " .

ولا يجوز أن تقول : " أنت أضرب زيدا " ، و " لا أنت أضرب الناس زيدا " .
ثم إن اللام تدخل فى التعجب والتفضيل ، وإذا كان الفعل الذى دخله التعجب
متعديا فى الأصل بنفسه ، مثل : " ضربت زيدا " .

فإن كان الفعل قبل التعجب متعديا بحرف جر ، بقى معه ذلك الحرف

بعد التعجب ، تقول : " ما أغناك / عن زيد " .

وكذلك : " أنت أغنى الناس عن زيد " ؛ لأنك تقول : " غنيت عنه زيدا " ، وكذلك

تقول : " ما أعلمته بكذا " كقولك : " علمت بكذا " فاعرف ذلك .

قال " عبد القاهر " (١) : وقد يتوهم أنها بمعنى (على) فى نحو قوله :

(١) لم أشر على هذا الكلام منسوبا لـ " عبد القاهر " فى كتابه المقتصد الذى اعتمد
عليه صاحب العرائس فى نقل آراء عبد القاهر ، كما لم أشر عليه فى كتبه الأخرى
المتوفرة لدى .

[٨] ضُمَّتْ إِلَيْهِ بِالسَّنَانِ قَيْصُصُهُ . فخرٌ صريعاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفِئِمِ (١)

وهذا وإن كان بمعنى "على اليدين" فإن المعنى عائد إلى الاختصاص الذي هو أصل الكلام ، كأنه قيل : كانت الصرعة لهذا العضو ، وكان هو المخصوص بها .
ومثله : "خرج لوقته" و "كبت لثمان" وما أشبه ذلك .

والمعنى في الحقيقة أن يقال : "كان الخروج للوقت" و "الكتابة للتاريخ" .
(٢) وقد يتوهم في الظاهر أنه بمعنى (في) لإمكان أن يقال : "خرج في وقته" .

(١) من الطويل ، واختلفت الروايات في قائله :

قال ابن السيد في الاقتضاب ٣ / ٣٥٥ (ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١م) : "هذا البيت يروى للمُعْكَرِ الْأَسَدِيِّ ، وقيل : إنه للمعْكَرِ الضُّبِيِّ ، ويقال : إنه لشريح بن أوفى العيسى . وقيل : إنه لعصام بن المقشعر العيسى . وذكر ابن شبة أنه للأشعث بن قيس الكندي . وصدره : تناولت بالرمح الطويل ثيابه" .

وينسب أيضاً لعكر بن جدي ، صدره : (ضُمَّتْ إِلَيْهِ بِالسَّنَانِ قَيْصُصُهُ) .
ولجابر بن حنى ، صدره : (تناولته بالرمح ثم اتنى له) .
والبيت من شواهد : المخصص ٦٦ / ١٤ والجنى الداني ١٤٦ / ١ والمفنى ٢١٢ / ١ .

(٢) يقول المرادى في الجنى الداني ١٤٥ / ١ : "السادس عشر أن تكون بمعنى (في) للظرفية ، قالوا : كقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ مَتَّحْنَاهُ لِحَيَاتِي) أي : في حياتي .
يعنى الحياة الدنيا .

والظاهر أن المعنى : لأجل حياتي ، يعنى : الحياة الآخرة .
ومن ذلك قوله تعالى : (وَضَحَّ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) أي : في يوم القيامة .

(فصل) "و" رب "للتقليل" ومن خصائصها أن لا تدخل إلا على نكرة ظاهرة، أو مضرة. فالظاهرة يلزمها أن تكون موصوفة بمفرد، أو جملة، كقولك: "رب رجل جواد"، و"رب رجل جائع"، و"رب رجل أبوه كريم"...

وسابقتها: "رب"، وهو من حروف الجر عند أهل البصرة.

ومعتقد أهل الكوفة أنه اسم^(١). وهو في الأصل دال على التقليل، كما أن "كم" تدل على التكثير.

تقول: "رب رجل يفهم" وأنت تتصد أن تقلل ذلك، وتقول: "ربما فعل كذا" تريد: أنه يفعل ذلك في بعض الأوقات، ولا يكثر منه. قال "ابن السراج": والنحويون مجمعون على أن (رب) جواب لسؤال سائل. بيان ذلك: أنك إذا قلت: "رب رجل عالم" فهو جواب لمن قال لك: "ما رأيت رجلا عالما"، والمعنى: "رب رجل عالم رأيت"^(٢).

قال "عبد القاهر": "وقد غلب على (رب) الاستعمال بمعنى الكثرة، كقولهم: "رب بلد قطعت" و"رب يوم من شأنه كذا وكذا"، يقصدون بذلك الوفور والكثرة. ألا ترى أنهم يأتون به في مواضع المدح، وعند المآثر، نحو قولهم: "إن غير الدهر من حالك قرب يوم لك من شأنه كذا وكذا"، كما قال:

[٩] أَلَا رَبَّ يَوْمَ لَكَ مِنْهُمْ صَالِحٌ ۖ وَلَا سَيِّئًا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلْجُلٍ^(٣) [٤]

- (١) ينظر رأى البصريين والكوفيين في: الإنصاف ٢ / ٨٣٢، ٨٣٣.
- (٢) الأصول ٣٣٣/١ وبارته: "... والنحويون كالمجمعين على أن (رب) جواب ل: "ما فعلت" تقول: "رب رجل عالم" لمن قال لك: "ما رأيت رجلا عالما"، أو قدرت أنه يقوله، فتقول: "رب رجل عالم"، تريد: "رب رجل عالم قد رأيت". وضاعت أيضا حرف النفي، إذ كان حرف النفي يليه الواحد المنكسر، وهو يراد به الجماعة "... وينظر: التخمير ٢ ورقة ١٢٥.
- (٣) الشطر الثاني ثبت في المقتصد، وسقط من المخطوطة.
- (٤) بيت من الطويل، قاله: امرؤ القيس (الديوان ١٤٥).
- والبيت من شواهد: ابن يعيش ٨٦/٢ برواية: (ألا رب يوم كان منهين صالح). ورصف المبانى ١٩٣/١ والجنى الداني ٣٣٣/١، ٤٢٠، والمعنى ٣١٣/١، ٢١١/٢، والخزانة ٦٣/٢ برواية: (ألا رب يوم صالح لك منها).
- والهمع ١ / ٢٣٤. ودائرة جلجل: اسم غدير.
- والمعنى: ألا رب يوم لك منهين سرور وقبضة بوصول النساء وعيش ناعم معهن، وليس يوم من تلك الأيام مثل يوم دائرة جلجل، فان هذا اليوم كان أحسن الأيام وأفضلها (الخزانة ٦٦/٢).

وكذا : (ربما) كقوله :
 [١٠] فَإِنْ تَمَسَّ مَهْجُورُ الْفَنَاءِ فَرِمَ مَا . . . أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وَفُودِ (١)
 ولا شبهة في قصده التكرير ، ألا تراه قصداً يضع الازدحام بإزاء الخلو ، فليس
 يقول : إنه أقام هناك وفود مرة ، أو مرتين . . . (٢) .
 وقيل : معناها التقليل والتكرير — أيضاً — في قول الأئمة " سيوييه " .
 وغيره (٣) .

قال " صاحب العين " (٤) : ورب كلمة يعنى بها التكرير (٥) .
 قوله : (ومن خصائصها ألا تدخل إلا على نكرة ظاهرة ، أو مضمرة) .

اعلم أن " رب " تخالف سائر حروف الجر من أوجه أربعة :
 الأول : أن مجرورها لا يكون إلا اسماً منكوراً ، وسائر حروف الجر ، يجوز أن يكـ
 مجرورها نكرة ، ويجوز أن يكون معرفة .
 قال " أبو البركات " : حجة ذلك أن " رب " لما كانت تدل على التقليل ، والنكرة

- (١) بيت من الطويل ، قاله : أبو عطاء السندی يرثي يزيد بن هبيرة الغسزاري
 (الشعر والشعراء ٢ / ٦٥٣ والخزانة ٤ / ١٦٧ والعين ١ / ٥٦٠) .
 والبيت من شواهد : شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٣٠ وحامسة المرزوقي ٢ / ٨٠٠
 نشره : أحمد أمين وعبد السلام هارون (ط ثانية — القاهرة ١٣٨٥ هـ —
 ١٩٦٨ م) . والكشاف ٤ / ١٣٨ والخزانة ٤ / ١٦٧ .
 والشاهد فيه : مجيئ (ربما) للتكرير ، لأن المقام مقام مدح لا يناسب
 التقليل ، ولا كان ذماً .
- (٢) المقتصد ٢ / ٢٨٧ .
- (٣) ينظر : الكتاب ٢ / ١٥٦ والمقتضب ٤ / ١٣٩ وهامشه ٣ / ١٥ والأزهية ٢٥٩ / ٢ والجنى
 الداني ٤١٨ / ٢ والهمع ٢ / ٢٥ .
- (٤) صاحب العين : هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الغراهدي البصري
 أبو عبد الرحمن . أول من استخرج العروض ، وهو أستاذ سيوييه .
 من تصانيفه : العين ، الجمل ، العروض ، النقط والشكل . توفي سنة ١٢٥ هـ ،
 وقيل : سنة ٢٠ هـ ، وقيل : سنة ٦٠ هـ ، وله ٧٤ سنة .
 ينظر : طبقات الزيدى ٤٧ / ٤ ونزهة الألباء ٤٥ / ١ والبغية ١ / ٥٥٧ والأعلام
 ٣٦٣ / ٢ .
- (٥) يقول السيوطي في الهمع ٢ / ٢٥ : " . . . ثانيها للتكرير دائماً ، وعليه صاحب العين
 وابن دستويه وجماعة " . وينظر : شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٣٠ .

تدل على التثنية ، وجب أن تختص بالنكرة التي تدل على التثنية ، ليصح فيها التثنية (١) .

والاسم المجزوء " رب " قد يكون اسما ظاهرا ، وقد يكون اسما مضمرا : فالظاهر ، نحو قولك : " رب رجل " والمضمرة ، نحو : " رب رجلا " ، ولابد من وصف الظاهر بأحد ثلاثة أشياء :

إما اسم مفرد ، نحو : " رب رجل جواد " ، أو جملة فعلية ، نحو : " رب رجل جاءني " ، أو جملة اسمية ، نحو : " رب رجل أبوه كريم " .
قالوا : إنما يجب وصف مجزئها ؛ لأن الفعل الذي هو متعلق " رب " لابد وأن يكون محذوفا ، كما ستعرفه ، فجعلوا لزوم الوصف عوضا عن الفعل المحذوف من اللفظ (٢) .

وقيل : إنما لزمته الصفة ؛ لأنه أبلغ في باب التثنية ، ألا ترى أن " رجلا قائما " أقل من " رجل " بانفراد (٣) .
ونذهب بعضهم إلى أنه لا يجب أن تكون موصوفة ، إلحاقا لمجزئها بسائر المجزئات (٤) .

- (١) أسرار العربية : ١٠٥ وينظر : ابن يعيش ٢٧/٨ وشرح الكافية للرضي ٣٠٧/٢ .
- (٢) يقول أبو البركات الأنباري في أسرار العربية / ١٠٥ : " وأما كونها تثنية الصفة مجزئها ، فجعلوا ذلك عوضا عن حذف الفعل الذي يتعلق به ، وقد يظهر ذلك في ضرورة الشعر " . وينظر : ابن يعيش ٢٨/٨ .
- (٣) ابن يعيش ٢٨/٨ : " وأما لزم المجزئ هنا الوصف ؛ لأن المراد التثنية ، وكون النكرة هنا موصوفة أبلغ في التثنية ، ألا ترى أن " رجلا جوادا " أقل من " رجل " وحده ، فلذلك المعنى ، لزم الصفة مجزئها ، ولأنهم لما حذفوا العامل ، فكثرت ذلك عندهم ، ألزموها الصفة ، لتكون الصفة كالعرض من حذف العامل " .
- (٤) يقول المرادي في الجنى الداني / ٤٢٥ : " ذهب المبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، وأكثر المتأخرين إلى وجوب وصف مجزئها الظاهر ، إما بمفرد ، نحو : " رب رجل صالح " ، وإما بجملة ، نحو : " رب رجل لقيته " فـ " لقيته " جملة في موضع خفض على الصفة .
قال بعضهم : لأن المراد التثنية ، وكون النكرة موصوفة أبلغ في التثنية ، ولأنهم لما كثرت حذف عاملها ، ألزموها الصفة ، لتكون الصفة كالعرض من حذف العامل ، وذكر في البسيط أن وجوب وصفها رأى البصريين .
ونذهب الأخفش ، والفراء ، والزجاج ، وابن طاهر ، وابن خروف إلى أنه لا يلزم وصف مجزئها ، وهو ظاهر مذهب سيويه ، واختاره ابن عصفور ، ونقله ابن هشام عن المبرد .
واستدل من لم يلتزمه بالسمع مع ضعف ما علل به المتزمون
وينظر : شرح الرضي على الكافية ٣٣١/٢ ، ٣٣٢ ، والهمع ٢٦ / ٢ .

(فصل) "والمضمر حقها أن تفسر بمنصوب ، كقولك : "رَبِّهِ رَجُلًا" .

ومنها أن الفعل الذي تسلمه على الاسم يجب تأخره عنها ، وأنه يجىء محذوفاً في الأكثر ، كما حذف مع الباء في : "رَبِّهِمُ اللَّهُ" ، قال الأعشى :
رَبِّ رَفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكُ الْيَسْوِ . . . مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَسَالِ
ف : "هرقته" و "من معشر" صفتان ل : "رفد" و "أسرى" ، والفعل محذوف .
ومنها أن فعلها يجب أن يكون ماضياً ، تقول : "رَبِّ رَجُلٍ كَرِيمٍ قَدْ لَقِيتُ" ، ولا يجوز :
"سألتي ، أو ألقين" .

وتكف ب (ما) فتدخل حينئذ على الاسم والفعل ، كقولك : "ربما قام زيد" ،
و "ربما زيد في الدار" ، قال أبو ذؤاد :
رَبَّمَا الْجَامِلُ الْمُوْبِلُ فِيهِمْ . . . وَنَا رَجِيعٌ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ
وفيها لغات : (رب) الراء مضمومة ، والباء مخففة مفتوحة ، أو مضمومة ، أو مسكنة .
و (رب) الراء مفتوحة ، والباء مشددة ، أو مخففة . و (ربت) بالياء ، والباء مشددة ،
أو مخففة . . .

وأما الاسم المضمَر : فلا بد أن يفسر بنكرة منصوبة ، كقولك : "رَبِّهِ رَجُلًا" .
قال "أبو علي" (١) : "إنهم أضمرُوا قبل الذكر على شريطة التفسير ، كما فعلوا ذلك في
"نَعَمْ رَجُلًا" .

وانما دخلت "رب" على هذا الضمير ، وهي إنما تدخل على النكرات من أجل أن
هذا الضمير ، ليس بمقصود قصد ، فلما كان غير معين أشبه النكرة ، فصارت حكمها .
وقال "عبد القاهر" : "إن الضمير في قولهم "رَبِّهِ" شائع ، لا يراد به شيء مخصوص ،
وانما يدل على شيء (ما) ، فيفسر بالنكرة ، فيقال : "رَبِّهِ رَجُلًا" .
ولو كان مخصوصاً مثله إذا قلت : "لِي مِثْلُهُ رَجُلًا" تريد : نحو زيد وعمرو ، لوجب
أن يجوز : "رَبِّكَ رَجُلًا" ، كما تقول : "لِي مِثْلُكَ رَجُلًا" ، فلما لم يجوز ذلك علمت أن الـهـاء
في "رَبِّهِ" غير مخصوص .

ولو جاز ذلك ، لجاز أن تقول : "رب الرجل الذي تعلم" ، وشبهه "رَبِّ نَعَمْ رَجُلًا"
من حيث أن النكرة المنصوبة تفسر المضمَر الذي هو فاعل "نَعَمْ" .

(١) أبو علي : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان ، واحد زبانه
في علم العربية ، أخذ عن الزجاج ، وابن السراج و بـرمان ، من تصانيفه : الإيضاح ،
والمسائل الحلبية ، والبيغدادية ، والإغفال . توفي بـ بغداد سنة ٣٧٢ هـ .
ينظر : طبقات القراء ٢٠٦/١ وأنباء الرواة ٢٧٣/١ والبيغية ٤٩٦/١ والأعلام
١٩٤/٢ .

(٢) الإيضاح العضدي ٢٥٣/١ (ط أولى ١٩٦٩) تحقيق د . حسن شاذلي فرهود ،
كلية الآداب - جامعة الرياض .

فإذا قلت : " نعم رجلا " علم أنك تريد : " نعم الرجل رجلا " ، كما أنك إذا قلت : " به رجلا " ، علم أنك تريد : " رب رجل " (١)
 الثانى : من خصائص " رب " أن الفعل الذى تعلقت به ، وتمدى بها إلى الاسم المجرور ، يجب أن يكون متأخرا عنها ، وعن مجرورها ، بخلاف سائر حروف الجر ،

تقول : " رب رجل كريم لقيته " ، ولا يجوز " لقيت رب رجل كريم " كما تقول : " مررت بزيد " ، وأخذت من ماله " .

قال " أبو البركات " : الذى أوجب كون " رب " لها صدر الكلام ، أنها تدل على التقليل ، وتقليل الشئ ، يقارب نفيه ، فأشبهت حرف النفى [وحرف النفى] له صدر الكلام (٣) .

قال " أبو محمد " : الذى يشهد لكون التقليل بمنزلة النفى قولهم : " قل من يقول ذاك إلا زيد " ، والمعنى : " لا يقول ذاك إلا زيد " (٤) .

و " رب " وما دخل عليه فى موضع نصب ، كما أن الجار مع المجرور فى قولك : " مررت بزيد " كذلك .

الثالث : من خصائصها أن هذا الفعل الذى أوجب تأخيرها ، يحى محذوفا من اللفظ فى الأغلب .

قال " أبو البركات " : إنما حذف الفعل معها ، للعلم به ، ألا ترى أنك إذا قلت : " رب رجل يفهم " كان التقدير : " رب رجل يفهم أدركت " ، أولقيت " ، فحذف الفعل لدلالة الحال عليه (٥) .

- (١) المقتصد ٢ / ٧٧١ .
- (٢) مابين الحاصرتين سقط من المخطوطة ، وثبت فى الإنصاف وأسرار العربية .
- (٣) الإنصاف ٨٣٣ / ٢ وأسرار العربية : ١٠٥ .
- (٤) التخمير ٢ ورقة ١٢٥ .
- (٥) الإنصاف ٨٣٤ / ٢ وزاد فيه [والحذف على سبيل الوجوب والجواز لدلالة الحال كثير فى كلامهم] وينظر : أسرار العربية / ١٠٥ .

ونظيره حذف الفعل الذى هو متعلق "بسم الله" فإن الأصل : "أبتدىء
باسم الله" ، لكنهم حذفوا الفعل تخفيفا لما كثر استعماله .

قال "عبد المجيد" : إن أكثر ما استعمله العرب محذوفا ، وربما تجىء به توكيدا
وزيادة فى البيان ، قولك : "رب رجل عالم صاحبته" /

١ / ٣٠٧

وإذا قلت : "رب رجل أكرمنى" فقولك : "أكرمنى" صفة لـ : "رجل" وليس هو
الفعل الذى تعلق به "رب" ، وإنما ذلك الفعل محذوف من اللفظ ، فلو أظهرته
قلت : "رب رجل أكرمنى حاصل ، أو كائن" .

ونحوه : قول الأعشى :
[١١] رَبِّ رَفِدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمِ . . . وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالِ (١)
الشاهد فيه : أن "هرقته" صفة لمجرور "رب" وهو : "رقد" ، ومتعلق "رب"
محذوف . وكذلك قوله : "من معشر" صفة لـ : "أسرى" والفعل الذى هو متعلق
"رب" أيضا محذوف .

بيان ذلك أن "هرقته" لو جعل متعلق "رب" بقى مجرور "رب" وهو "رقد" ،
بغير صفة ، ولا يخفى امتناعه .

وإذا جعل "هرقته" صفة لـ : "رقد" لم يكن بد من تقدير فعل ، هو متعلق
"رب" (٢) .

(١) من الخفيف ، قاله : الأعشى من قصيدة يمدح فيها الأسود بن المنذر اللخمي
(الديوان ١٣) وروايته (أقتال) فى موضع (أقيال) .
والأعشى : ميمون بن قيس ، وكان أعشى ، عاش فى الجاهلية ، وأدرك الإسلام ،
لكنه لم يسلم (الشعر والشعراء ١٧٨/١ والموطأ ١٢ ومعجم الشعراء للمريزاني
٤٠١ تعليق د . ف . كرنكو ط ثانية - بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) والخزانة
٥٨٤/١

والبيت من شواهد : المقتصد ٧٧٠/٢ وإيضاح ابن الحاجب ٥٢/٢ وشرح الرضى على
الكافية ٣٣١/٢ وابن يعيش ٢٩/٨ وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٣٥٢/١
(رسالة دكتوراة - تحقيق صاحب جعفر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - ١٩٧١)
والمعنى ٥٨٧/٢ والعينى ٢٥١/٣ والخزانة ١٧٦/٤ .

والرقد : القديح الضخم . أقيال : جمع "قيل" وهو الملك . وعلى رواية (أقتال)
فهو جمع "رقتل" وهو النظير ، أو العد والمقاتل . الصحاح (قتل) ١٧٩٨/٥ .
يقول : رب رجل كانت له إبل يحلبها ، فاستقتها ، فذهب ما كان يحلبه فى الرقد .
(٢) يقول ابن يعيش ٢٩/٨ : "الشاهد فيه لزوم الصفة للنكرة" . وقوله : (هرقته)
فى موضع الصفة لـ : (رقد) (المخفوض بـ) (رب) ، والذى يتعلق بـ (رب) محذوف ،

تقديره : (سبيت أو ملكت) .
وقوله : (من معشر أقتال) فى موضع الصفة لـ : (أسرى) فيتعلق الجار والمجرور
بمحذوف ، ولا يتعلق بنفس (أسرى) ، لأن المخفوض بـ (رب) لا بد له من صفة .
وينظر : الخزانة ١٧٦/٤ .

وقال "عبد القاهر" : إن المجرور بـ "رب" في قوله : "رب رقد" قد وصفه بقوله :
 "هرقته" فالجملة في موضع جر ، وكأنه قال : "رب رقد مهراق" .
 وقوله : "وأسرى" معطوف على "رقد" وكأنه قال : "رب أسرى" .
 وقد [علمت] (١) أن ما تدخل عليه "رب" لابد من أن يوصف ، فلا تقول :
 "رب رجل" . حتى تقول : "يفهم" ، أو ظريف "أو ما أشبهه" .
 وإذا كان الأمر على هذا ، وجب أن يكون حرف الجر الذي هو "من" في
 قوله : "من معشر" متعلقا بمحذوف ، يكون صفة لـ : "أسرى" ، حتى كأنه قال :
 "رب أسرى كائنين من معشر" فهو بمنزلة قولك :
 "رب رجل في الدار" في أنك وصفت النكرة بقولك : "في الدار" ؛ لتعلقه
 بالمحذوف ، نحو "استقر" .
 ولو جعلت : "من" في قوله : "من معشر" متعلقا بنفس "الأسرى"
 حتى كأنك قلت : "رب مأخوذ من معشر" على أن تعلق به "من" تعليقك
 إياه بالفعل في قولك : "أخذوا من معشر" لم يجز ؛ لأنك إذا فعلت ذلك ، كان
 قولك : "من معشر" داخلا في صفة "أسرى" ومعمولا له ، كـ : "زيد في قولك :
 "رب ضارب زيدا" .
 وإذا كان كذلك ، بقي المجرور بـ "رب" من غير صفة ، وجرى مجرى قولك :
 "رب خير من زيد" في أن الجميع اسم واحد بمنزلة أن تقول : "رب أسرى" وتسكت .
 قال في "شامل اللغة" : الرقد : أيضا اللبن (٢) . تقول : أريق رقد ، أي : لبنه ،
 وهو كناية عن القتل (٣) .
 و "أقبال" جمع "قبيل" ، وهو : ملك من ملوك حمير ، وأصله : "قبيل" بالتشديد ،
 نحو : "ميت وميت" (٤) .

- (١) سقط من المخطوطة .
- (٢) المقتصد ٢ / ٧٧٠ ، ٧٧١ .
- (٣) لم أعتز على هذا المعنى فيما توفر لدي من كتب اللغة .
- (٤) ينظر : أساس البلاغة للزمخشري ٣٥٤ (دار صادر - بيروت ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م)
 وتاج المروس للزبيدي ١١٠/٨ تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر وآخرين .
 (الكويت ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م) .
- (٥) الصحاح (قول) ٥ / ١٨٠٦ .

قال " أبو محمد " : المعنى : رب رقد (مهرق) (١) فى ذلك اليوم ضمته إلى أسرى .
 وجدت فى شرح ديوان الأعشى " هرقتة " يفتح التاء ، ومعناه : رب ملك
 هجمت عليه فهرقت آنيته التركان يشرب فيها ، ويسقى الناس .
 والرقد : القدح (٣) . وأقتال ، بنقطتين من فوق : أصداد وأعداء (٤) .
 الرابع : من خصائص " رب " أن الفعل الذى تتعلق به ، لا بد وأن يكون ماضيا ،
 فلا يجوز أن تقول : " رب رجل ظريف سأكرمه ، أو أكرمه " ، وإنما تقول : " رب رجل
 ظريف قد أكرمه " ، وكذلك تقول : " رب رجل كريم قد لقيت " ، ولا يجوز : " سألنى ،
 أو لألقين " .

قالوا : إنما يجب كون الفعل ماضيا ، لأن " رب " إنما يأتى لما مضى ، فلذلك
 يجب أن يكون الفعل الذى تعلقت به ماضيا (٥) .
 فإن قلت : ليس أن الفعل مضارع فى قوله تعالى :
 " رَّبَّمَا يُودُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ " (٦) ؟
 قلت إنما ساغ ذلك ؛ لأن ما أخبر به الله تعالى ، لوقوعه صدقا قطعا ، فهو
 بمنزلة الماضى الذى وقع ، فكأنه قال : " رَّبَّمَا وَدَّ " .

- (١) سقط من المخطوطة .
- (٢) التخمير ٢ ورقة ١٢٦ .
- (٣) الصحاح (رقد) ٢ / ٤٧٥ .
- (٤) السابق (قتل) ٥ / ١٢٩٨ .
- (٥) يقول المرادى فى الجنى الدانى ٤٢٦ : " . . . وإنما لزم مضى فعلها ، لأنها
 جواب لفعل ماضٍ وقيل لأنها للتقليل ، فأولوها الماضى ؛ لأنه قد تحقق قلته .
 وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون حالا ، ومنع أن يكون مستقبلا .
 وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز أن يكون ماضيا ، وحالا ، ومستقبلا ، والماضى
 أكثر ، وهو اختيار ابن مالك .
 فمن وقوعه مستقبلا قول جحدر :
 فَإِنْ أَهْلَكَ قَرَبٌ فَتَى سَيِّكِي
 عَلَى مَهْدَبِ رُخْصِ الْبَنَانِ
 ومن وقوعه حالا قول الشاعر :
 أَلَا رَبِّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٌ . . . وَمُؤْمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرَ أَمِينٍ .
 وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١٥٢ / ٢ وابن يعيش ٢٩ / ٨ وشرح الرضى على
 الكافية ٢ / ٣٢٩ .
- (٦) سورة الحجر ، آية ٢ .

.....

قوله : (وتكف بـ " ما " فتدخل حينئذ على الاسم والفعل) .

قال " أبو محمد " : عن المصنف بالاسم ، والفعل : الجملة الاسمية والفعلية (١) .
اعلم أن كلمة " ما " إذا دخلت على " رب " كفتها عن العمل ، وهياتها

للدخول على الفعل ، كقوله :
فَإِنْ تَمَسَّ مَهْجُورُ الْفَنَاءِ فَرَمَا . . . أَتَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وَفَوَّادِ (٢)
كما أنها في (إنما ، وليتما ، ولعلما) كذلك .
قوله : (كقولك : " ربما قام زيد ") .

الشاهد فيه : أن " رب " لا تدخل إلا على اسم ، كسائر حروف الجر ، فلما دخلت عليها " ما " الكافة ، كفتها عن العمل ، واستقام وقوع الفعل بعدها .
قوله : (و " ربما زيد في الدار ") .

الشاهد فيه : أن الاسم الواقع بعد " رب " لا يكون إلا منكورا ، تقول : " رب رجل " ، ولا يجوز أن تقول : " رب الرجل " ولا " رب زيد " ؛ لما عرفت من أن " رب " لا تدخل على المعارف ، فلما دخلتها " ما " الكافة ، استقام وقوع الأسماء والمعارف بعدها .

وقول أبي ذؤاد :
[١٢] رَمَا الْجَامِلُ الْمُوَبَّلُ فِيهِمْ . . . وَنَا جِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمَهْمُ (٣)

- (١) التخمير ٢ ورقة ١٢٦ ، ١٢٧ .
- (٢) سبق توضيح هذا البيت في ص ٥٤ من التحقيق .
- (٣) من الخفيف ، قاله : أبو ذؤاد : شاعر جاهلي ، واسمه : جارية بن الحجاج ، قيل : حنظلة بن الشرقي (الشعر والشعراء ١٦١/١ والخزانة ١٩٠/٤ والعيني ٣٩١/٢) .
- والبيت من شواهد : أمالي الشجري ٢٤٣/٢ والتخمير ٢ ورقة ١٢٦ والإيضاح لابن الحاجب ٥٣/٢ وابن يعيش ٣٠/٨ وشرح الرض على الكافية ٣٣٢/٢ وشرح الكافية للشافعية لابن مالك ٢٩٤/١ رسالة دكتوراة - تحقيق د . أحمد عبد النعم الرصد - كلية اللغة العربية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م رقم ١٧٨٥ .
- وشرح الألفية للمرادي ٢ / ١٩٣ تحقيق د . عبد الرحمن سليمان (١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م) . والجنى الداني ٤٢٤ / شرح ابن عقيل ٢٨ / ٢ تحقيق محمد محيى الدين (ط تاسعة - القاهرة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م) .
- وأوضح المسالك لابن هشام ٩٦ / (ط ثانية ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م) . والبهجة المرضية ٢٥٤ / رسالتى للماجستير - كلية اللغة العربية بالقاهرة (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) . والأشمونى ٢٣٠ / ٢ والخزانة ١٨٨ / ٤ .

اعلم أن الواقع بعد "رب" في البيت جملة اسمية أيضا ، إلا أن المبتدأ فيها ليس علما ، وإنما هو معرف بالألف واللام .
والمراد بالجمال : مالك الجمال .

قال "الجوهري" : "الجمال : القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه" ، قال الشاعر :
[١٣] فَإِنْ تَكْذَا مَا لِكَبِيرٍ فَإِنَّهُمْ . . . لَهُمْ جَامِلٌ مَا يَهْدُ اللَّيْلُ سَامِرَهُ (٢)
قال : وتقول : أبِل الرجل ، أي : اتخذ إبلا واقتناها (٣) .
وقال "عبد المجيد" : أبِل الرجل ، أي : اقتنى إبلا تكون للنجاح والنماء ،
ولا تكون للاقتمال (٤) .

وقال "أبو عبيد" (٥) : العَنَاجِيحُ : جِياذ الخيل ، واحدها عَنَجُوجٌ (٦) .
وقال "الجوهري" : المَهْرُ : هو ولد الفرس ، والجمع أَهْجَارٌ وَمَهَارٌ وَمَهَارَةٌ (٧) .
قال "عبد الباقي" : معنى البيت أن هو "لا" ذوو إبل كثيرة متوالدة ، وليسوا فقراء (٨) .
وقال صاحب التفصلة : وقد تفسر "ما" التي تتصل بـ "رب" بالمعرفة ، كما تبدل المعرفة بالنكرة ، والنكرة بالمعرفة ، تقول : "ربما رجل صالح رأيت" و "ربما الرجل الصالح في الدار" ، و "الرجل" معرفة ، وهو مرفوع ، كما تبدل المرفوع من المجرور ، نحو :
"مرت برجل زيد" .
وقوله تعالى : " . . . قُلْ أَفَأَنْتُمْ بَشَرٌ مِنْ ذَلِكَ النَّارُ . . . " (٩) .

- (١) من الطويل ، قاله الخطيئة (الديوان ٢٥) وروايته : سَاءَ سَاءَ سَامِرُهُ
وَأَنْ تَكْذَا مَا لِكَبِيرٍ فَإِنَّهُمْ . . . ذُوو جَامِلٍ لَا يَهْدُ اللَّيْلُ سَامِرَهُ
والخطيئة : جرول بن أوس ، يكنى : أبا مليكة ، جاهلي إسلامي (الشعر والشعراء
٢٣٨/١ والخزانة ٤٠٩/١ والمعنى ٤٧٣/١) .
والبيت من قصيدة له هجأ بها الزبقران بن بدر ، ومدح فيها ابن عمه : بغيض
ابن شماس ، وهو من شواهد : ابن يعيش ٧٨/٥ برواية (لنا) في موضع (لهم)
والخزانة ٧٨٩/٣ .
- (٢) الصحاح (جمل) ١٦٦١ / ٤ .
- (٣) السابق (أبل) ١٦١٨ / ٤ .
- (٤) اللسان (أبل) ١٠/١ وفي التخمير ٢ ورقة ١٢٧ "أبل الرجل ، أي : اتخذ إبلا
تكون للنجاح والنماء ، ولا تكون للاقتمال" .
- (٥) أبو عبيد : القاسم بن سلام ، كان أبوه مملوكا روميا ، أخذ العلم عن أبي زيد ، وأبى
عبدة ، والأصمعي ، والكسائي ، والغزالي .
- (٦) من تصانيفه : الغريب المصنف غريب القرآن غريب الحديث ، معاني القرآن
مات بمكة سنة ثلاث أو أربع وعشرين ومائتين عن سبع وستين سنة .
ينظر : طبقات الزبيدي ١٩٩ ونزهة الألباء ١٣٦ والبغية ٢٥٣/٢ .
- (٧) الصحاح (غنج) ٣٣٠/١ و٣٣١ وينظر : التخمير ١٢٧ ورقة .
- (٨) الصحاح (مهر) ٨٢١/٢ .
- (٩) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١٥٣/٢ وابن يعيش ٣٠/٨ .
- (١٠) سورة الحج ، من الآية ٧٢ : " . . . قُلْ أَفَأَنْتُمْ بَشَرٌ مِنْ ذَلِكَ النَّارُ وَدَّعَا اللَّهُ الَّذِينَ
كَفَرُوا وَكُنَّ الْمَصِيرُ " وقد وردت هذه الآية في المخطوطة (هل أنبئكم) (٠) وهو
تحريف ، والصواب ما أشته .

(١)

قال أبود واد :
رَبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَنَا جِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ
كانه أراد : " رب جامل " / و " رب مؤبل فيهم " فلفظ بـ " ما " ثم أوضحه بـ " الجامل " ٣٠٢ ب /
ففسر إيهامه .

ولو كانت " ما " صلة لامعنى لها كقول بعض (٢) النحويين في قوله تعالى :
" فِيمَا رَحِمَةً مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ (٣) . وقوله : " فِيمَا نَقَضَهُمْ مِيثَاقَهُمْ (٤) " ... أنه على
معنى : " فبرحمة من الله " و " فبنقضهم ميثاقهم " و " ما " لغو ، لما جاز أن تقول :
" ربما الجامل " ؛ لأنه بمعنى : " رب الجامل " ؛ لأن " رب " لا تدخل فيما فيه
الألف واللام ، ولما أدخلوها على المعارف ، علم أن كلمة " ما " ليست صلة زائدة ، وإنما
هي كافة ، ومفسرة بـ " ما " بعدها .

فإذا كانت " ما " زائدة ، فهي لغو ، فلا تبطل عمل " رب " الجر وإن ذاك ، فتقول :

" ربما رجل رأيته " بجر " رجل " كما قالوا :
[١٤] قَالَتْ: أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا . . . إِلَى حِمَامَتِنَا أَوْ نَصْفَهُ فَقَدْ
فنبصوا الحمام بـ " ليت " وجعلوا " ما " لغوا .

- (١) سبق توضيح هذا البيت ص ٦١ من التحقيق .
 - (٢) ينظر : ابن يعيش ٨ / ٣٠ وشرح الرضى على الكافية ٢ / ٣٣٢ .
 - (٣) سورة آل عمران ، من الآية / ١٥٩ .
 - (٤) سورة النساء ، من الآية / ١٥٥ .
 - (٥) بيت من البسيط ، قاله النابغة من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر ،
ويعتذر إليه ما بلغه عنده فيما وشى به في أمر المتجردة (الديوان / ٢٥) وروايته
(ونصفه) في موضع (أونصفه) .
- والنابغة الذبياني : هو زياد بن معاوية ، ويكنى : أبا أمامه ، من شعراء العصر
الجاهلي (الشعر والشعراء ١٢ / ٩٢ والمؤتلف / ١٩١) والبيت من شواهد :
الكتاب ١٣٧ / ٢ والخصائص ٤٦٠ / ٢ وأمالى الشجرى ١٤٢ / ٢ ٢٤١٥ والإنصاف /
٤٧٩ / ٢ وابن يعيش ٨ / ٥٤ ، ٥٨ وشرح الكافية الشافية ١ / ١٤٥ والمغنى ١ / ٦٣
والهمع ١ / ١٤٣ والبيهجة المرضية / ١٢٦ والتصریح ١ / ٢٢٥ والخزانة ٤ / ٢٧٩ .
- فقد : أى : حسبى .
والضمير في (قالت) يرجع إلى زرقاء اليمامة ، امرأة يضرب بها المثل في حدة
النظر ، كانت ترى من مسافة ثلاثة أيام .

قوله : (وفيها : لغات ٠٠) .

اعلم أن مجموع مانقله من اللغات — هنا — سبعة .

بيان ذلك : أن الراء إذا ضممتها ، وخففت الباء ، جاءت منها ثلاث لغات ؛ لأن الباء المخففة مع الراء المضمومة ، قد تكون مفتوحة ، وقد تكون مضمومة ، وقد تكون مسكنة ، والباء في هذه اللغات الثلاث مخففة .

فإن كانت الراء مفتوحة ، جاءت فيها لغتان :

إحداهما : تشديد الباء . والأخرى : تخفيفها ، والباء في كل واحدة من هاتين اللغتين مفتوحة ، فهذه خمس لغات .

فإن ألحقت بـ : " رب " التاء ، وقلت : " رب " جاء منها لغتان :

تشديد الباء ، وتخفيفها ، فيكون المجموع سبع لغات .

فإن قلت : إنه قد أغفل ذكر " رب " المضمومة الراء المشددة الباء مفتوحة ، وهي المستعملة في الأكثر ، وهي لغة ثامنة .

قلت : إنما أغفل ذكرها في هذا الموضع ؛ لأنه حكاهما أولاً ، فقال : " رب "

للتقليل .

وقد حكى " عبد الجبار " فيها ثمان لغات بتقسيم غير ما ذكره المصنف ، فقال :

في " رب " ثمان لغات :

ضم الراء ، بتشديد الباء ، وتخفيفها ، والثالثة والرابعة كذلك إلا أن الراء مفتوحة . قال : والأربعة الأخر مع تاء التانيث ، تقول : " رب " فيها التشديد والتخفيف ، وضم الراء وفتحها ^(١) .

(١) حكى ابن هشام في المغنى ١٣٨/١ ست عشرة لغة في " رب " ، حيث يقول :

" وفي (رب) ست عشرة لغة : ضم الراء ، وفتحها ، وكلاهما مع التشديد والتخفيف ، والأوجه الأربعة مع تاء التانيث ساكنة ، أو محركة ، ومع التجريد منها ، فهذه اثنا عشرة ، والضم والفتح مع إسكان الباء ، وضم الحرفين مع التشديد ، ومع التخفيف " .

كما حكى السيوطي في الهمع ٢٥/٢ سبع عشرة لغة .

وينظر : ابن يعيش ٣١/٨ ، ٣٢ وشرح الرضى على الكافية ٣٢٩/٢ ووصف الباني /

١٩٢ والجنى الدانى ٤٢٤ / والصبان على الأشموى ٢٠٣/٢ .

وينعطف على ما ذكرناه ثلاثة أبحاث :

البحث الأول : مذهب أهل البصرة : أن الهاء في قولهم : " ربه رجلا " موحدة ، سواءً وليها مذكر أو مؤنث ، أو اثنان ، أو جماعة .

خلافاً لأهل الكوفة : فإنهم يقولون : " ربه رجلا قد رأيت " و " ربهما رجلين " و " ربه رجلا " و " ربهن نساء " .

فمن وحد ، قال : إنه كناية عن مجهول ، ومن لم يوحده ، قال : إنه رد كسلام ، لأنه قيل له : " مالك جوار " فقال : " ربهن جوار قد ملكت " (١) .

ونقل ابن السراج عن الأخفش : أنه يعترض بالآيمان ، فتقول : " رب واللله رجل قد رأيت " و " رب أقسم رجل قد رأيت " .

ومنه الجمهور ؛ لأن حرف الجر لا يفصل بينه وبين معموله (٢) .

وقد اختلف أهل البصرة والكوفة في " واو " (رب) في الصور التي سقطت منها (رب) ، نحو قولهم :

[١٥] مَلْدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْبِيْسُ . ∴ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَلْبَيْسُ (٣)

- (١) نقل صاحب العرائس نص الجوهري في الصحاح (رب) ١/١٣٢ .
- ويقول ابن الحاجب في شرح الرضى على الكافية ٢/٣٢٩ : " و . . . (رب) للتقليل ، ولها صدر الكلام ، مختصة ببنكرة موصوفة على الأصح ، وفعلها ماض محذوف غالباً ، وقد تدخل على مضمر مبهم ، مميز ببنكرة ، والضمير مفرد مذكر ، خلافاً للكوفيين في مطابقة التمييز . . . " .
- (٢) الأصول ١/٣٣٨ : " و . . . والأخفش يعترض بالآيمان ، فيقول : " رب - والله - رجل قد رأيت " ، وهذا لا يجوز عندنا ؛ لأن حروف الجر لا يفصل بينها وبين ما عملت فيه ، وسائر النحويين يخالفونه . . . " .
- ويقول سيويه في الكتاب ٢/١٦٤ : " و . . . قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور ؛ لأن المجرور داخل في الجار ، فصارا كأنهما كلمة واحدة . . . " .
- وينظر : الهمع ٢/٣٧ .

- (٣) جزء ، نسب في التصريح ١/٣٥٣ ، إلى جران العود واسمه : عامر بن الحارث .
- (الشعر والشعراء ٢/٦٠٥ والعين ٣/١٠٧) والرواية في ديوان ص ٥٢ :
- | | | |
|---------------------------------------|---|--------------------------------------|
| قَدْ نَدَعَ الْمَنْزِلَ يَا الْمَيْسُ | ∴ | يَعْتَشُ فِيهِ السَّبَّحُ الْجَرُوسُ |
| الَّذِي أَوْ ذُو لَيْدٍ هَمْسُوسُ | ∴ | بَسَائِبًا لَيْسَ بِهِ أَنْبِيْسُ |
| إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَلْبَيْسُ | ∴ | وَقَرَّ مَلْمَحٌ كَرَّ مَلْمَحُوسُ |

.....

فذهب الكوفيون إلى أنها هي الجارة ، واليه ذهب المبرد من البصريين .
 ومعتقد أهل البصرة أن واو (رب) لاتعمل ، وإنما تعمل (رب) مقدرة (١) .
 وقال قوم : جميع حروف العطف يجوز أن تكون عوضا (٢) .
 وقال صاحب المشرق : حكى بعض النحويين أن من العرب من يقول : " رب رجل ظريف " برفع " ظريف " فإن روى عن عيسى قصيح ، فإنما هو خبر مبتدأ مضمرة ، تقديره : " هو ظريف " (٣) .
 البحث الثاني : قال " ابن السراج " : تقول : " مررت برجل قائم ظريفا " فتتصب " ظريفا " على الحال من ضمير " قائم " .
 وتقول : " رب رجل ضربه وزيدا " و " رب رجل مررت به وزيد " ، فتعيد الباء ؛ لأن المضمرة المجرورة لا يعطف عليها الاسم الظاهر [إلا بإعادة حرف الجر ، خلافاً لأهل الكوفة] (٤) .

= والبيت من شواهد : الكتاب ٢٦٣/١ ، ٢ / ٣٢٢ ومعاني القرآن للفراء ١٥/٢ ، والمقتضب ٣١٩/٢ ، ٤٣٤٧٤ / ٤١٤ وابن يعيش ١١٧٤٨٠/٢ والجنى الدانى / ١٩٢ والشذور ٢٦٥ والهمع ٢٢٥/١ والبهجة المضية ٢١٦ والأشمنى ١٤٧/٢ ، والعينى ١٠٢/٣ والخزانة ١٩٧/٤ والدرر ١٩٢/١ .
 البلدة : الفلاة . الأنيس : ما يؤمن به من إنسان أو حيوان . البعافير : جمع يعفور ، وهو ولد الظبية ، وولد البقرة الوحشية أيضا . العيس : إبل بيضاء ، يخالط بياضها شقرة ، جمع (عيس) والأنثى (عيساء) ، ولميس : اسم امرأة . يعتمس : يطلب بالليل ما يأكله ، والجروس : بالجيم فعول من الجرس ، وهو : الصوت الخفى ، وذو ليد : الأسد ، وليد بكسر ففتح جمع ليد بكسر فسكون ، وهو : ما بين كفيه من الير المتلبد . والهموس : الخفيف الوط .
 والبسائيس : جمع بسيس ، وهو القفر ، واللمع : الذى فيه لمع جمع لمعة ، وهى : بياض وسواد . والكسوس : المتخذة ككاسا ، والكاس ماوى الظباء ، وقر الوحش (الخزانة ١٩٧/٤ ، ١٩٨) .

- والشاهد فيه : إضمار (رب) بعد الواو .
 (١) الإنصاف ٣٧٦/١ وينظر : الكتاب ٢٦٣/١ .
 (٢) ينظر : الأشمنى ٢٣٢/٢ وحاشية الصبان عليه . يقول ابن مالك :
 وَحَدَّثَتْ رَبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَسَلٍ . . . وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ
 (٣) ابن يعيش ٢٧/٨ : " وأما ما تعلقوا به من قول بعض العرب :
 " رب رجل ظريف " برفع " ظريف " فهو شاذ ، قال ابن السراج : هو من قبيل الغلط والتشبيه . يريد التشبيه بـ " كم " . . .
 (٤) ما بين الحاصرتين من كلام صاحب العرائس .
 وينظر : الإنصاف ٤٦٣/٣ .

وتقول : " رب رجل قام هو وزيد " فتؤكد مافى " قام " من الضمير إذا عطف عليه ، ويجوز ألا تؤكد ..

وإذا قلت : " رب رجل قد رأيت " ورب امرأة " فالاختيار أن تعيد الصفة ، فتقول : " .. ورب امرأة قد رأيت " لأنك قد أعدت " رب " (١) .

وتدخل " رب " على " مثلك وشبهك " ؛ لأنهما لا يتعرفان بالإضافة ، كما بيناه فيما تقدم .

وتقول : " رب رجلين مختصمين وامرأتان " بالرفع والجر :

أما الجر : فيا لعطف على " رجلين " .

وأما الرفع : فيا لعطف على مافى " مختصمين " من الضمير .

ولو أكدت الضمير ، فقلت : " رب رجلين مختصمين هما وامرأتان " لكان العطف على الضمير أجود .

وتقول : " رب ضاربك قد رأيته " و " رب شاتمك قد أهنته " ؛ لأن التنوين

ثابت فى النية والتقدير ؛ لأن المعنى : " رب ضارب لك " بتنوين " ضارب " .

فإن قلت : " رب ضاربك أمس " لم يجوز عندنا ؛ لأنه معرفة ، وقد عرفت أن

مجرور " رب " لا يكون إلا نكرة .

البحث الثالث : قال "سيويه" : إذا قلت : " رب رجل يقول ذاك " فقد أضفت القول

إلى "الرجل" بـ " رب " (٢) . وكذلك يقول من تابعه على هذا القول .

وإذا قيل : " رب غلام ظريف " فقد أضاف القائل بـ " رب " (الظريف)

إلى (غلام) .

قال "ابن السراج" : وهذا لا معنى له ؛ لأن اتصال الصفة بالموصوف يغنى

عن الإضافة (٣) .

(١) الأصول ٣٣٦/١ ، ٣٣٧ .

(٢)

الكتاب ٤٢١/١ . " .. قال سيويه : إذا قلت : " رب رجل يقول ذاك " فقد

أضفت القول إلى (الرجل) بـ (رب) وكذلك يقول من تابعه على هذا القول — وإذا

قيل : " رب غلام ظريف " فقد أضاف القائل بـ (رب) الظريف إلى (غلام) .

وهذا لا معنى له ؛ لأن اتصال الصفة بالموصوف يغنى عن الإضافة ..

وينظر : ابن يعيش ٢٧/٨ .

[واو القسم واؤه وتاؤه]

(فصل) "و" "واو" القسم بدلة عن الباء الإلصاقية في "أقسمت بالله" أبدلت عنها عند حذف الفعل ، ثم التاء بدلة عن الواو في "تالله" خاصة .
وقد روى "الأخفش" : "ترب الكعبة" .
فالباء لأصلاتها تدخل على المظهر والمضمر^(١) ، فتقول : "بالله ، وك لأفعلن^(٢)" ،
والواو لا تدخل إلا على المظهر ؛ لنقصانها عن الباء ، والتاء لا تدخل على المظهر
إلا على واحد ؛ لنقصانها عن الواو . . .

وثانها : واو القسم

اعلم أن مباحث القسم ستأتى فى قسم المشترك ، فلا يحسن استقصاء الكلام فيه ههنا .

وهذه الواو لا يكون ما بعدها إلا مجرورا .
وقال "ابن السراج" وغيره : الواو أكثر أدوات القسم استعمالا^(٣) .
قوله : (إنها بدلة عن الباء الإلصاقية فى "أقسمت بالله") .

قال "أبو سعيد" : الباء أصل حروف القسم ؛ لأنها تصل الفعل إلى اسم الله المحلوف به ، وتلصقه به ، كما تقول : "ضربت بالسيف" و "كتبت بالقلم"^(٤) .

قوله : (أبدلت عنها عند حذف الفعل) / ٠

١ / ٣٠٨

قال "عبد القاهر" : إن الواو لم يلزمه الجر ؛ لأجل أنه بدل من الباء فى قولهم :
"بالله" ، وليس له أصل فى الجر ، ألا تراهم لا يستعملون فى غير القسم حرف جر ،
فلا يقول أحد : "مررت وزيد" بمعنى : "بزيد" ، وإنما يكون ذلك عند القسم فقط^(٥) .

(١) فى الفصل المطبوع ص ٢٨٢ [المضمر والمظهر] .

(٢) زاد فى الفصل المطبوع [كذا] .

(٣) الأصول ٣٤٤/١ وينظر : شرح الرضى على الكافية ٣٣٤/٢ .

(٤) شرح الكتاب ٦٣٦ / ٤ ونصه : "وأصل هذه الحروف الباء" ، والباء صلة للفعل

المقدر ، وذلك الفعل "أحلف" ، وأقسم "أو ما جرى مجرى ذلك" .

فإذا قال : "بالله لأضربن زيدا" فكانه قال : "أحلف بالله" . . .

(٥) المقتصد ٧٧٧/٢ .

قال " عبد المجيد " : إنما أبدلوا الواو من الباء ؛ لأنها من مخرج واحد (١) .
قال " أبو البركات " : إنما كانت الباء هي الأصل ، دون الواو ، والتاء ؛ لأن فعل
المقسم المحذوف فعل لازم .

ألا ترى أن التقدير في قولك : " بالله لأفعلن " : " أقسم بالله ، وأحلف
بالله " ، والحرف المعدى من هذه الأحرف الثلاثة هو الباء ، وإنما تعين للأصل
دون غيره من الحروف المعدية ؛ لأن الباء معناها الإلصاق ، وكانت أولى من غيرها ،
لتصل القسم بالمقسم به مع تعديته .

والذي يدل — أيضا — على أنها هي الأصل أنها تدخل على المظهر والمضمر ،
والواو تدخل على المظهر دون المضمر ، والتاء تختص باسم الله تعالى دون غيره .
فلما دخلت الباء على المظهر والمضمر ، واختصت الواو بالمظهر ، والتاء باسم
الله تعالى ، دل على أن الباء هي الأصل (٢) .

ويشترط عند إبدال الواو حذف الفعل ؛ لأنه لما كثر ذلك في استعمالهم ،
وغلِب دورانه على ألسنتهم ، ناسب ذلك حذف الفعل تخفيفا .

قال " أبو سعيد " : وإنما لم يلزم حذف الفعل في " بالله " لئلا يظن أن الباء في
صلة غير الحلف ، وإن كانت الباء تكون في صلة أفعال كثيرة ، نحو : " كتبت بالقلم " ،
و " ضربت بالسيف " ، وغير ذلك مما لا يدخل تحت العدد والإحصاء .

ولا كذلك الواو فإنها لا تكون حرف جر إلا في القسم ، خاصة التاء ، قال في
التنزيل : " وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ " (٣) . (٤)

قال " ابن السراج " : وقد تقول : " بالله " وفيها معنى التعجب (٥) .
قوله : (ثم التاء بدلة عن الواو في " تالله " خاصة) .

اعلم أن هذا الكلام يتضمن حكيم :

الأول : أن هذه التاء بدلة عن الواو .

- (١) ينظر : سر الصناعة ١٦٠ / ١ وشرح الكتاب للسيرافي ٤٠٢ / ١ وابن يعيش ٣٤ / ٨
- وشرح الرضى على الكافية ٣٣٤ / ٢ .
- (٢) أسرار العربية / ١٠٩ .
- (٣) سورة الأنبياء ، من الآية / ٥٩ .
- (٤) شرح الكتاب ٦٣٢ / ٤ .
- (٥) الأصول ٣٤٤ / ١ وينظر : ابن يعيش ٣٤٠ / ٨ .

وقال "أبوسعيد" : إنهم يدلون التاء من الواو فى مواضع كثيرة ، ومنها ما كان على (افعل) نحو : " اتزن ، واتعد " وما يجرى مجراه ، وأصله : " اوتزن " لأنه من وزن يوزن " وكذلك " اتعد " الأصل فيه : " اوتعد " .

ونحو قولهم : " تراث ، وتجاه ، وتجهة ، وتهمة ، وتيقود ، والأصل فيه : وراث ، ووجاه ، ووجهة ، ووهمة ، وويقود ، لأنه مأخوذ من (الوقاد) (١) .

الثانى : أن التاء مختصة بالله خاصة ، تقول : " تالله لأفعلن " ، ولا يقال ذلك إلا مع الله تعالى ، وفى التنزيل : " تالله تفتأ تذكر يوسف " (٢) . ولا يجوز " تا لرحمن " ولا " تا لرحيم " .

قال " أبو البركات " : إنما اختصت باسم واحد ، وهو الله ، لأنها لما كانت فرعاً للواو التى هى فرع للباء ، والواو تدخل على المظهر دون المضمرة ، لأنها فرع ، انحطت عن درجة الواو ، لأنها فرع الفرع ، فاختصت باسم واحد ، وهو (الله) تعالى (٣) . قال " أبو محمد " : إنما اختصت التاء باسم الله تعالى ، للمبالغة فى التيمن به (٤) . قوله : (وقد روى " الأخفش " : " ترب الكعبة ") .

اعلم أنه لما نقل أن التاء ، لا تدخل على اسم غير الله وحده ، قال : وقد حكى " الأخفش " خلاف ذلك ، ونقل أن العرب أدخلت التاء على غير الله تعالى ، فقالت فى القسم : " ترب الكعبة " ، والأصل أن يقال : " برب الكعبة " بالباء الإلصاقية ، ثم " ورب الكعبة " ثم " ترب الكعبة " بالتاء بنقطتين من فوق (٥) .

- (١) شرح الكتاب ٤٠٧/١ ، ٦٣٧/٤ ، ٤٥٤/٥ ، ١٠٥/٦
- (٢) سورة يوسف ، من الآية : ٨٥ : " قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف حتى تكون حرضا ، أو تكون من الهالكين " .
- (٣) أسرار العربية : ١١٠ .
- (٤) التخمير ٢ ورقة ١٢٧ .
- (٥) يقول ابن يمشى ٣٤/٨ : " وقد حكى أبو الحسن " ترب الكعبة لأفعلن " ، يريدون : " ورب الكعبة " ، وهو قليل شاذ ، كأنهم جعلوا الواو أصلاً لكثرة استعمالها ، وقلبوها على الباء ، فالتاء تدخل على طريق الاختصاص بالاسم الذى يكون القسم به أكثر " .
- وينظر : المقتصد ٧٧٧/٢ والتخمير ٢ ورقة ١٢٧ والإيضاح لابن الحاجب ١٥٤/٢ وشرح الرضى على الكافية ٢/٣٣٤ .

قال "عبد القاهر" : ولاتجر الواو ، والتاء في غير القسم .
وقال : التاء ليست من حروف المعاني ، والواو — وإن كانت من حروف المعاني —
فليس لها في الجر نصيب (١) .
قوله : (فالباء لأصلاتها تدخل على المظهر والمضمر ، فتقول : " بالله ، وك لأفعلن " ،
والواو لا تدخل إلا على المظهر ، لنقصانها عن الباء ، والتاء لا تدخل على المظهر إلا
على واحد ، لنقصانها عن الواو ..) .

اعلم أنه جعل هذه الحروف الثلاثة على ثلاثة مراتب :
المرتبة الأولى : الباء الإلصاقية ، وتدخل على المظهر والمضمر ، كما ذكره .
المرتبة الثانية : الواو ، وتدخل على المظهر ، ولا تدخل على المضمر ، تقول :
" والله لأفعلن " و " حق زيد لأذهبن " .
ويمتنع أن تقول : " وك لأفعلن " وكذلك لا يجوز " وه لأخرجن " ، كما جاز
أن تقول : " بك لأفعلن " ، و " به لأفومن " (٢) .
المرتبة الثالثة : التاء ، ولا تدخل إلا على اسم واحد ، وهو (الله) كما بيناه ،
فتكون التاء فرع الفرع ، وأبعد عن الأصل بدرجتين .
هذا تمام الكلام في الضرب الأول ، وهو اللازم للحرفيه .

- (١) المقتصد ٧٧٧/٢ . عبارته : " اعلم أن الواو لم يلزم الجر لأجل أنه بدل من الباء
في قولهم : (بالله) ، وليس له أصل في الجر ، ألا تراهم لا يستعملونه في غير القسم
حرف جر ، فلا يقول أحد : (مررت وزيد) بمعنى : بزيد ، وإنما يكون ذلك عند القسم
فقط . وكذلك التاء في : (تالله) وإنما هو بدل من الواو في : (والله) ك :
(تجاه ، وخمة) ، ولا يستعمل في غير هذين الاسماء ، فلا يقال : (تالرحمن)
ولا (ترب الكعبة) .
وأما ما حكاه أبو الحسن من قولهم : (تربي) فشان لا يؤخذ به
(٢) المرجع السابق : " . . . والواو فرع على الباء ، فلا تدخل إلا على المظهر ، لا يقال :
(وك لأفعلن) ولا (وه لأفعلن) ، فينقص على الباء بدرجة .
والتاء فرع على الواو ، فتختص باسم الله تعالى ، ولا يكون له تصرف فإنه فرع
الفرع ، فهو بعد الباء بدرجتين

[" أيعن الله " واختلاف العلماء فيه]

" وقولهم : "م الله " أصله : " من الله " ؛ لقولهم : " من ربي إنك لأشهر " ،
فحذف النون ؛ لكثرة الاستعمال .

وقيل : أصله : " أيم " ومن ثم قال : " من ربي " بالضم .
ورأى بعضهم أن تكون الميم بدلا من الواو ؛ لقرب المخارج (١) .

.....
.....
.....
.....
.....

(١) لم يتعرض الشارح لبيان هذا الجزء من كلام المصنف ، وليس في المخطوطة ما يشير إلى سقوط صفحة منها ؛ لأن كلام الشارح قبل هذا الجزء ومعه متصل ببعضه ببعض في صفحة واحدة ، وهنا احتمالان :
الأول : عدم تعرض الشارح لهذا الجزء ، ولا أدري : ما سببه ؟

الثاني : أن الشارح قد تعرض له بالشرح ، لكنه سقط سهوا من الناسخ .
وأنا بدوري أنقل ما قاله ابن الحاجب في كتابه : الإيضاح في شرح المفصل ١٥٥/٢ شارحا لهذا الجزء :

" وقولهم : "م الله " قيل : أصله : " من " ، واختلف الناس :
فقال بعضهم : هي " من " من قولهم : " من ربي لأفعلن " ، فحذفت النون ،
تخفيفا ؛ لأنه محل تخفيف ، وخص الحذف عند دخولها على " الله " ملزما ،
لما فيه من الاستثقال ، ولوبيقيت " من " لزم التحريك ؛ لالتقاء الساكنين .
وأنا جازضها ؛ لأنها منقولة عن " من " في قولهم : " من ربي " وتلك يجوز ضمها ،
وأنا جازضها أيضا أنا بأنها القسمية ، لا التي للتبيين وغيرها .
ولم يأت بالفتح ؛ لأنه يوهم بالاستفهامية والشرطية .
ومنهم من قال : أصله " أيعن " فحذفت ياءها ونونها تخفيفا ، فبقى "م الله " ،
ثم أجازوا الكسرة ؛ لأنه أخف ، واستدل على ذلك بجواز الضم .
ومنهم من قال : هو حرف برأسه يبدل من الواو في قولك : " والله " ، إلا أنه خص
باسم الله ، كما خص التاء بذلك ، وكل ذلك محتمل .
إلا أنه يلزم من قال : (إنها حرف برأسه) أن يعدها في حروف الجر ، كما
عد الواو ، والتاء ، فيقول : واو القسم ، وتاؤه ، وميمه .

[على]

(ذيل) "و" على "للاستعلاء" ، تقول : "عليه دين" ، و"فلان علينا أمير" ، وقال الله تعالى : "فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَكِ" .

وتقول على الاتساع : "مررت عليه" إذا جزته ، وهم اسم في نحو قوله :
غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا

أى : من فوقه

الضرب الثانى من حروف الإضافة : ما يكون اسما تارة ، وحرفا أخرى ، وحروفيه

خمسة :

الأول : "على" .

اعلم أن المصنف ذكر أنها تجىء على أحد وجهين :

إما حرف معنى ، وإما اسم .

ونقل غيره من النحويين أن لها وجهها ثالثا ، وهو : كونها فعلا فى بعض المواضع ، كما سنذكره فى الضرب الرابع (١) .

قوله : (و "على" للاستعلاء) . . .

اعلم أنه يريد أن "على" إذا كانت حرفا ، كانت بمعنى الاستعلاء ، وقد أورد

من أمثلة كونها حرفا أربعة كلها بمعنى الاستعلاء .

ألا ترى أنك إذا قلت : "عليه دين" فمعناه : علاه دين ؛ لأن الدين يستعلى

من يلزمه ، وكذلك يقال : "ركبه الدين" .

وقولهم : "فلان علينا أمير" ، المعنى : أنه علا علينا فى المنزلة والرتبة ،

ولهذا يخاطب بالمجلس العالى والرفيع .

وقوله تعالى : "وَعَلَى الْفَلَكِ" (٢) . . . معنى الاستعلاء فيه على السفينة

محسوس بخلاف ما تقدم .

قوله : (وتقول على الاتساع : "مررت عليه" إذا جزته) . . .

اعلم أن الأصل أن يقال : "مررت به" فيستعمل بالباء على معنى الإلصاق

(١) ينظر ص ٩٢ من التحقيق .

(٢) سورة (المؤمنون) من الآية ٢٢ : "وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفَلَكِ تَظْهَرُونَ" .

على الوجه الذى بيناه فيما تقدم ، لكسهم قد توسعوا — ههنا — وتجاوزوا فقالوا :
 "مررت عليه " ، ولا يظهر فيه معنى الاستعلاء .
 قال " عبد القاهر " : إذا قلت : " مررت عليه " علامة الحرف فيه إيصال الفعل إلى
 الاسم (١) . هذا أصلها .

وقد يدخل فيها معنى " مع " كقولهم : " فلان / على جلالته يفعل كذا " ٣٠٨ ب/
 ففيه معنى : " مع جلالته " ، ولا يكون ذلك فى كل موضع ، لا يقال : " خرجت على زيد "
 بمعنى : " مع زيد " .

قوله : (وهو : اسم فى نحو قوله :

عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا

أى : من فوقه) .

اعلم أنه لم يذكر من أمثلة كونها اسما ، إلا مثالا واحدا ، وهو : ما ذكره من البيت .
 وهى إذا كانت اسما ، كانت بمعنى : " فوق " و " أعلى " و " عند " ، ودخل عليها
 حرف الجر .

وقيل البيت الذى أنشده :

[١٦] أَدْلِكَ أُمَّ كَدْرِيَّةَ ظَلَّ فَرَحُهَا . . . لَقَى بِشُرُورِي كَالْيَتِيمِ الْمَعِيْلِ
 عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا . . . تَصَلَّ وَنَ قِيضَ بَيْدَا مَجْهَلِ

(١) المقتصد ٢ / ٧٨٣ .

(٢) من الطويل ، نسبة الشارح لمزاحم بن الحارث العقيلي ، شاعر إسلامي
 (الأغانى لأبى الفرج الأصبهاني ١٩ / ٩٨ - الهيئة المصرية العامة للكتاب
 ١٣٩١ هـ - ١٩٧٢ م وطبقات ابن سلام ٢ / ٧٦٩ شرح محمود محمد شاكر) .

والبيت من شواهد : الكتاب ٤ / ٢٣١ برواية : عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا . . . تَصَلَّ وَنَ قِيضَ بَيْدَا مَجْهَلِ
 والنوادر لأبى زيد ٤٥٤ / دار الشروق (ط أولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م) والمقتضب
 ٣ / ٥٣ والكامل للبرد ٣ / ٩٨ تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (ط دار نهضة
 مصر - القاهرة) والمقتصد ٢ / ٧٨٢ والصاح (علا) ٦ / ٢٤٣٨ والمخصص

١٤ / ٥٧ وابن يعيش ٨ / ٣٨ وشرح الرضى على الكافية ٢ / ٣٤٣ والمقرب لابن عصفور
 ١ / ١٦٦ تحقيق : أحمد عبد الستار - عبد الله الجبوري (ط أولى - بغداد
 ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م) والظم : ما بين الوردين ، وعلى رواية (خمسها) الخمس :
 أن ترد الماء يوما ، ثم تتركه ثلاثا ، وتعود إليه فى اليوم الخامس .

اسم الإشارة يعود إلى (الخاضب) وهو : ذكر النعام (الصاح ١ / ١٢١) فى
 بيت قبله : كَأَنَّ قَتَوْدَهَا . . . عَلَى خَاضِبٍ يَعْلُو الْأَمَازِزَ مَجْفَلِ

مجهل : المفازة لأعلام فيها . الصاح (جهل) ٤ / ١٦٦٤ .

والتقدير : أتلک الشواشة ذلك الخاضب ، أم كدرية ، وهو تشبيهه بليغ

قائله مزاحم بن الحارث العقيلي ، شاعر إسلامي .
 وصف قطاة ، واستعار لها الظأ ، وهو الليل خاصة .
 وقوله : تَصِلُ — بالصاد المهملة — معناه : يَصُوتُ جوفها من شدة العطش ، وهو فسي
 الأصل : صوت الشيء اليأس (١) .

وقيل : هو : صوت جناحيها في طيراتها ، والأول أشبه بمعنى " تصل " .
 والقيض — بالفاء ، والضاد المعجمة — قشر البيض الأعلى (٢) .
 وقوله : (بيداء) يريد : القفر الذي يُبِيد من دخله (٣) .
 وقيل : سمي بذلك ، لسكني البِيد فيه ، وهي الجحوش .
 ويروى : (بزراء) بالزاي المعجمة فيهما ، وفيه ثلاثة أقوال :
أحدها : أن الهمزة فيه أصلية ، وهي على زنة (فَعْلَال) ك : " زَلْزَال " .
الثاني : بفتح الهمزة ، والزاي غير مصروف ، والهمزة زائدة للتأنيث ، والوزن :
 (فَعْلَاء) وامتنع من الصرف لهمزة التأنيث ، ك : " بَيْدَاء " و " مَجْهَل " بالجيم
 نعت له .

الثالث : زِزَاء — بكسر الزاي ، وفتح الهمزة ، ووجهه أن يكون (فَعْلَال) مضاعفا
 كالأول ، وإنما منع من الصرف على هذا القول ، لتأنيث البقعة ، والتعريف .
 و " مَجْهَل " بدل منه ، وإن صح هذا القول .
 ولم يأت (فَعْلَاء) ولا (فَعْلَاء) بكسر الفاء ، وضمها ، والهمزة للتأنيث . وأجازه
 قوم من الكوفيين ، والقياس ينعده والسمع .
 واحتجوا بقوله تعالى : " مِنْ طُورِ سَيْنَا " (٥) .
 ولا شاهد فيه ؛ لأنه من المضاعف ، أو ملحق به .
 وامتنع صرفه ، للتعريف والتأنيث ؛ لأنه بقعة .

- (١) الصحاح (صلل) ١٧٤٤/٥ .
- (٢) السابق (قيض) ١١٠٣/٣ .
- (٣) اللسان (بيد) ٣٩٤/١ .
- (٤) الزيزاء : الأرض الغليظة . اللسان (زيز) ١٨٩٩/٣ .
- (٥) سورة (المؤمنون) من الآية : ٢٠ : " وَشَجَرَةٍ تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَا " ، تَبَيَّنَتْ
 بِالذَّهْنِ وَصُبْغِ اللَّائِكِينَ .

.....

قوله : كَدْرِيَّةٌ : هونوع من القطا ، ولونها يضرب إلى السواد (١) .
وَلَقِيَ ، معناه : مطروح مهمل (٢) . وشروى : اسم موضع (٣) .
والمعيل : الفقير من قولهم : عال يعيل عيلة (٤) .

وشبه الفرخ باليتيم الفقير حين أفردته القطة ، وهي لا تتخذ عشها في شجرة ،
وانما تتخذ في الأرض في مفاصص (٥) ونقر ، ولذلك قال : " لقي بشروى " .
وقيل للأصمعي : كيف قال : (غدت من عليه) والقطة تذهب للما ليلا ،
فقال : لم يرد الغدو ، وانما ذكره مثلاً للتعجيل ، والعرب تقول : " بكر في العشية " .
ومعنى من عليه : من فوقه . وقيل : من عنده ، وهو قول " أبي عبيدة " (٦) .
وقصد شرح المعنى ، لأنها بعد الخروج من البيضة ، انتقلت الفوقية إلى العنديسة ،
فصارت : عنده ، لا عليه .

واعلم أن في البيت شاهدين :

أحدهما : أن " على " تكون اسماً ، بدليل دخول حرف الجر وهو " من " عليها .
والثاني : أن " عن " أيضاً قد تكون اسماً ، لعطفها على كلمة ، والتقدير : " ومن عن قيض " .
ويجوز أن تكون " عن " حرفاً ، ولا يريد به الحمل على حرف الجر ، أي : " غدت
عن قيض " .

(٧) قالوا : وهو في حال الاسمية مبني غير معرب .

- (١) الصحاح (كدر) ٨٠٣ / ٢ .
- (٢) السابق (لقي) ٢٤٨٤ / ٦ .
- (٣) السابق (شرى) ٢٣٩١ / ٦ .
- (٤) السابق (عيل) ١٧٧٩ / ٥ .
- (٥) مفحص القطة : حيث تغرخ فيه من الأرض : اللسان (فحص) ٣٣٥٦ / ٥ .
- (٦) أبو عبيدة : معمر بن المثنى اللخوي البصري ، مولى بني تيم ، تيم قريش ، رهط
أبي بكر الصديق ، أخذ عن يونس ، وأبي عمرو ، وهو أول من صنف غريب الحديث .
من تصانيفه : المجاز في غريب القرآن ، ومعاني القرآن ، ما تلحن فيه العامة .
ولد سنة اثنتي عشرة مائة . ومات سنة تسع ، وقيل ثمان . وقيل : إحدى عشرة ومائتين .
ينظر : طبقات الزيدى ١٧٥ / ونزهة الألباء ١٠٤ / والبغية ٢ / ٢٩٤ .
- (٧) يقول المرادى في الجنى الدانى ٤٤٣ / : " . . . وقال أبو القاسم بن القاسم : هي
مبنية ، والألف فيها كالف (هذا) . . . " . وينظر : الإيضاح لابن الحاجب
١٥٦ / ٢ .

[عن]

(فصل) "و" عن "للبعد والمجاوزه" كقولك : "رمى عن القوس" ؛ لأنه يقذف
عنها بالسهم ، ويبعد ، و"أطعمه عن الجوع" و"كساه عن العرى" ؛ لأنه يجعل
الجوع والعرى متباعدين عنه .

و "جلس عن يمينه" أى : متراخيا عن بدنه فى المكان الذى بـحيال يمينه ، وقال
الله تعالى : "فليحذر الذين يخالفون عن أمره" .
وهو اسم فى نحو قولهم : "جلست من عن يمينه" أى : من جانبها .

الثانى : "عن" ، وهى تكون اسما مرة ، وحرف جر مرة .

اعلم أنه يريد : أن "عن" إذا كانت حرفا ، فمعناه التعدى ، وقد أورد المصنف
من الصور التى "عن" فيها حرف جر خمس صور ، وهى فى جميعها بمعنى
التعدى والبعد ، فإذا قلت : "رمى عن القوس" فالسهم قد تعدى القوس ، وبعد
عنه ، وكذا البواقى .
قوله : (يقذف عنها بالسهم) .

اعلم أن الضمير الموثق فى (عنها) يرجع إلى (القوس) ، والمعنى : يرمى عن
القوس بالسهم .

قال "الجهوى" القذف بالحجارة : الرمى بها (١) .

قوله : (و "جلس عن يمينه" أى : متراخيا عن بدنه فى المكان الذى بـحيال يمينه)

قال "الجهوى" : تقول : قعد حiale وحياله ، أى : بإزائه ، وأصله من الواو (٢) .
وقوله : "فليحذر الذين يخالفون عن أمره" .. (٣) .
قال "عبد الجبار" : الكلام محمول على المعنى ؛ لأن معنى (يخالفون) : يميلون
ويعدلون (٤) .

(١) الصحاح (قذف) ٤ / ١٤١٤ .

(٢) السابق (حول) ٤ / ١٦٢٩ .

(٣) سورة النور ، من الآية / ٦٣ .

(٤) ينظر : التفسير الكبير للفخر الرازى ٢٤ / ٤٠ .

وقال في "الكشاف" : يقال : خالفه إلى الأمر : إذا ذهب إليه دونه .. وخالفه عن الأمر : إذا صد عنه دونه (١).

قال "عبد القاهر" : علامة الجرفيه أنه أوصل الفعل إلى الاسم ، كما تفعل الباء في قولك : "رسمت بالسهم" و "مررت بزيد" (٢).

قوله : (وهو : اسم في نحو قولهم : "جلست من عن يمينه" ، أي : من جانبها) .

اعلم أن "عن" إذا كانت اسماً ، كانت بمعنى (جانب) كقول الشاعر :
[١٧] فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيئَةً .. مِنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي (٣)

المعنى : من جانب يميني . وعلامة اسميته دخول حرف الجر عليه ، ولو كان حرفاً ، امتنع أن يدخل عليه "من" فإن حرف الجر لا يدخل عليه "من" أبداً ، وهو في حال الاسمية بني غير معرب .

(١) الكشاف ٤ / ١٣٧ .

(٢) المقتصد ٢ / ٧٨٤ .

(٣) من الكامل ، قاله : قطري بن الفجاءة (حماسة المرزوقي ١ / ١٣٦) ، واسمه : جعونه بن مازن بن يزيد ، أحد زعماء الخوارج ، قتل سنة ٧٨ هـ (وفيات الأعيان لابن خلكان ٤ / ٩٣ تحقيق : إحسان عباس بيروت ١٩٧١ م) وشذرات الذهب ١ / ٨٦) .

والبيت من شواهد : ابن يعيش ٨ / ٤٠ برواية (تارة) في موضح (مرة) والمغنى ١ / ١٤٩ ، ٢ / ٥٣٢ ، والهمع ١ / ١٥٦ ، ٢ / ٣٦ والأشموني ٢ / ٢٢٦ والتصريح ٢ / ١٩ والخزانة ٤ / ٢٥٨ .

والدريئة : حلقة يتعلم عليها الطعن . الصحاح (درأ) ١ / ٤٩ .
أراني : بمعنى "أعلمني" ، ولكنها من أفعال القلوب صح أن يقع فاعله ومفعوله لسمي واحد ، و "دريئة" مفعوله الثاني .

ويجوز أن يكون حالاً ، والروية حينئذ بصرية ، ويكون في الكلام حذف مضاف إلى ياء المتكلم ، كأن تقديره : ولقد أرى نفسي .. الخ .

والشاهد في البيت : مجيئ (عن) اسماً بمعنى الجهة ، بدلالة دخول حرف الجر عليها ، فإن الحرف لا يدخل على الحرف .

[الكاف]

(فصل) "و" الكاف "للتشبيه" كقولك: "الذى كزبد أخوك" ، وهو اسم فى نحو قول الشاعر:

يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبُسْرَدِ الْمُنْهَمِّمِ

ولا تدخل على الضمير ، استغناء عنها بـ "مثل" ، وقد شذ نحو قوله

وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَمْرًا . . .

الثالث : كاف التشبيه ، وهو على صنفين : حرف ، واسم .

الصنف الأول : كونها حرفا ، نحو قولهم : "الذى كزبد أخوك" .

الشاهد فيه : أنه جملة اسمية من مبتدأ وخبر ، والكاف فى (كزبد) حرف متعلق بفعل مضمّر ، ويمتنع كونه اسما ههنا .

بيان ذلك أن "الذى" اسم موصول ، ولا بد وأن تكون صلته جملة ، كما بيناه

فيما تقدم ، ولو كان الكاف اسما ، كان مفردا بمعنى "مثل" وذلك يمتنع ؛ لأن "الذى" لا يتم باسم واحد .

ألا ترى أنك لو قلت : "جاءنى الذى مثل زيد" كان نازلا منزلة قولك :

١ / ٣٠٩

"جاءنى / الذى زيد" ولا تتم به الصلة .

وانما الواجب أن تقول : "جاءنى الذى هو مثل زيد" و "رأيت الذى أبوه

مثل خالد" فتأتى باسم آخر تكون (مثل أمه جملة .

فإذا امتنع تقدير الاسمية فى الكاف - ههنا - تعين تقديره حرفا جارا ؛

لأن (الذى) يتم بالجار والمجرور ، كقولك : "الذى فى الدار أخوك" .

وذلك لأن حرف الجار ، يتعلق بالفعل ، والفعل لا ينفك عن فاعله ، فيكون جملة

فإذا قلت : "جاءنى الذى كزبد أخوك" فمعناه : "جاءنى الذى استقر فى

الدار" فيكون الفعل الذى هو (استقر) مع الضمير المستكن فيه جملة ، وصل بها

(الذى مثل زيد) ولم يكن (زيد) متعلقا بفعل ؛ لأن ذلك من خصائص الحروف ،

من حيث أنها جاءت لتوصل الأفعال إلى الأسماء ، كما بيناه أولا فى قولك : "مرت

بزيد" و "ذهبت إلى عمرو" ، وليس الاسم بمصادر ليوصل الفعل إلى شئ .

ألا ترى أنك لا تقول : "مرت غلام زيد" على أن يكون (الغلام) موصلا المـرور

إلى (زيد) كما يفعل حرف الجر فى قولك : "مرت بزيد" .

وإذا كان الأمر على هذا علمت أن الكاف فى قوله :

"الذى كزبد أخوك" حرف جر ، بمنزلة "فى" إذا قلت : "جاءنى الذى فى الدار"

و"الذى فى الدار أخوك".

فإن قلت : أليس أن إضمار مبتدأ تتم به الجملة جائز ؟
 وحينئذ يكون التقدير : "الذى هو كزيد أخوك" وتتم به صلة (الذى) ، وقد استعمل هذا
 الجائز فى قوله تعالى : "تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ" (١) أى : الذى هو أحسن .
 وفى قولهم : "ما أنا بالذى قائل لك شيئاً" وتقديره : "ما أنا بالذى هو قائل لك شيئاً"
 وإذا ساغ إضمار مبتدأ ، لم يمتنع جعل الكاف اسماً فى صلة الأسماء الموصولة (٢) .
 قلت : قال "عبد القاهر" فى الجواب : إن ذلك قليل غير متسع ، فلا يقول أحسد :
 "جاءنى الذى قائم" و "خرج الذى قاعد" ، إلا فى حال غير السعة ، ثم لا يحسن
 فى كل شئ ، وإنما يكون ذلك حيث يطول الكلام فى نحو قولهم :
 "ما أنا بالذى قائل لك شيئاً" .

(٣)
 وقولهم : "جاءنى الذى كزيد" و "الذى كزيد أخوك" مطرد ، ومستعمل حال الاختيار .
 فامتنع تقدير كونه اسماً واقعاً خبر مبتدأ محذوف ، لأن ذلك يمنع جواز اطراءه ، وحسن
 استعماله .

وقد أشار "أبو على" إلى هذا المعنى ، وقال :

الدليل على أنها حرف ، وصلهم (الذى) بها فى حال الاختيار والسعة (٤) .

وليس للكاف إعراب ينفرد به ، وإنما هو فى موضع نصب كسائر حروف الجر .
 وبإشارة "عبد القاهر" : هو مع المجرور فى موضع نصب ، كقولك : "بزيد" فى : "مررت بزيد" .

(١) سورة الأنعام ، من الآية ١٥٤ : "ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ، وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّعَلَّاهُمْ بَلَقًا رَبَّهُمْ يُؤْمِنُونَ" .

(٢) ينظر : ابن يعيش ٤٢ / ٨ (٣) المقتصد ٢ / ٧٨٩ .

(٤) الإيضاح العضدى ٢٦٠ / ١ وبجارته : "وأما كاف التشبيه : فالدلالة على أنها حرف وصلهم (الذى) بها كثيراً فى حال السعة ، وذلك قولهم : (جاءنى الذى كزيد) ، فصار ذلك بمنزلة قولك : (جاءنى الذى فى الدار) ، ولم يكن عندهم مثل : (جاءنى الذى مثل زيد) .

وقالوا : (كن كما أنت) ، ومعناه : كن كالذى أنت .

(٥) المقتصد ٢ / ٧٨٩ : "فالدلالة على أنها حرف وصلهم (الذى) بها كثيراً فى حال السعة . فليس للكاف إعراب ينفرد به ، وإنما هو مع المجرور فى موضع نصب ، كقولك : (بزيد) فى : (مررت بزيد) .

ولابد له من فعل يتعلق به ، كما عرفته .
قوله : (وهو : اسم فى نحو قول الشاعر :

[١٨] يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمَنْهَمِ (١) .

الشاهد فيه : أنه إذا كان اسماً ، قدر تقدير (مثل) واستقام دخول حرف الجر عليه ، فيكون المعنى : " عن مثل البرد المنهم " .
ولو كان حرفاً ، لم يدخل عليه حرف الجر ، لأن حرف الجر لا يدخل على مثله .
قال " الجوهري " : تقول : همى المرض : أذابنى . . . وانهم الشحم والبرد : ذابا " (٢) .

قوله : (ولاندخل على المضمر ، استغناء عنها بـ " مثل " . .) .

اعلم أن " مثل " يستقيم إضافته إلى المظهر والمضمر جميعاً ، تقول : " مثل زيد " ،
و " مثله " ، والكاف وإن كان بمعنى " مثل " فإنه يمتنع إضافته إلى اسم مضمر ، فلا يجوز أن تقول : " كه " كما تقول : " مثله " .
وقد جعل المصنف علة امتناع دخول الكاف على المضمرات استغناءً عنهم عنها .
قال " سيويه " : [ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر ، وذلك : الكاف فى " أنت كزيد " و " حتى " و " مذ " .
وذلك لأنهم استغنوا بقولهم : " مثلى " و " شبيهى " عنه فأسقطوه . واستغنوا

(١) رجزه قاله العجاج : عبد الله بن ربيعة عن بنى مالك بن سعد (الشعر والشعراء ٤٩٣/٢) وقبل البيت :

بيض ثلاث كعاج جـ

وهو من شواهد المخصص ١١٩/٩ والإيضاح لابن الحاجب ١٥٢/٢ وابن يعيش ٤٤/٨ وشرح الرضى على الكافية ٢٤٣/٢ وابن الناظم ٣٢٠ والجنى الدانى ١٣٢ والمغنى ١٨٠/١ والهمع ٢٣١/١ والأشمنى ٢٢٥/٢ والخزانة ٢٦٢/٤ ،
والعينى ٢٩٤/٣ والتصريح ١٨/٢ .
بيض : جمع بيضا . والنعاج : جمع نعجة : وهى البقرة ، والعرب تكنى عن المرأة بالنعجة . جم : جمع جماء ، وهى التى لا قرن لها . البرد : حب الغمام . والمنهم : الذائب .
والمعنى : أن النسوة كعاج لاقرن لها ، ويضحكن عن أسنان كالبرد الذائب لطافة ، ونظافة .

(٢) الصحاح ٥ / ٢٠٦١ .

عن الإضمار في "حتى" بقولهم: "رأيتهم حتى ذاك"، وقولهم: "دعه حتى يوم كذا وكذا" وقولهم: "دعه حتى ذاك".

والإضمار في "إلى" إذا قال: "دعه إليه" لأن المعنى واحد. ثم قال: كما استغنوا بـ "مثلى" و "مثله" عن "كى" و "كه"....

يريد: أنهم لا يدخلون كاف التشبيه على المضمر؛ لأنهم استغنوا عن ذلك بإدخال "مثل" كما استغنوا بإدخال "مثل" على المضمر عن استعمالهم "حتى". ثم قال: إلا أن الشعراء إذا اضطروا، أضمروا في الكاف، فيجرونها على القياس^(١). قال العجاج:

نَحَى الذَّنَابَاتُ شَمَالًا كَشَا
وَأَمَّ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا (٢)
ذَاتَ الْيَمِينِ غَيْرَ مَا إِنْ يَنْكَبَا

"الشاهد فيه: أنه اضطر فأدخل الكاف على الضمير.

والذَّنَابَاتُ — بالذال المعجمة، ثم بعدها النون، ثم الباء بنقطة، ثم التاء بنقطتين — اسم مكان بعينه. وأم أوعال: اسم هضبة بعينها: وهو: الجبل المنبسط على وجه الأرض. والكثب: القريب. وينكب: يجور ويميل. وفى (نحى) ضمير يعود إلى حمار وحشى ذكره.

(١) ما بين الحاصرتين جاء مضطرباً في المخطوطة، والتصويب من الكتاب ٣٦٣/٢. وفى التخمير ٢ ورقة ١٢٨، ١٢٩ يقول: "أبو محمد": "المبرد يجيز دخول كاف التشبيه على الضمير كما يجيز دخول "حتى" عليه أيضاً.

وعند "سيويه" لا يجوز؛ لأن من شأن المجرور بالكاف أن تطرح عنه الكاف، فيكون تشبيهها على سبيل المبالغة، ولذلك دخل على المرفوع فى قولهم: "ما أنا كَأَنْتَ" وذلك لا يتأتى فيما إذا دخل على المضمر.

(٢) رجز، والشاهد فى البيت الثانى، وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٣٨٤ والتخمير ٢ ورقة ١٢٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ١٥٨ وابن يعيش ٨ / ٤٤١٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٣١ وابن عقيل ٢ / ١١ برواية (خلى) فى موضع (نحى) والأشموى ٢ / ٢٠٨ والتصريح ٢ / ٣ وشرح شواهد الشافية ٣٤٥ والخزانة ٤ / ٢٢٢ والعينى ٣ / ٢٥٣.

ويروى: (الذبابات) فى موضع (الذَّنَابَات) وهو: مكان بعينه. ينظر: شرح ابن السيرافى لأبيات الكتاب ١٠٤/٢.

.....

وقوله : (نحى الذنابات) يعنى : أنه مضى فى عدوه ناحية من الذنابات ، فكانه نحاها عن طريقه ، وهى عن شماله فى الموضع الذى عدا فيه ، بالقرب من الموضع ، وليست بعيدة .

وأم أوعال من الموضع الذى عدا فيه ، کہا : كالذنابات منه أو أقرب إليه منها .

والضمير الداخلى عليه الكاف هو ضمير (الذنابات) .

والهضبة التى هى أم أوعال عن يمينه مثل الذنابات عن شماله .

وقوله : (غير ما إن يفكبا) : يقول : هما عن يمين طريقه وشماله .

ومقدار ما بين كل واحد من الموضعين وبين طريقه متقارب .

إلا أن يجور ويميل فى عدوه ، فتصير الذنابات ، إن مال إليها فى العدو أقرب من أم أوعال ، وإن مال فى العدو إلى أم أوعال صارت أقرب إليه من الذنابات " (١) " قال يوسف بن الحسن : " أم أوعال " : مرفوع بالابتداء ، و (کہا) خبرها (٢) .

-
- (١) اعتمد الشارح فى بيان الشاهد ، وتوضيح المعنى على شرح ابن السيرافى لأبيات الكتاب ٢ / ١٠٤ ، ١٠٥ .
- (٢) المرجع السابق ، وفى التخمير ٢ ورقة ١٢٩ يقول أبو محمد : " .. ومخفوظى وأم أوعال بالنصب " .

[مذ ومنذ]

(فصل) "و" مذ "و" منذ " لا ابتداء الغاية في الزمان ، كقولك : " مارأيت مذ يوم الجمعة ، ومنذ يوم السبت (١) " ، وكونهما اسمين ذكر في الأسماء المبنية " .

والحرف الرابع والخامس : " مذ ، ومنذ " وهما لا ابتداء الغاية في الزمان ، وقد استقصينا الكلام في شرح كل واحد منهما حرفاً ، واسماً في مباحث المبنيات (٢) .

هذا تمام الكلام في المضرب الثاني

-
- (١) في ابن يعيش ٨ / ٤٤ [مارأيت مذ يوم الجمعة ومنذ يوم السبت] وما أثبتته هو في المفصل المطبوع ص ٢٩٠ ، وذلك لاتفاقه مع ما بدأ به المصنف كلامه .
- (٢) ينظر : عرائس المحصل ورقة / ١٧٤ .

[حاشا]

(فصل) "و" حاشا " معناها : التنزيه ، قال :
 حَاشَا أَبَى ثَوَّانٍ إِنْ يَسْـَٔلِهِ ۞ رَضْنَا عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ
 وهو عند المبرد يكون فعلا في نحو قولك : " هجم القوم حاشا زيدا " بمعنى : جانب بعضهم
 زيدا ، أي (١) : (فاعل) من الحشا ، وهو : الجانب .
 وحكى " أبو عمر والشياني " عن بعض العرب : " اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ سَمِعَ ، حَاشَا
 الشَّيْطَانَ وَابْنَ الْإِصْبَغِ " بالنصب ، وقوله تعالى : " حَاشَ لِلَّهِ " بمعنى : براءة لله من سوء . ۞

الضرب الثالث : في الحروف الجارة التي تكون حرفا مرة ، واسما مرة ، وهي ثلاثة :

أولها : " حاشا " وفيه أربع مذاهب :

فمذهب سيويه أنه حرف (٢) . ومذهب الفراء (٣) أنه فعل (٤) . ومذهب المبرد
 أنه قد يكون حرفا ، وقد يكون فعلا (٥) . ومذهب بعضهم / أنه اسم ، كما سنبينه (٦) . ٣٠٩ ب

- (١) زيادة في المفصل المطبوع ص ٢٩٠ لم تثبت في ابن يعيش ٤٧/٨ .
- (٢) الكتاب ٢ / ٣٤٩ : " وأما (حاشا) فليس باسم ، ولكنه حرف ، يجر ما بعده ،
 كما تجر (حتى) ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء " ۞ " وينظر الأشموني ١٦٥/٢ .
- (٣) الفراء : يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي ، أبو زكريا ، إمام الكوفيين ،
 وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب ، أخذ عن يونس ، وقيل له الفراء ، لأنه كان
 يفرى الكلام . من تصانيفه : معاني القرآن ، الصادر في القرآن ، المقصور والمدود ،
 فعل وأفعال . مات بطريق مكة سنة ٢٠٧ هـ عن ٦٢ سنة .
- (٤) ينظر : طبقات الزبيدي ١٣١ / ١ ونزهة الألباء ٩٨ / ١ والبغية ٣٣٣ / ٢ والأعلام ٢٠٢ / ٩ .
 ابن يعيش ٤٩ / ٨ . ۞ " وكان الفراء - من الكوفيين - يزعم أن (حاشا) فعل
 لا فاعل له ، فإذا قلت : (حاشا لله) فاللام موصلة لمعنى الفعل ، والخفض
 بها ، فإذا قلت : (حاشا لله) بحذف اللام ، فاللام مرادة ، والخفض على
 إرادتها .

وهذا ضعيف عجيب أن يكون فعل بلا فاعل .
 وأما قوله : بأن خفضها وتقديرها ، فضعيف ، لأن حرف الجر إذا حذف ،
 لا يبقى عمله ، إلا على ندرة ۞ ۞ ۞ .

- وينظر : الجنى الداني ٥١٢ / ١ والأشموني ١٦٥ / ٢ .
- (٥) المقتضب ٣٩١ / ٤ : " ۞ " وما كان حرفا سوى (إلا) ف : (حاشا وخلا) ، وما كان
 فعلا ف (حاشا وخلا) وإن وافقا لفظ الحروف ، و (عدا ، ولا يكون) ۞ ۞ ۞ .
- (٦) الذي قال ذلك المبرد في رده على سيويه ، حيث يقول : " ۞ " وتقول :
 (أتانى القوم حاشا زيدا) ، حق (حاشا) أن يكون في معنى المصدر ، كقولك :
 (حاش لله) و (حاش الله) كما تقول : (برائة لله) و (برائة الله) ۞ ۞ ۞ .
 ينظر : تعليق الشيخ عضيمة على المقتضب ٣٩٢ / ٤ ، ٣٩٣ .

لكن قال "أبو سعيد" :

مذهب "سيويه" : هي : حرف جر ، وأكثر الناس خالفوه في ذلك ^(١) وهم مع مخالفتهم "سيويه" مختلفون فيها :

فأما "الغراء" : فزعم أن "حاشا" فعل ، وزعم أنه لا فاعل له ، وهذا كالمحالة ؛ لأن الفعل لا يكون بغير فاعل ، وقال : إن الأصل : "حاشى لزيد" فكثرت في الكلام ، حتى أسقطوا اللام ، وخففوا بها .

وقال "المبرد" : إنه يكون حرفا ، فيجر الاسم بعده ، ويكون فعلا ، فينصب ما بعده ^(٢) .

وقال بعض أصحابنا : "حاشى" في معنى المصدر ، يقال : "حاشى الله" و "حاشى لله" ، كما تقول : "براءة الله" و "براءة لله" ^(٣) .

قال "أبو سعيد" : إنهم يستعملون (حاشى) لتنزيه الاسم الذي بعدها عند ذكره سوء فيه ، أو في غيره ، وربما أرادوا تنزيه الإنسان من سوء ، فيبتدئون بتنزيه الله تعالى من السوء ، ثم يبرئون من أرادوا تبرئته ، ويكون تنزيههم الله تعالى على وجه التعجب والإنكار على من ذكر السوء فيمن يبرؤه منه ^(٤) .

وقول الشاعر :

[٢٠] حاشا أبى ثومان إن يسه . . . ضنا على الملحاة والشتيم ^(٥)

(١) لاخلاف بين العلماء في الجرب (حاشا) يقول أبو سعيد في شرح الكتاب ٣٢٩/٣ (مخطوط - دار الكتب المصرية - رقم ٥٢٨ نحو تيمور) : "وأما (حاشى) فهي عند سيويه حرف جر ، وليس باسم ، ولا فعل ، وأما الجربها فلا خلاف بين النحويين فيه ، وقد قال الشاعر :

حاشى أبى ثومان إن يسه . . . ضنا على الملحاة والشتيم

وأكثر الناس يخالف سيويه فيها ، وهم مع مخالفتهم سيويه مختلفون فيها . . . شرح السيرافي ٣٢٩ / ٣ وما بعده والتخمين ٢ ورقة ١٢٩ .

(٢) قال بذلك المبرد ، وقد أشرت إلى ذلك في الصفحة السابقة ، وأيضا قال بهذا الزجاج ، وتبعه ابن مالك ، يقول المرادى في الجنى الدانى : ٥١٢ : " . . . وثانيهما أنها اسم ، وهو ظاهر قول الزجاج ، وصححه ابن مالك قال : (الصحيح أنها اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ، فمن قال : حاشا لله . فكانه قال : تنزيها لله . . ."

والعبارة التي ذكرها صاحب المرائس هي عبارة السيرافي ٣ / ٣٣١ .

(٤) شرح السيرافي ٣ / ٣٢٩ .

(٥) بيت من الكامل ، قاله : منقذ بن الطهاح بن قيس الأسدي ، أحد فرسان الجاهلية (معجم الشعراء للمرزباني / ٤٠٣ ط أولى - بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م)

الشاهد فيه : أنه استعمل (حاشى) حرفاً ، وجريه (أبى ثمان) وكأنه تقدم هذا البيت ذم (أبى ثمان) أو ذم غيره ، فنزله من ذلك .
قال " الجوهري " : تقول : ضَنْتُ بالشئ - بالكسر - إذا بخلت به ، وضَنْتُ بالفتح لغة (١) .

والملاحاة : العلامة (٢) .

ويروى : (إِنْ) بالكسر والفتح ، فمن كسر (إِنْ) جعله مدحاً ، والمعنى : إنـه لا يلحوا أحداً ولا يشتمه ، ومن فتحها احتمل أن يكون ذماً ، والمعنى : حاشا أن يكون ضئلاً بالعلامة والشتم ، واحتمل أن يكون مدحاً ، ويكون معناه : حاشا أن يكون ضئلاً بذلك .

قوله : (وهو غند " المبرد " يكون فعلاً فى نحو قولك : " هجم القوم حاشا زيدا " (٣)) .

اعلم أن " المبرد " احتج على أنها قد تكون فعلاً بأنه يقال : " حاشا لزيد " ، فلما دخل " حاشا " على اللام علم أنه ليس بحرف جر ؛ لأن حرف الجر لا يجوز أن يدخل على مثله ، وإذا كان فعلاً استقام نصب " زيدا " بعده (٣) .
قال " ابن الوراق " (٤) : " وقد أجاز النصب جماعة من النحويين ، وجعلوا " حاشا "

ونسب فى اللسان (حشا) ٨٩٢/٢ إلى سيرة بن عمرو الأسدي .
يقول المرادى فى الجنى الدانى ٥١٣ : " هكذا أنشده المبرد ، والسيرافى ، وكثير من النحويين ، وفيه تخطيط من جهة الرواية ، وذلك أنهم ركبوا صدره على عجز غيره ، والصواب ما أنشده المفضل :
حَاشَا أَبَا ثُمَّانٍ إِنْ أَبَا ثُمَّانٍ لَيْسَ بِبِكَمَةٍ فَيَدُمُ
عَمْرُومَ عَبْدَ اللَّهِ إِنْ بِهِ ضَنَّاعِنَ الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ
والبيت من شواهد : شرح السيرافى ٣٢٩/٣ والإنصاف ٢٨٠/١ والبيان لابن الأنبارى ٤٠/٢ والتخمين ٢ ورقة ١٢٩ وابن يعيش ٤٨/٨ والمغنى ١٢٢/١ واللسان لابن منظور (حشا) ٨٩٢/٢ (ط دار المعارف - مصر) والعينى ١٢٩ / ٣ والهمع ٢٣٢/١ والدرر ١٩٦/١ .

(١) الصحاح (ضن) ٢١٥٦/٦ .

(٢) اللسان (لحا) ٤٠١٥/٥ .

(٣) ينظر : شرح الكتاب للسيرافى ٣٣٠/٣ وما بعده والتخمين ٢ ورقة ١٢٩ .

(٤) ابن الوراق : محمد بن هبة الله بن أبى الحسن محمد بن عبد الله بن العباس ، شيخ العربية بـ " بغداد " ، تفرد بعلم النحوى زمانه ، وكان له فى القراءات وعلوم القرآن باع طويل .

لقد سنة ٣٩٨ هـ ، ومات فى يوم الجمعة العشرين من رمضان سنة ٤٢٠ هـ .
ينظر : البغية ٢٥٥/١ ونزهة الألباء ٣٦٧/١ .

.....
 فعلا من " حاشيت " (١) .
 وقال " الزجاج " (٢) : " إذا قلت : " حاشا لزيد " فمعناه : " قد تنحى زيد من
 هذا ، وتباعد عنه ، كما أنك إذا قلت : " قد تنحى من هذا المكان " فإن معناه : قد صار
 في ناحية منه (٣) .

وكذلك : " تحاشا من هذا " أى : صار فى حشا منه ، أى : فى ناحية منه . وتقول : هجم
 القوم : إذا دخلوا بغتة .

قوله : (بمعنى : جانب بعضهم زيدا) .

أى : انفردوا عنه ، وتباعدوا .

وانما قال : (بعضهم) ، لأنك لما استثيت (زيدا) من القوم ، وهو فرد من القوم ،
 صار المجانب لزيد بعض القوم لا كلهم .

قال " أبو محمد " : لو قال : جانب كلهم زيدا لكان أوجه (٤) .

وفيما ذكره نظر ؛ لأنه يلزم ما قاله أن يكون " زيد " مجانباً لنفسه .

بيان ذلك أن (زيدا) لما كان من جملة القوم ، فلو صدق أن جميع القوم قد جانبوا

زيدا ، للزم كون الشئ مجانباً لنفسه جزواً ، وأنه محال .

قوله : (فاعل من " الحشا " وهو الجانب) .

اعلم أن أصل : " حاشا " : " حَاشَى " بفتح الشين والياء ، جميعاً على زنة (فَاعَلَ)

مفتوح اللام ، مشتق من (الحشا) كما حكيناه - فيما تقدم - إلا أن الياء لما تحركت وانفتح

ما قبلها ، قلبت ألفاً .

قوله : (وحكى أبو عمر الشيبانى) (٥) عن بعض العرب : " اللهم اغفرلى ولمن سمع ، حاشا

الشیطان وابن الأصبح " بالنصب (٦) .

(١) هذا ما قاله البرد فى المقتضب ٣٩١/٤ وينظر : شرح الكتاب للسيرافى ٣٣٠/٣ والجنسى
 الدانى ٥١١/ .

(٢) الزجاج : إبراهيم بن السرى بن سهل أبو إسحاق ، كان يخرط الزجاج ، مال إلى النحو ،
 قلزم البرد . من تصانيفه : معانى القرآن ، الاشتقاق ، خلق الإنسان ، شرح أبيات
 سيويه . توفي سنة ٣١١ هـ . ينظر : انباء الرواة ١٥٩/١ والبغية ٤١١/١ والأعلام ٣٣١/١

(٣) ينظر : شرح الكتاب ٣٣٠/٣ ومعانى الحروف للرمانى ١١٨/ .

(٤) التخمير ٢ ورقة ١٢٩ .

(٥) أبو عمر الشيبانى : إسحاق بن مرار الكوفى ، كان راوية أهل بغداد ، واسع العلم باللغة
 والشعر ، ثقة فى الحديث ، كثير السماع . من تصانيفه : النوادر فى اللغة ، غريب
 الحديث ، أشعار القبائل . مات سنة ٢٠٦ أو ٢٠٥ هـ ، وقيل : سنة ٢١٣ هـ .

ينظر : طبقات الزيدى / ١٩٤ ونزهة الألباء / ٩٣ وانباء الرواة ٢٢١/١ والبغية ٤٣٩/١
 الأعلام ٢٨٩/١ .

(٦) ينظر : شرح الكتاب للسيرافى ٣٣٠/٣ والتخمير ٢ ورقة ١٢٩ وابن يعيش ٤٨/٨ والجنسى
 الدانى ٥١٣/ .

الشاهد فيه : أنه لما نصب (الشيطان) بعد (حاشا) دل ذلك على أنه فعل .
قال " أبو محمد " : ابن الاصبغ كية رجل — بالصاد المهملة والغين المعجمة ،
والهمزة مفتوحة ، وإنما عطفه عليه ؛ لأنه جعله قرين الشيطان في تبعيده عن
غفران الله ^(١) . قال في الحواشي ^(٢) : " ذكر الشيطان ، وعطف عليه ابن الإصبغ ؛
لأنه لم يفرق بينهما ، نحو قول الشاعر :
[٢١] إِيَّا بَنُ عَبْدِ اللَّهِ وَالْمَطَرِ ^(٣) "

وقول الفرزدق :
[٢٢] تَنْتَظِرُ نَصْرًا وَالسَّمَائِينَ أَيُّهُمَا . . . عَلَى مَنِ الْغَيْثُ اسْتَهْلَتْ مَوَاطِرَهُ ^(٤)
تنتظرت : أى : انتظرت نصرا ، والسماكين ، أى : نوء السماكين .
وقوله : (أَيُّهُمَا) مخفف من (أَيُّهُمَا) لضرورة الشعر . و (من) فى قوله : (من)
الغيث (للبيان ، أى : استهلت مواطره من الغيث ، [وإنما عطفها ^(٥)] لأنه لم
يفرق بين عبد الله والمطر ، وبين نصر والسماكين .

ومثله ما ذكرناه — فيما تقدم — من قول الشاعر ^(٦) :
[٢٣] تَشَبَّ لِمَقْرُورِينَ يَصْطَلِيَانَهَا . . . وَاتَّ عَلَى النَّارِ التَّدَى وَالْمَحْلَقِ ^(٧)

- (١) التخمير ٢ ورقة ١٢٩ .
- (٢) الحواشي ، ورقة ٥٤ .
- (٣) من الكامل ، ولم أعثر له على تنمة ، أو قائل .
- (٤) من الطويل (الديوان ١ / ٢٨١) من قصيدة يمدح فيها الفرزدق نصر بن يسار .
والفرزدق : هو همام بن غالب بن صعصعة ، وكان جده صعصعة عظيم
القدر فى الجاهلية (الشعر والشعراء ١ / ٣٨١) ومعجم المرزبانى ٤٨٦ والخزانة
١٠٥ / ١ .
- والبيت من شواهد : المحتسب لابن جنى ١ / ٤١ ، ١٠٨ (ط المجلس الأعلى
للشئون الإسلامية — القاهرة ١٣٨٩ هـ — ١٩٦٩ م) وحواشى الزمخشري ورقة ٥٤ / ٥٤
والتخمير ٢ ورقة ١٢٩ والجنى الدانى ٢٥١ والمغنى ١ / ٧٧ .
- والسماكان : كوكبان نيران : السماك الأعزل ، وهو من منازل القمر ، والسماك :
الرامح ، وليس من المنازل ، يقال : وإنما رجلا الأسد .
الصحاح (سمك) ٤ / ١٥٩٢ .
- (٥) ما بين الحاصرتين سقط من المخطوطة .
- (٦) عرائس المحصل ورقة ٢٣٥ .
- (٧) بيت من الطويل ، من قصيدة يمدح بها الأعشى الملقب (الديوان ٢٦١) .
وهو من شواهد : المغنى ١ / ١٠١ والخزانة ٣ / ٢١١ .

.....

قوله : (وقوله تعالى : "حاشا لله" (١) بمعنى : براءة لله من السوء) .

قال "أبو علي" : معناه : جانب يوسف الفاحشة لأجل الله تعالى (٢) .
و (حاشا) بالالف في الحرفين ، قرأها "أبو عمرو" (٣) " وحده ، ووقف عليها بغير
الف (٤) ، وذلك أنه فعل ماض على زنة (فاعل) مأخوذ من (الحشا) الذي هو
الناحية (٥) .

ومعناه : جانب يوسف مانسب إليه واعد ، كأنه صار في ناحية ما قذف
به . لله : أى لخوفه وسراقبته .

وقال بعضهم : حاشا لله ، وحاشا لله بمعنى : معاذ الله ، كما يقال :

"هيهات كذا" و "هيهات لكذا" باللام وبغير اللام .

قال : و (حاشا) فعل في الأصل ، ولكنه جعل كالاسم ، فأضيف باللام مرة ، وبغير
اللام أخرى ، وأريد به المجانية / وإضافته إلى الله على معنى : أنه لا يفعل (٦) ١/٣١٠
والقول الأول أقوى .

(١) سورة يوسف ، من الآية / ٥١ : " قَالَ مَا خَطْبُكَ إِذْ رَأَيْتَنِي يَوْسُفَ عَنْ نَفْسِهِ ،
قُلْتُ حَاشَ لِلَّهِ " .

(٢) الحواشي / ٥٤ والتخمين ٢ ورقة ١٢٩ .

(٣) أبو عمرو : هو : زيان بن العلاء بن عمار المازني التميمي ، أخذ النحو عن
نصر بن عاصم وغيره .
توفي بالكوفة سنة ٥٤ هـ .

ينظر : نزهة الألباء / ٢٤ وطبقات الزبيدي / ٣٥ والبغية ٢ / ٢٣١ .
(٤) المذهب في القراءات العشر ١ / ٣٣٧ للدكتور محمد سالم محسن (ط ثانية -
دار الأنوار للطباعة بالقاهرة ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٨ م) : " حاش لله ، قرأ أبو عمرو
بالف بعد الشين وصلا على أصل الكلمة ، وحذفها وقفا ، اتباعا للرسم .
والباقون بحذفها في الحالين ، اتباعا للرسم " .

وينظر : الكشف للقياس ١٠ / ٢ تحقيق د . محيى الدين رمضان (ط ثانية -
بيروت - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م) وحجة القراءات لأبي زرعة / ٣٥٩ (ط ثالثة
بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) وإبراز المعاني من خرز الأمانى لأبي شامسة
الدمشقي / ٥٣٤ (ط الحلبي - مصر ١٤٠٢ هـ - ١٩٨١ م) .

(٥) اللسان (حشا) ٨٩٢ / ٢ .

(٦) ينظر : إيضاح ابن الحاجب ١٥٩ / ٢ والجنى الداني ٥١٢ / ٢ واللسان (حشا)
٨٩١ / ٢ .

وأما حذف أبي عمرو "الألف في الوقف" ، فلأن الوقف موضع حذف وتغيير ، وقرأ باقي الثمانية "حاش" بغير ألف في الحرفين ، وذلك لأن الأفعال التي أعلت لاماتها ، قد تحذف منها اللام تخفيفاً ، نحو قولك : "لا أدرك" ، ولأنهم زعموا : أن الألف في المصحف محذوفة (١) .

وهذا هو الذي دعا "أبا عمرو" إلى أن قرأها في حال الوقف بغير ألف ؛ لأن الكتابة مبنية على الوقف .
وقال في المنتقى (٢) : قرأ ابن "مسعود" (٣) : "حاشا الله" تاماً وجراسم الله على أنها حرف جر ، "حاش الإله" بغير ألف ، وفتح الشين محذوف من (حاشا) تخفيفاً ، والهاء ليس يعلم ، بل هو كالمعبود ، والعلم هو الله .
عبد الله (٤) : "حاش لله" بسكون الشين ، وادخال اللام على اسم الله (٥) .
وهي ضعيفة من موضعين :

أحدهما : إسكان الشين بعد حذف الألف ، ولعله جعل الفتحة كالتابع للألف .

والثاني : التقاء الساكنين على غير حده ، ومثله : "محيى" (٦) "و" حلقاً البطان " بإثبات الألف .
وأما لام (له) فلأن (حاش) فعل ، وليس بحرف جر ههنا .

- (١) حجة القراءات لأبي زرع / ٣٥٩ : "قرأ الباقون : "حاش لله" وحجتهم أنها مكتوبة في المصاحف بغير ألف " . وينظر : الكشف للقيس ١٠/٢ .
- (٢) كتاب في شواذ القراءات لعيسى بن عبد العزيز اللخمي ، ولم أعثر عليه . ينظر بغية الوعاء ٢٣٥/٢ .
- (٣) هو : أبو عبد الرحمن بن عبد الله بن أم عبد الهذلي ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه ، من كبار الفقهاء والمقرئين .
ينظر : الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني (ط أولى ١٣٢٨ هـ) ٣٦٨/٢ وصفة الصفوة لابن الجوزي تحقيق : محمود فاخوري (ط أولى - حلب ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م) وتذكرة الحفاظ للذهبي ١٣/١ (ط رابعة - دار إحياء التراث العربي - بيروت) .
- (٤) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ، وتوفي بالطائف سنة ١١٨ هـ . ينظر : طبقات القراء ٤٢٥/١ ووفيات الأعيان ٦٢/٣ .
- (٥) الجنى الداني ٥١٢ : "قرأ الحسن (حاش لله) بإسكان ، وفيه جمع بين ساكنين على غير حده" .
- (٦) سورة الأنعام ، من الآية ١٦٢ : "قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ" .

[كى]

(فصل) "و" "عدا" و "خلا" مر الكلام فيهما في الاستثناء " (١) .

(فصل) "و" "كى" في قولهم : "كيمه" من حروف الجر ، بمعنى : "لمه" " " " .

قوله : ("و" "كى" في قولهم : "كيمه" من حروف الجر ، بمعنى : "لمه" " ")

اعلم أنه ذكر أول الباب أن حروف الجر سبعة عشر ، فلما فرغ من تعديدها ، استدرك على نفسه ، وقال : إن "كى" في "كيمه" أيضا من حروف الجر ، كما أن اللام في "لمه" من حروف الجر .

وحينئذ تكون حروف الجر ثمانية عشر ، وسيأتى البحث فيه في حرف التعليل (٢) ، وهذا الفصل ساقط في نسخة قرئت على المصنف ، وهو منقاس ، حتى لا يناقض قول المصنف - أول الفصل - إن حروف الجر سبعة عشر .
هذا تمام الكلام فيما ذكره من الأضرب الثلاثة .

الضرب الرابع : فيما يكون على أحد أوجه ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف

وذلك نحو : "على" ، وقد عرفت أسما ، وحرفا ، وتقول في مجيئها فعلا :
"عَلَا الْجِبَلُ يَعلُوهُ علواً ، فهو عالٍ ، كقولك : "سَلَا يسلو سلوا فهو سَالٌ" .
قال صاحب الأدوات (٣) :

"في" يأتى على ثلاثة أوجه : فالحرف ، ونحو "زيد في الدار" ، والاسم ، ونحو :
"سمعت من في زيد" ، والفعل ، نحو قولك في أمر المؤثث : "في يعهدك" .
قال : وكذلك : "لما" إذا كانت ظرفا ، كانت اسما ، كقولك : "زرت لما قدم" .
وتكون حرفا في نحو قولك : "لما يقيم زيد" .
وتكون فعلا ، إذا كانت تشبيهة "لم المال" أى : جمعه (٤) ، وكذلك : "حاشى"
كما نقلناه أولا .

(١) ينظر : عرائس المحصل ٥٣٥/٢ وما بعده ، رسالة دكتورة - تحقيق د . طارق

نجم عبد الله عام ١٩٨٣ كلية اللغة العربية بالقاهرة .

(٢) ينظر : ص ٣٧٨ من التحقيق .

(٣) لم أهتم إلى هذا الكتاب ، ولا إلى صاحبه .

(٤) اللسان (لم) ٤٠٧٧/٥ .

[حذف حروف الجر وتعدى الفعل بنفسه]

(فصل) " وتحذف حروف الجر ، فيتعدى الفعل بنفسه ، كقوله تعالى : "وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا " ، وقوله :
 مِنَّا (١) الَّذِي اخْتَارَ الرَّجَالَ سَاحَةً
 وقوله : أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ
 وتقول : "أستغفر الله ذنبي" ومنه : "دخلت الدار"
 وتحذف مع "أَنَّ" وَأَنَّ " كثيرا مستمرا "

قوله : (وتحذف حروف الجر)

اعلم أنه لما استوفى ذكر حروف الجر ، أردفه بمسألتين :
 إحداهما : في جواز حذف الجر من الكلام .
 والأخرى : في جواز إضماره منها ، وقد ذكرنا الفرق بين الحذف والإضمار أول الكتاب (٢) والمذكور - ههنا - يحقق ما ذكرناه ثمة .
 المسألة الأولى : في جواز حذف حرف الجر من الكلام وجعله معدوما في اللفظ والمعنى جميعا ، بحيث يصير الفعل المتعدى به بعد حذفه متهديا بنفسه ، وهذا الحذف غير قياسي ، ويقتصر فيه على المسموع ، والمذكور من صورته خمس :
 الأولى : قوله تعالى : "وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا" (٣) .
 الشاهد فيه : أن الأصل : " واختار موسى من قومه سبعين رجلا " لأن (اختار) يتعدى إلى مفعولين : أحدهما بحرف الجر ، كما تراه ، ثم توسعوا فيه ، فحذفوا حرف الجر لفظا ومعنى ، وعدوا الفعل إليه بغير واسطة حرف الجر ، والحقوه بالأفعال المتعدية بنفسها إلى مفعولين (٤) .
 قال " عبد الجبار " : ويمتنع أن يكون " سبعين " بدلا عند الأكثرين ، لأن البديل منه في نية الطرح ، والاختيار لا بد له من مختار ومختار منه ، والبديل يسقط المختار منه .
 قال : وأرى أن البديل جائز على ضعف ، ويكون التقدير : " سبعين رجلا منهم " (٥) .

- (١) في ابن يعيش ٨ / ٥٠ [منا] بدون الواو (٢) ينظر : عرائس المحصل ورقة ١٤١ .
 (٣) سورة الأعراف ، من الآية ١٥٥ / ١٥٥ .
 (٤) ينظر : الكشاف ٢ / ١٣٨ .
 (٥) التفسير الكبير للرازي ١٨ / ١٥ : " .. وتعدى وجه آخر ، وهو أن يكون التقدير : (واختار موسى لميقاتنا) وأراد بقومه : المعبرين منهم ، إطلاقا لاسم الجنس على ما هو المقصود منهم ، وقوله : (سبعين رجلا) عطف بيان . وعلى هذا الوجه ، فلا حاجة إلى ما ذكره من التكلفات " . ويدوان الرازي يرجح هذا القول .

الثانية : قول الشاعر :

[٢٤] وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالُ سَمَاحَةً ۖ وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِعُ (١)

الشاهد فيه : أن الأصل : " اختير من الرجال " فحذف حرف الجر لفظا وتقديرا ، وتعدي الفعل بنفسه .

وَالزَّعَازِعُ - بالزاي المعجمة ، والعين المهملة فيهما - جمع زَعَزَعَ ، وهى : الريح الشديدة .

قال " الجوهري " : الزَّعَزَعَةُ : تحريك الشيء ، يقال : زَعَزَعْتُهُ فزَعَزَعُ .
وربح زَعَزَعَانٌ ، وَزَعَزَعٌ ، وَزَعَزَاعٌ ، أى : تَزَعَزَعُ الأشياءُ .. (٢) .

والمعنى : أنه مدح أهله وقبيلته بالسماحة والجود فى فصل الشتاء الذى يرضن فيه أهل البوادي ؛ لأن الميرة تنقطع عنهم فيه ، وتمز الأوقات ، ويعدم المريع ، فمن كان جوادا فى مثل هذا الوقت ، فما ظنك بجوده وكومه فى غيره .
قالوا : عنى به : " غالب بن صعصعة " (٣) ، وكان جوادا قد فات أهل زمانه

بالكرم ، وهو الذى عاقر " سحيم بن وشيل الرياحى " فعقره ، ومعه بيت ثان ، وهو :
وَمِنَّا الَّذِي قَادَ الْجِيَادَ عَلَى الْحَفْسِ ۖ ۞ لِنَجْرَانَ حَتَّى صَبَحَتْهَا النَّزَائِعُ (٤)
قال : عنى بالذى قاد الجياد على الحفى : " عمر بن جرير بن نهشل " .
وقيل : بل هو : " الأضبط بن قريع " (٦) من بنى سعد .

(١) من الطويل ، قاله : الفرزدق يهجو جريرا ، ويفخر عليه بقومه ، ويذكر لهم من المناقب ما يفضلون به على غيرهم (الديوان ١/ ٤١٨) وروايته (منا) فى موضع (منا) . والبيت من شواهد : الكتاب ١/ ٣٩ وروايته مثل رواية الديوان .
والمقتضب ٤ / ٣٣٠ والكامل ١/ ٣٣ (منا) وأما الشجرى ١/ ٣٦٤ (طدار المعرفة - بيروت) والتخميم ٢ ورقة ١٣٠ والتفسير الكبير للرازى ١٥/ ١٨ وابن يعين ٨/ ٥١ والهمع ١/ ١٦٢ والخزانة ٣ / ٦٧٢ والدرر ١/ ١٤٣ .

(٢) الصحاح (زع) ٣ / ١٢٢٥ .

(٣) غالب بن صعصعة والد الفرزدق . ينظر : الخزانة ٣ / ٦٧٣ .

(٤) موضع على يمين من الكوفة . معجم البلدان لياقوت ٥ / ٢٦٩ (ط بيروت ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م) .

(٥) رواية الخزانة ٣ / ٦٦٩ :
وَمِنَّا الَّذِي قَادَ الْجِيَادَ عَلَى الْوَجَى ۖ ۞ لِنَجْرَانَ حَتَّى صَبَحَتْهَا النَّزَائِعُ
وَالْوَجَى : يقال : وَجَى الفرس بالكسر ، وهو أن يجد وجعا فى حافره . الصحاح (وجى) ٦ / ٢٥١٩ .

(٦) هو من بنى عوف بن كعب بن سعد ، رهط الزيرقان بن بدر ، ورهط ابن أنف الناقة (الشعر والشعراء ١/ ٢٩٨ والخزانة ٤ / ٥٩١) .

وقيل : بل هو " الأقرب بن حابس " ، وهذا أشبه بشعره (١) .
يريد : أنه أبعد في الغزاة حتى حفيت خيله ، وإلى أن أتى " نجران " ونظم
الترابع ، وهي : الخيل الكرام التي انتزعت من أيدي الأعداء .
وقيل : هي التي تنزع إلى أوطانها (٢) .

الثالثة : قول الشاعر :

[٢٥] فَقَالَ لِي قَوْلُ نَذَى رَأَى مُقْدِرَةً . . . مُجَرَّبٌ عَاقِلٌ نَزَهُ عَنِ الرَّيْبِ
أَمُرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلُ مَا أَمَرْتُ بِهِ / . . . فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ (٣)

الشاهد فيه : حذف حرف الجر ، وتعدية الفعل بنفسه إلى (الخير) وأصله : أمرتك
بالخير .

وَالنَّزَهُ ، وأصله : النَّزَهُ ، وهو : كقولك في كَيْفَ : كَيْفَ ، وهي حَذَر : حَذَرُ (٤) .
وَالرَّيْبُ : الأفعال التي يرتاب فيها ، أي : تستقبح (٥) .

وقوله : ذَا مَالٍ ، أي : ذَا إِبِلٍ وَمَاشِيَةٍ .

وَالنَّشَبُ : العين والورق والمتاع (٦) .

وقد اختلف في قائل هذا البيت ، فقيل : هو خُفَافُ بْنُ نَدْبَةَ ، وقيل (٧) :
عباس ابن مرداس (٩) .

(١) الخزانة ٣ / ٦٢٠ .

(٢) الصحاح (نزع) ٣ / ١٢٨٩ : " والنزاع من الخيل : التي نزع إلى أعراق ،
وقال : هي التي انتزعت من قوم آخرين " .

(٣) البيتان من البسيط ، ونسب سيويه ٣٧/١ البيت الثاني إلى عمرو بن معد يكرب
الزبيدي ، ولكن البيت الثاني ورد في شعيرين مختلفين :
أحدهما لأعشى طرود ، والآخر مختلف في قائله ، فقيل : عمرو بن معد يكرب ، وقيل
العباس بن مرداس ، وقيل زرعة بن السائب ، وقيل : خفاف بن ندبة . الخزانة
١٦٤/١ - ١٦٦ .

والبيت الثاني من شواهد : المقتضب ٢ / ٣٥ ، ٨٣ ، ٣٢٠ ، والكامل ١ / ٣٣ ، ومال الشجري
٣٦٥ / ٢ ، ٢٤٠ ، وابن يعيش ٢ / ٤٤ ، ٨٥ / ٥٠ ، والمغنى ١ / ٣١٥ ، ٦٦ / ٥٦٦
والشذوهر لابن هشام ٣٦٩ تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد (ط سادسه -
القاهرة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م) والهمع ٢ / ٨٢ ، والدرر ٢ / ١٠٦ .

(٤) اللسان (نزه) ٦ / ٤٤٠١ .

(٥) الصحاح (ريب) ١ / ١٤١ .

(٦) اللسان (نشب) ٦ / ٤٤٢٠ .

(٧) هو خفاف بن عمير بن الحارث بن الشريد السلمى ، وهو من أغربة العرب .

ينظر : الشعر والشعراء ١ / ٢٥٨ ، والموطأ ١٠٨ ، والخزانة ٢ / ٤٧٠ .

(٨) ينظر : الخزانة ١ / ١٦٥ .

(٩) ينظر ترجمته في : الشعر والشعراء ١ / ٢١٨ ، ومعجم المرزبانى ٢٦٢ ، والخزانة ١ / ٧١ .

الرابعة : قولهم : " استغفر الله ذنبي " .

الشاهد فيه : أنه حذف حرف الجر ، ثم تعدى الفعل بنفسه إلى (ذنبي) ، والأصل :
استغفر الله من ذنبي ، أول ذنبي .

فإن قلت : إن الفعل إذا كان على (فَعَلَ) متعديا إلى مفعول ، ثم نقل
إلى (استغفر) كان متعديا إلى مفعولين ، كقولهم : " نسخت الكتاب " ، و " استنسخت
زيدا الكتاب " و " خطت الثوب " و " استخطه الثوب " .

وإذا كان متعديا إلى المفعولين بنفسه ، لم يكن فيه حذف ، ولم يكن من قبيل
مانحن فيه .

قلت : قد نص " الجوهري " على أنه تعدى إلى المفعول الثاني بحرف الجر ،
وقال : يقال : استغفر الله لذنبيه ، ومن ذنبه بمعنى (١) .

وحينئذ يكون حرف الجر محذوفا منه .

الخامسة : قوله : " دخلت الدار " .

الشاهد فيه : أن الأصل : " دخلت إلى الدار " ، فحذف حرف الجر لفظا وتقديرا ،
ثم تعدى الفعل بنفسه .

وقد حكينا — فيما تقدم — عن قوم أنهم يزعمون أن " دخل " متعد بنفسه ، فلا يكون
من قبيل مانحن فيه .

قال " الجوهري " : " دخلت البيت " والصحيح فيه أن تريد : " دخلت إلى البيت " ،
وحذفت حرف الجر ، فانتصب انتصاب المفعول به ، لأن الحدود من الأمكنة السدى
له خلقة وشخص وأقطار تحوزه ، نحو : الجبل ، والوادي ، والسوق ، والدار ، والمسجد
لا يكون ظرفا ، لأنك لا تقول : " قعدت الدار " ، ولا " طليت المسجد " ولا " نمت الجبل " ،
ولا " قمت الوادي " .

وما جاء من ذلك فإنما هو يحذف حرف الجر ، نحو : " دخلت البيت " ، و " نزلت
الوادي " ، و " صعدت الجبل " (٢) .

(١) الصحاح (عقرب) ٢/ ٧٧١ ومبارته : " ويقال : استغفر الله لذنبيه ومن ذنبه : بمعنى
فغفر له ذنبه مغفرة وفغرا وفغرا . واعتقر ذنبه مثله ، فهو عفور ، والجمع عفر " .

(٢) السابق (دخل) ٤ / ١٦٩٦ .

قوله : (وحذف مع "أَنَّ" و "أَنَّ" كثيرا مستمرا) .

اعلم أن "أَنَّ" الأولى مفتوحة الهمزة مشددة ، والثانية مفتوحة الهمزة أيضا ، لكنها مخففة ، وقد عرفت أن طول الكلام من أحد الأسباب المجوزة للحذف ، وذلك لأن الحاجة إلى التخفيف فيما طال أشد منها فيما قلت حروفه ، وستعلم أن كلمة "أَنَّ" المشددة المفتوحة ، لا بد وأن تكون متعلقة بشيء ، وكذلك : "أَنَّ" الخفيفة ، فلطولها بما تعلقت به ، واعتمدت عليه ، كان موجب الحذف فيها قائم مستمر ، فلذلك كان الحذف فيها أكثر .

قال "أبو محمد" : يحسن حذف حرف الجر من "أن" المفتوحة لثلاثة أشياء :

أحدها : كثرة دورانها في الكلام .

وثانيها : طولها بالصلة ؛ لأنها مع ما بعدها بمنزلة شيء واحد .

وثالثها : طلبها العامل اللفظي ؛ لأنها لاتأتى إلا معتمدة على شيء .

قبلها يعمل فيها ، إما ظاهرا ، أو مقدرا (١) .

[حذف الجار وقاء الاسم مجرورا]

(فصل) " وتضمير قليلا ، وما جاء من ذلك إضمار " رب " والباء في القسم ، وفي قول " ربيعة " : " خير " ، إذا قيل له : " كيف أصبحت ؟ " ، واللام في " لاه أبوك " (١) .

المسألة الثانية : في جواز إضمار حروف الجر ، على معنى أن حرف الجر يسقط من اللفظ ،

إلا أنه ثابت في النية والتقدير ، والفعل به يتعدى إلى الاسم لا بنفسه ، بخلاف المسألة الأولى ، وهو قليل بالنسبة إلى الحذف ، والمذكور من أمثله ثلاثة :
أولها : إضمار " رب " في قولهم :

وَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيَسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأُغَيْسُ (٢)

الشاهد فيه : أن الأصل : " و " رب " فحذف حرف الجار ، وهو " رب " من اللفظ ، إلا أنه ثابت في التقدير ، والفعل الذي بعدها إنما يتعدى إلى الاسم بواسطة .
وهذا لا يستقيم على مذهب أهل الكوفة ، فإنهم زعموا أن الجار هو " الواو " وليست " رب " جارة (٣) ، كما حكيناه فيما تقدم (٤) .

وثانيها : حذف الباء في القسم في قولهم : " الله لأفعلن " .
الشاهد فيه : أن الأصل : " أحلف بالله لأفعلن " فحذف الفعل ، فبقى : " بالله لأفعلن " .

ثم إنهم قد يحذفون الباء من اللفظ ، وهي مرادة وثابتة في التقدير ، فيقولون :
" الله لأفعلن " ، والموجب لجواز هذا الحذف طلب التخفيف فيما كثر استعماله .
وثالثها : أن من العرب قوم إذا قيل للواحد منهم : " كيف أصبحت ؟ " قال مجيبا له : " خير " بالجر ، وإضمار الباء الجارة ، والمعنى : " بخير " ، نقله " ربيعة " (٥) .

(١) زاد في المفصل المطبوع : ٢٩٢ [بمعنى : لله أبوك] .

(٢) سبق توضيح هذا البيت ص ٦٥ من التحقيق .

(٣) ينظر : الإنصاف ٣٧٦/١ وما بعده .

(٤) ينظر : ص ٦٥ من قسم التحقيق .

(٥) الانصاف ٥٣٠/٢ والايضاح لابن الحاجب ١٦٢/٢ وابن يعين ٥٣/٨ .

ورابعها : إضمار اللام الجارة في قولهم : "لاه أبوك".
الشاهد فيه : أن الأصل : "لله أبوك" فحذفت اللام الجارة من اللفظ ، وهي
ثابتة في التقدير ، بدليل جر الاسم .

قال "أبو سعيد" : وقد قوى "سيويه" حذف حرف الجر يقول العرب :
"لاه أبوك" والأصل : "لله أبوك" ، فحذف لام الجر ، ولام التعريف جميعا (١) .
وكان "المبرد" يخالفه في هذا ، ويزعم [أن المحذوف لام التعريف ، والـ
الأصلية من الكلمة ، وأن الباقي لام الإضافة ، ف قيل له (٢) :] لام الإضافة مكسورة ،
واللام في قولهم : "لاه" مفتوحة .

فقال : أصل لام الجر الفتح ، ومع ذلك فلو جعلناها مكسورة ، لانقلبت الألف

ياءاً .

وكان "الزجاج" يختار قول "سيويه" (٣) .

(١) الكتاب ٣ / ٤٩٨ : "و حذفوا الواو ، كما حذفوا اللامين من قولهم : "لاه أبوك" ، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى ، ليخففوا الحرف على اللسان ، وذلك ينوون" .

(٢) مابين الحاصرتين سقط من المخطوطة ، وثبت في شرح السيرافي ٤ / ٦٣٩ ، ولا يستقيم الكلام بدونه .

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤ / ٦٣٩ وزاد فيه : "وهو : الصحيح عندى ، لأن أبا العباس إنما حمله على ذلك ، فراوا من حذف لام الجر ، فيقال له : فقد حذفت لام التعريف ، وهي غير مستغنى عنها ، وإنما احتل الحذف الكثير في القسم والتغيير ، لكثرة في كلامهم ، حتى حذف فعل القسم ، ولا يكادون يذكرونه مع الواو ، والتا" .

وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ١٦٢ وابن يعيش ٨ / ٥٣ ، ٥٤ .

ومن أصناف الحروف : الحروف المشبهة بالفعل

(فصل) " وهى : "إن ، وأن ، ولكن ، وكأن ، وليت ، ولعل " وتلحقها "ما" الكافة ، فتعزلها عن العمل ، ويستأى بعدها الكلام ، قال الله تعالى : " إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ " ، وقال : " إِنَّمَا يَنْتَهِكُمُ اللَّهُ " ، وقال ابن كراع :
تَحْلِلُ وَعَالِجُ ذَاتِ نَفْسِكَ وَانْظُرْ . . . أَمَا جَعَلَ لَعَلَّهَا أَنْتَ حَالِمْ
أَعَدَّ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّهَا . . . أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقِيدَا
وقال :
ومنهم من يجعل " ما " مزيدة ويعملها ، إلا أن الإعمال فى " كأنما ، ولعلما ،
وليتما " أكثر منه فى "إنما ، وأما ، ولكنما " .

وروى بيت النابغة :

أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا . . .
على الوجهين (١) .

المتن : الحروف المشبهة بالفعل .

التفسير : ونصده ببحثين :

البحث الأول : أن "سيويه" عد هذه خمسة ، فجعل (لِإِنْ ، وَأَنَّ) حرفا واحدا (٢) .
وقال "ابن درستويه" : الحروف التى تنصب الأسماء ، والنعموت ، وترفع الأخبار
سبعة ، إلا أن أكثرها استعمالا ، وأشدها اطرادا ، ووقوعا على جميع الأسماء خمسة ،
فلذلك اقتصر النحويون فى المختصرات على ذكرها ، وتركوا الحرفين الأخيرين ، وتلك
الخمسة :

"ان ، وكان ، وليت ، ولعل ، ولكن " .

قال : وأما الحرفان الآخران فهما : " لا ، ولا " .

أما : " لا " فلا ينصب بها إلا النكرة وحدها ، وأما " لا " / فلا ينصب بها ، إلا ١١ / ٣
(الحين) وحده ، فلذلك عزلا من هذا الباب ، وذكرنا على حدتهما .

(١) هكذا فى ابن يعيش ٨ / ٥٤ ، وفى المفضل المطبوع : ٢٩٣ [على وجهين] .

(٢) الكتاب ١٣١ / ٢ : " . . . وهى : إن ، ولكن ، وليت ، ولعل ، وكأن " .

وهذا ما ذهب إليه المبرد فى المقتضب ٤ / ١٠٧ حيث يقول : " . . . وهى : إن ،
وأن ، ولكن ، وكان ، وليت ، ولعل " .

و "إن وأن" مجازهما واحد ، فلذلك عدناهما حرفا واحدا .

.....

وفى "إن" المكسورة لفتان ؛ لأن من العرب من [ينطق^(١)] الهمزة هاء ، فيقول : "هِنَّ" .

قال : وليست "كان" بحرف زائد ، وإنما هى "أن" المفتوحة ، قد أدخل عليها كاف التشبيه ، وهى : حرف جر ، ليس من "أن" فى شئ^(٢) .

قال "أبو البركات" : إن هذه الحروف أشبهت الفعل من أوجه خمسة : فى لزومها الأسماء ، وفى أنها على ثلاثة أحرف ، وفى كونها مبنية على الفتح ، وفى دخول نون الوقاية عليها فى نحو : "إننى" و "لعلنى"^(٣) .

وفى أنها فى معنى الفعل ، كما سنبينه فى كل واحد منها .

البحث الثانى : قالوا : لأجل هذه المشابهة ، جعل لها منصوب ، ومرفوع ، ووجب تقديم المنصوب على المرفوع لوجهين :

أولهما : أن هذه الحروف تشبه الفعل لفظا ومعنى ، فلو قدم فيها المرفوع على المنصوب ، لم يعلم : هل هى حرف ، أم فعل ؟

لأن "نعم" و "بئس" و "عسى" و "ليس" و "فعلا" "تعجب" و "جدا" لا يتصرفن ، كما أن [هذه]^(٤) الحروف كذلك .

وثانيهما : أن هذه الحروف فى عملها فرع على الفعل ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فألزموا الفرع الفرع .

- (١) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٢) ينظر : سر صناعة الإعراب لابن جنى ٣٠٣/١ ، ٣٠٤ (طأولى - مصر ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م) .
- (٣) الإنصاف ١/١٧٧ ، ١٧٨ : "..... إنما قلنا : إن هذه الأحرف تعمل فى الخير ، وذلك لأنها قوية مشابهاة للفعل ، لأنها أشبهته لفظا ومعنى ، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه :
- الأول : أنها على وزن الفعل . والثانى : أنها مبنية على الفتح ، كما أن الفعل الماضى مبنى على الفتح . والثالث : أنها تقتضى الاسم ، كما أن الفعل يقتضى الاسم . والرابع : أنها تدخلها نون الوقاية ، نحو : "إننى" و "كأننى" ، كما تدخل على الفعل ، نحو : "أعطانى" و "أكرمنى" وما أشبه ذلك .
- والخامس : أن فيها معنى الفعل ، فمعنى (إن وأن) : حققت ، ومعنى (كان) : شبيهت ، ومعنى (لكن) : استدركت ، ومعنى (ليت) : تمنيت ، ومعنى (لعل) : ترجيت . فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه ، وجب أن تعمل عمل الفعل .
- وينظر : أسرار العربية ٦١ .
- (٤) زيادة يقتضيه المعنى .

وإنما لزم وجهها واحداً ، وامتنع فيه تقديم المنصوب تارة ، وتأخيرها أخرى ، بخلاف الفعل ، فإنه يجوز فيه الوجهان :

تقول : " ضرب زيد عمرا " و " ضرب عمرو زيدا " ، وإظهار الانحطاط درجته عن الفعل .

قال " عبد القاهر " : إنما كان تقديم المنصوب أولى ، ليكون أبعد عن مشابهة الفعل ، لأن الأصل فيه أن يكون الفاعل بجنبه (١) .

وقد حكينا فيما سبق اختلاف أهل البصرة والكوفة في أن هذه الحروف عاملة في أخبارها أم لا (٢) .

قوله : (وتلحقها " ما " الكافة ، فتعزلها عن العمل ، ويستأبعدها الكلام) .

قال صاحب الأدوات : إن أقسام " ما " عشرة :

سنة : أسماء ، وأربعة : حروفاً .

وسنصلها في مباحث (الحرفين المصدريين) (٣) .

وقال " المبرد " في كتابه المسمى بالشافي (٤) : وأما " ليتما " فنصب بها قوم ، ورفع بها آخرون ، فمن نصب جعل " ما " صلة ، كقوله تعالى : " .. أَنْ يُضْرَبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ .. " (٥) .

ومن رفع جعل " ما " في " ليتما " بمنزلتها مع " إن " و " كأن " و " لكن " ،

كما تقول : إنما ، ولكما ، وكأنما ، فإنك ترفع ما بعدهن (٦) .

(١) المقتصد ١ / ٣٨٩ وعبارته : " .. وكان تقديم المنصوب أولى ، ليكون أبعد من مشابهة الفعل ، وإن الأصل فيه أن يكون الفاعل بجنبه ، فإذا أخر المرفوع — هنا — حصل مخالفة هذه الحروف للفعل وانحطاطها عن رتبته .. " .

(٢) عرائس المحصل ١ / ٢١٣ وينظر : الإنصاف ١ / ١٧٦ وابن يعيش ١ / ١٠٢ ، والتصريح ١ / ٢١٠ .

(٣) ينظر ص ٢٩٣ من التحقيق .

(٤) كتاب للمبرد ، أشار إليه الرضي في شرح الكافية ٢ / ١٣١ ولم أعثر عليه .
(٥) سورة البقرة ، من الآية / ٢٦ : " إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا تُوقَّظُ .. " .

(٦) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ١٦٣ وابن يعيش ٨ / ٥٤ وما بعده وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٤٨ .

قال قوم : ليس " ما " هذه صلة ، ولكنها اسم بمعنى " الذى " يعمل قيه
 " ليت " فيكون منصوبا بها ، فإن نصبت ما بعد " ما " كان نصبه على البدل من " ما " ،
 وإن رفعت ، كان فى موضع خبر " ليت " (١) .

قال " الجوهري " : تقول : عزله عن العمل ، أى : نجاه عنه (٢) .
 والمعنى - ههنا - يظل عملها ، ويظل أيضا اختصاصها بالاسماء ، فيتبدأ بعدها
 بالجملة الاسمية ، والجملة الفعلية ، كما سنبينه .

تقول : " إن زيدا منطلق " فت نصب " إن " الاسم ، وترفع الخبر ، كما تراه ،
 فإذا أدخلت " ما " الكافة ، قلت : " إنما زيد منطلق " فبطل عملها ، وصار " زيدا
 منطلق " مرفوع بالابتداء والخبر .

وإنما قال : (يتبدأ بعدها الكلام) ليعم الجملة الاسمية والفعلية جميعا .
 والمذكور من الصور أربع :

الأولى : قوله تعالى : " قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ .. (٣) " .
 الشاهد فيه : أن " ما " الكافة دخلت على " أن " المشددة المفتوحة ، فأبطلت عملها ،
 وصار ما بعدها مرفوعا على الابتداء والخبر ، و (إلهكم) هو المبتدأ ، وخبره : قوله :
 (إله واحد) .

الثانية : قوله تعالى : " إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ .. (٤) " .
 الشاهد فيه : أن " إِنْ " المشددة المكسورة ، دخلت عليها " ما " الكافة ، فأبطلت
 اختصاصها بالاسماء .

ألا ترى أن ما بعدها جملة فعلية ، ولو أسقطت " ما " الكافة من الكلام ، وقلت :
 " إِنْ يَنْهَاكُمُ اللَّهُ " لم يجز .

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ١٣٨ وابن يعيش ٨ / ٥٤ وما بعده وشرح الكافي للرضي ٢ / ٣٤٨ .

(٢) الصحاح (عزل) ٥ / ١٧٦٣ .
 (٣) سورة الأنبياء ، من الآية ١٠٨ " قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ " .

(٤) سورة الممتحنة ، من الآية ١ / ٩ : " إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ أَخْرَاجِكُمْ أَن تُلُوهُمُ ، وَمَنْ يَتْلُوهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ " .

الثالثة : قول ابن كراع :

[٢٦] أَتَتْنِي يَمِينٌ مِنْ أَنْاسٍ لِيُرْكِبَنَ . . . عَلَى وَدُنِي هَضْبٌ غُولٌ مَقَادِمُ
تَحَلَّلٌ وَعَالِجٌ ذَاتَ نَفْسِكَ وَأَنْظَرُنْ . . . أَبَا جَعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ (١)

الشاهد فيه : أنه أدخل " ما على "لعل" وجعلها معها كشيء واحد ، فبطل عملها .

قوله : (أنت حالم) " أنت " : مبتدأ ، و " حالم " : خبره .

يريد : أنهم حلفوا ليغزنه .

قوله : (لِيُرْكِبَنَ عَلَى) أى : على قصد مكروهى .

وفى : (يركبن) ضمير ، يعود إلى (أناس) ، و " هَضْبٌ " : جمع هَضْبَةٍ (٢) .

ومقادِم : متقدم ، وواحد المقادِم : مقدم .

وغول - بالغيث المعجمة - موضع بعينه (٣) .

و (هَضْبٌ) مرفوع بالابتداء ، و (مقادِم) خبره .

ويجوز أن يروى : (لِيُرْكِبَنَ) على ماسى فاعله ، ويكون (المقادِم) فاعله ، ويكون

جمع (مقادِم) ، ويكون (ودنى) خبر (هَضْب) .

قوله : (تحلل) بالحاء المهملة ، يريد : من يمينك التى حلفت بها ، لتغزونا .

وعالج ذات نفسك ، يريد : وعالج نفسك ، و (ذات نفسك) بمنزلة (نفسك) .

يقول : هو الذى وقع فى نفسك من غزونا وقصدنا هو بمنزلة الأحلام .

قال " أبو محمد " : ابن كراع - بفتح العين - وهو غير منصرف ، لما فيه من تركيب

التأنيث المستحكم بالعلمية ، لأن كراع اسم أمه (٤) .

الرابعة : قول الشاعر :

[٢٧] أَعِدْ نَظْرًا يَأْبُدُ قَبِيْرَ لَعَلَّمَا . . . أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارُ الْمُقَيَّدَا (٥)

(١) من الطويل ، قالهما : سويد بن كراع ، شاعر مخضرم (الشعر والشعراء ٢ / ٥٣٠) .
والببيت الثانى من شواهد : الكتاب ١٣٨ / ٢ وابن الشجرى ٢ / ٢٤٢ والتخميمير
٢ ورقة ١٣١ والإيضاح لابن الحاجب ١٦٣ / ٢ وابن يعيش ٥٨ / ٨ والخرزانة
٢٩٧ / ٤ .

(٢) الصحاح (هَضْب) ٢٣٨ / ١ : " وَالْهَضْبَةُ : الْجِبَلُ الْمُنْبَسِطُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ ،
وَالْجَمْعُ هَضْبٌ وَهَضْبٌ وَهَضَابٌ " .

(٣) اللسان (غول) ٥ / ٣٣٢٠ . (٤) التخميمير ٢ ورقة ١٣١ .

(٥) من الطويل ، قاله : الفرزدق من قصيدة يهجو بها جريرا (الديوان ١ / ١٨٠) ،

الشاهد فيه : أن " لعل " لما كتبت " ما " وقعت بعدها الجملة الفعلية ، وهى قوله :
(أضأت لك النار) .

تقول : ضأت النار ، وأضأت مثله (١) .

قال " الجوهري " : أضأته يتعدى ولا يتعدى (٢) .

وقال (٣) " أبو محمد " : يهجوهم بأنهم يقيدون الأثن ، ليأتوها ، قاله : أبو على
الدقاق (٤) .

ب / ٣١١

قوله : (ومنهم من يجعل " ما " / زائدة ويعملها) .

اعلم أنه حكى عن " الكسائي " (٥) أنه ذهب إلى أن " ما " فى هذه الحروف
ليست كافة ، وإنما هى لغو ، لا تبطل عمل الحرف الذى قبلها فيما بعدها ، فتقول :
" إنما زيدا منطلق " ، و " لعلما بكرا ذاهب " ينصب الاسم ، ورفع الخبر (٦) .

وروايته (فرما) فى موضع (لعلما) وعلى هذا يسقط به الاستدلال .
والبيت من شواهد : أمالى الشجرى ٤٢١/٢ والإيضاح لابن الحاجب ١٦٣/٢ ،
وابن يعيش ٨ / ٥٧ والمغنى ٢٨٧/١ والشذور ٢٧٩ وشرح الجمل لابن عصفور
٢٩٧/١ والهمع ١٤٣/١ والأشعنى ٢٨٤/١ والدرر ١٢٢/١ .
(١) الصحاح (ضوا) ٦٠/١ : " ... يُقَالُ : ضَأَتِ النَّارُ تَضُوْ ضَوْءًا وَضَوْءًا ، وَأَضَأَتْ
مثله ... " .

(٢) المرجع السابق .

(٣) التخمير ٢ ورقة ١٣١ .

(٤) أبو على الدقاق : على بن القاسم بن يونس - بالشين المعجمة - أبو الحسن بن

الدقاق ، الإشبيل النحوى ، سكن دمشق ، وشرح الجمل ، وألف مفردات القراءات .
مات سنة ٦٠٥ هـ . ينظر : البغية ١٨٤/٢ .

(٥) الكسائي : على بن حمزة بن عبد الله بن عثمان ، الإمام أبو الحسن ، إمام الكوفة

فى النحو واللغة ، وأحد القراء السبعة المشهورين ، وسمى الكسائي ، لأنه أحرم فى
كساء ، وقيل : غير ذلك . قرأ على حمزة ، ثم اختار لنفسه قراءة .

من تصانيفه : معانى القرآن ، مختصر فى النحو ، القراءات ، النوادر ، المصادر .
مات سنة ثنتين - أو ثلاث - وقيل : تسع وثمانين ومائة .

ينظر : طبقات الزبيدى ١٢٧/ ونزهة الألباء ٦٧/ وانباء الرواة ٢٥٦/٢ والبغية
١٦٢/٢ والأعلام ٩٣/٥ وطبقات القراء ٥٣٥/١ .

(٦) يقول الرضى فى شرح الكافية ٣٤٨/٢ : " ... بقياسها فى الأعمال على (ليتما) (

سائغ عند الكسائي وأكثر النحاة ، إذ لا فرق بينها وبين (ليتما) ... " .

وينظر : التخمير ٢ ورقة ١٣١ .

قال "ابن السراج" : وجدت ذلك في مختصر بخط "الكسائي" نقله عن بعض الأديباء (١) .

ولقائل أن يقول : إن الحرف الزائد يخالف الملقى ، كما ذكرناه في مباحث "من" ، فالأجدر بالمصنف أن يقول : "ومنهم من يجعل "ما" ملغاة .
قوله : (إلا أن الأعمال في "كأنما" و "لعلما" و "ليتما" أكثر منه في "إنما" و "أنا" و "لكما") .

قال في "الحواشي" : علة ذلك أن "كأنما" و "ليتما" و "لعلما" أقوى في العمل ، لأنها تفيد فائدة زائدة على ما تضمنه المبتدأ والخبر ، وليس كذلك : "إنما" و "أنا" و "لكما" ؛ لأنها لا تفيد إلا تأكيد مضمون الجملة وتحقيقه .
ولذلك جاز أن تقول : "إن زيدا منطلق وعمره بالرفع ، وامتنع "لعل بكمرا" ذاهب وخالد (٢) .

وإذا قلت : "إنما زيد قائم" فكانك قلت : "زيد قائم" .
وإذا قلت : "ما قام زيد لكنما عمرو قائم" [فكانك] قلت : "عمرو قائم لازيد" .
وأما : "كأنما خالد ذاهب" و "ليتما بشر قائم" و "لعلما سعيد ذاهب" فكل واحد منها يفيد معنى آخر مغايرا لمضمون الجملة :
فإن "كأن" تفيد التشبيه ، و "ليت" تفيد التمني ، و "لعل" معناها الترجى .

(١) نقل صاحب العرائس هذه العبارة من التخمير ٢ ورقة ١٣١ .
أما ابن السراج فيقول في كتاب الأصول ١/ ١٧٤ : " .. وتدخل (ما) زائدة على (إن) على ضربين ، فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها ، لا تغير إعرابها ، تقول : "إنما زيدا منطلق" .
وتدخل على (إن) كافة للعمل ، فتبنى معها بنا ، فيبطل شبهها بالفعل ، فتقول : "إنما زيد منطلق" ف : "إنما" - ههنا - بمنزلة فعل ملغى ، مثل : "أشهد لزيد خير منك" ..

(٢) الحواشي / ٥٥ .

(٣) زيادة يقتضيها المعنى .

وقول النابغة :

[٢٨] أَحْكَمْ كَحُكْمِ فِتَاةِ الْحَيِّ إِذَا نَظَرْتُ . . . إِلَى حَمَامٍ شِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ
قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا . . . إِلَى حَامَتِنَا وَنُصْفُهُ فَقَسَدِ (١)

قال " عبد المجيد " : قوله : (احكم) أى : كن حكيما ، يقال منه : حكم الرجل يحكم حكما ، إذا صار حكيما ، مثل : ظَرْفٌ يَظْرَفُ فهو ظَرْفٌ (٢) .

وليس يريد : احكم حكم القضا ، وإنما مقصوده : تثبت فى أمرى ، وافعل فيه ما يفعله الحكماء ، حتى تنف على صحة ما أذكره أنا ، أو ما يذكره الذى سعى بسى إليك .

وفتاة الحى : هى الزرقاء ، كانت باليمامة ، واسم المدينة : حجر (٣) ، وسميت المدينة اليمامة باسم الزرقاء .

والثمد : الماء القليل (٤) . وقوله : (إلى حامتنا) أى : مع حامتنا . وقد : بمعنى : حسب ، يقال : " قدى من كذا " أى : حسبى (٥) .

وكانت الزرقاء - فيما زعموا - نظرت إلى قطا تطير بين جبلين ، فقالت : لست الحمام ليه ، إلى حمامتيه . ونصفه قديه .

فأتبع القطا إلى أن ورد الماء ، فعد ، فإذا هوست وستون . فإذا كان ستا وستين ، وضم إليه نصفه ، بلغ تسعا وتسعين ، ثم إذا ضم إليه

(١) سبق توضيح هذا البيت ص ٦٣ من التحقيق .

(٢) الصحاح (حكم) ٥ / ١٩٠١ .

(٣) معجم البلدان ٢ / ٢٢١ .

(٤) الصحاح (ثمد) ٤٥١ / ٢ : " والثمد والثمد : الماء القليل الذى لا مادة له " .

(٥) السابق (قد) ٥٢٣ / ٢ .

.....

حمامة أخرى بلغ مائة .
يقول النابغة للنعمان : أصب في تأمل أمرى حتى تقف على صحة ماذكرته ،
كما أصابت هذه الجارية .
قوله : (على الوجهين)

يريد : من رفع " هذا " جعل " ما " كافة ، أى : يمنع عمل ما قبلها فيما بعدها ،
فيكون " هذا " مرفوعا بالابتداء ، والحمام " بدل منه ، و " لنا " خبره ، و " نصفه " بالرفع
نسق عليه .

ومن نصب جعل " هذا " اسم " ليت " و " الحمام " بدل منه ، و " لنا " ^(١)
الخبر ، لأنه جعل " ما " لاتمنع ما قبلها [أن يعمل فيما بعدها] .

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

["إِنَّ" وَ "أَنَّ" لتأكيد مضمون الجملة وتحقيقه • والفرق بينهما]

(فصل) " (إِنَّ ، وَأَنَّ) وهما (١) تؤكدان مضمون الجملة وتحقيقانه ، إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها ، والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد .
تقول : "إن زيدا منطلق" وتسكت ، كما تسكت على "زيد منطلق" .
وتقول : "بلغنى أن زيدا منطلق" و "حق أن زيدا منطلق" فلا تجد بدا من هذا الضمير ، كما لا تجد مع الانطلاق وغيره (٢) .
وتعاملها معاملة المصدر ، حيث توقعها فاعلة ، ومفعولة ، ومضافا إليها ، فى قولك :
"بلغنى أن زيدا منطلق" و "سمعت أن عمرا خارج" و "عجبت من أن يكرا واقف" .
ولا تصدر بها الجملة ، كما تصدر بأختها ، بل إذا وقعت فى موضع (٣) المبتدأ ،
التزم تقديم الخبر عليها ، فلا يقال : "أن زيدا قائم حق" [ولكن : "حق أن زيدا قائم" (٤) ...] .

قوله : ("إِنَّ" وَ "أَنَّ" وهما تؤكدان مضمون الجملة وتحقيقانه) .

يريد : تحقيق الحدث وتوكيده .
قال فى "الشافى" : علة دخول "إِنَّ" على الكلام ما ذكره "الفراء" : وهو :
أن "إن" أدخلت فى الكلام فرقا بين أن يكون الكلام خبرا ، وبين أن يكون مبتدأ ، وإن تكون بمعنى "نعم" وهى فى كل هذا تحقيق لما بعدها .
وقال البصريون : الأخبار كلها جواب ، أو مقدر تقدير الجواب ، ومعنى الكلام أوكد

- (١) فى ابن يعيش ٥٩/٨ والمفصل المطبوع ٢٩٣ [هما] بدون الواو .
- (٢) فى ابن يعيش ٥٩/٨ والمفصل المطبوع ٢٩٣ [نحوه] ولا يترتب عليه اختلاف فى المعنى .
- (٣) فى ابن يعيش ٥٩/٨ [فى موقع] ، ورواية المفصل المطبوع ٢٩٣ تتفق مع رواية صاحب العرائس .
- (٤) ما بين الحاصرتين زيادة فى المفصل المطبوع ١٩٣ لم تثبت عند ابن يعيش ، كما لم يثبتها صاحب العرائس ، ولا بأس بها ، لأنها للتوضيح .

.....
من بعض ، و " إِنْ " تؤكّد الكلام ، كما أن اللام في قولك : " لزيد خير منك " تؤكّد .
قوله : (إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها ، والمفتوحة تغلبها
إلى حكم المفرد) .

أعلم أنك إذا قلت : " زيد منطلق " كانت هذه الجملة مفيدة إسناد الانطلاق
إلى " زيد " ، فإذا أدخلت " إِنْ " المشددة المكسورة عليها قلت : " إِنْ زَيْدًا
مُنْطَلِقٌ " ، لم يتغير حكم الجملة عما كانت عليه قبل دخول " إِنْ " .
ولهذا يجوز لك أن تقول : " إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ " وتسكت ، كما جاز ذلك
قبل دخول " إِنْ " .
بخلاف " أَنْ " المفتوحة المشددة ، فإنها إذا دخلت على الجملة الاسمية ،
غيرت مضمون الجملة عما كانت عليه ، ونقلتها إلى معنى المصدر ، وصارت الجملة فـى
معنى اسم مفرد ، لا يفيد إلا بانضمام شىء آخر إليه ، كما ستعلمه .
قوله : (تقول : " إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ " وتسكت كما تسكت على " زيد منطلق ") .

يريد : أن حكم الجملة بعد دخول " إِنْ " المكسورة عليها ، مثل حكمها قبل
دخول " إِنْ " عليها ، وأنها لم تتغير عما كانت عليه .
واحتج على هذه الدعوى بقوله : إنه يجوز السكوت عليها ، ولا تفتقر إلى شىء
آخر تتعلق به ، وتعتمد عليه ، كما كانت قبل دخول " إِنْ " كذلك .
بخلاف " أَنْ " المفتوحة ، فإنها إذا دخلت على الجملة ، نقلت الجملة إلى

.....
معنى المصدر، وصارت نازلة منزلة اسم مفرد، لا يفيد شيئاً، إلا بعد انضمام شئ آخر إليه .

والضمير المنصوب الموثق في قوله : (تقلبها) راجع إلى الجملة .
وقد أورد المصنف من صور " أن " المشددة المفتوحة مثالين :
أولهما : قوله : " بلغنى أن زيدا منطلق " .
الشاهد فيه : أن " أن " ماعلت فيه فى معنى اسم مفرد ، وهو مصدر ، والتقدير :
" بلغنى انطلاق زيد " .

فكما أن الاختصار على الانطلاق غير مفيد ، فكذلك الاختصار على " أن " المفتوحة
وما علت فيه .
وقولك : " بلغنى أن زيدا منطلق " جملة فعلية ، وفاعلها " أن " المفتوحة المشددة مع
معموليها .

وثانيهما : قوله : " حق أن زيدا منطلق " .
الشاهد فيه : أن " أن " المشددة المفتوحة مع ماعلت فيه ، نازلة منزلة / اسم مفرد ٣١٢ / أ
هو مصدر ، وهو مبتدأ . وقوله : " حق " خبر مقدم ، والمعنى : حق انطلاق زيد .
فلو حذف " حق " الذى هو خبر ، واقتصرت على قولك : " أن زيدا منطلق " .
لم يجز ، كما لا يجوز الاختصار على قولك : " انطلاق زيد " .
قوله : (فلا تجد بدا من هذا الضم) .

يريد : ما ذكره من الفعل فى الصورة الأولى ، والخبر فى الصورة الثانية ، والضميم:
المعنى الذى يضم إليه ، " فعيل " بمعنى " مفعول " .
قوله : (كما لا تجده مع الانطلاق وغيره) .

اعلم أن الضمير المنصوب فى " تجده " يرجع إلى قوله : " بد " ، والتقدير : كما
لا تجد بدا مع الانطلاق من ضمية فى كونه مفيدا .
قوله : (وتعاملها معاملة المصدر ، حيث توقعها فاعلة ، ومفعولة ، ومضافا إليها) .

اعلم أن " أن " المفتوحة مع معموليها ، إذا وقعت فاعلة ، أو مفعولة ، أو مضافا
إليها ، كانت بمعنى المصدر ، فلذلك افتقرت إلى شئ تعتمد عليه : من فعل ، أو اسم .

.....

مثال الأول : قوله : " بلغنى أن زيدا منطلق " .
 الشاهد فيه : أن " أن " المفتوحة مع معموليها فى معنى المصدر ، وهو فاعل " بلغ " .
 نازل منزلة قولك : " بلغنى انطلاق زيد " .
ومثال الثانى : قوله " سمعت أن عمرا خارج " .
 الشاهد فيه : أن [أن المفتوحة مع معموليها فى معنى المصدر ، وهو]^(١) نازل منزلة
 قولك " سمعت خروج عمرو " ، فيكون " أن " مع معموليها فى موضع نصب مفعول " سمعت " .
ومثال الثالث : " عجبت من أن بكرا واقف " .
 الشاهد فيه : أن " أن " المشددة المفتوحة مع ما علمت فيه فى معنى المصدر
 المضاف إليه ^(٢) ، وتقديره : " عجبت من وقوف بكر " .
 فصيغة " من " مضافة إلى " الوقوف " .
 قوله : (ولا تصدر بها الجملة ، كما تصدر بأختها قبل إذا وقعت فى موضع المبتدأ ،
 التزم تقديم الخبر عليها) .

اعلم أن هذا فرق آخر بين المكسورة والمفتوحة .
 بيان ذلك : أن المكسورة يجوز أن يبتدأ بها ، فتقول : " إِنْ زِيْدًا مُنْطَلِقٌ حَقٌّ " ،
 [أما المفتوحة ، فلا يجوز أن يبتدأ بها] ، بل يجب تقديم الخبر عليها ، فتقول :
 " حق أن زيدا منطلق " .
 قال فى الحواشى : لأنك لو صدرت الجملة بها ، لم يؤمن دخول أختها ، وهى
 المكسورة عليها ، فيؤدى إلى اجتماعها ، وذلك مستكره عندهم ^(٤) .
 وقال " ابن عيسى " ^(٥) : لو ابتدأت بالمفتوحة ، لبطل الفرق بين المكسورة

- (١) ما بين الحاصرتين زيادة يستقيم بها الكلام .
 - (٢) يقصد بالمضاف إليه - هنا - المجرور ، ومثال المصنف يساعد على هذا التفسير .
 - (٣) ما بين الحاصرتين زيادة ، لا يستقيم الكلام بدونها .
 - (٤) الحواشى / ٥٥٠ .
 - (٥) ابن عيسى : على بن عيسى بن عبد الله ، أبو الحسن الرماني .
- كان إماما فى العربية ، علامة فى الأدب ، من طبقة الفارس والسيرافى ، أخذ عن
 الزجاج ، وابن السراج ، وابن دريد .
 من تصانيفه : شرح أصول ابن السراج ، شرح سيويه ، شرح المقتضب .
 ولد سنة ٢٧٦ هـ ، ومات فى الحادى عشر من جمادى الأولى سنة ٣٨٤ هـ .
 ينظر : نزهة الألباء / ٣١٨ ونباه الرواة ١٩٤ / ٢ والبغية ١٨٠ / ٢ والأعلام
 ١٣٤ / ٥ .

والمفتوحة ، وأدى إلى الالتباس (١) .

قال بعضهم : إنما امتنع الابتداء بها ؛ لأن " أن " قد تكون بمعنى " لعل " في قولهم : " آيَةُ السُّوقِ أَنَّكَ تَشْتَرِي اللَّحْمَ " ، والمعنى : " لعلك تشتري اللحم " . وفي قوله تعالى : " .. أَنهَآ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ " (٢) .

تلك لها صدر الكلام ، فجعلوا هذه مخالفة لتلك في الموضع ؛ ليعلم من أول الأمر الفصل بينهما ، فإذا قدمت علم أنها بمعنى " لعل " ، وإذا أخرت علم أنها المصدرية ، ولم يعكسوا ؛ لأنه كان يؤدي إلى أن تقع التي بمعنى " لعل " متأخرة ، وتلك لا يستقيم تأخيرها ، كما لا يستقيم تأخير " لعل " . وهذه إذا أخروها ، فإنما أخرها ما يسوغ تأخيرها (٣) .

- (١) ينظر : الحواشي / ٥٥٥ .
 - (٢) سورة الأنعام ، ومن الآية / ١٠٩ " وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ، لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ، قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ ، وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ " .
 - (٣) الكتاب ١٢٣/٣ : " .. وأهل المدينة يقولون : " .. أنها " .. فقال الخليل : هي بمنزلة قول العرب : " آيَةُ السُّوقِ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئًا " أي : لعلك ، فكانه قال : لعلها إذا جاءت لا يؤمنون " ..
- وينظر : الحواشي / ٥٧ والصاحح (أنن) ٢٠٢٤/٥ والبحر المحيط لأبى حيان ٢٠١/٤ (ط ثانية - دار الفكر ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م) والجنى الدانسي للمرادي ٣٩٦ تحقيق : طه محسن (ط بغداد ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م) واتحاف فضلاء البشر للشيخ أحمد البناء ٢١٥ (مكتبة المشهد الحسيني - القاهرة) .

[الضابط الذى يميز موقع كل من "إِنَّ" و "أَنَّ"]

(فصل) " والذى يميز بين موقعيهما أن ما كان مظنة للجملة ، وقعت فيه المكسورة ، كقولك مفتتحا : "إن زيدا منطلق" ، وبعد (قال) ؛ لأن الجمل تحكى بعده ، وبعد الموصول ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة .
وما كان مظنة للمفرد ، وقعت فيه المفتوحة ، نحو : مكان الفاعل ، والمجرور ، وما بعد (لولا) ؛ لأن المفرد ملتزم فيه فى الاستعمال .
وما بعد (لو) ؛ لأن تقدير : "لو أنك منطلق لا نطلقت" : لو وقع أنك منطلق ، أى : ولو وقع انطلاقتك .
وكذلك : "ظننت أنك ذاهب" على حذف ثانى المفعولين ، والأصل : "ظننت ذهابك حالا" .

قوله : (والذى يميز بين موقعيهما أن ما كان مظنة للجملة ، وقعت فيه المكسورة) .

قال فى "شامل اللغة" : مَظَنَّةُ الشئ : موضعه ومآله ، وكان القياس الفتح فى الظاء ، وكان الهاء جوزت وسهلت فيها الكسر ، والجمع : المظان (١) .
اعلم أنه لما ذكر - أولا - أن المكسورة مع ما بعدها جملة ، وأن المفتوحة مع ما بعدها مفرد ، ذكر بعد ذلك قانونا ، يعرف به موضع كل واحد منهما ، فقال :
ما كان مظنة للجملة ، وقعت فيه المكسورة ، وما كان مظنة للمفرد ، وقعت فيه المفتوحة .

وقال "عبد القاهر" : إن الحد فى الكسر والفتح أن الموضع إذا اختص بأحد القبيلين : الفعل ، أو الاسم ، وجب الفتح ، وإذا لم يختص بأحدهما ، صلح لهما ، وجب الكسر (٢) .

(١) الصحاح (ظنن) ٢١٦٠/٦ .

(٢) المقتصد ١/٧٥٥ وزاد عبد القاهر : "بيان ذلك أنك تقول : "قال زيد : إنك منطلق" ، فقال الله تعالى : "إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يَشْرِكُ" .
وبذلك أنك تحكى بعد القول ، والحكاية تكون بكل واحدة من الجملتين : المتبدا والخبر ، والفعل والفاعل ، تقول : "قال زيد : عمرو منطلق" و "قال زيد : خرج عمرو" . وإذا كان كذلك : علمت أن الموضع غير مختص بأحد من القبيلين ، فيجب الكسر .

وقد أورد المصنف من المواضع التي هي مظنة الجملة ثلاثة :
الأول : أن تكون مبتدأ منحو قولك : " إن زيدا منطلق " .
 الشاهد فيه : أن الابتداء لا يكون بمفرد ، ألا ترى أنك إذا قلت : " زيدا " ، واقتصرت عليه ،
 لم يكن مفيدا ، وإنما المفيد الجملة الاسمية ، والفعلية .
 وإذا كان هذا الموضع لا يقع فيه إلا الجملة ، وجب كسر " إن " فيه على الحد الذي
 ذكره المصنف .

ولما كان صالحا لوقوع كل واحد من الجملة ، وجب أيضا الكسر على الحد الذي ذكره
 " عبد القاهر " .
الثاني : أن يأتي بعد فعل متصرف من القول ، كقولك : " قال زيد : " إن عمرا منطلقا ،
 وقولك : " قال بكر : " إن أخاك خارج .
 وهي في هذا الموضع ، تقع في موقع الابتداء ، والخبر ، والفعل والفاعل ، مثل قولك :
 " قال زيد : عمرو شاخص " ، و " قال بكر : قام سعد " .

ويجب الكسر في هذا الموضع ، لوجود كل واحد من الحدين .
الثالث : أن يقع بعد الاسم الموصول ، وهو موضع الجمل ، لأن الصلة لا تكون إلا جملة
 اسمية ، أو فعلية .

تقول : " جاءني الذي أخوه ذاهب " و " رأيت الذي خرج أبوه " ؛ فلذلك وجب
 الكسر على كل واحد من الحدين (١) .
قوله : (وما كان مظنة للمفرد ، وقعت فيه المفتوحة ، نحو : مكان الفاعل ، والمجرور) .

(١) لم يحصر الزمخشري كل المواضع التي يجب فيها كسر " إن " كما لم يحصرها الشارح ،
 وقد جمع بعضها ابن مالك في ألفيته ، يقول ابن النظم في شرح الألفية ١٦٣ : " .. وقد
 نبه على مواضع الكسر بقوله :
 فَكَسِّرْ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَفِي بَدْءِ صَلَاةٍ . . . وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمَلَةً
 أَوْ حَكَيْتَ بِالْقَوْلِ ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلًّا . . . حَالًا ، كَزَيْتَةٍ ، وَأَنْتَى ذُو أَمَلٍ
 وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فَعْلٍ عُلْفَا . . . بِاللَّامِ كَاعْلَمَ إِنَّهُ لَذُو تَقْصَى
 ثم شرح ابن النظم كلام أبيه قائلا :
 " المواضع التي يجب فيها كسر " إن " ستة : الأول : أن يتبدأ بها الكلام مستقلا ،
 نحو قوله تعالى : " إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ " .. أو مبنيًا على ما قبله ، نحو : (زيد إنه
 منطلق) ، قال الشاعر :
 مِمَّا الْأَنَاءُ وَمَعْضُ الْقَوْمِ يَحْسَبُنَا . . . إِنَّا بَطَاءٌ ، وَفِي إِبْطَائِنَا سَرْعُ
الثاني : أن تكون أول صلة ، كقولك : جاء الذي إنه شجاع ، ونحو قوله تعالى :
 " وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُوفِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ " الثالث : أن يتلقى بها القسم ،
 نحو قوله تعالى : " حَمْدُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ " الرابع : أن يحكى
 بها القول المجرد من معنى الظن ، نحو قوله تعالى : " قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ "

اعلم أنه ذكر المواضع التي ^(١) تكون الجملة فيها بمعنى المفرد ، وتجري مجرى الاسم ،

وتكون مقدرة تقدير المصدر .

قال " أبو سعيد " : تكون فاعلة ، ومفعولة ، ومخفوضة ، وتكون مبتدأ في تقدير النحو : غير أنها لا يلفظ بها مبتدأ في اللفظ ^(٢) .

وان كانت مفعولة ، أو مرفوعة بالابتداء / لا يجوز أن تقول : " أن زيدا قائم " بالفتح على ٣١٢ ب

وجه من الوجوه . والمذكور منها خمسة :

الأول : ما كان فيه مكان الفاعل ، كقولك : " بلغني أن زيدا قائم " و " وقع لي أن يكـرا خارج " ف " [ما بعدها] ^(٣) في موضع رفع ، وتقديره : بلغني قيام زيد ، ووقع لي خروج زيد . ولو قلت : " عرفت أن زيدا منطلق " و " أنكرت [أن] أباك خارج " فهو في موضع

نصب بأنه مفعول به ، كأنك قلت : " عرفت انطلاق زيد " و " أنكرت خروج أبيك " .

الثاني : ما كان مكان الاسم المجرور ، نحو قولك : " عجبت من أن زيدا منطلق " و " أيقنت بأنك عالم " و " علمت بأنني مأخوذ " ، ف " أن " في هذه المواضع في موضع جر ، كأنك قلت : " عجبت من انطلاق زيد " و " أيقنت [يعلمك] " ، و " علمت بأخذي " .

الثالث : ما كان واقعا بعد " لولا " .

قال " أبو سعيد " : فأما " لولا " فإن ما بعدها في موضع رفع بالابتداء ، تقول : " لولا صدقي لما سامحتك " ، كما تقول : " لولا زيد لما بايعتك " ، و " لولا أن زيدا من الجيران لأقمت به " ، ولم يجز كسرهما ، لأنه لا بد من تقديم " لولا " ، والاسم الذي بعد " لولا " متعلق بـ " لولا " من جهة المعنى .

ولا تكسر " أن " إذا كان قبلها لفظ يتعلق به ^(٦) .

وهذا حسن ، إلا أن المصنف علل الكسر بغيره ، فقال :

(لأن المفرد ملتزم فيه في الاستعمال) .

يريد : أنه لما كان الخبر واجبا لإضماره ، نزل منزلة ما يمتنع فيه تقدير الجملة ، فلذلك امتنع الكسر . قال " أبو محمد " : " لولا " تقع فيه المفتوحة ؛ لأن المفرد ألزم وقوعه فيه استعمالا ،

الخامس : أن تحل محل الحال ، نحو : (زوت زيدا ، وإنني ذو أمل) ، كأنك قلت : زرتـه أملا . . . فكسر " إن " في هذه المواضع كلها واجب ، لأنها مواضع الجمل ، ولا يصح فيها وقوع المصدر . السادس : أن تقع بعد فعل معلق باللام ، نحو : (علمت إنه لدوتقى) . فلولا اللام لكانت " إن " مفتوحة ، لتكون هي ، وما علمت فيه مصدرا منصوبا بـ (علمت) ، فلما دخلت اللام — وهي معلقة للفعل عن العمل — بقي ما بعد الفعل معها منقطعا في اللفظ عما قبله ، فأعطي حكم ابتداء الكلام ، فوجب كسر " إن " ، كما في قوله تعالى : " والله يعلم إنك لرسوله " . . .

وينظر : التبصرة ٢٠٣/١ (مطبوع) وابن يعيش ٥٩/٨ وشرح الرضى ٣٤٨/٢ وشرح الألفية للمرادي ٣٣٦/١ وشرح ابن عقيل ٣٠٢/١ والهمع ١٣٦/١ .

(١) في المخطوطة [الذي] وهو : تحريف . (٢) شرح السيراني ٤٤/٤ .

(٣) زيادة يستقيم بها الإعراب . (٤) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٥) في المخطوطة [بخروجك] وهو : تحريف ؛ لأنه لا يتفق مع ما مثل به الشارح .

(٦) شرح السيراني ٤٦/٤ .

وان لم يكن لازما تقديرا ، تقول : " لولا على لهلك عمر " ولا تقول : " لولا على موجود " (١) .

الرابع : ما يقع بعد " لو " .

قال " أبو سعيد " : وأما : " لو " فإنها في الأصل يليها الفعل ، دون الاسم ، فلما أولوها " أن " فتحوها ، وأجروها مجرى الفعل ، وكان فتحهم لها من أجل تعلقها بما قبلها ، وفساد تعلق " إن " المكسورة بما قبلها (٢) .

وعلى الحد الذي ذكره عبد القاهر : إنما فتحت في هذين الموضعين ؛ لأن " لولا " لا يقع بعدها إلا الاسم وحده ، و " لو " إنما يقع بعدها الفعل لا غير (٣) قوله : (لأن تقدير " لو أنك منطلق لانطلقت " : لو وقع أنك منطلق ، أى : لو وقع انطلاقك) .

اعلم أن هذا منه بيان لكون الفعل يليها ، دون الاسم ، وأنه إن وقع بعدها اسم ، فعلى إضمار فعل .
فإن قلت : إن المصنف قال - ههنا - التقدير : لو وقع أنك منطلق ، فجعل خبر " أن " الواقعة بعد " لو " اسما ، وهو يناقض ما ذكره في مباحث حرفي الشرط ، فإنه نص ثمة على أنه يمتنع أن يقع خبرها اسما ، ويجب أن يكون فعلا ، فقال : ولطلب " لو " الفعل ، وجب في " أن " الواقعة بعدها أن يكون خبرها فعلا ، كقولك : " لو أن زيدا جاءني لأكرمه " ، ولو قلت : " لو أن زيدا حاضر لأكرمه " لم يجز .

(١) التخمير ٢ ورقة ١٣٣ .

(٢) شرح الكتاب ٤ / ٤٤ وما بعده .

(٣) المقتصد ٤٧٥/١ : " .. وإذا اختص الموضع بأحدهما ، لم يكن إلا الفتح ، وذلك يمثل بـ " لولا " التي معناها امتناع الشيء لوجود غيره ، و " لو " ؛ لأن " لولا " هذه تختص بالاسم .

ألا ترى أنك تقول : " لولا زيد لخرج عمرو " ولا تقول : " لولا خرج عمرو لخرج زيد " . وإذا كان الموضع مختصا بالاسم ، وجب الفتح ، و " لو " مختص بالفعل . ألا ترى أنك لا تقول : " لو زيد أخوك لكان كذا وكذا " ، وإنما تقول : " لو خرج لكان كذا وكذا " .

فإن جاء بعده الاسم فعلى إضمار الفعل ، كقولهم : " لو ذات سوار لطمتنى " ، التقدير : لو لطمتنى ذات سوار لطمتنى .. .

(٤) ينظر : ص ٣٣٩ من التحقيق .

قلت : لاتناقض بين ماذكره — ههنا — وبين ماذكره ثمة ؛ لأن من النحويين من لم يشترط في خبر " أن " الواقعة بعد " لو " أن يكون فعلا ، واحتج بقوله تعالى : " وَلَوْ أَنَّا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ " (١) . فلعله أراد بذلك الإشارة إلى كل واحد من المذهبين ، لتكثير الفائدة .

الخامس : " أن " الواقعة بعد " ظننت " وأخواتها على تأويل حذف المفعول الثاني من المفعولين .

اعلم أنك إذا قلت : " ظننت أن زيدا ذاهب " ، كان " أن " مع اسمها خبرها — لطول الكلام — يغنى عن المفعول [الأول و] (٢) الثاني عند " سيويه " (٣) وخالفه " الأخفش " ، وحمل الكلام على إضمار مفعول آخر ، وقال :
التقدير : " ظننت ذهاب زيد في الوجود " أو : حاصل (٤) .

والصحيح ما اختاره سيويه ؛ لأن طول الكلام في مواضع كثيرة أغنى عن أشياء . يجب ذكرها ، حيث لم يطل الكلام ، نحو : حذف الخبر في باب " لولا " ، وحذف علامة التانيث في قولهم : " حضر اليوم القاضي امرأة " .
وقال " أبو سعيد " : وقد يقع على " أن " أفعال القلوب ، فتكون " أن " في موضع نصب ، وتغنى هي وابعدها — وإن كان تقديرها تقدير المصدر — عن المفعولين اللذين لا يستغنى أحدهما عن صاحبه ، ومسدان — وابعدها — مسدهما ، وإن كان لا يستغنى أحدهما عن الآخر .

(١) سورة لقمان من الآية / ٢٢ : " وَلَوْ أَنَّا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ " .

(٢) زيادة يستقيم بها الإعراب .

(٣) الكتاب ١ / ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٤) ابن يعيش ٨ / ٦٠ ، ٦١ : " . . . وكذلك إذا وقعت بعد (ظننت) تكون مفتوحة ؛ لأنها في موضع المفعول ، ف : " سيويه " يقول : إن (أن) واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي (ظننت) .

والأخفش يقول : إن (أن) وابعدها في موضع المفعول الأول ، والمفعول الثاني محذوف .

فإذا قلت : " ظننت أنك قائم " ، فالتقدير : ظننت قيامك كائنا ، أو حاضرا . . .

.....
تقول : " حسبت أن زيدا قائم " و " ظننت أن أباك خارج " ، فيستغنى بـ :
" أن " واسمها وخبرها عن المفعولين (١) .

وإذا عرفت هذا ، فقول المصنف : (وكذلك : " ظننت أنك ذاهب " على حذف
ثاني المفعولين) يريد به : مذهب الأخفش ، لأنه لا إشكال على مذهبه في فتح
" أن " بعد " ظننت " ، لأن الجملة عنده واقعة موقع المفرد ، وهو المفعول ،
وقد عرفتك - أولا - أن كل جملة وقعت موقع المفرد مع " أن " فالفتح فيها واجب .
فإن قلت : فعلى مذهب " سيويه " لم فتحت " أن " والقياس كسرهما ؛
لأنها واقعة موقع الجمل ؟

قلت : قد تكلف المقدرون لمذهبه جوابا ، وقالوا : الأصل : " زيد قائم " ،
فلما دخلت عليه " ظننت " غيرت إعرابه ، وقيل : " ظننت زيدا قائما " .
فوجب أن تغير حكم " إنَّ " المكسورة ، إذا دخلت عليها ، وتنقلها من الكسر
إلى الفتح .

(١) في المخطوطة [المفعول] وهو تحريف ، وينظر : شرح السيرافي ٥٨٤/١ .

[المواضع التي تحتمل "إِنَّ" و "أَنَّ"]

(فصل) "ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة ، فيجوز فيه إيقاع أيتهما شئت ، نحو قولك : " أول ما أقول أنى أحمد الله " .
 إن جعلتها خبراً للمبتدأ فتحت ، كأنك قلت : " أول مقولى حمدا لله " ، وإن قدرت الخبر محذوفاً ، كسرت حاكياً ، ومنه قوله :
 وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا . . . إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَارِ
 تكسر ، لتوفر على ما بعد (إذا) ما يقتضيه من الجملة ، وتفتح على تأويل حذف الخبر ، أى : فإذا العبودية حاصلة ^(١) ، و (حاصلة) محذوفة . . .

قوله : (ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة ، فيجوز إيقاع أيتهما شئت) .

اعلم أن المذكور من صور ما هذا شأنه صورتان :
 الأولى : قولك : أول ما أقول : أنى أحمد الله " بفتح الهمزة وكسرها .
 فمن فتح جعلها بتأويل المصدر خبراً عن " أول " ، كأنه قيل : / " أول قولى ٣١٢ / ١ حمد الله " ، فيكون قد أخبر بمعنى عن معنى ، و " ما " يحتمل أوجه ثلاثة :
 أن تكون مصدرية ، أو نكرة موصوفة ، أو موصولة ، والعائد محذوف ، وهو مفعول القول ، ويجوز إظهاره .

ومن كسر الهمزة ، جعل " إِنَّ " وما بعدها خبر " أول " على الحكاية ، كأنه قال : " أول قولى الحمد لله " .
 وهذا كقوله عليه السلام : " أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " ^(٢)
 قال " الحضرمي " : إذا ظهر الضمير ، لم يكن فى " إِنَّ " إلا الكسر على الحكاية ، ولا سبيل إلى تقدير حذف خبره ، لأنه يغير المعنى ، والكلام تام دونه ، و " ما " على

(١) سقط من ابن يمش ٦١/٨ وه يتضح التمثيل .

(٢) ينظر : السنن الكبرى للبيهقى ١١٧/٥ (ط دار الفكر - بدون تاريخ) و سنن الترمذى لأبى عيسى بن سوره ٥٧٢/٥ - تحقيق ابراهيم عطوه (ط أولى ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م) وكشف الخفاء لإسماعيل العجلونى ٢٢/١ (بروايسة : (أفضل ما قلت) ط مكتبة التراث الإسلامى - حلب .
 واتحاف السادة المتقين لمحمد الزبيدى ٣٧١/٤ (ط دار احياء التراث العربى - بيروت) .

ماكانت عليه مع الفتح ، وعلى هذا حملها سيويه .
 وكثير من المتأخرين لم يصنعوا فيها شيئا .
 قال "أبو سعيد" : إذا قال : "أول ما أقول : أنى أحمد الله " ، فـ : "أول ما أقول"
 مبتدأ ، و "أنى أحمد الله " خبره ، وتقديره : "حمد الله " ، وليس بحكاية لفظ ،
 وإنما هو : معنى ما فى نفسه وتسميته .
 والعبارة عنه ^(١) : ["الحمد لله " ^(٢)] ، وهو قولك : "أول أمرى حمد الله
 والثناء عليه " .

ولو لم يقل : "أول " لقلت على ذلك : "قولى أنى أحمد الله " و "قولى حمد
 الله " ، و "أمرى أنى أحمد الله " ، و "أمرى حمد الله " .
 وإذا قال : "أول ما أقول أنى أحمد الله " فـ : "أول ما أقول " مبتدأ ، و
 "أنى أحمد الله " جملة فى موضع الخبر .
 ولو وضعت فى موضعه الفعل ، فقلت : "أول ما أقول أحمد الله " لجاز ،
 لأنك إذا كسرت ، فقد جعلته الذى يلغى به ومعناه .
 وقد تقول : "إنى أحمد الله " ، وتقول : "أحمد الله " بخير "إنى" وهو
 على طريق الحكاية ^(٣) . والمصنف لم يسلك هذا المسلك ، وإنما ذكر طريقة "أبى على"
 وهى التى نقلها "عبد القاهر " ، فقال :
 إذا كسرت ، كان فى الكلام محذوف ، كأنه قال : "أول ما أقول إنى أحمد الله
 ثابت ، أو موجود ، بمنزلة قولك : "أول قولى هذا اللفظ ، وهذا الكلام موجود ،
 أو ثابت " .

فـ "أول قولى " مبتدأ ، و "موجود " خبره . وقولك : "إنى أحمد الله " جملة
 محكية بعد القول ، كما تقول : "أول قولى إن عمرا منطلق كان يوم الجمعة " ، و "أعجبنى

- (١) يقصد به "سيويه" .
- (٢) فى المخطوطة [حمدا لله] وهو تحريف ، لأن عبارة سيويه ١٤٣/٣ : "وتقول :
 أول ما أقول أنى أحمد الله ، كأنك قلت : أول ما أقول الحمد لله ، و "أن " فى
 موضعه . وإن أردت الحكاية ، قلت : أول ما أقول إنى أحمد الله . . ."
- (٣) شرح الكتاب ٨٩/٤ .
- (٤) الإيضاح المضدى ١٣٠/١ ، ١٣١ .

.....

أول قول زيد إن عمرا خارج .

وإذا فتحت ، وقلت : " أول ما أقول أني أحمد الله " لم يكن في الكلام محذوف ، وكان " أول ما أقول " مبتدأ ، و " أني أحمد الله " خبره ، بمعنى : " أول الشيء الذي أقوله : الحمد لله " (١) .

الثانية : قول الفرزدق :

[٢٩] مَنَعْتُ تَمِيمًا مِنْكَ إِنِّي أَنَا ابْنُهَا . . . وَشَاعَرُهَا الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْمَوَاسِمِ
وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا . . . إِذَا إِنَّهُ عَجِدُ الْقَفَا وَاللَّهْزَانِ (٢)

الشاهد فيه : أنك قد عرفت - فيما تقدم - أن " إذا " تضاف إلى الجملة الفعلية ، إلا أنه قد يحذف منها الخبر ، كما يحذف الخبر في " لولا " .

فإن قدرت المحذوف في اللفظ كالمحذوف في النية فتحت ، وإن قدرته كالثابت في اللفظ ، كسرت (٣) .

قوله : (تكسر لتوفر على مابعد " إذا " ما يقتضيه من الجملة) .

يريد : أنك إذا كسرت ، كتبت قد أثبت بعد " إذا " جملة ، وهو الأصل فيها . قال " أبو سعيد " : إذا أردت " إذا " التي للمفاجأة ، فإنه يقع بعدها المبتدأ والخبر ، كقولك : " خرجت فإذا زيد قائم " ، إلا أنه يجوز بعد " إذا " الكسر والفتح جميعاً .

(١) المقتصد ١٧٩/٤ .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر عليهما في الديوان ، ومع أن الشارح نسبهما إلى الفرزدق ، لكن المراجع لم تشر إلى ذلك ، بل أشارت إلى أن البيت الثاني (محل الاستشهاد) من الخمسين بيتاً التي لم تسب في سيبويه . وهو من شواهد : الكتاب ٣ / ١٤٤ والمقتضب ٢ / ٣٥٠ والخصائص ٢ / ٣٩٩ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ١٦٧ وابن يعيش ٤ / ٩٧ ، ٨ / ٦١ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٢٠ والشذور ٢٠٧ وابن عقيل ١ / ٣٠٥ والأشعري ١ / ٢٧٦ ، والخزانة ٤ / ٣٠٣ .

عبد القفا ، أي : عبد ققاء ، كما يقال : لثيم القفا وكريم الوجه . واللهسان : جمع لهزمة ، بكسر الهمزة والزاي ، وهي : عظم ناتية في أصل الحنك . اللهسان (لهزم) ٥ / ٤٠٨٦ . يريد : أنه دليل ، وذلك : لأن القفا موضع الصفع ، واللهزمة موضع اللكز .

(٣) ينظر : الكتاب ٣ / ١٤٤ وابن يعيش ٨ / ٦٢ .

فالكسر قولك : "مررت به فإذا إنه يقول : إن زيدا خير منك" ، ومثله :
(١) وَكَتُّ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا . . . إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهِ إِنَّمَا

كسرهما ؛ لأن المبتدأ والخبر يتمان بعدها .
(٢) وفتحها في قولك : "فإذا أنه عبد" على معنى : فإذا أمره العبودية .

(١) سبق تخريج البيت ص ١٢٢ من التحقيق .
(٢) شرح الكتاب ٩١/٤ .

[كسر " إن " وفتحها بعد " حتى "]

(فصل) " وتكررها بعد (حتى) التي يتبدأ بعدها الكلام ، فتقول : " قد قال القسم ذلك حتى إن زيدا يقوله " .

وان كانت العاطفة ، أو الجارة فتحت ، فقلت : " قد عرفت أمورك حتى أنك صالح " ، [وعجبت من أحوالك حتى أنك تفاخرني " (١)]

قوله : (وتكررها بعد " حتى " التي يتبدأ بعدها الكلام) .

اعلم أن " حتى " قد تستعمل على أوجه : يتبدأ بعدها الكلام ، نحو : " أكلت السمكة حتى رأسها مأكولة " [فإذا وقعت " إن " بعدها]^(٢) يجب الكسر ؛ لأن " حتى " هذه ما بعدها من مضاف الجمل ، فتقول : " أكلت السمكة حتى إن رأسها مأكول " بالكسر .

وان جعلت " حتى " عاطفة بمنزلة الواو ، وكان ما بعدها من مضاف المفردات ، وجب الفتح ، فتقول : " أكلت السمكة حتى أن رأسها مأكول " بالفتح ، والمعنى : أكلت السمكة حتى رأسها بالنصب .

ومثله قولهم : " قد عرفت أمورك حتى أنك صالح " والتقدير :

" حتى صلاحك " بالنصب ، على أن " حتى " بمعنى الواو .

فإن قلت : إذا التبس على المتكلم موضعها ، ولم يعلم أن الموضع للجملة ،

أو للمفرد ، ما سبيله ؟

قلت : عليه أن ينظر إلى موضع " أن " فإن جاز أن يقع موضعها اسم مفرد

مثل : " ذاك " فتحت ، ولا فلا ، تقول : " بلغني أن زيدا منطلق " ، و " عرفت أن زيدا

المنطلق " و " عجبت من أن زيدا المنطلق " ، و " حق أن زيدا ذاهب " .

فتفتح في جميع هذه المواضع بأسرها ، لأنك لو أوقعت " ذاك " مكانها ،

لقلت : " بلغني ذاك " و " عرفت ذاك " و " عجبت من ذاك " و " حق ذاك " وكان

الكلام صحيحا .

(١) ما بين الحاصرتين زيادة في الفصل المطبوع / ٢٩٤ لم تثبت في ابن يعيـش ٦٢/٨ وثباتها أفضل ؛ لأن المصنف مثل " حتى " العاطفة ، وجدير به أن

يمثل للجارة أيضا .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

فإن لم يجوز أن تقول : " ذاك " بدلها ، امتنع الفتح ، ووجب الكسر ، كقولـه تعالى : " وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ .. (١) " فيمتنع الفتح ، لأنك لو قلت : " وأتيناه من الكنوز ما أن ذاك " لم يكن كلاما تاما .

وكذلك قولك : " والله إن زيدا منطلق " يمتنع الفتح ، لأنك لو قلت : " والله ذاك " لم يكن شيئا ، وعلى هذا يجرى الكلام .
فكل موضع امتنع فيه وقوع " ذاك " موضع " إن " كسره ، وكل موضع ساغ فيه وقوعه ، فتبحث :

فإن كان موضع " إن " يجوز أن يقع بدل " إن " : " ذاك " ، ويجوز أن تقع جملة ، جاز الفتح والكسر ، وذلك مثل قولك : " نظرت إلى زيد ، فإذا أنه عبد " جاز الفتح ، لأنك لو قلت : " فإذا ذاك " كان صحيحا .

وجاز الكسر ، لأنك لو قلت : " فإذا هو عبد " كان مستقيما .
فاعرف هذا القانون ، واعتبره حيث التبس عليك الأمر .

(١) سورة القصص ، من الآية : ٧٦ .

[لام الابتداء مع "إن" المكسورة]

(فصل) "ولكون المكسورة للابتداء" ، لم تجامع لامه إلا إياها ، وقوله :
 وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ
 على أن الأصل : "ولكن أننى" ، كما أن أصل قوله تعالى : "لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي" :
 لكن أنا .

"ولها إذا جامعتها ثلاثة مداخل :
 تدخل على الاسم إن فصل بينه وبين (إن) كقولك : "إن في الدار لزيدا" ،
 وقوله : "إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ" .
 وعلى الخبر ، كقولك : "إن زيدا لقائم" وقوله تعالى : "إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ" (١) .
 وعلى ما يتعلق بالخبر إذا تقدمه ، كقولك : "إن زيدا لطعامك آكل" و "إن
 عمرا لفي الدار جالس" ، وقوله تعالى : "لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ" .
 وقول الشاعر :
 إِنَّ أَمْرًا خَصَنِي عَمْدًا مَدَّتْهُ . عَلَى التَّائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ
 ولو أخرت ، فقلت : "آكل لطعامك" أو "غير مكفور لعندي" لم يجز ؛ لأن السلام
 لا تتأخر عن الاسم والخبر .

قوله : (ولكون المكسورة للابتداء" ، لم تجامع لامه إلا إياها) .

اعلم أن الضمير المتصل في قوله : (لامه) يرجع إلى (الابتداء" ، والضمير الموثق
 المنفصل ، وهو : (إياها) / يعود إلى المكسورة .

وقد خالف المصنف الأصل ، وقدم ذكر العلة على ذكر معلولها .
 بيان ذلك : أن الأصل أن يقدم ذكر الحكم ، ثم بعد ذكره ، يذكر علة ، وههنا ، قدم
 ذكر العلة على معلولها ؛ لأن الحكم : هو أن لام الابتداء لا يدخل إلا على "إن"
 المكسورة ، دون أخواتها .

علة ذلك أن المكسورة يتبدأ بها ، كما أن لام الابتداء كذلك ، تقول : "إن
 زيدا منطلق" كما يقال : "لزيد منطلق" .

قوله : (وقول الشاعر :
 [٣٠] وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ (٢) .

(١) ثبت في الفصل المطبوع / ٢٩٥ ، وسقط من العرائس ، وابن يعيش ٦٥/٨ .
 (٢) من الطويل ، وهذا الشطر مما ذكر النحاة أنه لا يعرف له قائل ، ولا تنمة ، يقول
 المرادى في الجنى الداني ٥٥٧ : "بيت مجهول ، ولا يعرف له تمام ، ولا شاعره" .

على [أن] ^(١) الأصل : ولكن أننى .

اعلم أن مضمون هذا الكلام نقض وجوابه .
بيان ذلك : أنه لما ادعى أن لام الابتداء ، لاتجامع من الحروف الستة إلا "إن"
المكسورة ، لما ذكره من العلة .
قيل له : ليس الأمر على ما ذكرت ، فإنها قد دخلت على " لكن " فى قول
الشاعر . وجوابه : أن النون فى "لكن" مخففة ، وهى "لكن" التى من حروف العطف ،
والأصل : "لكن أننى" فحذفت الهمزة والنون ، وبقي الكلام على صيغة " لكننى " .
وحينئذ تكون لام الابتداء مجامعة لـ "إن" المكسورة ، ويندفع النقض .
قال : الجوهري : تقول : رجل عَمِيدٌ ، أى : هده العشق ^(٣) .
قوله : (كما أن أصل قوله تعالى : " لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي " : لكن أنا) .

اعلم أنه لما قال : إن الهمزة والنون محذوران من قوله : " ولكننى " قال
بعده : وتقول منه : حذفت الهمزة فى " لكنا " .
الشاهد فيه : أن الأصل : " لكن أنا هو الله ربى " بقوله : " لكن " مخففاً ، وهو
من حروف العطف .

ولا روادع ل يقول : سمعته ممن يوثق بعربيته ، هكذا قال ابن مالك ...
ولم يذكر له صدرًا سوى ابن الناظم / ١٢٢ تحقيق : عبد الحميد السيد (طدار الجبل
بيروت) وابن عقيل / ٣١٠ ، وهو : (يلومنى فى حب ليلى عوادلى) . وهو من
شواهد : معانى القرآن ١ / ٤٦٥ وروايته (لكيد) فى موضع (لعيد) من
الكمد ، وهو : الحزن ، والصاحح ١٧٤ / ٢ وابن يعيش ٦٤ / ٨ وشرح الكافية الشافية
١٥٠ / ١ والجنى الدانى ١٦٧ / ١ والمغنى ٢٩٢ / ١ والهمع ١٤٠ / ١ والأشموسى ١ /
٢٨٠ والخزانة ٤ / ٣٤٣ والعينى ٢ / ٢٤٧ والتصريح ١ / ١١٢ .

(١) سقط من المخطوطة .
(٢) يقول " ابن الحاجب " فى كتابه الإيضاح ١٧٤ / ٢ : " وتأويل ما ذكره أن تقدر
الأصل : " ولكن أننى " فنقلت حركة الهمزة إلى النون من " لكن " فحذفت
عليها ما يقتضيه قياس النقل ، فبقى " ولكننى " ، فاجتمعت النونات ، فحذفت
الألف تخفيفاً " .

(٣) الصحاح (عمد) ٥١٢ / ٢ .
(٤) سورة الكهف ، من الآية : ٣٨ : " لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ، وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا " .

وقوله : " أنا " مبتدأ أول ، وقوله : " هو " مبتدأ ثان ، وقوله : " الله " : مبتدأ ثالث ، و " رى " : الخبر .

فإن قلت : فأين العائد من الجملة إلى المبتدأ الأول ؟

قلت : هي الياء من " رى " ؛ لأن الياء المضاف إليها هي المبتدأ الأول .
قال في " الحواشي " : تقول : " أنا هو صاحب " ، ولا تقول : " أنا هو صاحب " (١) .
ويجوز أن يكون " الله " بدل من " هو " فعلم أن الأصل : " لكن أنا " ، ثم حذفت الهمزة ، ولهم في حذفها طريقان :

قياسي ، وغير قياسي .

والقياسي : أن تنقل فتحة الهمزة إلى النون الساكنة قبلها ، ثم تحذف الهمزة بعد النقل ، ثم تسلب النون تلك الفتحة التي انتقلت إليها من الهمزة ، ثم تدغم نون " لكن " في نون المتكلم المفتوحة ، فيصير " لكنا " مشدد النون (٢) .
والحذف غير القياسي : أن تحذف الهمزة من غير نقل حركتها إلى الساكن قبلها (٣) .

فإن قلت : فما الذي منع من اعتقاد تشديد النون من " لكن " ؟

قلت : المانع وقوع الضمير المرفوع بعدها .

قوله : (ولها إذا جامعتها ٠٠) . فيه ضميران بارزان :

أولهما : يعود إلى لام الابتداء .

وثانيهما : يرجع إلى " إن " المكسورة .

(١) الحواشي / ٥٥٥ .

(٢) الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٥٠ : " .. وهو بالاتفاق أصله : " لكن أنا " فنقلت حركة الهمزة إلى النون من " لكن " فبقى " لكننا " ثم أدغمت النون الأولى في الثانية ، فبقى " لكن " ، ولذلك وجب الوقف بالألف بلا خلاف ، كما يوقف على " أنا " ، وهو في مثل ذلك أولى ، لذهاب الهمزة فيه ، ولذلك وصله " ابن عامر " بالألف فقرأ " لكنا هو الله رى " .. .

وينظر : الخصائص ٢/ ٣٣٣ واتحاف فضلاء البشر ٢١٠ .

(٣) وكان حذفاً غير قياسي ، لأن قياس الحذف نقل حركة الحرف إلى ما قبله ، ثم حذفه .

قوله : (ثلاثة مدخل) يريد : ثلاثة مواضع ، والمدخل "مفعول" يكون لموضع الدخول ، وللدخول نفسه (١).

ويمتنع أن تقع هذه اللام بجانب "إِنَّ" المكسورة ، لا قبلها ، ولا بعدها ، فلا تقول : "لَإِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ" بفتح اللام ، وكسر الهمزة ، ولا "إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ" . قال "عبد القاهر" : إنما امتنعوا من ذلك ، كراهة اجتماع حرفي تأكيد ، لأن اللام تشاكل "إِنَّ" في التأكيد ، فأوقعوها في أحد مواضع ثلاثة (٢).

أولها : أنها تدخل على اسم "إِنَّ" وذلك بشرط أن يفصل بين الاسم وبين "إِنَّ" المكسورة ، والمذكور منه مثالان :

الأول : قوله : "إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا" .
والثاني : قوله تعالى : "إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً" (٣).

الشاهد فيهما : أنه لما فصل بالجار والمجرور بين "إِنَّ" واسمها ، انتفى محذور الجمع بين حرفي تأكيد .

وثانيها : أنها تدخل على خبر "إِنَّ" المكسورة ، والمذكور من ذلك صورتان :

الأولى : قوله "إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ" .
والثانية : قوله تعالى : "إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ" (٤).

الشاهد فيه : أن اللام فيهما داخلة على الخبر ، وجواز دخولها على الخبر أظهر منه فيما تقدم ، لأن الفصل باسم "إِنَّ" أقوى من الفصل بالجار والمجرور ، لأن الفاصل - ههنا - ثابت في اللفظ ، وفي التقدير ، بخلاف الفصل بالجار والمجرور .

وإنما استقام دخول لام الابتداء على الخبر ، لأنه عبارة عن المبتدأ .

وثالثها : أن تدخل هذه اللام على شيء يتعلق بالخبر ، ويكون معمولاً له ، ومتقدماً عليه ، والمذكور من صورته أربع :

الأولى : قولك : "إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ" .

الشاهد فيه : أن الأصل : "إِنَّ زَيْدًا أَكَلَ طَعَامَكَ" فقوله : "طَعَامَكَ" منصوب بأنه

(١) الصحاح (دخل) ١/١٩٦ : "وَالْمُدْخِلُ بِالْفَتْحِ : الدُّخُولُ ، وَوَضْعُ الدُّخُولِ أَيْضًا . تَقُولُ : دَخَلْتُ مَدْخَلًا حَسَنًا ، وَدَخَلْتُ مَدْخَلًا صَدَقَ" .

(٢) المقتصد ١/٤٠٠ .

(٣) سورة آل عمران ، من الآية ١٨ : "وَاللَّهُ يُوَدِّعُ بِنَصْرِهِ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ" .

(٤) سورة النحل ، من الآية ١٨ : "وَأَنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصِيهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ" .

معمول اسم الفاعل الذي هو "آكل" فلو أدخلت عليه لام الابتداء، قلت: "إن زيدا آكل لطعامك" لم يجز؛ لأن الأصل في لام الابتداء ألا يدخل على غير المبتدأ، وإلا أنهم جوزوا دخولها [على] الخبر؛ لأنه في معنى المبتدأ.

وهذا المعنى مفقود في معمول الخبر؛ لأنه ليس من المبتدأ في شيء، فإذا تقدم استقام دخول لام الابتداء عليه؛ لأنه اكتسب بتقدمه، ووقعه موقع الخبر مشابهة بالخبر، فلأجل هذه المشابهة حسن دخول الابتداء عليه.

الثانية : قوله : "إِنَّ عَمْرًا لَفِي الدَّارِ جَالِسٌ" .

الشاهد فيه : أن الجار والمجرور معمول اسم الفاعل الذي هو "جالس" فلما تقدم على عامله، ووقع في موقع الخبر، حسن دخول لام الابتداء عليه؛ لما ذكرناه.

الثالثة : قوله تعالى : "لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ" (٢).

الشاهد فيه : أن الأصل : "يعمّهون في سكرتهم" فلما تقدم [الجار والمجرور] على الخبر، استقام دخول لام الابتداء على حرف الجر.

قال "الجوهري" : العمه : التحير والتردد (٤).

الرابعة : قول أبي زيد الطائي :

[٣١] إِنَّ أَمْرًا خَصْنِي عَمْدًا مَوْدَتَهُ . . . عَلَى التَّائِي لَعْنَدِي غَيْرَ مَكْفُورٍ (٥)
أَرَعِي وَأَرَوِي وَأَدْنَانِي وَأُظْهِرُنِي . . . عَلَى الْعَدُوِّ يَنْصُرُ غَيْرَ تَعْدِي (٦)

- (١) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٢) سورة الحجر، آية ٧٢ .
- (٣) زيادة يتضح بها المعنى .
- (٤) الصحاح (عه) ٦ / ٢٢٤٢ .
- (٥) اللسان (خصص) ١١٧٣ / ٢ : " . . . لأنه أراد خصني بمودته ، فحذف الحرف وأوصل الفعل ، وقد يجوز أن يريد : خصني لمودته إياي ، فيكون قوله : وأغفر عوراء الكرم ادخاره .
- قال ابن سيده : وأنا وجهناه على هذين الوجهين ؛ لأننا لم نسمع في الكلام (خصصته) متعديا إلى مفعولين . . .
- (٦) بيتان من البسيط ، وأبو زيد : هو المنذر بن حرطه ، من طي ، وكان جاهليا قديما ، أدرك الاسلام ولم يسلم ، ومات نصرانيا ، وكان من المعمرين (الشعر والشعراء ١١٩ / ١ والخزانة ١٥٥ / ٢) .

وفي المخطوطة ورد البيت الثاني قبل الأول ، والصواب ما أثبتته لسببين :

الأول : أنهما وردا في شرح أبيات الكتاب لابن السيرانى ٢٨٧ / ١ كما أثبتهما .

الثاني : أن الشارح عندما تعرض لشرح البيتين شرحهما كما أثبتهما ، وهذا دليل واضح على صحة ترتيبهما كما أثبتهما .

والبيت الأول من شواهد : الكتاب ١٣٤ / ٢ ، ولانصاف ٤٠٤ / ١ ، والتخميم ٢ ورقة ١٣٥ ، والإيضاح لابن الحاجب ١٧٦ / ٢ ، وابن يعيش ٦٥ / ٨ ، والمغنى ٦٧٦ / ٢ ، واللسان (خصص) ١١٧٣ / ٢ ، والهمع ١٣٩ / ١ ، والأشموني ٢٨٠ / ٢ .

الشاهد فيه : أن "غير" هو الخبر ، والأصل أن يقال : "غير مكفور عندي" والظرف متعلق باسم المفعول ، فلما تقدم ، استقام دخول لام الابتداء عليه .
قال "عبد المجيد" : إنه يمدح / بهذا الشعر الوليد بن عتبة بن أبي معيط طه ١/٣١٤ وكانت بنو تغلب أخذت إيلاً لأبي زيد^(١) ، فأخذ له الوليد بحقه من بنى تغلب ، وارتجع إليه .

يقول : خصني بمودته ، وأخذ لي بحقي ، ولم يكن بيننا ما يوجب ذلك . والتناهي : البعد .

وقوله : (أرى) ، أي : جعل لإيلي ماترعاه . وأرى ، يعني : أرواها من الماء . وأظهرني ، يعني : جعلني ظاهراً عليهم ، قاهراً لهم .
والتعذير : أن يفعل الشيء ، ولا يبلغ فيه^(٢) [فإذا بالغ فيه فهو غير معذر]^(٤) .
يقول : إنه نصرني نصراً بالغ فيه ولم يقصر .

قوله : (ولو أخرت ، فقلت : " آكل للطعامك " أو " غير مكفور لعندي " لم يجز ؛ لأن اللام لاتأخر عن الاسم والخبر) .

اعلم أنا قد بينا - فيما تقدم - أن شرط صحة دخول لام الابتداء على معمول الخبر تقدمه ، ووقوعه موضع الخبر ، وذكرنا علة الاشتراط ، فإذا تأخر ، فقد فات شرط جواز الدخول ، فامتنع لغوات شرطه .

ولقائل أن يقول : إن قول المصنف (لم يجز ؛ لأن اللام لاتأخر عن الاسم والخبر) تعليل بما لا يفيد ، وهو من قبيل تعليل الشيء بنفسه ، كقولك : " وجد زيد ؛ لأنه وجد زيد " ولا يخفى قبحه ، والأولى تعليله بما ذكرناه .

وتدخل - أيضاً - على الضمير المنفصل الذي يتوسط بين الاسم والخبر ، نحو قوله تعالى : " وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ " ^(٥) ، وقوله : " إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ " ^(٦) .
وقوله : " إنا لنحن الغالبون " ^(٧) .

- (١) في المخطوطة [أبي زيد] والصواب ما أثبتته لاتساقه مع سياق الكلام ونظر : التخمير ورقة ٣٥ .
- (٢) الصحاح (نأى) ٢٤٩٩/٦ (٣) اللسان (غذر) ٢٨٥٥/٤ .
- (٤) زيادة يستقيم بها الكلام من شرح أبيات الكتاب لابن السيرا في ٢٨٩/١ وقد اعتمد عليه صاحب العرائس في بيان الشاهد ، وتوضيح المعنى .
- (٥) سورة آل عمران من الآية ٦٢ . ورد هذا الجزء من الآية في المخطوطة ، هكذا [أن الله لهو العزيز الرحيم] والصواب ما أثبتته .
- (٦) سورة الصافات ، آية ١٧٢ ، ورد في المخطوطة [وأنهم بالباو] وهو تحريف .
- (٧) سورة الشعراء ، من الآية ٤٤ " فآلقوا حباً لهم وعصية " وقالوا بعزة فرعون : إنا

(فصل) : "وتقول : "علمت أن زيدا قائم" فإذا جئت باللام كسرت ، وعلقت الفعل ، قال الله تعالى : "وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ" . وما يحكى من جرأة (١) الحجاج على الله عز وجل (٢) أن لسانه سبق فى مقطع "والعاديات" إلى فتح "أن" فأسقط اللام ...

قوله : (وتقول : "علمت أن زيدا قائم" فإذا جئت باللام كسرت) .

قال "أبو سعيد" : إن اللام فى قولك : "أشهد أن زيدا لمنطلق" و "أعلم أن زيدا لمنطلق" حقا وموضعها أن تكون قبل "أن" ، وذلك أن اللام يضع ما قبلها من العمل فيما بعدها [فلو كان موضعها بعد "أن" لوجب فتح "أن" ، وإبطال عمل "أن" فيما بعد "أن"] ، فكان يلزم من ذلك أن يقال : "علمت أن فى الدار لزيد" بفتح "أن" لوقوع "علمت" عليه .

ولامانع من فتحها ، كما تفتح إذا قلت : "علمت أن زيدا منطلق" . ويطلق نصب "زيد" بـ "أن" ، ولأن اللام إذا منعت من عمل الفعل فيما بعدها فى قولك : "علمت لزيد منطلق" كانت لعمل "أن" فيما بعدها أضع ؛ لأن "أن" أضع عملا من الفعل ، فوجب [أن يكون موضع اللام قبل "أن" (٤)] لينفع "أن" من عمل [علمت] فيها ، ونقلها إياها من الكسر إلى الفتح ، كما تمنع من [عمل (٦)] "علمت" فى الابتداء والخبر ، إذا قلت : "علمت لزيد منطلق" .

= لنحن الغالبون " وقد جاء فى المخطوطة [وأنا] بالواو ، وهو تحريف ، والصواب ما أثبتته . ويقول "ابن الحاجب" فى الإيضاح ١٧٦/٢ ، ١٧٧ : "وقد ظن بعضهم أن لها مدخلا غير ذلك ، وهو الضمير الذى يكون فصلا بين الاسم والخبر ، كقولك : "ان زيدا لهو الظريف" ، وكقوله تعالى : "إنهم لهم المنصورون" . وهذا لا يخلو ؛ إما أن يكون على لغة من يجعله مبتدأ ، أو يجعله فصلا ، فإن كان على الأول فهى لام الابتداء ، وإن كان على الثانى ، فلم تدخل إلا على أمر يتعلق بالخبر فى المعنى ؛ لأنه دخل ليفصل بين كونه خبرا وبين كونه نعتا ، إلا أن تمثيله فى متعلق الخبر بمعمولاته يشعر بأنه لم يقصد سواء ...

(١) فى المفصل المطبوع / ٢٩٥ [جرأة] .

(٢) [عز وجل] زيادة لم تثبت فى ابن يعيش ٦٦ / ٨ وفى المفصل المطبوع / ٢٩٥ [تعالى] .

(٣) مابين الحاصرتين زيادة من شرح السيرافى يستقيم بها المعنى .

(٤) فى المخطوطة هكذا [فوجب أن تكون اللام موضعها قبل "أن"] وهى عبارة ملتوية ، وأوضح منها ما أثبتته من شرح السيرافى .

(٥) فى المخطوطة [علمت] والصواب ما أثبتته ؛ لأن الكلام عن عمل الفعل "علمت" .

(٦) زيادة من شرح السيرافى يستقيم بها الكلام .

وإذا تأخرت اللام ، وهى فى نية التقديم ، لم يطل عمل " أن " فوجب أن يقال :
 " علمت " أن زيدا لم يطل " ، و " علمت أن فى الدار لزيدا " (١) ، فسبيل " إن " فى
 كسرها بدخول اللام عليها كسبيل الاسم فى رفعه بالابتداء بدخول اللام عليه ،
 لأن كسر " إن " يوجب الابتداء بها ، كما أن رفع الاسم يوجب الابتداء به ، والذي
 أصارهما إلى ذلك [اللام] (٢) .

وقد أورد المصنف من ذلك قوله تعالى : " .. وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولِهِ .. " (٣) .
 الشاهد فيه : أن اللام لو قدر سقوطها ، لوجب فتح " أن " لوقوعها بعد أفعال القلوب ،
 فلما دخلت اللام الخبر ، وجب كسر " إن " لما ذكرناه من العلة أولا .
 وكذلك قوله تعالى : " .. وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ " (٤) .
 قوله : (وما يحكى من جرأة الحجاج) (٥) على الله عز وجل أن لسانه سبق فى مقطع
 " والعاديات " إلى فتح " أن " فأسقط اللام (٦) .

قال " عبد المجيد " : الجرأة : الإقدام على الشئ ، والتهجم عليه من غير اعتداد
 بغوائله (٦) .

وقال " الجوهري " ومنقطع الرمل : حيث ينقطع ، ولا رمل خلفه (٧) .
 قال فى " الحواشى " : هو قوله تعالى : " إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ " (٨)
 ولقائل أن يقول : إن الجرأة وقعت من المصنف على تخطئة الحجاج ، فإن فتح
 الهمزة من " أن " وحذف اللام من " خبير " ما قرئ به فى الشواذ .

- (١) فى المخطوطة [لزيد] والتصويب من شرح السيرافى ، وذلك لوقوعه اسما لـ (أن) .
- (٢) سقط من المخطوطة ، وينظر : شرح السيرافى ٤ / ١٠٠ ، ١٠١ .
- (٣) سورة (المنافقون) من الآية الأولى .
- (٤) سورة المنافقون ، من الآية الأولى .
- (٥) هو : الحجاج بن يوسف الثقفى ، ولاء عبد الملك بن مروان قيادة الجيش الذى
 حارب ابن الزبير ، فلما انتصر عليه ولاء حكم مكة والمدينة والعراق ، وكان سفاكا
 للدماء . ولد سنة ٤٠ هـ وتوفى سنة ٩٥ هـ .
- ينظر : سير أعلام النبلاء للذهبي ٤ / ٣٤٣ تحقيق : مأمون الصاغرجي (ط ثانية
 بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) وفيات الأعيان لابن خلكان ٢ / ٢٩ والأعلام
 ١٢٥ / ٢ وشذرات الذهب ١ / ١٠٦ .
- (٦) اللسان (جراً) ١ / ٥٨٢ .
- (٧) الصحاح (قطع) ٣ / ١٢٦٧ .
- (٨) سورة العاديات ، آية ١١ .

وإذا كانت هذه القراءة مروية عن الأئمة ، لم يجوز نسبة ما ذكره المصنف إلى الحجاج ، وظاهر الحال يقتضى أنه قصد التلاوة بالرواية الشاذة ، لا الجرأة على كتاب الله تعالى .
كيف ، وقد نقل عنه أنه أجاز هذه القراءة ، ورويت عنه (١) ؟
قال "الكرمانى" فيما جمعه من شواذ القراءات : وحكى : "الضحاك" (٢) ، و"الحجاج بن يوسف" أن ربههم "بفتح الهمزة" ، "خبير" بغير لام .

ولأن فتحة الهمزة لو كان لسبق لسانه لم يتعمد المصير إلى حذف اللام من كتاب الله تعالى ، فإن لإثباتها - مع فتح الهمزة - وجهها من العربية .
قال صاحب "الاستغناء" (٣) أخبرنا "أبو جعفر" (٤) قال : حدثنا "على بن سليمان" (٥) عن "محمد بن يزيد" (٦) أنه يجوز فتح "أن" مع اللام ؛ لأنها زائدة ، دخولها كخروجها ، إلا أنها أفادت التأكيد ، وأيضاً فإنهم اتفقوا على أن اللام الزائدة ، قد تقع فى الخبر ، وذلك ما أنشده "قطرب" (٧) .

[٣٢] أَلَمْ تَكُنْ خُلِقْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ . . . أَنَّ مَطَايَاكَ لِمَنْ خَيْرُ الْمَطِيِّ (٨)

وقول الآخر :
[٣٣] أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَرَةٌ . . . تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقِيبَةِ (٩)

- (١) البحر المحيط ٨/٥٠٥ : "وقرأ الجمهور (إن) بكسر الهمزة (لخبير) باللام ، هو استئناف اخبار . . . قرأ أبو السمال والحجاج بفتح الهمزة ، واسقاط اللام . . ."
- (٢) الضحاك : أبو عاصم بن مخلد الشيبانى البصرى . توفي سنة ٢١٢ هـ . ينظر : تذكرة الحفاظ ٢/٣٦٦ ومعجم الأدباء ١٥/١٢ والأعلام ٣/٢١٥ .
- (٣) هو : محمد أبو بكر بن على بن أحمد الأديب المصرى النحوى المفسر ، توفي سنة ٣٨٨ هـ . ولم أعثر على كتابه .
- ينظر : طبقات القراء لابن الجزرى ٢/١٩٨ (ط الثالثة - بيروت ٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) ، وشدرات الذهب ٣/١٣٠ وانباء الرواة ٣/١٨٦ والبغية ١/١٨٩ ومعجم البلدان ١/١٢٧ .
- (٤) أبو جعفر : يزيد بن القمقاع ، أحد القراء المشهورين ، تابعى مشهور . توفي سنة ٣٢٢ هـ . ينظر : طبقات القراء ٢/٣٨٢ وفيات الأعيان ٦/٢٧٤ والأعلام ١/٢٤١ .
- (٥) على بن سليمان بن الفضل النحوى ، أبو الحسن الأخفش الأصغر ، قرأ على ثعلب ، والمبرد ، واليزيدى . من تصانيفه : شرح سيويه . توفي سنة ٣١٥ هـ . ينظر : وفيات الأعيان ٣/٣٠٣ وشدرات الذهب ٢/٢٧٠ ونزهة الألباء ١/٢٤٨ وانباء الرواة ٢/٢٧٦ والبغية ٢/١٦٧ والأعلام ٥/١٠٣ .
- (٦) هو : أبو العباس المبرد ، وسبقت ترجمته .
- (٧) قطرب : محمد بن المستنير بن أحمد ، أبو على النحوى ، لازم سيويه . من تصانيفه : الملل فى النحو ، إعراب القرآن . مات سنة ٢٠٦ هـ . ينظر : طبقات الزبيدي ١/٩٩ ، ونزهة الألباء ١/١١ ، وانباء الرواة ٣/٢١٩ والبغية ١/٢٤٣ والأعلام ٧/٣١٥ .
- (٨) رجز ، ولم أهدد لقائله ، وهو من شواهد : الخصائص ١/٣١٥ والخزانة ٤/٣٢٨ .
- (٩) من الرجز المشطور قاله رؤبة بن العجاج (ملحقات الديوان ١٧٠) وينسب لعنترة ابن عروس مولى ثقيف (الخزانة ٤/٣٢٩) .

[العطف على اسم "إِنَّ" بعد الخبر]

(فصل) "ولأن محل المكسورة وما عملت فيه الرفع، جاز في قولك: "إِنَّ زَيْدًا ظَرِيفٌ وَغَمْرًا" و"إِنَّ بَشْرًا رَاكِبٌ لَأَسْعِيدَا" أو "بَلْ سَعِيدَا" أن ترفع المعطوف عملاً على المحل (١)، قال جرير:

إِنَّ الْخِلَافَةَ وَالنَّبُوَّةَ فِيهِمْ وَالْمَكْرَمَاتُ وَسَادَةُ أَطْهَارُ

وفيه وجه آخر ضعيف، وهو عطفه على ما في الخبر من الضمير.

قوله: (ولأن محل المكسورة، وما عملت فيه) (٢) الرفع، جاز في قولك: "إِنَّ زَيْدًا ظَرِيفٌ وَغَمْرًا"، و"إِنَّ بَشْرًا رَاكِبٌ لَأَسْعِيدَا" أو "بَلْ سَعِيدَا" (٣) أن ترفع المعطوف. اعلم أن في هذا الكلام تقدماً وتأخيراً، إذ التقدير: جاز رفع المعطوف في هذه الصور الثلاثة؛ لأن محل المكسورة، وما عملت فيه الرفع. لكن المصنف توسع، وقدم ذكر العلة على ذكر معلولها، كما قال مثله: في "مباحث مجامعة لام الابتداء" (إِنَّ) المكسورة (٤).

قوله: (أن ترفع المعطوف).

"أَنَّ" وما عملت فيه في تأويل مصدر، وهو فاعل "جاز"، وتقديره: جاز رفع المعطوف.

= وهو من شواهد: الصحاح (شهرج) ١٥٩/١ وابن يعيش ١٣٠/٣، ٥٢/٧ وشرح التسهيل لابن مالك ورقة ٦٩ وشرح الكافية الشافية ١٥٠/١ والتذيل والتكميل لأبي حيان ٢ ورقة ٥٧ (مخطوط - دار الكتب المصرية رقم ٦٢ نحو) والجنسي الداني ١٦٥/١ والمغني لابن هشام ٢٣٠/١ تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد (مكتبة صبيح - القاهرة) وابن غنيل ٣١٣/١ تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد (ط ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م) واللسان (شهرج) ٢٣٥٢/٤ والعيني ١/٤٣٩، والخزانة ٤/٣٢٨، والهمع ١/١٤٠، والبهجة المرضية للسيوطي ١٢٤/١ والأشمنى ٢٨٠/١ والتصريح ١٧٤/١ والدرر ١١٧/١. الحليس: تصغير (حلس) وهو: كساء رقيق، يوضع تحت البرذعة، وهذه الكنية في الأصل كنية الأتان، وهي أنثى الحمار، أطلقها الراجز على امرأة. الصحاح (حلس) ٣/٩١١ شهيرة: الكبيرة الطاغية في السن. اللسان (شهرج) ٤/٢٣٥٢.

الشاهد فيه: "لعجوز" حيث زاد اللام في خبر المبتدأ، والذهاب إلى زيادة اللام أحد تخريجات في البيت، منها: أن "عجوز" خبر لمبتدأ محذوف، كانت اللام مقترنة به، وأصل الكلام: أم الحليس لهن عجوز.

فحذف المبتدأ، فالتصلت اللام بخبره. (ينظر: ابن يعيش ٣/١٣٠).

(١) زاد في الفصل المطبوع / ٢٩٥ (قال الله تعالى: إِنَّ اللَّهَ بِرَىِّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ).

(٢) سقط من المخطوطة، وثبت في ابن يعيش ٨/٦٦ والفصل المطبوع / ٢٩٥، وذكره الشارح في أثناء شرحه.

(٣) في المخطوطة (سعيد) بالرفع، وهو تحريف، لتعارضه مع ما ذكر بعده.

(٤) ينظر: ص ١٢٦ من التحقيق.

وقد ذكر من حروف العطف ثلاثة : الواو ، ولا ، ول .

قوله : (حملا على المحل) .

اعلم أنه أطلق المحل ، وللنحويين فيه اختلاف قول :

منهم من يقول : إن المراد بالمحل إنما هو موضع اسم " إن " لا غير ؟

ومنهم من يقول : إن المراد بالمحل " إن " مع اسمها جميعا (١) .

والى هذا أشار المصنف أول الفصل ، فيحمل إطلاقه - ههنا - على ما / ٣١٤ ب

ذكره أولا ، واحتج على جواز رفع المعطوف بقول جرير :

[٣٤] إِنَّ الْخِلَافَةَ وَالنُّبُوَّةَ فِيهِمْ . . . وَالْمَكْرَمَاتُ وَسَيَادَةُ أَطَهَارُ (٢)

الشاهد فيه : أنه عطف " المكرمات " بالواو على محل " إِنَّ الْخِلَافَةَ " وحلها الرفع ،
فلذلك رفع " المكرمات " .

(١) يقول الرضى فى شرح الكافية ٣٥٢/٢ ، ٣٥٣ : " . . . يقول بعضهم - كما قال المصنف - يعطف على اسم المكسورة بالرفع .

بعضهم يقول : على موضع " إن " مع اسمها ، كما قال الجزولى .
وكان الأول نظر إلى أن الاسم هو الذى كان مرفوعا قبل دخول " إن " ودخولها عليه كالدخول ، فيبقى على كونه مرفوعا ، لكن محلا ، لاشتغال لفظه بالنصب ، فـ " إن " كـ " اللام " فى " لزيد " ولاشك أن المرفوع فيه هو " زيد " وحده ، لا الاسم مع الحرف الداخلى عليه ، فكذا ينبغى أن يكون الأمر مع " إن " .
ومن قال : على موضعها مع اسمها ، نظر إلى أن اسمها لو كان وحده مرفوعا المحل ، لكان وحده مبتدأ ، والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم ، واسمها ليس بمجرد .
والجواب أنه باعتبار الرفع مجرد ، لأن " إن " كالعدم باعتباره ، وإنما يعتد بها إذا اعتبرت النصب ، ويشكل عليه بأن " إن " مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل ، لكانت مع اسمها مبتدأة ، والمبتدأ هو الاسم المجرد - على ما ذكرنا - وهى مع اسمها ليست اسما ، فالأولى أن يقال : العطف بالرفع على اسمها وحده

وابن الحاجب فى كتابه الإيضاح ٢٨٨/٢ يسرى بين القولين ، حيث يقول :
" ووجه العطف على المحل أن موضع " إن " وما عملت فيه رفع ، لكون المعنى لم يتغير ، فجاء العطف لذلك .

ولو قيل : إن العطف على محل " زيد " على تقدير زيادة " إن " لكان حسنا ؛ لأن هذا مشبه بقولهم : " ليس زيد بقائم ولا قاعدا " ، و " لسنا بالجبال ولا الحديدا " ، والأمران مستقيمان

أما ابن يعيش ٨ / ٦٧ فيرى جواز الرفع بالعطف على موضع " إن " ؛ لأنها فى موضع ابتداء .

(٢) من الكامل ، ولم أعثر عليه فى الديوان ، وجرير : هو ابن عطية بن حذيفة ، من بنى كلب بن مرسوع (الشعر والشعراء ٣٧٤/١ والمؤتلف ٧١ / والخزانة ١ / ٣٦) ، والبيت من شواهد : الكتاب ١٤٥ / ٢ وحواشى الزمخشري ٥٦ / وابن يعيش ٨ / ٦٦ والعينى ٢٦٣ / ٢ .

قوله : (وفيه وجه آخر ضعيف ، وهو العطف على ما في الخبر من الضمير) .

اعلم أن الضمير المجرور في قوله : " وفيه " يعود إلى رفع المعطوف ، لا إلى خصوص قول جرير .

وفي إعراب المعطوف على اسم " إن " بعد تمامها بالخبر ثلاثة أوجه :

الأول : أنه منصوب ، حملا على اللفظ .

والثاني : أنه مرفوع بالعطف على محل " إن " المكسورة واملت فيه .

والثالث : أنه غير معطوف على المكسورة واملت فيه ، وإنما هو معطوف على الضمير المستتر في الخبر ، وهو قولك : " ظريف " في المثال الأول ، و " كريم " في المثال الثاني .

والضمير الذي تضمنه الجار والمجرور في البيت ، وهو الضمير المستتر في الخبر عائد إلى اسم " إن " .

ووجه ضعفه : ما ذكرناه - فيما تقدم - من أنه لا يستقيم العطف عليه ، إلا بعد

تأكيده .

فإن قلت : لم أهمل المصنف ذكر المذهب الثالث ، وهو : نصب الاسم المعطوف ، حملا على اللفظ ؟

قلت : إنه سلك في هذا مسلكه في " رب " ، واكتفى بذكره منصبا - فيما ذكره

من المثالين الأولين - عن النص على كونه منصبا .

(١) ينظر : عرائس المحصل ورقة ٢٦٠ (مخطوط) .

["لَكِنَّ" مثل : "إِنَّ" في العطف على الاسم بعد الخبر]

• و (لَكِنَّ) تشايح (إِنَّ) في ذلك ، دون سائر أخواتها .
 • وقد أجرى "الزجاج" الصفة مجرى المعطوف ، وحمل عليه قوله تعالى (١) :
 "قُلْ إِنْ رَأَى يَدْفِعُ بِالْحَقِّ عَلَامُ الْغُيُوبِ" ، وأباء غيره .
 وإنما يصح الحمل على المحل بعد مضي الجملة ، فإن لم تضي لزمك أن تقول :
 "إن زيدا وعمرا قائمان" بنصب "عمرو" لا غير .

قوله : (و "لَكِنَّ" تشايح "إِنَّ" في ذلك ، دون سائر أخواتها) .

اعلم أن المراد من المشايحة : المصاحبة والمتابعة (٢) .

قال "أبو البركات" : إنما اختص بجواز العطف على المحل ، وامتنع ذلك في أخواتها ؛
 لأنها لم يغيرا معنى الابتداء ، بخلاف أخواتها ، فإن "كَأَنَّ" للتشبيه ، و "كَانَتْ"
 للتمني ، و "لَعَلَّ" للترجي ، وأما "لَكِنَّ" فهي وإن كانت للاستدراك ، فإنها لا تغير معنى
 الابتداء (٣) .

كما ذكرناه أول الباب في مباحث "كأنما" و "ليتما" (٤) .

قوله : (وقد أجرى "الزجاج" الصفة مجرى المعطوف ، وحمل عليه قوله تعالى :
 "قُلْ إِنْ رَأَى يَدْفِعُ بِالْحَقِّ عَلَامُ الْغُيُوبِ" (٥)) .

اعلم أن "الزجاج" يقول : "إِنَّ" علام مرفوع ، وهو صفة "رأى" ورفعها باعتبار
 محل الموصوف ، فإن محله رفع ، وحجته أنه يجوز في باب النداء في قولك : "يا زيد
 الظريف" بنصب "الظريف" حملا على المحل .

وكذلك يرفع "علام الغيوب" حملا على محل "رأى" ؛ لأنه استقر على
 معنى الابتداء ، ولا يستقر عليه إلا بعد مضي الخبر (٦) .

(١) سقط من ابن يعيش ٦٢ / ٨ (٢) الصحاح (شيع) ٣ / ١٢٤٠ .

(٣) الانصاف ١ / ٢١٧ وأسرار العربية ٦٢ / ٠ .

(٤) ينظر ص (٦) من التحقيق .

(٥) سورة سبأ ، آية ٤٨ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وأغريبه للزجاج ، ورقة ٩٣ ب من النسخة ٢٥٠ تفسير -
 معبد المخطوطات العربية ونصه : "ومن رفع (علام الغيوب) فهو على وجهين :
 أحدهما : أن يكون صفة على موضع (إِنَّ رَأَى) . . . ويجوز الرفع على البدل فسي
 (يَقْذِفُ بِالْحَقِّ) . . . ينظر : المقتضب ٤ / ١١٤ والبيان لابن الأنباري ٢ / ٢٨٣
 والكشاف ٣ / ٤٦٢ والحواشي ٥٦ / ١٣٦ وابن يعيش ٨ / ٦٨ والبحر
 المحيط ٧ / ٢٩٢ وشرح الرضى ٢ / ٣٥٤ .

قوله : (وأباه غيره) فيه ضميران :

الأول : يرجع إلى (إجراء) الصفة مجرى المعطوف) .

والثاني : يعود إلى (الزجاج) .

قال " عبد المجيد " : مذهب " سيويه " وأكثر النحويين أنه لا يجوز جعله صفة ،

لما فيه من الفصل بين الصفة والموصوف بخبر " إن " (١)

فإن قلت : لأى شئ يرتفع " علام الغيوب " ؟

قلت : لرفعه خمسة أوجه :

الأول : أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو علام الغيوب .

الثاني : أن يكون خبرا ثانيا .

الثالث : أن يكون بدلا من الضمير فى " يقذف " .

الرابع : قاله فى الحواشى : إنه محمول على الضمير فى " يقذف " على طريق

البيان (٢) .

الخامس : قال " عبد المجيد " هو فاعل " يقذف " ، وحينئذ لا يكون فى " يقذف "

ضمير ، واستغنى عن العائد إلى " رى " ؛ لأن الثانى هو الأول فى

المعنى (٣) .

(١) الكتاب ٢ / ١٤٧ : " وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين : " قل إن رسى

يقذف بالحق علام الغيوب " ، و " علام الغيوب " راس ، و " علام الغيوب " ارتفاعه على مذهب

ويقول الزمخشري فى الحواشى ٥٦ / : " و " علام الغيوب " ارتفاعه على مذهب

" سيويه " : إما على المدح ، أو يكون محمولا على الضمير فى " يقذف بالحق " ،

على طريق البيان عنه . وإن شئت على جهة البدل .

وانما لم يجزأ أن يجعل " علام الغيوب " صفة ؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف ، فلا يجوز

الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف

(٢) ينظر : المرجع السابق .

(٣) يقول ابن الحاجب فى كتابه الإيضاح ٢ / ١٨١ : " . . . وهذا الذى صار إليه

الزجاج ليس بشئ " ، فإنه يمكن حمل الآية على ما ذكره ، وهو أن يكون (علام

الغيوب) خبرا بعد خبر ، أو خبر مبتدأ محذوف ، أو بدلا من الضمير فى (يقذف) ،

أو فاعلا لـ (يقذف) على أن لا ضمير فيه ، واستغنى عن العائد ، لأن الثانى

موافق للأول فى المعنى

قال في الكشف: "وهي" الغيوب "بالحركات الثلاث، فالغيب كالبيوت، والغيبوب كالصبور، والغيبوب كيبؤوض بالكسر.

ومعنى يقذف بالحق: يلقيه وينزله إلى أنبيائه، أى: يرمى به الباطل فيدمغه، وبزهقه (١).

قوله: (وانما يصح الحمل على المحل بعد مضي الجملة، فإن لم تمض لزمك أن تقول: "إن زيدا وعمرا قائمان" بنصب "عمرو" لاغير).

اعلم أن هذه المسألة قد اختلف فيها البصريون والكوفيون: فذهب أهل: أنه يجوز العطف على موضع اسم "إن" قبل تمام الخبر، لكنهم اختلفوا فيما بينهم.

فذهب "الكسائي" إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان اسم "إن" يظهر فيه عمل "إن" كقولك: "إن زيدا وعمرو قائمان" أو لم يظهر، كقولك: "إنك ومكر منطلقان".

وذهب "الفراء" إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل "إن". ومذهب أهل البصرة: امتناع العطف على المحل قبل تمام الجملة مطلقا، لأنك إذا قلت: "إنك وزيد قائمان" يقتضى أن يكون "زيد" مرفوعا بالابتداء، ويكون الابتداء عاملا في خبر "زيد"، وتكون "إن" أيضا عاملة في خبرها، فيعمل عاملان في معمول واحد، وأنه ممتنع (٢).

(١) الكشف ٥ / ٧٣.

(٢) الإنصاف ١ / ١٨٥: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع "إن" قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك:

فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل "إن" أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: "إن زيدا وعمرو قائمان"، و"إنك ومكر منطلقان".

وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل "إن".

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال. وينظر: معاني القرآن للفراء ١ / ٣١٠ وأسرار العربية ٦٣ / وما بعده والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ١٨١، ١٨٢ وابن يعيش ٨ / ٦٨، ٦٩ وشرح الرضى على الكافية ٢ / ٣٥٤، ٣٥٥.

"وزعم" سيويه "أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : "إنهم أجمعون ذاهبون" ،
و "إنك وزيد ذاهبان" ، وذلك (١) أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : "هم"
كما قال :

..... ولا سابق شيئا (٢)

قال (٣) : وأما قوله تعالى : "وَالصَّابِقُونَ" فعلى التقديم والتأخير ، كأنه ابتداء
والصابئون "بعد ماضى الخير" ، وأنشد :
وَلَا فَاعْلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بَغَاةٌ مَابَقِينَا فِي شِقَاقِ

قوله : (وزعم "سيويه" أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : "إنهم أجمعون
ذاهبون" و "إنك وزيد ذاهبان" وذلك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال :
"هم" ، كما قال : "لا سابق شيئا"

اعلم أن مذهب "سيويه" لما كان امتناع العطف على المحل قبل ماضى الخبره
وامتناع حمل اللفظ المؤكد للاسم على المحل ، حكم بغلط من حمل المعطوف والمؤكد
على المحل .

والصواب عنده أن يقال : "أجمعين" فى الصورة الأولى ، و "زيدا" بالنصب
فى الصورة الثانية ، والعلة فى ذلك ما ذكرناه (٤) .

قوله : (وذلك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : "هم") .

اعلم أنه لما غلطهم ، أشار إلى المأخذ الذى اعتمدوه فى ذلك ، وقال : إنهم
تصوروا فيه معنى الابتداء ، وقدروا "إن" المكسورة مفقودة ، وكأنه قال : "هم
أجمعون ذاهبون" ، و "أنت وزيد ذاهبان" ، وحينئذ يكون المؤكد جرى على اسم
مرفوع ، ولذلك يكون العطف جاريا على اسم مرفوع .

ثم إنه لما ذكر هذا التأويل ، قال : وليس بمستبعد تقدير الموجود فى اللفظ
معدوما فى التقدير ، كما أنه لم يستبعد تقدير المفقود فى اللفظ ثابتا فى التقديره

وذلك مثل قول / الشاعر :

[٣٥] بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مَدْرِكَ مَاضِي وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا (٥)

(١) فى ابن يعيش ٦٩/٨ [وذلك] .

(٢) زاد فى الفصل المطبوع / ٣٩٦ [إِذَا كَانَ جَائِيًا] .

(٣) سقط من الفصل المطبوع / ٣٩٦ .

(٤) الكتاب ١٥٥/٢ . وينظر ص ١٤٠ من التحقيق .

(٥) من الطويل ، قاله : زهير بن أبى سلمى (الديوان ١٠٧) وهو شاعر جاهلى ،

الشاهد فيه : أن قوله : " سابق " مجرور ، معطوف على خبر " ليس " ، وهو قوله :
 " مدرك ماضى " ، وهو منصوب ، إلا أن الشاعر تصوفه دخول الباء الداخلة
 على خبر " ليس " ، وأن " مدرك " مجرور بها ، فكأنه قال : " لست بمدرك " ، ثم
 عطف عليه " سابق " .

قال " يوسف بن الحسن " (١) : " البيت [فى الكتاب] (٢) منسوب إلى " صرمة
 الأنصارى " ، وهو ينسب إلى " زهير بن أبى سلمى " (٣) .

ومعنى : بدالى : ظهر لى أنى لست مدرك ما فاتنى .
 و " أنى " وما اتصل به فى موضع رفع ؛ لأنه فاعل " بدا " .
 يعنى : أنه ظهر له العلم بأنه لا يدرك ما فاتته من الأشياء الماضية ، ولا يفوته
 ما قدر عليه من الأشياء الجائئة .
 ويروى : ولا سابقى شئ " .

ولاحجة فى هذه الرواية على الوجه الذى أراد " سيبويه " (٤) .
 قوله : (قال : وأما قوله تعالى : " وَالصَّابِقُونَ " فعلى التقديم والتأخير ، كأنه ابتداء
 " والصابئون " بعد ماضى الخبر) .

اعلم أن مضمون هذا الكلام سؤال وجوابه .
 بيان ذلك أن " سيبويه " لما غلط الذين عطفوا على المحل قبل تمام

كان رواية أوس بن حجر ، وعاش مجبا للسلام (الشعر والشعراء ٧٦/١ والخزانة
 ٣٧٥/١) والبيت من شواهد : الكتاب ١٦٥/١ برواية (ولا سابقا) وفيه البيت
 منسوب إلى زهير . والكتاب أيضا ١٥٥/٢ (ولا سابق) بدون نسبة ، ونسبه
 سيبويه فى الكتاب ٣٠٦/١ إلى " صرمة الأنصارى " (ولا سابق) ، والخصائص
 ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، والإنصاف ١٩١/١ ، ٣٩٥ ، ٢٤ / ٥٦٥ وأسرار العربية ٦٤/
 وابن يعيش ٥٢/٢ والمغنى ٩٦/١ والعينى ٢٦٢/٢ ، ٣٤ / ٣٥١ والخزانة
 ٦٦٥/٣ ، والهمع ١١٤١/٢ والدردر ١٩٥/٢ .

(١) فى المخطوطة : [يوسف بن محمد] وهو تحريف ، والصواب ما أثبتته . وربما يكون
 تحريف لـ [يوسف أبو محمد] وهو : يوسف بن الحسن بن السيرافى ، ويلقب
 " أبو محمد " . ينظر : البغية ٣٥٥/٢ .

(٢) سقط من المخطوطة .

(٣) نسب سيبويه البيت فى الكتاب ١٦٥/١ إلى زهير ، كما نسبته فى ٣٠٦/١ إلى
 صرمة الأنصارى .

(٤) نص كلام يوسف بن الحسن بن السيرافى فى شرح أبيات الكتاب ٥٤/١ .

[خبر "إن"]^(١). قيل له : كيف يستقيم منك الحكم بأنه غلط ، وقد نطق به القرآن في قوله : "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ، وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَعَمِلَ صَالِحًا ، فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ، وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ" (٢) .

فإن "الصابئون" مرفوع بالعطف على اسم "إن" وهو قوله :
 "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا" ، وهذا العطف قبل تمام خبر "إن" ، فإن خبرها قوله تعالى :
 "فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ" ؟

فأجاب بأن "الصابئون" ليس مرفوعا بالعطف على محل اسم "إن" ، وإنما هو في نية التأخير عن الخبر (٣) .

قال في "الكشاف" : "الصابئون" رفع على الابتداء ، وخبره محذوف ، والنية به التأخير عن اسم "إن" ، وخبرها ، وكأنه قيل : "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ، وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى حَكَمَهُمْ كَذَا ، وَالصَّابِئُونَ كَذَلِكَ" ، وهو عطف جملة ، ولا محل لها من الإعراب ، حملا على التي عطف عليها ... (٤)

فإن قلت : فالتقديم والتأخير لا يكون إلا لفائدة ، فما الفائدة في التقديم ههنا ؟

قلت : فائدته التنبيه على أن الصابئين يتاب عليهم — إن صح منهم الإيمان والعمل [الصالح] (٥) — فما الظن بغيرهم .

وذلك أن "الصابئين" أصبر هو "أصبر هو" المعدودين في الآية — في القتال — وأشد هم كفرا وطفيانا .

وسموا "صابئين" ، لأنهم صبئوا عن الإسلام ، وخرجوا عنه (٦) .
 وقد استشهد "سيويه" على ما ذكره من التأويل بقول بشر بن أبي خازم :

- (١) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٢) سورة المائدة / ٦٩ .
- (٣) الكتاب ٢ / ١٥٥ .
- (٤) الكشاف ٢ / ٣٩ .
- (٥) سقط من المخطوطة .
- (٦) الكشاف ٢ / ٣٩ .

[٣٦] إِذَا جُزَّتْ نَوَاصِي آلَ بَدْرٍ فَادُّوْهَا وَأَسْرَى فِي الشَّقَاكِ
وَلَا فَاعْلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بَغَاةٌ مَابَقَيْنَا فِي شَقَاكِ

الشاهد فيه : أنه أتى بعد اسم "إِنْ" ، وهو ضمير منصوب بـ "وأنتم" وهو ضمير مرفوع (٢) ، ولو عطف على الاسم ، لوجب أن يقول : "واياكم" ، ولكنه قدره متأخرا عن الخبر .

وسبب هذا الشعر أن قوما من آل بدر الفزاريين جاؤوا بنى لأم من طيء ، فعمد بنو لأم إلى الفزاريين ، فجزوا نواصيههم ، وقالوا : قد مننا عليكم ، ولم نقتلكم - ونوفزارة حلفاء بنى أسد - فغضب بنو أسد لأجل ما صنع بالبدريين .

فقال "بشر" هذه القصيدة ، يذكر فيها ما صنع بينى بدر ، ويقول للطائيين : فإذا قد جزت نواصيههم ، فاحملوها ، وأطلقوا من أسرتم منهم . فإن لم تفعلوا ، فاعلموا أنا نبغيكم ونطلبكم ، فإن أصبنا منكم أحدا ، طالبتنونا به ، فصار كل واحد منا يبغي صاحبه .

والشقاق : العداوة (٣) .

يقول : نبقي أبدا متعادين (٤) .

فإن قلت : فما فائدة تقديم "أنتم" على خبر "أن" - ههنا - لأن إخراج الشئ عن موضعه المستحق له ، وتقديمه عليه ، لا يكون إلا لحكمة وفائدة ؟ قلت : فائدته : التشبيه على أن المخاطبين أوفل في الوصف بالبغاة من قومه ، حيث عاجل بذكرهم قبل الخبر الذي هو "بغاة" ، لئلا يدخل قومه في البغى قبلهم ، مع كونهم أوفل فيه منهم ، وأثبت قدما .

(١) من الوافر ، قالهما الشاعر في قصيدة يهجو بها أوس بن حارثة (الديوان ١٦٥) ، وروايته : (فإذا) في موضع (إذا) و (حينئذ) في موضع (بقينا) . ومشر : شاعر جاهلي من بنى أسد ، شهد حرب أسد وطى ، (الشعر والشعراء ١٩٠/١) والمؤتلف ٦٠ ، والخزانة ٢٦٢/٢ . والبيت الثاني من شواهد : الكتاب ١٥٦/٢ ومعاني القراء ٣١١/١ والكشاف ٣٩/٢ والحواشي ٥٦ والإنصاف ١٩٠/١ وأسرار العربية ٦٣ والتخميم ٢ ورقة ١٣٧ وإيضاح ابن الحاجب ١٨٤/٢ وابن يعيش ٧٠/٨ ومشر الخ الكافية الشافية ١٥٩/١ والمعنى ٢٧١/٢ والخزانة ٣١٥/٤ .

(٢) يقول الزمخشري في الحواشي ٥٦/١ "عطف (وأنتم) وأنه ضمير مرفوع على (أنا) وأنه ضمير منصوب ، بالتقديم والتأخير ، كأنه قال : (أنا بغاة وأنتم كذلك) وأجاز الأعلام أن يكون خبر (أن) محذوفا ، دل عليه خبر البتداء الذي بعدها . وأجاز القراء وشيخه الكسائي أن يعطف بالرفع على اسم (أن) قبل أن يذكر الخبر ، فيقول : "أنتي وزيد على فاق" قياسا على ظاهر هذا الشاهد . ينظر : تعليق الأستاذ عبد السلام هارون على الكتاب ١٥٦/٢ وأسرار العربية ٦٣ وابن يعيش ٦٩/٨ .

(٣) اللسان (شقق) ٢٣٠١/٤ .

(٤) اعتمد الشارح في بيان الشاهد والمعنى على شرح ابن السيرافي لأبيات الكتاب ٣٠/٢ .

[لاتدخل "إِنَّ" على "أَنَّ"]

(فصل) "ولا يجوز إدخال (إِنَّ) على (أَنَّ) فيقال : "إِنَّ أَنْ زَيْدًا فِي الدَّارِ" ، إلا إذا فصل بينهما ، كقولك : "إِنَّ عِنْدَنَا أَنْ زَيْدًا فِي الدَّارِ"

قوله : (ولا يجوز إدخال "إِنَّ" على "أَنَّ" فيقال : "إِنَّ أَنْ زَيْدًا فِي الدَّارِ" ، إلا إذا فصل بينهما ، كقولك : "إِنَّ عِنْدَنَا أَنْ زَيْدًا فِي الدَّارِ" .

قال في "الحواشي" : إنما كان كذلك من قبل أنهم كرهوا اجتماع حرفين ، فلمَّا فصل [بينهما (١)] بالظرف زال المانع ، واستقام الكلام .
فإن كسرت الثانية - أيضا - استقام الكلام من غير فصل ، وأفاد زيادة التوكيد (٢) .

-
- (١) زيادة للتوضيح .
(٢) لم أعر عليه في الحواشي ، وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١٨٦/٢ وابن يعيش ٧١/٨ .

[تخفيف "إِنْ" و "أَنَّ"]

(فصل) "وتخففان" فيبطل عملهما ، ومن العرب من يعملهما والمكسورة أكثر إعمالا ، ويقع بعدهما الاسم والفعل ، والفعل الواقع بعد المكسورة يجب أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، وجوز الكوفيون غيره . وتلزم المكسورة اللام في خبرها ، والمفتوحة يعوض عما ذهب منها أحد الأحرف الأربعة : حرف النفي ، وقد ، وسوف ، والسين .

تقول : "إِنْ زَيْدٌ لَمَنْطَلِقُ" ، وقال الله تعالى : "وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ" ، وقرئ : "وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُؤْتِيَهُمُ" على الإعمال ، وأنشدوا :
فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي . . . فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ
وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : "وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَافِلِينَ" ، وقال : "وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمَنِ الْكَاذِبِينَ" ، وقال : "وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ" .
وأنشد الكوفيون :

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا . . . وَجِيتَ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ
وَرَوَى : "إِنْ تَزِينَكَ لِنَفْسِكَ ، وَإِنْ تَشِينَكَ لِهَيْبِهِ" .
وتقول [في المفتوحة (١)] : "علمت أن زيد منطلق" ، والتقدير : "أنه زيد منطلق" . وقال الله تعالى : "وَأَخْرَدُوا عَنْهُمْ أِنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ" .
وقال :

فِي فِتْنَةٍ كَسِيفٍ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا . . . أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ
و "علمت ألا يخرج زيد ، وأن قد خرج ، وأن سوف يخرج ، وأن سيخرج" . قال الله تعالى : "أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ" ، وقال الله تعالى : "عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى" .

قوله : (وتخففان فيبطل عملهما) .

اعلم أن مضمون هذا الفصل شطران :

الأول : في ذكر مسأله . والثاني : في تحرير أمثلة تلك المسائل .

الشرط الأول : في المسائل ، وهي ست :

السؤال الأولي : أن المكسورة والمفتوحة جميعا إذا خفف كل واحد منهما ، يبطل عمله عند الأكثرين ، واحتجوا على ذلك بأوجه ثلاثة :

أولها : قاله " أبو محمد " : إن التخفيف والكف فيهما بمنزلة التعليق في باب أفعال القلوب ؛ لأن الاسمين أصلهما الابتداء والخبر .
فإذا دخل على " إن " و " أن " ما يغيرهما عما هما [عليه] ^(١) عاد الاسم والخبر إلى أصلهما ^(٢) .

وثانيها : قاله " أبو البركات " : " إِنَّ " المشددة إنما عملت ؛ لأنها أشبهت الفعل الماضي في عدد الحروف ، وفي خصوص الحركة — كما قررناه أول الباب — فإذا خففت ، فقد زال الشبه الموجب للإعمال ، فبطل عملها ، لنزول موجه ^(٣) .

وثالثها : قاله " عبد المجيد " : علتها أن المشددة من عوامل الأسماء ، والمخففة من عوامل الأفعال ، فمن المناسب ألا تعمل المخففة في الأسماء ، كما لا تعمل المشددة في الأفعال ؛ لأن عوامل أحد القبيلين / لا يعمل في الآخر ^(٤) .
قوله : (ومن العرب من يعملهما) .

اعلم أن عبارة المصنف توهم أن الإعمال مرجوح بالنسبة إلى الإلغاء والإبطال .
وعبارة صاحب المشرق توهم أنه لا ترجيح ، قال : إذا خففتها فالتكلم بالخيار في إبقائهما على حالهما من العمل ، أو رفع ما بهما على الابتداء والخبر .
فمن أعلمهما نظر إلى الأصل ، ولأن الحذف لا يوجب إبطال العمل ؛ لأن " أن " محمولة على الفعل في العمل ، والفعل يعمل بعد الحذف ، كما يعمل قبله ، نحو :
" لم يكن ، ولم يك " و " يال ، ولم يال " .
قال في كتاب الإنصاف : ذهب الكوفيون إلى أن المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم .
وذهب البصريون : إلى أنها تعمل ^(٥) .

- (١) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٢) التخمير ٢ ورقة ١٣٧ .
- (٣) الإنصاف ١/ ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٩٥ .
- (٤) يقول أبو البركات الأنباري في الإنصاف ١/ ١٩٥ ، ١٩٦ : " .. ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك ؛ لأن " إِنَّ " المشددة من عوامل الأسماء ، و " إِنَّ " المخففة من عوامل الأفعال ، فينبغي ألا تعمل المخففة في الأسماء ، كما لا تعمل المشددة في الأفعال ؛ لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء ، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال .. " .
- (٥) الإنصاف ١/ ١٩٥ .

.....
المسألة الثانية : أن القائلين بالإعمال ، قالوا ، إن المكسورة أكثر إعمالا من المفتوحة ، واحتجوا على ذلك ، فقالوا : إنما كانت أكثر إعمالا ، لاستقلالها بغائدها ، ولذلك بقيت مع الجملة على حالها .

بخلاف المفتوحة ، فإنها مستضعفة ، ولذلك انقلبت مع معموليها إلى المصدر .
المسألة الثالثة : أن كل واحدة من المكسورة والمفتوحة ، تختص بالأسما ، قبل التخفيف ومعد ، ويجوز أن تدخل — أيضا — على الأفعال ، كما سنبينه بالمثال .
 وعلّة ذلك أنه لما بطل عملها ، كانت من قبيل الحروف التي لا عمل لها ، الداخلة على الاسم والفعل ، كحروف العطف وغيرها .

المسألة الرابعة : أن الفعل الذي تدخلان عليه ، يجب أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، نحو : " كان " الناقصة وأخواتها ، وأفعال القلوب . خلافا لأهل الكوفة ^(١) ، وذلك لأن هذه الحروف الأصل فيها أن تدخل على المبتدأ والخبر ، فإذا دخلت على الفعل ، ناسب أن يكون ذلك فعلا داخلا على المبتدأ وخبره ، حتى لا يفوتها الدخول على ما يقتضيان .
المسألة الخامسة : أنه يلزم المكسورة اللام في خبرها .

قال " أبو سعيد " : وأما " إن " المخففة التي للإيجاب ، فهي مخففة عن الثقل ، فإن بقيت على إعمالها ، لم يحتج إلى اللام ، كما لا يحتاج في الثقل ، كقولك :
 " إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ " .

وان شئت أدخلت اللام ، فقلت : " إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ " ، ولا تدخل إلا على اسم وخبر . وان خففتها ولم تعطها ، لزم اللام فيما بعدها ، للدلالة على الفرق بينهما .
 وبين " إِنْ " التي في معنى " الجحد " ، ودخلت على الاسم والفعل ^(٢) .

(١) ابن يعيش ٨ / ٢٦ : " وأما قوله : يَا لَوِ رَيْكَ إِنْ قَتَلْتَ النَّحْ فَأَنْشُدْهُ الكوفيون شاهدا على إيلاء (إِنْ) المكسورة فعلا من غير الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر . " .

وينظر : شرح الرضى على الكافية ٢ / ٣٥٨ ، ٣٥٩ .
 (٢) شرح الكتاب ٤ / ١١١ زاد أبو سعيد : " .. فالاسم كقولك : " إِنْ زَيْدٌ لَذَاهِبٌ " والفعل : " إِنْ قَامَ لَزَيْدٌ " .
 ومنه قوله عز وجل : " إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا " ، وقوله عز وجل : " وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ ، لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ " . " .

المسألة السادسة : أن المفتوحة إذا خفت عوض عما ذهب منها أحد الأحرف الأربعة : حرف النفي ، وسوف ، والسين ، وقد^(١) .

اعلم أنهم لما خففوها ، ذهب منها الحرف الثالث ، وهو : النون المفتوحة ، فعوضوها بأحد هذه الأحرف الأربعة ،

قال " أبو البركات " علة ذلك أنهم جعلوها عوضاً مما لحق " أن " من التغيير ، وكان التعويض مع الفعل أولى من الاسم ، وذلك لأن " أن " لحقها مع الاسم ضرب واحد من التغيير ، وهو الحذف ، ولحقها مع الفعل ضربان : الحذف ، ووقوع الفعل بعدها . فلهذا كان التعويض مع الفعل أولى من الاسم^(٢) .

الشرط الثاني : في تحرير أمثلة هذه المسائل ، وهي تسعة عشر مثلاً ، منها عشرة في المكسورة ، وتسعة في المفتوحة على ما سنفصله لك .

الصف الأول : في المكسورة المخففة ، وضروب أمثله ثلاثة :

الضرب الأول : في " إِنْ " المخففة المكسورة الداخلة على الاسم ، وأمثله ثلاثة :
الأول : " إِنْ زَيْدٌ لَّنُطَلِّقَ " .

الشاهد فيه : أن المكسورة مخففة ، وقد ألغيت عن العمل ، وصار ما بعدها مرفوعاً بالابتداء والخبر ، ووجب دخول اللام [المفتوحة]^(٣) في خبرها ، للدلالة على الفرق بينها وبين " إِنْ " التي للجدد .

قال " عبد المجيد " : إنما لزمت اللام الخبر ، لتدل على أنك أردت الإيجاب ، وتكون بمنزلة قولك : " زيد قائم " كما تقول : " ما زيد قائم " ^(٤) .

قال الله تعالى : " إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ " ^(٥) .

الثاني : قوله تعالى : " وَإِنْ كَلَّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ " ^(٦) .

(١) الإنصاف ٢٠٤/١ يقول أبو البركات : " .. إلا أنها لا تخفف مع الفعل إلا مع أحد أربعة أحرف ، وهي : لا ، وقد ، وسوف ، والسين .. " .

(٢) الإنصاف ٢٠٥/١ .

(٣) في المخطوطة [المكسورة] وهو تحريف ، لأن اللام في الحقيقة مفتوحة .

(٤) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١٩١/٢ وابن يعيش ٧١/٨ ، ٧٢ .

(٥) سورة الملوك ، من الآية / ٢٠ .

(٦) سورة يس ، آية / ٣٢ .

اعلم أن "ابن عامر" (١) و "عاصم" (٢) و "حمزة" (٣) شددوا الميم ،
وذلك أنهم جعلوا "إِنَّ" بمعنى "ما" و "لَمَّا" بمعنى "إِلَّا" ، والمعنى : ما كل
إلا جميع لدينا محضرون .
وهذا التأويل ليس من قبيل ما نحن فيه ،

وقرأ باقى الثانية "لَمَّا" بالتخفيف ، وهو متعلق الاستشهاد فى هذا الفصل .
وذلك أن "إِنَّ" هى المخففة من الثقيلة ، والشأن ، أو الحدث مضمرة ، والسلام
فى "لَمَّا" هى الفارقة بين "إِنَّ" المؤكدة ، وبين "إِنَّ" النافية ، و "ما" زائدة ،
والتقدير : "وان الأمر والشأن كل لجميع لدينا محضرون" (٤) .
الثالث : قوله تعالى : "وَأَنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوقِنَهُمْ" (٥) .

(١) ابن عامر : عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة ، من القراء السبعة ،
وأعلاهم سندا . ولد سنة إحدى وعشرين من الهجرة . وقيل سنة ثمان منها . توفى
بدمشق فى يوم عاشوراء سنة ١١٨ هـ . ينظر : طبقات القراء ٤٢٣/١ وتاريخ
القراء العشرة / ٢١ .

(٢) عاصم : هو عاصم بن أبى النجود ، وقيل : اسم أبيه عبد الله ، وكنيته : أبوالنجود ،
وهو أسدى كوفى ، وأحد القراء السبعة ، وتابعى جليل . توفى آخر سنة ١٢٧ هـ
بالكوفة . ينظر : طبقات القراء ٤٣٦/١ وتاريخ القراء العشرة / ٢٥ .

(٣) حمزة : ابن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفى التميمى ، وكنيته : أبو عماره ،
وهو شيخ القراء ، وأحد الأئمة السبعة .
ولد سنة ٨٠ هـ ، وأدرك الصحابة بالسن ، فيحتمل أن يكون رأى بعضهم ، فيكون
من التابعين . توفى سنة ١٥٦ هـ عن ٧٦ سنة .

ينظر : طبقات القراء ٢٦١/١ وتاريخ القراء العشرة / ٢٨ .
(٤) يقول القيسى فى كتابه : الكشف عن وجوه القراءات ٣٢ / ٢ : "قوله : (لَمَّا
جميع) قرأه ابن عامر ، وعاصم ، وحمزة بالتشديد ، وخفف الباقون . . .

وحجة من خفف أنه جعل (ما) زائدة ، واللام تأكيد دخلت فى خبر (إِنَّ)
للفرق بين الخفيفة بمعنى (ما) والخفيفة من الثقيلة ، ف (إِنَّ) فى حكم الثقيلة ،
لأن التثنية أصلها وان كانت لم تعمل لأن معناها قائم فى الكلام ، وتقديره :
"وان كلا لجميع لدينا محضرون" .

وحجة من شدد أنه جعل (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) و (إِنَّ) بمعنى (ما) وتقديره :

"وما كل إلا جميع لدينا محضرون" فهو ابتداء وخبر : "وَأَنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوقِنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ" ، أنه بما
سورة هود ، من الآية / ١١١ : "وَأَنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوقِنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ" ، أنه بما
يعطون خبر .

الشاهد فيه : أنه خفف "إن" المكسورة ، ولم يطل عملها ، بل تركها عاملة
النصب ، كما كانت عاملة قبل التخفيف .

قال "عبد الجبار" : "وان كلا" يقرأ بتشديد النون ، ونصب "كل" وهو الأصل .
ويقرأ بالتخفيف ، والنصب ، وهو جيد ؛ لأن "إن" محمولة على الفعل ، والفعل
يعمل بعد الحذف ، كما بيناه (١) .

وفي خبر "إن" على الوجهين وجهان :
أحدهما : "ليوفينهم" و "ما" خفيفة زائدة ، لتكون فاصلة بين لام "إن" ولام
القسم ، كراهة تواليهما .

الثاني : أن الخبر "ما" وهي نكرة ، أى : لخلق ، أو جمع .
ويقرأ بتشديد الميم ، ونصب "كل" وفيه ثلاثة أوجه :
أحدهما : أن الأصل : "لمن ما" بكسر الميم الأولى ، وان شئت بفتحها ، فأبدلت
النون ميما ، وأدغمت ، ثم حذفت الميم الأولى ، كراهة التكرير ، وجاز حذف الأولى ،
وابقاء الثالثة ، لاتصال اللام ، وهي الخبر على هذين التقديرين .

الثاني : أنه مصدر "لم يلم" إذا جمع ، لكنه أجرى الوصل مجرى الوقف .
وانتصابه على الحال من ضمير الفاعل ، أو المفعول في "ليوفينهم" وهو ضعيف .
الثالث : أنه يشدد ميم "ما" كما يشدد الحرف الموقوف عليه في بعض اللغات ، وهذا
في غاية البعد .

ويقرأ : "إن" بتخفيف النون ، و "كل" بالرفع ، وفيه وجهان :
أحدهما : [إن] (٢) "إن" المخففة . واسمها : محذوف ، و "كل" خبرها ، خبر "إن" .
وعلى هذا تكون "ما" نكرة ، أى : خلق أو جمع على ما / ذكرناه في قراءة النصيب . ١٦٦/٢ أ

(١) يقول الرازي في التفسير الكبير ١٨/٧١ : "قرأ ابن كثير ونافع وأبو بكر عن عاصم
(وان كلا لما) مخففتان .

والسبب فيه أنهم أعلموا (إن) مخففة ، كما تعمل مشددة ، لأن كلمة (إن) تشبه
الفعل ، فكما يجوز إعمال الفعل تاما ومحدوفا في قولك : "لم يكن زيد قائما"
فكذلك :

(إنَّ وإن) . . .

وينظر : الكشف ٣ / ٥٧٢ .

والثاني : أن "إِنْ" بمعنى "مَا" و "لَمَّا" بمعنى "إِلَّا" أي :
 "ماكل إلا ليوفينهم" .

قد قرئ به شاذاً ، ومن شدد فهو على هذا (١) .
 ويمتنع "لَمَّا" بالتشديد حرف جزم .

الرابع : قول الشاعر :
 [٣٧] فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي . . . فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ (٢)
 الشاهد فيه : أنه خفف المفتوحة ، وأعملها بعد الحذف والتخفيف بمبدلٍ وقسوع
 الضمير المنصوب بعدها ، كما أعمل المكسورة بعد التخفيف في قوله تعالى : "وَأَنْ كَلَّا" .
 وهذا البيت كالدخيل في أمثلة هذا الصنف ؛ لأنه معقود على أمثلة المكسورة ،
 إلا أن المصنف أورد هـ — هنا — لبيان أن المفتوحة تعمل بعد التخفيف كما تعمل
 المكسورة بعده .

قال "أبو محمد" : "سَأَلْتَنِي فِرَاقَكَ عَلَى التذكير ، بفتح الكاف والتاء ، ثم أخبرني
 مسمعى بعد كذا وعشرين سنة أنهما بالكسر ، وكذا نقله "ابن الأنباري" عن "الفراء" (٣) ،
 وقال : أنشده في باب تذكير المومث ، يصف بالسخاء نفسه (٤) .

- (١) تنظر وجوه القراءات المختلفة في هذه الآية في :
 الكشف في وجوه القراءات للقيسي ٥٣٦/١ وما بعده والبيان لابن الأنباري
 ٢٨/٢ وما بعده والسبعة في القراءات لابن مجاهد ٣٣٩/ تحقيق د. شوقي
 ضيف (ط دار المعارف - مصر) وما بعده وحجة القراءات لأبي زهرة ٣٥٠/
 تحقيق : سعيد الأفغاني (ط الثالثة - بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) واتحاف
 فضلاء البشر ٢٦٠/ .
- (٢) من الطويل ولم أقف على قائله ، وهو من شواهد : المصنف ٢٨/٣ والإنصاف
 ٢٠٥/١ وابن يعيش ٨/٢٣ والمغنى ٣١/١ واللسان (حرر) ٨٣٠/٢ (صدق)
 ٢٤١٨/٤ والهمع ١٤٣/١ والأشموزي ٢٩٠/١ والعيني ٣١١/٢ والخزانة ٤٦٥/٢
 والدرر ١٢٠/١ ، وفي البيت شذوذاً :
 أولهما : أنه أعمل "أَنْ" المخففة في الضمير البارز .
 ثانيهما : أن الضمير غير ضمير الشأن ، فإنهم قالوا : إِنْ (أَنْ) إِذَا خَفِضْتَ ،
 وجب أَنْ يكون اسمها ضميراً غائباً ، وَأَنْ يكون ضمير شأن .
 ينظر : التعليق على ابن يعيش ٨/ ٧٣ .
- (٣) زاد أبو محمد في التخمير ٢ ورقة ١٣٩ [في الزاهر] وهو كتاب لابن الأنباري وقد
 ورد نقل ابن الأنباري عن الفراء في الزاهر ٣١٦/١ تحقيق الدكتور صالح
 الضامن (ط العراق ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) .
- (٤) التخمير ٢ ورقة ١٣٩ .

الضرب الثانى : فى أمثلة المكسورة والمخففة الداخلة على الأفعال التسمى دخولها على المبتدأ والخبر ، والمذكور منها ثلاثة :

أولها : قوله تعالى : " وَأَنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَافِلِينَ " (١) .
الشاهد فيه : أن المكسورة بعد تخفيفها ، دخلت على " كان " ، وهى من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر .

قال فى " الكشاف " : " إِنْ " مخففة من الثقيلة ، واللام هى الفارقة بينها وبين النافية ، والضمير فى " قبله " راجع إلى قوله : " ما أوحينا إليك " .
والمعنى : إن الشأن والحديث كنت من قبل إيحائنا إليك من الغافلين عنه ،
أى : من الجاهلين (٢) .

وثانيها : قوله تعالى : " وَأَنْ نَظُنُّكَ لِمَنِ الْكَاذِبِينَ " (٣) .
الشاهد فيه : أن المكسورة بعد الحذف والتخفيف ، دخلت على " ظننت " وهى من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، ودخلت اللام فارقة بين المخففة والنافية ، كما عرفت .

والحق " ظننت " بـ " كان " لأنها من جنس باب المبتدأ والخبر ، فتقول :
" إِنْ ظَنَنْتَ زَيْدًا لَمَنْطَلَقًا " ، كما تقول : " إِنْ كَانَ زَيْدٌ لَدَاهِبًا " .
وثالثها : قوله تعالى : " وَأَنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ " (٤) .
الشاهد فيه : أن " وجد " من أفعال القلوب الداخلة على المبتدأ والخبر .

قال فى " الكشاف " : وان الشأن والحديث [وجدنا أكثرهم فاسقين ، خارجين عن الطاعة مارقين] (٥) والوجود بمعنى العلم من قولك : " وجدت زيدا ذا الحفاظ " ، بدليل

(١) سورة يوسف ، من الآية / ٣ : " نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ ، وَأَنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَافِلِينَ " .

(٢) الكشاف ٦٢/٣ .

(٣) سورة الشعراء ، من الآية / ١٨٦ : " وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ، وَأَنْ نَظُنُّكَ لِمَنِ الْكَاذِبِينَ " .

(٤) سورة الأعراف ، من الآية / ١٠٢ : " وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ ، وَأَنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ " .

(٥) زيادة من الكشاف للتوضيح .

[دخول] ^(١) "إِنْ" المخففة ، واللام الفارقة ، ولا يسوغ ذلك إلا في المبتدأ والخبر ، والأفعال الداخلة عليهما ^(٢) .

الضرب الثالث : في المكسورة المخففة الداخلة على الأفعال التي يمتنع دخولها على المبتدأ والخبر ، وهذا إنما يستقيم على مذهب الكوفيين .
وأهل البصرة يمنعونه ^(٣) ، والمذكور من صوره ثلاث :

الأولى : قول الشاعر :

[٣٨] بِاللَّهِ رَيْكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمٍ وَجِيتَ عَلَيْكَ عَقْمَةُ التَّعَمُّدِ ^(٤)

الشاهد فيه : على مذهب أهل الكوفة أنه أدخل المكسورة بعد التخفيف على فعل ماض ، وهو : " قتل " ، وليس هو من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ^(٥) .
قال " أبو محمد " : الرواية : بالله ريك ، بالباء بنقطة ^(٦) .

- (١) زيادة من الكشاف للتوضيح .
- (٢) الكشاف ١٢٣/٢ .
- (٣) شرح الرضى على الكافية ٣٥٨/٢ ، ٣٥٩ : " فإذا دخلت المخففة على الفعل ، لزم عند البصرية كونه من نواسخ المبتدأ ، حتى لا تخبر " إِنْ " بالتخفيف عن أصلها بالكلية .
والكوفيون يعممون جواز دخولها على الأفعال كلها قياساً ، كقوله :
بِاللَّهِ رَيْكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمٍ وَجِيتَ عَلَيْكَ عَقْمَةُ التَّعَمُّدِ
وقوله : " إِنْ تَزِينُكَ لِنَفْسِكَ ، وَإِنْ تَشِينُكَ لِهَيْبَةٍ " .
وهو عند البصريين شاذ .
- (٤) وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١٩٠/٢ .
من الكامل ، قالت : عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية ، وترثى زوجها الزبير ابن العوام رضى الله عنه ، وتدعو على عمرو بن جرهموز قاتله (الخزانة ٣٥٠/٤) وبرى : (شلت يمينك) ، (ثلثك أمك) ، (هبيلتك أمك) ففى موضع (بالله ريك) و (حلت) فى موضع (وجيت) .
- (٥) والبيت من شواهد : المحتسب ٢٥٥/٢ والإنصاف ٦٤١/٢ والتخمير ٢ ورقة ١٣٩ والإيضاح لابن الحاجب ١٩٠/٢ وابن يعيش ٧٢/٨ والمقرب ١١٢/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠٠/١ وشرح العمدة لابن مالك ٨١/١ وشرح الكافية الشافية ١٥٥/١ وشرح الألفية للمرادى ٣٥٣/١ والمغنى ٢٤/١ وابن عقيل ٣٢٧/١ والهمع ١٤٢/١ والبهجة المرضية ١٣٠/١ والأشمنى ٢٩٠/١ والمعنى ٢٧٨/٢ والخزانة ٣٤٨/٤ .
- (٦) يقول أبو محمد فى التخمير ٢ ورقة ١٣٩ : " تفسير الكوفيين - ههنا - أسرع مذاقاً " .
- (٦) المرجع السابق .

وأنشد "أبو سعيد" "شلت يمينك" كأنه قال : إنك قتلت مسلماً ، فلذلك وجبت عليك عقوبة المتعمد (١) .

ووجه مذهب الكوفيين تقدير الضمير في هذا وأمثاله ، أو تنزيل الجملة الفعلية الخبرية مجرى الجملة الاسمية ، كما أجروا "إنما قام زيد" مجرى "إنما زيد قائم" ، وكما أجروا "علمت ما قام زيد" مجرى "علمت ما زيد قائم" ولا بعد في مثل هذا (٢) . وقال [أهل البصرة] : التقدير : "إن لسلماً قاتل : واجب عليك عقوبة المتعمد" ، وهو بمنزلة قولك : "إن زيدا لطعامك أكل" .

والثانية والثالثة : قولهم : "إِنْ تَزِينْكَ لِنَفْسِكَ ، وَإِنْ تَشِينْكَ لِهَيْبَةٍ" (٤) . الشاهد فيه : أنه أدخل المكسورة المخففة على الفعل المضارع ، وهو "يزين" ، و "تشين" ، وأنهما مما يمتنع دخولهما على المبتدأ والخبر .

وقوله : (لهيبه) يريد : لنفسك ، وتقديره عند البصريين :

"إنك لنفسك يزينك ، وإنك لنفسك يشينك" .

هذا تمام الكلام في المكسورة المخففة .

الصنف الثاني : في مباحث "أن" المفتوحة بعد الحذف والتخفيف ، ويحصرها ضربان :

الضرب الأول : قال "سيويه" : "إنهم لا يخففون" "أن" المفتوحة الهمزة ، إلا وهم يضمرون فيها الإضمار على شريطة التفسير .

وأما "إن" المكسورة فيخففونها ، ولا يضمرون فيها .

والعلة في ذلك أن المفتوحة لا تعمل في الكلام ، لأنها بمعنى الاسم ، والاسم

لا يكون هكذا ، فإذا لم تعمل في اللفظ ، أعلمت في التقدير .

وليس كذلك "إن" المكسورة ، لأن دخولها وخروجها سواء ، ومنزلة "إلا"

بمقدار ما فيها من التأكيد .

(١) شرح السيرافي ١٣١/٤ .

(٢) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١٩٠ / ٢ ، ١٩١ .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) ينظر : ابن يعيش ٧٦/٨ وشرح الرضي على الكافية ٣٥٩/٢ .

(٥) الكتاب ١٦٣/٣ : "من قال : (وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا) ، فكانت قال : أنه

غضب الله عليها ، لا تخففها في الكلام أبداً ، وعدّها الأسماء ، إلا وأنت تريد الثبيلة مضراً

فيها الاسم ، فلم يرد ذلك لتصبوا ، كما ينصبون في الشعر إذا اضطروا به (كأن) إذا

خففوا ، يردون معنى (كأن) ، ولم يردوا الإضمار .

وينظر : الكتاب ١٣٧/٢ والإيضاح لابن الحاجب ١٨٩/٢ .

وانما قدر النحويون ضمير الشأن فى المفتوحة كيفما وقعت ، ولم يقدروه فى
المكسورة البتة لأمرين :

أحدهما : أنهم وجدوها داخلة على الفعل الذى لا يدخل على المبتدأ والخبر ، فلم
يقدروا الضمير لخرجت عن حقيقة وضعها ، بخلاف المكسورة ، فإنها لا تدخل إذا دخلت
على الفعل ، إلا وهو من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، فكان فى ذلك
توفية بما تقتضيه .

وهذا التعليل مستقيم على مذهب البصريين (١) .

الثانى : أنهم وجدوا " إِنَّ " المكسورة عاملة بعد تخفيفها فى القرآن والفصح من
الكلام ، ولم تجز " أَنْ " المخففة المفتوحة عاملة فى ملفوظ بعدها ، إلا فى محل
ضرورة ، وهى أولى بالعمل بعد التخفيف من المكسورة ، بدليل جواز العطف على
المكسورة بالرفع ، وتقدير وجودها كالعدم .

فإذا جاز الإعمال فيها — مع ذلك — فإعمال المفتوحة أجدر ، فلذلك قدر معها
ضمير الشأن (٢) .

وهذا يخالف ما نقلناه — أولا — عن الكشاف وغيره (٣) .

والمذكور من صور هذا الصنف ثلاث :

الأولى / قوله : " علمت [أَنْ] زيد منطلق " (٤)

الشاهد فيه : أن المعنى : أن الشأن أو الحديث : زيد منطلق .

وتقديره : أنه زيد منطلق .

وهذا من باب الإضمار على شريطة التفسير ، ولا بد منه ، لما عرفته .

فالمفتوحة المخففة لا بد وأن تكون عاملة ، إلا أن معمولها غير ملفوظ به .

الثانية : قوله تعالى : " ... وَأَخِرْ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ " (٥) .

قال فى " الكشاف " : هى المخففة من الثقيلة ، وأصله : أنه الحمد لله على أن الضمير
لشأن (٦) .

(١) ينظر : الإنصاف ١٩٥٨ .

(٢) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١٨٨/٢ .

(٣) ينظر ص ١٥٣ من التحقيق .

(٤) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٥) سورة يونس من الآية / ١٠ .

(٦) الكشاف ٤/٣ .

قرأ "يعقوب" (١) : أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ بِتَشْدِيدِ النُّونِ (٢) .

قال "عبد الجبار" : وهى مصدرية ، والتقدير : آخر دعواهم حمد الله .

الثالثة : قول الأعشى :

[٣٩] وَقَدْ غَدَوْتُ إِلَى الْحَانُوتِ يَتَبَعُنِي . . . شَاوِمْشَلُ شُلُولِ شَلْشَلِ شُلُولِ (٣)
فِي فِتْيَةِ كَسِيفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا . . . أَنَّ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

قال "يوسف بن الحسن" : الْحَانُوتُ : بيت الخمار (٤) . وَالشَّارَى : الشَّوَاءُ . وَمِشَلُ :

مَسَحَتْ ، وَالْمِشَلُ : السَّرِيعُ السُّوقُ ، وقيل : الْمِشَلُ الَّذِي يَشَلُّ اللَّحْمَ فِي السَّفُودِ .

وَالشَّلْشَلُ : الْخَفِيفُ فِيمَا أَخَذَ فِيهِ مِنْ عَمَلٍ (٥) .

وَالشُّولُ : مِثْلُ الشَّلْشَلِ . وقيل : شُولُ عَادَتُهُ ذَلِكَ .

وَالشُّلُولُ : مِثْلُ الْمِشَلِ (٦) .

ويرى : نَشُولُ : وهو الذى يأخذ اللحم من القدر . ويقال منه : نَشَلْ يَنْشَلُ .

يريد : أنه غدا إلى بيت الخمار ، ومعه غلام يشوى ويطنخ .

وقوله : (فى فتية) يريد : مع فتية كالسيوف فى إضائهم للأنور .

(١) هو الخضرى ، وقد سبقت ترجمته .

(٢) البحر المحيط ١٢٢/٥ : "و (أَنَّ) الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَاسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّانِ لَزِمَ الْحَذْفَ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا خَيْرٌ (أَنَّ) وَ (أَنَّ) وَصَلَتْهَا خَيْرٌ قَوْلُهُ : (وَأَخْرَجَ) . وَقَرَأَ عِكْرَمَةُ ، وَمَجَاهِدٌ ، وَقَتَادَةُ ، وَابْنُ يَعْمَرٍ ، وَمَالِدُ بْنُ أَبِي بَرْدَةَ ، وَأَبُو مَجْلَزٍ ، وَأَبُو حَيَّةٍ ، وَابْنُ مَحِيصَنٍ ، وَيَعْقُوبُ (أَنَّ الْحَمْدَ) بِالتَّشْدِيدِ وَنَصَبِ (الْحَمْدِ) وَيَنْظُرُ : الْإِتْحَافُ ٢٤٧ .

(٣) من البسيط (الديوان ٥٩) ورواية البيت الثانى :
فِي فِتْيَةِ كَسِيفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا . . . أَنَّ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحِيلَةِ الْحِيلَ
وَالْبَيْتَانِ مِنْ قَصِيدَتِهِ الَّتِي مَطْلَعُهَا :
وَدَعُ هَرِيرَةً إِنْ الرُّكْبَ مَرَّحِجِلَ . . . وَهَلْ تَطْلِقُ وَدَاعَا أَيُّهَا الرَّجُلُ
والبیت الثانی من شواهد الكتاب : ١٣٧/٢ ، ٣ / ٧٤ ، ١٦٤ ، ٤٥٤ (وروايته
مثل رواية الشارح) والخصائص ٤٤١/٢ والنصف ١٢٩/٣ والمحتسب ٣٠٨/١ ،
وأمالى الشجرى ٢/٢ والإنصاف ١٩٩/١ وابن يعيش ٧٦/٨ واللسان (شلال)
٤ / ٢٣١٧ والهمع ١٤٢/١ والبهجة المرضية ١٣٠/١ والعينى ٢ / ٢٨٧ والخزانة
٣ / ٥٤٧ ، ٤ / ٣٥٦ والصبان على الأشموى ١ / ٢٩٠ .

(٤) اللسان (حنت) ١٠١٧ / ٢ .

(٥) الصحاح (شلال) ١٧٣٨ / ٥ .

(٦) اللسان (شلال) ٢٣١٧ / ٤ .

ويحتمل أنهم صباح وجوه ، تبرق كالسيوف .
وقد علموا أن هالك * يريد : أنه هالك كل إنسان .
ومن يحقى : هو الفقير ، ومن ينتعل : هو الغنى .
يريد : قد علم هؤلاء الفتيان أن الهلاك يعم الناس : غنيهم وفقيرهم ، فهم يسادرون
إلى اللذات قبل أن يحال بينهم وبينها .
والشاهد فيه : أنه خفف المفتوحة ، وأضمر اسمها ، وهو ضمير الشأن (١) .
الضرب الثاني : في المفتوحة المخففة التي لزمها التعويض ، وأمثلة [ستة] (٢) :
أولها : قوله : " علمت أن لا يخرج زيد " .
الشاهد فيه : أن الأصل : " علمت أنه لا يخرج زيد " فلا بد من تقدير ضمير الشأن ،
لما ذكرناه ، ولذلك لا بد من حرف التعويض ، وقد بينا علة ذلك فيما سبق .
وقال : إنما ألزموا هذه الحروف التعويض ، تنبيهاً على أن المفتوحة ليست هي
الناصبة للفعل من أول الأمر .
وثانيها : قوله : " علمت أن قد خرج زيد " ، وتقديره : علمت أنه قد خرج زيد .
وثالثها : " علمت أن سوف يخرج " .
والكلام فيه على سياق ما قبله ، إلا أن العلم في المقدمة ، تعلق بما مضى ،
وهنا تعلق بالمستقبل .
ورابعها : قوله : " علمت أن سيخرج خالد " .
والشاهد فيه : أن التقدير : " علمت أنه سيخرج " ، ولا بد من الإضمار على شريطة
التفسير والتعويض لما عرفته .
وخامسها : قوله تعالى : " ^{لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ} أَيْحَسِبُ أَنَّ لَم يَرَهُ أَحَدٌ " (٣) .
اعلم أن هذه الآية والتي بعدها مستغنى عنهما في التمثيل ، ولعله أورد ههما دليلاً على
ما سبق ، والتقدير : " أَيْحَسِبُ أَنَّهُ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ " .
وسادسها : قوله تعالى : " ^{لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَرْصُ} عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْصُ " (٤) .
الشاهد فيه : أن أصله : " أن " بالتشديد ، لكسها خففت ، والتقدير بعده :
" أنه سيكون " ، فحذف اسمها ، والسين عوض من تخفيفها .

(١) اعتمد الشارح في بيان المعنى والشاهد على شرح ابن السيراني لأبيات الكتاب ٨٧/٢ .
(٢) زيادة للتوضيح .
(٣) سورة البلد ٧/ .
(٤) سورة المزمل ، من الآية ٢٠/ .

[الفعل الذى يدخل على "أن" المفتوحة من أفعال العلم واليقين ونحوهما]

(فصل) " والفعل الذى يدخل على المفتوحة مشددة ، أو مخففة يجب أن يشاكلها فى التحقيق ، كقوله تعالى : " وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ " .
وقوله تعالى (١) : " أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا " (٢) .

فإن لم يكن كذلك ، نحو : " أطمع " و " أرجو " و " أخاف " ، فليدخل على " أن " الناصبة للفعل ، كقوله تعالى : " وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي " ، وقولك : " أرجو أن تحسن إلى " ، و " أخاف أن تسيء إلى " .
ومافيه وجهان ، كـ : " ظننت " و " حسبت " و " خلت " فهو داخل عليهما جميعا ، تقول : " ظننت أن تخرج " و " أنك تخرج " و " أن ستخرج " .
وقرى قوله تعالى : " وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ " .

قوله : (والفعل الذى يدخل على المفتوحة مشددة ، أو مخففة يجب أن يشاكلها فى التحقيق) .

اعلم أن الأفعال على ثلاثة أقسام :

فعل : يدل على إثبات الشئ واستقراره .

وفعل : مقتضاه الشك والتردد .

وفعل : يتجاذب فيه الأمران ، فيحسن استعماله مرة باعتبار القسم الأول ، ومرة باعتبار القسم الثانى .

والواجب فى الفعل الداخلى على " أن " المفتوحة أن يكون من القسم الأول ، حذارا من لزوم التضاد فى الخبر .

بيان ذلك : أنك لو قلت : " أتمنى أنك تقوم " لكان " أنك " دال على ثبوت مافى خبره وتحققه ، وكان " التمنى " يدل على أنه لم يوجد بعد ، فيلزم أن يكون الخبر متحققا ، وغير متحقق .

فلهذا أوجبوا فى الفعل الداخلى على المفتوحة أن يكون من أفعال التحقيق والإثبات ، طلبا للمشاكلة بين الفعل والحذف الذى دخل عليه .

والمذكور من القسم الأول مثالان :
الأول : قوله تعالى : " .. وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ " (٣) .

(١) ثبت فى الفصل المطبوع / ٢٩٩ وسقط من ابن يعيش ٥٧٧/٨ .
(٢) فى الفصل المطبوع [أفلا يرون ألا يرجع] وفى ابن يعيش [أفلا يرون إلا يرجع إليهم] .
(٣) سورة النور ، من الآية ٢٥ : " يَوْمَئِذٍ يُؤْفِكُهُمُ اللَّهُ دِيْنَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ " .

الشاهد فيه : أن الفعل الذى دخل على المفتوحة المشددة من أفعال الإيجاب والتحقيق ، فيكون معاضداً ومؤيداً لمقتضى " أن " ففى اقتضائها التحقيق .
قال فى الكشف : معنى : " هو الحق المبين " : ذو الحق البين ، أى : العادل الظاهر العدل (١) .

قوله : (" أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ") (٢) " يرفع " يرجع ") .

اعلم أن هذه تخالف ما قبلها ؛ لأنها مخففة ، وتلك مشددة ، وهى داخلة على الفعل ، ولزمها العوض ، وهو " لا " .

قال " عبد الجبار " : " لا " كالعوض من اسمها المحذوف من اللفظ (٣) .
وقرى : " يَرْجِعُ " بالنصب على أن تكون الناصبة (٤) .

ولقائل أن يقول : إن (الروية) لما احتملت أن تكون بمعنى العلم ، واحتملت أن تكون بمعنى الظن ، ناسب أن يكون من القسم الثالث ، وهو ما فيه وجهان .
قوله : (فإن لم يكن كذلك ، نحو : " أطمع " و " أرجو " و " أخاف " فليدخل على " أن " الناصبة للفعل) .

اعلم أن الضمير المستتر فى " يكن " يعود إلى الفعل ، وقوله : (كذلك) حرف الإشارة فيه يتعلق بالتحقيق والتقدير ، فإن لم يكن الفعل للتحقيق فهذا هو القسم الثانى .

قوله : (فليدخل على " أن " الناصبة للفعل) .

اعلم أن الناصبة لا يدخل عليها أفعال العلم واليقين ، كما أن المخففة لا يدخل

(١) الكشف ١٢١/٤ وزاد فيه [الذى لا ظلم فى حكمه] .
(٢) سورة طه ، من الآية ٨٩ : " أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا " .

(٣) ينظر : الكشف عن جوه القراءات للقيسى ٤١٦/١ وابن يعيش ٧٧/٨ .
(٤) التفسير الكبير للفخر الرازى ١٠٤/٢٢ : " قال الزجاج : الاختيار " أن لا يرجع بالرفع ، بمعنى : أنه لا يرجع ، وهذا فقله : " وحسبوا ألا تكون فتنة فعمسوا وصموا " بمعنى : أنه لا تكون .

وقرى " بالنصب أيضا على أن (أن) هذه هى الناصبة للأفعال
وينظر : الكشف ٤٣ / ٤ .

عليها أفعال الشك والتردد .

والمذكور من صور الفعل الداخل على الناصبة ثلاث :

١/٣١٢

الأولى : قوله تعالى : " وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي (١) " .

الشاهد فيه : أن " أطمع " ينافي الإيجاب والتحقيق ، فامتنع أن يدخل على المفتوحة ،
وتعين أن يكون داخلا على الناصبة .

الثانية : قوله : " أَرْجُو أَنْ تُحَسِّنَ إِلَيَّ " .

الشاهد فيه : أن الرجاء ينافي التحقيق ، فلما دخل على " أن " علم أنها الناصبة
للفعل ، لما ذكرناه .

قال " الجوهري " : الرجاء - ممدود - من الأمل (٢) .

ولا يخفى أن المؤمل لم يجزم بوقوع الإحسان إليه ، وإنما هو يتوقعه كما يتوقعه

الطامع .

الثالثة : قوله : " أَخَافُ أَنْ تُسَيِّئَ إِلَيَّ " ، والكلام فيه على سياق ما قبله .

قوله : (وما فيه الوجهان ، ك : " ظننت " و " حسبت " و " خلت " فهو داخل عليهما

جميعا) .

اعلم أن هذا هو القسم الثالث ، وهو : ما يحتمل التحقيق باعتبار ، ولا يحتمل

باعتبار آخر ، وذلك : " ظننت " و " حسبت " و " خلت " .

وان جعلتها بمعنى (التحقيق) استقام دخولها على (أن) المخففة .

وان قدرتها بما ينافي التحقيق ساغ دخولها على (أن) الناصبة .

وقوله : (فهو داخل عليهما) يريد : على المفتوحة ، والناصبة .

والمذكور من أمثلة هذا القسم أربعة :

أولها : قوله : " ظننت أن تخرج " .

الشاهد فيه : أن " ظننت " لما كانت قد تستعمل بمعنى العلم والتحقيق ، حملت

عليه ، واستقام دخولها على المفتوحة ، وامتنع دخولها على الناصبة .

وثانيها : قوله : " ظننت أنك تخرج " .

الشاهد فيه : أن " ظننت " لما كانت قد تستعمل بما ينافي التحقيق ، ساغ

(١) سورة الشعراء ، من الآية / ٨٢ : " وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ " .

(٢) الصحاح (رجا) ٢/٢٣٥٢ .

.....

(١) دخولها على (أن) الناصبة ، وامتنع دخولها على المفتوحة المخففة .
ونالها : قوله : " ظننت أن ستخرج " .

الشاهد فيه : أن " أن " - ههنا - هي المفتوحة المخففة ، وفيها ضمير الشأن
والحدث ، و " ستخرج " مرفوع ، وفيه ضمير مستتر فاعله ، وهو مع فاعله مفسر للضمير
المحذوف من اللفظ .

ورابعها : قوله تعالى : " وَحَسِبُوا أَنَّ لَتَكُونَنَّ فَتْنَةً " (٢) .
والكلام فيه على نهج ما قبله .

واعلم أن أبا عمرو ، وحمة ، والكسائي ، ويعقوب قرأوها بالرفع على تأويل أن " (٣)
هي المخففة من الثقيلة ، وجعلوا الحسبان الذي هو الظن من قبيل الاستقرار كالعلم .
والتقدير على هذا : وحسبوا أنه لا تكون فتنة ، فخففت " أن " وأضر اسمها ،
وهو : الشأن ، أو الحدث .

وحسن وقوع المخففة من الثقيلة - ههنا - وإن كان بعدها فعل ، والفعل لا يليه
" أن " ؛ لأن حرف " لا " قد صار عوضا عن الضمير المحذوف ، كأنه قال :
" وحسبوا أنه لا تكون فتنة " .

وقرأ الباقون : " أَنَّ لَا يَكُونُ " نصب " تكون " ؛ لأن الظن أمر غير مستقر ، فهو

- (١) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها سياق الكلام ، وأعتقد أنها سقطت من المخطوطة .
- (٢) سورة المائدة ، من الآية ٧١ .
- (٣) الكشف عن وجوه القراءات للقيسي ٤١٦/١ : " قوله : (أَلَا تَكُونَنَّ فَتْنَةً) قرأه
أبو عمرو وحمة والكسائي برفع " تكون " ، ونصب الباقون .
وحجة من رفع أنه جعل " حسب " بمعنى العلم واليقين ، فلزمه أن يجعل " أن " مخففة من الثقيلة ؛ لأنها لتأكيد ما بعدها ، وما قبلها من اليقين ، فهي أشبه باليقين من الناصبة للفعل ، فيتسق الكلام على اليقين في أوله وآخره .
فلما جعل " أن " مخففة من الثقيلة للمعنى الذي ذكرنا ، ومن حملها على معنى اليقين الذي قبلها ، أضر الهاء ، لتكون اسم " أن " فارتفع الفعل ، إذ لا ناصب له ، وصارت " لا " عوضا من المحذوف مع " أن "
وحجة من نصب أنه أجرى " حسب " على بابيه للشك ، فأتت معه " أن " الناصبة للفعل ؛ لأنها لأمر غير ثابت
وينظر : المذهب في القراءات العشر ١٩٣/١ وإبراز المعاني ٤٣٣ / والبحر المحيط ٣ / ٥٣٣ ، ٥٣٤ .

.....
بمنزلة الرجاء والطمع ، فأوقعوا بعده " أن " المخففة الناصبة للفعل ، كما تقع بمجد
" أرجو " و " أطمع " ؛ لأن " أن " الناصبة معناها الاستقبال ، وهو وقت لم يستقر

(١) ينظر : الكشف للقيسي ٤١٦/١ والبحر المحيط ٥٣٣/٣ وبرزاز المعاني
من حرز الأمانى لأبى شامة الدمشقي ٤٣٢ تحقيق / ابراهيم عطوه عوض
(ط الحلبي - القاهرة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨١ م) والمهذب في القراءات العشر
٠١٩٣/١

[تأني "إِنَّ" المكسورة حرف جواب]

(فصل) "وتخرج" "إِنَّ" المكسورة إلى معنى "أجل" قال:
 وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَمَّ لَا . . . كَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ
 وفي حديث عبد الله بن الزبير (١) : "إِنَّ وراكبها" (٢).
 وتخرج المفتوحة إلى معنى "لعل" كقولهم : "أيت السوق أنك تشتري لحماً"
 وتبدل قيس وتميم همزتها عينا ، فتقول : "أشهد عن محمدًا رسول الله" . . .

قوله : (وتخرج المكسورة إلى معنى "أجل") .

اعلم أن الرواية "تُخَرِّجُ" بضم التاء على البناء للمفعول ، فتقول إذا قيل لك :
 "أكرمك الأمير" "إِنَّهُ" أي : نعم ، فـ "إِنَّ" هي التي بمعنى "نعم" ، وإنما زبدت
 الهاء لبيان فتحة النون وكراهة أن تسكن ، فتسقط ، لأنهم لم يقفوا على متحرك .
 وإنما جاز ذلك في "إِنَّ" لأنها لما كانت تحقق معنى الكلام الذي تكلم به
 السائل ، كانت بالبيان أجدر .

قال "الجوهري" : وقولهم : أجل ، إنما هو جواب مثل "نعم" (٣).
 قال "الأخفش" : إلا أنه أحسن من "نعم" في التصديق ، و "نعم" أحسن منه في
 الاستفهام .

فإذا قال : "أنت سوف تذهب" قلت : "أجل" ، وكان أحسن من "نعم"
 وإذا قال : "أتذهب؟" قلت : "نعم" ، وكان أحسن من "أجل" (٤).
 وأما الشعر والحديث فقد سبق تفسيرهما (٥).

- (١) عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي ، بويغ بالخلافة سنة ٦٤ هـ ومدة
 خلافته تسع سنوات . توفي سنة ٧٣ هـ .
 ينظر : طبقات القراء ٤١٩/١ وصفة الصفوة لابن الجوزي ٧٦٤/١ .
- (٢) من كلام عبد الله بن الزبير في الرد على فضالة بن شريك الوالي لما قال له :
 لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ .
 فقال عبد الله : إِنَّ وراكبها . أي : نعم . ولعين راكبها .
 وتظهر قصتهما في : النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٢٨١/١ تحقيق :
 أحمد الزاوي ومحمود الطناحي (ط ثانية - دار الفكر ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) .
 والشاهد في : البيان لابن الأنباري ١٤٥/٢ والكرضي ٣٨٣/٢ والبحر المحيط
 ٢٦٥/١ والمغني ٣٨/١ والجنى الداني ٣٨٣/١ .
- (٣) الصحاح (أجل) ١٦٢٢ / ٤ (٤) ينظر : المرجع السابق .
- (٥) كل ما قاله الشارح - فيما سبق في المجلد الأول من عرائس المصطلح ٢١٧ /
 حول البيت (ويقلن شيب . . .) - هو : (أي : هذا الشيب هكذا) واستشهد
 به على جواز حذف خبر (إِنَّ) مع مجيء اسمها معرفة على رأى البصريين .

قال " عبد المجيد " : كون " إِنَّ " بمعنى " أجل " قول أكثر النحويين . وهو اختيار المصنف - كما ستعرفه في مباحث حروف التصديق (١) - وقد رده بعضهم (٢) .
قوله : (وتخرج المفتوحة بمعنى " لعل ") .

اعلم أنه لما ذكر أن المكسورة جاءت بمعنى " أجل " ، قال بعده :
وللمفتوحة حكمان :

أولهما : أنها تجيء بمعنى " لعل " ، حينئذ يزول عنها معنى التحقيق ، وتصبح بمعنى الترجي ، كقولهم : " آيت السوق أنك تشتري لحما " ، والمعنى : لعلك تشتري لحما .
وثانيهما : أنه يجوز أن تبدل همزتها عينا ، فنقول : " أشهد عن محمد رسول الله " ، والمعنى : أشهد أن .

والمصنف قد نسب هذه اللغة إلى قيس وتميم ، وصاحب التفصلة اقتصر على نسبتها إلى تميم (٣) .

وكما تبدل من المفتوحة المشددة ، تبدل من المخففة ، فنقول : " أشهد عن لا إله إلا الله والمعنى : أن لا إله إلا الله .
و " يوشك عن يكون كذا " ، يريد : أن يكون كذا .
وتسمى هذه اللغة لغة العنعنة .

== لكن الشارح سوف يستشهد بهذا البيت - أيضا - في ص من التحقيق
على مجيء " إِنَّ " بمعنى " أجل " ، ومعنى إيراده البيت يقول : " أى : أجل ،
يعنى : صدقت ، قد كبرت ، وقد علاني الشيب .
وأصل معنى قوله : " إنه " في هذا البيت : كائن ما يقلن كما يقلن ،
أى : فقلت : كائن ما يقلن ، وأنا الآن في هذا الحال .
أما الحديث فلم أهتمد إلى الموضع الذي ورد فيه .

(١) ينظر : ص ٢٤٨ من التحقيق .

(٢) مجيء : " إِنَّ " بمعنى " نعم " مذهب سيويه ، والأخفش ، والمبرد .

أما أبو عبيدة : فينكر مجيء " إِنَّ " بمعنى " نعم " .

ينظر : الجنى الدانى / ٣٨٣ وحروف المعاني للرماني / ١١٠ وابن يعيش / ٨ /

١٢٤ وإيضاح ابن الحاجب ٢٢٢/٢ ووصف المباني للمالقي / ١٢٤ .

(٣) ينظر : سر الصناعة / ١ / ٢٣٤ وابن يعيش / ٨ / ٧٩ وفيهما اقتصر على نسبتها

إلى تميم .

(فصل) "ولكن" للاستدراك ، توسطها بين كلامين متغايرين نفيًا وإيجابًا ، فتستدرك بها النفي بالإيجاب ، والإيجاب بالنفي ، وذلك قولك : "ما جاءني زيد ، لكن عمرا جاءني" ، و "جاءني زيد لكن عمرا لم يجر"

قوله : ("لكن" هي للاستدراك) .

قال "أبو محمد" : الاستدراك دفع وهم تولد عن كلام مقدم دفعا شبيها بالاستثناء ، تقول في الاستثناء في النفي : "ما جاءني القوم إلا زيدا" ، وفي الإيجاب : "جاءني القوم إلا زيدا" ، فتثبت "زيد" في الأول ما تنفيه عن القوم ، وتنفي عن "زيد" في الثاني ما أثبتته للقوم .

و "لكن" المشددة بهذه المثابة ، فإن ما بعدها يخالف ما قبلها في المعنى ، كما في الاستثناء (١) .

قوله : (توسطها بين كلامين) يريد : بين جملتين ، وفيه احتراز عن المخففة ، فإنها تتوسط بين مفردين ، كما سنبينه .
قوله : (متغايرين) فيه احتراز عما [إذا] (٢) كان الحكم الثابت للجملة الأولى ثابتا للجملة الثانية ، نحو قولك : "جاءني القوم ، لكن زيدا جاءني" ، والمذكور منه مثالان : أولهما : قولك : "ما جاءني زيد لكن عمرا جاءني" .

الشاهد فيه : أنك في الجملة الأولى نفيت المجيء عن زيد ، ثم استدركت وأثبت المجيء لعمرو .

وثانيهما : قولك : "جاءني زيد لكن عمرا لم يجر" .
الشاهد فيه : أنك في الكلام الأول حكمت بثبوت المجيء لزيد ، ثم تداركت فنفيت ذلك الحكم وهو المجيء عن عمرو .

ولقائل أن يقول : كما أن التغاير (٣) بين الجملتين شرط ، فكذلك يشترط أن يكون بخصوص الحكم (٤) / الثابت لإحدى الجملتين نفيًا عن الجملة الأخرى ، فلو ٣١٧ ب قلت : "جاءني زيد لكن عمرا لم يضرب" لم يجز .

(١) التخمير ورقة ١٤٢ .

(٢) زيادة للتوضيح .

(٣) المقصود بالتغاير : الاختلاف في الإيجاب والنفي .

(٤) المقصود بالحكم : ثبوت الفعل لإحدى الجملتين ، ثم انتفاؤه عن الأخرى ، ومثال الشارح يوضح هذا جيدا .

(فصل) "والتغاير في المعنى بمنزلة في اللفظ ، كقولك : " فارقني زيد ، لكن عمرا حاضر " و " جاءني زيد لكن عمرا غائب " ، وقوله تعالى : " وَلَوْ أَرَأَيْتَهُمْ كَثِيرًا لَفِشَلْتُمْ ، وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأُمْرِ ، وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ " على معنى النفي ، وتضمن " ما أراكمهم كثيرا " . . .

قوله : (والتغاير في المعنى بمنزلة في اللفظ) .

اعلم أنه لما أطلق اشتراط التغاير بين الجملتين ، ولم يفسره ، قيل له : ما الذي شرطته من التغاير ؟

أهو التغاير اللفظي أم التغاير المعنوي ؟

فقال : المراد بالتغاير ما يعم كل واحد منهما ، فإن التغاير في المعنى بمنزلة التغاير في اللفظ ، وإن ذاك فيستقيم أن تتوسط بين قضيتين موجبتين ، أو سالبتين ، إذا كانتا متغايرتين في المعنى .

والمذكور من صور التغاير المعنوي ثلاث :

الأولى : قولك : " فارقني زيد لكن عمرا حاضر " .

الشاهد فيه : أن كل واحدة من هاتين الجملتين قضية موجبة من حيث اللفظ ، لكهما متغايرتان من جهة المعنى ، لأن المفارقة والحضور متافيان ، فلذلك استقام سلب الحكم الثابت في الجملة الأولى عن الجملة الأخيرة .

الثانية : قولك : " جاءني زيد لكن عمرا غائب " ، والكلام فيه على الوجه المذكور في الصورة الأولى ، إلا أن هذه تفارق الأولى من وجه ، وهو أن الجملة الأولى ثمة في معنى النفي ، والجملة الثانية بعدها موجبة ، وههنا الأمر بالعكس .

فإن الجملة الأولى موجبة ، والثانية في معنى النفي ، فاعتبره تجده كما ذكرناه .

الثالثة : قوله تعالى : " وَلَوْ أَرَأَيْتَهُمْ كَثِيرًا لَفِشَلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأُمْرِ ، وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ " .

الشاهد فيه : أنه جعل كل واحدة من الجملتين قضية موجبة ، إلا أن قوله : " سلم " في معنى النفي ، والتقدير : لكن ما أراكمهم كثيرا .

قال في الكشف : ولكن الله سلم أي : عصم وأنعم بالسلامة من الفشل والتنازع والاختلاف . (٢)

قال " الجوهري " : تقول : فشَلَّ - بالكسر - فشَلًّا ، إذا جبن . (٣)

(١) سورة الأنفال من الآية / ٤٣ .

(٢) الكشف ١٧١/٢ .

(٣) الصحاح (فشَلَّ) ٦ / ١٧٩٠ .

قال "عبد المجيد" : إنما فهم "ما أراكم كثيرا" من قوله : "ولكن الله سلم" ، لأن "لو" كلمة تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره (١) .

(١) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ١٩٦/٢ : "لأن المعنى : ولكن الله ما أراكم كثيرا ، فاستقام لهذا المعنى على ما تقدم .
وإنما فهم ذلك من قوله : "ولكن الله سلم" لكونه جاء في سياق "لو" ، و"لو" تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ، فدل على أن الإرادة متمنعة في المعنى ، فلما قيل : "ولكن الله سلم" علم إثبات ما فهم إثباته أولا ، وهو سبب التسليم ، وهو نفى الروية ، فعلم أن المعنى : ولكن الله ما أراكم كثيرا ليسلمكم ، فحذف السبب وأقيم السبب مقامه .
وينظر : ابن يعيش ٨ / ٨٠ .

[تخفيف "لَكِنَّ" وإبطال عملها]

(فصل) " وتخفف فيطّل عملها ، كما يطلّ عمل "إِنَّ" و "أَنَّ" .
وتقع في حروف العطف على ما سيجي ، بيانها إن شاء الله تعالى . . .

قوله : (وتخفف فيطّل عملها ، كما يطلّ عمل "إِنَّ" و "أَنَّ") .

لقاتل أن يقول : في عبارة المصنف نظر .
بيان ذلك أن بطلان عمل "إِنَّ" بعد التخفيف ليس بلازم ، كما عرفت ، ومطلّان عمل "لَكِنَّ" بعد تخفيفها لازم ، فكيف يستقيم تشبيه أحدهما بالآخر .
فإن قلت : إنه أراد المشابهة بينهما في عموم كون كل واحد لا يعمل فيما كان يعمل فيه قبل التخفيف .
قلت : ليس في كلامه ما يدل على خصوص هذا المعنى ، ولا معنى لإجمال اللفظ سوى هذا (١) .

قوله : (وتقع في حروف العطف على ما سيجي ، بيانها إن شاء الله تعالى) .

قال " عبد المجيد " : وإنما تعينت للعطف ، وامتنع إعمالها ، لأنها لما خففت أشبهت "لَكِنَّ" العاطفة في اللفظ والمعنى ، فأجريت مجراها في ترك الإعمال ، بخلاف "إِنَّ" و "أَنَّ" (٢) .

قال " الصيمري " (٣) : الفرق بين "لَكِنَّ" المشددة ، وبين "لَكِنَّ" الخفيفة أن المشددة مشبهة بالفعل ، فلا بد لها من اسم وخبر ، تشبيهاً بالفاعل والمفعول .

(١) لقد وضع الشارح هذه المسألة في [تخفيف "إِنَّ" و "أَنَّ"] ص ١٤٦ من قسم التحقيق .

(٢) الإيضاح لابن الحاجب ١٩٦/٢ ، ١٩٧ : " . . . وإنما لم يعملوها ، لأنها أشبهت بالتخفيف "لَكِنَّ" العاطفة في اللفظ والمعنى ، فأجريت مجراها في ترك العمل ، بخلاف "إِنَّ" و "أَنَّ" فإنهما ليس لهما ما يجريان عليه في منع العمل . . . " .

(٣) الصيمري : محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن المغيرة ، الكوفي ، ثم البغدادي ، كان أدبياً نحويًا . ينظر : هدية العارفين لإسماعيل البغدادي ١٨/٢ (ط الثانية - استانبول ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م) وذكر السيوطي في البغية ٤٩/٢ أنه :
عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي أبو محمد ، له التبصرة في النحو ، وأكثر أبو حيان من النقل عنه .

وأما الخفيفة فإنها تدخل على المفرد ، فتشركه في إعراب الاسم الذي قبلها ،
كقولك : " ما جاءني زيد لكن عمرو " ومعناها جميعا الاستدراك (١) .
وان ذكرت " لكن " المخففة بعد إيجاب ، فلا يجوز الاختصار بعدها على
اسم واحد ، ولكك تذكر جملة مضادة لما قبلها كقولك : " جاءني زيد لكن عمرو لم يجر " ،
ويمتنع أن تقول : " جاءني زيد لكن عمرو ثم تسكت " ، لأنهم قد استغنوا بـ " بل " .
في هذا الموضوع عن " لكن " (٢) . كما سيأتى في حروف العطف .
ومذهب أهل الكوفة أنه يجوز العطف بـ " لكن " في الإيجاب أيضا (٣) . (٥)
وحكى " سيويه " عن " يونس " (٤) أنه كان لا يرى " لكن " من حروف [العطف] .

- (١) تبصرة المبتدى وتذكرة المنتهى ١٥٨/١ رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بالقاهرة من فتحى أحمد مصطفى على الدين رقم ١٢٨٩ .
- (٢) التبصرة ٩٧/١ .
- (٣) الإنصاف ٤٨٤/٢ : " ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف بـ (لكن) في الإيجاب ، نحو : " أتاني زيد لكن عمرو " .
وزهد البصريون إلى أنه لا يجوز العطف بها في الإيجاب ، فإذا جىء بها ففى الإيجاب وجب أن تكون الجملة التى بعدها مخالفة للجملة التى قبلها ، نحو :
" أتاني زيد لكن عمرو لم يأت " وما أشبه ذلك .
وأجمعوا على أنه يجوز العطف بها في النفي ... " .
- (٤) ويقول سيويه فى الكتاب ٤٣٥/١ : " فان قلت : مررت برجل صالح ولكن طالح ، فهو محال ؛ لأن لكن لا يتدارك بها بعد إيجاب ، ولكنها يثبت بها بعد النفي ... " .
- (٥) يونس : أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب البصرى ، كان بارعا فى النحو ، وهو من أصحاب أبى عمرو بن العلاء ، سمع من العرب ، وروى عنه سيويه ، وقد أخذ عنه الكسائى والفراء .
من تصانيفه : معانى القرآن . واللغات والفرادى .
مات سنة ١٨٢ هـ . ينظر : طبقات الزبيدى ٥١ / ٥١ ونزهة الألباء ٤٩ / ٤٩ والبغية ٣٦٥ / ٢ والأعلام ٣٤٤ / ١ .
- (٥) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيهما سياق الكلام .
يقول ابن زمعش ٨١ / ٨ : " وكان يونس يذهب إلى أنها إذا خففت لا يطل عليها ، ولا تكون حرف عطف ، بل تكون عنده مثل " أن " و " أن " فكما أنهم بالتخفيف لم يخرجوا عما كانوا عليه قبل التخفيف ، فكذلك " لكن " .

- ١٢١ -
[كان]

(فصل) "كان" هي للتشبيه ، ركبت الكاف مع (إِنَّ) كما ركبت مع (ذَا) و (أَي) في:
"كذا" و "كأين".

وأصل قولك : "كان زيدا الأسد" : "إن زيدا كالأسد" ، فلما قدمت
الكاف ، فتحت لها الهمزة لفظاً ، والمعنى على الكسر .
والفصل بينه وبين الأصل أنك - ههنا - بأن كلامك على التشبيه من أول
الأمر ، وثم بعد مضي صدره على الإثبات

قوله : ("كان" هي للتشبيه) يريد به : تشبيه اسمها بخبرها ، ألا ترى أنك إذا
قلت : "كان زيدا أسد" فمعناه : إن زيدا يشابه الأسد .
قوله : (ركبت الكاف مع "إن") الصواب فتح "إن" (١) .
قوله : (كما ركبت مع " ذا " و " أي " في " كذا " و " كأين " .

اعلم أنه لما استقام انضمام الكاف إلى حرف آخر ، وركبت معه ، صاراً بمنزلة
واحدة ، وأوجب ذلك الظن بجواز كونها في "كان" مضمومة إلى "أن" . (٢)
قوله : (وأصل قولك : "كان زيدا الأسد" : "إن زيدا كالأسد" فلما قدمت [الكاف] ،
فتحت لها الهمزة لفظاً ، والمعنى على الكسر) .

اعلم أن مضمون هذا الكلام أربع دعاوى :
الأولى : أن الأصل : "إن زيدا كالأسد" ، لأن كاف التشبيه تدخل على المشبه
به ، لا على المشبه ، تقول : "زيد كالأسد" ، ولا تقول : "كزيد الأسد" ، وأنت
تريد تشبيه زيد بالأسد .

الثانية : أن الكاف تقدمت على موضعها المستحق لها ، وهذا ظاهر ، لأنها تقدمت
على خبر "إن" بدرجتين ، أعنى : الاسم ، و "إن" نفسها ، ووقعت قبل "إن"
المكسورة .

الثالثة : أنها لما وقعت قبل "إن" المكسورة ، وجب نقل كسرتها إلى الفتح لفظاً ،
وذلك لأن هذه الكاف لا تدخل إلا على اسم مفرد ، فكان "إن" المكسورة نازلة منزلة
الاسم المفرد ، والسوق في مطلق المفردات ما يوجب فتح الهمزة ، كما عرفت .

- (١) لأن "إن" المكسورة لا يقع عليها حروف الجر ، ولا تكون إلا أولاً .
- (٢) سقط من المخطوطة .

الرابعة : أن الهمزة المفتوحة في اللفظ مكسورة في المعنى ، وذلك لأن ما بعدها جملة اسمية ، يمتنع تقديرها باسم مفرد .
وإذا كانت جملة فالأصل ألا يدخل عليها إلا المكسورة .

قوله : (والفصل بينه وبين الأصل) .

اعلم أن الضمير المجرور في قوله : (بينه) يعود إلى قولك : " كان زيدا أسداً " ، والمراد بالأصل : قولك : إن زيدا كالأسد .
قوله : (إنك — ههنا — بأن كلامك على التشبيه من أول الأكر ، ثم بعد مضي صدره على الإثبات) .

اعلم أنك إذا قلت : " كان زيدا أسداً " فقد ابتدأت بالتشبيه ، أعنى تشبيهه الاسم بالخبر ، ونيت الكلام عليه .
كما أنك إذا قلت : " اضرب زيدا وأما خالد " كتبت بأن كلامك على التخيير من أول الأمر .

ولو قلت : " إن زيدا كالأسد " / فقد صدرت كلامك بالإيجاب ، وإنما دخل ١/٣١٨ التشبيه بعد مضي صدره على الإثبات ، كما تقول : " اضرب زيدا أو عمرا " فإن حرف التخيير إنما دخل الكلام بعد مضي صدره على الإيجاب والتحقيق .
وقال صاحب التفصّل : هي مركبة من كاف التشبيه و " أن " التي تقع صلة من كلام إلى كلام ، نحو : " أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله " ، ومعناه : أشهد فأقول : لا إله إلا الله ، وأشهد فأقول محمد رسول الله (١) .

(١) يقول الرضى في شرح الكافية ٢/٣٦٠ : " .. ومذهب الخليل أن أصل " كان زيدا الأسد " : " إن زيدا كالأسد " قدمت أداة التشبيه ، لتوذن من أول الأمر بقصد التشبيه ، فوجب فتح " إن " المكسورة ، رعاية للفظ الكاف ، لأنها لا تدخل إلا على لفظ المفردات ، ففتحت لفظاً ، وهى في المعنى باقية على حالها ، لم تصر بالفتحة حرفاً مصدرياً ، فصار الكاف مع " أن " كلمة واحدة ، فلا محل للكاف ، كما كان لها حين كانت في محل خبر " إن " لصيرورتها كجزء الحرف ، كما ذكرنا في كاف " كذا " و " كآين " .
ولا تقتضى ما تتعلق به ، كما كانت تقتضيه حين كانت في محل الخبر ، لأنها خرجت بالجزئية عن كونها جارة .. " .

قال بعضهم : إنه لا تركيب فيها ، وإنما هي جملة صيغت من مجموع هذه الحروف ، مثل " إِنْ " ونحوها (١) .

== وأيضا ذهب ابن جنى فى سر الصناعة : ١ / ٣٠٣ إلى أنها مركبة ، وقال : " ٠٠ " إن أصل قولنا : " كان زيدا عمرو " إنما هو : " إِنْ زيدا عمرو " فالكاف هنا - تشبيه صريح ، وهي متعلقة بمحذوف ، فكأنك قلت : " إِنْ زيدا كائن عمرو " ثم إنهم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذى عليه عقدوا الجملة ، فأزالوا الكاف من وسطها ، وقد موها إلى أولها ، لإفراط غايتهم بالتشبيه ، فلما أدخلوها على " إِنْ " من قبلها ، وجب فتح " إِنْ " ؛ لأن المكسورة لا تتقدمها حروف الجر ، ولا تنفع إلا أولا أبدا ، ومتى معنى التشبيه الذى كان فيها وهي متوسطة بحاله فيها وهي مقدمة ، وذلك قولهم : " كَانْ زيدا عمرو " إلا أن الكاف الآن لما تقدمت بطل أن تكون متعلقة بفعل ، ولا معنى لفعل ، لأنها فارت الموضع الذى يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف " ٠٠ " وينظر : الكتاب ١٥١ / ٣ والخصائص ٣١٧ / ١ .

(١) من القائلين بعدم التركيب ابن الحاجب فى كتابه الإيضاح ١٩٧ / ٢ : " ٠٠ " لا دليل يدل على ذلك ، لاحتمال أن تكون كلمة برأسها للتشبيه ، كما أن " ليت " كلمة برأسها للتنزي ، فهو الأولى لأوجه :
أحدها : أن التركيب على خلاف الأصل .
والآخر : أن أخواتها غير مركبة .
ولو كانت مركبة لأدى إلى أن تكون جارا ومجرورا ، ولا يستقيم من الجار والمجرور الكلام ، ونحن نقطع بأنه كلام مستقل " ٠٠٠ " .
ومن المؤيدين لهذا رأى صاحب رصف البانى / ٢٠٩ وينظر فى هذه السألة : الإنصاف ١٩٧ / ١ والجنى الدانى / ٥١٨ ، ٥١٩ والمغنى ١٩١ / ١ والهمسح ١٣٣ / ١ .

[تخفيف " كَانَّ " وإبطال عملها]

(فصل) "وتخفف فيطل عملها" قال :

وَحَرِّشْرِقِ اللَّوْنِ . . . كَانَّ ثَدْيَاهُ حَقَّانِ

ومنهم من يعملها ، قال :

كَانَّ وَرَيْدِيهِ رِشَاءُ خُلَيْبٍ

وفى قوله : :
ثلاثة أوجه : الرفع ، والنصب ، والجبر ، على زيادة " أن "

قوله : (تخفف " كَانَّ " فيطل عملها) .

اعلم أنه لما قرر أن " كَانَّ " مركبة من كاف التشبيه و " إِنْ " المشددة المكسورة ، وذكر في المكسورة إذا خفت قولين : إعمالها وإبطالها ، لزم من هاتين المقدمتين أن يكون في " كَانَّ " المخففة أيضا قولان .

وقد احتج على أن " كَانَّ " إذا خفت بطل عملها بقول الشاعر :

[٤٠] وَحَرِّشْرِقِ اللَّوْنِ . . . كَانَّ ثَدْيَاهُ حَقَّانِ (١)

بإشباع كسرة النون من (اللون) وتركه .

الشاهد فيه : أنك لو شددت [قلت] : " كَانَّ ثَدْيَاهُ " بالنصب .

فلما خفف الشاعر أبطل عملها ، وقال : " [كَانَّ] ثَدْيَاهُ حَقَّانِ " مرفوعا بالابتداء والخبر ، وعلامة الرفع الألف ، كما عرفت .

ويروى : وَصَدْرُ مُشْرِقِ اللَّوْنِ .

واحتج على إعمالها بعد التخفيف بقول الشاعر :

(١) من الهنجز ، ولم أتف على قائله ، وهو من شواهد : الكتاب ١٣٥ / ٢ ، ولم ينسبه سيويه ، وروايته : وَوَجْهُ مُشْرِقِ النَّحْرِ . . . كَانَّ ثَدْيَاهُ حَقَّانِ والنصف ١٢٨ / ٣ وأما إلى الشجرى ٢٢٧ / ١ ، ٢ / ٣ ، ٢٤٣ ، وروايته : وَصَدْرُ مُشْرِقِ النَّحْرِ . . . كَانَّ ثَدْيَاهُ حَقَّانِ والإنصاف ١٩٧ / ١ والصاح (أنن) ٢٠٧٣ / ٥ وابن يعيش ٨٢ / ٨ وشرح الكافية للرضى ٣٦٠ / ٢ والجنى الدانى ٥٢٢ / ١ وابن غنيل ٣٣٤ / ١ واللسان (أنن) ١٥٦ / ١ والهمع ١٤٣ / ١ والأشمنى ٢٩٣ / ١ والخزانة ٣٥٨ / ٤ والتصریح ٢٣٤ / ١ .

(٢) زيادة يقتضيها سياق الكلام .

(٣) زيادة للتوضيح .

[٤١] كَانُ وَرِيدِيَّهِ رِشَاءًا خُلِبَ (١)

الشاهد فيه : أنه جعلها بعد التخفيف عامة كما كانت قبل التخفيف ، ونصب "وريديه" علامة النصب الياء المفتوح ما قبلها .

قال في "شامل اللغة" : الاختيار في "الشدى" الفتح ، ويقال : "شدى" بكسر الشاء (٢) . والرشاء - بالمد - : جبل البئر ، وقد يستعمل في غيره (٣) .

والخُلبُ - بضم الخاء المعجمة ، واللام جيما - : الليف ، وكذلك : الخُلب بالتسكين (٤) .

قال "الجوهري" : وجعل الوريد : [عرق] (٥) تزعم العرب أنه من الوتين ، وهما وريدان مكتنفا صَفَقِي العنق ما يلي مقدمه ، غليظان (٦) .

والمعنى : أنه شبه وريدى المذكورين برشائين من الليف ، لغلظهما .

واعلم أن "الجوهري" نقل هذا البيت على خلاف ما ذكره المصنف ، وقال :

كَانُ وَرِيدَاءُ رِشَاءًا خُلِبَ (٧)

فوجد لفظ "الرشاء" ، وأبطل عمل "كان" بعد التخفيف ، ورفع "وريداء" بالابتداء ، ثم قال بعد ذلك : ويروى : "وريديه" على إعمال "كان" وترك الإضمار (٨) .

(١) رجز ، قاله : رؤبه بن العجاج (ملحقات الديوان / ١٦٩) قبله :

صَعَتِ فُظْ غَلِيظُ الْقَلْبِ

وهو من شواهد : الكتاب ١٦٤/٣ وروايته (رشاء) في موضع (رشاء) والإنصاف

١٩٨/١ والصاحح (أنن) ٢٠٧٣/٥ وابن يعيش ٨٣/٨ وشرح الكافية للرضى

٢ / ٣٦٠ ورفض المبانى / ٢١١ والجنى الدانى ٥٢٣/٥ واللسان (خلب) ٢ /

١٢٢١ والعينى ٢٩٩/٢ والخزانة ٣٥٦/٤ والتصریح ٢٣٤/١ .

(٢) الصاحح (ئدا) ٢٢٩١/٦ وينظر : اللسان (ئدى) ٤٧٤ / ١ .

(٣) الصاحح (رشاء) ٢٣٥٧ / ٦ .

(٤) السابق (خلب) ١٢٢/١ .

(٥) سقط من المخطوطة .

(٦) الصاحح (ورد) ٥٥٠ / ٢ .

(٧) سقط من المخطوطة .

(٨) فى الصاحح (خلب) ١٢٢/١ ، (أنن) ٢٠٧٣/٥ لم يوجد الجوهري كلمة

(الرشاء) وفى المادتين ورد البيت هكذا :

كَانُ وَرِيدَاءُ رِشَاءًا خُلِبَ

ويبدو أن الشارح اعتمد على نسخة غير التى اعتمد عليها محقق الصاحح .

قوله : (وفي قوله : " كان ظبية " ثلاثة أوجه) .

اعلم أن المصنف إنما أهل ذكر قائل هذا الشعر ، لأنه اختلف فيه . فقيل : هو ابن صريم اليشكري . وقيل : بل هو أرقم بن علباء اليشكري وأوله : (١)
 [٤٢] وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مَقْسِمٍ . . . كَانَ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى نَاضِرِ السَّلَمِ
 وَيَوْمًا تُرِيدُ مَالَنَا مَعَ مَالِهَا . . . فَإِنْ لَمْ نُنَلِّهَا لَمْ تَنْتَهِ وَلَمْ تَنْتَمِ
 قال " عبد المجيد " : خفف " كان " وحذف اسمها ، وهو ضمير يعود إلى المرأة التي تقدم ذكرها ، وتقديره : " كأنها ظبية " (٢) .

والمقسم : الوجه الحسن .

قال " الجوهري " : القسام : الحسن . وفلان قسيم ومقسم الوجه (٣) .

يقول : تعطو إلى قد ناضر السلم . ونقله الجوهري : " إلى وارق السلم " (٤) .

أى : تمد يدها إلى أغصان الشجرة فتميلها ، وتأكل منها .

والبارق : الذى فيه ورق . والنضر : الطرى .

[يقول : إنه (٥)] يستمتع بحمنها يوما ، وتشغله يوما آخر يطلب ماله ، فإن منعها

آذته وكلمته بكلام يمنعه من النوم .

قوله : (الرفع ، والنصب ، والجعر على زيادة " أن ") .

اعلم أن من رفع " ظبية " أبطل عمل " كان " المخففة ، واعتقد زيادة " أن " .

ومن نصب أعملها . ومن جرد أن الكاف داخل على " ظبية " ، والتقدير :

" كظبية " .

(١) من الطويل ، ونسبه سيويه فى الكتاب ١٣٤ / ٢ لابن صريم اليشكري . وهو من

شواهد الكامل ٨٢ / ١ والنصف ١٢٨ / ٣ وأمالى القالى ٢١٠ / ٢ والانصاف ١ /

٢٠٢ ونسبه لزيد بن أرقم وأمالى الشجرى ٣ / ٢ والصحاح (قسم) ٥ / ٢٠١١

والايضاح لابن الحاجب ١٩٨ / ٢ وابن يعيش ٨٣ / ٨ والقرب ١ / ٢٠١١١ /

٢٠٣ وشرح الكافية الشافية ١ / ١٥٢ ووصف البانى ٢١١ / وشرح الألفيـة

للمرادى ١ / ٣٥٨ والجنى الدانى ٥٢٣ / ١ والمغنى ٢٣ / ١ والمغنى ٢ / ٣٠١ ،

ونسبه لأرقم بن علباء اليشكري والخزانة ٤ / ٣٦٤ ، ٤٨٩ ، والهمع ١ / ١٤٣ ،

والبهجة المرضية ١٣٢ / ١ والأشمنى ١ / ٢٩٣ ، ٢٨٦ / ٣ والتصريح ١ / ٣٣٤ .

(٢) ينظر : ابن يعيش ٨٣ / ٨ وشرح الكافية للرضى ٢ / ٣٦٠ .

(٣) الصحاح (قسم) ٥ / ٢٠١١ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) زيادة للتوضيح .

["ليت" وخلاف العلماء في جواز نصبها للاسم والخبر]

(فصل) " (ليت) للتمنى وكقوله تعالى : "يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ" .
 ويجوز عند "الفراء" أن تجرى مجرى "أتمنى" ، فيقال : "ليت زيدا قائما" ،
 كما يقال : "أتمنى زيدا قائما" .
 و "الكسائي" يجيز ذلك على إضمار "كان" ، والذي غرهما منها قول الشاعر :
 يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا
 وقد ذكرت ما هو علته عند البصريين ...

قوله : (و " ليت " للتمنى)

اعلم أن المشهور : أنه حرف لاتركيب فيه .
 وقال صاحب التفصلة : هو مركب ، وأصله : "لو" ثم زيدت عليه ها ، التانيث ، فصار :
 "لوه" ثم صارت الها ، تا ، فصار : "لوت" ، ثم قلبت الواو يا ، وقيل : "ليت" (١) .
 وقوله تعالى : "يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ" (٢) حجة على أنها موضوعة للتمنى ،
 وخبرها يكون جائزا ومستحيلا ، تقول : "لَيْتَنِي عَالِمٌ" .
 وقال بعض الصحابة رضي الله عنهم : "لَيْتَنِي طَائِرٌ" .
 وحذف نون الوقاية منها قليل ، فيقال : "لَيْتِي قَائِمٌ" (٣) .
 ودخول "يا" التي للتنبيه عليها كثير .
 قوله : (ويجوز عند "الفراء" أن تجرى مجرى "أتمنى" فيقال : "ليت زيدا قائما" ،
 كما يقال : "أتمنى زيدا قائما") .

- (١) ينظر : رصف الباني ٢٩٨ / والجنى الداني ٤٥٨ /
- (٢) سورة الأنعام ، من الآية ٢٧ : "ولو ترى إذ وقفوا على النار ، فقالوا : يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين" .
- (٣) يقول سيويه ٣٧٠ / ٢ : "قد قال الشعراء : (لَيْتِي) إذا اضطروا كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : (الضاري) والمضمر منصوب .
 قال الشاعر زيد الخيل :
 كُنْثِيَّةٌ جَابِرٌ إِذْ قَالَ لَيْتَنِي . . . أَصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ جُلَّ مَالِي
 ويقول الرضي في شرح الكافية ٢ / ٢٣ : "المشهور في (ليت) أن حذف نون الوقاية لا يجوز فيه ، إلا لضرورة الشعر ، لافى السعة ، وكذا قال سيويه وغيره . . ."
 وينظر : ابن عيش ١٢٣ / ٣ ورصف الباني ٢٩٩ /

اعلم أن " الفراء " نزل " ليت " وهي حرف بمنزلة الفعل ، وهو " أتمنى " ،
وحيث لا يكون لها اسم وخبر ، ولكنها تنصبها ، كما أن " أتمنى " كذلك (١) .
قال صاحب التفصلة : ومن العرب من يحمل على المعنى ، فينصب الاسم الموصوف
وصفته جميعا ، كما ينصبها في " أتمنى زيدا قائما " (٢) .
قال " الحضرمي " : حكى الكوفيون نصب " كأن " و " ليت " لمفعولين (٣) .
قول : (والكسائي " يجيز ذلك على إضمار " كان ") .

اعلم أن حرف الإشارة يتعلق بنصب الاسمين .
وذلك أن " الكسائي " يجيز نصبهما بتأويل يخالف تأويل " الفراء " ، ويقول :
التقدير : " ليت زيدا كان قائما " (٤) .
قوله : (والذي غرهما منها) فيه ضميران :
أولهما : يرجع إلى الفراء والكسائي .
ثانيهما : يرجع إلى " ليت " .
والمعنى : أنهما وجدا بعد " ليت " (أياما) منصوبا ، وكذلك (راجعا) فاعتقدا
ما حكياه عنهما .
وقد ذكرنا — فيما تقدم — أن خبر " ليت " محذوف ، و " راجعا " حال من الضمير
المقدر فيه . والمعنى : يا ليت أيام الصبا لنا راجعا ، فيكون " راجعا " حال من الضمير
المرفوع المستتر في " لنا " الراجع إلى " أيام " .
وعلى هذا التأويل القيس الشائع ، وينقدح ما ذكرناه ، لكونه على خلاف
القياس والأصل .
قال في " الحواشي " : تقديره عند البصريين " يا ليت أيام الصبا كائنة راجعا " ،
و " كائنة " خبره ، و " راجعا " حال (٥) .

- (١) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١٩٨/٢ وابن يعيش ٨٤/٨ وشرح الكافية للرضي ٣٤٦/٢ ووصف المباني ٢٩٨ / والجنى الداني ٤٥٨ / والمعنى ٢٨٥/١ ،
والخزانة ٤ / ٢٩٠ ، ٢٩١ .
- (٢) ينظر : المراجع السابقة .
- (٣) ينظر : وصف المباني ٢٩٨ / والجنى الداني ٤٥٨ .
- (٤) ينظر : ايضاح ابن الحاجب ١٩٩/٢ وابن يعيش ٨٤/٨ وشرح الرضوي ٢ / ٣٤٢
والخزانة ٤ / ٢٩٠ ، ٢٩١ .
- (٥) الحواشي / ٥٢ .

(فصل) "وتقول : "ليت أن زيدا خارج " وتسكت ، كما تسكت (١) على " ظننت أن زيدا خارج "...

قوله : (وتقول : "ليت أن زيدا خارج " وتسكت / كما تسكت على " ظننت أن زيدا خارج) ٣١٨ ب

اعلم أن الجملة الواقعة بعد " ظننت " تختلف فيها النحويون :
 فمنهم من يجعلها تسد مسد المفعولين ، ولا يحتاج إلى تقدير مفعول ثان .
 ومنهم من يفتح من ذلك ، ويوجب إضمار مفعول ثان ، ويكون التقدير :
 " ظننت أن زيدا خارج حقا ، أو حالا " ونحوه (٢) .
 قال " ابن السراج " : تقول : " ليت أن زيدا منطلق " فأصل هذا الابتداء ،
 والخبر ، فينبو عن خبر " ليت " ويستتبع " ليت أن يقوم زيد " حتى تأتي بخبر (٣) .
 وقال في " الحواشي " : الأصل أن لا يجوز حذف خبر " ليت " ولا " لعل " ؛ لأن
 الحرف هو الذي يدل على معنى في غيره ، والمتنى هو الخرج ، والمطموح فيه هو
 القيام ، فإذا لم يذكرهما ، كان مجيء " ليت " و " لعل " لغير معنى . (٣)
 أما : " ليت أن زيدا خارج " فشيء سمع عن العرب شاذا ، ولا يقاس عليه غيره .

(١) في ابن يعيش ٨ / ٨٥ [كما سكت] ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى .
 (٢) القائل بالرأى الأول : جمهور النحاة ، أما القائل بالرأى الثاني : فهو
 الأخفش . وينظر : ابن يعيش ٨ / ٨٥ وإيضاح ابن الحاجب ٢ / ١٩٩ والرضى
 ٢ / ٣٤٧ .

(٣) الأصول ٢٠٤ / ١
 ويقول ابن يعيش ٨ / ٨٥ : " ولا يجوز " ليت أن يقوم زيد " وتسكت حتى تأتي
 بخبر ، فتقول : " ليت أن يقوم زيد خير له " ؛ لأنها إنما تدخل على
 الفعل وتعمل فيه ، ولا تدخل على المبتدأ والخبر ، ولذلك لم تنب عنهما ،
 بخلاف " أن " المشددة ...

[لعل]

(فصل) " (لعل) هي لتوقع أمر مرجو أو مخوف ، وقوله عز وجل (١) : " لعل... لعل الساعة قريب " (٢) ، و " لعلكم تغلحون " (٣) ترج للعبادة ، وكذلك قوله عز وجل : " لعله يتذكر أو يخشى " (٤) ، معناه : اذهبا أنتما على رجائكما ذلك من فرعون .
وقد لمح فيها معنى التمني من قرأ " فأطلع " بالنصب ، وهي في حرف عاصم .

قوله : (" لعل " هي لتوقع أمر مرجو أو مخوف) .

لقائل أن يقول : إن الترجي يكون في المحبوب ، والتوقع يكون في المخوف ، وقد أطلق المصنف التوقع على المرجو أيضا ، والاستعمال على خلافه ، تقول : " لعل الرحيم يرحمني " ، و " لعل المنتقم يؤخذني بذنبي " .
وأما الآيات التي تلاها [فهي] جواب سؤال مقدر .
بيان ذلك : أنه لما قال : (لعل لتوقع أمر مرجو أو مخوف) قيل : هذا ممنوع في حق الله تعالى ، لأنه عالم بمواقب الأمور ، والتوقع إنما يكون فيما جهلت عاقبته .

فأجاب بأن مثل هذا محمول على رد المعنى إلى المخاطب ، وجعل التوقع بمن تعلق به الخطاب ، وهم المخاطبون .
وزعم قوم أن معناها في مثل هذا التعليل (٦) .
وقال آخرون : إنها من الله بمعنى الإيجاب والتحقيق (٧) .

- (١) هكذا في الفصل المطبوع : ٣٠٢ وفي ابن يعيش ٨٥/٨ [قوله تعالى] .
- (٢) سورة الشورى ، من الآية / ١٧ : " اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ ، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ " .
- (٣) سورة البقرة ، من الآية / ١٨٩ : " وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ " .
- (٤) سورة طه ، من الآية / ٤٤ : " فَقُولَهِ قَوْلًا لَنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى " .
- (٥) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٦) الذي قال بذلك الكسائي والأخفش ، وحمل ما جاء في القرآن على معنى التعليل . ينظر : الجني الداني / ٥٢٧ .
- (٧) يقول الرضي في شرح الكافية ٢/ ٣٤٦ : " وقد اضطرب كلامهم في " لعل " الواقعة في كلامه تعالى ، واستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى : فقال تطرب وأبو علي : معناها التعليل ، فمعنى " افعلوا الخير لعلكم تغلحون " .

قال "سيويه" : إن معنى "لعل" طمع واشفاق (١) .
وقد تخرج إلى معنى "كى" فيكون معناها الإيجاب والتحقيق ، وعلى هذا
التفسير أكثر المفسرين .
قوله : (وقد لمح فيها معنى التمنى من قرأها " فأطلع " بالنصب) .

اعلم أن فاعل "لمح" من قرأ .
قال "الجوهري" : لمح وألمحه : إذا أبصره بنظر خفيف (٢) .
وتوجيه كلام المصنف أنه لما ذكر أول الفصل أن "لعل" للتوقع ، قال بعده :
وقد تستعمل بمعنى التمنى ، بدليل النصب في التنزيل في قولك : " .. فأطلع .. " (٣)
وذلك أنه جعله جواب قوله : " .. لعل .. أبلغ الأسباب " (٤) .
والتوقع لا يجاب بالفاء ، وإنما يجاب بالفاء أحد الأشياء الستة التي سبق ذكرها فـ
مباحث الأفعال (٥) ، وأحدها التمنى ، فحمل "لعل" على معنى "التمنى" حتى
صار بمنزلة ، واستقام دخول الفاء في جوابه ، وانتصب ما بعد الفاء بإضمار "أن"
الناصة للفعل المضارع .
قال : "أبو الحسن" (٦) في كتابه المسمى بالكشف : إنه محمول على قوله :

== أى : لترحموا ، ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى : " وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ " ،
إذ لا معنى فيه للتعليل .

وقال بعضهم : هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ، ولا يطرد ذلك في قوله
تعالى : " لعله يتذكر أو يخشى " ، إذ لم يحصل من فرعون التذكر " .. " .
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢٠٠/٢ وابن يعيش ٨٦/٨ والجنى الدانلى
٥٢٢ ، ٥٢٨ .

- (١) الكتاب ٢٣٣/٤ .
- (٢) الصحاح (لمح) ٤٠٢/١ .
- (٣) سورة غافر ، من الآية : ٣٧ : " أَسَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلَعَ إِلَى إِبْلِيسَ مُوسَى زُهْرًا " .
- (٤) سورة غافر ، من الآية : ٣٦ : " وَقَالَ فِرْعَوْنُ : يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ
الْأَسْبَابَ " .
- (٥) عرائس المحصل المجلد الثالث ٦١ من التحقيق ، رسالة دكتورة تحقيق د .
محمد محمد فهمي محمد عمر مقدمة إلى كلية اللغة العربية بأسبوط ١٩٨٣ م .
- (٦) أبو الحسن : على بن الحسين بن علي الضرير النحوى الباقولى المعروف
بالجامع . كان كعبة في النحو والإعراب والقراءات .
من تصانيفه : شرح الجمل ، الجواهر ، المجل ، الاستدراك على "أبو عيسى" ،
البيان في شواهد القرآن ، الكشف في علل القراءات . عاش في حدود سنة
٥٣٥ هـ . ينظر : البغية ١٦٠/٢ .

"لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ" ؛ لأنه من جملة الأشياء الستة التي أجمعتها بالفاء ، ومنصوب ما بعدها (١) .

وليس الأمر على ظاهر ما ذكره ، فإن التوقع والترجى ، ليس من جملة الأشياء الستة ، كما عرفت .

وقال في "الكشاف" : وقرئ "فَاطْلَعُ" بالنصب على جواب الترجى ، تشبيها للترجى بالتنى (٢) . وهو حسن .

ولقائل أن يقول : يجوز أن يكون النصب محمولا على أنه جواب قوله : "ابن لى صرّحا" ، وجواب الأمر منصوب ، وإن ذلك فلا حاجة إلى ما ذكره من التكلف . قوله : (وهى فى حرف عاصم) .

قال فى "شامل اللغة" : يقال : فلان يقرأ بحرف فلان ، أى : بقراءته (٣) . والضمير المؤنث يعود إلى القراءة التى دل عليها الفعل فى قوله : (من قرأ) . وقرأ الباقون بالرفع ؛ لأنه معطوف على "أَبْلُغُ" وليس بجواب ، وإنما هو داخل فى التوقع ، وكأنه قال : "لَعَلِّي أَبْلُغُ" ولعلّى أطلع (٤) . وعن بعض بنى تميم أنها تنصب الاسم والخبر جميعا ، فنقول : "لعل زيدا أخانا" (٥) .

(١) الكشف : ١١٩ (مخطوط) رقم ٦٧ قراءات (معهد المخطوطات العربية) ومجاريته : "فَاطْلَعُ إِلَى إِلَهٍ مُوسَى" بالرفع والنصب على أن يكون محمولا على قوله : "لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ" ؛ لأنه من جملة الأشياء التى أجمعتها بالفاء ، ومنصوبة . ومن رفع حمله على لفظ (أَبْلُغُ)

(٢) الكشاف ١٨٣/٥ .

(٣) اللسان (حرف) ٨٣٧/٢ .

(٤) فى كتاب السبعة فى القراءات لابن مجاهد : ٥٧٠ : "قرأ عاصم فى رواية حفص : (فأطلع) نصبا .

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم : (فأطلع) رفعا .

وينظر : معانى القرآن للفراء ٩/٣ والكشاف للقيسى ٢٤٤/٢ والبيان لابن

الأنبارى ٣٣١/٢ وحجة القراءات لأبى زرع ٦٣١/ .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٤٧/٢ .

(فصل) "وقد أجاز "الأخفش" : "لعل أن زيدا قائم" قاسها على "ليت" ، وقد جاء في الشعر :
 لعلك يوما أن تلم ملمة .. عليك من اللآي يدعك أجدعا
 قياسا على "عسى" . . .

قوله : (وقد أجاز الأخفش "لعل أن زيدا قائم") .

اعلم أن مضمون هذا الفصل سألتان :
 المسألة الأولى : أن الأخفش جوز إدخال "لعل" على "أن" المفتوحة ، والحقها بـ "ليت" في قولك : "ليت أن زيدا خارج" (١) .
 قال "عبد المجيد" وليس الأمر على ما ذكره "الأخفش" ، فإن اللغة لا تثبت قياسا ، ولأن ذلك يوجب دخول "لكن" على "أن" قضية للقياس ، وقد سلم "الأخفش" أنه لا يجوز ذلك (٢) .

المسألة الثانية : أنه يجوز أن يدخل في خبرها "أن" فنقول : "لعلك أن تقوم"
 قال الشاعر :
 [٤٣] لعلك يوما أن تلم ملمة .. عليك من اللآي يدعك أجدعا (٣)
 الشاهد فيه : أن الخبر "أن تلم" ، والأصل أنهما (٤) يكونان في خبر "عسى" كقولك : "عسى زيد أن يقوم" .
 والذي أوجب حمل "لعل" على "عسى" اشتراكهما في معنى التوقع والترجى (٥) .

- (١) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢٠١/٢ وابن يعيش ٨٦/٨ وشرح الكافية للرضي ٣٤٧/٢ .
- (٢) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٢٠١/٢ : "و ليس بالجيد ، إذ ليس معه إلا مجرد القياس ، واللغة لا تثبت قياسا ، فإن زعم أنها مثلها ، فليجز "لكن أن زيدا قائم" ولا مجيز له" . . .
- (٣) من الطويل ، قاله : مسم بن نويره ، من ثعلبة بن يربوع ، يرثى أخاه مالكا (الفضليات ٢٧٠ / والشعر والشعراء ٢٥٤ / ١) ومعجم المرزاني ٣٦١ / والخزانة (٢٣٥ / ١) والبيت من شواهد : المقتضب ٣ / ٧٤ وللكامل ١٩٦ / ١ ، ٣٨ / ٢ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢٠٢ / ٢ وابن يعيش ٨٦ / ٨ والمغنى ٢٨٨ / ١ والخزانة ٤٣٣ / ٢ .
- (٤) (أنهما) يريد : "أن" والفعل المضارع .
- (٥) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٢٠٢ / ٢ : "و ليس بالقوى ، لمخالفته لقياس استعمال النحاة" . . .

.....

ولم بمعنى : نزل به . والمِلْصَةُ : النازلة من نوازل الدنيا ، قاله " الجوهري " (١) .
والجدع — بالبدال المهملة (٢) — قد سبق تفسيره .

= وكلام المبرد في المقتضب ٢٤/٣ لا يوحى بضعف ذلك في الشعر حيث يقول :
" فإن قال قائل في الشعر : " لعل زيدا أن يقوم " جاز ؛ لأن المصدر يدل
على الفعل ، فمجاز المصدر — وهنا — كمجاز الفعل في باب " عسى " . قال
الشاعر :

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تَلِمَ مِلْمَةُ الْخ .

- (١) الصحاح (لم) ٥ / ٢٠٣٢ .
(٢) السابق (جدع) ٣ / ١١٩٣ : " الجدعُ : قطع الأنف وقطع الأذن أيضا ،
وقطع اليد والشفة " تقول منه : جدعته ، فهو أجدع بين الجدع ، والأنثى
جدعاء .

(فصل): " وفيها لغات: "لعل" و"عل" و"عن" و"أن" و"لأن" و"لعن" و"لغن" وعند "أبي العباس" أن أصلها "عل" زيدت عليها لام الابتداء ".

قوله: (وفيها لغات) .

اعلم أنه أورد من اللغات سبعة، أشهرها: الأولى والثانية، وأشدّها السابعة، وهي: "لغن" بالغين المعجمة، والأربعة الباقية متوسطة ولكنها متفاوتة فيما بينها في الاستعمال والقوة.

ونقل "الجوهري" لغتين أخريين، وهما: "علنى" و"لعلنى" بنون الوقاية (١). قال صاحب المشرق: حذف نون الوقاية من "لعلنى" أحسن، وإثباتها في "ليتنى" أكثر (٢).

قال "الجوهري": ومعظمهم يخفف ما بعدها، فيقول: [لعل] زيد قائم، و"عل زيد قائم" سمعه "أبو زيد" (٤) من بنى عقيل (٥).

- (١) الصحاح (علل) ٥ / ١٧٧٤.
- (٢) بينت في ص ١٧٧ من التحقيق قول سيويه، وغيره في (ليتنى) وأن حذف نون الوقاية لا يجوز إلا لضرورة الشعر.
- أما (لعل): فيقول الرضى ٢٣/٢: " وحذفها معه أولى لاجتماع اللامات فيه، وهي مشابهة للنون، قريبة منها في المخرج، وليس بين الأولى والأخيرتين إلا حرف واحد، أغنى: (العين)؛ ولأن من لغاتها (لعن) " وينظر: ابن يعيش ٣/ ١٢٣.
- (٣) سقط من المخطوطة.
- (٤) أبو زيد: سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس الأنصاري، أحد أئمة الأدب واللغة، من أهل البصرة.
- من تصانيفه: النوادر في اللغة، لغات القرآن، غريب الأسماء.
- توفي سنة ٢١٥ هـ - وقيل: أربع عشرة - وقيل: ست عشرة عن ٧٣ سنة - بالبصرة.
- ينظر: طبقات الزبيدي ١٦٥ / زهرة الألباء ١٢٥ / وانباء الرواة ٣٠/٢، والبغية ١/ ٥٨٢ والأعلام ٣/ ١٤٤.
- (٥) الصحاح (علل) ٥ / ١٧٧٤ وينظر: النوادر ٢١٨ / والجنى الدانى ٥٣٠.

قوله : (عند "أبي العباس" أن أصلها "عل" زيدت عليها لام الابتداء) (١)

لقائل أن يقول : مذهب البصريين بأسرهم أن الأصل "عل" وإنما زيدت اللام للابتداء (٢) . فلا معنى لتخصيص المصنف المبرد بذلك .
ومذهب أهل الكوفة "لعل" هي الأصل ، و "عل" محذوفة منها ؛ لأنها حرف ، وحروف الحروف كلها / أصلية ، وإنما تعرض حروف الزيادة في الأسماء والأفعال . ١/٣١٩
ألا ترى أن الألف لا تكون في الأسماء والأفعال إلا زائدة ، أو منقلبة عن حرف أصلي ، ويمتنع أن يحكم عليها بذلك في "ما" و "لا" ونحوهما (٣) .
وقد اختار أبو البركات مذهب الكوفيين ، وأبطل مذهب أهل البصرة في كتابه المسمى بالإنصاف (٤) .

- (١) المقتضب ٢٣/٣ : "وأصله (عل) واللام زائدة ، فإذا قلت : "لعل زيداً يأتينا بخير" ، و "لعل عمراً يزورنا" فإنما مجاز هذا الكلام من القائل أنه لا يأمن أن يكون هذا كذا" .
- (٢) وجهة نظر البصريين : أنها زائدة ؛ لأننا وجدناها مستعملين كثيراً في كلامهم ، عارية عن اللام ، فدلنا ذلك على أنها زائدة . ينظر : الإنصاف ١ / ٢١٩ وما بعدها .
- (٣) ينظر : الإنصاف ١ / ٢١٨ وما بعدها وابن يعيش ٨ / ٨٧ ، ٨٨ .
- (٤) الإنصاف ١ / ٢٢٤ وما بعدها ، قائل : " . . . إنما حذفت اللام من "لعل" كثيراً في أشعارهم ، لكثرتها في استعمالهم ، ولهذا تلعبت العرب بهذه الكلمة ، فقالوا : لعل ، ولعن ، ولعن "

ومن أصناف الحرف : حروف العطف

"العطف على ضربين : عطف مفرد على مفرد ، وعطف جملة على جملة ، وله عشرة أحرف : فالواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، أربعتها على جمع المعطوف والمعطوف عليه فى حكم ، تقول : " جاءنى زيد وعمرو " ، و " زيد يقوم ويقعد " ، و " بكر قاعد وأخوه قائم " ، و " أقام بشر وسافر خالد " .

فتجتمع بين الرجلين فى المعنى ، وبين الفعلين فى إسنادهما إلى " زيد " ، وبين مضمونى الجملتين فى الحصول .
وكذلك : " ضربت زيدا فعمرا " و " ذهب عبد الله ثم أخوه " ، و " رأيت القوم حتى زيدا " ، ثم إنها تفترق بعد ذلك

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : حروف العطف ... إلى آخره) .

التفسير : ونصده ببحثين :

البحث الأول : فى رسم العطف وتعريفه .

قال صاحب المشرق : هو إدخال لفظ ، أو ألفاظ فيما دخل فيه غيرها ، بحروف مخصوصة ، وقد يكون ذلك فى اللفظ ، أو الموضع ، وقد يكون فى المعنى ، وقد يكون فى اللفظ والمعنى .

فنثال ذلك فى اللفظ : " قام زيد لاعمرو " ، وفى المعنى : " رأيت الذى أبوه قائم وأخوه ذاهب " .

فالجملتان الثانية داخلة فى صلة " الذى " بعطفها على الأولى ، ولا موضح لواحدة من الجملتين من الإعراب .

وفى اللفظ والمعنى : " قام زيد وعمرو " (١) .

وقال " ابن درستويه " : ماعده التحويون من حروف العطف ، ليست كلها حروف عطف ، ولكن لما كان إعراب مابعدهما كإعراب ما قبلها ، جمعها التحويون كلها فى باب حروف العطف (٢) . وسنبين كل واحد منها فيما بعد .

(١) ينظر : ابن يعيش ٨ / ٨٩ ، ٩٠ وإيضاح ابن الحاجب ٢٠٢ / ٢ .

(٢) يقول ابن يعيش ٨ / ٨٩ : " ... وذهب ابن درستويه إلى أن حروف العطف

ثلاثة لا غير : الواو ، والفاء ، وثم .

قال : لأنها التى تشرك بين مابعدهما وما قبلها فى معنى الحديث والإعراب .
وليس كذلك البواقي ، لأنهن يخرجن مابعدهن من قصة ما قبلهن

والعطف في الكلم المختلفة نظير التثنية في الأسماء المتفقة ، وهو في اللغة عبارة عن الميل ، تقول : عطفت ، أى : ملت ، وتعاطف القوم : مال بعضهم إلى بعض . ومنه عطفت العود : إذا أملت أحد طرفيه إلى الطرف الآخر (١) .

البحث الثانى : قال " عبد المجيد " : الذى يتبع فيه المعطوف المعطوف عليه ثمانية : الرفع ، والنصب ، والجزم ، وفى كونه اسما ، أو فعلا ، أو مفردا ، أو جملة .

وقد يجىء العطف على اللفظ ، وقد يجىء على الموضع ، تقول : " مررت بزيد وعمرو " بالجر عطفًا على اللفظ ، و " عمرا " بالنصب على الموضع ، لأن الجار والمجرور في موضع نصب .

وتقول على البناء للمفعول : " مَرَّ بِزَيْدٍ وَخَالِدٍ " بالجر على اللفظ .

وان شئت قلت : " خالدٌ " بالرفع على الموضع ، لأن الجار والمجرور - هنا - أقيما مقام الفاعل ، فموضعهما رفع .

وكذلك تقول : " هذا ضارب زيد غدا وعمرو ، وعمرا " فالخفض على اللفظ ، والنصب على الموضع (٢) .

قوله : (العطف على ضربين : عطف مفرد على مفرد ، وعطف جملة على جملة) .

اعلم أنه يريد بذلك العطف الشائع في صناعة العربية ، ولا فالقسمة توجب ضربين آخرين :

- أحدهما : عطف المفرد على الجملة .
- والثانى : عطف الجملة على المفرد .
- قال " عبد المجيد " : المعطوف على قسمين : مفرد ، أو جملة .
- والمفرد ينقسم قسمين : اسم ، وفعل .
- والجملة تنقسم انقسامها في باب خبر المبتدأ .
- وكذلك المعطوف ينقسم انقسام المعطوف عليه .

(١) الصحاح (عطف) ٤ / ١٤٠٥ واللسان (عطف) ٤ / ٢٩٩٦ وما بعده .

(٢) ينظر : حاشية الصبان على الأشموزى ٨٩ / ٣ (ط الحلبى - مهر) .

قوله : (وله عشرة أحرف) .

اعلم أن صاحب المشرق عدّها تسعة ، وأسقط "إما" ، ووافقه في ذلك "عبد القاهر" (١) و "أبو البركات" (٢) وكثير من النحويين (٣) .

وقد جعل المصنف ما ذكره من الحروف العشرة على ثلاثة أصناف :

الصنف الأول : ما يوجب جمع المعطوف ، والمعطوف عليه في حكم ، وذلك أربعة أحرف : الواو ، والفاء ، وشم ، وحتى .

والواو هي الأصل في حروف العطف .

قال "أبو البركات" : علة ذلك أن الواو لاتدل على أكثر من الاشتراك فقط ، وبغيرها من حروف العطف يدل على الاشتراك ، وعلى معنى زائد ، كما ستعرفه ، فصارت الواو بمنزلة الشيء المفرد ، وبقى الحروف بمنزلة المركب ، والمفرد أصل للمركب (٤) .

وقد أورد المصنف من صور العطف بالواو أربعة :

الأولى : أن تجمع بين الرجلين المختلفين الاسم في حكم ، كقولك : " جاءني زيد وعمرو " .

الشاهد فيه : أنك عطفت اسماً مفرداً على اسم مفرد في المجرى والإعراب ، والمجس في مستند إلى كل واحد منهما على انفراد .

الثانية : أن تعطف فعلاً مفرداً على فعل ، وتجمع بينهما في إسنادهما إلى الضمير المستتر في كل واحد منهما ، نحو قولك : " زيد يقوم ويقعد " .

الشاهد فيه : أن " زيد " مبتداً ، و " يقوم " مستند إلى ضمير مستتر فيه راجع إلى " زيد " ، وهذه الجملة خبر المبتداً .

(١) المقتصد ٨٨٢/١ : " استمر النحويون على جعل (إما) من حروف العطف ، ولم يعرف تحقيقه غير الشيخ "أبو علي" ، ولهذا قال في أول الباب : إن حروف العطف تسعة ، وهم يقولون : إنها عشرة ، لعددهم (إما) في جملتها ، وذلك سهو ظاهر " .

(٢) أسرار العربية ١١٨ : " إن قال قائل : كم حروف العطف ؟

قيل : تسعة : الواو ، والفاء ، وشم ، و أو ، ولا ، ويل ، ولكن ، وأم ، وحتى . . . " .

(٣) من هو لا أبو علي الفارسي . ينظر : المقتصد ٨٨٢/١ وابن يعيش ٩١/٨ .

(٤) أسرار العربية ١١٨ وبجاءته : " فإن قيل : فلم كان أصل حروف العطف الواو ؟ قيل : لأن الواو لاتدل على أكثر من الاشتراك فقط ، وأما غيرها من الحروف ، فيدل على الاشتراك ، وعلى معنى زائد — على ما سنبين — وإذا كانت هذه الحروف تسدل على زيادة معنى ليس في الواو ، صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد ، وبقى الحروف بمنزلة المركب ، والمفرد أصل للمركب . . . " .

و " يقعد " - أيضا - مستند إلى ما سكن فيه من الضمير ، والواو قد جمعت بين
 " يقوم " وبين " يقعد " في الإسناد إلى الضمير الراجع إلى " زيد " .
 فهذه الصورة والتي قبلها من قبيل عطف المفرد على المفرد ، إلا أن المفسر

في الأولى اسم ، وفي الثانية فعل ، كما تراه .
الثالثة : ما تكون فيها الواو [عاطفة] ^(١) مضمون جملة اسمية على مضمون جملة اسمية ،
 كقوله : " بكر قاعد وأخوه قائم " .

الشاهد فيه : أن الواو جمعت بين مضمونى هاتين الجملتين في الحصول .
الرابعة : ما تكون الواو فيها عاطفة مضمون جملة فعلية على مضمون جملة أخرى فعلية ،
 كقوله : " أقام بشر وسافر خالد " ، والكلام فيها كما تقدم .

وإذا وقفت على هذا التفصيل ، فقولاه : (تجمع بين الرجلين في المجى)
 يريد : في الصورة الثانية .

ولقائل أن يقول : الأحسن به أن يقول : في إسنادهما إلى ضمير " زيد " ، كما
 فصلناه لك فيما تقدم .

وقول المصنف : (وبين مضمونى الجملتين) يريد : الصورة الثالثة والرابعة .
 والمراد بالجملتين : الجملة المعطوف عليها ، والجملة المعطوفة .
 ولقائل أن يقول : إن عطف الجملة على الجملة عند التحقيق يرجع إلى عطف
 مفرد على مفرد .

(٢)
 بيان ذلك : أن المعطوف والمعطوف [عليه] هو مضمونها ، والمضمون مفرد ؛
 لأنه عبارة / عن مجرد النسبة بين المفردين ، والنسبة مفردة ، ويستنع أن تكون جملة . ٣١٩ ب/
 قوله : (وكذلك : " ضربت زيدا فعمرا " و " ذهب عبد الله ثم أخوه " و " رأيت القوم
 حتى زيدا ")

اعلم أن حرف الإشارة يتعلق بما ذكره في الواو من الأمور الثلاثة ، وهي : الجمع
 في المجى ، والإسناد ، والحصول .

قوله : (ثم إنها تفترق بعد ذلك) .

اعلم أن الضمير المنصوب يعود إلى الحروف الثلاثة ، وهي : الفاء ، وشم ، وحتى ،
 فإنها بأسرها تدل على الجمع ، وعلى شئ آخر غيره ، كما سيرد عليك .
 فيكون مدلول الواو مفردا ، ومدلول الثلاثة الباقية مركبا .

["الواو" لمطلق الجمع]

(فصل) " فالواو للجمع المطلق من غير أن يكون المبدوء به داخلا في الحكم قبل الآخرة ، ولا أن يجتمعا في وقت واحد ، بل الأمران جائزان ، وجائز عكسهما ، نحو قولك : " جاءني زيد اليوم وعمرو أمس " ، و " اختصم بكر وخالد " و " سيان قعودك وقيامك " . وقال (١) الله تعالى : " وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ " . وقال : " وَقُولُوا حِطَّةٌ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا " والقصة واحدة . وقال (٢) " سيويه " : ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه ، يكون أولى بها ممن الحمار ، كأنك قلت : " مررت بهما " .

قوله : (فالواو للجمع المطلق)

اعلم أنه يريد بالمطلق : ما يكون غير مقيد بالترتيب ، والجمع ، والغورية ، والتراخي ، وسدلولها الجمع لا غير .

فإذا قلت : " قام زيد وعمرو " احتمل ثلاثة معان :

أحدها : أن يكون قام زيد أولا . والثاني : أن يكون قام عمرو أولا .

والثالث : أن يكونا قاما معا ، وليس في الواو دلالة على خصوصية هذه الأمور الثلاثة . قوله : (من غير أن يكون المبدوء به داخلا في الحكم قبل الآخر ، ولا أن يجتمعا فـ) وقت واحد) .

اعلم أن في هذا الكلام إضمارا ، وكلمة " أن " فيه مع " يكون " في تأويل المصدر ، والتقدير : من غير كون المبدوء به في اللفظ داخلا في المجيء قبل المعطوف ، ومن غير كونهما مجتمعين في المجيء في وقت واحد . والمعنى : أنه لا دلالة في الواو على كل واحد من هذين الأمرين ، وإنما تسدل على الاجتماع العام .

وقد عرف أن اللفظ العام لا يدل على ما هو أخص منه .

قوله : (والأمران جائزان ، وجائز عكسهما)

اعلم أن الواو كما لاتدل على أن المبدوء في اللفظ داخل في الحكم قبل الآخر ، لاتدل أيضا على أنه غير داخل .

(١) هكذا في المفصل المطبوع / ٣٠٤ وعند ابن يعيش ٩٠ / ٨ [قال] يدون الواو .

(٢) هكذا عند الرازي ، وفي المفصل المطبوع / ٣٠٤ ، أما عند ابن يعيش ٩٠ / ٨ فـ [قال] يدون الواو ، ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى .

وكذلك كما لاتدل على كون المعطوف والمعطوف عليه مجتمعين فى وقت واحد ، لاتدل — أيضا — على خلافه ، وهو أنها لم يجتمعا فى وقت ، بل كل واحد من هذه الأربعة محتمل ، وليس فى الواو دلالة عليه .
قوله : (وجائز عكسهما) .

لأن لزوم أحد مذكره من الجائزين إذ ذاك ضرورى ، ولاعكس له ، فاعتبر^(١) : قال "عبد القاهر" : إن حقيقة العطف بالواو لإدخال الثانى فيما دخل فيه [الأول] ، كقولك : "جاءنى زيد وعمرو" و "رأيت زيدا وعمرا" و "مررت بزيد وعمرو" ، فقد أدخلت "عمرا" فى إعراب "زيد" وفى مجيئه .

وقد يكون العطف لإدخال الثانى فى معنى ما دخل فيه الأول فقط ، وذلك كقولك : "هل قام زيد وقعد ؟" . فإن الواو فيه أدخلت "قعد" فى الاستفهام الذى دخل فيه "قام" (٢) .

والمذكور من أمثلة هذا الفصل ثلاث :

أولها : قولك : "جاءنى زيد اليوم وعمرو أمس" .

الشاهد فيه : أن الواو قد دلت على أن "زيدا وعمرا" جميعا قد جاءا .
والذى دل على أن المتقدم فى اللفظ هو المتأخر فى المعنى ، إنما هو اليوم وأمس .

وثانيها : "اختصم بكر وخالد" .

الشاهد فيه : أن الواو قد دلت على مطلق الجمع ، وإنما فهم — ههنا — امتناع الترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه من جهة أن الاختصاص معنى لا يعقل انفراد أحدهما به ، حتى يتصور أن يسبق أحدهما صاحبه فيه .
واعلم أنه لا يكون فى هذا ومثله — مما لا يكون إلا من اثنين — إلا بالواو .

وثالثها : قولك : "سيان قيامك وتعودك" .

اعلم أنه يمتنع أن يعتقد فى أحدهما التقديم والتأخير ؛ لأن المساواة نسبة بين الشيئين ، وتصورها متأخر عن تصور كل واحد من ذينك الشيئين ، فكيف يعقل تقدم أحدهما ، أو تأخره منفردا بها !!

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) المقصد ١ / ٨٧٤ .

وأما قوله تعالى في البقرة : " وَأَدْخِلُوا الْبَابَ سُجَّدًا " (١) .
فمجموعهما يدل على أن الواو تدل على مطلق الجمع ، ولا تفيد الترتيب والتراخي ؛
لأن القصة واحدة .

ولقائل أن يقول : لو أن المصنف ذكرهما أول الفصل عقيب قوله : (فالواو
للجمع المطلق) كان أجدر ؛ لأن الأصل أن يذكر الدليل عقيب مدلوله ، والمراد :
باب المسجد . وقيل : باب البلدة (٢) .

قوله : (وقولوا حطة) أى : قولوا : لا إله إلا الله .
وقيل : حط عنا أوزاننا . وقيل : تعبدوا بهذه الصيغة من غير تعرض لمعنى (٣)
قال " تاج القراء " (٤) : إنما قدم الدخول في سورة البقرة ؛ لأن قبلها " ادخلوا " ،
فبين كيفية الدخول (٥) .

قوله : (وقال "سيويه" : ولم تجعل للرجل منزلة بتقدمك إياه ، يكون أولى بهما
من الحمار ، كأنك قلت : " مررت بهما " (٦)) .

(١) سورة البقرة ، من الآية / ٥٨ : " وَأَدْخِلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ
شِئْتُمْ رَغَدًا ، وَأَدْخِلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ، وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ ، وَسَنَزِيدُ
الْمُحْسِنِينَ " .

(٢) ينظر : الكشاف ٧٠ / ١ والتفسير الكبير للغر الرأى ٣ / ٩٣٤ .

(٣) ينظر في المراد بقوله : (حطة) : المرجعان السابقان .

(٤) هو : الكرمانى ، وقد مرت ترجمته .

(٥) الغرائب والعجائب ورقة / ١٠ (مخطوط) .

(٦) الكتاب ٤٣٧ / ١ ، ٤٣٨ : " . . . وذلك قولك : " مررت برجل وحمار قبسل " .
فالواو اشركت بينهما في الباء ، فجريا عليه ، ولم تجعل للرجل منزلة بتقدمك إياه
يكون بها أولى من الحمار ، كأنك قلت : " مررت بهما " .

فالتغى في هذا أن تقول : " ما مررت برجل وحمار " أى : ما مررت بهما . وليس فى
هذا دليل على أنه بدأ بشئ قبل شئ ، ولا بشئ مع شئ ؛ لأنه يجوز أن
تقول : " مررت بزيد وعمرو " والبعد به فى المرور " عمرو " .

ويجوز أن يكون " زيدا " . ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما فى حالة واحدة .
فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعانى

.....

اعلم أنك إذا قلت : " مررت برجل وحمار " لم يكن تقديمك الرجل في لفظك
دالا على أنك قدمته في المرور به ، بل جاز أن يكون من بعد مروره بالحمار ، وجاز
أن يكون مربهما جميعا .

وغاز أن يكون مر بالرجل أولا ، ثم مربعه بالحمار ، وليس في الكلام ما يسد
على تخصيص أحد هذه الأمور الثلاثة بالإرادة ، فنزل منزلة : " مررت بهما " ، ولم يرد
أن يجعل له منزلة وشرفا .

ولو قصدت ذلك جاز ، فإنهم كثيرا ما يقدمون الأشرف في الذكر ، لكن لم يقصد
" سيويه " إلا مجرد إضافة المرور إلى الرجل والحمار .

[الفاء ، وشم ، وحتى ، والفرق بينهما]

(فصل) : " والفاء ، وشم ، وحتى تقتضى الترتيب ، إلا أن الفاء توجب وجود الثانى بعد الأول بغير مهملة ، و (شم) توجبه بمهمله ؛ ولذلك قال "سيويه" : " مررت برجل ثم امرأة " ، فالمرو - ههنا - مروران .
 ونحو قوله تعالى : " وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا " ، وقوله :
 " وَإِنِّي لَنَفَّارٌ لِّمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى " محمول على أنه لما أهلكها ، حكم بأن البأس جاءها ، وعلى دوام الاهتداء وثباته .
 و " حتى " الواجب فيها أن يكون ما يعطف بها جزءا من المعطوف عليه :
 وإما أفضله ، كقولك : " مات الناس حتى الأنبياء " ، أو : أدونه ، كقولك :
 " قدم الحجاج حتى المشاة " ... "

قوله : (والفاء ، وشم ، وحتى تقتضى الترتيب) .

اعلم أن هذه الأحرف الثلاثة مشتركة فى أن كل واحد منها يقتضى الترتيب على معنى / أن المبدؤ به فى اللفظ مبدؤ به فى المعنى ، ومقدم على ما بعده ، ٣٢٠ / ١ ولا يصح استعمال شئ منها ، حيث لا يتصور الترتيب .
 فلا يجوز أن تقول : " اختصم زيد فعمرو " ، و " اشترك خالد ثم بكر " ؛ لامتناع تصور الترتيب فى شئ من هذا ، كما عرفت .
 فلو قلت : " اختصم الزيدان فالعمران " جاز ؛ لأنه قد استغنى " اختصم " بقولك " الزيدان " ، وكانت خصومة العمرين بعدهما .
 ولو قيل : " اختصم الزيدان فعمرو " أو " اختصم زيد فالعمران " لم يجز ؛ لأن الواحد لا يستغنى به الكلام .
 قوله : (إلا أن الفاء توجب وجود الثانى بعد الأول بغير مهملة) .

اعلم أنك إذا قلت : " جاء زيد فعمرو " دل على أن مجئ " عمرو " بعد مجئ " زيد " ، ولا يجوز أن تؤخر " عمرا " فى اللفظ ، وهو مقدم فى المعنى ، كما جاز فى الواو .

ولقائل أن يقول : قول المصنف : (بغير مهملة) يناهى قوله تعالى :
 " ثُمَّ خَلَقْنَا النَّفْثَةَ عِلْقَةً ، فَخَلَقْنَا الْعِلْقَةَ مِضْغَةً ، فَخَلَقْنَا الْمِضْغَةَ عِظَامًا ، فَكَسَوْنَاهَا لَحْمًا ... (١) " .

(١) سورة (المؤمنون) من الآية / ١٤ " ثُمَّ خَلَقْنَا النَّفْثَةَ عِلْقَةً ، فَخَلَقْنَا الْعِلْقَةَ مِضْغَةً ، فَخَلَقْنَا الْمِضْغَةَ عِظَامًا ، فَكَسَوْنَاهَا لَحْمًا ، ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ ، فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ " .

قال في كتاب "خلق الانسان" (١) : إن الجنين الذي يولد لتسعة أشهر يصير نطفة شبيهة بالرغوة في ستة أيام ، تأتي من وقوعها في الرحم ، ثم تصير شبيهة بالدم بعد تسعة أيام ، تأتي بعد الستة الماضية .
ثم تصير مضغة بعد عشرة أيام ، تأتي بعد التسعة والستة . ثم يتصور بعد ثمانية عشر يوما ، تأتي بعد ما ذكرنا من الجملة .
وجملة ذلك كله [ثلاثة] (٢) وأربعون يوما .
ويختلف ذلك فيما خلقه في تسعة أشهر ، وفيما يتم في عشرة أشهر ، فتكون المدة فيما كان [لتسعة] (٣) أشهر خمسة وثلاثين يوما ، وفيما كان لعشرة أشهر خمسين يوما .
وتختلف مقادير ما ذكرناه من الأعداد ، وكل ذلك يبطل قوله :
(إن الفاء تقتضى الترتيب بغير مهلة) (٤) .

وذكر أبو الحسن الوراق في شرحه خلاف ذلك ، فقال :
إن الفاء تدل على أن ما قبلها مبدؤ به على ما بعدها ، ومنهما مهلة يسيرة ، كقولك :
" جاءني زيد فعمرو " ف " زيد " جاء قبل " عمرو " بقليل .
وفي عبارة أبي سعيد ما يوافق هذا ما سنذكره (٥) .
قوله : (و " ثم " توجيه بمهلة) .

اعلم أن الضمير المنصوب في " توجيه " يرجع إلى (وجود الثاني بعد الأول) .

- (١) كتب خلق الإنسان كثيرة ، ومحت فيها تفرد لدى منها ، ولم أعثر على هذا النص .
- (٢) في المخطوطة [خمس] وهو : تحريف ، والصواب ما أثبتته ، لأن :
 $6 + 9 + 10 + 18 = 43$ يوما .
- (٣) في المخطوطة [لسبعة] وهو تحريف ، لتعارضه مع ما ذكره قبل ذلك ، والصواب ما أثبتته .
- (٤) ما ذكره الشارح لا يبطل كلام المصنف ، يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٢/٢٠٦ :
" فقد فارقت (الفاء) الواو لما فيها من الترتيب والتعقيب على حسب ما يعد في العادة تعقبا ٠٠٠ قرب شيئين : الثاني عقيب الأول في العادة ، وإن كان بينهما أزمان كثيرة ، كقوله تعالى : " ثُمَّ خَلَقْنَا النَّفْثَةَ عِلْقَةً ، فَخَلَقْنَا الْعِلْقَةَ مِضْغَةً ، فَخَلَقْنَا الْمِضْغَةَ عِظَامًا ، فَكَسْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا " .
ويقول الرضي ٢/٣٦٧ : " ٠٠ (فَخَلَقْنَا الْعِلْقَةَ مِضْغَةً ، فَخَلَقْنَا الْمِضْغَةَ عِظَامًا ، فَكَسْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ٠٠) نظرا إلى ابتداء كل طور ٠٠ " .
- (٥) عبارة أبي سعيد رقم (١) من التعليق لا توحى بما استنتجه الشارح .

فإذا قلت : " جاءني خالد ثم بشر " دل على أن بشرا قد جاء بعد مجي
خالد ، وأنه وقع بين مجيئهما مهلة وتراح .
قال " أبو سعيد " : و " ثم " مثل الفاء ، إلا أنها أشد تراخيا (١) .
قوله : (ولذلك قال " سيويه " : " مرتت برجل ثم امرأة " ، فالمرور - ههنا -
مرورا ن) .

اعلم أنه ذكر قول " سيويه " حجة على ما حكاه ، لأنه لما دلت " ثم " على
المهلة ، وجب الحكم بانقطاع المرور بالرجل قبل المرور بالمرأة ، فيكون المرور بالمرأة
مرورا ثانيا (٢) .

قوله : (ونحو قوله تعالى : " وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا (٣) " ، وقوله :
" وَأَنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ، ثُمَّ اهْتَدَى " (٤)) محمول على أنه لما
أهلكها ، حكم بأن البأس جاءها ، وعلى دوام الاهتداء وثباته .

اعلم أن مضمون ما ذكره جواب عن سؤال مقدر .
بيان ذلك : أنه لما ذكر أن " الفاء " و " ثم " يدلان على أن الثاني يقع بعد وجود
الأول ، قيل له : إن الأمر على خلاف ما ذكرته في هاتين الآيتين ، فإن البأس
لا بد وأن يكون مقدما على الإهلاك ، وقد جاء في الآية متأخرا في اللفظ .
وكذلك الاهتداء يجب أن يكون قبل التوبة والإيمان ، وقد جاء متأخرا في اللفظ .

- (١) شرح الكتاب ٢ / ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، وبجاءته : " وأما (ثم) فسيبيلها سبيل الفاء
في أن الثاني داخل في معنى الأول وأنه بعده ، إلا أن بين الثاني والأول مهلة .
- (٢) الكتاب ٤٣٨ / ١ : " . . . ومن ذلك قولك : " مرتت يزيد فعمرو " ، و " مرتت برجل
فامرأة " ، فالفاء أشركت بينهما في المرور ، وجعلت الأول مبدؤا به .
ومن ذلك : " مرتت برجل ثم امرأة " ، فالمرور - ههنا - مرورا ن ، وجعلت
(ثم) الأول مبدؤا به ، وأشركت بينهما في الجري . . .
- (٣) وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٣٠٦ / ١ ، وابن يعيش ٩٥ / ٨ .
سورة الأعراف ، من الآية ٤ / " وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ، فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ
فَاقِلُونَ " .
- (٤) سورة طه ، آية ٨٢ .

فأجاب عن الآية الأولى : بأن المراد من قوله : "فجاءها بأسنا" أى : فحكم بمجىء بأسنا ، فقولك (حكم) على البناء للمفعول متأخر عن الإهلاك ، ويكون من قبيل الاستدلال بوجود الأثر على وجود المؤثر .

بيان ذلك : أنه لما شهود الإهلاك ، علم بعده أن البأس كان قد جاءها . قال "أبو محمد" : نظير ذلك قولهم : من يظهر منه الفعل المحكم فهو عالم والمعنى : أنه يحكم عليه بأنه عالم وعاقل (١) .

وقد ذكروا خمسة أوجه فى الجواب :

أولا : قاله فى الحواشى : إنه لما كان مجىء البأس مجهولا للناس ، قدر كالمعذور ، ثم لما حصل الهلاك ، اعتقدوا وجوده ، فحسن دخول القاء لذلك (٢) .

وثانيها : قاله فى الكشف : معنى أهلكها ، أى : قارب إهلاكها ، لا بد من هذا التقدير ، ليصح قوله : "فجاءها بأسنا" ، لأن الإهلاك إذا تحقق ، تحقق مجىء البأس ، فلم يكن فيه فائدة إذ ذاك (٣) .

وإذا حملته على الصقارة ، استقام المعنى .

وثالثها : قاله فى "الكشاف" : معناه : أردنا إهلاكها (٤) .

لا بد من هذا التقدير ، لأن الإهلاك إنما يجىء بعد مجىء البأس .

ونظيره ، قوله تعالى : "إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ" (٥) ، فإن معناه : إذا أردتم القيام إلى الصلاة .

ورابعها : قاله "عبد المجيد" : إن المعنى على التقديم والتأخير ، والتقدير :

"وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها" (٦) .

(١) التخمير ٢ ورقة ١٤٦ .

(٢) الحواشى / ٥٧ .

(٣) الكشف لأبى الحسن الباقولى ورقة / ٥٨ .

(٤) الكشاف ٢ / ٩٩ .

(٥) سورة المائدة ، من الآية / ٦ "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا" .

(٦) ينظر : إيضاح ابن الحاجب ٢ / ٢٠٦ ، ٢٠٧ والرضى ٢ / ٣٦٥ .

وخامسها : قاله صاحب الغرائب : معنى فجاءها : صح أنه قد جاءها بأسنا (١) .
وهذا يقارب ما ذكره المصنف .

وأجاب عن الآية الثانية بأن المراد من قوله : " ثم اهتدى " ، هو الهداية وثباتها ؛
لأن موجب الابتداء يخالف موجب الدوام (٢) .
وذكروا فيها وجهين آخرين :

الأول : قاله " عبد المجيد " : أن تكون " ثم " لترتيب خبر على خبر ، فيكون أخبر
أولا بغفران من تاب وآمن ، ثم أخبر ثانيا باهتداء من اهتدى (٣) .
الثاني : نقله في الغرائب أن " ثم " تدل على التقديم ، وحيث فلا حاجة إلى
تكلف تأويل (٤) .

قوله : (و " حتى " الواجب فيها أن يكون ما يعطف بها جزءا من المعطوف عليه ٥٠) .

قال " أبو الحسن الوراق " / : الأحسن إذا جعلتها عاطفة أن توقع بعدها جملة ، كقولك ٣٢٠ / ب
" ضربت القوم حتى زيدا ضربته " نصب " زيدا " بإضمار فعل ، أى : " حتى ضربت
زيدا ضربته " (٥) .

وتقول : " ضربت القوم والحصار " ويستنع أن تقول : " ضربت القوم حتى الحصار " ؛
لأن الحصار ليس جزءا من القوم .
وقد سبق الكلام في مباحثها فلانعيده (٦) .

هذا تمام الكلام في الحروف الأربعة التي توجب الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم

- (١) الغرائب ورقة ٥٧ .
- (٢) يوضح هذه العبارة قول ابن الحاجب في الإيضاح ٢٠٧ / ٢ :
" إن المراد بقوله : (ثم اهتدى) ثم دام ذلك ، لأن الغفران متوقف على
الماقية ، وهو ظاهر في الجواب . ويجوز أن يكون المراد بقوله : ثم اهتدى
إلى سلوك سبيل الاستقامة فيما يقع له من الوقائع بعد ذلك " .
- (٣) ينظر الرضى ٣٦٨ / ٢ .
- (٤) الغرائب ، ورقة ٥٧ .
- (٥) يقول المرادى في الجنى الدانى ٥٠٣ / : " ضربت القوم حتى زيدا ضربته " .
فالنصب أحسن . وله وجهان : أحدهما : أن تكون عاطفة ، و (ضربته) توكيد .
والآخر : أن تكون ابتدائية ، و (ضربته) مفسرا لناصر (زيد) من باب الاشتغال .
- (٦) ينظر : ابن يعيش ٩٦ / ٨ .
- (٦) ينظر : ص ٢٤ من التحقيق .

[أو ، وإما ، وأم ، والفرق بينها]

"و" أو ، وإما ، وأم " ثلاثتها لتعليق الحكم بأحد المذكورين ، إلا أن "أو، وإما " يقعان في الخبر ، والأمر ، والاستفهام ، نحو قولك : " جاءني زيد أو عمرو " و " جاءني إماما زيد وإماما عمرو " ، و " اضرب رأسه أو ظهره " ، و " اضرب إماما رأسه وإماما ظهره " .
و " ألقيت عبد الله أو أخاه ؟ " [و " ألقيت إماما عبد الله وإماما أخاه (١) ؟ "] .
" و (أم) لاتقع إلا في الاستفهام ، إذا كانت متصلة ، والمنقطعة تقع في الخبر أيضا .
تقول في الاستفهام : " أزيد عندك أم عندك عمرو (٢) ؟ " .
وفي الخبر : " إنها لإبل أم شاء "

الصف الثاني : فيما كان من حروف العطف مقتضيا لتعليق الحكم بأحد الشيئين —
المذكورين ، وهو ثلاثة : أو ، وإما ، مكسورة ، مكررة ، وأم .
قوله : (إلا أن "أو" و "إما" يقعان في الخبر ، والأمر ، والاستفهام) .

اعلم أنه لما ذكر — أولا — أن هذه الثلاثة قد اشتركت في معنى واحد ، وهو كون كل واحد منها لتعليق الحكم بأحد المذكورين ، شرع بعده في بيان ما يختص به بعضها عن البعض الآخر ، فقال : إن حرفين منها ، وهما : "أو" و "إما" قد اختصا بأنه يسوغ استعمال كل واحد منها فيما ذكر من الأمور الثلاثة .

(١) مابين الحاصرتين ثبت في ابن يعيش ٨ / ٩٧ ومثل به صاحب العرائس ، وسقط من الفصل المطبوع : ٣٠٥ .

(٢) في ابن يعيش ٨ / ٩٧ والفصل المطبوع ٣٠٥ / [" أزيد عندك أم عمرو ؟ "] وقد مثل صاحب العرائس بما أثبتته ، وقد ثبت أيضا في الإيضاح لابن الحاجب ٢٠٨ / ٢ وفيه يقول : " كرر (عندك) لتحقيق أنها المنقطعة ، لأن المتصلة لا تكون كذلك ، بل يلزم أن يقع المشكوك فيه بعد الهمزة ، والآخر بعد (أم) . إن كانت القضية في أحد جزئي الجملة ، كقولك : " زيد عندك أم عمرو ؟ " و " أقائم زيد أم قاعد ؟ " .

فإن كان الشك في الجملتين ، ولم يشتركا في أحد الجزأين ، وجب ذكرهما جميعا ، كل واحدة منهما في الموضع الذي كان موضع المفرد ، كقولك :
" أقائم زيد أم قعد عمرو ؟ "

ولذلك لا تميز هذه عن المنقطعة إلا بالقصد ، لاحتمال الأمرين جميعا في جميع مواضعها .

وإما المنقطعة : فموضعها على أن تأتي كالإضراب عن الجملة المتقدمة : استفهامية ، كانت أو خبرية

تقول في استعمالها في الخبر : " جاءني زيد أو عمرو " و " جاءني إما زيد وإما عمرو " .
 الشاهد فيه : أنك إذا قلت : " جاءني زيد أو عمرو " فكأنك قلت : " جاءني زيد " .
 مقدرا أنك تحققت مجيئه ، ثم شككت وتوهمت أنه " عمرو " فقلت : " أو عمرو " .
 فدل " أو " على أنك تشك في كل واحد منهما ، وأن الذي تتحققه إنما هو مجيئ
 مسمى أحدهما ، لا بعينه .

وإذا قلت : " جاءني إما زيد وإما عمرو " ، فتكون مبتدئا بالشك من أول كلامك ،
 فالشك والتردد ، لا بد وأن يكون ثابتا في كل واحد منهما ، وإذا وقع في الخبر ، كما تراه .
 وتقول في استعمالهما في الأمر : " اضرب رأسه أو ظهره " ، و " اضرب إما رأسه
 وإما ^(١) ظهره " ويكونان للتخيير .
 والمعنى : اضرب واحدا منهما لا بعينه .

فلو ضربتهما جميعا ، كان خارجا عن حد الأمر ، وتوجه عليه اللوم والتوبيخ لذلك .
 وتقول في الاستفهام بهما : " أليت عبد الله أو أخاه ؟ " ، و " أليت إما
 عبد الله وإما أخاه ؟ " .

قوله : (و " أم " لاتقع إلا في الاستفهام إذا كانت متصلة والمنقطعة تقع في الخبر أيضا) .
 يريد : أن " أم " المتصلة لاتستعمل إلا في الاستفهام خاصة ، وأنه يستعمل
 استعمالها في الخبر والاستفهام جميعا .
 ولقائل أن يقول : إن المصنف ذكر حكم " أم " المتصلة ، وحكم " أم " المنفصلة
 قبل أن يبين حقيقتها ومعناها ، فيقول : إن " أم " من جهة المعنى على وجهين :
 متصلة ، ومنقطعة .

أما المتصلة : فيراد بها : أن تكون مع همزة الاستفهام بمنزلة " أي " ، وذلك
 قولك : " أزيدا ضربت أم عمرا " ، والمعنى : أيهما ضربت ؟
 وكذلك إذا قلت : " أغلام زيد أنت أم عمرو ؟ " كان كقولك : " غلام أيهما
 أنت ؟ " وتسمى هذه عديلة الهمزة ، ولا بد لها من الهمزة ، فلا يجوز أن تقول :
 " زيدا ضربت أم عمرا " إلا أن تقدر الهمزة ، كما هي مقدرة في قول الشاعر :

(١) في المخطوطة [أو] والصواب ما أثبتته ، لوجوب تكرار (إما) وأيضا ما أثبتته يتفق
 مع ما أجمل به المصنف .

[٤٤] كَذَبْتَكَ عَيْنَكَ أُمَ رَأَيْتَ بِرَأْسِي ط . . . غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّيَابِ خِيَالًا (١)
أراد : أكذبتك ؟ وأضرر الهمزة .

وتقول : " أفأنتم زيد أم قاعد ؟ " والمعنى : أي هذين الفعلين كان من زيد ؟
ومثله : " أقمت أم قعدت ؟ " و " أكرمت أم أهنته ؟ "
[والمعنى (٢)] : أي هذين الفعلين كان منك ؟

وأما " أم " المنقطعة : فهو أن تكون " أم " بمنزلة الهمزة في كونها استفهاما
برأسه ، غير متصل بما قبله ، وتتضمن معنى الإضراب ، مثاله : " أزيد خارج أم عمرو
جالس ؟ " .

فقولك : " أم عمرو جالس ؟ " استفهام منقطع عما قبله ، كأنك قلت : " بل أعمرو
جالس ؟ " ، أي : قد تركت استفهامي عن خروج زيد ، فحدثني عن حال عمرو ،
أجالس هو أم لا ؟ .

فتكون " أم " في هذا الوجه بمنزلة " أم " والهمزة جميعا ؛ لأنها تفيد الإضراب
والاستفهام معا ، فأنت في قولك : " أم عندك عمرو ؟ " بمنزلة أن تقول : " بل
عندك عمرو ؟ " .

وقال " عبد القاهر " : وقد تخلص " أم " في هذا الوجه للإضراب المحض ، وذلك
إذا دل على الاستفهام المحض (٣) كقوله تعالى :

(١) من الكامل ، قاله : الأخطل (الديوان ١٥٠ / ٨) والأخطل ، غياث بن غوث ، من
بنى تغلب ، من فدوكس ، ويكنى أبا مالك (الشعر والشعراء ٣٩٣ / ١ والخزانة ٢١٩ / ٤)
والبيت من شواهد : الكتاب ٣ / ١٧٤ والمقتضب ٣ / ٢١٥ والكامل ٢ / ٢٤٥ والمغنى
٤٥ / ١ والتصريح ٢ / ١٤٤ والخزانة ٤ / ٤٥٢ .

كذبتك عينك : خيل إليك . واسط : موضع بالجزيرة (معجم البلدان ٥ / ٣٤٨) .
غلس الظلام : حين اختلط الظلام . الرياب : اسم امرأة . والخيال : ما يـ
في النوم كأنه شخصها . ينظر : شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢ / ٧٩ .
الشاهد فيه : مجي " أم " متصلة ، وهمزة الاستفهام محذوفة .
وأجاز الخليل أن تكون " أم " منقطعة بعد الخبر . يقول سيويه ٣ / ١٧٤ :
" وزعم الخليل أن قول الأخطل : كذبتك عينك الخ .
كقولك : " أنها لا بل أم شا " .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) المقتصد ٢ / ٩٥٤ (مطبوع) تحقيق د . كاظم بحر المرجان (ط وزارة الثقافة
والأعلام - العراق ١٩٨٢) .

.....
 "أم هل تستوى الظلمات والنور" (١).

جعلوا المعنى : بل هل تستوى الظلمات والنور وذلك بين الامتناع .

ومن ذلك قول الشاعر :

[٥٥] أم كيف ينفع ما تعطي الملقوق به . . . رثمان أنف إذا ماض بالبين (٢) ؟

قالوا : قد خلع من " أم " معنى الاستفهام بدخوله على " كيف " (٣)

وإذا عرفت ما لخصناه ، ظهر لك أن المقطعة لا تكون في الكلام بمعنى " أي "

وتكون " أم " استفهاما مستانفا .

فإذا قلت : " أزيد عندك أم عندك عمرو؟ " لم ترد أن تقول : " أيهما عندك؟ "

ولكنك بدأت أولا بقولك : " أزيد عندك؟ " على أنه ليس من شأنك أن تستفهم إلا عن

" زيد " ثم بدالك أن تترك استفهامك هذا ، وتستأنف استفهاما عن " عمرو " ، فقلت :

" أم عندك عمرو؟ "

(١) سورة الرعد من الآية ١٦ / : " قل هل يستوى الأعمى والبصير ، أم هل تستوى الظلمات والنور " .

(٢) من البسيط ، قاله : أفنون التغلبي (المفضليات / ٢٦٣) وقيل : " رثمان " أي جزأ عامرا سوا يفعلهم . . . أم كيف يجزوني السواي من الحسن ؟ وأفنون : صريم بين معشر ، وقيل : ظالم بين معشر ، من بني تغلب (الشعراء والشعراء ٣٣١ / ١ ومعجم الشعراء / ١٥١) .

والبيت من شواهد : ابن يعيش ١٨ / ٤ والرضي ٣٧٤ / ٢ والمغني ٤٥ / ١ ، والخزانة ٤٥٥ / ٤ ، ٥١٩ ، والمهجع ١٣٣ / ٢ والدرر ١٧٩ / ٢ واللسان (رام) ٢ / ١٥٣٦ . يقول ابن هشام في المغني ٤٥ / ١ ، ٤٦ : " الملقوق - بفتح العين المهملة - الناقة التي علق قلبها بولدها ، وذلك أنه ينحر ، ثم يحشى جلد ، تبنا ، ويجعل بين يديها لتشمه ، فتد رعليه ، فهي تسكن إليه مرة ، وتفرغنه أخرى .

وهذا البيت يشهد لمن يعد بالجميل ولا يفعله ، لانطواء قلبه على ضد . وقد أنشد الكسائي - في مجلس الرشيد بحضرة الأصمعي - فرفع (رثمان) فرد عليه الأصمعي ، وقال : إنه بالنصب ، فقال له الكسائي : اسكت ، ما أنت وهذا ؟ يجوز الرفع والنصب والجبر ، فسكت .

ووجهه : أن الرفع على الإبدال من (ما) والنصب بـ (تعطي) ، والخفض بدل من (بها) . . .

والرثمان : مصدر " رثمت الناقة ولدها " إذا عطف عليه . الصحاح (رام) ١٩٢٦ / ٥

(٣) ينظر : ابن يعيش ١٨ / ٤ والرضي ٣٧٤ / ٢ .

وقال أبو الحسين (١): ومن الباب أن الاسم الذي لا يسأل عنه يقع متوسطا بين الفعلين المسئول عن أحدهما ، كقولك : " أقام زيد أم قعد ؟ " . وكذلك يقع الفعل الذي لا يسأل عنه بين الاسمين المسئول عن أحدهما ، كقولك : " أزيد قام أم بكر ؟ " .

فالذي لا يسأل عنه لابد وأن يكون متوسطا .
واعلم أنهم يستعملون الهمزة ، و " أم " بمعنى التسوية ، دون الاستفهام ، كقولك : " سواء على أمت أم قعدت " .
قال " الحضرمي " : فإن وقعت الهمزة قبل " أم " تقريرا ، أو تمييضا ، وانكارا ، لم تكن متصلة .

وكذلك إذا قلت : " قام زيد أم لا " لم تكن متصلة ؛ لأنك لم تأت بما يعادل الأول ، ونيت كلامك على الانقطاع (٢) .
قوله : (تقول في الاستفهام : " أزيد عندك أم عندك عمرو ؟ " وفي الخبر : " إنها لا بل أم شاء ") .

لقائل أن يقول: إن المصنف أهل تشيل " أم " المتصلة ، وذكر مثالي المنقطعة في / الاستفهام والخبر .
وقد سبق تقرير المثال الأول .

والمعنى في الثاني : " بل أهي شاء " فيكون " شاء " خبر مبتدأ محذوف ، وكان القائل رأى شيئا من بعيد ، فسبق وهمه إلى أنها لا بل ، فقال : " إنها لا بل " ثم وقع له الشك ، فاستفهم ، وقال : " بل أهي شاء " .

(١) هو : محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث ، أبو الحسين الفارسي النحوي ابن أخت أبي علي الفارسي ، أخذ عن خاله علم العربية ، وطوف في الآفاق ، استوطن جرجان ، وقرأ عليه أهلها ، منهم عبد القاهر الجرجاني ، وليس له أستاذ سواه . مات سنة ٤٢١ هـ .

ينظر : نزهة الألباء / ٣٤٣ وانباء الرواة ٣ / ١١٦ ومغية الوعاء ١ / ٩٤ .
(٢) ينظر : ابن يعيش ٨ / ٩٨ والرضي ٢ / ٣٢٣ وابعده وايضاح ابن الحاجب ٢ / ٢٠٨ .

(فصل) "والفصل بين "أو، وأم" في قولك : "أزید عندك أو عمرو؟" ، و "أزید عندك أم عمرو؟" أنك في الأول لاتعلم كون أحدهما عنده ، فأنت تسأل عنه . وفي الثاني تعلم أن أحدهما عنده ، إلا أنك لاتعلمه بعينه ، فأنت تطالبه بالتعيين . . .

قوله : (والفصل بين "أو" و "أم" في قولك : "أزید عندك أم عمرو؟" ، و "أزید عندك أم عمرو؟")

أنك في الأول لاتعلم كون أحدهما عنده ، فأنت تسأل عنه ، وفي الثاني تعلم أن أحدهما عنده ، إلا أنك لاتعلمه بتعيينه فأنت تطالبه بالتعيين . اعلم أنك في "أو" لاتعلم يكون أحدهما عنده ، بل تشك في ذلك ، وكأنك قلت : هل مسمى أحدهما عندك؟ . ولهذا كان جوابه "نعم" أو "لا" ، أى : عندي [أحدهما]^(١) ، أو : لا واحد منهما عندي .

وفي "أم" تعلم أن أحدهما عنده ، إلا أنك لاتعلمه بعينه ، فأنت تطالبه بالتعيين ، فكانك قلت : "أنا عالم يكون أحدهما عندك ، ولا أشك في ذلك ، لكنى لا أعلمه على التعيين ، وأتردد في أنه زيد أو عمرو ، فأخبرنى بذلك . فجوابه أن يقال : "زيد" إن كان الذى عنده زيد ، أو "عمرو" إن كان الذى عنده عمرو .

ولو أجيب بـ "نعم" أو "لا" كان خطأ ؛ لأنه إنما يستفهم عن تعيين ذلك الواحد ، فليس إلا أن يجيب بما يفيد التعيين من ذكر اسم أحدهما بعينه .

-
- (١) زيادة يستقيم بها الكلام .
(٢) ينظر : التبصرة للصيرى ١٣٣/٢ وما بعده (مطبوع) ومعانى الحروف للرماني ٧٠/٨٠ والمقتصد ١٤٩/٢ وما بعده (مطبوع) وابن يعيش ٨/١٠١ والرضى ٣٦٩/٢ والمعنى ٤٢/١ وشرح الألفية لابن الناظم ٥٢٨/ والأزهية في علم الحروف للهروزي ١١٩ ، ١٢٤ ووصف المعاني في حروف المعاني للمالقي ١٢٣/١٣١ وللجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ٢٢٥ ، ٢٤٥ .

(فصل) " ويقال فى " أو ، واما " فى الخبر إنهما للشك ، وفى الأمر إنهما للتخيير والإباحة .

فالتخيير : كقولك : " اضرب زيدا أو عمرا " ، و " خذ إما هذا ، وإما ذاك " .
والإباحة ، كقولك : " جالس الحسن ، أو ابن سيرين " ، و " تعلم إما الفقه وإما النحو " .

قوله : (ويقال فى " أو " و " إما " فى الخبر إنهما ^(١) للشك) وفى الأمر : إنهما للتخيير والإباحة .

اعلم أن كل واحد من حرفى " أو " و " إما " المكسورة المكررة ، يستعمل على ثلاثة أوجه :

أولها : أن يستعمل فى الخبر ، وحينئذ يكون كل واحد منهما للشك لاغير ، نحو قولك :
" جاءنى زيد أو عمرو " ، و " جاءنى إما زيد وإما عمرو " .

وقد سبق تبينه وتقريره .

وثانيها : أن يستعملا فى الأمر ، وإن ذاك فيكونان للتخيير ليس إلا ، كقولك :
" اضرب زيدا أو عمرا " ، وكقولك : " خذ إما هذا وإما ذاك " .

وقد عرفت أنه لو جمع بينهما ، كان خارجا عن حد الأمر ؛ لأن مدلول " أو " إنما هو ضرب أحد الشخصين لاغير .

وثالثها : أن يستعملا بمعنى الإباحة ، كقولك : " جالس الحسن ^(٢) ، أو ابن سيرين ^(٣) " ،
و " تعلم إما الفقه وإما النحو " .

الشاهد فيه : أن الأمور يكون متشابهة بتعلم أحدهما لامحالة ، وإنما علم إباحة الآخر بدليل خارجى .

(١) سقط من المخطوطة .

(٢) الحسن البصرى : أبو سعيد ، الحسن بن أبى الحسن يسار البصرى التابعى ، أحد الفقهاء والنسابة ، ولد بالمدينة سنة ٢١ هـ ، وكان أبوه مولى لزيد بن ثابت الأنصارى ، وانتقل إلى البصرة ، وصار إمام أهلها وفقه الأمة كلها . توفي سنة ١١٠ هـ . ينظر : تذكرة الحفاظ ١/ ٧١ ووفيات الأعيان ٢/ ٦٩ صفة الصفوة ٣/ ٢٣٢ والأعلام ٢/ ٢٤٢ .

(٣) ابن سيرين : هو أبو بكر محمد بن سيرين البصرى التابعى ، ولد بالبصرة سنة ٢٣ هـ ، كان مولى لأنس بن مالك ، إمام زمانه فى علوم الدين ، مع تفقه ورواية للحديث . توفي سنة ١١٠ هـ . ينظر : تذكرة الحفاظ ١/ ٧٨ ووفيات الأعيان ٤ / ١٨١ صفة الصفوة ٣/ ٢٤١ ، والأعلام ٧/ ٢٥ .

(فصل) "مين" أو، وإما "من الفصل أنك مع" أو "يمضى أول كلامك على اليقين"، ثم يعترضه الشك .

ومع "إما" كلامك من أوله مبنى على الشك .

ولم يعد الشيخ أبو علي "إما" في حروف العطف ؛ لدخول العاطف عليها ، ولوقوعها قبل المعطوف عليه

قوله : (مين "أو" و "إما" من الفصل أنك مع "أو" يمضى أول كلامك على اليقين، ثم يعترضه الشك . ومع "إما" كلامك من أوله مبنى على الشك) .

اعلم أنه لما ذكر — في الفصل المتقدم (١) — أن "أو" و "إما" يشتركان فيما ذكره من الأمور الثلاثة ، قال بعده : ويفترقان من الوجه الذي ذكره .
وتقريره : أنك إذا قلت : "جاء زيد" فقد أوجبت ، وأسندت المعنى إلى زيد من غير شك وتردد ، ثم لما أدركك شك ، وتوهمت أن الذي جاء لعله عمرو ، أزال هذا الوهم عنك ما كنت جزمته به أولا .

فهذا الشك أمر عرض لك بعد مضي الجملة الأولى على الإيجاب . بخلاف قولك : "جاءني إما زيد وإما عمرو" فإن أول كلامك قد بنيته على الشك والتردد .
ولقائل أن يقول : في عبارة المصنف تساهل .

بيان ذلك : أن "أو" ليست متعينة للشك قبل كما جاز أن تقع للشك ، جاز — أيضا — أن تعرض للتخيير والإباحة .
قال جماعة من النحويين ، منهم : أبو الحسن الوراق ، وبعد المجيد : هذا الفرق لفظي (٢) .

وليس الأمر على ما ذكروه ، لما عرفت (٣) .

-
- (١) ينظر : ص ٢٠٦ من التحقيق .
 - (٢) قال بهذا — أيضا — ابن الحاجب في كتابه الإيضاح ٢/٢١٢ .
 - (٣) المقتصد ٢/٩٤٤ (مطبوع) تحقيق : د . كاظم بحر المرجان (ط وزارة الثقافة والإعلام — العراق ١٩٨٢م) يقول عبد القاهر :
"أعلم أن الفصل بين (إما) و (أو) من وجهين : أحدهما : من طريق المعنى ، والثاني : من طريق الحكم .
فالفصل من جهة المعنى : أنك إذا قلت : "ضربت إما زيدا وإما عمرا" أعلمت المخاطب أن الشك اعترضك في أول كلامك حتى كأنك قصدت أن تقول : ضربت أحدهما .
وإذا قلت : "ضربت زيدا وعمرا" ، كان المعنى أنك أردت أن تخبر بضرب

ولهذا اشترطوا في كون "إما" حرف عطف [أن تكون] ^(١) مكررة ، بخلاف "أو" .

زيد دون عمرو ، ثم اعترضك الشك ، فأدخلت (عمرا) في البين ، فقد انتقلت من تقدير اليقين والعلم إلى الشك ، ولم يكن في قولك : "ضربت إما زيدا وإما عمرا" يقين بوجه .

والوجه الثاني : وهو مفارقة (إما) ل (لا) من طريق الحكم ، وذلك أن (إما) ليس بحرف عطف ، لما ذكره الشيخ أبو علي من الوجهين :

أحدهما : أنك تقول : "ضربت إما زيدا" ، فتذكره قبل معمول الفعل ، وما يكون معمولاً للفعل لا يعطف عليه .

ألا ترى أنك لا تقول : "ضربت زيدا" من قولك : "ضربت زيدا وعمرا" ، لأجل أن العطف يحتاج إليه فيما يفصل عن الفعل ، نحو أن تقول : "ضربت زيدا وعمرا" ، لأجل أن (ضربت) إذا استوفى مفعوله في قولك : "ضربت زيدا" ، كان مستعنا من أن يعمل في (عمرو) ، فتأتي بحرف العطف ، ليدخله في عمله فتقول : "ضربت زيدا وعمرا" .

وإذا كان كذلك استحال أن تعطف معمول الفعل عليه ، نحو : "ضربت زيدا" ، تريد : "ضربت زيدا" .

فلو كان (إما) حرف عطف لما جاز أن يقع بين الفعل ومعموله ، نحو : "ضربت إما زيدا وإما عمرا" .

وكذا تقول : "جاءني إما زيد وإما عمرو" فيقع بين الفعل والفاعل ، فهذا أبلغ الرد ، لأن الفاعل كالجزء من الفعل ، ولا يصح تعريه منه ، وكلما كان اقتضا الفاعل للاسم أشد ، كان من العطف أبعد .

ولو كان هذا من المواضع التي يصح العطف فيها ، لكان مستعنا أيضا من أجل أن ما قبل (إما) في قولك : "ضربت إما زيدا" فعل ، وما بعده اسم ، والفعل لا يعطف عليه الاسم ، كيف والجملة في مثل هذا الموضع لا إعراب لها بوجه ، لأنها إنما تكون في تقدير الإعراب ، وإذا وقعت موقع المفرد ، نحو "مرت برجل خرج غلامه" ، تقدر في موضع (خرج غلامه) الجر ، لوقوعه صفة للمجرور بمنزلة (خارج) إذا قلت : "برجل خارج" .

وليس في مسألتنا ما يتصور وقوع الجملة موقعه .

والوجه الثاني : ما ذكر من أنك تقول : "وإما عمرا" ، فتدخل الواو عليه ، ولو كان حرف العطف ، لم يدخل عليه حرف عطف آخر .

ويوضحه أنك لا تقول : "ضربت زيدا وأعمرا" ، فلو كان (إما) بمنزلة (أو) لامتنع من الواو ، كما يمتنع (أو) ، وهذا هو الدليل القاطع .

وقد استمر النحويون على جعل (إما) من حروف العطف ، ولم يعرف تحقيقه غير الشيخ أبي علي ، ولهذا قال في أول الباب :

إن حروف العطف تسعة ، وهم يقولون : إنها عشرة ، لعدم (إما) في جملتها ، وذلك سهو ظاهر . . .

وينظر : ابن يعيش ٨ / ١٠٣ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٠٩ وشرح الرضوى ٣٧٢ / ٢ .

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

قوله : (ولم يعد الشيخ أبو علي "إما" في حروف العطف ، لدخول العاطف عليها ،
ولتوقعها قبل المعطوف عليه) (١) .

اعلم أن من مذهبهم أنهم لا يجمعون بين حرفي عطف .
ومن مذهبهم — أيضا — أن حرف العطف يجب أن يكون متوسطا بين المعطوف
والمعطوف عليه ، وهذان الشرطان مفقودان في "إما" فلا تكون من حروف العطف (٢) .
ولقائل أن يقول : لم لا يجوز أن يكون حرف العطف — ههنا — مجموع الحرفين ،
كما ذهب إليه قوم (٣) .

قال "الصيرى" : إن الواو دخلت على "إما" لغرض الجمع بينها وبين "إما"
المتقدمة (٤) . وحينئذ فلا يجمع حرفا عطف على معطوف واحد .

(١) الإيضاح العضدي ٢٨٩/١ : " وليست "إما" بحرف عطف ؛ لأن حروف العطف
لا تخلو من أن تعطف مفردا على مفرد ، أو جملة على جملة ، وأنت تقول : " ضربت
إما زيدا وإما عمرا " فتجدها عارية من هذين القسمين .

وتقول : " وإما عمرا " فتدخل عليه الواو ، ولا يجمع حرفان لمعنى
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢١٢/٢ ، ٢١٣ وابن يعيش ١٠٣/٨ والجنسى
الداني ٤٨٧ .

(٢) ينظر : المقتصد ٩٤٤/٢ (مطبوع) وابن يعيش ١٠٣/٨ والإيضاح لابن الحاجب
٢١٣/٢ وشرح الكافية للرضي ٣٧٢/٢ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٣٧٢/٢ : " ... وقال الأندلسي : إما الأولى مع الثانية حرف
عطف ، قدمت تنبيها على أن الأمر مبني على الشك ، والواو جامعة بينهما ، عاطفة
لـ "إما" الثانية على الأولى حتى تصيرا كحرف واحد ، ثم تعطفان معا ما بعد
الثانية على ما بعد الأولى .

وهذا عذر بارد من وجوه ؛ لأن تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه ، وعطف
بعض العاطف على بعضه ، وعطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم ، فالحق
أن الواو هي العاطفة ، و "إما" مفيدة لأحد الشئيين غير عاطفة

(٤) تبصرة البتدي ٩٨/١ ، ٩٩ (رسالة) : " ... فأما دخول الواو على "إما" فـ
قولك : " جاءني إما زيد وإما عمرو " فـ "إما" هي العاطفة دون الواو .

والدليل على ذلك أن الواو لو كانت عاطفة في هذه المسألة ، لتناقض الكلام ،
فكان يجي من ذلك أن تكون المسألة يراد بها الجمع والتفريق في حال واحدة ،
وهذا محال .

وإنما دخلت الواو لتوذن أن "إما" الثانية هي الأولى ؛ لأن "إما" لا تستعمل
في المعطف إلا مكررة ، والعاطفة هي الثانية منهما .

فأما الأولى فلا يذان بالمعنى الذي بنى عليه الكلام من الشك وغيره

وأما وقوعها قبل المعطوف عليه ، فجوابه أن "إما" المتقدمة ليست حرف عطف .

وقد نقل أبو الحسن الوراق أن الخليل (١) زعم أن "إما" المكسورة إنما هي "إِنْ" ضمت إليها "ما" لهذا المعنى ، ولا يجوز حذف "ما" منها إلا على اضطرار شاعر ، كقوله :

[٤٦] لَقَدْ كَذَبْتَكَ نَفْسَكَ فَكَذَّبْنَاهَا ۖ فَاِنْ جَزَعًا وَاِنْ اِجْمَالَ صَبَر ۖ

بهذا لا تكون إلا على "إما" .

(١) ينظر رأى الخليل في الكتاب ٣ / ٣٣١ ، ٣٣٢ ، وهو منسوب إلى سيويه في ابن يعيش ١٠١/٨ ، ١٠٢ وشرح الكافية للرضي ٣٧٣/٢ والجنى الداني ٤٩٠/ وفيه يقول المرادي : "اختلف في "إما" هذه . فقيل : بسيطة . واختاره الشيخ أبو حيان ؛ لأن الأصل البساطة . وقيل : مركبة من "إِنْ" و "ما" . وهو مذهب سيويه . والدليل عليه اقتصارهم على "إِنْ" في الضرورة . . .

(٢) من الواقف ، قاله : دريد بن الصمة - من جشم بن معاوية بن بكر بن هوازن ، ويكنى : أبا قرة - يرثى معاوية أخا الخنساء ، وقد قتله بنو مرة (الشعر والشعراء) ٦٣٥/٢ والمومل ١١٤/ والخزانة ٤٤٦/٤ .

والبيت من شواهد : الكتاب ١/٢٦٦ ، ٣ / ٣٣٢ والمقتضب ٢٨/٣ والكامل ١/٢٨٩ وابن يعيش ١٠١/٨ ، ١٠٤ وشرح الألفية للمرادي ٢٢٠/٣ والهمع ١٣٥/٢ والبهجة المرضية ٣٥٢/ والخزانة ٤٤٢/٤ .

الشاهد فيه : "فَاِنْ جَزَعًا وَاِنْ اِجْمَالَ صَبَر" ، والمعنى : إما جزعا وإما إجمالا ، فحذف "ما" من "إما" ضرورة .

ولا يجوز أن يكون "إِنْ" هنا شرطاً ، لوقوع الفاء قبلها ، فلو كانت شرطاً لكان مستأنفاً لجواب له ، ولمنع الفاء أن يكون جوابه فيما قبله .

يقول ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب ١/١٤٣ ، ١٤٤ : "قال سيويه : فهذا محمول على (إما) وليس على الجزاء" ، كقولك : إِنْ حَقًّا وَاِنْ كَذِبًا "يريد سيويه : أن (إِنْ) في هذا البيت يراد بها : (إما) التي تذكر مع حرف العطف ، وتكون لأحد الشيئين .

فاضطر الشاعر فحذف (ما) ، فبقى (إِنْ) ، وأصلها عنده أنها مركبة من (إِنْ وما) فلما اضطر حذف أحد الشيئين ، وهو (ما) ، فبقيت (إِنْ) .

وانشأ الكتاب . . علي أن الخطاب لمذكر ، والشعر لدريد :

أَسْرَكَ أَنْ يَكُونَ الدَّهْرُ وَجْهًا ۖ عَلَيْكَ سَيِّئُهُ يَغْدُو مَسِيرِي ۖ

وَأَنْ لَا تَرِزَايَ أَهْلًا مَسَالًا ۖ يَضُرُّكَ هَلْكُهُ وَيَطُولُ عَمِيرِي ۖ

فَقَدْ كَذَبْتَكَ نَفْسَكَ فَاصْدُقْهَا ۖ فَاِنْ جَزَعًا وَاِنْ اِجْمَالَ صَبَر ۖ

وقال في "التفصلة" : والعرب تقول : "أما أنت منطلقا انطلقت معك" ، ومعناه : أن كنت منطلقا (١) .

وقال "سيويه" : "ما" في "إما" عوض من الفعل (٢) .
بمعنى "كنت" .

= ويروي : فاكذببيها .
يخاطب امرأته ، يقول لها : إن كنت تظنين ، أو تحدثك نفسك بأن الدهر
يقبل ، فاصدقيها عليك بخيره أبدا . وهو معنى قوله : وجها عليك .
والسبب : العطاء . يغدو ويسرى : يأتيك بالنهار والليل ، وأنت لا تصابيـن
في أهل ولا مال يضرك ويؤذيك فقد ، ويطول عمرى معك ، ونعيمش أبدا ، فقد
كذبتك نفسك في هذا الذي حدثتك به ، ومنك دوامه من السلامة والغنى ،
فاصدقها أنت عن الأمر ، وعرفيها كيف تجرى حال الناس جميعا ، وأنه لا بد
من الموت والمصائب حتى تتركى هذا التمنى .
وروجه الرواية (فاكذببيها) أى : حدثيها من الأمور بما تهواه ، وصدقها فيما
تنفاه ، وأن كان ما تحدثيها به كذبا ، حتى يصلح أمر دنياك واعتقدى فيه صحة
ما قلت لك ، وأنه لا بد من الذهاب والفناء .
و (جزعا) منصوب على إضمار فعل ، كأنه قال :
فأما تجزع عين جزعا ، وأما تجملين صبرا .
ويجوز الرفع على أنه خبر ابتداء محذوف ، كأنه قال :
وأما أمرها جزع ، وأما أمرها إجمال صبر .
وينظر : الكتاب ١ / ٢٦٦ ، ٢٦٢ .

(١) الكتاب ٣ / ٣٣٢ .

(٢) السابق ٣ / ٢٦٨ .

[لا - بل - لكن]

" ولا ، بل ، ولكن أخوات في أن المعطوف بها مخالف للمعطوف عليه ، فـ " لا " تنفي ماوجب للأول ، كقولك : " جاءني زيد لاعمر " .
و " بل " للإضراب عن الأول : منفيًا ، أو موجبا ، كقولك : " جاءني زيد بل عمرو " ، و " ما جاءني بكر ، بل خالد " .
و " لكن " إذا عطف بها مفرد على مثله ، كانت للاستدراك بعد النفي خاصة ، كقولك : " ما رأيت زيدا ، لكن عمرا " .
و أما في عطف الجملتين ، فنظيرة " بل " [في مجيئها بعد النفي والإيجاب]^(١) ، تقول : " جاءني زيد لكن عمرو لم يجي " ، و " ما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء "

الصف الثالث : من حروف العطف فيما يخالف المعطوف المعطوف عليه ، وهي ثلاثة :

لا ، بل ، ولكن المخففة .

أولها : " لا " وهي لنفي ماوجب للأول عن الثاني ، تقول : " جاءني زيد لاعمر " ، و " رأيت زيدا لاعمر " و " مررت بزيد لاعمر " .
فقد نفيت عن عمرو المجيء الذي أوجبه لزيد .

ويمتنع استعمالها بعد النفي ، فلو قلت : " ما جاءني زيد لاعمر " كان محالا .
ولقائل أن يقول : قوله : (فلا تنفي ماوجب للأول) فيه نظر ، فإن ماوجب للأول قد يكون نفيا ، وقد يكون إثباتا ، ولأن النفي عنه ، كما احتمل أن يكون الثاني ، احتمل أن يكون [الأول] ، فالأجدر أن يقال : " لا " لنفي الحكم الثابت للأول عن الثاني ، كما ذكرناه .

وثانيها : " بل " ، وهي للإضراب عن الأول ، والتحقيق للثاني : منفيًا ، كان أو موجبا .
فإذا جاءت بعد الكلام الموجب ، كان معناها / على وجهين :

أحدهما : إبطال الأول على أن المتكلم غلط فيه ، ثم تدارك غلظه ، كقولك : " جاءني رجل بل حمار " ، و " رأيت رجلا بل امرأة " .
والثاني : ألا يكون غلطا ، بل يكون الثاني أولى بالذكر من الأول ، كقولك :
" كان كذا وكذا ، بل كذا وكذا " .

وإذا جاءت بعد الكلام المنفي ، كان المعنى أيضا على وجهين :

- (١) ما بين الحاصرتين ثبت في الفصل المطبوع / ٣٠٥ ولم يثبت في ابن يعميش ١٠٤ / ٨ .
- (٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

أحدهما : الإضراب عن الأول ، والاعتماد في النفي على الثاني ، كقولك : " ماجا " نى عمرو بل خالد " على تقدير : " ماجا " نى خالد " .

والثاني : أن تكون بمعنى " لكن " على تقدير : " بل جا " نى خالد " .

قال " عبد القاهر " : " بل " معناها : الإضراب عن الأول ، والاثبات للثاني ، فـإذا قلت : " ضربت زيدا بل عمرا " كنت قاصدا الإخبار [بضرب زيد]^(١) ، ثم تبين لك أنك غلطت في ذلك ، فتضرب عنه إلى " عمرو " ، وتقول : " بل عمرا " .

وهي نقيض " لا " ؛ لأن " لا " تنفي عن الثاني ماوجب للأول .

و " بل " تثبت للثاني ماوجب للأول ، وتنفيه عنه ، فالضرب في قولك : " ضربت زيدا لاعمرا " منفي عن " عمرو " ومثبت لـ " زيد " .

وفي قولك : " ضربت زيدا بل عمرا " منفي عن " زيد " ، ومثبت لـ " عمرو " ، فيستدرك بـ " بل " بعد الإيجاب ، كما ذكرنا ، وبعد النفي ، كقولك : " ماجا " نى زيد بل عمرو " .

وقال " عبد الوارث "^(٢) : هذا على وجهين :

أحدهما : أن يكون التقدير : " ماجا " نى زيد بل ماجا نى عمرو " فكأنك قصدت أن تثبت نفي المجى لزيد ، ثم استدركت فأثبتته لعمرو .

فإذا كان كذلك ، كان المعنى في قولك : " ماجا " نى زيد بل عمرو " أن " عمرا " ماجاك ، وأن الذي تخبر عنه بترك المجى هو " عمرو " دون " زيد " .

الوجه الثاني : أن يكون المعنى " ماجا " نى زيد بل جا " نى عمرو " فيكون نفي المجى ثابتا لزيد ، ويكون إثباته لعمرو ، ويكون الاستدراك في الفعل وحده ، دون الفعل وحرف النفي معا^(٤) .

وإذا عرفت هذا ، فنقول المصنف : (و " بل " للإضراب عن الأول منفي ، أو موجبا) مجمل ، وتفصيله ما ذكرناه لك .

- (١) زيادة من المقتصد ٨٨٣/١ يتضح بها الكلام .
- (٢) المقتصد ٨٨٣/١ ، ٨٨٤ .
- (٣) هو : محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث ، أبو الحسين الفارسي النحوي ، وقد سبقت ترجمته ص ٢٠٤ من التحقيق .
- (٤) ينظر كلام عبد الوارث في المقتصد ٨٨٤/١ تحت عنوان (قال شيخنا رحمه الله) .

والشها : " لكن الخفيفة ؛

قال " عبد القاهر " : هي أخص من " بل " في الاستدراك ؛ لأنك تستدرك بـ " بل " بعد الإيجاب ، كقولك : " ضربت زيدا بل عمرا ، ومع النفي : " ما جاءني زيد بل عمرو " .
و " لكن " مخالفة لـ " بل " في الإيجاب ، لا تقول : " ضربت [زيدا] لكن عمرا " ، ولا " جاءني زيد لكن عمرو " .

وانما تقول : " ما جاءني زيد لكن عمرو " فتستدرك به بعد النفي ، كما تستدرك بـ " بل " .

فإن كان في الكلام قصبتان مختلفتان ، جاز الاستدراك بـ " لكن " في الإيجاب ، وذلك كقولك : " جاءني زيد لكن عمرو لم يأت " ، فقولك : " عمرو لم يأت " جملة منفية ، وما قبل " لكن " وهو قولك : " جاءني زيد " جملة موجبة ، فقد حصل الاختلاف .
و " عمرو " في قولك : " لكن عمرو لم يأت " مرفوع بالابتداء ، و " لم يأت " خبره .
وكذلك قولك : " ضربت زيدا ، لكن لم أضرب عمرا " فـ " عمرو " منصوب بقولك : " لم أضرب " (٢) وليس لحرف العطف فيه حظ ، كما يكون في قولك :
" ما ضربت زيدا لكن عمرا " (٣) .

وقال في كتابه المسمى بالفتح (٤) : لا يكون الاستدراك بـ " لكن " بعد الإثبات إذا عطفت اسما على اسم ، فلا يقال : " جاءني زيد لكن عمرو " ، وانما تجيء " لكن " بعد الإثبات إذا عطفت جملة على جملة .

ويحتاج مع ذلك إلى شرط ، وهو أن تكون الجملة الثانية مخالفة للأولى فـ في المعنى ، ومناقضة لها ، نحو أن تقول : " جاءني زيد ، لكن عمرو لم يجرى " ، فقولك : " عمرو لم يجرى " جملة قد عطفت بـ " لكن " على الجملة التي قبلها [وهما مختلفتان ؛ لأن الثانية منفية ، والأولى مثبتة (٦) .

(١) سقط من المخطوطة .

(٢) سقط من المخطوطة .

(٣) المقتصد ١/٨٨٥ .

(٤) كتاب لـ " عبد القاهر " لم أمثر عليه .

(٥) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٦) ينظر : المقتصد ١/٨٨٥ (رسالة) وابن يعيش ٨/١٥٠ وإيضاح ابن

الحاجب ٢/٢١٤ والرضي ٢/٣٢٨ .

وينبغي أن تعلم أن الخلاف بين الجملة الأولى والثانية ، ليس مقصورا على النفي والإثبات صريحا ، لأنه يجوز أن تكون الجملة الواقعة قبل "لكن" ، والجملة الواقعة بعدها مثبتتين ، إلا أنه يكون بينهما خلاف فى المعنى ، كقولك : " زيد جاهل لكن أخوه عالم " ، فإنه لانفى فيهما من حيث اللفظ بحال ، ولذلك قال أبو الحسن الوراق فى شرحه : لا يقع ما بعدها اسما مفردا ، إلا فى النفي ، كقولك : " ما جاء نى زيد لكن عمرو " .

فإن ذكرتها بعد كلام موجب ، لم يكن بد من جملة بعدها ، مضادة لما قبلها ، كقولك : " جاء نى زيد لكن عمرو لم يأت " ، و " تكلم خالد ، لكن بشر سكت " . ولو قلت : " جاء نى زيد لكن عمرو " لم يجز (١) .

وإذا وقفت على هذه التفاصيل ، فقول المصنف :
(" وأما فى عطف الجملتين فنظيره " بل ") غير مستقيم ، ولابد من التفصيل الذى حكيناه .

وقد ذكر مثال مجيئها بعد الإيجاب ، ومثال مجيئها بعد النفي ، كما هو فى المتن .

(١) تنظر : المراجع السابقة .

ومن أصناف الحروف : حروف النفي

"وهى : "ما" و "لا" و "لم" و "لما" و "لن" و "ان" .
 ف "ما" لنفى الحال فى قولك : "ما يفعل" و "ما زيد منطلق ، أو منطلقا"
 على اللغتين ، ولنفى الماضى المقرب من الحال فى قولك : "ما فعل"
 قال "سيويه" : أما "ما" فهى نفى لقول القائل : "هو يفعل" ، وإذا كان فى
 فعل حال . وإذا قال : "لقد فعل" فإن نفيه "ما فعل" فكأنه قيل : "والله
 ما فعل" . . .

الفتن : قوله : (حروف النفي . . إلى آخره)
 التفسير : اعلم أن المذكور من الحروف النافية ستة :
أولها : "ما" وتأتى على وجهين :
أحدهما : لنفى الحال
والآخر : لنفى الماضى الذى يقرب من الحال ، والأصل أنها لاتستعمل فى
 النفى إلا جوابا ، ولايتبدأ بها النفى ، فلا يستقيم أن تقول متدئا : "ما يقوم زيد"
 ولكن لو قال قائل : "إِنَّ زَيْدًا يَقُومُ" جاز لك أن تقول فى جوابه :
 "ما يقوم زيد"

["ما" لنفى الحال]

قوله : (ف "ما" لنفى الحال فى قولك : "ما يفعل")
 تريد : فى جواب من يقول : "زيد يفعل كذا"
 وإنما أغفل المصنف هذا الشرط - ههنا - استغناء بحكايته ذلك عن سيويه كما يأتى (١)
قوله : (و "ما زيد منطلق ، أو منطلقا على اللغتين)
 الشاهد فيه : أنه إذا قيل : "زيد منطلق" وأراد السامع نفى الانطلاق عن "زيد" -
 زمن الإخبار بـ "ما" - فيقول : "ما زيد منطلق"
قوله : (على اللغتين) يريد : لغة بنى تميم ، فإنهم يرفعون ما بعدها على الابتداء (٢)
 والخبر ، ولغة أهل الحجاز ، فإنهم يشبهونها بـ "ليس" كما سبق فى مباحث المنصوبات .

(١) ينظر : ص ٢١٨ من التحقيق .
 (٢) عرائس المحصل ، المجلد الأول / ٢٢٩ ، ٦٤٥ .

قوله : (ولنفى الماضى المُقَرَّب من الحال) / بفتح الراء ، على البناء للمفعول .
اعلم أن الماضى الذى يقرب من الحال ، نازل منزلة الحال فى جواز نصبهما . ١/٣٢٢
فإذا قيل : " فعل زيد كذا " حسن فى جوابه : " ما فعل " .
وجوز بعضهم دخولها على الماضى ، وإن لم يكن مقربا من الحال (١) .

(١) إيضاح ابن الحاجب ٢/٢١٥ : " .. ولا بعد فى استعمالها للماضى والمستقبل
عند قيام القرائن ، قال الله تعالى حكاية عن الكفار : (وَمَا نَحْنُ بِمُتَّبِعِينَ) ،
(وَمَا نَحْنُ بِمُتَّبِعِينَ) ، وفى الماضى : حكاية قولهم : (مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ) ،
فإنه ورد التعليل على معنى كراهة أن يقولوا عند إقامة الحجة عليهم : ما جاءنا
فى الدنيا من يشير ولا نذير ، وهذا للماضى المحقق .. " .

قوله : (قال "سيويه" : "أما "ما" فهي نفى لقول القائل : "هو يفعل" إذا كان في فعل حال ، وإذا قال : "لقد فعل" فإن نفيه "مافعل" فكأنه قيل : "والله مافعل" (١) (٢) .

اعلم أن المصنف أورد كلام سيويه حجة على ما ادعاه أولا ، وقد شرحه أبو سعيد ، فقال : حق نفى الشيء وإيجابه أن يشتركا في موقعهما ، ألا يكـون بينهما فرق في أحكامهما ، إلا أن أحدهما إيجاب ، والآخر نفى (٢) .

وعلى هذا ساق سيويه كلامه ، فجعل "لم يفعل" نفى "فعل" ؛ لأن المعنى يجمعهما في قولك : "فعل أس" و "لم يفعل أس" ، وأحدهما موجب ، والآخر منفي .

فإذا قلت : "لقد فعل" ، فنفيه "مافعل" ؛ لأن قوله : "لقد فعل" جواب قسم ، فإذا أبطلته وأنسيت ، قلت : "مافعل" ، وتقديره : "والله لقد فعل" ، "والله مافعل" .

وإذا قال : "هو يفعل" ، أي : هو في حال فعل ، لم يكن نفيه "لا يفعل" ؛ لأن "لا يفعل" موزع للمستقبل ، فلا يكون نفى المستقبل نفيا للحال ، ولكن جواب "هو يفعل" للحال "مايفعل" .

وإذا كان هو المستقبل ، فجوابه "لا يفعل" يريد : أنهم خصوا نفى الحال بصيغة "ما" ونفى المستقبل بصيغة "لا" .

(١) الكتاب ٢٢١/٤ : "وأما (ما) فهي نفى لقوله : "هو يفعل" إذا كان في حال الفعل ، فتقول : "مايفعل" .

وتكون بمنزلة (ليس) في المعنى ، تقول : "عبد الله منطلق" ، فتقول : "ماعبد الله منطلق" ، أو منطلقا فتنفى بهذا اللفظ ، كما تقول : "ليس عبد الله منطلقا" .

(٢) شرح السيرافي ٤٦٥/٦ .

["لا" لنفى المستقبل]

"فصل" و "لا" لنفى المستقبل فى قولك : "لا يفعل" .
قال "سيويه" : وأما "لا" فتكون نفيا لقول القائل : "هو يفعل" ولم يقع
الفعل ، وقد نفى بها الماضى فى قوله تعالى : "فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى"
وقوله : فَأَيُّ أَمْرِ سَمِعَ لَفَعْلَهُ
وينفى بها نفيا عاما فى قولك : "لا رجل فى الدار" وغير عام فى قولك :
"لا رجل فى الدار ولا امرأة" و "لا زيد فى الدار ولا عمرو"
ولنفى الأمر فى قولك : "لا تفعل" ويسمى : النهى ، والدعاء فى قولك :
"لا رعاك الله" .

ثانيها : "لا" وهى لنفى المستقبل فى قولك : "لا يفعل"

اعلم أنه لا يشترط فى النفى بـ "لا" أن يقع فى معرض الجواب ، كما شرطناه فى "ما"
وقول "سيويه" : وأما "لا" فهى تكون نفيا لقول القائل : "هو يفعل" ولم يقع الفعل .
فقد شرحناه فيما تقدم .

قوله : (وقد نفى بها الماضى فى قوله تعالى : "فَلَا يَصْدُقُ وَلَا صَلَّى" (٢) ، وقوله : فَايَ
أَمْرِ سَمِعَ لَفَعْلَهُ) .

اعلم أننا قد ذكرنا - فيما تقدم - أن "لا" إذا دخلت على فعل ماض ، ونفته ،
فلا بد من التكرير ، وقول الشاعر :
[٤٧] فَأَيُّ أَمْرِ سَمِعَ لَفَعْلَهُ (٣) .

- (١) الكتاب ٢٢٢ / ٤ (٢) سورة القيامة ، آية / ٣١ .
(٣) من الرجز المشطور ، قاله : شهاب بن العيف العبدى (شاعر جاهلى) وقيل :
عامر بن العيف أخى شهاب (الخزائن ٢٣١ / ٤) وقيل :
لَا هُمْ إِذْ الْحَارِثُ بْنُ جَبَلَةَ . . . زَنَا عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلْتَهُ
وَرَكِبَ الشَّادِخَةَ الْمَحْجَلَةَ . . . وَكَانَ فِي جَارَاتِهِ لَاعَهْدَ لَمْ
والبيت من شواهد : الصحاح (زنا) ٥٤ / ١ والإنصاف ٧٧ / ١ والكشاف ٢٣٥ / ٦
وابن يعيش ١٠٨ / ٨ والمغنى ٢٤٣ / ١ والخزانة ٢٢٨ / ٤ واللسان (زنا) ٣ /
١٨٦٨ . قوله : "لاهم" يريد : "اللهم" فحذف "ال" لضرورة الشعر .
والجزء بن جبلة : ملك من ملوك غسان فى الجاهلية .
وزنا عليه تزينة ، أى : ضيق ، قال ابن السكيت : إنما ترك همزه ضرورة .
الصحاح (زنا) ٥٤ / ١ . والشادخة : الفعلة القبيحة . الصحاح (شدخ)
١ / ٤٢٤ . والمحجلة : المشهورة التى لا خفاء بها . وجاراته : النساء
اللاتى يجاورنه . والمعهد : الحفاظ ورعاية الحرمة . اللسان (عهد)
٣١٤٩ / ٤
صفه بالغدر وقلة المعروف ، وأنه ضيق على أبيه فقتله ، وركب الخطة الشنعاء
الشهيرة ، ولم يرع ذمام جاراته ، بل انتهك حرمتهم ، وابتعد أمرا ذميمة
إلا ارتكبه .

فيه تكرير معنوى ، فالحق بالتكرير اللفظى .
ولم يعتبر من بعضهم التكرير المعنوى ، وقال : إنه شاذ .
واستعمال المصنف صيغة " قد " دليل على أن النفى بـ " لا " فى الماضى ، قليل بالنسبة
إلى المستقبل .

قوله : (وينفى بها نفيا عاما فى قولك : " لَأَرْجُلُ فِي الدَّارِ " بالفتح ، وغير عام فى قولك :
" لا رجل فى الدار ، ولا امرأة " بالرفع ، وكذلك : " لا زيد فى الدار ولا عمرو ") .

اعلم أن غير العام يكون على وجهين :
أحدهما : أن يكون اسما منكورا .
والآخر : أن يكون معرفة ، وهو مرفوع فى كل واحد منهما ، وقد سبق الكلام
فى هذه المباحث فى ذكر المنصمات (١) .
قوله : (ولنفى الأمر فى قولك : " لاتفعل ، ويسمى النهى . والدعاء فى قولك :
" لا رعاك الله ") .

اعلم أن نفى الفعل المستقبل بـ " لا " يكون بطريقتين :
أحدهما : بصيغة الخبر ، كقولك : " لَأَفْعَلُ " بالرفع .
والثانى : بصيغة النهى ، نحو : " لاتفعل " بالجزم .
وكذلك نفى الفعل الماضى يكون — أيضا — بطريقتين :
بالخبر ، كقوله : " فَلَا صَدَقَ " ، والدعاء ، نحو قولهم : " لَأَرَاكَ اللَّهُ " .

وروى أنه كان إذا أعجبه امرأة ، أرسل إليها فاعتصبها (الخزانة ٤ / ٢٣٠) ،
واستشهد الشارح بالبيت على أن فيه تكريرا معنويا يلحق بالتكرير اللفظى .
واستشهد أبو البركات فى الإنصاف ١ / ٢٧٧ على أن " لا " بمعنى " لم " ، والماضى
بمعنى المضارع .
ويقول ابن يعيش ٨ / ١٠٨ : " .. حملوا (لا) فى ذلك على (لم) إلا أنهم لم
يغيروا لفظ الفعل بعد (لا) كما غيروا بعد (لم) ؛ لأن (لا) غير عاملة ، و (لم)
عاملة ، فلذلك غيروا لفظ الفعل إلى المضارع ليظهر فيه أثر العمل .. " .
(١) عرائس المحصل : المجلد الأول / ٢٣٠ (رسالة) .

.....

وإذا كان نفى كل واحد من الفعلين بـ "لا" يأتي على وجهين .
وكان المصنف قد اقتصر أول الفصل على ذكر نفى المستقبل بالخبر، وعلى نفى الماضي
بالخبر، استدرك ما أهمله ، وقال : والأمر والدعاء ، بالجور فيهما .
يريد : أن النهي يكون للمستقبل ، والدعاء للماضي .
ولقائل أن يقول : لو قال المصنف : و "لا" لنفى المستقبل في الخبر، نحو "لا يفعل" ،
وفي النهي : "لا تفعل" ، ولنفى الماضي مكررا ، نحو قوله تعالى : "فلا صدق ولا صلى" (١) ،
وغير مكرر في قول الشاعر :
فَأَيُّ أَمْرِ سَيِّئٍ لَفَعْلُهُ (٢)
وفي الدعاء : "لا رعاك الله" كان أجدر .

- (١) سورة القيامة ، آية / ٣١ .
(٢) سبق تحقيق هذا البيت ص ٢١٩ من التحقيق .

["لم" و "لما" لنفي الماضي ، ويختصان بالدخول على المضارع]

(فصل) "و" "لم" و "لما" لقلب معنى المضارع إلى الماضي ونفيه ، إلا أن بينهما فرقا ، وهو : أن "لم يفعل" نفى "فعل" ، و "لما يفعل" نفى "قد فعل" ، وهى : "لم" ضمت إليها "ما" فازدادت فى معناها أن تضمنت معنى التوقع والانتظار ، واستطال زمان فعلها ، ألا ترى أنك تقول : "ندم ولم ينفعه الندم" ، أى : عقيب ندمه .
وإذا قلته بـ "لما" كان على معنى (١) : "أن لم ينفعه إلى وقته" .
ويستك عليها ، دون أختها ، فى قولك : "خرجت ولما" ، أى : "ولما تخرج" ، كما يستك على "قد" فى : "وكان قد"

وثالثها ورابعها : "لم" و "لما" وهما لقلب معنى المضارع إلى الماضي ونفيه ، إلا أن بينهما فرقا .

اعلم أن "لما" مشددة ، قد تجى بمعنى "لم" فيشتركان فى نقل معنى الفعل المضارع إلى معنى الماضي ونفيه ، تقول : "قارت المسجد ولم أدخله" و "لما أدخله" ، والمعنى فيهما : "مادخلته" .
وكذلك : إذا قلت : "لم يصم ولما يصل" معناه : نفى الماضي ، وكأنك قلت : "ما صام ولا صلى" .

وفتقران من أربعة أوجه :

أولها : أن الأصل فى "لم" أن ينفى الإسنادين ، والأصل فى "لما" أن ينفى أقواهما .

بيان ذلك أن إسناد الفعل إلى فاعله فى قولك : "صام زيد" أضعف منه فى قولك : "قد صام زيد" لما فى "قد" من التحقيق والإيجاب .
ونفى الأول بـ "لم" دون "لما" ونفى الثانى بـ "لما" دون "لم" .
فإذا قيل : "صام زيد" قلت : "لم يصم" ، وإذا قيل : "قد صام خالد" ، قلت : "لما يصم" ، تقابل الأضعف بالأضعف ، والأقوى بالأقوى .
قوله : (وهى "لم" ضمت إليها "ما" فازدادت فى معناها) .
اعلم أن "لما" المشددة التى بمعنى "لم" مركبة من "لم" ومن "ما" النافية ، جمع فيها بين حرفى النفى للتأكيد .

قال صاحب التفصلة : " لما " التى فى قول العرب : " أسألك بحق الله لما رحمتى " أصلها : " لإن ما " ، فاللام التى فيها هى اللام التى تصحب اليمين ، و " إن " هى " إن " الجزاء ، و " ما " التى فيها ، هى " ما " الجحد ، فحذف ألف " إن " ، ثم أدغمت النون فى ميم " ما " ، فصار " لما " .

فهذا أصل " لما " المشددة التى تصحب اليمين .

وأما التى فى نحو قوله تعالى : " إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ " (١) ، الأصل فيها " لمن ما " ، اللام لام التأكيد ، و " ما " كناية عن جماعة مبهمة ، بمنزلة " مَنْ " ومنزلة " الذين " ، ثم حذف نون " من " ، [ثم أدغمت / ميمها فى " ما " ، فصار " لما "] (٢) ب/٣٢٢

إذا عرفت هذا ، فلنأثقل أن يقول : فى عبارة المصنف تساهل من وجهين : أحدهما : أنه قال : (" لم " و " لما " لقلب المضارع) ، وليس كذلك فى كل " لما " ، وإنما هو مخصوص بـ " لما " بمعنى " لم " كما بيناه لك .

الثانى : أن أقسام " ما " عشرة - كما سنذكره - والتى هى جزء من " لما " إنما هى " ما " النافية بخصوصها ، فلا يحسن قوله : (وهى : " لم " ضمت إليها " ما ") ، وإنما الصواب أن يقال : ضمت إليها " ما " النافية ، لا بد من هذا القيد .

هذا تمام الكلام فى الفرق الأولى

وثانيها : أن " لما " يدل على نفي فعل كان يتوقع وينتظر ، و " لم " ليس فى فعله النفي توقع ، فمثال الأول قوله تعالى :

" أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ... " (٣) ومثال الثانى : قوله عز وجل : " ... الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا ... " (٤) .

وثالثها : أن النفي بـ " لما " مستمر إلى حال الإخبار ، بخلاف " لم " تقول : إذا كان الناس يتوقعون ركوب الأمير : " لَمَّا يَرْكَبُ " ، وتقول : " نَدِمَ زَيْدٌ " ، وَلَمْ

(١) سورة الطارق / ٤ .

(٢) هذه العبارة جاءت فى المخطوطة مضطربة هكذا : [ثم أدغمت النون النافية فى

ميم فصار " لما "] .

(٣) البقرة من الآية / ٢١٤ .

(٤) سورة الاسراء ، من الآية / ١١١ " وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلِكِ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِيلِ وَكَبْرَهُ تَكْبِيرًا " .

ينفعه الندم " ، أى : عقيب ندمه ، ولا يدل على أن عدم النفع مستمر إلى زمان الإخبار .

ولو قلت : " نَدِمَ زَيْدٌ وَلَمَّا يَنْفَعِهِ النَّدَمُ " دل ذلك على دوام عدم النفع واستمراره إلى وقت الإخبار .

ورابعها : أنه يجوز الاختصار على ذكر " لما " دون معمولها المنفى بها ، ويمتنع ذلك فى " لم " ، تقول : " خرجت ولما تخرج أنت " ، فإن رمت إسقاط " تخرج " من اللفظ جاز ، فتقول : " خَرَجْتُ وَلَمَّا ... " .

وتقول : " خرجت ولم تخرج أنت " ، فإن أردت إسقاط الفعل المنفى بـ " لم " من اللفظ لم يجز ، والعلة فى ذلك أن " لَمَّا " هذه ، اجتمع فيها حرفا نفي ، كما بيناه ، فكانت أظهر فى الدلالة على المنفى .

قوله : (كما يسكت على " قد " فى " وكان قد ") .

أى : وكان قد زالت ، وقد سبق تفسيره فى أول الحروف (١) .

(١) ينظر : ص ١٠ من التحقيق .

["لن" لتأكيد ماتعطي "لا" من نفى المستقبل]

(فصل) "و" "لن" لتأكيد ماتعطي "لا" من نفى المستقبل ، تقول : "لا أبرح اليوم مكانى".

فإذا وكدت وشددت ، قلت : "لن أبرح اليوم مكانى".
قال الله تعالى : "لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ" ، وقال تعالى : "فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي".

وقال "الخليل" : أصلها : "لا أن" فخففت بالحذف .
وقال "الفراء" : نونها مبدلة من ألف "لا".
وهى عند "سيويه" حرف برأسه ، وهو الصحيح ...

خامسها : "لن" وهو من الحروف التى ينفى بها الفعل المستقبل ، كما ينفى بـ "ما" ،
والكلام فيها يتعلق بطرفين :

الطرف الأول : فى حكمها : وفيه اختلاف قول :

منهم من قال : إنها تفيد نفى المستقبل على التأييد الدائم ، وهذا القول مهجور
عند أكثر النحويين ^(١) . والمشهور أنها لتأكيد النفى .

- (١) نسب المرادى فى شرح الألفية ٤ / ١٢٣ هذا الرأى للزمخشري ، قائلا : "فأما (لن) فحرف نفى ينصب المضارع ، ويخلصه للاستقبال ، ولا يلزم أن يكون مؤبدا ، خلافا للزمخشري ، ذكر ذلك فى أنموذجه ، وقال فى غيره : إن (لن) لتأكيد ماتعطي (لا) من نفى المستقبل ..."
- ولا أدرى كيف نسب المرادى هذا القول للزمخشري فى الأنموذج ، مع أن عبارة الأنموذج ليس فيها القول بالتأييد ، ونصها : ١٠٢ :
- "ولن نظيرة (لا) فى نفى المستقبل ، ولكن على التأكيد".
- ومثل هذا القول قاله الزمخشري فى الحواشى : ٥٩ .
- والغريب أيضا أن ابن هشام فى المغنى ١ / ٢٨٤ نسب إلى الزمخشري ما نسبته المرادى ، ويدوان ابن هشام تأثر فى قوله هذا بالمرادى .
- ومفهوم كلام ابن يعيش ٨ / ١١١ يشير إلى القول بأن "لن" تفيد نفى المستقبل على التأييد وطول المدة حيث يقول :
- "اعلم أن (لن) معناها : النفى ، وهى موضوعة ، لنفى المستقبل ، وهى أبلغ فى نفىه من (لا) ، لأن (لا) تنفى (يفعل) إذا أريد به المستقبل ، و (لن) تنفى فعلا مستقبلا قد دخل عليه (السين ، وسوف) ، وتقع جوابا لقول القائل :

قال في الحواشي : " لن مثل " لا " في النفي ، إلا أن في " لن " معنى التأكيد ، ولا تكون للتأبيد ، ولو كانت تغيد التأبيد لما جاز التحديد (١) .

وقال " أبو الحسن " : لو كان يقتضى التأبيد ، لما استقام ذكر " أبدا " معه في قوله تعالى : " وَلَنَ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ " (٢) ، لما فيه من التكرار ، ولأن قوله : " .. فَلَنَ أَكَلَمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا " (٣) يدل على أنه لا يقتضى التأبيد ، لأنه ذكر محدودا ، وهو ضد التأبيد (٤) .

قوله : (و " لن " لتأكيد ما يعطيه " لا " من نفي المستقبل) .

يريد : أن " لن " يفيد ما يفيد " لا " من نفي في قولك : " لا تفعل " ، وتفيد أيضا - أمرا ثابتا ، وهو تأكيد ذلك النفي ، تقول : " لا أبرح اليوم مكانى " .
الشاهد فيه : أن " لا " أفاد نفي الفعل المستقبل نفيا غير مستمر ، وإنما هو محدود باليوم .

قال " عبد المجيد " : معناه : لا أفارق اليوم مكانى .

فإذا أردت تأكيد هذا النفي ، استعملت صيغة " لن " وقلت :
" لن أبرح اليوم مكانى " فتكون " لن " مفيدة ما أفادته " لا " مع أمر [آخر] (٥)
وهو : ما ذكرناه من التأكيد .

" سيقوم زيد " ، و " سوف يقوم زيد " ، و (السين ، وسوف) تفيضان التنفيس في الزمان ، فلذلك يقع نفيه على التأبيد وطول المدة ، نحو قوله تعالى :
" وَلَنَ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ " ، وكذلك قول الشاعر :
" وَلَنَ يَرَا جَع قَلْبِي حُبَّهَا أَبَدًا .. زَكَيْتُ مِنْ بَعْضِهِمْ مِثْلَ الَّذِي زَكَيْنَا " فذكر (الأبد) بعد (لن) تأكيد لما تعطيه (لن) من النفي الأبدى ..

وينظر : إيضاح ابن الحاجب ٢/ ٢١٨ والرضى ٢/ ٢٣٥ والجنى الدانى ٢٨٤/ ٢٨٤ .
(١) الحواشى / ٥٩ ، وصرح كلام الزمخشري - هنا - ينفي مانسبه إليه المرادى

وابن هشام .
(٢) سورة البقرة ، من الآية / ٩٥ : " وَلَنَ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ " .

(٣) سورة مريم ، من الآية / ٢٦ .

(٤) ينظر : المغنى ١ / ٢٨٤ .

(٥) زيادة يقتضيهما السياق .

وما أورد من الآيتين فيها مطابقتان لما ذكر من المثالين :
 فقوله في التنزيل : " ... لَا أَبْرَحَ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ... " (١) استشهاد على
 أن " لا " تستعمل لنفي الفعل المستقبل .
 وقوله في التنزيل : " فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي ... " (٢) دليل على
 أن " لن " تفيد ما تفيد " لا " من نفي المستقبل ، والنفي فيها محدود غير دائم .
 قال " عبد الجبار " : قوله : " لا أبرح " فيه وجهان :
 أحدهما : هي الناقصة ، والأخرى : هي التامة .
 فإن كانت الناقصة ، ففي اسمها خبرها وجهان :
 الأول : أن خبرها محذوف ، أي : لا أبرح أسير .
 والثاني : أن الخبر " حتى أبلغ " والتقدير : " لا يبرح سيري " ، ثم حذف
 الاسم ، وجعل ضمير المتكلم عوضا منه ، فأسند الفعل إلى ضمير المتكلم .
 وإن كانت التامة ، لم يكن لها خبر ، والمعنى : " لا أفارق حتى أبلغ " كقولك :
 " لا أبرح المكان " أي : لا أفارقه .
 والمعنى : لا أزال أسير وأدوم عليه (٣) .
 وحكى " الزجاج " أن بعضهم قال في تفسير " لا أبرح " معناه : لا أزل ، قال : وهذا
 محال ؛ لأنه إذا لم يزل من مكانه ، لم يقطع أرضا (٤) .

- (١) سورة الكهف ، من الآية / ٦٠ .
- (٢) سورة يوسف ، من الآية / ٨٠ .
- (٣) الكشاف ٣ / ٢١٢ : " فإن قلت : (لا أبرح) إن كان بمعنى (لا أزل) من : (برح المكان) فقد دل على الإقامة ، لا على السفر ، وإن كان بمعنى (لا أزال) فلا بد من الخبر .
- قلت : هو بمعنى : (لا أزال) وقد حذف الخبر ، لأن الحال والكلام معا
 يدلان عليه ... ووجه آخر : وهو أن يكون المعنى : (لا يبرح سيري حتى أبلغ)
 على أن (حتى أبلغ) هو الخبر ، فلما حذف المضاف ، أقيم المضاف إليه مقامه ،
 وهو ضمير المتكلم ، فانقلب الفعل عن لفظ الغائب إلى لفظ المتكلم ، وهو وجه
 لطيف .
- ويجوز أن يكون المعنى : لا أبرح ما أنا عليه ، بمعنى : " ألزم السير والطلب ،
 ولا أتركه ولا أفارقه حتى أبلغ " كما تقول : لا أبرح المكان
- (٤) التفسير الكبير للفخر الرازي ١٤٦ / ٢١ : " قال الزجاج : قوله : (لا أبرح)
 ليس معناه : (لا أزل) لأنه لو كان كذلك لم يقطع أرضا " .

ولقائل أن يقول : لعل هذا القائل أراد : لا أزول عن حالي في السير ، ولا يكون مراده : لا أزول عن مكاني ، وحينئذ فلا يتجه ما قاله " الزجاج " . قوله : " فلن أبرح الأرض " معناه : لا أفارق الأرض ، فتكون " الأرض " مفعولا به ، ويجوز أن تكون ظرفا .

الطرف الثاني : في حقيقة " لن " ، وللنحويين في ذلك ثلاثة أقوال : أولها : قاله " الخليل " : إنها مركبة من " لا أن " بفتح الهمزة ، ثم حذفت همزة " أن " ؛ لكثرتها في الكلام ، وذهبت الألف الساكنة من " لا " في الدرج ، لاجتماع الساكنين ، فبقى اللام من " لا " والنون من " أن " ، فجمعا ، وقيل " لن " (١) .

وقد جاء في الشعر على أصله فيما أنشد " أبو زيد " لجابر الطائي .

فَإِنْ أَمْسَكَ فَإِنَّ الْعَيْشَ حُلُوٌّ . . . إِلَى كَأَنَّهُ عَسَلٌ مَشُوبٌ
يُرْجَى الْمَرْءُ مَا لَا إِنْ يَلْقَى . . . وَتَعْرِضُ دُونَ أَقْرَبِهِ الْخُطُوبُ (٢)

ثم يقول الرازي : " يمكن أن يجاب عنه بأن الزوال عن الشيء عبارة عن تركه والإعراض عنه ، يقال : زال فلان عن طريقته في الجود ، أي : تركها ، فقوليه : (لا أبرح) بمعنى : (لا أزول عن السير والذهاب) بمعنى : لا أترك هذا العمل وهذا الفعل " . . .

وينظر : البحر المحيط ١٤٣/٦ .

(١) الكتاب ٥/٣ : " فأما الخليل فزعم أنه ليس في (لن) زيادة ، وليست من كلمتين ، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ، ليست فيه زيادة ، وأنها في حروف النصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم ، في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً . وينظر : سر صناعة الاعراب ٣٠٤/١ وأسرار العربية ١٢٠ / والإيضاح لابن الحاجب ٢١٨/٢ وابن عيش ٨ / ١١٢ والرضي ٢٣٥/٢ .

(٢) بيتان من الوافر قالهما : جابر بن ريان الطائي ، جاهلي (نوادر أبي زيد) ٢٦٤/

وفيه ورد البيت الثاني هكذا :
يُرْجَى الْعَبْدُ مَا إِنْ لَا يَلْقَى . . . وَتَعْرِضُ دُونَ أَبْعَدِهِ الْخُطُوبُ
والثاني من شواهد : المغني ١ / ٢٥ ، ٢ / ٦٢٩ والهمع ١ / ١٢٥ والدرر ١ / ١٢٧ وهما من شواهد التصريح ٢ / ٢٣٠ والخزانة ٣ / ٥٦٨ وفيها : أَمْسَكَه بيدي إسكاً : قبضته باليد ، وأمسكت عن الأمر : كفت ، وأمسك الله الغيث : حبسه ومنع نزوله .

مشوب : مخلوط بالماء ، والعرب تسمى العسل شوما ؛ لأنه عند غم مزاج للأشربة . يرجى : يأمل . العبد : عبد الخلقة . الخطب : الأمر الشديد ينزل والجمع خطوب .

كما ذكر أن هذه الأبيات أوردها ابن الأعرابي في نواوهر ، ثم قال : ويقال : إنها لإياس بن الأرت .

.....

الشاهد فيه : أن المعنى : يرجى المرء ما لن يلاقه ولا يجده .
وثانيها : قال " الفراء " : إنه لا تركيب فيها ، وإنما أصلها " لا " النافية ، ثم توسعوا
 فيها ، وأبدلوا من ألف " لا " نونا ، فصارت " لن " .
 واحتج على ذلك بأن وقوع القلب أغلب في كلامهم من وقوع حذف حرفين من
 كلمتين ، وتركيبها بعد الحذف ، فكان ظن وقوعه / أظهر (١) .
وثالثها : قاله " سيويه " : إنها كلمة صيغت كذلك من غير تركيب وقلب .
قوله : (وهو الصحيح) .

هو من كلام المصنف ، وذلك أن " سيويه " قال :
 لو كانت " لن " مركبة كما زعم الخليل ، لما جاز أن يقال : " أَمَّا زَيْدٌ فَلَنْ أُضْرَبَ " ؛
 لأن ما بعد " أن " يمتنع عمله فيما قبلها (٢) .
 فإن قلت : لعل التركيب غير ما كان لها من الحكم قبل التركيب .
 ألا ترى أن " هل " يمتنع أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإذا ركبت مع " لا " ودخلها
 التحضيض ، جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فيقال :
 " زيدا هلا ضرت " .
 قلت : يمتنع إلحاق " لن " بـ " هلا " ؛ لأن " هلا " بعد التركيب ، ذهب
 منها معنى الاستفهام ، فجاز أن يتغير حكمها .
 وأما " لن " فمعنى النفي باق بعد تركيبها (٣) .

- (١) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢١٨ وابن يعيش ٨ / ١١٢ وشرح الكافية
 للرضي ٢ / ٢٣٥ ووصف الباني ٢٨٥ / ٢٨٥ والجنى الداني ٢٨٤ / ٢٨٥ والمغنى
 ٢٨٤ / ١ .
 (٢) الكتاب ٣ / ٥ : " ولو كانت على ما يقول الخليل " لما قلت : " أَمَّا زَيْدٌ فَلَنْ أُضْرَبَ " ؛
 لأن هذا اسم ، والفعل صلة ، فكانه قال : " أما زيدا فلا الضرب
 له " .
 (٣) ينظر : أسرار العربية ١٢٠ / ١٢٠ وابن يعيش ٨ / ١١٢ .

["إِنْ" بمنزلة "مَا" في نفي الحال]

(فصل) "و" "إِنْ" بمنزلة "مَا" في نفي الحال ، وتدخل على الجملتين : الفعلية والاسمية ، كقولك : "إِنْ يَقُومَ زَيْدٌ" و "إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ" (١) ، قال الله تعالى : "إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ" ، وقال [عز وجل] : "إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ" . ولا يجوز إعمالها عمل "ليس" عند "سيويه" ، وأجازه "المبرد" . . .

سادسها : "إِنْ" النافية : بكسر الهمزة ، وسكون النون ، وهي لنفي الحال بمنزلة "مَا" ، ولما كانت نافية ، وملحقة بـ "مَا" في نفي الحال ، دخلت على الجملتين : الفعلية والاسمية ، تقول في الفعلية : "إِنْ يَقُومَ زَيْدٌ" . الشاهد فيه : أنه لما دخلت "إِنْ" المكسورة المخففة على "يقوم زيد" أفادت نفى الفعل عن "زيد" في الحال ، دون الاستقبال ، كما تقول : "ما يقوم زيد" ، أو "ما زيد قائم" .

وأما قوله تعالى : "إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ" . . . (٢) وقوله : "إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ" . . . (٤) ، فقد انتقض النفي فيها بـ "إِلَّا" صار الكلام إلى معنى الإيجاب . قال "الحضرمي" : "إِنْ" المكسورة المخففة ، إذا كانت نافية ، ودخلت على المبتدأ والخبر ، عملت عمل "مَا" ، فإذا دخلت "إِلَّا" بعدها لم تعمل شيئاً (٥) . وقال صاحب التفصلة : قول النحويين : إنها بمعنى الجحد غلط منهم ، ويقول عن أصل هذه الكلمة .

والمعنى في قوله تعالى : "إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ" (٦) : "مَا إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ" . وفي قوله : "إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ" (٧) : "مَا إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ" ، فحذفت

(١) زاد في الفصل المطبوع / ٣٠٧ [قال الله تعالى : "إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً"] .

(٢) [عز وجل] زيادة في الفصل المطبوع / ٣٠٧ .

(٣) سورة الأنعام ، من الآية / ١٤٨ .

(٤) سورة يوسف ، من الآيتين / ٦٢ و ٤٠ .

(٥) ينظر : ابن يعيش ١١٢ / ٨ وإيضاح ابن الحاجب ٢١٩ / ٢ والجنى الدانى ٢٢٩ / ٢٢١ .

— ٢٣١ —

(٦) فاطر / ٢٣ .

(٧) سورة الملك ، من الآية / ٢٠ .

"ما" اختصاراً، واستخفاً، وثقة بأن "إلا" تدل على معناها محذوفة .
 قوله : (ولا يجوز إعمالها عمل "ليس" عند "سيويه" ^(١) ، وأجازه "المبرد" ^(٢)) .
 اعلم أنه لما شبه "إِنَّ" المكسورة بـ "ما" في نفي الحال ، وكانت "ما" عاملة عمل
 "ليس" لمشابتها إياها ، قيل له :

فهل تقتضى هذه المشابهة التى بينهما أن تكون "إِنَّ" عاملة عمل "ليس" ،
 توفيراً لحكم المشابهة ، وهو الاتحاد فى نفي الحال ؟
 فأجاب : بأن "سيويه" [ينزع] ^(٣) أن تكون عاملة فى رفع الاسم ، ونصب الخبر ،
 فنقول : "إِنَّ زَيْدٌ قَائِمًا" ، كما نقول : "مَا زَيْدٌ قَائِمًا" ، وأنشد الكسائي فى عليها :
 [٤٩] إِنَّ هُوَ مُسْتَوَلِيًا عَلَى أَحَدٍ . . . إِلَّا عَلَى أضعفِ الْمُجَانِينِ ^(٤)

- (١) الواقع أن سيويه لم يصرح بعملها عمل "ليس" أو منعه ، وكل ما أشار إليه أنها تكون نافية مثل "ما" و "ليس" ، حيث يقول ١٥٢/٣ : "وتكون فى معنى (ما)" قال الله عز وجل : "إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فى غُرُورٍ" أى : ما الكافرون إلا فى غرور . . . كما يقول فى ٢٢٢/٤ : "وتكون (إِنَّ) كـ (ما) فى معنى (ليس) . . ." .
- (٢) المقتضب ٣٥٩/٢ : " . . . وتكون فى معنى (ما) نقول : "إِنَّ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ" أى : ما زيد منطلق .
 وكان "سيويه" لا يرى فيها إلا رفع الخبر ، لأنها حرف نفي دخل على ابتداء خبره كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره ، وذلك كمذهب بنى تميم فى (ما) .
 وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ (ليس) كما فعل ذلك فى (ما) .
 وهذا هو القول ، لأنه لا فصل بينها وبين (ما) فى المعنى ، وذلك قوله عز وجل : "إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فى غُرُورٍ" ، وقال : "إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا" . فهذان موضعان . . . وينظر : الأزهية : ٤٥ ، ٤٦ والإيضاح لابن الحأجب ٢١٩/٢ وابن يعبيش ١١٣/٨ وشرح الكافية للرضى ٢٧٠/١ ووصف الباني ١٠٧/١ ، ١٠٨ والجنى الدانى ٢٢٩ ، ٢٣٠ والمعنى ٢٣/١ ، ٢٤ والتصريح ٢٠١/١ .

- (٣) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٤) بيت من المنسرح ، ومع كثرة استشهاد النحاة به ، لم ينسبه أحد ، ولم أعثره على قائل . وروى الشطر الثانى بروايات مختلفة منها : إِلَّا عَلَى حَزْبِ الْمَلْعِينِ "و" إِلَّا عَلَى حَزْبِ الْمُنَاجِسِ " .
 والبيت من شواهد : الأزهية ٤٦/١ والمقرب ١٠٥/١ وشرح الكافية الشافية ١٣٠/١ وشرح العمدة ٧٢/١ ووصف الباني ١٠٨/١ وشرح الألفية للمرادى ٣٢١/١ والجنى الدانى ٢٣٠/١ والجامع الصغير لابن هشام ٥٨/١ تحقيق د . أحمد محمود الهرميسل (مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) وابن عقيل ٢٧٢/١ والهمع ١٢٥/١ والبيهجة المرضية ١١٤/١ والاشموى ٢٥٥/١ والمعنى ١١٣/٢ والخزانة ١٤٣/٢ .

قال الحضرمي : ولم يذكر سيويه أنها لاتعمل ، ومن زعم أن سيويه لايعملها ،
فقله دعوى .

وهذا يخالف مانقله المصنف عن سيويه .

فإن قلت : إن مذهب أهل الكوفة ^(١) إعمالها عمل "ليس" ، فلم اقتصر المصنف
على ذكر "المبرد" وحده ؟

قلت : مراد المصنف : أنه لم يذهب من أهل البصرة إلى مخالفة "سيويه"
سوى "المبرد" ، وليس مراده تخصيص "المبرد" بالإعمال .

وإذا وقفت على معاني هذه الحروف الستة ، علمت أنه يشترك منها اثنان في
نفي الحال ، وهما : "ما" و "إن" ، واثنان في نفي المستقبل ، وهما : "لا" و "لن" ،
واثنان في نفي الماضي ، وهما "لم" و "لما" .

فإن قلت : فإذا كانت "إن" المكسورة المخففة ، و "ما" النافية من واحد ،
فلم ذكر "إن" المكسورة أخيراً ، وهلا ذكرها عقيب "ما" ؟

قلت : لما كانت الأحرف الخمسة نافية لما بعدها بوضعها ، وكانت "إن" نافية
لأجل الشبه بـ "ما" ولأجل تنزيلها منزلتها ، كانت أضعف في دلالتها على النفي ،
فناسب ضعفها أن تكون مؤخره في الذكر والترتبة .

== الشاهد فيه : إعمال "إن" النافية إعمال ("ليس" فرفع بها الاسم ، ونصب الخبر
يقول المالقي في رصف الباني : ١٠٨ : " وعدم عملها هو الكثير والأصل لعدم
الاختصاص .. لأنه لايعمل إلا ما يختص بحروف الجر ، وحروف الجزم .. " .
(١) يقول ابن عقيل في شرح الألفية ٢٢٢/١ : " وأما (إن) النافية : فمذهب أكثر
البصريين والفراء أنها لاتعمل شيئاً .

ومذهب الكوفيين - خلا الفراء - أنها تعمل عمل (ليس) ، وقال به من البصريين :
أبو العباس المبرد ، وأبو بكر بن السراج ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفتح بن جني ،
واختاره المصنف ، وزعم أن في كلام سيويه - رحمه الله - إشارة إلى ذلك .. " .
وينظر : إيضاح ابن الحاجب ٢١٩/٢ والجنى الداني ٢٢٩/٢ .

ومن أصناف الحروف : حروف التنبيه

(فصل) " وهى : (ها ، وألا ، وأما) .

تقول : " هَا إِنْ زَيْدًا سَطَلَقَ " و " هَا افعل كذا " و " أَلَا إِنْ عَمْرًا بِالْبَابِ " ،
و " أَمَا إِنَّكَ خَارِجٌ " و " أَلَا لَاتَفْعَل " ، و " أَمَا وَاللَّهِ لَافْعَلَنَّ " .

قال النابغة :

هَإِذَا تَعَذَّرْتُ إِنْ لَمْ تَكُنْ نَفَعْتَ . . . فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاءَ فِي الْبَلَدِ
نَحْنُ أَتَيْنَا الْمَالَ نَصْفَيْنِ بَيْنَنَا . . . فَقُلْتُ لَهُمْ : هَذَا لَهَا هَذَا إِلَيَّ
وَقَالَ : أَلَا يَا أَصْحَابِي قَبْلَ غَارَةِ سِنَجَالٍ . . .
وَقَالَ : أَمَا وَالَّذِي أَبْكِي وَأُضْحِكُ وَالَّذِي . . . أَمَاتَ وَاحِدًا وَالَّذِي أَمُرُهُ الْأُمُورُ

المتن : قوله : (ومن أصناف الحروف : حروف التنبيه . . إلى آخره) .

التفسير : ونصده ببحثين :

البحث الأول : قال صاحب التفصّل : " أَمَا " و " أَلَا " مخفّقان ، مفتاح لكلامك ، وتنبيه للمخاطب ، وهو يدخل على كل جنس من أجناس الكلام الثلاثة ، فلا يغير معنى ، ولا يزيد شيئاً غير معنى الصوت للتنبيه .

تقول فى الخبر : " أَلَا إِنْ زَيْدًا خَارِجٌ " ، وفى الأمر : " أَلَا أَبْلَغُ زَيْدًا رَسَالَتِي " ، وفى الاستخبار : " أَلَا هَلْ سَمِعْتَ مَا وَعَظَ بِهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ؟ " .

ولو لم يورث بها ، كان الكلام دونها تاماً مفيداً ، غير أنك تدخلها تأكيداً ، تريد لها : صوتاً ينبه المخاطب ، ليعطف السمع ، ويعى الخطاب ، و " هَا " كذلك (١) .

وقال " عبد المجيد " : " إنما جئ بحروف التنبيه لأجل أن يتيقظ المخاطب لما يُخبر به بعدها ، لأنه قد يكون غافلاً ، فلا يدرك بعض ما أُخبر به المتكلم ، فإذا طرق سمعه صوت حرف التنبيه ، تيقظ وتشوق إلى استماع ما بعده . "

(٢)

ولو فرغ من غفلته عند سماع حرف التنبيه ، لم يكن ذلك قادحاً فيما بعده .
وقد يقال : " أَمَا " بمعنى " حَقًّا " ، نحو : " أَمَا أَنَّهُ سَطَلَقَ " بفتح الهمزة من " أَنَّهُ " كأنه أراد : حَقًّا أَنَّهُ سَطَلَقَ .

(١) ينظر : الأزهية / ١٦٥ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٢٠ وابن يعيش ٨/ ١١٤ ،
ورصف الباني ٧٨ ، ٩٧ والجنى الدانى / ٣٢٠ ، ٣٢٧ والمغنى ١/ ٦٨٥٤ والهمع

٢٠٧٠/٢

(٢) تنظر : المراجع السابقة .

هذا قول " القتيبي " (١) عن " سيويه " فيما أحسب (٢) .

البحث الثاني : قال " أبو محمد " : " ها " معناها : تنبيه المخاطب على ما بعدهها من الأسماء المضمرة ، لتصير عنده بمنزلة الأسماء المظهرة ، كـ " زيد " وشبهه ، فيكون أفهم وأبين .

ولذلك لا تدخل إلا على الأسماء المضمرة ، وما أتى معها من الأسماء المضمرة المنفصلة في أكثر الكلام .

ولو أدخلت على الاسم المضمور وحده ، لم يمنع أيضا ، تقول : " ها هو قاعد " ، تشبيها للمضمور بأسماء الإشارة في الإبهام .

ولهذا قال " المبرد " : علامات الإضمار كلها مبهمة (٣) .

وإذا قلت : " ها أنذا " للنحويين فيه ثلاثة أقوال :

(١) هو : عبد الله بن سلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد من أئمة الأذب ومن المصنفين الكثيرين ، ولد بـ " بغداد " سنة ٢١٣ هـ وسكن الكوفة ، وتوفي سنة ٢٧٦ هـ من تصانيفه : مشكل القرآن وتفسير غريب القرآن ، والمسائل والأجوبة والشعر والشعراء .

ينظر : وفيات الأعيان ٤٢/٣ ونزهة الألباء ٢٠٩ وطبقات الزيدى ١٨٣/١ ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوى / ١٣٦ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (ط ثانية - دار نهضة مصر ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م) والانساب للسماعى ٢٤٠/١٠ (ط أولى - مطبعة دائرة المعارف العثمانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) والأعلام ٤ / ١٣٧ .

(٢) الكتاب ١٢٢/٣ : " ونقول : " أما إنه ذاهب " ، و " أما أنه منطلق " ، فسألت الخليل عن ذلك ، فقال : إذا قال " أما أنه منطلق " ، فإنه يجعله كقولك : " حقا أنه منطلق " .

وإذا قال : " أما إنه منطلق " فإنه بمنزلة قوله : ألا ، كأنك قلت : ألا إنه ذاهب . . .

(٣) التخمير ٢ ورقة ١٥٢ وبجاءته : " وأما (ها) : فمعناها تنبيه المخاطب إذا أردت أن تنبيه على ما بعدهها من الأسماء المضمرة المنفصلة في أكثر الكلام .

ولو أدخلت على المضمرة وحدها ، لم يمنع أيضا ، تقول : " ها هو قاعد " لشبهتها بها من جهة وقوعها على كل شئ من الحيوان وغيره ، من غير أن تفصل شيئا من شئ ، مع حاجتها في البيان عن معناها إلى غيرها كحاجة البهمة ، ومن ثم قال المبرد :

علامات الإضمار كلها مبهمة .

وينظر : ابن يعيش ٨ / ١١٦ .

.....
الأول : قاله "سيمويه" : إن "ها" دخل على المضمرة ، وهو "أنا" وسوغ دخولها / ٣٢٣ ب
على الضائير المنفصلة ، كما سوغ دخولها على أسماء الإشارة (١) .
الثاني : قاله "الخليل" : إن "ها" في التقدير داخل على اسم الإشارة ، ولم تدخل
على المضمرة .

بيان ذلك أنهم أرادوا أن يقولوا : " هذا أنا " فجعلوا "أنا" متوسطا بين
"ها" وبين "ذا" (٢) .

الثالث : نقله "أبو سعيد" : فقال : إن "ها" في "ها أنذا" ونحوه ، حرف تنبيه ،
والأسماء بعدها مبتدآت ، والخبر أسماء الإشارة ، وهو "ذا" ونحوه .
وان شئت جعلت "أنت" ونحوه الخبر ، واسم الإشارة هو المبتدأ (٣) .
وقد أورد المصنف من صور هذا الفصل عشر صور :
الأولى : قوله : "ها إن زيدا منطلق" .

الشاهد فيه : أن "ها" حرف تنبيه ، وقد دخل على الحرف الداخل على جملة
اسمية ، وإنما جئ به خشية أن يفوت المخاطب شي من الجملة ، ولا يسمعه ، كما قررناه .
الثانية : قوله : "ها افعل كذا" .

الشاهد فيه : أنه دخل على الجملة الفعلية ، كما دخل على الاسمية ، وقد عرفت على
افتتاح الكلام به .

الثالثة : قوله : "ألا إن عمرا بالباب" .
قال "الجوهري" : "ألا" حرف يفتح به الكلام [للتنبيه] (٥) . تقول : "ألا إن زيدا
خارج" ، كما تقول : "اعلم أن زيدا خارج" (٦) .

قال في "الكشاف" : "ألا" مركبة من همزة الاستفهام ، وحرف النفي ؛ لإعطاء معنى

-
- (١) الكتاب ٣٥٣ / ٢ ، ٣٥٤ ، والتخمين ٢ ورقة ١٥٢ وابن يعيش ٨ / ١١٦ .
 - (٢) الكتاب ٣٥٤ / ٢ ، والتخمين ٢ ورقة ١٥٢ وابن يعيش ٨ / ١١٦ .
 - (٣) شرح السيرافي ٣ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، والتخمين ٢ ورقة ١٥٢ .
 - (٤) في المخطوطة [الثانية] وهو خطأ ؛ لأنه قد سبق الحديث عنها .
 - (٥) سقط من المخطوطة .
 - (٦) الصحاح (ألا) ٦ / ٢٥٤٤ .

التبنيه على تحقق مابعدھا ، والاستفهام إذا دخل على النفي ، أفاد تحقيقاً ، كقوله تعالى : " أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى " (١) .

ولكنها في معنى التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها [إلا] (٢) مصدره بنحو ما يتلقى به القسم (٣) .

قال " أبو محمد " : " ألا " يدخل على الاسم ، والفعل بأنواعه ، والحرف ، وذلك قولك : " ألا زيد في المسجد " ، " ألا إنه خارج " ، " ألا قام زيد " ، " ألا لا يقوم " (٤) .
الرابعة : قوله : " أما إنك خارج " .

قال " أبو محمد " : يجوز فتح " إِنَّ " بعد " أما " خاصة (٥) ، والصحيح ما نقلناه في البحث الأول .

الخامسة : قوله : " ألا لا يفعل " .

الشاهد فيه : أن " لا " بعدها الفعل المنفي .

السادسة : قوله : " أما والله لأفعلن " .

قال في " الكشاف " : " أما " من مقدمات اليمين وطلائعها [يدل على ذلك قول الشاعر] (٦) :

[٥] أما والذي لأعلم الغيب غيره (٨) .

- (١) القيامة / ٤٠ .
- (٢) سقط من المخطوطة .
- (٣) الكشاف ٣٥/١ .
- (٤) التخمير ٢ ورقة ١٥١ .
- (٥) التخمير ٢ ورقة ١٥١ .
- (٦) [ذلك] سقط من المخطوطة .
- (٧) ما بين الحاصرتين ليس في الكشاف .
- (٨) صدر البيت من الطويل ، قاله : حاتم الطائي (الديوان / ٨٦) والبيت بتمامه :
أما والذي لأعلم الغيب غيره . . . ويحيى العظام البيض وهي رميم
وحاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج ، من طيء ، وكان جواداً شاعراً ، جيد الشعر (الشعر والشعراء ١٦٤/١ والخزانة ٤٩٤/١) .
- والبيت من شواهد : أمالي القالي ٢٧/٣ وفيه ورد الشطر الثاني هكذا :
ومن يحيى العظم وهي رميم
والكشاف ٣٥/١ والمغنى ٦٨/١ .

.....

(١)

[قول الآخري]

[٥١] أما والذي أبكى وأضحك (٢)

السابعة : قول النابغة :

[٥٢] ها إن تا عذرة إن لم تكن نفعت . . . فإن صاحبها قد تاء في البلد (٣)

يروى : " ها أنا ذا " يريد : هذه ، ويروى : " مشارك البلد " ، ويروى : " مشارك النكد " . وقد تاء في البلد " أى : لا يفارق بلدك مادمت ساخطا عليه .

يقول : اعتذرت إليك ، فإن قبلت عذرى ، ورضيت غنى ، ولا لزمنا الفقر ولم

أوال الناس .

وَالْعَذْرُ وَالْعَذْرُ ، وَالْمَعْذِرَةُ وَالْعَذْرَى واحد . وَالْعَذْرَةُ ، بكسر العين ، مثل الرُّكْبَةِ وَالْجِلْسَةِ ، بكسر عين الكلمة ، والجمع عَذْرٌ (٤) .

الثامنة : قوله :

[٥٣] نَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نَصْفَيْنِ بَيْنَنَا . . . فقلت لهم هذا لهاها وذالها (٥)

(١) مابين الحاصرتين ليس فى الكشف .

(٢) الكشف ٣٥ / ١

وهو جزء بيت من الطويل ، قاله : أبو صخر الهذلى (شرح الحماسة للمرزوقى

٣ / ١٢٣١) . والبيت تمامه :

أما والذي أبكى وأضحك والذي

وَأَبُو صَخْر : شاعر إسلامى من شعراء الدولة الأموية (الأغنى ٢٤ / ١١٠) ،

وَالْبَيْت من شواهد : أمالى القالى ١ / ١٤٩ وابن يعيش ٨ / ١١٤ ووصف البانسى /

٩٧ والصغنى ١ / ٥٤ ، ٦٨ ، والهمع ٢ / ٧٠ والدرر ٢ / ٨٧ .

(٣) من البسيط (الديوان ٢٨) ، ورواية الشطر الثانى فيه : (فان صاحبها مشارك النكد) .

وهو من شواهد : ابن يعيش ٨ / ١١٤ والصاح (عذر)

٢ / ٧٣٩ ، (ها) ٦ / ٢٥٥٧ واللسان (عذر) ٤ / ٢٨٥٤ والخزانة ٢ / ٤٧٨ ،

٤ / ٤٧٨ وشرح شواهد الشافعية ٨٠ / ٨٠ برواية (قبلت) فى موضع " (نفعت) .

وَالْبَيْت من قصيدة للنابغة الذبياني اعتذر بها إلى النعمان بن المنذر ملك

الحيرة ، بعد أن هرب منه إلى ملوك غسان فى الشام لما اتهم بامرأته المتجردة ،

وأراد قتله ، وأرسل إلى النعمان قصائد يتنصل بها عما اتهم به ، ويعتذر

إليه عن هروبه وأقامته عند ملوك غسان .

الشاهد فيه : إدخال " ها " التى للتنبيه على " إن " .

(٤) الصاح (عذر) ٢ / ٧٣٩ واللسان (عذر) ٤ / ٢٨٥٤ .

(٥) من الطويل ، قاله : لبى (الديوان ٢٣٠) وفيه (ونحن) .

قال "أبو محمد" : إنما قدم "ها" على الواو لأن "ها" حرف تنبيه ، وحرف التنبيه قد يدخل على الواو إذا عطفت جملة على أخرى ، كقولك : "ألا إن زيدا خارج ، ألا وإن عمرا مقيم" (١) .

التاسعة : قول الشماخ :

[٥٤] أَلَا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنَجَالٍ . . . وَقَبْلَ مَنَائَا قَدْ حَضَرْنَ وَأَجْبَالٍ
وَقَبْلَ اخْتِلَافِ الْقَوْمِ مِنْ بَيْنِ سَالِبٍ . . . وَآخِرَ مَسْلُوبٍ هَوَى بَيْنَ أَبْطَالٍ (٢)

الشاهد فيه : أنه أدخل حرف التنبيه على حرف النداء ، والمنادى محذوف ، والتقدير : ألا يا قوم .

والسِّنْجَالُ ، بكسر السين المهملة والجيم ، وهو : موضع بناحية أَرْسِيْجَان (٣) ، وهو — أيضا — اسم رجل ، ثم رثى رجلا من بني ليث بن عبد مناة ، أصيب بـ "أَرْسِيْجَان" ، وكان مع "سعيد بن العاص" (٤) . وقيل : كان مع الأشعث بن قيس الكندي (٥) .

وليبدين مالك بن جعفر بن كلاب العامري ، من شعراء الجاهلية وفرسانهم (الشعر والشعراء ١٩٤/١ والمؤتلف ١٧٤/١) .

والبيت من شواهد / الكتاب ٣٥٤/٢ والمقتضب ٣٢٢/٢ وابن يعيش ١١٤/٨ ، والهمع ٧٦/١ والخزانة ٤٧٩/٢ ، ٤٧٨/٤ .

والشاهد فيه : "هذا لهاها وذالها" يريد : وهذا ليا ، وإنما جاز تقديم "ها" على الواو لأنك إذا عطفت جملة على أخرى ، صارت الأولى كالجزء من الثانية ، فجاز دخول حرف التنبيه عليها ، نحو قولك : "ألا وإن زيدا قائم ألا وإن عمرا مقيم" .

(١) التخمير ٢ ورقة ١٥١ .

(٢) من الطويل ، قالهما : الشماخ ، واسمه : معقل بن ضرار (الديوان ٤٥٦/١) وروايته :

أَلَا يَا أَصْحَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنَجَالٍ . . . وَقَبْلَ مَنَائَا بِأَكْرَاتٍ وَأَجْبَالٍ
ومعقل من أوصاف الشعراء للقوسى والخمر (الشعر والشعراء ٢٣٢/١ والمؤتلف ١٣٨ وطبقات ابن سلام ١٣٢/١ والخزانة ٥٢٦/١) .

والبيت من شواهد : الكتاب ٢٢٤/٤ وابن يعيش ١١٥/٨ وفيه :

(غاديات) في موضع (غاديات) والمغنى ٣٧٣/٢ ورواية الشطر الأول فيه :
أَلَا يَا اسْقِيَانِي بَعْدَ غَارَةِ سِنَجَالٍ

والمخصص ٥٦/١٤ والبحر المحيط ٦٨/٧ واللسان (سنجل) ٢١١٢/٣ .

(٣) معجم البلدان ٢٦٣/٣ واللسان (سنجل) ٢١١٢/٣ .

(٤) سعيد بن العاص بن أمية ، ولي أمر الكوفة لعثمان ، وأميرة المدينة لمعاوية . مات سنة ٥٨ هـ .

ينظر : تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني ٢٩٩ تحقيق عبد الوهَّاب عبد اللطيف (المكتبة العلمية بالمدينة المنورة) والأعلام ٩٦/٣ .

(٥) الأشعث بن قيس بن معد يكرب الكندي ، أبو محمد الصحابي . مات سنة ٤١ هـ . ينظر : تقريب التهذيب ٨٠ والأعلام ٣٢٢/٢ .

لم يرد : أسقياني قبل مقتل هذا الرجل ، وإنما أراد : أسقياني قبل أن أقتل
كما قتل هذا الرجل .

وفي رواية أخرى (١) :
أَلَا يَا أَصْحَابِي قَبْلُ غَارَةِ سَجَّالٍ . . . وَقَبْلُ مَنَابِيا عَادِيَاتٍ وَأَجَّالٍ
قال بعض تلاميذه (٢) : صفت " أصحاباني " وقت القرام ، فقلت : " أصحاباني "
فقال رضي الله عنه : هذا كصحيف أبي حاتم السجستاني (٣) . في قوله :
وَفَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّ . . . كَ لَا يَنْ فِي الصَّيْفِ تَامِر
فقال : لا تن بالضيف تامر .

فقال له الأصمى : أنت في هذا التصحيف أشعر من الحطيئة (٤) .

العاشرة : قول أبي صخر الهذلي :
أَمَّا وَالَّذِي أَبْكِي وَأَضْحَكُ وَالَّذِي . . . أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمَرَهُ الْأَمْرُ (٥)
قال " أبو علي المرزوقي " (٦) : تكريره " الذي " ليس بتكثير للأقسام ؛ لأن اليمين
يمين واحدة ، بدلالة أن لها جوابا واحدا [وهو قوله في الثلاث الذي بعده : لقد
تركنتي أحصد الوحش (٧)] .

- (١) رواية الشطر الأول تتفق مع رواية المصنف . (٢) لعله يقصد بعض تلاميذ الزمخشري
- (٣) أبو حاتم : سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم ، كان إماما في علوم القرآن واللغة
والشعر ، قرأ كتاب سيده على الأخفش مرتين .
من تصانيفه : إعراب القرآن ، لحن العامة ، التصور والممدود ، القراءات .
توفي سنة ٢٥٥ هـ . ينظر : طبقات الزبيدي ٩٤ والبغية ٦٠٦/١ .
- (٤) الحطيئة : جرول بن أوس ، من بني قطيعه بن عيس ، ولقب بـ : الحطيئة ؛
لقصره ، وهو : جاهلي إسلامي .
ينظر : الشعر والشعراء ٢٣٨ / ١ وطبقات ابن سلام ١٠٤ / ١ والخزانة ٤٠٨ / ١ ،
والعيني ٤٧٣ / ١ .

والبيت من مجزوء الكامل (ديوانه ٧ /) وهو من شواهد : الصحاح (لبن)
٢١١٢ / ٦ واللسان (لبن) ٣٩٩٠ / ٥ . وفي الخصائص ٢٨٢ / ٣ نسب
هذا التصحيف للأصمى ، لكن ابن جني يقول : " . . . وتبعد هذه الحكاية في
نفس لفضل الأصمى وعلوه ، غير أنني رأيت أصحابنا على القديم يسندونها
إليه ، ويحملونها عليه " .

وأرى أن ما ذكره الشارح استطراد ، ليس له ما يبرره .
سبق تحقيق هذا البيت ص ٢٣٧ من التحقيق .

- (٥) أبو علي المرزوقي : أحمد بن محمد بن الحسن الإمام المرزوقي ، من أهل
أصبهان ، كان غاية في الذكاء والفطنة ، وحسن التصنيف وإقامة الحجج .
قرأ على " أبي علي الفارسي " ، ودخل عليه صاحب بن عباد ، فلم يقم له ، فلما
ولى الوزارة جفأ .

من تصانيفه : شرح الحماسة ، شرح الفصح ، شرح المفضليات ، شرح أشعار
هذيل . مات في ذي الحجة سنة إحدى وعشرين وأربعمائة .

ينظر : البغية ٣٦٥ / ١ .

- (٦) مابين الحاصرتين توضيح من الشارح ، وليس من كلام المرزوقي .

.....

- ولو كانت أيماناً مختلفة ، لوجب أن يكون لها أجمة مختلفة .
وفائدة هذا التكرير : التفخيم والتسهيل .
وعلى هذا ، إذا قال القائل : **وَاللّٰهُ ، وَاللّٰهُ ، وَاللّٰهُ** لقد كان كذا ، فاليمين واحدة .
[يقوله في التنزيل] ^(١) : **" وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى . وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى . مَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى . إِنْ سَعَيْكُمْ لَسَاقِي " (٢) مثله (٣) .**
وسأتيك في قسم المشترك ^(٤) .

- (١) في شرح ديوان الحماسة [وما في القرآن من قوله :]
(٢) سورة الليل ، آيات : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .
(٣) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣ / ١٢٣١ نشره : أحمد أمين وعبد السلام هارون
(ط ثانية - القاهرة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م) .
(٤) ينظر : ص ٦٢٠ من التحقيق .

[أكثر ما تدخل "ها" على أسماء الإشارة والضمائر]

(فصل) "وأكثر ما تدخل (ها) على أسماء الإشارة والضمائر، كقولك: "هذا" و"هذه"، و"هأنذا" و"هاهونذا"، و"ها أنت ذا" و"ها هي ذم" وما أشبه ذلك...".

قوله: (وأكثر ما يدخل "ها" على أسماء الإشارة والضمائر)

اعلم أن "ها" للتنبيه، ودخولها على نحو: "زيد" و"خالد" ونحوهما مما ليس بضمير، ولا اسم إشارة قليل.
فلا يقولون: "هزيد" و"هخالد"، وكذلك لا يقولون: "هيقوم"، و"هيضرب"، إلا على سبيل الندرة.

وانما الأغلب دخول "ها" على اسم الإشارة، والاسم المضمير المنفصل، وقد أورد المصنف / من صور دخولها على اسم الإشارة صورتين، ومن صور دخولها على الضمير المنفصل أربعة:

الأولى: قوله: "هذا".

الشاهد فيه: أن "ها" التنبيه دخلت على اسم مبهم، وهو "ذا".
الثانية: قوله: "هذه" ^(١) والكلام فيها على نهج ما قبلها، إلا أن المشار إليه هنا - مؤنث.

الثالثة: قوله: "ها أنا ذا".

الشاهد فيه: أن حرف التنبيه - في هذه الصورة - دخل على ضمير مرفوع منفصل، وهو "أنا" وقد عرفت أن مذهب "سيويه" في هذا ونحوه أن "ها" دخلت على الاسم المضمير ^(٢)، وأن مذهب "الخليل" و"أبي سعيد" خلافه، كما بيناه في البحث السابق ^(٣).

الرابعة: قولهم: "ها هونذا".

الشاهد فيه: أن حرف التنبيه دخل على ضمير الغائب، كما هو معتقد "سيويه"، وفيه من الاختلافات كما عرفته.

قال "ابن الأنباري" ^(٤): قول العامة: "أنا ذا ألقى فلانا"، و"هونذا يلقى فلانا".

(١) زيادة يستقيم بها الكلام.

(٢) الكتاب ٣٥٣/٢.

(٣) ينظر: ص ٢٣٥ من التحقيق.

(٤) ابن الأنباري: محمد بن القاسم بن محمد بن شار بن الحسين بن بيان، كان من أعلم الناس بالنحو والأدب، وأكثرهم حفظاً، سمع من ثعلب وغيره.

[خطأ عند جميع العلماء؛ لأن العرب إذا أرادت هذا المعنى، قالت: "ها أنا ذا ألقى فلانا"، و"ها هو ذا يلقى فلانا" (١).

الخامسة: قوله: "ها أنت ذا".

الشاهد فيه: أن حرف التنبيه دخل على ضمير المخاطب المنفصل، وفيه الأقوال الثلاثة التي حكيناها عن "سيويه" و"الخليل" و"أبي سعيد" (٢).

السادسة: قوله: "ها هي ذه"، فحرف التنبيه — وهنا — داخل على ضمير مؤنث مرفوع منفصل، والكلام فيه على ما سبق.

قد ظهر لك أن الأغلب أن "ها" لا يدخل على اسم مضمّر، إلا معه أحد أسماء الإشارة، كما تراه، ولو دخلت على الاسم المضمّر وحده جاز؛ لأنها شبيهة بأسماء الإشارة في الإبهام، ولهذا قال "المبرد": علامات الإضمار كلها مبهمة (٣).

فإن قلت: هذا الفصل بين "ها" وبين اسم الإشارة بالمضمّر جائز مطلقاً، أم لذلك شرط؟

قلت: قال "ابن الأنباري": إنهم يجعلون المكى متوسطاً بين "ها" وبين "ذا" عند إرادتهم القريب في الإخبار، فمعنى قولهم: "ها أنا ذا" إذا طلب رجل

من تصانيفه: غريب الحديث، والمذكر والمؤنث، والزاهر، والواضح في النحو، والمقصود والممدود، واللامات.

ولد في رجب سنة ٢٧١ هـ، وتوفي بـ "بغداد" سنة ٣٢٨ هـ.

ينظر: تذكرة الحفاظ ٣ / ٨٤٢ والأنساب ١ / ٣٥٣ ومعجم الأدباء ١٨ / ٣٠٦،

منزهة الألباء ٢٦٤ / ١ وانباء الرواة ٣ / ٢٠١ والبلغية ١ / ٢١٣.

(١) ما بين الحاصرتين تكرر في المخطوطة، وهو سهو من الناسخ.

وينظر: التخمير ٢ ورقة ١٥٢ حيث يقول أبو محمد: "ابن الأنباري: إن قول العامة: (هو ذا يلقى فلانا)، و (أنا ذا ألقى فلانا) خطأ عند جميع العلماء؛ لأن العرب إذا أرادت هذا المعنى، قالوا: (ها هو ذا يلقى فلانا) و (ها أنا ذا ألقى فلانا)، وأنشد قول أمية:

لَيْكُمَا لَيْكُمَا . . هَا أَنَا ذَا لَدَيْكُمَا .

(٢) وفي أعراب مثل هذا التركيب، يقول أبو محمد في التخمير ٢ ورقة ١٥٢: "قال أبو سعيد: (ها) في هذه الحروف للتنبيه، وأسماء بعده مبتدآت، والخبر أسماء الإشارة (ذا) ونحوه.

وإن شئت جعلت التنبيه ونحوه الخبر، والإشارة هي الاسم . . .

(٣) ينظر: التخمير ٢ ورقة ١٥٢ وابن يعيش ٨ / ١١٦.

لم يعلم أنه حاضر ، أو غائب ، فيقول الشخص المطلوب : " ها أنا ذا " ، يريد : " أنا الحاضر عندك " (١) .

ولقائل أن يقول : إن كلام المصنف يدل على أن دخول " ها " على أسماء الإشارة والضائرا أكثر منه بالنسبة إلى غيرهما ، وليس فيه ما يدل على أن دخول " ها " على أحدهما أكثر من الآخر ، أم متساويان في ذلك .

وقد ذكر " على بن عيسى " ذلك ، فقال : إنما كثر التنبيه في " ذا " ونحوه ، ولم يكثر في " أنت " ونحوه ؛ لأن " ذا " مبهم من حيث أنها تصلح لكل حاضر ، فحرف التنبيه ، لتتشوف النفس على طلبه بعينه ، لأنه ليس في اللفظ علامة ، وليس كذلك " أنت " ، لأنه للمخاطب خاصة (٢) .

فإن قلت : كيف يستقيم قولهم : ها أنا والإنسان لا يتصور أن يففل عن نفسه حتى ينبه عليها ؟

قلت : معنى التنبيه في [ها أنا] ليس تنبيهها على النفس ، وإنما هو تنبيهه على ما أغفله من أحواله ، ألا ترى أن الإنسان قد ينبه بما يعلم على ما لا يعلم ، فههنا دخل التنبيه على النفس ، والمراد : حال النفس (٤) .

(١) التخمير ٢ ورقة ١٥٢ يقول أبو محمد : " .. إنما يقول القائل (ها أنا ذا) إذا طلب رجل لم يدر : أحاضر هو أم غائب ؟ فيقول المطلوب : (ها أنا ذا) ، أي : الحاضر عندك أنا .

ابن الأنباري : إنما يجعلون المكى بين (ها) و (ذا) إذا أرادوا القريب في الإخبار ، فمعنى (ها أنا ذا ألقى فلانا) : قد قرب لقائى إياه .. السابق (٢)

(٣) في المخطوطة : [ها أنت] وهو : تحريف ، والتصويب من التخمير ٢ ورقة ١٥٢ .

(٤) التخمير ٢ ورقة ١٥٢ يقول أبو محمد : " .. وقال (على بن عيسى) : ومعنى التنبيه في (ها أنا) مع أن الإنسان لا ينبه على نفسه ، وإنما ينبه على ما أغفله من حاله ، والتنبيه وإن كان على ما أغفله من حاله ، فإنه ينبه بذكر ما يعلم على ما لا يعلم ؛ فلذلك خرج التنبيه على النفس ، والمعنى على حال النفس . ولو جاء على الأصل لكان لابد من ذكر النفس ، ففيه مع ذلك إيجاز .. " .

وينظر : ابن يعيش ١١٦/٨ .

[حذف ألف " ما "]

(فصل) ويحذفون الألف عن " (أما) فيقولون : " أم والله " وفي كلام " هجرس ابن كليب " : " أم وسيفي وزريه ، ورمحي ونصلي ، وفرسي وأذنيه ، لا يدع الرجل قاتل أبيه وهو ينظر إليه " .

ويبدل بعضهم من همزته (ها) فيقول : " هما والله " و " هم والله " .
وبعضهم عينا ، فيقول : " عما والله " و " عم والله " ..

قوله : (ويحذفون الألف عن " أما ") .

اعلم أنهم قد توسعوا في " أما " بالحذف ، وتارة بالقلب ، وتارة بهما ، ومجموع ذلك خمسة أوجه :

أولها : قولهم : " أم والله " .

الشاهد فيه : أنهم حذفوا الألف الواقعة بعد الميم ، طلبا للتخفيف ، فقالوا : " أم والله " .
قوله : (وفي كلام " هجرس بن كليب " ^(١) : " أم وسيفي وزريه ")

والأصل فيه : " أما وسيفي .. " لكنه حذف الألف للتخفيف .

قال في " الحواشي " : زر السيف : حده ^(٢) .

قوله : (" ورمحي ونصلي ")

قالوا : رماح العرب العراة تكون ذات شعبتين .

وثانيهما : إبدال الهاء من الهمزة ، فيقال : " هما والله " لأن فعلن كذا " والموجب لذلك

أن مخرج الهاء أقرب من مخرج الهمزة ، فراموا التخفيف بالإبدال .

وثالثها : الجمع بين نوعي التخفيف ، وهما : الإبدال والحذف جميعا ، كقولهم :
" هم والله " .

الشاهد فيه : أن الأصل : " أما والله " فأبدلوا من الهمزة هاء ، فصار " هما " ثم

حذفت الألف الواقعة بعد الميم ، فبقى " هم والله " .

ورابعها : إبدال الهمزة عينا مهملة ، فيقولون : " عما والله " .

خامسها : الإبدال مع الحذف كلاهما ، فيقال : " عم والله " .

(٣)

والاشتغال بتقرير كل واحد من هذه الأقوال لا يناسب هذا [الكتاب] ؛ لقله جدواه .

(١) تنظر قصته في ابن يعيش ٨ / ١١٢ .

(٢) اللسان (زر) ٣ / ١٨٢٥ .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

ومن أصناف الحروف : حروف النداء

(فصل) "وهى : (يا ، وأيا ، وهيا ، وأى ، والهزمة ، ووا) ، فالثلاثة الأول لنداء البعيد ، وأو من هو بمنزلة من نائم ، أو ساء ، وإذا ^(١) نودى بها من عداهم فلحرص المنادى على إقبال المدعوعليه ، ومفاطنته لما يدعوه له .
و (أى ، والهزمة) للقريب ، و (وا) للندبة خاصة " .

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : حروف النداء . . . إلى آخره) .

التفسير : اعلم أن للنحويين فى حروف النداء قولين :
أحدهما : أنها أسماء أفعال ، واحتجوا على ذلك بأنها مع المنادى كلاما والحرف لا يكون مع الأسماء كلاما ^(٢) .
والثاني : وهو مذهب الجمهور : أنها حروف ، وليست أسماء ، وإنما كانت مع المنادى كلاما ، لأن الفعل مقدر بعدها ، فإن المعنى : " يا أدعوزيدا " ^(٣) كما ذكرناه فى مباحث النداء ^(٤) .

قوله : (فالثلاثة الأول لنداء البعيد ، أو من هو بمنزلة من نائم أو ساء) .

اعلم أنه لما كان المقصود بالنداء إنما هو التصويت ، ليقبل المدعوعلى الصوت ، وكان التصويت بهذه الثلاثة أبلغ من غيرها فى ذلك ، ناسب تخصيصها بالمسافة الطويلة ، والنائم والساهى .

قوله : (وإذا نودى بها من عداهم ، فلحرص المنادى على إقبال المدعوعليه ومفاطنته لما يدعوه إليه)

قال " الجوهري " : الفطنة كالفهم / . . . والمفاطنة مفاعلة منه ^(٥) .

والمعنى / أنه إذا نودى بها فذاك لعلته أخرى ، وهى حرص المنادى على أن يقبل عليه المدعو ، ويتفطن لما يدعوه إليه .

والضمير فى (مفاطنته) يرجع إلى الشخص المدعو . والضمير فى قوله : (يدعوه)

يرجع إلى المنادى المصوت .

- (١) فى الفصل المطبوع / ٣٠٩ [فإذا] . ولا يترتب عليه اختلاف فى المعنى .
- (٢) شرح الكافية للرضي ١٣٢/١ : " وقال أبو على فى بعض كلامه : إن (يا) وأخواته أسماء أفعال . . . " .
- (٣) ينظر : ابن يعيش ١٢٠/٨ وشرح الكافية للرضي ١٣٢/١ .
- (٤) عرائس المحصل ، المجلد الأول / ٢٨١ (رسالة) .
- (٥) الصحاح (فطن) ٢١٧٧/٦ .

قوله : (واى ، والهمزة للقريب) .

تقول لمن بين يديك : " اى زيد " و " ازيد " ؛ لأن امتداد الصوت ورفعـه غير مطلوب فى ندا ، من يحضرك .

قوله : (و " وا " للندبة خاصة) فى نحو قولك : " وامحمداه " و " واحسيناه " ، وقد سبق الكلام فيه (١) .

وقال بعضهم : " وا " ليس من حروف النداء ، وإنما هو للتفجع على المندوب (٢) .

قال " عبد المجيد " : الندبة دغا ، لمن يعلم أنه لا يجيب (٣) .

ومنهم من قسم هذه الحروف الستة إلى ثلاثة أصناف ، فقال :

" يا " أعصها ، وينادى بها البعيد والقريب ، و " أيا " و " هيا " ينادى بهما البعيدة و " اى " و " الهمزة " ينادى بهما القريب (٤) .

وقال " أبو الحسن " : أم الباب " يا " ؛ لأنه المتداول المعروف ، ثم " أيا " ؛ لأنه " يا " ثم دخلت عليه الهمزة ، ثم " هيا " والهيا ، بدل من الهمزة ، كما فى نحو : " أرت " و " هرت " و " إياك " و " هياك " (٥) ، ثم " اى " ، وهو محذوف من " أيا " ، اقتصرنا على حذف الألف الساكنة المتطرفة ، فبقى " اى " .

ثم " الهمزة " ، وذلك أنهم حذفوا من " اى " اليا ، بعد حذف الألف المتطرفة ، فبقيت الهمزة وحدها (٦) . وبأحد هذا الباب سبق تقريرها فى مباحث النادى (٧) .

(١) عرائس المحصل ، المجلد الأول / ٣١٤ (رسالة) .

(٢) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٢٠ وابن يعيش ٨/ ١٢٠ وشرح الكافية للرضى ١٥٦/١ .

(٣) ينظر : التبصرة والتذكرة للصيرى ١/ ٣٦٢ تحقيق : د . فتحى أحمد مصطفى (ط الأولى — جامعة أم القرى ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م) .

(٤) ينظر : ابن يعيش ٨/ ١١٨ .

(٥) يقول ابن يعيش ٨/ ١١٨ : " . . . وذهب ابن السكيت إلى أن الأصل فى (هيا) : (أيا) والهيا ، بدل من الهمزة ، على حد قولهم فى (إياك) : (هياك) ، قال الشاعر :

فَهَيَاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ . . . مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ .

وينظر : الإبدال لابن السكيت ٨٩/ تحقيق : د . حسين محمد محمد شرف (ط الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية — القاهرة ١٣٩٨ هـ — ١٩٧٨ م) .

(٦) ينظر : ابن يعيش ٨/ ١١٨ .

(٧) عرائس المحصل : المجلد الأول / ٢٨١ (رسالة) .

(فصل) "وقول الداعي: "يا رب" و"يا الله" استقصار منه لنفسه، وهضم لها، واستبعاد عن مظان القبول والاستماع، وإظهار للرغبة في الاستجابة بالجوار" .

قوله: (وقول الداعي: "يا رب" و"يا الله" استقصار منه لنفسه، وهضم لها، واستبعاد عن مظان القبول والاستماع، وإظهار للرغبة في الاستجابة بالجوار) مهموزا

اعلم أن هذا الكلام يرجع إلى نقض وجوبه .

بيان ذلك: أنه لما ذكر أن "يا" إنما ينادى بها البعيد، والنائم، والساهى،

قيل له: ينتقض ما ذكرته بقول العبد في دعائه: "يا الله" فإنه يناديه بـ"يا"

والله تعالى منزله عما ذكرتموه من الأمور الثلاثة .

وجوابه أنه استبعد قبول دعائه، هضمًا لنفسه، وتصغيرًا لشأنها .

قوله: (استقصار منه لنفسه) .

قال "أبو محمد": معناه: نسبة منه نفسه إلى التقصير (١) .

قال "الجوهري": يقال: استقصره، أى: عده مقصرا (٢) . وهضمت الشئ: كسرته . (٣)

وقال في شامل اللغة: تقول: جأر القوم إلى الله جوارا: صاحوا بالدعاء متضرعين،

وجأرت البقرة: هاجت صياحا مرتفعا (٤) .

(١) التخمير ٢ ورقة ١٥٣ .

(٢) الصحاح (قصر) ٧٩٥/٢ .

(٣) السابق (هضم) ٢٠٥٩/٥ .

(٤) اللسان (جأر) ٥٢٨/١ .

ومن أصناف الحرف : حروف التصديق والإيجاب

(فصل) "وهى : (نعم ، ولى ، وأجل ، وجير ، ولى ، وإن) .
 فأما : (نعم) فمصدقة لما سبقها من كلام منفى ، أو مثبت ، تقول : إذا قال :
 "قام زيد" أو "لم يقم" . (نعم) تصديقا لقوله .
 وكذلك إذا وقع الكلامان بعد حرف الاستفهام ، إذا قال : "أقام زيد ؟" ، أو "الم
 يقم زيد ؟" فقلت : (نعم) فقد حققت ما بعد الهمزة .
 و (بلى) إيجاب لما بعد النفى ، تقول لمن قال : "لم يقم زيد" ، أو "لم يقم زيد" :
 (بلى) ، أى : قد قام .
 قال الله تعالى : "بلى قادرين" أى : نجعلها .
 و (أجل) لا يصدق بها إلا فى الخبر خاصة ، يقول القائل : "لقد أتاك زيد" ،
 فتقول : (أجل) ، ولا تستعمل فى جواب الاستفهام .
 و (جبر) نحوها ، بكسر الراء ، وقد تفتح ، قال :
 قُلْنَ عَلَى الْفَرْدِ وَسِ أُولُ مَشْرَبٍ . . . أَجَلَ جَبْرِ إِنَّ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَا شَرُّهُ
 ويقال : "جبر لأفعلن" بمعنى : "حقا" .
 و (إن) كذلك ، قال :
 وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَمَلَا . . . كَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتَ إِنَّسَ .
 و (إى) لا تستعمل إلا مع القسم ، إذا قال لك المستخبر : "هل كان كذا ؟"
 قلت : "إى والله" ، أو "إى الله" ، أو "إى لعمري" ، و "إى ها الله ذا" . . .

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : حروف التصديق والإيجاب . . إلى آخره) .
التفسير : اعلم أن المصنف سى هذه الحروف الستة حروف تصديق وإيجاب ، لأن المتكلم
 بها يصدق المخبر فيما أخبر به ، ويحقق ما استفهم عنه .
 وقال غيره : هى حروف عدة وتصديق (١) .
أولها : "نعم" وفيها أربع لغات ، يأتيك شرحها ، وهى مبنية على الوقف بالاتفاق .
 قال "الجوهرى" : "نعم" عدة وتصديق ، وجواب استفهام (٢) .

(١) أطلق سيويه على "نعم" أنه حرف عدة وتصديق . الكتاب ٤ / ٢٣٤ .

وينظر : رصف البيانى / ٣٦٤ .

(٢) الصحاح (نعم) ٥ / ٢٠٤٣ .

.....

وهي لتصديق الكلام المثبت والمنفى في الخبر والاستفهام .

وقد أورد المصنف هذه الأوجه الأربعة في صنفين :

الصنف الأول : أن تقع " نعم " بعد الخبر المثبت ، أو المنفى ، مثال الخبر المثبت قول القائل : " قام زيد " .

الشاهد فيه : أن المتكلم أسند القيام إلى " زيد " ، وأثبت له ، فإن أردت تصديقه فيما أخبرك به ، قلت : " نعم " ، وإن أردت تكذيبه ، قلت : " لا " .

ومثال الخبر المنفى قول القائل : " لم يقم زيد " .

الشاهد فيه : أن المخبر أخبر بنفى القيام عن خالد ، فإن رمت تصديقه ، قلت له : " نعم " ، وإن قصدت تكذيبه ، قلت : " لا " .

قوله : (" نعم " تصديقا لقوله) .

اعلم أن الكلام السابق على " نعم " إذا كان إخبارا (١) ، كانت دلالة " نعم "

على تصديق المخبر ظاهرة ، بخلاف ما إذا كان السابق استفهاما ، كما ستعرفه .

وقد قدم المصنف تشييل المثبت على تشييل المنفى ، والعكس أجدر ، ليكون

مطابقا لما ذكره أولا .

الصنف الثاني : أن تقع " نعم " بعد الاستفهام ، وقد عرفت أن الاستفهام يناقض الإخبار ،

والاستفهام عنه قد يكون مثبتا ، وقد يكون منفيًا .

نقول في الاستفهام عن المثبت : " أقام زيد ؟ " .

وفي الاستفهام عن المنفى : " ألم يذهب خالد ؟ " .

وتكذيب المستفهم وتصديقه مستنع ، وإنما تحقق ما بعد حرف الاستفهام ، أغنى الهمزة ،

فإن كان ما بعد حرف الاستفهام قضية موجبة ، كان قولك : " نعم " محققة لذلك

الإيجاب .

وإن كان الواقع قضية منفية ، كان قولك : " نعم " مؤكدا لذلك المنفى ، ومحققا

ذلك السلب .

قوله : (وكذلك إذا وقع الكلامان بعد حرف الاستفهام) .

اعلم أنه يريد بالكلامين الجملة المثبتة ، والجملة المنفية ، كما ذكرناه .

(١) في المخطوطة [أخبار] بالرفع ، وهو خطأ نحوه لأن خبر (كان) يكون منصوبا .

.....

وقال "الفراء" : وضعت "نعم" للاستفهام الذى لا جحد فيه (١) .
فإن قلت : إذا كانت "نعم" لتحقيق ما بعد حرف الاستفهام على الوجه الذى
بينتموه ، وجب أنه إذا قال المدعى للمدعى عليه : "أليس لك ألف ؟" .
فقال المدعى عليه : "نعم" ألا يلزم المدعى عليه شئ ، لأن المعنى
على ما ذكرتم : "مالك ذلك" .
قلت : قد ذهب بعض الفقهاء إلى ذلك ، وقال إنه ليس بإقرار ، ولا يلزم المدعى
عليه شئ .

ومن أوجب الألف فحجته أن العرف على ما تقتضيه العربية ، والأصل فى الأقارير
أن تحمل على الاصطلاحات العرفية التى كثر استعمالها ، ودون الأوضاع اللغوية .
وثانيها "بلى" قال صاحب التنصتة : أما "بلى" فأرى أنها مركبة من الباء الخافضة ،
ومن "لا" النافية ، لأن معناها : "بلا شك" ، ثم كثر استعمال هذه الكلمة ،
فحذف "شك" من بعدها ثقة بمعرفة المخاطب بالمعنى (٢) .

وانما فتح الباء من "بلى" ، وهى فى الأصل مكسورة ، لأنها لما جعلت مع "لا" كلمة
واحدة ، فتحت إتياعا لفتحة اللام ، لتكون / أخف على اللسان .
فإذا قال المجيب فى جواب المستفهم "بلى" فهو أبلغ فى التصديق من "نعم" ،
لأن "بلى" تأكيد لقولك : "نعم" .
وإذا لفظت بالتأكيد ، علم أنك نويت المؤكدة ، وكأنك لفظت به ، فإذا ذكرت "نعم"
استغنى عن ذكر "بلى" .

وإذا ذكرت "بلى" استغنى عن ذكر "نعم" .
قوله : (ولى إيجاب [لما] بعد النفى) .

قال صاحب التنصتة : إنما صارت "بلى" لازمة لجواب الاستفهام بحرف الجحد ،

- (١) معانى القرآن ٥٢/١ .
- (٢) زعم الفراء فى معانى القرآن ٥٣/١ أن أصلها (بل) زيدت عليها الألف للوقف ،
فلذا كانت للرجوع عن النفى ، كما كان (بل) للرجوع عن الجحد فى "ما قام زيد بـ
عمره" . والرضى فى شرح الكافية ٣٨٢/٢ يقول : "والأولى كونها حرفا برأسها" .
وهو ما ذهب إليه المرادى فى الجنى الدانى ٤٠١/١ والسيوطى فى الهمع ٧/٢ .
- (٣) زيادة عند ابن يعيش ١٢٢/٨ والمفصل المطبوع / ٣١٠ .

لأن تثبيت المجهود ، وتصديق المستفهم بحرف الجحد أولى ، إذا وجب تصديقه من تثبيت الواجب ، فصارت "بلى" فى جواب المجهود وتثبيته أصلاً ؛ لأنها تأكيد لـ "نعم" ، وذكر التأكيد يدل على ثبوت المؤكد فى النية .

وقد أورد المصنف من ذلك صورتين :

الأولى : قولك لمن قال : " ألم يقم زيد ؟ " (بلى) .

الشاهد فيه أن الاستفهام لما كان بحرف الجحد ، حسن وقوع "بلى" فى جوابه ، والمعنى : " بلا شك قد قام " .

الثانية : قوله تعالى : " بلى قادرين ... " (١) .

قال فى الكشاف : " بلى " أوجبت ما بعد النفى ، وهو الجمع ، فكانه قيل :

بلى نجمعها ، و " قادرين " حال من فاعل " نجمع " ، والعامل عند الجمع — دور " نجمع " ، أى : نجمع قادرين " (٢) .

قال " الفراء " : " قادرين " واقع موقع " نقدر " ، أى : بلى نقدر على أن نسوى . وهذا ضعيف ؛ لأنه يستدعى " قادرون " بالرفع .

وقيل : تقديره : بلى أحسبنا قادرين .

وقيل : " قادرين " منصوب بقوله : " نسوى " . وهذا فاسد ؛ لأن ما بعد " أن " لا يتقدم عليه .

وقال فى كتاب التفصلة : وقد تستعمل "بلى" فى الكلام الواجب ، كما تستعمل فى الكلام المجهود (٤) .

(١) سورة القيامة من الآية ٤ / " بلى قادرين على أن نسوى بنانه " .

(٢) الكشاف ١٨٥/٦ وينظر : البيان لابن الأنبارى ٤٧٦/٢ .

(٣) معانى القرآن ٢٠٨/٣ .

(٤) يقول الرضى فى شرح الكافية ٣٨٢/٢ : " وزعم بعضهم أن (بلى) تستعمل بعد الإيجاب مستدلاً بقوله : " بلى قادرين على أن نسوى بنانه " .

وقد بعدت بالوصل بيني وبينها . بلى إن من زار القبور ليعدا
أى : ليعدن بالنون الخفيفة .

واستعمال (بلى) فى البيت لتصديق الإيجاب شاذ
وينظر : رصف البانى / ٣٦٥ .

قال الشاعر :

[٥٥] وَقَدْ بَعَدَتْ بِالْوَصْلِ بَيْنِي وَمِنْهَا . . . بَلَى إِنْ مِنْ زَارِ الْقُبُورِ لِيَعْدَا
أَرَادَ : " ليعدن " بالنون الخفيفة .

والمعنى : قد بعدت بالوصل الذى بينى وبينها إذ ماتت ، ثم قال : بلا شك يعمد
من مات وزار القبور .

قال " الجوهري " : ربما ناقض " نعم " " بلى " ، فإذا قال القائل : " ليس لى
عندك وديعة " ، فقولك : " نعم " تصديق له ، وقولك : " بلى " تكذيب له (٢) .

وثالثها : " أجل " .

قال صاحب التفصّل : " أجل " حرف معنى ، يدل على تصديق للخبر ، تقول : " محمد
عليه السلام " أفضل البرية ، فيقول السامع الذى يصدقك عما أخبرت " أجل " ، يعنى :
هو كائن كما تقول (٣) .

قوله : (ولا يصدق بها إلا فى الخبر خاصة ، يقول القائل : " قد أتاك زيد " ، فتقول
فى جوابه " أجل ")

والمعنى : هو كائن كما تقول .

ولا تستعمل فى جواب الاستفهام عند أكثر أهل العربية ، فلو قيل : " أيقوم زيد ؟ " لم
يجز أن تقول : " أجل " ، وإنما الجائز قولك — إن أردت تحقيق المجىء — " نعم " .
وذهب بعضهم : إلى أنه يجوز أن يقع بعد الاستفهام أيضا (٤) .

(١) بيت من الطويل ، ولم أعر له على قائل ، وهو من شواهد : شرح الكافية للرضى
٣٨٢/٢

(٢) الصحاح (نعم) ٢٠٤٣/٥ .

(٣) ينظر : ابن يعيش ١٢٤/٨ والرضى ٣٨٣/٢ والجنى الدانى ٣٥٤/ .

(٤) من القائلين بذلك الأخفش ، كما حكاه " الجوهري " فى الصحاح (أجل) ١٦٢٢/٤ .
" وقولهم : (أجل) ، وإنما هو جواب مثل (نعم) . قال الأخفش : إلا أنه أحسن من
(نعم) فى التصديق ، و " (نعم) أحسن منه فى الاستفهام :

فإذا قال : " أنت سوف تذهب " قلت : (أجل) وكان أحسن من (نعم) .

وإذا قال : " أنتذهب ؟ " قلت : (نعم) وكان أحسن من (أجل) . . .

وقال بهذا أيضا المالكى فى رصف البيانى / ٥٩ .

وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢٢٢/٢ وابن يعيش ٨/ ١٢٤ وشرح الكافية

للرضى ٣٨٣/٢ والجنى الدانى ٣٥٤/ والمعنى ٢٠/١ والهمع ٢١/ ٢ .

وقال "الأخفش" : "أجل" جواب مثل "نعم" ، إلا أنه أحسن من "نعم" ففى التصديق ، و"نعم" أحسن منه فى الاستفهام .

فإذا قيل : "يقوم زيد" قلت : "أجل" ، وكان أحسن من "نعم" .
وإذا قيل : "أذهب خالد؟" قلت : "نعم" ، وكان أحسن من "أجل" (١) .

وإذا عرفت هذا ، فلنأكل أن يقول : قول المصنف : (ولا تستعمل فى جواب الاستفهام) لا بد فيه من إضمار ، فإنها تستعمل فى جواب الاستفهام عند قوم .

ورابعها : "جَيْرٌ" بكسر الراء ، وفتحها لغة ، والضمير الموثق فى قوله : (نحوها) يعود إلى "أجل" ، والمعنى : "جير" بمعنى "أجل" ، لا يصدق بها إلا فى الخبر خاصة ، ولا تستعمل فى جواب الاستفهام .

وقول الشاعر :
[٥٦] قُلْنَ عَلَى الْفَرْدِ مِنْ أَوَّلِ مَشْرِبٍ . أَجَلٌ جَيْرٌ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَائِرُهُ
قال فى "الحواشى" : الفردوس : موضع من بلاد العرب (٣) . والدعشور : الحشوش
المشتم (٤) .

والرواية فى البيت الكسر ، وحينئذ يكون دليلاً على دعواه أن الراء مكسورة ، وقد وقع

- (١) ينظر : ابن يعيش ١٢٤/٨ والايضاح لابن الحاجب ٢٢٢/٢ وشرح الكافية للرضى ٣٨٣/٢ والجنى الدانى ٣٥٤/١ والمغنى ٢٠/١ والهمع ٧١/٢ .
(٢) من الطويل ، قاله : مفرس بن رعى الأسدى (المؤلف ١٩١/١ ومعجم المرزبانى) ٣٩٠ والخزانة ٢٣٥ / ٤ .

والبيت من شواهد : الصحاح (جير) ٦١٩/٢ (عشر) ٦٥٨/٢ وابن يعيش ١٢٤/٨ وايضاح ابن الحاجب ٣٢٣/٢ والجنى الدانى ٣٥٤/١ والمغنى ١٢٠/١ ، واللسان (جير) ١٣٧/١ والعينى ٩٨/٤ والهمع ١٢٥/٢ والدرر ١٥٨/٢ .
المعنى : أن تلك النسوة قلن أول مشرب نشره يكون على ذلك المكان ، فقال : نعم ، هذا يقع إِنْ ضُرِبَ وأبيحت دعائره ، فلم يمنع منه أحد ، وأما مع عبارته : فهو مصون ممنوع لاسبيل إلى الوصول إليه .

- والشاهد فيه : مجىء "جير" حرف جواب بمعنى "نعم" .
(٣) لم أعثر عليه فى الحواشى . وينظر : معجم البلدان ٢٤٣ / ٤ .
(٤) الصحاح (دعشور) ٦٥٨/٢ .

في بعض النسخ مقيدا بالفتح ، فيكون حجة على قوله : (وقد تفتح) .
ولقائل أن يقول : في إيراد المصنف هذا البيت في هذا الموضع نظر ، فإن
" الجوهري " أورد حجة على أن " جير " بكسر الراء يمين للعرب ، وأن معناها :

" حقا " ، فقال : " جير لا آتيك " بكسر الراء يمين للعرب . ومعناها : حقا ، قال الشاعر :
قُلْنَ عَلَى الْفَرْدِ مِنْ أَوَّلِ مَشْرِبٍ . . . أَجَلُ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَائِرُهُ (١)
فاحتج به على أنه يكون بمعنى " حقا " ويكون المعنى على ما ذكره : أجل : حقا .
إذا عرفت هذا ، فأجد رب المصنف أن يذكر هذا البيت بعد قوله :

(ويقال : " جير لأفعلن " بمعنى : حقا) ؛ ليكون حجة على أن " جير " يكون
بمعنى " حقا " ، كما حكيناه عن " الجوهري " .

(٢)
قال في " الحواشي " : وإنما وقع " جير " موقع القسم ؛ لأن اليمين والقسم من واحد .
وخامسها : " إِنْ " ، وهي قد تكون بمعنى " أجل " ، وقد سبق في مباحث الحروف
المشبهة بالفعل (٣) .

وقول المصنف : (و " إِنْ " كذلك) معناه : أن " جير " لما كانت بمعنى
" أجل " ، فكذلك " إِنْ " بمعنى " أجل " أيضا ، وإن ذاك و " إِنْ " لا يصدق بهما
إلا في الخبر خاصة ، ولا تنفع في جواب الاستفهام ، كما ذكره .

قال صاحب التنصّل : وقد تقع " إِنْ " موقع " أجل " في الإخبار (٤) ، نحو قول الشاعر :
وَقَلْنَ شَيْبَ قَدْ عَمَلَا . . . كَ وَقدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ : إِنَّهُ (٥)

أى : " أجل " ، بمعنى : صدقتين ، قد كبرت وقد علاني الشيب .
وأصل معنى قوله : " إِنَّهُ " في هذا البيت : كائن ما يقلن كما يقلن ، أى :
فقلت : كائن ما يقلن ، وأنا الآن في هذا الحال .

وسادسها : " إِي " بكسر الهمزة وسكون اليا ، وهي من حروف التصديق ، ولا تستعمل
إلا مع القسم بخلاف أخواتها ، يقال : " هل كان كذا ؟ " فتقول : " إِي وَاللَّهِ " ، أى :
قد كان .

(١) الصحاح (جير) ٦١٩/٢ .

(٢) الحواشي ٥٩١ . (٣) ينظر : ص ١٠٠ من التحقيق .

(٤) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢٢٢/٢ وابن يعيش ١٢٤/٨ ورصف الباني ١٢٤/١٢٤
والجنى الداني ٣٨٣ .

(٥) سبق توضيح البيت ص ٩ من التحقيق .

قال فى التفصلة : إن المتقدمين زعموا أن "إِئِى" حرف يدخل فى اليمين كالصلبة
والفتح ، وذلك نحو قوله تعالى : "وَسْتَثْبِتُونَ أَحَقَّ هُوَ ، قُلْ : إِئِى وَرِئِئِهِ لِحَقِّ" .
وقال : "إِئِى" حرف يتقدم اليمين عند جواب الكلام ، ولا يبدأ به من غير أن يسبقه كلام
يقتضى جواباً (٣) .

وإذا سأل سائل / عن شئ ، فحققت ما سألت ، قلت : "إِئِى والله" ، وضده ٣٢٥/ب
"لا والله" .

وقال آخرون : هى بمعنى "بلى" ، ولا تأتى إلا قبل اليمين ، واليمين صلة لها ،
نحو قولك : "بلى والله" ، و "بلى ورى" (٤) . وكلا القولين محتمل للمعنى الذى ذهبوا
إليه ، إلا أن "بلى" قل ما يتكلم العرب به فى جواب الاستفهام الواجب .
وقد أورد المصنف من أمثله أربعة ، ساكنة اليا ، فى جميعها ، إلا فى الثانية ،
فإن الرواية فتح اليا ، ويجوز تسكينها ، كما ستعرفه .
قوله : (واى ها الله ذا) بالمد ، والقصر .

قال "أبو محمد" : يجوز "إِئِى الله" بالنصب ، و "ها الله" لا يكـون
إلا بالخفض ، لأن "إِئِى" ليست بعمود عن حرف القسم ، وإنما هو جواب لمن سألـك
عن الخبر ، فقلت : "إِئِى والله لقد كان كذا" بخلاف "ها" فإنه عوض عن الواو .
وقال "الجوهري" : "ها" للتنبيه ، وقد يقسم بها ، يقال : "لاها الله ما فعلت" ،
أى : لا والله ، أبدلت اليا من الواو ، وإن شئت حذف الألف التى بعد اليا ،
وإن شئت أثبت .

- (١) فى المخطوطة [وَسْتَثْبِتُونَ] وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته .
- (٢) سورة يونس ، من الآية ٥٣ : "وَسْتَثْبِتُونَ أَحَقَّ هُوَ ، قُلْ إِئِى وَرِئِئِهِ لِحَقِّ" ، وإنه
لِحَقِّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ .
- (٣) ينظر : إيضاح ابن الحاجب ٢٢٣/٢ وابن يعيش ١٢٤/٨ وشرح الكافية للرضي
٣٨٣/٢ ووصف الباني ١٣٦/١ والجنى الداني ٢٥٢/٠
- (٤) الصحاح (أى) ٢٢٧٧/٦ : "كما أن (إِئِى) بالكسر كلمة تتقدم القسم ، معناها
(بلى) . تقول : "إِئِى ورى" ، و "أى والله" .
- (٥) التخمير ٢ ورقة ١٥٤ ، ١٥٥ .

.....
وقولهم : "لاها الله ذا" أصله : لا والله هذا ، ففرقت بين "ها" و "ذا" ،
وجعلت الاسم بينهما ، وجررته بحرف التثنية ، والتقدير : "لا والله ما فعلت هذا"
فحذف ، واختصر ، لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم ، وقدم "ها" كما قدم في قولهم :
"ها هو ذا" و "ها أنذا" .. (١)

وقد سبق قوله : بالمد ، والقصر ، يريد : بعد الألف ، وحذف ألف الوصل على ما يجي
شرحه في قسم المشترك (٢) .

-
- (١) الصحاح (ها) ٦ / ٢٥٥٧ .
(٢) ينظر : ص ٦١٨ من التحقيق .

[كسر العين من "نعم"]

(فصل) "وكنانة تكسر العين من (نعم)".
وفى قراءته عمر بن الخطاب ، وابن مسعود رضى الله عنهما "قالوا : نَعِمٌ".
وحكى أن عمر سأل قوما عن شئ ، فقالوا : (نَعَمْ) بالفتح ، فقال عمر : "إِنَّمَا النَّعَمُ
الإِبل " ، فقالوا : (نَعِمٌ).
وعن "النضر بن شميل" أن (نَحَمَ) بالحاء لغة ناس من العرب ...

قوله : (وكنانة تكسر العين من "نعم") .

اعلم أن اللغات المنقولة فى "نعم" أربع :

الأولى : فتح النون والعين جميعا ، وتخفيف الميم ، وهذه اللغة هى المشهورة المتداولة .

الثانية : كسر العين ، وهى الأولى فى الرتبة ، إلا أنه قد قرئ بها فى السبعة ، واستعملها الفصحاء فى كلامهم .

والثالثة : نقلها "عبد الجبار" وهى كسر النون "والعين جميعا" وهى قليلة (١) .

والرابعة : نقلها "النضر بن شميل" (٢) (نعم) بالحاء المهملة (٣) . وهذه اللغة ، لم ينقلها المصنف ، وإنما وقعت على الحاشية فى بعض النسخ ، فغلط بعض الكتبة ، وجعلها من الأصل .

وقد احتج المصنف على لغة كسر العين بوجهين :

أحدهما : قراءته (٤) "عمر" (٥) ، و "ابن مسعود" رضى الله عنهما .

- (١) ينظر : الصحاح (نعم) ٢٠٤٢/٥ وشرح الكافية للرضى ٣٨٢/٢ .
- (٢) النضر بن شميل : ابن خرشة بن كلثوم بن عنزة ابن زهير ، أبو الحسن ، أخذ عن الخليل والعرب ، وأقام بالبادية أربعين سنة ، ولد بالبصرة . من تصانيفه : غريب الحديث ، الجيم ، المدخل إلى كتاب العين . مات سنة ٢٠٣ هـ وقيل : ٢٠٤ هـ .
- (٣) ينظر : طبقات الزيدى / ٥٥ ونزهة الألباء / ٨٥ / والبغية ٣١٦/٢ .
- (٤) ينظر : ابن يعيش ١٢٥/٨ وشرح الكافية للرضى ٣٨٢/٢ والجنى الدانى ٤٦٩/٠ .
- (٥) يقول القيس فى كتابه الكشف عن وجوه القراءات ٤٦٣/١ عند التعرض للآية ٤٤/ من سورة الأعراف : "يَنَادِي أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا ، فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ، قَالُوا : نَعَمْ . . . " . قوله : (قالوا : نعم) قرا الكسائى بكسر العين ، حيث وقع ، وفتحها الباقون ، وهما لغتان . . . وكان من كسر العين فى "نعم" أراد أن يفرق بين "نعم" الذى هو جواب ، وبين "نعم" الذى هو اسم للإبل والبقر والغنم .
- وقد روى عن عمر إنكاره : "نعم" بفتح العين فى الجواب ، وقال : قل : "نعم" . . . وينظر : الحجة فى القراءات لابن خالويه ١٥٤/ وابن يعيش ١٢٥/٨ والجنى الدانى / ٤٦٩ والمغنى ٣٤٥/٢ .
- (٥) هو : عمر بن الخطاب رضى الله عنه ثانى الخلفاء الراشدين . استشهد سنة ٢٣ هـ

.....
والثاني : بإنكار عمر على من فتح العين ، كما ذكره في الأصل (١) .
ولقائل أن يقول : إن كسر العين في "نعم" قراءة (٢) "الكسائي" في جميع
القرآن في السبعة ، فلامعنى لاحتجاج المصنف بالقراءة الشاذة .

- = ينظر : الإصابة في تمييز الصحابة ٥١٨/٢ وأسد الغابة في معرفة الصحابة
لابن الجزري ١٤٥/٤ تحقيق : محمد إبراهيم البنا وآخرين (ط . الشعب -
مصر) وتذكرة الحفاظ للذهبي ٥/١ .
(١) اللسان (نعم) ٤٤٨٥ / ٦ : " وقال أبو عثمان النهدي : أمرنا أمير المؤمنين
عمر رضي الله عنه بأمر ، فقلنا (نعم) ، فقال : لا تقولوا : نعم ، وقولوا : نعم ،
بكسر العين .
وقال بعض ولد الزبير : ما كنت أسمع أشياخ قرش يقولون إلا "نعم" بكسر
العين " .
(٢) البحر المحيط ٣٠٠ / ٤ يقول أبو حيان عند تفسير قوله : " وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ
النَّخْلَ : " وقرأ ابن وثاب ، والأعمش ، والكسائي (نعم) بكسر العين " .
وينظر : الصحاح (نعم) ٢٠٤٣ / ٥ وابن يعيش ١٢٥ / ٨ والمغنى ٣٤٥ / ٢ ،
والجني الداني / ٤٦٩ .

[القول فى : "إِئِ وَاللَّهِ"]

(فصل) : "وفى" "إِئِ وَاللَّهِ" ثلاثة أوجه : فتح اليا وتسكينها ، والجمع بين ساكنين : هى ، ولام التعريف المدغمة ، وحذفها .

قوله : (و[فى])^(١) "إِئِ وَاللَّهِ" ثلاثة أوجه : فتح اليا وتسكينها [والجمع بين ساكنين : هى ، ولام التعريف المدغمة] وحذفها .

أما الفتح : فللهرب من التقاء الساكنين ، وكون الفتحة أخف الحركات .
وأما الاسكان ، وإثبات اليا : فأكفه الأصل (٣) .
قال "أبو محمد" : تقول : "إِئِ لله" بإثبات [اليا]^(٤) الساكنة ، بعدها للحرف المدغم الذى بعدها ، مع حذف ألف الوصل من "الله" ، كما قلت : "ها لله" إذا مددت (٥) .

وأما حذف اليا : فأكفه أخف وأبعد من التقاء الساكنين .
وإذا حذف اليا من "إِئِ" بقيت همزتها مكسورة على ما كانت عليه ، وجاءت السلام المشددة ، فقليل : "الله لأفعلن" بكسر الهمزة والترقيق .

- (١) سقط من المخطوطة .
- (٢) ما بين الحاصرتين سقط من المخطوطة .
- (٣) ينظر : ابن يعيش ١٢٥/٨ والجنى الدانى ٢٥٢/٠
- (٤) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٥) التخفيف ٢ ورقة ١٥٥ وبارته : "فى (إِئِ) من (إِئِ وَاللَّهِ) ثلاثة أوجه :
(أى الله) بفتح اليا ، وساكنة بعدها للمدغم الذى بعدها ، مع حذف الوصل من (الله) ، كما قلت : (ها لله) إذا مددت .
الثالث (إِئِ لله) بحذف اليا ، وللتقاء الساكنين ، فيبقى من اللفظ همزة مكسورة بعدها لام مشددة " .

ومن أصناف الحرف : حروف الاستثناء

"وهي : (إِلَّا ، وَحَاشَا ، وَعَدَا ، وَخَلَا) في بعض اللغات " .

قوله : (ومن أصناف الحرف : حروف الاستثناء) .

اعلم أنا قد ذكرنا - فيما تقدم (١) - أن الاستثناء ، قد يكون بأسماء ، وأفعال ، وحروف ، وتلك الحروف أربعة : (إِلَّا ، وَحَاشَا ، وَخَلَا ، وَعَدَا) .
غير أن الثلاثة الأخيرة ، لم تستعمل حرفا في بعض اللغات ، كما بيناه في مباحث الاستثناء ، إلا أن استعمال " حاشا " حرفا في الاستثناء به أكثر من استعمال "عدا" و "خلا" حرفين .
وقد سبق الكلام في كل منها مستقصى في مباحث الاستثناء (٢) .

(١) عرائس المحصل ، المجلد الأول / ٥٣٢ (رسالة) .
(٢) السابق / ٥٣٥ (رسالة) .

ومن أصناف الحرف : حرفا الخطاب

"وهما : (الكاف ، والتاء) اللاحقتان علامة للخطاب ، في نحو : (ذاك ، وذلك ، وأولئك ، وهناك ، هناك ، وحبيبتك ، والنجاح ، ورويدك ، وأرايتك ، وإياك) ، وفسى (أنت ، وأنت) . . ."

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : حرفا الخطاب) .

التفسير : ونصده بثلاثة أبحاث :

البحث الأول : قالوا : الضابط في الخطاب أن تجعل أول كلامك للمستول عنه الغائب ، وآخره للمستول منه المخاطب ، فتقول - إن سألت رجلا عن رجل - "كيف ذلك الرجل يارجل ؟" .

وإذا سألته عن رجلين ، قلت : "كيف ذاك الرجلان يارجل ؟"

وان سألته عن رجال قلت : "كيف أولئك الرجال يارجل ؟" .

و "ذا" اسم الإشارة ، واللام زائدة للتنبيه ، قاله : "أبو البركات" (١) .

وقال "الحضرمي" : الكاف واللام لتراخي المشار اليه ،

وقيل : لتراخي المخاطب ومعه ، وهو الأظهر (٢) .

قال "أبو البركات" : وأصل هذه اللام أن تكون ساكنة ، وإنما كسرت ، لسكونها ،

وسكون الألف قبلها ؛ لأنها لو لم تكسر ، لاشتبهت بلام الملك في قولك : "هَذَا رَجُلٌ" (٣) .

وفيه مزيد بحث يأتيك في مباحث الصورة الرابعة .

(١) أسرار العربية / ١٥٧ : "واللام في (ذلك ، وتلك) زائدة للتنبيه ، ك (ها) في

(هذا) ، ولهذا لا يحسن أن يقال : "هَذَا رَجُلٌ" ، ولا "هَذَا رَجُلٌ" . . ."

(٢) ينظر : ابن يعيش ١٣٥/٣ ، وشرح الرضى ٣٣/٢ ، ٣٤ .

(٣) أسرار العربية : ١٥٧ : "وأصل اللام أن تكون ساكنة ، فإن قيل فلم كسرت اللام في "ذلك" وحدها ؟

قيل : إنما كسرت "ذلك" لوجهين :

أحدهما : أنها كسرت لالتقاء الساكنين ، وسكون الألف قبلها .

والثاني : أنها كسرت ؛ لأنها تلتبس بلام الملك ، ألا ترى أنك لو قلت "ذلك" ،

بفتح اللام ، لالتبس ، وتوهم السامع أن المراد به أن هذا الشيء ملك لك ،

فلما كان يؤدى إلى الالتباس ، كسرت اللام ، لازالة هذا الالتباس . . ."

قال "عبد المجيد" : الكاف في "ذلك" نحوه لمجرد الخطاب ، ولما حل لها من الإعراب ، وهي مفتوحة في المذكر ، مكسورة في المؤنث (١) .
ونقل "الحضرمي" عن قوم فتحها للمؤنث أيضا . وهي لغة قليلة (٢) .

البحث الثاني : أن الكاف في قولك : "ذلكما" هي حرف الخطاب ، وهي مضمومة - وسنذكر علة ذلك - والميم مع الألف كلاهما علامة التنثية .
وهي في قولك : "ذلكم" أيضا حرف الخطاب ، والميم علامة الجمع ، وكان الأصل : "ذلكمو" بزيادة الميم ، والواو ، كما زيد في التنثية حرفان ، لكنهم قد حذفوا الواو وتخفيفا ، لأنه لا لبس في حذفها .

والكاف - أيضا - في قولك : "ذلكن" حرف خطاب ، والنون المشددة المفتوحة علامة الجمع ، وإنما وجب أن تكون النون مشددة ، لتكون بإزاء ما زيد للمذكر والمؤنث .

والنون المشددة حرفان بإزاء الميم والواو في جمع المذكر ، والألف في المؤنث . ومن العرب من يستعمل الكاف مفردة في موضع التنثية والجمع ، محتجا بقوله :
"ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُ أَيْدِيكُمْ" (٣) .

البحث الثالث : قال "المبرد" في كتابه المسمى بالشافعي ، في قولك : "أنت ذاهب" :
إن "الفراء" نص على أن التاء من "أنت" هي الاسم ، نعمت إليها "أن" ، يعنى / ٣٢٦ /
أنها التاء في "نمت" ، ثم قدمت ، فبقيت وحدها ، فدعمت بـ "أن" (٤) .

- (١) ينظر : الإنصاف ٦٩٦/٢ وابن يعيش ١٢٦/٨ .
 - (٢) ينظر : ابن يعيش ١٣٥/٣ . ويقول السيوطي في الهمع ٧٧/١ : "ثم منهم من يفتحها مع المذكر ، ويكسرهما مع المؤنث ، ومنهم من يفتحها معها ."
 - (٣) سورة آل عمران من الآية ١٨٢ : "ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ" .
 - (٤) شرح الكافية للرضي ١٠/٢ : "ومذهب الفراء أن "أنت" بكماله اسم ، والتاء من نفس الكلمة . وقال بعضهم : إن الضمير المرفوع هو التاء المتصرف ، فكانت مرفوعة متصلة ، فلما أرادوا انفصالها ، دعموها بـ "أن" لتستقل لفظا ، كما هو مذهب بعض الكوفيين ، وابن كيسان في "أيا" وأخواته ."
- وما ذهب إليه الفراء هو مذهب كثير من الكوفيين ، واختاره ابن مالك .
ينظر : شرح الأعمش بحاشية الصبان ١١٤/١ .

وقال أهل البصرة : الاسم في " أنت " الألف والنون لاغير ، وأدخلت التاء ، لتعدل على المخاطب ، ألا ترى أنك إذا غنيت نفسك ، قلت : " أنا " ، فالألف صلة ، وإذا جمعت ، قلت : " نحن " .

فإذا شئت ، قلت : " أنتما " تزيد ميما وألفا على التاء التي كانت في خطاب الواحد (١) .

قال " الصيمري " : إنما ضمت التاء من " أنتما " و " قمتما " ؛ لأنها لو تركتا على حالهما قبل التشية ، لتوهم أن ما بعدها منفصل منها ، فبنيت التاء على الضم ، ليعلم بتغيرها عما كانت عليه ، أنها جعلت مع ما بعدها كشيء واحد .
قال : ولهذا ضمت الكاف في " ذلكما " و " ضربكما " (٢) .

قال في " الشافعي " : إنما ضمت التاء ، والكاف في التشية ؛ لأن الكاف تفتح في الأفراد في المذكر ، وتكسر في الموث للفرق بين خطاب المذكر والمؤنث ، وحركة الفرق بمنزلة حركة الإعراب ، والتشية تزول معها حركة الواحد ، فتحرك الكاف في التشية بغير الحركتين اللتين كانتا للفرق في الواحد ، وكذلك ضم التاء .
قوله : (حرفا الخطاب : وهما الكاف ، والتاء ، للاحتقان علامة للخطاب) .

لقائل أن يقول : في العبارة تساهل من وجهين :
أولهما : أنه أهمل ذكر الشيء الذي يلحقانه ، وهو الاسم .
وثانيهما : أن الكاف والتاء في " ضربك " و " ضربت " ، وإن كانا اسمين ، لم يخلوا عن علامة الخطاب أيضا ، إلا أنهما لم يتجردا لذلك .
قوله : (وهناك) .

الاسم فيه " هنا " والكاف حرف الخطاب ، والمعنى : ثمة .
قوله : (وهاك) بمعنى : " خذ " و (حيهلك) بمعنى : " أقبل " من أسماء الأفعال ، والكاف فيها لمجرد الخطاب .

قوله : (والنجاءك) بالهمز ، الكاف فيه حرف خطاب ، لكونه معرفة ، والمعارف لاتضاف .
قال " أبو الحسن " : هو منصوب على المصدر بإضمار فعل ، تقديره : انج النجاء (٣) .

(١) الإنصاف ٦٩٦/٢ وابن يعيش ٩٣/٣ .

(٢) تبصرة المبتدى ٤٥٢/٢ (رسالة) .

(٣) ينظر : الكتاب ٢٤٤/١ ، ٢٤٥ والمقتضب ٢٠٩/٣ ، ٢٧٩ ، وابن يعيش ٩٢/٣ .

وقوله : (رويدك ، وإياك) سبق الكلام فيهما في مباحث المبنيات (١) .

قوله : (أرايتك) بفتح التاء ، فالكاف فيه حرف خطاب ، لقولهم : " أرايتك زيدا ماضع " ، فقد استوفت " رأيت " مفعولها الأول منهما " زيدا " ، والثاني جملة الاستفهام ، و " رأيت " معلق عليه ، والكاف حرف لاموضع لها من الإعراب (٢) .

وقال أهل الكوفة : إن الكاف هو المفعول الأول (٣) .

وهو ضعيف ؛ لأن شرط المفعول الثاني فسي هذا الباب إذا كان مفردا أن يكون هو الأول في المعنى ، وهذا الشرط منتف فيما ذكرناه (٤) .

ومثله في التنزيل : " أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ " (٥) وكثير من الآيات .

وقال " الفراء " : للعرب في " أرايت " لغتان ومعنيان : أحدهما : أن تسأل الرجل : " أرايت زيدا بعينك ؟ " فهذه مهموزة . والآخر : أن تقول : " أريتك " وأنت تريد " أخبرني " ، فيترك الهمزة للفرق بين المعنيين (٦) .

- (١) عرائس المحصل : ورقة ١٣٨ / (مخطوط) .
- (٢) ينظر : الكتاب ١ / ٢٤٥ والمقتضب ٣ / ٢١٠ وأعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٦٨ / ١ وابن يعيش ١٢٦ / ٨ .
- (٣) ينظر : أعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٦٨ / ١ .
- (٤) أعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٦٨ / ١ : ولو كان " الكاف " المفعول الأول ، لكان " زيدا " المفعول الثاني ، و " زيدا " غير الكاف ؛ لأن " زيدا " غائب ، وهو غير المخاطب
- وينظر : الهمع ٧٧ / ١ .
- (٥) سورة الاسراء ، من الآية ٦٢ : " قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتُ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا " .
- (٦) معاني القرآن ٣٣٣ / ١ ، عبارته : " العرب لها في (أرايت) لغتان ومعنيان : أحدهما : أن يسأل الرجل الرجل : " أرايت زيدا بعينك ؟ " فهذه مهموزة . فإذا وقعت على الرجل منه قلت : " أرايتك على غير هذه الحال ؟ " تريد : هل رأيت نفسك على غير هذه الحال ؟ .
- ثم تشي وتجمع ، فتقول للرجلين : أرايتكما ، وللقوم : أرايتموكم ، وللنساء : أرايتكن ، وللرأة : أرايتكِ ، تخفض التاء ، والكاف لا يجوز إلا ذلك .
- والمعنى الآخر : أن تقول : أرايتك ، وأنت تريد : أخبرني ، وتهزها ، وتنصب التاء منها ، وتترك الهمزة الهمزتان شئت ، وهو أكثر كلام العرب ، وتترك التاء موحدة مفتوحة للواحد والواحدة ، والجمع في موثته ومذكره
- وينظر : البحر المحيط ١٢٥ / ٤ .

.....

وقد قرأ " الكسائي : " أريتم " بحذف الهمزة كل القرآن ، ولينها " نافع " (١) .
قوله : (وفي " أنت " و " أنت ") .

اعلم أن التاء في المذكر مفتوحة ، وفي المؤنث مكسورة ، كما سبق في الكاف
وقد عرفت أن مذهب أهل البصرة أن التاء حرف الخطاب ، وأن الاسم هو " أن " ،
والتاء لاحقه له .

(١) ينظر : البحر المحيط ١٢٥/٤ واتحاف فضلاء البشر ٢٨٥/٠
نافع : ابن عبد الرحمن بن أبي نعيم ، أحد القراء السبعة ، وأصله من
" أصبهان " . وقراءة نافع متواترة ، وكان إمام الناس في القراءة بالمدينة .
كان مولده في حدود سنة ٧٠ من الهجرة . وكانت وفاته سنة ١٦٩ هـ .
ينظر : طبقات القراء ٣٣٠/٢ وتاريخ القراء العشرة / ٥ وما بعدها .

(فصل) "وتلحقهما التثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، كما تلحق الضمائر ، قال الله تعالى : " ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي " ، وقال : " ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ " ، وقال : " فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ " ، وقال : " أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ " ، وقال : " فَأُولَئِكَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ " ، وقال : " كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ " .
وتقول : " أنتم ، وأنتم ، وأنتم " .

قوله : (وتلحقهما التثنية ، والجمع ، والتأنيث ، والتذكير ، كما تلحق الضمائر) .

أما كيفية اللحق في الضمائر ، فقد ذكرناه في مباحثها (١) .

وأما ههنا : فقد ذكر المصنف من ذلك صورا ستا :
الأولي : قول يوسف عليه السلام لصاحبه : " .. ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي .. " (٢)
الشاهد فيه : أن " ذا " اسم إشارة ، والمشار إليه مفرد ، وهو ما ذكره لهما ، والسلام المكسورة زائدة ، والكاف حرف الخطاب ، والمخاطب اثنان ، وهما : صاحب يوسف فسي السجن ، و " ما " علامة التثنية ، كما عرفت .

الثانية : قوله تعالى : " .. ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ .. " (٣) .

الشاهد فيه : أن المشار إليه مفرد ، والمخاطب جمع مذكر .
بيان ذلك : أن " ذا " اسم إشارة ، والمشار إليه : ما سبق ذكره .
واللام المكسورة زدت للتببيه ، أولتراخي المشار إليه ، وأولتراخي المخاطب معه ، كما ذكرناه أولا ، والكاف حرف خطاب ، والميم علامة الجمع ، وأصله : " ذلكم " بالميم والواو ، إلا أنهم حذفوا الواو تخفيفا .

الثالثة : قوله في التنزيل : " قَالَتْ : فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ .. " (٤) .

الشاهد فيه : أن المشار إليه اسم مفرد ، مذكر ، وهو يوسف عليه السلام .
واللام المكسورة زدت ، كما عرفت ، والكاف المضمومة حرف خطاب ، والنون المشددة علامة جمع المؤنث ، وهي حرفان ، كما أن علامة التثنية حرفان ، وعلامة جمع الرجال حرفان .

الرابعة : قوله تعالى : " وَذُوَا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ .. " (٥) .

- (١) عرائس المحصل ورقة ١٤١ وما بعدها (مخطوط) .
- (٢) سورة يوسف ، من الآية / ٣٧ .
- (٣) سورة البقرة ، من الآية / ٥٤ ، وتامها : " .. عِنْدَ بَارِئِكُمْ ، فَتَابَ عَلَيْكُمْ ، إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ " .
- (٤) سورة يوسف ، من الآية / ٣٢ .
- (٥) سورة الأعراف ، من الآية / ٤٣ : " .. وَذُوَا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أَوْ رَثِمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ " .

الشاهد فيه : أن " تلك " اسم مؤنث للإشارة ، والمشار إليه الجنة ، والكشاف للخطاب ، والمخاطب أهل الجنة ، والميم علامة جمع الذكور ، كما عرفت .
قال " القيسى " (١) : " أن " مخففة من الثقيلة ، وهى فى موضع نصب على حذف حرف الجر ، أى : بأن تتلکم (٢) .

وقيل : مفسرة بمعنى " أى " ، لا موضع لها من الإعراب (٣) .
قوله : " أررتمها " فى موضع نصب على الحال ، و " تلك " اسم مبهم ، والتاء هو الاسم ، واللام دخلت لتدل على بعد المشار إليه ، والكاف للخطاب ، لا موضع لها من الإعراب .
وأصل " تلك " : " تليك " فلما توالى كسرتان ، وبينهما الياء ، أسكتت الهمزة تخفيفاً ، وحذفت الياء ، لسكونها وسكون اللام .
وأصل اللام الفتح ، لأنها لام تأكيد ، ولكن كسرت فى هذا للفرق بينها وبين لام الملك إذا قلت : " تليك " ، أى : هذه لك (٤) .

- (١) القيسى : مكى بن أبى طالب حموش بن محمد بن مختار أبو محمد ، النحوى . ولد فى شعبان سنة خمس وخمسين وثلاثمائة ، وأصله من القيروان . من تصانيفه : إعراب القرآن ، الموجز فى القراءات ، الكشف فى القراءات . مات فى المحرم سنة ٤٣٢ هـ .
- ينظر : نزهة الألباء / ٣٤٧ والبغية ٢ / ٢٩٨ .
- (٢) ينظر : معانى القرآن للأخفش ١ / ٢٩٩ والكشاف ٢ / ١٠٨ .
- (٣) ينظر : المرجعان السابقان .
- (٤) فى أسرار العربية / ١٥٢ أصل اللام السكون وهى زائدة للتنبيه ، حيث يقول أبو البركات : " .. واللام فى (ذلك ، تلك) زائدة للتنبيه ، كـ : (ها) فى : (هذا) ، ولهذا لا يحسن أن يقال : (هذا لك) ، ولا هتالك) .
وأصل اللام أن تكون ساكنة ، فإن قيل : فلم كسرت اللام فى (ذلك) وحدها ؟ قيل : وإنما كسرت (ذلك) لوجهين : أحدهما : أنها كسرت لالتقاء الساكنين ، لسكونها وسكون الألف قبلها . والثانى : أنها كسرت ، لثلاث تلتبس بلام الملك .
الأتى أنك لو قلت : (ذلك) بفتح اللام ، لالتبس ، وتوهم السامع أن المراد به : أن هذا الشئ ملك لك ، فلما كان يؤدى إلى الالتباس ، كسرت اللام ، لإزالة هذا الالتباس .

وقيل : إن اللام إنما دخلت لتفرق بين المبهم والكاف ، لئلا يظن أنه مضاف إلى الكاف .

وأصلها على هذا القول السكون ؛ لأنه حرف معنى ، ثم حذفت الياء ، لسكونها ، وسكون اللام ، ولأن من قال في اللام هذا القول الأخير ألا يجيز حذفها ، وهو جائز عند الجميع .

(١) والاسم [عند البصريين] " التاء " و " الياء " ، كما قالوا في ذلك : ان الاسم " الذال " ، و " الألف " .

قال [الكوفيون] (٢) : الاسم " الذال " وحدها (٤) .
الخامسة : قوله تعالى : " وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ . . . " (٣)

الشاهد فيه : أن المشار إليه جمع ، والمخاطب جمع .
السادسة : قوله عز وجل : " قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ . . . " (٥)

الشاهد فيه : أن " ذا " هو الاسم ، والمشار إليه مفرد مذكر ، وكذلك المخاطب مفرد ، وهو مذكر ، أو مؤنث على اختلاف الاثنين ، والكلام فيه على ما سبق .
قوله : (وتقول : " أنتم " ، و " أنتم " ، و " أنتن ") .

اعلم أن التثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث تلحق التاء ، كما تلحق الكاف .
تقول في التثنية : " أنتم " ، ويكون " أن " هو الاسم ، والتاء حرف الخطاب ، و " ما " علامة التثنية .

والكلام في " أنتم " على نسقه في " ذلكم " ، وفي " أنتن " على نهجه في " ذلكن " فاعتبره .

(١) في المخطوطة [الكوفيون] وهو تحريف ؛ لأن الكوفيين لم يقولوا هذا ، وإنما الذين قالوه : البصريون .

وينظر : الإنصاف ٢ / ٦٩٦ وما بعدها ، حيث أفرد أبو البركات الأنباري مسألة (٩٥) في الحروف التي وضع عليها الاسم في : " ذا " و " الذي " والرضى ٣٠ / ٢ وما بعدها .

(٢) في المخطوطة [البصريون] وهو تحريف ؛ لأن البصريين لم يقولوا هذا القول .
وينظر : المرجعان السابقان .

(٣) في المخطوطة [وأنتم] وهو تحريف ، والصواب ما أثبتته .
(٤) سورة البقرة ، من الآية ١٤٣ : " وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ، لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا . . . " (٥)

(٥) سورة مريم ، من الآية ٩ : " قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ : هُوَ عَلَى هَيْنٍ ، وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلِ وَلَمْ تَكْ شَيْئًا " .

(فصل) " ونظير (الكاف) الهاء ، والياء ، وتثنيتهما وجمعهما في (إياها ، وإياها) على مذهب " أبي الحسن " ... " .

قوله : (ونظير " الكاف " الهاء ، والياء ، وتثنيتهما وجمعهما) .

اعلم أن الكاف والهاء والياء أخوات ، وقد سبق الكلام فيها - في مباحث المضمرات - وفيما فيها من الاختلاف (١) .
لكن مذهب " الأخفش " أنها حروف لامحل لها من الإعراب .
فلذلك اقتصر على ذكره ههنا (٢) .

- (١) ينظر : عرائس المحصل ورقة ١٤١ (مخطوط) .
 - (٢) ابن يعيش ١٢٧/٨ : " قوله : (ونظير الكاف ، الهاء ، والياء) يريد : أنهم لا موضع لهما من الإعراب .
وقيد به بقوله : (على مذهب " أبي الحسن ") تحرزا من مذهب غيره ، وذلك أن " الخليل " يذهب إلى أن الكاف ، والهاء ، والياء ، في موضع خفض بإضافة " إياها " إليها ، و " إياها " مع ذلك عنده اسم مضمرة .
وحكى عن " المازني " مثل قولك ، وقد أجازته السيرافي .
وقال " الخليل " : لو قال قائل : " إياك نفسك " لم أعنفه ، يريد : تأكيد الكاف ... " .
- وينظر : الإنصاف ٦٩٥/٢ وشرح الكافية للرضي ١٢/٢ وما بعدها .

ومن أصناف الحرف : حروف الصلّة

(فصل) "هى (إِنْ ، وَأَنْ ، وَمَا ، وَلَا ، وَمِنْ ، وَالْبَاءُ) فى نحو قولك : " مَا إِنْ رَأَيْتَ زَيْدًا " ، الأصل : " مَا رَأَيْتَ زَيْدًا " (١) ، ودخول " إِنْ " صلة أكدت معنى النفى .
قال دريد :

مَا إِنْ رَأَيْتَ وَلَا سَمِعْتُ بِهِ . . . كَالْيَوْمِ هَانِي ، أَيْنِي جُـرْبُ
وعند " الفراء " أنهما حرفا نفى ترادفا ، كترادف حرفى التوكيد فى : " إِنْ زَيْدًا لِقَائِهِمْ " .
وقد يقال : " انتظرنى مَا إِنْ جِلسَ الْقَاضِي " ، أى : مَا جِلسَ ، بمعنى : " مدة جلوسه " .

وتقول فى زيادة " أَنْ " : " لَمَّا أَنْ جَاءَ أَكْرَمُهُ " ، وأما والله أَنْ لَوَأَقَمْتَ
لَقَمْتَ " . . .

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : حروف الصلّة) .

التفسير : قال " عبد المجيد " : هذه الحروف الستة : حروف الزيادة ، على معنى أن دخولها فى الكلام وخروجها منه سىان فى معنى الكلام ومقصوده ، لكنها قد تفيّد زيادة تأكيد (٢) .

وتسمى حروف الصلّة ؛ لأنها يتوصل بها إلى استقامة الوزن فى الشعر ، والمقابلة فى النثر والسجع (٣) .

ومنها ما لا يمنع ما قبله من العمل فيما بعده ، ومنها ما يكون مانعا ، كما سيورد عليك مفصلا .

[زيادة " إِنْ "]

أولها : " إِنْ " بكسر الهمزة ، وسكون النون ، والمذكور من صوره ثلاث :
الأولى : " مَا إِنْ رَأَيْتَ زَيْدًا " .

الشاهد فيه : أن " إِنْ " المكسورة الواقعة بعد " مَا " زائدة على ما ذكرناه من التفسير (٤) .

(١) [زيد] سقط من ابن يعيش ١٢٨/٨ .

(٢) ينظر : ابن يعيش ١٢٨/٨ ، ١٢٩ .

(٣) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢٢٢/٢ .

(٤) سار الشارح على رأى البصريين ، أما الكوفيون فيعتبرونها بمعنى " ما " .

والأصل : " ما رأيت زيدا " ، وإنما توسطت بين " ما " والفعل ؛ لتؤكد معنى النفي .
الثانية : قول دريد :

[٥٧] مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِهِ . . . كَالْيَوْمِ هَانِيْ أُنِيقُ جُرْبُ (١)

الشاهد فيه : أن " إِنْ " المكسورة المتوسطة بين " ما " وبين " رأيت " زائدة ، لتأكيد النفي .

قال " الجوهري " : تقول : هَنَأْتُ البُعِيرَ أَهْنُوهُ ، إِذَا طَلَبْتَهُ بِالْهَنَاءِ ، وهو : القَطْرَانُ .
وَأَيْلٌ مَهْنُوَةٌ (٢) .

و " ناقة " متقديرها : " فعله " بالتحريك لأنها جمعت على " نُوقٍ " مثل : " بَدْنَةٍ " و " بُدْنٍ " . . . و " فعله " بالتسكين لاتجمع على ذلك .

وقد جمعت في القلة على " أنوق " ، ثم استقلوا الضمة على الواو ، فقدموها ، فقالوا : " أنوق " - حكاه يعقوب (٣) عن بعض الطائيين - ثم عوضوا من الواو ياء ، فقالوا " أنيق " ، [ثم (٤) جمعوها على " أنيق "] .

يقول صاحب الإنصاف ٦٣٦/٢ : " ذهب الكوفيون إلى أن " إِنْ " إذا وقعت بعد " ما " ، نحو : " ما إِنْ زيد قائم " فإنها بمعنى " ما " . . .
وذهب البصريون : إلى أنها زائدة . . .
والراجح مذهب البصريين ، لأنها لو كانت نافية ، لكان الكلام إيجاباً ، لأن نفي النفي إثبات .

(١) من الكامل ، وهو من شواهد : معاني القرآن للفراء ٨٥/٣ برواية (طالي أنيق)
وإمامي أبي علي القالي ١٦١/٢ (ط دار الكتاب العربي - بيروت) والتخمين أوردته
١٥٧ وابن يعيش ٨٢/٥ ، ١٢٩ / ٨ ، والمغني ٦٢٩/٢ .
والبيت قاله دريد بن الصمة عندما مربا بالخنساء بنت عمرو ، وهي تنها بغير الهاء ، وقد تبدلت ، حتى فرغت منه ، ثم اغتسلت ، ودريد يراها ، وهي لاتشعر به ، فاعجبه ، فانصرف إلى رحله ، وأنشأ يقول :

حَيًّا تَمَاضِرُ وَأَرْعِيَا صَحِيحِي . . . وَقِفُوا فَإِنْ وَقَفَكُمُ حَسْبِي
أَخْنَسُ قَدْ هَامَ الْفَوَادُ بِكُمْ . . . وَأَصَابَةُ تَبَلٍّ مِنَ الْحَبِّ
مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِهِ . . . كَالْيَوْمِ طَالِيْ أُنِيقُ جُرْبُ
مَتَدَلًّا تَبْدُو مَخَاسِنُهُ . . . يَضَعُ الْهِنَاءُ مَوَاصِعَ النَّقَبِ

فلما أصبح غدا على أبيها فخطبها ، لكنها رفضت .

ينظر : أمالي القالي ١٦١/٢ .

(٢) الصحاح (هنا) ٨٤/١ .

(٣) هو يعقوب بن السكيت ، وقد سبقت ترجمته .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الصحاح لاتتام المعنى .

(١) الصحاح (نوق) ١٥٦١/٤ وزاد فيه لوقد تجمع الناقة على " نياق " مثل : " ثَمَرَةٌ " ، و " ثَمَارٌ " إلا أن الواو صارت ياء ، لكسرة ما قبلها ، وأنشد أبو زيد للقلاح بن حنيد :
أبعدكن الله من نَيْسَاقٍ . . . إِنْ لَمْ تَنْجِنِي مِنَ الْوَيْسَاقِ

وينظر : اللسان (نوق) ٤٥٨١ / ٦ وابن يعيش ١٢٩/٨ .

قال في الحواشي : معناه : أى : لاسمعت هائنا كهائى اليوم .
وانما لم يقل هائنة للتغليب ؛ لأن ذاك من عمل الرجال ، لا النساء .
قال : ونظيره قولهم : شاهدى امرأة ، ولم يقل : شاهدتى ؛ لأن معناه : الشئ
الذى هو شاهد امرأة (١) .

ومن تليام الشعر قوله :
مُتَبَذِّلًا تَبَدُّوْا مَحَاسِنَهُ . . . يَضَعُ الْهِنَا مَوَاضِعَ النُّقْصِ
قال الجوهري : التبذل : ترك التصاون (٢) .
و" النقبة " بالضم : أول ما يدور من الجرب قطعاً متفرقة ، وجمعها نَقَبٌ (٣) .
قوله : (وعند " الفراء " أنهما حرفا نفى ترادفاً كترادف حرفى التوكيد فى : " إِنْ زَيْدًا لَقَائِمٌ ") (٤) .

اعلم أن معنى الترادف أن يكون المعنى واحداً ، واللفظ الدال عليه متعدد ،
نحو : (العقار - والاتم - والخندريس) كلها أسماء الخمر .
ولقائل أن يقول : المحذور إنما هو اجتماع حرفى نفى من غير فاصل ، وليس كذلك
قوله : " إِنْ زَيْدًا لَقَائِمٌ " فإن " زيدا " وقع فاصلاً بين حرفى التأكيد ، كما ترى ، فامتنع
إلحاق اجتماع حرفى النفى به (٥) .

- (١) الحواشى / ٥٩ .
- (٢) الصحاح (بذل) ٤ / ١٦٣٢ .
- (٣) السابق (نقبة) ١ / ٢٢٧ .
- (٤) ابن يعيش ١٢٩ / ٨ : " وهذه (إِنْ) إذا دخلت على (ما) النافية نحو :
" مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ " فهى فى لغة بنى تميم مؤكدة ؛ لأنهم لا يعملون (ما) .
وفى لغة أهل الحجاز تكون زائدة ، كافة لها عن العمل ، ويكون ما بعد ها مبتدأ
وخبراً ، كما كانت (ما) كافة لـ : (إِنْ) عن العمل فى قولك : " إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ " ،
وقوله تعالى : " إِنَّمَا إِلَهُ الْإِنسَانِ إِلَهٌ وَاحِدٌ " .
وقد ذهب الفراء إلى أن " ما " و " إِنْ " جميعاً للنفى ، كأنها تراد (ما) ههنا
على النفى مبالغة فى النفى ، وتأكيدها له ، كما تراد اللام تأكيدها للإيجاب
فى قولك : " إِنْ زَيْدًا لَقَائِمٌ " .
- (٥) يوفى ابن الحاجب فى كتابه الإيضاح ٢٢٧ / ٢ كلام الشارح فىقول : " وقبول
الفراء : إنهما حرفا نفى ، ترادفاً كترادف حرفى التوكيد فى قولك : " إِنْ زَيْدًا لَقَائِمٌ " ،
لأنهما ليسا بالجد ؛ لأنه لم يعمد اجتماع حرفين بمعنى واحد ، ومثل :
" إِنْ زَيْدًا لَقَائِمٌ " قد فصل بينهما لذلك " .
وينظر : ابن يعيش ١٢٩ / ٨ .

الثالثة : قوله : " انتظرني ما إن جلس القاضي " .
الشاهد فيه : أن " ما " - هنا - اسم موجب بمعنى المدة والحين ، وتقديره :
" انتظرني مدة جلوس القاضي " .

والفرق بين هذه الصورة ، وبين ما قبلها : أن " ما " في الأولى نفى ، وههنا
مصدرية ، غير نافية .

قالوا : وقوعها بعد " ما " النافية قياس مطرد ، بخلاف وقوعها بعد " ما " -
المصدرية فإنه قليل .

قال " الحضرمي " : و " إن " المكسورة تكون زائدة بعد " ما " النافية ، وربما
دخلت مراعاة للفظ " ما " ، وإن كانت إيجابا في قوله : (١) عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ
[٥٨] رَجَّ النَّفَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ . . . (٢)
قال : و " ما " - ههنا - بتقدير مصدر ظرفية (٣) .

وقول المصنف : (وقد يقال : انتظرني ما إن جلس القاضي) صيغة " قد " فيه
للتقليل ، لما نقلناه .

قال " أبو محمد " : " إن " - ههنا - هي الشرطية ، ومعناه : " ما جلس القاضي وإن
جلس " . (٤)

[زيادة " أن "]

وثانيها : " أن " بفتح الهمزة ، وتزاد بعد " لما " ، وقيل " لو " بعد القسم كثيرا ، وقليل
زادتها بعد الكاف في نحو قوله :

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بَوَّجَهُ مُقَسِّمٍ . . . كَأَنَّ ظُبِيَّةً تَعْطُو إِلَى نَاضِرِ السَّلَمِ
بالجر ، كما سبق شرحه (٥) .

- (١) في المخطوطة [الشر] وهو تحريف ، والتصويب من كتب النحاة .
- (٢) من الطويل ، قاله : المعلقون بذي القرنى السعدي .
والبيت من شواهد : الكتاب ٢٢٢/٤ والخصائص ١١٠/١ وابن يعيش ١٣٠/٨ ،
ورأيت (ما يزال) والمغنى ٢٥/١ ، ٣٨ ، ٣٠٤ ، ٢٦٩ / ٢ ، والهمع ١٢٥/١ .
والأشعري ٢٣٤ / ١ والمعنى ٢٢/٢ والتصريح ١٨٩/١ .
- يقول : أرج فيه الخير وتوقعه ما رأيت يزيد خيرا على الكبر وعلو السن ، ويكف عن الصبا
والجهل .
- ونصب " خيرا " على التمييز ، والعامل فيه " يزيد " ، وقدمه للضرورة .
- والشاهد فيه : زيادة " إن " بعد " ما " الظرفية .
- (٣) ينظر : ابن يعيش ١٣٠/٨ (٤) التخميم ٢ ورقة ١٥٧ .
- (٥) ينظر ص ١٧٦ من التحقيق .

.....

والمذكور — ههنا — مثالان :

الأول : قوله : " لما أن جاء أكرمه " .

الشاهد فيه : أن " أن " المفتوحة زائدة ، والمعنى : لما جاء أكرمه .

قال الله تعالى : " وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا " (١) ، و " أن " زائدة .

والثاني : قوله : " أما والله أن لو قمت " .

الشاهد فيه : أنه توسط حرف " أن " بين القسم ، وبين " لو " .

قال " الحصري " : وقوعها بعد " لما " أكثر (٢) .

قال " سيويه " : وأما " أن " فتكون بمنزلة لام القسم في قولهم :

" أما والله أن لو فعلت لفعلت " (٣) .

قال " أبو سعيد " : يعني أن تكون جوابا ، إذا أقسم على شيء في أوله " لو " ، ولا

تكون جوابا في غير ذلك (٤) .

وانما جاز ذلك في هذا الموضع خاصة ، كراهة التضعيف بإدخال اللام على اللام .

فإن قلت : لم زيدت المكسورة بعد " ما " والمفتوحة بعد " لما " ؟

قلت : إن " لما " فيها معنى الشرط ، بدليل قولك : " لما جاءني زيد جئته " .

فامتنع وقوع " إن " المكسورة بعدها ؛ لأنها أصل في باب الجزاء ، فاستقبحوا

جعلها تابعة لما هو فرع لها .

وهذا المعنى [مقصور] (٥) في " ما " النافية ، و " ما " المدة ، فلذلك استقام

وقوع المكسورة بعدهما .

(١) سورة العنكبوت ، من الآية ٣٢ : " وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيئًا بِهِمْ ، وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا ، وَقَالُوا : لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ ، إِنَّا مُنْجُونَ وَأَهْلَكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ " .

(٢) ينظر : شرح الكافية للدرزي ٢ / ٣٨٤ (٣) الكتاب ٤ / ٢٢٢ .

(٤) ينظر : التخمير ٢ ورقة ١٥٧ .

(٥) زيادة يستقيم بها الكلام .

[زيادة " ما "]

(فصل) " و " غضبت من غير ما جرم " ، و " جئت لأمر ما " ، و " إنما زيد منطلق " ،
و " إنما تجلس أجلس " ، و " بعين ما أرينك " .
قال الله تعالى : " فَبِمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ " ، وقال تعالى : " فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ
لِنْتَ لَهُمْ " ، وقال تعالى : " عَمَّا قَلِيلٍ " ، وقال تعالى : " أَيُّهَا الْأَجْلِينَ قَضَيْتَ " ، وقال :
" وَإِذَا مَا أَنْزَلْتُ سُورَةً " ، وقال : " مِثْلُ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ " .

والشها : " ما " النافية ، وهى تزداد بعد " إِنْ " الشرطية ، و " متى " ، و " أين " و " إذا " ،
و " أى " ، و " كيف " عند البصريين (١) .

١/٣٢٧

والمذكور من صورها : إحدى / عشرة :

الأولى : قولهم : " [غضبت] " من غير ما جرم " بفتح الجيم .
الشاهد فيه : أن " جرم " مجرور بإضافة " غير " إليه ، و " ما " زائدة ، لم تنع إضافة
" غير " إلى " جرم " ، ووقعها بين المضاف والمضاف إليه لغو .
والجريمة ، والجرم : الذنب (٢) .

الثانية : قولك : " جئت لأمر ما " .

الشاهد فيه : أن " ما " صلة زائدة ، وأصله : " جئت لأمر " ، إلا أن " ما " زادت ،
لتأكيد النكرة فى شياعها ، ومنهم من يجعلها فى مثل هذا صفة (٤) .
وحيث لا تكون من قبيل مانحن فيه .

وقال " أبو محمد " : تقديره : " ما جئت إلا لأمر " (٥) . فتكون مفيدة للحصر .

الثالثة : قولك : " إنما زيدا منطلق " .

الشاهد فيه : أن " ما " صلة زائدة ، ولم تنع عمل " إِنْ " المشددة فيما بعدها .
ألا ترى أن " زيدا " منصوب بـ " إِنْ " اسمها ، و " منطلق " مرفوع بأنه خبرها .
قال " الحضرمي " : و " ما " الزائدة على قسمين : مغيرة ، وغير مغيرة .

فالمغيرة ، نحو : " ما " الكافة ، نحو : " بينما زيد قاعد أقبل عمرو " ، وكذلك
التي تدخل على أخوات " إِنْ " فى حال الإلغاء (٦) .

(١) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٢٧ وابن يعيش ٨/١٣٤ .

(٢) زيادة من تشيل الزمخشري يستقيم بها المثال .

(٣) الصحاح (جرم) ٥ / ١٨٨٥ .

(٤) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٢٨ والجنى الدانى ٣٣٤ / ٠

(٥) التخمير ٢ ورقة ١٥٨ .

(٦) ينظر : الإيضاح ٢ / ٢٢٨ وابن يعيش ٨ / ١٣١ والجنى الدانى ٢٣٢ / ٠

الرابعة : قوله : " أينما تجلس اجلس " .
 الشاهد فيه : أن " ما " - ههنا - مزيدة ، والأصل : " أين تجلس اجلس " ، ف :
 " ما " - ههنا - غير مغيرة .
 قال " أبو محمد " : " ما " - هنا - هي المسلطة ، كقولك : " حيثما تكن أكن " ،
 و " إنذ ما تفعل أفعل " .

فهذه الأسماء كانت تضاف إلى الجمل غير عاملة ، فصارت بـ " ما " من حروف
 المجازاة (١) .

الخامسة : قوله : " رِعِينِ مَا أَرِنَكَ " .
 قال " أبو محمد " : هذا مثل يضرب في استعجال الرسول (٢) .
 وقال " عبد المجيد " : معناه : اعجل وكن كأنى أنظر إليك (٣) .
 وقال في الحواشي : المعنى : بأى عين أراك .
 وعلى هذا التأويل لا تكون زائدة .

السادسة : قوله تعالى : " فِيمَا نَقُضُّهُمْ مِيثَاقَهُمْ " . (٤)
 الشاهد فيه : أن التقدير : " فبنقضهم " و " ما " زائدة للتأكيد .
 وقيل : هي نكرة تامة ، و " نقضهم " بدل منها (٥) . وفيما تتعلق به الباء
 وجهان :

- (١) التخمير ٢ ورقة ١٥٨ .
- (٢) التخمير ٢ ورقة ١٥٨ وينظر : مجمع الأمثال ١/١٧٥ .
- (٣) ينظر : مجمع الأمثال ١/١٧٥ وابن يعيش ١٣٤/٨ .
- (٤) سورة النساء ، من الآية ١٥٥ : " فِيمَا نَقُضُّهُمْ مِيثَاقَهُمْ وَكَفَرَهُمْ بآيَاتِ اللَّهِ ، وَكَتَلَهُمُ الْأَنْبِيَاءُ بِغَيْرِ حَقٍّ ، وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ ، بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ ، فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا " .
- (٥) يقول أبو البركات الأنباري في كتابه : البيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٧٣ :
 " (ما) زائدة للتوكيد ، وزعم بعضهم أنها : اسم نكرة ، و (نقضهم)
 بدل منه ، وليس بشئ ، لأن إدخال (ما) وإخراجها واحد ، ولو كانت
 اسماً لوجب أن يزيد في الكلام معنى لم يكن فيه قبل دخولها ، وإذا كان
 دخولها كخروجها ، فالأولى أن تكون حرفاً زائداً على ما ذهب إليه الأكثرون .
 وينظر : معاني القرآن للأخفش ١/٢٤٨ والكشاف ٢/٥٥ .

أحدهما : وهو : مظهر ، وهو قوله تعالى بعد ثلاث آيات : " ... حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ ... " (١)
وقوله : " فَبِظُلْمٍ " بدل من قوله : " فَبِمَا نَقْضِهِمْ " ، وأعاد الفاء في البدل لما طال
الفصل .

الثاني : أن ما يتعلق به محذوف ، وفي الآية دليل عليه ، والتقدير : " فَبِنَقْضِهِمْ
مِيثَاقَهُمْ طُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ ، أو لعنوا " ، وقيل : تقديره : " بما نقضهم ميثاقهم لا يؤمنون " ،
والفاء زائدة .

السابعة : قوله عز وجل : " فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ ... " (٢) .
الشاهد فيه : أن " رحمة " مجرور بالباء ، و " ما " زائدة للتوكيد .
قال " الأخفش " و " ابن كيسان " (٣) : " ما " نكرة في موضع خفض بالباء ، و " رحمة "
بدل من " ما " ، أو نعت لها (٤) .

ويجوز رفع " رحمة " على أن يجعل " ما " بمعنى " الذي " ، ويضم " هو "
في الصلة ، ويحذفها ، والباء متعلق بـ " لنت " (٥) .

(١) سورة النساء ، من الآية / ١٦٠ : " فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتِ
أَحَلَّتْ لَهُمْ وَصَدَّاهُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا " .

(٢) سورة آل عمران ، من الآية / ١٥٩ .

(٣) ابن كيسان : محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الحسن ، من أهل بغداد ، أخذ
العلم عن المبرد ، وشعلب .

من تصانيفه : المذهب في النحو ، البرهان ، معاني القرآن ، علل النحو .

مات لثمان خلون من ذي القعدة سنة ٢٩٩ هـ .

ينظر : طبقات الزيدى / ١٥٣ ونزهة الألباء / ٢٣٥ والبغية / ١٨ / ١ والأعلام

١٩٢ / ٦ .

(٤) الذي قاله الأخفش في معاني القرآن ٢٤٨ / ١ زيادة " ما " ، ومثل هذا القول

نسبه ابن يعيش ١٣٤ / ٨ إلى ابن كيسان ، ولا أدري من أين استقى الشارح

الرأى الذي نسب إليه إليهما هنا .

ومما نسب الشارح إليهما نسبة أبو حيان في البحر المحيط ٩٧ / ٣ ، ٩٨ ، وإلى

بعض الناس ، حيث يقول : " و (ما) هنا زائدة للتأكيد ، وزيادتها بين الباء ،

وعن ، ومن ، والكاف ، وبين مجروراتها شئ " معروف في اللسان ، مقرر في علم

العربية .

وزهد بعض الناس إلى أنها نكرة تامة ، و (رحمة) بدل منها ، كأنه قيل :

فبشئ ، أبهم ، ثم أبدل على سبيل التوضيح ، فقال : " رحمة " . وكأن ههنا

القول يفر من الإطلاق عليها أنها زائدة . وقيل : " ما " هنا استغماية

وينظر : البيان لابن الأنباري / ٢٢٩ / ١ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وأعرابه للزجاج ٤٩٧ / ١ والبحر المحيط ٢٥٥ / ٤ .

الثامنة : قوله تعالى : " ..عَمَّا قَلِيلٍ .. " (١) .
 الشاهد فيه : أن " قليل " مجرور بـ " عن " ، و " ما " زائدة للتوكيد .
 وقيل : هي بمعنى شيء . وقيل : بدل منها .
 وفي الكلام قسم محذوف ، جوابه " ليصبحن " ، و " عن " متعلقة بـ " يصبحن " ، ولم
 تمنع اللام ذلك ، كما تمنعها لام الابتداء .
 وأجازوا " زيدا لأضرين " ، لأن اللام للتوكيد ، فهي مثل : " قد " ، ومثل
 لام التوكيد في خبر " إِنَّ " ، كقوله : " ..يَلْقَاءُ رَبَّهُمْ لَكَاْفِرُونَ " (٢) .
 وقيل : اللام — هنا — تمنع من التقديم ، إلا في الظروف فإنه يتسع فيها .
 التاسعة : قوله تعالى : " ..أَيُّهَا الْأَجْلِينَ قُضِيَتْ .. " (٣) .
 الشاهد فيه : أن الأجلين مجرور بإضافة " أى " إليه ، و " ما " زائدة للتوكيد (٤) .
 وقال ابن كيسان : " إن " ما " بمنزلة شيء ، ما ، وهي في موضع جر بإضافة " أى " إليها ، و " الأجلين " بدل منها ، و " أى " منصوب بـ " قضيت " (٥) .
 قال " عبد الجبار " : هي شرطية ، وقوله : " فلا عدوان " جوابها (٦) .
 العاشرة : قوله تعالى : " وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ .. " (٧) .
 الشاهد فيه : أن " ما " زائدة للتوكيد ، والأصل : " وَإِذَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ " .
 الحادية عشرة : قوله تعالى : " ..مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ " (٨) .
 الشاهد فيه أن " ما " مزيدة ، و " مثل " مضافة إلى ما بعدها ، والتقدير : " مثل
 نطقكم " ، و " مثل " يقرأ بالرفع على أنه نعت " لحق " ، أو خبر ثان ، أو على
 أنهما خبر واحد ، مثل : " حلوحامض " ، و " ما " زائدة على الأوجه الثلاثة .

- (١) سورة المؤمنون ، من الآية ٤٠ / : " قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ " .
- (٢) سورة الروم ، من الآية : ٨ : " وَأَنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ " .
- (٣) سورة القصص ، من الآية / ٢٨ : " قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيُّهَا الْأَجْلِينَ قُضِيَتْ
 فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ " .
- (٤) ينظر : البيان لابن الأنباري ٢٣١ / ٢ .
- (٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٣٨٥ / ٢ .
- (٦) ينظر : البيان لابن الأنباري ٢٣١ / ٢ .
- (٧) سورة النجم ، من الآيتين / ١٢٤ ، ١٢٧ .
- (٨) سورة الذاريات ، من الآية / ٢٣ : " فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنْكُمْ
 تَنْطِقُونَ " .

.....

ويقرا بالفتح ، وفيه وجهان :
أحدهما : هو معرب [منصوب] ، وفي نصبه على هذا أوجه :

أحدها : أنه حال من النكرة . والثاني : أن يكون حالا من الضمير فيها .
والثالث : أن يكون منصبا بإضمار " أغنى " .
والرابع : أنه مرفوع الموضع ، ولكنه نصب ، كما نصب الظرف في قوله تعالى :
" لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ " (٢) على قول : الأخفش (٣) ، و " ما " على هذه الأوجه
زائدة .

والوجه الثاني : أنه مبنى ، وفي كيفية بناءه وجهان :
أحدهما : أنه ركب مع " ما " كخمس عشرة ، و " ما " على هذا يجوز أن تكون
زائدة ، وأن تكون نكرة موصوفة .
والآخر : أن تكون بنيت ، لأنها أضيفت إلى مبهم ، وفيها نفسها إيهام ،
فتكون بمعنى هذا التأويل : إما زائدة ، وإما بمعنى شيء .
وأما قوله : " أنكم " فيجوز أن يكون موضعها جرا بالإضافة إذا جعلت " ما "
زائدة ، وأن يكون بدلا منها إذا كانت بمعنى شيء .
ويجوز أن يكون في موضع نصب بإضمار " أغنى " ، أو رفع على تأويل " هو أنكم " (٤) .

- (١) زيادة يستقيم بها المعنى .
- (٢) سورة الأنعام ، من الآية ١٤ / : " لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ " .
- (٣) البحر المحيط ١٨٢ / ٤ يقول أبو حيان : " قرأ نافع ، والكسائي ، وحفص " بينكم " بفتح النون ، وخرجه الأخفش على أنه فاعل ، ولكنه بنى على الفتح ، حملا على أكثر أحوال هذا الظرف .
وقد يقال لإضافته إلى مبنى ، كقوله : " سَنَّا دُونَ ذَلِكَ " .
وخرجه غيره على أنه منصوب على الظرف ، وفاعل " تقطع " التقطع " . . .
- وينظر : معاني الفراء ٣٤٥ / ١ .
- والكشف للقيسي ٤٤٠ / ١ ، ٤٤١ والبيان لابن الأنباري ٣٣٢ / ١ والسبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٦٣ / وحجة القراءات لأبي زرع ٢٦١ / .
- (٤) تنظر هذه القراءات في معاني القرآن للفراء ٨٥ / ٣ والكشف عن وجوه القراءات للقيسي ٢٨٢ / ٢ ، ٢٨٨ والبيان لابن الأنباري ٣٩١ / ٢ والكشاف ٣٥ / ٦ والسبعة في القراءات لابن مجاهد : ٦٠٩ وحجة القراءات لأبي زرع / ٦٧٩ .

[زيادة " لا "]

(فصل) " قال الله تعالى : " لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ مَا يَ : لِيَعْلَمَ ، وقال :
" فَلَا أَقْسَمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ " .
وقال العجاج :

فِي بَيْتٍ لَأَحُورٍ سَرَى وَمَاشَعَرٍ
ومنه : " مَا جَاءَنِي زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو " ، وقال الله تعالى : " لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ ،
وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا " ، وقال : " وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ "

ورابعها : " لا " ، وهي من حروف الصلة ، وتزاد بعد " أن " المصدرية مطلقاً ،
بعد حرف العطف المتقدم عليه النفي ، وقبل " أقسم " قليلاً ، وفي مثل قوله :
فِي بَيْتٍ لَأَحُورٍ

كما يأتيك بيانه ، والمذكور من أمثلة زيادتها ستة :
الأول : قوله تعالى : " لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ " . . . (١) .
الشاهد فيه : أن " لا " زائدة للتوكيد ، ولم تنزع من عمل ما قبلها فيما بعدها ،
والمعنى : " لِيَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ عَجْزَهُمْ " .

وهذه قوم إلى أنها ليست زائدة ، والمعنى : " لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ عَجْزَ
المؤمنين " (٢) .

قال " عبد القاهر " : " لا " هذه لغو ، ولا يجوز إلا إذا كان بعده نفي على الحقيقة ،
كـ " لا " في قوله : " لَا يَقْدِرُونَ " .

فلو قلت : " لَيْلًا تَخْرُجُ " ، تريد : " تَخْرُجُ " [لم يجز] (٣) لأنه ليس وحالة
للمعنى .

وأما إذا كانت زيادتها قبل النفي ، كما كان في الآية ، فلا يقع اللبس ، إذ لا يشك
في أن المعنى على وقوع العلم ، وانتفاء القدرة (٤) .

- (١) سورة الحديد ، من الآية / ٢٩ : " لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ، وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ، وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ " .
- (٢) ينظر : البيان لابن الأنباري ٤٢٥/٢ ومعاني الفراء ١٣٧/٣ والكشاف ٨٧/٦ .
- (٣) زيادة يقتضيها السياق .
- (٤) المقتصد ١٠٦٠/٢ (مطبوع) حيث يقول عبد القاهر : " . . المعنى : لأن يعلم ،
و (لا) مزيدة " .

الثاني: قوله تعالى: " فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ " (١).

الشاهد فيه: أن " لا " زائدة، والمعنى: " أقسم ".

وقيل: إنها غير زائدة، وهو " لا " اختلفاً:

فمنهم من قال: معناه: نفى القسم.

ب/٣٢٢

ومنهم من قال: / حرف " لا " رد للكلام مقدر، لأنهم قالوا:

أنت مفتر على الله في ذلك، فقال: " لا "، ثم ابتداء فقال:

" أقسم " (٢).

الثالث: قول المعجاج:

[٥٩] فِي بَيْتٍ لِأَحْوَرٍ سَرَى وَمَاشَعَرٍ (٣)

قال " الجوهرى " : الْحَوْرُ - بِالضَّم - الْهَلَكَةُ (٤).

= ويقول في أسرار البلاغة / ٢٨٦ تحقيق هـ . ريت (ط ثانية - دار المسيرة - بيروت

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) : " وتطلق الزيادة على (لا) في نحو قوله تعالى :
" لئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَا يَقْدِرُونَ " ؛ لأنها لاتفيد النفي فيما دخلت عليه ،
ولا يستقيم المعنى إلا على إسقاطها .

ثم إن قلنا : إن (لا) هذه المزيدة تفيد تأكيد النفي الذي يجىء من بعد في قوله :
" أَلَا يَقْدِرُونَ " ، وتؤكد به ، فإننا نجعلها من حيث أفادت هذا التأكيد غير مزيدة ،
وانما نجعلها مزيدة من حيث لم تغد النفي الصريح فيما دخلت عليه ، كما أفادته
في المسألة . . .

وينظر : التخمير ٢ ورقة ١٥٨ .

(١) الواقعة / ٧٥ .

(٢) ينظر : الكشف وابن يعيش ١٣٦ / ٨ .

(٣) بيت من الرجز ، وهو من شواهد : معاني القرآن للفراء ١ / ٨ والخصائص ٢ / ٤٧٧

والبيان لابن الأنباري ١ / ٣٥٦ والصاحح (حور) ٢ / ٦٣٩ (لا) ٦ / ٢٥٥٣ ،

والتخمير ٢ ورقة ١٥٨ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٣٠ وابن يعيش ٨ / ١٣٦ ،

وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٨٥ واللسان (حور) ٢ / ١٠٤٢ والخزانة ٤ / ٤٩٠ .

والبيت من أرجوزة للمعجاج يمدح بها عمر بن عبد الله بن معمر ، وكان عبد الملك

ابن مروان وجهه لقتال أبي فديك الحروري ، فأوقع به وأصحابه .

وقوله : (في بئر لاحور) يريد : في بئر نقص سرى الحروري وماشعر .

والفراء في معانيه ٨ / ١ يرى أن (لا) في البيت ليست زائدة ، وانما هي للنفي

المحض ؛ لأن الشاعر أراد : " في بئر ما لا يحير عليه شيئاً " .

وينظر : الصاحح (لا) ٦ / ٢٥٥٣ واللسان (حور) ٢ / ١٠٤٢ .

(٤) الصاحح (حور) ٢ / ٦٣٩ .

.....

وقال " أبو عبيد " : المعنى : فى بشر حور ، و " لا " زيادة (١) .

وقال فى الحواشى : حور : جمع حائر ، من حار إذا هلك (٢) .

ونظيره على ما حكاه " الغورى " (٣) قتل فى جمع " قاتل " (٤) .

قال " الأعرى " :

[١٠] إنا لأمثالكُم يا قومنا قتـل (٥)

وكذلك : " بزل " فى جمع " بازل " ، و " قرح " فى جمع " قارح " .
قال " أبو محمد " : وهذه الكلمة الأخيرة ما رأيته على حاشية كتاب " الغورى " (٦) .

قال " عبد القاهر " : إن " لا " فى مثل هذا ، يدخل فى حشو الكلام ، فيفيد النفى ، ولا يؤثر فى اللفظ ، كقولك : " بررت برجل لا كريم ولا عاقل " .

دخلت " لا " ، فنفت الكرم والعقل ، واللفظ على حاله قبل دخولها .

ألا ترى أن " كريما " جربانه صفة لـ " رجل " ؟

وكذلك قولك : " بقى بلا مال " ، " المال " جربالبا ، كما يكون إذا سقطت

" لا " فقلت : قريمال .

وكذا قوله : " فى بشر لا حور " ...

فإن " حورا " مجرور بإضافة " بشر " إليه ، كما يكون إذا سقطت " لا " ، وقلت : " فى بشر حور " ،
وفى النظائر كثرة (٧) .

(١) الصحاح (حور) ٦٣٩/٢ ، واللسان (حور) ١٠٤٥/٢ .

(٢) اللسان (حور) ١٠٤٥/٢ .

(٣) الغورى : أبو القاسم فارس بن محمد بن محمد بن عيسى الغورى ، من أهل بغداد ، ولعله غورى الأصل ، توفى سنة ٣٤٨ هـ .

(٤) ينظر : إنباء الرواة ٢ / ٣٨٩ ومعجم البلدان ٤ / ٢١٨ وتلخيص أخبار اللغويين لابن مكرم — مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٣٠٦٩ تاريخ تيمور والأنساب ١٠ / ٩٢ التخمير ٢ ورقة ١٥٩ .

(٥) عجزبيت من البسيط (الديوان ٩٧) والبيت يتعاه :
كلا زعمتم بأننا لانتايلكم إنا لأمثالكُم يا قومنا قتـل
وهو من شواهد : التخمير ٢ ورقة ١٥٩ .

(٦) التخمير ٢ ورقة ١٥٩ .

(٧) المرجع السابق .

الرابع : قله : " ماجاء نى زيد ولا عمرو " .
 الشاهد فيه : أن " لا " زائدة ، والمعنى : ماجاء نى زيد وعمرو .
 قال " ابن عيسى " (١) : لو قلت : " ماجاء نى زيد وعمرو " لاحتمل أن يكون النفى إنما
 اجتماعهما فى المجىء ، ولا يلزم منه نفى لمجىء كل واحد منهما (٢) .
 وما ذكره محتمل ، والظاهر خلافه ، كما سنبينه .
الخامس : قوله تعالى : " لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ ، وَلِأَلِيهِدِيَهُمْ سَبِيلًا " (٣) .
 الشاهد فيه : أن " لا " زائدة مؤكدة ، والتقدير : " لم يكن الله ليغفر لهم ، وليهد بهم " .
السادس : قوله تعالى : " وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ " (٤) .
 والأصل : لا تستوى الحسنة والسيئة ، فزيدت " لا " ، ليحصل فضل تأكيد .
 و " لا " فى هذا ، والمثال الذى قبله وقع بعد حرف العطف ؛ ليوكد نغيا قد سبق ،
 ولا يتغير المعنى بسقوطه ، كما ذكرناه .
 وتقول : " ليس عندى رجل ولا امرأة " ، ولو قلت : " ليس عندى رجل وامرأة " ،
 كان المعنى بحاله ، وكان النفى متساويا للمرأة ، غير أنك أدخلت " لا " عناية للتأكيد .

- (١) هو : على بن عيسى الرمانى ، وقد سبقت ترجمته .
 (٢) ابن يعيش ١٣٧/٨ : " وذهب الرمانى فى شرح الأصول إلى أنك إذا قلت :
 " ماجاء نى زيد وعمرو " احتمل أن تكون إنما نفيت أن يكونا اجتماعا فى المجىء "
 وينظر : التخمير ٢ ورقة ١٥٩ .
 (٣) سورة النساء ، من الآية ١٣٧ .
 (٤) سورة فصلت ، من الآية ٣٤ " وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ، ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ
 أَحْسَنُ ، فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ " .

[زيادة "من"]

(فصل) "وتزاد (من) عند "سيويه" في النفي خاصة ؛ لتأكيدہ وعمومه ، وذلك نحو قوله تعالى : "مَآجَا نَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ" .
والاستفهام كالنفي ، قال تعالى : "هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ؟" ، وقال : "هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ؟" . وروى عن "الأخفش" زيادته في الإيجاب

قوله : (وتزاد "من" عند "سيويه" في النفي خاصة) .

لقائل أن يقول : إن النظر إلى مجرد ما ذكره ، يدل على أن "من" لاتزاد في الاستفهام ، وليس ذلك بذهب "سيويه" ، فإنه قال :
وأما "من" فتزاد في غير الواجب قياساً مطرداً ؛ لإفادة تأكيد العموم فيه (١) .
وكذلك : "مأعمرو من قائم" ؛ لأن العموم إنما يكون في الحكم المتعلق بالجنس ،
أوبالواحد من الجنس ، كما سنبينه .
مثال المتعلق بالجنس قوله تعالى : "مَآجَا نَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ" . (٢) .
الشاهد فيه : أن قوله : "بشير" اسم جنس ، مثل : "رجل" و "فرس" ؛ فلذلك حسن دخول "من" عليه ، لإفادة تأكيد النفي والعموم .
ومثال المتعلق بالواحد من الجنس قوله في الاستفهام : "هل من رجل في الدار؟" .
الشاهد فيه : أن المستفهم عنه واحد من جنس الرجال ، وليس الاستفهام داخلاً على فرد من أفراد الرجال بخلاف النفي ، فإن النفي كل واحد من أفراد الرجال ، فافتراقاً .
قوله : (والاستفهام كالنفي) .

يزيد : أن كل واحد منهما غير موجب ، وأن "من" فيهما مفيدة للعموم على الوجه الذي بيناه ، واحتج على ذلك بآيتين :
الأولى : قوله في التنزيل : "هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ؟" (٣) .
الشاهد فيه : قوله تعالى : "هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ" (٤) ؟ . والكلام فيه على ما سبق .
وقراءة "حمزة" و "الكسائي" (غير) بالجر على أنه صفة : "خالق" على اللفظ .

(١) ينظر : الكتاب ١٣٠ / ٢ ، ٢٢٥ / ٤ .

(٢) سورة المائدة ، من الآية ١٩ / ١٩ .

(٣) سورة (ق) من الآية ٣٠ / ٣٠ .

(٤) سورة فاطر ، من الآية ٣ / ٣ .

و "هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَى تُؤَفَّكُونَ" .

.....

كانه قال: " هل من خالق مغاير الله ؟ "
 وخبر البتدا قوله : " يرزقكم " .
 وقرا باقى الثانية : " غير " بالرفع ، ووجهه : أنه يجوز أن يكون صفة لـ " خالق " أيضا ،
 الا أنه على الموضع ؛ لأن موضع " هل من خالق ؟ " رفع بالابتداء ، و " من " زائدة ،
 كانه قال : " هل خالق غير الله ؟ " .
 ويجوز أن تكون " غير " استثناء بمنزلة " الا " ، فتكون بدلا على الموضع أيضا ، كانه قال :
 " هل خالق الا الله ؟ " .

والخبر على هذا محذوف ، والتقدير : " هل خالق فى الوجود ، أو موجود ؟ "
 ويجوز أن تكون " غير " خبرا لمبتدأ محذوف ، كانه قال : " هل من خالق هو غير الله ؟ " .
 وتكون الجملة صفة لـ " خالق " ، وخبر " هل من خالق ؟ " على هذا ، يجوز أن
 يكون مضمرا ، والتقدير : " هل من خالق فى الوجود ؟ " .
 ويجوز أن يكون الخبر " يرزقكم " على ما سبق (١) .
 قوله : (روى) (٢) عن " الأخفش " زيادته فى الإيجاب) .

اعلم أن هذه المسألة مختلف فيها بين أهل البصرة وأهل الكوفة ، كما ذكرناه
 فى الحروف الجارة (٣) .
 وانما خص المصنف " الأخفش " بالذكر ؛ لأنه بصرى ، وقد ذهب فى هذه
 المسألة الى ما ذهب اليه الكوفيون .

(١) أجاز ابن الأنبارى فى البيان ٢٨٦/٢ نصب " غير " أيضا على الاستثناء ، حيث
 يقول : " يجوز فيه الرفع ، والجرو والنصب ، فالرفع من وجهين :
 أحدهما : أن يكون مرفوعا لأنه فاعل .
 والثانى : أن يكون مرفوعا ؛ لأنه وصف لـ " خالق " على الموضع .
 والجرو ؛ لأنه وصف لـ " خالق " على اللفظ .
 والنصب على الاستثناء " .

وينظر : معانى القرآن للفراء ٣٦٦/٢ والكشف عن وجوه القراءات للقيسى ٢١٠/٢
 والسبعة فى القراءات لابن مجاهد ٥٣٤/ وحجة القراءات لأبى زرع ٥٩٢/ واتحاف
 فضلاء البشر ٣٦١/ وإبراز المعانى ٦٥٥/ والمهذب فى القراءات العشر ١٥٧/٢ .

(٢) [روى] ثبت عند صاحب المرائس فقط .

(٣) ينظر : ص ١٨ من التحقيق .

[زيادة " الباء "]

(فصل) " وتزاد (الباء) لتأكيد النفي والايجاب في نحو : " ما زيد بقائم " ، وقالوا :
" بحسبك درهم " ، و " كفى بالله شهيدا " .

سادسها : " الباء " ، وهي تزداد لتأكيد النفي ، والايجاب .
قد سبق الكلام فيها ، وفيما ذكره المصنف من الأمثلة في مباحث حروف الجر (١) ،
فلا وجه لاعادته ههنا .

(١) ينظر : ص ٣٩ من التحقيق .

من أصناف الحرف : حرفا التفسير

"وهما : (أى ، وأن) تقول فى قوله عز وجل : "وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ" ، أى : مِنْ قَوْمِهِ ، كأنك قلت : تفسيره من قومه ، أو معناه : من قومه ، قال الشاعر :

وَتَرْمِيَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ •• وَتَقْلِبُنِي لَكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِبُ

المتن : قوله : (من أصناف الحرف : حرفا التفسير)

اعلم أن أم الباب "أى" بفتح الهمزة ، وسكون اليا ، ولا تجىء إلا بعد كلام تام ، مفروق منه .
وأما "أن" فيستقيم جعلها مفسرة ، إذا كانت بمعنى "أى" كما ستعرفه ،
وتقديرها بمعنى "أى" يتوقف على ثلاثة شرائط ، نذكرها فيما بعد .

[أى]

ولما كانت "أى" أم الباب قدم ذكر تشليلها بمثالين :
أولهما : قولك فى جواب من سأل عن تأويل قوله عز وجل : "وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ" سَبْعِينَ رَجُلًا ••• (١) أن "من" مضمرة ، والتقدير : من قومه .
ولو قلت : أى من قومه ، كانت "أى" مفسرة ، وكأنك قلت :
تفسيره : من قومه ، أو معناه : من قومه .

ثانيها : قول الشاعر :
[٦١] وَتَرْمِيَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ •• وَتَقْلِبُنِي لَكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِبُ (٢)
الشاهد فيه : أن "أى" قد جاءت بعد كلام تام مفروق / منه .
وقوله : "أى أنت مذنب" تفسير لرميها بالطرف .

(١) سورة الأعراف ، من الآية / ١٥٥ .

(٢) من الطويل ، ولم أقف على قائله ، وقال الفراء فى معانى القرآن ١٤٤/٢ :

"وأشددنى أبو ثروان / وترمينى ••"

والبيت من شواهد : التخمير ٢ ورقة ١٦٠ وابن يعش ١٤٠/٨ وشرح الرضى ٣٨٥/٢

والجنى الدانى / ٢٥٠ والمعنى ٧٦/١ ، ٢٤٠/٢ ، ٤١٣ ، والهمع ٢٤٨/١ ، ٧١/٢ ،

والخزانة ٤٩٠/٤ والدرر ٢٠٧/١ ، ٨٢/٢ .

ترمينى بالطرف / أى تنظر إلى نظر مغضب • والقلى : البغض • الصحاح (قلا)

٢٤٧٦ / ٦

المعنى : أشارت إلى بطرفها إشارة مغزاها أى مذنب فى حقها .

قال " أبو محمد " : إنما صلت " أى " للتفسير ؛ لأنها حرف تنبيه ، وتفسير الشئ
تنبيه على معناه ، كأنه قال : تفسير رمية بالطرف : أى أنت مذنب^(١) .
قال فى الحواشى : قوله : " لكن إياك لا ألقى " وجهه أن يكون الأصل : لكنه إياك
لا ألقى على أن الضمير للشأن ، ثم حذفه من اللفظ^(٢) .
ولو قيل : إن الأصل : لكنى إياك ، ثم حذف اسم " لكن " وهو ضمير المتكلم
مع نون الوقاية ، كان متجها .

(١) التخمير ٢ ورقة ١٦٠ .

(٢) الحواشى / ٦٠ .

[أن]

(فصل) "وأما (أن) المفسرة ، فلا تأتي إلا بعد فعل في معنى القول ، كقولك :
 "ناديته أن قم" ، و "أمرته أن اقعد" ، و "كتبته إليه أن ارجع" .
 وكذلك فسر قوله تعالى : "وَأَنْطَلِقُ الْمَلَائِكَةُ مِنْ أَشْوَا" ، وقوله :
 "وَأَدِينَاهُ أَنْ يَأْبُرَ الْإِبْرَاهِيمُ"

قوله : (وأما "أن" المفسرة ، فلا تأتي إلا بعد فعل في معنى القول) .

قال "أبو سعيد" : "أن" إذا كانت بمعنى "أى" للعبارة والتفسير ، فهي محتاجة إلى ثلاثة شرائط :

أولها : أن يكون الفعل الذى يفسره ، أو يعبر عنه فيه معنى القول ، وليس بقول .
ثانيها : أن لا يتصل به شئ من صلة الفعل [الذى] ^(١) يفسره ، لأنه إذا اتصل به شئ منه ، صار من جملة ، ولم يكن تفسيرا له .

ثالثها : أن يكون ما قبلها كلاما تاما [لأنها وما بعدها جملة تفسر جملة قبلها] ومن أجل ذلك كان قوله تعالى : "وَأَخْرَجُوهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ" ^(٢) ، وقولهم : "آخر كلامه أن لا إله إلا الله" بمعنى : "أنه" .

ولم يصلح أن يكون بمعنى "أى" ؛ لأن قوله : "وأخرجوهم" مبتدأ لا خبر معه ، فهو غير تام .

وكذلك : "قولهم : آخر كلامه" . . . "مبتدأ ، لا خبر بعده ، فلا تكون "أن" بعدها مفسرة بمعنى "أى" ^(٤) .

إذا عرفت هذا ، فلغائل أن يقول : فى عبارة المصنف تساهل ؛ لإخلاله ببعض ما ذكرناه من الشروط .

والمذكور من الصور خمس :

الأولى : قولك : "ناديته أن قم" .

الشاهد فيه : أن قولك "ناديته" جملة فعلية تامة ، والفعل فيها بمعنى القول ، إلا

(١) زيادة من شرح السيرافى يستقيم بها الكلام .

(٢) ما بين الحاصرتين جاء مضطربا بالمخطوطة ، والتصويب من شرح السيرافى .

(٣) سورة يونس ، من الآية ١٠ / .

(٤) شرح السيرافى ٤ / ١٣٥ ، ١٣٦ .

.....

أن النادى به مجهول ، وليس فى اللفظ دلالة عليه ، وقوله : " أن قم " مفسر لذلك المجهول ورافع لإيهامه .

وانما قلنا : إِنَّ " أن " — ههنا — قد جاءت بعد فعل فى معنى القول ؛ لأن معنى " ناديته " : قلت له .

الثانية : قولك : " أمرته أن اتعد " .

الشاهد فيه : أن المأمور به مجهول ، وليس فى اللفظ ما يدل على تعيينه وخصوصه ، فـ " أن " قد جاءت بعد تمام الكلام ، ورفعت إيهام المأمورية ، وفسرتها بالأمر بالقمود ، والفعل فى الجملة المتقدمة فى معنى القول ؛ لأن الأمر قول مخصوص .

الثالثة : قوله : (وكتب إليه أن ارجع) .

والكلام فيه على نهج ما قبله .

الرابعة : قوله تعالى : " وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا " (١) .

قال فى " الكشاف " : الملا : أشراف قريش ، يريد : وَانْطَلَقُوا عَنْ مَجْلِسِ أَبِي طَالِبٍ يَعْصِدُ مَا بَيْنَهُمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْجَوَابِ الْعَتِيدِ ، فَاتَّيْنِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ : " امْشُوا ، وَاصْبِرُوا " فَلَا حِيلَةَ لَكُمْ فِي دَفْعِ أَمْرِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

وـ " أن " — ههنا — بمعنى " أى " ؛ لأن المنطلقين عن مجلس التناول لا بد لهم من أن يتكلموا ، ويتفاوضوا فيما جرى لهم ، فكان انطلاقهم متضمنا معنى القول .

ويجوز أن يراد بالانطلاق : الاندفاع فى القول ، وأنهم قالوا : امشوا ، أى : أكثروا واجتمعوا .

وقد قرئ فى الشواذ بإسقاط " أن " على إضمار القول .

وعن " ابن مسعود " : وانطلق الملا منهم يمشون (٢) .

قال فى " الغرائب " : التقدير : بأن امشوا ، أى : انطلقوا متكلمين ، فتكون " أن " هى التى تكون مع الفعل فى تأويل المصدر .

وعند الخليل محله جر ، وعند سيويه نصب (٣) .

- (١) سورة ص من الآية ٦١ : " وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهِتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ " .
- (٢) الكشاف ٥/ ١٣٣ ، ١٣٤ .
- (٣) غرائب التفسير للكرمانى ١٦٢/١ ، وعبارته : " أن امشوا ، (أن) هى المفسرة ، أى : امضوا من غير أن يلغظوا به ، بل الحال دلت عليه .

الخامسة : قوله تعالى : " نَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ • قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا " (١)
قال " أبو سعيد " : كأنه قال : " ناديناك قد صدقت الرؤيا " .
وأجاز " الخليل " أيضا أن يكون على " أَيْ " ؛ لأن " ناديناك " كلام [تام] ومعناه :
" قلنا يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا " (٢) .

فهذه الصور كلها مشتركة في أن الفعل في جميعها بمعنى القول ، وليس قولا .
فإن قلت : فإذا كان الفعل قولا ، نحو قوله تعالى :
" مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عِبُدُوا اللَّهَ " (٤) .
فهل يستقيم جعل " أَنْ " هي المفسرة ، أولا ؟
قلت : قال " عبد الجبار " : لا يجوز أن تكون " أَنْ " - ههنا - بمعنى " أَيْ " المفسرة ؛
لأن القول قد صرح به ، و " أَيْ " لا تكون مع التصريح بالقول .
وما ذكره مذهب أكثر النحويين (٥) .

= وقيل تقديره : بأن امشوا ، أَيْ : انطلقوا متكلمين بهذه الألفاظ ، فتكون (أَنْ)
هي التي تكون مع الفعل في تأويل المصدر .
وعند الخليل محله خفض ، وعند سيويه نصب .
وفي معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٩ يقول : " وقوله : " وانطلق الملائمة أن
امشوا " : انطلقوا بهذا القول ، ف " أَنْ " في موضع نصب لفقدها الخافض ، كأنك
قلت : انطلقوا مشيا ومضيا على دينكم .
وهي في قراءة عبد الله " وانطلق الملائمة يشون أن اصبروا على آلهتكم " ، ولو
لم تكن " أَنْ " لكان صوابا ، كما قال :
" والملائكة باسطوا أيديهم أخرجوا " ، ولم يقل : " أن أخرجوا " ؛ لأن النية مضمرة
فيها القول . . .

ونظر : الكتاب ٣ / ١٦٢ ، ١٦٣ والبحر المحيط ٣٨٥ / ٧ .

- (١) سورة الصافات ، من الآيتين / ١٠٤ ، ١٠٥ .
- (٢) زيادة من شرح السيرافي ، يستقيم بها الكلام .
- (٣) شرح الكتاب ١٣٦ / ٤ . ونظر : الكتاب ٣ / ١٦٣ .
- (٤) سورة المائدة ، من الآية / ١١٧ .
- (٥) لا أدري كيف يزعم الشارح أن قول " عبد الجبار " هو مذهب أكثر النحويين ،
مع أن أكثرهم قال بأن " أَنْ " في هذه الآية بمعنى " أَيْ " المفسرة ؛ لأنه حمل فعل
القول على معناه ؛ لأن معنى " ما قلت لهم إلا ما أمرتني به " :
ما أمرتهم إلا ما أمرتني به .

وقال صاحب الغرائب (١) والقيس (٢): يجوز أن تكون بمعنى "أى" المفسرة .

= وهذا ما ذهب إليه الخليل وسيبويه في الكتاب ١٦٢/٣ وابن الأنباري في البيان ٣١٠/١ وابن يعيش ١٤٢/٨ .

وقد صرح الشارح بأن صاحب الغرائب والقيس أجازا أن تكون - هنا - بمعنى "أى" المفسرة ، فكيف يزعم بأن ما قاله عبد الجبار هو مذهب أكثر النحويين !! غير هذا وذاك ، فقد أجاز ابن عصفور أن تكون "أن" مفسرة بعد صريح القول كما في هذه الآية . يقول ابن هشام في المغنى ٣٢/١ : "وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول ..."

وينظر : الهمع ١٨/٢ والتصريح ٢٣٢/٢ والتفسير الكبير للرازي ١٤٤/١٢ والكشاف ٥٦/٢ .

(١) غرائب التفسير ١٦٢/٠

(٢) ينظر : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٧٩٦/٣ : "وأما قوله : (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن أعبدوا الله " . " أن " بمعنى "أى" وهي تفسير "أمرتني" ؛ لأن في الأمر معنى "أى" ..."

وهذا الكتاب في حقيقة الأمر من تأليف القيس ، كما أشار إلى ذلك محقق الكتاب في المقدمة .

ومن أصناف الحرف : الحرفان المصدريان

(فصل) وهما : " مَا " و " أَنْ " في قولك : " أعجبنى ما صنعت " و " ما صنعت " ، أى : صنيعك ، وقال الله تعالى : " ضاقت عليكم الأرض بما رحبت " أى : برحبها ، وقد فسر به قوله تعالى : " وَالسَّمَاءُ وَمَا بَيْنَاهَا " .

وقال الشاعر :
يَسْرُ الْمَرْءُ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي
وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا
وتقول : " بلغنى أن جاء عمرو " ، و " أريد أن تفعل " ، و " إنه أهل أن يفعل " ، وقال الله تعالى : " فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ... " .

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : الحرفان المصدريان) .

التفسير : قوله : (وهما " مَا " و " أَنْ ") .

لقائل أن يقول : " أَنْ " المشددة المفتوحة أيضا من حروف المصدر ، فى نحو قولك : " أعجبنى أنك قائم " ، وقد أغفل المصنف ذكرها ههنا .

[ما]

والمذكور من أمثله أربعة :

الأول : قوله : " أعجبنى ما صنعت " و " ما صنعت " .

الشاهد فيه : أن " ما " دخلت على الفعل الماضى والمضارع ، وصارت معه بمعنى المصدر ، إلا أن دلالتها مع الفعل الماضى مخصوص بالمعنى الماضى ، ومع الفعل المضارع على معنى الحاضر والمستقبل .

قوله : (أى : صنيعك) بالياء بعد النون .

وقال " الجوهري " : المصدر : " صنيعك " من غير ياء (١) .

الثانى : قوله تعالى : " ... ضاقت عليكم (٢) الأرض بما رحبت ... " (٣) .

الشاهد فيه : أن " ما " دخلت على فعل ماض ، وهى معه بمعنى المصدر .

(١) الصحاح (صنع) ١٢٤٥/٣ : " الصَّنْعُ بالضم : مصدر قولك : صَنَعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفًا .

صَنَعَ بِهِ صَنِيعًا قَبِيحًا ، أى : فَعَلَ ... " .

(٢) فى المخطوطة [عليهم] وهو تحريف .

(٣) سورة التوبة ، من الآية ٢٥/ " ... ضاقت عليكم الأرض بما رحبت ثم وليتم مدبرين " .

قال في "الكشاف": الباء بمعنى "مع"، أى: مع رجبها، وحقيقته ملتبسة بـ رجبها،
والجار والمجرور في موضع الحال، كقولك: [دخلت] ^(١) عليه بثياب السفر، أى: ملتبسا
بها، لم أحلها، تعنى: مع ثياب السفر ^(٢).

والرَّحْبُ: السَّعَةُ، وَرَحْبَةُ الْمَسْجِدِ - بالتحريك - سَاحَتُهُ ^(٣).

الثالث: قوله تعالى: "وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا" ^(٤)، المعنى: ونائها، أو مناء الله إياها.
وقول المصنف: (وقد فسر به) إشارة إلى أنها قد فسرت بغير المصدر، والأمر، كما
أشار إليه، فإن منهم من فسرهما - ههنا - "مَنْ" الموصولة، والتقدير: "ومن بناها"
الرابع: قول الشاعر:

[٦٢] يَسُرُّ الْمَرْءُ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي . . . وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا ^(٦)

الشاهد فيه: أن قوله: "ما ذهب" بمعنى "ذهاب"، وهو مصدر، وفاعل "يسر".
و"المَرْءُ": منصوب بأنه المفعول به.

قال أبو محمد: / الرواية "يسر" بفتح الياء على البناء للفاعل، ويجوز أن يقال: ^(٧)
"يسر" بضم الياء على البناء للمفعول، وحينئذ يكون "المَرْءُ" مرفوعاً بأنه [نائب] فاعل
"يسر"، وتكون "ما" للمدة على هذا التأويل، وحلها نصب على الظرفية ^(٨).

[أن]

قوله: (وتقول: "بلغني أن جاء عمرو") .

اعلم أنه لما ذكر - أول الباب - أن حرف "أن" الفسر لا يأتي إلا بعد فعل،

(١) زيادة من الكشاف يستقيم بها الكلام.

(٢) الكشاف ١٨٨/٢.

(٣) الصحاح (رحب) ١٣٤/١، ١٣٥.

(٤) سورة الشمس ٥٥/.

(٥) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٢٣٢/٢: "فأما من جعلها على الموصولة،
فذلك بتأويل جعل "ما" لمن يعقل، فيكون إذن الضمير راجعاً لها، فتعني
للموصولة . . ."

(٦) بيت من الهاجر، لم أعثر له على قائل، وهو من شواهد:

الإيضاح ٢٣٣/٢ وابن يعيش ٩٢/١، ٨ / ١٤٢ والجنى الداني ٣٣١ / والبحر
المحيط ١١٨/٥ والهمع ٨١/١ والتصريح ٢٦٨/١ والدرر ٥٤/١.

(٧) زيادة يستقيم بها الإعراب.

(٨) التخدير ٢ ورقة ١٦١.

قال - ههنا - : والفعل الذى يقع بعدها قد يكون ماضيا ، وقد يكون مضارعا ، وأورد من صور ذلك أربعة :

الأولى : قوله : " بلغنى أن جاء عمرو " .

الشاهد فيه : أن " جاء " فعل ماض ، وقد وقع بعد " أن " المفسرة ، كما تراء ، و " أن " مع " جاء " بمنزلة المصدر ، وهى مع الماضى دالة على معنى الماضى ، وموضع " أن " مع الفعل رفع بأنه فاعل " بلغنى " .

الثانية : قوله : " أريد أن تفعل " .

الشاهد فيه : أن ما بعد " أن " فعل مضارع ، وهى مع الفعل المضارع فى تأويل مصدر يدل على معنى الاستقبال ؛ لأنه لم يقصد إلا فعلا لم يقع بعد ، وأنت تلتبس منه بإيجاده فى زمان مستقبل . قاله : " عبد القاهر " (١) .

و " أن " مع الفعل المضارع فى محل نصب بأنه مفعول " أريد " ، وفاعله : مستتر .

الثالثة : قولك : " إنه أهل أن يفعل " .

قال " عبد القاهر " فى شرح المائة (٢) : " إنه أهل أن يفعل " بالتثنية ، أى : أهل لذلك .

وإن شئت أضفت بمعنى : أهل ذلك .

ونحو : " أنيته مخافة " ، أو " مخافة أن يفعل " ، فإن نوت كان " أن " مع " يفعل " فى موضع نصب ، وإن أضفت كان فى موضع جر (٣) .

الرابعة : قوله : " فما كان جواب قومه إلا أن قالوا .. " (٤) .

الشاهد فيه : أن " قالوا " فعل ماض ، وقد وقع بعد " أن " وهما فى تأويل المصدر . فان قلت : هل بين ذكر المصدر بصيغته ، وبين " أن " مع الفعل فرق فى

المعنى ؟

(١) ينظر : التخمير ٢ ورقة ١٦٢ .

(٢) بيد وأن عبد القاهر شرح كتابه " العوامل المائة " بيد أنى لم أشر على هذا الشرح .

(٣) ينظر : التخمير ٢ ورقة ١٦٢ .

(٤) سورة النمل ، من الآية ٥٦ / " فما كان جواب قومه إلا أن قالوا أخرجوا آل لوط من قريبتكم إنهم أناس يتطهرون " .

.....

قلت : ذكروا في ذلك ثلاثة فروق :

أولها : أن المصدر لا يدل على الفاعل ، ولا على المفعول في نحو قولك : " أعجبنى

ضرب زيد " ، بل ما أضيف إليه مجهول .

ولا كذلك إذا قلت : " أعجبنى أن ضرب زيد " على بناء الفعل للفاعل ، أو قلت :

" أعجبنى أن ضرب زيد " على البناء للمفعول .

وثانيها : أن ذكر المصدر لا يدل على زمان بعينه ، وذكر " أن " يدل على أن الفعل

وقع من فاعله فيما مضى ، أو يقع فيما يأتي .

وثالثها : أن حرف " أن " مع الفعل نازل منزلة الاسم المضمَر ، وهو أعرف المعارف ،

بخلاف المصدر .

وانما قلنا : إنه نازل منزلة الاسم المضمَر ؛ لأنه يمتنع وصفه ، كما يمتنع وصف

الأسما المضمرة .

ولهذا قال " أبو علي " في قوله تعالى : " ليس البر " (١) نصب " البر " ،

وجعل " أن تولوا وجوهكم " اسم " ليس " ، لأنه أعرف من " البر " (٢) .

ولذلك أجمع القراء الثمانية (٣) ، على النصب في قوله تعالى :

" وما كان جواب قومه إلا أن قالوا " (٤) ، لما ذكرناه .

وقرأ " الحسن " (٥) و " الأعمش " (٦) شاذاً : " فما كان جواب قومه " بالرفع على

أنه اسم كان ، وجعل قوله : " إلا أن قالوا " هو الخبر (٧) .

(١) سورة البقرة من الآية ١٧٧ : " ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ،

ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين " . ينظر : الكشف للقيسي ٢٨ / ١ والمهذب في القراءات العشر ٨١ / ١ وإبراز المعانى /

٣٥٥ ينظر : البحر المحيط ٤ / ٣٣٤ .

(٢) سورة الأعراف من الآية ٨٢ : " وما كان جواب قومه إلا أن قالوا أخرجهم من قريبتكم ،

إنهم أناس يتطهرون " . ينظر : المصدر . هو : الحسن بن أبي الحسن يسار السيد الإمام أبو سعيد البصري .

وقد سبقت ترجمته .

(٣) هو : سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الأسدي الكاهلي الكوفي ، ولد سنة ٦٠ هـ

وتوفي سنة ١٤٨ هـ . ينظر : طبقات القراء ٣١٥ / ١ وتذكرة الحفاظ ١٥٤ / ١ .

(٤) ينظر : البحر المحيط ٤ / ٣٣٤ .

[بعض العرب يرفع المضارع بعد "أن" المصدرية]

(فصل) "بعض العرب يرفع الفعل بعد "أن" تشبيها بـ "ما"، قال الشاعر (١):
 أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا ۞ رَضِيَ السَّلَامُ وَأَنْ لَا تَشْعُرَا أَحَدًا
 وعن "مجاهد": "أن يتم الرضاعة" بالرفع ۞ ۞

قوله: (بعض العرب يرفع الفعل بعد "أن" تشبيها بـ "ما")

قال في "الحواشي": "يسري بـ "ما" المصدرية (٢).
 (٣) قالوا: وهذه لغة شاذة قليلة، كما شد قوله: "كَمَا تَكُونُوا يُولَى عَلَيْكُمْ" محذوفا منه
 النون (٤).

واحتج النصف على استعمال هذه اللغة بوجهين:

الأولى: قول الشاعر:

[٦٣]
 يَا صَاحِبِي قَدَتْ نَفْسِي نَفْسُكُمْ ۞ وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَاقِيْتُمَا رَشِيدًا
 أَنْ تَحْمِلَا حَاجَةً لِي خَفَّ حَمْلُهَا ۞ وَتَصْنَعَا نِعْمَةً عِنْدِي بِهَا وَيَدَا
 أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا ۞ رَضِيَ السَّلَامُ وَأَنْ لَا تَشْعُرَا أَحَدًا (٥)
 الشاهد فيه: أن حرف "أن" بالفتح بمنزلة "ما" ولهذا كان الفعل المضارع "وهو
 "تَقْرَأَ" مرفوعا، وعلامة رفعه ثبات النون، كما عرفته (٦).

قوله: "أن تحملا" في موضع نصب بفعل مضمّر، دل عليه ما مضى من الدعاء والنداء،

- (١) [الشاعر] ثبت في المفصل المطبوع / ٣١٤ وليس في ابن يعيش ١٤٣/٨.
- (٢) لم أشر عليه في الحواشي.
- (٣) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب ٢٧٣/٢.
- (٤) حديث أورده ابن الحاجب في الإيضاح ٢٤٣/٢ قائلا: "فأما تشبيه "ما" بـ "أن" في العمل فأبعد، وعليه حمل ما يروى: "كَمَا تَكُونُوا يُولَى عَلَيْكُمْ" فجاء "تَكُونُوا" محذوفا منه والوجه إثباته".
- (٥) وينظر الحديث في: كشف الخفاء ومزيل الإلباس للشيخ اسماعيل العجلوني ١٨٤/٢ (ط مكتبة التراث الإسلامي - حلب) والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة لـ: محمد بن علي الشوكاني - تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (ط أولى - مطبعة السنة المحمدية - القاهرة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م).
- (٥) من البسيط، ولم أشر على قائله، وهو من شواهد: مجالس شعلب ٣٢٢/١ وروايته (وأن لاتخبرا أحد) والمنصف ٢٧٨/١ برواية (وأن لاتعلما).
- (٦) والإنصاف ٥٦٣/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٢٣٣/٢ وابن يعيش ٥١٥/٧ ١٤٣/٨ والمغني ٣٠/١، ٦٩٧/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٩/١ والأشعري ٢٨٧/٣، والمعني ٣٨٠/٤ والخزانة ٥٥٩/٣ والتصريح ٢٣٢/٢. يقول ابن هشام في المغني ٣٠/١ "وزعم الكوفيون أن (أن) هذه هي المخففة من

وتقديره : " أسألكما " .
الثانية : قراءة " مجاهد " (١) . . . لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ . . . (٢) برفع الميم ، تنزيلا
لـ " أن " منزلة " ما " .

وقيل : إنما رفع الميم ؛ لأنه قد رُفِعَ " أن " من اللفظ .
قال في " الكشف " : إنما رفع " يتم " تشبيها لـ " أن " بـ " ما " لتأخيهما في التأويل . (٣)
وقرأ " الجارود " (٤) (الرِّضَاعَةَ) بكسر الراء ، وهى لغة ، وإن كان المشهور كسر
ماليس فيه التاء .

وقرأ " ابن عباس " (٥) : أَنْ يَكْمَلَ الرِّضَاعَةَ .
وقرأ " أبو عبيد " : " أَنْ تَتِمَّ الرِّضَاعَةُ " بتاءين ، ورفع " الرضاعة " بأنه فاعل (٦) .
فإن قلت : قد ذكرت - فيما تقدم - أن " ما " قد تكون اسما وقد تكون حرفا ،
فسرت كل واحد منهما فى موضعه ، وهذا مدلوله وسماه ، فما وجه حصرها ؟
قلت : إنها تأتى على عشرة أوجه ، منها ستة أسماء ، ومنها أربعة حروف :

أما الأسماء :

فأولها : " ما " الاستفهامية ، كقولك لمن تستخير منه : " ما عندك ؟ " .
وثانيها : " ما " الخبرية ، كقولك مخبرا عن نفسك : " رأيت ما عندك " ، و " ما " هذه
اسم موصول بمعنى " الذى " ، ويستقيم دخول كاف التشبيه عليها ، تقول :
" افعل هذا كما فعلت " .

==
الثقيلة ، شذ اتصالها بالفعل .
والصواب قول البصريين : إنها (أن) الناصبة أهملت حملا على (ما) اختصها المصدرية
لكن ابن جني فى النصف ٢٢٨/١ ، ٢٢٩ يقول : " . . . سألت أبا على عن ثبات
النون فوجد أن " بعد " أن " ؟
فقال : مخففة من الثقيلة ، وأولها الفعل بلا فصل للضرورة ، فهذا من
الشاذ عن القياس والاستعمال جميعا ، إلا أن الاستعمال إذا ورد بشئ أخذ به
وترك القياس ، لأن السماع يبطل القياس . . .
(١) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي ، أحد الأعلام من التابعين والأئمة المفسرين .
ينظر : طبقات القراء ٤١/١ .
(٢) سورة البقرة ، من الآية ٢٣٣ " وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ
أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ " . . .
(٣) الكشف ١٣٥/١ .
(٤) هو : الجارود بن المعلى العبدى له صحة ، استشهد سنة ٢١١ هـ .
(٥) ينظر : تقريب التهذيب لابن حجر العسقلانى ١٢٤/١ والجرح والتعديس
لعبد الرحمن للسن الفندرك التميمى الحنظلى الرازى ٢٥/٢ (ط الأولى - دائرة المعارف
العثمانية - حيدرآباد الدكن - الهند ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م) .
(٦) هو : عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم أبو العباس الهاشمى متوفى سنة ٦٨ هـ
ينظر : طبقات القراء لابن الجزرى ٤٢٥/١ وتذكرة الحفاظ للذهبي ٤٠/١ وصفة الصفة
٧٤٦/١ والأعلام ٢٢٨/٤ .

(٦) تنظر القراءات السابقة فى البحر المحيط ٢١٢/٢ حيث يقول أبو حيان :

ثالثها : " ما " الجزائية ، نحو قولك : " ما يفعل أفعَل " ، والمعنى : كل شيء يفعلهُ
أفعل مثله .

رابعها : " ما " التعجبية ، نحو قولهم : " ما أحسن زيدا ! ! " وقد سبق تفسير معناها
في قسم الأفعال (١) .

خامسها : التي تكون بمعنى نكرة موصوفة ، كقوله تعالى : " .. هَذَا مَالِدٌ عَتِيدٌ " (٢) ،
ومعناه : هذا شيء " لدى عتيد " .

سادسها : " ما " التي هي نكرة غير موصولة ، ولا موصوفة ، كقوله تعالى :
" .. فَنِعَمًا هِيَ " (٣) ، والمعنى : نعم شيئًا هي ، وقد ذكرناه فيما تقدم .
و " ما " في هذه الأوجه الستة اسم .

وأما الأربعة التي هي حروف :

- الأولى : " ما " النافية ، كقولك : " ما زيد قائمًا " و " ما فعلت كذا " .
والثانية : " ما " المصدرية ، كقولك : " بلغني ما فعلت " ، أي : فعلك .
الثالثة : " ما " الكافة ، كقوله : " إنما زيد منطلق " .
الرابعة : " ما " الزائدة ، كقوله تعالى : " فَبِمَا رَحْمَةٍ " (٤) ، أي : فبرحمة .

- = " قرأ الجمهور (أن يتم الرضاعة) بالياء ، من (أتم) وصب (الرضاعة) .
قرأ مجاهد والحسن وحמיד وابن محيصن وأبو رجاء (تتم) ، من (تم) ورفع الرضاعة .
وقرأ أبو حنيفة ، وابن أبي عيطة والجارود بن أبي سيرة كذلك ، إلا أنهم كسروا الراء
من (الرضاعة) وهي لغة كالحضارة ، والحضارة .
والبصريون يقرأون بفتح الراء مع الهاء ، ويكسروها دون الهاء .
والكوفيون يعكسون ذلك .
وروي مجاهد أنه قرأ (الرضعة) على وزن القصعة .
وروي عن ابن عباس أن قرأ (أن يكمل الرضاعة) بضم الياء .
وقرئ (أن يتم) برفع الميم ، ونسبها النحويون إلى مجاهد .
وينظر : الكشف ١٣٥/١ ومعاني القرآن للفرأ ١٤٩/١ ومعاني القرآن للأخفش ١٧٦/١ .
- (١) عرائس المحصل ، المجلد الثالث / ٣٦٣ (رسالة) .
(٢) سورة " ق " ، من الآية / ٢٣ " قَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَالِدٌ عَتِيدٌ " .
(٣) سورة البقرة ، من الآية / ٢٧١ " إِنِّي بَدَّلْتُكَ الصَّدَقَاتِ فَنِعَمًا هِيَ ، وَإِنْ تَخَفُوهَا
وَوُتِّئَهَا الْفُقَرَاءُ ، فَهِيَ خَيْرٌ لَّكُمْ ، وَيَكْفُرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ " .
(٤) سورة آل عمران ، من الآية / ١٥٩ " فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ " .

من أصناف الحرف : حروف التحضيض

(فصل) "وهى : (لولا ، ولو ما ، وهلا ، وألا) ، تقول : "لولا فعلت كذا" ، ولو ما ضربت زيدا" ، و "هلا مررت به" ، و "ألا قتت" ، تريد : استبطاءه وحته على الفعل ، ولا تدخل إلا على فعل ماض ، أو مستقبل ، قال الله تعالى : "لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ" ، وقال : "لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ" ، وقال : "فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا" .

وإن وقع بعدها اسم منصوب ، أو مرفوع ، كان بإضمار رافع ، أو ناصب ، كقولك لمن ضرب قوما : "لولا زيدا" ، أى : لولا ضربته .
قال "سيويه" : وتقول : "لولا خيرا من ذلك" و "هلا خيرا من ذلك" ، أى : هلا تفعل خيرا من ذلك (١) .

قال : ويجوز رفعه على معنى : هلا كان منك خير من ذلك .

قال جرير :

تَعُدُّ وَنَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ .. بَنَى ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَيْ الْمَقْنَعَا

المتن : قوله : (من أصناف الحرف : حروف التحضيض) .

التفسير : وصدره يبحثين :

الأول : أن التحضيض - بالحاء المهملة ، والضاد المعجمة - عبارة عن الحث على الأمر ، تقول : حضه على القتال ، أى : حثه عليه (٢) .

وحروف التحضيض أربعة : (لولا ، ولو ما ، وهلا ، وألا) ، وللنحويين فى معناها أربعة أقوال :

أولا : قاله "سيويه" : إن معناها واحد ، وهو التحضيض (٣) .

وثانيها : قاله "الفراء" : معناها لوم على ما كان ، وحث على ما يكون (٤) .

(١) [من ذلك] زيادة فى المفصل المطبوع / ٣١٦ .

(٢) الصحاح (حضض) ١٠٧١/٣ .

(٣) الكتاب ١١٥/٣ " .. ومثل ذلك (هَلَا ، وَلَوْلَا ، وَأَلَا) الزمهن (لا) وجعلوا كل واحدة مع (لا) بمنزلة حرف واحد ، وأخلصوهن للفعل ، حيث دخل فيهن معنى التحضيض " .

وينظر : التخمير ٢ ورقة ١٦٣ .

(٤) التخمير ٢ ورقة ١٦٣ .

.....

والشها : نقله " أبو محمد " : أن معناها التحضيض ، أو التأنيب ^(١) /
وذلك قولك في التحضيض : " لولا تزروني " ، وفي التأنيب : " لولا زرتني " ، أي :
لم تزرنى .

ورابعها : قاله " عبد المجيد " : إن معناها : الأمر ، إذا وقع بعدها المضارع .
فإن وقع بعدها الماضي ، كان معناه : التوبيخ على ترك ذلك .
فإذا قلت : " هلا تقرأ العلم " فأنت حاض ، وأمر له بقراءة العلم .
وإذا قلت : " هلا أكرمت الأدباء " فأنت مومخ له على ترك إكرامهم ^(٢) .

قال " أبو سعيد " : إنما سماها النحويون : حرف التحضيض ، لأن الإنسان ربما فرط في
الشيء ، أو غلب الرأي عنه فيه ، فيقال له : " هلا فعلت كذا " ، و " لولا فعلت كذا " ،
و " ألا فعلت كذا " ، و " لو ما فعلت كذا " ^(٣) .

البحث الثاني : قال " أبو الحسن الوراق " : " لولا " وإنما هي " لو " جعلتا شيئاً واحداً ^(٤) .
وقال " الجوهري " : " هلا " بالتشديد ، أصلها " لا " بنيت مع " هل " فصار فيها
معنى التحضيض كما بنوا " لولا " و " ألا " وجعلوا كل واحدة مع " لا " بمنزلة حرف واحد ،
وأخلصوهن للفعل ، حيث دخل فيهن معنى التحضيض ^(٥) .

قال " صاحب التفضلة " : " لولا " التي بمعنى " هلا " كلاهما حرف تحضيض ،
فإن " لو " في هذا المعنى حرف يستفهم به بمعنى ألف الاستفهام .
فإذا قال القائل : " لولا جئتني " و " هلا زرتني " فمعناها : " ألا جئتني " ،
و " ألا زرتني " ، والمراد : " لم لم تجئتني ؟ " ، و " لم لم تزرنى ؟ " .

(١) التخمير ٢ ورقة ١٦٣ .

(٢) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٢/٢٣٤ : " هذه الحروف معناها : الأمر ، إذا
وقع بعدها المضارع ، والتوبيخ إذا وقع بعدها الماضي ، فإذا قلت : " هلا تضرب
زيداً " ، و " هلا تسلم " فأنت حاض على ما وقع بعدها ، طالب له .
وإذا قلت : " هلا ضربت زيدا " فأنت مومخ له على ترك ذلك ... " .

وينظر : ابن يعيش ٨/١٤٤ والرضى ٢/٣٨٧ .

(٣) شرح الكتاب ١/٥٠٤ ، ٢/٢٢٦ .

(٤) ينظر : معاني الحروف للرباعي ١٢٣ تحقيق : د . عبد الفتاح اسماعيل شلبسى
(ط دار نهضة مصر للطبع والنشر) وابن يعيش ٨/١٤٤ والجنى الداني ٧/٥٤٧ .

(٥) الصحاح (هلا) ٦ / ٢٥٦١ .

وكان ينبغي لك أن تجتني ، وأن تسزوني ، وكل ذلك تحضيض على المجى ،
والزيارة في المعنى (١) .

ويجوز أن تكون " لا " في " لولا " لغوا ، ومعطلا من المعنى ، والمستعمل " لو " ،
فإذا قلت : " لولا جئتني فأعطيك " ، فكانك أردت : " لو جئتني فأعطيك " ، والمعنى :
" جئتني فأعطيك " .

وكذلك - أيضا - يجوز أن تكون " لو " ملغاة ومعطلة ، والمستعمل " لا " ، كقوله
تعالى : " فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ ... " (٢) .

والمذكور من الصور أربع :

الأولى : قولك : " لولا فعلت كذا " .

الشاهد فيه : أن " لولا " - ههنا - بمعنى " هلا " ، ويمتنع دخولها على الاسم ،
وانما تدخل على فعل ماض ، أو مضارع ، لكن ذلك الفعل قد يكون ظاهرا ، وقد يكون مضمرا
بعدها ، كما ستعرفه .

فإن لم تكن بمعنى " هلا " ، لم تكن من حروف التحضيض ، ودخلت على الاسم ،
وكان مرفوعا بالابتداء ، وكانت دالة على امتناع الثاني من أجل وجود الأول ، كما سنبينه
فيما بعد .

ولقائل أن يقول : إن " لولا " فيما ذكره المصنف دخلت على فعل ماض ، وقد
عرفت أنها إذا دخلت على فعل ماض ، كان معناها التوبيخ ، ولم تكن للتحضيض
عند قوم ، فلو قال المصنف : (تقول : " لولا تفعل ") كان أجدر ؛ لأنها إذا دخلت
على الفعل المضارع ، كانت للتحضيض بالاتفاق .

الثانية : قولك : " لو ما ضربت زيدا " ، والكلام فيها على نهج ما قبلها (٣) .

- (١) ينظر : ابن يعيش ١٤٤/٨ والري ٣٨٧/٢ .
- (٢) سورة يونس ، من الآية ٩٨/ " فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ ، فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ
يُؤْسِرُونَ لِمَا آَمَنُوا كُشِفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَسَتْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ " .
- (٣) يقول الرماني في معاني الحروف / ١٢٤ : " وهي من الحروف الهوامل ، ومعناها
التحضيض ، وهي مركبة من (لو) و (ما) ، تقول : " لو ما أكرمت زيدا " ، و " لو
ما أحسنت إلى عمرو " ، وقال الله تعالى : " لَوْ مَا تَاتَيْنَا بِالْمَلَائِكَةِ " بمعنى
(هلا) ، ولا يليها إلا الفعل مظهرا ، أو مضمرا على ما تقدم في (لولا) ... " .

قال "صاحب التفصلة" : "ما" عوض من "لا" ، والمعنى : "لولا" (١) .

الثالثة : قولك : "هلا مررت به" .

قال "عبد المجيد" ، ونقله - أيضا - صاحب التفصلة : إنه وضع "هل" موضع "لو" في قولك : "لولا" (٢) .

بيان ذلك أن "هل" متضمنة ألف الاستفهام ، لأن أصل "هل عندك زيد؟" : "أهل عندك زيد؟" .

وانما حذفنا اختصارا ، أو استغنا عنها بـ "هل" ، ليعلم المخاطب بالمعنى ، فبقى "هل" ثم ضمت إلى "لا" ، وجعلنا بمنزلة حرف واحد ، وهى فى معنى "لولا" التى للتخفيف .

الرابعة : قوله : "ألا قمت" وهى "لا" ضمت إليها "أن" ثم قلبت النون لاما ، ثم أدغمت فى لام "لا" (٣) . وحكمها حكم ما قبلها .

وقد اقتصر المصنف على ذكر دخولها على الماضى ، وأغفل ذكر دخولها على الفعل المضارع ههنا .

قوله : (تريد : استبطاء ، وحته على الفعل) .

اعلم أن "استبطاء" بالهمزة و "الحث" مصدران ، وقد عطف المصنف أحدهما على الآخر ، والمعنى : أنك تريد بما قلته الدلالة على أنك قد استبطأت المخاطب فى الفعل ، والدلالة على حثك إياه ، وتكون الهمزة فى قوله : "استبطاء" للوجدان على صفة ، كقولك : أحمدته ، أى : وجدته بصفة الحمد .

ثم بعد تمام التمثيل بما ذكره من الصور ، أردفها بمسألتين :

المسألة الأولى : أن كل واحد من هذه الحروف الأربعة ، إذا كان للتخفيف ،

امتنع دخولها على الاسم ، ولا تدخل إلا على فعل ماض ، أو مستقبل .

وعلة ذلك أن التخفيف والتوخيخ إنما يتعلق بالأفعال ، لا بالأسماء .

وكذلك - أيضا - جميع الأحكام الشرعية إنما تتعلق بالأفعال .

(١) ينظر : الجنى الدانى / ٥٤٨ .

(٢) ينظر : معانى الحروف للرماني / ١٣٢ .

(٣) ينظر : الجنى الدانى / ٤٧٣ .

وقول الفقهاء : الزكاة واجبة ، والخمر محرمة ، استعارة ، وتجوز ، فإن الزكاة ليست واجبة ، وإنما الواجب فعلها ، وكذلك الخمر ليست محرمة ، وإنما المحرم شربها .
وقد استشهد المصنف على دعواه بآيتين :

الأولى : قوله تعالى : " لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَأَكَةِ ... " (١) .
الشاهد فيه : أن " لو " دخلت على فعل مستقبل ، ومعناها : التحضيض على إتيانها بالملائكة .

الثانية : قوله تعالى : " فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ . وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ [تَنْظُرُونَ] . وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ . فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ . تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ " قال في " الكشاف " : ترتيب الآية : فلولا ترجعونها إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مدنيين . و " فلولا " الثانية مكررة للتوكيد ، والضمير في " ترجعونها " للنفس ، وهى : الروح ، وفى " أقرب إليه " للمحتضر ...
قوله : " غير مدنيين " أى : غير مريمين ، من قولهم : دان السلطان الرعية : إذا ساسهم (٢) .

ونقل " عبد الجبار " وجهين آخرين :
أحدهما : أن قوله : " ترجعونها " جواب " لولا " الأولى ، وأغنى ذلك عن جواب الثانية (٣) .
والثانى : عكس ذلك .

- (١) سورة الحجر ، من الآية ٧ / : لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَأَكَةِ إِنْ كُنْتُمْ مِنَ الصَّادِقِينَ .
- (٢) سقط من المخطوطة .
- (٣) سورة الواقعة ، آية ٨٣ / ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ .
- (٤) الكشاف ٧٩ / ٨٠ .
- (٥) التفسير الكبير للرازى ٢٩ / ٢٠١ : " وأكثر المفسرين على أن (لولا) فى المبرة الثانية مكررة ، وهى بعينها التى فى قوله تعالى : " فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ " ، ولها جواب واحد ، وتقديره على ما قاله الزمخشري : فلولا ترجعونها إذا بلغت الحلقوم ، أى : إن كنتم غير مدنيين .
وقال بعضهم : هو كقوله تعالى : " فَأَمَّا يَأْتِيَنَّكَ مِنْ هُدًى ، فَمِنْ تَبَعٍ هُدًى ، فَمِنْ خَوْفٍ عَلَيْهِمْ " : حيث جعل " فلا خوف " جزاء شرطيين .
والظاهر خلاف ما قالوا ، وهو أن يقال : جواب (لولا) فى قوله : " فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ " .

والشاهد في الآية : أن " لولا " دخل على فعل مستقبل ، وهو : " ترجعونها " .
فإن قلت : إن المصنف ادعى دخولها على الماضي والمستقبل ، والآيتان اللتان ذكرهما إنما دخلت " لولا " فيهما على الفعل المستقبل ، ولم يذكر لدخول " لولا " على الفعل الماضي مثالا .

قلت : إنه في الصور الأربعة المتقدمة ، اقتصر على تمثيل دخولها على الفعل الماضي ، ولم يذكر ثمة دخولها على المستقبل ، فاقصر - ههنا - على ذكر دخولها على المستقبل ، واستغنى بتمثيل / دخول " لولا " على الماضي ثمة عن ذكره ههنا . ٣٢٩/ب
المسألة الثانية : أنه إذا وقع بعد " لولا " أو غيرها من حروف التحضيض اسم ، وجب اعتقاد إضمار فعل بعد " لولا " ، ويكون الاسم معمول ذلك الفعل المضمَر .
فإن كان الاسم منصوبا ، كان بإضمار فعل ناصب له ، وإن كان الاسم مرفوعا ، كان بإضمار فعل رافع له .

وقد أورد المصنف من صور وقوع الاسم بعد " لولا " أربعا :

الأولى : قولك لمن ضرب قوما : " لولا زيدا " .

الشاهد فيه : أن " لولا " هذه للتحضيض ، وقد وقع بعدها الاسم ، وهو : " زيد " .
وإنما استقام ذلك ؛ لأن بعد " لولا " فعل مضمَر ناصب " زيد " ؛ لأن التقدير : " لولا ضربت زيدا " .

وحينئذ يكون حرف التحضيض داخلا على الفعل المضمَر ، لا على الاسم .

الثانية : قولهم : " لولا خيرا من ذلك " .

الشاهد فيه : أن " لولا " دخل على الاسم ، والفعل مضمَر ، والمعنى : لولا يفعل خيرا من ذلك ، فيكون [خيرا] منصوبا بالفعل المستقبل الذي هو " يفعل " .
الثالثة : قولهم : " هلا خيرا من ذلك " .

الشاهد فيه : أن " خيرا " منصوب بالفعل المضارع الذي هو " يفعل " كما سبق .
وليس تقدير الفعل المضمَر ماضيا ، أو مضارعا أمرا لازما ، بل يجوز لك إضمار أي الفعلين أردت .

الحلوم ، هو ما يدل عليه ما سبق ، يعني :

تكذبون مدة حياتكم جاعلين التكذيب رزقكم ومعاشكم ، فلولا تكذبون وقت النزاع وأنتم في ذلك الوقت تعلمون الأمور وتُشاهدونها .

وأما (لولا) في المرة الثانية : فجوابها (ترجعونها) . . .

وينظر : معاني القرآن للفراء ١٣٠/٣ .

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

وكذلك لا يتعين أن يكون الفعل المضمَر بعد حرف التحضيض ناصباً للاسم ، بل كما يجوز إضمار الفعل الناصب ، يجوز - أيضاً - إضمار الفعل الرفع ، فتقول لمن ضرب أقواماً : "لولا زيد" بالرفع ، أى : لولا ضرب زيد .

وتقول : "لولا خير منك" بالرفع على تأويل : لولا كان منك خير من ذلك . .
وحيث أن يكون "خير" مرفوع بأنه اسم "كان" .
وما ذكرناه شرح كلام "سيويه" (١) فاعتبر .

الرابعة : قول جرير :

[٦٤] تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ . . . بَنَى ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمَى الْمُقْتَمَا

الشاهد فيه : أن "لولا" دخل على اسم منصوب ، وناصبه فعل مضارع مضمَر ، والتقدير : لولا تعدون عقر الكمى ، أو لولا تعقرون ، هكذا قدره "عبد القاهر" (٢) .

وقال في "الحواشي" : أى : لولا تعدون عقر الكماء (٤) .

قال "الجوهري" : تقول : حَسِبْتُ أَحْسَبَهُ بِالضَّمِّ : إِذَا عَدَدْتَهُ (٥) .

والمراد من قوله "تعدون" : تحسبون ، بالضم على معنى العد ، من العدد .

وتقول : عقرت البعير ، أو الفرس بالسيف فانهقر : إذا ضربت به قوائمه ، فهو عقير (٦) .

والناب : المسنة من النوق ، والجمع : النيب ، وهو "فعل" مثل : أَسَدٌ

وَأَسَدٌ ، وإنما كسروا النون ؛ لتعلم الياء .

والتصغير : "نَيْبٌ" .

(١) الكتاب ١١٥/٣ .

(٢) بيت من الطويل (شرح الديوان ٤١٠/) وروايته :

تعدون عقر النيب أفضل سميككم . . . بنى ضوطرى هلا الكمى المقتما

وهو من شواهد : الكامل ٢٧٨/١ والخصائص ٤٥/٢ وأمالى الشجرى ٢٧٩/١ ، ٥٣٤

٢١٠/٢ والصاح (ضطر) ٢٢١/٢ والاضاح ٢٣٥/٢ وابن يعيش ٣٨/٢ ، ١٠٢ ، ٤٥/٨

والغفنى ٢٧٤/١ واللسان (ضطر) ٢٥٨٦/٤ والخزانة ٤٦١/١ ، ٤٩٨ / ٤ ،

الضوطرى : الحمقى ، ويقال للقوم إذا كانوا لا يفنون غنا : بنى ضوطرى .

وهذا بيت قاله جرير يخاطب الفرزدق حين اقترب بعقر أبيه غالب فى معافاة سحيم بن

شبل الرياحى مائة ناقة . اللسان (ضطر) ٢٥٨٦/٤ .

(٣) المقتصد ١٨٢/١ والتخثير ٢ ورقة ١٦٣ .

(٤) لم أعثر عليه فى الحواشى .

(٥) الصاح (حسب) ١٠٩/١ .

(٦) السابق (عقر) ٧٥٤/٢ .

يقال : سميت بذلك لطول نابها ، فهو كالصفة ، فلذلك لم تلحقه الهاء ؛ لأن الهاء لا تلحق تصغير الصفات .
 تقول منه : نَبَيْتِ الناقة ، أى : صارت هرمة ، ولا يقال للجمل : ناب (١) .
 وقال " سيويه " : من العرب من يقول فى تصغير " ناب " : نَوَيْبٌ ، فيجس بالواو ؛ لأن هذه الألف يكثر انقلابها من الواوات (٢) .
 قال " ابن السراج " : هذا غلط منه (٣) .
 والضَّوْطَرُ : الرجل الضخم الذى لا غناءَ عنده ، وكذلك : الضَّيْطَرُ ، والضَّوْطَرَى (٤) .
 وقال " الحضرمي " : الضَّوْطَرَى : المرأة الحقة (٥) .
 وقيل : ضَوْطَرَى : علم للامة (٦) .
 وتقول : انكى فلان ، أى : استخفى وتغطى .
 والكى : الشجاع المنكى فى سلاحه ؛ لأنه كَمَى نَفْسَهُ ، أى : سترها بالدرع والبيضة (٧) .
 وتقول : رجل مُقْتَعٌ ، بالتشديد ، أى : عليه بيضة (٨) .
 وقيل : هو لايس المغفر ، وهو : مايستر الرأس من نوع الدرع ، وهى : حلق الحديد (٩) .
 فقله : " تعدون " ، أى : تَحْسِبُونَ ، بضم السين من العد ، لامن الظن .
 و " أفضل " بالنصب نعت لـ : " عقر " ، أو بدل منه .
 وقوله : " بنى ضوْطرى " منادى مضاف .

- (١) الصحاح (نيب) ٢٣٠/١ .
- (٢) الكتاب ٤٦٢ / ٣ وبارته : " ومن العرب من يقول فى " ناب " : نَوَيْبٌ ، فيجس بالواو ؛ لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر ، وهو غلط منهم " .
- وينظر : الصحاح (نيب) ٢٣٠/١ .
- (٣) أى من بعض العرب المتكلم بهذه اللغة ، فليس هذا تغليطا من ابن السراج لسيويه ، بل هو موافق له فى تغليطهم .
- وينظر : الصحاح (نيب) ٢٣٠/١ .
- (٤) الصحاح (ضطر) ٧٢١/٢ .
- (٥) الخزانة ٤٦٢ / ١ .
- (٦) السابق ٤٦٢/١ .
- (٧) الصحاح (كى) ٢٤٧٧/٦ .
- (٨) السابق (قتع) ١٢٧٤ / ٣ .
- (٩) اللسان (قتع) ٣٧٥٦ / ٥ .

والمعنى : تعدون عقر النبي الذي هو أفضل مجدكم ، أو تعدون أفضل مجدكم على
البدل .

قال " الحضرمي " : وزعم بعضهم : أن " تعدون " من العلم ، بمعنى : " تحسبون "
المتعدية إلى مفعولين .

وهو : فاسد في اللفظ والمعنى .

أما اللفظ : فلأنه أدخل في باب العلم ما ليس منه .

وأما المعنى : فإنه يكون أخير أنهم يشكون في كونه أفضل مجدهم ، والمعنى على
الحساب والفخر .

والبيت لجريز ، يهجو الفرزدق ، ويذكر معاقرة الإبل التي كانت بين أبي الفرزدق ،
وسحيم بن وثيل ^(١) ، وكانت في زمن علي - رضي الله عنه - عقر سحيم بعض إبله ،
وعقر " غالب " ^(٢) جميع إبله ، ففضل عليه في الكرم ، ثم عاتب سحيماً قوله بنو رباح ،
فعقر في كناسة الكوفة ثلاثمائة ، وتركها للناس ، فضع علي - رضي الله عنه - الناس
من أكلها ، وقال : هي ما أهل لغير الله به .

وقيل البيت :

لَعَمْرُكَ مَا كَانَتْ مَجَاشِعُ كَرَامًا وَلَا حُكَّامُ ضَبَّةٍ مَقْنَعَا

وهو : جواب عن قصيدة ، للفرزدق ، على قافيتها ^(٣) .

(١) سحيم بن وثيل الرياحي : شريف ، مشهور الأمر في الجاهلية والإسلام ، عاش إلى
أيام علي بن أبي طالب .

ينظر : الشعر والشعراء ٥٣٨/٢ والخزانة ٤٦١/١ .

(٢) غالب : أبو الفرزدق (الخزانة ٤٦٢/١) .

(٣) ينظر : التخمير ٢ ورقة ١٦٣ واللسان (ضطر) ٤ / ٢٥٨٦ والخزانة ٤٦٢/١ ، ٤٦٣ .

["لولا" و "لوما" تفيدان امتناع الشيء لوجود غيره]

(فصل) "ول" "لولا" معنى آخر ، وهو : امتناع الشيء لوجود غيره ، وهما في هذا الوجه داخلتان على اسم مبتدأ ، كقولك : "لولا على لهلك عمر" . . .

قوله : ("ول" "لولا" و "لوما" معنى آخر ، وهو : امتناع الشيء لوجود غيره) .

اعلم أن "لولا" تستعمل على وجهين :

أولهما : أن تكون للتحضيض بمعنى "هلا" ، وتختص بالفعل ، ويمتنع وقوع الاسم بعدها مرفوعاً بالابتداء ، وإنما الاسم الواقع بعدها معمول فعل مضمرة ، كما بيناه .

ثانيهما : أن تكون بمعنى امتناع الشيء لوجود غيره ، فتدخل على الاسم . قال "أبو سعيد" : "لولا" وجوابها جملتان : إحداهما جواب للأخرى ، والذي ربط إحداهما بالأخرى "لولا" .

ومثلها : "إن" و "لو" تدخلان على جملتين ، مبينة إحداهما للأخرى ، نحو : "قدم زيد وخرج عمرو" ، فإنه لا يتعلق قدوم زيد بخروج عمرو .

فإذا أدخلت "لو" ربطت إحدى الجملتين بالأخرى ، وعلقتها بها على المعنى الذي توجيه "لو" ، والذي توجيه : أن الجواب يمتنع لامتناع الشرط .

فإذا قلت : "لو قدم زيد لخرج عمرو" فخرج عمرو لم يقع من أجل أن قدوم زيد لم يقع ، ودخلت "لو" على جملتين مبتنيتين من فعل وفاعل .

وأما "لولا" فتدخل على جملتين :

إحداهما : مبتدأ وخبر . والأخرى : فعل وفاعل ، فتربط إحداهما بالأخرى .

ويكون الذي يليها هو الجملة الاسمية ، ويكون الجواب : هو الجملة الفعلية .

واحتاجت إلى اللام في الجواب كاحتياج "لو" إلى اللام في جوابه .

ألا ترى أن قولك : "زيد بالبصرة" و "ذهب بكر" لا يتعلق لإحدى الجملتين

بالأخرى ، فإذا أدخلت "لولا" علقت / إحداهما بالأخرى ، وصيرت الجملة الأولى شرطاً ، ١/٣٣٠

والثانية جواباً لها ، وقلت : "لولا زيد لذهب بكر" .

وحذف [الخبر] ^(١) من الجملة الأولى حين كثر الاستعمال ، وفهم المعنى .

(١) في المخطوطة [المبتدأ] وهو : تحريف ؛ لأن الذي يحذف بعد "لولا" هو الخبر ،

وهذا أحد المواضع التي يحذف فيها الخبر وجهاً ، يقول ابن مالك في ألفيته :
مَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذَفَ الْخَبَرُ . . . حَتَّى وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ

ومعنى "لولا" : أن مضمون الجملة الثانية متمتع لوجود مضمون الجملة الأولى .
وإنما لم تصلح أن تكون الجملة الثانية خبراً عن "زيد" ، لأنه ليس لـ "زيد"
فيها ذكر وعائد إليه منها (١) .

وحكم "لوما" حكم "لولا" في جميع ما ذكرناه .
قوله : (وهما في هذا الوجه داخلتان على اسم مبتدأ) .

اعلم أن للنحويين في الاسم المرفوع بعد "لولا" ثلاثة مذاهب :

أولهما : قاله أهل البصرة : أنه مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف ، كما ذكر .
ثانيها : قاله "الفراء" والكوفيون : أنه مرفوع بـ "لولا" ، فإذا قلت :

== ويقول ابن عقيل ٢١٥/١ عند بيانه المواضع التي يحذف فيها الخبر وجوهاً :
"الأول : أن يكون خبراً لمبتدأ بعد (لولا) ، نحو : (لولا زيد لأنتيك) " التقدير :
(لولا زيد موجود لأنتيك) ، واحتراز بقوله : (غالباً) عما ورد ذكره فيه شذوذاً ،
كقوله :
لَوْلَا أَبُوكَ لَوَلَّوْا قَبْلَهُ عَمَّرُ . . . أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعْدَرًا بِالمَقَالِيْبِ
ف (عمر) مبتدأ ، و (قبله) خبر .

وهذا الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب - من أن الحذف بعد (لولا) واجب
إلا قليلاً - هو طريقة لبعض النحويين .
والطريقة الثانية : أن الحذف واجب - دائماً - وأن ما ورد من ذلك بغير حذف
في الظاهر مؤول .

والطريقة الثالثة : أن الخبر : إما أن يكون كونا مطلقاً ، أو كونا مقيداً ، فإن كان
كوناً مطلقاً وجب حذفه ، نحو : (لولا زيد لكان كذا) ، أى : (لولا زيد موجود) .
وإن كان كونا مقيداً : فإما أن يدل عليه دليل ، أو لا ، فإن لم يدل عليه دليل
وجب ذكره ، نحو : (لولا زيد محسن إلى ما أتيت) .

وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه ، نحو : أن يقال : (هل زيد محسن
إليك ؟) فتقول : (لولا زيد لهلكت) أى : (لولا زيد محسن إلى) ، فإن شئت
حذفت الخبر ، وإن شئت أثبتته ، ومنه قول أبي العلاء المعري :
يُذِيْبُ الرَّعْبَ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ . . . فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا . . .

وينظر : ابن يعيش ١٥/١ ، ١٤٥/٨ ، والإيضاح لابن الحَاجِب ١٩٤/١ والرضى
١٠٤/١ .

"لولا زيد لعاقبتك" فـ "زيد" مرفوع بـ "لولا" ؛ لانعقاد الفائدة به (١) .
والشها : نقله "أبوسعيد" عن قوم : أن "لولا" ترفع لنيابتها عن الفعل (٢) .
 والمعنى فى قولك : "لولا زيد لعاقبتك" : لولم يمنعنى زيد من عقابك لعاقبتك .
 فإن قلت : إن قول المصنف : (وهما فى هذا الوجه داخلتان على اسم مبتدأ) ليس
 فيه دلالة على أنه يمتنع دخولها على الفعل ، ولا على أنه يجوز .
 قلت : إنه قد صرح فى مختصره المسمى بـ "الأنموذج" بأنهما يختصان بالاسم (٣)
 وقال "عبد القاهر" : و "لولا" هذه لا يقع بعدها إلا الاسم ، فإن حملت فى شئ على

- (١) يقول أبو البركات فى الإنصاف ٢٠/١ : "ذهب الكوفيون إلى أن (لولا) ترفع الاسم بعدها ، نحو : "لولا زيد لأكرمتك" .
 وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء .
 أما الكوفيون : فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إنها ترفع الاسم بعدها ؛ لأنها
 نائية عن الفعل الذى لو ظهر لرفع الاسم ؛ لأن التقدير فى قولك : "لولا زيد
 لأكرمتك" : لولم يمنعنى زيد من إكرامك لأكرمتك ، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً ،
 وزادوا (لا) على (لو) فصار بمنزلة حرف واحد .
 أما البصريون : فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يرتفع بالابتداء ، دون (لولا) ،
 وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً ، و (لولا) لا تختص بالاسم ، دون
 الفعل ، بل قد تدخل على الفعل ، كما تدخل على الاسم ، قال الشاعر :
 قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتَ زَائِرَهَا . . . هَلَا رَمَيْتَ بَعْضَ الْأَسْهُمِ السَّوْدِ
 لَا دَرَدَرْتُكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ . . . لَوْلَا حَدَدْتُ وَلَا عَذَرْتُ لِمَحْدَرْدِ
 فقال : "لولا حددت" ، فأدخلها على الفعل ، فدل على أنها لا تختص ، فوجب
 ألا تكون عاملة ، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء . ثم يقول :
 والصحيح مذهب الكوفيين . و (لو) التى فى هذا البيت ليست مركبة مع (لا) ، كما
 هى مركبة مع (لا) فى قولك : "لولا زيد لأكرمتك" ، وإنما (لو) حرف باقى على
 أصله من الدلالة على امتناع الشئ ، لامتناع غيره ، و (لا) معها بمعنى (لم) ؛
 لأن (لا) مع الماضى بمنزلة (لم) مع المستقبل ، فكأنه قال : رميتهم لولم أحد .
 وينظر : شرح السيرافى ٣/٣ وأمالى الشجرى ٢١١/٢ وابن يعش ١٤٦/٨ ،
 والخزانة ٢٢١/١ .
 (٢) شرح السيرافى ٣/٣ .
 (٣) الأنموذج ١٠٣/ مع كتابى : نزهة الطرف للميدانى والإعراب فى قواعد الإعراب لابن
 هشام (ط أولى - الآفاق الجديدة - بيروت ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م) . يقول الزمخشري :
 "و "لولا" ، و "لوما" يكونان أيضاً لامتناع الشئ لوجود غيره ، فتختصان
 بالاسم ، نحو : "لولا على لهلك عمر" .

الفعل ، فالتأويل غلط (١) .

وقد قال " أبو سعيد " فى شرحه : " ربما جاء بعد " لولا " مكان المبتدأ والخبر الفعل والفاعل ، لاستوائيهما فى المعنى .

ألا ترى أن قولك : " زيد قام " و " قام زيد " معناهما واحد .

وقال الشاعر ، وهو الجموح :

[٦٥] لَأَدَّرَ دُرَّكَ إِنِّى قَدْ رَمَيْتَهُمْ . . . لَوْلَا حَدَدْتُ وَلَا عَذَرْتُ لِمَحْدُودٍ (٢)

أى : لولا الحد والحرمان . . . (٣)

(١) المقتصد ١/ ١٦٠ ، ١٦١ وزاد فيه : " . . . وحمل على أن الفعل وقع بعده ، وليس كذلك ؛ لأن قوله : (لولا حددت) بمنزلة (لم أحد) فكأنه قال : (قد رميتهم لولم أحد) كما أن قوله عز وجل (فلا صدق ولا صلي) بمنزلة : (فلم يصدق ولم يصل) ، وكذا قول الشاعر :
وَأَيُّ أَمْرِ سَيُّئٍ لَفَعَلَهُ
يريد : لم يفعله .

فـ " لا " فى قوله : (لولا حددت) مع الفعل ، وليس بمركب مع " لو " كما يكون فى قولك : " لولا زيد لكان كذا " . . . (٢) من البسيط ، قاله : الجموح ، أحد بنى ظفر من سليم بن منصور (أمالى الشجرى ٢/ ٢١١ والخزانة ١/ ٢٢٢) . وقوله :

قَالَتْ أَمَامَةٌ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا . . . هَلَا رَمَيْتَ بَعْضَ الْأَسْهَمِ السُّودِ؟
والبيت من شواهد : أمالى الشجرى ٢/ ٢١١ والصحاح (عذر) ٢/ ٢٣٩ وابن يعيش ٨/ ١٤٦ والإنصاف ١/ ٧٤ واللسان (عذر) ٤/ ٢٨٥٤ والخزانة ١/ ٢٢١ وأمامة : زوجه . والأسهم السود : نبل معلمة بسواد كان قد حلف ليرمين بها قبل رجعه . وحددت : حرمت ومنعت . والعذرى : اسم بمعنى المعذرة . اللسان (عذر) ٤/ ٢٨٥٤ .

وروى : (لَمَّا جِئْتُ طَارِقَهَا) ، وروى : (هَلَا رَمَيْتَ بَيَاقِي الْأَسْهَمِ السُّودِ ؟) . يقول مخاطباً زوجته التى تلوه : قد رميت واجتهدت فى قتالهم ، ولكنى حرمت النصر عليهم ، ولا يقبل عذر المحروم (الخزانة ١/ ٢٢٢) .
والشاهد فيه : دخول "لولا" على الجملة الفعلية قليلاً .

(٣) شرح السيرافى ٣/ ٣٠٣ .

ومن أصناف الحرف : حرف التقريب

" وهو " قد " يقرب الماضي من الحال ، إذا قلت : " قد فعل " ، ومنه قول المؤذن :
 " قد قامت الصلاة " ، ولا بد فيه من معنى التوقع .
 قال " سيويه " : وأما " قد " : فجواب " هل فعل " ، وقال أيضا : فجواب " لما يفعل " .
 قال " الخليل " : هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر .

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : حرف التقريب) .

التفسير : ونصده ببحثين :

البحث الأول : قال " صاحب التفصلة " : " قد " بمعنى " إن " المؤكدة المخففة ،
 ولا يليها إلا الفعل في اللفظ ، لأن العرب لم تتكلم بها إلا مع الفعل ، فإذا قلت :
 " قد ضربت زيدا " فمعناه : " كنت ضربت زيدا " .
 وإذا قيل : " قد كنت جلست " ، و " قد كان خرج " فكل واحد تأكيد لصاحبه ،
 فإن شئت استعملت أحدهما دون الآخر ، وإن شئت أكدت الأول بالآخر ، والآخر بالاول ؛
 لأنك إذا قلت : " كنت خرجت " علم أنه كان منك خروج فيما مضى من الزمان ، فاستغنيت
 عن ذكر " قد " .

ولكنك إذا قلت : " قد كنت خرجت " أكدت .

والذي يدل على أن " قد " بمعنى " إن " المؤكدة أنك تقول :

" إِنْ ضَرَبْتُ زَيْدًا " ، أى : لقد ضربت زيدا ، و " إِنْ وَجَدْتُكَ لَبَّارًا " ، أى : لقد وجدتكَ
 باراً ، كما قال عز وجل : " .. وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ " (١) ، و " .. إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا
 لَمَفْعُولًا " (٢) ، ومعناه : لقد وجدنا أكثرهم فاسقين ، ولقد كان [وعد] ربنا لمفعولا .

البحث الثاني : أن " قد " لها أربعة أسماء : حرف يقرب الماضي من الحال ، كقولك :

" رأيت زيدا قد عزم على الخروج " ، أى : عازما عليه .

وقولك : " كنت اتعنى لقا زيدا وقد لقينته " ، أى : فيما قرب من الحال .

ولأجل ذلك ، اشترط في الفعل الماضي إذا وقع حالا ثبوت " قد " في اللفظ ،
 أو التقدير ، فتقول : " جاء زيد وقد ضرب [غلامه] " .

(١) سورة الأعراف ، من الآية ١٠٢ : " مَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ
 لَفَاسِقِينَ " .

(٢) سورة الاسراء ، من الآية ١٠٨ : " يَقُولُونَ : سُبْحَانَ رَبَّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا " .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام . (٤) زيادة يستقيم بها الكلام .

ولوقلت : " جا " زيد ضرب غلامه " من غير تقدير " قد " لم يجز ؛ لأن الماضي لا يصلح أن يكون [حالا] ؛ لتضادهما في المعنى (٢) . وقد بينا ذلك فيما تقدم (٣) .
 وثانيها : الإخبار عن فعل متوقع في الحال ، أو مستول عنه ، كقولك :
 " قد ركب الأمير " و " قد جا " زيد " لمن يعلم أنه يتوقع ذلك .
 فإن لم يكن كذلك ، لم يجز استعمال " قد " كما سنحكيه عن " الأخفش " .

- (١) زيادة يستقيم بها المعنى .
- (٢) ما قاله الشارح هو مذهب البصريين غير أبي الحسن الأخفش ، أما الأخفش والكوفيون غير الفراء ، فيرون جواز وقوع الفعل الماضي حالا ، سواء كان معه " قد " أو لم تكن ، واحتجوا بقوله تعالى :
 " أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ مِّنْ دُونِهِمْ " ، وكذلك قول الشاعر :
 " وَأَنَّى لَتَعْرِضَ لِدِكْرَاكِ نَفْثَةٌ " . . . كما أنتفض العصفور بلاء القطر .
 ويلاحظ أن الشارح — هنا — يتجه اتجاهها بصريا .
 وينظر : ابن يعيش ٦٧/٢ والرضي ٢١٣/١ .
- (٣) ضح الشارح هذه المسألة ، وذكر حجة البصريين والكوفيين في المجلد الأول من عرائس المحصل / ٥٠٥ (رسالة) .

(فصل) " ويكون للتقليل بمنزلة (ربما) إذا دخل على المضارع ، كقولهم : (ان الكذوب قد يصدق) " .

مثالها : تقليل الفعل ، نحو قولهم : " قد يزل الحكيم وقد يعثر الجواد " .
وقد أورد المصنف من صور التقريب صورتين ، ومن صور التوكيد بيتين ، ومن صور
التقليل واحدة .

تقول في التقريب : " قد فعل " ، و " قد قامت الصلاة " ، والمراد في كل واحد منهما :
التقريب من زمان الإخبار ، وهو الحال .
قال " عبد المجيد " : إذا قلت ؟ قام زيد " أفاد الإخبار عن قيام صدر عن " زيد " .
فيما مضى من الزمان ، ويحتمل أن يكون المراد : الإخبار عن قيام في زمان متقدم ، أو عن
قيام في زمان قبيل إخبارك ، وليس في اللفظ ما يدل على تعيين مرادك .
فإذا دخلت " قد " دلت على أن المراد الإخبار عن قيام صدر فيما قرب من زمان
إخبارك .

وتقول في التوكيد : " قد فعل " في جواب من قال : " هل فعل ؟ " ، وفي جواب
من قال : " لما يفعل " .

و " قد " في هاتين الصورتين مؤكدة ، لأنها جواب لكلام مؤكد (١) .
بيان ذلك : أن قولك : " هل فعل ؟ " فيه معنى التأكيد ، وكذلك قولك :
" لما يفعل " فيه أيضا معنى التأكيد .

وإذا كان فيهما معنى التأكيد ، كان جوابهما أيضا مؤكدا ، لما عرفته فيما سبق من
أن المؤكد لا بد وأن يكون جوابه مؤكدا مثله .

وأما كونها بمعنى التوقع : فلقول الخليل : إن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر (٢) .
وقال الأَخفش : " قد " حرف لمن ينتظر الخبر (٣) .

ألا ترى أنه إذا كان يخبر من ينتظر خبره ، قال : " قد حج فلان " .

(١) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٣٥ ، ٢٣٦ وابن يعيش ٨/١٤٧ وشرح الكافية

للرَضَى ٢/٣٨٧ ، ٣٨٨ .

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٣ " . وأما (قد) فجواب لقوله : " لَمَّا يفعل " فتقول : " قد فعل " .

وزعم الخليل : أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر .

وينظر : الجنى الدانى ٢٧١/٢ .

(٣) ينظر : المغنى ١/١٧٣ .

.....

ولم أخبره به ، وهو لا ينتظر ، لم يقل : " قد حج " ، ولكن يقول : " حج فلان " .
 وتقول في التقليل : " إن الكذب قد يصدق " .
 ولا تكون للتقليل إلا إذا دخلت على فعل مضارع ، والمعنى : أنه يكون منه الصدق ففى
 بعض الأوقات مع كونه كذبا ، كقولهم : " إن الحكيم قد يزل " ، فإن معناه : إن
 الحكيم قد يوجد منه الزلل فى بعض الأوقات مع كونه حكيما .
 ومثله : قولهم : " وقد يكون من المستعجل الزلل " و " قد يعرض العثور للجواد " .
 قالوا : ألفاظ التقليل قد استعملت للتحقيق فى نحو قوله تعالى :
 " رَمَّا يَدُورُ " (١) ، وقوله : " قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ " (٢) .
 وقال قوم : إنها على ما يقتضيه وضعها من التقليل (٣) .
 ثم لما فرغ من ذكر الأوجه الثلاثة أردفها بمسألتين :

-
- (١) سورة الحجر ، من الآية ٢ / " رَمَّا يَدُورُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ " .
 - (٢) سورة النور ، من الآية ٦٣ / " قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِـأَئِذَا ،
 فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ ، أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ " .
 - (٣) ينظر : معانى القرآن للقرآء ٨٢ / ٢ والبيان لابن الأنبارى ٦٣ / ٢ والكشاف
 ١٢٢ / ٣ ، ١٣٨ / ٤ والتفسير الكبير للرازى ١٥٧ / ١٩ .

(فصل) " ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقسم ، كقولك : " قد والله أحسنت " ،
و " قد لعمرى بت ساهرا " .

ويجوز طرح الفعل بعدها إذا فهم ، كقوله :
أَفَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَسِدًا .

المسألة الأولى : أنه يجوز الفصل بين " قد " وبين الفعل الذى تليه بالقسم ، ويمتنع ذلك فى (سوف ، والسين ، والألف واللام) لأنهم لما سوغوا حذف الفعل الذى فى

نحو قول الشاعر :
أَفَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَسِدًا (١)
فلأن يجوز الفصل بينه وبين الفعل الذى يليه القسم أولى .

قال " عبد المجيد " : الموجب لذلك أن القسم قد يعترض بين المبتدأ وخبره فى نحو قولك : " [زيد] ^(٢) والله قائم " ، وكذلك بين الفعل والفاعل ، نحو قولك : " قام والله زيد " ، وكثرة استعمالهم إياه توسعوا فيه ^(٣) .

والمذكور من صور الفصل بالقسم ثتان :

الأولى : قولك " [قد] " ^(٤) والله أحسنت " .

الشاهد فيه : أن الأصل : " قد أحسنت " ، فأدخلوا القسم متوسطا بين " قد " وبين " أحسنت " .

والموجب لهذا التوسع كثرة الاستعمال .

والرواية عن المصنف فتح التاء من " أَحْسَنْتَ " .

الثانية : قولك : " [قد] ^(٥) لعمرى بت ساهرا " ، والكلام على نسق ما قبله .

والرواية عن المصنف ضم التاء من " بت " ، و " ساهرا " بالراء ، دون الدال .

ولا يتعلق بخصوص ما روينا مزيدة فائدة .

المسألة الثانية : أنه يجوز الاقتصار على " قد " وحدها ، وحذف الفعل الذى يليها ،

إذا كان فى الكلام ما يدل على المحذوف ، واستشهد المصنف على ذلك بقول الشاعر :

أَفَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَسِدًا (٦) .

الشاهد فيه : أن الأصل : " وكان قد زالت " فحذف الفعل الذى ولى " قد " ؛ لدلالة

ما قبله عليه .

وقد سبق شرح هذا البيت فى مباحث حروف النفى (٧) .

(١) سبق تحقيق هذا البيت ص ١٠ من التحقيق .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام . (٣) ينظر : الايضاح لابن الحاجب ٢/٢٣٧ وابن يعين ٨/١٤٨ .

(٤) زيادة يستقيم بها الكلام . (٥) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٦) لم يشح الشارح هذا البيت فى مباحث (حروف النفى) ص ٢٢٤ ولكنه أشار الى أنه سبق تفسيره فى (أول الحروف) مع أنه لم يفسره هناك ، وهذا مما يؤخذ عليه .

قال "الخليل": إن "سيفعل" جواب "لن يفعل"، كما أن "ليفعلن" جواب "لا يفعل"، لما في "لا يفعل" من اقتضاء القسم، وفي "سوف" دلالة على زيادة تنفيس، ومنه: "سوفته" كما قيل من "آمين": "آمن".
ويقال: "سف أفعل".

و "أن" تدخل على المضارع والماضي ، فيكونان معه ، في تأويل المصدر ، وإذا دخل على المضارع ، لم يكن إلا مستقبلا ، كقولك : "أريد أن يخرج" ، ومن ثم لم يكن منها بد في خبر "عسى" .

ولمّا انحرف الشاعر فى قوله :
عَسَى طَيْبٌ مِنْ طَيْبٍ بَعْدَ هَـ هَـ هَـ
عما عليه الاستعمال ، جاء بالمين التى هى نظيرة
••••• " أن " •••••

المتن : قوله : (حروف الاستقبال) .

التفسير : اعلم أنك إذا قلت : " يذهب زيد " و " يضرب عمرو خالد " ، كان ذلك محتملا للحال والاستقبال ، وليس فيه دلالة على ترجيح أحد الزمانين على الآخر .
فإذا اقترن به أحد الحروف الخمسة تعين أن يكون للزمان المستقبل ، وامتنع إرادة الحال فيه ، وهي : (السين ، وسوف ، وإن ، ولا ، ولن) .
وقد سبق الكلام في (لا ، ولن) في مباحث حروف النفي ^(١) ، فنغرد كل واحد من الحروف الثلاثة الباقية يبحثه .

أولها : "السين" : اعلم أنك إذا قلت : "زيد يذهب" ، احتمل الحال ، والاستقبال ، فإذا جئت بالسين قلت : "سيد يذهب" تعين للدلالة على الزمان المستقبل .

وقد نقل المصنف عن " الخليل " صورتين :

الأولى : " سيفعل " فى جواب " لن يفعل " .

والثانية : " ليفعلن " فى جواب " لا يفعل " (٢) .

(١) ينظر : ص ٣٢٥ من التحقيق .

(٢) ينظر : الكتاب ٢١٢/٤ . ويقول ابن الحاجب في كتابه الإيضاح ٢٣٧/٢ :
 " . . . وقول "الخليل" : إن "سيفعل" جواب "لن يفعل" كما أن "ليفعلن" جواب
 "لايفعل" يريد أن : "سيفعل" لايجاب بها القسم في الإثبات ، كما أن "لن
 لايجاب بها القسم في النفي ، وعكسهما "ليفعلن" ، و"لايفعل" . . . "

ومقصود الباب إنما هو الأولى ، دون الثانية .
(١) وقبل شرح كلامه ، لابد من تمهيد ، فنقول : من شرطه أن يكون [الكلام] مطابقا لما سبقه ، ومناسبا له ، على معنى أن الكلام السابق إن كان غير مؤكده ، كان جوابه أيضا غير مؤكده ، تحقيقا لمقصود التطابق بينهما .
وإن كان الكلام المتقدم مؤكده ، كان جوابه - أيضا - كذلك .
وقد سبق مثل هذا .

فإذا قال قائل : " زيد لن يفعل " لم يكن كلامه مؤكده باليمين ، فينبغي أن يكون جوابه غير مؤكده بالقسم ، لما ذكرناه ، فيحسن أن تقول في جوابه : " سيفعل " فإنه أيضا غير مؤكده باليمين ، وقد اشتركا في الدلالة على الزمان المستقبل ، وتضادا في النفس والإيجاب بالنسبة إلى ذلك الزمان المخصوص .
ولو قال قائل : " لا يفعل زيد " كان كلامه مؤكده باليمين ، لأن حرف " لا " مما يتلقى به القسم - كما ستعرفه - ويقتضى أن يكون جوابه مؤكده بالقسم ، لما ذكرناه ، فيحسن أن تقول في جوابه : " ليفعل " ؛ لأن هذه اللام هي اللام التي يتلقى بها القسم .

ولو عكست فجعلت " سيفعل " جواب لا يفعل ، وجعلت " ليفعل " جواب " لن يفعل " لم يجز ؛ لفوات ما ذكرناه من المطابقة والمناسبة .

قوله : (لما في " لا يفعل " من اقتضاء القسم) .
(٢) اعلم أن هذا الكلام جواب عن [سؤال] مقدر ، وكأن سائلا ، قال : قولك : " ليفعل " مؤكده بالقسم ، ولا كذلك : " لا يفعل " فقد فات ما ذكرتم من المطابقة .
فأجاب : إن المطابقة موجودة ؛ لأن قولك : " لا يفعل " مقتضيا للقسم أيضا ؛ لأن حرف النفي أحد الحروف التي يتلقى بها القسم ، كما ستعرفه في مباحث القسم (٣) .

وثانيها : " سوف " وهي : مخرطة للاستقبال على الوجه الذي ذكرناه في " السين " .

-
- (١) زيادة يتضح بها المعنى .
 - (٢) في موضعها كلمة غير واضحة .
 - (٣) ينظر : ص ٣٨٥ من التحقيق .

قال "سيويه" : و "سوف" كلمة تنفيس فيما لم يكن بعد .
 ألا ترى أنك تقول : "سوفته" (١) . إذا قلت له مرة بعد مرة : "سوف أفعل" .
 قال "عبد المجيد" : التنفيس : التبعيد ، منه : أنفس المنزلين ، أى : أبعدهما (٢)
 قوله : () منه : "سوفته" كما قيل من "آمين" : "أمن" .

اعلم أن الضمير المجرور فى "منه" يعود إلى "سوف" .
 ومعنى الكلام : أن الحرف قد اشتق منه ، كما اشتق من اسم الفعل "سوفته" الفعل
 الذى هو "سوف" بتشديد الواو مأخوذ من "سوف" ساكنة الواو ، وهى : حرف .
 و "أمن" فعل مأخوذ من "آمين" ، وهو : اسم فعل .
 قالوا : المشتق منه يجوز أن يكون فعلا ، وهو الأغلب ، ويجوز أن يكون اسما ، ويجوز أن يكون
 حرفا .

قال "ابن السراج" : وسوف "لما فيها من زيادة المعنى على "السين" جاءت أتم مما
 عليه "السين" (٣) .

قوله : (يقال : "سف أفعل") بحذف "الواو" .

ولقائل أن يقول :

قال فى "شامل اللغة" : "سوف" كلمة وعد ، ومؤهنة للاستقبال بالفعل ، نحو :
 "سوف أفعل" (٤) .

يقال : إن "سأفعل" هى : "سوف أفعل" ، حذف الواو ، والفاء منه .
 وقيل : "سوأفعل" بحذف الفاء ، و "سف أفعل" بحذف الواو (٥) . فلا معنى

(١) الكتاب ٢٣٣/٤ وبجاءته : "وأما (سوف) فتنفيس فيما لم يكن بعد . ألا تراء يقول :
 "سوفته" .

(٢) اللسان (نفس) ٤٥٠٢/٦ (٣) ينظر : التخميم ٢ ورقة ١٦٥ .

(٤) اللسان (سوف) ٢١٥٢/٣ .

(٥) ابن يعيش ١٤٨/٨ : "وقد ذهب قوم إلى أن (السين) منقصة من (سوف)
 حذفوا الواو والفاء منها ، لكثرة الاستعمال ، وهو رأى الكوفيين ، وحكوا فيها لغات :
 قالوا : (سوأفعل) بحذف الفاء وحدها ، وقالوا : (سف أفعل) بحذف الواو وحدها .
 والذي عليه أصحابنا أنهما كلمتان مختلفتا الأصل ، وإن توافقا فى بعض حروفهما ،
 ولذلك تختلف دلالتهما ، ف (سوف) أكثر تنفيسا من (السين) ، وكذلك يقال :
 (سوفته) إذا أطلت الميعاد ، كأنك اشتقت من لفظ (سوف) فعلا ، كما اشتقت
 من لفظ (آمين) فعلا ، فقلت : (أمنت على دعائه) .

.....

لتخصيص حذف الواو بالذكر .

والثالث : "أَنَّ" بفتح الهمزة ، وسكون النون ، وهى مخرصة الفعل للاستقبال

كأختيها .

قوله : ("وَأَنَّ" يدخل على المضارع والماضي ، فيكونان معه في تأويل المصدر) .

تقول في الماضي : "أَعَجِبَنِي أَنَّ قَامَ زَيْدٌ" ، أى : قيام زيد .

وفي المستقبل : "يعجبني أن يذهب خالد" ، أى : ذهاب خالد .

وقد سبق في غير موضع .

قوله : (وإذا دخل على المضارع لم يكن إلا مستقبلا) .

اعلم أن حرف "أَنَّ" إذا دخل على الفعل الماضي ، لم ينقله إلى معنى المستقبل ،

ولم يغيره عما كان عليه .

ألا ترى أنك لو قلت : "أعجبني أن قام زيد غدا" كان فاسدا ، بخلاف دخولها

على الفعل المضارع ، فإنها تغيره عن وضعه ، وتنقله إلى المستقبل ، بدليل أنك لو

قلت : "يعجبني أن يذهب خالد غدا" كان حسنا .

قوله : (ومن ثم لم يكن منها بد في خير عسى) .

اعلم أن المصنف ، لما ادعى أنها إذا دخلت على الفعل المضارع / لم يكن ١/٣٣١

إلا للاستقبال ، احتج عليه بوجهين :

الأول : أن "عسى" لما كان معناها توقع الفعل في الزمان المستقبل ، كان مفعولها

مشروطا فيه أن يكون "أَنَّ" مع الفعل المضارع ، وتكون "أَنَّ" مخرصة المضارع الذي

يليه للاستقبال ، توفيراً لما تقتضيه "عسى" من الزمان المستقبل .

ولو لم تكن "أَنَّ" مخرصة المضارع للاستقبال ، تناقض الكلام ؛ لأن "عسى"

تدل على المستقبل ، و "يفعل" بعد "أَنَّ" يكون للحال .

الثاني : قول الشاعر :

[٦٦] عَسَى طَيِّبٌ مِنْ طَيِّبٍ بَعْدَ هَذِهِ . . . سَتُطْفِئُ غَلَاتِ الْكَلْبِ وَالْجَوَانِحِ (١)

= ولو كان أصلها واحدا ، لكان معناها واحدا ، مع أن القياس يأبى الحذف في الحروف .

وأما (سواء فعل ، وصف أفعال) فحكاية ينقرد بها بعض الكوفيين مع قلتها . . .

وينظر : إيضاح ابن الحاجب ٢/٢٣٧ .

(١) بيت من الطويل قاله قسام بن رباح ، من شعراء الجاهلية (الموتلف ٢٧/١) ومعجم

المرزباني (٣٤٠) وهو من شواهد : الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٣٨ وابن يعين

١١٨/٧ ، ١٤٨/٨ والمغنى ١/١٥٣ (يس ١/٢٠١) .

.....
الشاهد فيه : أنه وضع " السين " المخلصة للاستقبال موضع " أن " في خبر " عسى " ،
ولولا أن حرف " أن " يقتضى الاستقبال لما حسن وضع " السين " المقتضية لذلك
موضع .

قال " عبد المجيد " : طيى - لام الفعل منه همزة ، على زنة " فيعل " مثل :
" سيد " - أبو قبيلة من اليمن ، وهو : طيى بن أدد ، والنسبة إليه : " طائى "
على غير قياس ، وأصله : " طيئى " مثل : " طيئى " ، فقلبوها الياء الأولى ألفا ، وحذفوا
الثانية (١) .

قوله : " ستطفى " - بهمز لام الكلمة - من طفئت النار تطفأ طفوءاً ، وانطفأت
وأطفأتها أنا (٢) .

وفاعل قوله : " ستطفى " مستتر ، يرجع إلى " طيى " .
و " غلات " : منصوب بأنه مفعول به ، علامة نصبه كسرة التاء ، جمع " غلّة "
بالغين المعجمة المضمومة ، وهى فى الأصل : عبارة عن حرارة العطش (٣) .

قال " الجوهري " : الكلية : معروفة ، والكلوة : لغة .
قال " ابن السكيت " : لا يقال : كلوة . والجمع : كلياتٌ وكلّى . ونات الياء إذا جمعت
بالتاء ، لا يحرك موضع العين منها بالضم (٤) .

و " الجوانح " : الأضلاع التى تحت الترائب ، وهى : ما يلى الصدر كالضلع
ما يلى الظهر ، والواحدة : جانحة (٥) .

قال " أبو محمد " : وذلك أن المزاج عند ورود الهموم والأحزان عليه ينفعل ، فيسخن ،
فإذا سخن المزاج ، حمى البول ، واحتد ، وغمر البول الكلى .
فكانه قال : ستطفى الغلل التى يظهر فى البول أثرها (٦) .

(١) الصحاح (طوا) ٦١/١ واللسان (طوا) ٢٧١٦ / ٤ .

(٢) السابق (طفا) ٦٠/١ ، ٦١ .

(٣) السابق (غلال) ١٧٨٤ / ٥ .

(٤) السابق (كلّى) ٢٤٢٥ / ٦ .

(٥) السابق (جنح) ٣٦٠/١ .

(٦) التخمير ٢ ورقة ١٦٥ .

(فصل) "وهي مع فعلها ماضيا أو مضارعا بمنزلة " أن " مع ماضي حيزها " .

قوله : (وهي مع فعلها : ماضيا ، أو مضارعا بمنزلة " أن " مع ماضي حيزها) .
اعلم أن الضمير الموحث المنفصل والمتصل كلاهما يرجعان إلى حرف " أن " المخففة .
وقوله : (بمنزلة " أن " مع ماضي حيزها)

يريد : " أن " المشددة المفتوحة .

قال في " الحواشي " : معناه أن يقع بعد " أن " الجملة التي هي في حكم المفرد .
وكما تكون بعد " أن " المشددة مفردة ، فكذلك بعد " أن " المخففة (١) .

ولقائل أن يقول : فيما ذكره نظر من وجهين :

الأول : أن الجملة الواقعة بعد " أن " الخفيفة ، و " أن " المشددة المفتوحة ،
ليست بمجرد ما بمعنى المفرد ، وإنما الجملة مع " أن " و " أن " بمعنى المفرد ،
والمفرد : عبارة عنهما جميعا .

والصواب : عبارة " سيويه " حيث يقول : هذا باب ما يكون فيه " أن " ، و " أن " مع صلتها بمنزلة غيرهما من الأسماء (٢) .

والثاني : أن قول المصنف - في الفصل الذي قبله (٣) - (و " أن " يدخل على المضارع والماضي ، فيكونان معه في تأويل المصدر) يغنيه عن ذكر هذا الفصل ؛
لتقارب المعنى .

- (١) لم أشر عليه في الحواشي ، وينظر : ابن يعيش ١٤٩/٨ .
- (٢) الكتاب ١١٩/٣ وبجاءته : " أما " أن " فهي اسم واصلت فيه صلة لها ، كما أن الفعل صلة لـ " أن " الخفيفة ، وتكون " أن " اسما . . .
- (٣) ينظر : ص ٣٢١ من التحقيق .

["تميم ، وأسد" يقلبون همزة "أَنْ" عيناً]

(فصل) " وتميم وأسد يحولون همزتها عينا ، فينشدون بيت ذى الرمة :
 أَلَنْ تَرَسَمْتَ مِنْ خَرَقَاءَ مُنْزِلَةً
 "أعن ترسمت" ، وهى " غمعة بنى تميم " ..
 وقد مر الكلام فى " لا " و " لن " ..

قوله : (وتميم ، وأسد يحولون همزتها عينا) .

اعلم أنه حكى - فى مباحث الحروف المشبهة بالفعل (١) - أن إبدال العين من الهمزة لغة تميم وقيس ، فلعل قيسا من قبيلة أسد ، أو بالعكس ؛ ليستقيم النقلان .

ونقل " الجوهري " : أن قيسا : أبوقيلة من مضر (٢) .

وقال أيضا : عبد القيس : أبوقيلة من أسد .

وقد عزى صاحب التفصلة إلى تميم لاغير .

قوله : (فينشدون بيت ذى الرمة) :

[٦٧] أَلَنْ تَرَسَمْتَ مِنْ خَرَقَاءَ مُنْزِلَةً مَا الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَجْزُومِ (٣)

الشاهد فيه : أنهم قلبوا همزة " أن " المخلصة للاستقبال " عينا " ، وقالوا : " أعن ترسمت ؟

وكذلك ينشدون :

[٦٨] إِنْ الْفَوَادَ عَلَى الذَّلْفَاءِ قَدْ كَدَا وَجِبْهَا مُوشِكٌ عَنْ يَصْدَعِ الْكِدَا (٤)

(١) ينظر : ص ١٦٤ من التحقيق .

(٢) الصحاح (قيس) ٩٦٨ / ٣ . وفى الصحاح (أسد) ٤٤١ / ١ : " وأسد أبوقيلة من مضر " .

(٣) من البسيط (الديوان ٦٥١ / ١) وفيه : (أعن ترسمت) .
 وذو الرمة : غيلان بن عقبة بن بهيش ، ويكى : أبا الحارث ، وهو من بنى صعب ابن ملكان (الشعر والشعراء ٤٣٧ / ٢ والخزانة ٥١ / ١) .
 والبيت من شواهد : مجالس ثعلب ٨١ / ١ تحقيق : عبد السلام هارون (ط الثالثة دار المعارف - مصر ١٩٦٩م) والخصائص ١١ / ٢ والصحاح (رسم) ٩٣٢ / ٥ ، (عنن) ٢١٦٢ / ٦ والتخميم ٢ ورقة ١٦٥ وابن يعيش ٧٩ / ٨ ، ١٤٩ / ١٠ ، ١٦ / ١٠ ، والمغنى ١٤٩ / ١ والخزانة ٣١٤ / ٤ ، ٤٩٥ ، وشرح شواهد الشافعية للبغدادى ٤٢٧ / ٢ تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين (ط دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م) .

(٤) من البسيط ، ولم أهد إلى قائله ، ولم أعثر عليه فى كتب النحو المتوفرة لدى .
 والذلف : صفر الأزف واستوا الأرنبة ، وامرأة ذلفا ، من نسوة ذلف . ومنه سميت المرأة الصحاح (ذلف) ١٣٦٢ / ٤ .

بأصله : " أن يصدع " ، وتسمى هذه اللغة : العنينة .
قال " الجوهري " : الرسم : الأثر . ورسم الدار : ما كان من آثارها لاصقا بالأرض ،
وترسمت الدار : تأملت آثارها ، وكذلك إذا نظرت ، أو تفرست (١) .
والخرقاء - بالخاء المعجمة - صاحبة " ذى الرمة " وهى من " عامر بن صعصعة "
نقله " الجوهري " (٢) .
وتقول : سجم الدمع : إذا سال ، وسجمت العين دمعها (٣) .

-
- (١) الصحاح (رسم) ١٩٣٢/٥ .
(٢) السابق (خرق) ١٤٦٨/٤ .
(٣) السابق (سجم) ١٩٤٧/٥ .

ومن أصناف الحرف : حرفا الاستفهام

" وهما : (الهمزة ، وهل) فى نحو قولك : " أزيد قائم ؟ " ، و " أقام زيد ؟ " ، و " هل عمرو خارج ؟ " ، و " هل خرج عمرو ؟ " .
والهمزة أعم تصرفا فى بابها من اختها ، تقول : " أزيد عندك أم عمرو ؟ " ، و " أزيدا ضرت ؟ " ، و " أتضرب زيدا وهو أخوك ؟ " .
وتقول لمن قال لك : " مررت بزيد " : " أزيد ؟ " .
وتجملها قبل الواو ، والفاء ، وشم ، قال الله تعالى :
" أَوْكَلِمًا عَاهَدُوا عَهْدًا " ، وقال : " أَمِنَ كَانَ عَلَى بَيْنَةٍ مِنْ رَبِّهِ " ، وقال : " أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ " .
ولا يقع " هل " فى هذه المواقع ... "

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : حرفا الاستفهام ، وهما : الهمزة ، وهل)
التفسير : ونصده ببحثين :

البحث الأول : أن الاستفهام يكون بأحد أصناف ثلاثة : أسماء ، وظروف ، وحروف .

فالأسماء : نحو : (من ، وما ، وم) . (١)

والظروف : نحو : (أين ، ومتى ، وأنى ، وأى) . (٢)

أما الحروف : فتلاثة (الهمزة ، وهل ، وأم المتصلة) .

وكل كلام دخله الاستفهام ، امتنع فيه أن يقال للمتكلم به : صدقت ، أو كذبت ؛ لأن الاستفهام أخرجه من الخبر إلى الاستخبار .

والهمزة : هى أم الباب ؛ لكثرة استعمالها ، ولأنها أخصر ، بخلاف أختيها ، ولهذا : كانت أعم وأكثر تصرفا ، كما ستعرفه .

قال " الصيمرى " : والدليل على أن الهمزة هى الأصل أنها لا تخرج من الاستفهام إلى غيره ، بخلاف " هل " فإنها قد تكون بمعنى " قد " ، و " أم " فإنها قد تخرج إلى العطف (٣) .

البحث الثانى : قال " الصيمرى " : الهمزة لا يدخل عليها شئ من حروف العطف ؛

(١) لم يذكر الشارح كل أدوات الاستفهام ، فمثلا " كيف " اسم استفهام ، ويسأل بها عن الحال .

(٢) اعتبر الشارح (أى) من الظروف فقط ، وهى بحسب ما تضاف إليه .

(٣) تبصرة المبتدى وتذكرة المنتهى ١/٤٦٧ . وعبارته : " فأما الألف : فهى أصل حروف الاستفهام ، والدليل على ذلك أنها لا تخرج من الاستفهام إلى غيره ، و (أم) تخرج إلى العطف ، و (هل) تكون بمعنى (قد) كما قال الله عز وجل : " هل أتى على الإنسان حين من الدهر " أى : قد أتى .

وتدخل هي على حروف العطف ، كقولك : " أوزيد في الدار؟ " ، وقولك : " أفعمرو
منطلق ؟ "

أما " هل " ف تدخل عليها حروف العطف ، تقول : " وهل زيد في الدار؟ " ، قال
الله تعالى : " ... قَهْلُ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ (١) ؟ " .

قال " علقمة " في شعره :
[٦٩] أَمْ هَلْ كَبِيرُ بِنَا لَمْ يَقْضِ عَجْرَتَهُ . . . إِثْرَ الْأَجِيَةِ يَوْمَ الْبَيِّنِ مَشْكُومٍ (٢)
والشاهد فيه : أنه أدخل " أم " على " هل " ؛ لأن " أم " من حروف العطف ،
فيصير تقديره : وهل كبير بكا ؟

وأما " أم " فلا تدخل على شيء من حروف العطف ، ولا يدخل عليها شيء منها ؛
لأنها حرف عطف (٣) .

وقد عرفت أن حرف العطف لا يدخل عليه مثله .

قوله : (في نحو قولك : " أزيد قائم ؟ " ، و " أقام زيد ؟ ") .

الشاهد فيه : أن الهمزة دخلت على كلتا الجملتين : الاسمية والفعلية .

ب/٣٣١

قوله : / (و " هل عمرو خارج ؟ " و " هل خرج عمرو ؟ ") .

الشاهد فيه : أن " هل " دخل - أيضا - على الجملتين ، كما تراء .

(١) سورة هود ، من الآية / ١٤ " فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ ، وَأَنْ
لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ قَهْلُ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ " .

(٢) من البسيط (ديوانه / ١٧) وقيله :
هَلْ مَا عَلِمْتُ مَا اسْتَوْدَعْتُ مَكْتُومٍ . . . أَمْ حَبْلُهَا إِذَا نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَضْمُومٍ
وعلقمة من بني تميم ، جاهلي ، وهو الذي يقال له : علقمة الفحل (الشعر والشعراء /
١٤٥ / ١ والموطأ / ١٥٢ والخزانة / ٥٦٥ / ١) .

والبيت من شواهد : الكتاب / ١٧٨ / ٣ والمقتضب / ٢٩٠ / ٣ وأمالى الشجرى / ٣٣٤ / ٢ وابن
يعيش / ١٨ / ٤ ، ١٥٣ / ٨ والهمع / ٧٧ / ٢ ، ١٣٣ ، والخزانة / ٥١٦ / ٤
أراد بالكبير : نفسه . والمشكوم : المجازى ، من الشكم : العطية عن مجازاة الصاح
(شكم) / ١٩٦٠ / ٥ .

والمعنى : هل تبوح بما استودعتك من سرها ، ياسا منها ، أو تصرم حبليها ، لتأبها
عك وانقطاعها .

أم هل تجازيك ببيكائك على أثرها وأنت شبيخ ؟
(٣) ينظر : تبصرة المبتدى / ١ / ٤٦٧ ، ٤٦٨ . وملاحظ أن الشارح تصرف في العبارة
تصرفا محمدا .

قوله : (والهمزة أعم تصرفاً في بابها من اختها) .
اعلم أن كل موضع حسن فيه الاستفهام بـ " هل " جاز فيه الاستفهام بالهمزة ،
ولا ينمكس ، فإنه يجوز الاستفهام بالهمزة في مواضع لا يجوز الاستفهام فيها بـ " هل " .
وقد أورد المصنف من تلك المواضع سبعة :
أولها : أنها تقع مع " أم " المتصلة التي هي بمعنى " أى " ، ويمتنع وقوع " هل " معها ، تقول : " أزيد عندك أم عمرو ؟ " .
والثاني : الاستفهام عن خصوص أحدهما ، وتعيينه ، كما بيناه فيما تقدم .
ويمتنع أن تقول : " هل زيد عندك أم عمرو ؟ " على هذا التأويل .
قال " أبو محمد " : العلة في ذلك أن الاستفهام بـ (هل) يدور على وجود الفعل وعدمه ، كقولك : " هل تضرب زيدا ؟ " فمعناه : أم لم تضربه ؟
وكذلك إذا قلت : " هل عندك زيد ؟ " فمعناه : أم ليس عندك ؟
وفرق بين أن تقول : أى الشيئين وجد ؟ وبين أن تقول : هل وجد هذا الشيء ؟ أم لم يوجد ؟ (١) .
وثانيها : أنها تدخل على اسم منصوب بعدها بإضمار ناصب يفسره ما بعده ، ويمتنع دخول " هل " عليه ، تقول : " أزيدا ضربت ؟ " ينصب " زيد " .
ويمتنع أن تقول : " هل زيدا ضربت ؟ " .
قال " أبو محمد " : علة ذلك أن قولنا : " أزيدا ضربت ؟ " معناه : " أم عمرا ؟ " .
وقد عرفت أن " هل " لاتقع هذا النوع (٢) .
و " هل " لما كانت في معنى " قد - كما ذكره " سيويه " (٣) - اقتضت وقوع الفعل بعدها ، فكما لا يجوز أن يقال : " قد زيدا ضربت " ، لا يجوز أن يقال : " هل زيدا ضربت ؟ " (٤) .
وثالثها : أن الهمزة تدخل على الفعل المضارع ، إذا كانت بمعنى اللوم والتوبيخ ،

(١) التخمير ٢ ورقة ١٦٦ .

(٢) السابق .

(٣) الكتاب ٣ / ١٨٩ : " .. وكذلك (هل) إنما يكون بمنزلة (قد) ، ولكنهم تركوا الألف ، إذ كانت (هل) لاتقع إلا في الاستفهام " .

(٤) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٣٩ وابن يعيش ٨ / ١٥٠ ، ١٥١ .

.....

ويمتنع وقوع "هل" موقعها في ذلك ، تقول :

"أتضرب زيدا وهو أخوك؟"

ولا يجوز أن تقول موحا : "هل تضرب زيدا وهو أخوك؟"

وقد نص على هذا "سيويه" (١).

ورابعها : أن الهمزة قد تدخل على بعض الكلام ، ويمتنع دخول "هل" عليه ،

تقول لمن قال لك : "مررت بزيد" : "أبزيد؟" (٢)

الشاهد فيه : أنه أدخل الهمزة على بعض الكلام ، ولا يجوز في ["هل"] ، فلا يقال :

"هل بزيد؟"

قال "أبوسعيد" : يقول الرجل : "مررت بزيد" ، فيقال : "أبزيد؟" وهو ببعض

الجملة ، ولا يقطع بـ "هل" بعض الكلام (٣).

وخامسها : أن الهمزة تقع قبل الواو ، ويمتنع ذلك في "هل" ، تقول :

"وجدت فلانا عند فلان" ، فتقول : "أوهو من يكون عنده؟"

قال "أبوسعيد" : وهذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام ، فلا تقول :

"وأهو من يكون عنده؟" (٤).

ولكن الهمزة تدخل عليها ، كما ذكرنا .

وكذلك تقول : "أولست بصاحبنا؟" ، "أولست أخانا؟"

قال الله تعالى : "أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا..." (٥).

الشاهد فيه : أنه أدخل الهمزة على الواو .

قال "عبد الجبار" : همزة الاستفهام في الأربعة على معنى الإنكار (٦).

ولو قلت : "هل وكلما عاهدوا عهدا" لم يجز ، وسنذكر علة ذلك فيما بعد .

سادسها : أن الهمزة يجوز أن تدخل على الفاء ، ويمتنع دخول "هل" عليها ،

كقوله تعالى : "أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيْنَةٍ مِنْ رَبِّهِ..." (٧).

(١) الكتاب ١٧٦/٣ : "وما يدلك على أن ألف الاستفهام ليست بمنزلة (هل)"

أنك تقول للرجل : "أطربا ! وأنت تعلم أنه قد طرب ، لتمخه ، وتقرره .

ولا تقول هذا بعد (هل) ..."

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام . (٣) شرح السيرافي ٤ / ١٩٥ .

(٤) السابق ٦٠٧ / ١ ، ١٩٤ / ٤ .

(٥) سورة البقرة ، من الآية ١٠٠ : "أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَيْلُ أَكْثَرِهِمْ لَا يُؤْمِنُونَ" .

(٦) ينظر : التفسير الكبير للرازي ٢١٧/٣ . (٧) سورة هود ، من الآية ١٧/ .

وقال: "أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ..." (١)

ولو وضعت "هل" موضع الهمزة ، لم يجز كما يأتي تقريره .
وسابغها : أن الهمزة تدخل على "ثم" التي هي حرف العطف ، ولا تدخل "هل" عليها ،
قال الله تعالى: "أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ" (٢) .
ولو قيل: "هل ثم ؟" لم يجز .

قوله : (ولا يقع "هل" في هذه المواقع)

يريد : ما ذكره من المواضع السبعة ، كما بيناه .

وقال "أبو سعيد" : ألف الاستفهام تقع من حروف العطف على الفاء ، والواو ، وشم ،
وتتقدمهن (٣) . . . ولا يتقدم شيء من حروف الاستفهام وأسمائه سوى الهمزة على حروف
العطف ، بل حروف العطف تدخل عليهن ، وتتقدمهن ، كقولك : "وهل زيد في الدار؟"
[وقوله تعالى] (٤) "فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ؟" (٥) .

قال : وإنما صارت الهمزة تدخل على ما ذكرناه من الحروف الثلاثة التي هي (الفاء ،
والواو ، وشم) ، ولم تدخل "هل" عليهن ؛ لأن الهمزة قد تدخل على بعض الكلام ،
ولا يكون ما بعدها كلاما [تاما] ، كقولك لمن قال : "ضربت زيدا" : أزيد نيه ؟ ، ولمن
قال : "مررت بزيد" : أزيد نيه ؟

.. ولا يجوز مثل ذلك في "هل" .. ولا يقطع بها بعض الكلام .

ولما كان ما في أوله (الواو ، والفاء ، وشم) من جملة عطف عليها بـ (الواو ، والفاء ، وشم)

- (١) سورة الأعراف ، من الآية / ١٦ : "أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ"
- (٢) سورة يونس ، من الآية / ٥١ : "أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ" الْآنَ قَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ
- (٣) زاد السيرافي [.. فالفاء : قول الله عز وجل : "أَفْتَوْهُمْ بَعْضُ الْكِتَابِ وَكَفَرُوا بِبَعْضِ" ، والواو : قوله عز وجل : "أَوْ كَلِمَاتٍ عَاهِدُوا عَهْدًا بَيْنَهُمْ" ، وشم : قوله عز وجل : "أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ؟"] .
- (٤) زيادة للتوضيح .
- (٥) سورة هود ، من الآية / ١٤ : "فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَنْزَلَ بِعِلْمِ اللَّهِ" وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ؟
- (٦) زيادة للتوضيح من شرح السيرافي .

.....

صار مافيه شيء من هذه الحروف بعض الجملة ، فاقطعت بالهمزة من الجملة ، ولم
يجزأقطاعها بـ "هل" [من الجملة] ^(١) لما ذكرناه في قولك : "أهزبد ؟" ،
ونحوه (٢).

-
- (١) زيادة للتوضيح من شرح السيرافي .
(٢) شرح السيرافي ٤/١٩٤ ، ١٩٥ .

(فصل) "وقد" "سيويه" أن (هل) بمعنى (قد) إلا أنهم تركوا الألف قبلها ؛ لأنها لا تقع إلا في الاستفهام ، وقد جاء دخولها عليها في قول الشاعر :
سَائِلُ قَوَارِسَ يَرْسُوعٍ بِشَدِّتَسَا . . . أَهْلُ رَأْسِ بَسْفَحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكْسِمِ ؟

قوله : (وقد "سيويه" أن "هل" بمعنى "قد" إلا أنهم تركوا الألف قبلها)^(١)

اعلم أن مضمون هذا الكلام حكمان :

أحدهما : أن "هل" بمعنى "قد" .

والثاني : أن الهمزة محذوفة قبل "هل" والأصل : "أهل ؟" .

أما أن "هل" بمعنى "قد" فيدل عليه قوله تعالى : "هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ؟" ^(٢) أي : "قد أتى" ، وهو مذهب الجمهور ^(٣) .

وأما أن الهمزة محذوفة من اللفظ قبل "هل" : فلأن "هل" حرف معناه معنى "قد" ، إلا أنه لا يقع إلا في الاستفهام ، و[قد] لا يقع إلا في الخبر ، هكذا قاله صاحب التفصلة .

وقال بعده : وكان يجب أن يدخل على "هل" ألف الاستفهام ، فيقال :

"أهل لك فيه حاجة ؟" ، كما يدخل على "إن" في قولك : "أَإِنَّ لَكَ فِيهِ حَاجَةً ؟" .
قال في التنزيل : "أَوَلَيْسَ لَنَا لِأَجْرٍ إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ ؟" ^(٥) .

ولكنه لما وضع للكلام الذي هو استفهام ، ولم يوضع لغيره ، وعلم كونه فيه ، استغنى عن إدخال الألف عليه ^(٦) .

(١) الكتاب ١٨٩/٣ : " . . . وكذلك (هل) إنما تكون بمنزلة (قد) ولكنهم تركوا الألف

إذا كانت (هل) لا تقع إلا في الاستفهام" .
(٢) سورة الدهر ، من الآية الأولى : "هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا" .

(٣) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢٤٠/٢ وابن يعيش ١٥٣/٨ ، ١٥٤ ، وشرح الكافية للرضي ٣٢٣/٢ والمغني ٣٥١/٢ والكشاف ١٨٩/٦ .

(٤) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٥) سورة الشعراء ، من الآية ٤١ : "فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَإِنَّا لَمَّا لِأَجْرٍ إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ" .

(٦) ينظر : ابن يعيش ١٥٢/٨ وإيضاح ابن الحاجب ٢٤٠/٢ .

قوله : (لأنها لا تنفع إلا في الاستفهام) .

اعلم أن الضمير الموحى يعود إلى "هل" ، والمعنى : أنها لا تكون إلا للاستفهام في جميع أحوالها ، وذلك يوجب استغنائها عن همزة الاستفهام ، كما قرره صاحب التفصّل . قال في " الحواشي " : لما كان "هل" لا يقع إلا بعد همزة الاستفهام ، سد "هل" سد الهمزة ، فحذفت (١) .

قوله : (تركها الألف) يريد : الهمزة .

قال " عبد المجيد " : إن الألف في الوضع الأول اسم ، وكثيرا ما يطلق المتقدمون الألف على الهمزة .

قوله : (وقد جاء دخولها عليها في قول الشاعر :

[٢٠] سَائِلُ قَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتٍ تَتَلَا . أَهْلُ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأُكُمِ (٢)

الشاهد فيه : أنه قال : " أهل ؟ " فأدخل الهمزة على "هل" ، ولم / يحذفها ، لأنه ١/٣٣٢ الأصل .

ولقائل أن يقول : كما تدخل عليه الهمزة ، يدخل غيرها ، وهو " أم " تقول : " هل عندك زيد أم هل عندك عمرو ؟ " .

قوله : " يربوع " . قال " الجوهري " : الباء زائدة ، لأنه ليس في كلامهم [فعلول] . و " يربوع " : أبو حنيفة من تميم ، وهو : يربوع بن حنظلة .

(١) ينظر : المرجعان السابقان .

(٢) من البسيط ، قاله : زيد الخيل بن مهلهل ، من طيء ، جاهلي ، أدرك الإسلام ، ووفد على النبي عليه السلام في وفد طيء ، وأسلم ، وسماه : " زيد الخير " (الشعر والشعراء ٢٠٥/١ والمؤمل ١٣١/١) .

والبيت من شواهد : المقتضب ٢٩١/٣ والخصائص ٤٦٣/٢ وروايتهما (القاف) في موضع (القاع) .

وايضاح ابن الحاجب ٢٤٠/٢ وابن يعيش ١٥٣/٨ والمغني ٣٥٢/٢ والهمع ٧٧/٢ ، ١٣٣ ، والخزانة ٥٠٦/٤ .

والقف : ما ارتفع من متن الأرض . الصحاح (قف) ١٤١٨ / ٤ .

المعنى : سائل هذه القبيلة عن حال شدتنا : أكانت قوية جلبت لنا العز والفخار ، أم كانت دون ذلك فجلبت علينا الذل والهوان .

(٣) زيادة من الصحاح ، يستقيم بها الكلام .

- و "يرسوع" - أيضا - أبو بطن من مرة ، وهو : يرسوع بن غيظ (١).
- قوله : "يَشْدَتْنَا" بفتح الشين ، ويرى : كسرهما .
- قال "الجوهري" : الشَّدَّةُ ، بالفتح : الجملة الواحدة . وقد شد عليه في الحرب يشد شداً : إذا حمل عليه . والشَّدُ : العدو ، وشد عضده ، أى : قواه .
- و "الشَّدَّةُ" بالكسر : القوة (٢).
- و "سفح الجبل" : أسفله ، وهو - أيضا - اسم موضع بعينه (٣).
- و "القاع" : المستوى من الأرض (٤).
- قال في "شامل اللغة" : الأَكْمَةُ : موضع مرتفع من الأرض ، والجمع : آكَمٌ ، وجمع - آكَم : آكَم ، وآكَم (٥).

- (١) الضاح (ربع) ١٢١٥ / ٣ .
- (٢) السابق (شدد) ٤٩٢ / ٢ وما بعده .
- (٣) السابق (سفح) ٣٧٥ / ١ .
- (٤) السابق (قوع) ١٢٧٤ / ٣ ونصه : "والقاع : المستوى من الأرض ، والجمع : أَقْوَعُ وَأَقْوَاعٌ وَقِيْعَانٌ ، صارت الواو ياءً ، لكسرة ما قبلها . . . مَرَرَرٌ وَأَكَمٌ . وجمع الأَكَمِ السابق (أكَم) ١٨٦٢ / ٥ : "الأَكْمَةُ : معروفة ، والجمع أَكِمَاتٌ وَأَكَمٌ . وجمع الأَكَمِ إَكَامٌ ، مثل : جبل وجبال ، وجمع الإَكَامِ أَكَمٌ ، مثل : كِتَابٌ وَكُتُبٌ ، وجمع الأَكَمِ آكَمٌ ، مثل : غَنَقٌ وَغَنَاقٌ .
- ونظر : اللسان (أكَم) ١٠٣ / ١ .

(فصل) " وتحذف الهمزة إذا دل عليها الدليل ، قال :
لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا . . . بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِشَمَانِ

قوله : (وتحذف الهمزة إذا دل عليها الدليل) .

اعلم أن حذف الهمزة إذا لم تكن مصاحبة " هل " أقل بالنسبة إلى التسي بعدها " هل " ؛ لأن " هل " لما سدت مسد الهمزة ، حسن حذف الهمزة للاستغناء عنها بما يقوم مقامها ، ولا كذلك فيما نحن فيه ، فإنه ليس في الكلام ما يقوم مقامها .

وقد احتج المصنف على جواز حذفها بقول الشاعر ، وهو : عمر بن أبي ربيعة :
[٧١] لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا . . . بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِشَمَانِ (١)
قال " يوسف بن الحسن " : " كذا إنشاد الكتاب (٢) ، وإنشاد كل مستشهد ، ورأيت

في شعره :

بَدَا لِي مِنْهَا مَعْصُومٌ يَوْمَ جَمَرَتْ . . . وَكَفَّ خَضِيبُ زَيْنَتْ بَيْنَ شَمَانِ
فَلَمَّا التَّقِينَا بِالثَّيَةِ سَلَمَسْتُ . . . وَنَازَعَنِي الْبَغْلُ اللَّعِينُ عَنَانِي
فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي وَانِّي لَحَاسِبٌ . . . بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِشَمَانِ

الشاهد فيه : حذف ألف الاستفهام ، وهي مرادة ، وتقديره :

أبسبع رمين الجمر أم بشمان ؟

يعنى : أبسبع حصيات رمين أم بشمان حصيات ؟

(١) من الطويل (ديوانه / ٢٦٦) وروايته :
فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي وَانِّي لَحَاسِبٌ . . . بِسَبْعِ رَمِيْتِ الْجَمْرِ أَمْ بِشَمَانِ
وعمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي (الشعر والشعراء ٤٩٧/٢ والخزانة ٢٣٨/١) .

والبيت من شواهد : الكتاب ١٧٥/٣ والمقتضب ٢٩٤/٣ والكامل ٢٤٥/٢ ١٧٨/٣ والفتح ٥٠/١ وأمالى الشجرى ٢٦٦/١ ٢٤ / ٣٣٥ وابن يعيش ٥٤/٨ وشرح العمدة لابن مالك ٣٢١ تحقيق : د . عبد المنعم أحمد هريدى - رسالة دكتوراة - كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م رقم ٢٤١ وشرح الكافية الشافية ٤٧١/٢ وابن عقيل ١٨٠/٢ والمغنى ١٤/١ والهمج ١٣٢/٢ .
والبهجة المرضية / ٣٤٨ . والمطالع السعيدة للسيوطى ١٢٦/٢ تحقيق : د . نيهان ياسين حسين (دار الرسالة للطباعة - بغداد ١٩٧٧ م) والعين ١٤٢ / ٤ .
والخزانة ٤٤٧/٤ . يصور ذهوله من النظر إليهن ، وانصراف باله .
فلم يعد يذكر : أرمين سبعا من الجمرات ، أم ثانيا .

(٢) يقصد به : كتاب سيويه .

و "الجمرة" : جمع جمرة (١) . والجمار : ثلاث ، وهي معروفة بمنى .

(١) الصحاح (جمرة) ٢ / ٦١٦ : "الجمرة" : جمع جمرة من النار . والجمرة : واحدة جمرات الناسك ، وهي ثلاث جمرات يرمين بالجمار . والجمرة : الحصاة . وكلمة "جمرة" اسم جنس جمعي لكلمة "جمرة" ، لأن اسم الجنس الجمعي يفرق بينه وبين واحد ، بالتاء أو اليا ، وهناك فروق بين الجمع ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي ، وهي :
الجمع : يكون ذالا على الجماعة ، ويكون على صيغة من صيغ الجمع المعروفة في باب الجمع ، ويكون مغايرا في اللفظ أو التقدير لمفرد ، كما يكون له مفرد من لفظه غالبا ، مثل : شجرات .
أما اسم الجمع : فهو ذال على الجماعة ، ولا يجوز استعماله في الواحد ، ولا في الاثنين ، وليس له واحد من لفظه غالبا ، بل له واحد من معناه ، فإن كان له واحد من لفظه فرق بين الواحد وبينه بغير اليا والتاء ، وهو لا يكون على وزن من أوزان الجمع المعروفة ، مثل : رهط ، ونفر ، وأبل .
وأما اسم الجنس الجمعي فإنه ليس مختصا بالدلالة على الجماعة من حيث الوضع ، بل هو من حيث ذلك صالح للواحد والاثنين والأكثر ، لأن وضعه لما توجد فيه الماهية ، فلا يحتاج إلى الفرق بينه وبين الجمع ، ولا اسم الجمع من حيث الوضع ، لأن معناه مختلف ، واسم الجنس مثل : تمر ، ونخل .
فإن عرض بسبب الاستعمال تخصيصه بالدلالة على الجماعة ، كان الفرق بينه وبين الجمع من ثلاثة أوجه :

الأول : أن اسم الجنس الجمعي ليس على وزن من أوزان الجمع غالبا .
الثاني : أنه يفرق بينه وبين واحد ، بالتاء ، أو اليا ، لاغير ، بخلاف الجمع .
والثالث : أن اسم الجنس مذكر ، والجمع مؤنث .
والفرق بين اسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي من وجهين :
الأول : أن اسم الجنس لابد أن يكون له واحد من لفظه ، بخلاف اسم الجمع ، فقد يكون له واحد من لفظه ، وقد لا يكون .
والثاني : أن الفرق بين اسم الجنس وواحد ، لا يكون إلا باليا ، مثل : روم ورومي أو التاء ، مثل : تمر وتمريرة بخلاف اسم الجمع .
وعند الأخفش جميع أسماء الجمع التي لها أحاد من تركيبها ، ك : "جامل" و "باقر" و "ركب" جمع ، خلافا لسيويه .
وعند الفراء كل ماله واحد من تركيبه ، سواء كان اسم جمع ك : "باقر" و "ركب" أو اسم جنس ك : "تمر" و "روم" فهو جمع ، ولا فلا .
وأما اسم الجمع ، واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما ، فليسا بجمع اتفاقا ، نحو : "أبل" و "تراب" .
وينظر : شرح الكافية للرضي ١٢٧/٢ وما بعده وشرح الشافية للرضي ١٩٣/٢ ، وما بعده .

.....

والمعصم : طرف الذراع ما يلي الكف (١) .
وجمرت : رمت الجمار (٢) .
والتثية (٣) : عند جمرة العقبة * (٤) .

-
- (١) اللسان (عصم) ٢٩٧٨ / ٤ .
 - (٢) الصحاح (جمر) ٦١٦ / ٢ .
 - (٣) السابق (ثنية) ٢٢٩٥ / ٦ * والتثية : طريق العقبة * .
 - (٤) شرح أبيات الكتاب ١٤٨ / ٢ ، ١٤٩ .

(فصل) * وللاستفهام صدر الكلام ، لا يجوز تقديم شيء ما في حيزه عليه ، لاتقول:
"ضربت أزيدا؟" وما أشبه ذلك *.

قوله : (وللاستفهام صدر الكلام) .

اعلم أنا قد قررنا ذلك - فيما تقدم (١) - من حيث أن الاستفهام ينقل الجملة
عن الخبر إلى الاستخبار ، فيكون له صدر الكلام .
ولهذا لما كان الحرف الثاني ينقل الجملة عن الإثبات إلى النفي ، كان له
صدر الكلام .

(١) ينظر ص ٣٢٦ من التحقيق .

ومن أصناف الحرف : حرفا الشرط

["إِنْ" و "لَوْ"]

" وهما (إِنْ ، وَلَوْ) تدخلان على جملتين ، فتجعلان الأولى شرطا ، والثانية جزاء ، كقولك : "إِنْ تَضَرَّعْتَنِي أَضْرِكَ" ، و "لَوْ جِئْتَنِي لَأَكْرَمْتُكَ" ، خلا أن "إِنْ" تجعل الفعل للاستقبال ، وإن كان ماضيا .

و "لَوْ" تجعله للمضى ، وإن كان مستقبلا ، كقوله تعالى : "لَوْ يَطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ" .

ونظم "الفراء" أن "لَوْ" تستعمل في الاستقبال كـ : "إِنْ"

المتن : (ومن أصناف الحرف : حرفا الشرط) .

التفسير : ونصده ببحثين :

البحث الأول : قالوا : إنما علمت "إِنْ" الجزم في الفعل المضارع ، لاختصاصها بالفعل ، وإنما علمت الجزم ؛ لأن القضية الشرطية ، تقتضى جملتين : الأولى : شرط ، والثانية : جزاء ، فلطول ما تقتضيه ، اختير لها الجزم ؛ لأنه حذف وتخفيف (١) . وقد اختلفوا في جواب الشرط الذي هو الجزاء ، إلى خمسة أقوال .

أولها : قاله "المازني" (٢) : أنه مبني على الوقف ؛ لأن الفعل المضارع إنما أعرب ،

(١) يقول أبو البركات في أسرار العربية / ١٣٢ ، ١٣٣ : "إِنْ قال قائل : لم علمت

(إِنْ) الجزم في الفعل المضارع ؟

قيل : إنما علمت ؛ لاختصاصها ، وعلمت الجزم ، لما بينا من أنها تقتضى جملتين : الشرط والجزاء ، فلطول ما تقتضيه اختير لها الجزم ؛ لأنه حذف وتخفيف

ونظر : ابن يعيش ٨ / ١٥٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٤١ وصف البانسي للمالقي ١٠٤ / .

(٢) المازني : بكر بن محمد بن حبيب بن بقة ، أبو عثمان ، أحد الأئمة في النحو ، من أهل البصرة ، روى عن أبي عبيدة ، والأصمعي ، وأبي زيد ، ولأخفش وغيره : المبرد ، والفضل بن محمد اليزيدي .

له من التصانيف : كتاب في القرآن ، علل النحو ، الألف واللام ، التصريف . مات سنة تسع - أو ثمان - وأربعين ومائتين .

ينظر : طبقات الزبيدي ٨٧ / ١ ، وشذرة الألباء ١٨٢ / ١ ، وانباء الرواة ١ / ٢٤٦ والبغية ١ / ٤٦٣ والأعلام ٢ / ٤٤ ونشأة النحو ١ / ٩٣ .

لوقوعه موقع الأسماء ، والجزء غير واقع موقع الأسماء ، فوجب أن يكون مبنيا (١).
وثانيها : قاله " عبد الباقي " : إن الجزء معرب ، وعامله " إن " ، وحينئذ تكون " إن " عاملة في شيئين :

أحدهما : فعل الشرط . والآخر : فعل الجزء .
واحتمج على ذلك بأن حرف الشرط ، يقتضى جواب الشرط ، كما يقتضى فعل الشرط ، ولهذا
سمى : حرف الجزء ، فكما عمل في فعل الشرط ، وجب أيضا أن يعمل في جواب الشرط (٢).
وثالثها : حكاه " الأخفش " أن حرف الشرط عامل في فعل الشرط ، وفعل الشرط
يعمل في جواب الشرط ؛ لأن فعل الشرط يقتضى الجواب ، وهو أقرب إليه ممن
الحرف ، فكان عمله فيه أولى من الحرف (٣).
ورابعها : اختاره " الخليل " و " سيويه " : أن الحرف ، وفعل الشرط مجموعهما هو
العامل في الجزء ، وقالا : لأن فعل الشرط يقتضى الجواب ، كما أن حرف الشرط
يقتضى الجواب ، فكما اقتضياه جميعا ، عملا فيه (٤).

- (١) يقول الرضى فى شرح الكافية ٢/٢٥٤ : " وقال المازنى : الشرط والجزء مبنيان ؛ لعدم وقوعهما موقع الاسم ، ولعدم وقوعهما مشتركين ، ثم مختصين ... " .
وينظر : الإنصاف ٢/٦٠٢ وأسرار العربية ١٣٣/٠
- (٢) هذا أيضا ما قاله السيرافى .
يقول الرضى ٢/٢٥٤ : " قال السيرافى : إنَّ العامل فيهما كلمة الشرط ؛ لاقتضاها الفعلين اقتضا واحد ، وربطها الجملتين إحداها بالآخرى ، حتى صارتا كالواحدة ، فهى كالابتداء العامل فى الجزءين ، وك : (ظننت) ، و (إن) وأخواتهما ، عملت فى الجزئين ، لاقتضاها لهما ... " .
وينظر : الإنصاف ٢/٦٠٢ وأسرار العربية ١٣٣/٠
- (٣) يقول الرضى فى شرح الكافية ٢/٢٥٤ : " وقال الأخفش : إن الشرط مجزوم بالأداة ، والجزء مجزوم بالشرط وحده ، ؛ لضعف الأداة عن عمليْن ، والشرط طالب للجزء ، فلا يستغرب عمله فيه ... " .
وينظر : الإنصاف ٢/٦٠٢ والأشعزى ٤٣/١٦ والتصريح ٢/٢٤٨ .
- (٤) الكتاب ٣/٦٢ : " وأعلم أن حروف الجزء تجزم الأفعال ، وينجزم الجواب بما قبله . ونظم الخليل أنك إذا قلت : (إن تأتى آتك) ف (آتك) انجزمت (إن تأتى) كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت : (اتنى آتك) ... " .
ومع أن رأى سيويه واضح — من خلال كلامه السابق — فى أن العامل فى جواب الشرط ما قبله من الأداة ، وفعل الشرط ، إلا أن المالى فى كتابه رصف البيانى فى حروف المعانى ١٠٧/٠ نسب إليه — خطأ — أن العامل فى الفعلين معـ

خامسها : قاله الكوفيون : إنه [مجزوم] ^(١) على الجوار ؛ لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط ، فكان محمولا عليه في الجزم ، والحمل على الجوار كـ
في كلامهم ^(٢) ، كقول الشاعر :
[٧٢] كَأَنَّا ضَرَبْتُ قَدَامَ أَعْيُنِهِمْ قَطْنَا بِمُسْتَحْصِدِ الْأَوْتَارِ مَحْلُوجِ ^(٣)

الأداة ، حيث يقول :
والصحيح أن الأداة هي العاملة في الفعلين معا ، وهو مذهب سيوييه وأكثر النحويين .
وأميل إلى رأي عبد الباقي الذي يقول : إن (لَنْ) عملت في فعل الشرط وفي جوابه ، وذلك لأن العمل إنما هو بالاستدعاء والتضمن للتأثير في المستدعي على طلبه من رفع ، أو نصب ، أو خفض ، أو جزم ، إما بالأصالة كالفعل والحرف في الاسم ، والحرف في الفعل ، وإما بالشبه كالاسم في الاسم ، والحرف في الاسم .
فالأول : نحو : " قام زيد " ، و " بزيد " ، و " لم يقم " ، و " إن يقم أقم " .
والثاني : ك : " ضارب زيدا " ، و " حسن وجهه " ، و " إن زيدا قائم " .
فعلى هذا لا يصح عمل فعل في فعل ؛ لأنه لا يتضمنه بنفسه ، ولا يستدعيه ، وهذا يبطل قول الأخفش .
وكذلك لا يصح عمل عاملين في معمول واحد ؛ لأن كل واحد منهما لا يطلبه من حيث طلبه الآخر ، وهذا يبطل قول الخليل وسيوييه .
أما قول المازني : فظاهر فساد ، لأنه لو كان الأمر على ما زعم ، لكان ينبغي ألا يكون الفعل معربا بعد " أن " ، و " كي " ، و " إذ " ، وكذلك بعد " لم " ، و " لما " ، و " لام الأمر " ، ولا في النهي ؛ لأن الاسم لا يقع بعده هذه الأحرف ، فكان ينبغي أن يكون الفعل بعدها مبني ؛ لأنه لم يقع موقع الاسم .
فلما انعقد الإجماع في هذه المواضع على أنه معرب ، وأنه منصوب بدخول النواصب ، ومجزوم بدخول الجوارم ، دل على فساد ما ذهب إليه . أما ما قاله الكوفيون من الحمل على الجوار فهو محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ، ولا يقاس عليه ؛ لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه .
وينظر : المقتصد ١٠٩٥/٢ (مطبوع) ، والإنصاف ٦٠٢/٢ وأسرار العربية ١٣٣/١٣٤ وشرح الكافية للرضي ٢٥٤/٢ ووصف المباني للمالقي ١٠٦/١ والأشموني ١٦/٤ ، والتصريح ٢٤٨/٢ والهمع ٦١/٢ .

- (١) في المخطوطة [منصوب] وهو تحريف ؛ لأن جواب الشرط لا يكون لا مجزوما .
- (٢) ينظر : الإنصاف ٦٠٢/٢ وشرح الكافية للرضي ٢٥٤/٢ والأشموني ١٦/٤ والتصريح ٢٤٨/٢ .
- (٣) من البسيط ، ولم أهتم لقائده ، وهو من شواهد : الإنصاف ٦٠٥/٢ وأسرار العربية ١٣٣/١٣٤ مستحصد الأوتار : من إضافة الصفة للموصوف ، أي : الأوتار المستحصدة ، مستحصد - بكسر الصاد - إذا كان قد أحكم قتله وصنعتة ، وهذا

بالجر ، والقياس يقتضى أن يكون " ملحوجا " فخفضه على الجوار .
وقول الشاعر :

[٧٣] كَانَ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ (١)

بالجر ، والقياس أن يكون منصوبا صفة لاسم " كان " .
وقولهم (٢) : " جَحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ " بجر " خرب " والقياس رفعه ؛ لأنه صفة " جحر " .
البحث الثاني : قال " أبو سعيد " : إن المجازاة تحتاج إلى شرط ، وجواب لا يستغنى
أحدهما عن الآخر . (٣)

فأما الشرط : فلا يكون [إلا] فعلا ، وأما الجزاء : فيكون فعلا واسما ،
وفعل الشرط يكون مستقبلا وماضيا ، والأصل فيه الاستقبال ؛ لأن الشرط إنما شرطه
الشارط فى شئ يكون ، وأنه متى كان ذلك الشئ وجد ، استحق عليه الجواب ، فلا
يكون إلا مستقبلا فى المعنى .

= اللفظ يقال فى كل ما أحكمت صناعته من الجبال والأوتار والدروع .
وقالوا : " هذا رجل محصد الرأى " أى : سديد الرأى محكمه على التشبيه .
اللسان (حصد) ٨٩٥/٢ .

ومحلو : اسم المفعول من قولهم : " حلج القطن يحلجه " إذا ندفه ، وقطن
حليج ومحلو : مندوف ، أى قد استخرج منه الحب . اللسان (حلج) ٩٦٠ / ٢ .
والشاهد فى قوله : " محلو " ، فإنه مجرور مع أنه نعت لقوله : " قطناء المنصوب
على أنه مفعول به لقوله : " ضربت " ، وذلك لأن هذه الكسرة ليست الحركة التى
اقتضاها العامل ، وإنما هى كسرة المجاورة ، فهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره ،
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة .

(١) من الرجز المشطور ، قاله : العجاج (ديوانه ١٥٨) ، معد :
على دَرَى قَلَامِهِ الْمُرْمَلِ . سَبَبُ كَتَانٍ بِأَيْدِي الْقَسَزَلِ
وهو من شواهد : الكتاب ٤٢٧/١ والخصائص ٢٢١/٣ والإنصاف ٦٠٥/٢ وأسرار
العربية ١٣٤/٢ والخزانة ٣٢٢/٢ .

المرمل / المنسج . اللسان (رمل) ١٧٣٣/٣ والقلام : نيت . اللسان (قلم)
٥/٧٢٣ . قلامه : أى قلام المنهل المذكور قبله .

والسبب : الشق ، أى قطع الكتان . اللسان (سبب) ١١٠٩ / ٣ .
يقول : كان نسج العنكبوت على ما نبت حول ذلك المنهل من القلام ونحوه كتان
بأيدى النازلات .

والشاهد فيه : جر " المرمل " لمجاورته للعنكبوت ، وهو فى الحقيقة صفة للنسج .
(٢) ينظر : الكتاب ٤٣٦/١ والخصائص ٢٢٠/٣ والإنصاف ٦٠٧/٢ وأسرار العربية /
١٣٣ ، ١٣٤ والخزانة ٣٢٢/٢ .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

غير أن العرب استجازت استعمال الفعل الماضي فيه ؛ لإحاطة العلم بأنه
وان كان ماضيا في اللفظ ، فهو مستقبل في المعنى ، والماضي أخف لفظا من
المستقبل .

وكذلك الجواب إذا كان فعلا ، جاز أن يكون مستقبلا ، وهو الأصل ، ويجوز أن
يكون ماضيا للعلم بأنه لا يكون إلا مستقبلا في المعنى ، وإذا كان شيئا مضمونا أن يفعل
متى فعل الشرط ، وذلك قولك : " إِنْ خَرَجْتَ خَرَجْتُ مَعَكَ " ، والمعنى : " إِنْ تَخْرُجْ
أَخْرَجَ مَعَكَ " (١) .

قوله : (وهما : " إِنْ " و " لَوْ " تدخلان على جملتين ، فتجعلان الأولى شرطا ، والثانية
جزاء) .

اعلم أنك إذا قلت : " ذهب زيد أحسنت إلى خالد " لم يكن لإحدى الجملتين
تعلق وارتباط ، فإن دخلت " إِنْ " أو " لَوْ " ربطت إحداهما بالأخرى ، وجعلت الجملة
الأولى علة للجملة الثانية ، كما قرناهما في مباحث " لولا " (٢) .

وقوله : (على جملتين) فيه إجمال ؛ لأن الجملة الأولى ، لا بد وأن تكون فعلية .
فإن قلت : إنه قد ذكر - فيما تقدم (٣) - أن حرف الشرط لا يدخل إلا على
الفعل ، فكان إطلاقه - ههنا - محمولا على ما تقدم .

قلت : ما ذكرتموه يدل على أن اللفظ مجمل ؛ لأنه لا معنى لكونه مجملا سوى
أن مدلوله لا يفهم إلا بعد فهم شيء آخر .

وقد ذكر المصنف لكل واحد من الحرفين مثالا :

ب/ ٣٣٢

الأول : قوله : " إِنْ يَضْرِبُنِي / أَضْرِبْكَ " .

الشاهد فيه : أن حرف الشرط الذي هو " إِنْ " دخل على جملتين فعليتين ،
والفعل في كل واحد مضارع مجزوم ، وعلامة الجزم سكون الباء من كل واحد من الفعلين .
وثانيهما : قولك " لَوْ جِئْتَنِي لَأَكْرِمَنَّكَ " .

الشاهد فيه أن " لَوْ " ربط إحدى الجملتين بالأخرى على الوجه الذي ذكرناه في مباحث
" لولا " (٤) .

(١) ينظر : التخميم ٢ ورقة ١٦٢ والمقصد ١٠٩٥/٢ وما بعده .

(٢) ينظر : ص ٣٠٩ من التحقيق .

(٣) ينظر : ص ٣٤٢ من التحقيق .

(٤) ينظر : ص ٣٠٩ من التحقيق .

وفعل الشرط والجزاء ، كلاهما ماضيان ، وهما مبنيان على ماكانا عليه .
ولقائل أن يقول : إن مذهب " سيويه " وأكثر النحويين أن " إذ ما " حرف
شرط بمنزلة " إن " (١) .

وقد أهمل المصنف ذكره والتنبية عليه (٢)
قوله : (خلا أن " إن " تجعل [الفعل] للاستقبال وإن كان ماضيا ، و " لو " تجعله للمضى وإن كان مستقبلا) .

اعلم أنك إذا قلت : " إن ذهب زيد ذهبت معه " فإن الفعل في كل واحد
منهما ماض ، ومعناه الاستقبال ؛ لأن المراد : " إن يذهب زيد أذهب معه " .
وإذا قلت : " لو خرج زيد أخرج معه " فإن الفعل في كل واحد منهما مضارع ،
والمعنى على المضى ؛ لأن المراد : " لو خرج زيد خرجت معه " .
ومنه قوله تعالى : " وأعلموا أن فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم " (٣)
والمعنى : على المضى ، أى : " لو أطاعكم لعنتم " وهو مستأنف .
ويجوز أن يكون في موضع الحال ، والعامل فيه الاستقرار .
وانما جاز ذلك من حيث جاز وصف النكرة به في قولك : " مررت برجل لوكلمته لكلمنى " .
قال في " الكشف " : الجملة المصدرة بـ " لو " لا تكون كلاما مستأنفا — ههنا —
لأدائه إلى تناثر النظم ، ولكن يكون متصلا بما قبله ، حالا من أحد الضميرين في قوله :
" فيكم " وهو : المستتر المرفوع ، أو البارز المجرور ، وكلاهما مذهب سديد .
والمعنى : إن فيكم رسول الله على حالة يجب عليكم تغييرها ، أو أنتم على
حالة يجب عليكم تغييرها ، وهى أنكم تحاولون منه أن يطيعكم .
ولو فعل ذلك لعنتم ، أى : لو قمتم في العنت والهلاك .
يقال : فلان يتعنن فلانا ، أى : يطلب ما يؤديه إلى الهلاك (٤) .

- (١) الكتاب ٥٦/٣ : " ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذ) حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما) فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة (إنما) وكأنما) وليست (ما) فيهما بلفظ ، ولكن كل واحد منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد " .
- (٢) ومع أن الشارح يقول : إن أكثر النحويين يرى رأى سيويه ، لكن الرضى في شرح الكافية ٢٥٣/٢ يقول : " وقال السيرافى : ما علمت أحدا من النحاة ذكر " إذ ما " غير سيويه وأصحابه " .
- (٣) سقط من المخطوطة . سورة الحجرات ، من الآية ٧ / ٢ .
- (٤) الكشف ١٦/٦ .

.....
قوله : (وزعم "الفراء" أن "لو" تستعمل في الاستقبال كـ "إِنْ") .

اعلم أن "الفراء" يزعم أن "لو" إذا استعملت في الماضي ، لم تنقله إلى المستقبل ، وإنما هو على ما تقتضيه من المضى ، وهى من هذا الوجه مخالفة "إِنْ" الشرطية .

وإذا دخلت على الاستقبال ، كانت مثل حرف "إِنْ" ولم تنقل المستقبل إلى الماضي ، كما أن حرف "إِنْ" كذلك (١) .
ولقائل أن يقول : كما أنهما اختلفا فيما ذكره المصنف ، فقد اختلفا أيضا فى شىء آخر ، وهو أن حرف "إِنْ" يعمل فيما بعده الجزم لفظا أو تقديرا ، بخلاف "لو" فإنه لا عمل له فيما بعده .

(١) ينظر : ابن يعيش ١٥٦/٨ ، وشرح الكافية للرضى ٣٩٠/٢ .

(فصل) " ولا يخلو الفعلان في باب "إِنْ" من أن يكونا مضارعين ، أو ماضيين ، أو أحدهما مضارعا ، والآخر ماضيا .

فإذا كانا مضارعين ، فليس فيهما إلا الجزم ، وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطا ، فإذا وقع جزاء ففيه الجزم والرفع ، قال زهير :

وَإِنْ أَنَا خَلِيلُ يَوْمَ مَسَالَةٍ . . . يَقُولُ : لَا غَائِبَ مَالِي وَلَا حَرَمٍ

قوله : (ولا يخلو الفعلان في باب "إِنْ" من أن يكونا مضارعين ، أو ماضيين ، أو أحدهما مضارعا ، والآخر ماضيا) .

اعلم أن ما ذكره يرجع إلى أربعة أوجه :

الأول : أن يكون فعل الشرط ، وفعل الجزاء كلاهما مضارعا ، وقد ذكر مثاله فيما تقدم ، وليس فيهما إلا الجزم .

الثاني : أن يكون فعل الشرط والجزاء جميعا ماضيين ، كقولك : " إِنْ قمت قمت " ، ولا عمل لـ " إِنْ " في اللفظ في واحد منهما .

الثالث : أن يكون فعل الشرط مضارعا ، وفعل الجزاء ماضيا ، كقولك : " إِنْ يذهب زيد ذهب معه " ، فليس فيما هذا شأنه إلا جزم الفعل المضارع الذي هو فعل الشرط .

الرابع : عكسه ، وهو أن يكون فعل الشرط ماضيا ، وفعل الجزاء مضارعا ، فليس جزمه ضربة لازب ، بل يجوز : جزمه ، ورفع ، وإلا أن الجزم أكثر .

قال في " الحواشي " : وإنما ساغ رفع فعل الجزاء في هذه الصورة ، لأنه لما بطل عمل " إِنْ " فيما يليه من الفعل ، وهو الفعل الماضي ، وهو أقرب إليه ، فلأن لا يعمل في فعل الجزاء ، وهو أبعد أجدر (١) .

وقد جعل " المبرد " الرفع فيه شاذًا (٢) .

قال " الحضرمي " : والأجود في فعل الشرط أن يكونا مستقبلين مجزومين ، وبعد ذلك أن يكونا ماضيين ، ثم بعدها أن يكون الأول ماضيا ، والثاني مستقبلا ، لأنك تقويسه بالعمل في الفعل المتأخر بعد تضعيفه .

(٣) وأضعفهما وقوع المستقبل أولا ، والماضي آخرا ، لتضعيفه بعد ما قوته بالعمل .

(١) الحواشي / ٦٠ .

(٢) المقتضب ٦٨/٢ وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٤٥ .

(٣) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٤٤ وما بعده .

قول زهير :
[٧٤] وَإِنْ أَنَا خَلِيلُ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ . . . يَقُولُ : لَا غَائِبَ مَالِي وَلَا حَرَمٍ^(١)
الشاهد فيه : أنه رفع "يقول" ولم يجعله للشرط في اللفظ ، وجعله في تقديم
التقديم ، كأنه يقول : لا غائب مالى إن أنا خليل .

يعدح بهذا هرم بن سنان المرى ، يريد : أنه لا يعتل في خليله إذا سألته
شيئا من ماله بعله حتى يحرمه .

يريد : أنه لا يقول : مالى غائب عنى ، أو يقول : ليس لى شئ أعطيك منه .
وقوله : "يوم مسألة" ، يعنى : يوم حاجة توجب المسألة^(٢) .

ويجوز أن يكون الرفع على تأويل أن الغاء محذوفة من اللفظ^(٣) .

- (١) من البسيط (ديوانه / ٩١) .
والبيت من شواهد : الكتاب ٦٦/٣ والمقتضب ٦٨/٢ والمحتسب ٦٥/٢ والتبصرة
للصيمرى ٤١٣/١ (مطبوع) والإنصاف ٦٢٥/٢ والصاحح (خلل) ١٦٦٨ / ٤
(حرم) ١٨٩٢/٥ وابن يعيش ١٥٧/٨ وشرح العمدة لابن مالك ١٤٢/ رسالة
دكتورة . تحقيق : د . عبد المنعم أحمد هريدى - كلية اللغة العربية
بالقاهرة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ رقم ٢٤١ وشرح الكافية الشافية ٦٤٢/٢ وشرح
الألفية للمرادى ٢٤٦/٤ وأوضح المسالك ١٦٤/ وابن عقيل ٢٩٢/٢ والهمع
٦٠/٢ والبهجة المرضية ٤٣٢/ والعينى ٤٢٩/٤ والأشموزى ١٧/٤ .
ورواية المرادى والأشموزى (مسغبة) في موضع (مسألة) .
خليل : فقير مختل الحال . الصاحح (خلل) ١٦٦٨ / ٤ .
- (٢) اعتمد الشارح - فى بيان الشاهد ، وتوضيح المعنى - على شرح ابن السيرافى
لآيات الكتاب ٩٤/٢ .
- (٣) ينظر : المقتضب ٦٨/٢ والتبصرة ٤١٣/١ (مطبوع) وابن يعيش ١٥٨/٨ والإيضاح
لابن الحاجب ٢٤٥/٢ والهمع ٦١/٢ .

[إِنْ كَانَ الْجَزَاءُ أَمْرًا ، أَوْ نَهْيًا ، أَوْ مَاضِيًا صَحِيحًا ، أَوْ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْفَاءِ]

(فصل) " وَإِنْ كَانَ الْجَزَاءُ أَمْرًا ، أَوْ نَهْيًا ، أَوْ مَاضِيًا صَحِيحًا ، أَوْ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْفَاءِ ، كَقَوْلِكَ : " إِنْ أَتَاكَ زَيْدٌ فَأَكْرَمِهِ " ، و " إِنْ ضَرَبَكَ فَلَا تُضْرِبْهُ " ، و " إِنْ أَكْرَمْتَنِي الْيَوْمَ فَقَدْ أَكْرَمْتَنِي أَمْسًا " ، و " إِنْ جِئْتَنِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ " .

وَقَدْ تَجَيَّءَ الْفَاءُ مَحذُوفَةً فِي الشُّذُوزِ ، كَقَوْلِهِ :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

وَيَقَامُ " إِذَا " مَقَامَ الْفَاءِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : " وَإِنْ تَصِبْهُمْ سَيِّئَةً بِمَا قَدَّمْتُ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْطِنُونَ "

قَوْلُهُ : (وَإِنْ كَانَ الْجَزَاءُ أَمْرًا ، أَوْ نَهْيًا ، أَوْ مَاضِيًا صَحِيحًا ، أَوْ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْفَاءِ)

إِنَّمَا وَجِبَ دُخُولُ الْفَاءِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ لِلشَّرْطِ فِيهَا تَأْثِيرٌ فِي مَعْنَى الْاِسْتِقْبَالِ :

أَمَّا فِي الْمَاضِيِ الصَّحِيحِ : فَلِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ حَقِيقَةُ الْمَضِيِّ ، وَلَيْسَ الْاِسْتِقْبَالُ بِمُرَادٍ مِنْهُ ، فَامْتَنَعَ دُخُولُ حَرْفِ الشَّرْطِ الْمُقْتَضِي لِلْاِسْتِقْبَالِ عَلَى مَا امْتَنَعَ فِيهِ الْاِسْتِقْبَالُ .

وَأَمَّا الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ : فَلِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَالٌّ عَلَى الْاِسْتِقْبَالِ بِوَضْعِهِ ، فَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ لِلشَّرْطِ فِيهِمَا إِفَادَةٌ فِي مَعْنَى الْاِسْتِقْبَالِ .

وَأَمَّا الْجُمْلَةُ الْاِسْمِيَّةُ : فَكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ تَقْدِيرُ تَأْثِيرِ حَرْفِ الشَّرْطِ فِيهِمَا ، فَلَمْ يَكُنْ بَدَلُ الْفَاءِ ، لِتَفْهِيمِ رِبْطِ الْجَوَابِ بِالشَّرْطِ (١) .

وَقَدْ أُورِدَ مِثَالُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ :

أَوَّلُهَا : قَوْلُكَ فِي الْأَمْرِ : " إِنْ أَتَاكَ زَيْدٌ فَأَكْرَمِهِ " .

(١) يَقُولُ ابْنُ يَعِيشَ ٢/٩ : " وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْجَزَاءُ بَشًى ، يَصْلَحُ الْاِبْتِدَاءُ بِهِ كَالْأَمْرِ ، وَالنَّهْيِ ، وَالْاِبْتِدَاءِ ، وَالْخَبَرِ ، فَكَأَنَّهُ لَا يَرْتَبِطُ بِمَا قَبْلَهُ ، وَرَبَّمَا آذَنَ بِأَنَّهُ كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ غَيْرُ جَزَاءٍ لِمَا قَبْلَهُ ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَفْتَقِرُ إِلَى مَا يَرْبِطُهُ بِمَا قَبْلَهُ ، فَاتَّوَا بِالْفَاءِ ؛ لِأَنَّهُمَا تَفِيدُ الْاِتِّبَاعَ ، وَتَوْثُقُ أَنْ يَأْتِيَ مَا بَعْدَهَا مُسَبَّبًا عَنْ قَبْلِهَا ، وَإِنْ لَيْسَ فَمِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ حَرْفٌ يَوْجَدُ فِيهِ هَذَا الْمَعْنَى سِوَى الْفَاءِ ، فَلِذَلِكَ خَصَّصَهَا مِنْ بَيْنِ حُرُوفِ الْعَطْفِ "

وَيَنْظُرُ : الْمُقْتَصَدُ ١٠٩٩/٢ (مطبوع) وَالتَّبَصُّرَةُ ٤٠٩/١ (مطبوع) وَالْإِيضَاحُ لابْنِ الْحَاجِبِ ٢/٢٤٩ ، ٢٥٠ .

الشاهد فيه : أن الأمر لما كان دالا بوضعه على الاستقبال ، لم يكن حرف الشرط فيه مفيدا معنى الاستقبال .

وثانيها : قوله في النهى : " إن ضريك فلا تضره " . والكلام فيه على نهج ما قبله .

وثالثها : تقول في الماضي الصحيح : " إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس " .

الشاهد فيه : أن الجزاء فعل ماض ، والمراد منه حقيقة ، ولم ينقل إلى معنى الاستقبال ، فلذلك امتنع تقدير تأثير " إن " في إفادته الاستقبال ، ووجب / إدخال الفاء للربط . ١/٣٣٣

وانما ساء المصنف ماضيا صحيحا ؛ لأن المراد منه المضى .

قال " أبو سعيد " : إن ما بعد الفاء لا يصلح أن يكون فعلا ماضيا في معنى المستقبل ،

كما كان في الشرط ، لا تقل : " إن خرج زيد فخرج عمرو " ، و " إن تزنى فزرتك " ؛

لأن الفاء لا تغير لفظ الماضي إلى المستقبل .

فإن كان الفعل الماضي الذي بعد الفاء في معنى الدعاء ، جاز ، كقولك :

" إن أعاننا زيد فأعاناه الله " ، و " إن أذانا فلعمري الله " (١) .

وتقول في المبتدأ والخبر : " إن جئتنى فأنت مكرم " .

الشاهد فيه : أن ما بعد الفاء جملة اسمية ، ويمتنع تقدير تأثير حرف الشرط في إفادة

الاستقبال فيها ، كما عرفت .

واعلم أن الجزاء بالفاء على ثلاثة أقسام :

قسم يجب فيه دخولها . وقسم يمتنع . وقسم يجوز فيه الأمران ، فنفرد لكل واحد منها

ضربا بالكلام فيه :

الضرب الأول : فيما يمتنع دخول الفاء فيه : وهو أن يكون الجزاء ماضيا لفظا ، أو معنى ،

وقصد به الاستقبال بدخول حرف الشرط ، كقولك : " إن أكرمتني أكرمتك " ، و " إن أكرمتني

لم أكرمتك " ؛ لأن قوله : " لم أكرمتك " ، وإن لم يكن ماضيا لفظا فهو ماض معنى ، والشرط

مؤثر فيه الاستقبال ، فهو كالماضي سواء .

(٢)

الضرب الثاني : ما يجوز فيه الأمران ، وهو أن يكون [الجزاء] مضارعا مثبتا أو منفيا بـ " لا " ؛

لأنه يسوغ فيه تقدير تأثير الشرط ، وتقدير عدم تأثيره ؛ لأن المنفى بـ " لا " ، وإن

(١) ينظر : التخمير ٢ ورقة ١٦٩ .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

أجريت مجرى "إِنْ" في أصل وضعها تعذر تأثير حرف "إِنْ" كما يتعذر مع "لَنْ" و"السين" و"سوف"، وإن لا يجتمع على الفعل الواحد حرفا استقبال، فتعين في هذا التقدير دخول الفاء.

وإن قلت "لا" هذه مثلها في قولك: "أريد أن لا يقوم" لمجرد النفي، استقام أن يكون لحرف الشرط تأثير، فيمتنع دخول الفاء، كأنهم لما قصدوا إلى نفي الفعل الواقع بعد "أن" الصدرية، جردوا "لا" عن معنى الاستقبال، واستعملوها للنفي خاصة، وكانت أول من "لَنْ" و"ما"، فأما "لَنْ": فلما فيها من التأكيد، فكان تجريد ما لا تأكيد فيه أقرب.

وأما: "ما"، فلكونها للحال.

وأما "أن" فلكونها موافقة للفظ "إِنْ"، أو لكونها بمعنى "ما".

فأما المضارع المثبت: فإن جعلته خبرا للبند محذوف، تعذر تأثير حرف الشرط

فيه، فتعين دخول الفاء، وليس بالكثير، لما يلزم من الإضمار من غير حاجة.

وإن قدرته بنفسه هو الجواب، تحقق تأثير حرف الشرط فيه للاستقبال، فتعين

حذف الفاء، فلذلك جاز الأمران.

الضرب الثالث: فيما يجب فيه دخول الفاء، فهو على كل ما ليس من القسمين المتقدمين.

والموجب لذلك تعذر تقدير تأثير حرف الشرط فيه، كما ذكر المصنف من المواضع

الأربعة. ضحو قولك: "إن أكرمتني فلن أكرمك"، و"إن أكرمتني فسوف أكرمك" (١).

(١) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٢٤٨/٢ وما بعده: "فأما الموضع السدس

يمتنع دخول الفاء فيه فإن يكون ماضيا لفظا، أو معنى، متصرفا قصد به الاستقبال

بحرف الشرط، كقولك: (إن أكرمتني أكرمك)، و(إن أسلمت لم تدخل النار)

فإن هذين جزاءان: أحدهما: ماض لفظا، والآخر: ماض معنى، ولكن قصد بهما

الاستقبال بقرينة (إن)، لأنها تقلب معنى الماضي مستقبلا، سواء كان بلفظ

الماضي، أو بمعنى الماضي قبل دخولها...

وأما الجائز: فكل موضع وقع فيه الجزاء مضارعا مثبتا، أو منفيا بـ (لا) كقولك:

(إن أكرمتني أكرمك)، و(إن أكرمتني فأكرمك)، و(إن أكرمتني لأكرمك)، و(إن

أكرمتني فلا أكرمك)، إلا أن حذف الفاء أكثر، وهو في المثبت أولى...

وأما الواجب دخولها ففيمّا عدا ما ذكرناه في المنع والجائز، كقولك:

(إن أكرمتني فأكرم زيدا، أو فلا تكرم زيدا، أو فقد أكرمك أمس، أو فزيد منطلق،

أو فمسي أن تكرم عمرا، أو فليس زيد منطلقا، أو فما زيد منطلقا، أو فلن يقوم زيد)

وكذلك ما أشبهه.

وكذلك الداخل عليه حرف الحال ، وكذلك : " ليس " و " عسى " - وإن كانا فعلين -
لتعذر تأثير حرف الشرط فيهما .

أما " ليس " : فلكونها لنفى الحال .

وأما " عسى " : فلخروجها عن معنى الزمان ^(١) ، أو لخروجها عن معنى الزمان ، وإن لم

نقل : إن " ليس " لنفى الحال ^(٢) .

قوله : (وقد تجىء الفاء محذوفة في الشذوذ) .

اعلم أنه لما قال : إنه لا بد من الفاء في الجواب ما ذكره من المواضع الأربعة ،
قال بعده : وليس المراد أنه لا بد منها في اللفظ ، بل يجوز حذفها منه ، وهى مرادة

في المعنى ، واحتج بقول " كعب بن مالك الأنصاري " :
فَإِنَّمَا هَذِهِ الدُّنْيَا وَزِينَتُهَا . . . كَالزَّادِ لَا يَدُ يَوْمًا أَنَّهُ فَنَانٌ
مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا . . . وَالشَّرَّ بِالْشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ ^(٣) [٢٥]

== سبب وجوب الفاء قصدهم إلى الإيذان بأن المذكور مفهوم منه الجواب ، لكونه في
الظاهر غير صالح له . . .

(١) المقصود : معنى الزمان المستقبل ؛ لعدم تصرفها .

(٢) الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٥١ : " . . . وأما وجوبها مع الأفعال غير المتصرفية
فلأمر :

أحدها : أنها أشبهت الحروف ، ولذلك لم تتصرف ، فأجريت مجراها في وجوب
الفاء .

والثاني : أن الماضي عوض عن المستقبل في الشرط وجوابه ، وهذه لاستقبال لها ،
فلم يصح وقوع الماضي في موضع الجزاء .

والآخر : أن وضعها على ألا تقبل دلالة الزمان المستقبل ، و (إن) تفيد الاستقبال
فيما يقع جوابا لها ، فكر هو الجمع بينهما فيؤدى إلى التناقض . . .

(٣) بيتان من البسيط (ديوانه / ٢٨٨) .

وكعب بن مالك بن أبى كعب بن الخزرج ، شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
مات في خلافة على بن أبى طالب بعد أن كف بصره (معجم الشعراء / ٣٤٢) .
والبيت الثاني من شواهد :

الكتاب ٦٥/٣ ونوادير أبى زيد / ٢٠٧ تحقيق : د . محمد عبد القادر أحمد (ط الأولى
١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م) - دار الشروق - القاهرة) والمقتضب ٢/ ٢٠٧ والخصائص
٢٨١/٢ والمنصف ١١٨/٣ والمحتسب ١٩٣/١ وأمالى ابن الشجرى ١/ ٨٤ ، ٢٩٠ ،
٣٩١ والتبصرة ١/ ٤١٠ (مطبوع) والصحاح (بجل) ٤ / ١٦٣١ والإيضاح لابن
الحاجب ٢/ ٢٤٦ وابن يعيش ٣/ ٩ والمقرب ١/ ٢٧٦ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٧

الشاهد فيه : أنه حذف الفاء من جواب الشرط ، وكان ينبغي أن يقول : " قالله يشكرها " والمعنى : أنه من فعل خيرا شكر الله عز وجل ، وضاعفه ، ومن فعل سوا فعل به مثله .

ويروى : مَنْ يَفْعَلُ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ ولا شاهد فيه على هذه الرواية (١) .

وقد جعل المصنف حذف الفاء في هذا الموضع شاذاً ، وخيفئذ يقتصر فيه على السماع .

ونهم : من جعله قياساً (٢) .

قوله : (وتقام " إذا " مقام الفاء ، قال الله تعالى : وَأَنْ تَصْبِيحَهُمْ سَبِيحَةٌ بِمَا قَدِمَتْ أَيْدِيهِمْ) (٣) وَإِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ (٤) .

الشاهد فيه أن " إذا " المفاجأة نابت عن الفاء في جواب الشرط ؛ لأن المفاجأة تعقيب ، ويمتنع أن يقال أول الكلام ، كما أن الفاء كذلك ، وقد دخلت الفاء عليها في بعض المواضع للتأكيد .

== شرح الألفية للمرادي ٢٥١/٤ وأوضح المسالك / ١٦٤ والهمع ٦٠/٢ والبهجة المرضية / ٤٣٣ ، والأشعوني ٢٠/٤ والخزانة ٦٤٤/٣ ، ٦٥٥ ، ٤ / ٥٤٧ والمعنى ١٨٠ ، ٥٦/١ وفيه نسب البيت ل : عبد الرحمن بن حسان .

(١) اعتمد الشارح في بيان الشاهد والرواية الأخرى على شرح ابن السيرافي لأبيات الكتاب ١١٤/٢ .

وتنظر هذه الرواية - أيضاً - في نوادر أبي زيد ٢٠٨/ والتبصرة ٤١٠/١ (مطبوع) وشرح الرضى ٢٦٣/٢ .

(٢) يقول الرضى في شرح الكافية ٢ / ٢٦٣ : " وقد تحذف علامة الجزاء ضرورة في موضع اللزوم ، كقوله : مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا ويروى : مَنْ يَفْعَلُ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ .

فلا ضرورة إذن .

وأجاز الكوفية حذف العلامة اختصاراً ، استدلالاً بقوله تعالى : (أَيُّهَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ) على قراءة الرفع ، وهي شاذة

(٣) ما بين الحاصرتين ثبت عند صاحب العرائس ، ولم يثبت عند ابن يعين . ٢/٩ والمفصل المطبوع / ٣٢٢ .

(٤) سورة الروم ، من الآية ٣٦ .

.....

وهذه بخلاف "إذا" التي فيها معنى الشرط ، فإنه يبدأ بها ، ولا تكون جواب الشرط .

و "إذا" ظرف مكان في موضع جر ، والتقدير : بالحضرة هم قانطون .
ولو أنهم مقام هذه الجملة الاسمية جملة فعلية لم يحتج إلى "إذا" ، وكان التقدير :
"وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم قنطوا" (١) .

(١) يقول الأخفش في معاني القرآن ٤٣٨/٢ : " .. فقلوه : "إذا هم يقنطون" ،
هو الجواب ، لأن "إذا" معلقة بالكلام الأول بمنزلة الفاء " .
وينظر : ابن يعيش ٣/٩ .

[لاستعمل "إِنْ" إلا فيما كان مشكوكا في وجوده]

(فصل) "ولاستعمل (إِنْ) إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها ، ولذلك قبح :
 "إِنْ احمر البسر كذا" ، و "إِنْ طلعت الشمس آتاك" إلا في اليوم المغيم .
 وتقول : "إِنْ مات فلان كان كذا" ، وإن كان موته لاشبهة فيه ، إلا أن وقته
 غير معلوم ، فهو الذي حسن منه ."

قوله : (ولاستعمل "إِنْ" إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها) .

لقائل أن يقول : في عبارة المصنف تساهل من وجهين :
 أولهما : أن قوله (المحتملة والمشكوك في كونها) تكرر ، واحدى الكلمتين مغنيـة
 عن الأخرى .

وثانيهما : أن الشرط ليس مذكوره على التعيين ، فإنه قد يكون الفعل مجزوما بوقوعه ،
 ويحسن دخول "إِنْ" عليه ، لكون وقت وقوعه غير معلوم ، فلو قال : (المشكوك في وجوده ،
 أو في وقت وجوده) كان أجدر .
 وقوله : (مُحْتَمَلَةٌ) بفتح التاء ، والمراد بـ "الكون" الوجود ، ولا مستند في هذا الاشتراط
 إلا الوضع والاصطلاح .

وقد تكلف بعضهم وقال : إن الجزاء لما وجب فيه أن يكون أمرا غير واقع ، وجب
 أن يكون الشرط كذلك ؛ لأن الجزاء معلول الشرط ، ولا يستقيم أن تكون العلة واقعة ،
 والمعلول غير واقع (١) .

قوله : (ولذلك قبح "إِنْ احمر البسر كان كذا") .

وذلك لأن احمرار البسر لما كان مجزوما به ، فأت شرط صحة دخول "إِنْ" عليه ،
 لما عرفته ، وثبت المشروط مع قوآت شرطه متمنع ، فضلا عن كونه قبيحا (٢) .
 قوله : (ولذلك قبح "إِنْ طلعت الشمس آتاك" إلا في اليوم المغيم) .

اعلم أن "عبد القاهر" قال : لو قلت : "إِنْ طلعت الشمس خرجت" ، و "متى

(١) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٤١ .

(٢) المقتصد ١١١٧/٢ (مطبوع) يقول عبد القاهر : " ... ألا ترى أنك تقول : (آتاك
 إذا احمر البسر) بمنزلة قولك : آتاك الوقت الذي يحمر فيه البسر .
 ولو قلت : (آتاك إِنْ احمر البسر) لم يستقم ؛ لأن احمرار البسر ليس بعلة
 للآتيان ."

طلعت الشمس خرجت " / وأنت تريد طلوع الشمس من الأفق ، لم يجز ؛ لأنها طالعة ٣٣٣ /
خرجت أولم تخرج ، والجزء بـ [إن] ^(١) موضوع على أن أحد الأمرين مفتقر إلى صاحبه
في وجوده ، وانتفاء أحدهما يوجب انتفاء الآخر .

فإن كنت — مثلا — في يوم مطير ، قلت : " إن طلعت الشمس خرجت " ، جاز ؛
لأن المراد من طلوعها إن ذاك تنشق الغيم ، وأنه أمر ليس بواجب الوجود ^(٢) .
قوله : (وتقول : " إن مات فلان كان كذا " وإن كان موته لاشبهة فيه) .

اعلم أن هذا اعتراض على ما ذكره أولا .
بيان ذلك : أنه لما ذكر — أولا — أن حرف "إن" لا يستعمل إلا في معنى مشكوك في وقوعه
ووجوده ، قيل له : ينتقض ما ذكرته بهذه الصورة ، فإن وقوع الموت مقطوع به ، وغير
مشكوك فيه ، وقد دخل عليه حرف "إن" الشرطية ، وإذا لم يستفح هذا ، لم يقبح
قولك : " إن احمر البسر كان كذا وكذا " .

فأجاب بأن وقت احمرار البسر معلوم ، ووقت هجوم الموت غير معلوم ، فالتردد
في وقت وقوعه ، هو الذي سوغ دخول "إن" عليه وحسنه .

-
- (١) زيادة يستقيم بها الكلام .
(٢) المقتصد ١١١٩/٢ (مطبوع) وزاد فيه [في وقتك الذي تقصده] .
وينظر : التبصرة ٤١١/١ (مطبوع) .

[تزداد "ما" مع "إِنْ" الشرطية للتأكيد]

(فصل) "وتجى" مع زيادة (ما) فى آخرها للتأكيد ، قال الله تعالى : **فَإِذَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ، قَالَ :**
فَإِذَا تَرِنِّي الْيَوْمَ أَزْجَى طَعِينَتِي

قوله : (وتجى" مع زيادة "ما" فى آخرها) .

اعلم أن حرف الشرط الذى هو "إِنْ" قد يؤكّد بـ "ما" ، فيجتمع على الشرط حرفان : "إِنْ" وهو حرف شرط ، و "ما" وهو حرف مؤكّد لحرف الشرط .
 واستشهد على استعمال "إِنْ" مؤكّداً بـ "ما" بوجهين :
 أولهما : قوله تعالى : **.. فَإِذَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ، فَمَن تَبِعَ هُدَايَ ، فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ ، وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (١) .**

الشاهد فيه : أن "إِنْ" فى الآية حرف شرط ، و "ما" مؤكّدة ، و "يأتينكم" فعل الشرط ، وهو مؤكّد بالنون الثقيلة .

والفأ للتعقيب ، و "إِنْ" حرف ، و "ما" صلة زائدة ، أكدت بها "إِنْ" .
 وقوله : **"يأتينكم" جزم بـ "إِنْ"** لكنه لم تظهر فيه علامة الجزم ؛ لكان لحاق النون التى أكدت بها الفعل ، كما أكدت "إِنْ" بـ "ما" .

وماجأ فى القرآن من أفعال الشرط عقيب "إِما" كله مؤكّد بالنون ، وهو القياس ؛ لأن زيادة "ما" يؤذن بزيادة شدة التوكيد ، فناسب ذلك توكيد الشرط أيضاً .

ولأنهم كرهوا أن يؤكّدوا الحرف ، ولا يؤكّدوا الفعل ، والفعل فى الرتبة قبل الحرف ، فكان أحق بالتأكيد — ولكن قد جاء فى الشعر غير مؤكّد بالنون على خلاف القياس (٢) —
 و"كم" نصب بأنه مفعول "يأتين" .

قوله : **"منى" جار ومجرور** . وقوله : **"هدى" رفع بفعله** ، وفعله **"يأتين"** .
 فـ **"من" جواب "إِما"** ، و **"من" رفع بالابتداء** . و **"تبع" فعل ماض** ، و **"هداى" نصب مفعول "تبع"** .

وقوله : **"فلا" جواب "من"** ، و **"من" مع جوابه جواب "إِنْ"** .

(١) سورة البقرة ، من الآية ٣٨ .
 (٢) مثل البيت الذى أورده المصنف : **فَإِذَا تَرِنِّي الْيَوْمَ أَزْجَى طَعِينَتِي** . والذى سوف يتعرض له الشارح بعد قليل .

وقوله : " خوف " رفع بالابتداء ، و " عليهم " جار ومجرور في موضع الرفع خبر المبتدأ .
قال في " الكشف : جواب الشرط الأول : الشرط الثاني مع جوابه ، كقولك :
" إن جئتنى - فإن قدرت - أحسن إليك " (١) .

وثانيهما : قول الشاعر :

[٧٦] فَأَمَّا تَرِنِي الْيَوْمَ أَرْجَى ظَعِينَتِي . . . أَطُوفُ سِيرًا فِي الْبِلَادِ وَأَفْرِعُ
فَأَنِّي مِنْ قَوْمٍ سَوَاكُمُ وَإِنَّمَا . . . رِجَالِي فَهُمْ بِالْحِجَازِ وَأَشْجَعُ (٢)

الشاهد فيه : أن حرف الشرط وهو " إِنْ " المكسورة الخفيفة ، دخل عليها " ما " لتأكيد ها ، ثم قلبت النون الساكنة ميما ، ثم ادغمت في ميم " ما " فصارت " إِمَامًا " .

وقد عرفت أن تأكيدها يوجب تأكيد فعل الشرط المضارع بعدها ، كما قررناه .
قال " عبد المجيد " : " ما " هذه بمنزلة لام القسم في أن كل واحد منهما إذا دخل الكلام ، دخل معه لام القسم (٣) .

وفي البيت عشر روايات : " إِنْ مَا " ، و " أَرْجَى " بالزاي المعجمة ، والجيم ، و " مُزَجِّي " ، و " ظَعِينَتِي " ، و " رَكِبَتِي " ، و " مَطِيئِي " ، و " مُصْعَدًا " بتشديد العين ، و " أَصْعَدَ " ، و " سِيرًا " ، و " طَوْرًا " .

تقول : أَرْجَيْتِ الْإِبِلَ : سَقَيْتَهَا ، وَالرَّيْحَ تَزَجِي السَّحَابَ ، أَيْ : تَسْقِيهِ (٤) .
وَالظَّعِينَةَ : الْمَرَأَةَ فِي الْهُدُجِ كَانَتْ فِيهِ امْرَأَةٌ ، أَوَّلَمَ تَكُنْ (٥) .

(١) الكشف ٦٤/١ .

(٢) بيتان من الطويل ، قالهما : عبد الله بن همام السلولي ، من بني مرة بن صعصعة ، من قيس عيلان (الشعر والشعراء ٥٤٥/٢ والخزانة ٦٣٨ / ٣) .

وهما من شواهد : الكتاب ٥٧/٣ ورواية البيت الأول فيه :
إِنَّمَا تَرِنِي الْيَوْمَ مُزَجِّي ظَعِينَتِي . . . أَصْعَدُ سِيرًا فِي الْبِلَادِ وَأَفْرِعُ
والصاح (صعد) ٤٩٧/٢ وأما لي ابن الشجري ٢٤٥/٢ وابن يعيش ٦٧/٩ ، ٧ ،
والخزانة ٦٣٨ / ٣ .

(٣) ينظر : ابن يعيش ٥٥/٩ .

(٤) الصحاح (زجا) ٢٣٦٧/٦ .

(٥) السابق (ظعن) ٢١٥٩/٦ .

قال في "شامل اللغة" : الظعينة : الجمل الذي تركبه المرأة ، كما قيل للجمل :
راوية (١) . و "أَصْعَدَ فِي الْبِلَادِ" : ذَهَبَ أَيْنَمَا تَوَجَّهَ ، وَالْإِصْعَادُ : مُقَابِلُ الْإِنْحِدَارِ (٢)
و "أَفْرَعْتُ" بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ : انْحَدَرْتُ (٣) .
و "فَهْمُ" اسْمُ قَبِيلَةٍ (٤) ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ .
و "أَشْجَعُ" بِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ . قَالَ "الْجَوْهَرِيُّ" : أَشْجَعُ : قَبِيلَةٌ مِنْ غُطَفَانَ (٥) .

- (١) اللسان (ظعن) ٤ / ٢٧٤٨ .
 - (٢) السابق (صعد) ٤ / ٢٤٤٦ .
 - (٣) السابق (فرع) ٥ / ٣٣٩٤ .
 - (٤) الصحاح (فهم) ٥ / ٢٠٠٥ .
 - (٥) السابق (شجع) ٣ / ١٢٣٥ .
- وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ : سَقُوطُ النُّونِ الْمَوْكَّدَةِ مِنْ فِعْلِ الشَّرْطِ بَعْدَ "إِنْ" الشَّرْطِيَّةِ
إِذَا لَحِقَتْهَا "مَا" .

[الشرط كالاستفهام في لزوم تصدده]

(فصل) "والشرط كالاستفهام في أن شيئا ما في حيزه لا يتقدمه .
 ونحو قولك : "أتيتك إن تأتني" ، و "قد سألتك لو أعطيتني" ليس ماتقدم فيه
 جزاء مقدما ، ولكن كلاما واردا على سبيل الإخبار ، والجزاء محذوف .
 محذوف جواب "لو" كثير في القرآن والشعر ."

قوله : (والشرط كالاستفهام في أن شيئا ما في حيزه لا يتقدمه) .

اعلم أن الاستفهام والشرط بينهما من المشابهة مالاخفاء فيه ، ألا ترى أنك إذا
 قلت : " إن تضرب أضرب " كان كلاما معقودا على الشك ، كما أن الاستفهام كذلك .
 وهذه المشابهة اقتضت حمل أحدهما على الآخر ، فكما لا يجوز أن يتقدم ما بعد
 الاستفهام ما قبله — لما عرفت — فكذلك لا يجوز أن يتقدم ما بعد الشرط ما قبله .
 هذا مذهب أهل البصرة (١) .

وذهب أهل الكوفة إلى خلافه ، وقالوا : إن الأصل في الجزاء أن يكون مقدما على
 الشرط ، وأن يكون مرفوعا بأنه ابتداء كلام ، إلا أنه لما تأخر ، انجزم على الجوار .
 فإذا قيل : " أنت طالق إن دخلت الدار " ، كان التقدير عند البصريين :
 " أنت طالق إن دخلت الدار فانت طالق " ، وتكون الجملة الواقعة قبل الشرط دالة
 على الجزاء المحذوف من اللفظ .

(١) الإنصاف ٦٢٧/٢ يقول أبو البركات : " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :
 إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط ، لأن الشرط
 بمنزلة الاستفهام ، والاستفهام له صدر الكلام ، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد
 الاستفهام فيما قبله ، فكذلك الشرط .

ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال : (زيدا أضربت؟) فكذلك لا يجوز أن يقال : (زيدا
 إن تضرب أضرب) .

والذي يدل على ذلك أن بين الاستفهام وبين الشرط من المشابهة مالاخفاء فيه ،
 ألا ترى أنك إذا قلت : (أضربت زيدا؟) كنت طالبا لما لم يستقر عندك ، كما
 أنك إذا قلت : (إن تضرب زيدا أضرب) كان كلاما معقودا على الشك .
 فإذا ثبتت المشابهة بينهما من هذا الوجه ، فينبغي أن يحمل أحدهما على الآخر ،
 فكما لا يجوز أن يتقدم ما بعد الاستفهام عليه ، فكذلك الشرط ."

وينظر : الكتاب ١٣٢/١ ، ١٣٣ .

وعند الكوفيين : الجملة المتقدمة هي الجزاء نفسه (١) .
وكذلك الخلاف في تقديم مفعول الجزاء ومعموله على الشرط ، ونحو قولك : "زيدا
إن تضرب أضرب " .
قال " أبو البركات " : ذهب أهل الكوفة إلى جوازه ، واختلفوا في جواز نصبه
بالشرط ، فأجازه " الكسائي " ، ومنعه " الفراء " (٢)
وقال أهل البصرة : لا يجوز أن ينتصب " زيد " بالشرط ، ولا بالجزاء ، لما ذكرناه (٣) .
قوله : (في أن شيئا مما في حيزه لا يتقدمه) .

اعلم أنه يريد بالحيز : ما كان معمولا للشرط وتابع له .
قال في " شامل اللغة " : حيز الدار : ما انضم إليها من المرافق والفناء والناحية (٤) .
وقد أورد المصنف من صور هذا الفصل صورتين :

١/ ٣٣٤

الأولى : / قولك : " آتيك إن تأتني " .
الشاهد فيه : أن قولك : " آتيك " جملة فعلية ابتدائية ، ولام الفعل المضارع ،
وهو اليا ، ثابتة ، وجواب الشرط ، وهو الجزاء محذوف ، دل عليه الجملة الابتدائية
الواقعة قبل الشرط ، والتقدير :

(١) الانصاف ٦٢٣/٢

وأرجح مذهب البصريين ؛ لأن قول الكوفيين : إن الأصل في الجزاء أن يكون
مقدما على الشرط غير مسلم به ، لأن مرتبة الجزاء - في الحقيقة - بعد مرتبة
الشرط ، لأن الشرط سبب في الجزاء ، والجزاء مسببه ، ومحال أن يكون
المسبب مقدما على السبب .

ألا ترى أنك لا تقول : " إن أشركك تعطيني " وأنت تريد : " إن تعطيني أشركك " ؟
لاستحالة أن يتقدم المسبب على السبب ، وإذا ثبت أن مرتبة الجزاء أن تكون
بعد الشرط ، وجب أن تكون مرتبة معموله كذلك ؛ لأن المعمول تابع للعامل .
وينظر : الانصاف ٦٢٧/٢ وابن يعيش ٧/٩ وایضاح ابن الحاجب ٢٥٥/٢ .

(٢) الانصاف ٦٢٣/٢ وتنظر : المراجع السابقة .

(٣) السابق ٦٢٣/٢ .

(٤) الصحاح (حوز) ٣ / ٨٧٦ : " والحيز : ما انضم إلى الدار من مرافقها .

وكل ناحية حيز ، وأصله من الواو " .
وينظر : اللسان (حوز) ٢ / ١٠٤٧ .

.....

" آتيك إن تأتني آتك " ، فتكون اليا ، التي هي لام الكلمة في الفعل — ثابتة في الأول ، ومحذوفة في فعل الشرط ، وفي فعل الجزاء ، كما تراه .
وفي الجملة مبتدأ بها قبل الشرط من الاختلاف ما ذكرته لك .
الثانية : قولك : " قد سألتك لو تعطيني " بإثبات اليا ، التي هي لام الفعل ؛ لأن " لو " لا يعمل فيما بعده ، بخلاف " إن " الشرطية .
والشاهد فيه : أن قولك : " سألتك " جملة هي ابتداء كلام ، وجواب " لو " محذوف ، دل عليه ما قبل " لو " ، والتقدير : " سألتك لو تعطيني سألتك " . هذا مذهب أهل البصرة .

ومعتقد الكوفيين خلافه ، كما ذكرناه (١) .
إذا عرفت هذا ، فقول المصنف : " نحو ذلك " مرفوع بالابتداء ، وما بعده من المثالين من صلة القول .
وقوله : " ما تقدم " اسم موصول في محل الرفع بأنه اسم " ليس " ، و " جزاء " منصوب بأنه الخبر .
وقوله : " مقدما " صفة الخبر ، و " ليس " مع اسمها وخبرها في محل الرفع خير " نحو ذلك " والضمير في قوله : " فيه " يرجع إلى المبتدأ .
قوله : (ولكن كلاما واردا على سبيل الإخبار) .
اعلم أنه لما ذكر أن ما تقدم على " إن " الشرطية ، وهو قوله : " آتيك " ، وما تقدم على " لو " ، وهو " سألتك " ليس جزاء ، قيل له :
إذا امتنع جعله جزاء ، فعلى أي شيء يحمل ؟
فأجاب : بأنه كلام ابتدئ به على سبيل الإخبار ، وأما الجزاء فساقت من اللفظ ، وهو مراد في التقدير ، كما بيناه في كل مثال بخصوصه (٢) .
قوله : (وحذف جواب " لو " كثير في القرآن والشعر) .

اعلم أنا قد قررنا هذه الدعوى في الأساء في مباحث الفاعل (٣) .

(١) ينظر : ص ٣٥٩ من التحقيق .

(٢) ينظر : ص ٣٦٠ ، ٣٦١ من التحقيق .

(٣) عرائس المحصل : المجلد الأول / ١٢٦ وما بعده (رسالة) .

[لا يلى حرف الشرط غير الفعل]

(فصل) "ولا بد من أن يليهما الفعل، ونحو قوله تعالى: "لو أنتم تملكون"، و"إن أمروا هلك" على إضمار فعل يفسره الظاهر.

ولذلك لم يجز "لو زيد ذاهب"، ولا "إن عمرو خارج"، ولطلبهما الفعل، وجب فى "أن" الواقعة بعد "لو" أن يكون خبرها فعلا، كقولك: "لو أن زيدا جاء، نى لأكرمه"، وقال تعالى: "ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به". ولو قلت: "لو أن زيدا حاضرى لأكرمه" لم يجز...

(١) قوله: (ولا بد من أن يليهما الفعل، ونحو قوله تعالى: "لو أنتم تملكون") و "إن أمروا هلك" (٢) على إضمار فعل يفسره الظاهر .

اعلم أن مضمون ما ذكره يرجع إلى نقض وجوابه . بيان ذلك: أما فى الآية الأولى: فهو أن قوله تعالى: "لو أنتم تملكون" قد وقع فيه الاسم بعد "لو"، وذلك مبطل لقوله: "لا بد من أن يلى" الفعل . وأجاب أن التقدير: "لو تملكون" فالواقع بعد "لو" إنما هو الفعل، لكنه حذف من اللفظ، وهو مراد فى التقدير، وحينئذ فلا يتجه النقض، لكن لما حذف الفعل من اللفظ، صار الضمير المتصل منفصلا، وهو "أنتم"، وهو: فى موضع رفع بانه فاعل فعل محذوف، و"تملكون" الظاهر تفسير للفعل المحذوف، بعد "لو" كما بيناه . وأما الثانية: فهو أن قوله عز وجل: "إن أمروا هلك" قد وقع فيه الاسم بعد "إن" الشرطية، فلا يستقيم قولك: إنه لا بد من أن يلى "إن" الشرطية الفعل وجوابه، إذ الفعل مضمحل بعد "إن"، و"أمروا" مرفوع بانه فاعل ذلك الفعل المضمحل، والتقدير:

"إن هلك أمروا هلك" فاستغنى عن الفعل الأول، بدلالة الثانى عليه . هذا مذهب أهل البصرة .

ومعتد أهل الكوفة: أنه مبتدأ، وما بعده الخبر (٣) .

(١) سورة الإسراء، من الآية ١٠٠: "قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى إذا أمسكنم خشية الإنفاق، وكان الإنسان قتورا".

(٢) سورة النساء، من الآية ١٧٦: "لو أن أمروا هلك ليس له ولد، وله أخت فلها نصف ما ترك، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد".

(٣) مانسبه الشارح إلى الكوفيين هو مذهب أبى الحسن الأخفش .

قوله : (ولذلك لم يجز " لو زيد ذاهب " ولا " إن عمرو خارج ") .

اعلم أنه ذكر هذا في معرض الاحتجاج على أن الفعل لابد وأن يقع بعد " لو " ، وبعد " إن " .
ولقائل أن يقول : إن ما ذكره من أفراد صور المدعى ، فكيف يستقيم الاحتجاج بالشئ على نفسه ؟

ولأن أهل الكوفة يمنعون الحكم على ما ذكره من الصورتين .
قوله : (ولطلبهما الفعل ، وجب في " أن " الواقعة بعد " لو " أن يكون خبرها فعلاً) .

اعلم أنا قد ذكرنا ذلك في مباحث (إن وأن) فيما تقدم (١) .

وقد احتج على ما ذكره بشيئين :

أولهما : قولك : " لو أن زيدا جئني أكرمته " .

الشاهد فيه : أن " لو " لما وقع بعدها " أن " المشددة المفتوحة ، كان خبرها الفعل ، وهو قولك : " أكرمته " .

ولو وضعت موضع الفعل اسماً ، وجعلته خبر " أن " الواقعة بعد " لو " ، قلت : " [لو] أن زيدا مصاحبى لأكرمته " لم يجز ؛ لأن خبر " أن " هذه ، لابد وأن يكون فعلاً .

الثانية : قوله تعالى : " وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ " (٣) .

= أما الكوفيون فيقولون : إن الاسم - هنا - يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل .

يقول أبو البركات في الإنصاف ٦١٥/٢ ، ٦١٦ : " ذهب الكوفيون إلى أنه إذا

تقدم الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية ، نحو قولك : (إن زيد أتاني آت)

فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل .

وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل ، والتقدير فيه :

(إن أتاني زيد) والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر .

وحكى عن أبي الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء " . . . " .

وينظر : الكتاب ١٣٢/١ وما بعده وابن يعيش ٩/١ .

(١) ينظر : ص ١١٢ من التحقيق .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) سورة النساء ، من الآية ٦٦ : " وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا " .

.....
الشاهد فيه : أنه لما وقعت "أَنَّ" المشددة المفتوحة بعد "لو" وقع خبرها فعلاً ،
وهو قوله : " فعلوا " ، ولو فرض وقوع الاسم في الخبر كان مستعماً .
قوله : (ولو قلت : " لو أن زيدا حاضري لأكرمه " لم يجز) .

اعلم أن هذا منه جواب عن سؤال مقدر .
بيان ذلك : أنه لما احتج على وجوب وقوع الفعل في خبر "أَنَّ" المشددة المفتوحة
الواقعة بعد "لو" بما ذكره من الآية والمثال ، قيل له :
لاحجة فيما ذكرته على دعواك ؛ لأنه يدل على أن الفعل قد استعمل فـسـ
الخبر ، وذلك يقتضي جواز استعمال الفعل في الخبر ، وليس فيه ما يدل على أنه لا بد
من استعماله في الخبر .

فأجاب بأن الآية والمثال قد أفادا جواز الاستعمال ، وامتناع قولهم : " لو أن
زيدا حاضري لأكرمه " دل على وجوب استعمال الفعل في الخبر وأنه لا بد منه .
ولقائل أن يقول : فيما ذكره المصنف نظر من وجهين :

الأول : أنا قد ذكرنا — فيما تقدم (١) — أن من النحويين من ذهب إلى أن
وقوع الفعل في خبر "أن" هذه ليس بشرط .

الثاني : أن ما ذكره يدل على أن "لو" يطلب الفعل ، وليس فيه دلالة على أنه يجب
أن يلي الفعل ؛ لأن ما يقتضي ثبوت العام لا يقتضي ثبوت ما هو أخص منه .
الآثر أن مجرد الإسناد لما اقتضى كون الاسم مرفوعاً ، لم يوجب أن يكون فاعلاً ،
ولا كونه مبتدأ .

(١) ينظر : ص ١١٨ من التحقيق .

[مجى " لو " للتمنى]

(فصل) " وقد تجى " (لو) فى معنى التمنى ؛ كقولك : " لو تأتىنى فتحدثنى " ، كما تقول " ليتك تأتىنى " (١) .
ويجوز فى " فتحدثنى " النصب والرفع ، قال الله تعالى : " وَدُّوا لَوْ تَدَّهَنُ فَيَدِّهِنُونَ " ، وفى بعض المصاحف : " فَيَدِّهِنُوا " .

قوله : (وقد تجى " (لو) فى معنى التمنى ؛ كقولك : " لو تأتىنى فتحدثنى " ، كما تقول : " ليتك تأتىنى ") .

اعلم أن " لو " قد يتمنى بها ، فينصب جوابها بإضمار " أن " بعد الفاء ، كما ينتصب جواب " ليت " بإضمار " أن " بعد الفاء ، كما تقدم .
قال صاحب التفصلة : أما " لو " فهو حرف تمن ، كقوله : " لو قدم زيد " ، و " لو أن " لنا مجلما طيبا " (٢) .
قال فى التنزيل : " لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةٌ فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ " (٣) ، و " لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةٌ فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ " (٤) .

هذا كله على معنى التمنى ، وكذلك نصب جواب " لو " بالفاء ؛ لأنها تمن ، ومعناها : " ليت أن لى كرة " ، و " ليت أن لنا كرة " .

وقال أبو زيد (٥) :
[٧٧] لَيْتَ / شِعْرَى وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتٌ . . . إِنْ لَيْتَا لَوْ أَنَّ لَنَا عَمَلًا (٦)
الشاهد فيه : أنه جعل " ليت " و " لو " جميعا تنفيا حين جعلهما اسما .
قوله : (ويجوز فى " فتحدثنى " النصب والرفع) .

اعلم أن " لو " إذا استعملت بمعنى التمنى ، دخلت الفاء فى جوابها ، وجاز

- (١) زاد فى الفصل المطبوع / ٣٢٣ [فتحدثنى] .
- (٢) ينظر : ابن يعيش ١١/٩ .
- (٣) سورة الزمر ، من الآية ٥٨ : " أَوْ تَقُولُ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةٌ فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ " .
- (٤) سورة البقرة ، من الآية ١٦٧ : " وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةٌ فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّأْنَا ، كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ، وَهُمْ يَخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ " .
- (٥) فى المخطوطة [أبو زيد] والتصويب من كتب النحاة .
- (٦) من الخفيف ، وهو من شواهد : الكتاب ٢٦١/٣ والمقتضب ٤ / ٣٢ ، ٤٣ وابن يعيش ٣٠/٦ ، ٥٧/١٠ والخزانة ٤٥/٣ ، ٨٩ ، ٢٨٢ والمعنى : أن أكثر التمنى يكذب صاحبه ومعنيه ولا يبلغ فيه مراده .

نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء باضمار " أن " وهو القياس والأكثر استعمالاً .
 ويجوز رفع الواقع بعد الفاء ، باعتبار ما هو الأصل في " لو " .
 وقد احتج المصنف على جواز الرفع والنصب بقوله تعالى : " وَدَا لَو تَدِهْن فَيَدِهْنُون " (١)
 الشاهد فيه : أنه قرئ برفع الفعل المضارع بعد الفاء ، وعلامة رفعه ثبوت النون .
 وقرئ في مصحف " أبي بن كعب " (٢) بنصب الفعل ، وعلامة نصبه سقوط
 النون ونصبها وجزمها بحذف النون ، وقد تقدم ذلك في نواصب الفعل المضارع (٣) .
 قال في الكشف : النصب باضمار " أن " على أنه جواب التثنية ، والرفع باضمار
 مبتدأ ، والتقدير : فهم يدهنون (٤) .
 وقال " عبد الجبار " : إنه مرفوع بالعطف على " يدهن " (٥) .

- (١) سورة القلم / ٩ .
- (٢) أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار
 أبو المنذر الأنصاري المدني ، سيد القراء ، وأقرأ هذه الأمة ، قرأ على النبي
 صلى الله عليه وسلم القرآن ، وقرأ عليه النبي صلى الله عليه وسلم بعض القرآن
 للإرشاد والتعليم . توفي سنة ٢٣ هـ .
- (٣) ينظر : طبقات القراء ٣١/١ وتذكرة الحفاظ ١٦/١ والأعلام ٨٢/١ .
 عرائس المحصل ، المجلد الثالث / ٨٩ (رسالة) .
- (٤) الكشف ١٤٠/٦ وتنظر القراءة أيضا في التفسير الكبير للفخر الرازي ٨٣/٣٠
 والكتاب ٣٦/٣ حيث يقول سيويه : " وزعم هارون أنها في بعض المصاحف :
 (دوا لوتدهن فيدهنوا) " .
- (٥) ينظر : البحر المحيط ٣٠٩/٨ والكشاف ١٤٠/٦ والتفسير الكبير للفخر الرازي
 ٨٣/٣٠ وعرائس المحصل ، المجلد الثالث / ١١٢ (رسالة) .

["أما" فيها معنى الشرط]

(فصل) "و (أما) فيها معنى الشرط ، قال "سيويه" : إذا قلت : "أما زيد فمطلق" فكأنك قلت : "مهما يكن من شيء فزيد منطلق" ، ألا ترى أن الفاء لازمة لها .

قوله : (و "أما" فيها معنى الشرط) .

"أما" بفتح الهمزة ، مركب من كلمتين : من "أى" ، ومن "ما" ، وأى : اسم مبهم يفسره ما يتصل به بعده ، كقولك : "أى رجل" ، و "أى فرس" ، فقولك : "رجل" و "فرس" قد فسر ابهام "أى" ، و "أى" : كناية عن "رجل" و "فرس" و "أما" : اسم - أيضا - يكتى به عن أسماء الأجناس .

فكان من قال : "أما زيد فعالم" أراد : أى ما يكن من كون زيد عالم ، بإضمار هذا الفعل ، ويكون هذا الفعل المضمر للاسم الذى فى "أما" ، وهو "أى" ، وهذا الكلام يتضمن معنى الشرط ؛ ولذلك وقعت الفاء فى جوابه .
وفسره "سيويه" بقوله : "مهما يكن من شيء فزيد عالم" (١) .

واللغة المشهورة : "أما" بتشديد الميم ، ووجهها أنها حذفت الياء الثانية من "أى" ، ثم أدغمت الياء الساكنة فى ميم "ما" فصارت : "أما" .
ومن العرب من يتركها غير مدغم ، ويقول : "أيما زيد فعالم" (٢) .

وقد يحتمل فى بعض الأحوال أن يجعل الفعل فى "أما" للاسم الذى يليه بعده ، حتى كأنك إذا قلت : "أما زيد فعالم" أردت : "أما ما يكن زيد من أحواله فعالم" ، أى : فهو عالم ، أو : "أما ما كان زيد من أحواله فعالم" ، ومعناه : أى حال كان زيد من أحواله من جد فيه ، أو تقصير ، فهو فى حال العلم بارع .
ونحو : "أما زيد فأنتيك" ، يعنى : أى حال يكن زيد من صلاح ، أو فساد ، فهو أنتيك .

(١) الكتاب ٢٣٥/٤ وعبارته : "وأما (أما) ففيها معنى الجزاء ، كأنه يقول : بعد الله مهما يكن من أمره فمطلق ، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً" .

وينظر : شرح الرضى ٣٩٧/٢ .

(٢) الأزهية فى علم الحروف / ١٤٨ يقول الهروى : "ومن العرب من يقول : (أيما)

فى معنى (أما) . أنشد الفراء :

مِثْلَةُ هَيْفًا أَيُّمًا وَشَاحْهَمًا . . . فَيَجْرِي وَأَيُّمًا الْحِجْلُ مِنْهَا فَلَا يَجْرِي

والمعنى : أنها ضامرة الكشحين مثلثة الساقين .

وينظر : المغنى ٥٧/١ .

.....

فالحاصل أن الفعل المضمر ، يكون مرة للاسم الذى فى "أما" وهو "أى" ،
ومرة للاسم الذى يقع بعدها .

فإن كان للاسم الذى فى "أما" فهو مرفوع ، وكأنك قلت : "أيا يكون من كون
فزيد عالم ، وأى كائن كان من الكائنات فزيد عالم " يرفع "زيد" و "عالم" جميعاً
بالابتداء ، وخبره على ما فيها من التقديم والتأخير ، ويخلص الفعل المضمر للاسم الذى
فى "أما" ، وهو "أى" على ما أعلمتك .

["إِذَنْ" جواب "جزا"]

(فصل) "و" (إِذَنْ) جواب "جزا" ، يقول الرجل : " أنا آتيك " فتقول : " إِذَنْ أَكْرَمَكَ ، فهذا الكلام قد أجبت به ، وصيرت إكرامك جزاء له على إتيانه .
 وقال " الزجاج " : تأويلها : " إن كان الأمر كما ذكرت فإني أكرمك " .
 وإنما تعمل (إِذَنْ) في فعل مستقبل غير معتمد على شيء قبلها ، كقولك لمن يقول لك :
 " أنا أكرمك " : " إِذَنْ أَجِيثُكَ " .
 فإن حدث فقلت : " إِذَنْ إِخَا لَكَ كاذبا " ألغيتها ؛ لأن الفعل للحال ، وكذلك إن اعتمدت بها على مبتدأ ، أو شرط ، أو قسم ، فقلت : " أنا إِذَنْ أَكْرَمَكَ " ،
 و " إن تأتني إِذَنْ آتاك " ، و " والله إِذَنْ لا أفعل " .
 قال " كثير " :
 لَكِنَّ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا . . . وَأَمَكَّنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا
 وإذا وقعت بين الفاء والواو ، وبين الفعل ففيها الوجهان ، قال الله تعالى :
 " وَإِذَنْ لَا يَلْبِثُونَ " ، وقُرِئَ : " لَا يَلْبِثُوا " .
 وفي قولك : " إن تأتني آتاك ، وإذن أكرمك " ثلاثة أوجه : الجزم ، والنصب ،
 والرفع . . .

قوله : (و " إِذَنْ " جواب "جزا") .

اعلم أن " إِذَنْ " من نواصب الفعل ، وقد استقصينا الكلام فيه في مباحث
 العوامل الناصبة للفعل ^(١) ، فنقتصر - ههنا - على شرح كلام المصنف ، دون
 تقريره بالججج .

قوله : (و " إِذَنْ " جواب "جزا" ، يقول الرجل : " أنا آتيك " فتقول : " إِذَنْ
 أَكْرَمَكَ " ، فهذا الكلام قد أجبت به ، وصيرت إكرامك جزاء له على إتيانه) .

اعلم أن ثائلا ليقال : " أنا آتيك " وأردت ترغيبه في المجئ إليك ، قلت
 في جوابه : " إِذَنْ أَكْرَمَكَ " بالنصب ، فيكون ما ذكرته قد تضمن شيئين : أحدهما :
 جواب الكلام السابق . والآخر : تصيير إكرامك جزاء له على إتيانه إليك .

.....

الأتري أنه يستقيم أن تقول : " إنما أكرمتك لأجل إتيانك إلى " .
 قوله : (وقال " الزجاج " : تأويلها : " وإن كان الأمر كما ذكرت فإني أكرمك ")^(١) .
 اعلم أن التأويل في اللغة : عبارة عن تفسير ما يؤول إليه الشيء^(٢) .
 فإذا قيل لك : " أنا آتيك يوم الجمعة " ، فلك أن تجيبه بقضية شرطية ، وتقول : " إن آتيتني فإني أكرمك " ، وحسن أن تقول في جوابه : " إذن أكرمك " ؛ لأن الجواب الثاني في معنى الجواب الأول ، ومتضمنا معنى الشرط ، إلا أنه أوجز من الأول وأخصر منه .
 و " إذن " نائبة عن القضية الشرطية ، كما أن قولك : " نعم " نائب عن ذكرر
 المسئول عنه .

فلو أن سائلا قال لك : " أزيد في الدار ؟ " فقلت : في جوابه : " هوفسى الدار " ، كان ذلك جوابا له .
 ولو قلت في جوابه : " نعم " ، كان في معنى الجواب الأول ، إلا أن الجواب ب : " نعم " نائب عن الأول ، وهو أوجز منه وأخصر .
 قوله : (وإنما تعمل " إذن " في فعل مستقبل غير معتمد على شيء قبلها) .
 اعلم أن المصنف قد ذكر هذه المسألة — فيما تقدم^(٣) — والمعنى : إذا وليها فعل مضارع فإنها تعمل فيه النصب بشرطين :
 أحدهما : أن يكون الفعل مستقبلا .
 والثاني : أن يكون ذلك المستقبل غير معتمد على شيء قبل " إذن " ^(٤) .

- (١) يقول ابن الحاجب في كتابه الإيضاح ٢/٢٦٣ : " وقال الزجاج : تأويلها : (إن كان الأمر كما ذكرت فإني أكرمك) تنبيهها على أن فيها معنى الجزاء " ، حتى صح تقديره ، مصرحاً به
- (٢) الصحاح (أول) ٤ / ١٦٢٧ واللسان (أول) ١ / ١٧٢ .
- (٣) ينظر : المفصل ٢٤٦ / (ط ثانية — دار الجيل — بيروت) .
- (٤) اشترط عبد القاهر لعمل " إذا " ثلاثة شروط ، حيث يقول في المقصد ٢ / ١٠٥٤ (مطبوع) : " اعلم أن (إذا) لا تعمل إلا بعد شرائط : أولها : أن تكون جوابا .
 والثانية : أن يكون الفعل بعدها غير معتمد على ما قبلها .
 والثالثة : أن يكون الفعل مستقبلا ، وذلك قولك لمن يقول : أنا آتيك : (إذا أكرمك) ، فهذا جواب لقوله : (آتيك) ، والفعل بعدها غير معتمد على ما قبلها

وينظر : ابن يعيش ١ / ١٤ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٦٣ .

قال " عبد القاهر " : معنى الاعتماد : أن يرجع الفعل المستقبل الواقع بعد " إذن " إلى شيء قبلها ، يقتضى فيه رفعاً أو جزماً ^(١) .

وسنبين ذلك فيما يأتى من الصور .

قوله : (كقولك لمن يقول لك : " أنا أكرمك " : " إذن أجيبك ") .

اعلم أن قائلاً لو قال لك : " أنا أكرمك " فقلت فى جوابه : " إذن أجيبك " بنصب الهمزة التى هى لام الفعل ، كانت " إذن " عاملة فيه ، وناصبة له ^(٢) ؛ لأن قولك : " أجيبك " قد اجتمع فيه ماذكرناه من الشرطين ، وهما : كونه فعلاً مستقبلاً ، وكونه غير راجع إلى شيء قبل " إذن " يقتضى فيه رفعاً ، أو جزماً ، وقد ذكرنا العلة الموجبة لكون " إذن " عاملة فى مثل الفعل .

قوله : (فإن حدثت قلت : " إذن إخالك كاذباً " ألغيتها ؛ لأن الفعل للحال) .

اعلم أن المصنف لما ذكر الصورة التى عملت فيها " إذن " فيما يليها من الفعل المستقبل ، شرع بعدها فى ذكر الصور التى لاتعمل فيها " إذن " فيما بعدها ، وهى خمسة :

الأولى : أن يحدثك إنسان بحديث ، فتقول له : " إذن إخالك كاذباً " / ١/٣٣٥
الشاهد فيه : أن الفعل بعد " إذن " مرفوع ، ويمتنع أن تكون " إذن " ناصبة له ؛ لأنه قد فات أحد شرطى إعمالها ، وهو الاستقبال ؛ لأن قولك : " إخالك " فعل مزيد ، أريد به الحال ، ودون المستقبل .

وإذا لم يكن " إخالك " مستقبلاً ، لم تكن " إذن " عاملة .

(١) المقتصد ١٠٥٤/٢ (مطبوع) .

(٢) الكتاب ١٢/٣ : " اعلم أن (إذن) إذا كانت جواباً ، وكانت مبتدأة عملت فى

الفعل عمل (أرى) فى الاسم إذا كانت مبتدأة .

وذلك قولك : (إذن أجيبك) و (إذن آتيك) .

ومن ذلك - أيضاً - قولك : (إذن والله أجيبك) والقسم - ههنا - بمنزلة

فى (أرى) إذا قلت : (أرى والله زيداً فاعلاً) .

ولاتفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى (إذن) ؛ لأن (إذن)

أشبهت (أرى) ، فهى فى الأفعال بمنزلة (أرى) فى الأسماء ، وهى

تلقى ، وتقدم ، وتؤخر ، فلما تصرف هذا التصرف اجترأوا على أن يفصلوا بينها

وبين الفعل باليمين

(٣) المرجع السابق .

وقد أغفل المصنف ذكره .

الثالثة : أن يكون الفعل المستقبل الواقع بعد "إذن" معتمداً على شرط متقدم على "إذن" ، نحو قولك : "إن تأتني إذن أنك" باسقاط الياء التي هي لام الفعل

من فعل الشرط وفعل الجزاء جميعاً .

الشاهد فيه : أن قولك : "أنتك" لما كان جزاء للشرط الذي قبله ، كان مجزوماً ،

وامتنع أن تكون "إذن" عاملة فيه النصب ، وقد ذكرنا علة ذلك فيما سبق .

الرابعة : أن يقع الفعل الذي بعد "إذن" جواب قسم لما قبلها ، كقولك :

"والله إذن لا أفعل" .

الشاهد فيه : أن القسم لابد له من جواب بعده ، وإذا كان "لا أفعل" معتمداً

على القسم ، لم تكن "إذن" عاملة فيه .

الخامسة : ما أنشده "كثير" :

[٢٨] حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاقِصَاتِ إِلَى مَنْسَى . . . يَغُولُ الْبِلَادَ نَصْبًا وَذَمِيلًا
لِئِنْ عَادَلِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا . . . وَأَمَكْنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُ (١)

قال "يوسف بن الحسن" : "الرقص" : ضرب من الخبب في العدو (٢) .

(١) بيتان من الطويل ، قالهما كثير عزة ، من قصيدة مدح بها عبد العزيز بن مروان

(ديوانه ٣٠٥/٠) .

وكثير بن عبد الرحمن بن أبي جمعة ، من خزاعة ، كان أحد عشاق العرب

المشهورين بذلك ، وعرف بـ : "كثير عزه" ، لكثرة تشبيهه بها (الشعر والشعراء

٤١٠/١ والموتلف ١٦٦/٠ ومعجم المرزبانى ٣٥٠/٠ والخزانة ٢٨١/٢) .

والبيت الثانى من شواهد :

الكتاب ١٥/٣ وإيضاح ابن الحاجب ٢٦٣/٢ وابن يعبش ١٣/٩ ٢٢٠ والمغنى

٢١/١ وأوضح المسالك ١٦٠/٠ والهمع ٢/٢ والبهجة المرضية ٤١٨/٠ والأشعرى

٢٨٨/٣ والمعنى ٣٨٢/٤ والخزانة ٥٨٠/٣ ٤٠٠/٤ ٥٤٠ برواية (الفيافى)

في موضع (البلاد) والتصريح ٥/٢ .

والمعنى : طلب عبد العزيز بن مروان من كثير أن يتغنى عليه - وقد مدحه - فتغنى

أن يجعله عاملاً مكان عامل كان كاتباً له ، وكان كثيراً ما ، فاستجبه له عبد العزيز

وأبعده ، فقال هذا .

ويقال : بل أعطاه جائزة ، فاستقلها ، وفردها عليه ، ثم ندم على ما كان منه ،

فالضمير فى "بمثلها" للأمنية .

(٢) الصحاح (رقص) ١٠٤١/٣ .

حلف برب الإبل التى يسار عليها إلى الحج .
 قوله : " تقول البلاد " بالغين المعجمة : تقطعها . والنص (١) والذميل (٢) : ضربان من العدو .

وقوله : " لئن عادلى عبد العزيز بمثلها " ، أى : بمثل العقالة التى قالها لى .
 وكان " عبد العزيز " وعد " كثيرا " عدة ، فتأخر " كثير " عنه ، فقال :
 لئن عاد لى " عبد العزيز " بعدة أخرى ، سارعت إليها .
 ولا أقيلها : لا أردها .

ويروى : لا أقيلها - بالفاء - أى : لا أقيل فى التأخر عنه والتثبط عن تنجيز ما وعدنى به .

وقال يفيل : إذا ترك رأى الجيد ، وفعل ما لا ينبغي للعقل أن يفعله " (٣) .
 الشاهد فيه : أن قوله : " إذن لا أقيلها " قد اعتمد الفعل الواقع بعد " إذن " على ما قبلها ، وهو القسم الذى دل عليه ؛ لأن " حلفت " قسم . وقد اشتركت الصور الأربع المتأخرة فى أن الفعل بعدها مستقبل ، وأنها قد فقد منها عدم الاعتماد على ما قبلها على ما بيناه .

قوله : (وإذا وقعت بين الفاء والواو ، مبنى الفعل ففيها الوجهان) .

اعلم أن الواو العاطفة والفاء إذا توسطت " إذن " بينهما مبنى الفعل المستقبل الذى لم يعتمد على شىء قبل " إذن " جاز فيها الإلغاء ، وجاز فيها - أيضا - الإعمال (٤) ، والمذكور من صور الواو مثالان :

(١) الصحاح (نص) ١٠٥٨/٣ : قولهم : نصصت ناقتي ، قال الأصمعي : النص : السير الشديد حتى يستخرج أقصى ما عندها

(٢) السابق (ذمل) ١٢٠٢/٤ : الذميل : ضرب من سير الإبل

(٣) اللسان (فيل) ٣٥٠٤ / ٥ وينظر : شرح أبيات الكتاب لابن السيرافى ١٤٠/٢ .

(٤) الكتاب ١٣/٣ : " . . . وأعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفاء والواو ، مبنى الفعل فإنك بالخيار : إن شئت عملتها كإعمالك (أرى ، وحسبت) إذا كانت واحدة منهما بين اسمين ، وذلك قولك : (زيدا حسبت أخاك) .

وان شئت ألغيت (إذن) كإلغائك (حسبت) إذا قلت : (زيد حسبت أخوك) .
 فأما الاستعمال : فقولك : (فإذن آتيتك ، وإذن أكرمك) ولغنا أن هذا الحرف فى بعض المصاحف : " وإذن لا يلبثوا خلك إلا قليلا " ومعنا بعض العرب قرأها فقال : " وإذن لا يلبثوا " .
 وأما الإلغاء فقولك : (فإذن لا أجيئك) وقال تعالى : " فإذن لا يؤمنون الناس نقيرا "

أولهما : قوله تعالى : " .. وَإِذْ لَا يَلْبِثُونَ .. " (١).
قال " عبد الجبار " : المشهور إثبات النون على إلغاء " إذن " ، لأن الواو العاطفة
تصير الجملة مختلطة بما قبلها ، فتكون " إذن " حشوا .
وفي بعض المصاحف بغير النون على إعمال " إذن " ، ولا يلزم العطف بالواو ،
فإنها قد تأتي مستأنفة (٢) .

وقال في الكشف : " وفي قراءة " أبي " (٣) " لا يلبثوا " على إعمال " إذن " ،
[فإن قلت] (٤) : ما وجه القراءتين ؟
[قلت] (٥) : أما السائغة : فقد عطف فيها الفعل على الفعل ، وهو مرفوع ،
لوقوعه في خبر " كادوا " ، والفعل في خبر " كادوا " واقع موقع الاسم .
وأما قراءة " أبي " : ففيها الجملة برأسها التي هي " إذن لا يلبثوا " عطف
على جملة قوله : " وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَغْفِرَنَّكَ .. " (٦)
وثانيهما : قولك : " إن تأتي آتاك وإذن أكرمك " بثلاثة أوجه :
الجزم ، والرفع ، والنصب :

فالجزم ، عطفًا على جزاء الشرط ، وهو " آتاك " .
والرفع على إلغاء " إذن " لوقوعها حشوا .
وقال في " الحواشي " : الرفع على تأويل : " أنا إذن أكرمك " ، والنصب باعتبار
إعمال " إذن " وجعل الواو للاستئناف (٧).
قال في " الحواشي " : تقدر أولا " إذن أكرمك " بالنصب ، ثم تعطفه على الكلام .
(٨)

(١) سورة الإسراء ، من الآية ٧٦ : " وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَغْفِرَنَّكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ،
وَإِذَا الْيَلْبِثُونَ خَلَاقَكَ إِلَّا قَلِيلًا " .

(٢) ينظر : الكشف ٣ / ١٨٩ والتفسير الكبير للفخر الرازي ٢٥ / ٢١ .

(٣) هو : أبي بن كعب بن قيس بن عبيد الأنصاري المدني ، وقد سبقت ترجمته ص ٣٦٦ .

(٤) سقط من المخطوطة .

(٥) سقط من المخطوطة .

(٦) الكشف ٣ / ١٨٩ وتنظر القراءة - أيضا - في التفسير الكبير للفخر الرازي ٢٥ / ٢١ .

(٧) الحواشي / ٦٠ .

(٨) المرجع السابق .

وان شئت قلت : الجزم عطفاً على " آتاك " ، والنصب على أنك جعلت الجملة الثانية بمنزلة المستأنفة ، كأنك قلت ابتداءً : " إذن أكرمك " .
والرفع على الاستئناف - أيضاً - على تقدير : " إن تأتني آتاك وأكرمك إذن " فيجوز في الفعل المعطوف على الجواب المجزوم ما ذكرناه من الأوجه الثلاثة ، وهي : الجزم ، والرفع ، والنصب ، فالنصب غير مختار ، والجزم والرفع جيدان مختاران .
وقد قرئ : " .. " وإن تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ ، فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ " (١) بالجزم ، والرفع ، والنصب (٢) .
قال في " الكشاف " : ف " يغفر " ، و " يعذب " مجزومين عطفاً على المعنى بإضمار " إن " ، تقديره : فإن يغفر ، وهذا يسمى الصرف / والتقدير : يكن منه حساب ٣٣٥/ب فغفران (٣) .

ولقائل أن يقول : إن المصنف أهمل تمثيل " إذن " المتوسطة بين الفاء

- (١) سورة البقرة ، من الآية / ٢٨٤ .
- (٢) البيان لابن الأنباري ١٨٦/١ يقول أبو البركات : " .. " يجوز في (فيغفر) الجزم ، والرفع ، والنصب ، فالجزم بالمعطف على (يحاسبكم) .
والرفع على الاستئناف ، وتقديره : رفه يغفر .
والنصب ضعيف ، وهو على تقدير (أن) بعد الفاء ، ونصب الفعل بها ، وجعلها مع الفعل في تقدير المصدر ، ليعطف بالفاء مصدراً على مصدر حملاً على المعنى دون اللفظ ، كأنه قال : إن يكن ابتداءً أو إخفاً ، فمحاسبة فغفران منا .
وهذه القراءة ليست بقوة في القياس ، لأنه إذا استوفى الشرط الجزاء ضعف النصب " .. " .
ويقول القيسي في كتابه الكشف عن وجوه القراءات ٣٢٣/١ : " .. " والجزم هو الاختيار ، لاتصال الكلام ، ولأن عليه أكثر القراء " .. " .
وقراءة الرفع نسبت إلى عاصم وابن عامر ، أما الباقر فقرأوا بالجزم .
وينظر : حجة القراءات لأبي زرعة / ١٥٢ والسبعة في القراءات لابن مجاهد / ١٩٥ .
- (٣) وينظر : الكتاب ١٣/٣ والتبصرة ١ / ٣٩٧ (مطبوع) والبحر المحيط ٦٦/٦ .
الكشاف ١٥٨/١ وعبارته : " .. " وقرئ (فيغفر .. " ويعذب) مجزومين عطفاً على جواب الشرط ، ورفوعين على (فهو يغفر ويعذب " .. " .

.....
مبين الفعل ، كقولك : " أنا أخوك فإنن أدب عنك ، وأدب عنك " ، شبهــــــــــــــــوا
" إذن " بـ " ظننت " في الإعمال والإلغاء (١) .

(١) ظن وأخواتها إذا تقدمت على المفعولين فلا بد من عملها ، وإذا توسطت ، أو تأخرت
جاز إعمالها والغاؤها .
يقول الصيرى فى التبصرة ١١٣/١ (مطبوع) : " .. وأعلم أن هذه الأفعال
إذا تقدمت على المفعولين فلا بد من إعمالها فيهما ، وإذا توسطت ، أو تأخرت
جاز إعمالها والغاؤها .
وإذا توسطت ، أو تأخرت فقد بنيت كلامك على غيرها ، فيجوز أن تنوى بها التقديم
فتعملها ، ويجوز ألا تنوى بها التقديم فلا تعملها .. " .

ومن أصناف الحرف : حرف التعليل

[كي]

(فصل) " وهو (كي) يقول القائل : " قصدت فلانا " فتقول له : " كيمه " فيقول :
 " كي يحسن إلى " ، و " كيمه " مثل : " كيمه " و " كيمه " و " كيمه " دخل حرف الجر على (ما)
 الاستفهامية محذوفا ألفها ، ولحقت هاـ السكت ، واختلف في إعرابها :
 فهي عند البصريين مجرورة ، وعند الكوفيين منصوبة بفعل مضمر ، كأنك قلت :
 " كي تفعل ماذا " .
 وما أرى هذا القول بعيدا عن الصواب . . .

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : حرف التعليل) .

التفسير : ونصده ببحثين :

البحث الأول : قال صاحب النقلة : " كي " معناها " أن " بفتح الهمزة ، وسكون
 النون ^(١) ، وهي فارسية وافقت العربية ، كما وافق الدشت ^(٢) ، والدانية ، والتتور ^(٣) وكذلك :
 استبرق ^(٤) ، وسحيل ^(٥) ، ومهرق ^(٦) .

وقيل : إنها عربية وافقت الفارسية .

والدليل على أن " كي " بمعنى " أن " قول الله عز وجل : " كي لا يعلم بعد علم شيئا " . . .
 قال أبو محمد : " كي " معناها : الغرض الذي من أجله يطلب به وقوع فعل آخر ،
 والفعل الذي قبل " كي " يجوز أن يكون أي نوع كان من أنواع الفعل ، ولا يجوز أن يكون
 الذي بعده ، إلا مستقبلا منتظبا ^(٨) .

(١) ينظر : ابن ريميش ١٤/٩ .

(٢) الصحاح (دشت) ٢٤٩/١ : " الدشت : الصحرا . . . وأنشد أبو عبيدة للأعشى :
 قد علمت فارس وحيمر والـ . . . أعراب بالدشت أئكم نـ زلا
 . . . وهو فارسي ، أو اتفاق وقع بين اللغتين " .

(٣) التتور : الذي يخبر فيه : الصحاح (تتر) ٦٠٢/٢ .

(٤) الصحاح (برق) ١٤٥٠/٤ : " الاستبرق : الدياج الغليظ . فارسي معرب " .
 (٥) السحيل من الثياب : ما كان غزله طافا واحدا . والسحيل من الجبل : الذي يقتل
 فتلا واحدا ، كما يقتل الخياط سلكه . الصحاح (سحل) ١٧٣٧/٥ .

(٦) السابق (هرق) ١٥٦٩/٤ " قال الأصمعي : المهرق : الصحيفة ، فارسي
 معرب ، والجمع المهارق " .

(٧) سورة النحل ، من الآية ٧٠ / " لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ " .

(٨) التخمير ٢ ورقة ١٧٤ .

البحث الثاني : قال " عبد المجيد " ؛ ونقله " أبو سعيد " : إن " كي " لاتقع فى جميع مواقع " أن " ؛ لأن العرب لم تتكلم به فى جميع المواضع التى يحسن فيها " أن " استغناءً به " أن " عنها ، كما استغنوا به " تركت " عن " ودعت " (١) .

وقال " أبو سعيد " : بعض العرب يجعل " كي " بمنزلة " حتى " وذلك أنهم يقولون : " كيـه ؟ " فى الاستفهام ، فيعملونها فى الأسماء ، كما قالوا : " حتى مه ؟ " ، و " حتى متى ؟ " ، و " لهـ ؟ " (٢) .

قوله : (يقول القائل : " قصدت فلانا " ، فتقول : " كيـه ؟ " فيقول : " كي يحسن إلى ") .

اعلم أن قائلاً لو قال : " قصدت فلانا " ، أو فعلت الفعل الفلانى " حسن للسامع أن يسأله عن تعيين علة ذلك الفعل الذى فعله بقوله : " كيـه ؟ " ، وحينئذ تكون " كي " داخلة على الاسم ، وهو " ما " الاستفهامية ، وتكون من الحروف الجارة ، كما ينبغي لك .

قوله : (" كيـه ") .

اعلم أن هذا كلام السائل عن تعيين علة الفعل ، و " كي " داخلة على الاسم ،

وهو " ما " الاستفهامية .

قوله : (فيقول : " كي [يحسن] إلى ") .

اعلم أن هذا كلام المسئول ، وهو جواب عن سؤال السائل ، و " كي " فيه داخلة على فعل مضارع ، كما تراه .

قال " عبد المجيد " : يقال : " كيـه " كما يقال : " لهـ " ، وجوابه : " كي تفعل كذا " ، و " كي يكون كذا " ، أو " لأجل أن يفعل ... " أو " ليفعل كذا " ، أو " لأن يفعله " ونحوه (٤) .

(١) شرح السيرة فى ٣ / ٤٨٢ .

(٢) السابق ٣ / ٤٨٣ والحقيقة أن مانسبه الشارح لأبى سعيد قاله سيويه فى الكتاب ، وكان الأجدر بالشارح أن ينسب الكلام لصاحبه ، يقول سيويه ٦ / ٣ : " ... بعض العرب يجعل (كي) بمنزلة (حتى) ، وذلك أنهم يقولون : (كيـه) فى الاستفهام ، فيعملونها فى الأسماء ، كما قالوا : (حتى مه) ، و (حتى متى) ، و (لهـ) " .

(٣) سقط من المخطوطة .

(٤) الكتاب ٤ / ٢٢٢ : " وأما (كي) فجواب لقوله : (كيـه) ، كما يقول : (لهـ ؟) ،

فتقول : ليفعل كذا وكذا " .

وينظر : الكتاب ٦ / ٣ .

قال "سيويه" : سألت "الخليل" : عن معنى : "أريد لأن يفعل" فقال :
المعنى "إرادتى لهذا" (١) .

قوله : (و"كيه" مثل : "فيه" و"عه" و"له") .

اعلم أن المراد : إثبات المماثلة بين "كى" وحروف الجر فى دخولها على
"ما" الاستفهامية على الوجه الذى ذكره .
ويترقان من وجه آخر .

وهو أن "كيه" لا تستعمل بعد حذف ألف "ما" إلا مع الهاء ، بخلاف
غيرها (٢) .

وقد سبق الكلام فى كل واحد من "فيه" ؟ و "عه" ؟ ونظائرها مفصلا فى
مباحث المصولات (٣) .

قوله : (دخل حرف الجر على (ما) الاستفهامية محذوفا ألفها ، ولحقت هاء السكت) .

اعلم أن هذا تصريح بأن "كى" — ههنا — حرف جر ، وكان الأصل : (كى—
ما) ، و "ما" ههنا : اسم والمراد بها الاستفهام ، ثم إنهم توسعوا فيها ، فحذفوا
ألفها ، فبقى "كيم" ثم جبروها ، وعوضوها عن الألف المحذوفة (هاء السكت) ، وألزموا
التعويض فيها مبالغة تحقيق مقصود الجبر .

وقد تحذف الباء من "كيما" فيقال : "كما" ، تقول :

"أرغنى سمعك كما أحدثك" أى : كيما أحدثك .

قوله : (واختلف فى إعرابها) .

اعلم أن الضمير الموثث يرجع إلى "ما" الاستفهامية التى دخل عليها "كى"
فى "كيه" .

ومذهب أهل البصرة أنها مجرور المحل بـ "كى" وذلك عندهم لما كانت ممن
حروف الجر ، جعلوا الاسم بعدها مجرورا بها .

(١) الكتاب ١٦١/٣ : "وسألته عن معنى قوله : "أريد لأن يفعل" فقال : إنما يريد
أن يقول : "إرادتى لهذا" كما قال عز وجل : "وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ"
إنما هو : أمرت لهذا" .

(٢) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢٦٥/٢ .

(٣) عرائس المحصل ورقة ١٥٩ (مخطوط) .

ومعتقد أهل الكوفة أن محلها نصب بفعل مضر (١).
قال " أبو سعيد " : وزعم الكوفيون أن " مه " في " كيمه " ، و " حتاه " ليست
مخفوضة ، ولكنها منصوبة على مذهب المصدر ، كقول القائل : " أتوم كي تقوم " سمعه
المخاطب ولم يفهم " تقوم " فقال : " كيمه ؟ " يريد : " كي ماذا ؟ " ، والتقدير :
" كي تفعل ماذا ؟ " .

فوضع " مه " نصب على جهة المصدر والتشبه به ، وليس لـ " كي " في " مه " عمل (٢).

قال " أبو سعيد " : والصحيح ما قاله " سيويه " (٣) ؛ لأن سقوط الألف
من " ما " [في] (٤) الاستفهام إنما يكون إذا كانت " ما " في موضع خفض ، واتصل بها
الخافض .

وإذا كانت " ما " استفهاماً وقعت في صدر الكلام ، ولم تسقط منها الألف ، كقولك :
" وما تصنع ؟ " ولا يجوز " وم تصنع ؟ " .

ولو كان الأمر على ما قاله الكوفيون لجاز أن يقول : " أن مه ؟ " و " لن مه ؟ " ،
و " إذن مه ؟ " ، إذا لم يفهم المستفهم ما بعد هذه [الحروف] (٥) من الفعل ؛
لأنه يسأل عن مصدر ، والمصدر في الأفعال بعد (أن ، ولن ، واذن) وبعد (كي ،
وحتى) واحد (٦) .

(١) ينظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في : الإنصاف ٥٧٠/٢ والتخمين ٢ ورقة ١٧٤
وابن يعيش ١٥/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢٦٥/٢ والهمع ٥/٢ .

(٢) شرح السيرافي ٤٨٦/٣٤ ، ٤٨٧ .

(٣) الكتاب ٦/٣ : " .. ومعض العرب يجعل (كي) بمنزلة (حتى) ، وذلك أنهم
يقولون : (كيمه ؟) في الاستفهام ، فيعملونها في الأسماء ، كما قالوا : (حتى مه ،
وحتى متى ، ولمه) .

فمن قال : (كيمه) فإنه يضر (أن) بعدها ، وأما من أدخل عليها اللام ،
ولم يكن من كلامه (كيمه) فإنها عنده بمنزلة (أن) وتدخل عليها اللام ، كما
تدخل على (أن) .

ومن قال (كيمه) جعلها بمنزلة اللام .. " .

(٤) سقط من المخطوطة .

(٥) سقط من المخطوطة .

(٦) شرح السيرافي ٤٨٧/٣ والتخمين ٢ ورقة ١٧٤ .

.....
قوله : (وما أرى هذا القول بعيدا عن الصواب) .

اعلم أن المصنف ارتضى مذهب الكوفيين ولم يتعرض لبيان علة استصوابه ذلك .
ويظله ما حكيناه عن " أبي سعيد " (١) .
والرواية " أى " بضم الهمزة .

(١) هذا يبين لنا بوضوح أن الرازى يخالف الزمخشري في هذه المسألة التى مآل
فيها إلى رأى الكوفيين دون أن يبين لنا وجهة نظره .
وأقف مع الرازى ، وأرجع مذهب البصريين .
أما مقاله الكوفيون ففيه بعد ؛ لأن " ما " لو كانت منصوبة لكانت موصولة ،
ولو كانت موصولة لم تحذف ألفها ؛ لأن ألف الموصولة لا تحذف إلا فى موضع
واحد ، وهو قولهم : " ادْعُ بِمِ شئت " ، أى بالذى شئت ، فحذف الألف
يدل على أنها ليست موصولة .
وينظر : ابن يعيش ١٥/٩ حيث يقول - أيضا - مبطلا كلام الزمخشري الذى
رأى كلام الكوفيين غير بعيد عن الصواب :
" وقوله : (وما أرى هذا القول بعيدا من الصواب) بعيد من الصواب " .

[انتصاب الفعل بعد " كى "]

(فصل) " وانتصاب الفعل بعد (كى) إما أن يكون بها نفسها ، أو بإضمار (أن) .
وإذا أدخلت اللام ، فقلت : " لكى تفعل " ، فهي العاملة ، كأنك قلت :
" لأن تفعل " .

قوله : (وانتصاب الفعل بعد " كى " إما أن يكون بها نفسها ، أو بإضمار " أن ") .
اعلم أنه لما فرغ من الكلام فى " كى " الداخلة على الأسماء ، شرع فى الكلام فى
" كى " التى يقع بعدها الفعل المستقبل ، وذكر ثلاث مسائل :
المسألة الأولى : فى " كى " التى لم تدخل عليها اللام ، ووقع بعدها الفعل المستقبل ،
وقد اختلف فيها :
فذهب " سيويه " إلى أنها الناصبة بنفسها ، كما أن غيرها من النواصب كذلك ،
واحتمل على ذلك بأنها لما أشبهت " أن " الناصبة فى دخول اللام عليها ، وفى أنه
لا يقع بعدها إلا الفعل المستقبل ، ألحقت بها فى العمل ^(١) .
ومعتقد " الخليل " أنها غير عاملة بنفسها ، وإنما العامل " أن " المضمرة
بعدها ، كما أن العامل فى قولك : " أتيتك لتكرمنى " " أن " المضمرة بعد اللام .
فإذا قلت : " جئتك كى تحسن إلى " فالتقدير : جئتك كى أن تحسن إلى ^(٢) .
وقد روى " أبو عبيدة " عن " الخليل " أنه قال : لا ينتصب شئ من الأفعال
المضارة ، إلا بـ " أن " مضمرة ، أو مظهرة ^(٣) .

- (١) الكتاب ٦/٢ ونص عبارته قد سبق فى ص ٣٨١ من التعليق رقم (٣) .
- (٢) المقتضب ٦/٢ : " ف (أن) هى أمكن الحروف فى نصب الأفعال .
وكان الخليل يقول : لا ينتصب فعل البتة إلا بـ (أن) مضمرة أو مظهرة . وليس
القول كما قال " .
- أما ابن يعيش ١٥/٧ فيقول : " والأصل فى هذه الأربعة (أن) وسائر
النواصب محمولة عليها ، وإنما عملت لاختصاصها بالأفعال ، كما عملت حروف
الجر فى الأسماء ، لاختصاصها بها " .
- وينظر : عرائس المحصل ، المجلد الثالث / ٤٦ (رسالة) وشرح السيرافى ٣٢/١
والهمع ٢/٢ وحاشية الصبان على الأشموى ٢٨٢/٣ .
- (٣) يقول أبو سعيد السيرافى فى شرح الكتاب ٣٢/١ : " . . . وروى أبو عبيدة عن
الخليل أنه قال : لا ينتصب شئ من الأفعال المضارة إلا بـ (أن) مضمرة ،
أو مظهرة فى (كى ، وأذن ، ولن) وغير ذلك " .
- وينظر : المقتضب ٦/٢ وعرائس المحصل ، المجلد الثالث / ٤٦ (رسالة) .

السؤال الثانية : أن " كي " إذا دخل عليها اللام كانت هي العاملة في الفعل المضارع الواقع [بعدها] (١) وامتنع / إضمار " أن " بعدها
 ١/٣٣٦ وأجاز قوم أن تكون " أن " مضمرة (٢).

وقال " أبو سعيد " : وقد ذهب أهل الكوفة أن " كي " إذا أتت مع اللام ، فالنصب للام ، و " كي " مؤكدة لها ، وإذا انفردت " كي " فالعمل لها (٣) .
 وقال " أحمد بن يحيى ثعلب " (٤) : إذا قيل : " قصدتك لكي أكرمك " فالفعل المستقبل منصوب بـ " كي " واللام جميعا .

وخالف في هذا أصحابه ، ولم يوافق البصريين ، وحجته المشهورة أن " كي " لو لم تكن عاملة ، كانت حرف جر ، واللام كذلك ، فيلزم دخول حرف الجر على مثله (٥) .
 قوله : (كأنك قلت : " لأن تفعل ") .

اعلم أنا قد بينا — فيما تقدم — أن " كي " معناها : " أن " وحينئذ يكون قولك :
 " لكي " نازلا منزلة قولك : " لأن " لاتحاد معناهما .

- (١) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٢) ينظر : شرح السيرافي ٣٢/١ والإيضاح لابن الحاجب ٢٦٦/٢ .
- (٣) شرح الكتاب للسيرافي ٣٢/١ وزاد فيه : " وما احتج به الكوفيون أنهم قالوا : لو كانت اللام الداخلة على الفعل هي اللام الخافضة ، لجاز أن تقول : أمرت بتكرم ، على معنى : أمرت بأن تكرم "
 لكن أبو سعيد رد عليه بقوله :
 " فالجواب عن هذا أن حروف الجر لا تتساوى في ذلك "
- (٤) أحمد بن يحيى ثعلب بن يسار الشيباني البغدادي ، من أئمة الكوفيين في النحو واللغة ، ولد سنة مائتين ، ولزم الأعراب بضع عشرة سنة ، وسمع من محمد بن سلام الجمحي .
- (٥) من تصانيفه : الفصيح ، ومعاني القرآن ، ومجالس ثعلب . توفي سنة ٢٩١ هـ .
 ينظر : طبقات الزبيدي ١٤١/ ونزهة الألباء ٢٢٨/ وانباء الرواة ١٣٨/١ والبلغية ٣٩٦/١ والأعلام ٢٥٢/١ .
- (٥) شرح السيرافي ٤٨٥/٣ : " . . . وقال أحمد بن يحيى ثعلب قولا خالف فيه أصحابه ، ولم يوافق فيه البصريين ، قال في (جئت لكي أكرمك) : إن المستقبل منصوب بـ (كي ، ولام كي) ، لقيامهما مقام (أن) "
 وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢٦٦/٢ وما بعده وابن يعيش ١٦/٩ وأرجح مذهب البصريين في نصب الفعل بـ (كي) عند دخول اللام عليها ؛ لأن اللام حرف جر ، وحرف الجر لا يدخل على مثله .
 وينظر : ابن يعيش ١٥/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢٦٦/٢ .

[ظهور " أن " بعد " كي "]

(فصل) " وقد جاءت (كي) مظهرة بعدها (أن) في قول جميل:
فَقَالَتْ: أَكَلِ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا . . لِسَانِكَ كَيْمَا أَنْ تَغَرَّ وَتَخْدَعَا

المسألة الثالثة: في جواز إظهار " أن " الناصبة بعد " كي " .

قال " أبو سعيد " : " أن " لا يظهر بعد " كي " كما لا يظهر بعد " أما " الفعل في قولك : " أما أنت منطلقا " ، واكتفوا عن إظهار " أن " بعدها يعلم المخاطب أنه لا يضاف إلى فعل ، وأنه لا يعمل في الفعل ، وأن الفعل لا يحسن بعده ، إلا أن يحمل على " أن " .

وانما لا تظهر " أن " بعد " كي " إلا في ضرورة الشعر (١) .

وذهب قوم إلى جوازه (٢) ، واحتجوا بقول " جميل " :

فَقَالَتْ: أَكَلِ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا . . لِسَانِكَ كَيْمَا أَنْ تَغَرَّ وَتَخْدَعَا (٣)

(١) شرح السيرافي ٣ / ٤٨٦ .

(٢) الذي أجاز ذلك الكوفيون .

يقول السيرافي ٣ / ٤٨٤ : " وأن جاءت (أن) مظهرة بعد (كي) فهو جائز عند الكوفيين ، صحيح عندهم أن يقال : (جئت لكي أن أكرمك) ، ولا موضع لـ (أن) ؛ لأنها تؤكد اللام ، كما أكدت (كي) ، واحتجوا بقول الشاعر :
أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبِي . . فَتَرَكَهَا شَنَا بَيْدًا ، بَلَقَ . .

والشن : القرية الخلق . الصحاح (شنن) ٥ / ٢١٤٦ .

والبلقع : والبلقعة : الأرض القفر التي لا شيء بها . الصحاح (بلقع) ٣ / ١١٨٨ .

وينظر : الإنصاف ٢ / ٥٧٩ وابن يعيش ٩ / ١٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٦٦ ،

٢٦٧ والجنى الداني ٢٢٨ .

(٣) بيت من الطويل (ديوانه ١٢٦) .

وجميل بن معمر ، ويكنى : أبا عمرو ، وهو أحد عشاق العرب المشهورين بذلك ،

صاحبه بشينة ، وهما من قبيلة عذرة (الشعر والشعراء ١ / ٣٤٦ والمؤمل ٧٢ / ٧٢ ،

١٦٧ والخزانة ١ / ١٩١) .

والبنت من شواهد : ابن يعيش ٩ / ١٤ والمغنى ١ / ١٨٣ والهمع ٢ / ٥ والأشمنى

٢ / ٢٠٤ والتصريح ٢ / ٣ ، ٢٣٠ ، ١٣١ والعيني ٣ / ٢٤٤ والخزانة ٣ / ٥٨٤ .

ويقول ابن يعيش ٩ / ١٥ : " ويرى : لِسَانِكَ هَذَا كَيْ تَغَرَّ وَتَخْدَعَا . ف (ما) على

الرواية الأولى زائدة ، ولا شاهد فيه حينئذ .

وقوله : " أَكَلِ النَّاسِ " : الهمزة للاستفهام . و " كل " مفعول ثان لقوله " مانحا " .

وفيه تقديم مفعول معمول " أصبح " عليه ؛ لأن " مانحا " خبر " أصبح " ،

و " لسانك " المفعول الأول .

.....

الشاهد فيه : أنه أظهر " أن " بعد " كي " كما تراء .
تقول : منحه : إذا أعطاه (١) .
قال " أبو سعيد " : وأما ما ذكره الشاعر من ظهور " أن " بعد " كي " فضرورة ،
يجوز أن يكون الشاعر ذهب لها مذهب يدل " أن " من " كيما " ؛ لأنهما بمعنى
واحد ، كما يدل الفعل من الفعل إذا كان في معناه (٢) .
وعلى أن البيت غير معروف ، ولا معروف قائله (٣) .

-
- (١) الصحاح (منح) ٤٠٨/١ .
(٢) شرح السيرافي ٤٨٦ / ٣ .
(٣) هذه عبارة سيويه في الكتاب ٤٨٥ / ٣ والبيت الذي عناه :
أردت لكيما أن تطير بقرينتي . . . فتتركها شتاً بيّداً بلقــــــــــــــــع
ثم ردد السيرافي هذه العبارة في شرحه ٤٨٦ / ٣ وحكاها الرازي ، وظاهرها
يوهم أن المقصود بيت جميل ، مع أن الأمر ليس كذلك .

ومن أصناف الحرف : حرف الردع
[كَلَّا]

(فصل) " وهو (كَلَّا) . قال "سيويه" : هو ردع وزجر .
وقال " الزجاج " : " كَلَّا " ردع وتنبية ، وذلك قولك : " كَلَّا " لمن قال لك شيئاً
تكره ، نحو : " فلان يفضك " وشبهه ، أى : ارتدع عن هذا ، وتنبه . عن الخطأ
فيه ، قال الله عز وجل ^(١) بعد قوله : " رَبِّىْ أَهَانَنِىْ . كَلَّا . . . " ، أى : ليس الأمر
كذلك ؛ لأنه قد يُوسَّعُ فى الدنيا على من لا يكرمه من الكفار ، وقد يُضَيَّقُ على الأنبياء
والصالحين للاستصلاح . . .

قوله : (ومن أصناف الحرف : حرف الردع) .
التفسير : اعلم أن الردع : عبارة عن الكف ، تقول : ردعته عن الشئ ، أى : كفته .
قوله : (وهو : " كَلَّا ") .

قال صاحب التفصلة : " كَلَّا " كلمة مركبة من " أَلَا لَآ " ، و " أَلَا " بالتخفيف حرف
تنبيه ، و " لَآ " التى بعدها حرف نفى وجحد ، وإلا أنهم حذفوا ألف " أَلَا " ثم
أدغموا لامه فى لام " لَآ " فصار : " أَلَا " شدة اللام ، ثم أبدلوا من الهمزة
كافاً ، فصار " كَلَّا " ^(٢) .

- (١) فى ابن يعيش ١٦/٩ والمفصل المطبوع / ٣٢٥ [قال الله تعالى] .
- (٢) الصحاح (ردع) ١٢١٨/٣ .
- (٣) مقاله صاحب التفصلة لا يخلو من تكلف ، و (كَلَّا) بسيطة عند جمهور النحاة ،
ولم أعر على مثل مقاله صاحب التفصلة ، لكن المرادى فى الجنى الدانى ٥٢٦/٥
يقول :
" . . . واختلف فى (كَلَّا) هل هى بسيطة أو مركبة : ومذهب الجمهور أنها بسيطة .
مذهب قوم إلى أنها مركبة من كاف التشبيه و (لَآ) التى للرد ، وزيد بعد
الكاف لام ، فشددت لتخرج عن معناها التشبيهى . . .
ويقول ابن هشام فى المغنى ١٨٨/١ : " (كَلَّا) مركبة عند ثعلب من كاف
التشبيه و (لَآ) النافية ، قال : وإنما شددت لامها لتقوية المعنى ، ولدفع
تهم بقا معنى الكلمتين ، وعند غيره هى بسيطة .
وهى عند سيويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه : الردع
والزجر ، لا معنى لها عندهم إلا ذلك . . .

قال "سيويه" : "كلا" : ردع وزجر^(١) .
 ومعناه : انتبه ، لاتفعل . قال الله تعالى : "أَيْطَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يَدْخُلَ جَنَّةً نَعِيمٍ" . كلاً...^(٢) ، أى : انتبه عن رجائك هذا ، ولا تطمع فيما نرجوه .
 قوله : (وقال "الزجاج" : "كلا" ردع وتنبه^(٣)) ، وذلك قولك : "كلا" لمن قال لك شيئاً تنكره ، نحو : "فلان يفضك" وشبهه ، أى : ارتدع عن هذا ، وتنبه على الخطأ فيه) .

وحجته مانقلناه عن صاحب التفصلة .
 قوله : (وشبهه) اعلم أن الضمير المجرور يرجع إلى "يفضك" .
 قوله : (قال الله عز وجل بعد قوله : "رَبِّ أَهَانَنِّ" . كلاً...^(٤)) أى : ليس الأمر كذلك) .

معناه : انزجر عن هذه المقالة ، فإن التضييق ليس دالاً على الإهانة ، فإن الله تعالى قد يوسع في الدنيا على من لا يكرمه من الكفار ، وقد يضيّق على الأنبياء والصالحين للاستصلاح .
 واعلم أن هذه الآية حسن الاحتجاج بها على مذهب "سيويه" ، ويمكن - أيضاً - التمسك بها في تقرير معتقد الزجاج .
 ولقائل أن يقول : في عبارة المصنف نظر من وجهين :
الأول : أن أحكامه تعالى غير معللة ، فلا يستقيم قوله : "للاستصلاح" إلا على مذهب المعتزلة .
الثاني : أن الأحسن أن يقول : وقد يضيّق على الصالحين والأنبياء ؛ لأنه إذا قدم الأنبياء في هذا ، لم يحتج إلى ذكر الصالحين ، لكنه دالاً عليه بدلالة الاقتضاء .

- (١) الكتاب ٢٣٥/٤ : "وأما (كلا) فردع وزجر" .
- (٢) سورة المعارج ، من الآيتين ٣٨ ، ٣٩ : "أَيْطَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يَدْخُلَ جَنَّةً نَعِيمٍ" . كلاً إنا خلقناهم مما يعلمون .
- (٣) إعراب القرآن ، ورقة ١٣٦ (مخطوط - معهد المخطوطات العربية - رقم ٥٠ تفسير) وينظر : ابن يعيش ١٦/١ والإيضاح لابن الجايب ٢٦٧/٢ والمغني ١/١٨٨ .
- (٤) سورة الفجر ، من الآيتين ١٦ ، ١٧ : "وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ ، فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ" . كلاً بل لا تكرمون اليقيم .

.....

قال " الجوهري " : وقد تكون " كلا " بمعنى " حقا " .
قال الله تعالى : " كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ " (١) . والمعنى :

حقا .
قال في " الكشاف " : هي - ههنا - بمعنى الردع لأبي جهل عن هذه المقالة (٢) .

-
- (١) الصحاح (كلا) ٢٥٥٣ / ٦ والآية من سورة العلق / ١٥ .
(٢) الكشاف ٢٤٥ / ٦ .

ومن أصناف الحرف : اللامات

"وهى : لام التعريف ، ولام جواب القسم ، واللام الموطئة للقسم ، ولام جواب (لو ، ولولا ، ولام الأمر ، ولام الابتداء ، واللام الفارقة بين "إِنَّ" المخففة ، والنافية ، ولام الجر) .
فأما لام التعريف : فهى اللام الساكنة التى تدخل على الاسم المنكور فتعرفه
تعريف جنس ، كقولك : " أَهْلَكَ النَّاسُ الدِّينَارَ وَالدِّرْهَمَ " و "الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ" ،
أى : هذان الحجران المعروفان من بين سائر الأحجار ، وهذا الجنس من الحيوان
من بين سائر أجناسه .

أو تعريف عهد ، كقولك : " ما فعل الرجل " و " أنفقت الدرهم " ل : " رجل " و " درهم " معهودين بينك وبين مخاطبك .
وهذه اللام وحدها هى حرف التعريف عند " سيبويه " ، والهمزة قبلها همزة وصل ، مجلوة للابتداء بها كهمزة " ابن " و " اسم " .
وعند " الخليل " أن حرف التعليل " أل " ك : " هل " و " بل " ، وإنما استمر
بها التخفيف للكثرة .

وأهل اليمن يجعلون مكانها الميم ، ومنه : " لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ مُصَيَّامٍ فِي مَسْفَرٍ " .
وقال : يَوْمِي وَرَأَيْتُ بِأَسْمِهِمْ وَأَسْلَمَهُ

المتمن : قوله : (ومن أصناف الحرف : اللامات) .

(١)
التفسير : قال فى كتاب الوقوف على أسرار الحروف : إنها تأتى على خمسة وثلاثين نوعاً .

(١) يقول على بن محمد الهروى فى كتابه اللامات / ٤ تحقيق : د . أحمد عبد المنعم أحمد الرصد (ط ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م - القاهرة) : " اعلم أن اللامات على قسمين : لام أصلية ، ولام زائدة .
فالأصلية هى التى من أصل الكلام ، نحو قولك : لهو ، ولعب ، ولد ، وجعل ، ولم ، ولكن ، وما أشبه ذلك .
والزائدة هى التى ليست من أصل الكلام ، وإنما هى زائدة لمعنى من المعانى .
وهى تنقسم على أربعة وثلاثين وجهاً :
منها : لام الإضافة ، وهى تنقسم على خمسة عشر وجهاً :
تكون بمعنى الملك ، وبمعنى الاستحقاق ، وبمعنى إلى ، وبمعنى على ، وبمعنى مع ، وبمعنى بعد ، وبمعنى من ، وبمعنى فى ، وبمعنى من أجل ، ولتعدى الفعل ، وللتعجب ، وللتبيين ، وللتوكيد الإضافة ، وللمستغاث به ، وللمستغاث من أجله .
فهذه خمسة عشر وجهاً .

وقد عرفت أنها من حروف الزيادات وتأتى على ثلاثة أوجه : ساكنة ، مفتوحة ، ومكسورة .
والمذكور من أنواعها ستة أنواع :

[لام التعريف]

النوع الأول : لام التعريف ، وهذه اللام ساكنة ، وتسكنها أدخلت عليها ألف الوصل ، ليصح الابتداء بها ، وإذا اتصلت بما قبلها ، سقطت الألف للاستغناء عنها .

قوله : (فاما لام التعريف : فهي اللام الساكنة التى تدخل على الاسم المنكور فتعرفه) .

اعلم أن هذه تفيد تعيين الاسم المنكور وتعريفه ، كما أن الإشارة كذلك ، لكن الإشارة قد تقع إلى الجنس ، وقد تقع إلى فرد معين للمخاطب به عهد متقدم .
فالجنس والفرد المعين كلاهما قد اشتركا فى كونهما مشارا إليهما بلام التعريف
وان افترقا فيما وراء ذلك .

وقد أورد المصنف من صور لام المعرفة للجنس صورتين :
الأولى : قولهم : " أَهْلَكَ النَّاسُ الدَّيْنَارَ وَالْدَّرْهَمَ " (١) .

الشاهد فيه : أن الإشارة - ههنا - وقعت إلى جنس الاسم المنكور ، وأفادت تمييز جنسه وتعيينه ، وصار المعنى : أهلك الناس هذان الحجران المعروفان من بين سائر الأحجار .

والذى يدل على أن التعريف فى هذا تعريف جنس أنه يستقيم استثناء كل فرد من أفراد الدراهم والدنانير منهما .

== ومنها : لام التوكيد ، وهى تدخل فى تسعة مواضع ..
ومنها : لام التعريف ، ولام الأمر ، ولام الوعيد ، ولام كي ، ولام الجحود ، واللام بمعنى (أن) ، ولام العاقبة ، ولام التكثير ، ولام البدل ، واللام المزيدة فى (بعدل) وما أشبهه .. .

ويقول المرادى فى الجنى الدانى / ١٤٣ : " اللام : حرف كثير المعانى والأقسام ،

وقد أفرد لها بعضهم تصنيفا ، وذكر لها نحو من أربعين معنى .. .

وينظر : معانى الحروف للرماني / ١٤١ ووصف الباني فى حروف المعانى

للمالقي / ٢١٨ والمغنى ٢٠٧/١ ، ٢٠٨ وابن يعيش ١٢/٩ .

(١) ينظر : معانى الحروف للرماني / ٦٤ وابن يعيش ١٩/٩ .

ومثله قوله تعالى : " وَالْعَصْرِ • إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ • إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ " (١) فإن اللام فيه إشارة إلى الجنس ، ولهذا استثناء "الذين

آمَنُوا" - وهم جمع - منه •
الثانية : قولهم : " الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ " (٢) •

الشاهد فيه : أن اللام فيه إشارة إلى جنس الرجل و جنس المرأة ، وليس المراد الإشارة إلى رجل بعينه وامرأة بعينها ، والكلام على نحو ما قبله •
 والمذكور من تعريف صور العهد مثالان :

الأول : قولك : " ما فعل الرجل " •

الشاهد فيه : أن اللام فيه إشارة إلى رجل بعينه ، ولا بد أن يكون ذلك الرجل معهودا بين المتكلم والمخاطب جميعا •

ومثله : قوله تعالى : " أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى " (٣) ، يريد : " عبد الله بمن أم مكتوم " (٤) • ولا يستقيم الاستثناء بما هذا شأنه ؛ لأنه لا عموم فيه •
الثاني : قولك : " أنفقت الدرهم " ، والكلام فيه على نهج ما قبله •

ولقائل أن يقول : إن المصنف أهمل وجها ثالثا من أوجه لام التعريف ، نقله صاحب كتاب الوقوف ، وهو : / أن تكون اللام للتعريف المجرد ، نحو قوله تعالى : ٣٣٦ ب / " يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ " (٥) ، وقول السنادي : " يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ " •
 وإذا عرفت ما بيناه لك ، علمت أن هذه اللام إذا دخلت على اسم منكور ، جعلته معينا بوجه " ما " بعد أن كان شائعا في جنسه •

(١) سورة العصر ، آية : ١ ، ٢ ، ٣ ، وتامها : " • • • وَتَوَّصَّوْا بِالْحَقِّ ، وَتَوَّصَّوْا بِالصَّبْرِ • " •

(٢) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢٦٨ / ٢ •

(٣) سورة عيسى / ٢ •

(٤) هو : عبد الله بن عمرو بن شريح بن أم مكتوم ، صحابي جليل •

ينظر : الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ١١٢ / ٤ •

(٥) سورة الأنفال ، من الآية / ٦٤ : " يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ • " •

قوله : (وهذه اللام وحدها هي حرف التعريف عند " سيبويه " ، والهمزة قبلها همزة وصل ، مجلوبة للابتداء بها كهمزة " ابن " و " اسم " ...)

اعلم أن مذهب " سيبويه " (١) أن اللام وحدها هي حرف التعريف ، وإنما جئ بهمزة الوصل تحولا إلى النطق بالحرف الساكن ؛ لأن لام التعريف ساكنة ، والابتداء بالساكن متعذر عند الجمهور ، خلافا لقوم ، كما حكيناها فيما سبق (٢) .
ألا ترى أنه لما تعذر الابتداء بالباء من " ابن " والسين من " اسم " ؛ لسكونهما ، جئ بألف الوصل ، تحولا إلى النطق بهما .
قوله : (وعند " الخليل " أن حرف [التعريف] " ال " كـ " هل " وـ " بل ") .

اعلم أن معتقد " الخليل " أن الهمزة من نفس الحرف المفيد للتعريف ؛ لأن حروف المعاني ما وضع منها حرف واحد ساكن ، فتكون الهمزة من " ال " بمنزلة الهاء من " هل " والباء من " بل " (٣) . وقد ذكرنا غير مرة معتمد كل واحد من القولين ،

- (١) الكتاب ٥/٢ ، ١٤٧ / ٤ ، ٢٢٦ .
- (٢) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الأول / ٥٢ (رسالة) .
- (٣) في المخطوطة [التعليل] وهو : تحريف ؛ لأن الحديث عن لام التعريف .
- (٤) قال سيبويه ٣٢٤/٣ : " وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كـ (قد) ، وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كأنفصال ألف الاستفهام في قوله : (أأريد ؟) ... " .
- وقال في ٣ / ٣٢٥ : " وقال الخليل : وما يدل على أن (أل) مفصلة من (الرجل) ، ولم ين عليها ، وأن الألف واللام فيها بمنزلة (قد) قول الشاعر :
دَعَّ ذَا رَعَجَلٍ ذَا الْحَقْنَاءِ بِذَلِّ . . . بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَعَلٍ
قال : هي — ههنا — كقول الرجل وهو يتذكر : (قدى) فيقول : (قد فعل) .
ولا يفعل مثل هذا — علمناه — بشئ ما كان من الحروف الموصولة ... " .
- وقال في ١٤٨/٤ : " ... وزعم الخليل أنها مفصلة كـ : (قد ، وسوف) ، ولكنها جاءت لمعنى كما يجيئان للمعاني ... " .
- والواقع أن من يدقق النظر في كلام الخليل وسيبويه يجد أنه لا خلاف بينهما في أن (أل) هي المعرفة ، وإنما الخلاف بينهما في همرتها :
فيرى الخليل أنها همزة قطع ، ويرى سيبويه أنها همزة وصل ، وسوف أورد من النصوص ما يثبت بما لا يدع مجالا للشك أنه لا خلاف بينهما في أن (أل) هي المعرفة .

وقررناه في قسم الأسماء (١) .

قوله : (وانما استمر بها التخفيف للكثرة)

اعلم أن هذا الكلام جوابان عن سؤال مقدر .
بيان ذلك : أن " الخليل " لما اعتقد أن الهمزة أصلية ، كما ذكره ، قيل له : لو كانت أصلية ، لما استمر حذفها في الدرج ، بل ولما حذفت في الدرج كما لا تحذف الهاء والباء من " هل " و " بل " .
فأجاب بأن الذي أوجب استمرار الحذف هو طلب التخفيف فيما كثر استعماله في كلامهم ، ويكثر دورانه على السنتهم .
وقال " ابن كيسان " : إنها في الأصل ألف قطع ، ولكنها لما كثرت في الكلام ، استحسنوا طرحها إذا كان قبلها كلام ، فأشبهت ألف الوصل (٢) .
وقال " البرد " في كتابه المسمى بالشافى : إن حرف التعريف هو الهمزة المفتوحة وحدها ، وانما ضموا إليها اللام ؛ لأن الاختصار عليها يوجب الاشتباه بين التعريف والاستفهام (٣) .

== يقول سيويه ٥/٢ : " فالمعرفة خمسة أشياء : الأسماء التي هي أعلام خاصة ، والمضاف إلى المعرفة ، والألف واللام ، والأسماء الجبهة ، والإضمار . . .
ويقول : وأما الألف واللام فنحو : (الرجل ، والفرس ، والبعير) وما أشبه ذلك ، وانما صار معرفة ؛ لأنك أردت بالألف واللام الشئ بعينه ، دون سائر أمته . . .
ثم يقول : وإذا أدخلت الألف واللام فإنما تذكره رجلا قد عرفه ، فتقول : الرجل الذى كان من أمره كذا وكذا . . .
ليس هذا فقط ، بل ذكر سيويه (أ ل) فى ثنائى الوضع ، يقول فى ٢٢٦/٤ :
و " (أ ل) تعرف الاسم فى قولك : القوم ، والرجل " .
وينظر : المقتضب ٢٢١/١ ، ٩٢ / ٢ ، والنصف ٦٥/١ واللامات للهروى ١٥٢/ ، وابن يعيش ١٢/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢٦٩/٢ ووصف البانئ ٧٠/ ومعانى الحروف للزمانئ ٦٥/ والجنئ الدانئ ٢١٦/ والأشموئ ١٧٦/١ .
(١) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الأول / ٥٢ (رسالة) .
(٢) الواقع أن ابن كيسان أخذ فى هذا القول برأى الخليل الذى سبق الحديث عنه .
(٣) لم أعثر على كتاب الشافئ ، لكن الرضى يقول فى شرح الكافية ٣٠/٢ : " وذكر البرد فى كتاب الشافئ أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وانما ضم اللام إليها ؛ لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام " .

قوله : (وأهل اليمن يجعلون مكانها الميم) .

لقائل أن يقول : إن إبدال الميم من لام التعريف لغة طيية (١) ، وهم نفر من اليمن ، فالأجدار أن يقول : وفرقة من أهل اليمن يجعلون مكانها الميم . وقال " الجوهري " هي لغة حمير (٢) .

قوله : (ومنه : ليس من أمير أصيام في أسفر) (٣) .

اعلم أن الضمير في قوله : " ومنه " يرجع إلى مصدر " يجعلون " ؛ لأن ذكر الفعل عندهم نازل منزلة ذكر المصدر .

ولقائل أن يقول : ما ذكره حديث مروى عن النبي عليه السلام ، وليس في كلام المصنف - في هذا الفصل - ما يدل على ذلك .

والشاهد فيه : أنه أبدل الميم من لام التعريف في ثلاثة مواضع ، والأصل : " ليس من البر الصيام في السفر " .

قال " ابن جنى " (٤) : يقال : إنه لم يرو عن النبي عليه السلام غير هذا الحديث . وقد ذكر المصنف هذا الحديث ورواه في قسم المشترك (٦) .

وما ذكره المبرد في الشافي يد وأنه يتعارض مع ما ذكره في المقتضب ، حيث يقول في ٢٢١/١ : " ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف " . ويقول في ٩٢/٢ : " ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف . وإنما زيدت على اللام ؛ لأن اللام منفصلة مما بعدها ، فجعلت معها اسما واحدا . بمنزلة (قد) " .

ومن خلال نص المقتضب تلاحظ أنه يجعل الألف واللام - معا - أداة التعريف ، بينما في كتابه الشافي ذهب إلى أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها . (١) المغنى ٤٨/١ . (٢) الصحاح (سلم) ٥/ ١٩٥١ .

(٣) حديث شريف ، نصه : " ليس من البر الصيام في السفر " . ينظر : سنن الترمذى ٩٠/٣ ، والبيهقى ٢٤٢/٤ ، وسنن أبي داود ٦٠٩/١ . والحديث من شواهد : معانى الحروف ٧١/١ والمغنى ٤٨/١ والجنى الدانى / ١٧٣ ، ٢٢٢ وابن يعشيش ٢٠/٩ ووصف البانى ٩٦/١ ، ٣٠٩ .

(٤) ابن جنى : أبو الفتح عثمان بن جنى ، وأبوه جنى " معرب كنى " ملوك رومى لسليمان بن فهد الأزدي ، من حذاق أهل الأدب ، وأعلمهم بالنحو والتصرف ، أخذ عن أبي على الفارسي وغيره .

من تصانيفه : الخصائص في النحو ، سر الصناعة ، شرح تصريف المازنى ، شرح المقصور والمدود ، اللمع في النحو ، المحتسب في أعراب الشواذ ، توفى ببغداد سنة ٣٩٢ هـ .

ينظر : نزهة الألباء ٢٤٢/٢ والبغية ١٣٢/٢ ونشأة النحو ١٧٣ .

(٥) ينظر : شرح شواهد الشافية ٤٥٤/١ .

(٦) ينظر : ص ٨١٤ من التحقيق .

قول الشاعر :

[٨٠] ذَاكَ خَلِيلِي وَذُوِّعَاتِنِي . . . يَرِي وَرَائِي بِالسَّهْمِ وَأَسْلَمِهِ (١)

الأصل فيه : السَّلم بكسر اللام ، وهي الحجارة .

قال " الجوهري " : السلمة : واحدة السلام ، وهي الحجارة (٢) .

مرئى : ذاك خليلي وذو يواصلني . والأولى : رواية " الجوهري " (٣) .

والشاهد فيه : أنه أبدل الميم من لام التعريف ، وقال : " أسلمه " .

وقد وقع في كثير من النسخ " بِأَسْهَمٍ " ، وهو : منقاس ، ولكن وجدته في نسخة قرئت على المصنف بتشديد السين كما ذكرناه .

(١) من المنسرح ، قاله : بجير بن غنمة الطائي أحد بني بولان بن عمرو بن الفوث (المومتلّف / ٥٨) .

والبيت من شواهد : المومتلّف / ٥٩ ومعاني الحروف للرماني / ٧١ وأبـن يعيش ٢٠ / ٩ والمفنى ٤٨ / ١ والهمع ٧٩ / ١ والأشمنى ١٥٧ / ١ والعينى ٤٦٤ / ١ وشرح شواهد الشافية / ٤٥١ .

(٢) الصحاح (سلم) ١٩٥٠ / ٥ .

(٣) المرجع السابق . ورواية الجوهري هي التي ذكرها الشارح .

[لام جواب القسم]

(فصل) "ولام جواب القسم في نحو قولك : "وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ" ، وتدخل على الماضي ، كقولك : "وَاللَّهِ لَكَذِبٌ" ، وقال امرؤ القيس :
 حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجْبِرِ . . . لَنَامُوا فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ
 والأكثر أن تدخل عليه مع (قَدْ) كقولك : "وَاللَّهِ لَقَدْ خَرَجَ" . . .

النوع الثاني : اللام التي تقع جواب القسم

قال "الجوهري" : لام التوكيد خمسة أضرب ، وهي : لام الابتداء ، واللام التي تدخل في خبر "إِنْ" المشددة والمخففة ، والتي تكون جواباً لـ "لو" ، و "لولا" ، والتي تكون في الفعل المستقبل المؤكد بالنون .
 ثم قال : ومنها لام جواب القسم ، وجميع لامات التوكيد تصلح أن تكون جواباً للقسم ، كقوله تعالى : "وَأَنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْغِضَنَّ" . . . (١) ، فاللام الأولى للتوكيد ، والثانية جواب القسم ، لأن القسم جملة تصل بأخرى وهي المقسم عليه ، لتؤكد الثانية بالأولى ، ويربطون بين الجملتين بحروف يسميها النحويون جواب القسم (٢) .
 وسيأتي ذكر تلك الحروف في قسم المشترك (٣) .

- (١) سورة النساء ، من الآية ٧٢ / ٧٢ : "وَأَنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْغِضَنَّ فَإِنْ أَصَابَكُمْ مُصِيبَةٌ قَالِ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا" .
- (٢) حكى الشارح كلام الجوهري بالمعنى ، لأننى وجدته في الصحاح (لهم) ٢٠٣٥/٥ يقول : "وأما لام التوكيد فعلى خمسة أضرب : منها : لام الابتداء ، كقولك :
 "لزيد أفضل من عمرو" .
 ومنها : التي تدخل في خبر (إِنْ) المشددة والمخففة ، كقوله تعالى : "وَأَنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْغِضَنَّ" ، وقوله سبحانه : "وَأَنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً" .
 ومنها : التي تكون في الفعل المستقبل المؤكد بالنون ، كقوله : "لَيَسْجُنَنَّ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ" .
 ومنها : لام جواب القسم .
 وجميع لامات التوكيد تصلح أن تكون جواباً للقسم ، كقوله تعالى : "وَأَنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْغِضَنَّ" .
 فاللام الأولى للتوكيد ، والثانية جواب ، لأن القسم جملة تصل بأخرى ، وهي المقسم عليه لتؤكد الثانية بالأولى .
 ويربطون بين الجملتين بحروف يسميها النحويون جواب القسم . . .
- (٣) ينظر : ص ٥٩٣ من التحقيق .

قله : (نحو قولك : " والله لأفعلن ") .

اعلم أن هذه اللام لما كانت تدخل على فعل مستقبل ، أدخلوا في آخره النون المؤكدة شديدة أو خفيفة ؛ لتأكيد الاستقبال وإخراجه عن الحال ، لا بد من ذلك إلا ما شئ .

قال " أبو سعيد " : ولا بد من النون (١) .

وهذا الموضع يخالف سائر ما تدخل عليه النون ، فإن ما عداها يجوز دخول النون عليه وخروجها منه ، كقولك : " هل يخرج زيد ؟ " و " هل يخرجن ؟ " ، و " لاتذهب يازيد " ، و " لاتذهبن " .

فأما جواب اليمين فلا يجوز أن تقول : " والله ليخرج زيد " حتى تكون فيه النون المشددة ، أو الخفيفة ، كقولك : " والله ليخرجن زيد " ، و " ليخرجن زيسد " ، خلافا لأبي حاتم (٢) ، وسيأتيك تفصيل مذهبه (٣) .

(١) شرح السيراني ٤ / ١٥ ، ١٦ : " .. النون دخلت مع اللام في جواب القسم ؛ لأن اللام وحدها تدخل على الفعل المستقبل في خبر (إِنَّ) ، وليس دخول اللام في خبر (إِنَّ) للقسم .

وقد تدخل في خبر (إِنَّ) ومعها القسم ، وألزمها النون للفصل بين اللام الداخلة لجواب القسم ، والداخلة لغیر القسم .

فإذا قلت : (إِنَّ زيدا ليضربن عمرا) فاللام مع النون دخلت للقسم ، وتقديره : (أن زيدا والله ليضربن عمرا) .

(٢) أبو حاتم السجستاني : سهل بن محمد السجستاني أبو حاتم ، وقد سبق ترجمته ص ٢٣٩ من التحقيق .

(٣) ينظر : ص ٤٠٠ من التحقيق .

قوله : (وتدخل على الماضى ، كقولك : " والله لكذب ")

(١) وقد احتج على ذلك بقول امرئ القيس :
[٨١] حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجْبِرِ . . . لَنَامُوا فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ
الشاهد فيه : أنه قال : " لناموا " ، فأدخل اللام التى هى جواب القسم على
الفعل الماضى .
والفاجر : الكاذب (٢) .

والمعنى : لقد نام الرقيب ، فلا يتحدثون ، ولا يصطلون .
قوله : (والأكثر أن تدخل عليه مع (قد) كقولك : " والله لقد خرج ") .

قال " تاج القراء " : لا تدخل هذه اللام الفعل الماضى إلا مع " قد " ، وقد جاء
فى الشعر من غير " قد " كما جاء فيما أنشده امرؤ القيس (٣) . .

(١) من الطويل (شرح ديوانه / ١٦١) وهو من قصيدته التى مطلعها :
الْأَعْمُ صَبَاحًا أَيُّهَا الظِّلُّ الْبَالِي . . . وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي
والبيت من شواهد : اللامات للمهروى / ١٠٧ والأزهية / ٥٢ ومعانى الحروف
للرمانى / ٥٤ وابن يعيش ٢١/٩ ، ٩٧ والقرب / ٢٠٥/١ والمعنى / ١٧٣/١ ،
٢ / ٦٣٦ والجنى الدانى / ١٦٩ ورصف البانئى / ١١٠ والهمع / ١ / ١٢٤ ،
٢ / ٤٢ والخزانة / ٤ / ٢٢١ والدرر / ١ / ٩٦ ، ٢ / ٤٨ ،
والصال : الذى يصطلى بالنار ، اللسان (صلا) / ٤ / ٢٤٩١ .

(٢) الصحاح (فجر) / ٢ / ٧٢٨ .

(٣) غرائب التفسير ، ورقة ٧٥ .
ويقول المرادى فى الجنى الدانى / ١٦٩ : " . . . والأكثر فى الماضى المتصرف
إذا وقع جوابا اقتترانه بـ (قد) مع اللام ، وقد يستغنى عن (قد) كقول امرئ
القيس :
حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجْبِرِ . . . لَنَا مُوَفِّمًا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ
وذهب قوم إلى أنه لا بد من (قد) ظاهرة أو مقدرة . . .
ويقول الرمانى فى معانى الحروف / ٥٤ : " وإذا دخلت لام القسم على الفعل
الماضى كانت معها (قد) ، كقولك : (والله لقد قام زيد) . . .

وقد تحذف (قد) ، قال امرؤ القيس :
حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجْبِرِ . . . لَنَا مُوَفِّمًا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ
وينظر : ابن يعيش ٢١/٩ ، ٩٦ واللامات للمهروى / ١٠٥ والإيضاح لابن
الحاجب ٢ / ٢٦٩ والهمع ٢ / ٤٢ .

وقال " أبو محمد " : لاتقول : " والله قام " (١) .
وقد تضرر اللام مع " قد " نحو قوله تعالى : " قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ " (٢) والمعنى :
لقد .

قال " عبد المجيد " : إن " قَدْ " تؤكد الماضى ، كما أن النون تؤكد المستقبل ،
فهما حرفا تأكيد ، والأفصح لزوم " قد " الماضى ولزوم النون المستقبل (٣) .
وجوز " أبو حاتم السجستاني " حذف النون من المستقبل ، وقال :
" إِنْ اللام فى قوله تعالى : " لِيَجْزِيَهمُ اللّهُ أَحْسَنَ مَاعْمَلُوا " (٤) ، وفى قوله :
" لِيَغْفِرَ لَكَ اللّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ " (٥) نحو ذلك : لام القسم ، والأصل :
" لِيَغْفِرَنَّ " بفتح اللام وثبات النون ، ثم حذفت النون ؛ لأن فتحة لام الفعل
تدل عليه ، ونقلت حركة اللام من الفتحة إلى الكسرة . وليس هذا مذهب البصريين ١٠ / ٣٣٢

- (١) التخمير ٢ ورقة ١٢٦ .
 - (٢) سورة (المؤمنون) الآية الأولى .
 - (٣) يقول ابن الحاجب فى الإيضاح ٢ / ٢٦٩ : " ... والأفصح لزوم النون لهما [لام جواب القسم] مع المضارع ، وقد مع الماضى ؛ لأنه فعل مؤكد فى المعنى ، وله ما يخصه فى التأكيد ، فكان ذكره أولى ، ولذلك اختص المضارع بالنون ، والماضى بـ (قد) لأنهما الحرفان اللذان يؤكدان بهما ... " .
 - (٤) سورة النور ، من الآية / ٣٨ .
 - (٥) سورة الفتح ، من الآية / ٢ .
 - (٦) يقول الهروى فى كتابه اللامات / ١١٢ ، ١١٣ : " وأما قوله تعالى : " إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا " لِيَغْفِرَ لَكَ اللّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ " : فقال أبو حاتم السجستاني : إنها لام القسم ، وخالفه فى ذلك سائر النحويين من البصريين والكوفيين ، وقالوا : إنها لام (كى) ؛ لأنها مكسورة ناصبة للفعل ، ولام القسم مفتوحة ومعها نون ثقيلة أو خفيفة ... " .
- وينظر : البحر المحيط ٨ / ٩٠ والقرطبى ٧ / ٦٨٢٢ .

[اللام الموطئة للقسم]

(فصل) " والموطئة للقسم : هي التي في قولك : " وَاللَّهِ لَئِنْ أَكْرَمْتَنِي لِأَكْرَمَكَ " ... "

النوع الثالث : اللام الموطئة للقسم .

اعلم أن هذه اللام تدخل على حرف الشرط ، ولا بد وأن تكون متأخرة عن القسم لفظاً ، أو تقديراً ، أو مقدمة على اللام التي هي لام القسم ، ويمتنع أن تكون جواب القسم ، وإنما الجواب ما يأتي بعد الشرط .
بيان ذلك : أنك [إذا قلت] : " والله لئن أكرمتني لأكرمك " ، كانت اللام داخلة على حرف الشرط ، وهو " إِنْ " ، وكانت اللام الثانية التي في " لأكرمك " هي لام جواب القسم التي سبق الكلام فيها في النوع الثاني (٢) .
وليس قولك : " لأكرمك " جزاء الشرط .

وحينئذ يكون معنى قولهم : (موطئة للقسم) أنها موطئة لجواب القسم . (٣)
ومعنى (موطئة) أنها جعلت ما بعد الشرط جواباً للقسم ، وزال حكم جزاء الشرط عنه .
ولو قلت : " لئن أكرمتني أكرمك " ، أو " فإني أكرمك " ونحوه ما يستقيم أن يجاب به الشرط ، لم يجز (٤) .
قال " أبو بكر ميرمان " (٥) : إن التقدير في قولك : " لئن زرتني لأزورك " :
" والله إن زرتني والله لأزورك " (٦) .

- (١) زيادة يستقيم بها الكلام . (٢) ينظر : ص ٣٩٧ من التحقيق .
- (٣) ينظر : ابن يعيش ٢٢/٩ . (٤) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢٧٠/٢ .
- (٥) أبو بكر ميرمان : محمد بن علي بن إسماعيل ، سمع من المبرد ، وأخذ عن الزجاج ، زعم صيته في النحو .
- من تصانيفه : شرح شواهد سيويه ، وشرح كتاب سيويه ، ولم يتمه ، وشرح كتاب الأخفش . توفي سنة ٣٤٥ هـ .
- (٦) ينظر : إنباء الرواة ١٥٤/٣ ، والبغية ١٧٥/١ ، ونشأة النجوم ١٤٩/١ .
يقول أبو محمد في التخمير ٢ ورقة ١٧٦ : " للنحويين في اللام الأولى والثانية من قولك : (لئن زرتني لأزورك) ونحوه كلام :
فأكثر البصريين على أن اللام الأولى مؤكدة ، والثانية لام جواب القسم بمعنى :
(والله إن زرتني لأزورك) .
قال علي بن عيسى : ويصح أن تكون الأولى جواباً ، والثانية مؤكدة ، إلا أن الأولى أحق بالتأكيد ، لأنه يجوز طرحها ، ولا يجوز طرح الثانية .

وقال الكوفيون وكثير من البصريين : اللام الأولى بدل من الاسم المقسم به ، والثانية لام جواب القسم ، وتقدير الكلام والله إن زرتني لأزورك .
وكان " الزجاج " يضعف أن تكون الأولى لام القسم ويقول : إنك إنما تحلف على فعلك لأفعل غيرك (١) .

والفصح أن يدخل حرف الشرط بعد اللام الموطئة على فعل ماض ، كما فـسـي قوله تعالى : " لئن أخرجوا لا يخرجون معهم " (٢) وقوله : " ولئن نصرهم ليؤنن الأديبار " (٣) .

ومعهم يحملها على تقدير قسمين بمعنى : (والله ان زرتني والله لأزورك) ذكر هذا أبو سعيد السيرافي عن أبي بكر ميرمان ، وظلّه أبو سعيد ، لأن الشرط وحده لا يفيد ، وهذا يرجع الى معنى التوكيد .
وقال الكوفيون وكثير من البصريين : اللام الأولى خلف من القسم ، والثانية لام جواب القسم ، بتقدير : (والله ان زرتني لأزورك) .
وكان الزجاج يضعف أن تكون الأولى لام قسم ، ويقول : انك إنما تحلف على فعلك لا على فعل غيرك ، وإنما دخلت اعلاما أن الجملة بكما لها معقودة بالقسم .
(١) ينظر : المرجع السابق .
(٢) سورة الحشر ، من الآية ١٢ / ٣٤٢ .

[لام جواب "لَوْ" و "لَوْلَا"]

(فصل) "ولام جواب (لَوْ وَلَوْلَا) نحو قوله تعالى : "لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا" ، وقوله : "وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ" .

ودخولها لتأكيد ربط إحدى الجملتين بالأخرى ، ويجوز حذفها ، كقوله تعالى : "لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا" .

يجوز حذف الجواب أصلا ، كقولك : "لَوْ كَانَ لِي مَالٌ" وتسكت ، أى : لأنقست فعلت .

ومنه قوله تعالى : "وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ" ، وقوله : "لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ" . . .

النوع الرابع : اللام التى تكون جوابا لـ "لَوْ" و "لَوْلَا" .

اعلم أن هذه اللام مفتوحة ، وهى فى وجوب كل واحدة منهما للتوكيد ، وتختصان بالفعل الماضى ، مثال الأول قوله تعالى : "لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا" . (١) .
الشاهد فيه : أن اللام فى قوله : "لَفَسَدَتَا" لتوكيد جواب "لَوْ" ، ودالة على أن الفساد لازم لوجود الآلهة .

والمعنى : لو كان فيهما آلهة غير الله ، و "إلا" فى موضع "غير" فيصير صفا ، كما أن "غيرا" يوضع موضع "إلا" فيستثنى به .
والمعنى : لو كان فيهما آلهة إلا الله ، كما تقول : "له عندى غلام غير جاريتة" ،
أى : إلاجارية .

وحمله على البدل وعلى الانفراد كقوله لأن مع البدل يصير المعنى :
لو كان فيهما الله تعالى لفسدتا ، ومع الانفراد يصير المعنى : لو كان فيهما آلهة منفردة عن الله ، فيؤدى إلى إثبات الآلهة مع الله .
فإذا قيل : "ما جاءنى قومك إلا زيد" على البدل ، كان المعنى : جاءنى زيد وحده .
فلو حمل "إلا الله" على البدل يصير إلى قولك : لو كان فيهما الله وحده ،
لفسدتا .

وقال فى "الكشاف" : إنما امتنع الرفع على البدل ؛ لأن "لَوْ" بمنزلة "إِنْ" .

(١) في أن الكلام معه موجب ، والبديل لا يكون من الموجب ، وإنما يكون في كلام غير موجب .

فإن قلت : فهل يجوز من حيث الصناعة النصب على الاستثناء ؟

قلت : إن ذلك يفسد المعنى .

بيان ذلك : أنك إذا قلت : " لوجاءني القوم إلا زيدا لقتلتهم " ، كان المعنى أن القتل امتنع لكون زيد معهم .

فلونصب في الآية ، كان المعنى : أن فساد السموات والأرض امتنع لوجود الله مع الآلهة ، وفي ذلك إثبات آلهة مع الله .

رفعت على الوصف ، لم يلزم منه محذور ، لأن المعنى : لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا .

ومثال الثاني قوله تعالى : " وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا " (٢) .

الشاهد فيه : أن اللام في قوله تعالى : " لَاتَّبَعْتُم " مؤكدة ، وهي جواب " لولا " ، و " قليلا " صفة مصدر محذوف ، والتقدير : إلا اتباعا قليلا .

واختلفوا في المستثنى منه إلى خمسة أقوال :

أحدها : أنه الهاء والميم في " جاءهم " .

والثاني : أن المستثنى منه " أذاعوا " .

والثالث : أنه الهاء في " به " .

والرابع : أنه مستثنى من قوله : " لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَبِطُونَهُ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا " (٣) .

الخامس : هو استثناء من قوله : " لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ " (٤) .

(١) الكشاف ٧/٤ وينظر : التفسير الكبير للفخر الرازي ٢٢ / ١٥٠ .

(٢) سورة النساء ، من الآية / ٨٣ : " وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ، وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا " .

(٣) سورة النساء ، من الآية / ٨٣ .

(٤) زاد أبو البركات في كتابه : البيان ٢٦٢/١ وجها سادسا ، حيث يقول : " فسي هذا الاستثناء ستة أوجه :

أحدها : أن يكون استثناء من قوله تعالى : (لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ) .

والثاني : أن يكون استثناء من الواو في قوله تعالى : (لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَبِطُونَهُ مِنْهُمْ) .

يَسْتَبِطُونَهُ مِنْهُمْ) .

قوله : (ودخلها لتأكيد ^(١) ربط إحدى الجملتين بالأخرى) .

اعلم أنا قد ذكرنا — فيما سبق في مباحث " لولا " — كيفية ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى ، فليطلب منه ^(٢) .

قال " أبو محمد " : إنما دخلت اللام في جواب " لو " دون جواب " إن " الشرطية ؛ لأنها غير عاملة في الشرط والجزاء ، فدل انجزامه على ارتباطه بما قبله ^(٣) .
ولما فرغ من بيان علة دخول اللام في جواب كل واحد منهما ، أردف —
بمسألتين :

المسألة الأولى : أنه يجوز حذف هذه اللام والاقتصار على ذكر الفعل الذي دخلت عليه ، لقوله تعالى : " لَوْنَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا " ^(٤) .

الشاهد فيه : أن الأصل : (لَوْنَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ) فحذفت اللام وحدها من الفعل ، كما تراء ، للعلم بأنها مرادة في المعنى .

قال في " الكشف " : إنما حذفت هذه اللام — ههنا — ودخلت على جواب " لو " في قوله : " لَوْنَشَاءُ جَعَلْنَاهُ حَطَامًا " ^(٥) ، للدلالة على أن أمر المشروب دون أمر المطعوم ، من قبل أن المشروب إنما يحتاج إليه تبعاً للمطعوم .
ألا ترى أنك إنما تسقى ضيفك بعد أن تطعمه ^(٦) .

والثالث : أن يكون استثناء من الواو في قوله تعالى : (أَدْعَاؤُهُ) أي : أَدْعَاؤُهُ

بالخير .
والرابع : أن يكون استثناء من الهاء في (به) .

والخامس : أن يكون استثناء من الهاء والميم في (جاءهم) .

والسادس : أن يكون استثناء من الكاف والميم في (عليكم) .

وقيل : إن (قليلاً) منصوب ؛ لأنه صفة مصدر محذوف ، وتقديره :

إلا اتباعاً قليلاً ، فحذف الموصوف ، وأقام الصفة مقامه .

وينظر : معاني القرآن للفراء ٢٧٩/١ ، ٢٨٠ ومعاني الأخفش ٢٤٣/١ .

(١) في ابن يعيش ٢٢/٩ والمفصل المطبوع ٣٢٧/ [ارتباط] ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى .

(٢) ينظر : ص ٣٠٩ من التحقيق .

(٣) التخمير ٢ ورقة ١٧٧ .

(٤) سورة الواقعة ، من الآية ٧٠ : " لَوْنَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا ، فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ " .

(٥) سورة الواقعة ، من الآية ٦٥ : " لَوْنَشَاءُ جَعَلْنَاهُ حَطَامًا فَظَلَّمْتُمْ نَفْسَكُمْ " .

(٦) الكشف ٧٨/٦ .

وقال الشاعر:
[٨٢] فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرٍ نَزَحْنَا جَرَى الدِّمْيَانُ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ (١)
الشاهد فيه : أنه حذف اللام التي هي جواب "لو" لعلم المخاطب به ، والأصل
أن يقال : لجرى الدميان .

السؤال الثانية : أنه يجوز حذف الجواب ، لدلالة " لو " عليه واقتضائها له ،
والمذكور من صوره ثلاث :

الأولى : قولك : " لو كان لي مال " مقتصرا عليه .
الشاهد فيه : أن الأصل أن تقول : " لو كان لي مال لأنفقته " أو فعلت كذا ، ولكنك
أسقطت الجواب ، وسكت عنه ، لعلم السامع به .

الثانية : قوله تعالى : " وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ .. " (٢) .

الشاهد فيه : أن جواب " لو " مضمرة ، والتقدير : لو أن قرآنا سيرت به / الجبال ٣٣٧/ب
أو قطعت به الأرض ، أو كلم به الموتى لكان هذا القرآن .

وهذه الجمل ، أعني : سيرت ، وقطعت ، وكلم ، في موضع نصب وصفا للقرآن .
وقال في " غرائب التفسير " : جوابه في نية التقديم ، وتقديره : وهم يكفرون
بالرحمن ، ولو أن قرآنا سيرت به الجبال . الآيات (٣) .
وهذا منقول - أيضا - عن الفراء (٤) .

(١) بيت من الوافر قاله : علي بن بدال بن سليم (الخزانة ٣٥١/٣) .
وهو من شواهد : المقتضب ١/٢٣٦ ، ٢/٢٣٦ ، ٣/١٥٣ ، والنصف ٢/١٤٨
والصاحح (دما) ٦/٢٣٤٠ ، ومالي الشجري ٢/٣٤ ، والإنصاف ١/٣٥٢ ، وابن
يعيش ٤/١٥٢ ، ٥/٦ ، ٢٤/٩ ، واللسان (دمي) ٢/١٤٢٩ ، والأشعري ٤/١١٩ ،
والخزانة ٣/٣٤٩ وشرح شواهد الشافية ١١٢/٢ وحاشية يس ٢/٣٣٣ .
والمعنى : لم يختلط دمي ودمه من بغض له ومغضه لي ، بل يجري دمي ميسرة
ودمه ميسرة .

(٢) سورة الرعد ، من الآية ٣١ : " وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ، أَوْ قُطِعَتْ بِهِ
الْأَرْضُ ، أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتُ ، بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا .. " .

(٣) الغرائب : ورقة ٨٧ .

(٤) معاني القرآن ٢/٦٣ : " وقوله : " وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ " لم يأت
بعده جواب لـ " لو " ، فان شئت جعلت جوابها متقدما : وهم يكفرون ولو أنزلنا
عليهم الذي سألوا .

.....

والوجه في حذف التاء من قوله : " كَلَّمَ بِهِ الْمَوْتَى " مع إثباتها في الفعلين قبله : أن الموتى يشتمل على المذكر الحقيقي ، والتغليب له ، فكان حذف التاء منه أحسن ؛ لأن الجبال والأرض ليستا كذلك .

الثالثة : قوله في التنزيل : " قَالَ : لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أُوَدِّعُ إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ " (١)

الشاهد فيه : أن جواب " لو " محذوف ، والتقدير : لجأت إليه ، أو تشبثت به ، أودفعتكم عنى .

= وان شئت كان جوابه متروكا ؛ لأن أمره معلوم ، والعرب تحذف جواب الشئ إذا كان معلوما ، وإرادة الإيجاز ، كما قال الشاعر :

وَأَنْتُمْ لَوْ شِئْتُمْ أَتَانَا رَسُولُهُ . . . سِوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعًا .

(١) سورة هود / ٨٠ .

[لام الأمر]

(فصل) " ولام الأمر ، نحو قولك : " لِفْعَلْ زيد " وهي مكسورة ، ويجوز تسكينها عند واو العطف وفائه ، كقوله تعالى : " فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي " .

ويجوز حذفها في ضرورة الشعر ، قال :

مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ . . . إِذَا مَا خَفَتْ مِنْ أَمْرِ تَبَّالَا

النوع الخامس : لام الأمر : وهي التي تدخل على الفعل المضارع ؛ لتدل على أن الإتيان به مطلوب المتكلم ، كقولك : " ليقم زيد " فأمر بها الغائب ، وربما أمروا بها المخاطب .

وقد سبق الكلام في أحكامها على التفصيل في مباحث الفعل (١) .

وهذه اللام مكسورة ؛ لأنها في اختصاصها بالفعل المجزوم كاختصاص لام الجر بالاسم المجزوم ، فكما أن تلك لا تكون إلا مكسورة مع الظاهر ، فكذلك هذه ، والفعل لامضمر له ، فتعين أن تكون مكسورة .

قوله : (ويجوز تسكينها عند واو العطف وفائه) .

اعلم أن لام الأمر إذا دخلت عليها الواو العاطفة ، أو الفاء ، فإن شئت تركتها على ما كانت عليه مكسورة ، وإن شئت كسرتها (٢) . واحتج على ذلك بقوله تعالى :

(١) عرائس المحصل ، المجلد الثالث / ١٢٠ (رسالة) .

(٢) يقول سيويه ١٥١/٤ : " . . . ففعلوا بلام الأمر مع الفاء والواو مثل ذلك ؛ لأنها كثرت في كلامهم ، وصارت بمنزلة الهاء في أنها لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها ، وذلك قولك : فليُنظر وليضرب .
ومن ترك الهاء على حالها في (هُوَ) ترك الكسرة في اللام على حالها .
ويقول المبرد في المقتضب ١٣١/٢ : " . . . واعلم أن هذه اللام مكسورة إذا ابتدئت ، فإذا كان قبلها فاء ، أو واو فهي على حالها في الكسر ، وقد يجوز إسكانها ، وهو أكثر على الألسن ، تقول : قم وليقم زيد (فلتقم طائفة منهم معك) ، (ولتكن منكم أمة) .

وأما جاز ذلك ، لأن الواو ، والفاء لا ينفصلان ؛ لأنه لا يتكلم بحرف واحد ، فصارتا بمنزلة ما هو في الكلمة ، فأسكت اللام هرباً من الكسرة ، كقولك في علم : (علم) ، وفي فخذ : (فخذ) . . .

وينظر : معاني الحروف للرماني / ٥٧ واللامات للهروري / ١٥٧ والمفنى / ٢٢٣/١ .

.....

" فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي " (١) .
 الشاهد فيه : أنه سكن لام الأمر بعد الفاء في : " فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي " .
 وكذلك أيضا أسكنها بعد الواو في قوله : " وَلْيُؤْمِنُوا بِي " ، والفاء والواو فيهما
 للعطف ، واللام للأمر ، والفعل جزم باللام ، والواو ضمير الفاعلين ، والنون محذوفة
 علامة للجزم .

قال " أبو محمد " : وقد قرئ بكسرهما معهما (٢) .
 وقرا " أبو جعفر " : " فَلْيَسْتَجِيبُوا " بإشمام الكسر قليلا ، إبانة عن الأصل ، وهو
 الكسر .

قال " الزجاج " : وقد حكى " الفراء " فتحها عن بعض العرب ، كما حكى بعض
 البصريين فتح لام الإضافة ، وهما شاذان جدا (٣) .
 ولقائل أن يقول : إن " ثم " العاطفة كالفاء ، والواو في جواز تسكين لام الأمر
 بعدها ، لكن الإسكان مع الفاء أكثر ، ومع الواو أقل من الفاء ، ومع " ثم " أقل
 منهما (٤) .

(١) سورة البقرة ، من الآية / ١٨٦ : " فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ " .
 (٢) التخمير ٢ ورقة ١٧٨ .
 لكن أبا حيان في البحر المحيط ٤٧/٢ يقول : " واللام لام الأمر ، وهي ساكنة ،
 ولانعلم أحدا قرأها بالكسر " .

(٣) ينظر : التخمير ٢ ورقة ١٧٨ وابن يعيش ٢٤/٩ .
 (٤) يقول ابن الحاجب في كتابه الإيضاح ١٧٢/٢ : " واسكانها مع الفاء أكثر منهما ،
 ومع الواو أكثر من (ثم) " .
 ويقول الهروي في كتابه اللامات / ١٥٨ : " فإن كان قبلها (ثم) فإن الوجه
 كسر اللام ؛ لأن (ثم) حرف يقوم بنفسه ، ويمكن الوقوف عليه والابتداء بها
 بعده ، والفاء والواو لا يمكن ذلك فيهما ، وذلك قولك :
 (ثم ليخرج زيد ، ثم ليركب عمرو) .

وقد يجسوز الإسكان حملا على الواو ، والفاء ؛ لأنها جميعا حروف عطف ، وقد
 قرئ قوله تعالى : " ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُؤْمِنُوا نَذْرَهُمْ ، وَلْيَطَّوُّوْا بِالْبَيْتِ
 الْعَتِيقِ " بالوجهين جميعا .
 لكن المبرد في المقتضب ١٣٢/٢ يقول : " وأما قراءة من قرأ (ثم ليقطع فليُنظر) ،

قوله : (ويجوز (١) حذفها [فى] (٢) ضرورة الشعر) .

اعلم أن حذف لام الأمر شاذ على خلاف القياس ، كما أن حذف لام الجر من الاسم المجرور كذلك .
والأفصح عند حذف لام الأمر رفع الفعل ، وإن كان قصد الطلب باقيا ، وقد تقدم الكلام فى شرح البيت فى مباحث الأمر (٣) .

- == فإن الاسكان فى لام (فلينظر) جيد ، وفى لام (ليقطع) لحن ؛ لأن لام (ثم) منفصلة من الكلمة .
- قد قرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي .
- وهذا أمر غريب من المبرد ؛ لأنه لحن القراءة ، مع أنها قراءة أربعة من القراء السبعة ، والحضرمي لم ينفرد بهذه القراءة .
- ونظر : الحجة لابن خالويه / ٢٥٢ وتحبير التيسير / ١٤٤ وابن يعيش / ١٤٠/٩ وسعاني الحروف للرماني / ٥٨ والمغنى / ٢٢٣/١ والأشعري / ٤/٤ ورصف المبانى / ٢٢٩ .
- (١) فى ابن يعيش / ٢٤/٩ والمفصل المطبوع ٣٢٢ [قد جاء] .
- (٢) سقط من المخطوطة .
- (٣) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الثالث / ١٦٦ (رسالة) . والبيت المقصود (محمد تفد نفسك الخ) .

[لام الابتداء]

(فصل) " ولام الابتداء : هي اللام المفتوحة في قولك : " لزيد منطلق " ، ولا تدخل إلا على الاسم والفعل المضارع ، كقوله تعالى : " لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً " ، " وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ " وفائدتها تأكيد مضمون الجملة .

ويجوز عندنا " إِنْ زيدا سوف يقوم " ، ولا يجيزه الكوفيون .

النوع السادس : لام الابتداء ، وهي مفتوحة ، جاءت للتأكيد ، وتدخل على الاسم والفعل المضارع .

مثال دخولها على الابتداء قوله تعالى : " لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً " . (١)

الشاهد فيه : أن الأصل : أنتم أشد رهبة في صدورهم من رهبة الله ؛ لما أرفعه في قلوبهم من الرعب .

والضمير في " صدورهم " يعود إلى اليهود ، ثم جاءت اللام لتأكيد الابتداء وهو " أنتم " ، وإعلاما بأنه المحكوم عليه بالخبر .

ولقائل أن يقول : يجوز - أيضا - أن تكون هذه اللام لام جواب القسم ، وحينئذ يكون التقدير : والله لأنتم أشد رهبة في صدورهم .

قال في " الكشاف " : رهبة : مصدر " رهب " البنى للمفعول ، كأنه قيل : أشد رهبة (٢) .

وقال " الجوهري " : رهب - بالكسر - خاف (٣) .

ومثال دخولها على الفعل المضارع قوله تعالى : " وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ " .

الشاهد فيه : أن لام الابتداء دخلت على الفعل المضارع ، وهو " يحكم " لتأكيد مضمون الجملة .

وهذه اللام وقعت في خبر " إِنْ " المشددة المكسورة ، وحطها قبل " إِنْ " إلا أنهم استغفلوا الجمع بين حرفي تأكيد ، فأخروا اللام إلى الخبر (٥) .

(١) سورة الحشر ومن الآية ١٣ : " لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ " .

(٢) الكشاف ٩٩/٦ .

(٣) الصحاح (رهب) ١٤٠/١ .

(٤) سورة النحل ، من الآية ١٢٤ : " وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ " .

(٥) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢٧٣/٢ وابن يعيش ٢٥/٩ .

فإن جيل بين "إن" وبين الاسم بالظرف ، دخلت على الاسم ، نحو قوله تعالى :
 "وَأَنَّ مِنْ شَيْعَتِهِ لِبِأْرَاهِيمَ" (١) ، وقولك : "إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا" .
 وقد تدخل على فضلة تتعلق بالخبر ، كما تقدم في قول الشاعر :
 "إِنَّ أَمْرًا خَصَنِي عَمْدًا مَوَدَّتْهُ" . على التثنية لعندي غير مكفوف (٢)
 وربما جاءت مع "أَنَّ" المفتوحة ، كما نقلناه فيما سبق من قول الشاعر :
 "أَلَمْ تَكُنْ خَلَقْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ" . "أَنَّ مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ الْمَطِيِّ" (٣)
 قوله : (وفائدتها تأكيد مضمون الجملة) .

اعلم أن المراد بالمضمون : الحكم بثبوت نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى ، وقد
 ذكرناه غير مرة .

قوله : (ويجوز عندنا : "إِنَّ زَيْدًا لَسَوْفَ يَقُومُ" ، ولا يجيزه الكوفيون) .

قال في "الحواشي" : إنما لم يجزه أهل الكوفة ؛ لأن اللام تختص بالفعل الحال ،
 و"سوف" للاستقبال ، ويمتنع كون الفعل الواحد حالا مستقبلا معا في حالة واحدة .
 ومعتمد البصريين : أن اللام تجردت للدلالة على التأكيد فقط (٤) .
 ولقائل أن يقول : إن اللام في قولك : "إِنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ" لام التوكيد (٥) في
 الأسماء ، وحينئذ تكون لام الابتداء داخلة على الحرف أيضا ، وقد أهمل المصنف ذكره .

- (١) سورة الصافات / ٨٣ .
- (٢) سبق توضيح هذا البيت ص ١٣٠ من التحقيق .
- (٣) سبق توضيح هذا البيت ص ١٣٤ من التحقيق .
- (٤) الحواشي / ٦٠ وينظر : ابن يعيش ٢٦/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢٧٣/٢ .
- (٥) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٢٧٣/٢ : "فإن زعم أنه ذكرها في أنها قيد دخلت على المضارع ، فليقل — أيضا — تدخل على الحرف وعلى كل ما يصلح أن يكون خبرا ، كقولك : (أن زيدا لفي الدار) ، و (أن زيدا لطعامك أكل) وأشياء ذلك ."

[اللام الفارقة = لام الفصل]

(فصل) " واللام الفارقة في نحو قوله تعالى: "إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ"، وقوله: "وَأَنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَنَافِلِينَ".
وهي لازمة لخبر "وَأَنْ" إذا خفت ...

النوع السابع: اللام الفارقة بين "إِنْ" المخففة من الثقلية، وبين "وَإِذَا" النافية.
وهذه اللام عند الكوفيين بمعنى "إِلا"، وجعلوا "وَأَنْ" بمعنى "مَا" النافية،
وستعرف وجه ضعفه (١).

(١) لم يوضح الشارح حقيقة الخلاف بين البصريين والكوفيين، كما لم يبين لنا وجهة نظره في ضعف رأى الكوفيين، وسوف أحاول توضيح وجهة نظر كل من الفريقين في هذه المسألة مع بيان موقفي منهما.
يقول أبو البركات في الإنصاف ٢ / ٦٤٠: "ذهب الكوفيون إلى أن (وَإِنْ) إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى (مَا)، واللام بمعنى: (إِلا) ...".
ثم عرض أبو البركات وجهة نظرهم فقال: "إنما قلنا ذلك؛ لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله، وكلام العرب، قال الله تعالى: "وَأَنْ كَادُوا لَيَسْتَفْزُوكَ مِنَ الْأَرْضِ لَيُخْرِجُوكَ مِنْهَا" أي: وما كادوا إلا يستفزونك ... ثم قال الشاعر:
شَكَتَ بِمَيْنِكَ إِنْ قَتَلْتَ لَسَلَمًا ... كَبِيتَ عَلَيْكَ عَفْوُهُ السَّعْمُ ...
أي: ما قتلت إلا مسلماً ...

وعرض كذلك رأى البصريين ووجهة نظرهم فقال: "وذهب البصريون إلى أنها مخففة من الثقلية، واللام بعدها لام التأكيد ... واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها مخففة من الثقلية؛ لأننا وجدنا لها في كلام العرب نظيراً، وأنا أجمعنا على أنه يجوز تخفيف (وَإِنْ) - وإن اختلفنا في بطلان عملها مع التخفيف - وقلنا: إن اللام لام التأكيد؛ لأن لها - أيضاً - نظيراً في كلام العرب، وكون اللام للتأكيد في كلامهم مما لا ينكر لكثرة، فحكمنا على اللام بما له نظير في كلامهم.
فأما كون اللام بمعنى (إِلا) فهو شئ ليس له نظير في كلامهم، والمصير إلى ماله نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير ...".
وأرجح مذهب البصريين لما يأتي:

أ - أن اللام للإيجاب والتحقيق، وما للنفي، فلا يجوز اجتماعهما في حال، فيكون الكلام محققاً منفيًا، وعلى هذا لا يجوز إظهار (مَا) في الآية، فنقول: (ما كادوا لَيَسْتَفْزُوكَ ...) وكذلك في البيت لا يصح أن نقول: ما قتلت لَسَلَمًا ...
ب - لا عهد لنا باللام تكون بمعنى (إِلا)، ولو ساغ ذلك - ههنا - لجاز أن يقال: (قام القوم لزيدا)، على معنى: (إِلا زيدا)، وذلك غير صحيح.
ج - يوضع الشئ موضع غيره إذا كان معناه كمعناه، فأما إذا بآينه فخطئه عليه خطأ.

والمذكور من صور اللام الفارقة اثنتان :
أولهما : قوله تعالى : " إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ " (١) .
 اعلم أن " لَّمَّا " بتشديد الميم قراءة " ابن عامر " و " عاصم " و " حمزة " ، وذلك
 لأن قوله : " إِنْ كُلُّ نَفْسٍ " هي النافية ، وهي بمعنى " ما " و " لَمَّا " المشددة بمعنى
 " إلا " — كما قالوا :

" نشدتك الله لما فعلت " ، والمعنى : إلا فعلت

والمتراد : ما كل نفس إلا عليها حافظ .

وقرأ الباقر " لَمَّا " مخففة ، و " إِنْ " هي المخففة من المثقلة ، واللام في " لَمَّا " للتأكيد ،
 وهي الفارقة بين " إِنْ " المؤكدة ، وبين " إِنْ " النافية ، و " ما " زائدة ، والتقدير :

١/٣٣٨

إِنْ الْأَمْرَ وَالشَّانَ كُلَّ نَفْسٍ لَعَلَّهَا حَافِظٌ (٢) /

و " إِنْ " إذا خففت ، أضمر بعدها الأمر والشأن ، ويكون اسمها ، والجملة التي بعدها
 خبرها ، ومفسرة للأمر والشأن .

وثانيهما : قوله تعالى : " ... وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ " (٣) .

قال في " الكشف " : " وإن كنا " هي المخففة من الثقيلة ، واللام هي الفارقة
 بينها وبين النافية ، والأصل : " وَإِنَّهُ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ غَافِلِينَ " .

= وينظر : معاني الحروف / ٧٥ واللامات للهروي / ٩٩ ، ١٠٠ ، وابن يعيش / ٨ / ٧٢ ،
 والمعنى ٣٧ / ١ والأزهية للهروي / ٣٨ والبحر المحيط / ٤ / ٢٧٥ والإيضاح لابن
 الحاجب ٢ / ٢٢٤ .

(١) الطارق / ٤ .

(٢) ينظر : حجة القراءات لأبي زرعة / ٧٥٨ : " قرأ ابن عامر ، وعاصم ، وحمزة :
 " إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا " بالتشديد ، أي : ما كل نفس إلا عليها حافظ ، و (إِنْ)
 بمعنى (ما) ، و (لَمَّا) بمعنى (إلا) .

والمعرب تقول : " نشدتك الله لما فعلت " المعنى : إلا فعلت .
 وقرأ الباقر : " لَمَّا " بالتخفيف . (ما) تكون زائدة على هذه القراءة ، المعنى :
 إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَعَلَّهَا حَافِظٌ .

(٣) وينظر : معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٥٤ والبيان لابن الأثير ٢ / ٥٠٧ .
 سورة الأنعام ومن الآية / ١٥٦ : " أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ
 مِنْ قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ " .

.....

على أن الهاء ضمير الشأن (١) .
وقد وقع في كثير من النسخ : (فصل في لام الجر) (٢) وليس من الأصل ،
وقد سبق حكم هذه اللام .

-
- (١) الكشاف ١٥/٢ ، ١٦ .
(٢) لم يذكر ابن الحاجب في كتابه الإيضاح هذا الفصل ، فيعد أن أنهى كلامه على
اللام الفارقة ، شرع في الحديث عن تأنيث الساكنة ٢٧٥/٢ .
أما ابن يعيش ٢٧/٩ فقد قال : (فصل) " ولام الجر في قولك : (المال لزيد) و
(جئتكَ لتكرمني) لأن الفعل المنصوب بإضمار (أن) في تأويل المصدر المجرور ،
والتقدير : لإكرامك " .
ولكنه لم يتعرض لهذا الفصل بالشرح ، مما يوكد كلام الرازي في أن هذا الفصل
ليس من الأصل ؛ لأنه قد سبق الحديث عنه .

ومن أصناف الحرف : تاء التانيث الساكنة

" وهى التاء فى "ضَرَبْتُ" ودخولها للإيذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث، وحتمها السكون، ولتحركها فى "رَمَتَا" لم ترد الألف الساقطة؛ لكونها عارضة إلا فى لغة رديئة، يقول أهلها: "رَمَاتَا"...

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : تاء التانيث (٠٠)) .

اعلم أنه قد تزايد التاء للمؤنث فى أول المستقبل وفى آخره، نحو قولك : "تَفْعَلُ" و"فَعَلَتْ"، فإن آخرت عن الاسم كانت ضميرا، وإن تقدمت، كانت علامة، والتي تزايد فى الأفعال الماضية، ولا تكون إلا ساكنة، نحو: "قَامَتْ"، و"قَعَدَتْ"، والمراد: تانيث الفاعل.

وجاز إلحاقها بالفعل؛ لأن الفعل والفاعل بمنزلة شئ واحد .
قوله : (وهى التاء فى "ضَرَبْتُ") .

يريد : أن تاء التانيث الساكنة لا تكون إلا فى آخر الأفعال الماضية .
قوله : (ودخولها للإيذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث) .^(١)

اعلم أن الأصل فى علامة التانيث أن تكون مقاربة للاسم المؤنث ومتأخرة عنه، وإنما تقدمت - ههنا - عن الموضع المستحق لها؛ لأجل زيادة الاعتناء بإعلام السامع بأن الاسم الذى أسند إليه الفعل مؤنث^(٢).

فإن قلت : ليس أن الفعل قد يكون مسندا إلى المفعول فى نحو : "ضربت هند" على البناء للمفعول، فلم اقتصر المصنف على ذكر الفاعل؟
قلت : إن مفعول مالم يسم فاعله فاعل عند أكثر النحويين، وحينئذ يكون مندرجا تحت اسم الفاعل^(٣).

- (١) فى المخطوطة [مؤنثا] وهو خطأ؛ لأن خبر "أَنَّ" لا يكون إلا مرفوعا .
- (٢) فى المخطوطة [مؤنثا] وهو خطأ؛ لأن خبر "أَنَّ" لا يكون إلا مرفوعا .
- (٣) يقول ابن الحاجب فى الإيضاح ٢/٢٧٥: "... وإنما قال : ليؤذن بأن الفاعل مؤنث جريا على مذهبه فى أن مفعول مالم يسم فاعله فاعل؛ ولذلك أدخله فى الفاعل - على ما تقدم - وسماه فاعلا فى غير موضع، وهذا مذهب الكوفيين وكثير من المتقدمين البصريين..."

قوله : (وحققها السكون) .

إنما كانت ساكنة ؛ لأنها إنما تلحق الماضي من الأفعال ، وهو مبني ، فكان ما التحق به مبني مثله (١) .

ألا ترى أن تاء التانيث التي تلحق الأسماء في نحو : " طلحة " و " حمزة " ، لما كان الاسم معربا ، كانت التاء اللاحقة له أيضا معربة ؛ توفيراً لحكم المتبوع على تابعه .
وقيل : إنما كانت ساكنة ؛ لأنها حرف ، والحروف مبنية ، والأصل في البناء أن يكون على السكون ، وقد سبق تقريره (٢) .

والى هذا أشار المصنف بقوله : لأنها حرف .

قوله : (ولشحركها في " رمت " لم ترد الألف الساقطة ، لكونها عارضة) .

اعلم أنك إذا قلت : " رمى زيد " كانت لام الفعل ثابتة في اللفظ ، وهي : الألف المنقلبة عن الياء ، فإن كان الفاعل موصلاً لحقت تاء التانيث الفعل ، وسقطت لامه ، حذراً من اجتماع الساكنين على غير حده ، وحده أن يكون الأول من الساكنين حرف لين ، والثاني حرفاً مدغماً ، كقوله تعالى : " وَلَا الضَّالِّينَ " (٣) .
قوله : " وَمَا مِنْ دَابَّةٍ " (٤) ونحو ذلك .

وإذا وجب حذف أحد الساكنين ، كان حذف الألف أولى ؛ لما ذكرناه من الوجهين في الأسماء المنقوصة (٥) ، وإذا نوت في حالتى الرفع والجبر ، فتقول : " رمت هند " .

(١) ابن يعيش ٢٧/٩ ، ٢٨ : " وإن تاء التانيث اللاحقة للأسماء تكون متحركة في الوصل ، ونحو قولك : (هذه امرأة قائمة يافتى ، ورأيت امرأة قائمة يافتى ، ومررت بامرأة قائمة يافتى) .

والتاء التي تلحق الأفعال لا تكون إلا ساكنة صلاً ، ووقفاً ، وذلك قولك : (قَامَتْ هِنْدٌ ، وَهِنْدٌ قَامَتْ) .

وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢٧٥/٢ ، ٢٧٦ والرضى ٤٠١/٢ .

(٢) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٨٤ (مخطوط) ، صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم

(٣) سورة الفاتحة من الآية ٧ : " صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ " .

(٤) سورة الأنعام من الآية ٣٨ : " وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمٌّ أَمْثَلَكُمْ مَا قَرْنًا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ، ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ " .

(٥) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٩٨ (مخطوط) .

فإذا قلت : " رَمَتَا " تحركت تاء التانيث ، ضرورة أن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحاً ،
 زالت العلة الموجبة لحذف الألف التي هي لام الفعل ، وهي التقاء الساكنين ،
 وكان القياس أن تعود الألف ، ويقال : " رَمَتَا " ، وإليه ذهب قوم ، والجمهور
 على خلافه (٢) . وأن الألف التي هي لام الفعل لا تعود وإن تحركت التاء ، ومعتمدتهم
 أن الحركة العرضية لا اعتداد بها ، وهي في تقدير المعلوم ، ومثل ذلك : قوله تعالى :
 " لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا " (٣) ، فإن الواو التي هي عين الفعل لم ترجع وإن تحركت النون
 بالكسر ، لملاقاتها لام التعريف .

وهذه الحركة في تاء التانيث ، عرضت من جهة أن الألف يجب أن يكون الحرف
 الذي قبلها مفتوحاً ، ولولا لحوق الألف التي هي ضمير الاثنين ، لكانت تاء التانيث
 ساكنة .

فقول المصنف : (ولتحركها) الضمير الموثث يرجع إلى تاء التانيث .
 وقوله : (لم ترد الألف الساقطة) على بناء الفعل للمفعول ، وارتفاع الألف بإسناد
 الفعل إليه ، وعلى هذا التأويل لا يكون في " ترد " ضمير .
 ويجوز أن ينسب الفعل للفاعل ، وحينئذ يكون فيه ضمير مستتر هو فاعل الفعل الذي
 أسند إليه .

وقوله : (لكنّها : عارضة) الضمير الموثث يرجع إلى حركة التانيث في " رَمَتَا " .

- (١) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٢) ابن يعيش ٢٨/٩ في " رَمَتِ الْمَرْأَةُ " ، ولا يرد الساكن المحذوف ، إذ الحركة غير لازمة ، إذ
 كانت لالتقاء الساكنين ، ولذلك تقول : " المرأتان رمتا " فلا ترد الساكن ، وإن
 انفتحت التاء ، لأنها حركة عارضة ، إذ ليس يلزم أن يسند الفعل إلى اثنين ،
 فأصل التاء السكون ، وإنما حركت بسبب ألف التشية .
 وقد قال بعضهم : " رَمَتَا " فرد الألف الساقطة ، لتحرك التاء ، وأجرى الحركة
 العارضة مجرى اللازمة من نحو : " قولا " و " بيعا " و " خافا " ، وذلك قليل ردي من
 قبيل الضرورة .

- وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢٢٦/٢ والرضي ٤٠١/٢ .
- (٣) سورة البينة ومن الآية الأولى : " لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ
 مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ " .

ولقائل أن يقول : إن التقدير يحتاج إلى مقدمة ثانية ، وهى :
وكل ما كانت حركته عارضة ، فلا اعتداد بها وجوداً .
قوله : (إلا فى لغة رديئة) (١) .

اعلم أن الاستثناء متصل ، ووجه هذه اللغة متقدم ، وجار على القياس ،
كما حكينا أول الكتاب فى سقوط همزة الوصل عند تحريك لام التعريف (٢) ، ولأنهم قالوا :
" لم تخافا " فأعادوا الألف ، وإن كانت حركة الفاء التى هى لام الفعل عرضية .
ألا ترى أنك إذا قلت : " لم تخف " أسقطت الألف التى هى عين الفعل ، لالتقاء
الساكنين .

وإذا ألحقت به ضمير الاثنين ، تحركت الفاء ، لوقوع الألف بعدها ، وعادت الألف
التى هى عين الفعل ، وإن كانت حركة الفاء عرضية .

-
- (١) يقول الرضى ٤٠١/٢ : " وجاءت لغة ضعيفة باعتداد حركة التاء ، لكون الألف
كجزء الكلمة ، فقالوا : (رماتا ، وفزاتا) ، ولا تقول : (رمات المرأة) ، لأن الحركة
لأجل كلمة منفصلة ، ليست كجزء ما قبلها ، إذ الظاهر ليس فى الاتصال كالضمير .
وينظر : ابن يعيش ٢٨/٩ (وقد وصف هذه اللغة بأنها قليلة رديئة) ، ولايضاح
لابن الحاجب ٢٧٦/٢ .
(٢) ينظر : عرائس المصنوع ، ورقة ١٩٨ (مخطوط) .

ومن أصناف الحرف : التنوين

" وهو على خمسة أضرب :

الدال على المكانة في نحو : " زيد " و " رجل " ، والفصل بين المعرفة والنكرة في نحو : " صه " ، و " مه " ، و " إيه " ، والعوض من المضاف إليه في " إذ " و " حينئذ " ، و " مررت بكل قائما " ، و " لات أوان " ، والنائب عن حرف الإطلاق في إنشاد بنى تميم في نحو

قول جرير :

أَقْلَى اللَّوْمِ عَازِلَ الْعِتَابِ نَنْ . . . وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

والتنوين الغالي في نحو قول ربيعة :

وَقَامِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمَخْتَرَقِ نَنْ . . .

ولا يلحق إلا القافية المقيدة . . .

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : التنوين) .

التفسير : وتصدره ببحتين :

[معنى التنوين]

البحث الأول : قال " أبو محمد " : التنوين : غنةٌ في الخيشوم ، تلحق آخر الاسم (١) .

وقال " عبد المجيد " : التنوين : نون ساكنة ، تتبع حركة الآخر ، وليست بنون توكيد الفعل المستقبل (٢) .

وقال " ابن السراج " : التنوين : نون صحيحة ساكنة .

وانما سماها النحويون بهذا الاسم ، وخصوها بهذا اللقب ، ليفرقوا بينها وبين النون المتحركة التي تكون في تثنية الأسماء والأفعال وجمعها (٣) .

وقال صاحب الشافى (٤) : هونون ساكنة في اللفظ ، دون الخط (٥) .

(١) التخمير ٢ ورقة ١٧٩ بزيادة [الخفيف] .

(٢) هكذا يقول ابن الحاجب في كتابه الإيضاح ٢/٢٧٦ : " التنوين : نون ساكنة تتبع حركة الآخر ، ليست بنون التوكيد في الفعل . . . " .

وينظر : ابن يعيش ٩/٢٩ وشرح الكافية للرضى ٢/٤٠٢ والهمع ٢/٧٩ والأشمنى بحاشية الصبان ١/٣٠ .

(٣) الأصول ٨/١ وبارته : " والتنوين : نون صحيحة ساكنة ، وانما خصها النحويون بهذا اللقب ، وسموها تنويناً ، ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع .

(٤) صاحب الشافى : هو المبرد ، وقد سبق التحريف به .

(٥) يقول ابن هشام في أروض المسالك / ٣ (ط ثانية - الحلبي - مصر ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م) : " التنوين : وهونون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطأ لغير توكيد .

وتعوض منها في النصب ألفا في الخط ، وإذا وقعت عليها في اللفظ أيضا ، فتقول :
 " رأيت زيدا " .

وتحذفها في المرفوع والمجرور إذا وقعت عليها من غير عوض ، فتقول : " هذا
 زيد " ، و " مررت بزيد " من غير الواو ، والياء ، وهذا هو المشهور .
 وقد شذمه هبان :

أولهما : أنه أثبت الحروف الثلاثة كلها : الواو في الرفع ، والياء في الجر ، والألف
 في النصب .

ثانيهما : أن الثلاث تسقط ، وهي : الواو ، والياء ، والألف (٢) .
 وقد جاء في القرآن مثبتا في كلمة واحدة ، وهو قوله : " وَكَأَيِّنْ ... " (٣) ، حيث

= وينظر : ابن يعيش ٢٩/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢٧٦/٢ وشرح الرضى على
 الكافية ٤٠٢/٢ وشرح الألفية لابن الناظم ٢٣/ وشرح الألفية للمرادى ٢٣/١ والهمع
 ٢٩/٢ والأشمنى بحاشية الصبان ٣٠/١ .

(١) يقول أبو البركات في أسرار العربية / ١٦٣ : " ... فإن قيل : فلم أبدلوا من التنوين
 ألفا في حال النصب ، ولم يبدلوا من التنوين واوا في حال الرفع ، ولا ياء في حال
 الجر ؟ قيل : لوجهين :

أحدهما : إنما أبدلوا من التنوين ألفا في حال النصب ، لخفة الفتحة ، بخلاف
 الرفع والجر ، فإن الضمة والكسرة ثقلتان .

والوجه الثاني : أنهم لو أبدلوا من التنوين واوا في حالة الرفع ، لكان ذلك يؤول
 إلى أن يكون اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة ، وليس في كلام العرب اسم
 متمكن في آخره واو قبلها ضمة .

ولو أبدلوا من التنوين ياء في حالة الجر لكان ذلك يؤول إلى أن تلتبس بياء
 المتكلم ، فلذلك لم يبدلوا منه ياء ... " .

(٢) يقول أبو البركات في أسرار العربية / ١٦٤ : " ... على أنه من العرب من
 يبدل في حالة الرفع واوا ، وفي حالة الجر ياء .

ومنهم من لا يبدل في حالة النصب ألفا ، كما لا يبدل في حالة الرفع واوا ، ولا في
 حالة الجر ياء .

وهي لغة قليلة ، وأجود اللغات : الإبدال في حال النصب ، وترك الإبدال
 في حال الرفع والجر ... " .

(٣) سورة يوسف ، من الآية / ١٠٥ : " وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ
 عَلَيْهَا ، وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ " .

جاء ، وأصله : " أبى " دخل عليه الكاف .
البحث الثانى : / اختلفوا فى العلة التى اقتضت [مجئ^(١)] التنوين فى الكلام إلى ٣٣٨ ب
 أقوال أربعة :

الأول : قاله " الفراء " : إنهم إنما جاءوا بالتنوين ؛ فرقا بين الأسماء والأفعال ؛ لتمييز
 به أحد الجنسيتين من الآخر^(٢) .

الثانى : أنه لما كانت الأسماء على ضربين ثقيل وخفيف ، أحبا تفرقهما بأمانة تدل عليه ،
 فأحدثوا التنوين فى الخفيف منها ، فرقا بينها وبين المثل ، وكان الخفيف
 للزيادة أجمل لخفته^(٣) .

الثالث : أنه إنما دخل التنوين الكلام لأجل الفصل بين الكلمتين ، ولثلاث الحركات .

الرابع : أن الموجب للإسكان طلب الاستراحة به ، وحذارا من توالى الحركات .
 وقد اختير القول الأول ؛ لأن التنوين بإجماع أهل النحواحد دلائل الاسم ،
 ولا يكون كذلك إلا وهو الفارق بينه وبين الفعل^(٤) .

[أقسام التنوين]

وقوله : (وهو على خمسة أضرب) .

اعلم أنه لا دليل على الحصر فى خمسة أضرب سوى الاستقراء .

الضرب الأول : التنوين الدال على المكانة والصرف ، ويدخل المعرفة والنكرة جميعا ،
 كقولك : " جاءنى زيد ورجل غيره " ، وكذلك : كل تنوين لحق اسما معربا ، لم يشبه
 الفعل من وجهين من الوجوه التسعة التى مضت فى باب ما يمنع من الصرف^(٥) .

(١) فى المخطوطة [قلب] وهو تحريف ؛ لأنه لا يناسب المعنى ، والصواب
 ما أثبتته ، ولعل كلمة [قلب] تحريف للكلمة [جلب] .

(٢) ينظر : الهمع ٢ / ٧٩ .

(٣) ينظر : التخمير ٢ ورقة ١٧٩ والمرجل / ٩ .

(٤) ينظر : ابن يعش ١ / ٢٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٧٦ وما بعده وشرح
 الرضى على الكافية ١ / ١٣ ، ٢ / ٤٠٢ وشرح الألفية لابن الناظم ٢٣ / ٧٩ والهمع ٢ / ٧٩ .

(٥) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الأول / ١٢٦ (رسالة) .

الضرب الثاني : التنوين الفاصل بين المعرفة والنكرة ، وهذا التنوين لا يكون إلا فى اسم منكور .

قال فى كتاب الوقوف على أسرار الحروف : ويختص هذا بحركات البناء ، دون حركات الإعراب ، نحو : " إيه " و " صه " و " مه " (١) . وقد سبق ذكر كل واحد منها فى مباحث البنيات (٢) .

ومنه : " جاء نى سيويه " و " سيويه آخر " ، و " سيويه " مبنى على الكسر ، فإذا نكرته نونته ، ومثله : " عمرويه " و " نبطويه " و " درستويه " ، إن أردت المعرفة بكسرتة ، وإن أردت النكرة نونته .

فان قلت : ما الفرق بين هذا التنوين ، وبين التنوين فى " رجل " من حيث أن الاسم المنون فى كل واحد منهما نكرة ؟

قلت : ان التنوين فى " رجل " ليس بتنوين تنكير ، وإن كان الاسم نكرة . بيان ذلك أنك لو جعلته اسماً لشخص بعينه زال عنه التنكير ، ولم يزل عنه تنوينه . ولو كان التنوين فيه تنوين تنكير ، امتنع بقاءه عند جعله علماً لشخص بعينه . وأما زواله عند مجئ لام التعريف ، فليس لأنه للتنكير (٣) . ألا ترى أنك لو سميت رجلاً بـ " حسن " لم يكن تنوينه للتنكير ، ولو أدخلت اللام عليه مع بقاءه علماً زال التنوين ، وليس ذلك لأنه كان للتنكير .

(١) ابن يعيش ٢٩/٩ : " والثانى : أن يكون دالا على النكرة ، ولا يكون فى معرفة البتة ، ولا يكون إلا تابعا لحركات البناء ، دون حركات الإعراب ، وذلك نحو : " صه " ، و " إيه " ، فإذا قلت : " صه " فأنك قلت : " سكوتا " ، وإذا قلت : " صه " بغير تنوين ، فأنك قلت : " السكوت " ، وإذا قلت : " مه " بالتنوين فمعناه : " كفا " ، وإذا قلت : " مه " فأنك قلت : " الكف " . وكذلك إذا قلت : " إيه " معناه : استزادة ، وإذا قلت : " إيه " فأنك قلت : " الاستزادة " ، فالتنوين علم التنكير ، وتركه علم التعريف

وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢٧٧/٢ والمرتل لابن الخشاب ٩/١ وشرح الألفية للمرادى ٢٤/١ والأشعنى بحاشية الصبان ٣٤/١ .

(٢) عرائس المحصل ورقة ١٦٣ (مخطوط) .

(٣) يقول ابن الحاجب فى الإيضاح ٢٧٧/٢ : " وأما زواله عند مجئ اللام للتنكير ، فليس زواله لكونه للتنكير وإنما زال للتضاد بينه وبين اللام " .

الضرب الثالث : التنوين الواقع عوضا من المضاف إليه في "إذ" و "حينئذ" و "مررت" بكل قائما .

اعلم أنا قد أردنا كل واحد من هذه الأمثلة الثلاثة بشرحه في مباحث المجرورات فليطلب منه (١) .

قال في الحواشي : "قوله : "مررت بكل قائما" نظير قوله : "كل آمن بالله" (٢) أي : كل المؤمنين ، فحذف المضاف إليه ، وعوض عنه التنوين ، ولأن قوله : "قائما" حال ، والحال لا يكون من النكرة مؤخرا ، فعلم أن "كلا" مضاف إلى معرفة (٣) .
قوله : ("ولات أوان") .

المضاف محذوف ، وأصله : لات أوان فعلك .

الضرب الرابع : التنوين النائب مناب حرف الإطلاق فسي إنشاد بنى تميم ، وهو تنوين لا يراد منه الترنم ؛ لأن الترنم لا يكون إلا بالآلف واختيها ، وهو كل تنوين جعل مكان حرف المد واللين في القوافي المطلقة .

قال في الحواشي : يريد بقوله : النائب مناب حرف الإطلاق : أنه بدل من حرف الإطلاق (٤) .

قال جرير :
[٨٣] أَقْلَى اللَّوْمِ عَازِلٌ وَالْعِتَابِ نَنْ . وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَ نَنْ (٥)

- (١) عرائس المحصل ، المجلد الأول / ٦٥٣ (رسالة) .
 - (٢) سورة البقرة ، من الآية / ٢٨٥ : "كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ، لا نفرق بين أحد من رسله ، وقالوا : سمعنا وأطعنا ، غفرانك ربنا وإليك المصير" .
 - (٣) الحواشي ، ورقة / ٦١ .
 - (٤) الحواشي ورقة / ٦١ وبجاءته : "قوله : في التنوين النائب مناب حرف الإطلاق" . قال : "يبدل حرف الإطلاق نونا من لا يريد الترنم ؛ لأن ذا يحصل بالآلف ، ويكون أيضا زائدا على القافية" .
 - (٥) بيت من الوافر (ديوانه / ٥٨) .
- وهو من شواهد : الكتاب / ٢٠٥ ونوادر أبي زيد / ١٢٢ والخصائص لابن جني / ١١٢ / ١ ، ٩٦ / ٢ ، والنصف / ٢٢٤ / ١ ، ٧٩ / ٢ ، والإنصاف / ٦٥٥ / ٢ وابن يعيش / ١٤٥ / ٤ ، ٧ / ٥ ، ٣٣ / ٩ ، والمغنى / ٣٤٢ / ٢ وشرح الرضى على الكافية / ١٤ / ١ ، وشرح الألفية للمرادي / ٢٦ / ١ وشرح الألفية لابن عقيل / ٦ / ١ والهمع / ٥٧ / ٢ والخزنية / ١٢٤ / ١ ، ٥٥٤ / ٤ والأشموني حاشية الصبان / ٣١ / ١ والمرتجل لابن الخشاب / ١٢٤ / ١ .

الشاهد فيه : أن التنوين بدل من حرف الإطلاق الذي هو الألف — ههنا — والأصل :
" والعتابا " ، " ولقد أصابا " .

وأراد : " يا عاذله " فرخم .

يقول : أقلى لومى يا عاذله ، ودعيني ، وتأمل ما أفعله ، فإن كنت مصيبا فصميتى ولا تعذلىنى
على شئ ، ما عرفت فيه ، ولا تبيت فيه ، حتى تخبرينى ، فتقولى ما تقولينه عن علم .
وهذه النون تقع بعد حرف الروى ، وتدخل الفعل ، وتجتمع مع الألف واللام ،
وتدخل البنى .

قال " عبد القاهر " : إنما يفعلون ذلك إذا أرادوا ترك الترتم والغناء ، لأجل أن
التنوين ليس فيه من الامتداد ما فى الألف ، والواو ، والياء ، وهو مع ذلك يشاكلها ، لما فيه
من الغنة (١) .

الضرب الخامس : التنوين الغالى ، بالغين المعجمة ، وهو : كل تنوين لحق قافية مقيدة
لترتم ، وهو قليل ، وهذا التنوين بعد حرف الروى يقع زائدا على الوزن . (٢)
ويسمى الأخفش هذا التنوين " الغالى " ، ويسمى الحركة التى تقع قبله " الغلو " ،
[لأنه دخل دخولا جاوز الحد ؛ لأنه منع من الوزن ، والغلو (٣) : تجاوز الحد] (٤) .

قال رؤبة :
[٨٤] وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقِ (٥)

= أقلى : خففى . اللوم : العذل : الملامه . الصحاح (عذل) ١٧٦٢ / ٥ .
العتاب : لومك الرجل على إساءة كانت له إليك . اللسان (عتب) ٢٧٩٢ / ٤ .
ويروى البيت : (إن أصبت) بكسر التاء على معنى : إن قصدت النطق بالصواب .
ويرويه بعضهم بضم التاء فى قوله : (أصبت) على أنها ضمير المتكلم ، والمعنى :
إذا أنا أصبت فاعترفى لى بالإصابة ، وقولى : لقد أصاب .
(١) المقصد ١٠ / ١ (رسالة) .

(٢) ينظر : ابن يعيش ٣٤ / ٩ والأشعشى ٣٣ / ١ .

(٣) الصحاح (غلا) ٢٤٤٨ / ٦ : " وغلا فى الأمر يغلو غلوا ، أى جاوز فيه الحد " .

(٤) ما بين الحاصرتين بياض فى المخطوطة ، وما أثبتته نص ابن يعيش ٣٤ / ٩ .

(٥) رجز (ديوانه / ٣٠) معده :

مُسْتَبْهٌ الْأَعْلَامِ لِمَاعِ الْخَفَقِ

وهو من شواهد : الكتاب ٢١٠ / ٤ والخصائص ٢٦٤ / ١ ، ٣٢٠ ، ٣٣٣ والنصف
٣ / ٢ ، ٣٠٨ ، والمحتسب ٨٦ / ١ والصحاح (علق) ١٥٣٣ / ٤ والمقصد ١٠ / ١
(رسالة) وابن يعيش ١١٨ / ٢ ، ٣٤ / ٩ والمغنى ٣٤٢ / ٢ ، ٣٦١ وشرح الألفية
للصراذى ٢٩ / ١ والهمع ٣٦ / ٢ والأشعشى بحاشية الصبان ٣٢ / ١ والعينى ٣٨ / ١ ،
٣٤٦ / ٣ والخزانة ٣٨ / ١ ، ٢٠١ / ٤ .

الشاهد فيه : أن الأصل : خاوى المخترق ، يسكون القاف ، ثم زيد عليه التنوين .
قال في " الحواشى " : الغرض من إلحاق هذا التنوين : الدلالة على الوقف ، لأجل أن
الشعر مسكن الآخر ، فإذا قلت : " خاوى المخترق " لم يعلم أوصل أنت أم واقف .
وإذا ألحقت هذه الزيادة انفصل الوقف من الوصل (١) .
والقائم : هو الأغبر (٢) . أراد : ورب بلد قائم .
والأعماق : جمع عمق ، وهو : البعد ، ويقال : بلد عميق وسعيق ، أى : بعيد (٣) .
والخاوى : الخالى (٤) . والمخترق : الموضع الذى يمر فيه (٥) .
يريد : أن الطرق فى هذا الموضع خالية ، لأنها لا تنسلك .
قال فى أسرار الحروف : وهذه الزيادة فى آخر البيت تجرى مجرى الخرم (٦) فى أول
البيت (٧) .

ولقائل أن يقول : إن المصنف قد أهمل ضرباً سادساً من أضرب التنوين ، وهو :
تنوين المقابلة ، وهو : كل تنوين لحق جمع المومث السالم فى نحو : " مسلمات "
و " عرفات " ، سعى بذلك ، لأنه فى مقابلة النون فى " مسلمين " ، و " قانتين " (٨) .

- (١) الحواشى ، ورقة ٦١ .
- (٢) الصحاح (قتم) ٥ / ٢٠٠٥ .
- (٣) اللسان (عمق) ٤ / ٣١٠٧ .
- (٤) الصحاح (خوى) ٦ / ٢٣٣٣ .
- (٥) اللسان (خرق) ٢ / ١١٤٢ .
- (٦) السابق (خرم) ١١٤٥ / ٢ : " قال ابن سيدة : الخرم فى العروض : ذهاب
القاف من (فعولن) فيبقى (عولن) ، فينتقل فى التقطيع إلى (فععلن) ، قال :
ولا يكون الخرم إلا فى أول جزء فى البيت " .
- (٧) ينظر : ابن يعيش ٣٣ / ٩ .
- (٨) ينظر : المرتجل لابن الخشاب ١٠ / ١٠ وشرح الألفية للمرادى ٢٥ / ١ وشرح
الألفية لابن الناظم ٢٣ / ٢٣ والإيضاح لابن الحاجب ٢٧٨ / ٢ وابن يعيش ٣٤ / ٩
وشرح الرضى على الكافية ١٣ / ١ .

[التنوين ساكن إلا أن يلاقى ساكناً آخر فيكسر أو يضم]

(فصل) " والتنوين ساكن أبداً ، إلا أن يلاقى ساكناً آخر ، فيكسر ، أو يضم ، كقوله تعالى :
"عَذَابِينَ ارْكُضْ" .

وقرى بالضم ، وقد يحذف كقوله :
"فَالْفَيْتَهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ" . . . "وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلٌ" — لا
وقرى : "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ" . . .

قوله : (والتنوين ساكن أبداً ، إلا أن يلاقى ساكناً آخر ، فيكسر أو يضم)

اعلم أن الموجب لسكونه : أنه حرف ، وكل حرف مبنى ، والأصل في المبنى أن يكون ساكناً ، والمقتضى لتحريكه بالكسر ما عرفته من أنه الأصل في التقاء الساكنين ، وقد يحرك بالضم للتابع ، وقد يحذف طلباً للتخفيف ، وتشبيهاً له بحروف المد واللين في نحو : " يَغْزُو الْقَوْمَ " ، و " يَرْمِي الرَّجُلَ " ، و " يَخْشَى النَّاسَ " ، اللام في " الْقَوْمَ " ساكنة ، وحروف العلة قبلها ساكنة ، فحذفت ، هذا من اجتماع ساكنين على غير حد .
وقد احتج على تحريك التنوين بالكسر بقراءة حمزة ، وأبى عمرو ، وعاصم . . . "عَذَابِينَ ارْكُضْ" . . . (١) .

الشاهد فيه : أن التنوين : نون / ساكنة ، ومعه راء ساكنة ، فاجتمع ساكنان ، فكسر ١/٣٣٩ الساكن الأول ، وهو النون ، لما ذكرناه .

واحتج على تحريك التنوين بالضم بقراءة الباقين (٢) : "عَذَابِينَ ارْكُضْ" بضم التنوين ، وإتباعاً لضمة الكاف ، ولأنهم لو كسروا النون لكان فيه خروج من كسر إلى ضم ، وذلك مستقل عندهم ، وليست الراء عندهم بحاجة ، لسكونها ، والحرف الساكن ليس بحاجة حصين ، فكان النون المكسورة تليها الكاف المضمومة ، فكما استثقلوا نحو : "فَعُلْ"

- (١) سورة ص ، من الآيتين / ٤٢ ، ٤١ "وَأَذْكُرْ عَذَابَ يُسُوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسْنِي الشَّيْطَانُ بَنَصْبٍ وَعَذَابٍ" . ارْكُضْ بِرَجْلِكَ هَذَا مَغْتَاسِلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ .
(٢) المذهب في القراءات العشر ١٨١/٢ : "قرأ أبو عمرو ، وعاصم ، وحمزة ، ويعقوب ، وقتبيل ، وابن ذكوان بخلفهما بكسر التنوين وصلاً ، والباقيون بضمه ، واتفقوا على ضم همزة الوصل في الابتداء" . . .
وينظر : إتحاف فضلاء البشر ٣٧٢/٠

بكسر الفاء، ضم العين، لما فيه من الخروج من الكسر إلى الضم حتى طرحوه فـسـى
كلامهم، كما بيناه فيما تقدم، فكذلك يستقلون نحو ذلك، فيقولون: "أُقْتَلْ" بضم
همزة الوصل، وإتباعاً لضممة التاء، ولا يقولون: "إُقْتَلْ" بكسر الهمزة، لما ذكرناه من
كراهة الخروج من الكسر إلى الضم.

وقد احتج على جواز حذف التنوين إذا لقيه ساكن بعده بوجهين:

أولهما: قول أبي الأسود:

[٨٥] فَذَكَرْتَهُ ثُمَّ عَاتَبْتُهُ ۖ عَاتِبًا رَفِيقًا ۖ قَوْلًا جَمِيلًا
فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ ۖ وَلَا ذَاكَرًا لِلَّهِ إِلَّا قَلِيلًا (١)

الشاهد فيه: أن الأصل: "ذَاكَرًا لِلَّهِ" بتسوين وضمب "الله"، إلا أنه حذف
النون لالتقاء الساكنين، لا للإضافة، ولهذا كان قوله: "اللَّهُ" منصوب.

ويجوز في "ذاكر" الجر والنصب، فالجر عطفًا على "مستعتب"، وجعل "لا زائدة"،
كما كانت زائدة في قوله: "وَلَا الضَّالِّينَ" (٢).

نصبه على تأويل أن "لا" بمعنى "غير" والإعراب متعذر فيها، فوجب أن يكون
إعرابها على ما هو من تتمتها، وهو ما بعدها.

(١) بيتان من المتقارب (ذيل ديوانه / ٢٠٣).

والبيت الثاني من شواهد: الكتاب ١٦٩/١ والمقتضب ٣١٢/٢ والخصائص ٣١١/١
والمنصف ٢ / ٢٣١ ومجالس ثعلب ١٢٣/١ وأمالى ابن السجري ٢٨٣/١ والإنصاف
٢ / ٦٥٩ وابن يعيش ٣٥/٩ والمغنى ٥٥٥/٢ والهمع ١٩٩/٢ والخزانة ٥٥٤/٤
واللسان (عتب) ٢٢٩٣/٤.

أبو الأسود: ظالم بن عمرو بن ظالم - وقيل: ابن سفيان - بن عمرو بن حلس
ابن بكر بن كنانة، أبو الأسود الدؤلي البصري. كان من سادات التابعين،
ومن أكمل الرجال رأياً، وأسدهم عقلاً.

صحب الإمام علي بن أبي طالب، وشهد معه صفين.
ينسب إليه أنه أول من وضع النحو، وهو أول من نقط المصحف.
توفي سنة ٦٩ هـ.

ينظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ١٠/ وطبقات الزبيدي ٢١/
ونزهة الألباء ٦ / ٦٢ ومغية الوعاة ٢٢/٢ وشأة النحو ١٩.

(٢) سورة الفاتحة من الآية ٧: "صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ
وَلَا الضَّالِّينَ".

وسبب هذا الشعر : أن رجلا من بنى سليم ، يقال له : نسيب بن حميد ، كان يغشى أبا الأسود ، ويتحدث إليه ، ويظهر له محبة شديدة . ثم ان " نسيبا " قال لأبي الأسود : قد أصبت جبة ، فقال له أبو الأسود : أرسل بها إلي حتى أنظر إليها ، فأرسل بها إليه ، فأعجبت أبا الأسود ، فقال لنسيب : ألسنت تبيعها بقيمتها ؟ فقال : لا ، بل أكسوكها .

فأبى أبو الأسود أن يقبلها إلا بشراء ، فقال له : أرها لمن يبصرها ، فأراها أبو الأسود ، فقومت بثمانين درهما ، فذكر ذلك لنسيب ، فأبى أن يبيعها ، فزاده ، وهو يتأبى حتى بلغ بالثمن مائتين وخمسين درهما ، فأبى نسيب بيعها ، فقال هذين البيتين . والمعنى : ذكرته مابيننا من المودة ، فألفيته ، أى : وجدته غير مستعجب ، أى : غير راجع بالعتاب عن قبح ما فعل (١) .

قال " الفراء " : اعتب فلان : إذا رجع عن أمر كان فيه إلى غيره (٢) . وثانيهما : قراءة أبان (٣) بن عثمان مع جماعة فى الشاذ " . . . أحد . الله الصمد " (٤) ، بحذف التنوين من أحد ، لالتقاء الساكنين ، كما تحذف حروف اللين ، لالتقاءهما ، كما بيناه فيما تقدم (٥) .

قال فى الحواشى : ويحتاج فى هذا الحذف إلى السماع ، لأنه قليل (٦) .

- (١) ينظر : شرح أبيات الكتاب لابن السيرافى ١/٦٦ .
- (٢) الصحاح (عتب) ١/١٧٦ واللسان (عتب) ٤/٢٧٩٣ .
- (٣) هو : أبان بن عثمان بن يحيى بن زكريا اللؤلؤى ، ويعرف بالأحمر . تنظر ترجمته فى : ميزان الاعتدال للذهبي ١/١٠ والأعلام ١/٢٧٢ والبغية ١/٤٠٥ ومعجم المؤلفين ١/١ .
- (٤) سورة الصمد ، من الآيتين ٢٤١ : " قل هو الله أحد . الله الصمد " .
- (٥) تنظر القراءة فى : الكشف عن وجوه القراءات السبع للقيسى ٢/٣٩١ ومعانى القرآن للفراء ٣/٣٠٠ والبحر المحيط ٨/٥٢٨ . وينظر : الإنصاف ٢/٦٥٩ وابن يعيش ٩/٣٥٠ .
- (٦) الحواشى ، ورقة ٦٢ .

"وهى على ضربين : ثقيلة ، وخفيفة ، والخفيفة تنفع فى جميع مواقع^(١) الثقيلة ، إلا فى فعل الاثنين ، وفعل جماعة الموثث تقول : "أَضْرَبَنَّ" و "أَضْرَبْنِ" و "أَضْرِبَنَّ" و "أَضْرِبْنِي" و "أَضْرِبْنَا" وتقول : "أَضْرِبَانِ" و "أَضْرِبَانَا" ولا تقول : "أَضْرِبَانِ" ولا "أَضْرِبَانَا".

إلا عند "يئس" . . .

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : النون المؤكدة) .

التفسير : ونصده ببحثين :

البحث الأول : أن نسبة النون إلى الفعل المضارع الذى تدخل عليه فى التأكيد كسبة " قد " إلى الفعل الماضى الذى تدخل عليه ، فكما أن قولك : " قد خرج " أكد من قولك : " خرج " ، فكذلك قولك : " تضرب " أكد من قولك : " تضرب " .

وكذلك فى الأمر قولك : " اضرب " أكد من قولك : " اضرب " ؛ لأن هذه النون موضوعة لتأكيد الفعل الداخلة عليه .

قال " الخليل " : إذا أتيت بالنون الخفيفة فأنت مؤكد ، وإذا أتيت بالثقلية فأنت أشد تأكيداً (٢) .

والمراد بالثقيلة : النون المشددة .

وتدخلان في سبعة مواضع : الأمر ، والنهي ، والاستغفار ، والدعاء ، والشرط المؤكد بـ " ما " ، وجواب القسم ، والتحضيض .

ولحقان فعل الواحد المذكر والمؤنث ، وفعل الاثنين ، وفعل جمع المذكر ، وجمع المؤنث المتصل به ضمائها .

وفعل كل من ذكر قد يكون صحيحا ، وقد يكون معطلا ، والمعتل في هذا الباب على ضربين :

(١) في ابن يعيش ٣٧/٩ والمفصل المطبوع / ٣٣٠ [مواضع] ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى.

(٢) الكتاب ٣ / ٥٠٩ : "وَنَعَم الْخَلِيلُ أَنَّهُمَا تَوَكَّدَا كَمَا الَّتِي تَكُونُ فَصْلًا • فَإِذَا جِئْتَ بِالْخَفِيفَةِ فَأَنْتَ مُوَكَّدٌ ، وَإِذَا جِئْتَ بِالثَّقِيلَةِ فَأَنْتَ أَشَدُّ تَوَكَّدًا •"

معتل اللام ، ومعتل العين ، وكل واحد منهما قد يكون من ذوات الواو ، وقد يكون من ذوات الياء .

والنون المشددة مفتوحة إلا في فعل الاثنين ، وفي فعل جماعة الموءنث فإنها مكسورة ، والنون الخفيفة لا تكون إلا ساكة .

البحث الثاني : اختلف أهل البصرة وأهل الكوفة في جواز إدخال النون الخفيفة على فعل الاثنين ، وفعل جماعة النسوة في نحو : " افعلان " ، و " افعلنان " :

فذهب الكوفيون ومضى البصري إلى جواز ذلك ، وقالوا :

كل موضع دخلته النون الثقيلة ، جاز أن تدخله النون الخفيفة (١) .

وقال البصريون : النون الخفيفة يمتنع أن تدخل فعل الاثنين ، وفعل جماعة النسوة

وحجة الكوفيين : أن الخفيفة تفيد التوكيد ، كما أن الثقيلة كذلك ، فوجب أن

تدخل في كل موضع دخلته الثقيلة .

فإن قلت : إنه يؤدى إلى اجتماع الساكنين في الدرج ، وهما :

الألف والنون إذا قلت في فعل الاثنين : " اضربان " وفي فعل جماعة النسوة " اضرينان " ،

وجمع الساكنين في الدرج على غير حده .

قلت : لانسلم امتناع ذلك ، فإنه قد جاء ذلك في كلام العرب في نحو : " التَّقَتَّ

حَلَقَتَا الْبَطَانُ " (٢) بإثبات الألف مع لام التعريف ، وهما ساكان .

وقول بعض العرب " له ثلثا المال " بإثبات الألف ، فجمع بينها وبين لام التعريف (٣)

وقرأ " نافع " : " .. مَحْيَا .. " (٤) بسكون الياء بعد الألف ، وجمع بين ساكنين .

(١) الذي قاله الكوفيون أن النون الخفيفة مخففة من الثقيلة ، وانعقد إجماع النحويين

على أن النون الثقيلة تدخل في هذين الموضعين ، فكذلك النون الخفيفة .

وينظر : الكتاب ٥٢٢/٣ والإنصاف ٦٥٠/٢ وابن يعيش ٣٨/٩ وشرح الكافية للرضى

٤٠٢/٢ .

(٢) البطان للقتب : الحزام الذى يجعل تحت بطن البعير ، وفيه حلقتان ، فإذا التقتا

فقد بلغ الشد غايته . وهو مثل يضرب في الحادثة إذا بلغت النهاية .

ينظر : مجمع الأمثال للميداني ١٠٢/٣ تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (ط عيسى

الطبي - القاهرة) . والإنصاف ٦٥١/٢ والبحر المحيط ٢٦٢/٤ .

(٣) سورة الأنعام ، من الآية ١٦٢ : " قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ

الْعَالَمِينَ " في القراءات لابن مجاهد ٢٧٤/٤ : " كلهم قرأ : (مَحْيَا) بحركة الياء ،

(وَمَمَاتِي) ساكة الياء ، غير نافع ، فإنه أسكن الياء في (مَحْيَا) ونصبها فـ

(وَمَمَاتِي) .

وينظر : الكشف للقيسى ٤٥٩/١ والمهذب في القراءات العشر ٢٣٤/١ والبحر المحيط

٢٦٢/٤ .

قراءة " ابن عامر " : " وَلَا تَتَّبِعَانِ " (١) بنون التوكيد الخفيفة (٢) . والمراد : موسى وهارون .

والذى سوغ جميع هذا أن الألف فيها فرط مد ، والمد يقوم مقام الحركة .
واجتماع الساكنين إذا كان الأول منهما ألفا كثير ، ومنه : قراءة (٣) من حذف الهمزة من " هَا أَنْتُمْ " (٤) .
قراءة (٥) من أبدلها فى : " أَنْذَرْتَهُمْ " (٦) . وبابه .

- (١) سورة يونس ، من الآية / ٨٩ : " قَالَ قَدْ أُجِيتَ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ " .
- (٢) حجة القراءات لأبى زرع / ٣٣٦ : " قرأ ابن عامر " : " وَلَا تَتَّبِعَانِ " بتخفيف النون ، المعنى : (فاستقيما وأنتما لاتتبعان سبيل الذين لا يعلمون) ، وهو الذى يسميه بعض أهل العربية الحال . . .
- وقرأ الباقون : بالتشديد : " وَلَا تَتَّبِعَانِ " ، موضع (تتبعان) جزم ، إلا أن النون الشديدة دخلت للنهى مؤكدة ، وكسرت لسكونها وسكون النون التى قبلها ، واختير لها الكسر ، لأنها بعد الألف ، وهى تشبه نون الاثنين .
وينظر : المذهب فى القراءات ٣٠٧/١ والكشف ٥٢٢/١ والسبعة لابن مجاهد ٣٢٩ والبحر المحيط ١٨٧/٥ ١٨٨ .
- (٣) المذهب فى القراءات العشر ٢/٢٤١ : " (هَا أَنْتُمْ) القراء فيها على خمس مراتب : الأولى : لقالون ، وأبى عمرو ، وأبى جعفر بإثبات ألف بعد الهاء ، وهمزة مسهلة بين بين . الثانية : للأصبهاني بهمزة مسهلة مع إثبات الألف وحذفها . الثالثة : للأزرق بهمزة مسهلة مع إثبات الألف وحذفها ، وله وجه ثالث وهو إبدال الهمزة ألفا محضة مع المد المشبع للساكنين . الرابعة : لقبيل بتحقيق الهمزة مع إثبات الألف وحذفها . الخامسة : للباقيين بتحقيق الهمزة مع إثبات الألف . . .
- وينظر : البحر المحيط ٢/٤٨٥ .
- (٤) سورة آل عمران ، من الآية / ٦٦ : " هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَاثِمُونَ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ ، فَلَمْ تُحَاجُّوهُ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ " .
- (٥) حجة القراءات لأبى زرع / ٨٦ : " قرأ نافع وأبو عمرو " أَنْذَرْتَهُمْ " . . . بهزمان ثم يمدان بعد الهمزة . . .
- وينظر : السبعة لابن مجاهد / ١٣٦ والمذهب ٤٧/١ والكشف ٧٣/١ والبحر المحيط ٤٧/١ .
- (٦) سورة البقرة ، من الآية / ٦ : " إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ " .

وحجة أهل البصرة : أن وجود النون الخفيفة في هذين الموضعين ، يستلزم إما تغيير اللفظ عن نظمه ونائه و [إما] ^(١) الجمع بين ساكنين على غير حده في الدرج ، وكل واحد منهما خلاف الأصل ^(٢) .

قوله : (والخفيفة تقع في جميع مواقع الثقيلة ، إلا في فعل الاثنين ، وفعل جماعة المؤنث) اعلم أن الاستثناء متصل ، وما ذكره مذهب البصريين ، وقد عرفت مستندهم في ذلك .

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .
(٢) الواقع أن الشارح ذكر رأى الكوفيين ، ووضح أدلتهم ، بيد أنه أشار إلى رأى البصريين ، ولم يفصل أدلتهم تفصيلا يتضح معه وجه الصواب ، واكتفى بمجرد عرض الآراء ، ولم يبد في المسألة رأيا نعرف منه مع من يقف .

وما لاشك فيه أن البصريين لهم — في هذه المسألة — أدلة قوية ترجح مذهبهم على مذهب الكوفيين ، فهم يقولون : إنه لا يجوز دخول نون التوكيد الخفيفة في هذين الموضعين لما يأتي :

أولا : لا يصح دخولها على نون الاثنين ؛ لأن نون الاثنين التي للإعراب تسقط ؛ لأن نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المعرب أكدت فيه الفعلية ، وردته إلى أصله وهو البناء ، فإذا سقطت النون بقيت الألف ، فلو أدخل عليها نون التوكيد الخفيفة لم يخل :

إما أن تحذف الألف ، أو تكسر النون ، أو تقرر ساكنة ، فبطل أن تحذف الألف ؛ لأنه يحذفها يلتبس فعل الاثنين بالواحد .

مطل أن تكسر النون ؛ لأنه لا يعلم : هل هي نون الإعراب ، أو نون التوكيد ؟ ومطل أن تقرر ساكنة ؛ لأنه يؤدي إلى أن يجمع بين ساكنين مظهرين في الإدراج ، وذلك لا يجوز ؛ لأنه إنما يكون ذلك في كلامهم إذا كان الثاني منهما مدغما ، نحو : " دابة ، وضالة " .

ثانيا : يبطل إدخالها في فعل جماعة النسوة ؛ لأنك إذا ألحقته بإياها لم يخل : إما أن تبين النونين مظهرتين ، أو تدغم إحداها في الأخرى ، أو تلحق الألف ، فتقول : " يفعلنان " .

يبطل أن تبين النونين مظهرتين ؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع المثليين ، وذلك لا يجوز . ومطل أن تدغم إحداها في الأخرى ؛ لأن لام الفعل ساكنة ، والمدغم كذلك ، فيلتقي ساكنان ، وساكنان لا يجتمعان ؛ لأنه يؤدي إلى تحريك اللام مع ضمير الفاعل من غير فائدة ، وذلك لا يجوز .

ليس هذا فقط ، بل إنه يؤدي إلى اللبس ؛ لأنه لا يخلو : إما أن تحرك اللام بالفتح ، أو بالضم ، أو بالكسر :

فإن حركتها بالفتح التبس بفعل الواحد إذا لحقته النون الشديدة ، نحو : " تضرين يا رجل " .

تقول في فعل الاثنين :

"يَارْجُلَانِ أَضْرِبَانِ زَيْدًا" بالنون المشددة مكسورة .

وفي جماعة / المؤنث : "يَانِسَوُ أَضْرِبَانِ خَالِدًا" ، فتدخل ألفا قبل نون التوكيد ، حذرا ٣٣٩

من الجمع بين ثلاث نونات .

وهذه النون — أيضا — مشددة مكسورة .

ولو ألحق الألف فيهما نون التوكيد المخففة لم يجز ، لما عرفته .

صور هذا الفصل أربع :

الأولى : لحوق كل واحد من نوني التأكيد فعل الأمر في الواحد المذكور ، بقول : "يأزسد

أضرب" ، ثم توكيد الطلب ، فتقول : "أَضْرِبَنَّ" بفتح الباء ، وسكون النون ، ثم تزيّد

في التأكيد فتقول : "أَضْرِبَنَّ" بتشديد النون وفتحها ، مع فتح الباء قبلها ، إلا أن

== وان حركتها بالضم التيسر بفعل الجمع ، نحو : "تَضْرِبَنَّ يَارْجُلَال" ، وان حركتها بالكسر التيسر بفعل المرأة المخاطبة ، نحو : "تَضْرِبِينَ يَا امْرَأَةَ" ، فبطل تحريك اللام ومطل أن تلحق الألف ، لأنه لا يخلو :

إما أن تكسر النون ، ولالتقاء الساكنين ، أو تترك ساكنة مع الألف .

بطل أن تكسر لالتقاء الساكنين ، لأنها تجري مجرى نون الإعراب ، وذلك لا يجوز .

ومطل أن تترك ساكنة مع الألف ، لأنه يجتمع ساكنا على غير حدة ، لأنه لم ينقل ذلك عن أحد من العرب ، ولا نظيره في كلامهم .

فإذا ثبت هذا فلسنا بمضطرين إلى إدخالها على صورة لم تنقل عن أحد من العرب ، وتخرج بها عن منهاج كلامهم .

واستطاع البصريون تفنيد حجج الكوفيين فيما يأتي :

أ — ما قاله الكوفيون من أن كل موضع دخلته النون الثقيلة ، جاز أن تدخله

النون الخفيفة ، لأن الثقيلة أصل للخفيفة فباطل ، لأن كل واحد منهما

أصل ، وليست إحداهما من الأخرى ، لأنها لو كانت منها لكان حكمهما واحداً ،

وليس الأمر كذلك ، لأنك تبدل من الخفيفة — في الوقف — ألفا ، وتحذف

إذا لقيها ساكن ، وحكم "إِنَّ" ، وَلَكِنَّ" بعد التخفيف كحكمهما قبله لا يختلف

فيهما ، فلما اختلف حكم النونين دل على اختلافهما في أنفسهما .

ب — أما ما حكى عن بعض العرب من قوله : "التقت حلقتا البطان" ، وقول

الآخر : "له ثلثا المال" فغير معروف ، والمعروف حذف الألف في مثل هذا ،

لالتقاء الساكنين .

وإذا صح هذا عن أحد من العرب فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه ،

ولا يعتد به لقلته .

الخفيفة إذا استقبلها ساكن ، سقطت ، وإذا وقفت عليها وقبلها فتحة أبدلتها ألفا ،
كما قال الأعشى :
[٨٦] وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا

ج - أما قراءة نافع : " مَحْيَا " فوجه هذه القراءة أنه نرى الوقف فحذف
الفتح ، والا فلا وجه لهذه القراءة في حال الوصل ، إلا أن يجري الوصل مجرى
الوقف ، وذلك إنما يجوز في حال الضرورة .
د - أما قراءة ابن عامر : " وَلَا تَعْبُدَانِ " بالنون الخفيفة فهي قراءة تفرد
بها ، واتفق القراء على خلاتها ، والنون فيها للإعراب علامة الرفع ، لأن (لا)
محمول على النفي ، لا على النهي ، والواو في (ولا) وإو الحال ، والتقدير : فاستقيما
غير متبعين .

هـ - أما ما قاله الكوفيون : " إن الألف فيها فرط مد ، والمد يقوم مقام الحركة " فهو
على كل حال لا يخف كل الخفة ، ولا يعزى عن الثقل ، هذا مع عدم نظيره
في النقل ، وضعفه في القياس ، لأن الألف لم تخرج عن كونها ساكنة ، وإذا كانت
ساكنة فلا يجوز أن يقع بعدها ساكن إلا مدغما ، نحو : " دَابَّةٌ وَشَابَّةٌ " ، ولأن الحرف
المدغم بحرفين : الأول ساكن ، والثاني متحرك ، إلا أنه لما نبتا اللسان عنهما نبوة
واحدة ، وصارا بمنزلة حرف واحد وفيهما حركة ، رفع المد في الألف كأنه لم يجتمع
ساكنان .

وينظر : الكتاب ٣ / ٥٢٧ والإنصاف ٢ / ٦٥٠ وما بعده وابن يعش ٩ / ٣٨ والإيضاح
لابن الحاجب ٢ / ٢٨٠ وشرح الرضى ٢ / ٤٠٣ والبحر المحيط ٥ / ١٨٢ وما بعده .
(١) عجزبيت من الطويل ، من قصيدة كان قد أعدها الأعشى ، ليمدح بها رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وتوجه إليه ، فلقبه أهل مكة فزبنوا له الرجوع ، والعبدول
عن هذه الفكرة ، ثم غلبت عليه شقوته فمات على كفره (ديوانه ١٢٢ /) وروايته :
فَيَا يَاكَ وَالْمَيَاتِ لَا تَأْكُلْنَهُ وَلَا تَأْخُذْ سَهْمًا حَدِيدًا تَقْصِدَا
وَذَا النَّصَبِ النَّصُوبَ لَا تَنْسُكَنَّ وَلَا تَعْبُدِ الْأَوْثَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا
وكتب النحاة - في مقدمتها كتاب سيويه - أوردت البيت الشاهد هكذا :
فَيَا يَاكَ وَالْمَيَاتِ لَا تَقْرَنَنَّ وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا
وبيد وأن النحاة لفقوا هذا البيت من البيتين السابقين ، فضموا صدر البيت
الأول إلى عجز البيت الثاني .

وهذا البيت من شواهد : الكتاب ٣ / ٥١٠ والمقتضب ٣ / ١٢ وأمالى الشجرى
١ / ٣٨٤ ، ٢ / ٢٦٨ والإنصاف ٢ / ٦٥٢ وابن يعش ٩ / ٣٩٩ ، ٨٨ ، ٢٠ / ١٠ ،
شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٥٦٠ والمغنى ٢ / ٣٧٢ وأوضح المسالك ٢ / ٥٢
والهمع ٢ / ٧٨ والمطالع السعيدة ٢ / ١٤١ والبيهجة المرضية ٥ / ٣٩٥ والتصريح
٢ / ٢٠٨ والمعنى ٤ / ٣٤٠ .

الثانية : لحوقهما فعل أمر جماعة الذكور ، تقول : " اضربوا " ، فإذا أردت توكيد الطلب منهم ، أسقطت الواو التي هي ضمير جماعة الناعلين ، وتركزت الباء مضمومة ، كما كانت قبل حذف الواو ، ثم ألحقت الباء نون التوكيد الخفيفة ، وقلت : " اضْرِبَنَّ " بكسر الراء ، وضم الباء ، وسكون النون ، فإذا أردت زيادة المبالغة في الطلب ، جعلت الثقيلة موضع الخفيفة ، وقلت : " اضْرِبَنَّ " ، بتشديد النون مفتوحة .

الثالثة : لحوقهما فعل الواحدة المومنة ، تقول : " ياهند اضربي " ، فإن أردت تأكيد الطلب [أسقطت الباء التي هي ضمير المخاطبة ، وقلت : " يَاهِنْدُ ^(١)] اضْرِبَنَّ " بكسر الراء والباء ، وسكون النون .

وإن أردت زيادة التأكيد قلت : " يَاهِنْدُ اضْرِبَنَّ " بالنون المشددة المفتوحة .
فإن قلت : لم قدم المصنف التأكيد بالنون المشددة في الذكر على التأكيد بالخفيفة ؟
ولم اختار فعل الأمر للتمثيل دون غيره من الأفعال ؟
قلت : إنما قدم ذكر النون المشددة على ذكر المخففة ؛ لأن مذهب أهل البصرة أن الأصل في هذا الباب إنما هو النون المشددة ، والخفيفة مأخوذة منها ^(٢) .
وإنما اختار التمثيل بفعل الأمر ، لأنها ألزم لفعل الأمر ، كما ستعرفه .

== الفصد : شق الجلد لاستخراج الدم . الصحاح (فصد) ٥١٩/٢
والنسك : العبادة . الصحاح (نسك) ١٦١٢/٤ .
والشاهد فيه : إدخال النون الخفيفة في " فَاعْبُدَنَّ " وقد أبدلها ألفا في الوقف ، كما تبدل من التنوين في حال النصب .

(١) ما بين الحاصرتين زيادة للتوضيح .
(٢) الواقع أن البصريين لم يقولوا : إن النون الخفيفة مخففة من الثقيلة ، ولكن الذي قال بهذا الكوفيون .

أما البصريون فقالوا : وإن كل واحد منهما أصل في نفسه ، غير مأخوذ من صاحبه ، فالنون الشديدة والخفيفة - وإن اشتركا في التأكيد - فهما متغايران في الحقيقة ، وكلتاها لتأكيد الفعل وإخراجه عن الحال ، وتخليصه للاستقبال ، والثقيلة أكد في هذا المعنى من الخفيفة .

والذي يدل على أن الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة أن الخفيفة تتغير في الوقف ، ويوقف عليها بالألف .

وينظر : الكتاب ٥٢٣ / ٣ وما بعده ، والإنصاف ٦٥٠ / ٢ وما بعده ، والإيضاح لابن الحاجب ٢٨٠ / ٢ وابن يعيش ٣٨ / ٩ والجنى الداني ١٢٤ / ١ .

الرابعة : لحوق النون المشددة فعل الاثنين ، نحو قولك : " يازيد ان اضربا " ، فإذا أردت تأكيد الفعل قلت : " اضرباً " بالنون المشددة مكسورة ، ويمتنع إلحاق النون الخفيفة بذلك عند البصريين ، خلافاً للكوفيين ويونس ، كما عرفت (١) .

الخامسة : لحوق النون الثقيلة فعل جماعة النسوة ، تقول : " يانسوة اضربنان " تفصل بالألف بين النون التي هي فاعلة ، وبين النون المشددة ، حذارة من اجتماع النونات ، والأصل : " اضربنن " بثلاث نونات .

وإذا كان ما قبل النون الخفيفة ضم ، أو كسر ، حذفتها في الوقف ، كما تحذف التنوين من المرفوع ، أو المخفوض في نحو : " يازيدون اضربن عمرا " ، و " ياهنند لاتضربن زيدا " .

فإذا وقفت قلت : " اضربوا " ، و " اضربى " ، حذفت النون ، ورددت الواو ، وإليه المحذوفين ، لالتقاء الساكنين .

وإن كان ما قبلها مفتوحاً ، أبدلت منها ألفاً .

فإن كان الفعل معرباً بالنون قبل دخولها ، مبنية لدخولها ، وحذفت النون وحرف العلة . فإذا وقفت حذفتها ، ورددت ما حذفت لها ، فقلت : " أتضربون ؟ " و " أتضربين ؟ " .

فصار الفعل معرباً في الوقف بعد ما كان مبنياً في الوصل .

وكذلك الأمر باللام ، والنهي فإنهما معربان في الوقف ، مبنيان في الوصل (٢) .

ولقائل أن يقول : إن المصنف أهمل ذكر معتل اللام ، ولم يعرج عليه ، مع شدة الحاجة إليه ، وهو صنفان :

الصنف الأول : ما كان لام الفعل فيه واواً ، نحو : " يدعو " و " يغزو " ، فتقول في الواحد المذكور : " أدْعُون " بضم الهمزة ، وفتح الواو .

وفي الواحدة الصوئثة : " أدْعِن " بضم الهمزة ، وحذف الياء الساكنة التي هي تاء التانيث ، وكسر ما قبل النون .

(١) ينظر : ص ٤٣١ من التحقيق .

(٢) ينظر : الإنصاف ٢ / ٦٥٢ وما بعده ، والمقتصد ١١٢٩ / ٢ وما بعده (مطبوع) وابن يعيش ٣٨ / ٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٨٠ وشرح الرضى ٢ / ٤٠٣ ، والهمع ٢ / ٢٨٠ .

.....

وتقول للاثنين والاثنتين : " ادْعَوَانِ " بكسر النون .
وتقول لجمع المذكر : " ادْعُنْ " بضم ما قبل النون ، وتقول في القسم : " لتدْعُنْ " .
قال الله تعالى : " .. وَلَتَعْلُنَّ عُلُوقًا كَبِيرًا " (١) .
(٢) وفي جمع الموءنث : " ادْعُونَا " ، تفصل بين النونات بالآلف ، [والأصل] :
" ادْعُونِ " بثلاث نونات ، كما سبق .

الصنف الثاني : ما كان لام الفعل فيه ياء ، نحو : " يَرْمِي " ، يقال في الواحد : " ارمين " بفتح ما قبل النون .

قال الشاعر :

[٨٧] لا يَلْقَيْنِكُمْ فِي سَوَاءٍ عَمْرٍ (٣)

وفي الواحدة : " اَرْمِنِ " بكسر ما قبل النون ، وهو الميم .
ويقال في الاثنين والاثنتين : " اَرْمِيَانِ " بكسر النون .
ويقال في الجمع المذكر : " اَرْمِنِ " بضم ما قبل النون ، وهو الميم .
وفي جمع الموءنث : " اَرْمِيَانِ " بكسر النون .
فإن كان ما قبل الياء مفتوحا ، قيل في الواحد : " اخْشِينِ " بفتح الياء ، وفي الواحدة :

(١) الإسراء ، من الآية ٤ / : " وَخَضِينَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدَنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوقًا كَبِيرًا " .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) عجز بيت من البسيط ، قاله : جرير (شرح ديوانه / ٣٤٨) والبيت بتمامه :
يَاتِيهِمْ تَيْمٌ عَدِيٌّ لَا أَبَالِكُكُمْ لَا يَلْقَيْنِكُمْ فِي سَوَاءٍ عَمْرٍ

وروايته في شرح الديوان : (لا يوقعنكم) في موضع (لا يلقينكم) .
والبيت من شواهد : الكتاب ٥٣ / ١ ، ٢٠٥ / ٢ ، والمقتضب ٤ / ٢٢٩ ، والكمال للبرد ٢١٧ / ٣ ، والخصائص ٣٤٥ / ١ ، وأمالى الشجرى ٨٣ / ٢ ، وابن يعيش ١٠ / ٢ ، ١٠٥ / ٣ ، والعمدة لابن مالك ١٣٦ / ٢ ، والمغنى ٤٥٧ / ٢ ، والهمع ١٢٢ / ٢ ، والأسموني ١٥٣ / ٣ ، والخزانة ٣٥٩ / ١ ، ١١٦ / ٢ ، ٢٧٣ / ٤ ، والعيني ٢٤٠ / ٤ .
تيم بن عبد مناة : من قوم عكر بن لجا ، وعدى أخوهم . والسواة : الفعلة القبيحة : يقول الشاعر : تنبها حتى لا يلقينكم عمر في مكروه ، أى يوقعكم في هجاء فاحش من أجل تعرضه ، كأنه ينهاهم عن أذاه ، ويأمرهم بالإقرار بفضله .
والشاهد فيه : " لا يلقينكم " حيث دخلت نون التوكيد الثقيلة على فعل لامه ياء .

"أَخْشَيْنَ" بكسر اليا، قال الله تعالى : "فَأَمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا (١) ..."
وقيل للثنتين والاثنتين : "أَخْشَيَانِ".

وقيل لجمع المذكر "أَخْشَوْنَ" بضم الواو ، فتح ما قبلها ، قال الله تعالى :
"لَتَبْلُوَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ (٢) ...".

ولجمع المؤنث : "أَخْشَيَانِ" وعلى هذا فقس .

وأما ما اعتلت عينه ، فيجرب مجرى الصحيح ، وإلا أنه إذا ذهب لالتقاء الساكنين ، فإنه
يرد إذا تحركت اللام قبل النون ، كقول القائل : "قومن" ، و "لاتتبعن" (٣) .

(١) مريم ، من الآية ٢٦ : "فَأَمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ
صَوْمًا فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنْسِيًا".

(٢) آل عمران ، من الآية ١٨٦ :

(٣) يقول عبد القاهر في المقتصد ١٣٨/٢ (مطبوع) : ".... والمعتل اللام ، نحو :

غزا يغزو ، ورمى يرمى ، تقول : يازيدا غزون ، بإثبات الواو ، لأجل أن هذا

الموضع يقتضى فتح لام الفعل كالباء في : (اضربن) .

والواو ، والياء ، إذا كانتا في موضع فتح لم يكن فيهما إلا التحريك .

ويارجلان اغزوان ، ويارجال اغزون ، بضم الزاي ، لأجل أنك تقول :

اغزوا ، فإذا أدخلت النون أسقطت الواو لالتقاء الساكنين ، ومقتضى الضمة لتفتل

عليه .

وتقول : (اغزني يا امرأة) بكسر الزاي ، لأجل أن الأصل : (اغزى) غير أن

الكسرة في هذا تشاب بـشطر من الضمة . وتقول : (ارمين يارجل ، ويارجلان

ارميان ، ويارجال ارمن) تضم الميم ، لأن الأصل : (ارموا ، وارمن يا امرأة) بكسر

الميم البتة ، إذ الأصل : (ارمي)

[لا يؤكّد بالنون إلا الفعل المستقبل الذى فيه معنى الطلب]

(فصل) " ولا يؤكّد بها إلا الفعل المستقبل الذى فيه معنى الطلب ، وذلك إذا كان ^(١) قسما ، أو أمرا ، أو نهيا ، أو استفهاما ، أو عرضا ، أو تنجيا ، كقولك : " بالله لأفعلن " ، و " أقسمت عليك إلا تفعلن " ، و " لما تفعلن " ، و " اضرين " ، و " لا تخرجن " ، و " هل تذهبن ؟ " ، و " ألا تنزلن " ، و " ليتك تخرجن " .

قوله : (ولا يؤكّد بها إلا الفعل المستقبل الذى فيه معنى الطلب) .

اعلم أن كون الفعل مستقبلا شرط ، لاسبب ، على معنى أنه لابد وأن يكـون الفعل مستقبلا ، ولا يلزم من كون الفعل مستقبلا صحة دخول نون التوكيد عليه ، كما ستعرفه .

وإنما كان الاستقبال شرطا ؛ لأن الطلب إنما يتعلق بغير الموجود ، ولا يكون ذلك فى غير الفعل المستقبل .

وقد احتجوا على أنه يجب أن يكون فيه معنى الطلب ؛ لأن الطالب إنما يطلب فى العادة ما هو مراد له ، فناسب تأكيد اللفظ ، وبالغة فى تحقيق غرضه ، بخلاف الخبر . قال " أبو سعيد " : إن هاتين النونين تدخلان على الأفعال المستقبلة فى بعض المواضع دون بعض ^(٢) .

قوله : (وذلك إذا كان : قسما ، أو أمرا ، أو نهيا ، أو استفهاما ، أو عرضا ، أو تنجيا) .

اعلم أن حرف الإشارة يتعلق بالفعل المستقبل الذى فيه معنى الطلب . ولقائل أن يقول : قول المصنف : (ما كان قسما) فيه تساهل ، والصواب : ما كان جوابا للقسم ، وذكر من أقسامه سبعة : الأول : مثال النون المؤكدة الواقعة فى جواب القسم ، قولك : " بالله لأفعلن " ، و " والله ليخرجن زيد " .

قال فى الحواشى : معناه : " أسأل الله أن أفعل كذا " ^(٣) . ولابد من النون ٣٤٠ / فى هذا الموضع ، بخلاف سائر ما تدخل عليه النون من بقية الأقسام . وسندكره ذلك .

(١) فى ابن يعيش ٣٩ / ٩ والفصل المطبوع ٣٣٠ [ما] .

(٢) شرح السيرافى ٤ / ٢٨٧ .

(٣) الحواشى ، ورقة ٦٣ .

- ومثله : " أقسمت عليك إلا تفعلن " ، ومعناه : ما أطلب منك إلا فعل كذا .
 و " لما تفعلن " معناه : إلا تفعلن ، بتشديد الميم وتخفيفها .
الثاني : النون المؤكدة لفعل الأمر باللام ، كقولك : " لتضربن يازيد " .
 الشاهد فيه : أنه يجوز أن يدخل كل واحد من النونين على الباء المجزومة ، فتصير
 مبنية على الفتح كما تراه .
 وتقول في الموهث : " اضربن زيدا ياهند " بكسر الباء قبل النون ، وقد سبق
 الكلام فيه ، وفي المثنى والمجموع ^(١) .
الثالث : النون المؤكدة لفعل النهي ، كقولك : " لاتخرجن " ، وفي الموهث : " لاتخرجن
 ياهند " بكسر الجيم .
الرابع : النون المؤكدة التي تدخل في الاستفهام ، كقولك : " هل تذهبن ؟ " مع
 الشديدة ، و " هل تذهبن يازيد " في الخفيفة .
 قال " أبو سعيد " : تكتبها بالألف ؛ لأنك تقف عليها بالألف ، لأنها مشبهة بتثوين
 المنصوب من الأسماء ^(٢) .
 وقال " عبد المجيد " : الاستفهام مشبه بالأمر ، لأن معناه : أخبرني ^(٣) .
الخامس : النون المؤكدة التي تدخل في العرض ، كقولك : " ألا تنزلن " ، والكلام فيه
 على نهج ما قبله .
 والعرض بمنزلة الأمر ؛ لأن قولك : " ألا تنزلن " معناه : انزل .
السادس : النون المؤكدة الداخلة على الفعل المثنى ، كقولك : " ليتك تخرجن " ،
 وهو — أيضا — نازل بمنزلة الأمر ، وهو " اخرج " .
السابع : النون الداخلة في التحضيض ، في نحو قولك : " هلا تحججن " ، ومعناه :
 الأمر ، أي : حج .
 ولقائل أن يقول : إن المصنف قد أهمل قسم التحضيض ، فكل واحد من الصور السبع
 يجوز أن تدخل عليه كل واحدة من النونين : الثقيلة والخفيفة ، إلا ما كان فعلا للاثنتين ،
 ولجماعة النسوة ، كما بيناه فيما سبق ^(٤) .

(١) ينظر : ص ٤٣٧ — ٤٣٩ من التحقيق .

(٢) شرح السيرافي ٦٦٠/٤ .

(٣) ينظر : ابن يعيش ٤٠/٩ والمقتصد ١١٣٠/٢ (مطبوع) .

(٤) ينظر : ص ٤٣٧ — ٤٣٩ من التحقيق .

(فصل) "ولا يؤكدها الماضي ، ولا الحال ، ولا ما ليس فيه معنى الطلب .
 وأما قولهم في الجزاء المؤكده حرفه بـ (ما) : " إِمَّا تَعْمَلُنَّ " ، قال الله تعالى :
 " فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا " ، وقال : " فَإِمَّا تَذْهَبَنَّ بِكَ " فلتشبهه (١) (ما) بـلام
 القسم في كونها مؤكدة .
 وكذلك قولهم : " حيثما تكونن آتاك " ، و " بجهد ما تبلغن " ، و " بعين ما أرينك " .
 فإن دخلت في الجزاء بغير (ما) ففي الشعر تشبيهها للجزاء بالنهي .
 ومن التشبيه بالنهي دخولها في النفي وفيما يقارنه من قولهم : " ربما تقولن
 ذاك " ، و " كثر ما تقولن ذاك " ، قال :
 رَمَّا أَوْفَيْتِ فِي عَلِيمٍ . . . تَرْفَعْنِ ثِيْبِي شَمَالَاتٍ

قوله : (ولا يؤكدها الماضي ، ولا الحال ، ولا ما ليس فيه معنى الطلب) .

اعلم أن الضمير في " بها " يرجع إلى النون المؤكدة بضربها ، وقد سبق بيان
 علة هذه الدعاوى الثلاث (٢) .
 ولقائل أن يقول : إن المصنف لما ذكر في الفصل المتقدم (ولا يؤكدها إلا الفعل
 المستقبل الذي فيه معنى الطلب) كان ذكر هذه الأمور الثلاثة بعده نازلا منزلة
 التكرير المستغنى عنه ، ولا اتجاه لإفراجه عما قبله بفصل (٣) .
 قوله : (وأما قولهم في الجزاء المؤكده حرفه بـ " ما " : " إِمَّا تَعْمَلُنَّ ") .

اعلم أن " إِمَّا " بالكسر حرف شرط ، وجوابه قوله : (فلتشبهه " ما " بـلام القسم) .
 وكلام المصنف جواب عن اعتراض مقدر .
 بيان ذلك أنه لما قال في [الفصل (٤)] المتقدم : (ولا يؤكدها إلا الفعل
 المستقبل الذي فيه معنى الطلب ، وذلك إذا كان قسما) إلى تمام الأقسام .
 قيل له : فهلا ذكرت حرف الجزاء المؤكده بحرف " ما " ، فإن النون المؤكدة
 تدخل على فعل الشرط إذا كان فعلا مضارعا ، كما ذكره في الاثنين ؟

- (١) في ابن يعيش ٤٠/١ والمفصل المطبوع / ٣٣٠ [فلتشبهه] ولا يترتب عليه
 اختلاف في المعنى .
- (٢) ينظر : ص ٤٤٠ من التحقيق .
- (٣) الشارح محق في وجهة نظره ، لأن المصنف قد ذكر هذا في الفصل المتقدم ،
 فلا داعي لتكريره هنا .
- (٤) زيادة يستقيم بها الكلام .

فأجاب: إنه إنما استقام دخول النون على فعل الشرط ؛ لأن حرف " ما " يشبه لام القسم في كونها مؤكدة مثلها .

ألا ترى أن " ما " مؤكدة معنى المجازاة ، ومفيدة زيادة عموم ، ومزية تقرير ، كما تفيد في " حيث " و " حيثما " ، و " أين " ، و " أينما " ، فاستغنى بذكر ما كان قسما عن ذكرها ؛ لأن كل واحد منهما فعل مستقبل ، اشتمل على ما يقتضى توكيده ، فكانت " ما " فى المجازاة بمنزلة اللام فى القسم .

والمذكور من أمثلة " إن " المؤكدة بـ " ما " مثالان :

أولهما : قوله تعالى : " فَمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا " (١) .

الشاهد فيه : أن الأصل " إِنَّ " الشرطية ، ثم ضمت إليها " ما " ، ولتضمنها معنى المجازاة وقع الفاء فى جوابها ، ووزن " تَرَيْنَ " : " تَقِين " ، والياء ضمير المومث ، حرك بالكسر لالتقاء الساكنين ، والأصل : " تَرَأَيْنَ " بإثبات همزة بعد الراء ، على وزن " تَفْعِيْن " ، فحذفت الهمزة ، كما حذفت من " ترى " ، و " يرى " على ما بيناه — فيما تقدم — ثم نقلت فتححتها إلى الراء ، فصارت : " ترين " .

ثم لما تحركت الياء التى هى لام الفعل ، وانفتح ما قبلها ، صارت الياء ألفا ، وحينئذ يجتمع ساكان :

أحدهما : الألف المنقلبة عن الياء .

والآخر : ياء التانيث (٢) ، فصارت : " تراين " ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فبقى " ترين " ، ثم دخلت " إما " وهى حرف شرط ، فحذفت النون علامة للجزم ، فبقى " ترى " ، ثم دخلت نون التوكيد المثقلة ، فاجتمع ساكان : أحدهما : الياء ، والآخر : النون الأولى من النونين ، فكسرت ياء التانيث لالتقاء الساكنين ، فصارت " ترين " .
وياء التانيث تكسر لأجل نون التوكيد ، تقول للمرأة : " اخْشَيْنَ زيدا " و " لم تَرَيْنَ القوم " .

فهذه الأعمال الثمانية لأبد منها ، كما بيناه لك فاعتبره .

(١) مريم ، من الآية / ٢٦ : " فَمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا " ، فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ

صَوْمًا فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنْسِيًا .

(٢) المقصود بها : ياء المخاطبة .

وثانيهما : قوله تعالى : " فَأَمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ " (١) .
 الشاهد فيه : أن [إِنَّ] حرف شرط ، والمعنى : " إِنْ نَذْهَبَنَّ " ، و " ما " زائدة
 للتوكيد ، وهي بمنزلة لام القسم ، فلذلك دخلت معه النون المؤكدة ، وجوابه قوله تعالى :
 " فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ " .

وكذلك قولهم : " حيثما تكونن أنك " .
 الشاهد فيه : أنه شبهت " ما " بلام القسم في كونها مزيدة للتوكيد ، ولأجل هذه
 المشابهة استقام دخول النون المؤكدة على " تكون " .
 قال في الحواشي : " ما " في " حيثما " كافة ، وفيها معنى التأكيد (٣) .
 قوله : (و " بجهد ما تبلغن ") .

" ما " فيه زائدة للتوكيد ، ومعناه : ليكونن بلوغك بجهد .
 قوله : (و " يَعْينَ مَا أَرَيْنَاكَ " (٤)) .

الكلام فيه على نهج ما قبله ، وقد تقدم تفسيره .
 قوله : (فان دخلت في الجزاء بغير " ما " ففي الشعر ، تشبيها للجزاء بالنهي) .

اعلم أن النون المؤكدة في الصور المتقدمة ، إنما دخلت لأجل أن " ما " تشابه
 لام القسم .

فان دخلت النون المؤكدة في الجزاء ، لم يكن فيه حرف " ما " ، وذلك لأن
 الجزاء مشابه للنهي ؛ لأن حرف الجزاء وحرف النهي كلاهما من حروف الجزم ، ولذلك
 كل واحد منهما غير موجب ، فأوجب دخولها على النهي جواز دخولها على حرف الجزاء .
 ولقائل أن يقول : تشبيهه بالنهي حسن ، لكن تشبيهه بالجزاء الذي معه
 حرف " ما " أجدر وأحسن ، ولم يذكره المصنف .

- (١) الزخرف ، من الآية / ٤١ : " فَأَمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ " .
- (٢) في المخطوطة [ما] وهو تحريف ، والصواب ما أثبتته ؛ لأن [ما] هنا زائدة للتوكيد .
- (٣) الحواشي ، ورقة ٦٥ ونظر : ابن يعيش ٤١/٩ .
- (٤) أي : اعمل كأنى أنظر إليك ، مثل يضرب في الحث على ترك البطء .
 و " ما " صلة دخلت للتوكيد ، ولأجلها دخلت النون في الفعل .
 ينظر : مجمع الأمثال للميداني ١٢٥/١ والكتاب ٥١٧/٣ والخزانة ٥٦٦/٤ .

قوله : (ومن التشبيه بالنهى دخولها فى النفى وفيما يقاربه) .

اعلم أن هذه المشابهة أضعف من الأولى وأقل منها فى الاستعمال .

قال فى " الحواشى " : / النفى والنهى من واحد واحد ؛ لأن كل واحد منهما غير — ٣٤٠ ب موجب (١) .

قوله : (من قولهم : " ربما تقولون [ذاك] " ، وكثر ماتقولون ذاك " (٢)) .

الشاهد فيه : أن " رب " للتقليل ، وأقرب شئ إلى النفى القليل .

قال فى " الحواشى " : دخل النون فى " ربما " ؛ لأن التقليل نفى ، ودخل فى " كثر " ؛ لأنه ضد القلة (٤) .

قال الشاعر :

[٨٨] رُبَّمَا أُفِّيتُ فِي عُلَمٍ . . . تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شَمَالَاتٍ (٥)

(١) الحواشى ، ورقة ٦٥ .

ويقول أبو محمد فى التخمير ٢ ورقة ١٦٢ : " النفى يشابه النهى ، ومن ثم يتساوى الكلام النفى والكلام النهى فى كونه غير موجب . . . " .

وينظر : ابن يعيش ٤٢ / ٩ .

(٢) سقط من المخطوطة .

(٣) الكتاب ٥١٧ / ٣ : " وزعم يونس أنهم يقولون : " ربما تقولون ذاك " ، و " كثر ماتقولون ذاك " ؛ لأنه فعل غير واجب ، ولا يقع بعد هذه الحروف إلا و " ما " له لازمة ، فأشبهت عندهم لام القسم . . . " .

(٤) الحواشى ، ورقة ٦٦ .

(٥) من المديد ، قاله : جذيمة الأبرش — ونسبه إليه الشارح — فى المفضل المطبوع / ٣٢١ نسب إلى عمرو بن هند .
يقول ابن يعيش ٤٠ / ٩ : " البيت لجذيمة الأبرش ، وربما وقع فى بعض النسخ لعمرو بن هند . . . " .

ونسبه الجوهري فى الضاح (شمل) ١٧٤٠ / ٥ لجذيمة الأبرش .

وجذيمة بن مالك بن فهم ، كان أبوه مالك بن فهم ملكا على العرب بالعراق لمدة عشرين سنة ، وكان يقال لجذيمة : الأبرش الوضاح ، لبرص كان به ، ومك بعد أبيه ستين سنة (الموئلف ٣٤ / والخزانة ٥٦٧ / ٤) .

والبيت من شواهد : الكتاب ٣ / ٥١٨ ونوادر أبي زيد / ٥٣٦ والمقتضب ١٥ / ٣ وأمالى الشجرى ٢٤٣ / ٢ والتخمير ٢ ورقة ١٨٢ وابن يعيش ٤١ / ٩ و
والمغنى ١ / ١٣٥ ، ١٣٧ ، ٣٠٩ والنكت الحسان لأبى حيان ٦٤٥ / (رسالة ماجستير — تحقيق : محمد عبيد النبى عبد المجيد — كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٩ هـ — ١٩٧٩ م) والهمع ٢ / ٣٨ والبهجة المرضية ٢٥٣ / ٢ والأشموس ٢٣١ / ٢

.....

الشاهد فيه : أنه أدخل النون في " ترفع " .
 وَأَوْفَى ، وَوَفَى : أشرف (١) . والعلم : الجيل الطويل (٢) . وشمالات : جمع شمال .
 قال " الجوهري " : الشمال : الريح التي تهب من ناحية القطب ... وإنما أدخل
 النون الخفيفة في الواجب ضرورة (٣) .
 والبيت لـ : " جذيمة الأبرش " ، ومعه :
 رَفَى فُتُوْنَا رَأَيْتُهُمْ مِنْ كَلَالٍ (٤) غَزْوَةٍ مَاتُوا
 والفتو : جمع فتى . رأيت القوم : إذا كنت لهم طليعة فوق شرف (٥) .

-
- = والمعنى ٤ / ٣٢٨ والخزانة ٤ / ٥٦٧ .
 والمعنى : أن الشاعر يحفظ أصحابه في رأس الجيل إذا خافوا من عدو ، فيكون
 طليعة لهم ، والعرب تفخر بهذا ؛ لأنه يدل على الشهامة .
 (١) الصحاح (وفى) ٦ / ٢٥٢٧ .
 (٢) السابق (علم) ٥ / ١٩٩٠ .
 (٣) السابق (شمل) ٥ / ١٧٣٩ .
 (٤) كاللهم ، أى : حافظهم وراعيهم . الصحاح (كلال) ١ / ٦٨ .
 (٥) السابق (رأى) ١ / ٥٢ .
 واعتمد الشارح في بيان الشاهد وتوضيح المعنى على شرح ابن السيرافى
 لأبيات الكتاب ٢ / ٢٥٠ .

[طرح نون التوكيد سائغ إلا فى القسم فإنه ضعيف]

(فصل) " وطرح هذه النون سائغ فى كل موضع ، إلا فى القسم فإنه ضعيف فيه ، وذلك قولك " والله ليقوم زيد " . . . "

قوله : (وطرح هذه النون سائغ فى كل موضع ، إلا فى القسم فإنه ضعيف فيه ، وذلك قولك : [والله]^(١) ليقوم زيد ") .

قال " أبو سعيد " : وأما جواب اليمين : فلا يجوز أن تقول : " والله ليخرج زيد " حتى تكون فيه النون المشددة ، أو المخففة ، كقولك : " والله ليخرجن زيد " بتشديد النون ، أو تخفيفها .

وانما ألزموها النون ، لإزالة اللبس على بعض التقادير .
بيان ذلك : أن هذه اللام قد تكون فى خبر " إِنْ " فى قولك : " إِنْ زيدا ليخرج " ، فإذا بنيت اللام على قسم بعد " إِنْ " ، اشتبه الحال ، فلا يدرى أهو لام القسم ، أم لام الابتداء ، فإذا أدخلت النون ، ارتفع اللبس ، ولأن القسم من مواضع التأكيد ، فكان احتياجه إلى النون أشد (٢) .

-
- (١) سقط من المخطوطة .
(٢) شرح السيرافى ٤ / ٦٥١ وبجارته : " فاما القسم الذى تلزم النون فيه : فهو أن يكون الفعل فى أوله اللام جوابا للقسم ، كقولك : " والله لأضرب زيدا " ، ولا يجوز " والله لأضرب زيدا " .
وانما لزمت النون ، لئلا يتوهم أنها اللام التى فى خبر (إِنْ) لغير قسم ، فيزول اللبس بدخول النون . . .
وينظر : شرح السيرافى ٤ / ١٢٠ .

[إذا لقي نون التوكيد الخفيفة ساكن حذفت ولم تحرك]

(فصل) " وإذا لقي الخفيفة ساكن بعدها ، حذفت حذفاً ، ولم تحرك كما حرك التنوين ، فتقول : " لاتضرب ابنك " ، قال :
لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ . . . تَرْكِعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
أى : لاتهيئن . . . "

قوله : (وإذا لقي الخفيفة ساكن بعدها ، حذفت حذفاً ، ولم تحرك كما حرك التنوين

فتقول : " لاتضرب ابنك " قال :
[٨٩] لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ . . . تَرْكِعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ (١)

قالوا : علة ذلك أنهم قصدوا بذلك أن يكون لما يدخل على الاسم مزية لما يدخل على الفعل ، كما كان للاسم فضيلة على الفعل .

والأصل : " لاتضرب ابنك " ، و " لاتهيئن الفقير " ، فحذف النون الخفيفة ،
بقى ما قبل النون على ما كان عليه من الفتح .
وقد تقدم شرح هذا البيت فلانعيده (٢) .

(١) بيت من المنسرح ، قال : الأضبط بن قريع ، من بنى عوف بن كعب بن سعد ،
جاهلي قديم (الشعر والشعراء ٢٩٨/١ والخزانة ٥٩١/٤ والأعلام ٣٣٤/١) .

وهو من شواهد : أمالي القالي ١٠٨/١ برواية : (ولا تعاد) فى موضع : (لاتهيئن)
والشعر والشعراء ٢٩٩/١ برواية : (أن تخشع) فى موضع : (أن تركع) وأمالي
الشجر ٣٨٥/١ والإنصاف ٢٢٢/١ واللسان (هون) ٤٧٢٤ / ٦ برواية : (لاتهيئن)
وابن يعين ٤٤/٩ والمغنى ١٥٥/١ وأوضح المسالك ١٥٢/١ والعينى ٣٣٤/٤ ،
والخزانة ٥٨٨/٤ والنهم ١٣٤/١ ، ٧٩/٢ والأشموزى ٢٢٥/٣ والتصريح ٢٠٨/٢ .
لاتهيئن : استهان به ، وتهاون به : استحقره . اللسان (هون) ٤٧٢٤ / ٦

وتركع : تخضع وتحنى .
والشاهد فيه : " لاتهيئن " حيث حذف نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء
الساكنين ، والأصل : " لاتهيئن " ، فحذف النون ، بقيت الفتحة دليلاً عليها ،
لكونها مع المفرد المذكور .

(٢) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ٢٤٥ .

ومن أصناف الحرف : ها ، السكت

[علة زيادتها - مواضعها]

"وهى التى فى نحو قوله تعالى : " مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيهِ " هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيهِ " ، وهى مختصة بحال الوقف ، فإذا أَدْرَجْتَ قلت : " مالى هلك ، وسلطانى خذوه " . وكل متحرك ليست حركته إعرابية ، يجوز الوقف عليه ^(١) بالهاء ، نحو : " ثمه " ، و " كيفه " ، و " إياه " ، و " ليته " ، و " حيله " ^(٢) ، وما أشبه ذلك .

المتن : (ومن أصناف الحرف : ها ، السكت) .

التفسير : ونصده ببحثين :

البحث الأول : أن المقصود من زيادة هذه الهاء فى أواخر الكلم المحافظة على بيان الحركة والاستراحة ؛ لأن آخر الكلمة متحرك ، فإذا أرادوا أن يقفوا على الكلمة مع بقا آخرها على الحركة ، لم يكن بد من إلحاق حرف ساكن ، وهو الهاء ، فالحقوه بآخر الكلمة ، وهو حرف ساكن .

وقد يزداد والمقصود منه بيان حرف اللين ، نحو قولهم : " يَأْمُرُ حَبَاهُ " كما ستعرفه . وهى فى لحاقها أواخر الكلم لبيان حرف المد وبقاء الحركة على مثال همزة الوصل فى التوصل إليها إلى الابتداء بالحرف الساكن .

وإذا وصلت حذفها كما تحذف ألف الوصل فى الدرج ، فلهذا كانت علامة الوقف ، وسميت ها ، السكت .

وكان " أبو جعفر أحمد بن محمد " ^(٣) يقول : إثباتها فى الوصل لحن لا يجوز عند أحد من أهل العربية ، كذا علمته ^(٤) .

(١) فى ابن يعيش ٤٥/٩ والمفصل المطبوع ٣٣٢ [يجوز عليه الوقف بالهاء] ولا يترتب عليه اختلاف فى المعنى .

(٢) فى المرجعين السابقين [نحو : " ثمه ، وليته ، وكيفه ، وانه ، وحيله "] ولا يترتب عليه اختلاف فى المعنى .

(٣) أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادى ، يعرف بالنحاس أبو جعفر النحوى المصرى ، من أهل الفضل والعلم ، أخذ عن الأخفش الأصغر ، والبرد وفتويه ، والزجاج .

صنف كتباً كثيرة ، منها : إعراب القرآن ، معانى القرآن ، الكافى فى العربية ، المقنع فى اختلاف البصريين والكوفيين . توفي سنة ٣٣٨ هـ .

ينظر : طبقات الزيدى ٢٢٠ / ونزهة الألباء ٢٩١ / والبغية ٣٦٢ / ١ .

(٤) إعراب القرآن لابن النحاس ٤٩٩/٣ تحقيق : د . زهير غازى زاهد (مطبعة المعانى - بغداد ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م) : عبارته : " ولم أدر ما حسابيه " ، بإثبات الهاء فى الوقف ، وكذا ما لبيان الحركة ، وإثباتها فى الوصل لحن ، لا يجوز عند أحد من أهل العربية علمته . . .

البَحْثُ الثَّانِي : قال صاحب الاستغناء ^(١) في سورة الحاقة : الوصل بالهاء مذهب أبي عمرو ، وأهل المدينة والكوفة ، وابن عامر والجماعة إلا حمزة والأعمش ، فإنهما حذفاهما من [الآيتين] في الوصل ، وهما قوله :
 " مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِي . هَلَاكَ عَنِّي سُلْطَانِي " ^(٢) .
 ووصلا بالهاء في قوله : " لَمْ أَوْتِ كِتَابِيَهٗ . وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهٗ " ^(٣) ، وهو تعسف ، فإنه لا فرق بين الآي .
 وأسقطها يعقوب ^(٤) في الجميع في الوصل ، وترك حركة اليا ، على ما كانت عليه من الفتح ، وأثبتها في الوقف ، جريا على مقتضى القياس .
 وحجة الجمهور : إجراء الوصل مجرى الوقف ، حذارا من مخالفة المصحف .
 وقال " أبو جعفر " : من أراد السلامة من اللحن ، وقف عليها وكان مصيبا من جهتين : العربية ، وموافقة المصحف ^(٥) .
 ولهذا كان " الكسائي " يختار أن يقرأ السورة من أولها بإسكان وأخر الآي ؛ ليجرى في هاتئ السكت على ما تقتضيه العربية ، وكان — أولا — يقرأ بغيرها ، مثل حمزة ، ثم خالفه ، ورجع إلى السها .
 وقرأ " ابن محيصن " ^(٦) : " يَا لَيْتِي لَمْ أَوْتِ كِتَابِي . وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِي . هَلَاكَ عَنِّي سُلْطَانِي " بغيرها ، وسكون اليا ^(٧) .

- (١) هو : محمد بن علي أبو بكر الأذفوي ، وقد سبق التعريف به .
- (٢) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٣) الحاقة / ٢٨ ، ٢٩ : " مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهٗ . هَلَاكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهٗ " .
- (٤) الحاقة / ٢٥ ، ٢٦ : " وَأَمَّا مَنْ أَوْتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ ، فَيَقُولُ يَا لَيْتِي لَمْ أَوْتِ كِتَابِيَهٗ . وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهٗ " .
- (٥) يعقوب : هو الحضرمي ، وقد سبقت ترجمته .
- (٦) إعراب القرآن ٤٩٩ / ٣ وبجاءته : " . . . ومن اتبع السواد ، وأراد السلامة من اللحن ، وقف عليها فكان مصيبا من الجهتين . . . " .
- (٧) ابن محيصن : محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي المكي ، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير ، ثقة . توفي سنة ١٢٣ هـ .
- (٨) ينظر : طبقات القراء ١٦٧ / ٢ .
- (٩) قرأ الجمهور : " كِتَابِيَهٗ " و " سُلْطَانِيَهٗ " و " مَا هِيَهٗ " بإثبات الهاء ، وقفا ووصلا ؛ لمرعاة خط المصحف ، وأسقطها حمزة في " مَالِي " و " سُلْطَانِي " و " مَا هِي " في الوصل ، لا في الوقف ، وفتح اليا منهن .

قال في "الكشاف": حق هذه الهاءات أن تثبت في الوقف، وتسقط في الوصل،
ولهذا استحب الوقف لثباتها في المصحف .
وقيل : لا بأس بالوصل والإسقاط (١) .
قوله : (وهي التي في قوله تعالى : " مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالِيهِ " هَلَاكَ عَنْهُ سُلْطَانِيهِ ") .

اعلم أنه إنما خص هذين الحرفين بالذكر ؛ لأن كون الهاء فيهما هاء السكت أظهر
بدليل سقوط الهاء فيهما في الدرج عند بعض الأئمة الثمانية (٢) ، وهو " حمزة " ، وكذلك
وافقه " الأعمش " كما حكينا .
قوله : (" ما أغنى ") .

في " ما " تقديران : أحدهما : أن تكون نافية ، لاموضع لها من الاعراب (٣) .
والآخر : أن تكون اسما في موضع نصب (٤) .
والمعنى : أي شيء أغنى عن ماله . و " ماله " في موضع رفع بفعله في التقديرين
جميعا ، و " هلك عن " شددت النون ؛ لأن الأصل فيها : " غنى " بنونين :

= ووافقه في حذف الهاء من الثلاثة يعقوب ، والأعمش في الوصل ، وأثبتاها في
الوقف .
وقرأ ابن محيصن : " حَسَابِي " و " مَالِي " و " سُلْطَانِي " بحذف الهاء ، واسكان
الياء في الحاليين .
وينظر : القراءات الشاذة لابن خالويه / ١٦١ (ط لينج ١٩٣٤) وإبراز المعاني
٢٠٥/٢ وحجة القراءات لأبي زرع / ٧١٩ واكتشف للقيسي ٣٠٧/١ والمهذب في
القراءات ٣٤١/٢ والبحر المحيط ٥٠٧/٨ .
(١) الكشاف ١٥٠/٦ .

(٢) الأئمة الثمانية هم : تافع المدني ، وابن كثير المكي ، وأبو عمرو بن العلاء البصري ،
وعبد الله بن عامر الشامي ، وعاصم بن أبي النجود الكوفي ، وحمزة الكوفي ،
والكسائي الكوفي ، وأبو جعفر المدني .
ينظر : تاريخ القراء العشرة / ٥ - ٣٨ والسبعة في القراءات لابن مجاهد / ٥٣ -

٥٨٧ .
(٣) ويكون مفعول " أغنى " محذوفا ، وتقديره : ما أغنى ماله شيئا . فحذفه .
(٤) يريد : أن تكون استفهامية في موضع نصب ؛ لأنها مفعول " أغنى " ، وماله .
ينظر : البيان لابن الأنباري ٤٥٨/٢ .

الأولى : نون "عن" .
والثانية : نون الوقاية التى مع الياء ، وزيدت ؛ لأن الياء يكسر ما قبلها ، ونون "عن" ساكنة ، فأحبوا أن يتركوها على ما استحقته من السكون .
و "سلطانية" فى موضع رفع بفعله ، وهو مضاف إلى ياء النفس .
والسلطان : الحجة ، وقيل : الملك (١) .
قوله : (وهى مختصة بحال الوقف ، فإذا أدرجت قلت : " مَالِي هَذَا " . سُلْطَانِي خُذْهُ ") .

اعلم أنا قد ذكرنا كل واحدة من هاتين الدعويين :
والأصح فى ياء المتكلم أن تكون متحركة بالفتح ؛ لأنها اسم ، ويعد كون الاسم على حرف واحد ، أقوى بالفتحة ؛ لتكون نازلة منزلة حرف آخر ثان .
قوله : (وكل متحرك ليست حركته اعرابية ، يجوز الوقف عليه بالهاء) .
اعلم أن الحاجة إلى بيان حركة البنيات أشد وأكد من الحاجة إلى ذلك فى الأسماء المعربة ؛ لأن الإعراب يدل عليه ما قبله من العوامل ، بخلاف البناء ، فلذلك اختصت هذه الهاء بالمبنيات .

وقيل : إنه لما كان الأصل فيها أن تلحق الأفعال التى هى على حرف واحد ، نحو : " قه " و "عه" و "ره" أوجب ذلك اختصاصها بالبنيات ، مراعاة للأصل (٢) .

- (١) الصحاح (سلط) ١١٣٣ / ٣ واللسان (سلط) ٢٠٦٥ / ٣ .
- (٢) يقول ابن يعيش ٤٥ / ٩ : " . . . ولا تدخل هذه الهاء على معرب ، ولا على ما شبهه حركته حركة الإعراب ، فلذلك لا تدخل على المنادى المضموم ، ولا على المبني مع (لا) نحو : (لا رجل) ، ولا على الفعل الماضى ، لشبه هذه الحركات بحركات الإعراب ، وإذا لم تدخل على المشابه للمعرب ، فإن لا تدخل على المعرب ، كان ذلك بطريق الأولى ، وذلك من قبل أن حركات البناء المحافضة عليها أقوى ، من حيث إنها تجرى مجرى حروف تركيب الكلمة التى لا يستغنى عنها ، لاسيما إذا صارت دلالة وإمارة على شئ محذوف . . . " .
- وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢٨٣ / ٢ وشرح الكافية للرضى ٤٠٨ / ٢ والهمع ٢١٠ / ٢ وشرح الألفية لابن الناظم ٨١٢ / ٢ وشرح الألفية للمرادى ١٨٢ / ٥ ، وأوضح المسالك / ٢٠٠ .

.....

والمذكور من صور المبنيات خمس :

الأولى : / " ثمة " بفتح الثاء ، وأصله : " ثم " وهو اسم ، مبنى على الفتح بمعنى " هناك " ١/٣٤١

الثانية : " كيفه " ، وأصله : " كيف " وهو اسم يستفهم به عن الحال ، مبنى على الفتح .

الثالثة : " إنّه " ، وأصله : " إنَّ " ، وهو حرف من الحروف المشبهة بالفعل ، مبنى على

الفتح .

الرابعة : " ليته " وهو من أخوات " إنَّ " وناؤه على الفتح .

الخامسة : " حيثله " بالفتح ، وهو اسم للفعل .

وقد بينا - فيما سبق - علة بناء كل واحد من هذه الكلمة مفصلاً في موضعه .

وانما لحقت هذه الهاء لأجل الاعتناء بإظهار الحركة البنائية .

ولقائل أن يقول : إن قول المصنف : (كل متحرك ليست حركته إعرابية ، يجوز الوقف عليه

بالحاء) فيه نظر .

فإن قولك : " ضرب " ، و " يازيد " ، و " لارجل " حركة كل واحد منها حركة بنائية ،

ومع ذلك فإنهم لم يسبقوا إلحاق هاء السكت بها .

[ها، السكت ساكة وتحريكها لحن]

(فصل) "حقها أن تكون ساكة، وتحريكها لحن، ونحو ما في إصلاح ابن السكيت من قوله :

يَا مَرْجَاءُ بِحَمَارٍ عَفْرًا
و: يَا مَرْجَاءُ بِحَمَارٍ نَاجِيَةً

مما لا معرج عليه للقياس، واستعمال الفصحاء.

ومعذرة من قال ذلك أنه أجرى الوصل مجرى الوقف، مع تشبيه ها، السكت بها، الضير... .

قوله : (وحقها أن تكون ساكة) .

اعلم أنها لما كانت للاستراحة والوقف، ناسب ذلك أن تكون ساكة، كما أن همزة الوصل لما كانت للابتداء بها، اقتضى ذلك أن تكون متحركة؛ لأن مذهب الجمهور أنه لا يوقف إلا على حرف ساكن، ولا يبتدأ إلا بحرف متحرك (١).

قوله : (وتحريكها لحن) .

لغايل أن يقول : إنه قد جاء في الشعر محركا بالكسر، أو الضم، كما ستقف عليه.

قوله : (ونحو ما في إصلاح (٢) ابن السكيت من قوله :

[٩٠] يَا مَرْجَاءُ بِحَمَارٍ عَفْرًا (٣)

(١) يقول الصيمري في التبصرة ٧١٦/٢ (مطبوع) : "اعلم أن أصل الوقف السكون؛ لأنه لما كان لا يبتدأ بساكن، ولا يوقف على متحرك، وجب ألا يوقف إلا على ساكن، كما لا يبتدأ إلا بمتحرك؛ لأنهما نقيضان... ."

وينظر : الكتاب ١٦٨/٤ واللمع لابن جنى / ٣٠٥ تحقيق : د. حسين محمد محمد شرف (ط أولي - الناشر : عالم الكتب - القاهرة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) .
وأسرار المرسية / ١٦٣ وابن يعيش ٦٧/٩ وشرح الألفية لابن الناظم / ٨٠٧ وشرح الألفية للمرادي ١٥٥/٥ وأوضح المسالك لابن هشام / ١٩٩ .

(٢) ينظر : إصلاح المنطق لابن السكيت / ٩٢ تحقيق الأستاذين : أحمد محمد شاكر و : عبد السلام محمد هارون (ط ثالثة - دار المعارف - مصر) .

(٣) رجز منسبه ابن يعيش ٣٦/٩ ل : عروة بن حزام العذري .
وهو من شواهد : المنصف ١٤٢/٣ والإيضاح لابن الحاجب ٢٨٤/٢ وشرح الكافية للرضي ٤٠٩/٢ .

[٩١] و : يَأْمُرُ جَاءَ بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ (١)

ما لا يعرج عليه للقياس ، واستعمال الفصحاء .

اعلم أن " نحو " مرفوع بالابتداء ، وخبره قوله : " ما لا يعرج عليه " .
ومضمون كلامه راجع إلى نقض وجوابه .

بيان ذلك أنه لما ذكر أنها مختصة بحال الوقف ، وأن حقها أن تكون ساكنة ،
قال بعده : فبطل ما ادعيته بما أنشده " ابن السكيت " من البيتين ، فإن الشاعر قد
أثبت الهمزة في الجمل ، وحركها بالضم ، أو الكسر على اختلاف الروايتين (٢) .
وأجاب عما ذكره بجوابين يأتي تقديرهما بعد شرح كل واحد من البيتين .

أما البيت المتقدم فأوله :

إِذَا أَتَيْتُ قَرِيْبَتِي بِمَا شَاءَ . . . مِنَ الشَّعِيرِ وَالْحَشِيشِ وَالْمَاءِ
يَأْمُرُ جَاءَ بِحِمَارٍ عَفْرًا (٣) .

قال " أبو سعيد " : يجوز أن تروى هذه الأبيات على وجهين : على المد والقصر (٤) .

(١) رجز ، لم أهد لقائله ، وهو من شواهد :
الخصائص ٣٥٨/٢ والنصف ١٤٢/٣ وابن يعيش ٤٧/٩ والخزانة ٤٠٠/١ والهمع
١٥٧/٢ .

(٢) روي — هاتين الروايتين — الحضرمي ، وسوف تأتي هذه الرواية قريباً .

(٣) " . . . قَرِيْبَتِي : قَرِيْبَتِي الضَّيْفُ قَرِيْبَتِي " : أَضَافَهُ .
وَأَسْتَقْرَأَنِي ، وَأَقْرَأَنِي : طَلَبْتُ مَنِي الْقَرِيْبَةِ . وَاتَّهَ لَقَرِيْبَتِي لِلضَّيْفِ ، وَالْأَنْشَى : قَرِيْبَتِي .
اللسان (قرا) ٣٦١٨ / ٥ . ونظر : الصحاح (قرا) ٢٤٦١ / ٦ .

ومعناه : أن عروة كان يجب عفراً ، وفيها يقول :
يَا رَبِّ يَا رَبَّاهُ يَا نَاكَ أَسْأَلُ . . . عَفْرًا يَا رَبَّاهُ مِنْ قَبْلِ الْأَجَلِ
فإن عفراً من الدنيا الأمل

ثم خرج فلقى حماراً عليه امرأة ، فقيل له : هذا حمار عفراً ، فقال :

يَأْمُرُ جَاءَ بِحِمَارٍ عَفْرًا

فرحب بحمارها ، لمحبته لها ، وأعد له الشعير والحشيش والماء ، ونظير معناه
قول الآخر : أَحَبُّ لِحَبَّتِهَا السُّودَانُ حَتَّى . . . أَحَبُّ لِحَبَّتِهَا سُودُ الْكِلَابِ

(٤) نقل صاحب العرائس ما نسبته إلى أبي سعيد من التخمير ٢ ورقة ١٨٣ ، ولم أعثر
على هذه الأبيات في شرح السيرافي .

يقول ابن يعيش ٤٨/٩ : " . . . ويروى بالمد والقصر ، فمن مد أسكن الهمزة ،
فكان من خامس السريع ، وأجزاؤه : مستعملن مستعملن فعولان ، موقوف مخبون

وتقول : مرجبا ، أى : أتيت سعة (١) .

ورحب به ترحيا : إذا قال له : مرجبا . وغرا ، بالقصر والمد : اسم امرأة ،
ورحب بحمارها ، لأنها محبوبته .

والبيت الثانى أوله :

وَإِذَا أَتَى قَرْنَهُ لِلْسَّانِيَةِ . . . يَأْمُرُجَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَةٍ

والمراد بالسانية : الناضحة التى يستقى بها الماء من البئر (٢) . وناجية : اسم معشوقته .
والشاهد فيهما من وجهين :

الأول : أن الشاعر أثبت هاء السكت فى الوقف .

والثانى : أنه حرك الهاء .

قال " الحضرمي " : يروى فى حركة الهاء فى "مرجبا" الضم والكسر جميعا . (٣)
وقد أجاب عن هذا بوجهين :

أولهما : أن ما نقل فى البيتين شاذ ، ولا يحتفل به ، لأنه يخالف القياس ، وهو ما ذكرناه
من الدليل على أنه يجب أن تكون ساكة (٤) .

ومخالف لاستعمال الفصحاء ، لأن الاستقراء دل على أنهم إنما استعمالوها ساكة ،
وهى فى كلام الله ساكة كما عرفته .

وثانيهما : أن الشاعر إنما أثبت هاء فى الدرج ، حملا للوصل على الوقف ، وإنما حركها ،
تشبيها لها بالضمير المنصوب والمجرور .

= وهو من المترادف ، والأبيات مهموزة مردفة .

فإن قصرته فهو — أيضا — من السريع إلا أنه من السادس ، وأجزاءه :
مستفعلن مستفعلن فعولن . مكسوف مخبون ، وهو من المتواتر ، ورويه الألف ،
والأبيات مقصورة .

(١) الصحاح (رحب) ١/١٣٤ . (٢) اللسان (سنا) ٤/٢١٢٩ .

(٣) ابن يعيش ٩/٤٢ : " . . . وقد رويت بضم الهاء ، وكسرهما ، فالكسر لالتقاء الساكنين ،
والضم على التشبيه بهاء الضمير فى نحو : (عاء ، ورجاء) . . . " .
وينظر : شرح الكافية للرضي ٢/٤٠٩ .

(٤) الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٨٥ : " . . . وليس بجيد ، فإن تحريك هاء السكت
وصلها ضعيف ، فلا ينبغي أن يصار إليه مع الاستغناء عنه . . . " .
وينظر : ابن يعيش ٩/٤٩ .

ومن أصناف الحرف : شين الوقف

"وهى : الشين التى يلحقها بكاف الموءث ، إذا وقف من يقول : "أكرمتكش" ، و "مررت بكش" ، وتسمى : الكشكشة ، وهى فى تميم .
والكسكة فى بكر ، وهى إلحاقهم بكاف الموءث سينا .
وعن " معاوية " أنه قال يوما : من أفصح الناس ؟
فقام رجل من جرم - وجرم من فصحاء الناس - فقال : قوم تباعدوا عن فرائية العراق ،
وتيامنوا عن كشكشة تميم ، وتياسروا عن كسكة بكر ، ليست فيهم غنمة قضاة ، ولا طمطانية حمير .
قال معاوية : فمن ؟ قال : هم قومى ."

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : شين الوقف)

(١)
التفسير : قال فى كتاب التفصلة : لغة الكشكشة - بالشين المعجمة - لغة ربيعة ،
وذلك لا ينافى قول الصنف : (وهى فى تميم) ، لأن فى " تميم " ربيعتان :
الكبرى والوسطى (٢) .

قوله : (وهى : الشين التى يلحقها بكاف الموءث إذا وقف من يقول : "أكرمتكش")
بكسر الكاف ، والأصل : " ياهند أكرمتك " ، فلما وقفوا ، أرادوا بيان حركة الكاف ،
فألحقوا بها شينا ، فصار : "أكرمتكش" ، وكذلك : " مررت بكش " ، والأصل : " مررت بك " .

قوله : (والكسكة فى بكر)

اعلم أن مذهب " بكر " إلحاق كاف الموءث سينا مهملة فى الوقف ، تقول : " يادعد
هذه داركس بكسر الكاف ، واهمال السين ، والأصل : " هذه دارك " (٣) .

(١) اللسان (كشش) ٣٨٨٢/٥ : " والكشكشة : لغة ربيعة ، وفى الصحاح : لبنى أسد .
وينظر : الصحاح (كشش) ١٠١٨/٣ وابن يعميش ٤٩/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢٨٥/٢ وشرح الكافية للرضى ٤٠٩/٢ .

(٢) اللسان (كشش) ٣٨٨٢/٥ : " وفى حديث معاوية : تياسروا عن كشكشة تميم .
أى : إبداءهم الشين من كاف الخطاب الموءث .
وتنظر : المراجع السابقة .

(٣) اللسان (كس) ٣٨٢٥/٥ : " الأزهرى : الكسكة لغة من لغات العرب تغارب
الكشكشة . وفى حديث معاوية : تياسروا عن كسكة بكر ، يعنى : إبداءهم السين من
كاف الخطاب .
وتنظر : المراجع السابقة .

ولقائل أن يقول فيما ذكره المصنف نظر من وجهين :
أولهما : أنه عقد الفصل بالشين المعجمة بدون السين المهملة .
وثانيهما : أن المشهور في اللغتين إنما هو إبدال الكاف شينا معجمة عند تميم ، وسينا
 مهملة عند بكر ، فتقول : " أين دارش ؟ " معجما ، أو مهملا .
 والمعنى : " أين دارك ؟ " .

(١)
 فأما ترك الكاف بحالتها وزيادة الشين ، أو السين فلغة شردمة قليلة من القبيلتين .
 قوله : (وعن معاوية أنه قال يوما : من أفصح الناس ؟) .
 قوله : (وجرم من فصحاء الناس) .

اعلم أن " جرما " بالجيم والراء المهملة بطنان من العرب : أحدهما في قضاة ،
 والآخر في طبي . (٢)

والغراتية : لغة أهل الغرات ، الذي هونهر الكوفة ، وفي كلامهم لكثة .
 وتقول : غغم كلامه — بالغين المعجمة فيهما — إذا لم يبينه ، ولم يوضح معناه (٣) .
 والطمطانية : بإهمال الطاء وضما فيهما — وهو أن يكون الكلام مشبها بكلام
 المعجم ، ومنه رجل طمطاني ، إذا لم يفصح كلامه (٤) .
 ولقائل أن يقول : قول المصنف : (قال : قومي) فيه تساهل .
 والرواية الصحيحة أنه قال : قومك يا أمير المؤمنين .

(١) يقول الرضى في شرح الكافية ٢ / ٤٠٩ : " . . . وقوم من العرب يلحقون كاف
 المؤنث الشين في الوقف ، فإذا حلوا حذفوا ، وفرضهم مامر في إلحاق السين .
 وناس كثير من تميم وأسد يجعلون مكان كاف المؤنث في الوقف شينا . . . " .
 أما ابن الحاجب في كتابه الإيضاح ٢ / ٢٨٥ فقد حكم على هذا كله بالضعف ،
 حيث يقول :

" هذه لغات ضعيفة ، ولا معول عليها ، ولم يأت في كلام فصيح . . . " .
 ومأثله ابن الحاجب سليم ؛ لأن هذه اللهجات الضعيفة فيها إفساد للغة ،
 ويمجها الذوق السليم ، وبأياها السمع .

وينظر : ابن يعيش ٩ / ٤٨ ، ٤٩ .

(٢) الصحاح (جرم) ٥ / ١٨٨٥ وينظر : ابن يعيش ٩ / ٤٩ .

(٣) اللسان (غم) ٥ / ٣٣٠٤ وينظر : ابن يعيش ٩ / ٤٩ .

(٤) اللسان (طم) ٤ / ٢٧٠٦ وينظر : ابن يعيش ٩ / ٤٩ .

وينبغي أن يكون الأمر على ما روى ، فإنه أبلغ في التعظيم لمعاوية ، وأدل على أدب
القائل في جوابه (١) .

- (١) اللسان (غم) ٣٣٠٤ / ٥ : " وفي صفة قریش : ليس فيهم غنمة قضاة ،
الغنمة والتغنم : كلام غير بين ، قاله رجل من العرب لمعاوية ، قال : من
هم ؟ قال : قومك من قریش "
- وابن الحاجب - في كتابه الإيضاح ٢٨٦ / ٥ - يتفق مع صاحب العرائس في
وجهة نظره ، حيث يقول :
" . . . وقع في آخر الحكاية المذكورة قال : (قوس) بإضافته إلى ياء المتكلم .
وليس بمستقيم من حيث المعنى والنقل جميعا .
أما المعنى : فإنه مخاطب أمير المؤمنين الذي لفته أفصح الناس ، فكيف
يليق بمن . . . يخاطبه أن يكذب ، ويسى عليه الأدب .
وأما النقل : فاتفق الرواة على أنه قال : (قومك) ، وفي بعضها قال : (قومك
يا أمير المؤمنين) "
- وأتفق مع الشارح وابن الحاجب في وجهة نظرهما لما يأتي :
أولا : المقام مقام أدب وتعظيم ، ويناسبه قول العربي : (قومك يا أمير المؤمنين) .
ثانيا : الواقع يومئذ هذه الرواية ، فقریش أفصح العرب ، ولهجتها أرقى
اللهجات العربية ، وأقوى دليل على ذلك نزول القرآن بها .

ومن أصناف الحرف : حرف الإنكار

[معناه - طرقه]

"وهي زيادة تلحق الآخر في الاستفهام على طريقين :
أحدهما : أن تلحق وحدها بلافاصل ، كقولك : " أزيد نيه " .
والثاني : أن تفصل بينها وبين الحرف الذي قبلها (إن) مزيدة كالتى فى
قولهم : " ما إن فعل " ، فيقال : " أزيدانيه " . . .

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : حرف الإنكار) .

التفسير : اعلم أن حرف الإنكار حرف واحد ساكن ، من حروف المد واللين ، وهى :
الألف ، والياء ، والواو ، وتلحقها ، الوقف (١) .
قال " أبو سعيد " : لافرق فى علامة الإنكار بين الاسم والفعل ، وبين الاسم والنعت ،
وبين الاسم الظاهر والمكنى (٢) .
قوله : (وهى زيادة تلحق الآخر في الاستفهام على طريقين) .

اعلم أنه ربما وقع فى بعض النسخ (وهو) بكناية المذكر ، والمروى صيغة "هى"
على التأنيث .

وقد ذكرنا - فيما تقدم - أن الحرف يجوز / أن يكون بمعنى المذكر ، ويجوز ٣٤١/ب
أن يكون بمعنى المؤنث ، وإرادة التأنيث أظهر ، لأنه زيادة ، وعلامة جى بها
للإنكار على السئول .

- (١) يقول ابن جنى فى الخصائص ١٥٤/٣ فى باب (حرف اللين المجهول) : " وذلك
مدة الإنكار ، نحو قولك فى جواب من قال : (رأيت بكرا) : أبكر نيه ، وفى : (جاءنى
محمد) : أمحمد نيه ، وفى : (مررت على قاسم) : أقاسم نيه .
وذلك أنك ألحقت مدة الإنكار ، وهى لامحالة ساكنة ، فوافقت التنوين ساكنا ،
فكسر الالتقاء الساكنين ، فوجب أن تكون المدة ياء ، لتتبع الكسرة .
وأى المدة الثلاث كانت فإنها لابد أن توجد فى اللفظ بعد كسرة التنوين
ياء ، لأنها إن كانت فى الأصل ياء فقد كفيها النظر فى أمرها .
وان كانت ألفا أو واوا فالكسرة قبلها تنقلبها إلى الياء البتة . . . " .
وينظر : الكتاب ٤١٩/٢ وما بعده ، وابن يعيش ٥٠/٩ وشرح الكافية للرضى
٤٠٥ / ٢ والإيضاح لابن الحاجب ٢٨٦/٢ .
(٢) شرح السيرافى ٤٧٤/٣ .

قوله : (تلحق الآخر) .

اعلم أننا اقتصر على الآخر ؛ ليعم الاسم والفعل ، والظاهر والمكس ، وفيه دلالة على أنك إذا وصلت سقط حرف الإنكار من الكلام ، كما أن هاـ الوقف كذلك .

قوله : (في الاستفهام) .

يريد : أن حرف الإنكار لا يكون في غير صور الاستفهام ، وقد نص على ذلك "سيويه" ، وقال : هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام (١) .

والعلامة التي للإنكار على لفظين :

أولهما : حرف ساكن من حروف المد واللين ، يلحق آخر اللفظ ، فيتبع حركته إن كان آخر اللفظ متحركاً ، وإن كان الآخر ساكناً كسرتة ، لاجتماع الساكنين ، وتعين أن يكون حرف الإنكار ياءً ، كما يأتيك مفصلاً (٢) .

وثانيهما : أن يترك لفظ المتكلم على حاله ، ويؤتى بالعلامة منفصلة ، ويكون الفاصل بين آخر اللفظ وبين حرف الإنكار "إِنْ" بكسر الهمزة وسكون النون ، وقد ذكر

المصنف كل واحد من العلامتين :

مثال العلامة الأولى ، وهو أن تلحق الزيادة آخر اللفظ من غير فاصل ، كقولك :

"أزيد نيه ؟" .

فالنون المكسورة والتنوين الواقع آخر الاسم ، والياء الساكنة حرف الإنكار ، والهاء

للوقف ، وإنما جاءت لبيان حرف الإنكار .

وهذه النون المكسورة هي التنوين الذي كان لاحقاً للدال ، وإنما كسر ؛ لأن الياء

(١) الكتاب ٤١٩/٢ عبارته : " هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام ، إذا أنكرت

أن تثبت رأيه على ما ذكر ، أو تنكر أن يكون رأيه على خلاف ما ذكر . . . "

(٢) الكتاب ٤١٩/٢ : " .. فالزيادة تتبع الحرف الذي هو قبلها ، الذي ليس بينه وبينها شيء " .

فإن كان مضموماً فهي واو ، وإن كان مكسوراً فهي ياء ، وإن كان مفتوحاً فهي ألف ، وإن كان ساكناً تحرك ، لئلا يسكن حرفان ، فيتحرك كما يتحرك في الألف واللام الساكن مكسوراً ، ثم تكون الزيادة تابعة له . . . "

.....

التي هي حرف الإنكار بعده ساكنة ، فلما اجتمع ساكنان حرك التنوين بالكسر ، حذارا من التقاء الساكنين على غير حده (١) .

فقد ظهر بما فصلناه أنه لا فاصل بين حكاية لفظ المسئول وبين حرف الإنكار ففى قول المصنف (أزيد نيه ؟) وأن هذه النون المكسورة هي التنوين الذى كان آخر الاسم ، وأنه إنما حرك لالتقاء الساكنين .

هذا إن كان الحرف الساكن ما يمكن تحريكه ، فأما ما يعتذر تحريكه فسيأتى حكمه فيما بعد .

ومثال العلامة الثانية ، وهى أن يتوسط بين آخر اللفظ ، وبين حرف الإنكار فاصل ، وهو قولك : " أزيدانيه ؟ " .

الشاهد فيه : أن القائل إذا قال : " جاءنى زيد " فقال المنكر مستغهما من القائل : " أزيدانيه ؟ " فقد أوقع بين آخر لفظ المسئول وهو التنوين ، وبين حرف الإنكار وهو الباء " إن " ، وحينئذ لم يتصل حرف الإنكار بآخر لفظ المسئول ، بل توسط بينهما حرفان : الهمزة المكسورة ، والنون الساكنة ، ثم لما توسط هذان الحرفان اجتمع ساكنان : أحدهما : النون الفاصلة .

والثانى : حرف الإنكار ، وهو الباء ، فكسرت النون ، حذارا [من التقاء الساكنين] (٢) ، وقيل فى استغهام المسئول : " أزيدانيه ؟ " بتنوين " زيد " ، فلا تغير الحكاية لفظ المسئول عما كان عليه ، بخلاف العلامة الأولى ، كما بيناه .

(١) سوف يتحدث الشارح عن التقاء الساكنين بعد قليل .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(فصل) "ولها معنيان : أحدهما : إنكار أن يكون الأمر على ما ذكر المخاطب .
والثاني : إنكار أن يكون على خلاف ما ذكر ، كقولك لمن قال :
" قدم زيد " : " أزدنيه ؟ " منكرا لقدمه ، أو لخلاف قدمه .
وتقول لمن قال : " غلبني الأمير " : " الأميره ؟ " .
قال " الأخفش " : " كانك تهزأ به ، وتكر تعجبه من أن يغلبه الأمير .
قال " سيويه " : " سمعنا رجلا من أهل البادية قيل له : " أخرج إن أخصيت
البادية ؟ " فقال : " أناانيه ؟ " منكرا لرأيه أن يكون على خلاف ما ذكره " .

قوله : (ولها معنيان : أحدهما : إنكار أن يكون الأمر على ما ذكر المخاطب .
والثاني : إنكار أن يكون على خلاف ما ذكر ، كقولك لمن قال : " قدم زيد " : " أزدنيه ؟ "
منكرا لقدمه ، أو لخلاف قدمه .)

اعلم أن الضمير المومث في قوله : (ولها) يعود إلى الزيادة التي هي حرف
الإنكار ، وهي على وجهين :
أولهما : أن ينكر المستفهم قدم زيد ، ويكذب المسئول في إخباره بذلك .
قال " أبو سعيد " : " مثال ذلك : رجل قال لك : " أتاك زيد " ، وكان إتيانه
إليك مستتعا عند المستخبر ، فإذا قلت : " أتاني زيد " كان هذا الإخبار على
خلاف ما يعتقده السائل ، فينكره لبطائه عنده (١) .
وثانيهما : أن ينكر المستفهم كون الأمر على خلاف ما ذكره المسئول .
قال " أبو سعيد " : " مثال ذلك : أن يقول لك القائل : " أتاك زيد " ،
و " زيد " من عاداته إتيانك ، فتكر أن يكون ذلك إلا كما قال القائل فيما يُردُّ عليه من
الكلام الذي لا يشك فيه — على سبيل الإنكار والتعجب — من يشك في هذا ومن ينكره ،
وهل يتصور أن يكون على خلاف هذا ؟ (٢) .
قوله : (وتقول لمن قال : " غلبني الأمير " : " الأميره ") بهمزة الاستفهام .

اعلم أن " الأمير " لما كان الحرف الأخير منه مرفوعا ، وجب أن يكون حـرف
الإنكار هو الواو ، وقضية لإتباع .

(١) شرح السيرافي ٤٧٢/٣ وينظر : الكتاب ٤١٩/٢ ، ٤٢٠ ، وابن يعيش ٥٠/٩
والإيضاح لابن الحاجب ٢٨٧/٢ وشرح الكافية للرضي ٤١٠/٢ .
(٢) شرح السيرافي ٤٧٣/٣ وتنظر : المراجع السابقة .

وانما وقع بعد حرف الإنكار الذى هو الواو ، وهاء السكت ، لزيادة الاعتناء بإظهار حرف الإنكار فإنه مدة ، وحرف المد خفى .
 قوله : (قال " الأخفش " : كأنك تهزأ به ، وتكر تعجبه من أن يغلبه الأسير) .

اعلم أن ما ذكره " الأخفش " تفسير لقول المستفهم : " الأميروه ؟ " (١)
 قوله : (قال " سيويه " : وسمعنا رجلا من أهل البادية قيل له : " أخرج إن أخصبت البادية ؟ " [فقال] (٢) : " أنا انيه ؟ " منكر لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج) (٣) .

وقد وقع بين آخر اللفظ ، وبين حرف الإنكار الفصل " إِنَّ " كما تراه .
 قال فى " الحواشى " : وإن لم تقم " إِنَّ " بينهما ، قلت : " أنا " ، لأن نون " أنا " مفتوحة ، فتبعت المدة حركتها (٤) .

فإن قلت : أليس أنكم قد شرطتم أن يكون المحكى لفظ المسئول كما ذكرتموه فى الأمثلة المقدمة ، وقول الأعرابى : " أنا إنيه ؟ " ليس حكاية لفظ المسئول ؟
 قلت : قال " أبو سعيد " : قد يجوز لحاق العلامة بلفظ المسئول ، وقد يجوز أن تلحق لفظا يأتى به السائل فى معنى لفظ المسئول .
 فأما لفظ المسئول : فقولك لمن قال : " إني قد ذهبت " : " أذهبتوه ؟ " بضم التاء (٥) .

(١) الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٨٧ : " .. ولها معنيان — على ما ذكره — إلا أن الأخفش قصد فى تفسيره فى قوله : (الأميروه ؟ " بقوله : (كأنك تهزأ به) إلى أن يجعلها بمعنى واحد ، وهو إنكار ما ذكر لا غير ، لأن باب التهزى بإيراد الكلام على ضد ما هو له ليس من باب المشترك ، ألا ترى أن كل كلام يصح إيراده كذلك ، وليس كل كلام مشتركا ..
 وينظر : شرح الكافية للرضى ٢/٤١٠ .

(٢) زيادة من الكتاب ٢/٤٢٠ لا يستقيم الكلام بدونها ، وثبتت عند ابن يعيش ٩/٥٠٠ والفصل المطبوع ٣٣٤/٠

(٣) الكتاب ٤/٤٢٠ .

(٤) لم أشر عليه فى الحواشى ، وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٨٧ .
 (٥) الكتاب ٢/٤٢٢ : " .. وقد يقول الرجل : (إني قد ذهبت) فيقول : (أذهبتوه ؟) ، ويقول : (أنا خارج) فيقول : (أنا إنيه) تلحق الزيادة ما لفظيه وتحكيه ببادرة له ، وتبيننا أن ينكر عليه ما تكلم به ، كما فعل ذلك الغي (من عبد الله ؟) .

وإن شاء لم يتكلم بما لفظ به ، وألحق العلامة ما يصحح المعنى ، كما قال حين قال : (أخرج إلى البادية ؟) : (أنا إنيه) .. " .

وان حملته على المعنى «قلت: "أَذْهَبْتَ؟" — بفتح التاء — لأن التاء المضمومة للمتكلم هي عينها التاء المفتوحة إذا صار مُكَلِّمًا .
وكذلك قول العربى "أَنَا إِنْ يَهْ؟" للذى قال له : "أتخرج إلى البادية؟" فإنه جاء به على المعنى ؛ لأن الضمير الفاعل الذى فى "أتخرج" ؟ للمخاطب هو بعينه "أنا" إذا صار المخاطب هو المتكلم (١) .

(١) يقول ابن يعيش ٥٠/٩ ، ٥١ : "فأما ما حكاه السيوطى من قول البدوى حين قيل له : أتخرج إلى البادية إن أخضعت؟ فقال: أَنَا إِنْ يَه : فجاء على المعنى ؛ لأن المضمير للفاعل فى (تخرج) للمخاطب ، وحين أنكر رأيه أن يكون على خلاف أن يخرج واستفهم عن ذلك ، صار المخاطب هو المتكلم ، ولم يمكنه أن يأتى بالفاعل وحده ، فصله ، وجاء به على المعنى ، فقال : (أَنَا إِنْ يَه) بالآلف الاستفهامية والأصلية ."

[كيفية زيادة حرف الإنكار]

(فصل) " ولا يخلو الحرف الذى تقع بعده من أن يكون متحركاً ، أو ساكناً .
فإن كان متحركاً تبعته فى حركته ، فتكون ألفاً ، أو واواً ، أو ياءً ، بعد المفتوح ،
والمضموم ، والمكسور ، كقولك فى " هذا عمر " : " أعمره ؟ " ، وفى " رأيت عثمان " :
" أعثمانه ؟ " ، وفى " مررت بحذام " : " أحذاميه ؟ " .
وإن كان ساكناً حرك بالكسر ، ثم تبعته ، كقولك : " أزيد نيه " ، و " أزيدانية " .

قوله : (ولا يخلو الحرف الذى تقع بعده من أن يكون متحركاً ، أو ساكناً ، فإن كان
متحركاً ، تبعته فى حركته ، فتكون ألفاً ، أو واواً ، أو ياءً ، بعد المفتوح ، والمضموم ،
والمكسور) .

اعلم أنك إذا حكيت لفظ المسئول ، وأردت أن تلحق به حرف الإنكار / فسبيلك ٣٤٢ /
أن تنظر إلى آخر اللفظ المحكى ، فإن كان متحركاً ، نحو : " عمر " ، و " عثمان " ، و
" حذام " ونحوهما ما لا يدخله التنوين ، وجب أن يكون حرف الإنكار حرفاً فيه حركة ما قبله .
فإن كانت حركة المحكى ضمة ، كان حرف الإنكار الواقع بعده واواً ، لأن الضمة
من الواو ، بدليل أنك إذا مددت الضمة صارت واواً .

وإن كانت حركة اللفظ المحكى فتحة ، كان حرف الإنكار بعده ألفاً .
وإن كان كسرة ، كان حرف الإنكار بعده ياءً .

مثال الأول أن القائل إذا قال : " هذا عمر " فإن الراء مرفوعة ، فإذا استفهم
منكراً لقوله ، قلت : " أعمره ؟ " .

الشاهد فيه : أن الراء لما كانت مضمومة ، كان حرف الإنكار الواقع بعد الحرف
المضموم واواً لا محالة ، لما ذكرناه .

والهاء الواقعة بعد الواو هاء السكت ، وهى مبنية على السكون .

ومثال الثانى : أن إنساناً لو قال : " رأيت عثمان " كانت النون مفتوحة ، فإذا أنكرت
مستغهما ، قلت : " أعثمانه ؟ " .

الشاهد فيه : أن النون لما كانت مفتوحة ، وجب أن يكون حرف الإنكار الواقع بعده
من جنس الفتحة ، وهى الألف .

وهاء السكت تابعة لحرف الإنكار ، للبالغة فى إظهاره .

ومثال الثالث : قوله : " مررت [بحذام] ^(١) " فإن الميم فيه مبنية على الكسر ،

(١) سقط من المخطوطة ، وقد مثل به المصنف .

وقد عرفت ذلك فى مباحث البنيات (١).
فإذا أنكرت ذلك ، قلت : " أحذاميه ؟ " (٢).
الشاهد فيه : أن الميم لما كانت مبنية على الكسر ، لزم أن يكون حرف الإنكار الذى
بعدها من جنسها وهو اليا ، والهاء فيه لبيان حرف المد ، لأن اليا حرف خفى ، والهاء
أيضا خفية .

هذا إذا كان آخر اللفظ المحكى متحركا .
وان كان ساكنا فهو على ضربين :
الضرب الأول : أن يكون آخره ساكنا ، يمكن تحريكه ، وذلك نحو التثوين الكائن
آخر الأسماء المتمكة ، فإذا لحقه حرف الإنكار ، اجتمع ساكنا ، ولم يكن بد من تحريك
التثوين ، حذارا من اجتماع الساكنين على غير حده .
ويتعين أن يكون حرف الإنكار فيما بعد التثوين من جنس الكسرة ، وهو اليا .
قوله : (ثم تبعته) فيه ضميران :

الأول : موثى يرجع إلى العلامة التى زدت لأجل الإنكار .
والثانى : مذكر يرجع إلى اسم " كان " وهو الضمير العائد إلى الحرف الذى تقع
العلامة بعده .

وقد أورد المصنف مثال لحوق العلامة بغير فاصل ، ثم بعده مثال لحوقها بفاصل ،
وهو " إِنْ " ، وقد شرحنا كل واحد من العلامتين أولا .
الضرب الثانى : أن يكون آخر الكلام المحكى حرفا ساكنا يسقط ، ولا يحرك لاجتماع
الساكنين ، فحكمه أن يدخل عليه مثله فى التقدير ، ثم يحذف الأول ، لاجتماع
الساكنين ، وذلك قولك إذا رأيت " المثنى " : المشاء ؟ " بهمزة الاستفهام ممدودة .
وكذلك إذا قال : " رأيت القاضى " ، فإنك تقول مستفهما على سبيل الإنكار :
" القاضيه ؟ " .

(١) عرائس المحصل ، ورقة ١٦٨ .
(٢) الكتاب ٢١/٢ : " وما تتبعه هذه الزيادة من المتحركات ، كما وصفت
لك قوله : (رأيت عثمان) فتقول : أعثمانه ، و (مررت بعثمان) فتقول : أعثماناه ،
و (مررت بحذام) فتقول : أحذاميه ، و (هذا عمر) فتقول : أعمره ، فصار
تابعة كما كانت الزيادة التى فى (وأغلامه) تابعة " .
وينظر : ابن يعيش ٥١/٩ والايضاح لابن الحاجب ٢٨٧/٢ وشرح الكافية
للرضى ٤١٠/٢ .

.....

وإذا قال : " زيد يغزو " ، تقول : " أزيد يغزوه ؟ " (١) .
ولقائل أن يقول : إن المصنف قد أهمل هذا الضرب ، وهو أحد ضروب هذا الباب .

(١) شرح الكافية للرضي ٤١٠/٢ : " ... آخر الكلمة إما أن يكون ساكنا أو متحركا ،
والساكن إما حرف علة ، أو حرفا صحيحا ، فالأول نحو : (جاءني القاضي) ،
و (رأيت المعلى) ، و (زيد يغزو) .
وحكمه أن يزداد على آخره مثل آخره ، فيجتمع ساكنا ، فيحذف أولهما ، فتقول :
(القاضي) و (المعلاء) و (أيغزوه) .
وإن كان الساكن صحيحا : تنوينا كان أو غيره ، فلا بد من تحريكه بالكسر ؛
للساكين ... " .

(فصل) "وان أجبت من قال: "لقيت زيدا وعمرا" قلت: "أزيدا وعمريه".
 وإذا قال: "ضربت عمر" قلت: "أضربت عمرا".
 وان قال: "ضربت زيدا الطويل" قلت (١): "أزيدا الطويلا" فتجعلها في منتهى الكلام.

قوله: (وان أجبت من قال: "لقيت زيدا وعمرا" قلت: "أزيدا وعمريه"؟)

اعلم أن حق علامة الإنكار أن تكون في منتهى الكلام وآخره، ويستنع ايصالها بكلام بعدها، لا فرق في ذلك بين أن يكون ما اتصلت به من كلام المستفهم — كما يأتيك في الفصل الأخير — أو من كلام المسئول، كما في هذا الفصل.
 وقد أورد المصنف من ذلك ثلاث صور حكاهما "سيويه"، فقال:
 إن قلت مجيبا لرجل قال: "لقيت زيدا وعمرا" قلت: "أزيدا وعمريه"؟، تجعل
 العلامة في منتهى الكلام.

ألا ترى أنك إذا قلت: "ضربت عمرا" فإن المستفهم يقول: "أضربت عمرا؟"
 وان قال: "ضربت زيدا الطويل" قلت: "أزيدا الطويلا؟" (٣)، تجعل العلامة
 التي هي حرف الإنكار أبدا آخر الكلام، وتلحق بها هاء السكت.
 قولها: (فتجعلها) تتضمن ضميرين:

أحدهما: مذكر مستتر مرفوع، يرجع إلى المجيب.
والثاني: مؤنث، بارز، منصوب، يرجع إلى العلامة التي زيدت للإنكار.

- (١) سقط من ابن يعيش ٥١/٩، وثبت في الفصل المطبوع ٣٣٤/.
- (٢) سقط من المخطوطة.
- (٣) الكتاب ٤٢٠/٢ وبجاءته: "فإن قلت مجيبا لرجل قال: "قد لقيت زيدا وعمرا"، قلت: "أزيدا وعمريه"؟ تجعل العلامة في منتهى الكلام.
 ألا ترى أنك تقول إذا قال: "ضربت عمرا": "أضربت عمرا؟".
 وان قال: "ضربت زيدا الطويل"، قلت: "أزيدا الطويلا؟" تجعلها في منتهى الكلام.

[تترك زيادة الإنكار في حال الدرج]

(فصل) "وتترك هذه الزيادة في حال الدرج ، فيقال : "أزيدا يافتى ؟" كما تركت العلامات في "مَنْ" حين قلت : "من يافتى ؟" . . .

قوله : (وتترك هذه الزيادة في الدرج) .

اعلم أن التاء مضمومة من "تُرْكُ" من الفعل ، مبنى لما لم يسم فاعله .

قوله : (فيقال : "أزيدا يافتى ؟") .

اعلم أن القائل إذا قال : "ضربت زيدا" ف قيل في جوابه : "أزيدا يافتى ؟" ، فقد وصلت الكلام المحكى بكلامك ، وهو قولك : " يافتى " ، فيمتنع لحوق علامة الإنكار به ، لأن شرط وقوعه في منتهى الكلام وآخره ، وقد فات .
قوله : (كما تركت العلامات في "مَنْ" حين قلت : "مَنْ يافتى ؟") .

اعلم أن التاء في قوله "تُرْكُ" مضمومة ، والفعل مبنى لما لم يسم فاعله .
والمعنى : أن الوصل كما منع من لحوق علامة التثنية ، والجمع ، والتأنيث بـ "من" كذلك منع — ههنا — من لحوق علامة الإنكار .
قال "سيويه" : "إن قلت : "أزيدا يافتى ؟" تَرُكْتَ العلامة ، كما تَرُكْتَ علامة التأنيث ، والجمع ، وحرف اللين في قولك : "مَنْ ، وَمَنْ ، وَمَنْ" حين قلت : "يافتى" (١) . .
كما منع ما كان في كلام المسئول من لحوق العلامة له ، كما بيناه في الفصل المتقدم .

(١) الكتاب ٤٢٠/٢ ، ٤٢١ وأضاف سيويه : "وَجَعَلْتُ (يافتى) بمنزلة ما هو في (مَنْ) حين قلت : (مَنْ يافتى ؟) ولم تغل : (مَنْ ، وَلَا مَنْ ، وَلَا مَنْ) ، أذهبت هذا في الوصل ، وجعلت (يافتى) بمنزلة ما هو من سألتك ، يمنع هذا كله ، وهو قولك : (مَنْ ، وَمَنْ) إذا قال : (رأيت رجلا وامرأة) .
فـ (مَنْ) قد منعت (مَنْ) من حروف اللين ، فكذلك هو — ههنا — يمنع .
كما يمنع ما كان في كلام المسئول العلامة من الأول .
ولا تدخل في (يافتى) العلامة ، لأنه ليس من حديث المسئول ، فصار ههنا بمنزلة (الطويل) حين منع العلامة (زيدا) كما منع (مَنْ) ما ذكرت لك ، وهو كلام العرب .

ومن أصناف الحرف : حرف التذكر
[معناه - كيفية زيادته]

"وهو أن يقول الرجل في نحو : " قال " ، و " يقول " و " من العام " : " قال " ، فيمـد فتحة اللام ، و " يقولوا " و " من العام " اذا تذكر ولم يرد أن يقطع كلامه ... " .

قوله : (ومن أصناف الحرف : حرف التذكر) .

التفسير : اعلم أنه ربما وقع في بعض النسخ " حرف التذكير " بالياء بعد الكاف ، والصواب إسقاطها ، وضم الكاف ؛ لأنه من " التذكر " الذي هو ضد النسيان ، تقول : ذكرت الشيء - بعد النسيان - وتذكرته (١) .

وحرف التذكر لابد وأن يكون من أحد حروف المد واللين ، ويمتنع وقوعه آخر الكلام ومنتهاه ، بل لابد وأن يكون موصولا بشئ بعده .

ولهذا لم يلحقوا به هاء السكت التي هي علامة منتهى الكلام وآخره ، بخلاف حرف

الإنكار .

بيان ذلك أن الرجل إذا تذكر شيئا ، ولم يرد أن يقطع كلامه ، أتبعه حرفا من جنس الحركة ، وإن كان الحرف الذي وقف عليه متحركا ، وإن كان ساكنا كسره ، وأتبعه الياء .

وقد أورد المصنف من ذلك ثلاث صور :

الأولى : أن يقول الرجل : " قال " ، وإذا ألحقه " حرف التذكر " قال : " قال " .
الشاهد فيه : أن " قال " فعل ماض ، مبني على الفتح ، والمتذكر لما تذكر شيئا نسيه ، ولم يرد أن يقطع كلامه ، وكانت حركة " قال " فتحة ، أتبعها حرفا من جنس الفتحة ، وهو الألف ، وقال : " قال " .

الثانية : أن يقول المتكلم : " يقول " ، وإذا ألحقه حرف التذكر قال : " يقولوا " .
الشاهد فيه : أن قول المتكلم : " يقول " فعل مضارع ، وهو مرفوع ، وذلك أن المتكلم لما تذكره ، ولم يرد أن يقطع كلامه ، وكانت الحركة ضمة ، أتبعها حرفا من جنس الضمة ، وهو الواو ، وقال : " يقولوا " .

(١) الصحاح (ذكر) ٦٦٥/٢ : " وَذَكَرْتُ الشَّيْءَ بَعْدَ النِّسْيَانِ ، وَذَكَرْتُهُ بِلِسَانِي وَمَقْلَبِي ، وَذَكَرْتُهُ . وَذَكَرْتُهُ غَيْرِي ، وَذَكَرْتُهُ بِمَعْنَى " .
وينظر : اللسان (ذكر) ١٥٠٧/٢ .

.....
الثالثة : أن يقول الرجل : " من العام " ، ثم يتذكر شيئا ، ولم يرد أن يقطع كلامه
فيها ، فيقول : " من العام " .

وربما وقع في بعض النسخ (ولم يرد أن يفصل كلامه) ، والمراد عن المصنف :
(ولم يرد أن يقطع كلامه) وهي عبارة " سيديوه " (١) .

(١) الكتاب ٢١٦/٤ : " .. ويقول الرجل إذا تَذَكَّرَ ، ولم يرد أن يقطع كلامه : " قَالَا ،
فَيَمْدُ " قال " ، و " يقولوا " فَيَمْدُ " يقول " و " من العام " فَيَمْدُ " العام " ،
سمعناهم يتكلمون به في الكلام ، ويجعلونه علامة ما تَذَكَّرُ به ، ولم يقطع كلامه ..

(فصل) " وهذه الزيادة فى اتباع ما قبلها إن كان متحركاً بمنزلة زيادة الإنكار ، فإذا سكن ، حرك بالكسر ، كما حرك ثمة ، ثم تبعته .
قال "سيويه" : سمعناهم يقولون : " إنه قدى ، وألى " ، يعنى فى " قد فعل " . وفى الألف واللام إذا تذكر " الحرث " (١) ونحوه .
قال : سمعنا من يوثق به يقول : " هذا سيفنى " يريد : سيف من صفتـه : كيت وكيت " .

قوله : (وهذه الزيادة فى اتباع ما قبلها إن كان متحركاً بمنزلة زيادة الإنكار) .

اعلم أن قوله : (فى اتباع) بتشديد التاء .
والمعنى : على ما بيناه لك ، وهو أنه يجب أن يكون الحرف المزيد للمد ساكناً من جنس الحركة التى قبله ، كما ذكره فى : " هذا عمروه " ، و " رأيت عثماناً " ، و " مررت بخذاميه " .
قوله : (فإذا سكن حرك بالكسر ، كما حرك ثمة ، ثم تبعته) .

اعلم أن الصور الثلاثة المتقدمة ، الحرف الذى وقف عليه المتذكر فى كل واحد منها متحرك ، وكذلك كان الحرف المزيد للمتذكر من جنس تلك الحركة ، كما بيناه .
والمذكور فى هذا الفصل إنما هو الصور التى إذا وقف المتذكر عليها ، كان الحرف المقوف عليه ساكناً .
نحكمه أن يحرك الحرف الساكن بالكسر ، كما حركته بالكسر عند ملاقاته حرف الإنكار .

وإذا حرك بالكسر ، لزم أن يكون حرف المتذكر " ياء " لا غير ؛ لأن الحرف المزيد للمتذكر ، لابد وأن يكون من جنس الحركة التى قبله ، وقد سبق تقرير هذا كله فى حرف الإنكار إذا كان ما قبله ساكناً .
قوله : (كما حرك ثمة) .

يريد : كما حرك الحرف الساكن فى باب لحاق حرف الإنكار .

وقوله : (ثم تبعته) تضمن ضميرين :

الأول : يرجع إلى حرف الزيادة للمتذكر .

(١) فى ابن يعيش ٥٢/٩ ، وفى المفضل المطبوع ٢٣٥ [الحارث] وقد أشار الشارح إلى هذا ، وقال : إنه لانتفاوت بين الروایتين من جهة المعنى .

والثاني : إلى الكسر .

قد أورد المصنف من الأمثلة التي تحرك الساكن فيها بالكسر ثلاثة :

أولها : " قد " .

الشاهد فيه : أن الدال حرف ساكن ، فإذا أردت لحاق حرف التذكّر به ، كسرت الدال ، وجعلت حرف التذكّر من جنس الكسرة ، وهو الياء ، وقلت : " قدى " بدال مكسورة ، وياء ساكنة ، هي حرف التذكّر .

قوله : (يعنى : فى قد فعل) .

من كلام المصنف ، تفسيراً لما أطلقه " سيويه " ؛ لأن شرط لحاق حرف التذكّر أن يكون موصلاً بشئ بعده ، كما ذكرناه .

وفى (يعنى) ضمير يرجع إلى " سيويه " .

قد وقع فى قليل من النسخ (يعنى : قد فعل) والعبارة الأولى ، هي المروية عن المصنف .

وثانيها : " الحارث " إذا وقفت على لام التعريف ، وهي ساكنة ، كسرتها ، وألحقتهما الياء الساكنة للتذكّر ، وقلت : " ألى " (١) .

قد وقع فى بعض النسخ (إذا تذكّر الحارث) ، وعبارة " سيويه " : (الحارث) (٢) ، قد وقع كذلك فى بعض النسخ ، ولا تفاوت من جهة المعنى .

وثالثها : قولك : " سيفنى " ، يريد : " سيف " بالتنوين ، ولكنه تذكّر بعده كلاماً ، ولم يرد أن يقطع اللفظ ؛ لأن التنوين حرف ساكن ، فكسر كما كسرت الدال من " قد " ، ثم ألحق به حرف التذكّر الذى هو الياء (٣) .

(١) الكتاب ٢١٦/٤ : " .. فاذا اضْطُرُّوا إلى مثل هذا فى الساكن كسروا . سمعناهم يقولون : " إِنَّهُ قَدَى " فى " قد " ، ويقولون : " ألى " فى الألف واللام ، يتذكّر " الحارث " ونحوه .. " .

(٢) عبارة سيويه " الحارث " ، ويبدو أن الشارح اعتمد على نسخة للكتاب غير التى اعتمد عليها محقق " سيويه " .
وينظر : الكتاب ٢١٦/٤ .

(٣) الكتاب ٢١٦/٤ : " سمعنا من يوثق به فى ذلك يقول : " هَذَا سَيْفُنِي " ، يريد : " سَيْفٌ " ، ولكنه تذكّر بعد كلاماً ، ولم يرد أن يقطع اللفظ ؛ لأن التنوين حرف ساكن ، فيكسر كما تكسر دال " قد " .. " .

وجميع ما ذكره المصنف في هذا الفصل عبارة "سيويه" من غير تفاوت (١).
قال "أبوسعيد": قد احتج "سيويه" — في هذا الفصل — لتحريك الساكن
[في القوافي] بالكسر، فقال: (٢)

المتذكر في كلام العرب إذا وقف على شيء متحرك، وهو يتذكر ما بعده، أتبعه
حرفاً من جنس الحركة، فيقول في "قال": "قالا"، وفي "يقول": "يقولوا"، وفي
"العام": "العامي".

فإذا كان ساكناً، كسره، وأتبعه الياً، كقوله: "قدي" في "قد"، "و" إلى.
إذا أراد أن يقول: "الحرث"، أو "القسم"، أو "الفرس"، فقال: "أل"،
وسى ما بعده، فوقف ليتذكر ما يصل به كلامه، كسر الحرف الساكن، وألحقه الياً.
وكذلك إذا قال: "سيفني" — لأن التنوين نون ساكنة — وأراد أن يصله
بكلام بعده، فنسيه، فوقف متذكراً له — كسر النون الساكنة التي هي التنوين —
وألحقها "ياء" كما تراه (٣).

وقول المصنف: (يريد: سيف من صفته كيت وكيت) يشير إلى ما ذكره "أبوسعيد"
من أنه أراد أن يصله بكلام بعده، فنسيه، ولم يقصد الإخبار عن مجرد السيف،
ولو قصد ذلك، امتنع كسر التنوين، ولحاق علامة التذكير به.
جعلنا الله من تذكر فانتفع، واعتبر فارتدع.
هذا تمام البحث في القسم الثالث.

- (١) الكتاب ٢١٦/٤.
- (٢) سقط من المخطوطة.
- (٣) شرح السيراني ٤٨٩/٥.

القسم الرابع : المشترك

"المشترك : نحو : الإمالة ، والوقف ، وتخفيف الهمة ، والتقاء الساكنين ، ونظائرها — ما توارد فيه الأضرب الثلاثة ، أو اثنان منها .
وأنا أورد ذلك في هذا القسم على نحو الترتيب المار في الأقسام (١) الثلاثة ، معتصما بحيل التوفيق من ربي ، بريئا من الحول والقوة إلا به . . ."

القسم الرابع : المشترك

اعلم أن الصواب : فتح الراء من "المشترك" على صيغة البناء للمفعول .
وقد وقع في بعض النسخ : "المشترك فيه" بزيادة الجار والمجرور ، وهو الأصل ، لكنه حذف من أكثر النسخ من اللفظ ، وهو مراد في المعنى ، بدليل قوله في أول كل صنف : (يشترك فيه كذا وكذا) (٢) . (٣)
وانما أخر المصنف هذا القسم [عن] الأقسام الثلاثة ؛ لأن كون الشيء مـوردا

(١) هكذا في المخطوطة والمفصل المطبوع / ٣٣٥ ، وفي ابن يعيش ٥٣/٩ [القسمين] ، والصواب ما أثبتته ؛ لاتفاقه مع تقسيم الكتاب .

(٢) ابن الحاجب في كتابه الإيضاح ٢٩١/٢ يؤيد ما قاله صاحب المرائس ، حيث يقول : "الصواب في لقب هذا القسم (المشترك) بفتح الراء ؛ لأنه عبارة عن الأحكام التي تشترك فيه .

وقد وقع في بعض النسخ (المشترك) بكسر الراء ، وليس بصواب ؛ لأن المشترك هو الذي اشترك مع غيره في شيء ، وليس هذا كذلك ، وقد صرح به في قوله في أول كل صنف : (يشترك فيه كذا وكذا) ، فقال في الإمالة : (يشترك فيها الاسم والفعل) فثبت أن الصواب الفتح .
وانما وهم من كسر من أجل أنه كان الأصل أن يقال : (المشترك فيه) فلما لم يجد (فيه) مذكورة توهم الكسر .

وحذف (فيه) ههنا إما للكثرة ، وإما لكونه جعل لقبا . . .
أما ابن يعيش ٥٣/٩ فيقول : " . . . في تسميته بـ : (المشترك) نظرا ؛ لأن (المشترك) اسم مفعول ، وفعله (اشترك) ولا مفعول له ، إذا كان لازما ، ولا يبنى من اللازم فعل للمفعول إلا أن يكون معه ما يقام مقام الفاعل من جار ومجرور ، أو ظرف ، أو مصدر ، وأحمل ما يحمل عليه أن يكون أراد : (المشترك فيه) وحذف حرف الجر ، وأسند اسم المفعول إلى الضمير ، فصار مرفوعا به .

وأما أن يكون قد حذف الجار والمجرور معا ، وليس بالسهل ؛ لأن ما أقيم مقام الفاعل يجري مجرى الفاعل ، فكما لا يحسن حذف الفاعل ، كذلك لا يحسن حذف ما أقيم مقامه .

(٣) في المخطوطة [و] والصواب ما أثبتته ؛ لاستقامته مع المعنى .

لأشياء ، يتأخر عن كل واحد من تلك الأشياء في الوجود الذهني ، كجواب تأخر العلم
بالمركب عن العلم بمكوناته .

ولأن بعض مباحث هذا القسم ، اختصت بزيادة غموض ودقة ، فناسب تأخيرها ؛
ليستعان بما قبله على معناه . يتوغل على فهم المتعلم أول الأمر ، ومباحث علم التصريف
من أشكالها وأدقها .

وهي من جملة مباحث هذا القسم .

قوله : (نحو : الإمالة والوقف) .

اعلم أن أصناف هذا القسم عشرة :

منها : ثمانية تشترك فيها الأضرب الثلاثة ، أعني : الاسم ، والفعل ، والحرف .

ومنها : صنفان يشترك فيهما ضربان لاغير ، كما ستقف عليه .

فإن قلت : إن عبارة المصنف — ههنا — تخالف ما ذكره أول الكتاب ؛ لأنه جعل

— ثمة — هذا القسم مخصصا بما تشترك فيه الأضرب الثلاثة ، بدليل قوله : (القسم

الرابع : في المشترك من أحوالها) (١) .

وقال : — ههنا — (ما تتوارد فيه الأضرب الثلاثة ، أو اثنان منها) .

وحينئذ لا يكون هذا القسم في المشترك من أحوالها ، بل بعضه كذلك ، والبعض

الآخر في المشترك بين ضربين منها .

قلت : هذا السؤال متجه لو كان المذكور أول الكتاب كما حكيم ، لكن الرواية عن

١٣٤٣

المصنف / بدون ما ذكرتم من الزيادة ، وإن ذاك فيندفع السؤال .

قوله : (وأنا أورد ذلك في هذا القسم على نحو الترتيب المار في الأقسام الثلاثة) .

اعلم أن اسم الإشارة متعلق بـ " المشترك فيه " .

قوله : (على نحو الترتيب المار) .

يريد به : تصنيف كل واحد من الأقسام تصنيفا ، وتفصيل كل صنف منها تفصيلا ،

كما ذكره أول الكتاب (٢) .

(١) هكذا في الفصل المطبوع ٥ / أما عند ابن يعيش ١٧ / ١ فلم تثبت زيادة [من

أحوالها] ويبدو أن الرازي وابن يعيش اعتمدا على نسخة محققة للفصل قرئت على

الزمخشري ، أو كتبها بخطه .

(٢) ينظر : الفصل المطبوع ص ٥ .

ولقائل أن يقول : إنه قد ذكر هذا في دياجة الكتاب ، فكان ذكره — ههنا —
كالمستغنى عنه ، ومنافيا لما رآه من الإيجاز (١) .

قوله : (معتصما بحبل التوفيق من ربي ، بريئا من الحول والقوة إلا به) .

(٢) قال " الجوهري " : وأعصم (٢) : إذا تشدد ، واستمسك بشئ [خوفا] من أن يصرفه
فرسه ، أو راحلته . . . وكذلك : اعتصم به ، واستعصم [به] (٤) .
وتقول : برئت من شريكى — بالهمز — إذا فارقته وجانبته (٥) .

قوله : (معتصما بريئا) حالان من الفاعل ، وهو : الضمير المستكن في " أورد " ، وحرف
الجر متعلق باسم الفاعل .

وانما خص هذا القسم بهذه الأدعية ؛ لما ذكرناه من توهم صعوبة بعض
مباحثه عنده أولا ؛ أولان عروض الفتور والملال في أواخر المساعي أكثر (٦) .

— — — —

(١) ما ذكره المصنف — هنا — ليس مستغنى عنه ، كما أنه غير مناف لما رآه من الإيجاز؛
ذلك لأنه بصدد التعرض للقسم الرابع (قسم المشترك) الذى قال عنه الشارح :
" . . . ولأن بعض مباحث هذا القسم اختصت بزيادة غموض ودقة . . . " .
لهذا كله أراد المصنف أن يطمئن القارئ ، ويهيئ نفسه لقراءة هذا القسم ،
ومعه بأن ما بقى من الكتاب سيكون على نحو الترتيب السابق فى الأقسام الثلاثة ،
خاصة وأن القارئ — غالبا — يقبل على قراءة الكتب بنشاط وتوقد ذهن ، ثم يصيبه
الفتور فى نهايتها .

يضاف إلى هذا أن ما مر فى دياجة الكتاب قد بعد عهد القارئ به ، فأراد المصنف
أن يذكره بما بدأ به ، والذكرى تنفع المؤمنين .

وهذا يبطل ما أثاره صاحب العرائس من تساؤل .

(٢) فى المخطوطة [اعتصم] .

(٣) سقط من المخطوطة .

(٤) سقط من المخطوطة . ونظر : الصحاح (عجم) ١٩٨٢/٥ .

(٥) السابق (برأ) ٣٦/١ .

(٦) وهذا — أيضا — ما جعل المصنف يكرر — هنا — ما ذكره فى دياجة الكتاب
من أن هذا القسم سيكون على نحو الترتيب المار فى الأقسام الثلاثة .

من أصناف المشترك : الإمالة

[معناها]

"يشترك فيها الاسم ، والفعل ، وهى : أن تنحو بالالف نحو الكسرة (١) ؛ ليتجانس الصوت ، كما أشرت الصاد صوت الزاى لذلك ..."

قوله : (ومن أصناف المشترك : الإمالة ... إلى قوله ... تمنع الإمالة ...)

التفسير : ونصده ببحثين :

البحث الأول : الإمالة اللفظية مأخوذة من إمالة الشئ من حيز إلى حيز آخر (٢).

قال " أبوعلی " : الإمالة لاتنضح ، ولاتضبط ، إلا بالمشافهة (٣).

وهى خلاف الأصل ، وفرع على التفخيم (٤) ، بدليل أنها تفتقر الى سبب يقتضيها ، بخلاف التفخيم ، ولأنها تجعل الحرف بين حرفين ، وتغيره عما كان عليه (٥).

قد اختلف فى جوازها :

فلسة أهل الحجاز ومن جاورهم من بنى تميم الإمالة .

ولسنة بعض من بنى تميم وغيرهم منعها (٦).

(١) زيد فى الفصل المطبوع ٣٣٥ [فتبيل الألف نحو الياء] .

(٢) اللسان (میل) ٤٣١١/٦ والصحاح (میل) ١٨٢٣/٥ .

(٣) ينظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ل : عبد القاهر الجرجاني ورقة ٦٠ (مخطوط) دار الكتب المصرية رقم ١١٠٣ نحو .

(٤) اللسان (فخم) ٣٣٦٢/٥ : " والتفخيم فى الحروف ضد الإمالة . وألف التفخيم :

هى التى تجدها بين الألف والواو ، كقولك : (سلام عليكم) ، (قام زيد) .

وعلى هذا كتبوا : (الصلوة ، والزكوة ، والحيوة) ، كذلك بالواو .

وهذا كما كتبوا : (أحديهما ، وسوليهن) بالياء ، لمكان إمالة الفتحة قبل الألف

إلى الكسرة ...

وينظر : الصحاح (فخم) ٢٠٠١/٥ وسر الصناعة لابن جنى ٥٩/١ .

(٥) يقول الصيرى فى التبصرة ٧١٥/٢ (مطبوع) : " وأعلم أن الإمالة من لغة بنى

تميم ، والتفخيم من لغة أهل الحجاز ، وهو الأصل ؛ لأن الإمالة تجعل الحرف بين

حرفين ، وليس الأصل أن يكون الحرف بين حرفين ، وإنما الأصل أن يخرج كل حرف

من موضعه خالفا غير مختلط بغيره ، فلهذا كان الأصل لغة أهل الحجاز ...

(٦) يبدو أن الشارح تأثر بأبى البركات الأنبارى فى أسرار العربية ١٦٠ حيث يقول :

"... وهى تختص بلغة أهل الحجاز ، ومن جاورهم من بنى تميم وغيرهم ..."

أما سيبويه والزمخشري وغيرهما : فيذهبون إلى أن أهل الحجاز لا يميلون ، يقول

سيبويه ١١٨/٤ : "... وجميع هذا لا يميله أهل الحجاز ..."

قال " أبو سعيد " : من العرب من لا يبالغ في الإمامة (١) .
 فلذلك سماها القراء والنحويون بين اللفظين ، أى : بين الفتح والإمالة (٢) .
البحث الثاني : القائلون بالإمالة ذهبوا إلى أن مراتبها أربع :
ماتقوى فيه الإمامة ، ماتجوز ، وليست بقوة ، ماتقبح ، وقد تكلم بها على قبحها ، واجبا ،
شاذا تكلمت به العرب . يستوف على ذلك .
 وانتقوا [على] (٣) أن الفعل أولى بالإمالة من الاسم ، وعلى امتناعها في الحرف ،
 إلا ما شذ ، لأن عروض التصرف ، والحذف ، والقلب ، وأصناف التغييرات للفعل أكثر منه
 للاسم ، فكان أولى بالإمالة .
 ولهذا أمالوا الألف في الفعل الثلاثي — إن كانت منقلبة في نحو : " دعا " ، و " غزا " —
 — وامتنع أكثرهم (٤) من إمالة الألف في الاسم الثلاثي ، إذا كانت ألفه منقلبة عن الواو
 في نحو : " عصا " و " قفا " .
 قال " عبد المجيد " : إنما امتنعت إمالة الحروف ؛ لأنها جوامد (٥) .

- ==
 ويقول الزمخشري في الحواشي ورقة ٦١ : " وأما ترك الإمالة فهو مذهب أهل الحجاز " .
 ويقول ابن يعيش ٥٤/٩ : " والإمالة لغة بني تميم ، والفتح لغة أهل الحجاز " .
 كما يقول أبو محمد في التخمير ٢ ورقة ١٨٥ : " بنو تميم يميلون ، وأما أهل الحجاز
 فلغتهم التخمير " .
 وما ذكره الشارح إما على سبيل السهو ، وأما خطأ من الناسخ .
 وينظر : شرح الشافية ٤/٣ .
 (١) شرح السيرافي ٥ / ٣٢٢ .
 (٢) ينظر : الكشف للقيسي ١٦٨/١ والمقتضب ٤٢/٣ وأسرار العربية ١٦٠ وابن يعيش
 ٥٤/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢٩١/٢ واللمع لابن جنى ٣٢٢/٠ .
 (٣) زيادة يستقيم بها الكلام .
 (٤) المقتضب ٤٤/٣ : " فأما ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف : فإن الإمالة فيه
 قبيحة ، نحو : (دعا ، وغزا ، وعدا) ، وقد يجوز على بعد ؛ لأن هذه الألف هي
 التي تمال في (أغزى) ونحوه .
 فأما الأسماء : فلا يجوز فيها الإمالة إذا كانت على ثلاثة أحرف ؛ لأنها لا تنتقل
 انتقال الأفعال ؛ لأن الأفعال تكون على (فَعَلَ ، وأَفْعَلَ) ونحوه ، والأسماء لا تتصرف ،
 وذلك قولك : (قَفَا ، وَصَّأ) لا يكون فيهما ، ولا في بابهما إمالة ، لأنها من الواو .
 ولكن (رَحَى ، وَحَصَّى ، وَنَوَى) هذا كله تصلح إمالته " .
 وينظر : الكتاب ٤ / ١١٩ ، ١٣٢ .
 (٥) يقول أبو محمد في التخمير ٢ ورقة ١٨٥ : " .. وأما هي في الاسم والفعل —
 دون الحرف ، لأن الحروف لا تمال ، إذ الإمالة نوع تصرف ، والحروف جوامد لا تقبل
 —

قوله : (يشترك فيه الاسم والفعل) .

لقائل أن يقول : فيما ذكره المصنف نظر من ثلاثة أوجه :

أولها : أنه قدم صنف الإمالة على ذكر ما تشترك فيه الأضرب الثلاثة ، والقياس يقتضى أن يكون مؤخرًا عنه ؛ لأن ما تنوارد فيه الأضرب أقعد في هذا القسم مما يتوارد فيه ضربان لا غير ، فكان أحق بالبداية ، وأولى بالتقديم (١) .

وثانيها : أنه قدم ذكر الاسم على الفعل ، وقد عرفت أن الفعل أحق بالإمالة من الاسم ، فكان تقديم الفعل على الاسم في هذا الصنف أجدر (٢) .

وثالثها : أن الحروف الواقعة موقع الجمل يجوز إمالتها ، كما يأتيك في موضعه ، فلا معنى لإهمالها ، وتخصيص الإمالة بالاسم والفعل (٣) .

قوله : (وهى : أن تنحوي بالالف نحو الكسرة) .

اعلم أن تفسيره الإمالة بما ذكره ، فيه خلل من وجهين ، سندكرهما بعد نقل

رسوم ذكرها النحويون في تفسير الإمالة :

الأول : وهو : المشهور المنقول عن الجمهور : أن الإمالة معناها : أن تنحوي بالالف نحو الياء ، والفتحة نحو الكسرة (٤) .

= التصرف . . . ويقول سيويه ١٣٥/٤ : . . . وما لا يميلون ألفه : (حَتَّى ، وَإِذَا ، وَالْأ) فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء ، نحو : (حَيْلَى ، وَعَظَشَى) .

وقال الخليل : لو سميت رجلا بها وامرأة جازت فيها الإمالة ويقول العبرد في المقتضب ٥٢/٣ : . . . فأما (إِمَّا) ، و (حَتَّى) ، وسائر الحروف التى ليست بأسماء : فإن الإمالة فيه خطأ

أما ابن يعيش ٥٣/٩ فيرى أن الإمالة تأتي - أيضا في الحروف ، حيث يقول : " وقد جاءت في الحرف - أيضا - نحو : (بَلَى ، وَيَا في النداء)

وأرى أن ما ذهب إليه ابن يعيش قليل لا يقاس عليه ، ولا تبني عليه قاعدة .
وينظر : سر الصناعة ٥٨/١ واللمع ٣٢٧/ وأسرار العربية ١٦٠/ والإيضاح لابن الحاجب ٢٩١/٢ وشرح الشافية ٤/٣ .

(١) لعل المصنف بدأ بالإمالة لأهميتها .

(٢) بدأ المصنف بالاسم - على عادة النحويين - لشرفه ، وذلك لوقوعه محكوما عليه .
وه ، ولأنه لاغنى لكلام عنه .

وينظر : الأشموني وحاشية الصبان ٣٠/١ .

(٣) خص المصنف الإمالة بالاسم والفعل ؛ لأن الحروف لاتمال عند أكثر النحويين .

وينظر : الكتاب ١٣٥/٤ والمقتضب ٥٢/٣ والتخميم ٢ ورقة ١٨٥ .

(٤) ينظر : سر الصناعة ٥٨/١ واللمع لابن جنى ٣٢٧/ وأسرار العربية ١٦٠/ والإيضاح لابن الحاجب ٢٩١/٢ وابن يعيش ٥٤/٩ وشرح الشافية ٤/٣ .

قال صاحب المشرق : الإمالة : أن تميل حرفاً إلى حرف ، وحركة إلى حركة ، والممال هو الألف والفتحة ، والممال إليه : هو اليا ، والكسرة (١) .
 الثاني : قاله البيرد : الإمالة أن تنحو بالألف نحو اليا (٢) .

ومقتضى ما ذكره أن تكون الإمالة ثابتة للحرف ، دون الحركة ، وأن يكون الممال من الحروف لا غير ، كما أن الممال [إليه] (٣) كذلك .

الثالث : اختاره " أبو على " ، وحكاه غيره أن الإمالة : أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، لتميل الألف التي بعدها نحو اليا (٤) .

وعلى ما ذكره تكون الإمالة عارضة للحركة لا غير ، ولا يكون الحرف ما لا ، ولا مالا إليه بالأصالة .

الرابع : قاله المصنف : هو : أن تنحو [بالألف] (٥) نحو الكسرة .
 ومدلول عبارته : أن الحرف هو الممال ، والحركة هي الممال إليها .

وفيه نظر من وجهين :
 أحدهما : أنهم اتفقوا على أن الممال ، والممال إليه ، لا بد وأن (٦) يكونا من جنس واحد ، إمامن الحروف ، أو من الحركات على الوجه الذي بيناه .

والثاني : أنه تخرج عنه إمالة الحرف إلى الحرف ، وإمالة الحركة إلى الحركة ، في نحو : " الكبير " و " العبر " كما ستعرفه (٧) .

- (١) مقاله صاحب المشرق يتفق مع ما نقل عن الجمهور .
- (٢) المقضب ٤٢/٣ : " الإمالة : أن تنحو بالألف نحو اليا ، ولا يكون ذلك إلا لملة تدعو إليه " .
- (٣) وينظر : أسرار العربية ١٦٠/١ والإيضاح لابن الحاجب ٢٩١/٢ .
- (٤) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٥) المقصد في شرح الإيضاح ورقة ٥٩ (مخطوط) . يقول أبو على : " الإمالة : قصد بها أن يتناسب الصوت مكانها ، فيتشابه ، ولا يتباين ، وهو : أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، لتميل الألف نحو اليا ، فتقاربها ، نحو : " عاد " و " عابد " .
- (٦) في المخطوطة [باليا] وهو : تحريف ، والصواب ما أثبتته ، وينظر كلام المصنف في أول الباب .
- (٧) يستعمل الشارح هذا التعبير ، والصواب [لا بد أن] بدون الواو .
- (٨) الرازي محق في قوله ، ولقد أيد في ذلك ابن الحاجب ، حيث يقول في كتابه الإيضاح ٢٩١/٢ ، ٢٩٢ : " وقد عبر غيره (الزمخشري) بأن تنحو بالفتحة نحو الكسرة .

وقوله : (ليتجانس الصوت) .

اعلم أن الرواية على صيغة الفعل المضارع ، بإثبات حرفين بين الهمزة والجيم .
وقد وقع في قليل من النسخ : " لِتَجَانِسِ الصَّوْتُ " على صيغة المصدر ، ومعناها
متقارب ، وهو : أن المقصود من الإمالة ذلك .

ولقائل أن يقول : كما أن التجانس مطلوب ، فغيره أيضا مطلوب .
والدلالة بالإمالة على أن الألف منقلبة عن الياء ، أو صائفة ، يأتي في بعض المواضع — كما
ستعرفه — وإذا تعددت المقاصد ، فلا معنى لتخصيص واحد منها بالاعتبار دون غيره .
قال " عبد القاهر " : الإمالة : ضرب من ضرب المشاكل ، وذلك أنك إذا قلت
" عابد " كان لفظك بالفتحة والألف تصاعدا واستعلا .

وإذا عدت إلى الكسر ، كان انحدارا وتسفلا ، ويكون في الصوت بعض الاختلاف .
فإذا أملت الألف ، قرب من الياء ، واستنح بالفتحة طرف من الكسرة ، فيقارب الكسرة
الواقعة بعد الألف ، وتصير الأصوات متجانسة ، من نمط واحد .
وذلك أن الفتحة والألف وإن لم يتجردا من التصاعد رأسا ، فإنهما إذا أجريا مجرى
الكسرة ، قل التصعد ، وصار الانحدار من مكان قليل الارتفاع إلى ما يليه من الانحدار ، وأنه
أخف من أن ينحدر من موضع ظاهر العلو إلى مكان بعيد الهبوط ، وهذا ما لا يضبط ،
ولا يتضح إلا بالمشاهدة (١) .
قوله : (كَمَا أَشْرَبَتِ الصَّادُ صَوْتُ الزَّيِّ) .

بتخفيف الراء ، واسكان الباء ، وفتح تاء الخطاب .

يريد : خلطت صوت أحدهما بالآخر ، ومزجته به ، قال الله تعالى :

== وقال قوم : بالألف نحو الياء . وقال قوم : بالفتحة ، والألف ، نحو الكسرة والياء ،
والجميع خير من عبارته ، لأنه إذا قال : بالألف نحو الكسرة ، فإما أن يريد نحو
الكسر ، التي قبلها أو الكسرة التي عليها ، وكلاهما غير مستقيم ؛ لأنها لا تقبل الكسرة ،
وليس قبلها كسرة ، وأولى أن يقول : أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ؛ لأنه قد تكون
الإمالة من غير ألف في مثل : (رحمة ، والكبر) . فإذا فسرت الإمالة بالألف خرج
ذلك عن أن يكون إمالة ، وهو إمالة .

فثبت أن الوجه أن يقال : بالفتحة نحو الكسرة ؛ ليشمل جميع أنواع الإمالة
(١) المقتصد ، ورقة ٦٠ (مخطوط) .

وأشربوا " في قلوبهم العجل " (١) أي : خالط قلوبهم حب العجل (٢).
والموجب لهذه المخالطة والمجازة طلب التخفيف ؛ لأن الصاد حرف مهموس ، وقد
جاور الدال ، وهو حرف مجهور ، فتباعدا ، وتنافرا ؛ ولهذا امتنع إدغام الصاد في الدال ،
فأرادوا المقاربة بينهما والتجانس ، فأشربوا الصاد الزاى ؛ لأن كل واحد منهما من حروف
الصفير ، والزاى حرف مجهور ، كما أن الدال كذلك ، فأرادوا المقاربة بين الحرفين من
جهة الجهر ، فأشربوا الصاد صوت الزاى ، وقالوا في نحو : " صدر " و " صدق " :
" صدر ، صدق " (٣).

ومعنى يدل الصاد الساكنة زايًا خالصة ، فيقول في : " صدر " و " يصدر " :
" صدر " و " يزدر " (٤).
فإن كانت الصاد متحركة ، امتنع إخلاص الصاد زايًا ؛ لأنها قويت بالحركة ، فلم
تقبل الإعلال بالقلب .
وكان حمزة ، والكسائي ، ومعقوب يشمون الزاى في كل صاد ساكنة ، بعدها دال ؛
لما ذكرناه (٥) .

فإن قلت : إن الألف أخف من الباء ، والفتحة كذلك بالنسبة إلى الكسرة ،
فكيف يستقيم أن تكون إمالة الخفيف إلى الثقيل مقتضيا للطفة ؟

- (١) سورة البقرة ، من الآية ٩٣ / ١٠٣
- (٢) ينظر : الكشف ٨١ / ١
- (٣) الفرق بين التوعين يظهر في النطق ، لافى الكتابة ، ولقد أشار إلى هذا أبو علي
عندما قال : " الإمالة لا تنضح ولا تضبط إلا بالمشافهة " .
والى مثل هذا أشار عبد القاهر .
وينظر : ص ٤٢٩ و ٤٨٣ من التحقيق .
- (٤) يقول ابن جنى في سر صناعة الاعراب ٥٦ / ١ : " وأما الصاد التى كالزاي ، فهى
التي يقل همسها قليلا ، ويحدث فيها ضرب من الجهر ، لضارعتها الزاى ، وذلك
قولك فى (يصدر) : (يصدر) ، وفى (قصد) : (قصد) .
ومن العرب من يخلصها زايًا ، فيقول : (يزدر ، ومزد) ، وقالوا فى مثل لهم : (لم
يحرم من فزد له) أى : فصد له " .
- وينظر : سر الصناعة ٥٦ / ١ و ٢٠٨ و ابن يعين ٥٤ / ١ و شرح الشافية للرضي
٢٣١ / ٣
- (٥) ينظر : الكشف للقيسى ٣٤ / ١ والسبعة فى القراءة لابن مجاهد ١٠٢ والحجسة
لأبى زرع ٨٠ والبيان لابن الأنبارى ٣٨ / ١

قلت : الخفة نشأت من إجراء اللسان في مجرى واحد ، وأنه أخف من أن يجرى في طرق مختلفة .
بيان ذلك أن الألف تطلب فتح الفم ، والياء تطلب خلاف ذلك ، فإذا أمّلت جـرى اللسان على طريقة واحدة [و] (١) حصلت المشاكلة والتجانس ، كما قررناه فيما تقدم .

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

[أسباب الإمالة]

"وسبب ذلك أن تقع بقرب الألف كسرة ، أو ياء ، أو تكون هي منقلبة عن مكسور ، أو ياء ، أو صائرة ياء ، في موضع ، وذلك نحو قولك : " عِمَادٌ ، وَشِمَالٌ ، وَهَالِمٌ ، وَسِيَالٌ ، وَشَيْبَانٌ ، وَهَابٌ ، وَخَافٌ ، وَنَابٌ ، وَرَمَى ، وَدَعَا " ؛ لقولك : "دُعَى ، وَمِعْزَى ، وَحَبْلَى " ؛ لقولك : "مِعْزِيَانٌ ، وَحَبْلِيَانٌ" ."

قوله : (وسبب ذلك) .

اعلم أن حرف الإشارة يتعلق بما فسر به الإمالة ، وهو قوله : (أن تنحو بالألف نحو الكسرة) .

وانما افتقرت الإمالة إلى سبب ؛ لأن الإمالة على خلاف الأصل ، وكل شيء جاء على خلاف الأصل ، فلا بد له من سبب .

وقد أورد المصنف من الأسباب ستة ، إلا أنه ذكر - ههنا - خمسة ، وأخير السبب السادس ، وهو : الإمالة للإمالة :

السبب الأول : أن تقع بقرب الألف كسرة ، ولا فرق في ذلك بين أن تكون متقدمة على الحرف المال ، أو متأخرة عنه .

والمذكور من صورته ثلاث : " عِمَادٌ " و " شِمَالٌ " (١) - والكسرة فيهما متقدمة - و " هَالِمٌ " (٢) ، والكسرة فيه متأخرة .

والموجب مع التقديم أولى منه مع التأخير ، فتكون الإمالة في الأولين أقوى منه في " هَالِمٌ " ؛ لأن الحكم يقوى بقوة سببه .

(١) يعمل سيويه سبب الإمالة في مثل هذا فيقول : ١١٢ / ٤ : " وإذا كان بين أول حرف من الكلمة وبين الألف حرف متحرك ، والأول مكسور ، نحو : (عِمَاد) أُمِلَّتْ الألف ؛ لأنه لا يتفاوت ما بينهما بحرف .

ألا تراهم قالوا : (صبقت) ، فجعلوها صاداً لمكان القاف ، كما قالوا : (صقت) . وكذلك إن كان بينه وبين الألف حرفان ، الأول ساكن ؛ لأن الساكن ليس بحاجة قوياً ، وإنما يرفع لسانه عن الحرف المتحرك رفعة واحدة ، كما رفعه في الأول ، فلم يتفاوت لهذا ، كما لم يتفاوت الحرفان حيث قلت : (صِيق) .

وذلك قولهم : (سِرْبَالٌ ، وَشِمَالٌ ، وَعِمَادٌ ، وَكِلَابٌ) ."

وينظر : ابن يعيش ٥٥ / ٩ وشرح الشافعية للرضي ٥ / ٣ .

(٢) علل سيويه إمالة مثل هذا فقال ١١٢ / ٤ : " وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها ، أرادوا أن يقرئوها منها ، كما قرئوا في الإدغام الصاد من الزاى حين قالوا : (صدر) وينظر : اللمع / ٣٢٢ وابن يعيش ٥٥ / ٩ وشرح الشافعية للرضي ٥ / ٣ .

وكذلك الإمالة في " عَمَادٍ " أرجح منها في " شَمَلَالٍ " باعتبار قرب السبب ومعه .
والشَّمَلَالُ بالشين المعجمة : الناقة الخفيفة (٢) .

وههنا بحث خفى نذكره فيما بعد .
السبب الثاني : أن تقع بقرب الألف يا متحركة ، أو ساكنة ، وستعرف أن الساكنة أقوى من المفتوحة في المزجية ، والمذكور منه مثالان : " سَيَالٌ " ، و " شَيَّانٌ " .
قال " الجوهري " : والسَّيَال بالفتح : ضرب من الشجر ، له شوك (٣) .
و " شَيَّانٌ " : اسم حى من بكر ، وهما شيطانان :

أحدهما : شيطان بن ثعلبة .. والآخر : شيطان بن ذهل (٤) .
(٥) وشيطان : شهر أشد الشتاء بردا ، سعى بذلك لبياض الأرض بما عليها من الثلج والصقيع .
ولقائل أن يقول : إن المصنف قد أهمل مثال ما وقعت فيه الياء بعد الألف .
وقد رد " أبوعلی " قال : وما وقعت الياء فيه بعد الألف " مَبَّايح " (٦) .
ضعفه عبد القاهر ، فقال : إن الياء — هنا — لا تأثير لها في الإمالة ، خصوصا وإنما ذاك للكسرة .

ألا ترى أنك لو وضعت موضع الياء حرفا آخر لكانت الإمالة جائزة (٧) .
السبب الثالث : انقلاب الألف عن حرف مكسور ، والمذكور منه صورة واحدة ، وهى
" خاف " ، لأن أصله : " خَوَفٌ " بكسر الواو .
قال " أبو البركات " : إنما أميلت الألف ، للكسرة التى تعرض للخاء ، وإذا جعلت الفعل
لنفسك فى قولك : " خَفَّت " (٨) .

(١) ابن يعيش ٥٥٥/٩ ، ٥٦ : " وقالوا : " عالم " فأمالوا للكسرة بعدها ، كما
أمالوا للكسرة قبلها ، إلا أن الكسرة إذا كانت متقدمة على الألف ، كانت أدعى للإمالة
منها إنما كانت متأخرة .
وذلك أنها إذا كانت متقدمة ، كان فى تقدمها تسفل بالكسرة ، ثم تصعد إلى الألف ،
وإذا كانت الكسرة بعد الألف ، كان فى ذلك تسفل بعد تصعد ، والانحدار من حال
أسهل من الصعود بعد الانحدار ، وإن كان الجميع سببا للإمالة .

- (٢) الصحاح (شمل) ١٧٤٠/٥ .
- (٣) السابق (سيل) ١٧٣٤/٥ .
- (٤) السابق (شيب) ١٦٠/١ .
- (٥) اللسان (شيب) ٢٣٧٢ / ٤ .
- (٦) المقتصد فى شرح الايضاح ، ورقة ٥٩ .
- (٧) السابق ، ورقة ٦١ .
- (٨) أسرار العربية / ١٦١ " وأما الإمالة للكسرة بشئ يعرض للحرف فى بعض المواضع ،
فنحو قولهم فى " خاف " : " خاف " ، فأمالوا ، لأن الخاء تكسر فى " خفت " .

وحكى "أبوسعيد" وغيره عن قوم : أنهم لا يميلون الألف فيما هذا شأنه فـ ^(١) في الأفعال ، إلحاقا بما كان وزنه على "فَعَلَ" يفتح العين من الأفعال ، نحو : "قال" و "جاء" . وربما كان من ذوات الواو من الأسماء ، نحو : "باب" واحد الأبواب ، وسيأتيك تفصيله في موضعه .

السبب الرابع : أن تكون الألف منقلبة عن الياء ، يستوى فيه الفعل ، والاسم ^(٢) ، والمذكور منه ثلاثة أمثلة :

اثنان في الألف المنقلبة عن الياء في الفعل ، وهما : "هاب" و "رى" .
و واحد في المنقلب عنها في الاسم ، نحو : "ناب" بالتثنية ، من السن ، والجمع "أنياب" و "نُيُوب" على غير قياس .

و "الناب" أيضا : المسنة من النوق ، والجمع "نُيُوب" مثل : "أسد" ، و "أسد" ، وانما كسرت النون لتسلم الياء ^(٣) .

السبب الخامس : كون الألف صائرة ياء في بعض المواضع ، والمذكور منه ثلاث صور :
"دعا" و "معزى" و "جبلى" .

الأول : "دعا" وهو : من ذوات الواو ، وانما جازت إمالة ، لأن ألفه قد تنقلب ياء ، ٣٤٣ / ١ .
إذا رد الفعل إلى مالم يسم فاعله ، فيقال : "دُعِى" .

قال "أبوسعيد" : وانما استمرت الإمالة في ذوات الواو في الأفعال ، لكثرة انقلاب الواو إلى الياء فيها .

ألا ترى أنك متى أدخلت على الفعل الثلاثي زيادة حتى يصير على أربعة أحرف ،

(١) شرح السيرافي ٣٣٤/٥ : "وأما العامة فلا يميلون ما كانت الواو فيه عينا ، وذلك :

"خاف" ، وطاب ، وهاب
لكن أبا سعيد لا يفتح الإمالة في مثل هذا حيث يقول : "أما إمالة (خاف) فلأنه على (فعل) ، والأصل (خَوْف) ، فللكسرة المقدرة في الألف جازت إمالة ، ويكسر أيضا - إذا جعلت الفعل لنفسك ، فقلت : (خَفْتُ) ، وكل ما كان في فعل المتكلم مكسورا جازت إمالة من ذوات الواو ، أو من ذوات الياء
وينظر : الكتاب ١٢٠/٤ ، ١٢١ .

(٢) الكتاب ١٢٠/٤ ، ١٢١ : "ربما يميلون ألفه كل شيء كان من بنات الياء ، والواو ما هما فيه عين ، إذا كان أول (فعلت) مكسورا ، نحو نحو الكسرة ، كما نحو نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء ، وهي لغة لبعض أهل الحجاز . فأما العامة فلا يميلون ولا يميلون ما كانت الواو فيه عينا إلا ما كان منكسر الأول ، وذلك : (خاف) ، وطاب ، وهاب) .

ولغنا عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كثير عزة يقول : (صار يمكان كذا وكذا) . وقرأها بعضهم : (خاف)
وينظر المقتضب ٣ / ٤٢ ، ٤٣ .

(٣) الصحاح (نيب) ١ / ٢٣٠ .

جعلت مكان الواو يا ، فقلت في " غَزَوْتَ " : " أَغْزَيْتَ " ، وفي " عَطَا يَعْطُو " : " أُعْطِيتَ " .
فلما رأوا كثرة انقلابها إليها حلوها في الإمالة عليها .
فأما الأسماء من هذا الباب ، نحو : " عَصَا " و " قَفَا " : فلا يزال شيء منها إلا أن يسمع (١) .
وروي " سيويه " عنهم : أنهم يميلون " العُشْبَا " (٢) ، و " الكَلْبَا " (٣) ، و " المَلَكَا " (٤) .
وأما امتنعوا من ذلك في الأسماء ، ودون الأفعال ؛ لقلة تصرفها ، وليفصلوا بين
بنات الواو ، واليا .

فإن قلت : أليس أن الألف في " قَالَ " و " جَالَ " صائرة يا ، وإذا رد الفعل
لما لم يسم فاعله في " قيل " و " جيل " ، فهلا جوزتم الإمالة فيه ؟
قلت : عنه جوابان :

أولهما : أن " دُعِيَ " يتمتع في بنائه بتغيير الكسرة واليا ، عن حالهما ، بخلاف ما ذكرتم ،
فإن الكسرة يجوز إشمامها الضم ، ويجوز ترك الضمة والواو - كما سيرد عليك - فلا يلزم من
كون الرفع اللازم مؤثرا في الإمالة ، كون المغاير كذلك .

ثانيهما : أن اليا في " دُعِيَ " متحركة ، وفي " قيل " ساكنة ، وقد عرفت أن الساكن حُرِفَ
ميت ، في غاية الضعف ، ولا يخفى أن إلحاق الضعيف بالقوى في التأثير بعيد .

الصورة الثانية : " مَعَزَى " ، وقد سبق نقل الاختلاف في أن ألفها للإلحاق ، أو للتأنيث ،
واحتمل المصنف على أنها قد تصير " يا " بقولك في التثنية : " مَعَزَيَان " .

الثالثة : ألف " حَلَى " ، وهي للتأنيث ، وقد انقلبت " يا " في التثنية .

قال " ابن السراج " : إن ناسا كثيرين لا يميلون الألف فيهما ، وفتحوهما ، فقالوا : " حَلَى " و " مَعَزَى " (٦) .

(١) شرح السيرافي ٣٣١/٥ ، ٣٣٢ .
(٢) الصحاح (عشا) ٢٤٢٢/٦ : " وَالْعُشْبَا ، مقصور ، مصدر الأعشي ، وهو الذي لا يبصر
بالليل ، ويبصر بالنهار ، والمرأة عشيها ، وامرأتان عشيواً " .

(٣) السابق (كبا) ٢٤٧١/٦ : " وَالْكَلْبَا ، مقصور : الكئاسة ، والجمع الأكبا ، مثل :
مَعَى وَأَمْعَا " .

(٤) السابق (مكا) ٢٤٩٦/٦ : " وَالْمَلَكَا ، بالفتح مقصور : حجر الثعلب ، والأرنب
ضحوه ، وكذلك : الْمَكْوَا " .

يقول سيويه ١١٩/٤ : " وقد قالوا : الْكَلْبَا ، وَالْعُشْبَا ، وَالْمَلَكَا " وهو حجر الضب ، كما
فعلوا ذلك في الفعل " .

(٥) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ٢٠٦ (مخطوط) .

(٦) الأصول ٤٨١/٢ : " وكل ألف زائدة للتأنيث أو لغيره ، فحكمها حكم الألف
إذا كانت رابعة فصاعداً ؛ لأنها تقلب يا في التثنية ، وذلك نحو : حَلَى
و مَعَزَى " . وناس كثيرين لا يميلون " .

فهذا تفصيل كلام المصنف ، وفيه مباحث خمسة نذكرها في مواضعها ، وههنا بحثان :
البحث الأول : قال " عبد القاهر " : لافرق في الكسرة بين أن تكون قبل الألف ، أو بعدها ،
 تقول : " عماد " فتميل لأجل الكسرة التي مع العين ، وهي قبل الألف ، وتقول :
 " عالم " فتميل للكسرة بعدها .

وكذلك الياء في " شَيَّان " قبل الألف ، وذلك أنه لافرق بين أن يكون التصعد بعد
 الانحدار ، وبين أن يكون الانحدار بعد التصعد في أن كلا صاحبه للاختلاف ،
 فيؤتى بالإمالة ، ليخفى الاختلاف ، ولا يبقى إلا القدر الخفى (١) .

ولا يستقيم أن يقال : إن " عمادا " يفارق " عالما " من حيث أن بين الكسرة
 والألف فاصلا ، وهو الميم ، وليس بين الكسرة والألف في " عالم " ذلك .

وسبب ذلك أن الفتحة أول الألف كالجزء منها ، ألا تراء لا يوجد إلا معها .
 وإذا كان كذلك ، كانت الكسرة في عين " عماد " في حكم كسرة لام " عالم " من حيث
 أن كل واحدة منهما بجانب الألف — والحركة عند أهل التحقيق بعد الحرف — فالكسرة
 في " عماد " بعد العين ، والفتحة بعد الميم ، فهو فاصل بين الحركتين .

فكذا الكسرة في لام " عالم " بعد اللام ، فهو فاصل بينها وبين الألف ، فصل
 الميم في " عماد " بين الكسرة والفتحة التي هي أول الألف ، فهما سواء .
 وكذا [ياء] " شَيَّان " ؛ لأنه ليس بينها وبين الفتحة إلا الباء .

البحث الثاني : قالوا : إن الياء توجب الإمالة ، وإن انصفتحت ، لوقوعها قبل الألف ،
 نحو : " الضَّيَّاح " (٢) ، وذلك أن تسفله وإن كان أنقل بالحركة ، فلا يكون بمنزلة في
 الساكن ، نحو : " شَيَّان " ، فإن — ههنا — مزنة أخرى ، وهو : أنه متصل بالفتحة
 من غير فصل .

وفي " شَيَّان " غير متصل بها ، فيجرى ذلك المجرى في الإمالة ، لتكون الفتحة
 مشكلة لها في [الميل] (٤) ، إلى الكسرة (٥) .

- (١) المقتصد ، ورقة ٦١ (مخطوط) وفيه [الجرس الخفى] .
- (٢) زيادة من المقتصد يستقيم بها الكلام .
- (٣) الضَّيَّاحُ والضَّيَّاحُ : اللبن الرقيق الكثير الماء . اللسان (ضيق) ٢٦٢٣ / ٤ .
- (٤) زيادة من المقتصد يستقيم بها الكلام .
- (٥) الكتاب ١٢٢ / ٤ : " ويقولون : (شَوَّك السَّيَّال ، والضَّيَّاح) ، كما قلت :
 (كَيَّال ، مَيَّاح) .

.....

وأما نحو : " شَمَلَال " فقريت من " عَمَاد " .
وأما " دِرْهَمَان " : فالإمالة فيه أغلظ منها في " شَمَلَال " ؛ لأن بين الكسرة
والفتحة في " شَمَلَال " حرفا واحدا ، وفي " دِرْهَمَان " حرفين : الراء ، والهاء ، والهاء ، وإن كانت
مفتوحة ، فالإمالة تقع على الألف مع فتحها (١) .

— — —

= قالوا : (شيان ، وقيس عيلان ، وعيلان) ، فأمالوا للياء .
والذين لا يميلون في (كيال) لا يميلون ههنا . . .
وينظر : التبصرة للصيمري ٧١٠/٢ (مطبوع) .
(١) المقتصد ، ورقة ٦١ (مخطوط) .

[متى تؤثر الكسرة في الإمالة ؟]

(فصل) " وانما تؤثر الكسرة قبل الألف ، إذا تقدمته بحرف ، ك : " عِمَاد " ، أو بحرفين ، أولهما ساكن ، ك : " شِمْلَال " .

فإذا تقدمت بحرفين متحركين ، أو بثلاثة أحرف ، كقولك : " أَكَلْتُ عِنَبًا " ، و " فَتَلْتُ قَنَبًا " لم تؤثر .

وأما قولهم : " يُرِيدُ أَنْ يَنْزِعَهَا " ، و " يَضْرِبُهَا " ، و " هُوَ عِنْدَهَا " ، و " لَهُ دِرْهَمَانٌ " .

فشاذ .

والذى سوغه أن الهاء خفية ، فلم يعتد بها . . .

قوله : (وانما تؤثر الكسرة قبل الألف ، إذا تقدمته بحرف ، [ك : " عِمَاد "] ^(١) ، أو حرفين ، أولهما ساكن ، نحو : " شِمْلَال " . . .)

اعلم أنا قد بينا - فيما تقدم - أن الموجب للإمالة قرب الكسرة ، عذارا من أن يجرى

اللسان في طرق مختلفة ، في أقل زمان ، على الوجه الذى بيناه .

وذلك القرب متحقق في الصور التى تقدمت الكسرة بحرف واحد ؛ لأن ما قبل الألف ،

لا بد وأن يكون مفتوحا ، والفتحة كالجزء من الألف - كما ذكرناه - فيما تقدم - فتكون الكسرة

في حكم المقاربة للألف .

وإذا تقدمت الكسرة الألف بحرفين ، أولهما ساكن ، فذلك ؛ لأن الحرف الساكن

عندهم ليس بحاجة ، فهو كالمعدوم .

فإذا تقدمت بحرفين متحركين ، زال القرب المسوغ للإمالة ، وامتنعت ، فتقول :

" أَكَلْتُ عِنَبًا " بالتفخيم .

وكذلك إذا تقدمت بثلاثة أحرف ، نحو قولك : " فَتَلْتُ قَنَبًا " ^(٢) . ولقائل أن يقول :

في كلام المصنف نظر من ثلاثة [أوجه] ^(٣) :

أولها : أنه لم يذكر حكم اليا المتقدمة .

ثانيها : أنه أغفل الكلام فيما إذا كانا متأخرين .

ثالثها : أنه ذكر - أولا - مانعية الحرفين ، ثم ذكر بعده مانعية الحروف ، إذا كانت

(١) سقط من المخطوطة ، وثبت عند ابن يعيش ٥٦/٩ والمفصل المطبوع / ٣٣٥ .

(٢) اللسان (قنب) ٣٧٤٢ / ٥ والقنب والقنب : ضرب من الكتان . . .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

ثلاثة ، ولو عكس الترتيب كان أجدر ، لأن توسط الحرفين المتحركين إذا استقل بالمانعية ،
فلأن تستقل الثلاثة أولى .

فإن قلت : إنه قال : أو بثلاثة أحرف ، وذكر مثالا مخصصا ، وهو : كون الحرف
الأول من الثلاثة ساكنا .

قلت : إنما أطلق القول بثلاثة أحرف ، وأراد به : ما أحدها ساكن ، للمعلم
بأنه لم يقع في كلامهم كلمة فيها أربع حركات متوالية ، إلا كلمات شذت .

قوله : (وأما قولهم : " يُريدُ أَنْ يَنْزِعَهَا " وَ" يَضْرِبُهَا " وَ" هُوَ عِنْدَهَا " وَ" لَهُ
دِرْهَمَان " فشاذ ، والذي سوفه أن الهاء خفية ، فلم يعتد بها .)

اعلم أنه لما ذكر أن الكسرة إذا تقدمت بحرفين متحركين ، أو ثلاثة أولها ساكن ،
أورد بعده أربعة نقوض .

اثنان على الحرفين ، وهما : " يُريدُ أَنْ يَنْزِعَهَا " وَ" يَضْرِبُهَا " .

الشاهد فيه : أن الكسرة في كل واحد منهما قد تقدمت بحرفين متحركين - كما تساءل -
وهي موثرة في جواز الإمالة .

والأخيران : نقض على الثلاثة التي أولها ساكن ، وهما قوله : " وَهُوَ عِنْدَهَا " ،
وَ" لَهُ دِرْهَمَان " .

الشاهد فيه : أن الكسرة فيهما متقدمة على ثلاثة أحرف أولها ساكن ، وقد أجاز فيهما
الإمالة .

وأجاب بوجهين :

أحدهما : أنه شاذ .

(١)

والآخر : أن الهاء حرف خفي ، لا يعتد به - كما سنبينه في مباحث التقاء الساكنين -

فيصير تقدير الأولين : " يَنْزِعَا " وَ" يَضْرِبَا " ، وحينئذ تكون الكسرة متقدمة بحرف

واحد ، نحو : " عِمَاد " .

والتقدير في الأخيرين : " هُوَ عِنْدَا " وَ" لَهُ دِرْهَمَان " ، وتكون الكسرة على هذا

التأويل متقدمة بحرفين ، أولهما ساكن ، نحو : " شَمَلَال " (١) .
ولو قيل : " هو يضرها " لم تمل ؛ لأن الضم يمنع من الإمالة ، والحرف الذى
قبل الهاء ، والباء ، والعين تدخله الإمالة ، والمضموم لا يمال .

(١) يقول ابن يعيش ٥٧/٩ : " فأما قولهم : (يُريدُ أَنْ يَنْزَعَهَا وَأَنْ يَضُرَّهَا) فقليل ،
والذى سوفه أن الهاء خفية ، فكانت كالمعدومة ، فصار اللفظ كأنه : (يريد أن ينزعها ،
وأن يضرها) فأمالوا الألف للكسرة ، كما أمالوها فى (عماد) : " .
ويقول سيويه ١٣١/٤ : " وسمعناهم يقولون : (أراد أن يضرَّها زيدٌ) فأمالوا :
ويقولون : (أراد أن يضرَّها قبلُ) ، فنصبوا للقف وأخواتها " .
وينظر : شرح الشافية للرضى ٦/٣ .

[إجراء الألف المنفصلة مجرى المتصلة ، والكسرة العارضة مجرى الأصلية]

(فصل) " وقد أجروا الألف المنفصلة مجرى المتصلة ، والكسرة العارضة مجرى الأصلية ، حيث قالوا : " دَرَسْتُ عِلْمًا " و " رَأَيْتُ زَيْدًا " ، و " مَرَرْتُ بِيَابِهِ " و " أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ " .

قوله : (وقد أجروا الألف المنفصلة مجرى المتصلة ، والكسرة العارضة مجرى الأصلية) .

اعلم أنه يريد بالألف المنفصلة : التي تبدل في حال الوقف ألفا ، والمتصلة التي هي من نفس الكلمة .

وقد سبق أن الألف لا تكون أصلية ، وإنما تكون زيادة ، أو منقلبة عن حرف أصل .
ومراد بالكسرة العارضة : ما كان دخولها لأجل عامل الجر ، والأصلية : ما كانت لازمة لبناء الكلمة .

ولقائل أن يقول : إنه الحق المنفصل بالمتصل ، والعارض بالأصلي ، ولم يذكر جهة الإلحاق ، لاسيما وهي مختلفة .

بيان ذلك : أنه الحق الألف المنفصلة بالألف المتصلة في جواز الإمالة ، والكسرة

العارضة بالأصلية في التأثير والسببية .

قوله : (حيث قالوا : " دَرَسْتُ عِلْمًا " و " رَأَيْتُ زَيْدًا ") .

اعلم أنهم يميلون هذه الألف ، كما يميلون ألف " رَأَى " و " حَبَلَى " ، ولا يكون إلا في

اسم منصوب منون في الدرج .

فإذا وقعت عليه ، أبدلت من تنوينه ألفا ، وأمليت للكسرة في الميم —
[من " عِلْمًا "] ^(١) ، والياء من زيد ^(٢) .

قوله : (و " مَرَرْتُ بِيَابِهِ " ، و " أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ ") .

الشاهد فيه : أن الكسرة فيهما بعد الألف ، أثرت في أمالتها ، وإن كانت اعرابية ،

كما أن الكسرة في " عالم " و " عابد " كذلك ^(٣) .

- (١) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٢) الكتاب ١٢٢/٤ : " وقالوا : (رَأَيْتُ زَيْدًا) فأمالوا ، كما فعلوا ذلك به : (غِيلَان) .
والإمالة في (زيد) أضعف ، لأنه يدخله الرفع .
ولا يقولون : (رَأَيْتُ عَبْدًا) فيعملوا ، لأنه ليست فيه ياء ، كما أنك لا تميل ألف (كسلان) ، لأنه ليست فيه ياء . و (رَأَيْتُ عِلْمًا) فيميلون ، جعلوا الكسرة كالياء .
وينظر : ابن يعيش ٥٧/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢٩٣/٢ واللمع لابن جني ٣٣١ .
- (٣) الكتاب ١٢٢/٤ : " وما يميلون ألفه قولهم : (مَرَرْتُ بِيَابِهِ) ، و (أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ) ، هذا في موضع الجر ، وشبهوه به . (فاعل) ، نحو : (كَاتِبٌ ، وسَاجِدٌ) والإمالة في هذا أضعف ، لأن الكسرة لا تلزم .

[حكم الألف الآخرة]

(فصل) " والألف الآخرة لا تخلو من أن تكون في اسم ، أو فعل ، وأن تكون ثالثة ، أو فوق ذلك :
فالتى فى الفعل تمال كيف كانت ، والتى فى الاسم ، إن لم يعرف انقلابها عن اليا ، لم تمل
ثالثة ، وتمال رابعة .
وانما أميلت " العلى " ، لقولهم : " العلى "

قوله : (والألف الآخرة لا تخلو من أن تكون فى اسم ، أو فعل ، وأن تكون ثالثة ، أو فوقه ،
ذلك) .

لقائل أن يقول : قوله : (وأن تكون ثالثة ، أو فوق ذلك) مستغنى عنه ، والاقتصار
على التقسيم الأول واف بتمام مقصود الفصل ، فاعتبر ما ذكرناه بإسقاطه من الكلام .
قوله : (فالتى فى الفعل تمال كيف كانت) .

يريد : لافرق فى ذلك بين ما كان معتلا : من الواو ، نحو : " دُعَا " ، أو من اليا ،
نحو : " سَعَى " (١) . وقد بينا علة ذلك فيما تقدم (٢) .

قوله : (والتى فى الأسماء ، إن لم يعرف انقلابها عن اليا ، لم تمل ثالثة ، وتمال رابعة) .
اعلم أن كل اسم ثلاثى عرف انقلاب ألفه عن اليا ، يجوز إمالته ، نحو : " فُقَى " و
" رَحَى " . فإن عرف انقلاب ألفه عن الواو ، نحو : " الْقَفَا " و " الْقَطَا " (٣) امتنع إمالتها ،
إلا ما حكى عنهم (٤) .

(٥)
وأن لم يعلم أنه من ذوات الواو ، [أو من] ذوات اليا ، قال المصنف :
" لا تجوز إمالته " . وما ذكره منقاس ؛ لأن الإمالة على خلاف الأصل ، فلا يصار إليها
مع الشك فى وجود سببها .

(١) ينظر : الكتاب ١١٩/٤ وابن يعيش ٥٧/٩ .

(٢) ينظر : ص ٤٨ من التحقيق .

(٣) القطا : طائر معروف . اللسان (قطا) ٣٦٨٤/٥ .

(٤) الكتاب ١١٩/٤ " وقد يتركب الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو ، نحو :
" قفا " ، و " عفا " ، و " القفا " ، و " القطا " ، وأشباههن من الأسماء ، وذلك أنهم أرادوا أن يبينوا
أنها مكان الواو ، ويفصلوا بينها وبين بنات اليا ، وهذا قليل يحفظ .
وقد قالوا : " الكيا ، والعشا ، والمكأ " وهو : حجر الضب ، كما فعلوا ذلك فى
الفعل " .

وينظر : ابن يعيش ٥٧/٩ .

(٥) زيادة يستقيم بها الكلام .

قوله : (تعال رابعة ٠٠) .

يريد : فى نحو : " مَرَى " و " مَرَى " (١) .

ولقائل أن يقول : يخرج عما ذكره ، ما كان زائدا على أربعة ، نحو : " مَشَرَى " .
والأحسن أن يقال : كل ألف أخيرة تعال ، إلا ما لم يحكم بانقلابها عن اليا ، ففى
الأسماء الثلاثية ، فإنه أوجز وأجمع .
قوله : (وإنما أميلت " العللى " ؛ لقولهم : " العللى " ٠٠) .

اعلم أن مضمون هذا الكلام نقض وجواب عنه :
أما توجيه النقض : فهو أن مقتضى كلامه أن كل ألف فى اسم ثلاثى عرف انقلابها
عن الواو ، فإنه لا تجوز إمالتها ، فقليل له : إن الألف فى " العللى " منقلبة عن الواو ؛
لأنه من " علوت " ، وقد أميلت .
فأجاب ، وقال : إنما أميلت ؛ لقولهم : " العللى " ، يعنى : أن الألف فى " العللى "
منقلبة عن اليا ، التى فى " العللى " ، فلا يرد النقض .
وتحقيق جوابه : أن " العللى " بضم العين ، مقصورا ، تانيث " الأعلى " من الواو ،
— وهى كـ : " الدنيا " من " دنوت " — والأصل : " علوا " على زنة " فعلا " ، إلا أنهم
قلبوا الواو إلى اليا ، وقالوا : " عللى " .
فإذا جمعت ، قلت : " عللى " سقطت ألف التانيث فى الجمع ، وانقلبت اليا ، التى هى
م الفعل ألفا ؛ لانفتاح اللام قبلها ، وكونها متحركة .
فظهر أن الألف فى " العللى " منقلبة عن اليا ، التى فى " عللى " ، وإن كانت منقلبة
عن الواو (٢) .

- (١) الكتاب ٤/ ١٢٠ : " فإذا بلغت الأسماء أربعة أحرف ، أو جاوزت من بنات الواو ،
فالإمالة مستتبه ؛ لأنها خرجت إلى اليا " .
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٩٤ وابن يعيش ١/ ٥٨ والمقتضب ٣/ ٤٧
والتبصرة ٢/ ٧١١ .
(٢) ابن يعيش ١/ ٥٨ : " وإنما أميلت " العللى " وهو اسم على ثلاثة أحرف من الواو ؛
لقولهم : " العللى " ، فالألف التى فى " العللى " تلك اليا ، التى فى " العللى " ، لكه
لما جمع على الفعل ، قلبت اليا ألفا ، فهو كقولهم : " الكبر " من " الكبرى " ، و
" الفضل " من " الفضلى " . . .
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٩٥ وشرح الشافعية للرضى ٣/ ١٣ .

[حكم الألف المتوسطة]

(فصل) " والمتوسطة إن كانت في فعل يقال فيه : "فَعَلْتُ" كـ : "طَابَ" و "خَافَ" أميلت ، ولم ينظر إلى ما انقلبت عنه .
وان كان في اسم : نظر إلى ذلك ، فقليل : "نَابَ" ولم يقل : "بَاب" ...

قوله : (والمتوسطة إن كانت في فعل يقال فيه : "فَعَلْتُ" كـ : "طَابَ" و "خَافَ" أميلت ، ولم ينظر إلى ما انقلبت عنه) .

اعلم أن كل ما كان على ثلاثة أحرف ، والألف في موضع عينه ، منقلبة عن "ياء" ، أو واو : فإن كان من ذوات الياء أمليته ، نحو : "صار" و "هاب" و "طاب" . (١)
وان كان من ذوات الواو وما وزنه في الأصل "فَعَلَ" بكسر [العين] ، نحو : "خَافَ" فإنه يمال عند قوم (٢) ، وانما أمالوه ، للكسرة التي كانت في عين الفعل في الأصل .

وان كان من ذوات الواو وما وزنه في الأصل "فَعَلَ" بفتح العين ، نحو : "قال" ، و "جال" امتنع إمالته (٣) .

إذا عرفت هذا ، فقول المصنف : (في فعل يقال فيه : "فَعَلْتُ") يريد : ما كانت عينه من ذوات الياء ، أو من ذوات الواو التي عينه مكسورة .
وإذا جعلت الفعل لنفسك ، كسرت فاء الكلمة ، وقلت : "رَبَّيْتُ" و "رَخِفْتُ" ، والأصل : ["طَوَيْتُ" (٤)] ، و "خَوِفْتُ" ، فلما نقلت كسرة عين الفعل إلى فائه ، سقطت عين الفعل ، لسكونها ، وسكون اللام بعدها .

ولقائل أن يقول : إن المصنف أهمل / حكم الألف المتوسطة المنقلبة عن ذوات الواو ١/٣٤٥ من "فَعَلَ" - بفتح العين - وحكمه ما بيناه لك .

- (١) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٢) الكتاب ١٢٠/٤ ، ١٢١ : " ولا يُمِيلُونَ ما كانت الواو فيه عيناً ، إلا ما كان منكسراً الأول ، وذلك "خَافَ" و "طَابَ" و "هاب" .
ولقنا عن ابن أبي اسحاق أنه سمع كثير عزة يقول : " صار بمكان كذا وكذا " ، وقرأها بعضهم : "خَافَ" ...
- وينظر : ابن عيش ٥٨/١ والتبصرة للصيمري ٢١١/٢ (مطبوع) .
- (٣) ينظر : شرح الشافية للرضي ١١/٣ .
- (٤) زيادة يستقيم بها الكلام .

قوله : (وان كان في اسم نظر إلى ذلك ، فقيل : "ناب" ، ولم يقل : "باب" (١٠٠).

اعلم أن الألف المنقلبة عن عين الفعل في الأسماء ، وإن كانت منقلبة عن الياء أميلت ،

كما في "ناب" واحد الأنبياء .

(١) وان كانت منقلبة عن الواو ، لم تجز إمالتها عند قوم ، نحو : "باب" واحد الأبواب .

قال " أبو سعيد " : وما كان من ذوات الواو ، لم يمل منه ، إلا ما جاء عنهم إمالة (٢) .

وقد حكى عنهم إمالة " الناس " ، وهو فاش في كلامهم .

وحكى — أيضا — عنهم إمالة " مال " و "باب" ، وإمالة هذين قليلة (٣) .

(١) يقول الصيمري في التبصرة ٢ / ٧١١ (مطبوع) : "وتقول : (باب) فلا تيسل ؛

لأن الألف منقلبة من واو ، وهي في اسم .

وتقول : (ناب) بالإمالة ؛ لأن الألف منقلبة من الياء . . .

وينظر : الكتاب ٤ / ١٢٨ وابن يعيش ٩ / ٥٨ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٩٥ .

(٢) شرح السيرافي ٥ / ٣٤٥ : . . . فأما "ناب" و "عاب" : فالإمالة فيهما ؛ لأن

الألف منقلبة من ياء . وأما : "باب" و "مال" : فشبهوا الألف فيهما — وأن

كانت منقلبة من واو — بألف "غدا" و "دنا" المنقلبة من واو ، فأجروا عين

الفعل كلامه ، وإن كانت العين أبعد من الإمالة . . .

(٣) الكتاب ٤ / ١٢٨ : . . . وأما "الناس" : فيميله من لا يقول : "هذا مال" بمنزلة

"الحجاج" ، وهم أكثر العرب .

وقال ناس يوثق بعريتهم : "هذا باب" و "هذا مال" و "هذا عاب" لما كانت

بدلاً من الياء ، كما كانت في : "رمى" شبهت بها ، وشبهوها في "باب" و "مال"

بالألف التي تكون بدلاً من واو "غزوت" ، فتبعت الواو الياء في العين ، كما

تبعتها في اللام ؛ لأن الياء قد تغلب على الواو هنا . . .

وينظر : السيرافي ٥ / ٣٤٥ وابن يعيش ٩ / ٥٨ وشرح الشافعية للرضي ٣ / ٩١ .

[أمالوا الألف لألف مالة قبلها]

(فصل) " وقد أمالوا الألف ؛ لألف مالة قبلها ، قالوا : " رأيت عباداً ، ومُعْزَاناً " .

قوله : (وقد أمالوا الألف ؛ لألف مالة قبلها) .

اعلم أنه نزل إمالة الألف بمنزلة الكسرة في كونه موثراً في إمالة الألف الثانية ، والجامع بينهما أن في الألف المالة قدراً من التسفل ، كما أن في الكسرة ذلك .
فإذا وقفت على " عماد " حال النصب ، وأبدلت من تنوينه ألفاً ، قلت : " عِمَاداً " .
فإذا اجتمع ألفان : أحدهما : ألف " فَعَال " والألف البدلة ، فإذا أميلت
ألف " فَعَال " كانت بالنسبة إلى الألف البدلة بمنزلة كسرة العين من " عِمَاد " بالنسبة
إلى ألف " فَعَال " .

فلما اقتضت الكسرة إمالة الألف الأولى ، اقتضت إمالتها إمالة الألف المتأخرة عنها .
وهذا الكلام في " مُعْزَاناً " ؛ لأن العين ساكنة ، فلم يعتد بها ، وكانت كالمعدومة .
وقد ذهب قوم إلى منع الإمالة لهذا السبب (١) .
ولقائل أن يقول : الأجد ر أن يكون هذا السبب عقيب الأسباب المتقدمة .

- (١) يقول ابن يعيش ٥٨/٩ ، ٥٩ : " وقد أمالوا الألف ؛ لألف مالة قبلها ، فقالوا :
(رأيت عِمَاداً وَمُعْزَاناً) ، و (حسبت حساباً ، وكتبيت كتاباً) ، أجروا الألف المالة
مجرى الياء ، لقربها منها ، فأجنحوا الألف الأخيرة نحو الياء ، والفتحة قبلها نحو
الكسرة ، كما فعلوا ذلك فيما قبلها من الألف والفتحة .
والغرض من ذلك تناسب الأصوات وتقارب أجراسها " .
وينظر : اللع لاين جنى / ٣٣١ وشرح الشافية للرضي ١٣/٣ ، ١٤ والتبصرة
٢ / ٧١٠ (مطبوع) والأشعش بحاشية الصبان ٤ / ٢٣٠ .
- (٢) الكتاب ١٢٧/٤ : " وقالوا : (مُعْزَاناً) في قول من قال : (عِمَاداً) فأمالهما جميعاً ،
هذا قياس .
ومن قال : (عِمَاداً) قال : (مُعْزَاناً) . وهذا قياس قول غيرهم من العرب " .

[موانع الإمالة]

(فصل) " تمنع الإمالة سبعة أحرف ، وهى : "الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والغين ، والخاء ، والقاف " ، إذا وليت الألف قبلها ، أو بعدها ، إلا فى باب "رمى" و "باع" فإنك تقول فيهما : " طاب ، وخاف ، وصفى ، وطفى " ، وذلك نحو : "صاعد ، وعاصم ، وضامن ، وعاضد ، وطائف ، وعاطس ، وظالم ، وعاظِل ، وغائب ، وواغل ، وخامد ، وناخل ، وقاعد ، وناقف " .

أو وقعت بعدها بحرف ، أو حرفين ، ك : " ناعِص ، وقارِص ، وعارض ، ومعارض ، وناشط ، وناشيط ، وناهظ ، ومواعِظ ، ونابغ ، وبالسبع ، ونافع ، وناقِخ ، وناقِص ، وناقِيق ، وناقِيق " .

وان وقعت قبل الألف بحرف ، وهى مكسورة ، أو ساكنة بعد مكسور ، لم تمنع [الإمالة] (١) عند الأكثر ، [بخلاف الواقع بعد الألف] (٢) ، نحو : "صَعَاب ، ومصباح ، وضعاف ، ومضحاك ، وطلاب ، ومطعام ، وظما ، وظالم ، وغلاب ، ومغناج ، وخبات ، واخبات ، وقفاف ، ومقلات" .

المتن : قوله : (تمنع الإمالة سبعة أحرف .. إلى آخره ..) .

التفسير : اعلم أن الحروف المانعة من الإمالة سبعة : أربعة منها متوالية ، وهى : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء " .

وثلاثة متفرقة ، وهى "الغين ، والخاء ، المعجمين ، والقاف" ، ويجمعها قولك : " قط ، خص ، ضغط " .

(٣) قالوا : إنما منعت هذه الحروف الإمالة - مع وجود سببها - لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى ، والألف إذا حركت من موضعها ، استعلت - أيضا - إلى الحنك الأعلى .

(٤) فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية ، غلبت عليها ، [كما غلبت] الكسرة عليها

فى : " مساجد " ونحوها .

فلما كانت الحروف مستعلية - وكانت الألف تستعلى - وقربت من الألف ، كان

(١) زيادة عند الشارح لم تثبت فى ابن يعيش ٦٠/٩ والمفصل المطبوع / ٣٣٦ .

(٢) زيادة عند الشارح لم تثبت فى ابن يعيش ٦٠/٩ والمفصل المطبوع / ٣٣٦ .

(٣) هذا نص كلام سيويه ١٢٩/٤ .

(٤) زيادة من الكتاب يستقيم بها الكلام .

العمل من وجه واحد ، أخف عليهم ، كما أن الحرفين إذا تقارب موضعهما ، كان رفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم [فيدغمونه] ^(١) .

فلذلك كان كل واحد من هذه الحروف مانعا إذا كان قبل الألف ، والألف تلييه ، نحو : " قاعد " ^(٢) .

قال " ابن السراج " : ولانعلم أحدا يميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغته ^(٣) . وكذلك : إذا كان الحرف من هذه الحروف يليها ، نحو : " نافذ " وغير ذلك مما يأتيك مفصلا .

قوله : (إذا وليت الألف قبلها ، أو بعدها) .

فيه ثلاث ضائحات : أولها : مستتر مرفوع ، يرجع إلى الحروف ، والثاني والثالث يرجع إلى الألف .

قوله : (إلا في باب " روى " فإنك تقول فيهما : " طاب ، وخاف ، صفى ، وطفى ") . قال " عبد المجيد " : إنما جوزوا الإمالة في : " طاب " و " خاف " لأجل الكسرة في : " رطب " و " خفت " ، فوقوع الكسرة في هذه الحالة ، غلب الحرف المستعلى ، فصيرته غير موثر ، كما أن الاسم الذى على أربعة أحرف ، قوى جانب اليا ، فيه ، حتى غلب المستعلى ، فقالوا : " معطى " و " مرضى " فأمالوهما مع الحرف المستعلى ^(٤) . وقال في الحواشى : إنما أميلت هذه الأفعال ، ولم ينعمها الحرف المستعلى ؛ لأن الفعل أقوى على الإمالة من الاسم ؛ لأنه أقبل للتغيير والتصرف ^(٥) . كما سبق تقريره . ولقائل أن يقول : كيف يستقيم تخصيص الاستثناء بما ذكره ، وقد أميل بعض الأسماء - أيضا - في نحو : " معطى " و " مرضى " ؟

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) ينظر : الكتاب ١٢٩ / ٤ .

(٣) هذا نص كلام سيويه ١٢٩ / ٤ وقد نسبته إليه ابن السراج في الأصول ٢ / ٤٨٣ .

وكان الأجدر بالشارح - أيضا - أن ينسب الكلام لصاحبه .

(٤) ينظر : الكتاب ١٣١ / ٤ : " .. وكذلك " خاف " ؛ لأنه يروم الكسرة التى فى " خفت " ، كما نحا نحو اليا .. " .

وينظر : ابن يعيش ٥٩ / ٩ وشرح الشافى للرضى ١٥ / ٣ .

(٥) الحواشى ، ورقة ٦٢ / .

وقال "سيويه" : ألا تراهم يقولون : " طَابَ ، وَخَافَ ، وَسُعِطِي ، وَسَقَبِي " ،
فلا تمنعهم هذه الحروف من الإمالة (١).
قوله : (٠٠ وذلك ٠٠).

اعلم أن حرف الإشارة يتعلق بالإيلاء قبل الألف ، أو بعدها ، وقد أورد المصنف
أربع عشر صورة على نهج ترتيبه الحروف السبعة :
الأولى : "الصاد" ، تقول في المتقدمة على الألف "صاعد" ، وفي المتأخرة "عاصم" .
الثانية : "الضاد" ، متقدمة ، نحو : "ضامن" ، وتأخرة ، نحو "عاقد" .
الثالثة : "الطاء" ، المتقدمة ، ك : "طائف" ، والتأخرة ، ك : "عاطس" .
الرابعة : "الظاء" ، متقدمة ، ك : "ظالم" ، وتأخرة ، نحو : "عاظل" وهو : اللانم .
قال "الجوهري" : عَاطَلَتِ الْكِلَابُ ٠٠ إِذَا لَزِمَ بَعْضُهَا بَعْضًا فِي السَّفَادِ ، وَكَذَلِكَ :
الجراد (٢) .

الخامسة : "الغين" ، تقول في المتقدمة "غائب" ، وفي المتأخرة "واغل" .
قال في "شامل اللغة" : الْوَاعِلُ : الدَّخِيلُ عَلَى الْقَوْمِ ، وَهُمْ يَشْرُونَ ، وَلَمْ يَدْعُ ، وَهُوَ
الطفيلي (٣) .

قال امرؤ القيس :
[١٢] فَالْيَوْمَ فَاشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ٠٠ إِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ (٤) .

- (١) الكتاب ٤ / ١٣٢ .
- (٢) الصحاح (عطل) ٥ / ١٧٦٨ .
- (٣) السابق (وغل) ٥ / ١٨٤٤ .
- (٤) البيت من السريع (ديوانه ١٧٣ / ١) برواية (أشرب) .
وهو من شواهد : الكتاب ٤ / ٢٠٤ ونوادر أبي زيد ١٨٢ والخصائص ١ / ٧٤ ،
٢ / ٣١٧ ، ٣٤٠ ، ٣ / ٩٦ والصحاح (وغل) ٥ / ١٨٨٤ وابن يعيش ١ / ٤٨
والشذور ٢١٢ واللسان (حقب) ٢ / ٩٣٧ والخزانة ٣ / ٥٣٠ والهمع ١ / ٥٤ والتصريح
١ / ٨٨ والدرر ١ / ٣٢ .
مُسْتَحْقِبٌ : احْتَقَبَهُ وَاسْتَحْقَبَهُ بِمَعْنَى ، أَيْ : احْتَمَلَهُ ، وَمِنْهُ قِيلَ : احْتَقَبَ فُلَانٌ
الْإِثْمَ كَأَنَّهُ جَمَعَهُ وَاحْتَقَبَهُ مِنْ خَلْفِهِ ٠ الصحاح (حقب) ١ / ١١٤ .
والبيت قاله امرؤ القيس عندما أدرك ثار أبيه ، فتنحل من نذره : ألا يشرب
الخمير حتى يثأربه ٠
والمعنى : أنه يشرب الخمر وقد حلت له ، فلا يأثم ، ويكرم نفسه من أن يشرب
الواغل ٠

السادسة : " الخاء " ، متقدمة ، نحو : " خامد " ، متأخر ، نحو : " باخل " .
(١) قال " عبد المجيد " : الخامد : الساكن ، منه : خدمت النار ، إذا سكن لهيبها .
وتقول : بَخِلَ الرجل ، فهو بَاخِلٌ ومُخِيلٌ (٢) .

السابعة : " القاف " ، تقول في المتقدمة " قاعد " ، وفي المتأخرة " ناقف " .
قال " الجوهري " : تقول (٣) : نَقَفَ الحَنْظَلُ ، أى : شَقَّقَهُ عَنِ الهَيْبِ (٤) .
قوله : (أوقعت بعدها بحرف ، أو حرفين ٠٠) .

اعلم أن هذه الحروف كما تنزع الإمالة إذا وليت الألف ، تنزع - أيضا - وإن
تأخرت عن الألف بحرف ، أو حرفين في كلمة واحدة ، والمذكور منه أربعة عشر مثالا :
أولها : " الصاد " المتأخرة بحرف ، ك : " ناصص " ، أو بحرفين ، ك : " مغاريص " .
والناشص : المرتفع (٥) . والمغاريص : جمع " مغراص " ، وهو : ما تقطع به
الفضة (٦) .

وثانيها : " الضاد " المتأخرة بحرف ، نحو : " عارض " ، أو بهما ، نحو : " معاريف " .
والعارض : السحاب ، والجبل ، وكاتب الجند ، والمعاريف في الكلام ، وهي : التورية
بالشئ عن الشئ (٧) .

وفي المثل : " إِنْ فِي الْمَعَارِيفِ / لَسَدَحَّةٌ عَنِ الْكَذِبِ " (٨) ، أى : سعة .
و**ثالثها** : " الطاء " المتأخرة بحرف ، نحو : " ناشط " ، أو بهما ، نحو : " ناشيط " .
قال " الجوهري " : والناشط : الثور الوحشى ، يخرج من أرض إلى أرض (٩) .
قال " أبو محمد " : ناشيط : جمع " ناشط " مِنْ نَشَطَ الْعُقْدَةُ (١٠) .
قال " أبو زيد " : نَشَطَتِ الْجَبَلُ : عُدَّتْ (١١) .

- (١) الصحاح (خدم) ٤٩٦/٢ .
- (٢) السابق (بخل) ١٦٣٢/٤ .
- (٣) السابق (نقف) ١٤٣٥ / ٤ .
- (٤) السابق (هبد) ٥٥٤/٢ : " الهبيد : حب الحنظل ٠٠٠ " .
- (٥) اللسان (نشص) ٤٤٢٧/٦ .
- (٦) الصحاح (فرص) ١٠٤٨/٣ .
- (٧) السابق (عرض) ١٠٨٥/٣ وابعد .
- (٨) من كلام عمران بن حصين ، يضرب لمن يحسب أنه مضطر إلى الكذب .
ينظر : مجمع الأمثال للميداني ٢٠/١ والصحاح (عرض) ١٠٨٧ / ٣ وابن يعين .
- (٩) ٥٩/٩ .
- (١٠) الصحاح (نشط) ١١٦٣ / ٣ . (١٠) التخميم ٢ ورقة ١٨٨ .
- (١١) الصحاح (نشط) ١١٦٤/٣ .

ورابعها : "الطاء" المتأخرة بحرف ، نحو "باهظ" ، أو بهما ، نحو : "مواعيط" .
 تقول : هَذَا أَمْرٌ بَاهِظٌ - بالباء بنقطة - أى : شاق (١) .
 ومواعيط : جمع "مَوْعِظَةٍ" ، ويجوز أن يكون جمع "مِعَاطٍ" مبالغة "واعظ" (٢) .
 تقول : وَعَظْتُ الرَّجُلَ عِظَةً ، مَوْعِظَةً ، فَاتَّعَظَ ، إِذَا خَوْفَهُ (٣) .
 وقيل : هو للتذكير بالخير مما يرق له قلبه (٤) .
 قال "الجوهري" : الوِظ : النصح والتذكير بالعواقب (٥) .
وخاصها : "الغين" ، المتأخرة بحرف واحد ، نحو : "نابغ" ، أو بهما ، نحو :
 "مبالغ" .
 تقول : نابغ الشيء : إِذَا ظَهَرَ ، وَنَبَغَ الرَّجُلُ : إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي إِرْثِ الشَّعْرِ ، ثُمَّ قَالَ
 وَأَجَادَ (٦) .
 والمبالغ : جمع "مِلاغٍ" مبالغة "بليغ" ، كما أن "سقاما" مبالغة "سقيم" .
سادسها : "الحاء" ، المتأخرة بحرف واحد ، نحو : "نافع" ، أو بهما ، نحو :
 "منافع" . ويقولون : مَا بِالْدارِ نَافِعٌ ضَرْمَةٌ (٧) ، أى : ما بها أحد .
 والمنافع : جمع "منافع" .
 قال "الجوهري" : هو الذى ينفخ به (٨) .

- (١) الصحاح (بهظ) ١١٧١ / ٣
- (٢) اللسان (وعظ) ٤٨٧٣ / ٦
- (٣) الصحاح (وعظ) ١١٨١ / ٣
- (٤) اللسان (وعظ) ٤٨٧٤ / ٦
- (٥) الصحاح (وعظ) ١١٨١ / ٣
- (٦) السابق (نَبَغَ) ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ : "نَبَغَ الشَّيْءُ يَنْبَغُ وَيَنْبَغُ نَبْغًا وَنَبْغًا ،
 أى : ظَهَرَ ، وَنَبَغَ الرَّجُلُ : إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي إِرْثِ الشَّعْرِ ، ثُمَّ قَالَ وَأَجَادَ ، وَنَبَغَ
 سَعَى النَّوَابِغِ مِنَ الشَّعْرِ ، نَحْوَ الذَّيْبَانِي وَالْجَعْدِي وَغَيْرِهِمَا ."
- (٧) فى المثل : "مَا بِهَا نَافِعٌ ضَرْمَةٌ" والضَّرْمَةُ : مَا أَضْرَمَتْ فِيهِ النَّارُ ، كَأَنَّا مَا كَانَ . وَيَعْنَى
 بِالْمَثَلِ : مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ .
- ينظر : مجمع الأمثال للميداني ٢٦٩ / ٣ والصحاح (نَفَخَ) ٤٣٤ / ١ .
- (٨) السابق (نَفَخَ) ٤٣٤ / ١

وسابعتها : " القاف " ، المتباعدة بحرف ، ك : " نافق " ، أو بهما ، نحو : " معاليق " ^(١)
 نقول : " نفق البعير " ، إذا هلك ، " نفق المال " : [نقص قول] ^(٢) ، " نفق البيرسوع " ،
 إذا خرج من حجره ، وكان قد دخل من الموضع الآخر ، فهو : " نافق " ^(٣) .
 قال في " شامل اللغة " : المعلق والمعلوق : معلق به شيء ، والجصع " المعاليق " ^(٤)
 قوله : (وان وقعت قبل الألف بحرف ، وهى مكسورة ، أو ساكنة بعد مكسورة ، لم ترفع
 الإمالة عند الأكثر ، بخلاف الواقع بعد الألف ٠٠) .

قال " ابن السراج " : وإذا كان حرف من هذه الحروف قبل الألف بحرف ، وكان مكسورا ،
 فإنه لا يرفع الألف من الإمالة ، وليس بمنزلة ما يكون بعد الألف ، نحو : " ناشط " ، و
 " واقد " ؛ لأنهم يضعون السنتهم في موضع المستعلية ، ثم يصوبون السنتهم ، فالانحدار
 أخف عليهم من الإصعاد ^(٥) .

يريد : أن الانحدار بعد الإصعاد في " قفاف " ، و " ضفاف " أخف من الإصعاد
 بعد الانحدار في " واقد " ، و " ناشط " لو أميلا .

(١) يقول أبو على الفارسي في كتابه التكملة / ٥٣١ ، ٥٣٢ تحقيق : د . كاظم
 بحر المرجان (ط العراق ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م) : " ٠٠ " وإنما رفضت الإمالة هنا
 - من حيث اجتلبت فيما تقدم - لأن هذه الحروف تصعد وتستعلي إلى الحنك
 الأعلى ، كما تستعلي الألف وتصعد إليه ، فجلبت هذه الحروف على الألف ، كما غلبت
 عليها الكسرات والياء في المواضع التي تقدمت ، وليتناسب الصوت باستعلاء
 الألف ، كما يتناسب بأن تُحجَّ بها نحو الياء في : (عابد) ونحوه .
 قال سيويه : ولا نعلم أحداً يعيل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلفظه . وكذلك
 هذه الحروف إذا وقعت بعد الألف بحرفين في ضع الإمالة ، نحو : (ناشيط ،
 ومنافخ ، ومعارض ، وسالين) . ٠٠

وينظر : الكتاب ١٢٨/٤ وما بعده والمقتضب ٤٦/٣ وما بعده واللمع ٣٣١/١ ،
 وما بعده ، والتبصرة ٢١٢/٢ وما بعده (مطبوع) وابن يعيش ٥١/٩ والايضاح
 لابن الحاجب ٢٩٦/٢ وشرح الشافية للرضي ١٤/٣ وما بعده وشرح الألفية
 للمرادي ١٩٣/٥ والأشعري بحاشية الصبان ٢٢٦/٤ .

(٢) زيادة من اللسان ، يقتضيها الكلام .

(٣) اللسان (نفق) ٤٥٠٨ ، ٤٥٠٧/٦ .

١٤ الصحاح (علق) ٤ / ١٥٣١ واللسان (علق) ٤ / ٣٠٢٤ .

(٥) الأصول ٤٨٣/٢ ، ٤٨٤ (رسالة) وبارته نص عبارة سيويه في الكتاب
 ١٣٠/٤ .

- قد أورد المصنف من أمثله أربعة عشر مثالا :
- الأول : " الصاد " المكسورة ، نحو : " صَبَإٌ " ، والتي بعد مكسور ، نحو : " مَصْبَاحٌ " .
 تقول : امرأةٌ صَبِيئةٌ : إذا لم تكن متقادة (١) .
- الثاني : " الضاد " المكسورة ، نحو : " ضَعَفٌ " ، أو بعد مكسور ، كـ : " مَضْحَكٌ " (٢) .
- الثالث : " الطاء " المكسورة ، نحو : " طَلَبٌ " ، أو بعد ، نحو : " مَطْعَامٌ " ، وهو :
 الكثير الإطعام والقرى (٣) .
- الرابع : " الظاء " المكسورة ، نحو : " ظَمَأٌ " ، أو بعد ، نحو : " إِظْلَامٌ " .
 تقول : قَوْمٌ ظَمَأٌ ، أى : عطاش (٤) . وإظلم الليل إظلاما .
- الخامس : " الغين " المكسورة ، نحو : " غَلَبٌ " ، أو بعد ، نحو : " مَغْنَسَاجٌ " .
 تقول : غَالِبَتُهُ مَغَالِبَةٌ ، وَغَلَابًا ، وَ " غَلَابٌ " مثل " قَطَامٌ " : اسم امرأة (٥) .
 وتقول : قَدْ غَنَجَتِ الْجَارِيَةُ ، وَغَنَجَتْ فِيهِ غَنَجَةً (٦) .
- السادس : " الخاء " المكسورة ، نحو : " خَبَأْتُ " ، أو بعد حرف مكسور ، نحو : " إِخْبَاتٌ " .
 و " خِبَاتٌ " جمع " خَبِثٌ " (٧) .
- والإخبات - بنقطتين من فوق - الخشوع لله والتواضع لكبريائه (٨) .
- السابع : " القاف " المكسورة ، نحو : " قَفَافٌ " ، أو بعد ، نحو : " مَقْلَاتٌ " (٩) .

- (١) الصحاح (صعب) ١٦٣/١ .
 (٢) اللسان (ضحك) ٢٥٥٧/٤ : " وامرأة مَضْحَكٌ : كَثِيرَةُ الضَّحِكِ " .
 (٣) السابق (طعم) ١٩٧٥/٥ .
 (٤) السابق (ظما) ٦١/١ .
 (٥) السابق (غلب) ١٩٥/١ .
 (٦) السابق (غنج) ٣٣٢/١ وفي اللسان (غنج) ٣٣٠٥/٥ : " امرأةٌ غَنَجَةٌ :
 حَسَنَةُ الدَّلِّ " وَغَنَجَهَا وَغَنَجَهَا : شَكْلَهَا " .
 (٧) اللسان (خبث) ١٠٨٨/٢ .
 (٨) الصحاح (خبث) ٢٤٧/١ .
 (٩) الكتاب ١٣٠/٤ ، ١٣١ : " .. وإذا كان أول الحرف مكسورا ، وبين الكسرة والألف حرفان أحدهما ساكن ، والساكن أحد هذه الحروف ، فإن الإمالة تدخل الألف ؛
 لأنك كنت ستعمل لو لم يدخل الساكن للكسرة ، فلما كان قبل الألف بحرف مع حرف
 تمال معه الألف ، صار كأنه هو المكسور ، وصار بمنزلة القاف في (قَفَافٍ) ، وذلك
 قولك : (نَاقَةٌ مَقْلَاتٌ ، والمَصْبَاحُ ، والمَطْعَامُ) . وكذا سائر هذه الحروف .
 وبعض من يقول : (قَفَافٌ) ، ويميل ألف (مَقْعَالٌ) وليس فيها شيء من هذه

وقفاف : جمع "قفه" (١) ، وقد سبق تفسيرها .
والمَقْلَاةُ : ما يلقى عليها اللحم (٢) .

- == الحروف ، ينصب الألف في (نصباح) ونحوه ؛ لأن حرف الاستعلاء جاء ساكنا غير مكسور
وبعده الفتح ، فلما جاء مسكنا تليه الفتحة ، صار بمنزلة لو كان متحركا ، بعده
الألف ، صار بمنزلة الألف في (قوائم) . وكلاهما عربي له مذهب .
وينظر : الكلمة لأبي علي ٥٣٢ / ٥ ، والمقتضب ٤٦ / ٣ ، وابعده واللح /
٣٣٢ وابن يعيش ٦٠ / ٩ ، والتبصرة ٧١٣ / ٢ (مطبوع) والأشْمُوز بحاشية الصيان
٢٢٧ / ٤ .
- (١) الصحاح (قف) ١٤١٨ / ٤ : "وَالْقَفُّ : مَا ارْتَفَعَ مِنْ مَتْنِ الْأَرْضِ ، وكذلك القفة ،
والجمع قفاف . . والقفة : القرعة اليابسة ، وربما اتخذ من خوص ونحوه كهيشتها
تجعل فيه المرأة قطنها . . ."
(٢) السابق (قلا) ٢٤٦٧ / ٦ .

(فصل) قال "سيويه" : سمعناهم يقولون : "أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا زَيْدٌ" فأمالوا ، وقالوا : "أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا قَبْلَ" فنصبوا للقاف ، وكذلك : "مَرَرْتُ بِمَالٍ قَاسِمٍ" و "بِمَالٍ مَلَقٍ" .

قوله : (قال "سيويه" : سمعناهم يقولون : "أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا زَيْدٌ" ، فأمالوا ، وقالوا : "أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا قَبْلَ" (١) .

اعلم أن قوما جعلوا المنفصل من حروف الإمالة بمنزلة ما هو من نفس الكلمة في ضح الإمالة ، فأمالوا الألف في "يضربها زيد" ؛ لعدم مقارنتها حرف الاستعلاء ، ومنعوا إمالتها في "يضربها قبل" ؛ لمقارنتها القاف ، ونزلوا القاف من "قبل" - وإن لم يكن من نفس الكلمة - منزلتها في : "واقد" و "ناقد" .
قوله : (فنصبوا للقاف ٠٠) .

يريد : فنصبوا الباء ، ولم يميلوا لأجل قاف "قبل" .
قوله : (٠٠) وكذلك : "مررت بمال قاسم" ، و "بمال ملق" (٠٠) .

اعلم أن حرف الإشارة يتعلق بقوله : "فنصبوا" ، والمعنى : أن القاف في "قبل" كما منعت الإمالة من غير فاصل ، فكذا في قولهم : "مَرَرْتُ بِمَالٍ قَاسِمٍ" ، و "بِمَالٍ مَلَقٍ" ، لكسها في "قاسم" أضعف بدرجة .
وفي "ملق" أضعف بثلاث درجات ؛ لأن الفاصل في الصورة الأولى حرف واحد ، وفي الثانية ثلاثة أحرف .

قال "أبوسعيد" : إنما فتح الأول للقاف ، شبه ذلك بـ "عاقِد" ، و "ناعق" ، و "ناشيط" (٢) .
قال "الجوهري" : رجل ملق : يعطى بلسانه ما ليس في قلبه (٣) .

- (١) الكتاب ١٣١ / ٤ .
- (٢) شرح السيرافي ٣٥٢ / ٥ وهو نص كلام سيويه في الكتاب ١٣٢ / ٤ : "٠٠" وقال بعضهم : (مَرَرْتُ بِمَالٍ قَاسِمٍ ، وَمَرَرْتُ بِمَالٍ مَلَقٍ ، ومَرَرْتُ بِمَالٍ يَنْقُلُ) ، فَفُتِحَ هَذَا كَلِمَةً . وقالوا : (مَرَرْتُ بِمَالٍ زَيْدٍ) ، فَإِنَّمَا فَتِحَ الْأَوَّلُ لِلْقَافِ ، شَبَّهَ ذَلِكَ بِـ : (عَاقِدٍ ، وَنَاعِقٍ ، وَنَاشِيطٍ) . وقال بعضهم : (بِمَالٍ قَاسِمٍ) ، ففُتِحَ بَيْنَ الْمُنْفَصِلِ وَالْمُتَّصِلِ ، وَلَمْ يَقَوْ عَلَى النَّصْبِ إِذْ كَانَ مُنْفَصِلًا . وَقَدْ فَصَلُوا بَيْنَ الْمُنْفَصِلِ وَغَيْرِهِ .
- (٣) الصحاح (ملق) ١٥٥٦ / ٤ .

فإن قلت : إن نسبة القاف إلى الألف في " مَالٍ قَاسِمٍ " كسبة الصاد إليها في " مصباح " ، وكلاهما من حروف الاستعلاء .
قلت : بينهما تفاوت في الخفة ، وذلك أن الحرف المستعلى إذا بعد من الألف ، كانت الإمالة على اللسان أخف مما إذا كان الحرف المستعلى متأخرا .
بيان ذلك : أنه إذا تقدم ، كانت الإمالة انحدارا من علو إلى تسفل ، وإذا تأخر ، كانت الإمالة تصاعدا من هبوط ، وتسفلا إلى علو وارتفاع .
ولا يخفى أن الانحدار أخف من التصاعد ، وهذه العلة أجازوا الإمالة فيما إذا كان قبل الآخر حرف مستعلا ، ومعد ، " را " مكسورة ، نحو : " قسارِب " ، و " قارب " (١) ، ومنعوها في " فارق " (٢) و " ناعق " (٣) .

- (١) الفارب : ما بين السَّنام والعنق . الصحاح (غرب) ١ / ١٩٣ .
- (٢) الفارق من الإبل : التي أخذها المخاض ، فذهبت نادة في الأرض ، وجمعها : فَرَقٌ وَفَوَارِقٌ . اللسان (فرق) ٥ / ٣٤٠٠ .
- (٣) الناعقان : كوكبان من كواكب الجوزاء . الصحاح (نعق) ٤ / ١٥٦٠ .

(فصل) " والراء غير المكسورة ، إذا وليت الألف ، منعت منع المستعلية ، تقول : " رأشد " ،
و " هذا حمارك " ، و " رأيت حمارك " على التخميم .
والمكسورة أمرها بالضد من ذلك ، يمال لها مالا يمال مع غيرها ، تقول : " طاردة ،
و " غارم " ، وتغلب غير المكسورة ، كما تغلب المستعلية ، فتقول : " من قرارك " ، وقرى :
[كانت] (١) قوارير .
فإذا تباعدت لم تؤثر عند أكثرهم ، فأمالوا : " هذا كافر " ، ولم يميلوا " مررت
بقادر " . وقد فخم بعضهم الأول ، وأمال الآخر . . .

قوله : (والراء غير المكسورة ، إذا وليت الألف ، منعت منع المستعلية) .

اعلم أن المصنف رتب الكلام في الراء على ضربين :
أحدهما : في الراء إذا وليت الألف .

والثاني : فيما إذا تباعدت عن الألف ، كما ستقف عليه .
الضرب الأول : في " الراء " التي وليت الألف ، وتقارنها :
فإن كانت قبل الألف ، لم تكن إلا مفتوحة .

/ ٣٤٦

وإن كانت بعدها ، جاءت على أحد / أوجه ثلاثة :
مفتوحة ، أو مضمومة ، أو مكسورة .

ولاتصال الألف إلا مع الراء المكسورة ، وتمتنع إمالتها مع الثلاثة الأخيرة ، كما سنقرره .
قوله : (والراء غير المكسورة ، إذا وليت الألف ، منعت منع المستعلية) . . .

اعلم أن غير المكسورة تصدق على المفتوحة ، والمضمومة ، إلا أن الراء المفتوحة التي
تلي الألف ، قد تقع قبل الألف بعدها ، ولاتقع المضمومة إلا بعد الألف .
فلذلك ذكر المصنف في " الراء " غير المكسورة ثلاثة أمثلة ؛ لأنها لاتقع إلا على أحد أوجه
ثلاثة لاغير .

الأول : قوله : " رأشد " .

الشاهد فيه : أن الراء واقعة قبل الألف ، ومنعة من الإمالة .
قال " ابن السراج " : " الراء " إذا تكلمت بها ، خرجت كأنها مضاعفة ، والوقف يزيدها
إيضاحا ، فإذا قالوا : " هذا رأشد " لم يميلوها ؛ لأنهم كأنهم تكلموا براءين مفتوحين ،
فقيوت على نصب الألف ، وصارت بمنزلة القاف (٢) ، حين كانت بمنزلة حرفين مفتوحين .

(١) سقط من المخطوطة ، وثبت في ابن يعيش ٦١/٩ والمفصل المطبوع ٣٣٢/ .

(٢) الأصول ٤٨٦/٢ (رسالة) .

فلما كان الفتح كأنه مضاعف - وإنما هو من الألف - كان العمل من وجه واحد أخف عليهم ،
فثبت أن الراء المتقدمة ، تمنع منع الحروف المستعلية .
الثاني : قوله : " هذا حمارك " ، وتقديره : " هذا فَعَالُلٌ " بضم اللامين جميعا ،
وقد سبق أن الضمة الواحدة تمنع من الإمالة ، فما ظنك بالضمتين ، إذا وليا الألف
من غير فاصل بينهما .

الثالث : قوله : " رَأَيْتُ حِمَارَكَ " (١) .
الشاهد فيه : أنه على زنة " فعالل " بكسر الغاء ، وفتح اللامين كلاهما ، فنعمت
الإمالة ، كما ضمنت في " راشد " على الوجه الذي قررناه .
ولقائل أن يقول : إن تقديم المثال الثالث على الثاني أولى ؛ لاتحادهما في الفتح
والعلة .

قوله : (والمكسورة أمرها بالضد من ذلك) .

اعلم أن المضادة بينهما ثابتة من أربعة أوجه :
أولها : أن غير المكسورة تحتها صنفان : المضمومة ، والمفتوحة ، والمكسورة ليست
إلا صنفًا واحدًا .
ثانيها : أن غير المكسورة ، يتقدم بعض أفرادها على الألف ، وهي : الراء المفتوحة ،
والمكسورة لا يتصور وقوعها إلا بعد الألف .

(١) الكتاب ١٣٦/٤ : " والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة ، والوقوف يزيد هـا
إيضاحا ، فلما كانت الراء كذلك ، قالوا : (هذا راشد ، وهذا فراش) ، فلم يميلوا ،
لأنهم كأنهم قد تكلموا براءين مفتوحتين ، فلما كانت كذلك قويبت على نصب الألفات ،
وصارت بمنزلة القاف ، حيث كانت بمنزلة حرفين مفتوحين ، فلما كان الفتح كأنه مضاعف
وأنما هو من الألف ، كان العمل من وجه واحد أخف عليهم .
وإذا كانت الراء بعد ألف تمال لو كان بعدها غير الراء ، لم تمل في الرفع والنصب ،
وذلك قولك : (هذا حمار) كأنك قلت : (هذا فَعَالُلٌ) .
وكذلك في النصب ، كأنك قلت : (فَعَالِلًا) ، ففعليت - ههنا - فنصبت ، كما
فعلت ذلك قبل الألف ... " .

وينظر : المقتضب ٣ / ٤٨ ، والتكملة لأبي على ٥٣٥ / وما بعده وابن يعيش ٦١ / ٩
والإيضاح لابن الحاجب ٢٩٨ / ٢ وشرح الشافية للرضي ٢١١ / ٣ .

وثالثها : أن غير المكسورة ، لا يمال لها ما لا يمال مع غيرها ، والمكسورة على خلاف ذلك .
ورابعها : أن غير المكسورة ، تمنع من الإمالة ، والمكسورة توجبها (١) .
ولقائل أن يقول : إن المصنف قد أهمل ذكر مثال المكسورة ، من حيث هي كذلك ،
استغناء عنه بمثال ما وقع مع حرف الاستعلاء ، وهو : " الظاء " و " العين " .
وكذلك أهمل - أيضا - ذكر ثلاثة أوجه من وجوه المضادة ، كما تراء .
قوله : (يمال لها ما لا يمال مع غيرها ٠٠) .

اعلم أن الضمير الموثق المجزور ، يرجع إلى الراء المكسورة .
والمعنى : أن الراء المكسورة اقتضواها للإمالة أقوى من اقتضا الأسباب المتقدمة لها .
واحتمل على ذلك بأنهم يميلون نحو : " طارد " و " غارم " ؛ لأجل الراء المكسورة
مع حرف الاستعلاء المانع من الإمالة ، بخلاف الأسباب الأخرى ، فإن حرف الاستعلاء يمنعها
من العمل .

وهذا آية رجحان الراء المكسورة على غيرها من الأسباب المجوزة للإمالة . (٢)
قوله : (وتغلب غير المكسورة ، كما تغلب المستعلية ، فتقول : " من قرارك " ، وقرى :
" ٠٠ وكانت قوارير ٠٠ " (٣)) .

اعلم أن الضمير الموثق المستتر في " تغلب " الأولى ، والثانية جميعا ، يرجع

(١) الكتاب ١٣٦/٤ : " ٠٠ " وأما في الجذر فتتميل الألف ، كان أول الحرف مكسورا ، أو مفتوحا ،
أو مضموما ، لأنها كأنها حرفان مكسوران ، فتتميل - ههنا - كما غلبت حيث كانت
مفتوحة ، فنصبت الألف .

وذلك قولك : (من حمارك ، ومن عواره ، ومن المعار ، ومن الدار) ، كأنك قلت : (فعالم) ،
(فعالم) ، (فعالم) وتظر المراجع السابقة .

(٢) حجة القراءات لأبي زرعة / ٧٣٩ : " قرأ أبو عمرو ، وابن عامر ، وحمزة ، وحفص : قوارير
قوارير " بغير تنوين ، وهو مجزء العربية ؛ لأن (فواعل) لا تنصرف في معرفة ولا نكرة .
ووقفوا على الأولى بالألف ؛ لأنها رأس آية ، وأبتها على الألف ، ووقفوا على الثانية
بغير ألف ؛ لأنها ليست برأس آية
ووقف حمزة بغير ألف فيها

وينظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد / ٦٦٣ ، ٦٦٤ والكشف عن وجوه القراءات
السبع للقيسي ٣٥٤/٢ والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٣٥٨/١ والبيان في
غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ٤٨١/٢ واتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع
عشر / ٤٢٩ .

(٣) سورة الإنسان ، من الآية / ١٥ : " وَيَطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا " .

إلى الراء المكسورة .

وتوجيه مذكروه : أنه لما ذكر — أولا — أن الراء المكسورة ، غلبت الحروف المستعلية ، ومنعتها عما يقتضيه وضع الإمالة ، وسوِّت إمالة " طارد " و " غارم " ، قال عتيبه : وتغلب الراء المكسورة على معنى أنه متى فرض اجتماع راءين في كلمة واحدة ، واحداهما مكسورة ، ومقتضاها الإمالة ، والأخرى غير مكسورة ، وسوجبها عدم الإمالة — كما عرفته — كانت الراء المكسورة راجحة ، وثبت مقتضاها ، وهو جواز الإمالة .

كما أن المكسورة إذا قارنت شيئا من الحروف المانعة للإمالة ، سوِّت الإمالة ، وأبطلت عمل المستعلية ، واحتج على مذكروه بالإمالة في صورتين :

الأولى : الإمالة في قولهم : " قرارك " (١) .

الشاهد فيه : أنه اكتنف الألف راءان : الأولى منهما : مفتوحة ، تقتضى منع الإمالة ، والثانية : مكسورة ، توجب الإمالة ، والثابت موجب المكسورة .

وذلك يدل على أن المكسورة غالبية على غير المكسورة ، لاسيما والكسرة — ههنا — ضعيفة في بابها ، من حيث إنها إعرابية عارضة ، وحركة الراء المفتوحة بنائية لازمة .

الثانية : قوله تعالى : " ... قوارير " (٢) .

الشاهد فيه : أنه اجتمع راءان : الأولى منهما مكسورة لازمة . والثانية : مفتوحة مفارقة على العكس من الصورة الأولى ، والتقرير على نهج ما قبله .

(١) ينظر : الكتاب ١٣٢ / ٤ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٩٨ وابن يعش ٩ / ٦٢ وشرح الشافية ٢١ / ٣ .

(٢) يقول أبو علي في كتابه التكملة ٥٣٨ / : " وقالوا : (مِنْ قَرَارِكَ) ، فغلبت الراء المكسورة المفتوحة ، كما غلبت المستعلى في : (قارب) ، ولا تكون أقوى من المستعلى ، وإنما شبهت بالمستعلى ، وليس فيها استعلاء ، كما في القاف وأخواتها . وقال تعالى : " كانت قوارير ، قوارير من فضة " فأملت لكسرة الراء ، ولم تضع الإمالة المفتوحة منها ، لبعدها ، كما لم تمنع المستعلى لما بعده في : (مناشيط) ونحوها عند قوم . ومن ثم قال قوم : (الكافرون ، ورأيت الكافرين والكافر ، وهى المنابر) لما بعدت الراء من الألف ... " .

وينظر : الكتاب ١٣٢ / ٤ والمقتضب ٤٨ / ٣ وما بعده ، والتبصرة ٢ / ٧١٤ ، ٧١٥ (مطبوع) وابن يعش ٩ / ٦٢ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٩٨ ، ٢٩٩ وشرح الشافية للرض ٢١ / ٣ .

قال "أبو علي": إذا غلبت الراء المكسورة الحروف المستعلية ، فلأن الراء المفتوحة أجدر ؛
لأنه لا استعلاء في الراء ، وإنما هو من مخرج اللام [و] ^(١) فيه تكرير ^(٢) ؛
هذا تمام الكلام في الراء التي تقارن الألف وتصحبها .
الضرب الثاني : في الراء المتأخرة عن الألف .

وقد اختلفوا في أنها كالمقارنة أم لا :
فذهب قوم إلى أنها وإن تباعدت فحكمها حكم المقارنة ، فتجوز الإمالة إذا كانت
مكسورة ، ومنعها إذا لم تكن كذلك .
وذهب آخرون إلى خلافه ، وقد رواها كالمعدومة ^(٣) .
إذا عرفت هذا ، فقول المصنف : " وإذا تباعدت " فيه ضمير مرفوع مستتر ، يرجع
إلى مطلق "الراء" ، وليس عائداً إلى خصوص الراء المكسورة .
قوله : (لم تؤثر عند أكثرهم ^(٤)) ، فأمالوا : " هذا كافر " ولم يميلوا : " مررت بقادر " .

اعلم أن هؤلاء ، قدروا أن "الراء" غير مؤثرة ، وأنها معدومة / حكما ، وقالوا : ٣٤٦ / .
"كافر" ؛ لأن الراء غير معتد بها ، وهي كالمعدومة ، وقد وقع بعد الألف حرف مكسور ،
وقد عرفت أنه سبب الإمالة .
قوله : (ولم يميلوا : " مررت بقادر " .) .

وهذا - أيضا - مستقيم على أصلهم ؛ لأن القاف من الحروف المانعة للإمالة ،
والراء المكسورة - ههنا - ساقطة الاعتبار ، فامتنعت الإمالة ؛ لخلو الكلمة عما يعارض
القاف ، ومنعها عن عملها في منع الإمالة ، فتقدير : " كافر " : " كاف " ، وتقدير :
" قادر " : " قاد " ؛ لأنهم قدروا الراء كالمعدومة ؛ لتوسط الفاصل بينها وبين الألف ،
وهو : " الفاء " في الأول ، و " الدال " في الثاني ^(٥) .

- (١) سقط من المخطوطة .
- (٢) ينظر : المقصد في شرح الإيضاح ، ورقة ٦٤ (مخطوط) .
- (٣) ينظر : الكتاب ١٣٧/٤ وما بعده ، والإيضاح لابن الحاجب ٢٩٩/٢ وابن يعيش ٦٢/١ وشرح الشافعية للرضي ٣ / ٢١ ، ٢٢ والتكملة لأبي علي ٥٣٧ .
- (٤) في المخطوطة [أكثر] وهو : تحريف واضح .
- (٥) لقد وضع سيويه نطق العرب لمثل هذه الكلمات فقال ١٣٨/٤ ، ١٣٩ :
" واعلم أن الذين يقولون : (هذا قارب) ، يقولون : (مررت بقادر) ينصبون "

قوله : (وقد فخم بعضهم الأول ، وأمال الآخر ..) .

اعلم أن مذهب هؤلاء : أن التباعد لا أثر له ، وأن الراء المتباعدة ، مثل السراء المقارنة ، فلا فرق بين الضم في : " هذا حمارك " وبينه في : " هذا كافر " ، فكما امتنعت في الأول ، امتنعت في الثاني ؛ لأن الفاء المتوسطة ساقطة من الاعتبار . وسوفوا الإمالة في : " مررت بقادر " ؛ لما عرفته (١) .

ولقائل أن يقول : في كلام المصنف نظر من وجهين :

الأول : أن قوله : (لم تؤثر) فيه إجمال لا يكاد يخفى على الفطن .

بيان ذلك : أن الراء المتأخرة تؤثر في الإمالة ، وتؤثر — أيضا — في منع الحرف المستعلى من عمله ، فلها تأثيران مختلفان في الجهة .

وإذا تعددت الجهة ، فقوله : (لم تؤثر) لا يدل على خصوص إحدى الجهتين ، ولا على مجموعهما .

فلا جدر أن يقول : (وإذا تباعدت الراء ، لم تؤثر في الحرف المستعلى عن عمله في منع الإمالة ، كما في قولهم : " هذا كافر " ، ولم تؤثر — أيضا — في منع الإمالة ، كما في : " مررت بقادر ") .

والثاني : من صور التباعد " الراء " المتقدمة ، نحو الراء الأولى من : " قوارير " والراء في : " الراء " ، ولم يتعرض لحكمه .

الآلف ، ولم يجعلوها حيث بعدت تقوى ، كما أنها في لغة الذين قالوا : (مَرَرْتُ بِكَافِرٍ) لم تقو على الإمالة حيث بعدت ، لما ذكرنا من العلة .

وقال قوم ترضى عربيتهم : (مَرَرْتُ بِقَادِرٍ قَبْلُ) ، للراء حيث كانت مكسورة ، وذلك أنه يقول : (قَارِبٌ) كما يقول : (جَارِمٌ) فاستوت القاف وغيرها ، فلما قال : (مررت بقادر) أراد أن يجعلها كقوله : (مررت بكافر) ، فيسويهما — ههنا — كما يسويهما هناك .

وسمعنا من ينشق به من العرب يقول لهدبة بن خشرم : عَسَى اللَّهُ يَغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ . . . بِشَهْمٍ جَوْنِ الرَّيَابِ سَكُوبٍ ويقول : (هُوَ قَادِرٌ) .

واعلم أن من يقول : (مررت بكافر) أكثر ممن يقول : (مررت بقادر) ؛ لأنها من حروف الاستعلاء . . .

(١) ينظر : الكتاب ١٣٦/٤ وما بعده ، والتكملة لأبي على الفارسي ٥٣٥/ وما بعده ، والتبصرة ٧١٤/٢ وما بعده (مطبوع) وابن يعيش ٦٢/٩ والايضاح لابن الحاجب ٢٩٩/٢ وشرح الشافية للرضي ٢١/٣ وما بعده ، والمقتضب ٤٨/٣ وما بعده .

[بعض ما شذ عن القياس]

(فصل) " قد شذ عن القياس قولهم : " الحجاج " و " الناس " ما لين .
وعن بعض العرب : " هذا مال ، واب " ، وقالوا : " العشا " و " الكبا " ، وهو لا
من الواو . وأما قولهم : " الربا " : فلأجل الراء

قوله : (وقد شذ عن القياس ...) .

اعلم أن الكلمة تأتي على أحد أربعة أوجه :

الأولى : أن تكون مطردة في القياس والاستعمال جميعا ، وأكثر اللغة كذلك .

الثاني : ما يكون شاذا في كليهما ، نحو : إثبات واو " مفعول " فيما اعتلت عينه :

ياء ، أو : واوا ، نحو : " مبيع " و " مصوغ " .

الثالث : أن تكون مطردة في الاستعمال ، شاذة في القياس ، نحو : " استحوذ " ، و " أغيلت
المرأة " .

الرابع : عكسه ، نحو : الماضي من " يذر " ، والمستقبل ، والفاعل من " تبارك " ، والفعل من :

" ويل ، وويح " ، والفاعل من : " جَنَّ ، وَحَمَّ ، وَزَكَمَ " .

إذا عرفت هذا ، فقله : (شاذ في الاستعمال) عام ، تحته صنفان :

أحدهما : ما شذ في الاستعمال ، دون القياس . والآخر : ما كان شاذا فيهما جميعا .

والمذكور من الصور ثمانية :

الأولى : قولهم : " الحجاج " بالإمالة ، ووجه الشذوذ ، أنه لم يوجد فيه سبب

يوجب الإمالة . وقد جزم المبرد القول بأن إمالة خطأ (١) .

(١) ما ذكره المبرد في المقتضب ٥١/٣ لا يؤيد ما قاله صاحب العرائس ، وعبارته :
" ... فأما قولهم : " هذا رجل حجاج " فلم تجز الإمالة ؛ لأنه لا شيء يوجبها ،
ثم قالوا في الاسم : " الحجاج " فإنما أمالوا للفصل بين المعرفة والنكرة ، والاسم
والنعت ، لأن الإمالة أكثر ، وليس بالحسن . النصب : أحسن وأقيس
ويقول سيويه ١٢٧/٤ في (باب : ما أميل على غير قياس ، وإنما هو شاذ) : " وذلك
" الحجاج " إذا كان اسما لرجل ، وذلك لأنه كثر في كلامهم ، فحملوه على الأكثر ؛
لأن الإمالة أكثر في كلامهم .

وأكثر العرب ينصبه ، ولا يميل ألف " حجاج " إذا كان صفة ، يجرونه على القياس .
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢٩٩/٢ وابن عيش ٦٣/٩ وشرح الشافعية للرضي
٩/٣ والتكملة لأبي على ٥٣٩/١ واللمع لابن جني ٣٣٦/١ والأشموني بحاشية الصبان

.....

ولقائل أن يقول : فيما ذكره المصنف نظر من وجهين :

أحدهما : أن الشذوذ إنما يكون في حال الرفع ، والنصب ، دون الجر ، فإن السبب إذاً ذاك يكون موجوداً ، وينتفى الشذوذ (١) .

والوجه الآخر : إنما يمال إذا كان اسم علم ، فإن كان صفة ، لم يعل ، وقد أهمل المصنف ذكر كل واحد منهما (٢) .

قال " ابن السراج " : إنما أميل " الحجاج " إذا كان اسماً ؛ لأنه كثير في كلامهم ، فحمله على الأكثر ؛ لأن الإمالة في كلامهم أكثر (٣) .

الثانية : " الناس " ، والكلام فيه على نهج ما قبله (٤) .

وفيه شذوذ من وجه آخر ، وهو أن ألفه منقلبة عن " واو " ، وهى : عين الكلمة ، وقد تقدم أن ذلك مستنع في الأسماء .

قال " أبو سعيد " : حكى عنهم إمالة " الناس " وهو فاش في كلامهم (٥) .

فكل واحدة من هاتين الصورتين شاذة في القياس ، دون الاستعمال ، كما نقلناه .

الثالثة : قولهم : " هذا مال " ، ووجه شذوذه في القياس أن ألفه منقلبة عن " واو " ،

- (١) يقول ابن يعيش ٦٣/٩ : " .. والمراد : إمالته في حال الرفع والنصب في نحو : (هذا الحجاج ، ورأيت الحجاج) .
- فأما إذا قلت : (مررت بالحجاج) فالإمالة سائغة ، وليست شاذة ؛ لأجل كسرة الإعراب ، فهو بمنزلة : (مررت بمال زيد) .
- فأما إذا كان صفة ، نحو قولك : (رجل حجاج) للرجل يكثر الحج .. فإنه لا تسوغ فيه الإمالة ، لفقد سببها ، إلا في حال الجر .. .
- وينظر : الكتاب ١٢٧/٤ والمقتضب ٥١/٣ والتكملة لأبى على / ٥٣٩ واللمع لابن جنى ٣٣٦/ والإيضاح لابن الحاجب ٢٩٩/٢ وشرح الألفية للمرادى ٢٠٧/٥ .
- (٢) ينظر : الكتاب ١٢٧/٤ وابن يعيش ٦٣/٩ وشرح الشافية للرضى ٩/٣ .
- (٣) هذا نص كلام سيويه ١٢٧/٤ . أما عبارة ابن السراج في الأصول ٤٨٨/٢ فهي : " وأعلم أنهم ربما أدالوا على غير قياس ، وإنما هو شاذ ، وذلك : " الحجاج " إذا كان اسماً ، وأكثر العرب ينصبه .. .
- (٤) الكتاب ١٢٨/٤ : " وأما الناس " فعمله من لا يقول : " هذا مال " بمنزلة " الحجاج " ، وهم أكثر العرب ؛ لأنها كآلف " فاعل " إذ كانت ثانية ، فلم تمل في غير الجر ، كراهية أن تكون كـ " ربيت " و " غزوت " .. .
- وينظر : الأصول ٤٨٨ / ٢ (رسالة) وابن يعيش ٦٣/٩ وشرح الشافية للرضى ٩/٣ والإيضاح لابن الحاجب ٢٩٩/٢ والشمس بحاشيته الصبان ٢٣٥/٤ .
- (٥) شرح السيراني ٣٤٥/٥ .

- وهى عين الكلمة ، وقد عرفت أن ذلك مستنع فى الأسماء .
- وهو - أيضا - شاذ فى الاستعمال ، فيكون أبعد مما قبله (١) .
- الرابعة : قولهم : " هذا باب " ، بالإمالة ، والأصل : " بوب " واحد الأبواب ، وإمالاته شاذة فى القياس والاستعمال جميعا كإمالة " مال " (٢) .
- قال " أبو سعيد " : وإمالة هذين قليلة فى الاستعمال (٣) .
- الخامسة : قولهم : " غاب " بالغين المعجمة .
- قال " الجوهري " : الغاب : الآجام ، وهو من الياء (٤) .
- وإمالاته شاذة من جهة أن الحرف المستعلى - وهو الغين - مانع من الإمالة ، وفى هذه الصورة كلام نذكره فيما بعد .
- السادسة : قولهم : " العشا " بالقصر .
- قال " الجوهري " : العشا ، مقصور ، مصدر الأعشى ، وهو الذى لا يبصر بالليل ، ويبصر بالنهار ؛ قيل : العشا فى العين - مقصور - تقول : رَجُلٌ أَعْشىَ وَامْرَأَةٌ عَشْواءُ (٦) .
- وَالْعِشَا : الظلم - مفتوح ، مقصور - يقال : رجل عَشىَ عَلَيْهِمْ : إذا ظلمهم (٧) .
- وانما كانت إمالاته شاذة ؛ لأن الثلاثى من ذوات الأسماء ، لاتمال ألفه المنقلبة عن واو ، سواء كانت الواو عين الكلمة ، أم لامها ، كما سبق (٨) .
- السابعة : " مكا " - بفتح الميم - وانما كانت إمالاته شاذة ؛ لما ذكرناه .
- قال " الجوهري " : المكا - بالفتح ، مقصور - جحر الثعلب والأرنب ونحوه (٩) .

- (١) الكتاب ١٢٨/٤ : " . . . والذين لا يميلون فى الرفع والنصب أكثر العرب ، وهو أعم فى كلامهم " . وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢٩٩/٢ وابن يعيش ٦٣/٩ وشرح الشافية للرضى ٩/٣ .
- (٢) تنظر : المراجع السابقة .
- (٣) شرح السيرافى ٣٤٥/٥ .
- (٤) الصحاح (غيب) ١٦٩/١ .
- (٥) السابق (عشا) ٢٤٢٢/٦ .
- (٦) المرجع السابق .
- (٧) اللسان (عشا) ٢٩٦١/٤ .
- (٨) ينظر : الكتاب ١١٩/٤ والإيضاح لابن الحاجب ٣٠٠/٢ وابن يعيش ٦٣/٩ وشرح الشافية للرضى ٨/٣ .
- (٩) الصحاح (مكا) ٢٤٩٦/٦ .

ونقله [أبو منصور] ^(١) بالكسر (٢) .

الثامنة : " الْكِيَا " — بالكسر ، مقصور — وهو : الكَنَاسَةُ ^(٣) .

وجهة الشذوذ : ما ذكرناه .

قوله : (. . . وهو " لا " من الواو . . .) .

اعلم أني وجدت / في نسخة قرئت على المصنف خلوها عن الصورة الخامسة ؛ وهي ٣٤٧ /

" غاب " ، ولما رجع " العسمراني " ^(٤) فيها ، امتنع عن روايتها عن المصنف ، وأنكر كونها من المتن .

إذا عرفت هذا ، فإن صح أن " غاب " ليس من الأصل ، كان قوله : (وهو " لا ") إشارة

إلى الصور الستة المتأخرة عن " الحجاج " .

وان صح أنها من المتن ، فالظاهر تعلق حرف الإشارة بالثلاثة الأخيرة .

قوله : (وأما قولهم : " الربا " فلأجل الربا . . .) .

قال " الجوهري " : الربا في البيع [و] ^(٥) يثنى : رِبَاوَانٌ ، وَرِبَايَانٌ ^(٦) .

فإن كانت ألفه منقلبة عن " اليا " ، كانت إمالة جارية على القياس ، وإن كانت منقلبة

عن " الواو " ، لم تكن الإمالة فيه شاذة ؛ لقيام سببها ، وهو تقدم الربا المكسورة عليها .

فعلى كل واحد من المذهبين لا تكون إمالة ما شذ عن القياس ، فلا يكون من قبيل مانحن فيه ^(٧) .

(١) في المخطوطة [منصور] ويد وأنه تحريف ما أثبتته ، ولعله أبو منصور الأصهباني

صاحب الشامل ، فلقد أكثر الرازي النقل عنه .

(٢) لم أجد هذا القول فيما توفر لدي من مراجع .

(٣) الصحاح (كبا) ٢٤٧١ / ٦ واللسان (كبا) ٣٨١٥ / ٥ .

(٤) هو : علي بن محمد بن علي بن أحمد بن هارون ، الخوارزمي أبو الحسن ، يلقب بحجة

الأفاضل ، وفخر المشايخ ، قرأ على الزمخشري ، فصار أكبر أصحابه ، وأوفرهم حظا من

غرائب آدابه . صنف التفسير واشتقاق الأسماء ، المواضع والبلدان . توفي سنة ٦٠ هـ

ينظر : معجم الأدباء ٦١ / ١٥ والبغية ١٩٥ / ٢ والأعلام ٣٢٩ / ٤ .

(٥) سقط من المخطوطة . (٦) الصحاح (ربا) ٢٣٥٠ / ٦ .

(٧) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٣٠٠ / ٢ : " وقالوا : (العشاء ، والمكأ ، والكيا) ،

فأمالوا ، وهو — أيضا — شاذ ؛ لأن الألف الآخرة من ذوات الواو لا تنال ، ولا تؤثر

في إمالتها كسرة — على ما تقدم — فلذلك كان إمالة ذلك شاذًا .

ولذلك كان قياس (الربا) أن لا يمال ، لذلك أورد (الزمخشري) اعتراضا .

وأجاب بأن السبب لما كان قويا أثر ، وهو : كونها كسرة على الربا ، فهو السدى

حسن منه . كونه خارجا على القياس المذكور .

وينظر : ابن يعيش ٦٣ / ٩ ، ٦٤ ، وشرح الشافية للرضي ٨ / ٣ ، ٩ .

(فصل) "وقد أمال قوم "جَادٌ" و "جَوَادٌ" نظرا إلى الأصل، كما أمالوا "هذا ماش" في الوقف ...".

قوله : (وقد أمال قوم "جَادٌ" و "جَوَادٌ" ...) .

اعلم أن ما كان على وزن "فَاعِلٌ" و "فَوَاعِلٌ" ونحوه مما عين الكلمة فيه مكسورة بعد الألف، فإن ألفه فيه مالة ؛ لأجل كسرة العين ، نحو : "راكب" و "رواكب" .
فإن كان ذلك في المضاعف ، وهو : ما عينه ولامه من جنس واحد ، وجب سلب الحركة عن العين من اللفظ ، وادغام العين في اللام ، وستعرف علة ذلك ، وذلك نحو : "جَادٌ" و "جَوَادٌ" .

قال "الجوهري" : يُقَالُ : إِنَّ فُلَانًا لَجَادٌ مُجَدٌّ (١) .

يريد : مجتهد في أمره . وقيل : الجاد : المسرع . وقيل : المجود (٢) .

والأصل : "جَادُدٌ" و "جَوَادُدٌ" .

وقد اختلفوا في إمالة ما هذا شأنه :

فذهب "سيويه" والجمهور : أنه يمتنع إمالة الألف ؛ لأن كسرة العين التي كانت توجب الإمالة ، قد ذهبت بالإدغام ، فلم يبق في الكلمة ما يوجب الإمالة (٣) .

وقال قوم : إن إمالته جائزة ؛ لتكون الإمالة دالة على الكسر الذي كان في الكلمة في الأصل (٤) .

(١) نقله الجوهري عن الأصمعي : الصحاح (جدد) ٤٥٢/٢ .

(٢) اللسان (جدد) ٥٦٤/١ .

(٣) الكتاب ١٣٢/٤ : " ... وما لاتمال ألفه "فَاعِلٌ" من المضاعف ، و "مُفَاعِلٌ" وأشبههما ؛ لأن الحرف قبل الألف مفتوح ، والحرف الذي بعد الألف ساكن ، لا كسرة فيه ، فليس فليس هنا ما يميل . وذلك قولك : "هَذَا جَادٌ" ، وَمَادٌ ، وَجَوَادٌ جمع : جادة "و" مررت برجل جاد " ، فلا يميل ، يكره أن ينحو نحو الكسرة ، فلا يميل ؛ لأنه فرما يحقق فيه الكسرة ، ولا يميل للجر ؛ لأنه إنما كان يميل في هذا للكسرة التي بعد الألف ، فلما فقدتها لم يميل .

وقد أمال قوم في الجر ، شبهوها "بمالك" إذا جعلت الكاف اسم المضاف إليه .
وينظر : ابن يعيش ٦٤/٩ وشرح الشافعية للرضي ٧/٣ والإيضاح لابن الحاجب ٣٠٠/٢ .

(٤) ينظر : الكتاب ١٣٢/٤ وابن يعيش ٦٤/٩ وشرح الشافعية للرضي ٧/٣ .

.....
قال "سيويه" : وكذلك : أمالوا "خاف" — وإن لم يكن في اللفظ كسرة — لتقدير :
"خَوَفَ" ، أولأنه يرجع إلى "خَفَّتْ" (١).

ولقائل أن يقول : أن محل الخلاف إنما هو المرفوع ، والنصب ، دون المجرور ،
وليس في كلام المصنف ما يدل عليه .
قوله : (كما أمالوا "هذا ماش" في الوقف ...) .

اعلم أن الأصل في "ماش" : "ماشى" على زنة "فاعل" ، فإذا قيل : "هذا ماش" ،
سقطت الياء التي هي لام الكلمة من اللفظ ، وهي مرادة في المعنى (٢) .

(١) الكتاب ١٣١/٤ وبجاءته : "..." وكذلك : "خاف" ؛ لأنه يروم الكسرة التي في
"خفت" كما نحنا نحو الياء "...".

(٢) الكتاب ١٣٢/٤ : "..." وقد أمال قوم على كل حال ، كما قالوا : (هذا ماش) ؛
ليبينوا الكسرة في الأصل "...".

وينظر : ابن يعيش ٦٤ / ٩ وشرح الشافعية للرضي ٧/٣ .

(فصل) " وقد أميل " وَالشَّمْسُ رُضَّحَاها " ، وهى من الواو ؛ لتشاكل " جَلَّاهَا " وَ" يَغْشَاهَا " .

قوله : (وقد أميل : " وَالشَّمْسُ رُضَّحَاها " (١) - وهى من الواو - لتشاكل " جَلَّاهَا " وَ" يَغْشَاهَا ") .

اعلم أن ألف " الضحى " منقلبة عن الواو ، وماليتها متممة ؛ لما عرفته غير مرة .
والذى جوزته فى هذه الآية أن مابعد ها ألف منقلبة عن الياء ، وهى ممالاة ، فناسب
ذلك أن يمال ألف " الضحى " ؛ ليناسب فواصل الآى .

ولقائل أن يقول : إن النحويين نصوا على أن هذا سبب من الأسباب القوية ، فلم
يحسن إفرادها عن الأسباب الخمسة المتقدمة ، وتأخيرها عن الإمالة (٢) .
قال " عبد القاهر " : ليست هذه الإمالة على جهة الشذوذ (٣) .

-
- (١) سورة الضحى ، آية ١ / .
(٢) هذا - أيضا - ما يقوله ابن الحاجب فى كتابه الإيضاح ٣٠١/٢ .
(٣) المقتصد ، ورقة ٦٢ (مخطوط) .

[قد تمال الفتحة كما تمال الألف]

(فصل) " وقد أمالوا الفتحة في قولهم : " من الضرر " و " من الكبر " و " من الصغر " و " من المحاذر "

قوله : (وقد أمالوا الفتحة . .) .

قال " سيويه " : هذا باب ما يمال من الحروف التي ليس بعدها ألف ، إذا كانت الراء بعدها مكسورة ، وذلك قولك : " مِنْ الضَّرَرِ ، وَمِنْ البَّعْرِ ، وَمِنْ الكُّبَرِ ، وَمِنْ الصَّغَرِ ، وَمِنْ الْفَقْرِ " ، لما كانت الراء كأنها حرفان مكسوران ، وكانت تشبه الياء ، أمالوا المفتوح ، كما أمالوا الألف ؛ لأن الفتحة من الألف [وشبهه الفتحة بالكسرة كشبه الألف بالياء ^(١)] ، فصارت الحروف - ههنا - بمنزلتها إذا كانت قبل الألف ، وبعد الألف الراء ، وإن كان الذي قبل الألف من المستعلية ، نحو : " ضارب " و " قارب " ^(٢) .
فذلك يميلون ما قبل الراء المكسورة .

وإن لم تكن ألفا - كالإمالة فيما ذكرناه من الصور - أمالوا الفتحة فيها إلى جهة الكسرة ، كما أمالوا الألف إلى جهة الياء .

والمذكور من الصور التي تمال فيها الفتحة - وإن لم يكن بعدها الألف - أربع :
الأولى : قوله : " مِنْ الضَّرَرِ " .

الشاهد فيه : أن الراء المفتوحة نازلة منزلة ألف بعدها الراء المكسورة ، وقبلها الضاد . وقد عرفت أن هذه الراء تفيد أمرين :

إمالة الألف ، ومنع الحرف المستعلى عما يقتضيه من العمل .

فلذلك اقتضت الراء المكسورة - ههنا - إمالة فتحة الراء المفتوحة ، وأبطلت مانعية الضاد المشددة ، وإن كانت في قوة حرفين متقدمين على الفتحة ، كما سنذكره في الصورة الثالثة .

الثانية : قوله : " مِنْ الكُّبَرِ " .

الشاهد فيه : أن الراء لكسرتها ، سوف إمالة فتحة الباء ، لما ذكرناه أولا .

وتفارق هذه الصورة ما قبلها ، فإن الحرف المستعلى موجود في الأولى ، ودون الثانية .

(١) ما بين الحاصرتين وقع فيه اضطراب في المخطوطة ، والتسويب من الكتاب ١٤٢/٤ .

(٢) الكتاب ١٤٢/٤ .

الثالثة : قوله : " مِنْ الصَّغِيرِ " .

الشاهد فيه : أن الراء لما كانت مكسورة ، أمالت فتحة الغين إلى جهة الكسرة .
وهذه الصورة تخالف التي قبلها ، لأن فتحة الغين متأخرة عنها - كما ذكرناه فيما
سبق - وحينئذ تكون قبل الفتحة المالة حرفان مانعان من الإمالة ، وهما : " الضاد "
و" الغين " ، فكانت الإمالة فيه أضعف .

الرابعة : قوله : " مِنْ الْمُحَاذِرِ " بفتح الذال المعجمة ، على البناء للمفعول ، ولومنيته
للفاعل ، كانت الذال مكسورة ، ولم يكن / من قبيل مانحن فيه .

ب/٣٤٧

قال " عبد المجيد " : إن الراء المكسورة تميل الذال ، ولا تقوى [على إمالة الألف] ^(١) ؛ لأن
ما بعد الألف مفتوح وما قبله مفتوح ، فصارت الإمالة لا تعمل بالألف شيئاً ^(٢) .
قال " الجوهري " : الْمُحَاذِرَةُ : الْحَذَارُ مِنَ الْحَذَرِ ، وهو : التحرز والخوف ^(٣) .

ولقائل أن يقول : إن المصنف ذكر أن الفتحة تمال إلى جهة الكسرة ، ولم يذكر
سبب ذلك وعلته ، وقد ذكرنا أن الموجب هو الراء المكسورة الواقعة بعد الفتحة ^(٤) .
وقال " سيوريه " : تميل الفتحة من " عَمُرُو " لأن الميم لما كانت ساكنة لم يعتد بها .

- (١) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٢) الكتاب ٤ / ١٤٢ : " وتقول : " مِنْ الْمُحَاذِرِ " فتميل الذال ، ولا تقوى على إمالة
الألف ؛ لأن بعد الألف فتحة وقبلها ، فصارت الإمالة لا تعمل بالألف شيئاً ، كما
أنك تقول : " حاضر " فلا تميل ؛ لأنها من الحروف المستعلية .
فكما لم تمل الألف للكسرة ، كذلك لم تملها لإمالة الذال " .
- (٣) الصحاح (حذر) ٦٢٦ / ٢ .
- (٤) الكتاب ٤ / ١٤٢ : " وتقول : " مِنْ عَمُرُو " فتميل العين ؛ لأن الميم ساكنة " .

[لاتمال الحروف إلا إذا سمي بها ، أو أغنت عن جملة]

(فصل) "والحروف لاتمال ، نحو : " حتى ، وإلى ، وعلى ، وأما ، وإلا " ، إلا إذا سمي بها . وقد أميل "بلى" ، و"لا" في "إما لا" ، و"يا" في النداء ، لإغنائها عن الجمل . والأسماء غير المتمكة يمال منها المستقل بنفسه ، نحو : "ذا ، وأنى ، ومتى" ، ولا يمال ما ليس بمستقل ، نحو : "ما" الاستفهامية ، أو الشرطية ، أو الموصولة ، أو الموصوفة ، نحو : "إذا" .

قال "المبرد" : وإمالة "عسى" جيدة . . .

قوله : (والحرف لاتمال . .)

اعلم أن الحروف إنما امتنعت إمالة الألف فيها ، لأنها جوامد غير متصرفـة ،
(١) ولا تلحقها تننية ولا جمع ، ولا تغير ، ولا تصير ألفاتها ياءات ، وإمالة ضرب من التصرف .
وليس المراد بالحروف العموم ، بل المراد : ما لو كان على صيغة اسم من الأسماء ،
(٢) [امتنعت] إمالته ، وأورد منه خمسة أحرف : "على ، وإلى ، وحتى ، وأما ، وإلا" .
(٣) قال "أبو محمد" : الأصل : أن الألف في هذه الأحرف في حكم المنقلب من الواو .
ألا ترى أنك لو تنيتها بعد التسمية بها ، لقلت : "عَلَّوَانِ ، وَلَوَّانِ" (٤) . وقد عرفت
أن الألف المنقلبة عن الواو في الأسماء الثلاثة لاتمال .
وحكى عن "الكسائي" أنه أمال "حتى" ، والقياس خلافه .

- (١) يقول أبو البركات في أسرار العربية ١٦٢ ، ١٦٣ : " فإن قيل : فلم لم تدخل الإمالة في الحرف ؟ قيل : لأن الإمالة ضرب من التصرف ، أولتدل الألف على أن أصلها "يا" ، والحروف لا تتصرف ، ولا تكون ألفاتها منقلبة عن "يا" ، ولا "واو" . . .
- وينظر : اللمع لابن جنى ٣٣٤ والتخمين ٢ ورقة ١٩١ والتكملة لأبي علي ٥٣٨ ، والمقتضب ٥٢/٣ وشرح الشافية للرضي ٢٦/٣ .
- (٢) في المخطوطة [جازت] وهو تحريف ، والصواب ما أثبتته ، لأن هذه الحروف لاتمال إلا إذا سمي بها .
- (٣) الكتاب ١٣٥/٤ : " وما لا يميلون ألفه " حتى ، وأما ، وإلا " فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء ، نحو : "جبل" و "عطش" .
- وقال الخليل : لو سميت رجلاً بها وامراً ، جازت فيها الإمالة . . .
- وينظر : شرح الشافية للرضي ٢٦/٣ .
- (٤) التخمين ٢ ورقة ١٩١ .

وحجته : أنها وقعت رابعة ، وهي : في مصحف "عثمان" مكتوبة بالياء (١) .
 قوله : (إلا إذا سمي بها ٠٠)
 يريد : أنك إذا سميت بها [أصبحت] (٢) في حكم المنقلبة عن الواو ، وما كان
 من الأسماء كذلك ، [جازت] (٣) إمالته .
 فأجد رأن يقال : إن مراد المصنف : أنه إذا سمي بها ، حملت على الأسماء ،
 فإن كان فيها سبب الإمالة ، جازت إمالتها ، ولا فلا .
 قوله : (وقد أميل " بلى " و " لا " في "إمالة" و "يا" في النداء ٠٠) .

اعلم أنه ذكر ثلاثة أحرف ، وحكم بجواز إمالة الألف في كل واحد منها :
 الأول : " بلى " ، وتجوز إمالته مطلقاً من غير تقييد بشرط ؛ لأنه اكتسب تنكها ، بأن
 أغنى غناء الجملة ، يقال : " أليس زيد عندك ؟ " .
 فيقول المجيب : " بلى " ، ويتم به الكلام ، ويجرى مجرى قولك : " زيد عندك " ،
 فلما وقع موقع الجمل ، جاز أن يتصرف فيه (٤) .
 الثاني من الحروف التي تمال : ألف " لا " النافية ، ولا تجوز إمالتها حيث وقعت ، وإنما
 جاز إمالتها مشروط بسوقها بعد "أما" بكسر الهمزة وتشديد الميم ، فنقول : "إمالة لا"
 بإمالة الألف من " لا " .

(١) يقول السيوطي في الهمع ٢/٢٠٤ : " ٠٠ قال أبو حيان : وحكى صاحب الغنية ، وهو :
 أبو يعقوب يوسف بن الحسن الاسترأبادي في هذا الكتاب عن أبي بكر بن مقسم
 أن بعض أهل نجد ، وأكثر أهل اليمن يميلون ألف (حتى) ، لأن الإمالة غالبية
 على السنتهم في أكثر الكلام ، وعامة العرب والقراء على فتحها .
 قال أبو يعقوب : وقد روى إمالتها عن حمزة والكسائي إمالة لطيفة .
 وذهب سيويه ، وأبو بكر بن الأنباري ، والمهلبادي وغيرهم إلى منع إمالة (حتى) .
 قال أبو حيان : وهم محجوجون بثقل ابن مقسم " .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .
 (٣) في المخطوطة [أمتعت] وهو تحريف ، والصواب ما أثبتته ؛ لأن الحروف إذا سمي
 بها ، لم تنزع إمالتها ، وإنما ينطبق عليها ما ينطبق على الأسماء من أحكام ،
 فأحياناً تمال ، وأحياناً تمنع إمالتها ، كما رُضح فيما سبق .
 (٤) شرح الشافية للرضي ٢٦/٣ ، ٢٧ : " وإنما أميل " بلى " لجواز السكوت عليها ،
 وتضمنها معنى الجملة ، إذ تقول في جواب من قال : " أما قام زيد ؟ " : " بلى " .
 أي : بلى قام ، فصار كالفعل المضمر فاعله ، نحو : " غزا " و " رمى " في الاستعلاء ،
 فأميل لمشايمته الفعل .
 ونظر : أسرار العربية ١٦٣ .

وانما أميل ؛ لأنه وقع موقع الجملة ، لأن المعنى : افعل هذا إن كنت لاتفعل

غيره .

(١)

فقولك : " افعل هذا " أمر للمخاطب بفعل شئ على تقدير عدم فعله شيئا آخر

الثالث من الحروف التي تمال : " الألف " المتطرفة في قولك " يا " (٢) ، وذلك مخصوص

باستعماله في النداء في قولك : " يازيد " ؛ لوقوعه موقع الجملة الفعلية ، كما ذكرناه في

باب النداء (٣) .

قال " أبو محمد " : حرف النداء ينزل منزلة الفعل ، ولذلك انتصب به المفعول المطلق

في بيت العراقيات :

[١٣] فَيَا لِنَزَارِ دَعْوَةَ مُضَرٍّ (٤)

(١) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٣٠٢/٢ وابن يعيش ٦٥/٩ وشرح الشافية للرضي ٢٢ / ٣ .

(٢) يقول ابن يعيش ٦٥/٩ ، ٦٦ : " . . . وقد أمالوا (بلى) لكونها على ثلاثة أحرف كالأسماء ، وانما تكفى في الجواب ، فصارت دلالتها كدلالة الأسماء . . . ومن ذلك قولهم : (إمالا) تمال ، وذلك أنهم أرادوا : (افعل هذا ان كنت لاتفعل غيره) ، ولكنهم حذفوا الفعل لكثرة في الكلام ، ف (ما) في (إمالا) ههنا كما كانت في : (أما أنت منطلقا) عوض من الفعل . يدل على ذلك أنه لا يظهر معها الفعل .

ولما كان أصل هذه الكلمة ما ذكرناه ، حذفنا منها هذه الأشياء ، فغيرت - أيضا - بالإمالة (لا) منها .

و (لا) حرف لا يمال في غير هذا الموضع إذا كان منفردا ، وقد حكى قطرب إمالتها ، ووجه ذلك أنها قد تقع جوابا ، ويكتفى بها في الجواب ، فيقال فـسـ جواب (زيد عندك) : لا .

فلما استقلت بنفسها أمالوها . وإمالة (بلى) أقيس من إمالة (لا) ؛ لأنها مع ذلك على ثلاثة أحرف كالأسماء .

وأما (يا) في النداء : فإنه حرف - والقياس أن لا يمال كأخواته - إلا أنه لما كان نائبا عن الفعل الذي هو : (أنادى ، وأدعو) وواقعا موقعه ، أمالوه كما أمالوا (إمالا) ؛ ولأجل الياء أيضا قبلها . . .

وينظر : الكتاب ١٣٥/٤ واللمع لابن جنى ٣٣٤/ ، ٣٣٥ وأسرار العربية ١٦٣

وشرح الشافية للرضي ٢٢/٣ والإيضاح لابن الحاجب ٣٠٢/٢ .

(٣) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الأول / ٢٨١ (رسالة) .

(٤) شطر بيت من الطويل لم أعثر على قائده ، وهو من شواهد : التخمير ٢ ورقة ١٩١ .

(١) عطف عليه الجملة في [رواية من روى] : "ربنا ولك الحمد" بالواو (٢).
ولقائل أن يقول : جميع الألفات الواقعة في حرف النداء كذلك ، فلا وجـه
لتخصيص الياء بالذكر .
قوله : (والأسماء غير المتمكنة يمال منها المستقل بنفسه) .

اعلم أن الأصل في ألفات الأسماء البنية ألا تمال ، ولما كانت الألف في الأسماء
البنية مما استقل بنفسه ، ففوت مشابهتها للأسماء المتمكنة ، ألحقت بها في جواز الإمالة ،
والمذكور من الأمثلة المستقلة ثلاثة :
أولها : "ذا" ، وهو اسم مبنى ، ولا يجوز أن يقال : إن ألفه منقلبة عن "واو" أو "ياء" ؛
لأن الأسماء المضمرة في حكم الحروف .
ألا تراك تجد فيها ما هو على حرف واحد ، نحو : "الكاف" في قولك : "مرزيد بك" ،
و"البا" في قولك : "مرخالد بي" (٣).
قال "عبد القاهر" : الذي يدل على استقلاله أنك تقول : "جاءني ذا" ، و"رأيت ذا" ،
و"مررت بذا" ، وله تصرف آخر ، وهو أنك تصفه ، فتقول : "ذا الرجل" (٤).
قال "أبو سعيد" : الأجود في "ذا" الفتح ، وتجوز إمالتها (٥).
وثانيها : "أني" ، ومعناها "أين" من غير فرق (٦).
قال "أبو محمد" : الدليل على استقلال "أني" أنه إذا قيل : هل لك ألف دينار؟
قلت : من أين لي ؟ وأني ؟ (٧) .

- (١) زيادة من التخمير ٢ ورقة ١٩١ يتضح بها الكلام .
- (٢) التخمير ٢ ورقة ١٩١ .
- (٣) شرح الشافية للرضي ٢٧/٣ : "وانما أميل "ذا" في الإشارة ؛ لتصرفها ، إذ تصرف ،
وتصغر ، ويوصف بها ، بخلاف "ما" الاستفهامية ، فإنها لاتصغر . . ."
- وينظر : الكتاب ١٣٥/٤ والمع ٣٣٦ وابن يعيش ٦٦/٩ والمقتضب ٥٢/٣ .
- (٤) المقتصد ، ورقة ٦٦ (مخطوط) .
- (٥) شرح السيرافي ٣٥٥/٥ .
- (٦) الكتاب ١٣٥/٤ : "ولكنهم يميلون في "أني" ؛ لأن "أني" تكون مثل "أين" ،
و"أين" كـ : "خلفك" ، وانما هو اسم ، صار ظرفا ، فقرب من "عطشى" . . ."
- (٧) التخمير ٢ ورقة ١٩١ .

قال "أبو سعيد" : وإنما أميل "أنى" ؛ لأنه مثل "أين" ، وهو اسم ، وصار ظرفاً ،
فقرّب من "عطشى" (١) .

والشها : قوله : "متى" ، يقول القائل : "أنا أكرمك" فتقول : "متى" ؟ فتستقل
بالإفادة من غير ضمية إليها (٢) .
قوله : (ولا يمال ما ليس بمستقل) .

لأنه بعد عن مشابهة الأسماء المتمكنة ، فجرى على ما يقتضيه الأصل .

[١/٣٤٨

قوله : / (نحو : " ما " الاستفهامية ٠٠) .

قال "عبد القاهر" : وإنما لم تمل [ما] في حال كونها اسماً ؛ لأنها قد تكون حرفاً ، ثم إذا
كانت اسماً ، فهي أشبه المبنيات بالحروف (٤) .

وقد ذكرنا في قسم الأسماء الفرق بين هذه المئات الثلاثة وغيرها (٥) .

قوله : (ونحو : " إذا " ٠٠) .

يريد : أن "إذا" من الأسماء غير المتمكنة .

قال "أبو محمد" : الذى يدل على أن "إذا" غير مستقل أنه لو قيل لك : "إذا جئتسى
أكرمك" ، لم يحسن أن تقول فى جوابه "إذا" (٦) .
قوله : (قال "البرذ" : وإمالة "عسى" جيدة ٠٠) .

اعلم أن "عسى" لا تتصرف ؛ لأنه لا يقال منه "فاعل" ، ولا "مفعول" ، ولا مضارع —

كما تقدم — فشابهت الحروف .

(١) شرح السيرافى ٣٣٥/٥ وما قاله نص عبارة سيويه ١٣٥/٤ .

(٢) شرح الشافى للرضى ٢٢/٣ : "وأما "أنى" و "متى" فإنما تملان ، وإن لم يسم بهما
— أيضاً — لإغنائهما عن الجملة ، وذلك لأنك تحذف معهما الفعل ، كما تقول :
"متى" ؟ لمن قال : "سار القوم" .

وكذلك قوله : أنى ومن أين آبك الطرب ؟

فلا تملان إذن إلا فى الاستفهام ؛ لأنه إنما يحذف الفعل بعدهما فيه ، بخلاف
ما إذا كانتا للشرط .

وينظر : اللمع ٣٣٦/١ وابن يعين ٦٦/٩ والمقتضب ٥٢/٣ .

(٣) سقط من المخطوطة . (٤) المقتصد ، ورقة ٦٦ (مخطوط) .

(٥) عرائس المحصل ورقة ١٥٩ (مخطوط) .

(٦) التخمير ٢ ورقة ١٩٢ . (٧) المقتضب ٥٣/٣ .

قال "المبرد" : إنها وإن لم تتصرف ، فهي أقرب الأفعال المتصرفة من الحروف (٤) .
فلذلك كانت إمالتها جيدة .
ولقائل أن يقول : إن ذكر هذه المسألة في مباحث الفعل أجدر .

(١) المقتضب ٥٣/٣ وعبارته : " فاما " عسى " فإمالتها جيدة ؛ لأنها فعل ، وألفها منقلبة من " يا " ، تقول : " عسيت " ، كما تقول : " رسي " و " رميت " . . .
ويقول أبو محمد في التخمير ٢ ورقة ١٩٢ : " إمالة " عسى " كانت جيدة ؛ لأنه ليس بحرف ولا اسم نازل منزلة الحروف ، وإنما هو فعل ، والفعل أمكن في الإمالة من الاسم .
ألا ترى أن الحروف المستعلية تمنع الإمالة في الاسم ، ولا تمنعها في الفعل ،
وأما الحروف فلا تمال .
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٣٠٢/٢ وابن يعيش ٦٦/٩ وشرح الشافعية للرضي ٢٨/٣ .

من أصناف المشترك : الوقف
[بيان لغاته الأربع]

" تشترك فيه الأضرب الثلاثة ، وفيه أربع لغات : الإسكان الصريح ، والإشمام - وهو : ضم الشفتين بعد الإسكان - والروم : وهو : أن تروم التحريك والتضعيف ، ولها في الخط علامات : فلا إسكان "الخاء" ، والإشمام "نقطة" ، والروم خط بين يدي الحرف ، والتضعيف "الشين" . مثال ذلك : " هذا حكم ، وجعفر ، وخالد ، وفرج " . والإشمام مختص بالرفوع ، ويشترك في غيره المجرور ، والرفوع ، والمنصوب غير المنون ، والمنون يبدل من تنوينه ألف ، كقولك : " رأيت فرجا ، وزيدا ، ورشاً ، وكساً ، وقاضياً " ، فلا متعلق به لهذه اللغات .

والتضعيف مختص بما ليس بهمزة من الصحيح المتحرك ما قبله . . .

المتن : قوله : (من أصناف المشترك : الوقف . . . إلى قوله : وإذا اعتل الآخر) .

التفسير : الوقف : سكون يكون آخر الكلمة ، استراحة عما لحق المتكلم من الكلال ، من كلفة تتابع الحروف ، ومن حركتها ، ولهذا يكون على الحرف الأخير من الكلمة ، دون ما قبله . قوله : (تشترك فيه الأضرب الثلاثة . . .) .

يريد : أن الاسم ، والفعل ، والحرف يستقيم الوقف على كل واحد منها .

قوله : (وفيه أربع لغات . . .) .

يريد به : على سبيل البدل ؛ لأن منها ما يضاف بعضها بعضاً ، كالإسكان الصريح ،

والروم (٢) .

ولقائل أن يقول : في الوقف لغات ، تخالف بخصوصيتها ما ذكره من اللغات الأربع ،

مثل : ابدال الألف من التنوين ، وابدال حرف اللين من الهمزة ، ونقل الحركة إلى الحرف المتقدم عليها ، والحذف ، والحاق ها التانيث (٣) . وستعرف كل واحد منها في موضعه .

(١) يقول ابن يعيش ٦٢/٩ : " الوقف على الساكن صنعة واستحسان عند كلال الخاطر من ترادف الألفاظ والحروف والحركات ، وهو ما يشترك فيه قبل الثلاث : الاسم ، والفعل ، والحرف . . . " .

وينظر : التكملة لأبي علي ١٨٢/ والتبصرة للصيمري ٢١٦ (مطبوع) وشرح الشافعية للارض ٢٢١/٢ .

(٢) وكذلك : الإشمام .

(٣) الشارح محق في وجهة نظره ، يؤيده في ذلك ابن الحاجب في كتابه الإيضاح

قوله : (الإسكان الصريح) .

يريد : المجرد عن الإشمام ، والروم ، فإن كل واحد منهما مضاد للسكون الخالص ، كما ستعرفه .

قوله : (والإشمام ، وهو : ضم الشفتين بعد الإسكان) .

وهو : مجرد فعل ، لاحظ للأعنى فيه ، وإنما يدركه البصير ؛ لأن ضم الشفتين صورة مرئية (١) .

قوله : (والروم : وهو أن تروم التحريك) .

والروم : الطلب (٢) .

قال الجوهري : الروم الذي ذكره "سيويه" : هي حركة مختلصة ، مخفية ؛ لضرب من التخفيف ، وهي أكثر من الإشمام ؛ لأنها تسمع ، وهي نوع من الحركة ، وإن كانت مختلصة ، مثل : همزة بين بين (٣) .

فيكون فيه حظ للأعنى .

قوله : (والتضعيف) ، وهو : أن تشدد آخر الكلمة ، وتقف عليه بالتشديد . قالوا :

٣٠٣/٢ حيث يقول :

"... كان ينبغي أن لا يقتصر على أربعة ، إذ من جملة أحكام الوقف : الإبدال في مثل : (رَأَيْتُ زَيْدًا) وفي مثل : (رَحِمَهُ) ، وفي مثل : (هَذَا الْكَلْبُ) ، ونقل الحركة إلى ما قبلها في مثل : (هَذَا الْبَكْرُ) ، والحذف في مثل : (القاضى ، والداعى) ، والحاق ها ، السكت ، وكل ذلك قد ذكره في أشاء فصول الصنف ، فلا وجه لتخصيصه بذكر أربعة منها .

فإن خصها لشهرتها ، فالتضعيف ليس مثل الباقي في الشهرة ، فلو أسقط التضعيف — أيضا — لكان التخصيص لثلاثة أوجه ...

(١) يقول أبو على في التكملة / ١٨٨ : "الإشمام : هو أن تضم شفتيك بعد الإسكان ، وتسهيئتهما للفظ بالرفع ، أو الضم ، وليس بصوت يسمع ، وإنما يراء البصير دون الأعنى ، وعلامته في الخط نقطة ..."

وينظر : التبصرة ٢/ ٧١٦ (مطبوع) وابن يعيش ٦٧/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣٠٣/٢ .

(٢) الصحاح (روم) ١٩٣٨/٥ .

(٣) الصحاح (روم) وبارته ١٩٣٨/٥ : "... وروم الحركة الذي ذكره "سيويه" ، هي حركة مختلصة ، مختفاة ؛ لضرب من التخفيف ، وهي أكثر من الإشمام ، وهي بزنة الحركة ، وإن كانت مختلصة ، مثل : همزة بين بين " .
وينظر : الكتاب ١٦٨/٤ .

وهذه اللغة أبلغ في البيان من الذي تقدمه ، لأنه قد زيد فيه حرف من اللذين أدغم أحدهما في الآخر .

قوله : (٠٠ ولها في الخط علامات ٠٠) ، اعلم أن الضمير المومث يرجع إلى اللغات الأربع .

قوله : (٠٠ فله إسكان : " الخاء " ٠٠) فوق الحرف المسكن ، للدلالة على أنه مخفف . وربما جعلوا : عوض " الخاء " دائرة صغيرة ، وأرادوا بها : الدلالة على أن الحركات الثلاث ، تدور على هذه الحرف .

وانما محل " الخاء " فوق الحرف ، لأنه لو كتب بين يديه ، وربما ظن أنه من حروف الكلمة نفسها (١) .

قوله : (وللاشمام : " نقطة " ٠٠) ، لأنه أول أحوال التلفظ بالحركة ، كما أن النقطة أول الخط ، ومحل النقطة أمام الحرف المسكن (٢) .

وانما جعلوا محله بين يدي الحرف ، لأنهم لو جعلوه فوق الحرف ، أفضى إلى أن يشبهه بنقطة المعجمة .

قوله : (وللاروم خط بين يدي الحرف ٠٠) .

قال عبد القاهر : لأن الروم : صوت ، فهو أزيد من التهيئ للصوت ، فلذلك زادوا على النقطة نقطة أخرى ، حتى صارت خطا ، ومحلها أمام الحرف (٣) .

قوله : (٠٠ وللتضعيف " الشين " ٠٠) ، لتدل على أن الحرف مشدد ، وعلى الأمر بالتشديد ، ومحلها فوق الحرف ، لما ذكرناه في " الخاء " (٤) .

قوله : (٠٠ هذا حكم " ٠٠) على الميم " خاء " صغيرة ، هي علامة السكون الصريح .

قوله : (٠٠ و " جعفر " ٠٠) بين يدي " الراء " نقطة ، علامة للاشمام .

قوله : (٠٠ و " خالد " ٠٠) بين يدي " الدال " خط ، دلالة على الروم .

(١) ينظر : التكملة / ١٨٨ وابن يعيش ٦٨/٩ وشرح الشافية للرضي ٢٢٥/٢ .

(٢) تنظر : المراجع السابقة .

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ٢ ورقة ٢٢ (مخطوط) معهد المخطوطات العربية ، رقم ٦١ انحو .

(٤) ينظر : التكملة لأبي علي / ١٨٨ والتبصرة ٧١٦/٢ (مطبوع) وابن يعيش — ش

.....

قوله : (.. " فرج " ..) على " الجيم " شين ، علامة على التضعيف .

ولقائل أن يقول : في عبارة المصنف نظر من أوجه ثلاثة :

أولها : أن بعض هذه اللغات إنما يكون في اسم ، صحيح ، صعب ، وليس في كلام المصنف ما يدل على ذلك .

ثانيها : أنه ذكر محل الخط ، وأهمل ذكر محل " الخاء " ، والنقطة ، والشين " .

ثالثها : أنه فسر معنى الإشمام ، والروم ، وترك تفسير " الإسكان الصريح " ، والتضعيف " .

قوله : (.. والإشمام : مختص بالرفوع ، ويشترك في غيره : المجرور ، والرفوع ، والمنصوب غير المنون ، والمنون يبدل من تنوينه ألف ..) .

اعلم أن مضمون هذا الكلام ثلاث دعاوى :

الأولى : أن الإشمام : مختص بالرفوع على معنى أنه لا يكون إلا في اسم مرفوع ، لا غير ، واحتجوا على ذلك بأن الضم يكون بالشفتين ، والإشمام إشارة بالشفة ، فأمكن

استعماله مع الضم ، بخلاف الكسرة ، فإنها من اليا ، وهى من وسط اللسان / وليس ٢٤٨/ب لها آلة تشير إليها .

واتفقوا على أنه لا يكون إشمام في المفتوح ، لأن الفتح من الألف ، وهو آخر الحلق ،

وليس له آلة تشير بها إليه ، فيدركه الناظر (٢) .

(١) لعل المصنف فعل ذلك ؛ لخفاء الأولين ، ووضوح الآخرين .

(٢) الكتاب ١٧١/٤ : " .. وأما ما كان في موضع نصب ، أوجر ، فإنك تروم فيه الحركة ،

وتضاعف ، وتفعّل فيه ما تفعّل بالمجزوم على كل حال ، وهو أكثر في كلامهم .

وأما الإشمام : فليس إليه سبيل ، وإنما كان ذا في الرفع ؛ لأن الضمة من الوار ،

فأنت تقدر أن تضع لسانك في أى موضع من الحروف شئت ، ثم تضم شفّيك ؛ لأن

ضمك شفّيك كتّحركك بعض جسدك ، وإشمامك في الرفع للرومية ، وليس بصوت للأذن .

ألا ترى أنك لو قلت : (هَذَا مَعْنَى) فأشمت ، كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم

تُشيم ، فأنت قد تقدر على أن تضع لسانك موضع الحرف قبل ترجية الصوت ،

ثم تضم شفّيك ، ولا تقدر على أن تفعل ذلك ، ثم تحرك موضع الألف والياء .

فالنصب والجرا لا يوافقان الرفع في الإشمام . وهو قول العرب ويونس والخليل " ..

لكن الرضى في شرح الشافية ٢٧٥/٢ يقول : " .. وعزا بعضهم إلى الكوفيين تجويز

الإشمام في المجرور والمكسور - أيضا - والظاهر أنه وهم ، لم يجره أحد من النحاة

إلا في المرفوع والمضموم " ..

وينظر : التبصرة ٧١٧/٢ ، ٧١٨ (مطبوع) وابن يعيش ٦٨/٩ .

.....
الدعوى الثانية : أن غير الإشمام يشترك فيه بثلاثة أشياء : المرفوع ، والمنصوب ، والمجرور غير المنون .

اعلم أن الضمير المجرور في قول المصنف : (ويشترك في غيره) ، يرجع إلى "الإشمام" .
والمعنى : أن غير الإشمام ، يصدق على ثلاث لغات : الإسكان الصريح ، والروم ، والتضعيف ، ومعلوم أن هذه اللغات الثلاث في غير الإشمام سواء ، ألا ترى أنك تسكن ، وتروم ، وتضعف في المرفوع ، وكذلك في المنصوب والمجرور .
قال أبو محمد : " الروم " كما يكون في المرفوع ، يكون في غيره — أيضا — من المجرور والمنصوب (١) .

وقال في الحواشي : " الروم " : صوت ضعيف : بالضم في المرفوع ، وبالفتح في المفتوح ، والكسر في المكسور ، يتبع الصوت الحرف الذي يقع عليه ، فيعلم أنه تحرك بتلك الحركة في الوصل (٢) .

الدعوى الثالثة : قوله : إن المنون إذا وقف عليه أبدل من تنوينه ألف .
قال الأخفش : ومنهم من لا يبدل ، ويقف عليه ساكنا (٣) .

وعلى ما نقله الأخفش ، ينتفى الفرق بين المنصوب ، والمنون وغيره .
وقد أهمل المصنف أمثلة الدعوى الأولى ، والثانية ، وأورد من أمثلة الدعوى الثالثة خمسة :

اثنين من الصحيح ، واثنين من الممدود ، وواحد من المقصور ، والتنوين في كل واحد منها ، يبدل ألفا في حال النصب .
وانما أكثر من الأمثلة ، ليعلم أن الأسماء المنونة على اختلاف أصنافها ، متساوية في إبدال التنوين ألفا في الوقف .
قوله : (.. فلا متعلق به لهذه اللغات ..) .

اعلم أن " اللام " مفتوحة من قوله : " متعلق " ، والضمير في " به " يعود إلى

(١) التخدير ٢ ورقة ١٩٢ وينظر : الكتاب ٤ / ١٧١ وابن يعيش ٦٨/١ وشرح الشافية للرضي ٢٧٥/٢ .

(٢) الحواشي ٧٢/٢ .

(٣) ابن يعيش ٦٩/١ : " .. هذا مذهب أكثر العرب ، إلا ما حكاه الأخفش عن قوم أنهم يقولون : (رأيت زيد) بلا ألف .. " .

المنصوب المنون ، وهذا الضمير مجرور بالباء ، دون اللام .
قوله : (. .) والتضعيف مختص بما ليس بهمزة من الصحيح المتحرك ما قبله .

اعلم أنك إذا أردت أن تضعف الاسم في الوقف ، فلا بد من اجتماع شرطين :
أحدهما : أن يكون آخر الاسم غير مهموز .

والثاني : أن يكون الحرف الذي قبل الآخر متحركا ، وقد جمع هذين الشرطين قولك :
" فرج " ، فإن آخره غير مهموز ، والحرف الذي قبل الجيم متحرك .

فأما الاسم الذي يكون آخره همزة ، فلا يجوز أن يشدد في الوقف ، نحو :
" الخطأ " ، وكذلك ما كان آخره حرفا صحيحا ، وقوله ساكن ، نحو : " زيد " فلا يجوز
تضعيفه في حال الوقف .

قال عبد المجيد : إنما اشترط عدم الهمزة ، حذارا من الثقل ، فإنها بانفرادها ثقيلة ،
وإذا ضعفت يتضاعف ثقلها ، لاسيما في آخر الكلمة ، فإنه يناسبه الخفة ؛ ولهذا لا يقفون
إلا على ساكن ، أو ما يقاربه (١) .

قال " سيويه " : ولا تضعف الهمزة آخر الكلمة (٢) .

وإنما اشترط أن يكون ما قبل الآخر متحركا ؛ للهروب من اجتماع ثلاث ساكن .

فإن قلت : أليس في قولهم : " دواب " في جمع " دابة " كذلك ولم يستكروه ؟

قلت : حرف المد واللين ، قائم مقام الحركة ، فيجوز أن يكون معه ما يكون مع الحركة
وصلا ، ووقفا .

فإن قيل : كونه حرفا صحيحا شرط التضعيف ، فهلا ذكره ؟

قلنا : إنما لم يذكر حرف العلة ؛ لأن هذا الفصل معقود للأسماء الصحيحة المعرسة ،
والاسم الصحيح لا يحتاج في التضعيف إلا إلى شرطين (٣) لا غير .

(١) ينظر : ابن يعيش ٧٠/٩ ، وشرح الشافعية للرضي ٣١٥/٢ .

(٢) الكتاب ٤ / ١٢٨ .

(٣) ابن يعيش ٧٠/٩ : " والتضعيف له شرائط ثلاثة : أحدها أن يكون حرفا صحيحا ،
والآخر ألا يكون همزة ، والآخر : أن يكون ما قبل الآخر متحركا . . . " .

(فضل) ٠٠ ومعض العرب يحول ضمة الحرف الموقوف عليه ، وكسرتة ، على الساكن قبله — دون الفتحة — في غير الهمزة ، فيقول : " هَذَا بَكْرٌ " و " مَرَرْتُ بِبَكْرٍ " قال :
تَحْفِزُهَا الْأَوْتَارُ وَالْأَيْدَى الشُّعْرُ ٠٠ وَالنَّبْلُ سِتُونُ كَانَتْهَا الْجُمْرُ
يريد : " الشعر " و " الجهر " ، ونحوه : قولهم : " أَصْرِي " ، وضريته " ، قال :
عَجِبْتُ وَالْدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجِيْبُهُ ٠٠ مِنْ غَزَى سَبْنِي لَمْ أَضْرِبْهُ
وقال أبو النجم :

فَقَرَّبَ هَذَا ، وَهَذَا زُحْلَهُ

ولا يقول : " رَأَيْتُ الْبَكْرَ " ، وفي الهمزة تحولهن جميعا ، فتقول : " هذا الخبو " و " مرت
بالخبى " و " رأيت الخبا " ، وكذلك : " البطو " و " الردو " .
ومنهم من يتفادى — وهم ناس من تميم — من أن يقول : " هذا الردو " ، و " من
البطى " ، فيفر إلى الإتيان ، فيقول : " من البطو " بضمين و " هذا الردى " بكسرتين .

قوله : (بعض العرب ، يحول ضمة الحرف الموقوف عليه ، وكسرتة على الساكن قبله —
دون الفتحة — في غير الهمزة ٠٠٠) .

اعلم أن الاسم إذا كان آخره حرفا صحيحا غير مهموز ، وقبله حرف ساكن —
نحو : " عمرو " ، و " بكر " بإسكان " الكاف " فإنه يجوز نقل حركته في حالتى : الرفع ،
والجر ، إلى الحرف الساكن ، وهو : " الميم " من " عمرو " و " الكاف " من " بكر " ،
خذا را من اجتماع ساكنين ، فإنه مستكره عندهم (١) .
وانما اشترط أن يكون الحرف المتقدم ساكنا ؛ لأن ما كان متحركا ، امتنع نقل حركته
أخرى إليه .

وانما امتنع نقل " المنصوب " ؛ لأن حركته لا تنزل في الوقف ، وانما يدل من
توينه ألف ، فلم يكن الوقف عليه مفضيا إلى اجتماع ساكنين .

(١) يقول سيويه ١٧٣/٤ فى (باب الساكن الذى يكون قبل آخر الحروف ، فيحرك ؛
لكراهيتهم التقاء الساكنين) :
" وذلك قول بعض العرب : (هَذَا بَكْرٌ ، وَمِنْ بَكْرٍ) . ولم يقولوا : (رَأَيْتُ الْبَكْرَ) ؛
لأنه فى موضع التثنية ، وقد يلحق ما يبين حركته .
والمجورور والمرفوع لا يلحقهما ذلك فى كلامهم ٠٠٠ .
وينظر : ابن يعيش ٧١/٩ وشرح الشافى للرضى ٣٢١/٢ والايضاح لابن الحاجب
٣٠٥/٢ والتكملة ١٨٩/١ ، ١٩٠ .

وقد سوغوا نقل حركة المنصوب إذا كان الموقوف عليه همزة ، كما ستعرفه . والمذكور من المسائل ست :

إحداها : الاسم غير مهموز ، كقوله "بُكْر" ، عينه ساكنة وهى : "الكاف" ، فلو أسكنت "الراء" فى الوقف ، اجتمع ساكان ، ولو نقلنا ضمة الرفع ، أو كسرة الجبر إلى "الكاف" انتفى المحذور الناشئ من اجتماع الساكنين ، فتقول فى الرفع : "هَذَا بُكْرٌ" . يضم الكاف ، وسكون الراء ، وفى الجبر "بُكْرٌ" بكسر الكاف ، واسكان الراء .

الثانية : قول الشاعر :
[٩٤] تَحْفِزُهَا الْأَوْتَارُ وَالْأَيْدَى الشَّعْرُ . . . وَالنَّبِيلُ سِتُونِ كَأَنَّهَا الْجُمْرُ (١)
الشاهد فيه : أن الأصل : "الشَّعْرُ" و "الْجُمْرُ" بإسكان الميم ، والميم ، ثم نقلت حركة الرفع إليهما كما تراه .

قال أبو محمد : الشاعر يصف قوسا (٢) .

قال الجوهري : الحفز : - بالحاء المهملة ، والفاء بنقطة ، والزاي المعجمة - الدفع ، حفزته ، أى : دفعته (٣) .

١/ ٣٤٩

"ورجل أشعر : كثير شعر الجسد ، قوم / شعر" (٤) .
"والجمر : جمع " جمرة " من النار" (٥) .

(١) من الرجز ، ولم أعثر له على قائل ، وهو من شواهد : التخمير ٢ ورقة ١٩٣ وابن يعيش ٧١/٩ .

الأوتار : جمع (وتر) وهو واحد أوتار القوس . الصحاح (وتر) ٨٤٢/٢ .
والنبيل : السهام العربية ، وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها ، وقد جمعوها على نِبَالٍ وَنَبَالٍ . الصحاح (نبل) ١٨٢٣ / ٥ .
يصف الشاعر قوسه بأن الذى يدفعها ويحركها الأوتار والأيدى القوية المَكْسُوءَةُ بالشعر ، والنبال تنطلق منها حامية كأنها جمر .
والشاهد فى : "الشعر والجمر" لما وقف الشاعر عليهما وكانا مرفوعين ، فنقل الضمة إلى الساكن قبل الموقوف عليه ، فكان فى ذلك محافظة على حركة الإعراب ، وتبنيه عليهما ، وخروج عن محذور الساكنين .

(٢) التخمير ٢ ورقة ١٩٣ .

(٣) الصحاح : (حفز) : ٨٧٤ / ٣ : حَفَزَهُ ، أى : دَفَعَهُ مِنْ خَلْفِهِ ، يَحْفِزُهُ حَفْزًا .

(٤) السابق (شعر) ٦٩٨ / ٢ .

(٥) السابق (جمر) ٦١٦ / ٢ .

الثالثة : قوله في أمر المخاطب : " أَضْرِبْهُ " يضم الباء ، التي هي لام الفعل ، وسكون هاء الضمير ، وأصله في الوصل : " أَضْرِبْهُ يَأْتِي " يسكون الباء ، وضم الهاء .
الرابعة : قوله في الاخبار عن ضارب موث " ضَرَبْتُهُ " يضم تاء التانيث ، وسكون ضمير المرفوع ، وأصله : " ضَرَبْتُهُ " بإسكان التاء ، وضم الهاء ، فإذا وقعت على الهاء ، نقلت حركتها الى تاء التانيث الساكنة .
الخاصة : قول الشاعر :

[٩٥] عَجِبْتُ وَالْدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجِيبٌ . . . مِنْ عَزَى سَبَنِي لَمْ أَضْرِبْهُ (١)

الشاهد : قوله : " لَمْ أَضْرِبْهُ " ، والكلام فيه على نهج الصورة الأولى من غير فرق .
والرواية " عزى " بالعين المهملة ، والنون ، والزاي المعجمة .
ويروى " غنوى " بالغين المعجمة ، والنون ، والواو .

السادسة : قول أبي النجم :

[٩٦] فَقَرَّبَ بَيْنَ هَذَا ، وَهَذَا زَحْلُهُ (٢)

الشاهد فيه : أن الأصل : " زَحْلُهُ " يسكون اللام ، وضم الهاء ، فلما وقف على الهاء ، نقلت ضميتها إلى اللام الساكنة قبلها (٣) .

(١) من الرجز ، قاله : زياد الأعجم ، وهو من شواهد :
الكتاب ١٨٠/٤ وابن يعيش ٧١/٩ والهمع ٢٠٨/٢ وشرح شواهد الشافعية
للبيгдаدى ٢٦١/٢ والدرر ٢٣٤/٢ واللسان (لم) ٤٠٨١/٥ .
ويروى البيت الأول : يَا عَجِيبًا ! وَالْدَّهْرُ جَمَّ عَجِيبُهُ

وعزة : قبيلة من ربيعة بن نزار ، وهم غزاة بن أسد ابن ربيعة . وزياد الأعجم
من عبد القيس ، وسمى الأعجم للكثرة كانت فيه . شرح شواهد الشافعية ٢٦١/٥ .
والشاهد فيه : " عَجِيبُهُ " أضربه " حيث نقل حركة الهاء إلى الباء ، ليكون أبين
لها في الوقف ، لأن مجيئها ساكنة بعد ساكن أخفى لها .

(٢) من الرجز ، قاله : أبو النجم : الفضل بن قدامة من عجل . وكان ينزل بسواد الكوفة
في موضع يقال له : (الفرق) أقطعه إياه هشام بن عبد الملك (الشعر
والشعراء ٥٠٢/٢ ومعجم المرزبانى ٣١٠/١ والخزانة ٤١/١) .
والبيت من شواهد : الكتاب ١٨٠/٤ برواية : (أزحله) وابن يعيش ٧١/٩ .
وشرح شواهد الشافعية ٢٦١/٥ .

(٣) قال سيويه ١٧٩/٤ وما بعده : " هذا باب الساكن الذى تحركه فى الوقف ،
إذا كان بعده هاء المذكر الذى هو علامة الإضمار ، ليكون أبين لها ، كما أردت
ذلك فى الهمزة ، وذلك قولك : (ضَرَبْتُهُ ، وَأَضْرِبْهُ ، وَضَرَبْتُهُ ، وَضَرَبْتُهُ) .

قال الجوهري : زحله — بالزاي المعجمة ، والحاء المهملة — نحوه عن مكانه ، واعدده عنه (١) .

قوله : (. . .) ولا تقول : " رأيت البكر " . . .

قال أبو سعيد : انما امتنع التنوين فيما يحكى بالألف واللام ؛ لأنه فى معنى النون ؛ لأن الألف واللام فيه عوض من التنوين (٢) .

قوله : (وفى الهمزة تحولهن جميعا . . .)

اعلم أن الضمير المنصوب يرجع الى الضمة ، والكسرة ، والفتحة ، والمعنى : أنه تنقل الحركات الى الحرف الساكن ، الواقع قبل الهمزة ، والمذكور من أمثله ثلاثة :
مفتوح فاء الكلمة ، ومضمومها ، ومكسورها .

الأول : مفتوح الفاء ، نحو : " الخبا " ، وهى : الذخيرة (٣) المخفية .

تقول فى الرفع : " هذا الخبو " بضم الباء ، واسكان الهمزة .

الثانى : مضموم الفاء ، نحو : " البطو " ، وهو : ضد السرعة ، ينقل حركته فى الأحوال الثلاثة الى الطاء الساكنة — ، كما ذكرناه فى الصورة التى قبلها .

== سمعنا ذلك من العرب ، ألقوا حركة الهاء حيث حركوا لبيانها . . . ثم يقول : " وسمعنا بعض بنى تميم من عدى يقولون : (قَدْ ضَرَبْتُهُ وَأَخَذْتُهُ) ، كسروا حيث أرادوا أن يحركوها ، لبيان الذى بعدها ، لا لإعراب يحدثه شئ قبلها ، كما حركوا بالكسر اذا وقع بعدها ساكن يسكن فى الوصل ، فإذا صَلَّتْ أَسَكَّتْ جميع هذا ، لأنك تحرك الهاء فَتَبِينُ ، وَتَشَعِّبُهَا وَابَا . . . وكذلك : (قَدْ ضَرَبْتُهُ فَلَانَهُ ، وَعَنْهُ أَخَذْتُ) فتسكن كما تسكن إذا قلت : (عَنْهَا أَخَذْتُ) . وفعلوا هذا بالهاء ، لأنها فى الخفاء نحو الهمزة . . .

(١) الصحاح (زحل) ١٧١٥/٤ وبارته : " زحل عَنْ مَكَانِهِ زَحُولًا ، وَتَزَحُلُ : تَحْصَى وَتَبَاعَدُ ، فَهُوَ زَحَلٌ ، وَزَحْلِيلٌ . . . "

(٢) شرح السيرافى ٤٢٥/٥ : " . . . فإذا قال : " رَأَيْتُ الْبَكْرَ " لم يَلْقَ فتحة الراء على الكاف ، وذلك أن الأصل من قبل دخول " الألف واللام " أن تقول : " رَأَيْتُ بَكْرًا " إذا وقفت ، فتحرك الراء ، وتستغنى عن إلقاء حركتها على الكاف ، فلما أدخلت " الألف واللام " ، قام " الألف واللام " مقام التنوين ، فلم تغير الكاف ، كما لم تغير فى : " رَأَيْتُ بَكْرًا " حين جعلت الألف بدلا من التنوين . . . "

(٣) اللسان (خبا) ١٠٨٥/٢ .

الثالث : مكسور الفاء ، نحو : "الرَّدُّوْهُ" ، وهو : المعين ، يقال : أَرَدَّاهُ ، أى : أعنته .
تنقل حركاته الثلاث من الهمزة ، إلى الدال ، كما عرفت .
قال أبو محمد : إنما ساء نقل الفتحة إلى ما قبلها فى الميموز ؛ لأن الهمزة بعد الساكن ،
أثقل من الحرف الصحيح بعد الساكن ، فكان نقل الفتحة فى الميموز مفيدا أمرين :
أحدهما : الفرار من التقاء الساكنين .

والثانى : تخفيف زيادة الثقل الناشئ من وقوع الهمزة بعد حرف ساكن ، بخلاف
غير الميموز ، فإنه لا يفيد إلا الأمر الأول (٢) .

قوله : (ومنهم من يتفادى ، وهم ناس من بنى تميم)

قال الجوهري (٣) : " تقول : تفادى [فلان] مِّنْ كَذَا ، إِذَا تَحَامَاهُ ، وَانْزَوَى عَنْهُ ، قال
الشاعر :

[٩٧] تفادى الأسود الغلب منه تفاديا " (٥)

قوله : (.. من أن يقول : " هذا الرَّدُّوْهُ " ..) بكسر الراء ، ضم الدال ، لما فيه

من الخروج من كسر إلى ضم .
قوله : (.. مِنَ الْبَطِيءِ [يضم (٦) الباء ، وكسر الطاء] ، [يفر إلى (٧) الإتياع ، فيقول :

" مِنَ الْبَطُوْهُ " بضمين] ..)

لأن الانتقال من ضم إلى كسر مستثقل — أيضا — عندهم ، فتحاموا عن إثبات حركة الإعراب

- (١) الصحاح (ردا) ٥٢/١ (٢) التخمير ٢ ورقة ١٩٤ .
- (٣) الصحاح (فدى) ٥٣/٦ (٤) سقط من المخطوطة وثبت فى الصحاح .
- (٥) عجز بيت من ... قاله : ذو الرمة ، والبيت بتمامه :
مِرْمِيْنَ مِنْ لَيْثٍ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ " .. تفادى الأسود الغلب منه تفاديا
والبيت من شواهد : اللسان (فدى) ٣٣٦٦/٥ برواية : (الليوث الغلب) :
مِرْمِيْنَ : الأزم : الأضراس ، جمع أرم ، ويقال فلان يحرق عليك الأرم ، وإذا تغيظ فحك
أضراسه بعضها ببعض .
يصف رجلا بالشجاعة والمهابة ، وكأنه أسد تتفاداه الأسود ، ويتعد عنه ، وهذا
ما جعل كثيرين يحقدون عليه ، لمهابته ومكانته .
- (٦) زيادة من الشارح المحقق .
- (٧) سقط من المخطوطة ، وثبت فى ابن يعيش ٧٣/٩ والمفصل المطبوع / ٣٣٩ .

على عين الكلمة ، حذارا ما ذكرناه ، فأثبتوا على عين الكلمة حركة من جنس حركة فائها ، فقالوا في المجرور : " مِنْ الْبَطْوِ " بضم الباء ، والطاء جميعا في حال الجر ، فاجتمع ضمتان :

الأولى : منهما أصلية . والثانية : تابعة لفاء الكلمة .
قوله : (٠٠ وَهَذَا الرَّدِيُّ بِكسرتين ٠٠)

أما كسرة فاء الكلمة ، فلأنها الأصل ، وأما كسرة الدال ، فلإلتباع ، فجمعوا بين كسرتين في حال الرفع (١) .
ولقائل أن يقول : ان لنقل الحركة الى ما قبلها [شرطا] آخر : وهو أن يكون الحرف المنقول اليه حرفا صحيحا ، فان كان من حروف العلة ، امتنع نقل الحركة اليه ، وقد أهمل المصنف ذكر هذا الشرط (٣) .

(١) يقول سيويه في الكتاب ١ / ١٧٧ : " وأعلم أن ناسا من العرب كثيرا يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة ، سمعنا ذلك من تميم وأسد ، يريدون بذلك بيان الهمزة ، وهو أبين لها إذا وليت صوتا ، والساكن لا ترفع لسانك عنه بصوت لو رفعت بصوت حركته .
فلما كانت الهمزة أبعد الحروف وأخفاها في الوقف وحركوا ما قبلها ؛ ليكون أبين لها ، وذلك قولهم : (٠٠ هُوَ الْبَطْوُ ، وَمِنْ الْبَطِي ، وَرَأَيْتُ الْبَطَا) وَ (هُوَ الرَّدِيُّ ، وَمِنْ الرَّدِيِّ ، وَرَأَيْتُ الرَّدَا) يعني بالردي : الصاحب .
وأما ناس من بني تميم فيقولون : (هُوَ الرَّدِيُّ) ، كرهوا الضمة بعد الكسرة ؛ لأنه ليس في الكلام (فعل) ، فتكبروا هذا اللفظ ؛ لاستكثار هذا في كلامهم ، وقالوا : (رَأَيْتُ الرَّدِي) ففعلوا هذا في النصب ، كما فعلوا في الرفع ، أرادوا أن يسروا بينهما .
وقالوا : (مِنْ الْبَطْوِ) ؛ لأنه ليس في الأسا (فعل) ، وقالوا : (رَأَيْتُ الْبَطْوِ) ، أرادوا أن يسروا بينهما .
ولا أراهم أنه قالوا : (مِنْ الرَّدِي ، وهو الباطو) إلا يتبعونه الأول ، وأرادوا أن يسروا بينهما إذ أجري مجرى واحد ، وأتبعوه الأول ، كما قالوا : (رد ، هجر) ٠٠٠ .
وينظر : التكملة ١١٦ / ١١٧ ، وابن عيسى ٢٣ / ١ ، ولايضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٥٠ وشرح الشافية للرضي ٢ / ٣١٠ وما بعده .

(٢) في المخطوطة [شرط] ودون خط نحوي ؛ لأن الكلمة اسم " ان " واسمها منصوب .
(٣) لعل سكوت المصنف عنه لوضوحه ومعرفته .

[الوقوف على ما آخره همزة من الأسماء]

(فصل) وقد يدلون من الهمزة حرف لين، تحرك ما قبلها، أو سكن، فيقولون: "هَذَا الْكَلْبُ، وَالْخَبِيرُ، وَالْبَيْطُ، وَالرَّدُّ، وَ" رَأَيْتُ الْكَلَا، وَالْخَبَا، وَالْبَطَا، وَالرَّدَا، وَ" مَرَرْتُ بِالْكَلْبِ، وَالْخَبِيِّ، وَالْبَيْطِ، وَالرَّدِيِّ".

ومنهم من يقول: "هَذَا الرَّدِيُّ"، وَ"مَرَرْتُ بِالْبَيْطِ"، فيتبع أهل الحجاز يقولون: "الْكَلَا" في الأحوال الثلاث؛ لأن الهمزة سكنها الوقف، وما قبلها مفتوح، فهو ك: "رأس".

وعلى هذه العبرة يقولون في "أَكْمُو": أَكْمُو، وفي: "أَهْنِي": أَهْنِي، كقولهم: "جُؤْنَةُ"، وَ"ذَيْبُ".

قوله: (وقد يدلون من الهمزة حرف لين: تحرك ما قبلها، أو سكن ..)

اعلم أن هذه لغة سابعة من لغات الوقف، وتختص بالاسم المهموز، فإذا وقفت على اسم مهموز، أبدلت من الهمزة أحد حروف العلة، وهو: الألف، والواو، والياء. ويقع هذا الإبدال في موضعين:

أحدهما: أن يتحرك ما قبل الهمزة.

والآخر: أن يكون ساكناً، فنغرد لكل واحد منهما صنفاً:

[الوقوف على الاسم المهموز المتحرك ما قبله]

الصف الأول: في الوقف على الاسم المهموز، المتحرك ما قبله، وفيه مذهبان:

الأول: - وهو الأكثر - أن جميع صور هذا الصف يدل منها حرف لين من جنس حركة الهمزة، فإن كانت الهمزة مرفوعة في الوصل، فإذا وقفت أبدلت من الهمزة واوا ساكنة؛ لأن الواو من جنس الضمة.

فإن كانت الهمزة مجرورة، أبدلت منها ياء ساكنة.

وإن كانت منصوبة، أبدلت منها ألفاً، والعلة في جميع ذلك ما ذكرناه.

المذهب الثاني: وهو لغة أهل (١) الحجاز، أنك تسكن الهمزة، ثم بعد سكنها،

(١) الكتاب ١٧٩/٤: "فأما الذين لا يحققون الهمزة من أهل الحجاز، فقولهم:

"هَذَا الْخَبَا" في كل حال؛ لأنها همزة ساكنة قبلها فتحة، فإنما هي كالألف "رأس" إذا خففت، ولا تشم؛ لأنها ألف كالف (مثنى). ولو كان ما قبلها مضموماً

تقليها إلى حرف من جنس الحركة التي قبلها ، ولا يكون الحرف البديل إلا ساكنا ، والمذكور من صور هذا الصنف صورة واحدة ، وهى : " الكَلَا " بالهمز ، وهو : العشب ^(١) ، وله ثلاث أحوال :

أولها : أن يكون مرفوعا ، كقولك : " هَذَا الْكَلَا يَأْتِي " ، فإذا وقفت عليه ، كان فيه لغتان :

إحداها : أن تبدل من الهمزة الساكنة حرفا من جنس حركة المرفوع ، وهو : " الواو " ، فتقول فى الوقف : " هَذَا الْكَلُو " ، يفتح اللام ، وسكون الواو .
الثانية : وهى لغة أهل الحجاز : أنك تبدل من الهمزة الساكنة ، إذا انفتح ما قبلها " ألفا " ، فتقول : " هَذَا الْكَلَا " .

وثانيها : أن يكون منصوبا ، كقولك : " رَأَيْتُ الْكَلَا يَأْتِي " ، فإذا وقفت أبدلت من الهمزة ألفا على المذهبين جميعا ، إلا أن الموجب لقلب الألف على المذهب الأول ، كون حركة الهمزة فى الوصل النصب ، وعلى مذهب أهل الحجاز ، سكون الهمزة ، وانفتاح ما قبلها .

وثالثها : أن يكون الاسم مجرورا ، نحو قولك : " مَرَرْتُ بِالْكَلى يَأْتِي " ، فإذا وقفت سكنت الهمزة ، ثم أبدلت منها " يا " على المذهب الأول ، وقلت : " مَرَرْتُ بِالْكَلى " يفتح " اللام " وسكون " اليا " .
وعلى مذهب أهل الحجاز ، تبدل من الهمزة الساكنة ألفا ، لانفتاح ما قبلها ، وتقول : " مَرَرْتُ بِالْكَلا " .^(٣)

== لزمت الواو ، نحو : (أكمو) ، ولو كان مكسورا لزمت اليا ، نحو : (أهنى) ،

وتقديرها : (أهنع) ، فانما هذا بمنزلة (جَوْعَة ، وَذَيْب) .

ولا إشمام فى هذه الواو ، لأنها كواو (يَغْزُو) .

وينظر : التكملة / ١٩٨ وابن يعيش ٧٤/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣٠٦ / ٢

وشرح الشافعية للرضى ٣٢٢ / ٢

الصحاح (كلا) ٦٩ / ١

(١) ينظر : التكملة / ١٩٨ وابن يعيش ٧٤/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣٠٦ / ٢

(٢) يقول أبو على فى التكملة / ١٩٨ : " .. فاما الذين يخفون الهمز من أهل الحجاز

فيقولون : (رَعَيْتُ الْكَلَا ، وَهَذَا الْكَلَا) فيقلبونها ألفا ، لأنها قد سكنت فى الوقف ، وقبلها فتحة ، فصارت بمنزلة الألف فى : (رأس ، فأس) إذا خفتها ..

وتنظر : المراجع السابقة .

قوله : (٠٠) لأن الهمزة سكها الوقف ، و ما قبلها مفتوح ، فهو كـ : " رأس " (٠٠)

اعلم أنه لما ذكر ان مذهب " أهل الحجاز " قلب الهمزة ألفا ، في : الرفع ، والنصب ، والجاء ، ذكر علة ذلك ، وقال :
إن الوقف لما أوجب سكون الهمزة ، صارت الهمزة ساكنة في الأحوال الثلاث ، والقياس أن كل همزة سكنت ، وانفتح ما قبلها أن تنقلب ألفا ، واحتج على ذلك بأن " راسا " في الأصل مهموز العين ؛ لأن الهمزة لما كانت ساكنة ، وكانت الراء التي قبلها مفتوحة ، قلبت ألفا ، وقيل : " راس " .

[الوقف على الاسم المهموز الساكن ما قبله]

(١)
الصنف الثاني : في الوقف على الاسم المهموز ، الساكن ما قبله ، وفيه مذهبان :

أحدهما : نقل حركة الهمزة إلى الحرف الساكن الذي قبلها ، ثم إبدال الهمزة حرف علة من جنس الحركة المنقولة . وجعلوه قياسا مطردا .
والثاني : مذهب الفارين إلى الإتياع ، كما بيناه في الفصل المتقدم ، والمذكور من صور هذا الصنف صورتان :

الأولى : " البطو " بضم الهمزة في الوصل ، فإذا وقفت عليه ، نقلت ضمة الهمزة إلى الطاء الساكنة ، ثم لما نقلت ضمة الهمزة إلى الطاء ، سكنت الهمزة ، وانضم ما قبلها ، فقلبت واوا ، [فقل (٢) : " البطو "] .

وتقول : " رأيت البَطْ " ، فإذا وقفت ، نقلت فتحة الهمزة إلى الطاء ، ثم لما سكنت الهمزة ، وانفتح ما قبلها ، قلبت ألفا ، فقل : " البطا " .

وتقول في الجر : " مررت بالبَطْ " ، فإذا وقفت ، نقلت الكسرة إلى الطاء ، قلبت الهمزة " يا " ، ولسكنها ، وانكسار ما قبلها [فقل (٣) : " بالبَطْ "] .

الثانية : " الرد " ، والكلام فيه على منهاج ما قبله ، تقول في الوقف على المرفوع :
" الرَدُّ " ، وعلى المنصوب " الرَدَّا " ، وعلى المجرور " الرَدِّي " ، ويكون حرف العلة ساكنا في الأحوال كلها .

(١) ينظر : الكتاب ١٧٧/٤ ، ١٧٨ ، وابن يعيش ٧٣/٩ ، ٧٤ ، وشرح الشافية للرضي

٣٢٢٢ ، ٣٢١١/٢

(٢) زيادة للتوضيح .

(٣) زيادة للتوضيح .

المذهب الثاني : الإتياع ، وهم الذين يتفادون من الخروج من ضم إلى كسر ، في قولك :
" من البطى " ، ومن الخروج من كسرة الى ضم ، في نحو قولك : " هذا الردو " . وقد

شرحناه في الفصل الذى قبله .

قوله : (. . . وعلى هذه العبرة . . .)

قال فى الشامل : العبرة : اعتبار الشئ بما مضى (١) .

يريد أن ماضى ذكره فى مفتوح العين من نسبة الهمزة فى " الكَلأ " إلى الهمزة
فى " رأس " ينقدح فى مضموم العين ، نحو : " أكمؤ " ، وفى مكسورها ، نحو : " أهنى " .
والأمر على ما ذكره .

بيان ذلك أن " أكمؤ " على زنة " أفعل " بالضم ، فإذا رقت ، وأسكت الهمزة
التي هى لام الكلمة ، وقبلها مضموم ، أبدلت من الهمزة حرفا من جنس الضمة ، وهو :

" الواو " ، وقيل : " أكمؤ " بالواو .
وكذلك : " أهنى " على زنة " أفعل " بكسر العين ، مضارع " هنأت الطعام " بفتح
الماضى ، وكسر المضارع (٢) . فإذا سكنت الهمزة ، وعين الفعل قبلها مكسور ، أبدل منها
حرف من جنس الكسرة ، وهو : " اليا " ، وقيل : " أهنى " باليا ساكنة .

قال أبو محمد : " أهنى " أمر مخاطب من " هنأت الطعام " (٣) .
إذا عرفت هذا ، فقول المصنف فى " أكمؤ " : " أكمؤ " بالهمزة المجرورة المنونة فى
الكلمة الأولى ، والواو الساكنة فى الكلمة الثانية . قوله فى : " أهنى " بالهمزة " أهنى " ، والرفع -
على صيغة المضارع - [فى الكلمة الأولى] (٤) ، وفى الأخيرة باليا ساكنة .

(١) اللسان (عبر) ٤ / ٢٧٨٣ .
(٢) الصحاح (هنا) ١ / ٨٤ : " هنؤ الطعام يهنؤ هناة ، أى : صار هنيئا . وكذلك :
هنيئ الطعام مثل : فقهه وقفه .

عن الأخفش قال : وهنأتى الطعام يهنئنى ويهنئونى ، ولانظير له فى المهموز :
هنا وهنا .

وتقول : هنئت الطعام ، أى : تهنأت به

وينظر : اللسان (هنا) ٦ / ٤٧٠٦ .
(٣) التخميم ٢ ورقة ١٩٥ وزاد [أهنى باليا] .

(٤) زيادة يقتضيها المعنى .

قوله : (كقولهم : جُوزَة وذيب ٠٠) بالواو في الأول ، والياء في الثاني .
 قال الجوهري : " الجُوزَة " - بضم الجيم - جُوزَة العطار " (١) .
 وقال الحضرمي : " الجُوزَة " : سُلَيْلَةٌ مَغْشَاءٌ بِأَدَمِ " (٢) .
 وأصلها : " جُوزَة " بهمزة ساكنة بعد الجيم ، لكنها أبدلت " واوا " لضمة الجيم قبلها .
 وقيل : " جُوزَة " بواو ساكنة (٣) ، وكذلك الأصل في " ذيب " بالياء الساكنة : " ذئب " .
 فقد ظهر أن نسبة الهمزة إلى عين الفعل في المثالين الأولين ، كسببة الهمزة إلى
 فائه في المثالين الأخيرين ، من غير فرق .
 وكذلك نسبة الهمزة إلى عين الفعل في " الكلا " ، كسببة الهمزة إلى فائه في " رأس " ،
 كما فصلناه لك .

فجملة هذه الصورست :
 ثلاث نشأت من حركة عين الفعل ، وهى : فتح العين ، وضمها ، وكسرها ، نحو : " كلا " ،
 و " أكم " ، و " أهني " .
 وثلاث نشأت من حركة الفاء ، وتلك : الفتح ، والضم ، والكسر ، نحو : " رأس " ، و " جُوزَة " ،
 و " ذيب " .

-
- (١) الصحاح (جون) ٢٠٩٦/٥ .
 (٢) ينظر : اللسان (جون) ٧٣٣/١ : " ٠٠ " والجُوزَة : سُلَيْلَةٌ مَسْتَدِيرَةٌ ، مَغْشَاءَةٌ
 أَدَمًا ، تكون مع العطارين ، والجمع " جُوز " .
 (٣) ينظر : المرجع السابق .

[حكم الاسم المعتل الآخر]

(فصل) " وإذا اعتل الآخر ، وما قبله ساكن ، كآخر : " ظبي " ، و " دلبز " ، فهو كالصحيح . والمتحرك ما قبله ، وإن كان " يا " قد أسقطها التنوين في نحو : " قاض ، وعم ، وجوار " ، فالأكثر أن يوقف على ما قبله ، فيقال : " قاض ، وعم ، وجوار " .

وقوم يعيدونها ، ويقولون عليها ، فيقولون : " قاضي ، وعسى ، وجواري " . وإن لم يسقطها التنوين في نحو : " القاضي " ، و " ياقاضي " ، و " رأيت جواري " ، فالأمر بالعكس . ويقال : " يامري " لا غير ، وإن كان " ألفا " ، قالوا في الأكثر الأعرف : " هذه عصا ، وجبلى " .

ويقول ناس من فزارة وقيس : " جبلى " بالياء . معض طى " جبلى " بالواو .

ومنهم من يسوى في القلب بين الوقف والوصل .

وزعم " الخليل " أن بعضهم يقلبها همزة ، فيقول : " هذه جبلاً " ، و " رأيت جبلاً " ، و " هو يضربها " .

وألف " عصا " في النصب هي البدلة من التنوين ، وفي الرفع ، والجرح هي المنقلبة عن " سيمة " . وعند " المازني " هي البدلة في الأحوال الثلاث

المتن : (وإذا اعتل الآخر إلى قوله : وتأ التأنيت . .)

التفسير : اعلم أن الاسم إذا كان الحرف الأخير حرف علة ، فمنه ما يجري في الوقف عليه مجرى الصحيح ، ومنه ما لا يكون كذلك .

الضرب الأول : في الاسم الذي اعتل آخره ، وجرى مجرى الاسم الصحيح في الوقف عليه : وذلك : كل اسم كان الحرف الذي قبل آخره ساكناً ، نحو : " دلو " من بنات

الواو ، و " ظبي " من بنات / الياء ، وحكمه حكم الاسم الصحيح ، فيجوز فيه ما ذكرناه : ٣٥٠ / ١ من الإسكان الصريح ، والإشمام ، وغيرهما من اللغات المتقدمة ، دون نقل الحركة إلى ما قبله ، فلا يقال : " ظبو " ، كما يقال : " هكذا بكر " (١) .

الضرب الثاني : في الاسم المعتل ، قبل آخره حرف متحرك ، وما هذا شأنه يأتي على أحد وجهين :

(٢) أحدهما : ما كان آخره " يا " قبلها كسرة ، وهي الأسماء [المنقوصة] .

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢ / ٣٠٨ .

(٢) في المخطوطة [المقصورة] ، وهو خطأ ، لأن الاسم المقصور آخره ألف لازمة قبلها فتحة .

فإن كانت اليا قد أسقطها التنوين ، نحو : "قَاضٍ" ، و "عَمٌّ" ، و "جَوَارٍ" [تقول :
عَمٌّ يَعْمَى ، فهو : أَعْمَى وَعَمٌّ (٢)] فلأئمة النحوفيه مذهبان :
أولهما : وهو معتقد الجمهور : أن صور اليا المحذوفة ، يوقف فيها على الحرف السدى
قبلها ، ساكنا ، فيقال : "قَاضٍ" ، و "عَمٌّ" ، و "جَوَارٍ" (٣).
وثانيهما : أن اليا الساقطة تعاد ، ويوقف عليها ساكنا ، فيقال : "قَاضٍ" ، و "عَمَّى" ،
و "جَوَارَى" (٤).

هذا حكم اليا التي أسقطها التنوين ، وأما التي لم يسقطها — وذلك في الصور التي
لا يدخلها التنوين — فالمذكور منها ثلاث :
الأولى : ما تحلى بالالف واللام ، نحو : "القَاضِ" .
الشاهد فيه : أن هذه اليا ، ثابتة في الوصل ؛ لأن الموجب لحذفها ، ملاقاتها
التنوين ، والالف واللام ، يناقِ التنوين ، ويعاقبه .
فإذا وقعت على اسم هذا شأنه ، ففيه مذهبان : إثبات (٥) "اليا" ، وحذفها .

- (١) ينظر : اللسان (عمى) ٤ / ٣١١٥ .
- (٢) ما بين الحاصرتين معترض بين الشرط والجواب : "و" وذلك قولك : هَذَا قَاضٍ ، وَهَذَا غَارٌ ، وَهَذَا عَمٌّ ،
- (٣) الكتاب ٤ / ١٨٣ : "و" وذلك قولك : هَذَا قَاضٍ ، وَهَذَا غَارٌ ، وَهَذَا عَمٌّ ،
تريد : العمى . أذهبوها (اليا) في الوقف ، كما ذهبت في الوصل ، ولم يربدوا
أن تظهر في الوقف ، كما يظهر ما يثبت في الوصل .
فهذا الكلام الجيد الأكثر "و" .
- وينظر : التبصرة ٢ / ٧١٩ (مطبوع) وإيضاح ابن الحاجب ٢ / ٣٠٨ وابن يعيش
٧٥ / ٩ وشرح الشافعية للرضي ٢ / ٣٠١ وشرح الشافعية لـ "نقريه كار" ١١٩ والتكملة
لأبي علي ١٩٠ وما بعده .
- (٤) الكتاب ٤ / ١٨٣ : "وحد ثنا أبو الخطاب ويونس : أن بعض من يوثق بعمره يتسه
يقول : " هَذَا رَامِيٌّ ، وَفَازِيٌّ ، وَعَمَّى " أظهروا في الوقف ، حيث صارت في موضع غير
تنوين ، لأنهم لم يضطروا — ههنا — إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستئصال .
فإذا لم يكن في موضع تنوين ، فإن البيان أجود في الوقف ، وذلك قولك : (هَذَا
القَاضِ ، وَهَذَا الْعَمَّى) ؛ لأنها ثابتة في الوصل "و" .
وتنظر : المراجع السابقة .
- (٥) إثبات "اليا" أجود ، كما يقول "سيويه" ٤ / ١٨٣ : "و" فإذا لم يكن في موضع
تنوين ، فإن البيان أجود في الوقف ، وذلك قولك : هَذَا القَاضِ ، وَهَذَا الْعَمَّى ؛
لأنها ثابتة في الوصل "و" .
وينظر : التبصرة ٢ / ٧١٩ (مطبوع) وإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٠٨ وابن يعيش
٧٥ / ٩ وشرح الشافعية للرضي ٢ / ٣٠٠ وشرح الشافعية لـ "نقريه كار" ١١٢ ، ١١٨ ،
والتكملة ١٩١ / ١٩٢ .

الثانية : قوله في النداء : " ياقاضى " .

الشاهد فيه : أنه في موضع الضم ؛ لأن النادى المفرد ، المعرفة ^(٢) ، مبنى على الضم — كما سبق ^(١) — فإذا وقعت عليه ، تفتى إثبات اليا ، وحذفها مذهباً .

الثالثة : قوله : " رأيت جوارى " .

الشاهد فيه : أنه على زنة " فواعل " ، وهذه تمنع الصرف ، فإذا وقعت عليه ، ففيه ما ذكرناه من المذهبين ^(٣) .

- (١) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الأول / ٢٨٥ (رسالة) .
- (٢) لم يبين الرازي أى المذهبين أقوى ، والراجح أن حذف " اليا " أقوى من إثباتها ، يقول " سيويه " ١٨٤/٤ : " سألت الخليل عن " القاضى " ففى النداء ، فقال : اختار : ياقاضى ؛ لأنه ليس يَمْنُون ، كما اختار : هذا القاضى .
وأما يونس ، فقال : ياقاض . وقول يونس أقوى ؛ لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا فى غير النداء ، كانوا فى النداء أجدر ؛ لأن النداء موضع حذف ، يحذفون التوسين ، ويقولون : ياحاره ، ياصاح ، وَاغْلَامُ أَقْبَلْ "
- (٣) ينظر : التكملة / ١٩٢ والإيضاح لابن الحاجب ٣٠٨/٢ ، ٣٠٩ وابن يعيش ٧٥/٩ وشرح الشافعية للرضى ٣٠١/٢ وشرح الشافعية لـ " نقره كار " ١١٨ .
الصحيح أنه لا يجوز فيه إلا إثبات " اليا " ، و " الرازي " قد جارى فى كلامه " الزمخشري " : حيث عم المرفوع والمجرور ، والمنصوب ، ومثل — أيضاً — بالنصب ، وهو قوله : " رَأَيْتُ جَوَارِي " وجعل حكمه كحكم المرفوع ، والمجرور فى جواز الحذف .
والذى ذكره غيره : أن المنصوب ليس مثل المرفوع ، والمجرور وفى جواز الحذف ، والذين يقولون : هذا القاضى يحذف اليا ، لا يقولون : رَأَيْتُ القاضى يحذف اليا ؛ لأن اليا ، لما تحركت فى الوصل ، صارت كالصحيحة ، فأجريت مجراها ، فثبتت وقفاً ، كما ثبتت الصحيحة ، بخلاف اليا الساكنة وصلافانها لم تكن كالصحيحة ، فلا يلزم من حذف اليا الساكنة فى الوصل ، حذف اليا المتحركة لأن هذه قوية بالحركة ، وتلك ضعفت بالسكون .
وهذا ما صرح به " سيويه " فى الكتاب ٤ / ١٨٣ ، ١٨٤ : " . . . وأما ففى حال النصب ، فليس إلا البيان ؛ لأنها ثابتة فى الوصل فيما ليست فيه ألف ولام .
مع هذا أنه لما تحركت اليا ، أشبهت غير المعتل ، وذلك قولك : رَأَيْتُ القاضى .
وقال الله عز وجل : " كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الثَّرَاقِي " . وتقول : " رَأَيْتُ جَوَارِي " ؛ لأنها ثابتة فى الوصل متحركة .
وينظر : التكملة / ١٩٢ وإيضاح ابن الحاجب ٣٠٩/٢ وابن يعيش ٧٥/٩ وشرح الشافعية للرضى ٣٠٠/٢ وشرح الشافعية لـ " نقره كار " ١١٧ .

قال أبو محمد : وأما النصب : فليس فيه إلا الإثبات ؛ لأنها ثابتة في الوصل^(١) .
وما ذكره منقذ^(٢) .

قوله : (٠٠ فالأمر بالعكس ٠٠)

يريد أن الأكثر في اليا التي أسقطها التنوين ، ألا تعاد " اليا " المحذوفة ، ويوقف على ما قبلها .

والأغلب في اليا التي لم يسقطها التنوين ألا تحذف ، ويوقف على اليا الساكنة .
ومنشأ الخلاف : أن المحذوف في اللفظ كالثابت في التقدير ، أم لا ، وأن الموجب لحذف اليا ، اجتماعه مع التنوين لفظاً ، أو مطلق اجتماع ، وقد استقصينا البحث في خصوص كل مثال في أول الكتاب^(٣) .

فإن قلت : كيف يستقيم حذف " اليا " في الوقف من " القاضى " ونحوه ، ولم يوجد الموجب لإسقاطها ، لاسيما وقد كانت ثابتة في الوصل ؟

قلت : قالوا : إنما حذفت للتخفيف حال الوقف ؛ لأن الوقف محل تخفيف ؛ ولأن التنوين ثابت له في بعض الأحوال^(٤) .

قوله : (ويقال : " يامرى " لاغير ٠٠)

اعلم أن هذا منه نقض من غير جواب .

بيان ذلك : أنه لما ذكر في " ياقاضى " على النداء مذهبين ، قال بعده : وقولنا " يامرى " ، وإن كان مثله ، فقد اتفقوا على أنه يستتبع حذف اليا منه في الوقف .

(١) التخمير ٢ ورقة ١٩٦ ، وينظر : الكتاب ٤ / ١٨٣ ، ١٨٤ والمراجع السابقة فسى التعليق رقم (٤) .

(٢) ما ذكره " أبو محمد " لا ينقدح ؛ لأنه الذى أجمع عليه العلماء ، أما " الرازى " فقد جارى في شرحه " الزمخشري " ، وقد وضحت ذلك .

(٣) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ٢٣٥ (مخطوط) .

(٤) الكتاب ٤ / ١٨٣ : " ومن العرب من يحذف هذا في الوقف ، شبهوه بما ليس فيه ألف ولا م ، إذ كانت تذهب اليا في الوصل في التنوين ، لو لم تكن الألف واللام .

وفعلوا هذا ؛ لأن اليا مع الكسرة تستثقل كما تستثقل الياءات . فقد اجتمع الأمران .

وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٠١ وابن يعيش ٧٥ / ٩ وشرح الشافعية

للرصى ٢ / ٣٠٠ وشرح الشافعية لـ " نقره كار " ١١٨ .

قال أبو سميده : " أجمع يونس والخليل جميعا على ثبوت اليا في الوقف في قولنا : " أرى ، يرى " فهو : مر " ، إذا وقفت قلت : هذا مرى ، ومررت بمرى ، وكرهوا أن يقولوا : [هذا مر] - يحذف اليا من اللفظ ، و " مررت بمر " ، وإن كانوا يسقطونها في الوصل فسي قولهم : " هذا مر يافتى " ، و " مررت بمر يافتى " ، لأنك لو أسقطت اليا في الوقف ، لأخللت [ببناء الكلمة] (٢) ، يحذف بعد حذف ، وذلك أن أصله : " مرى " [على زنة (٣) " مفعول] وأصل الفعل [أرى] على وزن " أفعل " ، وعين الفعل مهموز ، ومضارع " يرى " على وزن الحركة من اليا " .

فإذا وصلوا ، حذفوا " اليا " ، لا اجتماع الساكنين : اليا ، والتثنية .
وإذا وقفوا ، ردوا " اليا " [حذارا من أن] (٥) تختل الكلمة يحذف بعد حذف ، [ويقى الاسم على حرف واحد] (٦) ، فصار " اليا " (٧) عوضا .. (٨) .
[قوله : (وإن كان " ألفا " إلى : وألف عضا) (٩) ..] .

اعلم أن حرف العلة إذا تطرف ، وتحرك ما قبله ، قد يكون " يا " ، وقد يكون " الفا " ، ويمتنع أن يكون " واو " ، لأنه ليس في الأسماء الظاهرة ما آخره " واو " قبله متحرك .
فلذلك لما فرغ المصنف من حكم " اليا " شرع بعده في حكم " الألف " ، - وأهمل ذكر " الواو " - وفيها لغات خمس :

- (١) في المخطوطة [يامر] وما أثبتته من (السيرافي) وهو يتفق مع سياق الكلام .
- (٢) ما بين الحاصرتين في شرح السيرافي [بالكلمة] .
- (٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الشارح ، غير موجودة في شرح السيرافي .
- (٤) ما بين الحاصرتين هكذا في شرح السيرافي : [" أرى ، يرى ، فليبنوا الهمزة ، وأسقطوها ، وحذفوا الحركة من اليا "] .
- (٥) في شرح السيرافي [لثلا] .
- (٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الشارح .
- (٧) في المخطوطة : " الواو " وهو خطأ واضح ؛ لأن الكلام عن " اليا " .
- (٨) شرح السيرافي ٥ / ٥٤٤ ، ٥٤٥ .
- ويقول سيوريه ١٨٤ / ٤ : " .. وقال [يعني : الخليل ويونس] في : (مر) إذا وقفا : (هذا مرى) ، كرهوا أن يخلوا بالحرف فيجمعوا عليه ذهاب الهمزة واليا ، فصار عوضا .. " .
- (٩) ما بين الحاصرتين يدو أنه سقط من المخطوطة ؛ لأن عدم ذكره لا يتفق مع منهج الشارح في شرحه .

أولها : وهى التى — فى الأكثر الأعرف — الوقف بالألف ، ولا فرق فى ذلك بين الألف المنقلبة عن لام الفعل ، نحو : " هـما " ، وبين الألف الزائدة ، نحو : " حبلَى " .
 وثانيها : لغة ناس من فزاره — بفتح الفاء — وقيس أنهم يدلون من الألف " اليا " ، فيقولون : " هذه حبلَى " بفتح اللام قبل " اليا " .^(١)
 قال أبو سعيد : " والذى دعاهم إلى ذلك أن " اليا " أبين من " الألف " . . .^(٢) .
 والحاجة الى البيان فى الوقف ، كما ستعرفه فيما بعد .
 وثالثها : لغة قوم من طى : أنه يدل من الألف " الواو " ، فيقول : " حبلو " ، بفتح ما قبل الواو ، واحتجوا على ذلك بأن " الواو " أبين حروف اللين ، فتعين المصير اليه^(٣) .
 ورابعها : من يسوى فى القلب بين الوقف والوصل ، فيقولون : " حبلَى زيد " ، و " حبلوزيد " ، ويحملون الوصل على الوقف ، لاتحادهما فى العلة التى ذكرناها فى الوقف .
 قال أبو سعيد : هذه لغة قوم من طى^(٤) .
 وخامسها : حكاه الخليل عن قوم : أن الألف تقلب همزة ، فتقول :
 " هذه حبلأ " ، فتبدل من ألف التانيث / " همزة " .

ب/٣٥٠

- (١) الكتاب ١٨١/٤ : " .. حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغة لفزاره ، وناس من قيس ، وهى : قليلة . فأما الأكثر الأعرف ، فإن تدع الألف فى الوقف على حالها ، ولا تبدلها " يا " . . . " .
- وينظر : التكملة لأبى على / ١٩٩ وابن يعيش / ٧٧/٩ وشرح الشافعية للرضى ٢٨٦/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٣٠٩/٢ .
- (٢) شرح السيرافى ٤٤٠/٥ .
- (٣) الكتاب ١٨١/٤ : " .. وزعموا أن بعض طيى ، يقول : " أفمرو " ؛ لأنها أبين من اليا " ، ولم يجيئوا بغيرها ؛ لأنها تشبه الألف فى سعة المخرج والبد ، ولأن الألف تبدل مكانها ، كما تبدل مكان " اليا " ، وتبدل مكان الألف ، وهن أخوات . . . " .
- (٤) شرح السيرافى ٤٤٠/٥ : " .. وطيى يجعلون الألف " يا " فى الوصل ، والوقف . ومنهم من يجعلها " واو " ؛ لأن الألف خفية ، لاتحرك ، وهى قريبة من الهمزة ، فجعلوا مكانها " يا " ؛ لأنها أبين من الألف .
 والذى جعل مكانها " واو " منهم ، إنما اختار " الواو " ؛ لأنها أبين من " اليا " . ولم يجيئوا بغير الواو ، لأنها يشبهان الألف فى سعة المخرج ، والبد ، وهن أخوات ، تبدل بعضها مكان بعض . . . " .

.....

وتقول: " رأيت رجلاً " ، فتقلب الألف المبدلة من تنوين المنصوب " همزة " .
ويقولون: " هو يضربها " ، فتبدل من الألف " همزة " (١).
قال أبو سعيد: " اختلف أصحابنا في: " الواو " ، و " اليا " المتصلة بـ " ضربه " ، و
" عليه " : فبعضهم جعله من نفس الاسم ، وبعضهم جعله زائدا .
ولا خلاف بينهم أن الألف في قولهم: " عليها " و " ضربها " هما جميعا من نفس الاسم (٢).
قالوا: لأن الهمزة قريبة من الألف ، ألا ترى أن الألف إذا حرك ، انقلب همزة ،
فإذا احتج في الوقف إلى الإبدال من الألف ، كانت الهمزة ، أولى بذلك من غيرها من
الحروف (٣).

وانما امتنع ذلك في الوصل عند الأكثر ، لأنه إذا كان بعدها كلام ، كانت أبيين
منها ، وإذا سكّتها عندها ، لأنك إذا استعملت الصوت ، كان أبيين (٤).
قوله: (وألف " عصا " في النصب هي المبدلة من التنوين .)

اعلم أن الكلام في هذه المسألة استقصيناه أول الكتاب في مواضع ، وأشرنا إلى علة كل
واحد من المذهبين ، فليطلب منه (٥).
قوله: (وفي الرفع ، والجرح هي المنقلبة . . .) يريد: المنقلبة عن " الواو " ؛ لأن
الأصل " عَصَو " ، كما عرفت غير مرة .

(١) الكتاب ٤ / ١٧٦ ، ١٧٧: " . . . وزعم الخليل أن بعضهم يقول: " رأيت رجلاً " .
فيهزم ، و " هذو " ، وتقديرهما: رجُلٌ ، وحِجْلٌ ، ففيهزم ؛ لقرب الألف من الهمزة ،
حيث علم أنه سيصير إلى موضع الهمزة ، فأراد أن يجعلها همزة واحدة ، وكان
أخف عليهم .
وسمعناهم يقولون: " هو يضربها " ، فيهزم كل ألف في الوقف ، كما يستخفون في
الإدغام ، فإذا وصلت لم يكن هذا ؛ لأن أخذك في ابتداء صوت آخر يرفع الصوت
أن يبلغ تلك الغاية في السمع . . .

- (٢) شرح السيرافي ٥ / ٤٥٠ .
- (٣) ينظر: الكتاب ٤ / ١٧٦ ، ١٧٧ وابن يعيش ٩ / ٧٧ والإيضاح لابن الحاجب ٣١٢ / ٣ .
- (٤) ينظر: الكتاب ٤ / ١٧٧ وابن يعيش ٩ / ٧٧ وشرح الشافعية للرضي ٢ / ٢٨٥ والإيضاح
لابن الحاجب ٢ / ٣١٢ .
- (٥) عرائس المحصل ورقة ١٨٦ (مخطوط) .

[الوقف على المرفوع والمنصوب من الفعل الذى اعتلت لامه]

(فصل) والوقف على المرفوع ، والمنصوب من الفعل الذى اعتلت لامه بإثبات أواخره ، نحو :
 "يَغْزُو وَيَرْمِي" ، وعلى المجزوم ، والوقوف به بإلحاق "الها" ، نحو : "لَمْ يَغْزُو" ، ولم
 يَرْمِهِ ، وَلَمْ يَخْشَهُ" ، و "اغْزِهِ ، وارْمِهِ ، واخْشَهُ" .
 ومغير "ها" ، نحو : "لَمْ يَغْزُ ، وَلَمْ يَرْمِ ، وَاغْزُ ، وارْمِ" إلا أنه إذا أفضى ترك
 الـها إلى حرف واحد ، فإنه يجب الإلحاق ، نحو : "قَهْ ، ورَهْ"

قوله : (. .) والوقف على المرفوع ، والمنصوب من الفعل الذى اعتلت لامه بإثبات أواخره)

اعلم أن الحذف ، والقلب لا يجريان فى هذين الضربين ، كما كانا جاريتين على الأسماء
 المعتلة الآخر على الوجه الذى ذكرناه .
 وتقول فى الوقف على المرفوع : "يَغْزُو ، وَيَرْمِي" بإثبات الواو ، والياء ساكنة .
 ولقائل أن يقول : إن المصنف أهمل مثال الوقف على المضارع المنصوب ، نحو : "لَنْ يَغْزُو" ،
 وَلَنْ يَرْمِي" .
 قال عبد المجيد : إنما ثبت حرف العلة فى المرفوع ، والمنصوب ، ولم يحذف ، لأنه ليس
 ما يلحقه التثوين فى الوصل ، فيحذف (١) .
 وقال قوم : علة ذلك أن حذف "الواو" ، و "الياء" فى نحو :
 "يَغْزُو" و "يَرْمِي" ، رُضِعَ عَلَامَةٌ عَلَى الْجَزْمِ ، فلو ساءل للتخفيف ، التثنية الأمر ، بخلاف
 الاسم المقصور ، فإن حذف "الياء" لم يوضع علامة لشيء ، ليكون حذفها للتخفيف
 مفضيا إلى الالتباس (٢) .

(١) ينظر ابن يعيش ٧٧/١ : " . . . وان كان معتلا فالوقف على المرفوع ، والمنصوب بإثبات
 لامه من غير حذف - وليس كالاسم - وإنما كان كذلك من قبل أن الفعل لا يلحقه
 تثوين فى الوصل يوجب الحذف ، كما وجد فى الاسم ، فلذلك جرى حاله فى الوقف
 كحاله فى الوصل "

(٢) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٣١٢/٢ : " . . . بقى الفرق بين "يَغْزُو" و "يَرْمِي" ،
 وبين "القاضى" على اللغة القليلة .
 والفرق بينهما أن حذف "الواو" و "الياء" فى : "يَغْزُو ، وَيَرْمِي" للدلالة على
 الجزم ، فلو حذفنا للتخفيف ، لأدى إلى اللبس ، بخلاف باب "القاضى" ، فإن
 حذف الـياء فيه لادلالة فيها ، فلم يلزم من التخفيف فى الموضع الذى لا لبس فيه ،
 التخفيف فى الموضع الذى يحصل اللبس به . "

قوله : (. . . وعلى المجزوم ، والموقوف منه . . .)

اعلم أن الضمير في قوله : " منه " يرجع إلى الفعل المضارع ، فإذا كان حرف العلة في الفعل المستقبل ، حذف في موضعين :
في الفعل المضارع المجزوم ، وفي الأمر ، كما عرفت . :
فإذا حذف حرف العلة من اللفظ فيهما ، جاز إلحاق " الهاء " بالمحذوف ، وجاز تركه في كل واحد من الموضعين ، وقد أورد المصنف من صور إلحاق " الهاء " ستة :
ثلاثة للفعل المجزوم ، وثلاثة للفعل الموقوف عليه :
فقال في المجزوم : " لم يخره ، ولم يرمه ، ولم يخشه " .
وفي الأمر : " اغره ، وارمه ، واخشه " .
وذكر أيضا من صور عدم الإلحاق ستة :

ثلاثة للفعل المجزوم ، وثلاثة للموقوف عليه ، وهو الأمر كما تراه .
وانما جاز إلحاق " الهاء " ، طلبا لجبر الفعل عما حذف منه ، كراهة اجتماع ساكنين في الوقف ^(١) .

قال " ابن السراج " : " وعدم إلحاق " الهاء " جائز . . . ولكنها أقل اللغتين " ^(٢) .
قوله : (إلا أنه ^(٣)) إذا أفضى ترك " الهاء " إلى حرف واحد ، فإنه يجب الإلحاق ، نحو :
" رقة ، وره " .

اعلم أن الفعل المضارع من " يقى " : " يقى " ، والأصل : " يوقى " على زنة " يفعل " ، وانما حذفت " الواو " التي هي فاء الفعل ، لوقوعها بين " يا " وكسرة .
وقد عرفت — فيما تقدم ^(٤) — أن كل " واو " كانت فاء الفعل ، تحذف في المضارع ، إذا وقعت بين " يا " وكسرة ، نحو : " وعد ، يعد " ، والأصل : " يَؤد " .

(١) الكتاب ١٥٩/٤ : " . . . وذلك لأنهم كرهوا إذهاب اللامات والإسكان جميعا ، فلما كان ذلك إخلالا بالحرف ، كرهوا أن يسكبوا المتحرك . فهذا بيان أنه قد حذف آخر هذه الحروف " .

(٢) الأصول ٣٢٤/٢ (رسالة) ، وهو كلام سيويه في الكتاب ١٥٩/٤ .

(٣) في ابن يعيش ٧٧/٩ والفصل المطبوع / ٣٤٠ [إلا ما أفضى به ترك الهاء] ، وماقاله " الرازي " أكثر وضوحا .

(٤) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الثالث / ٣٨١ (رسالة) .

فإذا أردت الأمر ، أسقطت حرف المضارعة ، فيبقى : " قى " على زنة " عِلْ " ، فإذا أمرت ، قلت : " قى " ، وحذفت لام الفعل ؛ لكونه حرف علة ، ومضى حرف واحد من الكلمة ، هو عين الفعل ، إلا أنهم منعوا ذلك ؛ حذارا من بقاء الكلمة على حرف واحد ، لاستلزامه أحد أمرين :

إما الابتداء ، بالساكن ، أو الوقوف على متحرك ؛ لأنك إن سكنتها ، لزم الأول ، وإذا ابتدأت بها .

وان حركتها ، لزم الوقوف على متحرك ، وإذا وقفت عليها . فلم يكن بد من إلحاق " الهاء " ، ضرورة أن الابتداء لا يكون إلا بمتحرك ، والوقوف لا يكون إلا على ساكن .

وكذلك " ره " بفتح الراء ، كان الفعل منه قيل الأمر " يرى " على زنة " يَفْلْ " ؛ لأن عين الفعل همزة ، والأصل : " يَرَأَى " على زنة " يَفْعَلْ " ، فحذفت الهمزة ، وقد ذكرنا — فيما تقدم — علة حذفها وسوجبه .

فإذا أمرت من " يرى " سقطت لام الفعل ؛ لاعتلالها ، ومضى " ر " بالفتح ، فوجب إلحاق " الهاء " به ، لما ذكرناه فى " رقه " .

وبين الصورتين فرق من جهة أن " القاف " من " رقه " عين الفعل ، والمحذوف منه : فاؤه ، ولامه .

و " الراء " فى : " ره " فاء الفعل ، والمحذوف منه : العين واللام جميعا . وربما وقع فى بعض النسخ " ره " بكسر الراء ، من قولهم : " ورى الزند ، يبرى " بكسر عين الكلمة فى المضارع ، وحينئذ يكون من باب " ره " من غير فرق (١) .

(١) يقول أبو علي فى التكملة / ١٩٣ ، ١٩٤ : " وأما الفعل المعتل ، نحو : (يبرى) ، وفغزو ، ويخشى) : فالوقوف عليه بإثبات هذه الحروف ؛ لأنه ليس مما يلحقه التنوين كما لحق نحو : (قاض) فيحذف فى الوقف ، فإذا جنم ، أو وقف عليه فالوقوف فيه على وجهين :

منهم من يقول : (لَمْ يَفْزَوْ ، وَلَمْ يَرْمَوْ ، وَلَمْ يَخْشَوْ ، وَارْمَوْ ، وَاغْزَوْ) .

ومنهم من يغيرها : (لَمْ يَفْزَوْ ، وَلَمْ يَرْمَوْ ، وَلَمْ يَخْشَوْ ، وَارْمَوْ ، وَاغْزَوْ) . فاما نحو : (قَفَّ ، وَشَه) من : (رَقِيَتْ ، وَوَشِيَتْ) ، أو (لَاتَقَهْ ، وَلَاتَشَهْ) فمن لا يلحق الراء فى : (اغْزَوْ) وأختبها ، يلحق فى : (لَاتَقَهْ) ، لحذف الفاء واللام من الكلمة ، وأنها لم يبق منها إلا حرف واحد .

ونظر : الكتاب ١٥٩ / ٤ ، ١٦٠ ، والتبصرة للصيرى ٢٢١ / ٢ (مطبوع) وابن يعيش ٢٧ / ٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣١٣ / ٢ وشرح الشافية للرضى ٢٩٦ / ٢ .

[كل واو ، أو يا ، لاتحذف ، تحذف فى الفواصل والقوافى]

(فصل) وكل "واو" أو "يا" (١) لاتحذف ، تحذف فى الفواصل ، والقوافى ، كقوله تعالى :
"الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ" ، وَيَوْمَ التَّنَادِ " ، وَاللَّيْلُ إِذَا يَسُرُّ " . وقول زهير :
..... مَعْنَى الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرُرُ

وأنشد "سيويه" :
لَا يَبْعُدُ اللَّهُ إِخْوَانًا تَرَكْتَهُمْ لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الْأَمْسِ (٢) مَا صَنَعُ
أى : صنعوا ...

قوله : (وكل "واو" و "يا" لاتحذف ، تحذف فى الفواصل والقوافى) .

لقائل أن يقول : قول المصنف (لاتحذف) فيه نوع إجمال .
بيان ذلك أن ترك الحذف ، قد يكون لازما ، وقد يكون مختارا .
قال أبو سعيد : " وجميع ما لا يحذف فى الكلام ، وما يختار فيه ترك الحذف ... (٣) .
وهذه العبارة أسلم من الاضطراب والإجمال .
وقد عرفت - فيما تقدم - أن الفواصل آخر الآيات ، والقوافى آخر الأبيات .
قال سيويه : " والحذف فى الأسماء أجدر " (٤) .
وسنذكر علة امتناع الحذف فى كل مثال . والمذكور من الآيات ثلاث :
الأولى : قوله تعالى : "الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ" (٥) .

- (١) فى ابن يعيش ٧٨/٩ [وكل واو ، ويا] وفى الفصل المطبوع / ٣٤٠ [وكل واو ، أو يا] . ولا يترتب عليه اختلاف فى المعنى .
- (٢) فى ابن يعيش ٧٨/٩ [البن] ، وهو موافق لما فى الكتاب ٢١١/٤ .
- (٣) شرح السيرافى ٤٤٥/٥ ، وعبارة السيرافى ، هى نص ما قاله سيويه فى الكتاب ١٨٤/٤ ، ١٨٥ : " وجميع ما لا يحذف فى الكلام ، وما يختار فيه ألا يحذف ، يحذف فى الفواصل ، والقوافى " .
- (٤) وكان الأجدر بالشارح أن ينسب الكلام لصاحبه الأسمى .
الكتاب ١٨٥/٤ : " والأسماء أجدر أن تحذف ، وإن كان الحذف فيها فى غير الفواصل والقوافى " .
- (٥) وأما القوافى ، فنحذف قوله : وهو زهير :
وَأَرَاكَ تَغَيَّرَ مَا خَلَقْتَ مَعَهُ خُضُّ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرُرُ
وأبيات الباءات ، والروايات أقبح الكلامين .
وهذا جائز معربى كثير
الرد ٩ / ١ "عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ" .

اعلم أن المختار إثبات "اليا" فيما فيه الألف واللام في حالتى : الوصل ، والوقف ؛ لأن الموجب للحذف في نحو هذه التقاء الساكنين ، وهما :
 "اليا" والتتوين ، كما قررناه غير مرة .
 فإذا دخل الألف [واللام] زال التتوين ، فلم يجتمع الساكنان ، وذلك يقتضى
 إثبات "اليا" ؛ لزوال الموجب لحذفها .
 وقراءة "ابن كثير" (٢) : "المتعالى" بإثبات "اليا" ، لما ذكرناه .
 وقراءة الباقيين : "المتعال" بحذف "اليا" ، وهو خلاف القياس (٣) .
 قال سيويه : إن من العرب من يحذف / هذه "اليا" في الوقف ، شبه الكلمة بما ليس ١/٣٥١
 فيه ألف ولا م .
 لأن الألف واللام زيادة ؛ ولأن "اليا" — هنا — فاصلة ، والفواصل تناسب الحذف ؛
 لإفضائه إلى تشاكل رؤوس الآيات وتناسبها (٤) .
 وقوله : "عالم الغيب" : خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو ؛
 ويجوز أن يكون مبتدأ ، و "الكبير" خبره ، و "المتعال" صفة .

- (١) زيادة يقتضيهما الكلام .
- (٢) ابن كثير : عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله ، وكنيته أبو معبد ، ويقال له :
 الدارى نسبة إلى بنى عبد الدار ، وقال بعضهم : قيل له الدارى ؛ لأنه كان عطاراً .
 ولد بـ "مكة" سنة ٤٥ هـ . وهو أحد القراء السبعة ، وتابعى جليل ، لقي من
 الصحابة بمكة عبد الله بن الزبير ، وأبا أيوب الأنصارى ، وأنس بن مالك .
 توفي سنة ١٢٠ هـ .
- ينظر : طبقات القراء ٤٤٣/١ وتاريخ القراء العشرة ١٢/ والسبعة فى القراءات
 لابن مجاهد ٦٤/ .
- (٣) حجة القراءات لأبى زرعة / ٣٧٢ : "قرأ ابن كثير : (المتعالى) بإثبات اليا"
 فى الوصل والوقف ، وهو القياس . . . وقرأ الباقيون : (المتعال) بغير يا . . . وحجتهم
 خط المصحف بغير يا . . .
- وينظر : السبعة فى القراءات لابن مجاهد / ٣٥٨ والحجة فى القراءات السبع لابن
 خالويه / ٢٠٠ واتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر / ٢٧٠ والتفسير الكبير
 للفخر الرازى ١٨/١٩ .
- (٤) الكتاب ٤ / ١٨٣ وعبارة : " . . . ومن العرب من يحذف هذا فى الوقف ، شبهوه
 بما ليس فيه ألف ولا م ، وإن كانت تذهب "اليا" فى الوصل فى التتوين لو لم تكن
 الألف واللام .
 فعملوا هذا ، لأن الياء مع الكسرة تستثقل كما تستثقل الياءات ، فقد اجتمع الأمران .

(١)
قال عبد الجبار : إنما وقف بغير يا ، لأنه رأس آية ، ولولا ذلك ، لكان الجيد إثباتها .
الثانية : قوله تعالى : " يَوْمَ التَّنَادِ " (٢) . والقياس لإثبات " اليا " لما ذكرناه في الآية
المتقدمة .

قال في " الكشاف " : " إنما سعى يوم التناد ؛ لأن أصحاب الجنة ينادون أصحاب النار :
قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقا ، فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا ؟ " (٣) .
الثالثة : قوله تعالى : " وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى " (٤) .

الشاهد فيه : أن الأصل في الفعل المضارع إثبات " اليا " كما ذكرناه .
تقول في نحو : " قَضَى " : " يَقْضِي " ؛ لأن الفعل لا يحذف منه في الوقف ، كما يحذف
من الأسماء ، في نحو : " قاض " ، إلا أن الأصل متروك في هذه الآية ، لا في الآي التي
قبلها .

[والمذكور من القوافي : اثنان (٥)] :

الأول : قول زهير
[٩٨] وَأَرَاكَ تَغْفِرِي مَا خَلَقْتَ مَعَهُ نَحْنُ الْقَوْمُ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْصِرُ (٦)

ويروى : " ولأنت " .
(٧)
قال يوسف بن الحسن : " الخلق " — في هذا الموضع — : تقدير الشيء قبل أن
يقطع . والغرى : القطع . وزعم قوم أن " الغرى " : هو القطع على جهة الإصلاح .
والإفراء : القطع على أي جهة كان (٨) .

- (١) ينظر : التفسير الكبير للرازي ١٨/١٩ .
- (٢) سورة غافر ، من الآية / ٣٢ : " وَيَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ " .
- (٣) الكشاف ١٨٢/٥ .
- (٤) سورة الفجر ، آية / ٤ .
- (٥) مابين الحاصرتين زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٦) من الكامل (ديوانه / ٢٩) .
- والبيت من شواهد : الكتاب ١٨٥/٤ والنصف ٧٤/٢ ، ٢٣٢ برواية :
- (ولأنت تغفري) والصاحح (خلق) ١٤٧١ / ٤ وابن يعيش ٧٩/٩ واللسان (فرا)
- ٥ / ٣٤٠٨ والهمع ٢٠٦/٢ وشرح شواهد الشافعية للبغدادى ٢٢٩/٢ والسدر
- ٢ / ٢٣٣ .
- (٧) الصاحح (خلق) ٤ / ١٤٧٠ .
- (٨) السابق (فرا) ٢٤٥٤/٦ .

يدح هرم بن سنان المرى ، ويقول له : أنت إذا قدرت أمرا ، أو هممت به ، مضيت فيه ، ولم تتوقف ؛ لجرأتك ، وشجاعتك ، وجودة رأيك ، ولم [يحسبك ^(١)] عنه جبن ، ولا هيبة ...

الشاهد في البيت : حذف الياء من " يفرى " لأجل القافية " (٢) .

وقد عرفت أن هذه الياء ^(٣) لا تحذف في الفعل المضارع .

الثاني : قول ابن مقبل :

[٩٩] لَا يُعِدُّ اللَّهُ إِخْوَانًا تَرَكَّهُمْ . . . لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الْأَمْسِ مَا صَنَعَ ^(٤)

الشاهد في البيت : أنه لما وقف حذف " الواو " التي هي ضمير الجماعة ، والقياس خلافا ، وإنما خولف الأصل ؛ لأنه وقع قافية ، والقوافي يحتمل فيها من أصناف التغيير ما لا يحتمل في غيرها ، تشوفا إلى التناسب والتشاكل ^(٥) .

ولقائل أن يقول : إن المصنف قال : (وكل واو ، أو يا ، لا تحذف ، تحذف في الفواصل ،

والقوافي) وذكر في الأبيات مثال ما حذف منه " الياء " ، ومثال ما حذف منه " الواو " .

وفي الآيات ذكر [ما حذف ^(٦)] منه " الياء " ، وأهمل تمثيل ما حذف منه " الواو " في الأفعال ^(٧) .

(١) في المخطوطة [يحسبك] وهو تحريف .

(٢) ينظر : شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي (يوسف بن الحسن) ٢/ ٢٩٧ ٢٩٨٠ .

(٣) في المخطوطة [الفاء] وهو : تحريف ؛ لأن المحذوف الياء .

(٤) من البسيط (ديوانه ١٦٨) .

وابن مقبل : تميم بن أبي مقبل ، شاعر مخضرم ، وكان - دائما - يبيكي أهل الجاهلية ، عاش مائة وعشرين سنة (الشعر والشعراء ١/ ٣٦٦ والخزانة ١/ ١١٣ وشرح شواهد الشافية / ٢٣٨) .

والبيت من شواهد : الكتاب ٤/ ٢١١ برواية : (أصحابنا) في موضع (إخواننا) وابن يعيش ٩/ ٧٩ وشرح شواهد الشافية / ٢٣٦ .

(٥) يقول سيويه ٤/ ٢١١ : " . . . وقد دعاهم حذف يا " (يقضى) إلى أن حذف ناس كثير من قيس وأسد الياء والواو اللتين هما علامة المضمر ، ولم تذكر واحدة منهما في الحذف كثرة يا " (يقضى) ؛ لأنهما تجيئان لمعنى الأسما ، وليستا حرفين بنييا على ما قبلهما ، فهما بمنزلة الياء في :
يَا عَجَبًا لِلدَّهْرِ شَتَّى طَرَائِقُهُ .

(٦) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٧) لعل المصنف اكتفى بما جاء في الشعر .

[تاء التانيث في الوقف تصيرها "ها" ومن العرب من يقيها "تاء"]

(فصل) "تاء" التانيث في الاسم المفرد تقلب "ها" في الوقف نحو: "غرفة" و"ظلمه" ومن العرب من يقف عليها "تاء" قال:

بَلْ جَوَزَ تَيْهَا كَظْهَرِ الْحَجَفَتِ

و"هيئات" إن جعل مفردا وقف عليه "الها" ، والا فـ "التا" .

ومثله في احتمال الوجهين : "استأصل الله عرقاتهم وعرقاتهم" .

المتن : قوله : (تاء التانيث في الاسم المفرد تقلب "ها" في الوقف . إلى آخره).

التفسير : اعلم أن تاء التانيث تكون في ثلاثة مواضع :

أ - في الاسم المفرد ، نحو : "غرفة" .

ب - وفيما جمع بالألف والتاء ، نحو : "مسلمات" .

ج - وفي فعل المؤنث ، نحو : "هند قامت" .

فإذا وقفت أبدلت من هذه التاء "ها" في الاسم المفرد لاغير دون الآخرين . (١)

قال عبد القاهر : " . . فصلوا بذلك بين الفعل والاسم ، والجمع والواحد . . . "

فإن قلت : لم تعين "الها" للإبدال دون غيرها من الحروف ؟

قلت : نقل أبو محمد : أن عدة ذلك أن "الها" طرف من أقصى الحلق ، وتاء التانيث

تزداد في اللفظ طرفا ، فهي أشبه بالتاء من غيرها من هذا الوجه . (٢)

إذا عرفت هذا فقول المصنف : (في الاسم) [احتراز] عن "تاء التانيث"

اللاحقة للفعل .

وقوله : (المفرد) احتراز عن التي في الجمع ، كما بيناه .

قوله : (ومن العرب من يقف عليها "تاء" . .) .

اعلم أن الضمير في "عليها" يرجع إلى "تاء" التانيث في الاسم المفرد ، وإنما وقف

عليها لإجراء الوقف مجرى الوصل ، والحاقا لها بـ "تاء" التانيث الثابتة في الجمع . (٤)

(١) المقتصد ٢ ورقة ٢٤ (مخطوط) .

(٢) التخميم ٢ ورقة ١٩٩ (مخطوط) .

(٣) في المخطوطة [احترازا] وهو خطأ نحوي ؛ لأنه خبرل : (قول المصنف) والخبر

— هنا — مرفوع .

(٤) يقول ابن جنى في سر صناعة الاعراب ١/ ١٧٦ ، ١٧٧ : "على أن من العرب من

الشاهد فيه : أن الأصل أن يقف بـ "الها" ، ويقول : "الحجفة" ، فتركه ، وقـ (٢)
بالتاء . وجوز كل شيء : وسطه (١) . وتقول : فلاة تيهها ، وهى : المفازة التى يتاه فيها .
والحجفة — بالحاء قبل الجيم — الدركة (٣) .

قال الجوهري : "يريد : رب جوز تيهها" . قال : ومن العرب من إذا سكنت على "الها" ،
جعلها : "تاء" ، فقال : هَذَا طَلَحَتْ ، وَخَبَزَ الذَّرْتُ (٤)
قوله : (. . . وهيهات إن جعل مفردا ، وقف عليه بالهاء ، ولا فبالتا . . .)

اعلم أن مراد المصنف : "هيهات" فى لغة من فتح "التاء" كما سبق فى مباحث
أسماء الأفعال (٥) .

ولقائل أن يقول : إنه ذكر هذه المسألة هناك ، فلا معنى لإعادتها ههنا .
قوله : (. . . ومثله فى احتمال الوجهين : استأصل الله عرقاتهم وعرقاتهم . . .)

اعلم أن الضمير فى "مثله" ، يعود إلى : "هيهات" المفتوحة ، والمراد بالوجهين :
كون "التاء" فى "عرقاتهم" فى اسم مفرد ، أو مجموع :
فإن كان "عرقات" مفردا ، نصبت "التاء" فى الوصل ، وقلبتا "ها" فى الوقف .
وإن كان جمعا ، كانت "التاء" مكسورة فى الوصل والوقف ، نحو : "ظلمات" .
قال فى شامل اللغة : عرق الشجرة معروف ، وكذا غيرها (٦) .

- تَسْتَن : سَنَتِ الْعَيْنُ الدَّمْعَ تَسْنَةً سَنَا : صَبَتْ . اللسان (سنن) ٣ / ٢١٢٦
- عَيْت : ذهب آثارها وامحت معالمها .
- المَهَارِق : جمع مَهْرَقٍ ، وهى الصحيفة البيضاء التى يكتب فيها .
- وَزَخْرَفَتْ : زينت . والحلى — يفتح — فسكون — ماتزين به المرأة . وانصرفت : ذهبت .
- وَزَجَلُ الرِّيح : صوتها . وَزَفَزَتْ : هبت بشدة .
- وَالْمَهَا : جمع مَهَاءٍ ، وهى : البقرة الوحشية . والمآزق : المضايق .
- وَدَرَاهَا : ناحيتها . وَاهْدَقَتْ : قريت . (شرح شواهد الشافية / ٢٠١ - ٢٠٢) .
- (١) الصحاح (جوز) ٣ / ٨٧١ .
- (٢) السابق (فلا) ٦ / ٢٤٥٦ .
- (٣) السابق (حجف) ٤ / ١٣٤١ : "يقال للترس إذا كان من جلود ، ليس فيه خشب ، ولا عتب : حَجَفَةٌ ، وَدَرَقَةٌ ، والجمع : حَجَفٌ . . ."
- (٤) السابق (حجف) ٤ / ١٣٤١ .
- (٥) عرائس المحصل ، ورقة ١٦٣ (مخطوط) .
- (٦) الصحاح (عرق) ٤ / ١٥٢٣ .

واستأصل الله عِرْقَاتِهِمْ — بفتح التاء — أى : شأفتهم — وهى وزن [سَعْلَة] ^(١) — وهى:
أرومة الشئ ^(٢).

وقد قيل : عِرْقَاتِهِمْ — بكسر التاء — على أنها جمع ، وما بعد هذا ، فغير مقبول:
من أن منهم من يفتح "تاء" الجمع ^(٣).

(١) فى المخطوطة [سَلْعَة] وهو: تحريف.

(٢) اللسان (عرق) ٤ / ٢٩٠٤.

(٣) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣١٤ وابن يعيش ٩ / ٨١ وشرح الشافية للرضى
٢ / ٢٩٢ وشرح الشافية لـ "نقره كار" ١١٥ / ٠.

[قد يجرى الوصل مجرى الوقف]

(فصل) وقد يجرى الوصل مجرى الوقف ، ومنه قوله :

مِثْلُ الْحَرِيقِ / وَافَقَ الْقَصْبُ

ولا يختص بحال الضرورة . يقولون : "ثلاثة أربعة" ، وفي التنزيل : "لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي" .

قوله : (قد يجرى الوصل مجرى الوقف) .

اعلم أن إجراء الوصل مجرى الوقف ، والعكس ، شاذ في الاستعمال ، والقياس جميعا .
وقد جوزه في حال الضرورة والسعة (١) .

وقد أورد المصنف من صور الضرورة واحدة ، ومن صور السعة اثنتين :

الأولى : قول الشاعر :

[١٠١] مِثْلُ الْحَرِيقِ / وَافَقَ الْقَصْبُ (٢)

ب/٣٥١

الشاهد فيه : أنه أجرى الوصل مجرى الوقف في تشديد الباء .

بيان ذلك : أن "القصْب" مخفف "البا" ، وإذا وقفت عليه ، جاز تضعيف "البا" .
— كما عرفته (٣) — وقيل : "الْقَصْبُ" بالتشديد ، فلما لحقته ألف الاطلاق ، لم يكن

(١) الشارح — ههنا — يظل كلام الزمخشري الذي يجيز ذلك في حال الضرورة والسعة ، ويؤيد الشارح في هذا ما يقوله أبو علي الفارسي في المسائل العسكرية / ٢٢٤ ، ٢٢٥ :
"يضطر الشاعر فيجرى الوصل بهذه الإطلاقات في القوافي مجرى الوقف ، وقد جاء ذلك في النصب أيضا ، قال :
مِثْلُ الْحَرِيقِ / وَافَقَ الْقَصْبُ

وهذا لا ينبغي أن يكون في السعة . . .
ونظر : شرح شواهد الشافية / ٢٢٥ وإيضاح لابن الحاجب ٣١٥/٢ وابن عميش

٨٢/٩

(٢) من الرجز ، قاله : رؤية بن المعجاج (ملحقات ديوانه / ١٦٩) .
وهو من شواهد : المسائل العسكرية لأبي علي / ٢٢٤ وابن عميش ٩٤/٣ ، ٦٨/٩ ،
٨٢ وإيضاح لابن الحاجب ٣١٥/٢ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٨٢٨/٢ وشرح
الألفية لابن عقيل ٤٠٦/٢ وشرح الألفية للمرادي ١٨٥/٥ وأوضح المسالك لابن
هشام ٢٠١/١ والبهجة المرضية للسيوطي ٥٠٢/٥ والعيني ٥٤٩/٤ وشرح شواهد الشافية
للبيدائي ٢٥٤/٢ وشرح الشافية للرضي ٣٠٢/٢ والتصريح ٣٤٦/٢ ، ٤٣١ .

(٣) شروط تضعيفه في حالة الوقف ما يأتي :

أ — ألا يكون في آخره همزة .

ب — ألا يكون معتلا .

ج — أن يكون بعد متحرك .

د — ألا يكون منهما في أشهر اللغات .

ينظر : شرح الألفية للمرادي ٥ / ١٦٧ ، ١٦٨ .

"الباء" موقوفا عليه ، وإنما الموقوف عليه " ألف الإطلاق " .

وإذا لم يكن الباء هو الموقوف عليه ، امتنع تشديده ، لزوال الموجب ، وكان مقتضى القياس أن يقال : (وافق القصبا) بتخفيف الباء ، إلا أن الشاعر شدد " الباء " وجمعل حال الصل بألف ، مثل حال عدم الصل بها ، وقال : وإنما ساغ ذلك — ههنا — لأن ألف الإطلاق غير لازم ، فلم يعتد بلحقوقه . والبيت لرؤية ، وقيله :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدْبًا (١) . فِي عَيْنَا ذَا بَعْدَ مَا اخْضَبْنَا
إِنَّ الدَّبَّاءَ فَوْقَ الْمُتُونِ دَبَّاءٌ . وَهَبَّتِ الرِّيحُ بِمُورِهِبًا
تَتَرَكُّ مَا أَبْقَى الدَّبَّاءُ سَبَبًا . أَوْ كَالْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصْبَ (٢)
وَالْتَبَنَ وَالْحَلْفَاءُ فَالْتَهَبًا . كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَبًا (٣)

"الشاهد فيه : أنه شدد "جدبا" ، وهو في موضع نصب ، وزاد في آخره حرفين للضرورة ، كما قالوا في "القطن" : "قطنن" ، فزادوا نونين .

وشدد " اخصبا " ، وشدد " سببا " ، وشدد " القصبا " ، وغير بناءه .

فالتهبا ، أراد : فالتهبا ، وهذه ألف الاثنين ، والضمير يعود إلى : "التبن" ، والحلفاء .

والدببا : صفار الجراد (٤) . والمتون : جمع " متن " وهو : المكان الذي فيه صلبة وارتفاع (٥) . والمور : الغبار (٦) .

يقول : أخشى أن أرى جدبا في هذا العام . وقد كان المطر جافا في أوله ، ثم انقطع ، وجفت الأرض ، ويسست .

وأراد أن الريح هبت قرة . والغبار إنما يشور إذا كانت الأرض يابسة .

والسبب : الأرض القفر (٧) . وأراد : تترك الريح المكان الذي أبقي فيه الدببا : شيئا من

(١) في المخطوطة [هدبا] وهو تحريف ، والتصويب من كتب النحاة .

(٢) هكذا الأبيات في المخطوطة ، وفي شرح ابن السيرافي لأبيات الكتاب ٣٢٦ ، ٣٢٥ / ٢ .

ولكن في شرح شواهد الشافعية للبغدادى ٢٥٤ / ورد البيتان الإخيران هكذا :

تَتَرَكُّ مَا أَبْقَى الدَّبَّاءُ سَبَبًا . كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَبًا
أَوْ كَالْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصْبَ . وَالْتَبَنَ وَالْحَلْفَاءُ فَالْتَهَبًا

والرواية الأخيرة تتفق مع ما ورد في ملحقات ديوان رؤية / ١٦٦ .

(٣) اعتمد صاحب المرائس — في بيان الشاهد ، وتوضيح المعنى — على مقاله ابن السيرافي في شرحه لأبيات الكتاب ٣٢٦ / ٢ .

(٤) الصحاح (دبى) ٢٣٣٣ / ٦ . (٥) الصحاح (متن) ٢٢٠٠ / ٦ .

(٦) السابق (مور) ٨٢٠ / ٢ : " والمور — بالضم — الغبار بالريح .

(٧) اللسان (سبب) ١٩٢١ / ٣ .

النبات أجرد ، لا شيء فيه ، لأنها جففت النبات ، وقطعته ، وحملته من مكان إلى مكان .
والحريق إذا وقع في القصب لم يبق منه شيئاً ، وكذلك (التبن ، والحلفاء) ، كأنه
السييل .

يريد : كأن صوت التهاب النار في القصب ، والحلفاء ، والتبن ، صوت السييل وجريه .
واسلحب : امتد (١) .

الثانية : قولهم : ثلاثة . أربعة . ونحوه من عقود الحساب .
الشاهد فيه : أنه أبدل من "تاء" ثلاثة "ها" ، وأسكنها في حال الدرج ، والقياس
خلافه ، لكنه الحق "الثلاثة" بـ "الأربعة" إجراءً للوصل مجرى الوقف ، وهذه الصورة
من صور السعة .

الثالثة : قوله في التنزيل : "لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي" (٢) بتشديد النون ، وثبات الألف
في الوصل ، والوقف ، وهي قراءة ابن عامر ويعقوب .
الشاهد فيه : ما ذكرناه في مباحث "لكن" وأخواتها . (٤)

ولقائل أن يقول : إنه يجوز أن تكون كلمة "لَكِن" المخففة قد لحقها النون
والألف التي في نحو : "ضربنا" فاجتمع نون "لَكِن" الساكنة مع نون الضمير ، فأدغمت
فيها ، فبقي "لَكِنَّا" مشددة النون ، وكان ينبغي على هذا أن يجمع الضمير العائد إلى
ضمير "لَكِنَّا" فيقال : "لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبَّنَا" ، لكنه حمل على المعنى ، لأن الرجل
الواحد قد يقول : "فعلنا" وهو وحده فعله ، وتسمى هذه النون نون العظمة ، وكثيراً
ما يستعملها ملوك الفرس .

وحينئذ سقط الاحتجاج بالآية ، ولا تكون من قبيل مانحن فيه .

- (١) اللسان (سلحب) ٢٠٦٢ / ٣ .
- (٢) سورة الكهف ، من الآية ٣٨ : "لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ، وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا" .
- (٣) يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله أبي إسحاق الحضرمي البصري ، وكنيته
أبو محمد ، أحد القراء العشرة ، كان أعلم الناس في زمانه بالقراءات ، والعربية ،
والرواية ، وكلام العرب ، والفقه . توفي سنة ٢٠٥ هـ .
ينظر : طبقات القراء ٣٨٦ / ٢ وتاريخ القراء العشرة ٤١ .
قرأ ابن كثير وأبو عمرو ، وعاصم ، وحمة ، والكسائي : (لَكِنَّا) بإسقاط الألف في الوصل ،
وإثباتها في الوقف .
وقرأ ابن عامر : (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي) بثبت الألف في الوصل والوقف .
وينظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد ٣٩١ / ١ حجة القراءات لأبي زرعة ٤١٧ / ١ والحجة
في القراءات السبع لابن خالويه ٢٢٤ / ١ والكشف للقيسي ٦١ / ٢ والبيان في غريب إعراب
القرآن لابن الأنباري ١٠٧ / ٢ واتحاف فضلاء البشر ٢٩٠ / ١ والمهذب في القراءات العشر
٤٠٠ / ١ .
- (٤) ينظر : ص ١٢٧ من التحقيق .

(فصل) "ويقولون في الوقف على غير المتمكنة "أنا" بالألف، و "أنه" بالهاء، و "هو" بالإسكان، و "هوه" بالحق الهاء، و "ههنا، وههنا، وهؤلاء" إذا قصر.

و "أكرمك، وأكرمتك، وفالسي، وضرني، وفاليمه، وضرنييه" بالإسكان، والحق الهاء فيمن حرك في الوصل.

و "غلام ، ضرين " فيمن أسكن في الوصل . وفي قراءة أبي عمرو : " ربي أكرم ، وأهان " .
وقال الأعشى :

وَمِنْ شَأْنِي كَاسِيفُ وَجْهِهِ ۖ إِذَا مَا انْتَبَيْتُ لَهُ أَنْكَرَنُ
 "۞ ضربكم ، وضربهم ، وعليهم ، وبهم ، ومنه ، وضربه " بالإسكان فيمن الحق وصل ،
 أوحرك ، و " هذه " فيمن قال : " هذه أمة الله " .
 و " حتام ، وفيهم ، وحاتمه ، وفيه " بالإسكان ، والها .
 و " مجئ مه ، ومثل مه " فـي : " مجئ م جئت ، ومثل م أنت " بالها لاغير ۞ .

قوله : (ويقولون^(١) في الوقف على غير المتمكنة ...)

اعلم أن صور هذا الفصل خمس :

الأولى : قوله : " أنا " . قال عبد القاهر ^(٢) : " الألف يكون علما ^(٣) [للوقوف] في المكس ، نحو قولك : " أنا " وكذا في قولهم ^(٤) : " حي هلا " ، والهاء تعاقب الألف ، فيقال : " أنه " ، حي هلاء " .

فإن أثبت هذه الألف في الرصل ، فهو من قبيل إجرا' الرصل مجرى الوقف ، قال الشاعر:

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِضْنِي (٥)

- (١) عند ابن يعيش ٨٣/٩ والمفصل المطبوع ٣٤٣ [وتقول] ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى .
- (٢) المقصد ٢ ورقة ٣٢ (مخطوط) . ونظر : التكملة لأبي على / ٢٠٢ .
- (٣) سقط من المخطوطة .
- (٤) وقع في هذه العبارة اضطراب ، والتصويب من المقصد .
- (٥) صدر بيت من الوافر ، قاله : حميد بن بجدل الكلبى ، شاعر إسلامي (الخزائن ٢ / ٣٩٠) .
- والبيت بتمامه :
أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي . . . حَمِيدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّامِيَا .
وهو من شواهد : المنصف ١٠ / ١ وابن يعيش ٩٣ / ٣ ، ٨٣ / ٩ برواية : (حميد)
والخزائن ٢ / ٣٩٠ وشرح شواهد الشافعية للبغدادى ٢٢٣ والمقرب لابن عصفور .
- ٢٤٦ / ١

و (حميدا) روى مصفرا ، ومكبرا ، وهوبدل من اليا ، فى (فاعرفنى) لبيان الاسم ،

وقال : [١٠٣] أنا أبو النجم وشعري شعري (٢) .
وقد سبق الكلام فيه (٢) .

قوله : (..) أنا " بالألف " هو " أنه " بالهاء " ..)

لقائل أن يقول : إن كلام المصنف يوهم أن الوقف بالألف ، والهاء ، سيان ؛ لأن التخيير بين الشئين ، يقتضى استواءهما فيما وقع فيه التخيير ، وليس الأمر كذلك ، بل الوقف بالألف أولى ، وأرجح .

الثانية : قولك فى ضمير الغائب " هو " وفيه لغتان :

إحداهما : الوقف على " الواو " بالإسكان .

والأخرى : تحريك " الواو " بالفتح ، والحاق " الهاء " بها .

قال أبو سعيد : " إنهم وقفوا على هذا (٣) بغير " هاء " ، ويجوز أن يوقف عليه بالهاء ، فيقال : " هو " .

بخلاف " أنا " فإنه لا يجوز الوقف عليه إلا بالألف .

والفرق بينهما أن " النون " ، وهى عند " سيبويه " (٤) أخفى من الواو ، والكلمة على حرفين ، وهى على أقل عدد ما يتكلم به مفردا ، وليس آخرها بحرف إعراب كآخر " يد " ، ودم " ، فاختلت ؛

أو هو منصوب على المدح بتقدير : (أغنى) .
وتذريت السنام بمعنى : علوته ، وهو من (الذروة) بالكسر والضم ، وهو أعلى السنام ، يريد : علوت ذروة السنام .

والشاهد فيه : إثبات ألف (أنا) فى الوصل ؛ لضرورة الشعر ، والقياس حذفها فيه .
(١) رجز ، قاله : أبو النجم ، وهو من شواهد :

الكامل للمبرد ٤٤/١ والخصائص ٣٣٧/٣ والنصف ١٠/١ وأمالى الشجرى ٢٤٤/١ ،

وابن يعين ٩٨/١ ، ٨٣/٩ والمغنى ٣٢٩/١ ، ٤٣٧/٢ والهمع ٦٠/١ ، ٥٩/٢

والأشعنى ١٥٥/١ والخزانة ٢١١/١ والدرر ٣٥ / ١ ، ٧٦/٢ .

أنا أبو النجم : يريد : أنا المشهور بكمال الفصاحة . وشعري شعري : يريد : وشعري هو المعروف بالإعجاز فى حسن النظم والبراعة .

والشاهد فيه كالذى قبله .

(٢) سبق أن تحدث الشارح فى هذين البيتين فى عرائس المحصل ، المجلد الأول / ٢٠٤

عند تعرضه لوقوع المبتدأ والخبر معرفتين .

(٣) يعنى : (هو) .

(٤) ينظر : الكتاب ١٦٤/٤ .

.....

لخفاء "النون" ؛ وقلة عدد الحروف ، وأن آخرها ليس بحرف إعراب .
ومعنى العرب من طى : يقف عليها بـ "الها" ، فيقول : " أنه " .
واتفقوا على أنه لا يجوز أن تلحق الألف "الها" ، فيجوز أن تقول :
" هو " ، ويستنع أن تقول : " أنا " .

الثالث : قوله : " ههنا " ، الشاهد : أن فيه لغتين :

إحدهما : " ههنا " . والثانية : " ههنا " ، كما فيما قبله .

قال أبو سعيد : " إنما لحقت "الها" بعد الألف ؛ لأن الألف خفية ، فأرادوا زيادة
البيان ، فقالوا : " ههنا " ، ولا يقولونه فى : " أفعى ، وأعى " ، ونحوهما من الأسماء
المتحركة ؛ كراهية أن تلتبس بـ "ها" ، الإضافة " (٢) .
و "ها" حرف تنبيه ، والاسم : " ههنا " .

الرابعة : " هو " ، إذا كان مقصورا ، ساغ فيه اللغتان : إلحاق الـها ، وتركها ، فتقول :
" هو " ، و " هو " .

وقول المصنف : (إذا قصر) .

اعلم أنه لما ذكر أن الوقف على الألف جائز ، وكذلك إلحاق الـها بها ، قال : وكل
واحد من هاتين اللغتين إنما يسوغ التكلم به إذا كان " هو " مقصورا ، وأما المدد : فلا
يجوز فيه كل واحد منهما : أغنى الوقف على الألف اللينة وإلحاق الـها " بالهمزة / الموجب ٣٥٢ /
لجواز إلحاق الـها " بالألفات فى الأسماء غير المتحركة .

الخامسة : ما كان على حرف واحد ، نحو : " أكرمك " ، وفلاى ، وضرنى " ، وفيه لغتان : الإسكان ،
والإعلاق الـها .

قال عبد القاهر : " من ألحق "الها" أثر ألا يحذف بالكلمة ، فيجعلها على حرف واحد
[ساكن] (٣) ، مع أنه فى التقدير اسم منفصل ؛ لأنه ضمير المفعول ، وقد عرفت أن المفعول
لا يمتنع بالفعل امتزاج الفاعل .

ومن أسكن لم يعتد بذلك ؛ لأجل أن الكاف فى ظاهر الحكم ، مستنحج بالفعل ،
ولا يلغظ به على انفراد ، فهو إذا وقف على " الكاف " من : " ضرك " ، كان بمنزلة الوقف على
" اليا " .

(١) شرح السيرافى ٤٠٢/٥ وينظر : الكتاب ١٦٤/٤ .

(٢) شرح السيرافى ٤١١/٥ وهو نص كلام سيويه فى الكتاب ١٦٥/٤ .

(٣) سقط من المخطوطة .

وأما يا المتكلم في نحو : "غلامي" ، و "ضربني" فأصل فيه التحريك ، نحو :
 "غلامي" ، و "ضربني" .

ومنهم من يسكن ، فيقول : "غلامي" ، و "ضربني" والسكون سائع . فمن حرك في
 الوصل : وقف عليه ساكنا ، كما يقف على "يا" القاضى في حال النصب .
 ومن أسكن : وقف على السكون ، كما يوقف على "يا" القاضى في الرفع والجبر .
 وإذا حذف في الوصل ، نحو : "غلام" ، و "ضرب" أسكن الحرف الذى يكون قبل
 الياء ، فيقال : "غلام" ، و "ضرب" . (١) أهـ .

قوله : (بالإسكان والحق الياء فيمن حرك في الوصل ، و "غلام" و "ضرب" فيمن أسكن في
 الوصل) .

اعلم أنا قد حكينا عن "عبد القاهر" علة ذلك وموجبه .
 وقول المصنف : (فيمن حرك الياء) ، وكذلك قوله : (فيمن أسكن) ، يريد : أسكن الياء .
 والمعنى : أن من حرك "الياء" في : "غلامي" ، و "ضربني" فله في الوقف مذهبان :
 أحدهما : إسكان لإسكان سائر الأسماء المتحركة المعربات .
 والثانى : أن يبقيه على حركته ؛ لأن الحركة بنائية . ومن أسكنها في الوصل ، قال :
 "غلام" بحذف الياء ، وإسكان الميم ، فكأنهم نزلوا هذه الياء منزلة التنوين (٢) .
 وقد أهمل المصنف ما ذكره "عبد القاهر" من اللغة الثالثة بخصوصيتها .
 قال "ابن السراج" : "ترك الحذف أقيس" (٣) .

- (١) المقتصد ٢ ورقة ٣٣ (مخطوط) .
- (٢) الكتاب ٤/١٨٥ ، ١٨٦ : "هذا باب ما يحذف من الأسماء من الياءات في الوقف التى
 لاتذهب في الوصل ، ولا يلحقها تنوين ، وتركها في الوقف أقيس وأكثر ؛ لأنها في هذه
 الحال ، ولأنها لا يلحقها التنوين على كل حال ، فشبهوها بياء قاضى ؛ لأنها يا بعد
 كسيرة ساكنة في اسم ، وذلك قولك : (هذا غلام) وأنت تريد : (هذا غلامي) ، و (قيد
 أسقان ، وأسقن) وأنت تريد : (أسقاني ، وأسقني) ؛ لأن (نى) اسم .
 وقد قرأ أبو عمرو : "فيقول ربى أكرم" ، و "ربى أهانن" على الوقف . . .
 وينظر : التكملة لأبى على ٢٠٣ وابن يعيش ٨٥/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣١٢/٢ ،
 ٣١٨ وشرح الشافية للرضى ٣٠١/٢ .
- (٣) الأصول ٢/٣٢١ وهى عبارة سيويه في الكتاب ٤/١٨٦ .

وحذف هذه اليا من الفعل أحسن من حذفها من الاسم لأنه لا تكون فيه ،
إلا وقيلها "نون" ، فالنون تدل عليها .

وقد احتج المصنف على صحة اللغة الثانية بوجهين :
أولهما : قراءة أبي عمرو : " رَبِّي أَكْرَمُنْ " (١) و " رَبِّي أَهَانُنْ " (٢) ، والأصل : أكرمني ، وأهانني (٣) .
وثانيهما : قول الشاعر :
[١٠٤] وَمِنْ شَائِنِي كَاسِفٌ وَجْهُهُ . . . إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرُنْ (٤)
والأصل : أنكرني .

" وقد أنشد " سيويه " للأعشى من قصيدة بيتين متباعدين ، وجمع بينهما في الإنشاد ، لأجل
أن في آخر كل منهما شاهدا على ما ذكر من الحذف (٥) .
وقال الأعشى :

[١٠٥] وَمَا إِنْ أَرَى الْمَوْتَ فِي صَرْفِهِ . . . يُغَادِرُ مِنْ شَارِخٍ أَوْ يَفْنَى (٦)
فَهَلْ يَنْعَنِي أَرْيَادِي الْبِلَا . . . دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي (٧)
الشارخ : الصغير السن ، الحدث (٧) . واليفن : الكبير (٨) . وغادر : يتسرك .

- (١) سورة الفجر ، آية / ١٥ .
- (٢) سورة الفجر ، آية / ١٦ .
- (٣) قال علي بن نصر : سمعت أبا عمرو يقرأ : (أَكْرَمُنْ) و (أَهَانُنْ) يقف عند النون .
قرأ البرزعي عن ابن كثير : (أَكْرَمَنِي) و (أَهَانَنِي) بيا في الوصل والوقف .
ينظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد / ٦٨٤ والحجة في القراءات السبع لابن
خالويه / ٣٧٠ و تحاف فضلاء البشر / ٤٣٨ .
- (٤) بيت من المتقارب ، قاله : الأعشى (ديوانه / ١٩) وهو من شواهد :
الكتاب ٢ / ٢٩٠ و أمالي الشجري ٢ / ٧٣ وابن يعيش ٩ / ٨٣ والتكملة / ٢٠٤ .
الشارخ : اليفن . الصحاح (شأ) ١ / ٥٧ والكاسف : العابس . اللسان (كسف)
٥ / ٣٨٧٧ .

- (٥) البيتان اللذان أنشدهما سيويه ٤ / ١٨٧ هما :
فَهَلْ يَنْعَنِي أَرْيَادِي الْبِلَا . . . دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي
وَمِنْ شَائِنِي كَاسِفٌ وَجْهُهُ . . . إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرُنْ
(٦) البيتان من المتقارب (ديوانه / ١٩) والأول من شواهد : ابن السيرافي ٢ / ٢٩٨
والعيني ٤ / ٤٢٤ .

- والثاني من شواهد : الكتاب ٣ / ٥١٣ ، ٤ / ١٨٧ وابن السيرافي ٢ / ٢٩٨ وشرح
الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٥٦١ وابن يعيش ٩ / ٤٠ ، ٨٦ والخزانة ٤ / ٥٥٨
والعيني ٤ / ٥٥٨ والعيني ٤ / ٣٢٤ والهمع ٢ / ٧٨ .
- (٧) الصحاح (شرح) ١ / ٤٢٤ .
- (٨) السابق (يفن) ٦ / ٢٢١٩ .

يقول : الموت لا يترك أحدا : لاصغيرا ، ولا كبيرا .
 صرفه : [تصرفه] (١) ، وتقلبه (٢) . وارتباده : ذهابه ، وسجيئه ، وطوفه في البلاد .
 يقال منه : رَادَ يَرُودُ : إِذَا ذَهَبَ وَجَاءَ . وارتاد ، يرتاد (٣) .
 يقول : هَلْ يَنْعَنِي تَطَوُّي فِي الْبِلَادِ ، وتقلبي (٤) من موضع إلى موضع ؛ من حذر الموت ،
 أن يأتيني الموت ؟

أخرجه مخرج الاستفهام .
 وما كان من ألفاظ الاستفهام في تقرير ، وتوبيخ ، فإنما يأتي بألف الاستفهام . وقد
 استعمله " الأعشى " ب : " هل " .
 و " أن يأتيني " منصوب مفعول " ينعني " .
 يقول : هل يضع مني الموت أن ينزل بي طوفي في البلاد ؟

ثم قال :
 تَيْمَمٌ قَيْسًا وَكَمْ دُونَهُ . . . مِنْ الْأَرْضِ مِنْ مِهْمَةٍ ذِي شَرِّ زَنْ
 وَمِنْ شَانِي كَاسِفٍ وَجْهُهُ . . . إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنَ

يمدح قيس بن معدى كرب الكندي .
 تيمم : تقصد (٥) . وفي : " تيمم " ضمير يعود إلى راحلته . وكَمْ دُونَهُ : يريد : كم دون
 بلاده من مِهْمَةٍ . والمِهْمَةُ : الأرض القفر ، البعيدة الأطراف (٦) .
 والشَّنَنُ : الغِلْظُ من الأرض (٧) .
 يقال : أرض شَرَّةٌ ، إذا كانت صعبة المسلك . والشَانِي : الميغض ، يقال منه : شَنِءٌ ،
 يَشْنَأُ . والكاسف : المتغير العابس . يقال : كَسَفَ وَجْهَهُ يَكْسِفُ (٨) .
 وقوله : إذا ما انتسبت له أنكرن ، للعداوة التي بينهما .

- (١) سقط من المخطوطة .
- (٢) الصحاح (صرف) ٤ / ١٣٨٥ .
- (٣) السابق (رود) ٢ / ٤٢٨ .
- (٤) في شرح ابن السيرافي ٢ / ٢٩٩ [وتقلبي] .
- (٥) الصحاح (ييم) ٥ / ٢٠٦٤ .
- (٦) اللسان (مِه) ٦ / ٤٢٩١ .
- (٧) الصحاح (شزن) ٥ / ٢١٤٤ .
- (٨) في المخطوطة [يكسه] وهو تحريف .

وأراد الأعشى بما وصفه أن يعدد على "قيس" مالمقى من الأهوال والشدائد فى طريقه ، [حتى] (١)
وصل إليه .

(٢)
والشاهد فى : حذف "يا" المتكلم ، والكسرة التى قبلها فى "أنكرن" وفى "يأتين" . . . "أه
السادسة : الوقف على ضمير الجمع ، وهو : الميم فى : "ضربكم" ، و "ضربهم" ، و "عليهم" ،
و "بهم" .

اعلم أن الوقف على هذه الميم بالإسكان لاغير ، ولاخلاف فى ذلك .
ونقلوا فى الوصل ثلاث لغات :

الأولى : وهو الأكثر وصل الميم بـ "واو" .

والثانية : الإسكان ، وهذه اللغة أقل استعمالاً من الأولى (٣) .

والثالثة : — وهى لغة رديئة ، نقلها أهل الكوفة — ضم الميم فى المثاليين الأولين ، وكسرهما
فى المثاليين الأخيرين (٤) .

- (١) سقط من المخطوطة ، وثبت فى شرح ابن السيرافى .
- (٢) نقل الشارح — فى بيان المعنى والشاهد — نص ابن السيرافى فى شرح أبيات الكتاب
٢٩٨/٢ ، ٢٩٩ . ولم يشر إلى ذلك .
- (٣) يقول سيويه فى الكتاب ١٩١/٤ ، ١٩٢ : " . . . وإذا كانت الواو ، والياء بعد الميم
التي هى علامة الإضمار ، كت بالخيار : إن شئت حذفته ، وإن شئت أثبتته ، فإن
حذفت أسكت الميم . (عليكم ، وأنتم ذاهبون ، ولديهم مال) فثبتت الألف فى
التثنية إذا قلت : (عليكما ، وأنتما ، ولديهما) . (عليكم مال ، وأنتم ذاهبون ، ولديهم مال) ،
وأما الحذف والإسكان : فقولهم : (عليكم مال ، وأنتم ذاهبون ، ولديهم مال) ،
لما كثر استعمالهم هذا فى الكلام ، واجتمعت الضمتان مع الواو ، والكسرتان مع الياء ،
والكسرات مع الياء ، نحو : (بهم داء) ، والواو مع الضمتين والواو ، نحو : (أبوهمو
ذاهب) ، والضمتان مع الواو ، نحو : (رسلهم بالبينات) حذفوا . . . وأسكتوا
الميم ، لأنهم لما حذفوا الياء ، والواو ، كرهوا أن يدعوا بعد الميم شيئاً منهما ،
إذ كانتا تحذفان استغناءً ، فصارت الضمة بعدها نحو الواو .
ولو فعلوا ذلك لاجتمعت فى كلامهم أربع متحركات ليس معهن ساكن ، نحو :
(رسلهمو) ، وهم يكرهون هذا . . .
- وينظر : ابن يعيش ٨٦/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣٢٠/٢ وشرح الشافعية للرضى
٣٠٩/٢ والتكملة ٢٠٦/٢ .
- (٤) ينظر : الكتاب ١٩٤/٤ .

قال عبد القاهر : " إذا لحق الكاف والياء الميم للجمع ، نحو : " ضركم " ، و " ضربهم " ، فالأصل أن تلحق الميم ، الواو [والياء]^(١) في الوصل ، فتقول : " ضركموا قبل ، وضربهموا عندنا " ، و " عليهم حق ، وهمى مرض " .

فإذا وقفت قلت : " ضركم ، وضربهم " [ولم تلحق]^(٢) الواو ، ولا " اليا " فيمن قال : " عليهم ، وهمى " ولكن تسكن الميم في الوقف في جميع هذه المواضع^(٣) .

السابعة : ضمير الفاعل المجزوء ، نحو : " منه " ، والمنصوب ، نحو : " ضربه " .
اعلم أن الأصل في " هاء " الضمير المضم ، ألا ترى أنها تضم بعد الفتحة ، والضممة ، والسكون ، نحو : " إنه ، وقامه ، ومنه " .

وانما يجوز كسرها بعد اليا ، نحو : " عليه " ، ومعد الكسرة ، نحو : " به " و " بداره " ، وضما في الموضعين جائز ، لأنه الأصل ، وانما كسرت ، لتجانس ما قبلها : من اليا ، والكسرة ، وكل قد قرئ في كتاب الله عز وجل .
ولا خلاف أنه لا يكون في الوقف إلا ساكنا .

قوله : — بعد ذكر ضمير الجمع في الصور الأربعة المتقدمة ، وضمير المفرد / في الصورتين ٣٥٢ ب / الأخيرتين — (بإسكان فيمن الحق وصلا ، أو حرك) .
يحتمل خمسة تأويلات :

أولها : أن يكون المعنى : فيمن الحق وصلا في جميع الصور ، أو حرك في الأخيرتين .

ثانيها : أن يكون التقدير : فيمن الحق في الأربعة المتقدمة ، أو حرك في الأخيرتين .

ثالثها : أن يكون التقدير : فيمن الحق في الجمع ، أو حرك في الجميع .

وهذا إنما يستقيم على مذهب أهل الكوفة ، كما عرفت .

ورابعها : أن يكون قوله : (فيمن الحق وصلا ، أو حرك) متعلق بـ " هاء " الضمير لا غير ، دون ميم الجمع ، لأنها المذكورة آخرا ، واستغنى عن بيان ذلك في الصور الأربعة ، لدلالة الحال عليه .

خامسها : عكسه ، وفيه بعد .

الصورة الثامنة : الوقف على " هذه " بإسكان " الهاء " .

قال عبد القاهر : " أصله : " هذى " بالياء ، وإذا قالوا : " هذه " كان الهاء بدلا منه ... " .^(٤)

(١) سقط من المخطوطة .

(٢) بياض في المخطوطة .

(٣) المقتصد ٢ ورقة ٣٢ (مخطوط) .

(٤) السابق ٢ ورقة ٣١ (مخطوط) .

وقال أبو سعيد : " إن " هذِهِ " : " هَذِي " غير أن الكسرة التي بعدها " اليا " أخفى من الكسرة التي بعدها " الها " فأبدلوا من اليا " ها " في الوقف ؛ ليكون أبين للكسرة التي قبلها .

وانما اختاروا " الها " ؛ لأنها من مخرج الألف ، والألف أكثر الحروف بـ " اليا " مشابهة .

فإذا وصل هو "لاء" ، ردا " الها " إلى : " اليا " ، فقالوا : " هذِي فلانة " ؛ لأن ما بعد " اليا " ^{واحد} يبينها .

وأهل الحجاز وقيس يجعلون الجمل ، والوقف سواء بـ " الها " ... " (١) .

وقد وقع في كثير من النسخ " هذِي " هي " فيمن قال : " هذِي أمة الله " بالها ،

واليا جميعا ، وهو خلاف ما نقلناه .

التاسعة : " حتام " و " فيم " ، وفي الوقف عليه لغتان :

إحداهما : إسكان الميم . والأخرى : تحريكها ، والحاق الها بها .

وأصل : " حتام " : " حتى ما " الاستفهامية ، حذفت منها الألف .

وكذلك كل حرف من حروف الجر ، يضاف - في الاستفهام - إلى " ما " ، فإن ألف

" ما " تحذف منه .

وقد استقصينا الكلام في هذا ، ونحوه في مباحث المصولات (٢) .

العاشرة : في الوقف على " ما " الاستفهامية ، المحذوفة الألف عند كونها مجرورة بالإضافة ،

ولا بد في الوقف عليها من إلحاق " الها " بها ، عوضا عن الألف المحذوفة منها ،

(١) شرح السيرافي ٤٤٠/٥ ، ٤٤١ ويقول " سيويه " ١٨٢/٤ : " : ونحو ما ذكرنا قول بني تميم في الوقف : هَذِي ؛ فإذا وصلوا ، قالوا : هَذِي فلانة " ؛ لأن اليا خفية ، فإذا سكنت عندها كان أخفى .

والكسرة مع اليا أخفى ، فإذا خفيت الكسرة ، ازدادت اليا خفاء ، كما ازدادت الكسرة فأبدلوا مكانها حرفا من موضع أكثر الحروف بها مشابهة ، وتكون الكسرة معه أبين . وأما أهل الحجاز ، وغيرهم من قيس ، فالزموها " الها " في الوقف وغيره ، كما ألزمت طي " اليا " .

وهذه " الها " لا تطرد في كل " يا " هكذا ، وانما هذا شأن " أ هـ .

وينظر : شرح الشافعية للرضي ٣٠٩/٢ ، ٣١٠ .

(٢) ينظر : عرائس المحصل ورقة ١٥٣ (مخطوط) .

بخلاف "حتام" ، و "فيم" ونحوه من الصور التي تكون فيها "ما" هذه مجرورة بحرف الجر، وسنذكر وجه الفرق بينهما .

وقد أورد المصنف من صور المجرور بالإضافة مثالين :

أحدهما : الوقف على "مه" في قولك : "مجيء مه" .

والآخر : الوقف على "مه" في قولك : "مثل مه" . فلو حذفنا "الهـ" ، وقلت : "مجيء مه" ، و "مثل مه" ، ووقفت كما وقفت في : "حتام" ، و "فيم" لم يجوز ؛ لأن الاسم الموقوف عليه — ههنا — مجرور بالإضافة ، والاسم المجرور في "حتام" و "فيم" مجرور بحرف الجر ، كما ذكرناه أولا .

وانما قلنا : إن الاسم — ههنا — مجرور بالإضافة ؛ لأن العرب قالت في المثال الأول — على سبيل الاستفهام عن صفة مجيء المخاطب — "مجيء م جئت ؟" ، وأصله : "مجيء ما جئت ؟" ، لكسهم حذفوا ألف "ما" ؛ طلبا للخفة فيما كثر استعماله .

و "مجيء" مصدر ، أضيف إلى "ما" الاستفهامية .

فإذا وقفت على المضاف إليه بعد حذف الألف منه ، لم يكن بد من إلحاق "الهـ" به ؛ حذارا من أن يبقى الاسم على حرف واحد .

وقالت — أيضا — في الاستفهام عن مثل المخاطب : "مثل م أنت ؟" وأصله : "مثل ما أنت ؟" ، ثم فعل فهمه ما فعل في المثال الأول .

فإن قلت : فهلا امتنعوا من ذلك في : "حتام" ، و "فيم" ؟

(١) ابن يعيش ٨٨/٩ : "وأما قولهم : "مجيء م جئت" ، و "مثل م أنت" فإنهم قد حذفوا الألف من "ما" مع هذه الأسماء ، كما حذفوها مع حروف الجر ؛ لأنها خافضة لما بعدها كالحروف ، فأجريت في الحذف مجراها .

فإذا وقفت على "ما" منها فبالهاء لاغير .

وليس الأمر فيها كـ "حتام" و "إلام" ؛ لأن "حتى" حرف ، وكذلك "إلى" ، والحرف لا يستقل بنفسه ، ولا ينفصل مما بعده ، فتتزلا منزلة الكلمة الواحدة ، فجاز إسكانها .

وأما : "مجيء" ، و "مثل" فإنهما اسمان منفصلان ما بعدها ، صار "ما" بعد حذف الألف على حرف واحد ، فكرهوا ذلك ، فألحقوه بالهاء ، وقالوا : "مجيء مه" و "مثل مه" ؛ ليقع السكت عليه ، ولا يخرج الاسم عن أبنية الأسماء . . .

وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٣٢٠/٢ ، ٣٢١ ، وشرح الشافية للرضي ٢٩٦/٢ ، ٢٩٧ ، والتكملة لأبي علي / ٢٠١ .

قلت : لأن الاسم المجرور ، استنجز بالجار ، فصارا جميعا بمنزلة كلمة واحدة ، ولا كذلك المضاف [إليه] مع المضاف . وقد قرره أبو سعيد ، فقال : " مثل م أنت " لم يكثر في كلامهم ، وقد يتكلم بها مفردة من " ما " وغيرها ، لأنه يجوز أن تقول : " جئت مجيئا ، وما رأيت لك مثلا " ، والحروف لا تنفرد ، فلما كانت الحروف محتاجة إلى ما بعدها حاجة لازمة ، كان جعلها وما بعدها بمنزلة شيء واحد ، أولى وألزم .

ولما كانت كذلك ، صارت كلمة قائمة على أكثر من حرف واحد ، فجاز إدخال " الهاء " واسقاطها ، وكان إثباتها أجود .

وما بعد " مجئ " و " مثل " حرف قائم بنفسه ، غير مختلط بما قبله ، فإذا حذفت الألف ، بقيت " الميم " وحدها ، فاحتاجت إلى " الهاء " ضرورة .

وانما شبهوا " مجئ " ، و " مثل " ، وما جرى مجراها (٢) ، إذا أضيف إلى " ما " (٣) الاستفهامية ، بحروف الجر ، لأن الأسماء تجر ما بعدها [كما أن الحروف تجر ما بعدها] (٣) ، فكانت " الهاء " لها لازمة في الوقف ، لما ذكرت لك ، وليفرق بينها وبين الحروف (٤) .

- (١) زيادة يتم بها المعنى .
- (٢) في المخطوطة [مجراها] وهو تحريف ، والصواب ما أثبتته ، لصوابه نحويا .
- (٣) ما بين الحاصرتين سقط من المخطوطة ، وثبت في شرح السيرافي ، وثبوته يستضح المعنى .
- (٤) شرح السيرافي ٤١٠/٥ ، ٤١١ .

[تبدل النون الخفيفة ألفا عند الوقف]

(فصل) " والنون الخفيفة تبدل ألفا عند الوقف ، تقول في نحو قوله تعالى : "لَنَسْفَعْنَ
بِالنَّاصِيَةِ" :
لَنَسْفَعَا . قال الأعشى : وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا
وتقول في "هل تضرسن يا قوم" : "هل تضرسون" بإعادة واو الجمع ...

قوله : (والنون الخفيفة تبدل "ألفا" عند الوقف) .

اعلم أن النون المؤكدة ، إذا كانت خفيفة ، وكان قبلها فتحة ، قلبت "ألفا" في الوقف ؛
وذلك لأنها في هذه الحالة ، شبيهة بالتنوين ؛ لأنها مثله ، في كونه : نونا ساكنا
في آخر الكلمة بعد حركة .
فإن لم يكن قبلها فتحة ، وجب حذفها ، وقد سبق - في مباحث الحروف (١) - الكلام
في هذه النون مستقصى .

والمذكور من صور إبدال الألف من النون الخفيفة صورتان :

أولهما : قوله تعالى : "لَنَسْفَعْنَ بِالنَّاصِيَةِ" (٢) .

الشاهد فيه : أنه إذا وقف على هذه النون ، أبدل منها ألف ، لسكونها ، وانفتاح
ما قبلها .

وثانيهما : قول الأعشى :

فَإِيَّاكَ وَالْمَيِّتَاتِ لَا تَقْرِنَنَّ وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا (٣)
"الشاهد فيه : إدخاله النون الخفيفة على "اعبد" الذي هو فعل الأمر .

وقوله : (فَإِيَّاكَ وَالْمَيِّتَاتِ) ، يريد : أن الميتة محرم أكلها ، وإنما ذكر ما يدعو إليه النبي عليه
السلام ، وكان مدحه بهذه القصيدة ، وذكر فيها ما جاء به الشريعة ، وأراد أن يلحق
به وسلم ، فسميته قریش ، والبيت في شعره :

فَإِيَّاكَ وَالْمَيِّتَاتِ لَا تَقْرِنَنَّ وَلَا تَأْخُذَنَّ سَهْمًا حَدِيدًا لِتَقْصِدَا (١)
وَذَا النَّصَبِ الْمَنْصُوبِ لَا تَسْكُنَنَّ وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا ١/٣٥٣

(١) ينظر : ص ٤٣١ وما بعدها من التحقيق .

(٢) سورة العلق ، من الآية ١٥ : "كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعْنَ بِالنَّاصِيَةِ" .

(٣) سبق توضيح هذا البيت ص ٤٣٥ من التحقيق .

(٤) روي البيهقي في الديوان / ١٣٧ هكذا : وَلَا تَأْخُذَنَّ سَهْمًا حَدِيدًا لِتَقْصِدَا

وكان بعضهم يأخذ سهما يفصديه الناقة ، وشرب دمها ، وهذا كان يفعل إذا قل اللبن ،
 فحرم الله — عز وجل — عليهم الدم ، إلا عند الضرورة .
 والنصب: حجر ، [كانوا] ينصبونه ، ويذبحون عنده لآلهتهم (٢) .
 [ويقال] (٣) : نسك ، ينسك : إذا ذبح على وجه القرية (٤) .
 والمعنى : لا تذبح ذبيحة ، تتقرب بها إلى [الأصنام] (٥) . وأراد :
 لا تنسكن عنده ، فعدي الفعل إليه ، والمعنى واضح (٦) .

وَذَا النَّصْبِ الْمَنْصُوبِ لَا تَنْسُكُكُمْ ۖ وَلَا تَعْبُدِ الْأَوْثَانَ وَاللَّهُ فَأَعْبُدَا

أما في الصحاح (نصب) ٢٢٥/١ فقد ورد البيت الثاني هكذا :
 وَذَا النَّصْبِ الْمَنْصُوبِ لَا تَنْسُكُكُمْ ۖ لِعَاقِبَةِ اللَّهِ رَبِّكَ فَأَعْبُدَا

- (١) سقط من المخطوطة .
- (٢) الصحاح (نصب) ٢٢٥/١ : " والنصب : مانصب فعبد من دون الله تعالى .
 وكذلك : النصب بالضم ، وقد يحرك : . والجمع : الأنصاب . "
- (٣) سقط من المخطوطة .
- (٤) الصحاح (نسك) ١٦١٢/٤ .
- (٥) في المخطوطة [الأصناف] وهو : تحريف ، والتصويب من شرح ابن السيرافي .
- (٦) اعتمد صاحب العرائس — في بيان الشاهد ، وتوضيح المعنى — على شرح ابن السيرافي
 لأبيات الكتاب ٢٢٢/٢ ، ٢٢٣ . ولم يشر إلى ذلك

جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية بالقاهرة

الدراسات العليا

قسم اللغويات

مكتبة المسير النبوي الشريف

رقم الكتاب ٩٧٦٩٧

تاريخ التسجيل ١٤٠١/٢/١٤

عليه عامر العوفي
م

عرائس

المحصل من نفاثس المفصل

المجلد الرابع - للفخر الرازي المتوفى ٦٠٦هـ

دراسة وتحقيق

رسالة لنيل درجة العالمية (الدكتوراة)

إعداد

أحمد محمد عبد النعيم

إشراف

أ. د. إبراهيم عبد الرزاق البسيوني

أ. د. صبحي عبد الحميد محمد عبد الكريم

الجزء الثاني

١٤٠١هـ - ١٩٨٥م

مكتبة عامر العوفي

١٤٢٦/٦/٢١هـ

(ومن أصناف المشترك : القسم)

[معناه - الغرض منه]

° ويشترك فيه : الاسم ، والفعل ، وهو : جملة فعلية ، أو اسمية ، تؤكد بها جملة موجبة ، أو منفية ، نحو قولك :

° حلفت بالله ، وأقسمت ، وآليت ، وعلم الله ، ويعلم الله ، ولعمرك ، ولعمري ، ولعمري ، ولعمري ، ويمين الله ، وأمين الله ، وأيم الله ، وأمانة الله ، وعلى عهد الله لأفعلن ، أو لا أفعل .°

ومن شأن الجملتين أن تنزلا منزلة جملة واحدة ، كجملتي الشرط والجزاء .

ويجوز حذف الجملة الثانية - ههنا - عند الدلالة ، جواز ذلك ثمة .

فالجملة المؤكدة بها ، هي : القسم ، والمؤكد ، هي : القسم عليها ، والاسم الذي

يلصق به القسم ، ليعظم به ، ويشفع به ، هو : المقسم به .°

المتن : قوله : (ومن أصناف المشترك °° إلى قولك : والباء لأصالتها °°)

التفسير : اعلم أن القسم ، قد يكون بجملة فعلية ، وقد أورد المصنف خمس جمل ، وهي قوله :

(حلفت بالله ، وأقسمت بالله ، وآليت بالله ، وعلم الله ، ويعلم الله) .°

وقد يكون بجملة اسمية ، والمذكور منها ثمانية :

(لعمرك ، ولعمري ، ولعمري ، ويمين الله ، وأمين الله ، وأيم الله ، وأمانة الله ، وعلى عهد الله) .°

وقد سبق شرح ما يحتاج إلى شرحه ، من هذه الكلمات ، في موضعه .

قال عبد القاهر : " إذا قلت : " لَعَمْرُكَ لأفعلن " ، ذ " عَمْرُكَ " : مبتدأ ، وخبره : محذوف ،

والتقدير : لعمرك قسمي ، فهذا جرى (١) مجرى قولك : " أقسمت بعمرك " .° واللام : لام

الابتداء .°

وَالْعَمْرُ ، وَالْعَمْرُ ، وإن كانا متفقين في المعنى ، فلا يستعمل في اليمين إلا بالفتح ، ولأن ذلك

يجرى مجرى المثل [و] (٣) في الاختصاص ضرب من تغيير اللفظ ، لتغيير المعنى .

وكذا إذا قلت : " عَلَى عَهْدِ اللَّهِ " ، ولأن " عَهْدَ اللَّهِ " : مبتدأ ، و " على " :

(١) في المقتصد [يجرى] .°

(٢) في المخطوطة [لعمرك] وهو : تحريف .°

(٣) سقط من المخطوطة ، وثبت في المقتصد ، وبه يستقيم الكلام .°

خبره مقدم عليه ، كأنك قلت : " عهد الله يجب على " ، ثم تنزل هذا الكلام منزلة قولك : " أحلف بالله " .

ويكون هذا بمنزلة قولك : " في الدار زيد " في أن " زيدا " يرتفع بالابتداء ، ويكون الظرف خبره .

ويجوز أن يكون على مذهب " أبي الحسن " مثل : " أحلف بالله " في كونه جملة من : الفعل ، والفاعل ، لأنه يرفع الظاهر بالظرف ، فكأنه ^(١) قال : " يجب على عهد الله " و " أيمن الله " بمنزلة " لعمرك " في أنه : مبتدأ ، محذوف الخبر ، كأنه قال : " أيمن الله يميني " ... ^(٢) .

قوله : (٠٠ لأفعلن ٠٠) . إذا أكدت بكل واحدة من هذه الجمل الثلاثة عشر ، جملة موجبة .

قوله : (٠٠ لا أفعل ٠٠) . إذا كان المؤكد بها جملة منفية .

قوله : (ومن شأن الجملتين أن تنزلا منزلة جملة واحدة ، كجملتي الشرط والجزاء) .

اعلم أن القسم ، لما كان موضوعا على أن يؤكده به كلام ، لم يجز الاقتصار عليه ، فلا تقول : " أحلف بالله " وتسكت ، بل [لا بد وأن] تأتي بالمقسم عليه ، فتقول : " أحلف بالله لأفعلن " ؛ لأنك لم تقصد الإخبار بالحلف فقط ^(٤) ، وإنما قصدت أن تخبر بأمر آخر : موجب ، نحو : " لأفعلن " ، أو منفي ، نحو : " لا أفعل " ، إلا أنك أكدته ، ونفيت عنه الشك ، بأن أقسمت عليه .

فلماذا قال المصنف في تعريف القسم : (هو جملة ، يؤكده بها جملة) ، وشبهه بالشرط ، من حيث إنك لو قلت : " إن تضرب " ، لم يجز السكوت عليه ؛ لأنه جعل شرطا ، والشرط لا يتم إلا بالجزاء .

فلما كان كذلك جرت الجملة التي هي شرط ، مجرى الخبر الواحد ؛ لأنها تقتضي الجواب ، ويستحيل تعريبها منه بكل وجه ، كما يستحيل تعري الخبر عنه من الخبر ،

(١) في المخطوطة [فأنه] وهو تحريف ، والتصويب من المقتصد .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٨٠٣ ، ٨٠٤ (رسالة) .

(٣) دأب الشارح على استعمال هذا التعبير ، والتعبير السليم [لا بد أن] بدون ذكر الواو .

(٤) في المخطوطة [فقد] وهو : تحريف ؛ لأنه لا يتناسب مع المعنى .

فلم يجوز أن تقول: "إن تضرب" حتى تتبعه الجزاء، فتقول: "أضرب".
ولا يجوز أن تقول: "أحلف بالله" حتى تقول: "لأفعلن"، كما لم يجوز أن تقول:
"زيد" قاصدا الإخبار، حتى تقول: "منطلق".
قوله: (ويجوز حذف الجملة ^(١) الثانية — ههنا — عند الدلالة، جواز ذلك ثمة)

اعلم أنه لما ذكر أنه لا بد في القسم من جملتين، وأنهما بمنزلة جملة واحدة، كما قررناه،
قال بعد:

ويجوز حذف الجملة الثانية عند الدلالة، كما يجوز حذف الشرط عند قيام دليل على
إرادته.

وقد سئل [بعض] ^(٢) الأدباء: في أي موضع يكون السكوت فيه أفصح من النطق؟
فقال: السكوت بعد ذكر الشرط عن ذكر الجزاء.

قوله: (فالجملة المؤكدة بها، هي: القسم (٠٠)) يريد: الجملة الأولى.

قوله: (والمؤكدة، هي: القسم عليها (٠٠)) وهي: الجملة الثانية.

قوله: (والاسم الذي يلصق به القسم، ويعظم به، أو يفخم، هو: القسم به)

هو: "لفظ الله، وعهد الله، وأمانته" ونحو ذلك.
مثال ذلك: "أحلف بالله إن زيدا قائم" ، فقولك: "إن زيدا قائم" ، هو: الجملة المقسم
عليها. وقولك: "أحلف بالله" ، هو: القسم الذي أكد به "إن زيدا قائم".
والمقسم به: اسم الله عز وجل.

وكذلك كل اسم ذكر في قسم، لِيعْظِمَ الْقِسْمَ بِهِ فهو: المقسم به ^(٣).

- (١) سقط من ابن يعيش ٩٠/٩ والمفصل المطبوع ٣٣٤/.
- (٢) في المخطوطة [بعد] وهو: تحريف، لإخلاله بالمعنى.
- (٣) لقد أجمل الشارح — هنا — الكلام على غير عادته، مما جعل عبارته يشوبها الغموض، ولقد وضع ابن يعيش ٩٣/٩ عبارة المصنف في كلمات مفهومة حيث يقول:
"قوله: (فالجملة المؤكدة بها هي القسم) إلى آخر الفصل، يريد:
أن الغرض من القسم التأكيد، وهو يشتمل على ثلاثة أشياء:
أ — جملة مؤكدة. ب — جملة مؤكدة. ج — واسم مقسم به.

== فالجملة الأولى هي : (أقسم ، وأحلف) ونحوهما من : (أشهد ، وأعلم) وهي الجملة المؤكدة ، وكذلك : (لعمرك الله ، وأيمن الله) .
والجملة المؤكدة : هي الثانية المقسم عليها ، فإن كانت فعلا ، وقع القسم عليه ، نحو : (أحلف بالله لتنتلقن) .
وإن كان الذي تلقاه حرفا يعمد اسم وخبر ، فالذي يقع عليه القسم في المعنى الخبر كقولك : (وَاللَّهِ إِنْ زَيْدًا لَمَنْطَلِقْ ، وَاللَّهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ) ، فالقسم يؤكد الانطلاق والقيام دون زيد .
وأما المقسم به فكل اسم من أسماء الله تعالى ، وصفاته ونحو ذلك مما يعظم عندهم ، نحو قوله : (فَأَقْسَمْتُ بِالْبَيْتِ الَّذِي طَافَ حَوْلَهُ) .
فَأَقْسَمْتُ بِالْبَيْتِ الَّذِي طَافَ حَوْلَهُ . . . رَجُلًا بَنُوهُ مِنْ قُرَيْشٍ وَجَرُّهُمْ لَأَنَّهُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْبَيْتَ ، وقد نهى النبي عليه السلام أن يحلف بغير الله سبحانه وتعالى .
وقد ورد القسم في الكتاب العزيز بمخلوقاته كثيرا ، متفخيا وتعظيما لأمر الخالق ، فإن في تسظيم الصنعة تعظيم الصانع . . .

[أكثر التصرف في القسم لكثرة د ورانه في كلامهم]

(فصل) "ولكثر القسم في كلامهم ، أكثروا التصرف فيه ، وتوخوا ضررها من التخفيف ، من ذلك : حذف الفعل في " بالله " والخبر في " لعمرك " وأخواته .
والمعنى : " لعمرك ما أقسم به " ، و " نون " أيمن ، وهمزته في الدرج ، ونون : " من " ، ومن " وحرف القسم في : " الله ، والله " بغير عوض ، ومعوض في : " ها الله ، وآله " ، و " أأالله " ،
والإبدال عنه " تاء " في : " تالله " ، وإثارة الفتحة على الضمة التي هي أعرف في : " العمر " .

قوله : (ولكثر القسم في كلامهم ، أكثروا التصرف فيه ، وتوخوا ضررها من التخفيف .) .

قال الجوهري : " تقول : وَخَيْتُ وَخَيْكَ ، أَيْ قَصَدْتُ قَصْدَكَ " (١) .

والمعنى : أن القسم لما غلب د ورانه على ألسنتهم ، وكثر استعمالهم إياه ، طلبوا تخفيفه ؛ لأن تخفيف ما كثر استعماله مطلوب لهم .
قوله : (ضررها من التخفيف) يريد به : التخفيف بالحذف ، والتعويض ، والإبدال ، والإضمار ، والتخصيص ، وسيأتي كل في موضعه مفصلاً .
والمذكور من صوره إحدى عشرة :

الأولى : حذف الفعل المتعدي إلى الاسم المقسم به ، بحرف الجر ، استغناءً بدلالة " الباء " عليه ، تقول : " أحلف بالله لأفعلن " ، ثم تخفف ، وتحذف الفعل ، فتقول : " بالله لأفعلن " .
و " الباء " لما كانت أصل حروف القسم ، جازد دخولها على الاسم المقسم به في حالته ،
ظهور الفعل وحذفه ، بخلاف بنية حروف القسم ، كما ستعرفه .

الثانية : حذف الخبر من الجمل الاسمية ، تقول : " لعمرك لأفعلن " ، والأصل : " لعمرك ما أقسم به " ، فاللام المفتوحة : لام الابتداء ، و " عمرك " مبتدأ ، و " ما أقسم به " : هو الخبر ،
لكنهم أوجبوا حذف الخبر في هذا ونحوه من اللفظ . وقد سبق مثله في مباحث خبر المبتدأ .
قال في الحواشي : " لعمرك كأنه : " لعمرك ما أقسم به " فالضمير هو الملتصق به ، وهو :
راجع إلى " ما " ، و " ما " عبارة عن قولك : " لعمرك " ، وحذف هذا المقدار واجب (٢) .

(١) الصحاح (وحي) ٦ / ٢٥٢٠ .

(٢) عرائس المحصل ، المجلد الأول / ١٩٦ (رسالة) .

(٣) لم أعثر عليه في الحواشي ، وينظر : ابن يمين ٩ / ٩٥ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٢٣ والتبصرة للصيمري ١ / ٤٤٧ (مطبوع) .

الثالثة : حذف النون من " أيمن " ، تقول : " أيم الله لأفعلن " ، فتحذف النون التسي هي لام الكلمة (١) ، وفيها لغات ، سبق نقلها (٢) .

وقد اختلف في أنها جمع " يمين " ، أم لا ، كما يرد عليك ببيان .

الرابعة : حذف الهمزة من " أيمن " في حال الدرج ، تقول : " ويمن الله لأفعلن " ، وإنما خص الحذف بحال الوصل ، لتعذر الابتداء بالحرف الساكن ، وقد اختلفوا في هذه الهمزة :

أ - فذهب " سيويه " إلى أنها همزة وصل (٣) .

ب - وزعم " الفراء " أنها همزة قطع ... (٤)

ومشأ الاختلاف أن " سيويه " قال :

هي مشتقة من " اليمين " ، ساكنة الأول ، فاجتلبت همزة الوصل ، توجلا إلى الابتداء بالحرف الساكن ، كما جرى بهمزة الوصل في الأسماء التي وضعت ساكنة الأول ، نحو : " امرئ " ، واسم " وابن " .

(١) يقول الصيمري في التبصرة ٤٤٨/١ : " وقد تحذف النون منه ، فيقال : (أيم الله لأفعلن) " . وينظر : الكتاب ٥٠٢/٣ والمقتضب ٣٢٩/٢ وابن يعيش ٩٣/٩ وشرح الكافية للرضي ٣٣٥/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٣٢٣/٢ .

(٢) ينظر : ص ٢٢ من التحقيق ، وما ذكره الشارح - هنا - يؤكد أنه تعرض ل : (أيمن) ، وبين ما فيها من لغات ، لكن هذا سقط من المخطوطة ، والا فاما معنى قوله : (وفيها لغات سبق نقلها ؟) .

(٣) يقول سيويه ١٤٨/٤ : " ومثلها من ألفاظ الوصل الألف التي في (أيم ، وأيمن) ، لما كانت في اسم لا يتمكن تمكين الأسماء التي فيها ألف الوصل ، نحو : (ابن ، واسم ، وامرئ) ، وإنما هي في اسم لا يستعمل إلا في موضع واحد ، شبهتها - هنا - بالتسي في (أل) فيما ليس باسم ، وإن كانت فيما لا يتمكن تمكين ما ذكرنا ، ومما ع ما ليس باسم ولا فعل .

والدليل على أنها موصولة قولهم : (ليمين الله ، وليمين الله)

كما يقول في ٥٠٣ / ٥ : " ... وزعم يونس أن ألف (أيم) موصولة ... وكذلك : (أيمن)

(٤) بين ابن الحاجب في كتابه الإيضاح ٣٢٤/٢ أن الزمخشري - في الفصل - قد أشار إلى رأي الفراء الذي يزعم أن همزة (أيمن) همزة قطع ، حيث يقول : " ... وإنما الذي أشار إليه مذهب " الفراء " فإنه يزعم أنها جمع ل : (يمين) فهمزته همزة (أفعل) الذي للجمع ، وهي قطع

وزعم "الفراء" أنها جمع "يمين" ، ووزنها "أفْعُلْ"
إذا عرفت هذا ، فلقائل أن يقول : ما ذكره المصنف ، إنما يستقيم على معتقد "الفراء" ، ولا يتجه
على مذهب "سيويه" ، فإن حذف همزة الوصل ، ليس من خصائص القسم ، وإنما هو قياس
في الوصل في كل كلام .
قال عبد المجيد : إنما حسن حذف هذه الهمزة في الدرج ، وإن كانت همزة قطع ، لأنها
شابهت همزة الوصل في كثرة الاستعمال .
والى هذا ذهب "ابن كيسان" ، وابن درستويه (١) .

(١) يقول ابن يميث ٩٥/٩ : " . . . وذلك من مذهب الكوفيين في أن الكلمة جمع ، وأن
الهمزة قطع " ، وإنما وصلت لكثرة الاستعمال ، وهو رأى ابن كيسان ، وابن درستويه ،
وليس الأمر عندنا كذلك . . ."
والواقع أنه حدث خلاف بين البصريين والكوفيين في أصل همزة (أيمن الله) ، هل هي
للوصل ، أم للقطع ؟ وهل الكلمة مفردة أو جمع ؟ :
فذهب الكوفيون إلى أن قولهم — في القسم — (أيمن الله) جمع (يمين) وهمزته
للقطع .
وذهب البصريون إلى أنه ليس جمع (يمين) ولكنه اسم مفرد مشتق من (اليمن) وهمزته
للوصل .
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن (أيمن) جمع (يمين) أنه على وزن
(أفْعُلْ) ، وهو وزن مختص به الجمع ، ولا يكون في المفرد ، يدل عليه أن التقدير في
قولهم : (أيمن الله) أي : على أيمن الله ، أي : أيما الله على فيما أقسم به ،
وهم يقولون في جمع (يمين) : (أيمن) .
ثم قالوا : الأصل في همزة (أيمن) أن تكون همزة قطع ، لأنه جمع ، إلا أنها وصلت
لكثرة الاستعمال ، وبقيت فتحها على ما كانت عليه في الأصل .
أما البصريون : فقالوا : إنه لو كان جمع (يمين) لوجب أن تكون همزته للقطع ، فلما
وجب أن تكون همزته للوصل ، دل على أنه ليس بجمع (يمين) . ثم قالوا : إن وزن
(أفْعُلْ) لا يختص بالجمع ، بل يأتي للمفرد ، فانهم قالوا : (رَضَّاصُ أَنْكَ) وهو
الخالص ، وقالوا : (أَسْنَمَةُ) اسم موضع .
والشارح المحقق أشار إلى الخلاف في هذه المسألة ، لكنه لم يوضح لنا مع أي
الفريقين هو .
لكني أرجح مذهب البصريين في أن همزة (أيمن) همزة وصل ، لأنها مثل همزة لام
التعريف ، وكما لا تثبت همزة لام التعريف في الوصل ، فكذلك همزة (أيمن) .
ولقد عقد أبو البركات مسألة (٥٩) في كتابه الاتصاف ٤٠٤/١ وما بعده ، وبين
الخلاف بين الكوفيين والبصريين مرجحاً مذهب البصريين .

قوله : (زُونٌ " زُونٌ " و " زُونٌ ") يريد : بكسر الميم وضمها .
الخامسة : حذف نون " من " في قولك : " من ربي " ، وفي " من " هذه بباحث تأتيك فسى
 هذا الفصل ^(١)

السادسة : حذف حرف القسم من اللفظ ، تقول : " بالله لأفعلن " فإذا حذف الباء
 الجارة ، جاز في الاسم الذي كان مجرورا بها : الجر ، والنصب جميعا ، قال : انهم ينوون
 " الباء " في قولهم : " الله " بالجر ، وفي قولهم : " الله " بالنصب ، ففي المنصوب :
 يحذفون ، ويحصلون ، وفي المجرور : يقدرون " الباء " .

قال أبو سعيد : " وقد يحذف حرف الجر من المقسم به ، فينصب ، لأنه لما حذف حرف
 الجر ، وصل الفعل المقدّر ، فنصب ، كما تقول : " تعلقت بزيد " ، و " تعلقت زيدا " ^(٢) .

الشاهد : أنه حذف حرف الجر من غير عوض ، لأجل التخفيف .
السابعة : حذف واو القسم ، مع التعويض في نحولهم : " ها الله " ، وفيها لغتان :
 إثبات الألف ، وحذفها ، وسياطيك بيانه فيما بعد ^(٣) .

والذي يدل على أن " ها " بدل من الواو ، أنهم لا يجمعون بينهما ، فلا يقولون :
 " ها والله " ، وكذلك لا يقولون : " وها الله " ، فلا يقدمون واو القسم ، ولا يؤخرونها معها .

وينظر : المقتضب ٣٢٩/٢ والتخدير ٢ ورقة ٢٠٣ وابن يعيش ٩٥/٩ والإيضاح لابن
 الحاجب ٣٢٤/٢ وشرح الألفية للمرادي ٢٧٣/٥ والأشمنى ٢٧٦/٤ والتصريح
 ٣٦٥/٢ .

(١) ما بين الحاضرتين جاء مضطربا في المخطوطة ، حيث قدم [الخامسة : حذف نون " من "]
 ٠٠ في هذا الفصل [على] قوله : (زُونٌ " زُونٌ " و " زُونٌ ") وضمها [والصواب ما أثبتته] ،
 لاتساقه مع سياق الكلام .

وينظر : ص ٦٠٢ من التحقيق .

(٢) شرح السيرافي ٦٣٢/٤ .

(٣) ينظر : ص ٦١٦ من التحقيق .

(٤) يقول الصيمري في التبصرة ٤٤٦/١ : " تقول : (إى ها الله لقد كان كذا) ، يريد :
 إى والله ، تجعلها — ههنا — عوضا من الواو ، ولا يجوز اجتماعهما . والنطق بها
 على وجهين :

منهم من يحذف الألف من اللفظ لالتقاء الساكنين ، فيقول : (ها لله) مثل : (والله) .
 ومنهم من يثبت الألف مع وجود الساكن بعدها ، لأنه مدغم ، فيقول : (ها الله)
 على قياس (دأبه ، وضال) وما أشبه ذلك .

وينظر : المغنى ٣٤٩/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٣٢٤/٢ وشرح الكافية للرضي
 ٣٣٥ / ٢ .

الثامنة : قولهم : " آله لتفعلن ؟ " .

الشاهد فيه : أنهم جعلوا ألف الاستفهام عوضا من " الواو " بدليل أنهم لا يذكرون الواو معها ، فلا يقولون : " آوالله ؟ " ، ولا : " وآله ؟ " .
فلا يقدمون " الواو " على هذه الهمزة ، ولا يؤولونها .

التاسعة : قولهم : " أفا الله لتفعلن ؟ " .

الشاهد فيه : أن " الفاء " الواقعة بعد همزة الاستفهام عوض عن " واو " القسم ، ولا بد من قطع الألف في اسم الله تعالى ، و " الفاء " عاطفة ، ولا تكون إلا بعد كلام سابق ، كما سنبينه فيما بعد .

قال أبو سعيد :

" إذا كان مع ألف الاستفهام " فاء " ، استغنيت عن " واو " القسم ، فقلت : " أفا الله لتفعلن ؟ " ، ولا تقول : " أفا لله " ، فتجمع بينهما " (١) .

العاشرة : إبدال الواو " تاء " ، تقول : " تالله لأفعلن " ، وأصله : والله .

قال عبد المجيد : إنما أبدلوا التاء من الواو في مواضع :

فمنها : كان على " افعل " ، كقولهم : " أَتَزَنُّ وَاتَّعَدُّ " وما يجري مجراه ، وأصله : " أَوْتَعَدُّ ، وَأَوْتَزَنُّ " ؛ لأنه من : " وَعَدَّ يَعِدُّ ، وَوَزَنُّ يَزِنُّ " .
ومنها قوله : " تَرَاثٌ وَتَجَاهٌ " ، والأصل : " وَرَاثٌ ، وَوَجَاهٌ " (٢) .

(١) شرح السيرافي ٦٤٢/٤ .

(٢) يريد الشارح أن يقول : إن (التاء) في القسم بدل من (الواو) ، كما تكون بدلا منها في مواضع من العربية ، كقولك : (تجاه ، وراث) ، وهذا هو ما يقوله الصيمري في التبصرة ٤٤٥/١ " أدوات القسم خمس : الباء ، والواو ، والتاء ، واللام ، ومن .
فأما الباء فهي الأصل في القسم ؛ لأنها تدخل على كل مقسم به ، ظاهرا كسان أو مضمر ، كقولك : (بالله لأفعلن ، وه لأفعلن ، ويك لأفعلن ، قال الشاعر :
أَلَا نَادَتْ أُمَيَّةٌ بِأَخْتِهَا لَيْسَى . . . لَتَحْزَنْنِي فَلَا يَكُ مَا أَبَا لَيْسَى
والواو بدل من الباء ؛ لأنها من مخرج واحد ، فهي تدخل على كل مظهر ، ولا تدخل على شيء من المضمرات ، تقول : (والله ، وزيد ، وحقك) ، ولا تقول : (وك ، ولأوه) .
والتاء بدل من الواو ، كما تكون بدلا منها في مواضع من العربية ، كقولك : (تجاه ، وراث) ؛ لأنه من (الوجه ، ومن : ورث) ، وكذلك : (تقوى ، وتقى) ؛ لأنه من (رقيت) .

وهذا — أيضا — ما يقوله ابن يعيش ٩٥/٩ ، ٩٦ .

.....

الحادية عشرة : تعويض الفتحة عن الضمة في نحو : " العُمَرُ " ، تقول : " العَمَرُ " ، فيجزم
بضم العين في اللغة الفصحى ، والفتح جائز .
فإذا أقسمت به ، كان الأفصح فتح العين ، فتقول : " لعمرك لأفعلن " بفتح العين ،
وسياطيك ما يتعلق بكل واحد من هذه المسائل من التفاريع والمباحث في موضعه .

— — — —

[الروابط التي تربط القسم بجوابه]

(فصل) " ويتلقى القسم بثلاثة أشياء : باللام ، وإِنَّ ، وبحرف النفي ، كقولك :
" بالله لأفعلن ، وانك لذهاب ، وما فعلت ، ولا أفعل " .

وقد حذف حرف النفي في قول الشاعر :
تَاللَّهِ يَفْقَى عَلَى الْأَيْتَامِ مُتَقَبِّلٌ
.....

قوله : (ويتلقى القسم) يريد : ويجاب القسم .

قوله : (بثلاثة أشياء : باللام ، وإِنَّ ، وبحرف النفي) .

لقائل أن يقول : إنه جعل جواب القسم بأحد ثلاثة أشياء ، ونزل حرفي النفي ،

وهما : " ما ، ولا " منزلة شيء واحد .

وهذا التأويل قائم بعينه في حرفي الإثبات ، وهما : اللام المفتوحة ، و " إِنَّ " المكسورة

المشددة .

فالأجدر أن يقال : ويتلقى القسم بشيئين ، وينزل حرفا الإثبات منزلة شيء واحد .

أو يقال : ويتلقى القسم بأربعة أشياء (١) .

قوله : (وقد حذف حرف النفي) .

اعلم أن " قد " - ههنا - للتقليل ، والمراد بحرف النفي ما ذكره ، لا عموم حروف النفي .

ولقائل أن يقول : ظاهر كلام المصنف أنه يجوز حذف كل واحد من حرفي النفي (١) .

وذكر أبو سعيد خلافا ، فقال : إن اليمين لا بد لها من جواب ، وإذا كانت متقدمة ، وجوابها في

الإيجاب باللام ، أو بـ " إِنَّ " ، وفي النفي : بـ " لا " ، أو بـ " ما " .

فأما الإيجاب ، وإذا كان القسم على فعل ، فهو باللام .

فإن كان الفعل مستقبلا ، جعلت النون الخفيفة ، أو الثقيلة في آخر الفعل مع اللام التي في

أوله ، فقلت : " وَاللَّهِ لَيَذْهَبَنَّ زَيْدٌ " ، و " وَاللَّهِ لَيَذْهَبَا زَيْدٌ " .

[وإذا كانت اليمين على فعل ماض ، لم تدخل اللام ، فلا تقل : " وَاللَّهِ لَكُذِّبْتُ " ،

ولا " وَاللَّهِ لَكُذِّبَ " .

(١) الشارح محق في وجهة نظره ؛ لأن (اللام ، وإِنَّ) للإيجاب - هنا - كسبان

(ما ، ولا) تفيدان النفي ، فتخصيصه (ما ، ولا) بحرفي النفي ، وجعلهما شيئا واحدا

لا يبررله .

(٢) في المخطوطة [حرف النفي] والصواب ما أثبتته ؛ لأنهما حرفان لا حرف واحد .

ولم تدخل النون ؛ لأن النون في غير القسم لا تدخل إلا على المستقبل ، دون الماضي ،
والحال ، وإذا دخلت في فعل القسم فهي — أيضا — المستقبل ، فلم يجوز دخولها فيما
لم تكن تدخل فيه .

وقال بعض أصحابنا : دخول النون في القسم للفصل بين الحال والاستقبال ، وليس في
الماضي لیس يزيله دخول النون^(١) .

وتدخل اللام — أيضا — على الاسم ، فيكون ما بعدها مبتدأ وخبر ، تقول : " والله
لزيد خير منك " .

وإذا كان الجواب بـ " إِنْ " قلت : " وَاللَّهِ إِنْ زِدَا نَائِمٌ " ، وإن شئت قلت : " وَاللَّهِ إِنْ زِدَا
لَنَائِمٌ " ، فأنت مخير بين إدخال اللام على خبر " إِنْ " مبنية عنده .

وأما الجواب في الجحد بـ " ما " فتقول : " والله ما زيد قائم " ، و " والله ما يقوم
زيد " ، فتدخل على مبتدأ وخبره تارة ، وأخرى / على فعل وفاعل ، ولا يجوز حذف " ما " ٣٥٤ /
من واحد منهما .

وأما " لا " فإنها تكون جواب اليمين إذا كانت فعلا ، تقول : " والله لا يخرج زيد " .
وتدّ يجوز حذف " لا " منها ، فتقول : " والله يذهب زيد " وأنت تعني : لا يذهب .
واحتج " الصيمري " على ذلك وقال : " ولا يجوز الحذف في شيء من أوجه القسم ، إلا في " لا " .

(١) ما بين الحاصرتين ورد في المخطوطة مضطربا ومتناقضا مع كلام السيرافي ، هكذا : [وإذا
كان الفعل ماضيا ، دخلت اللام ، لا تدخل النون على الفعل الماضي ، تقول : " والله
لكذب زيد " و " والله لكذبت يا عمرو "] والسيرافي لم يقل : إذا كان الفعل ماضيا
دخلته اللام ، والتصويب من شرح السيرافي ١٧ / ٤ ، ١٨ .
ودخل اللام على الفعل الماضي دون " قد " قليل جدا ، كما أشار إلى ذلك ابن
يعيش ٩٦ / ٩ .

ويقول " الصيمري " في التبعة ١ / ٤٥٢ : " .. ولا تدخل هذه اللام على الفعل
الماضي إلا مع " قد " ، ولا يحسن حذف " قد " معها إلا في الشعر ، كما قال امرؤ القيس :
حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجْبِرْ . . . لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَلَالٍ
فالتقدير : لقد ناموا .

ولم يستعمل في القرآن — فيما علمت — إلا مع " قد " كقوله عز وجل :
" وَلَقَدْ جَاءَ آلُ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ " ، " وَلَقَدْ اسْتَهْزَى بِهِمْ " . . .

وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٢٥ وابن يعيش ٩٧ / ٩ .

وحدها . أما اللام فإنها لو حذفت ، لحذف معها النون ، فكان يلتبس النفي بالإيجاب ^(١) .
وأما " إِنْ " فهي عاملة فيما بعدها ، وليست بفعل ، فلا يجوز أن تحذف ، ويقضى
عليها ؛ لضعفها ، ولا أن تحذف ، ويحذف عليها ؛ لأنه تبطل بذلك الدلالة على القسم .
وكذلك " ما " لا تحذف ؛ لأنها عاملة في الاسم ، والخبر ، والعلة فيها كالعلة في
" إِنْ " فلم يبق غير " لا " .

فلذلك جاز حذفها ، ولم يجوز حذف غيرها . . . ^(٢) .

وقد نقل الزجاجي : أنه يجوز حذف " ما " ، إلا أنه قال :
الأشهر حذف " لا " ، دون " ما " ^(٣) . ^(٤) .

وقد احتج المصنف على جواز حذف " لا " من اللفظ بما أنشده الهذلي :
[١٠٦] تَاللَّهِ يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ مَبْقِيَلٌ . . . جَوْنُ السَّرَاةِ رِسَاعٌ سِنُّهُ غَسْرِدٌ ^(٥)

(١) التبصرة ٤٥٣ / ١ ، ٤٥٤ يقول الصيمري : " وأعلم أنه يجوز أن تحذف (لا) من جواب
القسم ، ويكون الجواب عليها ، فنقول : (والله أقوم ، والله ذهبت) ، بمعنى :
والله لا أقوم ، ولا ذهبت ، كما قال امرؤ القيس :
فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحَ قَاعِيَدًا . . . كَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَصَالِي
أَي : لا أبرح قاعدا .
ولا يجوز الحذف في شيء من أجوبة القسم إلا في (لا) . وأما اللام فإنها لو حذفت ،
لحذف معها النون ، فكان يلتبس النفي بالإيجاب . . . ^(٦) .
التبصرة ٤٥٤ / ١ .

(٢) الزجاني : عند الرجلين من السدان أبو القاسم الزجاجي ، وأما عبد الله بن عبد الرحمن بن
شيبان الزجاج ، وأما عبد الله بن الصيمري ، ونزل بندا ، ولم يزل الزجاج حتى برع في النسخة
وغيره في النسخة من النسخة . وابن دريد : وأبو بكر بن الأثير ، والأشهر الأشهر
وأبراهيم .

من تباينه : الإيجاز ، الكافي ، كذا في النسخة شرح كتاب ألف واللام كذا في
تتبعه " طبرية " سنة ٢٢٢٠ . وينظر : الجنية ٢ / ٢٢١ وشأن النسخ ١ / ١١١ .
(٣) ابن الحاجب في كتابه الإيضاح ٢ / ٢٣٦ يقول : " حذف حرف النفي جائز مع الجملة
الفعلية ، ولا تنسخه مع الاسم . . . "

أما ابن يمين ١٨ / ١ فيقول : " ولا يجوز حذف شيء من هذه الحروف إلا " لا " وحدها ،
وإنما لم يجوز غيرها ؛ لأن " إن " عاملة ، ولا يجوز أن تشمل منسوخة ؛ لضعفها .
ولم يجوز حذف " ما " ؛ لأنها - أيضا - تكون عاملة في مذهب أهل الحجاز ، ولم يحز
حذف اللام ؛ لأن ذلك يوجب حذف النون معها ؛ لأن النون دخلت مع اللام فلم يبق
إلا " لا " فأعرفه . . .

(٥) من البسيطة ، قاله : أبو ذؤيب الهذلي (ديوان الهذليين ١ / ١٢٤) والبيت من شواهد:
الصباح (بقل) ٤ / ١٦٣٧ وابن يمين ٧ / ١١١ ، ١٦ / ١٨٥ والإيضاح لابن
الحاجب ٢ / ٣٥٢ واللسان (بقل) ١ / ٣٢١ ونسبه ل : مالك بن خويلد الهذلي .

.....

الشاهد : أنه حذف " لا " من اللفظ ، وهي مرادة ، والمعنى : لا يلقى .
قال الجوهري : " ابتقل الحمار : إذا رعى البقل " (١) .
" والجون : الأسود ، وهو : من الأضداد " (٢) .
وسراة كل شيء : ظهره ، ووسطه (٣) .
قوله : (راع سنه) ، قال عبد المجيد يقال للذي يلقى راعيته : راع (٤) .
قوله : (غرد) ، قال الجوهري : " الغرد - بالتحريك - : التطريب في الصوت والغناء ،
يقال : غرد الطائر ، فهو غرد ، والتغريد ، والتغرد مثله (٥) . . .
والمعنى : أن الحمار الموصوف بجملة هذه الأوصاف يدركه الموت ، ولا يلقى .

- (١) الصحاح (بقل) ١٦٣٧ / ٤ .
- (٢) السابق (جون) ٢٠٩٥ / ٥ .
- (٣) السابق (سرا) ٢٣٢٥ / ٦ .
- (٤) السابق (ريع) ١٢١٤ / ٣ : " . . . والرابعة ، مثل الثانية : السن التي يبين
الثنية والناب ، والجمع : راعيَات .
ويقال للذي يلقى راعيته : راع مثال ثمان . . . " .
- (٥) السابق (غرد) ٥١٦ / ٢ .

[أدوات القسم]

(فصل) "وقد أوقعوا موقع الباء بعد حذف الفعل الذي ألصقته بالمتسم به أربعة أحرف: الواو، والتاء، وحرفين من حروف الجر، وهما: "اللام"، ومن "فى قولك: "لله لا يؤخر الأجل"، و"من ربي لأفعلن" روما للاختصاص. وفى "التاء" واللام معنى التعجب، وربما جاءت "التاء" فى غير التعجب، واللام لاتجى إلا فيه، وأنشد سيدييه لعبد مناة الهذلى:

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْآيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْخَرِّبِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُوسُ
وتضم ميم "مَنْ" فيقال: "مَنْ رَبِّى إِنْكَ لِأَشْرُ".

قال سيدييه: ولاتدخل النمة فى "مَنْ" إلا ههنا، كما لاتدخل الفتحة فى "لَدُنْ" إلا مع "عدوة".

ولاتدخل إلا على "رَبِّى" ، كما لاتدخل "التاء" إلا على اسم الله وحده ، وكما لاتدخل "أَيْدُنْ" إلا على اسم الله ، والكعبة .

وسمع الأخفش من يقول: "مَنْ الله" ، و"ترى".

وإذا حذفَتْ نونها ، فهى كـ "التاء" ، تقول: م الله ، وم الله ، كما تقول: "تالله".

ومن الناس من يزعم أنها من "أَيْمَنْ" .

قوله: (وقد أوقعوا موقع الباء بعد حذف الفعل الذى ألصقته به أربعة أحرف: الواو ، والتاء ، وحرفين من حروف الجر ، وهما: "اللام" ، والباء " . . .)

اعلم أن الاسم الموصول محله: الجر ، على أنه حذف للفعل .

قوله: (ألصقته) : بإسكان "التاء" فيه ضميران :

أولهما: مرفوع ، مستتر ، مؤنث ، يرجع إلى "الباء" .

ثانيهما: منصوب ، بارز ، يعود إلى الفعل ، وإذا حذفَتْ ، جاز دخول كل واحد من هــذه الأحرف الأربعة ، وسندكره ذلك .

وقد أورد المصنف مثال الحرفين الأخيرين ، لاغير ، للاستغناء بما تقدم عن ذكر المثالين المتقدمين .

الأول: قوله: "لله لا يؤخر الأجل" .

الشاهد فيه: أن اللام الجارة ، دخلت على الاسم المقسم [به] ^(١) ، لأن فعل القسم محذوف .

فان أظهرته ، ساغ دخول " الباء " ، وامتنع دخول " اللام " .
والعرب تستعمل هذه الكلمة للتخفيف عند المحاربة ، وكل أمر معضل .
الثاني : قولهم : " مَنْ رَقَى لَأُفَعِّلَنَّ " ، والكلام فيه على نهج ما قبله ، إلا أن هذا الحرف لا يدخل إلا على اسم واحد لا غير ، وهو : " الرب " ، ويتعلق به أربع مسائل ، يأتيك ذكرها فيما بعد (١) .

قوله : (ربما للاختصاص) .

اعلم أنه لما ذكر أن هذه الأحرف الأربعة ، لا تقع موقع الباء ، إلا بشرط أن يكون الفعل محذوفا ، احتج على ذلك بأنهم فعلوا ذلك ، ليخلصوا اللفظ لعقد اليمين .
بيان ذلك أن " الباء " يستعمل معها الفعل ، كقولك : " مررت بزيد " ، ويترك معها ، كما في قولك : " بالله لأخرجن " .

وأما الواو " وأخواتها " ، فلا يستعمل معها الفعل ، كما يستعمل مع " الباء " ، والسبب في ذلك أنك إذا قلت : " حلفت بالله " ، احتمل أمرين :

أحدهما : أن يكون عقد يمين في الحال .

والثاني : أن يكون إخبارا عن يمين قد مضت .

فإذا أبدلوا " الواو " من " الباء " ، أخلصوا اللفظ لعقد اليمين .

ولما كان هذا غرضهم في الإبدال ، وجب أن يحذف معه ، حتى يحصل ذلك الغرض ، وبجاءة " ابن سعيد " تدل على ما ذكرناه ، فإنه قال :

إنهم أبدلوا " الواو " من " الباء " في القسم خاصة ، مع حذف الفعل ، لئلا يظن

أن " الباء " في صلة غير الحلف ، إذ كانت الباء تكون في صلة أفعال كثيرة ، نحو : " كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ " ، و " ضَرَبْتُ بِالسِّيفِ " ، و " الواو " مختصة بالحلف (٢) .

(١) ينظر : ص ٦٠٢ وما بعده من التحقيق .

(٢) شرح السيرافي ٤ / ٦٣٦ وما بعده وبجاءته : " وأصل هذه الحروف الباء ، والباء صلة للفعل المقدر ، وذلك الفعل " أحلف " و " أقسم " ، أو ما جرى مجرى ذلك .
فإذا قال : " بالله لأضربن زيدا " فكأنه قال : " أحلف بالله " .
وجعلوا الواو بدلا من الباء ، وخصوا بها القسم ، لأنها من مخرج الباء ، واستعملوا الواو أكثر من استعمالهم الباء ، لأن الباء تدخل في صلة الأفعال في القسم وغيرها ، فاختاروا الواو في الاستعمال ، لانفرادها بالقسم .

قوله : (وفي " التاء " و " اللام " معنى التعجب) .

قال أبو سعيد : وقد ذكر النحويون : أن اليمين ، إذا كانت بـ " التاء " ، أو بـ " اللام " ، ففيها معنى التعجب ^(١) . وهذا منه إشارة أنه لا يعتقد ذلك ^(٢) .

قوله : (وربما جاءت " التاء " في غير التعجب ، و " اللام " لاتجرؤ إلا فيه) .

لقائل أن يقول : إن صاحب المشرق قال : إن التاء - أيضا - قد تجرؤ ولا يسردان بها التعجب ، وهو ما نقله المصنف ^(٣) .

قوله : (وأشد سبوه لـ " عبد مناة الهذلي ") .

لقائل أن يقول : إن أبا سعيد نسبته إلى " أمية بن أبي عائذ " ^(٤) .

وقال عبد المجيد : البيت لمالك بن خويلد الخزاعي ، من هذيل - وفيه خلاف - وهو ثابت في ديوان شعره ، وأوله :

يَا مَيَّ إِنْ تَقْدِي قَوْمًا وَلَدْتِهِمْ أَوْ تَخْلُسِيهِمْ فَإِنَّ الدَّهْرَ خَمْلٌ لَاسٍ
عَمْرُو وَبَعْدَ مَنَافٍ وَالَّذِي عَمِلْتُ يَبْطِنُ مَكَّةَ أَبِي الضَّمِّ عَمَلٌ لَاسٍ

(١) شرح السيرافي ٦٣٨/٤ .

(٢) لا يفهم من عبارة السيرافي أنه لا يعتقد ذلك ؛ لأن نص عبارته في شرحه ٦٣٧/٤ : " وفي " التاء " معنى التعجب ، وكذلك اللام تدخل في القسم للتعجب ، كقول أمية ابن أبي عائذ :

(٣) ابن يعيش ٩٩/٩ يستشهد بقوله تعالى : " وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ " (الأنبياء / ٥٧) على مجيء التاء لغير التعجب قائلا :

" .. وربما جاءت لغير التعجب ، كقوله تعالى : " وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ " .. " . لكن الزمخشري في كتابه الكشاف ٦٤/٤ بيث أن التاء في الآية للتعجب قائلا : " فإن قلت : ما الفرق بين الباء والتاء ؟ قلت : إن الباء هي الأصل ، والتاء بدل من الواو المبدلة منها ، وأن التاء فيها زيادة معنى وهو التعجب ، كأنه (إبراهيم عليه السلام) تعجب من تسهيل الكيد على يده ، وتأتيه ، لأن ذلك كان أمرا مقلوبا منه لصعوبته وتعذره .. " .

وهذا - أيضا - ما يقوله الصيمري في التبصرة ٤٤٥/١ : " .. (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) وفيه معنى التعجب مع اليمين ، وكذلك اللام لا تدخل إلا على اسم الله تعالى ، وفيها - أيضا - معنى التعجب واليمين .. " .

ونظير : المقتضب ٣٢٣/٢ .

(٤) شرح السيرافي ٦٣٧ / ٤ .

[١٠٧] يَأْتِي لَا يَعْجِزُ الْأَيَّامُ مَبْتَسِرًا ۞ فِي حَوْبَةِ الْمَوْتِ رِزَامٌ وَفِي سَرَّاسِ
يُحْيِي الصَّرِيمَةَ أَحْدَانُ الرِّجَالِ لَهُ ۞ صَيْدٌ وَمَجْتَرَى بِاللَّيْلِ هَمَّاسٌ
لِلَّهِ يَتَّقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْسِدٍ ۞ بِمَشْخَرِيهِ الظُّيُفَانِ وَالْأَسْ (١)
الشاهد فيه : أنه حذف "لا" من جواب القسم لفظا والمعنى : "لله لا يتقى على الأيام" (٢)

(١) هذا البيت من البسيط ، ووقع في نسبه خلط عجيب ، فبينما نسبه سيويه في الكتاب ٤٩٧/٣ لأمية بن أبي عائذ ، ونسبه الصيمري في التبصرة ٤٤٥/١ لأبي ذؤيب الهذلي . أيضا نسب في اللسان (حيد) ١٠٦٥/٢ (ظبا) ٢٧٧١/٤ لمالك ابن خالد الخناعي الهذلي .

ويستد وأن كثيرا من العلماء لا يلاحظوا هذا الخلط ، فأجمعوا على نسبه ، فالعبد في المقتضب ٣٢٣/٢ لم ينسبه ، وكذلك صاحب الصحاح سكت عن نسبه ، وقال : قال الهذلي (حيد) ٤٦٨ / ٢ .

أما ابن يعيش ٩٩/٦ فقال : "البيت لأمية بن أبي عائذ ، وقيل : لأبي ذؤيب ، وقيل : للفضل بن العباس الليث يرثى قوما" .

وكما وقع اضطراب في نسبه ، وقع اضطراب في روايته ، فرواية الكتاب والمعنى (لله) ورواية البغدادي في الخزانة (تالله) .

والبيت من شواهد : أما في الشجرى ٣٦٩/١ والمخصص ١١١/ ١٣ والمعنى ٢١٤/١ وشرح الكافية للرضى ٣٤٠/٢ والهمع ٣٢/٢ ٣٩٤ والخزانة ٤ / ٢٣١ والأشمنسي ٢١٦/٢ والتبصرة ٤٤٦/١ برواية (لله) (٠٠) ثم قال الصيمري : ويروى : (تالله) . وقع الشارح — هنا — في خلط عجيب ، فبينما يقول : (الشاهد فيه : أنه حذف "لا" من جواب القسم لفظا ٠٠ الخ) .

عاد — بعد أن فرغ من شرح الأبيات — فقال : (فيما أنشده المصنف نظر من وجهين :

أولهما : أنه لو أورد البيت قبل قوله : (وربما جاءت) (٠٠) كان أجدر ... وثانيهما : أن ما ذكره يدل على أن اللام قد يدخل في القسم للتعجب ... والواقع أن المصنف استشهد بالبيت على حذف (لا) من جواب القسم لفظا كما زعم الشارح .

وما قاله المصنف سبقه به سيويه ، حيث يقول ٤٩٧ / ٣ : "ومع العرب يقول في هذا المعنى : (لله) فيجئ باللام ، ولا يجئ إلا أن يكون فيها معنى التعجب" .

قال أمية بن أبي عائذ : ۞ يَتَّقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْسِدٍ ۞ بِمَشْخَرِيهِ الظُّيُفَانِ وَالْأَسْ ۞ .

وينظر : التبصرة ٤٤٥/١ وابن يعيش ١٠٠/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣٢٦/٢ .

"ذو حيد - بكسر الحاء - يريد به : الوعل ، والحيد : مواضع تنبت في قرنه .
ويروى : ذو حيد - بفتح الحاء - والرواية الأولى أجود ، وهي المختارة عند البصريين (١).
قال عبد الباقي : الحيد : اعوجاج في قرنه ، وقيل : القوة ، مصدر : حاد يحيد .
ويروى : حيد : جمع : حيد ، كـ : "حَيْضَة ، وَحَيْضٌ" ، وهي : العقدة في قرنه (٢).
ويروى : ذو حيد : وهو البياض المستدير في قوائمه (٣).
والشمخر : الجبل العالي (٤). والظيان - بالطاء المعجمة - ياسمين البر (٥). / ٣٥٤ ب
والآس - ههنا - نقط من العسل ، تقع من النحل على الحجارة ، فيستدلون بها على مواضع النحل (٦).

والآس - أيضا - المشعوم ، ولا تمتنع إرادته .
والمبترك : الأسد : والابتراك : الاعتماد .
والحومة : الموضع الذي يدور فيه الموت ، ولا يبرح منه (٧).
والرزام : الموت ، تقول : رَزَمَ الأسد رَزْمًا . وإذا برك الأسد على فريسته رَزَمَ (٨).
[وَفَرَّاسٌ : يَدُقُّ مَا يَصِيدُهُ] (٩) . والصريمَة : رملة فيها شجر .
أحماها : منع الناس من أن يدخلوها .
وأحدان الرجال : الذين يقول أحدهم : لانظير لي في الشجاعة [والباس] (١٠) .
أى : يصيد المدلين بالشجاعة .
هماس : من الهمس ، وهو : الصوت الخفى ، يريد : أنه يخفى صوت وطئه حتى لا يشعر به .

- (١) هكذا يقول ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب ٣٤٤/١ .
- (٢) الصحاح (حيد) ٤٦٢/٢ : " . والحيدة : العقدة في قرن الوعل ، والجمع حيد . وكل نتو في القرن والجبل وغيرهما حيد . " .
- وينظر : اللسان (حيد) ١٠٦٥/١ (ظيا) ٤ / ٢٧٧١ .
- (٣) الصحاح (خدم) ١٩٠٩/٥ .
- (٤) اللسان (ظيا) ٢٧٧١/٤ .
- (٥) السابق (ظيا) ٢٧٧١/٤ .
- (٦) المرجع السابق .
- (٧) السابق (حوم) ١٠٦١/١ .
- (٨) السابق (رزم) ١٦٣٨ / ٣ .
- (٩) ما بين الحاصرتين سقط من المخطوطة ، وثبت في شرح ابن السيرافي ٣٤٥/١ .
- (١٠) سقط من المخطوطة ، وثبت في شرح ابن السيرافي الذي اعتمد عليه الشارح فسى بيان المفردات وتوضيح المعنى .

قوله : " بمشخر " في موضع الصفه لـ " ذى حيد " ، و " به " في موضع الصفه لـ : " بمشخر " و " الظيان " : فاعل .

ومعناه : أنه أقسم على أن الموت يدركه كل حي ، حتى هذا الرجل الجليل الذي لا يدرك ، وهو على رأس جبل ، له ما يراه ، ويشهده ، متعجباً من ذلك .
و " أحدان " : مبتدأ ، و " صيد " خبره .

ومن نصب " أحدان " بـ : " يحس " ، أى : منع السريمة أحدان الرجال ، كان " صيد " : مبتدأ ، و " له " خبره .

قوله : " مجترى " : خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو مجترى (١) .

ولقائل أن يقول : فيما أنشد المصنف نظر من وجهين :

الطهيم : أنه لو أورد البيت قبل قوله : (وربما جاءت) كان أجدر ، لأنه حجة على دعواه الأولى (٢) .

ثانيهما : أن ما ذكره يدل على أن اللام قد يدخل في القسم للتعجب ، وليس فيه دلالة على أن اللام لا تجزئ إلا للتعجب (٣) .

قوله : (تضم ميم " من " .) .

اعلم أنه لما فرغ من الكلام في " اللام " ، شرع في أحكام " من " ، وحاصل ما ذكره يرجع إلى أربع مسائل :

المسألة الأولى : أن السيم في قولك : " من ربي " فيها لغتان : الضم والكسر .

قال سيدي : المضموم بمنزلة المكسور ، وإنما ضمها في القسم خاصة (٤) .

(١) اعتمد الشارح في شرح الأبيات ، وميان الإعراب على شرح ابن السيراني لأبيات الكتاب ٣٤٤ / ١ ، وما بعد ، ولم يشر إلى ذلك .

(٢) دعواه الأولى : أن التاء واللام فيهما معنى التعجب .

(٣) الشارح - شهما - غير صحت في وجهة نظره ، لأن اللام إذا دخلت على اسم الله في القسم فلا تفيد إلا التعجب واليمين ، وقد ذكرت في الصفحة السابقة ما قاله سيدي .

٤٩٧ / ٣ في هذه المسألة ، كما يقول في ٤٩٨ / ٣ : " فأما تاء الله فلا تحذف منه التاء إذا أردت معنى التعجب ، والله مثلها إذا تمجيت ليس إلا " .
(٤) الكتاب ٤٩٩ / ٣ ، وشارحه : " وأعلم أن من العرب من يقول : " من ربي لأفعلن " ذلك ، ومن ربي إنك لأشتر " يجعلها في هذا الموضع بمنزلة " الواو " ، والياء " ، ففى قوله : " والله لأفعلن " ، ولا بد خلونها في غير " ربي " ، كما لا بد خلون التاء في غير

الله ، ولكن " الواو " لازمة لكل اسم يقسم به ، و " الباء " : " تالله لأفعلن " ، ولا تدخل قد يقول بعض العرب : " لله لأفعلن " ، كما تقول : " تالله لأفعلن " ، ولا تدخل الضمة في " من " إلا ههنا ، كما لا تدخل الفتحة في " لدن " إلا مع " غدوة " حين تقول : " لدن غدوة إلى العيش " .

وقال بعضهم : " من ربي " مأخوذ من قولهم : " أئمن الله " (١).
قال أبو سعيد : والصواب ما قاله " سيويه " ؛ لأنه لو كان من " أئمن " ؛ لوجب أن يقال :
" من ربي " بضم النون ؛ لأننا نقول : " أئمن الله بضم النون " (٢).
والأشهر : البطر ، تقول : بطر بنعم الله ، أى : كفرها (٣).
ولا يستبعد أن يختص بعض الأشياء بحكم فى موضع ، دون غيره ، ألا ترى أن ما بعد
" لدن " من الأسماء يمنع نصبه ، إلا " غدوة " ، فإنها بعد " لدن " ، لا تكون إلا منصوبة .
وعبارة " سيويه " :
" ولا تدخل الضمة فى " من " إلا ههنا ، كما لا تدخل الفتحة فى " لدن " ، إلا مع " غدوة " .
حين تقول : لدن غدوة إلى العشى " (٤).
ولا يقال : لدن زيدا مال .

المسألة الثانية : أن حرف " من " — ههنا — لا يدخل إلا على اسم واحد ، وهو " الرب " .
سبحانه وتعالى ، نحو : قولهم : " من ربي إنك لكريم " (٥).
وقد شبه المصنف " من " هذه فى أنها لا تدخل إلا على اسم واحد معين من بين
سائر الأسماء ، بمثاليين :

أولهما : " التاء " البدلة من " الواو " فى القسم ، فإنها لا تدخل إلا على اسم الله تعالى
وحده ، وقد جاء فى التنزيل : " وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ " (٦).

- (١) يقول ابن الحاجب فى الإيضاح ٣٢٢/٢ : " ومن الناس من يزعم أنها من " أئمن " ،
من حيث دخلت على اسم الله ، كما تدخل " أئمن " .
ولو كانت من " من " لم تدخل على اسم الله ، كما لا تدخل " من "
- (٢) وينظر : شرح السيرافى ٦٤٠/٤ وما بعده ، وابن يعيش ١٠٠/٩ .
- (٣) شرح السيرافى ٦٤٠/٤ . (٤) الصحاح (أشهر) ٥٢٩/٢ .
- (٤) الكتاب ٣ / ٤٩٩ . وقد سبق أن نقلت عبارته ص ٦٠٢ رقم ٤ من التعليق .
- (٥) يقول الصيرفي (٤٤٦/١) : " وأما (من) فلا تستعمل إلا فى قولك : (من ربي) ، قالوا :
(من ربي إنك لأشهر) .
ومنهم من يضم الميم فيقول : (من ربي) ليدل بذلك على اختصاصه بهذا الاسم
دون غيره مما يحلف به " .
- (٦) وينظر : الكتاب ٣ / ٤٩٩ وابن يعيش ١٠٠/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣٢٦/٢ .
سورة الأنبياء ، من الآية ٥٢ : " وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُولُوا مُدِيرِينَ " .
وقد جاء فى المخطوطة [تالله .] بدون الواو ، وهو تحريف ، والصواب ما أثبتته .

ولو قلت : " تا لرحمن " ، و " تا لرحيم " ونحوهما من أسماء الله وغيرها لم يجز .
وثانيهما : " أيمن " ، فإنها لا تدخل إلا على أحد اسمين :
 اسم الله تعالى ، والكعبة لاغير ، تقول : " أيمن الله لأحجن " ، و " أيمن الكعبة
 لأعتمر " .

والمشابهة بين " من " ، و " مين " التاء " أكد منه بينها ، و " مين " أيمن " ؛ لاشتراك " من " و " التاء " في أن كل واحد منهما لا يدخل إلا على اسم واحد بعينه .
 قوله : (وسمع الأخفش [من يقول] : " من الله " ، و " تربي ") (٢) .

اعلم أن هذا على خلاف حكم المسألتين المتقدمتين ، لكنه غير معتد به .
المسألة الثالثة : أن " من " إذا حذف منها النون ، صارت نازلة منزلة التاء ، ولم تدخل
 على غير اسم الله تعالى ، كما أن التاء البدلة من الواو كذلك .
 ويجوز في " الميم " الكسر والضم ، تقول : " م الله " بالكسر ، و " م الله " بالضم .
 قوله : (كما (٣) تقول : [تالله] (٤)) .

لقائل أن يقول : في كلام المصنف نوع إجمال ؛ لأن للتاء حكيمين متغايرين :
 أحدهما : دخولها على اسم الله تعالى .
 والآخر : امتناع دخولها على غيره .
 (٥) فتشبهه [الميم] [بالتاء] من غير ذكر الوجه الذي وقعت فيه المشابهة يحتمل

- (١) سقط عند ابن يعيش ٩٩/٩ والمفصل المطبوع ٣٤٦ / ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى .
- (٢) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٣٢٢/٢ : " .. ودخول (من) على اسم الله تعالى لا مانع له إلا من حيث الاستعمال ، على أنه قد سمع (من الله) عن الأخفش .. " وينظر : حاشية الصبان على الأشموني ٢٠٦/٢ .
- (٣) سقط من المخطوطة ، والكلام يتضح بإثباته .
- (٤) في المخطوطة [والله] والتصويب من كلام المصنف .
- (٥) في المخطوطة [فنسبة] وهو : تحريف ، والصواب ما أثبتته ؛ لاتساقه مع المعنى .
- (٦) في المخطوطة [بالباء] وهو تصحيف ، والصواب ما أثبتته ؛ لأن الكلام عن (التاء) .

.....

أن يراد به التشبيه في الحكم الأول ، ويحتمل أن يراد به الثاني ، ومجموعهما .
وليس في اللفظ ما يدل على تعيين المراد .

المسألة الرابعة : اختلفوا في هذه الميم المفردة إلى ثلاثة أقوال :

أولها : ما اختاره المصنف ، وهو أنها محذوفة من حرف " من " .

وثانيها : أنها محذوفة من " يمين " .

وثالثها : هي محذوفة من " أيمن " ، وهذه اللغة بالضم أجدر ، كما أن اللغتين

المتقدمتين بالكسر أولى .

ولقائل أن يقول : إن المصنف قد أهمل نقل القول الثاني .

[أصل حروف القسم الباء ؛ ولذلك تنفرد بأمـور]

(فصل) " والباء لأصالتها تستبد بثلاثة أشياء :
بالدخول على المضمرة كقولك : " بِهِ لَأُعْبَدَنَّهُ " ، و " بِكَ لَأُزَوِّرَنَّ بَيْتَكَ " .
.....
مظهر الفعل معها ، كقولك : " حَلَفْتُ بِاللَّهِ " ، والحلف على الرجل على سبيل الاستعظام ،
كقولك : " بِاللَّهِ لَمَّا زُرْتَنِي " ، و " بِحَيَاتِكَ أَخْبِرْنِي " ، وقال ابن هرمة :
بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ هَذَا ابْنُ هَرْمَةَ وَاقِفًا بِالْبَابِ
وقال :
بِدِينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ نَعْمًا

قوله : (والباء لأصالتها تستبد ^(١) بثلاثة أشياء ..) .
قال الجوهري : تقول : " واستبد فلان بكذا " ، أى : انفرد به . ^(٢) .
فنفرد كل واحد من هذه الأشياء الثلاثة بشرحه فى ضرب :
الضرب الأول : فى دخولها على المحلوف به ، إذا كان اسما مضرا ، والمذكور من صورته
ثلاث :
الأولى : قولك : " بِهِ لَأُعْبَدَنَّهُ " .
اعلم أن مثل هذا يقال فى جواب من قيل له : إني أخاف عليك من التقصير فى عبادة
الله تعالى ، فيقول : " به لأعبدنه " .
الشاهد فيه : أن الباء دخلت على اسم مضمرة ، راجع إلى ما سبق ذكره .
ولو أدخلت على هذا الاسم المضمرة أحد الأحرف الأربعة ، الواقعة موقع الباء ، لم يجز .
قال أبو سعيد : " إذا أضمرت [اسم] ^(٣) الله قلت : بك لأجتهدن يارب ، وإذا ذكر اسم ^(٤)
الله تعالى ، وأردت أن تكفى ، قلت : به لألزم المسجد ، كما تقول : بالله لألزم المسجد " .

- (١) زاد ابن يعيش ١٠٠/٩ والمفصل المطبوع [عن غيرها] ولا يترتب عليه اختلاف فى المعنى .
- (٢) الصحاح (بدد) ٢ / ٤٤٤ .
- (٣) سقط من المخطوطة .
- (٤) شرح السيراقى ٣٧/٤ وعبارة : " وقد تدخل " الباء " فى ثلاثة مواضع من القسم ، ولاندخلها " الواو " ولا غيرها : أحدها : أن تضر المقسم ، كقولك : إذا أضمرت اسم الله : " بك لأجتهدن يارب " .

الثانية : قولك لمن تخاطبه : " بك لأنزورن بيتك " .

الشاهد فيه : أن الكاف / هو المحلوف به ، وهو : اسم مضر على حرف واحد كما ١/٣٥٥
أن الضمير الغائب في الصورة الأولى ، كذلك ، وقد دخلت عليه الباء [دون] غيرها من
حروف القسم .

الثالثة : قول الشاعر :
[١٠٨] أَلَا نَادَتْ أَمَامَهُ بِأَحْتِمَالِي . لِيُخْزِنَنِي فَلَا بِيكَ لَا أَبَالِي (٢)

الشاهد فيه : أن الباء دخلت كاف المخاطبة ، ويمتنع دخول البواقي .

وأما : اسم امرأة . والاحتمال : الارتحال .

قال الجوهري : تحملوا ، واحتملوا بمعنى : ارتحلوا (٣) .

وقال - أيضا - ما أبالي : لا أكثر [ولا] (٤) احتفل (٥) .

والتقدير : قبل لا أبالي ، و " لا " زائدة .

الضرب الثاني : فيما انفردت به الباء عن البواقي من حروف القسم ، وذاك أنه يجوز معها
ظهور الفعل المقسم به ، ويمتنع ظهوره مع غيرها ، كما سبق تقريره (٦) .

والمذكور منه مثال واحد ، وهو قوله : " حلفت بالله " (٧) .

ولو قلت : حلفت والله ، أو : أقسم بالله [لم يجز] .

الضرب الثالث : أن يحلف على إنسان ، يستعطفه ، ويطلب منه أمر من الأمور ، والمذكور
من أمثله أربع :

== وإذا ذكر اسم الله ، فأردت أن تُكْفَى عنه ، قلت : " بِهِ لِأَلْزِمَنِ الْمَسْجِدَ " ، كما تقول :

" بِاللَّهِ لِأَلْزِمَنِ الْمَسْجِدَ " .

والموضع الثاني : أن تحلف على إنسان ، كقولك له : إذا حلفت عليه : " بِاللَّهِ إِيَّاكَ تَزْنِي " ،

و " بِاللَّهِ لَمَّا تَزْنِي " ، ولا تدخل " الواو " ههنا .

والموضع الثالث : أن يظهر فعل القسم ، كقولك : " أَحْلِفُ بِاللَّهِ " ، ولا تقول : " أَحْلِفُ
والله " .

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) بيت من الوافر ، ولم أعثر له على قائل ، وهو من شواهد :

التخدير ٢ ورقة ٢٠٥ وابن عيش ٣٤/٨ ، ١٠١/٩ ، برواية : (ما أبالي) .

(٣) الصحاح (حمل) ٤ / ١٦٢٢٧ .

(٤) سقط من المخطوطة .

(٥) الصحاح (بلا) ٦ / ٢٢٨٥ .

(٦) ينظر : ص ٦٠٦ من التحقيق .

(٧) زيادة يستقيم بها الكلام .

أولها: قولك: "بِاللَّهِ لَمَّا زَرْتَنِي" بالتشديد .
الشاهد فيه: أن هذا حلف على الرجل ؛ لطلب زيارته ، ولإيدخل على المقسم به
غير "الباء" .

وثانيها: قوله: "وَحَيَاتِكَ أَخْبَرْتَنِي" .
الشاهد فيه: أنه حلف عليه ، وطلب منه أن يخبره بما رآه .
ولقائل أن يقول: إن "أبا سعيد" قال في كتابه المسمى: بالإقناع (١): إذا حلفت على
شيء فيه طلب، فإن الجواب: "إِلَّا" و"لَمَّا" ، كقولك: "أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا فَعَلْتُ" ، وكان
الأصل: "أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لَتَفْعَلَنَّ" ، إلا أنه لما كان القسم على شيء يطلب منه ، صار بمنزلة
"نشدتك" (٢) .

قال في شرح كتاب "سيويه":
"ومنه أن يحلف على إنسان ، كقولك إذا حلفت عليه "بالله إلا زرتني" ، والله لَمَّا زرتني" (٣)
ومقتضى ما ذكرناه من النقل أن تقول: "وَحَيَاتِكَ إِلَّا أَخْبَرْتَنِي" ، أو تقول: "لَمَّا أَخْبَرْتَنِي" .

ثالثها: قول ابن هرمه:
[١٠٩] بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ . . . هَذَا ابْنُ هَرْمَةَ وَاقِفًا بِالْبَابِ (٤)
الشاهد فيه: أنه طلب من المخاطب أن يخبر المحجوب عنه ، بأنه واقف ببابه .
ومقتضى ما قاله صاحب الإقناع ، أن يقول: "إِلَّا قُلْتُ لَهُ" ، أو: "لَمَّا قُلْتُ" .
ولا يجوز دخول البواقي ، لما في الحلف من الطلب (٥) .

(١) كتاب لأبي سعيد السيرافي في النحو ، لم أعثر عليه .
يقول السيوطي في البغية ٥٠٨/٢ في ترجمته لأبي سعيد: "وله من التصانيف:
شرح كتاب سيويه ١٠٠ الإقناع في النحو ، لم يتم فأنه ولده يوسف ، وكان يقول:
وضع والدي النحو في المزابل بالإقناع ، يعني: أنه سهله جدا فلا يحتاج إلى
مفسر . . ."

(٢) ينظر: شرح السيرافي ١٩/٤ .

(٣) السابق ٦٣٢/٤ .

(٤) بيت من الكامل (ديوانه ٧٠ / ٢٠) برواية: (فقل لها ٠٠) .
وابراهيم بن هرمة من الخلق ، والخلق من قيس عيلان ، ويقال: إنهم من قريش
(الشعر والشعراء ٦٣٩ / ٢ والخزانة ٢٠٤ / ١) .
والبيت من شواهد: التخمير ٢ ورقة ٢٠٥ وابن يعيش ١٠١/٩ والخزانة ١١١ / ٤ .
(٥) ينظر: ابن يعيش ١٠١ / ٩ ، ١٠٢ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٢٨ .

قال الجوهري : " ابن هرمة - وهو : بالراء المهملة الساكنة - شاعر " (١). واسمه :

ابراهيم ، وهو : قرشي .

وقال الأصمعي : هو آخر من يحتج بشعره ، وكان في الدولة الأموية والعباسية (٢).

ورابعها : قول الشاعر :

[١١٠] بِدِينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ شَمْسِي . . . قَبِيلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبِيلَ فَاهِهَا (٣)

الشاهد فيه : أنه حلف على المخاطب ، وطلب منه أن يخبره عما سأل .

و "شَمْسِي" : بضم النون - اسم امرأة .

وانما خص السؤال عن ذلك الوقت من الليل ؛ لأن الألفاء تتغير في ذلك الوقت .

ومن أشعارهم :

[١١١] إِذَا مَضَتْ غَبَّ الْكَرَى عَوْدَ إِسْجَلٍ . . . وَفَاحَ عَلَيْنَا أَنْ مَشْرِيبَهُ عَزْدَبُ . (٤)

(١) الصحاح (هرم) ٢٠٥٧/٥ .

(٢) يقول السيوطي في الاقتراح ٧٠/ تحقيق : د . أحمد محمد قاسم (طأولسي - القاهرة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م) : " ونقل ثعلب عن الأصمعي قال : ختم الشعر - بإبراهيم بن هرمة ، وهو آخر الحجج " .

وينظر : الخزانة ٤/١ .

(٣) من الوافر ، قاله : مجنون بن عامر (ديوانه / ٢٨٦) برواية : (بديك) في موضع : (بدينك) .

والشاعر : قيس بن معاذ ، ويقال له : قيس بن الملقح ، أحد بني جعدة بن كعب ابن ربيعة بن عامر ، ولقب بالمجنون ، ولذهب عقله لشدة عشقه (الشعر والشعراء ٤٦٢/٢ والموتلف ١٨٨/ ومعجم المرزباني ٤٧٦) .

والبيت من شواهد : المنصف ٢١/٣ برواية (سعدى) والتخمين ٢ ورقة ٢٠٥ والمغني ٥٨٤/٢ برواية : (ليلي) وابن يعيش ١٠٢/٩ برواية : (وهل قبلت بعد النجوم فاهها) والخزانة ٤/٢ برواية :

بِدِينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلِي . . . وَهَلْ قَبِلْتَ قَبْلَ الصُّبْحِ فَاهِهَا (٤)

بيت من الطويل ، لم أهدد لقائله ، لكن أبا محمد في التخمين ٢ ورقة ٢٠٦ قال :

" وفي عَرَاقِيَّاتِ الْأَبْيُورِدِيِّ " . . . ثم روى البيت .

والإسجل - بالكسر - شجر يستاك به ، وقيل : هو شجر عظام ينبت بالحجاز بأعلى نجد . اللسان (سجل) ٣ / ١٩٥٩ والصحاح (سجل) ٥ / ١٢٢٧ .

يصف الشاعر محبوبته بطيب فمها خاصة بعد النوم الذي تتغير فيه الألفاء ، وانها لو مضت عود الإسجل ، وفاحت رائحته ، لكان شربا عذبا .

[تحذف الباء فينتصب المقسم به]

(فصل) " وتحذف " الباء " ، فينتصب المقسم به ، بالفعل المضمر ، قال :
 أَلَا رَبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللَّهُ نَاصِحٌ
 وقال : فَقُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحَ قَائِمًا
 وقال : إِذَا مَا الْخُبْرُ تَادِمُهُ بِلَحْمٍ فَذَاكَ أَمَانَةُ اللَّهِ الثَّرِيدُ
 وقد روى : رفع اليمين ، والأمانة على الابتداء ، محذوف الخبر ، ومضمر ، كما تضر " اللام " في : " لاه أبوك "

قوله : (وتحذف " الباء " ، فينتصب المقسم به ، بالفعل المضمر . .)

قال أبو سعيد : " وقد يحذف حرف الجر من المقسم به ، فينتصب ، لأنه لما حذف حرف الجر ، وصل الفعل المقدر ، فيقولون : " اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ " ، و " يَمِينَ اللَّهِ لَأُذْهِبَنَّ " ، كأنه قال : " أَحْلِفُ يَمِينَ اللَّهِ " .

فلما حذف " الباء " ، وصل الفعل ، فنصب ، كما تقول : " تعلق بزيد " ، وتعلقست زيدا " ، فربما حذفوا " الباء " ، وتركوا خفض على حاله بإضمار " الباء " ، وذلك فسي اسم الله تعالى " (١) .

وحكى " سيويه " أن من العرب من يقول : " اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ " بالجر ، وحذف " الباء " ، و " الواو " ؛ تخفيفا ، لكثرة الاستعمال في كلامهم " (٢) .

وقد احتج المصنف على جواز نصب الاسم المقسم به بثلاثة أبيات من الشعر :

أولها : قوله :
 [١١٢] أَلَا رَبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللَّهُ نَاصِحٌ وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الظُّبَاءِ السَّوَانِحِ (٣)

(١) شرح السيرافي ٦٣٧/٤ وما بعده وينظر : الكتاب ٣ / ٤٩٧ والتبصرة للصبيح — ٤٤٧/١ .

(٢) الكتاب ٣ / ٤٩٨ : " ومن العرب من يقول : (اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ) وذلك أنه أراد حرف الجر ، وإياه نوى ، فجاز حيث كثر في كلامهم ، وحذفوه تخفيفا ، وهم ينوونه " . . .

(٣) بيت من الطويل ، قاله : ذو الرمة (ملحقات ديوانه / ٦٦٤) .
 وهو من شواهد : الكتاب ٢ / ١٠٩ برواية : (ومن هو غدى في الظباء السوانح) ،
 والكتاب ٣ / ٤٩٨ وروايته مثل رواية الشارح . والتبصرة ٤٤٧/١ والمخصص ١١١ / ١٣ وابن يمين ١٠٣ / ٩ .

والسوانح : جمع (سائح) وهو ما ولاك سياحه من ظبي أو طائر ، أو غيرها .

الشاهد فيه : أن الاسم المقسم به ، وهو : " الله " تعالى ، لما حذف منه حرف الجر انتصب بالفعل المقدر .

وثانيها : قول امرئ القيس :
[١١٣] فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا . . . وَلَوْ ضَرَبُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَصَالَـيـ (١)
الشاهد فيه : أن الأصل : " فقلت : أقسم بيمين الله " ، فحذف الفعل ، ثم حذفت الباء الجارة ، وانتصب " يمين " بالفعل المقدر .

" والمعنى : أن هذه المرأة ، لما وصل إليها امرؤ القيس ، زجرته ، وأرادت أن ينصرف ، فحلف أنه لا يرجح حتى ينال حاجته [ولو ضربوا رأسه وأصاله] (٢) . . . " وقيل : إنه قد غدا على " قيسر " فرأى ابنته ، فعلقها ، وأرسل إليها ، فأجابته إلى ما أراد ، فلما حل في قصرها ، خافت عليه ، فأمرته بالانصراف ، فأبى عليها ، حتى يصل منها مراده ، ولو ضرب رأسه وأصاله ، وهي : أعضاؤه ، الواحد منه : رِصْلٌ ، ويقال : بالضم (٣) . ويروى : " وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي " .

== تقول : سَنَحَ إِلَى الظَّبْيِ سَنَحًا سَنَحًا : إذا مر من ميسرك إلى ميامنك .

والعرب تتيمين بالسائح ، وتشاءم بالبارح .
ومنهم من يشاءم بالسائح ، وقد جعله ذو الرمة مشئوماً لمخالفة قلبها وهواها لقلبه وهواه . الصجاح (سنح) ٣٧٦ / ١ واللسان (سنح) ٣ / ١١٣ والمعنى : ألا رب من قلبى له بالله ناصح ، أى : أحلف بالله ، فحذف حرف الجر الذى هو الباء ، فعمل الفعل فنصب .

(١) من الطويل (شرح ديوانه / ١٦١) .
والبيت من شواهد : الكتاب ٥٠٤ / ٣ برواية : (ولو قطعوا) فى موضع : (ولو ضربوا)
والمقتضب ٣٢٥ / ٢ والخصائص ٢٨٤ / ٢ وأمالى الشجرى ٣٦٩ / ١ والمخصص ١١٥ / ١٣
والتخميم ٢ ورقة ٢٠٦ والمغنى ٦٣٧ / ٢ وابن يعيش ١١٠ / ٧ ١١٠ / ٨ ٣٧٢ / ٩ ١٠٤ / ٩ ،
والخزانة ٢٠٩ / ٤ ٢٣١ والمغنى ١٣ / ٢ ١٣ / ٢ ٣٨ / ٢ والأشموى ٢٨٨ / ١ والتصريح ١٨٥ / ١ والدرر ٤٣ / ٢ .

يقول المبرد فى المقتضب ٣٢٥ / ٢ : " ومعنى العرب ينشد هذا البيت فيرفع القسم ، فيقول : فقلت الخ ، يريد : يمين الله على " .

وينظر : الخزانة ٢٠٩ / ٤ ٢٣١ .
(٢) ما بين الحاصرتين سقط من المخطوطة .
واعتمد الشارح فى بيان المعنى على شرح ابن السيرافى لأبيات الكتاب ٢٠٣ / ٢ وما بعده .
ولم يشر إلى ذلك .

(٣) اللسان (وصل) ٤٨٥٢ / ٦ والصجاح (وصل) ١٨٤٢ / ٥ .

وثالثها : قول الآخر :
 [١١٤] إِذَا مَا الْخَبْرُ تَأَدَّمَهُ بِلَحْسِمٍ . فَذَاكَ أَمَانَةُ اللَّهِ الثَّرِيدِ (١)
 الشاهد فيه : أن "أمانة" لما حذف منه حرف الجر ، انتصب بفعل مضمّر ، كما بيناه
 قال أبو سعيد : ولا يجوز حذف "الناء" من "تالله" ، ولا "اللام" من : "لله" (٢) ، لأنه
 لما دخله معنى التعجب ، بإدخال "الناء" ، واللام ، كرهوا إسقاط حرف لمعنى .
 وربما (٣) استعمل ("تالله" في غير معنى التعجب ، [فإن أردت التعجب] (٤)
 لم يجوز إسقاط الناء ... (٥) .

قوله : (وقد روى : رفع "اليمين" ، و "الأمانة" على الابتداء ، محذوف الخبر ...)
 والتقدير : "يَعِينُ اللَّهُ قَسَمِي" ، و "أَمَانَةُ اللَّهِ يَمِينِي" (٦) .
 فإن قلت : أليس هذا التأويل قائم بعينه في اسم الله تعالى / فلم خص جواز ٣٥٥ / ب
 الرفع بـ "اليمين" ، و "الأمانة" ؟
 قلت : ذلك جائز من حيث الصناعة ، إلا أنه لم يسمع الرفع [في] (٧) اسم

- (١) من الوافر ، لم أهتم لقائله (يقول سيويه ٦١/٣ : " ويقال : وضعه النحويون ") .
 والبيت من شواهد : الكتاب ٦١/٣ ، ٤٩٨ والمخصص ١٣ / ١١٦ والتخمين ٢ ورقة
 ٢٠٦ وابن يعيش ١٢/٩ ، ١٠٤ واللسان (أدم) ٤٥/١ .
 والإدَامُ - بالكسر - والأدَمُ - بالضم - ما يوفى كل بالخبز ، أي شيء كان ... وأدَمُ
 الخبز يأدُمه - بالكسر - أدَمًا : خلطه بالأدَم . وقال غيره : أدَم الخبز باللحم
 اللسان (أدم) ٤٥/١ والصحاح (أدم) ١٨٥٩/٥ .
 وَثَرَدُ الخبز ثَرَدًا : كسرت ، فهو ثريد وشرود . (الصحاح) ثرد ٤٥١/٢ .
- (٢) في المخطوطة : [الله] وهو : تحريف ، لأنه لا يتناسب مع سياق الكلام .
- (٣) في المخطوطة : [نساء] وهو : تحريف ، لأنه لا يستقيم مع المعنى .
- (٤) في شرح السيرافي ٦٣٨/٤ [إلا أنك إذا أردت معنى التعجب] .
- (٥) شرح السيرافي ٦٣٨/٤ .
- (٦) يقول ابن يعيش ١٠٤/٩ : " ويروى : (فَقَلَّتْ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحَ) بالرفع ، وكذلك
 قوله : (فَذَاكَ أَمَانَةُ اللَّهِ الثَّرِيدِ) على الابتداء ، ويضمّر الخبر ، ويكون التقدير :
 يعين الله قسَمِي ، أو ما أقسم به ، وكذلك : أمانة الله لازمه لي ، فحذف فـ
 الخبر ، كما حذفوه في : (لعمري الله ، وأمين الله) ... " .
- (٧) وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٣٢٩/٢ .
 في المخطوطة [من] وهو تحريف ، لأنه لا يستقيم مع المعنى .

الله ، فخص الآخرين بالرفع ، من حيث الاستعمال ، والرواية ، لامن حيث الصناعة (١) .
قوله : (وتضم ، كما تضم " اللام " في : " لاه أبوك ") .

اعلم أن قوله : " تُضمَرُ " - على صيغة البناء للمفعول - فيه ضمير مرفوع مستتر ، يرجع إلى " الباء " ، ولا مانع من إضمار حرف الجار ، ألا ترى أن " اللام " الجارة مضمرة في قولهم : " لاه أبوك " ، وأصله : " لله أبوك " ، فأضمرت اللام ، والاسم مجرور بها (٢) .

(١) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٣٢٩/٢ : " .. لم يجز أن تقول : (الله لأفعلن) على تقدير : الله قسمي ، وقد جاء قولهم : (أمانة الله ، ويمين الله) تشبيهاً بقولهم : (لعمرك) وهو قليل .. " .

(٢) لقد كان صاحب العرائس دقيقاً في فهمه عبارة المصنف ، كما كان مستوعباً لما قرأه . عندما بنى الفعل (تُضمَرُ) للمجهول ، وبين أن فيه ضميراً مستتراً يرجع إلى (الباء) تمشياً مع سياق كلام المصنف ، ومع ما يقتضيه المعنى العام للكلام .

لكن ابن يعيش ١٠٤/٩ بنى الفعل (تضم) للفاعل ، وفهم العبارة على غير وجهها الصحيح ، وعلى ضوء هذا الفهم انتقد المصنف في بناء عبارته ، فقال : " .. ويروي : (فقلت يمين الله أبرح) بالرفع ، وكذلك قوله : (فذاك أمانة الله الشريد) على الابتداء ، ويضم الخبر ، ويكون التقدير : يمين الله قسمي ، أو ما أقسم به ، وكذلك : أمانة الله لازمة لي ، فحذفوا الخبر كما حذفوه في (لعمر الله ، وأمين الله) .

وقد شبه حذف الخبر - هنا - بحذف حرف الجر في (لاه أبوك) يريد : أن الحذف في كل واحد منهما لا لملء ، بل لضرب من التخفيف لكثرة استعماله . والصواب أن يشبه حذف الخبر - ههنا - بما قد حذف الخبر فيه ، نحو حذفه بعد (لولا) في قولهم : (لولا زيد لكان كذا) .
وشبه حذف حرف القسم بحذف اللام من (لاه أبوك) لأن كل واحد منهما موصل .
وعامل الجر .. " .

وأقول : هذا هو ما فعله المصنف ، فلقد شبه حذف حرف القسم بحذف اللام من (لاه أبوك) لكن الأمر التيسر على ابن يعيش ، وقد فهم صاحب العرائس الصواب ، ويؤيده في هذا الفهم ابن الحاجب في كتابه الإيضاح ٣٢٩/٢ عندما بنى الفعل (تضم) للمجهول ، وفسر كلام المصنف تفسيراً فيه الصواب ، حيث يقول : " .. وتضم كما تضم اللام ، يعني أنهم يخفزون المقسم به على إضمار حرف الخفض وإرادته موجوداً كما يخفزون في قولهم : (لاه أبوك) .
ألا ترى أن الخفض في قولهم : (لاه أبوك) لا بد له من خافض ، ولا خافض إلا الحرف المقدر ، وكذلك - ههنا - بالحرف المقدر .. " .

ومثله : قلدهم : "لقيته أمس" ، وأصله : "لقيته بالأمس" .
قال أبو سعيد : مذهب "سيويه" أن المحذوف لام الجر ، ولام التعريف جميعا .
وزعم المبرد : أن المحذوف لام التعريف ، واللام الأصلية من الكلمة ، وأن الباقي لام الإضافة
مكسورة .
وكان "الزجاج" يختار مذهب "سيويه" (١) .

(١) سبق توضيح هذا الخلاف ص ٩٩ من التحقيق .

[تحذف الواو والقسم ويعوض عنها حرف التنبيه]

(فصل) " وتحذف " الواو " ويعوض عنها حرف التنبيه في قولهم : " لاها الله ذا " ، وهمزة الاستفهام في : " أ الله " ، وقطع همزة الوصل في : " أنا لله " ، وفي : " لاها الله ذا " لغتان :

حذف ألف " ها " وإثباتها ، وفيه قولان :

أحدهما : قول " الخليل " أن " ذا " مقسم عليه ، وتقديره : " لا والله للأمر ذا " ، فحذف الأمر ، لكثرة الاستعمال ، ولذلك لم يجرأ أن يقاس عليه ، فيقال : " ها الله أخوك " على تقدير : " ها الله لهذا أخوك " .

والثاني : وهو قول " الأخفش " أنه من جملة القسم ، تأكيد له ، كأنه قال : " ذا قسمي " ، والدليل عليه : أنهم يقولون : " لاها الله ذا لقد كان كذا " ، فيجيئون بالمقسم عليه بعده . . .

قوله : (وتحذف " الواو " ، ويعوض عنها حرف التنبيه في قولهم : " لاها الله ذا " ، وهمزة الاستفهام في : " أ الله ؟ " ، وقطع همزة الوصل في : " أنا لله " . .)
اعلم أن " الواو " حذفت من اللفظ في مواضع ، ذكرها " سيويه " ^(٢) ، وفيها عوض عن " الواو " ، وهي ثلاثة :

- (١) في المفصل المطبوع / ٣٤٩ [قال : والدليل عليه] ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى .
- (٢) لقد ذكر سيويه هذه المواضع في باب (ما يكون ما قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو) ٣ / ٤٩٩ ، ٥٠٠ حيث يقول :
" وذلك قولك : (إِي هَا اللَّهُ ذَا) تَثْبِيتُ الْف (هَا) ؛ لِأَنَّ الَّذِي بَعْدَهَا مَدْغَمٌ ، وَمَسْنُ الْعَرَبِ مِنْ يَقُولُ : (إِي هَلَلَهُ ذَا) فَيُحْذَفُ الْأَلِفُ الَّتِي بَعْدَ الْهَاءِ ، وَلَا يَكُونُ فَسَى الْمَقْسَمِ - ههنا - إِلَّا الْجَرُّ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ : (هَا) صَارَ عِضًا مِنَ الْلفظِ بِالْوَاوِ ، فَحُذِفَتْ تَخْفِيفًا عَلَى اللِّسَانِ .
أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَاوَ لَا تَتَّبَعُ ههنا - كَمَا تَظْهَرُ فِي قَوْلِكَ : (وَاللَّهِ) فَتَرْتَكِبُ الْوَاوَ - ههنا - الْبِتَّةَ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا ذَهَبَتْ مِنْ ههنا تَخْفِيفًا عَلَى اللِّسَانِ ، وَفُضِّضَتْ مِنْهَا (هَا) ؛ وَلَوْ كَانَتْ تَذْهَبُ مِنْ ههنا كَمَا كَانَتْ تَذْهَبُ مِنْ قَوْلِهِمْ : (اللَّهُ لَا فَعْلَنَ) إِذَنْ لَأَدْخَلْتُ الْوَاوَ . . .
ومثل ذلك قولهم : (أَلِلَّهِ لَا فَعْلَنَ) صَارَتِ الْأَلِفُ - ههنا - بِمَنْزِلَةِ (هَا) ثُمَّ .
أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : (أَوَاللَّهِ) كَمَا لَا تَقُولُ : (هَا وَاللَّهِ) فَصَارَتِ الْأَلِفُ - ههنا - وَ (هَا) يُعَاقِبَانِ الْوَاوَ ، وَلَا يَثْبِتَانِ جَمِيعًا .
وقد تعاقب ألف اللام حرف القسم كما عاقبته ألف الاستفهام (هَا) ، فتظهر في ذلك

الأولى : أن تحذف " الواو " ويعوض منها حرف التثنية في قولهم : " لاها الله ذا " ، وفي قولك : " ها " ألف متطرفة - كما ترى - وفي هذه الألف لفتان : حذفها وإثباتها .
قال أبو سعيد : " .. منهم من يثبت الألف في " ها " ، ويسقط ألف الجمل في " الله " ، ويكون بعد ألف " ها " لام مشددة ، كقوله : " .. وَلَا الضَّالِّينَ " ^(١) ، و " دَابَّة " ، و " نحسوه " .
[وعلى هذه اللغة ، اجتمع ساكنان في الدرج على حده ، على معنى : أن الساكن الثاني منهما مدغم] ^(٢) .

ومنهم من يحذف ألف " ها " لاجتماع الساكنين ، فيقول : " هَلَلَّه " ، فلا يكون بين الهاء ، واللام ألف في اللفظ " .. (٣) .

ولا يجوز أن تجتمع " الواو " و " الهاء " ، كما بيناه فيما سبق .

قوله : (وفيه قولان) . اعلم أنهم اختلفوا في معنى الكلمة :
" فقال " الخليل " : قولهم : " ذا " هو المحذوف عليه ، كأنه قال : " إى والله لأمر هذا " ، كما تقول : " إى والله لزيد قائم " ، وحذف " الأمر " ؛ لكثرة استعمالهم إياه في كلامهم .
وقدم " ها " ، كما قدم قوم " ها " [في قولهم] ^(٤) : " ها هو ذا " ، و " ها أنا ذا " ، وكان الأصل : " هو هذا " ، و " أنا هذا " .

وأنشد زهير :

[١٥] تَعْلَمَنَّ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا . . . فاقْصِدْ بَذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَسْلُكُ ^(٥)

= الموضع الذي يسقط في جميع ما هو مثله للمعاقبة ، وذلك قولك : (أنا لله لتفعلن) .
ألا ترى أنك إن قلت : (أقبوا الله) لم تثبت .
وتقول : (نعم الله لأفعلن) ، و (إى الله لأفعلن) ، لأنهما ليسا ببدل .
ألا ترى أنك تقول : (إى والله) و (نعم والله) . . .

وينظر : المقتضب ٢٢١/٢ وما بعده .
(١) سورة الفاتحة ، من الآية ٧ : " صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ " .

(٢) ما بين الحاصرتين من كلام الشارح .

(٣) شرح السيرافي ٦٤١/٤ وما بعده .

(٤) سقط من المخطوطة ، وثبت في شرح السيرافي ٦٤١/٤ .

(٥) من البسيط (ديوانه / ١٨٢) .

والبيت من شواهد : الكتاب ٥٠٠/٣ ، ٥١٠٠ ، والمقتضب ٣٢٢/٢ ، والهمع ٢٦١/١ والخزانة

٤٢٥/٢ ، ٤٢٨ ، ٢٠٨ ، ٤٧٨ ، والدرر ٥٠٠/١ .

أقصد بذرعك . ذرع الإنسان : طاقته ، وهو مثل أورد . الميداني ، وقال غيره :

أراد : " تعلمن هذا قسا " ، ومعنى : " تعلمن " : اعلم .
وقال الأخفش : قولهم " ذا " ، ليس هو المحلوف عليه ، وإنما هو : المحلوف به ، وهو :
من جملة القسم ، والدليل على ذلك : أنهم قد يأتون بعده بجواب القسم ، والجواب هو :
المحلوف عليه ، فيقولون :

" ها الله ذا لقد كان كذا وكذا " ، كأنهم قالوا : والله ذا قسمي لقد كان كذا وكذا .
وكان البرد يرجح قول " الأخفش " ، ويجيز قول " الخليل " .
قوله : (ولذلك لم يجز أن يقاس عليه ، فيقال : " ها الله أخوك " على تقدير : " ها الله
لهذا أخوك ") .

اعلم أن المصنف لما قال : إن التقدير : " لا والله للأمر ذا " ، فحذف " اللام " الذي
هو جواب القسم ، ثم حذف المبتدأ الذي هو : " الأمر " ، ومضى الخبر ، وهو : " ذا " ، قال
بعده :

" يضرب لمن يتوعد ، أى : كلف نفسك ما تطيق ، والذرع : عبارة عن الاستطاعة ، كأنه
قال : اقصد الأمر بما تملكه أنت لا بما يملكه غيرك ، أى : توعد بما تسعه قدرتك ،
ولا تطلب فوق ذلك في تهدي " .

ينظر : مجمع الأمثال ٤٧٦/٢ والصحاح (ذرع) ١٢١٠/٣ .
(١) ما بين علامتي التنصيص نقله الشارح من شرح السيراني ٦٤١/٤ وما بعده ولم يشر إلى
ذلك والبرد في المقضب ٣١٢ / ٢ يرجح قول الأخفش ، حيث يقول :
" .. فأما قولك : (ذا) فهو الشيء الذي تقسم به ، فالتقدير : لا والله هذا
ما أقسم به ، فحذفت الخبر لعلم السامع به .. " .

أما ابن الحاجب فيسطل كلام كسل من الخليل والأخفش ، حيث يقول في الإيضاح
٣٣٠/٢ : " ولو قيل : ان (ذا) هو المقسم عليه — لاعلى الوجه الذي ذكره
الخليل ، بل على معنى : (لا يفعل ذا ، ولا يكون ذا) — لكان قولاً مستقيماً ، ودليلاً :
استقراء كلامهم .

وإذا كان كذلك وجب تقديره منفياً ، وإذا قدر منفياً بطل تقدير الخليل .
ويسطل تقدير الأخفش ، لأنه يجعل المقسم عليه محذوفاً ، لأن الحذف على
خلاف الأصل ، وإذا استقام الأثبات ، فلا معنى للعدول إلى الحذف .. " .
وتبدو وجهة نظر ابن الحاجب — هنا — قوية ، لأنه بنى كلامه على استقراء
كلام العرب ، وعدم سماع ما قال به الخليل والأخفش .

وينظر : الكتاب ٤٩٩/٣ وما بعده وشرح السيراني ٦٤١/٤ وما بعده وابن
يعيش ١٠٦/٩ وشرح الكافية للرضي ٣٣٥ / ٣ وما بعده .

.....

وانما جاز هذا الحذف على هذا الوجه ؛ لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم ، واحتج على أن علة الحذف ، إنما هي كثرة الاستعمال لا غير ، بأنهم استعملوا من مثل هذا الحذف في جميع الصور التي عدم فيها كثرة الاستعمال .

ومن تلك الصور قوله : " ها الله أخوك " فإنه غير مستقيم ؛ لأنه انتفى عنها كثرة الاستعمال ، فلم يجوز حذف " الجواب " ، و " المبتدأ " ، كما جاز في الصورة الأولى ؛ لأن الفرق ثابت بينهما ، وهو : وجود كثرة الاستعمال ثمة ، وعدم ههنا .

ولقائل أن يقول : في كلام المصنف نظر من أوجه أربعة :
أولها : أنه قال : (وفي : لاها الله ذا لغتان) ، والأجدر : وفي " ها " لغتان ، لأن الاختلاف إنما وقع في إثبات ألف " ها " واسقاطه .

ثانيها : أنه قال : (وفيه قولان) ، والأولى : أن يقال : وفي " ذا " قولان ؛ لأنه محل الاختلاف .

وثالثها : أنه قال : (فحذف الأمر) ، والأجدر أن يقال : فحذف شيان :
اللام التي هي جواب القسم ، والأمر جميعا .

ورابعها : أن صورة الفرع تخالف صورة الأصل في العبارة .
بيان ذلك : أنه أثبت في الفرع حرف الإشارة في موضعين :

أحدهما : قبل المقسم به . والآخر : قبل المبتدأ المحذوف ، ولم يثبت في الصورة المتقدمة في كلا الموضعين ، كما تراه .
والأحسن التسوية في ذلك (١) .

هذا تمام الكلام في الموضع الأول الذي تحذف منه " الواو " مع التعميض .
الثاني : قوله : " آله لتفعلن " ، يجعل همزة الاستفهام عوضا من " الواو " ، وقد لا منها ، نازلا منزلة " ها " ؛ ولهذا لا يجوز الجمع بين هذه ، وبين واو القسم ، كما ذكرناه فيما تقدم .

(١) أرى أن المصنف لا يتجه إليه اعتراض لأمرين :
الأول : أن مراد المصنف وما يعينه مفهوم من سياق الكلام ، ولم يختلف في مراده أحد .
الثاني : أن المصنف قصد بمفصله — مع تسميته بالمفصل — الإيجاز ، ولو كان الأمر كما يدعيه صاحب العرائس ، ما قامت عشرات الشروح حول " المفصل " ، تجلّس غوامضه ، وتكشف أسرارها .

الثالث: قطع همزة الوصل في "أفأ لله" عوضاً عن "الواو".
اعلم أنهم يوقعون بعد همزة الاستفهام "فا" للعطف.
قال أبو سعيد: "ومن ذلك قولهم: "أفأ لله" [لتفعلن^(١)] بقطع ألف الوصل في اسم الله
[والهمزة قبل الفاء للاستفهام] والفاء للعطف، وقطع ألف الوصل [في اسم الله عز وجل]
عوض من "الواو".

ولو جاء بـ "الواو" لسقطت ألف الوصل، وقال: "أفو لله".
وانما يكون هذا إذا قال قائل لآخر: أبعت دارك؟ فقال له: نعم. فقال له
السائل: "أفأ لله لقد كان ذلك".

فالهزمة^(٥) / للاستفهام، والفاء: للعطف، وقطع ألف^(٦) الوصل للعوض. ولو ٣٥٦/أ
أدخل^(٧) الفاء من غير استفهام، لجاز أن تقول: "فأله لقد كان ذلك"، إذا لم تستفهم.
هذه المواضع الثلاثة التي شرحناها لك تسقط واو القسم فيها للعوض، ولا تسقط
في غير ذلك لعوض.

وتقول: "إي والله، ونعم والله"، ومعنى إي: نعم.
فإذا أسقطت "الواو" نصبت، [فقلت: "نعم الله لأفعلن^(٨)"]...

- (١) سقط من المخطوطة.
 - (٢) ما بين الحاصرتين هكذا في شرح السيرافي [وقبل الفاء ألف الاستفهام] والمعنى واحد.
 - (٣) سقط من المخطوطة.
 - (٤) سقط من المخطوطة.
 - (٥) في شرح السيرافي [فالألف].
 - (٦) سقط من المخطوطة.
 - (٧) في المخطوطة [أدخلوا].
 - (٨) ما بين الحاصرتين سقط من المخطوطة.
- وينظر: شرح السيرافي ٦٤٢/٤.

[يعطف على القسم فيكون للجميع جواب واحد]

(فعل) "و" الواو الأولى في نحو: "وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى" للقسم ، وما بعدها للمعطف ، كما تقول: "بالله ، فإله ، وحياتك ، ثم حياتك لأفعلن" .

قوله: (و" الواو" الأولى في نحو: "وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى" للقسم ، وما بعدها للمعطف) .

اعلم أنه قد يعطف على الاسم المقسم به ، فتكون جملة: المعطوف والمعطوف عليه قسم واحد لا غير ، كقوله عز وجل: "وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى" . وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى . وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى" . والمعنى: وَخَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ، فإن المعطوف عليه ، والمعطوف جميعا قسم واحد ؛ ولهذا جاء لها كلها جواب واحد ، وهو: قوله: "إِنْ سَأَلْتُمْ لَشَيْءٌ" . (٢) . والمفعول [محذوف] (٣) أي: يغشى الأفق بظلامه .

(٤) ولا يجوز أن تجعل الواو الثانية للقسم ؛ لأنك إذا استأنفت قسما بعد قسم ، فقد أعريت القسم الأول من الجواب ؛ لانقطاع الثاني عن الأول (٥) .

- (١) سورة الليل ، آية ٢٥١ / ٣ .
 - (٢) سورة الليل ، آية ٤ / ٤ .
 - (٣) زيادة يستقيم بها الكلام .
 - (٤) الصحاح (عرا) ٢٤٢٤ / ٦: "وَعَرَى مِنْ ثِيَابِهِ عَعْرَى عَرَا" . وَأَعْرَيْتُهُ أَنَا وَمَعْرَيْتُهُ تَعْرِيَةً فَتَعْرَى" .
 - (٥) الواقع أن الشارح - هنا - يوئيد رأى الخليل وسيبويه في أن الواو المتكررة واو المعطف ، لكن يرى بعض العلماء أنها واو القسم ، يقول العلامة الرضی فی شیخ الکافی ٣٢٢ / ٢: "وإذا تكرر الواو بعد واو القسم ، نحو قوله تعالى: "وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى" . وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى" . فذهب سيبويه والخليل أن المتكررة واو المعطف .
- وقال بعضهم: هي واو القسم . والأول أقوى ؛ وذلك لأنها لو كانت واو القسم لكانت بدلا من الباء ، ولم تغد المعطف وربط القسم به الثاني وما بعده بالأول ، بل يكون التقدير: أقسم بالليل . أقسم بالنهار . أقسم بما خلق فهذه ثلاثة أيمان كل واحد منها مستقل ، وكل قسم لابد له من جواب ، فتطلب ثلاثة أجوبة ، فإن قلنا: حذف جوابان استغناء بما بقي ، فالحذف خلاف الأصل .
- وان جعلنا هذا الواحد جوابا للمجموع - مع أن كل واحد منها لاستقاله يطلب جوابا مستقلا - فهو أيضا خلاف الأصل .
- فلم يبق إلا أن نقول: القسم شيء واحد ، والقسم به ثلاثة ، والقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به ، فيكفيه جواب واحد .
- وأرجح الرأي الأول ؛ لأن جعل الواو الثانية وما بعدها للمعطف يفيد ربط المعطوف بالمعطوف عليه .

وينظر: الكتاب ٥٠١ / ٣ وابن عيمش ١٠٦ / ٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣٣١ / ٢ ، ٣٣٢ والمقتضب ٣٣٥ / ٢ ، ٣٣٦ .

فإن أردت أن تجعل الواو الثانية للقسم ، زدت واوا أخرى للعطف ، والله ،
والرحمن ، وتكون إعادة حرف القسم كإعادة الباء الجارة ، نحو قولك : " مررت بزيد وعمرو " .
ولو لم تعد واو القسم ، صار بمنزلة قولك :

" مررت بزيد وعمرو " ، ولم تعد حرف الجر .

ويجوز أن تعطف جوابا على جواب ، فتقول : " والله لآتينك ، ثم لأضربك " ، لأنك
جئت بجواب القسم الأول ، ثم جئت بقسم بعد حرف العطف وجوابه ، فكأنك قلت : " والله
لآتينك ، ثم والله لأضربك " .

وإن أخرت القسم بعد العطف على الجواب نصبتة ؛ لأنك فرقت بينه وبين حرف

العطف ، فقلت :

" وَاللَّهِ لَأَتِيَنَّكَ ، ثُمَّ لَأُضْرِبَنَّكَ اللَّهُ " (١) .

وإن شئت عطف على القسم بعد الجواب ، فقلت : " وَاللَّهِ لَأَتِيَنَّكَ ثُمَّ اللَّهُ " (٢) .

قله : (كما تقول : بالله ، فبالله ، وبحياتك ، ثم حياتك لأفعلن) .

اعلم أن هذا أورد ، دليلا على أن الواو الثانية ، والثالثة في السورة للعطف ، وذلك
أن " الفاء " ، و " ثم " ليسا من حروف القسم ، وإنما هما فيما ذكره للعطف ، فناسب أن تكون
" الواو " كذلك (٣) .

(١) وجب النصب — هنا — لأن حرف العطف نائب عن الخافض ، وكان معه ، ولا يجوز الفصل
بين الخافض والمخفوض .

وينظر : ابن يعيش ١٠٧/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢٣١/٢ وما بعده .

(٢) عبارة سيويه في الكتاب ٣ / ٥٠١ ، ٥٠٢ أكثر وضوحا مما ذكره الشارح ، حيث يقول :

" .. وإن قلت : (والله لآتينك ثم الله لأضربك) فإن شئت قطعت فنصبت ، كأنك

قلت : (بالله لآتينك ، والله لأضربك) فبطلت هذه الواو بمنزلة الواو التي في

قولك : (مررت بزيد وعمرو شارج) ، وإذا لم تقطع ونسرت فقلت : (والله لآتينك ،

لآتينك ، ثم الله لأضربك) فصارت بمنزلة قولك :

(مررت بزيد ثم عمرو) .

وإذا قلت : (والله لآتينك ثم لأضربك الله) فأخرته ، لم يكن إلا النصب ، لأنه ضم

الفعل إلى الفعل ، ثم جاء بالقسم له على حدته ، ولم يحمله على الأول .

وإذا قلت : (والله لآتينك ثم الله) فإنما أحد الاسمين مضموم إلى الآخر ، وإن كان قد

أخر أحدهما ، ولا يجوز في هذا إلا الجر ، لأن الآخر معلق بالأول ؛ لأنه ليس بعده

مخوف عليه ..

(٣) ينظر : الكتاب ٣ / ٥٠١ وابن يعيش ١٠٦/٩ ، ١٠٧ والإيضاح لابن الحاجب ٢٣١/٢

٣٣٢ وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٣٧ .

(من أصناف المشترك : تخفيف الهمزة)

[منى تخفف - أنواع التخفيف]

(فصل) "تشارك فيه الأضرب الثلاثة ، ولا تخفف الهمزة إلا إذا تقدمها شيء ، فإن لم يتقدمها ، نحو قولك ابتداء : "أب ، أم ، إبل" فالتحقيق ليس إلا . وفي تخفيفها ثلاثة أوجه :

الإبدال ، والحذف ، وأن تجعل بين بين ، أى : بين مخرجها ، وبين مخرج الحرف الذى منه حركتها . ولا تخلو : إما أن تقع ساكنة ، فيبدل منها الحرف الذى منه حركة ما قبلها ، كقولك : "راس ، قرأت ، وإلى الهدأتنا ، وير ، وجيت ، والذيتن ، ولوم ، وسسوت" ويقولون ، وأما أن تقع متحركة ساكنة ما قبلها ، فينظر إلى الساكن ، فإن كان حرف لين نظر : فإن كان ياء ، أو واو ، مدتين زائدتين ، أو ما يشبه المدة ، كياء التصغير ، قلبت إليه ، وأدغم فيها ، كقولك : (خطية ، مقروء ، وأفيس) . وقد التزم ذلك فى (نسى ، صرية) . وإن كان "ألفا" جعلت بين بين ، كقولك : "سأل ، وسأول ، وقائل" .

وإن كان حرفا صحيحا ، أو : ياء ، أو : واو ، أصليتين ، أو مزيدتين لمعنى ، ألقيت عليه حركتها ، وحذفت ، كقولك : "مسلة ، والخب ، ومن بوك ، ومن بلد ، وجيل ، وحوسة ، وأبو يوب ، وذو مرهم ، واتبعى مره ، وقاضوبيك" . وقد التزم ذلك فى باب "يسرى" ، وأرى يرى " . ومنهم من يقول : "المرأة ، والكاء" ، فيقلبها ألفا ، وليس بمطرد ، وقد رآه الكوفيون مطردا . وأما أن تقع متحركة ، متحركة ما قبلها ، فتجعل بين بين ، كقولك : "سأل ، ولوم ، وسئل" . إلا إذا انفتحت ، وانكسر ما قبلها ، أو انضم ، فقلبت : "ياء" ، أو : واو محضة . كقولك : "مير ، وجون" .

و "الأخفش" يقلب المضمومة ، المكسور ما قبلها "ياء" أيضا ، فيقول : "يستهيون" . وقد يبدل منها حرف اللين ، فيقال : "منساة" ، ومنه قول الفرزدق :

..... فَارْعَى فَرَارَةَ لَاهِنَاكَ الْمَرْتَعُ

وقال حسان :

سَالَتْ هَذَيْلُ رَسُولِ اللَّهِ فَاحِشَةً

وقال ابنه عبد الرحمن :

..... يَشْجُجُ رَأْسَهُ بِالْفَهْرِ وَاجِسُ

قال "سيمويه" : "وليس ذا بقياس مثلث .. وإنما يحفظ عن العرب ، كما يحفظ الشيء الذى تبدل التاء من واوه ، نحو "أطلع" .."

المتن : قوله : (من أصناف المشترك : تخفيف الهمزة .. إلى قوله : وقد حذفوا الهمزة

التفسير : ونصده به بحثين :

.....

البحث الأول: قال صاحب كتاب ^(١) الهمز: تقع الهمزة في السنة سائر الأسماء أولاً، ولا تقع غير أول إلا في لغة العرب، وهي مشاركة أحرف العلة من وجه، وذلك عند التليين، ومشاركة للحروف الصاح من وجه، وذلك عند التحقيق، وليس في حروف المد أقرب إليها من الألف، لأن كل ألف حركت بأي حركة كانت، فإنها تصير همزة من أن تكون ألفاً. وللعرب في الهمزة أربعة أعمال:

التحقيق، والتليين، والإبدال، والحذف.

وأحكامها متعلقة بحركة نفسها، وسكونها، وحركة ما قبلها، وسكونه، ولا تعلق لها بما بعدها.

فإذا لها أربع صور: سكون، وثلاث حركات، وكذلك ^(٢) ما قبلها، له هذه الصور الأربع، فاضرب أربعة في أربعة، يخرج ستة عشر وجهاً من التركيب، لا يخرج شيء من أعمال الهمزة عنها.

قال في كتاب ^(٣) أسرار الحروف: أصنافها تسعة عشر، نحو: همزة الوصل، وهمزة القطع، وهمزة (أنا) للمتكلم، وهمزة الجمع، نحو: أكلب، وهمزة التانيث وغير ذلك. ^(٤) البحث الثاني: قال تاج ^(٥) القراء: الألف في الحقيقة: اسم للهمزة، دون اللينة، تقول: هذه ألف إذا أردت الهمزة، وإن أردت اللينة، قلت: هذه ألف لينة بالتقييد، ولا خلاف في كتابة الهمزة أو لا على صورة الألف. وإذا وقعت غير أول:

فمذهب أهل البصرة: أنها تكتب بالألف، بأي حركة تحركت.

(١) كتب "الهمز" كثيرة، منها كتاب للأصمعي، وكتاب لـ: "قطرب" ولكنهما مفقودان، والموجود منها كتاب "الهمز" لأبي زيد الأنصاري، ومحت فيه، ولم أجد هذا النص، وقد فقد جزء من هذا الكتاب، ويبدو أن النص في الجزء المفقود. ينظر: كتاب الهمز لأبي زيد الأنصاري ٣/ نشره الأب لويس اليسوعي (طبيروت - المطبعة الكاثوليكية ١٩١٠م). ولا أدري: كيف اطلع صاحب كتاب الهمز على كل لغات سائر الأمم حتى يعطينا هذا الحكم العام؟

(٢) في المخطوطة [ولذلك] وهو: تحريف، لأنه لا يستقيم مع المعنى.

(٣) لم أهتم لهذا الكتاب، ولا إلى معرفة صاحبه.

(٤) في المخطوطة [الثالث] وهو خطأ واضح.

(٥) هو الكرمانلي، وقد سبقت ترجمته.

وأهل الكوفة : يكتبونها بصورة الحرف الذى ينحى بها نحوه ، عند التليين من حروف المد واللين .

وقيل : ليس للهمزة صورة فى الخط ؛ لأن هذا الخط منقول إلى العربية من غيرهم من الأمم الذين ليس فى لغتهم همزة غير أول .

وتخفيف الهمزة لغة قريش ، وأكثر أهل الحجاز ، وتحقيقها لغة قيس وتميم (١) .

قوله : (تشترك فيه الأضرب الثلاثة ٠٠) .

اعلم أن الموجب للتخفيف كون الهمزة حرفا (٢) ثقيلًا ؛ لأن مخرجه أبعد من مخارج جميع الحروف ؛ لأنه يخرج من أقصى الحلق ، فهو شبيه بالتهوع (٣) المستكره لكل أحد بالطبع ، فناسب لذلك تخفيفه (٤) .

وهذه العلة موجودة فى : الفعل ، والاسم ، والحرف ؛ فلذلك كان جواز تخفيف الهمزة شاملاً للأضرب الثلاثة ، نحو : أحمد ، وأمر ، وأم .

قوله : (ولا تخفف الهمزة ، إلا إذا تقدمها شيء ، فإن لم يتقدمها شيء ، نحو قلبك ابتداءً : " أب ، أم ، إبل " [فالتحقيق ليس إلا] (٥)) .

حذارا من الابتداء بالساكن ، أو بما هو قريب من الساكن .

قال " الصيمرى " : " إن الهمزة إذا جعلناها بين بين ، فإنما نقرسها من السكون ، ونخفى حركتها " (٦) .

(١) ينظر : الكتاب ٥٤٢/٣ وابن يعيش ١٠٢/٩ وشرح الشافى للرضى ٣/٣٢٤٣١ .

(٢) فى المخطوطة [حرف] وهو خطأ نحوى ؛ لأنه خبر لـ (كان) وخبرها لا يكون إلا منصوبا ، أو فى محل نصب .

(٣) التهوع : التقيؤ . الصحاح (هوع) ٣ / ١٣٠٩ .

(٤) يقول أبو على فى التكملة ٢١٢/ : " الهمزة حرف يخرج من أقصى الحلق ، وهى أدخل الحروف فى الحلق ، فلما كانت كذلك استنقل أهل التخفيف آخرها من حيث كانت كالتهوع فخففوها ، وتخفيفها لا يخلو من أن تجعل بين بين ، أو بأن تقلب ، أو بأن تحذف ٠٠ " .

وينظر : التبصرة ٢ / ٧٣٥ وابن يعيش ١٠٢/٩ وشرح الشافى للرضى ٣ / ٣١٠٣١ .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من المخطوطة ، وهى يتم المعنى .

(٦) التبصرة ٢ / ٧٣٦ .

وقال أبو سعيد : " الهمزة إذا كانت أولا ، لاتجعل بين بين ، لأن الابتداء ، لا يقع إلا بمتحرك ، وإذا جعلت بين بين ، فرت من الساكن ، وإن كانت متحركة في التحصيل ، ولا يتدأ إلا بحرف جلد ، تمكنت فيه حركته .

قد قال (١) أهل الكوفة - لهذه العلة بعينها - إنها ساكة . (٢).

قوله : (فالتحقيق ليس إلا .) فيه : إضمار ، فسرناه في آخر مباحث الاستثناء (٣).

قوله : (وفي تخفيفها ثلاثة أوجه : الإبدال ، والحذف ، وأن تجعل بين بين ، أي بين مخرجها ، ومخرج الحرف الذي منه حركتها .)

اعلم أن الهمزة ، تقع في الكلام على أحد أوجه ثلاثة :

أحدها : أن تكون ساكة ، قبلها متحرك .

والثاني : عكس ذلك ، وهو أن تكون الهمزة متحركة ، والحرف الذي قبلها ساكن .

والثالث : أن تكون متحركة ، وما قبلها متحرك ، فلذلك كانت مسائل هذا الفصل راجعة إلى ثلاثة أصناف :

[الهمزة الساكة تبدل حرفا من جنس حركة ما قبلها]

الصف الأول : في الهمزة الساكة ، المتحرك ما قبلها بالفتح ، أو الكسر ، أو الضم ، وحكمها :

أن تبدل ألفا ، أو واوا ، أو ياء .

وقد أورد المصنف لكل واحد منها ثلاث صور ، فلذلك بلغت الصور المذكورة في هذا الصف تسعة صور ، مرتبة على ثلاثة أضرب :

الضرب الأول : في الساكة التي قبلها حرف مفتوح ، وصوره ثلاث : " رأس ، وقسرات ، و " . . . إلى الهداتنا . . . (٤)

تقول : " رأس " بألف ليندة ، وكان أصله : " رأس " بالهمزة ، إلا أن الهمزة لما كانت ساكة ، وقبلها الراء مفتوحة ، قلبت الهمزة التي هي عين الكلمة ألفا ، لأن الألف متولد من الفتحة ، ألا ترى أن الفتحة إذا أشبعتها صارت ألفا .

(١) في المخطوطة [مال] وهو تحريف ، لأنه لا يتسق مع المعنى .

(٢) شرح السيرافي ١١/٥ .

(٣) يقصد : (ليس إلا ذاك) فحذف المستثنى (ذاك) للعلم به .

(٤) وينظر : عرائس المحصل ، المجلد الأول / ٥٨٦ (رسالة) .
سورة الأنعام ، من الآية / ٧١ : " لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُوهُ إِلَى الْهُدَى أَتُنْسَا قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ هُوَ الْهُدَى ، وَأَمْرًا نَسْلَمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ " .

وتقول : " قرأت " بالألف اللينة ، والأصل : " قرأت " بالهمزة الساكنة ، ثم أبدل من الهمزة التي هي لام الفعل ألفا .

وقال في كتاب الهمزة : كما انفرد الكوفيون بتجويز إبدال كل همزة في موضع السلام إلى اليا ، مثل : " قرئت " ، كذلك انفردوا بتجويز إخراج كل همزة في موضع العين إلى معتل العين ، وردها إلى اليا .

قال : وهذا وجه يعمل عليه مسائل الهمزات في موضع العين ، ولأن اليا أخف من الواو ، أخرجوا الهمز إلى اليا ، دون الواو في معتل اللام ، ومعتل العين جميعا ، لأنهم إنما تركوا الهمزة هربا من الثقل ، فلم يكونوا ليتركوه إلى ثقل آخر ، وهو : " الواو " ، بل إلى الخفيف ، وهو : " اليا " .

ولا يفرق الكوفيون في هذا بين العين واللام .
وقال الله عز وجل : " ... لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَايَةِ ... " (١) .

الشاهد فيه : أن التقدير : يدعونه إلى الهدى ، ويقولون : اتنا ، وألف " هدى " منقلبة عن " يا " ، و " اتنا " على زنة " أفعنا " ، ولام الفعل محذوف على مثال : " اهدنا " . فلما سقطت ألف الوصل في الدرج ، اجتمع ساكنان : ألف " الهدى " ، والهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل ، وكانت الألف أولى بالحذف ، لوقوعها طرفا ، فبقيت الهمزة ساكنة ، وقبلها الدال مفتوحة ، فأبدل من الهمزة ألف ، وقيل : " إلى الهدايتنا " ، فالألف المثبتة بعد الدال ، ليست هي الألف التي كانت منقلبة عن اليا في " الهدى " ، وإنما هي ألف منقلبة عن الهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل ، كما بيناه لك .

فهذه الصور الثلاث قد اشتركت في أن الهمزة في كل واحدة منها ساكنة ، وقبلها حرف مفتوح ، وأنها تبدل ألفا ، خلافا لأهل الكوفة ، كما نقلناه (٢) .

(١) سورة الأنعام ، من الآية / ٧١ .

(٢) يعلى ابن يعيش سبب تخفيف الهمزة بقلبها ألفا ، فيقول ١٠٧/٩ ١٠٨٤ : " ... إن الهمزة والألف تتقاربان في المخرج ، فالهمزة أدخل إلى الصدر ، ثم تليها الألف ، ولذلك إذا حركوا الألف اعتمدوا بها على أقرب الحروف منها إلى أسفل ، فقلبوها همزة ، فالهمزة نبرة شديدة ، والألف لينة ، فإذا سكنت الهمزة ، وأريد تخفيفها نظر في حركة ما قبلها : فإن كان ما قبلها فتحة ، صارت الهمزة ألفا ، وإن كانت ضمة صارت واوا ، وإن كانت كسرة صارت يا ... " .

ثم يقول : " ولا تجعلها - ههنا - بين بين ، لأنها ساكنة ، ولا يتأتى ذلك في الساكنة " .

الضرب الثاني : في الهمزة الساكنة ، المكسور ما قبلها ، وصوره ثلاث :
[بئر ، وجيت] ، والذي تعين ، تقول : "بئر" بإخلاق الباء ، وأصله "بئر" ، ثم خففت
الهمزة التي هي عين الكلمة ، بإبدالها "يا" ، لسكونها ، وكون "البا" قبلها مكسورة ؛
لأن الكسرة إذا أتت ، حذفت "يا" خالصة .

وتقول : "جيت" بالياء ، وكان الأصل : "جئت" بالهمزة التي هي لام الفعل ،
وعين الفعل محذوف ، والوزن : "فَلْتُ" ، كما سنقره في سياج الاعتلال .
وقال الله تعالى : "فَلْيَبْذُوكَ الَّذِي اِثْمَنَ اَمَانَتَهُ" (١) .
الشاهد فيه : أن قوله : "اثمن" "افْتَعَلَ" من "أمن" فلما سقطت ألف الوصل ،
اجتمع ساكنان :

أولهما : الباء من "الذي" ، وثانيهما : الهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل فسي :
"اثمن" ، ولم يكن بد من حذف أحدهما ، فحذفت "البا" ، لوقوعها طرفاً ، ومقيت الهمزة
الساكنة ، والذال قبلها مكسورة ، فقلبت إلى "اليا" الخالصة ، وقيل : "الذي يثمن" ،
فالباء المشبهة في الآية ، ليست هي الباء التي كانت في "الذي" ، وإنما هي "اليا" البدلة
من الهمزة التي هي فاء الفعل ، كما أن الألف في قوله : "إلى الهداتنا" (٢) كذلك على
الوجه الذي بيناه .

فهذه الصور الثلاثة مشتركة في أن الهمزة فيها ساكنة ، وقبلها حرف مكسور ، وفي
أنها تبدل "يا" خالصة ، كما بيناه .

الضرب الثالث : في الهمزة الساكنة المضموم ما قبلها ، وصوره أيضاً ثلاث : "لوم ، وسوت ،
ويقولون" (٣) .

ولا تحذفها - أيضاً - لأنه لا يبقى معك ما يدل عليها ، وكان الإبدال أسهل ، وحكم
المنفصل في ذلك كحكم المتصل ، فمن ذلك قوله تعالى : "إلى الهداتنا" (٤) .
وينظر : الكتاب ٥٤٣/٣ ، ٥٤٤ ، والمقتضب ٢٩٤/١ ، والتكملة لأبي على ٢١٣ ،
والتبصرة ٢٣٣/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٣٣٥/٢ وشرح الشافية للرضي ٣٢٢/٣ .

(١) ما بين الحاصرتين زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) سورة البقرة ، من الآية / ٢٨٣ .

(٣) سورة الأنعام ، من الآية / ٧١ .

(٤) سورة التوبة ، من الآية / ٤٩ ، "وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ اِذْنًا لِّي وَلَا تَفْتِنِّي" ، أَلَا فِي الْفِتْنَةِ
سَقَطُوا ، وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ .

تقول: "لوم" بالواو الخالصة، وأصله: "لَوْمٌ" بهمزة عين الكلمة، ولما كانت الهمزة ساكنة، وقبلها اللام مضموم، أبدل من الهمزة "واو" (١)؛ لأن الهمزة إذا أشبهت، صارت واوًا. واللوم: البخل والشح (٢). الأصل: الشَّحِيحُ النَّفْسِ. وَقَدْ لَوَّمَ الرَّجُلُ لَوْمًا عَلَى "فَعَلٍ" — بضم الفاء، وسكون العين — مَلَكَةً عَلَى: "مَفْعَلَةٍ" ... (٣).

وتقول: "سوت" بالواو، والأصل: "سُوتٌ"، وإلا أنها قلبت "واوًا"؛ لسكونها، وانضمام السين قبلها، و"سوت" مقابل "أحسننت"، وعين الفعل "واو"، وسقطت؛ لسكونها، وسكون الهمزة بعدها.

وقال الله عز وجل: "وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِّي ...". (٤)

الشاهد فيه: أن مضارع اذن، يأذن، فإذا أمرت، قلت: ائذن، وكانت الهمزة التي هي فاء الفعل ساكنة، فلما سقطت همزة الوصل في الدرج، اجتمع الهمزة واللام من: "يقول"، فقلبت الهمزة "واوًا"، وقيل: "يقولون لي"، فالواو تبدل من الهمزة؛ لسكونها، وانضمام اللام قبلها.

فهذا تمام الكلام في صور الصنف الأول، وقد عرفت أن الهمزة فيه، تخفف بالإبدال لاغير (٥).

- (١) في المخطوطة [واو] وهو خطأ نحوي؛ لأنه نائب فاعل مرفوع.
 - (٢) سقط من المخطوطة.
 - (٣) الصحاح (لأ) ٢٠٢٥/٥.
 - (٤) سورة التوبة، من الآية ٤٩: "وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِّي وَلَا تَفْتِنِّي، أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا، وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ". وجاء في المخطوطة [منهم] بدون الواو، وهو تحريف.
 - (٥) تخفف بالإبدال لاغير؛ لأننا لانستطيع أن نجعلها بين بين؛ لأننا إنما نجعل الهمزة بين بين إذا كانت فيها الحركة، فتجعل بين الحرف الذي منه حركتها وبين الهمزة، فإذا لم يكن فيها حركة، لم تتعلق بحرف آخر، يمكن أن تجعل الهمزة بينهما، فبطل أن تجعل بين بين. كذلك لا يصح حذفها؛ لأنه لا يوجد دليل يدل عليها.
- وينظر: الكتاب ٥٤٤/٣ والتبصرة ٢/٢٣٦ وابن يعيش ١٠٨/٩.

[حكم الهمزة المتحركة إذا ساكن ما قبلها]

الصف الثاني : في الهمزة المتحركة ، الساكن ما قبلها ، وتخفيف الهمزة فيه قد جاء بكل واحد من الأوجه الثلاثة : القلب ، والتلين ، والحذف ، والمذكور من صوره : اثنان وعشرون صورة ، فنفرد لكل واحد من الأوجه الثلاثة فرعاً يخصه .

النوع الأول : الهمزة التي تبدل ، ثم يدغم فيها الحرف الذي قبلها .
وذلك إنما يكون إذا كان الحرف المتقدم الساكن واوا ، أو يا ، مدتين زائدتين ، أو ما يشبه المدة ، نحو : " يا " التصغير ^(١) ، وصوره خمسة :
الأولى : قوله : " خطية " بتشديد الباء .

الشاهد فيه : أن الأصل : " خطيئة " بإثبات همزة مفتوحة بعد يا ساكنة ، زيدت للمد ، والوزن : " فعيله " ، مثل : " صحيفة " ، إلا أنهم أبدلوا من الهمزة التي هي لام الكلمة " الباء " ، فاجتمع يا ، ان ، والأول منهما ساكن ، فأدغم في الثاني ، وقيل : " خطية " .

الثانية : " مقروءة " بالواو المشددة .
الشاهد فيه : أن أصله : " مقروءة " بإثبات همزة ، بعد الواو ، على وزن " مفعول " ، فأبدلوا من الهمزة " واوا " ، فاجتمع وا ، ان ، وأولهما ساكن ، فأدغم في الثاني ، وقيل : " مقروءة " .

الثالثة : قوله : " أفيئ " بضم الهمزة ، وفتح الفاء ، وتشديد " الباء " .
الشاهد فيه : أنك تقول : " فأس " بهمز عين الكلمة ، ثم تجمعها على " أفؤس " .

(١) يقول الصيمري في التبصرة ٢/٢٢٣ : " فإن كانت الهمزة متحركة وقبلها حرف من حروف المد والتلين ساكن ، فإنك إذا أردت تخفيف الهمزة قلبتها إلى جنس الحرف الذي قبلها ، وأدغمت أحدهما في الآخران كان الذي قبلها واوا ، أو يا ، وذلك قولك في (مقروءة ، وأزد سنوءة) إذا خففت الهمزة : (مقروءة ، وسنوءة) قلبتها واوا ، وأدغمت الواو التي قبلها فيها .
وكذلك : (خطيئة ، مريئة) إذا خففت قلت : (خطيئة ، مريئة) قلبها يا ، وتدغم فيها الباء التي قبلها . . . "

وينظر : الكتاب ٣/٥٤٧ والمقتضب ١/٢٩٧ وابن يعيش ٩/١٠٨ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٣٣٥ والتكملة لأبي علي ٢١٥ / ٢١٦ وشرح الشافية للرضي ٣/٣٢٠

مثل : " كلب ، وأكلب " ، فإذا صغرت هذا البناء ، [قلت] ^(١) : " أفيس " ، بتشديد الياء ، والأصل : " أفييس " بإثبات همزة بعد ياء التصغير ، ثم قلبوا " الهمزة " إلى " اليا " ، فاجتمع يا آن : أولهما : ساكن ، فأدغم فيما بعده ، وقيل : " أفيس " .

فهذه الصور الثلاثة حسن فيها ما ذكرناه من القلب ، ويجوز تركه .

الرابعة : قولهم : " نبى " بتشديد الياء التى هى لام الكلمة ، وأصله : " نبى " بإثبات همزة بعد " يا " معجمة ، بنقطتين من تحت على زنة " فعيل " ، فأبدل من الهمزة " يا " ، فاجتمع يا آن ، فأدغم ياء " فعيل " فى الياء البدلة من الهمزة ، فصار : " نبى " وهو : " فعيل " بمعنى : " فاعل " ، لأنه مخبر عن الله تعالى ، وقد سبق البحث فيه ^(٢) .

الخامسة : قولهم : " بريرة " بالياء المشددة .

الشاهد فيه : أن أصله : " بريرة " ، بإثبات همزة بعد الياء الساكنة ، على زنة

" فعيله " ، فأبدلوا من الهمزة " يا " ، ثم أدغموا الياء الأولى فى الثانية . قال الجوهري : " البريرة : الخلق " ^(٣) .

فإن قلت : أليس أن قيساً ومنى تميم ^(٤) ينعون من تخفيف الهمزة ؟

وقال " سيويه " : ليس أحد من العرب إلا وهو تارك الهمز فى " النبى " ، كما تركوه فى : " الذرية " ، والبريرة ، والخابية " ^(٥) ، إلا أهل مكة فإنهم يهزمون هذه الأحرف ، ولا يهزمون فى غيرها ، ويخالفون العرب " ^(٦) .

- (١) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٢) الصحاح (نبأ) : ٧٤/١ : " .. والنبا : الخبر ، تقول : نبأ نبأ ، أى : أخبر ، ومنه أخذ النبى ، لأنه أنبا عن الله تعالى ، وهو : فعيل بمعنى فاعل .. " .
- (٣) الصحاح (برا) : ٢٢٧٩/٦ .
- (٤) ينظر : الكتاب ٥٥٣/٣ وابن يعش ١٠٧/٩ وشرح الشافى للرضى ٣/٣١ ، ٣٢٠ .
- (٥) الخابية : الحب ، وأصلها الهمز ، لأنها من خبات ، إلا أن العرب تركت همزها . الصحاح (خبا) : ٢٣٢٥/٦ .
- (٦) نقل صاحب العرائس كلام سيويه من الصحاح (نبأ) : ٧٤/١ ، ٧٥ أما كلام سيويه فى الكتاب ٥٥٥/٣ فهذا نحوه : " .. وقالوا : (نبى ، مريه) فالزمها : أهل التحقيق البدل ، وليس كل شئ نحوهما يفعل به ذاك ، إنما يؤخذ بالسمع . وقد بلغنا أن ثوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون (نبى ، مريثة) ، وذلك قليل ردى . فالبديل - ههنا - كالبدل فى (منساء) ، وليس بديل التخفيف ، وإن كان اللفظ واحداً .. " .

فكيف يستقيم قول المصنف : (وقد التزم ذلك في : "نبى ، وريسه " ؟)
قلت : ما ذكره تفريع على مذهب القائلين بالتخفيف ، فلا يتجه ما ذكرتم من السؤال .

[حكم الهمزة المتحركة إذا كان قبلها ألف]

النسوع الثانى : فيما تجعل فيه الهمزة بين بين (١) ، وذلك فى الصور التى تكون فيها الهمزة متحركة بأى حركة كانت ، وقبلها ألف ، والمذكور منها — ههنا — ثلاثة :
"سأول ، تساؤل ، وقائل " .

تقول فى الهمزة المفتوحة : "سأول " بإثبات همزة مفتوحة بعد الألف اللينة ، على زنة "فاعل " ، فلما تحركت الهمزة التى هى عين الفعل ، وكان قبلها ألف "فاعل " خففت الهمزة بالتليين ، بأن جعلت بين مخرجها ، وبين مخرج الألف .

وتقول فى الهمزة المضمومة : "تساؤل " بإثبات همزة مضمومة بعد الألف اللينة ، والوزن : "تفاعل " بضم العين ، وهو مصدر : "تفاعل " ، والكلام فيه على نهج قولك :
"سأول " .

وتقول فى الهمزة المكسورة : "قائل " بالتخفيف ، والأصل : "قائل " بإثبات همزة مكسورة بعد ألف "فاعل " ، إلا أنهم خففوا هذه الهمزة بالتليين ولوقوع الألف قبلها (٢) .

(١) جعل الهمزة بين بين : بمعنى أنها إذا كانت مفتوحة جعلت بين الهمزة والألف ، نحو : "سأول " ، وإن كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو نحو : "تساؤل " ، وإن كانت مكسورة جعلت بين الهمزة والياء ، نحو : "قائل " .
وكان ذلك كذلك ، لأنه لا يمكن إلقاء حركتها على الألف إذا الألف لا تتحرك ، ولو قلبت الهمزة ألفا ، وأخذت تدغم فيها الألف على حد "مقروءة " لاستحال ذلك ، إذ الألف لا تدغم ولا يدغم فيها ، وكان فى جعلها بين بين ملاحظة لأمر الهمزة إذ فيها بقية منها ، وتخفيفها بتليينها وتسهيل نبرتها .

وينظر : ابن يمش ١٠٩/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣٣٤/٢ .
(٢) يقول الصيمرى فى التبصرة ٧٣٤/٢ : " فإن كان الذى قبلها من حروف المد والتلين الألف ، لم يجز فيها ما جاز فى الواو ، والياء ، لأن الألف لا تدغم فى شئ ، ولا يدغم فيها ، ولكن تجعل الهمزة بعدها بين بين ، وهو أن تجعلها بين الهمزة وبين الحرف الذى منه حركتها ، فإن كانت حركتها ضمة جعلتها بين الهمزة والواو ، وإن كانت الكسرة جعلتها بين الهمزة والياء ، وإن كانت الفتحة جعلتها بين الهمزة والألف ، كقولك فى (التساؤل) : التساؤل ، وفى : (مسائل) : مسایل ، وفى : (هياة) : هياة ... " .

وينظر : التكملة لأبى على / ٢١٦ .

وستعرف أن هذه الهمزة منقلبة عن ألف لينة ، وهى منقلبة عن " واو " ، وهى عيــــن الفعل .

النوع الثالث : فيما تحذف فيه الهمزة ، وذلك إذا كانت متحركة ، وقبلها أحد ثلاثة أشياء :
إما حرف صحيح ، أو أحد حرفى العلة ، وهما : الواو ، والياء ، الأصليين ، أو المزيدين لمعنى .

وقد أورد المصنف من صور تقدم الحرف الصحيح أربعة ، ومن صور حرفى العلة الأصليين أربعة ، ومن صور حرفى العلة المزيدين ^(١) لمعنى ثنتين ، وحذف الهمزة جائز فى الصور العشرة :

[حكم الهمزة المتحركة إذا كان قبلها ساكن صحيح]

أولها : قولك : " مَسَلَهُ " بفتح السين ، واللام جميعا ، والأصل : " مَسَّالُهُ " بإثبات همزة مفتوحة ، قبلها سين / ساكنة ، وإلا أنهم لما احتاجوا ^(٢) إلى التخفيف ، ٣٥٧ ب/ نقلوا فتحة الهمزة إلى الحرف الساكن قبلها ، وهو : " السين " ، ثم بعد نقل حركة الهمزة حذفوها ، وقالوا : " مسلة " .

وثانيها : قوله : " الْخَبُّ " برفع الباء ^(٣) .

الشاهد فيه : أن أصله : " الْخَبُّ " بإثبات همزة مرفوعة ، بعد الباء ، فلما قصدوا تخفيف الهمزة ، نقلوا حركة الرفع إلى " الباء " التى هى عين الكلمة ، ثم حذفوا الهمزة .

ونقل الحركة من الهمزة إلى ما قبله — فى هاتين الصورتين — وقع فى كلمة ، كما

تراء .

وثالثها : قوله : " مَنْ بُوكَ ؟ " بفتح نون " من " .

الشاهد فيه : أن " مَنْ " — ههنا — بفتح الميم ، للاستفهام ، وأصله : " من أبوك ؟ " ، فلما راموا تخفيف الهمزة ، نقلوا فتحها إلى نون " مَنْ " ، ثم حذفوها ، وقالوا : " من بوك ؟ " ، فتنقل لسانك من فتحة النون ، إلى ضمة " الباء " من غير فاصل بينهما .

(١) فى المخطوطة [المزيد] وهو تحريف ، لأنه صفة للمشي ، والصفة تتبع الموصوف

فى الأفراد ، والتثنية ، والجمع الخ .

(٢) فى المخطوطة [احتجوا] وهو تحريف واضح ؛ لأنه لا يتناسب مع المعنى .

(٣) الصحاح (خب) ١١٦/١ : " الْخَبُّ وَالْخَبُّ : الرجل الخداع الجريز " .

ورابعها : قولهم : " انحر ما شئت من بك " ، بكسر النون ،
الشاهد فيه : أن الأصل : " من إبداع " ، و " من " - ههنا - بكسر الميم للجذر ،
فلما أرادوا تخفيف الهمزة ، نقلوا كسرتها إلى " النون " ، ثم حذفوها ، فقالوا : " من
بك " ، فنقل لسانك من كسرة " النون " إلى " الباء " المكسورة ، فيجتمع إذ ذاك خمس
كسرات متوالية . ونقل حركة الهمزة إلى ما قبلها في هاتين الصورتين ، وقع في كلمتين
منفصلتين .

فهذه الصور الأربع مشتركة في أن الهمزة المتحركة ، قبلها حرف صحيح ، ساكن ،
كما عرفت .

وخامسها : " جيل " بفتح الجيم ، والياء جميعا .
الشاهد فيه : أن الأصل : " جِيَال " بإثبات همزة مفتوحة ، بعد ياء ساكنة .
قال الجوهري : " وزنه : " فَعِيل " ، وهو : الضبع (١) .
والصنف جعل " الياء " - ههنا - بمنزلة " الياء " الأصلية ، فخفف الهمزة التي
هي عين الكلمة ، بنقل فتحها إلى " الياء " الساكنة ، ثم بعد النقل حذفت الهمزة ، وقيل :
" جيل " .

(٢)
فإن قلت : ليس أن الياء إذا تحركت ، وانفتح [ما قبلها] ، قلبت ألفا ، فهلا
قلبنا هذه الياء ألفا ، لتحركها ، وفتح الجيم قبلها ، وقيل : " جال " ؟
قلت : قال أبو علي : إنما امتنعوا من قلب الياء ألفا ، لأن الهمزة وإن كانت ملقاة
من اللفظ ، فهي مبقاة في النية ، وحركة " الياء " عرضية في حكم المعدوم ، فلذلك
امتنعوا من قلب الياء ألفا (٣) .

- (١) الصحاح (جأل) ١٦٥٠ / ٤ .
- (٢) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٣) ما حكاه الشارح عن أبي علي استمد منه : الصحاح (جأل) ١٦٥٠ / ٤ : " وقال
أبو علي النحوي : وربما قالوا : " جيل " للتخفيف ، ويتركب الياء مصححة ؛ لأن
الهمزة وإن كانت ملقاة من اللفظ ، فهي مبقاة في النية ، ومعاملة معاملة المثبتة
غير المحذوفة :
ألا ترى أنهم لم يقلوا " الياء " ألفا كما قلبوها في " ناب " ونحوه ؛ لأن " الياء " في نية سكون .

وقد تقدم مثل هذا في مواضع

سادسها : " حمة " ، بفتح الحاء المهملة ، والواو جميعا ، والأصل : " حَوَامَة " ، بإثبات همزة مفتوحة ، بعد واو ساكنة ، ووزنها : " فاعلة " .

قال في شامل اللغة : الحَوَامَة : مزادة عظيمة دقيقة . وقال في الحواشي : هي القرينة الواسعة (١) .

الشاهد فيه : أنه نقل فتحة الهمزة إلى الواو الساكنة ، ثم بعد نقل فتحتهما ، حذفها من اللفظ ، وقدر " الواو " في هذا البناء حرفا أصليا (٢) .

سابعها : قوله : " أبو أيوب " ، بفتح الواو قبل الياء المشددة .

الشاهد فيه : أن الأصل : " أبو أيوب " ، فالهمزة مفتوحة ، وقبلها حرف أصلي ، وهو : الواو الساكنة ، فخففوا الهمزة بنقل فتحتها إلى " الواو " ، وحذفوها ، وقالوا : " أبو أيوب " ، فتقلل لسانك من الواو المفتوحة ، إلى " الياء " الساكنة من غير حاجز بينهما .

وثامنها : قولهم : " رئيس أهل البلدة : ذو مرهم " .

الشاهد فيه : أنهم خففوا الهمزة بحذفها ، بعد نقل فتحتها إلى " واو " : " ذو " ، وهي أصلية ، وقالوا : " ذو مرهم " ، فتقلل لسانك من " الواو " المفتوحة إلى الميم الساكنة .

وقد اشتركت هذه الصور الأربعة في أن الهمزة فيها مفتوحة ، والواو الأصلية قبل الهمزة في ثلاث صور ، والياء في " جيل " ، كما عرفت .

ونقل الحركة في الأولى ، والثانية ، وقع في كلمة واحدة ، وفيما بعدها وقع في كلمتين ، كما تراء .

وتاسعها : قوله في أمر الموءنث : " ياسعاد اتبعي مرمولاك " ، بالعين المهملة ، من الاتباع الشاهد فيه : أن الهمزة ، لما تحركت ، وكانت قبلها " الياء " مزيدة لمعنى التأنيث ، خففت بحذفها بعد نقل فتحتها إلى " الياء " التي هي ضمير الموءنث ، وقيل :

(١) ينظر: القاموس المحيط (حوا) ٥٢/١ واللسان (حأ) ٢٤٢/١ والصحاح (حوب).

٠١١٦/١

(٢) لكن الواو في أصلها زائدة للاحاقب " جعفر " .

يقول سيويه ٥٤٨/٣ : " تقول في (حَوَامَة) : حمة ، لأن هذه الواو الحقت بنات الثلاثة بينات الأربعة ، وإنما هي كواو (جدول) .

ألا تراها لا تغير إذا كسرت للجمع تقول : (حوايب) فلنما هي بمنزلة عين (جعفر) .

وينظر : ابن يمش ١١٠/٩ وشرح الشافية للرضي ٣٤/٣ .

على زنة "أفعل" ، مثل : "أكرم" ، حذفت الهمزة حذفاً لازماً في الماضي ، والمستقبل جميعاً ، وقيل : "أرى يرى" (١) .

قال الجوهري : " . . . وقد تركت العرب الهمزة في مستقبله / ؛ لكثرة في كلامهم ، وربما ٣٥٨ / احتاجت إليه في الشعر ، فهمزته . . . وربما جاء ماضيه بلا همز . . . " (٢) .
قوله : (. . .) ومنهم من يقول : " المرأة ، والكلمة " ، فيقلبها ألفاً . . .

اعلم أن هذا الكلام ينعطف على أصل هذا الصنف .

بيان ذلك : أنه ذكر - أولاً - أن الهمزة إذا تحركت ، وقبلها حرف ساكن ، فإن تخفيفها يكون بنقل حركتها إلى الحرف الساكن قبلها ، ثم حذفها بعد ذلك ، ثم استدرك ، وقال :

(١) ابن يعيش ١١٠/٩ يوضح هذه المسألة ، فيقول : " أما : " يَرَى ، وَيَرَى ، وَأَرَى ، فإن الأصل : " يَرَأَى ، وَيَرَى ، وَأَرَأَى " ؛ لأن الماضي منه " رَأَى " ، والمضارع " يَرَأَى " بالفتح ، لمكان حرف الحلق ، وإنما حذفوا الهمزة التي هي عين الفعل في المضارع ، ويحتمل ذلك أمرين :

أحدهما : أن تكون حذفت ، لكثرة الاستعمال ، وتخفيفاً ، وذلك أنه إذا قيل : " أَرَأَى " اجتمع همزتان ، بينهما ساكن ، والساكن حاجز غير حصين ، فكانهما قد توالتا ، فحذفت الثانية على حد حذفها في " أكرم " ، ثم اتبع سائر الباب ، وفتحت الراء ، لمجاورة الألف التي هي لام الكلمة ، وغلبت كثرة الاستعمال - ههنا - الأصل ، حتى هجر ورُفِضَ .

والثاني : أن يكون حذف الهمزة للتخفيف القياسي : بأن ألقيت حركتها على الراء قبلها ، ثم حذفت على حد قوله تعالى : " يُخْرِجُ الْخَبْ " ، و " قد أفلح المؤمنون " ، فصار : " يَرَى ، وَيَرَى ، وَأَرَأَى " ، ولزم هذا التخفيف والحذف ، لكثرة الاستعمال على ما تقدم ، وإلى هذا الوجه يشير صاحب الكتاب ، وهو : أوجه عندى ، لقربه من القياس . وقد ذكره ابن جنى مع التخفيف غير القياسي ، لأن التخفيف لزم على غير قياس ، حتى هجر الأصل ، وصار استعماله والرجوع إليه كالضرورة . . .
أما " سيويه " ٥٤٦/٣ ، فبعد أن ذكر أن الهمزة تحذف - هنا - تخفيفاً ، لكثرة الاستعمال ، قال :

" وحدثني أبو الخطاب أنه سمع من يقول : " قد أَرَأهم " يجيء بالفعل من : " رأيت " على الأصل ، من العرب الموثوق بهم " .

وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٣٣٨/٢ ، ٣٣٩ .

(٢) الصحاح (رأى) ٢٣٤٧/٦ .

ليس التخفيف بهذا الطريق متعين في جميع الصور ، فإن منهم من يخفف الهمزة بجعلها ألفا ، فيقول في " المرأة " : " المرأة " بألف ، وفي " الكأمة " : " الكأمة " ، فيبدل من الهمزة فيهما ألفا لينة ، ثم قال :

وليس تخفيف الهمزة بالإبدال ألفا في مثل هذه الصور قياس مطرد ، وإنما هو خلاف الأصل ، فيقتصر فيه على المسموع ^(١) ، خلافا لأهل الكوفة ^(٢) ، فإنهم جعلوا هذا الإبدال في مثل هذا قياسا ، وطردوه ، ولم يتوقفوا فيه على السماع .

[حكم الهمزة المتحركة إذا كان ما قبلها متحركا]

الصف الثالث : في تخفيف الهمزة المتحركة التي قبلها متحرك . اعلم أن هذه الهمزة تقع حركتها على أحد أوجه ثلاثة ، وكذلك حركة الحرف الذي قبلها ، وضروب ثلاثة في ثلاثة يكون سبعة أوجه :

بيان ذلك : أنها تكون مفتوحة ، وقبلها أحد الحركات الثلاث ، ومضمومة كذلك ، ومكسورة كذلك ، إلا أنهم يخففون الهمزة المفتوحة إذا انكسر ما قبلها ، بالإبدال منها ياء خالصة ، وإذا انضم ما قبلها ، بالإبدال منها واوا محضة ، وسنذكر علة ذلك ، فبقى سبعة أوجه .

ويكون تخفيف الهمزة في كل واحد بتليين الهمزة ، وجعلها بين بين . وقد أورد المصنف من هذه السبعة ثلاث صور : " سأل " بفتح الهمزة ، والسين جميعا ، و " لَوَّه " بضم الهمزة ، وفتح اللام ، و " سئل " بكسر الهمزة ، وضم السين ، وأهمل ذكر أربعة .

(١) هذا ما يراه سيويه ، حيث يقول ٥٤٥/٣ : " وأعلم أن كل همزة متحركة ، قبلها حرف ساكن ، فأردت أن تخفف ، حذفها ، وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها . وذلك قولك : " مَنْ بَوَّك " . . . ومثله : قولك في " المرأة " المرة ، و " الكأمة " : الكمة . وقد قالوا : " المرأة " والكأمة " ، ومثله : قليل . . . "

(٢) ابن يعيش ١١١/٩ : " . . . وكان الكسائي والفراء يطردان ، ويقيسان عليه ، وطريق قلب هذه الهمزة ألفا ، أن الميم والراء في " الكأمة " والمرأة ، لما جاورتا الهمزة المفتوحة ، وكانتا ساكنتين ، صارتا الفتحتان اللتان في الهمزتين كأنهما في " الراء " والميم " ، فصارت " الراء " والميم " كأنهما مفتحتان ، والهمزتان كأنهما ساكنتان ، لما قد حركتهما في غيرهما ، فصارتا التقدير : " المرأة " ، والكأمة " بفتح الراء والميم ، وسكون الهمزة ، فأبدلت الهمزتان ألفين ، لسكونهما ، وانفتاح ما قبلهما ، على حسب القلب في " رأس " وفأس " إذا أريد التخفيف . . . وينظر : التبصرة ٢ / ٧٣٥ .

قوله : (٠٠) إذا انفتحت ، وانكسر ما قبلها ، أو انضم ، فقلت : "ياء ، أو : واوا" محضة ، كقولك : "مير ، وجون" (٠٠) .

اعلم أن "مير" في الأصل : "مِثْر" مهموز العين ، يفتح الهمزة ، فلما كانت قبلها [ميم] (١) مكسورة ، قلبت الهمزة "ياء" بعد سلب الفتحة عنها .
قال الجوهري : "المِثْرُ" — بالهمز — : الذَّحْلُ وَالْعِدَاوَةُ ، وجمعها : مِثْرٌ (٢) .
والجون : جمع جونه ، وقد سبق تفسيرها (٣) .

فإن عبد المجيد : إنما إخلاص الياء ، والواو في هاتين الصورتين ؛ لأن التخفيف بنقل حركة الهمزة إلى الحرف الذي قبلها متعذر ، لكونه في نفسه متحركا ، والتخفيف بجعل الهمزة بين بين — أيضا — متعذر ؛ لأنك إذا جعلتها بين بين ماصت كالآلف ، وما قبل الألف يمتنع أن يكون مكسورا ، أو مضموما (٤) .

فلما تعذر التخفيف بالنقل ، والتلين ، تعين أن يكون بالإبدال .
قوله : (٠٠) و "الأخفش" (٥) يقلب المضمومة ، المكسورة ما قبلها "ياء" (٦) ، فيقول : "يستهنزون"

لقوة المشابهة بين الكسرة والياء .

- (١) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٢) الصحاح (مار) ٨١١/٢ .
- (٣) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ٢٠٥ (مخطوط) .
- (٤) ينظر : الكتاب ٥٤٣/٣ وابن يعيش ١١٢/٩ والتبصرة ٧٣٥/٢ .
- (٥) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٣٣٩ / ٢ ، ٣٤٠ : "٠٠" زعم الأخفش أنهما تقلبان حرفا من جنس حركة ما قبلهما ، فيقلبها في : "مِثْرُون" "ياء" ، وفي : "سَيْل" واوا ، والشبهة في ذلك أنه لو جعلها بين بين لأدى في : "مِثْرُون" إلى شبه الواو الساكنة وقبلها كسرة ، وفي "سَيْل" إلى شبه الياء وقبلها شمة ، وكنا كرهنا — شبه الألف وقبلها غير فتحة ، فليكره شبه الواو ، والياء وقبلهما كسرة وضمة ٠٠ .
وابن الحاجب يقر رأي سيويه الذي يرى أن الهمزة — هنا — تكون بين بين ، ويرفض رأي الأخفش ، قائلا : "٠٠" ذلك في الألف متعذر ، وهو في الياء مستثقل ، فلا يلزم في امتناع شبه المتعذر امتناع شبه المستثقل ٠٠" .
- وينظر : الكتاب ٥٤٢/٣ وابن يعيش ١١٢ / ٩ وشرح الشافية للرضي ٤٦/٣ .
- (٦) زيد في ابن يعيش ١١١/٩ والمفصل المطبوع ٣٥٠/ [أيضا] ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى .

ولقائل أن يقول : من مذهب [الأخفش] ^(١) أيضا أن الهمزة المكسورة ، إذا كان قبلها مضموم ، تقلب واوا ، فتقول في تخفيف "سئل" : "سول" ؛ لما ذكرناه من المشابهة ^(٢) . قوله : (٠٠) وقد يبدل منها حرف اللين ^(٣) (٠٠) .

اعلم أن هذا الكلام ينعطف على أول هذا الصنف . بيان ذلك : أنه لما ذكر — فيما تقدم — أن الهمزة إذا تحركت ، وكان ما قبلها ، متحركا ، جعلت بين بين في الأوجه السبعة ، قال بعده : وقد تبدل الهمزة في شيء من صور الأوجه السبعة حرفا خالصا ، ولا تجعل بين بين ، وأورد من تلك الصور أربعا :

الأولى : قولهم : "مَنْسَأَةٌ" ، بكسر الميم ، وأصله : "مَنْسَأَةٌ" .
الشاهد فيه : أن مقتضى القياس أن تخفف الهمزة بجعلها بين بين ، إلا أنهم تركوا القياس ، وقالوا : "مَنْسَأَةٌ" ، فأبدلوا من الهمزة المتحركة ألفا خالصة .
قال الجوهري : "الْمَنْسَأَةُ" : العصاة يهيمز ولا يهيمز ^(٤) .

الثانية : قول الفرزدق :

نَزَعَ ابْنُ بَشْرٍ وَابْنُ عَمْرٍو قَبْلَهُ . . . وَأَخُو هَرَاةٍ لِمِثْلِهَا يَتَوَقَّعُ
وَمَضَتْ بِمُسْلِمَةَ الْبَغَالِ عَشِيَّةً . . . فَارْعَى فَزَارَةً لَاهَنَّاكَ الْمَرْتَعُ ^(٥)

"الشاهد فيه : إبدال الهمزة في قوله : "لاهنَّاكَ" ألفا .

وابن بشر ، هو : عبد الملك بن بشر بن مروان ، عزل عن البصرة ، وكان أميرها .
وابن عمرو ، هو : سعيد بن عمرو بن الحرث بن الحكم بن أبي العاص ، عزل عن الكوفة .

- (١) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٢) تنظر : المراجع السابقة .
- (٣) في ابن يعيش ١١١/٩ والمفصل المطبوع / ٣٥٠ [قد تبدل منها حروف اللين] ، ورواية صاحب العرائس تتفق مع رواية ابن الحاجب في الإيضاح ٣٤٠/٢ ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى .
- (٤) الصحاح (نسا) ٧٦/١ .
- (٥) من الكامل (ذيوانه / ٤٠٨) برواية : (لمسلمة) .
والبيت من شواهد : الكتاب ٥٥٤/٣ ، والمقتضب ٣٠٣/١ ، والخصائص ١٥٢/٣ ،
والمحتسب ١٢٣/٢ ، والكامل ١٠٠/٢ ، وأمالى الشجرى ٨٠/١ ، والتخميم ٢ ورقة ٢١١ ،
وابن يعيش ١٢٢/٤ ، ١١١/٩ ، ١١٣ وشرح شواهد الشافعية للبغدادى / ٣٣٥ .
برواية (راحت بمسلمه) .

وسارسلمة إلى الشام من العراق ، وقد ولي عمرو بن هبيرة الفزارى .
وقال بعض الرواة : هو محمد بن عمرو بن الوليد بن عتبة .
وأخوه هراة ، هو : سعيد بن الحرث بن الحكم . (١)

الثالثة : قول حسان :

[١١٧] سَأَلْتُ هَذِيلَ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً . . . ضَلَّتْ هَذِيلَ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِيبْ
قال أبو سعيد : " إن هذيلًا سألت النبي عليه السلام أن يبيح لهم الزنا " (٢) .
و" هذيل " : حى من مضر ، وهو : هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر (٤) .

الرابعة : قول ابنه عبد الرحمن :

[١١٨] فَأَمَّا قَوْلُكَ الْخُلَفَاءَ مِنْنَا . . . فَهُمْ مَعَنَا وَرِيدُكَ مِنْ دَاخِلِ
وَلَوْلَاهُمْ لَكُنْتَ كَعِظِمِ حُوتٍ . . . هَوَى فِي مَظْلَمِ الْغَمَرَاتِ دَاخِلِ
وَكُنْتُ أَذِلَّ مِنْ رَدِّ بَقْلَاعٍ . . . يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفَهْرِ وَاجِلِ (٥)

(١) اعتمد الشارح في بيان الشاهد وتوضيح المعنى على شرح ابن السيرافي ٢٥٨/٢ ،
٢٥٩ . ولم يشر إلى ذلك . وينظر : التخمير ٢ ورقة ٢١١ .

(٢) من البسيط (ديوانه / ٣٧٣) برواية : (بما جاءت) في موضع (بما قالت) .
وحسان بن ثابت بن المنذر الأنصاري ، ويكنى أبا لوليد وأبا الحسام ، وهو جاهلي
إسلامي متقدم الإسلام ، إلا أنه لم يشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم مشهدا
(الشعر والشعراء ٢٢٣/١ والخزانة ١١١/١) .

والبيت من شواهد : الكتاب ٤٦٨/٣ ، ٥٥٤ برواية : (بما جاءت) والمقتضب ٣٠٣/١
والكامل ١٠٠/٢ والمحتسب ٩٠/١ وشرح السيرافي ٥٨٧/٤ وروايته : (بما سألت)
والتخمير ٢ ورقة ٢١١ وابن يعيش ١٢٢/٤ ، ١١٤ / ٩ .

الشاهد فيه : " سألت " ، حيث أبدل الألف من الهمزة ، ولا يقال : إن (سال يسأل)
لغة قوم من العرب ؛ لأن هذا الشاعر ليس من لغته ترك الهمزة .

(٣) شرح السيرافي ٥٨٧/٤ .

(٤) الصحاح (هذل) ١٨٤٩/٥ .

(٥) بيت من الوافر ، وهو من شواهد : الكتاب ٥٥٥/٣ والمقتضب ٣٠٣/١ والكامل ١٠٠/٢
والمحتسب ٨١/١ والخصائص ١٥٢/٣ والينصاف ٧٦/١ والتخمير ٢ ورقة ٢١١ ورواية
الشرط الأول من البيت الأول : (فَأَمَّا ذِكْرُكَ الْخُلَفَاءَ مِنْكُمْ . . .)

وابن يعيش ١١١/٩ ، ١١٤ وروايته (كَحَوْتِ بَحْرِ) في موضع : (كَعِظِمِ حُوتٍ)
و : كُنْتُ أَذِلَّ مِنْ رَدِّ بَقْلَاعٍ : مثل يضرب للدليل .

ينظر : مجمع الأمثال للميداني ١٨/٢ .

والشاهد في : " واجي " يريد : " واجئا " فأبدل الياء من همزة " واجي " ضرورة .

يهجو عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص ، ويقول له :
 ذكرت أن الخلفاء منكم - تعنى من قریش - ولولا أن الخلفاء منكم ، لود جتك في حلقك .
 والوريد : عرق في العنق ^(١) . وود جته : قطعت وداجه ^(٢) .
 ولولا الخلفاء منكم لكنت كعظم سمكة وقع في البحر لا يشعر به .
 والفمرات : جمع : غمرة ، وهى : قطع الماء التى بعضها فوق بعض ^(٣) .
 والداجى : الأسود ^(٤) / . والقاع : أرض حرة ، طيبة الطين مستوية .
 والواجى : أصله : الواجى ، وهو الذى يدق ، يقال : وجأت غفقه ، أى : دققته ^(٥) .
 والفهر : [الحجر] ^(٦) ملء الكف ^(٧) .
 اعلم أنه لما نقل أن الهمزة قد أبدلت فيما ذكر من الصور الأربعة ، ولم تجعل بين
 بين ، قال بعده : ولا يظن أن الإبدال ، وترك التلصين قياس مطرد في جميع الصور ، وإنما
 المرجع إلى السماع .
 وقول " سيبويه " : (وليس ذا) حرف الإشارة متعلق بالتخفيف بالإبدال . وقوله :
 (بقياس متلثب) يريد : مستقيم ^(٨) .
 قوله : (وإنما يحفظ عن العرب) يريد : أنه يقتصر فيه على المسموع ، كما اقتصرنا فى
 إبدال التاء من الواو على المسموع فى نحو : " أتلج " و " فيره " والأصل : " أولج " .

-
- (١) الصحاح (ورد) ٥٥٠/٢ .
 - (٢) السابق (ودج) ٣٤٢/١ .
 - (٣) اللسان (غمرة) ٣٢٩٣/٥ .
 - (٤) الصحاح (دجا) ٢٣٣٤ / ٦ .
 - (٥) السابق (وجأ) ٨٠/١ .
 - (٦) زيادة يستقيم بها الكلام .
 - (٧) الصحاح (فهر) ٧٨٤/١ .
 - (٨) اللسان (تلثب) ٤٣٨/١ .
- وتنظر قصة عبد الرحمن بن حسان مع ابن الحكم فى شرح شواهد الشافية للبغدادى /
 ٣٤٣ ، ٣٤٤ .

[حذف الهمزة في نحو: "كُلَّ ، وَخُذَّ"]

(فصل) " . . . وقد حذفوا الهمزة في: "كُلَّ ، وَخُذَّ ، وَرَ" حذفاً غير قياسى ، ثم الزموا فى اثنين ، دون الثالث ، فلم يقولوا: "أَوْخِذْ ، وَلَا أَوْكُلْ" .
وقال الله تعالى: "وَأَمْرٌ أَفْذَكٌ"

المتن : قوله : (وقد حذفوا الهمزة في: "كُلَّ . . . إلى آخره) .

التفسير : اعلم أن " قد " — ههنا للتحقيق ، والمعنى : أن الحذف في: "كُلَّ ، وَخُذَّ ، وَرَ" على خلاف القياس .

بيان ذلك : القياس في كل همزة ساكنة ، قبلها متحرك ، أن يدل منها الحرف الذى منه حركة ما قبلها ، وقد خالفوا القياس في كل واحدة من هذه الصور الثلاث ، فنفرد كل واحدة منها بشرحها :
أولها : قوله : "كُلَّ" .

الشاهد فيه : أن القياس أن يقال: "أَوْكُلْ" بضم الهمزة ، وسكون الواو .
بيان ذلك : أن الماضى "أَكَلَّ" ، والمضارع "يَأْكُلُ" والهمزة فاء الفعل ، وهى : ساكنة ، فإذا أمرت ، أدخلت همزة الجصل المضمومة على الهمزة الساكنة ، التى هى فاء الفعل ، وقلت: "أَأْكُلْ" ، كما تقول فى الأمر من "قَتَلَ ، يَقْتُلُ ، اقْتُلْ" واذ ذاك فيجتمع همزتان : الأولى : همزة الجصل ، وهى : مضمومة ، والثانية : الهمزة التى هى فاء الفعل ، وهى ساكنة .
وقد عرفت أن الهمزة الساكنة إذا انضم ما قبلها ، قلبت واواً ، فالقياس أن يقال: "أَوْكُلْ" ، كما قلبوا الهمزة "واواً" فى نحو: "لوم" ، لكنهم خالفوا القياس ، فحذفوا مجموع الهمزتين ، وقالوا: "كُلَّ" .

وثانيهما : "خُذَّ" . الشاهد فيه : أن الماضى "أَخَذَ" ، والمضارع "يَأْخُذُ" ، فإذا أمرت ، أدخلت همزة الجصل المضمومة على الهمزة التى هى فاء الفعل ، فصار: "أَأْخُذُ" ، ثم قلبت (١) الهمزة الساكنة "واواً" ، لانضمام همزة الجصل قبلها ، فيقال: "أَوْخُذْ" ، لكنهم حذفوا مجموع الهمزتين ، وقالوا: "خُذَّ" على غير قياس .
وثالثها : "مَرَّ" . الشاهد فيه : أن الفعل منه "أَمَرَ ، يَأْمُرُ" ، فإذا أمرت ، فالقياس أن تقول: "أَوْمَرَّ" ، كما بيناه لك ، لكنهم قالوا: "مَرَّ" ، واقتصروا عليه ، وحذفوا الهمزتين جميعاً .

(١) فى المخطوطة [نقلت] وهو : تحريف ، لأنه يفسد المعنى .

قوله : (ثم الزموا في اثنين ، دون الثالث ، فلم يقولوا : "أُخِذْ ، وَلَا أُكَلِّ" ، قال الله تعالى : "وَأْمُرْ أَهْلَكَ" (١) . . .)

اعلم أن الموجب للحذف فيما ذكرناه من الصور الثلاث ، ومخالفة القياس إنما هو طلب التخفيف فيما كثر استعماله ، والاستعمال في الصورة الثالثة أقل منه في الأولين ، فناسب إلزام الحذف في الأولين ، وتجويزه في الثالثة ، حذارا من التسوية بين متفاهتين في الاستعمال ، فيسوغ لك أن تقول : " أو أمر " ، جريا على مقتضى القياس ، وأن تقول : " مر " بالحذف على خلاف القياس .

ولم تحذف فاء الفعل في الآية ، وإنما حذفت همزة الوصل المضمومة ؛ لأجل الدرج ، وايصال الواو المفتوحة بالهمزة التي هي فاء الفعل (٢) .

(١) سورة طه : من الآية ١٣٢ : "وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا ، لَنَسْأَلَنَّكَ رِزْقًا ، نَحْنُ نَرْزُقُكَ ، وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى" .

(٢) يقول الرضى في شرح الشافية ٥٠/٣ : " . . . والتمزوا هذا الحذف في "خذ ، وكل" ، دون "مر" ، فإن الحذف فيه أفصح من القلب ، وليس يلزم ، وهذا إذا كان مبتدأ به ، وذلك لكونه أقل استعمالا من "خذ ، وكل" .
وأما إذا وقع في الدرج ، نحو : "وأمر" ، و "فأمر" ، و "قالت لك أو أمر" ، فإن إبقاء الهمزة فيه أكثر من الحذف ، لأن علة الحذف اجتماع الهمزتين ، ولا اجتماع في الدرج .

وجاز نحو : "مَرَّ" ، و "فَمَرَّ" أيضا على قلة ؛ لأن أصل الكلمة أن تكون مبتدأ بها ، فكانه حذفت الهمزة في الابتداء أولا ، ثم وقعت تلك الكلمة المحذوفة الهمزة في الدرج ، فبقيت على حالها . . .

وينظر : الكتاب ٥٤٥/٣ والإيضاح لابن الحاجب ٣٤٢/٢ ، ٣٤٣ وابن عبيش ١١٥/٩ .

[حكم همزة "ال" إذا خففت الهمزة الواقعة بعدها]

(فصل) " وإذا خففت همزة " الأحمر " على طريقها ، فتحركت لام التعريف ، اتجه لهم فسى ألف اللام طريقان : حذفها : وهو : القياس ، وابقاؤها ، لظروء الحركة ، فقالوا : الحمر ، ولحمر ، ومثل " لحمر " : " عَادَ لَوَلَى " فى قراءة أبى عمرو ، وقولهم : " من لان " فى : مسن الآن ، ومن قال : الحمر ، قال : " من لان " ، بتحريك النون ، كما قرئ : " من لرض " ، أو : " ملان " بحذفها ، كما قيل : " ملكذب "

قوله : (وإذا خففت همزة " الأحمر " على طريقها ، فتحركت لام التعريف ، اتجه لهم فسى ألف اللام طريقان : حذفها ، وهو القياس ، وابقاؤها ، لظروء الحركة ، فقالوا : " لحمر ، والحمر " ...) .

اعلم أنهم اختلفوا فى الحركة العارضة للحرف الساكن :

فذهب قوم إلى أنه نازل منزلة الحركة الأصلية اللازمة .

وذهب آخرون إلى أنها كالمعدومة ^(١) . والمذكور من صور ما الحركة عارضة فيه خمس : الأولى : تخفيف " الأحمر " .

بيان ذلك أن الأصل : " أحمر " على وزن : " أفعل " ، فلما دخلت لام التعريف عليه ،

قيل : " الأحمر " ، فالهمزة مفتوحة ، وقبلها حرف ساكن ، وطريق تخفيف هذه الهمزة أن تنقل فتحتها إلى لام التعريف ، ثم تحذفها ، كما فى تخفيف " مسألة " ونحوه .

(١) إذا نقلت حركة الهمزة التى فى أول الكلمة إلى لام التعريف قبلها فى " الأحمر " ونحوها ففيها قولان :

أ - يرى كثير من العلماء أن تلك اللام فى تقدير السكون ؛ لوجوه :

أحدها : أن أصل اللام السكون .

والثانى : كون اللام كلمة أخرى غير التى فى أولها الهمزة ، فهى على شرف الزوال ،

فكانها زالت وانتقلت حركة الهمزة التى نقلت إليها فى الهمزة ، ومقيت اللام ساكنة .

والثالث : أن نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها غير لازم ، فكانها لم تنقل ، وعلى هذا

حركوا النون لالتقاء الساكنين ، وقالوا : " مِنْ لَحْمَرٍ " .

ب - يرى بعض العلماء أن حركة اللام كاللازم ، ولهذا أدغموا تنوين " عاداً " الساكن

فى لام " الأولى " ، كما يقول : " مَنْ لَكَ " ، ولو جعلت اللام فى تقدير السكون لحركت

النون فقلت : " عادن لولى " ، ولم يجز الإدغام ؛ إذ لا يدغم الساكن فى الساكن ، وإنما

اعتد بحركة اللام ؛ لغرض التخفيف بالإدغام .

لكن حكى الكسائى والفراء أن من العرب من يقلب الهمزة لاما فى مثل هذا ، فيقول فسى

" الأحمر ، والأرض " : اللحمر ، والارض ، ولا ينقل الحركة محافظة على سكون اللام

المعرفة .

وإذا تحركت لام التعريف بالفتحة المنتقلة إليها من الهمزة ، كانت هذه الحركة عارضة لها ، فمن نزل الحركة العرضية منزلة الحركة اللازمة ، أسقط همزة الوصل ، وإذا ابتداء ، وقال : " لَحْمَرٌ " .

ومن قدرها كالمعدومة ، قال : " الْحَمَرُ " ، ولم يكن بد من إلحاق ألف الوصل فـسـى الابتداء به .

قوله : (٠٠) مثل " لحمَرٌ " : " ٠٠ عَادِلُولِي " (١)

اعلم أن تنزِيل الحركة في لام التعريف منزلة الحركة الأصلية ، يقتضى أربعة أمور :
أولها : إسقاط همزة الوصل ، وإذا ابتدئ بالكلام .

وثانيها : جواز الإدغام فيها ، لأن المدغم فيه يقتنع أن يكون ساكناً ، ولا بد وأن يكون متحركاً .

وثالثها : بقاء نون " من " ساكنة عند ملاقاتها لام التعريف ، لأن ما بعد " من " ، إذا كان حرفاً متحركاً ، كانت النون ساكنة بحالها من غير تغيير .

ورابعها : امتناع حذف النون منها في لغة من قال : " ملكذب " ، وتنزيلها منزلة الممدومة ، بموجب نقيض كل واحد من هذه الأحكام الأربعة ، لأن اللام الساكنة يقتنع الابتداء بها ، والإدغام / فيها ، وفتح نون " من " عند ملاقاتها لام التعريف ، ٣٥٩ / يحدث الفتح في لغة من يقول : " ملكذب " ، وكان الأصل : " من الكذب " ، إلا أنهم حذفوا النون ، فحذروا من التقاء الساكنين .

وإذا عرفت هذا التمهيد ، اتضح لك كلام المصنف ، فقوله : (الْحَمَرُ ، وَلَحْمَرٌ) بإثبات همزة الوصل إن كانت الحركة كالمعدومة ، وحذفها إن كانت حركة لام التعريف كالأصلية .
وقوله : (٠٠ عَادِلُولِي) . بتشديد لام التعريف ، بعد إبدال التنوين لاما ، كما ستعرفه .
الشاهد فيه : أن " عَادَا " منونة ، وقد عرفت أن التنوين : نون ساكنة ، فإن كانت حركة اللام أصلية ، قلبت التنوين إلى اللام ، ثم أدغمت اللام البدلة من التنوين في لام التعريف المتحركة .

وينظر : شرح الشافية للرضي ٥١ / ٣ ، ٥٢ ، والكتاب ٥٤٥ / ٣ ، والتكملة لأبي علي /

٢١٤ وابن يعش ١١٥ / ١ ، ١١٦ ، والإيضاح لابن الحاجب ٣٤٥ / ٢ ، ٣٤٦ .

(١) سورة النجم ، من الآية ٥٠ / " وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادَا الْأُولَى " .

وان قدرت أن حركة لام التعريف معدومة ، قلت : " عاد الأولى " بالتثنية وكسره ، وامتنعت من الإدغام ؛ لأن الساكن لا يدغم فيه .
قوله : (. . في قراءة " أبي عمرو " . .)

اعلم أن " أبا عمرو " ^(١) يقلب التثنية لاما ، ثم يدغمه في لام " لولى " ، فيقرأ :

(١) يقول أبو البركات في كتابه البيان ٤٠١/٢ : " قرأ أبو عمرو ، ونافع بإدغام التثنية في اللام من (الأولى) ، بعد حذف الهمزة ، والقاء حركتها على لام التعريف قبلها ، وأنكرها بعض النحويين ؛ لأنهما أدغما ساكنين فيما أصله السكون ، وحركته عارضة ، والحركة العارضة لا يعتد بها ، فاللام — وان كانت متحركة بالضممة التي نقلت إليها من الهمزة المحذوفة — فهي في تقدير السكون ، والساكن لا يدغم في ساكن .
ووجه هذه القراءة أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا في (الأحمر) : لَحْمَةٌ فاعتدوا بحركة اللام ، فحذفوا همزة الوصل ، ولو كانت في تقدير السكون لكان يجب ألا تحذف الهمزة ، فلما ابتدأوا بها ، واستغنوا عنها عن همزة الوصل ، دل على أن حركة اللام معتد بها .

وإذا كان معتدا بها ، جاز إدغام التثنية فيها ؛ لأنه إدغام ساكن في متحرك . . .
لكن المازني — كما دته في التحامل على القراء — اتهم أبا عمرو بالإسائة في هذه القراءة ، ثم عاد والتصم له ببررا .
يقول أبو زرعة في حجة القراءات / ٦٨٧ :

" قال أبو عثمان : أما عند أبي عمرو في قراءته ؛ لأنه أدغم النون في لام المعرفة ، واللام إنما تحركت بحركة الهمزة ، وليس بحركة لازمة .
والدليل على ذلك : أنك تقول : (الأحمر) فإذا طرحت حركة الهمزة على اللام تقول : (الأحمر) ولم تحذف ألف الوصل ؛ لأنها ليست بحركة لازمة .
قال أبو عثمان : ولكن كان أبو الحسن روى عن بعض العرب أنه يقول : (هذا لحمٌ قد جاء) ، فتحذف ألف الوصل لحركة اللام .
فهذا حجة لقراءة أبي عمرو ؛ لأن الحركة قد صارت لازمة ؛ لأنك حذف ألف الوصل ، ولو لم تكن لازمة لما حذف . . .

وينظر : معاني القرآن للقراء ١٠٢/٣ والكشف للقيسي ٢٩٦/٢ والسبعة في القراءات لابن مجاهد / ٦١٥ والحجة في القراءات السبع لابن خالويه / ٣٣٧ واتحاف فضلاء البشر / ٤٠٣ والخصائص ٩١/٣ والتكملة لأبي على / ٢١٤ وابن يعيـش ١١٦/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣٤٥/٢ ، ٣٤٦ وشرح الشافية للرضي ٥٢/٣ والكشاف ٥٢/٦ والقراءات الشاذة لـ : عبد الفتاح القاضي / ٣٢ .

.....

"عادلولى" بتشديد اللام من غير تنوين ، وشمسكة فى ذلك أنه اعتقد أن لام التعريف ، لما تحركت بالضمه المنقولة إليها من الهمزة المحذوفة ، كانت هذه الحركة الطارئة نازلة منزلة الحركة الأصلية ، فقلب التنوين لاما ، ثم أدغمه فى لام التعريف .
ولقائل أن يقول : إن قلت : إن اللام فى "عادا" ، وادغامه فى لام التعريف من "لولى" كما هى قراءة أبى عمرو ، فهى أيضا قراءة نافع ويعقوب (١) .
قوله : (" من لان " فى : " من الآن " ، ومن قال : " الحمر " قال : " من لان " بتحريك النون) .

اعلم أن " أن " على وزن : " فعل " والهمزة فاء الكلمة ، فإذا دخله لام التعريف ، قيل : " الآن " ، وحينئذ تكون الهمزة مفتوحة ، وقبلها حرف صحيح ساكن ، وتخفيف هذه حمن ، وطريقه أن تنقل فتحة الهمزة إلى " لام التعريف " ، ثم تحذف الهمزة ، كما عرفت فى مباحث الصنف الثانى .
وإذا تحركت لام التعريف جرى فى حركتها ما حكينا من الخلاف .
فإذا أدخلت عليه " من " الجارة ، جاز إبقاء نونها ساكنة كما كانت ، وجاز تحريكها بناء على اختلاف القولين فى حركة لام التعريف .
فمن قال : إن فتحة اللام فى : " لان " أصلية ، ترك النون الساكنة ، بحالها ، لأن الموجب لتحريكها الفرار من اجتماع الساكنين ، وأنه مفقود ههنا .
ومن قال : إن الفتحة كالمعدومة ، لزمه أن يحرك النون ، كما حركها فى قولك : " من الرجل " ؛ لالتقاء الساكنين ، فتقول : " من لان " فتقل لسائك من النون المفتوحة إلى لام التعريف المفتوحة .

وانما قال : بتحريك النون ، ولم يقل : بفتح النون ؛ لأنك ستعرف أن لهم فى تحريك نون " من " إذا لاقت لام التعريف لغتين :
الفتح ، والكسر ، وأن المختار تحريكها بالفتح (٢) .
قوله : (" كما قرئ : " من لرض ") .

اعلم أنه لما قال : (ومن قال : " الحمر " ، قال : " من لان " ، كما فسرناه لك ،

- (١) ينظر : حجة القراءات لأبى زرع / ٦٨٢ والسبعة فى القراءات لابن مجاهد / ٦١٥ والكشف للقيسى ٢٩٦ / ٢ واتحاف فضلاء البشر / ٤٠٣ .
- (٢) ينظر : التكملة لأبى على / ٢١٤ وابن يعش / ١١٦ / ٩ والإيضاح لابن الحاجب / ٣٤٦ / ٢ .
- (٣) سورة البقرة ، من الآية / ٢٦٢ : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ، وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ " .

قال بعده : وليس فتح نون " من " مع لام التعريف المتحركة بعيدا ، فإنه قد قرئ ، وهذه قراءة " ورش " عن " نافع " ، وهو : مذهبه في كل ساكن صحيح وقع آخر الكلمة ، وكانت الهمزة المتحركة بعده من كلمة أخرى .
وقوله : (٠٠) أو : " ملان " بحذفها ، كما قيل : " ملكذب " (٠٠) .

اعلم أن النون في : " من " إذا لاقت لام التعريف الساكنة ، اجتمع ساكنان على غير حد هما ، فلم يكن بد من دفع هذا الاجتماع ، وذلك يكون بأحد أمرين : إما بتحريك النون ، كما ذكرنا ، أو بحذف النون ، وترك الميم المتحركة بالكسر ، كما قيل : " ملكذب " في قولهم : " من الكذب " ، ولأن " من " لما دخلت على لام التعريف الساكنة ، اجتمع ساكنان ، فحذفوا النون ، وقالوا : " ملكذب " ، هربا من التقاء الساكنين على غير حد .
فإذا تصورنا ما لخصناه بقول المصنف (ومن قال : الحمر) يريد : أن من أثبت همزة الواصل مع لام التعريف المفتوحة ، فقد نزل الحركة العرضية في لام التعريف منزلة المعدومة وقد رأى اللام ساكنة ، فإذا لاقت نون " من " اجتمع ساكنان : أولهما : النون ، والثاني : لام التعريف ، فوجب الهرب منه ، وذلك يكون بأحد أمرين : إما بتحريك النون ، كما قرئ : " من لرض " ، وإما بحذفها ، كما قيل : " ملكذب " .

(١) ورش : عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سليمان بن إبراهيم ، وهو من آل الزبير بن العوام ، وكنيته أبو سعيد ، ولقبه : ورش .
ولد سنة ١١٠ هـ بـ " قفاز " بلد من بلاد صعيد مصر ، وأصله من " القيروان " ، ورحل إلى الإمام نافع بالمدينة ، فمرض عليه القرآن عدة ختمات سنة ١٥٥ هـ .
قيل : أن الإمام نافع هو الذي لقبه بـ : ورش . توفي سنة ١٦٢ هـ .
وينظر : طبقات القراء ١ / ٥٠٢ هـ ٥٠٣ وتاريخ القراء المشرة ٨ /

[حكم الهمزتين إذا التقتا في كلمة أو كلمتين]

(فصل) " وإذا التقتا همزتان في كلمة ، فالوجه قلب الثانية إلى حرف لين ، كقولهم :
 " آدم ، وأيمه ، وأویدم " ، ومنه " جاء " ، وخطايا " ، وقد سمع أبو زيد من يقول : " اللهم
 اغفر لي خطيئتي " ، قال : همزها أبو السمع ، ورداد ابن عمه ، وهو : شاذ ، وفي القراءة
 الكوفية : " أئمة " ، وإذا التقتا في كلمتين ، جاز تحقيقهما ، وتخفيف إحداهما : بأن تجعل
 بين بين :

والخليل يختار تخفيف الثانية ، كقوله تعالى : " فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا " .
 وأهل الحجاز يخففونها معا . ومن العرب من يقحم بينهما ألفا ، قال ذو الرمة :

.....
 آ أَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِيْمٍ

وأشد أبو زيد :
 حَزَقَ إِذَا مَا الْقَوْمُ أَبَدُوا فَكَاهَةً . . . تَفَكَّرَ إِيَّاهُ يَعْنُونَ أُمُّ قُـرْدَا
 وهي : في قراءة ابن عامر . ثم منهم من يحقق بعد إقحام الألف ، ومنهم من يخفف . . .

قوله : (وإذا التقتا همزتان) . . .

اعلم أن اجتماع الهمزتين ، قد يكون في كلمة واحدة ، وقد يكون في كلمتين ؛ فلذلك
 كانت مسائل هذا الفصل ضربين :
الضرب الأول : فيما إذا اجتمعا في كلمة واحدة ، وقول المصنف : (فالوجه قلب الثانية
 إلى حرف اللين ، يتضمن ثلاث دواعي :

اختيار التخفيف ، وأن يكون في الهمزة الثانية ، وأن تخفيف الثانية يكون بقلبها إلى أحد
 حروف المد واللين ، وهي : الألف ، والواو ، والياء .
 وحجة الدعوى الأولى : أن التخفيف مستحب ، ومطلوب في الهمزة الواحدة ، كراهة
 ثقلها ، ولأن يكون مستحبا في اجتماع الهمزتين أجدر .

وحجة الدعوى الثانية : أن الهمزة الأخيرة بعيدة عن صدر الكلمة ، فكانت أضعف
 من الهمزة المتقدمة عليها ، والحرف الضعيف أولى بالتغيير ؛ ولأن زيادة الثقل بها يحصل .

وحجة الدعوى الثالثة : أن حروف المد واللين ، أقرب شيها بالهمزة من غيرها من
 الحروف ، كما بيناه فيما تقدم ، فكان قلب الهمزة إليها أولى من قلبها إلى غيرها .

٣٥٩ /

الحروف / والمذكور من صور هذا الضرب خمس :

الأولى : " آدم " عليه السلام ، وهو : أبو البشر .

الشاهد فيه : أن أصله : " أ آدم " بهمزتين ؛ لأنه " أ فعل " ، فالهمزة الأولى

مفتوحة ، والثانية ساكنة ، فالوجه قلبها ألفا ، لما ذكرناه في الصنف الأول ، والحاجة إلى التخفيف — وهنا — أشد ، لعسر النطق بالساكنة بعد المفتوحة ، ولا يجمعون بين هزتين في كلمة واحدة ، لأنهم في الأكثر يخففون الهزمة الواحدة في كلامهم ، فإذا اجتمعتا ، لزمَت الثانية البدل ، لثقل اللفظ بهما مخففين (١).

قال أبو سعيد (٢) : " وقد اختار جماعة من قراء الكوفة ومن غيرهم الجمع بين الهزتين — حتى جمعوا بين هزتين في كلمة ، فقرأوا (٣) : " .. أ أنت (٤) .. " ، و " .. أئمة " (٥) وسيأتيك تقريره .

الثانية : " أئمة " . الشاهد فيه : أنه جمع " إمام " ، بيان ذلك : أن " إمام " على زنة : " فَعَال " وجمع على : " أَفْعَلُهُ " ، نحو : " خِبَاءٌ ، وَأَخْبِيَةٌ " ، فإذا جمع " إمام " قيل : " أ أئمة " ، بإثبات همزة ساكنة ، متوسطة ، بين الهزمة الأولى المفتوحة ، وبين الميم ، وثقل عليهم اجتماع الهزتين ، فنقلوا أولا كسرة الميم إلى الهزمة الساكنة ، فسكت ، وأدغمت فسي الميم التي بعدها ، وقيل : " أئمة " بفتح الأولى ، وكسر الثانية ، ثم خففوا الهزمة المكسورة

(١) يقول أبو علي في التكملة ٢١٩ / ٢٢٠ : " .. فإن كانتا في كلمة واحدة ، أبدلت الثانية منهما ، ساكنة كانت أو متحركة ، وذلك قولك في الساكنة : (آدم ، وآخر) ، ألحقت همزة (أفعل) الزائدة الهزمة التي هي فاء من : (الأئمة ، والتأخر) ، فأبدلت الثانية منهما ألفا ، كما أبدلتها في : (رأس ، وفأس) ، إلا أنك ألزمتها البدل .

وأما المتحركة : فنحو : (جَاءٌ ، وَخَطَايَا) .. " . وينظر : ابن يعيش ١١٦ / ٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣٤٧ / ٢ وشرح الشافعية للرضي ٥٢ / ٣ ، ٥٣ والكشف للقيسي ٢٠ / ١ .

(٢) شرح السيرافي ٢٧ / ٥ . ويقول ابن جنى في الخصائص ١٤٣ / ٣ : " ومن شاذ الهمز — عندنا — قراءة الكسائي : (أئمة) بالتحقيق فيهما ، فالهمزتان لا يلتقيان في كلمة واحدة إلا أن تكونا عينيْن ، نحو : (سأل ، وسأر ، وجار) .. " .

(٣) وقرأ ابن عامر ، وعاصم ، وحزمة ، والكسائي ، وكذا روح ، وخلف بالتحقيق في الهزتين ، ووافقهم الحسن والأعمش . وينظر : إتحاف فضلاء البشر ٥٠ / ٥٠ ، ١٢٨ ، ٢٤٠ والكشف للقيسي ٢٠ / ١ وما بعده وشرح الشافعية للرضي ٥٨ / ٣ .

(٤) سورة المائدة ، من الآية ١١٦ : " وَإِذْ قَالَ اللَّهُ : يَا عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ ، أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَّ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ، وَيُذَكِّرُ " . (٥) سورة التوبة ، من الآية ١٢ : " .. فَقَاتِلُوا أئمة الكفر إنهم لا إيمان لهم لعلهم ينتهون " .

بقلبها إلى الياء الخالصة ، وقالوا : " أَيْمَة " .
وهذا التخفيف غير قياسى ، وإنما القياس أن تقلب الثانية إلى الألف ، ولعلمهم فسى
هذا لحظوا المجاورة ، فقلبوا الهمزة الساكنة إلى الياء لمجاورة كسر الميم .

الثالثة : " أَوْيْدِم " .

قال أبو سعيد : فإن حقرت : " آدم " ، قلت : " أَوْيْدِم " ، كما تقول : " بَوَيْسَزِل " .
فى تحقير " بازل " ، فإن " آدم " وإن كان الأصل فيه الهمزة ، فقد قلبت ألفا على سبيل
التخفيف ، فصار بمنزلة ما كان ثانية ألفا ، نحو : " ضارب " (١) .

الرابعة : تخفيف الهمزة من " فاعِل " ، مما لاهم همزة ، نحو : " جَائِ " ، تقول : " جَاءَ " ،
يَجِي " ، فهو جَائِي " ، بإثبات همزتين بعد الألف ، أولهما : عين الفعل ، والثانية : لامه ،
وستعرف فى صنف الإعلال ، أنه يجب همز العين من " فاعِل " فى نحو : " قائل " ، و " مائع " .

ولما اجتمعت الهمزتان فى كلمة واحدة ، لم يكن بد من تخفيف ، فتعين قلب الثانية
ياءً ، لانكسار ما قبلها ، فيصير : " جَائِي " بإثبات الياء بعد همزة العين ، ويجرى مجرى
الأسماء المنقوصة ، فتسقط منه " الياء " فى حالتى : الرفع ، والجبر ، وتثبت فى حال النصب .
والوزن فى النصب " فاعِل " ، وفى غيره " فاع " .

وزعم " الخليل " أن الهمزة فى " جَائِ " هى لام الفعل ، وأن الياء هى عين الفعل ، وإنما
قدموا وأخروا ، قال : لأننى قد رأيت العرب تؤخر عين الفعل إذا كانت معتلة إلى موضع
اللام ، كقولهم فى " شَائِكُ السَّلَاح " : " شاكى السِّلَاح " (٢) .

(١) شرح السيرافى ٥/٢٩٦ ، عبارته : " .. وإذا حقرت ، قلت : " أَوْيْدِم " ، وذلك
أن " آدم " وإن كان الأصل فيه همزة ، فقد قلبتها ألفا على سبيل التخفيف ، فصار
بمنزلة ما كان ثانية ألفا ، نحو : " ضارب " ، و " بازل " ، و " خابط " .
فإذا كَسَرْتَهُ ، أو صغرتَه ، صيرته بمنزلة هذا ، فقلت : " أَوَادِم " ، كما قلت :
" بَوَازِل " ، وقلت : " أَوِيدِم " ، كما قلت : " بَوَيْزِل " .. " .

وينظر : الكتاب ٣/٥٥١ والتكملة / ٢٢٠ وابن يعيش ٩/١١٦ والإيضاح لابن
الحاجب ٢/٣٤٧ وشرح الشافى للرضى ٣/٥٢ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٧٧ : " .. وأما الخليل : فكان يزعم أن قولك : (جَائِ ، وَشَائِ) ونحوهما :
اللام فيهن مقلوبة ، وقال : ألزما ذلك هذا ، وأظركَ فيه ، إذ كانوا يقلبون كراهية
الهمزة الواحدة .. " .

وحجة الخليل - هنا - قوية ، وكلامه يعتد به .

يقول ابن جنى فى النصف ٢/٥٣ : " رأيت أبا على يذهب إلى قوة قول الخليل فسى
هذا الباب . قال : لأنه لا يجمع على الكلمة إعلايين ، إنما هو إعلال واحد ، وهو -
تقديم اللام وتأخير العين .

.....
الخامس : قلب الهمزة التي هي في موضع الياء المزيدة للمد في "خطايا" إلى الياء
الخالصة .

بيان ذلك : أن "خَطِيئَة" : "فَعِيلَة" ، والياء فيها ساكنة ، مزيدة للمد ، ولام الفعل
همزة ، كما بيناه فيما سبق .

وقد عرفت أن كل حرف لين ، زيد للمد في الواحد في : "فَعِيلَة" ، وَفِعَالَة ، وَفَعُولَة" ،
نحو : "سَفِينَة" ، وَرِسَالَة ، وَهَجُوزَة" فإن حرف المد يهزم في جمعه على "فَعَائِل" ، فيقال :
"سَفَائِن" ، وَرِسَائِل ، وَهَجَائِز" ، وسيأتيك مستقصى في مباحث الإعلال .

فإذا جمعت "خَطِيئَة" قلت : "خَطَايَا" ، لأنك لما همزت ياء "خطيئة" في الجمع ،
لما ذكرنا ، وموضع اللام من "خطيئة" مهموز ، اجتمع همزتان : الأولى منهما : منقلبة عن
ياء "فعيله" . والثانية : لام الفعل ، فقلبت الثانية ياء ، فصار : "خَطَائِي" ، ثم أبدلت
مكان الياء ألفا ^(١) ، فصار : "خطايا" . باثبات الهمزة المنقلبة عن ياء "فعيله" متوسطة بين
ألفيين :

أولهما : ألف "فعائل" . والثانية : الألف المنقلبة عن الياء التي هي منقلبة عن الهمزة التي
كانت لام الفعل ، والهمزة قريبة المخرج من الألف .

فإذا قيل : "خطايا" فكأنهم جمعوا بين ثلاث ألفات ، وهو : مستكره عندهم ، لما فيه
من الثقل الناشئ من اجتماع التماثلات ، فأبدلوا من الهمزة المتوسطة بين الألفين ياء ،
وقالوا : "خطايا" ^(٢) .

== قال : ومن قال : إنه ليس بمقلوب ، فقد جمع على الكلمة إعلالين : قلب العين همزة ،
وقلب اللام ياء . . .

وعلى ما قاله الخليل يكون وزن (جاء) فآل ، أما عند غيره : فوزنها : (فاع) .
وينظر : التكملة ٢٢٠/١ والإنصاف ٥٢/٢ ، ٥٣ وابن يعيش ١١٢/٩ والإيضاح
لابن الحاجب ٣٤٨/٢ وشرح الشافية للرضي ٢١/١ وما بعده .

(١) يقول ابن يعيش ١١٢/٩ . . . ثم استقلوا الياء بعد الكسرة مع الهمزة ، فأبدلوا
من الكسرة فتحة ، ومن الياء ألفا ، كما فعلوا ذلك في : (مَدَارِي ، وَمَعَايَا) ، وإذا كانوا
قد اعتمدوا في : (مَدَارِي ، وَمَعَايَا) ذلك ، مع عدم الهمزة ، فهم مع الهمزة أولسوا
بالجواز ، لثقل الهمزة . . .

(٢) ينظر : الكتاب ٣٢٧/٤ والنصف ٥٤/٢ وما بعده . وابن يعيش ١١٢/٩ والإيضاح لابن
الحاجب ٣٤٨/٢ وشرح الشافية للرضي ٥٩/٢ .

.....

قوله : (٠٠) وقد سمع أبو زيد من يقول : " اللهم اغفر لي خَطَائِي " (١) (٠٠).

اعلم أنه روى عن قوم أنهم يثبتون الهمزتين جميعاً .

قوله : (قال : همزها أبو السمع ، ورداد ابن عمه ٠٠) .

اعلم أن الضمير المستتر في "قال" يرجع إلى "أبي زيد" ، وذلك أنه نقل تحقيق الهمزتين

جميعاً عن أبي السمع ، وابن عمه رداد .

والسمع : حروفه بأسرها مهملة ، وكذلك "رداد" بتشديد الدال الأولى .

قال في شامل اللغة — في باب : الراء ، والدال المهملتين — : رداد : اسم رجل (٢) .

قوله : (٠٠ وهو : شاذ ٠٠) .

لقائل أن يقول : إن الشذوذ في الكلام يأتي على أوجه ثلاثة ، كما سبق في مباحث

هذا القسم ، والظاهر أنه شاذ في القياس ، ودون الاستعمال .

قال [ابن جنى] (٣) : " ومن العرب من يجمع بين الهمزتين ، فيقول : "جَائِي" ٠٠ ثم قال :

وهذا قليل لا يؤخذ به ٠٠ " .

قوله : (٠٠ وفي القراءة الكوفية : "أئمة" ٠٠) .

اعلم أنه لما ذكر أن تحقيق الهمزتين شاذ ، أشار بعد ذلك إلى أنه وإن كان شاذاً في القياس ،

فليس بشاذ في الاستعمال ، بدليل القراءة الكوفية / "أئمة" ، وهي : قراءة عاصم ، وحمزة ، ٣٦٠ / أ

والكسائي ، وابن عامر ، ويعقوب في رواية "روح" (٤) ، قالوا : لأن الهمزة حرف من حروف

(١) المنصف ٥٧/٢ يقول ابن جنى : " ٠٠ وحكى أبو زيد : (دَرِيَّةٌ ، وَدَرَائِيٌّ — بِسَمْعٍ وَدَلٍّ

دَرَائِعُ — وَخَطِيئَةٌ ، وَخَطَائِيٌّ) وذلك في كتاب الهمز المقيس ، قرأته على أبي علي عنه " .

وينظر : ابن يمش ١١٧/٩ وشرح الشافية ٥٨/٣ .

(٢) في اللسان (ردد) ١٦٢٢/٣ : "رَدَادٌ : اسم رجل ، وقيل : اسم رجل كان مجبراً ،

نسب إليه المجبرون ، فكل مجبر يقال له : رَدَادٌ .

وروى رجل يوم الكلاب يشد على قوم ويقول : أنا أبوشداد ، ثم يرد عليهم ، ويقول :

أنا أبوشداد ، ثم يرد عليهم ويقول : أنا أبورَدَاد ٠٠ " .

أما أبو السمع : فقد حكى عنه أبو زيد في نوادره ٥٦٦/ ولم أعثر له على ترجمة

(٣) في المخطوطة [المازني] وأرجح نسبة الكلام لابن جنى ، لأن هذا نص كلامه في

المنصف ٥٢/٢ أما نسبه للمازني فهو خطأ من الناسخ .

(٤) روح بن عبد المؤمن أبو الحسن الهذلي البصري النحوي ، مقرئ جليل ، ثقة ، ضابط

مشهور ، روى عنه البخاري في صحيحه . توفي سنة ٢٣٥ هـ .

ينظر : طبقات القراء ٢٨٥/١ وتاريخ القراء العشرة / ٤٣ .

الخلق كالعين والهاء ، وقد جمع بين العيين في "كَعَكَمَ" (١) ، و "لُعَاعَهُ" (٢) ، وكذلك الهاء في نحو: "الفَهْه" (٣) ، فإذا جاز الجمع بين العيين والهاءين ، فكذلك يجوز الجمع بين الهمزتين (٤) .

الضرب الثالث : في اجتماع الهمزتين .

اعلم أن الهمزتين إذا التقتا ، وكانت كل واحدة منهما من كلمة ، ولم تكن الأولى منهما ابتداءً ، ففيها خمس لغات :

أولها : تحقيق الهمزتين جميعاً ، ومنع التخفيف عن كل واحدة منهما ، لأنه وإن استثقل اجتماع الهمزتين ، إلا أن قوماً جوزوا اجتماعهما في الكلمة الواحدة في القراءة الكوفية ، وفي بعض اللغات ، كما نقلناه فيما تقدم ، فلأن يجوز إثباتهما إذا التقتا وهما في كلمتين منفصلتين أجدر .

وقد وقع في كثير من النسخ : (. . . وإذا التقتا في كلمتين ، جاز تخفيفهما) بالفاء ، والصواب أنه بالقاف . (٥)

وثانيها : تخفيف [إحداهما] . قال "سيويه" :

" . . . إن الهمزتين إذا التقتا ، وكانت كل واحدة منهما من كلمة ، فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما ، ويستثقلون تحقيقهما . . . كما يستثقل (٦) أهل الحجاز تحقيق الواحدة .

فليس من كلام العرب أن تلتقى همزتان فتحققا . ومن كلام العرب تخفيف الأولى ، وتحقيق الآخرة ، وذلك (٧) قول أبي عمرو . . . (٨) .

ولقائل أن يقول : إن النصف أطلق القول بتخفيف إحدى الهمزتين ، والمنقول عنه ،

(١) اللسان (جمع) ٣٨٩١/٥ : "وَكَعَكَمَ فِي كَلَامِهِ كَعَكَمَةً وَأَكَمَّ : تَحْبَسُ ، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ . وَكَعَكَمَهُ عَنِ الْوَرْدِ : نَحَّاهُ . . ."

(٢) الصحاح (لعم) ١٢٧٩/٢ : " . . . وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو : اللَّعَاعَةُ : الْكَلَامُ الْخَفِيفُ ، رَغَى أَوْ لَمْ يَرْغَ . . ."

(٣) الصحاح (فه) ٢٢٤٥/٦ : "الْفَهْه وَالْفَهَاهَةُ : الْمَعْنَى . . ."

(٤) سبق تخريج هذه القراءة ص ٦٥٠ من التحقيق .

(٥) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٦) في الكتاب [استثقل] ، ويدوان الشارح اعتمد على نسخة غير التي اعتمد عليها محقق الكتاب .

(٧) في الكتاب [وهو] .

(٨) الكتاب ٥٤٨/٣ ، ٥٤٩ .

ما حكيناه عن سيويه .

وثالثها : تحقيق الأولى ، وتخفيف الثانية .

قال " سيويه " : سمعنا ذلك من العرب / وكان الخليل يستحب هذا القول ، فقلت له : لمه ؟ فقال : إني رأيتهم حين أرادوا أن يدلوا بإحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة ، أبدلوا الثانية ، كما في : " جاء ، وآدم " (١) .
قوله : (. . .) كقوله تعالى : " فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا " (٢) .

الشاهد فيه : أن الهمزة الأولى ثابتة ومحققة ، والهمزة الثانية كالمدة مخففة :
ولقائل أن يقول : فيما ذكره المصنف نظر ، فإن الرواية عن : نافع ، وابن كثير على الوجه الذي استشهد به ، ونسبهما — أيضا — وعن أبي عمرو إسقاط الأولى ، وتحقيق الثانية (٣) .
والباقون : يخففون الهمزتين جميعا ، ولم يتعرض لخصوص ماله الاستشهاد .

(١) الكتاب ٥٤٩/٣ وبجاءته : " سمعنا ذلك من العرب . . . وكان الخليل يستحب هذا القول ، فقلت له : لمه ؟ فقال : إني رأيتهم حين أرادوا أن يدلوا بإحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة ، أبدلوا الآخرة ، وذلك : (جاء ، وآدم) .
ورأيت أبا عمرو أخذ بهن في قوله عز وجل : " يَا وَيْلَتَا أَلَدُّ وَأَنَا عَجُوزٌ " ، وحقق الأولى . وكل عري .
وقياس من خفف الأولى أن يقول : يا ويلتا ألد .
والمخففة فيما ذكرنا ينزلتها محققة في الزنة ، يدل على ذلك قول الأعشى :

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعَشَى أَضْرَبِيهِ . . . رَبِّبِ الضُّنُونِ وَدَهْرٌ مُبِيلٌ خَبِيلٌ
فلولم تكن بزنتها محققة لانكسر البيت .

وأما أهل الحجاز فيخففون الهمزتين ، لأنه لو لم تكن إلا واحدة لخفت .
(٢) سورة محمد ، من الآية / ١٨ : " فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً ، فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا " .

(٣) أبو عمرو يجيز تخفيف الأولى ، وتحقيق الآخرة ، كما يجيز : تحقيق الأولى ، وتخفيف الآخرة ، يقول " سيويه " ٥٤٩/٣ : " . . . ومن كلام العرب : تخفيف الأولى ، وتحقيق الآخرة ، وهو قول أبي عمرو . وذلك قولك : " فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا " . . . ومنهم : من يحقق الأولى ، ويخفف الآخرة ، سمعنا ذلك من العرب ، وهو قولك : " فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا " .
ورأيت أبا عمرو أخذ بهن في قوله عز وجل : " يَا وَيْلَتَا أَلَدُّ وَأَنَا عَجُوزٌ " ، وحقق الأولى . وكل عري .

وينظر : إتحاف فضلاء البشر / ٥٠ والكشف للقيسي ٧٤/١ .

ورابعها : اختاره أهل الحجاز ، وهو تخفيف كل واحدة منهما ، إذا لم يكن بينهما ابتداء ، لأنه أرفى بمقصود التخفيف (١) .

وخامسها : أن تغحم بينهما ألف لينة ، وذلك لأنهم كرهوا التقاء الهمزتين ، ففصلوا بينهما بالألف ، كما قالوا : " أخشيان " ، ففصلوا بالألف ، كراهة التقاء هذه الحروف المضاعفة .
قال ذو الرمة :

[١١٩] فَيَا ظَبِيَّةَ الْوَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ . . . وَمَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أَمْ سَالِمٍ ؟ (٣)

(١) الكتاب ٥٥٠/٣ : " وأما أهل الحجاز : فيخففون الهمزتين ؛ لأنه لو لم تكن إلا واحدة لخففت . . . "

(٢) يقول سيبويه ٥٥١/٣ : " ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وميم الهمزة ألفا إذا التقيا ، وذلك لأنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا ، كما قالوا : (أَخْشِيَان) ففصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة . قال ذو الرمة :
فَيَا ظَبِيَّةَ الْوَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ . . . وَمَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أَمْ سَالِمٍ
فهؤلاء أهل التحقيق . "

وأما أهل الحجاز : فمنهم من يقول : (آأَنْكَ ، وَآأَنْتِ) وهي التي يختار أبو عمرو ، وذلك لأنهم يخففون الهمزة ، كما يخفف بنو تميم في اجتماع الهمزتين ، فكرهوا التقاء الهمزة والذي هو بين بين ، فأدخلوا الألف ، كما أدخلته بنو تميم في التحقيق . ومنهم من يقول : إن بنو تميم الذين يدخلون بين الهمزة وألف الاستفهام ألفا ، وأما الذين لا يخففون الهمزة فيحققونها جميعا ، ولا يدخلون بينهما ألفا .
وان جاءت ألف الاستفهام ، وليس قبلها شيء ، لم يكن من تحقيقها بد ، وخففوا الثانية على لغتهم . . . "

وينظر : ابن يعيش ١١٨/٩ وما بعده ، والإيضاح لابن الحاجب ٣٤٩/٢ وما بعده ، وشرح الشافعية للرضي ٦٣/٣ ، ٦٤ .

(٣) من الطويل (ديوانه / ٧٠٠) برواية : (أبا ظبية) .
والبيت من شواهد : الكتاب ٥٥١/٣ والمقتضب ١٦٣/١ والكامل ٥٥/٣ وأمالى القالى ٥٨/٢ والخصائص ٤٥٨/٢ وأمالى الشجرى ٣٢١/١ برواية : (هياظبية)
والإنصاف ٤٨٢/٢ وابن يعيش ٩٤/١ ، ١١٩/٩ والهمع ١٧٢/١ وشرح شواهد الشافعية للبغدادى ٣٤٧ .

والوساء : الأرض اللينة ذات الرمل . الصحاح (ومع) ٩٨٩/٣ جُلَاجِلٍ ، ويروى : (حُلَاجِلٍ) : اسم مكان (شرح شواهد الشافعية / ٣٤٨) .
والنقا : الكتيب من الرمل . الصحاح (نقا) ٢١٥٤/٦ .

عن الشاعر شدة تقارب الشبه بين محبوبته وبين الظبية ، فاستفهم استفهام شك مبالغة في التشبيه .

.....
الشاهد فيه : أنه أدخل بين همزة الاستفهام ، وبين الهمزة الثانية الألف وقد سبق شرحه في مباحث المبتدأ (١) . وأنشد (٢) أبو زيد :

[١١٩] حَزَقُ إِذَا مَا الْقَوْمُ أَبَدُوا فَكَاهَهُ ۝ تَفَكَّرَ الْإِبَاءُ يَمْنُونُ أَمْ قَسَرَدَا (٣)

الشاهد فيه : أنه " أفحم بين همزة الاستفهام ، وبين التي بعدها الالفينة ؛ لما ذكرناه . وَالْحَزَقُ - بالحاء المهملة ، والزاي المعجمة - : القصير الفليظ (٤) . وَالْفَكَاهَةُ - بالضم : المزاح . والفكاهة : المازحة (٥) .

قوله : (٥٥) وهي قراءة " ابن عامر " (٥٥) .

ولتأمل أن يقول : إن أبا عمرو ، ونافعا في إحدى طريقيه ، أفحم الألف ، فلا معنى لتخصيص " ابن عامر " بذلك (٦) .

قوله : (٥٥) ومنهم من يحقق بعد إقحام الألف ، ومنهم من يخفف (٥٥) .

اعلم أن الإقحام مع التحقيق قراءة " ابن عامر " من طريق " هشام " (٧) ، والإقحام مع التخفيف قراءة " أبي عمرو " ، و " نافع " في إحدى طريقيه (٨) .

(١) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الأول / ١٩٧ (رسالة) .

(٢) في المخطوطة [وقال] وهو تحريف ، والصواب ما أثبتته ؛ لأن البيت لم يقله أبو زيد ، لكنما أنشده .

(٣) من الطويل ، قاله : جامع بن مرخية الكلابي .

والبيت من شواهد : الصحاح (حزق) ٤ / ١٤٥٩ وابن يمين ٩ / ١١٩ والهمص ١ / ١٥٥ وشرح شواهد الشافعية للبغدادي ٣٤٩ / ١ والدرر ١٣٧ / ١ واللمعان (حزق) ٢ / ٨٥٨ .

والمعنى : أن هذا الرجل لقصره ودماة خلقه ، وإذا جلس بين قوم فتكلموا بكلام يضحكون منه ، حسب أن القوم يمتنونه بهذا الكلام ، فإن لم يكونوا يقصدونه فقد قصدوا قردا .

(٤) الصحاح (حزق) ٤ / ١٤٥٩ : " وَالْحَزَقُ : القصير الذي يقارب الخطو " .

(٥) الصحاح (فكه) ٦ / ٢٢٤٣ .

(٦) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع للقيسي ١ / ٧٤ واتحاف فضلاء البشر / ٤٤ . ومقاله صاحب المرائس يؤيد ما قاله ابن الحاجب في الإيضاح ٢ / ٣٥٠ ، ٣٥١ : " ثم نسب ذلك إلى قراءة ابن عامر ، فإن قصد إلى نسبتها مع التحقيق فهو وجه ضعيف عن ابن عامر ، والمشهور خلافه ، وإن قصد إلى نسبتها مع التخفيف فهو المشهور عن هشام ، ودون ابن ذكوان .

وليس النسبة ذلك لابن عامر ، ودون أبي عمرو ، ونافع معنى " .

(٧) هو : هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة أبو الوليد السلمي الدمشقي ، إمام أهل دمشق وخطيبهم وقرئهم ومحدثهم وفتيهم ، أخذ القراءة عن أيوب بن تميم . ولد سنة ١٥٣ هـ وتوفي سنة ٢٤٥ هـ . ينظر : طبقات القراء ٢ / ٣٥٤ - ٣٥٦ ، وتاريخ القراء المشرة / ٢٢ .

(٨) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع للقيسي ١ / ٧٤ والكتاب ٣ / ٥٥١ .

[حكم الهمزتين إذا التقتا في كلمتين والأولى منهما ساكنة]

(فصل) " وفي : " اقرأ آية " ثلاثة أوجه : أن تقلب الأولى ألفا ، وأن تحذف الثانية ، وتلقى حركتها على الأولى ، وأن تجعلها معا بين بين ، وهي حجازية .

قوله : (وفي : " اقرأ آية " ثلاثة أوجه) .

اعلم أن الهمزتين قد التقتا في كلمتين ، والأولى : ساكنة ، وقبلها الراء مفتوحة .

والثانية : مفتوحة ، وقد نقل المصنف فيما هذا شأنه ثلاث لغات :

أولها : أن تقلب الأولى ألفا خالصة ، وتترك الهمزة الثانية على ما كانت عليه من الفتح .

أما انقلاب الأولى ألفا ، فليسكنوها ، وانفتاح ما قبلها ، ك : " راس " و " حواء " .

وأما ترك الهمزة الثانية على ما كانت عليه ، فلأن الكلمة الثانية لما كانت منفصلة عن الأولى ، صارت الهمزة كالابتداء بها ، وليس يشغل الابتداء بها (١) .

وثانيها : أن تحذف الثانية ، وتلقى حركتها على الهمزة الساكنة التي قبلها ، كما ذكرناه في المصنف الثاني من أن كل همزة تحركت ، وكان قبلها حرف ساكن ، على التفصيل السدي ذكرناه ثمة ، فحكمه أن تنقل حركة الهمزة إلى الحرف الساكن قبلها ، ثم بعد نقل الحركة عن الهمزة تحذف (٢) .

ولقائل أن يقول : قول المصنف : (وأن تحذف الثانية ، وتلقى حركتها على الأولى)

فيه : تساهل ، لأن حذف الهمزة إنما يكون بعد سلب الحركة عنها ، كما ذكرناه غير مرة .

وثالثها : وهي لغة أهل الحجاز أن تخففا معا بين بين (٣) .

قال أبو سعيد : إنما خفف الحجازيون ، لأنه لو لم تكن إلا واحدة لخفت .

قال : فيقلبون الأولى ألفا ، لأنها ساكنة وقبلها فتحة ، ويجعلون الثانية بين بين (٤) .

(١) الكتاب ٥٥٠/٣ : " وتقول : (اقرأ آية) في قول من خفف الأولى ، لأن الهمزة الساكنة أبدا إذا خففت ، أبدل مكانها الحرف الذي منه حركة ما قبلها ... " .

(٢) الكتاب ٥٥٠/٣ : " ومن حقق الأولى ، قال : " اقرأ آية " ، لأنك خففت همزة متحركة ، قبلها حرف ساكن ، فحذفتها ، وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها " .

(٣) الكتاب ٥٥٠/٣ : " ... وأما أهل الحجاز فيقولون : (اقرأ آية) ، لأن أهل الحجاز يخففونها جميعا ، يجعلون همزة (اقرأ) ألفا ساكنة ، ويخففون همزة (آية) .

ألا ترى أن لو لم تكن إلا همزة واحدة خففوها ، فكأنه قال : (اقرأ) ، ثم جاء ب : (آية) ونحوها ... " .

(٤) شرح السيرافي ٢٧/٥ ، ٢٨ .

أى : مخرج الألف ، ومخرج الهمزة ، كما سبق .
ولقائل أن يقول : إن فى كلام المصنف نظرا من وجهين :
أولهما : أن عبارته تخالف ما ذكره سيويه ؛ لأنه قال : (أن تجعل بين بين) وكلام
"سيويه" : إنه (إنما تجعل بين بين) [يريد] الهمزة الثانية ، دون الأولى ، وبين / ٣٦٠ .
كلاهما تضاد وتناف (٢) .

ثانيهما : أنه نقل أبو زيد وجها رابعا ، وهو : إدغام الهمزة الأولى فى الثانية ، وحكى
ذلك عن العرب ، وجعله كسائر الحروف (٣) .

- (١) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٢) يريد الشارح أن يقول : إن كلام المصنف : (أن تجعل ما بين بين) ليس صحيحا ،
وهو وهم ؛ لأن الأولى ساكنة ، والهمزة الساكنة لا تجعل بين بين ؛ لأن معنى جعلها
بين بين ، أى : بين الهمزة وبين الحرف الذى منه حركتها ، وإذا لم تكن متحركة فلا
يصح فيها ذلك .
مع أن الغرض من جعلها بين بين تخفيفها بتقريرها من الساكن ، وإذا كانت ساكنة
فقد بلغت الغاية فى الخفة إذ ليس وراءه خفة .
وينظر : الكتاب ٣ / ٥٥١ وابن يعيش ٩ / ١٢٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٥١ ،
٣٥٢ .
- (٣) لخص العلامة الرضى فى شرح الشافية ٦٦ / ٣ ما دار حول هذه المسألة فقال : " وأما
إن كانت الأولى ساكنة ، نحو : (اقرأ آية) .. ففيه أيضا أربعة مذاهب :
أهل الحجاز يخففونها معا ، وغيرهم يحققون : إما الأولى وحدها ، أو الثانية وحدها .
وجماعة يحققونها معا - كما ذكرنا فى المتحركتين - وهم الكوفيون .
وحكى أبو زيد عن العرب مذاهبها خامسا ، وهو إدغام الأولى فى الثانية كما فى سائر
الحروف .
فمن خفف الأولى وحدها قلبها ألفا . . . ومن خفف الثانية فقط نقل حركتها إلى الأولى
الساكنة وحذفها .
وأهل الحجاز المخففون لهما معا قلبوا الأولى ألفا . . . وسهلوا الثانية بين بين . . .
وينظر : شرح السيرافى ٥ / ٢٨ وابن يعيش ٩ / ١٢٠ والممتع لابن عصفور ٢ / ٦٣٣ ،
٦٣٤ .

(ومن أصناف المشترك : التقاء الساكنين)

(فصل) "تشترك فيه الأضرب الثلاثة ، ومتى التقيا في الدرج على غير حدهما ، وحدهما : أن يكون الأول حرف لين ، والثاني مدغما في نحو : "دَابَّةٌ" ، وخويصة ، وتمود الثوب " . وقوله تعالى : "قُلْ أَتَحَاجُّنَا" . لم يخل أولهما من أن يكون مدة ، أو غير مدة ، فإن كان مدة ، حذف كقولك : "لم يقل ، ولم يبع ، ولم يخف ، ويخشى القوم ، ويغزو الجيش ، ويرمى الفرض ، ولم يضربا اليوم ، ولم يضربوا الآن ، ولم تضربى ابنك " ، إلا ما شذ من قولهم : "الحسن عندك ، وآمين الله يمينك" ، وما حكى من قولهم : "حلقنا البطان" ، وإن كان غير مدة ، فتحريكه في نحو قولك : "لم أبله ، وأذهب أذهب ، ومن ابنك ، ومنذ اليوم ، وآلم الله ، "وَلَا تَسُوا الْفَضْلُ" ، وأخشوا الله ، وأخشى القوم ، ومصطفى الله ، ولو استطعنا" ، ومنه قولك : "الاسم ، والابن ، والانطلاق ، والاستغفار" ، أو تحريك أخيه في نحو قولك : انطلق ، ولم يلد ، وبقته ، ورد ، ولم يرد " في لغة بني تميم ، قال :
..... وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْ أَبًا وَأَنَّ

المتن : قوله : (. . . التقاء الساكنين . . . إلى آخره) .

قوله : (تشترك فيه الأضرب الثلاثة . . .) ظاهر فيما إذا التقيا في كلمتين : تقول في الاسم :

كم العدد ؟ وفي الفعل : أذهب أذهب . وفي الحرف : من الرجل .

وإن التقيا في كلمة واحدة ، اشتراك في الاسم والفعل لا غير في نحو : "قم ، وقاض" .

وليس في حروف المعاني حرف يجتمع فيه ساكنان .

واجتماع الساكنين قد يكون على أحد وجهين :

أولهما : أن يجتمعا على حدهما ، وهو : أن يكون الحرف الأول من الحرفين الساكنين أحده

حروف المد واللين ، وهي : (الألف ، والواو ، والياء) ، ويكون الساكن الثاني مدغما فيما بعده ،

والمذكور من صوره أربع : (دَابَّةٌ ، وخويصة - تصغير : خاصة (١) وتمود الثوب) ، وقوله

في التنزيل : " . . . أَتَحَاجُّنَا " . (٢) .

فهذه الصور الأربع مشتركة في أن حرف المد فيها قد لاقى ساكنا مدغما فيما بعده .

أما الألف : فقد وقع بعدها الباء الساكنة المدغمة في نحو : "دابة" ، وكذلك وقع

بعدها الجيم المدغمة في قوله : " . . . أَتَحَاجُّنَا " .

(١) قلبت الألف واوا ، وجيء بباء التصغير ساكنة بعدها الصاد مضاعفة .
(٢) سورة البقرة ، من الآية / ١٣٩ : "قُلْ أَتَحَاجُّنَا فِي اللَّهِ ، وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ" .

وأما الياء: فقد وقع بعدها الصاد الساكنة المدغمة ، وهذه الياء للتصغير ، والواو المنقلبة عن ألف " خاصة " ؛ لأن الألف إذا انضمت ما قبلها ، قلبت واوا .
وأما الواو: فقد وقع بعدها الدال المدغمة (١).
وقوله : (تمود الثوب .٠٠) والأصل : " تَمُدُّد " ، ووزنه : " تَفْعِل " على صيغة البناء للمفعول (٢). وتقول : مددت الشئ مدا (٣). وتقول : حاجه : إذا جادله وخاصمه (٤).
ولقائل أن يقول: إن المصنف ذكر ضرورة اجتماع الساكنين على حد هما ، وأهمل ذكر حكمه ، والمشهور أن هذا الاجتماع لا يغير عما هو عليه .

- (١) لموضح الشارح الصلاة — هنا — لماذا ساغ اجتماع الساكنين؟
والواقع أنه ساغ اجتماع الساكنين عند وجود الشرطين اللذين ذكرهما الشارح ؛ لأن المد الذي في حروف المد يقوم مقام الحركة ، والساكن إذا كان مدغما يجرى مجرى المتحرك ؛ لأن اللسان يرتفع بهما دفعة واحدة ، فيصيران كأنهما حرف واحد متحرك .
وينظر : ابن يعيش ١٢٢/٩ وشرح الشافعية للرضي ٢١٢/٢ وشرح الشافعية لنفريه ١٠٠/١ (ط الحطبي — مصر) .
- (٢) من (تماد الزيدان الثوب) وذلك أن فاعله يكون من اثنين يفعل كل واحد منهما — صاحبه مثل ما يفعل به الآخر ، إلا أنك تسند الفعل إلى أحدهما كما أنه له دون الآخر ، وتنصب الآخر على أنه مفعول ، وتعرية في اللفظ من الفاعلية ، وإن لم يمر من جهة المعنى ، وذلك نحو : (ضاربت زيدا) .
فإذا أدخلت تاء المطاوعة أسندت الفعل إليهما على حكم الأصل ، وصار الفعل من قبيل الأفعال اللازمة ، نحو : (تضارب الزيدان) .
ويجوز أن يكون متعديا إلى مفعول ثان غير الذي يفعل بك مثل فعلك ، نحو : (لما طيت بكرا الكأس) أي : أعطاني كأسا وأعطيته مثلها .
فإذا أدخلت تاء المطاوعة أسندت الفعل إلى الفاعل والمفعول الأول ؛ لأن الفعل لهما في الحقيقة ، ومضى المفعول الثاني منصوبا على حاله لاحظ له في الفاعلية .
ولهذا كان قولهم : (تمود الثوب) من : ماددت زيدا الثوب ، أي كل منهما مده ، ثم دخلت تاء المطاوعة فأسند الفعل إليهما ، ومضى الثوب منصوبا ، وصار الفعل من قبيل الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد ، فلما بنى لما لم يسم فاعله أسند الفعل إلى الثوب ، فقيل : (تمود الثوب) .
وينظر : الكتاب ٤٣٨/٤ وابن يعيش ١٢١/٩ ، ١٢٢ وشرح الشافعية للرضي ٢١٢/٢ .
- (٣) اللسان (مدد) ٤١٥٢/٥ .
- (٤) السابق (حجج) ٧٧٩/١ .

ونذهب قوم إلى تغييره ؛ فرارا من التقاء الساكنين ، فهمزوا الألف في " دابة " كما يأتيك (١).

وثانيهما : أن يجتمعا على غير حدهما ، وهو : كل ساكنين التقيا على خلاف الوجه الذي ذكرناه أولا ، وحكمهما أنهما متى التقيا في الدرج ، لم يخل أولهما من أن يكون مدة ، أو غير مدة .

فإن كان مدة حذف ، وإن كان غير مدة ، حرك ؛ لأن بكل واحد من الحذف والتحريك يزول اجتماع الساكنين ، كما سنبينه لك ، فنفرد لكل واحد منهما صنفاً يبحثه :
الصف الأول : فيما اجتمع فيه حرفان ساكنان ، والأول منهما مدة ، وهو :
(الواو ، والياء ، والألف) كما تقدم ، وفيه ضربان :

الضرب الأول : ما كانت عين الفعل حرف علة ، وصورة ثلاث :
الأولى : " لم يقل " . الشاهد فيه : أنه كان " يقول " بسكون الواو ، فلما دخله الجزم سكن الهمزة ، واجتمع ساكنان في كلمة واحدة ، فحذف عين الفعل ؛ لما سنقرره ، ومضى على صيغة " يقل " .

الثانية : " لم يبيع " . الشاهد فيه : أنه كان " يبيع " بإثبات ياء ساكنة قبل العين ، فلما دخله الجزم ، سكنت العين التي هي لام الفعل ، فاجتمع ساكنان في كلمة واحدة ، وهما : الياء والعين ، فحذفت الياء من اللفظ ، وهي : عين الفعل (٢).

الثالثة : " لم يخف " . الشاهد فيه : أنه كان " يخاف " ، فلما دخله الجزم ، سكنت الفاء (٣) للجزم ، والألف قبلها ساكنة ، فاجتمع في الكلمة الواحدة ساكنان ، فحذفت الألف

(١) ينظر : ص ٦٨١ من التحقيق .

(٢) حذفت الواو ، والياء في صورتين السابقتين ؛ لسكونهما وسكون لام الكلمة بالجزم ، ولم تحركا إذ تحريكهما لا يخلو ؛ إما أن يكون بالكسر ، أو بالضم ، أو بالفتح .
فلا يجوز فيهما الكسر أو الضم ؛ لاستثقاله عليهما .
ولا يجوز الفتح ؛ لأنه يلتبس بالنصب .

فلما امتنعت الحركة فيهما وجب الحذف .

وينظر : الكتاب ١٥٢/٤ وابن يعيش ١٢٣/٩ وشرح الشافعية للرضي ٢١٣/٢ والتكملة لأبي علي ١٢١/١ .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

التي هي في موضع عين الفعل (١).
فهذه الأحرف الثلاثة، وهي: "الواو" في "يقول"، و"اليا" في "يبيع"، و"الألف" في: "يخاف" سواكن.

فإن قلت: أليس أن الاجتماع ينتفي بحذف الحرف الصحيح الذي هو لام الفعل، كما ينتفي بحذف عينه المعتلة، فلم تعين حذف العين؟
قلت: قال عبد القاهر: "لذلك أوجه ثلاثة:

الأول: أن العين حرف علة، واللام حرف صحيح، والمعتل أولى بالسقوط من الصحيح؛ لأنه حرف قوى جلد، قابل لتوارد الحركات عليه، والحرف المعتل على خلافه.
الثاني: أنه إذا حذف الحرف الصحيح، قيل: (لم يقو، ولم يبي) مثلاً، وكنت كأنك حذفت حرفاً صحيحاً مع حركته في الظاهر، وكان لا يدري أن ذلك لالتقاء الساكنين، فيظن أن الجازم يحذف الحرف والحركة معاً.

الثالث: أنك لو فعلت ذلك، لصار المجزوم في آخره حرف علة ساكناً، نحو: (لم يقو، ولم يبي)، فيكون في اللفظ بمنزلة (لم يغزو، ولم يرمي)، وهم يحذفون حروف اللين للجنم، نحو: (لم يرم، ولم يغز) حتى لو ظن ظان أن الجنم يحذفه قياساً على (يغزو، ويرمي) لجاز.

فلما أدى حذف الحرف الصحيح الذي هو لام الفعل إلى هذه الأوجه المنكرة المحذورة، ظهر أن الوجه ما علموه من حذف عين الفعل، دون لامة، في نحو ما ذكرنا من الصور الثلاث.
الضرب الثاني: اجتماع الساكنين من كلمتين في الدرج: فإذا كان الأول منهما ألفاً، أو كانت حركة الواو والياء قبل كل واحد منهما من جنسه، فليس إلا حذفه، والمذكور من صور هذا الضرب ست:

أولها: قوله: (يخشى القوم)، الشاهد فيه أنه اجتمع ألف "يخشى" ولام "للتعريف"، وتحريك الألف غير ممكن؛ لأنها إذا لقيت الحركة، صارت همزة، فليس إلا حذفها من اللفظ، فتقول: "يخشى القوم"، وتنقل لسانك من النشئين المفتوحة إلى لام التعريف (٣) / ٣٦١

(١) حذفت الألف هنا - لالتقاء الساكنين؛ لأنه لا سبيل إلى تحريكها؛ لأن تحريكها يؤدي إلى ردها إلى أصلها الذي هو الواو، والياء، وردها إلى أصلها يؤدي إلى نقل استعمالها.

ونظر: الكتاب ١٥٧/٤ والتكملة لأبي علي / ١٧١ وابن يمين / ١٢٢/٩ وشرح الشافية للرضي ٢١٣/٢.

(٢) المقتصد ٢ ورقة ٦ (مخطوط) ونظر: شرح الشافية للرضي ٢١٣/٢.

(٣) يقول أبو علي في التكملة / ١٧٩، ١٨٠: "فحذفت الألف، ولم تحركها؛ لأنك لو حركتها لانقلبت همزة...".

وثانيها : قوله : (يغزو الجيش) ، الشاهد فيه : أنه اجتمع الواو الذي هو لام الفصل مع لام التعريف ، ولا بد من حذف الواو ؛ لأن الواو المضموم ما قبله لا يحرك بالكسر ، فتنتقل لسانك من الواو المضمومة إلى لام التعريف .

وثالثها : قوله : (يرمى الغرض) ، والكلام فيه على نهج ما قبله (١) .
قال عبد القاهر : " .. وأما الواو ، والياء : فتحذفهما مع استطاعة الحركة فيهما ، لأجل أن ذلك يثقل ، ألا تراك تقول : " يغزو القوم " فتجتمع ثلاثة أشياء : ضمتان ، وواو ، وتقول : " يرمى الغرض " فتجتمع ثلاثة أشياء : كسرة ، ويا ، وضمة ، والكسرة أخت الضمة ، والياء أخت الواو ، واجتماع كسرة ، وضمة ، ويا ، في الثقل ، كاجتماع ضمتين وواو .
وأما في حال الفتح : فلا تحذف ؛ لأن الحركة تثبت لهما في الأصل في هذه الحالة ، أعني قبل أن يلقاهما ساكن ، ألا تراك تقول : " لَنْ يَغْزُو " ، ولَنْ يرمى " ، وإذا كان كذلك لم يكن لحذفهما وجه ، إذ لا يلتقي ساكنان ، كما يكون في حالة الرفع . (٢) .
قال الجوهري : " الغرض : الهدف الذي يرمى فيه " (٣) .

ورابعها : قوله : " لم يضربا اليوم " ، الشاهد فيه : أن الأصل : يضربان اليوم ، فسقطت النون التي هي علامة (٤) الرفع بالجزم ، فاجتمع الألف الذي هو ضمير التثنية مع لام

(١) الكتاب ١٥٧/٤ : " .. وأما حذف الياء التي قبلها كسرة فقولك : (هو يرمى الرجل) ، ويقضى الحق (وأنت تريد : (يقضى ويرمى) ، كرهوا الكسر كما كرهوا الجر في : (قاض) والضم فيه ، كما كرهوا الرفع فيه .
ولم يكونوا ليفتحوا فيلتبس بالنصب ، لأن سبيل هذا أن يكسر ، فحذفوا حيث لزم يخافوا التباسا .

وأما حذف الواو التي قبلها حرف مضموم : فقولك : (يغزو القوم ، ويدعو الناس) ، وكرهوا الكسر كما كرهوا الضم هناك ، وكرهوا الضم — هنا — كما كرهوا الكسر في (يرمى) .

وينظر : التكملة لأبي علي ١٨٠/١ وابن يعيش ١٢٣/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣٥٤/٢ وشرح الشافية للرضي ٢٢٥/٢ والمقرب لابن عصفور ١٩/٢ .

(٢) زاد في المقتصد ٢ ورقة ١٣ " .. فإن أسكت الياء في حال النصب للضرورة ، كقولك : كأن أيدى بين بالقاع الفرق . سقط ، كما سقط في حال الرفع .

وكذلك الواو إذا اضطرت إلى إسكانه ، كما قال :
فَمَا سَوَّدَتْني عَامِرٌ عَنْ وَرَاشَتِهِ .. أَيْ اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍّ وَلَا أَيْ ..

(٣) الصحاح (غرض) ٣/١٠٦٣ .

(٤) في المخطوطة : [على] وهو : تحريف .

التعريف ، وتعين حذف الألف ، فتنقل لسانك من الباء المفتوحة إلى لام التعريف .
خامسها : قوله : " لم يضربوا الآن " . الشاهد فيه : أن الأصل : يضربون الآن ، فلما
دخل الجازم أسقط النون التي هي علامة الرفع ، واجتمع واو الجمع وهو : ساكن ، مع لام
التعريف ، فحذفت الواو ، وقيل : " لم يضربوا الآن " ، فترفع لسانك من الباء المضمومة
إلى لام التعريف .

وسادسها : قوله : " ولم تضرب ابنك " . الشاهد فيه : أن الباء التي هي ضمير المؤنث
سقطت من اللفظ ؛ لأنها لاقت الباء الساكنة التي بعدها ، والكلام فيها على نهج ما قبلها .
قال عبد القاهر : " . . . وأما نحو : " لم يضربوا ، ولم يضربا ، [ولم] ^(١) تضرب " فيمنزلة
الصور الثلاثة المتقدمة في الحذف ، تقول : " لم يضربا اليوم ، ولم يضربوا اليوم " ، فتحذف الألف ،
والواو ، ولا يحتمل هذا كبير لبس ؛ لأن الفتحة ، والضمة تدلان على المحذوف .

وتقول : " لم تضرب اليوم يا امرأة " ، فتحذف الباء مع وجود اللبس ، وإن لفصل بين
أن تقول : لم تضرب ، ولم تضرب ، وإذا أدرجت في اللفظ ، إلا أن ثقل الكسرة في الباء ، مع
انكسار ما قبلها حَسَّنَ في نفوسهم ترك الاعتداد باللبس ، وكثيرا ما يعدلون عن إزالة الالتباس ،
إذا أدى إلى التزام ^(٢) ما يستنكر . . .

فهذا هو الكلام في الواو والياء ، إذا كانت حركة ما قبلها مجانسة لهما " ^(٣) .

قوله : (إلا ما شذ من قولهم : " ألحسن عندك ؟ " .)

اعلم أن المراد : أنه شاذ في القياس والاستعمال جميعا ، والمذكور من الصور الشاذة

ثلاث :

الأولى : قولهم في الاستفهام : " ألحسن عندك ؟ " .

الشاهد فيه : أن بين همزة الاستفهام ، وبين لام التعريف ألفا متوسطة بينهما ، وهي :
ساكنة ، وقد اجتمع ساكنان على غير حدهما ، والأول منهما حرف مد ، وهو : الألف المتوسطة ،

(١) سقط من المخطوطة .

(٢) في المخطوطة [الالتزام] وهو تحريف ؛ لأنه لا يتسق مع سياق الكلام .

(٣) المقصد ٢ ورقة ١٣ (مخطوط) .

وينظر : الكتاب ١٥٧/٤ والتكملة ١٨٠/١ وابن يعيش ٩ / ١٢٣ والإيضاح لابن الحاجب

٢ / ٣٥٤ وشرح الشافية للرضي ٢٢٥/٢ وما بعده والمقرب لابن عصفور ١٩/٢ .

.....

ولم تحذف ، كما حذفت ألف (يخشى • ويضربا) .
الثانية : قولهم : " آيمن الله يمينك " .

الشاهد فيه : أنه قد توسط بين الهمزة وبين الياء حرف مد ، وهو : الألف ، مقتضى القياس حذف هذه الألف لملاقاتها الياء الساكنة بعدها ، إلا أنه لم يحذف ، وهو : شاذ ، لما عرفت (١) .

الثالثة : قولهم : " التقت حلقتا البطان " ، بالجمع بين ألف التثنية ولام التعريف ، ووجه شذوذه (٢) : ما ذكرناه ، وقد سبق تفسيره (٣) .

هذا تمام الكلام فى الصنف الأول وهو : أن يكون الحرف المتقدم من الساكنين حرفا من

حروف المد واللين ، كما شرحناه لك .

[إذا كان الساكن الأول غير مدة لا يحذف ، ويحرك الثانى]

الصنف الثانى : فيما كان أول الساكنين غير مدة ، وحكمه أن يحرك ، ولا يحذف ، لأن التقاء الساكنين كما يرتفع بحذف أحدهما ، كذلك أيضا يرتفع بتحريكه ، والمذكور من أمثلة تحريك الساكن عشرة :

أولها : قولهم : " لَمْ أَبْلِهِ " .

اعلم أن الأصل : " لَمْ أَبَال " مثل : " أَرَام " (٤) ، على أن تكون الياء المعذونة للآخر ، ثم لما كثرت فى الكلام ، أسكوا اللام ، حتى كأنه لم يحذف منه شيء ، فصار : " لَمْ أَبَال " بسكون اللام ، ثم سقطت الألف ، لالتقاء الساكنين ، ف قيل : " لَمْ أَبِل " ، ثم لحقه ها ، الوقف ، فكسروا اللام ، ف قيل : " لَمْ أَبِلْ " ، وَلَمْ تَعُدِ الْأَلْفُ السَّاقِطَةُ ، لسكون اللام ، لأجل

(١) وجه شذوذه فى صورتين السابقتين أنه قد التقا ساكنا فيهما لاعلى الحد المذكور ، وهذا شاذ فى القياس .

والذى سوغ ذلك أنهم لو حذفوا وقالوا : (الحسن عندك ، وآيمن الله) لالتبس الاستخبار بالخبر ، وهون ذلك كون الألف أمكن فى المد من أخويه .
 وينظر : ابن يعيش ١٢٣/٩ وشرح الشافى للرضى ٢٢٤/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٣٥٣/٢ .

(٢) كان شاذاً ، لأن القياس حذف الألف لالتقاء الساكنين ، وكأن الذى سوغ ذلك إرادة تظهير الحادثة بتحقيق التثنية فى اللفظ .

وينظر : ابن يعيش ١٢٣/٩ وشرح الشافى للرضى ٢٢٤/٢ والمقرب لابن عصفور ١٩/٢ .

(٣) مثل ، وقد سبق توضيحه ص ٤٣١ من التحقيق .

(٤) من : راميت أرامى .

أن الكسرة عارضة للام في "أبله".
ألا ترى أن الـها تسقط في الدرج، وتعود اللام إلى ما كانت عليه من السكون، فتقول:
"لم أبِل بهذا الأمر".

قال عبد القاهر: إنه جزم مرتين: كان الأصل: "أبالى"، ثم حذف الياء للجزم،
ف قيل: "لَمْ أَبَال" مثل: "لَمْ أَرَام" من: راميت أرامي، ثم أسكن اللام ثانياً، ف قيل:
"لَمْ أَبِلْ"، وسقط الألف لالتقاء الساكنين سقوطه في: "لم يخف" (١).

الشاهد فيه: أنه اجتمع ساكنان في كلمة واحدة: أحدهما: اللام، ولأنها مجزومة،
والثانية: هاء الوقف، ولا تكون إلا ساكة، فلما اجتمع ساكنان، والأول منهما حرف صحيح،
حرك بالكسر، وهو الأصل في التقاء الساكنين.

وثانيها: قولك: "أذهب أذهب".

الشاهد فيه: أن همزة الوصل الثانية سقطت في الدرج، فاجتمع ساكنان على غير
حدهما، وهما: الباء، والذال، والأول منهما حرف صحيح، فوجب تحريك الباء الأولى بالكسر،
فلما ران التقاء الساكنين (٢).

وثالثها: قوله: "من ابنك".

الشاهد فيه: أن "من" حرف جر، وضمتها مبنية على السكون، والباء من "ابن"
ساكة، فلما سقطت ألف الوصل في الدرج، والتقت النون والباء على غير حدهما، وأولهما
حرف صحيح، فتممين تحريكه، فحركوه بالكسرة، لأنه الأصل.

ورابعها: قولهم: "مذ اليوم".

(٣)

الشاهد فيه: أن الذال مبنية على السكون — كما سبق بيانه في مباحث العينية —
فلما لاقت لام التعريف، والتقى ساكنان في الوصل على غير حدهما، والأول منهما حرف
صحيح، فوجب تحريكه، والأصل أن يحرك بالكسر، إلا أنهم حركوه بالضم، إتباعاً لضمة الميم.
وخامسها: قوله تعالى: "الْمِ اللَّهُ (٤)". "بفتح الميم، وانما حركت لالتقاء الساكنين،

(١) المقصد ٢ ورقة ٨ (مخطوط). وينظر: التكملة لأبى على ١٢٤، ١٢٥ وابن يمش
١٢٣/٩، ١٢٤، والإيضاح لابن الحاجب ٣٥٤/٢، ٣٥٥، وشرح الشافية للرضى ٢٣٥/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٤ / ١٥٢ وابن يمش ١٢٤/٩، وشرح الشافية للرضى ٢٣١/٢.

(٣) عرائن المحصل، ورقة ١٧٤ (مخطوط).

(٤) سورة آل عمران آية ١/ ٢: "الْمِ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ".

وهما : الميم ، ولام التعريف ، ولم تحرك ، لسكونها وسكون اليا ، قبلها ، لأن جميع هذه الحروف التي على هذا المثال ، تسكن ، إذا لم يلقها ساكن بعدها ، كقولهم :
”الْم . ذَلِكِ الْكِتَابُ“ (١) . . . ، و ”حَم“ (٢) ، و ”طَس“ (٣) ونحوها .

قالوا : وإنما كانت الحركة بالفتح لأربعة أوجه :

الأول : كثرة استعمال لفظه ” الله ” تعالى .

الثاني : ثقل الكسرة بعد اليا ، كما عرفت .

الثالث : أنها فتحت ، لأن حركة همزة ” الله ” أقيت عليها ، وهذا بعيد ، لأن همزة الوصل ، لاحظ لها في الثبوت في الوصل ، حتى تلقى حركتها على غيرها .

الرابع : أن الهمزة في ” الله ” همزة قطع ، وإنما حذف ، لكثرة الاستعمال ، فلذلك أقيت حركتها على الميم ، لأنها تستحق الثبوت (٤) .

سادسها : قوله تعالى : ” . . . وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ“ (٥) . . .

الشاهد فيه : أن الأصل : ” وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ “ ، فقلب اليا ألفا ، ثم حذف

الألف ، حذارا من أن يلتقى ساكان ، وهما : الألف ، والواو .

فإن قلت : ليس أن الواو — ههنا — متحركة ؟

قلت : حركتها عارضة ، فلم يعتد بها ، كما سبق ، وفتحة السين دليل على الألف المحذوفة .

وقيل : سكنت اليا ، لثقل الضمة عليها ، ثم حذف ، لئلا يلتقى الساكان .

وإنما حركت الواو بالضمة لأوجه خمسة :

الأول : طلبا للفرق بين واو الجمع ، والواو الأصلية في نحو قوله : ” . . . لَوْ اسْتَطَعْنَا“ (٦) . . .

(١) سورة البقرة ، آية ١ / ٢ : ”الْم . ذَلِكِ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ“ .

(٢) سورة الشورى ، الآية الأولى .

(٣) سورة النمل ، الآية الأولى .

(٤) ينظر : الكتاب ١٣٥ / ٤ وابن يعين ١٢٤ / ٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣٥٦ ، ٣٥٥ / ٢

وشرح الشافعية للرضي ٢٣٥ / ٢ وما بعد .

(٥) سورة البقرة ، من الآية ٢٣٢ : ” . . . وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ“ .

(٦) سورة التوبة ، من الآية ٤٢ : ” . . . وَسَيُحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ“ . . .

ويقول سيويه ١٥٥ / ٤ في باب (ما يضم من السواكن إذا حذف بعد ألف الوصل) : ”وذلك

الحرف الواو التي هي علامة الإضمار ، إذا كان ما قبلها مفتوحا ، وذلك قوله عز وجل :

”وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ“ (وَرَمُوا ابْنَكُمْ وَآخِشُوا اللَّهَ) . فزعم الخليل أنهم جعلوا

حركة الواو منها ، ليفصل بينها وبين الواو التي هي من نفس الحرف ، نحو واو (لَوْ ، وَأَوْ) .

الثاني : أنها إنما ضمت ، لأن الضمة — هنا — أخف من الكسرة ؛ ولأنها من جنس الواو .
الثالث : أنها ضمة الياء المحذوفة .
الرابع : أنها إنما ضمت ؛ لأنها ضمير فاعل ، فهي مثل " التاء " في : " قمت " .
الخامس : هي للجمع ، فهي مثل : " نحن " (١) .
 قال الجوهري : " وأجاز بعضهم الهمز فيه " (٢) .
 وقال المبرد : " كل واو مضمومة لك أن تهمزها ، إلا واحدة فإنهم اختلفوا فيها ، وهي قوله :
 " ولاتنسوا الفضل بينكم " وما أشبهها من واو الجمع " (٣) .
 قال الجوهري : " النسيان — هنا — بمعنى الترك " (٤) .
وسابقتها : قوله : " اخشوا الله " ، والأصل : " اخشوا الله " ، والكلام فيه ، وفي تحريكه ،
 وفي ضمه على نحو ما قلناه (٥) .
 تقول : خش الله ، أي : خافه (٦) .

فإن قلت : فلم حركت الواو في مثل هذا ، وحذفت في نحو : " لم يضربوا ؟ " .
 قلت : لأن الحركة ثمة من جنس الواو تدل على المحذوف ، فلو حرك لزم ما ذكرناه من النقل
 مع الاستغناء عنه ، ولا كذلك ههنا ، فإن الحركة فتحة ، وليست من جنس الواو .

== وقد قال قوم : " ولاتنسوا الفضل بينكم " جعلوها بمنزلة ما كسروا من السواكن ، وهي قليلة .
 وقد قال قوم : " لو استطعنا " شبهوها بواو (اخشوا الرجل) ونحوها ، حيث كانت
 ساكنة مفتوحاً ما قبلها ، وهي في القلة بمنزلة : " ولاتنسوا الفضل بينكم " .

وينظر : التكملة لأبي على / ١٨٠ وابن يعيش / ١٢٤ / ٩ .

(١) ينظر : الكتاب / ١٥٥ / ٤ وابن يعيش / ١٢٤ / ٩ ، ١٢٥٤ .

(٢) الصحاح (نسا) / ٢٠٥٨ / ٦ .

(٣) السابق .

(٤) المرجع السابق .

(٥) يريد أن يقول : أصل (اخشوا) : اخشوا ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ،
 ثم حذفت الألف لسكونها وسكون واو الجمع بعدها ، فلما احتيج إلى تحريك الواو
 حركوها بالحركة المحذوفة ، وكانت أولى من اجتلاب حركة غريبة .

وينظر : ابن يعيش / ١٢٥ / ٩ والتكملة لأبي على / ١٨٠ وشرح الشافعية للرضي / ٢ / ٢٣٢ .

(٦) اللسان (خشي) / ١١٦٩ / ٢ .

وثانها : "اخشى القوم" . الشاهد فيه : أن الياء التى هى علامة المؤنث ساكنة ، وقد لاقت لام التعريف ، فاجتمع ساكان ، وليس حركة ما قبل الأول منهما من جنسه ، فوجب تحريك الأول منهما بالكسر (١) .

وانما لم تحذف الياء — ههنا — كما حذف فى قولك : "لم تضربى" ، لأن حركة ما قبلها — ههنا — ليست من جنس الأول .

ألا ترى أن الحركة — ههنا — فتحة ، والحركة ثمة كسره ، كما عرفت .
وتاسمها : قوله : "مصطفى الله" . الشاهد فيه : أن الأصل : "مصطفين" بالنون المفتوحة ، كما تقدم تقريره فى مباحث الأسماء (٢) ، إلا أنه لما أضيفت سقطت النون للاضافة ، فاجتمع ساكان : أولهما : الياء ، والثانى : لام التعريف ، فوجب تحريك الياء ، اجراءً لها مجرى ياء "اخشى" ، وانما كانت الحركة كسرة ؛ لأنه الأصل .
وعاشرها : قوله فى التنزيل : "لَوِ اسْتَطَعْنَا" (٣) . الشاهد فيه : أن الواو — ههنا — من حروف الكلمة ، وقد لاقت السين الساكنة ، فحركت بالكسرة (٤) .

قوله : (. . . ومنه . . .) . اعلم أن الضمير المجرور فى (منه) يعود الى ما كان غير مسدود ، وانما فصله عما قبله ؛ لأن التثاء الساكنين فيما قبله فى كلمتين ، وفى "الابن" ، ونحوه الاجتماع وقع فى كلمة واحدة ، والمذكور من أمثله أربعة :
الأول : "الاسم" . الشاهد فيه : أن الأصل : "اسم" فلما دخلت عليه لام التعريف ، التقى ساكان فى كلمة واحدة ، وهما : اللام ، والسين ، فحرك الأول منهما ، ولم يحذف ؛ لأنه حرف صحيح غير مسدود ، وحرك بالكسر ؛ لأنه الأصل .

(١) الكتاب ٤/ ١٥٥ ، ١٥٦ : "وأما الياء التى هى علامة الإضمار وقبلها حرف مفتوح ، فهى مكسورة فى ألف الوصل ، وذلك : (اخشى الرجل) للمرأة ؛ لأنهم لما جعلوا حركة الواو من الواو ، جعلوا حركة الياء من الياء ، فصارت تجرى — ههنا — كما تجرى الواو ."

وان أجريتها مجرى "ولا تنسوا الفضل بينكم" كسرت ، فهى على كل حال مكسورة . . .
وينظر : ابن يعيش ٩/ ١٢٥ والتكملة ١٨٠/ وشرح الشافى للرضى ٢/ ٢٣٢ .

(٢) عرائس المحصل ، ورقة ١٨٦ (مخطوط) .

(٣) سورة التوبة ، من الآية ٤٢ : "وَسَيُخْلِقُونَ لِلَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ" .

(٤) ينظر : الكتاب ٤/ ١٥٥ وابن يعيش ٩/ ١٢٥ والتكملة ١٨٠/ .

.....
الثاني : "الابن" . والكلام فيه على نهج ما قبله .
الثالث : "الانطلاق" . الشاهد فيه : أن الأصل : "انطلاق" ، فلما دخل عليه لام التعريف سقطت همزة الوصل في الدرج ، واجتمع ساكنان : اللام ، والنون ، فحركت / اللام ، وحركت ٣٦٢ / بالكسرة لما ذكرناه .

الرابع : "الاستغفار" . والكلام فيه مثل ما قبله ، فقد اشتركت هذه الأمثلة الأربعة في أن ألف الوصل ثابت في كل واحد منها قبل دخول حرف التعريف عليه ، فإن التقاء الساكنين في كل واحد منهما محله أول الكلمة ، كما تراه (١) .
قوله : (٠٠ أو تحريك أخيه ٠٠) .

اعلم أن المعطوف عليه قوله أولا : (فتحريكه) ، والمعنى : أنه إذا اجتمع من هذا الصنف ساكنان ، فلا بد من تحريك أحدهما : إما الأول ، وإما الثاني ، وفيما ذكره إشارة إلى أنهما متساويان في ذلك ؛ لما ذكرناه غير مرة ، من أن التخيير بين الشيتين ، يقتضى كونهما متساويين ، وليس الأمر على ما أشار إليه ، فإن القياس ، والاستعمال جميعا ، إنما هو تحريك الأول (٢) . وقد أشرنا إلى علة ذلك فيما تقدم (٣) .

وقد أورد المصنف من الصور التي تحرك فيها الساكن الثاني ، وترك الأول على سكونه أربعاً :
الأولى : قوله : "انطلق" ، بإسكان اللام ، وفتح القاف .
 الشاهد فيه : أن أصله : "انطلق" بكسر اللام ، وتسكين القاف ، على صيغة أمر المخاطب ، و "طلق" من : "انطلق" مثل : "كف" ، وفخذ "فأسكن اللام التي هي عين الفعل ، كما أسكن "التاء" من "كف" ، فالتقى ساكنان :

اللام ، والقاف ، فحرك القاف بالفتح ؛ لوجهين : أحدهما : أن الفتحة أخف .
والثاني : أن الطاء مفتوحة ، وليس بينهما وبين القاف إلا لام ساكنة ، فأتبعت حركة القاف حركة الطاء ؛ لأنه أقرب المتحركات إليه .

(١) ينظر : ابن يعيش ١٢٥/٦ .
 (٢) الشارح محق في وجهة نظره ؛ لأن تحريك الأول هو الأصل ومقتضى القياس ، فلا يعدل عنه إلا لعلة .

وكان ذلك كذلك من قبل أن سكون الأول منع من الوصول إلى الثاني ، فكان تحريكه مسن قبيل إزالة المانع ، إذ بتحريكه يتوصل إلى النطق بالثاني ، وصار بمنزلة ألفات الوصل التي تدخل متحركة توصل إلى النطق بالساكن بعدها .

وينظر : ابن يعيش ١٢٥/٦ والإيضاح لابن الحاجب ٣٥٢/٢ .

(٣) ينظر : ص ٦٦٦ من التحقيق .

الثانية : قوله : " وَلَمْ يَلِدْ " . الشاهد فيه : أن الأصل : " لَمْ يَلِدْ " بكسر الهمزة وسكون الدال ، و " يَلِدْ " مثل : " كَفَّ ، وَفَخَذَ " ، فأسكن الهمزة ، فاجتمع ساكنان ، وهما : الهمزة ، والدال ، ولم يكن بد من تحريك إحداهما ، فحركوا " الدال " ، ولذلك .

وانما كانت الحركة فتحة ، لما ذكرناه من الوجهين .

الثالثة : قوله : " .. وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقَهُ " .. (١) .

الشاهد فيه : أن الأصل : " يَتَّقَهُ " بكسر القاف ، ثم شبهوا " تَقَّه " من : " يَتَّقَهُ " بـ " كَفَّ ، وَفَخَذَ " ، فأسكن القاف ، فاجتمع ساكنان ، وهما : القاف ، وهاء السكت ، فحركت الهاء بالكسر ، لأنه الأصل ، و " يَتَّقَهُ " بفتح التاء ، وسكون القاف ، وكسر الهاء ، فقرأه حفص عن عاصم (٢) .

الرابعة : " رد " ، ولم يرد .

الشاهد فيه : أن الدال الأولى ساكنة ، لأنها مدغمة ، والمدغم لا يكون إلا ساكناً ، والمدغم فيه لما دخل عليه الجازم ، أو وقع في بناء الأمر ، كان أيضاً ساكناً ، فاجتمع ساكنان ، فلم يكن بد من تحريك أحدهما ، فحركوا الثاني منهما ، حذاراً من الالتقاء الساكنين ، ثم أدغموا الأول في الثاني ، وفي حركته ، إذا كان أوله مضموماً ثلاثة أوجه تأتيك مفصلة .

قوله : (.. في لغة بني تميم) .

اعلم أن بني تميم هم القائلون بالإدغام ، إذا كان الفاعل مفرداً ، ودون أهل الحجاز ،

إذا سكن الحرف الأخير من المضاعف للجنم .

فأهل الحجاز يظهرون ، ونو تميم يدغمون .

ولقائل أن يقول : إن كثيراً من العرب سوى بني تميم يدغمون ، وقد اقتصر المصنف

(١) سورة النور ، من الآية / ٥٢ : " وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، وَيَخْشَى اللَّهَ ، يَتَّقَهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ " .

(٢) قرأ حفص : " يَتَّقَهُ " بإسكان القاف وكسر الهاء ، وله حجتان :
إحداهما : أنه كره الكسرة في القاف فأسكنها تخفيفاً ، والعرب تقول : (هذا فَخَذَ وفَخَذَ ، وَكَبَدَ ، وَكَبَدَ) .

وبجوز أن يكون أسكن القاف والهاء ، فكسر الهاء لالتقاء الساكنين .

وينظر : حجة القراءات لابن زبر / ٥٠٣ والسبعة في القراءات لابن مجاهد / ٤٥٨
وتحاف فضلاء البشر / ٣٢٦ والكشف للقيسي / ١٤٠ ، ١٤١ والحجة في القراءات
السبع لابن خالويه / ٢٦٣ .

— هنا — على ذكر بنو تميم لا غير (١).

وقول الشاعر :
[١٢١] عَجِبْتُ لِمَوْلِدٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ ۖ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ (٢)
ذكره دليلا على أن قولهم : "لم يلد" عربي مستعمل في كلامهم ، والكلام فيه على نسق ما قبله .

قالوا : يريد بالأول : عيسى ، والثاني : آدم عليهما السلام (٣).

(١) يقول الرضي في شرح الشافية ٢/٢٣٨ ، ٢٣٩ : "اعلم أن أهل الحجاز لا يدغمون في المضاعف الساكن لانه للجزم أو الوقف ، نحو : (أَرَدُّ ، وَلَمْ يَرُدُّ) ؛ لأن شرط الإدغام تحريك الثاني ، ومنو تميم وكثير من غيرهم لما رأوا أن هذا الإسكان عارض للوقف أو للجزم ، وقد يتحرك وإن كانت الحركة عارضة في نحو : (أَرَدُّ القوم) لم يعتدوا بهذا الإسكان ، وجعلوا الثاني كالمتحرك ، فسكوا الأول ليدغم ، فتخف الكلمة بالإدغام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول لكان نقضا للغرض ، وقد جاء به الكتاب العزيز — أيضا — قال تعالى : "وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ" .
وإذا ثبت أن بعض العرب يدغم الأول في الثاني في نحو : (يَرُدُّنِ) مع أن تحريك الثاني مع وجود النون مستنع ، فما ظنك بجواز إدغام نحو : (أَرَدُّ ، وَلَمْ يَرُدُّ) مع جواز تحريك الثاني للساكنين ؟"

وينظر : ابن يعيش ١/١٢٧ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٣٥٨ .

(٢) من الطويل ، قاله : رجل من أزد السراة ، ونسبه العيني ل : عمرو الجنبى .
والبيت من شواهد : الكتاب ٢/٢٦٦ ، ١١٥/٤ برواية : (الأرب مولود) والخصائص ٢/٣٣٣ والتكملة لأبى على / ١٧٣ وابن يعيش ١/١٢٦ والخزانة ١/٣٩٧ وشرح الشافية للرضي ١/٤٥ ، ٢/٢٣٨ والمغنى ١/١٢٥ والهمع ١/٥٤ ، ٢/٢٦ وشرح شواهد الشافية للبغدادى ٢/٢٢ ، ١٦٣ والتصريح ٢/١٨ والشاهد فى : "لم يلد" حيث خفف اللام فأسكن فقال : "لم يلد" فالتقى ساكنان : اللام والـ دال ، حرك الدال بحركة أقرب المتحركات اليها ، وهى الـياء ، وهى الفتحة ، ولم يعتد باللام الساكنة ؛ لأن الساكن حاجز غير حصين .

(٣) ينظر : شواهد شرح الشافية للبغدادى / ٢٣ والخزانة ١/٣٩٨ .

[الأصل في التخلص من التقاء الساكنين التحرك بالكسر]

(فصل) " والأصل فيما حرك منها أن يحرك بالكسر ، والذي حرك بغيره فالأمر ، نحو : ضمهم في نحو : " وَقَالَتْ أَخْرَجْ " (١) . وَعَذَابُنْ أَرَكُضْ . وَيَعْنُونَ أَدْخُلُوهَا " للإتباع ، وفي نحو : " اخشوا القوم " (٢) ؛ للفصل بين واو الضمير ، وواو " لو " ، وقد كسرهما قوم ، كما ضم قوم واو " لو " في : " .. لَوِ اسْتَطَعْنَا .. " ، تشبيها بها .
وقرئ : " مَرِييْنِ الَّذِي " بفتح النون ، هربا من توالي الكسرات .. "

قوله : (والأصل فيما حرك منها أن يحرك بالكسر) .

اعلم أن الضمير المثنى يرجع إلى الساكنين ، وإنما كان الأصل ذلك ؛ لما ذكرناه من الوجهين في مباحث الأسماء (٣) .

قوله : (والذي حرك بغيره) . يريد بغير الكسر ، وذلك الغير قد يكون ضمما ، وقد يكون فتحا .

ولقائل أن يقول : في عبارة المصنف تساهل .

بيان ذلك : أنه إنما حرك بالكسر - أيضا - لأمر ، فلا بد من إضماره ، والتقدير : فلأنهم يعارض الأصل ، ويترجح عليه ، وذلك الأمر المعارض ثلاثة :

(١) زاد في المفصل المطبوع / ٣٥٣ [عليه]

(٢) في الفصل المطبوع / ٣٥٣ [الله]

(٣) عرائس المحصل ، ورقة ٢٣٦ (مخطوط) .

ولقد وضع ابن يعيش ١٢٧/٩ سبب تحريك الأول منهما بالكسر فقال : " اعلم أن الأصل في كل ساكنين التقاء أن يحرك الأول منهما بالكسر ، نحو : (بفت الأمة ، وقامت الجارية) ، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا لعللة . وإنما وجب في التقاء الساكنين التحريك بالكسر لأمرين : أحدهما : أن الكسرة لا تكون إعرابا إلا ومعها التنوين ، أو ما يقوم مقامه من ألف ولام ، أو إضافة .

وقد تكون الضمة والفتحة إعرابين ولاتنوين يصحبهما ، فإذا اضطررنا إلى تحريك الساكن حركناه بحركة لا يتوهم أنها إعراب وهي الكسرة .

والأمر الثاني : أنا رأينا الجزم مختصا بالأفعال ، فصار الجزم نظير الجر من حيث كان كل واحد منهما مختصا بصاحبه ، فإذا اضطررنا إلى تحريك الساكن حركناه بحركة نظيره وهي الكسر .

وأیضا فإننا لو حركنا الأفعال المجزومة أو الساكنة عند ساكن يلقاها بالضم أو الفتح لتوهم فيه أنه غير مجزوم ؛ لأن الرفع والنصب من حركات إعراب الأفعال ، ولا يتوهم ذلك إذا حرك بالكسر ؛ لأن الجر ليس من إعراب الأفعال .
هذا هو القياس ، وربما عدلوا عنه لأمر .. "

الأول : الإتياع ، والمذكور من أمثلته ثلاثة :
أولها : قوله في التنزيل : " . . . وَقَالَتْ أَخْرِجِي ^(١) بَظْمِ النَّاءِ ، إتياعاً لأول حرف متحرك
 بعدها ، وهو : " الراء " .
وثانيها : قوله في التنزيل في قصة أيوب : " . . . أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ . أَرُكُّضَ
 رِجْلَيْكَ " . (٢) .

الشاهد فيه : أن الباء مجرورة ، والتثوين الذي بعدها ساكن ، وقد لاقى الراء ،
 وهي ساكنة ، فاجتمع ساكنان : أولهما التثوين ، والآخر : الراء ، ولم يكن يد من تحريك
 أحدهما ، فحرك التثوين بالضم ، إتياعاً لأول متحرك بعده ، وهو : الكاف المضمومة .
وثالثها : قوله تعالى : " إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ، ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ " . (٣) .
المعارض الثاني من معارضات الأصل : قصد التمييز والفرقة بين الحرفين المتماثلين ،
 والمذكور من صوره واحدة ، تقول : " اخشوا القوم " ، فيجتمع واو الجمع ، ولام التعريف ،
 فيحرك أحدهما (٤) ، هرباً من اجتماع الساكنين ، وحرك بالضم ؛ للفرق بين الواو التي هي
 اسم ، وبين الواو الأصلية .
قوله : (. . . وقد كسرهما قويم . . .) .

اعلم أن تحريك واو الضمير بالكسر لغة ضعيفة ، لما فيها من الثقل المستكره ، وقد نقل
 " ابن جنى " في قوله تعالى : " . . . اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ " . (٥) / ثلاث لغات : الضم ، والكسر ، ٣٦٢ ب/
 والفتح (٦) .

- (١) سورة يوسف ، من الآية / ٣١ : " . . . وَقَالَتْ أَخْرِجِي عَلَيْهِنَ " .
- (٢) سورة ص ، من الآيتين / ٤١ و ٤٢ .
- (٣) سورة الحجر ، آية / ٤٥ ، ٤٦ .
- (٤) في المخطوطة [أحدها] وهو تحريف ، لأن الضمير يعود إلى مشعر .
- (٥) سورة البقرة ، من الآية / ١٦ : " أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَى " .
- (٦) الخصائص ٢ / ٣٣٧ : " . . . وَمَنْ قَرَأَ (اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ) قال في التذکر : اشْتَرَوْا .
 وَمَنْ قَرَأَ : (اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ) قال في التذکر : اشْتَرَوْى ، وَمَنْ قال : (اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ)
 قال في التذکر : اشْتَرَوْا " .
 وينظر : التخمير ٢ ورقة ٢١٨ (مخطوط) .

قوله : (٠٠ كما ضم قوم واو "لو" في : "لوَأَسْتَطَعْنَا ٠٠" تشبيها بها ٠٠).

اعلم أن من العرب من يضم واو "لو" عند ملاقاتها ساكنا بعدها ^(١). وقوله :
(تشبيها) منصوب على أنه مفعول له ، والضمير المؤنث المجرور في (بها) يرجع إلى السى
واو الضمير ، والمعنى : تشبيها لـواو "لو" بـواو الضمير في كونها مرفوعة .
المعارض الثالث : الإفراز من توالي الكسرات ، والمذكور منه مثال واحد قال الله تعالى :
"أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ٠ مَنَاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ ٠ الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ٠"
الشاهد فيه : أنه حرك التنوين بعد الباء المجرورة ، وإنما حرك ، لملاقاته لام التعريف ،
وحرك بالضم ، هـيا من توالي الكسرات .

بيان ذلك : أنه لو حرك التنوين بالكسر على ما هو الأصل ، اجتمع خمس كسرات ،
وهي : كسرة الراء ، والياء ، عندهم بكسرتين ، وكسرة الباء المجرورة ، ثم كسرة التنوين .

- (١) ينظر : الكتاب ١٥٥/٤ وابن يعيش ١٢٨/٩ وشرح الشافعية للرضي ٢٤٣/٢ .
(٢) سورة القمر ، آية ٢٤ ، ٢٥ ، ومن الآية / ١٦ : "الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ
فَأَلْقِيَا فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ ٠"

[إذا التقى ساكنان والأول منهما مدغم في الثاني جاز تحريك الثاني بالحركات الثلاث]

(فصل) "٠٠" وقد حركوا : "رد" ولم يرد "بالحركات الثلاث" ولزموا الضم عند ضمير الغائب ، والفتح عند ضمير الغائبة ، فقالوا : "رده" ، وردها "٠"
وسمع الأخفش ناسا من بنى عقيل يقولون : "مده" ، وعضه "بالكسر" ولزموا فيه الكسر عند ساكن يعقبه ، فقالوا : "رد القوم" ، ومنهم من فتح ، وهم بنو أسد ، قال :
فَفَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نَمِيرٍ
وقال : ذُمَّ الْمَنَازِلُ بَعْدَ مَنَزَلَةِ اللَّوْىِ
وليس في "هلم" إلا الفتح "٠٠".

قوله : (٠٠) وقد حركوا (١) : "رد" ولم يرد "بالحركات الثلاث (٠٠)".

اعلم أن الأصل في الأول : "ارد" على زنة : "اخرج" ، واقتل " ، والأصل في الثاني : "يردد" على زنة : "يخرج" ، ويقتل " ، ثم ألقيت حركة الدال الأولى على الساكن الذي قبلها ، وهو الراء ، فصارت متحركة بعد ما كانت ساكنة ، ثم لما تحركت سقطت ألف الوصل للاستغناء عنها ، ثم أدغم الدال الأولى في الثانية ، فصار الأمر على صيغة : "رد" ، والمضارع على صيغة : "لم يرد" .

قال أبو سعيد : "لما اجتمع ساكنان : الحرف المدغم ، والحرف الذي بعده ، الساكن بالجزم ، أو بالأمر ، احتاجوا إلى تحريكه ، لا لشيء يلقاه بعده ، فضمهم من بناء على الفتح ، كما بنوا (ثم ، وأين ، وكيف) .

ومنهم من بناء على الضم ، وإتباعا لضمة الراء ، كما فعلوا ذلك في "مذ" .
ومنهم من كسر ، كما قالوا : "أمس ، وجير" "٠٠" (٢) .

قوله : (٠٠) ولزموا الضم عند ضمير الغائب ، والفتح عند ضمير الغائبة ، فقالوا : "رده" ، وردها "٠٠" .

قال "سيويه" : لما كانت مضمومة ، ضموا الدال ، كأنهم قالوا : "مدوا ، وعضوا" ، وإذا قالوا : "مده ، وعضه" (٣) .

(١) زاد ابن يعيش ١٢٨/٦ [نحو] ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى .

(٢) شرح السيرافي ٦٨٠/٤ ، ٦٨١ ، ونظر : الإيضاح لابن الحاجب ٣٥٨/٢ وما بعدها .

(٣) الكتاب ٥٣٢/٣ ، عبارته : "٠٠ فإذا كانت الـها مضمومة ضموا ، كأنهم قالوا : (مدوا ، وعضوا) ، إذا قالوا : مده ، وعضه "٠٠" .

وينظر : التكملة لأبي على / ١٦٦ وابن يعيش ١٢٨/٩ وشرح الشافعية للرضي ٢٤٥/٢ .

ولقائل أن يقول : قوله : (ولزموا الضم ٠٠) فيه تساهل ، فإن الضم إنما يلزم عند بعض ، دون بعض ، كما سنبينه لك .
وقال "سيويه" : سألت "الخليل" عن الفتح — عند ضمير الغائبة — فقال : لأن الهاء خفية ، فكانهم قالوا : رَدَّا (١) .

ولم يعتدوا بالهاء ، لخفاؤها ، وفيه زيادة تقرير ذكرناه فيما سبق .
قوله : (٠٠) وسمع "الأخفش" ناساً من بني عَقِيل : "مَدَّة ، وَضَّه ، بالكسر" (٢) .

اعلم أن في الكلام إسماءاً ، والمعنى : (يقولون : مَدَّة ، وَضَّه) (٣) .
وفيه لغة ثالثة : "مَدَّة ، وَضَّه" بالفتح ، وكأنهم ألزموا الكسر ، أو الفتح على اختلاف المذهبين من قبل أن يلقاء الضمير ، ثم دخل عليه ضمير الغائب ، وهو : مكسور ، أو مفتوح ، فترك على حاله .

وامتنعوا من تغيير حركته ، إلحاقاً لحال اتصاله بالضمير بحال انفصاله عنه (٤) .
قوله : (ولزموا فيه الكسر عند ساكن يعقبه ٠٠)
اعلم أن الحركة في نحو : "رد ولم يرد" ، لم تكن لشيء تلقاه بعدها ، والحركة عند ضمير الغائب والغائبة ، وإن كانت لشيء لقيته ، إلا أن ذلك الشيء متحرك ، كما عرفت .
والكلام — هنا — فيما لقيه شيء بعده ، وهو : ساكن ، وقد نقل فيه لغتين :

(١) الكتاب ٥٣٢/٣ وبجاءته : "سألت الخليل لم ذاك ؟ فقال : لأن الهاء خفية ، فكانهم قالوا : رَدَّا ، وَأَيْدَا ، وَغَلَّا ، إِذَا قالوا : (رَدَّهَا ، وَغَلَّهَا ، وَأَيْدَاهَا) ٠٠٠" .

(٢) ينظر : شرح الشافية للرضي ٢٤٦/٢ والتصريح ٤٠٢/٢ .

(٣) ما أضره الشارح — هنا — أثبت ابن يعيش ١٢٨/٩ والمفصل المطبوع ٣٤٩/ .

(٤) يقول الرضي في شرح الشافية ٢٤٦/٢ : "٠٠" وجوز ثعلب في الفصح — من غير سماع — فتح المدغم فيه مع مجيء هاء الغائب بعده ، نحو : (رَدَّه ، وَضَّه) ، وقد غلطه جماعة ، والقياس لا يمنع ، لأن مجيء الواو الساكنة بعد الفتحة غير قليل ، كـ : (قَوْلٌ ، وَطَوَّلٌ) ٠٠٠" .

لكن ابن الحاجب في كتابه الإيضاح ٣٦٣/٢ يقول : "٠٠" فلا يعرف الفتح إلا فيما أوردته ثعلب ، فإنه قال : (شَدَّه ، وَشَدَّه ، وَشَدَّه) فجوز الثلاثة في ذلك ، والظاهر أنه وهم منه في تجويزه ذلك مع وجوب الضمير ٠٠٠" .

وأرجح رأي ابن الحاجب ما دام العرب لم ينطقوا بمثل هذا .

الكسر ، والفتح ، فتقول : " رَدَّ القوم " بكسر الدال وفتحها :
أما الكسر ؛ فإثنه الأصل ، وأما الفتح ؛ فإثنه أخف ؛ ولا جراً الوصل مجرى السدج
واحتمج الصنف على أن الفتح سائغ ببيتين من الشعر :

الأول : قوله :
[١٢٢] فَفُضَّ الطَّرْفُ إِنَّكَ مِنْ نَمِيرٍ . . . فَلَا كَمِيًّا بَلَغْتَ وَلَا كِلَابِيًّا . (١)

الشاهد فيه : أنه فتح الضاد عند ملاقاتها لام التعريف الساكنة .
وقد ذكر يونس أنه سمعهم يقولون : غُضَّ الطَّرْفُ إِنَّكَ مِنْ نَمِيرٍ (٢) .
كانهم حركوه بالفتح من قبل أن تلقاه الألف واللام ، ثم دخلا عليه وهو مفتوح ، فترك .
وكلاب ، ونمير ، وكعب من قبائل العرب (٣) .

الثاني : قوله :
[١٢٣] ذُمَّ الْمَنَازِلُ بَعْدَ مَنَزَلَةِ اللَّوَى . . . وَالْعَيْشُ بَعْدَ أَوْلَئِكَ الْأَيَّامِ . (٤)

- (١) من الرافض ، قاله : جرير يهجو الراعي النميري (ديوانه / ٦٣) .
والبيت من شواهد : الكتاب ٥٣٣ / ٣ برواية : (غض) والمقتضب ١٨٣ / ٢ ،
والكامل ٣٤٠ / ١ وشرح الألفية للمرادي ١١٧ / ٦ وأوضح المسالك ٢٢٤ / ٢ والهمع
٢٢٧ / ٢ والأشموسى بحاشية الصبان ٣٥٢ / ٤ والخزانة ٣٥ / ١ وشرح شواهد الشافعية
للبيضاوي ١٦٣ / ١ والبهجة المرضية ٥٣٩ / ١ والتصريح ٤٠١ / ٢ والشاهد فسى :
"ففض" فإنه يروى بالوجهين : الأول : كسر الضاد . والثاني : فتحها .
(٢) الكتاب ٥٣٣ / ٣ .
- (٣) ينظر : نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب للقلقشندي ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤١٣ ،
تحقيق : إبراهيم الأبياري (ط ثانية ١٤٠٠ هـ — ١٩٨٠ م — دار الكتاب المصري) ،
والصحاح (كعب) ٢١٣ / ١ ، (كلب) ٢١٤ / ١ ، (نمر) ٨٣٧ / ٢ .
- (٤) من الكامل ، قاله : جرير (ديوانه / ٥٥١) برواية (الأقوام) في موضع (الأيام) .
والبيت من شواهد : المقتضب ١٨٢ / ١ والكامل ٥ / ٤ وابن يعيش ١٣٣ / ٣ ، ١٢٩ / ٩ ،
والأشموسى ١٣٩ / ١ والخزانة ٦٧ / ٢ وشرح شواهد الشافعية ١٦٧ / ١ والمعنى ٤٠٨ / ١ .
والمنازل : جمع منزل وهو الدار . والمنزلة : الرتبة ، لاتجمع . اللسان (نزل)
٤٤٠٠ / ٦ .

واللوى : منقطع الرمل ، وهو أيضا موضع بعينه قد أكثر الشعراء من ذكره . اللسان
(لوى) ٤١٠٧ / ٥ . وينظر : معجم البلدان ٢٣ / ٥ .
والمعنى : يتأسف الشاعر على منزله باللوى وأيام مضته فيه ، وأنه لم يهنا له
عيش بعد تلك الأيام ، ولا راق له منزل .

الشاهد فيه : أن فتح الميم ؛ لملاقاتها لام التعريف ، وقد استقصينا شرحه في مباحث أسماء الإشارة (١) .

ولقائل أن يقول : إن الكسر لغة كَعَبٌ وَفَتَى (٢) ، كما أن الفتح لغة بنى أسد (٣) والمصنف اقتصر على ذكر بنى أسد .
قوله : (٠٠) وليس في : "هَلَمْ" إلا الفتح (٠٠) .

قال أبو سعيد : وقد اجتمعت العرب على فتح "هَلَمْ" على كل حال ؛ لأنه ضعف تمكسه وتصرفه بما ضم إليه ، فالزموه أخف الحركات ، كما اجتمعوا على فتح الدال من "رويد" (٤) .
وقد سبق الكلام فيه في مباحث أسماء الأفعال (٥) .

- = والشاهد فيه : "ذَمَّ" حيث فتح الميم للتخفيف ، وهولفة بنى أسد .
ويجوز في الميم الكسر ، وهولفة أهل الحجاز ، والكسر أقوى من الفتح .
أما ضم الميم فضعيف ، ووجهه إرادة الإتياع .
(١) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٥٠ (مخطوط) .
(٢) الكتاب ٣ / ٥٣٤ وشرح الشافعية للرضي ٢ / ٢٤٣ .
منوغنى : بطن من بنى عروة بن الزبير بن العوام ، من بنى أسد بن عبد العزى ، من قريش .
وينظر : نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب / ٣٩٠ .
(٣) بنو أسد : حتى من بنى خزيمه ، من العدنانية ، وهم بنو أسد بن خزيمه بن مدركه .
ينظر : نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب / ٣٧٠ .
(٤) شرح السيرافي ٤ / ٦٧٥ .
ويقول الرضى في شرح الشافعية ٢ / ٢٤٤ : "وقد اجتمعت العرب حجازيهم وغيرهم على الإدغام في (هَلَمْ) مع الفتح ؛ لتركيبه مع (ها) فخففوه بوجوب الإدغام ووجوب الفتح" .
أما سيويه ٣ / ٥٣٤ فيعدل لذلك بقوله : "ولا يكسر (هَلَمْ) أحد ؛ لأنها لم تتصرف تصرف الفعل ، ولم تقو قوته" .
وينظر : ابن يعميش ٩ / ١٢٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٦٣ .
(٥) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٦٣ (مخطوط) .

[من العرب من يكره التقاء الساكنين ولو على حدهما فيهمز الألف]

(فصل) "ولقد جد في الهرب من التقاء الساكنين من قال: "دأبه ، وشأبه" ، ومن قرأ: "وَلَا الضَّالِّينَ" ، وَلَا جَانَ" ، وهى عن عمرو بن عبيد . ومن لغته النقر فى الوقف على النقر " . . . "

قوله : (ولقد جد فى الهرب من التقاء الساكنين من قال : "دَأْبَةٌ" . . .)

اعلم أن التقاء الساكنين لا يخلو عن استثقال ، وإن كان على حده ، لأن الحرف الساكن كالتغاية والمنتهى ، فيكون شبيها بالحرف الموقوف عليه ، وما بعده فى حكم الحرف المبتدأ به ، فإذا التقى ساكنان ، فلو لم يحذف أحدهما ، أو تحرك ، كان الساكن الثانى كالحرف المبتدأ به ، وقد عرفت أن الابتداء بالساكن متعذر ، والمذكور من الصور ثلاث :

الأولى : قوله : "دَأْبَةٌ" بالهمز ، وتشديد الباء .

الشاهد فيه : أن الأصل : "دَأْبَةٌ" بألف لينية ، ومعه الباء المشددة ، ثم أبدل

من المدة همزة ، فصارا من التقاء الساكنين .

الثانية : "شَأْبَةٌ" ، والأصل : "شأبه" بألف لينية ، ثم أبدل من الألف همزة ، لما ذكرناه .

الثالثة : قوله تعالى : "وَلَا الضَّالِّينَ" (١) ، بهمز الألف اللينة ، وهى قراءة (٢) أيوب

السختياني ، وسئل عن هذه الهمزة فقال : هى بدل من المدة ، لا لتقاء الساكنين .

وكذلك قوله : "فَيَسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ" (٣) .

بهمز الألف اللينة ، حذارا من اجتماع الساكنين ، وهما الألف ، والنون المدغمة .

قوله : (وهى : عن عمرو بن عبيد) (٤) .

اعلم أن الضمير الموثق يرجع إلى قراءة "جَانٌ" بالهمزة ، ودون ما قبلها .

(١) سورة الفاتحة ، من الآية ٧ : "صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ" .

(٢) تنظر القراءة فى المحتسب ٤٦/١ والقرطبي ١٥١/١ (ط ثلاثة - دار الكاتب

العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م) وشواذ القراءات لابن خالويه ٢ / ٢٠

وأيوب السختياني بن أبي تيمية كيسان البصري ، من أعلام المحدثين والزهاد ، كان من

الموالى ، ثقة ، ثبتا فى الحديث ، غزير العلم ، ولد سنة ٦٦ هـ وتوفى سنة ١٣١ هـ .

ينظر : تذكرة الحفاظ للذهبي ١٣٠/١ والأعلام ٣٨/٢ .

(٣) سورة الرحمن ، آية ٣٩ .

(٤) تنظر قراءة عمرو بن عبيد فى المحتسب ٤٧/١ ، والقرطبي ١٥١/١ .

وعمر بن عبيد : أبو عثمان البصري ، روى الحروف عن الحسن البصري ، وسمع منه ، وكذلك

وردت عنه الرواية فى حروف القرآن . توفى سنة ١٤٤ هـ .

ينظر : طبقات القراء ٦٠٢/١ والأعلام ٨١/٥ .

قال في الكشف : " ولا الضالين " بالهمز قراءة أيوب السخيتاني ، كما قرأ عمرو بن عبيد :
 " ولا جان " (١)

ولفائل أن يقول : إن المصنف / عين القارئ [في] (٢) : " ولا جان " ، وذكر اسمه ١/٣٦٣
 ولم يذكر اسم من قرأ : " ولا الضالين " ، وهو : أيوب السخيتاني .
قوله : (من لفته : " النقر " في الوقف على " النقر ")

تقول : نقرت بالفرس نقرا ، وهو : صَوِّتْ تزعجه به ، وذلك أن تلتصق لسانك بحنكك ،
 ثم تفتح (٣) .

قال بعض السعديين :
 [١٢٤] أَنَا ابْنُ مَؤَيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقَرُ (٤)

(١) الكشف ١/١٦٠

ويقول ابن جنى في الخصائص ٣ / ١٤٧ ، ١٤٨ : " وإذا تَجَرَّكَتْ الألف انقلبت همزة .
 من ذلك قراءة أيوب السخيتاني : " غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ " .
 وحكى أبو العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ
 " فَيُؤَسِّدُ لَا يَسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنِّسْ وَلَا جَانَ " فظننت أنه قد لحن ، إلى أن سمعت
 العرب تقول : (شابة ، ودابة) .

وينظر : المنصف ١/٢٨١ وسر صناعة الإعراب ١/٨٢ ، ٨٣ والقرطبي ١/١٣١ .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) الصحاح (نقر) ٢/٨٣٥ .

(٤) من الرجز المشطور ، ونسبه سيويه ٤/١٧٣ إلى بعض السعديين ، دون تعيين ،
 وقائله : عبید بن مایة الطائي كما في اللسان (نقر) ٦/٤٥٢٠ وقيل : قاله :
 فدكي بن أعبد المنقري ، كما قال العيني ٤/٥٥٦ ومعه :

وَجَاءَتِ الْخَيْلُ أَثَابِيَّ زُرَّ

والبيت من شواهد : الصحاح (نقر) ٢/٨٣٥ والإنصاف ٢/٧٣٢ والمغني ٢/٤٣٤
 والهمع ٢/١٠٧ ، ٢٠٨ والتصريح ٢/٣٤١ والدرر ٢/١٤١ ، ٢٣٤ واللسان (نقر)
 ٦/٤٥٢٠ .

ماوية : اسم أمه — وهو مأخوذ من المارة — المرأة الصافية ، أو حجر البلور ، تنبيهها
 على نقاء عرضها وكرم أصلها . اللسان (موه) ٦/٤٣٠٢ .

والنقر : صوت باللسان ، وهو أن يلزق طرفه بمخرج النون ، ثم يصوته فينقـر
 باليداية لتسير . اللسان (نقر) ٦/٤٥٢٠ .

والأثابي : الجماعات ، الواحد مِنْهُمْ أثابي . اللسان (نقر) ٦/٤٥٢٠ .

يصف الشاعر نفسه بالشجاعة فيقول : أنا الشجاع البطل حين احتما الخيل عند
 اشتداد الحرب .

"أراد : النقر بالخيال ، فلما وقف نقل حركة الراء إلى القاف ، وإن كان ساكناً ، ليعلم السامع أنها حركة الحرف في الوصل ، كما نقول : " هذا بكر ، ومررت ببكر " ، ولا يكون ذلك في النصب " (١) ، كما ذكرناه .

والشاهد فيه : أنه حرك الساكن الذي يكون قبل الحرف الأخير ، كراهة التقاء الساكنين . إذا عرفت هذا ، ظهر لك أن الذي جد في الهرب من التقاء الساكنين أربعة :

الأول : من قال : " دأبة ، وشأبة " فيما حكاه أبو زيد (٢) .

الثاني : أيوب السخيتاني في قراءته : " وَلَا الضَّالِّينَ " .

الثالث : عمرو بن عبدي في قراءته : " وَلَا جَان " .

والرابع : بعض السعديين [في النقر] (٣) .

(١) هذا نص كلام الجوهري في الصحاح (نقر) ٨٣٥/٢ .

ومقاله صاحب الصحاح — هنا — هو مذهب البصريين ، والواقع أنه يوجد خلاف بين البصريين والكوفيين في الوقف على المنصوب المحلى بـ (أل) الساكن ما قبل آخره : فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في الوقف : " رَأَيْتَ الْبَكْرَ " بفتح الكاف فـ في حالة النصب ، قياساً على حالتي الرفع والجـر .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ؛ لأن أول أحوال الكلمة التثنية ، ويجب في حال النصب أن يقال : " بكرا " ، فلا يجوز أن تحرك العين ، وإن لا يلتقى فيه ساكنان ، كما يلتقى في حال الرفع والجـر ، نحو : " هَذَا بَكْرٌ " ، و " مَرَرْتُ بِبَكْرٍ " . وقاس البصريون حالة التعريف بلام التعريف على حالة التثنية .

وأميل إلى رأي الكوفيين ؛ لأن قياس البصريين فاسد ، وذلك لأن قولك " رَأَيْتَ بَكْرًا " في حالة النصب يجب تحريك الراء فيه ، فلا يجوز تحريك العين ؛ لعدم التقاء الساكنين ، بخلاف ما إذا كانت فيه لام التعريف ، فإنه لا يجب تحريك الراء فيه ، بل تكون ساكنة فيه ، كما هي ساكنة في حالتي الرفع والجـر .

وينظر : الإنصاف ٢/٢٣١ وما بعده ، والأشموني بحاشية الصبان ٤ / ٢١١ ، ٢١٢ ، والتصريح ٢ / ٣٤٢ .

(٢) ينظر : الخصائص ١٤٧/٣ ، ١٤٨ ، وصر صناعة الإعراب ٨٣/١ والمنصف ٢٨١/١ .

وابن عيش ٩/١٣٠ وشرح الشافية للرضي ٢/٢٤٨ .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

[حكم نون "من" إذا لاقت ساكنا]

(فصل) "وقد كسروا نون "من" عند ملاقاتها كل ساكن ، سوى لام التعريف ، فهي عندنا مفتوحة ، تقول : "من ابنك" ، و "من الرجل" .
وقد حكى "سيويه" عن قوم فصحاء : "من ابنك بالفتح" ، وقد حكى فى : "من الرجل" الكسر ، وهى : قليلة خبيثة .
وأما نون "عن" فمكسورة فى الموضعين . وقد حكى عن "الأخفش" : "عن الرجل بالضم" .

قوله : (وقد كسروا نون "من" عند ملاقاتها كل ساكن ، سوى لام التعريف ، فهي عندها مفتوحة (٠٠) .

اعلم أنه لما ذكر - أولا - أن الأصل فيها حرك منهما أن يحرك بالكسر ، قال بعد ذلك : وحكم "من" كذلك إذا لاقت ساكنا بعدها ، وإنما خولف فيها الأصل عند ملاقاتها لام التعريف ، لكثرة دخولها عليها ، مع لزوم كسرة الميم قبلها ، فطلبوا الخفة كذلك والتزموها ، فتقول : "من ابنك" بكسر النون ، جريا على الأصل ، وتقول : "من الرجل" بالفتح ، طلبا للخفة ، وحذارا من اجتماع كسرتين .

قال عبد المجيد : لما كانت الهمزة فى : "ابنك" مكسورة ، كسرت نون "من" ، ولما كانت الهمزة مفتوحة مع لام التعريف ، فتحت النون ، لأنها نائية عن الهمزة وقائمة مقامها .
قأما قوله : (٠٠) وقد حكى سيويه (٢) عن قوم فصحاء : "من ابنك" بالفتح (٠٠) .

يريد : - بفتح النون - فلما ذكرناه من طلب التخفيف فيما لزم الكسر أوله .
قوله : (٠٠) وقد حكى فى "من الرجل" الكسر (٣) (٠٠) .

اعلم أن (حكى) مبنى لما لم يسم فاعله ، و(الكسر) مرفوع بأنه أقيم مقام الفاعل ، وقد وقع فى بعض النسخ (الكسر) مقيدا بالنصب ، وحيث أنه يكون مبنيا للفاعل ، وفاعله ضمير مستتر ، يرجع إلى "سيويه" .

قوله : (٠٠) وهى قليلة خبيثة (٠٠) ، يريد : شاذة فى الاستعمال [صحيحة فى

(١) ينظر : ابن يعيش ١٣١/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٦٤ ، ٣٦٥ وشرح الشافى للرضى ٢٤٦/٢ .

(٢) الكتاب ١٥٥/٤ وبارته : "وذلك قولك : (من ابنك ، ومن امرئ) " وقد فتح قوم فصحاء فقالوا : (من ابنك) فأجروها مجرى من المسلمين .

(٣) ينظر : الكتاب ٤ / ١٥٤ وابن يعيش ١٣١/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٦٤ ، وشرح الشافى للرضى ٢٤٧/٢ .

.....
 القياس^(١) لكونها ثقيلة على اللسان .
 قوله : (.. وأما نون " عن " فمكسورة في الموضعين ..) ، يريد : عند لام التعريف ، وعند
 غيرهما .

وانما كانت مكسورة فيهما ؛ لسلافة الأصل في كل واحد من الموضعين عن معارضة التقاء
 الكسرتين ؛ ولأنه لم يكثر دخولها على لام التعريف كثرة دخول " من " (٢) .
 قوله : (.. وقد حكى عن الأخفش^(٣) : " عَنْ الرَّجُلِ " بالضم) .
 قال أبو محمد : إنما ضموا النون ، إتباعا لحركة الجيم ، كما أتبعوا الدال لما بعدها من
 اللام في الكسر .
 وقراءة : " الْحَمْدُ لِلَّهِ " (٤) بكسر الدال ، وهو : بعيد ، لما فيه من جعل
 الأول تابعا ، والثاني متبوعا ، ولما فيه من إتباع الحركة الإعرابية الحركة البنائية .
 ولهذا كانت قراءة قيس " الْحَمْدُ لِلَّهِ " بضم اللام أحسن وأولى ؛ لأنهم جعلوا
 الثاني تابعا ، ولأول متبوعا ، وجعلوا الحركة البنائية تابعة للحركة الإعرابية^(٥) .

- (١) في المخطوطة [والقياس] وهو تحريف ؛ لأن هذه اللغة خبيثة وشاذة في الاستعمال ؛
 لقلة المستعملين لها ، وثقل اجتماع الكسرتين .
 أما في القياس : فصحيحة ؛ لأن الكسر هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين .
 وينظر : ابن يعيش ١٣١/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣٦٤/٢ وشرح الشافعية للرضي
 ٢٤٦ / ٢ .
 (٢) ويعدل أبو محمد لذلك في كتابه التخمير ٢ ورقة ٢٢٠ فيقول : " إنما كسرت النون في
 الموضعين ؛ فرارا من توالي الفتحات ، وهذا لأن العين من الحروف المفتحة .. " .
 وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٣٦٤/٢ وشرح الشافعية للرضي ٢٤٧/٢ .
 (٣) ينظر : التخمير ٢ ورقة ٢٢٠ والمقتصد ٢ ورقة ١١ ، ١٢ وابن يعيش ١٣١/٩ والإيضاح
 لابن الحاجب ٣٦٤/٢ وشرح الشافعية للرضي ٢٤٧/٢ .
 (٤) سورة الفاتحة ، من الآية الأولى : " الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ " .
 (٥) التخمير ٢ ورقة ٢٢٠ ومبارته : " وأما : (عَنْ الرَّجُلِ) فعلى الإتباع ، إلا أن الأقيس
 في الإتباع أن يكون الثاني تبعا للأول ، لا أن يكون الأول تبعا للثاني ، ومن ثم كان
 (الْحَمْدُ لِلَّهِ) بضم اللام أسهل مأخذا من (الْحَمْدُ لِلَّهِ) بكسر اللام .. " .
 لكن أبا البركات الأنباري في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن ٣٤/١ ، ٣٥ يعلق
 على هاتين القراءتين فيقول :

" وقراءة من قرأ بكسر الدال من (الْحَمْدُ) إتباعا لكسرة اللام من (لله) وقراءة
 من قرأ بضم اللام إتباعا لضمة الدال فقرا مان ضعيفتان في القياس قليلتان في الاستعمال ؛
 لأن الإتباع إنما جاء في ألفاظ يسيرة لا يعتد بها ، فلا يقاس عليها .
 وتنظر القراءتان في : معاني القرآن للفراء ٣/١ وفتح فضلاء البشر ١٢٢ / ١٢٢ .

قال عبد القاهر : سألت شيخى^(١) عن هذا ، فقال :
" كان من يفعل ذلك ، لا يعتبر ما ذكرنا من أن الكسرة أليق بالبناء ، ويقول : إن الذى
يحتاج إليه هو زوال التقاء الساكنين ، فلا أبالى بسأى حركة أزلته " (٢).
وقال بعضهم : إنه ملحق بواو الضمير فى نحو : " اخشوا الله " ، لأن النون قريب
من حروف العلة ، والعين قبله مفتوحة (٣).

- (١) المقصود به : أبو الحسين الفارسى ، وقد سبقت ترجمته .
(٢) وزاد عبد القاهر فى المقتصد ٢ ورقة ١١ و ١٢ (مخطوط) :
" والأصل المعتمد ما ذكرنا - وهذا لا يقاس عليه - ألا تراك لاتقول : (لاتضرب
الرجل) بضم الباء ، ولاتفتحها ، وإنما الباب الكسر ، والعدول عنه لسبب كما تقدم ."
(٣) علق الرضى على هذه اللغة فى شرح الشافية ٢/ ٢٤٧ فقال : " وحكى الأخفش (عن
الرجل) بالضم ، قال : وهى خبيثة ، شبهه بقولهم : (قل انظروا) يعنى أنه حرك
النون بالضم إتباعا لضمة الجيم ، ولم يعتد بالراء المدغمة ، وفيه ضعف ."
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٦٥ وابن يعيش ٩ / ١٣١ .

فهذه الأواثل ساكنة ، كما ترى ، يلغظ بها ، كما هي في حال الدرج ، فإذا وقعت في موضع الابتداء ، وقعت قبلها همزات مزيدة متحركة ، لأنه ليس في لغتهم الابتداء بساكن ، كما ليس فيها الوقف على متحرك . . . ”

ومنهم من قال : إنها لاتستحق حركة فى الأصل ، وإنما وجبت لها الحركة ؛ لتعذرا لابتداء الساكن ، ولذلك كانت مكسورة ؛ لأنه الأصل فى التقاء الساكنين (١) .

البحث الثانى : أن همزة القطع تكون فى الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، وكذلك همزة الوصل ؛ إلا أنها فى الأفعال أكثر ؛ لأن الأفعال أكثر من الأسماء ، وأطول ، فتسكن أوائلها للخفة .

والأصل فى أوائل الكلم أن تكون متحركة ؛ لأن الألفاظ وضعت للدلالة على ما فى الضمائر ، وما أوله ساكن عديم الجدوى فى إفادته هذا المقصود ؛ لتعذر النطق به ، من غير تقدم كلمة أخرى عليه ، بخلاف ما أوله متحرك ، فإنه مستقل بالإفادة ، ولا يتوقف النطق به على ضمية زائدة عليه .

قوله : (تشترك فيه الأضرب الثلاثة) . لأن لكل كلمة ابتداء ، كما أن لها انتهاء ، بكل كل حرف كذلك .

قوله : (وهى فى الأمر العام على الحركة) .

اعلم أن الضمير المؤنث يرجع إلى أوائل الكلمة ، وإنما كان الأغلب استحقاها الحركة ؛ لما ذكرناه من أنه الأصل ؛ لكونه أفضى إلى الغرض المطلوب من الوضع .

قوله : (وقد جاء منها ما هو على السكون) .

١/٣٦٣

اعلم أن " قد " — ههنا — للتقليل ، وذلك ثلاثة / أنواع :

النوع الأول : فيما جاء من الأسماء ساكنا ، وتحتة صنفان :

الصنف الأول : فى السماعى ، وهو عشرة : " ابن " وموئنة ، و " امرؤ " وموئنة ، و " اثنان " وموئنة ، و " ابنم " ، و " أيمن " ، و " أيمن " ، و " اسم " ، و " است " ، لازيادة عليها ،

(١) يقول الرضى فى شرح الشافية ٢/٢٦١ : " .. الكوفيون على أن أصل الهمزة السكون ؛ لأن زيادتها ساكنة أقرب إلى الأصل ، لما فيها من تقليل الزيادة ، ثم حركت بالكسرة كما هو حكم أول الساكنين .. " .

لكن الرضى فى شرح الشافية ٢/٢٦٢ يرجح رأى سيدييه ، حيث يقول : " .. وهو الأولى ؛ لأنك إنما تجلبها لاحتياجك إلى متحرك ، فالأولى أن تجلبها متصفة بما يحتاج إليه ، أى الحركة . "

وأيضا فقد تقدم أن التوصل إلى الابتداء بالساكن بهمزة خفية مكسورة من طبيعته النفس .. .

وينظر : التصريح ٢/٣٦٥ .

.....

و " أيم الله " محذوف من " أيم الله " وكلها مكسورة (١).
وحكى يونس : أن من العرب من يكسر الهمزة في " أيم " (٢).
قال الصيمري : " إنما دخلت ألف الوصل في هذه الأسماء ، تشبيهاً بدخولها على الفعل ؛
لأن هذه الأسماء تتضمن الإضافة ، كما يتضمن الفعل الفاعل ، ويلحقها الحذف في آخرها ،
كما يلحق الفعل إذا قلت : " اغز ، وارم " ، وسكت أوائلها ، كما سكت أول الفعل " (٣).
قد سبق البحث في كل واحد من هذه الأسماء في موضعه .

الصف الثاني : في القياس منها ، وهى مصادر الأفعال التى بعد أفعالها إذا ابتدأتها
أربعة أحرف فصاعداً ، وذلك فى مصادر تسعة أبنية من الأفعال الماضية ، المزيد فيها ، وهى :
(انْفَعَلَ) ، نحو : " انْقَطَعَ " ، (افْتَعَلَ) ، " اكْتَسَبَ " ، (افْعَلَ) (٤) ، " احْمَرَّ " ،
(افْعَالَ) ، " اشْهَبَ " (٥) ، (اسْتَفْعَلَ) ، " اسْتَخْصَنَ " ، (افْعُولَ) ،

(١) ينظر : الكتاب ١٤٩ / ٤ والتكملة ١٨٦ / ١ وابن يعيش ١٣٢ / ٩ والإيضاح لابن الحاجب
٣٦٦ / ٢ وشرح الشافعية للرضى ٢٥٠ / ٢ وما بعده .
(٢) الكتاب ١٤٩ / ٤ : " قال يونس : قارى بعضهم : إيم الله فكسر ، ثم قال : ليم الله ،
فجعلها كالألف ابن " .

وينظر : التكملة ١٨٦ / ١ وشرح الشافعية للرضى ٢٦٥ / ٢ .
(٣) التبصرة ٤٣٩ / ١ وزاد الصيمري : " وأدخلت ألف الوصل عليها ، ليمكن النطق بها ،
فإذا تحركت أوائلها ، أو اتصلت بكلام قبلها ، حذفت الألف استغناءً عنها ، كقولك :
(المرأ والمرأة ، ومرت بابنك ، وسمعت اسمك ، وهذا اسم) " .
ويعلل ابن يعيش — أيضاً — لدخول همزة الوصل على الأسماء ، فيقول ١٣٢ / ٩ : " أصل
هذه الهمزة أن تكون فى الأفعال خاصة ، وإنما هذه الأسماء محمولة فى ذلك على
الأفعال ، لأنها أسماء معتلة ، سقطت أواخرها للاعتلال ، وكثر استعمالها ، فسكن
أوائلها ، لتكون أفعال الوصل عوضاً مما سقط منها .

ولم يستنكر ذلك فيها ، كما لم تستنكر إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال فى قوله تعالى :
" يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ " ، و " يَوْمَ يَقُولُ نَادٍ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ " .
(٤) أسكن أول هذه الأوزان الثلاثة ، لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لاجتمع فى الكلمة أكثر من
ثلاث متحركات .

(٥) اللسان (شهب) ٢٣٤٦ / ٤ : " الشَّهْبُ وَالشَّهْبَةُ : لونٌ بياضٌ يصدعه سوادٌ ففى
خلاله ... وفرسٌ أشهبٌ ، وقد أشهبَ أشهباً ، وأشهبَ أشهباً مثله " .

"أَجْلَوْدَ" (١) ، (أَفْعُولَ) ، "أَغْدَوْدَنَ" (٢) ، (افْعَلِلَ) ، "اسْحَنَكَ" (٣) ، (أَفْعَلَلِ) ، "أَسْلَنَقِي" (٤) ، وفي بناء واحد من الرباعي ، وهو : (أَفْعَلَلِ) ، "اقشعر" (٥) .

فالألف في هذه الأبنية ألف وصل ، وكذلك في مصادرها ، تقول : (أَفْعَلَالِ) ، "انْقِطَاعُ" ، و (أَفْعَلَالِ) ، "اِكْتِسَابُ" ، هو "اِسْتِفْعَالُ" ، "اِسْتِخْرَاجُ" ، وقس البواقي عليه .
النوع الثاني : فيما جاء من الأفعال أوله ساكن ، وتحتة — أيضا — صنفان :
أحدهما : ما ذكرناه من الأبنية .

والثاني : أمر المخاطب من الثلاثي غير المزيد ، وإذا سكن ثاني حرف المضارع منه ، نحو :
"اضْرِبْ" ، "ادْخُلْ" ، "اعْلَمْ" .

وهذه الهمزات كلها مكسورة ، إلا الأمر من (يَفْعُلْ) بالضم ، نحو : "ادْخُلْ" فإنه مضموم . وحكى فيه الكسر — أيضا — وهو : شاذ (٦) .

النوع الثالث : فيما جاء من الحروف أوله ساكن ، والمشهور أنه حرف واحد لا غير ، وهو لام التعريف . ولم يدخل ألف وصل على شيء من الحروف ، إلا على لام المعرفة في قولك :
"الرجل" ، والغلام " ، وهي مفتوحة (٧) .

قال أبو سعيد : "مذهب" ابن كيسان "أنها ألف قطع" ، ولكنها لما كثرت في الكلام طرحوها ، واستخفوا حذفها (٨) .

- (١) اللسان (جلد) ٦٥٦/١ : "أَجْلَوْدَ وَاجْرَهَدَ : إذا أسرع" .
- (٢) السابق (غدن) ٣٢١٩ / ٤ : "أَغْدَوْدَنَ النبت : إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة ريته" .
- (٣) السابق (سحك) ١٩٥٧ / ٣ : "اسْحَنَكَ اللَّيْلُ : إذا اشتدت ظلمته" .
- (٤) السابق (سلق) ٢٠٧٢ / ٣ : "واسْلَنَقِي : نام على ظهره" .
- (٥) السابق (قشعر) ٣٦٣٨ / ٥ : "والقشعريرة : الرعدة واقشعرار الجلد" . واقشعر جلده : إذا قف .

وأما سبب مجيء همزة الوصل في هذه الأوزان : فكأنهم زادوا عليها حرفا ، فكرهوها كثرة الحروف وكثرة المتحركات ، فأسكنوا الأول منها ، وأثروا بالهمزة توصلا إلى النطق بالساكن .

ولما وجب ذلك في هذه الأفعال ، اعتمدوه في مصادرها حملا لها عليها .
وينظر : ابن يعيش ١٣٥/٩ وشرح الشافعية ٢٥٩/٢ وما بعده .

- (٦) ينظر : ابن يعيش ١٣٧ / ٩ وشرح الشافعية ٢٦٥/٢ .
- (٧) يقول الصيمري في التبصرة ٤٤٠/١ : " . . . ولم يدخل ألف وصل على شيء من الحروف ، إلا على لام المعرفة في قولك : الرجل ، والمرأة ، والغلام ، وحركته الفتح ، ليفرق بين ما دخل على الأفعال المتصرفة ، والأسماء المتمكنة ، وبين ما دخل على الحروف" .
- (٨) شرح السيرافي ٢٥/٥ .

قوله : (٠٠) وسيمه في لغة طي (٠٠) .

اعلم أنك قد عرفت أن طي تبدل الميم من لام التعريف^(١) ، فلما كان الميم حرف التعريف ، دخله ألف الوصل إقامة للبدل مقام البدل منه .
قوله : (٠٠) فهذه الأوائل ساكنة - كما ترى - يلفظ بها كما هي في حال الدرج ، فإذا وقعت في موضع الابتداء ، وقعت قبلها همزات مزيدة متحركة (٠٠) .

اعلم أن اسم الإشارة يتعلق بما ذكرناه من الأنواع الثلاثة ، والمعنى : أن لها حال درج ، وحال ابتداء :

فإذا وقعت في الدرج استغنت عن ألف الوصل ، وكان الحرف الأخير من الكلمة التي قبلها نازلاً منزلة ألف الوصل في جواز الابتداء به .

وإذا وقعت مبتدأً بها ، لم يكن بد من إلحاق همزة الوصل بها ؛ لتعذر الابتداء بالحرف الساكن .

قوله : (٠٠) لأنه ليس في لغتهم الابتداء بالساكن ، كما ليس فيها الوقف على المتحرك) .
اعلم أنا قد ذكرنا - فيما تقدم^(٢) - اختلاف أهل العربية في امتناع الابتداء بالحرف الساكن ، وحكي أن " ابن درستويه " ألف كتاباً سماه : (الابتداء بالساكن) ، وأن ذاك ، فقوله : (لأنه ليس في لغتهم الابتداء بالساكن) ، لا بد من نوع تجوز واستعارة ، ويكـون معناه : في لغة أكثرهم^(٣) .

(١) ينظر : ص ٣٩٥ من التحقيق .

(٢) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ٢٠٨ (مخطوط) .

(٣) الواقع أن الابتداء بالساكن متعذر ، وما يقوله الشارح - هنا - من اعتراض على المصنف لا أساس له ، وهو من قبيل المغالطة والتلاعب بالألفاظ ؛ لأننا لو حاولنا النطق بالساكن لوجدنا صعوبة بالغة .

ولقد حسم العلامة ابن يعيش ١٣١/٩ هذه النقطة فقال :

" أعلم أن الحرف الذي يتبدأ به لا يكون إلا متحركاً ، وذلك لضرورة النطق به ، إذ الساكن لا يمكن الابتداء به ، وليس ذلك بلغة ، ولا أن القياس اقتضاه ، وإنما هو من قبيل الضرورة وعدم الإمكان .

فقد ظن بعضهم أن ذلك من لغة العرب لا غير ، وأن سبيل ذلك ممكن ، وهو في لغة آخرين ، ولا ينبغي أن نتشاغل بالجواب عن ذلك ؛ لأن سبيل معتقد ذلك سبيل من أنكر العيان ، وكأبر المحسوس . " .

.....

فإن قلت : إن الابتداء بالسكن متعذر ، والوقوف على التحرك ممكن في نفسه ، فكيف
يستقيم تشبيه أحدهما بالآخر ؟
قلت : إن المصنف إنما أراد التشبيه بينهما في الاستعمال والوقوع ، فلا يقدح
اشتراكهما في علة الاستعمال .

= وينظر : التكملة لأبي علي / ١٨١ والتبصرة / ٤٣٦ والإيضاح لابن الحاجب / ٣٦٥ ،
والتصريح / ٣٦٤ / ٢ والمقرب / ٣٨ / ٢ وشرح الشافية للرضي / ٢٥١ / ٢ .

[معنى تسمية الهمزة " همزة وصل " وحكمها]

(فصل) " وتسمى هذه الهمزات : همزات الوصل ، وحكمها : أن تكون مكسورة ، وإنما ضمت في بعض الأوامر ، وفيما بنى من الأفعال الواقعة بعد ألفاتها أربعة أحرف فصاعدا للمفعول ، للإتباع ، وفتحت في الحرفين وفي حرفي القسم للتخفيف ... " .

قوله : (وتسمى هذه الهمزات : همزات الوصل ...) .

اعلم أنا قد بينا في البحث الأول وجه المناسبة في تسميتها بذلك .
قوله : (... وحكمها : أن تكون مكسورة ...) . يريد : حيث وقعت ، لأنه الأصل في التقاء الساكنين ، كما قررناه ، وهذا هو الأصل ، لكنه خولف في ثلاثة مواضع :

أولها : في بعض الأوامر .

اعلم أن كل فعل كان على ثلاثة أحرف في الماضي ، إذا سكن ثانيا في المضارع ، وأردت أن تأمر منه ، فإنك تحذف حرف المضارعة ، وتزيد ألف الوصل في موضعها ، والابتداء بها على وجهين :

فإن كان ثالث الفعل المضارع منه مكسورا ، أو مفتوحا ، كسرت في الأمر ، كقولك : في : " ضَرَبَ " يَضْرِبُ ، أَضْرِبْ ، وفي : " صَنَعَ " يَصْنَعُ ، اصْنَعْ .
وإن كان الثالث مضموما ، ضمت ألف الوصل ، نحو قولك : في : " خَرَجَ " يَخْرُجُ ، أَخْرِجْ ، وإنما ضمت ألفه للإتباع ، لأنه أخف في اللفظ ، لئلا يخرج من كسرة إلى ضمة ، وذلك مستثقل قليل .

والأمر ما زاد على أربعة أحرف كالأمر من الثلاثي ، لأن أصلها ثلاثة أحرف ، والبواقي زيائد ، كقولك من " اسْتَغْفِرَ اللَّهُ " : " اسْتَغْفِرْ " ، لأنه من " غفر " ، وقس البواقي عليه ، وفيه أوجه آخر سبق ذكرها .

وثانيها : ما بنى من الأفعال الواقعة بعد ألفاتها أربعة أحرف فصاعدا للمفعول .

اعلم أنك إذا بنيت الفعل لما لم يسم فاعله من الأبنية التي ذكرناها ، كانت ألف الوصل مضمومة ، وتقول : " انْطَلِقْ بِزَيْدٍ " ، و " اكْتَسِبَ بِالمَالِ " ، و " اسْتَخْرِجْ خَالِدًا " ، والعلة في ذلك ما ذكرناه من الإتباع ، لأن ثالثه مضموم ، كما تراه (١) .

(١) لم يكسروا — هنا — همزة الوصل ، لأنهم كرهوا أن يخرجوا من كسرة إلى ضمة ، لأنه خروج من ثقل إلى ما هو أثقل منه ، ليس بينهما حرف ساكن .
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٦٩ وابن يعيش ٩/ ١٣٧ وشرح الشافية للرضي ٢/ ٢٦٢ والتكملة ١٨٥/ ١٨٦ .

قوله : (٠٠ للإتباع ٠٠) اعلم أن هذا منه تعليل لما تقدم من الأمرين :

أولهما : بعض الأوامر .

وثانيهما : ما بنى للمفعول على الوجه الذي فصلناه لك .

وثالثها : حرف التعريف ، وهو : لام التعريف ، وميمه في لغة طي ، كما سبق فسى

غير موضع ، وهمزة الوصل في هذين الحرفين مفتوحة على خلاف الأصل .

وانما فتحوا همزة الوصل مع لام التعريف ، فرقا / بين ما دخل على الحرف ، وبين ما

مادخل على الاسم والفعل .

قال الصيمرى : إنما كانت الهمزة مع لام التعريف مفتوحة ، للفرق بين ما دخل الأنعمال

المتصرف ، والأسماء المتمكنة ، وبين ما دخل على الحرف الجامد (١) .

وقال " على بن عيسى " : " إنه لما كان دخولها على الحرف نادرا ، أعطى من الحركات

نادرا " (٢) .

(٣)

قوله : (وفي حرفي القسم ٠٠) يريد : " أيمن الله ، وأيم الله " .

قال الصيمرى : " همزات الأسماء ، تبتدىء بالكسر ، إلا " أيمننا " فإن الفتح فيه أكثر ،

وانما وجب ذلك ؛ لأنه اسم غير متمكن ، يفتح ؛ ليفرق بين المتمكن وغيره " (٤) .

قوله : (٠٠ للتخفيف ٠٠) .

اعلم أن هذا التعليل يعطف على ما تقدم من الأمرين جميعا :

أولهما : فتح حرفي التعريف .

وثانيهما : فتح كلمتي القسم .

إذا عرفت هذا فوقع التخفيف علة لأمرين — هنا — نظير لوقوع الإلتباع علة لأمرين ثمة .

(١) التبصرة ٤٤٠/١ وبجاءته : " ولم يدخل ألف الوصل على شيء من الحروف إلا على لام

المعرفة في قولك : " الرجل والمرأة ، والغلام " وحركته الفتح ؛ ليفرق بين ما دخل

على الأفعال المتصرفة والأسماء المتمكنة ، وبين ما دخل على الحروف ٠٠ " .

(٢) ينظر : التبصرة ٤٤٠/١ .

(٣) في ابن يعيش ١٣٦/٩ والمفصل المطبوع / ٣٥٥ [كلمتي] ولا يترتب عليه اختلاف

في المعنى ؛ لأن المراد بالحرف — هنا — الكلمة ، والشارح كثيرا ما يستعمل هذا

التعبير .

(٤) التبصرة ٤٤٠ / ١ .

[إثبات همزة الوصل في الدرج لحن]

(فصل) " وإثبات شيء من هذه الهمزات في الدرج ، خروج عن كلام العرب ، ولحن فاحش " .
 فلا تقل : الاسم ، والإنطلاق ، والإقتسام ، والإستغفار ، ومن اينك ، وعن إسمك .
 وقوله : إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرًّا
 من ضرورات الشعر .
 ولكن همزة حرف التعريف وحدها إذا وقعت بعد همزة الاستفهام ، لم تحذف ، وقلبت
 ألفا ، لأداء حذفها إلى الإلباس . . . "

قوله : (وإثبات شيء من هذه الهمزات في الدرج ، خروج عن كلام العرب ، ولحن فاحش . .) .
 اعلم أن كل شيء ثبت لعلة معينة ، فإنه يمتنع ثبوته عند انتفاء تلك العلة .
 ولما كان الموجب لجلب همزة الوصل ، إنما هو تعذر الابتداء بالنطق بالساكن ، فإذا
 وصل الحرف الساكن بحرف قبله من كلمة أخرى ، اعتمد عليه ، وأمكن النطق به ، ولم يحتج
 إلى همزة الوصل ، وإثباتها مع الاستغناء عنها ، يكون عبثا ، وخروجا عن كلام العرب .
 قوله : (. . ولحن فاحش . .) .

اعلم أن الخروج عن كلام العرب ، قد يكون بوجه واحد ، وقد يكون بأكثر ، وفي إثبات
 همزة الوصل في الدرج خروج عن كلام العرب من أربعة أوجه :
الأول : أن فيه زيادة حرف لأفائدة فيه ، وذلك مستكره في كلامهم .
والثاني : كون ذلك الحرف الزائد همزة ، والهمزة مختصة بزيادة الثقل ، لبعده مخرجها ،
 وشبهها بالتهويح ^(١) ، ومن لغتهم حذفها في بعض الصور ، وإن كانت أصلية ، ومحتاجا
 إليها ، وبالعلة في إسقاطها من كلامهم ، فما ظنك بإثباتها مع الاستغناء عنها .
والثالث : أنها إذا ثبتت في الدرج ، فلا بد وأن تكون متحركة ، وفيه أيضا زيادة ثقل ،
 لأن الهمزة المتحركة أثقل من غير المتحركة .
الرابع : أنها إذا ثبتت في الدرج ، كان ما بعدها منقطعا عما قبلها ، وكانت مانعة من
 الوصل بينهما ، وذلك يناقض المقصود الذي حلت له .
 فلهذه الأربعة كان إثباتها لحنًا فاحشا ^(٢) .

(١) اللسان (هـ) (١/٤٧٢١) : " والتهويح : التقويح " .
 (٢) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/٣٧٠ وابن يعيش ٩/١٣٧ وشيخ
 الشافعية للرضي ٢/٢٦٥ .

قوله : (٠٠ فلا تغل : الإسم ، والإنطلاق ، والاقتراس ، والاستغفار ٠٠) .

اعلم أن هذه الصور الأربعة ، ألف الوصل فيها ثابتة بعد لام التعريف ، والأول : اسم ، والثلاثة التي بعدها مصادر .

قوله : (٠٠ ومن إبنك ، وعن إسمك ٠٠) . ألف الوصل فيها ثابتة بعد النون ، وانفصال حرف الجر عن المجرور به ، أظهر من انفصال حرف التعريف عن اسم المعرفة .
والمصنف أشار بذلك إلى أن إثباتها لحن فاحش في جميع هذه الصور ، وإن تفاوتت رتبة ، فإن الفحش في إثباتها في الاسم ، أبلغ منه في المصدر ، وبعد لام التعريف أفحش منه بعد " من " .

وقول الشاعر :

[١٢٥] إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرًّا فَإِنَّهُ ٠٠ بَيْتٌ وَتَكْثِيرُ الْوُشَاةِ قَمِيْنٌ (١)
الشاهد فيه : أنه يرجع إلى نقض وجواب عنه :

أما النقض فهو : لما ذكر أن إثبات همزة الوصل في الدرج لحن فاحش ، قيل له : ينتقض ما ذكرت بقول الشاعر : " إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرًّا " ، فإنه أثبت همزة الوصل مكسورة بعد لام التعريف ، وذلك يدل على جوازها في لغتهم .

وجوابه أن ذلك إنما جاز به لضرورة الشعر ، فلا يقدح في قوله . بيت - بالباء - قال في شامل اللغة : تقول : بَشَّتْ سِرِّي ، وَأَبَشَّتْ : إِذَا أَطْلَعَتْهُ عَلَيْهِ (٢) .

ويروى بالنون ، ومعناه - أيضا - الكشف . تقول : نَشَّتَ الحديث - بالنون - أي : أظهرته ، وكشفته (٣) .

(١) من الطويل ، قاله : قيس بن الخطيم (ديوانه ١٦٢) وروايته : (الحديث) فسي موضع (الوشاة) .

وقيس بن الخطيم بن عدي بن عمرو بن ظفر ، وظفر هو كعب بن الخزرج ، وقيس شاعر الأوس (المؤتلف / ١١٢ ومعجم المرزباني / ٣٢١) .

والبيت من شواهد : نوادر أبي زيد / ٥٢٥ وروايته :

إِذَا ضَيَّعَ الْإِثْنَانِ سِرًّا فَإِنَّهُ ٠٠ بَشَّرَ وَتَضَيَّعَ الْوُشَاةُ قَمِيْنٌ
والصاح (ثني) ٦ / ٢٢٩٥ وروايته (بث) في موضع (بيت) وابن يعيش ١٣٧ / ٩

واللسان (ثني) ١ / ٥١٢ (قمن) ٥ / ٣٧٤٥ (نث) ٦ / ٤٣٣٩ برواية : (بث) .
والهمع ٢ / ٢١١ وشرح شواهد الشافعية / ١٨٣ والمعنى ٤ / ٥٦٦ والدرر ٢ / ٢٣٧ .

(٢) الصحاح (بث) ١ / ٢٧٣ واللسان (بث) ١ / ٢٠٨ .

(٣) الصحاح (نث) ١ / ٢٩٤ واللسان (نث) ٦ / ٤٣٣٨ .

وتقول : وشى به وشاية ، إذا كذب عليه ، وشى ، وسعى به (١) .
والقمين : الخليق والجدير (٢) .

[همزة حرف التعريف إذا وقعت بعد همزة الاستفهام لا تحذف]

قوله : (. .) ولكن همزة حرف التعريف وحدها (٣) ، إذا وقعت بعد همزة الاستفهام ، لم تحذف ، وقلبت ألفا (. .) .

اعلم أنه لما قال — أول الفصل — (وإثبات شئ * من هذه الهمزات لحن فاحش) ، استدرك ، فقال : إلا فى موضع واحد ، فإن إثبات همزة الوصل فيه ، لا يعد لحنًا ، وذلك فى الهمزة الداخلة على حرف التعريف ، إذا دخلت عليها همزة الاستفهام ، فإنها لا تحذف ، بل يلزم إثباتها ، وتقلب ألفا لينة .
قوله : (. .) لأداء حذفها إلى الالتباس (. .) .

اعلم أنك إذا قلت : " الرجل خير من المرأة ؟ " ، وجمعت بين همزتين ، صرت مستخبرا عن غيرك ، واجتماع همزتين مستثقل عندهم ، وحينئذ فإن حذفت الأولى ، زال معنى الاستفهام ، وإن قلبتها ألفا تعذر الابتداء بها .
وإن حذفت الثانية ، بقيت لام التعريف ، وقبلها ألف مفتوحة ، فلا يعلم السامع أنك مخبر غيرك ، أو مستخبر عنه ، فتعين قلبها ألفا ، لينزل ثقل اجتماع الهمزتين ، ويندفع محذور الالتباس ، فتقول : " الرجل خير من المرأة ؟ " بإثبات ألف لينة بعد همزة الاستفهام . قال الله تعالى : " . . الذَّكْرَيْنِ حَرَّمَ أُمُّ الْأَشْيَيْنِ (٤) . . " .
ولقائل أن يقول : إن المصنف ذكر حكيم :
أولهما : إثبات همزة حرف التعريف .
والثانية : قلبها ألفا ، واقتصر على تعليل امتناع حذفها بقوله : (لأداء حذفها

(١) الصحاح (وشى) ٦ / ٢٥٢٤ واللسان (وشى) ٦ / ٤٨٤٧ .

(٢) الصحاح (قمن) ٦ / ٢١٨٤ واللسان (قمن) ٥ / ٣٧٤٥ .

(٣) كذلك إذا دخلت همزة الاستفهام على ألف (أَيْمَن) لم تحذف ، وأبدل منها مدة ، لأن حركتها الفتح ، وحركة ألف الاستفهام الفتح ، فلو حذفتها لالتبس الخبر بالاستخبار ، فتقول إذا استفهمت : (أَيْمَنُ اللَّهُ لِتَفْعَلَنَّ ؟) .

وينظر : التبصرة ١ / ٤٤٣ .

(٤) سورة الأنعام من الآيتين ١٤٣ ، ١٤٤ .

إلى الإلباس) ، ولم يذكر الحجة على إبدال الألف منها (١).

(١) لم يذكر المصنف الحجة على إبدال الألف منها ؛ لأن الحجة على ذلك التخفيف ، وهو أمر واضح ، وقد أشار إليه المصنف في باب تخفيف الهمزة ، وليس بالآزم تكرير الكلام ، والمعروف أن الهمزة ثقيلة في ذاتها ؛ لبعدها مخرجها ، فهو أشبه بالتمهيع ، فما بالك باجتماع همزتين في أول الكلمة ؟ وما هو جدير بالملاحظة أن المصنف والشارح بينا لنا حكم دخول همزة الاستفهام على همزة حرف التعريف دون ما سواها ، فهمزة الاستفهام أحياناً تدخل على ألف الوصل ، وأحياناً تدخل على ألف القطع ؛ فإذا دخلت على ألف الوصل ، حذفت ألف الوصل ؛ للاستغناء عنها بحركة رالف الاستفهام ، وحركة ألف الاستفهام الفتح لا غير ، كقولك إذا استفهمت : (أَبْنُ زَيْدٍ أَنْتَ ؟) .

وقال الله تعالى : " أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ " .
أما إذا دخلت ألف الاستفهام على ألف القطع في اسم كان أو فعل ، ففيه أربعة أوجه :
الأول : أن تحقق الهمزتين فتقول : (أَأَكْرَمْتُ زَيْدًا ؟) وهذا هو الأصل ؛ لأن الهمزة الأولى للاستفهام ، والثانية همزة (أَكْرَمْتُ) .

والثاني : أن تحققهما ، وتجعل بينهما ألفاً استغناءً لالتقاءهما ، كما قال ذو الرمة :
فيا ظبيمة الوعاء بين حلاجيل .. وبين النقا أنت أم أم سألهم ؟

والثالث : أن تخفف الهمزة الثانية ، وتجعلها بين بين ، كما قال الأعشى :
أنا رأيت رجلاً أعشى أضربيه .. ريب الزمان ودهر مفند خيل ؟

والرابع : أن تفصل بينهما بالألف ، وتخفف الثانية مع بعدها من الأولى ، فتجعلها بين بين فتقول : (أَأَكْرَمْتُ زَيْدًا ؟) .

وينظر : التبصرة (١/٤٤٠) وما بعده .

[إذا وقع "هو" أو "هى" بعد واو العطف أو فائه أنحوهما جازا ساكن الـها، منها]

(فصل) "وأما إسكانهم أول "هو" وهى" متصلتين بالواو، والفاء، ولام الابتداء، وهمزة الاستفهام، ولام الأمر، متصلة بـ "الفاء"، والواو، كقوله تعالى: "وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ" وقوله: "فَمَنْ كَالْجِبَارَةِ" وقوله: "لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ" وقول الشاعر: "فَقُلْتُ أَهَى سَرَّتْ أُمُّ عَادٍ نَبِيَّ حُلُمٍ" وقوله تعالى: "فَلْيَنْظُرْ" وقوله: "وَلْيُؤْفِكُوا وَرَهُمْ" فليس بأصل، وإنما شبه الحرف عند وقوعه فى ذا الموضع بضماد "عضد"، و"باء" كبد". ومنهم من لا يسكن "هـ".

ب/٣٦٤

قوله: (وأما إسكانهم أول "هو" وهى" متصلتين (٠٠) /٠

اعلم أن مضمون هذا الفصل مسألان:

أحدهما: فى ضمير الغائب. والأخرى: فى لام الأمر.

المسألة الأولى: فى ضمير الغائب: مذكرا، كان أو مؤنثا.

وقد اختلفوا فى تسكينه عند اتصال أحد الحروف الأربعة به، وهى: الواو، والفاء، ولام الابتداء، وهمزة الاستفهام فى نحو قولك: "وهو" وهى "هـ".

فضمهم من جعل الواو، وكأنها من الكلمة، وهذه الواو مفتوحة، فيكون ضمير المذكر على مثال: "عضد"، ويكون ضمير المؤنث شبيها على مثال: "كبد".

وقد ذكرنا فيما سبق أن تسكين الضاد فى "عضد" والباء فى "كبد" حسن عندهم؛ لأن الخروج من حرف مفتوح إلى حرف ساكن، أخف على اللسان، من الخروج من مفتوح إلى مضموم، أو مكسور.

ومنهم من لم يقدر ذلك، وقال: إنها منفصلة، ولم يغير الحركة التى كانت مستحقة للضمير، وهو: الضم فى المذكر، والكسر فى المؤنث (١).

والمذكور من صور ما سكن فيه ضمير الغائب أربع:

الأولى: قوله تعالى: "وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ" (٢).

(١) يشير الشارح العلامة إلى اختلاف القراء فى ذلك، وسوف يفصله قريبا.
(٢) سورة البقرة، من الآية ٢١٦: "كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ، وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ".

الشاهد فيه : أن الأصل : "هُوَ" بضم الهاء ، فلما دخل عليها "الواو" صار كجزء من الكلمة ، وشابه "عضدا" ، فأسكتها الضمير ، وقيل : "هُوَ" بإسكان ، وهى قراحة أبى عمرو ، والكسائى ، وحمزة ، ونافع ، ويعقوب .

والتحريك قراءة ابن كثير ، وعاصم ، وابن عامر ^(١) .

الثانية : قوله تعالى : "فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ" .. بإسكان الهاء ، لأن "الفاء" لما اتصل بالضمير ، نزل منزلة "كبد" ، على الوجه الذى قرئناه ، وفيه من الاختلاف ما نقلناه .
الثالثة : قوله تعالى : "لَهُوَ الْقَصَصُ" ^(٣) ..

الشاهد فيه : أنه لما دخل لام الابتداء على الاسم المضمّر ، اتصل به ، صار كالجزء من نفس الكلمة ، فلذلك حسن تسكين الضمير بعد حركته ، وفيه من الاختلاف ما ذكرناه .

(١) الكشف عن وجوه القراءات للقيسى ٢٣٤/١ : "قوله : وهى ، وهو ، وهى ، ولهمسى ، ثم هو" .

قرأ ذلك أبو عمرو ، والكسائى ، وقالون بإسكان الهاء حيث وقع ، إذا كان قبل الهاء واو ، أو فاء ، أو لام ، أو ثم .
وقرأ الباقر بضم الهاء من "هو" وكسرها من "هى" ، غير أن أبى عمرو ضم الهاء فى "ثم هو" كالباقين .
وعلة من أسكن الهاء أنها لما اتصلت بما قبلها من واو ، أو فاء ، أو لام ، وكانت لا تنفصل منها صارت كلمة واحدة ، فخفف الكلمة ، فأسكن الوسط ، وشبهها بتخفيف العرب ل (عضد ، وعجز) ..

وأىضا فإن الهاء لما توسطت مضمومة بين واوين ، وبين واو ويا ، ثقل ذلك ، صار كأنه ثلاث ضمت فى "وهو" وكسرتان وضمة فى "وهى" فأسكن الهاء لذلك استخفافا .
وعلة من حرك الهاء أنه أبقاها على أصلها قبل دخول الحرف عليها ، لأنه عارض لا يلزمها فى كل موضع ..

وينظر : السبعة فى القراءات لابن مجاهد / ١٥١ وحجة القراءات لأبى زرعة / ٩٣ ، والبيان لأبى البركات الأنبارى / ٦٩/١ واتحاف فضلاء البشر / ١٣٢ والمهذب فى القراءات العشر / ٨٧/١ وشرح الشافعية للربضى / ٤٥/١ ، ٢ / ٢٦٩ وابن يعش / ٩ / ١٣٩ ،

١٤٠ والإيضاح لابن الحاجب / ٣٧٠/٢ : "ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبَكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً" ..
(٢) سورة البقرة من الآية ٧٤ : "ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبَكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً" ..

(٣) سورة آل عمران ، من الآية / ٦٢ : "إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ" ..

الرابعة : قول زياد بن حمل بن سعد :

زَارَتْ رَوْقَةً شَعَثًا بَعْدَمَا هَجَعُوا . . . لَدَى نَوَاحِلٍ فِي أَرْسَافِهَا الْخُدَمُ
[٢٦٦] فَقُمْتُ لِلزُّورِ مَرْتَاعًا فَأَرْقَنِي . . . فَقُلْتُ : أَهَى سَرَتْ أَمِ عَادَنِي حُلُمٌ
وَكَانَ عَهْدِي بِهَا وَالْمَشَى يَبْهَظُهَا . . . مِنَ الْقَرِيبِ مِنْهَا النَّوْمُ وَالسَّلَامُ (١)

يصف الخيال ، فيقول : زار خيال هذه المرأة قوما غبرا — بعد ما ناموا — عند إبل ضوامر —
مهازيل ، شدت في أرسافها سيور القيد ، لشدة سيرها ، وتأثير الكلال فيها ، فقامت من مضجعي
للطيف الزائر ، خائفا ، وطار النوم عني ، وأخذني القلق ، ووساوس النفس والفزع ، فمثلت
الفكر بين شيئين :

أحدهما : زيارتها بنفسها .

والثاني : حلم نائم اعتادني فأرانيها ، وصرت أراجع ، وأقول : كيف يجوز مجيئها ، وكنت
أعدها ، وقطع المسافة القريبة ، كانت تتكلفه بشق الأنفس ، وتحمل الكد ، هذا والغالب
عليها الملال ما يتعب وإن خف ، وطلب الراحة بالنوم ليمير الخطب ، ولو قل .
وانتصب (مرتاعا) على الحال .

(١) أبيات من البسيط ، نسبها الشارح لـ : زياد بن حمل بن سعد ، وقال بعضهم : الشعر
لزياد بن منقذ العدوي ، وقيل : للمرار بن منقذ ، وقيل : لبدر بن سعيد أخى المرار
ابن سعيد .

والبيت الثاني من شواهد : الخصائص ٣٠٥/١ برواية : (اللطيف) في موضع : (للزور)
وابن بعيش ١٣٩/٩ والمغنى ٤١/١ ، ٢٧٨/٢ وأوضح المسالك ١٣٢/١ والهمع ٦١/١ ،
١٣٢/٢ والمطالع السعيدة للسيوطي ٢٤٠/٢ والبهجة المرضية ٣٤٢/٢ والأشعري
١٠١/٣ والخزانة ٣٩١/٢ وشرح شواهد الشافية للبغدادى ١٩٠/١ والتصريح
١٤٢/٢ وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٢٠٢/١ ، ١٧٤/٦ .

رويقة : اسم مجيئة . والشعث : جمع أشعث ، وهو : الأغبر المتغير ، وأراد : قوما
شعثا . اللسان (شعث) ٢٢٧٢/٤ .

وهجعوا : ناموا . والنواحل : الضواير المهازيل ، وأراد : إبلا قد أنحلها السفر
وأجهدها عدم المرمى . وأرساف : جمع : رُسُف ، وهو مجتمع الساقين والقدميين .
اللسان (رُسُف) ١٦٤٢/٣ وما بعده .

والخدم : جمع خدمة ، وهى : السير الغليظ المحكم مثل الحلقة ، يشد في رُسُف البعير .
اللسان (خدم) ١١١٥/٢ .

والزور : مصدر من الزائر والمراد به : طيفها . ومرتاعا : من الروح ، وهو الفزع .

وأرقني : أقلقني ، وأقضى مضجعي . وعادني : اعتادني .

والشاهد فى : "أهَى" حيث أسكن الهاء من "هى" بعد همزة الاستفهام ، وإجراء لها
مجرى واو العطف وفائه .

وقوله : (أم عادي حليم) ، " أم " هذه هي المعادلة ، والمعنى : أى هذين الأمرين كان ؟
وقوله : (أَهَى سَكْرَت) سكن الهاء من (هي) مع ألف الاستفهام ؛ لأنه أجراها مجسرى
واو العطف وفائه ، فكما تسكن معها ؛ لأنها لاتقوم بنفسها ، ولاتستقل ، كذلك تسكن مع
الألف .

ومعنى " يبهظها " : يثقل عليها ويشق (١) .

وقوله : (وكان عهدي بها) خير (كان) بها .

وقوله : (والمشي يبهظها) الواو : واو الحال من قوله : (أهى سرت) .
قد ألحق " الكسائي " : " ثم " بهذه الأحرف الأربعة ، وقرا : " ... ثم هو يوم القيامة ... " .
بإسكان الضمير ، قال : لأن " ثم " وإن كان حرفا ، فهو من أخوات " الواو ، والفاء " .

المسألة الثانية : فى حكم لام الأمر ، إذا اتصل بها (الواو ، والفاء) ، وهى فى نفسها
مكسورة ، والحرف الداخلى عليها مفتوح فى قولك : " وليضرب زيد " ، كانت الواو المفتوحة مع
اللام المكسورة بعدها بنزلة مكبد ، وفخذ " ، فلذلك حسن تسكين اللام ، قال الله تعالى :
" ... فلينظر ... " (٣) .

(١) الصحاح (بهظ) ٣ / ١١٢١ .

(٢) سورة القصص ، من الآية / ٦١ : " أَفَمِنْ عَذَابِنا وَعَدِنا حَسَنًا ، فَهُوَ لَاقِيهِ كَسِبَ
مَتَعْنَاهُ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ " .
قرا الكسائي ، وقالون ، وأبو جعفر بخلف عنهما بإسكان الهاء ، والباقون
بضمها .

وحجة من أسكن مع (ثُمَّ) أنه لما كانت كلها حروف عطف حملها محملا
واحدا .

وحجة من لم يسكن : أنه رأى (ثم) تنفصل ويوقف عليها ، ويستدأ بها ،
ولذلك أجرى الهاء مجراها فى الابتداء فضمها .

وينظر : الكشف للقيس ٢٣٥ / ١ والمهذب فى القراءات .

ويقول الرضوي فى شرح الشافية ٢ / ٢٧٠ : " وقرا الكسائي وغيره : " ... ثم
ليقتضوا تفهم " ... بإسكان لام الأمر على تشبيه " ثم " بالواو ، والفاء ؛ لكونها
حرف عطف مثلها .

واستبج ذلك البصريون ؛ لأن " ثم " مستقلة يوقف عليها ... " .

وينظر : الكشف للقيس ٢٣٥ / ١ والمهذب فى القراءات العشر ٢ / ١١٧ واتحاف
فضلاء البشر ١٣٢ .

(٣) سورة الكهف ، من الآية / ١٩ : " ... فلينظر أيها الركب ما فلانكم يرزق منه
وليتلطف ، ولا يشعركم أحدا " .

الشاهد فيه : أن الأصل : "لِيَنْظُرَ" بكسر اللام ، فلما دخلت الفاء على لام الأمر ، اتصلت به ونزلت منزلة الجزاء من الكلمة ، وعارضة بـ "ب" ، وفخذ "هـ" ، فلذلك حسن نسكين السلام ، ونحو قراءة الجمهور ، إلا "ابن ذكوان" (١) عن "ابن عامر" فإنه يبقى كسوة اللام (٢) .
وعكذا الكلام في قوله تعالى : "وَلْيُقْضُوا نَدْوَرُهُمْ" (٣) .

وإذا عرفت هذا ، فنقول المصنف : (فليس بأصل) الفاء فيه ، وقعت جواب (أما) فسي
قوله أول الفصل (وأما إسكانهم) .

قوله : (وأما شبهه الحرف عند وقوعه في ذا الموضع بخلاف "عند" و"باء" كبد " (٠٠) .
اعلم أنه يريد بالحرف : ما يصدق على الاسم ، والحرف جميعا ، وهو : ضمير الفائب
ولام الأمر .

وقوله : (في ذا الموضع) يريد : بعد أحد ما ذكره من الأحرف الأربعة المفتوحة .
والشبه بخلاف "عند" اسم واحد ، وهو : ضمير الفائب المذكور .
والشبه بـ "باء" كبد " شيآن :

أحدشما : ضمير الموثث الفائب .

والثاني : لام الأمر .

قوله : (٠٠ ومنهم (٤) من لا يسكن (٠٠) .

يريد : في ضمير الفائب ، ولام الأمر جميعا .

وأما لم يحسن نسكينها ، لأنها تستحق الحركة بوضعها ، ودخول هذه الأحرف
عليها أمر عارض ، فبقيت على ما كانت تستحقه من الحركة استصحابا لحكم الأصل .

(١) ابن ذكوان : عبد الله بن أحمد بن بشر أبو عمرو القرشي الدمشقي ، شيخ القراء
بالشام ، أخذ القراءة عرضا عن أيوب بن تميم ، وقرأ على الكسائي ، وروى عنه القراء
ابنه أحمد وأبو زرعة الدمشقي . ولد سنة ١٧٣ هـ ، وتوفي سنة ٢٤٢ هـ .
ينظر : طبقات القراء ١/ ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، وتاريخ القراء العشرة ٢٣/ .

(٢) قرأ ابن عامر بكسر اللام . وقرأ الباقر بسكون اللام ، وخجسته أن أصلها السكون
وأما تكسر إذا وقعت ابتداء ، فإذا كان قبلها حرف متصل بها ، رجعت اللام على
الأصل ، وأصلها السكون .

ينظر : حجة القراءات لأبي زرقعة / ٤٧٣ ، والسبعة في القراءات لابن مجاهد / ٤٣٦ ،
وتحاف فضلاء البشر / ٣١٤ ، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٢١٩ ، وابعده ، وابن عيميش

١٤٠/١ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٧٠ ، ٣٧١ .
(٣) سورة الحج من الآية / ٢٦ : "ثُمَّ لِيُقْضَىٰ لَهُمْ نَدْوَرُهُمْ وَلِيَبْلُغُوا
بِالْبَيْتِ الْحَتَّىٰ" .

(٤) ينظر : ص ٦٧٩ ، ٦٨٠ من التحقيق .

(ومن أصناف المشترك : زيادة الحروف)

[الحروف التي تزداد — معنى زيادتها]

(فصل) " يشترك فيها الاسم ، والفعل ، والحروف الزوائد هي التي يشملها قولك : " الْيَوْمَ تَسَاءُ " ، أو : " أَتَاهُ سُلَيْمَانُ " ، أو : " سَأَلْتُمُونِيهَا " ، أو : " هَوَيْتُ السَّمَانَ هَوِيَّتْ " .
ومعنى كونها زوائد : أن كل حرف وقع زائداً في كلمة فإنه منها ، لا أنها تقع أبداً زوائد .
ولقد أسلفت في قسمي : " الأسماء " ، والأفعال " عند ذكر الأبنية المزيد فيها نبذاً من القول في هذه الحروف ، وأذكر — ههنا — ما يميز به بين مواقع أصلاتها ومواقع زيادتها .. "

المتن : قوله : (ومن أصناف المشترك : زيادة الحروف .. إلى آخره) .

التفسير : قوله : (يشترك فيها الاسم والفعل ..) .

اعلم أن الحروف لازيادة فيها ، ومفرداتها أصول ، والدليل على ذلك : أنها غير مشتقة ، ولا متصرفة ، ولا يعرف لها أصل غير هذا الذي هي عليه ، فلا يكون فيها زوائد ، لأن بالاشتقاق ، والتصرف ، ومعرفة أصل الكلمة ، تعرف الزيادة من الأصل ، والمعرفة بأصولها مفقودة في الحروف .

قوله : (والحروف الزوائد : هي التي يشملها / قولك : " الْيَوْمَ تَسَاءُ " ..) . ١/٣٦٥

اعلم أن الحروف الزوائد عشرة أحرف ، وهي : من الهمزة إلى الهاء في قولك : " الْيَوْمَ تَسَاءُ " ، أو منها إلى النون في قوله : " أَتَاهُ سُلَيْمَانُ " ، أو من السين إلى الألف في قوله : " سَأَلْتُمُونِيهَا " ^(١) ، أو من الهمزة إلى التاء في قوله : " هَوَيْتُ السَّمَانَ هَوِيَّتْ " .
قال ابن جنى :

" حكى أن أبا العباس سأل أبا عثمان عن حروف الزيادة ، فأشده :
هَوَيْتُ السَّمَانَ فَشَيَّبَنِي وَمَا كُنْتُ قَدْ مَا هَوَيْتُ السَّمَانَ

(١) يقول الرضى في شرح الشافية ٢ / ٣٣١ : " قيل : سأل تلميذ شيخه عن حروف الزيادة ، فقال : سألتُمُونِيهَا ، فظن أنه لم يجبه إجابة على ما أجابهم به من قبل هذا ، فقال : ما سألتك إلا هذه النية ، فقال الشيخ :
الْيَوْمَ تَسَاءُ " ، فقال : والله لا أسماء ، فقال : قد أجبتك يا أحمق مرتين ..
وقيل : هم يتساءلون ، وما سألت يهون ، والتسمن هواي ، وسألتهم هوانى ، وغير ذلك ..
وتنظر : المقرب لابن عمفور ٢ / ١٤٤ وابن يعش ٩ / ١٤١ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٧١ والتبصرة ٢ / ٧٨٨ والنصف ١ / ٩٨ .

فقال له : الجواب ؟

فقال له أبو عثمان : قد أجبتك دفعيتين ، يريد : "هويت السنان" (١) .
وأشد بعضهم (٢) :

سَأَلْتُ الْحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ عَنْ أَسْمِهَا . فَقَالَتْ وَلَمْ تَبْخُلْ : أَمَّا نَ وَتَسْهِيْلُ
ولقائل : قد ذكرنا — فيما تقدم (٣) — أن الزيادة قد تكون من نفس الكلمة ، كالتركيب ،
نحو : الطاء المشددة في "قَطَعَ" ، وقد لا تكون من نفس الكلمة ، والمراد — ههنا — الحروف
التي ليست من نفس الكلمة ، ولم يذكر المصنف ما يدل على ذلك بالوضع (٤) .

قوله : (ومعنى كونها زوائد أن كل حرف وقع زائدا في كلمة ، فإنه منها ، لا أنها تقسح
أيدا زوائد (٥)) .

اعلم أنا قد بينا هذه الدعوى ، وقررناها في أبنية الأسماء ، آخر القسم الأول (٥) .

(١) ينظر : المنصف ٩٨/١ وابن يعيش ١٤١/٩ وشرح الشافية للرضى ٣٣١/٢ .

(٢) ينظر : شرح الشافية للرضى ٣٣١/٢ .

(٣) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الثالث / ٣٨٥ (رسالة) .

(٤) لم يذكر المصنف ما يدل على ذلك — هنا — لأنه قد ذكره قبل ذلك مرتين :
الأولى : عند حديثه عن أصناف الاسم الثلاثي ، حيث يقول : " والزيادة إما أن تكون
من جنس حروف الكلمة كالدا ل الثانية في (قَعْدَدَ ، وَهَدَدَ) أو من غير جنسها ، كهَمْزَة
(أَفْكَلَ ، وَاحْمَرَّ) .

والثانية : عند حديثه عن أصناف الفعل الثلاثي ، حيث يقول : " والزيادة لا تخلصو :
إما أن تكون من جنس حروف الكلمة ، أو من غير جنسها ، كما ذكر في أبنية الأسماء " .
لهذا كله سكت المصنف هنا .

وينظر : المفصل المطبوع ص ٢٤٠ ، ٢٢٨ .

(٥) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ٢٩٢ (مخطوط) .

وينقل الرضى في شرح الشافية ٣٣١/٢ : " يعنى ليس معنى كونها حروف الزيادة أنها
لا تكون إلا زائدة ، وإذ ما منها حرف إلا ويكون أصلا في كثير من المواضع بل المعنى
أنه إذا زيد حرف على الكلمة لا يكون ذلك المزيد ، إلا من هذه الحروف ، إلا أن يكون
المزيد تضعيفا ، سواء كان التضعيف للإلحاق أو لغيره ، ك : (قَرَدَدَ ، وَغَيْرَ) ، فإن
الدا ل والبا ل ليستا منها .

فالحرف المضاف به — مع زيادته — يكون من جميع حروف الهجاء : من حروف الزيادة ، ك :
(عَظِمَ ، وَجَمَعَ) ، ومن غيرها ك : (قَطَعَ ، وَسَرَحَ) .

وعند يكون ذلك التضعيف الزائد للإلحاق ، ك : (قَرَدَدَ ، وَجَلْبَبَ) ، ولغيره ، ك : (عَظِمَ ،
وَالَّذِي لِلْإِلْحَاقِ لَا لِلتَّضْعِيفِ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ حُرُوفِ (الْيَوْمِ تَسَاءَ) ، ك : (جَدُولَ ، وَزَرْقَمَ ،
وَمَنْسَلَ) " .

وينظر : ابن يعيش ١٤١/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣٧٢/٢ .

قوله : (ولقد أسلفت في نسي الأسماء ، والأفعال عند ذكر الأبنية المزيد فيها نبذا ممن القول في هذه الحروف) والرواية " نبذا " بفتح النون .

قال في الشامل : نبذ من بني فلان ، أى : فرق يسيرة ، وكذا فى رأسه نبذ من شيب ، ونسى الأرض نبذ من كلاً ، أى : شئ يسير (١) .

قوله : (وأذكر — ههنا — ما يميز به بين مواقع أصالتها ، ومواقع زيادتها .)

تقول : وقع الشئ موقعه ، أى : الموضع الذى يقع عليه ، وقد ذكرنا قوانين متعددة ، تميز بين الحرف الأصل ، وبين الزائد ، نحو : الاشتقاق ، والخروج عن الأبنية ، والسقوط فى الجمع ، وفى التصغير ، وكونه فى معنى لفظ ليس فيه تلك الزيادة ، ونحوه .

وضروب هذا القسم عشرة :

الضرب الأول : فى حكم الهمزة : والضابط فيه أن الهمزة إذا وقعت أول الكلمة ، ومعدتها ثلاثة أحرف أصول ، فهى زائدة .

وان وقعت غير أول ، أو كانت أولاً ، بعدها حرفان ، أو أربعة أحرف أصلية ، لم تكن زائدة ، وكانت أصلية .

هذا هو الأصل ، إلا أنه قد يعرض ما يمنع من ذلك لدليل خارج ، كما سنبينه لك ،

فنفرد إلى شرح المتن .

(١) الصحاح (نبذ) ٥٢١/٢ واللسان (نبذ) ٦ / ٤٣٢٣ .

[مواضع زيادة الهمزة]

(فصل) " فالهمزة يحكم بزيادتها ، إذا وقعت أولا بعدها ثلاثة أحرف أصول ، ك : "أرنب" ، وأكرم" ، إلا إذا اعترض ما يقتضى أصلتها ، ك : "أعنه ، وأمره" ، أو تجويز الأمرين ، ك "أولق" .
وأصلاتها إذا وقع بعدها حرفان ، أو أربعة أحرف أصول ، ك : "إتب ، وإزار ، وإصطبل" ،
وإصطخر" ، أو وقعت غير أول ، ولم يعترض ما يوجب زيادتها فى نحو : "شمال ، وشدل ، وجرائض" ،
وضهياة ... "

قله : (فالهمزة يحكم بزيادتها ، إذا وقعت أولا بعدها ثلاثة أحرف أصول ، ك : "أرنب" ،
وأكرم") .

اعلم أن هذه عبارة المازنى (١) . وقد حجز بها قسطا كبيرا من اللغة ، عرف أمـر الهمزة فيه ، فأمن معه . أن تكون الهمزة فى أول ما عدته أربعة أحرف فيها — إلا زائدة ، إلا أن يجئ أمر يوضح أنها من نفس الحرف (٢) .

وقال بعضهم : إذا رأيت بعد الهمزة ثلاثة أحرف أصول ، فاقض بزيادة الهمزة هناك ، سواء عرفت الاشتقاق ، أو لم تعرفه ، وذلك لغلبة زيادتها أولا فيما عرف اشتقاقه ، وذلك يوجب القضاء بزيادتها فيما لم يعرف فيه وجه الاشتقاق ، نحو : "أرنب ، وأفكل" (٣) ، إلا أن يجئ أمر يوضح أنها من نفس الحرف .

ألا ترى أنك لو سمعت فى كلامهم مثل : "أحول ، وأخيل" ، لقضيت بأن هذه الهمزة زائدة ، لما ذكره ، ولم يحتج فيه [إلى (٥)] الاشتقاق (٦) .
وقال "ابن جنى" : "المعنى (٧)" : أنه إذا جاءت ثلاثة أحرف لا يشك فى أنها من الأصول ، وفى أولها همزة ، قضيت بزيادة الهمزة .

(١) النصف ١ / ١٩٩ وعبارته : "اعلم أن الهمزة إذا كانت أولا ، وكان الشئ الذى هى فيه عدده أربعة أحرف فصاعدا ، فهى زائدة ، إلا أن يجئ أمر يوضح أنها من نفس الحرف ، وذلك نحو : "أفكل ، وأيدع" .
وينظر : الكتاب ٤ / ٢٣٥ .

(٢) هذا كلام ابن جنى فى النصف ١ / ٩٩ .
(٣) الأفكل على "أفعل" : الرعدة ، ولا يبين منه فعل ، يقال : أخذ أفكل ، وإذا ارتعد من برد أو خوف : الصاح (فكل) ٥ / ١٢٩٢ .
(٤) الأخيل : طائر أخضر ، وعلى جناحيه لمة تخالف لونه . اللسان (خيل) ٢ / ١٣٠٦ .
(٥) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٦) ينظر : الكتاب ٤ / ٢٣٥ والنصف ١ / ٩٩ ، وابن يعيش ٩ / ١٤٤ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٧٣ .

(٧) فى النصف [يريد به] .

فأما إن كان في الكلمة حرف يجوز أن يكون زائدا ، أو وقع فيها تكرير لم تغض بزيادة
الهمزة ولا بدليل . . . (١).

قله : (. . .) إذا اعترض ما يقتضي أصالتها ك : " إِمْعَه ، وَامْرَءَة " ، أو تجويز الأمرين ك : " أُلْقِ " .
اعلم أنه متى قام الدليل على أن هذه الهمزة يتنوع تقدير زيادتها ، لم يعتد بما ذكرناه
من القانون ، وامتنع القضاة بزيادتها .

وكذلك إذا وجدنا بعد هذه الهمزة حرفا من حروف الزيادة ، واحتمل كونه أصليا ، واحتمل
كونه زائدا ، امتنع الحكم على هذه الهمزة بالزيادة ؛ لأننا شرطنا في الحكم بزيادتها
أن يجرى بعدها ثلاثة أحرف ، لانشك في أنها من الأصول .
فإذا ترددنا في ذلك فإما هو شرط الحكم بزيادتها .

وقد أورد المصنف من الصور التي اعترض فيها ما يقتضي أصالة الهمزة صورتين :

الأولى : " إِمْعَه " بكسر الهمزة ، وتشديد الميم ، والعين المهملة .

قال الجوهري : يقال : إِمْعَ ، وإِمْعَةٌ ، وهو الذي يكون لضعف رأيه مع كل واحد (٢).

قال الشاعر :

[١٢٧] رَأَيْتُ شَيْخًا إِمْعَه . . . سَأَلْتُهُ عَمَّا مَعَهُ . . . فَقَالَ : ذُوُّ أَرْبَعَةٍ (٣).

قال المازني : إنك تصفيه ، وليس في كلام العرب " إِفْعَلَه " صفة (٤) .

وهو كلام سيويه (٥).

وقال " ابن جنى " : الذي يدل على أن الهمزة في " امعه " أصلية ، أنها لو كانت زائدة ،
لرجب أن تكون الميم الأولى فاء الكلمة ، والثانية عينها ، وعلى هذا التأويل ، تكون الفاء ،

(١) المصنف ١٠٠/١ .

(٢) الصحاح (أمع) ١١٨٣/٣ .

(٣) رجز ، لم أقف على قائله ، وهو من شواهد :

المصنف ١٨/٣ واللسان (أمع) ١٣١/١ .

والذوؤ من الإبل : ما بين الثلاث إلى العشرة ، وهي مومنة لا واحد لها من لفظها ،

والكثير أذواد . (الصحاح) (ذود) ٤٧١/٢ .

(٤) المصنف ١٤٤/١ وبإسناده : " . . . وإِمْعَه " ، لأنه ليس في الكلام " إِفْعَلَه " صفة . . .

(٥) الكتاب ٢٤٥/٤ وبإسناده : " . . . ويكون على (إفعل) نحو : (إصبع) ، وإبرم ، وإبين ،

وإشقق ، وإفغحه ، ولا نعلمه جاء صفة . . .

والعين من موضع واحد ، وهذا لا يؤخذ به ؛ لقلته .
 وإنما جاءت منه أحرف محصورة ، نحو : " كوكب ، وددن " (١) ، ولا ينبغي أن يقاس عليه .
 وإذا امتنع زيادة الهمزة فيه ، كانت نفسها فاء الفعل ، والعين المشددة عينه ، ويكون
 وزنها : " فَعْلَهُ " بكسر الفاء ، وفتح العين المشددة ، وهذه الزنة قد جاءت وصفا مشل :
 " دَنَمَةٌ " (٣) .

وقال " ابن السراج " : " إِمَّعٌ ، رَفَعْلٌ " ؛ لأنه لا يكون " إِفْعَلٌ " وصفا .
 وقول من قال : " امرأة إمعة ، غلط ، لا يقال للنساء ذلك ، وقد حكى عن أبي عبيد ، حكاه
 الجوهري (٤) .

الثانية : " إِمْرَهُ " . الشاهد فيه : أنه يمتنع تقدير الهمزة فيه زائدة ؛ لما ذكرناه في :
 " إِمْعَةٌ " ، ووزنها " فَعْلَةٌ " .
 قال في الصحاح : " رَجُلٌ إِمْرٌ ، وإِمْرَهُ " . أي : ضعيف الرأي ، يأتصر لكل واحد ، مثال : " إِمَّعٌ ،
 وإِمْعَةٌ " . (٥) .

والكلام فيه على نهج ما قبله .

وذكر المصنف ما يجوز أن يكون زائدا ، أو أصليا مثالا واحدا ، وهو : " أُلُقٌ " .

ب/٣٦٥

قال الجوهري (٦) : " الأُلُقُ : شبه الجنون ، ومنه قول الشاعر : /

[١٢٨] لَعَمْرُكَ بِي مِنْ حُبِّ أَسْمَاءٍ أَوْلَقُ (٧) .

وقال الأعشى ، يصف ناقته .

[١٢٩] وَصَبِحُ مِنْ غَبِّ السُّرَى وَكَأَنَّهَا . أَلَمْ يَبْهَا مِنْ طَائِفِ الْجَنِّ أَوْلَقُ (٨)

(١) الدَّدَن : اللهب واللعب . الصحاح (ددن) ٥ / ٢١١٢ .

(٢) نقل الشارح كلام ابن جنى بالمعنى . وينظر : المصنف ١ / ١١٦ ، ١١٧ .

(٣) الدَّنَمَةُ : القصير ، وكذلك : الدَّنَمَةُ . الصحاح (دئم) ٥ / ١٩٢٢ .

(٤) الصحاح (أمع) ٣ / ١١٨٣ وينظر : الأصول ٢ / ٥٣٨ (رسالة) .

(٥) الصحاح (أمر) ٢ / ٥٨٢ .

(٦) الصحاح (ولق) ٤ / ١٥٦٨ .

(٧) شطر بيت من الطويل ، ولم أعثر على قائله ، وهو من شواهد :

الصحاح (ولق) ٤ / ١٥٦٨ واللسان (ولق) ٦ / ٤٩١٩ .

(٨) من الطويل (ديوانه) ٢٢١ .

والبيت من شواهد : الصحاح (ولق) ٤ / ١٥٦٨ واللسان (ولق) ٦ / ٤٩١٩ والغب :

أن ترد الأبل العا ، يوما ، وتدعه يوما . الصحاح (غيب) ١ / ١٩٠ .

قال عبد القاهر : وأما "أُلِقَ" فعلى وجهين :
الأول : أن تكون الهمزة أصلاً ، ويكون مثاله : "فَوَلَّى" ، يدل ذلك على قولهم : "مَالَوْقٌ" ،
وهو : "مفعول" أُلِقَ ، والهمزة فاء الفعل .
والثاني : أن يكون "أَفْعَلَ" من قوله : "وَلَّى" ، يُلِقُ "إذا أسرع" ، وتكون الواو فاء الفعل ،
وسجوز أن يكون "فَوَلَّى" من "وَلَّى" أيضاً ، ويكون الأصل : "وَوَلَّى" ، والواو الأولى فاء
الفعل ، والواو الثانية واو "مفعول" ، فهمزت الواو الأولى هرباً من اجتماع الواويين ،
كما قيل : "أواصل" ، والأصل : "وواصل" .
فإذا سميت رجلاً بـ : "أُلِقَ" وأنت تجعل الهمزة فاء ، عرفت ؛ لأنه "فَوَلَّى" ،
و "فَوَلَّى" ليس من الوزن الذي يضع الضرف .
ولا يصرف إذا جعلته "أَفْعَلَ" ، كما لا يصرف "أحمر" (١) .

قوله : (..) وأصالتها ، إذا وقع بعدها حرفان ، أو : أرسفاً حرف أصول (..) .

اعلم أن المعطوف عليه قوله أول الفصل : (بزيادتها) ، والمعنى : يحكم بزيادتها ،
ويحكم بأصالتها .

ولقائل أن يقول : إن المصنف أهل مثال همزة الأصل التي هي غير أول ، وقد أورد من
مواقع أصالة الهمزة ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن يقع بعدها حرفان أعليان ، وذلك يوجب كون الهمزة أصلية ؛ لأنها لو
كانت زائدة ، لبقى الاسم على حرفين أصليين ، وقد عرفت أنه ليس في الأسماء المتمكنة ما يكون

(١) المقتصد ٢ ورقة ٧٥ (مخطوط) .

ويجزم ابن جني في المصنف ١/١٥٦ بأن همزته أصلية ، ووزنه (فَعْل) فيقول : "ونحن
لم نسمعهم لفظوا بالواو في تصريف (أُلِقَ) فنفتي بأنه من الواو دون الهمز .
فنحن على الظاهر حتى تقوم دلالة ننزل لها عنه إلى غيره . فإن ادعى ذلك مدع لزمه
الدليل عليه . وكان هو المطالب به دفتنا . . .
وقد قالوا : (مَالَوْقٌ) ، (مَوَلَّقٌ) ، (مَوَلَّقٌ) ، (مَالَوْقٌ) ، (مَوَلَّقٌ) ، (مَوَلَّقٌ) ، (مَوَلَّقٌ) ،
(مَوَلَّقٌ) ، (مَوَلَّقٌ) .

وقال أبو علي : سأل مروان بن سعيد المهلب الكسائي في حلقة يونس عن (أُلِقَ) ؟
فقال الكسائي : أفعل ، فقال له مروان : استحيت لك يا شيخ . . .

ونظر : التبصرة ٢ / ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، وابن يعيش ١٤٥ / ٩ ، والإيضاح لابن الحاجب
٣٧٣ / ٢ = ٣٧٤ .

على أقل من ثلاثة أحرف أصول ، وقد أورد الحنفية مثالين : " إِتْب " ، و " إِزَار " .
قال الجوهرى : " الإِتْب : ثوب ، أو : بُرْدٌ يُشَقُّ فى وسطه ، فتلقية المرأة فى عنقها من غير كَمْ ، وَلَا جَيْب ... " (١) .

و " الإِزَار " (٢) : الألف فيه زائدة ، والوزن " فعال " ، والذى يدل على زيادتها سقوطها فى الجمع فى قولك : " أَزْد " .

وإذا كانت الألف زائدة ، لم يكن بعد الهمزة سوى حرفين أصليين ، ويكون مثل : " إِتْب " .
الموضع الثانى : أن تقع بعد الهمزة أربعة أحرف أصول ، فتعين إذ ذاك الحكم بأصالتها ؛ لأن الزيادة الواحدة قبل الفاء فى الرباعى ، لا تكون إلا فى نحو : " مدحرج " ، وسنذكر علته ذلك فيما بعد ، وأورد من ذلك صورتين :

الأولى : " اصطبل " (٣) . الشاهد فيه : أن الهمزة وقعت أولا ، بعدها أربعة أحرف ، وما هذا شأنه ، لا تكون الهمزة فيه إلا أصلية ، وتكون خماسية ؛ لاسنذكره ؛ ولأنك تقول فى تصغيره : " اصطب " ، فتثبت الهمزة ، وتحذف الحرف الخامس ، كما تفعل فى تحقيق الأسماء الخماسية .

ولو كانت الهمزة مزيدة ، لقلت : " صُطْبِل " بحذف الهمزة ، وإثبات اللام ، كما يقال فى تصغير " مدحرج " : " دحرج " .

الثانية : " اصطر " . الشاهد فيه : أن الهمزة أصلية ؛ لما ذكرناه فى " اصطبل " ، وهو : من ولاية فارس ، وكان قديما بلدة ، وقد خربت ، وجعلت قرى متفرقة (٤) .

الموضع الثالث : أن تقع الهمزة غير أول ، فيحكم بأصالتها ؛ لغلبة أصالتها فى هذا الموضع فيما عرف اشتقاقه ، وذلك يوجب غلبة الظن بأصالتها فيما لم يعرف فيه وجه الاشتقاق ؛ بشرط ألا يعرض ما يوجب زيادتها ، وذلك بأن يسقط فى الجمع ، أو التصغير ، أو يشتق منه ما يذهب إلى غير ذلك من الأوجه التى مضى ذكرها فى مباحث الأبنية (٥) .

(١) الصحاح (إِتْب) ٨٦/١ .

(٢) الإِزَار : الملحفة ، يذكر ويؤنث . اللسان (أَزْد) ٧٠/١ .

(٣) الاصطبل : للدواب ، وألفه أصلية ؛ لأن الزيادة لا تلحق بنات الأربعة من أوائلها ، إلا الأسماء الجارية على أفعالها ، وهى من الخمسة أبعد . الصحاح (أصل) ١٦٢٣/٤ .

وينظر : ابن يعيش ١٤٥/٩ .

(٤) معجم البلدان ٢١١/١ .

(٥) عرائس المحصل ، ورقة ٢٠٦ (مخطوط) .

قوله : (٠٠ نحو : "شمال" (١)، "نبدل" و"جرائض" (٢)، "ضهية" (٣)، (٠٠).

اعلم أن الكلام في "شمال" و"ضهية" سبق في مباحث الأبنية آخر القسم الأول (٤).

والنبدل ، بكسر النون ، وسكون الهمزة بعدها : الكابوس .

قال "ابن جنى" : "٠٠" يسمى الكابوس .. (٥).

قال "الجوهري" : "النبدل" بفتح الدال ، وقد تضم : الكابوس .. (٦).

وقال عبد المجيد : الهمزة زائدة في "شمال" ، لأنك تقول : "شمل" و"شمل" ، وفي : "نبدل" ، لأنك تقول : "نبدل" بـ"الياء" ، ويمتنع أن تكون الياء في "نبدل" منقلبة عن الهمزة ، لأن الهمزة إذا كانت ساكنة وساقبلها مفتوح ، أبدلت ألفا ، كما في "راس" و"فاس" ، وليس من لغتهم انقلابها إلى الياء (٧).

والهمزة في : "جرائض" أيضا زائدة ، لأنك تقول : "جرواض" ، وفي : "ضهية" ، لأنها في قولك : "ضهية" زائدة ، لأنها "فعلال" ، ولو جعلناها في "ضهية" أصلية واللفظ واحد ، لكانت في : "ضهية" كذلك ، ولصار "ضهية" : "فعلال" ، وليس في كلامهم "فعلال" في غير المضاعف .

قال عبد القاهر : وأما "ضهية" فلا يخلو من أمرين :

أحدهما : أن تجعل الهمزة أصلية ، حتى كأنه "فعلال" .

(١) الشمال : الريح التي تهب من ناحية القطب . الصحاح (شمل) ١٧٣٩ / ٥ .

(٢) وجعل جرائض : أكول ، وقيل : عظيم ، همزته زائدة ، لقولهم في معناه : جرواض . اللسان (جرض) ٦٠٠ / ١ وفي المنصف ١٠٦ / ١ : هو الجمل الضخم .

(٣) الضهية ، والضهية ، على فعلا : التي لا تحيض ، ولا ينبت ثدياها ، ولا تحمل .

اللسان (ضها) ٢٦١٧ / ٤ وينظر : المنصف ١١٦ / ١ والمتع لابن عصفور ٢٢٨ / ١ .

(٤) عرائس المحمل ، ورقة ٢٠٦ (مخطوط) .

(٥) المنصف ١٦٠ / ١ وبإسناده : "والنبدل" : هو الذي يسمى الكابوس عند العامة .

قال الراجز : نور .
نفرة القلب قليل النيل .
يلقى عليه النبدل بالليل .

(٦) الصحاح (نبدل) ١٨٢٨ / ٥ وفي اللسان (نبدل) ٤٣٨٥ / ٦ : "٠٠" ومن هذا الفصل :

النبدل والنبدل : الكابوس .. والهمزة زائدة ، لقولهم : النبدل ..

(٧) ينظر : المنصف ١٠٦ / ١ وسر صناعة الإعراب ١٢٢ / ١ وابن يعين ١٤٦ / ٩ .

والإيضاح لابن الحاجب ٣٧٥ / ٢ وشرح الشافية للرضي ٣٣٣ / ٢ والمتع لابن عصفور

٢٢٧ / ١ ، ٢٢٨ .

.....

والثاني : أن تجعل الهمزة زائدة ، ويكون وزنه : "فعلاء" .
ولا يجوز الوجه الأول لأمرين :
أولهما : أن الباء لا تكون أصلا في ذوات الأربعة ، وأنت إذا جعلت "ضهيا" : "فعلا" ،
كانت الباء أصلا ، ولا تكون "فعيلا" ؛ لأنه ليس بثبت .
وثانيهما : أنهم قالوا : "ضهيا" على مثال : "حمرا" ، فالباء فيه لام ، كما ترى ، بازاء الواو
في : "حمرا" ، فالهمزة زائدة للتأنيث ، ولو كانت أصلية ، لكان "فعلا" رباعيا ، أو :
"فعيلا" .

فلا يكون : "فعلا" لأمرين :

أحدهما : أنه غير مصروف .

والثاني : أن الباء لا تكون أصلا في ذوات (١) الأربعة .

ولا يكون : "فعيلا" لمنع الصرف .

وإذا ثبت التركيب فمن (ض ، ه ، ي) علمت أن "ضهيا" وزنه "فعلاء" (٢) .

قال عبد القاهر : "وجرائض" وزنها : "فعائل" ، والذي يدل على زيادة الهمزة قولهم :
"جرواض" ؛ لأنه "فعوأل" من تركيب "جرض" ، وهذا التركيب يدل على الانقضاء الذي
هو صفة هذا ؛ لأنه الضخم ، فكانه يجرض كل شيء .

وقيل : إنه العظيم / البطن ، وكذا : "جريض" (٣) ، وهذا واضح ؛ لأنه يكون في ٣٦٦/١

(١) في المقتصد [في بنات] .

ويقول ابن عصفور "في كتابه الممتح ٢٢٨/١ : "وزعم الزجاج أنه يجوز أن تكون
همزة "ضهيا" أيضا أصلية ، وبإزاء زائدة ، ويكون مشتقا من "ضاهات" أي : شابهت ؛
لأنه يقال : "ضاهيت" ، و "ضاهات" ، وهو أولى به ؛ لأن أصل الهمزة غير أول أكثر
من زيادتها .

وابن عصفور يرد هذا المذهب قائلا : " وهذا الذي ذهب إليه حسن من طريق
الاشتقاق ، إلا أنه يبقى في ذلك إثبات بناء لم يستقر في كلامهم ، وذلك أن الهمزة
إذا جعلت أصلية والباء زائدة ، وكان وزن الكلمة "فعيلا" ، وذلك بناء غير موجود
في كلامهم ، إلا أن يكون مكسور الفاء ، نحو : "طريم" ، و "جذيم" .

وينظر : سر صناعة الإعراب ١٢٣/١ وشرح الشافية للرضي ٢٣٨/٢ .

(٢) المقتصد ١ ورقة ٢٢ (مخطوط) .

(٣) الجريض : الغصة . اللسان (جرض) ٦٠٠/١ .

.....

غصة من فرط أكله ، وعظم بطنه .
و"نَاقَةُ جِرَواضٍ" : إذا كانت تشفق على ولدها ، فكانها تجرّض ، لكثرة الإشفاق .
(١)

(١) المقتصد ١ ورقة ٧٦ ، ٧٧ (مخطوط) .
وينظر : اللسان (جرّض) ٦٠٠/١ والنصيف ١٠٦/١ .
وسر صناعة الإعراب ١٢٣/١ وشرح الشافية للرضي ٣٣٥/٢ ، ٣٣٩ .

[مواضع زيادة الألف]

(فصل) "والألف لاتزاد أولا ؛ لامتناع الابتداء بها ، وهي غير أول إذا كان معها ثلاثة أحرف أصول فصاعدا ، لاتقع إلا زائدة ، كقولهم : " خاتم ، وكتاب ، وجبلى ، وسرداج ، وحبلىاب " .
ولاتقع للإلحاق إلا آخرها نحو : " معزى " ، وهي فى " قبعثرى " كخو ألف " كتاب " ،
لاناقتها على الغاية ... "

الضرب الثانى : فى حكم الألف اللينة ، وهي لاتزاد أولا ؛ لتعذر الابتداء بالساكن (١) .
وإذا وقعت حشا ، ومعها ثلاثة أحرف أصول لم تكن إلا زائدة ، سواء وقعت بعد فاء
الكلمة ، نحو : " خاتم " ، أو بعد عينها ، نحو : " كتاب " ، أو بعد لامها ، نحو : " جبلى " .
وقد سبق الكلام فى : " خاتم " ، وجبلى ، وسرداج (٢) فى مباحث الأبنية (٣) .
قوله : (٠٠) وَحَبْلِيَابُ (٠٠) بالحاء المهملة .
قال " أبو محمد " : " الحلباب بحاء المهملة ، والكسر : نبت تسمى العامة : " اللبالب " ،
وليس الألف فيه للإلحاق ؛ لأن ألف الإلحاق لاتقع حشا للكلمة (٤) .
قال " أبو سعيد " : " وأما الحلباب " ونحوه مما الألف فيه خامسة ، فقد ظهر فسى
أسماء كثيرة زيادة الألف فيه ، فيحمل عليه الباقي (٥) .
قوله : (٠٠) ولاتقع للإلحاق إلا آخرها ، نحو : " معزى " (٠٠) .
قال " أبو محمد " : لو وقعت الألف للإلحاق فى غير هذا الموضع ، لم تخل من أن تنوب عن
الساكن ، أو المتحرك :

(١) يقول الصيرى فى التبصرة ٢/ ٧٩١ : " ولاتزاد الألف أولا ؛ لأنها لاتكون إلا ساكنة ، ولا
يبتدأ بساكن ، فأما ألف الوصل والقطع فهى همزة ، وإنما سميت ألفا ، لأنها تكتب
بصورة الألف ... "

وينظر : الكتاب ٤/ ٢٣٥ ، ٢٣٦ وابن يعيش ٩/ ١٤٦ والإيضاح لابن الحاجب
٢/ ٣٧٥ .

(٢) السرداج : مكان لين ، ينبت النجم والنص . والسرداج : الناقة الكثيرة اللحم .
وقال الفراء : العظيمة . الصحاح (سردج) ١/ ٣٧٥ .

(٣) عرائس المحصل ، ورقة ٢٠٦ (مخطوط) .

(٤) التخدير ٢ ورقة ٢٢٣ (مخطوط) .

وفى اللسان (حلب) ٢/ ٩٥٩ : " والحلباب : نبت تدوم خضرته فى القيظ ، وله ورق
أعرض من الكف ، تسمى عليه الطباء والغنم ... وليس برياق ؛ لأنه ليس فى الكلام
ك : سِفْرَجَال ... "

وينظر : الصحاح (حلب) ١/ ١١٦ .

(٥) شرح السيرافى ٥/ ٥٣٨ ، ٥٣٩ .

لا سبيل إلى الأول ؛ لأنها استمرت على نفسها عن المتحرك في نحو : "قال ، وباع ، وباب ، وناب" .
فلو نابت عن الساكن ، لأورث ذلك أيضا في عين الكلمة : أهى ساكنة ، أم متحركة .
ولا سبيل إلى الثاني ، وهو : أن تنوب الألف عن متحرك ؛ لأنها إنما تكون إلحاقية أن لو وقعت
الموازنة بين الملحق والملحق به ، والموازنة بين الساكن والمتحرك .
فإن قلت : فقد وقعت الموازنة بالألف في نحو : "معزى" ، وساقى "مع أن الملحق
ساكن ، والملحق به متحرك" .

قلت : وقوع الموازنة بينهما فيما ذكرته من الصور أكثر ؛ لأن آخر الكلمة قد يسكن
للوقف ، بخلاف المتحرك قبل آخر الكلمة ، فإنه البتة لا يسكن (١) .
قوله : (٠٠) وهى فى " قبعشرى " (٢) كـحـو ألف " كتاب " ؛ لإنافتها على الناية (٠٠) .

اعلم أن " الإنافة " : الزيادة (٣) .

ونهاية الأبنية الملحق (٤) بها فى الأسماء خمسة ، وليس فى الأصول سداسى ، و" قبعشرى "
الألف فيه سادسة ، فيمتنع أن تكون للإلحاق ؛ لما ذكرناه ، وإنما هى زائدة لغير الإلحاق ،
كما أن ألف " كتاب " كذلك .

والضمير فى قوله : (وهى) يرجع إلى الألف ، والضمير فى قوله : (لإنافتها) يعود
إلى الضمير المؤنث الذى قبله ، وذلك الضمير عائد إلى الألف .

(١) التخمير ٢ ورقة ٢٢٣ (مخطوط) .

وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٣٧٦/٢ وابن يعيش ١٤٦/٩ ، ١٤٧ .

(٢) القبعشر : العظيم الخلق . الصحاح (قبعشر) ٢/٧٨٥ .

(٣) الصحاح (نيف) ٤ / ١٤٣٦ .

(٤) لقد وضع الرضى فى شرح الشافية ٥٢/١ معنى الإلحاق وفائدته فقال :
" ومعنى الإلحاق فى الاسم والفعل أن تزيد حرفا ، أو حرفين على تركيب زيادة غير
مطرودة فى إفادة معنى ؛ ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى فى عدد
الحروف وحركاتها المعينة والسككات ، كل واحد فى مثل مكانه فى
الملحق بها ، وفى تناريفها : من الماضى ، والمضارع ، والأمر ، والمصدر ،
واسم الفاعل ، واسم المفعول ، أن كان الملحق به فعلا رباعيا .
ومن التصغير ، والتكسير إن كان الملحق به اسما رباعيا لا خماسيا .
وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج فى تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب فى شعر ،
أو سجع ... " .

وقد تقدم الكلام في : مَعَزَى (١) ، وَمِعْشَرَى في مباحث الأبنية آخر القسم الأول (٢)
الضرب الثالث : في حكم "الباء" ، وتزاد في موضعين :
أحدهما : أن يحصل في الكلمة ثلاثة أحرف أصول .
والثاني : أن تقع غير أول فيما كان فيه أربعة من الأصول .
وتكون أصلاً إذا وقعت أولاً ، ومعهما من الأصول أربعة .

- (١) الألف في (معزى) زائدة للإلحاق بـ (درهم) ودليل زيادتها قولهم :
(معز ، ومعيز) .
أما قولهم : (مَعَزَى) بالتشوين فيدل على أن الألف ليست للتأنيث ، إذ ألف التأنيث
تضع الصرف ، فلا يداخلها تشوين ، نحو : (جبل ، وسكرى) .
وينظر : ابن يعيش ٤٧/٩ وشرح الشافعية للرضي ٣٤٠/٢ والتكملة ٣١٦/٠
(٢) ينظر : عمريس المحصل ، ورقة ٢٠٦ (مخطوط) .

[مواضع زيادة اليا]

(فصل ١) واليا، إذا حصلت معها ثلاثة أحرف أصول، فهي زائدة أينما وقعت ك: "يلمع"، ويهير، ويغرب، ويشير، وزينة "إلا في نحو: "يا حج، وسرم، وسدين، وميمنية، وثوقيت". وإذا حصلت معها أربعة أحرف، فإن كانت أولا، فهي أصل ك: "يستمر"، والافهي زائدة ك: "سلحفية"...

قوله: (واليا، إذا حصلت معها ثلاثة أحرف أصول، فهي زائدة أينما وقعت)...

اعلم أن هذه اليا، تكون زائدة في الاسم والفعل إذا وقعت أولا، وثانية، وثالثة، ورابعة.

قال "ابن جنى": إنما قضا بزيادتها في هذه المواضع، حملا على ما عرف اشتقاقه، لأنها لم تر على هذه الصفة فيما وضع أمره بالاشتقاق إلا زائدة.

فعلى هذا القياس لو جاء في الكلام مثل: "خَيْبٌ، وَتَرْجٌ، وَشَقِيطٌ" (١)، لقصبت بزيادة اليا، ولم تحتج إلى الاشتقاق (٢).

وقال عبد القاهر: "إن اليا، والهمزة، والميم" إذا وقعت أولا، فاحكم فيها بالزيادة، إلى أن تقوم دلالة على الأصل... (٣)

وما ذكره منقدح في هذه اليا، وإذا وقعت ثانية، وثالثة، ورابعة.

وكذلك أورد المصنف من أمثلة الزيادة خسا، ومن صور الأصل خسا:

الأولى: "يلمع". الشاهد فيه: أنه اسم فيه ثلاثة أحرف أصول بعد اليا، فيقصى فيه بزيادة اليا، لما ذكرناه، ولأنك إذا اعتبرته بالاشتقاق، كانت اليا "ساقطة"، لأنه من الليمان، ووزنه: "يَفْعَل".

(١) هذه كلمات لا معنى لها، أتى بها ابن جنى على صيول الافتراض.

(٢) المصنف ١١٢/١ وبأثره: "... إنك إذا حصلت في الكلمة ثلاثة أحرف من الأصول، ثم رأيت فيها يا، ثانية، أو ثالثة، فصاعدا، قصبت بزيادتها حملا على ما عرف اشتقاقه، لأنها لم تُر على هذه الصفة فيما وضع أمره بالاشتقاق إلا زائدة.

فعلى هذا القياس، لو جاء في الكلام مثل: "خَيْبٌ، وَتَرْجٌ، وَشَقِيطٌ" لقصبت بزيادة اليا، ولم تحتج إلى الاشتقاق...

(٣) المقتصد ١ ورقة ٨١.

قال "ابن السراج" : وهذا الوزن لا يعرف صفة (١).
 فإن قلت : ليس يستقيم أن يقال : إن وزنه من الثلاثي "فَعَمَلٌ" ومن الرباعي "فَعَمَلٌ" ،
 وعلى كل واحد من هذين التأويلين ، تكون الباء أصلا في موضع فاء الكلمة ؟
 قلت : سقوط الباء في الاشتقاق ينفع من تعدد ما ذكرتم ، ولأنه في أبنية العرب "فَعَمَلٌ" ،
 ولا تكون الباء أصلا في ذوات الأربعة على هذه الصفة .
 قال عبد المجيد : "يلمع" : اسم السراب الذي يرى نصف النهار ، كأنه ماسى بذلك
 [إلا] لما فيه من اللعان (٢).
 الثانية : "يَهَيِّرُ" ، بتخفيف الراء ، وكذلك بتشديد ها ، وهو : الباطل ، وقيل : حجارة
 أمثال الكف . وقال قوم : إنه دويبة تكون في الصحارى أعظم من الجرذ (٤).
 وقال "ابن جنى" : حدثني أبو علي ، قال : حكى الأصمعي [القَهْقَرُ] ، و [اليَهْيِيرُ] (٥)
 بالتخفيف ، واليَهْيِيرُ بالتضعيف للكتلة من الصمغ (٦).
 الشاهد فيه : أن الباء الأولى فيه : زائدة ، والثانية [أصلية] (٧).
 قال "ابن جنى" : إذا قالوا : "يَهَيِّرُ" فوزنه : "يَفْعَلُ" ، وليس يخلو من أن يكون :
 "يَفْعَلًا" أو فَعِيلًا ، أو فَعْلَلًا .
 ولا يجوز أن يكون "فَعِيلًا" ، لأنه ليس في الكلام "فَعِيلٌ" بفتح الفاء ، وإنما هو مكسور الفاء ،
 نحو : "حَدَّثِمُ" (٨) ، و "عَشِيرُ" (٩).
 ولا يجوز - أيضا - أن يكون : "فَعْلَلًا" ، لأن الباء لا تكون أصلا في ذوات الأربعة
 على هذه الصفة .

- (١) الأصول ٥٤٠/٢ وينظر : التخمير ٢ ورقة ٢٢٣ .
- (٢) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٣) اللسان (لمع) ٤٠٧٤/٥ وفيه : "واليلمع" : السراب للنعانة . . . ويلمع : اسم برق
 خَلْبٌ للنعانة أيضا . . . واليلمع : ما لمع من السلاح . . .
 وينظر : الأصحاح (لمع) ١٢٨١/٣ .
- (٤) اللسان (هير) ٤٧٣٥/٦ وينظر : المنصف ٢٣/٣ .
- (٥) سقط من المخطوطة .
- (٦) المنصف ٢٣/٣ وما نقله الشارح كلام ابن جنى بتصرف .
- (٧) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٨) الخديم : الحاذق بالشئ . اللسان (خدم) ٨١٣/٢ .
- (٩) العَشِيرُ : الغبار . ولا تقل : عَشِيرٌ ، لأنه ليس في الكلام (فَعِيلٌ) بفتح الفاء .
 الصالح (عشر) ٧٣٦/٢ .

فإن قلت : هلا جعلته مكررا من باب "يَهْيَاهُ" ؟
قلت : الفرق بينهما واضح ؛ لأن اللامين في "يَهْيَاهُ" باقظ الفاء والسين ، بمنزلة : "صَلَّيْ" (١) و"قَلَّيْ" (٢) ، وكذلك : "الْوَحْوَحَةُ" (٣) ، و"الْوَزْزَةُ" (٤) [الحرمان الأولان باقظ الآخرين] (٥) ، وليس كذلك : "يَهْيَرُ" ؛ لاختلاف الراء ، والياء ، ولو كانت الكلمة "يَهْيَاهُ" ، لكان ذلك كذلك لعمرى .

ولا يجوز أن يكون "يَهْيَرُ" : "فَعْلَلًا" على أن تجعله من باب "زَهَزَقَ" ، و"دَهْدَقَ" ، وتخول : اختلاف الثانى والرابع ، كما اختلفا في "زَهَزَقَ" ، و"دَهْدَقَ" (٦) ؛ لأننا لم نر "الياء" ، ولا الواو / جاءتا أصلين فيما اتفق أوله وثالثه ، واختلف ثانيه ورابعه ، نحو : باب "زَهَزَقَ" ، ٢٦٦ / كما جاءتا أصلين في باب "صَلَّيْ" ، و"قَلَّيْ" ، [نحو : "وَجَّحَ" ، و"وَزَّزَ" ، و"يَهْيَاهُ" ، و"يَلِيلَ" (٧)] . فإذا امتنع أن يكون "يَهْيَرُ" على زنة "فَعْلَلٍ" ، و"فَعِيلٍ" ، تسعين أن يكون وزنه "يَفْعَلُ" بمنزلة "يَرْمَعُ" (٨) ، و"يَعْمَلُ" (٩) .

وإذا كانت الياء زائدة في "يَهْيَرُ" مخففا ، وهو بمعنى : "يَهْيَرُ" كانت الياء - أيضا - في "يَهْيَرُ" زائدة ؛ لأن اللفظ والمعنى متفقان . . . (١٠)

الثالثة : "يضرب" . الشاهد فيه : أن الياء زائدة ، ومعهما ثلاثة أحرف أصول ، لأنه من الضرب ، ولو سميت به رجلا ، لم تسرف ؛ للعلمية ووزن الفعل ، كما لم تصرف "يشكر" .

(١) صَلَّيْ : صوت ، وفي صفة الوحى كأند صلطة على صفوان . اللسان (صلل) ٢٤٨٦ / ٤ .

(٢) قَلَّيْ : حرك . الصحاح (قلل) ١٨٠٥ / ٥ .

(٣) الْوَحْوَحَةُ : صوت مع بَحْج . اللسان (وحج) ٤٧٧٨ / ٦ .

(٤) الْوَزْزَةُ : الشفة والطيش . اللسان (وزز) ٤٨٢٤ / ٦ .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من المخطوطة .

(٦) الزَّهْزَقَةُ وَالْدَّهْدَقَةُ : شدة الضحك ، وزَهَزَقَ : إذا أكرمه . اللسان (زهزق) ١٨٧٨ / ٣ .

(٧) يَلِيل : اسم جبل معروف بالبادية . اللسان (يلل) ٤٩٦٦ / ٦ وما بين الحاصرتين سقط من المخطوطة .

(٨) رَمَعَ الرَّجُلُ يَرْمَعُ رَمْعًا ، وَرَمَعًا : تحرك . اللسان (رمع) ١٧٣١ / ٣ .

(٩) الْيَعْمَلَةُ : الناقة النجيبة المتابعة على العمل . الصحاح (عمل) ١٧٧٥ / ٥ .

(١٠) المنصف ١٤٠ / ١ ، ١٤١ وما هو جدير بالملاحظة أن الشارح نقل من كلام ابن جنى ما زاد على الصفحة مع تصرف قليل ، وكان هذا التصرف لتوضيح المعنى .

الرابعة : "عَشِيرٌ" ، بكسر العين ، وسكون الثاء ، وهو : الغبار .
الشاهد فيه : أن الياء وقعت فيه ثالثة ، وهى زائدة ، لأنه من العشار ، إذ العشار
ما يجلبه ، ولأن الياء لا تكون أصلاً فى بنات الأربعة .
قال الجوهري : " . . . ولا تقل : "عَشِيرٌ" ، بفتح العين ، لأنه ليس فى الكلام "فَعِيلٌ" بفتح
الفاء ، إلا "ضَهيدٌ" (١) . . . (٢) .

الخامسة : "زُبْنِيَّةٌ" ، بالراء المعجمة ، مكسورة ، ومعدّها الباء بنقطة ساكنة ، ثم بعدها النون
مكسورة ، وهو : واحد الزبانية ، وهم عند العرب : الشرط ، وسى بذلك بعض الملائكة
لدفعهم أهل النار إليها (٣) .

والعرب لا تكاد تعرف هذا ، وتجعله من الجمع الذى لا واحد له ، مثل : "أَبَائِيلُ" (٤)
وعناديد (٥) .

الشاهد فيه : أن الياء وقعت فيه رابعة ، لأنه من : "الزبن" ، وهو : الدفع (٦) .
وقد ظهر بما لخصناه أن الياء الزائدة وقعت أولاً فى الثلاثة الأولى ، وثالثة فى
الرابعة ، ورابعة فى الخامسة (٧) .

ولقائل أن يقول : إن المصنف قد أهمل وقوعها ثانية ، مثل : "حِقْب" .

(١) ضَهيدٌ : اسم مضع ، ليس فى الكلام (فَعِيلٌ) غيره ، وذكر الخليل أنه مصنوع .
اللسان (ضهد) ٢٦١٦/٤ .

(٢) الصحاح (عشر) ٧٣٦/٢ : " . . . وهو مصنوع ، معناه : الصلْبُ الشَّدِيدُ . . . " .

(٣) اللسان (زبن) ١٨٠٩/٣ .

(٤) الإِبِيلُ ، وَالْإِبُولُ ، وَالْإِبَالَةُ : القطعة من الطير ، والخيل ، والإبل .
وقيل : الأبائيل : جماعة فى تفرقة ، واحداً : إِبِيلٌ ، وإِبُولٌ . اللسان (إبل) ١٠/١ .

(٥)

(٦) اللسان (زبن) ١٨٠٩/٣ .

(٧) يقول سيويه ٢٣٦/٤ : " والياء وهى تكون زائدة إذا كانت أول الحرف
رابعة فصاعداً ، كالمهزة فى الاسم والفعل ، نحو : (يرجع ، ويرجع ، ويضرب) .
وتكون زائدة : ثانية ، وثالثة ، فى مواضع الألف . . . ورابعة فى نحو :
(حذرية ، وقنديل) . . . وخامسة نحو : (سلخفة) . . . " .

وينظر : المنصف ١٤٠/١ وما بعده ، والتبصرة ٧٩٣/٢ ، ٧٩٤ وابن يعين

١٤٨/٩ ، ١٤٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣٧٧/٢ وما بعده وشرح

الشافعية للرضى ٣٧٤/٢ ، ٣٧٥ .

قوله : (٠٠) إلا في نحو : "يَأْجِج" (٠٠٠).

اعلم أنه لما ذكر صور ما تكون الياء فيه زائدة ، شرع بعده في ذكر ما جاءت فيه الياء أصلية على خلاف القياس ، والمذكور منها خمس .
أولها : قوله : "يَأْجِج" ، بالياء ، والجيم ، وهو : اسم موضع (١) .
الشاهد فيه : أن الياء وقعت أولاً ، وهي أصلية ، لأنها لو كانت زائدة ، لكان الثلاثة التسي بعدها أصولاً ، ووجب إدغام الجيم الأولى في الثانية ، وقيل : "يَأْج" ، كما هو حكم مضاعف الثلاثي .

فلما ورد غير مدغم علمنا أن الجيم الثانية للإلحاق (٢) ، وحينئذ يلزم أن تكون الياء أصلية ، حذارة من بقاء الاسم المتمكن على حرفين .
وعلى هذا التأويل ، يكون وزن "يَأْجِج" : "فَعْلَل" ، فتكون الياء فاء الفعل ، واللام الثانية للإلحاق .
وستعرف أن من طرق إلحاق الثلاثي بالرباعي تكرير موضع اللام ، تقول في الاسم "مهدد" (٣) ، وفي الفعل "ضربت" قياساً مطرداً ، لا يتوقف فيه على السماع .
قال عبد القاهر : وأما : "يَأْجِج" فالياء أصل ، والتركيب من "يَأْج" ، والجيم الثانية للإلحاق بـ : "جعفر" .

ولو كانت الياء زائدة ، لوجب أن يقال : "يَأْجُج" فيدغم .
وذهب بعضهم إلى أن هذا مثل : "مَجَب" في إظهار التضعيف لغير الإلحاق ، وهو : ضعيف ، وإن لوجه للعدول عن الظاهر ، وترك القياس من غير فائدة (٤) .
وثانيها : "مريم" .

الشاهد فيه : أن الياء وقعت ثالثة ، وهي : أصلية ، والوزن : "مفعَل" ، ومقتضى القياس

(١) ينظر : معجم البلدان ٤٢٤ / ٥ واللسان (أجج) ٣١ / ١ .

(٢) يَأْجِج : ملحقة بـ (جعفر) وينظر : ابن يعيش ١٤٩ / ١ .

(٣) مهدد : اسم امرأة ، اللسان (مهد) ٤٢٨٦ / ٦ .

(٤) المقتصد ١ ورقة ٨٢ (مخطوط) .

ويقول ابن يعيش ١٤٩ / ١ : "٠٠" ومعنى المحدثين ربما كسر الجيم وقال : (يَأْجِجُ) فإن صح ما رواه كانت الياء زائدة ، لأنه ليس في الكلام (جعفر) بكسر الفاء ، ويكون إظهار التضعيف شاذاً من قبيل (مجب) "٠٠" .

وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٣٧٧ / ٢ والمتع لابن عصفور ٢٨٧ / ١ .

أن يقال: "مرام"؛ لتحرك اليا، وانفتاح ما قبلها، إلا أنهم صححوا اليا، على خلاف الأصل، كما صححوا الواو من: "مكوز" (١).

وإذا كان التصحيح قد باتى في نحو: "القود" (٢)، كان العلم أذهب فيه والمضى؛ لأنهم يتصرفون في الأعلام أكثر؛ لثبوت تلعب السنن بهم. وإنما قضا بأعالة "اليا" في: "مرم" لأوجه أربعة:

الأول: أن تقدير زيادتها يصير الكلمة من باب "كوكب"، وأنه قليل بالنسبة إلى: "زيد" وسعد.

الثاني: أن اليا لو كانت زائدة، لكان الوزن على "فَعِيل"؛ وقد ذكرنا في مباحث "بهيير" أنه ليس في كلام العرب "فَعِيل" بفتح الفاء، ولا كلمة واحدة، وإنما جاء منه ما هو مكسور الفاء، نحو: "عُثِير" و"حَدِيم" (٣).

الثالث: أن الاستقراء يدل على أن زيادة الميم كان أكثر من زيادة اليا، وسطا، والحمل على الأكثر وقوعاً أجدر.

الرابع: أنه لو فرض زيادة اليا، كان الأصل "مَرَم"؛ وهو: مهمل في كلامهم، ولو فرض زيادة الميم، كان الباقي: "رَام"؛ وهو: من المستعمل، ولا يخفى أن الحمل على

ما لا يثبت من الإهمال أولى. والثالث: "مَدِين"؛ وهي: قصرية "شعيب" (٤)، واليا، فيها أصلية، ووزنها: "مَفْعَل"؛ والموجب لاعتقاد أصلتها بعض الأوجه المذكورة في: "مرم" (٥).

(١) كَوِيزٌ وَمَكْوَزَةٌ: اسمان. اللسان (كوز) ٥ / ٣٩٥٥.

(٢) الْقَوْدُ: قتل النفس بالنفس. اللسان (قود) ٥ / ٣٧٧١.

(٣) لم يجرى على وزن (فَعِيل) إلا كلمة (فَسِيرِد) - ويظهر من ٧٢١ من التمشيق.

(٤) ينظر: معجم البلدان ٥ / ٧٧.

(٥) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٢ / ٣٧٧، ٣٧٨: "وأما (مرم) فإنما يحكم بأعالة اليا فيه؛ لأنها لو كانت زائدة لوجب أن تكون الميم الأولى أصلية، فيجب أن يكون وزنه (فَعِيل)؛ وهو (فَعِيل) ليس من أبنيتهم."

والثاني: هو أنه لو كانت اليا زائدة لوجب أن يكون من باب (سلس)؛ وهو قليل، وإذا كانت أصلية كانت من باب (فرس) وهو أكثر.

الثالث: لو كانت زائدة لوجب أن تكون الميم أصلية، وزيادة الميم أولاً أكثر من زيادة اليا في الوسط، وحمله على الأكثر أولى.

والآخر: هو أنها لو كانت زائدة لادى إلى أن يكون من باب المهملة في كلامهم؛

ورابعها : "صيصية" ، بالصاد مهيطة ، مكسورة فيهما ، وهى : من مضاعف الرباعى ، وهى :
 قرن الثور ، والحِصْن ، والأصل لكل شئ ، يقال : رجع إلى صيصيته ، أى : إلى أصله .
 الشاهد فيه : أن الباء الأولى والثانية كلاهما أصليان ، والوزن "فعلل" ، والباء لا تكون أصلية
 فى بنات الأربعة إلا فى التضعيف .

وانما جعلنا أصليين ؛ لأن مضاعف الرباعى أكثر من غيره من الأبنية التى تكون بتقدير
 فرض زيادة الباء ، والحمل على ما هو أكثر عندهم أجدر .

وخامسها : "قوقيت" ، تقول : قوقت الدجاجة : إذا صاحت (٢) .

قال عبد القاهر : "الباء" فى "قوقيت" بدل من الواو ، كما أبدلت فى : "أغزيت" ؛ لكونها
 رابعة ، وكل ياء ، أو واو كانتا رابعتين ، فاقترن عليهما بالزيادة ، إلا فى التضعيف . . . (٣) .

قوله : (٥٠) وإذا جعلت معها أربعة أحرف (٤) ، فإن كانت أولا ، فهى أصل ، ك : "يستعور" ،
 والا فهى زائدة ، ك : "سَلْحَفِيَّة" (٦) . . .

قال "ابن جنى" : إنما تلحق الزوائد بنات الأربعة من أوائلهن ، إلا ما كان جاريا على "فعلل" ؛

== لأن باب (مريم) مهمل .

وإذا كانت أصلية كان من باب (رَامَ يَرِمُ) وهو من المستعمل ، فحمله على المستعمل أولى .
 وأما باب (مَدَّيْن) فيجرى فيه الوجه الأول والثالث ، ولا يجرى فيه الثانى والرابع ؛ لأنه
 لا يلزم أن يكون من باب (سلس) ، وهو الثانى .
 ولا يلزم أن يكون من باب المهمل ؛ لأن (مدن) مستعمل ، كما أن (دَانَ يَدِينُ) مستعمل
 وهو الرابع ، فبقى الوجهان جاريان فيه .

وينظر : ابن يعيش ١٤٩/٩ .

(١) الصحاح (صيص) ١٠٤٤/٣ واللسان (صيص) ٢٥٣٧/٤ .

(٢) اللسان (قوقت) ٣٧٧٧/٥ (٣) المقتصد ١ ورقة ٨٢ (مخلوط) .

(٤) زيادة عند صاحب العرائس ، لم تثبت عند ابن يعيش ١٤٩/٩ ، والفصل المطبوع /
 ٣٥٨ .

(٥) يستعور : اسم موضع ، ويقال : شجره وهو : (فَعْلِيلُول) .

قال البيرد : الباء من نفس الكلمة ، بمنزلة عين (عَضِرْفُوط) ؛ لأن الزوائد لا تلحق بنسب
 الأربعة أولا ، إلا الميم التى فى الاسم المبنى على (فعلل) ك : (مدحرج) . الصحاح
 (يسعر) ٨٥٩/٢ .

(٦) الصحاح (سَلْحَف) ١٣٧٢/٤ : "السَلْحَفَةُ بفتح اللام : واحدة السلاحف .

قال أبو عبيد : وحكى الرواس : سَلْحَفِيَّةٌ مثال بلهنية ، وهو ملحق بالخماسى بالفاء ،
 وانما صارت ياء لكسرة ما قبلها .

وينظر : اللسان (سَلْحَف) ٢٠٦٢/٣ .

لقلة الزوائد في بنات الأربعة أصلا ؛ لأنه ليس لها تصرف / ذوات الثلاثة وكثرتها .
ولما كانت ذوات الثلاثة مع تصرفها فلم يجر فيها ما اجتمع في أوله زيادتها
إلا حرفان ، وهما : " اتَّحَلَّ (١) ، وانْزَهُوْ (٢) ، لأن أول الكلمة ، لا تشك في الزيادة
إلا ما كان جاريا على فَعَلٍ ، نحو : " منطلق " مستخرج .
رفضت الزيادة في أول بنات الأربعة أصلا ؛ إلا ما كان جاريا على فَعَلٍ ، نحو : " مدحرج " .
وأما كان ذلك في الأفعال ، وما يبارى عليها من الأسماء سائفا ؛ لأنها في الزيادة أسوخ ،
واليها أقرب .

والذي يدل على أن أول الكلمة لا تلحق به الزيادة ، كما تلحق بوسطه وآخره ، امتناعهم
من زيادة الواو أولا ، وزيادة الراءين في نحو : " عطود (٣) ، وكروس (٤) ، واخروط (٥) ، واعلوط (٦) .
ولهذه العلة ، وجب أن تكون الهمزة في : " اسطبل " أصلا ؛ وتكون الكلمة خماسية ؛ لأنها
لم تجر على فعل .. ووجب أن تكون الياء في " يستعور " أصلا ؛ لأنه ليس بجار على فعل (٧) .
قال " عبد القاهر " : " .. وأما : " يستعور " فأصل وزنه : " فعَلُول " ، يدل على ذلك على ذلك
أنه مشتمل على أربعة أحرف من حروف الزيادة :

- (١) تَحَلَّ الشَّيْخُ تَحَلًّا : إذا يَبَسَّ جُلْدُهُ ، على عظمه من البرؤس والكبر .
اللسان (قحل) ٥ / ٣٥٣٨ .
- (٢) انْزَهُوْ ، وامرأة انْزَهُوْ : إذا كانا ذوى زهد . اللسان (قحل) ٥ / ٣٥٣٨ .
- (٣) في المخطوطة [اعطوط] وما أثبتته في المصنف ١٤٤ / ١ وربما يكون الشارح اعتمد على نسخة
غير التي اعتمد عليها محقق المصنف .
والعَطُوط : الانطلاق السريع كالعَطُود . والعَطُود : الشديد من كل شيء . اللسان
(عطيط) ٤ / ٢٩٩٦ .
- (٤) الكُرُوسُ : العظيم الرأس والكاهل مع صلابة ، وهو واسم رجل .
اللسان (كرس) ٥ / ٣٨٥٥ .
- (٥) اخْرُوط : اخروط بهم الطريق والسفر : امتد . اللسان (خرط) ٢ / ١١٣٥ .
- (٦) الاَعْلُوطُ : ركوب الرأس والتفخيم على الأمور بغير روية . يقال : اعْلُوط فلان رأسه ، واعْلُوط
الجمال الناقة : ركب عنقها ، وَتَفَخَّمَ من فوقها . اللسان (علط) ٤ / ٣٠٧٠ .
- (٧) المصنف ١٤٤ / ١ ، ١٤٥ ، وزاد ابن جنى : " .. وليس لقائل أن يقول : ان السيبين
والثاء — هنا — زائدتان ، ولا احدهما ؛ لأن هذا ليس من مواضع زيادتهما .. " .
وما تجد ر الإشارة إليه أن الشارح نقل صفحة بأكملها من كلام ابن جنى مع تصرف
بسيط .

"الباء" ، والسين ، والتاء ، والواو .
 ويستنتج الحكم بزيادة جميعها من حيث أن ذلك يقتضي [بالاسم] ^(١) إلى حرفين :
 "العين" ، والراء " ، وقد عرفت أن الاسم المتمكن ، لا يكون على أقل من ثلاثة أحرف ، وإذا أبطل
 القضا بزيادة الجميع ، لم يجز - أيضا - أن يحكم بزيادة : "السين والتاء" ، لأنهما
 لا يزدادان معا إلا في "استفعل" .
 ولم يجز أن يحكم بزيادة أحد هما إلى انفراد ، لأجل أن التاء تزداد في "افتعل" ، والسين
 تنقل زيادتها .
 وإنما جاء في : "أسطاع" ، ومعد كائن الضمير في : "أكرمتكم" . ثم إن الحمل على
 الأصل أولى .
 ولا يجوز أن يحكم بزيادة "الباء" ، لأنك حينئذ تجعل التركيب من أربعة ، وثلاث الأربعة
 لا يكون في أوائلها زيادة ، إلا ما كان من الاسم جاريا على الفعل ، نحو : "مدحج" .
 فقد ظهر لك أنه ليس في حروف "يَسْتَعْمِرُ" زائد سوى الواو ، وأنه : "عَضْرَفُوط" ^(٢) .
 قوله : (. . .) والألف في زائدة ، كـ : "سلحفة" (. . .) .
 اعلم أن الباء في "سلحفه" زائدة ، بدليل سقوطها في الجمع في قولك : "سلحاف" .
 و"السَّلْحَفُ" ، بضم السين ، وفتح الهمزة ، واسكان الحاء ، وكسر الفاء : دويبة ، وكذلك :
 "السِّلْحَفِيَّة" ^(٣) .
 وقد كثرت زيادة هذه الباء مع تاء التأنيث .

- (١) سقط من المخطوطة .
 (٢) العَضْرَفُوط : دويبة بيضاء ناعمة باللسان (عَضْرَفُوط) ٤ / ٢٩٨٦ .
 وينظر : المقتصد ١ ورقة ٨٢ ، ٨٣ (مخطوط) .
 ويلاحظ أن الشارح نقل عن عبد القاهر في كتابه المقتصد ما يزيد على صفحة بالنص .
 وينظر : ابن يعيش ١٥٠ / ٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٧٩ .
 (٣) الصحاح (سلحف) ٤ / ١٣٧٧ واللسان (سلحف) ٣ / ٢٠٦٢ .

[مواضع زيادة الواو]

(فصل) " والواو كالألف لاتزاد أولا ، وقولهم : " ورنثل " ك : " جحنفل " .
وأما غير أول ، فلا تكون إلا زائدة ، ك : " عوسج ، وحوقل ، وفسور ، دهور ، ورفوة ،
وعنفوان ، وقلنسوة " ، إلا إذا اغترض ما في " عزويت " . . . "

الضرب الرابع : في زيادة الواو .

قوله : (والواو كالألف لاتزاد أولا . .)

اعلم أنه سوى بينهما في الحكم ، وإن كانت العلة مختلفة ، فإنه تعذر الابتداء بالألف ؛
لسكونها ، وتعذر الابتداء بالواو ؛ لأنها لاتسلم من التغيير ، إذا وقعت أولا ، كما سنبينه .
قال " عبد القاهر " : " إن الواو لم تزد أولا ، لأجل أنها لو زيدت ، لم تخل من أن تكون
مضمومة ، أو مكسورة ، أو مفتوحة ؛

فإن كانت مضمومة ، اطردها فيها الهمزة نحو : " أجوه " وأقتت " .

وإن كانت مكسورة جاء فيها الهمز مجيئا يقارب الاطراد ، نحو : " إسادة " ، وإشاح " ، والهمز
في المكسورة كثير ، حتى ذهب بعضهم إلى اجرائها في الصدر مجرى المضمومة في استمرار
الهمزة .

وإن كانت مفتوحة ، لزم النسخ إذا حذرت . . . " (١) .

فلما كانت زيادتها أولا تغني عن قلبها همزة ، وإلى اليسر ، مناسب ذلك منع وقوعها زائدة

أولا ، لاسيما ووقوع التغيير على الزوائد أثقل منه على الأصلية (٢) .

فإن قلت : اليس أن التغيير من خواص الأسماء ، وممتنع في الأفعال ، فهلا قضوا

بجواز زيادة الواو أول الفعل ؟

(١) المقتصد ١ ورقة ٨٣ (مخطوط) .

(٢) يعليل الصيمري لعدم زيادة الواو أولا فيقول ٨٩٣/٢ : " ولا تزاد الواو أولا ، لأنها
مستكرهة في ذلك الموضع ، لقبح الصوت فيها ، لأنها إذا وقعت أولا فإنها كثيراً
ما تبدل منها التاء ، والهمزة ، نحو : (تراث ، وتجاه ، وتخمة) والأصل : (وراث ،
ووجاه ، ووخمة) لأنه من : الوجه ، وورث ، والوخامة .

وكذلك : (أقتت) ، لأنه من الوقت ، ويقال : أجوه في معنى وجوه . فإذا كانت
الواو الأصلية تغني بالإبدال في هذا الموضع بقبح السمع ، فالزيادة أحسن
ألا تكون فيه " .

وينظر : ابن يعيش ١٥٠/٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢٨٠/٢ وشرح الشافعية للرضي

قلت : ما ذكرناه من محذور الضم قائم في الفعل عند بناءه للمفعول .
وأما جواز الضم في نحو قولهم : " وعد فلان " الواو فيه أصلية ، وما كان أصليا ، فهو
أقوى وأجلد من الزائر ، فاستمع إلحاق الزائد به .
قوله : (" ورنتل " ك : " جحنفل ") .

اعلم أن هذا الكلام يرجع إلى نقض وجواب :
بيان ذلك : أنه لما ادعى أن " الواو " لاتزاد أولا ، قيل : ينتقض ما ادعيتـه
بقولهم : " ورنتل " ، فإن الواو ، وقعت فيه أولا .
فأجاب : بأن المدعى أن الواو الزائدة لاتتبع أولا ، والساو في " ورنتل " من نفس
الكلمة ، وهي " فاء " ، ووزنها : " فعنفل " ، كما أن الجيم في : " جحنفل " فاء الكلمة ،
والنون فيهما جميعا زائدة .

والجحنفل : الغليظ الشفة (١) . وأما : " ورنتل " ، فقد قيل : هو الداهية (٢) .
ونقل " أبو سعيد " أنه عبارة عن الشدة (٣) .

قوله : (وأما غير أول : فلا تكون إلا زائدة) ، واحتجوا بأن الاشتقاق دل على سقوطها
غير أول ، ومالم يعرف له ما يشق منه قليل ، فيلحق بالمشتق ، ويحمل عليه .

وقد ذكر المصنف من أصناف زيادة الواو غير أول أربعة :
الأول : ما وقعت فيه الواو ثانية ، نحو : " عوسج " (٤) ، وحوئل (٥) ، الأول منهما : اسم ،
والثاني : فعل ، ووزنها : " فعمل " ، وقد سبق تفسيرهما .

(١) الصحاح (جحنفل) ٤ / ١٦٥٣ .
(٢) يقول ابن منظور في اللسان (ورنتل) ٦ / ٤٨٢٠ : " ورنتل : الشر والأمر العظيم ، مثل
به سيويه ، وفسره السيرافي ، قال : وإنما قضينا على الواو أنها أصل ، لأنها لاتزاد
أولا البتة ، والنون ثالثة وهو موضع زيادتها ، إلا أم يجيئ ثبوت خلاف ذلك .
وقال بعض النحويين : النون في (ورنتل) زائدة تكون (جحنفل) ، ولا تكون الواو — هنا
— زائدة ، لأنها أول ، والواو لاتزاد أولا البتة " .

(٣) شرح السيرافي ٦ / ٩١ .
(٤) العوسج : شجر من شجر الشوك ، وله ثمر أحمر مدور كأنه خرز العقيق . اللسان
(عوسج) ٤ / ٢٩٣٢ .
(٥) حوئل الشيخ حَقْلَة وحيقَلَة ، إذا كبر وفسر عن الجماع . الصحاح (حقل) ٤ / ١٦٢٢
واللسان (حقل) ٢ / ٩٤٦ .

الثاني : ما وقعت فيه الواو الثالثة ، نحو : " قَسُورٌ " ، و " دَهْورٌ " ، الأول : اسم ، والثاني : فعل ، ووزنهما : " فَعُولٌ " .

قال في " شامل اللغة " : " القُورُ " : الأسد ، والرأي ، والمائد (١) .

وتقول : دَهَوْرَتُ الشئ : إذا جمَعْتَهُ ، ثم قَذَفْتَهُ في سَهْوَةٍ (٢) .

الثالث : ما وقعت فيه الواو رابعة ، نحو : " تَرْقُوعٌ " ، و " عَنفَوَانٌ " ، ووزن الأول : " فَعْلُوهُ " ، ووزن الثاني : " فَعْلُوَانٌ " .

قال في " شامل اللغة " : التَرْقُوعُ : عظم يعمل بين شفرة الفجر والمعاتق من الجانبين ، وهى : " فَعْلُوهُ " (٣) .

وعنفوان كل شئ : أوله ، وهذا عنفوان النبات ، وعنفوان شبابه (٤) .

وانما صحت الواو في " عنفوان " وان كان قبلها ضمة ، لأن الإعراب وقع على ما بعد الواو ، وأمن فيها أن تُكْمَرُ ، وأتأتى بعدها الياء ، لأنها صارت حشوا بمنزلة : " أَنْعَمَ وَأَنْ " (٥) ، وَفَعْلُوهُ (٦) ، وَتَرْقُوعُهُ .

الرابع : ما وقعت فيه الواو خامسة / نحو : " قُلَيْسُوعٌ " (٧) ، وفيه زيادتان : ٣٦٧ ب/

الواو ، والنون ، والوزن : " فَعْلُوهُ " .

قال " الجوهري " : " القُلَيْسُوعُ ، والقُلَيْسِيَّةُ : إذا فُتِحَتِ القاف ، ضُمَّتِ السين ، وان ضُمَّتِ القاف ، كسرت السين ، وتُلبِث الواو يا . . . " (٨) .

(١) الصحاح (قصر) ٢/ ٧٩١ واللسان (قصر) : ٥/ ٣٦٢٣ .

(٢) السابق (دهر) ٢/ ٦٦٢ واللسان (دهر) : ٢/ ١٤٤٠ .

(٣) السابق (ترق) ٤/ ١٤٥٣ واللسان (ترق) : ١/ ٤٢٩ .

(٤) السابق (عنف) ٤/ ١٤٠٢ واللسان (عنف) : ٤/ ٣١٢٣ .

(٥) الأفعوان : ذكر الأفعى (فعا) ٦/ ٢٤٥٦ .

(٦) القمحة : الهنة الناشئة فوق القفا ، وهى بين الذوابة والقفا ، ضحرة عن الهامة إذا استلقى الرجل أُمَامَيْتِ الأرض من رأسه ، والجمع : قماحد . اللسان (قمح) ٥/ ٣٧٣٥ .

(٧) القُلَيْسُوعُ : غطاء للرأس . اللسان (قلس) ٥/ ٣٧٢٠ .

(٨) الصحاح (قلس) ٣/ ٩٦٥ وزاد فيه : " فإذا جمعت أو صغرت فأنت بالخيار ، لأن فيه زيادتين : الواو والنون ، وإن شئت حذف الواو ، قلت : (قَلَيْسُ) ، وإن شئت

حذفت النون ، قلت (قَلَامِسُ) ، وانما حذفت الواو لاجتماع الساكنين .

وان شئت عوضت فيهما ياء ، قلت : (قَلَيْسِيَّةُ ، أو قَلَيْسِيَّةُ) .

وتقول في التصغير : (قَلَيْسِيَّةُ) ، ولك أن تعرض فيهما وتقول : (قَلَيْسِيَّةُ ، وقَلَيْسِيَّةُ) بتشديد الياء الأخيرة .

.....

قوله : (٠٠) إذا اعترض ما في : " عزويت " (٠٠) .

قال " عبد القاهر " : " ٠٠ " وأما " عزويت " : فالباء فيه زائدة ، والواو أصل ، ومثاله : " فعليت " ك : " عفریت " ، ألا ترى أن " عفریتنا " من : " العفر " ، ولا وجه لأن تجعل الواو زائدة ، والباء أصلية ، لأنك حينئذ تعدل عن مثال : " فعليت " الموجود ، إلى مثال : " فعويسل " الذي ليس بثبت .

ولا يجوز أن يكون " فعليلاً " ك : " عرطيل " (١) ، لأن الواو لا تكون أصلاً في بنىات الأربعة ... (٢) .

و " عزويت " بالعين المهملة مكسورة ، والراء المعجمة ساكنة ، وقد اختلفوا في تفسيره إلى أربعة أقوال :

الأول : قاله " العبدى " (٣) : فأما العزويت : فهو المتقارب الأعضاء من لفظ " عزوته " إلى أبيه " ، كانه لما تقارب شابه أصله (٤) .

الثاني : قاله " أبو محمد " : عزويت : اسم بلد (٥) .

الثالث : قاله " ابن جنى " في شرحه تديريف المازنى : عزويت : هى : الداهية (٦) .

الرابع : نقله " أبو سعيد " : أنه القصير (٧) .

وقد حكى " أبو عمرو " : أن " عزويتا " بالعين معجمة (٨) .

== وان شئت جمعت القلنسوة بحذف الهاء فقلت : (قلنس) وأصله : (قلنسوة) ، لأنك رفضت الواو ، لأنه ليس فى الأسماء اسم آخره حرف علة وقبلها ضمة ، فإذا أدى إلى ذلك قياس ، وجب أن يرفض ، ويبدل من الضمة كسرة ، فيصير آخر الاسم ياء مكسورة ما قبلها ... " .

وينظر : الكتاب ٢٧٦/٤ وابن يمين ١٥٠/٩ والتبصرة ٢/٢٦٢ ٢٩٣٥ .

(١) العرطيل : الطويل . وقيل : الغليظ . اللسان (عرطل) ٤ / ٢٨٩٢ .

(٢) المقتصد ١ ورقة ٨٤ (مخطوط) .

(٣) العبدى : أحمد بن بكر العبدى أبو طالب صاحب كتاب شرح الإيضاح لأبى على الفارسى ، كان نحوياً لغوياً ، تأخذ عن السيرافى والرمانى والفارسى ، مات سنة ٤٠٦ هـ .

وينظر : نزهة الألباء ٢٣٦/٢ ومعجم الأدباء ٢٣٦/٢ والبغية ١/٢٩٨ .

(٤) اللسان (عزا) ٤ / ٢٩٣٥ .

(٥) التخمير ٢ ورقة ٢٢٥ (مخطوط) .

(٦) النصف ٣/٢٨ .

(٧) اللسان (عزا) ٤ / ٢٩٣٥ .

(٨) النصف ٣ / ٢٨ .

[مواضع زيادة الميم]

(فصل) " والميم إذا وقعت أولا ومعدّها ثلاثة أصول ، فهي زائدة ، نحو : "مقتل" ، ومضرب ، ومكرم ، ومقياس " ، إلا إذا عرّض ما في : "معد" ، وسعزى ، وبأجج ، ومهدد ، ومنجنون ، ومنجنيق " ، وهي غير أول أصل ، إلا في نحو : "دلا مص" ، وقمارض ، وهرماس ، وزرقم .
وإذا وقعت أولا خامسة ، فهي أصل ك : "مرزنجوش" ، ولا تزداد في الفعل ، ولذلك استدل على أصالة ميم "معد" بـ "تعدد" ، ونحو : "تسكن" ، وتمدرع ، وتمندل " ، لا اعتداد به . . .

الضرب الخامس : في حكم " الميم "

قال "عبد القاهر" : " الميم بمنزلة الهزة ، والياء ، وإذا وقعت أولا رابعة في الحكم بالزيادة ، وتفرّق الياء من حيث أنه إذا وقع حشواً ، لم يحكم بزيادته ، إلا بثبت ، وزيادته أولا إنما جاءت في الأسماء فقط " (١) .

ومواقع زيادتها ستة :

الأول : المصدر ، تقول : "ضربت مَضْرَبًا" ، و "قتلته مَقْتَلًا" ، والوزن "مَفْعَل" بفتح عين الكلمة ، وهو : الراء في الأول ، والتاء في الثاني ، وقد سبق البحث فيه .
الشاهد فيه : أن الميم وقعت أولا ، ومعدّها ثلاثة أصول ، فكانت زائدة ، لسقوطها فيما منه الاشتقاق ، وهو : "الضرب" .
الموضع الثاني : اسم المكان ، "المَجْلِس" ، و "الْمَجْدِس" بكسر عين الكلمة ، وهو اللام في الأول ، والياء في الثاني .

الثالث : اسم الزمان ، نحو قولهم : "أَتَتِ النَّاقَةُ عَلَى مَضْرِبِهَا وَنَتَجِهَا" ، بكسر عين الكلمة أيضا ، يريدون : زمان ضرابها ونتاجها .

الرابع : زيادتها في اسم الفاعل ، نحو : "مكرم" ، و "مقاتل" ، بكسر عين الكلمة فيهما ، وهو : الراء في الأول ، والتاء في الأخير .

الخامس : زيادتها في اسم المفعول ، نحو : "مكرم" ، بفتح عين الكلمة ، وهو : الراء ، ونحو : "مقاتل" بفتح التاء ، وكذلك هي زائدة في اسم الفاعل ، والمفعول في جميع الأبنية التي تزيد على ثلاثة أحرف ، نحو : "مستخرج" ، و "منطلق" .

السادس : زيادتها لإفادة الكثرة في نحو : "بِفَعَالٍ" ، نحو : "مَطْعَانٍ" ، و "مَهْدَارٍ" .
إذا عرفت هذا فقول المصنف نحو : "مَقْتَلٌ" بالفتح إشارة إلى المصدر .

قوله : (مضرب) بالكسر يستقيم استعماله في كل واحد من اسمى المكان والزمان .

قوله : (ومكرم) إن كسرت الراء ، فهو للفاعل ، وإن فتحتها ، فهو مبنى للمفعول .

قوله : (ومقياس) هو : "بِفَعَالٍ" ، ويراد به المبالغة .

قال " العبدى " : والميم في " منبج " (١) ، وهو : " بلدة بالشام زائدة ، لكثرة زيادتها أولا ، وتعلم زيادتها أيضا بأنه ليس في الأصول مثل : " جعفر " (٢) .

هذا إذا وقعت أولا ، ومعداها ثلاثة أحرف أصول ، إلا أنه قد يمنع من تقدير زيادتها مانع ، فيقضى حينئذ بأصالتها ، وقد أورد المصنف منها ستة :

أولها : " معد " .

الشاهد فيه : أن الميم وقعت أولا ، ومعداها ثلاثة أحرف ، وليست زائدة ، وإنما هي أصلية من نفس الكلمة .

قال " الأصمعي " : " هو : موضع رجل الراكب ، ويقال : هو اللحم الذي تحت الكتف .. " (٣) .

قال " الجوهري " : " معد أبو العرب ، وهو : معد بن عدنان .

وكان " سيويه " يقول : الميم من نفس الكلمة ، لقولهم : " تَعَمَّدَ " ؛ لقلة " تَفَعَّلَ " في الكلام وقد خولف فيه .

(٤) وتَعَمَّدَ الرجل ، أى : تَزَيَّا بِزَيِّهِمْ ، أو انتسب إليهم ، أو تعبر على عيش معد .

(١) ينظر : معجم البلدان ٢٠٥/٥ والصحاح (نيج) ٣٤٣/١ واللسان (نيج) ٤٣١٩/٦ .

(٢) الكتاب ٣٠٨/٤ : " منبج : الميم بمنزلة الألف ، لأنها إنما كثرت مزيدة أولا ، فموضع زيادتها كموضع الألف ، وكثرتها ككثرتها إذا كانت أولا في الاسم والصفة .
فلما كانت تلحق كما تلحق ، وتكثر ككثرتها ألحقت بها " .

وينظر : المنصف ١٢٩/١ والتبصرة ٧٩٩/٢ وابن يعيش ١٥١/٩ والإيضاح لابن

الحاجب ٣٨٠/٢ ، ٣٨١ وشرح الشافية ٣٢٣/٢ .

(٣) اللسان (معد) ٤٢٢٩/٦ وينظر : المنصف ١٩/٣ .

(٤) الصحاح (عدد) ٥٠٦/٢ .

ويقول سيويه ٣٠٨/٤ : " معد مثله [معزى] للتعديد ؛ لقلة (تفعّل) في الكلام .
وخولف سيويه في هذا ؛ لأن وزن (تععدد) تَفَعَّلَ ، ولو كانت الميم زائدة لكان وزنه " (تفعّل) " .

يقول ابن يعيش ١٥٢/٩ : " فـ : (تععدد) تفعّل ، ولو كانت الميم زائدة لكان

وقال "ابن جنى" : "إنما كان "معد" من معنى : "تعدد" ، لأن "تعدد" تكرر
بكلام معد ، أى : كبر وخطب ، هكذا كان "أبو على" يقول . . . (١).

وقال الشاعر :

رَبِّتَهُ حَتَّى إِذَا تَعَدَّدَا
وَأَضَّ نَهْدًا كَالْحِمَارِ أَجْرَدَا [١٣٠]
كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أَجْلَدَا (٢)

أراد : حتى إذا كبر .

والميم لا تكون زائدة فى الفعل ، فهى فى "تعدد" فاء الفعل ، وإذا كانت فيه فاء ،
كانت أيضا فى "معد" فاء الكلمة .

وثانيها : "معزى" . الشاهد فيه : أن الميم وقعت أولا ، ومعدّها ثلاثة أحرف ، وهى
أصلية على خلاف القياس .

قال "ابن جنى" : "معزى" : اسم ، أصله أعجمي ، ولكنه عرب ، وميمه أصلية ؛ لقولهم :
"ماعر ، ومعز" ، ولو جعلت مزيدة لقليل : "مفعلا" ، ولم يأت هذا التركيب بالميم فيه
مكسورة (٣) .

= وزنه (تفعّل) ، ولا يعرف (تفعّل) فى كلامهم .

فأما قولهم : (تسكن) إذا أظهر المسكة ، و (تدرع) إذا ليس المدرعة ، و (تندل) من
النديل فهو قليل من قبيل الغلط ، فكأنهم اشتقوا من لفظ الاسم كما يشتقون من الجمل
نحو : (حوقل وسبحل) ، والجيد (تسكن ، تدرع ، وتندل) . . .

هكذا يقول ابن الحاجب فى الإيضاح ٣٨١/٢ .
وينظر : المتع لابين عصفور ٢٥٠/١ ، ٢٥١ ، والنصف ١٢٩/١ .

(١) النصف ١٢٩/١ .

(٢) رجز ، قاله : العجاج (ملحقات ديوانه / ٧٦) .

والببيت الأول من شواهد : المحتسب ٣١٠/٢ والنصف ١٢٩/١ ، ٢٠/٣ والصحاح
(عدد) ٥٠٦/٢ والمخصص ١٢٥/١٤ وابن يعيش ١٥١/٩ والهمع ١١٢/١ والأشعرى
٢٨٤/٣ والمعنى ٤١٠/٤ والخزانة ٥٦٣/٣ وشرح شواهد الشافية / ٢٨٥ .
وأض : صار . الصحاح (أيض) ١٠٦٥/٣ .
ونهدا : جسيما . الصحاح (نهد) ٥٤٥/٢ .
والأجرد : تصير الشعر . الصحاح (جرد) ٤٥٥/٢ .

يتألم الشاعر أشد الألم ؛ لأنه ربي ابنه حتى أصبح جلدًا قويا ، فما كان من الابن
العاقب إلا أن قابل الإحسان بالسوء ، وضرب أباه بالعصا .

(٣) هذا ليس كلام ابن جنى — كما قال الشارح — ولكنه كلام المازنى فى النصف ١٣٢/١
وعبارته : " . . . والمعزى أصله أعجمي ، ولكن قد أعرب ، وجعلت العرب ميمه من نفس
الحرف ، فقالوا : (معز) . . . " .
وينظر : ابن يعيش ١٥٢/٩ والإيضاح لابين الحاجب ٣٨١/٢ والمتع لابين عصفور
٢٥٠/١ .

قال "عبد القاهر": "لوقضيت بزيادة الميم لزمت أن تجعل "معزى" من حرفين، وذلك لا يجوز، وليس هنا حرف محذوف، كما كان في: "دم"، لأجل أنا لم نجد في تصرف هذا التركيب شيئاً جاء فيه حرمان بعد الزاى، كما جاء بعد الميم في: "دم" ونحوه...^(١)
وثالثها: "ماجح" بجيمين.
قال "العبدى" وغيره: هو اسم موضع^(٢).

الشاهد فيه: أن "الميم" بعدها ثلاثة أحرف، وهى: أصلية غير زائدة، يدل على ذلك ظهور التضعيف، ولو كانت زائدة، لوجب إدغام الميم الأولى فى الثانية، كما تفعل فى كل مثلين فى مضاعف الثلاثى.

فلما ظهر الجيمان، دل على أنه "فعلل" وأن الميم فاء الكلمة.
ورابعها: "مهدد" وهو: اسم امرأة^(٣)، والكلام فيه على الوجه الذى ذكرناه فى "ماجح" من غير فرق^(٤).

قال "المازنى": "الميم فيه أصل، لأنها لو كانت زائدة، لكانت: "مهددا"، لأن "مفعلاً" من المضاعف يجئ مدغماً، نحو: "مرد"، و"مسدد"...^(٥).
[فلما ظهر الدالان / ولم يدغم الأول فى ثانية، دل ذلك على أن الميم أصلية، ٣٦٨/أ وأنه على رتبة "فعلل" بنزلة "قرود"^(٦).

فإن قلت: إنهم قالوا: "محبب" بإظهار البائين، من غير إدغام، وهو: "مفعلاً" لأنه من: "الحب"، فلم لا يجوز أن يكون "مهدد" أيضاً "مفعلاً" من "الهد"؟

- (١) المقتصد ١ ورقة ٨٥ (مخطوط).
- ويقول سيويه ٣٠٨/٤: "فأما (المعزى) فالميم من نفس الحرف، لأنك تقول: (معز) ولو كانت زائدة لقلت: (عزاء) فهذا ثبت كثبت (ألقى)..."
- (٢) اللسان (أجج) ٣١/١ وأساس البالغة للزمخشري ٢٠٦/٢.
- (٣) الصحاح (مهد) ٥٤١/٢.
- (٤) يقول ابن عصفور فى المستح ٢٥٢/١: "...والذى يدل على زيادة الميم فى (ماجح) (مهدد) أن الميم لو كانت زائدة لوجب الإدغام، فتقول: (مهدد، وماج) كَمَا تقول: (مقر، ومكر، ومقر، ومرد)..."
- فدل ذلك على أن الميم أصل، وأنهما ملحقان بـ: (جعفر) نحو: (قرود)، ولذلك لم يدغم.
- وينظر: الكتاب ٣٠٩/٤ وابن يعيش ١٥٢/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣٨١/٢.
- (٥) المنصف ١٤١/١.
- (٦) القرود: ما ارتفع من الأرض. اللسان (قرود) ٣٥٢٧/٥.

قلت: "مَحَبَّبٌ" شاذ لا يقاس عليه، وقياسه: "مَحَبَّبٌ" ك: "مَرَدَّبٌ"، و"مَسْبَدٌ"؛
لأنه من ضاعف الثلاثي، ولكن الأعلام قد تغير كثيرا عما عليه غيرها مما ليس علما،
نحو قولهم: "رجاءٌ بن حيوه"، و"شهل"، و"مزيد"، و"مكوزة"، و"معد يكر"، و"موجب" (١)، و"مورق"،
وغير ذلك.

وقياس "حيوه": "حيه"، و"شهل": "شهل"، و"مزيد": "مزد"، و"مكوزة": "مكازة"،
و"معد يكر": "معد يكر"، لأن ما اعتلت لامه، لم يبين منه "مفعيل" بكسر العين، وإنما
يجيء مفتوح العين، نحو: "المشتى"، و"المغزى"، و"المحيا"، و"المرمى"، ولا يقولون: "المشترس"،
ولا "المغزى"، و"موجبها".

وقياس: "موجب"، و"مورق"، و"موجب": "موجب"، و"موجب" بكسر الهاء، والراء،
والضاد؛ لأن ما كانت فاءه واوا، بابة أن يجيء على "مفعيل" بكسر العين، لافتحها، نحو:
"موضع"، و"معد".

وحكى أهل الكوفة: "موضع" بفتح الضاد، وأحرفا آخر، وهو شاذ.
فلما كانت الأعلام قد تغير كثيرا عما عليه أكثر الأسماء، وكان "محبب" علما، جازفيه
إظهار التضعيف، كما جازفي غير ما ذكرنا.

إذا عرفت هذا، فليس في "مهدي" ما يدل على أنه من "الهد" دون "المهد"،
ليقتضى بأنه "مفعول"، لكن الدليل الذي دل على أنه من "المهد"، وأن الميم أصلية،
وأن وزنه: "فَعْلَلٌ"، هو إظهارهم الدالين، وامتناعهم عن الإدغام، على ما عرفت من التقرير،
قال "عبد المجيد": اشتقاق هذا الاسم من "المهاد"، كأن المرأة سميت بذلك، لأنها
تمهد المودة، ومثله تسميتهم إياها ب: "سعدة" من المساعدة، و"مطيع" من الطاعة،
و"وصال" من المواصلة.

فإن قلت: لم اختصت الأعلام بكثرة التغيير عن غيرها، والحاجة إلى معرفة سمياتها
أشد وأكد؟

قلت: لأنها كثيرة، معروفة المواضع، والشئ إذا كثر استعماله، وعرف موضعه،
جازفيه من التغيير ما لا يجوز في غيره، نحو: "لا أدركه"، ولم يك، ولا تبيل، وغير ذلك.
وليس كذلك ما كان مجهولا، قليل الاستعمال.

(١) يقال للشئ إذا كان معدا عند الرجل، مثل الطعام: هو موجب، بفتح الهاء.
اللسان (رهب) ٤٩٢٩/٦.

ولما غيرت الأعلام في ذواتها ، جاز أن تغير في إعرابها ، فمن هنا ، أجازوا الحكاية في :
 " مَنْ زَيْدًا ؟ " و " مَنْ زَيْدٌ ؟ " ، ولم يجوز ذلك في : " الرجل ، والفلان " ، ونحوهم —
 مما ليس علما (١) .

وخامسها : " منجنون " .

قال " الجوهري " : " المنجنون " الد ولا ب التي يستقي عليها .
 وقال " ابن السكيت " : " هي : المحالة [التي] يستقي عليها ، وهي : مؤنثة علمسي
 "مفلول" ، والميم من نفس الحرف ... لأنه يجمع على : " مناجين " ... (٢) .
 قال " ابن جنى " :

" يستنع أن تكون زائدة ، لأننا لانعلم في الكلام "مفعولا" .

ولا يجوز — أيضا — أن تكون الميم والنون جميعا زائدتين ، على أن تكون الكلمة ثلاثية مسن
 لفظ " الجن " من جهتين :

أحدهما : أنك كتبت جمع في أول [الكلمة] بين زائدتين ، وليست الكلمة جارية على فعل ،
 مثل : " منطلق ، ومستخرج " .

والأخرى : أنا لانعلم في الكلام "مفعولا" ، فنحمل هذا عليه .

ولا يجوز — أيضا — أن تكون النون وحدها زائدة ، لأنها قد ثبتت في الجمع في قولهم :
 " مناجين " ، ولو كانت زائدة ، لقليل : " مناجين " ، كما قالوا : " مناجيق " في جمع
 " منجنيق " لما كانت النون زائدة .

فإذا لم يجوز أن تكون الميم وحدها زائدة ، ولا النون وحدها زائدة ، ولا أن تكونا
 كلتا هما زائدتين ، تعين أن يكونا أصليين ... (٣) .

(١) ما بين الحاصرتين نظمه الشارح من كلام ابن جنى في النصف ١/١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ .

وقد نقل قرابة مفتحتين مع تصرف قليل ، ولم يشر إلى ذلك .

(٢) سقط من المخطوطة .

(٣) الصحاح (منجن) ٢٢٠١/٦ .

(٤) سقط من المخطوطة .

(٥) النصف ١/١٤٦ .

وزاد ابن جنى : " ... وتجعل النون لاما مكررة ، وتكون الكلمة مثل :

(حذقوق) ملحقة ب : (عصفوط) ... " .

ومما تجدر ملاحظته أن الشارح نقل نص عبارة ابن جنى .

.....

قال "الجوهري": "ويروى: "منجنين" ، وهما بمعنى (١).
 وسادسها: "منجنيق" ، وهو: الذي يرمى به الحجارة ، وهو: معرب (٢).
 قال "سيويه": "وزنها: "فنعليل" ، والميم من نفس الكلمة ، وكقولهم في الجمع "منجانيق"
 وفي التصغير "منجنيق".
 ولأنها لو كانت زائدة ، والنون زائدة ، لاجتمعت زيادتان في أول الاسم ، وهذا لا يكون
 في الأسماء ، ولا في الصفات التي ليست جارية على الأفعال المزيدة .
 ولو جعلت النون من نفس الحرف ، لصار الاسم رباعيا ، والزيادات لا تلحق بنات الأربعة
 أولا ، إلا الأسماء الجارية على أفعالها ، نحو: "مدحرج" ، وسُطَلِق (٣).
 وذهب "الفراء" إلى أن الميم زائدة ، ووزن الكلمة "مفعليل" (٤).
 [قال "ابن دريد" (٥): "أخبرنا أبو حاتم عن أبي عبيدة ، وأحسب أن أبا عثمان أخبرني به
 عن التوزي (٦) عن أبي عبيدة ، قال:

سألت أعرابيا عن حروب كانت بينهم ، فقال : كانت بيننا حروب عون ، تفقا فيهم
 الميرون ، مرة منجنق ، وأخرى نرشق .
 قال : فقله : "منجنق" دال على أن الميم زائدة ، ولو كانت أصلية ، لقال : "منجنق" (٧).

- (١) للصاح (منجن) ٢٢٠٢ / ٦ .
- (٢) القاموس المحيط ٢٢٥ / ٣ : "المنجنيق ، ويكسر الميم : آلة ترمى بها الحجارة
 كالمنضوق معربة ."
- (٣) الكتاب ٣٠٩ / ٤ ، عبارته : "وأما (منجنيق) فالميم منه من نفس الحرف ، لأنك
 إن جعلت النون فيه من نفس الحرف ، فالزيادة لا تلحق بنات الأربعة أولا ، إلا الأسماء
 من أفعالها ، نحو: (مدحرج) ."
- (٤) وإن كانت النون زائدة ، فلا تزداد الميم معها ، لأنه لا يلتقي في الأسماء ، ولا في الصفات
 التي ليست على الأفعال المزيدة في أولها حرفان زائدان متواليان ."
- (٥) ينظر : النصف ١٤٧ / ١ والمتع لابن عصفور ٢٥٤ / ١ وابن يعيش ١٥٣ / ٩ والإيضاح
 لابن الحاجب ٣٨٣ / ٢ .
- (٦) ابن دريد : يحيى بن محمد بن دريد الأسدي البكري ، كان فقيها أدبيا لغويا
 فاضلا دينا .
 ينظر : البغية ٣٤١ / ٢ وأنباء الرواة ٣٧ / ٤ وسابعد .
- (٧) التوزي : عبد الله بن محمد بن هارون أبو محمد ، مولى قريش ، من أكابر أئمة اللغة ،
 قرأ على الجرمي كتاب سيويه ، وكان أعلم من الرياشي والمازني ، وأكثرهم رواية عن أبي
 عبيدة ، كما قرأ على الأصمعي .
 من تصانيفه : كتاب الخيل ، والأمثال ، والأضداد . توفي سنة ٢٢٣ هـ .
 ينظر : البغية ٦١ / ٢ وأنباء الرواة ١٢٧ / ٢ .
 تأييد الحاصرتين نقله الشارح من كلام ابن جنس في النصف ١٤٧ / ١ دون إشارة إلى
 ذلك .

واختيار الجمهور أن الميم أصلية ، كما ذكره "سيويه" ، وقد قررناه .
قال "عبد المجيد" : لما كان "المنجنيق" مما ينقل ، ويعمل به ، وكانت ميمه قد جاء فيها
الكسرة توهموها زائدة ، نحو : "مطرقة" ، "مروحة" ، فحذفوها عند اشتقاقهم الفعل ،
واجترأوا على ذلك ؛ لذلك (١) .

قوله : (. . . وهي غير أول أصل . . .) .

اعلم أن الميم إذا كان معها ثلاثة أحرف أصول ، وكانت غير أول ، فإنها تكون أصلية من نفس
الكلمة ؛ لأن الميم وقعت أصلاً غير أول في كثير من العصور ، فحمل الباب عليه ، وقد استثنى
المصنف من ذلك أربعاً :

الأولى : "دَلَامِصٌ" بضم الدال ، وكسر الميم .
قال "الجوهري" : الدَلَامِصُ : البراق . تقول : دَرَعٌ دِلَاصٌ ، أَي : بَرَّاقٌ (٢) .
وزنه : "فَعَامِلٌ" عند "الخليل" والميم زائدة (٣) .

- (١) مانسبه الشارح ل : عبد المجيد هو بنصه كلام ابن جنى في النصف ١ / ١٤٨ .
- (٢) الصحاح (د ل ص) ٣ / ١٠٤٠ وبجارتها : "الدَلَامِصُ : البراق . . . يقال : درع دِلَاصٌ وأدرع
دِلَاصٌ ، الواحد والجمع على لفظ واحد ."
- (٣) اختلف العلماء في ميم "دَلَامِصٌ" :
أ - يرى أبو الحسن وأبو عثمان المازني أن الميم أصلية .
يقول "ابن عصفور" في كتابه المتع ١ / ٢٤٥ : "وزعم أبو الحسن ، وأبو عثمان
المازني ، أن "دَلَامِصًا" من ذوات الأربعة ، وأن معناه كمعنى "دَلِيسٌ" ، وليس بمشتق
منه ، فجعله من باب "سَبَطٌ وَسَبَطَرٌ" .
والذي حملها على أن يقول ذلك في "دَلَامِصٌ" ، ولم يقلوا في "زَرَقٌ" و "سَتَمٌ"
وأشبههما ، قلة مجئ الميم زائدة حشوا ، بل إذا جاءت غير أول فإنما تزداد طرفاً . . .
لكن "ابن عصفور" يرد هذا الرأي قائلاً :

"والجملة ليس "دَلَامِصٌ" مع "دَلِيسٌ" كـ "سَبَطَرٌ" مع "سَبَطٌ" ؛ لأن الذي قاد إلى
ادعاء أن "سَبَطًا" و "سَبَطَرًا" أصلان مختلفان أن الراء لا تحفظ زائدة في موضع .
وأما "الميم" فقد جاءت زائدة ، طرفاً غير أول ، فيما ذكرنا ، وحشوا في "تمسكن وأخواته ،
وأولاً فيما لا يحصى كثرة .

فإذا دل اشتقاق على زيادتها ، فينبغي أن تجعل زائدة ، وإن باب "سَبَطٌ وَسَبَطَرٌ"
قليل جداً ، لا ينبغي أن يرتكب ، إلا إذا دعت إلى ذلك ضرورة . . .

ب - يرى "الخليل" وغيره أن الميم زائدة .
يقول أبو عثمان المازني في النصف ١ / ١٥١ ، ١٥٢ : "وزعم الخليل أن "دَلَامِصًا"
الميم فيه زائدة ، وهو : "فَعَامِلٌ" . والدليل على ذلك قولهم : "دِلَاصٌ ، وَدَلِيسٌ"
في معنى "دَلَامِصٌ" .

وعند "المازنى" هى أصلية ، والوزن : "فَعَالِل" (١) .
وقال "ابن جنى" : مذهب "الخليل" فى هذا أوضح ، وأوجه من مذهب "ابن عثمان" ، وذلك
أنه لما رأى "دَلَامًا" بمعنى : "دَلِيس" ، ووجد الميم قد زيدت غير أول [فى عدة من الصور] (٢)
ذهب إلى زيادة [الميم فى "دَلَامِص"] (٣) .
والذى ذهب إليه "المازنى" أغشى :

وذلك أنه لما لم ير الميم قد كثرت زيادتها حشواً ، ووجد فى كلامهم ألفاظاً ثلاثية بمعنى
ألفاظ رباعية ، وليس بين هذه وهذه إلا زيادة الحرف الذى كمل أربعة ، حمل "دَلَامِصًا"
عليه ، عرّباً من القضا ، بزيادة الميم غير أول (٤) .

الثانية : "قَمَارِص" ، بضم القاف ، وكسر الراء ، وهو : اللبى الذى استدقت حموضته .
تقول : لبى قَمَارِص ، بمعنى : قَارِص ، أى : قرص اللسان بحموضته (٥) .
وزنه : "فُعَاعِل" .

الثالثة : "هَرَمَاس" ، بكسر الهاء .
الشاهد فيه : أن الميم زائدة ، لأنه من "الهريس" ، وهو : الدق ، وزنه [فُعَاعِل] (٦) .
تقول : أَسَدُ هَرَمَاسٍ ، أى : يهرس الفرائس (٧) .

== ثم يقول المازنى : "ولو قال قائل : إن "دَلَامًا" من الأربعة ، معناه "دَلِيس" ، وليس
بمشتق من الثلاثة . قال قولاً قوياً ."
وابن جنى فى النصف ١/١٥٢ يرجع مذهب الخليل ومن تبعه ، وبراء أقيس وأجرى على
الأصول .

(١) النصف ١/١٥١ ، ١٥٢ عبارة المازنى : "وزعم الخليل أن (دَلَامًا) الميم زائدة ، وهو
(فُعَاعِل) ، والمثل على ذلك قولهم : (دَلَامٌ ، ودَلِيسٌ) فى معنى (دَلَامِص) .
ولو قال قائل : إن (دَلَامًا) من الأربعة ، معناه : (دَلِيس) ، وليس مشتقاً من الثلاثة ،
قال قولاً قوياً ، كما أن (لَا) منسوب إلى اللوطة ، وليس منه ، وكما أن (سَبَطًا) معناه :
السبط ، وليس منه ."

وكلام المازنى - هنا - غير واضح كما قال ابن جنى .
(٢) فى النصف ١/١٥٢ [فى "نَزَقِم" ، و "سَتَهَم" ، وأبهما] .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من المخطوطة ، ولا يتم المعنى بدونه .

(٤) نقل الشارح كلام ابن جنى فى النصف ١/١٥٢ مع قليل من التصرف فى العبارة .

(٥) الصحاح (قرص) ٣/١٠٥٠ واللسان (قرص) ٥/٣٥٨٧ .

(٦) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٧) الصحاح (هرمس) ٣/٩٩٠ .
وفى النصف ١/١٥٢ : "قال الأصمعى : إنهم قالوا للأسد : هرماش ، لأنه من الهريس ."

الرابعة : "زرقم" ، بالزاي المعجمة ، والراء المهملة ، والالف .
قال "المازني" : "وزادوا الميم غير أول في "زرقم" ولولا الاشتقاق لكان من الأصول ،
ولكن بالاشتقاق كان زائداً (١) .

لأن "زرقم" بمعنى "الأزرق" (٢) ، ووزنه "فعلل" .

فهذه الصور الأربعة ، السيم فيها زائدة ، إسقوطها بالاشتقاق ، كما بيناه لك .
قبطه : (وإذا وقعت أولاً خامسة ، فهي أصل (٣)) ، لأنه لم تثبت زيادتها في مثل هذا ،
لدلالة الاستقرار عليه ، فوجب الحكم عليها بالأصالة ، وجعل الكلمة قياسية .
قال "أبو محمد" : إنما وجب أن يكون أصلاً ، لأن الزيادة الراحدة قبل الفاء ، لا تكون إلا في
نحو "مخرج" (٣) .

و "مرزجوش" وهو : يضم الميم ، واسكان الراء ، المهملة ، وفتح الزاي المعجمة ، وهو :
من أصناف الرياحين (٤) .

قال في "دستور اللغة" (٥) الميم مضموم .

قوله : (. . .) ولا تزاد في الفعل ، وكذلك استدل على أصالة ميم "معد" بـ : "تمعدد وا" .

اعلم أنه لما ادعى أن الميم لا تزاد في الفعل ، احتج على ذلك بأنهم قضوا بأصالة
الميم في "معد" ، ولا دليل لهم سوى أنها وقعت فاء الفعل في "تمعدد وا" ، وامتنع تقدير
زيادتها ، لأن الفعل لا يتصور فيه وقوع الميم الزائدة على الوجه الذي قررناه فيما تقدم .

(١) المصنف ١/١٥٠ .

(٢) الزرقم : الشديد الزرق . اللسان (زرق) ٣/١٨٢٧ والصحاح (زرق) ٤/ ١٤٨٩ .

(٣) التخمير ٢ ورقة ٢٢٥ وبجارتها : "الميم في "مرزجوش" خامسة ، لأنها وقعت مع الأربعة
أصول ، والدليل على كونها أصلاً أن الزيادة الراحدة قبل الفاء لا تكون إلا في نحو
"مخرج" ، ولأنهم قالوا في معناه : "مرزجوش" وهو كـ : "قرطوبس" ، و"عُزْرُفُوط" . . .
وينظر : ابن يعيش ٩/ ١٥٤ والمنتج ١/ ٢٤٧ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٨٣ وشرح
الشافعية للرضي ٢/ ٣٢٤ .

(٤) ينظر : الصحاح (مردقش) ٣/ ١٩٠ واللسان (مرزجوش) ٤١٢٩ ، ولم أجده فيهما بالضم .

(٥) كتاب في اللغة لـ : بديع الزمان أبي عبد الله الحسين بن إبراهيم النطنزي ، وهو
مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٣٢٦ لغة ، ولم أعثر فيه على هذه الكلمة ، ويسد
أنها في أوراق ضاعت من الكتاب .

وقوله : (ونحو : "تَسْكُنُ ، وَتَنْدُلُ ، وَتَدْرَعُ" ، لا اعتداد به) .

اعلم أنه أورد هذه الأمثلة الثلاثة على سبيل النقض :
بيان ذلك : أنه لما قال : إن الميم لا تزاد في الفعل ، قيل له : ينتقض ذلك بهذه
الصور الثلاثة ، فإن الميم فيها زائدة ، والأصل : "تَسْكُنُ ، وَتَنْدُلُ ، وَتَدْرَعُ" .
وأجاب بأن إلحاق الميم في هذه الصور ، شأنه على خلاف النجاس ، فلا اعتداد به .
قال "عبد القاهر" : " (تَفْعَلُ) ليس بأصل يحمل عليه ، وإنما جاء من ذلك : "تَسْكُنُ ،
وَتَنْدُلُ (١) ، وَتَدْرَعُ (٢) ، وليس بالفصح ، وإنما الكلام : "تَسْكُنُ ، وَتَدْرَعُ ، وَتَنْدُلُ (٣) " .

- (١) الصحاح (ندل) ١٨٢٨/٥ : "تَنْدَلْتُ بِالْمَنْدِيلِ ، وَتَنْدَلْتُ . وَأَنْكَرَ الْكُشَائِشُ :
"تَنْدَلْتُ" .
- (٢) السابق (درع) ١٢٠٢/٣ : " . . . وربما قالوا : تَدْرَعُ : إذا لبس المدرعة ، وهي
لغة ضعيفة . . .
- (٣) المقتصد ١ ورقة ٨٥ (مخطوط) .

[مواضع زيادة النون]

(فصل) " والنون اذا وقعت آخرًا بعد ألف ، فهي زائدة ، إلا إذا قام دليل على أصلتها ، ففى نحو: " فينان ، وحسان ، وحمارقيان " فبمن صرف . وكذلك الواقعة فى أول المضارع ، والمطارع ، نحو: " تفعل ، وانفعل " ، والثالثة الساكنة فى نحو: " شربث ، وعصنصر ، وعزند " . وهى فيما عدا ذلك أصل ، إلا فى نحو: " غسل ، وغرنى ، ولهنيه ، وخنفيق " وضحو ذلك " .

الضرب السادس : فى حكم " النون "

وهى تزداد فى أربعة مواضع : متطرفة بعد ألف ، وأول الفعل المضارع ، واللازم ، والثالثة ساكنة ، كما سنبينه :

أولها : النون فى نحو: " عثمان ، وسكران " ، ولا تكون إلا زائدة ، لأن الاستقراء بالاشتقاق ، وغيره من معارف الزيادة دل على أنها زائدة ، وحيث لا دليل على [أصلتها] ^(١) فهى محمولة على الأكثر وملحقة به .

قال " عبد القاهر " : " ليس فى أصولهم نحو: " سعدان ، وسروان " ، فعَلَّال " ؛ لتكون النون فى هذا النحو أصلاً ، إلا أن ينح مانع " ^(٢) .

والمذكور من صور ما اقترن بالمانع ثلاث :

الأولى : " فينان " ، بالفاء ، والياء ، بنقطتين من تحت ، ونون قبل الألف ، وأخرى بعدها . تقول : رجل فينان ، مشتق من " الفن " ، فتكون اليا زائدة ^(٣) .

وإذا ثبت زيادة اليا ، كانت النون أصلية ؛ لوقوعها فى موضع لام الكلمة . قال " أبو على " : " وزنه " فيَعَال " من " الفن " ، ولولا ذلك لجعل وزنه " فعَلَّانَا " ^(٤) .

(١) فى المخطوطة [زيادتها] وهو تحريف ؛ لأنه لا يستقيم مع الكلام .

(٢) المقتصد ١ ورقة ٨٣ (مخطوط) .

(٣) وَرَجُلٌ فِيْنَانُ الشَّعْرُ ، أى : حسن الشعر طويلاً ، وهو (فعَلَّان) ، الصحاح (فين) ٢١٢٩/٦ .

(٤) ينظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ١ ورقة ٩٣ (مخطوط) .

ومقاله الجوهري من أن وزن الكلمة (فعَلَّان) يخالف مقاله أبو على من أن وزن الكلمة

(فيَعَال) فالجوهري يعتبر اليا أصلية ، بينما يعتبرها أبو على زائدة .

والراجح مذهب القائلين بزيادة اليا ، وأصالة النون .

يقول الرض فى شرح الشافية ٣٣٩/٢ : " وفيه غالبان فى الزيادة غير الألف ، فإنهم

لا كلام مع إمكان ثلاثة أصول غيره فى زيادته :

ولاحلاف بينهم في أن النون لام الكلمة ، وفي أنه منصرف .
الثانية : " حَسَّانٌ " بفتح الحاء ، وتشديد السين المهملة ، وقد اختلف في نونه : فمنهم من جعلها أصلية وصرفه .

ومنهم من جعلها زائدة ، ومنع صرفه .
 قال " الجوهري " : " حَسَّانٌ " : اسم رجل ، وإن جعلته " فَعَالًا " من الحسن أجريته ، [والنون حينئذ تكون أصلية ^(١)] ، وإن جعلته " فَعْلَانٌ " من " الحس " لم تجزه " (٢) .
الثالثة : " حَمَارَقِبَانٌ " ، قال " الجوهري " : هو دَوِيَّةٌ " (٣) .
 وقال في " الشامل " : هي : دَوِيَّةٌ كثيرة الأرجل ، وهو : " فَعْلَانٌ " من " القب " ؛ لأن العرب لاتصرفه ، وهو معرفة عندهم ، ولو كان " فَعَالًا " لصرفته .
 وإذا كانت النون أصلية ، انصرف ^(٤) .

قوله : (فيمن صرف) يتعلق بالمثالين الأخيرين ، دون الأول ، فإنه مصروف بالاتفاق ، كما بيناه لك .

وثانيها : النون المزيدة أول المضارع في قولك نحو : " نفعل ، ونكرم ، ونقتل " النون في هذا

== أحد هما : النون ، إما لأنه تضعيف مع ثلاثة أصول ، وإما لكون الألف والنون في الآخر مع ثلاثة أصول .

والثاني : الياء مع ثلاثة أصول ، والواجب الحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاق ؛ لأن الفتن الغصن ، والشعر كالغصن ، فقد رجحت بالاشتقاق زيادة الياء .
 وقال الجوهري : هو (فَعْلَانٌ) من الفَيْن ، وهو مدفوع بما ذكرناه
 وينظر : ابن يعيش ١٥٥ / ١ والتبصرة ٧٩٦ / ٢ والإيضاح لابن الحاجب ٣٨٤ / ٢ .

(١) ما بين الحاصرتين من كلام الشارح .
 (٢) الصحاح (حسن) ٢١٠٠ / ٥ .
 (٣) السابق (قبن) ٢١٧٩ / ٦ .
 (٤) اللسان (قبن) ٣٥٢٣ / ٥ : " قال ابن بري : هو " فَعْلَانٌ " ، وليس بـ " فَعَالٌ " .
 قال : والدليل على أنه " فَعْلَانٌ " استناعه من الصرف بدليل قول الراجز :
 حَمَارَقِبَانِ يَسُوقُ أَرْبَعًا

ولو كان " فَعَالًا " لانصرف .
 وينظر : الصحاح (قبن) ٢١٧٩ / ٦ ، وشرح الشافعية ٣٣٩ / ٢ وابن يعيش ١٥٥ / ١ والإيضاح لابن الحاجب ٣٨٥ / ٢ .

وحوه زائدة بدليل قولك في الماضي : "فعل ، وأكرم ، وقتل" .
 وثالثها : النون المزيدة أول الفعل اللازم ، نحو : "انقطع ، وانطلق" ، ودليل زيادتها قولك
 في الثلاثي المجرد : "قطع ، وطلق" .

فلما سقطت في المصدر ، امتنع القضا ، بكونها أصلا .
 ورابعها : النون الساكنة ، إذا وقعت ثالثة ، نحو : "شربت" ، بالشين المعجمة ، والسر
 المسهولة مفتوحين ، والنون ساكنة ، ثم الباء بنقطة ، والثاء بثلاث نقط .
 "و" الشربث : الغليظ السكين والرجلين ، وربما وصف به الأسد ، وكذلك : "الشرايث" ^(١)
 بضم الشين .

وقال "سيويه" : النون والألف يتمازبان الاسم في معنى ، نحو : "شربت ، وشرايث" ،
 [وجرنفش ، وجرافش] ^(٢) .

قال "ابن جنى" : " . . . إنما قضاوا بزيادة هذه النون ، لأنها وقعت موقعا تكثر فيه الألف ،
 والباء ، والواو ، والزوائد ، نحو : ألف الجمع في "مفاعل" / وياء التصغير "مفعيل" ^(٣) . . . ١/٣٦٩
 وفي مزيد الرباعي في نحو : "فدوكس" ^(٤) .

فلما وقعت موقعا ، تكثر فيه حروف اللين الزائدة ، والنون في الأصل من حروف الزيادة ،
 فتشبه بزيادتها ، مع كثرة ما يوضح من أمرها بالاشتقاق أنها زائدة . . . وكذلك "عصنصر" ، بالمين ،
 والصاد ، والراء المهملات . . . " ^(٥) .

والكلام فيه على نحو ما قبله .

- (١) الصحاح (شربت) ٢٨٥/١ .
- (٢) ما بين الحاصرتين في الكتاب ٢٢٣/٤ [وجرنفش ، وجرافش] وكلاهما صحيح ، ويبدو أن
 الشارح اعتمد على نسخة غير التي اعتمد عليها محقق الكتاب . وعند ابن يعيش ١٥٥/٩
 كما أثبت الشارح [جرنفش ، وجرافش] .
- (٣) وينظر : اللسان (شربت) ٢٢٢٥/٤ ، والصحاح (شربت) ٢٨٥/١ والممتع ٢٦٣/١ .
- (٤) في المخطوطة [مفعيل] وهو تحريف ، لمخالفته قواعد التصغير .
- (٥) الفدوكس : الأسد ، مثل الدوكس . وفدوكس - أيضا - رهط الأخطل الشاعر .
 وهم من بني جشم بن بكر . الصحاح (فدكس) ٩٥٢/٣ .
- (٥) المنصف ١٣٢/١ ونقل الشارح عبارة ابن جنى مع تصرف فيها يسير .
 وينظر : ابن يعيش ١٥٥/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣٨٥/٢ والتبصرة ٢/٧٩٤ ،
 وما بعده والممتع ٢٥٢/١ وما بعده وشرح الشافية ٣٢٦/٢ .

قال "أبو سعيد" : "هو : اسم جيل" (١).
 وقيل : إنه موضع ، وهو : ثلاثي الأصل ، لأن النون ، واحد من الحاد ين مزيدة (٢).
 وقال "أبو محمد" : "هو : نبتة" (٣).
 وقولهم : "عُرْدٌ" (٤) بإعمال حروفه سوى النون ، وضم العين ، والراء ، جميعا ، واسكان النون ،
 وقد سبق تفسيره في مزيد الثلاثي (٥).
 قوله : (وهي : فيما عدا ذلك أصل) (٥).
 اعلم أن اسم الإشارة متعلق بما ذكرنا من المواضع الأربعة .
 قال "أبو محمد" : "إنما كانت أصلا ؛ لقلّة زيادتها غير أول" (٦).
 والمذكور من صور الاستثنا أربع :
 الأولى : "عُنْسَلٌ" (٧) ، وقد تقدم تفسيره في مزيد الثلاثي (٨).
 الثانية : "عُفْرَنِي" ، بفتح العين المهملة ، وفتح الفاء — أيضا — وسكون الراء ، المهملة
 ثم النون ، ومعدّها ألف متصورة .
 قال "الجوهري" : "العُفْرَنِي : الأسد ، وهو : "فُعْلُنُ" سمي بذلك ؛ لشدة " ، وبسوءة

- (١) شرح السيرافي ٦/٦٢٠
- (٢) اللسان (عصر) ٤/٢٦٧٩
- (٣) التخمير ٢ ورقة ٢٠٧ (مخطوط)
- (٤) العُرْدُ : القلب ، وهو ملحق بـ (سفرجل)
- وحكى سيويه : "عُرْدٌ" ، أي : غليظ ، ونظيره من الكلام (ترويح)
- الصحاح (عرد) ٢/٥٠٨
- ويقول سيويه ٤/٣٢٢ : "نُون (عُرْدٌ) زائدة ، لأنهم يقولون : (عُرْدٌ) ؛ ولأنه ليس
 في بنات الأربعة على هذا المثال ."
- وينظر : ابن يعيش ٩/١٥٥ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٣٨٥ وشرح
 الشافعية ٢/٣٨٦
- (٥) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ٢٤٧ (مخطوط)
- (٦) التخمير ٢ ورقة ٢٢٦ (مخطوط)
- (٧) العنسل : الناقة الشريفة ، والنون زائدة . الصحاح (عسل) ٥/١٧٦٥
- وفي الكتاب ٤/٣٢٠ : "وسما جعلته زائدا بثبت (العنسل) ؛ لأنهم يريدون :
 العنسل ."
- وينظر : ابن يعيش ٩/١٥٥ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٣٨٥ وشرح الشافعية
 ٢/٣٧٨ والتبصرة ٢/٧٦٥ والمتع ١/٢٦٨
- (٨) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ٢٤٧ (مخطوط)

عفرنى ، أى : شديدة ، والنون والألف لللاحاق بـ : "سَفَرَجَل" .. (١) .

الثالثة : "بَلْهَنِيَّة" بضم الباء بنقطة ، وفتح الهمزة ، واسكان الهاء ، وكسر النون ، من البله ..

قال "الجوهري" : "تقول : هو فُيْ بَلْهَنِيَّةٍ من العيش ، أى : فى سعة ، صارت الألف يسا ، لانكسار ما قبلها ، والنون زائدة عند "سيويه" (٢) ..

لقولهم : "عيش أبله" ، أى : قليل الهموم .

الرابعة : "خَنْفَقِيْق" ، بالخاء المدجمة ، والنون ، والفاء ، ثم قافين بينهما الياء ..

قال "الجوهري" : " .. هو : الداهية ، وقيل : هو — أيضا — الخفيفة من النساء الجريئة" (٣) وقال فى "شامل اللغة" : هو : الناقص الخلق (٤) .

قال "سيويه" : النون زائدة ، وجعلها من الثلاثى ، وهو : "خفق" (٥) .

- (١) الصحاح (عفر) ٢/٢٥٣ . وفى الكتاب ٤/٣٢٠ : "وما جعلته زائدا بثبت .. نون (عفرنى) ، لأنها من العفر (الجدب وضرب الشئ بالأرض) ، يقال للأسد : عفرنى" . وينظر : ابن يعيش ٩/١٥٥ ، ١٥٦ والإيضاح ٢/٣٨٥ واللسان (عفر) ٤/٣٠١٠ وشرح الشافية ٢/٣٤٢ .
- (٢) الصحاح (بله) ٦/٢٢٢٢ . ويقول سيويه ٤/٣٢٠ : "وما جعلته زائدا بثبت .. نون (بلهنية) ، لأن الحرف من الثلاثة ، كما تقول : (عيش أبله) .." . وينظر : ابن يعيش ٩/١٥٦ والإيضاح ٢/٣٨٥ وشرح الشافية ٢/٣٤٠ .
- (٣) الصحاح (خفق) ٤/١٤٧٠ .
- (٤) ينظر : اللسان (خفق) ٢/١٢١٤ .
- (٥) الكتاب ٤/٣٢٠ : " .. وما جعلته زائدا بثبت .. نون (خنفقيق) ، لأن الخنفقيق : الخفيفة من النساء الجريئة . وإنما جعلتها من (خفق يخفق) كما تخفق الريح ، يقال : داهية خنفقيق ، فإما أن تكون من : (خفق إليهم) أى : أسرع إليهم ، وإما أن تكون من (الخفق) أى : يعلمهم ويهلكهم" .. وينظر : ابن يعيش ٩/١٥٦ والإيضاح ٢/٣٨٥ وشرح الشافية ٢/٣٤٣ والمتع ١/٢٦٨ .

[مواضع زيادة التاء]

(فصل) "و" "التاء" اطردت زيادتها أولا في : "تَفْعِيلٌ ، وَتَفْعَالٌ ، وَتَفَعَّلَ ، وَتَفَاعَلَ" ، وفعليهما ،
وآخرا في التأنيث والجمع ، وفي نحو : "رَغَبْتُ ، وَجَبَرْتُ ، وَغَبِيتُ" ، ثم هي أصل ، إلا في
نحو : "تَرْتَبُ ، وَتَوَلَّجُ ، وَسَنِبَتْ" .

الضرب السابع : في حكم التاء الزائدة

ومواضعها عشرة : ستة منها في أول الكلمة ، وأربعة في آخرها .
أولها : "التَفْعِيلُ" ، مصدر "فَعَّلَ" مضاعف العين ، نحو : "قَطَعَ ، يَقْطَعُ ، قَطَّعَ ، قَطَّعِيْمًا" (١) .
الشاهد فيه : أن التاء في المصدر زائدة ، بدليل سقوطها في الفعل .
ثانيها : "التَفْعَالُ" ، بمعنى الفعل - كما ذكرناه في مباحث المصدر - في قولهم :
"الشَّهَادَةُ ، وَالتَّلْعَابُ ، وَالتَّقَاتِلُ" (٢) .
الشاهد فيه : أن التاء زائدة ، جاءت لمعنى المبالغة والتكثير ، لأنها بمعنى : "الهدر" ،
واللعب ، والقتل .
ثالثها : "التَفْعُلُ" (٣) ، مصدر "تَفَعَّلَ" ، نحو قولهم : "تَكْرَمُ ، يَتَكْرَمُ ، تَكْرُمًا" .
الشاهد فيه : أن التاء مزيدة ، بدليل سقوطها في : "كَرِمَ ، يَكْرِمُ" .
رابعها : "التَفَاعُلُ" ، مصدر "تَفَاعَلَ" ، تقول : "تَضَارَبَ ، يَتَضَارَبُ ، تَضَارَبًا" .
الشاهد فيه : أن التاء مزيدة في المصدر ، لأنه من "الضرب" .
خامسها : "زيادتها في الفعل" في نحو : "تَفَعَّلَ ، يَتَفَعَّلُ" ، نحو : "تَكَلَّمَ ، وَتَكَلَّمُ" ،
لسقوطها في : "كَلَّمَ ، وَكَرَّمَ" .

(١) أحيانا يجيء مصدر هذا الفعل على (تَفْعِلَةٌ ، أَوْ فَعَّالٌ) يقول ابن يعيش ١ / ٥٦ :
"فأما (التفعليل) فهو مصدر (فَعَّلَ) ، قال الله تعالى : "وَكَلَّمَ اللَّهُ
مُوسَى تَكْلِيمًا" .
وقال الشاعر :

وَمَا بَالَ تَكْلِيمِ الدِّيَّارِ الْبَلَّاقِيعِ

وربما جاء على (تَفْعِلَةٌ) قالوا : (قد يشبه تقدمه ، وكرمه تَكْرِمَةٌ) ، وعلى (فَعَّالٌ) ، نحو :
(كلمته كلاما) ، وفي التنزيل : "وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كَذَّابًا" .

(٢) ينظر : عرائن المحصل ، ورقة ٢٣٠ (مخطوط) .

(٣) في المخطوطة [التفعليل] وهو تحريف ، لأن مصدر (تَفَعَّلَ) : تَفَعَّلَ ،
وليس (تَفْعِلًا) .

سادسها : "زيادتها في الفعل" في نحو : "تَفَاعَلَ ، يَتَفَاعَلُ" ، نحو : "تَنَارَبَ ، يَتَنَارَبُ" ،
وَتَوَاضَعَ ، يَتَوَاضَعُ" ؛ اسقوطها في : "الضرب" ، والوضع "فالتاء" في هذه المواضع الستة
واقعة أول الكلمة .

قوله : (٠٠) وفعليهما (١) (٠٠) .

اعلم أن الضمير المتى يرجع إلى فعلى المثال : الثالث والرابع ؛ لأن التاء تدخل فى
فعل كل واحد منهما ، كما ذكرناه لك .

ولاندخل التاء الزيدة أولا فى فعل المثال الأول والثانى ، وقد عرفت ذلك (٢) .
وأما المواضع الأربعة التى تزداد فيها التاء آخر الكلمة :

فالأول منها : تاء التانيث فى نحو : "قائمة ، وقامت" ، فإن التاء فى الأولى دخلت على
الاسم ، وفى الثانية على الفعل ، وهى : علامة التانيث ، وليست من نفس الكلمة .
الثانى : التاء التى تكون فى جمع المؤنث السالم ، نحو : "مسلمات ، وقائنات" .
الثالث : التاء المتطرفة التى على زنة "فعلوت" فى نحو : "رَغِبْتُ ، وَجِبْتُ" .
قال "العبدى" : الرغبت من الرغبة ، والجبروت من : التجبر (٣) .

(١) يقول ابن الحاجب فى الايضاح ٢ / ٣٨٦ : "وفعليهما ، أراد به : فعلى :
(تَفَعَّلَ ، وَتَفَاعَلَ) ؛ لأن فعلى (تَفَعَّلَ ، وَتَفَاعَلَ) ليس فى أوله تاء ، كقولك :
(كَرَّمَ تَكْرِيماً ، وَسَارَ تَسْيِيراً) ، فعلا (تَفَعَّلَ ، وَتَفَاعَلَ) هما اللذان فى أولهما التاء ،
كقولك : (تَكَلَّمَ ، وَتَنَارَبَ) وكذلك (تَفَعَّلَ ، وَفَعَّلَهُ) ك : (تَدَحَّرَجَ ، وَتَدَحَّرَجَ) ولكنه
تركه للعلم به ، فاستغنى عنه به : (تفعل) ٠٠٠" .

وينظر : ابن يعيش ٩ / ١٥٧ .

(٢) تحدث الشارح المحقق عن زيادة التاء زيادة مطردة ، وأهمل الحديث عن زيادتها
غير مطردة ، لكن ابن يعيش ٩ / ١٥٦ ، ١٥٧ ذكر النوعين حيث يقول :
٠٠٠ وهى فى ذلك على ضربين : مطردة ، وغير مطردة .

فالأول : نحو : (تَفَعَّلَ ، وَتَفَاعَلَ ، وَتَفَاعَلَ) ٠٠٠
وأما زيادتها غير مطردة : فنحو : (تَجَفَّافٌ) فهو : (تَفَاعَلَ) من جف الشئ
إذا يبس وحلِبَ ، و (تِمثال) من المثل ، و (تَبَيَّان) من البيان ، و (تَلَقَّاهُ) من
اللقاء ، و (تَضَرَّبَ) من الضراب .

ولولا الاشتقاق لكانت أصلا فى ذلك كله ؛ لأنها بإزاء قاف (ترطاس) وسين
(سرحان) ٠٠٠ .

وينظر : الكتاب ٤ / ٣١٧ ، ٣١٨ ، و الايضاح ٢ / ٣٨٦ ، والبصرة ٢ / ٧٩٢ ، ٧٩٨
وشرح الشافية ٢ / ٣٧٦ ، والمتع لا بن عصفور ١ / ٢٧٢ .

(٣) اللسان (رغب) ٣ / ١٦٧٩ (جبر) ١ / ٥٣٥ ، والنصف ١ / ١٣٩ ، ٢٢ / ٢٢ .

الرابع : التاء المتأخرة فيما كان [على زنة (١)] "فَعَلَّلْتُ" ، نحو : "عَنْكَبْتُ" .
قال "ابن جنى" : "الذى يدل على زيادة التاء قولهم فى معناه : "العنكب" ، والعنكب" ،
والعناكب" (٢) .

قال "الجوهري" : "العنكبوت : الناسجة ، والغالب عليها التأنيث" (٣) .
وحينئذ تكون من الضرب الأول .

قوله : (٠٠ ثم هى أصل ٠٠) يريد : فيما عدا ما ذكره من المواضع العشرة ، لأنه كثرت
أسالتها فيما عدا هذه المواضع بدلالة الاشتقاق ، فحكم عليها بالأصالة مطلقا .
قوله : (٠٠ إلا فى نحو : "ترتب" ٠٠) . اعلم أنه ذكر من صور الاستثناء ثلاثا :

الأولى : "تَرَبَّ" ، وهو : الثابت (٤) ، وفيها ثلاث لغات .
اللغة الأولى : نقلها "أبو سعيد" : "تَرَبَّ" بفتح التاء الأولى ، وسكون الراء ، وضم التاء
الثانية ، مثل : "تنضب" . قال : "٠٠ ودلائل زيادتها وجهان :
أحدهما : أنه مأخوذ من "الراتب" .
والثاني : أنه على زنة "فَعَلَّلْتُ" ٠٠ (٥) .

وليس فى كلامهم مثل : "فَعَلَّلْتُ" ك : "جَعَفَرْتُ" بضم التاء .
اللغة الثانية : نقلها "الجوهري" : "تَرَبَّ" على "تَفَعَّلْتُ" ، بضم التاء الأولى ،

- (١) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٢) النصف ١/١٣٩ ، ٢٢/٢٠٠ .
- (٣) الصحاح (عكب) ١/١٨٨ .
وفى الكتاب ٤/٣١٦ : "والعنكبوت ٠٠ لأنهم قالوا : عناكب ، وقالوا : العنكب" ،
فاشتقوا منه ما ذهب فيه التاء .
ولو كانت التاء من نفس الحرف لم تحذفها ٠٠ .
- ويقول ابن يعيش ٩/١٥٧ ، ١٥٨ : "ليس فى قولهم : (عناكب) دليل على زيادتها ؛
لأن الحرف الخامس يحذف فى التكسير ، نحو قولهم فى (عَمْرُقُوط) عَضَارِفُ ، والتساقط
غير زائدة .
فالجواب أن العرب لا تكاد تُكسِّرُ الاسم الذى على خمسة أحرف أصول إلا استكروهين ،
فلما قالوا : (عناكب) من غير استكراه ، دل أن التاء زائدة" .
- (٤) وينظر : سر الصناعة ١/١٧٥ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢/٣٨٧ ، والمتع ١/٢٧٧ .
رَتَبَ الشَّيْءَ يَرْتَبُ رَتَبًا ، أى : ثبت ، وأمر رَاتِبٌ ، أى : دائم ثابت . الصحاح
(رتب) ١/١٣٣ . وينظر : النصف ٣/١٧٠ .
- (٥) شرح السيرافى ٥/٥٤٣ .

وفتح العين " . مثل : " جَحْدَب " (١) ، واختارها " ابن جنى " (٢) .
اللفة الثالثة : " تَرْتَبُ " بضم التاء الأولى والثانية جميعا ، مثل : " بَرْتَن " .
 قال " أبو محمد " : وجدت في حاشية نسختي من المفصل " تَرْتَبُ " ورأيت في " المسائل
 المشكلة " لأبي على الفارسي بضم التاء على وزن " بَرْتَن " ، وقرأته على مصنفه : " تَرْتَبُ " .
 بفتح التاء الأولى ، وضم التاء الثانية ، قال : وهذا من فوائد " العمراني " (٣) . ١٠٠ / ٣٦٩
الثانية : " تَوَلَّجَ " ، قال " ابن جنى " : " هو : الكَّاس — بكسر الكاف — يستظل به
 الوحش في شدة الحر " (٤) .

ويكن فيه ، ويستتر ، ويكون في الشجرة ، والتاء زائدة ، لأنه من " الولج " وهو :
 الدخول (٥) .

- (١) الجَحْدَب : ضرب من الجنادب ، وهو الأخضر الطويل الرجلين ، والجَحْدَابُ مثله ،
 ويقال له أيضا : أَبُو جَحْدَابٍ ، وهو اسم له معرفة ، كما يقال للأسد : أَبُو الْحَارِثِ .
 تقول : هَذَا أَبُو جَحْدَابٍ قَدْ جَاءَ .
- (٢) الجَحْدَبُ أيضا والجَحْدَابُ : الجمل الضخم . الصحاح (جحدب) ١ / ١٧٢ .
 الصحاح (رتب) ١ / ١٣٣ وبما رتبه : " . وأمر ترتب ، على تفعل بضم التاء ، وفتح
 العين ، أي : ثابت . . .
- (٣) وينظر : المنصف ١ / ١٠٤ ، ٣ / ١٧٢ .
 التخمير ٢ ورقة ٢٢٧ (مخطوط) وزاد فيه : " والتاء فيه زائدة ، لأنه بمعنى
 الراتب " .
- (٤) المنصف ٣ / ٣٨ .

- ويقول ابن منظور في اللسان (دلج) ٢ / ١٤٠٢ (ولج) ٦ / ٤١١٣ .
 " والدَّلَجُ والتَوَلَّجُ : الكَّاسُ الذي يتخذ من الوحش في أصول الشجر ، الأصل :
 (وَلَجَ) فقلبت الواو تاء ، ثم قلبت دالا .
 قال ابن سيده : الدال فيها بدل من التاء عند سيديه ، والتاء بدل من الواو
 عنده أيضا . . .
- وينظر : الكتاب ٤ / ٣١٦ وابن يعيش ٩ / ١٥٨ والإيضاح ٢ / ٣٨٦ .
 نَحْنُ الشَّارِحُ نحو المصنف في جعل تاء (تَوَلَّجَ) زائدة ، وهذا هو مذهب البغداديين .
 لكن يرى بعض العلماء ، منهم ابن يعيش ، وابن الحاجب ، وابن عمفر أن التاء —
 هنا — أصلية ، لأنها مبدلة من الواو .
 يقول ابن عمفر في الممتع ١ / ٣٨٢ ، ٣٨٤ : " وكذلك (تَوَلَّجَ) : (فَوَلَّجَ) من
 الولَّجِ ، أصله : (وَلَجَ) ، وهو عند البغداديين (تَفَعَّلَ) ، والتاء زائدة .
 وحملها على (فَوَلَّجَ) أولى ، لقلية (تَفَعَّلَ) في الكلام وكثرة (فَوَلَّجَ) . . .
 وأرجح قول من قال بأصالة التاء ، لأنها بدل من الواو ، والواو حرف أصلي .
 وينظر : ابن يعيش ٩ / ١٥٨ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٨٢ .

.....

الثالثة : "سَنَبَةٌ" بالسین المهملة مفتوحة ، والنون السائكة ، والباء بنقطة ، ثم بعدها التاء بنقطتين ، ثم هاء التانيث ، وهى : قطعة من الدهر .

قال "الجوهري" تقول : مَخَى سَنَبًا من الدهر — بغير تاء — "سَنَبَةٌ" — بتاء التانيث ، أى : برهة ، وسَنَبَةٌ — أيضا — بزيادة التاء ، ولحاقها رابعة .

وهذه التاء تثبت فى التصغير ، تقول : سَنَبِيَّةٌ ، لقولهم فى الجمع : "سَنَابِتٌ" (١) .

- (١) الصحاح (سنب) ١٥٠/١
- ويقول سيوييه ٣١٦/٤ : " . . . وكذلك : "السنبّة من الدهر" ؛ لأنه يقال : "سنبّة من الدهر" .
- وينظر : سر الصناعة ١٧٥/١ وابن يعيش ١٥٨/٩ والإيضاح ٣٨٧/٢ واللسان (سنب) ٢١١٠/٣ .
- ومما تجدر ملاحظته أن الشارح تحدث عن زيادة التاء فى أول الكلمة وآخرها ، ولم يشر إلى مجيئها فى حشو الكلمة .
- والواقع أن التاء لاتزاد فى حشو الكلمة ، لأنها خلف من الواو فى الموضع الذى لاتصلح الواو فيه ، فزيدت التاء ألا ؛ لأن الواو يفتح الصوت بها فى أول الكلمة ، وزيدت التاء آخرها ؛ لأن الواو لاتصلح آخرها فى أكثر الكلام .
- وينظر : التيسرة ٧٩٨/٢ .

[مواضع زيادة الهاء]

(فصل) " والهاء زيدت زيادة مطردة في الوقف ؛ لبيان الحركة ، وأوحرف المد ، في نحو :
 " كِتَابِيهِ ، وَشِعْهِ ، وَوَاذِيْدَانِ ، وَوَاغْلَامُهُ ، وَوَاِنْقَطَاعَ ظَهْرِيهِ ، وغير مطردة في جمع " أم " ،
 وقد جاء بغير " هاء " ، وقد جمع اللغتين من قال :

إِذَا الْأَمْهَاتُ قَبِحْنَ الْوَجْهَ . . . فَرَجَّتِ الظَّلَامُ بِأَمَاتِكُمْ

وقيل : قد غلبت الأمهات في الأساس ، والأمات في البهائم ، وقد زادها في الواحد من قال :

أَمْهَتِي خَسَفَ وَالْيَاسُ أَيْسَى

وفي كتاب " المعين " : " تأميت " ، وهو : مسترزل .

وزيدت في : " أهراق ، إهراقة " ، وفي " هَرَكُولَهُ ، وهجرع ، وهلقامه " عند الأخفش

ويجوز أن تكون مزيدة في قولهم : " قرن سلهب " ؛ لقولهم : " سلب " . . .

(١) الضرب الثامن : في حكم " الهاء " المزيدة

وزيادتها وقعت في كلام العرب على صنفين :

قياسي : وهو المراد بالمطرود .

وسماعي : يقتصر فيه على المسموع ، ولا يقاس على غيره ، وهو المراد بغير المطرد .

الصنف الأول : في مباحث ما جاءت زيادته مطردة ، وذلك يكون بإلحاق هاء التانيث الساكنة
 في الوقف ؛ لبيان أحد شيئين :

إما لبيان الحركة ، وأما لبيان حرف المد ، وهى : الألف ، والواو الساكنة المضموم ما قبلها ،

والياء الساكنة المكسور ما قبلها في نحو : " رساله " ، و" حيفه " ، وقد سبق غير مرة .

تقول في زيادة هاء السكت ؛ لبيان الحركة البنائية : " كِتَابِيهِ ، وَحِسَابِيهِ ، وَشِعْهِ ،

وغيره " .

وقول المصنف : (لبيان الحركة) (٢) ، يريد : الحركة البنائية ، دون الإعرابية ، كما

(١) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٣٨٢/٢ ، ٣٨٨ : " هاء الوقف حرف من حروف المعاني ،

فلا ينبغي أن يعيد من حروف الزيادة ، كما لا تعد الباء واللام زائدة في قولك : (بزيد ،

ولزيد) ، وإنما عدت لكونها امتزجت مع الكلمة حتى صارت معها كالجزء ، فأشبهت تاء

التانيث ، فكما عدت تاء التانيث عدت هذه . . .

وينظر : الممتع ٢١٢/١ وشرح الشافية ٣٨٢/٢ .

(٢) يقول ابن عصفور في الممتع ٢١٢/١ : " وأما الهاء فتزاد لبيان الحركة في نحو :

(فَهْ ، وَارِبَهْ) .

وزعم أبو العباس أنها لا تزاد في غير ذلك ، ولذلك لم يجعلها من الحروف الزوائد . . .

وينظر : شرح الشافية ٣٨٢/٢ .

ذكره في قسم الحروف^(١).

وأما زيادتها لبيان حرف اللين، فالمذكور منه ثلاثة أمثلة :

أولها : " وازدء " .

الشاهد فيه : أن هاء السكت، زيدت بعد ألف الندبة، هيالفة في إظهار ألف

الندبة، وتوفيراً لمقصود التفجع، كما قرناه في مباحث الندبة^(٢).

وثانيها : الزيادة في لبيان الواو الساكنة المضموم ما قبلها، كقولك في الندبة : " واغلامهوه " .

الشاهد فيه : أن الأصل : " واغلامه " بإضافة " غلام " إلى : الضمير الغائب .

والأصل في هذه الهاء، إنما هو البناء على الضم، بدليل أنك تراها مضمومة بعد

الفتحة، والضممة، والسكون :

تقول في الفتحة : " إنه، وله " وتقول في الضمة : " غلامه، ويسمعه "، وتقول في

السكون : " عنه، ومنه " .

وانما جاءت كسرة بعد أحد شيئين : إما اليا، وإما الكسرة، مثال اليا : " عليه،

وفيه "، ومثال الكسرة : " به، وداره " .

وانما كسرت هاء الضمير في هذين الموضعين، لتجانس ما قبلها من اليا، والكسرة .

ويجوز ضمها في هذين الموضعين أيضاً^(٣).

وأذا قلت : " واغلامه " تولد من إشباع ضمة هاء الضمير، وواو ساكنة، وقبلها حرف مضموم .

وحروف المد لضعفها خفية، لاسيما في حال الوقف، فنجوزها إلحاق هاء الوقف بها،

طلباً لإظهار حرف المد، وهو : الواو الساكنة، وقالوا : " واغلامهوه " .

وثالثها : زيادة الهاء في الوقف، لبيان اليا الساكنة، المكسور ما قبلها، نحو قولك : "

وا انقطاع ظهرهيه " بإثبات يا ساكنة بين هاءين :

الأولى : اسم، وهى : هاء الضمير، والثانية : حرف، وهى : هاء السكت، كما تراء .

بيان ذلك : أن الانقطاع لما أضيف إلى الظهر، انجرت الراء، فصار : " وانقطاع ظهره " .

بكسر ضمير الغائب، ثم أشبعت كسرة الضمير، فتولد من الإشباع يا، فصار : " وانقطاع

(١) ينظر : ص ٤٤٩ من التحقيق .

(٢) عرائس المحصل، المجلد الأول ٣١٥/١ (رسالة) .

(٣) سبق أن تحدث الشارح في هذه المسألة في قسم الحروف عند تعرضه

لهاء السكت ص ٤٤٩ من التحقيق .

ظهر هي " هـ ثم أراد وإظهار حرف المد ، وهو : اليا الساكنة المكسورة ما قبلها ، فالحقوا بها هاـ السكت ، وقالوا : " وانقطاع ظهر هـيه " (١).

الصفة الثانية : في زيادة الهاء زيادة غير مطردة ، على معنى أنها مقصورة على الصور المسموعة من العرب لا غير ، والمذكور من ذلك صورتان :
الأولى : زيادتها في " أمهات " .

بيان ذلك أن الأصل أن يقال : " أمات " جمع " أم " ، وإلا أنهم راموا التفتيح في الجمع ، فزادوه " هاـ " قبل الألف ، وقالوا : " أمهات " ، وأنشد مروان :
[١٣١] إِذَا الْأُمّهَاتُ قَبِحَ الْوَجْهُ فَرَجَّتِ الظَّلَامُ بِأَمَّا تَكْـ
الشاهد فيه : أنه جمع " الأم " على " أمهات " بزيادة الهاء على التفتيح ، وجمعها مرة ثانية على " أمات " بغير هاـ ، ووزن " أمهات " : " فعلهات " ، ووزن " أمات " : " فعلات " .
والمعنى : أن الأمهات إذا قبحت وجوه أولادهن ما يحكى عنهن من الفجور والمساوىء ، فإن أمك وجداتك لصلاحهن ، وشهرة عفتهم ، يكشفهن الظلام بوضئ مسافرهن .
وزيادة الهاء هو الكثير الشائع .

وقد ذهب قوم إلى أن هذه الهاء إنما تزداد في جمع الأناس ، ودون البهائم ، لأن التفتيح بهم أجدر (٣) .

(١) ينظر : الكتاب ١٦٥/٤ و ١٦٦ والتبصرة ٨٠٠/٢ وابن يعيش ٢/١٠ وشرح الشافعية ٢٩٨/٢ والمقرب لابن عصفور ٢/٢٣ .

(٢) من المقارب ، قاله : مروان بن الحكم (شرح شواهد الشافعية ٣٠٨ / ٠) .
والبيت من شواهد : الصحاح (أمم) ١٨٦٣/٥ وابن يعيش ٣/١٠ واللسان (أمم) ١٣٦/١ والهمع ٢٣/١ وشرح شواهد الشافعية للبغدادي ٣٠٨/١ والتصريح ٣٦٢/٢ والدرر ٦/١ .

(٣) يقول ابن عصفور في الممتع ٢١٧/١ ، ٢١٨ : " أَمَّا (أُمّهة) ففيها خلاف : فمنهم من جعل الهاء فيه زائدة ، ومنهم من جعلها أصلية .
فالسدى يجعلها زائدة يستدل على ذلك بأنها في معنى (الأم) ، قال :
أُمّهتِي خَسَدُ فَا وَالْيَاسُ أَيْسَى
أى : أُمى ، إلا أن الفرق بين (أُمّهة) و (أم) أن (أُمّهة) إنما تقع في الغالب عن من يعقل .

وقد يستعمل فيما لا يعقل ، وذلك قليل جداً ، ونحو قوله :
قَوَالٌ مَعْرُوفٌ ، و فَمَالٌ عَقَارٌ مَتْنَى ، أُمّهَاتِ الرَّبِّ
=====

الثانية : زيادة الهاء في المفرد ، تقول : " هذه أمي " ، ثم إذا أردت زيادة الهاء قلت : " أمهتي " ، قال الشاعر :

[١٣٢] أمهتي خندف والباس أبسى (١)

وخندف - بالخاء المعجمة ، والنون ، والدال المهملة - : امرأة إلياس بن مضمر ، واسمها : ليلى ، فنسب ولد " إلياس " إليها ، وهى : أمهم ، وليست الهاء أصلية (٢) . قوله : (وفى كتاب العين " تأميت " ٠٠) .

اعلم أن " الخليل " (٣) جعل الهاء في " أمهتي " أصلية ، واقعة موقع لام الفعل ، واحتج على ذلك ب : " تأميت " ، والوزن " تفعلت " .

وأجاب عنه المصنف بقوله : (إنه مسترذل) ، ورد الله من وجهين :

الأول : أن تقدير زيادة الهاء ما نقله " ثعلب " (٤) وغيره من الثقات .

وتقدير أصالة الهاء منقول عن كتاب " العين " ، وقد وقع فيه من الإضطراب ، والغلط

ماليكاد يحصى .

و (أم) يقع في الغالب على ما لا يعقل ، وقد يقع على العاقل نحو قوله :
لقد ولد الأخيطل أم سؤو . على باب استهسا طلب وشام
وما يدل - أيضا - على زيادة الهاء في (أمية) قولهم : (أم بينة الأمومة)
بغيرها ، ولو كانت أصلية لتثبت في المصدر .
والذى يجعلها أصلية يستدل على ذلك بما حكاه صاحب العين ، من قولهم :
(تأميت أم) ٠٠ .

وينظر : المقتضب ١٦٩ / ٣ والصحاح (أم) ١٨٦٣ / ٥ وابن يعيش ٤ / ١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٣٨٨ / ٢ وشرح الشافية للرضي ٣٨٣ / ٢ .

(١) رجز ، قاله : قصي بن كلاب جد النبي عليه السلام (الخزانة ٣ / ٣٠٦ وشرح شواهد الشافية ٣٠٣) .

والبيت من شواهد : أمالي القالي ٣٠١ / ٢ والمحتسب ٢٢٤ / ٢ والصحاح (أمم) ٥ / ١٨٦٣ وابن يعيش ٤ / ١٠ والمتع ٢١٧ / ١ واللسان (أمم) ١٣٦ / ١ والهمع ١ / ٢٣ والخزانة ٣ / ٣٠٦ والتصريح ٢ / ٣٦٢ والدرر ٥٥ / ١ .

والشاعر - هنا - يفخر بأمه وأبيه .

(٢) ينظر : شرح شواهد الشافية للبغدادى ٣٠٤ .

(٣) ينظر : ابن يعيش ٥ / ١٠ وشرح الشافية ٣٨٤ / ٢ وشرح شواهد ٣٠٢ / ٢ والمتع

٥٢١٩ / ١

(٤) ينظر : ابن يعيش ٥٥ / ١٠

الثاني : أن اعتقاد زيادة الهاء في " أمهات " أولى من اعتقاد حذفها من : " أمات " ؛ لأن ما زيد في الكلام أضعاف ما حذف منه ، فالحمل على ما هو / أكثر أجدر .
وقال " الجوهرى " : أصل " الأم " : " أمية " ، ولذلك تجمع على " أمهات " (١) .
وماذكره يؤكد ما نقله " الخليل " في كتاب العين .

قال " عبد القاهر " : " .. مانسب إلى " الخليل " من قوله : " تأميت " ، فليس بثبت ، وإن صح ، فالوجه أن يكون بناء وضع من ظاهر لفظ " أمهات " على منهاج " ددع " فيمن قال : " داع ، داع " .

فأما أن يحكم لأجله بكون الهاء أصلا في " أمهات " حتى يكون وزنه " فعلات " من تركيب " أمه " فمردود ، لأجل أنا نراهم يقولون : " أم ، وأمات ، والأمومة " ، فيصرفون الكلمة على تركيب " أم " ، ومن المحال صرفها إلى تركيب مجهول لشيء شاذ ، لم يثبت عمن الثقات .. (٢) .

وانما كانت في الجمع أكثر منه في الواحد ؛ لما عرفت من [أن] (٣) الجمع محل الحذف ، والزيادة ، والإبدال ، والتغيير (٤) .

الثالثة : زيادتها في قولهم : " أهراق ، إهراق " ، وكان أصله : " أراق ، إراقة " ، وقد سبق أن منهم من يدل الهمزة هاء ، ويقول : " هراق ، هراقة " ، وحينئذ لا يكون من قبيل مانحن فيه (٥) .

- (١) الصحاح (أم) ١٨٦٣/٥ .
- (٢) المقتصد ١ ورقة ٩٧ (مخطوط) .
- (٣) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٤) لم يصرح الشارح برأيه في هذه المسألة ، لكن من خلال عرضه مختلف الآراء ، نلمس أنه يرى زيادة الهاء ، كما قال بذلك المصنف .
وأرجح زيادة الهاء ؛ لسقوطها في تصاريف الكلمة ؛ وأيضا لما رواه الثقات من زيادة الهاء .
- ولقد حسم ابن عصفور هذه المسألة في كتابه المستع ٢١٨/١ ، ٢١٩ حيث يقول :
" والصحيح أنها زائدة ؛ لأن الأمومة حكاهما أئمة اللغة .
وأما (تأميت) فانفرد بها صاحب العين ، وكثيرا ما يأتي في كتاب العين مما لا ينبغي أن يؤخذ به ، لكثرة اضطرابه وخلله " .
- وينظر : ابن يعيش ٥/١٠ وشرح الشافعية ٣٨٤/٢ .
- (٥) لا تكون من قبيل مانحن فيه باعتبار أن الهاء بدل من الهمزة ، ومقتضى هذا تكون الهاء أصلية .

الرابعة : في "هَرَكُولَه" ، بكسر الهمزة ، واسكان الراء ، على زنة "الْبِرْدُونَة" (١) ، وعلى : الجارية الضخمة ، المسترخية الأطراف (٢) .

الشاهد فيه : أن الهمزة زيدت أول الكلمة ، والأصل : "رَكُولَه" .
قال في الحواشي : هو من ركل الدابة في مشيها (٣) .
فستوسط الهمزة في الاشتقاق دليل على زيادتها (٤) .

ولقد وضع العلامة الرضوي في شرح الشافية ٣٨٤/٢ ، ٣٨٥ ما دار حول هذه الكلمة حيث يقول : "اعلم أن اللغة المشهورة (أَرَاقُ يَرِيقُ) ، وفيها لغتان أخريان : (هَرَاقُ) بابدال الهمزة هاء ، (يَهْرِيقُ) بإبقاء الهمزة مفتوحة ، لأن الأصل : (يُورِيقُ) حذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين في الحكاية عن النفس ، فلما أبدلت الهمزة هاء لم يجتمع الهمزتان ، فقلت : (يَهْرِيقُ ، مَهْرِيقُ ، مَهْرَاقُ) ، والمصدر (هَرَاقَةٌ ، هَرَقُ) ، ولا تهريق ، الهمزة في كليهما متحركة .

وقد جاء (أَهْرَاقُ) بالهمزة ، ثم بالهمزة الساكنة .
وكذا : (يَهْرِيقُ إَهْرَاقَةً ، مَهْرِيقُ ، مَهْرَاقُ ، أَهْرَقُ ، لَا تَهْرِقُ) بسكون الهمزة في كليهما .
قال سيدي : الهمزة الساكنة عوض من تحريك العين الذي فاتها ، كما قلنا فـسـسـي (أسطاع) .

وللمبرد أن يقول : بل هذه الهمزة الساكنة هي التي كانت بدلا من الهمزة ، ولما تغير صورة الهمزة — واللغة من باب (أَفْعَلُ) وهذا الباب يلزم أوله الهمزة — استنكروا خلو أوله من الهمزة فأدخلوها فذهولا عن كون الهمزة بدلا من الهمزة ، ثم لما تقرر عندهم أن ما بعد همزة الإفعال ساكن لاغير ، أمسكوا الهمزة ، فصارت : (أَهْرَاقُ) ، وهما من العرب غير عزيزة ، كما قالوا في (مضية) : مضائب الهمزة .

ونظر : الكتاب ٢٨٥/٤ وابن يعيش ٥/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣٨٨/٢ ، ٣٨٩ والممتع ٢٢٠/١ .

(١) الْبِرْدُونُ : الدابة ، والأُنثى بِرْدُونَةٌ ، وجمعه بَرَادِينُ ، وَالْبَرَادِينُ مِنَ الْخَيْلِ : مَا كَانَ مِنْ غَيْرِ نِتَاجِ الْعِرَابِ ، وَبَرْدَنُ الْفَرَسِ : مَشَى مَشَى الْبَرَادِينِ ، وَبَرْدَنُ الرَّجُلِ : ثَقُلَ . اللسان (بردن) ٢٥٢/١ والصحاح (بردن) ٢٠٢٨/٥ .

(٢) الصحاح (هركل) ١٨٤٩/٥ واللسان (هركل) ٤٦٥٦/٦ وفيه : "وقد قيل : إن الهمزة في (هَرَكُولَه) زائدة ، وليس يتقوى ."

(٣) الحواشي ٢٠/٧٠ (مخطوط) وعبارته : "هَرَكُولَه" لأنها تركل في مشيها ، وهـسـسـي العظيمة الوركين .

(٤) يرى بعض العلماء — ومنهم ابن عصفور — وابن جنى — أن الهمزة في هذه الكلمة أصلية ، لأنه لا اشتقاق يقضى بزيادتها .
يقول ابن عصفور في المتع ٢٢٠/١ : "وأما (الْهَرَكُولَه) : فقد حكى أبو عبيدة أنها الضخمة الأوراك ."

الخامسة: "هَجَرَ" بالجيم ، والراء ، والعين المبهملين ، مثل: "دَرَّهْمٌ" و"هَبْلٌ" (١)
قال في "شامل اللغة": "الهَجْرُ": الطويل ، والأجْحَقُ ، ويوصف به الكلب السلوقي الخفيف ،
والهاء فيه زائدة من "الجرع" ، كما أن "هَبْلُ" من البلع (٢).
السادسة: "هَلْقَامُهُ" ، بكسر الهاء ، وسكون الهمزة قبل القاف .
قال في "شامل اللغة": "الهَلْقَامُ": السيد الضخم ذو الحملات ، والطويل القوي ، وهو:
اسم رجل (٣).
والوزن "هَفْعَالُهُ" عند الأخفش ، لأنه مشتق من "اللحم" .

فعلى هذا تكون الهاء أصلية ، إذ لا اشتقاق يقضى بزيادة الهاء ، لأنه — على
هذا — ليس مأخوذاً من (ركل) .

فإذا ثبت أن الهاء في (هَرَكُولُهُ) أصلية عند من يجعله واقعا على الضخمة الأوراك ،
فكذلك ينبغي أن يجعل إذا وقع على المرأة التي تركل في مشيتها ، ولا يجعل ذلك
مشتقا من (ركل) ، بل اسم للمرأة التي تركل في مشيتها ، إذ قد ثبتت أصلتها في
"وضع" .

ويؤيد كلام ابن عصفور ما نقله الرضى في شرح الشافعية ٣٨٥/٢ عن ابن جنيد
حيث يقول: "وأكثر الناس على ما قاله ابن جنيد ، وهو أن (الهَجْرَ) ، و(الهَبْلَ) ،
فعلان ، و (هَرَكُولُهُ) فعلولة ، لقلة زيادة الهاء" .

وينظر: ابن يعيتش ٥/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٣٨٩/٢ .

(١) الهَبْلُ: الأكل ، الصحاح (هبلج) ١٣٠٥/٣ .

(٢) الصحاح (هجر) ١٣٠٦/٣ واللسان (هجر) ٦/٦٢١ وفيه: "وقيل: وإن
الهاء زائدة ، وليس بشئ" .

ولقد نحا الشارح نحو المصنف في جعل الهاء — هنا — زائدة ، ولكن يرى كثير من
العلماء أنها أصلية .

يقول ابن يعيتش ٥/١٠: "وأما (هَجَرَ) وهو الطويل: فالهاء فيه عنده (المصنف)
زائدة ، كأنه من الجر ، وهو المكان السهل المنقاد ، وهو من معنى الطول ، ووزنه
على هذا (هفعل) ، وكذلك: (هَبْلُ) وهو الأكل ، مأخوذ من البلع .
والذي عليه الأكثر القول بأن هذه الهاء أصل ، وذلك لقلة زيادتها أولا ، ويؤيد
ذلك قولهم: هذا أهجر من هذا ، أي: أطول .

وما ذهب إليه الخليل سديد ، لأن الاشتقاق إذا شهد بشئ عمل به ، ولا التفات
إلى قلته" .

والقول بأصالة الهاء يؤيد ابن عصفور في الممتع ٢١٩/١

وينظر: الإيضاح لابن الحاجب ٣٨٩/٢ وشرح الشافعية للرضى ٣٨٥/٢ .

(٣) الصحاح (هلقم) ٢٠٦١/٥ واللسان (هلقم) ٦/٤٦٨٦ .

.....

وعند غيره الهاء أصلية ، والوزن : "فَعَالَلَة" (١).

السابعة : "سَلَهَب" ، بزيادة الهاء بعد اللام ، تقول : "قرن سلهب" ، أى : طويل . قال فى "الشامل" : السلهب : هو الطويل من الخيل ، والناس ، وامرأة سلهبية : طويلة حسنة (٢).

قال المصنف : يجوز أن تكون الهاء مزيدة ، لسقوطها فى قولهم : "سَلَب" . قال "عبد المجيد" : إنما حكموا بزيادة هذه الهاء ، لأنه لم تثبت زيادتها وسطا ، كما تثبت أولا ، فحملت على الأصل ، دون الزيادة (٣).

-
- (١) يقول ابن الحاجب فى الإيضاح ٣٨٩/٢ : "وأما (هَلْقَامَة) عند الأخفش فالأصله لكثير البلع ، دل الاشتقاق عنده على زيادتها .
وذهب غيره إلى أصليتها ، وزعم أنه ليس من (اللقم) ، لأن معناه البلع ، وليس (البلع) بمعنى (اللقم) ، فلا يلزم زيادتها بهذا الضرب من الاشتقاق".
- (٢) الصحاح (سلهب) ١٤٩/١ واللسان (سلهب) ٢٠٨٥/٣ .
- (٣) يقول ابن الحاجب فى الإيضاح ٣٨٩/٢ : "يجوز أن تكون مزيدة فى قولهم : (قَرَنُ سَلَهَبٍ) وإنما لم يحكم عليها بما حكم فى (هَجَرَج) ، لأنه لم تثبت زيادتها وسطا ، كما تثبت أولا ، فكان الأمران محتملين".
- وينظر : ابن يعيش ٥/١٠ .

[مواضع زيادة السين]

(فصل) " والسين أطردت زيادتها في " استفعل " ومع كاف الضمير فيمن كسكس ، وقالوا :
" اسطاع " ك : " أهراق " . . .

الضرب التاسع : في حكم زيادة " السين "

وثاني على وجهين : مطردة ، وغير مطردة :
فالمطرد : " استفعل " وبابه ، نحو : " استغفر الله ، واستفتح الكتاب ، واستوهب
الثوب " .

غير المطرد وقوعها مع كاف الضمير نحو : " أكرمتكس " ؛ لأنه لا يستمر ، بل يكون
في بعض اللغات ، وهي لغة الكسكية ، وقد مضى الكلام فيها في آخر مباحث الحروف .
الثانية : " اسطاع " ، بفتح الهمزة .

الشاهد فيه : أن الأصل : " أطاع " ، ثم دخلت السين زائدة ، متوسطة بين
الهمزة والألف ، فصار : " اسطاع " ، كما قالوا : في " أراق " : " أهراق " على الوجه
الذي ذكرنا في زيادة الهاء .

فإن قلت : كيف يستقيم القول بأن هذه السين زائدة ؟ وقد نص " أبو علي " (١)
في مواضع على أنها بدل من فتحة عين الكلمة ، وقال : الأصل : " أطوع " ، بفتح الواو ، فنقلوا
فتحة الواو إلى الطاء ، ثم قلبت الواو ألفا ، لانفتاح ما قبلها ، وكونها في الأصل متحركة .
وإذا كانت السين عوضا عن فتحة محذوفة ، امتنع القول بأنها زائدة .

قلت : إن الفتحة ثابتة على الطاء ، وموجودة في الكلمة ، ولم تذهب ، وإنما نقلت
من الواو إلى الطاء ، فيمتنع أن يقال : إنها عوض عن حركة [محذوفة] (٢) .
ولقائل أن يقول : لم لا يجوز أن يقال : إن السين عوض عما لحق الكلمة من أنواع
التغييرات ، وهو : نقل الفتحة عن الواو إلى الطاء ، وتحريك الطاء بعد سكونها ، وقلب
الواو ألفا ؟

(١) المقتصد (ورقة ٩٨ مخطوط) . و " أبو علي " ليس أول القائلين بذلك ، بل سبقه
" سيويه " ، حيث يقول في الكتاب ٢٥/١ : " . . . وقولهم : " اسطاع يسطيع " ، وإنما

هي : " أطاع يسطيع " ، زادوا السين عوضا من زهاب حركة العين من " أفعل " . . .
(٢) في المخطوطة [موجودة] والصواب ما أثبتته ، لأن التساؤل الذي ذكره الشارح يشير
إلى ذلك .

وأرى أن النقض الذي أوردته الشارح غير وارد ، لأن القائلين بزيادة السين للعوض ،
قيدوا كلامهم بكونها عوضا من فتحة عين الكلمة ، لا مجرد فتحة .

وإذا كانت السين جبرا لما لحق الكلمة من الوهن بهذه التغيرات الثلاثة ، لم تكن زائدة (١).

قوله : (وقالوا : " أسطاع " ك : " أهرق ") .

اعلم أن المصنف إنما نسب القول بأن السين زائدة إلى غيره ، لأن منهم من زعم أن الأصل : " استطاع " ثم حذف التاء من اللفظ ، ثم نقلت الكسرة من همزة الوصل إلى الفتحة .

(١) أيضا هذا التساؤل غير وارد ، لأن السين إذا كانت جبرا للكلمة ، فهي ليست من بنيتها ، وأيضا : إذا كانت عوضا عما لحق الكلمة من وهن ، فهناك فسر بين العوض ، والمعووض عنه .

والباقع أن للعلماء في هذه المسألة أقوالا ثلاثة :

أ — يرى " سيويه " وغيره من النحاة أمثال ابن جنى وأبى على وابن عصفور أن السين في هذه الكلمة عوض من زهاب حركة العين منها .

وذلك أن أصله " أَطَوَعَ " ، فنقلت فتحة الواو إلى الطاء ، فصار " أطوع " ، ثم قلبت الواو ألفا ، لتحركها في الأصل ، وانفتاح ما قبلها في اللفظ ، ثم زيدت السين عوضا من زهاب الحركة من العين — وهي الواو — فجعلها على الفاء .

ب — يرى المبرد أن السين أصلية ، ويحاول نقش رأى " سيويه " ومن تبعه ، قائلًا : إنما يعوض من الشيء إذا فقد ، وذهب ، فأما إذا كان موجودا في اللفظ فلا ، وحركة العين التي كانت في الواو موجودة في الطاء .

والصحيح مذهب " سيويه " ومن تبعه ، لأن التعويض إنما وقع من زهاب حركة عين الفعل من العين ، لا من زهاب الحركة البتة ، وذلك أنهم لما نقلوا الحركة من العين إلى الفاء الساكنة ، وقلبوا العين ألفا ، لحق العين توهين وتغيير ، وصار معرضا للحذف ، وإذا سكن ما بعده ، نحو : " أطع " في الأمر .

وهذا تعويض جواز ، لا تعويض وجوب ، فلذلك لا يلزم التعويض فيما كان مثله ، نحو : " أقام " و " أباع " ، ولو عوضوا لجاز .

ج — يقول " الفراء " : إنهم شبهوا " أسطعت " بـ " أفعلت " . فهذا يدل من كلامه على أن أصله " استطعت " . فلما حذفوا التاء بقي على وزن " أفعلت " ، ففتحت الهمزة وقطعت .

وابن عصفور في كتابه المتع ٢٦٦/١ يطل مزاعم الفراء ، قائلا : " وهذا السدى ذهب إليه غير مرضي ، لأنه لو كان بقاؤه على وزن " أفعلت " بعد حذف التاء ، يوجب قطع همزته ، لما قالوا " استطاع " بكسر الهمزة وجعلها للوصل .

وأطراد ذلك عندهم ، وكثرته ، يدل على فساد مذهبه . . .

وينظر : الكتاب ٢٥/١ وسر صناعة الإعراب ٢١٠/١ وما بعده ، والمتع لابن عصفور ٢٢٤/١ وما بعده ، والإيضاح لابن الحاجب ٢/٣٩٠ وابن عيمش ٦/١٠ واللسان

(طوع) ٤/٢٧٢١ وشرح الشافية ٢/٣٧٩ ، ٣٨٠ .

.....

وعلى هذا تكون زيادة السين من قبيل المطرد ، فلعله اختار هذا القول ، أو
تردد بين القولين (١).

— — —

-
- (١) يشير ابن الحاجب إلى أصل هذه الكلمة ، ومادار حولها ، ثم يبين أن زيادة السين
غير قياس ، حيث يقول في الإيضاح ٣٩٠/٢ : "زيادة هذه السين في (أسطاع)
على غير قياس ، كما زيدت الهاء في (أهراق) ، لأن معنى (أَسْطَاعَ) : أطباع ،
كما أن معنى (أهراق) : أراق ، فمضارعه (يَسْطِيعُ) ، لأنه راعى في التحقيق ،
ولا اعتداد بالسين ، كما لا اعتداد بالهاء .
ولست محذوفة من (استطاع) ، لأن ذلك يقال فيه : (إِسْطَاعَ) بكسر الهمزة
في الابتداء ، والمراد : (استطاع) مضارعه (يَسْطِيعُ) بفتح الباء ، ومنه قوله
تعالى : "فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ" في قراءة الأكثرين .
وأما هذه اللغة ففتوحة الهمزة مقطوعة بمعنى : (أدْلَاعَ) ، فمضارعه : (يَسْطِيعُ)
على ما تقدم . . .
وينظر : ابن يعيش ٦/١٠ .

[مواضع زيادة اللام]

(فصل) "واللام جاءت مزيدة في: "ذلك"، "هناك"، "وَأَلَا لَكَ" قال:
..... وَهَلْ يَعِظُ الضَّلِيلَ إِلَّا أَلَا لَكَ
وفي: "عبدل"، "وزيدل"، "وفججل"، وفي "هيقل" احتمال: ..

الضرب العاشر: في حكم "اللام" الزائدة

وقد جاءت مزيدة في: "ذلك"، "والأصل": "ذاك"، وفي: "هناك"، "وأصله": "هناك"،
وفي: "ألا لك"، "والأصل": "ألاك".
قال "عبد القاهر": الذي دلنا على زيادة اللام أن الكلمة (ذا، هنا، وألا) (١) ..

(١) المقتصد ١ ورقة ٩٨، ٩٩ (مخطوط) • وجارته: "ودلنا على زيادته أن الكلمة
(ذا، هنا، وألا) •

ولو كانت اللام فيها لوجب ألا يستعمل نحو: (هناك، وذاك، وألاك) • • • ويرى ابن
الحاجب أن عدل اللام من حروف الزيادة فيه تجوز، حيث يقول في الإيضاح ٣٩٠/٢،
٣٩١: "وجعلهم - أيضا - إياها من حروف الزوائد فيه تجوز من وجهين:
أحدهما: أن المبنيات لا تدخل في باب الزيادات •

والآخر: أن اللام جئ بها عند الكثير للدلالة على البعيد فلم تكن زائدة • • •
وهذا ما جعل الجرمي يستبعد أن تكون اللام من حروف الزيادة •
والصواب أنها من حروف الزيادة • لاستعمالهم: (هناك، وذاك، وألاك) •
وينظر: المنصف ١٦٥/١، ١٦٦ وابن يعيش ٦/١٠ والتبصرة ٢٩٧/٢ وشرح
الشافية ٣٨١/٢، ٣٨٢ والمنتهى ٢١٣/١ •

ولم يتعرض الشارح - علي غير عادته - لعجز البيت الذي أورد • المنصف:
(وَهَلْ يَعِظُ الضَّلِيلَ إِلَّا أَلَا لَكَ)

كما لم يتعرض له ابن الحاجب في كتابه الإيضاح ٣٩٠/٢، ٣٩١ لكن ابن يعيش
٦/١٠ تعرض له بالشرح وبيان الشاهد، حيث يقول مكمل البيت: "وأما قوله:
أُولَئِكَ قَوْمٌ لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً • • • وَهَلْ يَعِظُ الضَّلِيلَ إِلَّا أَلَا لَكَ
البيت للأعشى •

والشاهد فيه: قوله: "أَلَا لَكَ" باللام، وهو شاهد على صحة الاستعمال • يصف
قومه بالصفاء والنصح •
والأشابة: الأخلاط من الناس، يقال: أثبت القوم: إذا خلطت بعضهم ببعض •
والضليل: الضال، يقال: رجل ضليل ومضلل، أي: ضال جدا •

والبيت - أيضا - من شواهد: المنصف ١٦٦/١ برواية: (أولالك) • ويعمل ابن
يعيش ٧/١٠ سبب زيادة اللام، وكسرتها في أسماء الإشارة فيقول: "وإنما زيدت
اللام في أسماء الإشارة • لتدل على بعد المشار إليه، فهي نقیضة (ها) التي
للتبعية، ولذلك لا اجتماعان، فلا يقال: (ها ذلك) • لأن (ها) تدل على القرب،
==

قوله : (وفى : عُبْدَل ، وزيدَل ، وفحجَل) . والأصل : "عبد ، وزيد ، وفحج " .
قال "عبد المجيد" : فحَج — بفتح الفاء ، واسكان الحاء المهملة قبل الجيم — : مشيئة
الأفحج ، وهو : الذى تتدانى عددور قدميه ، وتتباعده عقباه ، وتتفحج ساقيه (١) .
قوله : (وفى "هَيْقَل" احتمال ٠٠) .

اعلم أن "هَيْقَلًا" بفتح الهاء ، وسكون اليا ، وفتح القاف .
قال "الأصمعى" : هَيْقٌ : اسم الظليم ، وهو : الذكر من النعام ، واللبن الذى يشرب
قبل الروب (٢) . وَالْهَيْقَلُ : الفتى من النعام (٣) .
فإن جعلت "هَيْقَلًا" من "الهَيْقَل" كانت اليا زائدة ، واللام أصلية ، والوزن "فَيْعَلًا" .
وإن جعلته من "الهَيْق" كانت اليا أصلية فى موضع عين الكلمة ، وكانت اللام
زائدة ، ويكون الوزن "فَعْلَل" ، واللام الثانية زائدة (٤) .

- واللام تدل على بعد المشار إليه ، فبينهما تناف وتضاد .
وكسرت هذه الاء ؛ لكلا تلتبس بلام الطك لو قلت : (ذالك)
- (١) الصحاح (فحج) ٠٣٣٣/١ . وينظر : الكتاب ٤ / ٢٣٧ والمنصف ١ / ١٦٦ وابن يعيش ١٠ / ٧ والإيضاح لابن
الحاجب ٢ / ٣٦١ والتبصرة ٢ / ٧٩٧ والمستع ١ / ٢١٣ وشرح الشافية ٢ / ٣٨٢ .
 - (٢) الصحاح (هيق) ٤ / ١٥٧٠ واللسان (هيق) ٦ / ٤٧٣٨ والقاموس المحيط ٣ / ٣٠١ .
 - (٣) الصحاح (هقل) ٥ / ١٨٥١ واللسان (هقل) ٦ / ٤٦٧٩ والقاموس المحيط .
٤ / ٧١ .
 - (٤) يقول عبد التاهر فى المقتصد ١ ورقة ٩٩ (مخطوط) : "وأما (هَيْقَل) : فإذا
كان من (الهَيْقَل) كان وزنه (فَيْعَلًا) ، وإذا كان من (الهَيْق) كان اللام مزيداء
والياء عينا"
- وينظر : ابن يعيش ١٠ / ٧ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٦١ وشرح الشافية
٢ / ٣٨١ والمستع ١ / ٢١٤ .

(ومن أصناف المشترك : إبدال الحروف)

(فصل) " يقع الإبدال في الأضرب الثلاثة ، قولك : " أجوه " ، وهراق " ، والأفعلت " ، وحروفه :
حروف الزيادة " ، والطاء " ، والدال " ، والجيم " ، والصاد " ، والزاي " ، ويجمعهما قولك : " استنجد " يوم
صال زط " . . . " .

المقن : قوله : (ومن أصناف المشترك : إبدال الحروف) .

٣٢٠/ب

التفسير : اعلم أن الإبدال يستعمل باعتبارات / ثلاثة متضادة :

الأول : أن يلحق الحرف بدلا عما لحق الكلمة من الوهن بالحذف والتغيير .

والثاني : أن يبدل الحرف ؛ لأجل إدغامه فيما بعده .

والثالث : أن يبدل الحرف من حرف ، ويوضع البديل موضع المبدل منه ، ويحرك بحركته .

وهذا المعنى ، هو : المراد هنا .

(١)

ألا تراك تضع الهمزة موضع الواو في قولك : " أجوه " ، والأصل : [" وجوه "] ، والهاء
موضع الهمزة في " هراق " ، وأصله : " أراق " ، والهمزة في موضع الهاء ، نحو : " الأفعلت " ؟
والأصل : " هلافعلت " ؟ .

قوله : (وحروفه : حروف الزيادة ، والطاء ، والدال ، والجيم ، والصاد ، والزاي) .

اعلم أن المصنف جعل حروف البديل ثلاثة عشر .

وهي عند " أبي علي " اثنا عشر : تسعة من حروف الزيادة ، وثلاثة من غيرها (٢) .

قال " عبد التاهر " : " ويشتمل عليها قولك : " اتخذته يوم طال " . . . " (٣) .

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) لم يقل أبو علي إن حروف البديل اثنا عشر ، وإنما عدّها أحد عشر فقط ، حيث يقول في
التكملة ٥٦٢/ : " . . . وحروف البديل أحد عشر حرفا : ثمانية منها من الحروف الأولى
الزائدة ، وثلاثة من غيرها " . . .

وهذا — أيضا — مقاله في كتابه الإيضاح . وينظر : المقتصد في شرح الإيضاح
١ ورقة ١٠١ (مخطوط) .

وحروف البديل التي هي من حروف الزيادة عند أبي علي : الهمزة ، والألف ، والياء ، والواو ،
والميم ، والتاء ، والهاء ، واللام .

أما الثلاثة الأخر التي ليست من حروف الزيادة : فهي : الطاء ، والدال ، والجيم .
وينظر : التكملة ٥٦٢/ — ٥٦٦ .

(٣) المقتصد ١ ورقة ١٠١ (مخطوط) .

.....

- (١) وقال "ابن جنى" هي: أحد عشر حرفاً: منها من حروف الزيادة ثمانية، وثلاثة من غيرها.
ويجمعها قولك: "أَجْدُ كُطِيتُ مُهَلًا".
- (٢) وقال "الرماني": هي أربعة عشر حرفاً، وأضاف إلى ما ذكره "أبو علي" "الصاد، والزاي"؛
لقولهم: "الصَّراطُ، والزَّراطُ" في (السراط) وقد قرئ بهما (٣).
قوله: (ويجمعها قولك: "استجد" يوم صال زط ٠٠).

لقائل أن يقول: ان "ابن السكيت" ذكر في كتابه الذي ألفه في القلب والإبدال حروفاً كثيرة، خارجة عما ذكره من الحروف الثلاثة عشرة:

منها: إبدال الباء - بنقطة - من الميم. قال "أبو سرار الغنوي" (٤): "باسمك؟ يريد: "ما اسمك" (٥)؟.

ومنها: إبدال الراء من اللام، تقول في الدرع "نثره"، والأصل: "نثله" (٦).

ومنها: إبدال الثاء من السين، قال "الأصمعي": "لمس الظلام، وملث الظلام".

أى: اختلط الظلام (٧).

- (١) سر صناعة الإعراب ١/٢٢٠.
- (٢) ينظر: ابن يعيش ١٠/٨٠.
- وهكذا اعتبرها الصيمري، حيث يقول في التيسرة ٢/٨١٢: "حروف البديل وهي أربعة عشر حرفاً: منها حروف الزوائد، إلا السين وحدها، والدال، والطاء، والصاد، والزاي، والجيم".
- أما سيويه ٤/٢٣٢ فاعتبرها أحد عشر حرفاً: ثمانية من الحروف الأولى، وثلاثة من غيرها.
- (٣) جاءت القراءة في قوله تعالى: "اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ" سورة الفاتحة، آية ٦ / قرأ ابن كثير في رواية القواس: "الصراط" و"سراط" بالسين، وحجته أن السين هي الأصل، ولا ينتقل عن الأصل إلى ما ليس بأصل، وروى أن ابن عباس كان يقرأوها بالسين.
- وقرأ حمزة بإشمام الزاي، وروى عنه بالزاي، وهي لغة للعرب.
- وقرأ الباقر بالصاد، وحجته أنها كتبت في جميع المصاحف بالصاد.
- قال الكسائي هما لغتان.
- وينظر: حجة القراءات لأبي زرع ٨٠/٨٠ والكشف للقيسي ١/٣٤، ٣٥ والحجة فسي القراءات السبع لابن خالويه ٦٢/٦٣ والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ١/٣٨ والسبعة في القراءات لابن مجاهد ١٠٥/١٠٦ والكشاف ١/١٦ وابن يعيش ١٠/٨٠.
- (٤) أبو سرار الغنوي: أعرابي فصيح، أخذ عنه أبو عبيدة.
- وينظر: البغية ١/٦٠٢.
- (٥) الإبدال لابن السكيت ٧٠/٠.
- (٦) المرجع السابق ١١٦/٠.
- (٧) المرجع السابق ١٠٦/٠.

وكذلك : إبدال الكاف من القاف ، تقول : " قهرت " وكهرته (١) .
ومنها : إبدال الكاف من النون . وتروى في الشواذ : " وأما السائل فلا تكبر " (٢) .
إلى غير ذلك مما يكثر عدده ، وإن ذاك فلا تكون منحصرة فيما ذكره .
فإن قلت : لعله أراد بذلك الحروف التي اشتهر إبدالها .
قلت : ليس في كلامه ما يدل على ذلك ، لا بالوضع ، ولا بالقرينة (٣) .
وليس المراد بالإبدال أن ما ذكر من الحروف لا تتغير إلا ببدلة ، وإنما المراد أنه لو وقع
إبدال لكان بأحدها ، كما ذكرناه في تفسير حروف الزيادة .
وقد رتب المصنف الكلام في هذا المصنف على أربعة عشر فصلا :

— — —

- (١) المرجع السابق ١١٤ وفيه : " ويقال : قهرت الرجل أقمهره ، وكهرته أكهره " .
- (٢) سورة الضحى ، آية ١٠ .
- (٣) وتنظر القراءة في شواذ القرآن لابن خالويه / ١٧٥ .
لا يتأتى ما ذكره الشارح — هنا — لأن المصنف وغيره من الذين حصروا حروف
الإبدال ، قصدوا حروف الإبدال المشهورة التي يكثر ورائها في الكلام ، أما القليل
الشاذ ، فلم يدخلوه ضمن حروف الإبدال المعروفة ، لقلته وشذوذه ، كما لا ينبغي
عليه قاعدة عامة .
ولهذا يبطل ما أثاره الشارح تجاه المصنف .

فالمطرد على ضربين : واجب ، وجائز .

..... يا عدي لقد وقتك الأوقاص

و اويصل تمخير واصل

الخشب الأول: في إبدال الهمزة من حروف اللين

الأول : وجوب الطراد إبدانياً .

والثاني: جواز الطراد إبدانياً .

والثالث : امتناع اطراف الإبدال والاقتضار في الإبدال على المسموع .

القسم الأول : فى الهجزة المبدلة من حروف اللين ابد الا واجبا

والمذكور منه صنفان :

الصف الأول : في إبدالها من الألف ، وتلك الألف الجدل منها ، قد تكون ألف التانيث ، وقد تكون لا ما ، وقد تكون عينا (١)

الأول : فى الهمزة [المبدلة] من ألف التانيث ، فى نحو : " حمرا " ، و " حمرا " .

الشاهد فيه : أن ألف التأنيث لما وقعت آخرها ، اجتمع ألفان ، واستحال النطق بهما جميعا ، فلم يكن بد من حذف أحدهما ، أو تحريكه ، فحركت الثانية منهما ، فانقلبت همزة ، وقد

استقصينا ما في هذه الألف من المذاهب والأبحاث في مباحث الاسم المثنى ، فليطلب منه (١).
الثاني : في الهمزة المبدلة من الألف المنقلبة عن لام الكلمة في نحو : "كساء" ، و"رداء" .
 الشاهد فيه : أن الألف في "كساء" منقلبة عن "واو" هي لام الكلمة ، وفي "رداء" منقلبة عن "ياء" هي لام الكلمة .
 وهذه الألف المنقلبة لما جاءت ألف (فِعَال) امتنع النطق بهما ، فأبدل من الألف الثانية همزة ، وقد سبق تقريره في مباحث الاسم المثنى (٢).

- (١) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٨٥ (مخطوط) .
 والواقع أن الهمزة في مثل : (حمراء ، وصحراء) بدل من ألف التانيث كالتي في (جبل ، وسكري) وقعت بعد ألف زائدة للمد ، توسعا في اللغة ، وكثيرا لأبنية التانيث ، فالتقى في آخر الكلمة ساكنان ، فلم يكن من حذف أحدهما ، أو حركتها ، فلم يجز الحذف ، فلم يبق إلا تحريك أحدهما :
 فلم يجز تحريك الأولى ، لأن حرف المد متى حرك فارق المد ، فوجب تحريك الثانية ، فلما حركت انقلبت همزة .
 هذا هو مذهب سيويه .
 وقد ذهب بعضهم إلى أن الألف الأولى للتانيث ، والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث (أفعل) نحو : أحمر وحمراء ، وبين مؤنث (فعلان) نحو : سكران وسكري ، وهو قول غير مرضي ، لأن علامة التانيث لا تكون إلا دلرا .
 وذهب بعض النحاة إلى أن الألفين معا للتانيث ، وهو قول واه ، لعدم النظر .
 وينظر : سر صناعة الإعراب ١٤/١ وما بعده ، وابن يعيش ١٠/١ ، والتبصرة ٢/٨١٥ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٣٩٢ ، والممتع ١/٣٢٩ .
 ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٨٥ (مخطوط) .
 ف (كساء ، ورداء) الهمزة فيهما بدل من ألف ، والألف بدل من واو ، أو ياء ، وذلك أن أصل : (كساء) كساو ، ولامه واو ، لأنه (فِعَال) من الكسوة ، و (رداء) أصله : رداى ، لأنه (فِعَال) من قولهم : فلان حسن الرديه ، فوقع الواو ، والياء ، طرفا بعد ألف زائدة ، وفي ذلك مأخذان :
 أحدهما : أنه لا يعتد بالألف الزائدة ، ويصير حرف العلة كأنه ولي الفتحة فنقلت ألفا .
 والثاني : أن يعتد بها ، وتنزل منزلة الفتحة لزيادتها ، وأنها من جوهرها ومخرجها ، فنقلت حرف العلة بعدها ألفا كما يقلبونها مع الفتحة ، فلما التقى ساكنان ، حركوا الألف الأخيرة ، فانقلبت همزة .
 وينظر : الكتاب ٤/٢٣٧ وابن يعيش ١٠/٩ ، والتكملة لأبي علي ٥٦٣ ، والتبصرة ٢/٨١٢ ، ٨١٣ ، سر صناعة الإعراب ١/١٠٤ ، ١٠٥ ، والممتع ١/٣٢٦ وشرح الشافية ٣/٢٠٣ ، ٢٠٤ .

قوله : (والمنقلبة) بالجر ، تقديره : ومن الألف المنقلبة .
قال " أبو محمد " الهمزة في " علباء " (١) إلحاقية ، ولذلك ينون (٢) .
وقد ذكرنا في مباحث الاسم المثنى أن همزته منقلبة عن حرف زائد ، ونزل منزلة الأصلي ،
فليطلب منه (٣) .

الثالث : في إبدال الهمزة من الألف المنقلبة عن " الواو " التي هي عين الكلمة في نحو :
" قائل " ، وعن " اليا " التي هي عين الكلمة في نحو : " بائع " ، وقد أشرنا إلى ذلك فيما تقدم .
وذلك أن ألف " قال ، وبيع " لما وقع بعد ألف (فاعل) اجتمع ألفان ، وامتنع النطق
بهما جميعا ، فأبدلت الألف الثانية همزة .

وسأتيك بيان ذلك وتقريره في " مباحث الواو ، والياء " إذا كانا عينين (٥)
الصفة الثاني : في الهمزة المبدلة من الواو الواقعة أولا ، ومعدّها واو ثانية لازمة ،

والمذكور منه ثلاث صور :

الأولى : " أوصل " .

الثاني : أن (فاعلة) تجمع على (فاعل) نحو : " ضاربة " ، وضوارب " .

(١) الصحاح (علب) ١٨٨/١ : " وَالْعَلْبَاءُ : عصب العنق ، وهما عَلْبَانِ وإن بينهما مَبْنِيَّ العرف .
وإن شئت قلت : علباء ، إن ؛ لأنها همزة ملحقة ، فإن شئت شبهتها بهمزة التانيث ،
التي في (حَمْرَاءُ) أو بالأصلية التي في (كِسَاءُ) وعلباء : اسم رجل
(٢) التخثير ٢ ورقة ٢٢٩ (مخطوط) وبجانبه : " الهمزة في (علباء) إلحاقية كـ (حَمْرَاءُ) ؛
ولذلك تنون ، ومن ثم لو جمعته قلت : (عَلَابِي) كـ : (قَرَابِيس) ، ولا تقسول :
(عَلَابِي) كـ : (صَحَارِي) "

(٣) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٨٦ (مخطوط) .
ويقول : ابن يعيش ١٠٩/١٠ : " والحق أن الهمزة بدل من الألف ، ومثله :
(حَمْرَاءُ ، عِزَّهَا) الأصل : (عَلْبَائِي ، وَحَرَّيَّاي ، وَعِزَّيَّاي) ثم وقعت الياء طرفا بعد
ألف زائدة للمد ، فقلت ألفا ، ثم قلبت الألف همزة - كما تقدم في (كِسَاءُ ، وَرْدَاءُ) .
والذي يدل على أن الأصل في (حَمْرَاءُ) حَرَّيَّاي ، وفي (عَلْبَاءُ) عَلْبَائِي بالياء دون أن
يكون (عَلْبَاءُ) بالواو أن العرب لما أنشئت هذا الضرب بالتاء ، فأظهروا الحرف ، لم
يكن إلا بالياء ، وذلك نحو : (دِرَّحَائِي ، وَدَعَائِي) وهو القصير السمين ، فصححت
الياء عند لحوق تاء التانيث "

وينظر : سر صناعة الإعراب ١١١/١ وشرح الشافية ٢٠٣/٣ .

(٤) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ٢١٦ (مخطوط) .

(٥) ينظر : المرجع السابق ، ورقة ١٨١ (مخطوط) .

فإذا كان أول الاسم المفرد " واو " وكان على زنة (فاعله) وجمعه على (فواعل)
اجتمع واوان : الأولى منهما : فاء الكلمة ، والثانية : فاء (فواعل) ، تقول : (واصله) ووزنها
(فاعله) فإذا جمعتها ، قلت : " وواصل " على زنة (فواعل) فاجتمع واوان اجتماعا لازما ،
والواو الواحدة المضمومة مستقلة ، فما ظنك بالواوين ، فلن ثقل إحدى الواوين ، ينزله
على ثقل مجرد الهمزة - وسيأتيك تقرير ذلك في مباحث الاعشلال (١) -
ولأنه قد يدخل عليه حرف القسم ، أو العطف ، فيجتمع ثلاث واوات / ولا يخفى ما فيه من الثقل ٣٧١ /
فناسب لذلك إيجاب قلب الواو الأولى همزة ، فتقول في جمع " واصله " : " أواصل " ، وأصله :
" وواصل " .

قوله : (شُفِعَتْ بِأُخْرَى) بتخفيف الفاء ، تقول : كان مترا " فشفعته شفعا (٢) .
 وقوله : (لازمة) بالجهر ، صفة ل : (أخرى) وفيه : احتراز عن الواو الواقعة موقع المدة ،
 نحو : الواو الثانية في (فُعِلَ) من : (وَعَدَ) في نحو قولك : " وُوعِدَ " ، وقوله تعالى :
 " . . . وَوَرَى (٣) . " فانه لا يجب همز الأولى في مثل هذا .
 قال " ابن جنى " : التضعيف في أول الكلمة عزيز ، قليل الوجود ، وانما جاءت منه أحرف
 معلومة ، نحو : " دَدَن (٤) ، وكوكب " ، وأكثر ما يجىء بالفصل بين الحرفين ، نحو : " دَدَن (٥) ،
 وله يدون (٦) .

فلما قل التضعيف بالحروف الصاحح في أول الكلمة ، امتنع في الواو ؛ لثقلها ، فمن ههنا وجب الهمز في " أَوَعِدْ " ، وَأَوْزِنْ " .
ولو جمعت " وَأَعِدْ " لقلت : " أَوَاعِدْ " ، وأصله : " وَأَوَاعِدْ " فهمزت الأولى ؛ لاجتماع الواوين .

وهي : أن تكون ساذجة قبلها ضمة ، وتكون مع ذلك منقلبة عن

(١) ينظر: ص ٨٦٩ من التحقيق.

المصاحف (شيفر) ٣ / ١٢٣٨

الصَّاحِجُ (شُفْع) ٢١ / ١١١٨ .
سُورَةُ الْأَعْرَافِ مِنَ الْآيَةِ ٢٠ / : "فَمَسَّسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ ، لِيُذِي لَهَا مَا وَوَرَى عَنْهَا
مِنْ سَوَآتِهَا مَا وَقَالَ مَا نَهَا كَمَا رَكَمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنْ
الْخَالِدِينَ ."

(٤) الدَّكَّانُ : اللبّ واللعب • الصحاح (دون) ٥ / ٢١١٢ •

(٥) الدَّيْنُ : الدَّائِبُ وَالْعَادَةُ . السَّابِقُ (رَدُّن) ٥ / ٢١١٢ .

(٦) الدَّيُّونُ: اللّهُمَّ • السَّابِقُ (دَدَن) ٥ / ٢١١٢ •

ألف ، أو بمنزلة المنقلبة عن ألف ، لم يلزم الهمزة .
 مثال المنقلب عن الألف ، قولك في : " واعد " : " واعد " .
 ومثال التي هي بمنزلة المنقلبة نحو بنائك من " وعد " مثل : " حوقل " ، و " بيطر " :
 " أوعد " ، و " واعد " ، فتهمز الأولى في : " أوعد " ، لا اجتماع الواوين ، وثقها فـى :
 " واعد " ، لأنه لم يجتمع واوان .

فإن بنيت الفعل للمفعول ، قلت فيهما جميعا : " واعد " ، فجريا مجرى (فعل) من
 (فاعل) من " وعدت " إذا قلت : " وعد " ، كما جرى : " حوقل " ، و " بيطر " مجرى : " قول " ،
 وشتر " ، لأنهما محمولان على (فاعل) ، لانضمام ما قبل الواو ، وسكونها .
 وإذا اجتمعت الواوان هكذا ، لم يجب قلب الأولى ، واجتماعهما ، لأن الثانية مسددة
 جرت مجرى ألف " واعد " ، فكما لا يجوز همزها في : " واعد " ، كذلك لم يجب همزها فـى :
 " واعد " .

ولكن إن شئت همزتها ، لأنها مضمومة .
 (١) وأما إن كانت الواو الثانية من أصل الكلمة همزت [الأولى] لامحالة . ألا ترى إلى قولهم :
 (الأولى) في تانيث (أول) ألزموه الهمز ، لأن الواو الثانية عين الفعل بمنزلة الصاد في
 " القصوى " ، والنون في " السدنيا " ، وليست منقلبة عن ألف .
 [تقول] (٢) : إن الواو الثانية في " ووري " إنما هي منقلبة عن ألف " وارى " فلم
 يجب همز الأولى ، لأن الثانية غير لازمة .

ألا ترى أنك إذا بنيت الفعل للفاعل الذي هو الأصل ، قلت : " وارى " فزالَت الثانية
 [وإن شئت همزت ، لانضمام الواو] (٣) .
 يخلاف الواو الثانية من : " واصل " ، و " وارق " فإنها لازمة ، كما بيناه (٤) .

- (١) سقط من المخطوطة ، و منه يستقيم الكلام .
- (٢) سقط من المخطوطة .
- (٣) سقط من المخطوطة ، و منه يستقيم الكلام .
- (٤) ومسبق نقله الشارح من النصف ٢١٢/١ ، ولقد نقل أكثر من صفحة بتصرف يسير .
 ينظر : سر صناعة الإعراب ١٠٤/١ ، والتكملة ٥٦٣/١ ، وابن يعيش ١٠/١٠ ، والإيضاح
 لابن الحاجب ٣٩٣/٢ ، والتبصرة ٨١٣/٢ ، وشرح الشافية ٢٠٤/٣ .

الصورة الثانية : "أَوَاقٍ" جمع "وَاقِيَةٍ" ، والأصل : "وَوَاقٍ" فلما كانت الواو الثانية لازمة على الوجه الذى فسرناه ، وجب همز الواو الأولى ، وقيل فى الجمع : "أَوَاقٍ" .
و"الوَاقِيَةُ" : ما تمنعك مما يضر (١) .

قال الشاعر :

[١٣٣] ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ : يَا عَدِيَّ لَقَدْ وَقَّتَكَ الْأَوَاقِي (٢)

ويرى أيضا : (عديا) بالنصب مؤنثا ، وهو : اختيار "الجرمى" مع جماعة ، وكلاهما من كلام العرب (٣) .

الشاهد فيه : أن الأصل أن يقال : "الوَوَاقِي" ، إلا أن الواو الثانية لما كانت لازمة ،

(١) اللسان (رقى) ٤٩٠١/٦ .

(٢) من الخفيف ، قاله : مهلهل عدى بن ربيعة ، أخو كليب وأبى الذى هاجت بمقتله حرب بكر وتغلب ، وسمى مهلهلا ؛ لأنه هلهل الشعر ، أى : أرقه ، وكان فيه خنث (الشعر والشعراء ٢١٥/١ ومعجم المرزبانى ٢٤٨/١ والخزانة ٣٠٠/١) .

والبيت من شواهد : المقتضب ٢١٤/٤ وروايته :
رَفَعْتُ رَأْسَهَا إِلَى وَقَالَتْ : يَا عَدِيَّ لَقَدْ وَقَّتَكَ الْأَوَاقِي
والمنصف ٢١٨/١ وأمالى الشجرى ٩/٢ والصاحح (رقى) ٢٥٢٨/٦ وابن يعيش ١٠/١٠ وشرح الكافية الشافية ٥١٢/٢ وابن عقيل ٢٠٥/٢ واللسان (رقى) ٤٩٠١/٦
والبهجة المرضية للسيوطى ٣٦٨/١ والمعنى ٢١١/٤ والخزانة ٣٠٠/١ برواية (ياعدى) .
وعدى : هو اسم مهلهل بن ربيعة . ومن قال إن اسمه أمروء القيس يرى هذا البيت :
ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ : يَا أَمْرَأَ الْقَيْسِ حَانَ وَقْتُ الْفِرَاقِ
والمعنى : لقد ضربت صدرها متعجبة من حالى مع ما لقيت من الحروب والأسر والخروج عن الأهل .

(٣) يقول المبرد فى المقتضب ٢١٣/٤ ، ٢١٤ : "مثل ذلك اختلافتهم فى الاسم المناهية إذا لحقه التنوين اضطارا فى الشعر" .

فإن الأولين (الخليل ، وسيبويه ، والمازنى) يرون رفعه ، ويقولون : هو بمنزلة مرفوع لا ينصرف ، فلحقه التنوين على لفظه .

وأبو عمرو بن العلاء وأصحابه (عيسى بن عمر ، ويونس ، وأبو عمر الجرمى) يلزمونه النصب . ويقولون : هو بمنزلة قولك : مررت بعثمان يافى ، فمضى لحقه التنوين رجع إلى الخفض ، فصار جاء على ذلك قول مهلهل :

رَفَعْتُ رَأْسَهَا إِلَى وَقَالَتْ : يَا عَدِيَّ لَقَدْ وَقَّتَكَ الْأَوَاقِي
والأحسن عندى النصب ، وأن يرد التنوين إلى أصله ، كما كان ذلك فى النكرة والمضاف .

وينظر : الكتاب ١٨٦/٢ ، ١٨٧ .

وجب قلب الأولى همزة ؛ لما ذكرناه في وجوب القلب في : "وَأَصِلَ" .
وتقدير الكلام : ضربت صدرها لأجل ، أو ضربت صدرها مشيرة إلى ، متعجبة : مَنْ
مِنَّا واقى الأبطال في الحرب !

والبيت لمهلهل ، واسمه : امرؤ القيس ، وقيل : عدى ، وهو : خال امرئ القيس ،
ولقب بـ "مهلهل" ؛ لأنه أول من أرق الشعر ، وقيل : بل لبيت قاله ، وذكر فيه هذه الكلمة .
الثالثة : "أَوْصِلَ" في تصغير "وَأَصِلَ" .

الشاهد فيه : أن الأصل : "وَأَصِلَ" ، فلما صغر لم يكن بد من [ضم] ^(٢) أوله ، والألف
إذا انضم ما قبلها ، انقلبت واوا ، وصار بعد التحقير "وَوَصِلَ" ، فاجتمع واوون متحركتان ،
وذلك يوجب همز الأول منهما ، لاسيما وحركته الضم ^(٣) .

هذا تمام الكلام في القسم الأول من الضرب الأول ، وهو : الإبدال الواجب اطراده .

ولقائل أن يقول : إن المذكور — هنا — انقلاب الهمزة من حرتين :

أولهما : انقلابها عن الألف .

والثاني : انقلابها عن الواو ، ولم يذكر المتن مثال انقلاب الهمزة عن نفس اليا .

(١) ينظر : الخزانة ١ / ٣٠٠ .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) ينظر : المقتضب ١ / ٢٠١ والتبصرة ٢ / ٨١٥ وابن يعيش ١٠ / ١٠ والإيضاح ٢ / ٣٩٣ .

[جواز إبدال الهمزة من الواو]

"... والجائز إبدالها عن (١) كل واو مضمومة ، وقعت مفردة " فاء " ك : " أجوه " ، أو " عينها " غير مدغم فيها " ك : " أدور " ، أو مشفوعة عينا ، ك : " الغور " والنور " ... "

القسم الثاني : فيما اطرده فيه إبدال الهمزة من حروف اللين اطرادا جائزا

والمذكور منه ثلاثة أوجه :

أولها : الواو المضمومة المفردة ، إذا وقعت موقع فاء الفعل ، فإنه يجوز همزها حينما وقعت ، ولا يجب الهمزة ، وذلك نحو : " وجوه " جمع " وجه " ، فإن شئت همزت الواو ، وقلت : " أجوه " ، وإن شئت تركت الواو على حالها ، وقلت : " وجوه " .
وثانيها : أن تقع هذه الواو موقع عين الفعل ، غير مدغمة ، نحو : " أدور " جمع " دار " ، فأنت

مخير بين الهمز وتركه .

فإن كانت الواو مدغمة ، امتنع همزها ، كما في : " تقول " ، والتحول ، والتعويض ، ولا يكون هذا إلا في الفاء ، والعين لا غير ، لأن اللام إذا تحركت بالضم ، كانت حركتها إعرابية ، وحركة الإعراب عارضة لا تلزم ، فلا يعتد بها ، نحو قولك : " هذا غزو ودلو " ، فلا شبهة ، لأن الواو لم يبين على الضمة ، كما كان في قوله : " وجوه " ، ووعد " ، والعارض لا اعتداد به (٢) .

- (١) في الفصل المطبوع / ٣٦١ [من] ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى .
- (٢) يقول الصيمري في التبصرة ٨١٣/٢ ، ٨١٤ : "... وتبدل الهمزة أيضا من الواو المضمومة ضمة لازمة ، أو لا كانت أو حشواً .
فالأول نحو قولك في وجوه : (أجوه) ، قال الله عز وجل : " وإذا المرسلات أتت " ، إلى يوم أجلت " ، والأصل : (وقئت) لأنه من الوقت .
والحشونحو : (أدور ، وأنور) والأصل : أدور ، وأنور ، بغير همزة ، لأنها جمع (دار ، ونا) ... "

ثم يعلل الصيمري لجواز قلب الواو المضمومة همزة فيقول :
" وإنما جاز قلب الواو المضمومة همزة ، لأنها بمنزلة المضاعف ، لأن الضمة بمنزلة الواو ، فكأنه اجتمعت فيه واو ، فقلبت إحداها همزة تخفيفاً ... "
ثم يوضح الصيمري أن الضمة غير اللازمة ، وضمة التقاء الساكنين لا يجوز فيهما إبدال الإبدال ، فيقول :

" فإن كانت الضمة غير لازمة ، نحو ضمة الإعراب ، أو ضمة التقاء الساكنين ، لم يجز فيها الإبدال كقولك : (هذه دلك ، وهكذا غزوك) ، لا يجوز الهمز - هنيئا - لأنها ضمة إعراب غير لازمة ، ألا ترى أنها تصير فتحة وكسرة في قولك : (رأيت دلكوك غزوك ، ومرت بدلكوك ، وعجبت من غزوك) فلما كانت غير لازمة لم يعتد بها . "

والشها: أن تقع هذه الواو عينا بعدها راء ثانية على زنة / (فعلول) ، فأنت في همز الواو ٢٢٧١ /
الأولى وتركه بالخيار (١) .

و "الفوور" بنم الواو الأولى مصدر .
قال "الجوهري" : تقول : غَارَ الماءُ غَوْرًا ، وَغَوْرًا ، أى سفل في الأرض .
و غَارَتْ عَيْنُهُ تَغْوِرُ غَوْرًا ، وَغَوْرًا : دخلت في الرأس (٢) .

وقال أيضا : "النوور" : النيلج : وهو : دخان القنبلة ، يتخذ كحلا ، أو وشما ، والنسبون
مفتوحة (٣) .

وقد نزل "المازني" الواو المكسورة منزلة الواو المضمومة في اطراف جواز الهمز ، لما فيها من
الثقل بالنسبة إلى الواو المفتوحة (٤) .

وكذلك ضمة التقاء الساكنين لا تثبت ، نحو : "اشْتَرَوْا الضَّالَّةَ" ، و "اتَّبَلُون" ، و "لا تَنْسُوا
الفضل بينكم" ، لأن ضمة التقاء الساكنين لا تثبت ، ولا يعتد بها .
وينظر : الكتاب ٤ / ٢٣٢ ، ٢٣١ والمقتضب ٢٠١ / ١ والمنصف ٢١٢ / ١ والتملكة /
٥٦٣ وابن يعيش ١٠ / ١٢٤ وصرناعة الإعراب ١٠٤ / ١ والإيضاح ٣٩٤ / ٢ ، ٣٩٥
والمشع ٣٣٢ / ١ وشرح الشافية ٢٠٤ / ٣ .

(١) الكتاب ٤ / ٣٣١ : "وإنما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمة كما يكرهون الواو ويسن
فيهمزون نحو : (قَوُولٌ ، وَسُؤُولَةٌ) .

وأما الذين لم يهمزوا فإنهم تركوا الحرف على أصله ، فلما يقولون : (تقول) فلا يهمزون
وسم ذلك أن هذه الواو ضعيفة تحذف وتبدل ، فأرادوا أن يضموها مكانها حرفا أجلد منها .
ولما كانوا يبدلونها وهي مفتوحة في مثل : (مَاءٌ ، وَأَنَاءٌ) كانوا في هذا أجدر أن يبدلوا
حيث دخله ما يستقلون ، فصار الإبدال فيه مطردا ، حيث كان البدل يدخل فيما
هو أخف منه .

(٢) الصحاح (غور) ٢ / ٧٧٤ .

(٣) السابق (نور) ٢ / ٨٣١ ، بارتته : "والنور : النيلج ، وهو : دخان الشحم ، يعالج
به الوشم حتى يخضر . ولك أن تقلب الواو المضمومة همزة .

(٤) ومثال إبدال الهمزة من الواو المكسورة (إِسَادَةٌ) في : سَادَةٌ ، و (إِفَادَةٌ) في : فَادَةٌ .
وهذا نقله الرضى عن المازني في شرح الشافية ٢٠٤ / ٣ حيث يقول :

"وهذه المازني هذا القلب مطرد في الواو المتصدرة المكسورة أيضا ، نحو : (إِفَادَةٌ ،
وإِشَاح) .

لكن ابن عصفور في المشع ٣٣٣ / ١ نسب إلى المازني ما لم يقله ، حيث يقول :
"وزعم المازني أنه لا يجوز همز الواو المكسورة بقياس ، بل يتبع في ذلك السماع ؛
وهذا الذي ذهب إليه فاسد قياسا وسماعا .

أما إبدال الهمزة من الواو المفتوحة فابن جنى لا يمنع مجئ ذلك حيث يقول في سـ

[إبدال الهمزة من الألف إبدالاً غير مطرد]

.. "غير المطرد إبدالها من الألف في نحو: "دأبة ، وشأبة ، وأبياض ، وادهام" ، وعن
"العجاج" أنه كان يهمز "العالم ، والخاتم" ، وقال :
.....
فخندف هامة هذا العالم

وحكى : "باز ، وقوقات الدجاجة" ، وقال :
يادارمى يدك البرق صبرا فقد هيئت شوق المشتى

القسم الثالث : فيما لا يطرد

ويقتصر فيه على السمع ، وإبدال الهمزة فيما هذا شأنه ، قد جاء عن الألف ، والواو ، والياء ،
والمذكور من الصور التي أبدلت فيها الهمزة عن الألف عشر :
الأولي : وهى : لغة من جد فى الهرب من التقاء الساكنين ، نحو :
"دأبة ، وشأبة ، وأبياض ، وادهام ، والعالم ، والخاتم ، وباز" (١) ، وقوقات ، الدجاجة (٢) ،
قول الشاعر :

[١٣٤] فخندف هامة هذا العالم (٣)

= الصناعة (١/١٠٤) : .. وأبدلوا المفتوحة — أيضا — فقالوا : (أناة) فى : وناة ، و (أحد) فى :
وحد ، و (أجم) فى : وجم ، و (أسماء) فى : وسما ..
أما الصيمرى فى التبصرة ٨١٤/٢ فيمنع إبدال الهمزة من الواو المفتوحة ، ويصرى أن
ما ورد من ذلك شاذ ، حيث يقول :
"فإن كانت الواو مفتوحة لم يجز قلبها إلى الهمزة ، لخفة الفتحة ، وإلا ما جاء شاذاً ،
نحو : (أناة) والأص : (ناة) ، لأنه من (وى ينى) .."
ويؤيد هذا ما ذكره ابن عصفور فى المتن ٣٣٥/١ حيث يقول :
"وإن كانت مفتوحة لم تهمز ، إلا حيث سُمع ، لأن الفتحة بمنزلة الألف ، فكما لا تستثقل
الألف والواو فى نحو : (عاود) وأمثاله ، فكذلك لا تستثقل الواو المفتوحة .."
وأرجح ما قاله الصيمرى وابن عصفور ، لأن إبدال الهمزة من الواو المفتوحة ليس مطرداً ،
يقول سيدييه ٣٣١/٤ : "قالوا : (وَجَمٌ وَأَجَمٌ ، وَنَاةٌ وَأَنَاةٌ) ، وقالوا : (أحد) وأصله :
(وحد) لأنه واحد ، فأبدلوا الهمزة لضعف الواو عوضاً لما يدخلها من الحذف
والبدل .

- وليس ذلك مطرداً فى المفتوحة ..
- (١) الباز : لغة فى البازى ، والجمع أبوز ، مؤوز ، ومثزان . اللسان (باز) ١/١٩٩ .
 - (٢) القوق : صوت الدجاجة السندية إذا أرت السفاد . اللسان (قوق) ٥/٣٢٢٦ .
 - (٣) رجز ، قاله : المعجاج (ديوانه ٢٩٩/٢) قبله :
- يادار سلمى يادار سلمى ثم سلمى

وقول الآخر :

[١٣٥] يَادَارُمِي بِدَكَدِيكَ الْبَرْقُ . . . صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِ (١)
وقد مضى تفسير " الخندف " (٢).

والهامة : الرأس ، وهامة القوم رئيسهم (٣). قال " الجوهري " : من : اسم امرأة ، وكذلك :
ميه (٤) ، والدكادك ، والدكاديك : كلاهما جمع " دُكْدَاك " (٥).

قال في " الحواشي " : هو الرمل المتراكم (٦).

وقال " الجوهري " : هو ما التبذ من الرمل بالأرض ، فلم يرتفع (٧).

وقال في " الشامل " : الأبرق : ذو اللونين من الجبال والرمال وغيرها ، والجمع " برق " إذا

== والبيت من شواهد : سر الصناعة ١٠١/١ وابن يعيش ١٣/١٠ والمتع لابن عصفور
٣٢٤/١ وشرح الشافية ٢٠٥/٣ واللسان (علم) ٣٠٨٥/٤ وشرح شواهد الشافية /
٤٢٨ .

والشاهد فيه : إبدال الألف همزة .

يقول ابن جنى في سر الصناعة ١٠٢/١ : " فقد روى أن العجاج كان يهمز العالم ،
والخاتم) ، وقد روى عنه في هذا البيت : (العالم) ، فهمز (العالم) ، والخاتم) مما قدمناه
من قلب الألف همزة . . . "

ويقول البغدادي في شرح شواهد الشافية ٤٢٨/ : " وعد ابن عصفور من ضرائر الشعر ،
قال : أبدل الألف همزة ، لتكون القافية غير مؤسدة كأخواتها ، وكانت الهمزة البديلة
منها ساكنة ، لأن التحريك يبطل الوزن ، ولأنها بدل من ألف زائدة ساكنة في اللفظ
والنقدير " .

وينظر : ابن يعيش ١٢/١٠ وإيضاح ٣٦٥/٢ والمتع ٣٢٤/١ وشرح الشافية
٢٠٤/٣ .

(١) رجزه نسب لروية ، ولم أعثر عليه في ديوانه ، أو ملحقاته .

والبيت من شواهد : الخصائص ١٤٥/٣ وسر الصناعة ١٠٢/١ والصاح (دكك)
١٥٨٤/٤ وروايته :

يَادَارُمِي بِالدَكَدِيكَ الْبَرْقُ . . . سَقِيَا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِ
والمتع ٣٢٥/١ واللسان (دكك) ١٤٠٥/٢ برواية (سقى) واللسان (شوق)
٢٣٦١/٤ برواية (صبرا) وشرح شواهد الشافية ١٢٥/ .

(٢) هي امرأة إلياس بن مضر ، واسمها : ليلي نسب ولد إلياس إليها . الصاح ١٣٤٧/٤ .

(٣) الصاح (هيم) ٢٠٦٣/٥ .

(٤) السابق (ميا) ٢٤٦٦/٦ .

(٥) السابق (دكك) ١٥٨٤/٤ .

(٦) الحواشي ٦٩/ .

(٧) الصاح (دكك) ١٥٨٤/٤ .

جعل صفاً ، و "أَبَارِق" إذا كان اسماً ، ويرق الرمل والحصى من ذلك ، الواحدة "برقه" (١) .
وقد سبق تفسيره بما يقارب هذا المعنى .
"صبرا" ، ويروى : "سقا" ، منصوب بأنه مصدر فعل مقدر .
قوله : (هيجت) من قولك : هاج الشيء : أى : ثار ، وهاجه غيره ، يتعدى ولا يتعدى .
والمشتق : بكسر الهمزة على البناء للفاعل .
قال "سيبويه" همز الراجز ما ليس بهموز للضرورة (٢) .

(١) الصحاح (برق) ١٤٤٩/٤ واللسان (برق) ١٠٣/١ .

(٢) يقول ابن جنى فى سر الصناعة ١٠٣/١ بعد أن أورد البيت :
"فأقول فيه عندي : أنه اضطر إلى حركة الألف التى قبل القاف من (المشتاق) ؛ لأنها
تقابل لام (مستعملن) ، فلما حركها انقلبت همزة كما قدمنا ، وإلا أنه حركها بالكسر ؛
لأنه أراد الكسرة التى كانت فى الواو المنقلبة الألف عنها ، وذلك لأنه (مفتعل) من
الشوق ، وأصله : (مشتوق) ، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .
فلما احتاج إلى حركة الألف حركها بمثل الكسرة التى كانت فى الواو التى هى أصل الألف ."

[إبدال الهمزة من الواو غير المضمومة إبدالاً غير مطرد]

... ومن الواو غير المضمومة في نحو: "إشاح ، وإفادة ، وإسادة" و "إعاء أخيه" ، في قراءة سعيد بن جبير ، و "أناة ، وأساء ، وأحد وأحد في الحديث .
والمازني يرى الإبدال من المكسورة قياساً مطرداً ."

والمذكور من صور إبدالها من الواو غير المضمومة ثمانية :

أربع في الإبدال من الواو المكسورة ، والأربع الأخرى في الإبدال من الواو المفتوحة .
تقول : "إشاح" ، وأصله : "وشاح" ، وقد سبق تفسيره .
و "إفادة" ، والأصل : "وفادة" .
قال "الجوهري" : "قد فلان على الأمير أي : ورد رسولاً ، فهو : وافد ، والجمع "وفد" .
مثل : "صاحب صحب" ، وجمع "الفد" : "أفاد ، وفود" ، والاسم : "الوفادة" . (١)
قوله : (إعاء) أصله : "وعاء" ، واحد الأوعية .
وفي قراءة "سعيد بن جبير" (٢) "إعاء" (٣) . بالهمزة .
ولقائل أن يقول : في قراءة "الحسن" (٤) (وعاء) بالواو المضمومة ، وذلك يقتضي أن
يكون الإبدال مطرداً ، وليس تخصيص قراءة سعيد بن جبير بالذكر ، وإهمال قراءة الحسن بأولى
من العكس (٥) .

(١) الصحاح (وفد) ٥٥٣/٢ .

(٢) سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوائلي الكوفي التابعي الجليل .
قتله الحجاج سنة ٩٥ هـ .

(٣) ينظر : طبقات القراء لابن الجزري ٣٠٥/١ وتذكرة الحفاظ للذهبي ٧٦/١ .
سورة يوسف ، من الآية / ٧٦ : "فبدأ بأوعيتهم قبل وعاء أخيه ، ثم استخرجها من
وعاء أخيه" .
يقول ابن خالويه في شواذ القرآن / ٦٥ : "من إعاء أخيه سعيد بن جبير
وعيسى" .

(٤) ينظر : المصنف ٢٣٠/١ وسر الصناعة ١١٥/١ وابن يعيش ١٤/١٠ .
إتحاف فضلاء البشر / ٢٦٦ : "... وعن الحسن (وعاء) حيث جاء بضم الواو لفظة
فيه" .

(٥) وينظر : شواذ القرآن لابن خالويه / ٦٥ .
لا أدري لماذا يزوج الشارح بقراءة الحسن — هنا — فالمصنف يتحدث عن إبدال
الهمزة من الواو غير المضمومة ، أما المضمومة ، فلم يختلف أحد في جواز إبدال
الهمزة منها .

فالهزمة في هذه الصور الأربع مبدلة عن واو مكسورة (١).
 تقول في الإبدال من المفتوحة : " امرأة أناة " والأصل : " ناة " من النوى ، وهو : الضمف
 والفتور (٢).
 و " أسماء " ، والأصل : " سماء " على زنة " فعلاء " عند " سيويه " (٣).
 و " أفعال " عند البهر (٤).
 و " أحد " والأصل : " وحده " وفي الحديث أنه عليه السلام قال لرجل أشار بسبابته فـ
 التشهد : " أحد ، أحد " (٥).

- (١) يقول ابن جنى في سر الصناعة ١٠٤/١ : " وأبدلوا — أيضا — الواو المكسورة ، فقالوا :
 (إِسَادَة) في : سَادَة ، و (إِعَاءَة) في : رَعَاءَة ."
 وينظر : الكتاب ٣٣١/٤ والتبصرة ٨١٤/٢ وابن يعيش ١٤/١٠ والمنصف ١/٢٣٠ ،
 ٢٣١ والمنع ٣٣٤٦٣٣/١ وشرح الشافعية ٢٠٤/٣ .
- (٢) الصحاح (أنا) ٢٢٧٣/٦ : " .. والأناة من النساء : التي فيها فتور عند القيام وتأن .. "
 (٣) أسماء عند سيويه (فعلاء) لأنه ذكرها في الترخيم مع ما في آخره زيادتان ك : (عثمان ،
 مروان) .
- يقول في ٢٥٦/٢ : ٢٥٧ : " .. وفي مروان : يامر وأقبل ، وفي أسماء : يَا أَسْمُ
 أَقْبِلِي .. "
 وينظر : شرح الشافعية ٢٩/٣ .
- (٤) المقتضب ٣٦٥/٣ .
- يقول ابن يعيش ١٤/١٠ : " وقالوا : (إِسَاءَة) اسم امرأة وفيه وجهان :
 أحدهما : أن تكون سميت بالجمع فهو (أفعال) وإنما امتنع من الصرف للتانيست
 والتعريف .
 والوجه الثاني : أن يكون وزنه (فَعْلَاءَة) من الوسامة وهو الحسن من قولهم : فُلَانٌ
 وَسِيمٌ الوجه ، أي : ذُو وَسَامَةٍ ، وإنما أبدلوا من الواو الهزمة ، فعلى هذا لا تصرفه في
 المعرفة ، ولا في النكرة .
 وعلى القول الأول لا ينصرف معرفة ، وينصرف نكرة ."
 وينظر : الأصول ٦٩/٢ واللسان (وسم) ٤٨٣٩/٦٥ حيث رجح ابن السراج
 مذهب سيويه .
- (٥) ينظر : سدن أبي داود ٣٧٦/١ والبيهقي ١٣١/٢ ويعلق المازني على إبدال
 الهزمة من الواو المفتوحة ، فيقول في تصريفه مع المنصف ١٣١/١ : " وهذا شأن ،
 نادرة ليس مما يتخذ أصلا ، وإنما يحفظ نادرا ، فاعرف ذلك ."

قوله : (والمازنى يرى الإبدال من المكسور قياسا مطردا) (١).

وقد أشرنا إلى مأخذه فيما تقدم .

(١) ما يراه المازنى قياسا مطردا يراه ابن جنى ، وأردا أيضا ، يقول فى المنصف
٢٢٨/١ ، ٢٢٩ .

” .. وأعلم أن الواو إذا كانت أولا ، وكانت مكسورة ، فمن العرب من يبدل مكانها
الهمزة ، ويكون ذلك مطردا فيها ، فيقولون فى (سادة) إسادة ، وفى (رعاء) :
إعاء ، وفى (الوفاة) : إفادة .. ” .

ويقول سيويه ٣٣١/٤ : ” .. ولكن ناسا كثيرا يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى
المضمومة ، فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولا ، كرهوا الكسرة فيها .. ” .

ويقول المبرد فى المقتضب ٢٣٢/١ : ” فإن انكسرت الواو أولا فهمزها جائز .. ” .
من هنا يتبين لنا أن المبرد — أيضا — يرى همز الواو المكسورة قياسا .

لكن الرضى فى شرح الشافية ٢٨ / ٣ يقول : ” والأولى كونه سماعيا ” .
وينظر : ابن يعيش ١٤/١٠ والإيضاح ٣٩٥/٢ والأشموى ٢٩٦/٤ .

قوله : (ولم يمنع مانع من الإبدال في نحو : "رَمِيَا ، ودَعَا") .

اعلم أن " الواو ، والياء " إذا اتصل بهما ألف ضمير الاثنين ، امتنع قلبهما إلى الألف ؛ لأن ذلك يقضى إلى اجتماع ألفين ، والنطق بهما متعذر ، فلا بد من حذف أحدهما ، أو تغييره ، وذلك يوجب اللبس .

ولقائل أن يقول : فيما ذكره المصنف نظر من وجهين :

أولهما : أنه قدم معتل الياء على معتل الواو في الذكر ، ولو عكس لكان أجدر ؛ ليكون على نسق ما قبله (١) .

الثاني : أن سوانح القلب تزيد على ما ذكره ، والذي يحضرنى منها ستة سوانح (٢) :

اتصال حرف التشبة ، نحو : "عَصَوَانٌ ، وَرَحِيَانٌ" (٣) .

ومنها : "عَوْرٌ ، وَحَوْلٌ" ؛ لأنهما في معنى : "اعْوَرٌ ، وَاحْوَلٌ" (٤) .

ومنها : "اَفْتَعَلَ" ، نحو : "اَعْتَوَرُوا ، وَاجْتَوَرُوا" ؛ لأنهما في معنى :

"تَمَاورُوا ، وَتَجَاورُوا" .

ومنها : "فَعَلَّانٌ" ، نحو : "الطوفان ، والطيران" .

ومنها : أن يليهما ساكن ، وهو من حروف الكلمة ، نحو : "طَوِيلٌ ، وَجَوَادٌ" .

ومنها : أن تكون العين واللام حرفي علة ، فتعتل اللام ، وتصح العين ، نحو : "طشَوَى ، وشَوَى" .

فإذا جازتنا هذه السوانح ، ورأيتهما صحيحتين مع وجود هذه العلة ، فهو شاذ

لا يقاس عليه ، نحو : "القَوْدُ ، والصَّيْدُ" ، وقد سبق الكلام فيه (٥) .

== متحركة ؛ لأنهم لو تركوها ساكنة لالتبس الفعل بالمصدر ، نحو : (تَوَلَّى ، وَيَّع) ، فلذلك قلبوها ألفا فقيلا : (تَالٌ ، يَاعٌ) .

وينظر : الكتاب ٢٣٨/٤ والتكملة ٥٦٣/١ وسر الصناعة ٢٥/١ والنصف ٢٤٧/١ وابن يعيش ١٦/١٠ والإيضاح ٣٩٧/٢ والممتع ٤٣٨/٢ وشرح الشافية ٩٥/٣ .

(١) لعل الشارح يقصد ما ذكره المصنف في الفصل الأول : في إبدال الهمزة من حروف اللين ،

حيث قدم ذكر الواو والياء .

(٢) ينظر : ابن يعيش ١٧/١٠ .

(٣) لو قلبوا الواو ، والياء ألفا ، لالتبس المثنى بغيره .

(٤) جعلوا صفة العين في (عَوْرٌ ، وَحَوْلٌ) ونحوهما أمانة على أن معناها (افعل) .

(٥) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٧٩ (مخطوط) .

وانما لم يقلب مثل قوله : "لَوِ اسْتَطَعْنَا" (١) ، ونحو قولهم للمرأة :
 "اقنى الحياء" (٢) ؛ لأن حركتهما في هذين الموضعين غير لازمة ، وانما هي لالتقاء الساكنين
 قوله : (وغير المطرد) (٤) في نحو : " طائى ، وحارى " (٥) .

وهما منسومان إلى "طى" و " الحيرة " ، والقياس : " طيئى " و " خيى " ، كما سبق (٥) .
 وانما كان مثل هذا غير مطرد ؛ لأن ما ذكرناه من علة القلب ، لم يوجد ههنا .
 والألف في " ياجل " بدل من " الواو " ، والأصل : " يوجل " ، وهى لغة بعض العرب ،
 وكأنه يكره الياء مع الواو ، فيقلبها (٦) .

هذا تمام الكلام في ابدال الألف من أختيها

الثانى : في ابدال الألف من الهمزة والنون ، وابدالها من الهمزة قد يكون واجبا ، نحو :
 " آدم ، وآجر " ، وحسنا ، نحو : " راس " ، وقد بيناه في مباحث تخفيف الهمزة (٨) .
 ومن النون في حال الوقف لا غير .

والنونات المبدل منها ثلاث :

الأولى : النون الساكنة ، التى هى فى علم الصرف المسماة : " تنوينا " ، تقول : " رأيت زيدا " ،
 يافتى " ، فتثبت فى اللفظ بعد الدال نونا ساكنة ، وإذا وقفت أبدلت من هذه النون ألفا ،
 قلت : " رأيت زيدا " (٩) .

- (١) سورة التوبة ، من الآية / ٤٢ : " وَسَيُجْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ " .
- (٢) الصحاح (قنا) ٢٤٦٩ / ٦ : " وَقَنِيَتِ الْحَيَاءُ بِالْكَسْرِ قَنِيَانًا بِالضَّمِّ ، أى : لزمته " .
- (٣) ينظر : ابن يعيش ١٧ / ١٠ والتبصرة ٨١٤ / ٢ .
- (٤) فى ابن يعيش ١٨ / ١٠ والمفصل المطبوع / ٣٦٣ [وغير مطرد] ، ولا يترتب عليه اختلاف فى المعنى .
- (٥) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ٢١٥ (مخطوط) .
- (٦) ينظر : الصحاح (وجل) ١٨٤٠ / ٥ وشرح الشافية ٢٠٩ / ٣ والمنصف ٢٠٥ / ٢٠٢ (١) .
- (٧) فى المخطوطة [الهاء] وهو : تحريف ؛ لأن الكلام عن الألف .
- (٨) ينظر : ص من التحقيق .
- (٩) قصدوا بذلك التفرقة بين النون الزائدة على الاسم بعد كماله ، والنون التى هى من كمال الاسم .
 ينظر : المنتج ٤٠٦ / ١ .

الثانية : النون الخفيفة التي تدخل الفعل المضارع تركيدا ، نحو قوله تعالى : "لَنَسْفَعًا
بِالنَّاصِيَةِ" (١) .

فإذا وقعت أبدلت من هذه النون ألفا ، وقلت : "لنسفعا" .

الثالثة : النون الخفيفة التي هي من نفس الحرف ، نحو : "إذن" ، وقد سبق الكلام فيه فمضى
مباحث حرفي الشرط (٢) ، تقول : "إذن أكرمك" .

فإذا وقعت على هذه النون ، أبدلت منها ألفا ، وقلت : "إذا" ، لأن النون فمضى
الفصل وفي "إذن" خفيفة ، فشابهت التنوين في : "رَأَيْتُ زَيْدًا" ، لأن الفتحة مع الألف
أخف ، ولأن النون الساكنة لها شبه بالألف ، لأنه لا مخرج لها من الفم ، كما أن الألف
لا مخرج لها من الحلق (٣) .

(١) سورة العلق ، من الآية ١٥ : "كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ" .
وقصدوا من ذلك - أيضا - التفرقة بين النون التي هي من نفس الكلمة ، والنون التي
تلحق الكلمة بعد كمالها .

وينظر : الممتع ٤٠٨/١ .

(٢) ينظر : ص ٣٦٩ من التحقيق .

(٣) يقول ابن عسفور في الممتع ٤٠٩/١ : "وانما جاز ذلك في "إذن" ، وإن كانت النون
من نفس الكلمة ، لمضارعتها نون المصدر وضون التأكيد في السكون ، وانفتاح ما قبلها ،
وكونها قد جاءت بعد حرفين ، وهما أقل ما يكون عليه الاسم المتكسر ، نحو :
(يَسِد ، وَدَم) " .

ويعدل ابن يعيش ٢٠/١٠ لإبدال الألف من النون في المواضع الثلاثة ، فيقول :
"إنما أبدلت الألف من النون في هذه المواضع ؛ لمضارعة النون حروف المد واللين
بما فيها من الغنة " .

وينظر : المقتضب ١٩٩/١ والتكملة ٥٦٣ والتبصرة ٨٢١/٢ وابن يعيش ٢١، ٢٠/١٠
والإيضاح ٣٩٨/٢ .

- ٢٩٢ -
[إبدال اليا]

(فصل) " والياء أبدلت من أختيها ، ومن الهمزة ، ومن أحد حرفي التضعيف ، ومن النون ، والمين ، والباء ، والسين ، والثاء .

فأبدلها من الألف في نحو : " مَفْتِيحٌ وَمَفَاتِيحٌ " وهو مطرد ، ومن الواو في نحو : " مِيقَاتٌ ، وَصَى ، وَغَارٌ ، وَغَارِيَةٌ ، وَأَدَل ، وَوَقِيَامٌ ، وَانْقِيَادٌ ، وَحِيَاضٌ ، وَسِيدٌ ، وَلِيَّةٌ ، وَأَغْزِيَتْ ، وَاسْتَغْزَيْتَ " وهذا مطرد .

وفي نحو : " صَبِيهٌ ، وَثِيرَةٌ ، وَغُلِيَانٌ ، وَيِجْلٌ " وهو غير مطرد . ومن الهمزة في نحو : " ذَيْبٌ ، وَبِيرٌ " على ما قد سلف في تخفيفها .

ومن أحد حرفي التضعيف في قولهم : " أَمَلِيَّةٌ ، وَقَصِيَّةٌ أَظْفَارِيٌّ ، وَلَا وَرِيكَ لَا أَفْعَلٌ ، وَتَسْرِيَّةٌ ، وَتَظْنِيَّةٌ ، وَلَمْ يَتَسَنَّ ، وَتَقَضَى الْبَازِي ، وَقَوْلُهُ :

نَزَرُ أَمْرًا أَمَا إِلَالَهُ فَيَتَقَيُّ . . . وَأَمَّا بِفَعْلِ الصَّالِحَاتِ فَيَأْتِمِي
والتصدية ، فيمن جعلها من : " صَدٌ ، يَصْدُ " ، وتلعبت من اللعاده ، ودهديت ودههصيت ،
ومكاكي في جمع مكوك ، ودياج في جمع ديجوج ، وديوان ، وديياج ، وقيراط ، وشيراز ، وديماس ،
فيمن قال : شراريز ، ودماميس ، وقوله :

وَأَيْتَمَلَّتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ

أبدل الياء من التاء الأولى في " اتصلت " ، وما سوى ذلك في قولهم " أَنَا ، وَظُرَابِي " ، وقوله :
وَمِثْلُ لَيْسَ لَهُ جَزَقٌ . . . وَلِضَفَادِي جَمَّةٌ نَقَانِيَّةٌ . . .
وقوله : لَهَا أَشَارِيرٌ مِنْ لَحْمٍ مَتَمَّرَةٌ . . . مِنَ الثَّعَالِي وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيهِمْ . . .
وقوله : إِذَا مَا عَدَّ أَرْبَعَةً فَسَالٌ . . . فَزَوْجُكَ خَامِسٌ وَأَبُوكَ سَادِي . . .
وقوله : قَدَّمَ بَرْمَانَ وَهَذَا الثَّالِثِي . . . وَأَنْتَ بِالْهَجْرَانِ لَا تَبَالِي . . .

الفصل الثالث : في حكم إبدال اليا (١)

وهي تبدل من أختيها ، ومن أحرف آخر عدتها سبعة ، فنفرده لكل واحد منها صنفًا :

الصنف الأول : في إبدال اليا من أختيها ، وهما : الألف ، والواو .

فأبدلها من الألف في موضعين :

(١) يقول ابن يعيش ٢١/١٠ : " إنما كثر إبدال اليا ؛ لأنه حرف مجهور مخرجه من وسط اللسان ، فلما توسط مخرجه الفم ، وكان فيه من الخفة ما ليس في غيره ، كثر إبداله كثرة ليست لغيره . "

أولهما : أن تقع بعد كسرة ، نحو : "مِفْتَاحٌ" ، ومِفْتَاحٌ .
الشاهد فيه : أن التصغير اقتضى كسر التاء التى هى عين الفعل ، والألف بعدها ، فقلبت
الألف ياءً ، لانكسار التاء .

وكذلك إذا وقعت بعد ياء التصغير فى "كِتَابٌ" ، وَكِتَيْبٌ ، وَفَلَيْمٌ ، وَفَلِيمٌ .
وثانيهما : أن تقع الألف بعد الكسرة فى جمع ، نحو : "مفاتيح" .
الشاهد فيه : أن الألف التى كانت فى الواحد ، وقعت فى الجمع بعد عين مكسورة ، كما تسراه ،
فانقلب ياءً ، ومثله : "مَصْبَاحٌ" ، وَمَصَابِيحٌ ، وهو مطرد ؛ لأن ما قبل الألف يمتنع أن يكون مكسوراً ،
أو مضموماً (١) .

والمذكور من الكلم التى أبدلت فيها الياء من الواو إبدالاً / مطرداً وغير مطرد ثلاث ٣٧٢ / .

عشرة :

الأولى : "مِيقَاتٌ" ، وأصله : "مِيقَاتٌ" ، والواو الساكنة بعد الكسرة عندهم مستثناة (٢) ، فقلبت
الواو ياءً ، وقيل : "مِيقَاتٌ" .

وهكذا كل واو سكنت ، وانكسر ما قبلها ، وكانت غير مدغمة .

الثانية : "عسى" ، والأصل فيه : تشديد الواو ، ووزنه (فَعُولٌ) ، ومتى اجتمع واو فى جمع
طرفاً ، والأولى مزيدة ، أبدل منها الياء ، وقد اجتمعت هذه الأوامف الثلاثة فى "عسى"
كما ذكرناه فيما تقدم (٣) .

(١) تقلب الألف ياءً فى الموضعين السابقين ؛ لانكسار ما قبلها ومحافظة على صيغة
التصغير والجمع .

وينظر : الكتاب ٢٣٨/٤ والتبصرة ٨٣٣/٢ وابن يعيش ٢١/١٠ والإيضاح ٣٩٨/٢
وشرح الشافية ٢٠٩/٣ .

(٢) كانت مستثناة لما فيها من الخروج من كسرة إلى واو ، ولذلك ليس فى الكلام (فَعُولٌ)
استثقالاً للخروج من كسرة إلى ضمة .

وينظر : الكتاب ٢٣٨/٤ والتبصرة ٨٢٢/٢ وابن يعيش ٢١/١٠ والتكملة ٥٦٤ .

(٣) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٨٨ (مخطوط) .

يريد الشارح أن يقول : إن كل جمع يكون على (فَعُولٌ) ، ولامه واو ، فإن اللام تنقلب
ياءً فيصير : (فَعُوى) فيجتمع الواو ، والياء ، والأول ساكن ، فتقلب الواو ياءً ،
وتدغم الأولى فى الثانية .

وينظر : ابن يعيش ٢١/١٠ والمنصف ١٢٤/٢ والتبصرة ٨٢٥/٢ .

الثالثة : أن ينكسر الحرف الذي قبل الواو نحو : " غَاَزَ " وأصله : " غَاَزَوْ " ، وكذلك : " غَاَزِيَّة " ،
والأصل : " غَاَزِيَّة " ، ولما انقلبت الواو إلى الياء ، صار مثل : " قاضٍ " ، وعمول معاملة الأسماء
المقصورة ، فتسقط منها الياء في حالتى الرفع والجرح ، وثبتت في حالة النصب ، فتقول : " رَأَيْتُ
غَاَزِيًّا " .

وثبتت الياء في " غَاَزِيَّة " في الأحوال الثلاثة ، لأنها ليست متطرفة ، ولا يجرى عليها
الإعراب ، فتثبت في كل حال ، لما ذكرنا في واو " قَمَحْدُوهُ " ، فليطلب منه (١) .

الرابعة : ما كانت الواو فيه متطرفة ، قبلها ضمة في الأسماء ، تقول : " أدلو " ، وجمعه فسى
أقل العدد " أدل " ، والأصل : " أدلو " على زنة (أفعل) ، ثم قلبت الواو ياء ، لوقوعها
طرفاً بعد ضمة على الوجه الذى ذكرناه فيما سبق .

وحينئذ يكون من الأسماء المنقوعة (٢) .

تقول : " هَذِهِ أَدِل " ، و " مَرَرْتُ بِأَدِل " ، و " رَأَيْتُ أَدِلِيًّا " ، وقد عرفت علة ذلك غير مسره .

الخامسة : ما كان الواو فيه عينا في مصدر ، وله ثلاث شرائط :

أحدها : أن يكون فعله معتلا .

والثانية : أن يكون قبلها كسره .

والثالثة : أن يكون بعدها ألف ، نحو : " قِيَامٌ " بتخفيف الياء ، فإن فعله " قَامَ " ،

وقد اعتل ، والقاف قبل الواو مكسورة ، وبعد الواو ألف .

السادسة : " انقياد " ، والأصل فيه : " انْقِيَادٌ " ، وقد اجتمع فيه ما ذكرناه من الأمور

الثلاثة ، فلذلك أبدل من الواو الياء (٣) .

(١) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٨٩ (مخطوط) .

(٢) يقول الصيمرى في التبصرة ٨٢٦/٢ ، ٨٢٧ : " وتبدل من الواو إذا كانت حرف إعراب
وقبلها ضمة ، كقولك : (أدِلْ ، وأُحِقْ) فى جمع (دَلَوْ ، وَحَقَوْ) ، والأصل : (أدَلَوْ ،
وأَحَقَوْ) إلا أن الإعراب يستثقل على الواو فتحدف .

فإذا بقيت الواو ساكنة وقبلها ضمة ، كسر ما قبلها فتقلب الواو ياء . وإنما وجب ذلك ؛
لثلاث شئبه آخر الاسم آخر الفعل فى نحو : (يَغْزُو ، وَيَدْعُو) .

وينظر : الكتاب ٢٣٦/٤ والمنصف ١١٢/٢ ، ١١٨ وابن يعش ٢٢/١٠ .

(٣) اعتلت العين فى (قِيَامٌ ، وانْقِيَادٌ) مع انكسار ما قبلها ، لاعتلال فعليهما ، ولولا ذلك
لم يجب الاعتلال ، لتحرك الواو ، ووقوعها حشوا .

ألا ترى أنه لما صحّت العين فى (لاَوْدٌ) صحّت فى (لاَوَانٌ) من قوله تعالى :
" يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا " .

وتفارق هذه الصورة التي قبلها في أن " القيام " مصدر فعل ثلاثى مجرد ، و " الانقياد " مصدر فعل ثلاثى مزيد فيه .
السابعة : " حَيَاض " جمع " حَوْض " ، وأصله : " حَوَاض " ، إلا أن الواو انقلبت إلى الياء ، وقيل : " حَيَاض " .
 وقد اجتمع فيه خمسة أمور :

أن يكون ما قبلها مكسورا ، وأن تكون الواو عينا في جمع ، وأن تكون ساكنة في الواحد ، وأن يكون بعدها ألف ، وأن يكون لام الفعل صحيحا .
 فكل واو اجتمع معها هذه الأمور الخمسة ، انقلبت إلى الياء ، نحو : " سَيَاطٌ وَشَيَابٌ " (١) .
الثامنة : أن تجتمع الواو ، والياء ، ويكون الأول منهما ساكنا ، فتقلب الواو ياء ، ثم تدغم الأولى في الثانية ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الساكن المتقدم هو الواو ، أو الياء .
 وقد أورد المصنف مثال كل واحد منهما ، فمثال الياء المتقدمة " سَيِّدٌ " ، والأصل : " سَيِّدٌ " ، فقد اجتمع الياء ، والواو ، وسبقت الياء ساكنة .
 ومثال الواو المتقدمة " لَيَّةٌ " ، وأصله : " لَوِيَّةٌ " ، نقول : " لويت ليا " (٢) .

- فكذلك لما اعتلت في (قام) وجب اعتلالها في (قيام) وكذلك :
 (انقياد) اعتلت العين في المصدر لا اعتلال العين في (انقاد) . . .
 وينظر : ابن يعيش ٢٣/١٠ والتبصرة ٨٢٤/٢ ، ٨٢٥ ، وشرح الشافعية ٢٠٩ / ٣ ، والمتع ٤٩٥/٢ .
 (١) هذا ما قاله ابن جنى في المصنف ٤٣٢/١ وزاد على ما ذكره الشارح : " . . . ومنها أن الكلمة جمع ، والجمع أثقل من الواحد . . . " .
 وينظر : ابن يعيش ٢٣/١٠ والتبصرة ٨٤٢/٢ ، وشرح الشافعية ٢٠٩/٣ والمتع ٤٩٥ ، ٤٩٦ .
 (٢) قلبت الواو ياء ، وأدغمت في الياء ، التي بعدها قياسا مطردا . ويوضح الصيمرى فى التبصرة ٨٥٢/٢ ، ٨٢٦ علة قلب الواو ، دون الياء ، فيقول : " وانما قلبت الواو ياء في هذا الموضع ، ولم تقلب الياء واوا ، لأن الياء أخف من الواو ، فلما اجتمعتا ، ووجب الإدغام للمقاربة ، قلب الأثقل إلى الأخف تقدم أو تأخر ، ولأن قلب الواو إلى الياء أكثر في الكلام من قلب الياء إلى الواو ، للخفة التي ذكرنا .
 ولأن مخرج الياء أمكن من مخرج الواو ، لأن الياء من وسط اللسان ، والحرف المتوسط أمكن وأولى أن يتركب غيره إليه . "

التاسعة : أن تقع الواو رابعة طرفاً ، أو فوق الرابعة نحو : " أغزيت ، وغازيت ، واستغزيت " .
قوله : (وهذا ^(١) مطرد ...) .

يريد أن كل واحد من هذه الأمثلة التسعة متى وجدت شرائطه في أشباهه من الصور ،
انقلبت واؤه " يا " ، ولم يتوقف في ذلك على السماع .
والمذكور من غير المطرد أربع صور :

أولها : " صبية " .

قال " الجوهري " : " الصَّبِيُّ : الغلام ، والجمع " صَبِيَّةٌ " ، و " صَبِيَّانٌ " ، وهو من الواو " (٢) .
قال " أبو محمد " : أصلها من الواو ، وهي : من " صَبَوْتُ " ، وإنما قلبت الواو يا ، لكسرة ما قبلها ،
والحاجز الذي بينهما غير حصين ؛ لأنه ساكن ^(٣) ، وقد ثبت إلفاؤه في صور كثيرة سبق ذكرها .
ثانيها : " ثيرة " ، والأصل : " ثَوْرَةٌ " مثل : " عُدٌّ ، وعُدَّة " .
قال " سيويه " : قلبوا الواو يا ، حيث كانت قبلها كسرة ^(٤) .
وقال " المبرد " : إنما قلبوا " ثَوْرَه " إلى اليا - ههنا - للفرق بينه وبين " ثَوْرَةَ الْأَقْطِ " ونحوه
على أصله ، ثم حركوه ^(٥) .

وثالثها : " عليان " ، يفتح العين والتنوين .

قال في " الشامل " : ناقة عليان : أى طويلة ، جسيمة ^(٦) .
قال " الجوهري " : يقال : رجل عليان ، مثل : عطشان ، وكذلك : المرأة ، يستوى فيه المذكور

(١) في ابن يعيش ٢١/١٠ والمفصل المتبوع ٣٦٣/ [وهو] ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى .

(٢) الصحاح (صبا) ٢٣٩٨/١ .

(٣) التخميم ٢ ورقة ٢٣٣ (مخطوط) .

(٤) الكتاب ٣٦١/٤ : " وقد قالوا : (ثَوْرَه ، وثِيرَه) قلبوها حيث كانت بعد كسرة ، واستثقلوا ،
كما استثقلوا أن تثبت في (رِيم) ، وهذا ليس بمطرد ، يعنى : (ثِيرَه) ... " .
وينظر : الصحاح (ثور) ٦٠٦/٢ .

(٥) يقول ابن جنى في المنصف ٣٤٦/١ : " وقال أبو العباس : إنما قالوا : (ثِيرَه)
ليفرقوا بين الثور من البقر ، وبين الثور من الأقط " .

وقال أيضا : بنوه على (فَعْلَه) ثم حركوه ، فصار : (ثِيرَه) ... " .

وينظر : التخميم ٢ ورقة ٢٣٢ (مخطوط) وابن يعيش ٨٨/١٠ والصحاح (ثور)
٦٠٦/٢ والمتع ٤٧٢/٢ .

(٦) الصحاح (علا) ٢٤٣٦/٦ .

والمومث . وأنشد أبو علي :
 [١٣٨] وَمُتْلَفٌ بَيْنَ مَوْتَةٍ وَسَهْلَكَةٍ . جَاوَزَتْهُ بَعْلَةٌ الْخَلْقِ عَلَيَّانِ (١)
 قال " أبو محمد " : " في حاشية نسختي من المفصل : جبل عليان : أي جبل مرتفع " فعلان " بفتح
 الفاء من العلو " (٢) .

وانما اعتلت الواو في " عليان " و لقرنها من الطرف و لأن الألف غير حاجز ، فلم يعتد

بها .

ورابعها : " ييجل " ، والأصل : " يوجل " ، وفيه لغات يأتي ذكرها في مباحث الإعلال (٣)
 قال " الجوهري " : " من قال : " ياجل " جعل الواو ألفا و لفتحة ما قبلها " (٤) .

وانما كانت هذه الصور الأربعة غير مطردة و لغوات ما ذكرناه من شروط الابدال فيها .

هذا تمام الكلام في ابدال الباء من اختيها

الصف الثاني : في ابدال الباء من أحد أحرف سبعة :

من الهمزة ، وأحد حرفي التضعيف ، والنون ، والعين ، ومن الباء بنقطة ، والسين المهملة ،
 والثاء بثلاث نقط .

(١) بيت من
 ، ولم أعر على قائله ، وهو من شواهد :
 الصحاح (علا) ٦ / ٢٤٣٦ ، واللسان (علا) ٤ / ٣٠٩٣ ، وروايته :
 جَاوَزَتْهَا بَعْلَةٌ الْخَلْقِ عَلَيَّانِ
 والمتلف : القفر ، سمى بذلك لأنه يتلف سالكه في الأكثر . اللسان (ثلف) ١ / ٤٤١ .
 والمومث : الغلاة التي لا ماء بها ، ولا أنيس بها . اللسان (موم) ٦ / ٤٣٠١ .
 والمهلكة : المفازة ، لأنه يهلك فيها كثيرا . اللسان (هلك) ٦ / ٤٦٨٢ .
 علاة الخلق : يقال : ناقة علاة الخلق : أي : طويلة جسيمة . اللسان
 (علا) ٤ / ٣٠٩٣ .

يصف الشاعر رحلته القاسية في وسط الصحراء الموحشة المهلكة والتي اجتازها
 بناقته الجسيمة القوية .

(٢) التخدير ٢ ورقة ٢٣٣ (مخطوط) .

(٣) ينظر : ص ٨٩٢ من التحقيق .

(٤) الصحاح (وجل) ٥ / ١٨٤٠ وزاد الجوهري : " من قال : (ييجل) بكسر الباء ،
 فهي على لغة بني أسد ، فإنهم يقولون : (أنسا إيجل) ونحن نيجل ، وأنست
 تيجل) كلها بالكسر " .

تقول في الإبدال من الهمز : "رَيْبٌ ، وَمِيرٌ" ، وقد سبق الكلام فيهما في مباحث تخفيف الهمزة (١).

والمذكور من صور إبدال الباء من أحد حرفي التضعيف عشرون صورة :
الأولى : "أَمَلْتُ عَلَيْهِ الْكِتَابَ" ، واجتماع المثليين عندهم مستثقل ، فأبدل من اللام الثانية ياء ، وقيل : "أَمَلَيْتُ" .
الثانية : "قَصَصْتُ أَظْفَارِي" ، بصادين ، ثم أبدلت من الثانية ياء ، وقيل : "قَصَيْتُ أَظْفَارِي" ، ومثله في : "قَصَصْتُ بِتَشْدِيدِ الصَّادِ الْأُولَى" (٢).
الثالثة : قوله في القسم : "لَا وَرَيْكَ لَا أَفْعَلُ" .

الشاهد فيه : أن الباء بنقطة مشددة ، فأبدل من الباء المدغم فيها "ياء" ، وذهب الإدغام ، وقيل : "لَا وَرَيْكَ" بإسكان الباء الأولى ، كما كانت ، وتحريك / الباء المبدلة بالجر ٣٢٣/١ واستقام تحريكها بالجر ؛ لسكون ما قبلها .

الرابعة : "تَسْرِيْتُ" .
قال "الجهري" : "تَسْرَى الْجَارِيَةُ" . من السرية (٣).
وقال "يعقوب" : أصله : "تَسَرَّرْتُ" من السرور ، فأبدلوا [من] (٤) إحدى السرائر ياء (٦) . وقالوا : "تَسْرِيْتُ" (٧).

(١) ينظر : ص ٦٢٧ من التحقيق .
(٢) الكتاب ٤/٢٤٤ يقول سيويه في (باب ما شذ فإبدل مكان اللام الباء لكراهية التضعيف ، وليس بمطرود) : "وذلك قولك : (تَسْرِيْتُ ، وَتَظَنَيْتُ ، وَتَقَصَّيْتُ من القصة ، وَأَمَلَيْتُ) ، كما أن التاء في (أَسْنَتُو) مبدلة من الباء ، أرادوا حرفاً أخف عليهم منها وأجلد ، كما فعلوا ذلك في (أتلج) وبدلها شاذ — هنا — بمنزلتها في (ست) .
وكل هذا التضعيف فيه عري كثير جيد .

وينظر : المقضب ١/٢٠٠ والتبصرة ٢/٨٣٣ ، وابن يعيش ١٠/٢٤ والإيضاح ٢/٣٩٩ والمتع ١/٣٢٠ وما بعده وشرح الشافية ٣/٢١٠ والإبدال لابن السكيت / ١٣٣ .

(٣) الصحاح (سرا) ٦ / ٢٣٢٥ . (٤) هو : يعقوب بن السكيت ، وقد سبقت ترجمته .
(٥) سقط من المخطوطة .

(٦) الإبدال لابن السكيت / ١٣٤ .

وينظر : الصحاح (سرا) ٦ / ٢٣٢٥ .

(٧) دار خلاف حول أصل كلمة (تَسْرِيْتُ) حكاه الصيمري في التبصرة ٢/٨٣٥ ، ٨٣٦ .
حيث يقول : "وأما (تَسْرِيْتُ) : فمذهب سيويه ما ذكرناه من إبدال الباء من السرائر" .

.....

الخامسة : "تظنيت"

الشاهد فيه : أن الأصل : "تظننت" بثلاث نونات ، ثم أبدلوا من النون الثالثة "ياء" ،
وقالوا : "تظنيت" (١) .

قال في "شامل اللغة" : التظنى : إعمال الظن ، والأصل : التظنن ، وهو كالتنقضى ،
بمعنى : التقضض ، أى : الانقضاء (٢) .

السادسة : قوله في التنزيل : "لم يتسنه" (٣) .

الشاهد فيه : أن الأصل : "يتسنن" من قوله : "حما مسنون" (٤) ، فلما اجتمعت ثلاث
نونات ، قلبت الأخيرة ياء ، كما قلبت فى "تظنيت" ، ثم أبدلت الياء ألفا ، ثم حذفت
للجزم .

السابعة : قول العجاج :

[١٣٩] إذا الكرام ابتدروا الباع ابتدر . . . تقضى البازي إذا البازي كسر (٥)

== وذكر الأخفش أنها من السرور ، لأن صاحبها يسرُّ بها .
قال ابن السراج : هى من السر ، لأن الإنسان كثيراً ما يسرها ويستترها عن زوجه .
وقال غير سيوييه : ليس أصله (تسررت) ، وإنما هو : (تسريت) أى : ركبست
سراتها ، وسراة كل شئ أعلاه .
وقال آخر : هو من : (سريت) .
وهو عند أبى سعيد السيرافى من السر الذى هو النكاح .
والأجود عندى فى (الاشتقاق) مقاله ابن السراج ، لأن السر الذى هو الكتمان -
معنى يخص السرية دون غيرها .
وأما السرور والسريه الذى هو النكاح وركوب السراة ، وغير ذلك مما قيل فيها - فتشترك
فيه الزوجة والسرية ، وليست إحداها بهذه التسمية أولى من الأخرى .
وينظر : الممتع ٣٧٠ / ١ ، ٣٧١ وابن يعيش ٢٤ / ١٠ .
(١) ينظر : الإبدال لابن السكيت ١٣٣ / ٢ والتبصرة ٨٣٣ / ٢ وابن يعيش ٢٥ / ١٠ والممتع
٣٧٢ / ١ .

- (٢) الصحاح (ظنن) ٢١٦٠ / ٦ (قضى) ١١٠٢ / ٣ .
 - (٣) سورة البقرة ، من الآية ٢٥٩ : "فإنظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنه" .
 - (٤) سورة الحجر ، من الآية ٢٦ : "ولقد خلقنا الإنسان من صلصال من حمأ مسنون" .
 - (٥) من الرجز (ديوانه ٢٨) .
- وهو من شواهد : الإبدال لابن السكيت ١٣٣ / ٢ وأمالى القالى ١٧١ / ٢ والخصائص
٩٠ / ٢ والمحتسب ١٥٢ / ١ والصحاح (قضى) ١١٠٢ / ٣ (كسر) ٨٠٥ / ٢ ،
والمخصص ١٢ / ١١ ، ٢٨٩ / ١٣ ، وأمالى الشجرى ٣٨٩ / ١ وابن يعيش ٢٥ / ١٠
والممتع ٣٧٤ / ١ والتبصرة ٨٣٤ / ٢ .

تقول : انقض الحائط ، أى : سقط . وانقض الطائر : هوى فى طيرانه ، ومنه انقضاض الكواكب (١).

ويقال : كسر الطائر : إذا ضم جناحيه حتى ينقض (٢).

مدح به " العجاج " عمرا بن معمر التميمي .
يقول : إذا الكرام ابتدروا فعل المكارم بدرهم عمرو ، وأسرع كانقضاض البازي فى طيرانه ، وذلك أسرع ما يكون من الطيران .

والشاهد فيه : أنه لما اجتمع ثلاث ضادات ، أبدلوا من الثالثة " يا " ، وقالوا : " تنقضى البازي " ، والأصل : " تنقض البازي " (٣).

و " تنقضى " منصوب بأنه مصدر لفعل مضمّر .

الثامنة : قول الشاعر ز :
[١٤٠] نَزُورُ أَمْرًا أَمَا إِلَٰهَ فَيَنْقُصِ . . . وَأَمَّا بِفِعْلِ الصَّالِحِينَ فَيَأْتِمِسْ (٤)

الشاهد فيه : أن الأصل : " يأتّم " ، فأبدلوا من الميم الثانية " يا " ، وقالوا : " يأتّمس " .

التاسعة : " التصدية " .

قال " الجوهري " : تقول : صد عنه يصد صددا : أعرض . وصدّه عن الأمر صدّا : منعّه وصرفه عنه . وأصدّه لغة . . . وصدّ يصد ويصد صددا : أى : ضج (٥).

والصدى : الذى يجيبك بمثل صوتك فى الجبال وغيرها (٦) . من المواضع التى لا منفذ فيها .

فإن جعلت " التصدية " من " الصدود " فالبا مبدلة عن أحد حرفى التضعيف ، سبوا

جعلته بمعنى : أعرض ، أضح ، وأصله : " تصدّد " ، إلا أنهم أبدلوا من الثانية " يا " ، وقالوا : " تصدّية " .

(١) الصحاح (قضاض) ٣ / ١١٠٢ .

(٢) السابق (كسر) ٢ / ٨٠٥ .

(٣) ينظر : الإبدال لابن السكيت / ١٣٣ والمتع ١ / ٣٧٤ وابن يعيش ١٠ / ٢٥ وشرح الشافية ٣ / ٢١٠ والتبصرة ٢ / ٨٣٤ .

(٤) من الطويل ، قاله : كثير عزة : من تصدّة يدح بها عمر بن عبد العزيز .
والبيت من شواهد : الإبدال لابن السكيت / ١٣٥ وأمالى القالى ٢ / ١٧١ وابن يعيش ١٠ / ٢٥ والمتع ١ / ٣٧٤ واللسان (أم) ١ / ١٣٤ .

(٥) الصحاح (صدد) ٢ / ٤٩٥ .

(٦) السابق (صدى) ٦ / ٢٣٦٩ .

(١) وان جعلته من "الصدى" فلا إبدال ؛ لأن الياء هي الأصل ، والألف بدلة منها .
 العاشرة : " تلعت " ، بالعين المهملة من " اللعاعة " بالضم .
 قال في " الشامل " : اللعاع : شجر حجازي . ويقال لأول النبت : لعاع أيضا .
 وتلعت أنا : أكلت ، وهو كـ : " تظننت " ، والأصل : " تلعت " ، بثلاث عينات ، و " تظننت " بثلاث عينات .

ويقال : في الأرض لعاعة من كلاً رقيق (٢) .
 الحادية عشرة : " دَهْدَهت " ، من مضاعف الرباعي ، ثم قلبت الهاء الثانية التي هي فسي موضع اللام الثانية من " فعللت " إلى الياء ، وقيل : " دَهْدَيْت " (٣) .

(١) يقول ابن عصفور في المتع ٣٧٦/١ : " وأبدلت الدال في قوله تعالى : " إِلَّا مَكَاءٌ وَتَصْدِيكٌ " .
 والتصديق : التصفيق والصوت ، و (فعلت) منه : صَدَدْتُ أَصْدُ .
 ومنه قوله تعالى : " إِذَا قُومُوا مِنْكُمْ يَصْدُونَ " ، أي : يَعْجُونَ وَيَضْجُونَ .
 فأصله (تَصَدَّدَ) ، فحولت إحدى الدالين ياء ، هرباً من اجتماع المثليين .
 وليس قول من قال : إن الياء غير بدلة من دال ، وجعله من : (الصَّدِير) الذي هو الصوت بشئ ، وإن كان أبو جعفر الرستقي قد ذهب إليه ، لأن الصدى لم يستعمل منه فَعْلٌ ، فحمله على أنه من هذا الفعل المستعمل أولى .
 وينظر : الإبدال لابن السكيت ١٣٥ / ١٠ وابن يعيش ٢٥٠ / ١٠ .
 (٢) الصحاح (لعع) ١٢٧٩ / ٣ واللسان (لعع) ٤٠٤٢ / ٥ .
 وينظر : الإبدال لابن السكيت ١٣٥ / ١٠ وابن يعيش ٢٥٠ / ١٠ والمتع ٣٧٧ / ٢ .

(٣) يعلل الصيمري في التبصرة ٣٢٨ / ٢ ، ٨٣٩ / ١ إبدال الياء من الهاء ، فيقول :
 " وأما إبدالها من الهاء ففي : (دَهْدَيْتُ الْحَجَرَ) والأصل : دَهْدَهت ؛ لأن الهاء تشبه الألف في الخفاء ، ألا ترى أنه قد تبين بالألف الحركة في الوقف ، كما تبين بالهاء ، وذلك في : (أنا) إذا وقفت زدت الألف ، لبيان الحركة ، وإذا وصلت حذفت الألف .

ومنهم من يقول : (أَنَّهُ) وكذلك (حَيْهَلٌ) إذا وقفت تبين حركية السلام بالألف ، فتقول : (حَيْهَلًا) ، ومنهم من يبينها بالهاء ، فيقول : (حَيْهَلْه) .
 فلما تناسبت الألف والهاء في هذا ، وكانا من مخرج واحد ، أبدلت الياء منها ...
 وقد يجوز أن يكون إبدال الياء ههنا - من الهاء كراهية التضعيف ، كما كان ذلك في : (تظننت) وهو على كل حال شاذ ليس بمطرد .
 وينظر : ابن يعيش ٢٥٠ / ١٠ ، ٢٦٠ / ١ والمتع ٣٧٨ / ١ ، ٣٧٩ .

- (١) تقول : د ه د ه ت الإيل للسوق : إذا جمعتهما • وده د ه ت الحجر : د ح ر ج ت ه من علو إلى سفلى
 الثانية عشرة : "صَهْصَهْتُ" من مضاعف الرباعي ، ثم قلبت الهاء الأخيرة إلى الياء ، وقيل :
 "صَهْصَهْتُ" (٢).
 تقول : صَهْصَهْتُ بِالرَّجْلِ : إذا قلت له : صَهْ صَهْ (٣).
 الثالثة عشرة : "مَكَكَيْكَ" جمع "مَكُوك" .
 قال في "الشامل" : المَكُوك : طاس يشرب فيه مكيال ، والجمع : المَكَكَيْكَ والمَكَاكِي بإبدال
 الكاف ياء (٤).
 الرابعة عشرة : "دَيَّاجِيحُ" في جمع "دَيَّجُوحُ" ، فأبدل من الجيم الثانية ياء ، وقيل :
 "دَيَّاجِيحُ" مثل : "قَاضِي" ، والقياس في جمعه أن يقال : "دَيَّاجِيحُ" على زنة "مَكَكَيْكَ" (٥).
 والدَيَّجُوحُ : الليل المظلم ، ومنه : تدجدج الليل ، وليل د ج د ا ج (٦).
 الخامسة عشرة : "دَيَّوَانُ" ، أصله : "دَوَّانُ" ، فعوض من إحدى الواوين ياء ، وقيل :
 "دَيَّوَانُ" .
 ويدل على أن الأصل الواو قولهم في الجمع : "دَوَّوَيْنُ" ، ولو كانت الياء أصلية
 لقيل : "دَيَّوَيْنُ" ، وكذلك قولهم : "دَوَّتُ الدَّوَّوَيْنُ" .

- (١) الصحاح (دهد ه) ٢٢٣١/٦ واللسان (دهد ه) ٤٣٧/٢ .
 (٢) يقول ابن عصفور في الممتع ٣٧٩/١ : "وقالوا في : (صَهْصَهْتُ بِالرَّجْلِ) إذا قلت له :
 (صَهْ صَهْ) : (صَهْصَهْتُ) ، فأبدلوا من الهاء ياء ..."
 وينظر : ابن يعيش ٢٦/١٠ والإيضاح ٣٩٩/٢ ، ٤٠٠ واللسان (صههه) ٢٥١٢/٤ .
 (٣) الصحاح (مكك) ٤ / ١٦٠٩ واللسان (مكك) ٤٢٤٩ / ٦ .
 (٤) ويقول ابن عصفور في الممتع ٣٧٧/١ : "وأبدلت من الكاف فيما حكاه أبو زيد من
 قولهم : (مَكُوك) ، و (مَكَكَيْكَ) ، وأصله : (مَكَكَيْسَك) ، فأبدلت الياء من الكاف
 الأخيرة هروما أيضا من ثقل التضعيف"
 وينظر : ابن يعيش ٢٦/١٠ والإيضاح ٤٠٠/٢ .
 (٥) يقول ابن يعيش ٢٦/١٠ : "وقالوا : (دَيَّاجُوحُ) في جمع (دَيَّجُوحُ) وهو : المظلم ،
 يقال : ليل دَيَّجُوحُ ، أي : شديد الظلمة ، وأصله : (دَيَّاجِيحُ) فكرهوا التضعيف ،
 فأبدلوا من الجيم الأخيرة ياء ، فاجتمعت مع الياء الأولى ، فخففوا بحذف إحدى
 الياءين ، فصار : (دَيَّاجُوحُ) من قبيل المنقوص"
 وينظر : الإيضاح ٤٠٠ / ٢ والممتع ٣٧٨/١ .
 (٦) اللسان (دجج) ١٣٢٨ / ٢ .

قال " أبو محمد " : المراد بالداووين : الخرائط التى فيها نسخ الصكوك والسجلات ، والمحاضر ، وأسما الأوصياء ، والقبين فى أموال الخوف وتقدير النفقات ^(١) .

(٢)

فإن قلت : ليس أن الواو ، والياء ، إذا اجتمعا ، سبق أحدهما بالسكون ، يجب [فدب] الواو ياء ، وادغام الياء الأولى فى الثانية ، كما قلتم فى : " سَيْدٌ ، ومَيْتٌ ؟ " قلت : قال " ابن جنى " : إنما صحت الواو فى " دِيَّوَانٌ " [ولم تقلب ، وإن كانت قبلها ياء ساكة] ، لأن الياء غير لازمة ، وإنما هى بدل من واو " دِيَّوَانٌ " ، فهى عارضة ، غير لازمة ، فلم يعتد بها ^(٤) .

السادسة عشره : " دِيَّاجٌ " بكسر الدال .

قال فى " الشامل " : هو فارسي معرب ، وهو تعريب " ديفا " ^(٥) .

الشاهد فيه : أن أصله : " دِيَّاجٌ " بتشديد الباء بنقطة ، ثم أبدلوا من الباء الأولى " ياء " بنقطتين من تحت ، وزال الإدغام ، وقيل : " دِيَّاجٌ " ، ويجمع على " دِيَّاجِيحٌ " ، وإن شئت " دِيَّاجِيحٌ " باعتبار أصله ، كما قيل فى جمع " دِيَّانَرٌ " : " دِيَّانِيرٌ " ^(٦) .

السابعة عشره : " قِيْرَاطٌ " .

قال " الجوهري " : القيراط : نصف دانق ، وأما القيراط فى الحديث ، فقد جاء تفسيره فيه أنه مثل جبل أحد .

وأصله : " قِيْرَاطٌ " بتشديد الراء ، لأن جمعه " قَرَارِيطٌ " .

ولما كان الأصل : " قِيْرَاطٌ " أبدلوا من الراء الأولى " ياء " فرارا من التضعيف ^(٧) .

(١) التخمير ٢ ورقة ٢٣٤ ، ٢٣٥ (مخطوط) .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام . (٣) ما بين الحاصرتين سقط من المخطوطة .

(٤) المنصف ٢ / ٣١ .

(٥) وأيضاً هو نوع من الثياب . الصحاح (ديج) ١ / ٣١٢ واللسان (ديج) ٢ / ١٣١٦ .

(٦) يقول ابن عصفور فى المتن ١ / ٣٦٩ : " وأبدلت - أيضاً - من الباء ، على اللزوم فى : (دِيَّاج) ، وأصله : (دِيَّاج) ، فأبدلوا الباء الساكة ياء ، هروما من اجتماع

المثلين .

والدليل على ذلك قولهم فى الجمع : (دِيَّاجِيح) ، وفردوا الباء لما فرقت الألف بين المثلين .

وينظر : المنصف ٢ / ٣٢ وابن يعين ١٠ / ٢٦ والإيضاح ٢ / ٤٠٠ ، ٤٠١ وشرح الشافعية ٣ / ٢١١ .

(٧) الصحاح (قرط) ٣ / ١٥١ وبجاءته : " والقيراط : نصف دانق ، وأصله : (قِيْرَاطٌ) بالتشديد ، لأن جمعه (قَرَارِيط) ، فأبدل من أحد حرفى تضعيفه ياء ، على ما ذكرناه فى (دِيَّانَر) .

وأما القيراط الذى فى الحديث : فقد جاء تفسيره فيه أنه مثل جبل أحد .

الثامنة عشرة : "شِرَاز" . وهو : اسم بلد ^(١) . وقد يراد به : اللبن الذي يلقى على وجه مخصوص ، فيسخن جدا ، وطعمه يميل إلى الحموضة ^(٢) .

والأصل : "شَرَّاز" بتشديد الراء ، بدليل قولك في الجمع "شَرَارِيز" .
الشاهد فيه : أنه أبدل من الراء المدغمة "ياء" ، فزال الإدغام ، وقيل : "شِرَاز" .
التاسعة عشرة : "دِيَمَاس" — وقد سبق تفسيره في باب بحث الأبنية ^(٣) — وهو : سجن كان للحجاج بن يوسف . . . سمي بذلك لظلمته ^(٤) .

قال "الجوهرى" : "إن فتحت الدال جمعته على "دِيَامِيس" مثل :
"شَيْطَانٍ وَشَيْاطِين" ، وان كسرتها جمعته على "دَمَامِيس" [مثل : قِيرَاطٍ وَقَرَارِيط] . . .

٢٣

العشرون : قول الشاعر :
[١٤١] وَاتَّصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ ^(٦)

وهو : واحد الفرقدين ، وهما : نجمان قريبان من القطب ^(٧) .
الشاهد فيه : أن الأصل : "اتَّصَلَتْ عَلَى زُتة" "اتَّصَلَتْ" ، وفاء الفعل "تاء" . بنقطتين من فوق ، فلما وقعت بعده "تاء" "اتَّصَلَتْ" اجتمع تاءان ، فأبدلت الأولى منهما "ياء" . بنقطتين من تحت ، وقيل : "اتَّصَلَتْ" ، وامتنع الإدغام ^(٨) .

هذا تمام الكلام في الإبدال من أحد حرفي التضعيف .

- (١) معجم البلدان ٣ / ٣٨٠ .
- (٢) الصحاح (شرز) ٢ / ٦٩٧ واللسان (شرز) ٤ / ٢٢٥٦ .
- (٣) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ٢٠٦ (مخطوط) .
- (٤) الصحاح (دمس) ٢١ / ٩٣٠ .
- (٥) مابين الحاصرتين سقط من المخطوطة . وينظر : الصحاح (دمس) ٣ / ٩٣٠ .
- (٦) رجزه لم أعثر على قائله ، وقيل : رجزه .
قامت بها تنشد كل منشيد
- وهو من شواهد : ابن يعيش ١٠ / ٢٦ وروايته : (قام بها . . .) واللسان (وصل)
- ٦ / ٤٨٥٠ والأشمونى ٤ / ٣٣٧ وجاء البيت فيهما :
قام بها ينشد كل منشيد . . . واتصلت بمثل ضوء الفرقد
- والمتن ١ / ٣٧٨ وروايته : رجزه .
قامت بها تنشد كل منشيد . . . فايصلت بمثل ضوء الفرقد
- وينشد : يطلب ، والنشيد من الأشعار : ما يتناشد . . . وأنشد بهم : هجاهم .
- ومنشيد : اسم موضع . اللسان (نشيد) ٦ / ٤٤٢٢ .
- والمعنى : أنها قامت تنادى وتطلب في كل مكان حتى انتشر النداء سريعا ، وسرى الخبر في كل مكان .
- (٧) الصحاح (فرقد) ٢ / ٥١٩ .
- (٨) ينظر : ابن يعيش ١٠ / ٢٦ ، ٢٧ ، والايضاح ٢ / ٤٠١ والمتن ١ / ٣٧٨ والأشمونى ٤ / ٣٣٧ .

قد عرفت أن الإبدال يقع تارة في الحرف الأول من حروف التضعيف، وتارة في الحرف الأخير منه، وأنه قد يكون من أحد حرفي التضعيف، أو من أحد حروفه، كما في نوات "تظننت"، وضادات "تقضض البازي".

ولفائل أن يقول: إن المصنف قال أول الفصل: (والإبدال من أحد حرفي التضعيف) ويخرج عنه ما كان من أحد حروفه، كما عرفت.

الصنف الثالث: إبدال الياء من النون، والمذكور منه صورتان:

أحدهما: "أناسي"، والأصل: "أناسين"، ثم أبدل من النون التي هي لام الفعل "ياء"، فاجتمع ياءان، فأدغمت الأولى في الثانية، وقيل: "أناسي".
قال في "الشامل": جمع الإنسان "أناسي"، والأصل: "أناسين"، وقد يكون "الأناسي" جمع "إنسي" (١).

وعلى هذا التأويل لا يكون من قبيل ما نحن فيه.

الثانية: "ظراي"، والأصل: "ظرايين"، وهو جمع "ظريان" بفتح الظاء، مثل: "قطران"، وقد سبق تفسيره في مزيد الثلاثي (٢).

الصنف الرابع: إبدال الياء من العين في قول الشاعر:

[١٤٢] ومسهل ليس له حـَـوْزٌ . . . ولضفادى جمه نغانـِـق (٣)

(١) المصاح (أنس) ٩٠٤/٣: "والإنس: البشر، الواحد: إنسي، وأنسي أيضا" بالتحريك، والجمع: أناسي.

وان شئت جعلته (إنساناً) ثم جمعته (أناسي) فتكون الياء عوضاً من النون. قال تعالى: "وأناسي كثيراً".

ويقول الرضی فی شرح الشافية ٢١١/٣، ٢١٢: "قوله: (أناسي) يجوز أن يكون جمع (إنسي) فلا تكون الياء بدلاً من النون هكذا قال المبرد، وأن يكون جمع (إنسان)،

والأصل: (أناسين)".
وينظر: ابن يعيش ٢٧/١٠ والإيضاح ٤٠٢/٢ والمتع ٣٧٢/١ وشرح اللسان (أنس) ١٤٨/١.

(٢) ينظر: عرائس المحصل، ورقة ٢٤٦ (مخطوط).

والظريان مثل القطران: دويبة كالسهرة منتنة الريح، تزعم الأعراب أنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها، فلا تذهب رائحته حتى يلى الثوب. المصاح (ظرب) ١٧٤/١.

(٣) رجز، قاله: خلف بن حيان أبو محرز، يلقب بالأحمر، كان عالماً بالغريب والنحو، والنسب والأخبار، شاعراً كثيراً الشعر جيداً (الشعر والشعراء ٦٢٣/٢) وأنباء الرواة ٣٤٨/١ والبغية ٥٥٤/١.

"الشاهد فيه : أنه أبدل العين من "ضفادع" يا ، وكان ينبغي أن يقول : لضفادع جمه ، ولو قاله لانكسر البيت ، فأبدل من العين يا ، والياء تسكن في موضع الجر ، فاستسوى فيه وزن الشعر .

والمنهل : مثل : المصنع (١) .

وَالْحَوَازِقُ - بالحاء المبهمة ، والنزاي المعجبة - : جَمَعَ حَازِقٍ وَحَارِثَةٍ ، وَالْحَزَقُ : الحبس (٢) .
يعنى أن هذا المنهل ليست له جوانب تمنع الماء أن ينسبط حوله .

وبجوز أن يريد : ليست حروفه تمنع الواردة ، بل جوانبه كلها سهلة لمن يريد .
وَالنَّقَانِقُ : جمع نَقْنَقَةٍ ، وهى : الصوت (٣) . وَجَمَهُ : معظمه وكثرته (٤) .

الصف الخامس : أبدأ بها من الباء بنقطة ، ونحو قول الشاعر ، وهو :

أبو كاهل البشكرى يصف عقابا :

[١٤٣] لَهَا أَشَارِيرٌ مِنْ لَحْمٍ تَمَّزُّهُ . . . مِنَ الثَّعَالِي وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيهِ (٥)

الشاهد فيه : من وجهين :

= وهو من شواهد : الكتاب ٢٧٣/٢ والمقتضب ٢٥٤/١ والتبصرة ٨٣٧/٢ وابن يعيش ٢٨/١٠ والممتنع ٣٧٦/١ والمقرب ١٧١/٢ واللسان (حزق) ٨٥٨/٢ ، وروايته : (ومنهل ليس به حَوَازِقُ) وشرح الشافعية ٣/٢١٢ وشرح شواهدهما / ٤٤١ والهمع ١٥٧/٢ والأشمنى ٤/٣٣٧ والدردر ٢/٢١٣ .

(١) المنهل : المشرب . اللسان (نهل) ٤٥٦٢/٦ .

(٢) اللسان (حزق) ٨٥٨/٢ .

(٣) الصحاح (نقق) ٤/١٥٦٠ .

(٤) اعتمد الشارح في بيان الشاهد والمعنى على شرح ابن السيرافى لأبيات الكتاب ٤٥/٢ ولم يشر إلى ذلك .

(٥) من البسيط ، قاله : رجل من بني يشكر عند سيويه ، ونسب إلى النمر بن تولب ، وإلى أبي كاهل البشكرى .

والببيت من شواهد : الكتاب ٢٧٣/٢ ومجالس ثعلب ١٩٠/١ والصحاح (شرر) ١٦٩/٢ والتبصرة ٨٣٧/٢ وابن يعيش ٢٨/١٠ والممتنع ٣٦٩/١ والمقرب ١٦٩/٢ والإيضاح ٤٠٢/٢ واللسان (تمر) ٤٤٥/١ (شرر) ٢٢٣٢/٤ وشرح الشافعية ٣/٢١٢ وشرح شواهدهما / ٤٤٣ والعينى ٥٨٣/٤ والهمع ١٨١/١ ١٥٧/٢ ، والأشمنى ٤/٢٨٤ والدردر ١/١٥٧ ٢/٢١٣ .
والضمير فى (لها) يعود إلى العقاب التى يصفها .

أولهما : " الثعالي " ، وأصله : " الثعالب " ، ثم أبدل من الباء " يا " .
 وثانيهما : " أرائبها " ، بالياء ، بنقطتين من تحت ، والأصل : " أرائب " ، جمع " أرنب " .
 قال " الجوهري " : " الأشارير " : قطع من لحم قديد " (١) .
 " وتمير اللحم والتمر : تجفيفهما " (٢) .
 " والوخز : الشئ القليل " (٣) .

يقول : إنها تصيد الثعالب والأرائب لفرخها ، فأبدل الباء فيهما " يا " ، لما ذكرناه .

الصف السادس : إبدال اليا من السين في قول الشاعر :

[١٤٤] إِذَا مَعَدَّ أَرْبَعَةً فِسَالٌ . . . فَزَوْجِكَ خَامِسٌ وَأَبُوكَ سَادِي (٤)
 الشاهد فيه : أن الأصل : " سادس " ، فأبدل من السين " يا " ، وقال " سادي " .
 قال في " شامل اللغة " : الفصل : الرذل الردى ، ولا يروى له ، فسال . . .
 الفاء — جمع " فسَل " بفتحها (٥) .

الصف السابع : إبدالها من التاء بثلاث نقط ، قال الشاعر :

[١٤٥] قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي . . . وَأَنْتَ بِالْهَجْرَانِ لَاتِبَالِي (٦)

- (١) الصحاح (شرر) ٦٩٥/٢ والأشارير : جمع إشاراره .
- (٢) السابق (تمر) ٦٠٢/٢ .
- (٣) السابق (وخز) ٩٠١/٢ .
- (٤) من الوافر ، قاله : النايغة الجعدى — يهجو ليلي الأخيلية — وهو : عبد الله بن قيس ، من جعدة بن كعب بن ربيعة ، وكان يكنى أبا ليلي ، وهو جاهلي (الشعر — والشعراء ٢٠٨/١ والمؤتلف ١٩١/١ ومعجم المرزبانى / ٣٢١ والخزانة ٥١٢/١) .
- والبيت من شواهد : ابن يعيش ٢٨/١٠ والصحاح (فصل) ٥ / ١٧٩٠ والمتبع ٣٦٨/١ وشرح الشافعية ٢١٣/٢ وشرح شواهدا / ٤٤٦ واللسان (فصل) ٣٤١٤/٥ .
- والهمع ١٥٢/٢ والأشعزى ٤ / ٢٣٦ والدرر ٢١٣/٢ .
- (٥) اللسان (فصل) ٥ / ٣٤٦٤ والصحاح (فصل) ٥ / ١٧٩٠ .
- (٦) رجز ، ولم أعثر على قائله ، وقبله :

يفدك يانزع أبى وخالسى

وهو من شواهد : ابن يعيش ٢٨/١٠ والايضاح لابن الحاجب ٤٠٣/٢ والمتبع ٣٢٨/١ والمقرب ٢١٥/١ وشرح الشافعية ٢١٣/٣ وشرح شواهدا / ٤٤٨ واللسان (ثلث) ٤٩٢/١ والهمع ١٥٢/٢ والأشعزى ٤ / ٣٣٢ .
 وزرع : مرخم : زرع .

الشاهد فيه : أن الأصل : وهذا الثالث ، ثم أبدل من الثاء بثلاث نقط اليا ، بنقطتين من تحت " .

وتقول : ليس هذا من بالي : أي ما أباليه وأكثر ثبته (١) .

إذا عرفت هذا ، فاعلم أن إبدال اليا من النون من فصيح الكلام ، وأما إبدالها من العين ، والباء ، والسين ، والطاء فمن أردأ اللغات ، ولم يستعمله الفصحاء ، وإنما ورد فسي أبيات شاذة ، لا اعتداد بها (٢) .

(١) الصحاح (بول) ٤ / ١٦٤٢ .

(٢) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٤٠٢/٢ ، ٤٠٣ : " . . . وأما إبدال اليا عن العين ، والباء ، والسين ، والطاء ، فمن أردأ اللغات ، لم يأت إلا في أبيات شاذة . . . وكله لم يأت في فصيح الكلام بخلاف (أناسي ، وظراي) فإنه من فصيح الكلام " .
وينظر : التبصرة ٨٣٧ / ٢ وابن يعيش ٢٨ / ١٠ والمقرب ١٦٩ / ٢ وما بعده وشرح الشافية ٣ / ٢٠٦ .

[إبدال الواو]

(فصل) " والواو تبدل من أختيها ، ومن الهمزة :
فإبدالها من الألف في نحو : " ضَوَّارِبٌ ، وضَوَّيرِبٌ " تصغير " ضيراب " مصدر " ضارب " ، وأوادم ،
وأوادم ، ورحوى ، وعصى ، وإلوان تشية " إلى " أسما ، ومن الباء في نحو : " موقن ، وطوقى " ،
مما سكن ياؤه ، غير مدغمة ، وانضم ما قبلها ، وفي : " بقوى ، ووطر " من بيطر ، وهذا أمر
مضو عليه ، وهو نهو عن المنكر ، وفي " جبارة " ، ومن الهمزة في نحو : " جونة ، وجون " ، كما
سلف في تخفيفها . . .

الفصل الرابع : في إبدال الواو ، وتكون من ثلاثة أحرف :

من الألف ، والياء ، ومن الهمزة ، والمذكور من أمثلة إبدالها من الألف أربعة :
أولها : ألف " فاعل " ، نحو : " ضارب " ، تبدل منها الواو في الجمع والتصغير : أما في
الجمع : فلاجتماع الفين ، وأما في التصغير : فلانضمام ما قبل ألف " فاعل " .
بيان ذلك : أنك إذا جمعت " ضارِبًا " ، قلت : " ضَوَّارِب " ، فعين الكلمة ولا منها جميعا
بعد ألف الجمع ، وقد لاقت ألف الجمع ألف " فاعل " ، فتوسط حينئذ بين الفعل وعينه ألفان :
الأولى منهما : ألف فاعل . والثانية : ألف الجمع .
وامتنع النطق بهما جميعا ، وامتنع حذف أحدهما ؛ لأن الحذف يصير الكلمة على صيغة
" فاعل " ، ويوجب التباس الواحد بالجمع ، فقلبت ألف " فاعل " إلى الواو ، وحركت بالفتحة ؛
لأن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحا ، وقيل : " ضَوَّارِب " .
وانما قلبت إلى " الواو " حملا على التصغير .
وأما في التصغير : فهو أنك إذا صغرت " ضارِبًا " ، لم يكن بد من ضم الحرف الأول ، كما
ذكرناه في مباحث التصغير (١) .
وقد عرفت غير مرة أن ما قبل الألف ، لا بد وأن يكون مفتوحا ، ويمتنع أن يكون مضموما ،
أو مكسورا ، فلما لزم الضم ، قلبت الألف التي بعد " واو " ، وحركت بالفتح ؛ لأن الحرف
الثاني من الاسم المصغر ، لا بد وأن يكون مفتوحا ، كما سبق .
وحينئذ يعود " ضارب " بعد التصغير إلى " ضَوَّيرِب " .

(١) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة / ٢٠٧ (مخطوط) .

- وهذا حكم كل ألف "فَاعِل" عند التصغير ، والجمع على "فَوَاعِل" (١) .
- قوله : (وضويوب) . فيه كلام نذكره فيما بعد .
- وثانيها : الألف المنقلبة عن الهمزة الساكنة / في نحو : "آدم" ، وتنقلب إلى الواو في الجمع ٣٧٤/أ والتصغير على نحو ما ذكرناه في "ضارب" .
- وثالثها : الألف المقصورة في النسبة في نحو : "رَحَوِيٌّ" ، و"عَصَوِيٌّ" .
- الشاهد فيه : أن الأصل : "رحى" ، والألف فيه منقلبة عن "يا" ، هي لام الكلمة ، كما سبق ، فإذا اتصل الألف بـ"يا" النسبة ، قلبت الألف المقصورة "واو" ، وحركت بالفتح ، وقيل : "رحوى" . وكذلك "عصا" الألف فيه منقلبة عن "واو" هي لام الفعل ، فإذا اقترن بها "يا" النسبة ، قلبت واوا ، وتحركت بالفتحة ، وقيل "عصوى" (٢) . وقد مر الكلام فيه في باب النسبة (٣) .
- ورابعها : حرف "إلى" إذا جعلته اسما ثم ثنيته ، قلت : "إِلَوَان" .
- الشاهد فيه : أنك إذا ثبت الاسم ، اجتمع ألفان :
- ألف "إلى" ، وألف التثنية ، فقلب الألف الأولى "واو" ، وقيل : "إِلَوَان" ، وتفرق هذه الصورة ما قبلها في أن ألف "إلى" غير منقلبة عن الياء ، والواو (٤) . كما ذكرناه في مباحث
-
- (١) يقول الصيمري في التبصرة ٨٤٣/٢ ، ٨٤٤ : "تَبْدُلُ أَلْف (فَاعِل) فِي التَّصْغِيرِ وَابْنُ نَحْوِ : (ضَوِيرِب ، وَكُوَيْتِب) وَالْأَصْل : (كَاتِب ، وَضَارِب) فَإِذَا ضُمَّتْ أَوَّلُهُ لِلتَّصْغِيرِ انْقَلَبَتْ إِلَى الْوَائِ .
- وتقلب — أيضا — في (ضَوَارِب ، وَقَوَاتِل) حملا على التصغير ، لأن الجمع فرع والتصغير فرع ؛ ولأنهما يجتمعان في أشياء :
- منها أن ياء التصغير تزداد ثالثة ، ويكسر ما بعدها كما تزداد ألف الجمع ثالثة ، ويكسر ما بعدها في نحو : (ضَوَارِب ، وَمَسَاجِد ، وَضَوِيرِب ، وَمَسَاجِد) . . .
- وينظر : الكتاب ٢٤١/٤ والمقتضب ١٩٩/١ وابن يعيش ٢٩/١٠ والإيضاح ٤٠٣/٢ ، ٤٠٤ وشرح الشافعية ٢١٣/٣ والتكملة ٥٦٤ .
- (٢) وإنما قلبت واوا — ههنا — ولم تقلب ياء ، لكلا يجتمع ثلاث ياءات وكسرة ، فعدلوا إلى الواو ؛ لأنها أخف في هذه المواضع .
- وينظر : التبصرة ٨٤٤/٢ وابن يعيش ٢٩/١٠ والإيضاح ٤٠٤/٢ وشرح الشافعية ٢١٤/٣ .
- (٣) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة / ٢١٥ (مخطوط) .
- (٤) يوضح ابن يعيش سبب قلب الألف واوا ، فيقول في ٣٠/١٠ : "والعلة في قلب ما كان من ذلك واوا من قبل أنها أصول غير زوائد ولا مبدلة ، فلما لم يكن لها أصل ترد إليه ، إذا تحركت ، ولم تكن الإمالة مسموعة فيها ، حكم عليها بالواو ، فقلب عند الحاجة إلى حركتها واوا" .

الاسم المثنى (١).

والمذكور من صور إبدال الواو من الياء ثمان :

الأولى : "مَوْنٌ" .

الشاهد فيه : أنه اسم الفاعل من : "أَيَقَنَ يَوْقِنُ" ، والأصل : "مَيَقِنُ" ، فلما سكنت الياء ، وانضم ما قبلها ، ولم تكن مدغمة ، قلبت وَاوًا وقيل : "مَوْنٌ" .
وهكذا كل ياء سكنت ، وانضم ما قبلها ، وكانت غير مدغمة (٢) .

الثانية : "طَوْبَى" .

وهي : "فَعَلَى" من "الطيب" ، وهي أيضا : اسم شجرة في الجنة (٣) .
وأصله : "طَوْبَى" ، ثم قلبوا الياء التي هي عين الفعل "واو" ؛ لسكونها ، وانضمام ما قبلها ، وكونها غير مدغمة .

فلا قلب في قولك : "خَيْلًا" ؛ لتحرك الياء ، ولا في قولك : "بيطر" ؛ لعدم الضم ، ولا في مثل : [السَّيْلُ ، وَالْعَيْلُ] (٤) للإدغام .

= فإن قيل : إذا كانت أصلا غير مبدلة ، فهلا لم يجز قلبها واو ، وإن ليس لها أصل في الواو ، ولا الياء ؟

فالجواب أن الأمر كذلك ، إلا أنهما لما سعى بها انقلبتا إلى حكم الأسماء ، فحكم على ألفها بما يحكم على ألفات الأسماء التي لا تحسن إمالتها ، نحو : (عصا ، وقطا) ، وكما تقول : (عَسَوَانٌ ، وَهَطَوَانٌ) كذلك تقول : (إِلْهَانٌ ، وَلَدَانٌ) . . .

(١) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة / ١٨٥ (مخطوط) .

(٢) قلبت واو ، لأن الواو في هذا الموضع أخف من الياء ، وإن الخروج من الضمة إلى الياء أثقل من الخروج إلى الواو ، وإن كانت الياء في نفسها أخف من الواو ؛ فلذلك عُيِّلَ من الأخف إلى الأثقل ؛ لأن الأثقل في هذا الموضع أخف .

وينظر : التبصرة ٨٤٠/٢ والكتاب ٤ / ٢٤١ والمقتضب ٢٠٠/١ والتكملة ٥٦٤/١ وبين يعيش ٣٠/١٠ وإيضاح ٤٠٤/٢ وشرح الشافية ٢١٤/٣ .

(٣) الصحاح (طيب) ١٧٣/١ .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة يستقيم بها الكلام .

والسَّيْلُ : جمع سائل . والعَيْلُ : جمع عائل ، وهو : الفقير . اللسان (عَيْل) ٤ / ٣١٩٤ . وإنما لم تقلب الياء واو ، فيها وإن سكنت وانضم ما قبلها ، لتحصنها بالإدغام وخروجها عن شبه الألف ، وإن الألف لا تدغم ولا يدغم فيها ؛ لأن المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع بهما اللسان دفعة واحدة ، ولذلك يجوز الجمع بين الساكنين إذا كان الأول حرفا لنا والثاني مدغما ك : (دَابَّةٌ ، وَشَابِيَةٌ) ؛ لأنَّ لِيْسَنَ الحرف الأول واستداده كالحركة فيه ، والمدغم كالمتحرك ، وإذا كان كذلك لم تتسلط الحركة على قلبها .

قوله : (مما سكن ياءه غير مدغمة ، وانضم ما قبلها) .

اعلم أن هذا منه إشارة إلى اعتبار ما ذكرناه من الأوصاف الثلاثة في جواز قلب الياء إلى الواو .

ستعرف في مباحث الإعلال أن "فعلَى" هذه إنما قلب ياءها واوا في الاسم ، دون الصفة .

الثالثة : الياء الساكنة الواقعة بين الفاء والعين ، فيما كان من المصادر على "فيعَال" بكسر الفاء [مثل : ضيرَاب] (١) ، فإنه إذا صغر ، قلبت ياءه واوا ، وقيل : "ضويرِب" .

ولقائل أن يقول : إن المصنف ذكر هذه الصورة في أول الأمر في أمثلة الواو والمنقلبة عن الألف بمد قوله : (ضَوَّارِبٌ ، وَضَوَّيرِبٌ) ، وكانت هفوة ، وكتب كذلك في جميع النسخ المتقدمة .

فلما هاجر إلى بيت الله الحرام ، ودخل بغداد ، عن له زيارة الإمام "أبي حنيفة" (٢) ، فلما سرح نظره فيه ، وقف على هفوته ، فطلب من خادم البقعة دواة وقلما ، فأتاه الخادم بهما ، فضرب على هذه الصورة بالقلم ، وخط عليها ، ثم كتبها في الموضع الذي أوردناها فيه ، فلما رآه خادم المشهد قد فعل ذلك ، غضب لفعله ، وشتمه ، وقال :

أفسدت نسخة كتبها جار الله بيده ، وتعلق به ، ورام رفعه إلى ديوان الخلافة ، واجتمع عليه جم غفير ، فعرف بعضهم الخادم به ، فاعتذر إليه وتركه .

الرابعة : ما كان على "فعلَى" ، مفتوحة الفاء ، ولا مها ياء ، نحو : "البقوى" ، فإنه قلب ياءه واوا في الأسماء ، دون الصفات (٣) ، كما ستعرف في مباحث الاعتلال (٤) .

== ألا ترى أن الضمة لم تؤثر في ياء (السيل ، ولا العيل) لإدغامها ، وإن كانت في الحقيقة ساكنة . . .

(١) ما بين الحاصرتين زيادة يستقيم بها الكلام .
(٢) الإمام أبو حنيفة : النعمان بن ثابت التيمي الكوفي ، إمام الحنفية ، الفقيه المجتهد المحقق ، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة .

قيل : أصله من أبناء فارس . ولد سنة ٨٠ هـ بالكوفة ، نشأ بها ، وكان يبيع الخز ويطلب العلم ، ثم انقطع للتدريس والإفتاء . توفي سنة ١٥٠ هـ .
ينظر : تاريخ بغداد ٣٢٣/١٣ والنجوم الزاهرة ١٢/٢ والبداية والنهاية لابن كثير ١٠ / ١٠٧ ووفيات الأعيان لابن خلكان ٤٠٥/٥ والأعلام ٤/٦ .

(٣) يقول المبرد في المقتضب (٣٠٦/١) : "أما ما كان على (فعلَى) من ذوات الياء فإن يساء قلب واوا إذا كان اسماً ، ويترك ياء على هيئتها إذا كان نعتاً .

فأما الاسم (فالفقوى ، والتقوى ، والرغوى) .
وأما النعت : فنحو قولك : (صدياً ، وزيلاً ، وطلياً) . . .
وينظر : الكتاب ٢٤١/٤ وابن يعيش ٣٢/١ والإيضاح ٤٠٥/٢ وشرح الشافعية ٢١٤/٣ .

(٤) ينظر : ص ٥١ لمن التحقيق .

- و"البَقْوَى" — بالباء — بنقطة — من "بقى" تقول: أبقي عليه ، وقيت على كذا (١).
- الخامسة : ما كان على وزن "فَعْل" ، إذا بنى للمفعول به ، نحو : "بُوطِرَ" في : "بَيَّطِرَ" — وقد سبق تفسيره (٢) — لأن الياء فيه وقعت ساكنة ، قبلها مضموم ، غير مدغمة ، كما نراه .
- السادسة : ما كان على وزن "مَفْعُول" نحو قولهم : "هَذَا أَمْرٌ مَمْضٍ عَلَيْهِ" .
- والشاهد فيه : أن الواو المتطرفة منقلبة عن "ياء" هي لام الكلمة من : "مضيت" في الأمر ، ومضيت في طريق كذا وكذا ، فقلبت الياء التي هي لام الكلمة واوا ، ثم أدغمت واو مفعول فيها ، فصار "مَمْضٍ" ، وكان أصله : "مَمْضٍ" .
- السابعة : ما كان على زنة "فَعُول" بفتح الفاء ، وهذا البناء يستعمل لتكثير الفعل ، تقول : "زَيْدٌ نَهَوَّ عَنِ الْمَكْرِ" : إذا كان يكثر النهي عنه ، ولام الفعل في قوله : "نهو" ياء ، لقولك : "نَهَيْتَ عَنْ كَذَا" .
- والشاهد فيه : أن الأصل : "نهوى" ، ولام الفعل ياء ، كما نراه ، فقلبت الياء واوا ، ثم أدغمت واو "فَعُول" فيها ، فصار "نهو" .
- الثامنة : "جِبَاوُهُ" بكسر الجيم .
- والشاهد فيه : أن الأصل : "جَبَيْتُ الْخَرَجَ جِبَايَةً" ، فأبدل من الياء واو ، وقيل : "جِبَاوُهُ جِبَاوَةً" (٣) .
- وهذا من الشاذ الذي لم يوجد فيه سبب يوجب القلب .
- (٤) هذا تمام الكلام في إبدال الواو من أختيها ، وأما إبدالها من الهمزة ففي نحو : "جَوْنَةٌ" وجون (٥) ، وكان الأصل الهمز ، وقد سبق الكلام فيه في مباحث تخفيف الهمزة (٦) .

- (١) الصحاح (بقى) ٢٢٨٣/٦ .
- (٢) اللسان (بطر) ٣٠١/١ : "وهو بَيَّطِرُ الدَّوَابَّ ، أى : يعالجها ، ومعالجتها : البيطرها" .
- (٣) ينظر : ابن يعيش ٣٢٢/١٠ والإيضاح ٤٠٥/٢ وشرح الشافعية ٢١٥/٣ .
- (٤) الجَوْنَةُ : سُلَيْمَةٌ مُسْتَدِيرَةٌ مَغْشَاةٌ جُلْدًا يَجْعَلُ فِيهَا الطَّيْبَ وَالثِّيَابَ . اللسان (جون) ٧٣٣/١ .
- (٥) الجَوْنُ : الْأَسْوَدُ ، وهو من الْأَضْدَادِ ، والجمع : جُونٌ بالضم . الصحاح (جون) ٢٠٩٥/٥ .
- وينظر : الممتع ٣٦٢/١ وشرح الشافعية ٢١٥/٣ وابن يعيش ٣٢٢/١٠ .
- (٦) ينظر : ص ٦٣٨ من التحقيق .

[إبدال الميم]

(فصل) " والميم أبدلت من الواو ، واللام ، والنون ، والباء :
فأبدلها من الواو في " فم " وحده ، ومن اللام في لغة طيء في نحو ما روى النمر بن تولب عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتيل : إنه لم يرو غير هذا :
" لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَصِيَامٌ فِي أَسْفَرٍ " .
ومن النون في نحو : " عَمْرٌ ، وَشُعْبَاءٌ " ما وقعت فيه النون الساكنة قبل الباء ، وفي قول ربيعة :
يَا هَالِ ذَاتِ الْمُنْطِقِ التَّنْشِيمِ . . . وَكَفَّكَ الْمُخْضِبِ الْبَنَامِ
و " ظَامُهُ اللَّهُ عَلَى الْخَيْرِ " .
ومن الباء في " بنات مخر " ، و " مَا زِلْتَ رَاتِنًا عَلَى هَذَا " ، و " رَأَيْتَهُ مِنْ كَمْ " ، وتوله :
فَبَادَرَتْ شَاتِهَا عَجَلَى مَثَابِرَةٍ . . . حَتَّى اسْتَقْتَدُونَ مَحْنَى جِدِّهَا نَغْمًا
قال " ابن الأعرابي " : أراد نغما . . .

الفصل الخامس : في حكم إبدال الميم ، وهي تبدل من أربعة أحرف :

من الواو ، واللام ، ومن النون ، والباء :
أما إبدالها من الواو في " فم " والأصل : " فَوْهٌ " بإسكان الواو ، وفتحها ، وقد استقصينا الكلام
فيه في مباحث الاسم المعرف (١) .
ولقائل أن يقول : إن قول المصنف في " فم " وحده ، يريد به :
مذهب الجمهور (٢) ؛ لأن معتقد الأخفش خلافه ، فإنه زعم أن الميم في " فم " وحده بدل من

- (١) ينظر: عرائس المحصل ، ورقة / ٢٠١ (مخطوط) .
- (٢) هذا هو مذهب سيبويه ، حيث يقول ٣/ ٣٦٥ ، ٣٦٤ : " وأما (فم) فقد ذهب من أصله حرفان ؛ لأنه كان أصله : (فَوْهٌ) ، فأبدلوا الميم مكان الواو ؛ لِشِبْهِ الْأَسْمَاءِ الْفُرْدَةِ مِنْ كَلَامِهِمْ .
فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم (دم) ثبتت في الاسم في تصرفه في الجر والنصب ، والإضافة والتثنية .
فمن ترك (دم) على حاله إذا أضاف ، ترك (فم) على حاله ، ومن رد إلى (دم) اللام رد إلى (فم) العين فجعلها مكان اللام ، كما جعلوا الميم مكان العين في (فم) .
قال الشاعر وهو الفرزدق :
هَذَا نَفْثًا فِي فَمٍ مِنْ قَمُوبِهِمْ . . . عَلَى النَّأِيجِ الْعَارِي أَشَدَّ رَجَامِ
وقالوا : (فموان) فإنما ترد في الإضافة ، كما ترد في التثنية ، وفي الجمع بالتاء ، وتبنى الاسم كما تثني به ، إلا أن الإضافة أقوى على الرد .
فإن قال : (فموان) فهو بالخيار : إن شاء قال : (قَمُوبٌ) ، وإن شاء قال : (فَمُوسَى) .
ومن قال : (فموان) قال : (قَمُوبٌ) على كل حال . . .

الهاء ، قال : لأن أصله : "قوه" ، ثم قلبت الكلمة فصار : "فهو" ثم حذفت الواو ، وأبدلت الميم من الهاء (١) .

وأما إبدال الميم من لام التعريف في حديث النمر بن تولب ، فقد تقدم البحث فيه في ثلاثة مواضع : أول الكتاب ، واللامات ، وأوائل الكلم (٢) .

قال "جابر" (٣) : كنا مع رسول الله عليه السلام في غزوة تبوك ، فمر — بعد أن أضحى النهار / فلما هو بجماعة في ظل شجرة ، فقال : ما هذه الجماعة ؟ قالوا : يا رسول الله ، رجل أجهد الصوم ، فقال عليه السلام : "لَيْسَ مِنْ أَهْلِ إِمَامٍ فِي امْسَفَرٍ" (٤) .
والبر : الطاعة (٥) .

وقد اختلف فيه العلماء إلى خمسة مذاهب ، نقلها صاحب بحر المذاهب (٦) :
منهم من قال : إن الصوم أفضل على كل حال ، ومنهم من قال : بل الفطر أفضل ، ومنهم من فرق بين من يجهد الصوم ، وبين من لا يجهد .
ومنهم من قال : يجب الفطر ، فإن صام أجزاءه .
ومنهم من قال : يحرم الصوم ، فإن صام ، لم يصح صومه ، ووجب عليه القضاء (٧) .
والمذكور من صور إبدال الميم من النون أربع :

الأولى : "غير" .

الشاهد فيه : أن هذه النون لما كانت ساكنة ، ومعدّها الباء بنقطة جاز انقلابها إلى الميم

- (١) وحجته أن الشاعر لما اضطر إلى رد المذهب منه رد الواو .
وينظر : الكتاب ٢٤٠/٤ والتبصرة ٨٦١/٢ وشرح الشافية ٢١٥/٣ وابن يعيش ٣٣/١٠ والمنتع ٣٩١/١ والإيضاح ٤٠٦/٢ .
- (٢) ينظر : ص ٣٩١ من التحقيق .
- (٣) هو : جابر بن عبد الله بن كعب الأنصاري ، أحد المكثرين عن النبي صلى الله عليه وسلم . توفي سنة ٧٤ هـ .
- (٤) ينظر : الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٢١٣/١ وأسد الغابة لابن الجوزي ٣٠٥/١ .
- (٥) سبق تخريج الحديث ص ٣٩٥ من التحقيق .
- (٦) اللسان (برر) ٢٥٢/١ .
- (٧) لعلمه الإمام أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الرويانى الشافعى المتوفى سنة ٥٠٢ هـ . ولم أهتم إلى كتابه .
وينظر : كشف الظنون ٢٢٠/١ .
- (٨) ينظر : المغنى لابن قدامة ١٧/٣ ، ١٨ (ط دار الكتاب العربى - بيروت) .

قال " أبو سعيد " : " هذه النون تنقلب ميما ، ولو رام أحد ألا يجعلها ميما ، ويخرجها نونا ، لشق عليه ذلك ؛ لأن النون الساكنة مخرجها من الخيشوم ، وليس لها تصرف في الفم ، إلا أن يتكلف شكلا لإخراجها من الفم ، وذلك مع أحد حروف الحلق ؛ لأن النون الساكنة تبينها حروف الحلق .

فلما كانت النون بهذه الصورة ، وكانت الباء حرفا شديدا للزوم لموضعها ، ثبت النون عن الباء ثبوتا شديدا ، فجعلوا مكانها ميما ؛ لأن الميم متوسطة بين النون والباء ، مشابهة لهما ، وذلك أنها من مخرج الباء ، وفيها غنة تشاكل بها النون ، فتوسطت بينهما لذلك " (١) .

الثانية : " شنباء " بالشين المعجمة ، والنون الساكنة ، والباء بنقطة معددا .

تقول : " امرأة شنباء " فتجربه صفة .
والشَّنبُ : حِدَّةٌ في الأسنان . وقيل : برد وعذوبة (٢) .
ثم أبدلوا من النون الساكنة ميما وقالوا : " شنباء " .

قوله : (مما وقعت فيه النون الساكنة قبل الباء) .

اعلم أنه أوجب إبدال الميم من النون مع أمرين :

أحدهما : سكون النون . والآخر : وقوع الباء بعد النون ، كما في الصورتين المتقدمتين .
وقد ذكرنا عللة ذلك .

قال " الشاطبي " (٣) : لا فرق في جواز ذلك بين النون والتنوين .

وكذلك لا فرق بين أن تكون النون مع الباء في كلمة واحدة — كما أورد — وبين أن تكون في كلمتين ، نحو قولك : " من بكم ، ومن به " .

= والفقهاء على المذاهب الأربعة — قسم العبادات / ٥٤١ ، ٥٤٢ (ط أولى — دار الكتب المصرية ١٣٤٢ هـ — ١٩٢٨ م) .

(١) شرح السيرافي ٥/٥٦٠ وينظر : الكتاب ٤/٤٥٣ والتبصرة ٢/٨٦٠ وابن يعين — ٣٤/١٠ والتكملة ٥٦٤/٥٦٤ والمتع ١/٣٩١ ، ٣٩٢ والإيضاح ٢/٤٠٦ وشرح الشافية ٢/٢١٦ .

(٢) الصحاح (شنب) ١/١٥٨ .

(٣) الشاطبي : القاسم بن فيره بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني ، المترى النحوى الضرير ، أخذ القراءات عن ابن هذيل وغيره ، وصف القصيدة المشهورة في القراءات . ولد سنة ٥٣٨ هـ وتوفي سنة ٥٩٠ هـ .

ينظر : طبقات القراء ٢/٢٠ وشذرات الذهب ٤/٣٠١ والبغية ٢/٢٦٠ وفيقات الأعيان ١/٤٢٢ والأعلام ٥/١٨٠ .

الثالثة : قول روية :
 [١٤٦] يَا هَالِ ذَاتِ النَّطْقِ التَّمْتَامِ . . . وَكَفَّكَ الْمُخْضَبُ الْبِنَامِ (١)
 الشاهد فيه : أن الأصل أن يقال : "المخضب البنان" فأبدل الميم من النون ، وقال :
 "البنام".

و "هالة" اسم امرأة ، فرخم بحذف الهاء ، وجاز ترك اللام مفتوحة ، كما كانت قبل الترخيم ،
 ويجوز — أيضا — ضم اللام ، كما سبق في ترخيم الحارث ونحوه (٢).

قال "الجوهري" : " التمام " : الذى فيه تمتة ، وهو : الذى يتردد فى التاء " (٣) .
 قوله : (وكفك) بجر الفاء .

والبَنَان : جَمْعُ بَنَانَةٍ ، وهى أطراف الأصابع ، وجمع الفلة " بنانات " (٤) .
 الرابعة : قوله : (طَامَهُ اللَّهُ عَلَى الْخَيْرِ) .

قال " ابن السكيت " : " طَامَهُ اللَّهُ عَلَى الْخَيْرِ ، وَطَامَهُ ، أَيْ : جَبَلَهُ عَلَيْهِ ، وَخَلَقَهُ " (٥) .
 والمذكور من صور إبدال الميم من الباء بنقطة أربع :

أولها : قولهم : " بَنَاتٌ مَخْرٌ " بالحاء المعجمة ، والراء المهملة .

الشاهد فيه : أنه أبدل الميم من الباء ، والأصل : " بنات بخر " .

قال " الأصمى " : " بَنَاتٌ مَخْرٌ ، وَبَنَاتٌ بَخْرٌ : سَحَابٌ يَأْتِيَنَّ قَبْلَ الصَّيْفِ مُنْتَصِبَاتٍ رَقَاقًا " (٦) .
 قال " الجوهري " : ويقال : بالحاء المهملة أيضا (٧) .

وثانيها : قوله : (مَا زِلْتُ رَاتِبًا عَلَى هَذَا) .

والأصل : " رَاتِبًا " . تقول : رَتَبَ الشَّيْءُ ، يَرْتَبُ رَتَبًا ، يَرْتَبُ رَتَبًا (٨) .

(١) رجز (ملحقات ديوانه / ١٨٣) .

وهو من شواهد : ابن يعيش ٣٥ / ١٠ والمتع ٣٩٢ / ١ وشرح الشافية ٢١٦ / ٣ وشرح
 شواهد ٤٥٥ / ٤ والأشموزى ٣١٩ / ٤ والعينى ٥٨٠ / ٤ والتصريح ٣٩٢ / ٢ .

والمُخْضَبُ : مَا يُخْضَبُ بِهِ مِنْ حِنَاءٍ وَنَحْوِهِ . اللسان (خضب) ١١٢٩ / ٢ .

(٢) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الأول / ٣٤٩ (رسالة) .

(٣) الصحاح (تم) ١٨٢٨ / ٥ .

(٤) اللسان (بنن) ٣٦١ / ١ والصحاح (بنن) ٢٠٨١ / ٥ .

(٥) الإبدال / ٨١ .

(٦) السابق / ٢٠ .

(٧) الصحاح (بخر) ٥٨٥ / ٢ (مخر) ٨١٢ / ٢ .

(٨) وَرَتَبَ الشَّيْءُ يَرْتَبُ رَتَبًا ، أَيْ : ثَبَتَ . الصحاح (رتب) ١٣٣ / ١ ويقول ابن عصفور فى
 المتع ٣٩٣ / ١ : " وأبدلت — أيضا — من الباء فيما حكاه أبو عمرو الشيبانى من "

والشها : قولهم : " رأيت من كتم "

وأصله : " من كتم " ، فأبدل الميم من الباء ^(١) . ويقال : " رماه من كتم " بالتحريك ، أى :
من قرب ^(٢) .

ورابعها : قول الشاعر :

[١٤٧] فَبَادَرَتْ شَاتَهَا عَجَلَى مُثَابِرَةً . . . حَتَّى اسْتَقْتَدُونِ مَحْنَى جِدِّهَا نَغْمًا
الشاهد فيه : أن الأصل : " نَغْمًا " ، فأبدل من الباء - بنقطة - ميمًا ^(٤) .
والنغمة - بالنون المضمومة ، والعين المعجمة - : الجرعة ، مثل : لَقْمَةٌ وَلَقْمٌ ^(٥) .
وفاعل (بادرت) مستكن . و (شاتها) منصوب بأنه مفعول به ، و (مثابرة) : حال من الفاعل
المضمر .

قال " الجوهري " وغيره : المثابرة : المداومة على الشيء ^(٦) .

قوله : (حتى استقت) .

قال في " الحواشي " : يريد : حَلَبَتْ ^(٧) . و (دون) معناه : تحت . والجيد : العنق .
ومعناه - بالحاء المهملة - : موضع انعطافه .
والضمير الموثق في (جيدها) يرجع إلى المرأة التي بادرت حلب شاتها ، فإنها إذا حلبت

== قولهم : (مَا زِلْتُ رَاتِمًا عَلَى كَذَا ، وراتيًا) أى : مقيمًا ، من الرتبة . . .

وينظر : ابن يعيش ٣٥/١٠ وشرح الشافعية ٢١٧/٣ .

(١) ينظر : ابن يعيش ٣٥/١٠ والمتع ٣٩٣/١ وشرح الشافعية ٢١٨/٣ .

(٢) الصحاح (كتم) ٢٠٩/١ .

(٣) من البسيط ، ولم أعثر على قائله ، وهو من شواهد :

ابن يعيش ٣٥/١٠ والمتع ٣٩٣/١ برواية / (شَرَّهَا) في موضع : (شَاتَهَا) واللسان
(نغب) ٤٤٨٧/٦ والأشعري ٣٤٠/٤ .

(٤) ينظر : ابن يعيش ٣٥/١٠ والمتع ٣٩٣/١ وشرح الشافعية ٢١٧/٣ .

(٥) الصحاح (نغب) ٢٤٦/١ : " النَّغْبَةُ بِالضَّمِّ : الجرعة ، وقد يفتح ، والجمع النغب . . .
قال ابن السكيت : نَغَبْتُ مِنَ الْإِنَاءِ بِالْكَسْرِ نَغْبًا ، أى : جَرَعْتُ مِنْهُ جَرَعًا ، وقولهم :
ما جرعت عليه نغبة قط ، أى : قَلْعَةً قَبِيحَةً " .

وينظر : اللسان (نغب) ٤٤٨٧/٦ .

(٦) الصحاح (ثبر) ٦٠٤/٢ واللسان (ثبر) ٤٦٩/١ .

(٧) لم أعثر عليه في الحواشي ، ويبدو أنه في الجزء المفقود .

.....

الشاة ، كان الضرع واقعا تحت جيد الحالبة في تلك الحالة .
وفي " الحواشي " خلاف ما ذكرناه ، فإنه قال : المعنى تحت الموضع الذي محنى الشاة
جيدها ، وهو : محتمل ، لأن الشاة إذا علقت عنقها إلى الضرع في حالة حلبها ، وقع الجيد
فوق الضرع .
قال " أبو محمد " : في قوله (دون محنى جيدها) لطيفة ، وهو أنه كان من حقها أن تدبحها
فتحلبها دما ، فما ندبحتها ، ولكن حلبتها لبنا (١) .
وفيما ذكره تكلف .

(١) التخمير ٢ ورقة / ٢٣٢ (مخطوط) .

[إبدال النون]

(فصل) " والنون أبدلت من الواو ، واللام في : " صنعاني ، ومهراني ، ولعين ، بمعنـــــى :
لعل " . . . "

الفصل السادس : في حكم إبدال النون ، وهي تبدل من حرفين : من الواو واللام .

والمذكور من صور إبدال النون من الواو صورتان :

الأولى : " صَنَّعَانِي " ، في النسب إلى " صنعاء " معدودا ، وهي : نسبة اليمين ^(١) .

وقد عرفت في باب النسب ^(٢) أن الاسم المدد إذا لم ينصرف ، ونسب إليه ، انقلبست

الهمزة إلى الواو ، نحو : " ذَكَرَاوِي " ، وَخَفَّسَاوِي " .

فالقياس في " صنعاء " إذا نسب إليها أن يقال : " صنعَاوِي " ، إلا أنهم تركوا القياس ،

وأبدلوا من الواو نونا ، وقالوا : " صنعَانِي " ^(٣) .

الثانية : " بَهْرَانِي " .

قال " الجوهري " : " بهراء " - بالمد - قبيلة من قضاة ، تقول في النسبة إليها : " بَهْرَانِي " .

١/٣٢٥

بالنون على غير قياس / ، لأن قياسه " بَهْرَاوِي " بالواو ^(٤) .

(٥)

قال " عبد القاهر " : " جعل النون قوم بدلا من الواو فيهما . وقد قيل : إنه بدل من الهمزة . "

(١) معجم البلدان ٤٢٦/٢ .

(٢) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة / ٢١٥ (مخطوط) .

(٣) اختلف النحويون في (صنعاني ، ومهراني) :

منهم من قال : النون بدل من الهمزة في (صنعاء ، ومهراء) وهو رأي المبرد فـــــى

المقتضب ٢٣٥/٣ حيث يقول : " فأما بدل النون من الألف فقولك في (صنعاء ومهراء) :

صنعَانِي ، ومهرَانِي " .

ومنهم من قال : النون بدل من الواو كأنهم قالوا : (صَنَّعَاوِي) كـ : (صَحْرَاوِي) ، ثم

أبدلوا من الواو نونا ، وهذا هو رأي الزمخشري .

وأرجح قول أصحاب الرأي الثاني ؛ لأنه لا مقارنة بين الهمزة والنون ؛ لأن النون من

الفم ، والهمزة من أقصى الحلق ، وإنما النون تقارب الواو فتبدل منها .

وينظر : ابن يعيش ٣٦/١٠ والمقتضب ٢٠٢/١ ، ١٦٢/٣ ، والتبصرة ٨٦٤/٢ وشرح

الكافية للرضي ٦٠/١ والمنتع ٣٩٥/١ والإيضاح ٤٠٦/٢ وشرح الشافية للرضي

٥٤/٢ ، ٢١٨/٣ ، ٢١٩ .

(٤) الصحاح (بهر) ٥٩٨/٢ .

(٥) المقتصد ١ ورقة / ١٠٦ (مخطوط) وعبارته : " وقد جعله أبو علي بدلا من الواو فـــــى :

(صَنَّعَانِي ، مَهْرَانِي) . وقد قيل : إنه بدل من الهمزة فـــــى : (صَنَّعَاء ، مَهْرَاء) . . . "

قال "عبد الوارث" ^(١) : إن النون لاتقارب الهمزة ، كما تقارب الواو ، الا ترى أن النون تدغم فى الواو ، تقول : " من واقد " ، ثم تقلب النون واوا ، وتدغم ، فتقول : " مواقد " ^(٢) ، وجعل الحرف بدلا مما يقاربه ، وأولى من جعله بدلا من الهمزة التى لاتقاربه ، ولا يكون هذا بمنزلة أن يفسر الحرف مرتين ، لأجل أن إبدال الهمزة واوا فى هذا النحو لازم .
قالوا : ومن حيث وجب نيابته عن الهمزة حتى كأنه أصل بنفسه أبدل منه النون ^(٣) .
وتقول : " لعل " ، ثم تبدل من اللام المشددة نونا ، وتقول : " لعن " ^(٤) .
وقد ذكرنا ما فى " لعل " من اللغات فيما سبق ^(٥) .

- (١) هو : أبو الحسين الفارسي ، أستاذ عبد القاسم الجرجاني ، وقد سبقترجمته .
- (٢) زاد فى المقتصد [وأن يقال : ان (صنعاء) قيل فيه : (صنعاء) (ك : (حمراوى) ثم أبدل النون من الواو] .
- (٣) ينظر كلام عبد الوارث - شيخ عبد القاهر - فى المقتصد ١ ورقة / ١٠٦ (مخطوط) .
- (٤) يقول ابن الحاجب فى الايضاح ٤٠٦ / ٢ : " وأما (لعن) فى (لعل) فلفظة قليلة . . . " .
- (٥) وينظر : ابن يعيش ٣٦ / ١٠ والممتع ٣٩٥ / ١ وشرح الشافية ٢١٩ / ٣ . ينظر : ص ١٨٥ من التحقيق .

[إبدال التاء]

(فصل) " والتاء أبدلت من " الواو ، والياء ، والسين ، والصاد ، والباء " :

فأبدلها من الواو فاء في نحو : " اتعد " و " أتلجه " ، قال :

..... مَتَلِّجٌ كَفَيْبِهِ فِي قَتْرِهِ

و " تجاه " ، و " تقور " ، و " تكلان " ، و " تكأه " ، و " تكله " ، و " تخمه " ، و " تههم " ، و " تقيه " ، و " تقوى " ، و " تنرى " ، و " تورية " ، و " تولج " ، و " تراث " ، و " تلاد " .

ولامافي " أخت " ، و " بنت " ، و " هنت " ، و " كلتا " .

ومن الباء فاء في نحو : " اتسر " . ولامافي " أسنتوا " ، و " شنتان " ، و " كيت " ، و " ذيت " .

ومن السين في " طست " ، و " ست " ، و قوله :

يَا قَاتِلَ اللَّهِ بَنَى السَّمَلَاتِ عَمْرُو بْنُ يَرْبُوعٍ شَرَارِ النَّسَاتِ
غَيْرِ أَغْفَاءٍ وَلَا أَكِيَاتِ

ومن الصاد في " لصت " ، قال :

..... كَاللَّصُوتِ الْمُرْدَرِّ

ومن الباء في " الذعالت " بمعنى : " الذعالب " وهي : الأخلاق " .

الفصل السابع : في حكم إبدال التاء ، بنقطتين من فوق

وهي تبدل من أربعة أحرف : من الواو ، والياء ، بنقطتين من تحت ، والسين المهملة ، والباء ، بنقطة .

والمذكور من صور إبدال التاء من الواو خمس عشرة :

الأولى : إبدالها من الواو الواقعة موقع فاء الفعل في نحو : " اتعد " والأصل : " اتعد " ، ولكنهم عدلوا عن ذلك ، فقلبوا الواو تاء ، لأنهم لو لم يقلبوها تاء ، لم تثبت على حال واحدة ؛ لأنك إذا قلت : " اتعد " لزمك أن تقلب الواو ياء ، لسكونها ، وانكسار ما قبلها ، فيقولون : " اتعد " .

وإذا صرت إلى المستقبل وجب على هذا القياس أن تقول : " ياتعد " فتتبع الواو ما قبلها ،

أو " يتعد " فتردها إلى أصلها .

وفي اسم الفاعل " مُتَعِدٌ " ، لانضمام ما قبلها ^(٢) ، فقلبوا هذه الواو تاء ، لأن التاء

(١) ولذلك قلبت ألفا .

(٢) وأيضا لسكونها .

لا تنقلب إلى غير جنسها لشيء من الحركات (١).

واختاروا التاء ، دون غيرها لملتين :

إحداهما : أنهم قد قلبوا من الواو تاء ، حيث لا ضرورة تدعو إليه ، وذلك قولهم : "تجسأه" و "تراث" في "وجاه" و "وراث" .

والأخرى : أنهم اختاروا حرفا يشاكل تاء (أفتعل) ليدغم فيها ، فيكون أخف عليهم (٢) . وكذلك الكلام في "اتجه" ، وأصله : "اتوجه" .

الثانية : "أتلج" وأصله : "أولج" .

قال "الجوهري" : "أتلج مؤلج" ، على (أفتعل) أى : دَخَلَ مَدْخَلَ (٣) . ومنه قول امرئ القيس :

[١٤٨] رَبِّ رَامٍ مِنْ بَنِي ثَعْلٍ . . . مُتَلَجٍ كَفَيْهِ فِي قَتَرِهِ (٤)

الشاهد فيه : أن الأصل : "مُلَج" فأبدل من الواو الساكنة "تاء" وقال : "مُتلج" . و"ثعل" ، بضم الثاء بثلاث نطق ، واهمال العين .

والقتر : جمع قتره ، بالضم ، وهو : ناموس الصائد ، على زنة "لقمة" و"لقم" (٥) . والضمير المجرور يعود إلى الرامي .

- (١) ما قاله الشارح عبارة الصيمري في التبصرة ٨٤٩/٢ دون إشارة إلى ذلك .
- (٢) يعلى ابن عصفور في الممتع ٣٨٧ / ١ لإبدال الواو تاء دون غيرها من الحروف فيقول : "فأبدلوا منها التاء" ، لأنها حرف جلد لا يتغير لما قبله ، وهي مع ذلك قريبة المخرج من الواو ، لأنها من أصول الثنايا ، والواو من الشفة . وينظر : ابن يعيش ٣٨/١٠ وشرح الشافعية ٨٠/٣ .
- (٣) الصحاح (ولج) ١ / ٣٤٢ .
- (٤) من العديد (شرح ديوانه / ١٠٣) .
- والبيت من شواهد : الصحاح (ثعل) ١٦٤٦/٤ وابن يعيش ٣٧/١٠ وشرح الشافعية ٢١٩/٣ وشرح شواهد ٤٦٦ .
- رب رام ، أراد به : عمرو بن السبح بن كعب بن طريف .
- وقتر : جمع قتره ، وهي حفيرة يكن فيها الصياد لئلا يراه الصيد فينفر ، وإنما أدخل كفيه في قتره لئلا يعلم به الوحش فيهرب ، وصفه بحدق الرمي .
- وينظر : شرح شواهد الشافعية ٤٦٧ / ٥ واللسان (قتر) ٣٥٢٦/٥ .
- (٥) الصحاح (قتر) ٢ / ٧٨٥ .

قال " الجوهري " : " وشعل : أبو حى من طين " ، وهو : شعل بن عمرو ، وهم الذين عناهم
أمروء القيس بقوله :

رَبِّ رَأْمٍ مِنْ بَنِي شَعْلٍ مَخْبِرٍ كَفَيْهِ مِنْ سَتْرِهِ^(١) .
وهذه الرواية تخالف ما نقله المصنف .

الثالثة : " تُجَاه " بالجيم ، وأصله : " وُجَاه " وهو : المواجهة ، تقول : قَعَدَنِي وَجَاهُكَ ،
أى : قبالتك^(٢) .

الرابعة : " تَيَقُّور " .

قال " الجوهري " : " هو : القُور ، وأصله : " وَيَقُور " ، قلبت الواو تاء .
قال العجاج :

فَإِنْ يَكُنْ أَمْسَى الْبَلَى تَقْصُرِي^(٣) [١٤٩]

أى : أَمْسَى قَارِي . . . " (٤) .

الخامسة : " تُكْلَان " ، بضم التاء ، وسكون الكاف ، وأصله : " وَكْلَان " ، أبدلوا من الواو
المضمومة تاء .

قال " الجوهري " : " التَّوَكَّل : إظهار العجز ، والاعتماد على غيرك ، والاسم التَّكْلَان " (٥) .

السادسة : " تُكَّاه " ، بضم التاء ، وفتح الكاف والهمزة ، وهو : الكثير الاتكاء . والتكأة —
أيضا — ما يتكا عليه .

- (١) الصحاح (شعل) ١٦٤٦/٤ .
وَسْتَرِهِ : جمع سِتْر ، وهو ماستربه . اللسان (ستر) ١٩٣٥/٣ .
- (٢) الصحاح (وجه) ٢٢٥٥/٦ .
- (٣) رجز (ديوانه) ٢٢٤ / ومعه :
وَالْمَرْءُ قَدْ يَصِيرُ لِلتَّصْيِيرِ
- وهو من شواهد : الكتاب ٣٢٢ / ٤ والنصف ٢٢٢ / ١ ، ٣٩ / ٣ وابن يعيش ٣٨ / ١٠
واللسان (وقر) ٤٨٩٠ / ٦ .
وَالْبَلَى : قدم العهد . اللسان (بلا) ٣٥٦ / ١ .
يذكر الشاعر كبره وضعفه عن التصرف ، فجعل ذلك كالقار وإن لم يقصد .
والشاهد فيه : إبدال التاء من الواو ، وهو (فَيَعُول) أى : وَيَقُور ، وأبدلت الواو تاء ،
لاستقلالها ، وكراهة الابتداء بها .
- (٤) الصحاح (وقر) ٨٤٩ / ٢ .
- (٥) السابق (وكل) ١٨٤٥ / ٥ .

- والذى يدل على أن التاء فيه بدلة من الواو قولهم : "تَوَكَّأتُ عَلَى الْعَمَاءِ" (١).
 (٢) السابعة : "تُكَلِّمُ" على وزن (تُكَاهُ) وهو : العاجز الذى يتكل على غيره ، ويكل أمره إليه .
 الثامنة : "تُخَمُّ" ، بالخاء المعجمة ، وأصله : "وَحْمَةٌ" من : الْوَحْمَةِ .
 قال "الجوهري" : تقول : اتَّخَمْتُ مِنَ الطَّعَامِ وَعَنِ الطَّعَامِ ، والاسم التَّخْمَةُ بالتحريك (٣).
 التاسعة : "تُهَمُّ" ، بالضم ، والأصل : "وَهْمَةٌ" .
 قال "عبد القاهر" : " . . . وكذلك أجرى "اتَّهَمَ" مجرى "اتَّلَجَ" . . . (٤).
 يدل على أن الأصل الواو قولهم : تَوَهَّمْتُ ، وَلَزِمَ التَّهَمُّ قَدْ وَقَعَ بِهِ الْوَهْمُ (٥).

ويتعلق بهذا الكلام بحثان :

البحث الأول : قال "أبو سعيد" : "إنما قلبوا الواو تاء في مثل هذه المواضع ؛ لأن الواو عندهم تختص بزيادة الثقل ، فإذا انضم إلى ثقلها فى نفسها الضم ، تضاعف ثقلها ، وإذا كان ذلك فى أول الكلمة ، كان أثقل من أن يكون فى الحشومنها .
 [وقد يكون أكثر ما قلب من الواوات ما كان منها مضموماً فى أول الكلم نحو : "تُخَمُّ" ، وتراث (٦)
 والذى يدل على أن الواو أثقل من غيرها أن قلبها إلى غيرها أكثر من قلب غيرها إليها ،
 وعلى أن الضمة تزيدها ثقلاً أنها متى كانت مضمومة جاز قلبها إلى الهمز أين وقعت على الشرط الذى ذكرناه .

والدليل على أن أول الكلمة أثقل وأولى بالاعتلال من الحشوا أن الواو إذا كانت مكسورة فى أول الكلمة ، جاز همزها ، كقولنا [فى "وَسَادَةٌ" : "إِسَادَةٌ" وفى "وَشَاح" : "إِشَاح" (٧) . وقلبها تاء ، كما ذكرناه .

أما قلبها همزة : فإن الهمزة تشارك حروف المد واللين كلها ، وتقلب منهن ، ويقلب منها ،
 [وذلك قولك : فى "وَجُوهٍ" : "أَجُوهٍ" (٨) .

- (١) الصحاح (وَكَأ) ٨٢ / ١ .
- وينظر : شرح الشافية ٨١ / ٣ ، ٢١٩ والمتع ٣٨٤ / ١ .
- (٢) الصحاح (وَكَل) ١٨٤٤ / ٥ .
- وينظر : ابن يعيش ٣٨ / ١٠ وشرح الشافية ٢١٩ / ٣ والمتع ٣٨٤ / ١ .
- (٣) الصحاح (وَحْم) ٢٠٤٩ / ٥ .
- (٤) المقتصد ١ ورقة / ١١٠ (مخطوط) .
- (٥) اللسان (وَهْم) ٤٩٣٤ / ٦ .
- (٦) ما بين الحاصرتين زيادة من شرح السيرافى لتوضيح المعنى .
- (٧) ما بين الحاصرتين زيادة من شرح السيرافى لتوضيح المعنى .
- (٨) ما بين الحاصرتين زيادة من شرح السيرافى لتوضيح المعنى .

وأما قلبها تاء ، فلأن الحرفين اللذين من مخرج الواو هما : الباء ، والميم ، لم يصلح قلب الواو إليهما :

أما الباء ، فلأنها ليست من حروف الزيادة ، ولا هي من حروف البدل .
وأما الميم ، فلأنها تزداد في أوائل أسماء الناعلين والمفعولين ، فكرهوا أن يبدلوا الميم منها ، فيظن أن الميم علامة الفاعل ، أو المفعول به ، فتجاوزوا إلى ما يقارب مخرجها ، فكان أقرب الحروف منها ، وأشبهها بها في الزيادة والبدل التاء ، لأنها من حروف الزيادة والبدل جميعا ، فقلبوا الواو تاء ، لذلك .

١/٣٢٥

وهذا القلب غير لازم ، ولا مطرد ، ولكن متى / رأيناه ، معللنا له .
(١) .
ومعظم العرب من أهل الحجاز : يلزم في (اَفْتَعَلَ) الأصل ، ولا يقلب الواو تاء
البحث الثاني : قال " الجوهري " : " الأصل في قولك : " اَتَكَلَّ " : " اَتَكَلَّ " ، ثم قلبت الواو ياء ، لانكسار ما قبلها ، ثم أبدل منها التاء ، ثم أدغمت في تاء الافتعال ، ثم بُنِيَتْ عَلَى هذا الإدغام أسماء من المثال ، وإن لم تكن فيها تلك العلة ، وهما أن التاء أصلية ، لأن هذا الإدغام لا يجوز إظهاره في حال .
فمن تلك الأسماء : " التَكَلُّه ، والتَكْلَان ، والتَخْمَةُ ، والتَّهْمَةُ ، والتَّجَاهُ ، والتَّرَاثُ ، والتَّقْوَى .
فإذا صغرت ، قلت : " تَكْلِيَّةٌ ، وَتَخْمِيَّةٌ " ، ولا تسعد الواو ، لأن هذه حروف ألزمت البدل ، فثبتت في التصغير والجمع جميعا " (٢) .
العاشرة : " تَقِيَّةٌ " . تقول : " اتَّقَاهُ تَقِيَّةٌ " ، والأصل : " اتَّقَاهُ وَقِيَّةٌ " . تقول : " اتَّقَى " والأصل : " اتَّقَى " على زنة (اَفْتَعَلَ) فقلبوا الواو ياء ، لانكسار ما قبلها ، ثم أبدلت منها التاء ، ثم أدغمت ، و " تقوى " كذلك (٣) .
الحادية عشرة : " تَتَرَّى " .

الشاهد فيه : أن التاء الأولى فيه منقلبة عن واو ، والأصل : " تَتَرَّى " من التَّوَرُّ ، وهو : الفرد ، قال الله تعالى : " ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتَرَّى " (٤) ، أي واحدا بعد واحد .
قال " الجوهري " : " فيه لغتان : تنون ، ولا تنون ، مثل : " عَلَّقَى " .

(١) شرح السيرافي ٥/٥٥٥ .

وينظر : ابن يعيش ٣٧/١٠ والتبصرة ٨٤٨/٢ ، ٨٥٠ والمتع ٣٨٧/١ وشرح الشافعية ٨٠/٣ .

(٢) الصحاح (وكل) ٥/١٨٤٥ .

(٣) ينظر : ابن يعيش ٣٨/١٠ والمتع ٣٨٣/١ وشرح الشافعية ٢٢٠/٣ .

(٤) سورة (المؤمنون) من الآية / ٤٤ .

فمن ترك صرفها في المعرفة ، جعل ألف تانيث ، وهو أجود . . . ومن نونها جعل ألفها ملحقة « (١) » .

الثانية عشرة : "تَوْرِيَّة" . اعلم أن " التَّوْرِيَّة " اسم أعجمي ، وإنما يتكلف اشتقاقه بعد كونه عربيا ، واختلفوا في أصلها إلى ثلاثة أقوال :

الأول : وهو اختيار البصريين أن وزنها (فَعْلَه) من : وَرَى الزَّيْدُ : إذا ظهر منه النصار ، ثم أبدل من الواو التي هي فاء الفعل تاء ، فصارا من اجتماع الواوين ، وأبدلوا من الياء ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار : "تَوْرَاة" (٢) .

الثاني : وهو معتقد الكوفيين أن وزنها (تَفْعَلَه) بكسر عين الكلمة . تقول : "تَوْرِيَّة" مثل "تَوْحِيَّة" ، ثم أبدل من الكسرة فتحة ، فانقلبت الياء ألنا . ويجوز على هذا القول وإمالتها ، لأن أصل ألفها يا .

والأول أظهر ، لأن (فَعْلَه) في كلامهم أكثر من (تَفْعَلَه) (٣) .

الثالث : نقله صاحب الغرائب : أن أصلها (تَفْعَلَه) بفتح عين الكلمة (٤) .

وفيه بعد .

وتأوها للتأنيث كتأنيث " الصحيفة ، والمجلدة " ، وتذكر على إرادة الكتاب (٥) .

الثالثة عشرة : "تَوَلَّج" ، أصله : "وَلَّج" ، فأبدلوا من الواو الأولى تاء ، وقالوا : "تَوَلَّج" . قال " الجوهري " : " التَوَلَّج : ركَّاس الوحش الذي يلج فيه ، أي : يدخل ، مثل : الدَّلَّج " (٦) .

(١) الصحاح (وتر) ٨٤٣/٢ .

وينظر : ابن يعيش ٣٨/١٠ وشرح الشافعية ٢٢٠/٣ والمتع ٣٨٥/١ والمنصف ٢٢٢/١ .

(٢) في المخطوطة [تَوْرِيَّة] وهو : تحريف ، لأن الياء لما قلبت ألفا ، صارت الكلمة (تَوْرَاة) .

(٣) يقول الرضی فی شرح الشافعية ٨١/٣ ، ٨٢ : " . . . وتوراة عند البصريين (فَعْلَه) من : وَرَى الزَّيْدُ ، ك : (تَوَلَّج) ، فإن كتاب الله نور . وعند الكوفيين هما : (تَفْعَلَه ، وَفَعْلَه) والأول أولى ، لكون (فَعْلَه) أكثر من (تَفْعَلَه) . . . " .

(٤) مانسبه الشارح إلى صاحب الغرائب هو رأي البغداديين ، يقول ابن يعيش ٣٨/١٠ : " وقال البغداديون (تَوْرَاه) : تَفْعَلَه " .

وينظر : التخمير ٢ ورقة ٢٣٨/ (مخطوط) والمتع ٣٨٣/١ .

(٥) يقول أبو محمد في التخمير ٢ ورقة ٢٣٨ (مخطوط) : " ابن جنس : وقلبت الياء ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، واشتقاقها من (وَرَى) وهذا كسمية القرآن فرقانا ، وتأوها للتأنيث ، لانقلابها في الوقف ها ، وتأنيثها كتأنيث الصحيفة والمجلة ، وتذكيرها على إرادة الكتاب " .

(٦) الصحاح (ولج) ٣٤٨/١ .

قال "سيويه" : التاء مبدلة من الواو ، وهو : (فَعَل) ؛ لأنك لاتكاد تجد في الكلام (تَفَعَل) اسما ، و (فَعَل) كثير (١) .

الرابعة عشرة : "تَرَاث" ، وأصله : "وراث" بالواو ، من : "ورث المال" ، تقول : ورثت المال ، أرثه ، ورثا ، ورثا ، ورثا ، ورثا (٢) .
الخامسة عشرة : "تَلَاد" .

الشاهد فيه : أن أصل التاء فيه واو ، وكذلك : الإتلاد .
والتالد : هو المال القديم الأصلي [الذي] ولد عندك ، وهو : نقيض الطارف (٣) .

فهذه الصور الخمس عشرة مشتركة فيما أبدل من الواو التي هي في موضع فاء الفعل .
والمذكور من أمثلة ما تكون التاء فيه مبدلة عن واو ، وهي لام الفعل أربعة :
"أخت ، هنت ، وهنت - بفتح التاء - وكلتا " .

الشاهد فيه : أن التاء في كل واحد منها منقلبة عن واو ، هي لام الكلمة ، وقد سبق البحث في كل واحد من هذه الأمثلة مستقصى ، وحكيما ما فيه من الاختلاف في موضعه ، فليطلب منه (٥) .

قوله : (ومن الياء فاء في نحو : "اتسر") .

اعلم أنه لما فرغ من أمثلة التاء المنقلبة عن الواو : فاء ، ولما ، كما بيناه لك ، شرع بعده في ذكر أمثلة التاء المنقلبة عن الياء الواقعة موقع فاء الفعل ، والواقعة موقع لامه ، كما ستعرفه .

والمذكور من صور انقلاب التاء عن الياء التي هي فاء الكلمة صورة واحدة ، وهي :
"اتسر" .

والأصل : "ايسر" من اليسر ، أو من : إيسار الجزور (٦) ، ثم قلبت الياء التي هي فاء الكلمة إلى

(١) الكتاب ٤ / ٣٣٣ وبجاءته : " . . . وذلك قولهم : (تولج) . زعم الخليل أنها (فعل) ، فأبدلوا التاء مكان الواو ، وجعل (ففعلا) أولى بها من (تفعل) ، لأنك لاتكاد تجد في الكلام (تفعلا) اسما ، و (فعل) كثير " .

(٢) الصحاح (ورث) ١ / ٢٩٥ .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) الصحاح (تلد) ٢ / ٤٥٠ .

(٥) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الأول / ١١٢ (رسالة) .

(٦) يسروا : أي نحرروا ، ويسرت الناقة : جزأت لحمها . اللسان (يسر) ٦ / ٤٩٥٩ والصحاح

(يسر) ٢ / ٨٥٨ .

التاء، وقد ذكرنا علة انقلابها إلى خصوص التاء فيما سبق .
ثم تدغم الباء الأولى في الثانية ، فيصير الفعل على " اتسر " كما تراه .
والمذكور من صور انقلابها عن الباء الواقعة موقع الهمزة ثلاث :
أولها : " أَسْتَوُ " .

الشاهد فيه : أن الأصل : " أَسْتَوُ " ، فأبدل من الباء تاء ، ولا يكون ذلك في أشباهه .
الآثرى أنهم لا يقولون : " أَغْزَوُ " على أن يكون التقدير : " أَغْزَوُ " ، كـ " أَسْتَوُ " .
وقد اختلفت نسخ كتاب سيدييه : فكتب في بعضها :

وأبدلوا التاء من الباء إذا كانت لا ما . وفي بعضها : من الواو إذا كانت لا ما ، وذلك قولك :
" أَسْتَوُ " إذا أصابهم القحط (١) .

قال الجوهري : " أَسْنَى الْقَوْمُ يَسْنُونَ إِسْنًا : إذا لبثوا في موضع سنة — وهو : من الواو — وتقول :
أَسْتَوُ : إذا أصابتهم الجدوة ، فقلبت الواو تاء للفرق بينهما .
قال : " المازني " : وهذا شأن لا يقاس عليه " (٢) .

(١) الكتاب ٢٣٩/٤ : " وأما التاء : فتبدل مكان الواو تاء في : (أَسْعَدَ وَأَسْهَمَ ،
وَأَتْلَجَ ، وَأَتْرَأَتْ ، وَتَجَاء) ونحو ذلك . ومن الباء إذا كانت لا ما في (أَسْتَوُ) وذلك قليل .
وقد أشار محقق الكتاب الأستاذ عبد السلام هارون في نفس الموضع إلى اختلاف
نسخ الكتاب معتمدا على كلام السيرافى ، حيث يقول : " السيرافى : في بعض النسخ :
" ومن الواو إذا كانت لا ما ، وذلك قولهم : (أَسْتَوُ) إذا أصابهم القحط والسنة " .
وكان ينبغي أن يقال : (أَسْنَوُ) إلا أنهم أبدلوا فرقا بين معنيين .
يقال : أَسْنَى الْقَوْمُ يَسْنُونَ : إذا أتى الحول عليهم ، وهو السنة .
فإذا أصابتهم السنة الشديدة قالوا : أَسْتَوُ ، ولم يقولوا : أَسْنَوُ ، لئلا يلتبس
بحول السنة عليهم .

وأما اختلاف النسخ في الباء والواو فهو محتمل ، وذلك أن الأصل في الكلمة الواو ؛
لأنها (سنوه) .

فلذا قال : التاء منقلبة عن الواو على هذا التأويل فهو وجه .
وهذه الكلمة وإن كان أصلها الواو ، فإنها تقلب يا في الفعل ؛ لأنها وقعت
رابعة ، والواو إذا وقعت رابعة في الفعل قلت يا .

وينظر : التكملة ٥٦٥/٢ والتبصرة ٨٥٠/٢ ، ٨٥١ وابن يعيش ٤٠/١٠ والإيضاح
٤٠٧/٢ وشرح الشافعية ٢٢٠/٢ .

(٢) الصحاح (سنا) ٢٣٨٤/٦ .

وعلى هذا تكون التاء منقلبة عن واو ، هي لام الفعل ، خلاف ما ذكره الجمهور .

وثانيها : "رُشْتَان" .

الشاهد فيه : أن التاء فيه بدل من اليا ، التي هي لام الكلمة .

والذي يدل على أن اللام " يا " الاشتقاق ؛ لأنه من : " شَى يَشَى " ؛ إذ كل واحد من الاثنين يَشَى على قرينه (١) .

وثالثها : " كَيْتَ ، وَذَيْتَ " ، وقد سبق تفسيرهما (٢) .

الشاهد فيه : أن الأصل : " كيه " و " ذيه " على زنة (فعله) ولام الفعل من كل واحد منهما يا ، فأبدلوا من اليا المدغم فيها تاء ، وزال الادغام ، وسقطت اليا ، وقيل : " كَيْتَ " و " ذَيْتَ " (٣) .

والمذكور من صور إبدال التاء من السين المهملة ثلاث :

الأولى : / " طُسَّتْ " ، والأصل : " طُسَّ " بتشديد السين ، فأبدلوا من السين الأخيرة المدغم ٣٢٦ / فيها تاء ، وقالوا : " طُسَّتْ " (٤) .

ويقولون في الجمع : " طُسُوسِ " ، وفي التصغير " طُسَيْسَه " .

وذلك أن التاء وقع فيه الرغبة هنا ، لإزالة اجتماع المثليين ، بخلاف الجمع والتصغير ،

فإنه حصل الفرق بينهما بالواو في " طُسُوسِ " ، وباليا في " طُسَيْسَه " (٥) .

(١) يقول ابن عصفور في الممتع ٣٨٨ / ١ : " وأبدلت من اليا على غير اطراد في قولهم : (رُشْتَان) . ويدل على أنها من اليا أنها من (شَيْت) ؛ لأن الاثنين قد شَى أحدهما إلى صاحبه .

وأمله : (شَى) يدل على ذلك جمعهم إياه على (أشَاء) بمنزلة أبناء ، وآخاء ، فنقلوه من (فَعَل) إلى : (فَعِل) كما فعلوا ذلك في (بنت) .

وينظر : ابن يعيش ٤٠ / ١٠ والإيضاح ٤٠٨ / ٢ وشرح الشافعية ٢٢٠ / ١ .
(٢) الصحاح (ذَيْت) ٢٤٩ / ١ : " أبو عبيدة : يقولون : كَانَ مِنَ الْأَمْرِ ذَيْتٌ وَذَيْتٌ ، معناه : كَيْتٌ وَكَيْتٌ " .

(٣) ينظر : ابن يعيش ٤٠ / ١٠ والإيضاح ٤٠٨ / ٢ والممتع ٣٨٨ / ١ .

(٤) الصحاح (طُسَّ) ٩٤٣ / ٣ : " وَطُسَّسَ فِي الْبِلَادِ : أَيْ : ذَهَبَ " .

(٥) يعلل ابن عصفور في الممتع ٣٨٩ / ١ ، ٣٩٠ ، لإبدال التاء من السين ، فيقول : " وانما جعلت التاء في (طُسَّت) بدلا من السين ، ولم تجعل أصلا ؛ لأن (طسا) أكثر استعمالا من (طست) " .

وينظر : ابن يعيش ٤١ / ١٠ والإبدال لابن السكيت ١٠٤ / ١ وشرح الشافعية ٢٢٠ / ٣ والإيضاح ٤٠٨ / ٢ .

الثانية : "سِت" ، والأصل : "سدس" بالكسر ، وفيه تحسين اللفظ أيضا من حيث أن الدال مع السين فيه ثقل ، وإذا صار السين تاء ، قلب الدال إليها أيضا ، ثم أدغم فيها .
وإذا راجع الفطن حسه علم أن "ستا" أخف وأعذب من "سدس" .
وقالوا : "سُدَيْس" فلم يقلبوا ، إذ كان الفصل قد حصل بين الدال والسين ، ومثله :
قولك في الجمع "أُسْدَاس" (١) .

الثالثة : قول الشاعر :

[١٥٠] يَا قَاتِلَ اللَّهِ بَنَى السَّعْلَةَ . عَمْرُو بْنُ يَرْبُوعٍ شَرَارَ النَّسَاتِ
غَيْرَ أَغْفَاءٍ وَلَا أَكِيَاتِ (٢)

(١) يقول الصيمري في التبصرة ٨٥١/٢ ، ٨٥٢ : "وأما إبدالها من الدال والسين : فس (سِتْ ، وَسِتْ) والأصل : (سِدْسْ ، وَسِدْسَة) ، والدليل على هذا أنك تقول في التصغير : (سُدَيْسَه) ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصلها .
وتقول : (سُدَيْسْ ، وَأُسْدَاسْ ، وَسَادِسْ) ، وتقول في أظماء الإبل : (سِدْسْ) كما تقول : (خِمْسْ) ، فلما كان سائر التصاريف في هذه الكلمة بالدال والسين علمنا أن الأصل في (سِتْ ، وَسِتْ) الدال والسين .

وإنما أبدلت التاء من السين ؛ لأن السين كانت مجاورة للدال ، وهما مختلفان في المخرج والجنس ؛ لأن الدال حرف مجهور ، والسين حرف مهموس ، فأبدل منه حرف يوافقه في الهمس ، ويوافق الدال في المخرج ، وهو التاء ، ثم قلبت الدال تاء ، وأدغمت في التاء التي بعدها ، وليس هذا الإبدال واجبا ، بل هو شان ، ولكنه لما جاء احتج له .
وينظر : الكتاب ٤ / ٤٨١ ، ٤٨٢ وابن يعيش ٤٠/١٠ والإيضاح ٤٠٨/٢ ، ٤٠٩ ،

وشرح الشافية ٢٢٠/٣ ، ٢٢١ .

(٢) ثلاثة أبيات من مشطور الرجز ، قالها : علياء بن أرقم اليشكري (معجم المرزبانى/ ٣٠٤) .

وهي من شواهد : نوادر أبي زيد / ٣٤٥ ، ٤٢٣ برواية : (يَا قَاتِلَ اللَّهِ) في موضع :
(يَا قَاتِلَ اللَّهِ) والإبدال لابن السكيت / ١٠٤ ، وأما في القالي ٦٨ / ٢ والخصائص ٥٣/٢
وسر الصناعة ١٧٢/١ والجمهرة ٣٣/٣ والصاح (سنن) ٥ / ١١٤١ والإنصاف ١١٦/١ برواية :

يَا لَعَنَ اللَّهُ بَنَى السَّعْلَةَ . عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ شَرَارَ النَّسَاتِ
وابن يعيش ٤١/١٠ والمتن ٣٨٩/١ وشرح الشافية ٢٢١/٣ واللسان (أنس) ١٤٨/١
وشرح شواهد الشافية / ٤٧٠ .

والأبيات هجاء لبني عمرو بن يربوع ، ويقال لهم : بنو السعلاة ، وذلك أنهم زعموا أن عمرو بن يربوع تزوج سَعْلَةَ ، أى : غولا ، فأولدها أولادا (شرح شواهد الشافية / ٤٧) .

الشاهد فيه : أن الأصل : "شرار الناس" فأبدل من هذه السين تاء ، وكذلك الأصل :
 "ولا أكياس" فقلبت السين إلى التاء (١).

قوله : (ومن الصاد في "لصت" ...).

لقائل أن يقول : إن المصنف ذكر أول الفصل أن التاء أبدلت من أربعة أحرف ، وأغفل
 ذكر إبدال التاء من الصاد ، وذكر — ههنا — أن التاء أبدلت من الصاد في نحو : "لصت"
 وأصله : "لص" بالتشديد ، وهو : واحد اللصوص ، وكسر اللام هو المشهور .
 قال "الجوهري" : "واللص — بضم اللام — لغة فيه" (٢).

قال الشاعر :

[١٥١] فَتَرَكُنْ نَهْدًا عِيْلًا أَبْنَاءُ هَـ . . . وَيُنِي كِنَانَةً كَاللصُوتِ الْمُرْدِ (٣)

الشاهد فيه : أن الأصل أن يقول : "كاللصوص" فأبدل من الصاد تاء ، وقال : كاللصوت .
 قال "الجوهري" : "نهد — بالنون ، والدال المهملة — قبيلة من اليمن" (٤) .
 و"عِيْلًا" : جمع "عائل" ، وهو : الفقير ، مثل : "رَاكِعٌ وَرَكْعٌ" (٥) .
 قال في "الشامل" : كِنَانَةٌ في العرب مشهورة (٦) .
 قال "الجوهري" : "نئ : قبيلة من مضر ، ومنو كنانة من تغلب بن وائل" (٧) .

(١) يقول ابن عصفور في الممتع ٣٨٩/١ : "وانما أبدلت من السين ؛ لموافقتها إياها فـ في
 الهمس ، والزيادة ، وتجاوز المخرج ."

وينظر : ابن يعيش ٤١/١٠ .

(٢) الصحاح (لص) ٣ / ١٠٥٦ .

(٣) من الكامل ، قاله : عبد الأسود بن عامر بن جويين الطائي ، شاعر فارس جاهلي (شرح
 شواهد الشافية / ٤٧٥) .

والبيت من شواهد : سر الصناعة ١٧٣/١ وابن يعيش ٤١/١٠ وشرح الشافية ٣ /

٢٢٢ وشرح شواهد ها / ٤٧٥ واللسان (عيل) ٤ / ٣١٩٤ ، برواية :

فَتَرَكُنْ نَهْدًا عِيْلًا أَبْنَاءُ هَـ . . . وَمُنُو كِنَانَةً كَاللصُوتِ الْمُرْدِ

وفي اللسان (لص) ٥ / ٤٠٣١ : "واللصت : لغة في اللس ، أبدلوا من صاده

تاء ، وغيروا بناء الكلمة لما حدث فيها من البدل .

وقيل : هي لغة ، قال اللحياني : وهي لغة طيء ، ومعص الأنصار . . ."

(٤) الصحاح (نهد) ٢ / ٥٤٥ .

(٥) السابق (عيل) ٥ / ١٧٨٠ واللسان (عيل) ٤ / ٣١٩٤ .

(٦) اللسان (كن) ٥ / ٣٩٤٤ .

(٧) الصحاح (كن) ٦ / ٢١٨٨ .

.....

والبرد : جمع مارد ، وهو : العاني المجرد من الطاعة (١) .
 وفاعل (تركن) مضمَر .
 وتقول في ابدال التاء من الباء — بنقطة — " الذعالت " بالذال المعجمة مفتوحة ، والعين
 المهملة .
 الشاهد فيه : أن أصله : " ذعالب " بالباء بنقطة ، فأبدل منها التاء بنقطتين ، وقالوا :
 " الذعالت " (٢) .

قال " الجوهري " : هي قطع الخرق ، وأنشد :
 [١٥٢] وَمِنْهَا عَنْهُ ذُعَالِبُ الْخِرْقِ (٣) .
 وقيل : هي الرث من الثياب .

— — — —

- (١) الصحاح (مرد) ٢ / ٥٣٨ .
- (٢) يقول ابن جنى في سر الصناعة ١ / ١٧٣ ، ١٧٤ : " .. فأما قول الأعرابي من بني عوف
 ابن سعد :
 صَفَقَةُ ذِي ذُعَالِبٍ سَمُولٍ
 بَيْعُ أَمْرٍ لَيْسَ بِمَسْتَقِيلٍ
 وهو يريد " الذعالب " ، فينبغي أن يكونا لفتين ، وغير بعيد أن تبدل أيضا التاء من
 الباء ، وإن قد أبدلت من الواو ، وهي شريكة الباء في الشقة .
 والوجه أن تكون التاء بدلا من الباء ، لأن الباء أكثر استعمالا .. " .
 وينظر : شرح الشافية ٢٦١ / ٣ واللسان (ذعلب) ٢ / ١٠٥٤ وشرح شواهد الشافية /
 ٤٧٢ وابن يعيش ١٠ / ٤١ والإيضاح ٢ / ٤٠٩ .
- (٣) الصحاح (ذعلب) ١ / ١٢٨ ، وهو رجز ، تأله : رؤيه (سيبويه ١٠ / ١) .
 وقبله :
 كَأَنَّهُ إِذْ رَاحَ سَلُوسُ الشَّمَقِ
 وهو من شواهد : ابن يعيش ١٠ / ٤١ واللسان (ذعلب) ٢ / ١٠٥٤ ، (سلس) ٣ /
 ٢٠٦٣ والخزانة ٤ / ٢٦٧ برواية (إلا) في موضع (عنه) وشرح شواهد الشافية /
 ٤٧٣ .
 والمسلس : المجنون ، والشمق : النشاط ، والمنسرح : الذي انسرح عنه وره .
 اللسان (ذعلب) ٢ / ١٠٥٤ والبيت من أرجوزة طويلة لرؤية يشبه فيها ناقته في
 الجلادة وقطع الفيا في بسرعة ، بحمار الوحش وأنته .

[إبدال الهاء]

(فصل) " والهاء أبدلت من الهمزة ، والألف ، والياء ، والتاء " :
 فأبدلها من الهمزة في : " هَرَقْتُ الْمَاءَ ، وَهَرَجْتُ الدَّابَّةَ ، وَهَرَسْتُ الثُّوبَ ، وَهَرَدْتُ الشَّيْءَ ،
 عن اللحياني ، وهياك ، ولهذك ، وهما والله لقد كان كذا ، وهن فعلت فعلت في لغة طيى ،
 وفيما أنشد أبو الحسن :
 وَأَتَى صَوَّاجِهَا فَقُلْنِ هَذَا الَّذِي . . . مَنَعَ الْمَوَدَّةَ غَيْرِنَا وَجَفَانَا
 أى : إذا الذى ، ومن الألف فى قوله :

 إِنْ لَمْ تَرَوْهَا فَمَنْه
 وفى " أنه ، وحيهل " وقوله :
 قَدْ رَأَيْتُ قَوْلَهَا يَا هَنْتَاهُ
 وهى مبدلة من الألف المنقلبة عن الواو فى " هنوات " ، ومن الياء فى " هذه أمة الله " ،
 ومن التاء فى " طلحه " ، وحمره " فى الوقف .
 وحكى " قطرب " أن فى لغة طيى : " كَيْفَ الْبَنُونَ وَالْبَنَاءُ " ؟ ، و " كَيْفَ الْإِخْوَانُ
 وَالْأَخْوَانُ " ؟ .

الفصل الثامن : فى حكم إبدال الهاء

وقد أبدلت من أربعة أحرف :
 من الهمزة ، والألف ، ومن الياء بنقطتين من تحت ، ومن التاء بهما من فوق .
 اعلم أنهم أبدلوا الهاء من الهمزة ، طلبا للتخفيف ، لأن الهمزة حرف شديد مستثقل ،
 والهاء حرف مهموس خفيف ، ومخرجاها متقاربان ، إلا أن الهمزة أدخل منها فى الحلق .
 والمذكور من صور قلب الهمزة هاء تسم :
 الأولى : " أَرَقْتُ الْمَاءَ " ، ثم أبدلوا من الهمزة الهاء ، فقالوا : " هَرَقْتُ " (١) .
 فأما من قال : " أَهَرَقْتُ الْمَاءَ " ، فليست الهاء بدلا ، وإنما هى زائدة ، كما سبق فى
 حروف الزيادة (٢) .
 الثانية : " هَرَجْتُ الدَّابَّةَ " ، وأصله : " أَرَجْتُ الدَّابَّةَ مِنْ نَصَبِهَا " ، فأبدل من الهمزة
 الهاء ، طلبا للطفة .

(١) ينظر : الكتاب ٢٣٨/٤ والتكملة ٥٦٥/٢ والبصرة ٨٥٢/٢ والإبدال لابن السكيت /

٨٨ وابن يعيش ٤٢/١٠ والمتع ٣٩٩/١ وشرح الشافعية ٣ / ٢٢٢ .

(٢) ينظر : ص ٧٥٦ من التحقيق .

- الثالثة : "هَنَرْتُ الثَّوْبَ" ، والأصل : "أَنَرْتُ الثَّوْبَ" ، وهو : (أفعلت) من الثبر .
 الرابعة : "هَرَدْتُ الشَّيْءَ" ، بمعنى (أردته) ، والهمزة في هذه الصور الأربع زائدة (١) .
 الخامسة : "هَيَّاكَ" ، يريد : (إياك) ، قال الشاعر :
 [١٥٣] فَهَيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِن تَسَعَّتْ . . . مَوَارِدُهُ ضَاغَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ (٢)
 وقد قرئ شاذاً : "هَيَّاكَ نَعْبُدُ" ، وهَيَّاكَ نَسْتَعِينُ (٣) .

وربما فتحوا الهمزة ، وأبدلوها (ها) ، وقالوا : "هَيَّاكَ" بفتح الـهـاء ، وهذا الهمزة أصلية (٤) .

- السادسة : "لَهْنَكَ" ، بفتح اللام ، وكسر الـهـاء ، ومن كلامهم : "لَهْنَكَ قَائِمٌ" ، يريدون :
 "لَأَنَّكَ قَائِمٌ" ، قال الشاعر :
 [١٥٤] أَلَا يَأْسِنَا بَرْقٌ عَلَى قُلُلِ الْحِمَى . . . لَهْنَكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَى كَرِيمٍ (٥)

(١) ينظر : ابن يعيش ٤٢/١٠ والإبدال ٨٩/١ والمتع ٣٩٩/١ والإيضاح ٤٠٩/٢ وشرح الشافعية ٢٢٢/٣ ، ٢٢٣ .

(٢) من الطويل ، قاله : طفيل الغنوى ، أو مضر بن ربيعي ، وكلاهما شاعر جاهلي (شرح الحماسة للمرزوقي / ١١٥٢) .

والبيت من شواهد : الإنصاف ١١٥/١ برواية : (المصادر) في موضع : (مَصَادِرُهُ) وابن يعيش ١١٨/٨ برواية (مصادره) ٤٢/١٠ برواية (المصادر) والمتع ٣٩٧/١ وشرح الشافعية ٢٢٣/٣ وشرح شواهد ٤٧٦/١ واللسان (هيا) ٤٧٤٣/٦ والتبصرة ٨٥٨/٢ .

يحذر الشاعر من الأمور التي تتسع مواردها ، لكن تضيق مصادرها .

- (٣) سورة الفاتحة ، آية ٥ /
 ويقول ابن خالويه في شواذ القرآن / ١ : " (هَيَّاكَ) بالـهـاء أبو السوار الغنوى .
 (إِيَّاكَ) يتخفيف الـياء عمرو بن فائد ، (إِيَّاكَ يَعْبُدُ) الحسن البصري .
 (أَيَّاكَ نَعْبُدُ) بفتح الهمزة الفضل الرقاشي . . .
 وينظر : البحر المحيط ٢٣/١ والإبدال لابن السكيت / ٨٩ .
 (٤) اللسان (هيا) ٤٧٤٣/٦ : "وقال بعضهم : (أَيَّاكَ) بفتح الهمزة ، ثم تبدل الـهـاء منها مفتوحة أيضا ، فتقول : (هَيَّاكَ) . . ."
 وينظر : البحر المحيط ٢٣/١ وابن يعيش ٤٢/١٠ والمتع ٣٩٧/١ .

- (٥) من الطويل ، قاله : رجل من بني نمير ، لم يسمه الرواة .
 والبيت من شواهد : أمالي القالي ٢٢٠/١ والخصائص ٣١٥/١ ، ١٩٥/٢ وابن يعيش ٦٣/٨ ، ٢٥/٩ ، ٤٢/١٠ والمتع ٣٩٨/١ والغنى ٢٣١/١ واللسان (لهن) ٤٠٨٩/٥ والهمع ١٤١/١ والخزانة ٣٣٩/٤ والدرر ١١٨/١ .
 والقلة : أعلى الجبل ، وقلة كل شيء أعلاه ، والجمع : قلال . اللسان (قلل) ٣٧٢٨/٥ والحمى : ماتجب حمايته . اللسان (حما) ١٠١٤/٢ .

قالوا : وإنما جاز أن يجمع بين " اللام " و " إن " وكلاهما للتوكيد ، لأنه لما أبدلت الهمزة زال لفظ " إن " وصار كأنه شيء آخر (١).
السابعة : قوله (هَمَّا وَاللَّهِ لَقَدْ كَانَ كَذَا) ، والأصل : " أَمَا وَاللَّهِ " فأبدل من الهمزة الأصلية " هاء " كما تراء .

الثامنة : لغة طيبي ، وهي إبدال الهم من " إن " الشرطية " هاء " ، فيقولون : " هُنَّ فَعَلَتْ فَعَلَتْ " ، وأصله : " إِنْ فَعَلَتْ فَعَلَتْ " (٢).

التاسعة : إبدال الهماء من همزة الاستفهام فيما أنشده أبو الحسن (٣) :
[١٥٥] وَأَتَى صَوَاحِبَهَا فَقُلْنَ : هَذَا الَّذِي . مَنَحَ الْمُدَّةَ غَيْرِنَا وَجَفَانَا ؟
الشاهد فيه : أنه أبدل الهماء من همزة الاستفهام ، وكان الأصل : " فقلن إذا الذي " بإدخال همزة الاستفهام على اسم الإشارة ، وهو " ذا " .
و " صواحب " منصوب بأنه مفعول به .

فإنها في هذه الصور التسعة مبدلة من همزة زائدة ، أو أصلية ، كما فصلنا ذلك .

والمذكور من صور إبدال الهماء من الألف اللينة أربع :

" فمه " في قول الشاعر :
[١٥٦] إِنْ لَمْ أَرَوْهَا فَمَهْ (٥).

- (١) الصحاح (لهن) ٢١٩٧/٦ .
- (٢) ينظر : ابن يعيش ٤٣/١٠ وشرح الشافعية ٢٢٣/٣ .
- (٣) هو أبو الحسن الكسائي ، وقد سبقت ترجمته . وفي اللسان (ذا) ١٤٧٢/٢ : " فأما ما أنشده اللحياني عن الكسائي لجميل من قوله : (وَأَتَى صَوَاحِبَهَا الْخ) من الكامل ، قاله : جميل بن معمر (ديوانه / ٢١٦) .
- (٤) والبيت من شواهد : الصحاح (ها) ٢٥٥٩/٦ وابن يعيش ٤٢/١٠ والمتع ٤٠٠/١ وشرح الشافعية ٢٢٤/٣ برواية : (وأت) في موضع : (وأتى) وشرح شواهدهما / ٤٧٧ والتبصرة ٨٥٨/٢ .
- (٥) رجز ، ولم أقف على قائله ، وقبله :

قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِهِ
مِنْ هَهْنَا وَمِنْ هَهْنَهْ

والبيت من شواهد : المنصف ١٥٦/٢ وابن يعيش ١٣٨/٣ ، ٦/٤ ، ٤٣/١٠ ، والإيضاح لابن الحاجب ٤١٠/٢ وشرح الشافعية ٢٢٤/٣ وشرح شواهدهما / ٤٧٩ ، واللسان (ما) ٤٢٩٣/٦ والأشعري ٣٣٤/٤ .

تقول : أرويت الإبل ، ورويتها : إذا اسقيتها حتى رويت (١).

والشاهد فيه : أن الأصل "فما" ، فأبدلت الألف اللينة "ها" .
وفى "أزه" ، والأصل "أنا" . وفى "حيهله" ، والأصل : "حيهلا" .

وفى قول الشاعر :

[١٥٧] قَدْ رَابَنِي قَوْلَهَا يَاهَنَّا . . . وَيَحَكَّ الْحَقَّتْ شَرًّا بِشَرِّ

الشاهد فيه : أن لام الفعل التى هى "واو" فى "هنا" قلبت ألفا ، ثم قلبت الألف "ها" ،
كأنه "هناو" على زنة "فَعَال" ثم أبدل من الواو ألف فى التقدير ، وتعذر النطق بالفتحة ،
فقلب الألف الثانية "ها" ، كما قلبت فى "كساء" همزة ، إلا أنها لم تحرك الهمزة ، وذلك
أنه لم ينشده بإسكان الهاء ، لأن الكلمة بنية ، وللدلالة على أن الهاء قام مقام ألف ،
لما لم يمكن النطق بالفتحة .

وقد نص "ابن جنى" مع جماعة : على أن هذه الهاء مبدلة من الواو (٣).

(٤) وقال "عبد المجيد" : قولهم : "ياهنا" مما اختص به النداء ، ولم يستعمل فى غيره .
و"هنا" معناه : يا إنسان . نقله الخضرى (٥).

== قد وردت : أى : الإبل ، والورود : الوصول إلى الماء من غير دخول فيه ، وقد يكون
دخولا . اللسان (ورد) ٦ / ٤٨١٠ .

والأمكة : جمع مكان .

ينكر الشاعر على نفسه ألا يروى هذه الإبل قائلا : إن لم أرو هذه الإبل الواردة
من هنا ومن هنا ، فما أصنع ؟

(١) اللسان (روى) ٣ / ١٢٨٥ .

(٢) من المتقارب ، قاله : امرؤ القيس (ديوانه ٩٦ / ٠).

والبيت من شواهد : المنصف ٣ / ١٣٩ والصاحح (هنا) ٦ / ٢٥٣٢ وأمالى
الشجرى ١٠٧ / ٢ وابن يعيش ٤٨ / ١ ، ٤٣ / ١٠ واللسان (هنا) ٦ / ٤٧١٣ .

والعينى ٢٦٤ / ٤ والأشعرى ٣٣٤ / ٤ وحاشية يس ٣٦٨ / ٢ .

والرئب : الشك . ورأبى فلان : إذا رأيت منه ما يريبك وتكرهه . الصاحح (رئب)
١ / ١٤١ .

(٣) المنصف ٣ / ١٤١ : " . . . وأكثر تصرف باب (هنا) اللام فيه واو ، فينبغى أن تحمل
الهاء على أنها بدل من واو ، ولأنك أيضا لو جعلتها غير بدل ، لجعلت الهاء فاء
ولما ، وهذا غير معروف " .

(٤) ينظر : الصاحح (هنا) ٦ / ٢٥٣٢ وابن يعيش ١٠ / ٤٣ واللسان (هنا) ٦ / ٤٧١٣ .

(٥) ينظر : اللسان (هنا) ٦ / ٤٧١٣ .

وقد اختلف أهل العربية في هاء الأخيرة . والصحيح ما ذهب إليه " ابن جنى " . وقال أهل الكوفة : هذه الهاء للسكت ، وإنما لحقت الألف في الوقف ، لخفاء الألف ، كما لحقت ألف الندبة في " وازيداء " ، وحركت ، تشبيهاً بالهاء الأصلية .
وقد ذهب جماعة إلى أن الهاء في قوله : " يَاهَنَاءُ " أصل ، وليست بدلا ، وإنما هي لام الكلمة ، كـ : " سنه ، وعضه ، وشفه " (١) .

والمذكور من إبدال الهاء من الباء ، قولهم : " هذه أمة الله " ، والأصل : " هذى " ، وقد مضى فيما سبق (٢) .

والمذكور من صور إبدال الهاء من تاء التانيث التي تلحق الاسم في الوقت ثلاثة أمثلة :
" طلحه ، وحمره ، وساحكاه " قطرب " في الوقف على " الأخوات " بالهاء (٣) .

- (١) اختلف العلماء في " هاء " يَاهَنَاءُ إلى ثلاثة مذاهب :
- أ - يرى البصريون وعلى رأسهم " ابن جنى " أن هذه الهاء بدلة من الواو ، لقولهم : " هنوات " ، فثبت أن لامها واو ، وإذا ثبت أن لامها واو ، صار " هَنَاءُ " مثل : " قَبَاءُ " ، فقلبت الواو ألفا ، لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة ، ثم قلبت الألف هاء ، فقلبت : " يَاهَنَاءُ " .
- ب - يرى أبو زيد ، والآخرش ، وابن عصفور ، والكوفيون : أنها هاء السكت .
- ج - يرى فريق ثالث أن الهاء أصل ، وليست بدلا ، وإنما هي لام الكلمة .
- وأرجح مذهب البصريين ، وذلك لأن قول الكوفيين : إنها هاء سكت ضعيف ، من حيث إن هاء السكت لا تحرك ، وهذه محركة ، وإن هاء السكت لا تكون في الوصل ، وهذه في الوصل ، فثبت أنها ليست هاء السكت .
- وإذا لم تكن هاء السكت ، فلا تخلو إما أن تكون أصلية ، أو زائدة ، ولا تكون زائدة ، لأن الهاء لا تزاد آخر ، فثبت أنها أصلية .
- وإذا كانت أصلية ، فإما أن تكون هاء في الوصل ، أو بدلا ، وليست هاء في الوصل ، بدليل قولهم : " هنوات " ، فثبت أنها بدل عن أصل ، وإذا ثبت أنها بدل عن أصل ، لم تخل إما أن تكون عن ألف ، أولا ، وقد ثبت أن أصلها واو ، وأنها محل ينقلب فيه الواو ألفا ، فثبت أنها عن الألف .
- أما من يقولون : إن الهاء في " هَنَاءُ " أصل ، وليست بدلا ، إنما هي لام الكلمة ، كـ : " سنه " ، وعضه ، وشفه " فقول ضعيف ، لقلة باب " سلس " وخلق " .

وينظر : النصف ١٣٩/٣ وما بعده ، والصحاح (هنو) ٢٥٣٧/٦ والإيضاح لابن الحاجب ٤١٠/٢ ، ٤١١ ، وابن يعيش ٤٣/١٠ ، ٤٤ ، والمتع ٤٠٢/١ وشرح الشافية ٢٢٥/٣ واللسان (هنا) ٤٣١٧/٦ والأشمنى ٤٣٤/٤ .

(٢) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٨١ (مخطوط) .

(٣) ينظر : ابن يعيش ٤٥/١٠ وشرح الشافية ٢٩٢/٢ والمتع ٤٠٢/١ والأشمنى ٤٣٤/٤ .

[إبدال اللام]

(فصل) واللام أبدلت من النون ، والضاد ، في قوله :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أَسْأَلُهَا
مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَالطَّجَعُ
وقوله :

الفصل التاسع : في حكم إبدال اللام ، وقد أبدل من حرفين :

الأول : من النون في قول الشاعر :

[١٥٨] وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أَسْأَلُهَا عَيْتٌ جَوَابًا وَمَا بِالرُّبْعِ مِنْ أَحَدٍ
الشاهد فيه : أن الأصل : "أصيلان" ، فأبدل من النون اللام (٢) .

قال "عبد الوارث" (٣) : "فيه شذوذ من وجهين :

أحدهما : هذا الإبدال .

والثاني : أن "أصيلًا" و "أصلانًا" ك : "رغيف" و "رغافان" ، وهذا من عقود الكثرة ، فيجب أن يرد إلى الواحد في التصغير ، كأنهم خصوا هذا الإبدال بحال التصغير ؛ ليكون لفظ الجمع قد تغير . (٤)

(١) من البسيط ، قاله : النابغة الذبياني (ديوانه / ١٤٠) .

وهو من شواهد : الكتاب ٣٢١/٢ برواية (أصيلان) ومعاني القرآن للفراء ٢٨٨/١ والتبصرة ٨٦٨/٢ والمقتضب ٤١٤/٤ والصحاح (أصل) ١٦٢٣/٤ والإنصاف ١٧٠/١ ، ٢٦٦ وابن يمش ٤٥/١٠ والعين ٥٧٨/٤ والهمع ٢٢٣/١ والأشعري ٢٨٠/٤ والتدريج ٣٦٢/٢ وشرح شواهد الشافعية ٤٨١/٢ برواية (أعيت) في موضع : (عيت) واللسان (أصل) ٨٩/١ والخزانة ٧٦/٢ برواية (أصيل) ١٢٦/٢ برواية (أصيلًا) .
والأصيل : الوقت بعد العصر إلى المغرب . اللسان (أصل) ٨٩/١ وقيت : يقال : عيت بالامر بالكسر : إذا لم تعرف وجهه ، والمقصود : لم تجب . أما على رواية : (أعيت) فمعناه : عجزت . والربع : محلة القوم ومنزلهم أينما كان . اللسان (ربع) ١٥٦٣/٣ .

يصف الشاعر دار محبوبته بأنها خلقت من أهلها ، فسألها توجعًا وتذكرالما حل بها ، فلم تجبه إذ لا مجيب بها ولا أحد فيها .

(٢) تبدل اللام من النون ؛ لأنها من مخرج واحد .

وينظر : التبصرة ٨٦٨/٢ والتكملة / ٥٦٦ .

(٣) هو شيخ الإمام عبد القاهر ، وقد سبقت ترجمته .

(٤) ينظر : المقتصد ١ ورقة ١١٢ (مخطوط) .

والبيت للناطقة الذبياني .
و "أَصْلَان" : تصغير "أَصْلَان" ، فإما أن يكون بناءً بنى على (فَعْلَان) من الأصيل ، ثم صغر ،
لأن الجمع الكثير لا يصغر على لفظه .

وأما أن يكون تصغير "أَصْلَان" جمع "أصيل" على الشذوذ (١) .

وهو : منصوب على الظرف .

ويروى : (وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا كَيْ أُسَائِلَهَا) .

ويروى : (..... طَوِيلًا كَيْ أُسَائِلَهَا) (٢) .

ونصب (جوابا) على التمييز من باب (تَفْعًا زَيْدٌ شَحْمًا) (٣) .

وعيت جوابا : لم تجب (٤) .

قله : (من أحد) فى موضع رفع بالابتداء ، و (من) زائدة ، لتأكيد النفي ، ولاتنفى
إلا النكرات .

(١) يقول ابن منظور فى اللسان (أصيل) ٨٩/١ : " قال السيرافى : إن كان (أَصِيلَان) تصغير (أَصْلَان) وأَصْلَان جمع أصيل فتصغيره نادر ، لأنه إنما يصغر من الإجماع ما كان على بناء أدنى العدد ، وأينية أدنى العدد أربعة : (أفعالٌ ، وأفعلٌ ، وأفعلةٌ ، وفَعْلَةٌ) ، وليست (أَصْلَان) واحدة منها ، فوجب أن يحكم عليه بالشذوذ .
وإن كان (أَصْلَان) واحداً : (رَمانٌ ، وقَريَان) فتصغيره على بابه " لكن شذوذه يكون من جهة واحدة ، وهى قلب النون لاما .

ويقول الصيمرى فى التبصرة ٨٦٨/٢ ، ٨٦٩ : " وهو شاذ ، لأن (أَصِيلَانًا) وإن كان تصغير (أصيل) فهو كـ (عشيان) فى تصغير (عشٍ) فهو شاذ .

وإن كان تصغير (أَصْلَان) على أن يكون (أَصْلَان) جمع (أصيل) مثل : (رَغِيفٌ ورَغَفَان) فهو شاذ أيضا ، لأن تصغير الجمع يجب أن يكون على لفظ أقل العدد ، لا على لفظ أكثره ، و (أَصْلَان) على لفظ الأكثر .

ونحن لو أردنا تصغير (رَغَفَان) لصغرناه على لفظ أرغفة ، وكما نقول : (أَرِيفَةٌ) .
فإن لم يكن له جمع على أقل العدد صغر على لفظ واحد ، ثم جمع على ما يستحقه " .

وينظر : ابن يعيش ٤٦/١٠ والممتع ٤٠٣/١ والتكملة ٥٦٦/ والإيضاح ٤١١/٢

وشرح الشافعية ٢٢٢/١ ، ٢٢٥ / ٣ ، ٢٢٦ والخزانة ١٢٢/٢ .

(٢) ينظر : الخزانة ٢٢٢/٢ .

(٣) يقصد أنه تمييز محول عن الفاعل ، أى : عَنِ جَوَابِهَا .

(٤) اللسان (عيا) ٣٢٠١ / ٤ .

يقوله : (أسألتها) جملة فعلية ، في موضع الحال من (افاعل) وهو : ' تا ' (وقفت) ، أو من ضمير الدار .

قوله : (عيت جوابا) حال من مفعول (أسألتها) .

ويجوز أن تكون جملة معترضا بها ، لا موضع لها من الإعراب .

يقوله : (وما بالربع من أحد) جملة في موضع الحال من فاعل (وقفت) ، أو من فاعل — (أسألتها) ، أو من فاعل (عيت) .

أراد : (وما بها من أحد) فأوقع الظاهر موقع المضمرة (١) .

ولاحتاج هذه الحال إلى ضمير ؛ لكونها جملة بالواو ، كقولك : " ضربت زيدا " ، وعمرو في الدار " .

قال " الأخفش " : لو سميت بـ : " أصيلا " باللام ، لكان غير منصرف ، كما لو سميت بـ : " أصيلا " (٢) .

وكذلك لم تصرف العرب نحو : " صحراء " و " حمراء " لما أبدلوا الهمزة من ألف التانيث .

الثاني : إبدال اللام من الضاد المعجمة في قول الشاعر :

مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حِقْفٍ فَالْطَّجَعِ (٣)

[١٥٩]

(١) ينظر : إعراب ما سبق في الخزانة ٢ / ١٢٧ .

(٢) شرح الشافية ٣ / ٢٢٦ : " قال الأخفش : لو سميت به ، لم ينصرف ، لأن النون كالثابتة يدل على ذلك ثبات الألف في التصغير ، كما في " سُكْرَان " ، وكذا : " هراق " إذا سميت به ، غير منصرف ، لأن الهمزة في حكم الثابت " .

وينظر : ابن يعيش ١٠ / ٤٦ .

(٣) رجز ، قاله : منظور بن حبة الأسدى ، شاعر راجز محسن ، إسلامي . (الموثلف / ١٠٤ ومعجم المرزبانى / ٣٧٤) قبله :
لَمَّا رَأَى أَنْ لَادَعَهُ وَلَا شَبَعَ

وهو من شواهد : الخصائص ١ / ٦٣ ، ٢ / ٣٥٠ ، ٣ / ١٦٣ ، والنصف ٢ / ٣٢٩ والمحتسب ١ / ١٢٤ ، والمخصص ٨ / ٢٤ ، والصحاح (أرت) ٣ / ١١١٤ ، والممتع ١ / ٤٠٣ ، والعينى ٤ / ٥٨٤ ، والأشعوى ٤ / ٢٨٠ ، وشرح شواهد الشافية ٢٧٤ ، ٤٨٠ .

والدعة : الخفض ، والهاء عوض من الواو ، تقول منه : ودع الرجل بالضم ، فهو وديع ، أى : ساكن . الصحاح (ودع) ٣ / ١٢٩٥ .

واضطجع : وضع جنبه بالأرض .

يقول الشاعر : لما رأى الذئب أنه لا يشبع من الطبق ولا يدركه ، وقد تعب فى طلبه ، مال إلى الأرتاة فاضطجع عندها .

الشاهد فيه : أن أصله : " اضطجع " ، فأبدل من الضاد لاما ، وقال : " الطجع " (١) .
والأرطى : شجر من شجر الرمل (٢) .
قال " الجوهري " : هو (أفعل) من وجه ، و (فعلى) من وجه ، لأنهم يقولون : أديم
ماروط : إذا دبغ بورقة . ويقولون : أديم مرطى ، والواحد أرطاة (٣) .
وقد سبق الكلام فيه .
والحقف : المعوج من الرمل . واحقوف الرمل : اعوج (٤)

- (١) يقول ابن جنى فى المنصف ٣٢٦ / ٢ : " وهذا شأنه ، وذلك أنه كره التثاء المطبقين ، فأبدل مكان الضاد أقرب الحروف إليها " .
- (٢) الصحاح (أرط) ١١١٤ / ٣ .
- (٣) المرجع السابق .
- (٤) الصحاح (جقف) ٤ / ١٣٤٥ وما بعده .

[إبدال الطاء من تاء الافتعال، إبدالاً مطرداً]

(فصل) " والطاء أبدلت من التاء في : " اصطبر " وفحصت برجلي " . . . "

الفصل المباشر : في إبدال الطاء من التاء ، وقد أبدل في صورتين :

الأولى : في نحو : " اصطبر " ، والأصل : " اصتبر " على زنة (اِفْتَعَلَ) ، ثم أبدل من تاء (اِفْتَعَلَ) طاء ، وقيل : " اصطبر " ، وفيه بحث نذكره فيما بعد .
الثانية : قوله " فحصت برجلي " .

قال في " شامل اللغة " : يقال : فحص برجليه : أي ضرب بهما (١) .
ثم أبدلوا من التاء التي هي ضمير الفاعل " طاء " ، وقالوا : " فحصت برجلي " .
وسنذكر طرقة هذا الإبدال (٢) .

قال " ابن جنى " : إذا كان فاء الفعل أحد حروف أربعة : إما الصاد ، أو الضاد ، أو الظاء ، أو الطاء ، في (اِفْتَعَلَ) قلبت التاء " طاء " .
وهذا الإبدال لازم ، لا يتكلم إلا به ، كما لازم الإبدال في " قال " ، و " باع " .
ونحوه ؛ لأن هذه الحروف الأربعة من حروف الاستملاء ، وهي : مطبقة مجهورة ، والتاء حرف مهموس ، منفتح غير مستعمل ، فكرهوا الجمع بين حرفين متنافيين — من فإبدلوا من التاء الطاء ؛ لأنها من مخرج واحد ، وذلك يقتضى تجانس الصوت ، وخفة اللفظ ، ويكون العمل من وجه واحد .

فإن قلت : إنكم جعلتم الإبدال لازماً في تاء (اِفْتَعَلَ) ، والحقم به تاء الفاعل في قوله : " فحصت برجلي " ، والفرق بينهما ثابت ، فإن تاء (اِفْتَعَلَ) من نفس الكلمة ، كما أن الفاء كذلك ، ولا كذلك ضمير الفاعل .
قلت : لما كان الفاعل كالجزء من الفعل ، كانت التاء في : " فحصت ، وخطبت ،

(١) اللسان (فحص) ٢٣٥٦/٥

(٢) يقول الصيمري في التبصرة ٨٥٦/٢ : " . . . وجه هذا : أنهم أجروا المنفصل مجزئ المتصل ؛ لأن هذه التاء قد صارت كأنها من حروف الفعل ، ألا ترى أنهم يسمكون لها لام الفعل ؟
فصارت التاء بمنزلة التاء من (اِفْتَعَلَ) . . . " .
وينظر : المنصف ٢/٣٣٢ وصر الصناعة ٢٢٥/١ وما بعده ، وابن عبيد ش ٤٨/١٠ .

وهزت * بنزلة ما هو من حشو الكلمة من جهة الاتصال (١).
 قال "المازني" : ومن العرب من يقلب التاء (افتعل) إلى الحرف الذي قبلها ، فيقول :
 "أَصْبِرْ يَصْبِرْ ، وَصَبِرْ" .
 وقرئ : " . . . أَنْ يَصْلَحًا " (٢) بتشديد الصاد ، والمعنى : يَصْلَحُحًا (٣) .
 قالوا : لأن التجانس كما يكون بما ذكرتم يكون بقلب الثاني إلى لفظ الأول ،
 وادغامه فيه ، وهذا أبلغ في الموافقة والمشاكلة (٤) .

- (١) لخص الشارح كلام ابن جنس في سر صناعة الإعراب ٢٢٣/١ وما بعده ، وكذلك في المنصف ٣٢٤/٢ وما بعده .
- (٢) سورة النساء من الآية ١٢٨ : "وَأَن امْرَأَتُ خَافَتْ مِّنَ بَعْلِهَا نُشُوزًا ، أَوْ إِعْرَاضًا ، فَلَاحِجَ عُنُقِهَا أَن يَصْلَحًا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ، وَالصُّلْحُ خَيْرٌ" .
 وقراح الإدغام قراءة الجحدري كما في القراءات الشاذة لابن خالويه / ٢٩ ،
 والمحتسب ٢٠١/١ . قرأ عاصم وحمة والكسائي وخلف (يُصْلِحًا) بضم الهمزة
 وسكون الضاد .
 وقرأ باقي السبعة (يَصَالِحًا) بالإدغام أيضا ومعد الصاد ألف ، وأصله :
 (يَتَصَالِحَانِ) .
 وقرأ عبيدة السلماني : (يصالحا) من المفاعلة .
- (٣) وينظر : البيان لابن الأنباري ٢٦٨/١ وتحاف فضلا البشر / ١٩٤ والبحر المحيط ٣٦٣ / ٣ .
 وجارة المازني في المنصف ٣٢٢/٢ : "ومن العرب من يبدل التاء على ما قبلها فيقول : (أَصْبِرْ وَصَبِرْ) . وقرأ بعض القراء : "أَنْ يَصْلَحًا" يريد : (يَفْتَعِلًا) من الصلح . . ."
- (٤) يقول أبو البركات في البيان ٢٦٨/١ : "أبدلت التاء صادًا وادغمت فسى الصاد ، ولم تدغم الصاد في التاء ، لأن في الصاد زيادة صوت ، لأنها من حروف الصغير ، وإذا وجب إدغام أحد الحرفين في الآخر كان إدغام الأنقص صوتًا في الأزيد صوتًا أولى" .
 وينظر : ابن يمين ٤١/١٠ .

[إبدال الدال من فاء الافتعال إبدالاً مطرداً]

(فصل) "والدال أبدلت من التاء في : "ازدجر" و "ازدان" و "فزد" و "ازدكر" غير مدغم فيها راء أبو عمرو و "اجد معوا" و "اجدز" في بعض اللغات ، قال :
..... "وَأَجْدَزُ شَيْحًا"
في "دولج"

الفصل الحادي عشر : في إبدال الدال المهملة من التاء

قال "ابن جنى" : إذا كان فاء (افتعل) أحد حروف ثلاثة : الدال ، والذال ، والزاي ، قلبت تاء ، دالا (١) ؛ لما ذكرناه أولاً (٢) .

والذكر من صور هذا الفصل ثمان :

أولها : "ازدجر" .

الشاهد فيه / أن أصله : "ازتجر" على زنة (افتعل) من : الزجر . يقال : زجره ، ٣٧٧ / ١
وازدجره ، فأنزجره ، وازدجر (٣) .

وثانيها : "ازدان" بالزاي المعجمة ، والدال المهملة .

قال "الجوهري" : "تزين" و "ازدان" بمعنى ه وهو (افتعل) من الزينة .. (٤) .

قد عرفت أن التاء حرف مهموس ، والزاي مجهور ، وبينهما تضاد وتناف ، بخلاف الدال فإنها مجهورة ، وهي من مخرج يوافق التاء في مخرجها ، وتوافق الزاي بجهرها ، فلذلك أبدلوا من تاء (افتعل) دالا ؛ ليتجانس الصوت ، وتحصل الخفة ، كما ذكرناه أولاً .

وثالثها : "فزد" .

الشاهد فيه : أن التاء الذي هو ضمير الفاعل ، لما وقع بعد الزاي ، وتنافرا ، أبدل

(١) ينظر : النصف ٢ / ٣٣٠ ، ٣٣١ .

(٢) وهو أن الحروف الثلاثة مجهورة ، والتاء مهموسة ، فقلبت التاء دالا ؛ لأن الدال مناسبة للذال والزاي في الجهر ، وللتاء في المخرج ، فتوسط بين التاء وبينها .

(٣) الصحاح (زجر) ٢ / ٦٦٨ .

(٤) السابق (زين) ٥ / ٢١٣٢ : "تزين" و "ازدان" بمعنى ه وهو (افتعل) من الزينة ، إلا أن التاء لما لان مخرجها ، ولم توافق الزاي لشدها ، أبدلوا منها دالا ..

(١) من التاء دالا ، ونزل الفاعل منزلة ما هو من حشو الكلمة ، لما قررناه في الفصل المتقدم .
ورابعها : قوله : (" . . . وَاذْكُرْ ") (٢) غير مدغم فيها راء أبو عمرو .
اعلم أن الأصل : " اذْ تَكَر " على وزن (افْتَعَلَ) من الذكر ، ثم قلبت التاء
دالا ، لأجل ما ذكرناه لك ، نصار : " اذْ تَكَر " ثم قلبت الذال المعجمة إلى الدال
المهملة ، ثم ادغمت الأولى في الثانية ، وقيل : " اذْ تَكَر " بتشديد الدال .
لكن " أبو عمرو " (٣) ترك الذال المعجمة على حالها ، ولم يقلبها ، واستمع
الإدغام .

وقرأ — شاذاً — بذا ل معجمة ، ووجهه أنه قلب التاء ذالا معجمة أيضا ،
ثم ادغم ، وهذه القراءة حمزية إلى " الحسن " (٤) .
وقد حكينا مثله عن بعض العرب في الفصل العاشر (٥) .

وخاصها : قولهم : " اجتمعوا " .
الشاهد فيه : أن الجيم والتاء متباعدان في المخرج ، والجيم مجهورة ، والتاء مهموسة ،
فأبدل من تاء (افْتَعَلَ) دالا ، وقيل : " اجدمعوا " ، وطلة ذلك ما سبق (٦) .

- (١) ينظر : ص ٨٤٣ من التحقيق .
- (٢) سورة يوسف ، من الآية / ٤٥ : " وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ هَ أَنْتَ
أَنْتَ كَمُ بَنَاتِي لَهُ فَأَرْسَلُون " .
- (٣) يقول الرضي في شرح الشافية ٢٨٧/٣ : " . . . تقول : (اذْ تَدَان " و (اذْ تَدَر) —
على ما روى أبو عمرو — وضع سيميه (اذْ تَدَر) ، وأوجب الإدغام ، وقال : إنما منهم
أن يقولوا : (مَدْ تَدَر) كما قالوا : (مَدْ تَدَان) أن كل واحد من الدال والذال
قد يدغم في صاحبه في الانفصال ، فلم يجز في الكلمة الواحدة إلا الإدغام .
وينظر : الكتاب ٤٦٩/٤ ، ٤٧٠ ، وابن يعيش ٤٩/١٠ ، والمستع ٣٥٨٥٣٥٢/١
وسر الصناعة ٢٠٢/١ .
- (٤) البحر المحيط ٣١٤/٣ : " . . . وأصله : (وَاذْ تَكَر) أبدلت التاء دالا ، وادغمت
الذال فيها ، نصار : (وَاذْ تَكَر) وهي قراءة الجمهور .
وقرأ الحسن (وَاذْ تَدَر) بإبدال التاء ذالا وادغام الذال فيها " .
وينظر : القراءات الشاذة لابن خالويه / ٦٤ ، وإتحاف فضلاء البشر / ٢٦٥ ،
والكشف ٧٩/١ .
- (٥) ينظر : ص ٨٤٤ من التحقيق .
- (٦) ويقول ابن جني في سر الصناعة ٢٠١/١ : " وقد قلبت تاء (افْتَعَلَ) دالا مع "

وسادسها : قولهم : " اجتز " هـ من جنزت الصوف هـ وأجزه جزا (١) هـ فأبدل من التاء
هـ الاء وقيل : " اجدر " هـ والموجب لهذا الإبدال ما ذكرناه .
سابعها : ما أنشده " الكشائي " لـ : " يزيد بن الطثريه " :

[١٦٥] فقلت لصاحبي : لاتحبسانا . . . بنزع أصوله واجدر شحنا
قال " الجوهرى " : " . . . ويروى : واجدر . . . " (٣)

الجيم فى بعض اللغات هـ قالوا : (اجد معوا) فى : اجتمعوا هـ و (اجدر)
فى : اجتز هـ وأنشدوا :
فقلت لصاحبي لاتحبسانا . . . بنزع أصوله واجدر شحنا
ولا يقاس ذلك إلا أن يسمع هـ لا تقول فى (اجترا) : اجدرا هـ ولا فى (اجترح) :

اجدرح .
ونظر : الكتاب ٤/٤٧٩ وابن يعيش ١٠/٤٩١ والممتع ١/٣٥٧ وشرح الشافعية
٢٢٢/٣ والإيضاح ٢/٤١٢ .

(١) الصحاح (جنز) ٣/٨٦٨ .

(٢) بيت من الباقى هـ نسبة صاحب الصحاح (جنز) ٣/٨٦٨ لـ : يزيد بن الطثريه هـ
حكاية عن الكشائي هـ لكن ابن برى فى أماليه على الصحاح ٢/٢٣٨ نسبته لـ :
مضر بن رضى الأسدى هـ ومثل هذا قاله البغدادى فى شرح شواهد الشافعية /
٤٨٣ .

وهو من شواهد : سر الصناعة ١/٢٠١ وابن يعيش ١٠/٤٩١ والممتع ١/٣٥٧
وشرح الشافعية ٢/٢٢٨ واللحمان (جنز) ١/٦١٥ برواية :

فقلت لصاحبي لاتحبسانا

والمعنى ٤/٥٩١ والأشعوى ٤/٣٣٢

ويروى : فقلت لحاطبي . . .

فقلت لصاحبي : أراد بالصاحب من يحتطب له .

لاتحبسانا : يقول البغدادى فى شرح شواهد الشافعية / ٤٨٣ : " إن العرب ربما
خاطبت الواحد بلفظ الاثنين . "

وتحبسانا : تمنانا .

والضمير فى (أصوله) راجع إلى الحطب المفهوم من رواية (حاطبي) .

والجزء : القطع هـ وأصله فى الصوف . اللسان (جنز) ١/٦١٥

يقول الشاعر لصاحبه : لاتقلع أصول الحطب وهرقه هـ واكتف بقطع الشح فهو

أسهل وأسرع فى شى اللحم .

(٣) الصحاح (جنز) ٣/٨٦٨ .

والشيخ : ثبت عرس (١).
 قول الشاعر : (لأنجسانا) على التشبيه سائح ، فان العرب قد خاطبت الواعد بلفظ
 الاثنين ، كما قال الآخر :
 [١٦١] فَإِنْ تَزْجُرَانِي يَا بَيْنَ غَنَانٍ أَنْزَجِرْ ... وَإِنْ تَدْعَانِي أَحِمَّ عَرَضًا مِنْمَنْسَا
 وشامنها : "تولج" . أبدلوا من التاء دالا في غير (افتعل) وذلك نحو :
 "دولج" و "تولج" (٢).
 وطة ذلك أن التاء مهمومة ، والواو مجهورة ، فأبدلوا من التاء الدال ؛ لأنها
 اختبأ في المخرج ، وأخت الواو في الجهر ، فتحصل المجانسة في الصوت .
 وهذا قليل ، شاذ في الاستعمال ، قوى في القياس ، ولقلة استعماله
 لا يقاس عليه (٤).

- (١) اللسان (شيخ) ٢٣٧٣ / ٤ : "والشيخ : نبات سهلي يتخذ من بعضه
 المكانس ، وهو من الأمرار له رائحة طيبة وطعم مر ، وهو مرق للخبيث
 والنسم ، ونايته القيحان والرياض .
 (٢) من الطويل ، قاله : سويد بن كراع .
 وهو من شواهد : المخصص ٥ / ٢ والأغانى ١٢٣ / ١١ والصاح (جزء) ٨٦٨ / ٣
 وابن برى في أماليه على الصاح ٢٣٩ / ٢ واللسان (جزء) ٦١٥ / ١ وشرح
 شواهد الشافعية ٤٨٣ / ٤ والمعنى ٥٩١ / ٤ .
 يقول الشاعر : إن زجر تمانى أنزجرت وصبرت ، وإن تركت تمانى حميت عرضي
 ما يؤمنيني .
 (٣) والدولج : كباس الوحش مثل التولج . الصاح (دولج) ٣١٥ / ١ .
 (٤) ينظر : ابن يعيش ٤٩ / ١٠ والإيضاح ٤١٢ / ٢ وشرح الشافعية ٢٢٩ / ٣ .
 والممتع ٣٥٨ / ١ .

الفصل الثاني عشر : في ابدال الجيم

° والجيم أبدلت من الياء المشددة في الوقف ، قال " أبو عمرو " : قلت لرجل من بني حنظلة . من أنت ؟ فقال : فقيح ، فقلت : من أيهم ؟ فقال : مرج .
وقد أجرى الرجل مجرى الوقف من قال :

خَالِي عُمَيْفٌ وَأَبُو عُلَاجٍ :: الْمَطْعَمَانِ اللَّحْمُ بِالْعَشِيَجِ
وَالْفُدَاةُ كُلُّ الْبَرَنِجِ :: يَقْلَعُ بِالْوَدِّ وَالصَّبِيَجِ

وأنشد " ابن الأعرابي " :

كَأَنَّ فِي أذُنَائِهِنَّ الشُّوَل :: مِنْ عَسِ الصَّيْفِ قُرُونِ الْإِجْلِ

وقد أبدلت من غير المشددة في قوله :

لَا هُمْ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِي :: فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ بِأُنْثِيَكِ بِسَجٍ
أَقْرَنَهَا يَنْزَى وَفَرْتِجٍ

حَتَّى إِذَا مَا أَسَجَّتْ وَأَسْجَا :: وقوله :

الفصل الثاني عشر : في ابدال الجيم

وهي تبدل من الياء المشددة في أربعة مواضع :

من الياء المشددة في الوقف ، وفي الوصل ، ومن الياء المخففة - أيضا - فيهما .
الأول : إبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف ، وهو الأصل ، وإن كان غير مطرد ، ولا يقاس عليه .

والمذكور من إبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف كلمتان :

أحدهما : " فقيح " ، والثانية " مري " .

وفقيح : حى من كنانة (١) .

قال " الجوهري " : النسبة إليهم " فقي " ، بنحير تاء ، مثل : هَذِلِي (٢) .

وسر : أبو تميم ، وهو : مُرَبِّنٌ أَدَّ (٣) .

قال " أبو عمرو " : قلت لرجل من بني حنظلة : من أنت ؟ فقال : فقيح .

(١) الصحاح (فقم) ٢٠٠٣/٥ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) السابق (مرر) ٨١٤/٢ .

فقلت : من أيهم ؟ فقال : مرج (١).
 الشاهد فيه : أنه أبدل من الياء المشددة الساكنة للوقف جيها مشددة ساكنة .
 قال " عبد المجيد " : إنما كان الأصل في هذا الإبدال أن يكون حال الوقف ولكراهتهم
 الوقف على الياء ، لخفائها ، وشبهها بالحركة (٢).
 الثاني : إبدال الجيم من الياء المشددة في الدرج ، حملا للوصل على الوقف في نحو
 قول الشاعر :

خَالِي عَوِيفٌ وَأَبُو عَلِيٍّ جَّ
 الْمُطْعَمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِيٍّ جَّ
 وَالْفِدَاةَ فَلَقَ الْبَرْزِجِ جَّ
 يَقْلَعُ بِالْوَدِّ وَالصَّبْرِ جَّ (٣)

[١٦٢]

- (١) ينظر : سر الصناعة ١٩٢/١ والإبدال لابن السكيت / ٩٥ وابن يمين ٥٠/١٠
 والمستع ٠٣٥٣/١
- (٢) ينظر : ابن يمين ٥٠/١٠
- (٣) من مشطور الرجز ، ولم أقف على قائله .
 والأبيات من شواهد : الكتاب ١٨٢/٤ والإبدال لابن السكيت / ٩٥ وأما القائل
 ٢٢/٢ وسر الصناعة ١٦٢/١ بالنسب ٢٥٠/٢ ٢٢/٢ ١٢٨/٢
 ٢٩/٣ والصماح (برن) ٥ (٢٠٧) وابن يمين ٥٠/١٠ ٥٠٢/١
 واللسان (برن) ٢٢٠/١ برواية : (سور) في يمين : (فلق) بالفتح
 ٢٨١/٤ والسين ٥٥٠/٥ وفي : ياء في الياءية / ١١٢ والتصريح ٣٦٢/٢ والتبصرة ٨٦٥/١
 والفلق : الشق ، والفلق مصدر فلقه فلقه فلقا : شقه . اللسان (فلق)
 ٠٣٤٦٢ / ٥
 يقول سيويه ١٨٢ / ٤ : " وأما ناس من بني سعد : فإنهم يبدلون الجيم
 مكان الياء في الوقف ، لأنها خفية ، فابدلوا من موضعها أيبين
 الحروف ، وذلك قولهم : هذا تميج ، يريدون : تمبي ، وهذا
 عالج ، يريدون : علي .
 وسمعت بعضهم يقول : عيانج ، يريد : عيانئ . وحدثني من سمعهم
 يقولون : خَالِي عَوِيفٌ وَأَبُو عَلِيٍّ جَّ
 وينظر : التكملة / ٥٦٦ والتبصرة ٨٦٥/٢ وابن يمين ٥٠/١٠ والإبدال
 لابن السكيت / ٩٥ والمقرب ٢٩/٢

الشاهد فيه : أنه أبدل من الياء الشددة الواقعة حشوا قبل حرف الإطـلاق
مما شدة في أربع كلمات .

(أبو طح) والأصل : (أبو علي) هو (بالعشج) والأصل : (بالعش) وهو (البرنج)
والمراد : (البرني) وهو : نوع من التمر (١).

و (الصيغ) مراده (صيص) .

قال الجوهري : "الد بالفتح : الد في لغة أهل نجد ، كأنهم سكنوا التـاء
فأدغموها في الدال (٢) .

ومنهم من قال : أصل "الد" : "د" "د" بإسكان التـاء (٣) .

والصيغة : قرن الثور (٤) .

ويروى : (كتل البرنج) وهو : جمع كتله ، وهو : القطعة المجمعة من تمر
أو غيره (٥) .

وقول الآخر :
[١٦٣]
كَانَ فِي أَذْنَابِهِنَّ الشَّيْلُ
مِنْ عَسِ الصَّيْفِ قُرُونِ الْإِجْلِ (٦) .

(١) الصحاح (برن) ٢٠٢٢/٥

(٢) السابق (دد) ٥٤٩/٢

(٣) اللسان (دت) ٤٢٥٢/٦

(٤) الصحاح (صيص) ١٠٤٤/٣ : "وصياصي البقر : قرونها" .

وينظر : اللسان (صيص) ٢٥٣٢/٤ وسر الصناعة ١٩٢/١

(٥) اللسان (كتل) ٣٨٢٢/٥ وينظر : ابن يميث ٥٥٠/١٠

(٦) رجز ، قاله : أبو النجم .

وهو من شواهد : الإبدال لابن السكيت / ٩٦ وأنالي القالي ٢ / ٧٨ وسر

الصناعة ١ / ١٩٣ والمحتسب ٦١ / ٧٦ والمخصص ١٦ / ١٢٥ وابن

يميث ٥٠ / ١٠ والمتع ٣٥٤ / ١ واللسان (أول) ١٧١ / ١ وشرح شواهد

الشافعية / ٤٨٥ .

والضمير في (أذنابهن) للإبل .

يشبه الشاعر ماعلق بأذناب الإبل من أبقارها وأبقالها بعد أن جف -

في وقت الصيف - بقرون الإبل ؛ لأنها أصلب من قرون غيرها .

الشاهد فيه : أن الأصل : "قرون الإيل" فأبدل من الياء المشددة الواقعة حشوا
 للكلمة جيمًا مشددة ، وإجراءً للدرج مجرى الوقف .
 قال الجوهرى : الشائل — بلا ها — هي الناقعة التي تشول بذنبها للقاح ، ولا لبس
 لها أصلاً ، أى : ترفع ذنبها لذلك ، والجمع "شُول" مثل : رَاكِعٌ وَرَكْعٌ (١) .
 والقَبَسُ : ما يتعلق بأذناب الإيل من أبوالها وأبعادها ، فيجف عليها ، وهو نفسى
 الإيل أكثر (٢) .
 قال فى الشامل : الأيل — بالضم والكسر — بمعنى : الذكر من الوعل ؛ لأنه من :
 آل يؤول إلى الجبال (٣) .

هذا تمام الكلام فى الجيم المبدلة من الياء المشددة فى الوقف والوصل جميعاً

الثالث : ابدال الجيم من الياء المخففة فى الوقف ، نحو قول الشاعر :

لَا هُمْ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِي
 فَلَا يَزَالُ شَاغِبٌ بِأَتِيكَ بِجْ
 أَقْرَبَ نَهَاتٍ يَنْزَى وَهَرْتِي بِجْ (٤)

[١٦٤]

الشاهد فيه : أنه أبدل الجيم من الياء الخفيفة فى الوقف .

ب/٣٢٢٢

والمعنى : "حجتي" ، و "يأتيك بى" / و "وهرتى" .

- (١) الصحاح (شول) ٥ / ١٢٤٢ .
- (٢) السابق (عيس) ٣ / ٩٤٥ .
- (٣) السابق (أول) ٤ / ١٦٢٨ واللسان (أول) ١ / ١٧١ وما بعده .
- (٤) رجز ، نسبته أبو زيد فى نوادره ٤٥٥ / لبعض أهل اليمن برواية : (يارب)
 فى موضع : (لاهم) . وهو من شواهد :
 الإبدال لابن السكيت ٩٦ / وجالس ثعلب ١١٢ / ١ برواية / (يارب) والمحتسب
 ٧٥ / ١ وسر الصناعة ١٩٣ / ١ والتبصرة ٨٦٦ / ٢ وابن يمين ٥٠ / ١٠ والمتع
 ٣٥٥ / ١ والهمع ١٢٨ / ١ والأشمونى ١٤٢ / ٣ والمينى ٥٢٠ / ٤ والتصريح
 ٣٦٢ / ٢ وشرح شواهد الشافعية ٢١٥ / ٢ والمقرب ١٦٥ / ٢ .
 والحجّة — بالكسر — المرة من الحج .
 يقول الشاعر : اللهم إن قبّلت حجّتى هذه ، فلا تزال دابّتى تأتى بيتك وأنا
 عليها محرّك وهرتى أو جسدى فى سيرها إلى بيتك : أى إن علمت أن حجّتى هذه
 مقبولة ، فأنا أبداً أزور بيتك .

.....

- والشاحج ؛ بالشين الممجة ، والحاء المهملة قبل الجيم : الحمار (١)
واقمر : صفة شاحج .
قال في الشامل : الحمار الأقر الأبيض (٢) .
قوله : (نهات) صفة بحد صفة . يقال : حمار نهات ، أى : صياح (٣) .
قوله : (ينزى) من نزا ينزى على زنة (غزا يفرز) .
قال الجوهري : " التنزى : التثوب والتسرع " (٤) .
والمراد منه : التحرك .
قوله : (وفرش) . قال في " الشامل " : ^{فرو} الفرقة : ما بين الأذنين من الشعر (٥) .
وقال " الجوهري " : " .. هي الشعر إلى شحمة الأذن ، ثم الجمة ، ثم اللمة " .
وهي التي ألت بالضكبين (٦) .
ميروى : " وفرشج " والأصل : " وفرش " .
قال في " الشامل " : فروة الرأس : جلده بشعرها ، ويقال لهامة الرأس : فروة (٧) .
الرابع : إبدال الجيم من اليا ، الخفيفة في الوصل في قول الشاعر :
حَتَّى إِذَا مَا أَسَجَّتْ وَأُصْجَا (٨)
[١٦٥]
الشاهد فيه : أن الجيم بدل من يا ، خفيفة ، متحركة ، وقعت حشواً للكلمة .
بيان ذلك : أن الشاعر أراد أن يقول :

- (١) الصحاح (صحج) ٣٢٤/١ واللسان (سحج) ٢٢٠٤ / ٤ .
(٢) الصحاح (قمر) ٧٩٩/٢ .
(٣) السابق (نهت) ٢٦٩/١ .
(٤) السابق (نزا) ٢٥٠٧ / ٦ .
(٥) السابق (وفر) ٨٤٧ / ٢ واللسان (وفر) ٤٨٨٢ / ٦ .
(٦) الصحاح (وفر) ٨٤٧ / ٢ .
(٧) السابق (فرو) ٢٤٥٣ / ٦ وما بعدها .
(٨) رجز نسب للمعاج ، ولم أعثر عليه في ديوانه .
والبيت من شواهد : سر الصناعة ١٩٤/١ والمختضب ٧٤/١ والتكملة ٥٦٦
والتبصرة ٨٦٦/٢ وابن يعيش ٥٠/١٠ والمتن ٣٥٥/١ وشرح الشافية ٢٣٠/٣
واللسان (مسا) ٤٢٠٦ / ٥ وفيه :
" .. أبدل مكان اليا حرفاً جلدًا ، شبيهاً بها ، لتصح له القافية والوزن " .

حَقَّ إِذَا مَا أَسِيَّتْ وَأَسَى

لأن الألف في (أسى) مبدلة من يا، هـ هي لام الفعل، والألف ساكنة، فإذا قال:
"أست" حذف الألف؛ لسكونها، وسكون التاء.
فلما احتاج إلى تحريك اليا، ولم يكن إلى ذلك سبيل — لأنها إذا تحركت هـ
وانفتح ما قبلها هـ انقلبت ألفا هـ ثم حذفت لالتقاء الساكنين — أبدل منها حرفاً ممن
مخرجها هـ لا يسقط لأجل التقاء الساكنين، ولا ينقلب إذا تحرك هـ وهو مع ذلك شاذ (١).
ونذهب بمضمهم إلى أن الجيم منقلبة عن الألف نفسها (٢).
وعلى كلا النذهبين: الألف في "أسجا" للإطلاق، كما أن اليا في قولهم: —
و"أبو علي" وأخواته كذلك.

- (١) نقل الشارح عبارة الصيرى في التبصرة ٨٦٦/٢ هـ ٨٦٢ دون إشارة إلى ذلك.
ويقول البغدادي في شرح شواهد الشافية / ٢١٦: "وقد ذهب ابن عصفور
في كتاب الضرائر إلى أن إبدال اليا الخفيفة خاص بالشمر، ولم أره لغيره."
(٢) يقول ابن يمين ١٠ / ٥١: "وقد قيل: إن الجيم بدل من ألف (أسى)
وساغ إبدالها من الألف، وإن كانت الجيم لا تبدل من الألف، لكن السدى
سوغ ذلك كون الألف مبدلة من اليا..."

الفصل الثالث عشر: في حكم إبدال السين

"والسين إذا وقعت قبل "غين" أو "خاء" أو "قاف" أو "طاء" جاز إبدالها : "صادا" كقولك : "صالح" وأصبع نعمه "صخر" و"صلح" و"س صقر" و"صاقون" و"صقت" و"صبقت" و"صوف" و"الصطق" و"صراط" و"صاطع" و"صيطر"

الفصل الثالث عشر : في حكم إبدال السين (١)

وقد أبدلت "صادا" مرة "و" زايًا "أخرى" .
ومشترط في إبدالها "صادا" أن تكون متقدمة على أحد حروف أربعة "وهى :
الغين " والخاء المعجمين " والقاف " والطاء " المهملة " .
ولا ينع تحوّل حرف "أو حرفين بين السين وأحد هذه الحروف الأربعة " من
الإبدال " كما سيرد عليك " .

ولابد في إبدالها "زايًا" من شرطين :
أحدهما : أن تكون ساكنة . والثاني : أن تقع بعدها دال مهملة .
والذى سوف هذا الإبدال شدة استعمالاً ما ذكرنا من الحروف الأربعة " مع أن
السين حرف ثقيل " فأبدلت "صادا" ؛ لتوافق السين في المخرج والصغير وتوافق
مابعدهما من الحروف الأربعة فى الاستعلاء (٢) .

(١) ذكر المصنف - هنا - السين "واعتبرها من حروف البديل " وجاراه فى ذلك
الشارح " وجعلها لها فصلاً " ولم يذكر ما هو يدل منه " وإنما ذكر أنها تبدل
منها الصاد " فالصاد إذن هو البديل " ويبدل منها الزاي أيضاً " فالزاي هو
البديل " .

لكل هذا ثبت أن السين ليست من حروف البديل .
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤١٣ .

(٢) يقول الرضى فى شرح الشافية ٣ / ٢٣٠ : " اعلم أن هذه الحروف مجهمورة
مستعلية " والسين مهموس مستقل " فكرهوا الخروج منه إلى هذه الحروف ؛
لثقله " فأبدلوا من السين صاداً ؛ لأنها توافّق السين فى الهمس والصغير
وتوافق هذه الحروف فى الاستعلاء " فيتجانس الصوت بعد القلب " .
وهذا العمل شبيه بالإمالة فى تقريب الصوت بعضه من بعض " .
فإن تأخرت السين عن هذه الحروف لم يسغ فيها من الإبدال ما ساغ وهى
متقدمة " لأنها إذا تأخرت كان المتكلم منحدرًا بالصوت من عال " ولا يتقل ذلك
ثقل التصعد من منخفض " فلا تقول لى : (قست) : قصت .

والذى جوز إبدالها زايها أن الدال حرف مجهور ، والسين حرف مهموس ، فجاز قلب السين إلى حرف الزاي ؛ ليوافق السين فى المخرج ، والدال فى الجهر ، فيتحدد المحل ، ويتجانس الصوت ، ويخف اللفظ بالكلمة على اللسان (١) .
والمذكور من صور إبدال الصاد من السين ثلاث عشرة :

الأولى : قوله : " سَالِغ " بالفين المعجمة .
الشاهد فيه : أنه لما وقع بعد السين الفين ، أبدل من السين صاد خالصة ، وقيل : " صَالِغ " .

قال " الجوهري " تقول : سَلَفَتِ الْبَقَرَةُ وَالشَّاةُ ، تَسْلُغُ سَلْغًا ، إِذَا سَقَطَ السِّنُّ السِّدَى خَلْفَ الْمَدِيرِ . وَصَلَفَتْ فَيْهِ سَالِغٌ وَصَالِغٌ .
وكذلك الأنتى بغير الهاء ، وذلك فى السنة السادسة (٢) .

وقد فصل بين السين وبين الفين حرفان : الألف واللام ، كما تراه .
الثانية : " أَصْبَغَ اللَّهُ عَلَى زَيْدٍ نَعْمَةً " .
الشاهد فيه : أنه أبدل الصاد من السين ، والأصل : " أَصْبَغَ اللَّهُ عَلَى زَيْدٍ نَعْمَةً " .
أى : أتصها .

والإبدال فى هذه الصورة أقوى [لوجود] (٣) الفاصل بين السين والفين ، ولكون الفعل أقبل للتغيير والتصرف . وهاتان صورتان حرف الفين هو التأخر فيهما .
الثالثة : " صَخَّرَ " بتشديد الخاء ، والأصل : " سَخَّرَ " ، تقول : سَخَّرَهُ ، أى كلفه .

وهذه الحروف تجوز القلب : متصلة بالسين كانت ، كـ : (صَقِرَ) ، أو منفصلة بحرف ، نحو : (صُلِحَ) ، أو بحرفين ، أو ثلاثة ، نحو : (صُلِّقَ ، صِرَاطٌ ، وَصَالِيْقٌ) .

وهذا القلب قياس ، لكنه غير واجب . . .
وما قاله الرضى — هنا — عبارة ابن يعيش ٥١ / ١٠ ، ٥٢ .
وينظر : الكتاب ٤ / ٤٧٨ ، والتبصرة ٢ / ٨٢٠ ، والإيضاح لابن الحاجب ٤١٣ / ٢ .

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، والتبصرة ٢ / ٨٢٠ ، وابن يعيش ٥٢ / ١٠ ، والإيضاح ٤١٣ / ٢ ، وشرح الشافية ٣ / ٢٣١ .

(٢) الصحاح (سلغ) ٤ / ١٣٢١ .

(٣) فى المخطوطة [لعدم] وهو تحريف ، لأنه يخالف الواقع ، والصواب ما أثبتته ؛ لوجود الفاصل بين السين والفين .

علا ، بلا أجره ، وسخره يكون - أيضا - بمعنى ذلله (١).

والإبدال فيه أقوى ؛ لتضاعف الموجب ، وهو تضييف الخاء .

الرابعة : " صَلَخَ " ، وأصله : " سَلَخَ " .

تقول : سلخت جلد الشاة : إذا نزعت .

وهاتان صورتان الخاء هي المتأخرة .

الخامسة : الحرف المتأخر فيها هو القاف ، تقول : " صَقَر " ، وأصله : " سَقَر " وهو : اسم من أسماء النار (٢).

و " يَصَاقُونَ " والأصل : " يَمَاقُونَ " ، وكذلك : " صَقَّتْ " في " سَقَّتْ الدابة " و " صَبَقَتْ " في " سَبَقَتْ زيدا " ، و " صَوَّقَ " في " سَوَّقَ " و " الصَّلَقَ " وأصله : " الصَّلَّقَ " . وقد سبق تفسيره في نواصب المضارع (٣).

والثلاثة الأخيرة : الحرف المتأخر فيها هو : الطاء المهملة . تقول : " صَرَّاطٌ " ،

وأصله : " سَرَّاطٌ " ، و " صَاطِعٌ " والأصل : " سَاطِعٌ " ، يقال : سَطَعَ الغبار ، والرائحة ، والصبح : أى : ارتفع (٤) . وتقول : " مَصْطَرٌ " وأصله : " مَسْطَرٌ " .

قال " الجوهري " : هُوَ الْمَسْلُطُ عَلَى الشَّيْءِ ؛ لِيَشْرِفَ عَلَيْهِ ، وَيَتَمَهَّدَ أَحْوَالُهُ ، وَيَكْتَبَ عَلَيْهِ [وأصله] (٥) من : السطر ؛ لأن الكتاب مَسْطَر [والذي يَقْمَلُهُ مَسْطَرٌ وَمَسْطَرٌ] (٦)

(١) الصحاح (سخر) ٢ / ٦٨٠ .

(٢) السابق (سقر) ٢ / ٦٨٧ .

(٣) السَّلَقَ : الأرض المستوية . وقيل : القفر الذي لانهايت فيه . اللسان (سلق) ٢١٠١ / ٣ وينظر : عرائس المحصل : المجلد الثالث / ٤٦ (رسالة) .

(٤) الصحاح (سطع) ٣ / ١٢٢٩ .

(٥) سقط من المخطوطة .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من المخطوطة . وينظر : الصحاح (سطر) ٢ / ٦٨٤ .

[إبدال الزاي من السين إذا وقعت قبل الدال]

... وإذا وقعت قبل الدال ساكنة ، أبدلت زايًا خالصة ، كقولك في : " يمدّر " : " يزدّر " وفي " يمدل ثوبه " : " يزدل " .
قال " سيويه " : ولاتجوز المضارعة ، بمعنى : إشراب صوت الزاي .
وفي لغة كلب : تبدل زايًا مع القاف خاصة ، يقولون : " مس زقر " ...

قوله : (وإذا وقعت قبل الدال ساكنة ، أبدلت زايًا خالصة) .

وقد عرفت علة ذلك فيما سبق .

و (ساكنة) منصوب على الحال من ضمير السين في : (وقعت) (١) .

والمذكور منه مثالان :

أولهما : " يمدّر " ، بإسكان السين ، وفتح الدال المهملة بعدها ، فإذا أبدلت ، قلت : " يزدّر " بالزاي الخالصة .

والسدر : تحير البصر ، يقال : سدر البعير - بالكسر - يمدّر - بالفتح - أي : تحير من شدة الحر (٢) .

وثانيهما : قولهم في " يمدل ثوبه " : " يزدل " ...

قال " الجوهري " : تقول : سدل ثوبه يمدله - بالضم - سدلًا ، أي : أرخاه (٣) .
الشاهد فيه : أن السين في المضارع ، لما كانت ساكنة ، وقعت بعدها الدال ، ساغ إبدال الزاي الخالصة منها ، وقيل : " يزدل زيه ثوبه " ...
قوله : (قال " سيويه " : ولاتجوز المضارعة) (٤) .

(١) أي : من الضمير المستتر في (وقعت) وهو يعود على السين .

(٢) الصحاح (سدر) ٦٨٠ / ٢ .

(٣) السابق (سدل) ١٢٢٨ / ٥ .

(٤) الكتاب ٤ / ٤٧٨ ، ٤٧٩ : ... فإن كانت سين في موضع الصاد ، وكانت ساكنة ، لم يجز إلا الإبدال إذا أردت التقريب ، وذلك قولك في : (التمدير) التؤدير ، وفي (يمدل ثوبه) : يزدل ثوبه ؛ لأنها من موضع الزاي ، وليست بمطابقة ، فيبقى لها الإطباق .

والبيان فيها أحسن ؛ لأن المضارعة في الصاد أكثر وأعرف منها في السين ، والبيان فيها أكثر أيضًا ...

وينظر : ابن عميش ٥٢ / ١٠ والإيضاح ٤١٣ / ٢ ، ٤١٤ وشرح الشافعية ٢٣١ / ٣ .

اعلم أن المضارعة في الأصل عبارة عن المشابهة ^(١) ، كما حكيناها فيما سبق .
والإشراب بالتخفيف : المخالطة والمجازة .
قال " الجوهري " : الإشراب : لون قد أشرب من لون آخر ، يقال : أشرب الأبيض
حصرة ، أى : علاه ذلك ^(٢) .
والمراد به — ههنا — إشمام السين صوت الزاي .
وانما نضع " سيويه " من ذلك لوجهين :
أولهما : قاله " أبو محمد " : إنما امتنع الإشراب ، لأن السين حرف مهموس ، والزاي
حرف مجهور ، وفي الجمع بينهما جمع بين الضدين ، ولا يطاوع به اللسان ^(٣) .
ثانيهما : أن السين والزاي جميعا من مخرج واحد ، وهما : حرفا صغير ، فيتمد بالإشراب
مع شدة التقارب ، بخلاف الصاد مع الزاي ، فإن الإطباق الذي في الصاد ، أمكن
من إشرابها صوت الزاي ^(٤) .
قوله : (وفي لغة " كلب " تبدل " زايا " مع القاف خاصة) .
اعلم أنه لما ذكر أن السين الساكنة تبدل زايا إذا وقعت بعد الدال في المشهور ،
قال بعده : وقد نزلت القاف منزلة الدال في ذلك .
قال " عبد المجيد " : إنما هو ذلك ، طلبا للمشاكله ، لأن السين مهموسة ، والقاف
مجهورة ، والتنازع والتضاد بينهما ، أكثر منه بين الزاي والقاف ، لأن الزاي حـسـرف
مجهور ^(٥) .

- (١) الصحاح (ضرع) ٣ / ١٢٤٩ .
- (٢) السابق (شرب) ١ / ١٥٤ .
- (٣) التخمير ٢ ورقة ٢٤٣ (مخطوط) .
- (٤) ينظر : ابن يعيش ٥٢ / ١٠ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤١٣ ، ٤١٤ وشرح الشافية ٣ / ٢٣١ .
- (٥) يقول الرضى في شرح الشافية ٣ / ٢٣٣ : " . . . وذلك لأنه لما تباين السين والقاف ، لكون السين مهموسة ، والقاف مجهورة ، أبدلها زايًا ، لمناسبة الزاي للسين في المخرج والصغير ، وللقاف في الجهر " .

قوله : (وفي لغة " كلب ") . قال " الجوهري " : كلب : حى من قضاعه (١) .
قوله : (يقولون : " مس زقر ") (٢) . الأصل : " مس سقر " ، فأبدلوا مس
السين زايًا خالصة ، ولم ينصرف للملمية والتأنيث (٣) .

- (١) الصحاح (كلب) ٢١٤/١ .
- (٢) سورة القمر من الآية / ٤٨ : " يَوْمَ يَسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ " .
- (٣) شرح الشافية ٢٢٣/٣ يقول الرضى : " قوله : مس زقر كلبية " ، أى : قبيلة كلب تغلب السين الواقعة قبل القاف زايًا ، كما يقلبها غيرهم صادا ، وذلك لأنه كما تبين السين والقاف ، لكون السين مهموسة ، والقاف مجهورة ، أبدلوها زايًا ، لمناسبة الزاي للسين فى المخرج والصغير ، وللقاف فى الجهر . . .
وينظر : سر الصناعة ٢٠٨/١ .

الفصل الرابع عشر : في حكم إبدال الصاد

" والصاد الساكنة إذا وقعت قبل الدال جاز إبدالها زايًا خالصة في لغة فصحاء من العرب ، ومنه : " لَمْ يَحْرَمَ مِنْ فُزْدٍ لَهُ " ، وقول حاتم : " هَكَذَا فُزْدِي أَنَّهُ " ، وقال الشاعر :
وَدَعْ ذَا الْهَوَى قَبْلَ الْقَلَى تَرَكَ ذِي الْهَوَى ••
مَتَيْنَ الْقَوَى غَيْرَ مِنَ الصَّرَمِ مَزْدَرَا
وأن تضارع بها الزاي ، فإن تحركت لم تبدل ، ولكنهم قد يضارعون بها الزاي ، فيقولون :
" صدر ، وصدق ، والمصدر ، والصراط •• "

قال " سيويه " : والمضارعة أكثر وأعرب من الإبدال ، والبيان أكثر .
ونحو الصاد في المضارعة " الجيم ، والشين " ، تقول : " هُوَ أَجْدَرُ وَأَشْدَقُ •• •• "

الفصل الرابع عشر : في حكم إبدال الصاد (١)

اعلم أن الصاد الساكنة إذا وقعت قبل الدال ، جاز إبدالها زايًا خالصة ،
وجاز أيضًا إشمامها صوت الزاي •
أما إبدالها زايًا خالصة (٢) ، فلما ذكرناه في السنين ، لأن الصاد أيضًا من

(١) ما تجدر ملاحظته أن الشارح جاري المصنف - هنا - ولم يعترض على كلامه •
وذلك لأن المصنف ذكر في هذا الفصل أنه يُبدل من الصاد ، ولم يذكر أنها تكون بدلا ، وكانت الأحكام التي للسين في إبدالها صادًا أولى بأن تذكر ههنا ، لأن الصاد هي البدل ، ثم ذكر كون الصاد بدلا في فصل السين •
وذكر كون الزاي بدلا في فصل الصاد ، وقد تقدم أن البدل ليس باعتبار المبدل منه ، وإذا كان كذلك فلم يذكر - ههنا - إلا إبدال الزاي منها ، فالزاي هي البدل •

وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٤١٤/٢ •

(٢) يقول ابن يمين ٥٣/١٠ : " من أبدل من الصاد زايًا خالصة ، فحجته أن الصاد مطبقة مهموسة رخوة ، فقد جاورت الدال ، وهي مجهورة شديدة غير مطبقة ، فلما كان بين جرسيهما هذا التنافي نهت الدال عنها بعض نيو ، ففقرها بعضها من بعض ، ولم يمكن الإدغام ، ولم يجتزئوا على إبدال الدال ، لأنها ليست زائدة كالنات في (افتعل) نحو : (اضطبر) ، فأبدلوا من الصاد زايًا خالصة ، فتناصبت الأصوات ، لأن الزاي من مخرج الصاد وأختها في الصغير ، وهي تناسب الدال في الجهر ، فتلاهما ، وزال ذلك النيو •• •• "

ويقول سيويه ٤٢٨ / ٤ : " وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زايًا خالصة ، كما جعلوا الإطباق ذاهبا في الإدغام ، وذلك قولك في (التصدير) : التذير ، وفي (الفصد) : الفزد ، وفي (أصدرت) : أزدرت •• "

وينظر : شرح الشافية ٢٣١/٣ والإيضاح ٤١٤/٢ •

الحروف المهموسة ، كما ستعرفه .
 وأما جواز المضارعة ، فلما فيه من التجانس (١).
 فإن قلت : أليس أن الصاد حرف مهموس ، كما أن السين كذلك ، فلم امتنعت
 المضارعة في السين ، وجازت في الصاد ؟
 قلت : لأن التناظر بين السين والزاي ، أكثر وأقوى منه بين الصاد ، والزاي ؛
 فلذلك تعذر الجمع بينهما ثمة ، وجاز ههنا (٢).

والمذكور من صور إبدال الزاي من الصاد ثلاث :
الأولى : قولهم : "لَمْ يَحْرَمَنَّ فَزْدَ لَهُ" (٣).
 الشاهد فيه : أن أصل : "فزد" : "فُضِدَ" بضم الفاء ، وكسر الصاد ، على صيغة
 البناء للمفعول ، نحو : "ضُرِبَ" بضم الضاد ، وكسر الراء ، إلا أنهم سكنوا الصاد
 المكسورة ، طلبا للتخفيف .

فلما سكنت الصاد ، وكان بعدها الدال ، قلبت "زايًا" خالصة ، وقيل :
 "لَمْ يَحْرَمَنَّ فَزْدَ لَهُ" .
 قال "عبد المجيد" : كان من عادة عرب البادية ، إذا نزل بهم الضيف ، وأكرموا مثواه ،
 فصدوا لأجل قراه ناقة ، أو جملا ، وأخرجوا من الدم ما يكفيهم وشبعه ، ورفعوا ذلك
 الدم على النار ، حتى يشتد ، ويصير قطعاً مثل قطع الكبد ، ويطعمونه ذلك ، فقيل :

(١) المضارعة : أن تتحول بالصاد نحو الزاي ، فتصير حرفاً مخرجه بين مخرج الصاد
 ومخرج الزاي .

ولم يبدلها زايًا خالصة محافظة على الإطباق ، لئلا يذهب لفظ الصاد
 بالكلية فيذهب ما فيها من الإطباق ، والإطباق فضيلة في الصاد ، فيكون إجحافاً
 بها .

ونظر : الكتاب ٤ / ٤٧٧ ، ٤٧٨ وابن يعيش ١٠ / ٥٣ والإيضاح ٢ / ٤١٥
 وشرح الشافية ٣ / ٢٣٢ .

(٢) ينظر : ابن يعيش ١٠ / ٥٣ وشرح الشافية ٣ / ٢٣١ .

(٣) هذا مثل يضرب في القناعة باليسير .
 والفصد : دم كان يجعل في معى من نصيد عرق البعير ، ثم يشوى ، ويطعمه
 الضيف في الأزيمة .

وقال : (من فصد له) بتسكين الصاد تخفيفاً . وقال : (فزد له) .

.....

"مَنْ فُصِدَ لَهُ مِنَ الضَّيْفَانِ لَمْ يَكُنْ مُحْرَمًا" (١).

الثانية : قول "حاتم الطائي" : "هكذا فزدي أنه" (٢).

والأصل : "فصدي" ، فأبدل من الصاد الساكنة "زايا" خالصة ، وقال : "هكذا فزدي أنه" .

وقوله : (أنه) تأكيد للباء في (فزدي) .

وذلك أنه كان مشهورا بالكرم ، فلما أسره ، أقام في الأسر برهة من الدهسره ، وبينما هو ذات ليلة على باب الخباء ، مقيدا ، طرق صاحب الخباء ضيفا ، فرحب به ، وأنزله ، وأمر بعض خدمه أن يأتي حاتما ببعير ، ليفصده ، لأجل الضيف ، فلما أتى "حاتم" بالبعير ، نحره ، فلامه الخدم ، وقالوا : إنا أمرناك بفصده ، فكيف أقدمت على نحره !! فقال : "هكذا فزدي أنه" .

فقال الضيف لصاحب الخباء : من هذا الأسير ؟

فقال : "حاتم الطائي" ، فاستوهبه منه ، فوهبه إياه ، ثم أطلقه (٣).

الثالثة : قول الشاعر :

[١٦٦] ودع ذا الهوى قبل القلى ترك ذى الهوى . . . متين القوى خير من الصبر مسدرا (٤)

وينظر : مجمع الأمثال للميداني ١١٣/٣ والإبدال لابن السكيت / ١٠٥ وأما القالى ١١٤/٢ وابن يemiş ٥٣/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٤١٤/٢ واللسان (فصد) ٣٤٢٠ / ٥ وشرح الشافعية ٤٣/١ .

(١) ينظر : ابن يemiş ٥٣/١٠ .

(٢) نسب الزمخشري ، وصاحب العرائس وابن يemiş ٥٣/١٠ .

والرضى في شرح الشافعية ٢ / ٢٩٤ ، ٣ / ٣٣٢ هذا القول ل : حاتم الطائي ، بينما يقول الميداني في مجمع الأمثال ٣ / ٤٨٢ : " قيل : إن أول من تكلم به كعب بن مامة ، وذلك أنه كان أسيرا في (عنز) ، فأمرته أم منزله أن يفصد لها ناقة ، فنحرها ، فلامته على نحره إياها ، فقال : "هكذا فصدي" . يريد : أنه لا يصنع إلا ما يصنع الكرام" .

وحاتم الطائي بن عبد الله بن سعد بن الحشرج ، وأمه عنبه بنت عفيف ، من طي ، كان جوادا شاعرا جيد الشعر ، وكان حيثما نزل عرف منزله ، وكان ظفرا ، إذا قاتل غلب ، وإذا غنم أنهب ، وإذا سئل وهب ، وإذا ضرب بالقداح سبق ، وإذا أسر أطلق .

وينظر : الشعر الشعر والشعراء ١ / ٦٤ وما بعده ، ومعجم المرزبانى / ٧٠ والموتلف / ٣٢٥ .

(٣) ينظر : شرح الشافعية ٣ / ٢٣٢ مع اختلاف في سبب القول .

(٤) بيت من الطويل ، لم أقف على قائله ، وهو من شواهد : سر الصناعة ١ / ٢٠٨ والتضمير

٢ ورقة ٢٤٤ وابن يemiş ٥٢/١٠ واللسان (صدر) ٤ / ٢٤١٣ .
الشاهد فيه : قوله (مزدرا) وأمله : (مصدرا) فأبدلت الصاد زاياء .

.....

- والقلبي : البهض ، فإن كسرت القاف قصرت ، وإن فتحت مددت (١) .
- قوله : (ترك) سرفوع بالابتداء ، والخبر قوله : (خير) .
- والرواية (ذى) بمعنى (صاحب) فيه هوى بعض النسخ (ذا) بالألف ، على أنه اسم إشارة كالذى قبله .
- (متين) منصوب بأنه حال من الفاعل ، أو المفعول ، على اختلاف الروايتين . والصرم :
- القطع (٢) . والمصدر : موضع الرجوع (٣) .
- قال فى " الشامل " : الصَّدْر : خِلافُ الرِّوْدِ ، وقد صَدَرَ الشَّارِبُ صَدْرًا ، وَصَدْرًا ، والموضع : الصَّدْر (٤) .
- وقال " أبو محمد " : قوله (ترك ذى الهوى) : جملة استثنائية ، وقعت موقع التعليل لقوله : (ودع ذا الهوى) (٥) .
- قوله : (وأن تضارع بها الزاى) .
- اعلم أن الواو عاطفة على ما ذكره أول الفصل ، والتقدير : جاز إبدالها زايًا خالصة ، وجاز أن تضارع بها الزاى ، وقد أشرنا إلى الفرق بينها وبين السين فى جواز المضارعة .
- قوله : (فإن تحركت لم تبدل) .
- اعلم أن الضمير الموثق المستتر فى (تحركت) يرجع إلى الصاد .
- وإنما لم تبدل ، لأن سكونها شرط فى الإبدال منها ، وقد فات بالتحرك (٦) .

-
- (١) الصحاح (قلا) ٦ / ٢٤٦٢ .
 - (٢) السابق (صرم) ٥ / ١٩٦٥ .
 - (٣) السابق (صدر) ٢ / ٧١٠ .
 - (٤) اللسان (صدر) ٤ / ٢٤١٢ .
 - (٥) التخسير ٢ ورقة ٢٤٤ (مخطوط) .
 - (٦) يقول ابن الحاجب فى الإيضاح ٤١٥ / ٢ : " فإن تحركت لم تبدل ، ولكنهم قد يضارعون بها الزاى ، لأنها لما تحركت قويت بالحركة ، فلما قويت لم تكن كالميتة الساكنة ، فأشربت ولم تغلب ، وقالوا فى (صدر) : صدر بإشراب ، ولم يقولوا : (زدر) لقوتها بالحركة " .
- وينظر : الكتاب ٤ / ٤٧٨ وابن يعش ١٠ / ٥٣ وشرح الشافية ٣ / ٢٣٢ .

فإن قلت : إن الأصمى قرأ : " الزَّطَّ السُّتْقِيم " (١) بالزاي الخالصة ،
مع أن الصاد متحركة .

قلت إبدال الزاي من السين ، لأن الصاد ، وحينئذ لا يتجه ما ذكرتم .
قوله : (ولكنهم قد يضارعون بها الزاي) .

اعلم أن الضمير المجرور في : (بها) يرجع إلى الصاد .
قال " أبو سعيد " : " لأنه قد وقع بين الصاد ، وبين الدال حركة / ، لما ذكرنا ٢٧٨/ب
فيما تقدم أن الحركة بعد الحرف المتحرك في التقدير ، فصار بين الصاد ، والدال حاجزه
صار ما بينهما من التناثر أخف ، فأجازوا فيه البيان ، وأن ينحى بالصاد نحو الزاي ،
ولم يجزوا قلبها زايًا خالصة . . . (٢) .

قد أورد المصنف من صور إشمام الصاد المتحركة صوت الزاي أربع كلمات ، كما تراء .
قوله : (قال " سيويه " : والمضاربة أكثر وأعرب من الإبدال والبيان أكثر) (٣) .
اعلم أنه جمل للصاد ثلاثة أحوال مرتبة :

- (١) سورة الفاتحة ، من الآية / ٦ : " اهْدِنَا الصِّرَاطَ السَّيِّدَ " .
وروى الأصمى عن أبي عمرو : أنه قرأ : " الزَّطَّ " بالزاي خالصة .
وينظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد / ١٠٥ ، والكشف عن وجوه القراءات
للقيسي ٣٤/١ ، والحجة لابن خالويه / ٦٢ ، والبيان لابن الأنباري
٢٨/١ وحجة القراءات لأبي زرعة / ٨٠ .
- (٢) شرح السيرافي ٦ / ٥٨٢ بزيادة [إلا فيما سمع من المرب] .
- (٣) يقول سيويه ٤٧٨/٤ ، ٤٧٩ : " فإن تحركت الصاد لم تبدل ، لأنه قد وقع
بينهما شيء ، فامتنع من الإبدال ، إذ كان يترك الإبدال ، وهي ساكنة ، ولكنهم قد
يضارعون بها نحو صاد (صدقت) . والبيان فيها أحسن .
وربما ضارعوا بها وهي بعيدة نحو : (صادر ، والصراط) ، لأن الطاء كالدال ،
والمضاربة — هنا — وأن بعدت الدال بمنزلة قولهم : (صَوِّقْ ، وَصَالِيْق) ،
فأبدلوا السين صادًا كما أبدلوا حين لم يكن بينهما شيء في (صقت) ونحوه .
ولم تكن المضاربة — هنا — الوجه ، لأنك تدخل بالصاد ، لأنها مطبقة ، وأنت
في (صقت) تضع في موضع السين حرفًا أفشى في الغم منها للإطباق ، فلما كان
البيان — ههنا — أحسن لم يجز البديل .
فإن كانت سين في موضع الصاد ، وكانت ساكنة لم يجز إلا الإبدال إذا أردت
التقريب ، وذلك قولك في (التسدير) : التزدير ، وفي (يَسْدُلُ ثوبه) : يزدل .

البيان : وهو : إبقاء الصاد على حالها ، وهو : الأصل .
ثم إشمامها الزاى .
ثم قلبها إلى الزاى الخالصة ، وهو : أبعد ، لأن الإبدال يسقط الحرف الأصلى من الكلمة بالكلية .
قوله : (ونحو " الصاد " فى المضاربة : " الجيم " والشين " تقول : " هو أجدر " وأشدد ") .

قال فى " الشامل " : جَدَرَ الشَّجَرُ جُدُورًا ، وَاجْدَرُ : إذا حَبَّ قَبْلَ أَنْ يُوْرُقَ ، ويقال : أَجْدَرُ المكان : إذا أَنَبَتْ . وتقول : هُوَ أَجْدَرُ بَكْدًا : أى : أَوْلَى (١) .
قال " الجوهري " : " الشَّدَق : سمة الفم ، وخطيب أَشْدَق : رفيع الصوت ، واسمع الشَّدَق " (٢) .

اعلم أنه لما ذكر أن الصاد إذا وقعت قبل الدال ، جاز إشمامها زايًا ، قال بعده : الجيم والشين بثلاثين الصاد فى أن كل واحد منهما ، إذا سكن ، ومعد الدال ، جاز إشمامه الزاى .
قال " أبو سعيد " : الحرف الذى يضارع به حرف من مضعه ، نحو الصاد الساكنة ، إذا كان بعدها دال ، جعلوا مكانها حرفًا بين الزاى ، والصاد ، وهو من مضع الصاد ، لأن الزاى من مضعها .

ولما الحرف الذى يضارع به ذلك الحرف ، وليس من مضعه ، فالشين ، والجيم حرف بين الزاى ، والصاد ، وذلك ليقربوه من الدال .
ولا يجوز أن يجعلوا بعد الجيم والشين زايًا خالصة ، لأنهما ليمان مخرجها . (٣)

ثمه ، لأنها من مضع الزاى ، ولهمت بمطابقة فيبقى لها الإطباق .
والبيان فيها أحسن ، لأن المضاربة فى الصاد أكثر وأعرف منها فى الشين ، والبيان فيها أكثر أيضًا .

(١) اللسان (جدر) ٥٦٦/١ والصاح (جدر) ٦٠٩/٢ .

(٢) الصاح (شدق) ١٥٠٠/٤ .

(٣) شرح السيرافى ٥٧٨ / ٦ وما بعده .

وينظر : ابن يمش ٥٣/١٠ : " فضارعوا بالشين نحو الزاى ، لأنها وإن لم تكن من مخرج الزاى ، فإنها قد استطالت حتى خالطت أعلى الشين " فقريت من مخرجها ، وهى فى الهمس والرخاوة كالصاد ، فجاز أن تضارع بها الزاى .

ولمقائل أن يقول : في كلام الصنف نظر من أربعة أوجه :

أولها : أن قوله : (هذا الحرف يبدل من الحرف الفلاني) إنما يستقيم أن لو علم أن البديل متأخر في الوضع عن المبدل منه ، وأنه غير مشتق من لفظ يكون الحرف الذي توهمه زائدا أصلا فيه ، ومعرفة الأول موقوفة على النقل عن الواضع الأول ، ومعرفة الثاني مشروط بالوقوف على جميع مفردات اللغة بأسرها ، وذلك متعذر .

فإن قلت : يكفي في ذلك الوقوف على أكثرها .

قلت : قد عرفت فيما تقدم أن الحكم على الأفراد بأنها أكثر وأغلب فرع على معرفة جميعها ، وإذا كان الأصل متعذرا ، ففرعه أوفل في التعذر .

ثانيها : أن تدبير مسائل هذا الباب ، لا يمكن إلا بعد معرفة مخارج الحروف ومعد الوقوف على أتمامها الكثيرة : من الحروف المجهورة ، والنطعية ، وحروف الصفيحة ، مما يطول نقله ههنا .

وكل معلوم يتوقف العلم به على العلم بشئ آخر ، فالأولى أن يذكر بعد ذلك الأخير ، إذ ذاك فذكر باب الإبدال بعد ذكر مباحث مخارج الحروف وأقسامها أجدر .

وثالثها : أنه ذكر أول الباب أن السين المهملة من جملة الحروف المبدلة ، وقد أهمل ذكره ، فإنه لم يذكر أن السين تبدل من حرف مخصوص ، كما ذكره في غيرها من حروف الإبدال .

كما تضارع بالصاد ، لأنها من موضع قد قرب من الزاي .

وكذلك الجيم قريبوها من الزاي ، لأنها من مخرج الشين ، فقالوا فـسـي (أجدر) : أجدر . ولا يجوز إبدالها زايًا خالصة ، لأنها ليست من مخرجها .

ويعلق ابن الحاجب في الإيضاح ٤١٥/٢ على هذه اللغة فيقول : " وهي لغة قليلة رديئة ، لمصر ذلك في النطق ، ولذلك لم يأت في القرآن ، ولا في كلام فصيح ، بخلاف إشراب الصاد صوت الزاي ، فإنه ورد في القرآن وفي الكلام الفصيح . "

وينظر : الكتاب ٤ / ٤٧٩ وشرح الشافية ٢ / ٢٣٣ .

.....

وانما ذكر أن الصاد ، والزاي تبدلان من السين ، فتكون السين حرفا مبدلا
منه ، لا بدلا من غيره .
ورابعها : أنه ذكر أول الباب أن حروف البدل ثلاثة عشر ، وهي مع حرفي "الصاد" ،
والزاي " خمسة عشر ، فيكون ما فصله شافيا لما ذكره أولا .

ومن أصناف المشتركة : الاعتلال

[حروفه]

"حروفه : الألف ، والواو ، والياء ، وثلاثتها تقع في الأضرب الثلاثة ، كقولك : "مال ،
وناب ، وسوط ، وبمض" وقال^(١) ، وحاول ، ومايح ، ولا ، ولو ، وكى ، إلا أن الألف
تكون في الأسماء والأفعال زائدة ، أو منقلبة عن الواو والياء ، لا أصلا ، وهي فسي
الحروف أصل ، ليس إلا ، لكنها جوامد ، غير متصرف فيها ...

ومن أصناف المشتركة : الاعتلال

المن : قوله : (الاعتلال ... إلى القول : في الواو ، والياء ، فاهين).

التفسير : قوله : (حروفه : الألف ، والواو ، والياء) .

اعلم أنا قد ذكرنا فيما سبق وجه تسميتها بحروف العلة^(٢) ، وأن لها اسما
آخر ، سوى حروف العلة^(٣) . وقد أضاف إليها قوم حرفا رابعا ، وهو : الهمزة ؛
لكثرة ما يطرأ عليها من التفسيرات ، وحينئذ تكون أحرف العلة أربعة^(٤) .

قوله : (وثلاثتها تقع في الأضرب الثلاثة) .

اعلم أنه ذكر من صور وقوعها في الاسم أربعة : "مال" وأصله : "مَوَل" ،
و "ناب" وأصله : "نَيْب" ، و "سوط" ، و "بمض" .

وأشار بذلك إلى أن الألف المنقلبة عن حرف أصلي ، قد تكون منقلبة عن "واو" ،
نحو : "مال" ، وقد تكون منقلبة عن "ياء" ، نحو : "ناب" ، واحد الأسنان ، كما سبق
في مباحث الإمالة^(٥) .

(١) زاد في المنفصل المطبوع / ٣٢٤ [راجع] وقد أشار صاحب المرائس ص ٨٦٩ من
التحقيق إلى أنه حسن ، لكنه ، بخلاف المنقول عن المصنف ، ولم تثبت هذه الزيادة
عند ابن ينيش ٥٤١/١٠ .

(٢) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٦٥ - (٣) سميت أيضا بحروف المد .

(٤) أشار إلى هذا الرأي ابن الحاجب في الإيضاح ٤١٥/٢ حيث يقول : "حروف
الإعلال : الألف ، والواو ، والياء" ، وسميت حروف الإعلال ، لما وقع فيها من
التفسيرات المطردة بخلاف غيرها .

وقد جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة لذلك ، ولم يعد لها كثير ، لأنه لم
يجر فيها ما جرى في حروف العلة من الاطراد اللازم في كثير من الأبواب ،
ولكل وجهة .

وينظر : التعليق على شرح الشافية ٢١/٣ .

(٥) ينظر : ص ٤٨٨ من التحقيق .

وأورد من أمثلة مجيئها في الفعل ثلاثة : " قال " ، والأصل : " قول " ، و " حاول " (١)
على زنة (فاعل) من : الواو فيه عين الكلمة .
وكذلك : " بايع " ، وقد ألحق بمض المتحذلقين (٢) في بعض النسخ " باع " ،
وجعل الأمثلة أربعة ، وهو : حسن ، لكنه خلاف المنقول عن المصنف .
وذكر من صور مجيئ حرف العلة في الحروف ثلاثا :
الألف في : " لا " ، والواو في : " لو " ، والياء في : " كى " .
قوله : (. . .) وهي في الحروف أصل ، ليس إلا . . . أي : ليس غير ذلك .
واحتج على أنها لا تكون في الحروف إلا أصلية ، لكنها : جوامد ، غير متصرفه .
ولقائل أن يقول : فيما ذكره المصنف نظر من وجهين :
الأول : أن " المازنى " و " ابن جنى " وغيرهما ، قد نصوا على أن الألف أصلية فسى
الأسماء الأعجمية ، والأسماء الهندية ، كما أنها في الحروف كذلك (٣) .
وحينئذ فلا يستقيم قوله : (إن الألف في الأسماء ، والأفعال زائدة ، أو منقلبة)
فإنها قد تكون أصلية ، كما ذكرناه .
الثاني : أن التصرف والاشتقاق / يعرف به كون الألف زائدة ، أو منقلبة ، لكن ١/٣٧٩
لا يلزم من عدم التصرف والاشتقاق ، إلا عدم العلم بكون الألف زائدة في الحروف ،
أو أصلية فيه .
ولا يخفى أنه لا يلزم من عدم العلم بالشيء عدم ذلك في نفسه .

- (١) في المخطوطة [حول] وهو تحريف ، لعدم اتفاه مع الوزن ، ولأنه ذكر وزن (فعل) ما عينه وأوزن
- (٢) المتحذلق : هو المتكيس الذي يريد أن يزداد على قدره . ورجل حذلق : كثير الكلام صلفه وليس وراء ذلك شيء . ويقال : حذلق الرجل : وتحذلق : إذا أظهر الحذق وادعى أكثر مما عنده . اللسان (حذلق) ٢ / ٨١٣ .
- (٣) يقول ابن جنى في النصف ١/ ١٢٢ : " إن الأسماء الهندية ، والأصوات المحكية ، والأسماء الأعجمية متجري مجرى الحروف في أن الألفات فيها أصول غير منقلبة ، وأنا إنما قضينا بأنها في الحروف غير منقلبة ، لأنه لا يعرف لها اشتقاق ، فيجب من ذلك أن يكون كل ما كان ما ذكرناه غير مشتق أن تكون ألفه غير زائدة ولا منقلبة " .
وينظر : النصف ١/ ١١٨ وابن يعيش ٤٤/ ١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٤١٥ / ٢ وشرح الشافية ٦٦/ ٣ .

[الواو والياء تنفقان في الموقع وتختلفان]

(فصل) " والواو والياء " غير المزيدين تنفقان في مواقعهما ، وتختلفان :
 فاتفقهما : إن وقعت كلتاها " فا " ك : " وعد " و " يسر " و " عينا " ك :
 " قول " و " بيع " و " لا ما " ك : " غزو " و " رسي " و " عينا " و " لا ما " بها ك :
 " قوة " و " حبه " .
 وإن تقدمت كل واحدة على أختها " فا " و " عينا " في نحو : " ويل " و " يوم " .
 واختلفتهما : إن تقدمت الواو على الياء في (١) : " وقيت " و " طويت " و لم تتقدم
 الياء عليها .
 وأما الواو في " الحيوان " و " حيوة " فكواو " جباوة " في كونها بدلا عن الياء .
 والأصل : " حيان " و " حبيه " .

قوله : (والواو والياء " غير المزيدين " تنفقان في مواقعهما ، وتختلفان) .

اعلم أنه إنما خص هذا التقسيم بغير المزيدين ، من حيث أن المزيدين لا يقع فيه
 اختلاف ، بل كل موضع أمكن زيادة الواو فيه ، أمكن أن تزداد الياء بدله ، والعكس .
 وقد أكثرنا من أمثلة ذلك في مسأحت الأبنية (٢) ، وغيرها .

والمذكور من صور اتفاقهما خمس :

الأولى : كون كل واحد منهما " فا " الكلمة فسي " وعد " و " يسر " بالتثوين .
 الشاهد فيه : أنهما مصدران ، والواو في " وعد " حرف أصلي ، هو : " فا " الكلمة ،
 والياء في : " يسر " كذلك ، ووزنهما (فعل) .

الثانية : كون كل واحد منهما عين الكلمة في نحو : " قول " و " بيع " بالتثوين .
 الشاهد فيه : أن كل واحد منهما مصدر ، والواو عين الكلمة في الأول ، والياء فسي
 الثاني .

الثالثة : وقوع كل واحد منهما موقع لام الفعل ، وذلك في نحو : " غزو " و " رسي " ،
 فالواو لام المصدر في الأول ، والياء لامة في الثاني ، كما تراء .

(١) في الفصل المطبوع / ٣٢٤ [إن الواو تقدمت على الياء ، في نحو] . ولا يترتب
 عليه اختلاف في المصنوع .

(٢) عرائس المحصل ورقة ٢٠٦ (مخطوط) .

فهذه الأمثلة الستة مشتركة في أن كل واحد منها مصدر ، وحرف العلة فيه واحد لا غير .

الرابعة : وقوع كل واحد منهما عينا ولا ما معا .

مثاله في الواو : "قُوَّةٌ" بالقاف ، وتشديد الواو .

الشاهد فيه : أن الواو المدغمة الساكنة عين الكلمة ، والواو الثانية المدغمة فيها المتحركة لام الكلمة ، ووزن (قُوَّةٌ) : (فَعْلَةٌ) بضم الفاء .

ومثاله في اليا : "حَيَّةٌ" بالحاء المهملة ، وتشديد اليا ، ووزنه (فَعْلَةٌ) ، بفتح الفاء ، وقد اجتمع فيها ياءان :

الأولى منهما : عين ، والثانية : لام على الوجه الذي سبق .

الخامسة : وقوع كل واحدة منهما في نحو : "يَلِي" و "يَوْمٌ" .

ألا ترى أن الواو في "يَلِي" فاء ، واليا عين ، وعكسه في : "يَوْمٌ" اليا فيه فاء ، والواو عين ، فقد اتفقا في أنه قد وقعت كل واحدة منهما فاء الكلمة قبل اختها ، وعينا بعد اختها (١) .

وقد اختلفت النسخ في هذه الصورة ، والأظهر أنها ليست من الأصل ؛ لأنني راجعت نسخة قرئت على المصنف ، ولم ألقها فيها ، ووردت على نسخ كثيرة ، كتبت في مدينة "خوارزم" (٢) وهي : مقام المصنف ، وليست هذه الصورة فيها محكية .

والمذكور من صور اختلاف الواو واليا في مرافقهما أربع :

الأولى : إن الواو تقدمت على اليا ، بأن وقعت الواو فاء ، واللام ياء ، في نحو : "وَقِيَّتْ" ، والوزن (فَعْلَتْ) ، ولم تتقدم اليا على الواو ، على هذا الوجه .

الثانية : إن الواو تقدمت على اليا ، بأن وقعت الواو عينا ، واليا لا ما في نحو : "طَوَّيْتُ" ، ولم تأت اليا متقدمة على الواو ، على هذا الوجه ، بأن تكون اليا عينا ، والواو لا ما .

(١) ينظر : ابن يعيش ٥٥/١٠ والإيضاح ٤١٦/٢ وشرح الشافية ٢٢/٣ ، وما بعده .

(٢) مدينة كبيرة يسكنها قوم من الأتراك والتركمان ، وطباع أهلها مثل طباع البصرة . معجم البلدان ٣٩٥/٢ .

قوله : (.. وأما الواو في " الحيوان " و " حيوه " فكأن " جوار " هي كونهما بدلا
عن اليا " والأصل : " حيوان " و " حييه ") .

اعلم أن مضمون هذا الكلام نقض وجواب :
بيان ذلك : أنه لما قال : إنه لم يأت في كلام العرب " يا " هي عين الكلمة ه
بعدها " واو " هي لام لها قيل : ينتقض ما ادعيت به بقولهم : " حيوان " فإن وزنه
(فَعْلَان) والألف والنون زائدتان ، واليا " عين ، والواو ولام .
وكذلك : " رَجَاءٌ بَنَ حَيَّوَهُ " اسم رجل ه وزنه (فَعْلَهُ) فاليا " عين الكلمة ه
والواو لامها .

فأجاب بأن الواو في كل واحدة من الصورتين ه ليست أصلية ه وإنما هي منقلبة
عن اليا " والأصل : " حَيَّان " و " حَيَّه " فلا يرد ما ذكرتم .
واحتج على أن الواو تبدل من اليا " بقولهم : " جوار " فإن الواو بدلة من
اليا " وأصله : " جَبَّيْتُ الْخُرَاجَ جَبَايَةً " وههنا بحثان :
البحث الأول : قال " المازني " : .. أما قولهم : " حَيَّان " فإنه جاء على ما لا
يتمتع ه وليس في الكلام فعل مستعمل موضع عنه يا " ه ولامه واو ه فلذلك لم
يشتقوا منه فعلا ه وعلى ذلك جاء " حَيَّوَهُ " ..
وكان " الخليل " يقول : قلبوا فيه اليا " واو ه لكلا يجتمع يا " ان ه اشتقالا
للحرفين من جنس واحد .. (١) .

واشتقاقه من " حَيَّ " كما سيأتيك تفديره .
قال " ابن جنى " : " القول عندى ما قاله " الخليل " (٢) .

(١) النصف ٢/٢٨٤ هـ ٢٨٥ وزاد المازني : .. ولا أرى هذا شيئا ه ولكن هذا
كقولهم : (فَاطَ الْمَيْتَ يَغِيظُ فَيُظْلَا وَفُظْلَا) فلا يشتقون من (فُظْلَا) فعلا " .
وماسبه المازني للخليل هو — أيضا — رأى سيويه في الكتاب ٤ / ٤٠٩ .
وينظر : المقتضب ١/٣٢٢ وابن يعيش ٥٥/١٠ والتبصرة ٢/٩٢٣ هـ ٩٢٤
وشرح الشافية ٣/٢٢٣ .

(٢) النصف ٢/٢٨٥ وزاد ابن جنى : " وتشبيه أبي عثمان (الحيوان) في أنه
لم يشتق منه فعلا ه (فُظْلَا) ليس بمستقيم ه و (فُظْلَا ه وَفُظْلَا) لغتان كما
تري " .
كما يقول في ٢/٢٨٦ : .. فذهب الخليل في هذا الوجه الذي لا حيد عنه ه
ولا مصرف إلى غيره " .

وقال "أبو علي": ليس في كلامهم ما عنيته "يا"، ولامه "واو" نعلمه، فنقيس
 "الحيوان" عليه... (١).

قال "عبد المجيد": إنما حمل "الخليل": "الحيوان" على أنه من مضاعف اليا،
 وأن الواو فيه بدل من اليا، لأنه من "الحياة"، ومعنى "الحياة" موجود في
 قولهم: "الحيا - للمطر"، ألا ترى أنه يحيى الأرض والنبات...

فلما لم يوجد في الكلام ما عنيته "يا"، ولامه "واو" نحو: "حيوت"، ورأى معنى
 "الحيوان" من معنى "الحيا" للمطر، حمله عليه (٢).

وقال "أبو العباس": "حيوان" أصله: "فعلان" ساكن العين، لأن (فعلانا)
 بالتحريك إنما يحيى، فيما كان اضطراباً، نحو: "الفليان" و"النزان"، فلو قلبوا
 اللام واوا، لزمها القلب إلى اليا، لأن اليا قبلها ساكنة، وكان يلزمه الإدغام،
 فيصير "حيان" بتشديد اليا، مثل: "أيام"، فحركوا العين، وأبدلوا اللام
 واوا، لأنهم لو قالوا: "حيان" بتحريكهما، لجمعوا بين ياءين متحركين، وهو
 مستحيل عندهم (٣).

(١) النصف ٢/٢٨٥.

(٢) مانسبه الشارح ل: عبد المجيد هو نص عبارة ابن جنى في النصف ٢/٢٨٥،
 ٢٨٦ مع الاختصار في العبارة، وقد أشرت إلى موضعه بوضع نقط، ولا أدري
 سبب ذلك.

وابن صفور في المتع ٢/٥٦٩، ٥٧٠ يهمل ما ذهب إليه المازني، حيث يقول:
 "وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنه قد ثبت إبدالهم اليا، واوا شذوذاً،
 ولم يثبت من كلامهم ما عنيته "يا"، ولامه "واو".

وأيضاً فإن (الحيوان) من الحياة، ومعنى الحياة موجود في (الحيا) المطر،
 ألا ترى أنه يحيى الأرض والنبات، كما قال تعالى: "وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا".
 وهذا كثير في القرآن والشعر.

وهم يقولون في تشبيهه (حيان) باليا، لا غير، فثبت بذلك أن الواو في (حيوان)
 بدل من "يا"، وأن ما ذهب إليه المازني فاسد.

(٣) مانسبه الشارح لأبي العباس المبرد عبارة الصيرفي في التبصرة ٢/٩٢٤ دون
 إشارة إلى ذلك.

وقد نقل المبرد في المقتضب ١/٣٢٢ رأياً كل من الخليل والمازني، ولم يشر إلى
 المازني بالاسم.

ولم أعثر للمبرد على رأياً خاصاً في لام (حيوان) إلا في التبصرة ٢/٩٢٤.

.....

البحث الثاني : قولهم في العلم : " رَجَا " بِنَ حَيَّوْه " ، قالوا وفيه بدل من الياء ، وأصله : " حيه " ، وجاز ذلك لأوجه ثلاثة :

أولها : ما ذكرناه فيما تقدم من أنه قد يجيء في الأعلام ما لا يجيء في غيرها / ١٠ / ٣٢١ ب

ثانيها : قاله " الجوهري " : إنما لم يدغم " حَيَّوْه " كما أدغم " هَيَّيْن " و " مَيَّيْت " ؛ لأنه اسم .. موضوع لأعلى وجه الفصل (١) .

وثالثها : قاله " عبد المجيد " : أصل " حيوه " : " حية " وإنما قلبت الياء فيه واوا ؛ ليقع ذلك فرقا بين المنقول ، والمنقول عنه (٢) .

هذا تمام الكلام في الصورة الثانية من صور اختلاف الواو والياء

-
- (١) الصحاح (حيا) ٦ / ٢٣٢٥ ومجارتها : " وَحَيَّوْه " : اسم رجل ، وإنما لم يدغم كما أدغم (هَيَّيْن ، مَيَّيْت) ؛ لأنه اسم مرتجل ، موضوع لأعلى وجه الفصل .
- (٢) ينظر : المنصف ٢ / ٢٨٥ يقول ابن جنى : " فأما قولهم في العلم (حَيَّوْه) قالوا فيه بدل من الياء ، وأصله : (حَيَّة) ، وجاز ذلك فيه لما كُتِبَتْ عَرَفْتُكَ مِنْ أَنَّهُ قَسَدٌ يجيء في الأعلام ما لا يجيء في غيرها ، وذلك نحو : لَمُورِّي وَتَهْلِيلٍ ، وَمَعْدٍ يَكْرَبُ) . " .

[التضعيف في اليا ، ومواقفه]

... وأن اليا وقعت فاء ، وعينا معا ، وفا ، ولاما معا في : " يين " اسم مكان ، وفي :
 " يديت " ، ولم تقع الواو كذلك .
 ومذهب " أبي الحسن " في الواو أن تأليفها من " الواوات " فهي على قلبه .
 موافقة اليا في : " ييت " .
 وقد ذهب غيره إلى أن ألفها عن يا ، فهي على هذا موافقتها في " يديت " .
 وقالوا : ليس في العربية كلمة فاوئها واو ، ولا مها واو ، إلا الواو ، ولذلك آثروا فسي
 " الرضى " أن يكتب باليا

الثالثة : أن اليا وقعت فاء ، وعينا معا في نحو : " يين " بفتح اليا الأولى ، وسكون
 اليا الثانية على زنة (عين) .

قال في " الشامل " : هو : اسم موضع ^(١) . كما نقله المصنف . ولم تقع الواو كذلك .
 فلم يأت في الكلام مثل : " وون " ونحوه ، مما فاو ، وعينه واو ، ودون اللام .
السابعة : أن اليا وقعت فاء ، ولاما معا في نحو : " يديت " .

لا ترى أن اليا الأولى في موضع فاء الفعل ، والثانية في موضع لامة .
 قال " الجوهري " : " تقول : يديت الرجل : أصبت يده ، فهو ميدي .
 فإن أردت أنك اتخذت عنده يدا ، قلت : أيديت عنده يدا ، فانا ميدي ، وهو :
 ميدي إليه ، ويديت لغة فيه ، قال الشاعر :
 [١٦٢] يديت على ابن حسحاس بن عمرو . يسفل ذي الجذاة يد الكريسم ^(٢) .

(١) موضع على ثلاث ليال من الحيرة . وقيل : اسم بئر بوادي عاثر . مجسم
 البلدان ٤٥٤/٥ .

وينظر : اللسان (يين) ٦ / ٤٩٧٦ .

(٢) من الوافر ، قاله : معقل بن عامر بن مائلة الأسد ، وهو فارس الدهماء .
 والبيت من شواهد : أمالي الشجرى ٣٥/٢ وابن يعيش ٨٤/٥ ، ١٠ / ٥٦ ،
 والصاحح (يدى) ٦ / ٢٥٤٠ ومجمع المرزبانى ٣٢٠ / واللسان (يدى)
 ٦ / ٤٩٥١ (جذا) ١ / ٥٨١ .

والجذاة بالكسر جمع جذاة : اسم نبت . اللسان (جذا) ١ / ٥٨١ .
 يقول الشاعر : إنه مر يوم جبلة على أبي الحساس بن وهب الفنوى وهو
 صريع ، فاحتله إلى رحله ، وآواه حتى برى ، ثم كساه وأداه إلى أهله .

ولم تقع الواو كذلك ، ولم يوجد في كلامهم مثل : "وَدَوْتُ" ونحوه مفاعله ولا مـه
جميعا واوان^(١).

قوله : (مذهب "أبي الحسن" في الواو أن تأليفها من "الواوات") .

اعلم أنك إذا أخبرت عن الحروف المنقطعة ، قلت : كتبت ألفا ، أو يا ، أو واو ،
صارت اسما ، كـ : "رجل" و "فرس" .

وإذا قلت : "هذه واو كانت على زنة (فعل) ولا شك في أن الفاء ، واللام
جميعا واوان ، وإنما الاختلاف في الألف :
فمنه : "الأخفش" : هي منقلبة عن الواو .
وعند غيره : هي منقلبة عن اليا^(٢) .

فعلى الأول تكون الواو من واوات ثلاث
قال في "الشامل" : من قال : يَبَيِّتُ يا ، أي : كتبها ، فإنه قد جعل اليا كأنها
من يا آت ثلاث كالواو التي هي من واوات ثلاث^(٣) .

وعلى هذا التأويل تكون الواو موافقة لليا^(٤) في جميع حروفها الثلاثة وعلى
التأويل [الثاني] هما متوافقان في أن الفاء ، واللام واوان ، كما أن اليا وقعت فاء ،
ولاماني : "يديت" .

لقائل أن يقول : إذا كانت الواو موافقة لليا على كل واحد من التأويلين ،
كان الأجدر بالمصنف أن يوردها في صورة ما يتفقان فيه .

قوله : (وقالوا : ليس في العربية كلما فاءها واو ، ولا صها واو ، إلا الواو) .

لقائل أن يقول : لا دليل على ذلك سوى الاستقراء ، وقد عرفت أن تتبع جميع

- (١) ينظر : ابن يعيش ٥٥/١٠ والإيضاح ٤١٨/٢ وشرح الشافية ٧٤/٣ .
- (٢) يقول الرضى في شرح الشافية ٧٤/٣ : "ذهب أبو علي إلى أن أصل (واو) :
(و) لكرهية بناء الكلمة على الواوات ، ولم يجز ذلك في الحرف الصحيح
إلا لفظه (يئة) ، وذلك لكونها صوتا .
- وذهب الأخفش إلى أن أصله : (وو) ؛ لعدم تقدم اليا عنا على الواولاما .
- وينظر : المنصف ١٥٤/٢ وابن يعيش ٥٨/١٠ .
- (٣) ينظر : المنصف ١٥٤/٢ وابن يعيش ٥٨/١٠ وشرح الشافية ٧٤/٣ .
- (٤) زيادة يستقيم بها الكلام .

مفردات اللغة متعذر.

قوله : (ولذلك آثروا في " الوفى " أن يكتب بالياء) .

اعلم أن الألف المنقلبة عن الواو ، تكتب بالألف ، نحو : ألف " رها " .
فلما جهلوا الحرف الذي انقلبت عنه ألف " الوفى " ذهبوا إلى أنها منقلبة عن " يا " ،
لأنها لو كانت منقلبة عن الواو ، كانت فاء " الوفى " واوا ، ولاسها واوا ، واعتقاد ذلك
مستنع ، لأنه يبطل قولهم : إنه ليس في العربية ما فاو ، ولامه واو سوى " الواو " .
ثم لما اعتقدوا أن ألفه منقلبة عن الياء ، لزمهم أن يكتبوها بالياء ، لما ذكرناه .
و" الوفى " بالغين المعجمة : الجلبة والأصوات ومنه قيل للحرب : " وفى " ؛ لما
فيه من الصوت والجلبة (٢) .

(١) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٤١٨/٢ : " . . . ولذلك آثروا في الوفى أن يكتب بالياء ، حملا له على ذوات الياء ، لأنه لو حمل على الواو لأدى إلى أن يكون من النادر ، وهو باب لفظ (الواو) فحملة على الياء التي هي أكثر في مثل ذلك أجدر ، فلذلك كان الوجه كتابته بالياء " .

وينظر : ابن يعيش ١٠ / ٥٨ ، ٥٩ .

(٢) الصحاح (وفى) ٦ / ٢٥٢٦ .

القول في الواو ، والياء ، فائين

° الواو تثبت صحيحة ، وتسقط ، وتقلب :
فثبتها على الصحة في نحو : " وعد ، وولد ، والوعدة ، والولدة " .
وسقطها فيما عینه مكسورة من مضارع " فعل " أو " فعل " لفظاً ، أو تقديراً :
فاللفظ في : " بعد " و " يبق " .
والتقدير في : " يضع " و " يسع " ؛ لأن الأصل فيهما الكسر ، والفتح لحرف
الحلق ، وفي نحو : " المدة ، والمدة " من المصادر ، والقلب فيما مر من الإبدال .
والياء مثلها إلا في السقوط ، تقول : " ينح ينح " و " يسر يسر " فتثبتها حيث
أسقطت الواو .
وقال بعضهم : " يئس يئس " ك : " متى يبق " فأجراها مجرى الواو ، وهو
قليل ، وقلبها في نحو : " اتسر " .

المصن : قوله : (القول في الواو ، والياء ، فائين) إلى وقوعها عينا .

التفسير : وصدده بثلاثة أبحاث :

البحث الأول : أن أبنية الثلاثي من المعتل الفاء " وا " خمسة :

أولها : " فعل بفعل " بفتح العين في الماضي ، وكسرها في المستقبل ، نحو :
" وعد يعد " والأصل : " يعد " ولكن سقطت الواو ؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة ، وعين
مكسورة ، وذلك مستثقل .

وثانيها : فتح العين فيهما ، كقولك : " وضع يضع " وأصله : " يوضع " ، بكسر
العين ، وإنما حذف الواو ؛ لأن الفتح في المضارع ، عرض لحرف الحلق ، والأصل :
إنما هو : " يوضع " بكسر الضاد ، فاعتبروا الأصل ، وألفوا الفتح المارضة ،
وهيأتى شرحه وتقريره .

وثالثها : كسر العين في الماضي ، وفتحها في المضارع ، نحو : " وجل يوجل " .
بالجيم ، والوجل : الخوف (١) .

وكذلك : " رجل يوجل " بالحاء المهلهلة .

قال "الجوهري": تقول: وَجِلَ الرَّجُلُ ، بالكسر : وقع في الْوَحْلِ ، بالتشريك ، وغر الطين الرقيق ، والتسكين ، والتسكين لغة فيه رديئة (١).

ورابعتها: كسر العين فيهما جميعا ، نحو: "وَرِثَ الْمَيِّتَ يَرِثُهُ" ، والأسل: "يُورِثُ" ، اسما عرفته من أن حروف الفصل المضارع ، هي بحسبها حروف الماضي ، وحرف المتابعة زائد عليها ، ولكسهم حذفوا الواو من المضارع ، لرفعها بين ياء مفتوحة ، وعين مكسورة ، ولتقلها على اللسان .

وخامسها: ضم السين فيهما ، نحو: "وَسَمَ الرَّجُلُ يَوْمَهُ" (٢) ، إذا كان يبيع اليوم ، جميل الصورة (٣) ، بإثبات الواو صحيفته في المضارع ، وإن وقعت بين ياء مفتوحة ، وميسن مضمومة ، والقياس ياباء ، لأن الضمة أثقل من الكسرة ، وسنذكر الموجب لإثبات الواو فيما هذا شأنه .

قال "الميداني" (٤): " . . . ولم يأت فتح الماضي ، وضم المضارع ، إلا في حرف واحد وهو: "وَجَدَ يَجِدُ" ، وهي لغة بني عامر ، قال لبيد بن ربيعة العامري (٥).

[١٦٨] لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعْتُ الْفَوَاحِشَ بِشَرْبِ . . . تَدْعُ الصَّوَادِي لَا يَجِدُنْ غَلِيظًا (٦).

- (١) الصحاح (رجل) ٥ / ١٨٤٠ .
 - (٢) في المخطوطة [يوشم] وهو تصحيف ، لأنه لا يتفق مع المعنى .
 - (٣) الصحاح (وسم) ٥ / ٢٠٥١ .
 - (٤) هو: أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني النيمابوري أبو الفضل . صنف الأمثال ، والسامى في الأسامي ، والأنموذج في النحو ، والصادر ، ونزهة السامع في علم الصرف ، وشرح الفضليات ، وغير ذلك . توفي سنة ٥١٨ هـ . ينظر: معجم الأدباء ٥ / ٤٥ ، والبغية ١ / ٣٥٦ ، ٣٥٢ .
 - (٥) كان من شعراء الجاهلية وفرسانهم ، ولما جاء الإسلام أسلم ، وسكت عن قول الشعر ، ومات في خلافة معاوية . ينظر: الشعر والشعراء ١ / ١٩٤ - ٢٠٤ ، والموتلف / ١٢٤ .
 - (٦) بيت من الكامل لم يقله : لبيد بن ربيعة العامري كما قال الميداني في نزهة الطرف ١١٢ / تحقيق: د . السيد محمد عبد المقصود درويش (ط ١) - دار الطباعة الحديثة - القاهرة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) وكما قال الجوهري في الصحاح (وجد) ١ / ٥٤٧ . ونسبه الرضى - أيضا - في شرح الشافية ١ / ١٣٢ : لبيد .
- ولعل قول الميداني : " وهي لغة بني عامر " كان سببا مرجحا - فسي رأى الميداني - لنسبة هذا البيت : لبيد العامري .
- وليس الأمر كما قالوا ، لما يأتي :
- أولا : البيت في ديوان جرير ٣٧٤ / (ط ١) دار بيروت للطباعة والنشر (بروايسة : لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعْتُ الْفَوَاحِشَ بِشَرْبِ . . . تَدْعُ الصَّوَادِي لَا يَجِدُنْ غَلِيظًا .
- ثانيا : يقول ابن بري في حواشيه على الصحاح (وجد) ١ / ٦٠ (ط ١) -
- الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٨١) : " البيت لجرير ، وليس للبيد كما زعم " يقصد : الجوهري .

البحث الثاني : اختلف أهل البصرة والكوفة في الموجب لسقوط الواو التي هي فاء الكلمة في نحو : "يَعِدُّ" و "يَرِثُ" :

فقال البصريون : الموجب لذلك طلب الخفة ؛ لأن وقوع الواو بين ياء مفتوحة ، وبين مكسورة يثقل اللفظ به ، فاتقوا وقوعها بينهما ، وحذفوها من اللفظ ، ثم جعلوا سائر أصناف المضارع تابعا له ؛ لئلا يختلف المضارع في البناء ، فحذفوا الواو فـسـى قولهم :

"أَنَا أَعِدُّ" والأصل : "أَوْعِدُّ" وفي : "أَنْتَ تَعِدُّ" والأصل : "تَوَعِدُّ" ، و "تَحْنُ نَعِدُّ" و "أَنْتُمْ تَعِدُّونَ" ، وإن لم يكن هناك ياء ؛ لأنهم لو قالوا : / "أَنَا أَوْعِدُّ" ٣٨٠ / بإثبات الواو ، و "هُوَ يَعِدُّ" بحذفها ، لاختلف المضارع ، فكان يكون مرة بالسواو ، وأخرى بلا واو ، فحمل ما لا غلة فيه على ما فيه غلة .

وهذا مذهب مطرد في كلامهم ولفظاتهم ، فاقش في محاوراتهم ومخاطباتهم أن يحملوا الشيء على حكم نظيره ؛ ولقرب ما بينهما ، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم (١) .

ثالثا : نسب ابن هشام في المغنى ١/٢٢٢ البيت لجبرير .
رابعا : يقول البغدادي في شرح شواهد الشافعية / ٥٥ : "البيت الذي أنشده الشارح المحقق ليس للبيد العامري وإنما هو لجبرير ، وهو تميمي .
والبيت من شواهد : النصف ١/١٨٧ وابن يمين ١٠/٦٠ والمصنف ١/١٢٧ ، ٢/٤٢٢ وشرح الشافعية للرضي ١/١٣٢ وشرح شواهد ما ٥٣/٥٣ واللسان (نقع) ٦/٤٥٢٦ والمصنف ٦/٦٦ والأشعرى ٤/٣٤١ .
لوشئت : التاء خطاب لأمامة في بيت ستقدم .
نقع : يقول ابن بري في حواشيه على الصحاح ٢/٦٠ : "نقع الفؤاد" ، أي : روى ، يقال : نَقَعَ الْمَاءُ الْعَطَشَ : أذهب به ، نَقَعًا ونَقْعًا فيهما . والماء الناقع : العذب المروى . والصادي : العطشان . والفليل : حر العطش .
والشربة : المرة من الشرب ، وأراد به : ماء ريقها . وروى بدله (بمَشْرَبٍ) وهو مصدر ميمي .

يقول الشاعر : لو ذاق الصادي شربة من ريق محبوبته لظل بلا عطش .
ويقول ابن جني في النصف ١/١٨٧ مملقا على هذا البيت : "فأما قول الشاعر : لو شئت الخ فشاذ ، والضمه عارضة ، ولذلك حذف الفاء كما حذف في (يقع) ، وينزع (وإن كانت الفتحة هناك ؛ لأن الكسر هو الأصل ، وإنما الفتح عارض) .
(١) ما ذكره الشارح — هنا — عبارة ابن جني في النصف ١/١٩١ نقلها الشارح

بل وقد يحملون الشيء على ضده ، كما ذكرناه غير مرة (١) .
 ومثل : " يَعد " : قولهم : " أنا أكرم " فحذفوا الهمزة التي كانت في الماضي فسي
 قولك : " أكرم " حذرا من أن تلتقي همزتان ، ويقال : " أنا أكرم " ، ثم طردوا الباب ،
 وقالوا : " يكرم هو " و " تكرم أنت " و " نكرم نحن " بحذف الهمزة ، وإن كانوا لسو
 جاءوا بها لم تجتمع همزتان ، ولكنهم طردوا الباب ، توفيراً لجانب المائلة ، وكراهة
 أن يختلف المضارع ، فيكون مرة بهمزة ، وأخرى بغير همزة .

دون إشارة إلى ذلك .

وأمثله حمل الشيء على نظيره كثيرة في كلام العرب ، منها :
 قولهم : (أنا أكرم) فحذفوا الهمزة التي كانت في (أكرم) ؛ لئلا يلتقي همزتان ؛
 لأنه كان يلزم : (أنا أو أكرم) فحذفوا الثانية كراهة اجتماع همزتين .
 ثم قالوا : (نكرم ، وتكرم ، ويكرم) فحذفوا الهمزة ، وإن كانوا لو جاءوا بها
 لما اجتمع همزتان ، ولكنهم أرادوا المائلة ، وكرهوا أن يختلف المضارع ، فيكون
 مرة بهمزة وأخرى بغير همزة ، محافظة على التجنيس في كلامهم .
 وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة الأصلية المفردة في نحو : (خذ ، وكل) فهم بأن
 يحذفوا الزائدة إذا كانت معها أخرى زائدة أجدر .
 وأيضاً من باب حمل الشيء على نظيره : حمل الشرط على الاستفهام ، فكما لا يجوز
 أن يقال : (زيداً أضربت ؟) لا يجوز أن يقال : (زيداً إن تضربت أضرب) .
 وسبب حمل الشرط على الاستفهام ما بينهما من المشابهة .
 ألا ترى أنك إذا قلت : (أضربت زيداً ؟) كنت طالباً لما لم يستقر عندك ، كما
 أنك إذا قلت : (إن تضربت زيداً أضرب) كان كلامك معقوداً على الشك .
 فإذا ثبتت المشابهة بينهما من هذا الوجه ، فنبهني أن يحمل أحدهما على
 الآخر ، وهذا من باب حمل الشيء على نظيره .

وينظر : المنصف ١ / ١٩٢ والإنصاف ٢ / ٦٢٧ وما بعده .
 (١) من أمثلة حمل الشيء على ضده : أنهم قالوا : " ملحفة جديدة " ، كما قالوا :
 " عتيقة " ، وقالوا : " جوعان " كما قالوا : " شبعان " ، وقالوا : " علم " كما قالوا :
 " جهل " .

ولهذا قال الكسائي في قول الشاعر :
 إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْبٍ . . . لَعَمْرُ اللَّهِ أَعَجِبْنِي رِضَاهُ
 إنه لما كان " رَضِيتَ " ضد " سَخِطَ " ، و " سَخِطَ " تعدي بـ " على " ، فكذلك
 " رَضِيتَ " حملاً له على ضده .

وينظر : الإنصاف ٢ / ٦٣٠ ، ٦٣١ .

وقال أهل الكوفة : الموجب لحذف الواو في نحو : "يَعْدُ" و"يَزِن" أنها متعديان ، قالوا : وكذلك كل فعل متعد .

ألا ترى أنهم قالوا : "وَجَلَّ يُوَجِّلُ" و"وَجَلَّ يُوَجِّلُ" فأنشئوا الواو لما كان "وَجَلَّ" و"وَجَلَّ" غير متعديين (١) . واختاره صاحب الصحاح (٢) .

قال "ابن جنى" : وقد تعجب "أبو العباس" من هذا القول ، واستطرفه ، وقال : إن المتعدي ، وغير المتعدي لا وجه لذكره في هذا الموضع . ألا ترى أنهم قد قالوا : "وَقَعَ يَقَعُ" و"وَضَعَ يَضَعُ" و"وَقَدَّتِ النَّارُ تَقْدُ" و"وَسَلَ الْمَطَرُ يَسِلُ" .

فحذفوا الواو من هذا كله ، وإن كان فعله لازما غير متعد . وأما : "يُوَجِّلُ" و"يُوَجِّلُ" فلم تثبت فيه الواو من قبل أنه غير متعد ، وإنما ذاك من أجل أنه لا كسرة بعد الواو (٣) . وإذا لم يكن ما بعد الواو فيهما مكسورا ، فأتى الموجب لحذفها ؛ لأن الموجب إنما هو : توسط الواو بين ياء مفتوحة ، وعين مكسورة (٤) .

(١) مقاله الكوفيون — هنا — نسبة ابن جنى في المنصف ١٨٨/١ للفرأ .
وينظر : الخلاف بين البصريين والكوفيين في الإنصاف ٢٨٢/٢ وما بعده والمنصف ١٨٨/١ وابن يعيش ١٠ / ٥٩ ، ٦٠ .

(٢) الصحاح (وَجَلَّ) ١٨٤٠ / ٥ : "في المستقبل منه أربع لغات : يُوَجِّلُ ، وَيَجَلُّ ، وَيَجَلُّ ، وَيَجَلُّ بكسر الياء ، وكذلك فيما أشبهه من باب الشال إذا كان لازما" .

(٣) المنصف ١٨٨/١ .

(٤) يبدو من خلال كلام الشارح ، وعرضه كلام ابن جنى الذي تضمن رأى المبرد أنه يؤيد رأى البصريين ، وهذا ما أميل إليه ؛ لقوة أدلة البصريين ، ووضوح اتجاههم في هذه المسألة ، مما ظهر عنه فساد رأى الكوفيين — هنا — لضعف أدلتهم وانهايارها أمام حجج البصريين القوية .

وينظر : الكتاب ٤ / ٥٢ ، ٥٣ ، والمقتضب ١ / ٢٢٦ والمنصف ١٨٤/١ وما بعده وابن يعيش ١٠ / ٥٩ ، ٦٠ والإيضاح ٤١٩/٢ وشرح الشافية ٢ / ٨٨ .

البحث الثالث : أنهم أثبتوا الواو في نحو : "يوشح" و "يوطو" ، الواو فيهما متوسطة بين يا مفتوحة ، وعين مضمومة ، والواو مع العين المضمومة أثقل منها مع المكسورة .
وكذلك لم يحذفوا الواو أيضا في قولهم : "أَعَدَّ يُعَدُّ" و "أَقَدَّ يُقَدُّ" ، وما أشبه ذلك ، مع أن "يُعَدُّ" أثقل ؛ لأن اليا المضمومة أثقل من المفتوحة .
وأجابوا عن الأول بأن باب "ظَرَفَ يَظَرِّفُ" لما لم يغيروا حركة عينه في المضارع عما كانت عليه في الماضي ، دل ذلك على أن تحقيق الماثلة بين الماضي والمضارع مطلوب لهم في خصوص هذا البناء .

وإذا حافظوا على مجرد الحركة العرضية ؛ لتحقيق الماثلة ، فلأن يحافظوا على إثبات الواو الذي هو أصلي ، ولازم أجدر .
وأجابوا عن اليا بأوجه ثلاثة :

أولها : قاله "عبد المجيد" : إن الواو في "يفعل" من : "أَعَدَّ يُعَدُّ" أخف ؛
لسهولة النطق بها ؛ لأن الخروج من الضمة إلى الواو الساكنة أخف على اللسان ،
لما بينهما من التناسب ، ولأن الواو الساكنة بعد الضمة كالإشباع لها ، بخلاف
الخروج من الفتحة إلى الواو ، فإنه لا تناسب بينهما (١) .

ثانيها : قاله "ابن جني" : إن الأصل في : "يُعَدُّ" : "يُؤَدُّ" بإثبات الهمزة قبل
الواو ، مثل : "أَكْرَمَ يُؤَكِّرُمُ" ، فلما حذفوا الهمزة ، امتنعوا من حذف الواو ، حذرا من
الجمع بين إجحافين على كلمة واحدة (٢) .

(١) يقول الرض في شرح الشافية ١٣٢/١ : "فإن قيل : فهلا حذفت الواو من
(يُعَدُّ) مضارع (أَعَدَّ) مع أن الضمة أثقل ؟
قلت : بل الضمة قبل الواو أخف من الفتحة قبلها للمجانسة التي بينهما ."
ونظر : شرح السيرافي ٩١/٦ .

(٢) النصف ١٩٤/١ وبعارته : "فإن قلت : فقد قالوا : (أَعَدَّ يُعَدُّ) ، وأَقَدَّ يُقَدُّ)
وما أشبه ذلك . فهلا قالوا : (وَعَدَّ يُوَعَدُّ) على قياس (أَعَدَّ يُعَدُّ) ، بل
(يُعَدُّ) أثقل ؛ لأن يا مضمومة ، ويا مفتوحة ؟
فالجواب : أن (يُعَدُّ) أصله : (يُؤَدُّ) مثل : (يُؤَكِّرُمُ) ، فلما حذفوا
الهمزة ، لم يجمعوا على الفعل حذف الفاء أيضا .
و(يُعَدُّ) لم يحذف منه شيء غير الواو ، فجاز ذلك ."

وثالثها: قاله "أبو سعيد": إنما وجب إثبات الواو في هذا البناء؛ لأن مستقبل (أفعل) لما لم يتغير عن (يفعل) في نحو: "أَعَدَّ يُعَدُّ" كما أن مضارع (فعل) لم يتغير عن (يفعل) في نحو: "وَسَمَّ يَسْمُ" الحق به (١).

ونعود إلى شرح المتن.

قوله: (والواو تثبت صحيحة وتسقط وتقلب).

اعلم أن الواو إذا وقع موقع فاء الفعل، كان له ثلاث حالات:

إبقاؤها أو من غير إبدال، وحذفها من اللفظ، وإبدالها.

قوله: (فثبتها على الصحة...) يريد بالصحة: بقاؤها "واو" من غير إبدال شيء.

منها.

قوله: (في نحو: "وعد" وولد) بالفتح فيهما.

اعلم أن هذه الواو تثبت في الأفعال الماضية، صحيحة في هذا البناء، ولا يوجد

في شيء منها ما يوجب حذفه، ولا إبداله كما لا يخفى (٢).

قوله: (والوعدة والولدة...).

اعلم أنك ستعرف أن ما كان من المصادر على زنة (فعله) لا بد من حذف السواو

منه في نحو: "عَدَّ" و"زَنَ" وسنذكر غلة ذلك.

فقوله: (وعداً) وإن كان صدراً، فليس على زنة (فعله)؛ فلذلك ثبت الواو،

ولم تسقط.

وأما: "ولده" وإن كانت على زنة (فعله) إلا أنهم لم يستعملوها صدراً،

ويضاف إلى ما قاله ابن جنى أن الواو في (يُعد) لم تقع بين اليا والكسرة،

ولكن الهمزة المحذوفة التي هي في حكم الثابتة حالت بينهما.

ومن هنا ثبت الفرق.

وينظر: الإنصاف ٢/٧٨٥ والمتع ٢/٤٢٦ و ٤٢٧.

(١) شرح السيرافي ١/٩١ ومجارتها: "٠٠" إن مستقبل (أفعل) لا يتغير عن

(يفعل)؛ كما أن مستقبل (فعل) لا يتغير عن (يفعل) ومع ذلك فإن الواو

الساکنة إذا كان قبلها ضمة، فهي كالإشباع للضمة، والاستثقال لها

أقل...".

(٢) ينظر: ابن عيش ١٠/٥٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٤١٩.

لكن اسما ؛ فلذلك صحت الواو ، ولم تسقط .
 قال " ابن جنى " : إنك إنما كنت تحذف فى " عِدَّةٌ " و " زِنَةٌ " ؛ لأنها مصدران
 فعلين محذوفى الفاءين ، فأجريت على المصدر حكم الفعل .
 وأنت إذا بنيت (فعلة) اسما لا مصدرا ، صح ؛ لأنه ليس بجار على فعل
 محتل جريان المصدر ؛ فتعله لذلك .
 ولم تحذف الواو فى " عِدَّةٌ " (١) و " زِنَةٌ " لمجرد أنها مكسورة ، بل لأنها
 مكسورة ، وهى مصدر جار على فعل محذوف الفاء . (٢)
 وإذا بنيتها اسما ، لم تحذف الفاء ؛ لفوات علة الحذف .
قوله : (وسقطها فيما كانت عنه مكسورة من مضارع " فعلٌ " أو فعلٌ لفظا
أو تقديرا) .

اعلم أن مضمون هذا الكلام أربعة أمثلة :

الأول : قوله : " وَهَدَّ يَهْدُ " .

الشاهد فيه : أن الماضى منه (فعل) يفتح العين ، والمضارع " يَهْدُ " بكسرهما .
 وإنما حذف الواو من اللفظ ؛ لوقوع الواو الساكنة بين ياء مفتوحة ، وعين
 مكسورة ، لأجل ما ذكرناه من الاستثقال ، ثم الحقوا به سائر أصناف الفعل المضارع ،
 كما قررناه فى البحث الثانى (٣) .

الثانى : قوله : (. . . وَيَقُ . . .) . تقول : " يَقُ يَقُ " والأصل : " يَقُ يَقُ " بكسر

عين الفعل فى الماضى والمستقبل جميعا ، إلا أنهم حذفوا / الواو فى المضارع ؛ ٣٨٠/ب
 لوقوعها بين ياء مفتوحة ، وعين مكسورة .
 ومعنى " يَقُ يَقُ " : أحبه (٤) .

(١) فى المخطوطة [عاد] وهو تحريف .

(٢) النصف ١٩٧/١ وما بين الحاصرتين جاء فى النصف هكذا :

" . . . لأنها مكسورة حسب ، فتحذفها فى (يَهْدُ) إذا بنيتها اسما ، بل لأنها
 مكسورة ، والمصدر جاء على فعل محذوف الفاء .
 ألا ترى إلى صحتها فى : (يَهْدُ ، وَهْدٌ ، وَهْدٌ) وما أشبه ذلك ؛ لأنها
 ليست بمصادر .

(٣) ينظر : ص ٨٨١ من التحقيق .

(٤) اللسان (وصق) ٤٩٢٧/٦ : " يَقُ يَقُ " نادره يَقُ يَقُ : أحبه . . .

.....

فعمين المضارع في هذين المثالين مكسورة في اللفظ .

الثالث : قوله : (وَضَعَ يَضَعُ) بالفتح فيهما .

الشاهد فيه : أن الضاد التي هي عين المضارع مفتوحة ، ومع ذلك أسقطوا الواو من اللفظ ، والقياس يأباه ، لأن موجب الحذف إنما هو اجتماع الياء والكسرة .

وأجاب المصنف عن هذا ، وقال : إن المعتبر : مطلق الكسرة ، لا خصوص الكسرة اللفظية ، والكسرة — ههنا — ثابتة في التقدير ، لأن الأصل : " يُضَعُّ " إلا أن حرف الحلق ، وهو : العين لما وقع في موضع اللام ، وجب فتحه ، لأن مضارع (فَعَلَ) بالفتح إذا جاء على (يَفْعَلُ) مفتوحا ، فلا بد وأن يكون في موضع عينه ، أو لامة حرف من الحروف الستة ^(١) ، وقد سبق ذكرها .

تقول : وَضَعَ الشَّيْءَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَوَضَعَ مِنْهُ فُلَانٌ ، أي : حَطَّ من درجته ^(٢) .

الرابع : قوله : (وَسَعَّ يَسَعُّ) وهذه الصورة تخالف ما قبلها في أن العين مكسورة في الماضي .

تقول : " وَسَعَّ الشَّيْءَ يَسَعُّ " بالفتح ، والكلام فيه على نهج " يَضَعُ " ^(٣) .

(١) يقول ابن عصفور في المستع ٤٢٦/٢ : " فإن قيل : فلأى شيء حذف الواو فسي (يَضَعُ) مضارع (وَضَعَ) ، ولم تقع بين ياء وكسرة ؟ فالجواب أنها في الأصل وقعت بين ياء وكسرة ، لأن الأصل : (يُضَعُّ) . لكن فتحت العين لأجل حرف الحلق ، ولولا ذلك لم يجز مضارع (فَعَلَ) على (يَفْعَلُ) بفتح العين .

فلما كان الفتح عارضا ، لم يعتد به ، وحذفت الواو رهيا للأصل .
وينظر : الكتاب ٥٥/٤ والنصف ٢٠٦/١ وابن يعيش ٦١/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٤٠٢/٢ وشرح الشافية ١٣٠/١ .

(٢) الصحاح (وَضَعَ) ١٣٠/٢ : " وَوَضَعَ الرَّجُلُ بِالضَّمِّ يُوَضِّعُ ضَعَةً وَضِعَةً ، أي : صار وضيعا . وَوَضَعَ مِنْهُ فُلَانٌ ، أي : حَطَّ من درجته .

(٣) السابق (وَسَعَّ) ١٢٩٨/٣ : " وَسَعَّ الشَّيْءَ بِالْكَسْرِ يَسَعُّ سَعَةً " .
يشير الشارح — هنا — إلى فتح عين الفعل ؛ لأن لامة حرف حلق مثل : (يَضَعُ) .

لكن الجوهرى — وهو يسير على رأى الكوفيين في هذه المسألة — يقول فسي الصحاح (وَضَّ) ١/ : " سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ (يَضَّ) كَمَا سَقَطَتْ مِنْ (يَسَعُّ) لَتَعْدِيهِمَا ؛ لأن (فَعَلَ يَفْعَلُ) ما اعتل فاؤه لا يكون إلا لازما ، فلما جاء من بين أخواتها متعديين ، خولف بهما نظائرها .

قوله : (وفي نحو : " العدة " ، واليقه " .) .

اعلم أن الواو عاطفة ، والمعنى : وسقوطها فيما عینه مكسورة من المضارع ، وفيما كان من المصادر على زنة (فعلة) في الأصل في نحو : " العدة " ، واليقه " . قال " ابن جنى " : الأصل أن يقال : " وعدة " بكسر الواو ، إلا أنهم استقلوا ذلك ، فالزموا الواو الحذف ، لأن المصدر يجرى مجرى الفعل .

فكما استقلوا ذلك ، فالزموا [حذف] الواو الساكنة بين ياء ، وكسرة ، كانسوا للواو إذا كانت الكسرة فيها أشد استثقالا ، فحولوا كسرتها ، على ما بعدها ، وألزموها الحذف ، لأنهم [لو] أثبتوها بعد أن سلبوها حركتها ، احتاجوا إلى ألف الوصل ، لتعذر الابتداء بالساكن .

وإذا جاءوا بألف الوصل وهي مكسورة ، لزمهم أن يدلوا الواو ياء ، لسكونها وانكسار ما قبلها ، فكانوا يقولون : " إيعده " فتجتمع في الابتداء كسرتان ، بينهما ياء ساكنة ، والياء عندهم بمنزلة كسرتين ، فيتوالى أول الكلمة ما هو في معنى أرى — كسرات ، ولا يخفى ما فيه من الثقل (٣) .

والها ، في " العدة " ، و " المقه " عوض من الواو المحذوفة التي هي فاء الكلمة . فإن قلت : إن قوله تعالى : " وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيهَا " . (٤) يبطل قولهم : إنه يجب حذف الواو التي هي فاء في نحو : " عدة " ، و " زنة " . (٥) .

قلت : قال " أبو علي " : الناس في " وجهه " على ضربين :

ضهم من يقول : إنها مصدر شذ ، وهو : اختيار " المازني " .

وضهم من يقول : إنها اسم ، لا مصدر بمنزلة : " ولدة " ، والد " . (٦) .

(١) سقط من المخطوطة .

(٢) سقط من المخطوطة .

(٣) مانبيه الشارح لابن جنى هو كلام المازني في النصف ١٨٤/١ ، ١٨٥ مع تصرف في العبارة ، ويبدو أن نسبته لابن جنى خطأ من الناسخ .

(٤) سورة البقرة ، من الآية ١٤٨ .

(٥) هذا تساؤل المازني في النصف ٢٠٠/١ .

(٦) مانبيه علامتى التنصيص كلام ابن جنى في النصف ٢٠٠/١ نقله الشارح دون إشارة إلى ذلك ، ووضع [وهو اختيار المازني] في موضع : [كما ذهب إليه أبو عثمان] . وينظر : المقتضب ٢٢٧/١ .

قوله : (والقلب فيما من الإبدال) • يريد : ما سبق في صنف إبدال الحروف : فـى
إبدال الهمزة من الواو التي هي فاء الكلمة في نحو : "أواصل" في الجمع ، و "أوصل"
في التصغير ، وفي نحو : "أخوة" •

وكذلك الياء منها في نحو : "مِيقَاتٍ" و "مِيزَانٍ" ونحوه (١) •

قوله : (والياء مثلها ، إلا في السقوط) •

اعلم أن الياء التي هي فاء الكلمة ، تثبت صحيحة مرة ، وأخرى يدل منها حرف
آخر ، ولا تحذف من اللفظ في شيء من الصور ، إلا عند شذمة قليلة •
تقول في إثباتها صحيحة بين ياء مفتوحة ، وعين مكسورة لفظا في المضارع :
"يَنْعُ الثَّمَرُ يَنْعُ" : إذا نضج ، ويَنْعُ بالفتح لغة ثانية ، لكنه مكسور في التقدير ،
لما عرفته (٢) •

وانما ثبتت الياء — ههنا — لأنها قوت باختها ، فامتنع إسقاطها ، بخلاف
الواو في نحو : "يَعِدُّ" و "يَضَعُ" فإنها وقعت أجنبية بين أجنيين •
قوله : (•• وكذلك : "يَسْرِي" ••) (٣) •

الشاهد فيه : أن الياء في المضارع وقعت بين ياء مفتوحة ، وعين مكسورة ، ولم تسقط
من اللفظ بخلاف الواو •

وذلك أن الياء توسطت بين شيئين :

أحدهما : الياء ، وهي أختها • والثاني : الكسرة ، وهي : جزء منها ، وليس السواو
كذلك (٤) •

- (١) ينظر : ص ٧٩٣ من التحقيق •
 - (٢) الصحاح (ينع) ٣ / ١٣١٠ : "يَنْعُ الثَّمَرُ يَنْعُ ، ويَنْعُ يَنْعًا وَيَنْعًا ، وَيَنْعًا ،
أى : نضج ، وأَيْنَعُ مثله • ولم تسقط الياء في المستقبل لتقويها باختها" •
 - (٣) يَسْرِي : أخذ بهم ذات اليسار • اللسان (يسر) ٦ / ٤٩٥٩ •
 - (٤) الكتاب ٤ / ٥٤ : "وأما ما كان من الياء فإنه لا يحذف منه ، وذلك قولك : (يسر)
يسر يسر يسر يسر (• وذلك أن الياء أخف عليهم ، ولأنهم قد
يفرون من استئصال الواو مع الياء إلى الياء في غير هذا الموضع ، ولا يفرون من
الياء إلى الواو فيه ، وهي أخف ••• " •
- وينظر : المقضب ١ / ٢٣٠ والنصف ١ / ٢٠١ و ٢٠٢ وابن يعيش ١٠ / ٦٦
والإيضاح ٢ / ٤٢١ وشرح الشافية ١ / ١٣٢ والممتع ٢ / ٤٣٢ •

.....

قوله : (٠٠) قال بعضهم : " يئس يئس " (١) (٠٠) .

الشاهد فيه : أنه حذف اليا ، التي هي فاء الفعل ؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة ، وكسرة ، كما فعل بالواو .

والمشهور : إنما هو إثبات اليا ، وأن يقال : " يئس " .

(٢)

قال " عبد المجيد " : الموجب لحذف اليا ، الفرار من اجتماع يائين بعدهما الهمزة .
قوله : (ك : " يئس يئس ") (٠٠) . اعلم أن سقوط الواو في " يئس " ثابت بالاتفاق ، والأصل :

" يئس " فقام عليه ذوات اليا ، وقال : " يئس " بحذف اليا ، إلحاقا لأحد حرفي العلة بالآخر ، ولما ذكرناه .

قوله : (٠٠ وهو : قليل) يريد : أن إجراء اليا مجرى الواو في الحذف قليل ، لما ذكرناه من الفرق .

واليأس أصله : بالهمز : نقيض الرجاء وانقطاعه .

قال " الجوهري " : " اليأس : القنوط ، وقد يئس من الشيء يئس ، وفيه لفظة أخرى : يئس يئس بالكسر فيهما ، وهو : شاذ . . .

قال " السرد " : منهم من يدل في المستقبل من اليا الثانية ألفا ، ويقول : يئس . . .
وقد جاء " يئس " أيضا بمعنى " علم " في لغة " النخع " ، قال الله تعالى :
" .. أفلم يئس الذين آمنوا " (٣) . . .

(١) الكتاب ٥٤/٤ : " .. وزعموا أن بعض العرب يقول : (يئس يئس) فاعلم ، فحذفوا اليا من (يئس) لاستثقال الياءات ههنا مع الكسرات ، فحذف كما حذف الواو .
فهذه في القلة ك : (يئس) . . .
وينظر : النصف ١٩٦/١ وابن يعش ٦٢/١٠ والإيضاح ٤٢١/٢ والمستع ٤٣٧/٢ وشرح الشافية ١٣٢/١ .

(٢) يقول ابن عصفور في المستع ٤٣٧/٢ : " ولا تحذف أصلا إلا في لفظتين شذتا ، وهما : (يئس ، ويئس) في مضارع : (يئس ، ويئس) وأصلهما : (يئس ، ويئس) .
فحذفت اليا ، لوقوعها بين ياء ، وكسرة . . .
(٣) سورة الرعد ، من الآية / ٣١ : " .. أفلم يئس الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعا " . . .

وينظر : الصحاح (يئس) ٩٩٢/٣ ، ٩٩٣ والمقتضب ٢٣٠/١ .

قوله : (.. قلبها في نحو : " اتسر " ..) .

اعلم أنه لما قال : (والياء مثلها ، إلا في السقوط) أفاد هذا الكلام أن الياء مثل الواو في ثبوتها صحيحة ، وفي أنها تبدل منها .
وليس فيه ما يدل على خصوص الحرف الذي تبدل من الياء ، استدرك ما أطلقه أولاً ، وقال : ذلك البديل هو التاء - بنقطتين من فوق - في نحو : " اتسر " بتشديد التاء ، وكان الأصل : " ايتسر " على زنة (ائتمل) فأبدلوا من الياء الذي هو حرف العلة تاء - بنقطتين من فوق - فاجتمع حرفان شاذلان ، والأول منهما ساكن ، فادغم في الثاني ، وقيل : " اتسر " (١) .

(١) ينظر : سر الصناعة ١٦٤/١ وابن يعيش ٦٢/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٤٢٢/٢ .

(فصل) "والذى فارق به قولهم : "وَجَعَّ يَوْجَعُ" و "وَحَلَّ يَوْحَلُ" قولهم : "وَسَعَّ يَسَعُ" و "وَضَعَّ يَضَعُ" حيث ثبتت الواو فى أحدهما ، وسقطت فى الآخر ، وكلا القبيلين فيه حرف الحلق أن الفتحة فى "يَوْجَعُ" أصلية بمنزلتها فى "يَوْحَلُ" ، وهى فسى "يَسَعُ" عارضة مجتلية ، لأجل حرف الحلق ، فوزانها وزان كسرتى الرايين فسى : "التجارى" و "التجارب" . . .

قوله : (والذى فارق به قولهم : "وَجَعَّ يَوْجَعُ" و "وَحَلَّ يَوْحَلُ" قولهم : "وَسَعَّ يَسَعُ" و "وَضَعَّ يَضَعُ" حيث ثبتت الواو فى أحدهما ، وسقطت فى الآخر ، وكلا القبيلين فيه حرف الحلق أن / الفتحة فى "يَوْجَعُ" أصلية بمنزلتها فى "يَوْحَلُ" ، وهى فى "يَسَعُ" عارضة مجتلية ، لأجل حرف الحلق .

(١)

اعلم أن "يَوْجَعُ" و "يَوْحَلُ" [بالحاء] المهمل ، بفتح العين فيهما جميعا من باب (فعل يفعل) بكسر العين فى الماضى ، وفتحها فى المضارع ، نحو : "يَعْلَمُ يَعْلَمُ" ولاتأثير لحرف الحلق ، وهو : العين فى "يَوْجَعُ" و [الحاء] فى "يَوْحَلُ" فى فتحة العين ، وإنما الفتح مستحق من خصوص البناء ، وضما ، كما كان الفتح فسى "يَعْلَمُ" مستحقا من جهة البناء .

وبذلك على ذلك أن "يَعْلَمُ" ليس فى موضع عينه ، ولأمله شئ من حروف الحلق . فإذا ثبت أن فتح العين فى "يَوْجَعُ" و "يَوْحَلُ" مستحق من جهة الوضع ، لا من أجل حرف الحلق ، وجب ثبات الواو صحيحة ؛ لأنها لم تقع بين ياء مفتوحة وعين مكسورة ، فلا فى اللفظ ولا فى التقدير .

وقد عرفت فيما سبق أن الموجب لسقوط الواو فيها هذا شأنه ، إنما هو وقوعها بين الياء والكسرة .

فهذا حكم "يَوْجَعُ" و "يَوْحَلُ" .

وأما "يَسَعُ" و "يَضَعُ" فكسر العين فيهما [غير] (٢) مستحق بالوضع ، وإنما عرض الفتح لأجل حرف الحلق .

بيان ذلك أن "يَسَعُ" من باب (فعل) بالكسر فيهما مثل : "وَرِثَ يَرِثُ" . قال الميدانى : وأما "وَسَعَّ يَسَعُ" : فقالوا : هو فى الأصل (فعل يفعل) ، إلا أنهم

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

ردوه إلى الفتح لمكان حرف الحلق .. (١).
وأما "وَضَعَ" فهو من باب (فَعَلَ يَفْعِلُ) بفتح الماضي وكسر المضارع، نحو:
"ضَرَبَ يَضْرِبُ"، فالكسر مستحق للمضارع من الوضع، والفتح لعارض من خارج، وهو:
حرف الحلق، كما أن "يَسَعُ" كذلك.

وإذا ثبت أن كسر العين مستحق، وجب حذف الواو منهما؛ لتحقيق موجب
حذفها، وهو: وقوعها بين ياء مفتوحة، وعين مكسورة، باعتبار الأصل.
وإذا وقفت على هذا البيان، فقول المصنف: (والذي فارق) مبتداً، والخبر:

قوله: (أن الفتحة) بالفتح مشددة. (٢)
وقد ذكرنا فيما سبق أن من مظاهر فتح (أَنَّ) المشددة، وقوعها خبراً مبتدأ.
وقوله: (قولهم: "وَجَعُ") مرفوع بأنه فاعل (فارق).
وقوله: (قولهم: "وَسَعُ") منصوب على أنه مفعول (فارق).
ولو نصبت الأول منهما، ورفعت الثاني، كان جائزاً، لكن تقدير تقديم الفاعل
أحسن.

قوله: (حيث ثبتت الواو في أحدهما ..) يريد: في "يُوجَعُ" و "يُوجَلُ".
قوله: (وسقطت في الآخر ..) يريد: في "يَسَعُ" و "يَضَعُ".
قوله: (وكلا القبيلين ..) يريد: ما ثبتت فيه الواو، وسقطت منه.
قوله: (فيه حرف الحلق ..) اعلم أن الضمير في (فيه) يرجع إلى (كلا).
بيان ذلك: أن العين في موضع اللام في ثلاث صور، والحاء المهمة في موضع
العين في "يُوجَلُ". (٣)
قوله: (أن الفتحة [في "يُوجَعُ"] أصلية بنزلتها في "يُوجَلُ"، وهي في "يَسَعُ"
عارضه مجتلية لأجل حرف الحلق ..).

اعلم أن "يُوجَلُ" بالجيم، فتحة عينه، وهي الجيم، مستحقة بالوضع من غير شك
وتردد؛ لأنه ليس في موضع عينه ولاه شيء من حروف الحلق، فيظن أن ذلك

(١) نزهة الطرف / ١٠٦. وينظر: الكتاب ٥٥/٤ والنصف ٢٠٧/١ والستع ٤٣٤/٢.

٤٣٥ شرح الشافية ١٣٠/١ وابن يعيش ٦٢/١٠.

(٢) ينظر: ص ١١٥ من التحقيق.

(٣) سقط من المخطوطة.

كان لأجل حرف الحلق ، فقال المصنف :
(فتحة الجيم في " يوجع " مستحقة بالوضع ، وإن كان حرف الحلق في موضع اللام ،
كما أن فتح الجيم في " يوجل " كذلك) .
وحينئذ لا تكون الواو في " يوجع " متوسطة بين ياء وكسرة ، كما أوضحناه من
قبل ، فلذلك ثبت ، وامتنع سقوطها ، بخلاف فتحة السين في " يسع " — لأن
الأصل " يوسع " بكسر السين ، كما بيناه ، وإنما فتحت لأمر عارض ، وهو : وقوع حرف
الحلق في موضع لامه (١) .

قوله : (فوزانهما وزان كسرتي الرامين في " التجارى " و " التجارب ") .
قال في " الشامل " : تقول : هذا يوازن ذاك ، ووزنه ، ووزنته ، ووزانه ، أى : محاذيه ،
وأصله : أن يوازيه ، فيكون : قدره كقدره (٢) .
والمعنى أن الجيم من " يوجع " والسين من " يسع " كلاهما مفتوحان فى
اللفظ ، مختلفان فى الأصل والتقدير .
وأما أنهما متفقان فى اللفظ فظاهر ، فإن كل واحد من السامين مكسورة ،
وهى عين الكلمة .

وأما أنهما مختلفان فى التقدير : فإن الأصل فى " التجارى " إنما هو ضم الراء .
بيان ذلك : أنه مصدر (تفاعل يتفاعل) تقول : " تضارب " ، يتضارب ، تضاربا ،
و " تجارى " ، يتجارى ، تجاريا .

فعلم أن الأصل فى راء (التجارى) إنما هو الضم ، إلا أنهم كسروها لأمر
عارض ، وهو : وقوع الباء بعدها .

وأما (التجارب) : فالكسرة التى فى الراء أصلية ، لأنها جمع (تجرسة)
وجمع (تفعله) : (تفاعل) بكسر العين .
و (التجارى) بالجيم (تفاعل) من : جرى معه فى الميدان ، أو فى الحدب —

(١) ما هو جدير بالذكر أن الشارح — هنا — شرح ما سبق أن تعرض له فى الفصل
السابق .

ويدر أن الذى دفعه إلى ذلك اضطراره للشرح كلام المصنف الذى هو مكررا أيضا .
(٢) الصحاح (وزن) ٢٢١٣ / ٦ واللسان (وزن) ٤٨٢٨ / ٦ .

أو في المخاصمة (١). و (التجربة) : الاختبار ، والامتحان (٢).
ولقائل أن يقول : إن المصنف لو قدم (التجارب) على (التجاري) في الذكره
كان أحسن ، لأن حركة عين الكلمة في (التجارب) أصلية ، كما أن حركة العين في
(يُوجَعُ) كذلك .

وحركة العين في (التجاري) عرضية ، كما أن حركة عين الكلمة في (يَسَعُ) عرضية .
ولما قدم (يُوجَعُ) على (يَسَعُ) في الذكر ، ناسب ذلك أن يقدم (التجارب)
على (التجاري) في الذكر ، كما هي عادته في مراعاة الترتيب والتناسب بين الكلمات .

-
- (١) اللسان (جرا) ٦١٠/١ .
(٢) السابق (جرب) ٥٨٣/١ .
وينظر : ابن يعيش ٦٢/١٠ .

(فصل) " ومن العرب من قلب الواو ، والياء في مضارع (افْتَعَلَ) ألفا ، فيقول : " يَأْتَعِدُ " و " يَأْتَسِرُ " ، ويقول في : " يَيْبِسُ " و " يَيَّاسُ " : " يَابِسَ " و " يَأْمَسَ " .
 وفي مضارع " وَجَلَ " أربع لغات : " يَوْجَلُ " و " يَاجَلُ " و " يَبْجَلُ " و " يَبْجَلُ " ،
 وليست الكسرة من لغة من يقول : " تَعْلَمُ " "

قوله : (ومن العرب من قلب الواو ، والياء في مضارع (افْتَعَلَ) ألفا ، فيقول : " يَأْتَعِدُ " و " يَأْتَسِرُ ") .

اعلم أن مراده من العرب : (أهل الحجاز) .
 قال " المازني " : إن العرب من أهل الحجاز تقول : " يَاتِزْنَ " ، و " هُمْ يَاتَعِدُونَ " (١)
 و (افْتَعَلَ) من " وَعَدَ " : " اَوْتَعَدَ " ، وما قبل الدال مفتوح .
 ولما كان كذلك تعذر قلب الواو وألفا في الماضي ، وأمكن في المستقبل ؛ لأن ما قبل الألف ، يمتنع أن يكون مكسورا ، ويتحتم أن يكون مفتوحا .
 قال " ابن جنى " : قلبوا الواو - وإن كانت ساكنة - ألفا ؛ لخفة الألف ، وفسرا من الحذف ، وقالوا : " يَأْتَعِدُ " (٢) .

وكذلك أبدلوا من الياء ألفا ، وقالوا : " يَأْتَسِرُ " .
 قوله : (وتقول في " يَيْبِسُ " و " يَيَّاسُ " : " يَابِسَ " و " يَأْمَسَ ")
 اعلم أن الرواية : (وتقول في " يَيْبِسُ " و " يَبْسُ " على لفظ الماضي ، وفساء الفصل في كل واحد منهما ياء بنقطتين من تحت ، وعينه في الكلمة الأولى ياء بنقطة ، وفي الثانية همزة .

قال " الجوهري " : تقول في الأولى : يَبْسُ الشئ إذا جف .
 وفي الثانية : يَبْسُ من الشئ : إذا انقطع رجاؤه (٣) .

- (١) المنصف ٢٠٥ / ١ وبارته : ومثله قول العرب من أهل الحجاز : (يَاتِزْنَ ، وَهُمْ يَاتَعِدُونَ) فروا من : (يَوْتَعِدُونَ ، وَيَوْتِزْنَ)
- (٢) ما نقله الشارح - هنا - مفهوم عبارة ابن جنى في المنصف ٢٠٥ / ١ .
- (٣) الصحاح (يبس) ١٩٣ / ٣ وبارته : " اليَبْسُ بالضم : مصدر قولك : يَبْسُ الشئ يَبْسُ . وفيه لغة أخرى : يَبْسُ يَبْسُ بالكسر فيهما ، وهو شاذ " .
 وفي مادة (يبس) ١٩٢ / ٣ : " اليَّاسُ : القنوط . وقد يَبْسُ من الشئ يَبْسُ . وفيه لغة أخرى : يَبْسُ يَبْسُ بالكسر فيهما ، وهو شاذ " .

ولقائل أن يقول: في كلام المصنف إضماره والتقدير: (وتقول في "يَيْسُ" و"يُسُ" : "يَابَسُ" و"يَأْسُ" ولا بد من هذا الإضمار؛ ليستقيم الكلام .
وقد وقع في بعض النسخ: (وتقول في "يَيْسُ" و"يِيَّاسُ" على صيغة المضارع وهو: حسن؛ لاستغناء الكلام حينئذ عن تقدير الإضمار فيه .
وقوله: ("يَابَسُ" و"يَأْسُ") الألف في كل واحدة منهما منقلبة عن الياء التي هي فاء الكلمة، والواقع بعد الألف في الكلمة الأولى الياء بنقطة ومعد الألف في الثانية همزة (١).

قال "المازني": "أخبرني أبو زيد النحوي: قال: سألت "الخليل" عن الذين قالوا: "مَرَرْتُ بِأَخْوَاكَ" و"ضَرَرْتُ أَخْوَاكَ" فقال: هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا في "يِيَّاسُ": "يَأْسُ"، أبدلوا الياء ألفا؛ لانفتاح ما قبلها" (٢).

قوله: (وفي مضارع "وَجَلَّ" أربع لغات ٠٠).

أولها: "يُوجَلُّ" بإثبات الواو وهو: الأصل، والقياس، وعليه الاستعمال، قال في التنزيل: "قالوا لا توجل إنا نبشرك بغلام عليم" (٣).

وثانيها: "يَاجَلُّ" بقلب الواو ألفا .

قال "الجوهري": إنما جعل الواو ألفا؛ لفتحة ما قبلها (٤).

ولأنهم إذا قلبوا الياء في مضارع "يَيْسُ" و"يُسُ" ألفا، طلبوا للخفة، كانوا بقلبهم الواو ألفا لذلك أحج .

ثالثها: "يُيَجَلُّ" بفتح الياء الأولى، واسكان الثانية .

قال "عبد المجيد": إنما قلبت الواو ياء؛ استثقالا لها (٥).

وهذا القلب غير قياسي، كما ذكرنا في "ثبته" وغيره من القلب الشاذ، والياء الأولى مفتوحة على ما كانت عليه .

(١) ينظر: النصف ٢٠٤/١ و ٢٠٥ والمقتضب ٢٣٠/١ .

(٢) النصف ٢٠٣/١ .

(٣) سورة الحجر، آية ٥٣ .

وجاء في المخطوطة [انما] في موضع: [انا] وهو تحريف .

(٤) الضحاح (وجل) ١٨٤٠/٥ .

(٥) ينظر: النصف ٢٠٢/١ وابن عيش ٦٣/١٠ والمتع ٤٣٢/٢ و ٤٣٣ .

وقال بعضهم : إنما فعل ذلك ؛ لأجل تقوية إحدى الياءين بالأخرى^(١) ، كما
 قويت إحدى الواوين بالأخرى في قولهم : " الْغَوْرُ " ^(٢) و " النُّورُ " ^(٣) .
 ورايهم : " يَبْجَلُ " بكسر الياء الأولى ، وذلك أنه لما أراد [قلب] الواو ياء ^(٤) ،
 جنح إلى القياس ، وكسر ياء المضارعة ، فلما كانت الواو ساكنة ، وقبلها حرف مكسور ،
 قلبت ياء ، كما سبق في " سِعَادٍ " و " مِيزَانٍ " ونحوه .
 قوله : (. . .) وليست الكسرة من لغة من يقول : " تَعْلَمُ " (. . .) الرواية : بنقلتين من
 فوق .

اعلم أن بنى تميم ^(٥) تكسر التاء ، والهمزة ، والنون ، ولا تكسر الياء ، وذلك
 ما كان على (فَعِل) نحو : " عَلِمَ " تقول : " أَنَا إِعْلَمُ " و " أَنْتَ تَعْلَمُ " و " نَحْنُ نَعْلَمُ " .
 وكذلك كل شيء على (فَعِل) بالكسرة ولا يكسرون شيئاً على (فَعِل) مفتوح الميم .

- (١) الصحاح (وجل) ١٨٤٠/٥ : . . . وانا يكسرون في (يَبْجَل) لتقوى إحدى
 الياءين بالأخرى .
- (٢) غار القوم غَوْرًا ، وَغَوْرًا ، وَغَوْرًا ، وَغَوْرًا ، وَغَوْرًا : أتوا الغور . اللسان
 (غور) ٥ / ٣٣١٢ .
- (٣) النُّور : النبلج ، وهو : دَخَانُ الشَّجَمِ يَعَالَجُ بِهِ الْوَشْمُ ، وَخَشَى بِهِ حَتَّى
 يَخْضَرُ . اللسان (نور) ٦ / ٤٥٧٤ .
- (٤) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٥) يقول سيويه ٤ / ١١٠ في (باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء)
 كما كسرت ثاني الحرف حين قلت : (فَعِل) : " وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل
 الحجاز ، وذلك قولهم : (أَنْتَ تَعْلَمُ ذَاكَ ، وَأَنَا إِعْلَمُ ، وَهِيَ تَعْلَمُ ، وَحَسَنُ
 نَعْلَمُ ذَاكَ) .
 وكذلك كل شيء فيه (فَعِل) من بنات الياء ، والواو التي الياء ، والواو فيهن لا
 أو عين ، والمضارع ، وذلك قولك : (شَقِيتَ فَأَنْتَ تَشْقَى ، وَخَشِيتَ فَأَنَا أَخْشَى ،
 وَخَلْنَا فَنَحْنُ نَخَالُ ، وَغَضَضْتَ فَأَنْتَ تَغْضَضُ وَأَنْتَ تَعْصِي) .
 وانا كسروا هذه الأوائل ، لأنهم أرادوا أن تكون أوائلها كثنائي (فَعِل)
 كما ألزموا الفتح ما كان ثانيه مفتوحاً في (فَعِل) ، وكان البناء عندهم
 على هذا أن يَجْرُوا أوائلها على ثنائي (فَعِل) منها . . .
 وينظر : ابن يعيش ١٠ / ٦٣ والإيضاح ٢ / ٤٢٣ وشرح الشافية ١ / ١٤١ .

ولا (فَعَلَ) مضمونها ، إلا حرفا واحدا ، وهو : (أَبَى) (١) .
 وكل شيء كان أوله ألف وصل في فعل ، فإن تميما تكسر فيه التاء ، والنون ، والهمزة ؛
 لأن أوله مكسور ، فتوهما تلك الكسرة ، تقول في " استغفر " : " أنا استَغْفِر " .
 و " أَنْتَ تَسْتَغْفِر " و " نَحْنُ نَسْتَغْفِر " ، وكذلك : " أنا إِنِطْلِقُ " .
 وكل شيء في أوله ألف وصل ، فهو يجرى هذا المجرى .
 وكذلك كل ما كان من (تَفَاعَلَ) أو (تَفَعَّلَ) أو (تَفَعَّلَات) ما يفتح أوله فـسى
 (تَفَعَّلَ) ، أو من بنات الأربعة :
 فتصميم تكسرهما . وأما أهل الحجاز : فيفتحون هذا كله (٢) .

(١) لم يوضح الشارح سبب استثناء هذا الفعل ، لكن الرضى في شرح الشافية
 ١٤١/١ ، ١٤٢ وضع سبب ذلك فقال : " وجميع العرب إلا أهل الحجاز
 اتفقوا على جواز كسر حرف المضارعة في (أَبَى) يا ، كان أو غيره ، لأن كسر
 أوله شاذ ، إذ هو حق ما عين ماضيه مكسور ، و (أَبَى) مفتوح العين ،
 فجراهم الشذوذ على شذوذ آخر ، وهو كسر اليا .
 وأيضاً فإن الهمزة الثقيلة يجوز انقلابها مع كسر ما قبلها يا ، فيصير : (يَبَى)
 ك : (يَبَجَل) .
 وإنما ارتكبا الشذوذ في جواز كسر أول (تَأْبَى) و (تَأْبَى) ، لأن حق ماضيه
 الكسر لما كان المضارع مفتوح العين ، فكان عين ماضيه مكسور .
 ولا يمتنع أن يقال : إن أصل ماضيه كان كسر العين ، لكنه اتفق فيه جميع
 العرب على لغة طيية في فتحه ، ثم جَوَزَ كسر حروف المضارعة دلالة على
 أصل (أَبَى) . . . "

وينظر : الكتاب ٤ / ١١٠ ، ١١١ .

(٢) يقول الرضى في شرح الشافية ١٤٣/١ : " وكسروا - أيضاً - غير اليا من
 حروف المضارعة فيما أوله همزة وصل مكسورة ، نحو : (أَنْتَ تَسْتَغْفِرُ ، وَتُخْرِجُ) ،
 تنبيهها على كون الماضي مكسور الأول ، وهو : همزة ، ثم شبهها ما في أوله تاء
 زائدة من ذوات الزوائد ، نحو : (تَكَلَّمَ ، وَتَغَاوَلُ ، وَتَدَحَّرَجُ) بيباب (انفعل) ،
 لكون ذي التاء مطاوعاً في الإغلب ، كما أن (انفعل) كذلك .
 ف : (تَفَعَّلَ ، وَتَفَاعَلَ ، وَتَفَعَّلَلُ) مطاوع (فَعَلَ ، وَفَاعَلَ ، وَفَعَّلَلُ) ، فكسروا
 غير اليا من حروف مضارعاتها .

فكل ما أول ماضيه همزة وصل مكسورة ، أو تاء زائدة يجوز فيه ذلك .
 ويقول سيويه ١١٣ / ٤ : " وجميع هذا يفتح أهل الحجاز ، وهو تصميم
 لا يكسرونه في اليا ، إذا قالوا : (يَفَعَّلُ) . . . "

قال "أبو سعيد" : إنهم كسروا أول المستقبل فيما كان الثاني منه في الماضي مكسورا ، كما ألزموا الفتح فيما كان الثاني منه مفتوحا .

وانما فعلوا ذلك ؛ لأنهم أرادوا أن يكون أولها كثنائي (فعل) مكسورا .
وانما خصوا الأول بالكسر ؛ لأن الحرف الثاني من مستقبل (فعل) صيغته السكون ، فلم يغيروا سكونه ، فكروهوا - أيضا - كسر الثالث ، لئلا يلتبس به (فصل) ^{يَفْعَلُ} (١) .

إذا عرفت هذا فقول المصنف : (وليست الكسرة) يريد : من : "يَجَل" ونحوه .
وقوله : (من لغة من يقول : "تعلم") . يريد : لغة بني تميم ، والمعنى :
أن كسر الباء من : "يَجَل" ليس لغة بني تميم ، وانما هي لغة أخرى متضادها وتخالفها .

(١) شرح السيرافي ٣١٦/٥ ، ٣١٧ . وينظر : الكتاب ١١٠/٤ وما بعده وشرح الشافعية ١٤١/١ وما بعده .

(فصل) "واذا بنى (افْتَعَلَ) من : "أكل" و "أمر" ففعل : "أَيْتَكَلَّ" و "أَيْتَمَّرَ" لم تدغم الياء في الياء ، كما أدغمت في "أَتَمَّرَ" ؛ لأن الياء - ههنا - ليست بلازمة .
وقول من قال "اتنزر" خطأ . . .

قوله : (واذا بنى (افْتَعَلَ) من : "أكل" و "أمر" ففعل : "أَيْتَكَلَّ" و "أَيْتَمَّرَ" لم تدغم الياء في التاء ، كما أدغمت في "أَيْتَمَّرَ" ؛ لأن الياء - ههنا - ليست بلازمة) .

اعلم أن الهمزة من "أكل" و "أمر" لا تدغم في تاء (افْتَعَلَ) إذا لفظت بهما على الأصل ، قلت : "أَيْتَكَلَّ" و "أَيْتَمَّرَ" بهمزتين .

فإن قلبت الهمزة ياء ، لسكونها ، وانكسار ما قبلها ، قلت : "أَيْتَكَلَّ" و "أَيْتَمَّرَ" لم يجز الإدغام - أيضا - لأن البدل فرع بالنسبة إلى الحرف المبدل منه ، والأصل : انسحاب حكم الأصل على فوعه ، إذا لم يمنع مانع .

وهذه تخالف الياء في "أَيْتَمَّرَ" ؛ لأن الياء في "أَيْتَمَّرَ" أصلية ، وتلك منقلبة عن همزة ، والكسرة عارضة قبلها (١) .

قوله : (. . . لأن الياء - ههنا - ليست بلازمة . . .) يريد : أنه لو وقع قبلها حرف مفتوح ، أو مضموم ، ذهبت الياء ، وانقلبت الهمزة ألفا ، أو واوا .
قوله : (وقول من قال : "اتنزر" خطأ . . .)

اعلم أن الأصل في الثلاثي : "أزَرَ" فاء الفعل همزة مثل : "أَمَرٌ" ، وإذا بنيت منه (افْتَعَلَ) قلت : "اتنزر" بهمزتين على زنة (افْتَعَلَ) ثم أبدلت من الهمزة الثانية

(١) يقول "ابن الحاجب" في الإيضاح ٤٢٣/٢ : "إن باب (افْتَعَلَ) ما فاءه همزة ، يجب أن تنقلب فيه الهمزة ياء ، إذا ابتدئ به ، لانكسار ما قبلها ، فيقال : "أَيْتَكَلَّ" و "أَيْتَمَّرَ" ، وأصله : "أَيْتَكَلَّ" و "أَيْتَمَّرَ" فاجتمعت همزتان : الثانية ساكنة ، فوجب قلبها حرفا من جنس حركة ما قبلها .
فإذا انقلبت ياء ، صار مشبها بقولك : "أَيْتَمَّرَ" باعتبار أصله ، وكذلك : "أَيْتَمَدَّ" فتوهم قلب الياء تاء ، كما قلبت في "أَيْتَمَدَّ" و "أَيْتَمَّرَ" فنبه على أن ذلك ليس بمستقيم .

والفصل بينهما أن هذه الياء في قولك : "أَيْتَكَلَّ" وقولك : "أَيْتَمَّرَ" عارضة ، مبدلة عن الهمزة ، فحكمها حكم الهمزة ، والهمزة لا تنقلب تاء إذا اجتمعت مع تاء الافتعال ، فوجب ألا تنقلب الياء التي هي مبدلة عنها تاء ، أيضا ، لأنها فرعها ، فحكمها حكمها ، بخلاف "أَيْتَمَّرَ" فإنها ليست بعارضة .

فلا يلزم من قلب الياء تاء في "أَيْتَمَّرَ" قلب الياء تاء في "أَيْتَكَلَّ" . . .
وينظر : ابن يعيش ٦٤/١٠ وشرح الشافعية ٨٣/٣ .

يا ، لسكونها ، وانكسار ما قبلها ، فصار : " ايتزر " مثل : " ايتمر " .
فإن رمت قلب هذه الياء إلى التاء ، وادغامها ، لم يجزء لها ذكرنا .
قال في " شامل اللغة " : " وشد إزره ، أي : معقد إزاره ، وايتزر إزده حسنة " . وأما
" ائزر " بالتشديد : فليس بمرضى (١) .

(١) المئزر : الإزار . يقال : شددت لهذا الأمير مئزري ، أي : تشمرت له ، وقد
ائتزر به ، وائتزر . وائتزر فلان إزده حسنة ، وائتزر : لبس المئزر . اللسان (أزر)
٥٧١/١

ويقول الرضي في شرح الشافية ٨٣/٣ : " وأما (اقتعل) من المهموز الفاء ،
نحو : (ائتزر ، وائتمن) فلا تقلب ياؤه تاء ، لأنه وإن وجب قلب همزته مع
همزة الوصل المكسورة يا ، وحكم حروف العلة المنقلبة عن الهمزة انقلبا واجبا
حكم حروف العلة ، لاحكم الهمزة " .

لكن لما كانت همزة الوصل لا تلزم ، إذ كنت تقول نحو : (قال ائتزر) ، فترجع
الهمزة إلى أصلها ، روى أصل الهمزة .

ومضى البغاددة جوز قلب يائها تاء فقال : (ائزر ، وائسر) ، وقرئ شاذاً
(الذي أتمن أمانته) " .

ويقول ابن الحاجب في الإيضاح ٤٢٤/٢ : " وقول من قال : (ائزر) وهم " .
وينظر : ابن يعيش ٦٣/١٠ و ٦٤ .

(القول في : " الواو والياء " عنيين)

(فصل) " لا تخلوان من أن تعلّاه أو تحذّفا أو تسلّما :

فالإعلال في : " قال ، وخاف ، وابع ، وهاب ، واب ، وناب ، ورجل ، مال ، ولاع " ، ونحوها ، ما تحركتا فيه ، وانفتح ما قبلهما ، وفيما هو من هذه الأفعال من مضارعاتها ، وأسماء فاعليها ومفعوليها ، وما كان منها على (مفعول ، ومفعلة ، ومفعول ، ومفعلة) ك : " معاد ، ومقالة ، وسير ، ومعيشة ، ومشورة " ، وما كان نحو : " أقام ، واستقام " من ذوات الزوائد التي لم يكن ما قبل حـ حرف العلة فيها ألفا ، أو واوا ، أو ياء ، نحو : " قال ، وتقالوا " ، و " زایل " ، وتزِيلوا " ، و " عود " ، وتعود " ، و " زين " ، وتزين " ، وما هو منها ، أعلت هذه الأشياء ، وإن لم تقم فيها علة الإعلال ، إتباعا لما قامت العلة فيه ؛ لكونها منها ، وضربها بصرق فيها ..

المتن : قوله : (القول في " الواو والياء " عنيين .. إلى : إعلال اسم الفاعل) .
التفسير : مصدره ، يبحثين :

(١) يعترض الرضى فشرح الشافية ١٥ / ٣ على علة قلب الواو والياء المتحركين المفتوح ما قبلهما ألفا فيقول :
" أعلم أن علة قلب الواو والياء المتحركين المفتوح ما قبلهما ألفا ، ليست فـ غاية الصيانة ؛ لأنهما قلبتا ألفا للاستئصال على ما يجيء ، والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما خف ثقلهما ، وإن كانتا أيضا متحركتين .
والفتحة لا تقتضي مجيء الألف بعدها اقتضا الضمة للواو والكسرة للياء .
ألا ترى إلى كثرة (قول ، ويَع) و (قيل ، ويَع) بضم الفاء ، و (قول ، ويَع) بكسرها ، لكسهما قلبتا ألفا - مع هذا - لأنهما وإن كانتا أخف من سائر الحروف الصحيحة ، لكن كثرة دوران حروف العلة ، وهما أثقلها ، جوزت قلبهما إلى ما هو أخف منهما من حروف العلة : أي الألف ، ولا سيما مع ثناقلهما بالحركة وتثنيو سبب تخفيفهما بقلبهما ألفا ، وذلك بانفتاح ما قبلهما ؛ لكون الفتحة مناسبة للألف .
ولو هن هذه العلة لم تقلبا ألفا ، إلا إذا كانا في الطرف : أي لا يمسن .
أو قريبين منه : أي عنيين .
ولم يقلبا فـ نحو : (أود ، وأيل) وإن كانت الحركة لازمة بعد العروض ؛ لأن التخفيف بالآخر أولى ، ولو هـن تقف عن التأثير لأدنى عارض ..
وينظر : ابن يعيش ٦٤ / ١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، والمتع ٢ / ٤٣٨ .

البحث الأول : قالوا : إن الموجب لإعلال هذه (العينات) كونها متحركة حقيقة ،

١/ ٣٨٢

أو باعتبار الأصل / مع انفتاح ما قبلها ، واستقلالهم ذلك .

وانما أعلنوا ما هذا شأنه بإبدال العين ألفا لوجهين :

أحدهما : أن الألف حرف هوأى أخف من الواو ، والياء الساكنين ، فكان الإعلال

بالإبدال ألفا أولى من الإعلال بسلب الحركة .

الثاني : أنهم لو اقتصروا على إسكان هذه (العينات) وقالوا فى : "باب" : "يوب"

بإسكان الواو ، لم يعلم أن العين فى الأصل متحركة ، ثم طرأ عليها الإعلال ، بل

كما أن ذلك محتمل ، فذلك يحتمل أن يكون الأصل إنما هو سكون العين ، نحو :

"فليس" و "كعب" من الصحيح .

فاختاروا الإعلال بالإبدال ألفا ، ليدل ذلك على أن العين متحركة قبل الإبدال .

فإن سكن ما قبل الواو ، والياء لم تستقل الحركة عليهما ، وجريا مجرى الصحيح .

قال "ابن جنى" : أخبرنى بعض تلامذتى أن "أبا عمر الجرمى" لما دخل مدينة

"بغداد" كان بعض^(٣) النحويين من أهل "الكوفة" يفشاء ، ويكثر عليه المسائل ،

وهو يجيبه ، فقال له بعض طلبته : إن هذا الرجل قليل الأدب ، وبلح فسى

السؤال ، فلم لاتسأله مسألة ، لتقف على أهليته ، وقدرة علمه ؟ فلما جاء ، وقال

له "الجرمى" : أيها الأديب : ما الأصل فى : "قم" ؟

فقال له : "أقوم" . فقال له "الجرمى" : فما الذى صنعوا بها ؟

فقال : استقلوا الضمة على الواو ، فأسكنوها .

فقال له "الجرمى" : أخطأت فى الجواب ، لأن الواو ، والياء إذا سكن ما قبلهما ،

جرى مجرى الصحيح ، ولم تستقل الحركة عليهما .

قال : فخرج الرجل من عنده ، ولم يعد إليه بعد ذلك^(٤) .

(١) فى النصف ٢٤٨/١ [حدثنى بعض أصحابنا] والصاحب ليس من اللازم أن يكون

تلميذا .

(٢) هو : صالح بن اسحاق أبو عمر الجرمى البصرى ، كان فقيها ، عالما بالنحو واللغة ، قدم

بغداد ، وأخذ النحو عن الأخفش وروى ، واللغة عن الأصمعي وأبى عبيدة ، وحدث

عنه الجرد ، مناظر الفراء ، وانتسب إليه علم النحو فى زمانه . له من التصانيف :

المنهية ، وكتاب السير ، وكتاب الأبنية ، وكتاب السروض ، واختصر فى النحو ، وتروى

سيرته . توفى سنة ٢٢٥ هـ . ينظر : البغية ٨/٢ ، ١٤ وشاة النحو ١٢/١ .

(٣) هو : الفراء ، وكان بينه وبين الجرمى مناظرات .

وينظر : القصة فى الخصائص ٣ / ٢١٩ والمتع ٢ / ٤٤٩ ، ٤٥٠ .

(٤) النصف ٢٤٨/١ ويلاحظ أن الشارح - هنا - نقل كلام ابن جنى بالمعنى .

البحث الثاني : قال " ابن جنى " : " الفعل ، والاسم فى هذا سواء ، لأن أصل "باب" و "دار" : "بوب" و "دور" ، كما أن أصل "قال" و "قام" : "قول" ، و "قوم" مفعل واحد منهما كصاحبه فى أن قُبِلَتْ عينه ألفا ، لتحركها ، وانفتاح ما قبلها .

وإذا ورد اسم على ثلاثة أحرف ، أو وسطه ألف منقلبة عن غير همزة ، فاقضى بأنها من الواو ، دون اليا ، و لكثرة الواو فى هذا الموضع ، هكذا قال "سيويه" ، وهو : " الصواب ، إلا أن تقوم دلالة على أنها من اليا " .

وإذا تأملت أكثر اللغة أصبته كذلك .
وأما " القود " و " الحوكة " ونحوهما فشان ٠٠ ، لأن العلة التى أوجبست القلب فى "باب" و "دار" قائمة فيهما ، والقياس قلب الواو فيهما ألفا (١) .
وقد ذكرنا فى مباحث الإبدال مواضع القلب (٢) ، وسيأتيك - أيضا - البحث

فيها فى موضعه .

قوله : (القول فى " الواو " ٠٠) .

اعلم أن " القول " : مصدر " قلت " : وهو : الكلام (٣) .

وقد أورد المصنف من الصور التى الواو ، واليا ، فيها ثمانية ، وهما فى موضع الميم من الفعل ، أو الاسم شان صور : أربع أفعال ، وأربع أسماء .
الأولى : " قال " وأصله : " قول " بفتح الواو على زنة " ضرب " .

قال " ابن جنى " : حركة الميم يمتنع اعتقاد كونها مضمومة ، أو مكسورة :

أما امتناع الضم ، فلأن المضموم لا يكون متعديا ، وقد قالوا : " قُلْتُ " .

وأما امتناع الكسر : فإنه يقتضى أن يقال : " قُلْتُ " بالكسر ، كما قالوا :

[" خِفْتُ " لما كان " فَعَلْتُ " (٤)] .

(١) المنصف ١/ ٣٣٢ .

(٢) ينظر : ص ٧٦ من التحقيق .

(٣) اللسان (قول) ٥ / ٣٢٢٢ .

(٤) زيادة من المنصف ١/ ٢٣٦ يستقيم بها الكلام .

ولما تعذر الضم والكسر ، تمهين أن تكون الواو متحركة بالفتح (١) .
 قال " ابن جنى " : " الذى يدل على أن " قُلْتُ " : (فَعَلْتُ) دون (فَعَلْتُ)
 قولهم فى المضارع : " يَقُولُ " و " يَقُولُ " : (يَفْعُلُ) ، و (يَفْعُلُ) إنما بابه (فَعْلُ)
 أو (فَعْلُ) ، دون (فَعْلُ) بالكسر .
 وقد بطل أن يكون " قُلْتُ " : (فَعَلْتُ) ؛ لقولهم : " قلته " ، فبقى أن يكون
 (فَعْلُ) بالفتح ، دون (فَعْلُ) و (فَعْلُ) .
 قال : وشئ آخر يدل على أن " قُلْتُ " : (فَعْلُ) دون (فَعْلُ) بالضم ،
 قولهم : فى اسم الفاعل " قائل " و " قائل " : (فاعِل) ، و (فاعِل) لا يجىء من
 (فَعْلُ) إلا شاذاً ، نحو : " حَمَضَ فَهُوَ جَامِضٌ " (٢) ، وأسماء قليلة (٣) .
 فأما قولهم : " طَهَّرَتِ الْمَرْأَةُ فَهِيَ طَاهِرٌ " و " عَقَرَتْ فَهِيَ عَاقِرٌ " و " طَلَّقَتْ
 فَهِيَ طَالِقٌ " فليست هذه الأحرف ضحوها جارية على الفعل ، إنما هى بمعنى النسب ،
 كما تقول فى " حائِضٌ " و " طَائِثٌ " .
 ألا تراهم قالوا : " دَارِعٌ " و " تَامِرٌ " و " لَائِنٌ " ، ولا يقولون : " دَرَعَ " و " لَاتَرَ " ،
 ولا لَيْنٌ ؛ لأنه ليس بجار على الفعل ، إنما هو بمعنى : " ذو كذا " .
 فلما كان (فاعِل) لا يجىء من (فَعْلُ) وإنما يجىء من (فَعْلُ) : (فَعْلُ) نحو :
 " ظَرَفَ فَهُوَ ظَرِيفٌ " و " شَرَفَ فَهُوَ شَرِيفٌ " .
 وقد بطل أن يكون (فَعْلُ) بالكسر ؛ لقولهم : " قلت " بضم القاف ، ولقولهم فى
 المضارع : " يَقُولُ " دون " يُقَالُ " فلم يبق إلا أن يكون (فَعْلُ) . . . (٣) .

- (١) النصف ٢٣٦/١ وبارته : " وجه استدلال الخليل على أن (قُلْتُ : فَعْلُ) :
 أنه لا يخلو من أن يكون : (فَعْلُ) أو (فَعْلُ) أو (فَعْلُ) ، وليس قسم رابع .
 فلا يمكن أن يكون : (فَعْلُ) ؛ لأن (فَعْلُ) لا يكون متعدياً ، وقد قالوا :
 (قلته) .
 فإن قال قائل : فهلا جعلت : (قُلْتُ : فَعْلُ) ؟
 قيل : لو كان كذلك لقليل : (قلتي) كما قالوا : (خَفْتُ) لما كان (فَعْلُ) . . .
 (٢) زاد فى النصف ٢٣٢/١ : " (وَفَرَّ) فَهُوَ فَارٌّ " و " وَخَشَرَ فَهُوَ خَائِرٌ " ، وقد قالوا :
 (حَمَضَ) و " وَخَشَرَ " . . .
 (٣) النصف ٢٣٦/١ و ٢٣٢ .

والحجة على أنه من الواو : " يَقُولُ ، وَالْقَوْلُ ، وَهُوَ أَقُولُ مِنْهُ " .

الثانية : " خَافَ " .

الشاهد فيه : أن الألف فيه منقلبة عن واو مكسورة ، هي عين الفعل ، وأصله : " خَوَفَ " .
وقد ذكرنا علة الإعلال فيها تقدم .

قال " ابن جنى " : يدل على ذلك قولهم في المضارع : " يَخَافُ " لأن (يَفْعَلُ)
إنما يجيء من (فَعَلَ) نحو : " شَرِبَ فَهُوَ يَشْرَبُ " .
ويدل على ذلك أيضا : كسرهم الخاء من : " خِفْتُ " ، وليس من الباء ، فتجمله
ك : " بَعَثَ " .

والذى يدل على أنه من الواو ، قولهم : " الْخَوْفُ ، وهو : أخوف منك " (١) .

الثالثة : " بَاعَ " .

الشاهد فيه : أن الألف فيه ببدلة عن يا مفتوحة ، وأصله : " بَيَّعَ " .
أما أن عين الفعل يا ، فلقولك : " الْبَيْعُ ، وَبَيْعٌ ، وهو : أَبَيْعُ مِنْ زَيْدٍ " .
وأما أنه مفتوح : فلما ذكرناه في " قال " .

واحتج " أبو سميده " على ذلك ، وقال : لما كان المضارع " يَبِيعُ " على زنة (يَفْعَلُ)
بكسر العين ، كان الماضي منه (فَعَلَ) بالفتح ، لأنه الأصل والقياس (٢) .

الرابعة : " هَابَ " .

الشاهد فيه : أن الألف ببدلة من يا مكسورة ، هي عين الفعل ، والأصل : " هَيْبَ " .
من الهبة ، وهي : الإجلال والخافة (٣) .

قال " ابن جنى " : الذى يدل على أن عين الفعل مكسورة ، قولك في المضارع :
" يَهَابُ " ، لأن (يَفْعَلُ) بالفتح إنما يجيء من (فَعَلَ) بالكسر (٤) .

(١) النصف ١/٢٣٨

وينظر : الكتاب ٤/٣٥٨ والمقتضب ١/٢٣٤ وابن يمين ١٠/٦٤ ، ٦٥٤ ،

والإيضاح ٢/٢٤٥ وشرح الشافية ٣/٩٦ والمستع ٢/٤٣٨ .

(٢) شرح السيرافي ٦/١١٩ .

(٣) الصحاح (هيب) ١/٢٣٩ .

(٤) النصف ١/٢٣٨ .

.....

فمعين الكلمة في هذه الصور الأربع من حيث الصورة واحدة ، وهي الألف ،
ومختلفة باعتبار أن الألف في الأولى والثانية منقلبة عن " واو " وفي الأخيرتين منقلبة
عن " واو " ، وفي الأخيرتين منقلبة عن " يا " ، والأول من القبيلين مفتوح ، والثاني
من كل واحد منهما مكسور ، كما فصلناه / لك فاعتبره .

ب/٣٨٢

وأما الأسماء الأربعة : فـ " بَابُ " وأصله : " بَوْب " و " نَابُ " والأصل : " نَيْبُ " .
يفتح العين في الأولى ، وفتح الباء في الثانية أيضا ، و " رَجُلُ مَالٍ " وأصله : " مَوْلٍ " .
بكسر الواو ، و " رَجُلُ لَاعٍ " والأصل : " لَيْعٍ " بكسر اليا ، أيضا .
فموضع العين في هذه الأسماء الأربعة ألف ، ولا اختلاف فيه من حيث الصورة ،
وانما هو مختلف من حيث الأصل والتقدير ، كما بيناه (١) .
قال " عبد المجيد " : " رَجُلُ مَالٍ " أي : كثير المال (٢) ، و " رَجُلُ لَاعٍ " بالعين
المهلهلة : الجبان الجزوع (٣) .

ولقائل أن يقول : إن الألف في " لَاعٍ " منقلبة عن " الواو " نص عليه صاحب
المجمل (٤) وهو في " شامل اللفظة " وغيره كذلك (٥) .

وسباق كلام المصنف يدل على أنها من الباء على ما عرف من سلكه في الترتيب .
قوله : (.. ونحوها ..) الضمير المجرور يعود إلى الصور الثمان .
قوله : (.. ما تحركتا فيه ، وانفتح ما قبلهما) الضمير المثنى يرجع إلى " الواو " و " اليا " .

(١) ينظر : نفس الصفحة .

(٢) الصحاح (مول) ٥ / ١٨٢١ .

(٣) السابق (لوع) ٣ / ١٢٨٢ : " .. وَرَجُلٌ هَاعٌ لَاعٌ " أي : جَبَانٌ جَزُوعٌ .. " .
وينظر : المجمل لابن فارس / ١٦٢ (مخطوط) دار الكتب المصرية - رقم
٢٣٨ لغة واللسان (لوع) ٥ / ٤٠٩٩ .

(٤) المجمل / ١٦٢ : " .. اللع : الرجل الجبان ، يقال : هو : هَاعٌ لَاعٌ " ،
وَهَائِعٌ لَائِعٌ ، والكلمة من ذوات الواو .. " .

صاحب المجمل هو : أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد أبو الحسين اللغوي
القزويني . كان نحويا على طريقة الكوفيين .

من تصانيفه : المجمل في اللغة ، فقه اللغة ، مقدمة في النحو ، مات سنة
٣٩٥ هـ . ينظر : البغية ١ / ٣٥٢ .

(٥) ينظر : الصحاح (لوع) ٣ / ١٢٨٢ واللسان (لوع) ٥ / ٤٠٩٩ وما بعده .

قوله : (وفيما هو من هذه الأفعال من مضارعها ، وأسما فاعليها وفعلوليها)

اعلم أن الواو للمطف ، والمعنى : الإعلال سائغ في الصور الثمان ، وفيما هو من هذه الأفعال .

قوله : (هذه) اسم الإشارة يتعلق بها ذكره من الأفعال الأربعة الماضية الثلاثية المجردة .

والمعطوف ثلاثة أشياء :

أولها : الأفعال المضارعة ، وهي : أربعة :

الثاني : مضارع " خَافَ " وهو : " يَخْوْفُ " بفتح الواو وسكون الخاء ، على زنة " يَعْلَمُ " فاعلوه بإسكان الواو ، ونقلوا فتحة الواو إلى الخاء ، فانقلبت الواو ألفا ، وانفتح ما قبلها ، وكونها متحركة في الأصل .

الثالث : مضارع " بَاعَ " وهو : " يَبِيعُ " بكسر اليا ، التي هي عين الفعل على زنة " يَضْرِبُ " وأعلوه بأن نقلوا كسرة اليا إلى الحرف الذي قبله ، ومقت اليا ساكنة ، ولم تنقلب ألفا ، لانكسار ما قبلها .

الرابع : مضارع " هَابَ " وهو : " يَهَيَّبُ " بفتح اليا ، على زنة " يَسْمَعُ " إلا أنهم أعلوه بإسكان اليا ، ونقلوا الفتحة إلى الهاء ، فانقلبت اليا ألفا ، لتحركها ، وانفتح الحرف الذي قبلها .

فاعلال هذه الأفعال المستقبلية بإسكان عيناتها ، إلا أن بعضها انقلب ألفا ، لأجل تحرك ما قبله بالفتح (١) .

فإن قلت : إن ما قبل الواو واليا في جميع هذه الأفعال المضارعة ساكن ، وقد ذكرتم أن حرف العلة إذا سكن ما قبله جرى مجرى الصحيح .

قلت : إنما أعلوا المضارع لأجل طرد الباب ، كما ذكره المصنف فيما بعد . هذا تمام الكلام في إعلال الفعل المضارع .

وثانيها : إعلال اسم الفاعل من كل واحد منها ، نحو : " قَاتِلٌ " و " خَائِفٌ " و " بَائِسٌ " .

(١) ينظر : المصنف (١/ ٢٤٧ ، ٢٤٨) والمقتضب (١/ ٢٣٤) وما بعده وابن يعيشر

٦٥/١٠ والمستع ٤٤٣/٢ ، ٤٤٤ .

و "هَائِبٌ" وذلك يكون بالإبدال ، دون الإسكان ، كما يأتيك بيانه في موضعه .
مثالها : اسم المفعول من كل واحد منها ، وذلك يكون بالحذف ، كما سنفصله لك فيما
 بعد .
 قوله : (وما كان منها على "مَفْعَلٍ وَمَفْعَلَةٍ" بفتح العين فيهما ، و "مَفْعِلٍ وَمَفْعِلَةٍ"
 بكسر العين فيهما ، و "مَفْعَلَةٍ" بضم العين) .

مثال الأول : "مَعَادٌ" والأصل : "مَعْدٌ" بالفتح على زنة (مَفْعَلٍ) ، فأعلوا
 الواو التي هي عين الكلمة بإسكانها ، ونقلوا فتحة الواو إلى الحرف الذي قبل الواو ،
 فانقلبت الواو ألفا ؛ لانفتاح ما قبلها ، وقيل : "مَعَادٌ" .
 ومثال الثاني : "مَقَالَةٌ" ، وأصله : "مَقُولَةٌ" على زنة (مَفْعَلَةٍ) والكلام فيه
 على نحو ما قبله .

ومثال (مَفْعِلٍ) بالكسر : "مَسِيرٌ" فأعلوه بالإسكان ، ثم نقلوا الكسرة إلى السين
 السين ، ومقت اليا ، ساكنة ، ولم تنقلب ألفا ؛ لأن ما قبلها مكسور .
 ومثال (مَفْعَلَةٍ) مكسورة العين : "مَمِيشَةٌ" فأعلوا حرف العلة بالإسكان ،
 ونقلوا الكسرة إلى الحرف الذي قبله ، فبقى حرف العلة ساكنا ، ولم ينقلب ألفا ؛
 لأن ما قبل الألف لا بد وأن يكون مفتوحا .

ومثال الخامسة "مَشُورَةٌ" بضم الواو ، وسكون الشين على زنة : "مَفْعَلَةٍ" لكنهم
 أعلوا الواو الذي هو عين الكلمة بإسكانه ، ثم نقلوا ضمته إلى الحرف الذي قبله ، وهو ؛
 الشين ، وبقى الواو على سكونه ، ولم ينقلب ألفا ؛ لانضمام ما قبله .
 قال "الجوهري" : المَشُورَةُ : المشورة ؛ وكذلك : "المَشُورَةُ" بضم الشين ،
 تقول منه : شاورته في الأمر ، واستشرته بمعنى (١) .

فهذه الأسماء الخمسة أيضا حرف العلة فيها عين الكلمة ، وهو متحرك ، والحرف
 الذي قبله ساكن ، وإنما أعلوه ، ولطرد الباب (٢) .

(١) الصحاح (٢ / ٢٠٥) .

(٢) ينظر : المنصف ١ / ٢٢٠ وابن يعين ١٠ / ٦٦ وما بعده والمتن ٢ / ٤٥٠ -

٤٥٤ وشرح الشافية ٣ / ١٠٤ .

.....

قوله : (وما كان نحو : " أَقَامَ " و " اسْتَقَامَ " من ذوات الزوائد) .

اعلم أن هذين المثالين - أيضا - على نهج ما قبلهما في أن عين الفعل فيهما حرف علة متحرك ، وقبله ساكن ، فإن أصل : " أَقَامَ " : " أَقَوَمَ " ، وأصل : " اسْتَقَامَ " : " اسْتَقَوَمَ " ، فأعلوه بالإسكان ، ونقلوا الفتحة إلى الحرف الذي قبل الواو ، وانقلبت الواو فيهما ألفا ؛ لانفتاح ما قبلها ، مع كونها في الأصل متحركة ، والموجب لهذا الإعلال طرد الباب .

قوله : (التي لم يكن ما قبل حرف العلة فيها ألفا ، أو : واو ، أو ياء) .

اعلم أن الضمير في (فيها) يرجع إلى ذوات الزوائد :

ف : " قَاوَلٌ " و " تَقَاوَلُوا " الألف فيهما قبل الواو الذي هو عين الفعل ، و " زَايَلٌ " ، و " تَزَايَلُوا " الألف فيهما قبل الياء (١) .

وقوله : (عَوَدَ ، وَتَعَوَّدَ) بإهمال العين ، والبدال جميعا ، وتشديد الواو فيهما واقعة قبل الواو التي هي عين الفعل ، ووزنه باعتبار الأصل (فَعَلَّ) و (تَفَاعَلَ) .

وقوله : (زَيْنٌ ، وَتَزَيْنَ) بتشديد الياء فيهما ، الياء الأولى مزيدة ، ووزنه (فَعِيلٌ)

١ / ٣٨٣

و (تَفَعَّلَ) / ٠

وأما امتنع إعلال حرف العلة الذي هو عين الفعل في هذه الصورة ، حذارا

من اجتماع ساكنين على غير حدهما .

قوله : (وما هو منها) . اعلم أن الضمير في (منها) يعود إلى ذوات الزوائد .

(١) يقول ابن يعيش ٦٨ / ١٠ : " وأما (قَاوَلْتُ ، وَقَوْلْتُ ، وَتَقَاوَلْتُ ، وَتَقَوَّلْتُ) فإن

هذه الأفعال تصح ولا تمل .

أما : (قَاوَلٌ) فلأن قبل الواو ألفا ، والألف لا تقبل الحركة ، ولا تستقل إليهما الحركة .

وأما : (قَوْلٌ) فإن إحدى الواوين زائدة ، وحين وجب الإدغام لا يمكن النقل ؛ لأنه ينزل الإدغام ، وكان يلزم قلب الواو ألفا ، فيزول البناء ، ويتغير عما وضع له .

وكذلك : (تَقَاوَلٌ ، وَتَقَوَّلٌ) لا يعمل ؛ لأن التاء دخلت بعد أن صحا ، فلم يغيرا عما كانا عليه ، فلذلك احترز فقال : (التي لم يكن ما قبل حرف العلة فيها ألفا ، ولا واو ، ولا ياء ، نحو : قَاوَلٌ ، وَتَقَاوَلٌ ، وَتَقَوَّلٌ ، وَتَزَيْنٌ ، وَتَزَيْنٌ) .

وينظر : شرح الشافية ٣ / ١١١ والكلمة لأبي على / ٥٨٠ .

قوله : (أعلت هذه الأشياء ، وإن لم تقم فيها علة الإعلال ، إتباعا لما قامت العلة فيه)

اعلم أن المصنف لما فرغ من تعديد الصور الملحقة بما ذكره من الأفعال الأربعة الماضية ، وهى : ثلاث عشرة صورة :

أربع أفعال مضارعة ، واثنان ، هما : اسما الفاعل والمفعول .

وخمسة أوائلها الميم ، صورتان من ذوات الزوائد ، قال بعده :

(أعلت هذه الأشياء ، وإن لم تقم فيها علة الإعلال) .

بيان ذلك أنه لما كان حرف العلة الذى هو عين الفعل فى جميعها متحركا ، وقبله حرف ساكن ، جرى مجرى الصحيح ، واحتمل الحركات الثلاث ، كما فى : " دَلَّوْهُ ، وَظَلَمُوا ، وَفَنَوْهُ ، وَنَحَّى " ، ولم يستثقل تحريكه ، ناسب ذلك ألا يعمل الحرف ، لفقدان موجب الإعلال ، وهو : ما ذكرناه من الاستثقال .

لكنهم لما كانوا يقصدون طرد الباب فى كثير من المواضع ، احترازاً من الاختلاف ، واعتمدوه فى باب " يَعدُّ " و " يَزنُّ " وفى باب " أكرم " ونحوه ، على الوجه الذى بيناه فيما تقدم ، جنحوا - ههنا - أيضا - إلى طرد الباب فيما ذكره من الصور الثلاث عشرة ، وأعلوا حرف العلة الذى هو عين الكلمة ، وإن لم يكن فيها علة الإعلال . فإن قلت : إذا كان طرد الباب موجبا للإعلال ، فكيف يستقيم قول المصنف : (إن لم تقم فيها علة الإعلال) ؟

قلت : لاتناقض بين قوله : (لم تقم فيها علة الإعلال) وبين قوله : (أعلت ، إتباعا ، وطردا للباب) ، لأن الإتياع والطرده ، لا يوجب خصوص الإعلال ، وإنما يوجب كون إحدى صورتين تابعة للآخرى فى الحكم الثابت لها ، لاغير . يستوى فى ذلك الإعلال وغيره من الأحكام ، بخلاف علة الإعلال ، فإنها تقتضى ثبوت الإعلال بخصوصه ، فافترقا .

قوله : (لكونها منها) (فيه ضميران :

أولهما : يرجع إلى (ما لم تقم فيه علة الإعلال) وهو : ما ذكره من الصور الثلاث .
ثانيهما : يعود إلى (ما كانت فيه العلة موجودة) وهو : ما ذكره من الأفعال الماضية المجردة .

قوله : (ضربها بعرق فيها) .
اعلم أن قوله : (فيها) متعلق بالمصدر المضاف ، وهو : (الضرب) والتقدير :
وأخذ مالا علة فيه بعرق ما قامت فيه العلة ، وذهابه فيه .
قال في " أساس اللغة " : العرب تقول : ضربت .. فلانة بعرق .. (١)
وهذا الكلام جواب عن [سؤال] (٢)
مقدر :
بيان ذلك : أنه لما قال : إن ما لم تقم فيه العلة تابع لما قامت فيه العلة .
قيل له : فلأى سبب جعل الأول تابعا ؟
فقال : لكونه بعضا منه ، وذهابا فيه ، لأن كل ما يتعلق بشئ ، وتفرع عليه ، ينزل
منزلة الجزء منه .
هذا تمام الكلام في : الإعلال بالقلب ، والإسكان ، كما فصلناه لك .

- (١) ينظر : أساس البلاغة للزمخشري / ٣٧٣ (ط الشعب - مصر - ١٦٠م)
وهو كتاب أساس اللغة الذي أشار إليه الشارح ، وعبارته : " .. وضربت
فيه فلانة بعرق ذي أشب .. " .
(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

[الإعلال بالحذف]

القسم الثاني : حذف الواو والياء عنيين

"والحذف في : " قل ، وقلن ، وقلت ، ولم يقل ، ولم يقلن ، ومع ، ومن ، ومعت ، ولم يبيع ، ولم يبعن " .
وما كان من هذا النحوفى المزيده في : " سيد ، وسيت ، وكينونه ، وقيلوله " ، وفي " الإقامة " و " الاستقامة " ونحوهما ، مما التقى فيه ساكنان ، أو طلب تخفيفه ، أو اضطر^(١) إعلاله ، والسلامة فيما وراء ذلك ما فقدت فيه أسباب الإعلال ، والحذف أو : وجدت ، خلا أنه اعترض ما يصد ر عن إمضاء حكمها كالذى اعترض في : " صوري ، وحيدى ، والجولان ، والحيكان ، والقيما ، والخيلا " "

القسم الثاني : حذف الواو ، والياء عنيين ، ويكون ذلك لأحد أسباب ثلاثة :

السبب الأول : الهرب من التقاء الساكنين على غير حده ، والمذكور من صوره عشر :
منها : خمس عيناتها " واو " . ومنها خمس العين فيها " يا " .
الأولى : قولك في الأمر : " قل " وأصله : " أقول " على زنة (أقعل) ، إلا أنهم لما أعلوا الواو بإسكانها ، ونقلوا ضمتها إلى القاف ، سقطت الواو ، واجتمع الساكنين : الواو ، واللام ، وسقطت - أيضا - همزة الوصل ، للاستغناء عنها .
الثانية : " قلن " .

الشاهد فيه : أن نون الضمير لما اتصل بالفعل ، سكنت لام الفعل ، فاجتمع ساكنان على الوجه الذى ذكرناه في الأمر .
الثالثة : " قلت " .

الشاهد فيه : أن ضمير المتكلم ، أو المخاطب المرفوع ، لما اتصل باللام الفعل ، سكن ، فاجتمع ساكنان ، فحذفت الواو .

الرابعة : سكن اللام للجازم في نحو : " لم يقل " والأصل : " يقول " فلما سكنت اللام ، اجتمع ساكنان ، فحذفت الواو ، لذلك .

الخامسة : قوله : " لم يقلن " ، والكلام فيه ظاهر .

(١) في المخطوطة [اضطراب] وفي ابن يمش ٦٨/١٠ والفصل المطبوع ٣٧٦/ [اضطر] ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى .

.....

وعلى هذا فقس ذوات الباء.

قال "المبداني": "يُحذفُ العَيْنُ إذا سكنت اللام، وذلك في أربعة مواضع:

أحدها: في الجزم، نحو: "لَمْ يَقُلْ" و"لَمْ يَجْعَلْ".

والثاني: في الأمر، نحو: "قُلْ" و"يَجْعَلْ".

والثالث: عند نون الضمير إذا اتصلت بالفعل، نحو: "قُلْنَا" و"يَعْنِي" و"يَقْلُنْ" و"يَعْنِي".

والرابع: ضمير المتكلم، والمخاطب المرفوع [عند اتصاله بالفعل] ^(١) نحو: (فَعَلْتُ) و(فَعَلْتِ) وأخواتهما.

تقول: "قُلْتُ" و"وَعَدْتُ" و"قُلْنَا" و"وَعَدْنَا" وما أشبهها.

وهذان المثالان، أعني: (فَعَلْتُ) و(فَعَلْتِ) مثل: "قَالَ يَقُولُ"

و"بَاعَ يَبِيعُ" يُنْقَلُ [الفعل منهما] ^(٢) عند اتصال هذه الضمائر [به] من

مثال إلى مثال.

(٤)

فإذا كانت العين واوا، نُقِلَ [الفعل] من (فَعَلْتُ) إلى (فَعَلْتُ) نحو:

"قُلْتُ" و"قُلْنَا" كان الأصل: "قُولْتُ" فنقل إلى: "قُولْتُ" ثم نقلت الضمة من الواو إلى القاف، وسقطت الواو؛ لالتقاء الساكنين، فبقى "قُلْتُ" ^(٥).

(١) زيادة للتوضيح.

(٢) زيادة للتوضيح.

(٣) زيادة للتوضيح.

(٤) سبب النقل في هذه الأفعال من مثال إلى مثال، الدلالة على المحذوف،

والأمانة على التصرف.

وكان النقل إلى الضمة في "قُلْتُ"؛ لأن الضمة من الواو، كما كان النقل

إلى الكسرة في "يَعْنِي"؛ لأن الكسرة من الياء، وأيضا، لأنهم قد شبهوا

معتل العين بمعتل اللام؛ لأن محل العين من الفاء بمنزلة اللام من العين،

وقد ألزموا العين الضم قبل اللام التي هي واو في مثل: "يَغْنُو" و"يَدْعُو"،

كما ألزموها الكسر قبل اللام التي هي ياء في مثل: "يَرِي" و"يَقْضِي"،

فكان ضم الفاء، أو كسرها من أجل العين لذلك.

ولم ينقلوا في غير التصرف، للجمود، وعدم التصرف، ولهذا لم يقولوا: "لَسْتُ"

بكسر اللام، كما قالوا: "يَعْنِي" بكسر الياء.

ينظر: ابن يعيش ٧٢/١٠.

وكذلك إذا كانت العين ياء مثل: "بَعْتُ" كان في الأصل: "بِيعْتُ" على وزن (ضَرَبْتُ) ، فنقل إلى (فَعِلْتُ) ثم عمل معاملة "قَوْلْتُ" فصار: "بِعتْ" .
ولولا هذا التقدير ، لكانوا يقولون: "بَعْتُ" و "قَلْتُ" بالفتح (١).

المسبب الثاني لحذف العين: طلب التخفيف ، وهو على ضربين :
ضرب يجوز حذف العين منه ، ولا يلزم ، وضرب يجب حذف / العين منه ، ويشتمع إثباته . ٣٨٣/ب
مثال الجائز: "سَيِّدٌ" و "مَيِّتٌ" وأصله: "سَيِّدٌ" و "مَيِّتٌ" ، قلبت الواو التي هي عين الكلمة ياء ، ثم ادغمت الأولى في الثانية ، كما قررنا غير مرة .
فإن شئت أبقيت الياء المنقلبة عن الواو الأصلية وقلت: "سَيِّدٌ" و "مَيِّتٌ" بالتشديد فيهما .
وإن شئت حذفتهما وقلت: "سَيِّدٌ" و "مَيِّتٌ" بالتخفيف (٢).

- (١) نزهة الطرف / ٢٠٤ ، ٢٠٥
وينظر: المنصف ٢٩٢/١ - ٢٩٤ والمشتع ٢٧٤/٢ ، ٢٧٥ .
(٢) أ - زعم البغداديون أن "سَيِّدًا" و "مَيِّتًا" وأمثالهما في الأصل على وزن "فَعِلٌ" بفتح العين ، والأصل: "سَيِّدٌ" و "مَيِّتٌ" ثم غير على غير قياس ، كما قالوا في النسب إلى "بَصْرَةٍ": "بَصْرِيٌّ" فكسروا الباء .
والذي حملهم على ذلك أنه لم يوجد "فَعِيلٌ" في الصحيح مكسور العين ، بل يكون مفتوحا ، نحو: "صَيِّفٌ" و "صَيِّقٌ" .
وما ذهب إليه البغداديون فاسد ؛ لأنه لا ينبغي أن يحمل على الشذوذ ما يمكن .
وأبضا: فإنه لو كان كتنغير "بَصْرِيٌّ" لم يطرد فإطراده في مثل: "سَيِّدٌ" و "مَيِّتٌ" و "لَبِنٌ" و "هَيِّنٌ" و "يَبِنٌ" دليل على بطلان ما ذهبوا إليه .
فأما مجيئه على "فَعِيلٌ" مع أن الصحيح لم يجز على ذلك فليس بموجب لا دعاء أنه في الأصل مفتوح العين ؛ لأن المعتل قد ينفرد في كلامهم بينا لا يوجد في الصحيح ، وذلك نحو: "قَرِيهٌ" ، قالوا في جمعه "قَرِيٌّ" ، ولا يجمع "فَعِلٌ" من الصحيح على "فَعِلٌ" بضم الفاء أصلا .
وكذلك: "قَاضٍ" و "غَازٍ" قالوا في جمعها "قُضَاءٌ" و "غُزَاءٌ" فجمعوهما على "فَعْلَةٍ" بضم الفاء ، ولا يجمع الصحيح اللام إلا بفتح الفاء ، نحو: "ظَالِمٌ" و "ظَلَمَةٌ" و "كَافِرٌ" و "كَافِرَةٌ" .
ب - وذهب الفراء إلى أن الأصل في "سَيِّدٌ": "سَوِيدٌ" على وزن "فَعِيلٌ" ، ثم قلب فادغم . وكذلك ما كان نحوه .
وحمله على ذلك عدم "فَعِيلٌ" بكسر العين في الصحيح .

سؤال اللازم : " كَيُونَهُ " (١) و " قِيلُولَهُ " (٢) مخففين ، تقول : " كَانَ كُونًا ، وكَيُونَةً " أيضا .
 وأصل " كَيُونَهُ " : " كَيُونُهُ " على زنة : " فَيَعْلُولُهُ " فاجتمع الياء والواو والأولى منهما ساكنة ، فقلبت الواو ياء ، ثم ادغمت الأولى في الثانية ، فصار : " كَيُونُهُ " .
 بتشديد الياء ، ثم خفف بحذف ثانيه ، وهو : الياء المتقلبة عن الواو ، فقل : " كَيُونُهُ " والوزن بعد الحذف " قِيلُولُهُ " ؛ لأن العين محذوفة .
 وإنما قلنا : إن أصلها " فَيَعْلُولُهُ " لا " فَعْلُولُهُ " ؛ لأنه ليس في كلام العرب " فَعْلُولٌ " بالفتح (٣) .
 وأما : " صَعْفُوقٌ " فقد قالوا : إنه لانظيره (٤) .
 ولأنها لو كانت " فَعْلُولُهُ " لوجب تصحيح واوها ، وقيل : " كُونُهُ " ؛ لأنه من الواو ،

والذي ذهب إليه الفراء فاسد ؛ لأن القلب ليس بقياس ، وأيضا فإنه لم يجز على الأصل في موضع .
 ولو كان الأمر كما ذكر لسمع " سَوِيدٌ " و " مَيِّتٌ " .
 وأيضا فإن " فَعِيلًا " لا يحفظ ما عينه ياء ، ولا م حرف صفة ، ليس في كلام العرب مثل " كَيْيلٌ " فإذا حمل " بَيِّنًا " و " لَيْنًا " على أن الأصل فيهما " لَبِيْنٌ " و " بَيِّنٌ " فقد ادعى شيئا لا يحفظ في كلام العرب مثله .
 والمعروف أن المعتل ينفرد بالياء لا يكون للصحيح ، فينبغي أن يُقَى في " سَيِّدٌ " و ياءه على الظاهر من أنه " فَعِيلٌ " .
 وأكبر دليل على فساد مذهب البغداديين والفراء : أنهم أرادوا أن يجعلوا المعتل على قياس الصحيح ، ولا يفرد المعتل بما لا يكون في الصحيح ، ثم حملوه على ما لم يثبت في الصحيح .
 ألا ترى أن " فَعِيلًا " في الصحيح لا تنكسر عينه ، وكذلك عين " فَعِيلٌ " في الصحيح لا تقلب . فدل ذلك على فساد مذهبهم .
 ينظر : المتع لابن عصفور ٤٩٩/٢ وما بعده ، والكتاب ٣٦٥/٤ والنصف
 ١٥ / ٢ ، ١٦ والإيضاح لابن الحاجب ٤٢٥/٢ وابن يعيش ٢٠/١٠ وشرح الشافية ١٥٢/٣ وما بعده .

- (١) كَيُونُهُ : مصدر " كَانَ " . الصحاح (كون) ٢١٩٠/٦ .
- (٢) القِيلُولُ : الاستراحة نصف النهار ، وإن لم يكن معها نوم . اللسان (قيل) ٣٢٩٢ / ٥ .
- (٣) ينظر : ابن يعيش ٢٠/١٠ والصحاح (صعق) ١٥٠٧ / ٤ واللسان (صعق) ٢٤٤٩/٤ وشرح الشافية ١٥٢/٣ وما بعده .
- (٤) الصَعْفُوقُ : الذي لا مال له ، وقيل : اللثيم من الرجال ، ويجمع على " صَعَافِقَةٍ " . ينظر : الصحاح (صعق) ٥٠٧/٤ واللسان (صعق) ٢٤٤٩/٤ .

ولم تتقدم عليه يا ساكنة . قاله "سيويه" (١).
والأصل فيه عند "الفراء" : "كُونُوهُ" بضم الكاف على "فَعْلُوهُ" مثل :
"بَهْلُول" (٢) و "صَنْدُوق" ثم فتحوه ، لأن أكثر ما يجي من هذه المصادر ، مصادر
ذوات اليا ، كقولهم : "صَارَ صَيْرُورَةً" (٣) و "سَارَ سَيْرُورَةً" (٤) ، ففتحوه حتى تسلم
اليا ، لأن الباب للياء ، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات اليا ، فقلبوا الواو ياء
في نحو : "كَيْنُونُهُ" و "قَيْدُونُهُ" (٥).

- (١) الكتاب ٤/ ٣٦٦ : "كذلك حذفها في "كَيْنُونُهُ" و "قَيْدُونُهُ" و "صَيْرُورُهُ" لما
كانوا يحذفونها في العدد الأقل ، ألزموهن الحذف إذا كثر عدد هن ، وبلغن
الغاية في العدد ، إلا حرفاً واحداً ."
- (٢) البَهْلُول من الرجال : الضحاك . الصحاح (بهل) ٤/ ١٦٤٣ .
- (٣) صَيْرُورُهُ : مصدر "صار" . اللسان (صير) ٤/ ٢٥٣٥ .
- (٤) سَيْرُورُهُ : مصدر "سار" . اللسان (سير) ٣/ ٢١٦٩ .
- (٥) القيدود : الطويل ، والأنثى : قيدود . اللسان (قيد) ٥/ ٣٢٧١ .
والراجع مذهب سيويه ومن تبعه ، أما مذهب الفراء فواء .
يقول "ابن جنى" في المنصف ١٢/ ٢ : "وابعد . مشيراً إلى قول الفراء :
"هذا عند أصحابنا واء جداً ، لأنه لا ضرورة تدعو إلى فتح الفاء ، لتصح
العين . ثم يقول : "وأبضا فإنه ادعى أنه في المصادر بنا" فعملوه " .
وهذا مثال لا أعلمه جاء في المصادر ، وإن كان قد جاء منه شيء ، فما لا يعاب به ،
ولا يلتفت إليه ، ولقلته ونزارته ."
و "ابن عصفور" أيضاً في كتابه المتع ٢/ ٥٠٤ ، ٥٠٥ : "يفند رأى "الفراء"
قائلاً : "وهذا الذي ذهب إليه فاسد من جهات :
منها : أن ادعاء قلب الضمة فتحة ، لتصح اليا ، مخالف للكلام العرب ، بل
الذي اطرد في كلامهم أنه إذا جاءت اليا ساكنة بعد ضمة ، قلبت واوا ، نحو
قولهم : "مَوْقِنٌ" و "عَوَظٌ" وهما من : اليقين والتعيط .
ومنها : أن الضمة إذا قلبت ، لتصح اليا ، فإنما تقلب كسرة ، كما فعلوا فسي
بيض" لافتحة .
فإن قيل : لم يقلبها كسرة ، استثقالا للخروج من كسر إلى ضم !
فالجواب أن الكسر إذا كان عارضا ، فلا يكرهون الخروج منه إلى ضم ، نحو : "بيوت"
و "شيوخ" .
ومنها : أن حملة ذوات الواو على ذوات اليا ، ليس بقياس مطرد .
أض : أنه إذا كثر أمر ما في ذوات اليا ، ثم جاء منه في ذوات الواو شيء ،

قال "ابن جنى": "لما كانت "كينونه" على ستة أحرف طالت ؛ فلذلك ألزموها الحذف ... (١).

والقيلولة: النوم في الظهيرة . وتقول : "قال يقيل مبلولة ، وقيلاء وقيلاً " وهو شاذ (٢).

والأصل : "قِيلُولَه" على زنة "فَيْعُولَه" ، فاجتمع ياءان : الأولى منهما ساكنة ، فأدغمت في الثانية ، فصار : "قِيلُولَه" ثم حذفت الياء الثانية ، طلباً للتخفيف ، فبقى "قِيلُولَه" على زنة "فَيْعُولَه" ؛ لأن المحذوف منه عين الكلمة .
وانما كان الأصل : "فَيْعُولَه" لما ذكرناه من أن "فَعْلُولاً" بالفتح ، ليس في كلامهم (٣).

السبب الثالث لحذف العين : اضطراب الإعلال ؛ وذلك في نحو : "الإقامة" و"الاستقامة" والأصل : "إِقَامَة" و"اِسْتِقَامَة" ثم أعلوا الواو بإسكان ، ونقلوا الفتحة إلى الحرف الذي قبل الواو ، مع فقد علة الإعلال ، كما عرفت .
ثم إن الواو لما انفتح ما قبلها ، وكانت في الأصل متحركة ، قلبت ألفاً ، فاجتمع ألفان : أولهما : منقلب عن واو ، هي : عين المصدر .

لم يوجب ذلك حمل ذوات الواو على الياء ، وإن فعل ذلك فشدوذا .
الآثرى أن كثرة "فعاله" في المصادر من ذوات الياء ، نحو : "السقاية" و"الريامة" و"النكابة" قلتهما من ذوات الواو ، لم يخرج "جباؤه" عن الشذوذ .
ومنها : أن ما ادعاه من أن "فعلولاه" في ذوات الواو قد كثر ، غير مسلم به ، بل هذا الوزن في المصادر قليل في ذوات الياء ، والواو .
وما جاء منه في ذوات الواو كالمعادل لما جاء منه في ذوات الياء .
وسا يدل على صحة مذهب "سيبويه" ما حكى من مجيء "كينونه" على الأصل .
أنشد المبرد : قَدْ فَارَقَتْ قَرِينَهَا الْقَرِينَةَ . . . وَشَحِطَتْ عَنْ دَارِهَا الظَّمِينَةَ .
يَا لَيْتَ أَنَا ضَمْنَا سَفِينَةَ . . . حَتَّى يَعُودَ الْوَجَلُ كَيْنُونَةَ . . .
ونظر : الكتاب ٤ / ٣٦٥ و ٣٦٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٢٥ ، ٤٢٦ وابن عميش ١٠ / ٦٩ و ٢٠ وشرح الشافعية ٣ / ١٥٢ و ١٥٣ .

(١) النصف ١٠ / ٢ .

(٢) الصحاح (قيل) ١٨٠٨ / ٥ .

(٣) ينظر : النصف ١٠ / ١١ وابن عميش ١٠ / ٦٩ والإيضاح ٢ / ٤٢٥ ، ٤٢٦ وشرح الشافعية ٣ / ١٥٢ .

وثانيهما : زائدة ، ولم يكن بد من حذف أحدهما [فحذفت الألف الزائدة ، ومقيت
الألف الأولى] (١) .

هذا مذهب " الخليل " و " سيويه " .
ومعتقد " الأخفش " أن المحذوف هي الألف [الأولى] (٢) . وحينئذ لا يكون من قبيل
مانحن فيه (٣) .

فإن قلت : أليس أن الموجب لحذف الألف من المصدر ، والتقاء الساكنين على الوجه
الذي قررتموه ؟ وإذا كان كذلك من باب " قل " و " قلن " ونحوه ، ما التقى فيه ساكنان ،
فلا معنى لجعله قصا ثالثا .

قلت : بينهما فرق من حيث أن حرف العلة في " قل " و " قلن " جرى عليه
الإعلال بالسكون من غير حذف في أول الأمر ، ثم طرأ بعد ذلك ما اقتضى إسكان لام
الفعل من الأمور الأربعة ، فلم يكن اجتماع الساكنين لازما لإسكان عين الفعل ، وإنما

(١) ما بين الحاصرتين جاء في المخطوطة هكذا : [فحذفت الأولى ، ومقيت الألف الزائدة]
وهو تحريف ، والصواب ما أثبتته ، ولأن الخليل وسيويه يريان أن المحذوف هو
الألف الثانية ، لأنها زائدة ، وحذفها أولى ، ومثل (الإقامة ، والاستقامة) : (مقول ،
وسبع) .

(٢) في المخطوطة [الثانية] وهو تحريف ، ولأن الأخفش يرى أن الثانية زيدت للمعنى
فلا يصح حذفها ، وإنما المحذوف الألف الأولى التي هي عين الكلمة .
يقول ابن يعيش ٢٠/١٠ : " وأما الثالث : فهو الحذف الذي اضطرنا إليه
الإعلال ، فنحو : (الإقامة والاستقامة) والأصل : (إقامة واستقامة) ، وكذلك :
(إخافة وإبانة) ، فأرادوا أن يعلوا المصدر ، لإعلال فعله ، وهو : (أقام ،
واستقام) فنقلوا الفتحة من الواو إلى ما قبلها ، ثم قلبوها ألفا ، ومعدّها ألف
(أعماله) فنصار : (إقامة واستقامة) ، فدعت الضرورة إلى حذف أحدهما :
فذهب أبو الحسن إلى أن المحذوف الألف الأولى التي هي العين ، وزعم الخليل
وسيويه أن المحذوف الثانية ، وهي الزائدة على ما تقدم من مذهبيهما في : (مقول ،
وسبع) .

صنظر : الكتاب ٤ / ٣٤٨ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ والنصف ٢٨٢ / ١ والمشتع ٢ / ٤٩٠ ،
والمقتضب ١ / ٢٤٢ ، ٢٤٣ وشرح الشافية ٣ / ١٥١ والتكلمة ٥٨٦ / ٥ .

(٣) على رأي الأخفش يكون الكلام من قبيل مانحن فيه ، ولأن المحذوف
- هنا - عين الكلمة .

.....

فذلك لعارض ، قد يعرض للفعل ، وقد لا يعرض له .
 بخلاف "الإقامة" و"الاستقامة" فإن التقاء الساكنين لازم لإعلال عينه في أول الأمر ،
 ولا يتصور انفكاكه عن الألف الزائدة ، الواقعة بعده ، فإنها من نفس الصيغة ، وجسز
 من المصدر ، فلذلك كان الحذف من لوازم إعلاله .
 إذا عرفت هذا ، فقول المصنف : (ما التقي فيه ساكنان) يريد : ما ذكرناه من
 السبب الأول في الصور العشرة .

وقوله : (أو : طلب تخفيف) يريد : ما ذكرناه من السبب الثاني في الأمثلة ، الأربعة .
 وقوله : (واضطر إعلال) يريد : ما ذكرناه من الإعلال في المصدرين الأخيرين .
 وقوله : (والسلامة فيما رواه ذلك ، ما فقدت فيه أسباب الإعلال ، والحذف ، أو : وجدت
 خلا أنه اعترض ما يصدر عن إمضاء حكمها) .

اعلم أن كل حكم ثبت لموجب ، فإنه ينتفى لأحد أمرين :
 إما : لانتفاء الموجب ، أو : لوجود مانع يمنع الموجب من عمله .
 وقد أورد المصنف - ههنا - من الموانع ثلاثة :

أولها : ما كان على زنة "فَعَلَى" بالفتح والقصر ، والمذكور منه مثالان :
 أحدهما : "صَوَّرَى" بفتح الصاد المهملة ، والألف المقصورة .
 قال "الجرى" : هو : اسم ما من مياه المرب (١) .

الشاهد فيه : أن موجب الإعلال قائم ، وهو : تحرك الواو ، وانفتاح ما قبلها ، وكان
 ينبغى أن يقال : "صَارَى" إلا أن ألف التانيث لما كانت لازمة لاتفارق ، صارت كالجزء
 من نفس الكلمة ، وخرج بذلك الاسم عن مشابهة الفعل ، فامتنع إعلاله ، لأن الأصل
 في الإعلال الفعل ، لكثرة تصرفه ، والاسم المشابه محمول عليه .

فإذا لحقت الاسم زيادة لازمة ، وزالت المشابهة ، امتنع الإعلال ، ولهذا لم
 يعملوا "خَوْف" و"ثَوْب" و"كَيْل" و"عَمِير" ، لأنها لما كانت ساكنة العين ، خرجت
 عن مشابهة الفعل ، فلذلك امتنع فيه الإعلال (٢) .

(١) ينظر : حواشي الزمخشري ٦٩/ (مخطوط) .

(٢) ينظر : ابن يعيش ٢٠/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢٢٦/٢ .

الثاني : "حَدَى" بفتح الحاء المهملة والقصر .
 قال في الحواشي : الحَدَى : الكثير الحيد عن الشيء (١) .
 وقال "أبو محمد" : يقال : حَمَارُ حَدَى هـ أى : يحيد عن ظله ؛ لنشاطه .
 ولم يجئ في نصوص المذكر على "فَعَلَى" غيره (٢) .
 الشاهد فيه : أن الموجب لإعلال الياء التي هي عين الكلمة قائم ، وهو تحريكها ،
 وانفتاح ما قبلها ، وذلك يقتضى / قلب الياء ألفاً وأن يقال : "حَادَى" ، إلا أنها بالزيادة ٣٨٤ / ١
 اللازمة لها ، وهي ألف التانيث ، خرجت عن مشابهة الفسل (٣) .
 وكل اسم لا يشابه الفعل يمتنع إعلال عينه ؛ لأن المشابهة هي السوغة للإعلال ،
 فإذا زالت ، فمات شرط صحة الإعلال ، فامتنع الإعلال ، لقوات شرطه .
 وثانيها : ما كان على زنة "فَعَلَّانَ" بفتح الفاء ، والعين جميعاً ، والمذكور منه صورتان :
 "الْجَوْلَانُ" و "الْحَيْكَانُ" .
 تقول : جَالٌ - بالجيم - يَجُولُ جَوْلَانًا .
 قال "الجوهرى" : "جَوْلَانُ المال - بالتحريك - صَفَارُهُ ، وَرْدِيَّتُهُ" . . . (٤) .
 وَالْحَيْكَانُ هـ بالحاء المهملة : مَشَى الْقَصِيرُ ، وَقَدْ حَاكَ هـ يَحِيكُ حَيْكَانًا : إذا حرك
 منكبيه ، وخرج بين رجليه فى المشى . . . (٥) .
 الشاهد فيه : أن الموجب لإعلال حرف العلة فيها موجود هـ وهو : تحركه وانفتاح
 ما قبله .
 والقياس أن يقلب كل واحد من الواو ، والياء ، ألفاً ، ويقال : "الْجَالَانُ" و "الْحَاكَانُ"
 إلا أن زيادة الألف والنون فى كل واحد منهما ، لما كانت لازمة غير مفارقة ، صنعت الإعلال ؛
 لقوات المشابهة التي هي شرط الإعلال ، كما عرفته (٦) .

- (١) الحواشى / ٦٩ وينظر : الصحاح (حيدى) ٤٦٢ / ٢ .
- (٢) التخمير ٢ ورقة ٢٤٩ .
- (٣) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٦٣ والنصف ٦ / ٢ وابن بعميش ١٠ / ٢٠ والإيضاح ٢٦٦ / ٢
 وشرح الشافعية ١٠٥ / ٣ والستع ٤٩١ / ٢ .
- (٤) الصحاح (جول) ٤ / ١٦٦٢ .
- (٥) السابق (حيك) ٤ / ١٥٨٢ .
- (٦) ويقول سيويه ٤ / ٣٦٣ : "وَأَمَّا (فَعَلَّانُ) : فيجوز على الأصل هـ و (فَعَلَّى) هـ
 نحو : (جَوْلَانُ وَحِيدَانُ وَصَوْرَى وَوَحِيدَى) هـ جعلوه بالزيادة حين لحقته

(١) فإن قلت : انهم قد أعلوا عين الاسم في نحو : " شجرة شاكه " و " أتان لآعه " ، مع فوات مشابهة الفعل ، وذلك ببطل كون المشابهة شرطاً . قلت : زيادة تاء التانيث مفارقة غير لازمة ، بخلاف ألف التانيث ، والألف والنون ، فإن ميناها على اللزوم .

قال " ابن جنى " : " إن مثال " الجولان " و " الصوري " قد امتاز من مشابهة الفعل بما لحقه في آخره من الألف والنون ، وألف التانيث .

وهذه النوائد مما تختص به الأسماء ، دون الأفعال ، فجري لذلك مجرى ما خالف الفعل بالبنية (٢) ، فصحح ؛ لمخالفته الفعل ، نحو : " الحول " و " العسوف " ، فكما صحح " العسوف " لمخالفته الفعل بالبنا ، كذلك صحح " الجولان " و " الحيدى " ، لامتيازهما من الفعل بما زيد في آخرهما من الألف والنون ، وألف التانيث .

وكل واحد من هذه الأشياء يتاعد عن الفعل بمعنى من المعاني ، فوجب تصحيحه ، وإن اختلفت المعاني ، فقد اتفقت في التباعد . . . (٣) .

والثبها : ما كان وزنه " فعلاً " بضم الفاء ، والمد ، نحو : " القوما " و " الخيلاء " ، وقد سبق تفسيرهما (٤) .

بمنزلة ما لا زيادة فيه مما لم يجر على مثال الفعل ، نحو : (الحول) والغبير ، واللوم .

ومع هذا أنهم لم يكونوا ليحيثوا بهما في المعتل الأضعف على الأصل ، نحو : (غزوان ، ونزوان ، ونفیان) ويتركبان في المعتل الأقوى . . .

وينظر : المنصف ٢/٦٦٧ وابن يعيش ١٠/٧٠ والإيضاح ٢/٤٢٦ ، ٤٢٧ وشرح الشافية ٣/١٠٦٤١٠٥ .

(١) أتان لآعه الفوائد إلى جحشها : وهي التي كأنها ولهى من الفزع . الصحاح (لوع) ٣/١٢٨١ .

(٢) في المخطوطة [بالتثنية] وهو : تحريف ، والتصويب من المنصف ٦/٦ .

(٣) البصيف ٦/٢٧٤ .

(٤) القوما ، والقوما : الذي يظهر في الجسد ، ويخرج عليه ، وهو : دا ، معروف ، يتقشر ويتسع ، يعالج ، وداوى بالريق ، وهي مؤنثة لاتصرف ، وجمعها : قوب . اللسان (قوب) ٥/٣٧٦٢ .

والخيلاء : الكبير . اللسان (خيل) ٢/١٣٠٥ .

ولقائل أن يقول: فيما ذكره المصنف نظر.
بيان ذلك: أن ما قبل حرف العلة في هاتين الصورتين مضموم، وحينئذ يكون الإعلال
منضميا، لا انتفا، موجب، لا لقيام المانع.
وانما قلنا إن الموجب مفقود فيهما، لأن الموجب للإعلال مجموع أمرين:
أحدهما: كون حرف العلة متحركا.
والآخر: انفتاح ما قبله.
فلما كان ما قبل حرف العلة — ههنا — مضموما، فأت جزء العلة، فامتنع الإعلال،
لفوات العلة.

ويقول ابن جنى في المنصف ٢/٢ شارحا قول المازني: (و "فعلا" بتلك
المنزلة، نحو: (القياء، والخيل)،
"هذا المثال أجدر بالصحة، لأنه قد صحح، نحو: (سولة، وعيبة)، وإن لم
يكن فيه ألفا التانيث.
فإذا جاءت فيه ألفا التانيث كان أجدر بالصحة، لتباعد بهما من شبه الفعل.
وإذا كانوا يعملون: (فعلا) نحو: (يدار، وساق)، ثم يصححون إذا جسات
في آخره الألف والنون، نحو: (الجولان)، فهم بأن يصححوا ما لم يجب، فسي
آخره ألفا التانيث لكان بناؤه يوجب له التصحيح، وليبعد عن شبه الفعل،
أعني: (القياء، والخيل)، أجدر".
لكن يقول الرضي في شرح الشافية ٣/١٠٦: "ومعنى العرب يعمل (فعلان)
الذي عينه واو، أو يا، فيقول: (داران) من: دار يدور، و (هامان) من:
هام يهيم، و (دالان) من: دال يدول، و (حالان) من: حال يحول،
وهو: شاذ قليل.
وعند السرد هو: قياس، لجمله الألف والنون كالتاء، غير مخرج للكلمة عن
وزن الفعل...
وينظر: الكتاب ٤/٣٦٣ والمنصف ٨/٨، وابن يعيش ١٠/٢٠ والإيضاح
٢/٤٢٢.

(فصل) " وأبنية الفعل في الواو على "فَعَلَ يَفْعُلُ" ، نحو : " قَالَ يَقُولُ " و "فَعِلَ يَفْعِلُ" ، نحو : " خَافَ يَخَافُ " و "فَعَلَ يَفْعُلُ" ، نحو : " طَالَ يَطُولُ " و " جَادَ يَجُودُ " اذا صار طويلا ، وجوادا .
وهي الياء على "فَعَلَ يَفْعِلُ" ، نحو : " بَاعَ يَبِيعُ " و "فَعَلَ يَفْعُلُ" ، نحو :
" هَابَ يَهَابُ " .
ولم يجرى في الواو " يَفْعِلُ " بالكسر ، ولا في الياء " يَفْعُلُ " بالضم .
وزعم " الخليل " في " طَاحَ يَطِيحُ " و " تَاءَ يَتِيه " أنهما "فَعَلَ يَفْعُلُ" كـ : " حَسِبَ يَحْسِبُ " وهما : من الواو ؛ لقولهم : " طَوَّحَتْ " و " تَوَّهَتْ " و " هَوَّاطُنْ مِنْهُ " و " أَتَوْهُ " .
ومن قال : " طَبِحتُ " و " تَبَّهتُ " فهما على " بَاعَ يَبِيعُ " . . .

قوله : (وأبنية الفعل) .
قال " الميداني " : يقال للبناء : " مَثَالٌ " و " وَزَنٌ " و " زَنَةٌ " و " صِيفَةٌ " و " وَزَانٌ " .
واعلم أن الماضي المجرد إن كانت عينه واوا ، تحركت بإحدى الحركات الثلاث ، وتحركت عين مضارعه بإحدى حركتين :
إما الضم ، أو الفتح .
فالفتح في مضارع ما كان ماضيه "فَعَلَ" بالكسر لاغير ، والضم في مضارع "فَعَلَ" مفتوحا كان ، أو مضموما .
ولم يأت في مضارع ذوات الواو " يَفْعُلُ " بكسر العين إلا عند " الخليل " (٢) .
وإن كانت عين الماضي " يا " تحركت بإحدى حركتين : الفتح ، والكسر ، ولم يسرد

- (١) نزهة الطرف / ٧٠ .
(٢) الكتاب ٤ / ٣٠٤٤ : " وأما " طَاحَ يَطِيحُ " و " تَاءَ يَتِيه " : فزعم الخليل أنهما "فَعَلَ يَفْعُلُ" بمنزلة " حَسِبَ يَحْسِبُ " وهي : من الواو ، ويدل على ذلك : " طَوَّحَتْ " و " تَوَّهَتْ " و " هَوَّاطُنْ مِنْهُ " و " أَتَوْهُ مِنْهُ " ، فإنما هي "فَعَلَ يَفْعُلُ" من الواو ، كما كانت منه "فَعَلَ يَفْعُلُ" .
ومن "فَعَلَ يَفْعُلُ" اعتلنا :
ومن قال : " طَبِحتُ " و " تَبَّهتُ " فقد جاء بها على " بَاعَ يَبِيعُ " مستقيمة . . .
وينظر : النصف ٢ / ٢٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٢٨ وابن يعينش ٧١ / ١٠ .

بالضم من ذوات اليا .

وتتحرك العين في مضارعه بإحدى حركتين : إما الفتح ، أو الكسر ، ولم يأت فيه " يَفْعُل " بالضم ، فنفرد كل واحد من ذوات الواو ، واليا ، بطرف يخصه .
الطرف الأول : فيما عينه واو ، وأبنيته ثلاثة :

أولها : " فَعَّل " بفتح العين ، وعين مضارعه مضمومة لاغير ، نحو : " قَالَ يَقُولُ " .
الشاهد فيه : أن الأصل : " قَوْلٌ يَقُولُ " بفتح الواو في الماضي ، وضمها في المستقبل على زنة " قَتَلَ يَقْتُلُ " .

وقد أعلت في الماضي بالإبدال ، وفي المضارع بالإسكان .
وانما لم يقلبوا الواو ألفا ، لأن ما قبل الواو مضموم .

وثانيها : " فَعِل " بكسر العين ، وعين مضارعه مفتوحة لاغير ، نحو : " خَافَ يَخَافُ " .
وأصله : " خَوْفٌ يَخَوْفُ " بكسر الواو في الماضي ، وفتحها في المضارع على زنة :
" عَلِمَ يَعْلَمُ " ، ثم أعلوا الماضي بالإبدال ، والمضارع بالإسكان .

وانما قلبوا الواو ألفا ، لانفتاح ما قبلها ، مع كونها في الأصل متحركة .
ثالثها : " فَعَّل " بضم العين ، وعين مضارعه مضمومة ، لاغير ، نحو : " طَالَ يَطُولُ " .
الشاهد فيه : أن الأصل : " طَوَّلٌ يَطْوُلُ " على زنة : " ظَرَفٌ يَظْرَفُ " ، ثم أعلوا العين في الماضي بالإبدال ، وفي المضارع بالإسكان ، ونقلوا الضمة من الواو إلى الطاء .
وانما لم يقلبوا الواو ألفا ، لأنها متحركة في الأصل ، وما قبلها مفتوح ، وكذلك :
" جَادَ يَجُودُ " . (١) .

قوله : (إذا صار طويلا) إشارة إلى أنه من " الطول " خلاف العرض ، وذلك من ذوات السواو .

تقول : طال الشيء ، أي : امتد (٢) .

قال في " الحواشي " : باسم الفاعل يَعْلَمُ أن " طَالَ " من باب " فَعَلَ يَفْعُلُ " أي : " طَالَ يَطْوُلُ " . (٣) .

(١) ينظر : التكملة لأبي علي ٥٧٤ / وما بعده والنصف ٢٤٥ /١ وما بعده وابن يعيش

٢١ / ١٠ والإيضاح ٤٢٧ / ٢ والمستع ٤٣٨ / ٢ ، ٤٣٩ .

(٢) الصحاح (طول) ١٢٥٣ / ٥ .

(٣) الحواشي ٧١ / (مخطوط) .

.....

وقد ظهر لك أن الواو في المضارع وإنما تأتي على وجهين :
مضمومة ، [مفتوحة] ^(١) ، وأنها إنما تفتح في مضارع ما كانت الواو في ماضيه مكسورة
لاغير .

وأنها تضم في مضارع مفتوح الواو ، ومضمومة في الماضي .
الطرف الثاني : فيما عني " يا " وأبنيته اثنان ، لاغير :
الأول : " فَعَلَ " يفتح العين ، وعين مضارعه مكسورة ، لاغير ، نحو : " بَاعَ يَبِيعُ " .
الشاهد فيه : أن الأصل : يَبِيعُ يَبِيعُ على زنة : " ضَرَبَ يَضْرِبُ " ، ثم أعلوا الماضي
بالإبدال ، والمضارع بالإسكان ، ونقلوا كسرة الياء إلى الباء التي قبلها ، وبقيت ٣٨٤ / ب
الياء التي هي عين الفعل ساكنة ، ولم تنقلب ألفا ، لانكسار ما قبلها .
الثاني : " فَعِلَ " بالكسر ، ومضارعه " يَفْعَلُ " بالفتح ، لاغير ، وذلك نحو : " هَبَّابٌ
يَهْبَبُ " ، وأصله : " هَبَّابٌ يَهْبَبُ " على زنة : " سَمِعَ يَسْمَعُ " ، وأعلوا الياء في الماضي
بإبدال الألف منها ، وهي المضارع بإسكانها .

وأما قلبوها في المضارع ألفا ، لانفتاح ما قبلها ، وتحركها في الأصل .
قوله : (ولم يجر في الواو " يَفْعَلُ " بالكسر ، ولا في الياء " يَفْعَلُ " بالضم) .
اعلم أنا قدينا - فيما سبق ^(٢) - أن الذي جاء في حركة الواو في المضارع
شيآن : الضم ، والفتح لاغير ، وأن الذي جاء في حركة الياء في المضارع شيآن ليس
إلا وهما : الكسر والفتح .

والعلة في ذلك استئناهم الكسرة على الواو ، والضمة على الياء .
قوله : (وزعم الخليل في " طَاحَ يَطِيحُ " و " تَاءٌ يَتِيهَ " أنهما " فَعَلَ يَفْعَلُ ") .
اعلم أن " الخليل " ^(٣) ذهب إلى أن هاتين الكلمتين من ذوات الواو ، وأن الواو
مكسورة في الماضي والمضارع جميعا ، نحو : " حَسَبَ يَحْسِبُ " ، واحتج على أن عينه واو
بقولهم : " طَوَّحَ زَيْدًا ، وَخَالِدٌ أَطْوَحَ مِنْهُ " ^(٤) و " تَوَهَّتَ بَكْرًا ، وَغَمْرًا تَوْهَ مِنْهُ " ^(٥) .

- (١) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٢) ينظر : ص ١٢٦ من التحقيق .
- (٣) الكتاب ٣٤٤ / ٤ وقد نقلت ما قاله " سيوريه " في هذه المسألة ص ٩٢٥ من التحقيق .
- (٤) الصحاح (طوح) ٣٨٩ / ١ : " طَاحَ يَطْوَحُ ، هَلَكَ وَسَقَطَ ، وَكَذَلِكَ إِذَا تَاءَ
فِي الْأَرْضِ ، وَطَوَّحَهُ ، أَيْ : تَوَهَّاهُ ، وَذَهَبَ بِهِ هَهُنًا وَهَهُنًا . "
- (٥) السابق (تيه) ٢٢٢٩ / ٦ : " وَتِيَهَ نَفْسُهُ ، وَتَوْهَ بِمَعْنَى ، أَيْ : حَبَّرَهَا وَطَوَّحَهَا .
وَمَا أَتِيَهُ وَتَوَهَّاهُ . "

وعلى هذا المذهب لا يستقيم قول المصنف ، ولم يجز في الواو "فَعِلَ" بالكسر ؛ لأنه ينتقض بهاتين الصورتين (١).

قوله : (ومن قال : "طِيحَتْ" و "تِيهَتْ" فهما على "بَاعَ يَبِيعُ") .

يريد أنه من باب "فَعَلَّ يَفْعِلُ" بفتح العين في الماضي ، وكسرها في المستقبل ، كما أن "بَاعَ يَبِيعُ" كذلك (٢).

قال "ابن جنى" : "لمعترض أن يقول : ما ينكر أن يكون "طِيحَ" و "تِيهَ" من الواو ، إلا أنه لم يأت بهما على "فَعَلَّ" مشدد العين ، فيلزمه "طَوَّحَ" و "تَوَّهَ" ، بل جاء بهما على "فَعِلَّ" نحو : "بَيَّطَرَ" و "بَيَّعَرَ" وكأنهما كانا "طَيَّحَ" و "تَيَّوَّهَ" ثم قلبت الواو ياء ، لوقوع الياء الساكنة قبلها . (٣).

(١) لا ينبغي أن يوجه اعتراض إلى المصنف ؛ لأن ما ذكره "الخليل" قليل ، لا يعتمد به وقد خولف فيه ، ورده "ابن جنى" .

وينظر : المصنف ٢٦١/١ وما بعده ، ٢٠ / ٢ والمصنف ٤٤٤ / ٢ وما بعده .
(٢) ينظر : الكتاب ٣٤٤/٤ وابن يمين ٢١/١٠ والمصنف ٤٤٤/٢ .

(٣) المصنف ٢٦٢/١ ونقل الشارح - هنا - اعتراض "ابن جنى" وأهمل رده على هذا الاعتراض ، ولهذا جاء كلام "ابن جنى" مبتورا ، ولو أتى الشارح بـ "ابن جنى" على اعتراضه لكان مصيبا ، وذلك حتى لا يفهم أن "ابن جنى" يقرر هذا الاعتراض .

يقول "ابن جنى" في المصنف ٢٦٣/١ ، ٢٦٤ في الجواب على الاعتراض السابق : "هذا فاسد من وجوه :

أحدها : أن "فَعِلَّ" في الكلام أكثر من "فَعِلَ" فحمله على الأكثر أولى وأصح .
ثان : أن معنى "تِيهَ" و "طِيحَ" تكرر ذلك الفعل منه ، فجري ذلك مجرى "قَطَعَ" و "كَسَرَ" في أنهما لتكرر الفعل ، فمن هنا حمل على "فَعِلَّ" .
ثالث : يدل على أن "تِيهَ" : "فَعِلَّ" دون "فَعِلَ" وهو ما أشده عيسى ابن عمر عن ربيعة في هذه الحكاية من قوله :

تِيهَ فِي تِيهِهِ التَّيْهِيهِ
ف : "تِيهَ" بضمزة "سَيَّرَ" و "بَيَّعَ" .

ولو كان "تِيهَ" : "فَعِلَّ" من الواو ، لوجب أن يقال فيه إذا بنى للمفعول "تَوَّهَ" كما يقال : "قَوِّمَ زيد" ، وقوِّل .

وجه رابع : وهو أنك إذا جعلت "تِيهَ" و "طِيحَ" من الواو ، ونزعت إلى أن أصلهما : "تَيَّوَّهَ" و "طَيَّحَ" ، لأن "طَوَّحَ" و "تَوَّهَ" يَتِيهَ "على فَعِلَ يَفْعِلُ" من الواو ، و "فَعِلَ يَفْعِلُ" ليس ما ينبغي أن يقاس عليه ، ما وجد منه دقة عنه

قال "الجهري : تقول : طَاحَ يَطُوحُ وَيَطِيحُ : إذا هلك وسقط ، وكذلك : إذا تهاوى في الأرض (١).

وقال "ابن جني" : معنى : "تَبَّهَ" و "طَبَّحَ" : أنه تكرر منه ذلك الفعل ، فجسرى بجسرى "قَطَعَ" و "كَثَّرَ" في أنهما لتكرير الفعل (٢).

وما ذكره يقتضى أن يكون محمولا على "فَعَّلَ" بالتشديد ، لا على "فَعَّلَ".

(١) الصحاح (طوح) ٣٨٩/١.

(٢) النصف ٢٦٣/١.

(فصل) " وقد حولوا عند اتصال ضمير الفاعل "فعل" من الواو إلى "فعل" ومن الياء إلى "فعل" ثم نقلت الضمة والكسرة إلى الفاء ، فقيل: "قُلْتُ ، وَقُلْتُ ، وَمَعْتُ ، وَمَعْنُ" .

ولم يحولوا في غير الضمير ، إلا ما جاء من قول ناس من العرب : "كيد يفعل ذاك ، و" مازيل يفعل كذا " . . .

قوله : (وقد حولوا عند اتصال ضمير الفاعل "فعل" من الواو إلى "فعل" ومن الياء إلى "فعل" ، ثم نقلت الضمة والكسرة إلى الفاء ، فقيل: "قُلْتُ ، وَقُلْتُ ، وَمَعْتُ ، وَمَعْنُ" .

اعلم أن من خواص اتصال ضمير الفاعل بالفعل الثلاثي المعتل العين ، أن تنقل حركة عينه من الفتحة إلى الضمة إن كان حرف العلة واوا ، وإلى الكسرة إن كان حرف العلة ياء ، ثم تنقل حركة العين المنقولة إلى فاء الكلمة .

وقد أورد المصنف من ذوات الواو : "قُلْتُ" ، و "قُلْتُ" ، ومن ذوات الياء : "مَعْتُ" و "مَعْنُ" ، وقد شرحناه فيما حذف لأجل التقاء الساكنين ، فليطلب منه (١) .

قوله : (ولم يحولوا في غير الضمير . .) يريد : ولم يحولوا حركة العين من الفتحة إلى الضم ، والكسرة في غير صور اتصال ضمير الفاعل ، جريا على الأصل ، وحذارا من التفسير ، وكراهة أن يلتبس بـ "فعل يفعل" كما سنذكره .

قوله : (إلا ما جاء من قول ناس من العرب : "كيد يفعل ذاك" و "مازيل يفعل كذا" .

قال ابن جنى : " أصل "كيد" و "زِيل" : "كَيْدٌ" و "زِيلٌ" على "فعل" ؛ لأن المضارع على "يفعل" وذلك قولهم : "يَكَادُ" و "يُزَالُ" .

فقولهم : "كَادَ يَكَادُ" و "زَالَ يَزَالُ" بمنزلة "هَابَ يَهَابُ" ، وكله "فعل" بفعل" ، إلا أن الذين قالوا : "كَيْدٌ" و "زِيلٌ" نقلوا الكسرة من العين إلى الفاء ، وألقوا حركة الفاء ، فصار : "كَيْدٌ" و "زِيلٌ" ، ولم يخافوا التباسه بـ "فَعْلٌ" ؛ لأنك لا تقول : "كَيْدٌ زَيْدٌ يَقُومُ" و "مَازِلٌ زَيْدٌ يَقُومُ" ، فيخاف أن يلتبس "بيع زَيْدٌ" الطعام إذا كان هو الفاعل بـ "بيع زَيْدٌ" الطعام إذا كان هو المفعول .

(١) ينظر : ص ٦٦٢ من التحقيق .

(٢) عند ابن عييش ٧ / ٢١ [كيد يفعل كذا ، ومازيل يفعل ذاك] وفي المفصل المطبوع ٣٧٢ / [كيد يفعل ذاك ، ومازيل يفعل ذلك] ولا يترتب على كل هذا اختلاف في المعنى .

فمن ههنا اجترأوا على "كيد زيد يفعل" و"ما زيل زيد يفعل" (١)

قال الشاعر :

[١٦٩] وكيد رضاع القف يأكلن جثتي . . . وكيد خراش عند ذلك ييتيم (٢)

وحكى "سيويه" عن بعض العرب : "كذات أفعل كذا" بضم الكاف (٣).
(٤) وزعم الأصمعي أنه سمع من العرب من يقول : "لا أفعل ذلك ولا كودا" فجعلها من الواو

(١) المنصف ٢٥٢/١ هـ ٢٥٣ هـ

(٢) من الطويل هـ قاله : أبو خراش الهذلي هـ واسمه : خويلد بن مرة هـ أحد بني قيسرد
ابن عمرو بن معاوية بن تميم بن سعد بن هذيل (الشعر والشعراء ٥٥٤/٢ هـ
والخزانة ٢١١/١) .

والبيت من شواهد : المنصف ٢٥٢/١ برواية : (يوم ذلك) في موضع : (عند ذلك)
وابن يعيش ٧٢/١٠ برواية : (بعد ذلك) عن الأصمعي . والمنتع ٤٣٩/٢ (يسوم
ذلك) واللسان (كيد) ٣٩٦٥/٥ .

والقف : ما ارتفع من الأرض وغلظ هـ ولم يبلغ أن يكون جبلا . اللسان (قفف)
٣٧٠٥ / ٥

وخراش : ابن الشاعر .

يقول الشاعر : إن ابنه وقع في مهلكة كاد يموت فيها هـ وأوشكت الضباع أن تأكل لحمه هـ
يصير ابنه بلا أب .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٤٣ : . . . وكذلك : (كذات تكاد) اعتلت من : (فعل يفعل) وهى
نظيرة (ميت) فى أنها شاذة .

ولم يجيئنا على ما كرر وأطرد من : (فعل يفعل) . . .

(٤) ينظر : المنصف ٢٥٢/١ وابن يعيش ٧٢/١٠ والصحاح (كود) ٥٣٢/٢ .

(فصل) "وتقول فيما لم يسم فاعله : "قيل" و "بيع" بالكسر ، و "قيل" و "بيع" بالإشمام ، و "قول" و "بوع" بالواو ، وكذلك "اختير" و "انقيد له" تكسر وتشم ، وتقول : "اختور" وانقود له .

وهي "فعلت" من ذلك : "عدت يامريض" و "اخترت يارجل" بالكسر ، والضم الخالصين ، والإشمام .

وليس فيما قبل ياء "أقيم" و "استقيم" إلا الكسر الصريح . . .

قوله : (وتقول فيما لم يسم فاعله : "قيل" و "بيع" بالكسر ، و "قيل" و "بيع" ؛ بالإشمام ، و "قول" و "بوع" بالواو) .

اعلم أن الأصل فيما بنى للمفعول من الثلاثي أن تضم فاؤه ، وتكسر عينه ، نحو قولك في الصحيح "ضرب" و "قتل" ، والقياس في معتل العين أن يقال : "قول" بضم القاف ، وكسر الواو ، و "بيع" بضم الباء ، وكسر الياء ، إلا أنهم أرادوا أن يعملوا الميم كما أعلوها في "قال" و "باع" فسلموها الكسرة ونقلوها إلى الفاء ، فانقلبت الواو في "قول ياء" ، لانكسار القاف ، ومقتت العين في "بيع بحالها" ياء ، فصار : "قيل" و "بيع" ، وهذه أفصح اللغات .

وأما : من أشم ^(١) القاف ، والباء الضم فإنه أراد البيان ، وقد كان في الفاء ضمة ، فأراد أن ينقل إليها كسرة العين ، فلم يمكنه أن يجمع في الفاء الضمة والكسرة ، فأشم الكسرة ، فصارت الحركة في الفاء بين الضمة والكسرة .

ومن أخلص الضمة ولم يشمها الكسرة ، فإنه أحرص على البيان من أشم ، وإنما قالوا : "بوع" و "قلبوا الياء" واوا ، لانضمام ما قبلها ، كما قلبوها في "موقن"

(١) من الذين أشموا : الكسائي . يقول ابن يعيش ٢٤/١٠ : " . . . وقرأ الكسائي : (إذا قيل لهم ، وفيض الماء ، وحيل ، وسبق الذين كفروا) ، وذلك أنهم أرادوا نقل حركة الميم إلى الفاء ، لما ذكرناه : من إرادة إعلال الفعل ، والمحافظة على حركة الفاء الأصلية ، فلم يمكن الجمع بينهما ، فأشربوا الفاء شيئاً من الكسرة ، فصارت حركة بين حركتين : بين الضمة والكسرة ، نحو : حركة الإمالة في : (جائر ، وكافر) ، لأنها بين الفتحة والكسرة . . .

وينظر : الكتاب ٤ / ٣٤٢ والمنصف ١ / ٢٤٨ وما بعده ، والإيضاح ٢ / ٤٢٩ ، ٤٣٠ والمتع ٢ / ٤٥١ وما بعده .

.....

و "موسر" (١).

قوله : (كذلك : "اختير" و "انقيد له" "تكسر" و "تشم") .

اعلم أن الرواية فتح التاء من "تكسر" وضمها من "تشم" ، وفيه ما ذكرناه من اللغات الثلاث والاتحادهما فيما ذكرناه من علة الإعلال .

والتاء الزائدة / في "اختير" نازلة منزلة فاء الكلمة في المجرد ، في كسرهما ، ٣٨٥/١ وإشمامها الضم على التفسير الذي ذكرناه ، وفي ضمها ، لكسها إذا ضمت ، قلبت الياء ، وإياها ، فتقول : "اختور" .

وكذلك القاف من : "انقيد له" يجوز فيها : الكسر ، والإشمام ، والضم ، كما عرفت (٢) .

قوله : (وفي "فعلت") الرواية بضم الفاء ، وكسر الميم .

(١) الكتاب ٤/ ٣٤٢ : " . . . وإذا قلت : (فعل) من هذه الأشياء ، كسرت الفاء ، وحولت عليها حركة الميم ، كما فعلت ذلك في (فعلت) ؛ لتغير حركة الأصل لو لم تحتل ، كما كسرت الفاء حيث كانت الميم منكسرة للاحتلال ، وذلك قولك : (خيف ، ويبع ، وهيب ، وقيل) .
ومعنى العرب يقول : (خيف ، ويبع ، وقيل) فيشتم إرادة أن يمين أنها (فعل) .
ومعنى من بضم يقول : (بوع ، وقول ، وخوف ، وهوب) يتبع الياء ما قبلها ، كما قال : (موقن) .

وهذه اللغات داخل على : (قيل ، ويبع ، وخيف ، وهيب) ، والأصل : الكسر ، كما يكسرفي : (فعلت)
وينظر : النصف ١/ ٢٤٨ وسابعه وابن يعيش ١٠/ ٧٤ والإيضاح ٢/ ٤٢٩ و ٤٣٠ والمتع ٢/ ٤٥١ وسابعه .

(٢) يقول المازني في التصريف ١/ ٢٩٣ ، ٢٩٤ : " وإذا قلت : (فعل) من هذا ، قلت : (اختير ، وانقيد) ، فتحول الكسرة على التاء ، والقاف ، كما فعل ذلك ب : (يبع ، وقيل)

ومن يقول من العرب : (قيل) فيشتم الفاء الضمة تحقيقاً ل : (فعل) ، فإنه يقول - ههنا - : (اختير ، وانقيد) فيشتم ؛ لأن قولك : (تير) من : (اختير) ، و (قيد) من : (انقيد) ك : (قيل ، ويبع) .
ومن أبدل الياء وإياها ، قال - هنا - : (اختور ، وانقود) ، ولم يؤخذ هذا إلا عن العرب .

وينظر : النصف ١/ ٢٩٤ ، ٢٩٥ وابن يعيش ١٠/ ٧٤ والإيضاح ٢/ ٤٣١ والمتع ٢/ ٤٢٥ .

قوله : (من ذلك) يريد : من المبنى للمفعول " عدت يامريض " وفي العين ما ذكرناه من اللغات الثلاث :

فإن شئت قلت : " عدت " بكسر العين ، وأصله : " عُدَّت " بضم العين ، وكسر الواو ، ثم أعلوه - لما ذكرناه - من العلة - فسكنوا الواو ، وألقوا كسرتها على العين ، ثم سقطت الواو ، لأن ضمير الفاعل ، لما اتصل بالبدال ، سكنت ، فاجتمع ساكنان : السواو ، والبدال ، فحذف الساكن الأول ، وهو : الواو ، فبقى " عدت " مكسور العين .
وان شئت قلت : " عدت " بضم العين .

وان شئت أشمت ، وجعلت حركة العين بين الكسرة والضمة .
قوله : (واختيرت يارجل) وأصله : " اختيرت يارجل " بضم التاء ، وكسر اليا ، التي هي عين الفعل ، وفي التاء الزائدة ما ذكرناه من اللغات الثلاث على ما قررناه لك .
قال " أبو محمد " إنما لم تضم الفاء - ههنا - على رأى ، حذارا من أن يلتبس المبنى للفاعل بالمبنى للمفعول (١) .

قوله : (وليس فيها قبل يا " أقيم " و " استقيم " إلا الكسر الصريح) .
لأن أصل : " أقيم " : " أقوم " وأصل " استقيم " : " استقوم " ، فنقلت حركة الواو إلى القاف ، فسكنت الواو ، وانقلبت يا ، لانكسار ما قبلها ، ولا وجه للضم فسى القاف ، ولا لإشمام القاف الضم ، لأن أصل القاف السكون ، بخلاف " قيل " و " بيع " ، فإن الأصل فيما قبل حرف العلة فيهما هو الضم ، كما عرفت ، فلذلك حسن الضم ، والإشمام ، تنبيها على الأصل ، بخلاف " أقيم " و " استقيم " .
وقال " أبو محمد " : علة ذلك أن الهمزة ، والقاف حرفان صحيحان ، فاحتمل الأول منهما الضم ، والثاني الكسر ، وكذلك التاء ، والقاف بخلاف الثاني من " قيل " و " بيع " ، فإنه حرف علة ، لا يحتمل الحركة (٢) .

(١) التخميم ٢ ورقة / ٢٥٠ (مخطوط) .
وينظر : ابن بعيش ٧٤/١٠ والايضاح ٤٣١/٢ والمتع ٤٢٥/٢ .
(٢) التخميم ٢ ورقة / ٢٥٠ (مخطوط) .

(فصل) " وقالوا : "عُورٌ ، صَيْدٌ ، وَازِدٌ وَجُوا ، وَاجْتَوَرُوا " فصَحَّحُوا العَيْنَ ؛ لأنها في معنى ما يجب فيه تصحيحها ، وهو " افعال " و " تفاعلوا " .
 ومنهم من لم يلح الأصل ، فقال : " عار يعار " ، قال :

 وبالحقنة الزيادة من نحو : " عُورٌ " في حكمه ، تقول : " أعور الله عينه " و " أصيد بغيره " ، ولو بنيت منه " استفعلت " لقلت " استعورت " .
 و " ليس " مسكنة من " ليس " ك : " صيد " ، كما قالوا : " علم " في " علم " لكنهم الزموا الإسكان ؛ لأنها لما لم تصرف تصرف أخواتها ، لم تجعل على لفظ " صيد " ولا " هاب " ، ولكن على لفظ ما ليس من الفعل ، نحو : " ليت " ، ولذلك لم ينتقلوا حركة العين إلى الفاء في " لست " .
 وقالوا في التمجيد : " ما أقوله " و " ما أبيعه " .
 وقد شذ عن القياس نحو : " أجودت " و " استروح " ، و " استحود " ، و " استصوب " ، و " أطيب " ، و " أغيت " ، و " أخيت " ، و " أغيت " ، و " استفيل " . . .

قوله : (وقالوا : " عُورٌ " و " صيدٌ ") اعلم أن المصنف لما ذكر أنهم أعلوا " خاف " ، وأصله : " خَوْفٌ " ، وكذلك أعلوا " هَابٌ " وأصله : " هَيْبٌ " ، قال : وجب أيضا أن يعملوا " عُورٌ " كما أعلوا " خَوْفٌ " ، وإن يعملوا " صيدٌ " كما أعلوا " هَيْبٌ " ، ويقولون : " عَارَتْ عَيْنُهُ " ، و " صاد عنقه " (١) .
 وأجاب بأنه في معنى " أعور " و " أصيد " على زنة " افعال " بتشديد اللام ، ويمتنع إعلال العين فيما كان على هذا البناء ؛ لسكون ما قبل الواو فيه .
 ولما كان في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل ، تحركا ، وامتنع إعلالهما .
 قال ابن جنى : هما في معنى " أعور " و " أصيد " بتشديد اللام .
 ويمتنع إعلال الواو ، والياء في " أفعَل " شدد اللام ؛ لسكون ما قبلهما ، فلذلك يمتنع الإعلال فيما هو في معناه (٢) .

- (١) المنصف ٤١/٣ ، ٤٢ : يقال : صَيْدَ البعير : إذا لوى عنقه من علة بـه ، والمصدر : الصَيْدُ ، وهو : أَصِيدُ .
 ومنه قيل للتكبر : أَصِيدُ ، كأنه يلوى عنقه تكبرا ، قال :
 إلى هَاجِرَاتِ صَعْبِ السَّرِّ وس قساورٍ للقسور الأَصِيدِ .
 (٢) السابق ٢٥٩/١ : " إن " عُورٌ " في معنى " أعورٌ " فلما كان " أعورٌ " لا بد له من الصحة ؛ لسكون ما قبل الواو ، صحت العين في " عُورٌ " وحول " ونحوها ؛ لأنها قد صحت فيها هو بمعناها ، فجعلت صحة العين في " فَعِلٌ " أمانة ؛ لأنه فـسى معنى " أفعَل " . . . وينظر : الكتاب ٤ / ٣٤٤ .

وهو راجع إلى ما ذكره المصنف.

قال "عبد المجيد": "عور" و "صيد" من باب العيوب، وقياسها "أفعال" نحو: "اعور" و "أصبا" (١).

قوله: (بازد وجوا ، واجتورا) .

قال "ابن جنى": إنما صحت الواو فيهما، لأنها في معنى ما لا بد من تصحيحه، وهو: "تزاوجوا" و "تجاوروا"، لأن ما قبل الواو في "تفاعلوا" ألف، فلوقبلت الواو ألفا، لالتقى ساكنان، فحذف أحدهما، وصار اللفظ: "تراجوا" و "تجاروا"، وزال بناء "تفاعلوا" فترك ذلك لذلك.

وصحت الواو أيضا فيما هو في معناه (٢).

فإن قلت: "فلولم يرد من عور" و "صيد" معنى "أفعال"، ولا من "ازد وجوا"، و "اجتورا" معنى "تفاعل" هل يجب تصحيحهما، كما لو أريد ذلك منهما؟

قلت: قد نص "ابن جنى" على أنه يجب الإعلال حينئذ، ويستتبع التصحيح (٣).

قوله: (منهم من لم يلمح الأصل ، فقال: "عارعار") .

اعلم أن من العرب من لم ينظر إلى البناء الذي صحت فيه الواو، والياء، وإنما اعتبر خصوص الفعل الثلاثي، فأطه جريا على القياس، فقال في "عور": "عار" وفي "يمور": "يعار"، كما قالوا: "خاف يخاف".

قال "ابن جنى": "و قد قالوا: "عارت عينه تمار" وهو: قليل، لا يقال مثله:

(١) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب ٤٣٢/٢ .

(٢) المنصف ٢٦١/١ . وحكى الشارح معنى كلام ابن جنى .

(٣) يقول "ابن جنى" في المنصف ٢٦٠/١: "للم يكن معنى "عور": "اعور" ومعنى "حول": "احول" لوجب اعلالهما، كما أعل "خاف" وهاب" لما لم يقل في معناه "أفعل" نحو: "اخوف" واهيب" ثم يقول في ص ٢٦١: "و كذلك صحت في "اجتورا" لأنه بمعنى "تجاورا" ولولا ذلك لوجب اعلال "اجتورا" و "اعتنوا"، لأنها بوزن (افتعلوا) بمنزلة: "اقتادوا" و "اعتادوا" ولوبنية: "افتعلوا" من لفظ: "جور" وأنت لا تريد معنى "تفاعلوا" لوجب اعلاله، فكيف تقول: "اجتاروا" .

وينظر: الكتاب ٣٤٤/٤ وابن يمشي ٧٤/١٠ و ٧٥ والإيضاح ٤٣٢/٢ والممتنع

٤٧٣/٢ و ٤٧٤ وشرح الشافية ١٢٣/٣ و ١٢٤ .

• حالت فهي تحال "قال الشاعر :
[١٧٠] تَسْأَلُ بَابِنَ أَحْمَرَ مَنْ رَأَى . . . أَعَارَتْ عَيْنَهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا (١)
والرواية : "بابن أحمر" بالباء بنقطة .

والمعنى : تسأل عن ابن أحمر ؛ لأن الباء تستعمل بمعنى "عن" .
ويروى : "وَسَائِلُهُ يَظْهَرُ الْغَيْبُ عَنْهُ" (٢) .
وأراد : "تَبَارَنَ" فَوْقَ بِالْأَلْفِ (٣) .

والشاهد فيه : أنه لم ينظر إلى كونها في معنى ما يجب أن تصح فيه الواو ، وهو :
"أَعْوَارٌ" وَأَعْوَرٌ بتشديد الراء فيهما ، كما ذكرنا .

قوله : (وبالحقته الزيادة من نحو : "عَوْرٌ" في حكه) . يريد أنه تصح الواو فيما
لحقته الزيادة ، كما تصح في "عَوْرٌ" نقول : "أَعْوَرُ اللَّهُ عَيْنَهُ" و "أَعْيَدَ يَمِينَهُ"
بتصحيح حرف العلة .

وكذلك لو بنيت من "عَوْرٌ" : "اسْتَعْمَلْتُ" ، والرواية ضم تاء الضمير على أنه
للمتكلم ، فتقول : "اسْتَعْمَرْتُ عَيْنَهُ" فتصح الواو فيه ، كما صحت في "عَوْرٌ" لأن المزيد
فرع ثلاثيه ، فتبعه في التصحيح ، كما تبعه في الإعلال (٤) .

(١) من الوافر ، قاله : عمرو بن أحمر بن قُراص بن معن بن أعصر الباهلي ، وكان أعور ،
رماه رجل يقال له : مَخْشَى بِسْمِهِ ، فذهبت عينه (الشعر والشعراء ١ / ٢٢٣ ،
والموتلف ٣٧ / ومجم المرزباني ٢١٤ / وأمالى الشجرى ١ / ١٣٧ والخزانة
٣ / ٣٨) .

والببيت من شواهد : النصف ١ / ٢٦٠ وروايته تتفق مع رواية البيت هنا . أما في
النصف ٣ / ٤٢ فورد الشطر الأول هكذا :
وَرَيْتُ سَائِلَ عَنْ حَفِيٍّ

وأمالى الشجرى ٢ / ٣٠٢ وروايته تتفق مع رواية النصف ٣ / ٤٢ والصاحح (عور)
٢ / ٧٦٠ وابتن يعميش ١٠ / ٧٥ وشرح شواهد الشافية ٣٥٣ / وحاشية يسس
على التصريح ٢ / ٣٨٢ برواية : (يا ابن أحمر) في موضع : (بابن أحمر) .
والمعنى : تسأل هذه المرأة عن ابن أحمر : أصارت عينه عورا ، أم لم تعور ؟

(٢) هذه الرواية تتفق مع رواية الجوهري في الصحاح (عور) ٢ / ٧٦٠ .

(٣) معنى أن نون التوكيد الخفيفة قلبت في الوقف ألفا .

(٤) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٤٤ والنصف ١ / ٢٥٩ وابتن يعميش ١٠ / ٧٥ والإيضاح ٢ / ٤٣٢
والمستع ٢ / ٤٧٤ وشرح الشافية ٣ / ١٢٣ ١٢٤٠ .

قوله : (و " لَيْسَ " مسكنة من " لَيْسَ " كـ " صَيْدَ " ، كما قالوا : " عِلْمٌ " في : " عِلْمٌ ") .

اعلم أن الأصل أن يقال : " لَيْسَ " بكسر اليا ، كما أن الأصل أن يقال " هَيْبٌ " إلا أنهم لم يملوه ، وأجروه مجرى " صَيْدَ " ، ثم سكنوا اليا ، طلبا للتخفيف ، كما قالوا : " عِلْمٌ " / بسكون اللام ، والأصل " عِلْمٌ " بكسرها (١) .
قوله : (. . . لكنهم ألزموها الإسكان ؛ لأنها لما لم تتصرف تصرف أخواتها ، لم تجعل على لفظ " صَيْدَ " ولا " هَابَ " ، ولكن على لفظ ما ليس من الفعل نحو : " ليت ") .

اعلم أن هذا الكلام جواب عن سؤال مقدر .
بيان ذلك أنه لما ذكر أن أصل : " لَيْسَ " كسر اليا ، ولكنهم سكنوها ، طلبا للتخفيف ، قيل له : لو كان الأمر على ماقلته لوجب أن يستعمل بالكسرة في بعض المواضع ، جريا على الأصل ، ألا ترى أن " عِلْمٌ " كما استعمل بإسكان اللام ، استعمل أيضا بكسرها .
فأجاب بأنهم ألزموها الإسكان ، وقد روا كسرتها كالمعدومة في الأصل ، فلذلك لم يكسروا حيث استعملوها .

واحتج على ذلك بأنها لما تعذرت مشابقتها لأخواتها من حيث أنه امتنع تصرفها تصرف أخواتها ، لم تجعل على لفظ " صَيْدَ " - بالكسر ، ويقال : " لَيْسَ " جريا على الأصل ، وتوهيها لطرف التصحيح - ولا على لفظ " هَابَ " بالإبدال ، فيقال : " لاس " ، ولكن

(١) يقول سيويه ٣٤٣/٤ : " وأما : (لَيْسَ) فإنها مسكنة من نحو قوله : (صَيْدَ) ، كما قالوا : (عِلْمٌ ذاك) في : (عِلْمٌ ذاك) ، فلم يجعلوا اعتلالها إلا لزوم الإسكان ، إذ كثرت في كلامهم .
ولم يغيروا حركة الفاء ، وإنما فعلوا ذلك بها حيث لم تكن فيها (يَفْعَلُ) وبما مضى من الفعل ، نحو قولك : (قَدْ كَانَ ثُمَّ ذَهَبَ) ، ولا يكون منها فاعل ، ولا مصدر ، ولا اشتقاق .
فلما لم تصرف تصرف أخواتها ، جعلت بمنزلة ما ليس من الفعل ؛ نحو : (لَيْتَ) ؛ لأنها ضارعتها ، ففعل بها ما فعل بما هو بمنزلة الفعل وليس منه .
وينظر : النصف ٢٥٨/١ ، ٢٥٩ ، وابن يعيش ٧٥/١٠ ، ٧٦ ، والإيضاح ٤٣٢/٢ ، ٤٣٣ والمشتق ٤٧٥/٢ .

(٢) في المخطوطة [قولهم] وهو تحريف ؛ لأن الضمير يعود إلى النصف .
(٣) في المخطوطة [وقد روي] وهو تحريف ، والصواب ما أثبتته ، لا تساقه مع الكلام .

جعلوها على زنة تخالف الفعل ، وتشابه الحرف ، وأسكنوا الياء ، وقالوا : " ليس " على مثال : " هَيْت " .

قال ابن جنى : " قد صح أن " ليس " فعل ، لقولهم : " لَسْتُ وَلَسْنَا " ك : " قُمْتُ وَقُمْنَا " وإذا ثبت أنها فعل ، فلا يخلو من أن تكون الياء مضمومة ، أو مفتوحة ، أو مكسورة ، والقسمان الأولان باطلان ، فتعين الكسر .

أما امتناع الضم : فلأنه ليس في ذوات الياء " فعل " بالضم ، وإنما ذلك فـسـى ذوات الياء خاصة ، نحو : " طَالَ فَهُوَ طَوِيلٌ " (١) . وقد بينا ذلك في أبنية الفعل (٢) .

وأما امتناع الفتح : فلأن ما كانت عينه مفتوحة ، لا يجوز إسكانها ، ألا ترى أنه لا يمكن نحو : " ضَرَبَ " و " قَتَلَ " كما يمكن " كَرَّمَ " و " عَلِمَ " في قولك : " كَرَّمَ زَيْدٌ " بإسكان الراء ، و " عَلِمَ خَالِدٌ " بإسكان الهمزة ، وإنما ذلك لخفة الفتحة .

وإذا كان أصلها [الكسر] (٣) جاز الإسكان ، كما قالوا : " صَيَّدَ الْبَيْمِيرَ " بالإسكان ، وأصله : الكسر ، إلا أنهم ألزموا الياء السكون ، لما ذكرناه (٤) .

قوله : (.. ولذلك لم ينقلوا حركة العين إلى الفاء في " لست ") .

اعلم أن هذا يحسن أن يكون حجة ثانية على أنهم ألزموا الياء الإسكان ، وقد روا الكسرة معدومة في الأصل .

وجوز أن يكون حجة على أنهم جعلوها على لفظ ما ليس من الفعل ، لأن ما كان من لفظ الفعل فإنه تنقل حركة عينه إلى فائه ، نحو : " هَيْبَ " .

قوله : (وقالوا في التعجب : " مَا أَقْبَلَهُ " و " مَا أَبْيَعَهُ ") .

اعلم أن فعل التعجب لما شابه الأسماء ، ومعد عن مشابهة الأفعال ، لم يعدلوه ، وبیان مشابهته الأسماء ، امتناع تصرفه .

قال في " الحواشي " : أشبه فعل التعجب الأسماء ، لأنه لم يتصرف (٥) .

- (١) النصف ٢٥٨/١ .
 - (٢) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الثالث / ٣٨١ (رسالة) .
 - (٣) زيادة يستقيم بها الكلام .
 - (٤) النصف ٢٥٨/١ وحكى الشارح كلام ابن جنى بالمعنى .
 - (٥) الحواشي / ٧١ (مخطوط) وفيه نسبة هذا القول لابن جنى .
- ويقول ابن جنى في النصف ٣١٦/١ : " إنما أشبه فعل التعجب الأسماء ، لأنه لا يتصرف ، كما أن الأسماء كذلك ، فلذلك صحح ، فقيل : (مَا أَقْبَلَهُ) " .

وقال "المازى" : إنه أشبه قولك : "هُوَ أَفْعَلٌ مِنْهُ" لقرب معناه ، ولذلك لحقسه التصغير فى قولهم : "مَا أَمِيلُجَهْ" ، والأفعال لا تحقر ؛ لأن التحقير فى معنى الوصف ، والأفعال لا توصف ؛ لأن الصفة ذكر حال الموصوف ، والأفعال لا أحوال لها (١) .
قوله : (وقد شذ عن القياس) .

اعلم أن تصحيح عين الفعل فيما ذكره من الصور الستقدمة ، ليس بشاذ ، وإنما لموجب أوجب التصحيح ، وهو ما ذكرناه من كون الفعل فى معنى ما يجب فيه التصحيح ، أو كونه مشابها للأسماء ، على ما فصلناه لك .

ولما كان التصحيح فيها قياسا ، كان مطردا ، وغير موقوف على السماع .
وقد أورد من الصور الشاذة التى صحت فيها عين الكلمة "واو" كانت أو "يا" ، تسعا ، [وهى : "أَجُودَتْ" ، "أَسْتَرَجَحَ" ، "أَسْتَحَوَذَ" ، "أَسْتَصَوَّبَ" ، "أَطْيَبَتْ" ، "أَغْيَلَتْ" ، "أَخِيلَتْ" ، "أَغْيَمَتْ" ، "أَسْتَفِيلَ" (٢)] .

والقياس : "أَجَادَتْ" فى "أَجُودَتْ" (٣) ، و "أَسْتَرَجَحَ" فى "أَسْتَرَجَحَ" (٤) من شم الريح ، و "أَسْتَحَانَهُ" فى : "أَسْتَحَوَذَ" (٥) ، و "أَسْتَصَابَ" فى : "أَسْتَصَوَّبَ" .
وكذلك القياس : "أَطَابَ" فى : "أَطْيَبَ" ، و "أَغَالَتْ" فى : "أَغْيَلَتْ" ، و "أَخَالَتْ" فى : "أَخِيلَتْ" ، و "أَغَامَتْ" فى "أَغْيَمَتْ" ، و "أَسْتَغَالَ" فى : "أَسْتَفِيلَ" (٦) .
وقد اختلفوا فى تحليل مجيئها مصححة إلى ثلاثة أقوال :

أولها : قاله أبو سعيد : إنما جاءت هذه الحروف على الأصل غير معتلة فيما سكن ما قبله ، تشبيها بـ "فَاعَلَتْ" ، إذا كان ما قبل كل واحد منهما ساكنا (٧) .

- (١) المنصف ٣١٥/١ ، ٣١٦ ونقل الشارح كلام المازنى بالمعنى .
ونظر : الكتاب ٣٤٥/٤ وابن يعين ٧٦/١٠ والإيضاح ٤٣٣/٢ والمتع ٤٨١/٢ .
- (٢) ما بين الحاصرتين زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٣) وأجاد الرجل : إذا كان معه فرس جواد ، وأجدت الشئ : فجاده .
الصحاح (جود) ٤٦٢/٢ .
- (٤) السابق (روح) ٣٦٨/١ : "وَأَرَا حَ الْقَوْمِ : دَخَلُوا فِي الرِّيحِ ، وَأَرَا حَ الشَّيْءِ" ، أى : وجد ريحه . . . وكذلك أَرَحَ ، "وَأَسْتَرَجَحَ" ، "وَأَسْتَرَجَحَ" كَلَامٌ بِمَعْنَى .
- (٥) السابق (حَوَذَ) ٥٦٣/٢ : "وَأَسْتَحَوَذَ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ" ، أى : غلب .
- (٦) استفيل الجمل : صار كالفيل . اللسان (فيل) ٣٥٠/٣ .
- (٧) شرح السيرافى ١٤٣/٦ .

وثانيها : قاله " أبو محمد " : إن استعمالها مصححة أدل على معناها من استعمالها
مهملة ، ألا ترى أن قولك : " أَغْيَمَتِ السَّمَاءُ " أدل على معنى الغيم من قولك : " أَغَامَتِ " ،
وكذلك البواقي (١) .

وثالثها : قاله " ابن جنى " : وإنما جاءت هذه الأفعال مصححة وتبنيها على الأصل ،
وعلى زيادة اهتمامهم بإخراج ضرب من المعتل على أصله ، وتبنيها على البواقي ، ومحافظة
على إبانة الأصول المنيرة ، قال : وفي هذا ضرب من الحكمة في هذه اللغة .
ومثل هذا يحفظ ، ولا يقاس عليه (٢) .

فإن قلت : فهل يجوز أن يتكلم بشئ من هذه الأفعال معتلا على ما يقتضيه القياس
من الإعلال ؟

قلت : قال : " أبو زيد " : ذلك كله جائز ، فإن العرب تقول : " اسْتَجَابَ
وَاسْتَجُوبَ " ، و " احْتَسَبَ وَاسْتَصُوبَ " ، وهو : قياس مطرد (٣) .
قال " ابن جنى " : وقد حكى " ابن السكيت " : " أَغَالَتِ الْمَرْأَةُ وَأَغِيلَتْ " ، ولا يعرف
أصحابنا الاعتلال (٤) .

قال " سيويه " : وقد سمع إعلال هذه الأحرف ، إلا " اسْتَحُوذَ " و " أَغِيلَتْ " ، واستروح :
وهذا لا ينافي ما ذكره " أبو زيد " فإنه (٦) نقل المسموع عن العرب ، و " أبو زيد " :
ذكر ما يقتضيه القياس .

وقال " أبو سعيد " : لا ينكر في هذه الحروف كلها الإعلال ؛ لأنه الكثير المطرد . (٧)

(١) التخمير ٢ ورقة ٢٥١ (مخطوط) .

(٢) المنصف ١/٢٧٧ .

(٣) يقول الرضى في شرح الشافية ٩٢/٣ : " وأبو زيد جوز تصحيح باب الإفعال والاستفعال مطلقا قياسا ، إذا لم يكن لهما فعل ثلاثي " .

وينظر : التخمير ٢ ورقة ٢٥١ (مخطوط) والمنتج ٤٨٢/٢ .

(٤) في المخطوطة [إلا الإعلال] وهو تحريف ؛ لأن الذى سمع تصحيح هذه الأفعال .
وينظر : المنصف ١/٢٧٨ .

(٥) الكتاب ٤/٣٤٦ .

(٦) أى : سيويه .

(٧) شرح السيرافى ٦/١٤٣ ، ١٤٤ .

قال " الجوهري " / : أجودت المرأة : إذا أثبت بولد جواد : ويقال :
أجودت الشيء فجاء . وقد قالوا : أجودت ، كما قالوا : " أطال وأطول ، وأحبال
وأحبول ، وأطاب وأطيب ، ولان والين " على النقصان والتمام (١).
واستروح الرجل : من الراحة (٢).
وقال " أبو سعيد " : استروح : من شم الريح ، وإذا شئت قلت : استراح : من الراحة (٣).
واستحوذ عليه الشيطان ، أى : غلب (٤).
والصواب : نقيض الخطأ . وصومه ، أى : قال له : أصمت ، واستصوب فعله ، واستصاب
فعله ، بمعنى (٥).
وأطيبيت المرأة الطعام : أطابته (٦).
ويقال : أضرت الفيلة بولد فلان : إذا أثرت أمه ، وهى ترضعه .
وفى الحديث : " لقد همت أن أنهى عن الفيلة " (٧).
والفيلة : اسم ذلك اللبن ، وقد أغالت المرأة ولدها ، فهى : منبيل ، وأغليت أيضا
إذا سقت ولدها الفيل فهى منبيل (٨).
وأخربت السحابة ، وأخالت : إذا كانت ترجى المطر (٩).
والغيم : السحاب ، وقد غامت السماء ، وأغامت ، وأغميت ، وتغميت كله بمعنى ، وأغيم
القوم : أصابهم غيم (١٠).
وقال " أبو محمد " : استفيل نحو : استيسر ، وهو أدل على معنى الفيل من " استفال " (١١).
كما حكناه عنه فيما تقدم (١٢).

- (١) الصحاح (جود) ٤٦١/٢ ، ٤٦٢ .
(٢) السابق (روح) ٣٦٨/١ .
(٣) شرح السيرافى ٦ / ١٤٣ .
(٤) الصحاح (حوز) ٥٦٣/٢ .
(٥) السابق (صوب) ١٦٥/١ .
(٦) اللسان (طيب) ٢٧٣٢/٥ .
(٧) ينظر : صحيح مسلم ١٠٦٦/٢ ، ١٠٦٧ ، وسنن الترمذى ٤٠٦/٤ ، وسنن البيهقى ٢٣١ / ٧ .
(٨) الصحاح (غبل) ١٧٨٧/٥ .
(٩) السابق (خيل) ١٦٩٢/٤ .
(١٠) السابق (غيم) ١٩٩٩/٥ .
(١١) التخمير ٢ ورقة ٢٥١ (مخطوط) .
(١٢) ينظر : ص ٩٤١ من التحقيق .

(فصل) "واعلال اسم الفاعل من نحو: "قَالَ" و"بَاعَ" أن تقلب عينه همزة، كقولك: "قَائِلٌ" و"بَائِعٌ" وربما حذف، كقولك: "شاكٌ".
ومنهم من يقلب فيقول "شاكى" و"جاء" قولان:
أحدهما: أنه مقلوب كـ "الشاكى"، والهمزة لام الفعل، وهو قول "الخليل".
والثاني: أن الأصل: "جائى" فقلبت الثانية ياء، والباقية هي نحو همزة "قائم".
وقالوا فى "عُورٌ" و"صَيْدٌ": "عَاوِرٌ" و"صَايِدٌ" كـ: "مَقَاوِمٌ" و"مَبَايِنٌ".

المتن: قوله: (واعلال اسم الفاعل ٠٠ إلى قوله: وقد أعلوا نحو: "قيام")
التفسير: أعلم أنه إنما وجب همزة عين اسم الفاعل، إذا كان على وزن "فَاعِلٌ"، نحو:
"قَائِمٌ" و"بَائِعٌ" لأن العين كانت أعلت فى "قَالَ" و"بَاعَ" ألفاً، فلما جاءوا
إلى اسم الفاعل وهو على وزن "فَاعِلٌ" نحو: "ضَارِبٌ" وقيل عينه ألف فاعل،
والعين قد كانت انقلبت ألفاً فى الماضى، فالتقت [فى] اسم الفاعل ألفان، وهذه
صورته فى الخط "قام" بالعين متوسطتين بين فاء الكلمة ولاسها، كما تراه، ولم يجر
حذف أحدهما، هذا را من أن يعود إلى لفظ "قام" فحركات الثانية التى هى عين
الفعل، كما حركت راء "ضارب"، فانقلبت همزة، لأن الألف إذا حركت، انقلبت
همزة، فصار: "قَائِلٌ" و"بَائِعٌ" بإثبات الهمزة بعد ألف "فَاعِلٌ".
وبدل على أن الألف إذا تحركت، انقلبت همزة ما حكينا، فى فصل من جسد فى
الهرب من التقاء الساكنين^(٢)، إلا أن الألف همزت فى تلك الصورة، لسكون ما بعد ها،
وهنا همزت، لسكون ما قبلها وهو ألف "فاعل"^(٣).

- (١) زيادة يستقيم بها الكلام.
 - (٢) ينظر: ص ٦٨١ من التحقيق.
 - (٣) يقول سيبويه ٤ / ٣٤٨ فى (باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على
- اعتلالها): "أعلم أن (فاعلاً) منها مهموز العين
وذلك أنهم يكرهون أن يجئ على الأصل مجئ ما لا يمتل (فعل) منه، ولم يصلوا
إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان والحذف فيه، فلبس بغيره،
فهمزوا هذه الواو والياء، إذ كانتا معتلتين، وكانتا بعد الألفات، كما أبدلوا
الهمزة من ياء (قضاء وسقاء) حيث كانتا معتلتين، وكانتا بعد الألف، وذلك
قولهم: (خائفٌ وبائعٌ) ٠٠٠".
وينظر: النصف ١ / ٢٨٠، ٢٨١ وابن يعيش ١٠ / ٧٧ والإيضاح ٢ / ٤٣٣،
٤٣٤ والمصنع ٢ / ٤٥٠ وشرح الشافية ٣ / ١٢٧ وما بعده.

قوله : (وربما حذف كقولك : " شاك " بالرفع) .

اعلم أن الماضي " شاك " والألف فيه منقلبة عن " واو " .
قال في " الشامل " : الشوك : شدة البأس ، وتعمل في السلاح ، وهو شائك
السلاح من ذلك (١) .

وشاك السلاح بحذف عين الكلمة ، والرفع ، والوزن " فال " ، وعلى طريق القلب
" شاك السلاح " بالجر ، مثل : " قاض " .

قال " ابن جنى " : لما قالوا في الماضي " شاك " .. سكنت العين بانقلابها ، وجاءت
ألف " فاعل " ، والتفت ألفان ، حذف الثانية حذفاً ، ولم تحركها حتى تنقلب همزة ،
كما فعل من يقول : " قائم " و " بائع " (٢) .

وقال الشاعر فيما جاء مقلماً :
[١٧١] فَمَعْرِفُونِي إِنِّي أَنَا ذَاكُم . شاك سلاحي في الحوادث معلّم (٣)

(١) ينظر : اللسان (شوك) ٤ / ٢٣٦٢ والنصف ٣ / ٦٦ .

(٢) النصف ٢ / ٥٤ .

(٣) من الكامل ، قاله : طريف بن تميم ، شاعر فارس جاهلي (شرح شواهد الشافية /
٣٢٤) . والبيت من شواهد : الكتاب ٣ / ٤٦٦ ، ٤ / ٣٧٨ والمقتضب ١ / ٢٥٤ ،
والنصف ٢ / ٥٣ ، ٣ / ٦٦ وشرح الشافية ٣ / ١٢٨ وشرح شواهد ها / ٣٧٠ وروى :
(فتوموني) في موضع : (فمعرفوني) أي : تطلبوا سمى وعلامتي . شاك سلاحي :
الشاكى : التام السلاح ، وقيل : معناه : الحاد السلاح ، شبه بالشوك .
وروى : بكسر الكاف ضمها ، فمن كسر جعله منقوصاً مثل : (قاض) وفيه
قولان :

قيل : أصله : (شائك) فقلب ، كما قالوا : (جرف هار) واشتقاقه على هذا من
(الشوك) .

وقيل : أصله : (شاكك) من : الشكة) وهى : السلاح ، وكرهوا اجتماع المثليين ،
فأبدلوا الآخر منهما ياء ، وأعلوه إعلال قاض .

ومن ضم الكاف ففيه قولان أيضاً :

أحدهما : أن أصله : (شوك) بكسر الواو ، قلبت ألفاً .
وقيل : أصله : (شائك) فحذفت الهمزة ، كما قالوا : (جرف هار) بضم الراء .

وفيه لغة ثالثة لا تجوز في هذا البيت ، وهى : (شاك) بتشديد الكاف ، وهذا
مشتق من الشكة (شرح شواهد الشافية / ٣٢١ ، ٣٢٢) .

تحول اللام يا^١ إذا همزت عين "فاعل" التي همزتها في "قائل" و "بائع" ، وتقول :
 " جاء^٢ " ؛ لأنك حين همزت موضع العين ، وكان موضع اللام همزة ، اجتمعت همزتان في
 كلمة ، فأبدلت الثانية يا^٣ ، وأجريت بها من باب الهمزة مجرى "قاضي" و "قاز" فتقول :
 " جائى " وأصله : " جائى " بوزن " جاع " ، ولا بد من قلب الثانية "يا" "وأخرجها
 من باب الهمزة أصلا ، فتقول : " هذا جاء " ، وصررت بجاء^٤ " وفي النصب : " رأيت
 جائيا " ، كما يفعل في الأسماء المنقحة .

قوله : (قلبت الثانية يا^٥) يريد الهمزة التي هي لام الفعل ، كما بيناه لك .
 قوله : (والباقية : هي نحو همزة " قائل ") .

اعلم أن الهمزة الباقية هي المنقبة عن الألف ، والمنقبة عن حرف العلة الذي هو عين
 الفصل على مثال الهمزة في " قائم " فإنها منقبة عن الألف المنقبة عن حرف العلة
 الذي هو في مكان عين الكلمة ، إلا أن بينهما فرقا ، وهو : أن الألف في " جاء^٦ " منقبة / عن يا^٧ ، والألف في " قائم " منقبة عن " واو " .

ب/٣٨٦

ولقائل أن يقول : إن " ابن جنى " قد نقل قولنا ثالثا : وهو أن من العرب من
 يجمع بين الهمزتين ، فيقول : " جائى " . قال : وهذا قليل ، لا يؤخذ به (١) .

= العين التي همزت في (بائع) ، واللام مهموزة ، فالتقت همزتان ، ولم تكن لتجعل
 اللام بين بين من قبل أنهما في كلمة واحدة ، وأنهما لا يفترقان ، فصار بمنزلة
 ما يلزمه الإدغام ، لأنه في كلمة واحدة ، وأن التضعيف لا يفارقه .
 فلما لزمت الهمزتان ازدادتا ثقلا ، فحولوا اللام وأخرجوها من شبه الهمزة .
 وجميع ما ذكرت لك في (فاعل) بمنزلة (جاء)
 وابن الحاجب في الإيضاح ٤٣٤/٢ يعتبر قول سيويه أنيس ، حيث يقول :
 " وهذا أقبيس ، وما ذكره الخليل وإن كان وجها ، إلا أنه لا يقوم عليه دليل " ،
 وهذا جار على قياس كلامهم ، والقلب ليس بقياس . . .
 كذلك ابن عصفور في المنتع ٥١١/٢ يرجح مذهب سيويه على مذهب الخليل
 قائلا :

" . . . وما ذهب إليه الخليل ليس له من السماع ما يقطع به . . .
 وينظر : ابن عميش ٧٨/١٠ وشرح الشافعية ٢٤/١ ، ٢٥ ، ٣٦ / ١٢١ .

(١) المنصف ٥٤/٢ .

قوله : (وقالوا : في "عور" و"صيد" : "عور" و"صيد" ك : "مقاوم" و"مباين") .

اعلم أنا قد بينا فيما تقدم (١) أن الفرع تبع أصله في تصحيحه وإعلاله .
ولما صح حرف العلة في : "عور" و"صيد" صح أيضا في اسم فاعله ؛ لأنه فرع
بالنسبة إليه ، كما صحت العين في "مقاوم" و"مباين" ؛ لكونهما فرعين بالنسبة إلى
"مقاوم" و"مباين" (٢) .

(١) ينظر : ص ٩٣٥ من التحقيق .

(٢) يقول المبرد في المقتضب ١/٢٣٧ ، ٢٣٨ : "فإن قلت : فما بالك تقول :
(هو عور غدا ، وجعلك صايد غدا) من الصيد ؟
قيل : صح الفاعل لصحة فعله ؛ لأنك تقول : (عور ، وصيد ، وحول ، وصيد
البعير يصيد) ، فتقول : ما باله يصح ولا يكون ك : (قال ، وراع ؟) .
قيل : لأنه منقول مما لا بد أن يجري على الأصل ؛ لسكون ما قبله وما بعده ، وذلك
قولك : (اعور ، واحول) ، فانما (عور ، وحول) منقول من هذا .
ألا ترى أنك تقول : (اختار الرجل ، وابتاع) ، ثم تقول : (اعتنوا ، وازد وجوا) ،
فيصح ؛ لأنه منقول من : (تعاونا ، وتزاوجوا) ؛ لأن هذا لا يكون للواحد .
وينظر : تصريف المازني ١/٢٥٩ وابن يعيش ١٠/٢٨ والإيضاح ٢/٤٣٤ وشرح
الشافعية ٣/١٢٨ .

(فصل) "واعلال اسم المفعول منهما أن تسكن عينه" ثم إن المحذوف منهما واو "مفعول" عند "سيويه" وعند "الأخفش" العين، ويضم أن اليا في "مخيط" منقلبة عن واو مفعول. وقالوا: "نَشِيبٌ" بناءً على شيب بالكسر، و "مَهْوبٌ" بناءً على لغة من يقول: "هوب" ، وقد شد نحو "مخيوط" ، ومزيوت، وسبيوع ، وتفاحة مطبوعة "، وقال: "..... يوم رذانه عليه الدجن مخيـوم" قال سيويه : ولانعلمهم اتوا في الواو ؛ لأن الواو أثقل عليهم من اليا آت. وروى بعضهم : "ثوب مصوون" "....."

قوله : (واعلال اسم المفعول منهما) يريد من الواو ، والعين . قوله : (أن تسكن عينه) اعلم أنه وجب إعلال "مفعول" من حيث وجب إعلال "فَاعِل" ، وكلاهما من قبل الفعل ، لأنها جاريان عليه ، وهو معتل ، فأراد أن يكون العمل من وجه واحد ، فالزموا تصريف الفعل الإعلال . قوله : (ثم إن المحذوف منهما واو "مفعول" عند "سيويه" ، وعند "الأخفش" العين) .

قال "المازني" : "ضم "الخليل" و "سيويه" (١) أنك إذا قلت : "بييع" ومقول "فالذاهب لالتقاء الساكنين واو "مفعول" . وقال "الخليل" : إذا قلت : "سبيوع" فألغيت حركة اليا على الباء ، سكنت الياء التي هي عين الفعل ، ومعدّها [واو] (٢) "مفعول" فاجتمع ساكنان ، فحذفت واو "مفعول" ، وكانت أولى بالحذف ؛ لأنها زائدة ، وكان حذفها أولى ، ولم تحذف اليا ؛ لأنها عين الفعل . (٣) وكذلك [يقول] الواو الباقية عين الفعل [والواو] (٤) المحذوفة واو "مفعول" . (٥) وقال "ابن جنى" : "....." ويقوى مذهب "الخليل" في أن المحذوف واو "مفعول" فيما ذكره "أبو علي" قول الشاعر :

- (١) ينظر: الكتاب ٤ / ٣٤٨ والمتنضب ١ / ٢٣٨ .
- (٢) سقط من المخطوطة .
- (٣) في المخطوطة [يقول] وهو : تحريف ، والتصويب من النصف .
- (٤) سقط من المخطوطة .
- (٥) النصف ١ / ٢٨٢ .

[سَبَّحَكَ صَرْبُ الْقَوْمِ لَحْمٌ مَعْرَصٌ . . . وَبَاً قَدُورٍ فِي الْقِصَاعِ مَشِيبٌ . . .]^(١)
 أى : مخلوط بالتوايل والصباغ^(٢).

الشاهد فيه : أن " مشيب " أصله : " مشوب " ؛ لأنه من : شبت الشيء أشوبه ،
 إذا خلطته بغيره^(٣).

فلو كانت الواو فى " مشوب " واو " مفعول " ، لما جاز أن تقول فيها : " مشيب " ،
 لأن واو " مفعول " لا يجوز قلبها ، إلا أن تكون لام الفعل معتلة ، نحو قولهم : " رُمِىَ
 فهو رَمِيٌّ ، وَفُضِيَ فهو فُضِيٌّ " ، ولكن الواو فى " مشوب " عين الفعل ، فقلبها يا . .
 وزعم " الأخفش " : أن المحذوف عين الفعل ؛ لأن واو " مفعول " وإن كانت زائدة ،
 فقد جاءت لمعنى ، وهو : المد ، والعين لم تأت لمعنى ، وابقا الحرف الذى جسا
 لمعنى أولى^(٤) . كما قررناه فى مباحث الأسماء المنقوصة^(٥).

(١) من الطويل ، قاله : سُلَيْكُ بْنُ السَّلَكَةِ السَّعْدِيُّ ، ومنسوب إلى أمه سلكه ، وكانت
 سوداء ، واسم أبيه : عمرو بن يثرب ، وهو أحد أغربة العرب وهجنائهم
 صعاليكهم ، وكان صاحب بأس ونجد . (الشعر والشعراء ٢٨١/١ والمؤتلف /
 ١٣٧) .

والبيت من شواهد : النصف ٢٨٨/١ والصحاح (شوب) ١٥٨/١ برواية :
 (مَعْرَصٌ) فى موضع (مَعْرَصٌ) وابن يعيش ٧٨/١٠ واللسان (مشوب)
 ٢٣٥٥ / ٤ وفيه :

" الصَّرْبُ : اللبن الحامض . وَمَعْرَصٌ : مَلَقٌ فى المَرَصَةِ ليجف ، ويروى مَعْرَضٌ ،
 أى : طَرِبٌ ، ويروى : مَعْرَضٌ ، أى : لم ينضج بعد ، وهو : الطهوج " .

(٢) الصحاح (شوب) ١٥٨/١ وفيه : " إنما بناء على (شيب) الذى لم يسم
 فاعله ، أى : مخلوط بالتوايل والصباغ " .
 وينظر : اللسان (شوب) ٢٣٥٥ / ٤ .

(٣) ينظر : المرجعان السابقان .

(٤) بعد أن عرض ابن جنى فى النصف ٢٨٨/١ ، ٢٨٩ رأى الخليل وسيبويه ،
 ثم رأى الأخفش ، قال معقبا على رأى الأخفش : " . . . وقوله فى هذا يكساد
 يرجع عندى على مذهب الخليل وسيبويه " . . .

ثم علل لذلك بنفس العلة التى ذكرها الشارح لتدعيم ما ذهب إليه الأخفش ،
 كما ذكر عللا أخرى سيمعرض لها الشارح بعد قليل .

وينظر : المقتضب ٢٣٨/١ ، ٢٣٩ والخصائص ٦٦/٢ ، ٤٧٢ وأمالى الشجرى
 ٢٠٤ / ١ ، ٢٠٩ وابن يعيش ٦٦/١٠ وما بعده والإيضاح لابن الحاجب
 ٤٣٥ / ٢ وشرح الشافية ١٤٧/٣ والمستع ٤٥٤/٢ ، ٤٥٥ .

(٥) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ٢٧٨ (مخطوط) .

ألا تراك حذف الباء في قولك : " مررت بقاض " ؛ لأنها لم تأت لمعنى ، وأبقيت التنوين الذي جاء لمعنى الصرف .

قال " ابن جنى " : إن هذه الميم قد اعتلت في : " قَالَ ، وَاع ، وَقِيلَ ، وَبِيعَ " وفي أصل " مبيع ، وقول ، وفي " قل ، ومع " ، فكما اعتلت بالامكان والقلب ، كذلك اعتادت أيضا بالحذف ، وواو " مفعول " لم تنقلب [من شيء]^(١) ولم تعتل في الفعل ، فكان تركها . وحذف المعتل واجب^(٢) .

فإن قلت إن الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة ، حرك الآخر منهما ، فكذلك يحذف الآخر منهما .

قلت : إنهما إذا التقيا في كلمة واحدة ، حذف الأول ، نحو قولك في الأمر : " خَفَّ ، وَقَلَّ ، وَوَجَّ " لاسيما إذا كان الثاني منهما جاء لمعنى ، نحو التنوين فـ " قَاضٍ ، وَقَاضٍ " .^(٣)

قال " المازني " : وكلا الوجهين حسن جميل ، وقول الأخفش أقيس^(٤) .

(١) زيادة من النصف ٢٩٠/١ للتوضيح .

(٢) النصف ٢٩٠/١ وهذا دليل آخر ، يأتي به " ابن جنى " ليدعم رأيه في ترجيح مذهب " الأخفش " .

(٣) هذا اعتراض وجواب أتى به " ابن جنى " في النصف ٢٩٠/١ ونقله الشارح .

(٤) النصف ٢٩١/١

لكن ابن الحاجب في كتابه الإيضاح ٤٣٥/٢ يرجح قول الخليل وسيبويه ، قائلا : " وقول " سيبويه " أسد ، لما يلزم من مذهب " الأخفش " من قلب الضمة كسرة لغير علة ، وقلب واو " ففصول " ياء " .

وكان الأخفش ترجح عنده ذلك من حيث إنه رأى أن الزائد إذا اجتمع مع الأصلي ، وهما ساكنان ، حذف الأصلي ، كما في " قَاضٍ " و " عَصَا " وأشباههما ، فحكم على الواو الأصلية بذلك ، وأيضا فإن الأصل في الساكنين إذا كان الأول حرف مد ولين أن يحذف الأول ، والأصل هو الأول ، وكان حذفه أولى .

ثم يقول ابن الحاجب : " وما ذكرناه عنه لا يوازن ظاهر ما تمسك به " سيبويه " ، على أن تمسكه جميعا إنما ثبت فيما كان الأول حرف مد ولين ، والثاني صحيحا كـ : " قَاضٍ ، وَعَصَا ، وَقَلَّ " ، وأما إذا كانا مدتين فلا .

وهذا ما ذهب إليه " ابن عصفور " في المستع ٤٥٤/٢ ، ٤٥٥

والجوهري في الصحاح (خبط) ١١٢٦ / ٢ يقف مع ابن جنى في الدفاع عن

قوله : (يزعم أن اليا في "مخيطة" منقلبة عن واو "مفعول") .

اعلم أن الأصل : "مخيوط" ، ثم نقلوا ضمة اليا إلى الخاء الساكنة ، ثم نقلوا ضمة الخاء إلى الكسرة ، محافظة على اليا الساكنة ، ثم لما حذفوا اليا ، وافقت الواو الساكنة الخاء مكسورة ، فقلبت يا ، لكسرة الخاء ، وقيل : "مخيطة" .

قوله : (وقالوا : "مشيب" بنا على "شيب" بالكسر) .

اعلم أنا قد بينا - فيما تقدم (١) - أن الفعل إذا بني لما لم يسم فاعله ، فيه ثلاث لغات ، والفصح فيها : "قيل" ، وبيع "بالكسر" .

والأصل في "شاب" إذا بني لما لم يسم فاعله "شيب" بالكسر مثل : "قيل" ، فاجروا اسم المفعول على الفعل ، وقالوا : "مشيب" (٢) .

قوله : (و "مهوب" بنا على لغة من يقول : "هوب") .

قال "الجوهري" : رَجُلٌ مَهْيَبٌ ، أَيْ : تَهَابَهُ النَّاسُ ، وَكَذَلِكَ رَجُلٌ مَهْوَبٌ ، وَكَانَ مَهْوَبٌ بَنِي عَلَى قَوْلِهِمْ : هَوَّبَ الرَّجُلُ ، لَمَّا نَقِلَ مِنَ الْبَاءِ إِلَى الْوَاوِ ، فِيمَا لَمْ يَسْمِ فَاعِلُهُ . وَقد عرفت أن لغة "قول" و "بيع" أضعف من "قيل" و "بيع" (٤) .

قوله : (وقد شد نحو : "مخيطة") .

قال "المازني" : بنو تميم - فيما زعم علماءنا - يتمون "مفعولا" من الباء ، وإذا كان من الواو لا يتمونه ، فيقولون : "مبيوع" ولا يقولون : "مقوول" ؛ لأن الباء وفيها الضمة أخف من الواو وفيها الضمة .

ألا ترى أن الواو إذا انضمت فربما منها إلى الهمزة وقالوا :

"أدور" و "اثوب" بالهمز ، كما سبق ، والياء إذا انضمت لم تهمز ، ولم تغير (٥) .

رأى الأخفش قائلا : " . . . والقول هو الأول (قول الأخفش) ؛ لأن الواو منسجمة للبناء ، فلا ينبغي لها أن تحذف ، والأصل أحق بالحذف ، لاجتماع الساكنين ، أو لعلها توجب أن يحذف حرف . . . " .

(١) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٤٦ (مخطوط) .

(٢) ينظر : ابن يمين ٢٨/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٤٣٥ والمتع ٢/٤٥٥ .

(٣) الصحاح (هيب) ١/٢٣٩ .

(٤) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٤٦ (مخطوط) .

(٥) النصف ١/٢٨٣ ، ٢٨٤ .

وينظر : المقتضب ١/٢٣٩ وما بعده وابن يمين ١٠/٨٠٤ والإيضاح ٢/٤٣٦ .

والممتع ٢/٤٦٠ ، ٤٦١ .

وقد أورد المصنف من صور إتمام المفعول إذا كانت عينه يا، خمسا؛
 "مَخِيطٌ" (١) و "مَزِيَّتٌ" ، والأصل: "مَزِيَّتٌ" على النقص ، و "مَزِيَّتٌ" على التمام ،
 وتقول: رَزَتِ القومَ : جعلت طعامهم الزيت (٢).
 قال "المازني" (٣): "سمعت الأصمى يقول: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول:

سمعت في شعر العرب:
 [١٧٣] ولأنهما تفاحية مطيوبة (٤).
 [والقياس "مَطِيْبَةٌ" ، كقولك: "حَنَظَةُ مَبِيْعَةٍ" (٥).

وقال علقمة بن عبده:
 [١٧٤] حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهِيَجُهُ . . . يَوْمَ رَدَانٍ عَلَيْهِ الدَّجَنُ مَغِيْرُهُ (٦).

- (١) الصحاح (خيظ) ١١٢٦ / ٣: "قد خطت الشوب خياطة فهو: مخيوط ومخيظ . . ."
- (٢) السابق (زيت) ٢٥٠ / ١.
- (٣) المصنف ٢٨٦ / ١.
- (٤) شطربيت من الكامل ، أنشد ابن الأعرابي ، ولم ينسبه ، وقيل: هو لرجل من بني تميم.
- وهو من شواهد: المقتضب ٢٣٩ / ١ والخصائص ٢٦١ / ١ وأمالى الشجرى ٢١٠ / ١ وابن يمش ٨٠ / ١٠ والمتع ٤٦٠ / ٢.
- والشاهد في: "مطيبة" ، حيث جاءت على الأصل ك: "مخيوط" ، وهو: مأخوذ من الثلاثى الذى هو "طاب" .
- (٥) ما بين الحاصرتين توضيح من الشارح .
- (٦) من البسيط (ديوانه) / ٢١ (ورواية الشطر الثانى فيه: يَوْمَ رَدَانٍ عَلَيْهِ الرِّيحُ مَغِيْرُهُ
- وطبقه: من بنى تميم ، جاهلى ، وهو الذى يقال له: علقمة الفحل (الشمر والشمر) ١٤٥ / ١ والموتلف ١٥٢ / ١ والخزانة ٥٦٥ / ١).
- والبيت من شواهد: المقتضب ٢٣٩ / ١ والنصف ٢٨٦ / ١ ٤٢ / ٣ والخصائص ٢٦١ / ١ وأمالى الشجرى ٢١٠ / ١ وابن يمش ٨٠ / ١٠ والأشعوى ٣٢٥ / ٤ والخزانة ٥٢٠ / ٤ والفضليات ٣٩٩ / ٤.
- يقول الشاعر: إن هذا الظلم ظل يرعى ، ثم تذكر بيضه فى أدحية ، وهيجه السطر الخفيف ، فبادر إليه ، فهو أشد لمدح .
- والشاهد في: "مغيوم" حيث جاء به على الأصل ، وأكثر ما يجئ معتلا .

والقياس " مفهم " (١).
 والرذاز : المطر الضعيف (٢). والدَّجَن : إلباس الغيم السماء (٣).
قوله : (قال " سيميه " : ولانعلمهم أنهم في الواو ، لأن الواو أثقل عليهم من الياءات)
 وقد ذكرنا الحجة على هذه الدعوى .
قوله : (وقد روى بعضهم : " ثوب مصوون ") . أى : محفوظ .
 (٤)
 قال " الجوهري " : تقول : " ثوب مصوون " على النقص ، و " مصوون " على التمام .
 قال " أبو محمد " : ومض أهل التصريف يجعلون الإتمام في ذوات الواو قياسا مطردا ،
 فيقولون : " مقوول " و " مخووف " إلى غير ذلك من ذوات الواو (٥).

- (١) جعل المبرد في المقتضب ٢٣٩/١ تصحيح نحو هذا جائزا للضرورة ، ولم يقل :
 إنه لغة لبعض العرب كما قال سيميه ٣٤٨/٤ :
 " بعض العرب يخرج على الأصل فيقول : (مَخِيوطٌ وسبيوع) . . . "
- ومثل هذا قاله المازني في تصريفه (المنصف ٢٨٦/١) وابن جنى فـسـس
 الخصائص ٢٦٠/١ .
- (٢) الصحاح (رذذ) ٥٦٥/٢ .
- (٣) السابق (دجن) ٢١١٠/٥ .
- (٤) السابق (صون) ٢١٥٣/٦ .
- (٥) التخمير ٢ ورقة ٢٥٣ (مخطوط) .

(فصل) "ورأى صاحب الكتاب في كل ياء هي عين ساكنة مضموم ما قبلها أن تقلب الضمة كسرة ؛ لتسلم الياء".

فإذا بنى نحو: "برد" من البياض قال: "بيض" و "الأخفش" يقول: "بروض" ، ويقصر القلب على الجمع نحو: "بيض" في جمع "أبيض".
و "مميشة" عنده يجوز أن تكون "مفعله" و "مفعله" وعند "الأخفش" هي "مفعله" ، ولو كانت "مفعله" لقلت "مميشة".

وإذا بنى من البيع مثل "ترتب" قال: "تبيع" ، وقال "الأخفش": "تبيع" ، و "المضوغة" في قوله:

"وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمُضَوِّغَةٍ"
ك: "القود" ، و "القصوى" عنده ، وعند "الأخفش" قياس

قوله: (ورأى صاحب الكتاب في كل ياء هي عين ساكنة مضموم ما قبلها أن تقلب الضمة كسرة ؛ لتسلم الياء) .

اعلم أن المروى عن المصنف في المشهور: (ورأى صاحب الكتاب) بالرفع ، وإضافة الصدر إلى (صاحب) على أنه من باب إضافة الصدر إلى فاعله ، إلا أن "أبا محمد" نقل خلافه ، وقال: الرواية: (رأى صاحب الكتاب) على أنه فعل ماض ، و (صاحب) مرفوع بانه فاعل (رأى) مثل قولهم: (رأى في الفقه رأيا) (١).
وقد سبق الكلام فيه ، وفي أن المراد من صاحب الكتاب: "سيويه" ،
والخلاف بين "سيويه" و "الأخفش" نشأ من أصل ، وذلك أن "سيويه" اعتقد أن المحافظة على إبقاء عين الكلمة ياء كما كانت وتغيير الحركة التي قبلها أرجح من عكسه .

و "الأخفش" زعم أن بقاء الحركة الثابتة قبل عين الكلمة الساكنة ، وتغيير الياء التي هي عين الفعل أجدر من عكسه .
وحجة "سيويه": أن الحرف أصل ، والحركة فرع عارض ، والمحافظة على الأصل أولى من المحافظة على الفرع .
وحجة "الأخفش": أن العين التي هي ياء لما سكنت وقربت من الطرف ، ضعفت لذلك ، فكانت بالقلب والتغيير أولى من تغيير الضمة المتقدمة عليها .

والذى رآه "سيويه" هو مذهب "الخليل" أيضا (١).
 وقد فرع المصنف على هذا الأصل ثلاث مسائل:
المسألة الأولى: أنه لو بنى نحو: "بُرِدٌ من البياض" جاء على "بَيْضٍ" زنة
 "فعلٍ" بضم الفاء، وسكون العين مثل: "قُلٌّ" و "بُرِدٌ" و "وَقَعَتِ الباءُ" التى هى
 عين ساكنة، والباء قبلها مضمومة.
 فذهب "سيويه" و "الخليل" جميعا إلى إبقاء الباء ساكنة بحالها، وتغيير
 الضمة الواقعة قبلها، ونقلها إلى الكسرة، لما ذكرناه من العلة، وقال: "بَيْضٌ"
 بكسر فاء الكلمة على وزن "ذِيبٌ".
 و "الأخفش" يقول: "بُؤِضٌ" فيترك الضمة بحالها، ويقلب الباء واوا، لسكونها،
 وانضمام ما قبلها، ويقول: "بُؤِضٌ" بضم الباء، وسكون الواو، وقد عرفت متمسكه.
 وإنما قلبت هذه الباء واوا فى الاسم المفرد، فأما فى الجمع: فإنه يوافق
 "الخليل" و "سيويه"، ويترك الباء ساكنة، وينقل الضمة التى قبلها من الضمة إلى
 الكسرة، فيقول فى جمع "أَبْيَضٌ": "بَيْضٌ" بكسر فاء الكلمة.
 وقياس مذهب فى الواحد أن يقول فى الجمع "بُؤِضٌ" لأن جمع "أَفْعَلٌ":
 "فَعْلٌ" نحو: "أَحْمَرٌ وَحُمْرٌ" و "أَخْضَرٌ وَخَضِرٌ"، وجمع "أَبْيَضٌ": "بَيْضٌ"، إلا
 أنه لم يغير الباء التى هى عين الفعل، ونقل الضمة إلى الكسرة وقال: "بَيْضٌ"
 على قياس مذهب "الخليل" و "سيويه" فى الواحد.
 وحجته أن الجمع أثقل من واحد، وكذلك الضمة أثقل من الكسرة، فناسب
 تخصيص الأخف بالأثقل، وتخصيص الأثقل بالأخف، كما سبق تقريره غير مرة (٢).

- (١) الكتاب ٣٤٨/٤، ٣٤٩ والمقتضب ٢٣٨/١، ٢٣٩ والنصف ٢٩٦/١ وما بعده
- وابن يعميش ٨١/١٠ والإيضاح ٤٣٦/٢، ٤٣٧ والمتع ٤٩٦/٢.
- (٢) يقول ابن جنى فى النصف ٢٩٩/١، ٣٠٠ موضحا وجهة نظره الأخفش فسئ
- هذه المسألة: "وأما فصله بين الواحد والجمع فى (فعل) ما عينه
- ياء، وأنه يقول فى الواحد: (بُؤِضٌ) ويقول فى جمع (أبيض): بَيْضٌ فهو قول
- قال أبو علي: ويقره أن الجمع أثقل من الواحد، والواو أثقل من الباء، فتهرب
- من الواو فى الجمع وأقرها فى الواحد، فلذلك قالوا: (بَيْضٌ) ولم يقولوا:
- (بُؤِضٌ).

.....
المسألة الثانية : "معيشة" يجوز عند "سيويه" أن تكون في الأصل "مفعله" بضم العين ، ويجوز أن تكون "مفعله" بكسرهما .

ويمتنع عند "الأخفش" أن تكون في الأصل "مفعله" بالضم .

بيان ذلك على مذهب "سيويه" في المضموم : أنه كان في الأصل "معيشته" ، يسكون الميم ، وضم اليا ، على زنة "مفعله" المضمومة العين ، ثم نقلت الضمة من عين الكلمة إلى فائها ، فبقيت اليا ساكنة ، وقبلها حرف مضموم ، فترك "سيويه" اليا ساكنة ، ونقل الحركة التي قبلها من الضمة إلى الكسرة ، كما هو مذهب "فصيار" : "معيشة" مثل : "كريمة" و "سعيدة" .

ولا يجوز مثل هذا عند "الأخفش" ، وإنما مذهبهم أن تقلب اليا الساكنة واوا ، لانضمام ما قبلها ، وتقول : "سبيش" .

وأما جواز كونها في الأصل "معيشه" يسكون العين ، وكسر اليا ، فجائز على كلا المذهبين ، وليس فيه سوى نقل الكسرة من اليا إلى العين (١) .

== ألا ترى أنهم يقولون في الواحد : (عنا ، عتوا ، وعتيا) و (عسا العود ، عسا ، وعسبا) فإذا صاروا إلى الجمع فكلكم يقلب .

ألا تراهم يقولون : (عصى ، وعللى) ولا يجيزون التصحيح كما أجازوا في الواحد . وأرجح مذهب سيويه - هنا - لأن مذهبهم هو القياس نقلاً ومعنى : أما النقل : فلما ثبت من قولهم : (أبيض ، وبيض) وهو محل إجماع ، ولذلك يمتنعه الأخفش .

وأما المعنى : فلأن الضرورة ملجئة في اجتماع اليا ، والضمة إلى تغيير أحدهما ، وتغيير الحركة ليقى الحرف على حاله أولى من تغيير الحرف لتبقى الضمة على حالها ، لأن المحافظة على الحرف أولى من المحافظة على الحركة . وإذا ثبت ذلك بالنقل والمعنى كان أرجح .

ونظر : الإيضاح لابن الحاجب ٤٣٦/٢ ، ٤٣٧ ، والكتاب ٣٤٨/٤ والمقتضب ٣٣٨/١ ، ٣٣٩ وابن يعيش ٨١/١ ، والمشع ٤٥٨/٢ ، ٤٥٩ .

(١) يقول سيويه ٣٤٩/٤ : "وأما (مفعله) من بنات اليا : فإنما تجز على مثال (مفعله) ، لأنك إذا أسكت اليا جعلت الفا تابعة ، كما فعلت ذلك فسي (مفعول) . ف : (معيشة) يصلح أن تكون (مفعله) و (مفعله) وأرجح - هنا - مذهب سيويه الذي هو أيضاً مذهب الخليل ، لأن مذهب الأخفش واضح الفساد والتناقض ، لأنه قال في (مبيع) إن أصله : (مبيوع) .

المسألة الثالثة : في البناء من نحو: "ترتب" بضم التاء الثانية التي هي عين الفصل من "بيع"، أو ما عينه "يا"، وفيه من الاختلاف ما ذكرناه في "مفعله" بالضم. بيان ذلك: أن وزنه بعد البناء "تبيع" بضم الباء التي هي عين الفصل، وسكون ما قبلها.

فإذا نقلت ضمة الباء إلى الباء التي قبلها صار: "تبيع" بضم الباء التي هي فاء الفعل، وسكون الباء التي هي عينه.

و"سيويه" ينقل الحركة من الضمة إلى الكسرة، ويقول: "تبيع" بكسر الباء، وسكون الباء بعدها.

و"الأخفش" يترك الباء مضمومة، ويقلب الباء الساكنة واوا، ويقول: "تبيع" والمشهور: ضم التاء الأولى من "ترتب"، وفتحها لغة ثانية (١).

قوله : (والمضمومة في قوله: وكنت إذا جرى دعا لمضوفة ك: "القيود" و"القصى" عنده).

اعلم أن مضمون هذا الكلام يرجع إلى نقض على مذهب "سيويه" وجوابه. بيان ذلك: أن عين "مضوفه" في الأصل "يا" مضمومة، ساكن ما قبلها، نحو: "مضيفه" على وزن "مفعله"، نقلت ضمة الباء إلى الضاد، فسكنت الباء، وانضمت الضاد التي قبلها.

وقياس مذهب "سيويه" أن يقال "مضيفه" بكسر الضاد، وسكون الباء. وقد جاء بالواو، وذلك يدل على قوة / مذهبه (٢).

ب/ ٣٨٢

ثم نقل الضمة من الباء إلى الباء، ثم أبدل الضمة كسرة، وتسلم الباء بعدها. وكذلك كان يجب على قياسه في (معيشه) أن يبدل الضمة المنقولة من الباء إلى العين كسرة فيقول: (معيشه) قياساً على (مبيع).

يقول ابن جنى في المنصف ٣٠٠/١: "ولولا قول العرب: (مبيع) بالياء، دون (بيع) لكان قول أبي الحسن في (فعل) ومفعله: (بيع) ومفعوله قولاً حسناً. ولكن قولهم: (مبيع) هو الذي أفسد هذا المذهب".

ونظر: المتقضب ٢٣٨/١، ٢٣٩، والمنصف ٢٩٦/١ - ٣٠٠ وابن يمش ٨١/١٠ والإيضاح ٤٣٢/٢ وأمالى الشجرى ٢٠٤/١ وما بعد، والمتن ٤٥٤/٢ وما بعد.

(١) أرى أن هذه التمارين غير عملية، فلا غناء فيها، ولا نفع يرجى منها، فهي عبث ثقيل على كتب النحو، وفيها تضییع لجهد الباحثين وقتهم، لأن اللغة لا تثرى بمثل هذه التمارين المعقمة.

وأيضاً هذه الأبنية المفتعلة والتمارين المصطنعة لم تسمع عن المعسر،

فما فائدتها إذن؟

(٢) أى: مذهب الأخفش.

وأجاب عنه بأن قلب الباء الساكنة وأو من الصور الشاذة الواقعة على خلاف القياس ، كما أن ثبات الواو في " القود " و " القصوى " شاذ ، والقياس فيهما " القواد " و " القصيا " ؛ لأن الواو المتحركة إذا انفتح ما قبلها تغلب ألفا . وكذلك الأصل في ذلك كان على " فعلى " بضم الفاء ، وإذا كان اسما ، أبدل الياء مكان الواو ، نحو : " الملبأ " و " الدنيا " ، لكنهم قالوا : " القصوى " ، وجاءوا بهما على خلاف القياس ، كما جاء " رجاء " بن حيوة " كذلك .

قال في كتاب تفسير أبيات " غريب المصنف " (١) : الشعر لأبي جندب الهذلي :
[١٢٥] رُكِّتْ إِذَا جَارِي دَعَا لِمُضَوِّفَةٍ . . . أَشْمَرُ حَتَّى يَنْصَفَ السَّاقِ شُـزْرَى
فَلَا تَحْصِبَنَّ جَارِي لَدَى ظِلِّ مَرْخَةٍ . . . وَلَا تَحْصِبْنَهُ فَقَعَ قَاعٍ بِقِرْقَرٍ
وَلَكِنِّي جَمَرُ الْغُضَا مِنْ وَرَائِهِ . . . يَخْفَرُنِي سَيْفِي إِذَا لَمْ أَخْفَرِ (٢)
المضوفة : هم ينزل بالإنسان ، أو أمر شديد (٣) .

يقول : إذا نزل بجاري أمر يخافه ، شمعت إزارى حتى يبلغ نصف ساقى ، وسعيت فسوس مصنفه .

والمرخة : شجرة صغيرة ، لا تمتنع من لاذ بها ، ولا يستتره ظلها (٤) .
والفقع : ضرب من الكماء ردى (٥) .
والقاع : مستوى من الأرض حر الطين (٦) . وقرقر : صلب ، تكون فيه الفقع (٧) .
يقول : لا تحسبن جارى ذليلا ، لا يمتنع من أحد يرويه ، كما لا يمتنع الفقع من أراد أخذه ،

(١) كتاب ل : " يوسف بن الحسن بن عبد الله الإمام أبي محمد بن السيرافي " ولم أعثر عليه .

ينظر : البغية ٣٥٥/٢ .

(٢) أبيات من الطويل (ديوان الهذليين ١٢/٣) .

والبيت الأول من شواهد التخمير ٢ ورقة ٢٥٣ (مخطوط) وابن يعيش ٨١/١٠
برواية (يبلغ) في موضع (ينصف) والصاحح (ضيف) ٤ / ١٣٩٢ واللسان (ضيف) ٤ / ٢٦٢٧ والأشموس ٣٠٨/٤ والعينى ٤ / ٥٨٨ والأبيات في شرح شواهد الشافعية ٣٨٣ .

(٣) اللسان (ضيف) ٤ / ٢٦٢٧ .

(٤) السابق (مخ) ٥ / ٤١٧١ .

(٥) الصاحح (فقع) ٣ / ١٢٥٩ .

(٦) اللسان (قوع) ٥ / ٣٧٢٥ .

(٧) الصاحح (قرر) ٢ / ٧٩٠ .

ولامن يكون جارا لي كمن يكون في ظل المرخة ، ولكنني أتحرق من ورائه ؛ غضبا له ،
 كأنني جمر غضبا .
 والغضا : شجر معروف (١) . والمضوفة : " مفعله " من ضفت الرجل : إذا نزلت به (٢) .
 وينصف - بضم الصاد .
 قال " أبو محمد " : البيت يروى على ثلاث لغات : المضوفة ، والمضيفة ، والمضافة (٣) .

- (١) الغضا : من نبات الرمل له هدب كهدب الأرطى ، وهو من أجود الوقود عند العرب .
 يقول سحيم بن يحيى الصبحي :
 كأن الثريا علقت فوق نحرها . . . وجمر غضا هبت له الريح ذاكبا
 وينظر : اللسان (غضا) ٤ / ٣٢٦٩ .
- (٢) الصحاح (ضيف) ٤ / ١٣٩٢ .
- (٣) التخمير ٢ ورقة ٢٥٣ ونسب أبو محمد هذا القول إلى أبي سعيد السيرافسي ،
 وكان الأجدر بالشاح أن ينسب الكلام إلى قائله الحقيقي .

(فصل) " والأسماء الثلاثية المجردة إنما يعمل منها ما كان على مثال الفعل ، نحو :
 " باب هودار ، وشجرة شاكّة ، ورجل مال " ؛ لأنها على " فَعَلَ " أو " فَعِلَ " .
 وربما صح ذلك ، نحو : " القود " ، والحوكة ، والخونة ، والحورة ، ورجل روع ،
 وحول " . وبالميل على مثاله ففيه التصحيح ك : " النسومة ، واللومة ، والمعية ، والمعوض ،
 والعودة " .

وإنما أعلوا " قِيما " ؛ لأنه مصدر بمعنى " القيام " وصفبه في قوله تعالى :
 " دِينًا قِيَمًا " .

" والمصدر يعمل بإعلال الفعل ، وقولهم : " حال حولاً ك : " القود " .
 و " فعل " إن كان من الواو ، سكنت عينه ؛ لاجتماع الضمتين والواو ، فيقال :
 " نور ، وعون " في جمع نوار ، وعوان ، ويشقل في الشعر ، قال عدي بن زيد :
 وفي الأَكْفِ الأَلِمَاتِ سُرُورُ

وإن كان من اليا ، فهو كالصحيح .
 ومن قال : " كتب " و " رسل " قال : " غير " و " بيض " في جمع " غيـور " و " بيـوض " ، ومن قال : " كتب " و " رسل " قال : " غير " و " بيض " . . .

قوله : (والأسماء الثلاثية المجردة إنما يعمل منها ما كان على مثال الفعل ، نحو :
 " باب هودار ، وشجرة شاكّة ، ورجل مال " ؛ لأنها على " فَعَلَ " أو " فَعِلَ ") يفتتح
 المين ، أو كسرهما .

اعلم أنا قد استقصينا الكلام في هذه الأمثلة في أول مباحث إعلال المين ،
 وذكرنا أنه لا بد في إعلال الأسماء من كونها مشابهة للأفعال على الوجه الذي بيناه .
 قوله : (وربما صح ذلك نحو : " القود " (٢) ، والحوكة (٣) ، والخونة ، والحورة " (١))
 بالحاء المهملة ، وهي : جُودٌ حَمَرٌ ، يَفْشِي بِهَا السَّلَالُ (٤) .
 ورجل رَوْعٌ ، أي : جبان .

قال في " الحواشي " : الروع : المرتاع المفزع ، والحول : الأحول (٥) .

- (١) ينظر : ص ١٠٣ من التحقيق .
 - (٢) القود : القصاص . الصحاح (قود) ٥٢٨/٢ .
 - (٣) قِيَمٌ حَوَكَةٌ : نَسَاجُونُ السابق (حوك) ١٥٨٢/٤ .
 - (٤) الصحاح (حور) ٦٣٩ / ٢ .
 - (٥) الحواشي ٧١ / (مخطوط) .
- وينظر : اللسان (روع) ١٧٧٢ / ٣ والصحاح (حول) ١٦٨١ / ٣ .

اعلم أن التصحيح في كل واحد من هذه الأشياء شاذ ، والقياس أن يقال : " القاء ،
والحاكة ، والخانة ، والحارة ، ورجل راع ، وحال " (١) .
قوله : (وما ليس على مثاله ففيه التصحيح) .

اعلم أن مشابهة الاسم الفصل لما كانت شرطاً في إعلاله ، فحيث انتفتت المشابهة ،
امتنع الإعلال ، كما هو حكم كل شرط .

والمذكور من الصور التي خلت عن مشابهة الفعل خمس : (٢)
الفاء في ثلاثة منها مضمومة ، وفي الأخيرتين مكسورة ، تقول : " الرجل النوبة ، [واللومة] ،
والصبيه " : الكثير النوم (٣) ، واللوم (٤) ، والذي يعيب الناس كثيراً (٥) .
فتصح العين في هذا وأمثاله ، لفوات المشابهة ؛ لأن فاء الكلمة في كل واحد
سها مضمومة كما تراه .

(١) هذه الأسماء شذت عن القياس وإن استعملها العرب ؛ لأنها على مثال الفعل ،
والفعل قد أعل ، فكان يلزم إعلالها ، حيث تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها .
يقول سيده ٣٥٨/٤ في (باب ما جاء في أسماء هذا المعتل على ثلاثة أحرف
لا زيادة فيه) :
" اعلم أن كل اسم سها كان على ما ذكرت لك ، وإن كان يكون مثاله مناوه ، فعلاً
فهو بمنزلة فعله ، يعتل كاعتلاله .
فإذا أردت (فعَل) قلت : (دار ، وناب ، وساق) ، فيعتل كما يعتل الفعسل ،
لأنه ذلك البناء ، وذلك المثال ، فوافقت الفعل ، كما توافق الفعل في سباب
(يَغْنُو ، وَيَرْمِي) .
وربما جاء على الأصل ، كما يجي (فعَل) من المضاعف على الأصل إذا كان اسماً ،
فذلك قولهم : (القود ، والحوكة ، والخونة ، والجورة) .
فأما الأكثر فالإسكان والاعتلال .
وانما هذا في هذا بمنزلة (أجودت ، واستحوذت) .
ومثل هذا قاله المازني في تصريفه ، وابن جني في النصف ٢٣٢/١ ، ٢٣٣ .
وينظر : المختضب ٢٤٩/١ وما بعده ، وابن يعيش ٨٢/١٠ ، ٨٣ ، والإيضاح
٤٣٨/٢ ، ٤٣٩ ، والمتع ٤٦٥/٢ .

- (٢) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٣) الصحاح (نوم) ٢٠٤٧ / ٥ .
- (٤) السابق (لوم) ٢٠٣٤ / ٥ .
- (٥) اللسان (عيب) ٣١٨٤ / ٤ .

وكذلك تقول: "العوض" (١) و"العود" (٢)، ولا تحمل الواو لأن الفاء لما كانت مكسورة فيهما، لم يكونا مشابهيين للفعل، لأن فاء الفعل لا تكون إلا مفتوحة (٣).
قوله: (وانما أعلا "قيما"؛ لأنه مصدر بمعنى "القيام" (٤)).

اعلم أن مضمون هذا الكلام نقض وجواب عنه.
بيان ذلك: أنه لما قال: إن "العوض" و"العود" لا إعلان؛ لأنهما لا يشابهان الفعل؛ لكون فاء الكلمة في كل واحدة منهما مكسورة، قيل له: ينتقض ما ذكرته بإعلال "قيم" مع أن القاف مكسورة، ولو كان ما ذكرتم من المشابهة شرطاً، لوجب أن تصح الواو فيه، وأن يقال: "قوم" كما قيل: "عوض".
وأجاب عنه بأنه إنما أعل لمعنى آخر، وهو: كونه مصدراً؛ لأن المصادر تحمل تبعاً لإعلال أفعالها (٤).

قوله: (وصفيه ١٠٠)

يخص أن يكون جواباً عن سؤال مقدر.
بيان ذلك: أنه لما ادعى أن "قيماً" مصدر، توهم أن معترضاً اعترض عليه، وقال: إنه جاء صفة في قوله تعالى: "ديناً قيماً" (٥)، وإذا كان وصفاً، امتنع القول بأنه مصدر.

(١) العوض: واحد الأعواض. تقول منه: عاضني فلان، وأعاضني، وعوضني، وما وضني؛ إذا أعطاك العوض. الصحاح (عوض) ١٠٩٢/٣.

(٢) العود: السن من الإبل، وجمعه: عود. الصحاح (عود) ٥١٤/٢.

(٣) يوضع ابن يعيش سبب تصحيح هذه الأسماء، فيقول: ٨٣/١٠: "صحبت هذه الألفاظ، وما كان نحوها، ولما بينتها الأفعال باختلاف بنائها، فصار البناء فيما ذكرناه كالزيادة في (الجولان، وصوري) في استيازهما من الفعل بما لحقه في آخره من الألف والنون، والتثنية، وألف التانيث.

وهذه زوائد ما يختص به الأسماء دون الأفعال، فجرى ما خالف الفعل في البنية مجرى ما خالفه بالزيادة، فكان بناؤه موجبا لتصحيحه، لبعده عن شبهة الفعل، كما كانت الزيادة كذلك في آخره، فصحح لمخالفته الفعل...".

وينظر: الكتاب ٣٥٨/٤، ٣٥٩ والنصف ٢٣٥/١، ٢٣٦ والإيضاح ٢/٤٣١ والمتع ٤٦٥/٢، ٤٦٦.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٦١/٤، ٣٦٢ وابن يعيش ٨٣/١٠ والإيضاح ٢/٤٣٩ والنصف ٣٤١/١ والمتع ٤٩٥/٢.

(٥) سورة الأنعام، من الآية ١٦١.

فأجاب بان [من] ^(١) الصادر ما يصف به ، نحو قولهم : " رجل عدل " فـ :
 " قِيماً " وان وصف به ، لم يخرجه الصف عن كونه مصدراً ^(٢) .
 قوله : (و " حال حولا " كـ : " القيد ") .

اعلم أن هذا الكلام - أيضا - يرجع إلى نقض وجواب .
 بيان ذلك : أنه لما ذكر أن " قِيماً " إنما أعل لكونه مصدراً ، قيل : لو كان
 ما ذكرته علة الإعلال ، لوجب أن يعتل " حولا " ، فيقال : " حال حِيلاً " ؛ لأنه مصدر
 أيضا مثله .

وجوابه أن تصحيحه شاذ كتصحيح الواو في " القيد " .
 قوله : (و " فعل " إن كان من الواو ، سكنت عنه ؛ لاجتماع الضمتين) .
 اعلم أن ما كان من الأسماء الثلاثية مضموم الفاء والعين جميعاً ، فالأصل أن
 تسكن عنه ، إذا كانت واواً ؛ لأن الواو عندهم نازلة منزلة ضمتين ، فلو أثبتوا الضمة
 على الواو ، اجتمعت أربع ضمات ، لافاصل بينهما ، ولا يخفى ما فيه من الثقل ، فنقول :
 " سُور " ^(٣) بضم النون ، وسكون الواو ، و " عُون " ^(٤) بضم الحرف الأول ، واسكان الثاني .
 والأصل : إنما هو تحريك الواو فيهما بالضم ؛ لأنها جمعاً " نَوَار " و " عَوَان " ،
 و " فَعَال " بالفتح يجمع على " فَعْل " بضمين ، نحو : " سَحَابٌ سَحْبٌ " و " قَدْأَلٌ
 وَقْدَلٌ " ^(٥) .

- (١) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٢) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٤٣٩/٢ .
- (٣) وَسُورَةٌ نُورٌ هـ أى : نُفُورٌ مِنَ الرِّبَةِ ، والواحدة نَوَارٌ وهى : الْفُرُورُ .
 الصحاح (نور) ٨٣١/٢ .
- (٤) الْعَوَانُ : التَّصَفُّفُ سَنَهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، والجمع : عُونٌ . الصحاح (عـون)
 ٢١٦٨ /٦ .
- (٥) الكتاب ٣٥٩/٤ : " فاما (فَعْلٌ) فإن الواو فيه تسكن ؛ لاجتماع الضمتين
 والواو ، فجعلها الإسكان فيها نظيراً للهمزة في الواو في (أَدْوَرٌ وَقَوُولٌ) وذلك
 قولهم : (عَوَانٌ وَعَوُونٌ ، وَنَوَارٌ وَنُورٌ ، وَقَوُولٌ وَقَوْمٌ قول) .
 وألزموا هذا الإسكان ، إذ كانوا يسكنون غير المعتل نحو : (رَسِيلٌ ، وَغَضْبٌ)
 وأشياء ذلك .

قوله : (ويشغل في الشعر) .

يريد : أن تحرك الواو بالضم ، كما يقتضيه القياس . قال : عدي بن زيد :
 قَدْ حَانَ لَوْ سَخَوْتُ أَنْ تُقْصِرَ وَقَدْ أَتَى لِمَا عَهِدْتُ عَصْرَ
 عَنْ مِرْقَاتِ الْبَرِّينِ وَتَبَدُّرِ بِالْأَكْفِ اللَّامِيَّاتِ سُرُورِ (١)

" الشاهد فيه : تحريك الواو من " سور " بالضم (٢) ، وهو جمع سوار / ٣٨٨ / ١

تصحوا : تفريق عن طلب النساء ، واللهو مسهب .

وقوله : " عن مِرْقَاتِ " نفي لـ " تقصر " ، يريد : قد حان أن تقصر عن اللباس ، مِرْقَاتِ
 بالبرين .

ولذلك آثروا الإسكان فيها على الهمزة ، حيث كان مثاليها يسكن للاستئصال ، ولم يكن
 لـ : (أد وُر هَ قَد وُل) مثال من غير المعتل يسكن فيشبه به . . .

وينظر : المقتضب ١ / ٢٥٠ ، ٢٥١ والنصف ١ / ٣٢٦ وما بعده وابن يمين
 ١٠ / ٨٣ ، ٨٤ والإيضاح ٢ / ٤٤٠ .

(١) من الكامل (ديوانه / ٢٠٢) وروايته :
 قَدْ آتَى أَنْ تَصْغُرَ أَوْ تَقْصُرَ

وعدي بن زيد بن حماد بن أيوب بن زيد مناة بن تميم ، وكان يسكن الحيرة (الشعر
 والشعراء ١ / ١٥٠ ومعجم المرزبان / ٢٤٩ والخزانة ١ / ١٨٤) .

ونقل البغدادي في شرح شواهد الشافية ١٢٤ عن الأندلسي أن البيهقي جاء هكذا :

قَدْ آتَى لَوْ سَخَوْتُ أَنْ تَقْصِرَ وَقَدْ أَتَى لِمَا عَهِدْتُ عَصْرَ
 عَنْ مِرْقَاتِ الْبَرِّينِ وَتَبَدُّرِ وَفِي الْأَكْفِ اللَّامِيَّاتِ سُرُورِ

والبيت الثاني من شواهد : الكتاب ٤ / ٣٥٩ برواية : (وفي الأكف) والمقتضب

١ / ٢٥١ والنصف ١ / ٣٣٨ وابن يمين ٥ / ٤٤ ، ١٠ / ٨٤ ، ١١ برواية

(فييدو) في موضع (تبدو) والممتع ٢ / ٤٦٧ وشرح الشافية ٢ / ١٢٧ ، ٣ / ١٤٦

وشرح شواهد ها / ١٢١ ، ٢٨٢ والهمع ٢ / ١٢٦ .

والصحو : الإنافة من السكر .

وتقصر : يقول الجوزي في الصحاح (قصر) ٢ / ٧٩٥ : " وأقصرت عنه : كففت

ونزعت مع القدرة عليه ، فإن عجزت عنه قلت : قصرت بلا ألف . "

والبري - بالقصر - جمع بريرة ، وهي الحلقة ، والمراد - هنا - الحلج . الصحاح

(برا) ٦ / ٢٢٨٠ .

(٢) هذا من ضرورات الشعر عند سيويه ٤ / ٣٥٩ والمبرد في المقتضب ١ / ٢٥١ لكن

ابن يمين ١٠ / ٨٥ نسب إلى المبرد الجواز في غير الشعر قائلا : " واستعمل

الأصل الذي هو الضم - ههنا - من ضرورات الشعر عند سيويه .

والمعصر : الدهر . يقول : لقد أتى لما عهدت من أفعالك في شبابك معصر .
يريد : قد مضى دهر بعد شبابك ، فقد حان أن تتصرف عما كنت تفعله .
والبرين : الخلاخل ، وهي شبيهة بالخلق التي تجعل في أنوف الإبل ، وتكون من صفير
والمبرقات : جمع مبرقة ، وهي التي تظهر حليها ، وتلوح به حتى ينظر إليه الرجال ؛
فيميلوا إليها .
وقوله : (وتبدوا لكف اللامعات) يريد : بأذرع الأكف اللامعات ؛ لأن السوارينها
يكون في الذراع ، ولا يكون في الكف .
وسور : جمع سوار مثل : حمار وحمر . ويقال : سوار بالضم ، وقد جاء إسوار فسي
هذا المعنى .
والمعنى : أنهن يظهرن حليهن ليراء الرجال (١) .
قوله : (وإن كان من الباء فهو كالصحيح) .
اعلم أن ما كان من الأسماء الثلاثية على زنة " فعل " بضم الفاء والمين جميعا ،
نحو : " رسل " و " كتب " يجوز فيه إسكان عين الكلمة وضمها ، فيقال : " رسل " و " كتب " بضم العين .
وإن شئت سكنت العين ، وقلت : " كتب " و " رسل " .
إذا عرفت هذا ، فإذا جمعت " غير " و " بيض " كان القياس " غير " بضمتيْن ،
وكذلك " بيض " أيضا بضمتيْن ؛ لأن " فصولا " يجمع على " فعل " .
فإن شئت جريت على القياس ، وإن شئت سكنت الباء ، لكذلك إذا سكنت لم يكن بعد
من نقل حركة فاء الكلمة من الضمة إلى الكسرة ؛ لتسلم الباء الساكنة التي هي عين
الكلمة ، فالمراتب في " فعل " ثلاث :

وهو عند أبي العباس جائز في غير الشعر ، قال :
فإن جئت به على الأصل ؛ فأردت أن تبدل من الواو همزة ، كان ذلك جائزا ؛
لانضمامها ، قلما يبلغ به الأصل وهو جائز . . .
وقد ساق ابن يعيش نصا عن النبرد في المقتضب ٢٥١/١ لكنه ترك قوله :
" ولكنه مجتبى لثقله " . . .

وينظر : تعليق الشيخ عضييه على المقتضب ٢٥١/١ .
(١) اعتمد الشارح في بيان الشاهد ، وتوضيح المعنى على شرح ابن السيرافس
لأبيات الكتاب ٣٦١/٢ ، ٣٦٢ ، دون إشارة إلى ذلك .

-
- أولها: ما يجب فيه الإسكان ، وهو ما كانت عينه (١) .
- (٢) وثانيها: ما لا يجب إسكان عينه ، لكن الإسكان أولى به من التحريك ، وهو ما كانت عينه يا .
- وثالثها: ما يجوز فيه الأمران ، وهو : ما كانت عينه حرفا صحيحا (٣) .
- إذا عرفت هذا فلنأخذ أن يقول: إن المصنف أطلق القول بأن معتل اليا مثل (٤) الصحيح ، وليس كذلك ، فإن الإسكان في ذات اليا أرجح منه في الصحيح بالاختلاف .
- ولعل مراده التسمية بينهما في مجرد جواز الإسكان ، لا مطلقا .
-

- (١) وذلك لاجتماع الضمتين والواو فجعلوا الإسكان فيها نظيرا للهمزة في الواو في (أَدُوْرٌ وَوَقُوْرٌ) .
- (٢) لا يجب إسكان عينه ، بل يجوز الضم أيضا ، لأنه ليس في الاستثقال كالواو ، فلا يلزم من كراهة الضم ثم كراهته هنا .
- وكان الإسكان أولى لما فيه من الخفة ، وإذا سكنت عين الكلمة ، وجب أن ينكسر ما قبلها ، لتعذر النطق بيا ساكنة وقبلها ضمة .
- وينظر : الكتاب ٣٥٩/٤ والمقتضب ٢٥٠/١ والنصف ٣٤٠/١ والإيضاح لابن الحاجب ٤٢٠/٢ وشرح الشافية ١٢٢/٢ ١٢٨ والمتع ٤٦٢/٢ .
- (٣) الكتاب ٣٥٩/٤ ، ٣٦٠ : .. وأما (فَعْلٌ) من بنات اليا ، فيمنزلة غير المعتل ، لأن اليا ، بعدها الواو أخف عليهم ، كما كانت الضمة أخف عليهم فيها ، وذلك نحو : (غَيْرٌ وَغَيْرٌ) .
- فإذا قلت : (فَعْلٌ) قلت : (غَيْرٌ وَدَجَاجٌ بَيْضٌ) .
- ومن قال : (رَسَلٌ) فخفف قال : (بَيْضٌ وَغَيْرٌ) كما يقولها في (فَعْلٌ) من : (أَبْيَضٌ) ، لأنها تصير : (فَعْلًا) .. .
- وينظر : المقتضب ٢٥٠/١ والنصف ٣٣٩/١ ٣٤٠ وابن يعيش ٨٥/١٠ والمتع ٤٦٢/٢ وشرح الشافية ١٢٢/٢ ١٢٨ والإيضاح ٤٤٠/٢ .
- (٤) كان ذلك كذلك ، لأن حاجة المعتل إلى التخفيف أكثر من حاجة الصحيح .

[يعمل من الأسماء المزيّدة ما وافق الفعل في وزنه ، وفارقه : إما بزيادة أو بمثال لا يكونان فيه]

(فصل) " وأما الأسماء المزيّدة فيها : فإنما يعمل منها ما وافق الفعل في وزنه ، وفارقه إما بزيادة لا تكون في الفعل ، كقولك : " مقال ، وسير ، وممّنة " . وقد شدّ نحو : " مكوزة ، ومزيد ، وسريم ، ومدّين ، ومشورة ، ومصيدة ، والفكاهة مقوذة إلى الأذى " ، وقرئ : " . . . لمشورة من عند الله " . وقيلهم : " مقول " محذوف من " مقال " ك : " مخيط " من " مخياط " . وأما بمثال لا يكون فيه كبناءك مثال " تحلى " من " باع يبيع " ، تقول : " تبيع " بالإعلال ؛ لأن " تفعلاً " بكسر التاء ليس في أمثلة الفعل . وما كان منها مثلاً للفعل صحح ، فرقا بينه وبينه ، كقولك : " أبيض ، وأسود ، وأدور ، وأعين ، وأخونة ، وأعينة " . وكذلك لو بنيت " تفعّل " أو " تفعّل " من : " زاد يزيّد " لقلت : " تزيّد " و " تزيّد " على التصحيح . . .

قوله : (وأما الأسماء المزيّدة فيها فإنما يعمل منها ما وافق الفعل في وزنه ، وفارقه إما بزيادة . .)

اعلم أنه لما فرغ من الكلام في إعلال الأسماء الثلاثية المجردة ، شرع بعد ذلك في مباحث ما يعمل من الأسماء المزيّدة ، وما لا يعمل منها . قال " أبو سعيد " : إن دخول الميم في أول المصدر ، يوجب لها من الإعلال ما أوجبته الفعل ؛ لأنه ليس بينهما فرق في عدد الحروف ، ونظم الحركات ، وذلك قولك : " مقام " و " مقال " ، والأصل : " مقوم " و " مقول " ، ألحقوا حركة الواو على القاف ، وقلبوا ألفا ، كما فعلوا بـ " يخاف " والأصل : " يخوف " . وكذلك : " المفات " و " المعاش " وأصله : " منفيث " و " مميش " ، فأعلوا الياء فيهما ، كما فعلوا ذلك في " يهاب " و " ينال " وأصله : " بهيب " و " ينيل " . . .
قوله : (فإنما يعمل منها ما وافق الفعل في وزنه ، وفارقه إما بزيادة)
اعلم أنه جعل علة إعلال العين في الأسماء المزيّدة مجموع أمرين :

أحدهما : كون الاسم على زنة ما وافقه من الفعل ، والمراد بالموافقة في الزنة أنسه يساويه في عدد حروفه ، ونظم حركاته ، وسكاته ، كما ذكره " أبو سعيد " (١) . ولا يريد به حقيقة الزنة ، فإن ذلك لا يستقيم مع مفارقتها له في الزيادة ، أو فسسى المثال كما ستعرفه .

والأمر الثاني : مفارقة الاسم الفعل بأحد أمرين :

إما بزيادة لا تكون في الفعل ، وإما بمثال لا يكون فيه .

والمذكور من الأسماء التي هي على زنة الفعل ، ومفارقة له بالزيادة ثلاث صور :

الأولى : " مَقَالٌ " وأصله : " مَقُولٌ " ، وقد اجتمع فيه مجوع الأمرين ، وهما : الزنة ، والمفارقة .

أما الزنة : فلأنه على مثال " يَخُوفٌ " يفتح الواو ، ألا ترى أنهما مستويان في عدد الحروف ، ونظم الحركات والسكات ، وقد فارقته بزيادة الميم الواقعة فيسسه أول الكلمة .

قال " أبو سعيد " : المصدر وإن كان " مفعلاً " فإنه موافق لـ : " أفعل " إلا فسسى زيادة الميم والهمزة ، وهما نظيران .

وذلك أن الهمزة الباب فيها أن تكون من زيادات الأفعال ، وما وجد منها فسسى الأسماء ، فهو محمول على الفعل ، ووضعها أول الكلمة ، والميم تكون من زيادات الأسماء ، ووضعها أول الكلمة (٢) .

ولما أعل " مَقُولٌ " بالسكون ، ونقلت فتحة الواو إلى القاف ، انفتح ما قبل الواو ، وهي في الأصل متحركة ، فانقلبت ألفا ، وصار " مقالا " .

الثانية : " مَسِيرٌ " وأصله " مَسِيرٌ " على زنة " مَفْعِلٌ " بكسر العين ، وقد اجتمع فيسسه ما ذكرناه من الموافقة في الوزن ، والمفارقة ، لأن الميم لا تكون من زوائد الأفعال ، وأعلال هذا - أيضا - إنما هو باب الإسكان .

وإنما لم تنقلب الياء ألفا ، لأن ما قبلها مكسور .

قال " أبو سعيد " : ويجرى " مَفْعِلٌ " - بكسر العين - مجرى " مَفْعَلٌ " - بفتحها (٣) - في الإعلال ، فيصير بمنزلة " بَفْعِلٌ " في الأفعال ، وذلك قولك : " المَسِيرُ " كما تقول : " يَسِيرُ " .

(١) المرجع السابق .

(٢) شرح السيرافي ٦ / ١٦٠ .

(٣) السابق .

الثالثة : "مَمْنَةٌ" والأصل "مَمْنَةٌ" يسكون السين ، ضم الواو ، ووزنه "فَعْلُهُ" ،
والكلام فيه على نحو ما قبله .
قال "أبو سعيد" : وكذلك "مفعله" - بالضم - يجرى مجرى "يَفْعَلُ" بالفتح فـى
الإعلال ، وذلك نحو : "الشَّهْمَةُ" ؛ لأنه على زنة "يَثُوبُ" (١) .
فقد اشتركت هذه المصادر الثلاثة فى أن كل واحد منها على وزن "يَفْعَلُ" ،
ومفارقتها بالزيادة ، وهى الميم الواقعة أوله .
قله : (وقد شد نحو : "مَكْوَزَةٌ" .)

اعلم أنه أورد من الصور الشاذة ثمان ، وجد فى كل واحد منها علة الإعلال ،
ولم تحل . وإنما قلنا : إنه وجد فيها العلة ؛ لأنه وجد مجموع ما ذكره من الأمرين ،
وهما : الزنة ، والمفارقة ، ومع ذلك صحت عين الفعل ، ولم تسكن حركتها .
والقياس : "مَكَاةٌ ، مَزَادٌ ، مَرَامٌ ، مَدَانٌ ، مَشَارَةٌ ، مَصَادَةٌ ، مَقَادَةٌ ، مَشَابَةٌ" (٢) .

- (١) شرح السيرافى ١٦٠/٦ .
- (٢) يقول ابن جنى فى النصف ٢٩٦/١ : " قد كان القياس فى هذا كله أن يَمَلُ ؛
لأن (مَزْدَا ، مَكْوَزَةٌ ، مَقَادَةٌ ، مَشَابَةٌ) على وزن (يَخَافُ ، وَيَهَابُ) ، وأصلهما :
(يَخُوفٌ ، وَيَهَبٌ) .
وهذه الأسماء جارية على أفعال معتلة ؛ وقد كان قياسها (مَقَادَةٌ ، مَكَاةٌ ،
مَزَادَةٌ ، مَشَابَةٌ) ؛ كقوله تعالى : "وَأَدْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمَّا" ،
ولكنها شذت
ويحلل ابن يعيش ٨٦/١٠ لهذا الشذوذ قائلا : " ... وقد شد نحو : "مَكْوَزَةٌ" ،
ومزید ، ورمیم ، ومدهین) والقياس نحو : (مَكَاةٌ ، ومزاد ، ورمام ، ومدان) كما قالوا :
(مقال ، ومقام) ، وذلك أنها أعلام :
ف (مَكْوَزَةٌ) من لفظ (كوز) ، وقد سماه بـ (كوز) من بنى ضبة ، و (مَزِيدٌ)
من : زاد يزید ، و (مَرِيمٌ) من : رام يريم ، فـ (مَزِيدٌ ، ورمیم) أعلام للكناسى ،
و (مدین) اسم مكان ، والأعلام قد كثر فيها التغيير نحو : (محب ، ومهيب) ،
ونظائرهما
لكن المبرد يرى أن نحو : (مَقَامٌ ، ومَبَاعٌ) إنما اعتل ؛ لأنه مصدر للفعل ،
أو اسم مكان ، لا لأنه على وزن الفعل .
كما جعل (مَزِيدٌ ، ورمیم ، ومَكْوَزَةٌ) على القياس ؛ لأنها ليس لها أفعال
فتحمل فى الإعلال عليها ، إنما هى أسماء أعلام .

قوله : (وقرئ : " . . . لمثمة ") (١)
 يريد : بإسكان الثاء ، وفتح الواو ، كـ : " مقودة " على زنة " مفعلة " ، وهى قراءة
 شاذة محزنة إلى " قتادة " (٢) .

ولقائل أن يقول : إن المصنف لم يفرّد ذوات الواو بالذكر عن ذوات الياء ،
 كما هو مذهبه ، بل ذكر ذلك من غير ترتيب ، كما تراه .

قوله : (" مقول " محذوف من : " مقول ")
 اعلم أن " مقولا " بالكسر ، تحركت فيه الواو ولم يعمل ، فكان سائلا سأل ،
 وقال للمصنف : هل أوردته فى جملة الصور الشاذة ؟
 فأجاب : بأن تحريك الواو فى " مقول " ليس بشاذ ، لأنّ علة الإعلال مفقودة
 فيه ، فاستنع إعلاله لذلك .

بيان ذلك : أن العلة هى مجموع ما ذكرناه من الساقطة فى الزنة ، والمفارقة
 بالزيادة ، وقد فقد فى " مقول " أحد جزئى العلة ، فانتفت العلة ، ضرورة انتفاء
 جزئها .

وانما قلنا : إنه فقد جزئى العلة ، لأنه انتفت الموافقة فى الوزن ، وانما قلنا :
 إنه انتفت الموافقة فى الوزن ، لأن أصل " مقول " : " مقول " على زنة " مفعال " ، و
 " مفعال " ليس على زنة " مفعّل " .

وما ذهب إليه الصرد باطل ، لأنه إن زعم أنه لا يعمل إلا أسماء المصادر وأسماء
 الأزمنة والأمكنة ، فقد أعلت العرب (مميّشه) وهو اسم ما يماش به ، وليست
 باسم مصدر ، ولا زمان ولا مكان .

وينظر : الكتاب ٣٥٠ / ٤ والمقتضب ٢٤٥ / ١ ، ٢٤٦ ، والتبصرة ٨٩٢ / ٢ ، ٨٩٣ ،
 وشرح الشافية ٣ / ١٠٤ ، ١٠٥ ، والمستع ٤٨٨ / ٢ ، ٤٨٩ ، والإيضاح ٢ / ٤٤١
 والتكملة لأبى على ٥٨٣ .

(١) سورة البقرة ، من الآية ١٠٣ : " ولوأنهم آمنوا واتقوا لثمّة من عند الله
 خير لو كانوا يعلمون " .

(٢) تنظر القراءة فى : شواند القراءات لابن خالويه ٨ / ٨٥ والكشاف ٨٥ / ١ .
 قتادة : هو ابن قتادة بن دعامة أبو الخطاب السدوسي البصري الضريع . توفى
 بـ " واسط " سنة ١١٨ هـ وكان قد أصابه مرض الطاعون .
 ينظر : طبقات القراء لابن الجوزى ٢٥ / ٢ وتذكرة الحفاظ للذهبي ١٢٢ / ١ .

واحتج على استعمالهم هذا الحذف بقولهم : "مخيط" فإنه محذوف من "مخياط" (١).

قوله : (وأما بمثال لا يكون فيه) .

اعلم أن الضمير المجرور يرجع إلى الفعل ، والمعنى : أن الاسم المزيد يحرك بحركة ، لا تكون مثل تلك الحركة في الفعل ، كبنائك مثل "تحلّ" من "باع يبيع" ، وقد ذكرنا معنى "تحلّ" في آخر قسم الأسماء في مزيد الثلاثي (٢).

وهو مكسور التاء ، وليست هذه الكسرة في الأفعال ، والحساب مهمل ساكنة ، واللام مكسورة ، ومثله من "باع" : "تبيع" بكسر التاء ، وسكون الباء الثانية ، وكسر الباء الثالثة ، إلا أنه تعل منه الباء التي هي عين الفعل بإسكانها ، ونقل كسرتها إلى الباء الساكنة قبلها ، فيصير : "تبيع" بكسر الحرفين الأولين ، واسكان الحرف الثالث .

وأما أعل و لأنه اجتمع فيه ما ذكرناه من الأمرين ، وهما : موافقته الفعل في وزنه - على ما ذكرناه من التفسير - وفارقته إياه في مثاله (٣).

(١) يقول ابن يعيش ٨٦/١٠ : "وقالوا : (مقول ومخيط ومحول) فلم يملوه ، لأنه منقول من (مقول ومخياط ومحول) فكما لا تملعه في الأصل لوقوع الألف بعد حرف العلة التي هي العين ، كذلك لم يملوها (مقولا ومخيطا) لأنها في معناه .

وخطير ذلك قولهم : (عور ومحول واجتوروا) إذ كان في معنى : (اعور ، ومحول ، وتجاوروا)
وقيل : إن نحو : (مقول ومخيط) إنما صح ، لأنه ليس من أبنية الفعل ، فهو مخالف للأفعال في البنية ، فكان حكمها حكم (تحق)
وينظر : الكتاب ٤ / ٣٥٥ ، ٣٥٦ والمقتضب ٢٤٦/١ والإيضاح لابن الحاجب ٤٤١ / ٢ وشرح الشافية ٣ / ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٢) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ٢٤٦ (مخطوط) .
والتحلي بالكسر : ما أفسد السكين من الجلد إذا قشر ، تقول منه : حلّس الأديم خلا بالتحريك : إذا صار فيه التحلي . الصحاح (حلا) ٤٤/١ ، ٤٥ .

(٣) لأن (تفعلا) بكسر التاء ليس في أمثلة الفعل .
وينظر : ابن يعيش ٨٦/١٠ والإيضاح ٤٤١/٢ .

قوله : (وما كان منها مثالا للفعل صحيح ، فربما بينه وبينه) .

اعلم أن الضمير في قوله (منها) يرجع إلى الأسماء المزيدة .
وإنما صحت العین فيها عند ماثلتها الأفعال ، فربما بين الأفعال والأسماء ؛
لأنها لو أعلت ، لم يدرك الفرق بينهما ، وأدى إلى الالتباس .
فإن قلت : فلم اختصت الأفعال بالإعلال ، واختصت الأسماء بالتصحیح ،
وهذا عكس الأمر ؟

قلت : لأن الأفعال أثقل من الأسماء ، وأولى بالتنغير والتصرف ، فكانت أحق
بالإعلال والتخفيف .

قال " ابن جنی " : سألت " أبا علي " وقت القراءة ، فقلت له : هلا أعلت هذه الأسماء
التي في أوائلها زوائد الأفعال ، وأجريتها مجرى الأفعال ، كما أعلت الثلاثي من
الأسماء ، وأجريت مجرى الأفعال الثلاثية ؟ . . .

فقال : إنما أعل " باب " و " دار " ولم يصح . . . لأنه ثلاثي ، فهو أصل ،
ولأن التنوين يدخله ، فيفترق بينه وبين الفعل ، وغيره من ذوات الأربعة قد يشبهه
الفعل إذا سمي به بالزوائد التي في أوله ، فيفارقة التنوين ، فيشبه الفعل ،
فصح للفرق (١) .

وقد أورد المصنف من صور المسألة خسا :

أولها : ما كان على وزن " أعل " يفتح العين ، والعين منه يا ، نحو : " أبيض " ،

(١) المصنف ١/ ٢٧٣ و ٢٧٤ وتصرف الشارح في كلام ابن جنی ، وعبارته : " سألت
أبا علي وقت القراءة عن هذا الموضع ، فقلت له : هلا أعلت هذه الأسماء التي
في أوائلها زوائد الأفعال فأجريتها مجرى الأفعال كما أعلت الثلاثي من الأسماء
فأجريت مجرى الأفعال الثلاثية ، وذلك قولك : (باب ، ودار ، وآب) كما قلت :
في الأفعال : (قام ، وآع) ؟

فقال : إنما أعل (باب ، ودار) ولم يصح فيفترق بينه وبين الفعل ؛ لأنه ثلاثي
فهو أصل ، ولأن التنوين يدخله فيفترق بينه وبين الفعل .
وأما غيره من ذوات الأربعة فقد يشبه الفعل إذا سمي به بالزوائد التي في
أوله ، فيفارقة التنوين ، فيشبه الفعل فصح للفرق .

وينظر : ابن عيش ١٠/ ٨٦ و ٨٧ والإيضاح ٢/ ٤٤١ ، ٤٤٢ والمتشبع
٢/ ٤٨٥ .

أو : واو ، نحو : "أَسَدٌ" .
 وثانيها : ما كان على "أَفْعَل" بضم العين المعتلة : واو ك : "أَدْوَرُ" (١) ، أو : يا ،
 ك : "أَعْيُنٌ" .
 وثالثها : ما هو على مثال "أَفْعَل" بكسر العين المعتلة : واو ك : "أَخْرَجَهُ" ، أو يا ،
 نحو : "أَعْيَنَهُ" ، وهى جمع "عَيَانٌ" (٢) وهى حديدة تكون فى متاع الفدان ، نقلسه
 الجوهري (٣) .
 ورابعها : ما كان على زنة "تَفْعَل" بفتح التاء ، وكسر العين ، كقولك : زَادَ يَزِيدُ
 "تَزِيدُ" .
 وخامسها : ما وزنه "تَفْعَل" بضم التاء ، وسكون الفاء ، وفتح العين ، نحو : "تَزِيدُ" .
 ولقائل أن يقول : إن المصنف قد ذكر "أَبْيَضُ" على "أَسَدٌ" فى المثال الأول ، وعكس
 الأمر فى المثالين الآخرين ، فقدم المعتل بالواو على المعتل بالياء ، والأليق
 بمملكه إنما هو التسوية فى الترتيب (٤) .

- (١) فى المخطوطة [أدوار] وهو تحريف ؛ لاختلاف الوزن ، والبعد عن الموضوع .
- (٢) عَيَانٌ : تجمع على أَعْيَنَةٍ وَعَيْنٍ . اللسان (عين) ٤ / ٣١٩٩ .
- (٣) الصحاح (عين) ٦ / ٢١٢٢ : "وَالْعَيَانُ حديدة تكون فى متاع الفدان ،
 والجمع عَيْنٌ ، وضو (فعل) فنقلوا ؛ لأن الياء أخف من الواو" .
- (٤) ما صنمه المصنف لا يترتب عليه إخلال بالمعنى ، ولذلك لا يتأتى اعتراض الشارح .

[إعلال المصدر لإعلال فعله]

(فصل) " وقد أعلوا نحو : "قيام" ، "وعباد" ، "احتياز" ، "انقياد" ، "إعلال أفعالها مع وقوع الكسرة قبل الواو ، والحرف المشبه للياء بعدها ، وهو الألف .
 ضحو : " ديار ، رباح ، وحياد " تشبيها لإعلال وحدانها بإعلال الفعل مع الكسرة والألف .

ضحو : " سباط ، وشباب ، ورياض " لشبه الإعلال في الواحد - وهو : كون السواد ميتة ، ساكنة فيه - بألف " دار " ويا " ربح " مع الكسرة والألف .
 وقالوا : " تير " و " ديم " لإعلال الواحد والكسرة ، وقالوا : " شيرة " لسكون الواو في الواحد ، والكسرة ، وهذا قليل ، والكثير " عودة " ، و " كوزة " ، و " زوجه " .
 وقالوا : " طوال " لتحرك الواو في الواحد ، وقوله :
 فَإِنَّ أَعْزَاءَ الرَّجَالِ طِبَالُهُمْ

ليس بالأعرف .

وأما قولهم : " رواء " مع سكنها في " ريان " وانقلابها ، فثلثا يجمعوا بين إعلايين : قلب الواو التي هي عين ياء ، وقلب الياء التي هي لام همزة ، و " نوا " ليس بنظيره ، لأن الواو في واحد صحيح ، وهو قولك : " نادر " .

المتن : قوله : (وقد أعلوا نحو : "قيام" .. إلى : القول في الواو والياء لامين) .

التفسير : أعلم أن المصنف لما قرر أن الأسماء المزيد فيها يجب إعلالها ، وذكر أن سبب ذلك من اجتماع أمرين ، وهما : الموافقة في الوزن ، والمفارقة بأحد شيئين على الوجه الذي ذكرناه ، ذكر بعده أسبابا آخر سبوبة لإعلال العين في المزيد ، وهذه الأسباب أربعة :

السبب الأول : أن يجتمع في المصدر ثلاثة أوصاف :

- أولها : كون فعل ذلك المصدر معتلا .
- ثانيها : أن ينكسر ما قبل عين الكلمة .
- ثالثها : أن تقع بعدها ألف .

فاجتماع هذه الأمور الثلاثة يوجب إعلال العين في المصدر ، بقلبها من السواد إلى الياء (١) .

(١) يقول ابن عصفور في المتن ٤٩٥/٢ : " فقلب الواو في (قوام) ياء ، لانكسار

والمذكور من المصادر أربعة .

- الأول : "قيام" ، الشاهد فيه أن أصله : "قوام" / وانما أعلت الواو بالانقلاب ٣٨٩ / ١ إلى الياء ؛ لأنه قد اجتمع فيها مذكرناه من الأوصاف الثلاثة ؛ لأن الفعل [قد أعل] (١) ، وتوسطت الواو بين كسرة متقدمة ، وألف متأخرة .
- فإن قلت : إنهم قد أعلوا "قيامًا" ، ولم يكن بعد واوه ألف .
- قلت : إن "قيامًا" في معنى "قيام" ، فالألف وإن كانت محذوفة من اللفظ ، فهي ثابتة من حيث التقدير والمعنى (٢) .
- الثاني : "عيان" ، بالذال المعجمة ، وأصله : "عواد" ، وهو مصدر "عانِيه" ، وقد أعل واوه بالانقلاب إلى (٣) الياء ؛ لاجتماع مذكرناه من الصور الثلاثة .
- قال "الجوهري" : العِيَانُ : الملجأ ، والفعل "عانِيه" ، أى : لجأ إليه (٤) .
- الثالث : "احتياز" ، والرواية عن المصنف بالحاء المهملة ، والراء المعجمة من : "حزت الشئ" ، إذا ضمته اليك (٥) .
- الشاهد فيه : أنه لما تحقق فيه مذكرناه من الأمور الثلاثة أعل واوه بالانقلاب إلى الياء .

ما قبلها ، مع الحمل على الفعل في الاعتلال ، مع أن الواو بعدها ألف ، وهي قريبة الشبه من الياء .

فلما اجتمعت هذه الأسباب خفف اللفظ بقلب الواو ياء ، ولو نقص شئ من هذه الأسباب لم تقلب الواو ألفا ، ألا ترى أن (لِوَادًا) صحت واوه لصحتها فسي (لاؤد) ، و (حول) صحت واوه لكونها ليس بعدها ألف ، و (القوام) صحت واوه ؛ لأنها ليس قبلها كسرة .

وينظر : الكتاب ٤ / ٣٦٠ والنصف ١ / ٣٤١ وابن يعيش ١٠ / ٨٧ والإيضاح ٢ / ٤٤٢ وشرح الشافية ٣ / ١٣٢ .

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) ينظر : شرح الشافية ٣ / ١٣٢ .

(٣) في المخطوطة [من] والصواب ما أثبتته ؛ لأن الواو انقلبت إلى الياء ، وليس من الياء .

(٤) الصحاح (عوز) ٢ / ٥٦٦ وبارته : "عذت بفلان واستمذت به" ، أى لجأت إليه ، وهو عيأذى ، أى : ملجئ .

(٥) السابق (حوز) ٣ / ٨٢٥ .

[الرابع : "انقياد" . وأصله : "انقياد" وقد أعل واو بالانقلاب إلى الياء ، لاجتماع ما ذكرناه من الأمور الثلاثة] (١)

قال "الجهري" : الانقياد : الخضوع ، تقول : قدته فانقاد لي : إذا أعطاك مقادته .
قوله : (والحرف المشبه للياء بعدها وهو الألف) .

اعلم أن الواو تقلب ياء إذا تأخرت ، أو تقدمت على الياء ، وإنما كان ذلك ، لما ذكره سيويه " من أنهما بمنزلة حرفين ، تقارب مخرجهما ، وإن كانا متباعدين ، لأنهما مشاركان في المد واللين ، فصارا باشتراكهما في هذه الأشياء بمنزلة حرفين متقاربين .
قال "أبو محمد" : الدليل على أن الألف تشبه الياء من وجهين :

أحدهما : فصل الإمالة .

والثاني : أنك تقلب الألف ياء في نحو : "صباح" في التصغير والتكسير ، فتقول : "مُصْبِح" و "مُصْبِح" . (٢)

السبب الثاني : أن يجتمع في الجمع ثلاثة أمور ، فيجب إعلال العين التي هي واو في ذلك الجمع ، وتلقبها إلى الياء ، وتلك الأمور هي :
إعلال الواو في الواحد ، مع ما ذكرناه من الانكسار والألف (٣) .

(١) ما بين الحاصرتين زيادة يستقيم بها الكلام ، لأن الشارح قال : "والمذكور من المصدر أربعة" ولم يرد في المخطوطة إلا ثلاثة .

(٢) الصحاح (قود) ٥٢٨/٢ .

(٣) يقول سيويه ٣٦٥/٤ في (باب ما تقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة ، والياء قبلها ساكنة ، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة) :

"وذلك لأن الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخرجها ، لكثرة استعمالهما إياها وسرهما على المنتهية ، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز بعد الياء ولا قبلها ، كان العمل من وجه واحد ، ورفع اللسان من موضع واحد أخف عليهما .

وكانت الياء الغالية في القلب لا الواو ، لأنها أخف عليهما ، ولشبهها بالألف ، وذلك قولك في (فَيْعِل) : (سَيْدٌ وَصَيْبٌ) ، وإنما أصلهما : (سَيْدٌ وَصَيْبٌ) .
التخمين ٢ ورقة / ٢٥٢ (مخطوط) .

(٤) يقول سيويه ٣٦٠/٤ ، ٣٦١ : "وأما ما كان قد قلب في الواحد فإنه لا يثبت في الجمع إذا كان قبله الكسرة ، لأنهم قد يكرهون الواو بعد الكسرة حتى يقبلوها فيما قد ثبتت في واحد .

.....

والمذكور من المجموع ثلاث صور :

أولها : " ديار " جمع " دار " .

الشاهد فيه : أن الأصل " ديار " وإنما انقلبت الواو يا ، لأن الواحد منه قد اعتلت عنه ، وانقلبت ألفا ، مع ما ذكرناه من الانكسار والألف .
قوله : (تشبيها لإعلال وحدانها ^(١) بإعلال الفعل) .

يريد أن إعلال الاسم المفرد من الجمع نازل منزلة إعلال الفعل بالنسبة إلى المصدر في اعتباره في الإعلال .

وعبارة المصنف تدل على أن هذا السبب أضعف من الذي قبله ، لأن المشبه بالشئ ، دون ذلك الشئ فيما وقع فيه ^(٢) .

ثانيها : " رياح " وأصله : " رِاح " وهو : من ذوات الواو ، والواحد " رِيح " وأصله : " روح " بكسر الراء ^(٣) .
قال " الجوهري " : هو : من ذوات الواو ، والواحد " رِيح " وأصله : " روح " بكسر الراء .

فلما كان ذلك من كلامهم الزموا البدل ما قلب في الواحد ، وذلك قولهم : (ديمةٌ وديمٌ وقامةٌ وقِيمٌ ، وتارةٌ وتِيرٌ ، ودارٌ ودِيَارٌ) .
وهذا أجدر أن يكون إذا كانت بعدها ألف .
فلما كانت اليا ، أخف عليهم والعمل من وجه واحد ، جسروا عليه في الجمع ، إذ كان في الواحد محولا ، واستثقلت الواو بعد الكسرة ، كما تستثقل بعد اليا .
وينظر : النصف ٣٤٤/١ وابن يعيش ٨٧/١٠ و٨٨ والإيضاح ٤٤٣/٢ والممتع ٤٩٥/٢ ، ٤٩٦ وشرح الشافية ١٣٨/٣ .

(١) المفهوم من كلمة (وحدانها) في عبارة المصنف - وكما أشار إلى ذلك الشارح - الاسم المفرد ، لكن معاجم اللغة تشير إلى أن مدلول هذه الكلمة جمع .
يقول ابن منظور في اللسان (وحد) : ٤٧٢٩/٦ : " والوحدان : جمع الواحد ، ويقال : الاخذان في موضع الوحدان : في حديث العميد : فصلنا وحداننا ، أي مفردين ، جمع واحد ك : ركب وركبان " .
ومثل هذا قاله الجوهري في الصحاح (وحد) ٥٤٨/٢ .

(٢) ليس بلائز أن يكون المشبه أضعف من المشبه به ، فأحيانا يأتي التشبيه للتقريب ، دون أن يكون المشبه أضعف من المشبه به ، مثل قوله تعالى :
" مثل نوره كمشكاة فيها مصباح " .

فالمشبه هنا - لا يضارعه المشبه به ، لكن التشبيه لمجرد تقريب المعنى .
(٣) الصحاح (روح) ٣٦٧/١ وعبارة : " والريح : واحدة الرياح والأرياح ، وقد تجمع على أرواح ، لأن أصلها الواو ، وإنما جاءت باليا لانكسار ما قبلها ، فإذا رجعوا إلى الفتح عادت إلى الواو ، كقولك : أروح الماء ، وتروحت بالمروحة .
ويقال : ريحٌ وريحةٌ ، كما قالوا : دارٌ ودارةٌ " .

الشاهد فيه : أن الجمع اجتمع فيه مذكرناه من الأوصاف الثلاثة :
إعلال واحد ، مع مذكرناه من الأمرين الآخرين .

مثالها : "جِيَادٌ" بالجيم ، وهو جمع "جيد" . تقول : شئٌ جَيِّدٌ وأصله : "جَيِّدٌ" على زنة "فَيِّيلٌ" فاجتمع الياء والواو ، وسكن أولهما ، فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء الأولى في الثانية .

الشاهد فيه : أن "جِيَادٌ" جمع ، وأصله : "جَوَادٌ" بالواو ، إلا أنه لما اجتمع فيه مذكرناه من الأمور الثلاثة ، اعتلت الواو التي هي عين الكلمة ، وقلبت ياء ، وقبيل : "جِيَادٌ" .

السبب الثالث : أن تجتمع في الاسم الذي هو جمع ثلاثة أوصاف :
سكون الواو في واحد ، مع مذكرناه من الانكسار والألف ، فيكون مجموع هذه الأوصاف الثلاثة موجباً ^(١) لإعلال الواو التي هي عين الكلمة ، والمذكور من صوره ثلاث :
"سَيَاطٌ" وأصله : "سَيَاطٌ" .

قال "ابن جنى" : "إن القلب إنما وجب في "سَيَاطٌ" ونحوه لأشياء تجمعت ، لاشئ واحد ، منها : سكون الواو في الواحد ، والحرف الساكن ضعيف يقبل العلة .
ومنها : انكسار السين في "سَيَاطٌ" .

ومنها : وقوع الألف بعد الواو [والألف قريبة الشبه من الياء] .
ومنها : أن الكلمة جمع ، والجمع أثقل من الواحد ^(٢) .
فلما تجمعت هذه الأشياء المستقلة كلها هربوا من الواو إلى الياء .

(١) في المخطوطة [موجب] وهو خطأ نحوى ، لأنه خبر (يكون) ويد وأن هذا من صنيع النساخ .

(٢) المنصف ٣٤٢/١ وما بين الحاصرتين وقع فيه اضطراب في المخطوطة ، والتصويب من المنصف .

وزاد ابن جنى : "ويدلك على أن مجموع هذه الأشياء هو الذي أوجب القلب ، لا الواحد منها منفرداً قولهم : في جمع (طَوِيلٌ : طَوَالٌ) والكلمة جمع ، ومعند الواو منها ألف ، وقبلها كسرة ، والواو مع ذلك صحيحة ، لأنها كانت في الواحد قوية بالحركة ، فثبتت في الجمع ، وقد جاء في الشعر : (طِيَالٌ) في جمع (طَوِيلٌ) ، قال الشاعر :
تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذَلِكُ . . . وَأَنَّ أَعْزَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهُمْ .

وكذا الكلام في "ثياب" جمع "ثوب" ، وفي "رياض" جمع "روضه" .
السبب الرابع : ما وجد فيه وصفان ، لاغير ، وهو : ما وجد في "تير" و "ديم" ، لإعلال
الواحد ، والكسرة .

اعلم أن "تير" جمع "تارة" و "ديم" جمع "ديعة" ، وقد جعل المصنف
علة القلب في هذا الجمع وصفين لاغير :

أحدهما : إعلال واحد . والثاني : انكسار ما قبل الواو .

وذكر "ابن جنى" خلاف ذلك ، وقال : إنما وجب قلب هذا الضرب في الجمع ؛ لأنه قد
كان في الواحد مقلوما ؛ لانكسار ما قبل عينه ، فلما جاء الجمع ، ترك الواو مقلوما فبسه
بحاله (١) - وإن كانت الواو قد انفتحت - لأنه روى في الجمع حكم الواحد ، فتشرك
على ما كان عليه في الواحد .

وأيضاً فإنهم أرادوا أن يكون بين "قيم" و "ديم" (٢) وبين ما الواو في واحد
ظاهرة (٣) ، نحو : "نَجَّ وَنَجَّه" و "عَوِدَ وَعَوْدَه" (٤) فرق (٥) .

فجعل العلة في قلب الواو في هذا الجمع حمله على الواحد ، أو ارادة الفسوق ،
وهو خلاف ما ذكره المصنف .

قال "الجوهري" : "تير" مقصور من "تيار" كما قالوا : "قامات وقيم" وإنما غيّر لأجل
حرف العلة ، ولولا ذلك لما غيّر .

ألا ترى أنهم قالوا في جمع "رحبة" : "رحاب" ولم يقولوا : "رحب" (٦) .
و "ديعة" من : "دام يدوم" .

- (١) في النصف ٣٤٤/١ [على حاله] .
- (٢) في السابق ٣٤٥/١ [وحيل] .
- (٣) في السابق ٣٤٥/١ [ما الواو ظاهرة في واحد] .
- (٤) في السابق : [وكوز وكوزه] .
- (٥) السابق ٣٤٤/١ و ٣٤٥ .
- (٦) الصحاح (تير) ٦٠٣/٣ وزاد الجوهري : "قال الشاعر :
يقوم تيارات ومشي تيمراً
وربما قالوه بحذف الهاء ، قال الراجز :
بالويل تاراً والنبور تاراً" .

قال "أبو زيد": هي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق، وأقله ثلث الليل، أو ثلث النهار (١).

قوله: (وقالوا: "شيرة" لسكون الواو في الواحد والكسرة).

اعلم أن المصنف جعل بعض العلة في الجمع الأول لإعلال الواو في الواحد، ٣٨٩/ب وبعض العلة - ههنا - إنما تكون الواو في الواحد؛ لأن الحرف الساكن عندهم

ميت، فهو كالحرف المعتل، وهذا السبب دون الأول؛ لما قررناه.

قال "ابن جنى": فأما "شيرة" فكان قياسه "شورة"؛ لأن "شورا" ك: "نوح" وهو ضد هم من الشاذ، أعنى في القياس.

فأما في الاستعمال فمطره كثير، كما أن "استحوذ" وإن كان شاذاً في القياس فهو مطرد في الاستعمال. وقد ذكرنا - فيما تقدم - أقسام الشاذ والمطر (٢).

قال "المبرد" (٤): إنما قالوا: "شيرة" ليفرقوا بين الثور من البقر، وبين الثور من الأقط.

وقال "المازني": "شورة" على "فعله" بإسكان العين، ثم حركوه فصار: "شيرة". يريد: أن أصله: "شورة" فانقلبت الواو ياء، وسكنوها، وانكسار ما قبلها، ثم حركت الياء، فأقرت بحالها؛ لأن أصلها هنا السكون (٦).

وروى "أبو علي" عن "ابن السراج" أنه قال: إنه مقصور من "فعله".

(١) الصحاح (ديم) ١٩٢٤/٥ ونقل الشاح نص ما قاله الجوهري، دون إشارة إلى ذلك.

وينظر: المنصف ٥٧/٣.

(٢) زيادة من المنصف ٣٤٦/١ يستقيم بها الكلام.

(٣) في السابغ: [وقد بينت أقسام الشاذ والمطر فيما مضى].

(٤) في السابغ: [وقال أبو العباس].

(٥) في السابغ: [وقال أيضاً: بنوه على (فعله) ثم حركوه فصار (شيرة)] وهو: استمرار للكلام المبرد ولعل نسبته إلى المازني خطأ من النساخ.

(٦) زاد ابن جنى في المنصف ٣٤٧/١: "وأخبرنا ابن مقسم عن ثعلب قال: جمع (شور: شورة، وشيرة، وشوران) وإذا كان الأمر هكذا فقد جمعوا (شورا) من الحيوان على (شيرة)، وعلى كل حال فهو خارج عن القياس".

(٧) في المنصف ٣٤٧/١ [وذهب أبو بكر فيما أخبرني أبو علي رحمه الله في هذا إلى أنه مقصور من (فعله)].

كانه في الأصل : "ثِيَارُهُ" فوجب القلب كما وجب في "سَيَاطِلُهُ" ثم قصرت الكلمة بحذف
الألف ، فبقى القلب بحاله .

وكانهم لما قصروا الكلمة بقوا العين مقلوبة ، ليكون قلبها دليلا على أنها
مقصورة ، وليكون بينها وبين ما أصله "فَعَلَهُ" غير مقصور فرق ، نحو : "زَوْجُهُ" (١) .
قوله : (وهو : قليل) .

لقاتل أن يقول : إنما يستقيم كلام المصنف إذا كان مراده من القليل ما ذكره
"ابن جنى" : (الشاذ في القياس ، دون الاستعمال) ، ولا يخفى ما فيه من التجوز .
قوله : (والكثير : "عَدَدُهُ" ، وَكُوزُهُ جمع كُوزٍ ، وَزَوْجُهُ جمع زَوْجٍ) .

لما لم تعمل الواو في الواحد ، كان القياس أن تثبت في الجمع ، حملا على
الواحد ، لاسيما وقد قصت بالحركة في الجمع .
قوله : (وقالوا : "طَوَّالٌ" لتحرك الواو في الواحد) .

اعلم أنه لما ذكر أن إعلال الواو في الواحد ، أو مشابهته الإعلال بالسكون
جزءا من أجزاء علة الإعلال ، وهذا الجزء منتف في "طَوَّالٍ" جمع طويل ؛ لأن
الواو في واحد متحركة ، فلذلك صحت الواو في الجمع ، وقيل : "طَوَّالٍ" .
قال "ابن جنى" : وقد قالوا (٣) في جمع "طَوَّالٍ" : "طَوَّالٍ" ، والكلمة جمع ، ومعد
الواو منها ألف ، وقبلها كسرة ، والواو مع ذلك صحيحة ، لأنها كانت في الواحد قوية
بالحركة ، فثبتت في الجمع (٤) .

(١) النصف ١/٣٤٦ ، ٣٤٢ .

ويقول سيويه ٤ / ٣٦١ : " . . . وقد قالوا : (ثَوْرُهُ ، وَثِيرُهُ) قلبوها حيث
كانت بعد كسرة ، واستثقلوا كما استثقلوا أن تثبت في (دِيم) وهذا ليس بمطرد .
يعنى : (ثِيرُهُ) . . . "

وينظر : الخصائص ١/١١٢ والصحاح (ثور) ٢/٦٠٦ وابن يعيش ١٠/٨٨ ،
والإيضاح ٢/٤٤٤ وشرح الشافية ٣/١٣٨ ، ١٣٩ .

(٢) وسبب التجوز أنه شاذ في القياس ، لكنه مطرد في الاستعمال ، ومن هنا جاء
التجوز ، لتناقضه مع عبارة المصنف .

وينظر : النصف ١/٣٤٦ .

(٣) في النصف ١/٣٤٢ [قولهم] .

(٤) زاد ابن جنى في النصف ١/٣٤٢ [بعد جاء في الشعر "طَوَّالٌ" في جمع
"طَوَّالٍ" .

قوله : (قال الشاعر :
[١٧٧] تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَصَاةَ ذَلَّةٌ . . وَأَنَّ أَعْزَاءَ الرَّجَالِ طِيَالُهُمْ
ليس بالأعرف) .

اعلم أن مضمون هذا الكلام يرجع إلى نقض وجواب .
بيان ذلك : أنه لما ذكر أن تحرك الواو في الواحد ، يستلزم تصحيحها في الجمع ،
قيل له : ينتقض ذلك بقول الشاعر : (طِيَالُهَا) .

فأجاب : بأنه شاذ .
قال "ابن جنى" : إنه شبهه بـ : "ثِيَابٌ" وليس مثله (٢) .
والمراد بالقصة : القصر (٣) .

قوله : (وأما قولهم : "رَوَاءُ" (٤)) .
اعلم أن المصنف لما ذكر أولاً أن الموجب لاعلال الواحد في الجمع مجموع ما ذكرناه
من الأوصاف الثلاثة ، أورد نقضين :
أولهما : "رَوَاءُ" . "وَالْآخِرُ" : "نَوَاءُ" (٥) فنفرد كل واحد منهما بشرحه .

(١) من الطويل ، قاله : أنيف بن زيان النبهاني ، من طبعه شاعر إصلاحي (شرح
شواهد الشافية / ٣٨٢) .

والبيت من شواهد : النصف / ٣٤٢ / ١ والمحتسب / ١٨٤ / ١ وأمالى الشجرى / ١ / ٥٦
وابن يمين / ٤ / ٤٥٠ . ٨٨ / ١٠ والإيضاح لابن الحاجب / ٢ / ٤٤٥ والمتع / ٢ / ٤٥٢
برواية (أشدا) في موضع (أعزاء) واللسان (طول) / ٤ / ٢٧٢ والأشمنسى
٤ / ٣٠٤ والمعنى / ٤ / ٥٨٨ وشرح شواهد الشافية / ٣٨٥ والتصريح
٢ / ٣٧٩ .

(٢) يقصد ابن جنى بذلك المازنى ، حيث يقول في تصريفه ٣٤١ / ١ : "مثل ذلك :
(سَوَّطٌ وَسَيَّاطٌ ، وَثَوْبٌ وَثِيَابٌ ، وَرَوْضَةٌ وَرِيَّاضٌ) . . . وليس مثله ، لأن السواو
في (طَوَالٍ) صحيحة ، لأنها كانت في الواحد قوية بالحركة ، فثبتت في
الجمع .

أما في (ثِيَابٌ) : فالواو في مفرد ساكنة ، فاخترقا .
وينظر : النصف / ٣٤٢ / ١ .

(٣) اللسان (قماً) / ٥ / ٣٧٢٣ .

(٤) السابق (روى) / ٣ / ١٧٨٤ : " والريان : ضد العطشان ، ورجل ريان ، وامرأة
ريان قوم رواء " .

(٥) جمع (ناو) وهو : البعيد . السابق (نأى) / ٦ / ٤٣١٤ والصاحح (نأى)
٦ / ٢٤٩٩ .

الأول : "رَيا" من الراء ، بكسر الراء .
 الشاهد فيه : أنه قد صحت الواو فيه ، مع أنه وجد فيه ما ذكرناه من الأوصاف
 الثلاثة ، وهو : انكسار الراء التي قبل الواو ، وثبوت الألف بعدها كما تراه ، وقد اعتل
 واحده ، وهو : "رَيَّان" وأصله : "رَيَّان" ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت في الياء
 التي بعدها ، لتكون الأول منهما ، لما عرفت .
 فلما صحت الواو ، ولم تعمل ، دل ذلك على أن ما ذكرتم من الأوصاف الثلاثة ،
 ليست بعلّة .

وجوابه أن القياس أن يقال : "قَوْمٌ رَيا" بالإعلال ، لقيام موجب الإعلال ،
 وهو ما ذكرناه من قيام مجموع الأضرب الثلاثة ، لكن منع منه مانع ، لأن اللام حرف
 علة ، وأصله : "رَوَّاءٌ بالياء" ، وقد أعلوا اللام ، وقلبوها همزة ، فلو أعلوا الواو أيضا ،
 أدى ذلك إلى إجحاف بعد إجحاف ، وجمع إعلايين على كلمة واحدة ، وهو خلاف
 الأصل (١) .

النقض الثاني : "نَيا" بكسر النون .
 الشاهد فيه : أنه قد صحت الواو ، مع أنه جمع "نَا" ، وقد انكسر ما قبل الواو ،
 ووقعت الألف بعده ، كما تراه .
 وجوابه أن العلة ما ذكرناه من مجموع الأمور الثلاثة ، ولم يوجد في "نَيا" ،
 لأن أحدها : إعلال الواو في واحده ، ولم تعمل الواو — ههنا — فيه .

(١) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٤٤٥/٢ : " . . . فلو قلبوا الواو التي هي عيـن
 على قياس (رَياح) لجمعوا بين إعلايين : قلب الياء التي هي لام همزة ،
 وقلب العين التي هي واو ، فلذلك صححوه ، فكان تصحيح العين أولى من
 تصحيح اللام ، لأن اللام طرف والطرف أولى بالتغيير ، ولأنه ليس في كلامهم ياء
 طرف بعد الف زائدة ، وفي كلامهم ياء قلبها كسرة بعد ما ألف كثيرا ، ولأنه قد
 ثبت من لغتهم تصحيح العين إذا وقعت اللام حرف علة ، وأثبت اللام أولم تعمل ،
 كقولك : (روى ، وثوى) .

ولو علل بأنه معتل اللام . ومعتل اللام تصح فيه العين بدليل (حيسى)
 وروى (لكان وجهها) .

وينظر : ابن يعيش ٨٨/١٠ وشرح الشافعية ١٣٨/٣ .

.....

ألا ترى أنهم قالوا : " نَأَوْ " بإثبات الواو ، ولم يعلموه .
 وإذا كانت علة الإعلال معدومة في " نَوَاءٍ " امتنع الإعلال .
 قوله : (و " نَوَاءٍ " ليس بنظير " رَوَاءٍ ") .
 يريد أن الإعلال في " رَوَاءٍ " امتنع لوجود مانع منع من الإعلال ، مع قيام موجب ، كما
 ذكرناه .
 وفي " نَوَاءٍ " امتنع لعدم العلة ، وهو : فوات إعلال الواحد (١) .
 تقول : جَمَلُ نَوَاءٍ ، أى : سَنَانٌ ، وجَمَلُ نَأَوْ ، أى : سَمِينٌ ، نحو : جَائِعٌ وَجِياعٌ (٢) .

- (١) يقول ابن يمين ٨٨/١٠ : " وأما (نَوَاءٍ) في جمع نَأَوْ : فليس من قبيل (رَوَاءٍ) ؛ لأن الواو لم تكن ساكنة في الواحد ، ولا معتلة ، فصحت في الجمع فأعرفه . "
- (٢) وينظر : الإيضاح ٤٤٥/٢ ، ٤٤٦ ، وشرح الشافية ٣ / ١٣٨ .
 الصحاح (نَوَى) : " وَنَوَتْ النَّاقَةُ ، أى : سَمِنَتْ وَتَنَوَى نَوَايَةً ضَبًّا فَهِيَ نَأَوِيَّةٌ .
 وَجَمَلُ نَأَوْ وَجَمَلُ نَوَاءٍ ، مثل جَائِعٍ وَجِياعٌ " .

[ما يمنع الاسم من الإعلال]

(فصل) "يمنع الاسم من الإعلال بأن يسكن ما قبل واؤه ويائه ، أو ما بعدهما ، إذا لم يكن نحو: "الإقامة ، والاستقامة" ما يعتل باعتلال فعله ، وذلك قولهم : "حَوْلَ ، وَعَوَارَ ، وَشَوَارَ ، وَتَقْوَالِ ، وَسَوَوْقِ ، وَفَوَّورِ ، وَطَوِيلِ ، وَتَقَارِ ، وَاهْنَا ، وَشَيْنَ ، وَهَيْسَامَ ، وَخِيَارَ ، وَمَعَارِشَ ، وَأَبِينَا"

قوله : (يمنع الاسم من الاعتلال بأن يسكن ما قبل واؤه ، ويائه ، أو ما بعدهما ، إذا لم يكن نحو: "الإقامة ، والاستقامة" ما يعتل باعتلال فعله)

اعلم أنه جعل السكون الذي قبل حرف العلة ، أو بعده مانعاً من إعلال الواو بشروط ألا يكون واقعاً في مصدر ، كما سنبينه .

والمذكور من كونه مانعاً أربع عشرة :

الأولى : "حَوْلَ" بالحاء المهملة مضمومة .

قال "الجوهري" : رجل حول - بتشديد الواو - أى : بصير بتحويل الأمور (١) .

الشاهد فيه : أنه امتنع إعلال الواو التي هي عين ؛ لسكون الواو المدغمة فيها .

الثانية : "عَوَارَ" بالعين المهملة .

قال "الجوهري" : العوار - بالضم والتشديد - الخطاف / أسود ، طويل الجناحين [٣٩٠/ب (٢)]

وهو أيضاً : القذى في العين ، يقال : بعينه عوار ، أى : قذى (٣) .

قال "ابن جنى" : هو : الرمذ في العين (٤) .

وقد امتنع إعلاله ؛ لسكون ما قبله وما بعده .

الثالثة : "مَشَوَارَ" بكسر الميم .

قال "الجوهري" : هو : المكان الذي تعرض فيه الدواب للبيع (٥) .

(١) الصحاح (حول) ٤ / ١٦٨١ .

(٢) ما بين الحاصرتين من كلام الشارح .

(٣) الصحاح (عور) ٢ / ٧٦١ وبهارة : "والموار بالضم والتشديد : الخطاف : ونشهد :

كأنما انقض تحت الصيق عوار
والموار أيضاً : القذى في العين . يقال : بعينه عوار ، أى : قذى ."

(٤) النصف ٢ / ٥٠ ، ٣ / ٦٤ .

(٥) الصحاح (شور) ٢ / ٧٠٤ .

قال ابن جنى "أخبرني" ابن مقسم^(١) عن "ثعلب" قال : يقال : فلان مشوار وليس لفلان مشوار أي : ينظر^(٢).

وقد امتنع إعلال الواو ؛ لسكون ما قبلها وبإمدها جميعا .
الرابعة : "تَقُولُ" بفتح التاء ، عن الكسائي ، أي : لسن ، كثير القول ، تقول : رَجُسَلُ
تَقُولُ وتَقُولُهُ^(٣).

وامتنع إعلال الواو ؛ لسكون ما قبله وبإمده^(٤).
الخامسة : "سَوَّوْ" بواو من غير عمزة ، وهو : جمع "سَاقٍ" .
الشاهد فيه : أنه امتنع إعلال الواو الأولى التي هي عين الكلمة ؛ لسكون الواو الزائدة
بعدها ، والوزن "فُؤُولٌ" .

السادسة : "غَوَّوْرٌ" بالشين المعجمة من غير شمر ، وهو : جمع^(٥) "غَارٌ" ، والكلام فيسه
على نهج ما قبله .
السابعة : "طَوَّيْلٌ" .

الشاهد فيه : أن الياء لما وقعت بعد الواو التي هي عين ، شئت الإعلال .
الثامنة : "مُتَّوِّمٌ" بفتح الميم ، جمع "مُتَّامَةٌ" ، وإنما لم يعل الواو ؛ لسكون
ما قبلها وهو الألف .

(١) هو : محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن الحسين بن مقسم أبو بكر السندار
المقرئ النحوي . كان ثقة من أعرف الناس بالقراءات ، وأحفظهم لنحو الكوفيين ،
ولم يكن فيه عيب إلا أنه قرأ بحروف تخالف الإجماع ، واستخرج لها وجوها حسن
اللغة والمعنى .

من تصانيفه : الأنوار في تفسير القرآن ، الدخول إلى علم الشعر ، الاحتجاج في
القراءات ، كتاب في النحو كبير ، المقصور والمدود ، المذكر والمؤنث ، الوقف
والابتداء . ولد سنة ٢٦٥ هـ . وتوفي سنة ٣٥٤ هـ تقريبا .

ينظر : معجم الأدباء ١٥٠/٤ ، والبغية ٨٦/١ ، ٩٠ ، وطيقات القراء ١٢٤/٢٣٢/٢
المنصف ٥٠/٣ . وزاد فيه : "قال : وقال الأعمش : حَسَنُ المَشْوَارِ ، أي مجرسه
حسن حين تجرسه . والمشوار أيضا : المَحْجَن الذي يَجَنُّ بابه العسل .
والمشوار : الموضع الذي يكون فيه العسل ، ويشتار منه" .

(٣) لا أدرى لماذا غلب الشارح هذه الكلمة بالفتح مع أنها في الصبح واللسان
بالكسر . يقول الجوهري في الصحاح (قول) ١٨٠٦/٥ "رجل يقول ويقول" ،
وقوله "وقول" ، وقوله "عن الكسائي ، أي : لسن كثير القول" .
وينظر : اللسان (قول) ٣٢٧٨ / ٥ .

(٤) ينظر : ابن يمين ٨٨/١٠ ، ٨٩ ، والإيضاح ٤٤٦/٢ .

(٥) كلمة "غَوَّوْرٌ" ليست جمع "غَارٌ" كما ذكر الشارح ، لكنها مصدر له ، لأن "غَارًا"
تجمع في القلة على "أغوار" ، وفي الكثرة على "غيران" ، كما تجمع على "مغاور" .
وينظر : اللسان (غور) ٣٣١٣ / ٥ ، والصحاح (غور) ٧٧٤/٢ ، وابن يمين
٩٠/١٠ والمنصف ٤٥/٣ .

.....

التاسعة : "أَهْيَاءُ" جمع "هَيْن" نحو : "أَعْيَالٌ" جمع "عَيْلٌ" .

وانما لم تنقلب الواو ؛ لسكون ما قبلها وهو الهاء .

العاشر : "شُيُوخٌ" جمع "شَيْخٌ" .

الشاهد فيه : أن اليا ، التي هي عين لم تعمل ؛ لوقوع الراء الساكنة بعدها .

الحادية عشرة : "هَيَامٌ" بضم الهاء ، وتشديد اليا .

قال "ابن جنى" : "هو : كالجنون من شدة العشق ، يقال : هَامَ بِهَا يَهِيْمُ هَيَامًا ، وَهَيَامًا ، فهو هَائِمٌ ، وَهِيَانٌ (١) . . . والهيام أيضا : [العطش] (٢) . . ."

وانما لم تعمل اليا ؛ لسكون ما قبلها وما بعدها .

الثانية عشرة : "خِيَارٌ" بكسر الخاء المعجمة .

قال "أبو محمد" : "هو جمع "خَيْرٌ" اسم من الاختيار ، وهو أيضا خلاف الأشرار .

وانما لم تعمل اليا ؛ لسكون ما بعدها (٣)

الثالثة عشرة : "مُعَايشٌ" جمع [معيشه] ، ولم تعمل فيه اليا ؛ لسكون الحرف

الذي قبلها ، وهو الألف ، وفيه بحث آخر وراء هذا ، نضله فيما بعد .

الرابعة عشرة : "أَبْيَنَاءُ" بالمد جمع "بَيِّنٌ" على زنة "فَعِيلٌ" من بَانَ الشيء .

قال "الجوهري" : "بَانَ الشيء بَيَانًا : اتضح ، فهو بَيِّنٌ ، والجمع "أَبْيَنَاءُ" مثل : "هَيْنٌ" و "أَهْيَاءُ" (٤) . . .

ولقائل أن يقول : إن هذه الأسماء منقسمة إلى ثلاثة أقسام :

منها : ماصح ؛ لسكون ما قبله .

ومنها : ماصح ؛ لسكون ما بعده .

ومنها : ماصح ؛ لسكون ما قبله وما بعده معا ، وهو : أبلغ في معناه .

لكن المصنف لم يفرد كل قسم عن صاحبيه ، وانما أوردها مختلط بعضها ببعض ، كما تراه .

(١) قفز الشارح ، وترك بيتا ذكره ابن جنى ، وهو قول الشاعر :
مَازَلْتُ مِنْ لَيْلِي لَدُنْ طَرِّ شَارِبِي . . . لَكَ لَهَائِمُ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَكَانٍ

(٢) سقط من المخطوطة .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) الصحاح (بين) ٥ / ٢٠٨٣ .

(فصل) " وإذا اكتشف ألف الجمع الذي بعده حرفان : واوان ، أو ياان ، أو : واو ،
 ويا ، قلبت الثانية همزة ، كقولك في " أول " : " أوائل " وفي " خير " : " خيائر " وفي
 " سيقه " : " سيايق " وفي " فوله " من البيع " بوايع " .
 وقولهم : " ضيaron " شاذ ك : " القود " .

وإذا كان الجمع بعد ألفه ثلاثة أحرف ، فلا قلب ، كقولهم : " عواير " ، " طواريس " ،
 وقوله :
 وَكَحَلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَارِ
 إنما صح ؛ لأن اليا مرادة ، وعكسه قوله :

.....
 فِيهَا عَيَائِيلُ أَسَدٌ وَضُرُ
 لأن اليا مزيدة للإشباع ، كيا " الصياريف " ، ومن ذلك إعلال " صيم " و " تيم " للقرب
 من الطرف ، مع تصحيح " صوام " و " قوام " .
 وقولهم : " فلان من صباية قومه " ، وقوله :

 فَمَا أَرَقَّ النَّيَامُ إِلَّا سَلَامَهُمَا
 شاذ

قوله : (وإذا اكتشف ألف الجمع الذي بعده حرفان : واوان ، أو ياان ، أو : واو ، ويا ،
قلبت الثانية همزة) .

اعلم أن " اكتف " بالتا والنون ، معناه : أحاط (١) .

وكل ألف جمع وقع بعده حرفان لاغير ، فلا بد وأن يكون حرف العلة الواقع بعد الألف ،
 هو عين الكلمة ، ويكون متوسطا بين الألف ، وبين الطرف ، كما سيتضح لك في شرح الأمثلة
 المذكورة .

قال " ابن جنى " : " إذا ورد جمع على مثال " متاعل " وقد اكتشف ألفه واوان ، أو ياان ،
 أو : يا ، وواو ، وليس بين ألف الجمع والطرف إلا حرف واحد ، وهو : يا ، أو واو ، فلان
 " الخليل " و " سيويه " يريان قلب الحرف الذي بعد الألف همزة " (٢) .

- (١) الصحاح (كف) ٤ / ١٤٢٤ : " كَفَّ الشئُ أَكْفَهُ ، أَي : حَطَّته وَهَنَتْهُ " .
- (٢) النصف ٢ / ٤٤ . وزاد ابن جنى ٢ / ٤٤ ، ٤٥ : " فيقولان في جمع (فوقل) (فوقل)
 من قلت ، ومعت ، و (فيعل) منهما : (قوايل ، وقوايع ، وقيايل ، وقيايع) .
 وأصل هذا كله : (قواول ، وقوايل ، وقياول ، وقيايع) فلما وقعت الألف بين حرفي علة ،
 وهي شبيهة بهما ، والثاني من حرفي العلة يلي الطرف ، وذلك مما يضعفه ، هذرا
 من ذلك إلى الهمزة ، ولا يفصلان بين الواوين ، واليايين ، وبين اليا ، والواو .

وخالفهما "الأخفش" وقال : لا يهمز إلا في اكتناف الواوين الألف ؛ لأن ذلك اختص بزيادة الثقل ، فناسب التخفيف ، بخلاف غيره (١) .

فلما إذا كان بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف ، فلا همز بالاتفاق ، كما يأتيك ببيان ، فنفرد لكل واحد منهما ضربا يبحث يخصه :

الضرب الأول : في الجمع الذي وقع بعد ألفه حرفان لاغير ، والمذكور من صورته أربع :

الأولى : "أول" وقد سبق الكلام في أن أصله : "أفعل" أو "فعل" ، فإذا جمعته

وأصل هذا التعبير إنما هو لما اجتمعت فيه واو ونحو : (أوائل) ، فأصلها : (أواول) فلما اجتمعت الواو والنون ، وليس بينهما إلا الألف ، وهو حرف كالنفس ، ليس بحاجة حصين ، ووليت الآخرة من الواوين آخر الكلمة همزوها كما يهزمون الأولى من الواوين إذا وقعت في أول الكلمة نحو جمع (أواصل : أواصل) ، ثم شبهوا اليائين ، والياء والواو بالواوين ؛ لأن فيهما ما فيهما من الاستثقال ، فهمزوا لذلك . . .

وينظر : الكتاب ٤ / ٣٦٩ والمقتضب ١ / ٢٦٣ وما بعده وابن يعيش ١٠ / ٩١ ، والإيضاح ٢ / ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، والتبصرة ٢ / ٨٩٨ ، ٨٩٩ وشرح الشافية ٣ / ١٣٠ ، ١٣١ والمتع ١ / ٣٣٢ ، ٣٣٨ .

(١) يقول ابن جنى في المنصف ٢ / ٤٥ : "وأما أبو الحسن : فكان لا يرى الهمز إلا أن يكتنف الألف واو ، نحو : (أوائل) وأصلها : (أواول) ، وكان يقول في جمع (فعل) من قلت : (فواول) هكذا يفعل ما لم يجتمع واو ونون .

والراجع في هذه المسألة مذهب الخليل وسيبويه .

يقول ابن جنى في المنصف ٢ / ٤٥ ، ٤٦ : "وبدل على صحة مذهب الخليل ، وأن الهمز هو القياس : ما ذكره أبو عثمان في هذا الفصل من الأصمعي ، من أنهم يقولون في جمع (عيل) ، (عيايل) بالهمز ، ولم يجتمع فيه واو ونون .

فإن قال قائل منتصرا لأبي الحسن : إن همزهم (عيايل) من الشاذ ، فلا ينبغي أن يقاس عليه ؟

قيل : إنما كان يكون شاذاً لو كنت سمعتهم لم يهمزوا نظيره في كثير من المواضع ، ثم رأيتهم قد همزوا (عيايل) فهذا كان يمكن أن يقال : إن همزه شاذ ، فلما ولم نرهم صححوا نظيره ، وفي الياء ما في الواو من الاستثقال فسي كثير من المواضع ، فليس لك أن تحكم بشذوذه ، بل إذا جاء السماع بشيء ، وعضده القياس ، فذلك ما لا نهاية وراءه .

وسبيل من طعن فيه سبيل من طعن في رفع الفاعل ، وهذا ما لا يقول به أحد .

نعم وقد حكى أبو زيد عنهم : (سَيْقَة وَسَيَائِقُ ، وَسَيِّدَة وَسَيَائِدُ) بالهمز أيضاً .

وينظر : المقتضب ١ / ٢٦٤ والتبصرة ٢ / ٨٩٨ ، ٨٩٩ وابن يعيش ١٠ / ٩١ وشرح الشافية ٣ / ١٣١ والمتع ١ / ٣٣٢ ، ٣٣٨ .

.....

على "فَوَاعِل" قلت : "أَوَّارِل" كقولك في جمع "فَعَّلَ" من : "قلت" : "قَوَّارِل" .
الشاهد فيه : أن ألف الجمع قد أحاط بها واوان ، كما تراه ، والأولى منهما مزيدة ،
والثانية عين الفعل ، فهمزوا الواو والثانية التي هي عين الكلمة ، وقالوا : "أَوَّارِل" ،
وهذا الإعلال متفق عليه .

واحتجوا على ذلك بأن الألف وقعت بين حرفي علة ، وهي شبيهة بهما ، والثاني
من حرف العلة قريب من الطرف ، وذلك ما يضعفه ، فناسب التخفيف في الجمع ؛ لأنه
أثقل من الواحد ، وزيادة الثقل تقتضي زيادة الحاجة إلى التخفيف .
الثانية : "خَبَّرَ" بالخاء المعجمة ، ووزنه "فَعَّلَ" فإذا جمعته على "فَيَاعِل" .
قلت : "خَبَّارِ" كما تقول في جمع "فَعَّلَ" من البع : "بَيَّاعِ" .
الشاهد فيه : أن ألف الجمع قد أحاط بها ياءان ، كما تراه ، والمتقدمة منهما زائدة ،
والثانية عين الفعل ، فهمزوا الياء الواقعة بعد ألف الجمع ، وقالوا : "خَبَّارِ" لما
ذكرناه من العلة .

وخالف "الأخفش" في ذلك "الخليل" و "سيدي" ، واحتج على ذلك بأن
الياء أخف من الواو ، فلا تلحق بالواو (١) .

الثالثة : "سَيْقَةَ" بالسین المهملة ، وتشديد الياء .
قال "الجوهري" : "السَيْقَةُ" : ما استاقه العدو من الدواب .. (٢)
الشاهد فيه : أن عين الفعل منه واو ، ووزنه "فَعَّلَ" فإذا جمعته على "فَيَاعِل"
وقعت ألف الجمع بين حرفي علة :

الأول منهما ياء زائدة ، والثاني : واو أصلية ، هو عين الكلمة ، وقيل : "سَيَّاقُ" ، ثم
همزوا الواو الواقعة بعد ألف الجمع ، وقالوا : "سَيَّاقُ" ، والعلة في ذلك ما ذكرناه
و "الأخفش" / لا يهمز ، ويترك الواو مكسورة ، وقد ذكرنا حجة .

٢٩٠ ب

وفي هذه الصورة : الياء متقدمة على الألف ، والواو متأخرة عنها .

الرابعة : ما تكون الواو فيه زائدة ، متقدمة على الألف ، والياء أصلية متأخرة عنها ،
كما إذا بنيت من معتل العين ياء "فَعَّلَا" ثم جمعت "فَعَّلَا" على "فَوَاعِل" ، فسيان

(١) سبق توضيح هذا الخلاف ص ٩٨٩ ، ٩٩٠ من التحقيق .

(٢) الصحاح (سوق) ٤ / ١٤٩٩ .

ألف الجمع في مثل هذا متوسطة بين حرفي علة :
أولهما : واو زائدة ، وثانيهما ياء أصلية ، هي عين الكلمة ، ومثال ذلك "باغ" ، فإذا قيل لك : ابن "فوعلا" منه ، قلت : "بويغ" على زنة : "فوعل" .
ثم إذا قيل : اجمعه على "فواعل" قلت : "بوايع" فيكون قد اكتشف ألف الجمع الذي بعده حرفا علة ، والأول منهما واو ، والثاني ياء ، كما تراه .
وهذه الصورة على خلاف ما قبلها ، وإن اتفقا في الهمزة ، إلا أن الحرف المهموز في الأولى واو أصلية ، والحرف المهموز في الثانية ياء أصلية ؛ لأن كل واحد منهما عين الكلمة ، كما فصلناه لك .

والأخفش لا يرى الهمزة في هذه الصورة أيضا (١) .
قال "ابن جنى" : إن الحرف الذي بعد الألف في هذه الصورة وأمثالها ، يقلب همزة في عين "فوعل" من "قلت" و "بعت" و "فيعل" منها ، وهو : "قوايسل" ، "بوايع" ، "قوايسل" ، "بوايع" .

قال : وأصل هذا كله : "قواول" ، "بوايع" ، "قواول" ، "بوايع" (٢) .
والأمر على ما قاله ، كما شرحناه لك في الصور الأربع .
قولهم : (وقولهم : "ضيارون" شاذك : "القود") .
اعلم أن مضمون هذا الكلام نقض وجواب .

بيان ذلك أنه لما قال : إن ألف الجمع الذي بعده حرفان ، تقلب الثانية همزة ، قيل له : ينتقض ذلك بقولهم : "ضيارون" فإنه جمع "ضيون" ، وقد ثبت فيه الواو بعد ألف الجمع ، ولم يهمز ، وذلك يبطل ما ذكرتم .

فأجاب بأن القياس أن يهمز ، ويقال : "ضيارين" كما همزت الواو في "سيائق" ، إلا أنه جاء بالواو شاذاً ، كما جاء "القود" شاذاً .

قال "ابن جنى" : الذي حسن التصحيح فيه أن الواو صحت في واحد ، وهو : "ضيون" ، وشبهت الواو في "ضيون" مع أن قبلها ياء ساكنة ، أغلظ من احتمال صحة

(١) سبق توضيح رأيه في هذه المسألة ص ٩٩٠ .

(٢) النصف ٢/٤٤٤ .

الواو في "ضَيَّان" ، لأنك لو مددت "ضَيَّان" لصحت الواو ، بالاختلاف ، وبعد هذا
عن الطرف ، ليقوع الياء المتولدة من إشباع الكسرة ، وقيل : "ضَيَّارين" .
ولو مددت "ضَيَّان" لكان القياس أيضا [قلب] (١) الواو ، وأن يقال : "ضَيَّان"
وأصلها : "ضَيَّان" .

(٢)
وإذا كان التصحيح في الواحد أغلظ [واحتملوه ، احتدلوا التصحيح في الجمع]
وقد اطرده في كلامهم لإجراؤ حكم الواحد على الجمع ، ألا تراهم قالوا : "حَبْلِي وَحَبَالِي"
فأما الواو في الجمع حرصا على الإمالة في الواحد .

ولأن "الأخفش" لا يرى أن القياس لإعلال الواو في الجمع ، وتركه في الواحد .
فإذا ترك القياس المتفق عليه في "ضَيَّان" فلأن يترك فيها اختلاف فيه أجدر (٣) .
قال "الجوهري" : الضَيَّان : السَنُورُ الذَّكَرُ ، والجمع "الضَيَّان" صحت الواو فـ
جمعها ، لصحتها في الواحد
وقال "سيبويه" في تصغيره : "ضَيَّان" فاعله ، وجعله مثل "أَسِيد" وأن كان
جمعه "أَسَاوِد" .

ومن قال : "أَسِيد" في التصغير ، لم يشنع أن يقول : "ضَيَّان" (٤) .

الضرب الثاني : في مباحث الجمع الذي وقع بعد ألفه ثلاثة أحرف .

وحكم حرف العلة الواقع بعد الألف أن يترك بحاله ، ولا يهمز ، لأن قرب حرف العلة
من الطرف - في الضرب الأول - هو الذي أوهنه ، وأضعفه ، حتى اجتري على قلبه
بالهمز .

وهذا المعنى مفقود فيما بعد من الطرف ، فلذلك صح حرف العلة ، ولم يهمز ،
وذلك نحو : "عَوَارِير" جمع "عَوَارٍ" و "طَوَارِير" جمع : "طَاوُوس" .

(١) زيادة من المنصف ٤٦/٢ مستقيم بها الكلام .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من المخطوطة ، وه يستقيم الكلام .

(٣) المنصف ٤٦/٢ ه ٤٧ ويلاحظ أن الشارح نقل كلام ابن جنى بالمعنى .

(٤) الصحاح (ضون) ٦ / ٢١٥٦ .

وينظر : الكتاب ٣ / ٤٦٨ ، ٤٦٩ .

الشاهد فيه: أن الواو الواقعة بعد ألف الجمع، صحت في كل واحد منهما، ولم تعمل؛
لبعدهما من الطرف^(١).

قوله: () وكحل العينين بالعواور

إنما صح؛ لأن الواو مرادة، وعكسه قوله:

ففيها عيايل أسود ونمر

لأن الواو مزيدة للإشباع كياء "الصياريف".

اعلم أن مضمون هذا الكلام يرجع إلى نقضين:

أولهما: نقض على حكم الضرب الأول.

وثانيهما: نقض على حكم الضرب الثاني، كما سنبينه لك.

قال سيويه^(٢) في التصريف: قال جندل الطهوي:

غرك أن تقاربت أبا عيسى

وأن رأيت الدهر ذا الدوائر

حتى عظامي وأراء ثغفيري

وكحل العينين بالعواور^(٣)

[١٧٨]

(١) يقول الصيمري في التبصرة ٨٩٩/٢: "فإن بعدت الواو من الطرف

لم تهمز، وإن ليس في ذلك خلاف، نحو قولك في جمع (طاووس: طاووس)

وفي (ناووس: ناووس) وفي جمع (قيام: قيام) وفي (عيايل: عيايل)

والعلة في ذلك بعدد الواو من الطرف، ألا ترى أنهم يقولون: (صوم، وصيم)

فلذا بعدت الواو من الطرف قالوا: (صوام) فلم يقلبوها؟

وينظر: النصف ٤٧/٢ وما بعده وابن يعيش ١١/١٠ والإيضاح ٤٤٧/٢،

والمشع ٣٣٩/١ وشرح الشافية ١٣١/٣.

(٢) الكتاب ٣٢٠/٤ وعبارته: "وأما قول الشاعر:

وكحل العينين بالعواور

فإنما اضطّر حذف الواو من (عواور) ولم يكن ترك الواو لازماً له في الكلام

فيه، فيهمز.

(٣) الأبيات من مشطور الرجز، قالها: جندل بن المشي الطهوي، شاعر راجز،

إسلامي، من بني تميم، كان معاصراً للراعي، وكان يهاجيه (شرح شواهيد

الشافية ٣٧٦ والأعلام ١٤٠/٢).

.....

وفي شعره :
 "الشاهد فيه : أنه حذف اليا" من "المواوير" ، ولم يقلب الواو التي بعد الألف
 همزة ، كما تقلب في "أوائل" ؛ لأن اليا" المحذوفة في تقدير ما هو ملفوظ به .
 خاطب جندل امرأته ، فقال لها : غرّك حتى اجتراءت على مخالفتي ، أنى قد كبرت ،
 وتقاربت أبا عري .

يريد : أنه ترك السفر والرحلة إلى الملوك ، فأبى له مجتمعة ، لا يفارق بعضها
 بعضها .

وثاغري : كاسر أسناني (١) . والمواوير : جمع عوار ، وهو : وجع العين (٢) .
 يريد : أن مر الزمان أفسد بصره ، وحنى عظامه ، وقصر خطوه (٣) .

وقال حكيم بن مَعِيَةَ الرَّسَمِيُّ من تميم يصف قناة نبتت في موضع مخفوف بالجيال والشجر :

حَفَّتْ بِأَطْوَادِ جِيَالٍ وَسَمِيرٍ
 فِي أَشْبِ الْغَيْطَانِ مَلْتَفِ الْحَظَرِ
 فِيهِ عَيَائِيلُ أَسْوَدٌ وَنَمِرٌ [١٧٩]

والبيت الرابع من شواهد : الخصائص ١/ ١٩٥ ، ٣ / ١٦٤ ، ٣٢٦ والمحتسب
 ١٠٧/ ١ والنصف ٢/ ٤٩ ، ٣ / ٥٠ والإنصاف ٢/ ٧٨٥ والتبصرة ٢/ ٨٩٩ وابن
 يعيش ٥/ ٧٠ ، ١٠/ ٩٢ والإيضاح ٢/ ٤٤٧ والمتع ١/ ٣٣٩ واللسان (عور)
 ٤/ ٣١٦٥ وشرح الشافية ٣/ ١٣٥ وشرح شواهد ٤/ ٣٧٤ والأشموني ٤/ ٢٩٠
 والتصريح ٢/ ٣٦٩ .

ورما هو جدير بالذكر أن النحويين مصرّون على ترديد هذا الشاهد ، وكأنه
 لا يوجد غيره ، لكن الجوهري في الصحاح (عور) ٢/ ٧٦١ .
 يقول : " . . . وأن شئت لم تعرض في الشعر ، فقلت (المواوير) ، قال لبّيد :
 وفي كل يوم ذى حفاظ بلوتسى . . . فقلت مقاماً لم تقمّه المَواويرُ
 قال أبو علي النحوي : إنما صحت فيه الواو مع قربها من الطرف ؛ لأن اليا"
 المحذوفة للضرورة مرادة ، فهي في حكم ما في اللفظ ، فلما بعدت في الحكم من
 الطرف لم تقلب همزة .

- (١) الصحاح (نفر) ٢/ ٦٠٥ .
- (٢) السابق (عور) ٢/ ٧٦١ .
- (٣) اعتمد الشارح في بيان الشاهد ، وتوضيح المعنى على شرح ابن السيرافي
 ٢/ ٣٦٦ .
- (٤) أبيات من الرجز ، والشاعر اسلمي معاصر للعجاج وحيد الأرقط (شرح شواهد
 الشافية / ٣٨١) .

" يريد : حذف موضع القناة الذي نبتت فيه بأطواد الجبال ، والواحد : طود .
والسمر : جمع سمره ، وهي : شجرة عظيمة (١) .

والأشب : الموضع الملتف النبات الذي يتداخل حتى لا يمكن أن يدخل فيه إلا بشدة (٢) .
والفيضان : جمع غائط ، وهو : منخفض من الأرض (٣) .
والحظر : الموضع الذي حوله الشجر مثل الحظيرة (٤) .

فيه : في هذا الموضع أسود تعيل : تذهب وتجن فيه ، وتتبختر ، وفي سمره :

/ ٣٩١

(أسود) مجرور بإضافة / (عبايل) اليه " (٥) .

قوله : (ومن ذلك إعلال " صيم " وقيم) .

اعلم أنه لما ذكر أن قرب العين من اللام وعدها عنه موثراً في إعلال العين وفسي
تصحيحها ، قال : (ومن ذلك إعلال " صيم " وقيم ") .

واللغة الفصيحة (صوم وقوم) ، وفيه لغة ثالثة : (صيم وقيم) بكسر الصاد والقاف (٦) .
قال ابن جنى : الأصل في هذا الجمع ألا يعمل ؛ لأنه ليس فيه ما يوجب
الإعلال ، ولكنه لما أعل الواحد فيه ، وقيل : (صائم وقائم) ، وجاء الجمع ، وهو

= والبيت الثالث من شواهد : الكتاب ٥٧٤ / ٣ برؤية (عبايل) ، وإلى هذا أشار
ابن السيرافي في شرحه لأبيات الكتاب ٣٤٠ / ٢ والمقتضب ٢٠١ / ٢ وابن يعيش
١٨ / ٥ ، ٩٢ / ١٠ والستع ٣٤٤ / ١ وشرح الشافية ١٣٢ / ٣ وشرح شواهدنا /
٣٧٦ واللسان (عيل) ٣١٩٤ / ٤ والأشعش ٢٩٠ / ٤ والمعنى ٥٨٦ / ٤ والتصريح
٣١٠ / ٢ ، ٣٧٠ .

وعبايل جمع عيال ، وهو : المتبختر في شبته . الصحاح (عيل) ١٧٧٩ / ٥
وقول المعنى ٥٨٦ / ٤ : " وقال أبو محمد بين الأعرابي : صحف ابــــن
السيرافي والصواب عبايل بالعين المعجمة ، جمع عيل على غير قياس " .
لكن البغدادي في شرح شواهد الشافية / ٣٧٨ ، ٣٧٩ يرد هذا القول بما
رواه الثقات من الأئمة .

والشاهد فيه : " عبايل " حيث أبدلت الهمزة من الياء .

(١) الصحاح (سمر) ٦٨٩ / ٢ .

(٢) اللسان (أشب) ٨٤ / ١ .

(٣) السابق (غوط) ٣٣١٦ / ٥ .

(٤) السابق (عيل) ٣١٩٤ / ٤ .

(٥) اعتمد الشارح في توضيح المعنى على شرح ابن السيرافي ٣٤٠ / ٢ ، ٣٤١ .

ولم يشر إلى ذلك .

(٦) ينظر : الكتاب ٣٧٢ / ٤ وابن يعيش ٩٢ / ١٠ واللسان (صوم) ٢٥٢٩ / ٤ .

أثقل من الواحد ، وقربت العين من الطرف ، فأشبهت اللام في (عنى) جمع : عات ، قلبت (١) .

قوله : (مع تصحيح "صوام" و "قوام") .

اعلم أن ألف "فعال" لما توسطت بين العين واللام ، وبعد تبذللك العين عن الطرف ، ولم تجاور اللام ، ولذلك قويت ، وانتفى عنها موجب الضعف الذى يقتضى اعلالها . قوله : (وقولهم : "فلان من صيابة قومه" وقوله :

..... فما أرق النيام والإسلامها .. شاذ

اعلم أن مضمون هذا نقضان ، وجواب عنهما ، فنفرد كل واحد منهما ببحثه :

أولهما : قولهم : "صَيَابَةٌ" (٢) .

الشاهد فيه : أن الأصل : "صَوَابَةٌ" بالواو المشددة ، والقياس تصحيحه . قال ابن جنى : قولهم : "فلان من صَيَابَةٍ قَوْمِهِ" ، يريدون : من صَوَابَتِهِمْ ، أى : من صميمهم وخالصهم ، وهو من : "صَابَ يَصُوبُ" إذا نزل ، كأن عرقه فيهم قد ساء ، وتمكن ، والقياس يقتضى تصحيحه (٣) ، وبعد من الطرف ، لتوسط ألف "فعال" بين

(١) المصنف ٢٤١/٢ وبارته : "اعلم أن أصل هذا الجمع ألا يعتل ؛ لأنه ليس فيه ما يوجب القلب ، ولكنه لما كان الواحد معتلا ، أعنى : (صَائِماً ، وَثَائِماً) ، وجاء الجمع وهو أثقل من الواحد ، وقربت العين من الطرف ، فأشبهت اللام في (عنى) جمع : عات ، قلبت ، والأجود : (صَوِّمٌ ، وَقَوْمٌ) .
(٢) الصحاح (صوب) ١٦٦/١ : "قال الفراء : وهو فى صَيَابَةٍ قَوْمِهِ ، وَصَوَابَةٍ قَوْمِهِ ، أى : فى صميم قَوْمِهِ . وَالصَّيَابَةُ : الخِيَارُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ . قَالَ ذُو الرِّمَّةِ : وَبَسْتُمْ حِجَابَ الْفَرَاقِ كَأَنَّهُمْ سَاكِلٌ مِنْ صَيَابَةِ النَّوْبِ نُسُوحٌ . وَالشَّحَاجُ : صوت البغل والغراب . والخمار الوحش مشحجٌ وشَحَاجٌ .
الصحاح (سحج) ٣٢٣/١ ، ٣٢٤ .

(٣) المصنف ٥/٢ وبارته : "وقد جاء حرف شاذ ، وهو قولهم : "فلان فى صَيَابَةِ قَوْمِهِ" ، يريدون : فى صَوَابَةٍ : أى فى صميمهم وخالصهم ، وهو من : (صَابَ يَصُوبُ) : إذا نزل ، كأنه عرقه فيهم قد ساء ، وتمكن ، وقياسه التصحيح . ولكن هذا ما هرب فيه من الواو إلى الياء ، لثقل الواو ، وليس ذلك بعللة قاطعة . وأنشد ابن الأعرابي لذي الرمة :
ألا طرقتنا مئة أئنة من فذر فما أرق النيام إلا سلامها
وقال : أنشد نيه أبو العمر هكذا بالياء ، وهو شاذ ، وحكى أن له وجهها من القياس .

الواو التي هي عين الكلمة ، وبين الباء التي هي لامها .

وثانيهما : قول الشاعر :
 [١٨٠] أَلَا طَرَقَتْ سَائِبَةُ ابْنَةَ مَنْذَرٍ . . . فَمَا أَرَقَ النَّيَامُ إِلَّا سَلَامَهُمْ
 (١) الشاهد فيه : أن القياس يقتضى ألا تعمل العين ، وأن يقال " النوم " ؛ لأنه من " النوم " ،
 لما ذكرناه ، إلا أنهم قلبوا الواو إلى الباء قلبا شاذاً (٢) .
 قال " ابن جنى " : هذا ما هرب فيه من الواو إلى الباء ؛ لثقل الواو ، وليس ذلك
 بحجة قاطعة (٣) .

- (١) من الطويل ، قاله : ذو الرمة (ديوانه / ٢١٥) وروايته :
 أَلَا خِيلَتْ مَن رَقْدَ نَامٍ صَحْبَتِي . . . فَمَا أَرَقَ النَّيَامُ إِلَّا سَلَامَهُمْ
 وروى الشطر الثاني :
 فَمَا نَفَسَ التَّهْوِيمُ إِلَّا سَلَامَهُمْ
 وعلى هذا فلا شاهد فيه .
 والبيت من شواهد : المنصف ٥ / ٢ ، ٤٩ ، وابن يعيش ٩٣ / ١٠ ، والإيضاح
 لابن الحاجب ٤٤٩ / ٢ ، والمتع ٤٩٨ / ٢ ، وشرح الشافعية ٤٣ / ٣ ، ٢٧٣ ، وشرح
 شواهد ما ٣٨١ / ١ ، وابن عقيل ٤٥٤ / ٢ ، برواية : (كلامها) في موضع : (سلامها)
 وكذلك : الحينى ٥٧٨ / ٤ .
 والطروق : المجىء في الليل . اللسان (طرق) ٤ / ٢٦٦٣ .
 ومية : معشوقة ذي الرمة . وأرقه : أسهره .
 وقوله : " أَلَا خِيلَتْ مَن " أى : بعثت خيالها . ونفسه تتغير : شدة تشريدا .
 والتهويم : هز الرأس . اللسان (هوم) ٤٧٢٣ / ٦ .
 يقول : زاره خيال محبوبته ليلا فأرقه وأطار النوم من عينيه .
 (٢) يقول ابن يعيش ٩٤ / ١٠ : " . . . وكلاهما (صياغة - نيام) شاذ من جهة
 القياس والاستعمال : أما الاستعمال فظاهر القلة ، وأما القياس فلا . إذا
 ضعف القلب مع المجاورة في (صيم ، وقيم) كان مع التباعد أضعف .
 (٣) المنصف ٥ / ٢ وفيه [وليس ذلك بعملة قاطعة] .

(فصل) " ونحو : "سَيِّدٌ ، مَيِّتٌ ، وَدَيَّارٌ ، وَقِيَّامٌ ، وَقِيَّومٌ" قلبت فيها الواو يا ، ولم
يفعل ذلك في : "سُورٍ ، وَوَيْجٍ ، وَتُسْوِيرٍ ، وَتَبْوِيجٍ" ؛ لثلاثي يخلط بـ : "فَعَلٌ وَتَفَعَّلٌ" .

قوله : (ونحو : "سَيِّدٌ" .) اعلم أن الواو عاطفة على نحو قوله فيما تقدم :
(وقد أعلوا نحو : "قيام وغيان") .

والصور التي أعلت فيها الواو التي هي عين في هذا الفعل ، وانقلبت إلى الياء
خمس ، اجتمع في كل واحد منها : الواو ، والياء ، وسكن الأول منها ، فقلب الواو يا ،
وأدغمت الياء الأولى في الثانية .

قال " أبو سعيد " : وإنما قلبت الواو ، دون الياء ، لأن الغالب في القلب الياء ، دون
الواو ، لأنها أخف منها ، لشبهها بالألف (١) .
وقد بينا وجه المشابهة بينهما فيما تقدم .

قوله : ("سَيِّدٌ" و "مَيِّتٌ") اعلم أنهم قد اختلفوا في وزنها إلى أقوال :
أولها : قاله أهل البصرة : إن الزنة "فَعِيلٌ" بكسر العين .
وثانيها : نقله صاحب الإنصاف : إن الوزن "فَعِيلٌ" بتقديم الياء الزائدة على عيسن
الكلمة ، كما هو معتقد أهل البصرة ، إلا أن العين مفتوحة .
وثالثها : قاله أهل الكوفة : إن الزنة "فَعِيلٌ" بزيادة الياء بعد العين (٢) .

(١) شرح السيرافي ٢٠٨/٦

ويقول سيويه ٣٦٥/٤ في (باب ما قلب الواو فيه يا) إذا كانت متحركة والياء
قبلها ساكنة ، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة) :
" بذلك لأن الياء ، والواو بخزلة التي عدانت مخرجها لكثرة استعمالهم إياهما
وصرفهما على المنتهين ، فلما كانت الواو ليس بينهما وبين الياء حاجز بعد الياء ،
ولا قبلها ، كان العمل من وجه واحد ورفع اللسان من موضع واحد ، أخف عليهم .
وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو ، لأنها أخف عليهم ، ولشبهها بالألف ،
وذلك قولك في (فَعِيلٌ) : سَيِّدٌ ، وَصَيِّبٌ ، وإنما أصلها : سَيِّدٌ ، وَصَيِّبٌ .

(٢) ينظر : اختلاف العلماء في وزن "سَيِّدٌ" و "مَيِّتٌ" في الإنصاف ٧٩٥/٢ وما بعده ،
والواقع أن الشارح أجمل الكلام في هذه المسألة ، وتفصيلها يتضح فيما يأتي :
أ - يرى البصريون وعلى رأسهم "الخليل" و "سيويه" أن وزن "سَيِّدٌ" و "مَيِّتٌ"
"فَعِيلٌ" ، يقول "سيويه" في الكتاب ٣٦٥/٤ : "وكان "الخليل" يقول :
"سَيِّدٌ" ؟ "فَعِيلٌ" ، وإنما يكن "فَعِيلٌ" في غير المعتل ، لأنهم قد يخصصون
المعتل بالبناء ، لا يخصصون به غيره من غير المعتل ، ألا تراهم قالوا : كَيْفُونُهُ
و "القيدود" لأنه الطويل في غير السماء ، وإنما هو من : قاد يقود .

قوله : (وَدَيَّارُهُ قِيَامٌ وَ قِيَوْمٌ) .

الشاهد فيه : أن الأصل : "ديوار" ، وقِيَامٌ "على زنة" فَيَعْمَالٌ "فاجتمع الواو" ، والبا" ،
وسكن الأول منهما ، فقلبت الواو التي هي عين الكلمة يا" ، ثم أدغمت الباء الأولى فسي
الثانية ، كما في "سَيِّدٌ" ، ومَيِّتٌ .

ألا ترى أنك تقول : جَمَلَ مُنْقَادٍ وَأَقْوَدَ ، فأصلهما : "فَيَعْمَلُوهُ" .

وليس في غير المعتل "فَيَعْمَلُولُ" مصدرا . . .

ب - يرى البغداديون أن "سَيِّدًا" و "مَيِّتًا" وأمثالهما في الأصل علسى وزن
"فَيَعْمَلُ" بفتح العين ، والأصل : "سَيِّدٌ" و "مَيِّتٌ" ثم غير على غير قياس ،
كما قالوا في النسب إلى "بَصْرَةٍ" : "بَصْرِي" فكسروا الباء .

والذي حملهم على ذلك أنه لم يوجد "فَيَعْمَلُ" في الصحيح مكسور الميم ،
بل يكون مفتوحها ، نحو : "صَيَّرَ" و "صَيَّلَ" .

وهذا الذي ذهبوا إليه فاسد ، لأنه لا ينبغي أن يحمل على الشذوذ ما أمكن
وأيضاً : فإنه لو كان كـتغيير "بَصْرِي" لم يطرد .
فاطراده في مثل "سَيِّدٌ" و "مَيِّتٌ" و "لَيِّنٌ" و "هَيِّنٌ" ، و "بَيِّنٌ" دليل على
بطلان ما ذهبوا إليه .

فأما مجيئه على "فَيَعْمَلُ" مع أن الصحيح لم يجز على ذلك ، فليس بموجب
لادعاء أنه في الأصل مفتوح العين ، لأن المعتل قد ينفرد في كلامهم بينا
لا يوجد في الصحيح .

وذلك نحو : "قَرِيَّةٌ" قالوا في جمعه "قَرَى" ، ولا يجمع "فَعَلٌ" من الصحيح
على "فَعْلٌ" بضم الفاء أصلاً .

ج - يرى الكوفيون وعلى رأسهم "الفراء" أن وزن "سَيِّدٌ" و "مَيِّتٌ" : "فَيَعْمَلُ" ،
أعلنت عين الفعل منه في "مَاتَ يَمُوتُ" و "صَابَ يَصُوبُ" بأن قدموا الياء الزائدة ،
وأخروا الميم ، فصار "فَيَعْمَلُ" ، إلا أنه منقول محول من "فَعْمَلٌ" ، ثم قلبت
الواو يا" ، وذلك لقراءة البناء ، وأنه ليس في الصحيح ما هو على "فَيَعْمَلُ" ،
وزعموا أن "فَعْمِلًا" الذي يعتل غينه إنما يأتي على هذا البناء .

وما ذهب إليه الكوفيون - أيضاً - فاسد ، لأن القلب ليس بقياس ، وأيضاً فإنه
لم يجز على الأصل في موضع .

ولو كان الأمر كما ذكرنا لسمع "سَوِيدٌ" و "مَوِيَّتٌ" .

وأيضاً فإن "فَعْمِلًا" لا يحفظ مما عنيه يا" ، ولا به حرف صفة ، ليس في كلام
العرب مثل "كَيْبِلٌ" ، فإذا حملوا "بَيِّنًا" و "لَيِّنًا" على أن الأصل فيهما :
"لَيِّنٌ" و "بَيِّنٌ" فقد ادعوا شيئاً لا يحفظ في كلام العرب مثله .

والأصل في "قَيُّوم" : "قَيُّوم" على زنة "فَعُول" ، والكلام فيه على نهج ما قبله (١).

قوله : (قلبت فيها الواو يا) .

اعلم أن الضمير المجرور يرجع إلى جميع الصور الخمس ، والمراد بالواو عين الكلمة ، كما فصلناه لك .

قوله : (ولم يفعل ذلك في : "سَوِير" ، "وَبِيع" ، "تُسْوِير" ، "تَبْوِيع") .

اعلم أن الواو ، والياء الساكن أولهما ، قد اجتمعا في كل واحدة من هذه الصور الأربع ، كما تراه ، ومع ذلك صحت الواو ، ولم تعمل .

والقياس أن تقلب الواو إلى الياء ، ثم تدغم الياء الأولى في الثانية ، فيصير : "بَيْع" بضم الباء ، وتشديد الياء ، و "سَيْر" بضم السين ، وتشديد الياء على زنة "فَعْل" .

وكذلك يصير : "تُسْوِير" و "تَبْوِيع" على : "تَبْيَع" و "تَسِير" على زنة "تَفْعَل" بضم التاء والفاء ، وتشديد العين .

وأجاب عنه بأن موجب الإعلال قائم في هذه الصور الأربع ، لكن امتنع الإعلال لمانع ، وهو : التباس الأبنية واشتباهاها بعد الإعلال ، ولم يعلم أن الأصل : "فَعْل" ، وتَفْعِل ، أو فَعَل ، وتَفَعَّل .

قال "المازني" : "علة ذلك أن الواو بدل من الألف ، أو من ياء بمنزلة الألف ، فأرادوا

== وقد بينا أن المعتل ينفرد بالبناء لا يكون للصحيح ، فينبغي أن يبقى في "سَيِّد" ما به على الظاهر من أنه "فَعِيل" . وهذا يرجع مذهب البصريين .
وينظر : المنصف ١٥/٢ وما بعده ، والمقتضب ٢٦٢/١ ، ٢٦٣ وشرح السيرافسي ٢٠٨/٦ وابن يعيش ٩٥/١٠ و ٩٦ والممتع ٤٩٩/٢ وما بعده وشرح الشافعية ١٥٢/٣ وما بعده .

(١) يقول ابن يعيش ٩٦/١٠ : "وقالوا : (قَيُّوم) وهو : (فَعُول) من القياس ، وأصله : (قَيُّوم) فأبدل من الواو يا ، وأدغمت الياء في الياء ، وليس على زنة (فَعُول) ، لأنه كان يلزم أن يقال : (قَووم) ، لأن عين الفعل واو ."
وينظر : الإيضاح ٤٥٠/٢ وشرح الشافعية ١٣٩/٣ .

أن يدوا ، كما مدوا بالآلف .

ومع هذا أيضا أنهم أرادوا أن يكون بينها "فَعَلَّ" و "تَفَعَّلَ" فُـسِرَ ، فلم يدغموها ، فيصير بمنزلة الحرفين يلتقيان من موضع واحد ، الأول منهما ساكن (١) .

(١) النصف ٢٩/٢

ويقول ابن يعيش ٩٦/١٠ : " ولم يقلبوا الواويا ، وأدغموها فيما بعدها مسن الياء ، وذلك لأمرين :
أحدهما : أن هذه الواو لا تثبت واوا ، وإنما هي ألف (سَائِرٌ وَسَائِرٌ ، وَيَائِعٌ وَتَبَائِعٌ) لكن لما بنى لما لم يسم فاعله ، وجب ضم أوله ، علامة لما لم يسم فاعله ، فانقلبت الألف واوا للضمة قبلها إبتاعا ، وجعلت على حكم الألف مده ، فلم تدغم في الياء بعدها ، كما كانت الألف كذلك .
وكذلك : (تُصَوِّرُ ، وَتُبْرِجُ) الأصل : تَسَائِرُ ، وَتَبَائِعُ ، فلما بنى لما لم يسم فاعله ، ضم أوله وثانيه علامة ، كما قيل : (تَدْخِرُجُ) فلما ضمت الحرف الثاني انقلبت الألف واوا ، وجعلت أيضا مده على حكم الألف ، كما كانت في (سُوِيرُ) كذلك ، وصارت الواو في (تُبْرِجُ) كالألف في (تَبَائِعُ)
والوجه الثاني : أنهم لو قلبوا في (سُوِيرُ) الواويا ، وأدغموها التيس بنساء (فَوَعِلَ) بيناء (فَعَلَّ) فلذلك لم تدغم .

(فصل) "وتقول في جمع "مَقَامَةٍ ، مَعُونَةٍ ، مَعِيشَةٍ" : "مَقَارِمٌ ، مَعَارُونٌ ، مَعَايِشٌ" مصرحا بالواو ، والياء ، ولا تهمز كما همزت "رَسَائِلٌ" و "عَجَائِزٌ" و "صَحَائِفٌ" ونحوها مما الألف ، والواو ، والياء في وحدانه مدات لا أصل لهن في الحركة .

قوله : (وتقول في جمع "مَقَامَةٍ ، مَعُونَةٍ ، مَعِيشَةٍ" : "مَقَارِمٌ ، مَعَارُونٌ ، مَعَايِشٌ" مصرحا بالواو ، والياء ، ولا يهمز كما همزت "رَسَائِلٌ" و "عَجَائِزٌ" و "صَحَائِفٌ" ونحوهما مما الألف ، والواو ، والياء في وحدانه مدات ، لا أصل لهن في الحركة) .

اعلم أنه إنما همز في الجمع حروف المد واللين التي لاحظ لها في الحركات الثلاث في الواحد ، نحو : ألف "رِسَالَةٍ" ويا "صَحِيفَةٍ" وواو "عَجُوزٍ" .
فأما حروف العلة المتحركة في الواحد ، فلا تهمز في الجمع ، وقد ذكرنا هذا فيما تقدم .

والذي يخص هذا الفصل من البحث أن نفرد كل واحد من الأمثلة بشرحه :
الأول : "مَقَامَةٍ" وجمعه "مَقَارِمٌ" .
الشاهد فيه : أن الواو الواقعة بعد الألف في الجمع يجب تصحيحها ، وتمتنع همزتها ؛ لأنها في الواحد متحركة ؛ لأن أصل "مَقَامَةٍ" : "مَقُومَةٍ" بتحريك الواو بالفتح .
وإذا كانت الواو التي هي / عين الفعل متحركة في الواحد ، لم تهمز في الجمع ٣٩١/ب
صححت ، فتقول : "مَقَارِمٌ" .

الثاني : "مَعُونَةٍ" وجمعه "مَعَارُونٌ" بإثبات الواو التي هي عين الفعل بعد الألف من غير همز ؛ لأن الواحد قد تحرك فيه الواو ؛ لأن الأصل : "مَعُونَةٍ" بضم الواو .
الثالث : "مَعِيشَةٍ" وجمعه "مَعَايِشٌ" بإثبات الياء التي هي عين الكلمة بعد ألف الجمع ؛ لأن الواحد أصله : "مَعِيشَةٍ" بتحريك الياء بالكسر ، أو الضم على اختلاف فيه (١) .

قال "المازني" : "فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة "مَعَايِشٌ" بالهمز ، فهي خطأ ؛ فلا يلتفت إليها ، وإنما أخذت عن "نافع بن أبي نعيم" ولم يكن يدرى ما العربية ، وله أحرف يقرأها لنا نحوا من هذا .." (٢) .

(١) سبق توضيح هذا الخلاف في ص ١٥٧ من التحقيق .

(٢) النصف ٣٠٧/١

وناقاله المازني حملة آثمة منه على القراء ، فالقراءة سنة لا تخالف ، وتحكيـم

والصواب أن الرواية مختلفة : فأكثر أصحابه يروى عنه "مَعَايشٌ" بالياء الصريحة مسن غير همز.

وانما روى عنه الهمز "خَارِجَةٌ بِنِ مَصْعَبٍ" (١) "فلعل الخطأ في الرواية عنده .
وانما كان همز "مَعَايشٌ" خطأ ؛ لأنه لا يخلو ؛ إما أن تكون جمع "مَعَايشٍ" أو "مَعِيشَةٍ"
أو "مَعِيشٍ" ، وكل واحد من هذه عنده متحركة في الأصل : فأصل "مَعَايشٍ" : "مَعِيشٍ"
وأصل "مَعِيشَةٍ" : "مَعِيشَةٍ" بالضم والكسر على ما سبق (٢) .
وأصل "مَعِيشٍ" : "مَعِيشٍ" مكسور المين ليس غير ؛ لأنه ليس في الآحاد اسم على
"مَفْعَلٍ" بضم المين (٣) .

فإن قلت : إن العرب قد قالت "مَصَائِبٌ" بالهمز ، والواو متحركة في الواحد وهو
"مَصِيبَةٌ" : "مَفْعِلَةٌ" من "أَصَابَ يُصِيبُ" وأصلها : "مُصِوَةٌ" ، فآلقوا حركة الواو

القواعد في القراءات ضرب من الترهات لا يليق ، وعلى المازني أن يستغفر الله ،
فالقراءة حجة على النحاة ، وليس النحاة حجة على القراء .
يقول الشيخ عضيمة في مقدمة المقتضب ١/ ١١٩ : " هذه الحملة الآثمة على
القراء بتلحينهم ، ورد قراءاتهم استفتح بابها ، وحمل لواها نحاة البصرة
المتقدمون ، ثم تطاير شررها إلى بعض نحاة الكوفة ، فأسهم فيها .
فالقراء ينسب الوهم إلى بعض القراء الذين تواترت قراءاتهم في السبعة .
كما كان للكسائي مشاركة في هذه الحملة .

وقد كان للمازني أستاذ البرد نصيب موفور في قيادة هذه الحملة الآثمة ، فقد
طاب له أن يختم كتابه التصريف بالطعن على القراء ، والسخرية منهم ، وذهب
من الجهلاء الذين يتعلقون بالألفاظ ، ويجهلون المعاني .
وقد اقتدى به تلميذه (البرد) ، ونقل في مقتضبه ما أثبت المازني في تصرفه
من الطعن على نافع بن نعيم أحد القراء السبعة .

(١) خارِجَةٌ بِنِ مَصْعَبٍ : أبو الحجاج الضبي السرخسي ، أخذ القراءة عن نافع وأبى
عمرو . مات سنة ١٦٨ هـ .

ينظر : طبقات القراء ١/ ٢٦٨ .

(٢) ينظر : ص ٩٥٢ من التحقيق .

(٣) هذا كلام ابن جنى في النصف ١/ ٣٠٨ نسب الشارح إلى نفسه دون إشارة
إلى ذلك .

ومن خلال ما قاله الشارح استطيع أن أقول : إنه يحاول أن يلتمس مخرجا لما
نسب إلى نافع بن نعيم ، ولا يحمل على القراء مثل المازني وغيره .

(١)
على الصاد ، فانكسرت الصاد ، ومعددها واوساكنة ، فانقلبت يا ، و للكسرة قبلها .
قلت : قال " المازني " : إن العرب غلطت في الهمز ، وأكثرهم يقول : " مَصَّاب " .
جريا على القياس (٢) .

قال " ابن جنى " : " وقد كان أبو إسحاق " ذهب إلى أن الهمزة في " مَصَّاب " إنما
هي بدل من الواو في " مَصَّاب " ، كما قالوا : " إِسَادَة " في : " إِسَادَة " .
وأنكر ذلك عليه " أبو علي " ، وقال : إن الواو لا تقلب همزة وسطا ، إذا كانت
مكسورة .

وقال " الأخفش " : الذي شجعهم على أن شبهوا " مصيبة " بـ " صحيفة " .
حتى همزوها في الجمع أنها قد أعلت في الواحد ، بأن قلبت الواو يا ، فتوهنت
المعين بالقلب ، وضعفت ، فأشبهت الياء الزائدة ، لأنها في الحقيقة ليست من الأصل ،
وإنما هي بدل من المعين ، فلما لم تكن الأصل بعينه ، أشبهت الزائد ، فقلبت

(١) هذا كلام المازني في تصريفه ٣٠٧/١ ولم يشر الشارح إلى ذلك .

(٢) النصف ٣٠٧/١ و ٣٠٨

وما قاله المازني سبقه به سيويه ٣٦٥/٤ حيث يقول : " فأما قولهم : (مَصَّاب)
فإنه غلط منهم ، وذلك أنهم توهموا أن (مَصَّاب) فعيلة ، وإنما هي (مفعلة) .
وقد قالوا : مَصَّاب . . .

وقالوا : مَصَّاب ، فهمزوها ، وشبهوها حيث سكنت بـ : (صحيفة صحائف) .
ويقول الجوهري في الصحاح (صوب) ١٦٥/١ : " وأجمعت العرب على همز
(المصائب) وأصله : الواو ، كأنهم شبهوا الأصل بالزائد ، ويجمع أيضا على
(مَصَّاب) وهو الأصل " .

وينظر : التبصرة ٨٩٧/٢ و ٨٩٨ وابن يعيش ٩٧/١٠ والإيضاح ٤٥١ / ٢
ومن خلال ما سبق أستطيع أن أقول : إن الصرفيين قد أخطأوا في تخطئتهم
القراء ، كما أخطأوا في تخطئتهم العرب :

أولا : لأن القراءة سنة لا تخالف ، كما هو إجماع المسلمين .

ثانيا : إذا كانت العرب - كما يقول الجوهري - قد أجمعت على همز (مَصَّاب)
فما معنى ما يقوله الصرفيون : إن العرب غلطت في الهمز ؟

أليس مانطقه العرب أسبق ما وضعه الصرفيون ؟ وقواعد الصرفيين بنيت على
مانطقه العرب ، فكيف يغلط الصرفيون العرب ، وكلام العرب حجة ماداموا
قد أجمعوا عليه ؟

في الجمع همزة (١) .

وتقول : " رَسَائِل " فتهمز ألف الواحد بعد ألف الجمع ؛ لأن الواحد " رِسَالَةٌ " والألف زيد فيه بمجرد مد الصوت ، ولاحظ لها في الحركة ، بخلاف الألف في " مقامة " فإن الألف فيه منقلبة عن واو متحركة .

وتقول : " عَجَائِز " و " صَحَائِف " بالهمز ؛ لأن الواحد " عَجُوز " و " صَحِيفَةٌ " والواو ، والياء مدتان ، لاحظ لواحدة منهما في الحركة .
فلذلك استقام همزهما بعد ألف الجمع .

قوله : (لا أصل لهن في الحركة) احتراز عن الألف في " مقام " والواو في " معونه " ، والياء في " مميضة " فإن كل واحد منها متحرك في الأصل ، كما بيناه (٢) .

(١) النصف ٣٠٩/١ و ٣١٠ وزاد ابن جنى : " وأنكر ذلك عليه أبو إسحاق ، وقال : يلزمه في (مقام : مقائمه) ، يريد أبو إسحاق : أن أصل (مقام) : مقوم ، كما أن أصل (مضيئة) : مضيئة ، وكلاهما قد قلب ، يقول : فلو جاز لذلك أن يهمز جمع (مضيئة) لجاز أيضا أن يهمز جمع (مقام) .
وهذا يلزم أبا الحسن لو كان يقطع بهذه الحجة ، وإنما تعلل بهذا القول وتأنس به ، وليس عنده بعملة قاطعة ، فيلزمه أن يقول في جمع (مقام) مقائمه ، ولكنه لما سمع (مقائيب) احتال بعد السماع بما يكون فيه بعض العذر ، ولا يقطع بأن هذا خطأ من العرب ما وجد له وجبها ، ألا ترى أن سيويه قال في باب ما يضطر إليه الشاعر : وليس شيء منا يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها .

ومن خلال دفاع ابن جنى عن الأخفش أستطيع أن أقول : إنه يرجح مذهبه هنا - على مذهب السزجاج .

وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش ٩٧/١٠ عندما قال مشيرا إلى رأى الزجاج :
" .. ولا ينفك من ضعف ؛ لأن الواو المكسورة لاتصير همزة إذا كانت حشوا ، وإنما جاز ذلك فيها إذا كانت أولا . "

وينظر : الإيضاح ٤٥١/٢ والمنتع ٣٤٠/١ وشرح الشافية ١٣٤/٣ .

(٢) يقول ابن جنى في النصف ٣٢٦/١ و ٣٢٧ : " أعلم أن الهمز في باب (فعائل) إنما أصله لباب (رسالة) ، وكثانته (وذلك أنك لما جمعت (رسالة) على (فعائل) جاءت ألف الجمع ثالثة ، ووقعت بعدها ألف (رسالة) فالتقت ألفان ، فلم يكن بد من حذف إحداهما ، أو تحريكه ، فلو حذف الألف الأولى لبطلت دلالة الجمع ، ولو حذف الثانية لتغير بناء الجمع ؛ لأن هذا الجمع لابد له من أن يكون بعد ألفه الثانية حرف مكسور بينها وبين حرف الإعراب فيكون ك : (مفاعل) . "

== ولم يجز أيضا تحريك الألف الأولى مخافة أن تنزل دلالتها على الجمع ؛ لأنها إنما تدل عليه ما دامت ساكنة على لفظها ، ولو حركت أيضا لانقلبت همزة ، وزالت دلالة الجمع ، فلم يبق إلا تحريك الألف الثانية بالكسر ؛ ليكون كـمِـن (مُفَاعِل) فلما حركت انقلبت همزة ، فصارت (رَسَائِل ، وَكُنَائِن) كما ترى . ثم شبهت الياء في (صَحِيفَة) والواو في (عَجُوز) بألف (رِسَالَة) ؛ لأن قبل كل واحدة منهما بعضها ، وهي ساكنة ، فجرتا من هذا مجرى الألف . وأصل الباب في هذا الهمز إنما هو للألف ؛ لأنها أقعد في المد منها . ولم تكن (الألف ، والياء ، والواو) في هذه المواضع مثلها في (مَقَام ، وَبُعَيْشَة ، وَبُعَيْشَة) فتد في الجمع إلى أصلها في احتمال الحركة ؛ لأنهن في (رِسَالَة ، وَصَحِيفَة ، وَعَجُوز) زوائد لم يتحركن قط ، فاجتنبت فيهن الحركة فهمن . وينظر : ابن يمش ٩٧/١٠ والإيضاح ٤٥١/٢ وشرح الشافية ١٢٢ / ٣ .

[حكم اليا، إذا كانت عينا ل: "فعلى"]

(فصل) "و" فعلى من اليا، إذا كانت اسما، قلبت ياءها واوا، ك: "الطوى" و"الكوى" من: الطيب، والكيس، ولا تقلب فى الصفة، كقولك: "مشية حيكى" و"قسمة ضيزى"...

قوله: (و"فعلى" من اليا، إذا كانت اسما، قلبت ياءها واوا، ك: "الطوى" و"الكوى" من: الطيب^(١) والكيس^(٢)، ولا تقلب فى الصفة كقولك: "مشية حيكى" و"قسمة ضيزى").

قال أبو محمد: إنهم فرقوا بين الاسم والصفة فى أبنية، فأجروا الاسم لخفته مجرى تجنبوه فى النعت:

فمن ذلك "فعلى" بضم الفاء، وسكون العين إذا كان اسما، وكان عين الفعل منه ياء، قلبوها واوا، لانضمام ما قبلها.

وإذا كان صفة كسروا ما قبل اليا، حتى تسلم اليا، فقالوا فى الاسم: "طوى"، والأصل: "طىي"؛ لأنه من الطيب.

وقالوا فى الصفة: "امراة حيكى" و"قسمة ضيزى" بكسر فاء الكلمة، والأصل: "حيكى" و"ضيزى" بالضم؛ لأنه من حاك فى مشيها، تحيك حيكانا^(٣). وضيزى من: ضاز يضيض: إذا جار ونخس^(٤)، وقوله تعالى:

"... قسمة ضيزى" (٥) أى: جائزة.

وليس فى الصفات "فعلى" بالكسر، فيكون "حيكى" و"ضيزى" مثل "بيض" وأصله "بييض".

فإذا كان "فعلى" فى المومث نظيرا لأفعل فى المذكر، كان بمنزلة الاسم، وإن كان نعتا؛ لأنه لا يستعمل إلا بالألف واللام، كقولك فى تأنيث الأكيس: "الكوسى"، وفى تأنيث الأجد: "الأبين"، "الجوى" و"البوى"، كما قلت فى تأنيث الأفضل: "الفضلى".

(١) الصحاح (طيب) ١/ ١٢٣.

(٢) الكيس: خلاف الحق. السابق (ليس) ٣/ ١٢٢.

(٣) السابق (حيك) ٤/ ١٥٨٢: "وقد حاك يحيك حيكانا: إذا حرك منكبيه، وحج بين رجله فى المشى".

(٤) السابق (ضيز) ٣/ ٨٨٣.

(٥) سورة النجم، من الآية ٢٢: "تلك إذا قسمة ضيزى".

شبهوا الاسم في قلب اليا منه واوا ؛ لانضمام ما قبلها بـ "موسر" و "مؤن" ،
وشبهوا الصفة في كسر ما قبل اليا بـ "بيض" و "عين" .
وانما كانت سلامة اليا في الصفة أولى ؛ لأن الصفة أثقل من الاسم ، واليا أخف
من الواو ، فجعل لفظ الخفيف للثقل ، ولفظ الثقل للخفيف ، طلبا للتعد يسسل ،
كما بيناه في مواضع متكررة .

وقال أيضا : كان القياس عند "سيويه" (١) أن يكون "فعلى" اسما ، إذا كان
ثانيه ياء ، أن تسلم اليا ؛ لقربها من الطرف ، ولم تجعل بالالف التانيث ، فقـال :
"الكيس" و "الطيسى" ، ولكن العرب اختارت الواو ، وقلبت اليا إليها ، تعويضا من
قلب الواو ياء ، في مواضع كثيرة ؛ لأن دخول اليا على الواو أكثر من دخول الواو على
اليا (٢) . كما بيناه فيما تقدم .

(١) الكتاب ٣٦٤/٤ يقول سيويه في (باب ما تقلب فيه اليا واوا) : " وذلك (فعللى)
إذا كانت اسما . وذلك : (الطوى) و (الكوى) ، لأنها لا تكون صفا بغير ألف
ولا م ، فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون صفا .
وأما إذا كانت صفا بغير ألف ولا م فإنها بمنزلة (فعل) منها ، يعنى (بيض) ،
وذلك قولهم : امرأة حكي .
ويدل على أنها (فعللى) أنه لا يكون (فعللى) صفة .
ومثل ذلك : "قَسَمَةُ ضَيْزَى" فإنما فرقوا بين الاسم والصفة في هذا ، كما فرقوا
بين (فعللى) اسما ، وبين (فعللى) صفة في بنات اليا التي اليا فيهن لام . . .
وينظر : ابن يمش ٩٢/١٠ ، ٩٨ ، والإيضاح ٤٥١/٢ ، ٤٥٢ ، وشرح الشافية
١٣٥/٣ ، ١٣٦ .

(٢) التخمير ٢ ورقة ٢٦٠ ، ٢٦١ (مخطوط) .
ويقول ابن الحاجب في الإيضاح ٤٥١/٢ ، ٤٥٢ : " وهذا ما جاء على خلاف
قياس مذهب سيويه ، وموافقا لمذهب الأخفش ؛ لأن اليا إذا وقعت عينسا
وقبلها ضمة ، فسيويه يقول : تقلب الضمة كسرة ، والأخفش يقول : تقلب اليا
واوا ، وكذلك فعل ههنا .
ولسيويه أن يقول : إن هذا الباب مستثنى لأمر :
منه أنهم كرهوا أن يلتبس مثال بمثال لا يرشد إليه أمر ، ألا ترى أنهم لو قالوا :
(طيسى) و (كيسى) لم يعلم كونهما : (فعللى) أو (فعللى) ، فراعوا ذلك فسى
مثل هذا . . .

القول في الواو ، والياء لامين

(فصل) "حكهما أن تَعْلَا ، أَوْ تَحْذَفَا ، أَوْ تَسْلَمَا ، فإِعلَا لهما :
إما قلبا لهما إلى الألف إذا تحركتا ، وانفتح ما قبلهما ، ولم يقع بعدهما ساكن ،
نحو : "غَزَا ، وَرَمَى ، وَهَمَّا ، وَرَحَى" ، أو لأحديهما إلى صاحبتهما ، كـ : "أَغْزَيْتُ"
و "الْفَارِزَى" و "دُعَى" و "رَضَى" و كـ : "الْبَقْوَى ، وَالشَّرْوَى ، وَالْجِبَاوَةُ"
أو إسكانا كـ : "يَغْزُو ، وَيَرْمِي" ، وَهَذَا الْفَارِزَى ، وَرَامِيكَ"
وحذفهما في نحو : "لَا تَرَمُ ، وَلَا تَغْزُ ، وَأَغْزُ ، وَأَرَمُ ، وَفِي يَدِ ، وَدَمُ" ، وسلامتهما ففس
نحو : "الْفَزُو ، وَالرَّمَى ، وَيَغْزَوَانِ ، وَيَرْمِيَانِ ، وَغَزَا ، وَرَمَا" .

المتن : قوله : (القول في الواو ، والياء لامين .. إلى قوله : وما كان "فعلي من الياء ..")
التفسير : اعلم أنا قد ذكرنا - غير مرة - أن الموجب لإعلال الواو ، والياء إنما هو
استثقال الحركات عليهما ، مع كثرة وقوعهما في الكلام .
وبالغ "الصيمرى" وقال : إن الضمة تستثقل على الواو ، وإن سكن ما قبلها ..
قال : ولذلك أعلوا : "يَقُولُ" و "يَبِيعُ" ثم حملوا الماضى عليه (١) .

(١) لم يقل الصيمرى مانسبه إليه الشارح (.. وان سكن ما قبلها) ، لكن الصيمرى
خالف جمهرة العلماء ، لأنه يحمل الماضى على المضارع فى الإعلال ، وفيه -
يحمل المضارع على الماضى فى مثل : (يَقُولُ ، وَيَبِيعُ) .
يقول الصيمرى ٨١٦ / ٢ ، ٨١٢ : " .. وانما وجب هذا القلب ، لاستثقال
الحركات على الياء ، والواو ، لكثرة هذه الأفعال فى كلامهم ، والشئ الكثير
الدور فى الكلام يتضاعف مافيه من الثقل .
ولأنهم لو لم يقلبوا لزمهم ما يستثقلونه ، وذلك أنك إذا قلت فى (قَالَ : قَوْل)
وفى (بَاعَ : بَيْع) فصحته ، لزم أن تقول فى المستقبل : (يَقُولُ ، وَيَبِيعُ)
بضم الواو ، وكسر الياء ، والضمة تستثقل على الواو ، وكذلك الكسرة تستثقل
على الياء ..

فنقلوا الضمة والكسرة من الواو ، والياء إلى ما قبلهما ، ليخف اللفظ بهما ،
فصار : (يَقُولُ ، وَيَبِيعُ) فلما لزم فى المستقبل إلقاء حركة الواو ، والياء على
ما قبلهما واسكانهما لما ذكرناه ، وجب ذلك فى الماضى أيضا ، ليجرى على
طريقة واحدة ، فألغيت حركة الواو ، والياء ، وهما عين الفعل على الفاء ، وقلبت
العين ألفا ، ليكون قلبهما إياها ألفا دلالة على أنها كانت متحركة ، ولأنهم لو
تركوها ساكنة لالتبس الفعل بالمصدر نحو : (قَوْلُ ، وَيَبِيعُ) فلذلك قلبوها ألفا ،
فقل : (قَالَ ، وَبَاعَ) .

ولأنه لو صح مستقبل "غزا" و "رمى" ل قيل : "يَغْزُو" و "يَرْمِي" ، فتستقل
الضمة على الواو ، والياء ، فتسكان ، فلما أسكتنا في المستقبل ، أسكتنا في الماضي
أيضا ، وتبعنا الفتحة التي قبلهما ، فقلبتا / الفين ...

١/٣٩٢

والأصل في الاعتلال أن يكون للفعل ؛ لكثرة تصرفه ، وتغيير أبنيته ، نحو :
"فَعَلَ يَفْعُلُ ، وَسَيَفْعُلُ" ، وغير ذلك ، ثم حمل الاسم عليه على الوجه الذي سبق (١) .
وأقسام هذا النوع ثلاثة :

القسم الأول : في الإعلال بالقلب والإسكان ، وكل واحد منهما قد يكون في الفعل ، وقد
يكون في الاسم ، والمذكور من صور القلب إلى الألف أربع :

من الفعل : "غَزَا ، وَرَمَى" ومن الاسم : "عَصَا ، وَرَحَى" .

الشاهد : أنه قد اجتمع في كل واحد منهما ما ذكره من الأوصاف الثلاثة ، وهو : تحريك
حرف العلة نفسه ، وانفتاح ما قبله ، وعدم ملاقاته ساكنا بعده ، كما تراه .
والمذكور من صور قلب الواو إلى الياء - أيضا - أربع :

من المزيد : "أَغْزَيْتَ ، وَفَازَيْتَ" ، ومن الثلاثي المجرد "دُعِيَ ، وَرَضِيَ" .

قال "البيداني" : .. في كل واو وقع طرفا رابعة ، أو فوق الرابعة ، نحو : "أَغْزَيْتَ ،
وَأَسْتَغْزَيْتَ" .

وابن جنى في المنصف ٢٤٧/١ ، ٢٤٨ يرى أن المضارع - هنا - محمول على
الماضي ، حيث يقول : " .. إن هذه الأفعال المعتلات أعينا إنما وجب فيها
الإعلال في المضارع لأجل اعتلال الماضي ، ولولا اعتلال الماضي لم يجب الاعتلال
في المضارع .

ألا ترى أن أصل (يَقُولُ ، وَيُسَبِّحُ) : يَقُولُ ، وَيُسَبِّحُ ، وأصل : (يَخَافُ ، وَيَهَابُ) :
يَخَافُ ، وَيَهَابُ) وأصل : (يَطُولُ) : يَطُولُ ، وهذه الصيغ لا توجب إعلالا ؛
لأن الواو ، والياء إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح ...
ثم يقول : " فأما من ذهب إلى أن (يَقُولُ ، وَيُسَبِّحُ) ونحوهما إنما استقللت
الحركة فيها في الواو ، والياء ، فنقلت إلى ما قبلهما فسكتا ، فغير معبوء يقوله ؛
لأن الواو ، والياء إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح ، فلم تستقل فيهما
الحركة ... " .

(١) التبصرة ٢ / ٨١٦ - ٨١٩ .

وكذلك كل واو ، وقعت لاما في الفعل الماضي ، وما قبلها مكسور ، نحو: " شَقِيَ " و " غَبِيَ " من : الشَّقَاوَةُ وَالغَبَاوَةُ .
وكذلك ما هو في حكم الطرف ، ك : " غَازِيَةٌ " و " دَاعِيَةٌ " ، لأن تاء التانيث ليست بلازمة (١) . كما بيناه فيما تقدم .
وانما قلبت في " أَغْزَيْتَ " للزوم قلبها في " أَغْزَى " و " أَسْتَغْزِي " فحمل الماضي على مضارعه . في الإعلال .
قال " سيبويه " : سألت " الخليل " عن قولهم : " أَغْزَيْتَ ، وَغَازَيْتَ ، وَاسْتَغْزَيْتَ " فقال : إنما قلبت الواو ياء في هذه الأفعال الماضية ، لأجل انكسار ما قبلها في المضارع فسي قلبك : " يُغْزِي " بضم الياء ، وكسر الزاي ، كما هو باب :
" أَفْعَلْ يُفْعِلْ " فحملوا الفعل الماضي على مضارعه ، وأعلوه ، كما أعلوا مضارعه ؛ ليكون الممثل من باب واحد (٢) .

- (١) نزهة الطرف / ٢٣٧ وبإبرته : " ٠٠٠ أن يقلب لكونها رابعة طرفا ، أو فوق الرابعة نحو : (أَغْزَيْتَ ، وَغَازَيْتَ ، وَاسْتَغْزَيْتَ ، وَرَجَيْتَ) ، وكذا حكم جميع الأفعال ذوات الزوائد ما لاه واو ٠٠٠
أن تكون الواو لاما في الفعل الماضي وما قبلها مكسور نحو : (شَقِيَ ، وَغَبِيَ) من : الشَّقَاوَةُ ، وَالغَبَاوَةُ .
ومثله : (فَعِلْ) ما لاه واو ونحو : (دُعِيَ ، وَفُزِيَ) وكذلك ما هو في حكم الطرف ك : (غَازِيَةٌ ، وَدَاعِيَةٌ) ؛ لأن تاء التانيث لا تلزم الكلمة ، ومثل ذلك ألف الضمير ، نحو : (غَزَا ، وَدَعَا) ؛ لأن الضمير ليس شيئا يلزم الكلمة ، وكذا ألف التثنية وماؤها ، نحو : (غَازِيَانِ ، وَغَازِيَيْنِ) ٠٠٠
وينظر : ابن يمين ١٠ / ٢٣ ، ٩٨ والإيضاح ٢ / ٤٥٢ ، ٤٥٣ وشرح الشافية ٣ / ١٦١ والأشعش وحاشية الصبان عليه ٤ / ٣٠٦ .
(٢) الكتاب ٤ / ٣٩٣ يقول سيبويه في (باب ما يلزم الواو فيه بدل الياء) : " وذلك إذا كانت (فَعَلْتُ) على خمسة أحرف فصاعدا ، وذلك قولك : (أَغْزَيْتَ ، وَغَازَيْتَ ، وَاسْتَغْزَيْتَ) .
وسألت الخليل عن ذلك فقال : إنما قلبت ياء ، لأنك إذا قلت : (يُفْعِلْ) لم تثبت الواو للكسرة ، فلم يكن ليكون (فَعَلْتُ) على الأصل ، وقد أخرجت (يُفْعِلْ) إلى الياء ، و (أَفْعَلْ ، وَتَفْعِلْ ، وَفُعِلْ) ٠٠٠
وينظر : النصف ٢ / ١٦٤ .

قال "ابن جنى" : إنما حملوا الماضى على المستقبل - ههنا - فى الإعلال ، كما حملوا المستقبل على ماضيه فى الإعلال فى نحو : "يقول" و "يسمع" وأطروهما ؛ لأعلال الفعل الماضى (١).

والمذكور من صور قلب الياء - التى هى لام الفعل - إلى الواو ثلاثة :

"البَقْوَى" ، والشَّرْوَى ، والجَاوَى " والواو فى الثلاثة منقلبة عن الياء ، وقد سبق الكلام فى "جباوَة" (٢).

و"البَقْوَى" من : أبقيت (٣) ، و"الشَّرْوَى" من : شربت (٤).

قال "الميدانى" : تنقلب الياء واوا إذا وقعت [لاما] (٥) فى "فعللى" مفتوحة الفاعلا (٦) قال "ابن جنى" : إنما تركوا الياء التى هى أخف إلى الواو التى هى أثقل ، ليغفروا بين الاسم والصفة (٧).

هذا تمام الكلام فى الإعلال بالقلب .

وأما الإعلال بالإسكان : فيقع فى الفعل المضارع فى نحو : "يغزو" و "يربى" ، وفى الاسم فى نحو : "الغازى" و "راميك" .

قالوا : إنما وجب الإسكان فى هذه الأمثلة ، استئثالا للصفة والكسرة عليهما .

- (١) المنصف ١٦٤/٢ يقول ابن جنى : "كرهوا أن يقولوا : (أغزوت)، فلا يقلبوا الواو إلى الياء ، وهم يقولون : (يغزى) فيقلبونها ياء للكسرة قبلها ، فأردوا المماثلة ، وأن يكون اللفظ واحدا ، فأعلوا الماضى لأعلال المضارع ، كما أعلوا المضارع ، نحو : (يقول ، ويسمع) لأعلال الماضى . . .
- وينظر : المنصف ٢٤٧/١ ، ٢٤٨ ، والنصرة ٢ / ٨١٨ ، ٨١٩ وابن يمينش ٩٨/١٠ ، ٩٩ ، والإيضاح ٤٥٢/٢ ، ٤٥٣ وشرح الشافية ٣ / ١٦٢ .
- (٢) الصحاح (جبا) ٢٢٦٧/٦ وجبت الخراج جباية ، وجبوتها جباوَة ولا يهمز وأصله الهمز .
- (٣) وأبقيت على فلان : إذا أرعيت عليه ورعته ، والاسم منه : البقيا ، وكذلك : البقوى بفتح الباء . الصحاح (بقى) ٦ / ٢٢٨٣ .
- (٤) يقال منه : شربت الشيء أشربه شرا : إذا بعته وإذا اشتريته أيضا ، وهو من الأضاد . الصحاح (شرى) ٦ / ٢٣٩١ .
- (٥) سقط من المخطوطة .
- (٦) نزهة الطرف / ٢٤٠ .
- (٧) المنصف ٢ / ١٥٢ ، ١٥٨ .

ألا ترى أنك إذا لفظت بالضمّة على الواو ، والكسرة على الياء ، أدركت ثقلهما على
لسانك ، فسكوهما ، نغما لمحدور الاستثقال ، والأصل : "يَغْزُو" و "يَرْبُو" برفعهما
ك : "يَقْتُلُ" و "يَضْرِبُ" .
وكذا الأصل : "هَذَا الْفَارِزُ" بالرفع ، نحو : "هَذَا الْقَائِلُ" ، وَهَذَا رَأْيِيكَ .
برفع الياء في الإضافة ، نحو : "هَذَا ضَارِكُ" ، إلا أنهم هجروا الأصل ، لما ذكرناه .
ويبغى أن تعلم أن الإسكان في الفعل يقع في حالة واحدة لا غير ، وهي :
الرفع . وفي الاسم يقع في حالين : الرفع ، والجبر ، نحو : "هَذَا الْفَارِزُ" و "مَرَرْتُ
بِالْفَارِزِ" .

وكذا في الإضافة في نحو : "هَذَا قَاضِيكَ" و "مَرَرْتُ بِقَاضِيكَ" .
قوله : (فاعلاهما) : إما قلبا لهما إلى الألف ، إذا تحركتا ، وانفتح ما قبلهما) .
ووجدت العبارة في نسخة قرئت على المصنف على خلاف هذا ، وتلك العبارة :
(فاعلاهما متى تحركتا ، وتحرك ما قبلهما ، إن لم يقع بعدهما ساكن ، قلبا لهما) .
قوله : (قلبا لهما) التقدير : إعلالهما ، قلبا لهما و (قلبا) منصوب على الحال ،
أو المصدر ، أو التمييز (١) .
قوله : (أو لأحديهما إلى صاحبتهما) يريد : قلب الواو ياء ، وقلب الياء واو ، كما بيناه .
قوله : (أو : إسكانا) التقدير : أو إعلالهما ، إسكانا . و (إسكانا) أيضا منصوب على
الوجه الذي ذكرناه في قوله (قلبا) .

هذا تمام الكلام في قسم الإعلال [بالقلب والإسكان] (٢)

القسم الثاني : في الحذف (٣) : وذلك في : النهى ، والأمر من الأفعال ، وفي الأسماء ،
في نحو : "يد" و "دم" ، ولام الكلمة محذوفة من كل واحدة منهما ، كما ذكرناه في
مباحث الأفعال (٤) ، والاسم المثنى (٥) ، فيلطلب منه .

(١) يعرب حالا من الضمير في (بعدهما) ، ويعرب أيضا مفعولا مطلقا لفعل محذوف .
ويجوز أن يعرب تمييزا ملحوظا لبيان النسبة في الكلام .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) يقصد : الإعلال بالحذف .

(٤) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الثالث / أو ما بعده (رسالة) .

(٥) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة / ١٨٥ (مخطوط) .

.....

القسم الثالث: في سلامتهما : نحو: " الغزو " و " الرمي " فإنه يجرى الإعراب عليهما،
لسكون ما قبلهما ، كما يأتيك تقريره .
وكذلك : " يَفْزُونَ ، وَيَرْمِيَانِ ، وَغَزَوَانِ ، وَرَمِيَانِ ، وَغَزَا ، وَرَمِيَا " ؛ لأن السواد،
والياء إذا وقعتا آخر الفعل الثلاثي جريا مجرى الصحيح ، تقول :
" يَفْزُونَ " و " يَرْمِيَانِ " كما تقول : " يَقْعُدَانِ " و " يَضْرِبَانِ " .
وتقول : " غَزَا " و " رَمِيَا " كما تقول : " قَعَدَا " و " ضَرَبَا " ، والعلة في ذلك
ما ذكرناه من خوف اللبس (١) .

(١) ينظر : ابن يمين ١٠ / ١٩ والإيضاح ٢ / ٤٠٤ وشرح الشافية ٣ / ١٥٨ .

وقوله : "أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا"
 وقول الأعشى : فَأَلَيْتَ لَا أَرْضِي لَهَا مِنْ كِلَالَةٍ
 وقوله : يَادَا رَهْنَدٍ غَفَّتْ إِلَّا أَنَا فِيهَا

وهما في حال الرفع ساكتان ، وقد شذ التحريك في قول (١) الشاعر :
 قَدْ كَادَ يَذْهَبُ بِالدُّنْيَا وَلَذَّتْهَا (٢) . . . مَوَالِي كِبَاشِ الْعُرْسِ سَحَّاحِ
 ولا يقع في المجرور إلا الياء ، لأنه ليس في الأسماء المتكئة ما آخره وا وقبلها حركة ،
 وحكم الياء في الجبر حكمها في الرفع ، وقد روى لجبر :
 فَيَوْمًا يُجَازِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي . . . وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُمْ غَوْلًا تَفْسُولُ

وقال ابن قيس الرقيات :
لَبَّارَكَ اللَّهُ فِي الْفَوَاقِي هَلْ
يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مَطْلَبُ
وقال آخر :
كَمَا إِنْ رَأَيْتَ وَلَا أَرَى فِي مَدَنِي
كجوارِي بِلَعِينٍ فِي الصَّحَرَاءِ

قوله : (وتجريان في تحمل حركات الإعراب مجرى الحروف الصاح إذا سكن ما قبلهما) .
قال " ابن جنى " : إنما جريا مجرى الصحيح ^(٣) ؛ لأن أصل الاعتلال فيهما إنما هو
لشبههما بالالف ، وإنما يكونان كذلك ، إذا سكتا ، وكان قبل الياء كسرة ، وقبل الواو
ضمة ، فإذا سكن ما قبلهما خرجتا عن شبه الألف ، لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ^(٤) .
والمذكور من أمثله سبعة :

- (١) في ابن يعيش ١٠٠/١٠ والمفصل المطبوع / ٣٨٥ [في قوله] .
- (٢) لم يثبت الشطر الأول في ابن يعيش ١٠٠/١٠ والمفصل المطبوع / ٣٨٥ .
- (٣) عبارة ابن جنى في النصف ١٢٢/٢ : " إنما جرت الواو ، والياء لما سكن ما قبلهما مجرى الصحيح الخ .
- (٤) النصف ١٢٢/٢ .

نقوله : "دلو" و "ظبي" الساكن فيهما حرف صحيح .
 ونقوله : "عدو" بتشديد الواو ، الحرف الساكن فيه واو مدغمة .
 ونقوله : "وعدي" بالياء المشددة ، والحرف الساكن فيه ياء مدغمة .
 و "واوه وزاي" و "آي" الحرف الساكن في الثلاثة ألف .
 وإنما كان الحرف المشدد منهما معربا ، لأنه حرفان من جنس واحد :
 الأول منهما ساكن ، فالواو المدغمة في "عدو" بمنزلة / الزاي في "غزو" (١) .
 قوله : (وإذا تحرك ما قبلهما لم تتحملا إلا النصب ، نحو : "لَنْ يَغْزُو" و "لَنْ يَرِي")
 و "أريد أن تستقي" وتستدعي ، ورأيت الراس ، والمعنى ، والمضوى (٢) .
 وإنما تحملا الفتح لخفته عليهما ، ألا ترى أنك إذا قلت : "رأيت القاضى"
 بالنصب ، كان أخف على لسانك من قولك : "هذا القاضى" بالرفع ، و "مررت بالقاضى"
 بالجرح ، وكذا قياس البواقى .
 و "المضوى" : المصوت .
 ونقل "الجوهري" عن "الأصمى" و "أبي زيد" : أن الضوة : الصوت والجلبة ...
 والضوضاء : أصوات الناس وجلبتهم ، يقال : ضوضوا ، بلا همز (٣) .
 قوله : (وقد جاء الإسكان) يريد في حال النصب .
 قال "ابن جنى" : من العرب من يشبه الياء بالألف ، لقربها منها ، فيقول :
 "لَنْ يَرِي" بإسكان الياء . قال : ويقول على هذا : "رأيت قاض" فيجعل الاسم في
 الأحوال الثلاث على صورة واحدة [كما في الأسماء المقصورة (٤)] ...
 قال : وقد شبهت الواو بالياء (٥) . إلا أن الموضع للياء (٥) . ولهذا كان

- (١) ينظر : ابن يعيش ١٠ / ١٩٩ ، ١٠٠ ، ولايضاح ٤٥٥ / ٢ .
- (٢) الصحاح (ضوا) ٦ / ٢٤١٠ وزاد الجوهري : "وضوئيت" ، أبدلوا من الواو ياء .
- (٣) ما بين الحاصرتين جاء في المنصف هكذا : [كما تقول : "هذه عصا" ورأيت عصا ، ومررت بعصا] بلفظ واحد . قال الشاعر أنشدناه أبو علي :
 أكاشر أقبا ما حيا ، وقد أرى صدورهم ياد على مراضها .
- (٤) زاد في المنصف [في هذا المعنى ، فسكنت في موضع النصب] .
- (٥) زاد في المنصف [لقربها من الألف ، والواو داخلية على الياء في هذا] .

السكون في موضع النصب في الباء أكثر منه في الواو (١).

قد أورد المصنف من صور الإسكان أربعا :

أولها : قول عامر بن الطفيل :

[١٨١] وَأَنْتَ وَإِنْ كُنْتَ ابْنُ سَيِّدٍ عَامِرٍ . . . فَاِرْسَهَا الْمَشْهُورَ فِي كُلِّ مَوْكِبٍ . . .
فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَاشِيَةٍ . . . أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍّ وَلَا أَبٍ (٢)
الشاهد فيه : أن الأصل أن يقول : " أَنْ أَسْمُو " بتحريك الواو بالفتح ، إلا أنه لما اضطر
سكن الواو ، وهو على لغة بعضهم جائز في الاختيار أيضا (٣).

وثانيها : قول الأعشى :

[١٨٢] فَالَيْتَ لَا أَرِثِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ . . . وَلَا مِنْ حَقٍّ حَتَّى تَلْقَى مُحَمَّدًا (٤)

(١) النصف ١١٤/٢ ، ١١٥ .

(٢) بيتان من الطويل (ديوانه / ١٣) برواية : (المندوب) في موضع (المشهور) .
وعامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري ، كان فارس قيس (الشعر
والشعراء ٢٥١/١ والمؤتلف / ١٥٤ ومعجم المرزبانى / ٢٢٢ والخزانة / ٤٧٣) .
٤٩٢/٣ .

والبيتان من شواهد : الشعر والشعراء ٢٥٣/١ برواية (فارس) في موضع :
(سيد) و (سيدها) في موضع : (فارسها) وابن يعيش ١٠١/١٠ والثانى
من شواهد : المعنى ٦٧٢/٢ وشرح الشافى ١٨٣/٣ وشرح شواهدها /
٤٠٤ والأشمونى ١٠١/١ والمعنى ٢٤٢/١ .

والمعنى : ما جعلتنى عامر سيد قبيلة بالإرث عن آبائهم ، بسل سدت بأفعالى .
(٣) يقول ابن يعيش ١٠١/١٠ : " أعلم أن من العرب من يشبه الباء ، والواو
بالألف ، لقربهما منها ، فيمكنها في حال النصب ، ويمتوى لفظ المرفوع
والمنصوب

ثم يقول : " فمنهم من يجعل ذلك لغة ، ومنهم من يجعله ضرورة " .
قال البرد : إنه من الضرورات المستحسنة

(٤) من الطويل (ديوانه / ١٣٥) برواية : (تنور) في موضع (تلقى) ، ولا شاهد
فيه إذن .

والبيت من شواهد : ابن يعيش ١٠٢/١ والإيضاح لابن الحاجب ٤٥٦/٢ ،
وكلالة : تقول : كللت من الشيء أكل كلالا وكلالة ، أى : أغيب .

وكذلك البعير إذا أعيأ . الصحاح (كلل) ١٨١١ / ٥

يقول الأعشى : إنه لا يرق لناقته ، فيرفق بها من الإعياء والكلال حتى تصل إلى
محمد صلى الله عليه وسلم .

الشاهد فيه : أن الأصل أن يقال : " حَتَّى تَلْقَى " بتحريك الباء بالنصب ، إلا أنه سكن الباء لضرورة الشعر .

ومعنى : آليت : أقسمت (١) . ولا أرضى لها : معناه : لا أرق لها (٢) .
صدر البيت إخبار ، وآخره خطاب لناقته (٣) . يقول : حفى من كثرة المشى ، أى : رقت قدمه ، أو حافره ، فإنه حَفَّ بَيْنَ الحَفَى مقصور ، وأحفاء غيره (٤) .

ونالها : قول الخطيب :
[١٨٣] يَادَ أَرْهَنَدِ عَفَّتْ إِلَّا أَثَافِيهَا . . . بَيْنَ الطَّوَى فَصَارَتْ فَوَادٍ يَهْـ

" الشاهد فيه : إسكان الباء من " أثافيا " وهى منصبة .
والأثافي : الحجارة التى تنصب عليها القدر (٦) - وقد سبق الكلام فيها غير مرة -
والطوى : فصارات : مواضع (٧) . يعنى : أنه درست معالمها ، فلم يبق منها إلا الأثافي (٨) .
ورابعها : قوله : فى المثل السائر : " أَعْطِ الْفَوْسَ بَارِيهَا " .
الشاهد فيه : أن الأصل أن يقال : " بَارِيهَا " بنصب الباء ، إلا أنهم أسكوا الياء على خلاف القياس .

==
والبيت من قصيدة أعدها الأعشى ليمدح بها الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومطلعها :
أَلَمْ تَفْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرْسَدَا . . . وَتَكُنَا بَاتِ الْمَلِيمِ مَسْهَدَا
ولما وصل إلى مكة وعلم به رجال قريش تلقوه فى مقدمة إلى الرسول ، فصعدوه
فنه بعد أن أجزلوا له المعطاء ، ورجع من حيث أتى ، ومات كافرا .

- (١) الصحاح (الأ) ٦ / ٢٢٢٠ .
- (٢) السابق (رضى) ٦ / ٢٣٥٢ .
- (٣) وتكون التاء لخطابها ، لا للفتية ، ولا شاهد فيه على هذا المعنى .
- (٤) الصحاح (حفا) ٦ / ٢٣١٦ .
- (٥) من البسيط (ديوانه / ٢٤٠) .
- والبيت من شواهد : الكتاب ٣ / ٣٠٦ والخصائص ١ / ٣٠٧ ، ٢ / ٣٤١ والمنصف ٢ / ١٨٥ ، ٣ / ٨٢ والمحتسب ١ / ١٢٦ ، ٢ / ٣٤٣ وأمالى الشجرى ١ / ٢٩٦
وابن بعيش ١٠ / ١٠٢ وشرح شواهد الشافى ٤١٠ / ٤١٠ ونفا : دَرَسَ . الصحاح (عفا) ٦ / ٢٤٣٢ .
- وفواد بها : نواحيها . اللسان (فود) ٥ / ٣٤٨٣ .
- (٦) الصحاح (تغى) ٦ / ٢٢٩٣ .
- (٧) الطوى : البئر المطوية بالحجارة . الصحاح (طوى) ٦ / ٢٤١٦ والصارة : رأس الجبل والوادي (شواهد شرح الشافى / ٤١١) .
- (٨) اعتمد الشارح فى بيان الشاهد ، وتوضيح المعنى على شرح ابن السيرافى ٢ / ٢٧٦ ، ولم يشر إلى ذلك .

قال " الميداني : * المعنى : استعن على علك بأهل الخبرة والحذق فيه ، وأنشد :
[١٨٤] يَا بَارِي الْقَوْسِ بَرًّا لَسْتُ تَحْسِنُهَا . . . لَا تُفْسِدْنَهَا وَأَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا (١)
قوله : (وهما في حال الرفع ساكتان) .

اعلم أنه لما ذكر - فيما تقدم - أنه إذا تحرك ما قبل الواو ، والياء ، لم يحتسب
من الحركات إلا النصب ، وذكر أمثلة ذلك في الفعل والاسم جميعاً على الوجه الذي
ذكرناه ، احتاج بعد ذلك إلى بيان حكمهما في بقية أوجه الإعراب ، وهي : الرفع ،
والجر ، والجنز ، فنفرد لكل واحد منها ضرباً .
الضرب الأول : في حكم الواو ، والياء حال كونهما مرفوعين ، ولا يكونان إلا ساكتين ،
تقول في الفعل حال الرفع : " زَيْدٌ يَغْزُو " و " يَكْرُمِي " ، وفي الاسم : " هَذَا الْقَاضِي " ،
و " جَاءَ الْفَارِزُ " بإسكان الواو ، والياء جميعاً ، لأن الضمة على الواو المتحرك ما قبلها ،
والكسرة على الياء المكسور ما قبلها ثقيلة ، فلذلك رفضوا اللفظ بهما .

قوله : (وقد شد التحريك في قول الشاعر :
[١٨٥] قَدْ كَادَ يَذْهَبُ بِالدُّنْيَا وَلَذَّتْهَا . . . مَوَالِي كَكَبَاشِ الْعَمُوسِ سَحَابُ
مَائِهِمْ وَاحِدٌ إِلَّا بِحَجَرَتِيهِ . . . لِأَبِيهِ مِنْ عِلَاجِ الْقَيْنِ مِفْتَاحُ (٢)
الشاهد فيه : أنه حرك " موالى " بالرفع ، والتزم الثقل الناشئ من إثبات الضمة على
الياء ، وأراد بالموالى : الجوارى .
قال في " الحواشي " : العوس : مكان ، أو قبيلة (٣) .

- (١) مجمع الأمثال ٢ / ٣٤٥ .
والبيت من البسيط ، قاله : الحطيئة ، ولم أعثر عليه في ديوانه .
وهو من شواهد : شرح الشافية ٤١١ / ٠ وينظر : ابن يعيش ١٠ / ١٠٣ .
(٢) بيتان من البسيط ، قالهما : جرير بن عبد الله البجلي ، أحد بني عامر بن
عقيل ، فارس شاعر (المؤلف / ٧١ والأنساب ٢ / ٩٥) .
والشطر الثاني من البيت الأول من شواهد : ابن يعيش ١٠ / ١٠٣ والبيتان من
شواهد الشافية ٤٠٢ / ٠
والحجزة : معقد الإزار ، وحجزة السراويل التي فيها التكة ، يريد أنهم
يحملون مفاتيح أبوابهم ، فهي مقفلة لا يدخلها أحد من الضيوف .
والقَيْن : الحداد . الصحاح (قَيْن) ٦ / ٢١٨٥
وأراد بعلاج القَيْن : صنيعه .
(٣) الحواشي ٧١ / (مخطوط) .

وقال في "شامل اللغة" : كِبَاشُ العَدُوسِ : مضافة إلى ضرب منها ، يسمى "عُوسًا" ،
ومنه يقال : كِبَشَ عُوسِيٌّ (١) .

وقال "الجوهري" : "عُوسٌ سَحَاحٌ ، أى : سَحَانٌ ، ولحم سَحَاحٌ ، أى : سَمِينٌ ،
قال "الأصمعي" : كأنه من سَمِهَ يصب [الدك] (٢) .

الضرب الثاني : في حكم المجرور ، ولا يقع في المجرور إلا اليا .
اعلم أنه إنما حصر المجرور في اليا ، لأن الأفعال لا تكون إلا في ذوات اليا ،
ولا تكون اليا في الجر إلا ساكنة ، حذارا من الثقل .

وقد أورد المصنف من الصور التي تحركت فيها اليا بالجر [ثلاثا] (٣) .

أولها : قول جرير :
[١٨٦] فَيَوْمًا يَجَارِزُ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي . . . وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَفْـؤُلُ (٤)
الشاهد فيه : أنه قال : "مَاضِي" بتحريك اليا بالجر ، وحققا السكون .
قال "ابن جنى" : هذا على لغة من يقول : "هَذَا" (٥) "مَاضِي" و "هُوَ يَمْضِي"
بتحريكهما بالضم (٦) .

(١) الصحاح (عوس) ٩٥٤/٣ واللسان (عوس) ٣١٢٠/٤ .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من المخطوطة .

وينظر : الصحاح (سح) ٣٢٣/١ .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) من الطويل (ديوانه / ٣٦٦) برواية : (يَجَارِزُ) في موضع : (يَجَارِزُنْ) .

والبيت من شواهد : الكتاب ٣١٤/٣ وروايته :

فَيَوْمًا يُؤَافِنِي الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي . . . وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَفْـؤُلُ

والمقتضب ٢٨١/١ ، ٣٥٤/٣ برواية (يجارين) والخصائص ١٥٩/٣ (يجازين)

والمعجم ٨٠/٢ برواية (يوافين) في موضع : (يجازين) والنصف ١١٤/٢

برواية : (يجارين) وأمالى الشجرى ٨٦/١ (يجارين) وابن يعيش ١٠٤/١٠

(يجازين) والأشعري ١٠٠/١ (يوافين) والمعنى ٢٢٧/١ (يوافين) واللسان

(غول) ٣٣١٨/٥ (يوافين) تقول : تفولت الإنسان : ذهبت به

وأهلكته . اللسان (غول) ٣٣١٨/٥ .

يصف النساء بأنه لا عهد لهن ، فيوما يجازين العشاق بوصل ، ويوما يهلكنهم

بالصدود والهجران .

(٥) سقط من المخطوطة .

(٦) النصف ١١٤/٢ .

قال في "الحواشي" : معناه : يجازين المحب هوى غير ماض ، أى لا يمضى منهم — إلى المحب .

وقيل المعنى : يجازين الهوى هوى غير ماض ، أى : جامد لا معنى له ، ولا استقرار والغول : الهلاك ^(١) . وله معنى آخر ذكرناه فيما تقدم ^(٢) .

قال أبو العباس : كان أبو عثمان ينشده :

فَيَوْمًا يُؤَافِقِينَ الْهَوَى لَيْسَ مَاضِيًّا ^(٣) .

وعلى هذه الرواية ، لا يكون خارجا عن القياس .

وثانيهما : قول [عبد الله بن] ^(٤) قيس الرقيات :

[١٨٢] لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ . . . يُصْبِحَنَّ إِلَّا لَهُنَّ مَطْلَبٌ ^(٥) ؟

الشاهد فيه : أنه حرك اليا من " الغواني " بالجر للضرورة ^(٦) .

والغواني : النساء الشواب . ويقال : هن اللاتي غنين بحسنهن . وقيل : اللاتي غنيستن

١ / ٣٩٣

بالأنواج ^(٧) .

والمطلب — بتشديد الطاء — التطلب ، يريد أنهن لا يتركن .

وجوز أن يريد : إِلَّا لَهُنَّ مَطْلَبٌ ، أى : هن يطلبن من يواصلنه ، لا تثبت

مدتهن لأحد ، وهن سريمات التغير ^(٨) .

- (١) الحواشي / ٧١ (مخطوط) .
- (٢) وهى : السفالة ، والجمع : أغوال وفيلان . اللسان (غول) ٥ / ٣٣١٨ والصاح (غول) ٥ / ١٢٨٦ .
- (٣) هذا ما قاله ابن جنى فى النصف ٨٠ / ٢ ولم يشر الشارح إلى ذلك .
- (٤) سقط من المخطوطة .
- (٥) من المنسوخ (ديوانه / ٣) برواية : (فى الغواني فما . .) ولا ضرورة فيه إذن . والبيت من شواهد : الكتاب ٣ / ٣١٤ والمقتضب ١ / ٢٨٠ ٣٥ / ٣٥٤ والمحتسب ١ / ١١١ والخصائص ١ / ٢٦٢ ٢ / ٣٤٢ والنصف ٢ / ٦٢ ٨١ وأمالى الشجرى ٢ / ٢٢٦ والمغنى ١ / ٢٤٣ واللسان (غنا) ٥ / ٣٣١٠ .
- (٦) يقول ابن جنى فى النصف ٦٢ / ٢ : " فجزيا " (الغواني) حين احتاج إلى ذلك ، وشبهه بيا (الضارب) . . .
- (٧) اللسان (غنا) ٥ / ٣٣٠٩ .
- (٨) اعتمد الشارح فى بيان الشاهد ، وتوضيح المعنى على شرح ابن السيرافى ١٥ / ٢ ولم يشر إلى ذلك .

.....

وَالشَّيْءُ : قول الشاعر :

[١٨٨] مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مَدَّتِي ۖ كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّحَرِ (١)

الشاهد فيه : أنه قال : "جَوَارِي" بتحريك اليا على خلاف ما يستحقه من الإسكان .

قال ابن جنى : الذي جوز الجر في هذه الأبيات كلها ضرورة الشعر (٢).

(١) من الكامل ، ولم أهند لقائله .

والبيت من شواهد : ابن يعش ١٠٤/١٠ والخزانة ٣ / ٥٢٦ وشرح شواهد

الشافعية / ٤٠٣ .

(٢) المصنف ٦٢ / ١١٤ .

(فصل) "تسقطان في الجزم سقوط الحركة" وقد ثبتنا في قوله :
هَجُوتَ زَيَانَ ثُمَّ جِئْتُ مَعْتَذِرًا . . . مِنْ هَجُوزَيَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعُ

قوله :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبِيَاءُ تَبَيَّنَ . . . بِمَا لَاقَتْ لِبَنُونَ بَنِي زَيْنَادٍ
وفي بعض الروايات عن ابن كثير : " أنه من بقى وبصر "

وأما الألف فتثبت ساكنة أبدا ، إلا في حال الجزم فإنها تسقط سقوطها
نحو : " لَمْ يَخْشَ " و " لَمْ يَدْعُ " ، وقد أثبتنا من قال :

.....
وَنَحْوُ : مَا أُنْسَ لَا أُنْسَاءَ أَخْرَجْتَنِي . . . مَا لَاحَ بِالْمِزَارِ رَدْعُ مَسْرَابِ
ومنه : وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَطْلُقُ .

الضرب الثالث : في حكم المجزوم :

قوله : (تسقطان في الجزم) اعلم أنه لما فرغ من الكلام في الجزم الذي هو من
خواص الأسماء ، شرع بعده في الجزم الذي هو من خواص الأفعال ، والجزم يدخل
ذوات اليا ، والواو جميعا ، نحو : " لَمْ يَفْزَ " و " لَمْ يَزِمَ " ، وحق الواو ، والياء
السقوط من اللفظ ، وقد أورد الصنف من الصور التي ثبتت فيها الواو والياء مع
الجزم على خلاف القياس [وثلاثا] (١) .

الأولى : قول الشاعر :

[١٨٩] هَجُوتَ زَيَانَ ثُمَّ جِئْتُ مَعْتَذِرًا . . . مِنْ هَجُوزَيَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعُ (٢)

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) من البسيط ، قاله : أبو عمرو بن العلاء ، واسمه : زيان بن العلاء بن عمار
المازني التميمي ، وذلك عندما جاءه الفرزدق معتذرا إليه من هجو بلغه
عنه ، ثم بدحه بمقطوعة منها قوله :

لَمَزَلْتُ أَفْطَحَ أَبْرَابًا وَأَغْلَقْتُهَا . . . حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ عِمَارٍ
ونظر : نشأة النحول للشيخ محمد الطنطاوي / ٦١ ، ٦٢

والبيت من شواهد : النصف ١١٥/٢ وأما الشجرى ٨٥/٢ والإنصاف
٢٤/١ وابن يعيش ١٠٥/١ والهمع ٥٢/١ والأشموزي ١٠٣/١ والعيني
٢٣٤/١ وشرح شواهد الشافعية / ٤٠٦ والدرر ٢٨ / ١

والمعنى : أنك هجوت واعتذرت ، فكأنك لم تهج ، على أنك لم تدع الهجو .

الشاهد فيه : أنه قال : " لَمْ تَهْجَوْ " فأثبت الواو مع الجازم ، والقياس حذفها .
قال " ابن جنى " : إنه قدره أن يكون في الرفع : " هُوَ يَهْجُو " بإثبات الضمة على
الواو ، كما تقول : " هُوَ يَضْرِبُكَ " فجاء الجازم ، وأسقط الحركة ، وبقيت الواو ساكنة ،
نحو قولك : " لَمْ يَضْرِبْ " (١) .

الثانية : قول قيس بن زهير :

[١٩٠] أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْبِئُ . . . بِنَا لَا قَتْلَ لِبَنِي زَيْدٍ
وَمَحِبَّتُهَا عَلَى الْقُرَشِ تَشِيرُ . . . بِأَدْرَاعٍ وَأَسْيَافٍ حَسَدٍ (٢)
الشاهد فيه : أنه قال : " أَلَمْ يَأْتِيكَ " بإثبات الياء مع الجازم ، والقياس أن يحذف
الياء ويقول : " أَلَمْ يَأْتِكَ " .

قال " ابن جنى " : إنما قال : " يَأْتِيكَ " بإثبات الياء ، لأنه من لغته أن يقول فسى
الرفع : " هُوَ يَأْتِيكَ " بالتحريك ، كما يقول : " هُوَ يَضْرِبُكَ " فلما كان من لغته تحريك
الياء في الرفع ، وأجراؤها مجرى الصحيح أسكنها في الجزم ، كما يفعل بالصحيح (٣) .

- (١) النصف ١١٥/٢ ، ١١٦ هـ بشارته : " قدره أن يكون في الرفع (هوَ يَهْجُو) فأسكن الواو في (لم تهجو) كما أسكن الياء في : (أَلَمْ يَأْتِيكَ) للجزم ، وهذا في الياء أسهل منه في الواو ، لأن الواو فيها الضمة أثقل من الياء وفيها الضمة .
- ونقله البغدادي في شرح شواهد الشافعية / ٤٠٦ هـ ٤٠٧ عن ابن جنى فسى صر الصناعة .
- (٢) بيتان من الرافض : قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة بن ربيعة ابن عجم ، كان شريفاً حازماً ذا رأي ، وهو صاحب داحس ، وهي فرسه (المؤلف / ١٦٨ ومعجم المرزبانى / ٣٢٢) .
- والبيت الأول من شواهد : الكتاب ٣ / ٣١٦ ونادى أبى زيد / ٥٢٣ والخصائص ٣٣٣/١ والمحتسب ٦٢/١ هـ ١٩٦ هـ ٢١٥ والنصف ٢٨١/٢ هـ ١١٤ هـ ١١٥ وأمالى الشجرى ٨٤/١ هـ ٨٥ هـ ٢١٥ والإنصاف ٣٠/١ وابن يعقوب ٢٤/٨ هـ ١٠٤/١ والممتع ٥٣٧/٢ والمفضى ١٠٨/١ هـ ٣٨٢ / ٢ والجمع ٥٢/١ والأشمونى ١٠٣/١ هـ ٤٤ / ٢ والعينى ٢٣٠/١ والخزانة ٥٣٤/٣ وشرح شواهد الشافعية / ٤٠٧ والتصريح ٨٧/١ .
- (٣) النصف ١١٥/٢ بشارته : " فهذا إنما جاء على لغة من يقول : (هُوَ يَأْتِيكَ ، وَيَضْرِبُكَ) فيجزيه مجرى الصحيح ، فيكأنه حذف الضمة للجزم ، كما يحذفها له من الصحيح في قوله : (أَلَمْ يَلْفِكَ)
- وينظر : النصف ١١٤/٢ .

والمعنى : ألم يأتيك خبر لبون بن زياد بما لاقى ، والباء زائدة ، لأنَّه فاعل ، كما ذكرناه في قوله تعالى : " كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا .. (١) " .
 وإنما زاد الباء ، لأنَّ المعنى : ألم تسمع ما لاقى .
 " ومنو زياد : الربيع بن زياد المبسى (٢) واخوته .
 وعن باللبون - ههنا - جماعة النوق التي لها لبن . والقرشي : عبد الله بن جَدعان التيمي (٣) .

وقوله : تشرى : تباع ويؤخذ بثمنها دروع وسيوف .
 وسبب هذا الشعر أن الربيع بن زياد ، طلب من قيس بن زهير درعا ، فبينما هما يخاطبه والدرع مع قيس ، إذ أخذها الربيع من يده ، وذهب بها . فلقى قيس أم الربيع ، وهي فاطمة بنت الخشرب فأسرها ، وأراد أن يرثها حتى يرد الربيع عليه درعه .
 فقالت له : يا قيس بن زهير ، أين عزب عنك حنك ؟ أتري بنى زياد مصالحيك ، وقد أخذت أسهم فذهبت بها ، وقد قال الناس ما قالوا ؟ ويحك من شر سماعه .
 فغلى عنها ، وأغار على إبل الربيع ، فأخذها وساقها إلى مكة ، واعها واشترى بها من عبد الله بن جَدعان سلاحا .

والأنباء : الأخبار .
 وقوله : " تنى " يريد : تزداد وتشتبه ، وهي جملة معترض بها ، لاموضع لها من الإعراب .

وقوله : (محبسها) معطوف على موضع " بما " وفيه دليل على أنه الفاعل ، وضمير الصلة محذوف ، والمعنى : لاقته (٤) .

(١) سورة الاسراء ، من الآية / ٩٦ : " قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا " .

(٢) هو : الربيع بن زياد بن عبد الله بن سفيان بن ناشب المبسى ، أحد دهاة العرب وشجعائهم وروؤسائهم في الجاهلية ، ويروى له شعر جيد للمؤتلف / ١٢٥ والمجهر / ٢٩٩ والأعلام ٣ / ١٤) .

(٣) عبد الله بن جَدعان التيمي القرشي ، أحد الأجواد المشهورين في الجاهلية ، أدرك النبي عليه السلام قبل النبوة ، وكانت له جفنة يأكل منها الطعام القائم والراكب (الخزانة ٣ / ٣٢٢ والمجهر ١٣٢٢ والأعلام ٤ / ٧٦) .

(٤) اعتمد الشارح في ذكر هذه القصة وتوضيح المعنى على شرح ابن السيرافى لأبيات الكتاب ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ ولم يشر إلى ذلك .
 وتظهر هذه القصة أيضا : في شرح شواهد الشافعية / ٤٠٨ ، ٤٠٩ .

.....

الثالثة : قراءة ابن كثير ^(١) من طريق قبيل ^(٢) : " ٠٠ انه من يتقى ويصبر " ^(٣) .
 الشاهد فيه : أن كلمة " من " ههنا شرطية ، وجازمة للفعل ، والقياس أن يقال :
 " يتقى " باسقاط الباء ، كما هي قراءة باقى الثمانية ، إلا أنه يخالف القياس ، وأثبتت
 الباء في " يتقى " وحججه ست :
أولها : أن " من " ههنا بمعنى " الذى " وليس للشرط ، فلهذا لم تكن جازمة ، وأما
 عطف " يصبر " وهو مجزوم على " يتقى " وهو غير مجزوم فلأن " من " إذا كانت
 موصولة بالفعل تضمن معنى الشرط ، وإن لم تكن جازمة .
 ولهذا تدخل الفاء في خبرها ، كما سبق تقريره أول الكتاب ^(٤) .

- (١) سبقت ترجمته ص ٥٦٠ من التحقيق .
- (٢) هو : محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن محمد بن سعيد الخزرجي المكي ، وكنيته :
 أبو عمرو ، ولقبه : ولد بـ " مكة " سنة ١٩٥ هـ ، وتوفي بها سنة ٢٩١ هـ .
- (٣) ينظر : طبقات القراء ١٦٥/٢ وتاريخ القراء المشرقة ١٣/ ١٤ ، سورة يوسف ، من الآية / ٩٠ : " ٠٠ انه من
 المحسنين " .
- يقول ابن مجاهد في : السبعة في القراءات / ٣٥١ : " قرأ ابن كثير وحده :
 " انه من يتقى ويصبر " بيا في الوصل والوقف فيما قرأت على قبيل .
 وقرأ الباقون بغير يا في وصل ولا وقف .
 ويعلق أبو البركات في كتابه البيان في غريب أعراب القرآن ٤٤/٢ ، ٤٥ على هذه
 القراءة قائلا :
 " ومن قرأ : (يتقى) بإثبات الباء ، فهي قراءة ضعيفة في القياس ، وقد ذكر في
 توجيهها وجهان :
 أحدهما : أن يكون جعل (من) بمعنى الذى ، وعطف (يصبر) على معنى الكلام ؛
 لأن (من) إذا كانت بمعنى الذى ، ففيها معنى الشرط ، ولهذا تأتى الفاء في
 خبرها في الأكثر ، وظهيره في الحمل على الموضع ، قوله تعالى : " فأصدق
 وأكن من الصالحين " .
 فمطاف (أكن) على موضع (فأصدق) لأن موضعه الجزم على جواب التثنية .
 والثاني : أن تكون (من) على هذه القراءة شرطية ، والضمه مقدرة في الباء من
 (يتقى) وحذفت الضمة للجزم ، ومقت الباء ، وكلا الوجهين ليس يتولى في القياس .
 وينظر : حجة القراءات لأبي زرع ٣٦٤/ ٣٦٥ والاتحاف ٢٦٢/ ٢٦٣ .
- (٤) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الثالث / ١٤٤ (رسالة) .

فلما تضمن معنى الشرط ، كان موضعه جزءاً ، فحمل العطف على موضعه ، فجاء - - - - -
المعطوف .

وثانيها : أن يكون " يصبر " مخففاً من " يصبر " بالرفع ، فسكن كما سكن الباء ، فليس
قول الشاعر :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ بغير مستحِقِّب . . . إِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا أُنِيبُ (١)
والأصل : إنما هو " أشرب " بالتحريك بالرفع .

وقول الآخر :

[١٩١] سِيرُوا بَيْنَ الْعَمِّ فَأَلْهَوْا زَنْبُلَكُمْ . . . نَهْرٌ تَبْصُرُ فَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ (٢)
فأسكن الفاء ، والقياس تحريكها بالرفع .

وثالثها : أن الحركة ضمية ومقدرة ، والجانب أسقط الحركة الضمية .
رابعها : قاله " عبد الجبار " : إنه حذف الضمة ، ولذا تتوالى الحركات .
خامسها : أنه قوى الوقف عليه ، وأجرى العمل مجرى الوقف .
سادسها : أن الباء متولدة من إشباع الكسرة (٣) . كما سبق غير مرة .

- (١) سبق تحقيق هذا البيت .
- (٢) من البسيط ، قاله : جرير (ديوانه / ٧٠) .
والبيت من شواهد : الخصائص ٢٤ / ١ ، ٣١٧ / ٢ ،
الأهواز : بين البصرة وفارس (معجم البلدان ٢٨٥ / ١)
وميراً : نهر بالأهواز (معجم البلدان ٦٦ / ٢) .
- (٣) على أساس أن (مَنْ) شرطية ، ولام الفعل حذفت للجواز .
يقول ابن هشام في المغني ٤٧٨ / ٢ : " . . . وقال به الفارسي في قراءة قنبل :
" إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ . . . بإثبات الياء في (يَتَّقِ) وجزم (يَصْبِرْ)
فزع أن (مَنْ) محسولة ، فلهذا ثبتت ياء (يَتَّقِ) ، وأنها ضمنت معنسى
الشرط ، ولذلك دخلت الفاء في الخبر ، وإنما جزم (يصبر) على توهم معنسى
(مَنْ) .
وقيل : بل وصل (يصبر) بنية الوقف كقراءة نافع (وَحَيَّائِي وَمَنَاتِي) بسكون ياء
(مَحَيَّائِي) وصلاً .
وقيل : بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين . . .
وقيل : (مَنْ) شرطية ، وهذه الياء إشباع ، ولام الفعل حذفت للجواز .
أو هذه الياء لام الفعل ، واكتفى بحذف الحركة المقدرة .
وينظر : ابن يعيش ١٠٦ / ١ ، ١٠٧ .

قبله : (وأما الألف فتثبت ساكنة أبداً) يريد : في حال الرفع ، والجزم ، والنصب ،
إلا في حال الجزم فإنها تسقط كما تسقط الواو ، والياء ، فتقول : " يَخْشَى " بالألف ،
ثم يدخل الجازم ، فتسقط الألف ، فتقول : " لم يَخْشَى " .
وتقول : " يدعى " بضم الياء ، على البناء للخمسة ، فإذا دخل الجازم ، تسقط
الألف ، وتقول : " لم يدع " ، وقد ثبتت الألف في حال الجزم على غير قياس — شاذاً ،
والمذكور منه ثلاثة :

- الأول : قول الشاعر :
- [١٩٦] وَتَضَحَّكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَيْشَمِيَّةٌ . . . كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسَيْراً يَمَانِيَا (١)
- الشاهد فيه : أنه قال : " لم ترى " بالألف ، والقياس " لم تر " بخير ألف (٢) .
- وقائله / عبد يفيث بن الحرث بن وقاص . قبله :
- (٣) أَلَا لَأَعْلَمَنَّ كَفَى اللُّومَ مَا بِيَا . . . فَمَا لَكُمَا فِي اللِّمِّ خَيْرٌ وَلَا لِيَا
- (٤) أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْعِلَاقَةَ نَفْسُهَا . . . قَلِيلٌ وَمَالِي أَخِي مِنْ شِمَالِيَا
- (٥) فَيَارَاكِبَا إِمَّا عَرَضَتْ فَبَلْفَن . . . نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَلَا تَلَاقِيَا

(١) من الطويل ، قاله : عبد يفيث — كما صرح بذلك الشارح — وهو : من بنسب
الحارث بن كعب ، من قحطان ، شاعر جاهلي يمني ، وفارس معدود ، كان سيد
قومه (الخزاعة ٣١٢/١ والأعلام ١٨٢/٤) .
والبيت من شواهد : أمالي القالي ١٣٢/٣ والمحتسب ٦٩/١ والمخصص ٩/١٤
وابن يميث ٩٢/٥ ، ٩ / ١١١ ، ١٠٧/١٠ والنقش ٢٢٧/١ ، ٢٢٨ والأشمونى
١٠٣ / ١ .

(٢) وقد خرج هذا البيت على وجهين :

الأول : أنه " ترى " بياء المؤنثة المخاطبة ، وقد استوفى الجازم عمله بحذف
النون ، وأصله : " ترين " .
الثاني : أن أصله : " تراه " فلما دخل الجازم حذف الألف ، فصار " لم تراه " .
فحذف هذه الهمزة وجعلها ألفاً ، ونقل حركتها إلى الساكن قبلها ، ولاشئ فسى
ذلك ، لأن التخفيف بعد استيفاء الجازم عمله قياس لا شذوذ فيه أصلاً .
وينظر : ابن يميث ١٠٧/١٠ .

- (٣) أى : كفى اللوم ماترون من حالي ، فلا تحتاجون إلى لومي مع إيساري وجهدي .
- (٤) يروى : ومالي أخا من شماليا .
- وشمالى : أى خلقي ، وهو : واحد الشمال .
- (٥) عرضت : أتيت العروض ، وهى مكة والمدينة وما حولهما . الصحاح (عرض) ١٠٨٢/٣ .

.....
 (١) أَحَقَّ عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ سَامِعًا . نَشِيدُ الرَّعَاءِ الْمَمَزُ بَيْنَ الْمُتَالِيَا
 وَقَدْ عَلِمْتُ عَرَسَ مَلِكَةٍ أَنْتَسَى . أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيَا عَلَيْهِ رُعَادِيَا
 ويروى : " كَأَن لَمْ تَرَى " بالياء على خطاب الموتى ، وحينئذ لا يكون من قبيل
 مانحن فيه .

والقصة : أن " عبد بفرث " أسر يوم الكلاب ، أسرته تيم اللات ، وكانوا يطلبونه
 بدم رجل منهم ، فعرض عليهم في فداءه ألف ناقه ، فأبوا إلا قتله ، وكانوا شد والسانه
 لثلاث يهجوهم " فغضب أن يخلوه " لينج على نفسه ، ويلوم أصحابه ، وقد لهم
 ألا يهجوهم ، فخلوه ، وقال هذه القصيدة (٢) .

الثاني : قول الآخر :
 (٣) [١٩٣] مَا أَنْسَ لَا أَنْسَاءَ آخِرَ عَيْشَتِي . مَالِاحَ بِالْمَمَزَا رِيحَ سَرَابِ
 الشاهد فيه : أنه قال : " أنساء " بإثبات الألف ، والقياس : " لا أنسه " بغير ألف ؛
 لأنه مجزوم باعتبار أنه جزاء ، لأن " ما " هذه للمجازاة ، نازلة منزلة " إِنْ " التي
 للشرط ، فتكون جائزة للشرط والجزاء جميعا .
 وقوله : " لا أنساء " هو الجزاء .

قوله : " بالممزا " بالعين المهملة ، والزاي المعجمة معدها .
 قال " الجوهري " : " الأممز : المكان الصلب الكثير الحصى . والأرض ممزاة بينة
 الممز (٤) .

-
- (١) الرعاء بكسر الراء جمع راع ، ويجوز ضم الراء ، وه قرى (حتى يصدر الرعاء)
 ينظر : البحر المحيط ١١٤/٧ .
 الممزب : المتنحى بابله . المتالي الأبل التي نتج بعضها وتقى بعض يقال
 للجمع متال واحدتها متليه .
 ينظر في بيان المفردات والمعنى : ذيل أمالي القالي / ١٣٣ ، ١٣٤ .
 (٢) ينظر : ذيل أمالي القالي / ١٣٠ والفضليات / ١٥٥ .
 (٣) من الكامل ، نسبة البغدادى فى شرح شواهد الشافعية الى الحصين ابن قعقاع
 ابن زبارة ، نقلا عن ابن الأعرابى فى نوادره .
 والبيت من شواهد : ابن يعيش ١٠٧/١٠ والإيضاح ٤٥٩/٢ وشرح شواهد
 الشافعية / ٤١٣ .
 والسراب : ما يختلج للمسافر فى الصحراء وقت الهجرة أنه ماء ، وليس به ماء .
 اللسان (سرب) ١٩٨٢/٣ .
 (٤) الصحاح (معز) ٨٩٢/٣ .

والريح بالفتح في الأصل : الزيادة والفضل . قاله : أبو محمد (١).
الثالث : ما أنشده أبو علي عن أبي زيد :

[١٩٤] إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ
وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَلْعَلُ (٢)

الشاهد فيه : أنه قال : " ولا ترضاهَا " بالألف ، والقياس : " ولا ترضها " بإمقاط
الألف لأجل النهي .

والمعنى : لا تطلب رضاها . والمتعلق : التردد (٣).

قال ابن جنى : كأنه قدر الحركة في الألف في موضع الرفع والنصب ، فحذفها للجزم -
كما قدرت الحركة فيما تقدم من الأبيات - وما ذكره بعيد ، لأن الألف لا يمكن حركتها -
أبداً (٤).

فلا يحسن تشبيهها بالياء في " أَلَمْ يَأْتِكَ " ، ولا بالواو في : " لَمْ
تَهْجَوْا " ، لأن النطق بالحركة فيها ممكن ، بخلاف الألف (٥).

(١) التخمير ٢ ورقة / ٢٦٤ (مخطوط).

وينظر : الصحاح (ريح) ٣ / ١٢٢٣ .

(٢) بيتان من مشطور الرجز ، قالهما رؤبة (ملحقات ديوانه / ١٢٩) .
وهما من شواهد : الخصائص ٣٠٧/١ والنصف ١١٥/٢ والمخصص ٢٥٨/١٣ ،
٩/١٤ وأما في الشجرى ٨٦/١ والإنصاف ٢٦/١ وابن يمش ١٠٦/١ والإيضاح
٤٦٠/٢ والمبنى ٢٣٦/١ والخزانة ٥٣٣/٣ وشرح الشافية ١٨٥/٣ وشـ
شواهدها ٤٠٩/١ والتصريح ٨٧/١ .

(٣) الصحاح (ملق) ١٥٥٦/٤ .

(٤) النصف ١١٥/٢ ومبارته : " كذلك شبهت الألف بالياء في أن ثبتت فـسـى
موضع الجزم ، أنشدنا أبو علي عن أبي زيد :

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ
وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَلْعَلُ

فكأنه قدر الحركة فيها في موضع الرفع ، والنصب ، فحذفها للجزم ، وهذا
بعيد ، لأن الألف لا يمكن حركتها أبداً ، ولكنه شبهها بالياء في قولهم :

أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْبِئُ

وقد جاء هذا في الواو أيضاً ، قال الشاعر :
هَجَّوْتُ زَيْنَ شَمٍّ حَيْثُ مَعْتَبَرًا . . . مِنْ هَجَّوْزِ بَانَ لَمْ تَهْجَوْا وَلَمْ تَدْعُ .

(٥) يقول ابن يمش ١٠٧/١ : " ومنهم من يقدّر الحركة في الألف في موضع النصب
بالرفع ، فحذفها للجزم ، وفيه بعد ، لأن الألف لا يمكن حركتها ، ولكن على
التشبيه بالياء " .

وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٤٥٩/٢ ، ٤٦٠ .

(فصل) "ولرفضهم في الأسماء المتحركة أن تتطرف الواو بعد متحرك قالوا في جمع "دلو" ، وحقو" على "أفعل" وجمع "عرقوه" ، وقلنسوة" على حد "تمرة" و"حمر" : "أدل" ، وأحق" ، وعرق" ، وقلنس" ، قال :
 لَأَصِيرَ حَتَّى تَلْحَقَنِي بِعَنْسٍ . . . أَهْلُ الرِّبَاذِ الْبَيْضِ وَالْقُلْنَسِ .
 فأبدلوا من الضمة الواقعة قبل الواو كسرة ، لتقلبها ، مثلها في "ميزان" و "مِقات" ،
 وقالوا : "قلنسوة" ، وجمع "دلو" ، وأفصوان" ، وحنفوان" حيث لم تتطرف .
 ونظير ذلك : الإعلال في "الكساء" ، والرداء" ، وتركه في نحو : "النهائية" ،
 والعظاية" ، والصلاية" ، والشقاوة" ، والأبوة" ، والأخوة" ، والثنايين" ، والمذروين" .
 وسأل "سيويه" : "الخليل" عن قولهم : "صلاة" ، وعبادة" ، وعظاءة" ، فقال :
 إنما جاءوا بالواحد على قولهم : "صلاة" ، وعباءة" ، وعظاءة" .
 وأما من قال : "صلاية" ، وعباية" فإنه لم يجز بالواحد على الصلاة" ، والعباءة" ،
 كما أنه إذا قال : "خَصِيَان" فلم يشته على الواحد المستعمل في الكلام . . .

قوله : (ولرفضهم في الأسماء المتحركة أن تتطرف الواو بعد متحرك قالوا في جمع "دلو" ،
 وحقو" على "أفعل" ، وفي جمع "عرقوه" ، وقلنسوة" على حد "تمرة" و"حمر" : "أدل" ،
 وأحق" ، وعرق" ، وقلنس" . . .)

اعلم أنا قد ذكرنا - فيما تقدم (١) - أنه ليس في كلام العرب اسم متحرك ،
 آخره "واو" قبلها متحرك ، وإن كان في الفعل قد وقع كثيرا نحو : "يَفْرُو" و "يَدْعُو" .
 قال "المازني" : الذي دعاهم إلى ذلك إثبات المخالفة بين أواخر الأسماء ، وبين
 أواخر الأفعال (٢) .

ولأن الأسماء يلحقها الجر ، ويا" النسب ، ولا يكون ما قبلها إلا مكسورا ، فلو وقع
 آخر الاسم واو ، اجتمع ثلاثة أشياء في آخره ، وهي : الضمة ، والواو ، والكسرة على
 بعض التقادير ، وذلك عند دخول الجر ، أو يا" النسب عليه ، ولا يخفى ما فيه من الثقل
 على اللسان .

(١) ينظر : غرر من المصطلح ، ورقة ١٥٤ (مخطوط) .

(٢) النصف ١١٧٧٢ ، ١١٨ يقول المازني : "واعلم أن الواو إذا كانت في اسم ،
 وكانت حرف الإعراب قبلها ضمة ، أبدلت يا" ، وجعل مكان الضمة كسرة ، وذلك
 مثل : (أحق" ، وأدل) ، وقلبوا لتكون أواخر الأسماء مخالفة لأواخر الأفعال ،
 نحو : (يَفْرُو" ، وَيَسْرُو") . . .

وهذا المحذور منتف في الفعل ؛ لأنه لا جر في الأفعال ؛ لأن الجر لا يدخلها ،
وتلحقها يا النسب (١) .

فإن أفضى القياس إلى وقوع واو مضموم ما قبلها في شيء من الأسماء ، وجب قلب
الواو يا ، ونقل الضمة التي قبل الواو إلى الكسرة ؛ لتسلم اليا ، والمذكور من ذلك
جمعان :

الأول : جمع "فعل" من الاسم الذي آخره واو ساكن ما قبلها على "أفعل" نحو :
"دَلَّوْ" و "أَدَلَّوْ" على زنة : "كَلْب" و "أَكَلْب" .
الآثرى أن الواو في "أَدَلَّوْ" متطرفة قبلها ضمة ، فقلبو الواو إلى اليا ،
ثم نقلوا الضمة التي على اللام إلى الكسرة ، فصار : "أَدَلَّيْ" وكذلك : "أَحَقَّوْ" جمع
"حَقَّوْ" ، وجرى عليه ما جرى على "غَارَزْ" فتقول : "هَذِهِ أَدَلْ" و "رَرَّتْ بِأَدَلْ" و "رَأَيْتُ
أَدَلِّيَا" .

وذلك لأن اليا المنقلبة عن الواو تسكن في حال الرفع ، والجر ، ومعهما التنوين
ساكن ، فيجتمع ساكنان ، ولا بد من حذف أحدهما ، وحذف اليا التي هي لام الكلمة

- (١) ما قاله الشارح - هنا - هو يفهم عبارة ابن جنى في النصف ١٨/٢ حيث
يقول : "اعلم أن أصل : (أحق وأدل : أحق وأدل) فكرهت الواو - لما
أذكره لك - فأبدلت يا ، وأبدل من الضمة التي كانت قبلها كسرة ؛ لتصح
اليا فصارت : (أُنَقِيَّ) (وَأَدَلِّيَّ) ، ثم جرى عليها ما جرى على (غَارَزْ) فصار :
فإن قيل : وهذا تركت الواو بحالها فلم تغير ؟ وما الحاجة إلى تغييرها ؟ قيل :
لأن الأسماء يلحقها الجر يا ، النسب ، فلو قالوا : (مَرَرْتُ بِأَدَلِّي) لاجتمع في
آخر الكلمة : ضمة ، واو ، وكسرة ، ومعض هذا مكروه .
وكان يلزم أن يقال في النسب : (هَذَا أَدَلِّي) فتجتمع أيضا : ضمة ، واو ،
وكسرة ، وما إن .
وكذلك إن قلت : (هَذِهِ أَدَلِّي) في الإضافة إليك ، فاستثقل اجتماع هذا كله ،
فلما كان إقرار الواو يدعو إلى هذا كله ، قلبت يا ، لأن الواو على كل حال
أثقل من اليا .
وأما الفعل فقد أمن أن يلحقه الجر ، أو أن تقع بعده يا ، إضافة ، أو يا ،
نسب ، فصحت الواو في آخره . نحو : (يَغْزُو) .
وينظر : ابن يعيش ١٠٨/١٠ ، ١٠٩ ، والإيضاح لابن الحاجب ٤٦٠/٢ ، ٤٦١ ،
وشرح الشافعية ١٦٨ / ٣ وزهرة الطرف ٢٣٨ / ٢ والمتع ٥٢١ / ٢ .

أولى ؛ لما ذكرناه من الوجهين في مباحث الأسماء المنقحة (١).

قال "الجوهري" : "حقو السهم : مستدقه من مؤخره ما يلي الريش .
والحقو : الإزاره وثلاثة أحق وأصله "أحقو" ، على زنة "أفعل" فحذف الواو
لأنه ليس في الأسماء اسم آخره حرف علة وقبله ضمة .
فإذا أدى قياس إلى ذلك رفض ، فأبدل من الواو ياء ، ومن الضمة كسرة ، فصار
آخره ياء ، مكسورا ما قبلها .

فإذا عار كذلك ، كان بمنزلة "القاضي" ، والغاري "في سقوط الياء" ، لاجتماع
الساكنين ، والكثير "حقي" وهو "فَعُول" ، قلبت الواو الأولى [ياء] (٢) لتدغم في
التي بعدها (٣).

وقال "ابن جني" : "أحق جمع "حقي" وهو : الخصر واتحدته .
وقال قوم : بل الحقو : مشد الإزار ، وربما سُموا الإزار حقوا .
قال : ويقال في جمعه "حقي" بضم الحاء ، و "حقي" بكسرهما ، و "حقاء" (٤) .
هذا تمام الكلام فيما جمع من "فعل" على "أفعل" .

الثاني : ما كان جمعا [على "فعل"] (٥) بحذف الهاء ، نحو : "قلنس" جمع "قلنسوة"
كما أن "تمرا" جمع "تمره" ، واليا وفي هذا الجمع حرف الإعراب .
والأصل في جمع "قلنسوة" إذا حذف منه الهاء "قلنسو" إلا أن الواو لما تطرفت ،
وكانت السين قبلها مضمومة ، قلبوا المتطرفة التي هي حرف الإعراب ياء ، ثم نقلوا ضمة
السين إلى الكسرة ، فصار : "قلنس" .

وكذلك حكم "عرقو" جمع "عرقوه" فإنه يصير بعد القلب "عرقى" ، ثم بعد ذلك
يجرى عليهما في حالتي الرفع والجزم ما ذكرناه في "أدليو" ، وأحقو /

١/٣٩٤

- (١) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٩٨ (مخطوط) .
- (٢) سقط من المخطوطة .
- (٣) الصحاح (حقا) ٦ / ٢٣١٧ .
- (٤) النصف ٦٩٧٣ .
- (٥) زيادة يستقيم بها الكلام .

وَعَرَقَةُ الدَّلْوِ (١) بفتح الدالين ، لاغير ، والجذع "عَرَقِي" وأصله : "عَرَقُو" إلا أنسه
فصل به ما فصل بثلاثة "أَحَقِي" في جمع "حَقُو" ، فقد صار آخر كل واحد من هذه
الأسماء الأربعة ياء ، مكسورا ما قبلها ، وذلك يوجب كونها بمنزلة :

"قَاضٍ وَفَازٍ" فيما حكينا ، وقول الشاعر :
[١٩٥] لَاصِرٌ حَتَّى تَلْحَقِي بِعَنْسِي . . . أَهْلُ الرِّبَاطِ الْبَيْضِ وَالْقَلَنْسِي
الشاهد فيه : أن أصله : "القلنسوة" فقلت الواو ياء ، ونقلت الضمة التي على السين
كسرة ، وصار بمنزلة الأسماء المنقوصة .

قال "المازني" : أنشدني الأصمعي هذا البيت ، وقال : أنشدني عيسى بن عمر (٣) .
وقوله : "لاصير" يخاطب ناقته ، وقد مضى طول السير والمضى .
وعنيس ، بالنون : قبيلة من اليمن (٤) .
قال "الجوهري" : "الرَّيْطَةُ" : الملاة إذا كانت قطعة واحدة ولم تكن لَفْقِيْنِ ،
والجمع : رَيْطٌ وَرَيْطٌ (٥) .
وقال في "الشامل" : وكذلك كل ثوب دقيق أبيض ، فإنه يسمى أيضا : رَيْطَةٌ (٦) .

(١) اللسان (عرق) ٢٩٠٨ / ٤ : " . . . والعرقوة : خشبة معروضة على الدلو .
والجمع عَرَقِي ، وأصله عَرَقُو ، إلا أنه ليس في الكلام اسم آخره ، وأوقبلها حرف
مضموم ، إنما تخص بهذا الضرب الأفعال ، نحو : "سَرُو ، وَهَرُو ، وَرَهَرُو" ، هذا
مذهب "سيوه" وغيره من النحويين ، فإذا أدى قياس إلى مثل هذا في الأسماء
رفض ، فمدلوا إلى إبدال الواو ياء ، فكانهم حولوا "عَرَقُوا" إلى "عَرَقِي" ، ثم
كروهوا الكسرة على الياء ، فأسكوها ، ومعدوها النون ساكنة ، فالتقى ساكنان ،
فحذفوا الياء ، وبقيت الكسرة دالة عليها ، وثبتت النون إشعارا بالصرف .
فإن لم يلتق ساكنان ردوا الياء ، فقالوا : "رَأَيْتُ عَرَقِيَهَا" . . . " .
رجز ، لم ينسب ، ولم أعثر على قائله .

(٢) وهو من شواهد : الكتاب ٣ / ٣١٢ والمقتضب ١ / ٣٢٤ والنصف ٢ / ٢٠ ، ٣ / ٧٠
برواية : (لا سهل) في موضع (لاصير) والخصائص ١ / ٢٣٥ وابن يعيـش
١٠٨ / ١٠ واللسان (ريط) ٣ / ١٢٩٢ .
النصف ٢ / ١٢٠ .

(٣) وعيسى بن عمر الثقفي مولى خالد بن الوليد ، إمام في النحو والعربية والقراءة ،
أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وبعد الله بن أبي إسحاق ، وروى عن الحسن
البصري ، عنه الأصمعي وغيره .
من تصانيفه في النحو : الإكمال ، والجامع . مات سنق ١٤٩ هـ تقريبا .
ينظر : أخبار النحويين البصريين ٢٥ / ٢٦ ، والبغية ٢ / ٢٣٧ ، ٢٣٨ ونشأة
النحو ٦١ .

(٤) منهم الأسود العنسي الكذاب . الصحاح (عنس) ٣ / ٩٥٣ .

(٥) الصحاح (ريط) ٣ / ١١٢٨ (٦) اللسان (ريط) ٣ / ١٢٩٢ .

قال "ابن جنى" : قولهم فى جمع "قلنسوة" ، وعرقه " : "قلنس" ، وعرقه " قليليل
النظير ؛ لأن هذا الجمع الذى يجىء بحذف الهاء من الواحد ، إنما بابيه لما كان من
صنعة البارئ تعالى ، لا لما تولى صنعته المخلوقون ، نحو : "نخلة" ، ونخل ، وشعيرة
وشهير" (١) .

(٢)
قال "ابن جنى" : وقد قالوا : "سفينة" فى جمع "سفينة" وهو من صنعة المخلوقين .
قوله : (فأبدلوا من النجمة الواقعة قبل الواو كسرة ؛ لتقلب يا . . .)

(٣)
يريد فى جمع كل واحدة من الصور الأربعة التى ذكرناها ، وفيما أشده من البيت
قوله : (مثلها فى : "ميزان" ، وميزان ، وميزان . . .)

اعلم أنا قد ذكرنا - غير مرة - أن الأصل : "موزان" ، وميزان " ثم قلبت الواو
الساکة يا ؛ لانكسار الميم قبلها .

قوله : (وقالوا : "قلنسوة" ، وقمحة ، وأفعوان ، وغفوان" حيث لم تنطرف) .
اعلم أن الواو فيما ذكره من الصور الأربع لا يجرى عليها الإعراب ؛ لوقوعها
حشوا ، خالية من دخول الجر عليها ، ولحق يا ، النسب بها (٤) .

(١) المنصف ٢/ ١٢١ .

(٢) السابق ٢/ ١٢١ وزاد ابن جنى : "قال طرفة :
عَدْوِيَّةٌ أَوْ مِنْ سَفِينِ بْنِ يَاسِينَ . . . يَجُورُ بِهَا الْمَلَأُ طَوْرًا مَهْتَدِي
وقد قالوا فى جمع (قلنسوة : قلنس) فقدما الواو . . .
وعده ولى : قرية بالبحرين . والعَدْوِيَّة فى شعر طرفة : سفن منسوبة إلى عدو ولى .
اللسان (عدل) ٤ / ٢٨٤٢ .

(٣) ينظر : ابن يعيش ١٠ / ١٠٨ ، ١٠٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٦٠ ، ٤٦١
منهجة الطرف ٢٣٨ / ٢ والمتع ٢ / ٥٥٨ .

(٤) يقول ابن يعيش ١٠ / ١٠٩ : " . . . وقالوا : (قلنسوة ، وقمحة ، وغفوان ،
وأفعوان) فساغ ذلك ؛ لأن الواو لم تقع طرفا حرف إعراب ، والمكروه وقوع الواو
طرفا ، لما يلزم حرف الإعراب من التغير والكسر ، فإذا صارت حشوا صحت ؛ لأنها
قد أمنت أن تكسر ، أو يأتى بعدها اليا .

قال : ونظير ذلك : (الشقاوة ، والإدواة ، والنهاية ، والنكاية) لولا الهاء لوجب
قلب الواو ، والياء همزة كما تقلب فى : (رداء ، وكساء) ، إذ قد قويت حيث لم تكن
طرفا حرف إعراب . . .

وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٦٢ .

وهذا يؤكد أن العلة في تغيير "أدِل" وأُحِقِ "ما ذكرناه من اجتماع الأمور الثلاثة (١).

قال "ابن جنى" : القَصْدُوه : هي فأس الرأس المشرقة على النقرة (٢).

وقيل : هي خلف الرأس ، وجمعها "قَصْدُوه" (٣).

والأَقْمُون : بضم الهمزة : هو ذكر الأناعي الشجاع (٤).

والمَنْفُون : بضم العين : هو أول الشيء صدره (٥).

وقوله : (نظير ذلك الإعلال في نحو : "الكساء" ، "الرداء" وتركه في نحو : "النهيبة" ، والأصطاية *) (٦).

اعلم أنه لما ذكر أن الواو تعمل إذا وقعت طرفاً ، كما في "أدِل" ولا تعمل إذا كانت حشواً ، كما في "قلنسوه" قال بعده : ونظير ذلك أن الواو ، والياء إذا وقعتا طرفاً ، رابحتين بعد ألف زائدة ، فإنهما يعلمان ، ويقلبان همزة كما عرفت في "كسأ" وأصله : "كسأ" بالواو ، وفي "ردأ" مهموزاً ، وأصله : "ردأى" .

وإن وقعتا حشواً امتنع إعلالهما ، كما في "النهيبة" ، والشفارة * .

قال "الجهوري" : "التلابة" : القهر (٦) وهو : الحَجَرُ مِلَّ الكَفِّ ، والصلاة بالهمز مثله (٧).

وقال في "الشامل" : الصلاة : صخرة طولها وعرضها واحد ، ويقال لها : صلاة أيضاً (٨) . وظهور الياء في "صلاة" يدل على الياء ، كما أن الواو في "شفارة" يدل على السواو .

(١) وهي : الضمة ، والواو ، والكسرة على بعض التقادير ، وذلك عند دخول الجر ، أو ياء النسب عليه .

(٢) النصف ٦٩/٣ .

(٣) الصحاح (قصد) ٥٢٢/٢ .

(٤) السابق (فعا) ٢٤٥٦/٦ .

(٥) السابق (غف) ١٤٠٧/٦ .

(٦) السابق (صلا) ٢٤٠٢/٦ .

(٧) السابق (فهر) ٧٨٤/٢ : القهر : الحَجَرُ مِلَّ الكَفِّ ، يذكر ويؤم ، والجمع أفهار . وكان الأصمعي يقول : فِهْرَةٌ وفِهْرٌ وتصغيرها فِهيرة * .

(٨) اللسان (صلا) ٢٤٩٢/٤ .

قال "أبو زيد" : العرب تقول: عَقَلَتِ الْبَعِيرُ بِشَائِينَ - بالياء من غير همز - إذا عقلت يديه جميعا بحبل أو بطرفي حبل ، وَشَيْئِينَ : إذا عقلت يدا واحدة بعقدتين (١).
قال "ابن جنى" : الواحد "شأ" بالهمز ، مثل : "كسأ" فلجئ بشئته لقييل : "شأان" مثل : "كسأان" ولكنه جعل علما للتثنية في أول أحواله ، ولم يقصد بسسه التثنية (٢).

وقد سبق تفسير بقية الكلمات .

قوله : (وسأل "سيويه" : "الخليل" عن قولهم : "صلاة ، وعياة ، وعظامة ، فقال : إنما جاءوا بالواحد على قولهم : "صلا ، وعيا ، وعظا" (٣) .
أظن أن "سيويه" استبعد الهمز فيما ذكره من الصور ، لأن حرف العلة فيها وقع حشوا ، كما في "قلنسوة" و "أفصوان" فناسب أن يترك ، ولا يهمز ، لأنه لم يتطوّر ، فتجرى عليه حركات الاعراب ، ويلزم ما ذكرناه من اجتماع الأمور الثلاثة .

(١) النصف ٣ / ٧١

ويقول صاحب الصحاح (ثنى) ٢٢٩٤ / ٦ : تقول : عقلت البعير بشائينين ، إذا عقلت يديه جميعا بحبل أو بطرفي حبل ، وإنما لم يهمز ، لأنه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحد ، فيقال : شأ ، فركت الياء على الأصل ، كما فعلوا في (مذرويسين) ، لأن أصل الهمزة في (شأ) لو أفرد ياء ، لأنه من : (ثني) ، ولو أفرد واحد ، لقييل : شأان كما تقول : كسأان وردا .

(٢) النصف ٢ / ١٣٢ عبارته : "لولا أن (شائينين) بُني على التثنية لوجب أن يهمز ، فيقال : (عقلته بشائينين) كما تقول : (التخفت بكسائين) لأنك كنت تقدره أولا (شأ) كما تقول : (كسأ) ، ولكنه بني في أول أحواله على التثنية ، كسأ بنيت (النهاية) في أول أحوالها على التانيث ، فجرت الياء التي هي حصر الإعراب في (شائينين) مجرى ها التانيث في منع الهمز ، لأن الياء قد وقعت حشوا لاطرفا ، فصحت ، كما صحت الواو في (فحدوه) لوقوعها حشوا لاطرفا .
ويقول سيويه ٣٨٢ / ٤ : سألته (الخليل) عن (الشائينين) فقال : هو بمشزلة (النهاية) ، لأن الزيادة في آخره لا تفارقه ، فأشبهت الها ، ومن ثم قالوا : (مذروان) فجاءوا به على الأصل ، لأن ما بعده من الزيادة لا يفارقه .

فسأل "الخليل" عن الموجب للإعلال ، فقال : إنهم استعملوها في أول الأمر بغيرها ، فوقع حرف العلة متطرفا ، ولزم قلبها همزة ، كما همز في "كسأ" و "ردأ" ثم بعد لزوم الإعلال بالهمزة ، ألحقوا الهاء بالاسم المهموز ، فترك الإعلال بحاله ، ولم يسرد حرف العلة إلى أصله .

فأما الذين استعملوها في أول الأمر [بالهاء] ^(١) فإنهم تركوا حرف العلة بحاله ، ولم يهمزوه ، لوقوعه حشا في أول أمره ، فهذا معنى قول الخليل :
(٠٠) وأما من قال : "صَلَاةٌ ، وَعِبَاةٌ" فإنه لم يجز بالواحد منها على "الصَّلَاة" ، والعباء (٠٠) أصلا ^(٢) .

قوله : (كما أنه إذا قال : "خُصْيَانٌ" فلم يثنه على الواحد المستعمل في الكلام) .
اعلم أن هذا مما يؤكد كلام "الخليل" وذلك أنه لما أجاب "سيمويه" بما ذكره من التأويل ، أكد بعد ذلك كلامه فيما ذكره من المثال ، وهو حسن ، فإن الواحد المستعمل في الكلام "خُصْيَةٌ" ^(٣) فلو جاء بثنيتها لوجب أن يقول : "خُصْيَتَانِ" بإثبات تاء التانيث في الاسم المثنى ، كما قالوا في تشية "رُكْبَةٍ" : "رُكْبَتَانِ" ، ولكنه لم يقصد بقوله : "خُصْيَانٌ" التشية ، وإنما جاء به كذلك علما للتشية في أول أحواله ، وإن كانت التشية فرعا بالنسبة إلى الواحد .

- (١) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٢) الكتاب ٣٨٢/٤ : "و سألتهم عن قولهم : (صَلَاةٌ ، وَعِبَاةٌ ، وَعِظَاةٌ) فقال : إنما جاءوا بالواحد على قولهم : (صَلَاةٌ ، وَعِظَاةٌ ، وَعِبَاةٌ) كما قالوا : (مَسْنِيَةٌ ، وَصَرْصِيَّةٌ) حيث جاءتا على : (مَرْصِيٌّ ، وَصِنِيٌّ) .
- وإنما ألحقوا الهاء آخرها ، حرفا يعزى منها ويلزمه الإعراب ، فلم تقو قوة ما الهاء فيه على ألا تفارقه .
- وأما من قال : (صَلَاةٌ ، وَعِبَاةٌ) فإنه لم يجز بالواحد على : (الصَّلَاة ، والعباء) كما أنه إذا قال : (خُصْيَانٌ) لم يثنه على الواحد المستعمل في الكلام ، ولو أراد ذلك لقال : (خُصْيَتَانِ) .
- وينظر : المقتضب ٣٢٦/١ والنصف ١٢٨/٢ ، ١٢٩ وابن يمش ١٠٩/١٠ ، والإيضاح لابن الحاجب ٤٦٢/٢ .
- (٣) الخُصْيَةُ بضم الخاء وكسرهما : واحدة الخصى ، وهي : البيضة .
الصحاح (خصى) ٢٣٢٢ / ٦ .

.....

قال "المبرد" : " يقال : ^{فمن} خصية ، وخصى ^{فمن} قال : " خصية " قال في التثنية
" خصيتان " ، ومن قال : " خصى " قال : " خصيان " (١) . . .

(١) المنصف ١٣١/٢

والمبرد — هنا — يخالف الخليل وسيبويه وابن جنى ؛ لأنه يجعل التثنية ل :
(خصيين) عادية .
أما غيره فيرى أن (خصميان) لو جاء على (خصية) لقليل : (خصيتان) ، ولكنه بنى
على التثنية في أول أحواله ، وإن كانت فرعا ، كما بنيت (العباية) على التانيث
في أول أحوالها ، وإن كانت فرعا .

(فصل) " وقالوا : "عُتِيَ" و"جِئْتُ" و"عَصِيَ" ففعلوا بالواو المتطرفة بعد الضمة في "فُعُول" مع حيز المدة بينهما ما فعلوا بها في "أَدِلَّ" و"قَلَنْسَ" كما فعلوا في "الكَسَا" نحو فعلهم في "العَصَا".

وهذا الصنيع مستمر فيما كان جمعا ، إلا ما شذ من قول بعضهم : "إِنَّكَ لَتَنْظُرُ فِي نَحْوِ كَثِيرَةٍ" ، ولم يستمر فيما ليس بجمع ، قالوا : "عَنَوُ" و"مَغَزُو" ، وقد قالوا : "عَتَى" و"مَغَزَى" ، قال :

وَقَدْ عَلِمْتُ عَرَبِيَّ فَلَيْكَةِ أَنْتَنِي . . . أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيَا عَلَيْهِ وَعَادِيَا
قَالُوا : "أَرْضُ مَسْنِيَّةٍ" و"مَرْضَى" وقالوا : "مَرْضُو" على القياس .
قال "سيبويه" : والوجه في هذا النحو الواو ، والآخرى عربية كثيرة ، والوجه في الجمع الباء .

قوله : (وقالوا : "عُتِيَ" و"جِئْتُ" و"عَصِيَ" ففعلوا بالواو المتطرفة بعد الضمة فسي : "فُعُول" مع حيز المدة بينهما ما فعلوا بها في : "أَدِلَّ" و"قَلَنْسَ" (. .) .
اعلم أنه لما وجب القلب والإعلال في الواو المتطرفة المضموم ما قبلها ، قال بعمده :
وكذلك الحكم في الواو المتطرفة إذا وقع بينها وبين الحرف المضموم قبلها حرف ساكن ؛
لأن الساكن ليس بحاجز حمين .

ب/٣٩٤

والاسم الذي هذا / شأنه قد يكون جمعا ، وقد يكون مفردا :
فما كان منه جمعا ، فإنه يجب قلبه إلى الباء ، إلا ما شذ .

وما كان مفردا ، فإنه يجوز قلب الواو فيه إلى الباء ، ولا يجب ، والأولى فيه عدم القلب ، وقد رتب الصنف الكلام في هذا الفصل على ضربين :
الضرب الأول : فيما كان جمعا ، المذكور من أمثله ثلاثة :
"عُتِيَ" جمع "عَاتٍ" و"جِئْتُ" جمع "جِئْتُ" (١) و"عَصِيَ" جمع "عَصَا" ، والأصل : "عَتَوُ" و"جَتَوُ" و"عَصَوُ" فقلبوا الواو يا ، وكسوها متطرفة ، يجرى عليها الإعراب ، وقبلها

(١) جِئْتُ : اسم فاعل من : جِئْتُ يَجْئُو وَيَجْئِي جِئْتُ وَجِئْتُ عَلَى (فُعُول) فمِئْتَا ، ومِئْتَا : جلس على ركبتيه .
والجِئْتُ : جمع الجائِي ، وأصله : جَتَوُ ، فقلبوا الواو المتطرفة يا ، ثم قلبت الواو قبلها يا ، أيضا ، لاجتماعها مع الباء سبق أحدهما بالسكون ، ثم قلبت ضمة التاء كسرة .

وينظر : الصحاح (جثا) ٦ / ٢٢٩٨ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٦٣ .

حرف مضموم ، وذلك عين الكلمة الواقع قبل واو "فُعُول" .
قال "ابن جنى" : إنما جاز قلب الواو فى مثل هذا ؛ لأنه اجتمع فى الطرف واوان ،
والأولى منهما مدغمة ، فخفيت ، فكانه ليس بين التاء التى هى عين الكلمة ، وبين الواو
المتطرفة التى هى لام الكلمة حازر ؛ لضعف الواو الأولى بالإدغام ، فقلبت المتطرفة ،
تشبيهاً بـ "أَدِل" وليس مثله (١) .
لأنه لا حازرين الواو ، وبين الحرف المتحرك فى "أَدِل" و "قَلْنِس" ، وههنا
الحازرينيهما قائم ، وهو واو "فُعُول" ؛ لأن سكون الحرف لا يخرججه عن كونه حازراً
حقيقة .

وقلب الواو إلى الياء فيما ذكره من الصور الثلاث واجب ؛ لأنها جمع .
وانما لزم القلب فى الجمع ؛ لكونه أثقل من الواحد ، فناسب لذلك إيجاب القلب فيه ،
توفير التخفيف فيما ثقل على اللسان .
قال "المازنى" : إذا كان الواحد — على خفته وتمكنه — قد جاز فيه القلب ، نحو :
"مَمْدِي" و "مَرَضِي" لم يكن بد من إلزام القلب فى الجمع ؛ لثقله (٢) .
هذا من التسمية بين الواحد والجمع فى الحكم ، مع افتراقهما فى الخفة والثقل ،
وملاحظة لزيادة ثقل الجمع بالاعتبار .
وإذا قلبت الواو إلى الياء ، كت فى ضم أول الكلمة وكسرها مخيراً ، فإن شئت قلت :
"عَتِي" بضم العين ، وإن شئت قلت : "عَتِي" بكسرها (٣) .

- (١) النصف ١٢٣/٢ .
وما تجد ملاحظته أن الشارح نقل كلام ابن جنى بالمنع ، وتصرف فى عبارته
بالمعنى الذى يقتضيه سياق الكلام .
- (٢) النصف ١٢٤/٢ .
ومانسبه الشارح للمازنى هو نص كلام ابن جنى ، ويبدو أن الأمر التيسر على
الشارح ، ولا أستبعد أن يكون خطأ من الناسخ .
- (٣) النصف ١٢٣/٢ يقول المازنى : " فإذا جاءت الواو ثقيلة مثل هذه الواو ، وكان
الذى هى فيه جمعاً قلبت الواو ، ولم يجوز ثباتها ، وذلك نحو : (عَصَا وَهَيَّيْ) ،
وَعَطَّ وَهَيَّيْ) .
وإن شئت كسرت أول الكلمة ، وإن شئت ضمته ، ولا يجوز بالواو ، إلا أن يشذ
الحرف فيحكى ولا يجمل أصلاً . . .

قوله : (كما فعلوا في " الكسائر " نحو فعلهم في " العصا ") .

اعلم أنه لما الحق " عتياً " بـ " أدل " مع قيام الفارق بينهما ، وهو وجود الحاجز في " عتق " وعدمه في " أدل " ، وكان [وجه] (١) الإلحاق ما ذكرناه من أن الحرف الساكن ليس بحاجز حصين ، أكد ما ذكره بأنهم كذلك الحفوا " كساً " بـ " عصاً " ، ولم يجعلوا ألف " فعال " حاجزاً بين فتحة السين ، وبين الواو التي هي لام الكلمة . فكما قلبوا الواو في " عصا " ألفاً لانفتاح الصاد قبلها ، قلبوا الواو المتطرفة في " كساً " ألفاً ، لفتحة السين قبلها ، ولم يجعلوا ألف " فعال " حاجزاً ، كما لم يُقَدَّر واو " مُعْمَل " حاجزاً ، ثم لما قلبت الواو في " كساً " ألفاً ، لفتحة السين ، همزوها بحذارة من اجتماع ألفين ، ولم يحذفوها ، لثلا يصير الاسم المدود مقصوراً ، ويذهب البنساة ولنيس (٢) .

قوله : (وهذا الضميمة مستقر فيما كان جمعاً) .

اعلم أنه يريد بالضميمة ما ذكرناه من قلب الواو إلى الياء في الصور الثلاثة ، وضمنى بالمستمر وجوب القلب ولزومه في الجمع ، والملة في ذلك ما ذكرناه من ثقل الجمع . قوله : (إلا ما شذ من قول بعضهم : " إِنَّكَ لَتَنْظُرُ فِي نَحْوٍ كَثِيرٍ " (٣)) .

الشاهد فيه : أنه جمع " نحو " وقد أثبت الواو ، ولم يقلبها ياء ، وقد بينا أن

ويقول سيويه ٤ / ٣٨٤ ، ٣٨٥ : " والوجه في الجمع الياء ، وذلك قولك :

(ثَدِي ، وَهَيْ) لأن هذا جمع ، كما أن (أدل) جمع .

ثم يقول : " وقد يكسرون أول الحرف لما بعده من الكسرة والياء ، وهي لفظة جيدة ، وذلك قول بعضهم : (ثَدِي ، وَهَيْ ، وَهَيْ ، وَهَيْ) " .

وينظر : نزهة الطرف للميداني ٢٣٢ وابن يعش ١٠ / ١١٠ والإيضاح لابن

الحاجب ٢ / ٤٦٣ وشرح الشافية ٣ / ١٦١ ، ١٧١ .

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) يقول ابن يعش ١٠ / ١١٠ : " ومثل ذلك : (كساً ، ورداً) لما كانت الألف زائدة

للمد لم يعتد بها ، وقلبوا الواو والياء ألفاً ، لتحركهما وانفتاح ما قبلهما على حد قلبهما في : (عصاً ، ورعى) ثم قلبوهما همزتين لاجتماعهما مع الألف الزائدة قبلهما ، فقالوا : (كساً ، ورداً) " .

وينظر : المنصف ٢ / ١٣٨ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٦٣ وشرح الشافية

٣ / ١٧٣ .

(٣) أي : في ضروب من النحو ، اللسان (نحا) ٦ / ٤٣٧ .

ويقول سيويه ٤ / ٣٨٤ : " وقد قال بعضهم : (إنكم لتنظرون في نحو كثيرة) ،

فشبهوها بـ : (عتق) ، وهذا قليل ، وإنما أراد جمع النحو " .

وينظر : المنصف ٢ / ٥٥١ والمنصف ٢ / ١٢٣ .

الواو المتطرفة في الجمع يجب قلبها إلى الياء .
 وأجاب عنه بأنه شاذ في القياس ، فيقتصر فيه على السمع ، ولا يجعل أصلاً .
 قال " ابن جنى " : " إنما أخرجوا " نحو " على أصله ، وليعلم بذلك أن أصل " عتي " و " عصي " : " عتو " و " عصو " فجا " نحو " كالتنبيه على أصل هذا الباب كله " (٢) .
 هذا تمام [الكلام] في الاسم إذا كان جمعا .

الضرب الثاني : في الاسم المفرد ، والمذكور من صوره خمس :
 أولها : " عتو " . قال في " شامل اللذة " : عتاً يعشوا عتياً : استكبر وتمرد (٤) .
 والشاهد فيه : أن " عتوا " لما كان اسماً مفرداً ، لم يلزم قلب الواو التي هي حرف الإعراب فيه ، بل يجوز فيه قلب الواو ، وتركها ، فتقول : " عتو " ، وإن شئت قلت : " عتي " .
 وإنما جاز فيه الأمران ، لخفته .
 قال " محمد بن السري " (٥) : " (فُعول) إذا كان جمعا فحقه القلب ، وإذا كان كسان صدره فحقه التصحيح (٦) . . .

ثانيها : " معزو " تقول : رجل معزو ، بوزن " مفعول " ، ويجوز في واوه الأمران :
 والأولى فيه الواو ، لما سنذكره من العلة .

وثالثها : قول عبد يغوث :
 [١٩٦] قَدْ عَلِمْتَ عَرَسِي مَلِيكَةَ أَنْسَى . : أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيَا عَلَيْهِ وَعَادِيَا (٧)

(١) يقول المازني في التصريف ١٢٣/٢ : " وقال بعض العرب : (إنكم لتنظرون فيسي نحو كثيرة) يريد : جمع (نحو) ، وهذا شاذ مشبه بما ليس مثله ، نحو : (صوم) ، كما شبه الذين قالوا : (صيم) بباب (عصى) إلا أن (صيماً) وما كان مثله مطرده ، و (نحو) لا يطرد " .

(٢) المنصف ١٢٣/٢ .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) اللسان (عتا) ٤ / ٢٨٠٤ .

(٥) هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل ، المعروف بابن السراج ، وقد سبقت ترجمته ص ١٢ من التحقيق .

(٦) ينظر : نزهة الطرف للميداني / ٢٣٤ وزاد : " لأن الجمع عندهم أثقل من الواحد " .

(٧) من الطويل ، قاله : عبد يغوث بن قحاص الحارثي (أمالى القالي ٣ / ١٣٢ والمفضليات / ١٥٨) برواية :

الشاهد في قوله : "مَعْدِيَا" وهو من : عَدَا يَعْدُو . أراد : "معدوا" .
وعرسه : زوجته ، والياء ضمير المتكلم .
والمعنى : علمت زوجتي . و "مليكه" عطف بيان ، أو بدل . والليث : الأسد .
وقوله : "معد يا عليه" ، يريد : أن من قصده ، وعدا عليه فهو بضمة من عدا على سبيل
الأسد ، فهو يملك من قصده ، فإذا هو قد شئنا أهلكه (١) .
ورابعها : قولهم : "أَرْضُ مَسْنِيَّة" ، والأصل : "مَسْنُوَة" ، لأنه من : سَنَوَاتِ الْأَرْضِ :
إذا سقيتها . يقال : سَنَتِ النَّاقَةُ تَسْنُو : إذا سقت الأرض ، والسحابة تَسْنُو الْأَرْضَ (٢) .
قال "ابن جنى" : "هي الأرض المسقية بالسانية ، والسانية الناقة ، أو البعير يسقى عليه
الماء من البئر" (٣) .
وإنما ساغ فيه "مَسْنِيَّة" و "مَسْنُوَة" جميعا ، لكونه اسما مفردا ، وهو أخف
من الجمع .
وخامسها : قولهم : "رَجُلٌ مَرَضِيٌّ ، وَرَضُوهُ بِالْقَلْبِ وَالْإِبْقَاءِ" ، وعلة ذلك ما عرفت .

أنا الليث معدوا على وعاديا

والبيت من شواهد : الكتاب ٣٨٥/٤ والنصف ١١٨/١ ، ١٢٢/٢ والمحتسب
٢٠٢/٢ ونزهة الطرف / ٢٥٠ وابن يعيش ٣٦/٥ . (معد يا عليه وعاديا) ، وفي
ابن يعيش ٢٢/١٠ (معدوا على وعاديا) والممتع ٥٥٠/٢ وشرح الشافعية
١٧٢/٢ وشرح شواهدنا ٤٠٠/٤ والأشعري ٣٢٦/٤ والعيني ٥٨٩/٤ ،
والخزانة ٣١٦/١ برواية (معدوا على وعاديا) .

وجاء في تخريج هذا البيت ثلاثة أوجه :

الأول : "معد يا بالياء" - كما ذكره الشارح هنا - وهي رواية كثير من النحاة .
الثاني : "معدوا بالواو" وهو الأصل ؛ لأن "معدوا" اسم مفعول من :
عدا يعدوه ، فالواو الأولى فيه واو (مفعول) والثانية لام الكلمة .
الثالث : "مغزيا عليه وعاديا" .

وفي الروایتين : الأولى والثالثة ، قلبت الواو الثانية ياء للتخفيف ، فاجتمع الواو ،
والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلب الواو ياء ، وأدغمنا .
وينظر : التعليق على ابن يعيش ٢٣/١٠ .

(١) ينظر في بيان الشاهد ، وتوضيح المعنى : شرح ابن السيراني لأبيات الكتاب

٣٦٩ / ٢

(٢) الصحاح (سنا) ٢٣٨٤ / ٦

(٣) النصف ٢٠ / ٣

قال "الجوهري" : تقول : "رضيت الشيء" ، وارتضيته ، فهو مرضى ، وقد قالوا : مرضوا ، فجاءوا به على الأصل والقياس " (١) .

إذا عرفت هذا ، فقله : (فيما ليس بجمع) يريد : أنه لم يجب ، ولم يطرد ، بل قد جاء فيه الأمران .

وفى "لم يستمر" ضمير مستتر ، يرجع إلى الضمير المستتر في قبله قبل ذلك (مستمر) . ويجوز أن يرجع إلى قوله : " وهذا الصنيع " .

قوله : (وقال "سيبويه" : الوجه في هذا النحو . .) يريد : في الاسم المفرد ، المتكسر الذي تطرفت فيه الواو (٢)

وإنما كان الوجه إبقاء الواحد ؛ لما ذكرناه أولا .

قوله : (بالأخرى عربية كثيرة) يريد : اللغة الأخرى ، وهي : قلب الواو ياء ، كما حكيناها في الصور الخمس .

قوله : (والوجه في الجمع الباء) يريد : أن الاسم الذي تطرفت فيه الواو ، المختار أنه تطلب فيه الواو إلى الباء ؛ لأن الجمع أثقل من واحد ، فكانت الحاجة إلى تخفيفه بالقلب أكد ، كما قررناه فيما تقدم .

(١) الصحاح (رضا) ٦ / ٢٣٥٢ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٨٤ : " . . فالوجه في هذا النحو الواو . والأخرى عربية كثيرة " .

[قلب الواو والياء همزة إذا وقع طرفها]

(فصل) "والمقلوب بعد الألف يشترط فيه أن تكون الألف مزيدة مثلاً في "كسأ" و"ردأ"، وإن كانت أصلية لم تقلب كقولك: "واو وزاى، وآية، وثاية..."

قوله: (والمقلوب بعد الألف يشترط فيه أن تكون الألف مزيدة)

اعلم أن الموجب لاشتراط زيادة الألف وجهان:

الأول: أنا قد ذكرنا - فيما تقدم - أن الموجب لقلب الواو والياء في "كسأ" فتحة السين، إلحاقاً لها بقلب الواو والياء في "عصأ" وقد رنا أن ألف "فَعَال" معدومة، وأنه لا فاصل بين السين الواو، وكما أنه لا فاصل بين الصاد، والواو في "عصأ" (١).

وهذا التقدير إنما يحسن في الألف الزائدة، فأما تقدير الألف الأصلية معدومة فبعيد عن القياس، ألا ترى أن الزوائد يسقطن في أبنية الجمع، ودون الحروف الأصلية. الثاني: أن عدد الحروف في صور كون الألف مزيدة، أكثر منه في الصور التي تكون الألف فيها منقلبة عن حرف أعلى.

وكل كلمة كثر عدد حروفها فهي ثقلية بالنسبة إلى ما قبلت حروفها، وقد عرفت في الفصل المتقدم أن الاسم الأثقل أجدر بالقلب مما هو أخف منه، ولذلك قلبوا الواو ياء في "أَغْزَرْتُ"، ولم يقلبوها في "غَزَوْتُ".

(١) يقول ابن عصفور في المتع ٢ / ٥٤٦، ٥٤٧: "إن الواو والياء يقلبان بعدهما (الألف) همزة، وإذا وقعتا طرفاً نحو: (كسأ، وسقأ)، لأنهما من: (كسوت، وسقيت)".

وإنما فعل ذلك بهما، لوقوعهما في محل التغيير، وهو الآخر، مع أن ما قبلهما مفتوح، وليس بين الفتحة وبينهما إلا حرف ساكن زائد من جنس الفتحة، فكانه لم يقع بينهما وبين الفتحة حاجز. فكما أن الياء والواو يقلبان إلى الألف، إذا انفتح ما قبلهما وكانا في الطرف، فكذلك قلبا في هذا الموضع.

فلما قلبت الياء والواو ألفاً التقى ساكنان: الألف البدلة، والألف الزائدة قبلها، فقلبت الثانية همزة لالتقاء الساكنين، إذ لا بد من التحريك وتحريك الألف لا يمكن، فقلبت إلى أقرب الحروف لها، مما يقبل الحركة، وهو الهمزة.

وينظر: شرح الشافية ٣ / ١٧٣، ١٧٤ والنصف ٢ / ١٣٧، ١٣٨ وابن يعيش ١٠ / ١١١، والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٦٣، ٤٦٥.

إذا عرفت هذا ، فوزن " كَسَاءٌ " و " رَدَاءٌ " : " فِعَالٍ " والألف فيه مزيدة ،
فصاغ قلب حرف العلة ألفا ، للفتحة الواقعة قبل ألف " فِعَالٍ " ، واستقام تنزِيلُها منزلة
الممدومة في أنها لا تكون حاضرة .
ووزن " وَايَ " و " زَايَ " : " فَعَلٌ " بإسكان العين ، وزنة " آيَة " و " وَثَايَسَة " .
بإسكان [العين] ^(١) والألف في كل واحدة من هذه الصور الأربعة أصلية ، عُلِى
معنى أنها منقلبة عن حرف أصلي ^(٢) .
ولقائل أن يقول : إن الألف لا تكون أصلية في اسم ، ولا فعل ، كما تقدم ، فالأجدد
بالمصنف أن يقول : وإن [كانت] ^(٣) منقلبة عن حرف أصلي لم تقلب . والثانية — بثلاث
نقط قبل الألف — قال " أبو زيد " : " الثَوِيَّة : مَأْوَى الْغَنَمِ " ، وكذلك الثانية غير مهموز ،
قال : والثانية — أيضا — حَجَارَةٌ تَرْفَعُ ، فتكون علما بالليل للرأى إذا رجع .
وقال " ابن السكيت " : هذه ثاية الغنم ، وثاية الإبل ، أي مأواها وهي عَزِيْزَة ،
أو مأواها حول البيوت ^(٤) .

- (١) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٢) ينظر : المصنف ٢ / ١٥٥ وبين يعين ١١١ / ١٠ والإيضاح لابن الحاجب .
٢ / ٤٦٥ وشرح الشافية ٢ / ١٢٣ .
- (٣) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٤) الصحاح (ثوى) ٦ / ٢٢٩٦ .
وينظر : المصنف ٢ / ١٤١ ، ٣ / ٧٢ .

(فصل) " والواو المكسور ما قبلها مقلوبة لامحالة ، نحو : " غَازِيَةٌ " و " مَحْنِيَّةٌ " ، وإذا كانوا ممن يقلبها وبين الكسرة حاجز في نحو : " قَنِيَّةٌ " و " هَوَّابِينَ عَنِ دُنْيَا " فهم لها بغير حاجز أقلب .

قوله : (والواو المكسور ما قبلها مقلوبة لامحالة ، نحو : " غَازِيَةٌ " و " مَحْنِيَّةٌ ") .
اعلم أن الأصل : " غَازِوَةٌ " من " غَزَوْتُ " و " مَحْنُوَةٌ " بالميم المفتوحة ، والحاء المهملة والدون .

قال " ابن جنى " : " هو منعطف الوادى حيث ينعرج " (١) .
ونقل " أبو على " أن " الفراء " حكى في " مَحْنِيَّةٌ " : " مَحْنُوَةٌ " (٢) .
وقال " الجوهري " : " انحنى الثوب : انعطف ، والمحنى : معطف الأردية ، والواحدة " مَحْنِيَّةٌ " بالتخفيف " (٣) .

وانما وجب قلب الواو المكسور ما قبلها من حيث أن الكسرة من حيز اليا ، وبين مخرجها ومخرج الواو تباعد ، فكروها أن ينسطقوا بحرفين متباعدين في المخرج ، فقلبوها السواويا ، لتساكل ما قبلها .

قال " ابن جنى " : " إن الواو إذا انقلبت وهى عين فى " شِيرَةٍ " ، والقِيَامِ " ، والحَيَاضِ " ، لانكسار ما قبلها — مع أن السين أقوى من اللام — فالواو التى فى " مَحْنِيَّةٌ " ألوى بالقلب ؛ لانكسار ما قبلها ؛ لأن الهاء بعدها لا تبلغ أن تكون فى قوة الراء فى " شِيرَةٍ " والفاء فى " الحَيَاضِ " والميم فى " القِيَامِ " .

(٤)
خذ قلبت فى الأقوى وهو " العين " فوجب قلبها فى الأضعف وهو " اللام " لامحالة .
قوله : (وإذا كانوا ممن يقلبها وبين الكسرة حاجز فى نحو " قَنِيَّةٌ " و " هَوَّابِينَ " هو ابن

عبيدنيا " فهم لها بغير حاجز أقلب) .
تقول : قنيت الغنم قنية إذا أمسكها لا للتجارة (٥) .

- (١) النصف ٢٢/٣ .
- (٢) يقول ابن جنى فى النصف ٢٢/٣ : " وأخبرنى أبو على — قرأته بخطه — أن الفراء حكى فى (مَحْنِيَّةٌ) : مَحْنُوَةٌ .
وأخبرنا أبو بكر محمد بن على بن القاسم ، عن أبى بكر محمد بن الحسن بن دريد ، عن أبى حاتم ، عن الأصمعى ، قال : المحانى ، الواحدة : مَحْنِيَّةٌ ، وهى منشئس الوادى .
- (٣) الصحاح (حنا) ٦ / ٢٢٢١ .
- (٤) النصف ١٣٦/٢ ، ١٣٧ .
- وينظر : الكتاب ٣٨٨/٤ وابن يعش ١١١/١٠ .
- (٥) الصحاح (قنا) ٦ / ٢٤٦٢ .

والأصل : "قنوة" إلا أن الواو انقلبت يا لكسرة القاف .
 وحجز النون الساكنة بين الكسرة والواو ، وكونها ساكنة لا يخرجها عن كونها ساكنة
 مؤثرة في خفة النطق بالكلمة (١) .
 قال "الجهوري" : "هو ابن عمه دنيا رديئة" أي : لحاء (٢) .
 قال "أبرسميد" : "وما هو يقوى القلب في غارزة" و "مخنية" أنهم يقولون : "هكذا
 رقية" وإنما هو في الأصل "قنوة" فجعلوا الواو يا ، لكسرة القاف ، وبينها النون
 الساكنة ، وقد وقع الإعراب على الهاء .
 فإذا جاز قلب الواو التي هي لام الفعل يا لكسرة ، وبينها وبين الواو حرف
 ساكن ، وجب أن تقلب يا متى وليت الكسرة ، ولم يكن بينهما حرف (٣) .
 قوله : (من قلبها) اعلم أن القياس أن يقال : "يقلبونها" على صيغة الجمع ،
 إلا أنه وحده حملا على لفظ "من" لا على معناه .

- (١) يرى الرضوي في شرح الشافية ٣ / ١٦٢ ، ١٦٨ تبعاً لابن الحاجب أن هذا شاذ ، حيث يقول : "وقوله : (وقنية وهو ابن عم دنيا شاذ) ، وذلك لأنك قلبت الواو التي هي لام يا مع فصل الساكن بينهما وبين الكسرة قبلها .
 ووجه ذلك مع شذوذه كون الواو لا ما ، وكون الساكن كالعديم ، وقنية ممن الواو في لفظك : قنوت ، والأولى أن يقال : هو من قنيت ، لأن لاه ذات وجهين ،
 ومنه قنيان بضم القاف .
 وعلى تقدير أنه من (قنيت) فلا يكون شاذاً .
 ويقول سيدييه ٤ / ٣٨٨ : "وقالوا : (رقنية) للكسرة بينهما حرف ، والأصل :
 (قنوة) ، فكيف إذا لم يكن بينهما شيء ؟" .
 وينظر : ابن يعيش ١٠ / ١١١ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٦٦ .
- (٢) الصحاح (دنا) ٦ / ٢٣٤٢ .
- (٣) شرح السيرافي ٦ / ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

[قلب اليا ، واوا ، والواو يساء في التثنية]

(فصل) " وما كان " فَعَلَى " من اليا قلبت ياؤه واوا في الأسماء ، كـ : " التَّقْوَى " ،
و " البَقْوَى " و " الرَعْوَى " و " الشَّرْوَى " و " العَوَى " ، لأنها من " عَوَيْت " و " الطَّفْوَى " ،
لأنها من " الطَّفْيَان " ، ولم تقلب في الصفات نحو : " خَزِيَا " و " صَدَيَا " و " رِيَا " ،
ولا يفرق فيما كان من الواو ، نحو : " دَعْوَى " و " وَدْعْوَى " و " شَهْوَى " و " فَعْلَى " ،
تقلب واوها يا ، في الاسم ، دون الصفة ، فالاسم نحو : " الدُّنْيَا " و " الْعُلْيَا " و " الْقَضِيَا " ،
وتدشد " الْقَصْوَى " و " خَزْوَى " و " حَزْوَى " و " غَزْوَى " ،
ولا يفرق في " فَعَلَى " من اليا ، نحو : " الْقَضِيَا " و " الْقَضِيَا " في بناء " فَعَلَى " من
" قَضَيْت " ، وأما " فَعَلَى " فتحققها أن تتساق على الأصل صفة واسما .

قوله : (وما كان " فَعَلَى " من اليا ، قلبت ياؤه واوا في الأسماء ، كـ : " التَّقْوَى " ،
و " البَقْوَى " و " الرَعْوَى " و " الشَّرْوَى " و " العَوَى " / لأنها من " عَوَيْت " و " الطَّفْوَى " ،
لأنها من " الطَّفْيَان " ، ولم تقلب في الصفات ، نحو : " خَزِيَا " و " صَدَيَا " و " رِيَا " ،
ولا يفرق فيما كان من الواو ، نحو : " دَعْوَى " و " وَدْعْوَى " و " شَهْوَى " و " فَعْلَى " .
اعلم أن " فَعَلَى " المستقلة اللام تأتي في الكلام على ثلاثة أوجه :

أما مفتوحة الفاء ، أو مضمومة ، أو مكسورة ، ولكل واحد منها حكم يخصه ، ولا يعتمد

إلى غيره .
قال " المازني " : ليس لأحكام هذا الباب قوة يحسن الاحتجاج بها ، وإنما وقع
مستطرفا ، ويحكى عن العرب من غير حجة (١) .

(١) التيسر الأمر على الشان - هنا - ونسب للمازني ما استنتجه ابن جني في كلامه .
فالمازني يقول في التصريف ١٥٧/٢ في (باب ما تقلب فيه اليا ، واليا يفرق بين الاسم
والصفة) :
" وذلك (فعلية) إذا كانت اسما أبدلوا من اليا ، واوا ، وذلك نحو : (الشَّرْوَى ،
والتَّقْوَى ، والبَقْوَى ، والرَعْوَى ، والعَوَى) .
والصفة تترك على حالها نحو : (خَزِيَا ، وَصَدَيَا ، وَرِيَا) .
ويعلق ابن جني على هذا في نفس الصفحة ، فيقول : " وقد استطرف أبو عثمان
هذا الباب ، واعتمد فيه على أنه يحكى عن العرب ، وليست فيه حجة قاطعة .
وأنا أذكر ما فيه من العلة .
ثم يقول المازني في ص ١٦٣ : " وأما (فَعَلَى) من هذا فهي على الأصل ما لم
نعلم أنهم غيروه ، وهذا الباب حكاية عن العرب ، وهو طريف فافهمه " .

والصواب ما قاله .

وقد تكلف ابن جنى تحليل ذلك بما لا يثبت له ، كما يأتيك في موضعه (١) .

والمضمون هذا الفصل ثلاثة أضرب :

الضرب الأول : في حكم "فَعَلَى" المفتوحة الفاء ، وهي معتلة اللام ، وقد جاءت اسما مرة ، وصفة أخرى ، وكل واحد منهما قد تكون لامه واوا وقد تكون ياء ، وعند الأوجس الأربعة : ثلاثة منها اللام فيها متروكة على حالها من غير تغيير ، وواحد منها تقلب الياء فيه إلى الواو ، وهو خلاف القياس ، لما فيه من الخروج من حرف خفيف إلى حرف ثقل ؛ لأن الياء أخف من الواو ، لما سبق تقريره .

وتلك الصورة "فَعَلَى" إذا كانت اسما ، وكانت لامها ياء ، فإن الياء فيها تقلب واوا ، فنبدأ بذكر أمثلتها ، ثم بعد ذلك نذكر ما تخيلوه غلة للقلب ، والمذكور من أمثلة الاسم [ستة] (٢) أولها : "التَّقْوَى" .

الشاهد فيه : أنها اسم ، وأصلها ياء ، لأنها من "قَوَّيْتُ الشَّيْءَ" . قال ابن جنى : "التَّقْوَى" هي التَّقِيَّةُ والورع ، يقال : اتَّقَاهُ ، يَتَّقِيهِ ، اتَّقَاهُ ، وَتَقَاهُ ، يَتَّقِيهِ تَقْوًى ، وَتَقِيَّةً ، وَتَقَاهُ ، وَتَقًى (٣) .

فالأصل أن يقال : "التقيا" بالياء ، إلا أنهم خالفوا القياس ، وأبدلوا من الياء الخفيفة واوا أثقل .

قال ابن جنى : "إن الياء أخف من الواو ، وقد غلبت الواو في أكثر المواضع ، وأُشِيرَتْ عليها (٤) ، فأرادوا أن يعوضوا الواو من كثرة دخول الياء عليها ، فقلبوا الياء واوا .

وإنما خصوا بها اللام ، دون الفاء والعين ، لأنها أقبل للتغيير ، وتأخرها وضعفها .

ورسلق ابن جنى على هذا قائلا : "وقوله : (إن هذا الباب حكاية عن المـرب، وهو طريف) يدل على أنه ليس له عنده غلة قوية توجب التغيير أكثر مما ذكرته لسك" .

ولا أدري لماذا التمس الأمر على الشارح فخلط بين كلام المازني وكلام ابن جنى ؟

(١) ينظر : تحليل ابن جنى في هذه الصفحة والتي بعدها .

(٢) في المخطوطة [خمسة] وهو تحريف ؛ لأن الأمثلة التي ذكرها المنصف ستة ، وكذلك ما ذكره الشارح ستة أمثلة .

(٣) المنصف ٢٤/٣ . وينظر : الصحاح (وقى) ٦ / ٢٥٢٢ .

(٤) في المنصف [حتى أبرت عليها] .

فإن قلت فهلا كان هذا القلب والتغيير في الصفة دون الاسم ؟
 قيل : لأن الواو أثقل من الباء ، فلما أرادوا (١) قلب الأخف إلى الأثقل - لضرب من
 التوسع في اللغة - جعلوا ذلك في الأخف ، لأنه أعدل من أن يجعلوا الأثقل فسي
 الأثقل ، والأخف هو الاسم ، والأثقل هو الصفة ، لمقارنتها الفعل (٢).

وثانيها : "البَقْوَى" .
 الشاهد فيه : أنها "فعلٌ" وأصلها باء ، لأنها من "بَقِيَ الشئُ" ، وَاسْتَبَقَيْتُهُ ، والقياس
 أن يقال : "البَقيا" بالياء ، إلا أنهم أبدلوا منها الواو ، وقالوا : "البَقْوَى" على خلاف
 القياس ، لما فيه من الخروج من الحرف الخفيف إلى ما هو أثقل منه .

وثالثها : "الرَعْوَى" .
 قال أبو عبيد : "الرَعْوَى ، والرَعِيَانِ الرَّعَايَةُ ، وَالْحِفَازُ" (٣).
 قال "الجوهري" : "رَعْوَى عن القبيح : أَنْكَفَعَهُ ، وتقديره : "أَفْعُولُ" ووزنه : "أَفْعِلَلُ"
 وإنما لم يدغم ، لسكون الياء ، والاسم "الرَعْيَا" بالضم و"الرَعْوَى" بالفتح مثل : "البَقْيَا"
 و"البَقْوَى" (٤) .

والكلام في قلب الباء إلى الواو على نهج ما قبله .

ورابعها : "الشَّرْوَى" .
 قال في "شامل اللغة" : الشَّرْوَى : هو المِثْلُ ، يقال : هَذَا شَرْوَى هَذَا ، أي : مثله .
 ويستوى فيه الذكر والأنثى ، والجمع والواحد ، والاشنان ، وأصله من الياء من "شريت"
 إذا اشتريت ، ومعته ، لأن شروى الشئ : ما يقاومه ويمادله كالثمن والمِثْمَن ، والقيمة
 والمَقْسُوم .
 والشَّرْوَى : الشَّريَا ، وإنما صارت الياء واواً ، لأنها لام فسي "فعلٌ" غير وصف ، فهي كـ :
 "رَعْوَى" و"تَقْوَى" والأصل الياء .

-
- (١) في النصف [اعتزموا] .
 - (٢) النصف ١٥٧/٢ ، ١٥٨ .
 - (٣) السابق ٧٤٨٣ .
 - (٤) الصحاح (رعى) ٦ / ٢٣٥٩ .
 - (٥) السابق (شرعى) ٦ / ٢٣٩٢ واللسان (شرى) ٤ / ٢٢٥٢ .

خامسها: "العَوَّى" مقصورا.

قال "ابن جنى": "قال لى" أبو على "وقت القراءة: إنها فى الأصل: "عَوَّى"؛ لأنها كواكب ملتوية، واشتقاقها من: "عَوَّى يَدُهُ" أى: لَوَّيْتُهَا، فقلبوا الياء واوا، ثم ادغموا فيها الواو الأولى، فصارت: "عَوَّى".

وقد مد بعضهم "العَوَّى" فقال: "العَوَّاء" وذلك قليل (١).

وقال "أبو على": ذلك غلط؛ لأن اللام التى هى ياء، إنما تبدل منها الواو فى "فَعَلَى" المقصورة، نحو: "تَعَوَّى" و "رَعَوَّى"، وأما "فَعَلَّاء" المدودة، فلا تبدل من لامها — التى هى ياء — واو (٢).

قله: (لأنه من: "عَوَّى")

اعلم أن هذا منه احتجاج على أن الأصل ياء.

قال "الجوهري": "تقول: عَوَّى الشَّعْرَ وَالْحَبْلَ... إذا لَوَّيْتَهُ" (٣).

وسادسها: "الطَفَوَّى" وهى "فَعَلَى" من: طَفَى يَطْفَى: إذا جاوز الحد، وكل

مجاوز حده فى العصيان طَافَ، وطَفَى يَطْفَى مثله.

قله: (لأنها من "الطَفَّيَّان") يريد: أن "فَعَلَى" بالفتح مأخوذة من "الطَفَّيَّان"،

غير مأخوذة من "الطَفَّوَّان".

قال "الجوهري": "الطَفَّوَّان، وَالطَفَّيَّان بمعنى: والطَفَوَّى بالفتح مثله" (٤).

فهذه الأمثلة الستة أسما، واللام فيها ياء، وقد أبدل منها الواو، كما

بيناه لك.

وأما الثلاثة الباقية، وهى الصفه من ذوات الياء، والواو، والاسم من ذوات الواو،

(١) النصف ١٥٩/٢

وفى اللسان (عوى) ٤ / ٣١٨٢: "وقال أبو زيد: العوا، مدودة، والجوزاء، مدودة، والشعرى مقصور.".

(٢) لم أشر على قول أبى على الأخير.

(٣) الصحاح (عوى) ٦ / ٢٤٤١ عبارته: "وعوى الشعر والحبل عيا: لَوَّيْتَهُ، وعويته أيضا تعوية...".

(٤) السابق (طفا) ٦ / ٢٤١٣.

.....

فان لام الكلمة في كل واحد منها باق على أصله ، ويمتنع تغييره (١).

وقد أورد المصنف من الصفات من ذوات الباء في "فعلى" هذه ثلاث :
الأولى : "خزياً" بالحاء والزاي المعجمين ، نقول : رجل خزيان ، وامرأة خزيا ، فتجريبه
صفة .

قال "ابن جنى" : "نقول : خزى يخزى خزيا من الهوان ، و "خزى يخزى خزايسة"
من الاستحياء" (٢).

وقال "أبو سعيد" : يقال : خزيان للمستحي من فعله ، وندم عليه (٣).
الثانية : "صدياً" يقال للمعطشان والمعطش : رجل صديان ، وامرأة صدياء ، والصدى :
المعطش (٤).

قال "ابن جنى" : والصدى أيضاً : المعطشان (٥).

الثالثة : "رياً" وهى صفة ، والأصل "رؤياً" ثم قلبت الواو / ياء ، وقد عرفت أن السواو ، ٣٩٦ / ١
والياء إذا اجتماعاً ، وكان الأول منهما ساكناً أن الواو تقلب ياء ، ثم تدغم الأولى في الثانية ،

(١) يقول سيده ٣٨٩ / ٤ فى (باب ما تقلب فيه الباء واوا) ، ليفصل بين الصفة والاسم :
"وذلك (فعلى) إذا كانت اسماً ، أبدلوا مكانها الواو ، نحو : (الشروى) ، والتقوى ،
والفتوى) ."

وإذا كانت صفة تركوها على الأصل ، وذلك نحو : (صدياء وخزيا ، رياء) ، ولو كانت
(رياً) اسماً لقلت : (روى) ، لأنك كنت تبدل واوا موضع اللام ، وثبتت الواو التى هى

عين .
وأما (فعلى) من الواو فعلى الأصل ، لأنها وإن كانت صفة لم تغير الباء . وإن كانت
اسماً ثبتت ، لأنها تغلب على الباء ، فيها هى فيه أثبت .
وذلك قولك : (شهى ، ودعوى) ف : (شهى) صفة ، و (دعوى) اسم ، و (دعوى)
ك : (دعوى) .

وينظر : ابن يمين ١١١ / ١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٤٦٦ / ٢ وشرح الشافية
١٢٢ / ٣ ، ١٢٨ ، والمستع ٥٤٢ / ٢ وشرح الأشمعى ٣١٠ / ٤ ، ٣١١ .

(٢) النصف ٢٤ / ٣ : "يقال : رجل خزيان ، وامرأة خزيا . يقال : خزى يخزى
خزيان الهوان ، وخزى يخزى خزاية من الاستحياء" ، قال ذو الرمة :
خزاية أدركته عند جولته .

(٣) لم أعثر عليه فى شرح السيرافى . وينظر : اللسان (خزا) ١١٥٥ / ٢ .

(٤) الصحاح (صدى) ٢٣٩٩ / ٦ .

(٥) النصف ٧٥ / ٣ .

وقد ذكرنا علة ذلك .
 قال "البازني" : " ولم كانت "رَيَا" اسما لكانت "رَوَى" ، لأنك كنت تبدل اللام واوا ،
 كما قلبتها في "شَرَوَى" .^(١)
 ثم تدغم الواو التي هي عين في اللام ، فيصير "رَوَى" .
 قال "ابن جنى" : " تقول : [رجل] ^(٢) رَيَّان ، وامرأة رَيَّا ، وقوم رَوَّاء ، ورَيَّا كل شيء :
 رائحته . قال امرؤ القيس :
 [١٩٧] إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا . نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا الْقَرْنَفِلِ ^(٣)
 قال "أبو سعيد" : " فإذا كان "رَيَّان" و "رَيَّا" صفة ، فالأصل فيه : "رَوَّيا" ؛ لأنه
 من "رويت" ، وقلبت الواو يا ،
 ولو بنينا "فَعَلَى" منه اسما مثل : "شَرَوَى" و "رَعَوَى" لقلنا : "رَوَى" ؛ لأن عين
 الفعل واو في الأصل ، وقلبنا لامه واوا ؛ لأنه اسم ^(٤) .
 وقال في "الشامل" : الرَيَّا : ريح طيبة ، وشذت ؛ لأن اليا تجعل في هذا الموضع
 واوا ، ك : "الرَعَوَى" ، وهذه في شذوذها كشذوذ "قَصَوَى" ^(٥) .
 وعلى ما ذكره تكون "رَيَّا" اسما لصفة .
 هذا تمام الكلام في "فَعَلَى" المفتوحة التي لامها يا ، وحكمها الفرق بين الاسم والصفة ،
 كما ذكرناه .^(٦)

- (١) المنصف ١٥٨/٢ .
- (٢) سقط من المخطوطة .
- (٣) المنصف ٢٥/٣ .
- والبيت من الطويل (ديوانه / ١٤٥) .
- وهو من شواهد : المنصف ٢٠/٣ والمغنى ٦١٢/٢ واللهمان (قرنفل) ٣٦١٥ / ٥
- وفيه : القرنفل ، والقرنفول : شجر هندي ليس من نبات أرض العرب .
- إذا قامتا : يعني : أم الحويرث وأم الرباب .
- تضوع المسك منهما : فاح وانتشرت رائحته حتى تظن أن نسيم الصبا حملت المسك
- ريا القرنفل .
- (٤) شرح السيراني ٢٢٦/٦ .
- (٥) الصحاح (روى) ٢٣٦٣ / ٦ .
- (٦) يعلل ابن عصفور في المتع ٥٤٢/٢ ، ٥٤٣ لقلب اليا واوا في الاسم دون الصفة ،
 فيقول : " وأما فعلوا ذلك تفرقة بين الاسم والصفة ، وقلبوا اليا واوا في الاسم
 دون الصفة ؛ لأن الاسم أخف من الصفة ؛ لأن الصفة تشبه الفعل ، والواو أثقل

(١)

فإن كانت لامها واوا تركت على واويتها في الاسم والصفة جميعا ، ولم يفرق بينهما .
فإن قلت : فلم فرقوا بين الاسم والصفة في ذوات اليا ، دون ذوات الواو ؟ قلت :
لأن ذوات اليا أكثر من ذوات الواو ، واحتمال وقوع اللبس فيما كثرت صورته أكثر منه فيما
قلت أشكلته ، فكانت الحاجة إلى إثبات الفرق في ذوات اليا أكد منه في ذوات الواو .
فمثال الاسم : " دَعَوَى " و " عَدَوَى " ومثال الصفة : " شَهَوَى " و " نَشَوَى " .
قال " عبد المجيد " : العَدَوَى : المَعُونَةُ من وال ؛ لِيُعِينَكَ عَلَى من ظلمك ، وينتقم منه ،
وَالْعَدَوَى أيضا : ما يعدى من جرب أو غيره ، وهى مجاوزته من صاحبه إلى غيره (٢) .

== من اليا ، فلما عزموا على إبدال اليا واوا جعلوا ذلك في الاسم لخفته ، فكسان
عندهم من أجل ذلك أحمل للثقل .

وكان العرب جعلت قلب اليا واوا في هذا عوضا من غلبة اليا على الواو ، ألا ترى
أن انقلاب الواو إلى اليا أكثر من انقلاب اليا إلى الواو ، ولا فليس بقياس ،
أعنى : قلب الأخف ، وهو اليا ، إلى الأثقل وهو الواو ، ولولا ما ورد السماع به لم
يقبل . . .

وانما خصوا بها الفعل المعتل اللام دون المعتل العين أو الفاء ، لأنها أقبل
للتخفيف لتأخرها وضعفها .

ويقول ابن مالك في ألفيته :
مِنْ لَامٍ فَعَلَى اسْمَا اتَى الْوَاوُ بَدَلٌ . . . يَاءٌ كَقَوَى غَالِيَا جَاذَا الْبَدَلُ
وينظر : الأشموني بحاشية الصبان ٣١٠/٤ ، ٣١١ ، وشرح الألفية لابن عقيل
٢ / ٤٤١ وشرح ابن الناطم ٨٥٣ / ٢ والتصريح ٣٨٤ / ٢ ، ٣٨٥ ، والتبصرة ٨٤١ / ٢ ،
٨٤٢ والمنصف ١٥٧ / ٢ .

(١) يعمل الرضي في شرح الشافية ١٧٢ / ٣ ، ١٧٨ لذلك فيقول : " . . . الناقص إن
كان على (فعلى) - بفتح الفاء - فإما أن يكون واويا ، أو يائيا ، والواوى لا تقلب
واو . ياء ، لافى الاسم ك : (الدَّعَوَى ، والفَتَوَى) ولا فى الصفة نحو : (شَهَوَى
موش شَهَوَان) ؛ لاعتدال أول الكلمة وآخرها بالفتحة والواو ، فلو قلبت ياء
لصار طرفا الكلمة خفيفين .

وأما اليائى منه فقصده فيه التعديل أولا ، فعدل الاسم الذى هو أسبق من
الصفة بقلب يائه واوا ، فلما وصل إلى الصفة قلبت ياء قلب للفرق .
الصاح (عدا) ٦ / ٢٤٤١ : " والعَدَوَى : طَلَبِكَ إِلَى وَال لِيُعِينَكَ عَلَى من

ظلمك ، أى : ينتقم منه .
يقال : اسْتَعْدَيْتَ عَلَى فلان الأَمِيرَ فَأَعْدَانِي عَلَيْهِ ، أى : استعنت به عليه ،
فَأَعَانَنِي عَلَيْهِ ، وَالْإِسْمُ منه : الْعَدَوَى ، وهى المَعُونَةُ .
وَالْعَدَوَى أيضا : ما يعدى من جرب أو غيره ، وهو مجاوزته من صاحبه إلى غيره .

قال في "الشامل" : تقول رجل شَهْوَانٌ ، وامرأة شَهْوَى ، وليسا من "اشتَهَى" لكن من "شَهَى" ومعناه ، إلا أن فيه مبالغة (١).
وتقول : رجل نَشْوَانٌ ، أى : سكران من النَشْوَةِ بالفتح ، وامرأة نَشْوَى ، أى : سَكْرَى (٢).
هذا تمام الكلام في "فَعَلَى" المفتوحة العين بأوجهها الأربعة .

الضرب الثاني : في حكم "فَعَلَى" المضمومة الفاء ، ولها أربعة أوجه ، كما ذكرنا في "فَعَلَى" المفتوحة . وحرف العلة الذي هو اللام ، لا يلحقه تغيير ، ولا قلب في ثلاثة منها ، ويلحقه في صورة واحدة ، وهى : ما كان اللام فيها واوا ، وهى : اسم ، فإن هذه الواو تبدل منها الياء ، وسنذكر علة ذلك .

والمذكور من أمثله : "الدُّنْيَا ، وَالْقَصِيَا ، وَالْعَلْيَا" .

قال "ابن جنى" : الدُّنْيَا الدَّانِيَةُ : القَرِيبَةُ . وَالْقَصِيَا الْقَاصِيَةُ : البَعِيدَةُ . وَالْعَلْيَا : بمعنى العالية (٣).

قال "ابن جنى" : إنه إنما ذكرت هذه في موضع الأسماء ، وإن كان أصلها الصفوة ، لأنها الآن ، قد ذُهِبَ بِهَا مذهب الأسماء بتركهم إجرائها صفا في أكثر الأمر ، واستعمالهم إياها استعمال الأسماء ، كما تقول في "الأَجْرَعُ" (٤) ، وَالْأَبْطَحُ (٥) ، وَالْأَبْرَقُ (٦) : إنها الآن أسماء ؛ لأنهم قد استعملوها استعمال الأسماء ، وإن كانت في الأصل صفات . ألا نراهم قالوا : "أَبْرَقَ وَأَبْرَقَ" و "أَجْرَعَ وَأَجْرَعَ" فصرفوا "أَبْرَقًا" و "أَجْرَعًا" وجمعهما على مثال : "أَحْمَدَ وَأَحْمَدَ" .

(١) الصحاح (شها) ٦ / ٢٣٩٧ واللسان (شها) ٤ / ٢٣٥٤ .

(٢) اللسان (نشا) ٦ / ٤٤٣٣ والصحاح (نشا) ٦ / ٢٥١٠ .

(٣) المنصف ٢٥٠ / ٣ .

(٤) الأَجْرَعُ : الأرض ذات الحَزُونَةِ ، تشاكل الرمل . وقيل : الرملة السهلة المستوية . وقيل : كتيب ، جانب منه رمل ، وجانب حجارة .

اللسان (جرع) ١ / ٦٠١ .

(٥) الْأَبْطَحُ : مسيل واسع فيه دفاق الحصى . الصحاح (بطح) ١ / ٣٥٦ واللسان (بطح) ١ / ٢٩٩ .

(٦) أَبْرَقَ الْقَوْمُ : دَخَلُوا فِي الْبَرَقِ ، وَأَبْرَقَ الرَّجُلُ : تَهَدَّدَ وَأَوْعَدَ : اللسان (برق) ١ / ٢٦١ .

قال : إنهم أبدلوا اللام في "فَعَلَى" المضمومة ، كما أبدلوها في "فَعَلَى" المفتوحة ، لضرب من التعادل .

وكانت الأسماء أحصل لهذا من الصفات ؛ لخفة الأسماء .
 ألا ترى أنهم قالوا : "شَرِبَةُ وَشَرِبَاتٌ" فحركوا العين ، وقالوا : "صَعْبَةٌ وَصَعِبَاتٌ" فأسكنوها ، لأن الفعل لا يحتمل التفسير من هذا الوجه (١) .
 قال "أبو مخد" : "إنما حملوا الأخف — ههنا — وهو الياء على الاسم ؛ لأنهم إماراوا الفرق بقلب الواو ياء ، ولا سبيل إلى ذلك في الوصف ، فأنططروا إلى القلب في الاسم" (٢) .

- (١) النصف ١٦١/٢ ونقل الشارح كلام ابن جنى مع تصرف في بعض الألفاظ .
 - (٢) التخميم ٢ ورقة ٢٦٢/ (مخطوط) .
- ويقول الرضى في شرح الشافية ٣ / ١٢٨ : " وإذا كان الناقص على (فَعَلَى) — بضم الفاء — فلا يخلو : إما أن يكون واوا ، أو يائيا ، وكل واحد منهما إما اسم ، أو صفة ، فالثاني لا تغلب لاه : إما كان أو صفة ، ولحصول الاعتدال في الكلمة بثقل الضمة في أولها وخفة الياء في آخرها ، فلو قلبت واوا لكان طرفا الكلمة ثقلين .
- وأما الواوى : فحصل فيه نوع ثقل يكون الضمة في أول الكلمة والواو قرب الآخر ، فقص فيه مع التخفيف الفرق بين الاسم والصفة ، فقلب الواو ياء في الاسم ، دون الصفة ، ليكون الاسم أسبق من الصفة ، فعدل بقلب واو ياء ، فلما وصل إلى الصفة خلت ، لأجل الفرق بينهما .
- ومما تجدر ملاحظته أن ابن مالك — في هذه المسألة — خالف جمهور النحاة ؛ لأنه يرى أن (فَعَلَى) إذا كانت لامها واوا سلمت في الاسم نحو : (حَزَوِي) ، وقلب ياء في الصفة ، نحو : "إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا" ، ونحو قولك : (لِلْمُتَّقِينَ الدَّرَجَةُ الْعُلْيَا) ، حيث يقول :
- مِنْ لَامٍ فَعَلَى اسْمٍ أَوْ الْوَاوِ يَسْدُلُ . . . يَاءٌ كَقَوَى غَالِبًا جِإِذَا الْبَدَلُ
 بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ فَعَلَى وَصَفًا . . . وَكَوْنِ قَصْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى
- أما أهل التصريف فيقولون : إن (فَعَلَى) إذا كانت لامها واوا ، فتقلب في الاسم دون الصفة ، ويجعلون (حَزَوِي) شاذًا .
- والراجح — هنا — ما عليه أهل التصريف ؛ لأن الكلمات : (الدُّنْيَا) ، (الْعُلْيَا) ، (الْقَصِيَا) وإن كان أصلها الصفة ، إلا أنها الآن ، أُخْرِجَتْ إِلَى مَذَاهِبِ الْأَسْمَاءِ بتركهم إخراجها صفا في أكثر الأمر ، واستعمالهم إياها استعمال الأسماء .
- وينظر : الكتاب ٣٨٩/٤ والنصف ١٦١/٢ والشمس ٤ / ٣١٠ — ٣١٣ وابن يعيش ١١٢/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٤٦٦/٢ والشمع ٥٤٤/٢ ٥٤٥ ، والتبصرة ٨٢٦/٢ والتصريح ٣٨٥/٢ ٣٨٦ .

قوله : (وقد شذ " القصوى ") .

اعلم أن وجه الشذوذ الموجب لخروجه على الأصل ، أنه في الأصل صفة ، فجعل ذلك تنبيها على أنها في الأصل صفة ، كما خرجت " رياء " على الأصل .
والقصوى : بمعنى " القصيا " .
و " حَزَوِي " بالحاء المهملة والزاي المعجمة ، قال في " شامل اللغة " : هو اسم موضع بالبادية (١) .

قوله : (والصفة قولك إذا بنيت من " غَزَوْتُ " : " غَزَوِي ") .

قال " أبو سعيد " : " إن " سيويه " ذكر أن الصفة من باب " فَعَلَى " المضمومة ، من ذوات الواو على الأصل ، ولم أجد ذكر صفة على " فَعَلَى " مما لامه واو ، إلا ما يستعمل بالألف واللام ، نحو : " الدُّنْيَا " و " العُلْيَا " ، وما أشبه ذلك ، وهذه عند " سيويه " بمنزلة الأسماء .

وانما ذكر أن " فَعَلَى " من بنات الواو ، إذا كانت صفة على أصلها ، وإن كان لا يحفظ في كلامهم شيء من ذلك على " فَعَلَى " ؛ لأن القياس أن يحمل على أصله ، حتى يتبين أنه خارج على أصله ، شاذ عن باب " غَزَوْتُ " (٢) .

هذا إذا كانت اللام من " فَعَلَى " واو ، فإن كانت ياء ، تركت بحالها في الاسم والصفة جميعا (٣) .

(١) موضع ب : " نجد " في ديار بني تميم . وقيل : جبل من جبال الدهناء . وقيل : باليمامة (معجم البلدان ٢ / ٢٥٥) واللسان (حزا) ٢ / ٨٦٣ .

(٢) شرح السيرافي ٦ / ٢٢٢ .

(٣) يقول سيويه ٤ / ٣٨٩ : " وأما (فَعَلَى) من بنات الواو : فإذا كانت اسما فإن اليا بدل مكان الواو ، كما أبدلت الواو مكان اليا في (فَعَلَى) ، فأدخلها عليها في (فَعَلَى) ، كما دخلت عليها الواو في (فَعَلَى) ؛ لتكافئا ، وذلك قولك : (الدُّنْيَا ، والعُلْيَا ، والقَصِيَا) .

وقد قالوا : (القصوى) فأجروها على الأصل ؛ لأنها قد تكون صفة بالألف واللام . فإذا قلت : (فَعَلَى) من ذا الباب جاء على الأصل إذا كان صفة ، وهو أجد ر أن يجيء على الأصل ، إذ قالوا : (القصوى) فأجروه على الأصل وهو اسم ، كما أخرجت (فَعَلَى) من بنات اليا صفة على الأصل .
وتجربى (فَعَلَى) من بنات اليا على الأصل اسما صفة ، كما جرت الواو في (فَعَلَى) صفة واسما على الأصل .

قال "ابن جنى" : "الفتوى" و "الفتيا" مناهما واحد ، وهو : الجواب عن المسألة ، تقول : استفتيته عن كذا وكذا ، فأفتاني بكذا وكذا ، أى : استعملته فأعلمنى (١) .
و "القضا" : "فعلى" من قضيت ، أى : حكمت (٢) .

الضرب الثالث : فى حكم "فعللى" مكسورة الفاء .

قال "المازنى" : "وأما "فعللى" فهى على الأصل ، مالم نعلم أنهم غيرهه" (٣) .

وقال "ابن جنى" : "ما جاء" (٤) على أصله ، فلا كلام فيه ، وإنما سبيل ما خرج عمن أصله أن ينظر إلى علتها ما هى ؟ (٥) .

قال "عبد المجيد" : ولم يجرئ "فعللى" صفة عند "سيويه" ولا عند غيره إن كان لامها حرف علة ، قاله فى الحواشى (٦) . ولكن / هذا من المصنف تصوير .
ب/٣٩٦

(١) النصف ٢٤/٣ وبارته : "الفتوى" : هى الفتيا ، ومعناها : الجواب عن المسألة ، يقال : استفتيته عن كذا وكذا ، فأفتاني بكذا وكذا .
أى : استعملته فأعلمنى .

(٢) الصحاح (قضى) ٦ / ٢٤٦٣ .

(٣) النصف ١٦٣/٢ .

(٤) فى النصف [ما جاء] من هذا .

(٥) النصف ١٦٣/٢ .

ويقول الرضى فى شرح الشافية ٣ / ١٢٩ : "وأما (فعللى) بكسر الفاء من الناقص : فلا تقلب واوياً ، ولا ياءً ، واوياً ، سواء كان اسماً أو صفة ، لأن الكسرة ليست نفس ثقل الضمة ، ولا فى خفة الفتحة ، بل هى تتوسط بينهما ، فيحصل لهما اعتدال مع الياء ومع الواو ، والأصل فى قلب ياء (فعللى) - بالفتح - وواو (فعللى) - بالضم - إنما كان طلب الاعتدال ، لا الفرق بين الوجد والاسم .
ولا ترى إلى عدم الفرق بينهما فى (فعللى) الواو المفتوح فاؤه ، و (فعللى) اليائى المضموم فاؤه ، لما كان الاعتدال فيهما حاصلًا ؟

وأما أمثلة (فعللى) الواو بكسر الفاء اسماً وصفة ، واليائى كذلك فمعززة .
(٦) لم أعر عليه فى الحواشى . لكن ابن الحاجب فى كتابه الإيضاح ٢ / ٤٦٧ يقول : " . . . ولم تجئ (فعللى) عند سيويه صفة ، وأما إذا كان لامها حرف علة ، فلم تجئ أصلاً عند أحد .

وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى تغيير فى الأسماء ، إذ موجب التغيير فى أخواتها إنما هو حقيقة اللبس ، ولا صفة - ههنا - يلتبس معها الاسم . . .
بيد أن سيويه ٤ / ٣٩٠ يقول : "وأما (فعللى) منهما فعلى الأصل : صفة واسماً ، تجريهما على القياس ، لأنه أوثق مالم تتبين تغييراً منهما .
وينظر : المستع ٥٤٦/٢ وابن يمش ١١٣/١٠ .

-
-
- واذا وقفت على ما فصلناه ، ظهر لك أن المراتب في " فعلى " ثلاث بالنسبة إلى الأصل :
- الأولى : " فَعَلَى " المكسورة الفاء ، فإنها لاتغير لامها المعتلة عما وضعت عليه واوا كانت ، أم يا .
- الثانية : " فَعَلَى " المضمومة ، وهي أبعد عن الأصل بدرجة ، وهو قلب واوها في الاسم يا ، وهو مع ذلك خروج من حرف ثقيل إلى حرف خفيف .
- الثالثة : " فَعَلَى " المفتوحة ، وهي أبعد عن الأصل بدرجتين :
- أحدهما : قلب يائها في الاسم واوا .
- والأخرى : الخروج من حرف خفيف إلى حرف ثقيل وأنه خلاف الأصل .

[قلب الياء ألفا ، والهمزة ياء في "فعائل" وشبههـ]

(فصل) " وإذا وقعت بعد ألف الجمع الذي بعده حرفان همزة عارضة في الجمع مياء ، قلبوا الياء ألفا ، والهمزة ياء ، وذلك قولهم : "مَطَايَا" و "رَكَائِيَا" والأصل : "مَطَائِي" ، و "رَكَائِي" على حد "صَحَائِف" ، و "رَسَائِل" .
وكذلك : "شَوَايَا" و "حَوَايَا" في جمع "شَاوِيَّة" و "حَاوِيَّة" فاعلتين من : "شَوِيَّت" و "حَوِيَّت" ، والأصل : "شَوَاوِي" و "حَوَاوِي" ثم "شَوَائِي" و "حَوَائِي" على حد "أَوَائِل" ثم "شَوَايَا" و "حَوَايَا" .
وقد قال بعضهم : "هَدَاوِي" في جمع "هدية" وهو شاذ .
وأما نحو : "إِدَاوَة ، وَعِلَاوَة ، وَهَرَاوَة" فقد ألزما في جمعه الواو بدل الهمزة ، فقالوا : "أَدَاوِي ، وَعِلَاوِي ، وَهَرَاوِي" ، كأنهم أرادوا مشاكلة الواحد الجمع في وقوع واو بعد ألف .
وإذا لم تكن الهمزة عارضة في الجمع ، كهمزة "جَوَاء" و "سَوَاء" جمع "جائئة" و "سائئة" فاعلتين من : "جَاء" و "سَاء" لم تقلب . . .

قوله : (وإذا وقعت بعد ألف الجمع الذي بعده حرفان همزة عارضة في الجمع ، مياء ، قلبوا الياء ألفا ، والهمزة ياء) .

اعلم أن ما كان من الأسماء المعتلة اللام واوا ، أو ياء ، إذا جمعت على : "فَعَائِل" أو "فَوَاعِل" ووقع بعد ألف الجمع همزة ، فإن حرف العلة الذي هو لام الكلمة يقلب ألفا .

وأما الهمزة فلا تخلو :

إما أن تكون ثابتة في واحد ذلك الجمع ، أو لم تكن ، فإن كانت ثابتة في واحد ، تركت بحالها في الجمع ، ولم تقلب .

وان لم تكن في الواحد ، وإنما عرضت في الجمع خاصة ، فإنها تقلب إلى الياء ، أو إلى الواو ، كما سنفصله لك .

ومتعلق الكلام في هذا الفصل ضربان :

الضرب الأول : في أحكام الجمع الذي الهمزة فيه عارضة ، ولا وجود لها في واحد .

والمذكور من صوره أربع :

الأولى : "مَطَايَا" .

الشاهد فيه : أن الواحد فيه "مُطِيَّةٌ" (١) واللام واو ، والأصل : "مُطِيَّو" على زنة "فَعِيلَه" ، ثم قلبت الواو (٢) يا ، وأدغمت الياء الأولى في الثانية ، فصار : "مُطِيَّةٌ" . فإذا جمع على "فَعَائِل" وقعت ألف الجمع ثالثة ، ومعهذا يا "فَعِيلَه" ، فهزمت الياء ، صار : "مطائي" ثم أبدلوا من الياء ألفا فصار : "مطاي" ثم قلبوا الهمزة إلى الياء ، فصار : "مطايا" (٣) .

فإن قلت : لأي سبب قلبت الواو يا ، والياء ألفا ، والهمزة يا ؟

قلت : إنما انقلبت الواو يا ، لانكسار ما قبلها وتطرفها .

وانما انقلبت الياء ألفا ، طلبا للتخفيف ، كما قالوا في : "مَدَارِي" و "عَذَارِي" :

"مَدَارِي" و "عَذَارِي" .

وأما قلب الهمزة يا ، فلأن الياء كانت في الواحد ظاهرة ، فجعلوها بدل الهمزة ،

لتدل بذلك على الياء التي في الواحد ، كما بنوا "قلت" وباءه على "فعلت" و "بعثت"

وباءه على "فعلت" ، لتلقى حركة العين على الفاء ، فيعلم بحركة الفاء حركة العين ،

كأنه قد علم حركة الواو المحذوفة من "قلت" أنها كانت ضمة بضمة القاف .

وعلم حركة الياء المحذوفة من "بعثت" أنها كانت كسرة بكسرة الباء .

فإن قلت : هلا تركوا الهمزة بحالها ؟

قلت [استنع ذلك] (٤) لوجهين :

(١) الْمُطِيَّةُ : الدابة ، سميت بذلك ، لأنها تمطو في سيرها ، أولأن الراكب

يعلو مطاها ، وهو ظهرها .

فعلى الأول هي : فَعِيلَةٌ بمعنى فاعله ، وعلى الثاني هي : فَعِيلَةٌ بمعنى مفعولة .

وينظر : اللسان (مط) ٦ / ٤٢٢٦ ، ٤٢٢٧ وحاشية الصبان على الأشموني

٢٩٢ / ٤ والتصريح ٣٧٢ / ٢ .

(٢) لاجتماعها مع الياء ، وسبق إحداهما بالسكون ، ثم أدغمتا .

(٣) أصل (مطايا) : مُطَايَو ، قلبت الواو يا ، لتطرفها بعد كسرة كما في (الغازي ،

والداعي) ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في (صحائف) ، ثم أبدلت الكسرة فتحة ،

ثم الياء ألفا ، ثم الهمزة يا ، فصار : (مطايا) بعد خمسة أعمال .

وينظر : الأشموني ٢٩٢ / ٤ والتصريح ٣٧٢ / ٢ وابن يمين ١١٣ / ١٠ ،

والإيضاح لابن الحاجب ٤٦٧ / ٢ .

(٤) زيادة يستقيم بها الكلام .

أولهما : أن الهمزة لما توسطت بين ألفين ، وهى قريبة من الألف ، فكانه اجتمع ثلاث
ألفات ، وأنه مستكره ، وقد سبق تقريره فى "خطايا" جمع "خطية" .
ثانيهما : أن الهمزة وقعت بين ألفين ، فصارت هى والألف كهمزتين ، لقرب شبه الألف
بها ، فوجب الإبدال ، كما تبدل من الهمزتين إذا اجتمعتا .
الثانية : "رَكَايَا" .

الشاهد فيه [أن "رَكَايَا"]^(١) جمع "رَكِيَّة" وهى : البئر^(٢) ، ولامه واو وأصله :
"رَكِيوَه" على زنة "فَعْلِيَه" ثم قلبت الواو ياء ، وأدغم فيها الباء الأولى ، فصار :
"رَكِيَّة" ثم جمعت ، وجرى عليها ما جرى على "مَطَايَا" من غير فرق^(٣) .
الثالثة : "شَاوِيَا" جمع "شَاوِيَة" على زنة "فَاعِلَة" من : شوت اللحم ، فهى شايصة .
الشاهد فيه : أنك إذا جمعت "شَاوِيَة" على : "فَوَاعِل" وقعت ألف الجمع ثالثة ،
متوسطة ، بين واوين :

- (١) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٢) الصحاح (ركا) ٦ / ٢٣٦١ : "الرَكِيَّة" : البئر ، وجمعها : رَكِيَّ وَرَكَايَا .
- (٣) يقول سيويه ٣٩٠ / ٤ فى (باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء فُلبت الهمزة ياءاً
والياء ألفاً) : "وذلك قولك : (مطية ومطايا ، وركية وركايا ، وهديّة وهدايا)
فإنما هذه (فَعْلَائِل) ك : (صَحِيفَة وَصَحَائِف) .
وإنما دعاهم إلى ذلك أن الياء قد تغلب إذا كانت وحدها فى مثل (مفاعِل)
فتبدل ألفاً ، وذلك نحو : (مَدَارَى ، وَصَحَارَى) .
والهمزة قد تغلب وحدها ويلزمها الاعتلال ، فلما التقى حرفان معتلان فى أثقل
أبنية الأسماء ، ألزموا الياء بدل الألف ، وإن كانت تبدل ولا معتل قبلها .
وأرادوا ألا تكون الهمزة على الأصل فى (مَطَايَا) إذ كان ما بعدها معتلاً
وكانت من حروف الاعتلال ، كما اعتلت ألفاً فى (قَلَّتْ ، وَبَعَتْ) إذا اعتل
ما بعدها ، فالهمزة أجدر ، لأنها من حروف الاعتلال .
وإن شئت قلت : صارت الهمزة مع الألفين حيث اكتفتاها بشذلة همزتين ، لقرب
الألف منهما ، فأبدلت . . . وأبدلوا مكان الهمزة الياء التى كانت ثابتة فى
الواحد ، كما أبدلوا مكان حركة (قلت) التى فى القاف ، وحركة ياء (بعمت)
اللتين كانتا فى العينين ، ليعلم أن الياء فى الواحد ، كما علم أن ما بعد الياء
والقاف مضموم ومكسور .

إحداهما: [واو] ^(١) الجمع . والثانية : الواو التى هى عين الكلمة ، وصار : "شَوَاوِي" ، ثم أبدلوا من الياء التى هى لام الكلمة ألفا ^(٢) ، فصار : "شَوَاوَا" ، ثم أبدل من الواو التى هى عين الكلمة همزة ، فصار : "شَوَاوَا" بهمزة بين الفين ، ثم أبدل من الهمزة المتوسطة بين الألفين ياء ، لما ذكرناه من الوجهين ، فصار : "شَوَايَا" .
الرابعة : "حَوَايَا" جمع "حَاوِيَة" و "فَاعِلَة" من : حوت سماد المال ، فهى : حاوية ، وعين الكلمة "واو" ولامها "ياء" ، فإذا جمعت على "فَوَاعِل" وقعت ألف الجمع متوسطة بين واوين ، ثم همزت الواو الثانية ، ثم أبدل من الياء التى هى لام ألفا ، فصار "حَوَايَا" بهمزة بين الفين ، ثم قلبت الهمزة ياء ، لما ذكرناه ، فصار : "حَوَايَا" ، والكلام فيه على نهج ما ذكرناه فى "مَطَايَا" ^(٣) .

إذا عرفت هذا ، فلنأفلح أن يقول : قول المصنف (وكذلك : "شَوَايَا" و "حَوَايَا") لابد فيه من تقدير إضمار ، لأن الهمزة الواقعة بعد الألف فى "فَمَائِل" منقلبة عن حرف علة ، زيد فى الواحد للمد ، كما عرفت ، فى : "مَطَايَا" و "رَكَايَا" .
والهمزة الواقعة بعد الألف فى "فَوَاعِل" منقلبة عن حرف أصلى ، هو : عين الكلمة ، كما بيناه فى "شَوَايَا" و "حَوَايَا" ، فلابد من حمل المشابهة على معنى لا يندرج فيه ما ذكرناه .

قوله : (وقد قال بعضهم : "هَدَاوِي" فى جمع "هَدِيَّة" وهو : شاذ) .
قال فى "الشامل" : الهدية : ما أهديت فى لطف إلى ذى مودة ، ونحو ذلك ، والجمع

- (١) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٢) وذلك بعد ابدال كسرة الواو الثانية فتحة .
- (٣) الكتاب ٤ / ٣٩١ : " و (فَوَاعِل) من : (شَوَيْت) كذلك ؛ لأنها همزة تَعْرِضُ فى الجمع معها الياء ، فهِمَزْتُهَا كَمَا هَمَزْتُ (فَوَاعِل) من : (عَوَّرت) ، فهى نظيرها فى غير المعتل ، كما أن (صِحَاف ، ورسائل) نظيرة : (مَطَايَا ، وَاَدَاوِي) . وكذلك : (فَوَاعِل) من : حَبِيت ، هُنَّ حَوَايَا ، تَجَرَّى الياء مجرى الواو ، كما أجريتَها مجرى واحدا فى : (قَلَّتْ ، وَصِدَّتْ ، وَعَوَّرتْ ، وَصِدَّتْ) ، ولا تترك الهمزة فى (قَلَّتْ ، وَصِدَّتْ ، وَعَوَّرتْ) فى موضع إلا أدركهما ، ثم اعتلتا اعتلال (مَطَايَا) .
وذلك قولك : (شَوَايَا) فى فَوَاعِل ، و (حَوَايَا) .

"الْهَدَايَا" ، ولغة أهل المدينة "الْهَدَاوَى" (١).
اعلم أن القياس أن يقال : "هَدَايَا" ، لأن الواحد "هَدِيَّةٌ" فإذا جمعته على
"فَعَائِلٍ" قلت : "هَدَاوَى" ثم أبدلت من الياء التي هي لام الكلمة ألفاً ، فصار "هَدَاوَا"
ثم قلبت الهمزة المنقلبة عن ياء "فَعِيلَه" إلى الياء ، وقلت : "هَدَايَا" .
إذا عرفت هذا ، فقول المصنف : (وهو : شاذ) إنما يريد به : الشذوذ في القياس ،
دون الاستعمال .

قال "عبد المجيد" : وإنما أبدل أهل المدينة الواو من الهمزة ، لأنه قد أبدل الواو
منها في نحو : "حَمْرَاوَان" و "سَاوَى" وأسماء كثيرة (٢).
قوله : (وأما نحو : "إِدَاوَة" ، "وَعَلَاوَة" / "وَهَرَاوَة" فقد ألزمت في جمعه الواو بدل الهمزة ، ٣٩٧ / ١)
فقالوا : "أَدَاوَى" ، "وَعَلَاوَى" ، "وَهَرَاوَى" كأنهم أرادوا مشكلة الواحد الجمع فسي
وقوع الواو بعد ألف) .

اعلم أن الواو في هذه الأسماء الثلاثة لام الكلمة ، ويجرى جمعها مجرى "مَطِيَّة"
في كل حال ، إلا في قلب الهمزة المتوسطة بين الألفين ، فإنها تقلب في جمع "مَطِيَّة"
ياء ، وفي جمع "إِدَاوَة" ضحوها واوا .
وأما استويا في الجمع من قبل أن "إِدَاوَة" : "فَعَالَه" على زنة "رِسَالَه" ،
فإذا جمعناها ، أدخلنا ألف الجمع عليها ثالثة بعد الدال ، وتقع بعدها ألف "فَعَالَه" ،
فقلب الهمزة ، وكسرت ، ثم انقلبت الواو التي هي لام الكلمة ياء ، لانكسار ما قبلها ،
وتطرفها ، فصارت : "إِدَائِي" ، ثم صيرت الياء المتطرفة ألفاً ، فصار : "إِدَاوَا" . بهمزة
بين ألفين ، ثم قلبت الهمزة المتوسطة بين الألفين واوا ، فصار "أَدَاوَى" .

(١) اللسان (هدى) ٦ / ٤٦٤١ : "وَالْهَدِيَّةُ" : مَا أُتِّخَفَتْ بِهِ ، يقال : أَهْدَيْتُ
لَهُ وَالِيَهُ . . والجمع : هَدَايَا ، وَهَدَاوَى ، وَهِيَ لُغَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَهَدَاوَى ،
وَهَدَاوَا ، الْأَخِيرَةُ عَنْ ثَعْلَب . . أَبُو زَيْد : الْهَدَاوَى : لُغَةٌ عَلِيَا مَعْدٌ ، وَسَقْلَاهَا :
الْهَدَايَا . . .

(٢) السابق (هدى) ٦ / ٤٦٤١
ويقول سيوريه ٤ / ٣٩١ : "وقد قال بعضهم : (هَدَاوَى) فأبدل الواو ؛ لأن
الواو قد تبدل من الهمزة .
وينظر : المنصف ٦٥ / ٢ وابن يعين ١١٤ / ١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٦٩ .

لم يمت الواو في "أَدَاوَى" هي الواو الكائنة في: "إِدَاوَهُ" لأن الواو في "إِدَاوَهُ" لام الكلمة، وقد انقلبت في الجمع ياء، لانكسار ما قبلها، ثم أبدل من الياء ألف، كما بيناه.

والواو التي في الجمع مبدلة من الهمزة المنقلبة عن ألف "فَعَالَهُ" (١). وإذا ظهر الفرق بين الواو الكائنة في الواحد، وبين الواو المتوسطة بين الالفين في الجمع، علم أن مراد المصنف أنهم أرادوا مشاكلة الواحد الجمع في وقوع واو بعد الألف؛ إنما هو المشاكلة في صورة الخط لا غير، فأما في الحقيقة: فبينهما يسون بعيد، كما بيناه لك.

قال "ابن جنى": "الإِدَاوَةُ" (٢): هي التي يحمل فيها الماء في الأسفار (٣) والمِلَاوَةُ: ما عُلِّيت به على البعير بعد تمام الرِّقْرِ، أو علقته عليه، نحو: السقاء، والسفود، والمِلَاوَةُ أيضًا: رأس الإنسان مادام في عنقه (٤). والمِلَاوَةُ: العَصَا الضخمة (٥).

هذا تمام الكلام في أحكام الجمع الذي الهمزة فيه عارضة.

(١) يقول المازني في تصريفه ٦٣/٢: "واعلم أن الهمزة إذا كانت واوا، وكانت ظاهرة في الواحد، فإن الهمزة تبدل مكانها الواو إذا كُسِرَ الواحد على هذا الجمع، نحو: (إِدَاوَةُ وَأَدَاوَى وَفِيَاوَى وَشَقَاوَةُ وَشَقَاوَى). وإنما إدَاوَةُ: (فَعَالَةٌ) ك: (رِسَالَةٌ) فإذا قلت: (رِسَائِلٌ) همزت، فكأن جمع (إِدَاوَةُ) في الأصل (أَدَاوَى) ثم غيرت على ما ذكرت لك، فأبدلت من همزتها الواو، لأن الواو كانت ظاهرة في الواحد، فأرادوا أن تظهر في التكسير، فلم يتمكنهم أن يظهرها الواو التي كانت في الواحد ظاهرة، فأبدلوا من الهمزة التي عرضت في الجمع واوا، لأن ذلك موضع تثبت في مثله الواو."

ويقول ابن مالك: "وَأَفْتَحَ وَرَدَ الهمزَيَا، فِيمَا أُعْلِلَ... لَأَمَّا وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جَعَلَ... واوا..."

وينظر: الكتاب ٤ / ٣٩١ وابن يعيش ١١٤/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٤٦٩/٢ وشرح الشافية ٦٠/٣ والأشعري ٢٩١/٤ و ٢٩٢.

- (٢) زاد في النصف [وجمعها: أدَاوَى].
- (٣) النصف ٦٦/٣ وينظر: اللسان (أدَا) ٤٨/١.
- (٤) الصحاح (علا) ٦ / ٢٤٣٩.
- والوقر - بالكسر - الحمل. الصحاح. (وقر) ٢ / ٨٤٨.
- (٥) الصحاح (هرا) ٦ / ٢٥٣٥.

الضرب الثاني : في أحكام الجمع الذي الهمزة غير عارضة فيه ، وحكم هذه الهمزة أن تترك بحالها ، ولا تقلب إلى الياء ، أو إلى الواو ، وسنذكر عللة ذلك ، والمذكور منه مثالان :

الطهيم : "جَاءَ" (١) . اعلم أنه إذا قيل لك : ابن "فَاعِلُهُ" من : "جاء" ، قلت : "جَائِيَّةٌ" بالهمزة .

وإذا كانت الهمزة ثابتة في الواحد ، ثم جمعت على "فَوَاعِلٍ" لم تغير الهمزة ، لأن الهمزة لم تعرض في الجمع ، فيفعل بها ما فعل في همزة "رَكَائِيَا" و"مَطَايَا" ، وإذا لم تكن عارضة قبل الجمع في واحد ، فهي في الجمع ألزم ، وأقوى من همزة "مَطَايَا" و"رَكَائِيَا" ، فلذلك ثبتت ولم تغير .

قال ابن جنى : "قال لي أبو علي : هذا هو القياس ، لأن الهمزة قد تجلب في جمع ما ليس واحد ، ميموزا ، نحو : "قَبِيلَةُ وَقَبَائِلُ" و"سَفِينَةٌ وَسَفَائِنُ" ، فهم بأن يجيئوا في الجمع بالهمزة التي كانت ثابتة في واحد ، أجدر" (٢) .

وتسقط اللام في حال الرفع والجرح ، وثبتت في حال النصب ، لأن ما قبل الياء مكسور مثل : "قَاضٍ" .

وثانيهما : "سَوَائِي" جمع "سَائِيَّةٌ" . اعلم أنك إذا جمعت "سَائِيَّةٌ" على "فَوَاعِلٍ" ، قلت : "سَوَائِي" نحو : "ضاربة وضارب" ، إلا أن الياء التي هي لام الكلمة سقطت في حال الرفع والجرح ، وثبتت في حال النصب ، تقول : "هَذِهِ سَوَائِي" ، و"مَرَرْتُ بِسَوَائِي" و"رَأَيْتُ سَوَائِي" (٣) .

(١) وأصل (جَوَاءٌ) : جَوَائِيٌّ ، قلبت الهمزة الثانية ياء ، واجتماع الهمزتين ، وعلى مذهب الخليل (جَوَائِيٌّ) فقلب الهمزة .

(٢) المنصف ٦٣/٢ .

(٣) يقول المازني في تصريفه ٦٣/٢ : "وإذا كانت الهمزة ثابتة في الواحد ، ثم كسرت ذلك الواحد على هذا المثال لم تغير الهمزة ، لأنها لم تعرض في جمع . وذلك أنك إذا جمعت (جَائِيَّةٌ) على (فَوَاعِلٍ) قلت : (جَوَائِيٌّ) مثل : (جَوَاعٍ) ، لأن الهمزة لم تعرض في جمع فيفعل بها ما فعل ب : (خَطَايَا ، وَمَطَايَا ، وَجَيَايَا ، وسوايا) ."

وينظر : شرح الشافية ٦٠ / ٣ وابن يعيش ١١٣/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٤٧٠ / ٢ والمتع ٥١١/٢ ، ٥١٢ .

[قلب السواد يساً]

(فصل) " وكل واو وقعت رابعة فصاعداً ، ولم ينضم ما قبلها ، قلبت يا ، نحو : " أغزيت ، فغازيت ، ورجيت ، وترجيت ، واسترشيت " ومضارعها ، ومضارعة " غزى ، ورضى ، وشأى " فى قولك : " يغزيان ، ويرضيان ، ويشأيان " ، وكذلك : " ملهيان ، ومصطفيان ، ومعليان ، ومستدعيان " . . .

قوله : (وكل واو وقعت رابعة فصاعداً ، ولم ينضم ما قبلها ، قلبت يا ، نحو : " أغزيت ، فغازيت ، ورجيت ، وترجيت ، واسترشيت " ومضارعها ، ومضارعة " غزى ، ورضى ، وشأى " فى قولك : " يغزيان ، ويرضيان ، ويشأيان " .)

اعلم أن الكلام فى هذا القلب ، وفى موجه ، قد ذكرناه مفصلاً فيما سبق (١) .
قوله : (وشأى) بفتح الشين المعجمة ، والهمزة جميعاً ، ومعناه : سبق .
قال " الجوهري " : " الشأو : سبق ، وقال " أبو زيد " : شأوت القوم شأواً : إذا سبقتهم ،
وأنشد امرؤ القيس :

[١٩٨] وقال صحابي : قد شأوك فاطلب (٢) .

قوله : (وكذلك : " ملهيان ، ومصطفيان ، ومعليان - بتشديد اللام - ومستدعيان) .
اعلم أن كل واحدة من هذه الياطات منقلبة عن واو ، وقد سبق الكلام فيها فى
مباحث الاسم المثنى (٣) .

— — —

- (١) ينظر : ص ١٥١ من التحقيق .
- (٢) بيت من الطويل (ديوانه / ٦٩) وروايته :
فَكَانَ تَنَادٍ بَيْنَا وَعَقْدٌ عِندَ عِزَارٍ . . . وَقَالَ صَحَابِي قَدْ شَأَوْكَ فَاطْلُبْ
وورد الشطر الأول فى الصحاح (شأى / ٦ / ٢٣٨٨ هكذا :
فَالْقَيْتُ فِي فَيْءِ اللَّجَامِ قَبْدُنِي
لكنه سقط من المخطوطة ، ويبدو أن الشارح اعتمد على نسخة للصحاح غير التى
اعتمد عليها محققه .
وعقد عذاره : إلباسه اللجام . الصحاح (عذر / ٢ / ٢٣٩ .
وقدنى : غلبنى . الصحاح (بذر / ٢ / ٥٦١ .
وشأوك : سبقك .
- يقول الشاعر : إن أصحابه تنادوا لصيد النعاج ، فعقد عذار فرسه ، وهو
ما نال من اللجام على خده ، واستعداد الطلب بها .
- (٣) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٨٥ (مخطوط) .

[تصحیح العین اذا اعتلت اللام]

(فصل) "قد أجروا نحو: "حَيٍّ" و"عَيٍّ" مجرى "بَقِيٍّ" و"فَنِيٍّ" فلم يعلموه ، وأكثرهم يدغم ، فيقول: "حَيٍّ" و"عَيٍّ" بفتح الفاء وكسرها ، كما قالوا: "لِيٍّ" و"رَلِيٍّ" في جمع "ألوي" قال الله تعالى: "وَحَيٍّ مِّنْ حَيٍّ عَنِينَ" .
قال مجيد :

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِمِيشَتِهَا الْعَمَامُ .
وكذلك: "أَحْيٍّ" و"أَسْتَحْيٍّ" و"حَوِيٍّ" في: "أَحْيٍّ" و"أَسْتَحْيٍّ" و"حَوِيٍّ" ، وكل ما حركته لازمة .

وقالوا في جمع "حَيٍّ" و"عَيٍّ": "أَحْيَةٌ" و"أَعْيَاءٌ" و"أَعْيَاءٌ" .
و"قوى" مثل "حَيٍّ" في ترك الإعلال ، ولم يجز فيه الإدغام ، إذ لم يلتق فيه مثلان ، لقلب الكسرة الواو الثانية يا . . .

قوله: (وقد أجروا نحو: "حَيٍّ" و"عَيٍّ" مجرى "بَقِيٍّ" و"فَنِيٍّ" فلم يعلموه ، وأكثرهم يدغم فيقول: "حَيٍّ" و"عَيٍّ" بفتح الفاء وكسرها ، كما قيل: "لِيٍّ" و"رَلِيٍّ" .)
اعلم أن عين الكلمة ولاهما إذا كانتا جميعا يائين ، وكانت حركة العين على خلاف حركة اللام ، فقد اختلفوا في إعلال الياء الأولى وادغامها في الثانية إلى مذهبين :

أولهما : الإظهار ، وترك الإدغام ، وله وجهان :
أحدهما : أن الماضي محمول على المستقبل ، وكما لم يدغم "يحيا" و"يعيا" لم يدغم ماضيه وهو: "حَيٍّ" و"عَيٍّ" .

والثاني : أن حركة العين مخالفة لحركة اللام ، فالأولى مكسورة ، والثانية مفتوحة ، واختلاف الحركتين نازل منزلة اختلاف الحرفين .
ولذلك أجازوا في الاختيار : "لَحِثَتْ عَيْنُهُ" (١) و"ضَبَّ الْبَلْدُ" إذا كثر ضبه (٢) .

ويقوى ذلك أن الحركة الثانية عارضة ، فكأن الياء الثانية في حكم الساكنة ، وما كان

- (١) الصحاح (لح) ٤٠٠/١: "وَلَحِثَتْ عَيْنُهُ" : إذا لَصِقَتْ بِالْوَصْ . وهو أحد ما جاء على الأصل ، مثل: ضَبَّ الْبَلْدُ ، بإظهار التضعيف . . .
- (٢) الصحاح (ضب) ١٦٧/١: "ضَبَّ الْبَلْدُ" ، وَضَبَّ أَيْضًا ، أى : كَثُرَتْ ضَبَابُهُ . وأرض ضَبِيَّةٌ : كثيرة الضَّبَابِ ، وهو أحد ما جاء على أصله . . .

ساكتا يمتنع الإدغام فيه ، وفيه مزيد تقرير نذكره في مباحث الآية .
قوله : (مجرى "بقي" و "فنى") يريد : أنه كما لم تدغم العين في اللام في "بقي" و "فنى" ، كذلك لا تدغم العين في اللام في "حي" و "عبي" .
 هذا أحد المذهبين .

وثانيهما : إدغام الياء الأولى في الثانية ؛ لأن الأصل في الحرفين المتماثلين ، إذا كان الثاني منهما متحركاً أن يدغم الأول في الثاني ، كما في قولهم : "شد" و "مشد" بالتشديد ، وأصله : "شدد" و "مدد" (١) .
قوله : (بفتح الفاء وكسرها) .

اعلم أنك إذا أدغمت / عين الكلمة في لامها ، كت مخيراً في تحريك فاء الكلمة : ٣٩٧/ب فإن شئت أبقيتها مفتوحة على ما كانت عليه ، وقلت : "حي" و "عبي" بفتح الحاء من الأولى والعين من الثانية .
 وإن شئت كسرتهما ، ونقلت كسرة العين إلى الفاء (٢) .

(١) يقول سيويه ٣٨٧/٤ : " . . . فإذا وقع شيء من التضعيف بالياء في موضع تانم ياء (يخشى) فيه الحركة ، ويا (يرس) لا تشاركهما ، فإن الإدغام جائز فيه ، لأن اللام من (يرس) وخشى (قد صارتا بمنزلة غير المعتل ، فلما ضاعفت صرت كأنك ضاعفت في غير بنات الياء حيث صحت اللام على الأصل وحدها .
 وذلك قولك : (قد حي في هذا المكان ، وقد عبي بأمره) .
 وإن شئت قلت : (قد حي في هذا المكان ، وقد عبي بأمره) .
 والإدغام أكثر ، والأخرى عربية كثيرة .
 ثم يقول في ص ٣٩٧ : " . . . وقال ناس كثير من العرب : (قد حي الرجل ، وحييت المرأة) فبين . ولم يجعلوها بمنزلة المضاعف من غير الياء ، وأخبرنا بهذه اللغة يونس . "

وينظر : المصنف ١٨٨ / ٢ - ١٩١ وابن يعيش ١١٦ / ١٠ ، ١١٧ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٧١ ، ٤٧٢ وشرح الشافعية ١١٣ / ٣ ، ١١٤ والمصنف ٥٧٧ ، ٥٧٨ .

(٢) هذا خطأ وقع فيه المصنف ، وجاراه فيه الشارح ؛ وذلك لأن (حي) المنس للفاعل ، لم يرد في اللغة ولا في القراءات كسراً ، وإنما الذي ورد كسر فائه (حي) المبني للمفعول .

ولقد فطن الرضى في شرح الشافعية ١١٦ / ٣ ، ١١٧ لهذا ، حيث يقول : " قوله : " قد تكسر الفاء " يعني في (حي) المبني للفاعل ، والظاهر أنه غلط نقله من

.....

قوله : (كما قيل : " لِيَّ وَ لِيَّ ") .
قال " الجوهري " : " الأولي : الرجل المجتنب المنفرد (١) .
وقال " ابن جنى " : هو الشديد من الرجال وغيرهم ، والألوي أيضا : القرن الملتوي المعوج ،
وجمعه " لِيَّ وَ لِيَّ " (٢) .
لأن " أفعل " يجمع على " فعِل " نحو : " أحمر وحمَر " ، فمن قال : " لِيَّ " بالنم ،
فقد استعمل الجمع على أصله ، ومن قال : " لِيَّ " بالكسر ، فقد اعتبر مجانسة الياء ،
وقد احتج المصنف على صحة الإدغام بدليلين ، وهما : ما ذكره من الآية
والشعر .

أما الآية : فقوله تعالى : " .. ويحيى من حي عن بينه " (٣) .
اعلم أن هذه قراء ابن كثير من طريق قنبل ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وعاصم من
طريق حفص ، وحزمة ، والكسائي .
والوجه أن الياء الثانية ، قد لزمها الحركة ، لأن حركتها حركة بناء ، فأدغم الأول في
الثاني ، واجتماع الثلثين المتحركين ، والحركة الأخيرة لازمة ، فصار يلزم الحركة
مشبها للحرف الصحيح ، كـ : " مَدَّ " و " فَرَّ " .
وقرأ الباقر بالإظهار ، وجاءوا بالكلمة على أصلها ، ولم يدغموا ، وشبهوا حركة الماضي
بحركة المعرب ، لتصرفه (٤) .

- == الفصل ، وإنما أورد سيدي في المعنى للمفعول (حَيَّ وَحَيَّ) كقولهم : في الاسم
في جمع قَرْنِ ألوي : قَرُونٌ لِيَّ - بالضم والكسر .
وينظر : التعليق على شرح الشافية ١١٧/٣ والنصف ١٨٩/٢ .
- (١) الصحاح (لوى) ٢٤٨٧/٦ .
- (٢) النصف ٨٣/٢ وبأثره : " يقال : قرن ألوي ، وهو الملتوي المعوج ، وجمعه :
لِيَّ وَلِيَّ . والألوي أيضا : الشديد من الرجال وغيرهم " .
- (٣) سورة الأنفال ، من الآية ٤٢ : " .. لِيَبْلِغْكَ مِنْ هَٰذِهِ عَنْ بَيْنَةٍ ، ويحيى من حي عن
بَيْنَةٍ ، وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ " .
- (٤) هو : حفص بن عمر بن عبد العزيز بن مهلبان ، البغدادي ، النحوي ، المقرئ ،
الضريز ، راوي الامامين : أبي عمرو ، والكسائي ، كان امام القراء في عصره .
ولد سنة ١٥٠ هـ في (الدور) موضع بـ (بغداد) وتوفي سنة ٢٤٦ هـ .
ينظر : طبقات القراء ٢٥٥/١ - ٢٥٧ وتاريخ القراء العشرة ١٨ /
قرأ ابن كثير في رواية قنبل ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وحزمة ، والكسائي :
(حي عن بينة) بيا ، واحدة مشددة .
وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ضافع : (من حي) بيائين : الأولى مكسورة ، والثانية
مفتوحة .

ألا ترى أن حركة اللام من الكلمة تنزل عند اتصاله بالضمير في قولك: "حَيْبَتْ" و"حَيْبَنْ" ، كما تنزل حركة النصب عن المعرب ، وهو : المضارع بحدوث الرفع .
وأما الشعر : فنقول عبيد :

[١٩٩] عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيْتَ بَيْنَهُمَا الْحَمَامَةُ
ضَمَّتْ لَهَا عَوْدَ بَيْنِ مَنْ ضَمَّةٌ وَعَوْدًا مِنْ شَامَةٍ (١)

يريد : أنهم لم يتوجهوا للخلاص مما وقعوا فيه .
يقول عبيد هذا لقومه بنى أسد ، ويسأل بعض الملوك في أمرهم ، حتى يصفح عنهم .
وينعم عليهم .
وأما جعلهم كالحمامة ، لأن فيها خرقاً ، وهي قليلة الحيلة ، ويقال في الأمثال :

== قرأ الباقون : (حَيَّ) بالإدغام .

وابن الأنباري في غريب إعراب القرآن ٣٨٨/١ يعلل لهذه القراءة ، فيقول :
" قرئ (حَيَّ) بالإظهار والإدغام : فالإظهار إجراء للماضي على المستقبل ،
والمستقبل لا يجوز فيه الإدغام ، لاتقول فيه (يَحْيَا) ؛ لأن حركته غير لازمة ،
فكذلك الماضي .

والإدغام للفرق بين ما تلزم لاه حركة كالماضي ، وما لا تلزم لاه حركة كالمستقبل .
وأجاز الفراء وحده الإدغام في المستقبل ، ولم يجزه غيره .
وتنظر القراءة في : معاني القرآن للفراء ٤١١/١ ، ٤١٢ ، والكشف للقيسي ٤٩٢/١ ،
٤٩٣ والسبعة في القراءات لابن مجاهد ٣٠٦ ، ٣٠٧ وحجة القراءات لأبي
زرعة ٣١١ / واحاف فضلاً البشر / ٢٣٢ .

(١) بيتان من مجزء الكامل (ديوانه / ١٣٨) .

وعبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم بن عامر بن مالك بن زهير ، وكان شاعراً جاهلياً
قد يما من المعمرين (الشعر والشعراء ١٨٧/١ والموتلف / ٥٠ ، ١٥٣ والخزانة
٣٢٢/١) والبيت الأول من شواهد : الكتاب ٣٩٦/٤ والمقتضب ٣١٨/١ والمنصف
١٩١ / ٢ .

والبيتان من شواهد : مجمع الأمثال للميداني ٤٥٠/١ ورواية البيت الثاني فيه :
جَعَلَتْ لَهَا عَوْدَ بَيْنِ مَنْ نَشِمَ وَآخِرَ مِنْ شَامَةٍ
وفيه أيضاً : وروى : وعوداً من شامه .

والصاحح (عنى) ٢٤٤٢ / ٦ وابن يعين ١١٧/١٠ برواية : (وآخر) ففى
موضع : (وعوداً) والمنتع ٥٧٨/٢ واللسان (حيا) ١٠٨٠/٢ وشرح الشافعية
١١٤ / ٣ وشرح شواهد ٣٥٦ / ٣٥٧ وفيه يقول البغدادي :

.....
 * هُوَ أَخْرَقَ مِنْ حَمَامِهِ * (١)

وذلك أنها تبيض في شر المواضع وأخوفها على البيض ، فإن اشتدت الريح ، وتحركت الشجر ، سقط بيضها .

والضعة : ضرب من الشجر (٢) . والشام أيضا : شجر (٣) .

يريد : أنها جمعت عيدانا من هذه الشجرة ، وجعلتها عشا ، وهاضت فوقها ، ولم تمكن العيش .

ويروى : بَرِمَتْ بَنُو أَسَدٍ كَمَا . . . بَرِمَتْ بَيِّضَتِهَا الْحَمَامَةُ
 ولا شاهد فيه على هذا الوجه (٤) .

قوله : (وكذلك : أَحَيَّ ، وَاسْتَحْيَ ، وَحَوَى) في : " أَحْيَى ، وَاسْتَحْيَى ، وَحَوَى " ، وكل ما حركته لازمة (٥) .

اعلم أنه جاز فيما ذكره من الصور الثلاث : الإظهار ، والإدغام ، لأن حركة الحرف الأخير من كل واحد منها حركة بناء ، والحركة البنائية لازمة ، لاتزول باختلاف العوامل (٥) ، بخلاف الحركة الإعرابية فإنها تطرأ وتزول وكان الحرف الذي تعرض له في تقدير الحرف الساكن .

وطريق الإدغام فيما ذكره من الصور الثلاث أن تنقل حركة العين إلى الفاء ، ثم بعد تحرك الفاء يجرى الإدغام .

== " . . . البيتان من قصيدة ل : عبيد بن الأبرص الأسدي ، خاطب بها حَجْرًا أبا امرئ القيس ، واستعطفه لبنى أسد ، وذلك أن حجرا كان يأخذ منهم إتاوة فنعموه إياها ، فأمر بقتلهم بالعصى ، فلذلك سما : عبيد العصي ، ونفى من نفى منهم إلى " تهامة " ، وأسك منهم : عمرو بن سعبد ، وعبيد بن الأبرص ، وحلف ألا يساكنوه ، فلما خاطبه بها ، رق لهم حجر ، وأمر برجوعهم إلى منازلهم ، فاضطنوا عليه ، فافعل بهمهم ، فقتلوه . . . " .
 والشاهد في : " عَيُوا " حيث أدغمها ، وأجراها مجرى المضاعف الصحيح ، فسلمت من الاعتلال والحذف .

وفي الصحاح (عي) ٦ / ٢٤٤٢ : " الْعَيُّ : خلاف البيان . . . وقال أيضا : عَيَّ بأمره وَعَيَّ : إذا لم يهتد لوجهه . والإدغام أكثر . وتقول في الجمع : عَيُّوا مخفقا ، كما قلناه في حيوا . وقال أيضا : عَيُّوا بالتشديد . . . " .

(١) مجمع الأمثال للميداني ٤٥٠ / ١ .

(٢) الصحاح (ضعا) ٦ / ٢٤٠٩ .

(٣) اللسان (ثم) ٥٠٨ / ١ .

(٤) اعتمد الشارح في توضيح المعنى على شرح ابن السيرافي ٢ / ٣٦٦ ، ٣٦٧ ولم يشار إلى ذلك .

(٥) الكتاب ٤ / ٣٩٥ : " ومثل ذلك : (قد أَحْيَى الْبَلَدَ) فإنما وقع التضعيف ؛

قوله : (لم يدغموا فيما لم تلزم حركته ، نحو : "لَنْ يَحْيَى" و "لَنْ يَسْتَحْيَى" و "لَنْ يَحْيَى") .

اعلم أنا قد بينا - فيما تقدم - أن الحركة العارضة على الحرف كالمعدومة ، وأن الحرف المتحرك بالحركة العارضة كالحرف الساكن ، والحرف الساكن يمتنع الإدغام فيه ، والنصب فيما ذكره من الأفعال المضارعة عارض ، فلم يعتد به (١) .
قوله : (وقالوا في جمع "حَيَاءٌ" ، "عَيْ" : "أَحْيَاءٌ" ، "أَعْيَاءٌ" ، "أَحْيَاءٌ" ، "أَعْيَاءٌ") .
قال "ابن جنى" : "حَيَاءٌ" الناقة : فرجها ، والحَيَاءُ من الاستحياء ، ومددان ، والحَيَاءُ : الغيث ، مقصور (٢) .

وتقول : عييت بالأمر : إذا لم تعرف جهته ، فَأَنَا عَيٌّْ وَعَيٌّْ ، وَرَجُلٌ عَيٌّْ بِكُلِّ أَمْرٍ (٣) .
وَحَيَاءٌ ، يفتح الحاء ، والمد على زنة "فَعَالٍ" و "عَيٌّْ" على زنة "فَعِيلٍ" يجمعان على "أَفْعَلُهُ" ، نحو : "زَمَانٌ وَأَزِينَةٌ" و "قَفِيزٌ وَأَقْفَرُهُ" ، وفيه ما ذكرناه من المذهبين في "حَيٍّ" و "عَيٍّْ" على صيغة الماضي :
فمن أدغم ثمة ، أدغم - ههنا - وقال : "أَحْيَاءٌ" و "أَعْيَاءٌ" .
ومن أظهر ثمة أظهر أيضا - ههنا - وقال : "أَحْيَاءٌ" و "أَعْيَاءٌ" ولم يدغم (٤) .

- لأنك إذا قلت : (خَشَى ، أَوْ رَمَى) كانت الفتحة لا تفارق ، وصارت هذه الأحرف على الأصل بمنزلة (طَرَدَ ، وَأَطْرَدَ ، وَحَدَّ) فلما ضاعفت ، صارت بمنزلة (مَدَّ ، وَأَمَدَّ ، وَوَدَّ) قال الله عز وجل : "وَيَحْيَى مَنْ حَتَّى عَنْ بَيْنَةٍ" .
- وينظر : المنصف ١٨٨/٢ والمقتضب ٣١٢/١ وابن يعيش ١١٢/١٠ ، ١١٨ ، ١١٥/٢ ، ٥٧٢/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٤٧١/٢ ، ٤٧٢ ، وشرح الشافعية ١١٥/٣ .
- (١) يقول المازني في تصريفه ١٩٢/٢ : "فإذا قلت : (يحيى ويحيى) ثم أدركه النصب قلت : (لن يحيى ، ورأيت محبياً) ولم يجز الإدغام ؛ لأن الحركة ليست بلازمة ، وإنما هي حركة النصب ، فإذا فارقت لزم الياء السكون" .
- وينظر : الكتاب ٣٩٢/٤ والمقتضب ٣١٨/١ وابن يعيش ١١٨/١٠ وشرح الشافعية ١١٥/٣ والإيضاح لابن الحاجب ٤٧٣/٢ ، ٤٧٢ ، ٥٧٢/٢ .
- (٢) المنصف ٨٣/٣ وينظر : الصحاح (حيا) ٢٣٢٤ / ٦ .
- (٣) الصحاح (عوى) ٢٤٤٢ / ٦ .
- (٤) يقول سيوريه ٣٩٦/٤ : "وكذلك قولهم : (حَيَاءٌ وَأَحْيَاءٌ وَرَجُلٌ عَيٌّْ وَقَوْمٌ أَعْيَاءٌ) ؛ لأن اللام إذا كانت وحدها كانت بمنزلة غير المعتل ، فلزمتها الحركة ، فأجرى مجرى (حَيٍّ) ."

وقد عرفت علة كل واحد من المذهبين فيما سبق .
ولنأخذ أن يقول : إن مباحث هذا الفصل متعلقة بحسين الكلمة ، دون لامها ، فلا
معنى لذكر هذا الفصل في مباحث اللام ، وإنما حقه أن يذكر في مباحث العين .
قوله : (و " قَوَى " مثل : " حَيَّ " في ترك الإعلال ، ولم يجز فيه الإدغام ، إذ لم
يلتق فيه مثلاً ، ولقلب الكسرة الواو الثانية يا) .
اعلم أن المصنف لما فرغ من ذكر مباحث مضاعف اليا ، شرع بعده في مضاعف
الواو ، واستعرف أنه لم يأت منه مضاعف ظهر فيه واو .
وأما : " قَوَى " فهو في الأصل : " قَوَى " على زنة " عَلِمَ " ، إلا أن الواو المتطرفة
لما انكسر ما قبلها ، قلبت يا ، وصار : " قَوَى " .
قوله : (و " قَوَى " مثل : " حَيَّ " في ترك الإعلال) يريد به : ظهور كل واحد من
حرفي العلة في كل واحد منهما ، كما تراه ، وغير مماثل له في جواز إدغام عين الكلمة
في لامها ، لأن شرط الإدغام أن يكون الحرف المدغم من صنف الحرف المدغم فيه ،
ومثلاً له .

ثم يقول في ص ٣٩٢ : " وسمنا بعض العرب يقول : (أَعْيَا ، وَأَحْيَا)
فبين ، وأحسن ذلك أن تخفيفها ، وتكون بمنزلة متحركة .
وابن جني في المنصف ١٩٢/٢ يبين أن الإدغام في (أَعْيَا ، وَأَعْيَا) أقوى منه
في (أَحْيَا) حيث يقول :
" إن الإدغام في (أَعْيَا ، وَأَعْيَا) أقوى منه في (أَحْيَا) ، لأنه إنما
حسن الإظهار في (أَحْيَا) لأنك إذا رددتها إلى الواحد أبدلت اللام ،
ولم تدرها في قولك : (حَيَّا) فلم يلزم اللام نفسها التحريك ،
وإنما لزم الهزة التي هي بدل منها .
وأنت إذا رددت (أَعْيَا ، وَأَعْيَا) إلى الواحد كانت اللام فيه ثانية
متحركة في قولك : (عَيَّى) فلما تحركت اللام في الواحد والجمع جميعاً
قوت فيها الحركة فقوى الإدغام ."
وينظر : المنصف ١٩١/٢ وابن عيش ١١٨/١٠ والإيضاح لابن الحاجب
٤٢٣/٢ ، والمتع ٥٧٩/٢ ، ٥٨٠ ، وشرح الشافية ١١٥/٣ .

.....

وقد فات هذا الشرط في "قوى" ؛ لأن الكسرة التي في الواو الأولى ، أوجبت قلب الواو المتطرفة إلى الياء ، كما سبق تقريره ، ولا مساطة بين الواو ، والياء ، فلذلك امتنع الإدغام (١) .

(١) يقول ابن يعيش ١١٩/١٠ : " وأما : (قوى) فهو من ضاعف الواو ، والمعين واللام واو ، يدل على ذلك قولهم في المصدر : (القوة) ولم يعالوا الواو بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ لاعتلال اللام في المضارع ، نحو : (يقوى) فلم يكونوا يجمعون عليه إعلال المعين واللام كما قلنا في (عَمِي ، وَحَيَّ) ولا يجوز الإدغام كما جاز في (حَيَّ ، وَحَيَّ) لاختلاف الحرفين ، ولم يكونا مثلين لانقلاب الواو الثانية ياء " .

وينظر : المستع ٥٧٦/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٤٧٣/٢ وشرح الشافية ١١٩/٢ ، ١٢٠ .

(فصل) " مضاعف الواو مختص بـ : "فَعَلَّتْ" دون "فَعَلَّتْ" و "فَعَلَّتْ" ؛ لأنهم لو بنوا من القوة مثل "غزوت" و "سروت" للزمهم أن يقولوا : "قَووت" و "قَووت" ، وهم لا اجتماع الواوين أكره منهم لاجتماع الياءين ،
وفى بناء "شَقِيَتْ" تنقلب الواو ياء ، وأما "القوة" ، والشيء ، واليو ، والحو " فمحتملات للإدغام . . .

قوله : (مضاعف الواو مختص بـ : "فَعَلَّتْ" دون "فَعَلَّتْ" و "فَعَلَّتْ" ؛ لأنهم لو بنوا من "القوة" مثل (١) : "غزوت" و "سروت" للزمهم أن يقولوا : "قَووت" و "قَووت" ، وهم لا اجتماع الواوين / أكره منهم لاجتماع الياءين) .

١/٣٩٨

اعلم أن ما كان عينه ولامه واوين ، فإنه يمتنع أن تكون حركة الواو الأولى منهما مفتوحة ، أو مضبوطة ؛ لأن الإدغام قد يتعذر فيهما في بعض المواضع ، فيلزم في تلك المواضع إظهار الواوين من غير إدغام ، وذلك مرفوض عندهم لثقله .
وتلك المواضع ، هي : الصور التي اتصل بالها الضمير المرفوع ، نحو : "فَعَلَّتْ" بفتح العين ، و "فَعَلَّتْ" بضمها .
تقول في المفتوحة : "قَووت" بفتح الواو الأولى ، واسكان الثانية ، وإذا بنيت من القوة مثل : "غزوت" .

وأما وجب إظهار الواوين ؛ لأن الثانية سكنت باتعمال الضمير المرفوع بهما ، ولما سكنت امتنع إدغام الواو الأولى فيها ؛ لأن الحرف المدغم فيه ، لا بد وأن يكون متحركا .

وإذا امتنع إدغام أحدهما في صاحبه ، لزم النطق بهما ، مظهرين ، وأنه مستكره عندهم ، فلذلك منعوا من بناء مثل "فَعَلَّتْ" بفتح العين من مضاعف الواو .
وكذلك الكلام فيما بنيت من "القوة" على مثال : "سَرَوْتُ" بضم الراء التي هي عين الفعل ، وقلت : "قَووت" بضم الواو الأولى ، واسكان الثانية (٢) .

(١) في ابن يعيش ١١٩/١٠ والمفصل المطبوع ٣٩٢ [نحو] ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى .

(٢) يقول المازني في تصريفه ٢٠٩/٢ : "اعلم أنك إذا قلت : (فَعَلَّتْ) من هذا عدلته إلى (فَعَلَّتْ) لينقلب موضع اللام ياء ، يستثقالا لبنات الواوين في الفعل ، كما استثقلوا أن تجيء الهمزة مضاعفة ، وما قرب من الهمزة في المخرج ، فلم يتكلموا

قوله : (هم لاجتماع الواوين أكرم منهم لاجتماع اليائين) .
 يريد : أنك لو بنيت من مضاعف الياء مثل : "غزوت" و "سروت" لزم أيضا إظهار الواوين ؛ لاتصال الضمير بهما على الوجه الذي قررتموه من غير فرق .
 وأجاب بأن الثقل الناشئ من إظهار اليائين يحتملونه ، ولا استكراه فيه ؛ لأنه دون الثقل اللازم من إظهار الواوين .

وقد ذكرنا - في غير موضع - أن الواو أنقل من الياء .
 قوله : (وفي بناء "شقيت" تنقلب الواو ياء) .
 اعلم أنه لما ذكر - أول الفصل - أن مضاعف الواو مختص بـ : "فعلت" المكسور العين ، احتج على جواز مجيء مضاعف الواو منه بأنك لو بنيت منه مثل : "شقيت" لقلت : "قروت" بكسر الواو الأولى ، وسكون الثانية ، لكن الواو الساكنة يجب قلبها إلى الياء ؛ لانكسار ما قبلها ، وتصير : "قويت" ، فلا يظهر في اللفظ واوان ، فلأجل ذلك جاز مجيء المضاعف من "فعلت" المكسور العين .
 قوله : (وأما : "القوة" والقوة ، والبر ، والحر" فمحتملات للإدغام) .

اعلم أنه لما ذكر أن إظهار الواوين فيما ذكره مستثقل ، واستكره عندهم ، قال :
 وليس المدغم من ذلك مستكرها ، بل جوزوا ذلك ، واحتملوه في هذه الصور الأربع
 ونحوها (١) .

قال "ابن جنى" : الصورة ، بالصاد المهملة المضمومة : علامة من حجارة ، تجعل فسى

به إلا قليلا كراهة ما يستقلون ، والواو ما تستثقل فكرها التضعيف فيها ،
 وذلك نحو : (قويت ، وحويت) .

وينظر : الكتاب ٤٠٠ / ٤ ، ٤٠١ ، وابن يعيش ١١٩ / ١٠ ، ١٢٠ ، والإيضاح
 لابن الحاجب ٤٢٣ / ٢ ، ٤٢٤ ، وشرح الشافعية ١٢٢ / ٣ ، ١٢٣ .

(١) يقول ابن جنى في النصف ٢١١ / ٢ : "إنما صحت الواو في هذه المواضع ؛ لأنها أسماء ، والأسماء يومئذ معها ثقل التصرف ؛ ولأن اللسان أيضا ينبو عن المدغم نبوة واحدة .

وقوله (المائتي) : إنهم جعلوه بمنزلة : (غزو ، وعدو) .
 يريد به : أنه لما سكن ما قبل الواو الآخرة صحت ، كما صحت في (غزو ، وعدو) .
 وينظر : الكتاب ٤٠٠ / ٤ ، ٤٠١ ، وابن يعيش ١١٩ / ١٠ ، ١٢٠ ، والإيضاح لابن
 الحاجب ٤٢٤ / ٢ ، وشرح الشافعية ١٢٣ / ٣ .

.....

الفلاة ؛ ليهتدى بها الراعى وغيره ، والجمع "صَوَى" (١) .
 "والبو ، بالفتح : جلد الخِوَارِ يحشّ ثِجَامًا ، أو ثَبْنًا ، لترأَمه الناقة ، فتدر عليه
 اللبن" (٢) .

قال "ابن جنى" : "الْحَوَى فى الأصل من شِيَاتِ الخيل ، وهى بين الذهبية والكمشّة ،
 ثم كثر حتى سَمَّوا كل أسود "أَحْوَى" ، فقالوا : "شِعْرُ أَحْوَى" و "ليل أَحْوَى" ،
 و "نَبَتُ أَحْوَى" (٣) .

وقوله : (فمحتملات) بفتح الميم لاغير ، وهو المروى عن المتنّف ؛ لأن معناه : أنهم
 احتملوا ذلك ؛ لأن الحرف المدغم كالسعدوم فى اللفظ .

-
- (١) النصف ٨٥/٣ . وبأثره : "السَّوَى : علامة تجعل فى الفلاة ؛ ليهتدى بهمسا ،
 وجمعها صَوَى" .
- وينظر : الصحاح (صوى) ٦ / ٢٤٠٤ .
- (٢) النصف ٨٥/٣ . وينظر : الصحاح (بوا) ٦ / ٢٢٨٨ .
- (٣) النصف ٨٥/٣ . وينظر : الصحاح (حوا) ٦ / ٢٣٢٢ .

(فصل) " وقالوا في " أفعال " من " الحوة " : " أَحَوَّوْا " فقلبوا الواو الثانية ألفاً ، ولم يدغموا ، لأن الإدغام كان يصيرهم إلى ما رفضوه من تحريك الواو بالضم في نحو : " يَفْزُو " ، و " يَسْرُو " لو قالوا : " احواو بحواو " .
وتقول في صدره : " أَحَوَّوْا " و " أَحَوَّوْا " ، ومن قال : " اشهباب " قال :
" أَحَوَّوْا " ، ومن أدغم " اقْتَتَلَا " فقال : " قتالا " قال : " حوا "

قوله : (وقالوا في " أفعال " من " الحوة " : " أَحَوَّوْا ") .

اعلم أن العين واللام من " الحوة " واوان ، فإذا بنيت منه " أفعال " مشددة اللام ، توسطت ألف " أفعال " بين واوين : الأولى منهما عين الفعل ، والثانية لامه ، وهذه اللام مضاعفة ، فتصير الواوات ثلاث ، إلا أنهم فكوا الإدغام ، وحركوا الواو المدغمة بالفتح ، وسكروا الواو المتطرفة ، وقلبوها ألفاً ، لانفتاح ما قبلها ، وقالوا : " أَحَوَّوْا " (١) .
فإن قلت : ليس أن القلب خلاف الأصل ، فهلا تركوا الإدغام بحاله ، حذارا من القلب ؟

قلت : قد أشار المصنف إلى علة وجوب فك الإدغام ، فقال : إنما لم يدغموا في الفعل الماضي ، وهو " أفعال " مشدداً ، لأنهم لو أدغموا فس الماضي ، للزمهم أن يدغموا في المستقبل أيضاً ، طرد للباب .

وإذا أدغموا في المستقبل لم يكن بد من تحريك الواو فيه ، لأن الواو المدغمة فيها ، لا بد وأن تكون متحركة ، وقد عرفت فيما سبق أن الواو المتطرفة في الفعل المضارع يجب أن تكون ساكنة .

قول المصنف : (كان يصيرهم إلى ما رفضوه من تحريك الواو بالضم في نحو : " يَفْزُو " و " يَسْرُو ") (٢)

(١) يقول الرضي في شرح الشافية ١٢٠/٣ : " قوله : (أَحَوَّوْا) هو : (أفعال) من الحوة ، وأصله : (أَحَوَّوْا) ولم يدغم ، بل أعل ، لسبق الإعلال على الإدغام ، ولكون الكلمة به أخف . . . "

وينظر : الكتاب ٤٠٣/٤ والمصنف ٢١٩/٢ وابن يعيش ١٢٠/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٤٢٤/٢ ، ٤٢٥ ، والمستمع ٥٨٨/٢ .

(٢) جاري الشارح المصنف في كلامه ، بيد أن ابن الحاجب في كتابه الإيضاح ٤٢٤/٢ ، ٤٢٥ يفند عبارة المصنف قائلاً : " قوله : وإنما لم يدغموا ، لئلا يوردوا إلى تحريك الواو في المضارع بالضم ، ليس بمستقيم لوجهين :

يريد : أنهم إنما لم يحركوا " يَفْزُو " و " يَسْرُو " بالضم ، حذرا من الثقل ، على الوجه الذى قررناه فيما سبق .

فلو أدغمنا " أفعال " هذه ، للزم أن يقال فى الماضى : " أَحْوَاوُ " بالواو المشددة المفتوحة ، وفى المستقبل : " يَحْوَاوُ " بالتشديد والرفع ، فيلزم الثقل الذى رفضوه .
قوله : (ونقول فى مصدره : " أَحْوَيَا " و " أَحْوَيَا " ، ومن قال : " اشْهَبَاب " فقال :
" أَحْوَيَا " ، ومن أدغم " اقتتالا " فقال : " قَتَلَا " قال : " حَوَا ") .

اعلم أنه ذكر — فيما سبق — [أن] " اشْهَبَاب يشْهَبَاب " يأتى على وجهين :
أحدهما : " اشْهَبَاب " على زنة " أَفْعِلَال " .
والآخر : " اشْهَبَاب " على مثال " أَفْعِلَال " (٢) . فكذاك مصدر " أَحْوَاوِي " يأتى على كل واحد من البنائين المذكورين ، فنفرد كل واحد منهما ببحثه .
المصدر الأول : ما هو على زنة " أَفْعِلَال " فنقول : " أَحْوَيَاو " ، ثم قلب الواو المتطرفة بعد الألف همزة ، لما ذكرناه فى " كَسَا " ونحوه ، ثم أنت مخير فى اليا المتوسطة بين الواوين ، فإن شئت تركتها بحالها ، وقلت : " أَحْوَيَا " .
وان شئت أدغمتها بعد قلب الواو التى بعدها إلى اليا ، وقلت : " أَحْوَيَا " .

== أحدهما : أن (أَحْوَاوِي) انقلبت لاسم الثانية الفا ، لتحركها ، وانفتح —
ماقبلها ، ففادت الشلان . . .

والوجه الثانى : هو أنهم لو أدغموا فى (أَحْوَاوِي) لم يلزم أن يدغموا فى المضارع ، ألا ترى أنهم قد أدغموا فى اللغة الفصيحة فى (حَيَّ) فقالوا : (حَيَّ) ، ولم يقل فى مضارعه : (يَحْيَى) .

فلذلك لو قدرنا إدغامهم فى (أَحْوَاوِي) لم يلزم الإدغام فى مضارعه ، إما : لأن اللام الثانية تنقلب يا ، لانكسار ما قبلها مثلها فى (قَوَى) .

وإما : لأنه يؤدى إلى تحريك الواو فى مضارعه بالضم ، فالوجه ما ذكرناه : من أن امتناع الإدغام إنما يكون لأنه لم يلتق مثلان ، وهذا جار فى كل ما كان على هذا الوجه . . .

أما ابن يعيش ١٢٠ / ١٠ فيقول : " وقوله : (لأن الإدغام كان يصيرهم إلى —
مارفضوه من تحريك الواو بالضم فى نحو : " يَفْزُو " و " يَسْرُو " لو قالوا : " أَحْوَاو
يَحْوَاو " ليس بصحيح ، لأن الواو المشددة لا تنقل عليها حركات الإعراب ، نحو :
(هذا عدو ، وعضو) . . .

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) ينظر : المفصل المطبوع / ٢١٩ .

والذى سوغ قلب / الواو إلى اليا ، والإدغام ، ما عرفت من أن اليا ، والواو ، إذا ٣٩٨ ب
اجتمعتا ، وكان الأول منهما ساكنا ، قلبت الواو يا ، ثم أدغمت اليا الأولى فى الثانية .
فقد ظهر لك أن هذا المصدر يأتى على بناءين مختلفين ، كما بيناه .
والمصدر الثانى : ما هو على وزن "أفعلال" بغير يا ، مثل قولك : "اشم باب" ، فنقول
فيه : "أحووا" .

وان شئت قلت : "حوا" بكسر الحاء والمد .
فعلى الأول لاتغير ، ولا قلب إلا فى الواو المتطرفة بعد الألف ، فإنها تقلب همزة ، لما
عرفته ، فنقول : "أحووا" ، فيتوسط بين الحاء الساكنة ، وبين الألف واوان : الأول
منهما مكسور ، والثانى مفتوح .

وعلى الوجه الثانى : تنقل كسرة الواو الأولى إلى الحاء ، وتسقط ألف الوصل ،
للاستغناء عنها [ثم تدغم الواو الأولى فى الثانية ، فتصير "حوا" (١)] .

وقد ظهر لك أن هذا المصدر — أينما — يأتى على بناءين مختلفين ، كما لخصناه .
ومثال ما ذكره من نقل الكسرة إلى الحاء ، ومن الإدغام ، قولك فى مصدر "أفعلل"
ما عينه تاء ، نحو : "أقتل" : "قتل" بكسر القاف ، وكان الأصل : "أقتالا" ،

(١) ما بين الحاصرتين ورد فى المخطوطة هكذا : [ثم تقلب الواو الأولى إلى اليا ،
لسكونها وانكسار ما قبلها ، فتجتمع اليا ، والواو ، والأول منهما ساكن ، فتقلب
الواو الثانية يا ، ثم تدغم اليا الأولى فى الثانية ، فيصير "حوا"] .
والعبارة مضطربة ، لتناقض أولها مع آخرها .
ويمكن أن تستقيم العبارة على أساس أن آخرها (حيا) وليس (حوا) ، وقد
قيل هذا القول كما حكاه ابن عصفور فى المتع ٥٨٩/٢ حيث يقول :
"مصدر (أحووى) : (أحووا) . ومن قال فى مصدر (أقتل) : (قتالا) ، قال
فى مصدر (أحووى) : (حوا) . هذا قول أبى الحسن .
وبغيره يقول : (حيا) فيقلب الواو الساكنة يا ، لانكسار ما قبلها ، ثم تقلب
الثانية يا ، وتدغم اليا فى اليا .
والصحيح قول أبى الحسن ، لأن الواو بالإدغام قد زال عنها المد ، فصارت
بمنزلة الحروف المحيطة . . .

.....

فنقلت كسرة التاء الأولى إلى القاف ، فسقطت الألف ، للاستغناء عنها ، ثم أدغمست
التاء الأولى في الثانية ، فصار "قَتَلًا" بكسر القاف ، وتشديد التاء (١).
إلا أن بين قولك : "رحمًا" وبين قولك : "قَتَلًا" فرقًا ، وهو : أن الحسرف
المنقول منه الكسرة إلى الحاء حرف أصلي ، وهو عين الكلمة ، والمنقول منه الكسرة إلى
القاف حرف زائد غير أصلي ؛ لأنه تاء "افتحل" ، ولا تخفى زيادتها .

(١) ينظر: الكتاب ٤٠٤/٤ والمنصف ٢٢٠/٢ ، ٢٢١ وابن يعيش ١٢٠/١٠ والإيضاح
لابن الحاجب ٢٧٥/٢ ، ٤٧٦ والمستع ٥٨٩/٢ وشرح الشافية ١٢٠/٣ .
٠١٢١

ومن أصناف المشترك : الإدغام

[معناه - عظمه]

(فصل) "نقل التقاء المتجانسين على المنتهية ، فعمداً بالإدغام ، إلى ضرب من الخفة ، والتقاءهما على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يسكن الأول ، ويتحرك الثاني ، فيجب الإدغام ضرورة ، كقولك : "لم يرح حاتم" و "لم أقول لك" .

والثاني : أن يتحرك الأول ، ويسكن الثاني ، فيمتنع الإدغام ، كقولك : "ظللت" و "رسول الحسن" .

والثالث : أن يتحرك ، وهو على ثلاثة أوجه :

ما الإدغام فيه واجب ، وذلك أن يلتقي في كلمة ، وليس أحدهما للإلحاق ، نحو : "رَدَّيْتُ" وما هو فيه جائز ، وذلك أن ينفصلا ، وما قبلهما متحرك ، أو مبدئية ، نحو : "انمت تلك" و "المال لزيد" و "ثوب بكر" .

أو يكونا في حكم الانفصال ، نحو : "أقتل" ؛ لأن تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها ، فهي شبيهة بتاء "تلك" . . .

المثنى : قوله : (ومن أصناف المشترك : الإدغام . . . إلى : مخارج الحروف) .

التفسير : ومصدره ببحثين :

البحث الأول : قالوا : الإدغام يكون على وجهين :

أحدهما : يسمى إدغاما أكبر ، والثاني : يسمى إدغاما أصغر .

وقال بعضهم : الإدغام ينقسم إلى ثلاثة أقسام : أكبر ، وأصغر ، ومتوسط ، ويسمى الإخفاء (١) .

(١) الشارح - هنا - متأثر بالقراء ، فقال قراء هم الذين يقسمون هذه التقسيمات ، أما الصرفيون : فلا يلجأون إلى مثل هذا .

يقول الإمام أبو شامة الدمشقي في إبراز المعاني / ٢٢٧ : " . . . وأما الإدغام فـ من مذاهب القراء : فينقسم إلى صغير وكبير : فالصغير ما اختلف في إدغامه من الحروف الساكنة ، ولا يكون إلا في المتقاربين . . .

وأما الإدغام الكبير . . . فيكون في المثليين والمتقاربين من الحروف المتحركة ، ويسمى بالكبير لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه ، ولشموله نوعي المثليين والمتقاربين . وينظر : إبراز المعاني / ١٨٣ ، ١٨٤ واتحاف فضلاء البشر / ٢٠ والكشف للقيسي ١٣٤ / ١ ، ١٣٥ .

فالإدغام الأكبر : هو : أن يحصل حرف ساكن بحرف متحرك مثله ، فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعاً واحدة .

والإدغام الأصغر : هو تقريب الحرف من الحرف ، وإدناؤه منه من غير إدغام ، نحو : الإمالة ، وإبدال الحرف إلى حرف يناسب ما بعده ، بالتمويطية ، نحو : " اصْطَبِر " فإن الأصل : " اصْطَبِر " ، ومخرج صوت التاء بعده من مخرج صوت الهمزة ، فأبدل من التاء طاءً ، ليتقارب الصوت بينهما (١) .

والإخفاء : هو أن يسكن الحرف ، ولا يشدد الحرف الذي بعده . قال " عبد المجيد " : الفرق بين الإدغام والإخفاء : أن المدغم يسكن ، ثم يدغم فحذف الحرف الذي يليه ، والمخفي يشار فيه إلى الحركة . فالإخفاء وسط بين الإظهار ، والإدغام الأكبر ، فلا هو ظاهر ، ولا هو داخل فحذف الحرف الذي بعده من جنسه ، وهو أهم من الإدغام ، لأن كل ما جاز إدغامه ، جاز إخفاؤه ، ولا ينعكس .

(١) الصرفيون يعرفون الإدغام — كما قال أبو البركات في أسرار العربية / ١٦٥ :

" إن قال قائل : ما الإدغام ؟

قيل : أن تسجل حرفاً بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف ، فينبو اللسان عنهما نبوة واحدة .

فإن قيل : فعلى كم ضرباً الإدغام ؟

قيل : على ضربين : إدغام حرف في مثله من غير قلب ، وإدغام حرف في مقابله بعد القلب .

فأما إدغام الحرف في مثله : فنحو : (شَدَّ ، وَرَدَّ) وكان الأصل فيه (شَدَدَّ ، وَرَدَدَّ) ، إلا أنه لما اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد سكنوا الأول منهما ، وإدغموه في الثاني .

وحكم المضارع في الإدغام حكم الماضي ، نحو : (يَشُدُّ ، يَرُدُّ) وما أشبه ذلك . وأما إدغام الحرف في مقابله : فهو أن تبدل أحدهما من جنس الآخر ، وتدغمه في الثاني ، نحو : (الحق كُذِّمَ ، وإنه كُتِلَ) ، وأصله (كُتِلَ ، وإنه كُذِّمَ) ، وما أشبه ذلك .

وينظر : التبصرة / ٩٣٣ وابن يعيتس / ١٠ / ١٢١ والإيضاح لابن الحاجب / ٢ / ٤٧٦ وشرح الشافية / ٣ / ٢٣٣ — ٢٣٥ والأشموني وحاشية النيبان عليه / ٤ / ٣٤٥ والتصريح / ٢ / ٣٩٧ و ٣٩٨ والهمع / ٢ / ٢٢٥ .

البحث الثاني : قال " ابن دريد " (١) : الإدغام : عبارة عن إدخال شيء في غيره ، تقول : أدغمت اللجام في الفرس : إذا أدخلته في فيه ، وهذه الإدغام في النحسوس ؛ لأنه إدخال الحرف الأول في الحرف الثاني (٢) .
قال " الجوهري " : يقال : أدغمت الحرف ، وأدغمت على : " ائتمنته " (٣) .
والحرف المدغم لا بد وأن يكون ساكناً ، والحرف المدغم فيه لا بد وأن يكون متحركاً .
فإن لم يكن الحرف المدغم ماثلاً للحرف المدغم فيه ، قلب إليه ، ثم ادغم

فيما بعده .

قوله : (ثقل التقاء المتجانسين على السنتهم ، فعمدوا بالإدغام إلى ضرب من الخفة) .

اعلم أن مضمون هذا الكلام دعويان :

الأولى : قوله إن النطق بالحرفين المتماثلين ثقل على اللسان .

والثانية : أن إدغام أحدهما في الآخر يفيد قدراً من الخفة .

والحجة على الدعوى الأولى هي : أنه إذا ترك المتكلم مخرج حرف ، وعاد إليه ،

كان بمنزلة من قطع مسافة ، ثم رجع القهقري ، ولا يخفى ثقله .

ولأن نقل اللسان عن موضع ، ثم رده ، إليه ما يدرك ثقله كل ناطق .

وحجة الدعوى الثانية ، هي : أنك إذا قلت : " مدد " ونطقتهما بالحرفين دفعة واحدة ،

كان أخف من قولك : " مدد " بإظهار الحرفين .

وهذا ما لا يسترىب فيه كل ذي حسن .

ولأن زمان الحركة بالحرف المدغم أقل من زمان الحركة بالحرفين المتطهرين ، وما قل زمانه

(١) ابن دريد : محمد بن الحسن بن عتبة بن حنتم الإمام أبو بكر الأزدي اللغوي

الشافعي . ولد بالبصرة سنة ٢٢٣ هـ وقرأ على علماءها .

وروى عنه كثيرون ، منهم : أبو سعيد السيرافي ، وأبو الفرج الأصبهاني ، وكان

أحفظ الناس ، وأسمهم علماً ، وأقدرهم على الشعر .

من تصانيفه : الجمهرة في اللغة ، الأمل في اشتقاق أسماء القبائل ، المقصور

والمدود ، الخيل الكبير ، والخيل الصغير . مات سنة ٢٢١ هـ .

ونظر : البنية ١ / ٧٦ - ٨١ .

(٢) جمهرة اللغة (دغم) ٢ / ٢٨٢ .

(٣) الصناعات (دغم) ٥ / ١٩٢٠ .

أخف ما طال (١).

قوله : (والتفاوتهما على ثلاثة أضرب) .

وجه الحصر : أنه لا يخلو : إما أن يسكن أول الحرفين المتحرك أحدهما ، أو لم يسكن ، فإن سكن ، وجب الإدغام ، وإن لم يسكن الأول ، فلا يخلو : إما أن يسكن الثاني ، أو لم يسكن ، فإن سكن [امتنع الإدغام] (٢) ، وإن لم يسكن ، والتقدير أن الحسرف الأول متحرك - كانا جميعاً متحركين - وهما حينئذ في الإدغام على ما ذكره من الوجوب ، والجواز ، والامتناع .

الضرب الأول : في الصور التي الأول من المتلين ساكن ، نحو : قولك : " لم يرح خاتم " ، والمشهور : " يرح " بفتح اليا على البناء للقاتل ، وربما وقع في بعضها بالضم على البناء للمفعول .

والشاهد فيه : أن الحاء من الكلمة الأولى سكنت ، لدخول الجازم عليها ، والحاء من أول الكلمة الثانية مفتوحة ، فوجب إدغام الأولى في الثانية في اللفظ / بهما .
وأما في الخط : فكل واحدة منهما منفصلة عن الأخرى ، كما تراء .
ومنه قولك : " ألم أقل لك ؟ " فإن اللام من " أقل " سكنت للجازم ، واللام من : " لك " متحركة ، فوجب الإدغام على الوجه الذي قبله ، وإدغام واجب فيما هذا شأنه .

- (١) ينظر : ابن يعيش ١٢١/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٤٢٦/٢ .
 - (٢) ما بين الحاصرتين جاء في المخطوطة هكذا [وجب الإدغام] وهو تحريف ، والصواب ما أثبتته ، لأن الحرف الأول إذا تحرك ، وسكن الثاني امتنع الإدغام .
- يقول ابن يعيش ١٢١/١٠ ١٢٢ : " وأما الثاني : وهو أن يكون المثل الأول متحركاً ، والثاني ساكناً ، نحو : (ظلمات ، ورسول الحسن) وما كان كذلك فـسكان الإدغام يقتنع فيه لأمرين :
أحدهما : تحرك الأول ، والحرف الأول متى تحرك امتنع الإدغام ، لأن حركة الحرف الأول قد فصلت بين المتجانسين ، فتعذر الاتصال .
والأمر الثاني : سكن الحرف الثاني ، والإدغام لا يحصل في ساكن ، لأن الأول لا يكون إلا ساكناً ، فلم يسكن الثاني لاجتماع ساكن على غير مبرره ، وذلك لا يجوز . " .
- وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٤٢٦/٢ وشرح الشافية ٢ / ٢٣٤ .

الضرب الثاني : في الصور التي تحرك الأول منهما ، وسكن الثاني ، نحو : قولك : " ظَلَلْتُ " فإن الأولى متحركة ، وحركتها : كسرة ، واللام الثانية : ساكنة ، لاتعمال الضمير المرفوع بها ، وهما في كلمة واحدة .

وقد يكونان من كلمتين ، نحو : قولك : " رسول الحسن " ، فإن الأولى متحركة ، والثانية لام التعريف ، وهى ساكنة ، ويمتنع الإدغام فيما هذا شأنه ، لأن شرط صحة الإدغام أن يكون الحرف المدغم فيه متحركاً (١) .

الضرب الثالث : في الصور التي يتحرك فيها كل واحد من الحرفين ، وينقسم الى ثلاثة أقسام : إلى : ما يجب فيه الإدغام ، أو يمتنع ، أو يجوز .

[ما يجب فيه الإدغام]

القسم الأول : فيما يجب فيه الإدغام : وذلك أن يكونا من كلمة واحدة ، وليس أحدهما مزيداً للإلحاق (٢) ، نحو : " رد يرد " ، فإنه يجب الإدغام فى كل ما هو من هذا القبيل . ويجرى مجرى ما سكن فيه الحرف الأول ، وتحرك الثاني .

والعلة فى وجوب الإدغام فيهما جميعاً ، ما ذكرناه من طلب الخفة .

[ما يجوز فيه الإدغام]

القسم الثاني : فيما يجوز فيه الإدغام وتركه ، وذلك أن يكونا من كلمتين ، ويكون قبيل الحرف الأول منهما حرف متحرك ، أو أحد حروف العلة (٣) .

(١) ينظر : المقتضب ١/ ٣٢٣ والتبصرة ٢/ ٩٣٤ وابن يعيش ١٠/ ١٢١ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٧٦ وشرح الشافية ٣/ ٢٣٥ ، ٢٣٦ والتصريح ٢/ ٣٩٨ والهمع ٢/ ٢٢٥ .

(٢) الإلحاق فى الاسم والفعل : أن تزيد حرفاً ، أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة فى إفادة معنى ، لبصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى . فى عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات ، كل واحد فى مثل مكانه فى الملحق بها ، وفى تصاريفها : من الماضى ، والمضارع ، والأمر ، والصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ان كان الملحق به فعلاً رباعياً ، ومن التصغير والتكسير ان كان الملحق به اسماً رباعياً لاخماسياً .

وفائدته : أنه ربما يحتاج فى تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب فى شعر أو سجع . ينظر : شرح الشافية ١/ ٥٢ وابن يعيش ٦/ ١١٣ ، ١١٤ .

(٣) يقول سيويه ٤/ ٤٣٧ : " فأحسن ما يكون الإدغام فى الحرفين المتحركين اللذين هما

والمذكور من صور هذا القسم ثلاث :

أولها : قولك مخبرا عن نفسك : " أَنْعَتِ تِلْكَ الْمَرْأَةُ " أى : أصفها .

الشاهد فيه : أن كل واحد من التاء من كلمة ، تغاير الكلمة الأخرى ، وقد وقع قبلهما حرف متحرك وهو : العيين .

وثانيها : قولهم : " الدال لزيد " فإن الكلمتين منفصلتان ، وقد التقى فيهما لامان ، وقد وقع قبلهما مدة ، وهو الألف المنقلب عن حرف أصلى ، هو عين الكلمة ، كما سبق بيانه .

وثالثها : قولك : " هَذَا ثَوْبٌ بَكْرٌ " .

الشاهد فيه : أنه اجتمع حرفان متماثلان من كلمتين ، وقد وقع قبلهما الواو الساكنة ، فإن شئت أدغمت ، وإن شئت أظهرت .

فإن قلت : إن المصنف قال : إنه لابد وأن يكون الحرف الذى قبلهما متحركاً ، أو مدة ، والواو فى " ثوب " ليست متحركة ، ولا هى مدة ، فلا يحسن ذكرها ههنا .

قلت : قال " سيويه " : تقول : " هَذَا ثَوْبٌ بَكْرٌ " ، والبيان فيه أحسن منه فسى الألف ، لأن حركة ما قبل واو " ثوب " ليست منه ، بخلاف الألف ، فإن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً ، والفتحة من الألف (١) .

فقول " سيويه " : والإظهار فيه أحسن ، يدل على أن الإدغام فيه جائز ، ولكنه مرجوح ، فلذلك ذكره المصنف فى هذا القسم .

وهو أيضاً مدة نص عليه " أبو سميده " وقال فى شرحه :

" إن الباء ، والواو إذا كانتا ساكنتين ، وانفتح ما قبلهما ، ففيهما مد ، دون المد

= سواء إذا كانا منفصلين ، أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعداً ، وما يدلك على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن أنه لا يتوالى فى تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة ، وذلك نحو قولك : (جَعَلَ لَكَ ، وفعل لبيد) .

والبيان فى كل هذا عرس جيد حجازى .

وينظر : المقتضب ٣٤١/١ والتبصرة ٩٣٥/٢ وابن يعيش ١٢٢/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٤٧٧/٢ وشرح الشافية ٢٤٨/٣ والممتع ٦٥٠/٢ ، ٦٥١ .

(١) الكتاب ٤ / ٤٤٠ وبعارته : " وتقول : (هَذَا ثَوْبٌ بَكْرٌ) البيان فى هذا أحسن منه فى الألف ، لأن حركة ما قبله ليس منه فيكون بمنزلة الألف . وكذلك : (هَذَا جَنِيْبٌ بَكْرٌ) ."

الذى يكون فيهما ، اذا انضم ما قبل الواو ، وانكسر ما قبل الياء .
وذلك أن الألف التى هى أوسع حروف المد واللين مخرجا ، وأبلغها مدى ، لا يكون
ما قبلها إلا مفتوحا ، والفتحة من الألف .
فإذا كان قبل الواو الساكنة [ضمة] (١) قبل الياء كسرة ، فهما على منهنجا
الألف . فأما إذا لم يكن ما قبلهما منهما ، خالفنا منهنجا الألف .
فلذلك استحسنا الإدغام فى قولك : " المال لك " ، ولهم يستحسن فى " ثوب بكر " (٢) .
قوله : (٠٠) أو يكونا فى حكم الانفصال ، نحو : " اقْتَتَل " ؛ لأن تاء الافتعال لا يلزمها
خروج تاء بعدها ، فهى شبيهة بـ " تاء " : " تلك " (٠٠) .
اعلم أن مضمون هذا الكلام أنه يجوز إدغام تاء الافتعال من " اقْتَتَل " فى التاء
التي بعدها ، والتي هى عين الكلمة ، بعد أن تحذف الهمزة ، وتحرك القاف بالكسر .
ويجوز ترك الإدغام ؛ لأنه كما يجوز أن تكون عين الكلمة تاء ، فكذلك يجوز أن
يكون حرفا آخر ، فكان اجتماع التائين فى " الاقْتَتَل " نازلا منزلة اجتماع التائين فى
" أنعت تلك " .

وسأتيك البحث فى هذا البناء بختومه ، مستثنى فى موضعه (٣) .

(١) سقط من المخطوطة .

(٢) شرح السيرافى ٤٧٤/٦ .

(٣) ينظر : ص ٢٠١ من التحقيق .

القسم الثالث : في المتماثلين المتحركين اللذين يستعمل فيهما الإدغام ، وأما قوله ثلاثة :
الأول : أن يكون أحد المتماثلين زيد في الكلمة ، لإلحاق بناء ، وبناء آخر ، فيبتدع
الإدغام ، لأنه إنما ألحق بالكلمة ، ليكون المثال الملحق على صيغة المثال الملحق به .
فإذا أدغم تغيرت الصيغة ، وفات المقوم الذي زيد لأجله .
وهذه الزيادة تكون في الاسم ، نحو : " قَرَدَد " وتكون في الفعل ، نحو :
" جَلِبَب " .

ولقائل أن يقول : إن المزيد للإلحاق قد يكون مطردا ، وقد يكون [غير] مطرد ، كما
بيناه فيما سبق^(٢) ، والصنف اقتصر في التمثيل بالمزيد المطرد .

الثاني : ما يورث الإدغام فيه ، إلى ليس مثال بمثال ، وهذا إنما يكون في الأسماء ، نحو :
" سرر " جمع " سرير " و " جدد " جمع " جديد " و " طلل " ، فإنه إذا أدغم لم يعلم
أن العين كانت في الأصل متحركة ، أو ساكنة ، ولا يعلم أيضا أنها كانت مرفوعة ،
أو مفتوحة ، أو مكسورة .

وتخالف الأفعال ، لأن اللبس فيها غير لازم ، لأن المضارع يدل على خصوص
حركة العين في الماضي ، وكذلك صيغة الأمر .
فإنك إذا قلت : " يشد " علم أن ماضيه " فعل " ، وإذا قلت : " يعض " علم
أن الماضي " فعل " .
وكذلك صيغة الأمر في " شد " و " عض " .

وكذلك — أيضا — إذا اتصل به ضمير الفاعل ، فإن الإدغام يذهب ، وتظهر حركته
العين في " مددت " ونحوه ، بخلاف الأسماء ، فإن الإدغام فيها يستلزم اللبس فافترا .
الثالث : أن يفصلا ، ويكون ما قبل الحرف الأول حرفا ساكنا غير مددة ، نحو : " قرم مالك " ٣٩٩ ب
قال في " الحواشي " : إنما لا يجوز الإدغام في هذا ونحوه ، لأن فيه التقاء الساكنين
على غير حده^(٣) .

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) عرائس المحصل ، ورقة ٢٤٦ (مخطوط) .

(٣) لم أعثر عليه في الحواشي . ونظر : ابن يعين ١٢٣/١٠ حيث يقول : " وأما
الضرب الثالث : فهو أن يلتقي المثالان من كلمتين وما قبل الأول حرف صحيح ساكن " .

قال " الجوهري " : القَرَمُ ، بالقاف ، والراء الموهلة ساكنة : البعير المكرم ، لا يحمل عليها ، ولا يذلل ، ولكن يكون للفحل . ومنه قيل للسيد : قَرَمٌ (١) .
قال الإمام الشاطبي : النحويون مجمعون على امتناع الإدغام في مثل هذا ، والقسماء مجمعون على خلافه .

قال : ويمكن الجمع بينهما بأن يقال : إن مراد القراء من الإدغام فيما ههنا شأنه هو الإخفاء ، لأن الإخفاء عندهم يسمى ادغاما أصغر ، وإن مراد النحويين : إنما هو الإدغام الأكبر (٢) .

وما ذكره حسن ، لكن إنما يستقيم معارضة أحد الاجماعين بالآخر أن لو ثبتت أن جميع القراء ، لم يكن فيهم إمام من أئمة النحو ، وليس الأمر كذلك ، فإن أكابر القراء بأسرهم من أئمة النحو (٣) .

نحو : (قمر مالك) فإنك لو أدغمت -- ههنا -- الميم في الميم لاجتماع ساكنان لأعلى شرطه ، وهو الراء ، والميم الأولى ، وذلك لا يجوز .
فأما ما يحكى من الإدغام الكبير لأبي عمرو من : " نحن نقص " فليس بإدغام عندنا ، وإنما يقول به القراء ، وإنما هو عندنا على اختلاس الحركة وضعفها ، لأعلى إنهابها بالكسبة .

وينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٨ ، ٤٣٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٧٨ وشرح الشافية ٣ / ٢٣٤ والمتع ٢ / ٦٥٢ .

(١) الصّاح (قمر) ٢٠٩ / ٥ وعبارته : " القَرَمُ : البعير المكرم لا يحمل عليه ولا يذلل ، ولكن يكون للفحل . وقد أقرته فهو قَرَمٌ . وكذلك : القَرَمُ ، ومنه قيل للسيد : قَرَمٌ مكرمٌ تشبيهاً بذلك " .

(٢) هذا ما يشير إليه الشاطبي في قصيدته المشهورة :
"وَدَغَامٌ حَرْفٌ قَبْلَهُ صَحٌّ سَاكِنٌ .. عَسِيرٌ وَبِالْإِخْفَاءِ طَبَقٌ مَفْصُلاً
وينظر : إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع لأبي شامة الدمشقي / ١٠١ وابن يمين ١٠ / ١٢٣ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٧٩ والمتع ٢ / ٦٥٢ وشرح الشافية ٣ / ٢٣٤ .

(٣) بحسب ابن الحاجب في كتابه الإيضاح ٢ / ٤٧٩ هذه المسألة مرجحاً موقوف القراء ، حيث يقول : " وقد أجاب الشيخ الشاطبي في قصيدته عن ذلك بجواب ليس يبين ، فقال ما معناه : يحتمل كلام النحويين على الإدغام الصريح ، وكلام المقرئين على الإخفاء الذي هو قريب من الإدغام فيزول التناقض ، فعلى هذا لا يكون النحويون منكرين للإخفاء ، ولا يكون القراء منكرين امتناع الإدغام " .

سنة قولك : " زَيْدٌ عَدُوٌّ وَلَيْدٌ " بضم الدال ، وتشديد الواو .
قال سيويه : " [إذا قلت] : " مررت بـ ^(١) وليد " و " عدو " وليد " فإن شئت أخفيت ،
وان شئت بينت ، ولا تدغم ^(٢) ، لأنك حين ^(٣) أدغمت الواو في " عدو " والياء في
" ولي " فرفعت لسانك رفعة واحدة ، ذهب الد ، ومارتا بنزلة ما بدغم من غير
المتل ، فصارت الواو ^(٤) الأولى في " عدو " بنزلة اللام في " دلو " والياء الأولى
في " ولي " بنزلة الياء في " ظبي " .
والدليل على ذلك أنه يجوز في القوافي " لِيَا " مع قولك : " ظَبِيًّا " و " دَوًّا " مع
قولك : " غَزَوًا " . . . (٥) .

يريد : أنه لا تدغم الياء الثانية المتحركة من " ولي " في " يا " " يزيد " ، لأننا
إذا أدغمناها سكنناها ، وإذا سكنناها بطل إدغام الياء الأولى الساكنة من " ولي " فيها :
وإذا لم تدغمها فظهرت وهي " يا " ساكنة قبلها كسرة ، صار فيها مدة ، وقد كان
المد بطل بالإدغام .
وقد تقدم أنه يمتنع الإدغام في النغملتين ، إذا كان الإدغام يوجب تغيير بنية .
وكذلك القول في " عدو وليد " .

وهذا وإن كان جيدا على ظاهره ، إلا أنه لا يثبت أن القراء امتنعوا من الإدغام ،
بل أدغموا الإدغام الصريح . . .
والأولى الرد على النحويين في منع الجواز ، وليس قولهم بحجة إلا عند الإجماع ،
ومن القراء جماعة من النحويين ، فلا يكون إجماع النحويين حجة عليهم مع مخالفة
القراء لهم .
ثم ولو قدر أن القراء ليس فيهم نحوى فإنهم ناقلون لهذه اللغة ، وهم مشاركون
للنحويين في نقل اللغة ، فلا يكون إجماع النحويين حجة عليهم .
وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى ، لأنهم ناقلوها عن ثبت عصمتة
عن الفلظ في مثله .
ولأن القراء ثبتت تواترا ، ومانقله النحويون آحادا ، ثم ولو سلم أنه ليس بتواتر
فالقراء أعدل وأكثر ، فكان الرجوع إليهم أولى .

(١) زيادة من الكتاب يستقيم بها الكلام .

(٢) في الكتاب [ولا تسكن] .

(٣) في الكتاب [حيث] .

(٤) في الكتاب [فألو] .

(٥) الكتاب ٤ / ٤٤٢ .

وقول "سيويه" : (يجوز في القوافي "ليا" مع "ظبييا") فلأن المد قد ذهب من "ليا" فصارت اليا الأولى لما ذهب المد منها بنزلة اليا في "ظبييا" .
قال "أبو سعيد" : "ولو أن قائلًا قال : إن ذلك لا يجوز ؛ لأن فيها مدا ، لم يكن بعيدا" (١) .

قوله : (يقع الإدغام في المتقاربين ، كما يقع في المتماثلين ، فلا بد من ذكر مخارج الحروف ، لتعرف متقاربتها من متباعدتها) .

اعلم أنه لما ذكر أن الإدغام قد يكون في المتقارب ، وجب رسم ما يعرف به المتقارب من المتباعد ، وذلك يكون بتعريف مخارج الحروف ، فلاجل ذلك بدأ بذكر مخارجها .

[مخارج الحروف]

(فصل) " ومخارجها ستة عشر : فللهزمة ، والهاء ، والألف أقصى الحلق ، وللميم ، والحاء أوسطه ، وللعين ، والحاء أدناه :
وللقاف أقصى اللسان وما فوقه من الحنك ، وللكاف من اللسان والحنك ما يلي مخرج
القاف ، ولالجيم ، والشين ، والياء وسط اللسان وما يحاذيه من وسط الحنك ، وللضاد أول
حافة اللسان وما يليها من الأضراس ، وللام مادون أول حافة اللسان إلى منتهى طرفه ،
وما يحاذي ذلك من الحنك الأعلى فويق الناحك والناجب والرباعية والثنوية .
وللمنون ما بين طرف اللسان وفوق الثنايا ، وللراء ما هو أدخل في ظهر اللسان قليلاً
من مخرج النون .

وللطاء ، والذال ، والثاء ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا .
وللصاد ، والزاي ، والسين ما بين الثنايا وطرف اللسان .
وللظاء ، والذال ، والثاء ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا .
وللفاء باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا .
وللباء ، والميم ، والواو ما بين الشفتين . . . "

المتن : قوله : (مخارجها ستة عشر إلى قوله :) وإذا رجع ادغام الحرف فسي
مقاربه .

التفسير : اعلم أنه لما ذكر أن مواضع هذه المخارج أربعة :
الحلق ، والفم ، والشفتان ، وما بينهما ، كما سنقصه لك ، وفيما ذكره انعطراب
سنقف عليه .

القسم الأول : في مخارج الحلق ، وهي : ثلاثة : أقصاه ، وأوسطه ، وآخره ، وحروفه
سبعة :

فللهزمة ، والهاء ، والألف أقصى الحلق ، والعين ، والحاء المهملين أوسطه ،
وللعين ، والحاء المعجمين أدناه (١) .

(١) يقول سيويه ٤٣٣/٤ : " ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً :
فللحلق شهاثلاثة : فأقصاها مخرجاً : الهزمة والهاء والألف . ومن أوسط الحلق
مخرج العين والحاء . وأدناها مخرجاً من الفم : العين والحاء " .

والمراد بأقصى الحلق : ما يلي الصدر ، وأدناه : إلى الفم ، وهو أرفع الحلق .
 القسم الثاني : في مخارج الفم ، وهي : عشرة :
 أولها : مخرج القاف ، وهو من أقصى اللسان ، وهو أول مخارج الفم .
 وثانيها : مخرج الكاف ، وهو أسفل من ذلك ، وأقرب إلى مقدم الفم .
 وثالثها : مخرج الجيم ، والشين المعجمة ، واليا — ينقطتين من تحت — وهذه الثلاثة تخرج من وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى (١) .
 ورابعها : مخرج الصاد المعجمة ، وهو من أول حافة اللسان ، وما يليه من الأضراس .
 قال في "المقتضب" : " ومخرجها من الشِّدْق ، فبعض الناس تجرى له في الأيمن ،
 ومعضهم تجرى في الأيسر " (٢) . وهو الأكثر . وحافة اللسان : جانبه .
 قال "الجوهري" : حَافَتَا الْوَادِي : جانِبَاهُ (٣) .
وخامسها : مخرج اللام .
 قال "أبو سعيد" : " وهو من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ، بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى ما فوق الضاحك ، والناب ، والرابعة ، والثنية مخرج اللام " (٤) .
 والرَّابِعَةُ : بفتح الراء على زنة قولك : من العدد ثمانية (٥) .

- وينظر : المقتضب ٣٢٨/١ والتبصرة ١٢٦/٢ وأسرار العربية ١٦٦/١ وابن يعيش ١٢٤/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٤٨٠/٢ والهمع ٦٦٨/٢ ٦٦٩ شرح الشافية ٢٥١/٣ وسر صناعة الإعراب ٥٢ .
 (١) ينظر : أسرار العربية ١٦٦ .
 (٢) الكتاب ٤ / ٤٣٣ : " ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف . ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا وما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف . ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء " .
 وينظر : سر صناعة الإعراب ٥٢/١ وأسرار العربية ١٦٦/٢ والتبصرة ١٢٦/٢ ، والمقتضب ٣٢٨/١ وابن يعيش ١٢٤/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٤٨٠/٢ والممتع ٦٦٩/٢ وشرح الشافية ٢٥١ / ٣ ، ٢٥٢ .
 (٣) المقتضب ٣٢٩/١ .
 (٤) الصحاح (جف) ٤ / ١٣٤٥ عبارته : " وَحِافَتَا الشَّيْ : جَانِبَاهُ " .
 (٥) شرح السيرافي ٤٥١ / ٦ .
 (٦) الرَّابِعَةُ : السنن التي بين الشَّيْ والنَّاب ، والجمع رَابِعِيَّاتُ . الصحاح (ربع) ٣ / ١٢١٤ .

.....

- والضَّاحِك : السن التي بين الأنياب والأضراس (١).
- والثَّنْبَةُ : واحدة الثنايا (٢).
- والأسنان : أربع ثنايا ، ثم أربع راعيات ، بالتخفيف ، ثم أربع أنياب ، ثم أربع ضواحك ، ثم اثنا عشر رَحَى ، ثم أربع نواجذ ، وهن أضراس الحطم ، وهي آخر الأضراس ، وانحاسميت أضراس الحطم ، لأنها تثبت بعد البلوغ وكمال العقل .
- وسادسها : مخرج النون ، قال : ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون .
- وسابعها : مخرج الراء المهملة ، وهو يقارب مخرج النون ، إلا أنه أدخل في ظهر اللسان (٣).
- اللسان (٤) .
- قال " أبو سعيد " : " من طرف اللسان بينه وبين ما فوق [الثنايا مخرج النون] ، ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا ، لانحرافه إلى مخرج السلام الراء " (٦) .
- وثامنها : مخرج الدال ، والدال المهملين ، والثاء بنقطتين من فوق .
- قال " أبو البركات " : " هو من بين طرف اللسان ، وأصول الثنايا العليا " (٧) .
- وثاسعها : مخرج الصاد المهملة ، والزاي المعجمة ، والسين المهملة .
- قال في " كتاب الأسرار " : " ومخرجها من بين طرف اللسان وفوق الثنايا السفلى " (٨) .

- (١) الصحاح (ضحك) ٤ / ١٥٩٢ .
- (٢) السابق (ثنى) ٦ / ٢٢٩٥ .
- (٣) الكتاب ٤ / ٤٣٣ : " ومن خافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينهما وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فوق الثنايا مخرج النون " .
- وينظر : سر صناعة الإعراب / ٥٢ .
- (٤) الكتاب ٤ / ٤٣٣ : " ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج الراء " .
- وينظر : سر صناعة الإعراب / ٥٢ .
- (٥) زيادة من شرح السيرافي يقتضيها سياق الكلام .
- (٦) شرح السيرافي ٦ / ٤٥٢ .
- (٧) أسرار العربية / ١٦٦ .
- (٨) المرجع السابق .

وبارة المقتضب : من طرف اللسان ، وملتقى الشايات مخرجها ، وهي تنسل انسلا (١) .
وعاشرها : مخرج الظاء المعجمة ، والثاء بثلاث نقط ، والذال المعجمة ، وهو :
ما بين طرف اللسان ، وأطراف الشايات العليا (٢) .

فهذه المخارج العشرة بأسرها من الفم ، يتلو بعضها بعضها على الوجه الذي

١/٤٠٠

بيناه /

القسم الثالث : مخرج الشفة والشايات ، وهو للفاء .

قال " أبو سعيد " : " من باطن الشفة السفلى ، وأطراف الشايات العليا مخرج الفاء " (٣) .

القسم الرابع : مخرج ما بين الشفتين ، وهو ثلاثة أحرف : الباء بنقطة ، والميم ، والواو .

فجميع هذه المخارج خمسة عشر مخرجا لا غير ، وذلك يناق قوله : إنها ستة عشر

قال " أبو البركات " : " المخرج السادس عشر : مخرج النون الخفيفة ، وهو : من

الخياشيم ، ولا عمل للسان فيها " (٤) .

وحينئذ تكون مواضع مخارج الحروف خمسة مواضع .

وقد اقتصر المصنف على ذكر أربعة منها ، وأهمل الموضع الخامس ، كما بيناه .

ولقائل أن يقول : إن الفطن إذا تدبر المخارج ، ظهر له أن لكل حرف علس

حياله مخرجا مختصا به ، لا يشاركه فيه غيره .

ويؤكد ما ذكرناه : اختلاف " سيويه " و " الأخفش " في مخرج الهاء والألف :

مذهب " سيويه " : إلى أن مخرج الهاء متوسط بين الهمزة والألف اللينة .

وزعم " الأخفش " عكس ذلك ، وقال : إن مخرج الألف متوسط بين مخرج الهمزة والهاء .

(١) المقتضب ٣٢٩/١ وبارة : " من طرف اللسان ، وملتقى حروف الشايات : حروف الصغيرة

وهي حروف تنسل انسلا ، وهي : السين ، والصاد ، والزاي .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٣٣ : " ما بين طرف اللسان وأطراف الشايات مخرج الظاء ، والذال ،
والثاء " .

وينظر : المقتضب ٣٢٩/١ وصرناعة الإعراب ٥٣/١ وأسرار العربية ١٦٦ / والتبصرة

٢ / ٩٢٢ وابن يعيش ١٢٥/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٤٨١/٢ والمتشع

٦٢٠/٢ وشرح الشافية ٢٥٠/٣ .

(٣) شرح السيرافي ٤٥١ / ٦ وهي عبارة سيويه ٤ / ٤٣٣ .

(٤) أسرار العربية ١٦٦ .

مع اتفاقهما على أنهما جميعا من أقصى الحلق^(١).
 وذكر "أبو الليث"^(٢) في كتاب "العين" : أن "الخليل" كان يقول كثيرا : إن أول
 الحروف وأقصاها كلها العين المهملة ، وأرفع منها الحاء ، ولولا بحة في الحاء ،
 لأشبهت العين ، ولولا هتة في الهاء - وقال مرة أخرى : ولولا هبة في الهاء - لأشبهت
 الحاء ، ولقرب مخرج الهاء من مخرج الحاء^(٣).
 وكان أيضا يقول : في العربية تسعة وعشرون حرفا :
 منها خمسة وعشرون حرفا صحاحا ، لها أحياء ومخارج ، وأربعة هوائية ، وهي : الواو ،
 والياء ، والألف ، والألف اللينة ، والهمزة ؛ لأنها تخرج من الجوف ، فلا تقع في مدرجة
 من مدارج الحلق ، ولا مدارج اللهاء ، ولا مدارج اللسان ، وهي في الهواء^(٤).
 وهذا يخالف ما ذكره سيويه وأصحابه^(٥).

- (١) يقول ابن جنى في سر الصناعة ٥٢/١ : "وأعلم أن مخارج هذه الحروف ستة عشر :
 ثلاثة منها في الحلق .
 فأولها من أسفل وأتماء ، مخرج الهمزة والألف والياء . هكذا يقول سيويه .
 وزعم أبو الحسن أن ترتيبها : الهمزة ، وذهب إلى أن الهاء مع الألف ، لا قبلها
 ولا بعدها .
 والذي يدل على فساد ذلك ومحة قول سيويه ، أنك متى حركت الألف ، اعتدت
 بها على أقربها الحروف منها إلى أسفل ، فقبلتها همزة ، ولو كانت الهاء معها
 لقبلتها ها"
 - (٢) هو : الليث بن يسار الخراساني ، قال الأزهري : كان رجلا صالحا ، انتحل كتاب
 العين للخليل ، لينفق كتابه باسمه ، ويرغب فيه .
 ينظر : البغية ٢٧٠/٢ .
 - (٣) العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ٦٤/١ تحقيق د . عبد الله درويش
 (مطبعة العاني - بغداد ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م) .
 - (٤) المرجع السابق .
 - (٥) يقول ابن يعيش ١٢٤/١ : "وروي الليث عن الخليل أن الألف والواو ، والياء ،
 والهمزة جوف ؛ لأنها تخرج من الجوف ، ولا تقع في مدرجة من مدارج الحلق ،
 واللهاء ، ولا اللسان ، إنما هي هوا .
 وكان الخليل يقول : الألف والواو والياء هوائية ، أي أنها في الهواء ، وأقصى
 الحروف العين ، ثم الحاء ، ثم الهاء ، فلو لا بحة في الحاء لكانت كالعين ، ولو لا
 هبة في الهاء لكانت كالحاء لقربها منها ، فهذه الثلاثة في حيز واحد ، بعضها
 أرفع من بعض"
- وينظر : الكتاب ٤٣٢/٤ والمقتضب ٣٢٨/١ وسر الصناعة ٥٠/١ وأسرار العربية /
 ١٦٥ والتبصرة ١٢٦/٢ وشرح الشافية ٢٥١/٣ .

(فصل) " ويرتقى عدد الحروف إلى ثلاثة وأربعين : فحروف العربية الأصول تلك التسعة والعشرون ، ويتفرع منها ستة مأخوذ بها في القرآن ، وكل كلام فسميع ، وهي : النون الساكنة التي هي غنة في الخشوم ، نحو : " عنك " وتسمى : النون الخفية ، والخفيفة ، وألفها الإمالة والتفخيم ، نحو : " عالم " و " الصلاه " ، والشين التي كالجيم ، نحو : " أشدق " والصاد التي كالزاي ، نحو : " مصدر " والهمزة بين بين .
والبواقي : حروف مستهجنة ، وهي : الكاف التي كالجيم ، والجيم التي كالكاف ، والجيم التي كالشين ، والهماد الضعيفة ، والهماد التي كالسين ، والطاء التي كالظاء ، والظاء التي كالطاء ، والباء التي كالفا ، ... " .

قوله : (ويرتقى عدد الحروف إلى ثلاثة وأربعين) .

اعلم أنه قسم هذا العدد إلى ثلاثة أقسام : أصول ، وفروع حسنة ، وفروع رديئة ، كما ستقف عليه .

القسم الأول : في الحروف التي هي أصول ، وعددها تسعة وعشرون حرفاً

وهي معروفة لا يحتاج إلى تفسيرها ، ومنها يأتلف الكلم .

القسم الثاني : في الفروع الحسنة ، وهي ستة أحرف :

الأول : النون الخفيفة ، وهي النون الساكنة التي مخرجها من الخيشوم ، نحو : النون في : " منك " و " عنك " و " من زيد ؟ " وتسمى أيضاً النون الخفية ، لتلازمها ، فإن كل نون خفية خفيفة والعكس .

قال " أبو سعيد " : " رأيت في كتاب " أبي بكر البرمران " على الحاشية : الرواية : الخفيفة من الخفاء " (١) .

وانما تكون هذه النون مع أحد خمسة عشر حرفاً من حروف يأتيك تفسيرها فسيباحث النون .

(١) شرح السيرافي ٤٤٣ / ٦ .

ويقول ابن جنى في سر الصناعة ٥٣ / ١ : " ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة ، ويقال : الخفيفة ، أي الساكنة " .

وينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٤ والمقتضب ١ / ٣٢٩ وأسرار العربية ١٦٦ / والتبصرة ٢ / ٩٢٢ وابن يعش ١٠ / ١٢٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٨٣ وشيخ الشافعية ٣ / ٢٥٤ والمتشع ٢ / ٦٦٥ ، ٦٢٠ .

.....

الثاني : ألف الإمالة ، وهي : التي تخرج إلى شبه الباء ، نحو : " حبل " (١) .
قال " المازني " و " أبو سعيد " : " وهذه الألف تسمى ألف الترخيم أيضا " (٢) .
الثالث : ألف التثخيم ، وهو أن ينحى بها نحو الواو كـ " الصلوة " و " الزكاة " وهي لغة أهل الحجاز (٣) .

الرابع : الشين المعجمة الواقعة قبل الدال ، نحو قولك : " خطيب أشدق " أي : فصيح (٤) ؛ لأن الدال حرف مجهور ، شديد ، والجيم مثله ، والشين حرف مهموس ، رخو ، فهو ضد الدال ، فقربوه من الجيم ؛ لأن الجيم موافقة للدال في الشدة والجهر (٥) .

الخامس : الصاد المهملة التي هي كالزاي المعجمة ، نحو : " الزراط " و " مصدر " ، تسمى المضاربة بين الزاي والصاد ، أي : ليست زايًا خالصة ، ولا صادًا خالصة .
وعلة هذا الإبدال ما ذكرناه في الشين المعجمة (٦) .

- (١) يقول ابن جنى في سر الصناعة ٥٥/١ : " وأما ألف الإمالة : فهي التي تجدها بين الألف والياء ، نحو قولك في (عالم ، وخاتم) : عالم ، خاتم " .
- (٢) شرح السيرافي ٤٤٦/٦ .
- ويقول ابن يعيش ١٢٧/١٠ : " وأما ألف الإمالة : فتسمى ألف الترخيم ؛ لأن الترخيم تليين الصوت وتقصان الجهر فيه ، وهي بالضد من ألف الترخيم ؛ لأنك تنحويها نحو الباء ، وألف الترخيم تنحويها نحو الواو " .
- وينظر : الكتاب ٤٣٢/٤ وسر الصناعة ٥٥/١ والإيضاح لابن الحاجب ٤٨٣/٢ وشرح الشافعية ٢٥٥/٣ .
- (٣) ينظر : الكتاب ٤٣٢/٤ وشرح السيرافي ٤٤٢/٦ وابن يعيش ١٢٧/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٤٨٣/٢ وشرح الشافعية ٢٥٥/٣ .
- (٤) اللسان (شدق) ٢٢١٧/٤ والصاح (شدق) ١٥٠٠/٤ .
- (٥) ينظر : سر الصناعة ٥٦/١ وابن يعيش ١٢٧/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٤٨٣/٢ وشرح الشافعية ٢٥٥/٣ ، ٢٥٦ .
- (٦) يقول ابن جنى في سر الصناعة ٥٦/١ : " وأما الصاد التي كالزاي : فهي التي تقل همسها قليلا ، ويحدث فيها ضرب من الجهر ، لمضارعتها الزاي ، وذلك قولك في (يصدر : يصدر) ، وفي (قصد : قصد) .
ومن العرب من يخلصها زايًا ، فيقول : (يزد ر ، وزد ر) ، وقالوا في مثل لهم : لم يحرم من فرد له ، أي : قصد له " .
وينظر : ابن يعيش ١٢٧/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٤٨٣/٢ .

.....

السادس : الهمزة التي هي بين بين ، وهي : الهمزة المخففة ، وقد سبق الكلام فيها
وهذه الحروف مستحسنة عندهم يقع أكثرها في القرآن ، وتجي بأسرها في الفصح من
كلام العرب .

قال " عبد الباقي " : وحران من هذه الستة لم يقرأ بهما في القرآن ، وهما : ألف
التفخيم ، والشين التي كالجيم (١) .

فإن قلت : فكيف يستقيم قول المصنف : إنه مأخوذ بهما في القرآن وكل كلام
فصيح ؟

قلت : إنه لا يريد أنه مأخوذ بجميعها في القرآن على انفراد ، وما أخذ
بجميعها أيضا في كل كلام فصيح على حياله .

وانما مراد بهما فيهما جميعا ، وهو صحيح ، فإن منها ما قرئ به كتاب الله تعالى ،
ومنها ما جاء في الكلام الفصيح ، وحينئذ يندفع السؤال .

القسم الثالث : في الفروع المستهجنة التي لم يأت واحد منها في القرآن ، ولا في الشعر ،
ولا في الفصح من الكلام ، ولا يكاد يوجد إلا في لغة لا يعتمد بها ، كما ذكره " سيويه " (٢)
وهي : ثمانية :

(١) ما قاله عبد الباقي - هنا - يتمارض مع ما نقل عن سيويه ٤ / ٤٣٢ حيث يقول :
" .. وتكون خمسة وثلاثين حرفا بحروف هن فروع ، وأصلها من التسعة والعشرين ،
وهي كثيرة يؤخذ بها ، وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار ، وهي : النون
الخفيفة ، والهمزة التي بين بين ، والألف التي تمال إمالة شديدة ، والشين التي
كالجيم ، والصاد التي تكون كالزاي ، وألف التفخيم ، يعني بلغة أهل الحجاز فسي
قولهم : (الصلاة ، والزكاة ، والحياة) .. " .
ومثل هذا قاله ابن جنى في سر الصناعة ٥١ / ١ .

لكن ابن الحاجب في الإيضاح ٢ / ٤٨٣ يقول : " .. والشين التي كالجيم نحو :
(أشدق) ذكر أنها مأخوذ بها في القرآن ، وليس كذلك ، فإنه لا يعرف فسي
القراءة المشهورة قراءة شين بين الشين والجيم " .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٣٢ ومبارته : " .. وتكون اثنين وأربعين حرفا بحروف غير مستحسنة
ولا كثيرة في لغة من ترضى عربيته ، ولا تستحسن في قراءة القرآن ، ولا في الشعر ،
وهي :

الكاف التي بين الجيم والكاف ، والجيم التي كالكاف ، والجيم التي كالشين ، والصاد
الضعيفة ، والصاد التي كالسين ، والطاء التي كالطاء ، والطاء التي كالناء ، والباء
التي كالناء .. " .

أولها : الكاف التي بين الجيم والكاف .
قال " أبو زيد " : هي لغة قبيلة من أهل اليمن ، يقولون في " جمل " : " كمل " وفي :
" رجل " : " ركل " ، وكذلك يمتطيه عامة أهل بغداد ، وهو عند أهل المعرفة منهم
مستهجن مردول (١) .

وثانيها : الجيم التي كالكاف ، وهي كذلك .
قال " أبو سعيد " : هما جميعا شيء واحد ، إلا أن أصل أحدهما الجيم ، وأصل الآخر
الكاف ، ثم يقلبون كل واحد منهما إلى هذا الحرف الذي هو بينهما " (٢) .

وثالثها : الجيم التي كالشين المعجمة . . .
قال " أبو سعيد " : ويكثر ذلك في الجيم إذا سكنت ومعدّها : التاء ، أو الـسـدال
المهملّة ، نحو : " اجتمعوا " و " الأجدر " فيقولون فيه " اشتمعوا " و " الأشدر " ، فيقولون
الجيم من الشين ، لأنهما من مخرج واحد ، والشين أسلس ، واللين ، وأفشى .
فإذا كانت الجيم مع بعض الحروف / المقارنة لها ، ولا سيما إذا كانت ساكنة ، ٤٠٠ / ب
صعب إخراجها ، لشدة الجيم ، وميل الدايغ إلى النطق بالأسهل " (٣) .

فإن قلت : إن " سيويه " (٤) ذكر الشين التي كالجيم من الستة ، وذلك عنده
من الكثير المستحسن ، ثم ذكر بعد ذلك الجيم التي كالشين ، وذلك عنده قليل ،
وهو من المستهجن ، مع أنه لا فرق بينهما .

قلت : الفرق بينهما ثابت من جهة أن الشين التي كالجيم في نحو : " الأشدق " ،
إنما قربت الشين من الجيم بسبب الدال ، طلبا للتناوب كما قررناه شة ، بخلاف ما إذا
كانت قبل الدال والتاء في " الأجدر " و " اجتمعوا " فإنه ليس بين الجيم ، والدال ، وبينهما
مين التاء من المسافة والتباعد ما بين الشين والدال .
فلذلك حذرت الشين التي كالجيم ، وضعف الجيم التي كالشين .

-
- (١) ينظر : شرح السيرافي ٤٤٨/٦ وصرناعة الإعراب ٥١/١ وابن يعيش ١٢٧/١٠
والمتنوع ٦٦٥/٢ ، ٦٦٦ وشرح الشافية ٢٥٧/٣ .
(٢) شرح السيرافي ٤٤٨/٦ .
(٣) السابق .
(٤) الكتاب ٤ / ٤٣٢ .

.....

ورابعها : الضاد المعجمة الضعيفة .

قال "سيويه" : "الضاد الضعيفة من لغة قوم ليس في أصل حروفهم ضاد ، فإذا احتاجوا إلى التكلم بها في العربية ، اعتاضت (١) عليهم ، فربما أخرجوها ظاء ، وذلك أنهم يخرجونها من طرف اللسان وأطراف الثنايا ، وربما تكلفوا إخراجها من مخرج الضاد ، فلم تنأ لهم ، فخرجت بين الضاد والظاء . (٢) .

خامسها : الصاد المهملة التي هي كالسين المهملة ، والمسوغ لذلك كونها جميعاً من مخرج واحد .

قال "أبوسعيد" : "كأنها كانت في الأصل صاداً ، فقررها بعض من تكلم بها مسن السين ، لاتحاد المخرج . (٣) .

سادسها : الظاء المهملة التي هي كالثاء المعجمة ، بنقطتين من فوق ، وسندكر غلطة ذلك .

وسابعها : الظاء المعجمة التي هي كالثاء ، بثلاث نقط .

وثامنها : الباء ، بنقطة ، التي هي قرية من الفسا .

قال "سيويه" : "هذه الأحرف الثلاثة كثيرة في لغة الفرس وغيرهم من المعجم . (٤) .
قال "أبوسعيد" : "أظن الذين تكلموا بهذه الأحرف المستزلة من العرب الذين خالطوا المعجم ، فأخذوا من لغاتهم . (٥) .
ومنعطف على ما ذكرنا بحثان :

البحث الأول : أن هذه الحروف تسمى حروف المعجم ، والمراد بذلك : أنها الحروف التي أزيل عنها الخفاء بعلامات ، خصت بها ، إما بنقط ، أو تركه .
والإعجام : سلب الخفاء ، نقول : أعجمت الكتاب : إذا سلبت الخفاء عنه ، وبينته (٦) .

(١) اعتاض عليه الأمر ، أي : التوى . الصحاح (عوض) ٣ / ١٠٤٦ .

(٢) هذه عبارة أبي سعيد السيرافي في شرح الكتاب ٤٩٩ / ٦ ويد وأن الأمر التيسر على الشارح . وينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٢ .

(٣) شرح السيرافي ٦ / ٤٥٠ .

(٤) هذه أيضاً عبارة أبي سعيد السيرافي في شرح الكتاب ٦ / ٤٥٠ لكن الأمر التيسر على الشارح . وينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٢ .

(٥) شرح السيرافي ٦ / ٤٥٠ .

(٦) اللسان (عجم) ٤ / ٢٨٢٦ .

والمعجم "فعل" بمعنى المصدر ، فهو بمعنى الإعجام ، نحو : "أكرمته إكراماً ، ومكرماً" ، فالمراد من حروف الإعجام : حروف سلب الشفاء ، أى من شأنها أن تصحى جسم ويزال خفاؤها ، كما يقال : "مطية ركوب" ، أى : من شأنها أن تتركب (١) .
قال بعضهم (٢) : ويستنتج أن يكون المعجم صفة الحروف ، لأنها مضافة إليه ، ولا تجوز إضافة الموصوف إلى صفة ، لما فيه من إضافة الشئ إلى نفسه ، كما سبق فى باب بحث الإضافة (٣) .

(١) اللسان (عجم) ٤ / ٢٨٢٦ : "وذهب محمد بن يزيد إلى أن (المعجم) مصدر بمنزلة الإعجام ، كما تقول : (أدخلته مدخلاً ، وأخرجته مخرجاً) ، أى : إدخالاً وإخراجاً .
وحكى الأخفش أن بعضهم قرأ : "ومن يهين الله فماله من مكرم" بفتح السراء ، أى : من إكرام ، فكانهم قالوا فى هذا : (الإعجام) فهذا أسد وأصوب ممن أن يذهب إلى أن قولهم : (حروف المعجم) بمنزلة قولهم : (صلاة الأولى) ، (مسجد الجامع) ، لأن معنى ذلك : صلاة الساعة الأولى ، أو الغريضة الأولى ، ومسجد اليوم الجامع .
فالأولى غير الصلاة فى المعنى ، والجامع غير المسجد فى المعنى ، وإنما هما صفتان ، حذف موصوفهما ، وأقيما مقامهما .
وليس كذلك حروف المعجم ، لأنه ليس معناه : حروف الكلام المعجم ، ولا حروف اللفظ المعجم ، إنما المعنى أن الحروف هى المعجمة ، فصار قولنا : (حروف المعجم) من باب إضافة المفعول إلى الممدر .
قال ابن برى : والصحيح ما ذهب إليه أبو العباس المبرد من أن (المعجم) هنا مصدر ."

وينظر : الصحاح (عجم) ٥ / ١٩٨١ ، ١٩٨٢ .
(٢) الصحاح (عجم) ٥ / ١٩٨٢ : "واس يجمعون (المعجم) بمعنى الإعجام مصدرًا ، مثل : المخرج ، والمدخل ، أى من شأن هذه الحروف أن تعجم" .
ويقول ابن منظور فى اللسان (عجم) ٤ / ٢٨٢٦ : "وإن المعجم من قولنا : (حروف المعجم) لا يجوز أن يكون صفة لـ : (حروف) من وجهين :
أحدهما : أن حرفاً لو كانت غير مضافة إلى المعجم لكانت نكرة ، والمعجم كاترى معرفة ، ومحال وصف النكرة بالمعرفة .
والآخر : أن الحروف مضافة ، ومحال إضافة الموصوف إلى صفة .
والعلة فى امتناع ذلك أن الصفة هى الموصوف على قول النحويين فى المعنى ، وإضافة الشئ إلى نفسه غير جائزة .
وإذا كانت الصفة هى الموصوف عندهم فى المعنى ، لم تجز إضافة الحروف إلى المعجم ، لأنه غير مستقيم إضافة الشئ إلى نفسه ."
(٣) عرائس المحصل ، المجلد الأول / ٦٥٣ (رسالة) .

واختار " الجوهري " الإضافة ، وقال : معناه : حروف الخط المعجم ، كما يقال :
" مسجد الجامع " و " صلاة الأولى " على تأويل : " مسجد الوقت الجامع " و " صلاة
الساعة الأولى " (١).

وقال في " شامل اللغة " : سميت بذلك ؛ لأنها أعجمية ؛ لأن الحرف الواحد ، لا يدل
على شيء فأمرها مستعجم (٢).

البحث الثاني : في كيفية اللفظ بالحرف الواحد من الكلمة .

قال " سيوريه " : خرج " الخليل " يوما على أصحابه ، فقال لهم : كيف تلفظون
بالباء من : " اضرب " والدال من " قد " وما أشبه ذلك من الحروف الساكنة ؟
فأجابوه بعد أن أطالوا الفكر والتدبير ، وقالوا : يا ، دال .

فقال لهم : إنما سئلتهم باسم الحرف ، ولم تلفظوا به .

فرجعوا إليه في ذلك ، فقال : أرى - إذا أردت اللفظ به - أن أزيد ألفا
وصل في أوله ، وأقول : " اب . اد " ؛ لأن العرب إذا أرادت الابتداء بالسكينة ،
زادت أوله ألفا وصل .

ثم سألتهم ثانيا ، وقال : كيف تلفظون بالباء من " ضرب " والشاذ من " ضحى " ؟
فأجابوه كبحر جوابهم في الأول ، فقال :

أرى - إذا لفظ بالحرف المتحرك - أن تزداد في آخره هاء السكت ؛ لبيان
الحركة ، فيقال : " بَهْ ، وَهْ " كما يقال : " صَهْ ، وَهْ " (٣).

(١) الصحاح (عجم) ٥ / ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ومعارفه : معناه : حروف الخط
المعجم ، كما تقول : مسجد الجامع ، وصلاة الأولى ، أى : مسجد اليوم الجامع ،
وصلاة الساعة الأولى .

(٢) ينظر : اللسان (عجم) ٤ / ٢٨٢٦ .

(٣) الكتاب ٣ / ٣٢٠ ، ٣٢١ .

وسما تجدر ملاحظته أن الشارح نقل عبارة المبرد في المنتضب ١ / ١٢٠ .

[صفات الحروف]

(فصل) " وتنقسم إلى المجهورة ، والمهموسة ، والشديدة ، والرخوة ، وبابن الشديدة ، والرخوة ، والمطبقة ، والمنفحة ، والمستعلية ، والنخفنة ، وحروف القلقة ، وحروف الصغير ، وحروف الدلاقة ، والمصنعة ، واللينة ، وإلى المنحرف ، والمكرر ، والهائى ، والمهتوت . فالمجهورة : ماعدا المجموعة فى قولك : " ستشحك خذفة " وهى المهموسة . والجهر : إشباع الاعتماد فى مخرج الحرف ، ومنع النفس أن يجرى معه . والهمس : بخلافه ، والذي يتصرف به تباينهما أنك إذا كررت القاف ، فقلت : " ققق " وجدت النفس محصورا ، لانحس معها بشئ منه ، وتردد الكاف فتجد النفس مقادها لها ، وساقا لصوتها . والشديدة ما فى قولك : " أجدت طبقك " أو : " أجذك قطبت " والرخوة : ماعداها ، وعدا ما فى قولك : " لم يرونا " أو " لم يرعنا " وهى التى بين الشد يـدة والرخوة .

والشدة : أن ينحصر صوت الحرف فى مخرجه ، فلا يجرى ، والرخوة بخلافها ، ويتصرف تباينهما بأن تقف على الجيم والشين ، فتقول : " الحج " و " الطش " ، فإنك تجد صوت الجيم راكدا محصورا ، لاتقدر على مده ، وصوت الشين جاريا نمده ، إن شئت . والكون بين الشدة والرخوة أن لا يتم لصوته الانحصار ، ولا الجرى ، كوقفك على العين ، واحساسك فى صوتها بشبه الانسلال من مخرجها ، إلى مخرج الحاء ...

قوله : (وتنقسم إلى المجهورة ، والمهموسة ، والشديدة ، والرخوة ، والمطبقة ، والمنفحة ، والمستعلية ، والنخفنة ، وبابن الشديدة ، وحروف القلقة ، وحروف الصغير ، وحروف الدلاقة ، والمصنعة ، واللينة ، وإلى المنحرف ، والمكرر ، والهائى ، والمهتوت) .

ويحصر مباحثها تسعة أصناف :

الصنف الأول : فى الحروف المجهورة ، والمهموسة .

قال " سيده " : " المجهورة : حرف أشبع الاعتماد فى موضعه ، ومنع النفس أن يجرى معه ، حتى ينقض الاعتماد [عليه] ^(١) وجرى الصوت ، فهذه [حال] ^(٢) المجهورة فى الحلق والهم ، إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما فى الفم والخياشيم ، فتصير فيهما

(١) زيادة من الكتاب للتوضيح .

(٢) زيادة من الكتاب للتوضيح .

غنة ، والدليل على ذلك أنك لو أمسكت أنفك ، ثم تكلمت بهما ، لرأيت ذلك قد أغسل بهما .

وأما المهموسة ^(١) : فحرف أضعف الاعتماد في موضعه ، حتى جرى النفس معه وأنت تعرف ذلك ، وإذا اعتبرت فرددت الحرف مع جرى النفس ، ولو أردت ذلك فـ من المجهورة لم تقدر عليه ^(٢) .

ولا يتصور خلط الحرف عن أحد هذين الوصفين .
[هذه الحروف] ^(٣) : منها عشرة مهموسة ، وتسعة [عشر] ^(٤) مجهورة .
فالمهموسة : السين ، والحاء ، والصاد المهملات ، والكاف ، والهاء .

والخمسة الأخرى معجمة ، وهي : التاء — بنقطتين من فوق — والثاء — بثلاث نقط — والحاء ، والشين المعجمين ، والثاء ، فكل واحد من هذه الأحرف العشرة أضعف الاعتماد في موضعه ، وينسج النفس أن يجرى .

وأنت تعرف ذلك إذا أردت الحرف / مع جرى النفس ، ولو أردت ذلك فـ من المجهور ، لم تقدر عليه .

وقد جعلت لهذه الحروف العشرة كلمتان يجمعانها ، وهما قولك :
" سَتَشْحُكُ خَصْفَه " ، ليسهل حفظها ^(٥) .

(١) في الكتاب [وأما المهموس] .

(٢) الكتاب ٤٣٤/٤

وينظر : سر الصناعة ٦٩/١ وأسرار العربية ١٦٧/١ والتبصرة ٩٢٨/٢ وابن يعيش ١٠/١٢٩ والإيضاح لابن الحاجب ٤٨٥/٢ وشرح الشافية ٢٢٥/٣ ، ٢٢٦ ، والمتع ٦٧١/٢ ، ٦٧٢ .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) سقط من المخطوطة ، وقد ذكر سيده ٣٣٤/٤ أن الحروف المجهورة تسعة عشر حرفاً ، وهذا أيضاً ما سيذكره الشارح بعد قليل .

(٥) يقول الصيمري في التبصرة ٩٢٨/٢ ، ٩٢٩ : " والمهموس : حرف يضمف الاعتماد في موضعه حتى يجرى معه النفس ، وعدته عشرة أحرف يجمعها فـ من اللفظ (سَتَشْحُكُ خَصْفَه) .

وأما سميت مهموسة ، لأنه يمكن أن ينطق بها خفية ، والهمس : إخفاء الصوت ، وكل مهموس يمكن أن يجهر به ، أي : يعلن ، ولا يمكن في المجهور أن يهمس ، أي : يخفى ، ولو رمت ذلك في القاف ، والميم ، والطاء ، ونحوهن من المجهور ، لم يمكنك أن تأتي بشئ من ذلك مهموساً ، أي : خفياً .

وإذا عرفت المهموسة فالباقي من التسعة والعشرين مجهورة ، وهي : تسمسة عشر حرفاً (١).

قال في "شامل اللغة" : الشحث : الالحاح في الصألة ، والشحات ، والشحاذ : التكدى (٢) ، وخصفه : اسم امرأة .

قال في "الحواشى" : معناه : سَتَكْدَى عليك هذه المرأة (٣).

ويجوز أن يكون الشحث — ههنا — عبارة عن مالتق الطالب ، وحينئذ يكسرون

المعنى : ستطلبك خصفه ، أو ستلح في طلبك .

قوله : (وهي المهموسة) .

اعلم أن الضمير من (هى) يرجع إلى المجموعة في قولك : "ستشحك خصفه" ،

وقد جمع "أبو البركات" الحروف المجهورة في بيت من الشعر ، وهو :

مَدَّغَطَا وَجَمَطَطَر وَقَلَّ نَدَّ ضِيَمَزَن (٤)

قوله : (والذى يتعرف به تباينهما أنك إذا كررت التاف ، فقلت : "ققق" ، وجسدت

النفس محصوراً ، لانحس معها بشئ منه ، وتردد الكاف ، فتجد النفس مقاوراً لها ،

وسارقاً لصوتها) .

اعلم أنك إذا قلت : "ققق" بثلاث قانات ، أشبهت الاعتماد في مواضعها ، فاستنبح

جريان النفس معها ، فخرجت ظاهرة ، والجهر : هو الإظهار (٥) ، ولذلك سميت مجهورة .

(١) أحصاها سيويه في قوله ٤ / ٤٢٤ : "فأما المجهورة : فالهمزة ، والألف ،

والميم ، والغين ، والقاف ، والجيم ، والباء ، والضاد ، واللام ، والنون ، والراء ،

والطاء ، والذال ، والزاي ، والظاء ، والذال ، والباء ، والميم ، والواو ، فذلك تسمسة

عشر حرفاً .

وجمعها الجوهري في الصحاح (جهر) ٢ / ٦١٩ (رَقَلَّ قَوْرَسَنَ إِذْ غَزَا جَنْدَ مَطْلِيعٍ) .

(٢) ينظر : أساس البلاغة للزمخشري / ٤٨٠ ، وتاج المروس ٥ / ٢٢٦ .

(٣) لم أعر عليه في الحواشى .

وينظر : شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٥٩ حيث يقول : "مهموسة ، وهي حروف

(ستشحك خصفه) بالهاء في خصفه للوقوف ، ومعنى الكلام : ستشحك عليك :

أى تتكدى ، والشحات ، والشحات : التكدى ، وخصفه اسم امرأة .

وجمعها الجوهري في الصحاح (عس) ٣ / ٩١١ في (حَتَّه شَخْصٌ فَسَكَّتْ) .

(٤) أسرار العربية ١٦٦ / ١ .

(٥) اللسان (جهر) ١ / ٢١٠ .

(٦) يقول الصيمري في التبصرة ٢ / ٩٢٨ : "وإنما سميت مجهورة ؛ لأنه لا يمكن

أن تنطق بشئ منها إلا مجهوراً ، ومعنى الجهر : الإعلان .

وإذا قلت "كك" بثلاث كافات ، أضعفت الاعتماد في مواضعها ، وجبـسـى
 النفس معها ، فأخفاها ، ومنع من إظهارها .
 والهمس : الصوت الخفى ^(١) ، فلذلك سميت مهموسة .
 وإذا ظهر لك التباين بين القاف والكاف مع تقاربهما ، فهو في غيرهما أظهر ،
 فاعتبر قوله : (مقاوذا لها) الضمير الموثى يرجع إلى الكاف ، وكذا الضمير من (مرثها)
 ومعناه : المقاربة والمصاحبة ^(٢) .

الصنف الثاني : في الحروف الشديدة والرخوة وما بينهما :

اعلم أن الحروف تنقسم باعتبار التصويت وده مع الحرف إلى ثلاثة أقسام :
شديدة : وهى التى يقتض أن يجرى معها الصوت ويمتد ^(٣) .
ورخوة : وهى التى يميل معها الصوت ^(٤) .
 وحروف متوسطة بينهما : على معنى أن الصوت يجرى معها جريا ، دون جريانه فى الرخوة ،
 فيكون مثل درجة كائنة بين درجتين ^(٥) .

- (١) الصحاح (همس) ١/٦٩١١ .
- (٢) اللسان (قيد) ٥/٣٧٧٠ .
- (٣) الكتاب ٤/٤٣٤ : " ومن الحروف (الشديدة) وهو الذى ينع الصوت أن يجرى فيه ،
 وهو : الهمزة ، والقاف ، والكاف ، والجيم ، والطاء ، والتاء ، والذال ، والباء " .
 وذلك أنك لو قلت : (ألحج) ثم مدت صوتك لم يجز ذلك " .
 وينظر : سر الصناعة ١/٧٠ والتبصرة ٢/١٢٩ وأسرار العربية ١٦٧/١ وشرح الشافية
 ٣/٢٦٠ والمتع ٢/٦٧٢ .
- (٤) يقول ابن جنى فى سر الصناعة ١/٧٠ : " والرخو : هو الذى يجرى فيه الصوت ،
 ألا ترى أنك لو قلت : الممس ، والرش ، والشح ، ونحو ذلك ، فتد الصوت جاريا
 مع السين ، والشين ، والحاء " .
 وينظر : الكتاب ٤/٤٣٤ والتبصرة ٢/١٢٩ وأسرار العربية ١٦٧/١ وشرح الشافية
 ٣/٢٦٠ والمتع ٢/٦٧٢ .
- (٥) يقول الصبى فى التبصرة ٢/١٢٩ : " والضرب الثانى : شديد يجرى معه الصوت ،
 فهو بين الشديد والرخو ، وعدته ثمانية أحرف يجمعها فى اللفظ (لم يروغا) .
 وإنما جعلنا هذه الحروف بين الشديدة والرخوة ، لأنها على شرط الشديدة فى
 منع الصوت أن يجرى معها إذا وقف عليها ، ولكن قد يمرض لها ما يجرى الصوت
 معها كما يجرى مع الرخوة " .
 وينظر : سر الصناعة ١/٦٩ ٥ ٢٠ وابن عميش ١٠/١٢٩ والإيضاح لابن الحاجب
 ٢/٤٨٦ وأسرار العربية ١٦٧/١ والمتع ٢/٦٧٣ وشرح الشافية ٣/٢٦٠ .

والشديدة : ثمانية أحرف • والمتوسطة : أيضا ثمانية • والرخوة : ثلاثة عشر • كما
سنبينه لك •

فالثمانية الشديدة : الطاء • والدادال المهملات • والهمزة • والكاف •
والأربعة الأخر • وهي : الباء • بنقطة • والتاء • بنقطتين من فوق • والجيم • والقاف •
ويجمعها قولك : " أَجَدَّتْ طَبَقُكَ " من قولك : أَجَدَّتْ الشَّيْءُ فَجَادَ • وكذلك يجمعها
قولك : " أَجَدَّكَ فُطَيْتُ " من الرجدان •

قال " الجوهري " قُطِبَ الشَّرَابُ • أي : مزجه • والقُطْبُ أيضا : القطع •
والقُطْبُ : أن تَدْخُلَ عُرْوَتِي الْجَوَالِقِ فِي الْأُخْرَى • ثم تشبهها مرة أخرى (١) •
والثلاث عشر الرخوة : الحاء • والعماد • والسين المهملات • والهاء • والتسعة الأخرى
معجمات • وهي : التاء بثلاث نقط • والغاء • والذال • والزاي • والشين • والضاد •
والظاء • والفاء • والقمين • كلها معجمات (٢) •

والثمانية التي بين الشديدة والرخوة : الألف • والراء • والعين المهملات • واللام •
والميم • والواو • والاثنيان الباقيان معجمتان • وهما :

النون • والياء • بنقطتين من تحت • ويجمعها ثلاث كلمات • وهي :

" لم يرونا " من : الرواية (٣) •

ويجوز أن يكون كلمتان من (الروح) وهو : الخوف • والفرع • وحينئذ تكسر اللام •

وتفتح الميم من (لم) على الاستفهام •

وكذلك قولك : " لم يرونا " من المراعاة والحفظ •

(١) الصحاح (قطب) ٢٠٤/١ وعبارته : " قُطِبَ الشَّرَابُ بِقُطْبِهِ بِمَعْنَى • أي : مزجه •
والاسم القُطْبُ • والقُطْبُ أيضا : القطع • ومنه قولاب الجيب • والقُطْبُ : أن تَدْخُلَ
إِحْدَى عُرْوَتِي الْجَوَالِقِ فِي الْأُخْرَى • ثم تشبهها مرة أخرى • فإن لم تشبهها فهـــــ
السُّلْقُ " •

(٢) ينظر : الكتاب ٤/٤٣٤ • ٤٣٥ • والتبصرة ٢/٩٢٩ • والمقتضب ١/٣٣١ وأسرار العربية /
١٦٢ وشرح الشافية ٣/٢٦٠ •

(٣) ينظر : سر الصناعة ١/٦٩ • ٧٠ • والمقتضب ١/٣٣١ • ٣٣٢ وأسرار العربية / ١٦٢ •
وابن يمش ١٠/١٢٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٤٨٦ •

وقول المصنف : (والرخوة : ما عداها ، وهذا ما في قولك : " لم يرو عننا ") .
 تعريف للحروف الرخوة بجميع أمرين عديمين ، ومعناه : الحروف الرخوة : بالبعث شديدة ،
 ولامتوسطة ، ولابد من مجموع هذين العامين ؛ ليكون الباقي ثلاثة عشر حرفاً ، كما ذكرناه .
 وقد وقع في كثير من النسخ (لم يرو عننا) بالثاء ، بنقطتين من فوق ، وكذلك : (لم
 يرو عننا) وهو : سهو ؛ لأن الثاء من الحروف المجهورة في قولك : " أجدت طبقك " .
 والصواب : أنه بالياء ، بنقطتين من تحت على أنه إخبار من غائب ، كما ذكرناه .
 وقد حكى " الشاطبي " في قصيدته المشهورة أنها خمسة أحرف ، يجمعها " عمروئيل " وأسقط
 منها (١) ثلاثة ، وهي : (الألف ، والواو ، والياء) وجعل هذه الحروف الثلاثة من
 جملة الحروف الرخوة (٢) .

وعلى ما ذكره يكون عدد الحروف الرخوة ستة عشر حرفاً (٣) .
 قال في كتاب الدياج (٤) للمازني : معنى الشديد : أنه الذي يشتد لزوم اللسان لموضع ،
 فيضع شدة ضغط الحرف في مخرجه من تحت اللسان أن يجري فيه الصوت ، لأنك لو قلت :
 " مط " و " مق " لم يجر فيه الصوت ؛ لشدة الضغط .
 قال في " شامل اللغة " : ضغطه : عصره ، وزجه ، وضيق عليه (٥) .

- (١) أي : أسقط من الحروف التي بين الشديدة والرخوة .
- (٢) يقول الشاطبي :
 وَبَيْنَ رَخْوٍ وَشَدِيدَةٍ (عَمْرُوئِيلُ) . وَ (وَايُ) حُرُوفُ الْبَدِّ وَالرَّخْوِ كَمَلًا
 وينظر : ابراز المعاني من حرز الأمان / ٧٥١ وشرح الشافية ٢٦٠ / ٣ وابن يمينش
 ١٢٩ / ١٠ وسر الصناعة ٦٩ / ١ ، ٧٠ .
- (٣) خالف الشاطبي في ذلك سيويه وجسور النحاة .
 يقول سيويه ٤٣٤ / ٤ ، ٤٣٥ : " ومنها (الرخوة) وهي : الهاء ، والحاء ،
 والغين ، والخاء ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والزاي ، والسين ، والظا ، والثاء ،
 والذال ، والفاء ، وذلك إذا قلت : (الظن ، وأنقض) وأشياء ذلك أجريت فيه
 الصوت إن شئت " .
- (٤) لم أعر على هذا الكتاب ، وقد أشار الأستاذ رشيد عبد الرحمن المبيدي في
 كتابه : أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو ١٨٢ / إلى فقدان هذا
 الكتاب .

- وقد سبق توضيح معنى الشديد .
- (٥) اللسان (ضغط) ٢٥٩١ / ٤ .

وقال "المازني" : معنى الرخوة : أنه حرف ضعيف ، وضع اللسان في موضعه ، ولم يضغط ضغطا يمنع الصوت أن يجري ، فيخرج لفظ الحرف رخوا لذلك (١) .
قوله : (ويتعرف تباينهما بأن تقف على الجيم ، والشين ، فتقول : " الحج " و " الطش " ، فإنك تجد صوت الجيم راكدا محصورا ، لا تقدر على مده ، وصوت الشين جاريا متصدا
ان شئت) .

قال أبو البركات : الحروف الشديدة سلبية ، لا يجري فيها الصوت ، فلذلك امتنع مدعا ، بخلاف الرخوة ، فإنها حروف ضعيفة يجري فيها الصوت ، فلهذا ساغ مدعا غصدا
إرادة المتكلم المد (٢) .

وقال في " شامل اللغة " : الطش : الضمير الضعيف (٣) . والراكد : كل ثابت في مكان .
قوله : (والكون بين الشدة والرخاوة أن لا يتم لصوته الانحسار ولا الجري ، كوقوفك / ٤٠١ ب
على العين ، واحساسك في صوتها يشبه انسلال من مخرجها إلى مخرج الحاء) .
اعلم أنها لما كانت حروفا ، لم يستعطفة في السالبة ، ولا ظاهرة في الضمف ،

وإنما هي في اعتدال بينهما ، فلذلك صاحبها عرت خفي .
قوله : (واحساسك في صوتها يشبه انسلال من مخرجها إلى مخرج الحاء) .
تقول : انسل من بين القوم ، أي : خرج (٥)

وقد عرفت أن مخرج العين ، والحاء الصمطين من وسط الطوق .
قال " ابن جنى " : " ولولا بحة في الحاء لكنت عينا " (٦) .

- (١) ينظر : سر الصناعة ٢٠/١ وأسرار العربية ١٦٢ / والتبصرة ١٢١/٢ وابن يمين ١٢٩/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٤٨٦/٢ وشرح الشافية ٢٦٠/٣ .
- (٢) أسرار العربية ١٦٢ / وعبارته : " ومعنى الشديدة أنها حروف سلبية ، لا يجري فيها الصوت ، فلذلك سميت شديدة .
- (٣) الصحاح (طشش) ١٠٠٩/٣ .
- (٤) السابق (ركذ) ٤٢٢/٢ .
- (٥) السابق (سليل) ١٢٣١ / ٥ .
- (٦) سر الصناعة ٢٤٦/١ .

.. : والمطبقة : الفاد ، والظا ، والساد ، والظا المفتحة باعداها .
والإطباق : أن تطبق على مخرج الحرف من اللسان ما حاذاه من الحنك ، والانفتاح
بخلافه .
والمستعملية : الأربعة المطبقة ، والخا ، والسين ، والقاف ، والمتخفية : باعداها .
والاستعلاء : ارتفاع اللسان إلى الحنك ، أطبقت ، أو لم تطبق ، والانخفاض : بخلافه .

الصف الثالث : في الحروف المطبقة والمفتحة :

ومعنى الحروف المطبقة : أنها حروف يرتفع بها اللسان إلى الحنك الأعلى ، فيدلىق عليها ،
فتصير محصورة (١) .
ومعنى الحروف المفتوحة : أنها حروف لا يرتفع بها اللسان إلى الحنك الأعلى ، فينفتح
عنها (٢) .

والحروف المطبقة أربعة : الصاد ، والفاض ، والظا ، والظا .
قال " المازني " : معنى المطبق : أنك إذا لفظت به ، أطبقت لسانك من موضع إلى
ما حاذى اللسان من الحنك (٣) .
قوله : (والانفتاح بخلافه) فالمفتوحة : باعدا هذه الحروف الأربعة : لا بد من هذا
التقدير والمفتوحة خمسة وعشرون حرفا .
قال " عبد المجيد " : لولا الإطباق ، لصار الظا ، دالا ، والظا ، المعجمة ذالا بمعجمة ،
والصاد المهملة سينا مهملة ، ولخرجت الضاد المعجمة من الكلام ؛ لأنه ليس من موضعها

(١) يقول ابن عصفور في المعجم ٢ / ٦٧٤ : .. فالمطبقة أربعة أحرف : الظا ،
والظا ، والصاد ، والفاض ، وبقى الحروف مفتحة .
والإطباق : أن ترتفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقا له .
ولولا الإطباق لصارت الظا ، دالا ، والصاد سينا ، والظا ، ذالا ؛ لأن الفارق بينهما
إنما هو الإطباق ، ولخرجت الضاد من الكلام ؛ لأنه ليس من موضعها حسب
غيرها ، فتخرج الضاد إليه إذا زال الإطباق .
والانفتاح ضد ذلك .

وينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٦ وصر الصناعة ١ / ٧٠ والتبصرة ٢ / ٩٣٠ وأسرار العربية /
١٦٧ وابن يعيش ١٠ / ١٢٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٨٨ وشرح الشافية
٣ / ٢٦٢ .

(٢) هذه عبارة أبي البركات في أسرار العربية ١٦٧ .

(٣) ينظر : شرح الشافية ٣ / ٢٦٢ والتبصرة ٢ / ٩٣٠ وأسرار العربية ١٦٧ .

.....

شيء غيرها ، وموضع الإطباق ، فإذا عديم الإطباق ، عدت النفاذ .
ولأجل أنها غير مشاركة في المخزج ، لم يوجد ، أعني : الضاد في شيء من كلام
الأمم إلا في المربية (١) .

الصنف الرابع : في الحروف المستعلية والمنخفضة :

والمستعلية : سبعة أحرف : الخاء ، والسين المصغرة ، والقاف ، والأربعة التي تليها ،
حروف الإطباق . هذا هو المشهور .

وزاد أهل المدينة حرفين آخرين ، وهما : الميم ، والحاء المهيملين (٢) .

والحروف المنخفضة : اثنان وعشرون على المشهور ، وعلى لغة أهل المدينة عشرون حرفاً .
ومعنى المستعلية : أنها تستعمل إلى الحدك الأعلى ، والمنخفضة عكس ذلك (٣) .

قوله : (والاستعلاء : ارتفاع اللسان إلى الحدك : أطبقت ، أو لم تطبق) .

اعلم أن الناء من (أطبقت) مفتوحة على أنها ضمير المخاطب ، والاستعلاء مع
الإطباق يكون فيما ذكرناه من حروف الإطباق الأربعة .

وأما الاستعلاء من غير الإطباق ففيمما ذكرناه من الأحرف الثلاثة الأولى .

وقد جمع الشاطبي حروف الاستعلاء في ثلاث كلمات ، وهي : (قَطْ ، خُصْ ، ضَغْطٌ) . (٤)

(١) ينظر : سر الصناعة ٧٠/١ وابن يمين ١٢٩/١٠ والممتع ٦٢٤/٢ وإبراز المعاني
من حرز الأمان ٧٥٢/٠

(٢) يقول الإمام أبو شامة الدمشقي في إبراز المعاني من حرز الأمان ٧٥٢/٠ :
" ومعظم الحق (الميم ، والحاء) المهيملتين بالحروف المستعلية ، فسارت
نمسا " .

(٣) يقول الرضي في شرح الشافية ٢٦٢/٣ : " والمستعلية : ما يرتفع بسببها اللسان ،
وهي المطبقة ، والحاء ، والسين المصغرتان ، والقاف ، لأنه يرتفع اللسان بهذه
الثلاثة أيضاً ، لكن لا إلى حد انطباق الحدك عليها " .

والمنخفضة : ما ينخفض معها اللسان ولا يرتفع ، وهي كل ما عدا المستعلية " .
وينظر : سر الصناعة ٧١/١ والنصرة ٩٣٠/٢ وأسرار العربية ١٦٢/٠ وابن
يمين ١٢٩/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٤٨٨/٢ والممتع ٦٧٥/٢ واللسان
(علا) ٣٠٨٩/٤ .

(٤) حيث يقول :
و (قَطْ خُصْ ضَغْطٌ) سبع علو وتطبق " . هو الضاد والظا أعجميا وإن أعجميا
وينظر : إبراز المعاني من حرز الأمان ٧٥٢/٠

••• وحروف القلقة ما في قولك : " قد طبع " .

والقلقة : ما تحص به إذا وقفت عليها من شدة الصوت المتصاعد من الصمغ .
الحفز والضبط .

وحروف الصغير : الصاد ، والزاي ، والسين ، لأنها يفسر بها .

وحروف الذلابة ما في قولك : " مربغل " ، والسمعة : ماعداها .

والذلاقة : الاعتماد بها على نطق اللسان ، وشروطه ، والإصمات أنه لا يكاد ينفذ ضمها
كلمة رابعة ، أو خامسة ، مخرجة من حروف الذلاقة ، فكانه قد سمعها .

واللينة : حروف اللين . والمضخرف : اللام .

قال " سيويه " : هو حرف شديد ، جرى فيه الصوت ، لانحراف اللسان ، مع
الصوت .

والمكرر : الراء ، لأنك إذا وقفت عليه تحشر طرف اللسان بما فيه من التكرير .

والهاوى : الألف ، لأن مخرجه اتسع لها الصوت أمد من اتساع مخرج اليا ،

والساو .

والمهتوت : التاء لضعفها وخفائها •••

الصف الخامس : في حروف القلقة :

وهي خمسة أحرف : الدال ، والطاء ، الميم ، واللام ، والثلاث الباقية مسجمات ، وهي :

الباء ، بنقطة ، والجيم ، والقاف ، ويجمعها كلمتان ، وهما قولك : " قد طبع " .

قال في " الحواشي " : الطبع : الضرب على الشيء الأجوف ، كالرأس ، والأجوف ، فيسره
من المسجمات (١) .

قد زعم بعضهم أن (الدال ، والزاي ، والضاد ، والظاء) المسجمات من حروف

القلقة ، وحينئذ تكون حروف القلقة تسعة (٢) .

(١) لم أشر عليه في الحواشي . وينظر : اللسان (طبع) ٤ / ٢٦٣٢ وشرح الشافية

٢٦٣ / ٣ .

(٢) يقول الإمام أبو شامة الدمشقي في إبراز المعاني ٧٥٥ / : " وزعم بعضهم أن

(الضاد ، والزاي ، والدال ، والظاء) منها ، لبسوتها ، وضغطها في مواضعها ، إلا
أنها وإن كانت مشربة في مخرجها ، فإنها غير مضغوطة كضغط الحروف
الخمس المذكورة ، ولكن يخرج معها عند الوقف عليها شبه النفخ ••• " .

قوله : (والقلقة : ما تحس به إذا رقت عليها من شدة الصوت المتصعد من الصدر مع الحفز والضغط) .

اعلم أنه بين الحروف التي هي مضافة ، ثم شرع بعده في تفسير المتعاقب إليه ، وقال : سمي القلقة ومعناها من الذي تحس به عند توقفك على الحرف من شدة الصوت المتصعد من الصدر مع الحفز والضغط .

وصيفة (من) الداخلة على (شدة) وعلى (الصدر) في الموضعين للتمييز ، كما كانت للتمييز والتمييز في قول الشاعر :

[٢٠٠] فَلَبِيتَ لَنَا مِنْ مَاءٍ زَمَنَ شَرَّةٍ . . . مَبِيتُهُ بَاتَتْ عَلَى طَهِيَّانِ (١)

والمصنف قد وصف الصوت بثلاث صفات :

أولها : كونه متصعدا من الصدر .

ثانيها : مقارنة الحفز له ، والحفز ، بالحاء ، المهملة ، والفاء ، والزاي المعجمة ، وقد سبق أن معناه : الدفع (٢) .

ويقول الرضي في شرح الشافية ٢/٢٦٣ : " . . . وحروف القلقة إنما سميت حروف القلقة ؛ لأنها يصحبها ضغط اللسان في مخرجها في الوقف مع شدة الصوت المتصعد من الصدر .

وهذا الضغط التام يمنع خروج ذلك الصوت فإذا أردت بيانها للمخاطب احتجت إلى قلقة اللسان وتحريكه عن موضعه حتى يخرج صوتها فيسمع . ومن العرب أشد سوتا كأنهم الذين يسرومون الحركة في الوقف ، ومن الحروف إذا رقت عليها خرج معها مثل النفخة ، ولم تنفطض ضغط الأول ، وشي : (الظاء ، والذال ، والضاد ، والزاي) فإن الضاد تجدد النفذ بين الأضراس ، والظاء ، والذال ، والزاي تجدد النفذ من بين الثنايا .

وينظر : سر الصناعة ١/٧٣ وابن يعيش ١٠/١٢٩ و ١٣٠٥ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٤٨٨ .

(١) بيت من الطويل ، قاله : يملأ الأحول الأزدى . وقيل : عمرو بن أبي عماره الأزدى . وقيل : جواس بن حبان من أزد عمان (الخزانة ٢ / ٤٤٠٤ / ١٣٢) برواية (مبردة) في موضع (مبيتة) .

وطهيا : جيل .

يقول البغدادي في الخزانة ٤ / ١٣٢ : " على أن (من) قد تأتي للبدل ، أي : فلبيت لنا شربة بدل ماء زمزم . . .

(٢) وينظر : اللسان (حفز) ٣ / ٨٧٤ .

مثالها : مصاحبة الضمط ، وهو : النقيق والزحمة ، كما بيناه فيها تقدم ، ونسبها
ضفطة القبر (١).

والذي أوجب هذه الأوصاف أنه اجتمع فيها أمران ، وهما : الجهر ، والشدة ، وقد عرفت
أن الجهر يمنع جريان النفس ، وأن الشدة تمنع جريان الصوت ، فأوجب اجتماعهما زيادة
اضطراب وتكلف في إظهار الصوت ، وأجراه النفس ، لأنه لو امتنع الصوت والنفس بمبدا ،
لتمذر بيانها (٢).

قال " عبد المجيد " : امتحان حروف القلقة ، هو : أنك إذا وقفت عليها ، خرج منها
تصويت مثل النفخ ، ليس هو في اللهاة واللسان (٣).

قال في " المقتضب " : إن من الحروف حروفا مضمومة في مواضعها ، فتسمع عند التخميس
على الحرف منها نبرة تنبيهه ، أي : رفع صوت من خفض ، وهي : حروف القلقة ،
وإذا تفقدت ذلك [بعده] (٤).

فمنها : القاف ، " تقول الحق " ، وإنما تظهر هذه النبرة في الرفع .

(١) الصحاح (ضبط) ١١٤٠ / ٣ : " ضَفْطَةُ يَضْفُطُ ضَفْطًا : زَحْمَةٌ إِلَى سَائِلِ
زَحْوَةٍ . وَهِيَ ضَفْطَةُ الْقَبْرِ . "

(٢) يشير ابن الحاجب إلى هذا في الإيضاح ٤٨٨ / ٢ حيث يقول :
" سميت حروف قلقة ، إما لأن صوتها صوت أشد الحروف أخذًا من القلقة التي
هي صوت الأشياء الباردة . "

وإما لأن صوتها لا يكاد يثبت به سكنوها مالم يخرج إلى شبه التحرك ، لثمة
أمرها ، من قولهم : تلتله : إذا حركه .
وإنما حصل لها ذلك ، لاتفاق كسها شديدة مجهره :

فالجهر يضع النفس أن يجري معها ، والشدة تمنع أن يجري صوتها ، فلما اجتمع
لها هذان الوصفان ، وشوا امتناع النفس معها جرى صوتها ، فاحتاجت إلى
التكلف في بيانها ، فذلك يحصل لها ما يحصل من الضبط للمتكلم عند التلمس
بها ساكنة حتى لا يكاد يخرج إلى شبه تحريكها لقصده ببيانها ، وإن لولا ذلك لم
يتبين ، لأنه إذا امتنع النفس والصوت تمذر بيانها مالم يتكلف إظهار أمرها
على الوجه المذكور . . .

(٣) يقول أبو شامة الدمشقي في إرباز السمان ٢٢٥ / : " وامتحان حروف القلقة أن
تقف عليها ، فإذا وقفت خرج منها صوت كالنفخ لشموها في اللسان . "

(٤) سقط من المخطوطة ، فيه يستقيم الكلام .

فإن وصلت ، لم يكن لأنك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر ، فطعت بينه وبين الاستقرار ، وهذه الحروف المقلقة بعضها أشد حصرًا من بعض (١).

الصف السادس : في حروف الصغير ، وهي ثلاثة :

الصاد ، والسين المهملان ، والزاي المعجمة ، وتستعرف أن هذه الحروف أصلية .

وإنما سميت حروف الصغير ؛ لأن المتكلم يمشي عند اعتمادها على مواضعها .

ومنهم من الحق الشين المعجمة / ، وجعل حروف الصغير أربعة (٢).

الصف السابع : في حروف الذلاقة والسمطة :

وحروف الذلاقة ستة : الراء المهملة ، واللام ، والميم ، والثلاثة الباقية معجمات ، وهي :

الباء بنقطة ، والفاء ، والنون ، ويجمعها كلمتان ، وهما قولك : " مر بنقل " (٣) .

قوله : (والذلاقة : الاعتماد بها على نطق اللسان ، وهو طرفه) .

اعلم أنه أشار بهذا إلى الموجب لتسميتها بحروف الذلاقة ، واللام من (نطق)

ساكنة .

(١) المقتضب ٢٣٢/١ عبارته : " وأعلم أن من الحروف حروفاً محصورة في مواضعها ، فتسمع عند الوقوف على الحرف منها نبرة تنبيه ، وهي حروف القلقة ، وإذا تغددت ذلك وجدته " .

فمنها القاف ، والكاف ، إلا أنها دون القاف ؛ لأن حصر القاف أشد ، وإنما تظهر هذه النبرة في الوقوف ، فإن وصلت لم يكن ؛ لأنك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر ، فجلت بينه وبين الاستقرار .

وهذه المقلقة بعضها أشد حصرًا من بعض ، كما ذكرت لك في القاف ، والكاف " .

(٢) يقول الشاطبي :

صَـاَدٌ وَ سَـيْنٌ مَهِمْلَانِ وَ زَايٌ مَهِمْلَانِ . . . صَغِيرٌ وَ شَيْنٌ بِالتَّغَشِّي تَعْمَلَانِ

قال ابن مريم : ومنهم من الحق بها الشين .

وينظر : إبراز المعاني / ٧٣٥ .

ومن خلال ما سبق يتضح لنا إلمام الشارح بعلم القراءات ؛ لأن هذه أقوال القراء .

(٣) يقول ابن جنى في سر الصناعة ٧٤/١ ، ٧٥ : " ومنها حروف الذلاقة ، وهي ستة :

(اللام ، والراء ، والنون ، والفاء ، والميم) لأنه يعتمد عليها بدلق اللسان .

وهو صدره ، وطرفه .

ومنها الحروف السمطة وهي باقي الحروف " .

وينظر : ابن يمش ١٣٠/١٠ والأيضاح لابن الحاجب ٤٨٨/٢ ، ٤٨٩ ، وشرح

الشافعية ٢٦٢/٣ ، ٢٦٣ ، والمستع ٦٧٦/٢ ، ٦٧٧ .

قال "الجوهري" : ذُلِقَ الشَّيْءُ : حُدِمَ ، وَكَذَلِكَ ذُلِقَتْهُ ، وَذُلِقَ اللِّسَانُ : طَرَفَهُ ...
 وقال : إِنَّمَا سُمِّيَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ ذُلُقًا ؛ لِأَنَّ الذَّلَاقَةَ فِي الذَّلِقِ إِنَّمَا عَلَى طَرَفِ اللِّسَانِ
 اللِّسَانِ وَالشَّفَتَيْنِ ، وَهِيَ : مَدْرَجَتَا هَذِهِ الْحُرُوفِ السِّتَةِ (١) .

لمقاتل أن يقول : أن قول المصنف (أن الذلاقة الاعتماد بها على ذلق اللسان)
 فيه نظر ؛ لأن الثلاثة الشفوية لا اعتماد لهما على طرف [اللسان] (٢) وإنما هي خارجة
 من الشفة ، فكيف يستقيم ومعها بالذلاقة ؟ (٣) .

قوله : (والمصنعة : ما عداها) يريد : أنها ثلاثة وعشرون حرفاً .
 قوله : (والإصمات أنه لا يكاد يبنى منها كلمة رباعية ، أو خماسية ، معرأة من حروف
الذلاقة ، فكانه قد صمت عنها ٠٠) أي : هي كالمسكوت عنها .
 قال "عبد المجيد" : لا توجد كلمة من أبنية كلام العرب ما زاد على ثلاثة أحرف ،
 معرأة من أحد هذه الحروف الستة ، إذا كانت حروفها أصلية ، اللهم إلا أن تكسون
 الكلمة دخيلة في كلام العرب .

فالمصنعة إنما سميت بذلك ؛ لأنها أصممت أن تأتي كلمة رباعية ، أو خماسية
 أصلية ، ركبت منها من غير أن يكون فيها من حروف الذلاقة حرف ، أو حرفان ، أو ثلاثة .
 مثال ذلك من الرباعي " جَمْفَر " فإن فيه من المذلفة حرفين ، وهما : الفاء ، والراء ،
 وفي " سَلَهَب " (٤) اللام ، والباء .

(١) الصحاح (ذلق) ١٤٧٩ / ٤ وفيه أيضًا : " والحروف الذلوق : حروف طرف اللسان
 والشفة ، الواحد أذلق . ومن ستة ، ثلاثة منها ذُولَقِيَّةٌ ، وهي : الراء ، واللام ،
 والنون ، وثلاثة شفوية ، وهي : الفاء ، والباء ، والميم " .
 زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) وكما اعترض الشارح على عبارة المصنف ، اعترض — أيضًا — عليها ابن الحاجب فسي
 الإيضاح ٤٨٩ / ٢ ، حيث يقول : " ... إنما لا تستمد على طرف اللسان إلا بضمها ،
 فالميم ، والباء ، والفاء ، منها لا تدخل لها في طرف اللسان ، فكيف يصح تسميتها
 بذلك مع خروج نصفها عن ذلك المعنى ؟

ثم يقول : " ... وإنما الأولى أن يقال : سميت حروف الذلاقة ، أي : سهولة من قولهم :
 لسان ذلق من الذلق الذي هو مجرى الحبل في البكرة ، ؛ لسهولة جويته فيه ... " .
 (٤) السهلب من الخيل : الفرس الطويل على وجه الأرض . الصحاح (سهلب)
 ١٤٩ / ١

ومن الخماسي "سفرجل" فيه ثلاثة : (الفاء ، والراء ، واللام) .
وفي "فرزدق" حرفان : (الفاء ، والراء) .
وما فقد فيه كل واحد من الحروف الستة من رباعي ، أو خماسي ، فإنه ليس من كلام
المرب ، وإنما هو دخيل فيه (١) .

ولقائل أن يقول : إنما يستقيم هذا أن لو كانت اللغة محصورة ، يمكن الوقوف على
جميع أفرادها ، ولا يخفى أن ذلك مستع ، والوقوف على أمر محال أولى بأن يكون محسالا ،
كيف وأنه قد جاء من الرباعي ما خلا عن ذلك وهو قولهم : "عَسَجِد" (٢) .

الصنف الثامن : في حروف المد واللين :
وقد سبق الكلام فيها غير مرة ، ولا يصدق على الواو ، والياء ، أنهما من حروف المد واللين ،
إلا إذا سكنا ، وكانت حركة كل واحد منهما من جنسه ، وذلك بأن يكون قبل الواو الساكنة
ضمة ، وقبل الياء الساكنة كسرة ، وأما الألف : فلا تكون إلا ساكنة ، وحركة ما قبلها
لا يكون إلا من جنسها ، وهي : الفتحة ، ولها ثلاثة أسماء آخر :
أولها : الذوائب ، وإنما سميت بذلك ؛ لأنها تدوب ، وتلين ، وتمتد .

(١) مانسبه الشارح لـ : "عبد المجيد" هو عبارة ابن جني في سر الصناعة
٢٤١/١ ، ٢٥٠ .

(٢) المسجد : الذهب ، وهو أحد ما جاء من الرباعي بغير حرف ذي لقي . الصحاح
(عسجد) ٥٠٨/٢ وما جاء من الرباعي مخالفا لما ذكر لتبيل جدا لا يقاس عليه ،
ولا تنهى عليه قاعدة ؛ ولذلك بطل اعتراض الشارح .
وقد أشار ابن جني في سر الصناعة ٢٥٠/١ إلى هذا ، حيث يقول :
"وربما جاء بعض ذوات الأربعة مَعْرِي من بعض هذه الستة ، وهو قليل
جدا ، منه (المسجد ، والفَسَطْلوس ، والدَّهْدَقَة ، والزَهْرَقَة) .
على أن المين والقاف قد حَسُنَا الحال ؛ لنساعة المين ، ولذا ذاة مستعملها ،
وقوة القاف ، وصحة جرسها ، ولا سيما وهناك الدال ، والسين ، وذلك أن الدال
لانت عن صلابة الطاء ، وارتفعت عن خفوت التاء .
والسين — أيضا — لانت عن استعلاء الصاد ، ورفعت عن جهر الزاء ، فمذهبنا
وانسلت ."

وينظر : أسرار العربية ١٦٢/١ وابن يمش ١٣٠/١٠ والإيضاح لابن الحاجب
٤٨٨/٢ ، ٤٨٩ وشرح الشافية ٢٦٢/٣ ، ٢٦٣ والمشتق ٦٢٦/٢ ، ٦٢٧ .

وثانيها : الهوائية ، سميت بذلك ؛ لأنها تخرج في هواء الفم ؛ ولذلك قال "ابن السراج" : "إنها أخفى الحروف ؛ لاتساع مخرجها ، وأخفها من الآلف ، ثم الياء" ، ثم الواو (١) .

وثالثها : الهوائية ؛ لأنها تهوى في الفم ، ولين لها أحبال من الفم يعتمد في خروجها عليها (٢) .

ومضى النحويين يجمع الآلف وحده ، هو الهادى ، كما اختاره المصنف فيها بسـ ، وسأتيك تقريره (٣) .

فأما إذا لم تكن حركة ما قبل الواو ، والياء من جنسهما ، فلا يسميان حرفى مد عند قوم ، إذ ليس فيهما مد (٤) .

ومذهب "سيويه" والحذاق من أهل العربية أنهما لا يخلوان عن قدر من المد ، إلا أن المد فيما كانت حركة ما قبله من جنسه أطول وأظهر ، كما ذكرنا فى : "نوب بکر" أول مباحث الإدغام ، فليطلب منه (٥) .

- (١) الأصول ٦٢١/٢ (رسالة) .
- وهذه أيضا عبارة سيويه ٤٣٦ / ٤ .
- (٢) يقول أبو شامة الدمشقى فى ابراز الممانى / ٢٥٤ : "وتسمى أيضا الحروف الثلاثة الهوائية ؛ لأنها تخرج فى هواء الفم" .
- قال ابن مريم الشيرازى : وقد يقال لها أيضا : الهوائية ؛ لأنها تهوى فى الفم ، ولين لها أحبال من الفم يعتمد فى خروجها عليها " .
- (٣) ينظر : ص ١١٢٦ من التحقيق .
- (٤) هذا ما أشار إليه ابن الحاجب فى الإيضاح ٤٨٩/٢ .
- (٥) وضع الصيرى فى التبصرة ٩٣٠/٢ ، ٩٣١ هذه المسألة ، حيث يقول : "وحروف المد واللين هى : الحروف التى يمتد بها الصوت بعد خروجها من مخرجها ، وهى ثلاثة أحرف : الواو ، والياء ، والآلف" .
- فأما الواو ، والياء ، فإنهما إنما يقوى المد بهما إذا كانت حركة ما قبلهما منهما ، وذلك أن يكون قبل الواو ضمة ، وقبل الياء كسرة .
- فإن كانت قبلهما فتحة ، لم يكن امتداد الصوت بهما ، وهيهنا — على ذلك — مد إلا أنه بدون المد الذى يكون فيهما إذا كان ما قبلهما منهما .
- والدليل على أن الواو ، والياء إذا كان ما قبلهما مفتوحا كان فيهما مد : أنهم سموا جاءوا بالياء المفتوح ما قبلها مع الياء المكسور ما قبلها فى الردف ، قال عمرو بن كلثوم التغلبي :

الصنف السابع : فيما لم يأت من نوعه سوى حرف واحد لاغير ، وهو : أرسمة :

النحرف ، والمكرر ، والنهاوى ، والمهتوت .

ولأجل اشتراكها فيما ذكرناه ميزها الصنف ، وفصلها عما قبلها - فى أول القسم - بقوله :
(والنحرف .. والمكرر ..) .

الأول : النحرف ، وهو : اللام لاغير .

قال " سيويه " : " هو حرف شديد ، جرى فيه الصوت ، لانحراف اللسان مع الصوت " . (١)
اعلم أنه ذكر - فيما تقدم (٢) - أن اللام من الحروف المتوسطة بين الشديدة
والرخوة ، وذلك يناقئ قول " سيويه " أنه حرف شديد .
قال " عبد المجيد " : وإنما سعى اللام منحرفا ، لأن اللسان ينحرف فيه مع الصوت ،
وتجافى ناحيته مستدق اللسان عن اعتراضه على الصوت ، فيخرج الصوت من تيفه - ك
الناحيتين ، وما فوقيهما (٣) .

الثانى : المكرر ، وهو : حرف واحد ، وهو : الراء المهملة ، سعى بذلك ، لما يجسده

== كَأَنَّ مَتَوْنَهُمْ نَّ مَتَوْنَ غَسْدَرٍ . . . تَصَفَّقَهَا الرَّيَّاسُ إِذَا جَرِينَا
والقصيدة مبنية على يا قبلها كسرة ، وواو قبلها ضمة .
وقال فيها أيضا :
كَأَنَّ سَيَّوْنَنَا رَمْنَا وَمِنْهُمْ . . . مَخَارِقُ بَأْيْدِي لَأَعْمَيْنَا
وقال أيضا :
إِذَا ضَمَعْتَ عَنِ الْإِبْطَالِ يَوْمَنَا . . . رَأَيْتَ لَهَا جُلُودَ الْقَوْمِ جُؤْنَا
فلما جاء بقوله : (جرينا مع جونا ، ولاعينا) علمنا أنه جمع بين ذلك ، لتشاكلهما
بالمد ، وإن كان المد فيما انفتح ما قبله دون المد فيما كان ما قبله مكسورا
أو مضموما .

ينظر : ص من التحقيق .

(١) الكتاب ٤/٤٣٥ وزاد فيه : " . . . ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف
الشديدة ، وهو اللام .

وإن شئت مددت فيها الصوت . وليس كالرخوة ، لأن طرف اللسان لا يتجافى عن
موضع . وليس يخرج الصوت من موضع اللام ، ولكن من ناحيتي مستدق اللسان
فوق ذلك " .

(٢) ينظر : ص ١١٣ من التحقيق .

(٣) هذه عبارة ابن جنى فى سر الصناعة ١/٧٢ .

.....

المتكلم من نفسه ، ويحس به من شبه ترديد اللسان في مخرجه عند النطق (١).

قوله : (لأنك إذا وقفت عليه تعثر طرف اللسان بما فيه من التكرير)

ومعنى التعثر — ههنا — انحراف اللسان ، مع نوع اضطراب ، بخلاف اللام فإنه منحرف ، ولكنه لا يصحب انحرافه اضطراب .

والذى يدل على أن فيه تكريرا أنهم نزلوه منزلة حرفين ، وجعلوا الحركة فيه

قائمة مقام حركتين .

الثالث : الهاوى ، وهو : الألف لاغير عند قوم (٢) ؛ لأن مخرجه اتسع لها

الصوت أشد من اتساع مخرج اليا ، والواو ، وذلك لأنه صوت حدث عقب الفتح الموجبة

لفتح الفم ، بخلاف / اليا ، والواو ، فلذلك كان اتساع هوا ، الصوت فيه أكثر منه فسى ٤٠٢ / ب
الواو ، واليا .

قال " أبو محمد " : " إنما سمي بالهاوى ، لأنه يهوى في الفم إلى ناحية الخلق ، حتى
يتصل بمخرج الهمزة " (٣).

قال " عبد الباقي " : " إنما سميت الألف بالهاوى ، لأنها تهوى في الفم ، وليس لها
جبال من الفم يعتمد في خروجها عليها " (٤).

(١) يقول ابن جنى في سر الصناعة ٧٢ / ١ : " ومنها : المكرر ، وهو الراء ، وذلك أنك
إذا وقفت عليه رأيت طرف اللسان يتعثر بما فيه من التكرير ، ولذلك احتسب
في الإمالة بحرفين " .

وينظر : الكتاب ٤٣٥ / ٤ والمقتضب ٢٢٢ / ١ والتبصرة ٩٣٢ / ٢ وابن يمش ١٠ / ١٠
١٣٠ والإيضاح لابن الحاجب ٤٩٠ / ٢ وشرح الشافية ٢٦١ / ٣ والمتع ٦٧٤ / ٢
وابراز المعاني ٧٥٤ .

(٢) هذا ما قاله سيويه وكثير من النحاة :

الكتاب ٤٣٥ / ٤ ، ٤٣٦ : " . ومنها الهاوى ، وهو : حرف اتسع لها الصوت
مخرجه أشد من اتساع مخرج اليا ، والواو ، لذلك قد تضم شفتيك في الواو وترفع
في اليا لسانك قبل الضك ، وهى : الألف " .

وينظر : سر الصناعة ٧١ / ١ والتبصرة ٩٣٢ / ٢ وابن يمش ١٠ / ١٣٠ والإيضاح
لابن الحاجب ٤٩٠ / ٢ وشرح الشافية ٢٦١ / ٣ .

(٣) التخدير ٢ ورثة ٢٧٥ / (مخطوط) .

(٤) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٤٩٠ / ٢ وابراز المعاني ٧٥٤ / وشرح الشافية
٢٦١ / ٣ .

ولفائل أن يقول : لاشك أن الألف مختلفة عن صاحبتيها بزيادة استطالة ، لكن لا يلزم من هذا أن تكون مختلفة بهذا الاسم ، فإن حروف المد واللين ثلاثتها مشتركة في الامتداد والاستطالة .

وكما احتمل أن يكون ما وجد في الألف علة للتسمية ، احتمل أيضا أن يكون القيد المشترك بينها هو علة التسمية ، فلا بد من الترجيح ، وهو معنا ، لأن أكثر النحويين ذهبوا إلى أن الهاوى يستقيم أن يسمى به كل واحد منها ، وأنه دليل الرجحان .
الرابع : المهتوت — بالتاء بنقطتين من فوق — [وهو : الها^(٢)] سوى بذلك لضعفه وخفائه ، من قولهم : " هَتَّ البَكْرَ فِي سَوْتِهِ هَتًّا " إذا ضعفه ^(٣) .
قال في " الحواشي " : الهت : شبه العصر للموت ^(٤) .

- (١) الذي ذهب إليه أكثر النحويين أن الألف هو الذي يطلق عليه الهاوى .
- (٢) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٣) اللسان (هتت) ٦ / ٤٦١٠
- ويقول الرضوي في شرح الشافية ٢ / ٢٦٤ : " .. وإنما سمي التاء مهتوتا ، لأن الهت سرّه الكلام على سرعة ، فهو حرف خفيف لا يمسبب التكلم به على سرعة " .
- وينظر : سر الصناعة ١ / ٧٤ وابن يمين ١٠ / ١٣١ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٩٠ والممتع ٢ / ٦٢٦ .
- (٤) الحواشي ، ورقة ٧٢ / (مخطوط) .

.. صاحب العين يسمى القاف ، والكاف لهوينين ، لأن مبدأهما من اللهاة والجيم ،
والشين ، والضاد شجرية ، لأن مبدأهما من شجر الفم ، وهو مفرجه ، والصاد ، والسين ،
والزاي أصلية ، لأن مبدأها من أسلة اللسان ، والطاء ، والذال ، والتاء نطعية ، لأن
مبدأها من نطح الفار الأعلى ، والظاء ، والذال ، والتاء لشوية ، لأن مبدأها من اللثة ،
والراء ، واللام ، والنون ذوقية ، لأن مبدأها من ذلوق اللسان ،
والواو ، والقاف ، والباء ، والميم شفوية ، أو شفوية ، وحروف المد واللين جوشا ..

قوله : (صاحب العين (١) يسمى القاف ، والكاف لهوينين ، لأن مبدأهما من اللهاة ..)
قال في "شامل اللغة" : اللهاة : اللحمة المدلاة في أنس الفم ، وتكون تحت اللسان ،
والجمع : لَهَايَ وَلَهَايَاتٍ ، وَلَهَايَاتٍ (٢) .

قوله : (والجيم ، والشين ، والضاد المصححة شجرية ، لأن مبدأها من شجر الفم ، وهو
مفرجه ..)

قال "الجوهري" : "الشجر" : ما بين اللحيين (٣) .

وقال في "الشامل" : كل ما خرج بين الشيتين ، فهو شاجر ، وشجر الفم من ذلك (٤) .

قال "أبو محمد" : "قوله : شجر ، يسكن الجيم" (٥) .

قوله : (والصاد ، والسين الصملاان ، والزاي المصححة أصلية ، لأن مبدأها من أسلة
اللسان) .

قال "الجوهري" : "الأسلة" : مستدق اللسان والذراع (٦) .

(١) صاحب العين : هو الخليل بن أحمد .

وقول في كتابه العين ٦٤/١ : "سم القاف ، والكاف لهوينان ، والكاف أرفع .."
وينظر : ابن يمش ١٣١/١٠ وشرح الشافعية ٢٥٤/٣ والإيضاح لابن الحاجب
٤٩١/٢ .

(٢) اللسان (لها) ٤٠٩١/٥ : "واللهاة من كل ذي حلق : اللحمة المشرفة على الحلق .
وقيل : هي ما بين منقطع أصل اللسان إلى منقطع القلب من أعلى الفم ، والجمع :
لَهَايَ ، وَلَهَايَاتٍ ، وَلَهَايَ ، وَلَهَايَاتٍ ، وَلَهَايَ ، وَلَهَايَاتٍ .."
وينظر : الصحاح (لها) ٢٤٨٧/٦ .

(٣) السابق (شجر) ٦٩٤/٢ .

(٤) اللسان (شجر) ٢١٩٩/٤ .

(٥) التخمير ٢ ورقة / ٢٧٥ (مختلطة) .

(٦) الصحاح (أسل) ١٦٢٢ / ٤ .

قوله : (والطاء ، والدال ، المهيملين ، والناء ، بنقلتين من فوق ناعمية ، لأن مبتدأها من نطم الفار الأعلى) .

اعلم أن النطم ، بكسر النون ، وفتح الطاء ، هو المشهور .
قال في " الشامل " : يقال لما ظهر من الفار الأعلى فيه آثار كالتحيز نطم ، وفار القسم نطماء في الحنكين (١) .

قوله : (والظاء ، والدال المعجمين ، والناء ، بثلاث نقلة لشوية بكسر اللام ، لأن مبتدأها من اللثة) .

قوله : (والراء ، المهملة ، واللام ، والنون ذوقية ، لأن مبتدأها من ذوق اللسان) .
وقد نقلنا هذه اللغة في المصنف السابع عن " الجوهري " (٢) .

ترسمي الواو ، والفاء ، بنقطة ، والميم شفوية ، أو شفوية .
ولقائل أن يقول : في عبارة المصنف نظر من وجهين :
أولهما : أن " الخليل " (٣) جعل الواو من الأحرف الجوف ، ونص على أن حروف الشفة .
ثلاثة لاغير : (الباء ، والناء ، والميم) فكيف يستقيم أن يحكى عنه أن (السوار)

(١) ينظر : الصحاح (نطم) ٣ / ١٢٦١ واللسان (نطم) ٦ / ٤٤٦١ .

(٢) ينظر : ص ١١٢٢ من التحقيق .

وينظر : ابن عيش ١٠ / ١٣١ وشرح الشافعية ٣ / ٢٥٤ .

(٣) نسب الرضي في شرح الشافعية ٣ / ٢٥٤ إلى الخليل القول بأن حروف الشففة ثلاثة ، وهي : (الباء ، والفاء ، والميم) أما (الواو ، والياء ، والألف ، والهمزة) فحروف هوائية ، حيث يقول :

" قال الخليل : الميم ، والحاء ، والياء ، والغين ، والخاء ، حلقية ، لأن مبتدأها من الحلق ، والقاف ، والكاف ، لهوئتان ، إذ هما من اللهاة ، والجيم ، والشين ، والضاد ، شجرية ، لأن مبتدأها من شجر الفم : أي فمجه ، والصاد ، والزاي ، والسين ، أسلية ، وأسلة اللسان : مستدق طرفه .

والطاء ، والدال ، والناء ، ناعمية ، لأن مبتدأها من نطم الفار الأعلى ، والظاء ، والدال ، والناء ، لشوية ، والراء ، واللام ، والنون ذوقية ، وذلك كل شيء : تحديسه طرفه .

والفاء ، والباء ، والميم شفوية ، أو شفوية ، والواو ، والياء ، والألف ، والهمزة هوائية ، إذ هي من الهوا ، لا يتعلق بها شيء

شفوية ، لاسيما وقد نص "سيويه" (١) على أن الحروف الشفوية ثلاثة .
وثانيهما : أن قوله (أو شفوية) يوهم أن شفوية (أو) ههنا للتبريد ، والنسخ مسنن
 الجمع ، وليس كذلك ، فانه يجوز أن يسمى بكل واحد منهما ، فالأجدرا أن يذكر
 ذلك بالواو (٢).

قوله : (وحروف المد واللين جوتا) .
 قال "أبو محمد" : سميت هذه الحروف جوتا ، لأنه لامنة فيها ، ولا مصادمة فتأنيها
 جوف (٣) . وقد حكينا مذهب الخليل فيها تقدم فيها .

- (١) لا أدري : لماذا ذكر الشارح — هنا — نص سيويه ، فسيويه يعتبر الواو من
 الحروف الشفوية ، حيث يقول ٤ / ٤٣٣ : "وما بين الشفتين يخرج الباء ،
 والميم ، والواو" .
 وهذا — أيضا — قاله السجزي في المقضب ١ / ٣٣٠ .
- (٢) لا يتجه اعتراض الشارح — هنا — لأن (أو) هنا للتخيير ، والا فكيف يجمع
 بينهما ، ويقال : (شفوية وشفوية) ؟ .
- (٣) التخميم ٢ ورقة / ٢٧٥ (مختار) .

[الحروف المتقاربة في الإدغام كالتحاطفة]

(فصل) " وإذا ريم إدغام الحرف في مقاره " فلا بد من تنبيه قلبه إلى لفظه ؛ لم يصير مثاله ؛ لأن محاولة إدغامه فيه كما هو محال .

بإذا رمت إدغام الدال في السين من قوله عز وجل : " يَا أَيُّهَا سَبَأُ بَرِّئُوا " فاقطع الدال أولاً سبأ ، ثم ادغمها في السين ، فقل : " يَا أَيُّهَا سَبْرُ " وكذلك الناء في الطاء من قوله تعالى : " وَقَالَتْ طَائِفَةٌ "

التمن : قوله : (وإذا ريم إدغام الحرف في مقاره . . . إلى قوله : والهمزة لا تدغم في مثلها) .

التفسير : تقول : رمت [الشيء] (١) أروم روما : إذا طلبته وقصدته (٢) . وأصل " ريم " : " روم " بنعم الراء على البناء للمفعول ، ثم عمل محاملة " فقول " فصار : " ريم " كما قلت من : " قول " : " قيل " ، وقد سبق الكلام فيه . وإذا التقى حرفان متغايران في السابعة ، متقاربان في المخرج ، وأردت أن تدغم الأول في الثاني ، وجب عليك أولاً أن تقلب الحرف الأول إلى الحرف الثاني ، فيصيراً مثلبين ، ثم تدغم الأول في الثاني .

والحروف المتقاربة قد تكون من مخرج واحد ، وقد تكون من مخرجين متقاربين . قال " أبو سعيد " : " رجال هذه الحروف المتقاربة في المخرج ، كمال الحروف المتفصلة في المخرج : فالإدغام في المختلفة أحسن منه في اللطيفة ، وعرف في المختلفة التفسير أحسن منه في المتفقة الصان " (٣) .

قوله : (لأن محاولة إدغامه كما هو محال) . قال " الجوهري " : تقول : حاولت الشيء : إذا أردته (٤) .

وفيما ذكره ثلاثة فحائل : المشوش منها يرجع إلى الحرف المدغم فيه ، والأول والثاني يرجعان إلى الحرف الذي ريم إدغامه .

وإنما كان محالاً ؛ لأن المدغم لا بد وأن يكون مستقراً في الثاني ، وداخلاً فيه ، بحيث ينبو اللسان عنهما نبوة واحدة من غير فصل ، وذلك مستبعد عند كون الأول مخالفاً للثاني .

- (١) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٢) الصحاح (روم) ١٩٢٨/٥ .
- (٣) شرح السيراني ٤٩١/٦ .
- (٤) الصحاح (حول) ١٦٨١/٤ بيارته : " . . . حاولت الشيء " ، أي أردته .

وقد أورد المصنف من صور إدغام الحرفين المتغايرين آيتين :

الأولى : قوله تعالى : " ... يَكَادُّ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ " (١).

الشاهد فيه : أن "أبا عمرو" في الإدغام الكبير لما أراد أن يدغم الدال في السين ، أسكن الدال أولا ، ثم أبدل منها سينا ، فاجتمع سينان : الأول منهما ساكن ، ثم أدغم السين البدلة في السين الأصلية ، وسقطت الدال من اللفظ ، ودون الخط ، فقرأ : " يَكَادُّ سَنَا بَرْقِهِ " (٢).

وانما حسن هذا الإدغام ، لأن مخرج الدال يقارب مخرج السين .

بيان ذلك : أن مخرج الدال من بين طرف اللسان وأصول / الثنايا ، ومخرج السين مسكن ٤٠٣ / أ بين طرف اللسان والثنايا ، كما سبق .

الثانية : قوله تعالى : " وَقَالَتْ طَائِفَةٌ ... " (٣)

الشاهد فيه : أنهم أدغموا تاء التانيث في الطاء ، لأن مخرجها واحد ، وهو : نابيس طرف اللسان ، وأصول الثنايا ، كما عرفت .

وهذه الآية تفارق ما قبلها من وجهين :

الأول : أن العمل فيها أقل منه في الأولى ، لأنك لا تحتاج فيها إلى سلب الحركة ، لأن تاء التانيث ساكنة .

والآخر : أن المخرج - ههنا - متحد ، وفي الآية الأولى متعدد ، كما بيناه .

ولهذا كان الإدغام - ههنا - أحسن من حيث الصنعة ، لانحداد المخرج ، كما

(١) سورة النور ، من الآية / ٤٣ .

(٢) ينظر : التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني / ٤٣ (ط : استانبول ١٩٣٠ م) والنشر في القراءات العشر ١ / ٢٩١ والنسبة ٢ / ٩٤٢ وابن يمين ١٠ / ١٣١ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٩١ .

(٣) سورة آل عمران ، من الآية / ٧٢ .

يقول الصيمري في التبصرة ٢ / ٩٤١ : " وتدغم التاء في أختها : الطاء ، والدال ، لأنها تخرج من موضع واحد ، كقولك : (انمت طالبا ، وانمت دارك) ... " .

وينظر : اتحاد فضلاء البشر ٢٧ / ١٩ والنشر ٢ / ١٩ والتبصرة ٢ / ٩٤١ وابن يمين ١٠ / ١٣٢ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٩١ .

حكاية أبو سعيد (١).

نقل الشاطبي في قصيدته إجماع القراء على إدغام تاء التانيث في الطاء المهملة (٢).

(١) ينظر: عن ١١٣١ من التحقيق.

(٢) يقول الشاطبي:
 وَلَا خِلْفَ فِي الْأَدْغَامِ إِذْ ذَلَّ الظَّالِمُ
 وَهَامَتْ تَرْبِهِ كَدَسِيبَةٍ طَيِّبٍ وَصَفِيهَا
 أَيْ: أدغموا ذال إذ في مثلها.

ولا خلاف في إدغام تاء التانيث في مثلها « وفي الحرفين اللذين من يخرج التاء »
 وهما: الدال والطاء المهملتان.

ينظر: إبراز المعاني / ١٩٦٦ و ١٩٦٤.

[أحوال التقاء الحروف المتتالية]

(فصل) "ولا يخلو المتتاريان من أن يلتقيا في كلمة أو كلمتين :

فإن التقيا في كلمة نظر ، فإن كان إدغامها يؤدي إلى ليس ، لم يجره نحو :

"وتد ، وتد ، وتد ، وتد ، وكبه ، وعامة زعماء ، ونتم زعم" ، ولذلك قالوا في "البيان" :
 "وطد ، وتد" : "طدة" ، "تدة" ، وكرهوا : "وطدا" ، "وتدا" ؛ لأنهم من بيانته
 وإدغامه بين ثقل وليس .

وفي "وتد يتد" مانع آخر ، وهو أداء الإدغام إلى إعلالين ، وهما :

حذف التاء في المضارع ، والإدغام ، ومن ثم لم يبنوا نحو : "وددت" بالفتح ؛ لأن مضارعه
 كان يكون فيه إعلالان ، وهو قولك : "يد" .

وإن لم يلبس جاز ، نحو : "امحى ، ومحش" وأصلهما : "امحى ، ومحشش" ؛
 لأن "افعل" و"فعللا" ليس في أبينهم ، فأمن الإلباس .

وإن التقيا في كلمتين بعد متحرك ، أو دة ، فالإدغام جائز ؛ لأنه لا لبس فيه ،
 ولا تغيير صيغة .

قوله : (ولا يخلو المتتاريان من أن يلتقيا في كلمة أو كلمتين) .

اعلم أنه رتب الكلام في هذا الفصل على قسمين :

القسم الأول : في حكم الحرفين المتتارين من كلمة واحدة ، وهذه جائز وهو على ما يؤدي
 فيه الإدغام إلى ليس وإتياء .

ومنه مستنع ، وهو : ما يغني فيه الإدغام إلى ذلك .

الغريب الأول : فيما استتم إدغامه من الحرفين المتتارين الملتقيين في كلمة واحدة ،
 والمذكور من صوره خمس :

الأولى : "وتد" بفتح الواو ، وكسر التاء التي هي عين الكلمة ، وهو : واحد الأوتاد .

والشاهد فيه : أن القياس يقتضي إدغام التاء في الدال ؛ لاتحاد مخرجهما ، ليصير :
 "تدا" مفتوح الواو ؛ إلا أنه امتنع الإدغام فيه ؛ لاستلزامه اللبس ؛ لأننا لا نعلم بعد
 الإدغام أن المدغم كان حرفا مائلا للمدغم فيه ، أو غيره .

ولا نعرف — أيضا — أن المدغم قبل إدغامه هل كان متحركا ، أو ساكنا ؛ فنجهل
 إذ ذاك بناء الكلمة وأصلها (١) .

(١) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٤٩١/٢ : "فإن أدى الإدغام إلى لبس منع ،

ولفائل أن يقول : إن من الناس من يجوز الإدغام (١).
قال "الجهري" : "وَعْدٌ بالكسر : واحد الأوتاد ، والفتح لغة ، وكذلك "وَعْدٌ" نفس
لغة من بدغم " (٢).

الثانية : "عَدٌ" ، بالعين المهملة ، والثاء بتثنية .
قال "الجهري" : "فَرَسٌ عَدٌ ، وَعَدٌ" ، يفتح التاء ، وكسرهما ، وهو : المعد للجسري .
وقال "ابن السكيت" : هو : الشديد التام الخلق " (٣).

والكلام في أن القياس يقتضي الإدغام ، وفي أن اللبس مانع علي نهج ما ذكرناه .
في "وَعْدٌ" .

الثالثة : قولك في الفعل : "وَعْدٌ يَتَدُّ" (٤) ، فإذا أدغمت التاء قلت : "وَعْدٌ" ، وإذا
أدغمت المضارع قلت : "يَدُّ" .

وفي إدغام المضارع حذف وran :

أحدهما : ما ذكرناه من اللبس والاعتباه .

والثاني : زيادة الإجحاف .

== كقولك : (وَعْدٌ وَوَعْدٌ) لأنك لو أدغمت لقلت :

(وَعْدٌ وَوَعْدٌ) فليس من وجهين :

أحدهما : ألا يعرف تركيب الكلمة : بل عينها دال ، أو غيرنا ؟

وهو الذي أراد (المصنف) .

والثاني : ألا يعرف وزنها ، بل هو ساكن على ما هو عليه ، أو متحرك .

لإدغام ، فتدغم سبق اللبس فيسهل من الوجهين المذكورين
لو أدغم .

ونظر : ابن يمين ١٣٢/١٠ وشرح الشافعية ٢٦٦/٢ .

(١) يقول للرضي في شرح الشافعية ٢٦٨/٣ : "وَنَسَبُ من بدغم التاء في الدال ، فيقول :

(وَعْدٌ يَتَدُّ وَوَعْدٌ وَوَعْدٌ) ، و (وَعْدٌ) .

و (وَعْدٌ) أصله : عَدْدَانَا ، والمَعْدَان : جمع عَدُوٍّ ، والعَدُوٌّ من أولاء المصير :

ما روي وقوى وأتى عليه تحول ، والجمع : أَعْدَاءٌ ، وعَدْدَان : الدعاج (عَدْدٌ) ٥٥٥/٢ .

ونظر : ابن يمين ١٣٢/١٠ والممتع ٢١٦/٢ .

(٢) الصحاح (وَعْدٌ) ٥٤٢/٢ .

(٣) السابق (عَدْدٌ) ٥٥٥/٢ .

(٤) وَعْدٌ وَعْدٌ وَعْدٌ ، وَعْدٌ كلاهما : شَبَّتْ ، ووعده أنا أَدَّه ، وندا وَعْدَةٌ ، ووعده :
أَبْنَتْهُ ، اللسان (وَعْدٌ) ٤٢٥٢/٦ .

بيان ذلك : أن الأصل : "يُؤْتَدُ" إلا أنهم حذفوا الواو و لوتوهمها بين يا وكسرة و كما قررناه في مباحث "وَعْدُ يَعْدُ" (١).

فلو أذغموه بعد هذا الحذف ، اجتمع على المضارع إجحافان :

أحدهما : حذف الواو التي هي فاء الكلمة .

والآخر : إدغام التاء — التي هي عين — في الدال التي هي لام (٢).

الرابعة : قوله : "كُنْه" بضم الكاف ، وهي : واحدة الكس .

الشاهد فيه : أن القياس يقتضي إدغام النون في اليا ، وأن يقال : "كُنْه" ، بتشديد السين

اليا ، و لتقارب مخرجيهما ، لأن النون يخرج من بين طرف اللسان ، وفوق الثنايا ، والياء

يخرج من وسط الفم ، إلا أن إفصاء الإدغام إلى اللبس والاشتباه ، منع الإدغام .

الخاصة : قولهم : "شَاءَ زَمَاءٌ" ، وَفَسَّمْ زَمِئَهُمْ ، بالزاي المعجمة .

قال "الجوهري" : "الزئمة : شيء يقذف من أذن البعير ، فيترك معلقا ، وإنما يفعل

ذلك بالكرام من الإبل ، يقال : بَعَصِيرُ زَمِئٍ ، وَزَمِئٌ ، وَنَاقَةُ زَمِئَةٍ ، وَزَمِئَةٌ ، وَزَمِئَةٌ .

والزئم : لغة في الزلم الذي يكون خلف الظلف" (٣).

وقال "الخليل" : الزئمة تكون للمنز في حلقها ، متعلقة كالقِرط ، ولها زئمتان : فإن كانت

في الأذن فهي زئمة ، بالنون ، والنعت : أَزَمَ ، وَأَزَمَ ، وَزَمَاءٌ ، وَزَمَاءٌ (٤).

قال "سيبويه" : إدغام النون في اليا في "كُنْه" ، والنون في الميم في "زَمَاءٌ" ، وَفَسَّمْ

أن الأصل ليس هو النون (٥).

(١) ينظر : عرائس المحمّل ، المطبوع الأول / ٣٨١ (رسالة) .

(٢) ينظر : ابن يمين ، ١٣٢ / ١٠ ، والإيضاح لابن الحاجب ٤٩٢ / ٢ ، ومن الشافية

٢٦٨ / ٣ ، والمصنف ٧١٧ / ٢ .

(٣) الصحاح (زئم) ١٩٤٥ / ٥ .

(٤) ينظر : اللسان (زئم) ١٨٧٤ / ٣ .

(٥) الكتاب ٤٥٥ / ٤ : "وتكون ساكنة مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بيئية ، والواو ، والياء ، يميزلتها مع حروف الحلق ، وذلك قولك : "شَاءَ زَمَاءٌ" ، وَفَسَّمْ زَمِئَهُمْ ، وَفَسَّمْ زَمِئَهُمْ ، وَفَسَّمْ زَمِئَهُمْ ، وَفَسَّمْ زَمِئَهُمْ .

وأنما حملهم على البيان كراهية الالتباس ، فيصير كأنه من المضاعف ، لأن هذا المثال قد يكون في كلامهم مضاعفا .

ألا تراهم قالوا : (أمحى) حيث لم يخافوا التباسا ، لأن هذا المثال لا تضاعف فيه الميم .

وهذا الكلام منه يدل على أن المانع من الإدغام مجرد الجهل بخصوص الحرفه
ويدل - أيضا - على أنه لم يحفل بالحركة :
قوله : (. . . ولذلك قالوا في مصدر "وطد" و"وتد" : "طدة" و"تدة" ، وكسرهما "وطدا" ،
وتدا" ؛ لأنهم من بيانه إدغامه بين ثقل وليس) .

اعلم أن المصنف لما ذكر أن الإدغام إنما امتنع فيما ذكره من الصور الخمسة لأجل
أدائه وانفائه إلى اللبس ، احتج بعدم على أن اللبس محتمل في منع الإدغام بما ذكره
من المثاليين :

أولهما : مصدر "وطد" . تقول : وطدت الشيء أطده ، ووطدا ، أى : أثبتته ، وثقلته ،
والتوطيد مثله . . .

وتقول : وطدت على باب الفار الصخر : إذا سدده به . ووضدته عليه (١) .

الشاهد فيه : أن الفعل على زنة (فعل بفعل) يفتح الصين في الماضي ، وكسرها فيسمى
المضارع .

والأصل في مصدره أن يقال : "وطدا" كما تقول في مصدر "وتد" ، يمد ، ووطدا ،
إلا أنهم تركوا القياس ، وحذفوا الواو من المصدر ، [فقالوا] (٢) : "وتدة" .

ويوضح الصيمري في التبصرة ١٦٥ / ٢ هذه المسألة ، حيث يقول :
" . . . وأعلم أن الحروف الستة التي ذكرنا أن النون يدغم فيها ، قد يمرض فمسي
بعضها ما يوجب ترك إدغام النون فيه ، وهو : الميم ، والواو ، والياء ، وذلك قولهم :
(شاة زنا ، وفتح زيم) ولو أدغموا فقالوا : (شاة زنا ، وفتح زم) لتوهم أن عيسى
الفعل ولا ميم ، ميان ، مثل : (شاة جما ، وفتح جم) .
وكذلك (قنو وقنية ، وكسبة) لو أدغم ل قيل : (قو ، وقية ، وكرة) فيصير بمفرز
ماعينه ولا ميم ، وأوان ، كقولك : (قوة ، وحية) أو يا أن كقولك (حي) .
فلما كان الإدغام في نحو هذا يدخل اللبس عليهم رفضوه ، واحتلوا تكلف البيان ،
لزوال اللبس . . .

وينظر : ابن يعيش ١٣١ / ١٠ ، ١٣٣ ، والإيضاح لابن الحاجب ٤٩٢ / ٢ ، وشرح
الشافعية ٢٦٦ / ٣ ، ٢٦٨ .

- (١) هذه عبارة الجوهرى في الصحاح (وطد) ٥٥١ / ٢ ولم يشر الشارح إلى ذلك .
- (٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

وانما فعلوا ذلك فرارا من لزوم أحد محذورين .
قوله : (رضى "وَدَدْتُ" مانع آخره وهو أداء الإدغام إلى إعلالين ، وهما : حذف الفاء ،
في المضارع ، والإدغام) .
 وقد شرحنا هذا في المقال الثالث (١) .
قوله : (ومن ثم لم يبنوا نحو : "وَدَدْتُ" بالفتح ، لأن مضارعه كان يكون فيه إعلالا ن ،
وهو قولك : "يَدُ" .) .

اعلم أنه لما ذكر أن الإدغام المؤدى إلى اجتماع إعلالين عندهم محذور ، ومستنع ،
 احتج على هذه الدعوى بما ذكره / وذلك أنهم لم يبنوا "وَدَدْتُ" بفتح الدال الأولى ٤٠٣/ب
 التي هي عين الكلمة .

وانما لم يفعلوا ذلك فرارا من اجتماع إعلالين على مضارع هذا البناء .
 بيان ذلك : أن عين الفعل إذا كانت مفتوحة ، جاءت في مضارعة مكسورة ، فتقول : "وَدَدْتُ"
 "يُودِدُ" ثم تحذف الواو ، لما عرفت ، فتبقى "يُدُّ" فيجتمع مثلاً ، فتدغم الدال الأولى
 في الثانية ، فيصير مضارع "وَدَدْتُ" على صيغة "يُدُّ" ويجتمع على المضارع ما ذكرناه من
 الإعلالين ، وهما :

حذف الواو ، وإدغام الدال .

فلما كان هذا الاجتماع من لوازم بناء "وَدَدْتُ" على الفتح ، استبعدوا من ذلك ، نفياً
 لمحدور هذا الاجتماع (٢) .

الضرب الثاني : في الإدغام الذي لا يستلزم لبعثا واشتباها ، ولا شك في جوازه ، لقياس
موجبه ، وانتفاء مانعه ، وقد ذكر المصنف من صوره شتان :

- (١) ينظر : ص ١١٣٥ من التحقيق .
- (٢) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٤٦٢/٢ : " . . . وقرر ذلك برفضهم بناء نحو :
 (وَدَدْتُ) بالفتح ، لأنه كان يؤدى إلى (يُدُّ) في مضارعه ، وإن أحله كان يكسبون
 (يُودِدُ) فتحذف الواو ، لوقوعها بين ياء وكسرة ، ويدغم المثان ، كما أدغم في (وَدَّ) .
 وإذا رفضوه في هذا البناء ، لأدائه إلى ذلك في المثليين ، لوجوب الإدغام فيه
 فلأن لا يفعلوه في المتقاربين من الطريق الأولى ، إذ هو في المثليين أخف ، لقلّة
 التغيرات فيه . . . "

وينظر : ابن يمين ١٠ / ١٣٣ .

(١) الأولى : قوله : "أمحى" ه تقول : "محي السبي لوجه" و "أمحى" : (انفعل) منه .
الشاهد فيه : أنه اجتمع النون والميم ه وخرجيهما متقارب ه لأن مخرج النون مسن
بين طرف اللسان وفوق الثنايا .

وخرج الميم مابين الشفتين ه فجاز إدغام أحدهما في الآخره فتقول : "أمحى"
بتشديد الميم ه وتخرج من الهمزة المكسورة إلى الميم المشددة ه وليس في هذا
الإدغام لبس ه لأن الكلمة بعد الإدغام تصير على زنة "أفعل" بتشديد الفاء ه
ولا نظير له في أبنيتهم (٢) .

الثانية : قوله "همرش" بفتح الهاء ه والميم المشددة ه وكسر الراء المهملة ه وأعجام
السين .

قال "الجوهري" : "المعجوز الكبيرة" ه والناقفة الغزيرة اللبن ه وهو : اسم كلبية ه
قال الراجز :

[٢٠١] إِنَّ الْجَرَاءَ تَخْتَشِرُ . . . فِي بَطْنِ أُمِّ الْهَمَشْرِشِ (٣) .
الشاهد فيه : أن الأصل : "همرش" لكسرهم أدغموا النون في الميم ولما ذكرناه ه
فصار الميم مشددا .

(١) الصحاح (مجا) ٢٤٨٩ / ٦ : "محا لوجه يسحوه محوا" ه "ومحبه محيا" ه ومحا ه
أيضا ه فهو محي وصحوه ه صارت الواو ياء ه لكسرة ما قبلها ه فأدغمت في الميم ه
التي هي لام الفصل ه وأمحي انفعل منه ه وأمحي لغة فيه ضميقة .
(٢) يقول سيده ٤٥٥ / ٤ : "ألا تراهم قالوا : (أمحى) حيث لم يخافوا التباسا ه
لأن هذا المثال لا تضاعف فيه الميم ."

وينظر : ابن يمين ١٣٣ / ١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٤٩٣ / ٢ وشرح الشافية
٢٦٩ / ٣ .

(٣) الصحاح (همرش) ١٠٢٢ / ٣ : "قال الأخفش : وهو من بنات
وهو رجز ه لم أعثر له على قائل ه وفي الصحاح : قال الأخفش : وهو من بنات
الخمة ه والميم الأولى نون مثال (جهمرش) لأنه لم يجرئ شيء من بنات الأربعة
على هذا البناء ."

وانما لم يبين النون ه لأنه ليس له مثال يلتبس به فيقتل بينهما .
والبيت — أيضا — من شواهد : الصحاح (خرش) ١٠٠٣ / ٢ وفيه :
"والخرش : مثل الخدش" ه واللسان (خرش) ١١٣٢ / ٢ (همرش) ٤٦٩٨ / ٦ .
وينظر : التعليق على ابن يمين ١٣٣ / ١٠ .

وجاز ذلك ؛ لأنه لا يعودى إلى ليس ؛ لأنه ليس فى أبنيتهم "فَمَلَّ" بفتحة
 الصين مشددة قبل لام مكسورة (١).
 هذا تمام البحث فى القسم [الأول] (٢).

القسم الثانى : فى حكم الحرفين المتقاربين من كلمتين ؛ وذلك جائز إذا وقعما بمسند
 حرف متحرك ، أو مبدء ؛ لأنه لا ليس فيه ، ولا تغيير فيه ، وقد استغنى المصنف عن
 تمثيله بظهوره .

ومثال ما قبلهما متحرك قولك : "رَأَيْتُ كُلَّ دَابَّةٍ لَزِيذٍ" و "شَرِبْتُ مِنْ مَاءٍ خَالِدٍ" .
 ومثال ما قبلهما مد قوله تعالى : "يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ" (٣) .

- (١) يقول الرضى فى شرح الشافية ٣ / ٢٢٠ : "اعلم أن إدغام أحد المتقاربين فى الآخر
 فى كلمة إذا لم يلبس ليس إلا فى أبواب بسيطة ، نحو :
 (انْفَعَلَ ، وَافْتَعَلَ ، وَتَفَعَّلَ ، وَتَفَاعَلَ ، وَفَنَعِلَ) نحو : (امْحَى ، وَاسْمَعَ ، وَازْمَلَ ،
 وَادَّارَكَ ، وَهَمَزَ) .
 وأما غير ذلك فليس لا يجوز إلا مع شدة التقارب ، وسكون الأول ، نحو : (وَدَّ ، وَوَدَّان) .
 ومع ذلك فهو قليل ، والمالب فى إدغام أحد المتقاربين فى الآخر إنما يكون فى كلمتين ،
 وفى (انْفَعَلَ ، وَافْتَعَلَ ، وَتَفَعَّلَ ، وَتَفَاعَلَ ، وَفَنَعِلَ) .
 وينظر : ابن عميش ١٠ / ١٣٣ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٩٣ .
 (٢) زيادة يستقيم بها الكلام .
 (٣) سورة النور ، من الآية ٤٣ : "يَكَادُ سَنَا بَرْقُهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ" .

[قد يدغم الحرفان المتباعدا في نفس المخرج]

(فصل) " وليس بمطلق أن كل متقاربين في المخرج ، يدغم أحدهما في الآخر ، ولا أن كل متباعدين يمتنع فيهما ذلك ، فقد يعرض للمقارب من المواضع ما يحذف الإدغام ، ويتفق للمتباعدين من الخواص ما يسوغ إدغامه ، ومن ثم لم يدغموا حروف " ضوى مشفر " نيمسا بقاريسها .

وما كان من حروف الحلق أدخل في الفم في الأدخل في الحلق .
وأدغموا النون في الميم ، وحروف طرف اللسان في الشين والسين .
وأما أفصل لك شأن الحروف واحدا فواحدا ، وبالمبعضها مع بعض في الإدغام ،
لأنك على حد ذلك عن تحقق واستبصار بتوفيق الله وعونه .

قوله : (وليس بمطلق أن كل متقاربين في المخرج يدغم أحدهما في الآخر ، ولا أن كل متباعدين يمتنع فيهما ذلك)^(١) فقد يعرض للمقارب من المواضع ما يحذف الإدغام ، ويتفق للمتباعدين^(٢) من الخواص ما يسوغ إدغامه .

اعلم أن المصنف أورد هذا الكلام استدراكا على نفسه .
بيان ذلك : أنه لما ذكر - فيما سبق - أن الإدغام يقع في الحرفين المتقاربين ، كما يقع في المتماثلين ، دل بلفظه على عموم جواز الإدغام في المتقاربين ، ومفهومه على امتناع ذلك في الحرفين المتباعدين ، فقال بعده : ليس كل واحد من العمومين مرادا ، بل وقع التخصيص في كل واحد منهما ، فنفرد لكل واحد منهما ضربا :
الضرب الأول : في بيان أن بعض الحروف المتقاربة [يمتنع إدغامها] ، وتلك الحروف ميمية : الشين ، والضاد المعجمين ، والفاء ، والباء ، والثلاثة الباقية مهملات ، وهي : الراء ، والميم ، والواو ، ويجمعها جملة فملية ، وهي : " ضوى مشفر " ^(٤) .

(١) في ابن يمش ١٠ / ١٣٣ والمفصل المطبوع ٣٩٧ [يمتنع ذلك فيهما] ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى .

(٢) في ابن يمش ١٠ / ١٣٣ والمفصل المطبوع ٣٩٧ [يعرض للمقارب] ، ويتفق للمتباعدين [ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى] .

(٣) وردت هذه العبارة في المخطوطة هكذا : [يمتنع الإدغام فيها] وهو تحريف ، والصواب ما أثبتته ؛ لأن هذه الحروف لا تدغم في غيرها ، ولكن غيرها يدغم فيها .

(٤) " ضوى " هزل . الصحاح (ضوا) ٦ / ٢٤١ .
والمشفر للبصير : كالشفة للإنسان والبعفلة للفرس ، والميم زائدة . اللسان (شفر) ٤ / ٢٢٨٨ والصحاح (شفر) ٢ / ٧٠١ .

وانما امتنع [إدغام هذه الأحرف السبعة] ^(١)؛ لأن لكل واحد منها فضيلة ليست فيها بقاربها ؛ لأن في الشين تنفيا ، وفي الضاد استطالة ، وفي الناء قدرا من التنشيط ، وفي التاء مدا ، وفي الراء تكريرا ، وفي الميم غنة ، وفي الواو مددة ، والإدغام يحل هذه الفضائل والخواص ، مع كونها متصودة .

فامتنع الإدغام محافظة عليها ، وحذارا من فواتها .

قوله : (وما كان من حروف الحلق أدخل في الفم في الإدخال في الحلق)

اعلم أن الحرفين إذا كانا جميعا من الحلق ، وكان أحدهما أقرب إلى الفم ، وكان

(١) وردت هذه العبارة في المخطوطة هكذا : [وانما امتنع الإدغام في هذه الأحرف السبعة] وهو — أيضا — تحريف ، والصواب ما أثبتته ؛ لأن هذه الأحرف لا يمتنع الإدغام فيها ، ولكن يمتنع إدغامها في غيرها .

يقول ابن يمين : ١٣٣/١٠ ، ١٣٤ : " اعلم أن اجتماع الشقارين سبب مقتضى للإدغام كما كان كذلك في المثليين ، إلا أنه قد يعرض مانع يمنع من الإدغام ، فامتنع الإدغام ما كان لعدم المقتضى ، بل لوجود المانع ، فمن ذلك : (الضاد ، والميم ، والراء ، والفاء ، والشين) ويجمعها : (ضم شفر) .

وكذلك كل حرف فيه زيادة صوت لا يدغم فيها ، هو أنقش صوتا منه ، فهذه الحروف لا تدغم في مقاربها ، ويدغم مقاربها فيها .

فلا تدغم الميم في الباء ، نحو : (أكرم بكرا) وتدغم فيها الباء ، نحو : (اصحب مطرا) .

ولا تدغم الشين في الجيم ، وتدغم الجيم في الشين ، ولا تدغم التاء في الباء ، نحو : (اعرف بكرا) وتدغم الباء في التاء ، نحو : (اذهب في ذلك) .

ولا تدغم الراء في اللام ، نحو : (اختر له) وتدغم اللام في الراء ، نحو : " قل رب اغفر " .

وذلك لأن هذه الحروف فيها زيادة على مقاربها في الصوت ، إدغامها يؤدى إلى الإجحاف بها وإبطال ماله من الفضل على مقاربها ؛

فالميم فيها غنة ليست في الباء ، فإذا أدغمتها في الباء ، فانتقلبت إلى الباء ، وتستهلك ما فيها من زيادة الصوت والغنة .

وفي الشين تفش واسترخاء في الفم ليس في الجيم .

وفي الفاء تأفيف ، والتأفيف هو الصوت الذي يخرج من الفم عقيب النطق بالفاء ، ليس في الباء .

وفي الراء تكرير ليس في اللام . وفي الضاد استطالة ليست لشئ من الحروف ، فلم يدغموها في مقاربها شحا على أصواتها ، لئلا تذهب .

الآخر أقرب إلى الصدر ، امتنع إدغام القريب من الفم في الحرف القريب من الصدر .
بيان ذلك أن العين المهملّة قريبة من الفم ، والهمزة قريبة من الصدر ، فليس
أدغما العين في الهمزة ، لزم فيه الخروج من حرف خفيف إلى حرف ثقيل ، لأن العين
أخف من الهمزة ، كما بيناه غير مرة .

وهذا يرجع إلى ما ذكرناه أولا ، لأن في إدغام الحرف الخفيف في الأثقل منه
فوات فضيلة الخفة مع كونها مقصودة ، وذلك مستثنى (١) .

يقول المصنف : (وما كان من حروف الحلق أدخل في الفم) يريد به : ما كان قريبا من الفم

- == وأدغم فيها مقارنها إذ لم يكن في ذلك نقص ولا إجحاف .
وما ذكره المصنف هنا والشارح وإن كان عليه جمهور أهل اللغة ، لكن ليس بمختلف
عليه عند الجميع .
- يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٤٩٥/٢ : " وما ذكره (المصنف) وإن كان مناسبا ،
عليه جمهور أهل اللغة ، فليس بموافق علي الجميع ، فإنه قد أدغمت الصاد في
القراءة الصحيحة في قوله : " لَبِثُ شَأْنَهُمْ " .
وأدغمت الشين في السين في قوله تعالى : " إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا " .
وأدغمت الفاء في الباء في قوله : " نَخِيفُ بِهِمْ " ، وأدغمت الراء في اللام في
قوله : " يَغْفِرْ لَكُمْ " ، إلا أن الأكثر على ما تقدم .
- وينظر : الكتاب ٤٤٢/٤ ، ٤٤٨ ، والمقتضب ٣٤٥/١ ، ٣٤٦ ، وأسرار العربية /
١٦٨ ، والتبصرة ٩٤٩/٢ - ١٥٦ ، وشرح الشافية ٢٧٠/٣ ، والمتع ٢٠١/٢ - ٧١٠ .
- (١) يقول ابن يعين ١٣٤/١٠ : " من حروف الحلق ما لا يدغم ، ولا يدغم فيه ، وهي
الهمزة والألف ، وسائرهما تدغم ويدغم فيها ، فما كان منها أدخل في الحلق ، لم
يدغم فيه ، أدخل في الفم .
فإنها تدغم في الحاء ، نحو : (أَجِبْ حَمَلًا) لأن الباء أدخل في الحلق ،
والحاء أقرب إلى الفم ، فلذلك أدغمت الباء في الحاء .
ولم يدغم الحاء في الباء ، نحو : (ائْتِجْ هَلَالًا) .
ولا تدغم العين في الحاء ، لأن العين أقرب إلى الفم ، وذلك من قبل أن الحاء
إذا كان أدخل في الحلق ، وأدغم فيها بعد ، كان في ذلك تصعد في الحلق إلى الفم .
وإذا عكس ذلك ، كان ذلك بمنزلة الهوى بعد الصمود والرجوع عكسا .
وما ذكره المصنف والشارح - هنا - رأي جمهور العلماء ، ولا فقد روي إدغام
الحاء في العين في قوله تعالى : " فَمَنْ زُجِجَ عَنِ النَّارِ " .
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٤٩٥/٢ ، ٤٩٦ ، وشرح الشافية ٢٧٥/٣ - ٢٧٨
والمتع ٦٧٩/٢ - ٦٨٤ .

قوله : (في الأدخل في الحلق) يعني به : ما هو قريب إلى الصدر ، كما ذكرناه فـسـ
الصين ، والهمزة ، وفس البواقي عليه .

الضرب الثاني : في بيان أن بعض الحروف المتباعدة يجوز إدغام بعضها في بعض ، وأورد
المصنف من ذلك اثنين :

أولهما : إدغام النون في الميم .

الشاهد فيه : أن النون في الميم متباعدان في المخرج ؛ لأن مخرج النون ما بين طرف
اللسان وفوق الثنايا ، ومخرج الميم : ما بين الشفتين ، وذلك يناقـي إدغام النون فـسـ
الميم ، إلا أن اشتراكهما في الفنة هو الذي سوغ الإدغام .

قال " عبد المجيد " : النون مع الميم لم ينظر إلى تباعدهما في المخرج ، ولكن نظـر
إلى تقاربهما في الفنة ، فجعل هذا التقارب سوجبا لجواز الإدغام (١) .

١/٤٠٤

وثانيهما : إدغام حروف طرف اللسان في الصاد ، والشين المعجمين ، وذلك جائز ،
تباعد المخرج .

وساد المصنف من حروف طرف اللسان : ثلاثة أحرف ، وهي : (الظاء ، والذال المعجمين ،
والتاء بثلاث نقط) ومخرجها ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا ، كما سبق ،
ولا يخفى ما بينهما من التباعد .

[والذي سوغ الإدغام فيها أنه عند النطق بها تتغير طرف اللسان — وإن لم يكسـن
مخرجاً لها — فربما من مخرج حروفه من الحنك ، فصارت بذلك كأنها مقاربتها ، وإن كان
صوتها يخرج من غير ذلك المحل ، فلذلك أدغم فيها] (٢) .

(١) يملأ الرضـى في شرح الشافية ٣/ (٢٧٢، ٢٧٣) إدغام النون في الميم فيقول :
" والحق أن يقال : إن للنون مخرجين : أحدهما في الفم ، والآخر في الخيشوم
إن لا بد فيها من الفنة ، وإذا أردت إخراجها في حالة واحدة من المخرجين ،
فلا بد فيها من اعتماد قوى وعلاج شديد ، وإن الاعتماد على المخرجين في حالة
واحدة أقوى من الاعتماد على مخرج واحد " .

وينظر : الكتاب ٤ / ٤٥٢ ، ٤٥٣ والمقتضب ١/ ٣٥٢ ، والتبصرة ٢/ ٩٦٢ وابن
يميش ١٠/ ١٣٤ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٩٦ والمتع ٢/ ٦٩٥ .

(٢) ما بين الحاصرتين وقع فيه اضطراب ، والتسويب من الإيضاح لابن الحاجب
٢/ ٤٩٦ لتشابه العبارتين .

قال " أبو محمد " : " إنما أدغم حروف طرف اللسان في الشين ، والضاد ؛ لأن المـسـسـرـب
تمسكت في الإدغام في حروف طرف اللسان فوق ما تمسكت في سائر الحروف ؛ لأن أصل
الإدغام لحروف اللسان والضم ، وأكثر حروف الغم من طرف اللسان ، وهو أكثر حروفها من
طرف الشنايه وطلب الخفة فيما كان أكثر أولى " (١) .

قوله : (وأنا أفصل لك شأن الحروف واحد افتاحا ، واليضمها مع بعض في الإدغام ؛
لأنك على حد ذلك عن تحقيق واستبصار بتوفيق الله وونه) .

اعلم أنه ذكر — أولا — قوانين كلية بصرفها ما يجوز فيه الإدغام وما يستع
ثم أراد بعده أن يذكر حكم كل حرف على حاله ؛ ليكون ذلك أبلغ في التفهيم .

قوله : [لأفذك] (٢) جاء به متعديا بنفسه .
قال " الجوهري " : " تقول : رَفَعَت الدَّابَّةُ ، نَفَّ وَهَفَا ، وَوَقَفَتْهَا أَنَا وَهَفَا ، يَهْمِسُ دَى ،
ولا يتعدى " (٣) .

- (١) التخصير ٢ ورقة ٢٢٢ (مخطوط) .
وينظر : ابن يمين ١٣٤/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٤٩٦/٢ والتبصرة
٩٤٥/٢ ، ٩٤٦ ، ٩٥٥ .
- (٢) سقط من المخطوطة .
- (٣) الصحاح (وقف ٤ / ١٤٤٠) .

[تفصيل الإدغام في الحروف : الهمزة]

(فصل) " فالهمزة لاتدغم في مثلها ، إلا في نحو قولك : " سأل ، ورأس ، والدأاس " في اسم راد ، فيمن يرى تحقيق الهمزتين .
قال " سيويه " : فأما الهمزتان فليس فيهما إدغام من قولك : " قرأ أبوك " ، و " أفسرى .
أباك " ، قال : وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين ، رأس ، معه ، وهو لا يرد يثة ، فقد يجوز الإدغام في قول هو لا .
ولاتدغم في غيرها ، ولا غيرها فيها "

المتن : قوله : (والهمزة لاتدغم في مثلها . . . إلى قوله : . . . وانتعل " . . .)
التفسير : اعلم أن المتن عقد لكل واحد من الحروف فصلا على حاله ، ومجموعها تسعة عشر :

الفصل الأول : في أحكام الهمزة وهي ثلاثة :

الأول : أنها لاتدغم في مثلها .

قال " المازني " : إنما لم تدغم في مثلها ، لأن الواحدة قد تستثقل وحدها ، ويحس من حذفها ، طلبا للخفة ، فإذا التقت اثنتان كان الحذف ألزم ، لأن اللفظ أثقل ، فلم يجز أن يدغما (١) .

وحكى " سيويه " (٢) عن " ابن أبي إسحاق " (٣) أنه كان يقرأ بتحقيق الهمزتين ، فمن كانت هذه لغته أجاز الإدغام .

(١) يقول ابن يمش ١٣٤ / ١ : " . . . وإذا كانت قد استثقلت فهي مع مثلها أثقل ، فلذلك إذا التقت همزتان في غير موضع العين فلا ادغام فيهما ، ولهما باب فسي التخفيف هو أولى بهما من الإدغام
وينظر : التبصرة ٩٣٨ / ٢ والإيضاح لابن الحاجب ٤٩٧ / ٢ وشرح الشافعية ٢٣٦ / ٣ والمتع ٦٣٣ / ٢ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٣٤ وبجاءته : " وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه ، وقد تكلم ببعضه العرب وهو ردي " ، فيجوز الإدغام في قول هو لا . وهو ردي .
وينظر : التبصرة ٩٣٨ / ٢ وابن يمش ١٣٥ / ١ والإيضاح ٤٩٧ / ٢ وشرح الشافعية ٢٣٦ / ٣ .

(٣) هو : عبد الله بن إسحاق الحنظلي النحوي البصري جده يعقوب بن إسحاق الحنظلي ، أحد القراء العشرة ، وقد سبقت ترجمته س (٧) من التحقيق .

وقال "أبو سميده" : " ولا يجوز إدغام الهمزة في الهمزة إذا التقيا ، إلا أن يكونا عينين للفصل ، ولا يجوز ذلك فيهما إذا كانا لامين عند من لا يرى تحقيق الهمزتين ، إذا التقيا عينين .

ومن رأى تحقيق الهمزتين أجاز الإدغام فيهما " (١) .

وقال في كتاب "المقتضب" : " الهمزتان لا يجوز فيهما الإدغام في غير باب "فَمَسَّـلَ" و "فَعَّالَ" [بتشديد العين فيهما] (٢) .

فإذا التقيا وهما لامان أو عين ولام ، [أو غير ذلك] (٣) مما لم نستثمه ، لم يجوز فيهما الإدغام ؛ لأنه لا يجوز أن يحققا جميعا .

فإذا لم يجز اجتماعهما ؛ لأن الثانية في قول الخليل وفيه في الكلمة الأولى بدلثة ، والأولى في الضفتين — خاصة في قول "أبي عمرو" — مشقة ، فلم يبق الحرف ما يشبهه . فأما من قال بقول [ابن] (٤) أبي اسحق في تحقيق الهمزتين ، فإنه يدغم ؛ لأنهما بمنزلة غيرهما من الحروف " (٥) .

وإذا وقفت على هذه العبارات ، نقول المستفاد :

(١) فالهمزة لا تدغم في مثلها ، إلا في نحو قولك : "سأَلْ ، ورَأَيْتُ ، والدَأَيْتُ" في اسم واحد ، فيمن يرى تحقيق الهمزتين ، معناه : أن الهمزة لا تدغم في مثلها ، إلا في موضعين : أحدهما : ما كان من باب "فَعَّالَ" للبالغة .

والآخر : عند من يرى تحقيق الهمزتين ، ولا تفرق عند هؤلاء بين أن يلتقيتا عينين ، أو لامين ، أو عين ولام ، كما حكاه صاحب المقتضب .

(١) شرح السيرافي ٦ / ٤٩٨ .

(٢) زيادة من الشارح للتوضيح .

(٣) زيادة من الشارح للتوضيح .

(٤) سقط من المخطوطة .

(٥) المقتضب ١ / ٣٣٤ .

ويقول سيويه ٤ / ٤٤٦ : " ومن الحروف ما لا يدغم في مقاربه ، ولا يدغم فيه مقاربه ، كما لم يدغم في مثله ، وذلك الحرف الهمزة ، لأنها إنما أمرها في الإستقلال التغير والحذف ، وذلك لازم لها وحدها ، كما يلزمها التحقيق ؛ لأنها تستقل وحدها . فإذا جاءت مع مثله ، أو مع ما قرب منها أجريت عليه وحدها ، لأن ذلك موضع استقلال ، كما أن هذا موضع استقلال " .

والمذكور من باب "سأل" و "فعل" ثلاث صور :

الأولى : "سأل" بتشديد الهمزة التي هي عين .

بيان ذلك أن الماضي منه "سأل" واسم الفاعل منه "سائل" على زنة "ضارب" ، فإذا أردت المبالغة في اسم الناعل ، استأثرت ألف "فعل" ، وضممت الهمزة ، وقلبت : "سأل" ، كما تقول في المبالغة في "ضارب" : "ضارب" بتشديد الراء ، التي هي عين الكلمة .

قال "المعري" :

[٢٠٢] متى سألت بخداد عني وأعلمها . . . فأنى عن أعل الصواب سأل (١)
الثانية : "رأس" من "رأس" وإذا ضرب رأسه ، والأصل أن يقال : "رأس" على زنة "فعل" ، إلا أنهم لما أرادوا المبالغة ، ألقوا ألف "فعل" ، وضمموا العين التي هي همزة ، وقالوا : "رأس" .

الثالثة : قوله : "الدأث" بالبدال المهملة ، وتشديد الهمزة ، والثاء بثلاث نقط ، ولم يجمعه اسم فاعل ، وإنما جمعه اسم غام لواء بصينه (٢) .

فإن قلت : إن "الأصمعي" حكى أن العرب قالت : "دأث الطعام" بمعنى أكله . (٣)
وقال في "شامل اللغة" : "دأث الطعام" : إذا دنس (٤) .

ومقتضى هذين النقلين أن يكون "الدأث" اسم فاعل ، يعني للمبالغة ، فهلا استعمله المصنف كذلك ؟ ولم أجراه مجرى الأعلام ؟

(١) بيت من الطويل (شرح سقط الزند ٢ / ١٢٥٣) .

والمعري : أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التبريزي ، شاعر فيلسوف . مات في معرة النعمان سنة ٤٤٩ هـ .

ينظر : وفیات الأعيان لابن خلكان ١١٣ / ١ وميزان الاعتدال للذهبي ١ / ١١٦ ، والأعلام ١ / ١٥٢ .

والشاهد في "سأل" حيث أدغم الهمزتين ، لأن الكلمة جاءت على "فعل" .
(٢) اللسان (دأث) ٢ / ١٣١١ .

(٣) الصحاح (دأث) ١ / ٢٨١ : "الأصمعي" : دأث الطعام : أكلته .

(٤) اللسان (دأث) ٢ / ١٣١٠ : "دأث الطعام دأثاً : أكله" .
والدأث : الدنس .

قلت : لأنه لم يجمع عندهم مجيء " دَأْتُ " فصلاً ، نظراً لما ذهب " بن أبي عمير " إلى اللغة " (١) وغيره ، ولذلك لم يجعله المنفصلاً فاعل .
قوله : (قال " سيويه " : فأما الهمزتان : فليس فيهما إدغام في قولك : " قرأ أبوك " وأقرئ أباك ") (٢) .

اعلم أن المثال الأول على سبغة الإخبار ، والثاني على سبغة الأمر على زعمه .
" أَكْرَمَ أَبَاكَ " .
وأما امتنع الإدغام ؛ لأنهما لم يقعا موقع الحين ، والضمير المستتر في (تسال) يرجع إلى " سيويه " ، والضمير في قوله : (زعموا) يرجع إلى طائفة من النحاة .
قوله : (وهي رديئة) والموجب لردائها ما فيه من زيادة الثقل ، كما عرفت غير مرة .
قوله : (فقد يجوز الإدغام في قول شولا) وقد ذكرنا عدة جواز ذلك فيما حكيناها عن صاحب المقضب " (٣) .

هذا تمام الكلام في الحكم الأول من أحكام الهمزة .

الثاني : أن الهمزة لا يجوز أن تدغم في غيرها .

واحتج " المازني " على هذا ، وقال : إذا امتنع / إدغامها في مثلها الذي هو من ٤٠٤ / ب جنسها ، كان الاصناع منه فيما لم يكن من جنسها أولى وأجدر (٤) .
وقد ذكرنا وجهين آخرين :

أحدهما : أنها اختصت بمنزلة قرعة لا يشاركها فيه غيرها ، والإدغام يبدل هذه الفضيلة .
والثاني : أن التخفيف بالحدف ، أو الإسكان ، يثنى عن الحاجة إلى التخفيف بالإدغام ،

- (١) لم أعتد إلى هذا الكتاب ، ولا إلى مسرقة صاحبه .
- (٢) الكتاب ٤ / ٤٤٣ : " وأما الهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل قولك : (قرأ أبوك) ، وأقرئ أباك) ؛ لأنك لا يجوز لك أن تقول : (قرأ أبوك) فتحقيقهما فتفسير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان ؛ لأن المنفصلين يجوز فيهما البيان أبداً ، فلا يجريان مجرى ذلك . وكذلك ما قالته الصرب ، وهو قول الخليل ويونس " .
- (٣) ينظر : ص ١٤٧ من التحقيق .
- (٤) هكذا يقول ابن عصفور في المتن ٦٢٩ / ٢ : " أما الألف والهمزة فلا يدغان فسيئاً ، ولا يدغم فيهما شيء " .
والسبب في ذلك أن إدغام المتقارنين محمول على إدغام المثليين ، فلما امتنع فيهما

وصى خفت تمذر إدغامها ، لأن التخفيف إن كان بحذفها ، امتنع إدغامها ، وإن كان
[بإسكانها] (١) صار كحرف اللين ، وقد عرفت أن حرف اللين لا يدغم .
الثالث : أنه يمتنع إدغام مقارنها فيها ، لما فيه من الخروج من حرف خفيف إلى ما هو
أثقل منه (٢) .

- إدغام المثلين ٠٠ امتنع فيهما إدغام المتقارنين .
وينظر : الكتاب ٤ / ٤٤٦ وابن يعيش ١٠ / ١٣٥ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٩٧ هـ
٠٤٩٨
(١) في المخطوطة [بتخفيفها] وهو حرف ، والصواب ما أثبتته ، لأن التخفيف يكسرون
بالحذف أو الإسكان ، كما قال الشارح .
(٢) وأيضاً لأنه يؤدي إلى اجتماع همزتين بعد أن لم يكن ، وكل مناسب لمضغ الإدغام .
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٩٧ هـ ٠٤٩٨

[الألف - الهاء]

(فصل) " والألف لا تدغم البتة لافى مثلها ، ولا فى مقارنها ، ولا يستلح أن تكون مدغمة فيها " .

(فصل) " والهاء تدغم فى الحاء ، وتندف قبلها ، أو يندفها ، كقولك فى " اجبه حاتما " ، و " اذبح هذه " : " اجبحاتما " و " اذبحاذه " .

ولا يدغم فيها إلا مثلها ، نحو : " اجبه دللا "

الفصل الثانى : فى حكم الألف

ولا يتصور أن تكون مدغمة فى شئ من الحروف ، ولا أن يدغم فيها غيرها .
أما أنه يتم إدغامها : فلأجل ما ذكرناه من المحافظة على ما فيها من اللين .
وأما أنه لا يجوز أن يدغم فيها غيرها : فلأن الحرف المدغم فيه لا بد أن يكون متحركاً ، والألف لا تكون إلا ساكنة (١) .

الفصل الثالث : فى حكم ادغام الهاء

يجوز إدغامها فى " الحاء " المهملة ، سواء كانت الحاء متأخرة عنها ، أو متقدمة عليها ، والصوخ لذلك تقارب مخرجهما ، فإن انتهاء من أقصى الحلق ، والحاء المهملة من أوسطه ، كما عرفت .

مثال المتقدمة على " الحاء " قولك آرا غيرك " اجبه حاتما " .
قال " الجوهري " : نقول : جبهته : إذا استقبلته بالمكروه ، وجبهته : مككت وجهه (٢) .
الشاهد فيه : أن الهاء وقعت قبل الحاء ، وعما متقاربان فى المخرج ، فحسن إدغامهما الهاء فى الحاء .

- (١) يقول ابن يمين ١٣٦/١٠ : " الألف لا تدغم فى مثلها ، ولا فيما يقارنها ، إذ لو ادغمت فى مثلها لصارتا غير ألفين ، لأن الثانى من المدغم لا يكون إلا متحركاً ، والألف لا تحرك ، فتحريكها يؤدى إلى قلبها همزة ، والأول لا يكون إلا كالثانى .
وإن كان ساكناً : فامتنع فيها مع ما قارنها ما امتنع فيها مع مثلها . وإن شئت أن تقول : لا تدغم فى مثلها ، لأن الإدغام لا يكون إلا فى متحرك ، ولا يصح تحريك الألف ، ولا تدغم فى مقارب ، لثلا يزول ما فيها من زيادة المد والاستطالة .
وينظر : الكتاب ٤ / ٤٤٦ والإيضاح لابن الحاجب ٤٩٨/٢ والمتع ٢ / ٦٢٩ .
(٢) الصياح (جبه) ٢٢٣٠ عبارته : " وجبهته : مككت وجهه ، وجبهته : بالمكروه : إذا استقبلته به " .

وطريقه أن تقلب الهاء إلى الحاء ، فتجتمع حاءان من كلمتين ، فتدغم الأولى فسى الثانية ، وتقول : " أجبحاتما " ، وتخرج من النطق بالباء المقصورة إلى الحاء المشددة ، وتسقط الهاء من اللفظ .

ومثال الهاء المتأخرة عن الحاء قولك : " ادبح هذه " فتقلب الهاء حاء ، ثم تدغم الحاء الثانية البدلة في الحاء الأولى الأصلية ، وتقول : " ادبحاذه " ، وتخرج من الحاء المشددة إلى ألف " هذه " .

قال في " المقتضب " : " وأما الهاء فتدغم في الحاء ^(١) [نحو قولك : " أجبحسيندا " تريد : " أجبه حميدا " ^(٢)] ؛ لأنهما متقاربان ، وليس بينهما شيء ، إلا أن الحاء من وسط الحلق ، والهاء من أوله ، وهما مهموسان رخوان ^(٣) .

ولاتدغم الحاء في الهاء ^(٤) ؛ لأن الحاء أقرب إلى اللسان ، ولأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام ، لبعدها من مخرج الحروف وقلتها .

ولكن إن شئت قلبت الهاء حاء ، إذا كانت بعد الحاء ، وأدغمت ؛ ليكون الإدغام فيما قرب من الفم ^(٥) .

(١) يقول سيويه ٤ / ٤٤٩ : " الهاء مع الحاء ، تقولك : " أجبه حملا " البيان أحسن ؛ لاختلاف المخرجين ؛ ولأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام ؛ لقلتها .
والإدغام فيها عرس حسن ؛ لقرب المخرجين ؛ ولأنهما مهموسان رخوان ، فقتد اجتمع فيهما قرب المخرجين والهمس . . .

وينظر : المقتضب ١ / ٣٤٢ والتبصرة ٢ / ٩٦٦ ، ٩٦٧ وابن يعيش ١٠ / ١٣٦ ، والإيضاح ٢ / ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، والمتع ٢ / ٦٧٩ ، ٦٨٠ وشرح الشافية ٣ / ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من المقتضب للتوضيح .
(٣) في المقتضب [مهموستان رخوان] وما أثبتته الشارح تعبير سيويه ٤ / ٤٤٩ ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى .

(٤) الكتاب ٤ / ٤٤٩ : " . . . ولاتدغم الحاء في الهاء ، كما لم تدغم الفاء في الباء ؛ لأن ما كان أقرب إلى حروف الفم كان أقوى على الإدغام ، ومثل ذلك : (امسح مالا) فلا تدغم . . .

(٥) المقتضب ١ / ٣٤٢ وزاد فيه : " . . . وذلك قولك : (أَعْلَحَيْتُمَا) تريد : اعلس ديثما ، فاما أن تدعها من غير أن تقلبها فلا . . .
وينظر : التبصرة ٢ / ٩٦٧ والإيضاح ٢ / ٤٩٨ ، ٤٩٩ وشرح الشافية ٣ / ٢٧٧ والمتع ٢ / ٦٨٠ ، ٦٨١ .

.....

فان قلت : اليس أن الأصل في الإدغام أن يدغم الأول في الثاني ، فلم هجروا هذا الأصل ، وأدغموا الثاني في الأول ؟

قلت : إنهم تركوه مراعاة لأصل آخر ، وهو : الخروج من الحرف الثقيل إلى حـرف أخف منه ، فلذلك أدغموا الـها المتأخرة في الـحـاء المتقدمة .

ولو جروا على الأصل ، وأدغموا الـحـاء في الـها ، كان فيه خروج من حرف خفيف إلى حرف ثـقـيل ، ولا يخفى امتناعه .

قله : (ولا يدغم فيها إلا مثلها ، نحو : " أجبه هـللاً ") ؛ لأنها أثقل من جميع الحروف سوى الهمزة .

وقد عرفت أن الهمزة لا تدغم في غيرها ، فلو أدغمت شيئاً من الحروف المعاكسة للـها ، فيها ، لزم منه الخروج من حرف خفيف إلى ما هو أثقل منه ، وقد عرفت امتناعه .

[الميسين]

(فصل) "والمين تدغم في مثلها" كقولك: "ارفع عليا" ونقوله تعالى: "مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ" وفي الحاء وقعت بـمدها "أو قبلها" كقولك في "ارفع حاتما" و"اذبح عتدا": "ارفع حاتما" و"اذبح عتدا".

وقد روى البيهقي عن أبي عمرو: "فَمَنْ زَحْنَجَ عَنِ النَّارِ" بإدغام الحاء في المين. ولا يدغم فيها إلا مثلها، وإذا اجتمع العين والهاجز قلبهما حائين، وإدغامهما نحو قولك في "معهم" و"اجبه غيبة": "محم" و"اجبه غيبة".

الفصل الرابع: في حكم العين المهملة وهي تدغم في مثلها وفي الحاء

والمذكور من صور إدغامها في مثلها صورتان:

أولهما: قولك: "ارفع عليا".

الشاهد فيه: أنك لما أمرت غيرك برفع علي اجتمع عيان:

الأول منهما ساكن، فوجب إدغام العين الأولى في الثانية، كما ذكرناه أول البسائط،

فتقول: "ارفع عليا" فتخرج من النطق بالفاء المفتوحة إلى عين مشددة.

ثانيهما: قوله تعالى: "مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ" (١).

والكلام فيه على نهج ما قبله (٢)، إلا أن هذه الصورة تفارق ما قبلها في أن الإدغام

في الصورة الأولى واجب؛ لستون الأولى في الميمين، وهو - منها - غير واجب،

لتحرك الأول منهما.

وأما إدغام العين في الحاء المهملة فيأتي على وجهين، كما سبق في إدغام الحاء

في العين:

الأول منهما: أن تكون الميم متقدمة، والحاء متأخرة، كقولك في الأمر:

"ارفع حاتما"، فتقلب العين حاء، فيجتمع حاءان، ثم تدغم الأولى في الثانية، وتقول:

(١) سورة البقرة، من الآية ٢٥٥.

(٢) يقول الصيمري في التبصرة لا / ٩٥٥: "والمين تدغم في مثلها" كقولك: (ارفع عليا) وقرئ: "مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ".

وينظر: اتحاف فضلاء البشر / ٢٥، وإبراز المعاني / ٧٩، وابن يعيش / ١٠ / ١٣٦.

والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٩٩.

" ارفحاتنا " ، فتخرج من النطق بالفاء المفتوحة إلى الهاء المشددة .
والثاني : أن تكون الحاء متقدمة ، واليمين متأخرة ، كقولك آمرا غيرك : " اذهب عتودا " فتجري فيه على خلاف الأصل ، وتقلب اليمين المتأخرة حاء ، فيجتمع خا ط ن ، ثم تدغم الحاء المتأخرة في الحاء المتقدمة ، وتقول : " اذ بعتودا " ، فتخرج من الحاء المشددة إلى التاء ، وتسقط اليمين من اللفظ (١) .

وانما جروا في هذا على خلاف القياس ، حذارا من الخروج من حرف خفيف إلى حرف أنقل ، لأن اليمين فيها قدر من التهويج (٢) ، وهي قريبة من الهمزة .
قله : (وقد روى البيهقي (٣) عن أبي عمرو : " فَمَنْ زُحِجَ عَنِ النَّارِ (٤) . " ، يادغام الحاء في العين) .

اعلم أن " البيهقي " نقل خلاف ما حكيناه ، وأدغم الحاء في العين ، ولم يحفل بكسبون

(١) يقول ابن عصفور في المشع ٦٨٢/٢ ، ٦٨٣ : " وأما العين إذا اجتمعت مع الحاء : فلا يخلو أن تتقدم ، أو تتأخر ، الحاء .
فإن تقدمت كتبت بالخيار : إن شئت أدغمت قلبت العين حاء ، وإن شئت لم تدغم ، نحو : (اقطع حبلا) ، وحسن الإدغام - هنا - كونهما من مخرج واحد .
وإن تقدمت الحاء بينت ، ولم تدغمها في العين ، لأن العين أدخل في الحلق ، ولا يقلب الأخرج إلى الأخرج ، لما تقدم .
وأيا فإني اجتماع العينين ثقيل كما تقدم ، فإن أردت الإدغام قلبت العين حاء ، وأدغمت الحاء في الحاء ، لأنه قد تقدم أن الثاني قد يقلب إذا تعذر قلب السب الأول " .

وينظر : الكتاب ٤ / ٤٥١ والمقتضب ١ / ٣٤٣ والتبصرة ٢ / ١٥٥ وابن يعين

١٠ / ١٣٦ ، ١٣٧ والإيضاح لابن الجاجب ٢ / ٤٩٩ وشرح الشافية ٣ / ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٢) التهويج : التقيؤ . المحاج (هرج) ٣ / ١٣٠٩ .

(٣) البيهقي : يحيى بن المبارك بن الصغيرة الإمام أبو محمد العدوي البصري المعروف

بالبيهقي ، نحوي مقري ، ثقة علامة كبير ، نزل " بغداد " ، وعرف بالبيهقي ، وصحبه

أخذ القراء عن أبي عمرو ، وهو الذي خلفه بالقيام بها ، وأخذ أيضا عن حمزة . توفي سنة ٢٠٢ هـ .

ينظر : نزهة الألباء ٨١ / ٨١ وطبقات القراء ٢ / ٢٧٥ وزيات الأعيان لابن خلكان ٦ / ١٨٣ ومجمع الأدباء ٢٠ / ٣٠ .

(٤) سورة آل عمران ، من الآية ١٨٥ : " فَمَنْ زُحِجَ عَنِ النَّارِ وَأَدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ، وَبِمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلْتِمَاعُ الْفُرُورِ " .

الحاء أخف من العين ، وقال : إن الأصل إنما هو إدغام الحرف الأول فيما بعده ، وبالجري على مقتضى الأصل أولى وأجدر من مخالفته (١).

قوله : (ولا يدغم فيها إلا مثلها) .

اعلم أن الموجب لذلك أن ما بعدها أخف منها ، ويستنع إدغام الحرف الضعيف فيما هو أثقل منه ، وليس قبلها سوى الهمزة والألف ، وقد عرفت أن إدغامها محال .

١/٤٠٥

قوله : (وإذا اجتمع العين والهاء / جاز قلبهما وإدغامهما) .

اعلم أن القياس يقتضى قلب أحدهما إلى صاحبه ، ثم إدغامه فيه ، وإلا أنهم تركوا القياس ، وقلبوهما إلى حرف ثالث مخاير لهما ، وهو الحاء .

والعلة في ذلك أنهم لو قلبوا الهاء عينا ، وأدغموها في العين ، لزم ما ذكرناه من الثقل ؛ لأن العين فيها تنهوع ، وهي شبيهة بالهمزة .

ولو قلبوا العين حاء ، ثم أدغموها في الهاء ، لزم الخروج من حرف ضعيف إلى ما هو أثقل منه ، لأن الحاء أخف من الهاء ، كما بيناه .

فلما تعذر قلب كل واحد منهما إلى صاحبه ، قلبوهما جميعا إلى حرف ثالث ، وهو (الحاء) لأنه من مخرج العين ، كما عرفت ، ولم يلزم من القلب إليه ما ذكرناه من المحذور .

وقال " أبو محمد " : " الموجب لذلك أن الحاء وسط بين الحرفين ، لموافقتها الميسر في مخرجها ، وموافقتها الهاء في الهمس " (٢).

والمذكور من سورة سورسان :

(١) يقول ابن يعيش ١٠/١٣٦ : " فأما ما روى عن أبي عمرو في قوله : " فَمَنْ زُجْجَ عَيْنِ النَّارِ " بإدغام الحاء في العين : فهو ضعيف عند سيويه ؛ لأن الحاء أقرب إلى السين الفم ، ولا تدغم إلا في الأدخل في الحلق ، ووجهه أنه راعى التقارب في المخرج ، والقياس ما قدمناه ."

وينظر : ابراز المعاني ٩١/١ واتحاف فضلاء البشر ٢٣/٢ وشرح الشافية ٣/٢٢٢ .
(٢) التخمير ٢ ورقة ٢٢٨ (مخطوط) وأخاف : " لأن التقاء الحاءين عليهما أسهل ، لأن الحاء مهووسة ، وهي رخوة ، والهمس والرخاوة أسهل من الجهر والشدّة ."

الأولى : قولك : "مهم" فإذا رمت إدغام الميم في الهاء ، قلبت الميم هاء ، وقلبت الهاء أيضا كذلك ، فيجتمع حان ، ثم ندغم الحاء الأولى في التثنية ، فتقول : "مهم" فتخرج من التثنية بالميم المفتوحة إلى حاء مشددة .
والثانية : قولك : "اجبة" (١) فإذا أردت إدغام الهاء في الميم ، أبدلت من كل واحد منهما حاء ، ثم أدغمت الحاء المتقدمة في التثنية ، وقلت : "اجبتة" فتخرج من التثنية بالباء المفتوحة إلى حاء مشددة ، ثم تخرج من الحاء المشددة إلى الناء الساكنة (٢).

- (١) جِبَّه : صَكَ جِبَّه . اللسان (جبه) ٤٠٠/١ والصحاح (جبه) ٢٢٣٠/٦ .
(٢) يقول سيويه ٤ / ٤٤٩ ، ٤٥٠ : "الميم مع الحاء : كقولك : (اقطع عللاً) ، البيان أحسن . فإن أدغمت لقرب المخرجين حولت الهاء حاء ، والميم حاء ، ثم أدغمت الحاء في الحاء ، لأن الأقرب إلى الفم لا يدغم في الذي قبله ، فأبدلت مكانها أشبه الحرفين بها ، ثم أدغمت فيه ، كي لا يكون الإدغام في الذي بعده ، ولكن ليكون في الذي هو من مخرجه .
ولم يدغموها في الميم إذ كانتا من حروف الحلق ، لأنها خالفتها في المهموس والرخاوة ، فوقع الإدغام لقرب المخرجين ، ولم تقو عليها الميم إذ خالفتها فيما ذكرت لك .
ولم تكن حروف الحلق أملا لإدغام . ومع هذا فإن التقاء الحاءين الحرفين الكلام من التقاء الميمين .
ألا ترى أن التقاءهما في باب (ردت) أكثر . والمهموس أخف من المجهور . فكل هذا يساعد الميم من الإدغام ، إذ كانت هي والهاء من حروف الحلق .
ومثل ذلك : (اجبة عبيته) في الإدغام والبيان .
وإذا أردت الإدغام حولت الميم حاء ، ثم أدغمت الهاء فيها فصارتا حامين ، والبيان أحسن .
ومما قالت العرب تصديقا لهذا في الإدغام قول بني تميم : (محم) يريدون : معهم ، و(مخاؤلا) يريدون : مع هؤلاء .
وينظر : المقتضب ١ / ٣٤٢ ، ٣٤٣ والتبصرة ٢ / ٩٥٥ وابن جيمش ١٠ / ١٣٢ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٩٩ وشرح الشافية ٣ / ٢٧٧ والمتع ٢ / ٦٧٩ — ٦٨٢ .

[الحاء]

(فصل) " والحاء تدغم في مثلها ، نحو : " اذبح حملا " وقوله تعالى : " لَا أَبْرَحَ حَتَّىٰ " ، وتدغم فيها الهاء والعين .

الفصل الخامس : في حكم الحاء المهملة : في إدغامها ، وفي الحروف التي تدغم

فيها . وهي تدغم في مثلها لاغير ، نص عليه " سيويه " (١) ، نحو قولك آمرا غيـسرك " اذبح حملا .

الشاهد فيه : أنه اجتمع حاءان من كلتين شذفتين ، والأول منهما ساكن ، وذلك يوجب إدغام الأول في الذي بعده .

وقوله في التنزيل : " قَالَ مُوسَىٰ لِقَتَاءَ لَا أَبْرَحَ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ " (٢) ، كذلك ، إلا أنه لا يجب الإدغام ، لأن الحاء الأولى متحركة .

والذي يدغم فيها حرفان لاغير ، هما : الهاء والعين المهملة :

تقول في الهاء : " اجبه حملا .

الشاهد فيه : أن الهاء تقلب حاءا ، فيجتمع حاءان ، ثم تدغم الأول في الثاني كما عرفت .

قال " سيويه " : الإدغام في هذا عري حسن ، والإظهار أحسن :

أما أنه حسن ، فلأنهما اشتراكا في قرب المخرج ، والهمس .

وأما أن الإظهار أحسن فلوجهين :

أحدهما : اختلاف مخرجهما .

والثاني : أن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام ، ولقلتها (٣) .

(١) الكتاب ٤ / ٤٥١ .

(٢) سورة الكهف ، من الآية / ٦٠ : " وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَتَاءَ لَا أَبْرَحَ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْشِيَ حَقْبًا " .

(٣) الكتاب ٤ / ٤٤٩ وبجارته : " الهاء مع الحاء ، كقولك : (اجبه حملا) البيان أحسن ، لاختلاف المخرجين ، ولأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام ، ولقلتها .

والإدغام فيها عري حسن ، لقرب المخرجين ، ولأنهما مهمسان رخوان ، فقد اجتمع فيهما قرب المخرجين والهمس .

ولاندغم الحاء في الهاء ، كما لا تدغم الفاء في الباء ، لأن ما كان أقرب إلى حروف الفم كان أقوى على الإدغام . ومثل ذلك : (امدح هلالا) ، فلا تدغم .

وتقول في المين المهلة : " ارفع حائما " .
قال " سيويه " : الإدغام حسن ، وكذلك أيضا البيان حسن ، لأنهما من مخرج واحد .
إلا أن المين أدخل في الحلق ، كما بينا .

(١) الكتاب ٤/٥١ وعبارته : " المين مع الحاء ، كقولك : (اقنطج حَمَلًا) ، الإدغام حسن ، والبيان حسن ، لأنهما من مخرج واحد " .

[الفين - الفاء]

(فصل) "والفين والفاء تدغم كل واحدة منهما في مثلها ، وفي أختها ، كقراءة "أبى عمرو" : "وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا ...".
وقد ملك : (لا تصح خلفك ، وادمع خلفا ، واسلخ غنمك) ...

الفصل السادس : في حكم الفين والفاء المعجمين

والفين تدغم في مثلها ، وفي الفاء ، وكذلك الفاء تدغم في مثلها ، وفي الفين ، فهذه أربع صور ، وقد أورد المصنف لكل واحد مثالا :

الأول : إدغام الفين في مثلها ، كقوله تعالى : "وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا (١) ...".
الشاهد فيه : أن "أبا عمرو" (٢) أدغم الأول فيما بعده ، كما ستعرفه من مذهبه فمضى الإدغام الكبير (٣).

قال صاحب "التيسير" (٤) قوله : "وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ" أهل الأداء ، والنقل عن أبي عمرو مختلفون فيه : (٥)

فذهب ابن مجاهد وأصحابه الإظهار ،

وذهب أبي بكر الداجوني (٦) وغيره الإدغام ، قال : وقراءته أنا بالوجهين (٧).

وذهب "أبي عمرو" في الإدغام الكبير في المثليين إذا كانا من كلمتين أن تدغم الأول في الثاني منهما سواء سكن ما قبله ، أو تحرك في جميع القرآن .

(١) سورة آل عمران ، من الآية ٨٥ : "وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ" ، وهو في الآخرة من الخاسرين .

(٢) هو : أبو عمرو بن العلاء ، وقد سبقت ترجمته ص ٩٠ .

(٣) ينظر : التيسير / ٢١ وإبراز المعاني / ٨٠ واتفق فضلاء البشر / ٢٥ .

(٤) هو : عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمرو الداني الأموي المعروف في زمانه بابن الصيرفي ، ولد سنة ٣٧١ هـ ، روى كتاب المبيحة لابن مجاهد .

من تصانيفه : جامع البيان في القراءات السبع ، والتيسير ، توفي سنة ٤٤٤ هـ .
ينظر : طبقات القراء / ١ / ٥٠٣ .

(٥) هو : أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي أبو بكر البغدادي ، ولد سنة ٢٤٥ هـ ب : "بغداد" ، قرأ على : قنبل المكي ، وعبد الله بن كثير ، وتوفي سنة ٣٢٤ هـ .

ينظر : طبقات القراء / ١ / ١٣٩ - ١٤٢ والسبعة في القراءات لابن مجاهد / ١٦ - ٢٠ .

(٦) هو : محمد بن أحمد بن عمر بن سليمان أبو بكر الضرير الرملي ، يعرف بالداجوني الكبير ، إمام رجال مشهور ثقة ، توفي سنة ٣٢٤ هـ .

ينظر : طبقات القراء / ٢ / ٧٧ ومعرفة القراء الكبار للذهبي / ٢١٥ والأنساب / ٥ / ٢٦٨ .

(٧) ينظر : إبراز المعاني / ٨٣ واتفق فضلاء البشر / ٢٢٢ .

إلا أن قوله في (لقمان) : " .. فلا يحزنك كفره " (١) .. فإنه لم يدغمه ، لكنون النون ساكنة قبل الكاف ، وهي تختفى عندها (٢) .
وإذا كان الأول من المثليين مشددا ، أو منبئا ، أو كان تاء الخطاب ، أو المتكلم ، فأهل الأداء فيه مختلفون :

فمذهب " ابن مجاهد " وأصحابه الإظهار :
ومذهب " أبي بكر الداجوني " وغيره الإدغام (٣) .
فإن كان المثالان في كلمة واحدة ، فإن " أباء عمرو " لم يدغم من المثليين في كلمة واحدة إلا في موضعين لاغير :

أحدهما : في البقرة في قوله : " .. مَسَلُّكُمْ " (٤) .. .
والثاني : في المدثر في قوله : " .. مَسَلُّكُمْ " (٥) .. وأظهر ما عداها (٦) .
الثاني : إدغام الخاء في مثله ، نحو قولك في النسبي لغيرك : " لاتمسح خلقك " .
الشاهد فيه : أنه اجتمع خاءان ، والأول ساكن ، فوجب إدغامه فيما بعده .
قال " الجوهري " : " المسح : تحويل الصورة إلى ما هو أوقع منها . ويقال : مسح الله قردها (٧) .

الثالث : إدغام الفين في الخاء ، نحو قولك في الأمر : " ادعهم خلفا " .
قال " الجوهري " : " دَمَنَهُ دَمْعًا : شَجَّهَ حَتَّى بَلَغْتَ الشَّجَّةَ الدَّمَاعَ " (٨) .
وخلفا — بفتح الخاء ، واللام جميعا — اسم رجل ، والكلام فيه على نهج ما قبله .

- (١) سورة لقمان ، من الآية / ٢٣ " وَمَنْ كَفَرَ فَلَا يَحْزَنكَ كُفْرُهُ ، إِنْ يَأْتِ مَرْجِمُهُمْ ، فَتَجِدُهُمْ يَكْفُرُونَ ، إِنْ يَأْتِ اللَّهَ عَلَيْهِمْ يَذَرُ الصُّدُورَ " .
- (٢) ينظر : إبراز المعاني / ٨٢ واتحاف فضلاء البشر / ٢٢٠ .
- (٣) ينظر : إبراز المعاني / ٨١ .
- (٤) سورة البقرة ، من الآية / ٢٠٠ : " فَإِذَا قُضِيَتْ مَسَائِلُكُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ ، أَوْ أَشِدَّ ذِكْرًا " .. .
- (٥) سورة المدثر ، من الآية / ٤٢ : " مَسَلُّكُمْ فِي سَقَرٍ " .
- (٦) ينظر : إبراز المعاني / ٧٨ واتحاف فضلاء البشر / ٢٢٠ .
- (٧) الصحاح (مسخ) ٤٣١ / ١ .
- (٨) السابق (دمغ) ٤ / ١٣١٨ .

الرابع : إادغام الخاء في الفين ، نحو قولك إذا أمرت غيرك : " اسْلَخْ غَنَمَكَ " ، يفتتح
اللام وضما .

قال " الجوهري " : تقول : " سَلَخْتُ جِلْدَ الشاةِ اسْلَخَهَا ، واسْلَخَهَا سَلَخًا " (١) .
قال " سيويه " : " الفين مع الخاء البيان فيه أحسن ، وإدغام حمن ، وذلك قولك :
" ادْمُخَلًا " كما فعلت ذلك في العين مع الحاء المهملين .

والحاء مع الفين : البيان فيهما أحسن ، لأن الفين مجهورة ، وهما من حَسْرَوف
الخلق ، وقد خالفت الخاء في الهمس والرخاوة ، فَشَبَّهَتْ بالحاء مع المين المهملين .
وقد جاز الإدغام فيها ، لأنه المَخْرَجُ الثالث ، وهو أدنى المخرج من مخارج الخلق
إلى اللسان .

ألا ترى أن بعض العرب يقول : " نَخَلٌ " (٢) و " مَنخَلٌ " (٣) فيخفي النون كما
يخفيها مع حروف اللسان والقم ؛ لقرب هذا المخرج من اللسان ، وذلك / قولك فسي ٤٠٥ ب
" اسْلَخْ غَنَمَكَ " : " اسْلَخْنِكَ " .

وبدل على حسن البيان عزتها في باب (رد د ت) . . . (٤) .

- (١) الصحاح (سَلَخَ) ٤٢٣/١ .
- (٢) المنخل : ما يَنْخُلُ به الدقيق ، وأما قولهم : " فيه مَنْخَلٌ " فعلى البدل للمضاربة ؛
اللسان (نخل) ٤٣٧٨ / ٦ .
- (٣) الكتاب ٤٥١/٤ .
- ونظرو : البقعتب (١) ٣٤٣ / ٣٤٤ والتبصرة ١٥٥/٢ وابن سيش ١٣٧ / ١٠ .
- (٤) ١٣٨ والإيضاح لابن الحاجب ٥٠٠/٢ والممتع ٦٨٣/٢ .
- نَخْلُ الأديم بالكسر ، أي : قَسَدٌ ، فهو نَخْلٌ ، ومنه قولهم : فُلَانٌ نَخْلٌ إذا كان
فاسداً نسب . الصحاح (نخل) ١٨٣٢ / ٥ .

- ١١٢ -

[القاف - الكاف]

(فصل) " والقاف والكاف كالشمين والخاء " قال الله تعالى : " فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ " ، وقال : " كَيْ نَسْبَحَكَ كَثِيرًا وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا " ، وقال : " خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ " ، وقال : " نَازِلًا خَرَجًا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا " "

الفصل السابع : في حكم إدغام القاف والكاف

فالكاف تدغم في مثلها ، وفي القاف ، وكذلك القاف تدغم في مثلها ، وفي الكاف ، فهذه صور أربع :

قال " أبو سعيد " : " كل واحد منهما يدغم في مثله وساجيه " (١) .
وقد ذكر المصنف لكل واحد منهما مثالا .

الأول : قوله تعالى في قصة موسى عليه السلام : " . . . فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ " (٢) .

اعلم أن إدغام القاف الأولى في الثانية يذهب أبى عمرو في الإدغام الكبيره كصا
بيناه لك (٣) .

ثانيها : قوله تعالى : " كَيْ نَسْبَحَكَ كَثِيرًا " (٤) . والكلام فيه كما سبق .

قال " أبو سعيد " : " أول مخارج الفم على حروف الحلق ، وهو مخرج القاف ، وله مخرج الكاف ، وكل واحد منهما يدغم في مثله - كما تراء - ويدغم في ساجيه ، كما يأتيك .
وإدغام القاف في الكاف أحسن من إدغام الكاف في القاف ، وذلك لأن الكاف أقرب إلى وسط اللسان ، وإذا قربت الحرف إلى وسط اللسان ، كان أقوى ، وإذا تريت إلى الطرف كان أضعف (٥) . "

وثالثها : إدغام القاف في الكاف ، كقوله : " . . . خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّا " (٦) .

قال " سيويه " : " الإدغام حسن ، والبيان حسن ، وإنما أدغمت ، لقرب المخرجين ، وأنها من حروف اللسان ، وهما متفقان في الشدة " (٧) .

- (١) شرح السيرافي ٦ / ٤٩٤ .
- (٢) سورة الأعراف ، من الآية ١٤٣ : " . . . فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سَبْحَانَكَ ثَبَّتَ إِلَيْكَ وَأَنَسَا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ " .
- (٣) ينظر : إبراز المعاني / ٨٠ ، ٨١ واتحاف فضلاء البشر ٢٢ ، ٢٥ .
- (٤) سورة طه ، آية ٢٣ .
- (٥) شرح السيرافي ٦ / ٤٩٤ .
- (٦) سورة النور ، من الآية ٤٥ : " وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّا " .
- (٧) الكتاب ٤ / ٤٥٢ .

ورابعها: إدغام الكاف في القاف، نحو قوله: "حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا:" (١)
 قال "سيوره": "البيان - ههنا - أحسن، والإدغام حسن."
 وإنما كان البيان أحسن؛ لأن مخرجيهما أقرب مخارج اللسان إلى الحلق، فمما شابهت
 بالخاء مع الغين المصحين، كما شبه أقرب مخارج الحلق إلى اللسان [بمخارج اللسان] (٢)
 فيما ذكرنا من البيان والإدغام (٣).
 قال "أبو سميده": "ولا يدغم واحد منهما في غير مثله وما حبه" (٤).

- (١) سورة محمد، من الآية / ١٦: "وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ أَنفَا، أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ".
 - (٢) سقط من المخطوطة.
 - (٣) الكتاب ٤/٤٥٢.
 - (٤) شرح السيرافي ٦/٤٩٤.
- وينظر: القنطرب ١/٣٤٤ والنيسرة ٢/٩٥٢ وابن يمين ١٠/١٣٨ والإيضاح
 لابن الحاجب ٢/٥٠٠ والممتع ١/٦٨٥ ومن الشافية ٣/٢٢٨.

[الجيم]

(فصل) * والجيم تدغم في مثلها ، نحو : " أخرج جابرا " وفي الشين ، نحو : " أخرج شينا " ، قال الله تعالى : " أَخْرَجَ شَطْأَهُ " .
وروى اليزيدي عن أبي عمرو إدغامها في التاء في قوله تعالى : " رِذَى الْمَخَارِجِ تَحْنُ " .
وتدغم فيها الطاء ، والدال ، والتاء ، والظاء ، والذال ، والثاء ، نحو :
" اربط جملا " و " أحمد جابرا " و " وَجِئْتُ جُنُودَهَا " و " احفظ جارك " و " إِذْ جَاءُوكُمْ " .
و " لم يلبث جالسا " . . .

الفصل الثامن : في الجيم وهي تدغم ، وقد يدغم فيها .

الضرب الأول : في الحروف التي تدغم فيها ، وهي ثلاثة : الجيم ، والشين المججمة ، والتاء بنقلتين .

الأول : إدغام الجيم [في الجيم] ^(١) نحو قولك آمرا غيرت : " أخرج جابرا " ^(٢) .
الشاهد فيه : أنه اجتمع جيمان ، والأول منهما ساكن [فجاز إدغام الأول في الثاني] .
الثاني : إدغام الجيم في الشين ، كقولك آمرا " أخرج شينا " ^(٣) .
قال " الجوهري " : " الشَّيْتُ - بالتحريك - دَوِيَّةٌ ، كثيرة الأرجل ، من أحناش الأرض " ^(٤) .
قال " سيويه " : " الإدغام والبيان حسان ؛ لأنهما من مخرج واحد ، وهذا من حروف وسط اللسان " ^(٥) .

ومنه قوله تعالى : " كَذَّبَ أَخْرَجَ شَطْأَهُ " ^(٦) .
قال " الجوهري " : " شَطْأُ النِّعَةِ وَالنِّبَاتِ : فَرَاخُهُ ، والجيم أشطأ " ^(٧) .
وقال " الفراء " : " المعنى في الآية : أخرج طرفه " ^(٨) .

- (١) زيادة للتوضيح .
- (٢) زيادة للتوضيح .
- وينظر : التبصرة ١٤٦/٢ وابن يحيى ١٣٨/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٥٠٠/٢ ، ٥٠١ .
- (٣) الصحاح (شبت) ٢٨٥/١ .
- (٤) الكتاب ٤٥٢/٤ .
- وينظر : المقتضب ٣٤٦/١ والتبصرة ١٤٦/٢ وابن يحيى ١٣٨/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٥٠١/٢ والمعتز ٦٨٦/٢ وشرح الشافعية ٢٢٨/٣ .
- (٥) سورة الفتح ، من الآية / ٢٩ .
- (٦) الصحاح (شطأ) ٥٧/١ .
- (٧) لم أعر على هذا المعنى منسوبا للفراء في معاني القرآن ٦٩/٣ ، وقد نسبته الجوهري في الصحاح (شطأ) ٥٧/١ للأخفش .

ولا تدغم الشين في الجيم ، ولا في حرف غيره ، كما سبق (١).
 الثالث : إدغام الجيم في التاء بنقطتين من فوق ، قال الله تعالى : " ذِي الْمَعَارِجِ تَنْجِرُ " (٢).

وهي قراءة " أبي عمرو " (٣) وليس إدغامها بالقوى (٤).
 قال " أبو محمد " : " هذا كما تدغم التاء في الجيم في قوله تعالى : " لَخَزْنَةٌ جَهَنَّمَ " (٥) " ونحوه " (٦).

الضرب الثاني : في الحروف التي تدغم في الجيم ، وهي ستة أحرف من غير مخرجها :
 الدال ، والطاء ، المهيطن ، وأربعة مجمعة : التاء بنقطتين من فوق ، والشا

(١) يقول سيوريه ٤/ ٤٤٨ ، ٤٤٩ : " والشين لا تدغم في الجيم ؛ لأن الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتى اتصل بمخرج الطاء ، فسارت منزلتها نحو من منزلة الفاء مع الباء ، فاجتمع هذا فيها والتفتش ، ففكرهوا أن يدغموها في الجيم كما كرهوا أن يدغموا الراء فيما ذكرت لك ، وذلك قولك : (اقْرَشْ جَبْلَهُ) .
 وقد تدغم الجيم فيها كما ادغمت ما ذكرت لك في الراء ، وذلك : (اخرشبتا) .
 وينظر : المقتضب ١/ ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، والتبصرة ٢/ ١٥٢ وابن يعين ١٠/ ١٣٨ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٥٠١ وشرح الشافعية ٣/ ٢٧٨ والممتع ٢/ ٦٨٨ .

(٢) سورة المعارج من الآيتين ٣ ، ٤ : " مِنَ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ تَنْجِرُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ بِقَدَارِهِ خَسِيبَ الْفَاسِقَةِ " .

(٣) يحكي الدمشقي في إبراز المعاني ١/ ٩١ قول الشاطبي : " فِي ذِي الْمَعَارِجِ تَنْجِرُ الْجِيمُ مَدْغَمٌ " . ومن قبل : أخرج شطاء في تنقلا ثم يقول : " أي ادغم حرف الجيم في حرفين : التاء في قوله : " ذِي الْمَعَارِجِ تَنْجِرُ " ، والشين في " أَخْرَجَ شَطَاءً " .
 وقد نسب الدمشقي هذه القراءة إلى أبي عمرو في ص ٨٩ .

وينظر : إتحاف فضلاء البشر ٢٣/ ٢٣ والتيسير ٢٣/ ٢٣ والتبصرة ٢/ ٩٤٦ وابن يعين ١٠/ ١٣٨ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٥٠١ وشرح الشافعية ٣/ ٢٧٨ .
 هكذا يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٢/ ٥٠١ .

(٤) ويملل ابن يعين ١٠/ ١٣٨ لقراءة أبي عمرو فيقول : " لأنها وإن لم تغيارب الجيم التاء فإن الجيم أخت الشين في المخرج ، والشين فيها تنفس يصل إلى مخرج التاء ، فلذلك ساء إدغامها فيها " .

(٥) سورة غافر من الآية ٤٩ : " وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ادْعُوا رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِنَ الْعَذَابِ " .

(٦) التخمير ٢ ورقة ٢٧٩ (مخطوط) .

.....

بثلاث نقط ، والذال ، والظاء (١) .

تقول في المهملين : "أحمد جابرا" وتدغم الدال في الجيم ، كما عرفت طريقه ، وكذلك :
"اربط جملا" .

وتقول في الأربعة : "وَجِبَتْ جُزُوعُهَا" ، قال الله تعالى :
"فَإِذَا وَجِبَتْ جُزُوعُهَا" (٢) ، أى : سقطت (٣) .
و"لم يلبث جالسا" .

وقوله تعالى : "إِذْ جَاءُوكُم" (٤) ، و"احفظ جارك" .

(١) ابن يمش ١٣٨/١٠ : "وإنما باز إدغام هذه الحروف في الجيم - وإن لم تقار بها - لأن هذه الحروف من طرف اللسان والثنايا ، وخرج الجيم من وسط اللسان ، فكان بينهما تباعد ، وأجريت في ذلك مجرى اختها ، وهى الشين . وذلك أن الشين وإن كانت من مخرج الجيم ، فإن فيها تغشيا ، يتصل بهذه الحروف ، فلذلك من الاتصال ، جاز أن يدغم في الجيم ، ولا يدغم الجيم فيها ، كما لا تدغم الشين ، لأنها أجريت مجراها" .

وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٥٠١/٢ والصنع ٦٨٧/٢ ، ٦٨٨ ، والتبصرة ٩٤٥/٢ - ٩٥٥ .

(٢) سورة الحج ، من الآية ٣٦ : "فَإِذَا وَجِبَتْ جُزُوعُهَا فَكُلُوا مِنْهَا ، وَأَطِيعُوا أَمْرَ اللَّهِ وَالْمَعْرُوفَ ، كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ" .

(٣) الكشف ٨٤/٤

وإدغام التاء في الجيم لم يذكره سيدهم ، كما حكى الصيمري في التبصرة ٩٤٥/٢ .

(٤) سورة الأحزاب ، من الآية ١٠ : "وَأَنزِلْ جَاءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ ، وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ ، وَلَفَّتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ ، وَتَنظَرُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا" .

[الشين]

(فصل) " والشين لاتدغم إلا فى مثلها ، كقولك : " أقمش شيئا " .

ويدغم فيها ما يدغم فى الجيم ، والجيم ، واللام ، كقولك : " لاتخالط شرا " و " لم يرد شيئا " ، وأصابت شرا " و " لم يحفظ شعرا " و " لم يتخذ شريكا " و " لم يوث شعرا " (١) و " دنا الشاسع " . . .

الفصل التاسع : فى الشين المعجمة

وقد سبق أنها لاتدغم فى غيرها ، محافظة على ما فيها من التفشى (٢) .

قال فى " المقتضب " : ولاتدغم الشين فى الجيم ، لأن الشين تنفشى حتى يتصل آخرها بمخرج الطاء ، ويذهب تفشيتها إن ادغمها (٣) .

وتدغم فيها ثمانية أحرف : الجيم ، واللام ، وما ذكرناه من الحروف الستة .

قوله : (كقولك : " أقمش شيئا ") .

قال " الجوهري " : " القمش : جمع الشر من ههنا وههنا " (٤) .
والشيع : نبت (٥) .

(١) زاد فى الفصل المطبوع / ٣٩٨ [ولم يخرج شيئا] .

(٢) ذكر ابن يعيش ١٠ / ١٢٩ أن أبا عمرو يدغم الشين فى السين ، كما يدغم السين فى الشين قائلا : " وقد روى عن أبي عمرو أنه غامها فى السين من قوله تعالى : " إلى ندى العرش سبيلا " .

كما روى عنه الإدغام السين فيها من نحو : " واشتعل الرأس شيئا " ؛ لأنهم متواخيتان فى الهمس والرخاوة والصوت .

وليس هذا مذهب البصريين ؛ لأن للشين فضل استطالة فى التفشى وزيادة صوت على السين .

وقد حكى الدمشقي فى إيراد المعاني / ٩٢ قول الشاطبي :
وَعِنْدَ سَبِيلِ شَيْنِ نَدَى الْعَرْشِ مَدَغْسُ . . . وَشَأْنُ لَبِضِ شَأْنِهِمْ مَدَغَا تَسْلَا
تَأْثِلَا : " والضمير فى (تلا) يعود على أبي عمرو ، أى : تلاه أبو عمرو ، أى : قرأه مدغما " .

وينظر : التبصرة ٢ / ٩٥٢ وشرح الشافية ٣ / ٢٧٨ والمتع ٢ / ٦٨٨ .

(٣) المقتضب ١ / ٣٤٦ وبارته : " ولاتدغم الشين فى الجيم البتة ؛ لأن الشين مسن حروف التفشى لا فلها استطالة من مخرجها حتى تتصل بمخرج الطاء ، والإدغام لا يخلص الحروف ولا ينقصها " .

وينظر : الكتاب ٤ / ٤٤٨ ، ٤٤٩ .

(٤) الصحاح (قمش) ٣ / ١٠١٦ .

(٥) السابق (شيع) ١ / ٣٧٩ .

والشُّعْ : واحد شُوع النعل التي تشد إلى زمامها . تقول منه : شعت النعل .
والشاسع : [البعيد] (١) .
ولقائل أن يقول : إن الحروف المدغمة ثمانية ، وقد أورد المصنف سبعة ، وأهمـل
واحدا ، وهو الجيم قبل الشين ، نحو : " خرج شعبان " (٢) .

- (١) في المخطوطة [البيد] وهو تحريف ، والتصويب من الصحاح (سجع) ١٢٣٧/٣ .
(٢) لم يهمل المصنف شيئا إذا ثبتت رواية المفصل المطبوع / ٣٩٨ فقد أضاف فيه
[لم يخرج شيئا] .
وقول سيويه ٤٥٢/٤ : " الجيم مع الشين ، كقولك : (اجمع شيئا) الإدغام والبيان
حسنان ؛ لأنهما من مخرج واحد ، وهما من حروف وسطا اللسان " .

[الياء]

(فصل) " والياء تدغم في مثلها متصلة ، كقولك : " حى وعى " ، وشبيهة بالمتصلة ، كقولك : " قاضى ورأى " ، ومنفصلة إذا انفتح ما قبلها ، كقولك : " اخشى ياسرا " .
وان كانت حركة ما قبلها من جنسها ، كقولك : " اظلمى ياسرا " لم تدغم .
ويدغم فيها مثلها ، والواو ، نحو : " طى " والنون ، نحو : " من يعلم " .

الفصل العاشر : في حكم الياء

وهى أحد حروف العلة ، فتدغم ، ويدغم فيها .

الضرب الأول : فيما تدغم فيه ، وهى تدغم في مثلها في ثلاثة مواضع :

الأول : أن تكون الياء الأولى المدغمة متصلة بما بعدها ، نحو قولك : " حى " و " عى " ، على الوجه الذى سبق بيانه .

الثانى : أن تكون الياء الأولى المدغمة فى حكم المتصلة بالياء التى بعدها ، نحو قول المتكلم : " قاضى " و " رأى " بالإضافة إلى الياء المتأخرة التى هى ضمير المتكلم ، فإن الياء التى هى لام الكلمة شبيهة بالمتصلة ؛ لتعذر انفكاك الثانية عن الاسم (١) .

الثالث : الياء المنفصلة عن الياء التى بعدها ، إذا كان ما قبلها متحركا بالفتح ، نحو قولك : " اخشى ياسرا " ؛ لأن المقتضى للإدغام قائم ، وهو ما بين المدغم ، والمدغم فيه من المماثلة .
والمانع من الإدغام مفقود فى كل واحدة منها ؛ لأن الياء المدغمة ليس فيها مدة ، فتفتوت بالإدغام .

فإن وقع فيها مدة ، وكذلك فى الصور التى تكون الياء الأولى حركة / ما قبلها من ٤٠٦ / أ جنسها ، نحو قولك : " اظلمى ياسرا " امتنع الإدغام ، حذارا من فوات المد ، كما قررناه فيما تقدم (٢) .

(١) يقول ابن يعيش ١٣٩ / ١٠ : " والياء تدغم فى مثلها إذا كانت متصلة ، بأن كانتا فى كلمة واحدة ، فمثالها فى الكلمة الواحدة قولك : (حَىَّ وَعَىَّ) فس (حَيَّ وَعَيَّ) .

وكذلك تقول فيما هو فى حكم الكلمة الواحدة ، نحو : (قاضى ورأى) .

وينظر : التبصرة ٩٦٢ / ٢ والإيضاح لابن الحاجب ٥٠١ / ٢ ، ٥٠٢ .

(٢) رشح ابن يعيش ما أجمله الشارح ، حيث يقول ١٣٩ / ١٠ : " وأما المنفصل ؛ وهو الذى يكون المثالان فيه من كلمتين ، فإن كانت الياء الأولى قبلها فتحة جاز الإدغام ، نحو : (اخشى ياسرا ، وارضى ياسرا) .

الضرب الثاني : في الحروف التي تدغم في الياء ، وهي ثلاثة : الياء ، والواو ، والنون .
أما الياء : فظاهر . وأما إدغام الواو في الياء ، فنحو قولك : " لَيَّا " والأصل :
" لَوِيَّا " ، ثم قلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء المبدلة في الياء الأصلية ، وقد سبق

غير مرة .

قال " سيويه " : " سألت " الخليل " عن " سُورٍ " و " بُرِيحٍ " ما منعهم أن يقلبوا الواو
ياء ؟

فقال : لأن هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل (١) :

فلم يعتد بها ، ولأن إدغامها يؤدي إلى لبس بناء بيناء غير .

الثالث : النون ، وذلك في نحو قولك تعالى : " أَفَمَنْ يَعْلَمُ (٢) . . . " بإدغام النون في الياء (٣) .

فإن انكسر ما قبلها لم تدغم ، كقولك : (اظلم يأسرا) .
والفرق بينهما أن الكسرة إذا كانت قبلها كمل المد فيها فتصير بمنزلة الألف ،
لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا منها ، فلا يدغم ، كما أن الألف لا تدغم ، لأنك
لو أدغمتها مع انكسار ما قبلها لذهب المد الذي فيها بالإدغام ، فيجتمع سببان :
أحدهما : ذهاب المد . والآخر : ضعف الإدغام في المنفصل .
وانما ضعف الإدغام في المنفصل ، لأن المنفصل لا يلزم الحرف أن يكون بعد مثله
ويصلح أن يقف عليه ، وليس كذلك المتصل في كلمة واحدة .
وينظر : الكتاب ٤ / ٤٤٢ ، ٤٤٣ والمقتضب ١ / ٣٥٩ والتبصرة ٢ / ٩٦٧ ، ٩٦٨ ،
والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٥٠٢ .

(١) الكتاب ٤ / ٣٦٨ وزاد فيه : " وانما صارت للضمة حين قلت : ففعل .

ألا ترى أنك تقول : (ساير وسائر) ، فلا تكون فيهما الواو .

وكذلك : (تفعل) نحو : (تبويج) ، لأن الواو ليست بلازمة ، وانما الأصل
الألف .

(٢) سورة الرعد ، من الآية ١٩ : " أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ
هُوَ أَعْي ، إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ " .

(٣) يقول ابن يعيش ١٠ / ١٣٩ ، ١٤٠ : " وأما النون : فإنما جاز إدغامها في الياء
وإن لم يكن فيها لين من قبل أن فيها غنة ، ولها مخرج من الخيشوم ، ولذلك
أجريت مجرى حروف المد واللين في الإعراب بها ، كما يعرب بحروف المد واللين في
نحو : (يذهبان ، وتذهبان ، ويذهبون ، وتذهبين) . . . " .

ويقول سيويه ٤ / ٤٥٣ : " وتدغم النون مع الياء بغنة وبلاغنة ، لأن الياء
أخت الواو ، وقد تدغم فيها الواو فكأنهما من مخرج واحد . . . " .

وينظر : المقتضب ١ / ٣٥٢ والتبصرة ٢ / ٩٦٢ ، ٩٦٣ والإيضاح ٢ / ٥٠٢ والمستع
٢ / ٦٩٥ وشرح الشافية ٣ / ٢٨٠ ، ٢٨٢ .

[الضاد]

(فصل) " والضاد لاتدغم إلا فى مثلها ، كقولك : " اقبط ضعفها " .
 وأما مارواه أبو شعيب السوسى عن اليزيدى أن أبا عمرو كان يدغمها فى الشين فى
 قوله تعالى : " لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ " فما برئت عن عيب رواية أبى شعيب .
 ويدغم فيها ما يدغم فى الشين إلا الجيم ، كقولك : " حط ضمانك " و " زد ضحكك " ،
 و " شدت ضفائرها " و " احفظ ضانك " و " لم يلبث ضاربا " و " هو الضاحك " (١) . . .

الفصل الحادى عشر : فى حكم الضاد المعجمة ، وهى تدغم فى مثلها
 كقولك : " اقبط ضعفها " وهو ظاهر ، لأنه الأصل فى كل حرفين متماثلين .
 وممتنع إدغامها فى حرف غيرها ؛ لأن الإدغام يفوت ما فيها من فضيلة المسند
 والاستطالة ، كما بيناه .

قوله : (وأما مارواه أبو شعيب السوسى (٢) عن اليزيدى أن أبا عمرو كان يدغمها فى الشين
 المعجمة فى قوله تعالى : " لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ " . . . (٣) . . .)
 اعلم أن مارواه السوسى ينقض دعواه أولا : (أن الضاد لاتدغم فى غيرها) .
 وأجاب عنه : بأنها لاتخلو من عيب من حيث الصناعة العربية .
 بيان ذلك : أنك إذا أدغمت الضاد فى الشين ، فلا بد وأن تفوت بالإدغام قدرا
 من الاستطالة والمد الذى هو من خصائص الضاد ، والقياس بإياه .
 ولأنك إذا أدغمت الضاد ، وأبقيت العين ساكة ، لزم اجتماع الساكنين على غير حده .
 وأن حركتها بالحركة المنتقلة إليها من الضاد ، تغيرت الصيغة ، وزال البناء ، وقد
 حكينا - فيما سبق - عن أهل الكوفة أنهم يجيزون اجتماع الساكنين على غير حده ، واحتجوا

- (١) زاد فى المفصل المطبوع [وأن ضرب] .
 (٢) هو : صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود الرستبى
 السوسى ، مقرأ ثقة ، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن أبى محمد اليزيدى ، وروى القراءة
 عنه ابنه . ولد سنة ١٧٣ هـ . وتوفى سنة ٢٦١ هـ .
 ينظر : طبقات القراء ٣٣٢/١ والنشر ١٣٤/١ والأعلام ١٩١/٣ .
 (٣) سورة النور من الآية ٦٢ : " فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأَنْزَلْنَا لِمَنْ شِئْتَ
 مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللَّهُ ، وَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ " .
 وفى السبعة فى القراءة لابن مجاهد / ١٢٢ : " وروى أبو شعيب السوسى عن
 اليزيدى عن أبى عمرو أنه كان يدغم " لبعض شأنهم " ولم يأت به غيره .
 وينظر : إبراز المعانى / ٩٢ واتحاف فضلاء البشر / ٢٤ والتبصرة ٢/ ٩٥٣ ، ٩٥٤
 وابن يعيش ١٠ / ١٤٠ والإيضاح ٥٠٢/٢ - ٥٠٤ .

على ذلك بأن اللسان يرفع بالحرف المشدد دفعة واحدة .
والى هذا ذهب " أبو عمرو " (١) .

قال فى " الحواشي " : السوسى : اسم موضع ، وأنشدنى الأستاذ أبونصر :
[٢٠٣] فى حلة من طراز السوسى معلمة . . . يَحْوِ بِأَذْيَالِهَا مَا أَثَرَ الْقَسْدِ (٢) .
قوله : (ويدغم فيها ما يدغم فى الشين إلا الجيم) .

اعلم أنا قد ذكرنا - فيما سبق (٣) - أن الشين المعجمة يدغم فيها ثانية أحرف:
الجيم أحدها .

(١) يقول الصيمرى فى التبصرة ١٥٣/٢ ، ١٥٤ : " وروى عن أبى عمرو إدغام الضاد فى
الشين فى قوله عز وجل : " لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ " .
قال أبو بكر بن مجاهد - رحمه الله - لم يرو عن أبى عمرو إدغام الضاد فى الشين
إلا أبو شعيب السوسى عن يزيدى ، وهو خلاف ما ذكره سيويه .
وقال بعض النحويين ليس إدغام الضاد فى الشين عندى بالمنكر ؛ لأنها مقاربة
للشين فى المخرج ، والشين أشد استطالة من الضاد ، وفى الشين تغش ليس
فيها ، وعلى أن سيويه حكى : (اطجع) بإدغام الضاد فى الطاء ، فدل ذلك على
جواز إدغامها فى الشين ؛ لأن الشين أقوى منها وأفشى .
ويد وأن الشارح - هنا - جارى الزمخشري فى إلحاق العيب بقراءة أبى عمرو .
وأرى أنهما جانباً الصواب ؛ لأن هذه القراءة قد ثبتت فى السبعة ، وهى منقولة
تواتراً ، وهوايات مقيد للعلم ، وما ذكره الزمخشري ومن تبعه نفى مستنده الظن ،
فالإثبات العلمى أولى من النفى والظن .
ولموسلم أن هذه القراءة غير متواترة فأقل الأمر أن اللغة تثبت بنقل العدول
لها ، فيبقى الترجيح بالإثبات ، ومذهب الخصم نفى ، والإثبات أولى .
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٥٠٣/٢ ، ٥٠٤ .

(٢) الحواش ٢٢ / (مخطوط) . والبيت من البسيط ، ولم أعثر على قائله .
والأستاذ أبونصر : لعلاء أبونصر يوسف بن عمر بن محمد بن يوسف بن يعقوب
الأزدى ، كان عالماً بالأدب غزير العلم باللغة والشعر ، حسن الفصاحة ، بارعاً
فى الكتابة . ولد سنة ٥٠٣ هـ ، وتوفى سنة ٥٥٦ هـ .

ينظر : نزهة الألباء ٣٠٣ / ٣٠٤ وتاريخ بغداد ١٤ / ٣٢٢

والطراز : الجيد من كل شئ . اللسان (طرز) ٢٦٥٥ / ٤ .

(٣) ينظر : ص ١٦٨ من التحقيق .

قال المصنف: (ويدغم في الضاد سبعة أحرف من تلك الثمانية ، سوى الجيم) .
 تقول في إدغام الطاء المهملة في الضاد المعجمة : " حُطَّ ضَمَانُكَ " .
 والذي جوز الإدغام أن الطاء ، والضاد جميعا من حروف الإطباق ، كما عرفت .
 وفي إدغام الدال المهملة إذا أمرت غيرك : " زِدْ ضَحْكَ " .
 وفي إدغام التاء ، بنقطتين من فوق : " شَدَتْ ضَفَائِرُهَا " .
 والذي سوغ ذلك أن الدال ، والتاء جميعا أختا الطاء ، وقد أدغمت الطاء ، فألحق بهما
 اختاها .
 وتقول في الظاء المعجمة : " أَحْفَظْ ضَانُكَ " لكون كل واحد منهما من حروف
 الإطباق ، كما تقدم .
 وفي التاء بثلاث نقط : " لَمْ يَلْبَثْ ضَارِبًا " بفتح الباء ، والمعنى : لم يمكث ؛ لأن
 الضاد باستطاعتها ، اتصلت بمخرج التاء .
 وتقول في إدغام اللام في الضاد : " هو الضاحك " (١) .
 وقد أهمل المصنف مثال إدغام الذال المعجمة في الضاد (٢) ، وألحقه بعض التأخرين في
 نسخته (٣) ، والمرى ما ذكرناه .

(١) يشيوا بن يعيش ١٤٠/١٠ إلى إدغام هذه الحروف في الضاد ، معللا لذلك ،
 حيث يقول : " ويدغم فيها ما يدغم في الشين إلا الجيم ، والذي يدغم في الشين
 ثمانية أحرف ، وهى : الطاء ، والدال ، والتاء ، والظاء ، والذال ، والتاء ، واللام
 والجيم .

وقد استثنى ههنا الجيم ، لأن هذه الحروف من طرف اللسان والثنايا ، والضاد
 من حافة اللسان وجانب الأضراس وفيها إطباق واستطالة تمتد حتى تتصل بهذه
 الحروف ، فصارت مجاورة لها ، فجاز إدغامهن فيها ، وهى أقوى منهن وأقوى
 صوتا ، والإدغام إنما هو فى الأقوى .

وأما الجيم فإنها لا تدغم لأنها أخت الشين ، وحكمها حكم الشين ، فكما لا تدغم
 فيها الشين كذلك الجيم . . .

ونظر : الإيضاح لابن الحاجب ٥٠٤/٢ وشرح الشافية ٢٨٢/٣ ، ٢٨٣ والممتع
 ٧٠١/٢ ، ٧٠٢ .

(٢) مثل : " انبذ ضاربك " ، وقد أشار ابن يعيش ١٤٠/١٠ إلى إهمال المصنف
 لمثل هذا .

(٣) كما فى الفصل المطبوع ٣٩٩/ .

.....

قوله : (الا الجيم) .

اعلم أنه إنما منع إدغام الجيم في الضاد ؛ لأن الشين والجيم أختان ، وقد سبق أن الجيم لا تدغم في غيرها لما عرفت .
وإذا لم تدغم الشين في الضاد ، امتنع إدغام الجيم أيضا فيها ، لكونها
أخت الشين .

[اللام]

(فصل) " واللام إن كانت المعرفة ، فهي لازم إدغامها في مثلها ، وفي الطاء ، والذال ، والثاء ، والظاء ، والذال ، والثاء ، والصاد ، والسين ، والزاي ، والشين ، والضاد ، والنون ، والراء .

وإن كانت غيرها ، نحو : لام " هل " و " بل " فإدغامها فيها جائز .
ويتفاوت جوازها إلى حسن ، وهو إدغامها في الراء ، كقولك :
" هل رأيت " ، وإلى قبيح ، وهو إدغامها في النون ، كقولك : " هل نخرج " ؟ وإلى وسط ،
وهو إدغامها في البواقي ، وقرئ :
" هَتَوْبَ الْكَفَّارِ " .

وأنشد " سيويه " :
فَدَّرْ ذَا وَلَكِنْ هَتَعِينَ مَتَبِيًّا . . عَلَى ضَوْءٍ بَرَقَ آخِرَ اللَّيْلِ نَاصِبِ
وأنشد :
تَقُولُ إِذَا أَهْلَكْتَ مَا لِلْـلَّـذَّةِ . . فُكَيْهَةٌ هَشَّةٌ بِكَفَيْكَ لَافِقُ
ولا يدغم فيها إلا مثلها والنون ، كقولك : " من لك " وإدغام الراء لحن " .

الفصل الثاني عشر : في حكم إدغام اللام ، وقد تكون لام تعريف ، وقد تكون غير ذلك .
الضرب الأول : في حكم إدغام لام التعريف ، ويلزم إدغامها في ثلاثة عشر حرفاً :
خمس أحرف منها مهملات ، وثمانية معجمات :
فالمهملات : الدال ، والراء ، والسين ، والصاد ، والطاء .
والثمانية الباقية معجمات ، وهي : التاء بنقطتين من فوق ، والثاء بثلاث نقط ، والذال ،
والزاي ، والشين ، والضاد ، والظاء ، والنون ، نحو قولك : " الداعي ، والراهب ،
والساهر ، والصابر ، والطائع " .
وتقول في المعجمة : " التائب ، والثائب ، والذاكر ، والزاهد ، والشاكر ، والضامن ،
والظاهر ، والناصر " .
قال " المازني " : إنما أدغمت لام المعرفة في هذه الحروف الثلاثة عشر ، لكثرتها في
كلامهم ، ولقرب مخارجها منها (١) .

(١) يقول سيويه ٤/ ٤٥٢ : " ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفاً لا يجوز فيها معهن
إلا الإدغام ، لكثرة لام المعرفة في الكلام ، وكثرة موافقتها لهذه الحروف ، واللام من

قال "أبو البركات" : " فهى أحد عشر حرفاً من حروف طرف اللسان ، وحرفان يخالطان طرف اللسان ، وهما : الضاد ، والشين " (١).

الضرب الثانى : فى حكم إدغام التى ليست لام معرفة ، نحو : اللام فى " هل " و " بىل " .
قوله : (إدغامها فيها جائز) .

اعلم أن الضمير من (فيها) يرجع إلى ما ذكره من الأحرف الثلاث عشرة .
وقد قسم المصنف صور الجواز إلى ثلاثة أقسام :

حسن ، وقبيح ، ومتوسط .

الأول : الحسن ، وهو : إدغام هذه اللام فى الراء ، [نحو] (٢) : " هرايت " ؟ .
الشاهد فيه : أنك تقلب هذه اللام [راء] (٣) ثم تدغمها فى الراء ، كما عرفت ، وتكون اللام — ههنا — ملحقة بلام التعريف فى قولك : " الراهب " ونحوه فى حسن الإدغام .
والذى أوجب كونه حسناً أن الراء أقرب الحروف إلى اللام ، كما بيناه فى

= طرف اللسان ، وهذه الحروف أحد عشر حرفاً منها حروف طرف اللسان ، وحرفان يخالطان طرف اللسان .

فلما اجتمع فيها هذا وكثرتها فى الكلام لم يجز إلا الإدغام . . .

وينظر : المقتضب ٣٤٨/١ ، ٣٤٩ .

ويوضح الصيرى فى التبصرة ٩٥٢/٢ الحروف التى تدغم فيها اللام فىقول :

" . . . والأحد عشر حرفاً : النون ، والراء ، والدال ، والطاء ، والتاء ، والصاد ، والزاي ،
والسين ، والدال ، والظاء ، والتاء . "

واللذان يخالطان طرف اللسان : الضاد ، والشين ؛ لأن الضاد لرخاوتها استطالت حتى اتصلت بموضع اللام ، والشين كذلك حتى اتصلت بموضع الظاء .

وينظر : المقتضب ٣٤٨/١ ، ٣٤٩ وابن يعين ١٤١/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٥٠٤/٢ وشرح الشافية ٢٧٩/٣ ، ٢٨٠ والمستع ٦٩١/٢ — ٦٩٤ .

(١) أسرار العربية / ١٦٨ ، ١٦٩ وزاد فيه : " وإنما ادغم لام التعريف فى هذه الحروف لوجهين : أحدهما : أن هذه الحروف مقاربة لها .

والثانى : أن هذه اللام كثر دورها فى الكلام ، ولذلك تدخل فى سائر الأسماء سوى أسماء الأعلام والأسماء غير المتمكة .

ولما اجتمع فيها المقاربة لهذه الحروف ، وكثرة دورها فى الكلام ، لزم فيها الإدغام ، وأما من أظهر اللام على الأصل فمن الشاذ الذى لا يعتد به .

(٢) زيد للتوضيح .

(٣) زيد للتوضيح .

مخارج الحروف (١).

وثانيها: القبيح ، وهو : إدغام هذه اللام في النون .
قال "سيويه" [وإدغام اللام في النون أقبح من إدغامها في جميع هذه / الحروف] (٢) ؛ ٤٠٦/ب
لأنها تدغم في اللام كما تدغم في الياء ، والواو ، والراء ، والميم ، فلم يجسروا على أن
يخرجوها من هذه الحروف التي شاركتها في إدغام النون ، وصارت كأحدها في ذلك (٣) .
قال في "الخواشي" : " يعني أن اللام لما كانت أخت الياء ، والواو ، والراء ، والميم ففى
أن النون تدغم فيها ، وكانت واحدة من هذه الحروف لا تدغم في النون ، أحبوا أن تكون
اللام مساعدة لأخواتها في الامتناع من إدغامها في النون ، كما ساعدتها في إدغام
النون فيها " (٤) .

قال "سيويه" : وأما النون : فتدغم في مثلها ، وفي خمسة أحرف سواها ، وهى :
الواو ، والياء ، والراء ، والميم ، واللام ، ويجمعها قولك : "يرملون" .
ثم قال : ولا يدغم فيها شئ غير اللام (٥) .
وهذه العبارة منه تدل على أن إدغام اللام في النون جائز ، وليس فيها ما يدل على
أنه قبيح ، لكن علة قبحه ما ذكرناه .

(١) الكتاب ٤/٤٥٧ : " .. فإذا كانت غير لام المعرفة ، نحو : "هل" و "بل" فإن
الإدغام فى بعضها أحسن ، وذلك قولك : "هَرَأَيْتَ" ، لأنها أقرب الحروف إلى
اللام ، وأشبهها بها ، فصارعتا الحرفين اللذين يكونان من مخرج واحد ، إذ كانت
اللام ليس حرف أشبه بها منها ، ولا أقرب .
كما أن الطاء ليس حرف أقرب إليها ، ولا أشبه بها من الدال .
وان لم تدغم ، فقلت : "هل رَأَيْتَ" ؟ فهى لغة لأهل الحجاز ، وهى عربية
جائزة .. " .

وينظر : المقتضب ١/٣٤٩ والتبصرة ٢/٩٥٨ وابن يعيش ١٠/١٤١ والإيضاح

لابن الحاجب ٢/٥٠٤ وشرح الشاقية ٣/٢٧٩ والمتع ٢/٦٩٣ .

(٢) عبارة الكتاب [والنون إدغامها فيها أقبح من جميع هذه الحروف] .
(٣) الكتاب ٤/٤٥٩ .

(٤) الخواشي ٧٢/ (مخطوط) .

(٥) الكتاب ٤/٤٥٣ - ٤٥٦ ونقل الشارح كلام سيويه بالمعنى .

ومما هو جدير بالذكر أن الشارح حرف عبارة سيويه الأخيرة ، لأن سيويه لم يقل :
(ولا يدغم فيها شئ غير اللام) ، وبارته ٤/٤٥٦ : " .. وأما اللام فقد تدغم فيها ،
وذلك قولك : (هَنَرَى) فتدغم في النون . والبيان أحسن ؛ لأنه قد امتنع أن يدغم
فى النون ما أدغمت فيه سوى اللام ، فكأنهم يستوحشون من الإدغام فيها " .

ولقائل أن يقول : إن " الكسائي " قرأ بإدغام اللام في النون من غير اختلاف في الرواية عنه ، ويبعد حمل القراءة المشهورة على لغة قبيحة (١) . ويؤيد ما ذكرناه ما سنحكيه — فيما بعد — عن " المازني " (٢) .

والشها : الإدغام المتوسط بين الحسن والقبح ، وذلك إدغامها في غير ما ذكرناه من حرفي (الراء ، والنون) والمذكور من صوره ثلاث :

أولها : [إدغام هذه اللام في الثاء بثلاث نقط من فوق ، في نحو] قوله تعالى : " هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون " (٣) .
تقول : استثابه ، أي : سألته أن يثيبه (٤) .
تقول : استثابه ، أي : سألته أن يثيبه (٥) .

(١) الشارح — هنا — لا يجازي المصنف فيما قاله من أن إدغام اللام في النون قبيح ، ويظهر بوضوح تسكه بالقراءة المشهورة والدفاع عنها ، ويؤيد في ذلك ما حكاه ابن الحاجب في الإيضاح ٥٠٤/٢ حيث يقول : " وجعل (المصنف) الإدغام في النون قبيحا ، وليس بمستقيم ، فإنها ثبتت قراءة عن الكسائي ، لم يختلف فيها عنه ، ومثلها لا يحصف بالقبح .

وقد روى عن الكسائي : (هل نحن) بالإدغام بلا خلاف عنه في ذلك ، ولا يصلح نسبة القبح إلى قراءة منقولة عن أحد من القراء السبعة بلا خلاف عنه فيها . وفي إتحاف فضلاء البشر ٢٨ / ٢ : " قرأ بإدغام اللام في الأحرف الثمانية الكسائي " .

(٢) ينظر : ص ١٨١ من التحقيق .

(٣) مابين الحاصرتين زيد للتوضيح .

(٤) سورة (المطففين) آية ٣٦ .

يقول أبو حيان في البحر المحيط ٤٤٣ / ٨ : " قرأ الجمهور : " هل ثوب " بإظهار لام " هل " . والنحويان حمزة ، وابن محيصن بإدغامها في الثاء " .

والنحويان : أبو عمرو بن العلاء ، وعلى بن حمزة الكسائي .
ويقول سيوطي ٤٥٩ / ٤ : " قرأ أبو عمرو : " هَثُوبُ الكفار " ، يريد : هَلْ ثُوبُ الكفار ، فأدغم في الثاء " .

وينظر : إتحاف فضلاء البشر ٢٨ / ٢٨ والكشاف ٢١٩ / ٦ والمقتضب ٣٤٩ / ١ وتنظر القراءة في : إتحاف فضلاء البشر ٢٨ / ٢٨ والسبعة في القراءات لابن مجاهد ١٢٠ / ١ وبرز المعاني ١٩٠ ، ١٩١ والكشاف ٢١٩ / ٦ .

وينظر أيضا : المقتضب ٣٤٩ / ١ والتبصرة ٩٥٩ / ٢ وابن يعيش ١٤٢ / ١٠ والمتع

٦٩٣ / ٢
(٥) الصحاح (ثوب) ٩٥ / ١ .

و "هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون" أي : هل جوزوا على فعلهم ؟ (١)
 ثانيها : إدغام هذه اللام في التاء بنقطتين من فوق ، في نحو قول الشاعر :
 [٢٠٤] فَذُرْذَا وَلَكِنْ هَتَعَيْنُ مَتِيمًا . . . عَلَى ضَوْءٍ بَرَقَ آخِرَ اللَّيْلِ نَاصِبِ (٢)
 "الشاهد فيه : على إدغام اللام من "هل" في "التاء" من "تعين" (٣).
 والبرق الناصب : الذي يرى من بعد .

والمقيم : الذي تيمه الهوى - استعبده .
 فذرذا ، يريد : ذرذا الحديث والأمر الذي ذكره .
 ولكن هل تعين متيما ، والمقيم يعنى به المتكلم نفسه ، ومعرفته له أن يسهر معه ،
 أو يحدثه ، ويسليه ، ليخفف ما يجده من الوجد بمن يهواه ؛ لأن ذلك البسوق
 لمع من الجهة التي فيها من يحبه ، فتذكره ، وأرق ، وهاج حزنه " (٤).

وثالثها : إدغام هذه اللام في الشين المعجمة ، نحو قول طريف بن ربيعة العنبري :
 [٢٠٥] تَقُولُ إِذَا اسْتَهْلَكْتَ مَا لَكَ لِلْمَذَةِ . . . فَكَيْفَهُ هَشٌّ يَكْفِيكَ لَأْسُ قُ (٥)
 فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الْمَلَامَةَ نَفَعَهَا . . . قَلِيلٌ وَلَيْسَتْ تَسْتَطَاعُ الْخُلَاءُ قُ

- (١) الكشاف ٢١٩/٦ .
- (٢) من الطويل ، : مزاحم العقيلي ، شاعر أموي بدوي ، عاصر الفرزدق وجريرا ،
 وذا الرمة (الأغاني ١٩/ ٩٢ وطبقات ابن سلام ٢/ ٧٦٩ والخزانة ٣/ ٤٣ ،
 والأعلام ٢/ ٢١١) .
- والببيت من شواهد : الكتاب ٤/ ٤٥٩ برواية : (فدع) في موضع (فذر) ، وابن
 يعيش ١٠/ ١٤١ .
- (٣) لأنهما متقاربان في المخرج ، إذ هما من حروف طرف اللسان الصعبة النطق ،
 فهي أحوج إلى الإدغام من غيرها .
 يقول الصيمري في التبصرة ٢/ ٩٥٩ : "وقرأ أبو عمرو "هل ترى من فطور" ، ونحوه
 بالإدغام" .
- وينظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد ١٢٠/ ١٢٠ وبرزاز المعاني ١٩١ / ،
 واتفاف فضلاء البشر / ٢٩ .
- وينظر أيضا : المقتضب ١/ ٣٤٩ والمتع ٢/ ٦٩٣ .
- (٤) اعتمد الشارح في بيان الشاهد ، وتوضيح المعنى على شرح ابن السيرافي لأبيات
 الكتاب ٢/ ٣٧٦ ، ٣٧٧ ولم يشر إلى ذلك .
- (٥) بيتان من الطويل ، قالهما : طريف بن ربيعة العنبري ، أبو عمرو ، شاعر مقل ، من

.....

ويرى : إذا استهلك شيئا للذة .

"الشاهد فيه : على إدغام اللام من (هل) في الشين من (شيء) (١).

فكيفية : امرأته . واللائق : اللازم اللازق (٢). والخلائق : الطباع .

يقول : إن امرأته لامته على إنفاق ماله في لذاته ، وقالت : هي شيء من المال ثابت في كفيك ؟

وقوله : فقلت لها إن الملامة نفعها قليل ، يعني أن ملامتها له لا ينتفع بها ، لأنه لا يقبل منها ما تقول ، ولا يترك إنفاق ماله في لذاته .

وقوله : وليست تستطيع الخلائق ، يريد : وليس يمكن تغيير الخلائق ، أى تغيير

الطباع .

يقول : إنه من كان من طبعه الجود والإنفاق لم يمكن تغيير خلقه .

والمعنى : ليس يستطيع تغيير الخلائق ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه " (٣).

هذا تمام الكلام فى الأقسام الثلاثة

وكلام "المازنى" على خلاؤه .

قال فى كتابه المسمى بالدياج : فأما اللام لغير المعرفة ، فإنك إن شئت أدغمت ، وإن شئت تركت ؛ لأنها لم تكرر كرامة لام المعرفة ، نحو : "هل طلبك ؟" و "هل دخل إليك ؟" وشبههما (٤).

= فرسان بنى تميم فى الجاهلية ، قتله أحد بنى شيان (سطم الآلى / ٢٥٠ ، والأعلام ٢٢٦/٣) .

والبيت الأول من شواهد : الكتاب ٤٥٨/٤ والتبصرة ١٥٨/٢ وابن يعبيش ١٤١/١٠ برواية : (أهلك) فى موضع (استهلك) والمتع ٦٩٤/٢ والمقرب ١٤/٢ واللسان (ليق) ٤١١٥/٥ وفيه : "وإليق بكفه درهم" ، أى : ما يحتبس .

(١) وذلك لاتساع مخرج الشين وتغشيتها ، واختلاطها بطرف اللسان ، واللام من حروف طرف اللسان ، فأدغمت فيها لذلك .

وأظهارهما جائز ؛ لأنها من كلمتين ، مع انفصالهما فى المخرج .

اللسان (ليق) ٤١١٥/٥ .

(٢) اعتمد الشارح فى بيان الشاهد ، وتوضيح المعنى على شرح ابن السيرافى

لأبيات الكتاب ٣٥٤/٢ ، ٣٥٥ وفيه (شيئا) فى موضع (مالا) ولم يشر إلى ذلك .

(٤) يقول الصيمرى فى التبصرة ١٥٨/٢ : "وأما ماسوى لام المعرفة ، نحو : (هل ،

قوله : (ولا يدغم فيها إلا مثلها والنون ، كقولك : " من لك ") .

اعلم أن الضمير الموثق يرجع إلى اللام ، والمعنى : لا يدغم في اللام إلا حرفان :
أحدهما : اللام ، والآخر : النون .

قوله : (وإدغام الراء فيها لحن) لأنه يذهب ما فيها من فضيلة التكرير ، كما عرفته .
(١)

— — — —

== ويل ، قل) فيجوز إدغامها في هذه الحروف ، ويجوز إظهارها ، وليست
إدغامها بلام كما كانت لام المعرفة ، بعضها أقوى من بعض في الإدغام . . .
وينظر : الكتاب ٤٥٧/٤ والمقتضب ٣٤٩/٢ وابن يعش ١٤١/١٠ والإيضاح
لابن الحاجب ٥٠٤/٢ والمنتج ٦٩٢/٢ ، ٦٩٣ والمقرب ١٣/٢ .
(١) يقول ابن يعش ١٤٣/١٠ : " . . . اختلف النحويون في إدغام الراء في اللام : فقال
سيويه وأصحابه : لا تدغم الراء في اللام ، ولا في النون ، وإن كن متقاربات ؛
لما في الراء من التكرير ، ولتكريرها تشبه بحرفين .
لم يخالف سيويه أحد من البصريين في ذلك إلا ماروي عن يعقوب الحضرمي أنه
كان يدغم الراء في اللام في قوله عز وجل : " يَغْفِرْ لَكُمْ " .
وحكى أبو بكر بن مجاهد عن أبي عمرو أنه كان يدغم الراء في اللام ، ساكنة كانت
الراء ، أو متحركة . . . وأجاز الكسائي ، والفرأ إدغام الراء في اللام . . .
وينظر : الكتاب ٤٤٨/٤ والتبصرة ٩٤٩/٢ - ٩٥١ والإيضاح ٥٠٥/٢ ، ٥٠٦
والمنتج ٧٢٣/٢ ، ٧٢٤ .

(فصل) " والراء لاتدغم إلا في مثلها ، كقوله تعالى : " وَذَكَرَ رَبَّكَ " .
وتدغم فيها اللام والنون ، كقوله تعالى : " كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ " وَ " إِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ " .

الفصل الثالث عشر : في حكم الراء المهملة

وهي تدغم ويدغم فيها .

أما إدغامها : فجائز في مثلها ، ومستنع في غيرها ، حذارا من فوات فضيلة التكرير ،
كما سبق تقريره ، كقوله تعالى : " .. وَذَكَرَ رَبَّكَ " (١) .

قال " المازني " : إن الراء يقاربها اللام في المخرج ، فلا يجوز إدغام الراء فيها ، لقوة
الراء فيها وتشبيها ، ولأنها إذا لفظت بها ، سمعت لها تكريرا ، فيصير واحدا كأنه
اثنان ، فلم يجز أن يدغمو الراء فيما هو أضعف منها (٢) .

ويدغم فيها حرفان ، وهما : اللام ، والنون (٣) ، كقوله تعالى :

" .. كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ (٤) .. " وَ " إِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ (٥) " .

قالوا : علة جواز إدغامها في الراء تقارب المخارج ، كما بيناه فيما سبق .

(١) سورة الكهف ، من الآية / ٢٤ : " .. وَذَكَرَ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ ، وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنِي رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا " .

(٢) ينظر : ابن يعيش ١٤٣/١٠ والمتع ٧٠١/٢ والتبصرة ٩٤٩/٢ ، ٩٥٠ والمقرب ١٤/٢ .

(٣) يقول سيويه ٤٥٢/٤ : " اللام مع الراء ، نحو : (اشْغَلْ رَجُلَهُ) ؛ لقرب المخرجين ؛
ولأن فيهما انحرافا نحو اللام قليلا ، وقاربتها في طرف اللسان ، وهما في الشدة
وجرى الصوت سواء ، وليس بين مخرجيهما مخرج . والإدغام أحسن .
والنون تدغم مع الراء ؛ لقرب المخرجين على طرف اللسان ، وهي مثلها في الشدة ،
وذلك قولك : (من رَأِشِدْ ، ومن رَأَيْتْ) .
وتدغم بغنة وبلاغنة " .

وينظر : المقتضب ٣٤٧/١ والتبصرة ٩٥٨/٢ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ والإيضاح لابن
الحاجب ٥٠٦/٢ والمتع ٧٠١/٢ .

(٤) سورة الفيل ، من الآية الأولى : " أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ " .

(٥) سورة إبراهيم ، من الآية ٧ : " وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ، وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ " .

[النون]

(فصل) " والنون تدغم فى حروف "يرملون" كقولك : " من يقول ؟ " ، ومن راشد ؟ ومن محمد ؟ ومن لك ؟ ومن واقد ؟ ومن نكرم ؟ " .

وادغامها على ضربين : إدغام بغنة وبغير غنة ، ولها أربع أحوال :

أحداها : الإدغام مع هذه الحروف .

والثانية : البيان مع الهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء ، كقولك : " من أجلك " و " من هانىء " و " من عندك " و " من حملك " و " من غير " و " من خانك " ، إلا فى لغة قوم أخفوها مع الغين ، والخاء ، فقالوا : " منخل " و " منغل " .

والثالثة : القلب إلى الميم قبل الباء ، كقولك : " شيباء " و " عمير " .

والرابعة : الإخفاء مع سائر الحروف ، وهى خمسة عشر حرفا ، كقولك : " من جابـــــر " و " من كفر " و " من قتل " وما أشبه ذلك .

قال " أبو عثمان " : ميانها مع حروف الفم لحن

الفصل الرابع عشر : فى حكم إدغام النون الخفيفة ، وهى تدغم فيها

أما إدغامها : فى أحد حروف ستة ، يجمعها قولك : " يرملون " تقول فى (اليماء) بنقطتين من تحت " من يقول ؟ " وفى الإدغام فى (الراء) : " من راشد ؟ " .

وفى (الميم) : " من محمد ؟ " بفتح الميم من صيغة (من) فى جميعها على الاستفهام .
وان شئت كسرتها وجررت بها ما بعدها .

وتقول فى (اللام) : " من لك ؟ " بالفتح .

وفى إدغامها فى (الواو) : " من واقد ؟ " بالفتح ، والكسر على الاستفهام والجر ، و (واقد) : اسم رجل .

وتقول فى إدغامها فى مثلها : " من مكرم ؟ " بالفتح .

قال " أبو سعيد " : " إذا أدغمت النون فى هذه الحروف ، تحولت عن جنسها ، وصار مخرجها من مخرجها .

وكذلك النون إذا أدغمت فى النون ، صار مخرجها من الفم ؛ لأن الحرفين إذا / ٤٠٧ / أ

أدغم أحدهما فى الآخر ، لم يجزأ أن يختلف مخرجاهما .

فلما كان مخرج النون المتحركة من الفم ، وجب أن تكون الساكنة المدغم فيها من الفم ؛

لأنها لو كانت من الخيشوم اختلف المخرجان " (١) .

قال "سيويه" : [إنها إذا أدغمت في هذه الحروف ، صارت من جنسها ، فتصير مع الراء ، ومع اللام لا ما ، ومع الواو وا ، ومع الياء يا .
وهذه الحروف ليست لها غنة .
وأما إذا أدغمت بغنة : فوجهه أن النون لها غنة في نفسها سواء كانت من الفم ، أو من الأنف .

والغنة : صوت من الخيشوم يتبع الحرف ، وإن كان خروج الحرف من الفم (١) .
قد كان للنون . قبل الإدغام غنة ، فكرهوا إبطالها ، بحيث لا يكون للنون أثر من صوتها البتة ، وهم يجدون سبيلا إلى الاتيان بها (٢) .
ورأيت بعض النحويين يقول : الغنة فيهن أجود ، لأن للغنة صوت واضح (٣) .
ومن القراء من اختار الغنة في بعض ذلك ، وتركه في بعض ، وليس موضع ذكره هنا (٤) .
ولقائل أن يقول : إثبات الغنة ، وتركها سائغ في أحرف أربعة ، وهي : الياء ، والراء ، واللام ، والواو (٥) .
وأما النون ، والميم : فلا يتصور انفكاكهما عن الغنة (٦) .

- (١) الصحاح (غنى) ٢١٢٤ / ٦ : "الغنة : صوت في الخيشوم" وفي اللسان (غنى) ٣٣٠٨ / ٥ : "المبرد : الغنة : أن يشرب الحرف صوت الخيشوم" .
- (٢) الكتاب ٤٥٢ / ٤ ، ٤٥٤ ، والشارح نقل كلام سيويه بالمعنى .
وما تجدر ملاحظته أن ما بين الحاصرتين عبارة الصيمري في التبصرة ٩٦٣ / ٢ .
- (٣) يقول ابن عصفور في المتع ٦٩٧ / ٢ : " . . . وإذا أدغمت في الراء ، واللام ، والواو ، والياء ، كان إدغامها بغنة وغير غنة .
أما إدغامها بغنة فعلى أصل الإدغام ، لأنك إذا أدغمتها ، صار اللفظ من جنس ما تدغم فيه .
فإذا كان ما بعدها غير أغن ذهب الغنة ، لكونها تصير مثله . ومن أبقى الغنة ، فلأنها فصل صوت ، فكرهوا إبطالها ، فحافظ عليها بأن أدغم ، وأبقى بعضا من النون وهو الغنة .
وابقاؤها عندي أجود ، لما في ذلك من البيان للأصل والمحافظة على الغنة " .
- (٤) ينظر : إبراز المعاني ٢٠١ / ٢٠٢ .
- (٥) ينظر : الكتاب ٤٥٣ / ٤ ، ٤٥٤ ، والمقتضب ٣٥٢ / ١ ، والتبصرة ٩٦٣ / ٢ ، وابن يعيش ١٤٣ / ١٠ ، ١٤٤ ، والمتع ٦٩٧ / ٢ .
- (٦) هكذا يقول ابن عصفور في المتع ٦٩٥ / ٢ ، ٦٩٦ .

قوله : (ولها أربع أحوال) اعلم أن الضمير يرجع إلى النون الخفيفة .
أولها : إدغامها مع كل واحد من حروف "يرملون" .
 قال "المازني" : إن النون تدغم في هذه الحروف :
 أما في النون فظاهر ، وأما في الخمسة الباقية : فلقرسها منها في مخارجها .
 وهذا الإدغام قد يكون بغنة مع النون المدغمة ، وقد يكون بغير غنة .
 قالوا : وهو : أفصح (١) .

قال "سيويه" : "النون تدغم مع الراء" ؛ لقرب المخرجين على طرف اللسان ، وهسي
 مثلها في الشدة [وذلك قولك : "مَنْ رَأَشِدٌ" و"مَنْ رَأَيْتَ"] (٢) .
 وتدغم بغنة ولاغنة .

وتدغم في اللام ؛ لأنها قريبة منها على طرف اللسان [وذلك قولك : "من لك"] (٣) .
 فإن شئت كان إدغامها بلاغنة ، فتكون بمنزلة حروف اللسان .
 وإن شئت أدغمت بغنة ؛ لأن لها صوتاً من الخياشيم ، فترك على حاله ؛ لأن الصوت
 الذي بعده ، ليس له في الخياشيم نصيب فيغلب عليه الاتفاق .
 وتدغم النون مع الميم ؛ لأن صوتهما واحد ، وهما مجهوران قد خالفا سائر الحروف
 التي في الصوت ، حتى إنك تسمع النون كالميم ، والميم كالنون ، حتى تَبَيَّنَ ، فصارتا بمنزلة
 اللام والراء في القرب ، وإن كان المَخْرَجَانِ متباعدين ، إلا أنهما اشتبهتا ؛ لخروجهما جميعاً
 من الخياشيم .

وتدغم النون مع الواو بغنة ولاغنة ؛ لأنها من مَخْرَجٍ ما أدغمت فيه النون ، وإنما
 منعها أن تغلب مع الواو ميماً أن الواو حرف لين تتجافى عنه الشفتان ، والميم كالياً في
 الشدة والزام الشفتين ، فكرهوا أن يكون مكانها أشبه الحروف من موضع الواو بالنون ،
 وليس مثلها في اللين والتجافى والمد ، فاحتملت الإدغام ، كما احتملت اللام ، وكرهوا
 البديل ، لما ذكرت لك .

وتدغم النون مع الياً بغنة ولاغنة ؛ لأن الياً أخت الواو ، وقد تدغم فيها
 الواو ، فكانت من مخرج واحد ، ولأنه ليس مخرج من طرف اللسان أقرب إلى مخرج الراء
 من الياً .

(١) ينظر : التبصرة ٢/٩٦٢ و ٩٦٣ .
 (٢) زيادة من الكتاب ٤/٤٥٢ للتوضيح .
 (٣) زيادة من الكتاب ٤/٤٥٢ للتوضيح .

ألا ترى أن الألف بالراء يجعلها ياء ، وكذلك الألف باللام ؛ لأن الياء أقرب الحروف من حيث ذكرت لك إليهما ^(١) .

وثانيها : ما يجب فيه بيانها : وذلك مع ستة أحرف :

منها أربعة مهملات ، وهى : الهمزة ، والحاء ، والعين ، والهاء .

وحرفان معجمان ، وهما : الغين ، والحاء .

تقول : " من أجلك " فتظهر النون الساكنة ، لوقوع الهمزة بعدها ، و " من هانىء " بالإظهار ، ولأجل وقوع الهاء بعدها .

وتقول : " مَنْ عِنْدَكَ ؟ " بفتح الميم على الاستفهام ، وإن شئت كسرتها على أنها

حرف جر ، و " من حملك ؟ " فتظهر النون ، لوقوع الحاء المهملة بعدها ، ويجوز فتح الميم وكسرها .

وتقول : " من غير " بالغين المعجمة ، والباء بنقطة مفتوحتين جميعا ، وتظهر النون ، لوقوع الغين بعدها .

قال " عبد المجيد " : ^{غَبَّرَ الشَّيْءُ يَغْبِرُ} غَبَّرَ الشَّيْءُ يَغْبِرُ ، بمعنى : بَقِيَ يَبْقَى ^(٢) .

و [تقول] ^(٣) : " من خاك ؟ " بفتح الميم وكسرها .

قال " سيويه " : إن هذه الحروف الستة تباعدت مخارجها عن مخرج النون ، فلم تدغم ، كما لاتدغم حروف الفم فى حروف الحلق ^(٤) .

(١) الكتاب ٤/٤٥٢ ، ٤٥٣

ومما تجدر ملاحظته أن الشارح نقل صفحة ونصف من نص كلام سيويه فيما يتعلق

بادغام النون فى حروف (يرملون) ^{غَبَّرَ الشَّيْءُ يَغْبِرُ} غَبَّرَ الشَّيْءُ يَغْبِرُ ، أى : بَقِيَ ، والغَائِرُ : الْبَاقِي .

والغَائِرُ : الْمَاضِي ، وهو من الاضداد .

(٣) زيادة للتوضيح .

(٤) الكتاب ٤/٤٥٤ ، وبأثره : " . . . وتكون مع الهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والحاء ، بَيِّنَةٌ ، موضعها من الفم .

وذلك أن هذه الستة تباعدت عن مخرج النون ، وليست من قبيلها ، فلم تُخَفَّ ههنا — كما لم تدغم فى هذا الموضع ، وكما أن حروف اللسان لاتدغم فى حروف الحلق .

وانما أخفيت النون فى حروف الفم ، كما أدغمت فى اللام وأخواتها . . .

قال في كتاب "الدياج" : إن النون لاتدغم في هذه الحروف ؛ لأنها حلقية ، والنون
فموية ، فالمخرجان متباعدا ، وليس ههنا ازدحام يوجب إدغاماً (١) .
قوله : (إلا في لغة قوم) (٢) أخفوها مع الغين ، والخاء المعجمين ، فقالوا : "منخل" ،
ومنغل" (٣)

اعلم أن القياس إنما هو إظهار النون في هاتين الكلمتين ؛ لوقوع حرف الحلق بعد
النون في كل واحدة منهما ، إلا أن بعض العرب خالف القياس وأخفى النون معهما .
و"منغل" بفتح الغين ، على البناء للمفعول .
قال "الجوهري" : تقول : "نغل الأديم" — بالكسر — إذا فسد (٣) .
قال "أبو سعيد" : أما الغين ، والخاء ، فإنهما قريا من حروف الغم جدا ، حتى أن
من الناس من يجريهما مجرى حروف الغم ، ويخفي النون الساكنة معهما ، كما خفيا مع القاف
والكاف وما أشبههما من حروف الغم (٤) .
وقد روى عن "نافع" إخفاء النون مع الخاء والغين المعجمين (٥) .

والشها : قلب هذه النون الخفيفة ميما ، إذا وقع بعدها باء ساكنة ، والمذكور منـه
صورتان : (٦)

الأول : "شبا" وأصله : "شبا" بالنون الساكنة ، إلا أنه لما وقع بعدها [الباء]
المفتوحة ، قلبت النون ميما ، وقيل : "شبا" / وقد سبق تفسيره في إبدال الحروف (٧) . ٤٠٧ ب/
الثانية : "عبر" والأصل : "عبر" بالنون الساكنة ، ثم قلبت النون ميما ، لما ذكرناه .
ورابعها : إخفاء هذه النون ، وقد فسرنا حقيقة الإخفاء في أول الباب (٨) .

- (١) ابن يعيش ١٤٥/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٥٠٧/٢ والمتع ٦٩٩/٢ .
- (٢) يقول سيويه ٤٥٤/٤ : "بعض العرب يجري الغين والخاء مجرى القاف" .
وينظر : التبصرة ٩٦٤ / ٢ وابن يعيش ١٤٥/١٠ والإيضاح ٥٠٧/٢ والمتع ٦٩٩/٢ ، ٧٠٠ .
- (٣) الصحاح (نغل) ١٨٣٢ / ٥ .
- (٤) شرح السيرافي ٥١٣ / ٦ .
- (٥) ينظر : إتحاف فضلاء البشر / ٣٢ وإبراز المعاني / ٢٠٣ .
- (٦) زيادة يقتضيه الكلام .
- (٧) الشلب : حدة في الأسنان ، ويقال : برد وعدومة . وامراً شبا ، بينة الشنب .
الصحاح (شنب) ١٥٨/١ .
- (٨) ينظر : ص ٨٧ (من التحقيق) .

وهذا الإخفاء يكون في النون ، إذا وقع بعدها أحد خمسة عشر حرفا .
وانما قال : خمسة عشر حرفا ؛ لأنه استثنى منها حروف الحلق الستة ، كما ذكره ،
وحروف " يرملون " والحرف الواحد الذي يقلب معه ، ومجموع هذه الحروف ثلاثة عشر
حرفا ، فيبقى خمسة عشر حرفا ؛ لأن النون الخفيفة يضع أن تلاقى الألف اللينة .
علة ذلك أن هذه الحروف ، لم تقرب من النون قربا يوجب الإدغام للمزاحمة ،
ولا بعدت بعدا يوجب البيان للتراخي ، فصارت النون معها على مثل حالها ، لا مدغممة
إدغاما صحيحا ، ولا بينة بيانا صحيحا .
وقد اقتصر المصنف على ذكر ثلاثة أحرف :
النون مع الجيم ، كقولك : " من جابر " ومع الكاف ، نحو : " من كفر " ومع القاف :
" من قبل " .

قوله : (قال " أبو عثمان " : ميانها مع حروف الفم لحن) .
قال " سيويه " : " تتكون النون مع سائر حروف الفم حرفا [خفيا] ^(١) مخرجه من
الخيائيم ، وذلك أنها من حروف الفم ، وأصل الإدغام لحروف الفم ؛ لأنها أكثر الحروف ،
فلما وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم ، كان أخف عليهم ألا يستعملوا ألسنتهم
إلا مرة واحدة ، وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهي من الفم ؛
لأنه ليس حرف يخرج من ذلك الموضع غيرها ، فاختاروا الخفة إذ لم يكن ليس ، وكان
أصل الإدغام وكثرة الحروف للفم .

وذلك قولك : " من كان " و " من قال " و " من جاء " . . . " .
(٢)

(١) سقط من المخطوطة .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٥٤ .

[إدغام بعض الحروف]

(فصل) " والطاء ، والدال ، والتاء ، والظاء ، والذال ، والثاء ، ستتها يدغم بعضها في بعض ، وفي الصاد ، والزاي ، والسين ، وهذه لا تدغم في تلك ، إلا أن بعضها يدغم في بعض .

والأتيث في المطيقة إذا أدغمت تبقيّة الإطباق ، كقراءة " أبي عمرو " :
" .. قَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ .. " .. "

الفصل الخامس عشر : في حكم الطاء ، والتاء ، والدال ، والظاء ، والذال ،

والثاء .

قلده : (والطاء ، والدال ، والتاء ، والظاء ، والذال ، والثاء ، ستتها يدغم بعضها في
بعض وفي الصاد ، والزاي ، والسين .)

اعلم أن هذه الأحرف الستة ، منها : حرفان مهملان ، وهما : الطاء ، والدال ،
والأربعة الباقية معجمات ، وهي : التاء ، بنقطتين من فوق ، والثاء ، بثلاث نقط ، والظاء ،
والذال .

قد أوردنا المصنف في اللفظ مرتبة على نهج ترتيب مخارجها ، كما هو سبيل
المعهود حيث ذكرها .

قال : وهذه الأحرف الستة حكمان :

أولهما : جواز إدغام بعضها في بعض على معنى أنه يجوز إدغام كل واحد منها في
الخسة الباقية ، ويجوز إدغام كل واحد من الخسة الباقية فيه .

وثانيهما : أنه يجوز إدغام كل واحد من الأحرف الستة في حروف الصغير ، وهي الأحرف
الثلاثة التي ذكرها ، منها حرفان مهملان ، وهما : الصاد ، والسين ، وواحد معجم ،
وهو الزاي .

قال " عبد المجيد " : العلة الموجبة لإدغام كل واحد من هذه الأحرف الستة في الأحرف
الثمانية كون المدغم والمدغم فيه من مخرج واحد ، أو من مخرجين متقاربين ، مع أنه لا يفوت
بالإدغام فضيلة مقصودة من الحرف المدغم : من استطالة ، أو تغشى ونحوهما من الفضائل
المقصودة ^(١) ، التي بينها فيما سبق .

(١) ينظر : الكتاب ٤/٤٦٠ - ٤٦٤ والتبصرة ٢/٩٥٤ وابن يعيش ١٠/١٤٥ ، ١٤٦
والإيضاح ٢/٥٠٨ والمتع ٢/٧٠١ وشرح الشافية ٣/٢٨٠ .

مثال ذلك : إدغام الظاء في الدال ، والمصوغ لذلك أنهما من موضع واحد .
قال " أبو سعيد " : " وهى مثلها في الشدة ، وذلك قولك : " اضبط دلما " ، إلا أنك
تدع الإطباق على حاله ، فلا تذهب به ، لأن الدال ليس فيها إطباق ، والمطبق أفشى
في السمع ، ورأوا إجحافاً أن تغلب الدال على الإطباق .
قال : وبعض العرب : يذهب إلى الإطباق حتى يجعلها دالا خالصة .
وكذلك : الظاء مع التاء ^(١) ، إلا أن إذهاب الإطباق مع الدال أمثل قليلا ، لأن
الدال كالظاء في الجهر ، والتاء مهموسة ، وكل عرى ^(٢) .
وكذلك : الظاء ، والذال ، والتاء ، لأنهن من حروف طرف اللسان والثنايا يدغمن
في الظاء وأخواتها ، ويدغمن فيهن .
ويدغمن جميعا في الصاد ، والسين ، والزاي ، وهن من حيز واحد ، وهن بعد فسى
الإطباق والرخاوة كالظاء ، فصارت بمنزلة حروف الثنايا ^(٣) .

- (١) مثل قوله تعالى : " أَحَطَّ بِمَا لَمْ تَحْطُ بِهِ " . (النمل ، من الآية / ٢٢) .
- (٢) شرح السيرافي ٦ / ٤٦٥ وهو نص مأجأ في الكتاب ٤ / ٤٦٠ .
- (٣) لم يذكر الشارح أمثلة لهذا النوع من الإدغام ، وذكر ذلك ابن يعيش ١٠ / ١٤٦
حيث يقول : " وأما الظاء ، والذال ، والتاء ، فكذلك يدغم بعضهن في بعض ، فهى
مع الذال كالظاء مع الدال ، لأنها مجهورة مثلها ، وليس بينهما إلا الإطباق ،
فتقول : (احفظ ذلك ، وخذ ظالما) .
ويحسن إذهاب الإطباق ، لتكافئهما في الجهر .
والتاء مع الظاء كالظاء مع التاء ، تدغم كل واحدة في صاحبتها ، إلا أن إدغام التاء
في الظاء أحسن ، فتقول : (ابعث ظالما ، وأيقظ ثابتا) بالإدغام ، و (ابعث ذلك) .
فالتاء ، والذال منزلة كل واحدة من صاحبتها منزلة الدال من التاء .
والزاي ، والصاد : تدغم كل واحدة منهما في صاحبتها ، ويحسن ، لأن إحداهما
للجهر والأخرى للإطباق ، فتقول : (أوجز صابرا ، وافحص زائدا) .
والزاي مع السين : تدغم كل واحدة في صاحبتها ، إلا أن إدغام السين في الزاي
أحسن ، فتقول : (اجبس زرد ، ورز سلمة) ، لأنهما من الحروف المتكافئة فسى
المنزلة .
وإذا أدغمت الصاد فيها ، فتصير مع الزاي زايا ، ومع السين سينا ، كما صارت الدال ،
والتاء ظاء ، وتدع الإطباق على حاله ، وإن شئت أذهبت ، وإذهابه مع السين
أمثل قليلا ، لأنها مهموسة مثلها .

قلبه : (وهذه لاتدغم فى تلك) .

اعلم أنه لما ذكر أن كل واحد من الأحرف الستة يدغم فى كل واحد من حروف الصغير ، قال بعده :

ولا ينعكس الحكم ، فلا يجوز إدغام حروف الصغير فى شيء من تلك الأحرف الستة ، حذرا من أن يذهب الصغير الذى لهن ، وقد عرفت أنه فضيلة مقصوده (١) .

قلبه : (والأقيس فى المطبقة إذا أدغمت تبقية الإطباق) .

اعلم أنه لما ذكر أن فضيلة الصغير ما يحافظ عليها ، ويمتنع إذهابها بالإدغام ، قال بعده : وكذلك وصف الإطباق الأقيس أن يحافظ عليه ، إلحاقا له بوصف الصغير .

وقد عرفت فى مباحث هذا الباب أن الحروف المطبقة أربعة (الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء) .

ولقائل أن يقول : فيما ذكره المصنف نظر ، وذلك أن المحافظة على إطباق الحرف مع إدغامه متعذر ، لاستلزامه كون ذلك الحرف ظاهرا ، وغير ظاهر ، وهو محال .

بيان ذلك : أن الإطباق صفة للحرف المطبق ، ويمتنع وجود الصفة بدون وجود موصفها .

فلو أدغمناه مع بقاء إطباقه ، لزم كونه ظاهرا فى اللفظ ، نظرا إلى بقاء الصفة ، وكونه غير ظاهر من حيث أنه مدغم ، ولا يخفى ما فيه من الاستحالة .

فإن قلت : أليس أن الغنة صفة عارضة للنون ، وقد ذكرتم — فيما سبق — أنه

== قال سيويه : وكله عربى .

وتدغم الستة الأولى التى هى : الطاء ، والذال ، والتاء ، والظاء ، والثاء ، والذال فى الثلاثة الأخر التى هى : الصاد ، والزاي ، والسين ؛ لأنهن من حروف طرف اللسان .

ولاتدغم هذه فى تلك ؛ لقوتها بما فيها من الصغير .

وينظر : الكتاب ٤٦٢/٤ والتبصرة ٩٥٤/٢ ، ٩٥٥ والإيضاح ٥٠٨/٢ ، ٥٠٩ .

والمستع ٢٠١/٢ والمقرب ١٥/٢ وشرح الشافية ٢٨٠/٣ .

(١) هكذا يقول سيويه ٤٦٤/٤ ، ٤٦٥ : " وأما الصاد ، والسين ، والزاي ، فلا تُدغمُهنَّ فى هذه الحروف التى أدغمتُ فيهنَّ ؛ لأنهن حروف الصغير ، وهن أنسى فى السمع .

وهو لاء الحروف إنما هى شديدة ورخوة لسن فى السمع كهذه الحروف ، لخفائها .

.....

يجوز ادغام النون مع بقاء الغنة ، فلم لا يجوز أن يكون الإطباق كذلك ؟
قلت : الفرق بينهما أن الغنة تصويت زائد على النون ، مستقل بنفسه ، كما بيناه
فيما تقدم ، بخلاف / الإطباق فإن حقيقته ترجع إلى رفع اللسان إلى ما يحاذيه من ٤٠٨ / أ
الحك للتصويت ، فصوت الحرف المخرج عنده ، لا يتصور أن ينفك عن النطق بالحرف (١) ،
كقراءة "أبي عمرو" (٢) : "أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ (٣) .." .
ولقائل أن يقول : إن القراء اتفقوا على إظهار الطاء مع التاء في : "فرطت" من غير
إدغام (٤) .

وان ثبت من طريق شاذ ، فلعده لم يكن ذلك بإطباق خالص ،
قال "أبو سعيد" : "ليس من المختار إدغام الطاء في التاء ، لأن الطاء مطبقة ، فيكفره
ذهاب إطباقها بإدغامها في التاء ، ولذلك كان "أبو عمرو" يقرأ : "فرطت" ونحوه ،
بإدغام الطاء في التاء ، ويبقى فيها صوتا ، لئلا يخل بحرف الإطباق" (٥) .
"والمراد بالجنب : الجانب ، وهو من باب الكناية ؛ لأنك إذا أثبت الأمر في مكان
الرجل وحيزه ، فقد أثبتته فيه ، ومنه قول العرب : "لَمَكَانِكَ فَعَلْتَ كَذَا" ، يريدون :
لأجلك .

(١) يؤيد الشارح في اعتراضه على المصنف ما ذكره ابن الحاجب في الإيضاح ٥٠٨ / ٢ ،
٥٥٩ .

(٢) ذكر هذه القراءة الصيمري في التبصرة ٩٥٤ / ٢ حيث يقول : "وقد ادغم أبو عمرو
الطاء في التاء في قوله عز وجل : "لَنْ يَسْكُتَ إِلَيَّ يَدُكَ" ، و"أَحْطَتَ بِمَا لَمْ تَحِطْ
بِهِ" و"فَرَطْتُمْ فِي يَوْسُفَ" .

كل ذلك يبقى فيه صوتا ، لئلا يخل فيه بحرف الإطباق .
وكذلك أشار ابن يعيش ١٤٦ / ١٠ إلى هذه القراءة ، ولم أعثر عليها فيما توفر لدي
من كتب القراءات .

(٣) سورة الزمر ، من الآية ٥٦ / ٥٦ .

(٤) هكذا يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٥٠٩ / ٢ : "وقوله (المصنف) كقراءة
أبي عمرو "فرطت" فليس بمستقيم ، فإن الاتفاق من القراء على "فرطت" ليس
بينهم خلاف" .

(٥) شرح السيراني ٦٣٣ / ٦

وسيوه ٤٦٠ / ٤ يجوز إدغام الطاء في التاء ، حيث يقول : "وكذلك الطاء مع التاء ،
إلا أن إذهاب الإطباق مع الدال أمثل قليلا ، لأن الدال كالطاء في الجهير ،
والتاء مهموسة ، وكل عربي . وذلك : (أَتَقَوَّأْنَا) تدغم" .

قول الشاعر :

[٢٠٦] إِنَّ السَّاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالنَّدَى . . . فِي قُبَّةٍ ضَرَبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرِجِ (١)

ولا بد في الآية من تقدير مضاف محذوف ، والمعنى : فرطت في طاعة الله ، أو عبادته ،
وما أشبه ذلك .

وفي حرف عبد الله : "فَرَطْتُ فِي ذِكْرِ اللَّهِ" . . . (٢) .

(١) بيت من قاله : زياد الأعجم .

وهو : زياد بن سلمى ، ويقال : زياد بن جابر بن عمرو بن عامر ، من عبد القيس ،
وكانت فيه لكمة ، فلذلك قيل له : الأعجم ، عاصر الفرزدق (الشعر والشعراء
٣٤٣/١ — ٣٤٥ والموتلف / ١٣١ والخزانة / ٤ / ١٩٢) .

والبيت من شواهد : الكشف / ٥ / ١٦٨ والبحر المحيط / ٧ / ٤٣٥ .

(٢) ينظر : المرجعان السابقان .

[الفاء]

(فصل) " والفاء لا تدغم إلا في مثلها ، كقوله تعالى : " وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ " ، وقرئ : " نَخِيفُ بِهِمْ " ، بإدغامها في الباء ، وهو ضعيف ، تفرد به " الكسائي " ، وتدغم فيها الباء " .

الفصل السادس عشر : في حكم الفاء ، وهي تدغم ، ويدغم فيها

أما إدغامها : فلا يكون إلا في حرفين لاغير ، وهما : الفاء ، والباء .
أما إدغامها في الفاء فظاهر ، لأن إدغام الحرف في مثله قياس مطرد .
وأما إدغامها في الباء فضعيف .

مثال الأول : قوله تعالى : " وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ " (١) بإدغام الفاء الأولى في الثانية .
ومثال الثاني : قوله تعالى : " نَخِيفُ بِهِمْ " (٢) .

الشاهد فيه : أنه تقلب الفاء باء ، ثم تدغم في الباء الثانية .
قوله : (وهو ضعيف تفرد به " الكسائي ") (٣) .

قال " أبو سعيد " : " وجه ضعفه أن الفاء من باطن الشفة ، وحروف الفم أقوى من حروف الشفتين وحروف الحلق ، لأن معظم الحروف في الفم واللسان ، وهو وسط مواضع النطق .

(١) سورة البقرة ، من الآية / ٢١٣ : " وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ " .
وجاز إدغام المثليين — هنا — لتحركهما .

(٢) سورة سبأ ، من الآية / ٩ : " إِنْ نَشَأْ نَخْصِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ ، أَوْ نَسْقِطَ عَلَيْهِمُ كِسَفًا مِنَ السَّمَاءِ ، إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ لِكُلِّ عِدٍ مُنِيبٍ " .
وإدغام الفاء في الباء هي قراءة الكسائي .

يقول أبو حيان في البحر المحيط ٢٦٠ / ٧ ، ٢٦١ : " وأدغم الكسائي الفاء في الباء ، في : " نَخِيفُ بِهِمْ " . قال أبو علي : لا يجوز ، لأن الباء أضعف في الصوت من الفاء ، فلا تدغم فيها " . وقال الزمخشري : وقرأ الكسائي : " نَخِيفُ بِهِمْ " بإدغام ، وليست بقوة " .

ولا التفات إلى ما قاله أبو علي والزمخشري ، لأن القراءة سنة متبعة ، وينبغي أن يعتد بقراءة القراء ، فهم ثقة عدول .

(٣) ينظر : إتحاف فضلاء البشر / ٢٩ ، ٣٥٢ وإبراز المعاني / ١٩٧ والكشاف / ٦١ .
إتحاف فضلاء البشر / ٢٩ : " نخسف بهم — بسبأ — أدغم الفاء في الباء الكسائي وحده ، وأظهرها الباقر ، وتضعيف الفارسي ، والزمخشري للإدغام فيها ، من حيث أنه أدغم الأقوى وهو الفاء في الأضعف وهو الباء رده أبو حيان وغيره " .
وينظر : الإتحاف / ٣٥٧ وشرح السيرافي / ٦ / ٦٣١ .

وأما الحلق والشفتان : فهما طرفان ، فصارت الفاء لذلك أقوى من الباء ، لأنها من باطن الشفتين ، وهي من الفم ، والباء من الطرف .
 وإذا كانت الفاء أقوى ، امتنع إدغامها فيما هو أضعف منها .
 وأما ما يدغم فيها : فهو حرف واحد ، وهو الباء لا غير .
 أما وجه إدغام الباء فيها : فهو ما بينهما من تقارب المخرج ، لأنها جميعا من حروف الشفة ، ولأنها قد ضارعت الفاء ، فقويت على ذلك ، لكثرة الإدغام في حروف الفم ، وذلك في قولك :
 " اذْهَبْ فِي شَأْنِكَ " تبدل من الباء فاء .
 ووجه التقارب بينهما أنك تعمل في الفاء الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا ، وتعمل في الباء الشفة السفلى والعليا .
 ويقوى ذلك أن في حروف الفرس حرفا بين الفاء والباء ، والباء الأغلب ، وحرفا بين الفاء والباء ، والفاء الأغلب .
 وأما امتناع إدغام غير الباء فيها ، فلأن ذلك الغير منحصر في الواو ، والميم ، لما عرفته في حروف الشفة .
 وإدغامها تذهب فضيلة المد والفنة ، كما بيناه فيما تقدم " (١) .

— — —

(١) شرح السيرافي ٥٠٤ / ٦
 ويقول سيدييه ٤٤٨ / ٤ : " والفاء لاتدغم في الباء ، لأنها من باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا ، وانحدرت إلى الفم ، وقد قاربت من الثنايا مخرج الثاء .
 وإنما أصل الإدغام في حروف الفم واللسان ، لأنها أكثر الحروف ، فلما صارت مضارعة للثاء ، لم تدغم في حرف من حروف الطرفين ، كما أن الثاء لاتدغم فيه ، وذلك قولك : (اعرف بدرا) " .
 وينظر : المقتضب ٣٤٧ / ١ وابن يعيش ١٤٦ / ١٠ والممتنع ٢٢٠ / ٢ .

[الباء]

(فصل) " والباء تدغم في مثلها ، قرأ " أبو عمرو " : " لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ " .
وفي الفاء ، والميم ، نحو : " أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ " ، و " عَذَّبَ مَنْ يَشَاءُ " .
ولا يدغم فيها إلا مثلها

الفصل السابع عشر : في حكم الباء ، وهي تدغم ، ويدغم فيها

أما إدغامها : ففي ثلاثة أحرف .

الأول : إدغامها في مثلها ، في قراء (١) " أبي عمرو " بالإدغام الكبير ، قوله تعالى :
" لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ " (٢) . . . " بإدغام الباء الأولى في الثانية ، وهو ظاهر (٣) .

الثاني : إدغامها في الفاء ، كقوله تعالى : " أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ " (٤)
جوازه ما ذكرناه في الفصل المتقدم على هذا (٥) .

الثالث : إدغامها في الميم ، كقوله تعالى : " يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ " (٦) . . .
والموجب لجوازه ما بينهما من التقارب من غير إبطال فضيلة من الحرف المدغم (٧) ،

(١) تنظر القراءة في : الكشف للقيسي ١٥٥/١ وإتحاف فضلاء البشر ١٣١ / وإبراز المعاني ٨٠ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية / ٢٠ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤٤٠/٤ وابن يعيش ١٤٧/١٠ والتبصرة ٩٣٨/٢ ٩٣٩ والإيضاح

لابن الحاجب ٥١٠/٢ ، ٥١١ ، والميتع ٧١٩/٢ : " قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ ، فَإِنْ جَهَنَّمَ
سُورَةُ الْإِسْرَاءِ ، من الآية / ٦٣ : " قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ ، فَإِنْ جَهَنَّمَ
جَزَاؤَكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا " .

والإدغام قراءة أبي عمرو ، وهشام ، وخلا ، والكسائي .

وينظر : إتحاف فضلاء البشر / ٢٩ وإبراز المعاني / ١٩٦ .

(٥) يقول سيويه ٤٤٨/٤ : " والباء قد تدغم في الفاء للتقارب ، ولأنها قد ضارعت
الفاء ، فقويت على ذلك لكثرة الإدغام في حروف الغم ، وذلك قولك : (اذهب فسي
ذلك) ، فقلت الباء فاء ، كما قلت الباء ميم في قولك : (اصحطرا) . . . " .

(٦) سورة البائدة ، من الآية / ٤٠ : " يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ، وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ ، وَاللَّهُ عَلَى
كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ " .

(٧) ينظر : الكتاب ٤٤٧/٤ والمقتضب ٣٤٧/١ والتبصرة ٩٣٩/٢ وابن يعيش
١٤٧/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٥١١/٢ .

.....
هذه - أيضا - قراءة (١) "أبي عمرو" والإدغام الكبير تفرد بها .
وأما أنه لا يدغم فيها إلا مثلها فظاهر ، وذلك أن الحروف الشفوية المغايصة
ثلاثة لا غير .

الميم : وفيها فضيلة الغنة . والواو : ولها فضيلة المد .
والفاء : ولها فضيلة التفشى والاتساع .
والإدغام في الباء يطل هذه الفضائل بأسرها فلذلك امتنع .

(١) تنظر القراء في : الكشف للقيسي ١/ ١٥٥ ، ١٥٦ ، وإبراز المعاني ٩٩ / واتحاف
فضلاء البشر / ٢٩ .

[الميم]

(فصل) "والميم لاتدغم إلا في مثلها ، قال الله تعالى : "فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ (١) . . .
وتدغم فيها النون والباء . . ."

الفصل الثامن عشر : في حكم الميم ، وهي لاتدغم في حرف غيرها

وهي تدغم في مثلها (٢) ، وقد عرفت - فيما سبق - أنه لاغنة في غيرها من حروف الشفة ، فلو أدغمت في ذلك الغير ، بطل ما فيها من فضيلة الغنة (٣) .

قوله : (وتدغم فيها النون والباء) .

أما إدغام الباء : فظاهر (٤) ، لأنه لافضيلة فيها .

وأما إدغام النون (٥) : فلأن الغنة باقية بعد إدغامها ، لأن في الميم غنة

لازمة لها ، كما عرفته .

إذا عرفت هذا ، فاعلم أن المصنف لم يفرد الواو بأحكامها .

قال "المازني" إن الإدغام كله إنما يقع في الحروف المتقاربة المخارج (٦) .

(١) سورة البقرة ، من الآية : ٣٧ : "فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ، فَتَابَ عَلَيْهِ ، إِنَّهُ

هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ" .

(٢) مثل قوله : "فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ . . ."

(٣) "أبو عمرو" يدغم الميم في الباء ، إذا تحرك ما قبل الميم . يقول ابن يعيـش

١٠ / ١٤٧ : " . . . روى عن أبي عمرو "إدغام الميم في الباء ، إذا تحرك ما قبل

الميم ، مثل قوله تعالى : "وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بِهَتَانَا عَظِيمًا" و "لَكَيْلَا يَعْلَمَ بَعْدَ

عِلْمِ شَيْئًا" و "هُوَ أَعْلَمُ بِالشَّاكِرِينَ" . وأصحاب "أبي عمرو" لا يأتون بـ "ب" مشددة ،

ولو كان فيه إدغام ، لصار في اللفظ بـ "ب" مشددة ، لأن الحرف إذا أدغم في مقاربه ،

قلب إلى لفظه ، ثم أدغم .

قال "ابن مجاهد" : يترجمون عنه بإدغام ، وليس بإدغام ، إنما هو إخفاء .

والإخفاء : اختلاس الحركة ، وتضعيف الصوت .

وعلى هذا الأصل ينبغي أن يحول كل موضع يذكر القراء أنه مدغم ، والقياس يمنع

منه على الإخفاء ، مثل : "شهر رمضان" وما أشبه ذلك من حرف مدغم قبله ساكن

صحيح . . .

وينظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد / ١١٨ واتحاف فضلاء البشر / ٢٤ وأسرار

العربية / ١٦٨ والتبصرة ٢ / ٩٦١ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٥١١ ، ٥١٢ .

(٤) مثل قوله : "يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ" .

(٥) مثل : من محمد ؟

(٦) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٤٥ ، ٤٤٦ .

.....

قال " الخليل " : لما تقاربا ازدهما في موضعهما ، فتقلا على اللسان ، فجعلا كـسـورة
حرف واحد^(١).

والأصل في الإدغام أن يكون للحرف في مثله ، نحو قولك : " رد " وأصله : " ردد " ،
وقال : إن ذلك ثقل على اللسان من قبل أن اللسان يرفع من موضع ، ثم يعاد فيه بعينه ،
وذلك يضاهي إعادة الحديث مرتين ، ولا يخفى ثقله على الطبع .

وحروف الشفتين ، لاتدغم في حروف الحلق ، ولا في حروف الغم ، ولا يدغم أيضا
فيها ، لما بينهما من التباعد ، وربما اشترك حرفان متباعدا في المخرج في صفات ، سؤفت
جواز إدغام أحدهما في الآخر ، ونزل الاشتراك في الصفات منزلة تقارب المخرج .

(١) ينظر : ابن يعيش ١٠ / ١٣٢ .

[التاء]

(فصل) "وافتعلم إذا كان بعد تائها مثلها ، جازفيه البيان والإدغام .
والإدغام سبيله : أن تسكن التاء الأولى ، وتدغم في الثانية ، وتنقل حركتها إلى
الفاء ، فيستغنى بالحركة عن همزة وصل ، فيقال : "قتلوا" بالفتح .
ومنهم : من يحذف الحركة ، ولا ينقلها ، فيلتقى ساكنان ، فيحرك الفاء بالكسر ،
فيقول : "قتلوا" .
فمن فتح ، قال : "يقتلون" ، ومقتلون "بفتح الفاء" ، ومن كسر ، قال : "يقتلون" ،
ومقتلون "بكسرها" .
ويجوز "مقتلون" بالضم ، إتباعاً للميم ، كما حكى عن بعضهم "مردفين" . . .

الفصل التاسع عشر : في حكم التاء

المتن : قوله : (و "افتعل" إذا كان / بعد تائها مثلها . . إلى : الإدغام الشاذ) ٤٠٨ ب /
التفسير : ونصده ببحثين :
البحث الأول : قال "المازني" : تاء (افتعل) تقلب عن أصلها ، ولا يتكلم بها على
الأصل البتة - فيما يأتيك من الصور المخصصة - وهو من الأصول المرفوضة التي لم تستعمل ،
كما رفض الأصل في : "قال ، وع" ولم يقولوا : "قول ، ويح" لرفضهم استعمال
الأصل (١) .
[والعلة لرفض استعمال الأصل في تلك الصور أن فاء الكلمة ، أحد حروف الإطباق ،
كما ستعرفه ، والتاء حرف مهموس ، فأرادوا تجنيس الصوت ، وأن يكون العمل من وجه واحد ،
بتقريب حرف من حرف ، كما قالوا في : "مصدر" : "مزدر" ، وأبدلوا من الصاد زايًا ، لأنها
مهموسة ، فأبدلوا منها حرفاً من مخرجها يقرب من الدال ، وهو الزاي ، لتوافقها في الجهر ،
وكما قالوا في : "سويق" : "صويق" وأبدلوا من السين صادًا ، لتوافق بالاستعلاء
الذي فيها استعمالاً القاف .
وكذلك أمالوا الفتحة التي على العين في "عالم" وقربوها من الكسرة ، لتوافق
الكسرة التي في اللام .

(١) المنصف ٣٢٤/٢ وبارته : "هذا باب ما تقلب فيه تاء (افتعل) عن أصلها ،
ولا يتكلم بها على الأصل البتة ، كما لم يتكلم بالفعل من : (قال ، وع) وما كان
نحوهن على الأصل" .

كل ذلك ، ليكون العمل من وجه واحد (١).

البحث الثاني : قال " ابن جنى " : إن للتجنيس عندهم تأثيرا قويا .
ولهذا وقع الإتياع في كلامهم ، نحو قولهم : " شيطان ليطان " ، لأنهم أرادوا أن
يوكدوا الكلام ، فكمروا بإعادة اللفظة بعينها [لأنه لا يتقل على الطبع كما يتقل عليه
إعادة الحديث] فغيروا بعض حروف الكلمة ، وتركوا الأكثر ؛ [ليعلموا السامع
أنهم في تركيد الكلمة الأولى] (٢).

كما قالوا : " جاء القوم أجمعون ، أكتعون ، أبصعون " فغيروا بعض الحروف ،
وتركوا بعضا ، ليكون فيه ضرب من التكرير مع مخالفة الأول بعض الخلاف .

وقد حملهم ذلك على أن قالوا : " إنه ليأتينا بالغدايا والعشايا " ، فجمعوا
غداة على غدايا " لمكان " العشايا .

وقالوا : " ارجعن مأزورات غير مأزورات " (٤) فهمزوا " مأزورات " وهو من " الوزر "
إتباعا لهزمة " مأجورات " قياسه : " موزرات " .

وقالوا : فيما هو أغلظ من هذا : " هذا جحر ضب خرب " فجـروا
" الخرب " وهو صفة المرفوع ؛ [إتباعا للمجرور الذي قبله ، طلبا للتجانس بقدر
الإمكان] (٥).

قوله : (و " اقتتل " إذا كان بعد تأنيها مثلها ، جاز فيه البيان والإدغام) .

اعلم أنك إذا بنيت (اقتتل) من (فعل) موضع العين منه (تا) بنقطتين من
فوق ، اجتمع حرفان متماثلان ، وهما : التاء المزودة ، والتاء الأصلية ، قلت :
" اقتتل " .

وقياس الباب أن يجب الإدغام فيه (٦) ، كما في باب " رد ، وشد " وليس التاءان

(١) ما بين الحاصرتين كلام ابن جنى في النصف ونقله الشارح مع تصرف محدود ،
ودون إشارة إلى ذلك .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الشارح للتوضيح .

(٣) في النصف ٣٥٢/٢ [ليعلموا أنهم في تركيد الأول] .

(٤) في المخطوطة [ارجعن مأجورات غير مأزورات] وهو تحريف ، والصواب ما أثبتته ؛ لأنه
حديث شريف رواه ابن ماجه ٥٠٣/١ .

(٥) منظر : شرح السنة للبغوي ٤٦٥/٥ والتوقيف والترهيب ٣٥٩/٤ والسنن
الكبرى للبيهقي ٧٧/٤ وكشف الخفاء ١٧٧/١ وجمع الجوامع للسيوطي ٦٠/٢ .
في النصف ٣٢٦/٢ [ولكن لما ولي المجرور جر إتباعا ، وهو غلط منهم ، وهذا
باب واسع لا يضبط] .

(٦) وما تجدر ملاحظته أن الشارح اختصر عبارة النصف ٣٢٤/٢ - ٣٢٦ .
وكان قياسه الإدغام لاجتماع المثليين المتحركين في كلمة .

في كلمتين ، فيجريان مجرى اللامين في : " فعل لبيد " والدالين في قولك : " قعد داود " ،
وانما هما في كلمة واحدة .

قال " المازني " : إنما جاز الإدغام في " اقتتل " وحوه ، ووجب الإدغام في :
" شد ، ود " ؛ لأن كل واحد من الدالين في : " رد ، وشد " لا ينفك عن صاحبه البتة ،
بخلاف تاء (افتعل) فإنه يجوز انفكاكها عن التاء الواقعة بعدها ، وذلك في الصور
التي موضع العين فيها حرف غير التاء ، كقولك : " احتلم ، واغتلم " وحوه (١) .
فلما لم يتلزم ، نزلا منزلة الحرفين الملتقيين من كلمتين ، وهما متحركان ، فإنسه
يجوز فيهما الإظهار ، ولا يلزم الإدغام ، وجرى مجرى " رويأ " لأن الواو غير لازمة فسي
الإدغام (٢) .

قوله : (والإدغام سبيله أن تسكن التاء الأولى ، وتدغم في الثانية ، وتنقل حركتها إلى
الفاء ، فيستغنى بالحركة عن همزة الوصل ، فيقال : " قتلوا " بالفتح)

اعلم أنك إذا أدغمت تاء (افتعل) في التاء التي هي عين الفعل ، لم يكن بد من

تحريك القاف التي هي فاء الفعل ، هربا من اجتماع الساكنين على غير حده .
وإذا تحركت القاف ، سقطت همزة الوصل ؛ لأنه إنما جئ بها ، توصلا إلى
الناطق بالقاف الساكنة .

فلما تحركت القاف ، وأمكن النطق بها ، لم يحتج إلى اجتلاب همزة الوصل ، وسقطت

للاستغناء عنها .

وقد اختلفوا في حركة القاف إلى مذهبين :

أحدهما : أنها فتحة ، قالوا : لأن القياس في الإدغام أن تنقل حركة الحرف المدغم

(١) نقل الشارح عبارة المازني بالمعنى ، وبجارته في النصف ٢ / ٣٣٥ : " فأما قولهم :

(اقتتلوا ، ويقتتلون) فإنه يجوز في هذا البيان والإدغام .

فإن قلت : ما بال البيان يجوز - هنا - وهما في كلمة واحدة ، لم لا يكون هذا
بمنزلة (رد يرد) إذا تحرك الحرف الأخير ؟

فإننا ذاك ؛ لأن تاء (افتعل) لا يلزمها أن يكون بعدها تاء أبدا .

ألا تراها في أكثر الكلام تجيء وحدها ليس بعدها مثلهما ، وذلك مثل : (اغتلم ،
واحتلم ، واجتاب ، واكتال) ، وذلك أكثر من أن يحصى ؟ فذلك جاز فسي

(اقتتل القوم) الإظهار .

(٢) نقل الشارح عبارة ابن جنى بالمعنى في النصف ٢ / ٣٣٦ ولم يشر إلى ذلك .

إلى الحرف الساكن قبله .

وقد كانت حركة تاء (اَفْتَعَلَ) فتحة ، فنقلت إلى القاف ، فصار : " اَقْتَلُوا " بعد الإدغام " قتلوا " بفتح القاف ، وسقطت همزة الوصل ، للاستغناء عنها .
الثاني : أن القاف مكسورة ، لأنك لما أسكت تاء (اَفْتَعَلَ) وأزلت فتحها لتدغمها سكنت ، والقاف قبلها ساكنة ، فاجتمع ساكان .

والأصل في اجتماع الساكنين أن تحرك الأول منهما بالكسرة ، فلذلك كسرت القاف ، فتقول في الإظهار " اَقْتَلُوا " ، وفي الإدغام : " قَتَلُوا " بكسر القاف ، وتشديد التاء مفتوحة (١) .

قلبه : (فمن فتح قال : " يَقْتُلُونَ " ومقتلون " بفتح الفاء) .

اعلم أنه لما فرغ من الكلام في الفعل الماضي ، شرع بعده في التفرع على كل واحد من المذهبين ، فقال :

(١) حكى ابن جنى في النصف ٣٣٦/٢ وجوها في الإدغام ، حيث يقول : " وفي الإدغام وجوه : منهم من يقول : (قَتَلُوا) . ومنهم من يقول : (قَتَلُوا) . ومنهم من يقول :

(قَتَلُوا) . وفي المصدر : (قَتَلَا) . وفي اسم الفاعل : (مَقْتَلٌ ، وَمَقْتَلٌ ، وَمَقْتَلٌ) . . . " .

ويقول سيويه ٤٤٣ / ٤ : " وما يجرى مجرى المنفصلين قولك : (اَقْتَلُوا ، وَيَقْتُلُونَ) إن شئت أظهرت مينته ، وإن شئت أخفيت ، وكانت الزنسة على حالها ، كما تفعل بالمنفصلين في قولك : (اسم موسى ، وقوم مالك) ، لا تدغم .

وليس هذا بمنزلة (احمررت ، وافعاللت) ، لأن التضعيف لهذه الزيادة لازم ، فصارت بمنزلة العين واللام اللتين هما من موضع واحد في مثل : (يَرُدُّ ، وَيَسْتَعِدُّ) . والتاء الأولى التي في (يقتل) لا يلزمها ذلك ، لأنه قد تقع بعد تاء يفتح عمل العين ، وجميع حروف المعجم .

ثم يقول : " وقد أدغم بعض العرب فأسكن لما كان الحرفان في كلمة واحدة ، ولم يكونا منفصلين ، وذلك قولك : (يَقْتُلُونَ ، وَقَدْ قَتَلُوا) ، وكسروا القاف ، لأنهما التقيا ، فشبهت بقولهم : (رَدَّ يَا فَتَى) .

وقد قال آخرون (قَتَلُوا) ألقوا حركة المتحرك على الساكن .
 وجاز في قاف (اَقْتَلُوا) الوجهان ، ولم يكن بمنزلة (عَضَّ ، وَفَرَ) يلزمه شيء واحد ، لأنه يجوز في الكلام فيه الإظهار ، والإخفاء ، والإدغام .
 فكما جاز فيه هذا في الكلام ، وتصرف دخله شيثان يعرضان في التقاء الساكنين " .

من فتح القاف في الفعل الماضي ، فتحها - أيضا - في الفعل المضارع ، وفي اسم
الفاعل ، وقال : " يَقْتُلُونَ " بفتح القاف .
وكذلك فتح القاف في اسم الفاعل ، وقال : " يَقْتُلُونَ " بكسر التاء .
وأما من كسر القاف في الماضي ، فإنه يكسرهما - أيضا - في المضارع ، واسم الفاعل ،
فيقول في الفعل المضارع : " يَقْتُلُونَ " بكسر القاف التي هي فاء الفعل ، وحينئذ تجتمع
كسرتان :

أولاهما : كسرة الفاء . والثانية : كسرة العين .
ويقول في اسم الفاعل : " يَقْتُلُونَ " بكسر القاف ، والتاء جميعا .
قله : (ويجوز " يَقْتُلُونَ " / بالضم ، إبتاعا للميم ، كما حكى عن بعضهم
" مُرَدِّفِينَ ") .

أ / ٤٠٩

قال " سيويه " : أخبرني " الخليل " و " هارون " أن ناسا يقرأون : " إِذْ تَسْتَعْثِفُونَ رَبَّكُمْ ،
فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِالْفِ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّفِينَ " (١) بضم الميم والراء جميعا ، وكسر
الدال .

وكان الأصل : " مُرَدِّفِينَ " وهي قراءة لأهل مكة .
وانما ضموا الراء ، إبتاعا لضمة الميم التي قبلها (٢) .
ونقل " الصيرى " في المضارع مذهبين آخرين :

- (١) سورة الأنفال / ٩
وتنظر القراءة في : شواذ القراءات لابن خالويه / ٤٩ والمحتسب لابن جنس
٢٧٢/١ والبحر المحيط ٢٦٥/٤ والكشاف ١٥٨/٢ .
(٢) الكتاب ١٤٤/٤ وبجارتها : " وحدثني الخليل وهارون أن ناسا يقولون : " مُرَدِّفِينَ " .
فمن قال هذا فإنه يريد : مُرَدِّفِينَ .
وانما أتبعوا الضمة الضمة حيث حركوا ، وهي قراءة لأهل مكة ، كما قالوا : (رُدُّ يَافَتَى)
فضموا لضمة الراء . فهذه الراء أقرب .
ومن قال هذا قال : (مُقْتَلِينَ) ، وهذه أقل اللغات .
ومن قال : قتل ، قال : رَدَّفَ في : ارْتَدَّفَ ، يجري مجرى اقْتَتَلَ ونحوه .
وينظر : ابن يعيش ١٠ / ١٤٧ ، ١٤٨ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٥١٢ ، ٥١٣
والمنصف ٢ / ٣٣٦ وشرح الشافية ٣ / ٢٨٣ - ٢٨٥ .

أحدهما : أنه يتبع الحرف الأول مابعد في الكسر ، فيقال : " يَقْتُلُونَ " بكسر
الياء ، والقاف ، والتاء جميعا ، والتزم الجمع بين ثلاث كسرات متواليات .
والثاني : لإسكان القاف ، وهو ضعيف ، لما فيه من اجتماع الساكنين على غير
حدهما ؛ لأن تاء الافتعال في هذا البناء ، لا بد وأن تكون ساكنة لو أدغمت (١) .

- (١) التبصرة ١٤٠/٢ عبارته : " فأمّا مستقبله نحو : (يَقْتُلُونَ) ففيه مع
الادغام أربعة ألفاظ :
أحدها : (يَقْتُلُونَ) بفتح السقف ، وألغيت حركة التاء على القاف .
والثاني : (يَقْتُلُونَ) بكسر القاف ، لالتقاء الساكنين .
والثالث : (يَقْتُلُونَ) بكسر القاف ، والياء للاتباع ، كما قالوا : (مِنْجَرٍ) فكسروا
الميم اتباعا لكسرة الخاء .
والوجه الرابع : ضعيف ، وهو إدغام التاء في التاء مع سكون القاف ، فيجتمع
ساكنان ، وذلك أنه إذا سكنت التاء للإدغام لم تحرك القاف ، وترك على سكونه ،
وهذا ضعيف ، ولكنه قد ذكره بعضهم ، فذكرناه كما ذكره ."

••• وتقلب مع تسعة أحرف إذا كن قبلها : مع الطاء ، والظاء ، والصاد ، والضاد ، طاء ،
 ومع الدال ، والذال ، والزاي ، دالا ، ومع الثاء ، والسين ، ثاء ، وسينا ، ومع الظاء
 تبين ، وتدغم بقلب الظاء طاء ، أو الطاء ظاء ، كقولك : " اظلم " و " اظلم " و " اظلم " ،
 ورويت الثلاثة في بيت زهير :

..... وَيَظْلِمُ أَحْيَانًا فَيَظْلِمُ

ومع الضاد تبين ، وتدغم بقلب الطاء ضادا ، كقولك : " اضرب " ، و " اضرب " ، ولا يجوز
 " اطرب " .

وقد حكى : " اطجع " في : " اضطجع " وهو في الغرابة ك : " الطجع " ، ومع الصاد
 تبين ، وتدغم بقلب الطاء صادًا ، كقولك : " مصطبر " ، ومصبر ، واصطفي ، واصطلى ، واصفى ،
 واصلى .

وقرى : ••• إِلَّا أَنْ يَصْلِحَا ••• ، ولا يجوز " مطبر " ••• .

قوله : (وتقلب مع تسعة أحرف إذا كن قبلها) .

اعلم أن الضمير المرفوع المستتر في قوله : (تقلب) يرجع إلى : (تاء الافتعال) ،
 وقد عرفت أن هذه التاء لا تقلب في " اقتتلوا " ونحوه ما بعدها (تاء) .

وانما حكمها البيان ، أو الإدغام ، كما بيناه .

ويلزم قلبها إذا كان فاء الفعل أحد ما ذكره من الحروف التسعة :

فتقلب (طاء) مهملة مع أحد حروف أربعة .

و (دالا) مهملة مع ثلاثة أحرف .

و (ثاء) بثلاث نقط مع مثلها •••

و (سينا) مهملة مع مثلها •••

ولا تقلب إلى غير هذه الأحرف الأربعة ، فنفرد لكل واحد منها ضربا :

الضرب الأول : في الصور التي يلزم فيها قلب (تاء) (الافتعال) (طاء) ، وذلك ما كان

(فاء) فعله أحد حروف الإطباق (١) .

(١) يقول ابن يعيش ١٤٨/١٠ : ••• فأما أبدالها طاء فمع حروف الإطباق ، ويلزم
 ذلك وبهجرا الأصل كما هجر في نحو : (قام ، وقال) ، وذلك أنه قد يستثقل
 اجتماع هذه الحروف المتقاربة كاستثقال اجتماع الأمثال ، وإذا كانت في كلمة
 واحدة ، ولم يكن الحرفان منفصلين ازداد ثقلا كما كان المثالان إذا لم يكونا منفصلين

وقد ذكرنا — فيما سبق — أنها أربعة أحرف : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء .
وانما وجب قلب تاء الافتعال في هذه الصور (طاء) مهملّة ، لما بين حروف الإطباق ، وبين التاء من التضاد ، فطلبوا حرفاً من مخرج التاء يوافقها ، وهو (الطاء) والمذكور من الصور أربع :

الأولى : ما تكون فاء فعله (طاء) مهملّة ، نحو بنائك من " طلب " : (اُفْتَعَلَ) ، فإنك تقول : " اُطْلُبْ " ، ثم تبدل من التاء (طاء) فيصير : " اُطْطَلِبْ " ، ثم تدغم الطاء الأولى الأصلية في الطاء الثانية المنقلبة عن التاء ، فيصير : " اُطْلُبْ " بتشديد الطاء .

والإدغام فيما هذا شأنه لازم ، وتصرفه على ذلك ، فتقول في مضارعه : " يُطْلِبْ " وفي اسم الفاعل " مُطْلِبٌ " بكسر اللام ، وفي اسم المفعول " مُطْلَبٌ " بالفتح .

وكذلك لو بنيت من " طعن " بالطاء المهملّة (اُفْتَعَلَ) قلت : " اُطَّعَنْ " لما ذكرناه . قال " ابن جنى " : وإذا كانوا قد قالوا : " اُضْطَبِّرْ " و " اُضْطَرِّبْ " وأبدلوا من التاء (طاء) ، لتوافق ما قرب من الطاء ، وهو : الصاد ، والضاد ، فهم بأن يقلبونها (طاء) إذا كان فاء الفعل (طاء) أجدر (١) .

الثانية : ما تكون فاء الفعل منه (ظاء) معجمة ، نحو : (اُفْتَعَلَ) من " ظلم " ، وذلك " اُظْلَمَ " فأبدل من التاء (طاء) مهملّة ، لما ذكرناه من العلة ، فصار : " اُظْطَلَمَ " وفيه ثلاث لغات :

== أثقل ، لأن الحرف لا يفارقه ما يستثقل .
وكانت هذه الحروف مخالفة للتاء ، لأنها مستعلية مطبقة ، والتاء حرف منفطح غير مطبق ، فأبدلوا من التاء طاء ، لأنها من مخرجها ، إذ لولا إطباق الطاء لكانت دالا ، ولولا جهر الدال لكانت تاء ، فمخرجهن واحد ، وانما ثم أحـوال تفترق بهن من الإطباق والجهر والهمس ، فهي موافقة لما قبلها في الإطباق ، فيتجانس الصوتان ، وصار العمل فيهن من جهة واحدة ، وقد علم أنه لا لبس في ذلك .

وينظر الإيضاح لابن الحاجب ٥١٢/٢ وشرح الشافية ٢٨٦/٣ وسر الصانع ٢٢٣/١ ، ٢٢٤ .

(١) المنصف ٣٢٧/٢ وعبارته : " وأصل (اُطْلَع : اُطْلَع) فإذا كانوا قد قالوا : (اُضْطَبِّرْ) وأُضْطَرِّبْ) فأبدلوا التاء طاء ، لتوافق ما يقرب من الطاء ، وهو الصاد ، والضاد ، فهم بأن يقلبونها طاء ، إذا كانت الفاء طاء أجدر . وصرفوه على ذلك " .

- أولها : " أَظْلَمَ " بالبيان من غير إدغام .
- قال " ابن جنى " : هذا هو الوجه (١) .
- وثانيها : " أَظْلَمَ " بإهمال الطاء مشددة .
- قال " عبد المجيد " : من قال : " أَظْلَمَ " أبدل الظاء المعجمة (طاء) مهملة ، وأدغمها في الطاء ، لقربها منها ، وموافقتها إياها في الاستعلاء ، والإطباق .
- قال " أبو علي " ، وهو قول " سيويه " : وإذا كانوا قد قالوا في " أَحْفَظُ طَلْحَةً : أَحْفَظُ طَلْحَةً " فأدغموا المنفصل ، فهو في المتصل أجدر (٢) .
- وثالثها : " أَظْلَمَ " بالظاء المعجمة مشددة ، أبدل (الطاء) المبدلة من (التاء) الزائدة إلى (الظاء) الأصلية ، كما قيل في " اصْلَمَ " : " اصْلَمَ " .
- قوله : (وَرَوَيْتُ الثَّلَاثَةَ فِي بَيْتِ زَهِير) . يريد : المذاهب الثلاثة المتقدمة .
- وقد روى فيه وجه رابع ، وهو : " يَنْظِلُّ " على زنة " يَنْفَعِلُ " مثل : " يَنْقَطِعُ " (٣) .
- وأول البيت :
- [٢٠٧] هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ . عَفَا وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا فَيُظْلِمُ (٤)
- الشاهد فيه : أنه أبدل من التاء (طاء) مهملة (٥) .
-
- (١) المنصف ٣٢٩/٢ وبجارته : " . . . ومن قال : (فَيُظْلِمُ) - وهو الوجه - أبدل التاء طاء ، ولأجل الظاء قبلها ، كما قالوا : (أَظْهَرُ بِحَاجَتِهِ) . . . " .
- وينظر : سر الصناعة ٢٢٣/١ وشرح الشافية ٢٨٨/٣ .
- (٢) مانسبه الشارح إلى عبد المجيد عبارة ابن جنى في المنصف ٣٢٩/٢ ، ٣٣٠ " ومن قال : (فيظلم) أبدل الظاء طاء ، وأدغمها في الطاء ، ولقربها منها الخ . " .
- (٣) يقول ابن جنى في المنصف ٣٣٠/٢ : " ويرى : (فَيَنْظِلُّ) : يَنْفَعِلُ ، وهو رواية رابعة " .
- وينظر : سر الصناعة ٢٢٥/١ وابن يعيش ١٠/١٤٩ .
- (٤) من البسيط ، قاله : زهير بن أبي سلمى (ديوانه / ٩١) .
- والبيت من شواهد : الكتاب ٤٦٨/٤ برواية : (فيظلم) والمنصف ٣٢٩/٢ برواية : (فيظلم) وسر الصناعة ١ / ٢٢٤ برواية : (فيظلم) وابن يعيش ١٠/٤٧ ، ١٤٩ .
- وشرح الشافية ٢٨٩/٣ وشرح شواهد ٤٩٣ / والجواد : الكريم ، والنائل : العطاء . وقوله : عفا ، أى : سهلا من غير مظل ولا تسويف .
- (٥) وهذا أقيس وأكثر ؛ لأن حكم الإدغام أن يدغم الأول في الثاني ، ولا يراعى فيه أصل ولا زيادة .
- وينظر : شرح شواهد الشافية / ٤٩٤ .

قد روى فيه ما ذكرناه من المذاهب الثلاثة .
قال " عبد المجيد " : يدح بذلك " هرم بن سنان المري " ، ويقول :
هو يعطى ماله عفوا بسهولة ، ولا يمن به ، ولا يمل سائله ، ولا يعطى نذرا .
ويظلم أحيانا ، فيطلب منه في غير موضع طلب ، فيحتمل ذلك لمن يسأله ، ولا يسرد
من سأله في جميع الأوقات التي مثلها يطلب فيها ، وفي الأوقات التي مثلها لا يطلب
فيها (١) .

وقيل : معناه : أنه يسأل منه فوق طاقته ، ويطلب منه ما لا يقدر عليه .
الصورة الثالثة : ما تكون فاء الفعل منه (ضادا) معجمة ، نحو ينالك من "ضرب"
(اَفْتَعَلَ) فتقلب تاء الافتعال إلى الطاء المهملة ، فيصير : "اضطرب" ، وأنت حينئذ
مخير : إن شئت لم تدغم ، وتركت الكلمة بحالها ، وإن شئت قلبت (الطاء) ضادا ، ثم
أدغمت الأولى في الثانية .

قال " عبد الباقي " : " اضطرب " أصله : " اضرب " ، فقرأوا التاء من الضاد ، بأن
قلبوها (طاء) لتوافقها في الاستعلاء ، فقالوا : " اضطرب " صرفوه على ذلك ، فقالوا :
" يضطرب " و " مضطرب " (٢) .

قوله : (ولا يجوز " اطرب ") . بإدغام الضاد في الطاء .
قال " ابن جنى " : " .. الضاد لا تدغم في الطاء ، لأنك لو فعلت ذلك ، لسلبت الضاد
تفشيها بإدغامك إياها في (الطاء) .

وانما المذهب أن تدغم الأضعف في الأقوى ، فلذلك أدغم الساكن في المتحرك ،
لضعفه ، وقوة [المتحرك] (٣) ، أو يدغم الشئ في نظيره " (٤) .

قوله : (وقد حكى : " أطجم " في : " اضطجم " وهو في الغرابة ك : " الطجم ") .

اعلم أن مضمون هذا الكلام نقض وجواب عنه .

بيان ذلك : أنه لما قال : إنه لا يجوز أن تدغم الضاد المعجمة في الطاء البدلية

(١) مانسبه الشارح إلى عبد المجيد عبارة ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب
٣٤٦/٢ .

(٢) مانسبه الشارح إلى عبد الباقي عبارة ابن جنى في المنصف ٣٢٢/٢ .

(٣) سقط من المخطوطة .

(٤) المنصف ٣٢٨/٢ .

من التاء ، قيل له : ينتقض ما ذكرته بقولهم : " اَطْجَعَ " فإن أصله : " اضْطَجَعَ " ، ثم أبدلوا الضاد (طاء) وأدغموها في (الطاء) / المهملة ، ولم يحتفلوا بفوات فضيلة ٤٠٩ / ب الضاد ، بإدغامها في الطاء .

فأجاب بأن هذا الإدغام شاذ ، وهو في الشذوذ والغرابة مثل إبدالهم اللام من

الضاد في : " الطجع " في قول الرازي :

يَا رَبِّ أَبَايَ مِنَ الْعَفْرِ صَدَعٌ
تَقْبِضُ الظِّلَّ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعَ
لَمَّا رَأَى الْأَدْعَى وَلَا شَيْعٌ
مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقَفَ فَالْطَّجَعُ (١)

[٤٠٨]

قال " ابن جنى " : " أبدل الضاد لاما ، وهذا شاذ ، وذلك أنه كره التقاء المطبقين ، فأبدل مكان الضاد أقرب الحروف منها " (٢) .

قال " أبو سعيد " : " وذكر " سيويه " : " مُضْطَجِعٌ " و " مُضْجِعٌ " ، وهو على قياس ما سبق . وذكر أن بعضهم قال : " مُطْجِعٌ " حيث كانت [الطاء] (٣) مطبقة ، ولم تكن فسي

(١) رجز ، قاله : منظور بن حبة الأسدى (شرح شواهد الشافعية للبغدادى / ٢٧٦) . وهو من شواهد : المنصف ٢ / ٣٢٦ والخصائص ١ / ٦٣ ، ٢٦٣ ، ٣ / ١٦٣ واصلاح المنطق / ٩٥ والصاحح (أرت) ٣ / ١١٤ وابن يعيش ١٠ / ٤٦ والممتع ١ / ٤٠٢ وشرح الشافعية ٢ / ٣٢٤ واللسان (أرت) ١ / ٦٣ برواية (الذئب) فى موضع (الظل) ومحت فىما توفر لدى من مراجع ، فلم أجد أحدا ذكر رواية (الظل) إلا ابن جنى فى المنصف ٢ / ٣٢٩ صاحب العرائس ، ولعله تبع فى ذلك ابن جنى ، وأرجح رواية (الذئب) لتناسبها مع المعنى العام للبيتين . الأبايز : العداء . الصحاح (أبز) (٣ / ٨٦٣) ، والعفر : جمع أغفر ، وهو : الأبيض الذى ليس بشديد البياض . والصدع : الخفيف اللحم .

وتقبض : انزوى وانضم . والدعة : خفض العيش . والأرطاة : واحدة الأرطى ، وهو شجر ينبت بالرميل . اللسان (أرت) ١ / ٦٣ والحقف : التل المعوج . واضطجع : وضع جنبه بالأرض . يقول : لما رأى الذئب أنه لا يشبع من الطبق ولا يدركه ، وقد تعب فى طلبه ، مال الى الأرطاة ، فاضطجع عندها .

وينظر : شرح شواهد الشافعية / ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٢) المنصف ٢ / ٣٢٩ وفيه : (أقرب الحروف اليها) .

(٣) سقط من المخطوطة .

السمع ك: (الصاد) ، وقربت منها ، وصارت في كلمة واحدة .
فلما اجتمعت هذه الأشياء ، وكان وقوعها معها في الكلمة الواحدة أكثر من وقوعها معها [في الانفصال] ^(١) اغتفروا ذلك ، وأدغموها ، وصارت كلام المعرفة ، حيث ألزموها الإدغام فيما لا تدغم فيه في الانفصال الاضعيفا .
ولا يدغمونها [في الطاء] ^(٢) يعني: الضاد في الانفصال ؛ لأنها لم تكثر معها في الكلمة الواحدة ، كثرة لام المعرفة مع تلك الحروف ^(٣) .
الرابعة : ما تكون فاء فعله صاداً مهمله ، فإذا بنيت (افْتَعَلَ) من "صَبَرَ" لم يكن
بد من قلب (تاء) (الافتعال) (طاء) .

ثم أنت مخير : إن شئت بينت ، وإن شئت قلبت الطاء صاداً ، ثم أدغمت الصاد الأولى الأصلية في الصاد الثانية البدلة من الطاء ، فتقول في البيان : "اصْطَبَرَ" وفي الإدغام : "اصْبَرَ" وتصرفه كذلك .
قال "ابن جنى" : "اصْطَبَرَ" أصله : "اصْتَبَرَ" فكرهوا استعمال الصاد بعدها حرف غير مستعمل ، وهو التاء ، إلا أنه من حيز حرف مستعمل ، وهو الطاء ، فأبدلوا من التاء ما هو مستعمل من حيزها ، وهو الطاء ، وقالوا : "مصطبر" ، فاتفقت الصاد والطاء فصبى الاستعلاء ، ثم صرفوه على ذلك ، فقالوا : "يَمْصِطِر" و "يَمْصِطِر" ؛ لأن العلة قائمة ^(٤) .
قوله : (واصْطَفَى ، وَاَصْطَلَى ، وَاَصْفَى ، وَاَصْلَى)
يريد أن البيان مستعمل كما في الأولين ، والإدغام بقلب الطاء صاداً ، ثم إدغام الصاد الأولى في الثانية — أيضاً — مستعمل كما في الأخيرين .
قوله : (وقرى) : "إِلَّا أَنْ يَصْلَحَا" ^(٥) على زنة (يَفْتَعِلَا) وهي

- (١) في المخطوطة [الاتصال] وهو : تحريف ؛ لأنه لا يتناسب مع المعنى ، والتصويب من كلام السيرافي .
- (٢) سقط من المخطوطة .
- (٣) شرح السيرافي ٦ / ٥٢١ ، ٥٦٢ ونظر : الكتاب ٤ / ٤٢٠ .
- (٤) النصف ٢ / ٣٢٦ ، ٣٢٧ .
- (٥) سررة النساء ، من الآية ١٣٨ : "وَأَنَّ امْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ" .

.....

قراءة " الجحدري " (١) بقلب تاء الافتعال طاء ، ثم أبدل من الطاء صاد ، ثم أدغم
الصاد الأولى في الثانية .
والآية حجة على أنه يجوز قلب الطاء صاد ، وإدغام الصاد الأولى في الثانية ،
كما ذكرناه (٢) .
قوله : (ولا يجوز " مطير ") قالوا : لأن في (الصاد) تمام صوتٍ صَفِيرًا ، وإدغام
يذهب به ، ويظله ، فلذلك امتنع إدغام الصاد في الطاء .

- (١) ينظر : القراءات الشاذة لابن خالويه / ٢٩
في اتحاد فضلاء البشر / ١٩٤ أن عاصما ، وحمزة ، والكسائي ، وخلفا قرأوا
(يُصَلِّحًا) ، وقرأ باقي السبعة (يُصَالِحًا) .
وجاء في البحر المحيط ٣٦٣/٣ أن عبدة السلماني قرأ : (يُصَالِحًا) من المُفَاعَلَةِ .
وينظر : الكشف للقيسي ٣٩٨/١ وحجة القراءات لأبي زرع / ٢١٣ ، ٢١٤ وأبرار
المعاني / ٤٢٢ ، ٤٢٣ .
والجحدري : هو : عاصم بن أبي الصباح المجاج ، وقيل : ميمون الجحدري
البصري ، أخذ القراءة عرضا عن سليمان بن قتة عن ابن عباس . مات سنة
١٢٨ هـ .
وينظر : طبقات القراء / ٣٤٩/١ .
(٢) يقول سيديه ٤٦٢ / ٤ : " وأراد بعضهم الإدغام حيث اجتمعت الصاد ،
والطاء ، فلما امتنع الصاد أن تدخل في الطاء ، قلبوا الطاء صاد ، فقالوا :
(مَصِير) .
وحدثني هارون أن بعضهم قرأ : " .. فَلَا جَنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا .. " .
وينظر : المنصف ٣٢٧/٢ وسر الصناعة / ٢٢٤ .

"... وتقلب مع الدال ، والذال ، والزاي ، دالا ، فمع الدال ، والذال تدغم ، كقولك :
 " اذان ، وادكر ، واذكر " ، وحكى " أبو عمرو " عنهم : " اذدكر " و " هو مذدكر " .
 وقال الشاعر :

تَنجِي عَلَى الشُّوكِ جَرَّازًا مَقْضِبًا . . . وَاللَّهْمْ تُذَرِّبُهُ أَذْدَرًا عَجَبًا

ومع الزاي تبين ، وتدغم بقلب الدال الى الزاي ، كقولك : " اذان ، وازان " .

ومع التاء تدغم ليس الا بقلب كل واحدة منهما الى صاحبتهما ، فتقول :

" مشرد ، ومترد " ، ومنه : " اتأر ، واتأر " .

ومع السين تبين ، وتدغم بقلب التاء اليها ، كقولك : " مستمع " و " مسمع " . . .

الضرب الثاني : فى حكم تاء الافتعال ، إذا تقدمها : الدال ، والذال ، والزاي المعجمة .

وحكم هذه التاء إذا تقدمها أحد هذه الأحرف الثلاثة أن تبدل (دالا) مهملة ،
 لأن كل واحد منها مجهور ، والتاء حرف مهموس ، وبينهما تضاد ، فأرادوا التجانس ،
 وأبدلوا من موضع [التاء] ^(١) حرفا مجهورا ، وهو الدال المهملة .
 فإن قلت : إن الطاء المهملة — أيضا — حرف مجهور ، فهلا أبدلوا من التاء (طاء)
 كما أبدلوه منها فى الضرب الأول ؟

قلت : الطاء وان وافق الحروف الثلاثة فى كونه مجهورا مثلها ، إلا أنه يخالفها
 من وجه آخر ، وذلك [أنه] ^(٢) مطبق ، والأحرف الثلاثة منفتحة ، فلذلك لم يبدلوا
 التاء طاء ، حذارا من لزوم التضاد ، بخلاف الدال ، فإنه ليس فيها إطباق ^(٣) . والمذكور
 من صور هذا الضرب ثلاث :

أولها : ما تكون منه فاء الفعل (دالا) مهملة ، نحو : " اذَّان " وأصله : " اذَّتَيْن "
 على زنة (افْتَعَلَ) ، إلا أن الياء التى هى عين الفعل لما تحركت ، وانفتح ما قبلها ،
 قلبت ألفا .

قال " الجوهري " : " " اذَّان " : اسْتَقْرَضَ ، وهو : (افْتَعَلَ) ^(٤) .

وانما أبدلوا من التاء (دالا) لما ذكرناه من طلب التجانس .

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٦٩ ، ٤٧٠ والنصف ٢ / ٣٣٠ ، ٣٣١ وابن يعيـش
 ١٤٨ / ١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٥١٣ ، ٥١٤ وشرح الشافعية ٣ / ٢٨٩ ،
 ٢٩٠ .

(٤) الصحاح (دين) ٥ / ٢١١٢ .

.....

وثانيها : أن تكون فاء الكلمة (ذالا) معجمة ، نحو قولك : " اذْكَرْ بَعْدَ نَسِيَانٍ " ، وأصله : " اذْتَكَرْ " على زنة (اَفْتَعَلَ) ثم أبدلوا من التاء (ذالا) ، لما ذكرناه ، وفيه ثلاث لغات :

أحدها : قلب الدال البدلة (ذالا) معجمة ، فتجتمع ذالان ، ثم تدغم الأولى في الثانية ، فيصير بالذال المعجمة المشددة (١) .

والثانية : قلب الذال المعجمة الأصلية (ذالا) مهملة ، ثم تدغم فيما بعدها ، فيصير " اذْكَرْ " بالبدال المهملة المشددة ، قال الله تعالى :

"... وَاذْكَرْ بَعْدَ أُمَّةٍ (٢) ... " أى : اذْكَرْ بَعْدَ النَّسِيَانِ (٣) .

والثالثة : البيان ، وهو أن تظهر كل واحد من الدال ، والذال ، فتقول : " اذْذَكَرْ " ، وفى اسم الفاعل : " مَذْذَكَرٌ " ومنه قول الشاعر :

تَنْجِي عَلَى الشُّوكِ جُرَّازًا مَقْضِيَا
وَالْهَرَمُ تَذْرِيه اذْذَرَاءُ عَجِيَا [٢٠٩]

الشاهد فيه : أنه قال : " اذذرا " بإظهار الدال المهملة ، البدلة من تاء الافتعال ، ولو أدغمت لقليل : (اذْذَرَاءُ) بالذال المعجمة ، أو (اذْذَرَاءُ) بالبدال المهملة .
تقول : اُنْحَيْتَ عَلَى حلقه بالسكين ، أى : عرضت ، وأنحيت عليه : أقبلت ضربه (٥) .
والجُرَّازُ - بالجيم المضمومة ، والزى المعجمة بعد الألف - هو القاطع .
قال " الجوهرى " : " سَيْفٌ جُرَّازٌ بِالضَّم ، أى : قُطَّاعٌ (٦) " .

(١) وهى قراءة الحسن فى قوله تعالى : "... وَاذْكَرْ بَعْدَ أُمَّةٍ ... " .

وينظر : شواذ القراءات لابن خالويه / ٦٤ والكشاف ٧٩/٣ .
(٢) سورة يوسف ، من الآية / ٤٥ : "... وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ " .

(٣) ينظر : الكشاف ٧٩/٣ .

(٤) رجز ، قاله : أبو حنك .

وهو من شواهد : سر الصناعة ٢٠٢/١ وابن يعيش ١٥٠/١٠ والمتع ٣٥٨/١

واللسان (ذكر) ١٥٠٧/٢ والأشموزى ٣٣٢ / ٤ .

يصرف الناقه بأنها كما تقطع الشوك بأسنانها وأنيابها الحادة ، تقطع الهرم ،

فيتطير بقاياها من فمها ، فكانها تذريه اذذرا شديدا .

(٥) الصحاح (نحا) ٢٥٠٤ / ٦ واللسان (نحا) ٤٣٧١ / ٦ .

(٦) السابق (جزز) ٨٦٧ / ٣ .

وَالْمُقَضَّبُ ، بكسر الميم : فى معنى .
 وَالْهَرَمُ بِالتَّسْكِينِ : نبت ، الواحدة هرمه (١).
 وَأَذْرَيْتُ الشَّيْءَ : إِذَا أَلْقَيْتَهُ كِلْفَاكَ الْحَبِّ لِلزَّرْعِ (٢).
 والظاهر أن الضمير المرفوع المستتر فى (تنحى) يرجع إلى ناقة ، أو إبل .
الصورة الثالثة : ما تكون فاء الكلمة منه زايًا معجمة ، نحو : "أَزْدَانُ ، وَأَزَانُ" .
 قال / "الجوهري" : "تَزَيْنَ" و "أَزْدَانُ" بمعنى ، وهو (أَفْعَلُ) من الزينة ، إلا أن ٤١٠ / أ
 التاء لما لان مخرجها ، ولم توافق الزاي لشدها ، أبدلوا منها (دالا) (٣) .
 ومعد إبدال الدال من تاء الافتعال أنت مخير :
 فإن شئت بينت ، ولم تدغم ، وقلت : "أَزْدَانُ" .
 وإن شئت قلبت الدال زايًا معجمة ، وأدغمت وقلت : "أَزَانُ" ، وكذلك تصرفه .
 قال "أبوسعيد" : "الأصل فى "مَزْدَانُ" : "مَزْتَانُ" ، لأنه "مَفْعَلٌ" من "الزَيْن" ،
 وقلبت التاء "دالا" لما ذكرنا ، فصار : "مَزْدَانُ" .
 فإن أظهرت ، فالبيان حسن جيد ، لاختلاف المخرجين .
 وإن أدغمت قلبت الدال زايًا ، ثم أدغمت الزاي فى الزاي ، فقلت : "مُزَانُ" .
 قال : وإنما أبدلت التاء (دالا) فى "مَزْدَانُ" ونحوه ، لأنه ليس شئ أشبه
 بالزاي من موضع التاء من الدال ، وهى مجهورة مثلها ، وليست مطبقة (٤) .
الضرب الثالث : فى حكم تاء الافتعال ، إذا وقعت بعد (التاء) بثلاث نقاط ،
 وحكمها الإدغام ليس إلا ، تقول : "أَثَرَدْتُ الْخُبْزَ" وأصله : "أَثَرَدْتُ" على زنة :
 "أَفْعَلْتُ" .
 قال "عبد المجيد" : لما اجتمع حرفان مخرجهما متقاربان فى كلمة واحدة ، وجنب
 الإدغام ، إلا أن (التاء) لما كانت مهموسة ، والتاء مجهورة ، لم يصح ذلك ، فأبدلوا
 من الأول (تاء) بنقطتين .

- (١) الإصحاح (هرم) ٥ / ٢٠٥٧ : "الْهَرَمُ بِالتَّسْكِينِ : نبت ، وهو ضرب من
 الجُفْرِ ، الواحدة هرمه" .
- (٢) السابق (ذرا) ٦ / ٢٣٤٥ .
- (٣) السابق (زين) ٥ / ٢١٣٢ .
- (٤) شرح السيرافى ٦ / ٥٦٠ وينظر : الكتاب ٤ / ٤٦٧ .

قال : وناس من العرب يدلون من (تاء) الافتعال (ثاء) بثلاث نقط ، فيجتمع (ثاءن) ثم يدغمونها ، فيقولون : " أَثَرْتُ بِالثَّاءِ شِدْدَةً ، بثلاث نقط .
على هذين المذهبين تقول في اسم الفاعل : " مَثَرْتُ " و " مَثَرْتُ " (١) .
قوله : (ومنه : " أَثَرْتُ ، وَأَثَرُ ") يريد : أنك تدغم بقلب كل واحدة منهما إلى صاحبتهما على الوجه الذي ذكرناه .

تقول : " أَثَرْتُ مِنْ فُلَانٍ " أى : أدركت ثأرى منه ، وأصله : " أَثَرْتُ " فأدغم ، وإسا بعد قلب (تاء) الافتعال ، وأما بعد قلب (فاء) الفعل ، كما عرفته ، فتقول على الأول : " أَثَرْتُ " بثلاث نقط ، وعلى الثانى : " أَثَرْتُ " بنقطتين .

الضرب الرابع : في حكم التاء من (افتعل) إذا كان موضع فاء الفعل (سيناً) نحو قولك : " مَسَمِعْتُ " فإن شئت أظهرت (تاء) الافتعال ، كما تراه ، وإن شئت قلبتها (سيناً) ، ثم أدغمت ، وقلت : " مَسَمِعْتُ " بتشديد السين (٢) .
فإن قلت : فهلا جوزتم قلب السين تاءً ودغامها في تاء الافتعال ، كما فعلتم فى " مَثَرْتُ " ؟

قلت : قال " أبو محمد " : " إنما جاز إدغام التاء في السين ، لما بينهما من الجوار ، ولم يحسن إدغام السين في التاء ، هذا رامن فوات فضيلة الصغير الذى فيه " (٣) .

(١) سر الصناعة ١٨٩/١ ، ١٩٠٤ يقول " ابن جنى " : " وأعلم أن الثاء إذا وقعت فاءً فى (افْتَعَلَ) وما تصرف منه ، قلبت تاءً ، وأدغمت فى تاء (افْتَعَلَ) بعدها ، وذلك قولهم فى (افْتَعَلَ) من الثريد : " أَثَرْتُ " ، وهو مَثَرْتُ " .
وأما قلبت تاءً ، لأن الثاء أخت التاء فى الهمس ، فلما تجاورتا فى المخارج أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد ، فقلبوها تاءً ، وأدغموها فى التاء بعدها ، ليكون الصوت نوعاً واحداً ومثل ذلك قولهم فى (افْتَعَلَ) من الثأر : " أَثَرْتُ " ، وفى (افْتَعَلَ) من شئ : " أَثْنَى " . . . هذا هو المشهور فى الاستعمال ، وهو أيضاً القوى فى القياس .

ومنهم من يقلب تاء (افْتَعَلَ) ثاءً ، فيجعلها من لفظ الثاء قبلها ، فيقول : " أَثَرْتُ " و " أَثَرْتُ " و " أَثْنَى " ، كما قال بعضهم فى " أَذْكَرُ " : " أَذْكَرُ " ، وفى " اصْطَلَحُوا " : " اصْطَلَحُوا " .

وينظر : الكتاب ٤ / ٤٦٢ ، ٤٦٨ وابن يعيش ١٥١/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٥١٥/٢ وشرح الشافية ٢ / ٢٨٦ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٦٨ : " وتقول فى (مَسَمِعْتُ) : مَسَمِعْتُ ، فتدغم لأنهما مهموسان ، ولا سبيل إلى أن تدغم السين فى التاء ، فإذا أدغمت ، قلت : (مَسَمِعْتُ) كما قلت : (مَصْبِرٌ) حيث لم يجوز إدخال الصاد فى الطاء " .

وينظر : ابن يعيش ١٠ / ١٤٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٥١٤ .

(٣) التخمير ٢ ورقة / ٢٨٦ (مخطوط) .

... وقد شبهوا تاء الضمير بتاء الافتعال ، فقالوا : " خبطه " ، قال :
 وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَ بِنِعْمَةٍ ...
 و" فزد " و" حصط عينه " و" عدمه " و" نعدمه " يريدون : " خبطت " و" فزت " و" حصت " ،
 و" عدت " و" نعدت " .
 قال " سيويه " : وأعرب اللغتين وأجودهما ألا تقلب ...

قوله : (وقد شبهوا تاء الضمير بتاء الافتعال) .

اعلم أن المصنف لما فرغ من بيان أحكام القلب فيما ذكره عن الحروف التسعة ،
 أردفه بثلاث مسائل :
 المسألة الأولى : (١) أن من السرب من يقلب (تاء المتكلم ، والمخاطب) التي هي ضمير
 الفاعل في : " فعلت " و" فعلت " إذا كان قبلها أحد أحرف أربعة :
 الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، تشبيها لهذه التاء بتاء الافتعال ، وسند كسر
 الموجب لذلك ، وصوره أربع :
 الأولى : قولك : " خبطت " بالطاء السهلة ، فإذا رمت إبدال التاء التي هي ضمير الفاعل ،
 قلبتها (طاء) ، ثم أدغمت الأولى في الثانية ، وقلت : " خبط " بتشديد الطاء (٢) .
 وقد احتج المصنف على أن هذه اللغة مستعملة بما أنشده علقمة بن عبد :
 [٢١٠] وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَ بِنِعْمَةٍ ... فَحَقَّ لِشَأْنٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنْبٌ (٣)
 " الشاهد فيه : على أنه قلب التاء التي هي ضمير المخاطب (طاء) لأجل الطاء
 التي قبلها (٤) ، و" شأس " هو : أخو علقمة بن عبد .

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٧١ والنصف ٢ / ٣٣٢ .

(٢) يقول ابن جنى في سر الصناعة ١ / ٢٢٥ : ... ولو قال : (خبطت) لكان أقيس
 اللغتين ، وذلك أن هذه التاء ليست متصلة بما قبلها اتصال تاء (افتعل) بمثالها
 الذي هي فيه ، ولكنه شبه تاء (خبطت) بتاء (افتعل) ... فقلبها طاء ،
 ليقوع الطاء قبلها ، كقولك : (أطلع ، وأطرد) ، وعلى هذا قالوا : (فحَصَّطُ
 برجلِي) ، كما قالوا : (اصْطَبِر) ...
 (٣) من الطويل (ديوانه / ١٦) .

والبيت من شواهد : الكتاب ٤ / ٤٧١ والنصف ٢ / ٣٣٢ وسر الصناعة ١ / ٢٢٥
 وأما الشجرى ٢ / ١٨١ والمفضليات ٣٦٦ / ٣ وابن يعش ٤٨ / ٥ ، ٤٨ / ١٠٤ ، ١٥١
 والمتع ١ / ٣٦١ والصاح (خبط) ١١٢١ / ٣ واللسان (خبط) ١٠٩٤ / ٢ وشرح
 شواهد الشافية / ٤٩٤ .

(٤) لكن سيويه ٤ / ٤٧٢ يقول : " وأعرب اللغتين وأجودهما ألا تقلبها طاء ، لأن هذه
 التاء علامة الإضمار ، وإنما تجي لمعنى " .

ومدح بهذه القصيدة الحرث بن أبي شمر الغساني ، وكان " شأس " في يده أسيرا .

والذنوب : النصيب^(١) . والندی : الجود والسخاء^(٢) . أي : استحق " شأس " أن تتفضل عليه ، كما عمت الأحياء بفضلك .

فقال الحرث لما سمع : (فحق لشأس من ندادك ذنوب) : نعم وأذنية . وقوله : (خبطت بنعمة) أصله : الطالب والمجتدي ومن أشبههما يخبط المواضع التي يسير فيها إلى من يرجوه ويأمل معرفته ، ثم قيل لكل طالب : خابط ومخبط . ويجوز أن يكون من قولهم : " خبطت الشجرة " إذا جمعت أغصانها ، ثم ضربتها ليسقط ورقها ، فتعلفه الإبل .

ثم قيل : لكل طالب : خابط^(٣) .

وهذا الوجه أحب إلى من الأول^(٤) . ومثله لزهير :
[٢١١] وَلَيْسَ مَانِعٌ ذِي قُرْبَى وَلَا رَحِمٍ . . . يَوْمًا وَلَا مَعْدَمًا مِنْ خَابِطٍ وَرَقًا^(٥)

وليس ثم خبط لورق ، إنما يريد به : أنه لا يمنع معرفته من التمسه . وقوله : (قد خبطت بنعمة) أي : خبطت لكل حي بنعمة ، أي : أنعمت عليهم ، فكنت كمن خبط لهم الشجر^(٦) .

فصارت (تا) ضمير الفاعل في " خبطت " بعد قلبها (طا) مضاهية للتاء من (افْتَعَلَ) بعد إبدالها (غا) في " اَطْلَبَ " ونحوه .

الثانية : قولك : " فُزْتُ بِكَذَا " إذا ظفرت به ، فإذا أبدلت من التاء التي هي ضمير الفاعل (دالا) قلت : " فُزْتُ " وشابهت التاء المبدلة (دالا) في " اَزْدَانُ " ^(٧) .

(١) الصحاح (ذنب) ١ / ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٢) السابق (نداد) ٦ / ٢٥٠٦ .

(٣) السابق (خبط) ٣ / ١١٢١ واللسان (خبط) ٢ / ١٠٩٣ .

(٤) هذا كلام ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب ٢ / ٣٤٢ ، ٣٤٣ وكان يجسدر بالشارح أن يشير إلى ذلك .

(٥) بيت من البسيط ، قاله زهير من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان (ديوانه ٤٣ /) برواية : (وذى رحم) في موضع : (ولا رحم) .

(٦) اعتمد الشارح في بيان الشاهد ، وتوضيح المعنى على شرح ابن السيرافي لأبيات الكتاب ٢ / ٣٤٢ ، ٣٤٣ ولم يشر إلى ذلك .

(٧) ينظر : ابن يعيش ١٠ / ١٥١ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ١١٦ وشرح الشافعية

.....

الثالثة : قوله : " حصت عنه " بضم الحاء المهملة ، والصاد — أيضا — مهملة .
قال " عبد المجيد " : تقول : " حَصَّتْ عَيْنُ الْبَارِئِ " : إِذَا خَطَّتْ^(١) .

فإذا أبدلت من التاء التى هى ضمير الفاعل (طاء) مهملة ، صار : " حطط " ،
ومثاله : إبدال التاء الواقعة بعد الصاد (طاء) فى نحو : " اصْطَبِرَ " ^(٢) .

الرابعة : قولك : " عُدَّتِ الْمَرِيضُ " ، فإذا أبدلت من تاء الضمير (دالا) اجتمع
دالان : الأولى أصلية ، والثانية [مبدلة من تاء الضمير] ^(٣) فأدغمت الأولى فى الثانية ،
قلت : " عد (٤) المريض " .

ومنه : " نقدت الدرهم " / و " نقد الدرهم " بتشديد الدال ، والكلام فيه على ٤١٠ ب /
نهج ما قبله .

قال " سيويه " : وقد شبه بعض العرب من ترضى عربيته هذه الحروف الأربعة :
الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء فى (فَعَلْتُ) بهن فى (افْتَعَلَ) لأن الفعل بنى على
التاء ، فأسكنت لاه ، كما أسكنت الفاء فى (افْتَعَلَ) ^(٥) .

يريد بذلك أن من العرب من يقلب (تاء المتكلم ، أو المخاطب) التى هى ضمير
الفاعل ، إذا كان قبلها أحد هذه الأحرف الأربعة ، كما فعل بتاء الافتعال ؛
لأن التاء لما اتصلت بما قبلها ، وسكن لها ما قبلها ، لم يكن فصلها من الفعل ، وصارت
مثل كلمة واحدة ، وأشبهت (تاء) (افْتَعَلَ) .

ونقل " سيويه " — أيضا — أن من العرب من يقلب تاء الضمير بعد الدال فى نحو :

(١) الصحاح (حوص) ٣ / ١٠٣٤ : " الحوص : الخياطة والتضييق بين الشيئين ،
وقد حَصَّتْ عَيْنُ الْبَارِئِ أَحْوَصَهَا حَوْصًا وَحِيَاصَةً " .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٧١ والنصف ٢ / ٣٣٢ ، وابن يعيش ١٠ / ١٥١ والمتع
٣٦١ / ١ وشرح الشافعية ٣ / ٢٨٨ .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) فى المخطوطة [عدت] وهو تحريف ، والصواب ما أثبتته ، لاستقامته مع المعنى .

(٥) الكتاب ٤ / ٤٧١ وبارته : " وقد شبه بعض العرب من ترضى عربيته هـ هذه
الحروف الأربعة : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، فى (فَعَلْتُ) بهن فى
(افْتَعَلَ) ، لأنه يبنى الفعل على التاء ، ويغير الفعل ، فتسكن الهمزة كما أسكن
الفاء فى (افْتَعَلَ) ، ولم تترك الفعل على حاله فى الإظهار ، فصارعت عندهم
(افْتَعَلَ) " .

.....

"عدته" (١) كما بيناه مشبها بتاء "ادان" (٢).

قال "أبو سعيد" : "فيا من هذا أن تقلب (تاء) المخاطب إذا كان قبلها دال ، أو ذال ، أو زاي (دالا) كما يعمل ذلك بتاء الافتعال ، ولم يحكه "سيويه" عن بعض العرب إلا في الدال (٣) .

قوله : (قال "سيويه" : وأعرّب اللغتين وأجودهما ألا تقلب (٤)) .

اعلم أن قوله (تقلب) مضموم التاء على صيغة البناء للفعول ، فيه ضمير مرفوع يرجع إلى (تاء) الضمير .

وانما كان الأجود ترك ابدالها ؛ لأن التاء — ههنا — علامة اضممار ، وانما جاءت لمعنى ، وليست تلزم الفعل .

ألا ترى أنك إذا أضمرت غائبا ، قلت : (فعل) فلم تكن فيه تاء .

وهي في (افتعل) لم تدخل على أنها تخرج منه لمعنى ، ثم تعود ، ولكنه بناء دخلته زيادة لاتفارقة .

وتاء الاضممار بمنزلة المنفصل (٥) .

ولقائل أن يقول : ان "سيويه" نقل عن العرب خمسة أحرف (٦) ، وألحق بهما "أبو سعيد" (٧) حرفين آخرين ، وهما : الدال ، والزاي المعجمين ، كما حكيناها ،

(١) في المخطوطة [عده] وهو تحريف ، والصواب ما أثبتته ؛ لاستقامته مع المعنى .

(٢) الكتاب ٤/ ٤٧٢ وبجاءته : "وقال بعضهم : (عده) يريد : عدته ، شبيهها بها في (ادان) ، كما شبه الصاد وأخواتها بهن في (افتعل) . . ."

(٣) شرح السيرافي ٦ / ٥٦٥ .

(٤) الكتاب ٤/ ٤٧٢ .

(٥) يقول سيويه ٤ / ٤٧٢ : " وليست تلزم هذه التاء الفعل . ألا ترى أنك إذا أضمرت غائبا قلت : (فعل) فلم تكن فيه تاء ، وليست في الاظهار . فانما تصرف (فعل) على هذه المعاني ، وليست تثبت على حال واحد .

وهي في (افتعل) لم تدخل على أنها تخرج منه لمعنى ثم تعود لآخر ، ولكنه بناء دخلته زيادة لاتفارقة . وتاء الاضممار بمنزلة المنفصل ."

(٦) هي : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والدال .

وينظر : الكتاب ٤ / ٤٧١ ، ٤٧٢ .

(٧) شرح السيرافي ٦ / ٥٦٥ .

.....
فيكون المجموع سبعة أحرف .
والمصنف قد اقتصر على ذكر أربعة أحرف (١) ، وأهمل ذكر ثلاثة : منها حرفان
نقلهما "سيويه" وهما : الظاء ، والضاد المعجمين ، ومنها حرف حكاة "أبوسعيد"
وهو : الذال المعجمة (٢) .

-
- (١) لعل المصنف اقتصر على المشهور منها .
(٢) هذا ما أشار إليه ابن يعيش ١٥١/١٠ حيث يقول : " . . والقياس أن تقلب
تاء المتكلم مع الدال ، والذال ، والزاي ، كما كان ذلك في : (ادان ، واذكر ،
وازان" .
أما سيويه ٤ / ٤٧٢ فيقول : " وحدثنا من لانتهم أنه سمعهم يقولون :
(أخذت) فيبينون " .

"... قال : وإذا كانت التاء متحركة ، ومعدّها هذه الحروف ساكنة ، لم يكن ادغام ،
يريد : نحو : " استطعم " و " استضعف " و " استدرك " ؛ لأن الأول متحرك ، والثانى
ساكن ، فلا سبيل الى الادغام .
و " استدان " و " استضاء " و " استطال " بتلك المنزلة ؛ لأن فاءها فى نية السكون ..."

السؤال الثانية : أن التاء اذا كانت متحركة ، ومعدّها هذه الأحرف ساكنة ، لم يكن
ادغام ، ولا تغيير التاء ، ولا يغير ذلك الحرف نص عليه " سيويه " (٢) وذلك نحو :
" استطعم " و " استضعف " و " استصعب " و " استدرك " .

وكذلك كل ما كان على زنة (استفعل) لأن الأول متحرك ، والثانى ساكن ، ولا سبيل
فيما هذا شأنه الى الادغام ؛ لأن من شرط الادغام أن يكون الحرف المدغم فيه متحركاً ،
كما عرفت .

وقال " سيويه " : لو كان بعد التاء فى هذا البناء تاء أخرى ، لم تدغم ، كقولك :
" استتبع " و " استتلى " ، واحتج على ذلك بأن المثليين لا ادغام فيهما فيما يسكن ثانيه ،
ويتحرك أوله ، كقولك : " رددت " و " رددن " ؛ لأن اللام لا يصل اليها التحريك (٣) .
وكذلك لا سبيل الى تسكين هذه التاء ؛ لأن قبلها السين من (استفعل) ساكنة ،
فلو سكنت ألقيت حركتها على السين ، وحذفت ألف الوصل ، للاستغناء عنها ، فيكثر
التغيير ، فتجنبوا ذلك .

قوله : (و " استدان ، واستضاء ، واستطال " بتلك المنزلة ؛ لأن فاءها فى نية السكون) .
اعلم أنه لما ذكر أن علة امتناع الادغام — فيما ذكره — من الأمثلة — إنما هو سكون

(١) هكذا فى المخطوطة ، والمفصل المطبوع / ٤٠٣ وفى ابن يعيش ١٠ / ٥١ [الادغام]
ولا يترتب عليه اختلاف فى المعنى .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٧٢ ، ٤٧٣ : " فإذا كانت التاء متحركة ، وهذه الحروف
ساكنة ، لم يكن ادغام ؛ لأن أصل الادغام أن يكون الأول ساكناً ...
وذلك قولك : (استطعم ، واستضعف ، واستدرك ، واستثبت) ولا ينبغي أن يكون
الأكذا ، إذ كان المثان لا ادغام فيهما فى : (فعلت ، وفعلن) ، نحو : (رددت ،
ورددن) ؛ لأن اللام لا يصل اليها التحريك هنا ، فهذا يتحرك فى (فعّل)
ويفعل (وحوه ، وهو تضعيف لا يفارق هذا اللفظ ، والتاء — هنا — بين ساكنين
فى بناء لا يتجزأ واحد منهما فيه ، فى فعل ولا اسم ، ولا يفارق هذا اللفظ " .
(٣) ينظر : المرجع السابق .

الحرف الذى بعد التاء ، قيل له : ليست غلة الامتناع ما ذكرته من السكون ، بدليل امتناع الادغام فيما ذكرته من الصور الثلاثة ، مع أن الحرف الذى بعد كل واحد منهما متحرك ، كما تراه .

فأجاب عنه وقال : ان حركة تاء الفعل فى الصور الثلاثة عرضية ، والحركة العرضية كالمعدومة .

بيان ذلك أن الأصل فى " استدان " : " استدين " باسكان الدال التى هى فاء الفعل ، وفى " استضا " : " استضوا " باسكان الضاد التى هى فاء الكلمة . وكذلك الأصل فى " استطال " : " استطول " .

فلما كان الأصل فى الحرف الواقع بعد التاء انما هو السكون ، نزل منزلة الحرف الساكن .

قال " سيويه " : لا يدغم فى " استدان ، واستطال ، واستضا " كراهية تحريك هذه السين التى لاتقع الا ساكنة ، ولا يعلم لها موضع تحرك فيه ، ومع ذلك أن بعدها حرفاً أصله السكون ، فحرك لعله أدركه (١) .

يريد : أن التاء فى (استدان ، واستطال) لاتدغم فى الدال ، والطاء ، وان كانتا متحركتين ، لأنه قد منع من ادغامها فى الطاء من استعظم سكون الطاء ، فقال : ولو أدغمت التاء فى " استطال " فى الطاء ، ألقيت حركتها على السين ، وهذه السين لم تكن قط الا ساكنة .

ثم قوى ذلك بقوله : والحرف الذى بعده فى نية السكون ، لأنه (استفعِل) وتقديره : " استطول " فحركت الطاء ، لاعلال الواو ، وهكذا فى نظائره . قوله : (وانما كانت التاء متحركة ومعدّها هذه الحروف) .

اعلم أن اسم الإشارة فى (هذه) يرجع الى الحروف التى أبدلت من ضمير المتكلم ، أو المخاطب .

(١) الكتاب ٤ / ٤٢٣ وجارته : " . . . ولا يدغمونها فى " استدار ، واستطار ، واستضأ " كراهية لتحريك هذه السين التى لاتقع الا ساكنة أبداً ، ولا تعلم لها موضعاً تحرك فيه . ومع ذلك أن بعدها حرفاً أصله السكون ، فحرك لعله أدركه ، فكانوا خلقاء أن لو لم يكن الا هذا ألا يحملوا على الحرف فى أصله أكثر من هذا ، فقد اجتمع فيه الأمران " .

(فصل) " وأدغموا تاء (تفعل) و (تفاعل) فيما بعدها ، فقالوا : " اطيروا ، وازينوا ، واثقلوا ، واداروا " مجتلبين همزة الوصل ، للسكون الواقع بالادغام ، ولم يدغموا نحو : " تذكرون " ، لثلاثا يجمعوا بين حذف التاء وادغام الثانية .

المسألة الثالثة : أن تاء (تفعل) و (تفاعل) اذا كان بعدها حرف يقارنها (١) حسن ادغام التاء في مقارنها ، لكك اذا أدغمت التاء ، تعذر النطق بها ، فاجتلبت همزة الوصل لذلك .

وانما فعلوا ذلك ، للدلالة على البالغة من غير لبس ، لعلم السامع بأصله .

وقد أورد المصنف من صور (تفعل) صورتين :

أولهما : " اطيروا " (٢) والأصل : " تطيروا " ، فقلبوها تاء المضارعة (طاء) ثم أدغموها في الطاء الأصلية التي هي عين الفعل ، وزادوا همزة الوصل في أوله ، فصار : " اطيروا " .

ثانيهما : " ازينوا " (٣) .

الشاهد فيه : أن الأصل : " تزينوا " / [فقلبوها تاء المضارعة (٤) زايًا ، ثم أدغموا ، (٤١) / واحتاجوا الى ادخال ألف الوصل ، لسكون الحرف الأول ، وقالوا : " ازينوا " . والعلة في ذلك ما بيناه .

وأورد أيضا من أبنية (تفاعل) بناءين :

أحدهما : " اثاقلوا " (٥) وأصله : " ثناقلوا " .

(١) وهذه الحروف هي : (التاء ، والطاء ، والدال ، والظاء ، والذال ، والثاء ، والصاد ،

والزاي ، والسين ، والنناد ، والشين ، والجيم) .

وينظر : ابن يعيش ١٥٢/١٠ .

(٢) مثل قوله تعالى : " قالوا اطيرونا بك ومن معك " ، قال طائركم عند الله ، بل أنتم

قوم تفتنون " (النمل / ٤٧) .

وقرى : " .. تطيرونا بك .. " على الأصل . وينظر : البحر المحيط ٨٢/٧ .

(٣) مثل قوله تعالى : " .. حتى اذا أخذت الأرض زخرفها وازينت ، وظم أهلها أنهم قادرون عليها ، أتاهم أمرنا ليلا أو نهارا ، فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالأمس .. " (يونس / ٢٤) .

(٤) ما بين الحاصرين غير واضح في المخطوطة .

(٥) مثل قوله تعالى : " يأيتها الذين آمنوا ما لكم اذا قيل لكم انفروا في سبيل الله

اثاقلتم الى الأرض ، أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ، فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل " (التوبة / ٣٨) .

.....

والآخر : " ادا رُوا " (١) والأصل : " تدا رُوا " (٢).

قال " الجوهري " : " تقول : تدا رأت ، أى : اختلفتم وتدا فعتم ، وكذلك : ادا رأتتم ، وأصله : تدا رأتتم ، فأدغمت التاء فى الدال ، واجتلبت الألف ، ليصح الابتداء بها " (٣).
قوله : (ولم يدغموا نحو : " تذكرون " لثلاثا يجمعوا بين حذف التاء وإدغام الثانية) .

اعلم أنه لما ذكر أن التاء تدغم فى الأفعال الماضية — فيما ذكره من البنائين ، وهما : (تفاعل) و (تفعل) — قال بعده : ولم يفعلوا فى المضارع مثل ما صنعوه فى الماضى ، لما فيه من الجمع بين اجحافين على الكلمة الواحدة ، ولأنه يؤدى الى بقاء الفعل المضارع من غير حرف المضارعة .

والأصل فى : " تذكرون " : " تتذكرون " ، فأدغمت التاء الثانية ، وهى تاء (تفعل) فى الدال ، وإدغامها فيها حسن ، لأن التاء أنقص صوتا من الدال ، لأنها مهموسة ، والدال أقوى صوتا ، لأنها مجهورة ، وإدغام الأنقص صوتا فى الأزيد حسن ، لاسيما وهما متقاربان فى المخرج (٤).

(١) مثل قوله تعالى : " وإن قتلتم نفسا فادارأت فيها " والله سبحانه ما كتبكم تكفون " . (البقرة / ٧٢) .

(٢) يقول سيويه ٤٧٥/٤ : " فان وقع حرف مع ما هو من مخرجه ، أو قريب من مخرجه مبتدأ أدغم ، وألحقوا الألف الخفيفة ، لأنهم لا يستطيعون أن يتدثوا بساكن ، وذلك قولهم فى (فعل) من : (تطوع) : اطوع ، ومن : (تذكر) : اذكر ، دعاهم الى ادغامه أنهما فى حرف ، وقد كان يقع الإدغام فيهما فى الانفصال " .
وينظر : ابن يعيش ١٥٢ / ١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٥١٧ / ٢ ، ٥١٨ ، والممتع ٢ / ٧١٢ ، ٧١٣ وشرح الشافية ٢٨٦ / ٣ ، ٢٨٧ .

(٣) الصحاح (درا) (٤٩/١) .

(٤) جاءت آيات كثيرة بالإدغام ، منها قوله تعالى : " يؤتى الحكمة من يشاء " ، ومن يوءت الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا وما يذكر إلا أولو الألباب " . (البقرة / ٢٦٩) .
وكذلك قوله : " . . . والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا ، وما يذكر إلا أولو الألباب " . (آل عمران / ٧) .

وفى هذا يقول سيويه ٤٧٤ / ٤ ، ٤٧٥ : " وما يدغم اذا كان الحرفان من مخرج واحد ، واذا تقارب المخرجان قولهم : (يطوعون) فى : يتطوعون ، و (يذكرون) فى : يتذكرون ، و (يسمعون) فى : يسمعون .
الإدغام فى هذا أقوى ، اذ كان يكون فى الانفصال . والبيان فيهما عربى حسن ، لأنهما متحركان ، كما حسن ذلك فى : (يختمون ، ويهتدون) .

قوله : (لثلا يجمعوا بين حذف التاء ^(١) وإدغام الثانية)
فيه إشارة الى أمرين :

أحدهما : أن علة الامتناع انما هي اجتماع اجحافين .
والثاني : أن المحذوف انما هو التاء الأولى ، وهو مذهب بعض أهل
الكوفة ، وأهل البصرة على خلافه ، والمحذوف عندهم هو التاء الثانية ^(٢) .
قال " أبو سعيد " : " اذا التقت في (تغفل) تاءان ، نحو : " تتكلمون ، وتتحولسون " ،
فأنت بالخيار : ان شئت أثبتتهما جميعا ، وان شئت حذفتهما ، والتي تحذف هي الثانية ؛

وتصديق الادغام قوله تعالى : " يطيطروا بموسى " ، و " يذكرون " .
وينظر : ابن يعيش ١٥٢ / ١٠ والايضاح لابن الحاجب ٥١٨ / ٢ وشرح
الشافعية ٢٩٠ / ٣ .

(١) زيد في الفصل المطبوع ٤٠٤ / [التاء الأولى] ولا يترتب على حذف
هذه الزيادة لبس .

(٢) يرى الكوفيون أن المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية ؛ لأنه لما اجتمع
في أول الفعل حرفان متحركان من جنس واحد - وهما التاء - الزيادة للمضارعة ،
والتاء الأصلية - استثقلوا اجتماعهما ، فوجب أن تحذف
أحدهما .

ولما كانت الأولى زائدة ، والزائد أضعف من الأصلية ، وجب حذف الأولى .
أما البصريون : فحذفوا التاء الثانية الأصلية ؛ لأن التاء الأولى الزائدة
دخلت لمعنى ، وهو المضارعة ، والأصلية ما دخلت لمعنى ، فلما وجب حذف
أحدهما ، كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى .

وأرى أن حجة البصريين - هنا قوية ، وأن حذف الثانية أولى ؛ لأن الأولى زيدة
لمعنى ، وحذف ما لا يؤدى معنى أولى مما يؤدى معنى .

يؤيد هذا ما ذكره سيده ٤٧٦ / ٤ حيث يقول : " . . . وكانت الثانية أولى
بالحذف ؛ لأنها هي التي تسكن ، وتدغم في قوله تعالى : " فادارأتم " ،
و " ازينت " ، وهي التي يفعل بها ذلك في : (يذكرون " ، فكما اعتلت هنا ، كذلك
تحذف هناك " .

وينظر الانصاف ٦٤٨ / ٢ وابن يعيش ١٥٢ / ١٠ والايضاح لابن الحاجب
٥١٨ / ٢ وشرح الشافعية ٢٩٠ / ٣ والأشمنسى ٣٥١ / ٤ والتصريح
٤٩٩ / ٢ .

لأن الأولى دخلت لمعنى ، وبها ضارح الفعل الاسم (١) .
وقال بعض الكوفيين : يجوز أن تكون المحذوفة هي التاء الأولى ، أو الثانية (٢) .

- (١) شرح السيرافي ٥٢٣ / ٦
وينظر : الكتاب ٤ / ٤٢٦ وابن يعيش ١٥٢ / ١٠ والايضاح لابن الحاجب
٥١٨ / ٢ وشرح الشافعية ٣ / ٢٩٠ .
(٢) ينظر : ابن يعيش ١٥٢ / ١٠ والايضاح لابن الحاجب ٥١٨ / ٢ وشرح الشافعية
٢٩٠ / ٣ وفيه : " وقال الكوفيون : المحذوفة هي الأولى ، وجوز بعضهم
الأخرين " .

[من الادغام الشاذ]

(فصل) " ومن الادغام الشاذ قولهم : " ست " أصله : " سدس " فأبدلوا السين تاء ، وأدغموا فيها الدال .
 ومنه " رد " في لغة بني تميم ، وأصلها : " وتد " وهي الحجازية الجيدة ، ومثله :
 " عدان " في " عتدان " ، وقال بعضهم : " عتد " فرارا من هذا " .

المتن : قوله : (ومن الادغام الشاذ قولهم (١) : " ست " .. الى آخر الكتاب) .
التفسير : اعلم أنا قد ذكرنا - فيما تقدم (٢) - أن الشاذ اسم جنس تحته ثلاثة أنواع ،
 فلا معنى لذكره - ههنا - مرة ثانية .
 والمذكور من الصور الشاذة - ههنا - ثلاث :

الأولى : " ست " تقول : " ست نسوة ، وستة رجال " وأصله : " سدس " بكسر السين ،
 وسكون الدال ، كقولهم في التصغير : " سديس " و " سديسة " ، وقولهم : " سادس " و
 " سدس " وفي الجمع : " أسداس " .

فكل هذا يدل على أن فاء الكلمة ولامها سينان ، فأبدلوا من السين التي هي فسي
 موضع اللام أشبه الحروف بها من موضع الدال ، وهو التاء ، لثلاث سببوا الى أثقل
 مما قرأوا منه ، فصار : " ست " ، ثم أبدل من الدال تاء ، فاجتمع تاءان ، وصارت : " ستت " ،
 ثم أدغموا التاء الأولى في الثانية ، فصارت : " ست " .

قال " أبو سعيد " : " الذي دعاهم الى هذا الادغام الشاذ ، أنه اسم للعدد ، وكسر
 د ورانه على الألسنة ، فاستقلوا السينين المتطرفتين في موضع فاء الفعل ولامه ، وبينهما
 دال ، والدال قريبة المخرج من السين ، فتصير كأنها ثلاث سينات (٣) . . .
 فكرهوا ذلك ، انه قد هربوا من سينين بينهما دال ، وكرهوا أن يقلبوا السين دالا ،
 فبدغموا الدال في الدال - كما يعمل في الادغام من قلب الثاني الى جنس الأول ، فيصير

(١) سقط من المخطوطة ، وثبت في ابن يعيش ١٥٢/١٠ والمفصل المطبوع / ٤٠٤ .

(٢) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٢٩ (مخطوط) .

(٣) زاد السيرافي ٥٩٤ / ٦ : " .. وقد تقدم في ادغام الحروف أن الدال تدغم فسي
 السين ، والسين لا تدغم في الدال ، فلو أدغموا على ما يوجب الادغام ، لوجب
 أن يقولوا : (سدس) فيجتمع ثلاث سينات " . . .

كانهم أدغموا السين في الدال — فيقولوا : " سد " ، فقلبوا السين الى أشبه الحروف بها من مخرج واحد ^(١) ، وهو التاء ^(٢) . . .

وقد سبقت الدال التاء ، وهي ساكنة ، فتقل اظهرها .

ولم يقلبوا السين صاداً ، لأنه ليس بينهما الا الاطباق .

وكذلك لم يقلبوا السين زايًا ، لأنه ليس بينهما الا أن الزاي مجهورة ، والسين مهموسة ، فلو قلبوا السين صاداً ، أو زايًا ، كانتا كالسين ، وقد استثقل ذلك واجتنب ^(٣) .

فان قلت : ان ابدال التاء من السين ليس بشاذ ، وكذلك قلب الدال تاء ، وادغامها

في التاء الثانية أيضا ليس بشاذ ، فما وجه تسميته شاذاً ؟

قلت : قال " أبو سعيد " : " الدليل على شذوذه أنه لو كان يلزم فيه الادغام

لوقع الدال الساكنة بين السينين ، لكان يلزم أن يقال في : " سدس الشئ " : " ست " [يضم السين] ^(٤) ، وفي : " سدس الاظماء ^(٥) " : " ست " بالكسر ، وذلك

(١) في شرح السيرافي ٥٩٤ / ٦ [الدال] وكلاهما يؤدي المعنى المراد .

(٢) زاد السيرافي ٥٩٤ / ٦ . . . لأن التاء والسين مهموستان ، فصار : " سدت " ،

ثم أدغموا الدال في التاء ، لأنهما من مخرج واحد . . .
(٣) شرح السيرافي ٥٩٤ / ٦

ويقول سيويه ٤٨١ / ٤ ، ٤٨٢ في (باب ما كان شاذاً ما خففوا على السننهم ، وليس بمطرد) : " فمن ذلك (ست) وانما أصلها : (سدس) .

وانما دعاهم الى ذلك حيث كانت ما كثر استعماله في كلامهم ، أن السين مضاعفة ، وليس بينهما حاجز قوي ، والحاجز أيضا مخرجه أقرب المخارج الى مخرج السين ، فكرهوا ادغام الدال ، فيزداد الحرف سينا ، فتلتقى السينات .

ولم تكن السين لتدغم في الدال ، لما ذكرت لك ، فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال ، لثلاثا بصيروا الى أثقل ما فروا منه اذا أدغموا .

وذلك الحرف التاء ، كأنه قال : (سدت) ، ثم أدغم الدال في التاء " .

ونظر : ابن يعيش ١٥٢ / ١٠ ، ١٥٣ والايضاح لابن الحاجب ١٨ / ٢ ، ١٨ / ٢ .

(٤) زيادة من الشارح .

(٥) الصحاح (سدس) ٩٣٧ / ٣ : " والسدس بالكسر ، من الورد في أظماء الابل : أن تنقطع خمسة ، وترد السادس . وقد أسدس الرجل ، أي : وردت ابله سدساً .

.....

مما لا يقوله أحد " (١).
قال "أبو البركات": "انهم أبدلوا من السين تاء ، كما أبدلوا من التاء سيناً في "اتخذ"
قالوا: "استخذ" ، فلما أبدلوا — ههنا — من السين تاء ، صار الى "سدت" ، ثم
أدغموا الدال في التاء ، فصار الى: "ست" (٢).
الثانية: قولهم: "ود" أصله: "وتد" بكسر التاء ، وهي اللغة الحجازية (٣).
والشدوذ في هذه الصورة أقل ، إذ ليس فيها أكثر من تسكين التاء للادغام ،
قلبيها دالاً لما سكنها وأدغمها .
وقال "أبو سعيد": "انما كان شاذاً ، لأنه لم يطرد ، حذاراً من الالباس بالمضاعف .
وقد قررناه غير مرة .
ولغة بني تميم: "وتد" باسكان التاء التي هي عين الفعل ، كراهة الخروج من حرف
مفتح الى حرف مكسور ، كما أسكوا الخاء في "فخذ" والباء في: "كبد" (٤).
الثالثة: "عدان" بكسر العين ، وتشديد الدال ، وأصله: "عتدان" (٥).

- (١) شرح السيراني ٦ / ٥٩٤ .
- (٢) أسرار العربية / ١٦٩ .
- (٣) الكتاب ٤ / ٤٨٢: "ومن ذلك قولهم: (ود) وانما أصله: (وتد) وهي
الحجازية الجيدة ، ولكن بعض بني تميم أسكوا التاء ، كما قالوا في (فخذ): فخذ ،
فأدغموا .
ولم يكن هذا مطرداً ، لما ذكرت لك من الالباس ، حتى تجشموا: (وطدا ، ووتدا) ،
وكان الأجود عندهم (تدة ، وطدة) إذ كانوا يتجشمون البيان" .
وينظر: ابن يعيش ١٥٣ / ١٠ والايضاح لابن الحاجب ٥١٨ / ٢ وشرح الشافعية
٣ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ والمتع ٢ / ٧١٦ .
- (٤) شرح السيراني ٦ / ٥٩٥ ، ٥٩٦ .
- (٥) يقول سيدي ٤ / ٤٨٢: "ومما بينوا فيه قولهم: (عتدان) ، وقال بعضهم:
(عتدان) فراراً من هذا .
وقد قالوا: (عدان) شبهوه بـ (ود) . فلما تقع في كلامهم ساكنة ، يعنى التاء
في كلمة قبل الدال ، لما فيه من الثقل ، فانما يفرون بها الى موضع تتحرك فيه .
فهذا شأنه" .
وينظر: ابن يعيش ١٥٣ / ١٠ والايضاح لابن الحاجب ٥١٩ / ٢ وشرح الشافعية
٣ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ والمتع ٢ / ٧١٦ ، ٧١٧ .

قال "الجوهري" : "العتيد من أولاد المعز : ماري وقوى ، وأتى عليه حول ، والجمع : أعتدة وعدان ، وأصله : عتدان ، فأدغم" (١) .
قال : "وهذا الادغام شاذ ، وعلة ذلك ما فيه من الالتباس بالمضاعف (٢) " .
قوله : (وقال بعضهم : "عتد" فرارا من هذا) .
[يريد : أن "عتدا" جمعها بعضهم على "عتد" ؛ لأن جمعها على "عدان" يؤدي إلى اللبس بالمضاعف ؛ ولهذا قالوا : "عتد" فرارا من الادغام (٣)] .

- (١) الصحاح (عتد) ٥٠٥/٢ .
- (٢) شرح السيرافي ٥٩٦/٦ .
وما تجد رماله أن المصنف والشارح كلاهما قد سبق أن تحدثا في مثل هذا النوع من الادغام ، وقد أشار الشارح إلى ذلك .
وينظر : ص ١١٣٤ من التحقيق .
- (٣) ما بين الحاصرتين غير واضح في المخطوطة .
وينظر : ابن يعيش ١٥٣/١٠ والايضاح لابن الحاجب ٥١٨/٢ ، ٥١٩ .

(فصل) " وقد عدلوا في بعض ملاقي المثليين ، أو المتقاربين ، لاعواز الادغام الـ الحذف ، فقالوا في : " ظللت ، ومسست ، وأحسست " : " ظلت ، ومست ، وأحسست " ، قال :

..... أحسن به فبهن اليه شــــــــــــــــوس

وقول بعض العرب : " استخذ فلان أرضا " لـ " سيديه " فيه مذهبان :

أحدهما : أن يكون أصله : " استخذ " فتحذف التاء الثانية .

والثاني : أن يكون : " اتخذ " فتبدل السين مكان التاء الأولى .

ومنه قولهم : " يستطيع " بحذف التاء ، وقولهم : " يستيع " أن شئت قلت : حذف الطاء ، وتركت تاء الاستفعال .

وإن شئت قلت : حذف التاء الزيدة ، وأبدلت التاء مكان الطاء .

فقالوا : " بلمعير " و " بلمجلان " في " بنى العنبر " و " بنى العجلان " و " علما بنو فلان " ،

أى : على الماء ، قال :

غداة طفت علما بكرين وائل وجاءت صدور الخيل شطر تميم

وإذا كانوا ممن يحذفون مع إمكان الادغام في " يتسع " و " يتقى " فهم مع عدم إمكانه أحذف .

قوله : (وقد عدلوا في بعض ملاقي المثليين ، أو المتقاربين لاعواز الادغام الى الحذف ، فقالوا في " ظللت ، ومسست ، وأحسست " : " ظلت ، ومست ، وأحست ") .

اعلم أن قوله : (ملاقى) جمع (ملقى) نحو : " مسعى " و " مساعى " ، وهو : موضع

الالتقاء والاجتماع .

قال في " شامل اللغة " : الملقاة : واحدة الملقى ، وهى شعب رأس الرحم (١) .

والمعنى أنهم في بعض المواضع التى يحسن فيها الادغام ، إذا تعذر عليهم ذلك

فيه ، جنحوا الى الحذف ، لأن الادغام ؛ محصل قدرا من التخفيف ، فلما تعذر عليهم ،

عدلوا الى تخفيف الكلمة بالحذف ، حذارا من فوات التخفيف بالكلية ، مع كونه مقصودا

في تلك الصور .

(١) اللسان (لقا) ٥ / ٤٠٦٦ : " . . . والملقى أيضا : شعب رأس الرحم ، وشعب

دون ذلك ، وأحدها : ملقى ولقاة "

والمذكور من صور الحذف عند تعذر الادغام ثمان :

الأولى : قولهم : " ظلمت أفعل كذا " (١)

الشاهد فيه : أن أصله : " ظلمت " بكسر اللام الأولى التي هي عين الفعل ، واجتماع حرفين — من جنس واحد — ظاهرين ، مستثقل ، وذلك يقتضى التخفيف بادغام الأول ففى الثانى ، لما قررناه .

الا أن الادغام — ههنا — قد تعذر ؛ لأن اللام الثانية ، قد سكنت باتصال ضمير الفاعل المتكلم أو المخاطب .

وقد عرفت أن المدغم فيه لابد وأن يكون متحركا ، فلما تعذر الادغام ، حذفوا اللام الأولى ، لافادة التخفيف المطلوب ، وقالوا : " ظلمت " بكسر الظاء وفتحها ، كما سنقرره فى الصورة التى بعدها .

فان قلت : أليس أن الاجتماع كما ينتفى بحذف اللام أولى ، ينتفى بحذف اللام الثانية ، فلم عينتم اللام الأولى لافادة التخفيف ؟

قلت : انما عينتم اللام الأولى للحذف ، فرارا من كثرة التغير المخالف للأصل . بيان ذلك : أنهم لو حذفوا اللام الثانية ، احتاجوا الى تسكين اللام الأولى ، لما عرقته غير مرة من أن التاء التى للفاعل ، والنون فى جمع المؤنث ، يسكن ما قبلها ، فلو حذفتم اللام الثانية ، كان التغيير عارضا لكل واحد من اللامين ، ضرورة حذف الثانية ، واسكان الأولى .

قال " عبد المجيد " : .. ولأنهم شبهوا المضاعف بالمعتل العين ، فلما كان المحذوف من : " ظلمت " مضاعفا ، لم يمت ، ولست " انما هو عين الفعل ، كذلك كان المحذوف من " ظلمت " وحذوه أيضا عين الفعل (٢) .

(١) ومثل ذلك قوله تعالى : " .. وانظر الى الهك الذى ظلمت عليه عاكفا .. " (طه / ٩٢) .

(٢) ينظر : ابن يعيش ١٥٣/١٠ حيث يقول : " قال أبو العباس : شبهوا المضاعف — ههنا — بالمعتل ، فحذف فى موضع حذفه ، فقالوا : (أحست ، وأمسست) ، كما قالوا : (أقمت ، وأردت) ، وقالوا : (مسست ، وظلمت) ، كما قالوا : (كلت ، ومجت) ، كأنهما استويا فى باب (رد ، وقام) .. " .

قال " الجوهري " : " ظلمت أعمل كذا - بالكسر - ظلولا ، اذا عملته بالنهار ، دون الليل " (١)
 الثانية : قولهم : " مست الشئ " بكسر الميم .
 الشاهد فيه : أن الأصل : " مسته " بفتح الميم ، وكسر السين ، وهى اللغة الفصيحة .
 وحكى أبو عبيدة : " مست " بفتح الميم والسين جميعا (٢) .
 قال فى " شامل اللغة " : وهى لغة رديئة (٣) ، وربما قالوا : " مست الشئ " يحذفون
 منه السين الأولى ، ثم يحولون كسرتها الى الميم ، ومنهم من لا يحول ، ويترك الميم على
 حالها مفتوحة (٤) .
 الثالثة : قوله : " أحست الشئ " بالحاء المهملة المفتوحة ، والسين الساكنة المهملة ،
 وأصله : " أحست " فنقلوا فتحة السين الأولى الى الحاء ، ثم حذفوها (٥) .

- (١) الصحاح (ظلل) ١٧٥٦/٥ وفيه يقول الجوهري : " وهو من شواذ التخفيف " .
- (٢) السابق (مسس) ٩٢٨/٣ : " مست الشئ " بالكسر أسسه مس ، فهذه اللغة الفصيحة . وحكى أبو عبيدة : مست الشئ بالفتح أسسه بالنم .
 وربما قالوا : مست الشئ يحذفون منه السين الأولى ، ويحولون كسرتها الى الميم ،
 ومنهم من لا يحول ، ويترك الميم على حالها مفتوحة ، وهو مثل قوله تعالى : " فظلمتم
 تفكهم " بكسر ويفتح ، وأصله : ظلمتم ، وهو من شواذ التخفيف . . .
- (٣) لعله يقصد أنها لغة شاذة ، ولا فلا يليق وصفها بأنها رديئة ، وقد جاء بها القرآن الكريم .
 ولم أجد - فيما توفر لى من مراجع - من وصفها بأنها رديئة غير صاحب شامل
 اللغة .
- (٤) اللسان (مسس) ٥ / ٤٢٠١ .
- (٥) الكتاب ٤ / ٤٨٢ ، ٤٨٣ : " ومن الشاذ قولهم : (أحست ، ومست ، وظلمت) ،
 لما كثر فى كلامهم كرهوا التضعيف ، وكرهوا تحريك هذا الحرف الذى لاتصل اليه
 الحركة فى (فعلت ، وفعلن) الذى هو غير مضاعف ، فحذفوا ، كما حذفوا التاء
 من قولهم : (يستطيع) . . . " .
 وينظر : ابن يعيش ١٥٢/١٠ ، ١٥٤ والايضاح لابن الحاجب ٥١٩/٢ وشرح
 الشافية ٢٤٥/٣ ، ٢٩٢ .
 وما هو جدير بالذكر أن النحويين قد نظموا هذا النوع من التعبير فى سلك الادغام ،
 وسموه به ، وإن لم يكن فيه ادغام ، انما هو ضرب من الاعلال للتخفيف ، كراهية
 اجتماع المتجانسين كالادغام .
 وينظر : ابن يعيش ١٥٣/١٠ والايضاح لابن الحاجب ٥١٩/٢ .

قال "عبد المجيد" : أحسنت الشئ ، وجاءت : حسنت ، وأحسنت بالخبر : أيقنت به .
 وقال "الأخفش" : أحسنت ، معناه : ظننت ووجدت (٢).

قد احتج المصنف على جواز هذا الحذف واستعماله ، بما أنشده "أبو زيد النخاسي" وأوله :

[٢١٢] فَبَاتُوا يَدْلُجُونَ وَبَاتَ يَسِيرِي . . . يصير بالدجى هاء غموس
 رَسَوَى أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمُطَايَا . . . أَحْسَنَ بِهِ فَهِنَّ إِلَيْهِ شُوس (٣)

الشاهد فيه : أن الأصل : "أحسن به" فحذفت منه السين الأولى ، ثم نقلت فتحتهما إلى الحاء .

(١) الصحاح (حس) ٣ / ٩١٢ ، ٩١٨ : " . . . وقال أيضا : حسنت بالخبر ، وأحسنت به ، أى : أيقنت به . وربما قالوا : حسيت بالخبر وأحسيت به ، يدلون من السين يا . . . قال أبو زيد :

خَلَا أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمُطَايَا . . . حَسِينَ بِهِ فَهِنَّ إِلَيْهِ شُوس
 وربما قالوا : أحست منهم أحدا ، فألقوا إحدى السينين استقلا ، وهو من شوان التخفيف .

وأبو عبيدة : يروى قول أبي زيد :
 أَحْسَنَ بِهِ فَهِنَّ إِلَيْهِ شُوس

وأصله : أحسن . . .

(٢) المايقي (حس) ٣ / ٩١٨ وزيد فيه : " ومنه قوله تعالى :
 " فَلَمَّا أَحْسَسَ عَيْسَىٰ مِنْهُمْ الْكُفْرَ " . . .

(٣) بيتان من الوافر ، قالهما : أبو زيد من قصيدة يصف فيها الأسد ، والثاني من شواهد :

الخصائص ٢ / ٤٣٨ والنصف ٣ / ٨٤ والمحتجب ١ / ١٢٣ ، ٢٦٩ ، ٢٦٩ / ٢ وأمالى
 الشجرى ١ / ٩٢ ، ٣٨٨ والصحاح (حس) ٣ / ٩١٢ برواية : (خلا) فى موضع
 (سوى) و (حسين) فى موضع (أحسن) ، وفيه أيضا : وأبو عبيدة يروى قول
 أبي زيد :

أَحْسَنَ بِهِ فَهِنَّ إِلَيْهِ شُوس

والانصاف ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٢ وأبن يعيث ١٠ / ١٥٤ واللسان (حس) ٢ / ٨٢٠ ، ٨٢١ .

وأدلى القوم : إذا ساروا من أول الليل . والاسم الدلج بالتحريك ، والدلجة والدلجة
 أيضا مثل : برهة من الدهر وبرة .

فإن ساروا من آخر الليل فقد ادلجوا بتشديد الدال ، والاسم الدلجة والدلجة .
 وينظر : الصحاح (دلج) ١ / ٣١٥ .

ذكر الشاعر أن قوما يسرون والأسد يتبعهم فلم يشعر به إلا المطايا .

والذى دعاهم الى الحذف استثقالهم اجتماع الحرفين المتماثلين .
والذى أوجب ثقل الحركة فى هذا وأمثاله ، الهرب من اجتماع الساكنين على غير حده .
قال " عبد الباقي " : الشاعر يصف قوما يسيرون ، والأسد يطلب فريسته منهم .
والعتاق — بكسر العين — النجيات من الابل (١) .
قوله : غموس — بالنون المعجمة — هو القوى الشديد (٢) .
قوله : شوس ، هو جمع أسوس ، وشوساء ، وهو الذى ينظر بمؤخر عينه (٣) .
يقول : كانوا تلك الليلة فزعين خوفا من الأسد .
ويروى : " حسين " وأبدلوا من السين الثانية (ياء) بنقطتين من تحت (٤) .
الرابعة : قولهم : " استخذ فلان أرضا " باثبات تاء واحدة قبل الخاء ، ول : " سيويه " فيه قولان :

أحدهما : أن أصله : " استتخذ " على زنة (استفعل) ، ثم حذفوا التاء الثانية التى هى فاء الفصل ، لأنهم لو حذفوا التاء الأولى ، لاجتمع ساكنان ، والموجب لذلك كراهة اجتماع الحرفين المتماثلين .
والثانى : أنه لاحذف فى الكلمة ، والأصل : " اتخذ " على زنة (افعل) ، ثم أبدل من التاء الأولى سينا ، وزال الادغام ، وقيل : " استخذ " (٥) .

- (١) اللسان (عتق) ٢٧٩٩/٤ .
- (٢) الصحاح (غمس) ٩٥٦/٣ : " والأمر الغموس : الشديد " .
- (٣) السابق (شوس) ٩٤١/٣ وفيه : " الشوس بالتحريك : النظر بمؤخر العين تكبرا " .
- (٤) السابق (حس) ٩١٢/٣ .
- (٥) الكتاب ٤٨٣/٤ ، ٤٨٤ : " وقال بعضهم : " استخذ فلان أرضا " يريد : اتخذ أرضا ، كأنهم أبدلوا السين مكان التاء فى " اتخذ " كما أبدلوا حيث كثرت فى كلامهم ، وكانتا تاءين ، فأبدلوا السين مكانها ، كما أبدلت التاء مكانها فى " ست " .
وانما فعل هذا كراهية التضعيف . . .
وكذلك السين لم تجد حرفا أقرب الى التاء فى المخرج والهمس حيث أراد والتخفيف منها .
وانما فعلوا هذا ، لأن التضعيف يستثقل فى كلامهم .
وفيهما قول آخر : أن يكون : (استفعل) ، فحذف التاء للتضعيف من " استتخذ " ، كما حذفوا لام " ظلت " . . .
وينظر : ابن يعيتش ١٥٤/١٠ والايضاح لابن الحاجب ٥٢٠/٢ وشرح الشافعية ٢٩٢/٣ ، ٢٦٤ وأسرار العربية / ١٦٩ .

وقال "أبو سعيد" : لأنه ليس حرف أقرب من السين إلى التاء في المخرج والهمس ، حيث أرادوا التخفيف منها .

وانما فعلوا هذا ، لأن التضعيف يستقل في كلامهم (١) .

أعني : تشديد الفاء .

وعلى هذا القول : لا تكون هذه الصورة مما نحن فيه .

الخاصة : قولهم : "يسطيع" والأصل : "يستطيع" فكهوا ادغام التاء في الطاء والقاف

حركتها على السين (٢) .

قوله : (وقولهم : "يستطيع" ان شئت قلت : حذف الطاء ، وتركبتا الاستفعال ، وان شئت

قلت : حذف التاء الزيدة ، وأبدلت التاء مكان الطاء) .

اعلم أنهم اتفقوا على أن الأصل : "يستطيع" وأن المحذوف منه أحد الحرفين :

أما التاء ، أو الطاء .

وان فرضت أن المحذوف [هو الطاء كان فيها ثلاثة] (٣) أعمال : أحدها : سلب

الفتحة عن التاء .

والثاني : نقل كسرة الطاء إلى التاء .

والثالث : حذف [فاء الفعل] (٤) والوزن حينئذ (يستعمل) .

وان فرضت أن المحذوف هو التاء ، فالأعمال أيضا ثلاثة :

سلب [حركة التاء] (٥) ثم حذفها ، ثم ابدال التاء مكسورة من الطاء المكسورة ،

(١) شرح السيرافي ٦٠٠/٦ وبجاءته : " . . . وكذلك السين لم تجد حرفا أقرب إلى التاء في المخرج والهمس حيث أرادوا التخفيف منها ، وانما فعلوا هذا ، لأن التضعيف مستقل في كلامهم . . . " .

(٢) يقول أبو سعيد ٥٩٢/٦ : " . . . ومثل ذلك : (يسطيع) أصله : يستطيع ، وكثر في كلامهم ، فحذفوا أحد الحرفين ، فمنهم من يقول : (يسطيع) ومنهم من يقول : (يستطيع) . وكهروا ادغام التاء في الطاء والقاف حركتها على السين ، فيقال : (يسطيع) ، كراهية تحريك السين . . . " .

(٣) بياض في المخطوطة .

(٤) غير واضح في المخطوطة .

(٥) بياض في المخطوطة .

والوزن ان ذاك : (ينفعل)^(١).
 قالوا : والأول أولى [لأن ابدال]^(٢) التاء من الطاء ضعيف^(٣).
 السادسة : قولهم : "بلعنبر" وأصله : "بنو العنبر".
 قال "الجهري" : "العنبر : أبو حى من [تميم]^(٤) وهو : العنبر بن عمرو بن تميم^(٥).
 الشاهد فيه : أنه لما أضيف "بنون" إلى "العنبر" سقطت النون للاضافة ، ثم حذفت
 الواو وحال الرفع ، والياء حالتى النصب والجر ، لالتقاء الساكنين ، فاجتمع النون الذى هو
 عين الكلمة [ولام التعريف ، ولم يمكن ادغامها فى لام التعريف]^(٦) لسكونها ، فحذفت
 النون من اللفظ والخط جميعا .
 وكذلك حذفت ألف الوصل من الخط ، وقيل : ["بلعنبر" ^(٧)] فى الأحوال
 الثلاثة .

- (١) يقول سيدييه ٤ / ٤٨٣ : " .. حذفوا التاء من قولهم : (يستطيع) فقالوا :
 يستطيع ، حيث كثرت ، كراهية تحريك السين ، وكان هذا آخرى ان كان زائدا ،
 استقلوا فى (يستطيع) التاء مع الطاء ، وكروها أن يدغموا التاء فى الطاء فتحرك
 السين ، وهى لا تحرك أبدا ، فحذفوا التاء ... "
- ويقول فى ٤ / ٤٨٤ : " .. وقال بعضهم : فى : (يستطيع) : يستيع .
 فان شئت قلت : حذفت الطاء كما حذف لام (ظلت) ، وتركوا الزيادة كما تركوها
 فى : (تقيت) .
- وان شئت قلت : أبدلوا التاء مكان الطاء ، ليكون ما بعد السين مهموزا مثلها ،
 كما قالوا : (ازدان) ليكون ما بعد هـ مجهورا ، فأبدلوا من موضعها أشبه الحروف
 بالسين ، فأبدلوها مكانها ، كما تبدل هى مكانها فى الابلقاء " .
- (٢) بياض فى المخطوطة .
- (٣) ينظر : ابن يعيش ١٠ / ١٥٤ ، ١٥٥ ، والايضاح لابن الحاجب ٢ / ٥٢١ وشرح
 الشافية ٣ / ٢١٢ ، ٢٩٣ .
- (٤) بياض فى المخطوطة .
- (٥) الصحاح (عنبر) ٢ / ٧٥٩ وزيد فيه : " بلعنبر : هم بنو العنبر ، حذفوا النون
 لما ذكرناه فى باب التاء فى بلحارث " .
- (٦) ما بين الحاصرتين بياض فى المخطوطة ، وهو مقتبس من الكتاب ٤ / ٤٨٤ وابن
 يعيش ١٠ / ١٥٥ .
- (٧) بياض فى المخطوطة .

وكذلك يفعلون في كل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة (١).
ولقائل أن يقول : انهم اتفقوا [على أنه لا بد في] (٢) مثل هذا الحذف من
تحقق مجموع أمرين :

أحدهما : أن تكون اللام للتعريف .
والآخر : أن تكون ظاهرة [غير] (٣) مدغمة ، وليس في كلام المصنف ما يدل على
أنه لا بد من مجموع هذين الوصفين .
قال "سيويه" : ولا تحذف [في "بنى النجار" و "بنى التيم" (٤)] وما أشبه ذلك ،
لأن اللام فيهما مدغمة فيما بعدها ، ولم تظهر (٥) .
قال "أبو سعيد" : "الموجب لذلك أن لام المعرفة إذا ظهرت ، بان مخرجها ، فظهرت
النون واللام وكأنهما من جنس واحد ، لما بينهما من التجاور ، لأن النون تدغم فـ
اللام ، فصارتا كأنهما سينا "مسست" و "أحسست" ، ولما "ظلمت" .
وإذا ادغمت لام المعرفة [في حرف] (٦) آخر باين ذلك الحرف النون .
وأبضا فان لام التعريف إذا ادغمت ، وأبدلت للدغام ، فقد أعلت ، فكهروا حذف ما قبلها ،
لئلا يدخلوا علة على علة " (٧) .
السابعة : قولهم : "بلعجلان" بفتح العين ، والأصل : "بنو العجلان" في الرفع ،
و "بنو العجلان" في النصب والجر .

- (١) الكتاب ٤٨٤/٤ : "ومن الشاذ قولهم قولهم في (بنى العنبر ، ونى الحارث) :
 - بلعنبر ، ولحارث ، بحذف النون .
 - وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة .
 - (٢) بياض في المخطوطة .
 - (٣) بياض في المخطوطة .
 - (٤) بياض في المخطوطة .
 - (٥) الكتاب ٤٨٤/٤ وعبارته : "فأما إذا لم تظهر اللام فيها ، فلا يكون ذلك ."
 - (٦) سقط من المخطوطة .
 - (٧) شرح السيرافي ٦٠٤/٦ .
- ومما تجدر ملاحظته أن المصنف والشارح كلاهما استقى المواضع الشاذة من كتاب
سينويه ، وشرحه لأبي سعيد السيرافي .

ومنية الكلام فيه على الوجه الذى سبق.

قال " أبو محمد " : " إنما حذفت النون فى " بلعنبر " و " بلعجلان " لأن النون ، واللام متقاربان ، ولذلك قالوا : " لعلنى " فى " لعلنى " و " اننى " فى " اننى " فحذفوا النون عند اللامين ، كما حذفوا النون عند التنوين " (١).

وقال " أبو سعيد " : " هذا الحذف من الشاذ ؛ لأن " بنو " منفصل عن لام التعريف ، ولأن لام التعريف مبنية على السكون ، بخلاف اللام الثانية فى : " ظلت " فانها مع ما قبلها فى كلمة واحدة ، وقد تكون متحركة فى بعض التقادير " (٢).

وإذا كان الادغام فيه متعذرا ، كانت الحاجة الى تخفيفه بالحذف أقل .

الثامنة : قولهم : " علماء بنو فلان " .

الشاهد فيه : أن الأصل : " على الماء بنو فلان " ، فسقطت الألف ، لملاقاتها لام التعريف ، فاجتمع لامان ، وتعذر ادغام الأولى فى الثانية ، فحذفت اللام الأولى ، كما حذفت فى " ظلت " إلا أن الحذف - ههنا - أبعد ؛ لأن كل واحد من اللامين منفصل عن صاحبه ، وواقع فى كلمة أخرى ، كما ذكرناه (٣).

وقد احتج المصنف على جواز حذف اللام الأولى بقول الشاعر :

[٢١٣] غداة طفت علماء بكر بن وائل وهاج صدور الخيل شطر تميم (٤)

(١) التخدير ٢ ورقة ٢٨٧/ (مخطوط) .

(٢) شرح السيرافى ٦ / ٦٠٣ ، ٦٠٤ وزاد أبو سعيد : " وإنما يقع الادغام فى متحرك ، والذي لا يكون إلا ساكنا لا يقع فيه الادغام " .

(٣) يقول ابن الحاجب فى الايضاح ٢ / ٥٢١ : " . . . وإنما ضعف (بلعنبر) وشبهه وإن كان اجتماعهما مع لام التعريف كثيرا لأمرين :

أحدهما : أنهما من كلمتين منفصلتين ، والمتمم أكد من المنفصل .

والثانى : أنهما فى الحقيقة لم يجتمعا ؛ لما بينهما من الفصل بالياء فى (بنى) والواو فى : (بنو) ، والألف فى : (على) ؛ لأنها مرادة ، فكانت فاصلة فى الحقيقة بينهما " .

وينظر : الكتاب ٤ / ٤٨٥ وشرح السيرافى ٦ / ٦٠٣ ، ٦٠٤ وأمالى الشجرى ٢ / ٤ وابن يعيش ١٠ / ١٥٥ والمتع ٢ / ٧١٧ ، ٧١٨ وشرح الشافى ٣ / ٢٩٣ وأسرار العربية ١٦٩ .

(٤) من الطويل ، قاله : الفرزدق (حناسة التبريزى ١ / ٥)

والبيت من شواهد أمالى الشجرى ١ / ٩٧ ، ٢ / ٤ وشبهه لقطرى ابن الفجاءة ، برواية :

غداة طفت علماء بكر بن وائل وعجنا صدور الخيل نحو تميم

وأسرار العربية ١٦٩ وابن يعيش ١٠ / ١٥٤ .

وهذه الكلمة تذكر في معرض المدح ، والمعنى :
انهم علوا في النزلة والعز ، بحيث لا يعاودهم [أحد] ^(١) كما أن الميتة تطفو الماء ، وتعلق
عليه .

وربما وقع في بعض كتب النحو (طفت) بالغين المعجمة ، وهو تصحيف [والصحيح]
مارويناه .

وعاجت ، معناه : أقبلت وتوجهت ^(٣) .

ويجوز في (صدور) الرفع ، والنصب ؛ لأن (عاج) قد يجئ متعديا ولازما .
ويروى : (نحوتميم) . والمعنى واحد .

قال الجوهري : تقول : " قصدت سطره " ، أى : نحوه " ^(٤) .

وتفارق [" علماء بنو فلان " ^(٥)] ما قبلها في أن المحذوف فيها لا لتقاء
الساكنين إنما هو الألف المنقلبة عن الواو التي [هى] ^(٦) لام الكلمة .

والمحذوف في المثالين المتقدمين : قد يكون واوا ، وقد يكون ياء ، وهما زائدان ،
كما سبق .

قوله : (وإذا كانوا ممن يحذفون مع إمكان الادغام في : " يتسم " ويتقى " فهم مع عدم
إمكانه أحذف) .

اعلم أن الأصل في : (يتسع) : يتوسع ، على زنة (يفتعل) ، فإذا أرادوا
التخفيف بالادغام ، أبدلوا [الواو تاء] ^(٧) وأدغموا الأولى في الثانية ، وقالوا :
(يتسع) بتشديد التاء .

-
- (١) بياض في المخطوطة .
 - (٢) بياض في المخطوطة .
 - (٣) اللسان (عج) ٣١٥٦ / ٤ .
 - (٤) الصحاح (شطر) ٦٩٧ / ٢ .
 - (٥) ما بين الحاصرتين بياض في المخطوطة .
 - (٦) بياض في المخطوطة .
 - (٧) بياض في المخطوطة .

تم بحمد الله

نتائج البحث

بعد هذه الرحلة الطويلة التي دامت سنين عديدة في صحبة العلامة الزمخشري
وفصله ، والإمام الرازي وعرائسه ، أستطيع أن أقرر النتائج التالية :

أولاً : يعتبر الزمخشري من أبرز علماء الدين واللغة الذين ظهوروا في بداية القرن
السادس الهجري ، حيث أثرى الفكر الإسلامي بكتبه الدينية واللغوية ، وكما عرفه
العلماء والباحثون بكشافه ، عرفوه بفصله الذي قامت حوله عشرات الشروح ،
ونصب العلماء أنفسهم لكشف أسرار ، وأظهار روائعه .

ثانياً : يعتبر القرن السادس الهجري قرن ازدهار وتقدم لشتى العلوم والمعارف ،
مخاصة علوم الدين واللغة .

ثالثاً : ولد الإمام الرازي ، وعاش في النصف الثاني من القرن السادس الهجري ، وأوائل
القرن السابع ، وطلع على الناس بمواهبه المتعددة في التفسير ، والطب ، وعلم
الكلام ، والهندسة ، والكيمياء ، وسائر المعارف العامة .

رابعاً : إذا كان الباحثون والدارسون قد عرفوا الإمام الرازي مفسراً بارعاً ، وطبيباً حاذقاً ،
ومتكلماً مقنناً ، ولافتياً امتلك ناصية البيان ، فحق لهم بعد ظهور عرائسه أن
يعرفوه علماً من أعلام النحويين الذين ظهوروا في أواخر القرن السادس ، وأوائل
القرن السابع الهجري .

خامساً : عرائس المحصل من أسبق وأهم شروح الفصل التي تمتاز بحسن العرض ، ووضوح
الأسلوب .

سادساً : استقى صاحب العرائس أفكاره النحوية من أمهات الكتب التي نعتبرها
ينابيع النحوي الأولى .

سابعاً : عرائس المحصل من شروح الفصل التي عنيت بالشراهد على اختلاف أنواعها ،
كما اهتم صاحبها بالتفسيرات اللغوية لكل ما يسهل له في أثناء شرحه .

ثامناً : لقد وقف الإمام الرازي من القراء موقفا معتدلاً ، فقد دافع عنهم ، واعتد
بقراءتهم على اختلاف درجاتها ، ولم يسلك سلك غيره في الحملة عليهم ،
والتشهير بهم ، كما فعل المازني مع الإمام نافع ابن أبي نعيم .

تاسعاً : كان الإمام الرازى فى عرائسه معنياً بعرض الآراء ، وإظهار الخلافات النحوية ، وبيان أدلة كل فريق فيها ، ولما كان يندى رأياً ، أو يرجح موقفاً فريق على آخر .

عاشراً : من خلال شرح الإمام الرازى المسائل النحوية ندرك اتجاهه البصرى .
حادى عشر : عرائس المحصل سفر نحوى صرفى ، فيه آراء نحوية وصرفية لعلماء أجلاء ، لم نر كتبهم حتى الآن ، ولعل الزمن يجود بها فى مستقبل الأيام ، لنقصف على هذه الآراء فى مصادرها .

ثانى عشر : الإمام الرازى نموذج للعقلية السلمة التى منحها الله مزاهاً متعددة جديدة بالدراسة والبحث .

ثالث عشر : هذا البحث يضيف إلى مكتبة التراث الإسلامى والعربى كتاباً من أهميات الكتب التى نعتز بها فى ميدان الدراسات النحوية والصرفية .



الفهرس

- ٢ - الأحاديث النبوية
وأقوال الصحابة
- ٤ - الأشكال
- ٦ - الكتب الواردة
في المخطوطة
- ٨ - القبائل
- ١٠ - الأعلام
- ١٢ - موضوعات
الدراسة

- ١ - الشواهد القرآنية
- ٣ - الشواهد الشعرية والرجز
- ٥ - أقوال العرب
- ٧ - الأماكن والبلدان
- ٩ - المذاهب النحوية
- ١١ - المصادر
- ١٣ - موضوعات
التحقيق

فهرس الآيات القرآنية

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
<u>سورة الفاتحة</u>		
الحمد لله رب العالمين	١	٦٨٥
إياك نعبد وإياك نستعين	٥	٨٣٥
اهدنا الصراط المستقيم	٦	٨٦٥
صراط الذين أنعمت عليهم	٧	٦٨١
ولا الضالين	٧	٤٢٨٥٤١٧
<u>سورة البقرة</u>		
آلم	١	٦٦٨
ذلك الكتاب لا ريب فيه	٢	٦٦٨
إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم	٦	٤٣٢
أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى	١٦	٦٧٥
أن يضرب مثلاً ما بعوضة	٢٦	١٠٢
فإما يأتينكم منى هدى فمن تبع هداى	٢٨	٣٥٦
ذلكم خير لكم	٥٤	٢٦٦
وادخلوا الباب سجداً	٥٨	١٩٣
ثم قست قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة	٧٤	٧٠٠
وأشربوا فى قلوبهم العجل	٩٣	٤٨٤
ولن يفتنوه أبداً بما قدمت أيديهم	٩٥	٢٢٦
أو كلما عاهدوا عهداً	١٠٠	٣٢٩
ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة	١٠٣	٩٧١
قل أتحاجوننا فى الله وهو ربنا وربكم	١٣٩	٦٦٠
وكذلك جعلناكم	١٤٣	٢٦٨
ولكل وجهة هو موليها	١٤٨	٨٨٨
لو أن لنا كرة ففتبوا منهم	١٦٧	٣٦٥

الآية	رقمها	الصفحة
ليس البر	١٧٧	٢٩٦
فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى	١٨٦	٤٠٩
لعلكم تفلحون	١٨٩	١٨٠
ولا تعلقوا بأيديكم إلى التهلكة	١٩٥	٤٩٦ (٢٦٤)
فإذا قضيتهم مناسكهم فاذكروا الله	٢٠٠	١١٦١
وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم	٢١٣	١١٩٥
البيّنات		
أم حسبتم أن تدخلوا الجنة	٢١٤	٢٢٣
كتب عليكم القتال وهو كره لكم	٢١٦	٦٩٩
لمن أراد أن يتم الرضاعة	٢٢٣	٢٩٨
ولا تنصروا الفضل بينكم	٢٣٧	٨٦٩ ٥٦٦٨
من ذا الذى يشفع عنده إلا بأذنه	٢٥٥	١١٥٤
فانظروا إلى طعامكم وشرابكم لم يتسنه	٢٥٩	٢٩٩
يأبىها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم	٢٦٧	٦٤٧
فنعما هى	٢٧١	٢٩٩
فليؤد الذى ائتمن أمانته	٢٨٣	٦٢٧
وان تبذروا نافي أنفسكم أو تخفوه	٢٨٤	٣٧٦

سورة آل عمران

آل	١	٦٦٧
الله لا إله إلا هو الحى القيوم	٢	٦٦٧
والله يومئذ بنصره من يشاء إن فى ذلك لعبرة	١٣	١٢٩
من أنصارى إلى الله	٥٢	٢٣
إن هذا لهو القصص الحق	٦٢	٧٠٠
وان الله لهو العزيز الحكيم	٦٢	١٣١
ها أنتم هؤلاء حاجتكم فيما لكم فيه علم	٦٦	٤٣٢
وقالت طائفة	٧٢	١١٣٢

الآية	رقمها	الصفحة
ومن يبتغ غير الإسلام دينا	٨٥	١١٦٠
فيما رحمة من الله لذت لهم	١٥٩	٢٩٩٠٢٧٧٠٦٣
ذلك بما قدمت أيديكم	١٨٢	٢٦٢
فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة	١٨٥	١١٥٥

سورة النساء

ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم	٢	٢١
ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به	٦٦	٣٦٣
وإن منكم لمن ليطعن	٧٢	٣٩٧
لعلهم الذين يستنبطونه منهم	٨٣	٤٠٤
ولو لا فضل الله عليكم ورحمته	٨٣	٤٠٤
وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا	١٢٨	١٢١٢٥ ٨٤٤
لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا	١٣٧	٢٨٣
فيما نقضهم ميثاقهم	١٥٥	٢٧٦٠٦٣
حرما عليهم	١٦٠	٢٧٧
وكفى بالله شهيدا	١٦٦	٤٥
إن أمروا هلك ليس له ولد	١٧٦	٣٦٢

سورة المائدة

إذا قمتم إلى الصلاة	٦	١٩٨
واسحبوا برؤوسكم	٦	٤٧
ما جاءنا من بشير ولا نذير	١٩	٢٨٤
يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء	٤٠	١١٩٧
إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون	٦٩	١٤٣
وحسبوا ألا تكون فتنة	٧١	١٦٢
وإن قال الله يا عيسى بن مريم	١١٦	٦٥٠
ما قلت لهم إلا ما أمرتني به	١١٧	٢٩١

الصفحة

رقمها

الآية

سورة الأنعام

١٧٧	٢٧	يا ليتنا نرد
٤١٧	٣٨	وما من دابة
٦٢٦ ٥٦٢ ٥	٧١	له أصحاب يدعونه إلى الهدى
٢٧١	٩٤	لقد تقطع بينكم
١١٣	١٠٩	أنها إذا جاءت لا يؤمنون
٦٩٧	١٤٤ ٥ ١٤٣	الذكرين حرم أم الأنثيين
٢٣٠	١٤٨	إن تتبعون إلا الظن
٨٠	١٥٤	تماما على الذي أحسن
٤١٤	١٥٦	وإن كنا عن دراستهم لغافلين
٩٦٣	١٦١	دينا قينا
٤٣١ ٥ ٩١	١٦٢	قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي

سورة الأعراف

١٩٧	٤	وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا
٧٧١	٢٠	فوسوس لها الشيطان
٢٦٦	٤٣	ويبدوا أن تلكم الجنة
٢٩٦	٨٢	وما كان جواب قومه إلا أن قالوا
٣٣٠	٩٦	أفأمن أهل القرى
٣١٣ ٥ ١٥٣	١٠٢	وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين
١١٦٣	١٤٣	فلما أفأق قال سبحانه ثبت إليك
٢٨٧ ٥ ٩٣	١٥٥	واختار موسى قومه سبعين رجلا

سورة الأنفال

١٢٠٥	٩	إذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم
١٠٧٣	٤٢	ليهلك من هلك عن بينة
٣٩٢	٦٤	يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
<u>سورة التوبة</u>		
فقاتلوا أئمة الكفر	١٢	٦٥٠
وضاقت عليكم الأرض بما رحبت	٢٥	٢٩٣
وسيحلفون بالله لو استطعنا لخرجنا معكم	٤٢	٧٩٠ ٦٦٨
ومنهم من يقول ائذن لي ولا تفتني	٤٩	٦٢٨ ٦٢٧
لمسجد أسس على التقوى من أول يوم	١٠٨	٦٢

<u>سورة يونس</u>		
وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين	١٠	٢٨٩ ١٥٦
أثم إذا ما وقع آمنتم به	٥١	٣٣٠
ويستبشرونك أحق هو قل إني نذير	٥٣	٢٥٥
قال قد أجبت دعوتكما فاستقيا	٨٩	٤٣٢
فلولا كانت قرية آمنتم	٩٨	٣٠٢

<u>سورة هود</u>		
فهل أنتم مسلمون	١٤	٢٣٠ ٥٣٢٧
أفمن كان على بينة من ربه	١٧	٣٢٩
تال لو أن لي بكم قوة أو آوى إلى ركن شديد	٨٠	٤٠٧
وإن كلا لما ليوفيهم	١١١	١٥٠

<u>سورة يوسف</u>		
وإن كنت من قبله لمن الفاتلين	٣	١٥٣
وقالت أخرج عليهن	٣١	٦٧٥
فذلكن الذي لمتني فيه	٣٢	٢٦٦
ذلكما مما علمني ربى	٣٧	٢٦٦
إن الحكم إلا لله	٤٠	٢٣٠

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
وقال الذي نجا منها وادكر بعد أمة	٤٥	١٢١٥
حاش لله	٥١	٩٠
إن الحكم إلا لله	٦٧	٢٣٠
فبدأ بأوعيتهم قبل وعاء أخيه	٧٦	٧٨٠
فلن أبرح الأرض حتى يأتني لى أبى	٨٠	٢٢٧
تالله تفتأ تذكر يوسف	٨٥	٧٠
إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين	٩٠	١٠٢٧
وكان من آية فى السموات والأرض	١٠٥	٤٢١

سورة الرعد

عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال	٩	٥٥٩
أم هل تستوى الظلمات والنور	١٦	٢٠٣
أفمن يعلم أنما أنزل إليك من ربك الحق	١٩	١١٧١
ولو أن قرآنا سيرت به الجبال	٣١	٤٠٦
أظلم بياس الذين آمنوا	٣١	٨٩٠

سورة إبراهيم

وإن تاذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم	٧	١١٨٣
----------------------------------	---	------

سورة الحجر

ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين	٢	٣١٦ ٥٦٠
لوما تأتينا باللائكة	٧	٣٠٤
ولقد خلقنا الإنسان من صلصال	٢٦	٧٩٩
إن المتقين فى جنات وعيون	٤٥	٦٧٥
أد خلوها بصلام آمنين	٤٦	٦٧٥
قالوا لا توجل إنا نبشرك بغلام	٥٣	٨٩٧
لعمرك إنهم لفى سكرتهم يعمهون	٧٢	١٣٠

الصفحة

رقعها

الآية

سورة النحل

١٢٩	١٨	وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الله ٠٠
٣٧٨	٢٠	كى لا يعلم بعد علم شيئا
٤١١	١٢٤	وان ريك ليحكم بينهم يوم القيامة

سورة الإسراء

٤٣٨	٤	وقضينا إلى بنى إسرائيل فى الكتاب
٢٦٤	٦٢	أرايتك هذا الذى كرمت على
١١٩٧	٦٣	قال اذهب فمن تبعك منهم
٣٧٥	٧٦	واذن لا يلبثون خلافاك إلا قليلا
١٠٢٦	٩٦	قل كفى بالله شهيدا بينى وبينكم
٣٦٢	١٠٠	إذا لأمسكنم خشية الإنفاق
٣١٣	١٠٨	إن كان وعد ربنا لمفعولا
٢٢٣	١١١	الحمد لله الذى لم يتخذ ولدا

سورة الكهف

٧٠٢	١٩	فلينظر أيها أركى طعاما
١١٨٣	٢٤	واذكر ريك إذا نسيت
٥٦٩ ، ١٢٧	٣٨	لكننا هوالله رس
١١٥٨	٦٠	وان قال موسى لفتاه
٢٢٧	٦٠	لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين

سورة مريم

٢٦٨	٩	قال كذلك قال ريك
٢٦٨	٢١	قال كذلك قال ريك
٤٤٣ ، ٤٣٩	٢٦	فأما ترين من البشر أحدا فقولى
٢٢٦	٢٦	فلن أكلم اليوم إنسيا
٤٤	٦١	أيهم أشد على الرحمن ضيا

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
--------------	--------------	---------------

سورة طه

كى نسبحك كثيرا	٢٣	١١٦٣
لعله يتذكر أو يخشى	٤٤	١٨٠
ولأصلينكم فى جذوع النخل	٧١	٣٧
وانى لغفار لمن تاب وآمن	٨٢	١٩٧
أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا	٨٩	١٦٠
وامرأه لك بالصلاة	١٣٢	٦٤٣

سورة الأنبياء

لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا	٢٢	٤٠٣
وتالله لأكيدن أصنامكم	٥٩	٦٠٣، ٦٩
ونصرنا من القوم الذين كذبوا	٧٧	٢٠
قل إنما يوحى إلى أنا إلهكم إله واحد فهل أنتم	١٠٨	١٠٣

سورة الحج

ومن الناس من يعبد الله على حرف	١١	١
ثم ليقتضوا أنفسهم وليؤفوا نذورهم	٢٩	٧٠٣
فاجتنبوا الرجز من الأوثان	٣٠	١٥
فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها	٣٦	١١٦٧
قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار	٧٢	٦٦

سورة المؤمنون

قد أفلح المؤمنون	١	٤٠٠
ثم خلقنا النطفة علقة	١٤	١٩٥
من طور سيناء	٢٠	٧٥
وعليها وعلى الفلك حاملون	٢٢	٧٣
قال عما قليل ليصبحن نادمين	٤٠	٢٧٨
ثم أرسلنا رسلنا تترى	٤٤	٨٢٦

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
<u>سورة النور</u>		
ويعلمون أن الله هو الحق المبين	٢٥	١٥٩
ليجزئهم الله أحسن ما عملوا	٣٨	٤٠٠
يكاد سنا بركة يذهب بالأبصار	٤٣	١١٤٠، ١١٣٢، ٤١
والله خلق كل دابة من ماء	٤٥	١١٦٣
ومن يطع الله ورسوله ويخش الله	٥٢	٦٧٢
فإذا استأذنوك لبعض شأنهم	٦٢	١١٧٢
قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لو إذا	٦٣	٣١٦
فليحذر الذين يخالفون عن أمره	٦٣	٧٧
<u>سورة الشعراء</u>		
أئن لنا لأجرا	٤١	٣٣٢
إنا لنحن الغالبون	٤٤	١٣١
والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي	٨٢	١٦١
وانظنك لمن الكاذبين	١٨٦	١٥٣
<u>سورة النمل</u>		
طس	١	٦٦٨
فما كان جواب قومه إلا أن قالوا	٥٦	٢٩٦، ٢٩٥
قل عسى أن يكون ردف لكم	٧٢	٤٩
<u>سورة القصص</u>		
أيها الأجلين قضيت فلا عدوان على	٢٨	٢٧٨
أفمن وعدناه وعدا حسنا فهو لاقبه	٦١	٢٠٢
وأتيناه من الكوز ما إن مفاتحه	٧٦	١٢٥
<u>سورة العنكبوت</u>		
ولما أن جاءت رسلنا	٣٣	٢٧٤

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
	<u>سورة الروم</u>	
وان كثيرا من الناس يلقاء ربهم لكاغرون	٨	٢٧٨
وان تصبهم سبغة بما قدمنا آيد بهم	٣٦	٣٥٢
	<u>سورة لقمان</u>	
ومن كفر فلا يحزنك كفره	٢٣	١١٦١
ولو انما فى الأرض من شجرة أقلام	٢٧	١١٨
	<u>سورة الأحزاب</u>	
إذ جاءكم من فوقكم ومن أسفل منكم	١٠	١١٦٧
	<u>سورة سبا</u>	
إن نشأ نخسف بهم الأرض	٩	١١٩٥
قل إن رى يقذف بالحق	٤٨	١٣٨
	<u>سورة فاطر</u>	
هل من خالق غير الله	٣	٢٨٤
إن أنت إلا نذير	٢٣	٢٣٠
أرونى ماذا خلقوا من الأرض	٤٠	٢٠
	<u>سورة يس</u>	
وان كل لما جميع لدينا محضرون	٣٢	١٤٩
	<u>سورة الصافات</u>	
وان من شيعته لإبراهيم	٨٣	٤١٢
وناديناه أن ياإبراهيم	١٠٤	٢٩١
قد صدقت الروميا	١٠٥	٢٩١
إنهم لهم المنصورون	١٧٢	١٣١

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
	<u>سورة ص</u>	
وانطلق الالأمهم أن امشوا	٦	٢٩٠
لقد ظلمك بسوء النعجتك إلى نعاجه	٢٤	٢١
واذكر عبدنا أيوب	٤١	٤٢٧
أنى سننى الشيطان بنصب وعذاب	٤١	٦٢٥
اركض برجلك هذا مفتسل بارد	٤٢	٦٢٥، ٤٢٧
	<u>سورة الزمر</u>	
إن الله يغفر الذنوب جميعا	٥٣	١٩
أن تقول نفس يا حسرتنا	٥٦	١١٩٣
لو أن لى كرة فأكون من المحسنين	٥٨	٣٦٥
	<u>سورة غافر</u>	
حم	١	٦٦٨
يوم التناد	٣٢	٥٦١
لملى أبلغ الأسباب	٣٦	١٨١
فأطلع	٣٧	١٨١
	<u>سورة فصلت</u>	
حم	١	٦٦٨
ولا تستوى الحسنة ولا السيئة	٣٤	٢٨٣
	<u>سورة الشورى</u>	
حم	١	٦٦٨
لعل الساعة قريب	١٧	١٨٠
	<u>سورة الزخرف</u>	
حم	١	٦٦٨
فأما نذ هين بك فإننا منهم منتقمون	٤١	٤٤٤

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
<u>سورة محمد</u>		
حتى إذا خرجوا من عندك قالوا	١٦	١١٦٤
فقد جاء أشراطها	١٨	٦٥٥
<u>سورة الفتح</u>		
ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك	٢	٤٠٠
كنزع أخرج شطاء	٢٩	١١٦٥
<u>سورة الحجرات</u>		
واعلموا أن فيكم رسول الله	٧	٣٤٤
<u>سورة ق</u>		
هذا ما لى عنيد	٢٣	٢٩٩
ألقياً فى جهنم كل كفار عنيد	٢٤	٦٧٦
مناع للخير معتد مريب	٢٥	٦٧٦
الذى جعل مع الله إلهاً آخر	٢٦	٦٧٦
<u>سورة الذاريات</u>		
مثل ما أنكم تنطقون	٢٣	٢٧٨
<u>سورة النجم</u>		
تلك إذا قسمة ضيزى	٢٢	١٠٠٨
وأنه أهلك عاداً الأولى	٥٠	٦٤٥
<u>سورة القمر</u>		
يوم يحجبون فى النار على وجوههم	٤٨	٨٦٠
<u>سورة الرحمن</u>		
فيومئذ لا يملأ عن ذنبه إنس ولا جان	٣٩	٦٨١

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
	<u>سورة الواقعة</u>	
لونشاء جعلناه خطاما	٦٥	٤٠٥
لونشاء جعلناه اجاجا	٧٠	٤٠٥
فلا أقسم بسواقع النجوم	٧٥	٢٧٩
فلولا إذا بلغت الحلقوم	٨٣	٣٠٤
وانتم حينئذ تنظرون	٨٤	٣٠٤
نحن اقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون	٨٥	٣٠٤
فلولا إن كنتم غير مدبسين	٨٦	٣٠٤
ترجعونها إن كنتم صادقين	٨٧	٣٠٤

سورة الحديد

لئلا يعلم أهل الكتاب	٢٩	٢٨٠
----------------------	----	-----

سورة الحشر

لئن أخرجوا لا يخرجون معهم	١٢	٤٠٢
لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله	١٣	٤١١

سورة المتحفة

إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين	٩	١٠٣
--	---	-----

سورة المصف

من أنصاري إلى الله	١٤	٢٣
--------------------	----	----

سورة المنافقون

والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد	١	١٣٣
----------------------------------	---	-----

سورة الملك

إن الكافرون إلا في غرور	٢٠	٢٣٠ ٥ ١ ٤٩
-------------------------	----	------------

<u>الصفحة</u>	<u>رقمها</u>	<u>الآية</u>
<u>سورة القلم</u>		
٤٣	٥	فستبصر ويبصرون
٤٣	٦	بأيكم المفتون
٣٦٦	٩	ودوا لو تدهن فيدهنون
<u>سورة الحاقة</u>		
٤٥٠	٢٥	لم أوت كتابه
٤٥٠	٢٦	ولم أدر ما حسابيه
٤٥٠	٢٨	ما أغنى عني ماليه
٤٥٠	٢٩	هالك عني سلطانية
<u>سورة المعارج</u>		
١١٦٦	٣	من الله ندى المعارج
١١٦٦	٤	تمرج الملائكة
٣٨٨	٣٨	أيطمع كل امرئ منهم
٣٨٨	٣٩	كلا
<u>سورة النوح</u>		
١٩	٣	ان اعبدوا الله واتقوه وأطيعون
١٩٠١٨	٤	يفغر لكم من ذنوبكم
<u>سورة المزمل</u>		
١٥٨	٢٠	علم أن سيكون منكم مرضى
<u>سورة المدثر</u>		
١١٦١	٤٢	ما سللكم في سفر

<u>المفحة</u>	<u>رقمها</u>	<u>الآية</u>
	<u>سورة القيامة</u>	
٢٥١	٤	بلى قادرين
٢١٩	٣١	فلا صدق ولا صلى
٢٣٦	٤٠	أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى
	<u>سورة الإنسان</u>	
٣٣٢	١	هل أتى على الإنسان حين من الدهر
٥١٣	١٥	ويطاف عليهم بأنية من فضة
	<u>سورة المطففين</u>	
١١٧٩	٣٦	هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون
	<u>سورة الطارق</u>	
٤١٤٤٢٢٣	٤	إن كل نفس لما عليها حافظ
	<u>سورة الفجر</u>	
٥٦١	٤	والليل إذا يسر
٥٧٤	١٥	رى أكرم
٥٧٤٤٣٨٨	١٦	وأما إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه
٣٨٨	١٧	كلا بل لا تكرمون اليتم
	<u>سورة البلد</u>	
١٥٨	٧	أحسب أن لم يره أحد
	<u>سورة الشمس</u>	
٥٢٣	١	والشمس وضحاها
٢٩٤	٥	والسما وما بناها

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
<u>سورة الليل</u>		
والليل إذا يغشى	١	٦٢٠، ٦٢٤٠
والنهار إذا تجلى	٢	٦٢٠، ٦٢٤٠
وما خلق الذكر والأنثى	٣	٦٢٠، ٦٢٤٠
إن سعيكم لشتى	٤	٦٢٠، ٦٢٤٠
<u>سورة الضحى</u>		
وأما السائل فلا تنهر	١٠	٧٦٧
<u>سورة الملحق</u>		
كلا لئن لم ينته لنسفنا بالناصية	١٥	٥٨١، ٥٣٨٩
<u>سورة القدر</u>		
من كل أمر	٤	٢٠
سلام هي حتى مطلع الفجر	٥	٢٦، ٦٢٤
<u>سورة البينة</u>		
لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين	١	٤١٨
<u>سورة العاديات</u>		
إن رهم بهم يومئذ لخبير	١١	١٣٣
<u>سورة العصر</u>		
والعصر	١	٣٩٢
إن الإنسان لفي خسر	٢	٣٩٢
إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات	٣	٣٩٢

الصفحة

رقمها

الآية

سورة الفيل

١١٨٣

١

الم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل

سورة الاخلاص

٤٢٩

١

قل هو الله أحد

٤٢٩

٢

الله الصمد

فهرس الأحاديث النبوية وأقوال الصحابة

الصفحة

٧٨١	أحد أحد	١
١٢٠٢	ارجعن مازورات غير مأجورات	٢
١٢٠	أفضل ماقلته أنا والنبيون من قبل لا إله إلا الله	٣
٦٤	إن وراكبها	٤
٢٩٧	كما تكونوا يولى عليكم	٥
٩٤٢	لقد هممت أن أنهى عن الغيلة	٦
١٧٧	ليتنى طائر	٧
٨١٥٠٣٩٥	ليس من امبرامصيام فى امسفر	٨



فهرس الشواهد الشعرية

رقم الشاهد	قائله	بحره	الصفحة
(أ)			
٧٧	ليت شعري وأين منى ليت . . . إن ليتا وإن لوا غنا	أبو زيد	الخفيف ٣٦٥
١٨٨	ما إن رأيت ولا أرى فى مدتى . . . كجوارى يلهين فى الصحرا	مجهول	الكامل ١٠٢٣
(ب)			
٦٢	يسر المرء ما ذهب الليالى . . . وكان ذهابهن له ذهابا	مجهول	الوافر ٢٩٤
١٢٢	فغض الطرف إنك من نمير . . . فلا كعبا بلغت ولا كلابا	جرير	الوافر ٦٧٩
١١١	إذا مضت غب الكرى عودا سحل	مجهول	الطويل ٦٠٩
١٩١	سيروا بنى العم فالأهواز منزل لكم شهر تيرى فلا تعرفكم العرب	جرير	البسيط ١٠٢٨
١٨٧	لا يبارك الله فى الغوانى . . . هل يصبحن إلا لهن مطلب	عبيد الله ابن قيس الرقيات	المنسرح ١٠٢٢
٢١٠	وفى كل حى قد خبط بنعممة فحق لشأس من ندادك ذنوب	علقة بن عبد	الطويل ١٢١٨
٤٨	فإن أمسك فإن العيش حلو . . . إلى كأنه غسل مشوب يرجى المرء ما لا إن يلاقى . . . وتمرض دونه أقره الخطوب	جابر بن الأن الطائي	الوافر ٢٢٨
١٢٢	سيكفك صرب القوم لحم معرض	سليك	الطويل ٩٥٠
١٠٩	وباء قد ور فى القصاع مشيب بالله ربك إن دخلت فقل له	ابن السلكه	الطويل
١٩٣	هذا ابن هرة واقفا بالباب ما أنس لأنساء آخر عشتى . . . ملاح بالمعزأ ربع سراب	الحصين ابن قعقاع	الكامل ١٠٣٠
٥٢	ما إن رأيت ولا سمعت به . . . كاليوم هانى أيقى جرب	دريد بن الصمة	الكامل ٢٧١
١١٧	سالت هذيل رسول الله فاحشة ضلت هذيل بما قالت ولم تحب	حسان	البسيط ٦٤٠

رقم الشاهد	قائله	بحره	الصفحة
٢٠٤	فذرنا ولكن هتمين متيسرا . . . على ضوء برق آخر الليل ناصب	مراحم المقيلي	الطويل ١١٨٠
١٨١	وانى وان كنت ابن سيد عامر . . . وفارسها المشهور فى كل موكب فما سودتني عامر عن وراثة . . . ابي الله ان اسمو بام ولا اب	عامر بن الطفيل	الطويل ١٠١٨
١٩٨	[فكان تنادينا وعقد عذاره] وقال صاحبى قد شأؤك فاطلب	امرو القيس	الطويل ١٠٢٠
٢٥	فقال لى قول ذى رأى ومقدرة مجرب عاقل نزه عن الريب أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب	مختلف فيه	البسيط ٩٥
٨٨	ربما أوفيت فى علم . . . ترفعن ثوبى شمالات	جذيمة الأبرش	الطويل ٤٤٥
١١٨	فأما قولك الخلفاء منا . . . فهم نعموا وريدك من وداجى ولولا هم لكنت كعظم حوت . . . هوى فى مظلم الغمرات داجى وكنت أذل من وتد بقاع . . . يشجع رأسه بالفهر واجى	عبد الرحمن الوافر بن حسان	٦٤٠
٢٠٦	إن الساحة والمروة والندى فى قبة ضربت على ابن الحشر	زياد الأعجم	١١٤٩
٢٢	كأنما ضربت قدام أعينهم قطنا بمستحصد الأوتار سحج	مجهول	البسيط ٣٤١
١٦٠	فقلت لصاحبى لا تحبسانا . . . بنزع أصوله واجد زشبحا	مختلف فيه	الوافر ٨٤٢
١٨٥	قد كاد يذهب بالدنيا ولذتها موالى ككباش العوس سحاح ما منهم واحد الا بحجزت لبابه من علاج القين مفتاح	جرير بن عبد الله البلجلى	البسيط ١٠٢٠

رقم الشاهد	نثاله	بحره	الصفحة
١١٢	ألا رب من قلبى له الله ناصح		
٦٦	ومن قلبى لى فى الظبا السوانح عسى طيى من طيى بعد هذه	ن والرمة	الطويل ٦١٠
	ستطفى غلات الكلى والجوانح	قسام بن رواحه	الطويل ٣٢١
	(د)		
٦٨	إن القوم على الذلغا قد كسدا		
٨٦	وحبها موشك عن يصدع الكبد [فأياك والميتات لا تأكلنهما]	مجهول	البسيط ٣٢٤
	ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا	الأعشى	الطويل ٤٣٥ ٥٨١
١٢٠	حزق إذا ما القوم أبدا فكاهاة تفكر آياهم يمينون أم فردا ؟	جامع بن مرخية	الطويل ٦٥٧
٦٣	يا صاحبي فد ت نفسى نفوسكم وحبثما كنثما لا قيتما رشدا	مجهول	البسيط ٢٩٧
	أن تحملا حاجة لى خوف محملها وتصنعا نعمة عندى بها ويدا		
	أن تقرأن على أسما ويحكمها منى السلام وألا تشعرا أحدا		
٥٥	وقد بعدت بالوصل بينى وبينها بلى إن من زار القبور ليبيدا	مجهول	الطويل ٢٥٢
١٨٢	فأليت لا أرى لها من كلالمة ولا من حفى حتى تلاقى محمدا	الأعشى	الطويل ١٠١٨
٢٧	أعد نظرا يا عجد قيس لعلمها أضاءت لك النار الحمار المقيدا	الفرزدق	الطويل ١٠٤
١٠٦	تالله يبقى على الأيام مبتثلا جون السراة رباة سنه غرد	أبو ذؤيب الهذلى	البسيط ٥٩٥
٦٥	لا در درك إنى قد رميتها لولا حددت ولا عذرى لمحدود	الجموح	البسيط ٣١٢

رقم الشاهد	قائله	بحره	الصفحة
١٠	فإن تمس مهجور الفناء فرما . . . أقام به بعد الوفود وفود	أبو عطاء السندی	٥٥٤ ٦١
١١٤	إذا ما الخبز تأداه بلحم . . . فذاك أمانة الله الشريد	مجهول	٦١٢
٥٨	روح الفتى للخبر ما إن رأيت . . . على السن خيرا لا يزال يزيد	المملوط السعدى	٢٧٣
١٩٠	ألم يأتيك والأنباء تنمى . . . بما لاقت لبون بنى زحماد ومحبسها على القرش تشرى . . . بأدراع وأسيف حسداد	قيس بن زهير	١٠٢٥
١٥٨	وقفت فيها أصيلا لأسائلها . . . عيت جوابا وبابالريح من أحد	النايفة الذبياني	٨٣٩
١٥١	فترك نهدا عيلا أبناؤها . . . ومنى كنانة كاللصوت المرد	عبد الأسد ابن عامر الطائى	٨٣٢
١٤	قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا . . . إلى حمامتنا أو نصفه فقد	النايفة الذبياني	٥٦٣ ١٠٧
٢	أفد الترحل غير أن ركبنا . . . لما نزل برحالتنا وكان قد	النايفة الذبياني	٥١٠ ٣١٧
٥٢	ها إن تا عذرة إن لم تكن نفعت . . . فإن صاحبها قد تاه فى البلد	النايفة الذبياني	٢٣٧
٣٨	بالله ربك إن قتلت لمسلما . . . وجبت عليك عقوبة المتعمد	عائكة بنت زيد بن نفيل	١٥٤
١٤٤	إذا ما عد أربعة فسال . . . فزوجك خامس وأبوك سادى	النايفة الجعدى	٨٠٧
(ر)			
١٥٧	وقد رابنى قولها يا هنسا . . . ويحك ألحق شرايشـ	امروء القيس المتقارب	٨٣٧
١٧٦	قد حان لوصحوت أن تقصرا . . . وقد أتى لما عهدت عصر	عدي بن زيد	١٦٥
٩٨	عن مبرقات بالبريد . . . وبالأكف اللامعات دور	زهير	٥٦١
١٧٠	وأراك تغرى ما خلقت معه . . . خض القوم يخلق ثم لا يفر	عمرو بن أحر	٩٣٧
	تسائل بابن أحر من رآه . . . أعارت عينه أم لم تعارا ؟		

رقم الشاهد	قائله	بحره	الصفحة
١٦٦	مجهول	الطويل	٨٦٣
	ودع ذا الهوى قبل القلى ترك ذى الهوى		
	متين القوى خير من الصرم مزدرا		
٥	امرو القيس	الطويل	٤٦
	الاهل اناها والحوادث جمة . . بان امر القيس بن تملك بيقرا		
٣٤	جرير	الكامل	١٣٦
	ان الخلافة والنبوة فيهم . . والمكرات وسادة اطهار		
١٢	ابو ذؤاد	الخفيف	٦١
	ربما الجامل الموبل فيهم . . هنا جيج بينهم المهار		
			٦٣
٥١	ابو صخر	الطويل	٢٣٧
	اما والذى ابكى واضحك [والذى		
	امات واحى والذى امره الامر]		
٨٧	جرير	البسيط	٨٣٨
	[ياتيم تيم عدى لا ابالكـ]		
	لا يلقينكم فى سوءة عمـ		
٥٦	مضر بن	الطويل	٢٥٣
	وقلن على الفردوس اول مشرب		
	رمى		
	الأسدى		
	اجل جبر ان كانت ابيحت دعاشره		
١٥٣	مختلف	الطويل	٨٣٥
	فهبك والامر الذى ان توسعت		
	فيه		
	موارد ضاقت عليك مصادره		
٢٢	الفرزدق	الطويل	٨٩
	تنظرت نضرا والسماكين ايهمـ		
	على من الغيث استهلّت مواطره		
١٣	الحطيئة	الطويل	٦٢
	فان تك ذا مال كثير فانهم . . لهم جامل ما يهدأ الليل سامره		
٤٦	دريد بن	الوافر	٢١٠
	الصمة		
	لقد كذبتك نفسك فاكذبنها . . فان جزعا وان اجمال صبر		
٤	مختلف	البسيط	٤٤
	تلك الحرائر لاربات اخصرة . . سرود الحاجر لا يقران بالسور		
٣١	ابو زيد	البسيط	١٣٠
	الطائي		٤١٢
	ان امرأ خصنى عدا مودته . . على التناى لعندى غير مكفور		
	ارعى واروى وادنانى واظهرنى . . على العدو بنصر غير تعذير		
١٤٨	امرو القيس	المديد	٨٢٣
	رب رام من بنى ثمل . . متاج كفيه فى قتـ		
١٧٥	ابو جندب	الطويل	٩٥٩
	وكت اذا جارى دعا لمضوفة . . اشمر حتى ينصف الساق مثزى		
	فلا تحسبن جارى لى ظل مرخصة		
	ولا تحسبنه فقع قاع بقرقـ		
	ولكننى جمر الغضا من ورائه . . يخفرننى سيفى اذا لم اخفر		

رقم الشاهد	قائله	بحره	الصفحة
(م)			
٧	لله يلقى على الأيام ذو حيد . . . بمشخرية الظيان والآس	مختلف البسيط	٥٥٠ ٦٠٠
٢١٢	فباتوا يد لجون مات يسرى . . . يصير بالذبحى هاد غموس سوى أن العتاق من المطايا . . . أحسن به فبهن إليه غموس	أبو زيد الطائي الوافر	١٢٣٦
(ع)			
١٨٩	هجوت زيان ثم جئت معتذرا . . . من هجوز بان لم تهجو ولم تدع أبو عمرو بن البسيط العلاء	البسيط	١٠٢٤
٩٩	لا يبعد الله إخوانا تركتهم . . . لم أدرب بعد غداة الأوس ما صنع ابن مقبل البسيط	البسيط	٥٦٢
٤٣	لعلك يوما أن تلم مله . . . عليك من اللاتي يد عنك أجدعا متم بن الطويل	نويره	١٨٣
٧٩	فقال أكل الناس أصبحت مانعا		
	لسانك كيما أن تغر وتخدعنا جميل بن الطويل	مهمر	٣٨٥
٦٤	تعدون عقر النيب أفضل مجدكم		
١٦١	بنى ضوطرى لولا الكنى المقنعا جرير فإن تزجرانى يا بن عفا أنزجر	الطويل	٣٠٦
٨٤٨	وان تدعانى أحم عرضا منعا سويد بن الطويل	كراع	٨٤٨
٨٩	لاتهين الفقير عليك أن . . . تركع يوما والد هر قد رفعه الأضبط بن المنسرح	قريع	٤٤٨
٧٦	فإما ترينى اليوم أزجى طميتسى		
٣٥٧	أطوف سيرا فى البلاد وأفرع فإنى من قوم سواكم وانما . . . رجالى فهم بالحجاز وأشجع عبد الله ابن همام السلولى	الطويل	٣٥٧
٢٤	ومنا الذى اختير الرجال ساحا		
٩٤	وجودا إذا هب الرياح الزعازع	الفرزدق	٩٤
١١٦	نزع ابن بشر وابن عمرو قبله . . . وأخواه راة لمثلها يتوقع وضت بمسلة البغال عشية . . . فارعى فزارة لاهناك المرتفع	الفرزدق الكامل	٦٣٩

رقم الشاهد	قائله	بحره	الصفحة
(ق)			
٢١١	وليس مانع ندى قبرى ولا رحم .. يوما ولا معد مان خابط ورقا	زهير	البسيط ١٢١٩
٢٠٥	نقول إذا استهلك بالالذة .. فكيفه هشى بكفك لائق فقلت لها إن الملامة نفعها .. قليل وايسر تستطاع الخلائق	طريف بن ربيعه العنبرى	الطويل ١١٨٠
١٢٩	وتصبح من غب السرى وكأنها .. ألم بهامن طائف الجن ألقى	الأعشى	الطويل ٧٠٩
٢٣	تشب لمقرورين يصطليانها .. مات على النار الندى والمخلق	الأعشى	الطويل ٨٩
٦	فلما رد فنا من عمير وصبه .. تولوا سراعا والمنية تمنق	مجهول	الطويل ٥٠
٣٧	فلو أذك فى يوم الرخا .. سألتقى فراقك لم أبخل وأنت صد يسق	مجهول	الطويل ١٥٢
٣٦	إذا جرت نواصى آل بدر .. فادوها وأسرى فى الشقاق والا فاعلموا أنا وأنتهم .. بغاة ما بقينا فى شقاق	بشر بن أبى خازم	الوافر ٤٤
١٣٣	ضربت صدرها إلى وقالست .. يا عدى لقد وقتك الأواقسى	مهلهل بن ربيعة	الخفيف ٧٧٣
(ك)			
١٣١	إذا الأمهات قبحن الوجوه .. فرجت الظلام بأمانك	مروان بن الحكم	المقارب ٧٥٤
١١٥	تعلن ها لعمر الله ذاقم ..		
٦٦١	فاقمى بذرك وانظر أين تنمك	زهير	البسيط ٦٦١
(ل)			
٤٤	كذبتك عينك أم رأيت بواسط .. غلس الظلام من الرباب خيالا	الأخطل	الكامل ٢٠٢
١٦٨	لو شئت قد نفع الغواد بشرة .. تدع الصيادى لا يجد ن غليلا	جرير	الكامل ٨٨٠
٨٥	فذكرته ثم عاتبت .. عتابا رفيقا وقولا جميلا فألفيته غير مستعجب .. ولا ذاكر الله إلا قايلا	أبو الأسود الدؤلى	المقارب ٤٢٨
٢٠٢	مى سألت بغداد عنى وأهلها .. فأنى عن أهل المواسم سأل	أبو العلاء المعرى	الطويل ١١٤٨
٦٠	كلا زعمتم بأنا لانقاتلكم .. إنا لأمثالكم يا قومنا قتل	الأعشى	البسيط ٢٨٢

رقم الشاهد	قائله	بحره	الصفحة
٣٩	وقد غدوت إلى الحانوت يتبعنسى		
١٨٦	شاو مثل شلول شلشل شلول فى فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى ويتعمل	الأعشى البسيط	١٥٧
١٧٧	فيوما يجازين الهوى غير ماضى . . . ويوما ترى مشن غول تغول تبين لى أن القماء ذلقة . . . وأن أعزاء الرجال طيالها	جرير الطويل	١٠٢١
٧٨	حلفت برب الراقصات إلى منى . . . يفول البلاد نصها وزميلها لئن عادلى عبد العزيز بمثلها . . . وأمكنى منها إذن لا أقبلها	أنيف بن زيان الطويل	١٨٣
١٠٨	الأنات أمامة باحتمالسى . . . لتحزننى فلايك لا أبالسى	كثير عزة الطويل	٣٧٣
٥٤	ألا يا اسقيانى قبل غارة سنجال	مجهول الوافر	٦٠٧
٢٣٨	وقبل منا يا قد حضرن وآجال وقبل اختلاف القوم من بين سالك سب	الشماع الطويل	٢٣٨
٨١	وأخر صلوب هوى من بين أبطل حلفت لها بالله حلفة فاجسر	امروء القيس الطويل	٣٩٩
١١٣	لناموا فما إن من حديث ولاصال فقلت يمين الله أبرح قاعدا	امروء القيس الطويل	٦١١
١١	ولو قطعوا رأسى لديك وأهالى	الأعشى الخفيف	٥٨
٩	رب رقد هرقته ذلك اليوم . . . وأسرى من معشر أقيال	امروء القيس الطويل	٥٣
٩٢	ألا رب يوم لك مشن صالح . . . ولا سيما يوم بدارة جرجل فالיום فاشرب غير مستحقب . . . إثمنا من الله ولا واغسل	امروء القيس السريع	٥٥٣
١٩٧	إذا قامت تضرع المسك منهما . . . نسيم الصبا جأت برياً القرنفل	امروء القيس الطويل	١٠٥٦
١٦	أذلك أم كدرية ظل فرخها . . . لقي بشرورى كاليتيم المعيل غدرت من عليه بعد ماتم ظموها	مزاحم بن الحارث الطويل	٧٤
٦١	تصل وعن قبض بيديا . . . مجهول وترميننى بالطرف أى أنت مذنب	مجهول الطويل	٢٨٧
	وتقلبتنى لكن إياك لا ألقى		

رقم الشاهد	قائمه	بحره	الصفحة
	(م)		
١٠٢	أنا سيف العشيرة فاعرفنى	حميد بن بجدل الكلابى	٥٧٠
	[حميدا قد تذريرت السناما]		
١٤٧	فيادرت شاتها عجلى مثابرة	مجهول	٨١٨
	حتى استقت دون محنى جيد هانغما	البسيط	
١٩٩	عيسوا بأمرهم كما . . عيت ببيتها الحمامة	عبد بن الأبرص	١٠٧٤
	وضعت لها عودين من . . ضعة وآخر من ثاممة	الكامل	
٨٠	ذاك خليلي وذو يعاتبنسى . . يرمى ورائى بالسهم واسلمه	بجير بن عنه الطائى	٣٩٦
٢٦	أتتنى يمين من أناس ليركبى	سويد بن كراع	١٠٤
	على ودنى هضبة غول مقسادم	الطويل	
	تحلل وعالج ذات نفسك وانظرون		
	أبا جعل لعلما أنت حالم		
٧٤	وان أناه خليل يوم مسألة . . يقول لا غائب مالى ولا حرم	زهير	٣٤٧
١٢٦	زارت روية شعثا بعد ما هيجوا	البسيط	
	لدى نواحل فى أرساغها الخدم	مختلف فيه	٧٠١
	فقت للزور مرتاعا فأرقنى		
	فقلت أهى سرت أم عادنى حلم		
	وكان عهدى بها والمشى يبهظها		
	من القريب وشها النوم والسام		
٢٠٣	فى حلة من طراز السوس معلمة	مجهول	١١٧٣
	يمحو بأذيالها ما أتر القدم		
٦٧	أأن ترسمت من خرقة منزل	ذوالرمة	٣٢٤
	ما الصباية من عينيك مسجوم	البسيط	
٦٩	أم هل كبير بكألم يقض عبرته	علقمة	٣٢٧
	إثر الأحبة يوم البين مشكوم	البسيط	

رقم الشاهد	قائله	بحره	الصفحة
١٢٤	حتى تذكر بيضات وهيجه . . . يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم	علقمة الفحل	البسيط ٩٥٣
١٥٤	ألا ياسنابرق على قلل الحمى . . . لهنك من برق على كريم	رجل من بنو نمير	الطويل ٨٣٥
١٨٠	ألا طرقتامية ابنة منذر . . . فما أرق النيام إلا لاهما	ذو الرمة	الطويل ٩٩٨
١٢٣	ذم السنازل بعد منزلة الموى . . . والعيش بعد أولئك الأيام	جرير	الكامل ٦٢٩
١١٩	فياظبية الوعاء بين جلاجل . . . وبين النقا آنت أم أم سالم؟	ذو الرمة	الطويل ٦٥٦
٢٠	حاشا أبي ثومان إن به . . . ضنا على الملحاة والشمس	منقذ بن الطماح	الكامل ٨٦
١٦٩	وكيد ضباع القف يأكلن جتسى	أبو خراش الهذلي	الطويل ٩٣١
٢٩	ضعمت تمينا منك إني أنا ابنهـا		
١٢٢	وشاعرها المعروف عند المواسم	الفرزدق	الطويل ١٢٢
	وكت أرى زيدا كما قبل سيـدا		
	إذا إنه عبد القفا واللهـازم		
٨	ضمت إليه بالسنان قميصه . . . فخرصرىما للبدن وللغم	مختلف فيه	الطويل ٥٢
٢٠	سائل فوارس يرسع بشدتنا . . . أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم	زيد الخيل	البسيط ٣٣٣
٤٢	ويوما توافينا بوجه مقسم . . . كأن ظبية تعطو إلى ناضر السلم	مختلف فيه	الطويل ١٢٦
٢٠٧	ويوما تريد مالنا مع مالها . . . فإن لم نلها لم تتناولم تنم		
	هو الجواد الذي يعطيك نائلهـ		
١٢٠٩	عفوا ويظلم أحيانا فيظلمـ	زهير	البسيط ١٢٠٩
١٢١	فتعرفوني إني أنا ذا كـم		
٩٤٤	شاك سلاحى فى الحوادث معلم	طريف بن تميم	الكامل ٩٤٤
١٦٧	يد بن على ابن حسحاس بن عمرو		
٨٧٦	بأسفل ذي الجذاة يد الكريم	معقل بن عامر	الوافر ٨٧٦

رقم الشاهد	قائله	بحره	الصفحة
٢١٣	غداة طفت علما بكرين وائل		
١٤٠	نزر امرأاما الإله فيتقى		
١٢	فلقد أراى للرماح دريئة		
	من عن يمينى مرة وأمامى		
٨٣	أقلى اللوم عاذل والعتابى		
	وقولى إن أصبت لقد أصابى		
١٠٤	ومن شانى كاسف وجهه		
١٠٥	وما إن أرى الموت فى صرفة		
	يفادر من شاخ أوفى		
	فهل يمنعنى ارتيادى البلا		
	د من حذر الموت أن يأتين		
١٥٥	وأنى صواحبا فقلن هذا السدى		
	منح المودة غيرنا وجفاننا		
١	بكر العواذل فى الصبو ح يلمنى والوهن		
١٢٥	ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنى		
٣	إذا جاوز الاثنين سرفانه بيت وتكثير الوشاة فمين		
٤٠	ومجر كفلان الأنيعم بالغ ديار المد وذى زها وأركان		
٢٥	سريت بهم حتى يكل غزيم حتى الجياد ما يقدن بأرسان		
	ونحر مشرق اللبون كان ثدياه حقان		
	فإنما هذه الدنيا وزينتها كالزاد لا بد يوما أنه فان		
	من يفعل الحسنات الله يشكرها		
	والشر بالشر عند الله مثان		
١٢٤١	الفرزدق الطويل	بحره	الصفحة
٨٠٠	كثير عزة الطويل	بحره	الصفحة
٧٨	قطرى بن الكامل	بحره	الصفحة
	الفجاء	بحره	الصفحة
٤٢٤	جرير الوافر	بحره	الصفحة
٥٧٤	الأعشى المتقارب	بحره	الصفحة
٥٧٤	الأعشى المتقارب	بحره	الصفحة
٨٣٦	جميل بن معمر الكامل	بحره	الصفحة
٩	عبد الله مجزوء	بحره	الصفحة
٦٦٦	ابن قيس الرقيات	بحره	الصفحة
٣٢	قيس بن الخطيم الطويل	بحره	الصفحة
١٢٤	امروء القيس الطويل	بحره	الصفحة
٣٥١	مجهول الهزج	بحره	الصفحة
	كعب بن مالك البسيط	بحره	الصفحة
	الأنصارى	بحره	الصفحة

رقم الشاهد	قائله	بحره	الصفحة
٧١	لعمرك ما أدري وان كنت داريا . . بسبع رمين الجمر أم بثمان	عمر بن أبي ربيعة	الطويل ٣٢٥
١٢١	عجبت لمولد وليس له أب . . وذى ولد لم يلد له أبوان	مختلف فيه	الطويل ٦٧٣
١٣٨	متلف بين مماتة وسهلكة . . جاوزته بعلاة الخلق عليان	مجهول	٧٩٧
٢٠٠	فليت لنا من ما زعم شرسة . . مبيتة باتت على طهيان	يعلى الأحول الأزدى	الطويل ١١١٩
٤٥	أم كيف ينفع ما تعطى العلق به رثمان أنف إذا ضن باللبن	أفنون التغلبى	البسيط ٢٠٣
٨٢	فلو أنا على حجر ذبحنا . . جرى الدميان بالخبر اليقين	على بن بدال	الوافر ٤٠٦
٤٩	إن هو مستوليا على أحد . . إلا على أضعف المجانيب (ه)	مجهول	المنسرح ٢٣١
١١٠	بد ينك هل ضمت إليك نغمى قبيل الصبح أو قبلت فاهها	مجنون ليلي	الوافر ٦٠٩
١٨٣	ياد ار هند عفت إلا أنا فيها . . بين الطوى فصارات فواد بها	الحطيفة	البسيط ١٠١٩
١٨٤	يا بارى القوس برىا لست تحسنها		
١٤٣	لا تفسدنها وأعط القوس بارىها لها أشارير من لحم تنمره . . من الثعالى ووخر من أرائيها	الحطيفة أبو كاهل المشكرى	البسيط ١٠٢٠ البسيط ٨٠٦
	(ي)		
٣٥	بد الى أنى لست مدرك ماضى . . ولا سابق شيئا إذا كان جائيا	زهير	الطويل ١٤١
١٩٦	وقد علمت عرس مليكة أننى . . أنا الليث معد يا عليه وعاد يا	عبد يثوث ابن وقاص	الطويل ١٠٢٤
٩٧	[مرمين من ليث عليه مهابة . . تغادى الأسود الغلب منه تغاد يا	ذوالرمة	٥٤٢
٥٣	نحن اقتسمنا المال نصفين بيننا		
	فقلت لهم هذا لها وذالها	لبيد	الطويل ٢٣٧
١٩٢	وتضحك منى شيخة عشمية . . كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا	عبد يثوث	الطويل ١٠٢٩

الرجز

<u>رقم الشاهد</u>	<u>قائمه</u>	<u>الصفحة</u>
١٠١	مثل الحريق وافق القصب	روية ٥٦٧
١٩	نحي الذنابات شمالا كسبا وام اوعال كسبا ار اقربا	المجاج ٨٢
٢٠٩	ذات اليمين غير ما إن ينكبسا تنحى على الشوك جرازا مقفبا والهزم تدره اذ درا عجبسا	أبرحكاك ١٢١٥
٢٣	أم الحليس لهجوز شهر به	روية ١٣٤
٩٥	ترضى من اللحم بعظم الرقيه عجبت والدهر كثير عجبسه من عنزى سبنى لم أضربه	زياد الأعجم ٥٤٠
٤١	كان ويرديه رشاشا خلرب	روية ١٧٥
١٣٢	أمهتى خندف والياس أبسى	قصي بن كلاب ٧٥٥
١٠٠	مابال عين عن كراها قد جفت مسيلة تستن لما عرفت دارا السلى بعد حول قد عفت بل جوزتيها كظهر الحجفت ياقاتل الله بنى السملا	سؤر الذئب ٥٦٤
١٥٠	عمرو بن يربوع شوارا النسات غير أعفاء ولا أكهسات حتى إذا ما أسجبت وأسجبا	علبا بن أرقم اليشكري ٨٣١
١٦٥	لاهم إن كت قبلت حجتج فلا يزال شاحج يأتيك بسج أفصر نهات ينزى وفرتج	المجاج ٨٥٣
١٦٤	خالى عوف وأبو علسج المطعمان اللحم بالعشج والغداة فلق البرنج	بعض أهل البين ٨٥٢
١٦٢	يقلع بالود والصيغج	مجهول ٨٥٠

رقم الشاهد	قائمه	الصفحة
١٣٠	ربته حتى إذا تمعددا وأض نهدا كالحمار أجردا كان جزائى بالعصا أن أجلدا	المعاج ٢٢٣
١٤١	وايتصلت بمثل ضوء الفرقد	مجهول ٨٠٤
١٣٩	إذا الكرام ابتدروا الباع ابتدر تغضى البازى إذا البازى كسر	المعاج ٢٩٩
٥٩	فسيئر لاحور سرى وماشعر	المعاج ٢٨١
١٢٤	أنا ابن ماوية إنجد النقر	مختلف فيه ٦٨٢
١٢٩	حفت بأطواد جبال وممر فى أشب الغيطان ملتف الحظر	حكيم بن معية الريعى ٩٩٥
٩٤	فيه عياثيل أسود وممر تحفها الأوتار والأيدى الشعر	مجهول ٥٣٩
٩٠	والنبل ستون كأنها الجمر يامر جاء بحمار غفرا	عروة بن حزام المذرى ٤٥٤
١٠٣	أنا أبو النجم وشعرى شعرى	أبو النجم ٥٧١
١٢٨	غرك أن تقارت أبا عسرى وأن رأيت الدهر ذا الدوائر	جندل بن المشى الطهمى ٩٩٤
١٤٩	حنى عظامى وأراء ثاغسرى وكحل العينين بالمعوور	المعاج ٨٢٤
١٥	فإن يكن أمسى البلى تيقورى ولدة ليس بها أنيس	جران المبرد ٩٨٦٥
١٩٥	إلا العافير ولا العيس لاصبر حتى تلحق بعنيس	مجهول ١٠٣٥
٢٠١	أهل الرباط البيض والقلنس إن الجراء تختشرش	مجهول ١١٣٩
	فى بطن أم الهمششرش	

رقم الشاهد	قائله	الصفحة
١٥٩	يارب أباز من العفر صدع تقيض الظل إليه واجتمع لما رأى ألا دعه ولا شبع مال إلى أرطاة حقف فالطجع	منظور بين حية الأسد ١٢١١ و ١٤١
١٢٧	رايت شيئا امعه • سألته عما معه • فقال ذود أرمعه	مجهول ٧٠٨
١٣٥	ياد ارمى بدكاديك البسرق صبرا فقد هيجت شوق المشتق	روية ٧٧٨
١٥٢	منسرحا عنه نعاليب الخسرق	روية ٨٣٣
١٤٢	وسهل ليس له حـوازق ولضفادى جمه نقانق	خلف الأحمر ٨٠٥
١٩٤	إذا العجوز غضبت فظلمق ولا ترضاهما ولا تملق	روية ١٠٣١
١٣٧	أباب بحر ضاحك زهـسق	مجهول ٧٨٦
٤٧	فأى أمر سيمى لافعلـه	مختلف فيه ٢١٩
٩٦	فقربن هذا وهذا زطـه	أبو النجم ٥٤٠
٧٣	كان نسج المنكبوت المرمسل	المعاج ٣٤٢
١٦٣	كان فى أذنابهم الشـسول من عيس الصيف قرون الإجل	أبو النجم ٨٥١
١٤٥	قد مر يومان وهذا الثالى وأنت بالهجران لاتبالى	مجهول ٨٠٧
١٥٦	إن لم أروها فمـهـ	مجهول ٨٣٦
١٣٤	فخندف هامة هذا العالم	المعاج ٧٧٧
١٤٦	يا هال ذات النطق التمسام وكفك المخضب البنـسام	روية ٨١٧
١٨	يضحكن عن كالبـرد النهم	المعاج ٨١

رقم الشاهد	قائله	الصفحة
٨٤	روية	٤٢٥
٩١	مجهول	٤٥٥
٣٢	مجهول	٤١٦٥١٣٤
١٣٦	مجهول	٧٨٤

أنصاف الأبيات

١٢٣	وكانها تفاحة مدليومة	لرجل من بنى تميم	بحره الكامل	الصفحة ٩٥٣
٣٠	ولكنى من جها لعميد	مجهول	الطويل	١٢٦
٢١	إلا ابن عبد الله والمطر	مجهول	الكامل	٨٩
١٢٨	لممرك بن من حب أسماؤا لى	مجهول	الطويل	٧٠٩
٩٣	فيا لنزار دعوة مصرية	مجهول		٥٢٨

فهرس الأمثال

=====

المفحسة

الرقم

١٠١٩ أعط القوس باريها	١
٦٦٦٤٣١ التقت خلقتا البطان	٢
٥٠٤ إن في المعارض لمنذوحة عن الكذب	٣
٤٤٤٥٢٧٦ بحين ما أرينك	٤
٨٦٢ لم يحرم من فزده	٥
 مابالدار نافع ضرمه	٦
١٠٧٥ هو أخوق من حمامه	٧



فهرس أقوال العرب

الرقم	الصفحة
١	أسالك بحق الله لما رحمتني ٢٢٣
٢	استأصل الله عرقاتهم ٥٦٥
٣	اللهم اغفر لي خطائي ٦٥٣
٤	انحر ما شئت من بلك ٦٣٣
٥	إن تزنيك لنفسك وإن تشينك لهيبه ١٥٥
٦	إنه ليأتينا بالغدا يا والعشا يا ١٢٠٢
٧	أيت السوق أنك تشتري لحما ١٦٤
٨	بكر في العشية ٧٦
٩	رأيت من كتم ٨١٨
١٠	الرجل خير من المرأة ٣٩٢
١١	ضربت فلانة بعرق ٩١٣
١٢	عقلت البعير بثنايين ١٠٣٨
١٣	فلان من صيابة قومه ٩٩٧
١٤	كدت أفعل كذا ٩٣١
١٥	لا أفعل ذلك ولا كذا ٩٣١
١٦	لاه أبوك ٩٩
١٧	لمكانك فعلت كذا ١١٩٣
١٨	له ثلثا المال ٤٣١
١٩	من ربي إنك لكريم ٦٠٣
٢٠	هذا جحر ضب خرب ١٢٠٢، ٣٤٢
٢١	هكذا فردي أنه ٨٦٣



فهرس الكتب التي وردت في المخطوطة

[illegible]

٥٩٩٠٢٨٢٠١٨٩	الفرائب ١٩٩ ٨٢٧٠٤٠٦٠٢٩٢٠٢٩٠
٢١٤ ٠ ٢٩	القلب والإبدال ٧٦٦
المقتضب ١٠٩٨ ٠ ١١٠٠ ٠ ١١٢٠	الكشاف ٢١ ٠ ١٥ ٠ ١٩ ٠ ٤٣ ٠ ٤٩ ٠ ٧٨
١١٦٨ ٠ ١١٥٢ ٠ ١١٤٩ ٠ ١١٤٧	١٤٣ ٠ ١٥٣ ٠ ١٥٦ ٠ ١٦٠ ٠ ١٦٧ ٠ ١٨٢
المتقى ٩١	١٩٨ ٠ ٢٣٣ ٠ ٢٣٦ ٠ ٢٥١ ٠ ٢٩٤ ٠ ٢٩٠
الوقوف على أسرار الحروف ٤٧ ٠ ٤٥	٢٩٨ ٠ ٣٠٤ ٠ ٣٥٧ ٠ ٣٦٦ ٠ ٣٧٦ ٠ ٣٨٩
٤٢٣ ٠ ٣٩٠	٤٠٥ ٠ ٤١١ ٠ ٤١٤ ٠ ٤١٦ ٠ ٤٥١ ٠ ٥٦١ ٠ ٥٨٢
الهيمز ٦٢٦ ٠ ٦٢٣	الكشف : ١٨١ ٠ ١٩٨
ينابيع اللغة ١١٤٩	المسائل المشككة ٧٥٠
	المشرق ٢٥ ٠ ٦٦ ٠ ١٤٧ ٠ ١٨٥ ٠ ١٨٧



فهرس النذاهب النحویة

البصريون : ١٤ ٥٣ ٦٥ ٦٦ ١٠٢ ١٠٩ ١٠٩ ١٤٧ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧
١٧٠ ١٧٦ ١٧٨ ١٨٦ ٢٦٣ ٢٦٥ ٢٦٨ ٢٧٥ ٢٨٥ ٣١٠ ٣٥٩
٣٦٠ ٣٦١ ٣٨٠ ٣٨٣ ٤١٢ ٤٣١ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٨١ ٤٩٩
١٢٢٧

الجمهور : ٦٥ ٢٣٢ ٣٩٣ ٤١٨ ٤٤٥ ٤٤٥ ٤٤٥ ٤٨١ ٥٢١ ٥٥٠ ٥٥٠ ٥٥٠ ٥٧٣
٨١٤

الكوفيون : ١٤ ١٨ ٤٤ ٤٤ ٥٣ ٦٥ ٦٦ ٧٥ ٩٨ ١٠٢ ١٠٩ ١٤٠ ١٤٦ ١٤٧
١٤٨ ١٥٤ ١٥٥ ١٧٠ ١٧٨ ١٨٦ ٢٣٢ ٢٦٤ ٢٦٨ ٢٨٥
٣١٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٤
٤٠٢ ٤١١ ٤١٢ ٤٣١ ٥٧٦ ٥٧٧ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٣٧
٧٣٥ ٨٣٨ ٨٨١ ٨٨٣ ٩٩٩ ١١٧٢ ١٢٢٧ ١٢٢٨



فهرس الأعلام

- آدم (عليه السلام) ٦٧٣
أبان بن عثمان ٤٢٩
أبي بن كعب ٣٦٦ ٣٧٥
أحمد بن يحيى (ثعلب) ٣٨٤ ٧٥٥
أرقم بن علباء الشكري ١٧٦
أبو الأسود الدؤلي ٤٢٨ ٤٢٩
أشعث بن قيس ٢٣٨
ابن الإصبع ٨٨
الأصمعي ١ ٧٦ ٦٠٩ ٢٣٩
٧٣٢ ٧٦٤ ٧٦٦ ٨١٧ ٨٦٥
٩٣١ ٩٥٣ ١٠١٧ ١٠٢١
١٠٣٥
الأضبط بن قريع ٩٤
الأعرج (عبد الرحمن بن هرمز) ٥٠
الأعشى ٥٦ ٥٥٨ ٥٧٤ ٢٨٢
٤٣٥ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٨١
١٠١٨ ٧٠٩
الأعشى ٢٩٦ ٤٥٠ ٤٥١ ٥٧٠
الأقرع ٩٥
امرؤ القيس ٣٩٩ ٤٦٦ ٦١١
٨٢٣ ٨٢٤ ١٠٥٦ ١٠٧٠
ابن الأنباري (أبو بكر) ١٥٢ ٢٤١
٢٤٢
أيوب السختياني ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣
أبو البركات ٣ ٣١ ٤٤٥ ٥٤٤
٥٧ ٥٦٩ ١٠٧٠ ١٠١٣ ١٤٧
٤٩ ٤١٨ ٤٦١ ٥٢٦ ٣٦٠
٤٨٧ ٤٩٩ ١٠٠٠ ١١١٥
١١١٧ ١٢٣١
- بشر بن أبي خاتم ١٤٣
أبو بكر الداجوني ١١٦٠ ١١٦١
أبو بكر ميرمان ٤٠١ ١١٠٢
تاج القراء (الكرمانى) ٤٧ ١٣٤ ١٩٣
التوزي ٧٣٧
جابر بن عبد الله بن كعب الأنصاري ٨١٥
الجارود ٢٩٨
الجحدري ١٢١٣
جرير بن عبد الله البجلي ١٠٢٠
جرير بن عطية ١٣٥ ١٣٦ ٣٠٠ ٣٠٦
٣٠٨ ٤٢٤ ١٠٢١
أبو جعفر (أحمد بن محمد النحاس) ٤٤٩
٤٥٠
أبو جعفر (يزيد بن القعقاع) ٣٤ ٤٠٩
الجمع ٣١٢
أبو جندب الهذلي ٩٥٩
جندل الطهوي ٩٩٤
ابن جنى ٣٩٥ ٦٥٣ ٦٧٥ ٧٠٤
٧٠٧ ٧٠٨ ٧١٢ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٤
٧٣٠ ٧٣٣ ٧٣٦ ٧٣٩ ٧٤٤ ٧٤٩
٧٥٠ ٧٦٦ ٧٧١ ٧٨٣ ٨٠٣ ٨٣٧
٨٣٨ ٨٤٣ ٨٤٥ ٨٤٥ ٨٧٣ ٨٨٤
٨٨٦ ٨٨٨ ٨٩٦ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦
٩٠٧ ٩١١ ٩٢٣ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠
٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٩ ٩٤١ ٩٤٤ ٩٤٦
٩٤٧ ٩٤٩ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٧٣ ٩٧٩
٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٦ ٩٨٧
٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٢ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨
١٠٠٥ ١٠١٣ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠٢١

٨٥٣٨٥٢٨٥١٨٤٩٨٤٧٨٤٥
 ٨٧٥٨٦٦٨٦٠٨٥٨٨٥٧٨٥٦
 ٩١٠٨٩٧٨٩٦٨٩٠٨٨٠٨٧٦
 ٩٧٦٩٧٤٩٥٤٩٥٢٩٤٢٩٢٩
 ٩٩١٩٨٨٩٨٦٩٨٠٩٧٨٩٧٧
 ١٠٣٤٩١٠٣٠٩١٠٢١٩١٠١٧٩٩٣
 ١٠٥٠٩١٠٤٩٩١٠٤٦٩١٠٣٧٩١٠٣٥
 ١٠٨٨٩١٠٧٣٩١٠٧٠٩١٠٥٤٩١٠٥٣
 ١١١٢٢٩١١١٣٩١١٠٨٩١٠٩٨٩١٠٩٤
 ١١١٣٩٩١١٣٦٩١١٣٥٩١١٣٠٩١١٢٨
 ١١١٦٥٩١١٦٢٩١١٦١٩١١٥٩١١٤٥
 ١١٢١٦٩١٢١٥٩١٢١٤٩١١٨٨٩١١٦٨
 ١٢٤٢٩١٢٣٥٩١٢٣٢٩١٢٢٦

أبو حاتم السجستاني ٢٣٩ ٤٠٠٠٣٩٨
 ٧٣٧

حاتم الطائي ٨٦٣

الحجاج ١٣٣ ٨٠٤٩١٣٤

الحريث بن أبي شمر الغساني ١٢١٩

حسان بن ثابت ٦٤٠

أبو الحسن الأخفش (سعيد بن مسعدة):

١١٩٨٥٧٠٦٨٥٦٥٦٣٨٨٥١٨٥١٤
 ٢٦٣٥٢٥٣٥٢٤٦٥٢٢٦٨٣٥١٦٤
 ٣٤٠٣١٤٥٢٨٥٢٧٩٢٧٧٢٦٩
 ٥٩٧٥٥٨٤٥٥٣٦٤٦٤٤٦٣٥٤٢٥
 ٦٨٥٦٧٨٥٦٣٩٦٣٨٥٦١٧٥٦٠٤
 ٩٤٩٩٦٢٠٨٧٧٨٤١٥٨١٤٥٧٥٨
 ٩٥٨٩٥٧٩٥٦٩٥٥٩٥١٥١٥٥٠
 ١١٠٠٥٩٩٣٩٩٢٩٩١١٥٩٩٠
 ١٢٣٦

أبو الحسن الباقولي ١٨١

الحسن البصري ٢٠٦ ٨٤٦٥٧٨٠٢٩٦٥٢٠٦

١٠٣٤٩١٠٣١٩١٠٢٥٩١٠٢٣
 ١٠٤٢٩١٠٣٨٩١٠٣٧٩١٠٣٦
 ١٠٥٢٩١٠٤٩٩١٠٤٥٩١٠٤٤
 ١٠٦١٩١٠٥٨٩١٠٥٥٩١٠٥٤
 ١٠٧٦٩١٠٧٣٩١٠٦٩٩١٠٦٨
 ١٢٠٢٩١١١٥٩١٠٨١٩١٠٨٠
 ١٢١٢٩١٢١١٩١٢١٠٩١٢٠٨

جميل بن معمر ٣٨٥

الجوهري ٤٠٥٣٩٥٣٦٩١٣٥٢
 ٩٤٥٨٧٨١٥٧٧٥٦٢٤٦٤٤٥
 ١٣٠٩١٢٧٩١٠٥٩١٠٣٥٩٦
 ١٧٥٩١٦٧٩١٦٤٩١٦١٩١٣٣
 ٢٣٥٩١٨٥٩١٨٤٩١٨١٩١٧٦
 ٢٧١٩٢٥٥٢٥٢٥٢٤٨٥٢٤٧
 ٣٠١٩٢٩٣٥٢٨١٩٢٧٣٥٢٧٢
 ٣٥٨٩٢٣٣٥٢٥٢٣٢٤٥٢٠٦
 ٣٩٧٩٣٩٦٥٣٩٥٣٨٩٥٣٧٢
 ٥٠٣٩٤٨٧٩٤٧٨٩٤٤٦٤٤١١
 ٥٢٠٥٥١٩٥٥١٠٥٥٥٥٥٠٤
 ٥٤١٥٥٣٩٥٥٣٣٥٥٢٥٥٥٢١
 ٥٩٦٥٥٨٧٥٥٦٥٥٥٤٨٥٥٤٢
 ٦٣٠٥٦٢٨٥٦٠٩٥٦٠٧٥٦٠٦
 ٦٦٤٥٦٣٩٥٦٣٨٥٦٣٦٥٦٣٣
 ٧١٢٥٧١١٥٧٠٩٥٧٠٨٥٦٦٩
 ٧٣٧٥٧٣٦٥٧٣٢٥٧٢٩٥٧٢١
 ٧٤٩٥٧٤٦٥٧٤٥٥٧٤٣٥٧٣٨
 ٧٨٠٥٧٧٨٥٧٧٦٥٧٥٦٥٧٥١
 ٨٠٠٥٧٩٨٥٧٩٧٥٧٩٦٥٧٨٥
 ٨١٨٥٨١٧٥٨٠٧٥٨٠٤٥٨٠٣
 ٨٢٦٥٨٢٥٥٨٢٤٥٨٢٣٥٨٢٠
 ٨٤٢٥٨٣٣٥٨٣٢٥٨٢٩٥٨٢٧

روثة بن العجاج ٨١٧، ٥٦٨، ٩٨
 الربيع بن زياد العبسي ١٠٢٦
 رداد ٦٥٣
 روح ٦٥٣
 أبو زيد الطائي ٣٦٥، ١٣١، ١٣٠، ١٢٣٦
 الزجاج (أبو إسحاق) ١٣٨، ٩٩، ٨٨
 ٣٨٧، ٣٧٠، ٣٦٩، ٢٢٧، ١٣٩
 ١٠٠٥، ٦١٤، ٤٠٩، ٤٠٢، ٣٨٨
 الزجاجي ٥٩٥
 الزرقاء ١٠٧
 زهير ١٢١٩، ٦١٦، ٥٦١، ٣٤٧
 أبو زيد الأنصاري ٦٥٣، ٥٥٠، ٤١٨، ٥
 ٩٤١، ٨٩٧، ٦٨٣، ٦٥٩، ٦٥٧
 ١٠٤٨، ١٠٣٨، ١٠٣١، ١٠١٧
 ١١٠٥
 زيد الخيل ٣٣٣
 سحيم بن وشيل الرياحي ٣٠٨، ٩٤
 ابن السراج (محمد بن السري) ١٦٥، ١٢٦
 ٦٧، ٦٦٥، ٥٣٤، ٢٠٠، ١٩، ١٧
 ٣٢٠، ٣٠٧، ١٧٩، ١٠٦، ٦٦، ٦٨
 ٥١١، ٥٠٦، ٥٠٢، ٤٨٩، ٤٠٦
 ٧١٩، ٧٠٩، ٥٧٣، ٥٥٧، ٥١٨
 ١١٢٤، ١٠٤٤، ٩٨١
 أبو سرار الفنوي ٧٦٦
 سعيد بن جبير ٧٨٠
 أبو سعيد السيرافي ٦٨٥، ٢٩، ٢٨
 ١١٦، ١١٥، ٩٩، ٨٦، ٧٠، ٦٩
 ١٣٢، ١٢٢، ١٢١، ١١٨، ١١٧
 ٢٣٥، ٢١٨، ١٩٧، ١٥٥، ١٤٨
 ٢٩١، ٢٨٩، ٢٧٤، ٢٤٢، ٢٤١

أبو الحسين (عبد الوارث) ٢١٣، ٢٠٤
 ٨٣٩، ٨٢١
 الحضري ١٥٧، ١٢٠، ٥٥٤، ٣٦، ٢٥٥، ٧
 ٢٦١، ٢٣٢، ٢٣٠، ٢٠٤، ١٧٨، ١٦٢
 ٣٠٨، ٣٠٧، ٢٧٥، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٦٢
 ١١٤٦، ٨٣٨، ٥٤٨، ٤٨٤، ٤٥٠، ٣٤٦
 ١١٤٧
 الحطيئة ١٠١٩، ٢٣٩
 حفص ١٠٧٣
 حكيم بن معية الرمي ٩٩٥
 حمزة ٤٥٠، ٤٢٧، ٤١٤، ١٦٦، ١٥٠
 ١٠٧٣، ٦٥٣، ٤٨٤، ٤٥١
 أبو حنيفة (الإمام الأعظم) ٨١٢
 خفاف بن ندبه ٩٥
 الخليل بن أحمد (صاحب العين) ٥٤
 ٢٤١، ٢٣٥، ٢٢٩، ٢٢٨، ٢٢٥، ٢١٠
 ٣١٨، ٣١٥، ٣١٣، ٢٩١، ٢٩٠، ٢٤٢
 ٣٩٤، ٣٩٣، ٣٩٠، ٣٨٣، ٣٨٠، ٣٤٠
 ٦١٧، ٦١٦، ٥٥٤، ٥٥٣، ٥٤٩، ٤٣٠
 ٧٥٥، ٧٣٩، ٧٣٨، ٦٧٨، ٦٥٥، ٦٥١
 ٩٢٥، ٩٢٠، ٨٩٧، ٨٧٤، ٨٧٣، ٧٥٦
 ١٠١٢، ٩٩١، ٩٨٩، ٩٥٦، ٩٤٩، ٩٤٦
 ١١٢٩، ١١٢٨، ١١٠١، ١٠٣٩، ١٠٣٨
 ١٢٠٠، ١١٤٧، ١١٣٦، ١١٣٠
 أبو دؤاد ٦٣، ٦١، ٥٦
 ابن درستويه ٥٨٩، ١٨٧، ١٠٠، ٢٦
 ٦٩١
 دريد بن الصمة ٢٧٠
 ابن دريد ١٠٨٨، ٧٣٧
 ابن ذكوان ٧٠٣
 ذو الرمة ٦٥٦

٦ ٢٢٤٠٢٢٢٠٢٢١٠٢٢٠٠٢٢٩
 ٦ ٢٨٤٠٢٧٤٠٢٤٢٠٢٤١٠٢٢٣٥
 ٦ ٢١٢٠٢٣٠٢٠٢٠٢٠٢٠٠٢٢٩٠
 ٦ ٢٤٤٠٢٤٠٠٢٢٢٠٢٢٩٠٢٢٠
 ٦ ٢٨٧٠٢٨٢٠٢٨١٠٢٨٠٠٢٢٦٧
 ٦ ٤٦٤٠٤٦٣٠٢٩٢٠٢٩٠٠٢٢٨٨
 ٦ ٤٨٩٠٤٧٥٠٤٧٤٠٤٧٣٠٤٧٠
 ٦ ٥٢٣٠٥٢٥٠٥٢٢٠٥٢١٠٥٠٢
 ٦ ٥٧١٠٥٦٠٠٥٥٩٠٥٥٩٠٥٢٧
 ٦ ٦٠٢٠٥٩٩٠٥٨٩٠٥٨٨٠٥٧٤
 ٦ ٦٣٠٠٦١٥٠٦١٤٠٦١٠٠٦٠٢
 ٦ ٦٧٨٠٦٧٧٠٦٥٥٠٦٥٤٠٦٤١
 ٦ ٧٢٧٠٧٢٢٠٧٠٨٠٦٨٧٠٦٨٤
 ٦ ٧٨١٠٧٧٩٠٧٤٦٠٧٤٤٠٧٣٨
 ٦ ٨٥٩٠٨٥٨٠٨٢٩٠٨٢٨٠٨٧٩٦
 ٦ ٩٤١٠٩٣١٠٩٢٠٠٩١٨٠٨٦٥
 ٦ ٩٥٧٠٩٥٦٠٩٥٥٠٩٥٤٠٩٤٩
 ٦ ٩٩٣٠٩٩١٠٩٨٩٠٩٧٧٠٩٥٨
 ٦ ١٠٣٨٠١٠١٢٠١٠٠٩٠٩٩٤
 ٦ ١٠٩١٠١٠٦٠١٠٠٤٦٠١٠٣٩
 ٦ ١١٠١٠١١٠٠٠١٠٩٦٠١٠٩٥
 ٦ ١١٠٨٠١١٠٦٠١١٠٥٠١١٠٤
 ٦ ١١٣٠٠١١٢٥٠١١٢٤٠١١٠٩
 ٦ ١١٥٨٠١١٤٩٠١١٤٦٠١١٣٦
 ٦ ١١٦٥٠١١٦٤٠١١٦٢٠١١٥٩
 ٦ ١١٨٦٠١١٨٥٠١١٧٨٠١١٧١
 ٦ ١٢٠٥٠١١٨٩٠١١٨٨٠١١٨٧
 ٦ ١٢٢٣٠١٢٢١٠١٢٢٠٠١٢١١
 ١٢٤٠٠١٢٣٧٠١٢٢٤

ابن سيرين ٢٠٦

٦ ٢٤٢٠٢٣٠٠٢٢٩٠٠٢١٢٠٢١١٠٢٠٩
 ٦ ٢٨٤٠٢٨٢٠٢٨٢٠٢٨١٠٢٧٩٠٢٤٩
 ٦ ٤٦٠٤٥٥٠٤٤٧٠٤٤٠٠٢٩٨٠٢٨٥
 ٦ ٤٩٩٠٤٨٨٠٤٨٠٠٤٧٥٠٤٦٤٠٤٦٣
 ٦ ٥٤١٠٥٣٠٠٥٢٩٠٥١٩٠٥١٨٠٥١٠
 ٦ ٥٧٢٠٥٧١٠٥٥٩٠٥٥٥٠٥٥٤٠٥٥٣
 ٦ ٥٩٨٠٥٩٣٠٥٩١٠٥٩٠٠٥٥٨٠٥٥٧٨
 ٦ ٦١٦٠٦١٢٠٦١٠٠٦٠٨٠٦٠٦٠٦٠٢
 ٦ ٦٥٨٠٦٥١٠٦٥٠٠٦٤٠٠٦٢٥٠٦١٩
 ٦ ٧٣٠٠٧٢٨٠٧١٥٠٦٩٠٠٦٨٠٠٦٧٧
 ٦ ٨٨٥٠٨٦٦٠٨٦٥٠٨٢٥٠٨١٦٠٧٤٥
 ٦ ٩٦٨٠٩٤٢٠٩٤١٠٩٤٠٠٩٠٧٠٩٠٠
 ٦ ١٠٥٥٠١٠٥٠٠٩٩٩٠٩٧٠٠٩٦٩
 ٦ ١٠٩٨٠١٠٩٦٠٠١٠٩١٠١٠٦٠٠١٠٥٦
 ٦ ١١٠٥٠١١٠٣٠١١٠٢٠١١٠٠٠١٠٩٩
 ٦ ١١٦٣٠١١٤٧٠١١٣٣٠١١٣١٠١١٠٦
 ٦ ١١٩٣٠١١٩١٠١١٨٨٠١١٨٤٠١١٦٤
 ٦ ١٢٢٢٠١٢٢١٠١٢١٦٠١٢١١٠١١٩٥
 ٦ ١٢٣٨٠١٢٣١٠١٢٣٠٠١٢٢٩٠١٢٢٧
 ١٢٤١٠١٢٤٠

سميد بن العاص ٢٣٨

سميد بن عمرو بن الحرث ٦٣٩

٦ ٤٥٤٠٢٧١٠٤٠٠٢٧١٠٤٠٠٢٧١٠٤٠٠
 ٦ ٩٤١٠٨١٧٠٧٩٨٠٧٦٦٠٧٣٦٠٤٥٥
 ١١٣٥٠١٠٤٨

أبو الصبح ٦٥٣

٦ ٦٧٠٥٤٠١٨٠١٤٠١٠٠٥٥٣
 ٦ ١١٩٠١١٨٠١٠٠٠٩٩٠٨٦٠٨٥٠٨١
 ٦ ١٥٥٠١٤٣٠١٤٢٠١٤١٠١٣٩٠١٢١
 ٦ ١٩٥٠١٩٤٠١٩٣٠١٩١٠١٨١٠١٧٠
 ٦ ٢٢٥٠٢١٩٠٢١٨٠٢١٦٠٢١١٠١٩٧

عبد القاهر ١٩٥٤ ٣٣٥٢٩ ٣٩٥
 ٤٩٥ ٤٨٥٤٧٥٤٦٥٤٣٥٤١٥٤٠
 ٥٧٤٥ ٧١٥٦٨٥٥٩٥٥٦٥٥٣٥٥١
 ٥١١٥٥١١٤٥١٠٢٥٨١٥٨٠٥٧٨
 ٥١٨٩٥١٢٩٥١٢١٥١١٧٥١١٦
 ٥٢٨٠٥٢١٤٥٢١٣٥٢٠٢٥١٩٢
 ٥٣٥٤٥٣٠٩٥٣٠٦٥٢٩٥٥٢٨٢
 ٥٤٩٠٥٤٨٧٥٤٨٣٥٤٢٥٥٣٧١
 ٥٥٦٣٥٥٣٤٥٥٣٠٥٥٢٩٥٥٢٣
 ٥٥٨٣٥٥٧٧٥٥٧٣٥٥٧٢٥٥٧٠
 ٥٧١٠٥٦٨٦٥٦٦٧٥٦٦٥٥٦٦٤
 ٥٧٢٤٥٧٢٢٥٧١٨٥٧١٣٥٧١٢
 ٥٧٣٤٥٧٣١٥٧٣٠٥٧٢٧٥٧٢٥
 ٥٧٦٥٥٧٦٣٥٧٥٦٥٧٤٢٥٧٤١
 ٨٢٥٥ ٨٢٠

عبد الله بن جدهان ١٠٢٦

عبد الله بن الزبير ١٦٤

عبد الله بن عباس ٩١ ٢٩٨
 ١١٩٤

عبد المجيد ٢٢ ٢٧٥٢٣٥٢٦
 ١٠٧٥ ٦٩٥٦٢٥٥٨٥٤٦٥٣٩
 ٥١٤٩٥ ١٤٧٥ ١٣٩٥ ١٣٣٥ ١٣١
 ٥١٨٣٥ ١٧٦٥ ١٦٩٥ ١٦٨٥ ١٦٥
 ٥٢٢٦٥ ٢٠٧٥ ١٩٩٥ ١٩٨٥ ١٨٨
 ٥٢٧٦٥ ٢٧٠٥ ٢٦٢٥ ٢٤٦٥ ٢٣٣
 ٥٣٢٠٥ ٣١٧٥ ٣١٥٥ ٣٠٣٥ ٣٠١
 ٥٤٠٠٥ ٣٧٩٥ ٣٥٧٥ ٣٣٣٥ ٣٢٢
 ٥٥٢٥٥ ٥٠٤٥ ٥٠٢٥ ٤٨٠٥ ٤٤٢٠
 ٥٥٩٦٥ ٥٩١٥ ٥٨٩٥ ٥٥٦٥ ٥٣٧
 ٥٧١٩٥ ٧١٢٥ ٦٨٤٥ ٦٣٨٥ ٥٩٩

الشاطبي ٨١٦ ١١١٧٥ ١١١٤٥ ١٠٩٤٥
 ١١٣٣

الشاطبي ٢٣٨

صريم البشكري ١٧٦

الصميري ١٦٩ ٥٩٤٥٣٢٦٥ ٢٦٣٥ ٢٠٩٥ ١٦٦
 ١٢٠٥٥ ١٠١٠٥ ٦٩٤٥ ٦٨٩٥ ٦٢٤

الضحاك ١٣٤

أبو طالب ٢٩٠

طريف بن ربيعة العنبري ١١٨٠

عاصم ١٥٠ ١٨٢٥ ١٨٠٥ ١٥٠٥ ٤٢٧٥ ٤١٤
 ١٠٧٣٥ ٧٠٠٥ ٦٥٣

ابن عامر ١٥٠ ٥٦٩٥ ٤٥٠٥ ٤٣٢٥ ٤١٤٥ ١٥٠
 ١٠٧٣٥ ٧٠٣٥ ٧٠٠٥ ٦٥٧٥ ٦٥٣

عامر بن الطفيل ١٠١٨

أبو العباس (المبرد) ١٧٠ ٦٦٥ ٤٢٥ ٣٠٥ ١٧٠

١٨٥٥ ١٣٤٥ ١٠٢٥ ٩٩٥ ٨٧٥ ٨٦٥ ٨٥

١٨٦٥ ٢٤٢٥ ٢٣٤٥ ٢٣٢٥ ٢٣١٥ ٢٣٠٥ ١٨٦

٢٦٦٥ ٥٢٦٥ ٥١٧٥ ٤٨٢٥ ٣٩٤٥ ٣٤٦٥ ٢٦٦

٥٣٠٥ ٧٠٤٥ ٦٦٩٥ ٦١٧٥ ٦١٤٥ ٥٣١٥ ٥٣٠

٧٩٦٥ ١٠٢٢٥ ٩٨١٥ ٨٩٠٥ ٨٨٣٥ ٨٧٤٥ ٧٩٦

١١٤٩٥ ١١١٤٧٥ ١٠٤٠

عباس بن مرداس ٩٥

عبد الباقي ٣ ٦٠١٥ ٣٤٠٥ ٦٢٥ ٣ ١٠٤٥ ١٠٤

١٢٣٧٥ ١٢١٠٥ ١١٢٦

عبد الجبار ٤٢ ٤٣٥ ٦٤٥ ٧٧٥ ٩٣٥ ١٥١٥

١٥٧٥ ٣٠٤٥ ٢٩١٥ ٢٧٨٥ ٢٢٧٥ ١٦٠٥ ١٥٧

٣٢٩٥ ١٠٢٨٥ ٥٦١٥ ٣٧٥٥ ٣٦٦٥ ٣٢٩

عبد الرحمن بن حسان ٦٤٠

عبد الرحمن بن الحكم ٦٤١

عبد المنزب بن مروان ٣٧٤

١٠٦٩ ١٠٥٤ ١٠٤٩ ١٠٣١	٨٣٨ ٧٨٥ ٧٦٤ ٧٥٩ ٧٣٨ ٧٣٥
أبو علي الموزقي ٢٣٩	٨٧٦ ٨٧٥ ٨٧٤ ٨٦٢ ٨٥٩ ٨٥٠
العمري ٧٥٠ ٥٢٠	٨٩٠ ٨٩٧ ٨٩٠ ٨٥٧ ٨٠٨ ١٠٦١
أبو عمر الجري ٩٢١ ٩٠٤	١١٢٢ ١١٢٠ ١١١٦ ١٠٨٧ ١٠٦٧
عمر بن جرير بن نهشل ٩٤	١١٢٥ ١١١٩ ١١٨٧ ١١٤٤ ١١٢٥
عمر بن الخطاب ٢٥٨ ٢٥٧	١٢١٠ ١٢٢٠ ١٢٣٤ ١٢٣٦
أبو عمرو الداني ١١٦٠	عبد الملك بن بشر بن مروان ٦٣٩
أبو عمرو بن العلاء ١٦٢ ١١٦٠	عبد مناة الهذلي ٥٩٩
٤٢٧ ٤٥٠ ٤٥٧ ٤٥٧ ٤٤٦	العبدى ٧٤٨ ٧٣٤ ٧٣٢ ٧٣٠
٦٤٧ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٧ ٧٠٠	عبد يغوث بن الحرث بن وقاص ١٠٢٩
٨٤٦ ٩٥٣ ١٠٧٣ ١١٣٢	١٠٤٤ ١٠٣٠
١١٤٧ ١١٥٥ ١١٦٠ ١١٦١	عبد بن الأبرص ١٠٧٤
١١٦٦ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٩٣	أبو عبد (القاسم بن سلام) : ٦٢
١١٩٨	٧٠٩ ٢٩٨
أبو عمرو الشيباني ٨٥ ٨٨ ٧٣٠	أبو عبيدة (معمربن المثنى) ٢٨٢ ٧٦
٨٤٩	١٢٣٥ ١٠٥٣ ٧٣٧ ٣٨٣
عمرو بن عبيد ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣	عبيد الله بن قيس الرقيات ١٠٢٢
عمرو بن معمر التميمي ٨٠٠	عثمان بن عفان ٥٢٧
غدير بن عمرو بن تميم ١٢٣٩	المصباح ٨٢ ٨٨ ٢٨٠ ٢٨١ ٧٩٩
عيسى (عليه السلام) ٦٧٣	٨٢٤ ٨٠٠
عيسى بن عمر الثقفي ١٠٣٥	عدي بن زيد ٩٦٥
غالب بن صعصعه ٣٠٨ ٩٤	علقمة بن عبدة ١٢١٨ ٩٥٣ ٣٢٧
فاطمة بن الخرشب ١٠٢٦	أبو علي الدقاق ١٠٥
الفراء ٨٥ ٨٦ ١٠٩ ١٤٠	علي بن سليمان (الأخفش الأصغر) ١٣٤
١٥٢ ١٧٧ ١٧٨ ٢٢٥ ٢٢٩	علي بن أبي طالب ٣٠٨
٢٥٠ ٢٥١ ٢٦٤ ٢٧٢ ٣٠٠	علي بن عيسى الرمانى ١١٢ ٢٤٣ ٢٨٣
٣١٠ ٣٣٩ ٣٤٥ ٣٦٠ ٤٠٦	٧٦٦ ٦٩٤
٤٢٢ ٤٢٩ ٤٨٨ ٥٨٩ ٧٣٧	أبو علي الفارسي ٥٦ ٥٨٠ ٩٠ ١٢١ ٧٠٨
٩١٨ ١٠٤٩ ١١٦٥	٢٠٩ ٢٩٦ ٢٧٩ ٤٨٢ ٤٨٧ ٥١٥
الغزدي ٨٩ ١٢٢ ٣٠٨ ٦٣٩	٦٣٣ ٧٤٢ ٧٥٠ ٧٦٠ ٧٦٥ ٨٧٤
قتادة ٩٧١	٨٨٨ ٩٤٦ ٩٤٩ ٩٧٣ ٩٨١ ١٠٠٥

هرم بن سنان ١٢١٠ ٥٥٦٢ ٥٣٤٧	ابن مقبل ٥٦٢
هشام ٦٥٧	أبو منصور الأصبهاني ٥٢٠
ابن الوراق ٨٧ ٥١٩٦ ٥١٩٩ ٥٢٠٧	الميداني ٨٨٠ ٥٨٩٢ ٥٩١٥ ٩٢٥ ٥
٢١٥ ٥٢١٠	١٠١١ ٥١٠١٣ ٥١٠٢٠
ورث ٦٤٨	النايفة الذبياني ١٠٧ ٥١٠٨ ٥٢٣٣
الوليد بن عقبة بن أبي معيط ١٣١	٨٤٠ ٥٢٣٧
يزيد بن الطثريه ٨٤٧	نافع بن نعيم ٢٦٥ ٥٤٣١ ٥٦٤٨ ٥٦٤٧
يعقوب ٥٦٩ ٥٦٤٧ ٥٦٥٣ ٧٠٠	٦٥٥ ٥٦٥٧ ٥٧٠٠ ١٠٠٣ ١١٨٨
يوسف (عليه السلام) ٢٦٦	النضر بن شمبل ٢٥٧
يوسف بن الحسن ٣٢ ٥٨٣ ٥١٤٢	النعمان بن المنذر ١٠٨
٥١٥٧ ٥٣٣٥ ٥٣٧٣ ٥٦١	هارون ٤٤
يونس ١٧٠ ٥٥٥٣ ٥٦٧٩ ٦٨٩	هجر بن كليب ٢٤٤
	ابن هرمه ٦٠٨



المصادر والمراجع

- الإبدال لابن السكيت - تحقيق : د . حسين محمد محمد شرف - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع للشاطبي - تأليف أبي شامة الدمشقي - تحقيق إبراهيم عطوه عوض (ط مصطفى الحلبي - مصر) .
- ابن ماجه لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني - تحقيق : محمد فسيو د عبد الباقي - دار الفكر .
- أبو عثمان المازني المجدد وموفاته وأثره - للدكتور عبد المنيز محمد فاخر - رسالة دكتوراه - كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- إتحاف المادة النقيين بشرح أسرار إحياء علوم الدين ل : محمد بن محمد الحسيني الزبيدي - دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر - أحمد بن محمد بن أحمد الشهبير بالبنا - مكتبة المشهد الحسيني - القاهرة .
- أخبار العلماء بأخبار الحكماء للوزير جمال الدين أبي الحسن القفطي - تصحيح السيد أمين الخانجي - مكتبة الاتحاد الأخرى - مصر .
- أخبار النحويين البصريين للقاضي أبي سعيد السيرافي - تحقيق : د . طه محمد الزيني - د . محمد عبد المنعم خفاجي (ط أولى - مصطفى الحلبي ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م) .
- الألفية في علم الحروف ل : علي بن محمد الهروي - تحقيق : عبد المعبود الملوحى - منشورات مجمع اللغة العربية - (دمشق ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م) .
- أساس البلاغة للزمخشري (ط دار صادر - بيروت ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م) .
- أسد الغابة في معرفة الصحابة ل : عز الدين بن الأثير الجزري - تحقيق : محمد إبراهيم البنا وآخرين (ط الشعب) .
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (ط ليدن ١٣٠٣ هـ - ١٨٨٦ م) .
- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني (ط أولى - مطبعة المعادة - مصر ١٣٢٨ هـ) .

- إصلاح المنطق لابن المكيت - تحقيق : أحمد محمد شاكر - عبدالسلام محمد هارون (ط الثالثة - دار المعارف - مصر) .
- الأصمعيات ل : أبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي - تحقيق : أحمد محمد شاكر - عبدالسلام محمد هارون (ط خامسة - دار المعارف - مصر) .
- الأصول لابن السراج - تحقيق : د . عبد الحسين محمد الفتلى - رسالة دكتوراه - كلية الآداب - جامعة القاهرة ١٩٧٠م رقم ٨٦٤ .
- إعراب القرآن لأبي جعفر بن النحاس - تحقيق : د . زهير غازي - مطبعة الغاني - بغداد ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧م .
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج - تحقيق إبراهيم الأبياري - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م .
- الأعلام للزركلي - المطبعة العربية - مصر ١٣٤٥ هـ .
- إغاثة الأمة بكشف الغمة ل : أحمد بن علي المقرئ - دار ابن الوليد .
- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني - تحقيق إبراهيم النبراوي وآخرين - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩١ هـ - ١٩٧٢م .
- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي - تحقيق : د . أحمد محمد قاسم (ط أولى - القاهرة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦م) .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليموس (ط بيروت ١٩٢٧م) .
- الأمالي لأبي علي القالي - دار الكتاب العربي - بيروت .
- أمالي الزجاجي - تحقيق : عبدالسلام هارون - المؤسسة الحديثة للطبع والنشر - القاهرة (ط أولى ١٣٨٢ هـ) .
- الأمالي الشجرية لابن الشجري (ط دار المعرفة - بيروت) .
- إنباء الرواء على أنباء النحاة للوزير جمال الدين أبي الحسن القفطى - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م .
- الأنساب للإمام أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمرقاني - وزارة المعارف الهندية - دائرة المعارف العثمانية ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦م .

- الإصناف في مسائل الخلاف للإمام كمال الدين أبي البركات الأنباري - تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد (ط دار الفكر - القاهرة) .
- الأنموذج للزمخشري (ط أولى - دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م) .
- أضح المسالك لابن هشام (ط ثانية - مصطفى الحلبي ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م) .
- الإيضاح الضمدي لأبي علي الفارسي - تحقيق : د . حسن شاذلي فرح - (ط أولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م) .
- الإيضاح في شرح الفصل لابن الحاجب - تحقيق : موسى بنأي علوان المليبي - مطبعة العاني - بغداد .
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ط ثانية - دار الفكر للطباعة والنشر - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م) .
- البداية والنهاية لأبي الفداء الحافظ بن كثير (ط ثانية - مكتبة المعارف - بيروت ١٩٧٧ م) .
- بغية الوفاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (ط أولى - مطبعة الحلبي ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م) .
- البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي - دراسة وتحقيق (رسالة - للماجستير المقدمة إلى كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) .
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري - تحقيق : د . طه عبد الحميد طه - مصطفى السقا - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) .
- تاج الدروس للسيد محمد مرتضى الزبيدي - تحقيق : د . عبد العزيز مطر وآخرين (ط الكويت ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م) .
- تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي - دار الكتاب العربي - بيروت .
- تاريخ القراء المشرة ورواتهم - عبد الفتاح القاضي - مكتبة المشهد الحسيني - القاهرة .

- التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصبيري — تحقيق :
د . فتحي أحمد مصطفى علي الدين (ط أولى — دار الفكر — دمشق —
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي — جامعة أم القرى ١٤٠٢ هـ —
١٩٨٢ م) .
- تحرير التيسير في قراءات الأئمة العشرة للإمام محمد بن محمد بن علي —
الجزري — تحقيق : عبد الفتاح القاضي — محمد الصادق قمحاوي — (ط
أولى — دار البوي — حلب ١٣٩٣ هـ — ١٩٧٣ م) .
- التخصير لأبي محمد صدر الأفاضل (مخطوط — المتحف البريطاني — لندن
رقم ٣٧٤٠) .
- تذكرة الحفاظ لشمس الدين الذهبي (ط رابعة — دار إحياء التراث
العربي — بيروت) .
- التذييل والتكميل لأبي حيان (مخطوط — دار الكتب المصرية رقم ٦٢ نحو) .
- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف للإمام زكي الدين عبد العظيم المنذري —
تعليق : مصطفى محمد عماره — دار إحياء التراث — بيروت (ط الثالثة
١٣٨٨ هـ — ١٩٦٨ م) .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد — تحقيق : محمد كاديل بركات — دار الكاتب
العربي للطباعة والنشر — القاهرة ١٣٨٨ هـ — ١٩٦٨ م) .
- تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني — تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف —
المكتبة العلمية — المدينة المنورة .
- تقريب النشرفي القراءات العشر لابن الجزري — تحقيق : إبراهيم عطوه عوض
— مطبعة البابي ١٩٦١ م .
- التكملة لأبي علي الفارسي — تحقيق : د . كاظم بحر المرجان (ط العراق
١٤٠١ هـ — ١٩٨١ م) .
- تلخيص أخبار اللغويين لابن مكتوم أحمد بن عبد القادر (مخطوط — دار
الكتب المصرية — رقم ٣٠٦٩ تاريخ نيور) .
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لأبي محمد عبد الله بن بزي — تحقيق :
عبد العليم الطحاوي (ط أولى — الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١ م) .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى — تحقيق — ق ٤
د ٠ عبد الرحمن سليمان (ط ثانية — مكتبة الكليات الأزهرية — ١٣٩٧ هـ
— ١٩٧٧ م) ٠
- التيسير فى القراءات السبع لأبى عمرو الدانى — استنبول ١٩٣٠ م ٠
- الجامع لأحكام القرآن لأبى عبد الله محمد الأنصارى القرطبى (ط ثالثة —
دار الكتب العربى للطباعة والنشر ١٣٨٧ هـ — ١٩٦٧ م) ٠
- الجامع الصغير فى النحو لابن هشام — تحقيق : د ٠ أحمد محمد الهرمى
— مكتبة الخانجى — القاهرة ١٤٠٠ هـ — ١٩٨٠ م ٠
- الجرح والتعديل لأبى محمد الرازى (ط أولى — دائرة المعارف العشانية —
الهند ١٢٧١ هـ — ١٩٥٢ م) ٠
- جمع الجوامع للسيوطى — نسخة مصورة عن مخطوطة دار الكتب المصرية رقم
٩٥ حديث ٠
- جمهرة اللغة لأبى بكر محمد بن دريد (ط أولى — دائرة المعارف العشانية
— حيدرآباد ١٣٤٥ هـ) ٠
- الجنى الدانى فى حروف المعانى ل : حسن بن قاسم المرادى — تحقيق — ق ٤
طه محسن — مؤسسة الكتب للطباعة والنشر — جامعة الموصل ١٣٩٦ هـ
— ١٩٧٦ م) ٠
- حاشية الدعيان على الأشمونى — دار إحياء الكتب العربية (ط عيسى
الطبي) ٠
- حجة القراءات لأبى زرعة — تحقيق : سعيد الأفغانى (ط ثالثة — مؤسسة
الرسالة — بيروت ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م) ٠
- الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه — تحقيق : د ٠ عبد المال سالىم
مكرم (ط ثانية — دار الشروق ١٣٩٧ هـ — ١٩٧٧ م) ٠
- حواشى الفصل للزمخشري (مخطوط — ليدن — هولندا رقم ١٦٤) ٠
- خزانة الأدب للبغدادى (ط أولى — المطبعة الأميرية — بولاق) ٠
- الخصائص لابن جنى — تحقيق : الأستاذ محمد على النجار (ط ثانية — دار
الهدى للطباعة والنشر — بيروت) ٠

- دراسات لغوية - د . عبد الصبور شاهين - المطبعة المالكية - القاهرة
- ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع ل : أحمد بن الأمين الشنقيطي (ط ثانية -
دار المعرفة - بيروت ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م) .
- دستور اللغة ل : بديع الزمان أبي عبد الله الحسين بن إبراهيم النطنـزي
(مخطوط - دار الكتب المصرية - رقم ٣٢٦ لغة) .
- ديوان ابن مقبل - تحقيق : د . عزه حسن - وزارة الثقافة والإرشاد
القومي - دمشق ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م .
- ديوان أبي الأسد الدؤلي - تحقيق : عبد الكريم الدجيلي (ط أولى -
بغداد ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م) .
- ديوان الأعشى الكبير : ميمون بن قيس - شرح : محمد محمد حسين -
مكتبة الآداب - الجواميز - القاهرة .
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي - تحقيق : د . عزه حسن - وزارة الثقافة
والإرشاد القومي - دمشق ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م) .
- ديوان جبران المبرد النميري - (دار الكتب المصرية ١٩٣١ م) .
- ديوان جرير - دار صادر - بيروت ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ديوان جميل بشينه - تحقيق : د . حسين نهار - دار مصر للطباعة -
القاهرة .
- ديوان حاتم الطائي - دار بيروت للطباعة والنشر - ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- ديوان حسان بن ثابت - تحقيق : د . سيد حنفي حنين - الهيئة المصرية
العامة للكتاب ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- ديوان الخطبة - شرح أبي سعيد السكري - دار صادر - بيروت ١٣٨٧ هـ
- ١٩٦٧ م .
- ديوان حميد بن ثور الهلالي - مجد العزيز الميموني - نسخة مصورة عن طبعة
دار الكتب المصرية ١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م - الدار القومية للطباعة والنشر -
القاهرة .

- ديوان ذوالرقة (ط ثانية — المكتب الإسلامي للطباعة والنشر — دمشق — ١٣٨٤ هـ — ١٩٦٤ م) .
- ديوان زوينة بن العجاج — ضمن مجموع أشعار العرب — غناية ولهم بن الزرد البرومي (ط أولى — دار الآفاق الجديدة — بيروت ١٩٧٩ م) .
- ديوان زهير بن أبي سلمى — دار صادر — بيروت ١٣٨٤ هـ — ١٩٦٤ م .
- ديوان الشطاح بن ضرار — تحقيق : صلاح الدين الهاوي — دار المعارف — مصر ١٩٦٨ م .
- ديوان عامر بن الطفيل — رواية أبي بكر الأنباري — دار صادر — بيروت ١٣٨٣ هـ — ١٩٦٣ م .
- ديوان عبيد بن الأبرص — دار صادر — بيروت ١٣٨٤ هـ — ١٩٦٤ م .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات — تحقيق : د . محمد يوسف نجسم — دار صادر — بيروت ١٣٧٨ هـ — ١٩٥٨ م .
- ديوان العجاج برواية الأصمعي — تحقيق : د . عزه حسن — دار الشرق — بيروت .
- ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي — هاشم الطمان — وزارة الثقافة والإعلام — العراق .
- ديوان الفرزدق — دار صادر — بيروت ١٣٨٠ هـ — ١٩٦٠ م .
- ديوان القتال الكلابي — تحقيق : إحسان عباس — دار الثقافة — بيروت ١٣٨١ هـ — ١٩٦١ م .
- ديوان قيس بن الشطيم — تحقيق : د . ناصر الدين الأسد (ط ثانية) — دار صادر — بيروت ١٣٨٧ هـ — ١٩٦٧ م) .
- ديوان كبير عزة — تحقيق : د . إحسان عباس — دار الثقافة — بيروت ١٣٩١ هـ — ١٩٧١ م .
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري — تحقيق : سامي مكي الدماني (ط أولى) — مكتبة النهضة — بغداد ١٣٨٦ هـ — ١٩٦٦ م) .
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري — دار صادر — بيروت ١٣٨٦ هـ — ١٩٦٦ م .

- ديوان مجنون ليلى — تحقيق : عبدالستار أحمد فراج — مكتبة مصر — دار
مصر للطباعة .
- ديوان الهذليين — نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب — الدار القومية
للطباعة والنشر — القاهرة ١٣٨٥ هـ — ١٩٦٥ م .
- الرازي ومنهجه في النحو مع تحقيق الجزء الأول من كتابه غرائس المحصل
من نفاثات المفصل للدكتور طارق نجم عبد الله — رسالة دكتوراه — كلية
اللغة العربية — القاهرة ١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م .
- الراعي النعمري : عبيد بن حصين شاعر بني نعيم — د . محمد نبيه حجاب
(ط أولى — مكتبة نهضة مصر — الفجالة ١٣٨٢ هـ — ١٩٦٣ م) .
- وصف الصباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد الذور الملقب —
تحقيق : أحمد محمد الخراط — مجمع اللغة العربية — دمشق ١٣٩٥ هـ
— ١٩٧٥ م .
- الزاهر لأبي بكر الأنباري — تحقيق : د . حاتم صالح الضامن — وزارة الثقافة
والإعلام — العراق ١٣٩٩ هـ — ١٩٧٩ م .
- الزمخشري للدكتور أحمد محمد الحفني (ط ثانية — الهيئة المصرية العامة
للكتاب) .
- السبعة في القراءات لابن مجاهد — تحقيق : د . شوقي ضيف (ط ثانية —
دار المعارف — مصر) .
- السنن الثاني من شروح سقط الزند — تحقيق : مصطفى السقا وآخرين —
نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٣٦٦ هـ — ١٩٤٧ م .
- سنن أبي داود (ط ثانية — مطبعة الحلبي ١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م) .
- سنن الترمذي ل : أبي عيسى محمد بن عيسى بن سوره — تحقيق : إبراهيم
عطوه عرض — مكتبة الحلبي ١٣٨٢ هـ — ١٩٦٢ م .
- السنن الكبرى للبيهقي — دار الفكر .
- سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي — تحقيق : مأمون الماغرجه —
(ط ثانية — مؤسسة الرسالة — بيروت ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م) .

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي — المكتب التجارى للطباعة والنشر — بيروت .
- شرح ابن عقيل — تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد (ط ناسخة — مطبعة السعادة — القاهرة ١٣٧٥ هـ — ١٩٥٦ م) .
- شرح أبيات سيويه لأبى محمد يوسف بن أبى سعيد السيرافى — تحقيق : د . محمد على الريح — دار الفكر — القاهرة (١٣٩٤ هـ — ١٩٧٤ م) .
- شرح أبى سعيد السيرافى للكتاب (مخطوط — دار الكتب المصرية — رقم ٥٢٨ نحو تيمور) .
- شرح الأشمضى ومعه حاشية الصبان — دار إحياء الكتب العربية — عيسى الطبى .
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم — تحقيق : د . عبد الحميد السيد سعد عبد الحميد — دار الجيل — بيروت .
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى — دار إحياء الكتب العربية — عيسى الطبى .
- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور — تحقيق : د . صاحب جعفر — رسالة دكتوراه — كلية الآداب — جامعة القاهرة ١٩٧١ م .
- شرح ديوان امرئ القيس — حسن السندوبى (ط سابعة — المكتبة الثقافية — بيروت ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م) .
- شرح ديوان الحماسة لأبى على المرزوقى — أحمد أمين — عبد السلام هارون (ط ثانية — لجنة التأليف والترجمة والنشر — القاهرة ١٣٨٨ هـ — ١٩٦٨ م) .
- شرح ديوان الحماسة للتبريزى — نسخة مصورة — عالم الكتب — بيروت .
- شرح ديوان : علقه ، طرفه ، عنتره — دار صادر — بيروت ١٩٦٨ م .
- شرح ديوان عمر بن أبى ربيعة المخزومى — محمد محيى الدين عبد الحميد (ط ثانية — مطبعة السعادة — القاهرة ١٣٨٠ هـ — ١٩٦٠ م) .
- شرح السنة للبغوى — تحقيق : شعيب الأرنؤوط — زهير الشاويش .
- شرح شافية ابن الحاجب للرضى — تحقيق الأستاذة : محمد نور الحسن — محمد الزفزاف — محمد محيى الدين عبد الحميد — دار الكتب العلمية — بيروت ١٣٩٥ هـ — ١٩٧٥ م .

- شرح شافية ابن الحاجب ل : نقره كار (ط عيسى الطيبي) .
- شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري — تحقيق : محمد محيي الدين —
- عبد الحميد (ط سادسة ١٢٧٣ هـ — ١٩٥٣ م) .
- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللاهظ لابن مالك — تحقيق : د . عبد المنعم —
- أحمد هريدي — رسالة دكتوراه — كلية اللغة العربية — القاهرة ١٣٩٠ هـ .
- ١٩٧٠ م .
- شرح كافية ابن الحاجب لابن الحاجب (ط أولى — دار الطباعة العامرة —
- ١٢٠٩ هـ) .
- شرح الكافية للمرضى — دار الكتب العلمية — بيروت .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك — تحقيق : د . أحمد عبد المنعم أحمد —
- الرصد — رسالة دكتوراه — كلية اللغة العربية — القاهرة ١٣٩٨ هـ —
- ١٩٧٨ م رقم ١٢٨٥ .
- شرح الفصل لابن يعيش (ط بيروت — مكتبة المتنبى — القاهرة) .
- شعر إبراهيم بن هرمه القرشي — تحقيق : محمد نفاع — حسين عطوان —
- مجمع اللغة العربية — دمشق ١٣٨٩ هـ — ١٩٦٩ م .
- شعر الأخطل التغلبي — تحقيق د . فخر الدين قباره (ط ثانية — دار
- الآفاق الجديدة — بيروت ١٣٩٩ هـ — ١٩٧٩ م) .
- شعر عمرو بن أحمد الباهلي — تحقيق د . حسين عطوان — مطبوعات مجمع
- اللغة العربية — دمشق .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة — دار الثقافة — بيروت .
- الصحاح ل : إسماعيل بن حماد الجوهري — تحقيق : أحمد عبد الغفور
- عطّار (ط ثانية — بيروت ١٣٩٩ هـ — ١٩٧٩ م) .
- صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج (ط أولى — دار إحياء الكتب
- العربية ١٢٧٤ هـ — ١٩٥٥ م) .
- صفة الصفرة ل : جمال الدين أبي الفرج بن الجوزي — تحقيق : محسن —
- فاخوري (ط أولى — دار النوى — حلب ١٣٨٩ هـ — ١٩٦٩ م) .

- طبقات الشافعية ل : جمال الدين عبد الرحيم الإسنى - تحقيق : عبد الله الجبوري (ط أولى - مطبعة الارشاد - بغداد ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م) .
- طبقات الشافعية الكبرى ل : تاج الدين أبى نصر عبد الوهاب السبكى - تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو - محمود محمد الطناحى (ط أولى - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م) .
- طبقات الشافعية الكبرى ل : تاج الدين أبى نصر عبد الوهاب السبكى - تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو - محمود محمد الطناحى (ط أولى عيسى الحلبي) .
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي - شرحه : محمود محمد شاكر - مطبعة المدني .
- طبقات المفسرين للسيوطى - تحقيق : على محمد عمر (ط أولى - مكتبة ربه - القاهرة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م) .
- طبقات النحويين واللغويين لأبو بكر الزبيدي - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - مصر ١٩٧٣ م .
- عدى بن زيد العبادى ل : محمد على الهاشمى (ط أولى - المكتبة العربية - حلب ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م) .
- عرائس المحصل من نفائس الفصل (المجلد الثالث) تحقيق : د . محمد محمد فهمى - رسالة دكتوراه - كلية اللغة العربية بأسسوط ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- العين للخليل بن أحمد الفراهيدى - تحقيق : د . عبد الله درويش (ط بغداد ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٢ م) .
- عيون الأنبياء فى طبقات الأطباء لابن أبى أصيدمة - تحقيق : د . نزار رضا - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت .
- غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزوى - عنى بنشره : ج . برجستراسر - مكتبة الخانجي - مصر ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م .

- غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرمانى (مخطوط - دار الكتب المصرية - رقم ٤٩٢ تفسير طلعت) .
- فخر الدين الرازى وآراؤه الكلامية والفلسفية ل : محمد صالح الزركان - دار الفكر - مصر .
- الفقه على المذاهب الأربعة - قسم العبادات (ط أولى - دار الكتب المصرية ١٣٤٢ هـ - ١٩٢٨ م) .
- الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة للشوكانى - تحقيق : عبد الرحمن ابن يحيى المعلى اليمانى (ط أولى - مطبعة السنة المحمدية - القاهرة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م) .
- فهارس كتاب سيويه للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة (ط أولى - مطبعة السعادة - القاهرة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م) .
- القاموس المحيط ل : مجد الدين الفيروزباده (ط ثانية - مصطفى الطيب - مصر ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م) .
- القراءات الشاذة لابن خالويه - لينج - ١٩٣٤ م .
- قصة الحضارة ل : ول ديورانت - ترجمة محمد بدران - الإدارة الثقافية - جامعة الدول العربية (ط ثالثة ١٩٧٣ م) .
- الكامل فى التاريخ لابن الأثير الجزرى (ط رابعة - دار الكتاب العربى - بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) .
- الكامل للبرد - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة .
- الكتاب لسيويه - تحقيق عبد السلام محمد هارون - الهيئة العامة للكتاب ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م) .
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للشيخ إسماعيل بن محمد العجلونى - مكتبة التراث الإسلامى - حلب .
- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ل : حاجى خليفة - منشورات مكتبة الشئى - بغداد .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع لأبى محمد مكى بن أبى طالب القيسى - تحقيق : د . محيى الدين رمضان (ط ثانية - مؤسسة الرسالة - بيروت

- الكشف في نكت المعاني والإعراب وظل القراءات المروية عن الأئمة السبعة
لأبي الحسن علي بن الحسين الباقلوي (مخطوط - معهد المخطوطات
العربية - رقم ٦٧ قراءات) .
- الكشف عن حقائق التنزيل وبيان الآقاويل للزمخشري - تحقيق : محمد مرسى
عامر (ط ثانية - دار المصحف ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م) .
- لسان العرب - أبو الفضل جمال الدين محمد بن منظور - دار المعارف .
- لسان الميزان للإمام شهاب الدين أبي الفضل بن حجر العسقلاني - منشورات
الأعلى - بيروت (ط ثانية ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م) .
- اللامات ل : علي بن محمد الهروري النحوي - تحقيق : د . أحمد عبد المنعم
أحمد الرصد - مطبعة حسان - القاهرة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- اللع في العربية لابن جنى - تحقيق : د . حسين محمد محمد شرف
(ط أولى - عالم الكتب - القاهرة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) .
- المؤلف والمختلف للآمدى - تعليق : د . ف . كركو (ط ثانية - مكتبة
القدس - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) .
- مجالس شعلب - تحقيق : عبد السلام هارون - دار المعارف - مصر
(ط ثالثة) .
- مجمع الأمثال للميداني - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (ط عيسى
الطبي) .
- مجمل اللغة لابن فارس (مخطوط - دار الكتب المصرية - رقم ٢٣٨ لغة)
- المخبر لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي - المكتب التجاري للطباعة ،
والنشر - بيروت .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات لابن جنى - تحقيق : علي النجدي
ناصر والدكتور عبد الفتاح شلبي - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية -
القاهرة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- المحصل في شرح المفصل لأندلسي - تحقيق : د . عبد الباقي الخزرجي -
رسالة دكتوراه - كلية اللغة العربية بالقاهرة - ١٩٨٢ م .

- المخصص لابن سيده (ط أولى - المطبعة الأميرية - مصر ١٣١٦ هـ) .
- مرآة الجنان وجرة اليقظان فى معرفة مايعتبر من حوادث الزمان للإمام
أبى محمد عبد الله بن أسعد البافى البنى المكى - مؤسسة الأعلمى
للمطبوعات - بيروت (ط ثانية ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م) .
- مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
(ط ثانية - دار نهضة مصر ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م) .
- المرتجل لأبى محمد عبد الله بن الخشاب - تحقيق : على حيدر - دمشق
١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- المسائل العسكرية لأبى على الفارسى - تحقيق : د . محمد الشاطر أحمد
(ط أولى - مطبعة المدنى - القاهرة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م) .
- المطالع السعيدة فى شرح الفريدة للسيوطى - تحقيق : نبهان ياسين
حسين - دار الرسالة للطباعة - بغداد ١٩٧٢ م .
- معانى الحروف لأبى الحسين على بن عيسى الرمانى - تحقيق : د . عبد الفتاح
إسماعيل شلبى - دار نهضة مصر للطباعة والنشر - القاهرة .
- معانى القرآن للأخفش الأوسط - تحقيق : د . فائز فارس (ط ثانية ١٤٠١ هـ
- ١٩٨١ م) .
- معانى القرآن وأعرابه للزجاج (مخطوط - معهد المخطوطات العربية
رقم ٢٥٠ تفسير) .
- معانى القرآن للفراء :
ج ١ تحقيق الأستاذين أحمد يوسف نجاشى - محمد على النجار - الهيئة
المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ م .
- ج ٢ تحقيق : الأستاذ محمد على النجار - الدار المصرية للتأليف
والترجمة ١٩٦٦ م .
- ج ٣ تحقيق : د . عبد الفتاح إسماعيل شلبى - الهيئة المصرية العامة
للكتاب ١٩٧٣ م .
- معجم الأدباء لياقوت (ط الأخيرة - سلسلة الموسوعات العربية - مطبوعات
دار المأمون) .

- معجم البلدان لياقوت الحموى - دار صادر - بيروت ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٢ م.
- معجم الشعراء للمرزباني - تعليق : د . ف . كرنكو (ط ثانية - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) .
- معجم شواهد العربية - عبد السلام هارون - مؤسسة الخانجي - القاهرة (ط أولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م) .
- معجم المؤلفين - عمر رضا كحاله - بيروت - دار إحياء التراث العربى ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٢ م .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - محمد فؤاد عبد الباقي - دار الشعب .
- معرفة القراء الكبار لشمس الدين الذهبي - تحقيق : محمد سيد جاد الحق (ط أولى - دار الكتب الحديثة - مصر) .
- مغنى اللبيب لابن هشام - تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد - مكتبة محمد على صبيح - القاهرة .
- المغنى لموفق الدين بن قدامة - دار الكتاب العربى - بيروت .
- المفصل فى علم العربية للزمخشري (ط ثانية - دار الجيل - بيروت) .
- المفضليات للفضل الضبي - تحقيق : أحمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون (ط سادسة - دار المعارف) .
- المقتصد فى شرح الإيضاح ل : عبد الفاهر الجرجاني - تحقيق : د . كاظم بحر المرجان - رسالة دكتوراه - كلية الآداب - جامعة القاهرة - ١٩٧٥ رقم ١٤٨٢ .
- المقتصد فى شرح الإيضاح ل : عبد الفاهر الجرجاني - تحقيق كاظم بحر المرجان - وزارة الثقافة والإعلام - العراق ١٩٨٢ م .
- المقتضب لأبى العباس البرد - تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩ هـ .
- المقرب لابن عصفور - تحقيق : أحمد عبد الستار - عبد الله الجبوري (ط أولى - مطبعة العاني - بغداد ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م) .
- المستع فى التصريف لابن عصفور - تحقيق : د . فخر الدين قباوه (ط رابعة - دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) .

- المنصف شرح تصريف المازني لابن جني - تحقيق : إبراهيم مصطفى - عبد الله أمين (ط أولى - مصطفى الحلبي ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م) .
- المذهب في القراءات العشر - د . محمد سالم محيسن (ط ثانية - مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٨ م) .
- مؤلف النحاة من الاحتجاج بالحديث - د . خديجة الحديثي - دار الرشيد - العراق ١٩٨١ م .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبى - تحقيق : على محمد البجاوي (ط أولى - عيسى الحلبي ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م) .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ل : جمال الدين أبي المحاسن يوسف ابن تغرى بردى الأتابكي - نسخة مصورة عن ط دار الكتب - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر - القاهرة .
- نزهة الطرف في علم الصرف للميداني - تحقيق : د . السيد محمد عبد المقصود درويش (ط أولى - دار الطباعة الحديثة - القاهرة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي - تعليق : د . عبد العظيم الشناوي - د . محمد عبد الرحمن الكردي (ط ثانية ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م) .
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري - المكتبة التجارية الكبرى - مصر .
- النكت الحسان لأبي حيان - تحقيق : محمد عبد النبي عبد المجيد - (رسالة ماجستير - كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) .
- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب لأبي العباس الفلقشندي - تحقيق : إبراهيم الأبياري (ط ثانية - دار الكتاب المصري ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) .
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير - تحقيق : طاهر أحمد الزاوي - محمد محمد الطناحي (ط ثانية - دار الفكر ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) .

- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري - تحقيق : د . محمد عبد القادر أحمد (ط أولى - دار الشروق ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م) .
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ل : اسماعيل باشا البغدادي (ط ثانية - استانبول ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م) .
- الهمز لأبي زيد الأنصاري - نشره الأب لويس شيخو اليسوعي - بيروت ١٩١٠ م .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .
- الوافي بالوفيات ل : صلاح الدين بن أيك الصفدي (ط ثانية باعتناء : س . ديدرinx - دار النشر فرانزشتاين بغيسبادن ١٣٩٤ هـ - ١٩٢٤ م) .
- وفيات الأعيان وأنبياء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين ابن خلكان - تحقيق : د . احسان عباس - دار صادر - بيروت .



فهرس الدراسة

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
المقدمة (أ - ج)
<u>الفصل الأول : الزمخشري وكتابه المفصل</u> (١٢-١)
مولده ونشأته • أساتذته • تلاميذه • مؤلفاته • وفاته ٧-١
حول المفصل • شرح الفصل ١٢-٧
<u>الفصل الثاني : عصر الإمام الرازي وحياته وآثاره</u> (٢٦-١٣)
أولا : عصر الإمام الرازي ١٦-١٣
ثانيا : حياة الإمام الرازي وآثاره ٢٦-١٧
<u>الفصل الثالث : حول عرائس المحصل</u> (١١٣-٢٢)
أولا : سبب تأليف العرائس ٢٢
ثانيا : زمن تأليف العرائس ٢٢
ثالثا : اسم الكتاب ٢٨
رابعا : نسخ الكتاب ٢٨
خامسا : نسبة الكتاب للرازي ٢٩
سادسا : مصادر عرائس المحصل في (الحروف - المشترك) ٣١
سابعا : منهج الإمام الرازي في عرائس المحصل ٣٥
ثامنا : اتجاه الرازي النحوي وموقفه من النحاة في عرائس المحصل ٥٠
تاسعا : بين الإمام الرازي والعلامة الزمخشري ٥٥
عاشرًا : الشواهد في عرائس المحصل ٦٥
حادي عشر : موازنات بين عرائس المحصل وبعض شرح الفصل : ٨٠
أولا : بين عرائس المحصل وابن يعين ٨٠
ثانيا : بين عرائس المحصل والإيضاح لابن الحاجب ٨٧
ثالثا : بين عرائس المحصل والتخمين لأبي محمد صدر الأفاضل الخوارزمي ٩٤
ثاني عشر : عرائس المحصل في الميزان ١٠٠
أولا : محاسن عرائس المحصل ١٠١
ثانيا : هنات في عرائس المحصل ١١٣-١٠٣
منهج في التحقيق (١١٥-١١٤)

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
القسم الثالث من أقسام الكتاب	١	من أصناف الحروف: الحروف	١٠٠
في مباحث الحروف		المشبهة بالفعل	
معنى الحرف عند اللغويين	١	"إِنَّ" و"أَنَّ" لتأكيد	١٠٩
والنحويين		مضمون الجملة وتحقيقه	
حذف الفعل وإبقاء الحرف	٨	والفرق بينهما	
أصناف الحرف: حروف	١٢	الضابط الذي يميز بين موقع	١١٤
الإضافة [الجر]		كل من "إِنَّ" و"أَنَّ"	
من	١٤	المواضع التي تحتل "إِنَّ"	١٢٠
إلى	٢١	و"أَنَّ"	
حتى	٢٤	كسر "إِنَّ" وفتحها بعد "حتى"	١٢٤
في	٣٦	لام الابتداء مع "إِنَّ" المكسورة	١٢٦
إلى	٣٩	المطف على اسم "إِنَّ" بعد	١٣٥
اللام	٤٨	الخبر	
رب	٥٣	"لكن" مثل "إِنَّ" في المطف	١٣٨
واو القسم ، واو ، واو	٦٨	على الاسم بعد الخبر	
أبمن الله واختلاف العلماء فيه	٧٢	لا تدخل "إِنَّ" على "أَنَّ"	١٤٥
على	٧٣	تخفيف "إِنَّ" و"أَنَّ"	١٤٦
عن	٧٧	الفعل الذي يدخل على "أَنَّ"	١٥٩
الكاف	٧٩	المفتوحة من أفعال العلم	
مذ ومنذ	٨٤	واليقين ونحوهما	
حاشا	٨٥	تأني "إِنَّ" المكسورة حرف	١٦٤
كى	٩٢	جواب	
حذف حروف الجر وتعدى الفعل	٩٣	لكن	١٦٦
بنفسه		تخفيف "لكن" وإبطال عملها	١٦٩
حذف الجار ومقاء الاسم مجرورا	٩٨	كأن	١٧١

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
تخفيف "كان" وإبطال عملها	١٢٤	كسر العين من "نعم"	٢٥٢
"ليت" وخلاف العلماء في	١٢٧	القول في: "إي والله"	٢٥٩
جواز نصبها للاسم والخبر		ومن أصناف الحرف: حروف	٢٦٠
"لعل"	١٨٠	الاستثناء	
من أصناف الحروف: حروف	١٨٧	من أصناف الحرف: حرفا	٢٦١
المعطف		الخطاب	
"الواو" لمطلق الجمع	١٩١	من أصناف الحرف: حروف	٢٧٠
الفاء، وثم، وحتى، والفرق	١٩٥	الصلة	
بينها		زيادة "إِنَّ"	٢٧٠
أو، واما، وأم، والفارق بينها	٢٠٠	زيادة "أَنَّ"	٢٧١
لا، بل، لكن	٢١٢	زيادة "مَا"	٢٧٥
من أصناف الحروف: حروف النفي	٢١٦	زيادة "لَا"	٢٨٠
"ما" لنفي الحال	٢١٦	زيادة "مِنْ"	٢٨٤
"لا" لنفي المستقبل	٢١٨	زيادة "الْهَاءِ"	٢٨٦
"لَمْ" و"لَمَّا" لنفي الماضي،	٢٢٢	ومن أصناف الحرف: حرفا	٢٨٧
ويختصان بالدخول على المضارع		التفسير	
"لن" لتأكيد ما تعطيه "لا"	٢٢٥	"أَي"	٢٨٧
من نفي المستقبل		"أَنَّ"	٢٨٩
"إِنَّ" بمنزلة "ما" في نفي	٢٣٠	ومن أصناف الحرف: الحرفان	٢٩٣
الحال		المصدران	
من أصناف الحروف: حروف التنبيه	٢٣٢	"مَا"	٢٩٣
أكثر ما تدخل "ها" على أسماء	٢٤١	"أَنَّ"	٢٩٤
الإشارة والضمائر		بعض العرب يرفع المضارع	٢٩٧
حذف ألف "ما"	٢٤٤	بعد "أَنَّ" المصدرية	
من أصناف الحروف: حروف النداء	٢٤٥	من أصناف الحرف: حروف	٣٠٠
من أصناف الحرف: حروف	٢٤٨	التحضيض	
التصديق والإيجاب		"لولا" و"لو ما" تفيدان	٣٠٩
		امتناع الشيء لوجود غيره	

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
من أصناف الحرف : حرف التقريب	٣١٣	لام جواب " لو " و " لولا "	٤٠٣
من أصناف الحرف : حرف الاستقبال	٣١٨	لام الأمر	٤٠٨
" تنيم " و " أسد " يقلبون	٣٢٤	لام الابتداء	٤١١
همزة " أن " عينا		اللام الفارقة : لام الفصل	٤١٣
من أصناف الحرف : حرف الاستفهام	٣٢٦	من أصناف الحرف : نسا	٤١٦
من أصناف الحرف : حرف الشرط	٣٣٩	التأنيث الساكنة	
" إِنْ " و " لَوْ "		من أصناف الحرف : التنوين	٤٢٠
لا تستعمل " إِنْ " إلا فيما كان	٣٥٤	معنى التنوين	٤٢٠
مشكوكا في وجوده		أقسام التنوين	٤٢٢
تزداد " ما " مع " إِنْ " الشرطية	٣٥٦	التنوين ساكن ، إلا أن يلقى	٤٢٧
للتأكيد		ساكنا آخره فيكسر أو يضم	
الشرط كالاستفهام في لزوم تصد ره	٣٥٩	من أصناف الحرف : النون	٤٣٠
لا يلي حرف الشرط غير الفعل	٣٦٢	المؤكد ة	
مجن " لو " للتمنى	٣٦٥	لا يوهى بالنون إلا الفعل	٤٤٠
" إِنْ " جواب وجزا	٣٦٩	المستقبل الذى فيه معنى	
" أما " فيها معنى الشرط	٣٦٧	الطلب	
من أصناف الحرف : حـرف	٣٧٨	طرح نون التأكيد سائغ إلا في	٤٤٧
التعليل		القسم فإنه ضعيف	
" كى "	٣٧٨	إذا لقي نون التوكيد الخفيفة	٤٤٨
انتصاب الفعل بعد " كى "	٣٨٣	ساكن حذف ولم تحرك	
ظهور " أن " بعد " كى "	٣٨٥	من أصناف الحرف : هـا	٤٤٩
من أصناف للحرف : حرف	٣٨٧	المسكت	
الردع		علة زيادتها - مواضعها	٤٤٩
" كَلَّا "	٣٨٧	ها المسكت ساكنة ، وتحريكها	٤٥٤
من أصناف الحرف : اللامات	٣٩٠	لحن	
لام التعريف	٣٩١	من أصناف الحرف : شين الوقف	٤٥٧
لام جواب القسم	٣٩٧	من أصناف الحرف : حرف الإنكار	٤٦٠
			٤٦٠

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
كيفية زيادة حرف الإنكار	٤٦٦	حكم الاسم المعتل الآخر	٥٤٩
تترك زيادة الإنكار في حال الدرج	٤٧٠	الوقف على المرفوع والمنصوب	٥٥٦
من أصناف الحرف: حرف التذكر	٤٧١	من الفعل الذي اعتلت لامة	
معناه - كيفية زيادته	٤٧١	كل واو ، أو ياء ، لاتحذف ،	٥٥٩
القسم الرابع : المشترك	٤٧٦	تحذف في الفواصل والقوافي	
من أصناف المشترك : الإمالة	٤٧٩	تاء ، التانيث في الوقف نصير	٥٦٣
معناها	٤٧٩	هاء ، ومن العرب من يقيها تاء	
أسباب الإمالة	٤٨٦	قد يجرى الوصل مجرى الوقف	٥٦٧
متى تؤثر الكسرة في الإمالة ؟	٤٩٢	تبدل النون الخفيفة ألفا في الوقف	٥٨١
إجراء الألف المنفصلة مجرى	٤٩٥	من أصناف المشترك : القسم	٥٨٣
المتصلة ، والكسرة العارضة		معناه - الغرض منه	٥٨٣
مجري الأصلية		أكثرها التصرف في القسم ؛	٥٨٧
حكم الألف الآخرة	٤٩٦	لكثرة دورانها في كلامهم	
حكم الألف المتوسطة	٤٩٨	الروابط التي تربط القسم بجوابه	٥٩٣
إمالة الألف لألف مالة قبلها	٥٠٠	أدوات القسم	٥٩٧
موانع الإمالة	٥٠١	أصل حروف القسم الباء ؛ ولذلك	٦٠٦
بعض ما شذ عن القياس	٥١٧	تنفرد بأمور	
قد تماثل الفتحة كما تماثل الألف	٥٢٤	تحذف الباء فينتصب المقسم به	٦١٠
لاتماثل الحروف إلا إذا سمي بها ،	٥٢٦	تحذف واو القسم ، ويعوض منها	٦١٥
أو أغدت عن جملة		حرف التشبيه	
من أصناف المشترك : الوقف	٥٣٢	يعطف على القسم ، فيكون للجميع	٦٢٠
بيان لغاته الأربع	٥٣٢	جواب واحد	
الوقف على ما آخره همزة	٥٤٤	من أصناف المشترك : تخفيف الهمزة	٦٢٢
من الأسماء		متى تخفف - أنواع التخفيف	٦٢٢
الوقف على الاسم المهموز المتحرك	٥٤٤	الهمزة الساكنة تبدل حرفا من	٦٢٥
ما قبله		جنس حركة ما قبلها	
الوقف على الاسم المهموز الساكن	٥٤٦	حكم الهمزة المتحركة إذا سكن	٦٢٩

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
حكم الهمزة المتحركة إذا كان قبلها	٦٣١	معنى تسمية الهمزة "همزة"	٦١٣
ألف		وصل " وحكمها	
حكم الهمزة المتحركة إذا كان	٦٣٢	إثبات همزة الوصل في الدرج لحن	٦١٥
قبلها ساكن صحيح		همزة حرف التعريف إذا وقعت بعد	٦١٧
النون حذف الهمزة في " يرى "	٦٣٥	همزة الاستفهام لا تحذف	
وأخواته		إذا وقع " هو " أو " هي " بعد	٦١٩
حكم الهمزة المتحركة إذا كان	٦٣٧	واو العطف أو فاء أو نحوهما	
ما قبلها متحركا		جاز إسكان الهاء منهما	
حذف الهمزة في نحو : " كل " و " خذ "	٦٤٢	من أصناف المشترك : زيادة	٧٠٤
حكم همزة " ال " إذا خففت الهمزة	٦٤٤	الحروف	
الواقعة بعدها		الحروف التي تزداد — معنى زيادتها	٧٠٤
حكم الهمزتين إذا التقيا في كلمة	٦٤٩	مواضع زيادة الهمزة	٧٠٧
أو كلمتين		مواضع زيادة الألف	٧١٥
حكم الهمزتين إذا التقيا في كلمتين	٦٥٨	مواضع زيادة الهاء	٧١٨
والأولى منهما ساكنة		مواضع زيادة الواو	٧٢٢
من أصناف المشترك : التقاء الساكنين	٦٦٠	مواضع زيادة الميم	٧٣١
إذا كان الساكن الأول غير ممدد	٦٦٦	مواضع زيادة النون	٧٤٢
لا يحذف ، ويحرك الثاني		مواضع زيادة التاء	٧٤٧
الأصل في التخلص من التقاء	٦٧٤	مواضع زيادة الهاء	٧٥٢
الساكنين التحرك بالكسر		مواضع زيادة السين	٧٦٠
إذا التقى ساكنا والأول منهما مدغم	٦٧٧	مواضع زيادة اللام	٧٦٣
في الثاني ، جاز تحريك الثاني		من أصناف المشترك : إبدال	٧٦٥
بالحركات الثلاث		الحروف	
من العرب من يكره التقاء الساكنين	٦٨١	إبدال الهمزة	٧٦٨
ولو على حدهما فيهمز الألف		جواز إبدال الهمزة من الواو	٧٧٥
حكم نون " من " إذا لاقت ساكنا	٦٨٤	إبدال الهمزة من الألف إبدالاً	٧٧٧
من أصناف المشترك : حكم أوائل	٦٨٧	غير مطرد	
الكلم		إبدال الهمزة من الواو غير المضمومة	٧٨٠

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
إبدال الهمزة من الياء المفتوحة	٢٨٣	التضعيف في الياء ومواقعه	٨٢٦
إبدال الأ غير مطرد		القول في الواو والياء فام بن	٨٢٩
إبدال الهمزة من الهاء	٢٨٤	القول في الواو والياء عينين	٩٠٣
إبدال الألف	٢٨٨	الإعلال بالحذف	٩١٤
إبدال الياء	٢٩٢	يعمل من الأسماء المزيدة	٩٦٨
إبدال الواو	٨٠٩	ما وافق الفعل في وزنه وفارقه :	
إبدال الميم	٨١٤	إما بزيادة ، أو بمثال لا يكونان	
إبدال النون	٨٢٠	فيه	
إبدال التاء	٨٢٢	إعلال المصدر لإعلال فعله	٩٢٥
إبدال الهاء	٨٣٤	ما يمنع الاسم من الإعلال	٩٨٦
إبدال اللام	٨٣٩	حكم الياء إذا كانت عينها	١٠٠٨
إبدال الطاء من تاء الافتعال	٨٤٣	ل : "فَعَلَى" .	
إبدالاً مطرداً		القول في الواو والياء لامين	١٠١٠
إبدال الدال من فاء الافتعال	٨٤٥	قلب الواو ، والياء همزة	١٠٤٧
إبدالاً مطرداً		إذا وقع طرفاً	
الفصل الثاني عشر : في إبدال	٨٤٩	قلب الياء واوا ، والواو ياء	١٠٥١
الجيم		في الناقص	
الفصل الثالث عشر : في حكم	٨٥٥	قلب الياء ألفاً ، والهمزة ياء	١٠٦٣
إبدال السين		في "فَعَائِل" وشبهه	
إبدال الزاى من السين إذا وقعت	٨٥٨	قلب الواو ياء	١٠٧٠
قبل الدال		تصحیح العين إذا اعتلت اللام	١٠٧١
الفصل الرابع عشر : في حكم إبدال	٨٦١	من أصناف المشترك : الإدغام	١٠٨٦
الصاد		معناه — غلته	١٠٨٦
من أصناف المشترك : الاعتلال	٨٦٩	ما يجب فيه الإدغام	١٠٩٠
حروفه	٨٦٩	ما يجوز فيه الإدغام	١٠٩٠
الواو ، والياء تتفقان في الموقع	٨٧١	مخارج الحروف	١٠٩٧
وتختلفان		صفات الحروف	١١٠٩

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>
الحروف المتقاربة في الإدغام	١١٣١	الشين	١١٦٨
كالتمثلة		الياء	١١٧٠
أحوال التقاء الحروف المتقاربة	١١٣٤	الغاد	١١٧٢
قد يدغم الحرفان المتباعدان	١١٤١	اللام	١١٧٦
في المخرج		الراء	١١٨٣
تفصيل الإدغام في الحروف :	١١٤٦	النون	١١٨٤
الهمزة		إدغام بعض الحروف	١١٩٠
الألف - الهمزة	١١٥١	الفاء	١١٩٥
الميم	١١٥٤	الباء	١١٩٧
الحاء	١١٥٨	الميم	١١٩٩
الفين - الخاء	١١٦٠	التاء	١٢٠١
القاف - الكاف	١١٦٣	من الإدغام الشاذ	١٢٢٩
الجيم	١١٦٥		

